

هنري كيسنجر

التجديد

سنوات



المجلد المستخلص لمذكراته

نقله إلى العربية

د. هشام الدجاني



العبيكان
Obekon

الطبعة العربية الثانية

1431 هـ - 2010 م

ردمك: 1-907-54-9960-978



صدرت هذه الطبعة باتفاقية نشر خاصة بين الناشر

كلمة:

إن هيئة أبوظبي للثقافة والتراث **كلمة** غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما تعبر آراء الكتاب عن مؤلفها.

ص. ب: 2380 أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: +971 2 6314468 فاكس: +971 2 6314462

www.Kalima.ae



المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937574 - 2937581 فاكس: 2937588 ص. ب: 67622 الرمز: 11517

يتضمن هذا الكتاب ترجمة عن النص الإنجليزي لكتاب:

Years Of Renewal

Henry Kissinger

Copyright © 1999 by Henry A. Kissinger

Arabic Copyright **كلمة**



امتياز التوزيع شركة مكتبة

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018 - 4654424 فاكس: 4650129 ص. ب: 62807 الرمز: 11595

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

obeikandi.com

المحتوى

قائمة الخرائط 10

استهلال 11

1 - إنه فورد وليس لينكولن 15

تغيير الحرس 15 . الرئيس الجديد 22

الأزمة الداخلية 26 فورد والكونغرس 30

فورد والمصلحة القومية 32

الجزء الأول: تراث نيكسون 35

2 - الرجل والمؤسسة 37

على حافة العظمة 37 . الرئيس ومستشاره 40 . نيكسون والمؤسسة 41 .

نيكسون الإنسان 45 . نظام التسجيل 52 . عملية نيكسون في البيت الأبيض 55 .

نظام مجلس الأمن القومي 59 . خاتمة 70 .

3 - خلاف حول الانفراج 75 .

ماذا كان الانفراج؟ 76 . الهجوم على سياسة نيكسون الخارجية: التحدي الليبرالي 85 . انتقاد

المحافظين 86 .

السيناتور هنري جاكسون والانفراج: الاستراتيجية ومراقبة التسليح 93 .

4 - جاكسون ومراقبة التسليح، والهجرة اليهودية 101 .

مراقبة التسليح 101 . هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي 107 .

5 - الصين وقادتها 115 .

أسلوبيان في الدبلوماسية 117 . ماوتسه تونغ 120 . زهو إنلاي 131 . دينغ كيسيابوينغ 136 .

الجزء الثاني: فورد في الرئاسة 141

6 - الرئاسة الجديدة 143 . التحول 143 . فريق فورد 146، فورد ووزير خارجيته 159.

7 - قبرص: حالة دراسة في النزاع العرقي 161 .

طبيعة النزاعات العرقية 163 . ماكارايوس: المطران المقنن 165 . مذكرات يونانية-تركية 168.
انفجارات قبرص 173 .

الغزو التركي 179 . التدخل التركي الثاني 187، الكونغرس وقبرص 194 . استنتاج 199 .

الجزء الثالث: العلاقات بين الشرق والغرب 201

8 - فورد يرث الجدل حول الانفراج 203، الاستماع إلى شهادات حول الانفراج 203، الجدل حول استئناف الحد من التسليح 209، الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي 213 .

9 - زيارة مع بريجنيف 219 .

بريجينيف وزعماء الكرملين 219 . موقف الكرملين من الانفراج 223 . في غرف المكتب السياسي 225، خطوة نحو الاختراق 231، سيادة نووية مشتركة 234 .

10 - فلاديفو ستوك والأزمة في العلاقات الأمريكية - السوفييتية 239، الوصول إلى فلاديفو ستوك 239، أول لقاء مكتمل 243، نتيجة فلاديفوستوك: الانفراج تحت الضغط 250، الهجرة اليهودية وانهيار الاتفاقية التجارية 253، ملاحظة أخيرة 259 .

11 - التحقيقات الاستخباراتية 261 .

التمهيد للتحقيقات 261، فورد يرسم خطة 271، لجنة روكفلر 277، لجنة تشيرتش 278 لجنة بايك 280، هل كانت هناك فضيحة استخباراتية وماذا كانت النتيجة 287؟.

الجزء الرابع: اختراق في الشرق الأوسط 293

12 - فورد ودبلوماسية الشرق الأوسط 295 .

المرجل 295، صياغة استراتيجية جديدة 303، الخيار الأردني 307، الخيار المصري 312، الملك حسين وعملية السلام 315، زائران عريبان آخران: سورية والمملكة العربية السعودية 317، رابين يزور فورد 320، قرار الرباط 327 .

13 - جولة مكوكية واحدة متعددة الأطراف 331 .

كأبة ما بعد الرباط 331، المكوك التمهيدي 337، المكوك الذي فشل 343 .

14 - اتفاقية سيناء الثانية والطريق إلى السلام 365 .

إعادة التقويم 365، استئناف سياسة الخطوة خطوة 369، فورد والسادات 375، فورد ورايين: لقاء آخر 380، صياغة مبادرة جديدة 385، جولة مكوكية أخرى 393، القادة والنتيجة 397 .

الجزء الخامس: الانهيار في الهند الصينية، ومأساة الأكراد 401

15 - مأساة الهند الصينية . بداية النهاية 403 .

خنق فيتنام 403، فورد وفيتنام 411، استفحال خطر هانوي 417، هانوي تستأنف الهجوم 422، نهاية الطريق 426 .

16 - انهيار كامبوديا 433 .

الانهيار النهائي 449 .

17 - نهاية فيتنام 455 .

المناقشة الدائرة حول الإجلاء 463، البحث عن حل سياسي 465، الإجلاء 469، اليوم الأخير 473 .

18 - تشريح أزمة: الـ «ماياغويز» 479 .

كيف نحرر سفينة 488، تحرير الماياغويز 498، تحليل الأزمة بعد انتهائها 502 .

19 - مأساة الأكراد 507 .

أصول البرنامج 507، التناقضات الداخلية 513، نهاية الحكم الذاتي الكردي 517 .
انهيار المقاومة الكردية 522 .

الجزء السادس: العلاقة الأطلسية 527

20 - استعادة وحدة الغرب 529 .

هارولد ولسون وجيمس كالاهاان: تفعيل العلاقة الخاصة 536، هيلموت شميدت وهانز ديتريش غينشر: التحالف والتوحيد 539، فاليري جيسكار ديستان - فرنسا: حليف يناصر أم ناقد يزعج؟ 546، الشيوعية الأوروبية والتحالف الأطلسي 554 .

21 - مؤتمر الأمن الأوروبي 563 .

ألكسندر سولجينتسين 575، مقدمة إلى هلسنكي 579، هلسنكي 584 .

22 - أزمة الطاقة 591 .

استراتيجية جديدة تظهر للعيان 594، استراتيجية بعيدة المدى 600، تنفيذ برنامج الطاقة 603،

تضامن المستهلكين: الاجتماع مع ديستان في المارتينيك 611، صفقات نفط منفصلة 615، قمة رامبوليه 617، حوار المستهلكين/المنتجين 621

الجزء السابع : أمريكا اللاتينية 625

23 - بنما والمكسيك و«الحوار الجديد» 627، نيكسون و«الشراكة الناضجة» 630، المفاوضات حول قناة بنما: المرحلة الأولى 635، المكسيك والحوار الجديد 639، مؤتمر «تلاتيلوكو» 644، نهاية الحوار الجديد 650.

24 - البرازيل وتشيلي ووحدة النصف الغربي من العالم 655

الزيارة الأولى لأمريكا اللاتينية: فنزويلا، بيرو، كولومبيا، البرازيل 660
تشيلي وحقوق الإنسان ومنظمة الدول الأمريكية 671، بنما 682، خاتمة 689

25 - فصل كوبا الإضافي 691

الحوار 698، أسباب التصرف الكوبي 703

الجزء الثامن: علاقات مع العالم الشيوعي 707

26 - حرب أهلية في أنغولا. تجمع غيوم العاصفة 709، بداية التورط 710، مناقشة استراتيجية أنغولا: المكتب الإفريقي 714، استراتيجية أنغولا 724، الإطار الدبلوماسي 729، تعديلات تويني وكلاارك 738

27 - آخر زيارة إلى موسكو 745

مجزرة عيد جميع القديسين 745، الفريق الجديد قيد العمل 754، نهاية مفاوضات الشرق - غرب 762، العقيدة التي لم تكن قط: سونيفيلدت وأوروبا الشرقية 769

28 - الحفاظ على العلاقة الصينية - الأمريكية 775

زيارة إلى بكين 776، حوار مع دينغ وماو 780، محادثة مع ماو 786، فورد وماو: قمة عام 1975 790، شواغل داخلية 797

الجزء التاسع: 803

29 - استراتيجية أفريقيا 805

التحدي 805، العالم يتطلع إلى أنغولا 811، صياغة استراتيجية أنغولية 814، السياسة الإفريقية وإجماع الرأي المحلي 819

30 - أول زيارة إلى أفريقية 825

أنطوني كروسلاند ودور بريطانيا 825، جومو كنيانا: البركان الخامد 828، جوليوس نيريري
وتنزانيا 830، كنيث كاوند: المعتدل النظري 835، موبوتو: الحليف المثير للجدل 840، ليبيريا:
تاريخ بلا هدف 844، ليوبولد سنغور: الملك - الفيلسوف 846، نيروبي: الاجتماع مع وزراء دول
المواجهة 849، العودة إلى واشنطن 851

31 - نحو حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا 855، جنوب أفريقيا والولايات المتحدة 855، مقابلة
مع رئيس وزراء جنوب أفريقيا 861، بريطانيا العظمى ودول خط المواجهة 866، مخرج آخر إلى
أفريقيا 869، تعقيدات أفريقيا 870، برنامج سياسي لروديسيا 875

32 - اختراق نحو حكم الأكثرية 877

لقاء ثان مع فورستر 877، جولة أخرى مع نيريري وكاوند 880، زيارة أخرى إلى لوساكا 883،
اختراق مع فورستر سميث 884، رد فعل كاوند ونيريري 890، انفجار مع لندن 892، العودة إلى
واشنطن 897

الجزء العاشر: نهاية رئاسة فورد 901

33 - الحرب الأهلية في لبنان والشرق الأوسط: 903

عودة إلى مسيرة السلام 909، السادات ورايين يزوران واشنطن 912، التدخل السوري في لبنان
919، العودة إلى عملية السلام 930

43 - انعكاسات 937:

نهاية إدارة فورد 937، الأخلاقية والبراغماتية 944، ملاحظة شخصية 952

الحواشي 955

ملحق الصور 1005



قائمة الخرائط

الصين وجيرانها، بداية السبعينيات

قبرص عام، 1974

الشرق الأوسط، -1974 1976

الضفة الغربية، -1974 1976

اتفاقية سيناء الثانية في الأول من أيلول، 1975

جنوب شرق آسيا، -1973 1975

موقع ماياغيوز وكريو

مناطق سكن الأكراد

أوروبا الغربية، 1974

أمريكا اللاتينية، 1976

جنوب أفريقيا، -1975 1976

أفريقيا، 1976

لبنان



استهلال

لخمس سنوات ونصف صاحبة كان لي شرف الخدمة مستشاراً للأمن القومي أولاً ثم وزيراً للخارجية في إدارة الرئيس ريتشارد م. نيكسون. ودُعيت للاستمرار في عملي من قبل الرئيس جيرالد فورد.

يتناول هذا الكتاب المرحلة التي عالج فيها جيرالد فورد هذه الأزمة التي وأطلقها في مسار، عبر إدارات متعاقبة، بحيث حققت النصر في الحرب الباردة، وقامت بدور بارز في صياغة هذا العالم وبنائه. في الفترة القصيرة التي وصلت إلى ثلاثين شهراً أمضاها فورد في الرئاسة قاد فورد بلاده عبر سلسلة من الأحداث غير العادية: النزاعات العنصرية في قبرص ولبنان، وتحقيق خطوة حاسمة نحو السلام في الشرق الأوسط، واتفاقية مهمة واسعة النطاق حول الإشراف على الأسلحة الاستراتيجية ومراقبتها، وإنهاء مأساة أمريكا في الهند الصينية، وأزمة الطاقة العالمية، وتوقيع صك اتفاقية هيلسينكي النهائي والقانون الخاص بها في «مؤتمر الأمن الأوروبي» الأول، والذي يعتبر اليوم نقطة تحول في الحرب الباردة، والهيمنة السوفييتية الكوبية في أفريقيا، والتحول إلى حكم الأكثرية في جنوب أفريقيا، والوصول إلى اتفاقية دائمة بشأن قناة بنما، والقمة الاقتصادية الأولى للدول السبعة الكبار G-7 أصحاب الديمقراطيات الصناعية الكبرى؛ لهذا كله ستذكر إدارة فورد مُرشداً في عصر التجديد.

بعد إنجاز كتابين من المذكرات حول سنوات حكم نيكسون، انتظرت قرابة عقد من الزمن قبل أن أبدأ هذا الوصف لرئاسة فورد. قمت بهذا بالدرجة الأولى كي أسمح بتقييم الفترة الكاملة لخدمتي الحكومية من منظور فلسفي بدلاً من منظور تكتيكات اللحظة الراهنة، من أجل تحقيق أعمق المناقشات في فترة تهم الهدف القومي - الذي كان يحظى باهتمام وسائل الإعلام الحساسة وتعريض الكونغرس.

فيما كنت أراجع المادة الأساسية بدت إدارة فورد كنهاية فترة أقل مما بدت بداية فترة باتت تُعرف اليوم باسم «النظام العالمي الجديد». النزاعات العرقية المحلية بدأت تأخذ أبعاداً دولية واسعة وتنتشر منذ نهاية الحرب الباردة، والجدل حول دور حقوق الإنسان في السياسة الخارجية بدأ جدياً آنذاك، والانتصار في الحرب الباردة كان يلقى بظلاله، وإن لم يكن قد تجلّى بعد، نظراً لأن نظام بريجنيف بدأ يركد داخلياً، وأصبحت دبلوماسية الشرق الأوسط تُرسم اليوم من فترة فورد مع تغير فحسب في بعض أسماء اللاعبين الكبار؛ ومع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الكردية مع العراق، ظلت الأسماء هي نفسها، كما بدأت تظهر التعقيدات بعيدة المدى للسياسة الصينية، فإن الأدوار النسبية للكونغرس والفرع

التنفيذي في رسم وإدارة السياسة الخارجية لم تكن قد سُويت بعد. من الواضح أن التاريخ لم يتوقف، وأن انهيار الاتحاد السوفييتي قد فتح أبعاداً جديدة لا يمكن تخيلها في أواسط السبعينيات.

كما كتبت في مقدمة الجزء الأول من هذه السلسلة، كان يمتزج منظور المشاركة في مخاطر الأحداث الكبيرة بدافع الدفاع مع الالتزام بالشرح. سعيت إلى أقصى حد للقيام بالعمل الآخر وأشرح ليس ما قمنا به فحسب ولكن لماذا. وهذا لا يثبت أن قراراتنا كانت دائماً حكيمة، ولكنها قد تساعد القارئ في أن يرى كيف يصوغ تفاعل الظروف والقناعات الأحداث.

في بحثي الأرشيفي، اعتمدت على النسخ الخاصة بي من سجلاتي الرسمية المحفوظة منذ 1977 في «مكتبة الكونغرس». أصول هذه السجلات الرسمية موجودة إما في مصنّفات وزارة الخارجية، «المحفوظات الرسمية» (في عهد نيكسون) وإما في مكتبة جيرالد فورد. أريد أن أشكر صاموئيل بيرغر، مساعد الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي، ونائب المساعد الجنرال دونالد ل. كيريك لمرأجتهم وتصحيحهما مقتطفات من المادة المصنّفة. وتم إجراء التشطيبات التي طلبها.

ما كان لهذا الكتاب أن يصدر بدون المساعدة التي لا تقدر بثمن من جانب مساعدين كرسوا أنفسهم لهذا العمل. ومن أبرز هؤلاء بيتر ورودمان وروز ماري نيهوس. والمساعد والصدّيق الموثوق لسنوات عدة بيتر قام ببحث أساسي لا غنى عنه ولا سيما فيما يتعلق بالهند الصينية، وأوروبا، والصين وجنوب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك قام بمراجعة النص الكامل من حيث الدقة والأسلوب.

أما روز ماري نيهوس فهي مساعدة موثوقة منذ خدمتي في الحكومة، وقد قامت ببحث أساسي حول الشرق الأوسط ولبنان. بالإضافة إلى ذلك قامت بالإشراف على الجهد البحثي بكامله، وعملت موظفة اتصال مع مكتبة الكونغرس ونسّقت عملية الإنتاج مع الناشر.

راجعت غينا غولدهامر المخطوط بكامله عدة مرات بدون كلل، بنظرة تحريرية ثاقبة ولها الفضل في كثير من التحسينات التي لا تقدر بثمن.

وراجعت فردريكا فريدمان الفصول الأولى وقدمت تعليقات مفيدة.

لا أستطيع أن أضيّ جودي ايويست وليامز وتريسا سيمينو أمانتيا حقهما من الإكرام، فقد طبعت جودي النص بكامله أكثر من مرة وقدمت اقتراحات بالغة الفائدة بالنسبة للتحرير. ونظمت تريسا تفاعل البحث، والتدقيق في الوقائع، وخطط الناشر والمؤلف بكفاءة عالية وحماسة بالغة. كما أقدم امتناني إلى سوزان ماكفارلين التي كان عليها أن تقوم بمهمات إضافية كي توفر سهولة العمل في مكتبي فيما كان زملاؤها يعملون في هذا الكتاب.

اعتمدت على مساعدين آخرين خدموا معي في الحكومة وعلى أصدقاء مطلعين على مادة الموضوع لمراجعة آرائي والمساعدة في البحث.

وساعد وليام هايلاند في تنظيم جملة من المواد تتعلق بالعلاقات بين الشرق والغرب ومراقبة التسلح وقدم تعليقات قيمة حول الفصول المتعلقة بهذه المواضيع. وقامت ماري إي. برونيل بكثير من البحث حول قبرص وأمريكا اللاتينية وراجعت الفصول المتعلقة بأمريكا اللاتينية بدقة. وساعد صموئيل هالبيرن في البحث المتعلق بالاستخبارات. وعمل كل من بوليتيمي كيليكيس، ومولي ميغان سميث، وكاتي سنايدر بوكانان في البحث في المصادر غير المصنفة.

الأصدقاء والزعماء التالية أسماؤهم قرؤوا أجزاء من المخطوط: برينت سكوكروفت، لورنس ايغليبيرغرول. بول بريمر الثالث، ووليام د. روجرز (حول أمريكا اللاتينية)، وهارولد ساوندرز، وهيرمان ايليتيس وألفرد أثرتون (حول الشرق الأوسط)، وريتشارد هيلمز وصاموئيل هالبيرن (حول المخابرات)، وستيفان بوسورث وروبرت هورميتس (حول الطاقة)، وفرانك وينستر ورولتر كاتلر وبيغي دولاني وفاي واتيلتون (حول أفريقيا)، وبيتر فلانيفان، ووليام ف. باكلي، ونورمان بود هوريتز، والمرحوم إيريك براينديل (حول تحليل نيكسون والجدل مع المحافظين الجدد). تعليقات جميع هؤلاء الأفراد كانت بناءة للغاية، ومساعدة لي، وموضع تقديري البالغ.

وأعش ريتشارد فاليرياني، الذي كان عضو فريق الصحافة المتنقل، ذاكرتي بنكات تتعلق بدبلوماسيتي تجاه جنوب أفريقيا.

وكانت زوجتي نانسي تساندني على الدوام، وقرأت معظم النص وأفادت بكثير من التعليقات واضحة المعالم.

أود أن أشكر د. جيمس ه. بيلينغتون، من قِـم مكتبة الكونغرس، وجيمس ه. هاتسون، رئيس قسم المخطوطات في المكتبة، وديفيد ويدغور، مساعده ورئيس أوراقى الرسمية - وموظفى القسم لتعاونهم الفعال والودى.

كما كان كيث ج. هافلي من مكتبة جيرالد فورد مساعداً لي إلى حد كبير في تعيين موضع صور البيت الأبيض الرسمية. كثير من هؤلاء اختارهم ديفيد هيوم كيغلرلي، الحائز على جائزة بوليتزر للتصوير الصحفى الذى عمل فى خدمة الرئيس فورد بصفته رئيساً لمصورى البيت الأبيض. وجاء آخرون من مجموعة مصوري وزارة الخارجية الرسميين.

لا يمكن لأي مؤلف أن يتوق إلى ناشر يتجلى بحب المساندة والصبر مثل سايمون وشوستر. كما قام المحرر، والصديق، والمستشار، مايكل كوردا، بتقديم اقتراحات حكيمة وحاذقة بطريقة لا تضاهى من العمق والدقة. وأشرفت جيبى داسيلفا على النسخ والفهرسة، والصور، والخرائط بصبر شديد وكفاءة بالغة. أما المحرران جون كوكس وفريد تشين فقد قاما بعملهما بطريقة معصومة من الخطأ. أما جيم ستولير وأندرو جاكابوفيكس فقد كانا فصيحين يقظين.

لا حاجة إلى القول إن أي تقصير في هذا المجلد يعود إلي.

كرست هذا الكتاب لذكرى والدتي، بأولاشتين كيسنجر. فقد شاركت في فترة الكتابة معي لأنها كانت تعرف جميع الأحداث الأخرى في حياتي وكانت تتطلع إلى النشر بابتهاج مميز. لقد رحلت في سن السابعة والتسعين في الوقت الذي كان يطبع فيه الكتاب.



إنه فورد، وليس لينكولن

تغيير الحرس

كان جيرالد رودولف فورد رجلاً غير معقد يؤمن بالقضاء والقدر بالنسبة لأكثر المهمات تعقيداً في تاريخ الأمة. كان أول رئيس غير منتخب يُدعى إلى أن يداوي جراح الأمة بعد عقد أفرزت خلاله حرب فيتنام وفضيحة ووترغيت أشد الانقسامات منذ الحرب الأهلية. خلافاً للشخصيات التي تدفع بنفسها نحو المناصب العليا، كان جيرالد فورد محافظاً على هدوئه وثقته بالأمة التي عانت من تقلبات عدة، كما تجاوز سلسلة من الأزمات الدولية، وافتتح فترة من التجديد للمجتمع الأمريكي.

قبل سنة من تقلده المنصب ما كان يتوقع أن يصل فورد إلى الرئاسة. كان أعلى منصب يطمح للوصول إليه هو أن يكون رئيس مجلس النواب. وكان الوصول إليه صعباً بسبب الأثرية الحصينة للحزب الديمقراطي في الكونغرس. والحق أن فورد كان قد قرر أن يستقيل بعد الانتخابات التالية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1974. وفجأة عيّن ريتشارد نيكسون في تشرين الأول (أكتوبر) نائباً للرئيس في أعقاب استقالة سبيرو أغنيو. قال فورد بتواضع: «أنا فورد ولست لينكولن» عندما استلم المسؤولية في 6 لك (ديسمبر) 1973.

ولما كان لم يشعر قط بالالتزام في المشاركة في الحسابات الاستحواذية للمرشحين الرئاسيين العاديين فقد كان فورد مرتاحاً نفسياً. في عالم يخشى أن تشغل أمريكا بشؤونها الداخلية عن قيادتها العالمية التي لا يستغنى عنها أثناء فترة كانت ما تزال قمة الحرب الباردة، قدم شعوراً بالهدف المتجدد. بالنسبة لشعبه فإن هدوء فورد الواقعي منح الهدية الثمينة التي تمكن الأجيال التالية من أن تكون غير عارفة كم كانت الكارثة قريبة من بلادهم في عقد كانت تتمزق فيه.

إن الخطوة المتسارعة أبداً للتاريخ تهدد باستهلاك الذاكرة. حتى أولئك الرجال منا الذين شهدوا انقسام إدارة نيكسون وجدوا أنفسهم يناضلون من أجل استبعاد شعور اليأس الذي غمر الرئاسة المنهارة والشعور بالتفرق بسبب الخلافات التي لا تنتهي وسوء التصرف، والكرهية العاطفية لوسائل الإعلام، والحرب المكشوفة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكم.

في دوري المزدوج بصفتي مستشاراً للأمن القومي وزيراً للخارجية، كان هاجسي الدائم، فيما ووترغريت تتسارع، أن يحاول خصم ما، أجلاً أم عاجلاً، اختبار إذا ما كانت سلطة نيكسون ما تزال باقية، أم ليكتشف أن الإمبراطور بلا ثياب. ولعل أفضل خدمة قدمتها إدارة نيكسون في تلك الشهور الأخيرة العجيبة والمضطربة أنها حالت دون هذا التحدي المكشوف. ذلك أن إدارة نيكسون وإن اقتربت من الانحلال إلا أنها نجحت في اجتياز الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1973، وتقليص النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط بإيجادها اتفاقيتين لفصل القوات، ومن أن تقود بنجاح دبلوماسية ثلاثية معقدة مع موسكو وبكين.

عدم التوافق في السلطة التنفيذية في قوة عظمى ديمقراطية لا يؤدي إلى انهيار موقفنا الدولي كما يبين أي كتاب قياسي في السياسة العالمية، ولذلك يعود جزئياً أن الاتساع الصرف لعدم تكامل السلطة الرئاسية لا يمكن تخيله بالنسبة لصديق أو عدو على حد سواء. وبالإضافة إلى تصاعد مكانة نيكسون على مدى خمس سنوات من نجاحات السياسة الخارجية التي حققها، فقد كنا قادرين على الاستمرار فيما يقترب من سياسة الخداع. ففي تشرين الأول عام 1973 في نهاية حرب الشرق الأوسط، أظهرنا أننا قادرون على استنفار قواتنا العسكرية، بما في ذلك ترسانتنا النووية. ولكن مع كل شهر يمر كانت قبضة اليد تتراخي. كنا نعيش في الوقت المستعار.

مع تجمع زخم إجراءات الاتهام، كان تصرف نيكسون الشخصي قد بدأ يعكس انحداره السياسي. ولكنه ظل مواكباً تماماً لمختلف قضايا السياسة الخارجية ولم يخفق في اتخاذ القرارات الأساسية عند أية نقطة. ولكن مع مرور الوقت كانت ووترغريت تمتص من رصيد نيكسون العاطفي والذهني أكثر فأكثر. وأوضحت القضايا اليومية هامشية بسبب الحتمية الواضحة على نحو متزايد لسقوطه، شعرت بتعاطف كبير مع هذا الرجل المعذب الذي كانت معاناته مترافقة مع معرفته أن مأساته كانت إلى حد كبير من صنع يديه. ومع هذا ففي بداية تموز 1974 شعرت بكثير من التعاطف، كشأن كثير ممن نجوا من مأساة نيكسون، نحوه.

عملية الإنهاك الوحشية بدت لا نهاية لها ولا يمكن أن تنتهي معاً. حتى عندما أمرت «المحكمة العليا» في 24 تموز البيت الأبيض بإعادة الأشرطة إلى المدعي العام، كنت معتاداً جداً على الأزمات اليومية بحيث كنت أشك بظهور شيء بصورة نهائية. ففي 25 تموز رافقت وزير الخارجية الألمانية الجديد هانز ديترش غيتشر إلى البيت الأبيض الصيفي في سانت كليمنت من أجل لقاء مع الرئيس. وبعد مضي ساعة من النظرات المختلطة سألني غيتشر في اليوم التالي السؤال الذي ألمني: «إلى متى يمكن أن يستمر هذا؟».

في 31 تموز، طلب آل هيغ الذي كان آنذاك رئيس مكتب نيكسون، مني لقاءً مستعجلاً أعلمني فيه أن أحد أشرطة التسجيل التي أمرت «المحكمة العليا» بتسليمها إلى المدعي العام كان حقاً «النار ذات الدخان» - البرهان الناصع على مشاركة نيكسون في المؤامرة. هيغ لن يفشي سر المحتويات.

حتى عند حافة الهاوية، استمر المظهر السريالي لوترغيت، قرر البيت الأبيض أن ينشر الشريط في 5 آب من أجل أن يكون قادراً على وضع «روايته» حوله. وكان قد جاءني في اليوم السابق صديقتي دايان سوير التي كانت في ذلك الوقت مساعدةً لسكرتير لينكسون الصحفي، رون زيغلر، وهي الآن شخصية تليفزيونية وطنية، كي تتفحص بعض تفاصيل العلاقات العامة حول مسألة لا علاقة لها بالسياسة الخارجية. لم تكن قد سمعت الشريط كما قالت، ولكنها بدأت تعتقد أن الذروة لن تصل أبداً وأننا محكومون بنزيف الموت ببطء، وقالت: إن الشريط كما هو متوقع سوف يجري التخلص منه.

ولكن دايان الجميلة الذكية كانت على خطأ، إذ كان يُسمع في الشريط صوت نيكسون بوضوح وهو يعطي تعليمات لرئيس موظفيه هـ. ر. «بوب» هالدمان، باستخدام وكالة المخابرات المركزية كي تحول دون تحقيق مكتب التحقيقات الفدرالي FBI في السطو على «وترغيت». هذا البرهان على محاولة إعاقة العدالة قدم الدليل لإثارة فضيحة ووترغيت. وقد وصفت في مكان آخر بالتفصيل الانفجار الذي أعقب نشره - ثورة مجلس الوزراء، وقرار كبار الجمهوريين بالتخلي عن الرئيس، ولقاءاتي مع نيكسون والمواجهة الكثيفة في غرفة لينكولن للجلوس في الليلة ما قبل الأخيرة في البيت الأبيض - كل ذلك تراكم إلى حد الوصول إلى قرار نيكسون بعد 48 ساعة بالاستقالة، التي باتت سارية ظهر يوم 9 آب⁽¹⁾. في هذه الصفحات سوف أكرس نفسي لتعاملي مع جيرالد فورد الذي سيصبح رئيساً.

صبيحة اليوم الذي تم فيه تسليم الشريط هتف نيكسون بطلب غريب: هل أستطيع أن أدعو نائب الرئيس وأطلب منه أن يدعو أعضاء الكونغرس الجنوبيين الرئيسيين لأحادثهم في الشؤون الخارجية؟ لم يوضح نيكسون غرضه، ولكن من الواضح أنه ظن أن ذلك قد يحث النواب على التصويت ضد العقوبة والاثهام.

كنت قد قابلت جيرالد فورد لأول مرة منذ عشر سنوات تقريباً خلت، عندما دعوته، بصفته أستاذاً في هارفرد، للتحدث في حلقة حول الشؤون الدفاعية التي كنت أجريها تحت رعاية «مدرسة هارفرد للحقوق» و«مدرسة الإدارة العامة». وهي تُعرف اليوم باسم «مدرسة جون ف. كينيدي للحكم». ناقش فورد إشراف الكونغرس على ميزانية الدفاع، وهو موضوع يعرفه جيداً من خلال عضويته في «لجنة الدفاع الفرعية في المجلس. الخاصة بالمخصصات». وقد ترك انطباعاً حسناً لدى الطلاب الذين كانوا بسبب الجو السائد للاحتجاج ضد حرب فيتنام حيث كان كل شيء، معادياً عند المدافعين بقوة عن فيتنام.

بعد أن أصبحت مستشار نيكسون لشؤون الأمن القومي، كان فورد بوصفه زعيم الأقلية في مجلس النواب يحضر بعض مناقشات البيت الأبيض. وكانت مداخلاته حساسة ومؤيدة وعامرة بالفكاهة. وفي الأشهر الثمانية من توليه نيابة الرئيس كان فورد وفياً للرئيس، بقي بعيداً عن تناقضات ووترغيت ولم يقيم بأعمال كبيرة في الرئاسة؛ كنت أقابله مرة في الشهر تقريباً، حيث كنت ألخص له تطورات السياسة

الخارجية، في حين أن الجنرال برينت سكوكروفت، نائبي، كان يراه أكثر مني. كان فوردي يكتفي بطرح أسئلة استيضاحية، الوضع الملائم لتصرف نائب الرئيس، الذي لا يملك صلاحية محددة، لذا كان يفضل أن يطرح أية اقتراحات لديه أمام الرئيس مباشرة وليس إلى مساعديه.

لم أسأل فوردي قط عما يدور في ذهنه عندما دعوته في ذلك الصباح المصري من الخامس من شهر آب، بناء على طلب نيكسون، في دعوة أعضاء الكونغرس الجنوبيين إلى محاورة في السياسة الخارجية. ولم يعط أي تعليق. في ذلك الحين، كما نعلم الآن كانت قد تشكلت جماعة صغيرة كي تتصحه بأن التحول الحتمي قد تحدث. هل فكر أنني كنت أحاول جذب اهتمامه إلي؟ هل كان يعتقد أن نيكسون يسعى إلى إحراجه؟ مهما كان تفكيره فإنه كان مستقيماً. قال إنه سيفعل ما طلبه الرئيس، وأضاف بأن ذلك لن يكون له قيمة تذكر بالنسبة للتصويت على العقوبة، فالأمور قد سارت بعيداً جداً، وقضايا السياسة الخارجية لن يكون لها تأثير في قرار مجلس النواب.

سُلم الشريط وتم الاستماع إليه، واتخذ فوردي الخطوة التي لا سابق لها في 6 آب بإبعاد نفسه عن الرئيس في اجتماع المجلس الوزاري. قال إنه لن يدافع عن موقف الرئيس في ووترغيت بعد الآن، وبالتأكيد ما كان ليفعل ذلك فيما سبق لو كان يعلم ما في الشريط. علانية بالرغم من ابتعاده صامتاً من هذه المسألة على أساس أنه جزء من الرئاسة. ألا أن فوردي أكد أنه سيفترق عن الرئيس، ولكنه سيستمر في تأييد سياسات نيكسون:

كل واحد هنا يعترف بصعوبة الموقف الذي أنا فيه. ولا أحد يأسف مثلي لهذا المشهد التراجيدي. إنني أكنّ لك عاطفة شخصية عميقة يا سيادة الرئيس، وكذلك لأسرتك. ولكنني أريد أن أؤكد أنني لو لم أعرف ما تكشف بالنسبة لووترغيت في الساعات الأربع والعشرين الأخيرة، لما قمت بعدد من البيانات بصفتي زعيماً للأقلية أو نائباً للرئيس. لقد توصلت إلى قرار بالأمس ولعلك تعرف أنني أعلمت الصحافة أنه بسبب التزامات الكونغرس والجمهور، ليس لدي تعليق آخر حول المسألة لأنني أنا جزء من المسؤولية. أنا متأكد أنه سيكون هناك اتهام بالتقصير في مجلس النواب. لا أستطيع التنبؤ بالنتيجة التي سيصل إليها مجلس الشيوخ، ولن أعلق على هذا. لقد منحنا أفضل سياسة خارجية عرفتها هذه البلاد. وقمت بعمل عظيم كان موضع تقدير الشعب. دعني أؤكد لك أنني سأستمر في تأييد سياسة الإدارة الخارجية ومكافحة التضخم⁽²⁾.

ما كنت لأتحدث مع فوردي في ذلك الاجتماع، إلا بعد أن قرر نيكسون تقديم استقالته. لقد بات من المؤكد الآن أن فوردي سيصبح هو الرئيس. في ذلك الأسبوع العاصف لاستقالة نيكسون، لم يكن لدي وقت للتفكير كيف ستؤثر تلك الاستقالة في مصري.

قبل أن أفكر بالموضوع، اتخذ فورد القرار بالنيابة عني عندما أبلغني هاتفياً صباح يوم 8 آب (أغسطس) بعد أن أعلمه نيكسون بخططه للاستقالة. طلب مني فورد أن أتي إلى لقاءه، وترك تقدير الوقت لي على طريقته غير الرسمية. وسألني أثناء المحادثة نفسها أن أستمّر في عملي كما لو أنه يطلب مني معروفاً أن أوافق. جرت المحادثة على هذا النحو:

فورد: صباح الخير.

كيسنجر: السيد نائب الرئيس!.

فورد: كيف حالك يا هنري؟.

كيسنجر: رائع.

فورد: انتهيت لتوي من الحديث مع الرئيس، وسلمني قراره، وأمضينا قرابة ساعة و20 دقيقة هناك، وأثناء مجرى الحديث أشار إلى أنك كنت الوحيد في مجلس الحكومة الذي يشاركه الرأي. كيسنجر: هذا صحيح.

فورد: أمل أن نلتقي معاً في وقت ما من بعد ظهر اليوم بحسب ما يريحك. فليس لدي خطط أخرى سوى أن أبدأ بالاستعداد.

كيسنجر: هل توقيت الساعة الثالثة مناسب لك يا سيادة نائب الرئيس؟.

فورد: سيكون هذا توقيتاً جيداً يا هنري، سأرحب به كثيراً ومهما كانت خططك فستكون أفكاراً مرنّة للغاية.

كيسنجر: بعد أن تكلم إليّ الرئيس أمس حضّرت بعض الاقتراحات المؤقتة من أجلكم للنظر فيها. هل أستطيع أن أحضرها معي؟.

فورد: بالطبع.

كيسنجر: إنها أمور ينبغي القيام بها في غضون اليومين التاليين.

فورد: سأكون ممتناً لرؤيتك ولجلب أي شيء معك يا هنري.

كيسنجر: حسناً. ثمة شيء فني آخر، هل نستطيع أن نخبر الصحافة أنني سآتي إلى مقابلتك، أم أن من الأفضل أن تعلن أنت عن ذلك؟ ليس هذا بالأمر الضروري جداً ونستطيع أن نتجنّب كلياً.

فورد: لا أرى سبباً يمنع من أن تقول إنك قادم لزيارتي، لا أجد ضرراً في ذلك. كيسنجر: لن نقول شيئاً آخر.

فورّد: أعتقد أنه من المهم حقاً أن نعلن عن ذلك، لذا أعلن عن ذلك يا هنري.

كيسنجر: أفهم من وجهة نظر السياسة الخارجية أنها ستكون ذات تأثير مهدئ.

فورّد: لماذا لا تعلن ذلك بأية طريقة تراها مساعدة؟ لا تتردّد في زخرفتها.

كيسنجر: أعتقد أنه من الأفضل، إذا وافقتم، أن تقول إنك دعوتني، وطلبت مني أن أراك وإنني سأأتي في الساعة الثالثة.

فورّد: حسناً جداً، يا هنري.

كيسنجر: أنا أدعوك، وأنت تعلم أن العالم كله يعتمد عليك يا سيادة نائب الرئيس.

فورّد: أعلم ذلك يا هنري، ولسوف نتحدث مطولاً عن ذلك، وكما أشرت في محادثتنا السابقة أريدك حقاً أن تبقى وأن تقف إلى جانبي في هذه الأوقات الصعبة.

كيسنجر: تستطيع الاعتماد علي يا سيادة نائب الرئيس؛ ستكون أمامنا فرصة للتحدث في هذا.

فورّد: أريد أن يحصل ذلك الآن لذا لا شك في ذلك.

كيسنجر: أنا شديد الترحيب بعمق تفكيرك لما ذكرت.

فورّد: سنراك في الساعة الثالثة إذن.

الأحداث الدرامية لا تُعلن دائماً في حوار درامي. عندما أُعيد قراءة هذه المحادثة من منظور عقدين فائتين أفاجاً بواقعيّتها وما تعنيه. في ذلك الوقت تأثرت في فهم الطريقة التي نقل بها فورّد قرار نيكسون بأنه سيعينه رئيساً، بدون عبارات متباهية وبدون تأثير ذلك العاطفي في نفسه، وتأثرت بحصافته في وضع نهاية سريعة لأي شكوك شخصية يمكن أن تخامرني.

ساد جو المحادثة لقاءنا بعد ظهر ذلك اليوم. جرى اللقاء في مكتب نائب الرئيس الواسع في «مبنى المكتب التنفيذي القديم» الذي كان مخصصاً قبل الحرب العالمية الثانية لوزارة البحرية. هذا الصرح الذي يشبه كعكة الزنجبيل منفصل عن البيت الأبيض بممر ضيق «الشارع التنفيذي الغربي» ومرد ذلك بالدرجة الأولى بسبب هو الاختلاف التي لا يمكن جسرهما من حيث السلطة الفعلية. بهذا المعنى فإن موقع مكتب نائب الرئيس يعكس قوته الحقيقية بوجه صحيح.

في الأوقات ذات الطابع البيروقراطي الأدنى - حتى عام 1947 - كان «مبنى المجلس التنفيذي القديم» يُستخدم لاحتواء وزارة الخارجية ومن قبلها دوائر الجيش والبحرية. لا توجد في واشنطن مكاتب أفضل إعداداً لتحفيز ردود الأفعال، فالأسقف عالية، والحجوم واسعة بالمقاييس المعاصرة. والمكاتب الأكبر تتمتع بشرفات خارجية كثير منها يشرف على المروج الخضراء للبيت الأبيض.

أثناء اجتماعي مع فوردي في عصر يوم الثامن من آب (أغسطس)، جلست على أريكة قرب الشرفة، فيما جلس فوردي على كرسي مريح وظهره للنافذة. بدا هادئاً وغير رسمي وغير متصنع، بدأ المحادثة بالقول إنه نوى أن يعلن الخبر حتى قبل أن يؤدي القسم الذي جرى في الليلة نفسها. وأضاف بأنه كان يشعر بالراحة تجاهي منذ لقائنا الأول في هارفرد، وأضاف بغير تصنع أنه شعر بالثقة لأننا «سنسير معاً». وأجبت أنه من واجبي أن أرافقه وليس خلاف ذلك.

عند هذا تحولنا إلى المشكلات العملية لانتعال السلطة، ولتجنب الاضطراب في الخارج، كان من المهم أن نظهر التأكيد على استمرار سياستنا الخارجية، في الفترة الانتقالية على الأقل، حتى يستطيع الرئيس الجديد أن يقرر أية تغييرات يريدها. من أجل هذه الغاية أحضرت خطة انتقالية أبرز سمة فيها هي أن أضع أمام كل حكومة في العالم رسالة رئاسية شخصية. بالإضافة إلى ذلك أوصيت بأن يلتقي الرئيس الجديد بجميع السفراء المعتمدين في واشنطن، بحيث ينقلون انطباعاتهم الشخصية إلى حكوماتهم. هاتان الخطوتان هما للحيلولة بين الحكومات المختلفة وبين بناء أحكامها الخاصة على الإشاعات والتخمينات. ولما كان من المستحيل الاجتماع بكل سفير على حدة، اقترحت أن يلتقيهم فوردي وفق مجموعات إقليمية، مُخصصاً مدة ساعة تقريباً لكل مجموعة. المجموعة الأولى ستكون مجموعة سفراء حلف «الناتو» تليها مجموعة أمريكا اللاتينية، فالشرق الأوسط، وإفريقيا، وجنوب شرق آسيا. ولما كانت دول شمال شرق آسيا لا تشكل أية مجموعة، ولئن كانت اليابان حليفاً أساسياً والصين عنصراً أساسياً في دبلوماسيتنا الثلاثية، فإنني أنصح باستقبال ممثليهم الدبلوماسيين كلاً على حدة. (كان أنا تولى دوبرونين، السفير السوفييتي، في إجازة يقضيها في بلاده، ولسوف يستقبل حالما يعود)⁽³⁾. أخيراً سيكون هناك اجتماعان منفصلان مع سفييري كوريا وفيتنام الجنوبية - وهما بلدان سُفك من أجلهما دم أمريكي غزير، وسلامتهما النهائية كانت تعتمد على أن يفهما التزام الرئيس الجديد بأمنهما.

أخذ فوردي بعض الوقت وهو يتأمل في الوثائق المختلفة. ودعا جون أو. مارش (جاك)، للانضمام مطولاً إلى اجتماعنا، والذي كان ينوي أن يُعيّنه مستشاراً. وبعد مناقشة متقطعة وافق فوردي على مشروع الرسائل والاجتماعات مع السفراء، ولكنه تردد فقط عندما سلّمته وثيقة أخرى تحتوي على التزامات مهمة، بما في ذلك فهم بعض الأمور الحساسة تجاه حكومات أخرى. إحداها لم تكن قد نُفذت، وكان هذا أمراً غامضاً. أخبرت فوردي أنه إذا لم يكن مرتاحاً لها أستطيع تأخير تنفيذها، وقلت: ولكن تحويل المسؤولية إلى الآخرين لم تكن من سمات الرئيس القادم الذي قال: «سوف يلومونني أنا وليس أنت»، «لا، سأخذ القرار».

لعل الانطباع الذي دام طويلاً لهذه المحادثة الأولى كان نتيجتها، فللمرة الأولى منذ مجيئي إلى البيت الأبيض، تركت الحضور الرئاسي بدون أفكار تخطر في البال، واثقاً بأنه ليس ثمة مزيد من المحادثة أكثر مما سمعت.

كان نيكسون واحداً من أكثر الرؤساء الأمريكيين الموهوبين، ومستعداً لاتخاذ قرارات حاسمة وشجاعاً في ذلك، ولكنه كان يحتاج إلى عزلة من أجل إجراء كهذا. وجهاً لوجه كان نيكسون غير قادر على فرض سلطانه على مُحادثته أو حتى عدم الموافقة معه كما سأوضح في فصل لاحق، ولما كان المرء لا يسعه أن يتأكد من أن نيكسون يمكن أن يفسد ما يبدو أنه قرره للتو، فإن الحذر كان يسود على حاشيته.

أما مع فورد فإن ما يراه المرء هو ما كان يترك الانطباع لديه، منذ اللقاء الأول لم أخف أي جدول أعمال. كان واثقاً من نفسه إلى درجة عدم الموافقة على أمر ما بشكل علني، ولا يتورط في مناورات معقدة. ولما كان قد وصل إلى الرئاسة بصورة غير متوقعة إذ لم يكن يفكر في الوصول إليها، فإنه لم يكن يشعر بالحاجة إلى المناورة. وكان الاطمئنان الداخلي عند فورد هو ما كانت تحتاجه الأمة على وجه الدقة لمعالجة انقساماتها.

الرئيس الجديد

شهد صباح 9 آب 1974 واحدة من أكثر اللحظات درامية في تاريخ أمريكا. ففي الساعة التاسعة والنصف في «القاعة الشرقية» من البيت الأبيض، ودّع الرئيس نيكسون موظفيه في قمة أحدثت أكبر تمزق في الإجماع الداخلي الأمريكي منذ الحرب الأهلية⁽⁴⁾. وفي الساعة الثانية عشرة والنصف من ذلك اليوم نفسه، والقاعة نفسها، أقسم جيرالد فورد اليمين وأصبح الرئيس الثامن والثلاثين للولايات المتحدة. لقد أعيد ترتيب الأمور بحيث إن فورد عندما تحدث كان يواجه الأمور باتجاه مختلف عن نيكسون مما كان يرمز إلى بداية جديدة.

كلمة الوداع التي ألقاها نيكسون كانت بمثابة مرثاة من الأسى والألم، إذ تحدث بطريقة مضطربة وغير مترابطة عن أحلام شبابه، وعن والدته وعائلته، وعن أهمية تطبيقها عملياً. ما كانت وصية تيودور روزفلت لتقلص المسرح السياسي أبداً. ولما كان نيكسون قد كرس معظم جهده لضبط نفسه طيلة حياته، فقد كان مكرباً على كشف عواطفه وأحلامه التي أخمدها طويلاً أمام العلن، بل إنه لبس النظارات لأول مرة علناً. وبالنسبة إلى هيئة موظفين قد أعياها حل الرئاسة كان يدهشها كثيراً أن تشهد في قرار نيكسون الأخير بصفته رئيساً - هذا الكشف عن خبايا نفسه كشخص، يرفض الإقرار بالهزيمة، حتى لو كان عمل حياته مليئاً بالشوائب.

بعد ساعتين ونصف من أداء جيرالد فورد اليمين، أعلن بهدوء وثقة أن «كابوسنا القومي الطويل» قد انتهى⁽⁵⁾. أما جمهوره الذي عانى لمدة سنة ونصف تقريباً من هاجس الكارثة، ومن كلمات نيكسون العاطفية في خطبة الوداع، فقد كان يعلق آماله على هذا الرجل المتواضع من غراند رايبس الذي وضعت الأقدار مصير أمريكا بين يديه.

وكما حدث، فقد لعبت دوراً واضحاً، إذا لم يكن فنياً، في الاستقالتين اللتين جعلتا وصول فورد إلى سدة الرئاسة ممكناً. في الساعة الحادية عشرة وخمس وثلاثين دقيقة صباحاً ناولني الجنرال هيغ استقالة نيكسون الرسمية موجهة إلي بوصفي وزيراً للدولة في مكتب مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، فجميع تعيينات الرؤساء يصادق وزير الخارجية على صحة توقيعها، وكذلك استقالة الرئيس ونائبه. هذا أثر من آثار الآباء المؤسسين الذين أوجدوا هذا الإجراء - وهو ما يشبه وضع رئيس الوزراء في الجمهورية الفرنسية الخامسة. عندما وصلتني رسالة استقالة سبيرو أغينيو بوصفه نائباً للرئيس في 10 ت، 1973، واستقالة الرئيس نيكسون في 9 آب 1974 بصورة رسمية، تحققت أن مما يمكن أن يأمله المرء هو السجل الدائم لاستقبالات الاستقالات الرفيعة.

في الوقت الذي أُبعد فيه أغينيو وأُجبر على الاستقالة، والذي يعتبر صنيعه نيكسون الأساسي، فإن الباقين أصبحوا أشبه ببحارة سفينة محطمة في جزيرة يصعب الوصول إليها. في هذه الظروف أصبحت مطلعاً على تأملات الرئيس المتعلقة بالخيارات السياسية التي تواجهه - وهو موضوع استُبعدت منه في السابق، فقد وضع ثلاثة معايير تحكم قراره باختيار نائب جديد للرئيس: من يستطيع أن يكون أفضل رئيس، ومن يثبت حسن ظنه بدون إثارة مشكلات ووترغيت أخرى، ومن يستطيع أن يوفر الحافز الأقل شأنًا بالنسبة للمدافعين عن حق الاتهام بالتقصير.

من بين المرشحين المحتملين اعتبر نيكسون حاكم تكساس السابق ووزير المالية جون ب. كونيلى أفضل المؤهلين إلى حد بعيد للرئاسة، مع نيلسون روكفلر حاكم نيويورك، كخيار ثان وإن لم يكن ذلك بسبب جاذبيته لدى نيكسون. كان كونيلى الواثق بنفسه هو الشخص الوحيد الذي لم أسمع نيكسون يتلفظ عنه بما يسيء إلى سمعته، وهو بالتأكيد مرشحه الأول لو لم يتعرض إلى تحقيق (أدى في النهاية إلى إدانته). أراد نيكسون الذي كان ما يزال واثقاً من النجاة من (فضيحة) ووترغيت، أن يتأكد أنه بالرغم من إعاقة كونيلى الواضحة، فإن الاختيار النهائي لنائب الرئيس لن يفسد طموحات كونيلى في أن يفوز بالترشيح الرئاسي للجمهوريين عام 1967 - ففي ذلك الوقت/ ربما ستكون مشكلات الأخير القانونية قد أصبحت وراء ظهره.

كانت مشاعر نيكسون القوية تجاه كونيلى كافية، لإزاحة آمال روكفلر حتى لو استطاع نيكسون أن يحمل نفسه على تعيين الخصم السياسي مدى الحياة. كانت العقبة القاتلة أمام روكفلر في نظر نيكسون أن تسمية روكفلر من شأنها أن تحدث انقساماً كاملاً في الحزب الجمهوري. (وقال نيكسون فيما بعد إنه فكر في رونالد ريغان أيضاً ولكنه استبعده لأنه لا يمكن أن يحظى بالتأييد. ولهذا فإنه لم يعد يذكر اسمه أمامي قط).

خلال عملية الإقصاء هذه، ظهر جيرالد فورد كمرشح من جانب نيكسون، إذ سيكون من السهل قبوله، وهو «ملائم» كنائب للرئيس في نظر نيكسون. وبالإضافة إلى أنه سيكون مقبولاً من الكونغرس فإن لفورد

مزايأ أخرى في نظر نيكسون: إن افتقاره للخبرة على المستوى التنفيذي سيحول دون اتخاذ الكونغرس أية خطة لاتهام نيكسون بالتقصير، كما وفكر الرئيس، في عدة مناسبات، أن الكونغرس لن يجرؤ على تحمل مسؤولية استبداله برجل لا يتمتع إلا برصيد ضئيل للغاية في الشؤون الدولية.

ولكن اختيار نائب الرئيس، كما تبين فيما بعد، لم يكن له أي تأثير في اتهام نيكسون بعدم الجدارة؛ لأن فضيحة «ووترغيت» آنذاك كان لها زخمها. وقد سُمي فوراً نائباً للرئيس في 31 من شهر (أكتوبر) وتم تثبيته بسهولة. كما أن ارتقاءه إلى منصب الرئيس بعد عشرة شهور كان موضع ترحيب مع شعور بالارتياح التام.

عندما أدى فوراً قسم تحمل مسؤولية المنصب لم يكن أحد يستطيع أن يعرف - حتى ولا الرئيس الجديد - إذا ما كان كفؤاً للمهمة القعساء التي تواجهه. فقد تسلم الرئاسة بدون أية خبرة تنفيذية، في وقت كانت تعاني فيه أمتنا من انقسام. لقد تسلم فوراً المسؤولية من أجل تجديد بلاده، وهو يفتقر إلى تعويض شعبي في أعقاب اضطرابات فيتنام و«ووترغيت». وتسخر العناية الإلهية من الأمريكيين عندما تأتي - ما يبدو بالصدفة - برئيس يجسد أعمق وأبسط قيم أمتنا.

لا يوجد بلد تجد فيه العلاقات الشخصية عفوية مثل أمريكا، ولا يوجد مكان آخر تجد فيه كرم النفس وغياب الحقد. ونتيجة لهذه البيئة وصل جيرالد فوراً إلى الحكم ومارس سلطاته في تجاوز أمريكا المنقسمة واسترداد إيمانها. وفي غياب أي تكلف حققت إنجازاته غرضها وكانت تحظى بالثقة. وفي الفترة الأخيرة فقط بدأ بعض الصحفيين الذين اعتادوا أن يسخروا منه، في إعادة تقييم فترة حكمه⁽⁶⁾.

ويعود هذا الاستخفاف بدرجة كبيرة إلى أن فوراً كان يفتقر إلى صورة الزعيم السياسي في عصر التلفزيون. فالرؤساء المرشحون حديثاً للرئاسة ينفقون كثيراً على الحملة الانتخابية بما لا يقل عن 15 مليون دولار من أجل الظهور على شاشة التلفزة والإعلانات في الصحف. ويمكن أن يزداد هذا المبلغ ضمن حدود عرّفها القانون. ويشعر المرشح من أجل مصداقيته أنه مضطر إلى أن يكرس طاقاته من أجل إثبات وجوده في الفترة الأولى، في غضون ذلك يكون مبدؤه الأول محاولة أن يكون كل شيء لكل الناس. وما يبدأ كتأكيد في البداية في غضون الحملة ينتهي كصفة محددة الاعتراف القومي يتحقق على حساب خطر شخصي مُكْرَم تقريباً.

عصر الحاسوب والتلفزة قد عزز من عدم الشعور بالأمان، هذا عندما حلت الصورة البصرية محل الكلمة المكتوبة كأداة أساسية لفهم العالم، فقد تحولت عملية التفهم من صيغة إيجابية إلى صيغة سلبية، من عمل مُشارك إلى معلومات مستوعبة مهضومة. الإنسان يتعلم من الكتب عن طريق المفاهيم التي تربط بشكل ظاهر الأحداث المتفرقة مع بعضها وتتطلب جهداً تحليلياً وتدريبياً. وعلى النقيض من ذلك فإن الصور تُعلم بصورة سلبية، بل إنها تثير انطباعات لا تتطلب فعلاً من جانب المشاهد، وتؤكد على

حالة اللحظة الراهنة ولا تترك إلّا حيزاً ضئيلاً للاستنتاج أو التخيل. المفاهيم دائماً، أما الانطباعات فهي متغيرة وعرضية جزئياً.

التقنية الجديدة قد غيرت بصورة أساسية الطريقة التي يستوعب فيها المرشح السياسي العصري دوره. رجال الدولة الكبار في الماضي كانوا يرون أنفسهم كأبطال أخذوا على عاتقهم رحلة مجتمعاتهم الشاقة من المألوف إلى ما هو غير معروف حتى الآن. السياسي المعاصر أقل اهتماماً بأن يبدو كبطل بقدر ما يهتم بأن يبدو نجماً لامعاً. الأبطال يسيرون فرادى، والنجوم يكتسبون مكانتهم من الاستحسان. الأبطال يُعرفون بقيمتهم الذاتية، والنجوم يُعرفون بالإجماع عليهم. عندما تُصاغ آراء المرشح ضمن فئات مركزة ويصادق عليها منسقو الأخبار في التلفزة، تصبح الضحالة وعدم الشعور بالأمن فطريين. وتحل الراديكالية محل الليبرالية، وتتقنع الشعبية بالمحافظة.

مزيغ غريب من الهشاشة والتوهج يحدد الشخصية السياسية المعاصرة: هشاشة تجاوز الخنوع في تحقيق الموافقة الجماهيرية، ويتحول التوهج إلى رعب عندما يتغير مزاج الجمهور.

ومع اهتمام الزعيم السياسي المعاصر بما يقول أكثر مما يفكر به فإنه غالباً ما يُخفق في تحقيق الدور الذي يحتاجه أشد الحاجة: أن يوفر التوازن العاطفي عندما تُجابه الخبرة بتغيير متسارع باستمرار. والعجز عن تحقيق هذه الاحتياجات العاطفية يكمن وراء التناقض الغريب للديمقراطية المعاصرة: لم يكن الزعماء السياسيون أكثر خسة من قبل قط في محاولة تقرير أولويات الجمهور، ومع هذا، فإن الاحترام للطبقة السياسية في معظم الديمقراطيات لم يكن أدنى من ذلك بتاتاً.

وفي الولايات المتحدة يتزامن خط الانقسام ما بين الجديد والقديم في أسلوب ممارسة السياسة مع قدوم إدارة كينيدي تقريباً إلى السلطة، فقد توصل سيناتور شاب وغير مجرب إلى الرئاسة عن طريق الفصاحة وقدرته على استغلال الوسيلة التي كانت ما تزال جديدة وهي التلفزة. لقد كانت رئاسة جون ف. كينيدي قصيرة جداً لأن يختار ما بين البطولة والنجومية، أو أن يكون واعياً في اختياره. كان كينيدي قادراً على ممارسة كلا الأمرين، خلافاً لخلفائه المباشرين الذين وقعوا في مصيدة الوهم بأنه لا حاجة إلى اتخاذ اختيار.

ليندون جونسون، المتمرس في السياسة التقليدية، قد أضعف نفسه كثيراً في سعيه إلى مدهانة كينيدي، وتقليده، وكان هذا أمراً عسيراً بالنسبة لرئيس من جيل جونسون. أما كينيدي، الذي تخلدت ذكراه بموته المفاجئ، فقد كان يجسد بالنسبة للمعجبين به أحلاماً تحولت إلى تراث. ومحاولة جونسون عبثاً أن يلعب الدور ذاته قد أوقعته في شرك تجاه أناس ما كانوا يقبلون به أبداً.

حالة نيكسون كانت أشد من ذلك، إذ لم يوجد رئيس معاصر أكثر انفراداً، وأكثر جدية، أو يمضي أكثر وقته وحيداً، يقرأ ويرسم خيارات على ورق أصفر. وإذا كان هناك رجل ما من خارج عصر الكتب فهو

ريتشارد م. نيكسون، كان يفهم السياسة الخارجية أفضل من أي شخص مارس السياسة في عصره. ومع هذا، وكما دلت أشرطة محادثاته والملاحظات العاصفة التي سُحبت من مكتبه ونُشرت على الملأ، يتضح أنه صرف جزءاً كبيراً من الوقت في مسألة لا أمل منها لاستنباط المداينة والتملق لدى أولئك الذين أطلق عليهم صفة «المؤسسة الشرقية»، والتي كان كينيدي - بحسب رأيه - أبرز ممثليها.

وفيما كانت قناعات نيكسون راسخة - في السياسة الخارجية - ويفكر فيها بحرص، إلا أنها لم تكن تسانده أو تؤيد موقفه إلا إذا قبلت، ليس شعبياً فقط، بل ومن قبل الطبقات التي كان يُعجب بها ويحتقرها في الوقت نفسه. كانت أفعاله أفعال أبطال، ولكنه كان يحكم عليها بالإخفاق، في سعيه المحموم إلى النجومية وإلى الحط من شأن خصومه.

كان جيرالد فورد مختلفاً قدر الإمكان عن الشخصية السياسية المألوفة. إذ لمّا ظهر من بين صفوف حزبه في «مجلس النواب» كان محصناً ضد بحث السياسيين المعاصرين كالحرباء عن هويات متجددة. كما كان بعيداً عن التفكير بنفسه كبطل، فقد كان يُحرج عندما يقول أحدهم إن العناية الإلهية قد فرضت عليه هذا الدور. وبالنسبة لقائد قومي كانت الشجاعة وتكريس الوفاء للمبدأ من أهم الصفات على أية حال.

كان فورد يعي جيداً افتقاره النسبي إلى الدماثة، خلافاً للزعيم السياسي المعاصر، ولم يكن يخجل من الاعتراف بذلك. وقد قال لي على الهاتف في 15 يناير 1975: «أنا لست من أولئك العباقرة المفوهين، ولا أفكر محاولاً أن أكون منهم. أريد فحسب أن أكون نفسي». وبعد أسبوع عاد فورد إلى الموضوع بعد مؤتمر صحفي اعتقد أنه أدى فيه أداءً حسناً (وهذا رأي لم أشاركه به). وخلافاً لمعظم القادة السياسيين في عصر التلفزيون فقد ألقى فورد الملامة على نفسه، وليس على الإعلام: أشعر أنني أستطيع أن أكون أفضل بكثير.. أشعر بالجنون، ولكنني لا أبين ذلك، عندما لا يؤدي الشيء كما اعتقد أنني أستطيع ذلك.. إذا لم تناضل من أجل الأفضل فإنك لن تحققه أبداً.

لقد كان فورد دوماً هو نفسه، ويقوم بأحسن ما يستطيع على الدوام، وبهذا أنقذ تماسك بلاده وكرامتها.

الأزمة الداخلية

خلال فترة ووترغيت، كنت أحلم أحياناً بنهاية لها، مثل رحالة يعبر الصحراء ويتخيل بركة أو واحة تؤويه، وبالنسبة إلي كنت أتمنى مجيء لحظة تنتهي فيها الأزمات الدولية أو تصبح معتدلة على الأقل، وأن يحل إجماع وطني جديد محل الشقاق الداخلي. ولكن ما يحدث عادة لعابر الصحراء أن هذه الرؤى تتحول إلى سراب.

مهزلة رئاسة فورد أنه مهما حاول أن يكرس نفسه لتجديد مجتمعه، فإن أنظمة المجابهة التي نمت وتطورت على مدى عقد من الزمن لا يمكن أن تزال بين عشية وضحاها. والحق أنه كان يبدو أحياناً كما لو أن الولايات المتحدة أضحت مدمنة للأزمات ولا يمكن أن تتخلص منها بدون معالجة أو تحقيق اكتشاف ما. فوسائل الإعلام كانت ناشطة في الكشف عن الإساءات الكبيرة التي تحقق لها الشهرة، والكونغرس كان مشغولاً بالانقسامات بدلاً من الانشغال بسياسة أمنية قومية غير حزبية.

في هذا الجو ما كان يوسع فورد أن يتمتع أبداً بشهر العسل الذي يُمنح عادة للرؤساء الجدد. فمُنذ اليوم الأول لولايته كان عليه أن يواجه عدة جبهات في وقت واحد. وكان للأزمات الدولية زخمها الخاص بها، ولم تؤثر إلا هامشياً على المدى القصير في السياسة الداخلية. وإذا كان ثمة سبب فهو أن انتباه العالم قد ابتعد مؤقتاً عن الدراما التي كانت تجري في واشنطن، وعاد إلى وضعه الطبيعي، وهذا يعني عملياً زيادة حدة التحديات الخارجية.

ففي قبرص انهارت اتفاقية وقف إطلاق النار غير المستقرة ما بين اليونانيين والأتراك، والتي تم التوصل إليها في الأيام الأخيرة من أيام إدارة نيكسون، وفي اليوم الرابع من تولي فورد الرئاسة هددت بالتصعيد في أية لحظة والتحول إلى نزاع مسلح بين بلدين حليفين في «الناو». وفي الأسبوع الذي تولى فيه فورد الرئاسة كان وزراء خارجية مصر والمملكة العربية السعودية وسورية، والملك الأردني حسين، يستعدون للمجيء إلى واشنطن للبدء باستكشاف المرحلة التالية من التسوية السلمية في الشرق الأوسط. ولم يكن من الممكن تأخير زيارتهم؛ لأن نظراءهم من إسرائيل والأردن كانوا قد استقبلوا من قبل نيكسون في الأسابيع التي سبقت التغيير في الرئاسة، والتأجيل قد يؤجج الاتهامات بالتأخير المتعمد.

على الجبهات الأخرى كان الوفد الأمريكي الذي يتفاوض حول مراقبة التسليح مع السوفييت ينتظر تعليمات جديدة، فالمعارضة حول اتفاقية التجارة مع الاتحاد السوفييتي كانت تنتظر حل النزاع ما بين الجانب التنفيذي والكونغرس حول إذا ما كان وضع الدولة الأولى بالرعاية الذي سيُمنح للسوفييت ينبغي أن يكون مشروطاً بتسهيل إجراءات الهجرة بالنسبة لليهود السوفييت.

بالإضافة إلى ذلك، كان ثمة قضايا أكثر أهمية - وإن كانت أقل إلحاحاً - تنتظر الرئيس الجديد. ولعل التحدي المصيري الأكبر الذي كان يواجه الديمقراطيات الصناعية هو الفوضى الجماعية بسبب زيادة أسعار الطاقة بمقدار أربع مرات. ومن شأن العمل المنسق وحده أن يتجنب ذعراً مالياً وتدهوراً سياسياً في أوروبا الغربية، وقد حان الوقت لتحمل مسؤولية مستقبلنا المشترك. وكان ثمة إجماع لرسميين دون مستوى الوزراء للدول الديمقراطية الصناعية قد انعقد لتأسيس «وكالة طاقة دولية» لتمكين الدول المُمثلة من المحافظة على الطاقة، والمشاركة في الإمدادات في حالة الطوارئ، وإيجاد شبكة أمان مالية إذا ما أراد منتجو النفط أن يستخدموا فائض البترو - دولار الضخم لديهم للضغط على مستهلكي النفط.

وراء هذه المسائل التكتيكية، كانت إدارة السياسة الخارجية في رئاسة فورد قد أصبحت معقدة على نحو خاص بسبب وصية نيكسون دعاها «بنية جديدة للسلام» لقد كانت الحرب الباردة بالطبع ما تزال قائمة، وظل الاتحاد السوفيتي يشكل تهديداً كبيراً، بتوسيع قدرته النووية، والاستمرار في ادعاءاته الأيديولوجية، وقادراً على الاستفادة من الانقسامات الداخلية للقوة العظمى المنافسة له.

كانت إدارة نيكسون قد سعت بانتظام إلى تغيير بيئة الحرب الباردة، ولم يكن هذا بسبب عدم فهمنا للأيديولوجية السوفيتية، لا بل إننا استنتجنا أن الهدف الاستراتيجي السوفيتي كان في انحدار. ففي غضون جيلين من التاريخ الشيوعي لم يفز أي حزب شيوعي في انتخابات حرة. الحلفاء الوحيدون للاتحاد السوفيتي كانوا في أوروبا الشرقية، وهم منضبطون بسبب الاحتلال العسكري السوفيتي. وما إن يكتمل انفتاحنا على الصين حتى يواجه الاتحاد السوفيتي تحالف جميع الدول الصناعية في العالم مع الدولة الأكثر سكاناً. أجلاً أم عاجلاً هذه المسألة ستكون في صالح الديمقراطيات، مفترضين أن هذه الدول سوف تحتوي المغامرات السوفيتية عن طريق الردع وإعطاء السوفييت فرصة لتقليص المجابهة عن طريق فرض التعاون.

لم يرث أي رئيس جديد منذ هاري ترومان مثل هذه السلسلة من التحديات السياسية الخارجية في الأسابيع الأولى من استلامه للسلطة، وظروفاً غير ملائمة على الصعيد الداخلي منذ عهد لينكولن. جميع القوى المناضلة في الولايات المتحدة وجدت من الصعب أن تحرر نفسها من المعارك الداخلية في العقد الماضي، ولا سيما أن مناضلي حركة الاحتجاج ضد فيتنام كانوا يعتقدون أن السياسة الخارجية عملية أخلاقية لعبت فيها الولايات المتحدة دور الشرير، وكانوا يحنون لنضالات تشتمل على بذور تجربة حياتهم.

لا يوجد ثمة مجتمع آخر يعتبر نفسه نتاج رؤية أخلاقية منفردة كالمجتمع الأمريكي - فالولايات المتحدة تملكها قناعة بأن القضايا السياسية - ولا سيما السياسة الخارجية - قد تتساوى مع خيار الشر والخير. كان الأمريكيون يعتقدون دوماً أن مجتمعهم في سعي دائم من أجل الكمال في الشؤون الدولية، ويكافئ عندما يحقق وعده، ويُعاقب عندما يقصر، الويلسونية دحضت هذا الاعتقاد من خلال نظرية لا سابق لها تفيد بأن الحروب لا تنتج في كثير من الأحيان عن الصراعات من أجل السلطة، نظراً لأن هذه الصراعات تعكس مشاعر أخلاقية داخلية، ولا سيما الدرجة التي وصل فيها المجتمع إلى التقصر في الوصول إلى المثال الديمقراطي. وفي عالم الديمقراطيات فإن النزاعات يمكن أن تُحل عن طريق القانون الدولي، أما التحالفات فتقوم على مبدأ الأمن الجماعي الذي يجعل الدفاع أقل اعتماداً على توازن القوى من تحالف المحققين ضد الخارجين على القانون، جميع هذه الافتراضات تلاشت في فيتنام، في حقول أرزها وجبالها.

دخلت الولايات المتحدة الهند الصينية بموجب تقاليدھا التاريخية وقيمھا، ولأسباب أخلاقية رفيعة: كالقناعة بأن المؤسسات الديمقراطية، القابلة للتطبيق دولياً، يمكن أن تُغرس بنجاح في بلد مقسم يبعد ثمانية آلاف ميل وسط حرب أهلية مهلكة، وأن المبادئ التي أعادت بناء أوروبا سوف تبرهن قابليتها للتطبيق في سياسات جنوب شرق آسيا غير المجربة⁽⁷⁾. ولما تحولت هذه الآمال إلى أوھام فقد تشتت الطبقات الحاكمة الأمريكية، ولم تهاجم الانتقادات أخطاء الحكم على الأشياء بقدر ما توجهت إلى الخبرة الأمريكية. لقد وُجھت الملامة إلى الإحباطات المتصاعدة نتيجة إخفاق النظام السياسي بكامله والعيوب الأخلاقية التي كانت بحاجة إلى جذور وأغصان مشدبة.

ما حدث أن غالبية «المؤسسة القديمة» - الرجال والنساء - الذين وجھوا السياسة الخارجية الأمريكية لمدة جيل - قد أصرت على هزيمة بلدها من أجل تطهيرها؛ ففي العشرينيات، حولت الانعزالية الولايات المتحدة نحو الداخل بسبب الاعتقاد الواسع الانتشار بأن البلاد أخلاقية جداً بحيث ينبغي ألا تُعرّض نفسها إلى نقائص العالم على اتساعه. وأثناء حرب فيتنام وما بعدها اتخذت الانعزالية موقفاً يقول بأننا فاسدون أخلاقياً جداً بحيث نشارك في السياسة الدولية.

ولما كان الليبراليون قد غيروا اتجاههم نحو السلبية، والراديكالية، والاحتجاج، فقد تحول المحافظون إلى صليبيين؛ لذلك شجعوا على سياسة الاحتواء وفقاً للقواعد الأمريكية التقليدية: كأداة لتحويل النظام السوفييتي إلى الديمقراطية. ولما كانت سياسة الاحتواء قد سقطت في جنوب شرق آسيا، فإن بعض المحافظين حولوا الإذلال القومي إلى هجوم، لا على حركة الاحتجاج، بل على الإدارة، وألقوا بالملامة على مؤسسة السياسة الخارجية بسبب عدم الاحتراس الأخلاقي، وما إن انتهت الحرب بسلام حتى راحوا يحضون على الهجوم على الشيوعية نفسها (لفظياً على الأقل) وعلى ضرورة وجود سياسة متممة لمجابهة الاتحاد السوفييتي.

وكان يعزز موقف المحافظين التقليديين متطوعون جدد من الجانب الآخر من المتاريس. وقد انضم بعض الراديكاليين البارزين إلى خصومهم في المعسكر المحافظ. «المحافظون الجدد» المزيّفون، أولئك الذين كانوا في البداية مثقفين أدخلوا في الصراع عنصر الطابع الإيديولوجي الذي مارسوه في معاركهم الطائفية السابقة في اليسار. كانوا في الجانب المعاكس من الجدل حول فيتنام، ومن هنا فإنهم لم يمنحوا نيكسون مصداقية من أجل جهود التحرر، كما لم يكن لديهم خبرة بهشاشة إجماعنا الداخلي، الذي فعلوا الكثير من أجل إضعافه. من هنا فقد شعروا أقل تقيداً بالحث على حملات جديدة من أولئك الذين ينتمون إلينا، الذين سعوا، تحت تأثير فيتنام ووترغيت، إلى تحقيق توازن في البيئة وإعادة بناء الثقة قبل أن ينهمكوا في مجابهات جديدة كبرى. وسط هذه الزوبعة من التيارات المتصارعة وجدت إدارة فورد الجديدة نفسها هدفاً لانتقاد من جميع الجوانب. فرد الفعل على فيتنام وفضيحة و«وترغيت»

قد استقطب البلاد. أراد الليبراليون أن تنسحب الولايات المتحدة من الاهتمام بشؤون العالم وتتجه نحو التحسين الداخلي، أما المحافظون فقد شرعوا في التذمر الغاضب من أجل حملة إيديولوجية. في رأي الليبراليين أن تدخلات أمريكا الدولية قد ذهبت بعيداً جداً، أما المحافظون فيرون أن الولايات المتحدة لم تكن حازمة كفاية. هذا الجدل استمر طوال عهد إدارة فورد وكان موضوع معظم المجابهات مع الكونغرس، والتي استمرت في أشكال مختلفة حتى يومنا هذا.

فورد والكونغرس

عادة عندما يرتقي نائب الرئيس إلى سدة الرئاسة فإنه يستطيع الاعتماد على حزبه، ولكن في الوقت الذي كان فيه فورد يؤدي القسم الرئاسي، كان الحزب الجمهوري قد انقسم أولاً بشأن فيتنام، ثم تلطخت سمعته بسبب «ووترغيت». وكان الوضع مشابهاً إلى حد كبير في الحزب الديمقراطي. ولما كان فورد قد عُيِّن رئيساً، بوصفه كان نائباً للرئيس، ولم يُنتخب، فقد كان عليه أن ينتظر 27 شهراً من أجل إعادة انتخابه، وفُرض عليه وضع لم يواجهه رئيس جديد من قبل. كما أن توقع الكثيرين في كلا الحزبين أن يُهزم في تلك الانتخابات كان بمثابة ضربة أخرى للسلطة الرئاسية.

كانت الضغوط تتراكم لأن فورد - رغم خبراته في الكونغرس وتمرسه بالعلاقات ما بين الإدارة والكونغرس - جاء إلى السلطة عندما كانت هذه العلاقات تتعرض لتغير جذري. بهذا المعنى كانت إدارة فورد هي التي دفعت الثمن الباهظ لووترغيت.

في 2 (نوفمبر) 1972 حقق نيكسون الانتصار الثاني الأكبر في التاريخ الأمريكي في انتخابات وطنية جرت حول قضايا فلسفية تجلت بوضوح في هذا القرن. لم يكن جورج مك غافرن ولا نيكسون يتحليان بشخصية قيادية، ولكن خلافاتهما الجوهرية كانت واضحة تماماً: فسياسة نيكسون الخارجية القوية الحامية لخطوط التقسيم القائمة في الحرب الباردة ضد باسيفيكية مك غافرن الجديدة وعدم ثقته بالقوة الأمريكية؛ كما كانت محافظة نيكسون المعتدلة تؤكد القيم الأمريكية التقليدية في مواجهة مصادقة مك غافرن الضمنية على أنماط حياة حركة الاحتجاج المتطرفة ومزاجها. وفاز نيكسون في الاستفتاء الواقعي بنسبة 61% من الأصوات الشعبية.

وفي أقل من سنة، محت «ووترغيت» نتائج تلك الانتخابات، ووصلت إلى حد ثورة كاسحة لأنها جرت بسبب سوء إدارة رئاسية. وبعد ثلاثة شهور من تولي فورد السلطة عادت أغلبية مك غافرن التي تمثل وجهات نظر قد رُفضت من الشعب الأمريكي قبل سنتين، إلى السلطة. وكان هذا يعود إلى تغيير في آراء الجمهور الأساسية أكثر مما يعود إلى رد فعل غاضب على فضيحة ووترغيت.

وكانت النتيجة انحداً خطيراً في العلاقات ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وعند ذاك أصبح رؤساء لجان مجلس الشيوخ والنواب عجلة الميزان بين فروع الحكم. ولكن فورة مك غافرن

أضعفت النظام المذكور؛ وبالتالي سلطة رؤساء اللجنة. وهذا ما أرغم السلطة التنفيذية على الدخول في مفاوضات مباشرة مع شيوخ وأعضاء من الكونغرس كل حدة بينما، أعضاء الهيئة التشريعية ازدادوا حجماً ونفوذاً. ومع تزايد مدى وشدة تدخل الكونغرس في شؤون السياسة الخارجية، فإن قدرة السيناتور الفرد وحتى عضو الكونغرس على التواصل والاطلاع قد تقلصت، أما دور المستشارين فقد تضخم. وهي حقيقة سرعان ما أدركتها مجموعات المصالح الخاصة واستغلتها.

نسبة عالية من الكوادر الجديدة جندت في الهيئة التنفيذية، حيث فشلت لسبب أو لآخر في تحقيق مطامحها، فقد كانوا قادرين تحت الغطاء الأمن لهضبة الكابيتول على التعامل مع الإدارة بشكل خاص، متحررين من ضغوط الإحساس بالاستمرارية ومنظور السياسة الخارجية بعيدة المدى الذي لا ينفصل عن بناء السياسة رفيعة المستوى. وهكذا وجدت الهيئة التنفيذية نفسها في مفاوضات لا تنتهي، داخلياً وفي الكونغرس، ساعية إلى التأثير في أدق تفاصيل السياسة الضمنية.

ومن دواعي التناقض أن الكونغرس شعر بحرية أكبر في تحدي فورد أكثر من قدرته على تحدي نيكسون في السابق. فلفترة ما جمدت ووترغيت تحديات الكونغرس للسياسة الخارجية؛ لأن بعض منتقدي نيكسون خافوا من أن يُتهموا بإضعاف الأمن القومي، والأهم من ذلك أن الكونغرس كان منضبطاً في المرحلة الأخيرة من فضيحة ووترغيت لأسباب وطنية. شعور بالمسؤولية خشية أن تُغري هذه المأساة الوطنية الأعداء الخارجيين على إيجاد أزمة كبيرة.

بدت استقالة نيكسون أنها تُسرّع هذه القلائق، فقد تصاعد أمام الكونغرس هوس جماعي من أجل إجراء تحقيقات أكثر اكتساحاً وتطهيراً، حيث كانت التحقيقات الاستخباراتية الأكثر حساسية، بكشفها عن كل عملية سرية كانت الولايات المتحدة على صلة بها خلال فترة تزيد عن عشرين سنة. وهذا ما استغرق مقداراً كبيراً جداً من أوقات كبار المسؤولين في إدارة فورد في خدمة اللجان وفي الاتفاق حول كيفية معالجة الوثائق المصنفة.

في هذا الجو الجديد شعر الكونغرس بحرية أكبر في تشريع سياسات خاصة أكثر من أي وقت مضى. وبقدر ما كانت معارضة الكونغرس لحرب فيتنام قاسية، فقد قصر الكونغرس انتصاره على قرارات غير ملزمة. ولكن في التسعة والعشرين شهراً من ولاية فورد، شرّع الكونغرس قانوناً يحظر السلاح عن تركيا، وقطع المساعدة عن كامبوديا وحولها إلى فيتنام، وحظر أي دور عسكري في أنغولا. وذهبت الإدارة المصغرة بعيداً جداً بحيث إن الكونغرس صوّت لصالح إعطاء صواريخ للأردن مضادة للطائرات بشرط أن تكون في مواقع ثابتة. (رفض أن يكون لها عجلات، كان أكثر إذلالاً من أن يكون ذا معنى، وكما أشار الملك حسين في ذلك الوقت، فقد كان من السهل إيجاد مثل هذه العجلات في أسواق العالم العربي).

فورد والمصلحة القومية

تعامل فورد مع حجم التحديات الكبيرة بدون خوف أو شك في الإيمان الطيب لدى مستشاريه السياسيين. المنتقدون الليبراليون كانوا يحثون على مجابهات بشأن حقوق الإنسان، والمحافظون الجدد كانوا يحتفلون بتحولهم الأخير لحث الرئيس الجديد غير المنتخب على أن يجرب سلسلة من الاستعراضات أمام الاتحاد السوفييتي في وقت كانت السياسة السوفييتية فيه ما تزال مرنة، والكونغرس كان يخفض ميزانية الدفاع.

نظر فورد إلى دوره مثل طبيب يسعف مريضاً بدأ يشفى من مرض منهك، ولهذا رفض مطالب مرهقة لبناء نظام أو لحماية القوة. وكان في موقعه المتحفظ يحظى بالتأييد؛ لأن الكونغرس كان قد قرر لتوه تشريعاً بتخفيضات في ميزانية عام 1974 الدفاعية، ضرورة لجاهزية سلاح الطيران، وتسبب في إضعاف استعداد جاهزية سلاح البحرية، كما خفضت قوات الجيش بمقدار خمس فرق بالمقارنة مع ذروة تعداده في فترة حرب فيتنام.

فكر فورد بأنه من الضروري أن يبرهن للشعب الأمريكي أن الأزمة والمجابهة هما الملجأ الأخير، وليستا أداتين يומيتين لإدارة السياسة الخارجية. كلانا كان مقتنعاً أننا توقفنا لكسب الماراتون، فالاتحاد السوفييتي باقتصاده المترنح لن يكون قادراً في النهاية على المنافسة مع تحالف كنا نعمل على إنشائه من جميع الدول الصناعية الديمقراطية بالتعاون مع الصين، البلد الأكثر سكاناً في العالم. وهذا ما حدث أساساً التزاماً من فورد بقوله: إن رئاسته ينبغي أن تكون فترة الشفاء (كما أطلق على مذكراته فيما بعد)⁽⁸⁾ فقد أظهر حسن نواياه تجاه الأصدقاء والخصوم على حد سواء. وفي استعادة لصورة الماضي أجدني أعجب بضبط النفس لدى فورد؛ لأنه أفرغ بالتدريج النظام السياسي الأمريكي من سمومه المتراكمة وخلق الظروف من أجل إعادة الثقة بالمؤسسات الأمريكية، ففي النهاية إن المجتمعات لا تنهض على انتصار المجموعات، بل على المصالحة والتوافق فيما بينها.

تجلى تحلي فورد بسمة الشجاعة والقيادة من خلال سلسلة من الأعمال حدثت في الشهر الأول من رئاسته، ففي اليوم الثاني لوجوده في الرئاسة دعوته أنا ووزير الدفاع جيمس شليسينجز لأن يتخذ قراراً لا يحتمل التأخير.

وبدا ذلك عندما أمر فورد بإنقاذ غواصة سوفيتية غارقة في شمال المحيط الأطلسي، على عمق 61 ألف قدم منذ عدة سنوات، كما تجلى في لقائه الأول مع السفير السوفييتي في أمريكا أناتولي دوبرنين، حيث طلب منه الإفراج عن بحار سوفييتي (من ليتوانيا). وقد استجاب السفير لطلب الرئيس الأمريكي رغبة منه في بناء علاقة طيبة مع الرئيس الجديد.

كانت معالجة فورد في مسألة العفو عن نيكسون من الأهمية بمكان. فقد كان من المؤكد أن توجه تهمة إلى نيكسون من جانب المدعي العام. وهذا أمر مؤلم بالنسبة للولايات المتحدة والرئيس الذي سقط. فمثل هذا المشهد من شأنه أن يسيء إساءة بالغة إلى سمعة أمريكا في العالم، وأولئك الذين يعرفون نيكسون كانوا يشعرون بالتأكد أن دخوله المحكمة أو حتى توجيه الاتهام إليه سيكون له مضاعفات جسدية ونفسية. وقد أثرت هذا الموضوع الذي كان يؤرقني، بعد التشاور مع بريس هارلو، الذي كان مساعداً للرئيس إيزنهاور لشؤون الكونغرس، حكمة هارلو وسحره وذكاءه قد جعلت منه أكثر الناس احتراماً في «مؤسسة واشنطن» الدائمة. وكان ينصحي حول كيفية تجنب ضحالة السياسة العليا. الآن يناقش هارلو بأن تقديم نيكسون إلى المحاكمة سوف يزيد من انقسام الشعب الأمريكي، وقد يفاقم من التفسخ العاطفي لرئيس قدم، رغم كل أخطائه، خدمة متميزة لبلاده.

الحديث مع هارلو أعطاني حجة لإثارة الموضوع مع فورد، الذي نقلت إليه أفكار هارلو وصادقت عليها، وكانت حجتي في المناقشة مع الرئيس هي أن المحاكمة لها تأثيرها النفسي في الشعب الأمريكي، وفي العالم، حيث كان الرئيس السابق يحظى بالاحترام. ذكر فورد أن بعض مستشاريه يرون أنه ينبغي أن ينتظر حتى تثبت الإدانة، أجبت بأنني لا أحكم على الوضع الداخلي، ولكن التأخير من شأنه بالتأكيد أن يُعقد التأثير الدولي ويأس نيكسون الشخصي.

لم يعلق فورد على كلامي في حينه، ولكنه هتف لي بعد بضعة أيام، في 7 أيلول 1974، ليعلمني بقرار عفو عن نيكسون كي يعيش ما تبقى من أيام حياته بكرامة. وبروح من الغفران المسيحي، لم ينتظر نيكسون تعليقاتي مع أن القرار ربما كان قد يكلفه انتخابه في الانتخابات التالية، فإنني على قناعة أنه كان عملاً شجاعاً وإنسانياً وضرورياً إذ كانت الأمة تريد أن تتخلص من صدمات العقد الماضي.

هذا الإحساس المقدم بالمصلحة القومية مكن الرئيس فورد خلال ولايته التي دامت 29 شهراً من أن يقود بلاده عبر سلسلة من الأزمات ملأت مرحلتين من الرئاسة، فقد ضبط النزاع العرقي في قبرص، ونزاعاً مشابهاً في لبنان وحال دون أن يتصاعداً إلى حرب دولية، واستطاع إسقاط الهند الصينية بكرامة، واستخدم بنجاح القوة العسكرية لتحرير السفينة الأمريكية «ماياغوز» التي صادرها كمبوديون مجرمون من الخمير الحمر، كما حقق فورد نجاحاً كبيراً في مراقبة التسلح الاستراتيجي مع الزعماء السوفييت في فلاديفوستوك عام 1974، وفي تحقيق اختراق في عملية السلام في الشرق الأوسط عندما وقعت مصر وإسرائيل اتفاقية سيناء المؤقتة عام 1975، ورغم المعارضة العاطفية إلا أنه صادق على القرار الأول «لمؤتمر الأمن الأوروبي»، الذي ثبت اليوم بوضوح أنه من أسهم في إسقاط الإمبراطورية السوفييتية، ودفع فورد بالمبادرة الأمريكية قدماً لتأييد حكم الأكثرية في جنوب أفريقيا وساند الدبلوماسية التي قادت إلى النجاح النهائي، وأوجد برنامجاً للتعاون بشأن الطاقة بين

الديمقراطيات الصناعية والذي تأكد في القمم الاقتصادية التي أصبحت المقومات الأساسية للنظام العالمي المعاصر.

بعض الزعماء الآخرين يحظون بشرف كسب الحرب الباردة، ولكنني متأكد أن الوقت سيحين للاعتراف بأن الحرب الباردة ما كانت لتُكسب لولا جيرالد فورد، في فترة حرجة من تاريخ أمريكا، الذي حال دون أن نخسرها.



الجزء الأول

تراث نيكسون



obeikandi.com

الرجل والمؤسسة

على حافة العظمة

في الليلة قبل الأخيرة لمغادرة نيكسون «البيت الأبيض»، كنا معاً في غرفة الجلوس التي يطلق عليها اسم لينكولن، نتحدث عن انعكاس موقفه في التاريخ. قلت: «إن التاريخ سيعاملك برقة أكبر من معاصريك»، كان نيكسون متشككاً وقال: «هذا يعتمد على من سيكتب التاريخ».

من الصعب أن نكتب عن ريتشارد نيكسون الذي يجمع ما بين الذكاء والوطنية والشجاعة مع دوافع مدمرة للذات كما في أسطورة إغريقية. الكراهية التي أظهرها تجاه خصومه السياسيين كانت شديدة حتى بمقاييس الديمقراطية الأمريكية المضطربة. عملت مستشاراً رئيسياً له في الشؤون الخارجية لمدة خمس سنوات ونصف، وعندما نكون معاً في المدينة كنت أراه عدة مرات في اليوم، ومع هذا كنت في حيرة تجاه شخصيته التي ربما كانت أعقد شخصية لرئيس دولة في القرن العشرين. أحد الأسئلة التي ستطرحها الأجيال القادمة بالتأكيد هو ما الذي يجعل عواطف نيكسون تسري بعمق شديد؛ هل لأن كل شيء يستطيع المرء أن يقوله عن ريتشارد نيكسون هو صحيح ومع ذلك خاطى بعض الشيء؟ لقد كان مقتدراً من الناحية السياسية وشديد الذكاء ومع هذا كان ميالاً إلى القيام بأفعال مضرة به؛ محلل استثنائي وإن كان أحياناً يستسلم لدافع غير مدروس بعناية؛ وطني بعمق ومع هذا قد يخاطر بإنجازاته من خلال ممارسات مبهرجة؛ تستحوذ عليه قدرة قوية من الشعور بالذنب مترافقة مع غريزة الانجذاب نحو أفعال تستدعي هذه المشاعر.

كان لديه حكم متميز تجاه الآخرين باستثناء أولئك الذين يمكن أن تؤثر تصرفاتهم في مصالحه الشخصية، ماهر في ممارسته السياسية، وإن كان انطوائياً ومتسككاً.

لا يوجد شخص تعامل مع نيكسون باستمرار يشك بأنه أمام شخص قادر على فرض إرادته على الظروف، ولكنه لا يستطيع أن يعالج الخلافات وجهاً لوجه، بل يلجأ إلى وسائل بعيدة ومطولة لتحقيق أهدافه بصورة غير مباشرة. نيكسون تواق إلى العظمة وكان قريباً منها، على الأقل بالنسبة لإدارة السياسة الخارجية، ومع هذا فقد دمر رئاسته بتصرفات لم تكن ضرورية وهي غير جديرة بالاهتمام.

يحتاج الأمر إلى شاعر من وزن شكسبير كي يُنصف الشخصية غير الاعتيادية، الصاخبة، المتبصرة لريتشارد نيكسون - أحياناً يبدو عميق التفكير وعاطفياً وحساساً، وأحياناً وفيماً جداً، وأحياناً أخرى يرمي المتاعب وراء ظهره. ولكن في النهاية فإن صراع نيكسون الواضح مع نفسه والذي لا نهاية له، يظل بدون حل ويثير الاستغراب؛ لأن المرء في أعماقه لا يمكن أن يتأكد أبداً بأن ما وجده مقلقاً جداً في شخصية نيكسون قد لا يكون انعكاساً أيضاً لبعض الخلل المكتوم ضمن نفسه.

سأظل ممتناً بعمق لريتشارد نيكسون لمنحي فرصة خدمة بلدي، والتي أنقذت أسرتي من ظلم النازية. لقد عينني مساعداً له لشؤون الأمن القومي مع أن جميع نشاطاتي السياسية السابقة كانت لصالح نيلسون روكفلر، الذي كان منافسه الأول على مدى عقد من الزمن أو يزيد. نادر هو الرئيس المعاصر الذي دخل قصر الرئاسة في مثل هذه الظروف المشؤومة بشكل فظيع - مطلوب منه أن ينهي حرباً ورط أسلافه البلاد فيها بدون استراتيجية للنصر أو للتخلص منها، وهؤلاء الذين أصبحوا الآن خارج السلطة كثير منهم يبدو مصمماً على أن تتسحب الولايات المتحدة وتتخلى عن الحرب دون اعتبار لأولئك الذين ضحوا بحياتهم بكلمة منا.

كان من المحتم أن تتأثر علاقتنا الشخصية بالتناقضات التي يشيعها نيكسون تجاه أعوانه. وكان نيكسون الذي يعامل معارفه وحتى مساعديه المقربين بتحفظ حذر، يبدي القليل من التعاطف. وكان أسلوبه الغامض وغير المباشر في الحكم وميله إلى إثارة النزاعات بين مساعديه مصدر ألم وضيق. أحياناً كنت ألطف أجواء التوتر بتعليقات تثير المشاعر. من جانبه تضايق نيكسون من الشعبية التي اكتسبتها بدءاً بزيارتي السرية إلى الصين التي أوفدني إليها عام 1971، إذ لا يرتاح الرؤساء عندما يناقضهم مساعدهم في لفت أنظار الجمهور - ولا سيما أن بعض مستشاري نيكسون المقربين كانوا يقولون إنني أتعلم التمتع عليه. وإذا كانت كلمة «أتعلم» غير دقيقة، فمن الصحيح حقاً أنني لم أرفض تماماً محاباة وسائل الإعلام لي.

ومع هذا ورغم بعض الشكوك المتبادلة فقد عملت مع نيكسون بشكل جيد جداً. كان يعاملني دوماً وجهاً. لوجه بمجاملة واضحة. ورغم أننا لم يكن أحداً قريباً من الآخر عاطفياً، فقد كنت متأثراً لما أصابه من جراح كما تأثرت غالباً بمعاناته الداخلية كما حصل في الفترة التي سبقت استقالته مباشرة (أي عندما كنت أكثر المقربين إلى نيكسون بعد عائلته بالطبع) أو في الأمسية الأخيرة لرحلته إلى الصين عندما استغرق نيكسون، من على شرفة في شانغهاي، في الحديث عن أماله بعالم يسوده السلام⁽¹⁾.

كنت معجباً حقاً بإسهام نيكسون في سياسة أمريكا الخارجية. ومهما كنت أقدم من نصائح أو مشورات فقد كان نيكسون هو الذي يتخذ القرارات النهائية. وقد كان نيكسون هو من تحمل مسؤولية إرساله عام 1971 سراً إلى الصين، وهو الذي تحمل عام 1972 مخاطر الرد على هجوم هانوي بمحاصرة

فيتنام الشمالية، حليفة الاتحاد السوفييتي، قبل أسبوعين من قمة مقررة في موسكو وقبل ستة أشهر من الانتخابات الرئاسية، كان بوسع نيكسون أن يسهل رئاسته إلى حد كبير بالتخلي ببساطة عن حلفائنا في الهند الصينية وإلقاء أعباء الهزيمة على كاهل إدارتي كينيدي وجونسون؛ كان لديه بالتأكيد حوافز للقيام بذلك عندما كان مهندسو الحرب الأمريكيون يرهقونه دوماً من أجل أن يسير في الطريق الوحيد وغير المشروط للتخلص من المحنة، دون الالتفات إلى حقيقة أن قواتنا وخسائرنا كانت تتزايد تحت إدارتهم حتى آخر يوم لهم في الخدمة. ولما كان نيكسون يعتقد أن مثل هذا السبيل غير مشرف ويتعارض مع المصلحة الوطنية، فقد تصرف بالطريقة التي قام بها وحقق تسوية أعلن المنتقدون أنه لا يمكن الوصول إليها، وإن تعقدت في النهاية بسبب تضايف عناد الفيتناميين الشماليين، وقطع الكونغرس للمساعدات عن الهند الصينية، كما سأصف في فصل لاحق. وحتى عندما كنا نخلص بلادنا من قضية فيتنام، نجح نيكسون في طرح سياسات جديدة تجاه الصين، وتقليص الأسلحة الاستراتيجية، والعلاقات الأمريكية - الأوروبية، وعملية السلام في الشرق الأوسط. ولقد استمرت هذه السياسات، رغم تناقضها، طوال فترة الحرب الباردة وما بعدها.

كانت الصفة الوحيدة الأبرز في شخصية نيكسون قدرته على اتخاذ قرارات جريئة، وهذه الصفة كانت ملحوظة حقاً رغم أنه لم يكن جريئاً بطبعه أو مقاتلاً، بل على العكس كان يتخذ هذه القرارات بشيء من التخوف والحذر.

أحد التناقضات في رئاسة نيكسون أن الدليل الموجود في الأشرطة يصوره على أنه مندفع أو متهور، مع أن نيكسون الذي عملت معه في ميدان السياسة الخارجية كان لا يتوصل إلى القرارات الكبيرة إلا بعد مداولات منهكة، قد يعمل ببداهة، ولكنه لا يتهور، وأي قرار مهم في ميدان السياسة الخارجية كانت تسبقه أسابيع من تقليب الأمور على وجوها.

معتزلاً في ملاذه في «مبنى المكتب التنفيذي القديم» وقد جرت الستائر، قد يعمل نيكسون على وسادة من طبقات صفراء لإجراء تعديلات على خيارات قدمتها له. ولما كانت التعديلات في أي قرار ذي شأن تتقارب فيه الحجج المناقضة والحجج المؤيدة إلى حد كبير فإن الإجماع بين المستشارين يكون نادراً، فإنه يستغرق في التفكير إلى ما لا نهاية حول كيفية السيطرة على مساعديه المختلفين فيما بينهم. ولكن ما إن يتغلب على هواجسه حول الكارثة، ويجد شخصاً ما «وهو عادة بوب هالدمان أو جون ميتشيل» كي يحمل الأنباء السيئة إلى المساعدين الخاضعين له، فإنه يحقق قفزة كبيرة.

بعد ذلك يأخذ نيكسون راحة من العمل لبضعة أيام كي يشفى من الأزمة ويجعل أيضاً من الصعب على خصومه في القرار أن يصلوا إليه. إنها بالكاد عملية اتخاذ القرار التي يوصي بها في نصوص الإدارة العلنية، والتي كانت مرهقة لجميع المشاركين فيها - بما في ذلك نيكسون بشكل خاص. ولكن الرؤساء

يمكن أن يفعلوا ما هو أسوأ بوضع الشعار الذي يستشهد به نيكسون، في مثل هذه المناسبات، على مكاتبهم: «أنت تدفع الثمن لأداء شيء ما حتى منتصف الطريق من أجل أدائه بصورة كاملة، لذا بوسعك أن صنعا بأدائه كاملاً.

الرئيس ومستشاره

قال لي الفيلسوف السياسي الفرنسي ريمون آرون ذات مرة: إن المبالغة في الحديث عن نفوذي كانت من صنع المثقفين ووسائل الإعلام بسبب كراهيتهم لنيكسون. خلال فترة من الإنجاز الكبير، ربما أعطيتني رابطة أعداء نيكسون مصداقية غير متكافئة وسيلة لحرمان الرئيس المكروه من ادعاءات تراث مستمر. وبطريقة غريبة، بعض مؤيدي نيكسون التقليديين اليمينيين عززوا رسالة الإعلام بوضع اللوم عليّ تجاه تراجع نيكسون عن مهمته الأصلية المحافظة. وفي الوقت نفسه فإن بعض أتباع نيكسون، من أجل أن يكسبوا ثقة رؤسائهم - وأحياناً ثقة نيكسون نفسه - كانوا يصفونني بأنني مجرد موظف مساعد، أو دمية ما يشدها اللاعب الأكبر بخيوط في يده.

كلتا صورتين - صورة المستشار المهيمن والرئيس المهيمن - تخالف الحقيقة. فالاختراقات التي حققتها إدارة نيكسون كانت ترجع إلى حقيقة أن كلينا أوجد تعاوناً وثيقاً مع الآخر قائماً على الاحترام المتبادل، وكان أحدهما مكملاً للآخر. ابن «الكويكرز» من يوربا ليندا وابن أستاذ المدرسة الثانوية في بافاريا قد أكملوا مزايا أحدهما مع مزايا الآخر بطريقة خاصة. كان نيكسون على معرفة شخصية جيدة بالزعماء المعاصرين في أرجاء العالم أكثر من أي سياسي أمريكي عرفته. وكانت السياسة الخارجية هوايته، وقد عمق فهمه لها من خلال أسفاره المتعددة، وأنا عندي معرفة وفهم أوسع بالتاريخ إلى الجانب للجغرافيا السياسية. كان نيكسون يعمل بإضاءات تبصيرية يتعلق بها بإصرار شديد، أما طريقتي فكانت ترجمة أهداف عامة إلى استراتيجيات طويلة المدى - وهي مهمة يفتقر إليها نيكسون بسبب قلة صبره.

كان لدى نيكسون موهبة خاصة، فنظراً لوجود قرارات أساسية متعددة، رغم أنني كنت أرى ضرورتها قبل أن يرى ذلك بطريقة ما، فإن نيكسون ما إن يقرر العمل فإن كثيراً ما يتجاوز توصياتي. في عام 1970 بعد أن انطلقت القوات الفيتنامية الشمالية المرابطة في كمبوديا من قواعد هددت باحتلال البلاد بأكملها، كنت أنا ونيكسون ندرس فرص تحييد الهجوم الفيتنامي الشمالي على كمبوديا والحيلولة دون أن تتحول البلاد إلى قاعدة ضخمة تتوجه إلى فيتنام الجنوبية. اقترحت هجوماً على «باروت بيك» القاعدة الشيوعية القريبة من سايفون، وبعد تردد دام قرابة شهر اختار نيكسون مهاجمة كل قاعدة على طول الحدود الفيتنامية - الكمبودية. وفي عام 1972، عندما كنا نناقش استئناف قصف منطقة هانوي - هايفونغ لكسر الجمود في مباحثات السلام الخاصة بفيتنام، نصحت باستخدام أسلوب القصف بالطائرات المقاتلة، ولكن نيكسون أمر باستخدام طائرات ب - 52 (ولم أكن أعارض استخدامها ولكن

ذلك لم يخطر على بالي). وفي عام 1973، عندما حاولت تنظيم الأسطول الجوي المدني الاحتياطي للبنتاغون للقيام بجسر جوي إلى إسرائيل، وافق نيكسون على طلب البنتاغون وأمر بجسر جوي عسكري يستخدم طائرات C-5 العملاقة. وفي كل حالة كان قرار نيكسون تبرره الأحداث.

كان نيكسون أقل اهتماماً بالدبلوماسية، إذ الأولى اهتمامه الأكبر بالاستراتيجية، ولكن دبلوماسية الأخذ والعطاء، والتقدم البطيء في القرون الدقيقة المتراكمة كانا يرهقانه. قد يستعرض نيكسون بعناية جميع خيارات المفاوضات المختلفة ويستخلص التقارير المفصلة للمفاوضات الفعلية، وقد يقوم بتعليقات معمقة ولا سيما حول المذكرات التي تلخص الاستراتيجية.

وفي النهاية فإن التعاون بين الرئيس ومستشار الأمن القومي سار على ما يرام لا بسبب أن أحدهما يكمل قوة الآخر فحسب (وربما يعزز ضعف كل واحد منا الآخر نظراً لحساسيتنا تجاه النقد والخشية من تحولات دبلوماسية مفاجئة) بل لأن نيكسون وأنا كنا ننظر إلى العلاقات الدولية من منظور موحد تقريباً. كان كلانا يعتقد أننا وقعنا في مشكلة في فيتنام لأن من سبقونا قد دفعوا الولايات المتحدة نحو مغامرة في منطقة بعيدة لأسباب مهمة ولكنها لا تحقق المصالح القومية بشكل ملائم بسبب التكاليف المتوقعة. في عالم أكثر تعقيداً - حيث عادت الصين إلى القضايا الدولية، وانبعثت أوروبا، وبات الاتحاد السوفييتي أكثر مرونة - كانت الولايات المتحدة تحتاج إلى استراتيجية طويلة المدى تتجنب التساهل والتشدد الزائد لإقامة توازن بينهما. مثالية أمريكا التاريخية ينبغي أن تُمزج بتقدير للمصلحة القومية، ومعالجتنا للعلاقات الدولية ينبغي أن تتحول عن التدخلات العلنية إلى سياسة استراتيجية تأخذ في اعتبارها متطلبات التوازن. كان ذلك - وربما ما يزال حتى كتابة هذه السطور - رأي أقلية في المجتمع لم يكن لديها خبرة بالمآسي الوطنية، وتفهم أن تحقيق السلام يتم عن طريق نشر مفاهيمها الداخلية في العالم.

نيكسون والمؤسسة

كان نيكسون يُصوّر، في فلكلور أعدائه كمعادٍ شديد للشيوعية وممثل نموذجي للاتجاه المحافظ اليميني. كان هذا بعيداً عن صورته، فنيكسون وضع نفسه موضع «المؤسسة» التقليدية، ولما كنت على صلة وثيقة مع كل من ريتشارد نيكسون ونلسون روكفلر، والأخير مقرب من المؤسسة، فإني لم أجد فرقاً كبيراً في معالجتهم للسياسة الخارجية - ولكن كان هناك خلاف في شخصيتهم ومواقفهم تجاه المنظمة. أثناء إحدى المناقشات بيني وبين نيكسون عام 1970، قال نيكسون إنه لا يوجد إلا ثلاثة اتجاهات ممكنة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية: الاتجاه المحافظ الذي يعتبر رونالد ريغان من أبرز ممثليه، والاتجاه الليبرالي الذي يعتبر هيوبرت همفري من أكثر ممثليه جاذبية، والاتجاه المعتدل الذي كان يعتقد أنه هو الذي يمثلته. ورأى نيكسون أن السياسة المحافظة ستكون مولعة بالقتال دون أن تكون فعالة، وقد تخاطر

بعدم تأييد الرأي العام الأمريكي لها وكذلك عدم تأييد حلفائنا. أما الموقف الليبرالي فسوف «يبيعنا» ونخاطر بحرب مفروضة من قبل اليمين المحبب إذا ما شعر الرأي العام الأمريكي أن الولايات المتحدة قد ضعف موقفها. وأصر نيكسون على أن الشعب الأمريكي ليس «خاسراً»، وسيطالب برد فعل قوي، بل وعنيف على الهزائم العسكرية أو النكسات الدبلوماسية. وتابع نيكسون قائلاً إن السياسة الخارجية المعتدلة التي يتبعها «هي الحصن الوحيد للاستقرار الدولي». ولعل روكفلر كان مستعداً للموافقة على كل كلمة في هذا البيان. (ولكن نيكسون كان مخطئاً في تقييمه لريغان، رغم أنه محافظ فعلاً. ففي الوقت الذي ذكر فيه نيكسون هذا التحليل كان الجناح المحافظ الجديد لم يوجد بعد).

وخلافاً لروكفلر، لم يكن نيكسون يعتبر نفسه عضواً في المؤسسة. (على الرغم من أنه بالنسبة إلى روكفلر كانت هذه العلاقات أقرب إلى أن تكون لقباً من أن تكون رابطاً عاطفياً) فقد كان يشعر أنه موضع تجاهل من قبل النخبة قبل وأثناء فترة رئاسته، وقد عزا هذا الرفض إلى معاداته الصريحة للشيوعية في الخمسينيات، ولاستخفافه برمز الأرستقراطية الشرقية ألفار هيس. كان حديث نيكسون، الذي تصرف بحقد مريع، يغمره الغضب ضد النفاق والكراهية الحقودة لدى من نعتهم بـ «مجموعة كوكيتل جورج تاون» ومجلس العلاقات الخارجية. كان يرى في «المؤسسة» عدواً والأعداء ينبغي أن يلقى بهم في الزاوية. لم يقدم أعداء نيكسون له أية فائدة منذ البداية. وما كاد يمضي نصف عام على ولايته، حتى كان من يعتبرهم نخبة البلاد ينظمون مظاهرات عارمة شلت واشنطن من دون أي محاولة لفهم الرئيس، الذي كان قبل كل شيء، يحاول أن يتعامل مع الأزمات التي خلفوها له⁽²⁾.

ومع هذا فإن الرئيس هورمز الوحدة الوطنية، وهذا ما أملى الالتزام بالترفع عن مستوى الخصوم الذين يسعون إلى بعض المصالح الشخصية وتجنب الخصومات اليومية. الفرق بيني وبينه أن نيكسون حاول أن يستبِق الرفض مفترضاً موقف العداء، ولكنني لم أكن أعتبر المؤسسة الفكرية عدواً غريباً لا ينبغي الاقترب منه، لقد كانت جزءاً من العالم الذي عشته وعرفته جيداً، والذي خرجت من بين صفوفه ولهذا السبب سعت طيلة فترة خدمتي الحكومية، إلى أن أبقى على تواصل مع الوسط الأكاديمي. وأثناء مسيرات الاحتجاج المختلفة في أماكن متفرقة قريبة من البيت البيض كنت أرسل بعض الموظفين لمقابلة الطلاب وعمداء الكليات ودعوتهم إلى مكتبي للحوار، والحق أنه لم يكن يمضي أسبوع — ولا سيما في السنتين الأوليين من عملي الرسمي — بدون أن يزورني بعض مجموعات الطلاب من كلية أو أخرى.

من دواعي السخرية أن إجراء الحوار حقق عكس الهدف المقصود، لأنه أدى إلى سوء تفاهم بيني وبين الجماعات المثقفة — ولا سيما مع من كانوا يمثلون جامعة هارفرد. في البداية فسرت جماعة المثقفين تطلعي إلى تبادل الآراء الذي هو نوع من التعاطف مع وجهة نظرهم كبرهان على أنني كنت تحت

سيطرة رئيس ميال للقتال وغير متوازن، ولكن عندما تحققوا بالتدريج أنني في صف نيكسون بدأ كثير من المثقفين الليبراليين يعاملونني كخائن انتهازي لقضيتهم.

ما حدث في نهاية إدارة نيكسون أن الرئيس وأنا وجدنا نفسينا متضايقين باستمرار ممن يعتبرون في الأصل من جمهورنا الطبيعي. فالليبراليون اتهموني بأنني تخليت عنهم من أجل السلطة، واعتقد المحافظون أن نيكسون قد أغرته أطياف «المؤسسة».

في هذه الأجواء اتخذ التخلص من فيتنام طابع الحرب الأهلية. كان نيكسون قد ورث الحرب في جنوب شرق آسيا. وكان ما تعداده 540000 جندي أمريكي قد أرسلوا إلى جزء من العالم أبعد ما يكون عن الولايات المتحدة جغرافياً وثقافياً. وعندما استلم نيكسون السلطة كان عددهم ما يزال في ازدياد وفقاً لخطة كانت قد أعدتها إدارة جونسون. لم نجد خططاً للانسحاب ولا استراتيجية للتفاوض متفقاً عليها في البيت الأبيض.

كنا مستعدين مع ذلك أن نحمل مسؤولية سحب الولايات المتحدة من هذه الكارثة دون أن نضع اللوم على من سبقونا، ولم نكن بالطبع لنترك البلد الذي فقدنا فيه قرابة 40 ألف قتيل أمريكي يفرض الحكم الشيوعي على عشرات الملايين ممن علقوا حياتهم وآمالهم على كلمتنا. ولكن كان ذلك شرط فيتنام الشمالية على مدى سنوات لوقف إطلاق النار.

ولكن ما إن تركوا السلطة فإن أولئك الذين ألقوا على عاتق نيكسون هذه الأزمات المأساوية تصرفوا كما لو أنهم أبرياء، وغالباً ما بدأوا ينتقدون إدارة نيكسون لأنها عجزت في أربعة أشهر عن تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه في أربع سنوات. وقد شارك موظفون كبار من إدارة جونسون في مظاهرات الاحتجاج كما لو أن إعاقة السلام آتية من البيت الأبيض وليس من عناد وتصلب فيتنام الشمالية - وهذا شيء يعرفونه أفضل من أي شخص آخر بوصفه السبب الرئيسي للوصول إلى حائط مسدود. وعلى مدى سنة كانوا يضغطون علينا لتقديم تنازلات لم يفكروا فيها قط عندما كانوا في السلطة. وفي عام 1968 اختلف المؤتمر الديمقراطي حول ما يدعى «برنامج السلام» وانتقل هذا الاختلاف إلى صراع في شوارع شيكاغو. وفي خريف 1969 وافق نيكسون وعرض العناصر الأساسية لهذا البرنامج، ومع ذلك شهدت تلك الفترة مظاهرات جماهيرية كبيرة معادية للحرب⁽³⁾.

المفارقة الساخرة أن المتظاهرين اليمينيين كانوا يناقشون في ملاءمة السلام بالنسبة لنا بأي ثمن - وهو ما كنا نعتقد أنه يخاطر بحياة الجنود الأمريكيين وسط 700 ألف مقاتل من القوات الشيوعية، وقرابة مليون مسلح فيتنامي جنوبي لن يكونوا مرتاحين إذا ما تخلينا عنهم. ولم يكن نيكسون يتقبل أن يكون خيار مجتمعا المفضل هو الهزيمة بمثل هذه اللامبالاة وعدم الاهتمام لتخلينا عن ملايين من البشر أعطيناهم الوعود. لقد سحب بشكل منفرد نحو 150.000 من الجنود في غضون سنة. وفي نهاية فترة ولايته الأولى كان قد سحب أكثر من نصف مليون جندي، وقلص الخسائر في الأرواح من 14.600 جندي

عام 1968 إلى 300 جندي عام 1972 مع الإبقاء على فيتنام الجنوبية مستقلة. ومع هذا فقد كان نيكسون يُتهم «بقتل الأمريكيين بلا داع» بحافز سفك الدماء.

فسر نيكسون هذه الهجمات عليه بأنها الثأر الدائم «للمؤسسة» ضده. ما لم يفهمه (ولم أفهمه) أن حركة الاحتجاج الراديكالية لم تكن ذراع المؤسسة، لا بل إن الراديكاليين يعتبرون «المؤسسة» الليبرالية التقليدية العدو الأشد لهم. ورد نيكسون المطوق، ببيانات نارية ضد ما كان في الواقع مؤسسة مرتعدة. ومن الغريب أنه، أثناء الحديث الحافل بالضعفائن، كان نيكسون يؤمن أن ظروف الحرب الأهلية هي نتيجة لبعض سوء الفهم التاريخي، الذي أستطيع أنا - الأستاذ في هارفرد وعضو «مجلس العلاقات الخارجية»، وصديق نيلسون روكفلر - أن أساعده بطريقة ما على تجاوزها، وتلا ذلك السراب فيض من الرسائل الرئاسية انهمر على مكنتي مع تعليمات بإعلام الصحافة أو زعماء «المؤسسة»، وأن أعاقب في الوقت نفسه المتمردين. كانت العقوبة عادة من التعليمات التي أرفض توجيهها إلى صحفيين معينين، حتى لو كانوا الأشخاص أنفسهم الذين كنت أحث على محاكمتهم. ولم تلق هذه المهمة على عاتقي بسبب ثقة ما في مهارتي على التعاون مع وسائل الإعلام - فإننا لم أكن قد عقدت أي مؤتمر صحفي قبل أن أعين مستشاراً للأمن القومي، فقد كانت تعبيراً عن اعتقاد نيكسون أن عدوانية النخبة تعود بالدرجة الأولى إلى التحامل الطبقي، الذي أستطيع أنا، بحكم صلتني المفترضة بالمؤسسة، أن أغيره.

النقطة الحاسمة بالنسبة لكلا الطرفين جاءت عند الكشف عن «وثائق البنتاغون» في شهر حزيران 1971. فقد حقق الحدث ما يقرب من الوضع الطقسي وما يزال يحدث في أحداث احتفالية عديدة كتظاهرة كلاسيكية للصحافة البطولية التي تتحدى حكومة قمعية. قد يتردد المرء في تحدي أرثوذكسية راسخة، ولكن جانب نيكسون من القصة يستحق التفسير.

عندما تشر سبعة آلاف صفحة من الوثائق في الصحف الكبرى فليس من البدهة أن يكون التزام الرئيس وحده هو المادة الأولى في استبعاد المبادئ الأمريكية الأساسية الأخرى - ولا سيما في زمن الحرب حيث ما يزال مئات ألوف الأمريكيين في خطر. لقد أصبح اهتمام نيكسون بحسب ظننه (وظني) واجباً لأن منشورات البنتاغون جرت في وقت كانت تتخذ فيه الإجراءات لقيامي بزيارة سرية للصين، وكانت المحادثات السرية جارية في باريس لإنهاء الحرب في فيتنام. كلتا هاتين المهمتين الدقيقتين كانت تتعرض للخطر من خلال ظهور السلطة التنفيذية الأمريكية بمظهر المتراجع، كما أن قدرة واشنطن على المحافظة على مناقشات سرية أصبحت موضع شك.

كان اهتمام نيكسون الأول هو حماية المصلحة القومية من خلال التأكيد على حقيقة لم تذكر قط وهي أن أية وثيقة من «وثائق البنتاغون» لم تكن تخرج نيكسون أو إدارته لأن كل واحدة منها جاءت من مصنعات من سبقوه من الرؤساء، ولا سيما من إدارتي كينيدي وجونسون.

علمت لأول مرة بنشر الوثائق في صحيفة نيويورك تايمز التي صدرت يوم الأحد 13 حزيران عام 1971، عندما كنت في الشاطئ الغربي. ولما كانت جميع الوثائق تعود إلى مصنفات وزارة الدفاع، فقد افترضت أن الإفشاء بها قد أوحى به أحدهم ممن عمل في وزارة الدفاع من أجل إحراج أسلافنا في الحكم. استدعيت آل هيغ، ثم نائب، وطلبت منه أن يحذر وزير الدفاع ميلفين ليرد كي يمنع الموظفين التابعين له من نشر وثائق رسمية لأهداف سياسية، وأن الاستمرار سيؤدي إلى خسارة من خلال هذه التكتيكات. سألتني هيغ كم عدد الوثائق المعنية تظن، وعندما قلت إن الرقم يقارب العشرين أجاب هيغ: «كم سيؤذك رقم لا يقل عن 7 آلاف؟» وسرعان ما تمت معرفة من قاموا بهذا العمل.

كان بوسع رئيس ساخر أن يعلن الوثائق على الملأ وأن يستخدمها للإشارة إلى حجم الأخطاء التي ورثها، ولكن لما كانت المسألة تتعلق بالأمن القومي، فإن نيكسون لم يكن ساخراً منتقداً. ما يحزن أنه بدلاً من أن يقاتل من أجل المبدأ، حوّل قضية مهمة إلى مصادمة أخرى في ثأره من رسائل الإعلام، فالالتجاء إلى المحكمة لمناقشة أمر قضائي لم يكن عملاً حكيماً كما لاجدوى منه، بل كان بالأحرى غير أخلاقي وغير مشرف. لا يوجد مبرر لأساليب قانونية مبالغ فيها تستخدم ضد دانيال اليسبيرغ الذي سرب الوثائق. كما لم يكن من مبرر لمناقشة مثل هذه الأفعال (كما كشفت الأشرطة) كافتحام «معهد بروكينجر» حيث يفترض أن توجد مجموعة من الوثائق المحفوظة، بالمقارنة مع كرامة الرئاسة ومركزها الأخلاقي - بغض النظر عن أنها لم تُنفذ مطلقاً.

خرق القانون لم يُبرأ قط طيلة فترة وجود نيكسون في المكتب البيضاوي، ولم يستقر نيكسون المهزوم والذي لحق به العار إلا بعد عقد من الزمن بوصوله إلى نوع من الهدنة مع متعبيه السابقين. وقد فعل ذلك تحت تأثير التعليقات العقلانية العامة والاجتماعات الخاصة مع مجموعة السياسة الخارجية في واشنطن. هل تعلم أن نيكسون، المهزوم، لم يعد يشكل تهديداً؟ أم أن عروض نيكسون - لأنه هو الذي اتخذ الخطوة الأولى بشكل واضح - قد حررت أخيراً كلا الطرفين من الهواجس الخاصة بهم؟ مهما كانت الإجابات فقد أسهم موت نيكسون بمعالجة العديد من الأمور، ما كان يمكن معالجتها طوال حياته، ومن العجب رغم كل ما أحاط به من إهانة فإن جنازته في نيسان 1994 تحولت إلى مناسبة وطنية شارك فيها جميع رؤساء الجمهورية السابقين الباقين على قيد الحياة، كما أبنته الرئيس كلينتون الذي كان معارضاً لفيتنام.

نيكسون الإنسان

في ميثولوجيا الطاعنين به - وفي بعض الصور السينمائية - كان ريتشارد نيكسون رجلاً متكلفاً يتحامل على التابعين له، ويسيطر على البيئة المحيطة به بإصرار شديد وصارم - تحت تأثير الكحول غالباً. لا شيء من هذا يصح على نيكسون، على الأقل ريتشارد نيكسون الذي عرفته وتعاملت معه.

من خلال تجربتي أعرف أن نيكسون لا يتعاطى أي مشروب أثناء العمل أو في «المكتب البيضاوي»، حتى مساعدوه المقربون نادراً ما كانوا يرونه يشرب. المشكلة أن نيكسون لا يتحمل حتى كمية ضئيلة من الكحول، إذ يكفي كأسان من النبيذ لجعله كثير الصخب، وكأس ثالث لجعله يتعاطف مع ما يسمع. الكحول كان الوسيلة لإضعاف وسائل دفاعه التي بناها بعناية كي تمكنه من النجاح في مهمة غير معتاد عليها. هذه الحالات كانت تحدث نادراً، وغالباً في الليل، وليس في مجال اتخاذ القرارات الكبيرة أبداً. والقلّة منا ممن شهدوا مثل هذا التصرف لم يأخذوا ما كان يقوله على محمل الجد، وكنا نشعر أن الرئيس يستحق فرصة أخرى كي يعيد النظر في أية قضية كانت.

ريتشارد نيكسون الذي تعاملت معه يومياً لمدة خمس سنوات ونصف كان ناعم الحديث عادة وخجولاً، وكان حديثه معي ومع جورج شولتز يختلف عن طريقة حديثه مع باقي موظفي البيت الأبيض. كان نيكسون قادراً على السيطرة على محادثة ما عبر احتكار الكلام لنفسه وليس عبر حوار حقيقي. وقد يبدو نيكسون لمن يؤمنون بأرائه مسيطراً واثقاً من نفسه ولكنه كان يكره عدم الاتفاق معه وجهاً لوجه بأي شكل. في أحاديثه الكثيرة معي كان يسأل أسئلة متبرمة كثيرة، وقد يعلق أحياناً بملاحظات مكررة جداً. وكان قادراً على تغيير رأيه من خلال مجادلة معاكسة، ولكن هذه كانت حالات متباعدة. لا أتذكر - ولم أسجل في سجلاتي - أي حوار حقيقي كانت فيه وجهات نظرنا متعاكسة.

الطريقة التي كانت الخلافات بيننا تعالج بها هي أنني كنت أسجل بعض التعليقات السلبية بدرجة أو بأخرى، على ما يقوله نيكسون. وبعد وقت ما أحياناً كنت أعود إلى النقطة ذاتها بدون أن أعزو لها وأطرح وجهة نظري. وبعد فترة أخرى من الانقطاع، كان نيكسون يعيد التأكيد على موقفه الأصلي أو يغيره ودون أن يعترف بالاختلاف فيما بيننا.

لما كان هذا الأسلوب ينطوي على خطر كبير من سوء الفهم، كنت أدير معظم المناقشات السياسية المهمة مع نيكسون وجميع عروض الأفكار تقريباً من خلال مذكرات. ولشعوره بالراحة لعدم وجود من يتحدث معه لم يكن نيكسون يجد غضاضة في قراءة آراء مناقضة. وكان يشعر بالحرية في اتخاذ الإجابة وفي اتخاذ أوامر واضحة حول مسألة من المسائل، ومؤرخو المستقبل البعيدون عن مشاعر اللحظة الراهنة سوف يجدون في دراسة هذه المذكرات الضخمة فائدة أكبر كثيراً من الحوارات المسجلة على أشرطة.

سبب حياء نيكسون في المقابلات وجهاً لوجه لا يعود إلى العجرفة؛ بل إنه انعكاس لخوفه من مواجهة الرفض، الآخرون الأكثر معرفة بسنوات نيكسون المبكرة ربما كانوا أكثر قدرة على شرح هذه الإعاقة الموجودة لدى رجل في مثل هذا الذكاء يمتلك طاقات غير عادية من الإقناع، والمفارقة الأكبر أن نيكسون كان يبدو مشدوداً تجاه الرفض أكثر من الحقيقة، وإذا ما حدث الأسوأ ووقع الانهيار المفرغ (نصف

المتوقع) كان نيكسون يُبدي ثباتاً وبأساً ومرونة. وكتابه «ست أزمات» مادة خام لمحادثاته الخاصة، يعدد بعض الكوارث الآتية، رغم أن كثيراً منها قد وقع فيما بعد⁽⁴⁾. وبعد وفاة جون كينيدي عام 1960، وبعد أن أسقط المصوتون في كاليفورنيا ترشيحه لمنصب الحاكم عام 1962، عاد نيكسون ليُنتخب رئيساً عام 1968، ثم بعد الاستقالة من الرئاسة عاد من المنفى في سان كليمنت ليعيد بناء نفسه باعتباره مشاركاً جدياً في الحوار الوطني (خلفاً لسبيرو أغنيو الذي اختفى عن الأنظار بعد استقالته).

كي يوفر نيكسون على نفسه المشاحنات وجهاً لوجه قدر الإمكان كان يتجنب مواعيد المكتب حيثما أمكن إلا إذا كانت مقابلات أعدت بعناية، والعاملون منا في الدائرة المقربة لم يكن شيء أكثر مشقة من مهمة إقناع نيكسون بمقابلة شخص ما لم يكن يعرفه من قبل، أو مقابلة شخص يمكن أن يخلق وضعاً غير ملائم - أي يحمل رأياً لا يعرفه نيكسون بالتفصيل مسبقاً.

الجانب المعاكس لهذا الخوف من الرفض - ثقل الموازنة مثلاً - كان صورة نيكسون الرومانسية عن نفسه كمناور لا يخشى شيئاً، يسير وسط الطبول غير متأثر بالاضطرابات من حوله أو النصيحة المغايرة من جانب حكومته وأعضائها. كان ذلك هو الوضع حقاً، ولكن الأغلب أن ينهك نيكسون حاشيته بالمخابرات الهاقية من أجل مزيد من التأكد.

في سعيه إلى تلقي مصداقية منفردة يفسر لماذا كان نيكسون نادراً ما يمتدح أي واحد من مساعديه - كما تشير إلى ذلك مذكرات هالدمان⁽⁵⁾ - ربما عن غير وعي أو قصد كان نيكسون يسعى إلى تعزيز مقامه باستبعاد مساعديه، وبذلك يجسد انفراد.

كان ثمة جانب آخر لهذه العبادة لـ «الرجل الصارم» يتجلى في محادثاته مع موظفيه، فقد يبتكر نيكسون سلسلة من الاقتراحات المبالغ فيها، والتي لم يكن يتوقع، في قرارة نفسه إمكانية تنفيذها، بعض الأوامر التي ترفع الضغط الدموي، نجدها في الأشرطة التي تم تحريرها والتي كان لها علاقة بهذه النزعة البغيضة - وأعتقد أن لها صلة بفضيحة ووترغيت نفسها.

كان نيكسون مقتنعاً، وكرر ذلك عدة مرات في مناسبات مختلفة أثناء الحملة الانتخابية عام 1960، أن مكتبه وطائرتة كانا موضع تنصت من قبل معسكر كينيدي. وأشك بأنه كان يشعر أن انتصاره القريب المؤكد عام 1972 لن يكون مكتملاً حتى يظهر قدرته على أن يلعب وفق القواعد نفسها التي تخيلها وأعجب بها وكان يخشى أن تكون جماعة كينيدي قامت بها⁽⁶⁾.

في السياسة الخارجية كانت تلك الأوامر الصارمة أقل وقوعاً. بعد عدة أشهر أمضيها مع نيكسون، كنت قادراً على أن أُميّز بين ما كان ينوي أن يُنفذ على الفور وبين ما يريد أن يتركه لبعض الوقت لإعادة النظر فيه. على سبيل المثال، في مساء يوم السبت من شهر آب (أغسطس) عام 1969، خطفت طائرة تابعة لشركة TWA وعلى متنها أمريكيون إلى مطار دمشق. نقلت هذا الخبر إلى نيكسون، الذي كان في

سان كليمنت مع صديقين له، ومن أجل أن يؤثر في صديقيه أصدر نيكسون أمراً صارماً: «اقصفوا مطار دمشق». كنت واثقاً أن القرار لن ينفذ وهتفت إلى وزير الدفاع ميل ليرد كي يخبره بما حدث.

لقد كانت حاملتا الطائرات في البحر الأبيض المتوسط بعيدتين عن موقع الحدث، وقصف بلد ما ليس بالمسألة البسيطة التي يُصدر فيها أمر، فلا بد من اختيار الأهداف، وإعداد سيناريو دبلوماسي، وإعلام الصحافة. لذا قررت أنا وليرد أن ننفذ مضمون الرسالة بتنفيذ الخطوات الأولى وترك الإجراءات الأخرى إلى الصباح، أمر ليرد الحاملتين بالتوجه إلى ساحل قبرص بدون الإعلان عن الهدف، مما يمكننا من الاستجابة بصدق لمطالب الرئيس الأنية بجعل الحاملات تتحرك حقاً إلى الموقع، وأخبرني ليرد بأنه أيدني في محادثته مع الرئيس على أنه لا يوجد لإضاعته، نظراً لأن الظروف الجوية كانت تحول دون العمليات الجوية.

في صبيحة اليوم التالي أطلعت نيكسون على آخر أحداث الأربع والعشرين ساعة الفاتئة، بما في ذلك اقتراب حاملات الأسطول السادس الآن من قبرص. سأل نيكسون بتجاهل: «هل حدث شيء آخر؟». وعندما أجبتة بالنفي، قال الرئيس: «دون أن تتحرك أي عضلة في وجهه». «حسناً». ولم أسمع أية كلمة عن قصف دمشق.

بقيت قريباً من متابعة أخبار حركة الحاملات التي لا بد أن المخابرات السوفيتية قد لاحظتها، وبدون سحب التهديد. الاختصاصي نائب وزير الخارجية أليكس جونسون، الذي كان على علم بالتحركات دون أن يعلم بأوامر الرئيس، ساعد على إعداد مسودة دليل لوزارتي الخارجية والدفاع.

تقول المذكرة: «بعض قطع الأسطول السادس ما تزال مستمرة في تحركها وفق الخطة المرسومة لها، والقائمون عليها يعون حقيقة أن التوترات قد تزداد نتيجة للخطف. لقد فعلنا هذا للتأكيد على استعدادنا».

المسائل التي يطرحها نيكسون كأوامر، ولكنها في الواقع مادة لإعادة النظر لا تصل دوماً إلى مثل هذا المستوى المستقل بالاحتمالات، ففي 2 عام 1970 على سبيل المثال كان نيكسون أول رئيس دولة يعلن اهتمامه بخدمة الرئيس بريغول في كاتدرائية نوتردام. ولما كان هذا قد أدى إلى إغراق وفود أخرى رفيعة المستوى، كانت معاملة الفرنسيين لنيكسون في وسائل الإعلام والحكومة صحيحة بشكل غير عادي. المصادقة الواسعة هي إحدى الخبرات الرئيسية لأي زعيم سياسي ولكنها كانت متميزة لدى نيكسون، في رحلتنا الجوية أقتعت الرئيس أن يفرض سلطانه على هالديمان، الذي أراد أن يعود نيكسون على الفور بعد القيام بالعمل الاحتفالي وحذرت من أن عدم الانضمام إلى حفل الاستقبال المعد لرؤساء الوفود سوف يعتبر إهانة. ربما شعر هالديمان أنني تدخلت في شؤونه واقترح مناقشة الموضوع عند تناول العشاء في مطعم مكسيم. في ذروة الروح المعنوية لتلك الليلة لدى وصولنا إلى باريس عاد نيكسون إلى فكرة

هالديمان، اعترضت على ذلك لأن الفرنسيين سيغضبون إذا ذهبنا من نوتردام إلى مطعم مكسيم. التفت نيكسون، الذي نادراً ما يكون مستعداً بالقبول بعدم موافقته وجهاً لوجه إلى السفير آرثر واطسون وقال: «احجز مائدة، قل لهم إننا لن نأخذ أي نبيد، لا قابلية».

عندما قال نيكسون «لا قابلية» كانت العبارة تعني أنه لم يكن متأكداً جداً من نفسه، غادر هالديمان وواطسون الغرفة لتنفيذ الأمر، وتبعتهما خارجاً، أكدت على أن تناول العشاء في مطعم مشهور سيؤدي إلى المبادرة الطيبة التي أبداها الرئيس، والأمر بعدم تقديم النبيد سيلفت الانتباه إلى التنافر، قال هالديمان بابتسامة: «إنها الآن مشكلة في السياسة الخارجية» مما كان يعني أنهما كانا يوافقانني ولكنهما فضلا أن أتحمل المسؤولية. طلبت من واطسون أن ينتظر، إذ قد يكون الضحية، وإذا أصر نيكسون فسأتحمل مسؤولية التأخير وما يزال لدينا وقت كي نقوم بالحجز في الصباح.

فيما كنت أناقش نيكسون حول اليوم المحدد، سأل ماذا يمكن أن يحدث بعد الاحتفال التذكاري، اقترحت أنه يستطيع أن يراجع لائحة رؤساء الدول والحكومات الذين سيحضرون حفل الاستقبال الذي يقيمه بومبيدو في «الإليزيه» بعد الظهر، وكانت هناك ملامح ابتسامة على وجه نيكسون عندما قال: «هذا صحيح».

معظم الزعماء تستحوذ عليهم فكرة كيف سيعاملهم التاريخ، وبالنسبة لنيكسون كان هذا بمثابة كابوس دائم، إذ كان يخشى أن تتبخر جهوده في الهواء، أو تتعرض للسقوط نتيجة كراهية منافسيه وعدم مبالاة المؤرخين. في فترات منتظمة كان نيكسون يرسل إلي مذكرات مطولة حول كيفية تفسير الأعمال المختلفة التي قام بها للأجيال القادمة، والقصد من هذه المذكرات ليس التأثير المباشر في الجمهور - فهي شديدة التعقيد بالنسبة له - بقدر التأثير في حكم التاريخ بحيث يكون جزءاً من سجله الدائم.

ثمة مناسبتان مماثلتان في التعامل مع السياسة الصينية، الأولى يعود تاريخها إلى 9 آذار (مارس) 1972، وهي تغطية مسودة مذكرة شانغهاي التي نُشرت في نهاية زيارة نيكسون للصين في شباط 1972. في هذه المذكرة، لأول مرة في تاريخ الدبلوماسية الحديثة، سجل الطرفان بداية الآراء المختلف حولها تجاه عدة موضوعات قبل ذكر سلسلة ما تم الاتفاق عليه، مذكرة نيكسون هذه تشرح الأسباب أي لماذا تعتمد اختيار هذا الأسلوب، فقد كان يريد أن يطرح الموقف الأمريكي المعتدل أمام الشعب الصيني. وقال نيكسون إنه توصل إلى هذا القرار من خلال تجربته عند زيارة موسكو بصفة نائب رئيس عام 1959. عندما أتحت له الفرصة أن يخاطب الشعب الروسي مباشرة تعمد نيكسون أن يتحدث بلهجة المصالحة لإيجاد أقصى حد من التناقض بين وصف الدعاية السوفييتية للولايات المتحدة وبين أقوال نائب الرئيس الأمريكي. حتى نيكسون على قراءة «ست أزمات» وكذلك خطبته في موسكو كي أفهم الأسباب التي دعت به إلى اختيار الأسلوب نفسه في مذكرة شانغهاي:

لما كنت قد مررت بهذه التجربة، صممت أن أجعل من هذه الوثيقة والتي سيسمع فيها الزعماء الصينيون لأول مرة وكذلك الكوادر وبعض جماهير الشعب الصيني إلى حد ما جانباً من الموقف الأمريكي الذي عبرت عنه. كان علي أن أقوم بأكبر جهد ممكن لجعلها مقبولة عندما يسمعونها، ولن تكون مقبولة بالطبع إذا ما عرضنا موقفنا بطريقة عدوانية لأن 22 سنة من الدعاية المتشددة ستجعل من المستحيل لقارئ المذكرة، أو لمن يسمعونها في الإذاعة، أن يقبلوا بها إذا كانت عدوانية.

أما المذكرة الثانية، المؤرخة في 14 آذار 1972 فقد وقعها هالدمان، بلغة ومحتوى أملاهما نيكسون بوضوح⁽⁷⁾، وهي تبرز المزايا التي عرضها الرئيس في بيجينغ. فقد عرض مقابلاته مع الزعماء الصينيين على أنها مجابهاة بارزة، طلب مني أن أفضل استعداد نيكسون الحذر، واطلاعه، وحبه للفكاهة، ومهاراته، وحدة طبعه، وتقشفه، وقدرته على الاحتمال.

الجانب الملفت للنظر في كلتا المذكرتين تجسيده للواقع في صورة رومانسية للرئيس البطل المسيطر على كل ماحوله - رغم أن الرئيس كان لابد أن يعي أنني أعرف أكثر منه. ولكنني ألتفت إلى المناسبة، وليس إلى الجمهور والحق أن نيكسون لم يشترك في وضع مسودة بيان شانغهاي قط. الجزء الذي أشار إليه أعدت مسودته في 11 1971 أثناء زيارتي الثانية للصين. الصيغة المختارة لتسجيل وجهات النظر المختلفة لم تكن فكرة أمريكية، ولكنها في الأصل فكرة رئيس الوزراء زهر إنلاي وسيلة لتجنب مجموعة من الملاحظات التافهة والتظاهر بعدم وجود خلافات من أجل إلقاء الضوء على ما تم التوصل إليه من اتفاقيات فعلية جيدة، رأيت أنها فكرة جيدة وأيدها. قمت أنا والمساعدون العاملون معي بوضع مسودة نص تتعلق بالموقف الأمريكي، وكان نيكسون قد صادق عليها عند عودتي بدون تعليق يذكر.

أما بالنسبة إلى لقاءات نيكسون مع ماو وزهو أثناء القمة الصينية عام 1972، فقد خلت من المجابهة، وكانت تتضمن تفهماً من كلا الجانبين مع احترام وتقدير للوضع الجيوسياسي. كانت تلك الاجتماعات مهمتها أن تتسق المصالح الاستراتيجية الدولية للبلد الأكثر سكاناً في العالم، والمجتمع الصناعي الأكثر تقدماً. وقد أدار نيكسون مفاوضات الجانب الأمريكي بعمق وبشكل تحليلي، وفصاحة وبدون أية ملاحظات.

تجاوزت إنجازات نيكسون في الواقع انطباعه عنها، فنيكسون الذي وقع المذكرة كان أقل أهمية بكثير من نيكسون الزعيم الذي شق الطريق إلى الصين، وعرف كيف يدير النقاش بعبارات جيوسياسية، وعرض

وجهة النظر الأمريكية إزاء القضايا الدولية بطريقة مقتدرة. وأظهر التاريخ أن نيكسون لم يكن يحتاج إلى مؤسسات لأنه كان من أكثر الرؤساء الأمريكيين إبداعاً في حقل السياسة الخارجية.

من منظور مكانة نيكسون في التاريخ، كانت علاقته معي لا تخلو من سخرية. فمن أجل أن يظهر أولوية البيت الأبيض وإضفاء الشعور بأن جميع القرارات تتخذ في المكتب البيضاوي، وليس في وزارة الخارجية، فقد منحني نيكسون صلاحيات استثنائية، واثقاً من أنه يستطيع أن يمارس تأثيراً عاماً من مساعد له، فإنه كثيراً ما استخدمني ناطقاً باسمه في استراتيجيته للسياسة الخارجية، مما كان يظهرني وكأنني ناطق باسم البيت الأبيض. وفي إظهار غير عادي للثقة الشخصية، كان يطلب مني أن أدير جميع المفاوضات: مع فيتنام الشمالية، والتحضير لرحلة الصين، والإعداد لقمة موسكو، والاتصال مع مختلف أطراف الشرق الأوسط.

لم يتخيل نيكسون قط أن مساعده الموظف عنده يمكن أن يحقق شهرة مستقلة في مناسبة قد تمس شهرته، لذا لم يسمح لي أن أظهر على التلفزيون حتى رحلتي السرية إلى الصين في تموز عام 1971، وبعد ذلك حتى نهاية ولايته الأولى في شهر تشرين الأول (أكتوبر) عام 1972. وكان يصبر على ألا يسمع صوتي بسبب لكنتي الأجنبية، وعشية إعادة انتخابه طلب مني نيكسون أن أرد على تسريب هانوي لخبر تسوية دائمة لمشكلة فيتنام.

فجأة ظهرت بمظهر شخصية عامة كبيرة حقاً، بالتأكيد أنا لم أخطط لهذا، ولكنه كان أمراً مؤلماً لنيكسون أن يضطر إلى مشاركتي غلاف مجلة «تايم» الذي يصور «رجل العام» لسنة 1972، أو يراني ألتقى جائزة نوبل للسلام لعام 1973 التي كان يضع عينه عليها. ولما كنت أعني هذا فقد طلبت مراراً من هيدلي دونوفان الذي كان آنذاك رئيساً لتحرير مجلة «تايم» أن يجعل نيكسون وحده «رجل العام» ولكن دونافان أنهى توسلاتي قائلاً: إذا تكلمت ثانية على الهاتف حول هذا المطلب فسأجعلك «رجل العام» الوحيد.

بعض مساعدي نيكسون كانوا يسربون عني أخباراً سيئة مثل عدم الاستقرار العاطفي، وعدم قدرتي على حل الأزمات، وأنتي أقول عبارة «السلام في اليد» بدون تفويض كي أكسب تأييداً لنجاح نيكسون في الانتخابات. وبعضهم كان يقول إنني مجرد أداة في يد محرك الدمى⁽⁸⁾. حتى نيكسون نفسه بعد أن غادر الرئاسة كان يشارك أحياناً في مثل هذه الاتهامات على طريقته الخاصة.

من منظور الزمن، إذا لم يكن من منظور اللحظة الراهنة، كان هناك تعبير عن السخط وعدم الفهم. ومهما قيل فإنه لم يؤثر في علاقتنا اليومية الوثيقة والتعاون عندما كان الرئيس في سدة الحكم، أو تعاوننا المشترك بعد ذلك. كشأن الآخرين المقربين من نيكسون، كنت أكاد أجن أحياناً من مناوراته التي لا تنتهي وغموضه. ولكنني كنت في الوقت نفسه معجباً بإظهاره للثقة الشخصية بنفسه عندما تحزم الأمور، وعندما تقتضي الأمور المحافظة على المصلحة القومية في زمن الأزمات والاختلافات.

نظام التسجيل

لم يسهم قرار من قرارات نيكسون في سقوطه النهائي مثل إيجاد نظام التسجيلات الذي يسجل كل كلمة تقال في «المكتب البيضاوي»، وفي بناء «مكتب نيكسون التنفيذي»، وفي غرفة اجتماع الوزراء لفترة ثلاث سنوات تقريباً، وخلافاً لنظام ليندون جونسون المشابه الذي لا يعمل إلا عندما يضغط الرئيس ذراً على مكتبه، فإن نظام نيكسون كان يعمل آلياً، مما يعني أنه كان يفقد السيطرة على ما يسجل. ومما جعل نيكسون يتخذ هذا القرار أن جونسون أطلعه على نظامه الخاص بالتسجيلات أثناء فترة انتقال الرئاسة، مما جعل نيكسون ينقله بسرعة إلى «المكتب البيضاوي» لأنه اعتبره اقتراماً عنيفاً للخصوصية. وكان نيكسون في بداية ولايته يتحدث في بعض الأحيان عن نظام جونسون التسجيلي كمثال على جنون الارتياح.

لم يفسر نيكسون قط ما جعله يغير رأيه وينشئ هذا النظام الأكثر تطفلاً والأقل ضبطاً من حيث التحكم به. ولما كنت لم أعرف بوجوده إلا بعد أن أصبح هيغ رئيساً للأركان — أي قبل ستة أسابيع من انكشافه علانية — فقد خمنت أنه من بنات أفكار نيكسون وهالدمان. وأحد أسباب تشكيل هذا النظام تعود ولا شك إلى عقلية الحصار التي كانت تحيط بـ «البيت الأبيض»، ولا سيما بعد الأزمة الكمبودية في ربيع عام 1970. لقد وضع هذا النظام ليظهر نيكسون بمظهر السيطرة الكاملة، والرئيس الذي يخطط بعناية لخطواته وسيطرته على الأحداث خلافاً لما يقوله بعض منتقديه. وربما كان هناك سبب ثانوي وهو أنه يساعد نيكسون على كتابة مذكراته.

ولكن محادثات المكتب الحرفية هي أسوأ طريقة لإظهار الترابط المنطقي. حتى بالنسبة إلى شخصية أقل تعقيداً من ريتشارد نيكسون سيكون من الصعب بعد سنوات من الحدث أن نذكّر ما هو ساخر عما هو أصل، وما هو تجريبي عما هو جدي. تلك كانت مشكلة استثنائية مع سيد الغموض والمدورة هذا. ومن أجل الخلاص كان أولئك الذين يعملون مع نيكسون يوماً قد أصبحوا خبراء في ملاحظة أسلوبه الملتوي في توضيح أفكاره عن طريق الرمية المرتدة وتعلم التمييز بين التوجه الظاهري لملاحظاته وبين مقصدها النهائي. ولكن بعد سنوات من الأحداث كيف سيتمكن الصحفيون أو الباحثون من الوصول إلى هذا التمييز أو حتى فهم أنها تحتاج التحقق منها؟

كانت تأملات نيكسون أو أوامره العشوائية الظرفية جزءاً من المشهد — أو يمكن القول ضجة خلفية، فلم تكن تؤخذ على أنها إرشادات للعمل بل كتعبيرات عن مزاج، وطريقة الرئيس في نفث البخار. وتعطينا محادثة مع هالدمان جرت في صيف 1972 مثلاً عن رد فعل مستشاري الرئيس المقربين على تعليماته الرئاسية. وكانت المناسبة طلب من هالدمان أن يحدد جدول أعمال اجتماع ما:

هالدمان: عليك أن تسأل أليكس (باترغيلد) حول ذلك؛ فأنا غير مسموح لي أن أتدخل في مسائل وضع جدول أعمال.

كيسينجر: أوه، حقاً.

هالدمان: أمرت أن أبقى بعيداً عن مثل هذه الأمور.

كيسينجر: ماذا تفعل؟

هالدمان: لم أثبتن ذلك بعد. أحاول أن أفهم هذا الجزء من العمل. المشكلة تتعلق بعدم وجود أي أحد لإدارة مثل هذه الأمور، ولهذا توقفت عن إدارة الأمور رغم أنني أستطيع ذلك.

كيسينجر: (يضحك).

هالدمان: في الوقت الحاضر إن الأمر مجرد قليلاً، ولست متأكداً تماماً كيف ستجري الأمور.

كيسينجر: حسناً، ستجري عندما تضع خطة عمل.

هالدمان: حسناً، جمعت كل الموظفين حول أليكس اليوم، وسار بعيداً، وتابع كل شيء مع الرئيس، وجعل كل شيء يعمل بنجاح.

كيسينجر: هذا سيستمر لمدة 48 ساعة.

هالدمان: هذا ما أظنه. طوال هذه المدة سيكون في أفضل الأحوال.

كيسينجر: ثم سيصرخ في وجهك لأنك أزعجته بإرسال أليكس إليه.

هالدمان: ثم سأقول عندئذٍ «ولكن يا سيادة الرئيس».

كيسينجر: سيقول «أنت لا تفهم. اكتب ذلك الآن».

هالدمان: يقول «لا أهتم بما قلت، ليس هذا ما قصده».

لهذا كان من الصعب تقويم الأشرطة على ثلاثة مستويات على الأقل: أولها أن النية الحقيقية لنيكسون ليس من السهل معرفتها. هل يتظاهر؟ هل يناور مُحادثه؟ هل يريد أن يعمل؟ هل هي انتقام متخيل ضد منتقديه؟ ما هي الأشياء الأخرى التي قيلت في مناسبات أخرى ومن قبل من؟ ماذا تظهر التسجيلات المكتوبة؟

كان نيكسون ماهراً في كتابة المذكرات السياسية أو التعليقات الهامشية حول الانصياع المسجل للآخرين، ولكن الأشرطة تجاوزت هذه كلها - على الأقل ما اختير منها للنشر - فقد أظهرت نيكسون في أسوأ صورة: صورة المناور والمتنصع معاً.

ثانياً إن هذه الأشرطة تظهر الجانب الأسوأ لدى محاور نيكسون أيضاً، وهذا ما كان المقصود جزئياً، من السهل على الغرباء أن يصفوا استقالات بطولية عندما يسمع أحدهم عن خرق مبدأ حرفياً.

ولكن في أي «بيت أبيض» يوجد جو من التملق لا ينفصل عن السلطة المطلقة المتركة في الرئاسة المعاصرة. بيد أن استنزاف التعيين، إن مساعداً رئاسياً رفيع المستوى يعرف أنه لا يستطيع أن يفعل أي شيء أكثر أهمية وإنجازاً. لذا سيكون عازفاً عن المخاطرة بهذه الفرصة في الجدل حول نقطة ما ليس لها نتيجة عملية مع الرئيس - وبصورة خاصة ليس مع شخص كنيكسون لديه طريقة في رد الفعل عصبياً في عدم الموافقة وجهاً لوجه.

التسوية هي أن تتجنب أوامر لا تتوافق مع مبادئ المرء وليس أن تجادل حوارات نيكسون الداخلية خارج نطاق الصلاحية (وحتى ضمن هذا النطاق من الأسلم أن تقاوم عبر مذكره أو محادثة مع هالدمان أو ميتشيل بدلاً من المجابهة المباشرة). وفي استرجاع للذاكرة نجد أن هذا يمثل توازناً حول كيفية القيام بأفضل إسهام في السياسة القومية.

وثالثاً لم تنجح الأشرطة في تقديم سياق، في القضايا المتعلقة بالتطور المستقبلي، مثل فيتنام ووترغيت، التي تطورت تدريجياً، فقد كان هناك كثير من الملاحظات في مرحلة أبكر «لنقل في بداية ووترغيت عندما لم يكن مداها الكامل قد اتضح بعد» ويمكن ألا تتكرر فيما بعد. على سبيل المثال، في ك 1997، بعد أكثر من 20 سنة على الواقعة، سخرت عدة صحف كثيراً من تعليق لي حول نيكسون في بداية عام 1973 بأن إنجازات سياسته الخارجية سوف تذكر أكثر بكثير من «وترغيت»، لقد أهملوا ذكر أن البيان قد أدلي به قبل أن يذهب جون دين إلى المدعي العام، وقبل أن يضطر هالدمان وإيرليخمان إلى الاستقالة، وقبل أن يصبح السياق الكامل للانتهاكات معروفاً للجمهور، ومع هذا ما زلت أعتقد أن حكمي سيقف في وجه حكم الزمن، وقد كررته أمام نيكسون بعد فترة طويلة من مغادرته السلطة وكان في وضع لا يمكنه من أن يفعل أي شيء من أجلي.

على الرغم من جميع هذه المؤهلات فإن الأشرطة تظهر جانباً واقعياً جداً وبأساً من جوانب رئاسة نيكسون: منها وجود عنصر المناورة في صميم نظام تسجيل الأشرطة. إذ لما كان نيكسون وهالدمان وقلة من الفنيين يعرفون وحدهم بوجوده، فقد اعتقدوا أنهم يستطيعون أن يرتبوا أوضاعاً لتعزيز سجل نيكسون التاريخي، أو لوضع أساس لتحويل الملامة إذا ما سارت الأمور على نحو سيء.

وفي استعادة للذاكرة أعتقد أن كثيراً من المحادثات التي شاركت فيها كانت تبدو أنها تحقق هذا الهدف، فعلى سبيل المثال، في يوم الاستعداد لتفجير موانئ فيتنام الشمالية رتب نيكسون وهالدمان اجتماعاً في «المكتب التنفيذي»، وكان الهدف منه أن أبدو، من خلال ما يسجل على الأشرطة، مؤيداً قوياً لما كان قد تقرر من قبل. ولما كان الوقت قد تأخر كثيراً للتأثير في أية قرارات، فقد كانت الغاية إيجاد شريط مسجل يجابه أية محاولة من وسائل الإعلام لتصويري كمنصر كايح أو ممانع، أو على العكس لتصويري، في حالة الفشل، على أنني أنا القوة الدافعة وراء هذه الكارثة⁽⁹⁾.

ولكن في مجرى يوم العمل، لا بد للمناورات الناجحة أن تكون نادرة حقاً. فبعد أن أعلمني هيغ عن نظام التسجيل في أيار (مايو) 1973 ونبهني إلى ضرورة الحذر، كان لدي تجربة شخصية مع هذه الصعوبة. في مجرى الأسابيع الستة التي كان النظام ما يزال يعمل بها، لم ألاحظ أي تغيير فيما كنت أقوله في اتصالاتي اليومية مع الرئيس. لقد كان من العسير جداً أن يراقب المرء نفسه ويقلق من كيفية ظهور المحادثة عند إعادتها.

من المؤكد أن نتيجة نظام التسجيل كانت مختلفة بصورة درامية عما كان القصد منها، ربما اعتقد المصممون أنهم سينشرون هذه التسجيلات بعد انتهاء ولاية نيكسون، ولكن الإصغاء إلى هذه الأشرطة المتعلقة بنيكسون كان يحتاج إلى سنوات للاستماع إليها، واستعادة محتواها كان يمثل عقبة في أدائها.

يمكن للمرء أن يخمن أن هذه الأشرطة كان مآلها في النهاية إلى مكتبة نيكسون الرئاسية كما كان يقصد. وربما يستفيد منها بعض الباحثين أو الدارسين، ولكن ما حدث أن نظام التسجيل هذا لم يضر بشدة سمعة نيكسون الآنية، بل عقد أي تحليل موضوعي لرئاسته. ولما كانت هذه الأشرطة ذات طابع أني أو مثير للشهرة والاهتمام، فإنها كانت تحول دون أي اعتبار جدي لفهم ما هو أكثر أهمية بكثير لتلك المرحلة: العدد الهائل من المذكرات التي كانت الأساس الحقيقي لاتخاذ القرارات، في ميدان السياسة الخارجية على الأقل. وليس من السهل مقارنتها حتى بالبيانات التي يدلي بها المتحدث حول الموضوع نفسه. ومن دواعي السخرية أن ولع نيكسون بالتسجيل التاريخي جعل المؤرخين شبه عاجزين عن استخلاص التقويم الدقيق لرئاسته.

عملية نيكسون في البيت الأبيض

ذلك الرجل يمثل هذا التعقيد النفسي استطاع لمدة ثلاثة عقود أن يحضر نفسه لدور رئاسي في السياسة وأن يصل إلى القمة يمثل لقوة نادرة عزّ نظيرها. كان نيكسون قادراً على ذلك عن طريق إجراءات تسمح له في أن يتجنب كوابحه ويهيئ نفسه لعملية الحكم كل «بيت أبيض» يعكس إلى حد ما الصفات الشخصية للرئيس. ولكن نيكسون كان فريداً في طلبه لترتيبات غير متوقعة تسمح بمنحه ميزات متضاربة. في كان نيكسون حازماً وشجاعاً ولكنه كان يعزف عن تسوية الخلافات وجهاً لوجه. أولئك الذين عملوا منا معه بصورة يومية كان يعرفون جيداً أن نيكسون كان غير قادر على القيام ببعض الآراء التي يطرحها أمام مساعد له أو زائر مع مجموعة من التعليقات فيما بعد لمساعد أو موظف تزيد عن خياراته وتهيئ حاجزا لتراجعات غير متوقعة.

كان نيكسون يكره الاجتماعات الموسعة، ولا سيما تلك التي قد يطلب منه فيها أن يصل بين وجهات نظر متضاربة - بغض النظر عن أن هذه المهمة هي إحدى المهمات الأساسية لأي رئيس. من جهة ثانية كان يريد الاطلاع على طبيعة المسائل المطروحة أمامه، وكان يصبر على حلها بما يتفق وأفضليته. وكان

الرئيس يرفض الاهتمام بكيفية نقل الأوامر معتبراً هذا عملاً إدارياً بحتاً. وكانت هذه مهمة لاختبار التوازن العصبي لطاغم مساعديه يومياً.

حل نيكسون هذه المشكلة المحيرة - على الأقل في أواخر فترة حكمه - بوضع نظام لاتخاذ القرار يعتمد أساساً على المذكرات بدلاً من المقابلات وجهاً لوجه. وكان يتعامل مع المناوشات الشخصية من خلال ثلاثة من مساعديه هم: جون إيرليخمان، مستشار الرئيس للشؤون الداخلية، وعليّ في شؤون الأمن القومي، وبوب هالدمان بوصفه مدير الموظفين. وحيثما أمكن كان نيكسون يتجنب عقد اجتماعات مع أعضاء حكومته ورؤساء الوكالات إلا إذا كان مطلعاً مسبقاً على مضمونها أو أن أحداً من مساعديه - وغالباً ما يكون المدعي العام جون ميتشيل - يكون قد أجرى مفاوضات مسبقة حول النتائج. وإذا رفض عضو في الحكومة أن ينتظم ضمن هذه القواعد، فسوف يجد الوصول إلى الرئيس أكثر فأكثر صعوبة.

ولهذا السبب كان واحد من هؤلاء المساعدين (أو ممثله) يحضر الاجتماعات الرئاسية، كحاجز في حال انهيار الإطار المتفق عليه، والأهم من ذلك أن يضمن أن المسؤولين عن المتابعة يعرفون ما قاله فعلاً. كان عزوف نيكسون العاطفي عن إحباط متوسل كبيراً جداً بحيث كان ثمة خطر دوماً من أن يتحمل مسؤولية وعد غير قابل للتنفيذ «ولو كان نيكسون بمفرده لكان من الصعب الوصول إلى حساب دقيق، أو الإذعان لوجهة نظر محادثة ما - والذي غالباً ما يكون متخذاً أو لكن سرعان ما يصبح سرا باً بعد أن يغلق الباب وراء الزائر.

أثار نيكسون منافسة حادة بين مستشاريه في الوقت الذي كان يحافظ فيه على سر أهدافه النهائية. كان مصمماً على أن تدار السياسة الخارجية من «المكتب البيضاوي» وكثيراً ما يتحدث إلى وزير الخارجية، ولكنه نادراً ما كان يرسلني إلى المفاوضات السرية ذات القناة الخلفية بدون أن أعلم بيل روجرز. في الوقت الذي كان يشكوف فيه لهالدمان بشأن الحزازات ما بين كيسنجر وروجرز التي لم يكن يتوقف قط عن إثارتها هو نفسه، وكانت النتيجة أن وزارة الخارجية كانت تتصرف غالباً بطريقة تعارض مع ما أقوم به باسم الرئيس والذي لا تعرفه الوزارة. والنتيجة الطبيعية أنني كنت أنا الذي أتعرض للملامة في معظم الأحيان.

لا شك أنه كان لي دور مهم في صياغة القرارات ثم شرحها لوسائل الإعلام. ولكن في النهاية لا يستطيع أحد أن يدفع نيكسون في اتجاهات معاكسة لآرائه أو في أهداف لم يدرسها بعناية على الأوراق الصفراء التي كانت سنداً له في الحوار. أما بالنسبة لي فقد كنت أشعر كما لو أنني في مقدمة قطار أصادف تعارضاً بعد آخر، فيما يقف المشرف في برج المراقبة ينظر، رافضاً أن يفتح المحول، متوقفاً من المراقبين أن يوقفوا أجهزة الفرامل في آخر لحظة.

الأجواء تلخص في تعليق لي ذكرته في أواخر عام 1971 أمام جون أوزبورن، عميد صحفيي واشنطن، في الإجابة عن ملاحظته إذا ما كنت مدير اللعبة (يقصد السياسة الخارجية الأمريكية) قلت: «أنا إما مدير لهذه اللعبة وإما ممثل في لعبة أخرى لم يطلعوني على حيلتها بعد».

تجربة البقاء باستمرار في أرض غريبة لا يملكها أحد مزعجة للغاية بحيث إنني فكرت في الاستقالة بعد أن تصبح الاتفاقيات مع فيتنام سارية المفعول، وذلك في نهاية السنة الأولى من ولاية نيكسون الثانية. وفي بداية عام 1973 بدأت مباحثات أولية للحصول على زمالة في «كلية أول سولز» في أوكسفورد.

بسبب أسلوب نيكسون في التحكم بالمنافسات والاختلافات البيروقراطية المتتالية كان مضطراً إلى اتخاذ إجراءات خاصة للحكم على الخلافات والخصومات. كان يطلب من هالدمان - وفي حالات أقل من جون ميتشيل - أن ينهي النزاعات التي أوجدها هو وصعدها معاً. وكان المتنافسون الآخرون يتقربون من هولدمان بوصفه المساعد المقرب من نيكسون. ولكن هالدمان لم يكن مهتماً بمثل هذه الأمور ولا مطلعاً على السياسة الخارجية، كان هواه العلاقات العامة، وكان يميل إلى معالجة النزاعات الإدارية على أنها انحرافات عن الرسالة الرئيسية، بطريقة تقود المتنازعين إلى مزيد من الجنون.

نشأت شهرة نيكسون في «الخداع» من حاجته إلى أن يوازن ما بين كراهيته للمجابهة المباشرة وتوجهه الأساسي الأقوى لإحياء قناعاته في السياسة الخارجية. وبقدر ما يبدو هذا محالاً، فإن ما كان خداعاً هو طريقة نيكسون في أن يكون مبدأ (أو قاعدة للعمل والسلوك).

ومع هذا فإن تدبير متطلبات الجهاز البيروقراطي بوجود عادات نيكسون في العمل كانت مهمة شاقة لم تُحل بصورة كاملة قط. إنها من طبيعة البيروقراطية إيجاد وثائق تتطلب قرارات، ولكن كثيراً من هذه القرارات - لاسيما المسائل المتعلقة بمراقبة التسلح - كانت تزج نيكسون. كان يفضل التركيز على القضايا الأساسية: التوجهات النهائية للسياسة القومية، والأساس الاجتماعي لحركة الاحتجاج، والسياسات بعيدة المدى تجاه أوروبا، والصين، والشرق الأوسط، والاتحاد السوفيتي. وبالنتيجة، وهذه إحدى التناقضات الكثيرة التي تحيط بنيكسون، فإنه رغم الوقت الطويل الذي كان يمضيه في المكتب لم يكن يكرس ذلك الوقت لمشكلات الحكم، بل كان نيكسون يميل إلى النشاطات غير العادية، أما الجهود المثمرة ولا سيما في المسائل الروتينية: فكانت ترهقه جسدياً وتجعله نزقاً سريع الغضب. ولم يكن لديه هوايات ينشغل بها في أوقات فراغه.

كان يمضي كثيراً من الوقت الذي يعتبر عادة وقتاً شخصياً في ملاذه في «مبنى المكتب التنفيذي القديم» أو في كامب ديفيد ويجلس في كرسي مريح، واضعاً قدميه على مسند والستائر مشدودة، ويُعلق على مذكرات تتعلق بالمفاهيم أكثر مما تتعلق بالأفعال ويسجل ملاحظات على أوراقه الصفراء، ومن أجل أن يريح نفسه من التوتر الداخلي كان يستدعي أحد معاونيه كي يراجع مذكراته ويسترجع مرة تلو المرة معارك سنواته الأولى من قضية ألفير هيس إلى انتخابات كاليفورنيا عام 1962. هذه المحادثات المملة يمكن أن تستمر لساعات في حين يكون المستمع المختار مشغول الذهن باضطراب تجاه العمل والمكالمات الهاتفية التي تنتظره في المكتب، يشفق على مأساة ما كي يُسلي الرئيس ويسمح له بالعودة إلى عمله المعتاد.

تصور لي محادثة مع هالدمان أزمة مستشاري نيكسون الذين سرعان ما تتحول دوافعهم إلى عكس ما يتمناه المساعدون عادة، وهو قضاء أكبر وقت ممكن مع الرئيس. وهم يشكون من معاناتهم من أجواء البيت الأبيض وتحسسهم من انطواء الرئيس الذي كان يضطرهم لملء فراغ حياته أكثر من الحصول على نصيحة عملية.

في بداية حزيران 1972 حاول هالدمان، الذي كان قد أمضى بضعة أيام في كامب ديفيد مع نيكسون، أن يغريني بالذهاب إلى هناك بحيث يستطيع أن يأخذ إجازة:

هالدمان: ألا تأتي إلى كامب ديفيد المجيدة؟

كيسنجر: كنت أخشى ذلك - أحسب أنني لا أستطيع أن أتهرب.

هالدمان: هل تريد أن تتهرب منه؟

كيسنجر: حسناً، إذا كنت أستطيع أن أغادر في الصباح الباكر فلا بأس..

ماذا يدور في رأسه؟

هالدمان: لم أتحديث إليه اليوم. أردت أن أبحث ذلك معك. إذا كانت مشكلة حقيقية بالنسبة إليك، فسنرى إذا ما كنا نستطيع أن نخفف منها.

كيسنجر: ولكن هل ترى أن من الأفضل أن آتي؟

هالدمان: إذا كنت تستطيع أن تفعل ذلك دون أن ترمي نفسك في مشكلة، نعم..

كيسنجر:.. هل سأتناول طعام الغداء عندئذ معه أم معك، أم ..

هالدمان: أظن ذلك، نعم.

كيسنجر: ثلاثتنا؟

هالدمان: كلاهما.

كيسنجر: لا، أنت ستضم إلينا.

هالدمان: لا، لا.. أنا لا أتغدى أبداً مع الكبار.

مع أن نيكسون حذر عادة من الزائرين إلا أنه كان يتمتع مع الضيوف الأجانب. فالرؤساء الزائرون القادمون من الخارج نادراً ما يأتون من أجل إجراء مفاوضات. إنهم يسعون بالأحرى للحصول على تأكيد للمجرى العام للأمور. وهذا ما كان يسمح لنيكسون أن يركز على عرض استراتيجيتنا الشاملة، أو تحليله لوضع معين، وكلا هذين الأمرين كان يؤديهما باقتدار. ولكن حتى في مجال خبرته ما كان يلتقي زائراً بدون تحضير دقيق كي يقلص من احتمالات أمر غير مرغوب فيه أو من مجابهة مباشرة غير متوقعة.

كان الموظفون العاملون لدي يحضرون مذكرات مفصلة تشرح الغرض من الزيارة والترتيبات العملية، وما يريد المتحدث الأجنبي أن يقوله، وتوصياتنا بأفضل الإجابات، والنتيجة المرجوة، والمخاطر التي ينبغي تجنبها. وكان نيكسون يلتزم بالمذكرة كلها أو بالجزء الذي يراه مفيداً. ولما كان نيكسون لا يحب أن يعترف بحاجته إلى أية مساعدة في مجال السياسة الخارجية - وهو بالفعل على اطلاع غير عادي في هذا المجال - فإنه لم يكن يسمح لواضعي المذكرة بحضور الاجتماع، بل كان يفضل أن يتحدث ارتجالاً، كان يحب حياة المخاطرة وإظهار مهارته إلى أعلى حد.

في إحدى المناسبات جرى الترتيب على غير ما يرام، وقد كان الخطأ خطأ موظفي مجلس الأمن القومي وليس خطأ نيكسون. بمناسبة احتفال ما للأمم المتحدة دُعي رئيس وزراء موريشيوس إلى واشنطن. وموريشيوس هي جزيرة شبه استوائية تقع في المحيط الهندي، تتمتع بأ مطار غزيرة وزراعة غنية، وعلاقتها مع الولايات المتحدة ممتازة. لسبب ما ظن أحد الموظفين عندي أن الزائر من موريتانيا وهي بلاد صحراوية قاحلة تقع في غرب إفريقيا وكانت قد قطعت علاقتها الدبلوماسية معنا عام 1967 تضامناً مع الإخوة المسلمين في أعقاب حرب الشرق الأوسط.

أفرز سوء الفهم هذا حواراً غير عادي. فقد اقترح نيكسون، داخلاً رأساً إلى الموضوع المهم، أن الوقت قد حان لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وموريشيوس. وأضاف: إن هذا يسمح باستئناف المساعدة الأمريكية، ومن جملة فوائدها المساعدة في الزراعة الجافة التي تتوفر للولايات المتحدة قدرات خاصة بها كما قال نيكسون. الضيف المذهول الذي جاء في مهمة ذات نوايا طيبة من بلاد ذات أ مطار غزيرة حاول أن ينتقل إلى موضوع واعد آخر.

وتساءل إذا ما كان نيكسون راضياً عن عمل المحطة الفضائية التي أوجدتها الولايات المتحدة في بلاده. وهنا جاء دور نيكسون للانزعاج وأخرج أوراقه الصفراء وانتزع واحدة. وكتب عليها بخط يده: «لماذا بحق الشيطان لدينا محطة فضائية في بلد ليس بيننا وبينه علاقات دبلوماسية؟».

نظام مجلس الأمن القومي

إذا كانت غرائب أطوار نيكسون عديدة فلا بد أن نوازنها مقابل حقيقة أنه في ميدان السياسة الخارجية قد حقق تقريباً كل شيء سعى إلى تحقيقه. ففي النهاية لم ينجح نيكسون فقط في إعادة صياغة الكثير من قضايا السياسة الخارجية التي وجدها عندما تولى الرئاسة، بل وفي ترسيخها بمعنى أن أية إدارة لاحقة، مهما كان خطابها الدعائي مختلفاً، لا بد أنها عادت إلى الموضوعات الرئيسة لاستراتيجية نيكسون - وإلى حد ما النظام الذي وضعه لمجلس الأمن القومي (NSC).

لم تكن العملية مكتومة ولا انفرادية كما كان يرسمها المعادون لنيكسون كاركاتورياً⁽¹⁰⁾. جنباً إلى جنب في جو البيت الأبيض السريالي بعض الشيء في عهد نيكسون، أوجدنا مسيرة منتظمة بشكل غير عادي

وواسعة المدى لمجلس الأمن القومي. لم توجد أية إدارة مستعدة للمفاوضات بصورة شديدة التدقيق مثل إدارة نيكسون، ولا سيما في الولاية الأولى. والمفاوضات. حتى السرية منها كانت في معظم الحالات موثقة بتسجيلات حرفية ومذكرات تحليلية طويلة. ومنذ صدور «قانون حرية المعلومات» وثقافة التسريب غير المقيد، لم تجرؤ أية إدارة تالية على حفظ مثل هذا السجل الكامل لمداولاتها الداخلية ومفاوضاتها الدولية.

والأكثر من ذلك قليلاً هي الإدارات الأمريكية، هذا إن وجدت، التي ذهبت بعيداً في شرح منطق سياستها الخارجية للجمهور الأمريكي، والمجتمع الدولي، والكونغرس. لأربع سنوات متتابة أمضى موظفو «مجلس الأمن القومي» أسابيع مضية في إعداد ملخص للمفاهيم والاستراتيجيات التي توضح السياسة الخارجية الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، عندما كنت في «البيت الأبيض» كنت أقدم أسبوعياً خلفيات للأحداث. بصفتي وزيراً للخارجية زرت 38 دولة وألقيت كثيراً من الخطب حول مشكلة ما في كل دولة، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات الصحفية والمقابلات التلفازية، وبصفتي وزيراً للخارجية أيضاً قدمت شهادات رسمية وغير رسمية أمام عشرات اللجان في الكونغرس، وكل من كان يقرأ التقرير السنوي أو الخطب الكبرى كان يجد أمامه خريطة طريق مفصلة ودقيقة لتصميم سياستها الخارجية.

كانت المشكلة أن المادة في تقاريرنا السنوية كانت محظورة عملياً بالنسبة للإعلام الوطني، الذي كان يغطي عملياً جانب التعامل مع فيتنام فقط، وكان هو الحال أيضاً، بدرجة أقل، مع «خطبي الحماسية»، واتهام نيكسون بسرية مزعومة، والذي كان صحيحاً بالنسبة للتكتيكات - تجاهل الجهد التربوي الضخم نظراً لأن الاستراتيجية من قبل موقف الإعلام المستخف تجاه التصميم طويل المدى واستحواذ الأزمات باهتمامه.

معظم وقت الرئيس يُستغرق في تلبية مطالب أصحاب الحاجات: رؤساء الدوائر يطرحون قضاياهم، والزعماء الأجانب يبحثون عن منهج عمل أو إرشاد، والناطقون باسم مؤسسات داخلية يدافعون عن مصالحهم الخاصة أو عن مصالح جماعاتهم العرقية.

وجهاً النظر هذه هي تكتيكية إلى حد كبير ومعدة لأوضاع خاصة.

أما القضايا ذات المدى البعيد فإنها تشق طريقها إلى جدول أعمال الرئيس بصعوبة ونتيجة لبعض الخلافات بين الوزارات عادة. وغالباً ما تعكس النتيجة الرغبة الشديدة لتسيير الأمور بسلام في الدوائر البيروقراطية أو الكونغرس، مما يَمَكِّن مختلف الوكالات من تفسيرها في أضواء مصالحها الأولية، وبذا تعود الدورة ثانية.

لهذا السبب غالباً ما تستند الرئاسة بسبب الحاجة لرأس المال الفكري. ومن دواعي التناقض أن كراهية نيكسون للقاءات وجهاً لوجه قد مكنت إدارته من أن تتعامل مع واحد من أصعب التحديات لحكومة

معاصرة: أن تقتصر وقت الرئيس - وهو أثنى مالهديه - من أجل إعطائه الفرصة للقيام برد الفعل. كان جدول أعمال نيكسون معداً بعناية بحيث يسمح بوقت للمشكلات العميقة التي تهمه والتي يمثل حلها قدرته العظيمة. كانت تكتيكات الدبلوماسية وتفاصيل المفاوضات ترهقه. ولكن نيكسون اتخذ القرارات الاستراتيجية الأساسية، إذ لم يكن بحدّة فعلى الأقل في الوقت المناسب، وكان يفخر بنفسه - عن حق - بقدرته «على الوصول إلى ذروة القوة».

وصف نظام مجلس الأمن القومي في عهد إدارة نيكسون بأنه أحدث «انقلاباً» خلال فترة التحول ما بين عامي 1968-1969، حيث ساعدت نيكسون على تركيز السلطة في «البيت الأبيض» وكلمة «انقلاب» غير مناسبة لأن السلطة في نظام الحكم الأمريكي مركزة في البيت الأبيض. والحق أن قرارات السياسة الخارجية المهمة كان يتخذها الرئيس في معظم الأحيان. وفرانكلي روزفيلت على سبيل المثال انتهج سياسة مركزية كما فعل نيكسون وإن كانت أقل انتظاماً.

كانت عملية اتخاذ القرار عند نيكسون تجري على مستويين: على مستوى موظفي البيت الأبيض، ومستوى جهاز «مجلس الأمن القومي». وفي عهد إدارة جونسون كان لوزارة الخارجية دور مهم، ولكن في غياب اجتماعات مجلس الأمن القومي كان هذا الدور يهتم بالوضع أكثر من الجوهر. نقل نيكسون الزعامة إلى البيت الأبيض، ورفع من شأن وزارة الخارجية. رغم أنه لم يهتم أحد من خارج «فوجي بوتوم» كثيراً.

مهندس هذا التغيير هو الجنرال اندرو غودباستر، الذي كان نيكسون يعرفه ويحترمه منذ كان يعمل أميناً عاماً لموظفي البيت الأبيض في عهد ايزنهاور⁽¹¹⁾. وطلب نيكسون من غودباستر إعادة إحياء مجلس الأمن القومي لأنه وجد عند استلامه السلطة أن آلية عمل المجلس كانت غير مفيدة. وكان جونسون يتخذ قراراته على غداء يوم الثلاثاء يرافقه ثلاثة أو أربعة مديرين، بدون وجود عمل تحضيرى من جانب فريق عمل أو متابعة منتظمة. كان غود باستر مكلفاً بإعادة إحياء نظام مجلس الأمن القومي NSC على أساس أن يقدم للرئيس أوسع نطاق من الخيارات. ورأى غودباستر أنه طالما كانت مجموعات الدوائر الثانوية تابعة لوزارة الخارجية، فإنها لم تكن تمضي بتعاون حقيقي مع البنتاغون والوكالات الأخرى. لذا أوصى بأن يتولى مستشار الأمن القومي أو نائبه شؤون اللجان الفرعية. وقد وافق الرئيس ايزنهاور على المقترحات التي قدمها غودباستر، وقد استدعيته في شهر كانون الأول (ديسمبر) عام 1968. وافق نيكسون (كما كان قد وافق ايزنهاور) على توصيات غودباستر، الأمر الذي أفرغ اختصاصي وزارة الخارجية الذين كان لهم دور في السابق، ولم يعد لهم دور الآن ولم يستعيدوا هذا الدور في أية إدارة قادمة. وبهذا الترتيب أصبح نيكسون هو المسؤول الأول عن هذا النظام وظل هذا النظام مستمراً في خطوطه العريضة مع كافة الإدارات التالية. ومنذ ذلك الحين بات «المجلس» يركز بالدرجة الأولى على الخيارات الاستراتيجية بعيدة المدى.

أفرز مشروع غودباستر نظاماً شديداً الدقة لمجلس الأمن القومي (NSC) في جمع الخيارات وتطوير استراتيجيتها، ولكنه كان مبهماً من حيث التنفيذ. كانت الوزارات المختلفة تشارك كلية وتقوم بإسهامات كبيرة من أجل تطوير الخيارات. ولكن نيكسون احتفظ لنفسه بالقرار النهائي، والعمل بمفرده إذا اقتضت الضرورة. وتعامل مع النظام الرسمي الذي يجمع ما بين الوزارات بالطريقة ذاتها التي يتعامل بها أساتذة الجامعة الكبار مع مساعديهم في البحث. كان يستخلص النتائج بدون أن يلزم نفسه بالضرورة بملاحظات مساعديه. في الجانب الأفضل من ولاية نيكسون الأولى - حتى رحلتي السرية إلى الصين - كان مجلس الأمن القومي يركز بشكل مقتصر تقريباً على الخيارات الاستراتيجية بعيدة المدى.

شبكة من الاختصاصيين الجغرافيين الأدنى على مستوى مساعد سكرتير كانت تجتمع في البيت الأبيض (قاعة دراسة الأوضاع) برئاسة لوضع أوراق خيارات لمختلف المناطق. وهذه كانت تُرفع عبر «مجموعة مراجعة عليا» على مستوى نائب وزير إلى «مجلس الأمن القومي»، حيث كان يطلع عليها نيكسون يومياً بواسطة «مجموعة واشنطن للأعمال الخاصة» حيث يسمع نيكسون مباشرة آراء كبار مستشاري مكتبه. وكانت الأزمات تعالج يومياً عن طريق هذه المجموعة التي تتألف من مجموعة مراجعة عليا معززة بخبراء عسكريين وخبراء مخابرات. ولما كان نيكسون يفضل المذكرات بدلاً من مقابلة الأفراد فقد كان ينفق وقتاً إضافياً للاطلاع على هذه الأوراق، وغالباً ما يكتب ملاحظات على الهوامش. إن الاختراقات التي قامت بها إدارة نيكسون في الصين، واتفاقية مراقبة التسليح مع الاتحاد السوفييتي، وفي الشرق الأوسط ما كانت ممكنة بدون الخيارات المقدمة من هذه الشبكة.

كان لدى وزارة الخارجية أفضل الموظفين بين سائر الموظفين الأمريكيين - فهم مختصون وعلى اطلاع حسن وعلى درجة عالية من الانضباط إذا ما تم الاشراف عليهم باحكام. ولكنهم انطلقوا من أن رؤساءهم المنتخبين أو المعيّنين ربما لم يكن بوسعهم أن يجتازوا امتحان وزارة الخارجية. من هنا فقد اعتبروا أن من واجبهم اقتناع الوزير والرئيس بوجهة نظرهم. وكانت قناعاتهم متمسكة بالولسونية تقليدياً؛ والدبلوماسية والسلطة تعالجان غالباً كعالمين منفصلين - وتعامل الدبلوماسية على أنها منفصلة عن أي مجال آخر من مجالات السياسة الوطنية. ولم يكن نيكسون على خطأ في اعتقاده أن تعاقلهما الغريزي هو أن يجده ويجد معالجته تقوم على مصلحة قومية غير متجانس.

يمكن أن يتجلى الموقف المتكبر لبعض موظفي وزارة الخارجية تجاه نيكسون من خلال موقف نائب رئيس البعثة في طوكيو عندما سمع إشاعة بأن نيكسون في حديث مع إيساكو ساتو، رئيس الوزراء، عام 1969 يفيد بأن الولايات المتحدة لن تعترض على حصول اليابان على أسلحة نووية. لم يكن في ذلك التقرير أية نبذة من الحقيقة، ولا توجد أية وثيقة معاصرة تسجل مثل هذا الكلام من جانب نيكسون أو القادة اليابانيين أو من مساعديه. وبدلاً من التحقيق في واشنطن حول دقة ذلك التاريخ، وعلى هذا

الأساس إما رفض الإشاعة بقوة أو - إذا كانت دقيقة - تأييد سياسة الرئيس أو الاستقالة، أخذ نائب رئيس البعثة (DCM) على عاتقه أن يهتم بالأمر بنفسه: «نحن خربنا بهدوء كل شيء»⁽¹²⁾.

السبب الوحيد الأكثر أهمية أن هذا التوتر المستمر لم يُحلَّ أبداً دون تعيين وليام. ب. روجرز وزيراً للخارجية. وأنا لا أقول هذا للانتقاص من مكانة روجرز الاستثنائية وصفاته الإنسانية، ولا من سعة إدراكه. كان يتصرف بشهامة تُجمل أولئك الذين يحاولون الانتقاص من قدره باستمرار. وفي استعادة للذاكرة لا أشعر بالفخر بالطريقة التي شاركت بها في جهد نيكسون المتعمد لتهميش هذا الرجل الذي كان يعتبر في ذلك الوقت من قبل معظم المراقبين من أكثر الأصدقاء تقرباً من الرئيس.

ومع هذا فقد كان من الخطأ الشديد تعيين صديق مقرب في مركز كان يعتبره نيكسون في نظريته إلى الأمور ثانوياً. ولما كان نيكسون مصمماً على إدارة السياسة الخارجية من حيث المضمون والعلانية - وهذا ما أعلنه في حملته - فقد كان يحتاج إلى وزير خارجية يعمل كمفاوض رئيسي لسياسات وضعت في البيت الأبيض كما كان وارن كريستوفر بالنسبة إلى نيكسون، أو كناطق رسمي أول أمام الكونغرس ووسائل الإعلام «كما كان ميل ليرد وزيراً للدفاع بالنسبة إلى نيكسون».

ولكن وليام روجرز لم يكن متمكناً كفاية في الشؤون الخارجية كي يتسنى الدور الأول، وكان أكبر من أن يتسلم الدور الثاني، والحق أن روجرز لم يكن خاضعاً لنيكسون بأية درجة. بل على العكس كان روجرز شخصية قوية يستتجد بها نيكسون عندما يكون في حيرة من أمره إزاء مشكلة ما وكان يوفر التوازن والطمأنينة أثناء الأزمات في حياة نيكسون.

وهذا ما أثار أزمة مزدوجة: وجد روجرز من الصعب نفسياً أن يقوم بالدور الثانوي الذي يريده نيكسون له، ووجد نيكسون أن من الصعوبة أن يصر على ذلك مباشرة. وكانت النتيجة سلسلة من المخادعات التي يحقق بها نيكسون بصورة غير مباشرة ما يريده دون أن يأمر بذلك شخصياً. وروجرز من جانبه كان ينفذ ما يريده بدون السؤال عن أي أمر مباشر. وهذا شيء لا بد أن الخبرة الطويلة مع نيكسون قد علمته أنه لا يمكن أن يكون في متناول اليد.

بطريقة أو بأخرى كان الصديقان القديمان يناوران أحدهما الآخر بدون أن يبحثا في القضايا الحقيقية التي تفرق بينهما أو تجعلهما يناوران. بدأ الأمر في الأسبوع الأول من ولاية نيكسون عندما استبعد روجرز من معظم لقاءاته التمهيدي مع السفير السوفيتي أناتولي دوبرنين. وكان الأمر يتكرر في كل جولة رئاسية، كان نيكسون يصر على وضع برنامج منفصل لوزير الخارجية، بحيث يكون هو وحده، يساعده فقط مستشار الأمن القومي، الذي يدير المناقشات المهمة مع محادثه. ومع مرور الوقت سحب نيكسون المزيد من المفاوضات المهمة والأساسية ليحصرها في البيت الأبيض.

مع أنني بالتأكيد سهلت هذه الاجراءات فقد كان ينصبُ تنفيذها تجاه صديق قديم لولم تكن تعكس رغبات الرئيس. لماذا إذن وضع نيكسون روجرز في منصب وزاري بدون أن يوفر له أية سلطة حقيقية، وبدون أن يكون لديه أي استعداد حقيقي لها؟ هل وضع نيكسون صديقه القديم في موقف لا يتوافق أبداً مع مزاجه وخلفيته، لأنه أراد أن يكون الشريك المهيمن ومن أجل أن يُظهر لروجرز، الذي كان كثيراً ما يستدعيه عندما يشعر بالضغف، من أجل أن يشعره فقط إلى أي مدى يمكن أن يكون قوياً؟

مهما كان السبب الضمني، وجد نيكسون نفسه مع وزير للخارجية ليس في وضع يُمكنه من إدارة وزارة كان نيكسون يعتقد أنها معادية ايدلوجياً ومتفوقة اجتماعياً. لقد أمضى روجرز خدمته في مجال القضاء. ولم يسبق له أن تعامل مع السياسة الخارجية بأية طريقة عملية. نظرته العامة إلى السياسة الخارجية لا تتباعد أبداً عما يرد في الصفحة الأولى «نيويورك تايمز» والتي كانت قريبة من الرأي السائد في وزارة الخارجية. لهذا لم يكن لديه القناعة في فرض إرادة نيكسون على وزارته، ولكنه كان متأكداً بدرجة كافية بشأن السياسة الخارجية من أجل أن يتحدى نيكسون علانية. نتيجة هذه العلاقة الغريبة بين الرئيس ووزير خارجيته أن تطلق العنان لجميع توجهات الإرادة الذاتية والنزعة الليبرالية في وزارة الخارجية والتي صمم نيكسون على أن يضبطها أو يتغلب عليها.

كان تهميش وزير الخارجية أسوأ طريقة لتحقيق هدف نيكسون المزدوج لإعطاء الأولوية للبيت الأبيض والحصول على تأييد وزارة الخارجية من أجل معالجة جديدة للسياسة الخارجية. وكانت الوزارة تشعر بما يعانيه الوزير من ضيق بسبب استبعاده في اتخاذ القرار. وكان الرئيس بدوره يفسر ما تقوم به الوزارة من إعاقات بأنها مثال آخر على «مؤسسة الساحل الشرقي» التي تناصبه العداء.

نتيجة لاستمرار هذا النزاع كانت اجتماعات «مجلس الأمن القومي» بإدارة نيكسون في الغالب ذات طابع نظري أو أكاديمي غالباً. وكان الرئيس يستبعد بعض المواضيع بدون الإشارة إليها، أو يُحجم تعليقاً ساخراً أو تأملاً فلسفياً ليس له نتائج عملية. لم يكن يعطي أبداً توجيهاً حول الموضوع المحدد، حتى في حالة عدم نزاع أو عندما يكون ثمة حاجة ماسة إلى قرار. وحيثما أمكن - وهذا نادر - كان يبلغ قراراته بمذكرة من المكتب البيضاوي.

عندما كان يشعر الرئيس بالإحباط جراء رغبة إدارية، أو كان عازفاً عن فرض سلطانه على روجرز كان يلجأ إلى القناة الخلفية - مفاوضات مباشرة من خلال اتصالات البيت الأبيض، بتجاوز القنوات الدبلوماسية النظامية ومنتدياتها، وبعد فترة تثبت القناة الخلفية أنها مريحة لأنها اجراء للاتفاف على الجمود البيروقراطي.

وفي الوقت نفسه فإن المادة الخام لأية مفاوضات، مهما كانت سرية، تظهر بشكل ثابت في أوراق الدوائر. وعندما أصبحت وزيراً للخارجية، كانت جميع المراكز الحساسة تقريباً في وزارة الخارجية يديرها موظفو الخدمة الخارجية، وتوقفت القناة الخلفية.

تُظهر أمثلة قليلة على مفاوضات القناة الخلفية أن الدافع إليها لم يكن إخفاق نيكسون في استشارة الخبراء بل في أسلوبه غير المباشر في فرض ارتباطه على الدوائر والخبراء الذين يعوقون سياسته والذي كان يفهم آراءهم جيداً جداً.

المحادثات السرية مع عضو المكتب السياسي لفيتنام الشمالية لي ديوك تو كانت بدأت في عهد جونسون من قبل إفريل هاريمان وسايروس فانس، المفاوضين الأمريكيين الرسميين في اجتماعات باريس. وقد تابع نيكسون هذه المفاوضات الخاصة لسببين. لم يشأ أن يختار رسمياً أحد الخيارات التفاوضية المختلفة المطروحة لأنه كان مقتنعاً - عن يقين - أن الطرف الخاسر يعتمد إلى تسريب موقفه، ولا سيما إذا كان الخيار «الأزرق» وبذا يُجسّم تحدياته الداخلية الخطيرة. كما لم تكن وزارة الخارجية التي أنهكتها سنوات من الصراع الداخلي توافقة إلى المشاركة في السلوك المخزي من أجل نتيجة مؤلمة ومتناقضة جداً. حتى عندما ظهر لي ثوفي باريس في عدة زيارات، لم تقترح وزارة الخارجية مبادرات وبدأت قانعة تماماً بأن تترك للبيت الأبيض أن يتحمل عبء الحوار.

المفاوضات لم تكن على أية حال «سرية» تماماً. فوزارة الخارجية كانت بالتأكيد تشك في أمر يجري عندما كان لي دوك توف في باريس، وكانت ملخصات المفاوضات (وبعضها اختياري) تُرسل إلى ديفيد بروس عندما كان رئيساً للوفد في باريس، وللسفير إيلسورث بانكر في سايفون. وزودت وزارة الدفاع الطائفة الرئاسية التي أقلتني إلى فرنسا من أجل مفاوضات نهاية الأسبوع. وبعد الحدث زعم وزير الدفاع ميلفين ليرد أنه كان يعلم بمجريات المفاوضات من مصادر استخبارية. وهذا البيان إن صح، يثير سؤالاً حائراً: لماذا لم ترسل هذه التقارير إلى البيت الأبيض، وأبعدت عني هناك.

على النقيض من ذلك، كان نيكسون قد وضع الانفتاح على الصين نصب عينيه والهدف الأول لدبلوماسيته، من خلال القنوات الدبلوماسية أساساً⁽¹³⁾. وفي عام 1954 وافقت بيجينغ وواشنطن على أن تكون وارسو نقطة الاتصال الرسمي بينهما ولكن لم يحدث أي اتصال منذ «الثورة الثقافية». الجزء الأفضل في عقد من الزمان. وفي عام 1968 أمر نيكسون سفيرنا في وارسو المقتدر والترستويسل ببدء المباحثات مع الصينيين في أول فرصة. وبدعوة دبلوماسي صيني إن أمكن إلى حفل استقبال دبلوماسي.

بعد بداية مُجهضة - حيث تهرب القائم بالأعمال الصيني غير المحنك من مبادرة الاقتراب الأولى من جانب ستويسل - بدأت قناة وارسو تسخن. فعندما أكد الصينيون في مرحلة مبكرة أن بيجينغ سوف ترحب ببعثة أمريكية، وضعت وزارة الخارجية مذكرة مطولة تؤكد على الجوانب الفنية - كالمواصلات، والاتصالات، والجوانب الفنية على سبيل المثال - لهذه الزيارة. كما اقترحت جدول أعمال للمباحثات يتناول موضوعات مثل انضمام الصين إلى عضوية الأمم المتحدة، ومستقبل تايوان، وقبول التجارة والسياحة ومراقبة التسليح. بدون وضع أي من هذه المواضيع في سياق جيو. سياسي. وخلصت المذكرة

إلى اقتراح بأن تكون السفارات الأمريكية في طوكيو، وتايبيه، وموسكو، ولندن، وباريس، وأتوا، وروما، وكنابيرا، ولينغتون، وكذلك قنصليتنا العامة في هونغ كونغ مخولة بتقديم معلومات إلى زائريها.

كان اقتراح وزارة الخارجية الذي يعكس مقاربة تقليدية، من شأنه أن يجهض سياستنا قبل أن يصل أي مبعوث أمريكي إلى بيجينغ، أو تحمله كثيراً من الشروط والأفكار الثانوية بحيث لا يتحقق إلا استمرار الجمود. وإعلان مثير صرح نيكسون: «سوف نقتل هذا الطفل قبل أن يولد». لذا فقد ارتاح عندما أوقفت بيجينغ الاتصالات عبر وارسو كتعبير عن الاحتجاج على الغارات الأمريكية على كامبوديا عام 1970. وقد استخدمنا هذه الثغرة للبحث عن قناة أكثر مرونة.

عندما وجدنا مثل هذا الوسيط في باكستان كان نيكسون قادراً على إرساله إلى الصين في شهر تموز (يوليو) من عام 1971 بدون شروط مسبقة من قبل الطرفين. كانت مهمتي وضع جدول أعمال يقود إلى زيارة رئاسية للبدء في تسوية المسائل الأساسية بين البلدين. كان من المستحيل التحرك تجاه مثل هذه الأمور الحاسمة والواسعة من خلال الأقتية النظامية المتعبة. وكما في فيتنام أستطيع أن أذكر عدم وجود تحقيق لوزارة الخارجية يسعى إلى إعادة تفصيل قناة وارسو، كان الموضوع معاكساً بشكل واضح لتلك الأيام المريعة.

وفي حين كانت المفاوضات السرية حول فيتنام والصين تتقدم بدون أن يتسرب شيء كانت المفاوضات المتعلقة بمراقبة السلاح الأمريكي - السوفييتي تمثل محاولة من جانب الرئيس لكسر الجمود الذي كان يسود القنوات النظامية. فبعد «محادثات تقليص الأسلحة الاستراتيجية» (SALT) التي افتتحت في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1969، سعى السوفييت إلى أن تقتصر المناقشات على أنظمة الصواريخ المضادة للقذائف الباليستكية التي كنا نبنيها. ورفضت موسكو أن تناقش الحد من الترسانة الهجومية السوفييتية التي كان يُضاف إليها مائتا صاروخ في السنة هذا الاقتراح السوفييتي وحيد الجانب كان من شأنه أن يحد من قدرة الأسلحة الأمريكية من إضعاف الابتزاز السوفييتي المتزايد، والتي كنا متفوقين بها، في حين كان ينتج أسلحة هجومية في وقت كنا قد توقفنا نحن عن بنائها. رفض نيكسون هذا العرض وأصر على الاتفاق على الحد من الأسلحة الهجومية والدفاعية في وقت واحد.

على الرغم من الطبيعة ذات الجانب الواحد للمقترحات السوفييتية فإن ضغوط الإعلام والكونغرس للتحرك باتجاه الموقف السوفييتي تضاعفت. في الجو الأسن لجدالنا الداخلي كان الجمود يلقي على عاتق المصادقية الضعيفة لإدارة نيكسون بصورة آلية. وكان مفاوضونا الرسميون تواقين إلى إحداث اختراق ما في توجهاتهم نحو «تسوية» حيث يمكن تخفيض الأسلحة الدفاعية أولاً ويجري البحث في الأسلحة الهجومية في مرحلة تالية من المفاوضات. ومع اقتناع نيكسون أن مثل هذه المعالجة سوف تفقدنا تفوقنا، وعزوفه عن مواجهة مرؤوسيه، فقد حل المشكلة بتحريرها. وفي شهر تشرين الأول

(أكتوبر) فوضني الرئيس بإرسال مذكرة شفوية إلى رئيس الوزراء السوفييتي الكسي كوسيفين عن طريق دوبرينين تؤكد على أن «البيت الأبيض» لا يوافق على أية اتفاقية تستبعد الأسلحة الهجومية مهما رشح عن المفاوضات الرسمية. وفي الوقت نفسه عرض نيكسون التسريع بمحادثات جينييف إذا وافق السوفييت على الربط ما بين تقليص الانتشارين الهجومي والدفاعي. وبعد أن وافقت القيادة السوفييتية مبدئياً، عملت أنا ودوبرينين على التوصل إلى تفاهم أعلن في 20 أيار، 1971 - وكان ذلك أول اختراق في محادثات «الحد من الأسلحة الاستراتيجية»⁽¹⁴⁾.

ثمة عقبات أخرى - ولا سيما إدراج الفواصات القاذفة للصواريخ - قد جرى التعامل معها على وجه مشابه عبر القناة السرية. والمحادثات التي قادت إلى ضمان الوصول إلى مدينة برلين المحاصرة أعطيت أيضاً دفعاً قوياً في القناة الخلفية للبيت الأبيض - ولما كانت المفاوضات هنا رباعية الأطراف فإن الإجراءات كانت أكثر تعقيداً.

اتخذ موقف وزارة الخارجية شكلاً حاداً أثناء الأزمة الهندية - الباكستانية عام 1971 عندما كانت وزارة الخارجية مشاركاً كاملاً في جميع المناقشات، بإلحاق الضرر عملياً بقرار نيكسون بأن يظهر للصين أننا نؤيد شركاءنا الاستراتيجيين في وقت الأزمة. كان قد مضى ثلاثة شهور عندما رتبت زيارتي لبيجينغ من قبل باكستان. لقد عزمت الهند على إذلال باكستان تجاه بانغلادش وأقامت تحالفاً فعلياً مع الاتحاد السوفييتي وكانت تستخدم القوة لتحقيق استقلال بنغلاديش مع معرفتها التامة بأننا قبلنا بالمبدأ وكنا نعمل على تنفيذه.

أمر نيكسون بتغطية دبلوماسية لباكستان لمنع فصل غرب باكستان بالقوة وأن نبين للصينيين أننا نرفض تدخلاً عسكرياً يسانده السوفييت. وكان ممثلو وزارة الخارجية في لقاءاتهم اليومية الطارئة يناقشون بتعاطف أن الهند أكثر أهمية من باكستان - وهو رأي لا خلاف عليه. ولكن في تلك اللحظة، كانت سياستنا تجاه الصين أكثر أهمية من المصالح الهندية. ووجدنا من الأسهل أن نصلح علاقتنا مع الهند بدلاً من البقاء سلبيين تجاه تحد قد تراه بيجينغ محاولة للضغط على الصين. وكان مسؤولو وزارة الخارجية يعارضون ذلك عاطفياً وهو ما عبروا عنه في عدة مناسبات. ولكن شكواهم الحقيقية لم تكن من تجاهلهم أو تجاوزهم، بل مما يفرض عليهم. ومن وجهة نظر نيكسون (ونظري) أنه ما إن يرفض الرئيس موقف وزارة الخارجية، ينبغي أن ينتهي الجدل. ولكن ما جرى كان على العكس إذ كان يُسَرَّب إلى وسائل الإعلام والكونغرس. العملية داخل الوزارة كانت تنتج خيارات مكتوبة، كنت أنا ونيكسون قادرين على انتقاء مجريات العمل من خلالها بما يتوافق على أحسن وجه مع استراتيجيتنا الشاملة بدون إعلام واضعي هذه الخيارات حتى نحقق اختراقاً دبلوماسياً.

الاجراءات التي اتخذتها إدارة نيكسون للتفاوض حول أمر محدد، كانت أفضل، حتى قبل أن تعلم باقي الوزارات أن الإدارة الحقيقية لكثير من المفاوضات قد خرجت من أيديها. والأفراد الذين كانوا

يضغطون علينا من أجل إظهار مزيد من المرونة في المفاوضات، طالما أنهم كانوا مسؤولين عنها قد تحولوا ضد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بدون مشاركتهم. ومن دواعي المفارقة أن التسهيلات التي انتزعناها بكثير من الصعوبة والجهد كانت توصف بأنها غير ملائمة. وأصبح «البيت الأبيض» وأنا بوصفي المفاوض الساسي، نتهم بالمرونة الزائدة عن الحد، وبـ «التساهل» من قبل أولئك الذين كانوا قبل عام واحد يتهموننا بأننا عقبة في وجه التقدم الدبلوماسي. وهكذا أصبح «البيت الأبيض» في عهد نيكسون أولاً ثم بعد ذلك في عهد فورد محروماً بالتدريج من شبكة الأمان البيروقراطية التقليدية.

الإشارة الأولى لهذا الخط البيروقراطي الجديد ظهر أثناء زيارة نيكسون إلى الصين في شباط 1972 حين كنا نتفاوض حول ما سُمّي فيما بعد بـ «بيان شانغهاي» لقد رفض نيكسون مشاركة موظفي وزارة الخارجية، خوفاً من التسريبات، في جلسات المفاوضات بين وزير الخارجية الصيني كيوا غيوها وهوا وبينني، فضلاً عن أنه كان يريد كسب المجد لنفسه لأنه كان يعتقد عن حق أن ما تحقق كان بمبادرة منه لا يشاركه فيها أحد.

ونتيجة لذلك فإن وزارة الخارجية لم تطلع على مسودة البيان إلا قبل 24 ساعة من نشره. اعترض مارشال غرين بالتأكيد على بعض الصياغات من أجل تعديلها أو المساومة عليها في المفاوضات. ولما كنا تواقين إلى تجنب خلاف داخلي أو تسرب معلومات مسيئة عن عدم اتفاق داخل فريق نيكسون، فقد طلبنا من زملائنا الصينيين عقد جلسة مفاوضات خاصة في منتصف الليل، تلي حفلاً رسمياً، لاقتراح بعض التعديلات الطفيفة. وبعد ساعات قليلة من المفاوضات المستمرة، وافق المفاوضون الصينيون على تغييرات، وإن كانت لم تمس الجوهر، إلا أنها أظهرت دقة وزارة الخارجية ودورها من خلال إعطائها دوراً ما في الختام.

ما كان بمثابة إحراج في الصين تحول إلى جمود بيروقراطي كامل في أعقاب قمة موسكو في شهر أيار عام 1972. المفاوضات حول اتفاقية SALT، التي سُهّل أمرها عبر القناة الخلفية، كشفت أيضاً عن محدوديتها. ذلك أن الاتفاقية كانت تتضمن كثيراً من اهتمامات ومصالح وزارة الدفاع والعسكريين الرسميين بحيث تحل الأمور بدون علمهم عبر القناة الخلفية. وبالنسبة لنتيجة فقد جرت المفاوضات المكشوفة ومفاوضات القناة الخلفية في وقت واحد تقريباً، وفرضت متطلبات التنسيق مع موظفي مجلس الأمن القومي (NSC). وما إن التقط السوفييت ذلك فقد راحوا يحاولون أحياناً أن يتلاعبوا بإحدى القنوات ضد الأخرى عن طريق وضع بعض الاقتراحات في القناة المفتوحة كان نيكسون قد رفضها في القناة الخلفية.

مجموعة من الطواقم وجدت في موسكو أثناء وجودي فيها بصورة سرية في شهر نيسان عام 1972 للتحضير لقمة نيكسون في شهر أيار (مايو). (لقد أصر السوفييت على أن تكون الزيارة سرية، وهذا مثال

آخر على إصرارهم أحياناً على المساواة مع الصين). ثلاث مفاوضات كانت تجري في وقت واحد: «القناة الأساسية» مفاوضات SALT في هيلسينكي، يرأسها السفير جيرالد سميث، والمفاوضات التي ما تزال سرية بين السكرتير الأول ليونيد بريجنيف وبينني في موسكو لتحضير جدول أعمال القمة، والنقاشات الأخرى التي كان يترأسها الجنرال سكوكروف الذي كان في موسكو يظهر بشكل علني لتحضير الجوانب الفنية لزيارة نيكسون. وفيما كنت أهتم بالسفر إلى موسكو وضع السوفييت على صعيد جبهة هيلسينكي اقتراحاً كان نيكسون قد رفضه في مفاوضات القناة الخلفية. وكان نيكسون في كامب ديفيد (ربما من أجل ألا يُطلع وزير الخارجية على مهمتي) قد فقد الصلة بما جرى بين الأفراد من حديث، وقد جرت بعض الاتصالات بيني وبين هينغ حتى عودتي إلى أن أصبحت قادراً على تصويب سوء الفهم⁽¹⁵⁾.

ولكن المشكلة المهمة ظلت باقية. إذ ما إن تأكد للوزارات أن «البيت الأبيض» يستطيع ويريد كسر العوائق، حتى فقدت مبادرتها كي تضغط من أجل المرونة. وفي ولاية نيكسون الثانية كانت خياراته الإدارية قد أصبحت مقيدة بنجاحاته في ولايته الأولى. كان كل اجتماع لمجلس الأمن القومي (NSC) ينقلب إلى مجابهة ما يبين الرئيس (أو بيني بوصفي وكيله) وبين جبهة موحدة من المعارضة الوزارية. وما إن أصبحت وزيراً للخارجية بالإضافة إلى منصب مستشار الأمن القومي حتى تحول مركزي المزدوج إلى إعاقة أخرى لأنه حرمني مهمة توسط حاسمة. في أية إدارة طبيعية تقوم الوزارات بحمل عبء الدفاع العلني عن المناقشات الخلافية. وفي نهاية إدارة نيكسون كان يسود وضع معاكس: كان عبء القرارات مثار الخلاف يُلقى على عاتق الرئيس أو عاتقي.

دفع جيرالد فورد ثمن محاولة ريتشارد نيكسون تولي مهمة وضع السياسة من قبل واحد من أعقد الشخصيات التي أنجبها النظام السياسي الأمريكي. وفي النهاية فإن الإصرار على الجهود المنفردة حالت دون صناعة نيكسون للسياسة من الوصول إلى ذلك البعد الخاص المضاف الذي كان يسعى إليه. هل سأشتهر بغير شيء إلا الجدارة؟ هذا ما سألني نيكسون ذات مرة.

الجواب أن نيكسون كان يتوجه بقوة نحو العظمة. ولكن الإنجاز النهائي للرئيس لا يمكن أن يكون مجهوداً فردياً خالصاً. إنه يوجد بالأحرى في تلك المقدرة الخارقة ليشير حماسة مجتمعه ومساعديه للاتجاه نحو ما اعتبروه دوماً يتجاوز مقدراتهم. هذا ما كان نيكسون لا يستطيع فعله. كان تصوره أن يعيش ضمن بيئة معادية بطريقة ما. وهذا ما لم يكن دائماً غير صحيح — وهذا ما سبب له أن ينفق وقتاً أطول في استبعاد المخاطر بدلاً من السعي إلى معالجتها، لو أن نيكسون أراد أن يزيد مما كان قد حققه بإبداع وتخيّل في ولايته الأولى، لكان عليه العودة إلى عمليات حكومية طبيعية أكثر في ولايته الثانية. مع هذا فإنني أشك بأن يكون قد حضر نفسه في أية حال في أن يأخذ على عاتقه مباشرة مهمة آلة الحكم، ولهذا كان لا بد أن يسقط نتيجة نقص إدراكه.

خاتمة

التحول إلى فورد كان بمثابة نقطة فاصلة لعلاقتي بنيكسون، ومع هذا فقد كتب بعضهم أن تعاملنا المستمر ما زال على حاله.

بقي نيكسون على قيد الحياة، بعد أن قدم استقالته، مدة عقدين من الزمن. وكانت السنوات الأولى القليلة في عزلته صعبة للغاية بالنسبة إليه. قلائل كانوا هم من يهتمون له باستثناء قلة من أصدقائه المخلصين، وابتعد عن المجادلات العلنية إلا بالنسبة للأحداث الحساسة التي تتعلق بإساءاته المزعومة لاستخدام السلطة. أثناء هذه الفترة، كثيراً ما كنا نتحدث على الهاتف معاً، وزرته مرة في سانت كليمنت. ولما كنت مازلت في السلطة، عندما وقعت أحداث كبيرة، كنت أرغب في أن أطلع، عندما أتعرض للهجوم - الأمر الذي كان كثيراً ما يحدث - كان يهدف لي مؤيداً ويدلي بتعليقات بعيدة النظر⁽¹⁶⁾.

في شباط عام 1980 انتقل نيكسون إلى نيويورك وانطلق في مسيرة مشهودة من أجل إعادة الاعتبار لنفسه كرجل دولة كبير. استضافته على غداء صغير للترحيب به. كان يسعى، لأول مرة، إلى الانضمام إلى «المؤسسة». سيدعو الممثلين الرئيسيين للإعلام والصناعة إلى أمسية للمناقشة تنتهي عادة إلى رسالة، كان يريد أن يرسل بعض الملاحظة الفكرية لكتاب المقالات أو الكتب الذين كانوا يلفتون انتباهه. وبصبر وأناة اكتسب نيكسون لنفسه مركز معلق كبير وجد رؤساء على رأس مناصبهم من أمثال: الرئيس رونالد ريغان وجورج بوش وبيبل كلينتون أن من مصلحتهم استشارته.

وبدأ نيكسون يدلي بخطابات عامة. تابعت بعضها وأعجبت بكيفية اختياره للمناسبة ليسيطر على مستمعيه. وكان يستمر في الحديث قرابة ساعة بطلاقة ومهارة، وقلة من المستمعين كانوا يدركون كم كان يكلفه هذا من جهد. كانوا يعرفون أنها إذا كانت مجموعة مهمة لكتب خطبته مسبقاً أو على الأقل وضع خطوطاً عامة أو راجع أجزاء منها أمام المرأة. كانت تسهم في استرجاع الذاكرة والانضباط الذاتي، وليس إسرافاً عفواً في التعبير.

في نيسان عام 1987 كتبت أنا ونيكسون مقالة مشتركة، اقترحنا فيها سحب الأسلحة النووية متوسطة المدى من أوروبا لأننا نخشى أن تؤدي إلى تخلص أوروبي وحيد الجانب من الأسلحة النووية في أوروبا الغربية وإلى انقسام داخل الحلف الأطلسي⁽¹⁷⁾. وكنا نلتقي أو نتكلم بمعدل مرة في الشهر طوال تلك الفترة، من أجل مناقشة الوضع الدولي على الأغلب. وفي عام 1988 أقام نيكسون حفل غداء على شرفي، دعا إليه المساعدين السابقين لي في «مجلس الأمن القومي»، وبعض الآخرين. وعدا ذلك كانت اتصالاتنا الاجتماعية قليلة.

فيما كان نيكسون يطور جذوراً جديدة، عرض القول المأثور بأنه بعد سن معينة، فإن الشخصيات نادراً ما تتغير. ظل يلعب أوراقه بحرص حتى عندما تكون الأمور التي تناقشها لم تعد ذات أهمية كبيرة،

أو غير مهمة على الإطلاق. والمثال الجيد على ذلك الحديث حول ضرورة إقامة نيكسون في نيويورك. وكان صديق مشترك وثيق الصلة بنا قد أخبرني أن نيكسون قد دفع وديعة لشراء شقة تعاونية في شارع ماديسون. ومع هذا فإننا عندما تحدثنا عن انتقاله الذي يخطط له إلى نيويورك، طلب نيكسون نصيحتي حول مكان مناسب للسكن كما لو أن جميع الخيارات ما تزال مفتوحة، وكما لو أنني ما زلت أعمل في البيت الأبيض. بحثت غير راغب في أن أفسد لعبته واستعرضت عدة مناطق معه، متعمداً أن أضع شارع ماديسون في أسفل القائمة. رفض نيكسون «الشارع الخامس» بسبب السواح، «والنهر الشرقي» لأنه يكره المياه. استعرض معي محاسن ومساوئ كل شارع، إلى أن وصلنا إلى «شارع ماديسون»، حيث أظهر نيكسون عند هذه النقطة من الحديث التحول من الاختيار إلى الضرورة، لقد كانت مسألة حنين حافلة بذكريات الكثير من المناسبات الأكثر أهمية عندما رأيت نيكسون يتحول من محاور إلى شريك. (ما حدث أن الهيئة التعاونية رفضت - بغرابة - طلب نيكسون).

في غضون ذلك استمر نيكسون يعاني مما كان يعتبره الاهتمام الخاص المتفاوت نحوي. لقد تعامل معه بطريقة رومانسية متميزة باختراع القصة الملحمية حول كيفية تعزيز قوتي في المواقف الحاسمة، كما عزز من قوتي وكبح جماحي وفرض سلطانه علي. في نيسان 1990 نشرت صحيفة «تايم» مقابلة مع نيكسون تضمنت أنني شجعت على عملية السلام مع فيتنام عام 1972 كي أساعده في الانتخابات «وربما تأمين مصداقية لانتصاره الانتخابي» وأن المؤتمر الصحفي حول «السلام في متناول اليد» لم يكن ضرورياً والحق أنه كان يفضل عدم مناقشة المفاوضات علناً مطلقاً، وأنتي كنت طوال الوقت أكثر ثقة بالفيتناميين الشماليين منه⁽¹⁸⁾.

قررت لمرة واحدة أن أجابه نيكسون بصورة مباشرة في رسالة، يتوفر النص الأصلي لها في الملاحظات⁽¹⁹⁾. بدأت بإعادة التأكيد على أهمية صلتنا في حياتي:

قرأت مقابلتك في صحيفة «تايم» بمزيج من الكآبة والدهشة. الكآبة لأنني سأظل أبداً ممتناً لك لإعطائي الفرصة لخدمة بلادي وأعيد جميعها لإنقاذ عائلتي من الاضطهاد بفضل رعاية السماء.

ولسوف أعتبر دوماً أنه امتياز أن أعمل مع رئيس كان دوره في السياسة الخارجية متطوراً في رسم الاتجاهات الرئيسية لكل شيء تلا ذلك..

أدهش لعدم دقة بعض التلميحات غير الصحيحة التي تنامت في الآونة الأخيرة. إذا شئت، سأكون سعيداً أن أقدم لجون تيلور (ساعد نيكسون) المذكرات المختلفة، والمحادثات الهاتفية والوثائق الأخرى التي لا تترك مجالاً للشك في عدم دقة هذه التأكيدات..

ثم ذكرت نيكسون أنه في يوم المؤتمر الاخباري حول «السلام في اليد»، نشرت انوي الاتفاقية كما هي وطالبت بأن نوقعها، وأن بعض الاستجابة لم تكن متوفرة وأن بياناتي قد أبدت ذلك في «المكتب البيضاوي» بالتفصيل. وأشارت إلى أن نيكسون كان ملتزماً مثلي بوضع نهاية الحرب بأسرع ما يمكن؛ والحق أنه حذر وزير الخارجية السوفييتي غروميكو شخصياً في نهاية أيلول 1972 بأن لقاء 8 ت 1 مع لي دول تو الذي حصل فيه الاختراق سيكون الفرصة الأخيرة لإنهاء المسألة قبل الانتخابات.

أنهيت الرسالة بإعادة التأكيد، بشكل متفق عليه، وحتى بمذكرة مودة أعطت نيكسون ثقة بالغة، يستحقها، حول الفوران في العالم الشيوعي الذي كان قد بدأ:

أي من هذه المسائل التكتيكية سوف لن تؤثر في ما أعتقد أنه حكم التاريخ: أنك في ساعة منفصلة دافعت عن شرف أمريكا بسياسة خارجية وضعت، تحت قيادتك، التوجهات الأساسية.

التي تصل إلى مستوى التغييرات الثورية في السنة الأخيرة.

أجاب نيكسون بطريقة غير مباشرة متميزة. لما كان قد وضع رواية رومانسية للتاريخ في مجلة «تايم» فإنه يضع الآن رواية أخرى بالنسبة لي، وهذه تتضمن زوجتي نانسي.

قال وهو لا يعني التضمين: إنني لم أكن في الجانب «اللين» حول التفاوض مع هانوي، العكس كان صحيحاً. إذا كان هناك ما هو أشد من الصقر فهو أنا. أما بالنسبة للتفاوض النسبي فيما يتعلق بأفات المفاوضات مع هانوي فقد كانت مسألة تكتيكية كنت فيها على حق:

إذا مازلت بالطبع تذكر، كنت تقول لي دوماً، كما لاحظت في دفتر يومياتي، أن نانسي كانت تعتقد أنه في ضوء موقف ماك غفرن فإن استمرارنا في اتخاذ موقف صلب في المفاوضات يساعد سياسياً أكثر مما يضر. وفي حين كنت أشارك في هذا الرأي، كنت أقول لك غالباً إننا إذا كنّا نستطيع الوصول إلى تسوية سلمية قبل الانتخابات فإننا نستطيع أن نفعل ذلك بدون أن نعبأ بالنتائج السياسية المحتملة. إذا لم نحصل على تسوية صحيحة سنرفض توقيع أي اتفاق حتى ولو كان التأثير السياسي سلبياً. أحسب أنك تشاركني في وجهة النظر هذه ومازلت.

كان ثمة نقطة واحدة اختلفنا حولها في الرأي كثيراً. شعرت أنه كان لديك ثقة أكبر في المفاوضات مني. من ناحية ثانية، كما لاحظت في «مذكراتي» علي أن أعترف أنك عندما فاوضت من أجل اتفاقية السلام في باريس، كنت أنت على حق وأنا كنت على خطأ في هذا.

ولكن رغم ذلك استمرت علاقتنا الطبيعية. وكان نيكسون يدعوني كي أشاركه في الحديث على المنصة في مؤتمرات «مكتبة نيكسون». رأيت نيكسون لآخر مرة في كانون الثاني (يناير) عام 1994 عندما كنت أحد المتحدثين في «يوريا ليندا» عند افتتاح «مركز نيكسون»، وهو مركز للبحث في الشؤون الخارجية يقع الآن في واشنطن. وكان يتحدث من هذا المنبر بعض كبار المسؤولين من أمثال جورج شولتز الذي يتحدث عن تراث نيكسون الداخلي، وبيل روجرز الذي تحدث عن تراث نيكسون السياسي، كما تحدثت أنا عن سياسته الخارجية. واختتم نيكسون الحدث بخطبة رائعة وجهها إلى جمهور كبير وودي. وفي العشاء الذي أعقب ذلك شربت نخب نيكسون باسم حكومته السابقة.

بعد أشهر قليلة، في نيسان عام 1994 توفي ريتشارد نيكسون.

عشنا معاً خلال فترات من الأمل واليأس، لحظات من الانتصار سريع الزوال والمخاضات الداخلية الطويلة. قد يكون نيكسون مثيراً للغضب، شديد الاحتياج بل وشريراً. ولكن الشعور الذي أثاره بوفاته كان شعوراً بالأسى. كنت أعني جيداً بعدم شعور نيكسون بالأمن، وأحياناً كنت هدفاً له. ومع هذا، وقد يبدو ما أقول متناقضاً، فإن مكائد نيكسون التي لا تنتهي يمكن أن تغتفر من قبل أولئك الأقرب إليه، بشكل خاص الذين كثيراً ما أذتهم رغباته ولكننا كنا نعرف طموحاته الجامحة ونعرف أن أقصى معاركة وأشدّها تعذيباً كانت مع ذاته.

في تلك اللحظة الحزينة كنت أسترجع في ذاكرتي تلك المناسبة في الصيف في البيت الأبيض في سانت كليمنت عندما دعا نيكسون، بيبي ريبوزو وإيبي، لمرافقته إلى مسقط رأسه قرب يوريا ليندا. وما إن لاحظ نيكسون سيارة أمن وفريق من الصحفيين تتابعنا حتى استشاط غضباً وصاح بصوت عال: إنه يريد أن يختلي مع أصدقائه. وكان هذا مخالفاً للترتيبات الوقائية المتبعة. كان نيكسون سعيداً بحريته غير المتوقعة ويريد أن يصطحب ضيوفه إلى مرتع شبابه. وأصبحنا بلا حراس على خطورة مناصبنا باستثناء مخبر سري واحد كان في الوقت نفسه سائقاً.

فيما كان نيكسون يرينا محطة البنزين التي كانت تملكها أسرته في «دايتير» والفندق الذي اختاره لخوض معركة الكونغرس في منافسة لا أمل له فيها، و«كلية وايتير» حيث ذكر بعض أساتذته بمودة، كان أكثر نبلاً ويسراً وذكاء من أي وقت مضى رأيت فيه. وفي لحظة ارتجال قرر نيكسون أن يمدد المغامرة بأن يأخذنا إلى لوس أنجلوس ليرينا البيت الذي عاش فيه لمدة عامين في سنة 1960 كمحام ناجح قبل أن يبدأ مسعاه الأخير نحو الوصول إلى الرئاسة. كانت هناك صعوبة واحدة، فنيكسون كان يتذكر أن المنزل كان يقع في أحد الأودية الضيقة خلف فندق بيفرلي هيلز، ولكنه لم يستطع أن يجده حتى بعد البحث طوال ساعة في كل واد محتمل. وأثناء ذلك عاد نيكسون إلى توتره الذي كنت أعرفه جيداً. شق نيكسون في طريقه إلى الرئاسة كثيراً من الطرق، ولكنه لم يفلح أبداً في أن يكتشف إلى أي واحد منها ينتمي حقاً.

ومع هذا فقد كان ذلك الرجل الذي تجاوز المخاوف وهاجم على كافة الأصعدة، الرجل الذي توصل سريعاً إلى مفهوم الشرف الوطني، وصمم على أن يبرهن أن الأمة الحرة الأعظم لاحقاً لها في أن تتنازل عن هذا الموقع. وفي إشارة رومانسية ولكنها شامخة إلى رجل الدولة - البطل، سعى إلى أن يتجاوز تأرجح أمتة ما بين الالتزام الزائد والانسحاب، ومع أنه شعر في النهاية أنه لم يستطع تحقيق طموحاته الرفيعة فإن أهدافه كانت جديرة حتى عندما كان التنفيذ يخفق أحياناً.

لهذا السبب أصبحت مناسبة وفاته في 27 نيسان، 1994 مناسبة وطنية حضرها جميع الرؤساء السابقين ممن بقوا على قيد الحياة، ومن بينهم بيل كلينتون. وكانت كلمتي في رثائه صادرة من القلب وجاء فيها:

عندما علمت بالأخبار الأخيرة، والتي كانت متوقعة وإن كان يصعب تقبلها شعرت بخسارة عميقة وفراغ كبير. وحسب قول شكسبير كان رجلاً بمعنى الكلمة، خذه بمجمله، فأنا لن أراه ثانية»..

... دعونا نودع صديقنا الشجاع. دافع عن المبادئ التي كادت تصل إلى شفير الهاوية. لقد حقق أشياء كبيرة وعانى كثيراً. ولكنه لم يستسلم أبداً. وأوجد بمفرده نظاماً دولياً جديداً يخفف من العداوات، ويعزز الصداقات التاريخية، ويعطي أملاً جديداً للإنسانية. إنها رؤية تلتحم فيها الأحلام مع الواقع. لقد استطاع ريتشارد نيكسون أن ينهي حرباً، وأن يتقدم في تحقيق السلام. كان مخلصاً لعائلته، أحب بلاده، وكان يعتبر خدمتها شرفاً له. لقد كان يشرفني أنني كنت مساعداً له.



خلاف حول الانفراج

إذا كان هاري ترومان مهندس الأوضاع الجوهرية التي جعلتنا نكسب الحرب الباردة، وقدم رونالد ريغان الدافع لإنهاء هذه اللعبة. فإن ريتشارد نيكسون كان الرجل المحوري في المرحلة ما بين الفترتين. ففي ظل فترة رئاسته وضعت الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية في العقدين الأخيرين من الحرب الباردة إلى جانب التخلص من مأساة فيتنام.

ففي نهاية فترة رئاسة نيكسون سحب الولايات المتحدة قواتها من فيتنام بشروط مُشرّفة. وأزيل تهديد الكتلة السوفييتية الذي ظل يخيم على برلين على مدى 25 عاماً باتفاقية مع السوفييت تضمن الوصول إلى تلك المدينة المحاصرة. وبدأت عملية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي. وأُشركت الصين في دبلوماسية الدول الكبرى، ولا سيما من الجانب الأمريكي. تلك الخطوة حولت الموقف الجيوسياسي لموسكو بين يوم وليلة لأنها عززت تحالفاً قوياً لجميع قوى العالم العظمى ضده. وأمكن التغلب على حرب الشرق الأوسط وتآكل الدور السوفييتي السياسي والاستراتيجي في تلك المنطقة تدريجياً. وأصبحت عملية السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب تحت الرعاية الأمريكية قيد التنفيذ. ولعل الإسهام الأكبر لفترة ولاية نيكسون أن معظم العلاقات والاستراتيجيات انطلقت أثناء ولايته وظلت بمثابة سياسة ثابتة لجميع من خلفه من رؤساء حتى كتابة هذه السطور.

من الصحيح أيضاً أنه في صيف 1974، عندما استلم جيرالد فورد الرئاسة، بدت سياسة نيكسون الخارجية متناقضة كشخصيته. كان الليبراليون يلومون الرئيس ويلومونني بسبب عدم الاهتمام المناسب بحقوق الإنسان. وكان المحافظون ينتقدون الإدارة لتسوية الخلافات مع السوفييت باسم «الانفراج» الذي كان في رأيهم سياسة سيئة بتعبير فرنسي.

كل انتقاد من هذه الانتقادات كان يعود إلى القلق من شخصية نيكسون الغامضة، ولكن السبب الغالب كان سياسته الخارجية التي أثارت تحديات فلسفية جوهرية. لقد سعى نيكسون إلى أن يُخلّص الولايات المتحدة من فيتنام بشروط كان يعتقد أنها مُشرّفة في وقت كان فيه معظم المثقفين وكثيرين

من السياسيين يريدون الخروج من الهند الصينية بدون شروط أساساً، وكان المحتجون الراديكاليون يفضلون الإذلال على الشرف، أو بعبارة أخرى إذلالاً بدون كرامة.

والأهم من ذلك بالنسبة إلى نيكسون أنه كان يعمل على تحويل دور أمريكا في العالم من الهيمنة إلى القيادة. فخلال معظم فترة ما بعد الحرب، كانت الولايات المتحدة متفوقة بسبب هيمنتها النووية وقوتها الاقتصادية، وفي الوقت الذي استلم فيه نيكسون السلطة كان احتكارنا النووي يتضاءل، وكانت أوروبا تستعيد حيويتها، ودخلت آسيا المسرح الدولي، وأفريقيا تعج بحركات الاستقلال. الهيمنة تقوم على القوة، ولكن القيادة تتطلب بناء الإجماع. ولكن محاولة إيجاد التوازن ما بين المكافآت والعقوبات، أو المحاسن والمساوئ، لا ينفصل عن بناء الإجماع، جرى ضد «الويلسونية» السائدة، التي حاولت أن تخلق نظاماً أخلاقياً عالمياً من خلال التطبيق المباشر لفضائل أمريكا السياسية بدون أية تنازلات «لواقعية».

وخلال عقدين تالبيين وفيما كانت تكتب هذه السطور؛ كثير من موضوعات جدل السبعينات قد عادت إلى الظهور من جديد في المناقشة المعاصرة حول دور أمريكا في العالم، ولا سيما سياستها تجاه الصين وبهذا المعنى فإن النزاع حول الانفراج مع الاتحاد السوفييتي الذي شغل إدارة فورد كان سابقاً للجدل المعاصر لفترة ما بعد الحرب الباردة حول توجه السياسة الأمريكية الخارجية.

ماذا كان الانفراج؟

تعكس السياسة الخارجية للدولة حتماً مزيجاً من قناعات زعمائها وضغوط الوسط المحيط ومن أجل فهم مقاربة إدارة نيكسون لعلاقات الشرق والغرب - والخلاف الذي ورثه فورد - من الضروري أن نصف الموقف الذي وجد نيكسون نفسه فيه.

دخل نيكسون إلى الرئاسة وسط أشد أزمات السياسة الخارجية في التاريخ الأمريكي. فقد كانت هناك قوات أمريكية تعدادها ينوف على: 540 ألف جندي تقاتل في فيتنام، وكانت بلادنا تمزق نفسها وفق ما وصفه البروفيسور ولتر أ. ماك دوغال من جامعة بنسلفانيا بذكاء بـ «حرب المجتمع العظيم»⁽¹⁾. وكان يعني بذلك أن فيتنام كانت الحرب الأمريكية الأولى التي خاضتها أمريكا بدون هدف عسكري. بالآخرى كان الهدف الاستراتيجي ألا نخسر كي نعطي فيتنام الجنوبية الوقت لخلق مؤسساتها الديمقراطية وبرامجها الاجتماعية التي ستكسب حرب العقول والقلوب لسكانها. مثل هذا الهدف بالنسبة إلى بلد منقسم استقل من عشر سنوات فحسب، وفي مجتمع حكمه الاستعمار لمدة قرن، كان تحدياً هائلاً في حد ذاته. من المؤكد أن تلك العملية كانت تتطلب وقف حرب مدمرة كانت تفوق القدرة النفسية لتحمل الشعب الأمريكي.

إيقاف مثل تلك الحرب كان أمراً عسيراً ومرّاً في أحسن الظروف. فقد وجدت القوات الأمريكية نفسها وسط ثلاثة أرباع مليون جندي فيتنامي جنوبي من القوات الحليفة وقوة مماثلة متسللة من الفرق

الفيتنامية الشمالية وقوات حرب العصابات المحلية. وانسحاب مفاجئ وحيد الجانب، وهو ما لم يرحب به أو يقبله من سبقونا في الحكم، والمتظاهرون المعادون للحرب الذين تعالت أصواتهم، كان من شأنه أن يضع القوات الأمريكية في مصيدة ما بين الحلفاء الراضين للخيانة، والأعداء المصممين على الفوز والسيادة.

ومع هذا لم يكن الجانب الفني من الانسحاب هو التحدي الأشد، بل المسألة الأخلاقية حتى لو طرحت في مظهر واقعي. فنيكسون لا يمكن أن يتخلى عن عشرات الملايين الذين وضعوا آمالهم في أيدينا، اعتماداً على كلمات ووعد اثنين من الرؤساء الأمريكيين الديمقراطيين السابقين. كنا نناقش الأمور على أساس المصلحة القومية، وهي أننا كزعماء «للتحالف الغربي»، فإن مصداقيتنا تجاه الصديق والعدو على حد سواء باتت في خطر. ولكن وراء الاعتبارات «الواقعية» كان نيكسون يقلص من الاعتبار الأخلاقي الذي كان يحد من رغبته القوية في إخراج الولايات المتحدة من الهند الصينية، كان مستعداً، لإبداء مرونة كبيرة في المفاوضات مع هانوي - تفوق ما كان قد طُرح سابقاً حتى من قبل «الحماة» في عهد رئاسة جونسون⁽²⁾. كان ثمة تنازل واحد لا نستطيع أبداً أن نقدمه على أساس جيو - سياسي، والأهم من ذلك على أساس أخلاقي - أن نفرض حكومة شيوعية على أناس انضموا إلى قضية معاداة الشيوعية ثقة منهم بكلمة أمريكا. ولكن هانوي لم تكن لتتزعزع تجاه هذا الطلب والذي كانت تصر عليه حركة السلام على نحو متزايد.

لقد أصرت الحركة التي تدعى بحركة السلام، التي تغطي نفسها بستار الأخلاقية، على أن هناك فقط مشكلة أخلاقية واحدة، وهي السلام بأية شروط، وأن مصير السكان لا يتعارض مع ذلك الهدف (أو بصورة فلسفية أكثر، وهي أن شعوب الهند الصينية ستكون في حال أفضل إذا تركناهم وشأنهم). وفي مطالبة ملحة وصلت إلى حد الانسحاب الأحادي الجانب وغير المشروط، سعى المحتجون إلى فرض وجهات نظرهم عن طريق المظاهرات الجماهيرية التي كانت ترمي إلى زعزعة الحكومة. كان المحتجون يرون في اعتبارات الشرف والمصداقية مجرد اعتبارات فارغة. أما السلام «المُشرف» لتوحيد البلاد فقد كان النتيجة التي حالت حركة الاحتجاج إلى عدم الوصول إليها على وجه الدقة. وفي رأيها أن الغرور الأمريكي قد سبب المأساة في الهند الصينية. ورفضت الدور الأمريكي في المحافظة على التوازن الدولي بوصفه شعاراً للحصول على الهيمنة، كما رفضت أن يكون لنيكسون حق أخلاقي في التذرع بعبارة «الشرف».

من المؤكد أن أعضاء «المؤسسة» لم يذهبوا أبداً بعيداً هكذا. لقد شلَّهم عبث ما اقترعوه، وهذا ما جعلهم يرغبون في إبعاد حرب فيتنام من ضمائرهم، وحجب أخطائهم في فقدان جماعي للذاكرة. وكانت النتيجة العملية لتنازلهم العاطفي أنهم لم يؤيدوا أي موقف أمريكي تفاوضي ترفضه هانوي، وهذا ما حرم المفاوضين الأمريكيين من أرضية يستندون عليها.

عند كتابة هذه السطور نما جيل ليس لديه ذكريات شخصية حول عواطف تلك الفترة. بعض الباقين منه قمعوا ذاكرتهم، فيما كرس آخرون أنفسهم لتاريخ منقح. ولكن حقيقة أن كثيرين، إن لم يكن معظم نُخب السياسة الخارجية الأمريكية كانوا يؤيدون — أو يقبلون — بتخلي أمريكا عن المقدمات المنطقية لسياسة الحرب الباردة السابقة التي أثرت على التطور المستقبلي لسياسة خارجية أمريكية بعمق.

تزامنت ضغوط خارجية مع الضغوط الداخلية. معظم حلفاء أمريكا شمال الأطلسي كانوا متحفظين بشدة تجاه الحرب في الهند الصينية. وعندما استلم نيكسون السلطة كانوا قد بدأوا يتساءلون إذا ما كان ولع أمريكا بالقتال يهدد أمنهم بدلاً من أن يحميه. وقد شعر عدد من الزعماء الأوروبيين بحرية تامة في تقديم أنفسهم لجماهيرهم كرواد للسلام مهمتهم الأساسية تخفيف الصلف الأمريكي في إدارة الحرب الباردة.

كل ذلك كان يحدث في أقل من سنة بعد غزو الاتحاد السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا واحتلالها من أجل الإطاحة بنظام شيوعي يطمح إلى نوع من الاستقلال الذاتي عن موسكو. وأعلن ليونيد بريجنيف المبدأ (الذي عُرف باسمه) الذي أكد على حق موسكو في فرض الأرثوذكسية العقائدية في العالم الشيوعي. كان الكرملين، معززاً بترسانة نووية متنامية بسرعة، يرسم صورة للتشدد الأيديولوجي والقوة العسكرية.

هكذا كانت بيئة الجمود، والتوتر، وخيبة الأمل التي ورثها نيكسون. وبالنسبة لنا كان شن حملة صليبية واسعة النطاق ضد السوفييت — وهو ما لامنا على عدم اتخاذ بعض منتقدينا فيما بعد — لا يؤدي إلا إلى أن تقلت أزممتنا الداخلية من بين أيدينا. ذلك أنه عند استلام نيكسون السلطة، كان الشعب الأمريكي قد أنهك جراء عشرين سنة من الحرب الباردة، وخيبات الأمل المتزايدة في فيتنام. لقد عاصر أزممتي برلين، والحرب الكورية، والغزو السوفييتي لهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وأزمة الصواريخ في كوبا، وفقد ما يزيد على 35 ألف ضحية في الهند الصينية. لقد تعب الأمريكيون من الدفاع عن حدود بعيدة ضد خصم عقائدي لا يبدو قابلاً بالمصالحة في نزاع مستمر لا تلوح له نهاية في الأفق.

كان خصوم نيكسون، طيلة فترة ولايته، يصورونه كمحارب متمسك بعناد بالتقاليد البالية للحرب الباردة. أما وقد أصبح الآن رئيساً فقد راح الليبراليون الذين كانوا يسيطرون على الكونغرس والاعلام يحثونه على العمل على إنهاء الحرب الباردة بسياسات كما لو أنه كان صنيعتهم. وكان ثمة إجماع عريض يتمتع بكثير من المؤيدين داخل السلك البيروقراطي يضغط على الإدارة الجديدة للمبادرة بمفاوضات فورية مع موسكو حول التجارة والتبادل الثقافي والعلمي، ومراقبة التسلح قبل كل شيء. وكل فقرة من هذه الفقرات، كما أخبرنا خصوم نيكسون التاريخيون بإصرار، ينبغي متابعتها بحسب جدواها، وأن أية اتفاقية مع السوفييت، ولو كانت محدودة سوف تسهم في التخفيف من شكوك السوفييت وبالتالي تقليص خطر الحرب. وكان أفضل اقتراح في هذا الصدد عقد اجتماع قمة «للتعارف» ما بين الزعماء السوفييتيين والأمريكيين.

بقي المحافظون صامتين. فبعد أن صُدموا بحرب فيتنام والغيان الداخلي، لم يعد بوسعهم أن يجابهوا الهجوم الليبرالي. وأفضل مثال على ذلك رد فعل صديقي وليام باكلي، الذي أثق به، عندما طلبت منه أن يساعد في حشد الرأي العام المحافظ لمجابهة حركة الاحتجاج المعادية لحرب فيتنام، قال: «لقد تأخر الوقت كثيراً. فالفرس قد غادر الاسطبل».

ثمة حالة أخرى تذكر بهذا الصدد وهي مذكرة من نائب وزير الدفاع ديفيد باكارد في أوائل عام 1970. فبعد أن غادر البنتاغون، أوصى باكارد بمبادرة جديدة وعاجلة لضبط التسلح من أجل الوصول إلى اتفاقية في منتصف شهر تشرين الأول، أو شهر تشرين الثاني على الأقل. وإذا لم نفعل ذلك فإن «ضغط الكونغرس على الميزانية القومية سيكون محتملاً كي يحدث تخفيضات واسعة في البرامج الدفاعية، بما في ذلك القوات الاستراتيجية»⁽³⁾.

في غياب قوة موازية للإجماع الليبرالي كان الموضوع الدائم لخطاب الجمهور هو السلام: كيف نحققه في فيتنام، وكيف نحافظ عليه في العالم كله من خلال مفاوضات فورية بين الشرق والغرب، وكيف نحمله من النزاعات المتصلة لإدارة نيكسون. في ذلك الوقت كان المحافظون الجدد، الذين راحوا يتهموننا فيما بعد بالضعف أمام الشيوعية، ما يزالون في الوصف الراديكالي يضيفون صوتهم إلى المطالبة بالتسوية. وهكذا بات نيكسون يواجه تحديين: 1- ترتيب الخروج من فيتنام بطريقة تحفظ القيادة الأمريكية، وتنفذ التزاماتنا الأخلاقية. 2- تحديد دور الولايات المتحدة في فترة ما بعد فيتنام تتجنب التطرف ما بين التنازل وإظهار البطولة.

ورطت الوبسونية الولايات المتحدة في الهند الصينية بوسائل السلوكيات الكونية التي أثبت نجاحاتها في أوروبا وهي تطبق الآن حرفياً في آسيا. وتعني هذه أن بناء الديمقراطية يمكن أن يتم في الإطار الزمني ذاته كسلوك حرب العصابات؛ صحيح أنه لا يمكن كسب هذه الحرب بل يحافظ عليها من الضياع، تجرنا إلى نزاع لا نهاية عسكرية له. والنسخة التقليدية المحافظة من الوبسونية لاتمدنا بثقل فلسفي موازن. رؤيتها تجاه نوع من المنازلة النهائية (الكارثية) مع الاتحاد السوفييتي جعلتنا عديمي المرونة في وجه تحديات الحرب الباردة الفعلية التي كان خصومنا يحرسون بعناية على إبقائها دون عتبة المواجهة الشاملة.

ترفض الوبسونية السلام من خلال توازن القوى لصالح السلام عبر اجماع أخلاقي. إنها تعتبر السياسة الخارجية صراعاً بين الخير والشر، في كل مرحلة منها ينبغي على أمريكا أن تهزم الأشرار الذي يتحدثون بنظام السلام.

وإذا ما انتصرت تستطيع الولايات المتحدة أن تكرر نفسها لتعزيز التوافق (بصيفته الأممية) أو تحصد فضائلها (بالصيغة الانغزالية) حتى تشب الأزمة المنفصلة التالية. مثل هذه السياسية الخارجية

تميل إلى الانقسام إلى سلسلة من المشاهد وليس كسلسلة تتطلب انتباهاً وتكيفاً دائماً، إنها مسألة مطلق وليس صياغة الواقع بوسائل الفروق الدقيقة.

عملت إدارة نيكسون من أجل مقارنة مختلفة. فنيكسون رغم إعجابه بودرو ويلسون فإن خبرته الشخصية قادتته إلى أن الأفكار العظيمة يمكن أن تتحقق في هجوم أيديولوجي كبير. كلانا، نيكسون وأنا، وضعنا قناعاتنا الراسخة المعادية للشيوعية في خدمة استراتيجية شاملة مصممة لتحقيق هدفنا على مراحل. كنا ننظر إلى السياسة الخارجية على أنها عملية مستمرة ليس لها نهاية، خلافاً للرؤية السائدة لدى الليبراليين والمحافظين، الذين كانوا يسعون إلى سلسلة من الذرى، كل واحدة منها لها طابعها الخاص وتتحاشى الحاجة إلى جهد متواصل.

لم نكن نرفض لا نيكسون ولا أنا الدور الحاسم للمثال الأمريكي الديمقراطي في وضعنا الداخلي أو في إعطاء الدافع لسياستنا الخارجية. ولكننا لم نكن نؤمن أن المثالي يمكن أن يترجم إلى نوع من الصورة الفوتوغرافية للسياسة الخارجية اليومية. كنا نحتاج إلى قيمة لتوفير قوة معنوية للعمل في وجه الخيارات الصعبة والنتائج غير المؤكدة. ومن أجل تجنب التوتر الشديد أو التنازل تحتناج الولايات المتحدة إلى مرشد لمفهوم المصلحة القومية. وهذا ما نلمسه في أول تقرير سنوي حول السياسة الخارجية قدم إلى الكونغرس في شهر شباط عام 1970:

هدفنا في البداية دعم مصالحنا على المدى البعيد من خلال سياسة خارجية قوية. وبقدر ما تعتمد هذه السياسة على تقويم واقعي لمصالح الآخرين كان دورنا في العالم أكثر فاعلية. نحن لسنا منخرطين في العالم لأن لدينا التزامات، نحن لدينا التزامات لأننا منخرطون في العالم. مصالحنا هي التي تصوغ التزاماتنا قبل أي شيء⁽⁴⁾.

هذه الاعتبارات العامة أدت إلى استراتيجية تتضمن العناصر التالية:

- 1 - الخروج من فيتنام بشروط مُشرِّفة.
- 2 - الحد من معارضة حركة الاحتجاج تجاه الهند الصينية.
- 3 - التمسك بقضية السلام من خلال استراتيجية تبين للشعب الأمريكي أننا برغم الحرب الباردة سوف نبذل قصارى جهدنا للتحكم في مخاطرها، وتجاوزها بالتدريج.
- 4 - توسيع خارطة علاقاتنا الدبلوماسية لتشمل الصين في النظام الدولي.
- 5 - تعزيز تحالفاتنا.
- 6 - وضع قاعدة للانضباط الدبلوماسي وخاصة في الشرق الأوسط.

كان الانفراج جانباً من استراتيجية شاملة عبارة غير مناسبة تتضمن الحالات الأوروبية، وقد استخدم الانفراج للسيطرة على علاقة خصومة، وليس لاستحضار التغلب على الآلام بحيث تستبعد آلياً كما يصورها الكاريكاتور. وقد اعتبرنا، أنا ونيكسون، دوماً أن الاتحاد السوفييتي معادياً لنا عقائدياً ومهدداً لنا عسكرياً. وكامبرطورية وقضية معاً كان القوة الوحيدة القادرة على التدخل عالمياً ومصدراً لمعظم الأزمات الدولية لفترة ما بعد الحرب، والدولة الوحيدة القادرة على مهاجمة الولايات المتحدة⁽⁵⁾.

بعد سنوات زعم منتقدو نيكسون اليمينيون إنه كان «رقيقاً» تجاه التهديد السوفييتي العالمي. لم يفهموا الخطر الذي كان يواجهه. ما كان يعني إدارة نيكسون قبل كل شيء في تلك المرحلة أن «المكتب السياسي» يمكن أن يرى في اضطراب أمريكا بشأن فيتنام (ثم بشأن ووترغيت فيما بعد) فرصة لزعزعة استقرار أوروبا والمناطق الاستراتيجية الأخرى. كانت الخشية من قدرة السوفييت النووية (التي كنا واثقين من قدرتنا على الاستمرار في ردعها) أقل من احتمال أن يعتمد «المكتب السياسي» السوفييتي تفوقه في الأسلحة التقليدية لخلق أزمة تأخذ مفاتيحها من تكتيكات هانوي: استبدال الضغوط العسكرية بهجوم سلمي مصمم لتحريك حركات السلام القوية ضد إدارة يفترض أنها مهتزة في واشنطن.

كنا مصممين على ألا ننتظر بصورة سلبية وراء متاريسنا يمزق الاحتجاج بلادنا، ويضعف حلفاؤنا في وجه دبلوماسية مرسومة من قبل خصومنا ومشلولة بسبب حركة الاحتجاج. بدلاً من ذلك أوجدنا استراتيجية كانت تقيس فوائد الضغط وعقوبات التهور لابعاد الزعماء السوفييت عن تصعيد تحد أثناء فترة اضطراب قومي في البلاد. وإذا أخفق الضغط، فإن هذا الجهد سوف يبين للشعب الأمريكي أن الأزمة الناتجة قد سببها الاتحاد السوفييتي - وبذا نحفز التأييد لرد قوي.

باختصار، عالجنا مخاض أمريكا في فيتنام كضعف مؤقت ما إن تجاوزناه سوف يمكننا من أن نتفوق على النظام السوفييتي حيث فاقمت عزلته الجيوسياسية واقتصاده الراكد من حماسه الايديولوجية.

أرسلت مذكرة موجزة إلى نيكسون قبل زيارة بريجنيف إلى الولايات المتحدة عام 1973 تعكس التحليل التالي:

من المؤكد غالباً أن بريجنيف سيستمر في الدفاع عن سياسته الانفراجية في مناقشات «المكتب السياسي» بمعنى النزاع التاريخي معنا بوصفنا البلد الرأسمالي الرئيس وعن الفوائد التي سيحصل عليها الاتحاد السوفييتي في هذا النزاع. ومقامرة بريجنيف أنه لما كانت هذه السياسات تجمع ما بين الزخم والاستمرارية، فإن تأثيرها لن ينسف النظام الذي يستمد بريجنيف منه قوته وشرعيته.

وهدفنا من جهة ثانية أن نحقق بدقة مثل هذه التأثيرات على المدى الطويل (بالإضافة إلى تأكيد)⁽⁶⁾.

لقد كان حكمنا على السوفييت فيما يبدو أنه قوة متراسة ومتعطشة للغاية إلى استعراض قدرتها العسكرية. ولكن بعض المراقبين المحنكين من أمثال أندري أمالريك (الذي أعطيت مقالته لنيكسون كي يقرأها) كانوا يلفتون الانتباه إلى أن حقيقة الإمبراطورية السوفييتية كانت تواجه نقاط ضعف فطرية وعميقة⁽⁷⁾. ولفترة تزيد على خمسين سنة من تاريخها لم تعرف القيادة السوفييتية الخلافة الشرعية. فالزعماء إما يموتون أثناء وجودهم في الحكم (مثل لينين وستالين) أو يُستبدلون بما يشبه الانقلاب (مثل خروتشيف). وفي كلتا الحالتين كان يعقبهما عملية تطهير. ونمو القدرة العسكرية السوفييتية كان يستنزف الاقتصاد ويقوده إلى الركود. ولهذا قلت في محاضرة في شهر حزيران 1976: ليس لدينا سبب للخوف من المنافسة... إذا كانت هناك منافسة اقتصادية فقد ربحناها منذ وقت طويل.. لا توجد بقعة في العالم، وفي ظل أي نظام آخر يعيش فيه الناس برفاهية ويتمتعون بكثير من الحرية كما نحن. وإذا كان حسن الأداء يعتبر معياراً فإن المنافسة ما بين الحرية والشيوعية، والذي تحقق خلال ثلاثة عقود فيها الكثير، قد كسبتها الديمقراطيات الصناعية⁽⁸⁾.

خلال هذه المسيرة كان الموقف السوفييتي الدولي يزداد تعقيداً. فالتوتر بين موسكو وبيجينغ كان يتصاعد. وخلال أسابيع من ولاية نيكسون علمنا بالمواجهات العسكرية على طول «نهر يسوري» الذي يرسم خط الحدود القريبة من البحر ما بين الصين والاتحاد السوفييتي عند حافة سيبيريا. وعُززت القوات السوفييتية على طول خط الحدود مع الصين البالغ أربعة آلاف ميل. وحتى قبل أن نقيم علاقات مع الصين كان في حسابنا أن الخوف من الحرب على جبهتين سوف يفرض مزيداً من القيود على ضغوط الاتحاد السوفييتي على أوروبا، كما يوفر فرصاً دبلوماسية جديدة للولايات المتحدة - وهذا ما حصل بالفعل.

الانتفاضات في كل من هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وما يشبه الثورة في بولنده عام 1970 أضعفت من قوة القبضة السوفييتية على الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي. لقد كان من دواعي السخرية أن الاتحاد السوفييتي كان الدولة الوحيدة تماماً المحاطة بدول شيوعية معادية.

وفي الشرق الأوسط كان السوفييت يسلحون حلفاءهم العرب من أجل حرب كان في استطاعتنا تماماً أن نمنعهم من أن يكسبوها. لذا كانت استراتيجيتنا في الشرق الأوسط الزام الاتحاد السوفييتي وحلفائه العرب الراديكاليين على فك الارتباط فيما بينهم أو جعل دبلوماسيتهم معتدلة.

كانت إدارة نيكسون مقتنعة، انطلاقاً من أن الانفراج ليس ضعفاً، أنه لا يوجد ما تخشاه ولديها الكثير مما تربحه من دبلوماسية مرنة يجد الاتحاد السوفييتي نفسه من خلالها في حالة غير مؤاتية. فالسوفييت

بخسارتهم للورقة الأيديولوجية، واقتصادهم الهش، والقيادة الهرمة والافتقار إلى حلفاء حقيقيين قد جعلهم مجرد لاعب آخر على المسرح الدولي لا يتحلى بكثير من الفاعلية.

وجهة النظر هذه قد طُرحت علانية في التقرير الرئاسي السنوي الأول أمام الكونغرس حول السياسة الخارجية:

دروس العقدين الأخيرين لابد أن تترك بصماتها على القيادة في الكرملين بالاعتراف بأن الايديولوجية الماركسية ليست المرشد الأكيد لمشكلات مجتمع صناعي متغير، إن الانحدار العالمي في جاذبية الأيديولوجيا، وفي مشكلات السياسة الخارجية التي فرضها انتشار الشيوعية إلى بلدان ترفض أن تتحمل خضوعاً دائماً للسلطة السوفييتية - لهو تطور يصوره بشكل حيوي الانشقاق ما بين السوفييت والصين⁽⁹⁾.

إن التقييم الاستراتيجي، من أجل أن يكون فعالاً، يحتاج إلى ترجمة من خلال سياسة عملية. هذا الجهد واجه التناقض الأمريكي الدائم إزاء هدف الدبلوماسية. كانت المجموعة الليبرالية المسيطرة آنذاك تنظر إلى المفاوضات كنهاية في حد ذاتها بغض النظر عن المحتوى. وجادلت بأن مجرد الحوار «يُلفّ الجو» كل اتفاق كان يسهل الطريق أمام تقدم أبعد إلى أن أبعدت روح المصالحة شكوك الحرب الباردة وجعلت بعض المسائل التي كانت تسيطر عليها أقل أهمية.

لقد رفضنا في إدارة نيكسون التقييم للموقف. كنا نستعد إلى فترة مكثفة من المفاوضات، ولكننا لم نكن مستعدين أن نسمح لخصومنا أن يختاروا جدول الأعمال أو الشروط. التقدم في مسائل تهم موسكو يجب أن يقتصر بتقديم في مجالات تهمنا. ولهذا فقد أصررنا على أن تجري المفاوضات الفردية، المفاوضات حول التجارة ومراقبة التسليح، في جو من كبح جماح السوفييت سياسياً، ولا سيما في المواقع الساخنة والمضطربة، مثل برلين، والشرق الأوسط، والهند الصينية. وقد أرسل نيكسون بعد توليه الرئاسة بأسبوعين، في 4 شباط، 1969 برسالة بهذا المعنى إلى كبار موظفي «مجلس الأمن القومي»:

أنا قانع أن المسائل الكبرى مترابطة بشكل أساسي. أنا لا أعني إقامة روابط مفتعلة بين عناصر معينة لمسألة أو أخرى أو بين المسائل التكتيكية التي نختارها. ولكنني أؤمن أن أزمة أو مجابهة في مكان ما وتعاوناً حقيقياً في أخرى لا يمكن أن يصمد في وقت معا.

أؤمن بأن الزعماء السوفييت ينبغي أن يفهموا أنهم لا يستطيعون أن يمحووا منافع تعاون حقيقي في أخرى لا يمكن أن يصمد في وقت ما.

أؤمن بأن الزعماء السوفييت ينبغي أن يفهموا أنهم لا يستطيعون أن يمحووا منافع تعاون في منطقة ما في الوقت الذين يسعون فيه إلى الاستفادة من توتر أو مجابهة في مكان آخر. مثل هذا النهج ينطوي على خطر أن يستخدم السوفييت المحادثات حول السلاح كأمان للتصلب في مجال آخر⁽¹⁰⁾.

تميزت استراتيجية نيكسون التفاوضية تجاه الكرملين بأمرين. فهي خلافاً لرأي الليبراليين، لا تبرر دبلوماسيتها المتعلقة بالعلاقات بين الشرق والغرب بتغير مفترض في الدوافع السوفييتية. لقد رفضنا بوضوح الفكرة التي تفيد أن الزعماء السوفييت «قد تخلوا عن معتقداتهم أو أنهم على وشك أن يفعلوا ذلك...»⁽¹¹⁾. ولكن خلافاً للمحافظين الذين كانوا يخشون أن تضعف الاتفاقيات احتراس أمريكا، كنا نقول إن الاتحاد السوفييتي كان أكثر هشاشة من العالم الحر لفترة طويلة من السلام، ومن المحتمل أكثر أن يواجه تغييرات جوهرية نتيجة ذلك.

لم نكن ننظر إلى الاتحاد السوفييتي ككتلة واحدة بل كمزيج من التوجهات الأيديولوجية، والقومية، والإمبريالية. وهذا ما تجلّى من خلال ما كشفه خروتشيف من جرائم ستالين وقمع السوفييت للاضطرابات في أوروبا الشرقية. وعلى ضوء ضعفه الاقتصادي وعزلته الجيوسياسية، قصدنا أن نحول الاتحاد السوفييتي من فكرة إلى دولة قابلة للتأثر بالحسابات التقليدية للربح والعقاب، عن طريق تخفيف حدة الحرب الباردة أولاً، ثم تجاوزها.

في نهاية الولاية الأولى لنيكسون دافعنا عن استراتيجية التحرك قدماً على جبهة واسعة. كان الاتحاد السوفييتي يحجم عن المغامرات الجيوسياسية بفضل عصا انفتاحنا على الصين، وجزرة آفاق زيادة التجارة. وفي عام 1971 ساعدنا على القناة التي فتحها المستشار الألماني ويلي براندت والتي عرفت باسم «السياسة الشرقية» «Ostpolitik» بشكل يتوافق مع مصالح الحلفاء. وفي عام 1972 كنا قادرين على ممارسة الضغط على هانوي بدون أن يتدخل السوفييت. وقد استمر السوفييت في مؤتمرات القمة على الرغم من زرعنا للألغام في الموانئ الفيتنامية وتجديد قصفنا لشمال فيتنام لأنهم كانوا يستفيدون من منافع زيارة نيكسون أكثر من روابطهم الأيديولوجية مع هانوي. وقد تعزز هذا الضغط بمعرفة السوفييت أن البرلمان الألماني، في ظروف مجابهة أمريكية - سوفييتية، لا يمكن أن يصادق على المعاهدات التي وقعت مع الاتحاد السوفييتي حول القبول بحدود ما بعد الحرب. كما جرى طرد القوات السوفييتية من مصر عام 1972، كما تنبأنا عام 1970. وفي نهاية عام 1973 كانت الولايات المتحدة تهيمن على دبلوماسية الشرق الأوسط. وجرى التفاوض على اتفاقية للأسلحة الاستراتيجية تُجمد بناء الصواريخ المتعددة السوفييتية بدون أي تعديل في البرنامج الأمريكي. لقد انتصرت العلاقات⁽¹²⁾.

الهجوم على سياسة نيكسون الخارجية:

التحدي الليبرالي

عند هذه النقطة الساخنة من سياسة نيكسون وربما السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب، انهار الإجماع الوطني. فبدأ من عام 1972 وخلال ما تبقى من فترة ولاية نيكسون، كان يجري جدل داخلي متنوع حول طبيعة وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية. وما يزال مستمراً حتى كتابة هذه السطور مع بعض الانقطاعات القصيرة.

تجمعت عدة عوامل لإفراز هذه الحالة غير المتوقعة تماماً. لعل الأمر الجوهري الأول أن نيكسون وأنا لم نقدّر جيداً تأثير الخلاف الحاد على نفسية الجمهور ما بين معالجتنا للسياسة الخارجية والويلسونية التي باتت مهيمنة في القرن العشرين. نيكسون من جانبه زاد مرارة الاختلاف بالتأكيد في خطبه العامة (وليس في تقاريرنا السنوية للكونغرس) قضايا السياسة الداخلية أكثر من شرحه لسياسته الخارجية. كان نيكسون مقتنعاً أن أفضل طريقة لعزل خصومه الليبراليين، عملياً، هي أن يسرق برنامجهم. ولم يستطع نيكسون أن يخفي أنه - وهو المحارب البارد الرجعي المزعوم - قد نفذ الكثير من جدول أعمال الليبراليين في التفاوض مع الخصم.

أغاظ هذا التكتيك الليبراليين الذين تجاوزوا نيكسون كثيراً بإثارة قضايا «أخلاقية» مثل حقوق الإنسان ومزيد من اقتراحات مراقبة التسليح الشديدة حيث كانوا يعتقدون أن نيكسون لا يستطيع أن يجاريهم كما أفقده تأييد المحافظين التقليديين الذين كان من الممكن أن يجدوا تبريراً لسياستنا كما كانت - طريقة لإدارة الحرب الباردة - ولكنهم اعتبروا الشعارات الليبرالية بمثابة انتهازية وراحوا يحتجون في مكان آخر عن أبطال. ولما كان نيكسون شديد القابلية للتكيف فقد وجد نفسه محصوراً بين جماعتين كان يسعى إلى المناورة معهما: الليبراليون الذين اتهموه بأنه محارب من محاربي الحرب الباردة وممثلها، والمحافظون التقليديون الذين اتهموه بالانتهازية الشديدة.

الليبراليون الذين دافعوا عن فكرة اتصالات أوسع ما بين الشرق والغرب، ومراقبة التسليح، وزيادة التجارة لفترة عقد من الزمن على الأقل، كان حرياً بهم أن يؤيدوا هذه السياسات التي باتت تُطبق الآن فعلاً، رغم الاختلاف في طريقة معالجتنا وتسويقنا لها وتحت زعامة أي شخص عدا نيكسون كان من المحتمل أن يصادقوا في النهاية على جوهر سياستنا، حتى مع الاختلاف في المعالجة الجيوسياسية التي كنا نبررها بها. ولكن نيكسون كان بمثابة لغته بالنسبة إلى الجماعة الليبرالية طوال فترة تزيد على عقدين من الزمن والجرح كان عميقاً.

كان خط الدفاع الأول بالنسبة لليبراليين تنفيذ جميع انتقاداتهم القياسية. وكانوا يقولون إن سياسة نيكسون لم تكن تتقدم بما فيه الكفاية وإنها كانت فعلاً ذريعة لاستمرار الحرب الباردة. ولكن نظراً للجهة

العريضة التي كان يتقدم فيها نيكسون، فإن هذه المقولة لم تحظ إلا بجاذبية ضئيلة من جانب أي طرف باستثناء أعداء نيكسون المتأصلين.

وحدث بعد ذلك في غضون عام 1972، أن توجهت انتقادات الليبراليين وجهة جديدة بالكامل مكنتهم من الاستمرار في انتقادهم الأخلاقي التقليدي. فرغم اصرارهم على مطالبهم المعتادة التي أشرنا إليها فقد توجهوا الآن نحو إعلان الحرب على النظام السوفييتي الداخلي، وبدون أي حرج من رفضهم السابق لفكرة ربط قضايا السياسة الخارجية بعضها ببعض فقد باتوا يطالبون بإصرار على أن ترتبط جميع الاتفاقيات معهم بإجراء تغييرات في ممارسات الاتحاد السوفييتي الداخلية.

عكست التحولات في موقف افتتاحيات «نيويورك تايمز» هذا التغيير الجوهرى في موقفهم. ففي غضون بضعة شهور في خريف 1972 انتقلوا من الدفاع غير المشروط عن التجارة بين الشرق والغرب، ومراقبة التسلح - والهجوم على الارتباط -، إلى الانتقاد الشديد لأية اتفاقية لا تعري البنية الداخلية السوفييتية. وفي 13 أيلول 1972 كانت صحيفة «التايمز» تؤكد على وجهة نظرها الليبرالية التقليدية التي تقول إن التجارة الموسعة «مفيدة لكلا الطرفين بحيث ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار... من حيث جدواها، بعيداً عن بعض النزاعات الثانوية في مناطق أخرى»⁽¹³⁾.

وفي غضون شهرين، وفي 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1972، حذرت صحيفة «تايمز» قراءها من أنه «سيكون من الخطأ الجسيم إذا ما قام الاقتصاد الأمريكي، أو إدارة نيكسون بتوسيع التجارة السوفييتية - الأمريكية، وهو ما يريده المسؤولون الروس، من أجل أن ننسى حساسية الشعب الأمريكي المستمرة - والكونغرس - تجاه السلوك السوفييتي السياسي داخل وخارج حدود الاتحاد السوفييتي»⁽¹⁴⁾.

انتقاد المحافظين

سرعان ما لقي موقف الليبراليين الرافض صده لدى مختلف المجموعات المحافظة. فالمحافظون الذين يعتقدون أن الحرب الباردة كانت نضال حياة أو موت إيديولوجياً، لم يكونوا مرتاحين أبداً للمفاوضات واسعة النطاق مع الاتحاد السوفييتي لمجرد أنها تتضمن درجة من المصلحة المشتركة مع العدو الشيوعي. وفي رأيهم أن الشيوعية طالما تمسك بقبضتها على زمام الأمور فإن أي أمل في تعديل السلوك السوفييتي ما هو إلا ضرب من الخيال. المحافظون كانوا يرتاحون إلى شكل من سياسة الاحتواء التي ابتكرها الثنائي أتشيسون- دالاس، وينتظرون وراء «مراكز القوى» إلى أن تنهار الشيوعية نهائياً في الاتحاد السوفييتي، ويفضل أن تنهار أيضاً في الصين⁽¹⁵⁾.

انشقاق المحافظين عن نيكسون كان أمراً مؤسفاً لأننا لم نكن نخلف عن تحليلهم لطبيعة النظام السوفييتي. ما كنا نخلف فيه هو تقويم مضايقتها بالنسبة إلى سياسة أمريكا الخارجية. كنت أؤمن أننا ونيكسون أن رفض التفاوض مع الكرملين سيزيد من انتشار حركة الاحتجاج المعادية لحرب فيتنام في

كل جانب من جوانب سياستنا الخارجية وتفرق بعمق بيننا وبين حلفائنا. من الأفضل كثيراً أن نمسك بالمبادرة ونسيطر على العملية الدبلوماسية. وفي الوقت نفسه، سنفتح المجال أمام الإمكانية التي بدأت كاتكتيك والتي يمكن أن تتطور إلى نظام تعايش مشترك موثوق أكثر.

اختلاف نيكسون مع المحافظين التقليديين كان من نوع الخلاف العائلي؛ كانوا يتمتعون من رؤية نصيرهم التاريخي يتبنى تكتيكات، وحتى بعض أقوال خصومه الليبراليين السابقين. وأحياناً، ولا سيما قبل وقوع فضيحة ووترغيت، كانوا يتوقفون عن الخلاف إذا وسّع نيكسون خطته الاستراتيجية لتشمل مؤيديه التقليديين - كما يفعل بالتأكيد بطريقة غير مؤذية.

ما حول قلق المعارضين إلى معارضة سافرة كان ظهور من يُدعون بالمحافظين الجدد. أن يطلقوا على أنفسهم لقب المحافظين كان مفارقة، لأن زعماءهم بدون استثناء قد انطلقوا من الجانب الليبرالي، ومعظمهم من جناحه اليميني. لقد أدانوا نيكسون، وعارضوا حرب فيتنام، وميزانيتنا الدفاعية التي وصفوها بأنها ميزانية حرب باردة، وضغطوا من أجل موقف تصالحي أوسع مع الاتحاد السوفييتي⁽¹⁶⁾.

ولكن مواقفهم بدأت تتغير منذ صيف 1972، وامتدت لمدة سنة، هذه المجموعة خاب أملها بالتحول الذي كانت تجريه الليبرالية الأمريكية ووجدوا من غير المستساغ أن تختار الراديكالية، ونمط حياة التقليد الديموقراطي، جورج مكفرن عام 1972. ومنذ الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا أصبحوا أكثر ابتعاداً عن الاتحاد السوفييتي وانتقاداً له. وجاءت حرب 1973 في الشرق الأوسط لتستكمل تحولهم نحو الوقائع الجيوسياسية. وفسروا تلك الحرب على أنها مؤامرة سوفيتية - عربية ضد إسرائيل والديمقراطيات الصناعية، واستخلصوا أنه ينبغي مقاومة التحدي باسم معارضة الانفراج. وما إن غيروا مواقفهم حتى اشتد عداؤهم للشيوعية الذي غلب عليه طابع الفصاحة. وأظهروا انجذاباً واضحاً نحو استراتيجية شحذت طيلة سنوات الحرب الأيديولوجية على يسار الحواجز.

كثير من المحافظين الجدد كانوا (أو أصبحوا) أصدقاء شخصيين. وكنت أحترم بعضهم من أمثال نورمان بودهورتز، وميدج ديكيتر وايرفينغ كريستول لإسهامهم الفكري والأخلاقي المهم ولقد أحببتهم على المستوى الشخصي. كما كنت معجباً منذ زمن بدانيال باتريك مونييهان مع أن صفته «محافظ» كانت مؤقتة إلى حد ما. وعندما أصبحت وزيراً للخارجية عرضت عليه منصب مستشار في الوزارة وأوصيت به أمام نيكسون لمنصب سفير في الهند، وأمام فورد كسفير في الأمم المتحدة. ومن هذا الموقع الأخير انطلق مونييهان في مهنته السياسية، على أساس معارضة آرائه المفترضة حول العلاقات بين الشرق والغرب أو على الأقل تفسيره الخاص لها.

مهما كانت انتقاداتهم مؤلمة عندما كنت على رأس عملي فإن هؤلاء الأفراد قدموا إسهامات مهمة في الفكر الأمريكي تجاه السياسة الخارجية. وقد جاؤوا بكثير من الحيوية الفكرية في الجدل، مما ساعد

على تجاوز هيمنة الحكمة الليبرالية التقليدية. وما إن استلموا السلطة في عهد إدارة ريغان حتى وضعوا استراتيجية قومية ناجحة وقوية.

ولكن كان ثمة جانب عكسي من الذكاء الفردي الذي استخدموه في معتقداتهم المستحدثة.

فعندما ظهر المحافظون الجدد لأول مرة على المسرح، كانت خبرتهم المحددة هي تحولهم الايديولوجي نحو متابعة «الحرب الباردة». لقد أرهقتهم التكتيكات؛ لقد رأوا أنه لا توجد أهداف ذات أهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية أقل من النصر الكامل. لم تستوعب ذكراهم التاريخية المعارك التي رفضوا الانضمام إليها أو الصدمات الداخلية التي كثيراً ما شاركوا فيها من الجانب اليساري الراديكالي للمتاريس. وعندما انتقل المحافظون إلى اليمين الراديكالي، كانوا يخفون في حقائبهم كراهيتهم العميقة لنيكسون رغم أنهم باتوا الآن من الناحية العملية في جانب واحد. وشوهوا الجدل الدائر بلمسة من فقدان الذاكرة تجاه دورهم في المعارك الرشيمية التي كانت فيتنام رمزها إن لم تكن سببها.

عجلت فيتنام بما كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تفعله على أية حال، وإن كان بالتدريج: فالقوة في العالم باتت مستبعدة وعزل أمريكا بات مستحيلًا على نحو متزايد. ومع بداية القرن الحادي والعشرين لا بد للولايات المتحدة أن تمارس نفوذها بوصفها الجانب الوحيد الأكثر أهمية وتماسكاً في النظام الدولي ولكنها لم تعد البلد المهيمن كما كانت في بداية الحرب الباردة. المبادرات العظيمة في بداية الحرب الباردة كانت بمثابة «حلول» للتحدي الذي تواجهه. ومن هنا كان لابد من مشاركة أمريكية دائمة في معترك الحياة السياسية الدولية. من هنا فإن ما كنا نحتاجه هو مشاركة أمريكية دائمة تعتمد أكثر على قدرة تجميع فروق دقيقة من رسم نتائج نهائية في فترة قصيرة.

كان يتضح أن المثالية يمكن أن تقود إلى زيادة التوسيع بقدر ما تقود إلى حساب خاطئ.

ومع هذا فإن الديبلوماسية الأمريكية التقليدية ثارت ضد حقيقة أن الأهداف الكبيرة في السياسة الخارجية لا بد من مقاربتها على مراحل غير متكاملة عموماً. وضاعفت خيبات الأمل في فيتنام من التحرر من الوهم. وقد أرجع العارضون الراديكاليون لحرب فيتنام الاخفاقات في الهند الصينية إلى قصور معنوي وبشروا بعلاج التنازل من أجل تمكين الولايات المتحدة من التركيز على تحسين ذاتها. وقد عكس المحافظون الجدد الدرس، واجدين في إعادة التوليد الأخلاقي مفتاح إعادة الالتحام. ولقد وافقت كما وافق نيكسون على المقدمة المنطقية للمحافظين الجدد ولكننا اعتقدنا أيضاً أن الديبلوماسية البسيطة لبداية الستينات قد دفعتنا إلى مغامرات تفوق قدراتنا وحرمتنا من العيار السليم لتحديد العناصر الأساسية لهدفنا القومي. وأولئك الذين صدموا منا بالاحتجاج على فيتنام كانوا معنيين بعمق - بل مذهولين - بتجنب إعادة هذا الشكل. لذا سعينا للوصول إلى معالجة أكثر اعتدالاً لسياسة أمريكا الخارجية تتجنب - كما أعلننا مراراً - التنازع بين التنازل والتوسع الزائد الذي كان سمة الفترة السابقة.

لقد أصر المحافظون الجدد على أن مثل هذه المعالجة لا توفر العدالة للدينامية الأخلاقية للمجتمع الذي أدار ظهره لحسابات العالم القديم. وفي مسيرتهم العملية لم يقدموا إدارة جديدة كما يدعون، بل عودة إلى الولسونية المشاكسة. لقد كان الهدف الأساس للسياسة الخارجية في نظرهم محو الشر المتمثل بالاتحاد السوفييتي بدون خلط هذه المسألة بالتكتيكات.

عندما رأيت أنا ونيكسون الخطر الداهم في التوسع السوفييتي في مجال التفوق في القوات التقليدية، ووسائل الاتصال الداخلية، ومظلة الأسلحة النووية الاستراتيجية فإن كابوس المحافظين الجدد صار أشبه بصراع جهنمي، ربما نووي، من أجل السيطرة على العالم. كان فريق نيكسون ينظر إلى النزاع مع موسكو على أنه صراع طويل المدى ذو صفة جيوسياسية، بحيث نستطيع من خلاله، بالتعاون مع حلفائنا أن نسقط النظام السوفييتي. أما المحافظون الجدد فكانوا يرون أن من الممكن تجاوز الشيوعية من خلال تدفق الحيوية الإيديولوجية.

لما كان كثير من المحافظين الجدد يعتبرون حتى حلف «النااتو» بمثابة إعاقة أكثر مما يشكل تعزيزاً للقوة الأمريكية، فإنهم لم يجدوا أية فائدة تذكر في مجابهة التجاوزات الجيوسياسية السوفييتية في ميادين قتال بعيدة، مثل أنغولا أو الهند الصينية، بدلاً من مواجهة التهديد الأيديولوجي أو النووي السوفييتي في شكل ما من المجابهة الحاسمة. هذا ما جعل المحافظين الجدد يخفقون في تأييد إدارة فورد عندما قطع الكونغرس المساعدات عن الشعوب البائسة في فيتنام الجنوبية وكمبوديا والقوات الأفريقية التي كانت تقاوم التدخل السوفييتي - الصيني في أنغولا.

إن إصرار المحافظين الجدد على الانفصال عن ماضيهم جعلهم غير واعين للبيئة التي تُنفذ فيها قواعدهم وجعلهم لا يستوعبون الدروس الحقيقية لفيتنام في الوعي القومي. ومهما كانت الحجة النظرية للمحافظين الجدد، فإن الولايات المتحدة التي خرجت لتوها من جحيم فيتنام، وسط فضيحة ووترغيت، وفيما بعد بوجود رئيس غير منتخب، وبوصفهم للاستراتيجية الدبلوماسية لإدارتي نيكسون وفورد على أنها شكل من أشكال استرضاء العدو على حساب المبادئ الأخلاقية، ووصفهم لمقاومتنا للتوسع الشيوعي في مسارح مختلفة كابتعاد عن النضال الرئيس، قطع المحافظون الجدد الطريق أمام أي جدل حول السياسة الخارجية.

وحتى فترة لا بأس بها من ولاية فورد كانت ضغوط الكونغرس ووسائل الإعلام تأتي على الوجه الأغلب من الجانب الليبرالي في الطيف السياسي. فقد كان السيناتور مايك مانسفيلد زعيم الغلبة في مجلس الشيوخ يقود بين حين وآخر حملات لسحب القوات الأمريكية من أوروبا، وكان رئيس «لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ» ج. وليام فولبرايت يعترض على عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، كما كان كل من السيناتوريين فرانك تشيرش وولتر موندل يهاجم دوائر الاستخبارات. وكان بعض الشيوخ

الليبراليين من أمثال الجمهوريين جاكوب جافيتس وجون شيرمان كوبر والديمقراطي هيوبرت همفري يصادقون على سياستنا الخاصة بمراقبة التسلح ولكنهم امتنعوا عن تأييد البرامج الدفاعية الضرورية لمنحنا امتيازاً في المفاوضات.

في بداية السبعينات، لم يعد ما كان يدعى فيما بعد بسياسة ريغان قائماً. لم تكن العقبة أمام مثل هذه السياسة إدارة نيكسون أو فورد، بل الكونغرس ووسائل الإعلام الليبرالية. إن المحافظين الجدد بهجومهم على نيكسون أولاً ثم على فورد، قد قدموا عذراً لأولئك الذين حالت ضغوطهم دون نتيجة أفضل في الهند الصينية، والذين سبب تشريعهم فيما بعد سقوطها وسمح بالانتفاضات السوفيتية - الكوبي على أنغولا. النقطة الجوهرية في مناقشة السياسة الخارجية لدى المحافظين الجدد هي اللحظة التي ظهر فيها على المسرح، وركزوا كثيراً على عدم توافق تكتيكي مع رفاقهم المحافظين مما جعل من الصعوبة بمكان إدراك الدروس الحقيقية لمأساة فيتنام.

حتى بعد أن حقق المحافظون الجدد نفوذاً كبيراً في ظل حكم ريغان فقد استمروا في هجومهم بالإصرار على رؤية التاريخ تبعد أمريكا كثيراً عن الحاجة إلى مواجهة التعقيدات. ووفقاً لهذا الفهم للتاريخ، جرى تجاوز جماعة التسوية المتأثرين بالقادة الأوروبيين؛ قد جرى تجاوزهم من قبل بعض الفرسان المنحرفين الذين ظهروا فجأة على المسرح وانتشروا بسرعة منادين بالتفريق بين الخير والشر والدور الثوري للمبادئ الديمقراطية.

كان الواقع أكثر تعقيداً آنذاك وقد ازداد تعقيداً عند كتابة هذه السطور. وروناuld ريغان ومساعدوه يستحقون كثيراً من الثقة لشجبتهم الحرب الباردة، ولكن الولايات المتحدة لن تحصد الدروس العقلانية لنجاحها إذا عززت انتصارها في الحرب الباردة بأوصاف بلاغية. لقد كانت سياسة ريغان في الواقع، إعادة تأكيد هادئة لاستراتيجيات إدارتي نيكسون وفورد وتحت رداء من السفسطة البلاغية الولسونية - جمع أمريكي جوهري ما بين البراغمية والمثالية⁽¹⁷⁾. بمعنى ذي مغزى إن انتصارات الثمانينات التي اكتسبت الطابع الريفاني - ليست رفضاً - لاستراتيجيات السبعينات.

إدارة ريغان لم تشجب أو تردت عن الترتيبات العملية على سبيل المثال، فقد وقعت مذكرة مع الصين قبلت بموجبها القيود على إمداد تاوان بالأسلحة. وفي ريكجافيك وافق ريغان برغبة شديدة على التخلي عن جميع الترسانات النووية. وهي مغامرة بشأن مراقبة التسلح لم يكن نيكسون ليفكر فيها مطلقاً. وفي السياسات العملية في الشرق الأوسط، وجنوب أفريقية، وأمريكا الوسطى وفي الدفاع الصاروخي انتهجت إدارة ريغان إلى حد بعيد النهج الذي اختطه نيكسون أو فورد، وهذا ما جعلني وجعل جميع أعضاء فريق الأمن القومي في عهد إدارتي نيكسون وفورد يؤيدون العناصر الأساسية لسياسة ريغان الخارجية.

اتخذ كل من نيكسون وفورد وريغان سياسات رمت في الوقت نفسه إلى احتواء الاتحاد السوفييتي، وتقليص نفوذه، والسير في هذه العملية دون الإعلان عنها. ولكن في حين سعى نيكسون إلى إضفاء الشرعية على هذه السياسات من خلال نجاحها العملي، أظهر ريغان حساسية أكبر تجاه المشاعر الأمريكية بتبرير نهجه باسم المثالية الأمريكية. حاول نيكسون أن يُعلم فضائل المصلحة القومية بتصوير ما سماه «بنية السلام» أما ريغان فقد فهم بشكل أفضل أن الشعب الأمريكي يتأثر بالهدف أكثر من البنية، وإعلان سياسة تردد للولسونية الكلاسيكية القائمة على الفضيلة الديمقراطية. وبالنتيجة كسب تأييداً أوسع لميزانيته الدفاعية العالية وإعادة الترتيب الجيوسياسي أكثر مما كان نيكسون يستطيع تحقيقه أو استطاع أن يحققه في وقته بالوسيلة ذاتها. (ريغان، بالطبع، قاد أمة تعافت إلى حد كبير من صدمة فيتنام وتخلصت من إذلال أزمة الأسرى في إيران).

والحق أن كلتا مقاربتي ريغان الإيحائية وحدة ذهن نيكسون الجيوسياسية كانت بحاجة إلى اتباع سياسة خارجية بعيدة المدى في القرن الحادي والعشرين. فنيكسون تحت ضغط الظروف، وربما بسبب شخصيته من المحتمل أن يكون قد بالغ في التأكيد على العامل التكتيكي. ولكن مؤيدي ريغان اليوم، بإنكارهم أنه ورث شعباً أمريكياً معافى نفسياً ومستعداً لمطاردة أقوى مع ضعف الاتحاد السوفييتي مع ازدياد الضغوط (بتراث سياسة نيكسون الخارجية) يسعون إلى إدخال مسيرة تاريخية في رئاسة ذات مناخ واحد. وبهذا فهم يؤجلون التركيب الذي بدونه لن نستطيع أبداً أن نحافظ بقوة على تحديدنا وإجماعنا اللذين سيكونان من صنعهما إذا ما استطاعا أن يجمعا ما بين استقامتهما وبين الفهم بأن التاريخ لم يبدأ في وقت تحولهما.

مع قرب انتهاء إدارة نيكسون لم يفهم الرئيس ولا أنا عمق تحدي المحافظين الجدد. لقد اعتبرنا أنفسنا قريبين فلسفياً من المحافظين الجدد ولا نختلف عنهم إلا تكتيكياً بالدرجة الأولى. وقد نشأ هذا الخلاف من وجهة نظرنا، من نظرة استراتيجية مختلفة، وليس من جدل حول الخيار «الرقيق» في مواجهة الخيار «القاسي»، كما يزعم المحافظون الجدد.

ومع مرور الوقت بات من الواضح أن الخلافات تزداد تعمقاً. فعلى أحد المستويات كان هناك عنصر المنافسة الشخصية الذي لا ينفصم عن السياسة. كثير من المتحولين نحو الاتجاه المحافظ كان من النشطاء في السياسة الديمقراطية، مما يعني أنهم لم يكونوا يسعون فقط إلى تطوير أفكار بل يطمحون إلى تطبيقها في عالم السياسة. ولما كانوا قد انتسبوا حديثاً إلى المعسكر المحافظ فقد كانوا بحاجة إلى فضاء لطموحهم ذلك. وكان من الطبيعي بدهاء أن يُصعدوا اختلافاتهم التكتيكية إلى مسألة مبدأ، وبالتالي الحاجة إلى استبدال المجموعة التي تصوغ سياسة «الجمهوريين» الخارجية القائمة.

ولكن ثمة في الواقع خلاف فلسفي - رغم أنني احتجت إلى عشر سنوات لفهم ذلك. لم يكن صدامنا مع المحافظين الجدد حول طبيعة الشيوعية التي كانت وجهات نظرنا متقاربة جداً تجاهها، بل حول العلاقة مع القيم الأخلاقية التي تدير السياسة الدولية. كنت أعتقد أن الأهداف الأخلاقية مهمة، بل وحاسمة، لإيجاد الجدل على اجتياز سلسلة من الخيارات الصعبة، حيث تتوازن وجهات النظر المتباينة والمتوافقة في النهاية، ويحتمل ألا تكون النتيجة كاملة. لقد اعتقد المحافظون الجدد أن القيم يمكن أن تُترجم مباشرة إلى برامج عملية.

لولا ووترغيت لكانت رئاسة نيكسون الناجحة قادرة جيداً على الاستفادة من الأعمال العظيمة في الولاية الأولى وعلى دمج القناعات العقائدية للمحافظين الجدد مع آرائه الجيوسياسية في معالجته للأمر.

ولكن في الجو المشحون لفترة 1973-1974، بدأت الانتقادات الحادة لسياسة نيكسون الخارجية - ولا سيما حول الانفراج - تظهر مع فضيحة ووترغيت. وفقد نيكسون نفوذه في الكونغرس، وبالتالي فقد العصا والجزرة اللتين بدونهما ما كان يمكن تعزيز أية سياسة جدية تجاه السوفييت. لم يستخدم المناورة أبداً في نوع من الحوار يمكن أن يحقق مصالحاً مع كل من مؤيدي المحافظين السابقين والمحافظين الجدد الناشئين. ولما كان الجدل الناشئ يفتقر إلى الصوت الرئاسي القوي، كنت وحيداً في مواجهة الهجوم الضاري. وهذا ما حول دوري إلى قضية سياسية - إلى موقف غير مريح وغير مستقر على المدى الطويل بالنسبة لوزارة الخارجية. فالرئيس المتورط في «ووترغيت» لم يكن في موقف يمكنه من مقاومة ما وصل إلى ثورة للويسونوية التقليدية ضد تأكيد إدارته على المصلحة القومية.

والمفارقة الساخرة أن السفير السوفييتي اناتولي دوبرينين فهم استراتيجيتنا أفضل كثيراً من منتقدينا من المحافظين الجدد. وكتب في مذكراته:

أساس سياستهم تجاه الاتحاد السوفييتي كان مزيجاً من الردع والتعاون، خليط من الاعتبارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، كل من نيكسون وكيسنجر سعى إلى إيجاد وضع استراتيجي مستقر وقابل للتنبؤ به بدون تخفيض المستوى العاليي للتسلح الذي ظل أساساً لسياسة بُنيت أصلاً على القوة العسكرية وعلى تكييف المصالح القومية عندما يجدون ذلك أمراً مرغوباً فيه فقط إن جهودهم في مراقبة التسليح أخفت سياسة القوة هذه، ولكن بدرجة طفيفة. ومن حيث الأساس، لم يكن الرئيس ولا مساعده المقربون قادرين (أو راغبين) على الخروج من مدار الحرب الباردة مع أن موقفهم كان أكثر براغماتية وواقعية من أنصار الحرب الباردة الآخرين في «البيت الأبيض»⁽¹⁸⁾.

السيناتور هنري جاكسون والانفراج:

الاستراتيجية ومراقبة التسلح

لما كان الخلاف قد بقي نظرياً إلى حد كبير فإن التحالف الصعب ما بين المنتقدين المحافظين والليبراليين لنيكسون كان من المحتمل أن يتهوى بسبب تفسيراتهم المتناقضة لتطور الوضع الدولي. ولكن ما منع حدوث هذا كان ظهور هنري جاكسون «سكوب» كزعيم قادر على وضع برنامج سياسي يمكن أن يؤيده الليبراليون والمحافظون. كان جاكسون، السيناتور الديمقراطي من ولاية واشنطن منذ 1952، الخيار الأول لنيكسون كوزير للدفاع. ولكنه رفض ذلك لأنه كان يأمل أن يرشح نفسه للرئاسة في السبعينات. كان جاكسون يحظى بشعبية لدى الحركة العمالية، وباحترام المحافظين لأنه كان المدافع الشديد البأس عن سياسة دفاعية وطنية قوية. ووقف بشجاعة مع كل من إدارتي جونسون ونيكسون في فيتنام. وفي عام 1969 حقق الانتصار الضيق في مجلس الشيوخ الذي صادق على برنامج إدارة نيكسون للدفاع الصاروخي.

وفيما بعد أصبح مصير هذا البرنامج أحد أسباب تحرر جاكسون من الأوهام. وبات يؤمن أنه كان مخطئاً تجاه تصميم نيكسون ووزير الدفاع ميلفين ليرد في الدفاع عن برنامج «الوقاي» الأصلي. وخفض معارضو برنامج الدفاع الصاروخي في الكونغرس مواقع الدفاع الصاروخي الاثني عشر المخططة أصلاً في كل سنة حتى بقي موقعان فقط في الميزانية الدفاعية لعام 1972. وجادل جاكسون بأن الإدارة لم تدافع عن برنامجها بقناعة كافية. ونظراً لعدم الشفافية المميز لكل من نيكسون وليرد، فربما كان لدى جاكسون بعض ما يبرر ادعاءه. ومع أن نيكسون وليرد قد أذعنا لضغوط الكونغرس فقد كانا يعتقدان أنهما بذلك قد أنقذا بقية ميزانية الدفاع.

خلال جميع الخلافات بقيت أكنّ تقديراً عالياً لسكوب جاكسون، فخلال فترة ولاية نيكسون الأولى كنت أتناول طعام الغداء بين حين وآخر في بيته لأطلععه على سياسته، فقد وكان جاكسون حليفاً أساسياً في المعركة الطاحنة التي لا نهاية لها من أجل إنقاذ ميزانية الدفاع من تخفيضات الكونغرس - وهذا موقف شجاع نظراً للتيار السائد داخل الحزب الديمقراطي في السبعينيات.

ولما كان جاكسون رجلاً ذا مبادئ رفيعة فقد وجد أنه من المستحيل أن التوافق مع تكتيك نيكسون وتقبل كلامه الطنان المنمق مع خصومه الداخليين، ولا سيما فيما يتعلق بالمفاوضات مع السوفييت. وعلى الرغم من أن أهداف جاكسون ظلت متأرجحة تجاه نيكسون وفورد - ووافق عليها أحياناً⁽¹⁹⁾، إلا أن السيناتور كان سياسياً مقتدرًا يفهم أنه إذا أراد أن يكون منافساً موثقاً في ترشيحه رئيساً عن الديمقراطيين عام 1976، عليه أن يبتعد عن ريتشارد نيكسون.

كان جاكسون عنيداً ودؤوباً، ما إن يتخذ سبيلاً ما فإنه لا يتراجع عنه، وكان يُحضره الرجل غير العادي ريتشارد بيرل الذي أصبح فيما بعد مساعده الأول. كان بيرل، الذي لم يشارك في مجادلات الستينيات، معادياً متحمساً للشيوعية وواحداً من أقدر أصحاب العقول الجيوسياسية الناضجة الذين قابلتهم. وقد برز الآن كمصمم رئيسي لاستراتيجية جاكسون في مجابهته لنيكسون. وكان من الذكاء بحيث يعرف جيداً أن بعض الاتهامات التي كان يوجهها هي اتهامات ساخرة أكثر منها واقعية. وقد أثبت بيرل أنه صامد بقدر ما كان مثابراً في وصوله إلى هدفه الأكبر: إحراج سياسات الإدارة في مراقبة التسلح بجعلها تغوص في تناقضات تقنية، ومعارضة التجارة مع الاتحاد السوفييتي بجعلها خاضعة لتغييرات في السياسة السوفييتية للهجرة، وعزل الإدارة باتهامها باللامبالاة بحقوق الإنسان. وباستخدام جاكسون لتعبيرات رمزية مثل «التكافؤ الاستراتيجي» و«الهجرة الحرة»، بمساعدة بيرل التي لا غنى عنها، ركز موقفه على مسألتين تجعلاننا عملياً في موقف دفاعي. في كلا المسألتين استطاع أن يحول نجاحات الإدارة بمهارة إلى عوائق بقدرة فائقة على المناورة بمزاعم رمزية غامضة.

من يستطيع أن يعارض مبدأ «التكافؤ» في التسلح الاستراتيجي أو الرغبة في الهجرة الحرة من الاتحاد السوفييتي؟ لولا ووترغيت لم يكن أي مراقب جدي يمكن أن يعتقد أن نيكسون بسجله القوي لعدائه للشيوعية، يمكن أن يقبل بعدم التكافؤ. المشكلة هي في المعنى المراوغ للكلمة. لمّا كانت القوات الاستراتيجية للجانبين قد صممت على أساس مقاييس وتقنيات مختلفة جوهرياً فإن تعبير «تكافؤ» يؤدي، كما سألين أدناه، إلى تناقضات وإرباكات لا نهاية لها. وهي حالة حولها جاكسون وبيرل إلى فيتو فعلي ضد المفاوضات الواقعية.

أما مسألة هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي فقد كانت أكثر استبدادية. لقد كانت الإدارة الأمريكية قد طرحت المسألة بهدوء عبر القنصوات الدبلوماسية بين البلدين ونجحت في زيادة عدد المهاجرين من 400 شخص عام 1968 إلى 35000 شخص عام 1972. وإزاء ذلك فرض السوفييت ضريبة خروج على المهاجرين، وهذا ما أزعج جاكسون الذي لم يكن له أي دور في جهودنا السابقة. ولم يطالب فقط بإلغاء ضريبة الخروج (التي وافقنا عليها) بل أن يزيد عدد المهاجرين بمقدار ثلاث مرات وأن يطلب من الكونغرس أن يرفض الاتفاقية التجارية مع السوفييت التي تمنحهم موقع «الدولة الأولى بالرعاية».

لم يشرح جاكسون أبداً ما الذي جعله يفكر أن الاتحاد السوفييتي، الذي كان يتهمه جاكسون بأنه يسعى إلى السيطرة على العالم ببرنامجه الاستراتيجي النووي، سوف يخضع لمثل هذا التحدي العلني لبنيته الداخلية بدون مقاومة. ولا سيما حول مسألة خطأ فيها خطوات بعيدة لتوافق مطالبنا. كانت ضغوط جاكسون تولد أزمة مع موسكوفي اللحظة الدقيقة عندما كانت الرئاسة الأمريكية تواجه لحظة أشد ضعفها منذ الحرب الأهلية، والكونغرس الأمريكي يخفض ميزانيتنا العسكرية باستمرار.

اكتسب هجوم جاكسون زخماً لأن نيكسون كان كارهاً بشدة: حقيقة أن السيناتور قد تحول إلى خصم. كان موقفنا الأول أن نحاول مواجهة انتقادات جاكسون. وهكذا عندما قدم اقتراحاً لمجلس الشيوخ عام 1972 يدعو «للتكافؤ» في مراقبة التسلح الاستراتيجي عينت موظفين كي يساعداني في صياغة مسودته، قاصداً استخدامه كنقطة قوة ضد السوفييت في الجولة القادمة من المفاوضات.

وبالتدريج فقط وعلى مضض أدركنا أن ضغوط جاكسون المتعددة كانت تُمارس من أجل إضعاف بدلاً من تحسين سياستنا الخاصة بعلاقات الشرق والغرب. وافقنا على شكوك جاكسون تجاه نوايا السوفييت، ولكننا رفضنا الإشارة إلى أننا، في المناقشة الدبلوماسية مع الرجال الكبار الصليين في الكرملين، كنا ملتزمين بالخسارة. لأن هذا يتناقض مع خبراتنا في التفاوض معهم.

كان التأثير الأكبر لهجوم جاكسون أن يجعل من الأصعب بالنسبة إلى الولايات المتحدة السيطرة على البيئة العسكرية المتغيرة التي أوجدتها التقنية الجديدة. وقام جاكسون ومؤيدوه من المحافظين الجدد بنشر أسطورة أن نيكسون يضحى بالأمن العسكري الأمريكي بتعديل نظرية مراقبة التسلح. ولكن الوقائع كانت أكثر تعقيداً. لقد واجه نيكسون ثلاثة تحديات متشابكة: (1) بيئة استراتيجية متغيرة سببها نمو القوة الصاروخية السوفييتية والانفجار التقني. (2) معارضة الكونغرس لميزانيات دفاعية مرتفعة. (3) المفاوضات حول مراقبة التسلح، التي تمتعت بتأييد شعبي وإعلامي واسع كانت تحتاج المحافظة على ميزانيات دفاعية ملائمة.

كان نيكسون دائماً صقراً دفاعياً وظل كذلك خلال رئاسته. لم تُخفض أبداً أية ميزانية للبنتاغون من قبل البيت الأبيض في عهد نيكسون، ولم يتم التخلي أبداً عن شبكة أسلحة قائمة في أية مفاوضات أدارها نيكسون. ما اختلفنا فيه مع جاكسون والمحافظين الجدد كان يتعلق باعتقادهم الظاهر أن مفاوضات مراقبة الأسلحة يمكن أن تؤدي، في حد ذاتها، إلى إعاقة الحقائق الاستراتيجية. كانوا يطالبون بمراقبة التسلح لإفساد ما تحقق من خلال قرارات أمريكية وحيدة الجانب على مدى عقد من الزمن وعلى جعل الكونغرس يرفض مساندة بعض البرامج الاستراتيجية الضرورية، مثل الدفاع الصاروخي. وهذه كانت مهمات مستحيلة بالنسبة إلى أي مفاوض، وهي تشوش على التحدي الاستراتيجي الحقيقي الذي يواجهه الرئيس.

الحقيقة كانت، قبل وقت طويل من التفكير في مراقبة التسلح، أن تطور الاستراتيجية النووية كان يتجه نحو طريق مسدود نجم عن الهوة المتسعة بين قوة تدمير الترسانات النووية وبين أي هدف سياسي يمكن أن تكون قد وضعت من أجله. لقد أصبح ذلك الوضع لا مفر منه في الوقت الذي استلم فيه نيكسون السلطة.

منذ بداية الحرب الباردة استفاد الاتحاد السوفييتي من الانطباع العام بأنه يملك تفوقاً كبيراً في الأسلحة التقليدية. وقمعه الصارم لانتفاضات برلين عام 1953، وثورة هنغاريا عام 1956، والاصلاح

التشيكي عام 1968 عززت الهالة المرتبطة بالتعداد الهائل الواضح للجيش الأحمر. ولكن عند بداية السبعينات توازنت القوة التقليدية السوفييتية مع تفوق أمريكا بالقوة النووية الضاربة بعيدة المدى. ذلك الحد الأمريكي بدأ الآن يتراجع تدريجياً نتيجة لتقدم السوفييت في مجال التقنية النووية. وقد جرى ذلك على ثلاث مراحل.

كانت الأولى في فترة احتكار أمريكا النووي من عام 1945 وحتى عام 1950 عندما كان لدى الولايات المتحدة القدرة على تدمير الاتحاد السوفييتي دفاعاً عن المصالح الأمريكية الحيوية بدون أية خشية من انتقام ذي شأن.

وامتدت المرحلة الثانية من بداية الخمسينات إلى حوالي عام 1970، والتي بدأت عندما طور السوفييت أسلحتهم النووية الخاصة بهم. ومع هذا فطالما كانت قدرة الاتحاد السوفييتي على إيصال هذه الأسلحة متخلفة في حين أصبحت قوات أمريكا الاستراتيجية أكبر بكثير وأعلى قدرة، فقد اكتسبنا ما كان يدعى فتيماً بقدرة «الضربة الأولى». وهذا يعني رداً على أي هجوم تقليدي روسي، أن ندمر القوات الاستراتيجية السوفييتية والقدرات القتالية للسوفييت بخسائر محتملة من جانبنا.

بدأت المرحلة الثالثة عندما رد القادة السوفييت على إذلال امتلاكنا القدرة على الضربة الأولى بافتعال أزمة الصواريخ في كوبا عام 1962 وبناء ترسانة ضخمة من الصواريخ الاستراتيجية بعيدة المدى من صنعهم. وفي أقل من عشر سنوات بنى السوفييت 1400 صاروخ في صوامع أسمينية لتحل محل قوتهم الصاروخية القديمة التي تبلغ 210 صاروخ من النوع الهش والقابل للعطب والمنصوبة في العراق. عند هذه النقطة بدأت كلفة الحرب النووية الاستراتيجية تعني مستويات غير مقبولة من الدمار لكلا الجانبين، مهما كان تعداد هذه الصواريخ لدى كل من الطرفين.

تعمقت هذه الأزمات عام 1962 عندما تبنى روبرت مكنمارا، وزير الدفاع، استراتيجية «الدمار المؤكد» التي تبني الردع على حساب مستوى ما من التدمير المدني والذي يكون مقبولاً نظرياً من قبل الاتحاد السوفييتي. هذا المفهوم الأكاديمي أساساً يفترض مسبقاً رغبة غير محدودة للإيقاع بالضحايا المدنيين، يقدر الحد الأدنى لعددهم بعشرة ملايين. هذه الاستراتيجية الحرفية حسبت كل شيء عدا الرغبة في اللجوء إليها. من المحتم أنها أوجدت ثغرة ضخمة ما بين قدرتنا العسكرية المرعبة والقناعات الأخلاقية لأي زعيم أمريكي مدرك. الهجوم المتعمد الشامل على الأهداف المدنية يثير أشد الحساسيات الأخلاقية، في حين أن أية محاولة، في مستويات متفوقة من القوات الاستراتيجية لتدمير قدرات الخصم النووية من المؤكد أن تجابه بانتقام يقع على أهدافنا المدنية.

بدرجة ما أثارت هذه الأزمات النووية كوابح لدى الأمريكيين من اللجوء إلى حرب نووية، بقدر ما زادت من احتمال لجوء السوفييت إلى الابتزاز، وهي مشكلة قد تتفاقم حتماً مع تنامي الترسانة العسكرية

السوفييتية. ولما كانت الاستراتيجية النووية تتحول إلى صيغة للردع، فإن الأرجحية التقليدية السوفييتية قد ظهرت مرة ثانية كتهديد مهمين.

هذه كانت الأزمة الاستراتيجية الحقيقية التي واجهت إدارة نيكسون فيما كانت تتزايد الرؤوس الحربية النووية لدى كلا الجانبين. ليس اتفاقيات مراقبة التسليح التي جرى التفاوض حولها في جنيف هي التي عكستها ولم تستطع أن تدمرها. ولم يحدث ذلك في أي من الإدارات التي تلت. اتخذ نيكسون سلسلة من الخطوات لتحسين التكافؤ الاستراتيجي: فقد أمر بأن يكون التخطيط لأي حرب بعيداً عن الأهداف المدنية وتوجيهه نحو الأهداف العسكرية، وبنى قواتنا الاستراتيجية بدفع انتشار الرؤوس الحربية المتعددة واقترح دفاعاً بالصواريخ البالستية على الكونغرس - قبل أن يطرح ريفان عام 1983 «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» (SDI)، ولو على أساس تقنية أقل كفاءة.

مراجعة التخطيط العسكري أمر مجهد. وكان الوزير ليرد مهتماً جداً بالحيولة دون تخفيض الكونغرس لميزانية الدفاع، وإعطاء اهتمام أكبر لتبني المفاهيم الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تضايف ضغوط الكونغرس على ميزانية الدفاع والتطوير المستمر لأنظمة الأسلحة جعل الدوائر العسكرية معنية أكثر بحماية مشروعاتها المفضلة من تطوير استراتيجية جديدة شاملة. وكان البنتاغون في الوقت الذي يقاتل فيه من أجل حياته في مواجهة الكونغرس، غير مستعد للمخاطرة ببرامجه القائمة من خلال مجابهات نظرية حول استخدام الأسلحة النووية. ولقد استغرقت مراجعة «الخطوة العملية المتكاملة المنفردة» «SIOP»، أو خطة الحرب الاستراتيجية، الجزء الأكبر من فترة ولاية نيكسون. ومع مرور الوقت استُكملت على يد الوزير جيمس شليسينغر بعد 5 سنوات، والزيادة في عدد الأسلحة والتحسينات التقنية حالت دون تخفيض مهم في الخسائر المدنية حتى ولو خُفّض عدد الأهداف. واجه بناء القوات الاستراتيجية الأمريكية معارضة من الكونغرس في فترة حرب فيتنام، ولم تنجح إدارة نيكسون في مواجهة محاولات الكونغرس (التي تزعمها السيناتور الليبرالي الجمهوري إدوارد بروك) من أجل إيقاف تجارب الرؤوس المتعددة - التي تعرف اختصاراً بـ MIRV - والتي كانت ضرورية لتحقيق التوازن تجاه التقدم السوفييتي في عدد قوات الصواريخ بعيدة المدى آنذاك وبالنسبة للعقد القادم حيث ما تزال تتزود بالرؤوس الحربية المنفردة. ولما كانت اعتمادات المشروع قد تمت الموافقة عليها أثناء ولاية جونسون، لم يستطع الكونغرس توفير الأغلبية لإيقافه. وهذا لم يمنع أقلية محددة من انتقادنا على أساس افتراض لا دليل عليه وهو أننا إذا أنكرنا التجارب فسيفعل الاتحاد السوفييتي الشيء ذاته.

حقق الكونغرس نجاحاً أكبر في معارضته للنظام الدفاعي للصواريخ البالستية المضادة (ABM)، الذي طرحه نيكسون في شهر نيسان 1969 لأسباب استراتيجية وفلسفية. في عصر المخزونات النووية الاحتياطية المتزايدة اعتبر نيكسون أنه من غير المعقول أن نترك الشعب الأمريكي مُعرضاً كلياً لاحتمالات

متوقعة الحدوث، كالأصدامات أو الهجمات النووية المحدودة، أو المخاطر الناجمة عن القدرة النووية المتنامية للقوات الصاروخية. وأراد أن يحرر السوفييت من أية محاولات للمخاطرة بهجوم نووي محدود.

ولكن غالبية العلماء بشؤون الدفاع، وحركة السلام، ومعظم وسائل الإعلام وقفت ضد الاقتراح الذي لا سابقة له - والعدمي - القائل إن القابلية الشاملة لتعرض السكان المدنيين للخطر أمر أساسي لأمن الأمة. وسرعان ما تعرض مشروع نيكسون للصواريخ باللاستيكية المضادة (ABM) إلى هجوم شديد لعدة أسباب غير متوافقة:

إنه لن ينجح، وإنه قد يعمل على إغراء السوفييت بالقيام بهجوم استباقي، وإن من شأنه أن يضر بالعلاقات مع موسكو بشكل ما، وليس من المهم أن يكون الاتحاد السوفيتي قد نشر منذ زمن طويل شبكة صاروخية دفاعية، وإن لم تكن فعالة جداً.

كمثل مياه تسقط على حجر شقت الإجازة النهائية لهذا المبدأ طريقها إلى الكونغرس. في عام 1969 أجاز مجلس الشيوخ بأغلبية صوت واحد هو - صوت نائب الرئيس - برنامج نيكسون لبناء اثني عشر موقعاً دفاعياً. وفي السنوات التالية، كما لاحظنا، قلص معارضو البرنامج في الكونغرس هذه القواعد عن طريق التخفيضات السنوية لبضعة مواقع لصواريخ ABM حتى لم يبق منها عام 1972 إلا موقعان. (ويعد عقدين من الزمن عانى برنامج ريغان المعروف باسم SDI المصير ذاته). وبدأ البنتاغون، الذي وقع في مصيدة نظام لم يعد له أية قيمة استراتيجية، يعالج الدفاع الاستراتيجي كواحد من أوراق المساومة القليلة المتبعة لدينا، نحاول عن طريقه أن نقلص المزيد من الانتشار الهجومي السوفيتي.

في وجه جميع هذه العقوبات استطاعت إدارتا نيكسون وفورد أن تحققوا زيادة مهمة في القوة الاستراتيجية الأمريكية. فغن طريق بناء 500 موقع جديد لصواريخ ICBM (كل واحد منها بثلاثة رؤوس) من نوع مينيوتمان 3، و500 غواصة جديدة قاذفة للصواريخ نوع (بوزيدون) التي يحمل كل واحد ما يتراوح بين 10-14 رأساً حريباً، كما زادت الولايات المتحدة عدد رؤوسها الحربية من 1700 رأس عام 1970 إلى 7 آلاف رأس عام 1978. وتمت الموافقة على بناء غواصة جديدة - من نوع ترايدنت - ذات مدى أبعد وتسليح أقوى، وشرع بنائها عام 1975. كما تم تطوير صاروخ عابر للقارات جديد تماماً من نوع MX. كما أعيد بناء طائرات ب-52 بشكل كامل، وقاذفتين جديدتين تفوق سرعتهما سرعة الصوت من طراز ب-1، كما طورت الطائرة ب-2 الخفية، كدرع واق ضد صواريخ كروز الذي أنقذه نيكسون (بتوصية مني) من تخفيض ميزانية البنتاغون عام 1973. والحق أن الأثرية الهائلة للأسلحة الهجومية في الترسانة الاستراتيجية الأمريكية على مدى السنوات العشرين التالية قد تحققت خلال فترتي نيكسون وفورد.

ما أبطل البناء لم يكن ضبط التسليح ولكن معارضة الكونغرس، ليس في عقد السبعينات فحسب، بل حتى أثناء بناء ريغان بعد عشر سنوات. فعندما تمت الموافقة على القاذفة ب-1 في عهد إدارة نيكسون،

حيث خطط لصنع 240 طائرة، خَفَضَ الكونغرس بضغط على مدى 10 سنوات العدد إلى 95 طائرة. وعندما صادقت إدارة فورد على خطة بناء MX 200، لم ينتشر منها إلا 50 بعد عشرين سنة. وخَفَضَ عدد الطائرات الخفية بـ 2 القاذفة من 132 طائرة إلى 20 طائرة، كما ألغى برنامج نيكسون لبناء 12 قاعدة، ولم يحوّل برنامج SDI الذي اقترحه ريغان إلا في مجال الأبحاث فقط.

كانت المعضلة النووية الجوهرية، بعد كل هذا البناء، أن الترسانات الاستراتيجية كانت مفيدة بالدرجة الأولى لردع هجمات نووية ولشيء يسير آخر فحسب. خيبة الأمل هذه عبرت عنها بتحد غاضب في مؤتمر صحفي في نهاية قمة موسكو عام 1974: «ماذا بحق الله يعني التفوق الاستراتيجي؟ ما هي أهميته... في هذه المستويات من الأعداد؟ ماذا ستفعلون به؟»⁽²⁰⁾.

الجواب النظري هو تدمير القوة الانتقامية للعدو بالضربة الأولى وإحباط الانتقام من خلال الدفاع الصاروخي. ولكن في العالم الحقيقي مثل هذه القدرة لم تُطور أبداً، وتنفيذها يتضمن مخاطر وحسابات بالغة التعقيد تفوق القدرة التحليلية لمعظم صانعي السياسة القادرين على التنبؤ. لإدارة نيكسون ولا أية إدارة تخلفها يمكن أن تحل هذه المعضلة.

الجدل الذي طرحه جيرالد فورد قام بتلخيصه الباحث الأسترالي كورال بيل:

في اليمين توقع متزايد يصل إلى حد الافتراض، أو إلى خلاصة على أية حال بأن الروس يمكن بل ينبغي أن يدفعوا ثمن الانفراج بتعديل سلوكهم كلياً على الصعيدين الدولي والمحلي: يجعلهم يبتعدون عن المزاومة في مناطق مستقبلياً غامض، مثل أنغولا وتخفيف قبضتهم في المنطقة العازلة في شرق أوروبا والتصرف بمزيد من الليبرالية تجاه مواطنيهم، وكل ذلك من أجل خاطر الانفراج. لا شك أن جميع هذه الأمور مرغوبة، وليس من وجهة النظر الغربية فحسب. ولكن من وجهة نظر النخبة السياسية السوفييتية قد يبدو أقل خطراً وإحراجاً العودة ببساطة إلى حرب باردة كاملة، وذلك قد يكون منطقياً خيارهم المفضل إذا جرت الصفة وفق هذه الشروط فحسب. وفي اليسار، يفترض توقع متزايد أنه في ظل وضع الانفراج فإن الصيغ العادية للمحافظة على قاعدة القوة الغربية يمكن بل يجب إهمالها أو التخلي عنها: أي أن ميزانيات التسليح ينبغي أن تُخفَضَ وأن تفكك القدرة على العمليات السرية، وأن تُهمل بصورة عامة الحاجات الأمنية للسياسات الدولية.

هذه في رأيي أخطاء متعارضة ومتساوية إنهم يحرفون الاستراتيجية عن الغاية التي تريد الوصول إليها: الانفراج لا يعني أن صراع القوة قد انتهى: إنه يطرح فحسب صيغة قد تجعل الصراع أقل خطراً وتوجهه نحو اتجاه بناء أكثر⁽²¹⁾.

obeikandi.com

جاكسون، ومراقبة التسلح، والهجرة اليهودية

مراقبة التسلح

عندما تسلم نيكسون الرئاسة، كان أبعد ما يكون عن الحد من التسلح. واعتبره مجرد ورقة مساومة تستخدم للمساعدة على إخراج الولايات المتحدة من فيتنام⁽¹⁾. وماتل في البدء بالمفاوضات ليرى التنازلات السياسية التي يمكن انتزاعها من موسكو.

ثمة ثلاثة اعتبارات أفتعت نيكسون بالبدء بالمفاوضات في 23 (نوفمبر) عام 1969 أولها التعويض عن موقفه الصارم عموماً في فيتنام، والدفاع عن الشرق الأوسط، وغيرها من المسائل، حيث كان بعض الاستعداد الملموس للالتزام إدارته بالسلام ضرورياً. ولهذا أعلن نيكسون عن البدء بالمفاوضات في خطبة له ساعياً إلى حشد التأييد لسياسته في فيتنام. والاعتبار الثاني هو أن ضغوط الكونغرس على الميزانية الدفاعية حولت البنتاغون - لفترة سريعة الزوال - إلى مؤيد لتخفيضات مشتركة للتسلح. والاعتبار الثالث أن نيكسون بات مهتماً بموضوع بناء السوفييت لقوات استراتيجية، والتي كانت تتزايد بمعدل مائتي صاروخ في السنة، في حين كان الكونغرس يحول دون أي جهد لتعزيز قواتنا الاستراتيجية.

بدء المفاوضات وضعنا وجهاً لوجه أمام مشكلة كيف نحدد المساواة. ذلك أن القوات النووية لكلا الطرفين قد بنيت على أساس تقنيات ومفاهيم أمنية مختلفة. في الستينات، وقبل اتفاقية «سالت» كانت الولايات المتحدة قد توقفت باختيارها عن بناء صواريخ إضافية عابرة للقارات، وركزت على التحسينات النوعية للرؤوس المتعددة بدلاً من ذلك واعتمدت الولايات المتحدة عدا ذلك على القاذفات بعيدة المدى، التي لم يكن لدى السوفييت نظير حديث لها، بالإضافة إلى القواعد الجوية المنتشرة عبر البحار وحاملات الطائرات.

اتخذ الاتحاد السوفييتي من جانبه، في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية، برنامجاً واسعاً للصواريخ الأرضية، والصواريخ التي تنطلق من الغواصات، والتي بدأت منذ السبعينات تتجاوز عدد الصواريخ الأمريكية. ومع هذا بقيت الولايات المتحدة تمتلك من الرؤوس النووية ما معدله 3 إلى واحد بسبب تقدمنا في الرؤوس المتعددة للصواريخ طوال فترة السبعينات بالإضافة إلى تقدم عددي وافر في الثمانيات.

ذلك التقدم سوف يتراجع بالتدريج لأن السوفييت وضعوا رؤوساً متعددة على صواريخهم. وفي أواخر الثمانينات وضع السوفييت رؤوساً متعددة على صواريخهم - تزيد على ما لدينا - إلا إذا بنينا صواريخ أكثر وأكبر حجماً. لذا كان يعود الأمر إلينا إذا كنا نريد إغلاق الفجوة الرقمية. وطيلة أية فترة منظورة ستظل الولايات المتحدة تملك الأسبقية في عدد القاذفات الثقيلة.

المشكلة التي تتعلق بالمفاهيم في أية مفاوضات للحد من التسلح أن نتيجتها تمثل لقطة واحدة في توازن تقني واستراتيجي يتطور بسرعة. وعلى الأطراف أن تجد طريقة لالكي تأخذ بالحسبان التوازن القائم قي القوات فحسب، بل وللمحافظة على العلاقة المتفق عليها طيلة فترة تحول فيها سباق التسلح من سباق كمي إلى سباق نوعي.

حتى عام 1970 تقريباً كان سباق التسلح عددياً بالدرجة الأولى. وطالما أن كل صاروخ يحمل رأساً حربياً واحداً، فإن المعادلة الكمية بمقدار 3 إلى واحد ستكون مطلوبة ولو نظرياً لمجابهة هجوم مفاجئ ناجح. (وهذه يفترض أن يخصص صاروخان لكل قاذفة صواريخ مع الإبقاء على بعض الصواريخ كاحتياط لمهمات متابعة). وهكذا فإن السوفييت يحتاجون إلى ثلاثة آلاف صاروخ دقيق كي تتوفر لهم الثقة بتدمير قواعد صواريخنا، ونحن نحتاج إلى 4500 صاروخ لتدمير قواعدهم الأرضية. مثل هذه القوة لا يمكن توفيرها إلا خلال فترة طويلة من الزمن - طويلة من أجل توفير الرد المناسب - ويصعب توفير الموارد اللازمة لها. في بداية السبعينات كان الاتحاد السوفييتي يملك أقل من نصف العدد المطلوب من الصواريخ ذات الرأس الواحد، معظمها غير دقيق جداً.

التوصل إلى صنع الرؤوس المتعددة أحدث ثورة في التوازن الاستراتيجي. إذ أصبح من الممكن أن تتحقق الضربة الأولى. نظرياً على الأقل. بإضافة رؤوس حربية إلى الصواريخ الفردية الموجودة بدون زيادة عدد منصات القذف. وكانت بعض غواصاتنا القاذفة للصواريخ قادرة على حمل 14 رأساً حربياً صغيراً نسبياً (كل واحد منها أكبر من القنبليتين اللتين دمرتاً هيروشيما وناغازاكي). المشكلة أن كلا الطرفين كان قادراً على تركيب 10 آلاف رأس حربي على المنصات الموجودة القاذفة للصواريخ (بالإضافة إلى أسطول من 500 قاذفة ثقيلة بالنسبة إلى أمريكا) وبالتالي كان هناك أسلحة أكثر من الأهداف المحتملة. وقد ذكر الجنرال جورج س. براون، الذي كان رئيساً لهيئة الأركان المشتركة، للرئيس فورد في اجتماع لمجلس الأمن القومي، في 7 ت1، 1974 أننا خفضنا عدد الصواريخ MIRV على منصات غواصاتنا بسبب قلة الأهداف. وإذا ما أصبح بالإمكان تخصيص عدة رؤوس حربية لكل منصة إطلاق لدى العدو، وما يزال هناك آلاف الرؤوس الحربية، فإن الضربة الأولى ضد قوات مرابطة على الأرض يمكن تصورها.

لم يكن من دواعي الدهشة أن تتوقف المحادثات في طريق مسدود فجأة. فحتى في غياب وجود خلافات أيديولوجية وجيو. سياسية كان من الصعب عقلاً نياً وضع اقتراح يحسن من الوضع الناجم.

والأكثر من ذلك أنه نظراً لرفض الكونغرس الموافقة على أسلحة استراتيجية جديدة، فإن الاتحاد السوفيتي لم يكن لديه دافع قوي للقبول بتقليص برامج الاستراتيجية الهجومية.

في النهاية حققت إدارة نيكسون بعض التفوق من خلال حقيقة ساخرة وهي أن الزعماء السوفييت باتوا أكثر ثقة بالتقنية الأمريكية من بعض منتقدينا في الداخل. بدلاً من إلغاء اتفاقية SALT. كما كان يطالب بعض المعارضين في الكونغرس. أثبت الدفاع بالصواريخ البالستية أنه المفتاح الذي يفتح باب وضع القيود على الهجوم، كما فعل في عهد ريغان قبل 15 سنة. كان الزعماء السوفييت يخشون أنه حتى لو كان الدفاع الصاروخي الأمريكي ليس فعالاً تماماً ضد هجوم شامل، فإنه يستطيع أن يرد حتماً بضربة انتقامية غير منظمة مما يتبقى من قوات أمريكية. كما أنه قد يجعل أي هجوم ابتزازي محدود صعباً للغاية. ومما زاد من هذا الاحتمال خوف السوفييت من دفاع الجيل الأول.

إن المفاوضات السوفييت، آملين أن يكون موقف الكونغرس مناسباً لهم - وهو أمر غير معقول في ظروف تلك الفترة - قد يصرون على أن أية اتفاقية ينبغي أن تقتصر على تقليص الأسلحة الدفاعية - وهي خدعة كلاسيكية من الكرملين لتجميد الأسلحة التي يخشون منها فيما يستمرون بدون وضع قيود على المئتي صاروخ سوفيتي جديد التي تبني كل عام، وهو الأمر الذي يقلقنا كثيراً. وكما أشرت سابقاً، فإن الجمود قد كسر أخيراً في أيار 1971 بعد أن أصر نيكسون على القناة الخلفية وهي أنه لا يقبل أبداً باتفاقية تقتصر على الأسلحة الدفاعية. بعد ذلك، ومع كثير من المحادثات - معظمها من جانب السوفييت للتملص من القيود على الأسلحة الهجومية - تم التوقيع على اتفاقيتين عسكريتين بمناسبة قمة موسكو في أيار عام 1972.

مع أن الترتيبات الفنية كانت معقدة إلا أن المفهوم الشامل كان واضحاً بصورة كافية. أولاً، إن اتفاقية دائمة مع بعض العبارات الغامضة قد حددت موقعين في كل بلد للدفاع الصاروخي البالستيكي - وهو العدد نفسه الذي حدده لنا الكونغرس. وكان هذان الموقعان قليلين جداً لتوفير دفاع قاري. وثانياً إن اتفاقية مؤقتة تمتد خمس سنوات من 1972 وحتى 1977 تجمد انتشار الصواريخ الهجومية بمستوياته الحالية. القاذفات الثقيلة لم يجر تحديدها مما يمكننا من نشر القاذفة ب-1 المطورة حديثاً والخرقة لجدار الصوت، ولأن السوفييت لم يكن لديهم قاذفات بعيدة المدى عملياً كما لا يوجد لديهم برنامج لصنعها. خلال الفترة الفاصلة من المتأمل أن يجري التفاوض على اتفاقية أكثر شمولاً ودائمة.

في البداية قوبلت الاتفاقية بالاستحسان، ولكن مع مرور الوقت بدأت الانتقادات تظهر. فقد توافقت خيبات أمل الليبراليين في نيكسون مع عدم ثقة المحافظين في أي تعامل مع الاتحاد السوفيتي. الجزء المتعلق بالدفاع الصاروخي من الاتفاقية بدا غير مثير للجدل نسبياً في ذلك الوقت، ومع هذا فقد كان يؤسفني أن انقساماتنا الداخلية كانت تلزمنا على القبول بالتعرض للنقد كصفة دائمة في استراتيجيتنا.

ومن دواعي دهشتنا أن النقد تركّز على اتفاقية تجمد الانتشارات الهجومية والتي وضعت حداً للبناء الهجومى السوفييتى لمائتى صاروخ سنوياً ولم تطلب من الولايات المتحدة أن تتخلى عن أي برنامج قائم أو يجري التخطيط له. وكان للانتقاد وجهان: إن الاتفاقية قد منحت تفوقاً عددياً للسوفييت، وأنها جعلت قواتنا الاستراتيجية عرضة لهجوم مفاجئ.

كلتا التهمتين كانت انعكاساً لعدة انقساماتنا الداخلية أكثر من أي تحليل موضوعي. فاللامساواة العددية في منصات الانطلاق لم تضمنها مفاوضاتنا حول اتفاقية SALT (معاهدة الحد من التسليح الاستراتيجي) بل قامت من جانب رئيس الأركان ووزيرى الدفاع لإدارتي الطرفين قبل التفكير في مفاوضات (SALT). ولتوضيح الأمور فإن الولايات المتحدة توقفت عن بناء صواريخ إضافية لأن كبار خبراءها الدفاعيين كانوا على قناعة بأن البلاد لا تحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك. والاتفاقية المؤقتة (SALT-1) لعام 1972 لم تُصغ ولم تعدل هذه القناعة، والتي استمرت على مدى ثلاثة عقود منذ ذلك الحين. حتى إدارة ريغان الصقرية لم تسع إلى زيادة قواتنا الصاروخية. ولكن مهما كان عدم التساوي في عدد المنصات النووية فقد عوّض بتفوق أمريكا بالرؤوس النووية المتعددة والقاذفات الثقيلة.

لم يطلب البنتاغون أية زيادة في مجموع عدد الصواريخ مطلقاً. ولم تمتنع أي من إدارة نيكسون أو فورد عن المصادقة أو تشجيع أي طلب من وزارة الدفاع من أجل زيادة القوات الاستراتيجية الأمريكية قبل اتفاقية «سالت» أو بعدها. على العكس من ذلك فقد استخدمت إدارتا نيكسون وفورد اتفاقيات «سالت» لتبرير تحديث قواتنا الاستراتيجية - مما جعل السيناتور ستوارت سمينغتون يتذمر عندما قدمت الاتفاقية إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ مُبدياً شكوكه في أن نستطيع مالياً إجراء اتفاقية للحد من التسليح أخرى.

إن التهمة التي تفيد أن الاتفاقية الهجومية المرحلية (سالت - 1) قد ضمنت مكاسب للسوفييت كانت مجرد ديمagogia. ففي شهرت 1974 (كما سنرى في الفصل العاشر)، لم يناقش فورد في فلاديفوستوك المستويات المتكافئة التي كان يطالب بها هنري جاكسون وأنصاره بصوت عال. رغم المنصات الألفين وخمسة مئة المسموح بها بموجب سقف فلاديفوستوك فقد تمسك المخططون الدفاعيون في جميع الإدارات المتعاقبة بحدود اتفاقية «سالت - 1». بعد ثلاث إدارات كان المجموع لدينا عملياً أقل قليلاً مما كان في عهد نيكسون، وحتى إدارة ريغان الصقرية لم تعدله. والجدول التالي يبين أنه بعد 20 سنة من الجدول حول «عدم التكافؤ» فإن معدلات القوتين الصاروختين ظلت كما هي عند توقيع الاتفاقية المرحلية، لا بل اتسعت «الفجوة الصاروخية» أكثر قليلاً:

1972		1991		
U.S.S.R.	U.S.	U.S.S.R.	U.S.	
1,451	1,000	1,618	1,000	منصات ICBM
942	680	740	710	+ منصات SLBM
2,393	1,608	2,358	1,710	مجموعات منصات الصواريخ
177	307	140	525	القاذفات الثقيلة ⁽²⁾
2,570	1,915	2,498	2,235	مجموعة المنصات الاستراتيجية
10,463	8,658	2,358	1,710	مجموعة الرؤوس الحربية الصاروخية

❖ صاروخ عابر للقارات.

+ صواريخ بلاستيكية تطلق من غواصات.

++ تصل إلى 950 إذا ما نُسّقت.

الصواريخ العابرة للقارات القديمة وعددها 250

التهمة الثانية ضد سياسات الحد من التسليح لإدارة نيكسون - أنها أغرت السوفييت بالقيام بهجوم مفاجئ - كانت أيضاً عارية عن الصحة.

سيناريو الهجوم المفاجئ كان يجري كالتالي. بوضع عشرة رؤوس حربية على صواريخها الثلاثمائة، سيكون الاتحاد السوفييتي قادراً على تدمير جميع صواريخ أمريكا الألف الأرضية وربما ثلث غواصاتنا الحاملة للصواريخ في الميناء في أي وقت عندئذ يتبقى لدى الولايات المتحدة 450 غواصة قاذفة للصواريخ، وقوة القاذفات المتبقية بطاقة تتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف رأس حربي، في حين أن القوة السوفييتية المتبقية يمكن أن تقترب من أربعة أمثال ذلك الرقم. في ظل هذه الشروط كان يُدعى أن الرئيس الأمريكي سيكون مُكرهاً على سحب ما تبقى لديه من قوات رادعة والقبول بالشروط السوفييتية⁽³⁾.

السيناريو منمق بعبارات تقنية من أجل أن يكون جديراً ظاهرياً بالتصديق. تفترض سيناريوهات التدمير المختلفة أن الزعماء السوفييت كانوا مستعدين للمخاطرة ببقاء مجتمعهم ونظامهم السياسي وفق عدد من المغامرات الجامحة:

❖ أن السوفييت كانوا قادرين فنياً على إطلاق بضع مئات من الصواريخ دفعة واحدة رغم أنهم لم يطلقوا تجريبياً أكثر من ثلاثة دفعات واحدة من مواقع اختبارية، وليس من صوامع عملية (وبعض أكثر السيناريوهات دراماتيكية تنبأت بأن السوفييت سوف يخلون مدنهم لتجنب ضربتنا المعاكسة في حين تبقى الولايات المتحدة سلبية).

❖ أن الأمريكيين لن يطلقوا تحذيراً رغم وجود ما بين 30 - 45 دقيقة ليقرروا ما إذا كان سيجري هجوم شامل.

❖ أن الصواريخ العملياتية السوفيتية تتمتع بدقة صواريخ الاختبار نفسها، وهو افتراض خطير في ضوء حقيقة أنهم في حالة هجوم مفاجئ سيضطرون إلى إطلاقها باتجاه شمال - جنوب في حين أن جميع التجارب (لدى الطرفين) تطلق باتجاه شرق - غرب لتجنب خلق انطباع بوجود هجوم مفاجئ مما سيستثير الانتقام (كان هذا بالطبع إشارة إلى مخاطر الاعتماد على الصدفة).

❖ أن الزعماء الشائخين لمجتمع هاجع لديهم ثقة كافية للمغامرة بأن الرئيس الأمريكي سوف يمتنع عن استخدام آلاف الرؤوس الحربية، مما سيجنبهم، حتى في أكثر السيناريوهات تشاؤماً، من هجوم مفاجئ.

أخيراً أي واحد من هذه السيناريوهات الافتراضية لن يكون محتملاً حتى بالنسبة إلى أكثر الزعماء السوفييت جنوناً، إلا بعد عقد من الزمن، أي بعد انتهاء معاهدة SALT1 «سالت - 1»، أو ما يكفي من الوقت أو أكثر لاتخاذ إجراءات معاكسة. وهذه تتضمن زيادة القوات الأمريكية الباقية بوضع مزيد من الرؤوس الحربية على الصواريخ الموجودة، وتطوير صاروخ أكبر يحمل مزيداً من الرؤوس الحربية والقوة التدميرية الأكبر، أو بناء أسلحة جديدة ذات مواصفات مختلفة تماماً غير ممددة في اتفاقية SALT1 «سالت - 1»، مثل صواريخ كروز. وهناك أيضاً خيار الصاروخ الدفاعي. باستثناء الصاروخ الدفاعي الذي منعه الكونغرس. جميع هذه الخطا قد اتخذت أو بوشر بها في عهد إدارة نيكسون وطُورت في عهد فورد قبل انتهاء موعد «سالت - 1».

لا عجب أن العسكريين المحترفين لم يصادقوا على مثل هذه السيناريوهات الخرفاء. ما فكروا به أن التوازن الاستراتيجي قد عبر عنه حرفياً رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال جورج براون، أما السيناتور وليام بروكسمير عام 1977 بعد فترة قصيرة من مغادرة فورد لكرسي الرئاسة:

لا توافق هيئة رؤساء الأركان المشتركة على أن الاتحاد السوفيتي قد حقق تفوقاً عسكرياً على الولايات المتحدة.. (القوات الاستراتيجية الأمريكية) تعتبر قادرة على تحقيق أهداف الولايات المتحدة اليوم⁽⁴⁾.

بالتركيز على خطر منفرد وبعيد من قبل هنري جاكسون وحلفائه من المحافظين الجدد نجحوا في حرف الجدل الداخلي عن مشكلة أمريكا الأمنية الفعلية في السبعينات، والتي لم تكن هجوماً شاملاً نووياً على الولايات المتحدة، بل كانت بالأحرى أن الجمود الاستراتيجي القائم يمكن أن يُغري الاتحاد السوفيتي باستغلال تفوقه بالأسلحة التقليدية لتحقيق تجاوز جيوسياسي أو ابتزاز. مراقبة التسلح الاستراتيجي ينبغي أن تعامل كمكوّن للاستراتيجية القومية الشاملة. ومع هذا فإن الليبراليين يتمسكون

بمراقبة التسلح كشفاء لجميع العلل، فيما كان يتخيل المحافظون أن اتفاقية «سالت - 1» هي سبب وليست نتيجة لقراراتنا الفردية لتدبير الأمور على مدى أكثر من عقد من الزمن.

التكافؤ الاستراتيجي الحقيقي أعطى الولايات المتحدة في الواقع طاقة أكبر من السوفييت على تنفيذ سيناريوهات الفناء. فحتى ضمن شروط «سالت - 1» كانت القوات الاستراتيجية السوفييتية أكثر عرضة بكثير لضربة أمريكية أولى من قرينتها الأمريكية. ذلك لأن 30% فقط من القوات الاستراتيجية الأمريكية متوضعة على الأرض، في حين أن 90% من القوات السوفييتية متوضعة على الأرض. كما أن الفواصات الأمريكية القاذفة للصواريخ كانت أكثر فعالية بكثير من الفواصات السوفييتية. وبالدمج الصحيح ما بين صواريخ MX وصواريخ مينوتيومان 3، تستطيع الولايات المتحدة أن تجعل القوات الأرضية السوفييتية عرضة للهجوم مثل مدننا نظراً لتفوق قواتنا الاستراتيجية وما تستطيع أن تلحقه من أضرار جسيمة بالقوات الاستراتيجية السوفييتية. لم يقترح أحداً ممن جاؤوا بعدنا مثل هذا الدمج.

وهكذا مع مغادرة نيكسون للإدارة، تحولت المناقشات حول مراقبة التسلح إلى مناقشة سفسطائية لا أرضية لها. كان «الانفراج» يتعرض للهجوم من قبل الليبراليين لتركيزه على الأمن العسكري، ومن قبل المحافظين لأنه لا يرتبط بهذا الأمن بصورة سليمة، ومن قبل الليبراليين للالتزام الضئيل بمراقبة الأسلحة، ومن قبل المحافظين لاهتمامه الزائد. كانت البرامج الدفاعية تمر في الكونغرس بمساعدة المحافظين للتغلب على معارضة الليبراليين. ويستحق جاكسون ومؤيدوه كثيراً من الجدارة لكبح الهجوم ضد حرب فيتنام بحجة الدفاع القومي. ولكنهم كانوا متأرجحين ضد سياسة أمريكا تجاه السوفييت.

هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي

لم تكن الهجرة من الاتحاد السوفييتي أبداً سياسة خارجية أو قضية داخلية إلى أن طرحها إدارة نيكسون في الحوار السوفييتي - الأمريكي. بُحثت الهجرة اليهودية أولاً مع السفير السوفييتي أناتولي دوبرينين عام 1969. أقيمت معالجاتي للموضوع ضمن إطار معتدل ذلك أن هذا الموضوع لم يكن قد أثر إلا من قبل مجموعات يهودية خاصة. أشارت ملفتاً النظر إلى العدد الضئيل الذي سمح له بالمغادرة عام 1968 - كان أقل من 400 شخص - وأوضحت أن أية زيادة ستلحظها الإدارة سيكون لها تأثير جيد لتقييمنا للنوايا السوفييتية. ومن دواعي دهشتنا أن الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي نمت بالتدريج بمقدار مائة مرة في خمس سنوات، من 400 مهاجر عام 1968 إلى ما يقارب 35 ألف مهاجر عام 1973.

ولكي تضمن التوجه الإيجابي في استمرارية الهجرة لم تعلن إدارة نيكسون تأكيداً علنياً، حتى أثناء حملة الرئاسة الانتخابية عام 1972، وهكذا وجدنا أنفسنا في وضع سيء عندما اختطف جاكسون فجأة سياستنا.

ما أثار حفيظة جاكسون كان قرار الكرملين في آب 1972 بفرض «ضريبة خروج» على جميع المهاجرين، على افتراض أن هذه الضريبة ستعوض الدولة السوفييتية عما أنفقتة على تعليم المهاجرين. وكانت النتيجة العملية هي انخفاض كبير في أعداد المهاجرين. لم يتبين بوضوح لماذا اختار الاتحاد السوفييتي أن يخاطر بالنية الأمريكية الطيبة عند ذلك المستوى الرفيع من علاقات الشرق والغرب. يدعي دوبرينين - بأن القرار اتخذ على مستوى رسمي متوسط الدرجة - ولكنه ادعاء غير صحيح نظراً لطبيعة النظام الشيوعي المركزي والالزامي، والاهتمام الذي أبداه نيكسون وإدارته في هذا الموضوع. الأكثر احتمالاً أن الزعماء السوفييت الكبار الذين هزتهم خيبة أملهم بالرئيس المصري أنور السادات نتيجة لقمة 1972 وطرده للمستشارين السوفييت انتقاماً، كانوا يحاولون تجنب اتهام إضافي بأن تساهلهم في هجرة اليهود كان يعزز إسرائيل تكتيكياً (حيث كان معظم المهاجرين يقيمون).

ومهما كان التفسير فإن ضريبة الخروج أطلقت العنان لهجوم على سياسة ناجحة عندما كنا ندير الأمور بدون جمعية طيلة أربع سنوات وبطريقة غير سياسية متعمدة. دورة إطلاق الهجوم كانت معلقة بموافقة مجلس الشيوخ عام 1972 على اتفاقية منح الاتحاد السوفييتي مركز الدولة الأولى بالرعاية مقابل دفع موسكو ديوناً للتأجير والإعارة تعود إلى الحرب العالمية الثانية. الوصول إلى منح الدولة الأولى بالرعاية MNF كان يُلح علينا ويستحثنا منذ الأيام الأولى لإدارة نيكسون ولا سيما من جانب أعضاء الكونغرس الليبراليين والشيوخ، ووسائل الإعلام.

في الجو المشحون جداً بعد فيتنام ووترغيت بدت عبارة «الدولة الأولى بالرعاية» محرقة لأنها كانت توحى بنوع من المحاباة الخاصة للاتحاد السوفييتي (بعد عشرين سنة أثير الموضوع نفسه بالنسبة إلى الصين) والحق أن عبارة الدولة الأولى بالرعاية هي عبارة فنية تعني أن بلداً ما منح المعاملة ذاتها التي تُمنح إلى باقي الدول التي تقيم معها الولايات المتحدة علاقات تجارية طبيعية (وكان هناك ما يزيد على 100 دولة من هذه الدول عام 1974، وحوالي 160 دولة عند كتابة هذه السطور).

ما أبقى الاتحاد السوفييتي خارج الحصول على هذا الوضع (الأولى بالرعاية) قبل ذلك هو رفضه إعادة دفع ديون الحرب. وفي أيلول عام 1972 أجرى وزير التجارة بيجر ج. بيجرسون مفاوضات أنهت المشكلتين. ونظراً لتخلف الصناعة السوفييتية فإن وضع الدولة الأولى بالرعاية ما كان يتوقع أن يؤدي إلى زيادة مهمة في التجارة السوفييتية - الأمريكية. وكانت فائدتها الوحيدة فائدة نفسية، كرمز للمساواة بالنسبة للقادة السوفييت، الذين رغم ادعائهم أنهم طليعة التاريخ، كان يستحوذ عليهم الخوف بأنهم لم يحصلوا على المركز الملائم المناسب لهم.

اتفاقية «الدولة الأولى بالرعاية» أعطت السيناتور جاكسون أداة تشريعية لتصعيد الأمور. ففي 4ت1، 1972 عرض تعديلاً لإجراء تجديد لسلطة التفاوض للرئيس حول التجارة. كان تعديل جاكسون يحجب

وضع الدولة الأولى بالرعاية عن أية دولة شيوعية تحول دون الهجرة. وعندما قدم نيكسون إلى الكونغرس، في 10 نيسان 1973 تسوية قضية «الإعارة والتأجير» بالإضافة إلى منح مركز «الدولة الأولى بالرعاية» للاتحاد السوفييتي اشتبكت المعركة.

كنا مقتنعين أن المسألة ستسوى بسرعة وبطريقة ودية، لأننا كنا ما نزال نعتبر جاكسون حليفاً ونعالج خلافاتنا معه بأسلوب تكتيكي. وهذا ما جعلنا في البداية نتساهل معه ونسعى إلى تغيير موقفه بإقناع السوفييت بإلغاء ضريبة الخروج. وبعد عدة مناقشات بيني وبين دوبرينين، سلمت السفارة السوفييتية في 30 آذار 1973 مذكرة إلى مكتبي معنونة: «سرية خاصة بالرئيس». ومع أنها تصف الهجرة كمسألة سوفييتية خاصة إلا أن الكرملين أعلم نيكسون أنه من الآن فصاعداً فإن ضريبة الخروج سوف لن ترفع إلا في حالات «غير عادية» فقط، بما في ذلك أمن الدولة، وفي الحالات الأخرى سوف تجمع رسوم «غير باهظة».

أظهر ردنا إلى أي مدى نجح جاكسون في تحويل هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي إلى مسألة أمريكية داخلية. طلبنا من موسكو أن نعلم الكونغرس بالرسالة وكذلك الحكومة الاسرائيلية. ولكنها احتجت بقوة لأن إسرائيل لاعلاقة لها بهجرة اليهود السوفييت وإجرائاتها ومع هذا فإن الكرملين سترك للرئيس حرية أن يقرر كيف نستخدم اتصالاتنا ومن يريد أن يخبره عن مضمونها. كنا نظن أننا أحرار في شؤوننا الداخلية.

في 18 نيسان تبخرت آمالنا حول أهداف جاكسون فذلك التاريخ كان الحد الفاصل لمعارضته المكشوفة والعدوانية لسياستنا. دعا نيكسون قادة الكونغرس إلى اجتماع في «غرفة روزفيلت» في البيت الأبيض لإعلامهم بالاتصال السوفييتي. كنا نعتقد أن الإطلاع سوف ينهي المشكلة، أو يحقق بعض الاعتراف بما اعتبرناه انقلاباً دبلوماسياً.

يبدو أن جاكسون فقد اهتمامه بالمسألة الفورية لضريبة الخروج، ولم يكن بصدد إثارتها. رد السوفييت بأن الرد البارد للسيئاتور غير ملائم. من أجل الحصول على حق الدولة الأولى بالرعاية ينبغي أن يضمن الاتحاد السوفييتي الحد الأدنى من تأشيرات الخروج ويخفف القيود على الهجرة لجميع القوميات. لم يحدد جاكسون ما هو الحد الأدنى في رأيه، ولكن من الواضح أنه سيكون أكبر بكثير من الرقم السابق وهو 35 ألف مهاجر سُمح لهم بالمغادرة عام 1973.

مطالبة جاكسون بإضافة شروط إلى اتفاقية موقعة قبل بموجبها السوفييت شروطنا الثابتة (إعادة دفع ديون الإعارة والتأجير) كانت بمثابة دعوة للمواجهة. وقد رتب ذلك جاكسون في وقت كانت فيه إدارة نيكسون في انحدار ظاهر. ذلك أنه كان الأسبوع الذي ذهب فيه جون دين إلى المدعي العام وانفجرت فضيحة ووترغيت في وجه نيكسون.

ما كان بالإمكان ثني السيناتور عن ثني قضية تناسب طموحاته الرئاسية. بدا جاكسون داخل الحلقة المدورة ممارساً ماهراً للتكتيك ورجل مبادئ محترماً. ولكن من أجل أن يضمن ترشيح الديمقراطيين بعد ثلاث سنوات من الآن، كان عليه أن يجد طريقة لكسب الانتخابات الأولية للحزب في نيويورك وكاليفورنيا، وهذا ما أرغمه على أن يخفف من صورته الصقورية بالتقرب من الجناح الليبرالي الذي تزداد هيمنته في حزبه.

في مواجهة الأخبار التلفازية يومياً عن ووترغيت شعر نيكسون بضعف متزايد تجاه جاكسون وحلفائه. أرجئت الاتفاقية التجارية إلى النصف الأول من عام 1973 ثم إلى الخريف بسبب التوترات ما بين الشرق والغرب الناجمة عن حرب الشرق الأوسط. لذا لم نلتق أنا وجاكسون حتى 6 آذار، 1974، لنرى إذا ما كان بالإمكان التوصل إلى تسوية ما.

في ذلك الوقت كان نيكسون في طريقه إلى مواجهة الاتهام، ولم يكن لدى جاكسون أي دافع لتخفيف الضغط على الرئيس عن طريق عقد اتفاق. الحوار مع الأطرش كان مستحيلاً. ولم يُجد ما قلته للزعماء اليهود مراراً إنني لن أعترض إذا قبل جاكسون أية تعديلات في إجراءات الهجرة السوفيتية⁽⁵⁾.

في ذلك الوقت كان جاكسون قد رفع من أهمية قضية الهجرة إلى المستوى الرمزي. كان مصمماً على استغلالها ليظهر أن معالجة إدارة نيكسون لمجمل علاقات الشرق والغرب كانت خاطئة تماماً من حيث المفهوم والأسلوب. والصدام العلني مع الرئيس ووزير الخارجية سيسمح له أن يُظهر بأن من الممكن الحصول على تنازلات أكبر عن طريق المجابهة أكثر مما يمكن تحقيقه عن طريق الدبلوماسية. وتعززت قوة جاكسون بشكل كبير عندما نشر اندريه زاخاروف، العالم السوفيتي البارز وبطل حقوق الإنسان، رسالة تعزز موقف جاكسون.

كان لقائي الأول مع جاكسون استطلاعياً. في اللقاء الثاني في 15 آذار، بدأ يكشف أوراقه. كان السيناتور يطالب بتعهد سوفيتي خطي بأنه سيسمح لمئة ألف مهاجر بالمغادرة سنوياً (وهو رقم يزيد بثلاث مرات على الرقم الأعلى الذي سُمح بأن يغادر). رأى جاكسون أن الرقم قد تسرب، مما يجعلني أن أظهر بمظهر إما الضعيف جداً عن السير قدماً أو العاجز عن تحقيقه. ولامني أنصار جاكسون على التسريب. رغم أنه لم يكن لدي أي حافز للمناورة بإظهار عجزه هكذا. ولكي يؤكد قدرته على المناورة، بالإضافة إلى الرقم المبالغ فيه، رفض جاكسون أن يكون وضع «الدولة الأكثر رعاية» مضموناً حتى لو قبلنا بهذه النسبة من المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك قال إن مثل هذا التنازل قد يسمح له بأن «يعيد» النظر في «احتمال» تسوية. المشكلة أنه كان لديه مطالب أخرى في جيبه.

كان الشَّرْك - 22 منصوباً بعناية لنيكسون، ولي، في هذه المرحلة من ضعف الرئيس. كانت المساومة ماء الحياة بالنسبة للسيناتور، ولم يكن هناك إلا أمل ضئيل في تأييد الكونغرس ما لم أظهر الرغبة في

الكشف عن مقترحات جاكسون. ولكن إذا قبلت بالأرقام والمطالبة بضمانة سوفيتية موقعة أكون قد دمّرت بآفاق اتفاقية مع السوفييت حول هذا الموضوع أو أي موضوع آخر.

وفي محاولة للخروج من هذه الأزمة، وعدت السيناتور جاكوب جافيتس من نيويورك - ربما من دون تعقل - وإبراهيم ريبيكوف من كونيتيكت، الذي شكّل فريق مجلس الشيوخ التفاوضي برئاسة جاكسون، أن أحاول إيجاد سبيل للالتفاف على الرّفض السوفيتي لإخضاع ممارساتهم الداخلية لتدقيق الكونغرس. وأثناء زيارتي لموسكو التي امتدت من 24-28 آذار 1974 اقترحت الشروع بحوار مع وزير الخارجية أندريه غروميكو لاستتباط تعريف لإجراءات الهجرة السوفيتية التي كان بيان بريجنيف في العام الماضي قد أشار إليه. عندئذ سوف أسعى إلى ترجمة هذه إلى زيادة في الرقم الإجمالي للمهاجرين وأنقل فهمي للنوايا السوفيتية في رسالة إلى الشيوخ. بهذه الطريقة سيكون السوفييت قادرين على تجنب إخضاع إجراءات الهجرة لديهم رسمياً لمراقبة الكونغرس، في حين أن الكونغرس سوف يتلقى التأكيدات التي يريدها.

كانت صيغة بارعة ويمكن أن تنجح إذا توفرت الرغبة لدى أعضاء مجلس الشيوخ بإنقاذ ماء وجه السوفييت. ولكن من أجل التأثير في جمهور الناخبين كان على الشيوخ أن يظهروا أنهم نجحوا في أن ينتزعوا من القادة السوفييت الرافضين وضمانات الإدارة «الرقيقة» التي ما كان يمكن تمديدها بدون ضغطهم.

هذا الموقف من شأنه أن يجهض الخطة الأوسع، لأن السوفييت لا يمكن أن يوافقوا على حق للهجرة يحدده الكونغرس، لقد تساهلوا معنا كي يضمنوا بالدرجة الأولى النية الأمريكية في ميادين أخرى. لذلك فإن تسويتي بأن نوصل فهم الإدارة للنوايا السوفيتية إلى الكونغرس قد أوصلتنا إلى خلاف لا نهاية له. فالكونغرس يفسر اتصالنا بدون شك على أنه التزام في حين أن الزعماء السوفييت سوف يرفضون أي ادعاء بأنهم تعهدوا بالالتزام شرعي.

إصرار الشيوخ على أن يتجدد مركز الدولة الأكثر رعاية MFN للسوفييت سنوياً من شأنه أن يجعل الإدارة رهينة دائماً. فمع كل تجديد، يمكن أن تثار مطالب جديدة سرعان ما سيتبين أنها أكثر مما تتحملة المقايضة. عند هذه النقطة سوف تتهم الإدارة بالتأكيد بالخداع أو الضعف، لا سيما وأن التجديد الأول الذي سيجري في انتخابات 1976، وأولوية نيويورك، الحاسم بالنسبة لجاكسون قد اقترب. إن الشيوخ والإدارة إذا ما عملاً معاً يستطيعان أن يحققا تحسينات مهمة في أرقام الهجرة السوفيتية التي كانت تتحسن بصورة درامية. أما المجابهة فلن تحقق أية فائدة ملموسة، ومن شأنها ألا تقلص الهجرة فقط، بل وجميع الإنجازات الممكنة تصورها في أربع سنوات من الصبر، في كل دبلوماسية الشرق. الغرب الناجحة. لبضعة أسابيع بدت خطتي واعدة. ففي لقاء في موسكو في آذار ثم ثانية في جنيف في

شهر نيسان 1974 مع غروميكو، الذي لم يكن متحمساً ولكنه أعاد تأكيد بريجينيف بعدم وضع عقبات قانونية أمام هجرة اليهود، ولن يتعرض المتقدمون بطلب الهجرة إلى أية مضايقات، وأن المجموع سيكون متناسباً مع عدد المتقدمين بالطلبات. وأوضح تأكيد بريجينيف بأن الرفض لن يزيد على 1,6 % .

وافق غروميكو بصعوبة على أن يكون الرقم 45 ألفاً - أي زيادة مقدارها 25% عن المستوى الأعلى السابق - وكان هذا اقتراحاً معقولاً. وأضاف بطريقة ساخرة أن الحكومة السوفيتية لا يمكن أن تقدم على إرغام مواطنيها على الهجرة من أجل أن ترضي الكونغرس الأمريكي.

هذه الأرقام قبِلت بازدراء من قبل جاكسون وتابعيه. واستمر ريتشارد بيرل بالإصرار على كوتا (حصة) سنوية مقدارها مئة ألف مهاجر سنوياً، وعرض جاكسون الأمر - ببراعة - أن الاقتراح كان «هدفاً» وليس شرطاً مسبقاً. وبعد فترة تبين أنه كان يعني بكلمة «هدف» معنى «التسوية» أي حوالي 75 ألفاً، أو أكثر بمقدار مرتين عن رقم الحد الأقصى لمن يمنحون التأشيرة. وفيما كان الجانب الأمريكي يتحاور مع نفسه كما لو كان باستطاعتنا أن نقرر مستوى الهجرة السوفيتية، بدأ العدد الحقيقي للمهاجرين يتضاءل بمقدار النصف كل سنة ونحن نتجادل حول تعديل جاكسون.

مع هذا فإن السيناتور الذي لا يلين ظل يطرح مطالب جديدة. فقد طالب جاكسون بأن تمنح سمات الخروج كأفضلية للمهاجرين الذين يودون المهاجرة، من الأقالييم ذات المستوى التعليمي الأدنى، وسمات أقل لسكان النخبة المثقفة في موسكو. هذه «المماحكة» ينبغي أن تنتهي كما قال جاكسون كشرط مسبق لمنح حق الدولة الأكثر رعاية. جمع جافنيس أصوات أغلبية الشيوخ حول: إن الفكرة أن يعود الوزير ويتفاوض أكثر. المهمة كانت نفسها - تنفيذ اتفاقية موقعة من قبل وزير التجارة الأمريكي، وعلى أن يزيد بمقدار ثلاث مرات الهجرة السوفيتية من أعلى مستوى وصلت إليه وأصف التوزيع الجغرافي للمهاجرين، في المقابل يلقي الاتحاد السوفيتي المعاملة التجارية نفسها التي يتمتع بها بدون شروط مع أكثر من مائة دولة، ولكن خلافاً لذلك أن يكون موضوعاً لمراجعة سنوية من الكونغرس.

من أجل إغلاق أية فرجة متبقية من أجل تحسين العلاقات التجارية مع السوفييت، شرع جاكسون في وضع القيود على القروض والتجارة. وفي 30 حزيران، 1974، كانت صلاحية الرئيس في استخدام تسهيلات «مصرف التصدير والاستيراد» تحتاج إلى تجديد مع أنها تجدد مرتين في السنة بدون خلاف طوال عقدين من الزمن. وقد استغل جاكسون والشيخ الموالي له، الديموقراطي أولاي ستيفنسون الثالث من ايلينوي، لوضع قفل مزدوج على علاقات الشرق - الغرب الاقتصادية بطرح تعديل جديد تماماً. ومع أن ستيفنسون كان يرضى التعديل شكلياً فقد منح جاكسون مصداقية علنية. جعل التعديل جميع قروض الصادرات - الواردات إلى الاتحاد السوفيتي تزيد على 50 مليون دولار عرضة لموافقة الكونغرس ووضع سقفاً مقداره 300 مليون دولار لمجمل جميع الديون للاتحاد السوفيتي، مع جاكسون وحلفائه

الذين يقلصون بانتظام المرونة الرئاسية في دبلوماسية الشرق والغرب، أصبحت العلاقات الاقتصادية الأمريكية. السوفييتية بعد سنتين من التعاون بين البلدين أسوأ مما كانت عليه في أي وقت مضى من فترات الحرب الباردة.

أصبح موضوع الهجرة السوفييتية الآن مرتبطاً مع مصير نيكسون. وفي نهاية حزيران عام 1974 غادر إلى لقاء القمة الأخير مع بريجنيف. كما أن رحلته إلى موسكو كانت آخر رحلة خارجية له كرئيس. ومع أن الرئيس لم يكن ليستغل الزيارة لأية أغراض سياسية داخلية، فإن جاكسون صرح قبل يومين من مغادرة الرئيس أنه سيضع مجموعة من الشروط الأخرى بالنسبة إلى الهجرة السوفييتية. ولم يحدد ما هي تلك الشروط، ولكن مجرد الإعلان عن ذلك كان كفيلاً بوضع نهاية للجهود الرامية إلى تسوية قضية الهجرة السوفييتية إلى أن استقال نيكسون بعد خمسة أسابيع.

في نهاية رئاسة نيكسون كانت سياسته الشرق-غرب محل انتقاد مستمر تقريباً. كانت هناك استراتيجية متسمة بالمبالغة الحمقاء ضد رئيس يواجه الاتهام بالتقصير أولاً ثم ضد رئيس غير منتخب في لحظة كانت فيها الولايات المتحدة منقسمة بعمق، والكونغرس المعادي يحد من صلاحياته لاتخاذ أي عمل عسكري ويهاجم كل منظومة تسليح جديدة. كانت مسؤولية ثقيلة لوضع مثل هذا العبء على أكتاف رئيس جديد سعى أكثر من الجميع إلى إعادة بناء الثقة فيما يواجه كثيراً من الأزمات في الداخل والخارج.



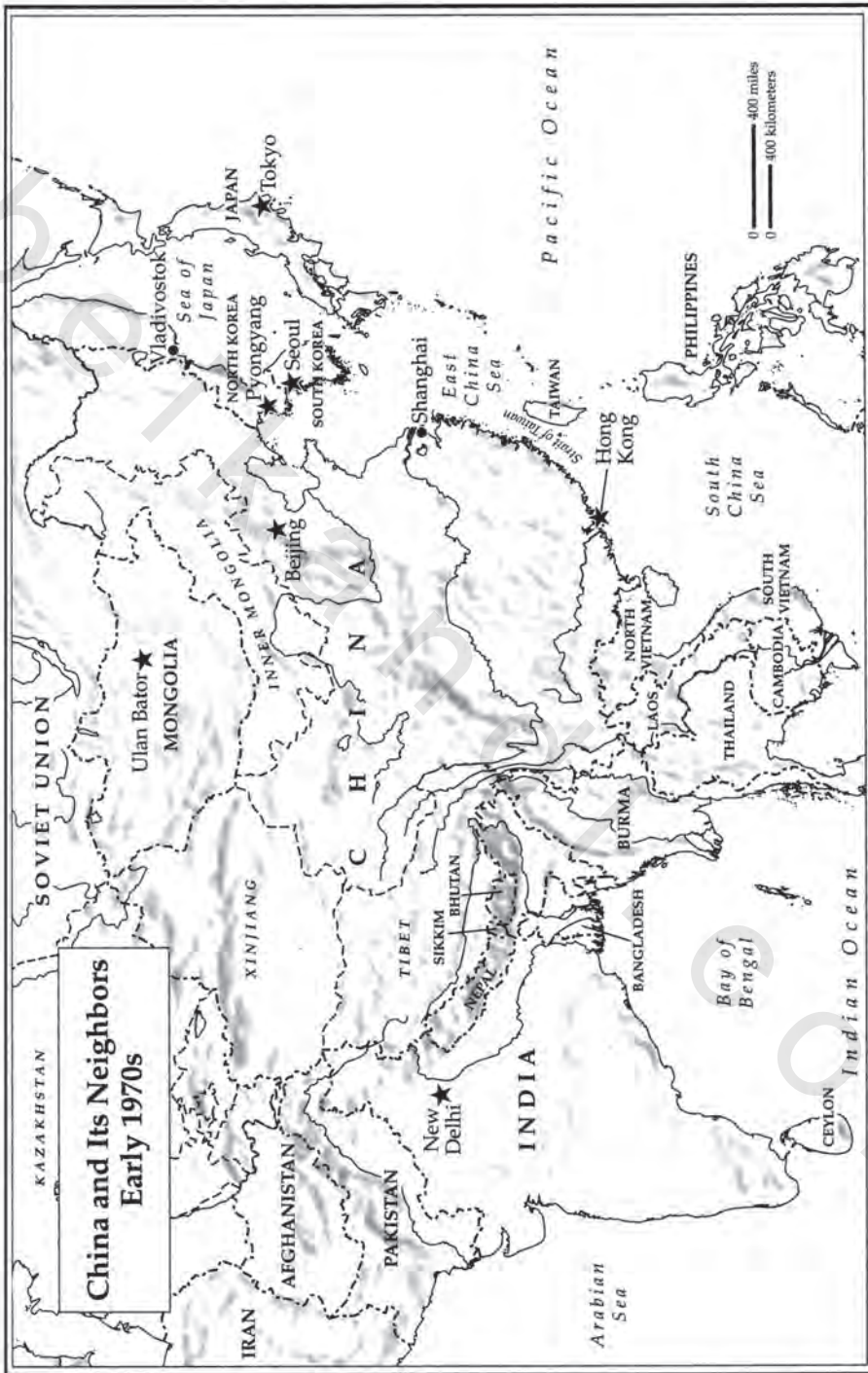
obeikandi.com

الصين وقادتها

سرعة وحجم الاتصالات الحديثة سوف تجعل من الصعوبة بمكان بالنسبة لمؤرخي المستقبل أن يستخلصوا حساباً دقيقاً للعلاقات الدولية المعاصرة. حتى وصول الآلة الكاتبة وآلة النسخ، كان سحب الوثائق عملية شاقة تقتصر على الأوراق الرسمية ذات الأهمية الخاصة. وحتى وصول التيلغراف كانت الاتصالات بطيئة جداً بالنسبة للتوجيهات التاكتيكية المفصلة. والتعليمات الضرورية للدبلوماسيين كانت تتعلق بالمفاهيم. والمكاتب الخارجية حتى بالنسبة للدول الكبرى لم تكن تستطيع أن تفعل أكثر من نقل الأهداف العامة والتقارير الاستراتيجية، أما التاكتيكات المناسبة فكانت ترتجل اعتباراً. والتقارير الدبلوماسية بدورها كانت تُستوعب بصورة عامة. كانت تحتاج إلى شرح العلاقة ما بين ما حدث والاستراتيجية التي ينبغي أن تُبلغ - وإن كان نادراً - وكان يطلب من الدبلوماسي تغيير الاستراتيجية أحياناً، وفي كل حالة كانت الوثائق الدبلوماسية تحليلية إلى حد بعيد.

أحدثت التقنية ثورة في إدارة الدبلوماسية ومحتواها معاً. فتحضير وثيقة، ونسخها وتوزيعها بات يتم الآن في بضع دقائق بللمسة زر. وتضخمت البيروقراطية كثيراً لتحلّ جانباً كبيراً - ربما الأغلبية - من الوثائق الإدارية أو التي تتعلق بالنزاعات الداخلية. وهي لم تعد تصور الأهداف الجيوسياسية أو الاستراتيجية على أنها معارك سباق بيروقراطي.

ومؤرخو المستقبل سيواجهون دوماً خطر الاضطراب لا تجاه وفرة الوثائق فحسب، بل أيضاً تجاه طبيعتها وخصائصها. التعليمات المفصلة باتت تتنقل بسهولة وسرعة بالفتن بحيث إن الرئيس أو وزير الخارجية باتا يفضلان تركيز اتصالاتهما على جوهر الدبلوماسية اليومية بدلاً من أغراضها. ويطلع الدبلوماسيون في الغالب على ما ينبغي قوله أكثر مما يطلعون لماذا ينبغي قول ذلك. وتخضع التاكتيكات والسياسات الداخلية لاستراتيجية، وهي مقتصرة على عقول قلة من صانعي السياسة. وتحول التاريخ إلى حساب لما هو فوري وحساس، مجرد من المنظور التاريخي أو الرؤية بعيدة المدى.



منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين عام 1971، كانت العلاقات الصينية - الأمريكية استثناء ملحوظاً. فنظراً لعدم وجود اتصالات بين البلدين لفترة عقدين من الزمن فقد بدأت الولايات المتحدة والصين من صفحة جديدة ناصعة. ذلك أن سياسة ماوتسي تونغ بالاعتماد على النفس وسياسة الحظر التجاري التي مارسها أمريكا قد خنقت العلاقات الاقتصادية بين البلدين. أما المسائل التي استند إليها استئناف العلاقات بين البلدين بالدرجة الأولى فقط كانت مسائل جيوسياسية: تقويم البلدين الخاص للتهديد من جانب الاتحاد السوفييتي، ومستقبل تايوان، وتحديد علاقات القوى في آسيا والعالم.

تركز الحوار الصيني - الأمريكي على الاستراتيجية لأن مطلب كل طرف تجاه الآخر كان يتم بتقريب وجهات النظر وتلاقيها حول الوضع الدولي. من بين جميع اللقاءات الدبلوماسية التي قيمت بها، إما بمفردي أو مع الرئيسين اللذين خدمتهما - كانت اللقاءات مع الزعماء الصينيين هي الأطول والأكثر صلة بالمفاهيم. والحق لم يكن لدينا شيء آخر نتحدث عنه في تلك الأيام المبكرة ولا وسائل أخرى لبناء علاقات نوبنا أن نؤسها.

أسلوبان في الدبلوماسية

مشهد التبادلات المتنامية الصينية - الأمريكية بات ملحوظاً بشكل متزايد بسبب الفجوة الواسعة في التاريخ، والثقافة، والأيدولوجيا، والتنمية الاقتصادية التي تفرق بين المجتمعين. الذين خبروا الصين في عهد ماو فقط يستطيعون تقدير هذه الفجوة أو التحولات التي حدثت منذ ذلك الحين. المدن الحديثة المنطلقة بسرعة، وطفرات البناء الضخمة، وأزمات السير المحتشدة، وظهور المجتمع الاستهلاكي كانت غير متوقعة في الأيام التي كانت فيها الصين تتمسك بحماستها الأيدولوجية القائمة على كتب ماو الأحمر. لقد كان عالماً خاصاً قائماً بذاته يتميز بالصناعة الراكدة، والكوميونات الزراعية المتخلفة، والعدد الهائل من السكان باللباس التقليدي، والشوارع التي كانت أداة السير الأساسية فيها هي الدراجة. تلك كانت الصين التي زرتها في تلك الأيام البعيدة عندما اجتمع نيكسون المعادي للشيوعية علناً بماو زيدوينغ المتمسك بالشعارات المعادية للرأسمالية ليطلقا ثورتها الجيوسياسية.

كان نيكسون متعلقاً بالرغبة في الخروج من فيتنام، كي يوجد ثقلاً موازياً للتوسع السوفييتي، وأن يسحب البساط من تحت أقدام حركة السلام القوية في الداخل بالكشف عن خطة كبيرة للسلام. كان ماد يشارك نيكسون في قلقه من التوسع السوفييتي، وكان لديه أسباب كثيرة تحمله على الاعتقاد أن الصين ستكون الهدف الثاني. ولم يكن هناك زعيم شيوعي آخر يتحدى تفوق موسكو العقائدي بصورة أقوى من ماو. وإذا كان مبدأ بريجينيف لعام 1968 الذي أعلن أن موسكو لها الحق في إرجاع أية دولة شيوعية إلى جادة الصواب بالقوة العسكرية له أي تطبيق عملي واضح فهو على صين ماو. لذلك كان التقارب بين الصين والولايات المتحدة مفروضاً على كليهما بالضرورة. أما حدوث ذلك بسرعة وبخط واضح فيعود إلى قدرة الزعيمين على إخضاع الأيدولوجيا للمصالح المشتركة.

مثل هذا النهج كان يتطلب تكيفاً ذهنياً من الجانب الأمريكي أكثر من الجانب الصيني. وكان ماو من الذكاء بحيث لا يمكن ألا يفهم أن الولايات المتحدة ليس لها مصلحة واردة في ذهنها في الدفاع عن حقه في الخروج عن الاجماع الشيوعي العقائدي كانت العودة إلى الأنماط الكلاسيكية للدولة الصينية هي الأساس الوحيد الممكن للتعاون مع الولايات المتحدة.

الصين، التي تدعى «المملكة المتوسطة» كانت في القمة في المنطقة التابعة لها في معظم تاريخها. وعندما كانت تتعرض للتهديد كانت تبحث عن أمنها عن طريق التوازن بين الدول المحيطة - التي كانت تعتبرها بربرية - فيما بينها. وكانت القاعدة الأساسية أن الدولة البربرية البعيدة يكون التعامل معها أكثر أمناً من الدولة القريبة. وفي عام 1969 كان الأمر يتطلب فطنة كبيرة لتكشف أن التهديد الأساسي لأمّن الصين يأتي من الاتحاد السوفييتي، حيث كان مليون جندي من قواته قريبة من حدود الصين، وكان السؤال الأساسي الذي يدور في خلد ماو هو إذا ما كانت الولايات المتحدة، البربرية البعيدة، ستفهم مصالحها.

أما مشكلة نيكسون الفلسفية فكانت أكثر تعقيداً. لقد كان الزعيم الأول لبلد بُني على شعوب أدارت ظهرها لمؤسساتها وعاداتها وقيمها للمجتمعات التي جاءت منها. وهذا ما خلق الاعتقاد بتفوق التجربة الأمريكية السياسية وجعلها قناعة وطنية، وتعززت بجغرافية ملائمة. فلكونها آمنة بوجود محيطين كبيرين فإن الولايات المتحدة ظلت لفترة مائتي سنة القوة الكبيرة الوحيدة التي ليس لها جيران أقوى وبالتالي لم يكن لديها أية تجربة تهديد مباشرة لأمنها. وتوازن القوى الذي مارسه أوروبا كان غير مناسب ولا خطيراً، وكان التوازن يعتبر أقل أهمية من الإجماع الأخلاقي والقانوني.

عندما تعهد في مذكرة شانغهاي عام 1972 كل من ماو ونيكسون بأن يجابه بلدهما الهيمنة في آسيا (ثم شملت بعد سنة العالم كله) كان ذلك علامة افتراق أكبر عن الولسونية الأمريكية السائدة من الافتراق عن الكونفوشيوسية التقليدية. ورغم أنها لم تفسر بالتفصيل، فإن مقاومة الهيمنة كانت تتضمن سياسة توازن القوى، أو منع أية دولة من أن تكون القيّم على الموارد والقوى العاملة الموصلة إلى الهيمنة العالمية. والانطباع غير المعلن عنه والذي لا يمكن تجنبه هو أن الصين والولايات المتحدة كانتا مشتركيتين معاً في مجابهة القوة السوفييتية.

والحق أن أهدافنا الاستراتيجية كانت أكثر تعقيداً: كانت تحويل قوتي الحرب الباردة العالميتين إلى قوة ثلاثية بحيث نكون أقرب إلى كل منافس أكثر مما يكونان أقرب إلى بعضهما بعضاً، وبهذا نوسع خياراتنا. مثل هذا التأكيد على الجغرافيا السياسية والتوازن لم يكن متوقعاً من رئيس أمريكي، على الأقل منذ أيام تيودور روزفيلت.

في طريقة تنفيذ استراتيجيتنا كنا معرضين بالضرورة لأسلوب الصين في إدارة شؤون الدولة. قبل رحلتي السرية إلى بيجينغ كنا نظن أننا نستطيع أن نطبق الأساليب التي كنا نستخدمها مع السوفييت

على الصينيين. وسرعان ما اكتشفنا الهوية الثقافية الواسعة ما بين موسكو وبيجينغ. كان الدبلوماسيون السوفييت يمثلون مجتمعاً تسوده تاريخياً القوة الصارمة بدلاً من الإجماع. وأوجدوا إمبراطورية متعددة القوميات تساندها قوة عسكرية. الاتحاد السوفييتي (وروسيا الإمبريالية من قبله) كان لديه قلة من الحلفاء خارج نطاق وصول جيوشه. وأسلوب التفاوض السوفييتي كان يعكس هذه الحقائق - حيث لا يستخدمونها للإقناع بقدر ما يستخدمونها لإنهاك المفاوض من خلال الاصرار والتهديد.

وعلى العكس من ذلك كان الدبلوماسيون الصينيون يمثلون مجتمعاً مهيمناً ثقافياً على العالم المعروف بالنسبة له. كانت الدبلوماسية الصينية تتسلل أكثر مما تتنمر المفاوض كان يشبع غروره أن يكون في «النادي الصيني»، ولو كان عضو شرف. ومعيار الترحيب بزوار الصين أن كلمة «الأصدقاء القدامى» تعني الأعضاء المقربين من النادي الصيني، و«الأصدقاء الجدد» على أنهم مرشحون للعضوية. الاعلان عن الصداقة يجعل من الصعب عدم الموافقة على تلك المسائل التي يعلنها الصينيون - عادة في مرحلة مبكرة من المفاوضات - كمسألة مبدأ وبالتالي في خارج نطاق المساومة. في العلاقة الصينية - الأمريكية كانت مثل هذه المبادئ تتضمن دوماً وحدة الصين وما يتبعها من إصرار على أن تايوان جزء من الصين.

أما بالنسبة إلى المفاوضين السوفييت الذين يميلون إلى التصرف كما لو أن الدبلوماسية حرب خنادق، لم تكن هناك قضايا صغيرة كهذه. كل مشكلة تعامل بذات الأهمية ويناضلون من أجلها بإصرار حتى من أجل ادعاء مستقبلي إذا ما أصبح من الضروري فيما بعد التخلي عنها. كان الزعماء الصينيون - على الأقل في المراحل المبكرة من العلاقات الأمريكية - الصينية - يقدمون التنازلات في القضايا غير الأساسية لخلق احترام للمصادقية على المدى البعيد⁽¹⁾. وقد تحملوا الكثير كي يثبتوا أن الصداقة الصينية ليست ظاهرة عرضية وذلك من خلال إبداء الاهتمام لرجال الدولة المستقلين في العالم والذين كان لهم علاقات طيبة مع الصين عندما كانوا في السلطة (وخير مثال على ذلك عندما أرسل ماو طائرة إلى نيكسون لتأتي به إلى الصين عام 1976، في الوقت الذي كان فيه بعض السياسيين في الولايات المتحدة يتجنبون الاتصال مع رئيس سابق).

يميل صانعو السياسة الأمريكيون إلى الجمع ما بين الجانب البراغماتي والتبشيري، بين العملي والمثالي. في الجانب الصيني كانت هذه الفجوة يتم تجاوزها بالتحليل الجيو سياسي الدقيق - نظرة استراتيجية يرافقها إصرار كبير. يميل المفاوضون الأمريكيون إلى استخدام المفاهيم القانونية ويولون أهمية كبيرة للوثائق القانونية. ويؤمن رجال الدولة الصينيون أن ما يَبْقَى على الاتفاقيات هو بناء إجماع حول المصالح المشتركة، ذلك أن الالتزامات القانونية، في نظرهم لا يمكن أن تستمر طويلاً. لذا كثيراً ما يطرحون قضاياهم في صورة اشتقاق أو استخلاص من تاريخهم الذي يعود إلى خمسة آلاف سنة.

كثير من المفاهيم المختلفة موجودة في المجتمعين. أسأل عندما يقع حدث ما، ستجد الأمريكيين يحددون التاريخ، ويشير الصينيون إلى السلالة الحاكمة. من السلالات الأربعة عشرة التي حكمت الصين، سبع منها استمر حكمها أطول من تاريخ الولايات المتحدة بأكمله، وثلاث منها حكمت فترة مقارنة لتاريخنا. وفي حين أن إحساس الأمريكيين بالزمن دقيق، والمنظور قصير نسبياً، فإن إحساس الصينيين بالوقت تقريبي، والقدرة على رؤية الأشياء أبعد بكثير. المرجعيات التاريخية الصينية لا نجدها إلا عند الأمريكيين الأكثر خبرة. أما إشارتنا إلى تاريخنا فتبدو للصينيين وكأنها تصور خبرة وطنية غير كافية بالدرجة الأولى، وتكاد لا تتضمن ولا تكفل حكماً واعياً.

ورغم هذه الخلافات الثقافية ظل الحوار الصيني - الأمريكي متماسكاً بشكل غير عادي وامتد إلى اعتبارات كثيرة بدءاً من ولاية نيكسون واستمر منها إلى كل ولاية تالية. لقد كانت من عدة وجوه السياسة الخارجية الأمريكية ذات الحزبين الأكثر تماسكاً في القرن العشرين.

ماوتسه تونغ

كان الرئيس ماوتسه تونغ، ورئيس الوزراء زهو اينلاي، وفيما بعد نائب رئيس الوزراء دينغ كيساو بينغ هم المفوضون اليوميون لي، ولكن ماو كان يحجب زملاءه بما يشبه الرهبة الدينية التي كان يملك ناصيتها - أو التي كان أتباعه يجدون من الحكمة القبول بها. الزعماء الصينيون الآخرون كانت مناقشتهم تتضمن اقتباسات كثيرة من أقوال الرئيس، لتأكيد شرعية ما يقولون، أو ربما لتوفير الأمان لأنفسهم. وبالمقدار نفسه كانوا دائماً مختلفين تماماً في حضوره.

أجواء الإطالة والشمول كانت تهيمن أحياناً على الطريقة التي يدير بها ماو النقاش والاجتماعات. كان الرئيس يقيم في «المدينة الإمبراطورية» ويتصرف كأى إمبراطور. وكان من المستحيل تعيين المواعيد مقدماً معه. إنها ببساطة كانت تبدو وكأنها مواعيد مقدسة. في كل اجتماع من الاجتماعات الخمسة التي أجريتها معه يأتي نائب وزير الخارجية وانغ هيرونغ، ابن شقيقة ماو وبعد عدة دقائق يتابع زملائي المفوضون عملهم كأن شيئاً لم يحدث. ثم يضع زهو أو دينغ أوراقه ويقول: «الرئيس ماو ينتظرك». لم يكن من المهم أن يكون الوفد الأمريكي مستعداً للمقابلة أم لا، فمثل هذا الأمر لم يكن يؤخذ بعين الاعتبار على ما يبدو.

كنت أنتقل مصحوباً مع زهو (أو مع دينغ في المحادثتين الأخيرتين) إلى مقر إقامة ماو في سيارة صينية. لم يكن من المسموح أن يرافقني أي من موظفي الأمن الأمريكيين، ولا تُخبر الصحافة بالاجتماع إلا بعد حدوثه. أظهر الصينيون مهارة في رسم الصورة العامة التي أرادوا أن يظهروها بطريقة عامرة بالحياة والصور التي يسمحون بها والصفات التي كانوا يصفون بها اللقاءات. وعندما كان يظهر ماو مشرقاً في الصورة والبيان يتحدث عن اجتماع مطول، فإن الرسالة التي يراد إيصالها أن العلاقات

الصينية - الأمريكية تزدهر. وبعد اجتماع آخر، يظهر ماو المبتسم وهو يلوح بأصبعه نحوي بحيث يبدو وكأنه يوحي بأن العلاقة الأمريكية - الصينية لا بد أن تتطلب بعض البحث الإضافي.

مقر إقامة ماو كان يمر عبر بوابة حمراء في كسيشانغ آن جي بعيداً قليلاً عن جدران المدينة القديمة وظل هناك حتى الانتصار الشيوعي في الحرب المدنية. اليوم تمر المواصلات من ذلك الشارع باستمرار رغم أنها منذ الأيام الأولى من العلاقات الصينية - الأمريكية، لم تكن موجودة. السيارات الرسمية القليلة والكمية الكبيرة من الدراجات تضيع في ثغايه. وقرب المدينة الامبراطورية كان الطريق يلتف حول بحيرة، وفي الطرف الآخر تقوم سلسلة من مقرات إقامة كبار الموظفين. جميعها بنيت في الفترة الأولى من الصداقة الصينية - السوفييتية وعكست الهندسة الستالينية الثقيلة في تلك الفترة.

بدا مقر إقامة ماو لا يختلف عن غيره وإن كان يبتعد قليلاً عن بقية البيوت. في زيارتي الأولى، كان ثمة حجرة للانتظار تحت معظمها طاولة للعبة البينغ بونغ، اختفت فيما بعد. كنت أقاد مباشرة، على أية حال، إلى غرفة مكتب ماو حيث تحيط بها صور معظم رؤساء الدول تحيط بها تجهيزات بقصد تصوير عظمة مجتمعاتهم، أما المحيطون بماو فقد قصدوا اعطاء انطباع معاكس. فالحاكم البالغ الاقتدار لأكثر الأمم سكاناً كان يرغب أن يعتبر رجل دولة عالمياً لا يحتاج إلى أن يظهر سطوته من خلال الرموز التقليدية للجلال.

كانت غرفة مكتب ماو متواضعة. الرفوف ملأنة بمجلدات متلاصقة ومخطوطات تغطي الجدران الثلاثة. وكان هناك كتب أخرى على الطاولة وبعضها على الأرض. في زيارتي الأولى كان يوجد سرير خشبي صغير في زاوية الغرفة. كان ماو ينهض من كراسي سهلة شبه مدورة في مركز الغرفة وتلحق به امرأة بالقرب منه (وأحياناً تساعده على النهوض كما لاحظت في زيارتي الأخيرة)، وذلك لأن ماو حين قابلته كان يعاني من عدة إصابات أضعفت بنيته. كان يبتسم وكأنه يحذرني من أنه سيكون من الخطر أن أحاول أن أخدم هذا الاختصاصي بالنفس البشرية. ولما كان البرابرة كثيراً ما يخطئون الهدف، كان ماو كثيراً ما يؤكد ضاحكاً على استحالة خداعه - كما جرى في اجتماعنا في 12 ت 1973. قال:

اقترب مني رئيس اليمن الجنوبي. قال إنه يريد أن يقطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. طلب رأيي. لم أفاجأ بكلامه وقلت إن عليه أن يكون حريصاً. الآن هم يحاولون الاقتراب كثيراً من الاتحاد السوفييتي. رغم أن وضع ماو البدني كان يزداد سوءاً فقد كان يظهر قوة تركيز أعظم وأكثر تصميماً من أي زعيم قابلته - مع استثناء محتمل لشارل ديغول. كان يمشي بصعوبة، وكان حديثه يتراجع من لقاء إلى آخر، إلى أن أخذ مساعدوه في لقاءنا الأخير، يسجلون الكلمات التي يتمم بها وما تعنيه. وكان يهز برأسه إلى أعلى أو أسفل قبل أن ينقل المترجم ما يريد أن يقول. على الرغم من العوائق البدنية كان ماو

يُجري دوماً محادثاته بطريقة سُقراطية. وخلافاً لطريقة الرؤساء الآخرين في البداية بالمجاملات كان يبدأ المسألة بصوت خافت. ثم يطرح عدة تعليقات تتراوح بين الفلسفة والتهكم ويتوسع في الموضوع تدريجياً.

تبين هذه النقطة لقاءتي في تشرين الثاني عام 1973. فقد تساءل ماو وهو يفتح الجلسة عن المواضيع التي ناقشها مع زهو ومعني، ولكنه سرعان ما حول ذلك إلى مناقشة محددة حول المطامح السوفييتية:

ماو: ماذا ناقشتم؟

زهاو: التوسعية.

كيسنجر: هذا صحيح.

ماو: من يقوم بالتوسع (تقصدي).

زهاو: هو بدأ، ولكن الآخرون استمروا.

كيسنجر: وزير الخارجية ينتقدنا من وقت لآخر من أجل التوازن، ولكني أعتقد أنه يعرف المصدر الحقيقي.

ماو: ولكن التوسعية شيء مؤلم. ينبغي ألا تخشاهم.

كيسنجر: نحن لا نخشاهم يا سيادة الرئيس. في كل مرة نتخذ إجراءات صارمة كما فعلنا قبل أسبوعين.

ماو: لم تكن سيئة (يشير إلى تلك الولايات المتحدة أثناء حرب الشرق الأوسط).

كيسنجر: المشكلة الآن في الشرق الأوسط هي الحيلولة دون سيطرة الاتحاد السوفييتي.

ماو: ربما لا يستطيعون أن يسيطروا على الشرق الأوسط، رغم اتساع طموحهم، فقدراتهم محدودة.

التأثير الشامل لملاحظات ماو الحاضرة أنها تشير إلى طريق المسيرة تاركاً عن عمد القرارات التكتيكية إلى زهاو. عندما حاول نيكسون في شباط 1972 أن يجر ماو إلى مناقشة حول دول معينة أجاب الرئيس: «يجب أن نتأقش مع رئيس الوزراء (زهو إنلاي). أنا أناقش القضايا الفلسفية».

كان هذا صحيحاً عندما كان ماو يريد أن يُبعد نفسه عن نتيجة غير مؤكدة. عندما حدد «بيان شنغهاي» إطار العلاقات الصينية - الأمريكية، تيقظت أحاسيسه مباشرة بشكل متزايد. وفي 1975 في رحلتي إلى بكين، اعتبر ماو أنه من الخطأ أن أتحدث إلى دينغ قبل مقابلته الرئيس، حول اعتبار

العلاقات الصينية - الأمريكية جيدة لأنه لا يوجد طرف يريد شيئاً من الآخر. كان ذلك أمراً مرتجلاً جداً لأن ماو كان يسعى إلى استراتيجية منسقة مع الاتحاد السوفييتي:

إذا لم يكن أي طرف يريد شيئاً من الآخر، فلماذا جئت إلى بيجينغ؟ .. (و) لماذا... تريد أن نستقبلك ونستقبل رئيسك؟.

في شهر ك1 من العام نفسه اختار ماو حكاية شعبية للتعبير عن عدم رضاه عما اعتبره مقاومة أمريكية غير مجدية لمقاومة التحركات الكوبية والسوفييتية في أنغولا. مع أن مثل هذه الإجراءات فرضت علينا من قبل الكونغرس:

العالم ليس ساكناً، بل عاصفاً - الريح والمطر - قادمان. والعاصفة قادمة... مع اقتراب العاصفة نرى العاصفير ترفرف... ولكن رفرقة أجنحتها لا يمكن أن تعيق مجيء العاصفة⁽²⁾.

يمكن لماو أن يكون قاسياً أيضاً. ففي ك1 (ديسمبر) عام 1975 أيضاً، حاول الرئيس فورد أن يجرب أحد تعبيراته مع ماو: «أنا دائماً أقول إنه من الممكن ألا توافق بدون أن تكون غير مقبول». هزت هذه الجملة المترجم تماماً، إذ كان من المستحيل لغوياً تصوير هذا الموقف باللغة الصينية. فردّ ماو الموضوع قائلاً: «لماذا تقول ذلك دائماً؟» لو أنه فهم العبارة لكان بدون شك قد اعترض عليها بقوة أشد.

كانت محادثات ماو معنا تتناول موضوعين: التقديرات المحكمة على نحو متزايد لآرائه حول الحاجة إلى تطوير استراتيجية دولية مشتركة، والتفات أكبر إلى أوضاع الصين الداخلية. في الشؤون الخارجية كان ينتهج مقاربة جيوبوليتيكية وغير أيديولوجية بإصرار. وكان من أولى ملاحظات ماو حول زيارة نيكسون الأولى إلى الصين عام 1972:

الناس من أمثالي يطلقون مدافع كبيرة... أشياء مثل «العالم كله ينبغي أن يتحد ويهزم الامبريالية، والملكية، وجميع الأنظمة الرجعية ويبني الاشتراكية».

وضحك بصوت عال من الانطباع الذي يمكن أن يأخذه أحدهم على محمل الجد من شعار رُفِع على مدى سنوات وكتب على جدران الأبنية العامة في كل الصين. وباللهجة ذاتها فضّل ماو بحماسة التعامل مع زعماء محافظين من أمثال ريتشارد نيكسون أو ادوارد هيث أو جورج بومبيدو أكثر مما يتعامل مع خصومهم اليساريين، الذين يتصفون باللاواقعية والعاطفية والتعرض لهجمات السلام الشيوعية:

أحب اليمينيين. الناس الذين يقولون إنكم يمينيون، وإن الحزب الجمهوري يميني وإن رئيس الوزراء هيث يميني أيضاً... أنا سعيد كذلك عندما يصل هؤلاء اليمينيون إلى السلطة.

إنه من دواعي الحظ بالنسبة للعلاقات الصينية - الأمريكية أن إدارة نيكسون كانت أول محاور أمريكي. إن أية مجموعة أخرى - ولا سيما ديمقراطيو ما كفرن في أواخر الستينيات وبداية السبعينات - ما كانت قادرة على أن تقيم علاقة وفق اعتبارات استراتيجية وجيوسياسية غير عاطفية بشكل واضح في الوقت نفسه.

في فترة زيارة نيكسون في شباط 1972 كانت الولايات المتحدة ما تزال تعترف بتايوان على أنها الحكومة الشرعية الوحيدة للصين؛ كنا في الواقع نقوم بزيارة إلى عاصمة لم نعترف بها. كما كنا في حالة حرب مع فيتنام الشمالية، التي كانت حليف الصين الموثوق والمستفيد من مساعداتها الاقتصادية آنذاك فضلاً عن بعض المساعدات العسكرية.

لم يُضع ماو وقته في حل هذه التعقيدات. فتايوان لن يسمح لها بأن تكون عقبة في وجه التقارب الصيني - الأمريكي، ولا الهند الصينية. «مسألة (تايوان) ليست مسألة مهمة». كما قال ماو بصراحة في الدقائق الأولى للقائه مع نيكسون، كما لو أنه كان يجري حديثاً ودياً بشيء من الثقة بالنفس. وتابع «قضية الوضع الدولي هي القضية المهمة». وهكذا أراح ماو بسرعة أمريكا من كابوس الحرب الكورية المزعج - الخوف من تدخل الصين في فيتنام، الذي كان يقلق كل إدارة أمريكية في مجرى الحرب في الهند الصينية. وقال بصراحة إن الجيوش الصينية لن تغادر حدودها - بغض النظر عما يجري في الهند الصينية (وهو ما لم يقله ماو أبداً من قبل):

في الوقت الحاضر إن مسألة العدوان من جانب الولايات المتحدة أو العدوان من جانب الصين ضئيل نسبياً.. سوف تسحبون بعض قواتكم إلى بلادكم، وقواتنا لن تخرج من البلاد.

في المباحثات المتتالية تحدث ماو وبالتفصيل حول الملاحظات العامة التي ذكرها لنيكسون وفي 2 عام 1973 دعاني إلى جولة دامت ثلاث ساعات في أفاق الوضع الدولي. كان يجمع بين الشك والتلميح ويتناوب بين الوداعة والتحدي الساخر، وهو يلخص بوضوح مفهومه حول كيفية احتواء الاتحاد السوفييتي عالمياً. ووصف اجتماعه مع رئيس الوزراء ألكسي كوسيجين في غضون عشر سنوات. وفي ثانياً اللهجة المازحة كان يكمن تساؤل حول التاكتيكات الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي، والتحذير من أن الصين ما إن تنهض حتى تثبت أنها خصم لا يستهان به:

ماو: جاء كوسيجين بمفرده، وكان ذلك عام 1960. قلت له إننا كنا على وشك شن معركة ضده تستمر 10 آلاف سنة (ضحك).

المترجم: الرئيس يقصد 10 آلاف سنة من النضال.

ماو: ... هذه المرة (1969) قدمت تنازلاً لكوسيفين. قلت إنه سبق لي القول إن الصراع سيستمر عشرة آلاف سنة. ومن أجل مجيئه كي يراني شخصياً فسأختصر المدة إلى ألف سنة (ضحك) وسترى كم أنا كريم. لقد قدمت تنازلاً إلى ألف سنة.

ثم في وقت آخر.. جاء السيد بورديولوسكي أيضاً للتحديث باسم الاتحاد السوفييتي. هذه المرة قدمت تنازلاً آخر بمقدار ألف سنة (ضحك). أترى أن الوقت يتناقص أكثر فأكثر.

وفي المرة الخامسة جاء الرئيس الروماني تشاوشيسكو. كان ذلك منذ سنتين. ومرة أخرى أثرت الموضوع وقلت «هذه المرة مهما تقول لا أستطيع أن أقدم تنازلات أكثر» (ضحك).

كيسنجر: ينبغي أن نتكيف مع التاكتيكات الصينية.

ماو: لا يوجد فرق بيننا وبينكم. أنا لا أتكلم بسهولة الآن لأنني فقدت سنين. هناك خلاف بين نشاطاتكم ونشاطاتنا، نحن نصطدم بكل شيء يصادفنا...

كيسنجر: شرحت لرئيس الوزراء، فيما كنا نتجه بالسيارة إلى مكان ما، أن تكتيكاتنا أكثر تعقيداً وربما أقل بطولية، أما استراتيجيتنا فهي نفسها. ليس لدينا شك فيمن يشكل التهديد الرئيسي اليوم في العالم.

ماو: ما تقومون به هو نوع من الملاكمة الوهمية الصينية (ضحك). نحن نقوم بملاكمة وهمية أكثر فاعلية.

زهو: ومباشرة في ضرباتها.

كيسنجر: هذا صحيح، ولكن حيثما يكون هناك تحد حقيقي، فإن تتصرف برد فعل مثلكم.

ماو: أعتقد ذلك. ولهذا السبب كانت زيارتك الأخيرة للعالم العربي زيارة ناجحة (زيارتي الأولى بعد حرب الشرق الوسط).

في رأي ماو - الذي ولّدته الأحداث بالتدريج - أن الاتحاد السوفييتي ليس قوة عظمى حقيقية، بل مجرد قوة زائفة. لقد «مد يديه بعيداً جداً»، وقدرته الصناعية لن تكون قادرة على المحافظة على طموحاته الكونية. لهذا فإن موسكو لا بد أن تخسر الصراع الجيو سياسي، إذا ما تعاونت الدول المحيطة به وأحببت خطئه ولم تسمح لنفسها أن تهزم واحدة تلو الأخرى. إنه النمط الصيني من الاحتواء:

ماو: طموحاتهم تتناقض مع طاقاتهم.

كيسنجر: هذا يمكن أن يكون صائباً.

ماو: لنبدأ من محيطهم الباسفيكي، هناك الولايات المتحدة، وهناك اليابان، وهناك جنوب آسيا، وغرباً الشرق الوسط، وأوروبا والقوات الروسية المنتشرة على طول خطوط سيبيريا حتى جزر الكوريلي لا تشكل إلا قوة واحدة من قواهم.

زهو: شرق الأورال.

كيسنجر: ما يقارب النصف أو الخمسين ربما..

ماو: عليهم أن يواجهوا كثيراً من الخصوم. عليهم أن يواجهوا المحيط الباسفيكي. وأن يواجهوا اليابان. عليهم أن يواجهوا الصين. وأن يتعاملوا مع جنوب آسيا، التي تتألف بدورها من عدد كبير من الدول. ولديهم مليون من القوات فقط هنا - لا تكفي حتى للدفاع عن أنفسهم وقوات أقل للهجوم. ولكنهم لا يستطيعون الهجوم إلا إذا جعلتموهم أنتم يفعلون ذلك أولاً، وفي البداية سوف تعطونهم الشرق الأوسط وأوروبا بحيث ينشرون قواتهم شرقاً وهذا سوف يستهلك أكثر من مليون جندي.

كيسنجر: هذا لن يحدث. أوافق مع الرئيس على أنه إذا تحالفت أوروبا واليابان وأمريكا معاً - ونحن نقوم في الشرق الوسط بما ناقشته مع الرئيس في المرة الأخيرة - عندئذ سيكون خطر الهجوم على الصين ضئيلاً جداً.

ماو: نحن نمسك بجزء من قواتهم أيضاً، وهذا ما سيكون من صالحكم في أوروبا والشرق الأوسط. على سبيل المثال لديهم قوات في منغوليا الخارجية، وهذا لم يحدث قبل عهد خروتشيف. في ذلك الوقت لم يكونوا قد نشروا قوات في منغوليا الخارجية بعد بسبب حادث جزيرة تشينباو (الصدام الصيني - السوفييتي) الذي جرى بعد عهد خروتشيف. لقد حدث في عهد بريجنيف.

كيسنجر: جرى ذلك عام 1969. لهذا من المهم أن تتخذ أوروبا الغربية والصين والولايات المتحدة طريقاً واحداً في هذه المرحلة.

ماو: نعم.

كيسنجر: لأنه في مثل هذه الحالة لن يُهاجم أحد.

لتنفيذ تلك الفكرة التي أحسن ما توصف به هو الاحتواء الإيجابي، راح ماو يراجع البلدان المحيطة بالاتحاد السوفييتي والتي يمكن أن تسهم بهذه المهمة، ويحلل ما يحتاج تعزيز قوتها حتى لا تقوم ضغوط على مصالحها الوطنية. قال ديفيد بروس، رئيس مكتب اتصالنا في بيجينغ في ذلك الوقت، إنه تعامل مع تشرشل ودي غول وكودزاد أديناور، ووصف عرض ماو بأنه يدل على اطلاع واسع على القوة بحسب خبرته.

جرت هذه المحادثة في 2 1973، في الفترة ذاتها التي كانت إدارة نيكسون تتعرض فيها للاتهامات في الولايات المتحدة بعدم الكفاءة في مواجهة التهديد السوفييتي. وفي حين كان تحليل ماو للبواعث السوفييتية يتوافق مع انتقادات المحافظين وغير المحافظين، كان يختلف معهم حول الاستراتيجية المناسبة. ومعظم الناطقين باسم منتقدي نيكسون كانوا يعتقدون أن الاتحاد السوفييتي يستعد لمنازلة نهائية ومدمرة، ولذلك كانوا يحثون الولايات المتحدة على تعبئة سياستها نحو مجابهة التهديد بدلاً من تشتيت قوتها في منافسات جيوسياسية حول محيط الاتحاد السوفييتي. لدحر الهجمات أو الضغوطات السوفييتية حيثما وجدت هو على وجه التحديد ما اقترحه ماو كأفضل طريقة لهزيمة النزعة التوسعية السوفييتية. ولتحقيق هذا الهدف كان ماو يصر على أن الشراكة الاستراتيجية الصينية - الأمريكية لا تحتاج إلى اتفاقية رسمية. التفهم الملائم من كل طرف لمتطلبات الطرف الآخر ومصالحة القومية يكفي:

لكل طرف وسائله الخاصة ويعمل وفق حاجته. وهذا ما أدى بنا إلى أن تتشابك أيدينا... طالما أن الأهداف واحدة فإننا لن نضركم وأنتم أيضاً لن تضروا بنا.

بسبب التزامهما بإيجاد تحالف واقعي ضد السوفييت كان ماو (وزهو) مرتاحين بشأن علاقات أمريكا مع اليابان وأوروبا. وحضني على تقليص الخلافات التي نجمت عن اقتراحنا عام 1973 بالنسبة لسنة أوروبا، «ففي رأي مفاوضينا الصينيين أن الفوائد المنظورة للتصريحات الأمريكية - الأوروبية المشتركة لا تعادل الخلاف الذي كانت تولده»⁽³⁾. وأظهر ماو وزهو اهتمامهما الخاص بالعلاقات الأمريكية - اليابانية. فبعد سنوات من إدانة معاهدتنا الأمنية مع اليابان، فإنهم يرونها الآن وسيلةً لاحتواء الاتحاد السوفييتي ومنع إحياء العسكرية اليابانية.

الشراكة الاستراتيجية الوليدة لم تخل من اختلافات في التكتيكات التي يستخدمها الجانبان. فقد كانت الصين الطرف الأكثر هشاشة في المثلث الاستراتيجي، وكان ماو يعرف ذلك. على الرغم من كل تبجح ماو عن حصانة الصين ضد الضغوط وقدرتها على الدفاع عن مبادئها. فتحت الضغط المباشر مع قليل من المناورة الدبلوماسية عامل ماو الاتحاد السوفييتي كعدو قاس لا يلين لا بد من مواجهته لفظياً، وسياسياً وعسكرياً في كل مناسبة.

ولكن نيكسون ومن بعده إدارة فورد حكما مجتمعاً مصدوماً بعقد من الحرب والانقسام الداخلي. وكانت أولوية كلا الزعيمين استعادة الثقة في أهداف ورسم سياستنا الخارجية. وكانت مصالح أمريكا الوطنية تستدعي منا أن نناور بطريقة تجعلنا أقرب إلى كل من

العاملين الشيوعيين. ولما كنا نعتبر الصين الطرف الأضعف والأكثر انكشافاً، كنا نغطي الصين على نحو واضح. وكان ماو واعياً تماماً للالتزام إدارة نيكسون بهذه المقاربة التي ستجعلنا، عند الضرورة، نقاوم المتغيرات في التوازن العالمي للقوى في حالة هجوم سوفيتي على الصين مهما كانت مناوراتنا التكتيكية في الفترة الفاصلة. ولن نفعل ذلك بسبب أي التزام قانوني، بل من أجل توضيح تفسيرنا للأمن القومي. ولكن في الوقت نفسه كنا مصممين على أن نحافظ على هامش من حرية المناورة، والاحتفاظ بالقرار النهائي للتحديات الفعلية وليست المفترضة.

ماو الذي فهم خطتنا أكثر من منتقدينا في الداخل لم يكن من المتوقع أن يكون متحمساً حول تطبيق إدارة شؤون الصين تجاه بلاده. كان يفضل بالتأكيد أن يكون أحد أطراف المثلث الاستراتيجي ذي الخيارات الأوفر. وهو لم يخفق في أن جعلنا نعرف أنه أدرك سياستنا كما سأشرح في الفصل 2. ولكنه كان من الخبرة بحيث يفهم أننا نمارس تكتيكات من أجل مواصلة استراتيجيات متوازنة.

ظل مخطط العلاقات الصينية-الأمريكية الذي وضعه نيكسون وماو راسخاً على نحو ملحوظ على مدى خمس إدارات أمريكية من كلا الحزبين: استراتيجية متوازنة مع الصين للحيلولة دون «الهيمنة»، بمعنى آخر حفظ التوازن الدولي ضد التهديد السوفيتي، وتجنب التحديات من أي طرف للمصالح الحيوية للطرف الآخر، وقبول الولايات المتحدة بمبدأ صين واحدة، وعدم اعتماد سياسة وجود صينين، واحدة صينية والأخرى تايوانية، وامتناع الصين عن الضغط على تايوان. وقد بين ماو هذه الأولويات في 2 1973:

نستطيع العيش بدون تايوان في الوقت الحاضر حتى لو انضمت بعد 100 سنة. يجب ألا نأخذ الأمور في هذا العالم بسرعة بالغة. لماذا نحن بحاجة إلى هذه السرعة؟ إنها مجرد جزيرة يبلغ سكانها اثني عشر مليوناً أو أكثر (صححها زهو إلى 16 مليوناً) ... أما بالنسبة إلى علاقتكم معنا فأعتقد أنها لا تحتاج إلى مئة سنة.

سياسة ماو الخارجية الجيوسياسية، النابعة من شخصه، وغير المؤدلجة جوهرياً تبدو مناقضة تماماً للدور المهيمن الذي أولاه للأيديولوجيا في الداخل. عندما عارضنا ماو في البداية كان زعيماً لا يمكن تحديه لثورة أطاحت بمليون ضحية باسم الحقيقة التاريخية، ومع هذا كان فخوراً بطبيعة إنجازاته. يبدو أن هناك دافعين متناقضين بدا أنهما ينسفان الحماسة الثورية: الإصرار على القيم الصينية التقليدية والركود القائم في الدولة الشيوعية نفسها. وعندما بدأ نيكسون اجتماعه بكلمة قال فيها إن ماو قد حول حضارة قديمة، رفع ماو صوته قائلاً:

لم أكن قادراً على تغييرها. كنت قادراً فحسب على تغيير بعض الأماكن في جوار بيجينغ.

بعد حياة طويلة حافلة بالنضال الشاق كي يبني جذور المجتمع الصيني لم يكن هناك العنصر المثير للأسى في اعتراف ماو العنيد بانغلاق الحضارة الصينية. خلال آلاف السنين حكم الحكام الصينيون مجتمعاً أكثر سكاناً من أي مجتمع آخر باستخدام القوة المطلقة غالباً. ولكن الأعداد الهائلة للصينيين وشعورهم الشديد بالتفرد، والأولوية التي كان يولونها للأسرة، قد حدت من هيمنة الحكومة. ولم يكن الحكام بدورهم متأكدين أبداً أن أوامرهم على هذا الشعب ذي الطبيعة التجارية والمتعلق بالعائلة يمكن أن تنفذ. وكانت الحكومات الصينية تلجأ أحياناً إلى التطرف في الحكم المطلق لإخفاء عجزها، كما فعل ماو مثلاً حين فرض اللباس الموحد على جميع أفراد الشعب. ولكن نوعاً من التعددية كان يتحقق بين حين وآخر، ليس نتيجة لفلسفة سياسية تتعلق بالحرية. بل كموجة عاصفة تحيط بالعوائق ثم تطيح بها. نظراً لنمط الحياة وروح الصيني الفردية. كانت العائلة، وليس الدولة، هي الوحدة الأساسية في الحياة الصينية، والمحافظة على الأسرة وتعزيز مستقبلها قد أظهرتا أنهما سبب وجود المجتمع الصيني. الأسر قد تحني كما تحني أعواد القصب، أمام ريح عاصفة، ولكنها لا تنكسر. وقابلية التكيف عندهم قد ترسخت بسبب إدراكهم الواسع وتقديرهم لمقومات بقاء الأسرة وتحسن أوضاعها. وفي النهاية فقد صادف حتى أعنى الحكام الصينيين من هذه الكتلة البشرية المتناقضة. فهي مطيعة واستقلالية في وقت معاً، وتعتمد على نفسها، وتفرض حدوداً بدلاً من التردد في تنفيذ أوامر غير معقولة.

عندما واجهت لأول مرة موظفين ماويين رفيعي المستوى، علمت لدهشتي أنه قيل أن يستولي الشيوعيون على الحكم، أرسل كثير من العائلات أولادهم إلى الخارج، إلى بلدان مختلفة، كوسيلة للضمان ضد أية نتائج محتملة للحرب الأهلية. أحد الأبناء ينتسب إلى الشيوعية، والآخر يذهب إلى أمريكا، والثالث يمكن أن يكون في تايوان. هذا ما حدث بالنسبة إلى كثير من كبار الموظفين الرسميين الذين قابلتهم (بما في ذلك السفير الصيني في واشنطن) الذي كان له إخوة في أمريكا. وهذا وضع يحرم المواطن من الخدمة الحكومية في الاتحاد السوفييتي، وقد يهدد حياته في فترة حكم ستالين.

من دواعي السخرية أن البنية الأسروية الآن قد تعرضت للخطر بصورة أكبر بسبب سياسات الحد من الإنجاب في الصين، أكثر مما تعرضت لخطر الأيديولوجية الشيوعية. فالأسر ذات الولد الواحد ستولد أجيالاً من الأولاد بدون أخوال أو أعمام أو عمات أو أبناءهم، وبدون تلك الشبكة الضخمة من الالتزامات وشبكات

المساندة المتبادلة التي كانت من تقاليد الأسرة الصينية، الطفل الوحيد سوف يفتقر إلى شبكة من الأنداد المعاصرين له والذين يقيمون علاقة صداقة وود، كما سيجد من الصعب التكيف مع المنافسة والنظام حيث كان تبجيل الإنجاز والتعليم موروثاً تاريخياً في الصين. والحق أن سياسة حصر الولادة (تحديد النسل) قد فرضتها الحاجة - محدودية الموارد بالنسبة للسكان - أكثر مما فرضتها الايديولوجيا.

الممارسة الشيوعية التي لا بد أنها قد كبحت ببعض التوجهات التاريخية لحضارة الصين. قد تأثرت ببعض خيبات الأمل وخاصة في سنوات ماو الأخيرة. لقد مات الملايين من أجل قضية فضيلة المساواة. ولكن في نهاية حياة الزعيم العجوز تبين أن الدولة المخططة مركزياً قد حولت البيروقراطية الشيوعية إلى طبقة إقطاعية منحرفة كالطبقة التي حاربتها. ويكتسب هؤلاء المنحرفون البيروقراطيون الشرعية بحكم الواقع القائم.

في مجرى هذه الهجمات على نظام ماو كان ماو يدور إلى أزمة قديمة قدم الصين نفسها. فقد كانت الحداثة وخاصة التقنية تهدد ادعاءات المجتمع الصيني بالفراة والتي كانت دوماً الادعاء المتميز للمجتمع الصيني. ومن أجل المحافظة عليها رفضت الصين أن تقلد الغرب في القرن التاسع عشر، وأن تخاطر بالاستعمار والتعرض للإذلال. وبعد قرن كان أحد أهداف «ثورة ماو الثقافية» أن تقتلع أولئك الناس الذين ينادون بالمعاصرة والتحديث اللذين يهددان بدمج الصين في الثقافة العالمية. ولهذا السبب أبعد ماو دينغ كيسيوا بينغ عام 1966، مع جميع أنصاره من طالبى التحديث. وبإبعاده لجميع أنصاره راح يفرض رؤيته لفضيلة المجتمع الصيني. وفي غضون عقد استبعد العجوز جميع أدوات التقدم، بما في ذلك التعليم، وإغلاق الجامعات، واستدعاء السفراء من الخارج، وإرسال خريجي الجامعات إلى العمل في الحقول حتى يكتسبوا الروح الثورية الجديدة وينقلوها عندما يعودون إلى مدنها وقراهم.

في شباط عام 1973، بعد أول لقاء مع ماو، بدا الرئيس العليل جسدياً والذي كان ما يزال واعياً ذهنياً، يشعر بهذه الأزمة. وفي إحدى الجلسات حذرني ماو من النسوة الصينيات وآرائهن الراديكالية. وفي إشارة إلى تعديل جاكسون أمام الكونغرس الأمريكي لزيادة الهجرة السوفييتية من الاتحاد السوفييتي، عرض ماو بأن يمد الولايات المتحدة بعدد غير محدود من الصينيات. وكانت هذه في رأيه الوسيلة لتجنب كارثة محتملة في بلاده.

في البداية ظننته يمزح، ولكنه كررها عدة مرات قبل أن أفهم أنه يشير إلى راديكالية زوجته وجيانغ كينغ وأتباعها. وذهب ماو إلى القول إنه سينهي الثورة الثقافية. يجب أن يذهب التلاميذ الصينيون إلى الخارج، ولا سيما وأن لغتهم عقبة من عقبات التقدم. قال إن «الشعب الصيني محافظ جداً». وأضاف «لو أن الاتحاد السوفييتي يلقي بقنابله ويقتل كل من هم فوق الثلاثين من العمر، فهذا سيحل مشكلتنا». ولكن كان هذا تعبيراً عن أن المشكلة لا حل لها.

في غضون سنة راجع ماو نفسه. في بداية عام 1974 استقال زهو لأسباب عملية كثيرة، وبعد سنتين أبعد دينغ ثانية كي يحل محله هيواغيوفينغ و«عصابة الأربعة». وانهار الإصلاح على يد الماديين والأرثوذكسية المادية. عندما رأيت ماو آخر مرة عام 1975، اختتم الاجتماع بنزوة من نزواته بسخرية ممزوجة بالتناقض حول ما عمله. وقال في شرحه لسبب بقاء وضع تايوان بدون تغيير لفترة ما: الله يبارككم، ولا يباركنا. الله لا يحبني لأنني مقاتل من أمراء الحرب، وشيوعي أيضاً.

زهو إينلاي

كان على زهو إينلاي، رئيس الوزراء عبء أن ينقذ البلاد، ومحاولات ماو المستمرة لإحداث ثوران دائم. كان لطيفاً وأنيقاً ومهذباً، والمفاوض الأول معي أثناء السنوات الثلاثة الأولى من العلاقات الصينية - الأمريكية. بعد رحلتي السرية في تموز 1971 وقبل تعيين ضباط للاتصال في كل عاصمة عام 1973، كنا مضطرين إلى تبادل الرسائل عبر باكستان أولاً، ثم عبر السفارة الصينية في باريس عن طريق الملحق العسكري الأمريكي الجنرال فيرنون وولتر، وأخيراً عن طريق الأمم المتحدة والبعثة الصينية فيها. الحوار بين الجانبين لم يكن له سابقة دبلوماسية. كان إرسال الرسائل مسألة معقدة فنياً، واللقاءات الشخصية التي أجريناها والقليلة جداً، كانت للتركيز على الأساسيات.

أولى زهو الأولوية للعلاقة مع أمريكا من خلال توفيره وقتاً لا حدود له للحوار معنا، وفي توفيره أوقاتاً لا حدود لها لحواراتنا. في رحلاتي القصيرة إلى بيجينغ كنا نلتقي لمدة ثماني ساعات كل يوم من الساعة الرابعة بعد الظهر تقريباً وحتى منتصف الليل. وكان يخبرني برقعة ما يبين «قاعة الشعب الكبرى» ومقر إقامتي في أحد بيوت الضيافة الفخمة، كانت طريقتي في التعبير أن الوفد الأمريكي يشعر وكأنه في «بيته» على الأرض الصينية، وأن المباحثات ستجري بين «أهل البيت». خلال هذه الجلسات الطويلة التي كانت تتضمن وجبات لم يكن زهو ينشغل بأي شيء آخر. لم تكن تُحول إليه مكالمات هاتفية ولا مذكرات. والحق أنه لم يكن هناك أي جهاز هاتف، حالة من الاهتمام بالأمور لا تخطر على بال أحد بل محظورة ولا يمكن أن تتكرر عندما كنت أقابل زهو عندما كان يأتي في زيارة مقابلة. بدا زهو مصمماً على إظهار أنه لا توجد مهمة أكثر أهمية من إنشاء علاقة بين الصين والولايات المتحدة وتطويرها.

أجرى زهو المفاوضات المتتالية معززة بالطريقة الدقيقة التي أراد أن يوجدها. على الرغم من أن القوات الأمريكية ما تزال في تايوان فإن مسألة وحدة الصين، التي كانت تثار دوماً من حيث المبدأ، كانت تُستبعد، وعلى نحو مشابه حتى لو كانت اجتماعاتنا تتراقق مع أشد أعمال القصف الجوي لفيتنام خلال أربع سنوات، كانت الهند الصينية تذكر عرضاً، وتفصل الصين عن الأحداث الجارية على حدودها. وكان زهو قد أشار قبل ذلك إلى أن الصين تتعاطف مع فيتنام ولكن ليس لأسباب أمنية، أو بسبب العقيدة الاشتراكية المشتركة. إنها بالأحرى سداد لتراث تاريخي:

نحن مدينون لهم من قبل أجدادنا. لم يكن لدينا مسؤولية منذ التحرير لأننا أطلعنا بالنظام القديم. ومع هذا نحن نشعر بتعاطف عميق معهم.

العاطفة بالطبع ليست كالدعم السياسي - والدعم العسكري بدرجة أقل. والقول إنه مهما كان الالتزام نتيجة للتاريخ فقد كان طريقة رقيقة للتأكيد على عدم وجود مصلحة صينية حيوية في الوقت الحاضر مع فيتنام.

كان زهو مثل ماو في صراحته، بل أكثر - في تصريحه بأن الصين لن ترسل قوات إلى الخارج، وبالتالي فهي لن تتدخل في الهند الصينية، ولن تهدد مصالح أمريكا العسكرية الأخرى. ومع أن بريجنيف كان يلمح أحياناً (بدون تشدد) إلى أن إدارة أمريكا للحرب في فيتنام يمكن أن تسيء إلى العلاقات الأمريكية - السوفيتية، فإن زهو لم يشير إلى ذلك.

أما بالنسبة إلى لاووس وكامبوديا فقد استبعد زهو بلاده عنهما أكثر، مدعياً أنه لا يعلم شيئاً عنهما، كما أن الصين ليس لديها التزامات تاريخية نحوهما:

عندما كنا نقوم بثورتنا لم نكن نعرف شيئاً عن تلك البلاد (لاووس) وذلك رغم ذكرها كثيراً في كتبنا التاريخية بوصفها «أرض فيتنام» التي تعني بالصينية حرفياً «أرض العشرة آلاف فيل». وكذلك الأمر بالنسبة لكامبوديا.

عندما تُدفع مشكلات جنوب شرق آسيا إلى هوامش جدول الأعمال، نستطيع أنا وزهو أن نركز على الجوانب العالمية للعلاقات الصينية - الأمريكية. وهذا يعتمد أساساً على قدرتنا على ترتيب إسهامات متساوية لميزان القوى العالمي ولاسيما الآسيوي. تلك المهمة كانت دقيقة؛ إذ من أجل إعلان سياسات متوافقة لا بد من تحقيق تفاهم ضمني قائم على آراء متوازية فيما يتعلق بتوازن القوى. وهذا يتضمن، عملياً، التصريحات العامة ضد الهيمنة الواردة في «مذكرة شانغهاي».

الجملة الأولى التي قالها زهولي أنه ذكرني برفض جون فوستر دالاس مصافحته في جنيف عام 1954 - وهي تجربة مثيرة بعمق. لقد أصبحت وراءنا: «ما يهم هو كلماتنا» لقد فهم - كما فهم نيكسون - أن تعاوننا الاستراتيجي القائم هو ما يجب أن نحافظ عليه. اتبع زهو التكتيك الذي استخدمه كثير من الدبلوماسيين للتأثير على جماعتهم أو رؤسائهم - اتخاذ بعض المواقف المتشددة بداية ثم التفاوض والعودة إلى تسوية. الصعوبة في مثل هذه المقاربة أن نتائجها غالباً ما تعكس الجلد أكثر مما تعكس الجوهر، وأنها تطيل المفاوضات لأن المفاوضات لا يعرف أبداً ما هو الموقف الأخير.

خلال رحلتي السرية إلى بيجينغ في تموز 1971 أشرك زهو إينلاي هوانغ هوا، الذي سيصبح سفيراً في الأمم المتحدة، وبعد ذلك وزيراً للخارجية، للتفاوض بشأن المذكرة. اقترحت، مفترضاً أن تكون مفاوضات على الطريقة السوفيتية، أن يضع كلانا النتائج الفضلى ثم نرى ما يمكن أن يقتضي تسوية، وبخاصة ما يتطلبه كل طرف كي يهيئ شعبه للإعلان عن أنه تمت رحلة سرية وأن نيكسون سيزور الصين.

بعد ساعتين من الحوار شرح خلالها كل طرف ضرورياته، افرقنا على أن نُحضر مسودتين في الصباح التالي. كان نص هوانغ هوا أقل تعقيداً — وبطريقة ما أقرب إلى وجهة نظرنا من وجهة نظرنا تجاههم. التنازلات التي قدمها زهو لمطالبنا قد زادت أهميتها بكسب الثقة التي أولانا إياها.

ثمة مثال آخر على أسلوب زهو تجلى في 1 1971 أثناء المفاوضات التمهيدية التي باتت تعرف فيما بعد باسم «مذكرة شانغهاي». فقد اقترح زهو أن تتجاوز اللغة المعتادة التي تستخدم لتمويه الخلافات القائمة. لا يستطيع مطلع على تاريخ العلاقات الصينية — الأمريكية أن يأخذ على محمل الجد وثيقة وقعها الطرفان بعد لقاء واحد، اتفاقية على جميع القضايا الدولية. والأفضل من ذلك أن زهو اقترح أن يحدد كل طرف بوضوح أفكاره الحقيقية — إذا كانت بالضرورة متناقضة — حول عدد من القضايا. وقال إن من شأن هذا أن يجنبنا سوء الفهم حول الأمور الداخلية والدولية، مع التأكيد على أي من النقاط التي يتم الاتفاق عليها.

مع أنني وافقت على هذه المعالجة، فإن النسخة الأولى من العرض الصيني لموقفهم قد صدمتني لأنها شديدة التمسك بالعقائدية والمجابهة. لذلك اقترحت أن تُحذف عدة جمل وبخاصة تلك ذات الطابع العدواني. وعرضت تطبيق أساليب التفاوض التقليدية، واستبعدت عدداً مساوياً من الجمل في المسودة الأمريكية. أجاب زهو: «قدم جملتيك إلى رئيسك إذا شئت.. أنا لا أريدها.. كل ما أريده أن تقتنعني لماذا أفتنا أخرجتك». واستبعد زهو بالفعل بعض العبارات من «مذكرة شنغهاي». (ولكنها أعيدت في أول خطاب لوزير الخارجية الصيني في الأمم المتحدة، ولما كانت من جانب واحد فإنها لم تلفت الأنظار).

بهذه الطريقة وفي غضون أقل من سنتين انتقلت الصين والولايات المتحدة قُدماً إلى درجة عالية من التعاون وعلى أساس أكثر المناقشات صراحة واكتمالاً حول الاستراتيجية الشاملة مع حكومة أجنبية في فترة خدمتي في الحكومة (خلاف بريطانيا) لم يكن لدي

أوهام أن زهو الذي نجا من «المسيرة الكبرى» ومن عقود من حكم ماو الصارم، قد أثبت أنه مقتدر وكفؤ، فضلاً عن أنه مفكر. كما لعب زهو دوراً لا يمكن الاستغناء عنه عند ذلك المنعطف الخاص عندما واجه البلدان خطراً مشتركاً اقتضت مصالحهما القومية أن ينسقا سياستهما بدون الانحراف نحو مسائل هامشية.

كان ماو يطرح المفاهيم الأساسية لوجهة نظر الصين بالطريقة التي يضع بها المؤلف الموسيقي الأناشيد الرئيسة لفرقة الأوبرا أمام الجمهور. أما مهمة زهوفهي الارتقاء بالأداء العملي لتلميحات ماو ومثالياته. وعندما يصل الأمر إلى حد مناقشة الضرورات الاستراتيجية للصين كان زهو جريئاً وأقل إصراراً على قدرة الصين على الوقوف بمفردها أكثر مما كان الأمر مع رئيسه. كان ماو فخوراً جداً بالتأكيد على عدم اتكال الصين بأية درجة على الأجانب حتى لو كانت سياسته قائمة على ذلك. أخذ زهو أهمية الدعم الأمريكي على أنه أمر مضمون ولكنه أصر على أن أي بلد يكتسب روحه المعنوية بالاعتماد على نفسه بالدرجة الأولى وبهذه الصفة فحسب يمكن أن يستحق المساعدة الخارجية:

الصين ليست دولة عدوانية أو محبة للحرب. ولكن في الوقت نفسه يجب أن نحافظ على استعدادات دائمة ضد جميع الاحتمالات لأننا ينبغي أن نكون مستعدين لأية مفاجأة إذا ما حدث أمر ما.

«في الصين ينبغي أن نكون مستعدين لكل حالة من عشرة آلاف حالة...».

وبهذا سنكون قادرين على الثقة بالنفس ونكسب أيضاً المساعدة المشتركة من الآخرين.. بالنسبة إلى هذه المسألة (التوسعية السوفييتية) قلت إنك ترى أن نمنع الحدث قبل وقوعه. وهذا يحتاج إلى جهود مشتركة أي أن نتصور جميع الجوانب. ولكن إذا لم نقم نحن باستعداداتنا بأنفسنا فسيكون هذا خطأ.

كان زهوفي علاقته مع ماو يهتم كثيراً بالتأكيد على أنه تابع، سواء أكان ماو موجوداً أم لا. ذلك كان الأسلوب الحصين الوحيد، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار من سبقوه ممن دمرهم ماو إذا ما وصلوا إلى موقع «الوريث» في سلم المراتب الصينية. وحيثما أمكن كان زهو يعزز ملاحظاته باستشهادات من أقوال ماو، ويصف كل مبادرة جديدة بأنها مستقاة من ماو.

كان زهو يتحدث عن مشكلات الصين الداخلية بلهجة سلبية، رغم أنه كرئيس وزراء هو الذي ينفذها. وكان يتحدث مثل ماو اللغة الصينية لأنها وحدت البلاد، وإن كان يعتبرها، مثل ماو أيضاً، عقبة أمام التحديث. على الصين أن تتعلم الكثير من الولايات المتحدة، كما يقول، لأن لدى الولايات المتحدة

الشجاعة لاستخدام الشباب في الحكومة. ومع هذا فإن زهو لم ير أبداً أن من مهمته أن يحقق الإصلاحات التي توصف بأنها ضرورية. وكان دينغ يقول بشيء من الحزن لا شك أن زهو خفف من آلام الكثيرين ولكنه لم يحاول فعلاً أن يعكس السياسات التي سببت المعاناة بالدرجة الأولى.

وهذا ما ذكره على وجه الدقة زهو نفسه عندما وصف دوره أثناء «الثورة الثقافية» في لقائنا الأول في تموز 1971. كان زهو هو من طرح الموضوع مُصرّاً على أنني إذا كنت سأتعامل مع الصين علي أن أتعلم «الثورة الثقافية» التي وصفها على أنها جَيْشَانٌ صنعه ماو للحيلولة دون ظهور طبقة ماندرين جديدة. ولكن الحملة كانت تدار بتعصب ايدئولوجي زائد. المجتمع نما على الإيمان بحقيقة تاريخية واحدة وفجأة وجد نفسه يتمزق على يد فصائل جميعها تطلق على نفسها «الحرس الأحمر»، وجميعها تدّعي أنها تمثل الحقيقة الواحدة فيما كان يحولون تناقضاتهم إلى معارك في الشوارع. وذكر زهو كيف أصبح سجيناً، وهو رئيس الوزراء، في مكتبه على يد فصائل الحرس الأحمر. في تلك اللحظة خمسون سنة من النضال والتضحيات بدت هباءً منثوراً. ومع هذا، في النهاية، قهر زهو شكوكه وبدأ يفهم أن «ماو كان أحكم، ولديه الشجاعة كي ينظر بعيداً إلى المستقبل».

لم يشرح زهو أبداً ما هو هذا المستقبل. ولماذا يستدعي مثل هذه المعاناة الجسيمة. سواء كان زهو يشارك ماو حقاً في رؤيته أم لا، فهو قد قرر أن هذا المصير قد اختير له ليكون صنعة في يد سيد مرعب.

مع بداية عام 1973 بدأ نجم زهو يخبو، لسبب غير واضح؛ فالصينيون حريصون على الاحتفاظ بسرية ترتيباتهم الداخلية، (ولقد اعتقدت دوماً أن فشل زهو في دور الوساطة مع كمبوديا كان عاملاً ساعد على هذا السقوط). ومهما كان السبب فقد شكاً لي زهو مقدار الأعباء الثقيلة التي يحملها على الغداء في «قاعة الشعب الكبرى» في شهر تـ2 1973. في حديث عام أبدت ملاحظة أن الصين تبدو لي ما تزال محافظة على الكونفوشيوسية بإيمانها بحقيقة واحدة عامة وكونية كمعيار للفردية والتماسك الاجتماعي. وأضفت: كل ما فعلته الشيوعية هو تأسيس الماركسية كمحتوى لتلك الحقيقة.

لا أستطيع أن أتذكر ما جعلني أقول هذا، مهما كان صحيحاً، لكنني بالتأكيد لم أخذ بالحسبان انتقادات ماو للكونفوشيوسية التي كانت تتعارض وسياسته. انفجر زهو وكانت تلك المرة الوحيدة التي أراه فيها يفقد أعصابه. الكونفوشيوسية، كما قال هي عقيدة القمع الطبقي في حين أن الشيوعية تمثل فلسفة التحرر. واستمر في إصراره على التهجّم على الكونفوشيوسية. ولا شك أنه قال ذلك كي يسمعه نانسي نانغ المترجم الذي كان قريباً من زوجة ماو، جيان كينغ، ومن وانغ هيرونغ ابن شقيق ماو.

في بداية 1974 اختفى زهو من أجواء أية علاقات مع أمريكا. وبعد ذلك بوقت قصير أعلن أنه دخل المستشفى. لم يذكر أي مسؤول صيني شيئاً عنه طيلة حياة ماو. من هنا فإن دورة الدوران في أفق ماو وفق النمط الصيني في تـ2 1973 (وقد وصفت من قبل) قد انتهت فيما يبدو.

رأيت زهو آخر مرة في أواخر شهر ت2 1974. كان يقيم في بيت للضيافة تابع للدولة. كانت تصحبني زوجتي وأولادي لأراه فيما يسمى مستشفى. لم يكن يختلف ظاهرياً عن أي بيت ضيافة على الطراز السوفييتي. لم تكن ثمة أدوات طبية، وبدا لي زهو وكأنه لم يتغير بدنياً. كان يتهرب من الكلام ويقول إن الأطباء حذروه من الإجهاد. لم يشرح لي لماذا يكون الحديث المجدي أكثر إجهاداً من الأحاديث الاجتماعية الفارغة. ولكن الرمز كان واضحاً: إن زهو لم يعد من اتفاوض معه رسمياً.

وفاة زهو في ت2 1976 تحولت في نظر كثير من الصينيين إلى مناسبة للتأكيد على الجانب الإنساني للثورة. تجمع كثيرون في ميدان تيانانمين حزناً عليه. فسر ما وحاشيته تجمع هذه الحشود على أنه تظاهرات موجهة ضد العقيدة المادية أو محاولة لخلق رمز منافس. وسرعان ما نظمت مظاهرات معادية، ودينغ، مجسد حركة الإصلاح، أبعد ثانية.

بعد بعض الوقت عدت إلى الصين في زيارة خاصة عام 1979، وكان دينغ قد عاد إلى السلطة أما زهو فقد استُبدلَ به شخص آخر، استُقبلت من قبل زوجة زهو بشكل رائع. أنشئ متحف في ميدان تيانانمين يضم بعض آثار مكتبه (التي لم أرها أبداً) وآثار بيته. لقد جذب المتحف عدداً كبيراً من الناس.

بعد فترة لم يعد يذكر شخص زهو وإن ظل شخصاً محترماً. وفي صيف عام 1995، بعد أن حصل (لي تينغ هيو) رئيس تايوان على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة ساءت العلاقات بين واشنطن وبيجينغ إلى حد الجمود. استدعي سفير الصين في واشنطن، لي داو، ورفضت بيجينغ قبول أوراق اعتماد سفير أمريكي جديد.

ترافقت زيارتي للصين في الأول من تموز عام 1995 مع هذه الأجواء المتوترة. استخدمت الحكومة الصينية المناسبة لإحياء ذكرى زهو للإشارة إلى اهتمامها المستمر بالعلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة. دُعيت إلى استلام درجة شرف من «جامعة نازاكي» في تيانجين حيث درس زهو. تضمن الحفل خطاب ثناء على زهو، ودوره في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة. وفيما بعد، عندما التُقطت لي صورة أمام تمثال رئيس الوزراء المرحوم، وحُيت من قبل حشد من الطلاب الودودين. من المؤكد أنها كانت التظاهرة الوحيدة المؤيدة لأمريكا في الصين في تلك الأيام.

دينغ كيسياو بينغ

في عام 1974، في نهاية ولاية نيكسون، أصبح دينغ كيسياو بينغ مفوضي الرئيسي. ومع أنني قصدت التعامل معه أثناء ولاية فورد في النقطة الملائمة في التسلسل الزمني، فإن قصة تراث زيارة نيكسون للصين لا تكتمل بدون لقاء إدارته بشخصية دينغ كيسياو بينغ البارزة.

كنا نعرف القليل جداً عن دينغ عندما ظهر فجأة كشخصية رئيسية في القيادة الصينية. وقد أعلمنا محللو المخابرات لدينا أنه كان الأمين العام للحزب الشيوعي حتى بعد عام 1996 مُتهماً «بتوجه رأسمالي». كما علمنا مؤخراً أنه عاد ليتراًس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بتدخل من ماو شخصياً. وضد معارضة الراديكاليين في «المكتب السياسي».

ومع أن زوجة ماو، جيان كينغ، قد انتقدت دينغ علناً بعد عودته إلى بيجينغ بوقت قصير كان مهماً بالنسبة إلى ماو كرئيس، كاعتذار غير رسمي لدينغ على ما لقيه من معاملة أثناء «الثورة الثقافية». وقد تضمنت تلك المعاملة أن يعمل كعامل يدوي ويُحتجز عندما لا يكون هناك عمل، ورؤية ابنه يعاني من الكساح بعد أن طارده الحرس الأحمر وسقط أو دُفع من نافذة.

وذكرت لنا التقارير نفسها، في حديث إلى وفد العلماء الأستراليين، أن دينغ صُدم بما أصبح واحداً من أهم الموضوعات في العقود القادمة: وهو أن الصين بلد نام وفقير بحاجة إلى تبادل علمي وثقافي مع دول متطورة مثل أستراليا. ونصح دينغ أصدقاءه الأستراليين أن ينظروا في جولاتهم عبر الصين إلى الجانب المتخلف من البلاد وليس إلى إنجازاتها فقط. وأظهرت تقارير مخابراتنا أن دينغ قد جيء به لتعزيز توجهات زهو الإصلاحية المفترضة أكثر من أن يكون عنصر توازن مع رئيس الوزراء.

ما إن قابلنا دينغ حتى تأكد لنا أن هذا التقويم الأخير كان خاطئاً بالتأكيد، لأنه كان يبعد نفسه على الدوام عن زهو. وصل دينغ إلى نيويورك في شهر نيسان 1974 كعضو في الوفد الصيني في الجلسة الخاصة السادسة للجمعية العمومية للأمم المتحدة. لم نلق إليه بالاً باعتبار أن وزير الخارجية كياو غوانهوا، كان رئيساً للوفد. لم يطلب دينغ مقابلي ولم يغادر نيويورك حتى بعد أن ألقى كياو غوانهوا كلمته باسم بلاده. ولما كنت اعتبره تابعاً لزهو ومهماً أساساً بالاقتصاد فإنني لم أدعُه ووفده إلى الغداء إلا بعد أسبوع عندما جئت إلى نيويورك لإلقاء كلمتي المقررة في الجمعية العمومية.

سرعان ما اتضح من هو الرئيس الحقيقي للوفد الصيني. والأهم من ذلك. أن تعيين دينغ لم يكن للتخفيف من أعباء زهو، بل ليحل محله في الواقع. والحق أن اسم زهو لم يرد ذكره على لسان أي من أعضاء الوفد الصيني.

ومن أجل التأكد من أن الرسالة وصلتنا لم يذكر دينغ أي شيء أبداً، ولكنه أثار فجأة إلى محادثاتي الأخيرة مع زهو بالسؤال عما إذا كنت أعرف شيئاً عن كونفوشيوس. ولكي أتجنب انفجاراً آخر كالذي جرى مع زهو، أجبت بتملص مما جعل دينغ ينورني: قال:

كونفوشيوس كان باختصار خبيراً في المحافظة على الطقوس الدينية وهو محافظ جداً. وعقيدته كانت موضع إيمان الصينيين لأكثر من ألفي سنة. وكان لها تأثيرها الكبير على الشعب. إذا كنا نريد أن نحرر أيديولوجيا الشعب من التفكير القديم، علينا أن نزيل كونفوشيوس. وهذه خطوة لتحرير تفكير الشعب.

سألت إذا ما كان الجدل في الصين نظرياً أم عملياً، ولا سيما إذا ما كان «موجهاً ضد الأفراد، الأفراد الأحياء، بدلاً من الأفراد القدماء». لم يلفظ دينغ بكلمة للتأكيد على أن الحملة المناهضة لكونفوشيوس لها هدف معاصر حقاً.

عندما تنتقد أيديولوجيا محافظة فمن الطبيعي أن تؤثر في بعض العاملين - بعض من يمثلون الأيديولوجيا المحافظة يتعرضون للهجوم.

مع الوقت بدأت أكن احتراماً كبيراً لهذا الشخص القصير ذي العينين الحزبتين الذي تمسك بقضيته في وجه ظروف معاكسة بالغة الصعوبة والذي سيحول بلاده، مع الوقت أكثر بكثير مما فعل أسلافه. ظل ماو على الصين التقليدية قد أوجد بلداً متحداً، ولكنه ترك أيضاً فراغاً، كما أشار هو نفسه عندما قال لينكسون إنه لم يغير في الواقع إلا بيجينغ. ولكن خارج الخراب الذي أحدثته «الثورة الثقافية» استطاع دينغ أن يدخل التحديث الذي حوّل الصين إلى دولة اقتصادية عظيمة في غضون إحدى وعشرين سنة، وكان بالتأكيد سيحول البنية السياسية. اقتصاد السوق الاشتراكي الذي بناه تخطى عن كل شيء عدا طقوس ماو الشكلية. لقد بنى اقتصاد السوق الاشتراكي الخاص به الذي سماه اقتصاد السوق الاشتراكية - كما أقام علاقات ودية مع الولايات المتحدة.

في اللقاء الأولي في نيسان 1974 لم يعتبر أحد منا دينغ شخصاً مهماً. كان يتصرف كأنه في مهمة تدريبية لتعلم كيفية التعامل مع الأمريكيين الذين لم يكن على صلة معهم. كان يؤيد مقولة ماو بأن الروس يعملون في الشرق كي يضرّبوا في الغرب. وكانت هذه طريقة ماو في وصفه لأمريكا بأنها الطرف الأكثر تعرضاً للتهديد. أشرت إلى أنه من غير المثمر أن نتناقش حول بؤرة اهتمام الاستراتيجية السوفييتية سواء كانت أوروبا أو آسيا، إذ «حيثما كانت تلك البؤرة فإن الخطوة التالية ستكون واضحة». لم يجد دينغ فائدة من النقاش واكتفى بالقول إن التجربة ستبين كل شيء:

تحدثنا مع أصدقائنا اليابانيين حول هذه النقطة لم يبد أنهم متحققون من ذلك. يبدو أنهم يعتقدون أن المقاصد السوفييتية في «الشرق» لا تشملهم.
بعبارة أخرى كان دينغ يود أن يعمل معنا على بناء تحالف.

ماو وزهو نادراً ما تجاوزا الحديث عن سياسات متوازية. وفي حين أن زهو قد اقتصر على الترحيب بجهود أمريكية وحيدة الجانب لإيجاد جبهة معادية للسوفييت موحدة، أشار دينغ إلى استراتيجية «مشتركة» كتلك التي «نعمل معاً على تثبيت الدب في الشمال». بهذه الروح حثنا على أن نكون أكثر حساسية تجاه حلفائنا الأوروبيين: «إذا أظهرتم اعتباراً أكبر للأوروبيين، ألن تكون هناك نتيجة أفضل؟».

بعد فترة قصيرة من لقائي الأول مع دينغ استدعى سقوط إدارة نيكسون ومجيء إدارة فورد ثغرة استغرقت قرابة ستة أشهر في التبادل رفيع المستوى ما بين بيجينغ-واشنطن. في تلك الفترة أظهرنا التزامنا الكامل بسياسة نيكسون تجاه الصين، عن طريق هيوانغ زهين، ضابط الاتصال الصيني الرئيس في واشنطن، حول وجهات نظرنا في الأحداث الظاهرة. وبهذه الروح استقبل فورد ضابط الاتصال الصيني هيوانغ زهين في المكتب البيضاوي لمدة ثلاث ساعات بعد تنصيبه كي يؤكد على ما بدأه نيكسون. ومع هذا لم يفتنا أن نلاحظ أنه أثناء الجلسة السنوية للجمعية العمومية للأمم المتحدة في شهر أيلول 1974 ألقى كياو غوانهوا خطبة شابهت ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تقريباً في تهديدهما للسلام.

لم يكن ذلك صدفة. فحيوية العلاقات الصينية - الأمريكية كانت تعتمد على الاعتراف بالمصالح المتوازنة والقدرة المشتركة على تأييد كل واحدة للأخرى. وهي تعاني عندما تبدأ النظرة إلى المصالح الوطنية المشتركة تختلف أو عندما يتغير تنفيذ الآراء المشتركة. لقد وقع كثير من الاضطرابات الداخلية في الولايات المتحدة ولم يكن لها بعض التأثير على نظرة الصين إلى فعالية الشراكة الصينية - الأمريكية. كان اهتمام الصين بالشراكة تلك قائماً على افتراض أن الولايات المتحدة ملتزمة بالتوازن الدولي وحريصة على تنفيذ قناعاتها الاستراتيجية الراسخة. ومع هذا ففي غضون اثني عشر شهراً شهد الصينيون تفكك قوتنا التنفيذية في أعقاب «ووترغيت» وهم مضطرون إلى التعرف على رئيس جديد لم يقبله أحد من كبار مسؤوليهم الحاليين. وكان الكونغرس يتحدى السلطات الرئاسية حول الهند الصينية، وقبرص، وقوى الحرب، ونشاطات المخابرات، كل ذلك قلص من الثقة فيما يقوله الأمريكيون، فيما كان الخلاف حول «الانفراج» يثير تساؤلات حول اتجاه سياسة الحرب الباردة الأمريكية.

عندما استلم فورد السلطة لم تكن المسألة مسألة سياستنا تجاه الصين، بل قدرتنا على الاستمرار في إعطائها معنى.



obeikandi.com

الجزء الثاني

فورد في الرئاسة



obeikandi.com

الرئاسة الجديدة

التحول

لم يُدر أي مدير تنفيذي رئيسي أية ديمقراطية صناعية من مكتبه بطريقة ذات طابع شخصي كما فعل الرئيس الأمريكي. كان لديه بعض القيود على تعيين موظفيه، وقد عين قرابة بضعة آلاف الموظفين المساعدين عند استلامه السلطة في كل وزارة. والحكومة تعمل وفق إدارة الرئيس ولا أحد يناقش قراراته. والقلة الذين يناقشون القضايا المهمة وقرارات وزارة الخارجية يطرحون أفكارهم داخل الحكومة في عرض عام. والافتراض الأساسي أن قرارات الحكومة معرضة للإفشاء لأن عضويتها مختلفة جداً.

نتيجة لهذا، فإن مناقشات السياسة الخارجية الحساسة تجري ضمن «مجلس الأمن القومي» أو اللجان الفرعية التابعة له. ويتألف مجلس الأمن القومي «من الرئيس، ونائب الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، ومدير «وكالة المخابرات المركزية» كمستشارين. كما تضم اجتماعات مجلس الأمن القومي من يدعوهم الرئيس إلى المشاركة — مثل مستشار الأمن القومي ووزير الخزانة غالباً، والمدعي العام وغيرهم من كبار الموظفين ممن لهم علاقة بالموضوع المطروح. وحسب تجربتي لم يكن نيكسون ولا فورد يطلبان التصويت. وكان نيكسون يعلن عن عمد قراراته بمذكرة من المكتب البيضاوي، وبهذا كان يؤكد على الصفة الاستشارية الخالصة «لمجلس الأمن القومي».

الفترة الفاصلة التي قاربت ثلاثة أشهر التي يمنحها نظامنا للرئيس الجديد ما بين فترة الانتخاب والتصويب كانت فترة كافية لترتيب شؤون الإدارة وتحضير جدول أعمالها. هذه الفترة الفاصلة توفر فترة راحة كي يختبر الرئيس المنتخب الجديد العمل في مكتبه. مع وجود العناية المفرطة المتكاملة فإن الطاقم الإداري يتطوع بتقديم فيض من المعلومات التي لم يطلبها الرئيس المنتخب بعد لاتخاذ قرارات أو يستوعبها (أم لا) مرتاحاً من عبء الخلافات التي تنشأ بين الوكالات والدوائر المختلفة. وبارتياحه من الاجتماعات والمجادلات البيروقراطية يكون الرئيس المنتخب، ربما لآخر مرة، قادراً على إعطاء الأولوية للجوهر على الإدارة.

باسم الاستمرارية، تقوم الطبقة العليا من الإدارة أثناء عملية التغيير بوضع مشروعات تجاوزها الزمن. المجموعة القادمة، التي لم تفسدها معركة البيروقراطية بعد، تستجيب بمزيج من الترفع لسابقتها والإيمان العميق بقدرتها على إجراء تحولات كبيرة. وتكبح وسائل الإعلام نشاطها نظراً لأنه لم تتخذ صلاحياتها في اختيار أو تأكيد المعلومات التي تثبت جدارتها ونظراً لأنه لم تتخذ أية قرارات فعلاً يجد الصحفيون أنفسهم غير ملزمين بممارسة حقهم في اختيار أو تأكيد المعلومات التي تؤيد أولوياتهم. أما كبار ممثلي الإعلام فيمضون وقتهم في «تنمية مصادرهم» كما يطلقون عليها، أو «تلميع التفاح» كما يرى بعض المراقبين.

وهكذا فإن التحولات الرئاسية تتغلف بغطاء من التوقعات المصاحبة وعدم اليقين: التوقعات لأنها في مرحلة التجديد، ولأن جذور أشجارها لم تنم بعد.

هذا النظام يجسّم بصورة وحشية عندما يصل نائب الرئيس إلى السلطة العليا عن طريق حادث مؤسف يُنهى ولاية الرئيس فجأة. ويجد الرئيس الجديد نفسه مضطراً، وقد فوجئ بالتحول المفاجئ، أن يستمر بعض الوقت بموظفيه وإجراءاته، ومهما كان حسن النية فإن هؤلاء قد اختيروا على أساس معايير تتوافق مع نفسية أو حاجات الرئيس الجديدة في حالات نادرة نظراً لأن المرشح للرئاسة يأتي نتيجة توازن الأجندة المختلفة للحزب الفائز. ومن المحتم أن الموظفين السابقين سوف يجري استبدالهم بالتدريج. وبانتظار هذا التغيير الكبير، فإن الأشهر الأولى من إدارة نائب الرئيس هي فترة توتر داخلي أكثر مما هي موجة من الأمل تدفع الرئيس المنتخب الجديد.

لقد كان التغيير الذي حدث من ولاية نيكسون إلى ولاية فورد معقداً بشكل خاص. لم يستفد فورد بوصفه أول نائب رئيس غير منتخب، من التقدم في الحملة الرئاسية جنباً إلى جنب مع سابقه، والحصول على امتياز النجاح معه. كما أن فورد ورث إدارة شوهت بسنتين من الكوارث التي أحاطت بفضيحة ووترغيت، وكشأن جميع نواب الرئيس الذين تولوا الرئاسة لم يكن لديهم مستشارون سياسيون مستقرون، ولا الجهاز السياسي الذي أوصل الرئيس المنتخب إلى سدة الرئاسة.

بعد عدة أسابيع غير فورد معظم الموظفين السياسيين الذين ورثهم عن نيكسون بما في ذلك المكتب الصحفي. ونُقل ألكسندر هيج من رئاسة أركان «الناو». وحل محله دونالد رامسفيلد صديق فورد منذ عملاً معاً في مجلس النواب. وعلى مدى الأشهر الثمانية عشر التالية جرى تغيير جميع موظفي رئاسة الحكومة باستثناء اثنين (بيل سيمون في وزارة الخزانة وأنا في الخارجية) كما استبدل مدير «وكالة المخابرات المركزية». بعبارة أخرى كان فورد يريد إدارة دفعة السفينة بطاقم مختلف تماماً عبر واحدة من أقوى العواصف التي مرت بالبلاد والانقسامات السياسية التي ما يزال بعضها قائماً حتى الآن.

صفات فورد الإنسانية خفت من ألم أولئك الذين أنهت خدماتهم العامة والذين جيء بعناصر جديدة للإدارة المحصورة بدلاً منهم. وكانت طريقته في اتخاذ القرار معاكسة بطريقة درامية لسلفه. كان نيكسون مُغرمًا بالخيارات الاستراتيجية ويكرس وقتًا طويلاً لدراساتها ومناقشتها. كانت تقلقه تفاصيل التنفيذ، وكان يجري المناقشات بطريقة عامة. أما فورد فعلى العكس من ذلك، كان يناقش الأهداف في اجتماع أو اجتماعين مطولين بحيث يكون كل واحد مسؤولاً عن تنفيذ القرار يأخذ فرصة في التعبير عن رأيه. وبعد ذلك لا يسمح لنفسه بأراء أخرى.

كان فورد متعلقاً بالانغماس في تنفيذ السياسة أكثر مما كان نيكسون بكثير. وقد بدت مناورات نيكسون المعقدة غير ملائمة بالنسبة لفورد وإن كان يعترف بخياراته عندما يقتضي الأمر. وكان يفضل العرض الشفوي على العروض المكتوبة، في حين كان نظام نيكسون المحكم للمجموعات العاملة في الداخل على مستوى مساعدي الوزراء يفرقون في النقاش. المناقشات الآن بين الدوائر تجري ضمن «مجموعة مراجعة عليا» على مستوى نواب الوزراء، أو ضمن «مجموعة واشنطن للأعمال الخاصة» وهي إدارة مكافئة لمناقشة الأزمات، حيث تنتقل مباشرة بعد ذلك إلى «مجلس الأمن القومي» وكانت تحتاج عادة إلى اتخاذ قراراً.

لم يكن فورد يخشى الخلاف بين مستشاريه ولا يعترض على مجابهة أفكاره، كما أنه لم يكن يفقد أعصابه، وي طرح الأسئلة المناسبة، ويتخذ قرارات واضحة في نهاية الاجتماع غالباً. كان يقبل النقاش - فيما كان نيكسون لا يحبه أبداً - مع موظفيه. لم يكن فورد يحب اتخاذ القرارات، وإذا ما اتخذ قراراً لا يتراجع عنه لاعتبارات سياسية داخلية على الأقل.

لم يكن أعوان فورد يخشون مخالفته الرأي أو محاباة من يؤيدون رأيه - ولم يكن ثمة خوف من نوايا الرئيس النهائية لأنه عمل طويلاً مع نيكسون بروح طيبة. والخلاف في الآراء لا يؤدي إلى مؤامرات تنافسية، وفورد يعبر عن ذلك بصراحة، وليس لديه غموض بشأن النتائج.

مع هذا، فإن الشفافية لا تضمن الانسجام. فمنذ البداية كان على فورد أن يتجاوز الفارق الدقيق غير الملموس للخلاف في رد فعل أعضاء الحكومة تجاه رئيس جديد منتخب مدينين له بتعيينهم بالمقارنة مع رئيس غير منتخب بدون خبرة تنفيذية أبقاهم في العمل الحكومي. حيث كان معظم الخبراء لا يتوقعون أن يعاد انتخابه. التفسيرات الوحيدة لتعليمات فورد لمدير وكالة المخابرات المركزية، وليام كولبي، بشأن أنغولا وتحقيقات الكونغرس الاستخباراتية، أو تعليماته لوزير الدفاع جيمس شليسنيجر أثناء حادثة «ماياغيوز» - التي سنناقشها في فصول قادمة - تعود بالدرجة الأولى إلى قناعتها (ربما غير الواعية) أنهما يفهمان جوهر المصلحة القومية أفضل من فورد.

عندما كانت القرارات الرئاسية ضد رأي الآخرين كان الموظفون العنيدون يميلون إلى الانغماس في أعمال إعاقة لا تنتهي. والدوائر المحكمة ذات السلطان قد تتسحب إلى خط الدفاع الثاني كتفسير لكيفية

ترجمة قرارات الرئيس. لذلك فإن الخلافات حول استراتيجية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية لم تنجسم أبداً بصورة نهائية، ويعود ذلك جزئياً إلى أنها تتضمن قضايا فلسفية أساسية محلها المناقشات التقنية، نظراً لأن بعض اللاعبين الكبار كانوا حساسين تجاه تزايد نفوذ الجناح المحافظ في الحزب والذي يعارض فور.

فريق فور

يميل كل رئيس إلى أن يحيط نفسه بطاقم من الموظفين يألف شخصياتهم وعاداتهم من خلال فترة الخدمة المشتركة. ولكن خلافاً لأي موظفين للرئاسة أو حتى نواب الرئيس التقليديين الذين يخلفون الرئيس، فإن حاشية فور - روبرت ت. هارتمان فيليب بوتشين، د. وليام سيدمان - لم يقوموا بأي دور على المستوى التنفيذي، فهارتمان كان بمثابة مساعد تشريعي لفورد في مجلس النواب، وفيل بوتشين كان محامياً، وبيل سيدمان شريك إداري في شركة حسابات دولية، وكلاهما من «غراند رابيدس». وكانت مزاياهم الرئيسة في نظر فور هي إفتهم، وليس خبرتهم؛ كانوا يفهمون تفكيره وهو كان يثق بهم. صفاتهم المتميزة هي الشخصية واللف. خلفياتهم لم تهيئهم لجو الحرب من الجميع ضد الجميع، الذي كان يسود واشنطن في أعقاب حرب فيتنام وفضيحة ووترغيت. صدمتهم بهجوم الكونغرس ووسائل الإعلام عليهم في الإدارة الجديدة، كانت تجعلهم يتصرفون وكأن الأمر لا يعنيهم في معركة سياسية يفسرونها على أنها سوء فهم شخصي. وهذا بدوره كان يغري أولئك الذين كانوا يحاولون أن يظهروا أن التهجم على رئاسة فور يخلو من العواقب السياسية الطبيعية المرتبطة بالتعامل مع طاقم اشتد عوده من خلال سنوات حملة وطنية.

ومهما كان القادمون الجدد عازفين عن مواجهة الكونغرس أو وسائل الإعلام، فقد شعروا أنهم أكثر حرية في مجابهة الوزارات والإدارات التنفيذية. فأعضاء الحكومة كان من الظاهر أنه لا يربطهم سجل طويل من العلاقة الوثيقة مع أصدقاء فور في «غراند رابيلز». ولما كان موظفو البيت الأبيض ليس لهم إلا وكيل واحد - الرئيس - فقد حولوا اهتمامهم إليه. لهذا نجم كثير من التوتر من جراء هذه العلاقات حتى داخل بيت فور الأبيض.

جعل هارتمان نفسه على وجه الخصوص حامياً لفضائل فور الخاصة في مواجهة زمرة عصر نيكسون التي لا تخدم إلا مصالحها. وخلال انهيار الهند الصينية عام 1975، تولى هارتمان مهمة إسباغ «انتهاء» حرب فيتنام على فور برفضه جميع الطلبات بتمويلات إضافية. وبدا غافلاً عن حقيقة أن اقتراحه بالانسحاب فردياً، وبسرعة، وبدون شروط - كان النتيجة نفسها لمبادرات الجناح الراديكالي لحركة السلام التي كانت تلح على ذلك لمدة عقد من الزمن تقريباً. وما كان الراديكاليون ليشاركون رجلاً عيَّنه نيكسون عملياً بأي عمل جيد يتحقق. وبطريقة مشابهة، قبل أن يغادر فور في نهاية تموز 1975 لحضور

«مؤتمر الأمن الأوروبي»، حاول هارتمان أن يتجنب انتقادات المحافظين اللاذعة حول التخلي عن أوروبا الشرقية واتهامي بالتخلي عن القضية كلها. ولكن فيما كان الرئيس يستطيع أن يتخلى دوماً عن وزير خارجيته، فإنه لا يستطيع التخلي عنه طالما أنه ما يزال وزيراً في السلطة، ولا سيما عشية مؤتمر دولي كبير، الذي يُعترف به الآن على أنه إحدى نقاط التحول في الحرب الباردة.

رغم أن مثل هذه الأحداث كانت مزعجة فإنها لم تتجاوز حدوداً صغيرة في عهد ولاية فورد. كان هارتمان - وبقية مجموعة «غراند رايبس» - يفتقرون إلى القدرة كما يفتقدون بالتأكيد إلى مكر نظرائهم في عهد نيكسون. وبعد عدة أشهر، هب هارتمان نفسه - أو عينه فورد - لكتابة خطاب الرئيس - والاهتمام بالقضايا السياسية إلى درجة التأكد أن رئيسه يلقي مصداقية ملائمة.

كان دور فيل بوتشين أكثر عمومية. كل رئيس تابعته، كان لديه أحد أتباعه ممن ليس لهم دوافع خفية يكون بمثابة ضميره. ولما كان هالدمان يمثل شخصية نيكسون الرومانسية للرئيس. البطل المقتدر، كذلك كان فيل بوتشان يجسد التزام فورد بالمصالحة ومداداة الجراح.

بوتشين النحيل ذو الشعر الأبيض، الذي كان يدعى بقنصل الرئيس، نشأ وترعرع في مدينة أمريكية صغيرة في الثلاثينات. ولما كان يكره المشاحنات والمجابهات فقد كان يفتقد إلى القدرة على حل النزاعات التي يصعب حلها. وبدا لبعض منا ممن كانوا من معارضي حرب فيتنام الأشداء، أنه يسعى للبحث عن تسوية إلى حد الإرضاء، وإبعادهم عن كل مخاطر، كي يشجع الهجوم على السلطة التنفيذية التي يُفترض أنه يلطف من مواقفها. وبإبعاده «البيت الأبيض» عن المجابهات المباشرة مع الكونغرس، فقد ترك الوكالات. وبخاصة إدارة المخابرات المركزية CIA. في وسط خط النار مما جعلها هشة للغاية.

على الرغم من أنني أختلف بشدة أحياناً نزعات بوتشين في البعد عن المجابهة - في الوقت الذي كنت أكن له مودة شخصية - أعتقد الآن من منظور العقود التي مضت، أنه كان يجسد حكمته البديهية الأعمق. إذا كان فورد يريد أن يجدد، فهو يحتاج إلى موازنة كل انتصار في الشأن الداخلي مع الانقسامات الداخلية التي تزداد عمقاً مع استمرار النزاع الداخلي. أدى بوتشين دوره بكرامة وامتنياز، بعد أن أنجز خدمته الحكومية، واختار عدم العودة إلى «غراند رايبلز» بعد أن غادر فورد الرئاسة. وبدلاً من ذلك ظل في واشنطن - المدينة المعروفة بصعوبة تكيف من لا يملكون سلطة قوية أطول فيها. كان بوتشين يحظى دوماً باحترام خصومه.

لا شك أن القدوم الجديد والأقوى إلى «البيت الأبيض» في عهد فورد كان قدوم دونالد رامسفيلد، الذي أتى به فورد من مركزه في «الناتو» (حلف شمال الأطلسي) كسفير، عندما غادر آل هيغ رئاسة الأركان. بعد ما دُعيت بمذبحة هالوين في 1 أكتوبر 1975، عندما طرد فورد شلسينجر، عُيّن رامسفيلد وزيراً

للدفاع. كان يحظى باحترام فورد عندما كانا يعملان معاً في الكونغرس وكان فورد ممتناً له لمساعدته في إيصاله إلى زعيم الأقلية عام 1965.

نظر إليّ رامسفيلد نظرة عميقة في ظاهرة خاصة من ظواهر واشنطن: كان السياسي البيروقراطي الماهر الذي لا تبدو معالم الطموح والمقدرة على وجهه سافرة. كان رامسفيلد قد خدم لفترة قصيرة في القسم الداخلي في البيت الأبيض في عهد نيكسون، وهناك تجنب بمهارة الانخراط في تناقضات المعركة الرئاسية. في تلك الأيام كان يُظهر تعاطفاً خاصاً مع المحتجين الصغار رغم تعبيره عن ازدراؤه لبرنامجهم السياسي. وفي بداية 1973 عيّنه نيكسون في بروكسل سفيراً «للاتو»، حيث يستطيع بناء مصداقية في السياسة الخارجية دون أن يشارك في المجادلات حول فيتنام ووترغيت.

في الفترة من الوقت التي عاد رامسفيلد فيها في خريف 1974 إلى واشنطن، كان الجو السياسي الوطني في البلاد قد تغير. أدرك رامسفيلد، كأحد البارزين في الحروب السياسية أكثر مني أن ووترغيت وفيتنام قد يُحدثان تراجعاً للمحافظين، وأن ما يبدو كمدٍ ليبرالي بعد انتخابات الكونغرس التي برز فيها ماكففرن، قد كان علامة في الواقع على نقطة أوج راديكالية. ولما كان رامسفيلد كبير موظفي فورد فقد صمم على مساعدة فورد على البقاء وكسب الحروب السياسية بدون أن يسبب لنفسه جراحاً كثيرة. ناور بمهارة بين الانغماس الليبرالي المفرط للتحقيق في كل جانب من جوانب السياسة الخارجية، وبين الانتقاد المحافظ وغير المحافظ لسياسة فورد تجاه الاتحاد السوفيتي كما ورثها عن نيكسون.

لم يؤيد رامسفيلد الساحر، والقوي والمقتدر، سياسة فورد علانية ولم يدافع عنها صراحة. وبوصفه وزيراً للدفاع اتخذ مبادرات دبلوماسية أو تحركات عسكرية جديدة مع الإصرار على بيروقراطية الإجراءات مع احترام أي اقتراح جديد، كما سأناقش ذلك في فصل لاحق. كان هذا بسبب معارضة رامسفيلد للمواقف الرسمية لفورد والتي كنت أشجعها، أو بسبب حكمه على المشهد السياسي ورؤيته له، أو ربما بسبب أن الجمع بين الاثنين يجعل من المستحيل على الأرجح تسوية المسألة بهذا التحرك بشكل حاسم. وأياً كان الباعث. وجميعها بواعث مشرفة. كان رامسفيلد ماهراً في استبعاد كل مسألة خلافية بطريقة بيروقراطية أو بأخرى. ولكن مع اقتراب انتخابات عام 1976، فإن النزاع الداخلي المطول لم يكن مناسباً. فالتأخير يجعل المسائل الدبلوماسية المتنازع عليها مجمدة حتى ما تبقى من عام 1976.

كان جون أوزبورن، الذي يعتبر عموماً من بين أحكم معلقّي واشنطن، قد كتب حول علاقة رامسفيلد بزملائه الأعلى منه ما يلي:

في الأسابيع القليلة المشرقة كان جماعة فورد يشعرون بالحرية وبالرغبة في الكلام أكثر من ذي قبل، بدأت أشعر بعمق وشدة العداءات دونالد رامسفيلد الذي احترمه حين عودته كرئيس لموظفي البيت الأبيض، وأحترمه الآن كان موضعاً لعدم الثقة

ومركزاً لها. كان نيلسون روكفيلر مقتنعاً أن رامسفيلد قد تعتمد إحباط جهوده للإسهام في تشكيل السياسة الداخلية، وشدد الضغوط على روكفيلر كي ينسحب من ترشيح نفسه لنيابة الرئيس عام 1976، وحث جيرالد فورد على إبعاد وزير الدفاع جيمس شليسنجر ومدير وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA وليام كولبي واستبداله بجورج بوش رئيساً لوكالة CIA. وحرمان وزير الخارجية هنري كيسنجر من مركزه في «البيت الأبيض» وتعيينه كمساعد لشؤون الأمن القومي في الثاني والثالث من 1975. من بين الأسماء المذكورة كان روكفلر هو الذي أكد أن رامسفيلد قد فعل كل ذلك من أجل أن يجعل نفسه من بين المرشحين لمنصب نائب الرئيس عام 1976. كيسنجر وشليسنجر ووزير المالية وليام سايمون، كما شارك ريتشارد تشيني، كما فعل رامسفيلد، شارك في شكوك رامسفيلد وجعلها قابلة للتصديق. ولكنهم لم يتحدثوا عنها كحقيقة مقبولة كما فعل روكفلر. وهذا ما مهد للشكوك والكراهية - كلمة الكراهية التي أصبحت مبررة - قد نوقشت مراراً وتكراراً مع كل المبادئ التي ذكرت هنا مع الرئيس فورد أثناء الأسابيع الأخيرة من الإدارة⁽¹⁾.

مع مرور الوقت أصبحت أكثر اطلاعاً على خبرة رامسفيلد اللامعة وعمق تفكيره، وبخاصة بعد أن تركت الحكومة ولم أعد هدفاً لهجومه. كان صارماً وقادراً، وجذاباً على المستوى الشخصي وواسع الاطلاع. وأوشكت على الاقتناع أنه إذا ما وصل إلى الرئاسة سيكون من الأفضل أن يكون مديراً عاماً من أن يكون عضواً في الوزارة. والحق أنه كان بوسعه أن يصبح رئيساً قوياً.

في مرحلة ما من الطريق تخلت هذه الموهبة السياسية القيادية عن طلب السلطة. ففي رحلة ما حيث بدا فيها على الطريق، تخلى عن السباق: عندما بدا رامسفيلد مهيباً جيداً للمنافسة على الرئاسة تخلى عن المتابعة. هل كانت الظروف غير مناسبة، أم أن المنافسة على الرئاسة أصبحت مستنزفة جداً حتى بالنسبة لشخص يملك مثل عزيمة رامسفيلد؟ أم أن المنافسة باتت صعبة على الرئاسة حتى بالنسبة لرامسفيلد بحيث تجعله يتراجع في المرحلة الأخيرة لأنه لا يستطيع أن يتحمل فكرة الفشل؟ في ذلك الوقت تخلى رامسفيلد عن السياسة الانتخابية وأعتقد حقاً أن هذا كان أمراً مؤسفاً^(*).

كانت علاقة رامسفيلد مع شليسنجر، الذي حل محله، ليست أفضل من علاقته بي أو بأي وزير آخر، وقد ورث عنه معركة مستمرة معي. ولكن توتري مع شليسنجر كان مختلفاً عن خلافي مع رامسفيلد. فقد

(♦) في الحملة الرئاسية عام 1996 اختير رامسفيلد مستشاراً رفيعاً في حملة روبرت دول. من الصعب التنبؤ ما الذي جعل دول يكسب. وفي عام 1998 ترأس رامسفيلد لجنة مهمة تابعة للكونغرس كانت تعد تقويماً عميقاً لتهديد الصواريخ الباليستية للولايات المتحدة.

كان شليسنجر أكاديمياً يدخل في معارك فكرية مستخدماً أدوات سياسية. ولو بشكل غير مريح جداً. رامسفيلد يمكن أن يستشهد بتحليلات متتالية في معاركه، ولكنه كان قائداً سياسياً أكثر مما هو محلل. كنت مقتنعاً أننا في نهاية النهار سوف أتوصل مع شليسنجر إلى تفاهم، لأن خلافاتنا في الواقع كان يقتصر فهمها على فئة قليلة، أو على خلافات خفية وفتية أو إدارية.

تعود علاقتي بشليسنجر إلى فترة بعيدة. قابلته عندما كنا معاً «متقنين في شؤون الدفاع»، كنت آنذاك أستاذاً في هارفارد، وكان محللاً لامعاً في مؤسسة «راند». في ذلك الوقت كانت أفكارنا متلاقية في كثير من الموضوعات الأساسية، والخلاف الأساسي أنني كنت أكثر اهتماماً بالتحديات الجيوسياسية، فيما كان هو مهتماً بالتحديات التقنية. وفي الحكومة كنت أقدر عالياً وظيفته كمساعد مدير ثم مديراً «لمكتب الميزانية» لشؤون الدفاع، والذي أولاه الكثير من الاهتمام، غير العادي للدراسة الاستراتيجية والاقتصادية. وعندما رُفع شليسنجر إلى رئيس دائرة «لجنة الطاقة الذرية» عام 1971، أعجبت كثيراً بالطريقة التي عالج بها التجارب الأمريكية تحت الأرض في جزر أليوتيان عام 1971 التي اعتبرت خطيرة جداً. لقد نقل أسرته ببساطة إلى موقع التجربة وبقي معها هناك طوال فترة التجربة. وبعد أن عُين وزيراً للدفاع عام 1973 بعد فترة قصيرة من تسلمه منصب مدير وكالة المخابرات المركزية CIA، أسهم شليسنجر إسهاماً فائقاً في مراجعة العقيدة الاستراتيجية وقايل بقوة ومقدرة من أجل برنامج دفاعي فعال في وجه معارضة الكونغرس.

أيدت بقوة تعيين شليسنجر وزيراً للدفاع، ولم يخطر ببالي أبداً أن نختلف. كما لم يخطر ذلك ببالي شليسنجر بدون مبررات. فمراقبة التسليح أثناء فترة إدارة نيكسون الأولى تجاوزت كثيراً من الامتيازات الثابتة، بما في ذلك امتيازات البنتاغون الذي كانت مصالحه واستراتيجيته معنية مباشرة. ففي نهاية ولاية نيكسون على سبيل المثال كانت مباحثات القناة الخلفية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT) ما تزال جارية بدون وجود ممثل عن وزارة الدفاع في أي فريق للمفاوضات. وطيلة عملي بصفة مستشار شخصي للرئيس نيكسون وكان يستخدم القناة الخلفية لكسر جمود واشنطن البيروقراطي، فإن هذه الممارسة كان لها أساسها المنطقي (تأكدت من توضيح موقفنا مع رئيس هيئة الأركان المشتركة. ولكن هذا يختلف عن المشاركة في المفاوضات).

ولكن ما إن أصبحت وزيراً للخارجية، لم يكن من المناسب أن استبعد الوزارة المعنية بالدرجة الأولى بالحد من التسليح، بل كان ذلك من باب التهور إدارياً. كان من البديهي أن أولئك الذين لم يشاركوا في التفاوض في العملية الدبلوماسية أن يصبحوا أبطال التحليل ذي الأثر الرجعي. وبسبب عدم معرفتهم بالعقبات القائمة كان من الممكن أن يركزوا على التنازلات التي قدمت أكثر مما يركزوا على المنجزات المنتزعة. وبالنسبة قد يشجعون على ضياع فرصة المفاوضات والتنازلات التي قدمت من كل طرف. في

عالم الدبلوماسية الحقيقي، لا يحدث هذا أبداً. والحق أنني عندما أضفت ممثلاً عن وزارة الدفاع إلى مفاوضات SALT مع بريجينيف في 1976 أثبت جيمس ب. ويد أهمية لا تقدر بثمن من حيث صياغة الاقتراحات ومحاولة إقناع الزملاء أن هذه الاقتراحات للصالح القومي. ولكن الوقت كان متأخراً آنذاك كثيراً.

مهما كانت شكاوى شليسنجر في البداية مبررة، فقد أظهرها. كان مستاءً من علاقتي الوثيقة مع فورد واعتبرني، مخطئاً، أنني العقبة الرئيسية لإقامة علاقة ود مشابهة مع الرئيس. وما بدا في البداية شكوى مقبولة إلى حد ما تحول تدريجياً إلى جهد منظم لتقليص نفوذي، فسواء كانت المشكلة هي قضية قبرص، أو الحد من السلاح، أو الامدادات إلى إسرائيل أثناء حرب الشرق الأوسط، أو أزمة «ماياغيوز» أو العلاقات بين الشرق والغرب، كان شليسنجر يتصرف وكأنه قائد معارضة ضدي في نظام برلماني.

لم يساعد شليسنجر على تسهيل الأمور بالمعنى الحرفي، كان يقصد التكيف مع الرئيس الذي يخدمه. في اجتماع لمجلس الأمن القومي في حزيران عام 1974 قبل مغادرة نيكسون إلى موسكو، اقترح شليسنجر اتفاقية SALT بحيث يقدم السوفييت جميع التنازلات. وعندما سأل نيكسون كيف يسعه أن ينفذ هذه الحيلة، أجاب شليسنجر: بوسعك أن تكون ملحقاً جداً، وأنت تتمتع بمهارات بلاغية. وفي اجتماع مجلس الأمن القومي في 7/1، الذي ترأسه فورد، الرئيس الجديد، قال في معرض مناقشة شليسنجر: متى نفذ نيكسون هذه الحيلة، أجاب شليسنجر: «أود أن أناقشك على أرض الكونغرس حول هذه النقطة، بدون الدخول في التفاصيل» - مفترضاً أن فورد لا يعرف ما كان يتحدث عنه.

وحول قضايا الحد من السلاح، رغم شدة حساسيتها ذهنياً سلم شليسنجر لجاكسون بالأناقش أو يتحدث ريتشارد بيرل في لعبة الأرقام. وفي بعض المناسبات كان شليسنجر يصادق علناً على اعتراضات جاكسون التقنية السرية أو ما استحدثه بيرل - كما فعل قبل سفر نيكسون بفترة وجيزة لحضور قمة موسكو في حزيران 1974⁽²⁾. كان يحفز شليسنجر جزئياً اعتماداً على تأييد جاكسون في المعركة السنوية في الكونغرس حول ميزانية الدفاع. وذات مرة مارس طريقته في المجابهة والعدوانية مع «البيت الأبيض»، ولم يكتفِ بالمخاطر بفقدان حليفه السياسي الأول، الذي كان الرئيس، وهي حالة لا سابق لها، ولا يمكن الدفاع عنها على المدى البعيد.

حاول نائب شليسنجر، وليام ب. كليمنتس، وكذلك الجنرال جورج براون، رئيس هيئة الأركان المشتركة، أن يبذلوا كل جهد ممكن للتخفيف من حدة التوترات الناجمة. ولكنها كانت معركة خاسرة عندما تكون المناقشة حول الحد من السلاح؛ فقد كان شليسنجر يقارن أنظمة الأسلحة المصممة من قبل كل من القوتين العظميين قبل أن توجد فكرة الحد من السلاح على أسس مختلفة، وكان جاكسون، بوصفه العضو من المرتبة الثانية في «لجنة الخدمات العسكرية» يسيطر على مجرى النقاش في الكونغرس.

حاولت أنا وشليسنجر أحياناً إنهاء الخلاف. وفي 26 تموز 1974، قبل أسبوعين من استقالة نيكسون هتفت له:

كيسنجر: أفكر حقاً، مهما كانت المشاعر الشخصية بيننا، إننا في ظل الأزمة الراهنة، لا نستطيع أنا وأنت أن نعطي انطباعاً للدول الأجنبية بأننا على خلاف شديد.

شليسنجر: لا نستطيع أن نتوافق أكثر، لا نستطيع أن نتوافق أكثر.

كيسنجر: وهذا موقفي.

شليسنجر: حسناً، أخبرتك ويكمان (المساعد العسكري، العميد جون) أن يتحدث مع سكوكروفت. إذا كانت تلك هي المشكلة، فمن غير المناسب أن يحدث هذا الشيء.

كيسنجر: لا يمكن أن يحدث. لماذا أقوم بهذا؟ قبل كل شيء أنا لا أؤمن بصدق بوجود خلافات سياسية كبيرة بيننا.

شليسنجر: حسناً، أنا بالتأكيد لم أكتشفها.

عند هذه النقطة، مع ابتعاد نيكسون، طلبت من السيناتور جون ستينيس، رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، أن يساعد على حل الخلافات.

كيسنجر: لا أريد أن أشغلك بالوساطة هنا لأن المسألة ليست ما جرى في الماضي. المشكلة أن رئيسنا يتعرض للهجوم. لا يمكن أن نجعل الحكومات الأجنبية ترى اثنين من كبار موظفينا يعالجان الأزمات باختلاف.

ستينيس: حسناً، أعتقد أنك على صواب تماماً، وأنت مشيت نصف المشوار في محاولة معالجة الوضع.

كيسنجر: .. أتساءل إذا ما كنت كرجل وطني وكرئيس لتلك اللجنة لا تستطيع أن تهتف لشليسنجر وتثقل إليه انطباعك عن شهادتي. تستطيع القيام بذلك ولن تتورط في أي شيء.

ستينيس: سأقوم بذلك بالتأكيد، ويسعدني هذا. وأنا مهتم بالأمر من أجل وطني، ولسوف أتحدث معه مباشرة حول هذا الموضوع وأخبره أننا كنا صريحين جداً على طاولة المداولات، وأنت كنت معنا بقوة.

كيسنجر: هذا ما أؤيده. حتى لا يفكر أنني كنت أذهب إلى لجنته من وراء ظهره.

ستينيس: أوه، كلا، لا يمكن أن يفكر هكذا. تذكر أنني أنا الذي حضرته لذلك.

كيسنجر: هذا صحيح، وكما تذكر أنني أيدته بقوة.

ستينيس: نعم ياسيدي.

كيسنجر: كما أود أن أقول لك يا سيادة رئيس اللجنة، إذا وجدت أي شيء جري من جانبي أو من جانب وزارة الخارجية تعتقد أنه غير ضروري في هذا الموضوع، خابري فقط واجعلني أعرف ما هو، وسوف يُعالج الأمر على الفور.

لم يُفلح الأمر. فما إن أصبح فورد رئيساً، حتى بدأت المعركة ثانية، تاركة انطباعاً لدى العالم كله بوجود خلافات فلسفية عميقة. في إدارة طبيعية مثل هذا الخلاف ينتهي بسرعة باستبعاد واحد أو اثنين من أسبابه. ولكن الانفكاك التدريجي لإدارة نيكسون وحاجة فورد الملحة للاستمرار. ورغبته في استبدال هنري جاكسون - جعلت المأساة تستمر حتى 2 1975، عندما أقدم فورد فجأة على استبدال شليسنجر.

من دواعي السخرية أن السبب الرئيس لانزعاج شليسنجر - وهو أنني أفسدت العلاقة بينه وبين فورد - كان يستند إلى سوء فهم. فقد كان شليسنجر واحداً من القلائل الذين كانوا يزعجون فورد باستمرار، كما كتب عن ذلك مطولاً في مذكراته⁽³⁾. فقد كان فورد، عندما كان نائباً للرئيس، يعترض على معالجة شليسنجر للعلاقات مع الكونغرس. ثم بعد أسبوع من توليه الرئاسة تنامى إلى فورد كلام نُقل عن شليسنجر أنه وجه هيئة الأركان المشتركة، في ذروة مأساة استقالة نيكسون، أن تناقش أوامر الرئيس معه للحيلولة دون أية محاولة للقيام بإجراء غير متوقع. وراجع فورد الأمر مع هيئة الأركان المشتركة التي نفت وجود مثل هذا التوجيه، ولكن ليس الاستشهاد.

لم يغضب فورد على تعليقات شليسنجر الحمقاء فحسب، في اجتماعات مجلس الأمن القومي NSC بل وعلى توجهه للوصول إلى «المكتب البيضاوي»، والجلوس على كرسي مريح، يضع رجلاً على أخرى. صعد فورد تقويمه الذكي للعلاقات الداخلية عندما اعتذرت بسبب الوقت الذي استغرقته في شرح قضية خلاف. قال: «خلاف جيمس ليس معك ولكن معي. إنه يعتقد أنني غبي، كما يعتقد أنك تُسيرني. وهذا النزاع لن ينتهي حتى أقيل جيمس أو أجعله يعتقد أنه يُسيرني». بعد عدة أشهر قليلة اختار فورد خياره الأول.

مع نضج رئاسة فورد أصبح الجنرال برينت سكوكروفت عجلة التوازن التي لا يمكن الاستغناء عنها في جهاز الأمن القومي. انضم سكوكروفت إلى هيئة «مجلس الأمن القومي» كنائب لي عندما سُمي آل هيغ، الذي شغل المنصب خلال ولاية نيكسون الأولى، نائب رئيس أركان الجيش في 2 1972. عمل هيغ كمستشار عسكري لي عندما قدمت إلى واشنطن لأعمل مع نيكسون عام 1969. لما كان إنهاء حرب فيتنام إحدى المهمات الرئيسية لرئاسة نيكسون، حاولت أن أستخدم ضابطاً محترفاً عمل في فيتنام كي يساعدني في فهم الأمور من خلال المشكلات العسكرية المعقدة في الهند الصينية. كانت الدوائر

المختلفة توافقة إلى تعيين ممثل عالي المستوى ترشحه مجموعة من الضباط المتميزين من ذوي الخلفية الأكاديمية العالية. ولكنني شعرت أنني على دراية كافية بالمعالجة الأكاديمية ورأيت أنني أحتاج إلى ضابط مقاتل. وأوصاني صديقي د. فريتز كرايمر (انظر الفصل 27) بهيغ، الذي كان آنذاك يُعلم في «ويست بوينت»، مما يعني أنه مزود بالخبرة الأكاديمية والعسكرية معاً. كان هيغ رجلاً نشيطاً، ذكياً، ويكرس نفسه للعمل، وسرعان ما أصبح لا يمكن الاستغناء عنه، وعيّنته نائباً لي بعد سنة.

فيما كانت ولاية نيكسون الأولى تسير قدماً، فإن القناة الخلفية للمفاوضات التي أسندت إلي أبعدتني عن واشنطن لفترة طويلة من الوقت. أما بالنسبة لنيكسون فإن رغبته في تعيين مساعدين له يعارض بعضهم بعضاً فقد أثبت أنها لا تقاوم. أما هيغ فكان يقوم بعمله على خير وجه رغم صعوبته وغموضه أحياناً بالنسبة إليه، وجعلني أقوم بعمله بشكل فعال. وحتى مناورات هيغ في نهاية ولاية نيكسون الأولى لم تقلص من إعجابي بخدمته المتميزة بشكل غير عادي بالنسبة لي، وفيما بعد مواقفه المسؤولة، ولا سيما دوره الفعال في لم شمل الأمة في فترة تفكك رئاسة نيكسون⁽⁴⁾.

مع مرور الوقت انتقل هيغ إلى البنtagon، وكان منصب نائب رئيس «مجلس الأمن القومي» أحد المناصب الأساسية في واشنطن. ولم يكن من دواعي الدهشة أن يقدم لي البنtagon قائمة مهمة من المرشحين، معظمهم ممن يشغلون مناصب عالية في مجالات خدمة مختلفة. ومع هذا فقد أردت أن يكون النائب ليس شريكاً في لعبة البنtagon البيروقراطية.

كان من حسن حظي أن أكتشف مثل هذا في هيئة موظفي «البيت الأبيض» كان برينت سكوكروفت يعمل آنذاك في منصب مجهول ولكنه مهم كمساعد عسكري للرئيس، والذي كان من واجباته أن يطلع الرئيس على الخطط الحربية حيثما وجدت. ولما كان هذا المساعد مضطراً للسفر مع الرئيس، فقد أتاحت لي فرص عديدة لتبادل الآراء مع سكوكروفت. بارع في التعبير، ذكي في متابعة المناقشة، شديد الذكاء، هذا الرجل من أوتا الحاصل على الدكتوراه من جامعة كولومبيا قد لفت نظري بعمق معرفته بشؤون أوروبا الشرقية والشؤون السوفييتية. ترك لدي انطباعاً خاصاً عندما واجه بشجاعة هالديمان حول قضايا فنية كنت قد نسيتها.

أثبت سكوكروفت أنه الخيار الكامل. تكمن قوته في تحليله الجيد وحكمه الصائب. وإذا أخطأ فذلك بسبب فرصة ضائعة. كان يكتشف الكثير من الأخطاء التي يمكن تجنبها ويملك القدرة على اكتشافها. كان أحدها يكمل الجوانب البارزة في شخصية الآخر. فمعالجتي للتحليل الاستراتيجي ربما كانت أكثر بعداً، وكان سكوكروفت بالتأكيد أكثر دقة في تقويم الأمور الدقيقة للتنفيذ. وأصبح دوره أكثر أهمية بكثير في 22 أيلول 1973 عندما أقسمت اليمين كوزير للخارجية مع الاحتفاظ بمركز مستشار الأمن القومي.

ومع أنني كنت تواقاً للعمل في هذا الدور المزدوج فقد كان عملاً كبيراً. فكوزير للخارجية كان علي (أو على نائبني) أن أبين وجهة نظر في الاجتماعات ما بين الوزارات أو في مجلس الأمن القومي - وبخاصة عند اختلاف وجهات النظر مع الدوائر الأخرى. ولكنني كمستشار للأمن القومي كنت أتهم بتمثيل احتياجات الرئيس، وعلى رأسها جميع الخيارات - بما فيها تلك التي لم أوافق عليها - حرفياً. وبوصفي مستشار الأمن القومي كنت أترأس جلسات الدوائر، وكانت وزارة الخارجية مستثناة، وكان من المعروف أن نائب وزير الخارجية يمثل أفكارني في الواقع، والتي كان يفترض أن أنقلها إلى الرئيس باليد. وكان هذا معمولاً به لمدة 22 شهراً، نظراً لعناية سكوكروفت التي لا يستهان بها، والذي كان يضطلع فعلياً، إن لم يكن بحسب وظيفته، بكثير من وظائف مستشار الأمن القومي.

في شهر تشرين الثاني عام 1975، أنهى فورد دوري المزدوج بتعيين سكوكروفت «مستشاراً للأمن القومي» (كما سأصف في فصل لاحق). وكان هذا يعني الانتقال إلى التحول الصعب ولكن دقة سكوكروفت وتكامله قد حالاً دون أي تقرير. كنت على ثقة كاملة أنه سيمثل آرائني بشكل جيد أمام الرئيس، وينقل آراء الرئيس بدقة إلي وينقل آراءه الخاصة بدقة إلى كلينا سواء أعجبتنا أم لا. كان يقدم لفورد رأيه المستقل في التعامل مع القضايا الخارجية بدون أن يجعلني أشعر بأنه يناقشني في مسؤولياتي كوزير للخارجية. كان سكوكروفت عجلة التوازن ما بين عملية الأمن القومي، وظل ذخراً قومياً وصديقاً لي منذ ذلك الحين^(*).

خدمتي في عهد إدارة فورد لا تتضح توضحاً سيكون كاملاً بدون مناقشة نيلسون روكفلر، الذي اختاره فورد نائباً للرئيس في شهر آب 1974. كان لروكفلر تأثير أساسي في حياتي. تقابلنا صيف 1955 عندما كان مساعداً للرئيس ايزنهاور ودعاني كأستاذ في جامعة هارفرد، كي أنضم إلى مجموعة من الخبراء كان قد اختارهم لرسم سياسة البلاد المستقبلية. جرى ذلك في أعقاب مؤتمر جنيف في تموز عام 1955 بين ايزنهاور وأنطوني ايدن رئيس الوزراء البريطاني، ورئيس الوزراء الفرنسي ادغار فور، ونيكولاي بولغانين ونيكيتا خروتشيف من الجانب السوفييتي. وطلب من مجموعتنا أن تضع مبادرات سياسية خارجية لمرحلة ما بعد ستالين.

دخل روكفلر الغرفة بأناقته المعهودة وراح ينادينا بالاسم بقدر ما يتذكر. كان ودياً ويستخدم اللطافة والأنس كطريقة لترك مسافة بينه وبين الآخرين بدون إظهار تكبر، وكنا بدورنا نستطيع التأثير في روكفلر - وكلنا أكاديميون - من خلال آرائنا العملية وما نستطيع تقديمه من نصائح تكتيكية حول كيفية معالجة

(♦) عين الرئيس ريغان سكوكروفت رئيساً لقوات المهمات الإستراتيجية وتحديثها، تم التحقيق في الأخطاء التي جرت في قضية إيران -

الكونترا، وفي عهد الرئيس بوش عُين مستشاراً للأمن القومي بالمنزلة ذاتها.

الأمور. بعد أن انتهينا غادرت الابتسامة شفثيه وأظهرت تعابير وجهه أننا بتنا نتحدث في الأمور المهمة. طلب منا أن نخبره «كيف يجب أن يناور... وظيفتكم أن تخبروني ما هو الصحيح».

التحدي الذي يبدو ساذجاً ظاهرياً كما أنه نادر في المناقشات الحكومية الداخلية، تحول إلى الجوهر السياسي لنيلسون روكفلر. ولما كان من الجيل الثالث لعائلة روكفلر المشهورة فقد تربى على أساس القناعة بأن كل جيل من أجيال روكفلر يجب أن يحافظ على ثروة العائلة الهائلة عن طريق الخدمة العامة. وبالنسبة لروكفلر وإخوته كان الطموح البسيط بالمناصب العالية لا يكفي، يجب أن يبرروا دورهم، عليهم أن يبرروا دورهم من خلال أعمال تخدم بلادهم وتعكس أعماق قيم أمريكا. وكل أخ من عائلة روكفلر قد اختار اختصاصاً ما كرس له مواهبه وموارده وطاقاته، ركز جون على السكان، وركز ديفيد على الشؤون الدولية، ومدينة نيويورك والفن، وركز لورانس على البيئة والعلوم، وروكفلر ركز أولاً على أمريكا اللاتينية ثم على السياسة الوطنية ودائماً على الفن.

ولكن قضية نيلسون السياسية كانت تختلف جوهرياً عن جهود إخوته. كان بوسعهم أن يقيموا المؤسسات أو المعاهد التي يريدون إدارتها. ولكن لكي تكون فعالاً في السياسة لا بد لأن يكون للسياسي مركز ما لا يمكن أن يصل إليه إلا بجهد. أصبح نيلسون حاكم نيويورك أن المنتخبين الجمهوريين في الولاية قد اختاروه لقيادتهم، بوصفه الشخص القادر على إبعاد الديمقراطيين وسيطرته على الولاية. لم يكن مضطراً لممارسة مهاترات المنافسة الشخصية كما أضحت الانتخابات الأولية للرئاسة تقتضي فيما بعد.

هذه الطريقة في الوصول إلى منصب رفيع أكملت إحساس نيلسون بشعور الواجب. وما إن فاز حتى بات قادراً على تنفيذ عدد من الأفكار التي طرحها. كان الأخير من جيل السياسيين الذين يؤكدون على الجوهر قبل التقنيات الانتخابية. السياسيون المعاصرون يعتقدون أن روكفلر ساذج لا أمل فيه بسبب اعتقاده أن المركز الرفيع ينبغي أن يكتسب بطرح البرنامج الأفضل، لم يركز أبداً على المجموعات. عندما دخلت في صفوف نيلسون خلال وقت جزئي عام 1957، كنا نمضي ثلاث أمسيات كل أسبوع وكثيراً من أيام الآحاد نستمتع بأشياء يعتبرها السياسيون المعاصرون إضاعة للوقت: الاجتماع مع الخبراء البارزين لتحديد الأهداف القومية في شتى الحقول، الخارجية والداخلية.

في السنوات العشر السابقة، عندما كان المرشحون الرئاسيون ما زالوا يُختارون من قبل سياسيين محترفين، مثل هذه المقاربة كان يمكن أن تتجح على المستوى القومي. وفي عصر الأولويات، كانت المقاربة تمثل الانقسام والتقصير. لذا كان هناك شيء استثنائي في خسارة روكفلر المتكررة للفوز بترشيح حزبه لأعلى منصب في البلاد. وبعد سنوات تلت، عند إعادة توحيد متطوعي حملة روكفلر لاحظت أن الكتيبات سوف تكتب في يوم من الأيام عن فشلنا في تحقيق أهدافنا في تسمية نيلسون روكفلر. في

كل وقت يمكن أن نجد طريقة جديدة: الانسحاب من السباق حيث كان يجب أن يبقى روكفلر (في عامي 1961، و 1968) ويبقى حيث كان ينبغي أن ينسحب (1964).

فشل روكفلر في كسب ترشيح حزبه ليس بالرغم من أنه من أسرة روكفلر، بل بسبب أنه منها. ولما كان غنياً و متميزاً كان يشعر أنه ليس له الحق في أن يطلب شيئاً لنفسه كفرد. لذا فإن هذا المرشح المحبوب كان يفتقر إلى الحاجة الشخصية الموجودة لدى المرشحين الآخرين. وبدلاً من ذلك، حاول أن يصل إلى الرئاسة محاولاً أن يظهر للأمة الرؤية الأكثر صواباً لمستقبلها والطريقة المتوفرة الأفضل لتحقيقه. وفيما كان الآخرون يعتمدون على المندوبين، لامس روكفلر بعناد الحقيقة الواقعة لقوة الأفكار. ولكن لم تكن هذه هي الطريقة السياسية الصاخبة التي تعمل بها سياستنا بنجاح. على الأقل ليس في الفترة التي ظهر فيها روكفلر كشخصية وطنية. في كل حملة انتخابية كان باحثوه أكثر اختصاصاً ويمثلون الجانب الأعظم من جمهوره خلافاً للمرشحين الآخرين.

العامل المهم بالطبع في فشل قضية نيلسون كان التحول الذي جرى في الحزب الجمهوري نحو أيديولوجيات ذات طابع محافظ أكثر وقاعدة قوته من الشمال الشرقي إلى الجنوب والجنوب الغربي. روكفلر الذي استلم أول منصب حكومي له من فرانكلين ديلا نوروز فيلت كان يؤمن بالروح - إن لم يكن بالسياسات كلها - من «العقد الجديد» (New Deal): إن الناس ذوي النفوذ ينبغي أن يظهروا التعاطف والاهتمام بالأقل حظاً. وفي السياسة الخارجية كان دائماً المدافع القوي عن المصالح القومية - بأسلوب صلب عملياً أكثر من منتقديه من أصحاب الاتجاه المتشدد.

القواد الذين ظهروا من الحزب الجمهوري لم يكونوا متعاطفين مع هذه المؤسسة «الشرقية» التي غلبت على الحزب أثناء إدارة ايزنهاور. ولم يكن روكفلر مستعداً أبداً لإبداء التنازلات الطقسية كي يكسب - في الوقت الذي حقق فيه مع مرور الزمن احتياطاً متزايداً تجاه دولة الخير.

حمل روكفلر خيبة أمله بموقف أنه لا يوجد أحد مهيء لموقف خاص، ولكن كل واحد عليه التزام لمساعدة البلاد - ممثلة بالرئيس - من أي حزب كان. في إحدى المناسبات أخبرت نيلسون أنني، في حديث خاص مع الرئيس كينيدي، أشرت إلى عدد من الأخطاء السياسية، سألني ويلسون إذا ما كنت قد قدمت بعض المعالجات، وعندما قلت إنني اكتفيت بالتحليل بدا غير صبور وقال: «تذكر دوماً أن الرؤساء منهمكون بالمشكلات وواجبك أن تساعدكم على إيجاد الحلول».

هذا ما جعله يرد بكرم أخلاق على خدمتي في إدارة نيكسون، خصمه، الذي هزمه مرتين في اختيار الحزب لمرشحه. في البداية ترددت بالقبول بعرض نيكسون أن أكون مستشاراً للأمن القومي، وطلبت أسبوعاً للرد، وذلك حتى أشاور روكفلر الذي كان بعيداً في فينزيولا. قطع روكفلر شكوكي ليس بالقبول فحسب، بل إنني في مركزي الجديد سأكون رجل نيكسون بالكامل. لم يطلب مني روكفلر أية مصالح

أو مطالب وإيصالها لنيكسون واستخدام قنوات أخرى إذا لزم الأمر. موقف نيلسون نحو خدمتي في واشنطن جاء من تعبير جرى عام 1973 أثناء احتفال بعيد ميلادي الخمسين: «هنري وأنا حاولنا لمدة 10 سنوات أن نصوغ السياسة في واشنطن. أنا فخور جداً أن أجدنا نال الفرصة أخيراً».

لم يحصل نيلسون روكفلر على منصب نائب الرئيس حتى تخلى عن كل مطامحه السياسية. وعندما انتخب حاكماً لمدينة نيويورك للمرة الرابعة هيأ نفسه عام 1973 لانتخابات السنة القادمة. وكان قد أعد نفسه لدوره الجديد كمواطن عادي عندما عرض عليه فوردي المنصب.

أوجب اختيار فوردي لتعيين الشخص المناسب وثقة الرئيس التي ينبغي أن تلبى قبول روكفلر بالتعيين. وقد أثار التعيين حفيظة المحافظين ولم يكسب أي شيء لفوردي من جانب الليبراليين، الذين خشوا من أن هذه الإضافة القوية لفريق فوردي يمكن أن تعزز آمال الرئيس إذا ما رشح نفسه للرئاسة ثانية باختياره عام 1976.

تجربة روكفلر نائباً للرئيس قد أظهرت ضعفه. فقد عُين في آب 1974 ولكنه لم يؤد يمين القسم حتى 19 ك1 لأن الكونغرس الديمقراطي أراد أن يبعده عن الحملة أثناء انتخابات الكونغرس في شهر ت2. وكانت تتردد إشاعات حول أموال روكفلر بالتفصيل. وقد تأكد روكفلر أن نائب الرئيس لا يتمتع إلا بصلاحيات قليلة. وعندما حاول أن يحل رئيساً لمجلس الشيوخ محل السيناتور جيمس آلين من ألاباما، أصر النواب ذوو الخبرة أن نائب الرئيس قد يُفسد التصويت، ولا يحق له المشاركة في مداولات المجلس. كما أن موظفي البيت الأبيض كانوا يحدون من دور روكفلر كنائب للرئيس في «المجلس الداخلي» الذي عينه فوردي فيه.

وهكذا وجد روكفلر نفسه مقتصرًا على المهمات التي يتولاها عادة نواب الرئيس: التعيينات التي ليس لها قاعدة إدارية دائمة، وزيارات خارجية تقل أهمية عن زيارات الرئيس وتتطلب اهتمامه. كان أهم وظيفة له أن يترأس لجنة من المعارضين البارزين للنظر في المخالفات التي تسبب إلى دوائر الاستخبارات - وهي مهمة انتهت عام 1975. كما كان يقوم بمناسبات افتتاح مشروع ما أو مناسبات التعزية. وأخبرني ذات مرة جاداً أنه يقرأ صفحة الوفيات في الجرائد ليرى من يستحق أن يحضر دفن جنازته. وفي أقل من سنة من تاريخ تعيينه قرر روكفلر عدم ترشيح نفسه مجدداً، نائباً للرئيس عام 1976. وشجع نيكسون هذه الخطوة - بالاستناد إلى تقارير وآراء غير صحيحة - لأن بعض موظفيه أفتوه بأنه لا يستطيع أن يكسب الترشيح مجدداً لأن وجود روكفلر سيجعله يفقد جميع أصوات الوفود الجنوبية (وفي النهاية خسرها فوردي على أية حال).

رغم هذه التجربة المرة استمر روكفلر في الخدمة بإخلاص وبدون انتقاد فوردي علانية أو سراً. أصبح مستشاراً لا غنى عنه للرئيس الذي ظل يحترمه ويوده. كان فوردي يثق به، وزودني نيلسون بتأييد معنوي

ونصح في عملي في الأيام العصبية - كما سنرى فيما بعد. أعطى الكثير من قوة الدفع لإدارة فورد من خلال سلوكه في محنة الخدمة المثالية التي لم يمكنه القدر من تحقيقها على المسرح العلني.

فورد ووزير خارجيته

جمع فورد فريقه غير المتجانس معاً، وفعل ذلك وفق أساليبه الخاصة. لم يكن فورد يلقي مواعظ فلسفية أو يسرد سيرة مطولة لحياته أمام مفاوضيه. المناقشات الفلسفية كانت تتقف عند باب مكتبه البيضاوي لأنه ببساطة لا يحب سماعها. كما لم أسمع منه أبداً أي انتقاد لمساعديه، ولم يكن يتقبل ذلك من الآخرين.

كانت علاقتي مع الرئيس تعكس تصرفه العملي. عندما نكون معاً في مدينة ما كنا نتقابل كل صباح. بحضور سكوكروفت عادة. جدول الأعمال لا يتغير: نناقش الرئيس في تقرير المخابرات اليومي، الذي أعتقد أنه قرأه (خلفاً لنيكسون، الذي كان يشك كثيراً في وكالة المخابرات المركزية وغالباً ما يتجاهلها). كنت ألخص له بعض محتويات القرارات الملحة وبعض المسائل بعيدة المدى. وكان فورد يدلي بآرائه أو يعطي تعليمات بدون تبجح. وإذا كان الوقت يسمح كان يُطلعني على تقديره الواقعي للوضع السياسي الداخلي.

كان الجوودياً وعملياً. كان فورد يكره الثروة، ولم ينفمس بها أبداً كما كان يكره المناورات الإدارية المتدنية، لذا لم تكن تثار بعض القصص الشائعة ولا «اكتشافات» كتاب الأعمدة في الصحف، التي تتحدث عن ارتفاع شأنه أو انخفاض في واشنطن، في المكتب البيضاوي.

هذا الجو من الثقة المتبادلة كان مهماً بشكل خاص بالنسبة لعلاقات الرئيس مع وزير خارجيته لأن ولاية فورد أحدثت تغييراً حتمياً في وضعي. خلال سنة نيكسون الأخيرة تغيرت أفكار المؤسسة السياسية نتيجة فضيحة ووترغيت التي أحدثت أثراً دولياً ضاراً وعزلت السياسة الخارجية عن نزاعاتنا الداخلية. ولمتابعة هذا الجهد انتقلت مسؤولية السياسة الخارجية التي تقع عادة على كاهل الرئيس إلي مجموعها. وفي الأشهر الأخيرة من رئاسة نيكسون، كنت ألتقي، بناء على طلبه، مع زعماء الكونغرس في وزارة الخارجية مرة في الشهر - وهذه مهمة يحتفظ بها الرئيس لنفسه دوماً في الظروف الطبيعية.

كان وضعاً محفوفاً بالمخاطر وعابراً، وقد تلاشى، كما هو متوقع، عندما تولى فورد الرئاسة. النظام الأمريكي في فصل السلطات يحول دون التنفيذ المفرط، ولا سيما من جانب الموظفين الرسميين المعينين. وفي الأحوال الطبيعية كلما برز عضو في الوزارة كان أكثر عرضة للانتقاد. فالحزب المعارض سيركز انتقاداته على أشهر الشخصيات من أجل أن يُضعف الإدارة ويحصل على شعبية. هكذا كان المصير بالنسبة إلى دين أتشيون وجون فوستر دالاس. لقد ابتعدت عن نيكسون كثيراً عندما أصبح الهدف الأساسي.

مع استقالة نيكسون أصبحت وزير خارجية «عادياً» وفقدت مركزي الخاص. وطوال إدارة فورد كنت قريباً من الرئيس «ومخالفاً» له أيضاً في عدد من المسائل. من الهند الصينية إلى الانفراج. بعض هذه الخلافات كانت عميقة، وبعضها سطحية. تجتمع المشاكل المختلفة قد جعل الجميع يبعدون عن قضايا السياسة الخارجية والمفاوضات المختلفة، وتقع الخلافات وتنتشر الانتقادات الفلسفية لسياسة نيكسون الخارجية. وقف فورد إلى جانبي ولم يسمح لنفسه أن ينحرف عن الطريق الذي رسمناه معاً.

بعض أعوان فورد كانوا يحاولون أحياناً إثارة ضدي بزعم أنني أفرض سلطتي هنا أو هناك وأن نفوذي غالب. لم يستطيعوا فهم طبيعة علاقتنا، أو أية علاقة بين رئيس ووزير خارجيته. عندما كنت في الوزارة قلت لجون أوزبورن إن الرؤساء ووزراء خارجيتهم يحتاجون إلى فلسفة أساسية مشتركة حول القضايا الأساسية. لذلك فإن مسألة السيطرة غير واردة على الإطلاق، والخلافات غير القابلة للحل بالتحديد مستبعدة - وإلا على وزير الخارجية أن يستقيل⁽⁵⁾. وأنا متأكد أن دين أشيسون - الوزير الذي أعجب به كثيراً من بين وزراء جيل ما بعد الحرب - كان يتحدث مثلي.

وبعد الهزيمة وقبل أن يغادر فورد مكتبه قال الشيء نفسه لجون أوزبورن:

أوزبورن: هذا يعني أيضاً كيسنجر وعلاقته معكم. طيلة سنتين ونصف من رئاستكم هل ضغطت على كيسنجر أو خالفت توصياته، والأولويات التي يريد تطبيقها في أية مسألة كبيرة أو أساسية في السياسة الخارجية؟

فورد: لم يكن هناك أبداً أي مأزق لم نكن نستطيع حله، إذا كنت أرى أنه على حق وأنا على خطأ أو العكس. لم يحدث بيننا أية قطيعة أو سوء تفاهم. طبعاً كان هناك خلافات. ولكن لم يكن ثمة أي خلاف كبير لا يمكن حله بتعديل هنا أو تغيير هناك.

أوزبورن: عندي شعور قوي أن كيسنجر سيقول الشيء نفسه جواباً على هذا السؤال.

فورد: هذا ما سيقوله هنري كما أعتقد.

أوزبورن: أعتقد أنك أعلنت هذا على الملأ وأكدته لي في آخر حديث بيننا، أنه إذا أُعيد انتخابك فإنك بالتأكيد تريد لكيسنجر أن يبقى وزيراً للخارجية، إذا كان يرغب ذلك.

فورد: إذا انتخبت رئيساً اليوم سأح عليه أن يبقى وزيراً للخارجية⁽⁶⁾.

هكذا كان فريق فورد عندما بدأ رئاسته. وبعد 48 ساعة من أداء القسم، امتحن من خلال أزمة حول قبرص تحمل معها خطر الحرب بين اليونان وتركيا، وكلتاهما حليفتان في حلف الناتو.



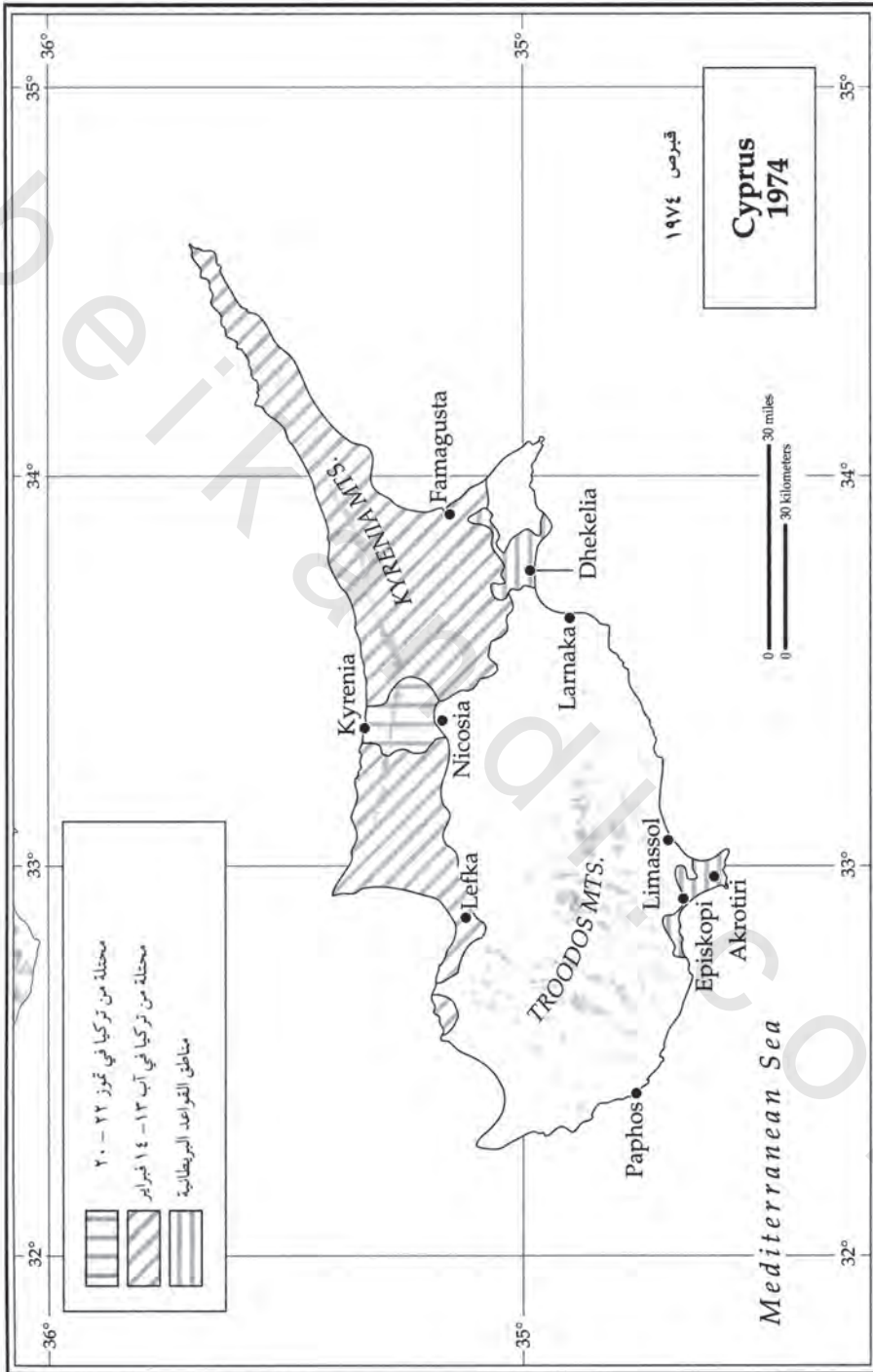
قبرص: حالة دراسة في النزاع العرقي

تحولت أزمة قبرص إلى حدثٍ رُشِمي بالنسبة لرئاسة فورد. تعود جذورها إلى قرون خلت، كانت المشاعر عميقة بحيث إنه لم يكن يشعر أحد من العرقيين أنه ينتمي إلى الآخر. ولكن قبرص كانت السبابة في النزاع ما بين مجموعتين عرقيتين والذي ازداد باستمرار وهدد بالخطر منذ عقود. كما كان لها تأثيرها على اندفاع إدارة فورد إلى صدام مفاجئ وغير متوقع مع الكونغرس.

في الأشهر الأربعة الأولى من رئاسة فورد قطع الكونغرس المساعدات العسكرية عن تركيا، الحليف الاستراتيجي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، والتي كانت تضم 26 منشأة ترصد منها الولايات المتحدة الصواريخ الروسية والتجارب النووية. وما إن تأسس نمط من الإدارة الموسعة حتى تتابع إجراءات متسارعة: تعديلات جاكسون-فانيك وتعديل ستيفستون في ك1 1974، الذي يحد بشدة من التجارة والاعتمادات مع الاتحاد السوفيتي، وقطع المساعدة عن الهند الصينية في آذار 1975، ومنع المساعدات عن مجموعات من أنغولا كانت تقاوم القوات الاستكشافية الكويتية في ك1 1975، وفرض القيود على كثير من النشاطات المختلفة الأخرى. واستمر الاتجاه نحو الحد من حرية تصرف الرئيس في السياسة الخارجية - إن لم يُسرّع - في تلك الفترة.

كانت لجنة قاسية تلقى على عاتق رئيس غير منتخب باندفاع نحو الاضطراب الكبير للمشاعر اليونانية - التركية. وكان من الظلم أن يكون فورد ملتزماً بعمق بتعاون تنفيذي تشريعي وثيق في حين أنه لم يكن مسؤولاً عن القرارات التي أثار النزاع بين هذين الفريقين في المقام الأول.

وُضِعَ الاتجاه الأساسي في سياسة قبرص في الأسابيع الأخيرة من إدارة نيكسون، حيث حدث خلالها انقلاب عسكري يوناني في الجزيرة لحقه غزو تركي لقمعه. وعندما شنت تركيا هجوماً جديداً لليوم الرابع لرئاسة فورد كان الرجل ينفق جُلَّ وقته تقريباً في شرح مسؤولياته والتعرف على الموظفين الجدد. لم يكن فورد على اطلاع كاف على قضايا قبرص كي يواجه المشكلة. حتى ولو كان نطاقها معروفاً، وكان مجال العمل فيها ممكناً، وهذا ما أشك فيه. وهكذا، لما كنت أنا وسيلة الاتصال الرئيسية للإدارة السابقة فقد كان يفترض بي أن أضطلع بالمسؤولية الرئيسية لاتخاذ القرارات.



منذ ذلك الحين ظهرت أسطورة، ولا سيما بين مؤيدي وجهة نظر اليونان: أن نيكسون وأنا كنا نزيد الأزمة اشتعالاً ضد المطران مكاريوس الثالث، رئيس جمهورية قبرص، أو متحالفين مع تركيا لأهداف جيوسياسية غير معلومة. تلك الأقوال كانت تكشف كيف تسيطر العواطف العرقية على التفكير الجدي. وللتأكيد اتخذت أنا ونيكسون بعض الاحتياطات تجاه سياسة مكاريوس. ولكنها كانت مثيرة للسخط قليلاً. لم يكن لقبرص إلا أولوية بسيطة في الخطة العامة لإدارة الأمور. ولم تكن بحاجة في الأشهر المنهكة الأخيرة من رئاسة نيكسون إلى حرب بين حليفين في «الناو»، ونضال عرقي في جزيرة نائية. التاريخ الكامل حول تفاعل اليونانيين والأتراك حول قبرص لم يكتب بعد. وفي هذا الفصل سأكرس نفسي للحديث كيف بدت هذه الأزمة على مستوى صنع القرار في واشنطن.

طبيعة النزاعات العرقية

أدخلت قبرص الولايات المتحدة في دراما غير مألوفة للنزاع العرقي. ومنذ ذلك الحين تجذرت مثل تلك النزاعات في أماكن كالصومال، والبوسنة، وناغورنو كاراباخ (فصيل أرمني في أذربيجان)، ولبنان، وراوندا، والشيشان، والكونغو (زائير سابقاً). وقبل قبرص أبعدت الأحداث الدرامية في عهد نيكسون — حرب فيتنام، والانفتاح على الصين، والعلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وتعزيز حلف الناتو، وأخيراً حرب الشرق الأوسط — الستارة الخلفية للحرب الباردة، والاعتماد الرشيد على عقلانية القوى العظمى. تحدثت الأزمات عندما تختلف الدول الكبرى في تقويمها للمخاطر، وتنتهي بالتسوية عندما يترافق حساب المخاطر مع التهديد أو الدبلوماسية.

طيلة فترة الحرب الباردة تعاونت القوى العظمى بشكل دقيق لاحتواء النزاعات العرقية أو إخضاعها لمتطلبات توازن القوى. شلالات الدم في الشرق الأوسط، وبين الهند وباكستان، جعلت الدول تقترب من إجماع دولي، وكبح جماحها إلى حد ما عن طريق الاعتماد على الدول الكبرى من أجل التجهيزات العسكرية، والمساعدة الاقتصادية، والدعم الدبلوماسي.

كان نزاع قبرص نوعاً مختلفاً من أشكال النزاع، ازداد شيوعاً مع تراجع المنافسة الدولية. في النزاعات العرقية المتنافسون لا يدفعهم عامل الاستقرار، إنهم يحثون إلى نوع من العصر الذهبي الأسطوري حيث تعتقد كل جماعة أنها هي المسيطرة، وطلبات المصالحة كانت تعتبر تهديداً لا تغتفر من الخصم. وظلت الأحقاد والعداوات مستمرة لعدة قرون، بدون أن يكون هناك أية فرصة لتسوية، والتي تعتبر على أية حال بمثابة هزيمة تاريخية. الخريطة الوطنية المثالية لكل جماعة لا تقارن بخريطة عدوتها. ولم يكن يقبل أي منافس نتيجة تعتمد على الإيمان الصالح للخصم من أجل تجسيد أولاد كل جيل. في هذه الظروف تصبح مشاركة الدول تناقضاً من حيث المعنى.

ومن دواعي التناقض أن الخضوع إلى طرف خارجي أقوى، كان أكثر اعتدالاً من حكم الخصم العرقي الكريه الذي يحتل الأرض ذاتها. لهذا السبب كانت البوسنة أقل عنفاً تحت حكم النمساويين والأتراك، أو الحكم الشيوعي، منها عندما طلب من مجموعاتها العرقية أن تقيم دولة عرقية متعددة الأعراق. وهذا ما كان ينطبق على قبرص تحت الحكم البريطاني.

بالنسبة لجيرالد فورد كان هذا يعني، منذ الأيام الأولى لرئاسته، أنه وجد نفسه منغمساً في أزمة لا تتوفر لها نقاط إرشاد في التجربة الأمريكية. والحق أن ما يجعل النزاعات العرقية صعبة جداً بالنسبة إلى الأمريكيين أن التعامل معها يكرس المبادئ الأمريكية التي تصطدم معها حتماً.

إن مفهوم حكم الأكثرية لا معنى له عموماً إلا إذا كانت هناك فرصة للأقلية أن تصبح أكثرية أو عندما تكون التقاليد القانونية من القوة بحيث تحصل الطلبات المقدمة إلى المحاكم على فرصة تغيير الحكام القضائية. وكلا الشرطين لم يكن متوفرًا في قبرص. لم تكن الأقلية التركية تحمي نفسها من خلال المطالب الدستورية في المحاكم، بل بالتمترس في مناطق محصنة. ومع عدم وجود نظام سائد من القيم المشتركة، فإن تقرير المصير وصل إلى حد الانفصال، وسيطرة حكم الأكثرية بعد عشرين سنة أصبحت المعادلة نفسها سارية في البوسنة.

كان موقع قبرص الجغرافي بين أوروبا والشرق الأوسط قد أعطاهها هذه الأهمية الاستراتيجية ومزيجها العرقي. ثمانية قرون من حكم الإغريق منذ أيام البيزنطيين، قد أغنى الأغلبية اليونانية التي باتت تشكل 80 % من السكان، ثلاث مئة سنة من الحكم العثماني ابتداء من عام 1571، معززة بالقرب الجغرافي، قد ركزت الأقلية التركية في الجزء الشمالي من الجزيرة القريب من تركيا (انظر الخريطة). وفي عام 1878 أهدى مؤتمر برلين قبرص كمكافأة لبريطانيا تعويضاً عما كسبه الروس في البلقان وكطريقة لتعزيز قدرة بريطانيا على حماية منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من التعديات الروسية.

طالما كانت هناك سيطرة أجنبية على قبرص فقد ظلت العداوات العرقية في الجزيرة هادئة. ولكن ما إن وصلت المطالبة بإزالة الاستعمار في أواسط القرن العشرين مداها، أصبح النزاع المدني حتمياً. وتحولت مبادئ الأكثرية وتقرير المصير إلى مبادئ لا تقبل المناقشة. طوال قرون كان اليونان والأتراك يتبادلون العداوة التي كانت تدفعهم أحياناً إلى ارتكاب مذابح وفضائع أخرى. وكانت كل مجموعة عرقية تقدم الدليل المقنع عن سبب عدم ثقتها في حسن نية الطرف الآخر.

حسابات الحرب الباردة الخاصة بالردع والانفراج لم تطبق على قبرص. كما لم تهتم الأحزاب القبرصية كثيراً بالتنافس الدولي — إلا ربما من أجل المساومة. وخشية أن يضعف الجناح الشرقي الاستراتيجي للتحالف الأطلسي حاولت الولايات المتحدة أن تحقق العدالة لكلا الطرفين، اللذين كان يتميز سلوكهما بالإزدراء نحو الآخر.

بسبب أن هذه الاهتمامات قد عكست الأخطاء الكلاسيكية الخاصة للنزاعات الطائفية لم يكن من السهولة تخطيها. فالأغلبية اليونانية كانت تصر على دولة واحدة مما يحول الأتراك إلى أقلية دائمة أي إلى عزلها. وكانت الأقلية التركية تطالب بتكوين فدرالي مع التصويت المتعدد (بحق النقض) مما يوصل بالعداوات العرقية إلى حد التقسيم.

في عام 1959 حاول البريطانيون الوصول إلى ترتيب رُفض منذ البداية لأنه سعى إلى حل المطالب غير القابلة للحل جوهرياً لكلا الطرفين بالموافقة عليها إجماعياً. وأوجدت ما دُعيت باتفاقيات لندن - زيوريخ دولة مستقلة موحدة يرأسها رئيس يوناني قبرصي، ونائب رئيس تركي، ينتخب كلاهما من قبل مجموعتيهما. وكان لنائب الرئيس التركي حق النقض المطلق في شؤون الدفاع والسياسة الخارجية، ويفترض أن يحظى بأغلبية أصوات الأعضاء الأتراك القبرصيين في الهيئة التشريعية، وكذلك حق النقض في المسائل المالية.

هذا المزيج من عدم التوافق قد ضمنته الحكومة البريطانية، واليونان، وتركيا. وفي حال استحالة العمل المنسق من جانب الأقليات اليونانية، فمن حق كل طرف أن يسترجع الحق الفردي للتدخل «بهدف إعادة النظر في الأمور التي أوجدت المعاهدة». ولإنجاز ذلك سُمح لتركيا واليونان بأن يكون لهما وحدات عسكرية على الجزيرة مع وجود قاعدتين جويتين بريطانيتين.

بدت الفكرة أن المعاهدة غير العملية التي يمكن أن تحميها بضمانات غامضة ينفذها الأطراف من أجل ألا يوافقوا على الشروط التي توقعوا أن تقام. التجربة الوحيدة التي يمكن مقارنتها بهذه كانت كما سنرى في لبنان، فهي ستقاسي نفس مصير قبرص في نهاية رئاسة فورد - فترة من السياسة الخارجية مؤطرة «بالنزاع العرقي».

♦ ماكاريوس: المطران المقتدر

تعاظمت القوة الانفجارية لقبرص بالشخصية الاستثنائية لمؤسسها الرئيس، المطران ماكاريوس. ابن راعي الكنيسة وصل وأصبح الكاهن الأعلى مرتبة في قبرص كما لو كان رئيسها - تراث الأرثوذكسية اليونانية اجتمع مع القيادة السياسية الدينية والعلمانية. كان على درجة عالية من الذكاء، ومستعداً جيداً بصورة دائمة، ومن خلال تكتيكاته وطريقة متابعة أهدافه المنفردة، استلم ماكاريوس السلطة.

كان زيه الكنسي وثقته الشديدة بنفسه يتجليان في ذكائه وعينييه النافذتين اللتين تبدوان دوماً أنهما تحسبان كيفية التغلب على المفاوض الآخر - والبند الوحيد المطروح للمناقشة هو مقدار ما يحققه من تقدم - وليس الحقيقة نفسها.

وبالنتيجة فإنه إذا حاول أحدهم أن يكسب ماكاريوس، عليه أن يحاول كسب ثقته، التي تعتبر شرطاً أولياً للدبلوماسية الفعالة. اهتمامه الضئيل بوجهة نظر (أو حتى ازدراء) الطرف الآخر جعله لا يفهم

أن اكتساب الثقة مسألة عملية تماماً كالدفاع الأخلاقي. صحيح أن مسؤولية رجل الدولة الأولى هي أن يهتم بمصالح بلاده. ولكن من الحكمة، والنجاح على المدى الطويل أن يفهم أن تلك الاتفاقيات مرشحة للاستمرار إذا وجد فيها الطرف الآخر فائدة له. ففي السياسة الخارجية يقابل المرء الأشخاص أنفسهم مراراً وتكراراً. والمراوغة أو الاستخفاف بالخصم لا تجعل منه شريكاً حقيقياً. وأية اتفاقية دولية ينبغي أن تنفذ من قبل دول مستقلة، وعلى قدم المساواة.

كان مكاريوس يرفض مثل هذا التفكير. ربما كان يشعر، كرجل دين متميز، أن عليه أن يمارس المهارات التي منحها الله له إلى أقصى حد. والأرجح أنه كان يعتبر موقفه شديد التحسب للمخاطر بحيث يأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر مفاوضيه، ومعظمهم من خصومه.

وجد المطران نفسه في موقف معقد بشكل غير عادي. فحرب الاستقلال القبرصية كانت تدار من قبل الجنرال جورج غريفاس من الأرض الأم - اليونان. كان غريفاس مدافعاً متحمساً عن الاتحاد مع اليونان. أما مكاريوس فكان يفضل رئاسة دولة مستقلة بدلاً من أن يقود محافظة يونانية. أما الزعماء السياسيون الديمقراطيون في الوطن الأم - اليونان، فرغم تظاهريهم بقبول الاستقلال لفظياً للقيصرية اليونانيين الذين يشكلون غالبية سكان قبرص، فإنهم لم يكونوا متحمسين لمواجهة شخصية مكاريوس القوية من أجل قيادة اليونان كلها. ولكن عندما استلم الزمرة العسكرية السلطة عام 1967 بات مكاريوس بمثابة عقبة في أثينا أمام إنجاز المهمة القومية لليونان.

كذلك كان مكاريوس لا يحظى بثقة تركيا بدرجة أكبر، فقد كان يُعتبر المدافع العنيد عن وحدة الدولة القبرصية، ويعارض بشدة حقوق الأقلية التركية. كما لم يكن لدى بريطانيا، القوة الضامنة الثالثة أية ثقة بالمطران.

ومن أجل أن يحمي مكاريوس نفسه من تدخل اليونان، والضغط من جانب تركيا، فقد كان يميل إلى اتباع نهج جمال عبد الناصر في مصر، ومعمّر القذافي في ليبيا، بالتحالف مع العناصر الراديكالية «لحركة عدم الانحياز». وبالإضافة إلى ذلك، وبخاصة بعد أن استولت الطغمة العسكرية على السلطة في أثينا عام 1967، بات مكاريوس يعتمد بشكل متزايد على الشيوعيين القبرصيين لمساندته داخلياً ضد من يحركون الأمور من الوطن الأم. وهذا ما دفعه إلى أن يسارع إلى عقد صفقة أسلحة مع التشيكيين لتسليح وتدريب الحرس الجمهوري ضد أي انقلاب محتمل توحى به أثينا، وكان يزيد من هامش حريته في نزاعات قبرص العرقية.

كان موقفني من مكاريوس يعكس المتناقضين. فكطالب في تاريخ الدبلوماسية، كنت مطلعاً على التقليد البيزنطي الذي يمثله، والذي انتهجه سادة الدبلوماسية الغربية من أمثال ريشيليو أو ميتران. كنت أحترم الحذق وبرودة الأعصاب اللذين كان يظهرهما مكاريوس في الأعمال ذات الطابع الرفيع.

وفي الوقت نفسه، وبصفتي وزيراً للخارجية، كنت أقلق أحياناً من الاتجاهات التي يقوده إليها مفهومه عن المصلحة الذاتية، ويستبعد القوى العظمى التي كانت تؤيده في المفاوضات. ولكنني أعتبر ماكاريوس - وليعذرني أعوانه - بمثابة ضريبة بغیضة أكثر مما يشكل خطراً. ولم يحدث في أي وقت أثناء عملي في الحكومة أن اتخذنا أي إجراء للتخفيف من قبضته على السلطة. احتفظنا بعلاقات احترام وحذر معه.

وفي 5 آب من عام 1974، بعد انقلاب 15 تموز ضد ماكاريوس، وقبل أن يستلم فورس السلطة، عرضت هذا التقويم لمكاريوس أمام كبار موظفي وزارة الخارجية من زملائي:

لم نفكر أبداً أنه «كاسترو قبرص» والحق أنه لو كان الخيار لنا لما اخترنا الانقلاب، بل ولكننا تعاوننا معه أيضاً جيداً. لم تكن مسألة تعايش، ونحن لا نعتبره معادياً لأمريكا على نحو خاص، خلفيته الأساسية أن مواهبه كبيرة جداً بالنسبة لجزيرته، ولهذا يمكن أن يتعرض لإغراء القيام بدور غير مريح. ليس بالنسبة لنا، بل للأطراف الأخرى المعنية بالمسألة القبرصية.

عندما كان يقال إن كل ما يقوله ويفعله مكاريوس، هو السبب المباشر لمعظم توترات قبرص، فإنه كان أفضل أمل على المدى الطويل لحل سلمي. ولو أنه لم يتخلل عن مناوراته لكان بالتأكيد رجلاً عملياً بالنسبة لاحتياجاته.

كانت آخر مرة قابلت فيها ماكاريوس في هيلسينكي عام 1975 عند اختتام «مؤتمر الأمن الأوروبي». في ذلك الوقت كانت القوات التركية تحتل 35% تقريباً من أراضي قبرص. ومن أجل تحريك المفاوضات المجمدة وافق مكاريوس على تخصيص منطقة تركية ذات حكم ذاتي من الجزيرة، وهو ما كان يرفضه بإصرار حتى ذلك الوقت. وناقش بأن هذه المنطقة يجب أن تكون مطابقة لنسبة سكان الأتراك، أو ما يعادل 20% من مساحة الجزيرة. وأضاف بأنه مستعد لتسوية لمنهم 25%، عارضاً خريطة تبين لي أن نسبتهم 30%. عندما أشرت إلى هذا، ارتبك مكاريوس وانزعج من بلادة ذهني، وقال «أنا حددت ماذا تشكل نسبة 25%».

كان مؤتمر هيلسينكي أيضاً مناسبة لعرض واحدة من أمهر مناورات المطران. وكان فورس وأنا غاضبين من جراء بعض تصريحات ماكاريوس، مما جعله يمتنع عن منحه فرصة لمقابلة خاصة. عندما أخبرت المطران بذلك لم يهتز، وقال بطريقة لا تدل على الانزعاج «سنرى». ولدهشة فورس أنه وجد نفسه في غرفة تقديم القهوة لرؤساء الوفود، جنباً إلى جنب مع ماكاريوس لمدة ساعة. كيف رتب المطران ذلك لا يعلم أحد. ولم أستطع أن أجد مسؤولاً فنلندياً يشرح لي كيف تم ذلك، وما تزال هذه المسألة لغزاً بالنسبة لي حتى كتابة هذه السطور.

مذكرات يونانية . تركية

انهارت اتفاقية لندن - زيوريخ في غضون ثلاث سنوات. فمكاروريوس لا يود أن يقدم أي نوع ذي قيمة من الحكم الذاتي للأقلية التركية لخوفه من أن تتسحب؛ والأقلية التركية كانت تتهم حكم الأكثرية بأنه يحرمها من حقوقها الشرعية. وعند نهاية عام 1963 كسر مكاروريوس موقف الجمود بفرض 13 تعديلاً على الدستور الذي يقوم على دولة موحدة تحكمها الأكثرية.

كان لا بد من نشوب العنف بين الجماعات العرقية. وقد شملت أعمال العنف هذه مجزرة في حي تركي في نيقوسيا قادها السفاح نيكوس سامبوس، الذي اضطلع بدور رئيس في أحداث عام 1974. في عام 1964 عقد مؤتمر للطرفين في لندن (ثم في جنيف). وفشل المؤتمر كما فشلت وساطة أمريكية قامت بها بعثة برئاسة نائب وزير الخارجية جورج بول. وهددت تركيا بالغزو لحماية مقاتليها وانسحبت عندما وصلتها رسالة تحذير من الرئيس ليندون جونسون بأنه إذا قام الاتحاد السوفييتي برد فعل، فإن حلفاء تركيا قد لا يقرون «بالالتزام لحماية تركيا ضد الاتحاد السوفييتي...»⁽¹⁾ بعبارة أخرى: إن حلف الأطلسي لن يتدخل، وستترك تركيا تحت رحمة الاتحاد السوفييتي.

لم توجه مثل هذه اللغة إلى أي عضو في حلف «الناتو» من قبل، ولن تستخدم ثانية لأي سبب معقول: فحلف الناتو، حسب المتفق عليه، يحمي أعضائه ليس كضحايا لاعتداء محتمل، بل من أجل مصالح الأمن القومي لجميع الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة. وتلك كانت حالة تركيا على وجه التخصيص، ذات الموقع الجيوسياسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه. بإلقاء الشك على هذه الحقائق المنطقية الجوهرية حولت رسالة جونسون ضمانة حلف «الناتو» من ضرورة استراتيجية إلى شأن يتعلق بالسياسة الأمريكية. ومع أن تركيا تخلت عن المحاولة، فقد فعلت ذلك على حساب الأحقاد التي غُلّفت أزمات قبرص في المستقبل.

في أعقاب أزمة 1964 مباشرة، حاولت اليونان أن تجابه التهديد التركي بالغزو بإرسال قوة من اثني عشر ألف مقاتل يوناني إلى قبرص. وفي عام 1967، بعد صدام عرقي بدأ بهجوم يوناني. قبرصي على قرى تركية، هددت تركيا مرة ثانية بالغزو، وأرسل جونسون مرة أخرى مبعوثاً خاصاً هو سايروس فانس، الذي كان في بداية عمله الدبلوماسي. لم تنجح بعثة فانس في حل النزاع الطائفي أكثر من الجهود السابقة، مع أن العسكريين اليونانيين عملوا على سحب 7 آلاف رجل من قواتهم من الجزيرة. وتعهد الفريقان القبرصيان بالشروع بمباحثات بين الطائفتين. جميع خييات الأمل هذه زادت من احتمال لجوء تركيا إلى استخدام القوة في المناسبة التالية.

وعندما استلم نيكسون الرئاسة، كانت الطغمة العسكرية اليونانية منبوذة داخل حلف «الناتو»، وكانت الحكومة البرلمانية التركية ضعيفة، والجيش التركي قلق، فقد كان مكاروريوس يهّمش الأقلية التركية

خطوة بعد خطوة. ورداً على ذلك قامت عدة مجتمعات تركية - مسلمة بصورة غير شرعية من قبل الأتراك. ولم تستطع الحكومة المركزية القبرصية السيطرة عليها. ولو غلب المرء أكثر لكان التدخل العسكري التركي محتملاً. وبالإضافة إلى كثير من المشكلات الساخنة في الهند الصينية، والشرق الأوسط، والهند / باكستان، لم يكن لدينا إلا القليل من المبادرة للحيلولة دون وقوع اضطرابات في منطقة، كانت حتى الآن على الأقل، هادئة.

بدا الهدوء، على أية حال، النتيجة الأفضل التي يمكن تحقيقها. إذ إن أيّاً من المجموعتين العرقيتين القبرصيتين لم تكن مستعدة لتسوية أو إعطاء خصمها اليد العليا في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيها. فالفيدرالية قد جوبهت برفض الأكرية اليونانية لأنها تضمنت استقلالاً ذاتياً للأقلية التركية. كما أن حكم الأكرية كان مرفوضاً من الأقلية التركية بسبب وضعهم الأدنى الدائم. وتقسيم الجزيرة بين اليونانيين والأتراك كان غير مقبول من جانب مكاريوس «وحركة عدم الانحياز». وكان الاتحاد السوفييتي يعارض أية زيادة في نفوذ «الناتو» في قبرص من قبل اليونان أو تركيا.

من وقت إلى آخر كانت الولايات المتحدة تتحدث بلغة تسوية تفيد بأن أي شيء يقبله الطرفان القبرصيان سيكون مقبولاً لنا. ولكن هذه العبارات كانت فارغة بالنسبة لكلا الطرفين، إن لم تكن ساخرة. إذ لم تظهر أية صيغة خلال فترة حكم 8 إدارات أمريكية ألزمت نفسها بمعالجة المشكلة منذ اتفاقيات لندن - زيورخ. في الأنماط الكلاسيكية، للنزاعات العرقية، كما تبين في لبنان والبوسنة، لا تظهر الحلول في أعظم الأوقات إلا من خلال انتصار كامل لجانب ما، أو من إنهاك مشترك، أكثر مما يظهر من إسهام الوسطاء.

ظلت قبرص هادئة معظم فترة ولاية نيكسون الأولى، رغم تدهور العلاقات بين المجموعتين العرقيتين باستمرار. في ك2 1972 علم أنه بمباركة من ماكاريوس تم استلام آلاف قطع السلاح التشيكية من قبل القبرصيين اليساريين. وبدا ماكاريوس وكأنه يسير على نفس خطا عبد الناصر قبل عقدين من الزمن ما عدا أن ماكاريوس يقوم بلعبته ما بين قوتين متفجرتين هما اليونان وتركيا كلاهما تخشى الاتحاد السوفييتي، ولا تثق بماكاريوس، ولديهما سلسلة من الترتيبات حول قبرص، ومن هنا لهما الحق الشرعي في التدخل.

أثار حصول ماكاريوس على أسلحة تشيكية الطغمة العسكرية اليونانية المعادية للشيوعية. وفي 11 شباط، قدمت إنذاراً إلى ماكاريوس بوضع الأسلحة التشيكية تحت تصرف الأمم المتحدة، وأن يعاد تشكيل الحكومة القبرصية على أساس أوسع. والأكثر من ذلك أن مجموعة من ثلاثة مطارنة يونانيين قبرصيين، بتشجيع من الطغمة العسكرية ولا شك، أعلنت أن السلطة الروحية والسلطة الظرفية ينبغي أن تنفصلا عن بعضهما وأن ماكاريوس عليه أن يستقيل من الرئاسة - وهذا موقف غير مألوف بالنسبة للكنيسة الأرثوذكسية.

خشيت إدارة نيكسون، مهما كانت تحفظاتها على ماكارايوس، أن يؤدي انسحابه من المسرح إلى اغراء تركيا على فرض مقاطعات تركية والتي كانت تصر عليها في المباحثات ما بين الطائفتين، أو إذا اقتضى الأمر أن تحميها بقوات تركية. وهذا بالطبع سيكون موضع معارضة أية حكومة قبرصية جديدة، وموضع معارضة اليونان في النهاية أيضاً، مما يولد أزمة كبيرة بين الدول الحلفاء في «الناتو».

لذا تلقى السفير الأمريكي هنري ج. تاسكا توجيهاً بأن يحذر الطغمة العسكرية اليونانية من أي «تغيير بالقوة». أجابت الطغمة بأنها لن تتساهل أمام أي تدخل أجنبي، وهذا تصريح واضح «موجه أيضاً إلى أصدقائنا - أكثر مما هو موجه للآخرين».

وافق ماكارايوس من جانبه على وضع الأسلحة التشيكية تحت إشراف الأمم المتحدة، وأعاد «تشكيل» حكومته بطرد وزير خارجيته. ولم يكن أي من الإجراءين ذا قيمة. والمطارنة الثلاثة الثائرون تم استدعاؤهم إلى مجلس الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية وتم إبعادهم. أما اللاعب الأكبر فقد كسب ثانية المقامرة ونجا ثانية بقوة متزايدة.

ومنذ ذلك الحين وحتى أزمة 1974، كان الضغط محتدماً في قبرص، ويمكن أن يتفجر في كل وقت وإن بدا الجوهاداً على السطح. وفي الأمم المتحدة - الجمعية العمومية في أيلول 1972 لم يكن كل من وزير الخارجية التركي أو اليوناني معنياً بدرجة كافية لإثارة موضوع قبرص في مباحثات مشتركة معي. وحصل الشيء نفسه أثناء اجتماع «الجمعية العمومية» عام 1973. وفي نيسان عام 1974، في جلسة خاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة كان وزير خارجية اليونان وتركيا يهددان بالقيام بعمل عسكري ضد بعضهما ولكن ليس حول قبرص. كانت المسألة استكشافية تتعلق بالنفط - وخاصة حقوقها الثابتة بالحفر من أجل اكتشاف النفط في بحر إيجيه. على الرغم من هذه التوترات، عرض وزير الخارجية التركي استئناف المباحثات القبرصية بين المجموعتين العرقيتين التي كانت قد انهارت.

لم يبد ماكارايوس أي اهتمام عندما دعوته في نيقوسيا في 7 أيار 1974، حيث كان يستضيف اجتماعاً بيني وبين وزير الخارجية السوفيتي أندريه غروميكوف في سياق مباحثات فك الاشتباك المكوكية بين إسرائيل وسوريا. اختارت قبرص وضعاً «محياداً» لم يكن متوقعاً بعدم اشتراك القوى العظمى بأية مشكلة في المستقبل القادم. وأعلن ماكارايوس الكيس دوماً ترأس حفل غدا، حيث أبدى اهتمامه بالتفصيل أمام ونير شينتزيل - وهو رجل محبوب لي. وبدا ماكارايوس، وهو يرحب بي، مرتاحاً. قال:

مشكلة قبرص تحتاج إلى صبر. لا يوجد أية أحداث بين المجموعتين. يحدث أحياناً بعض الحوادث داخل جماعة الأتراك أو الجماعة اليونانية.. نأمل أن نستأنف المباحثات ما بين الطوائف.. في رأيي، إذا لم يتم التوصل إلى صيغة ما على المدى القصير، فإن الأمين العام للأمم المتحدة سيأتي إلى هنا قريباً، ولعله قد يستطيع أن يجمع الفريقين معاً.

لم يكن هناك شعور بوجود أزمة راهنة ولا إشارة من ماكاريوس على أنه سيتحدى الموقف اليوناني من الجزيرة.

بعد عدة أسابيع في 18 حزيران 1974، قبل أقل من شهر على الانقلاب ضد ماركوس، أثناء الاجتماع الوزاري نصف السنوي «لناتو» في أتاوا، طلب الأمين العام جوزيف لونغ من وزير الخارجية اليوناني والتركي بوضع مصالح «الحلف» فوق النزاع حول اكتشاف النفط في بحر إيجه. ولم يأت ذكر قبرص. ورد الوزيران التركي واليوناني برغبتهما بالمحافظة على السلام. ولم يشر أحدهما إلى قبرص.

في يومي 8 و 9 تموز توقفت في لندن لمراجعة الوضع الدولي مع وزير الخارجية البريطاني جيمس كالاها. ولم يعتبر أي واحد منا الوضع في قبرص - أو العلاقات التركية - اليونانية - يندثر بالخطر بحيث يطرح في جدول أعمالنا. وفي اليوم نفسه، قبل شهر من الانقلاب، أشار بيان استخبارات البيت الأبيض فقط إلى توتر يوناني - تركي في منطقة بحر إيجه، ولم يجر ذكر قبرص إلا هامشياً.

بعد الانقلاب في قبرص، ادعت بعض المصادر الصحفية وجود تحذيرات استخباراتية تجاهلتها إدارة نكره ماكاريوس، وتستحوذ عليها الجغرافيا السياسية وما فهمه المراقبون في الخارج أنه في حكومة بيروقراطية واسعة يستحيل اكتشاف بعض الوثائق أو التنبؤ بتحقيق ما، فهذه هي الطريقة التي تخفي فيها البيروقراطية بعض الأمور. ما يهم حقيقة هو الجوهر ومن لفت انتباهه التحذير.

كان السياق يؤكد على وجود لقاءات بين موظفين يونانيين وأتراك على مستوى رفيع يتناولون فيها قضايا ملحة. كنت مشغولاً برحلات مكوكية ما بين دمشق وإسرائيل استغرقت 34 يوماً وانتهت في 31 أيار 1974 باتفاقية فك الاشتباك السورية - الإسرائيلية. وفي الفترة من 10-18، رافقت نيكسون إلى سورية ومصر والعربية السعودية وإسرائيل والأردن. ومن 27 حزيران وحتى 3 تموز رافقته إلى مؤتمر القمة الأخير في موسكو، بقيت هناك بضعة أيام للتشاور مع بروكسل وباريس وميونخ ولندن ومديد - وهذا ما جعلني أعتقد بعدم وجود أزمة قريبة. وخلال الفترة بين هذه الرحلات استغرقت التحقيقات التي كانت تجري في الكونغرس جزءاً كبيراً من وقتي، ولا سيما الاتهام في موقف السيناتور هنري جاكسون بأن نيكسون عقد «صفقة سرية» خارج اتفاقية «سالت» مع السوفييت حول الحد من الأسلحة النووية⁽²⁾. أما نيكسون فقد كان مشغولاً، عدا رحلاته الاحتفالية الأخيرة، بووترغيت. وكان آخر شيء نحتاجه هو أن نشجع أزمة في شرقي المتوسط بين حليفين في «الناتو».

كانت الوثيقة التي أثيرت كثيراً في التحقيقات الأخيرة التي قام بها الكونغرس حول أزمة قبرص وثيقة تنبؤية كتبت في شهر أيار 1974 من قبل توماس د. بويات، رئيس مكتب قبرص في وزارة الخارجية. وقد تنبأ بها بشكل سليم بسياسة ديميتريوس ايوا نيديس، رئيس الشرطة العسكرية اليونانية الذي أطاح بالزمرة الحاكمة السابقة في أثينا. وقد أرسلت الوثيقة (الرسالة) إلي فيما كنت أقوم برحلاتي المكوكية

بين دمشق وإسرائيل. وأثناء غيابي عن واشنطن صادق سكرتيري المعتمد على توصيات بويات بوجود مزاعم حول تحذير بويات ضد استخدام القوة أو أية أفعال أخرى يمكن أن تطيح بالوضع القائم في قبرص، وهي نسخة مطابقة لما قمنا به أثناء أزمة عام 1972.

رفض السفير تاسكا في البداية هذه التعليمات على أساس أنه نظراً لطبيعة ايوانيديس الهشة، فإنها سوف تثير قائد الطغمة العسكرية بدلاً من تهدئة الوضع. والأكثر من ذلك أن إيوانيدس، رغم أنه رجل قوي، فلم يكن له مركز رسمي، كان يعمل من وراء ستار الرئيس ووزير الخارجية اللذين كان يسيطر عليهما. وبضغط من واشنطن قام تاسكا بتسليم الرسالة إلى الرئيس اليوناني، ووزير الخارجية اليوناني، والمطران سيراقيم، الذي كان تاسكا يعتقد أنه صديق حميم لايوانيدس. وقد اتهم تاسكا فيما بعد بأنه لم يكن يقوم بواجبه على خير ما يرام. لم يقدم أي دليل على ذلك الحدث، وكان السفير نفسه قد سلم رسالة مماثلة قبل سنتين.

لم تكن أخطاء واشنطن هي ما قادت إلى فقدان السيطرة على الوضع في قبرص، بقدر ما كانت أفعال ماكاريوس الذي كان يجرب ثانية براعته على مستوى مرتفع - والتي أدت هذه المرة إلى نتائج كارثية. ففي الثاني من تموز، أعلم الرئيس اليوناني أنه يقلص من تعداد «الحرس الوطني» يطالب بانسحاب الضباط اليونانيين الذين يشرفون عليه. هاتان الخطوتان من شأنهما أن يقلصا كثيراً، إن لم تزيلا، أي نفوذ لأثينا في قبرص وتمكنان ماكاريوس من الاعتماد أكثر على الحزب الشيوعي المحلي في الداخل وعلى «حركة عدم الانحياز» في الخارج.

وكالعادة بالنسبة لماكاريوس، ما بدا أنه خطوة متهورة قد ارتكب بحسابات باردة. كان ايوانيدس ذا مكانة دولية أقل - وخاصة لدى تحالف الأطلسي - من سلفه. وكان ماكاريوس متأكداً تماماً أن الحلفاء الغربيين سوف يحبطون خطوة من جانب أثينا لتطبيق حقها بقوة ضامنة لتنفيذ اتفاقيات لندن - زيوريخ. ومن المؤكد أن حزب العمال البريطاني، الذي يكره الطغمة العسكرية بقوة، لن ينفذ حقوق معاهدته. أما بالنسبة لتركيا، فلم يكن من المتوقع أن تعارض تراجع النفوذ اليوناني في الجزيرة، كما أنها ستكبح الجمود السياسي الظاهر في أنقره، حيث تشكلت حكومة إئتلافية مهترزة بين الحزب الاشتراكي برئاسة رئيس الوزراء الجديد بولنت إيجيفيت، والجناح اليميني، وهو حزب قومي - «حزب الانقاذ الوطني»، الذي يترأسه أصولي إسلامي هونجم الدين أربكان. إيجيفيت الذي بدأ كشاعر، وايوانيدس الذي يعتبر من سلك الشرطة، وماكاريوس الميكيفيلي بثياب الكهنوت قد شكلوا مزيجاً متفجراً لا يمكن أن تقوم بينه تسوية سليمة مباركة.

على مدى 14 سنة كانت عواطف الأحزاب تزان بمكيال نشاطاتها الكابحة لنشاطات أخرى، المعززة أحياناً بضغط خارجي. هذا التوازن الدقيق لم يتحقق في صيف 1974 فموازين القوى التاريخية:

الولايات المتحدة وبريطانيا، كانتا تحت ضغط الأزمة من نوع الأزمات التي خضعتا لها من قبل، والتي استطاعتا احتواءها عدة مرات على مدى العقد الماضي. وقد تعزز هذا التوقع بالنقص الملحوظ بأي إحساس بالإلحاح من جانب ماكاربيوس الذي كان في ذروة قوته. وفي وقت متأخر مثل الثاني عشر من تموز - قبل ثلاثة أيام من الانقلاب أعلم المطران السفير الأمريكي المعين حديثاً، رودجر ديفيز - الذي عُين فيما بعد في نيقوسيا - أنه يعتبر الوضع «دقيقاً» ولكن ليس «حاسماً». ولم يعط أية إشارة. وأفاد السفير «بأنه كان يسعى إلى تدخل أمريكي مع أثينا»... وظهر أن أحكام جميع الأحزاب كانت خاطئة.

الردع يفترض حساباً وتعقلاً - وهما خاصتان غير مستقرتين حتى على مستوى العلاقات الثنائية. ولكن قبرص تتضمن خصمين عرقيين، وثلاث قوى حامية أو ضامنة، والولايات لمتحدة. وجميعها أساءت الحكم على الوضع بدرجات متفاوتة. وقد اختار ماكاربيوس خطأً عالياً عدة مرات.

لقد أخطأ إيوانيديس فهم التصوير التركي للمشكلة القبرصية - وقبل كل شيء أن تركيا لم تتخلّ عن مطالبها بالاستقلال الذاتي للمنطقة التركية ولم تنس أبداً أعمال الإهانة والإذلال في عامي 1974 و1967. الولايات المتحدة المشغولة بووترغيت لم تكن تتصور أن الوضع يقترب من نقطة حاسمة. وهكذا جاء الانفجار أخيراً، عندما لم يكن أحد يتوقعه، حتى ماكاربيوس، في صباح يوم الخامس عشر من تموز، 1974.

انفجارات قبرص

في ساعات الصباح الباكرة صحت على أخبار تفيد أن «الحرس الوطني القبرصي» قام أثناء الليل بانقلاب. ولما كانوا من الضباط اليونانيين فقد قضاوا على خطة ماركوس في الوصول إلى السلطة. وذكرت أنباء داخلية أن ماركوس قد قتل، وتم احتلال القصر الجمهوري، وأن رجلاً غير معروف (لي) اسمه نيكسون سامبسون قد أعلن رئيساً. أُسرَ لي بويات أن سامبسون، وهو من رجال المدفعية، يقال إنه قتل 12 رجلاً أثناء صدامات عرقية مختلفة في نيقوسيا. ومع أن سامبسون أعلن أنه سيستمر في الإبقاء على الترتيبات الدستورية، فقد كان معروفاً بأنه من أنصار «enosis». أي وحدة قبرص مع اليونان.

في الساعة العاشرة والربع صباحاً اجتمعت «مجموعة واشنطن للأعمال الخاصة» (WSAG) - وهي مجموعة لإدارة الأزمات تتألف من نواب وزير الدفاع، ومستشار الأمن القومي، ورئيس وكالة المخابرات المركزية (CIA)، ورئيس رئاسة الأركان المشتركة في «غرفة الطوارئ» في قبة البيت الأبيض. وكانت «غرفة الطوارئ» مع شهرتها غرفة صغيرة مجهزة بطاولة مؤتمرات متوسطة الحجم وصف من الكراسي على امتداد الجدران المزودة بخراطئ تناسب أية مناسبة، تجاور «مركز اتصالات البيت الأبيض» الذي يسعه الوصول إلى أي مكان في العالم على الفور. ويستخدم المشاركون في اجتماعات غرفة الطوارئ هذه التسهيلات للتأكد من أية مسألة.

وكما يجري عادة في بداية أية أزمة كان الجو السائد مضطرباً. لم يكن يشك أحد في أن الانقلاب قد أعدته الطغمة العسكرية في أثينا - ولا سيما من قبل الجنرال ايوانيديس - وأنه بداية أزمة كبيرة.

تركيا لن تقبل أبداً بالوحدة (enosis). إذ كانت تعتبر سيطرة اليونانيين القبارصة غير مقبولة، طيلة عقد من الزمن، وكانت مستعدة للقيام بغزو للجزيرة للحيلولة دون ذلك، فإنها بالتأكيد لن تقبل بتحول قبرص إلى مقاطعة لليونان. وتهديد أنقرة بالتدخل في عامي 1964 و 1967 سيزيد من تصميمها على إيجاد حجة لتصفية الحسابات.

كان الهم الأكبر «لمجموعة واشنطن للعمليات الخاصة» في يوم حدوث الانقلاب أن تحول دون وقوع حرب بين دولتين حليفيتين في «الناطو» الذي من شأنه أن يدمر الجناح الشرقي للتحالف ويفتح الطريق أمام التسلل السوفييتي إلى البحر الأبيض المتوسط. ولهذا كانت خطوتنا الأولى أن نقلل من ذرائع تدخل خارجي بالمحافظة على الوضع الدستوري القائم قدر الإمكان. وأرسلت رسائل إلى كل من أثينا وأنقره توضح أن الولايات المتحدة ترفض الوحدة (وحدة قبرص مع اليونان). وقلنا لتركيا بالإضافة إلى ذلك إننا سنعارض أي انتقاص من حقوق الأتراك، وأكدنا لأثينا أن الولايات المتحدة تعارض «أي تغيير في الوضع السياسي القائم في الجزيرة أو أوضاع القبارصة الأتراك» وفي الوقت نفسه رفضنا توسط الاتحاد السوفييتي بين دولتين حليفيتين في «الناطو»:

سوف يعتمد الدور السوفييتي على ألا يجعل هذه المشكلة مشكلة قبرصية داخلية.. لذا علينا أن نحافظ على إبقاء هذه المشكلة مسألة داخلية وإبعادها عن أن تصبح مشكلة دولية.

حتى ونحن نعد البرقيات كنا نعرف أنها ليست إلا بداية تحركات يحتمل أن تتحول إلى دبلوماسية معقدة. فعلى مدى عدة عقود كان ماكارايوس ينسف الترتيبات الدستورية التي نحتكم إليها الآن؛ في حين كانت تركيا تحاول أن تقسخ اتفاقيات لندن - زيوريخ التي كانت بمثابة ضمان. في الفترة ما بين 1964 و 1967 كان ماكارايوس في وضع يمكنه من اللجوء إلى حركة عدم الانحياز، وإلى الأمم المتحدة، في عام 1974 لم يلق من ادعى أنه رئيس حكومة قبرص، نيكسون سامبسون، أي اعتراف دولي به كرئيس من قبل أية دولة في العالم. ولم يكن للحكومة اليونانية تحت ظل ايوانيديس أي وضع دولي كما أنها كانت تقترب من التفكك في شؤونها الداخلية. كانت بريطانيا تعتبر نفسها أن لها مسؤولية خاصة في التعامل مع الأزمة. فقد كان لديها قاعدتان جويتان بالإضافة إلى اتفاقيات لندن - زيوريخ التي جرى التوقيع عليها تحت إشراف بريطانيا. وفي 16 تموز، بعد يوم على الانقلاب، ناشد رئيس وزراء تركيا بولينت ايكيفيت للتشاور حول اتفاقيات لندن - زيوريخ.

كان لدينا أسباب كثيرة للترحيب بمشاركة كالاهاان. لم يكن هناك زعيم أجنبي أستمعُ بالعمل معه مثله، وهو من القلة الذين أقدرهم بالغ التقدير. كان يجمع ما بين الشخصية المقربة إلى القلب مع إحساس جيد، واستطاع أن ينقذ الروابط الأنغلو - أمريكية من البرودة التي سببها رئيس الوزراء إدوارد هيث (تيد) في محاولته إظهار التزامه بأوروبا، بالابتعاد إلى حد ما عن «العلاقة الخاصة» مع الولايات المتحدة (انظر الفصل 20). تردد كالاهاان في دوره القيادي كان يعود إلى أن مشكلة قبرص كانت أول مشكلة دبلوماسية يواجهها، وكانت مشكلة قبرص بالذات من أعقد المشكلات التي يمكن أن يواجهها أي دبلوماسي. ثمة ثلاث قوى نافذة، مجموعتان عرقيتان قبرصيتان، حكومة قبرصية غير معترف بها، وماكارايوس في المنفى، وقوتان عظيمتان تحاولان انتزاع نفوذ ما.

كان كالاهاان سياسياً نشيطاً مخضرمًا، اتهم في تقدمه نحو القمة باستخدام الشدة - ولو وجد مثل هذا التوجه لما تحول إلى السياسة الخارجية بالتأكيد ولا إلى العلاقات الأنغلو - أمريكية⁽³⁾. وفي العلاقات الشخصية كان أكثر مرونة مني وطوعية. ولكنه كان يميل إلى إضفاء الطابع الشخصي على قضايا السياسة الخارجية إلى حد كبير - ولا سيما عندما يكون لديه قناعات أخلاقية في قضية ما، كما هو الحال بالنسبة للطغمة العسكرية اليونانية وفيما بعد العناد التركي. قد يغضب بسرعة بسبب العناد أو نفاق مفاوضاته - ربما لأنه كان يتوقع منهم أكثر مما أفعل.

وفيما يتعلق بقبرص ثار غضب كالاهاان بسبب الوضع المتغير: ففي الأسبوع الذي تلا الانقلاب، كان غضبه موجهاً إلى الطغمة العسكرية، ثم إلى ايكيفيت لامتناعه عن وقف النار، وعندما تلكأت الحكومة اليونانية في المشاركة في الجولة الثانية من المفاوضات (في 24 تموز، هدد كالاهاان ببدء المفاوضات بدون اليونان)، وأخيراً إلى أنقره عندما استأنف الأتراك العمليات العسكرية.

كانت خبرة كالاهاان الرئيسية مقتصرة على الشؤون الداخلية البريطانية التي يمكن للوسطاء تسويتها بطريقة أو بأخرى. أما الخلافات العرقية فهي مختلفة تماماً، ولا يستطيع الوسيط أن يطبق الأساليب ذاتها التي يستخدمها في فض المشاكل الداخلية بين الأحزاب. وخلافاً لكالاهاان فإن خبرتي في الوساطة جاءت من دبلوماسية الشرق الأوسط، حيث كنت أخذ تصريحات الفرقاء بجدية أقل، وبالتالي كانت توقعاتي بالتقدم السريع أقل.

إذا وضعنا اختلاف الأمزجة والخلفيات جانباً، كانت روح علاقتنا تتجلى في تعليماتي للسفير وليام بافم، مساعد وزير المنظمات الدولية، في 24 تموز 1974، عندما كان متوجهاً إلى المفاوضات اليونانية - التركية برئاسة كالاهاان:

كن متعاوناً ومساعداً لكالاهاان، ولكن في المسائل التي تتعلق بمصالحنا يجب أن نتخذ

قراراتنا بأنفسنا... أخبره بكل شيء ليس لدينا استراتيجية سرية... لا يؤذينا أن نترك البريطانيين يلعبون دوراً في شرقي البحر الأبيض المتوسط. إذا تأكد كالاهاان النتيجة التي نحبها فهذا أمر يسرني. الشيء المهم هو النتيجة المثمرة.

شارك كالاهاان في المفاوضات ولكنه لم ينس أن يذكرني بمهارة بلاده. قال لي في بداية الأزمة القبرصية الفاتكة: «أنتم تستعرضون العضلات» و«نحن نغسل الأدمغة». لا شك أن بعض مساعديه في وزارة الخارجية أخذوا هذا القول على محمل الجد وتمسكوا به حرفياً. بقدر ما كانت الثقة متبادلة بيننا كانت معالجتنا الأولية للأزمة مختلفة. ربما بسبب اختلاف منظور كل واحد منا إليها. كان كالاهاان السياسي المحترف يحسب في كل خطوة حساب النظرة السائدة في حزب العمال، والتي كانت في تلك الفترة معادية بقوة لحكم العسكريين في اليونان. خلال الأسبوع الأول، كانت تسيطر عليّ فكرة ألا نعطي حوافز لتركيا للقيام بالغزو، مما يعني انفصلاً كاملاً عن أثينا. كنت تواقاً إلى التخلص من سامبسون مثل كالاهاان وإنهاء محاولة التوحيد. ولكن أساليبتي كانت مشحونة بالرغبة في الإبقاء على اليونان ضمن الحلف وعدم إعطاء مبرر لتركيا للغزو.

في تلك الأثناء عاد ماكاريوس إلى الظهور، وفي 16 تموز شق طريقه جواً إلى قاعدة جوية بريطانية. وفيما كان ماكاريوس يطير إلى لندن عبر مالطة، كان كالاهاان قد عرض ثلاثة اقتراحات: لقد رفض قبول سامبسون، وطالب بانسحاب اليونانيين الذين يخدمون في «الحرس الوطني القبرصي»، والاصرار على عودة ماكاريوس. وفي صباح 17 تموز - أي بعد يومين من الانقلاب - وضع كالاهاان الوحدة الأوروبية خلف أولوياته:

سأقول لكم موقفنا وهو أساساً موقف أوروبي. جميع الدول التسع (في الوحدة الأوروبية) وحلف «الناتو». نحن نعتقد أن الحل المثالي هو عودة ماكاريوس. ونحن ننظر إذا ما كان يمكن تحقيق ذلك بوسائل دبلوماسية. وقد طلب ماكاريوس صلاحية دبلوماسية للاستمرار والحاجة إلى عدم الاعتراف بالنظام الجديد في قبرص عندما ننظر إلى ما بعد ستة أشهر. هل سيكون الوضع أشد أم أقل توتراً؟ تقريرنا أنه سيكون أشد. أي أنه سيكون أشد توتراً إذا لم نستطع إعادة ماركوس. ولكن السؤال هل نستطيع إعادته؟.

أعلن الأوروبيون الآن أهدافاً ليس لديهم لا الاستراتيجية ولا الوسائل لتحقيقها. كان الوضع أشبه بنكتة شاعت في الحرب العالمية الثانية حيث اقترح أحدهم التعامل مع الغواصات الألمانية بتسخين المحيطات وجعلها تغلي على سطحها. وعندما سئل كيف تحقق هذا، كان جوابه: «لقد أعطيتكم الفكرة فأما التنفيذ الفني فيقع على عاتقكم».

هكذا كان موقف كلاهان بدرجة أو بأخرى عندما سألته كيف نحمل ماركوس على التراجع:

حسناً، نأمل أن تمارسوا نفوذكم على الحكومة اليونانية بشأن ضباط «الحرس الوطني» الأتراك، بموجب اتفاقية الضمان، قد يسألوننا ماذا أنتم فاعلون، وإذا كان العمل غير ممكن - أي واحدة من القوى الثلاثة ستقوم بالعمل. أعتقد أنه من الممكن أن نتحدث عن تصرف وحيد الجانب، وإذا حدث ذلك فلا بد من ضغط أمريكي على اليونان.

هذا يعني تقليص أو تهديد غزو تركي على الأقل كملجأ أخير لاستعادة ماركاريوس إذا لم ينجح الضغط الأمريكي على اليونان. قال كلاهان إنه يظن بوجود «فرصة خارجية» (بنسبة 3 إلى 1 أو ربما 5 إلى 1) بأن الضغط الأمريكي سينجح في إعادة ماركاريوس وتحويل الضباط اليونانيين. ولكنه لم يوضح نوع الضغط الذي يفكر فيه.

كان تفكير الكونغرس يسير بالاتجاه نفسه. ففي 19 تموز أبلغني رئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ، مايك مانسفيلد بأن هناك عواطف كثيرة «معادية لليونان وهي ملحوظة في مجلس الشيوخ على أية حال»، وإذا خرجت الأمور من يدنا فستكون العواقب وخيمة ومن ناحية ثانية عارض مانسفيلد استخدام القوة: «إذا وصلنا إلى هذا فتحن في ورطة عظيمة، ورطة أسوأ من ورطة فيتنام كما أعتقد» كان موقف السيناتور وليام فولبرايت، رئيس «لجنة العلاقات الخارجية» هو الموقف نفسه، مؤكداً القول: أنا ضد استخدام القوة أيضاً ولكنني لا أريد تأييد اليونانيين.

في 17 تموز أخبرت نيكسون أن الأوروبيين يتحدثون بلغة القوة ولكنهم يريودون منا أن نحمل نحن العبء. وفي حين كان الإعلام، والكونغرس، وحلفاؤنا يدعون إلى نوع من الهجوم على الطغمة العسكرية اليونانية، كنت أحاول أن أوجه السياسة الأمريكية نحو المحافظة على الجناح الشرقي «للاتاتو» والإبقاء على تركيا واليونان حليفين. وهذا في رأيي يجعل الولايات المتحدة لا تنحاز إلى طرف واحد. وهي وجهة نظر بقيت أحتفظ بها عندما انقلب المزاج العام بمقدار 180 درجة، وأصبحت تركيا هي الهدف. لهذا اقترحت على نيكسون ترك الأمور الهامشية وأن يحاول الوساطة. ومن أجل هذه الغاية سأرسل نائب وزير الخارجية جوزيف سيسكو إلى لندن أولاً ثم إلى أثينا وأنقره لطرح أفكارنا. لا بد من طرح أربعة أهداف: إيقاف الانقلاب الذي أوحث به أثينا في نيقوسيا، ومنع وحظر التدخل التركي المتزايد، أو التخفيف من إجراءاته، إذا لم يكن ذلك ممكناً، والوقوف مع بريطانيا كواحدة من الدول الضامنة، وإبعاد الاتحاد السوفييتي عن هذه المشكلة.

هذه الأهداف ينبغي أن تكون متوازنة، فزيادة التأكيد على أحدها قد يمزق النسيج الرقيق كله. الهدف من استراتيجيتنا حماية خلفاء الانقلابيين من القوميين اليونانيين، من اليمين أو اليسار. ولهذا مع

استمرار العمل على تحقيق الوحدة (enosis) والإطاحة بسامبسون، نقاوم ضغوط الكونغرس، والإعلام، وكثير من الأجهزة البيروقراطية لقطع المساعدة عن اليونان، لأن المساعدة العسكرية لعضو حليف في الناتو هي تعبير عن اهتمام دائم «بالتحالف الأطلسي» وليست وسيلة للمناورة. إن استبعاد اليونان عن بؤرة الأزمة الدولية قد يسرع التدخل التركي، فيما سيلقي الشعب اليوناني اللوم علينا بسبب النزاع في قبرص. وفي النهاية فإن إدارة الأزمة هي تصحيح المثالية وليس وضع الحلول المثالية.

اتهام المنتقدين لنا بأننا نحمي الدكتاتورية في أثينا كان خاطئاً تماماً. فمِنذ البداية كنت مقتنعاً أن الانقلاب سينتهي إلى انهيار بالنسبة لمؤيديه المحليين أو بالنسبة للحكم العسكري في أثينا. ففي 18 تموز، أي بعد 72 ساعة من الانقلاب، أخبرت فريق إدارة الأزمات لدينا WSAG بما يلي:

أنا لست قلقاً بشأن أيوانيديس. إذا سقط فحسنًا... لا أعتقد أنه سيبقى لأمد طويل جداً. وفي 5 آب، في عملية انتقاد لأدائنا من كبار موظفي وزارة الخارجية، وصفت النهج الذي تبنيناه:

نحن اختصاصيون. ونحن هنا لنخدم المصلحة القومية.. لسنا هنا.. لنقود الصليبيين قبل أن نعرف ماذا يجري. ولسنا معلقين صحف. في المراحل الأولى من الأزمة، من مسؤوليتنا أن نقرر توازن القوى ونقوم التطور المحتمل، وأن نصوغ قبل كل شيء هذه العوامل في السياسة التي تخدم المواطن والصالح العام⁽⁴⁾.

وحددت المصلحة القومية كما يلي:

ينبغي أن يظل هدف السياسة الأمريكية أن تبقى كل من اليونان وتركيا عضوين في «الناتو»، وأولئك الذين يدلون بملاحظات ساخرة حول القواعد العسكرية في شرقي المتوسط ينبغي أن يسألوا أنفسهم ماذا ستفعل الولايات المتحدة في الأزمة المنظورة في شرقي المتوسط، إذا لم تنضم إلينا اليونان وتركيا... سينشب خلاف كبير لتقدير إذا ما كانت تديرهما حكومتان تشعان بالخيانة من جانب الولايات المتحدة وتقومان على قومية تميل إلى العدوانية، أم أنهما صديقتان للولايات المتحدة وتريدان التعاون معنا.

كانت المشكلة أعقد بكثير من شعار استعادة مكاريوس، وهذا ما أصبح ظاهراً بعد أن قدم ايكيفيت مطالب تركيا في 17 تموز أولاً عبر سفيرنا في تركيا، وليام ماكومبر، ثم عبر كالاهاان في لندن. لقد طرح ايكيفيت أن تركيا ستغزو الجزيرة إذا لم يعد مكاريوس خلال 24 ساعة. إن فكرة استخدام تركيا للقوة العسكرية لفرض إعادة عودها الموروثة في دولة موحدة تبدو ساذجة تماماً. وقد هتف لي كالاهاان حول مقترحات ايكيفيت:

سأنتقل إليك ما قاله ايكيفيت. إنه يريد دولة مشتركة بين تركيا ونحن، قائلًا: إننا لم نترقب بالنظام الجديد والنظام القديم يجب أن يعود. ولن نستطيع الانتظار حتى إعادة

ماكاريوس.. الوقت مهم «الناثو» سينشق.. لا نستطيع أن نتعاون مع الناثو أو اليونانيين علينا الآن نحن الأتراك، أن نوجه إنذاراً إلى اليونان والقوى الموجودة على الجزيرة أن تكون تحت إشراف الأمم المتحدة والأكثر فعالية لإشراف الأتراك، وعلى بريطانيا أن تسمح للقوات التركية أن تمر إلى منطقتنا الحرة في الجزيرة. كما أن أي فعل وحيد الجانب هو أمر حتمي عاجلاً أم آجلاً، لأن الأتراك يعتبرون أنفسهم رهائن، ويحتاجون إلى حماية أنفسهم. حجم قوات الأمم المتحدة مفتوح، وهم يرغبون بدايةً بالتعامل مع ماكاريوس.

وبالإضافة إلى ذلك طالب ايكيفيت بتوسيع المناطق التركية وتزويدها عن طريق البحر.

كل جملة في ذلك الاقتراح كانت لغماً أرضياً. فإيكيفيت يعرف أنه لا يوجد حكومة يونانية لا في الجزيرة ولا في الوطن الأم يمكن أن تقبل هذه المطالب بدون حرب. كما لا يمكن لبريطانيا أن تسمح باستخدام القوات التركية لقواعدها في قبرص للغزو بدون تدمير علاقتها باليونان. أقل هذه المطالب التركية عناداً كانت ترفض منذ عقد من الزمن. الأمل الوحيد المخالف للمنطق هو الشروع بمباحثات فورية مع ماكاريوس، الذي كان في طريقه إلى نيويورك، وصعوبة البدء من النهاية. كما لم يكن هناك أي سبب للاعتقاد أن ماكاريوس الموجود في المنفى يمكن أن يقبل هذه المطالب والتي كان يرفضها منذ عقود، وهو الأبرز بين الزعماء القبارصة. قلت لسييسكو: «ماكاريوس لن يكون نجماً صناعياً تركيا في الوقت الذي رفض أن يكون نجماً صناعياً يونانياً».

بعد أسبوع، باتت آراء إيكيفيت الحقيقية تجاه ماكاريوس غير قابلة للنقاش. وفي 28 تموز، بعد شهر على الغزو التركي لقبرص - وقد أمسك الآن بجائزته - رفض بشدة عودة إلى مكاريوس مهما كان الثمن. فقد كان آخر شيء يفكر فيه إيكيفيت أن يعود إلى الوضع الراهن. والأكثر من ذلك أن إيكيفيت باتت لديه فرصة الآن أن يحقق بالقوة أو الضغط ما كانت تسعى إليه تركيا منذ عقد من الزمن: أقلية تركية متكاملة مع منفذ على البحر. كان نيكسون على حافة تلقي الاتهام، والنظام القبرصي لم يكن موضع اعتراف من قبل أية دولة، والطغمة العسكرية اليونانية منبوذة دولياً. ووجد إيكيفيت باجتماع هذه الظروف إغراء لا يمكن مقاومته.

الغزو التركي

خلال الساعات الثماني والأربعين، في الوقت الذي كان إيكيفيت يملّي اقتراحاته كنا نسعى إلى استبعاد عمليات عسكرية من قبل أحد الجانبين. وفي 16 تموز طلب من السفير الأمريكي في أثينا أن يقابل إيوانيديس، الذي رفض استقبال تاسكا بحجة أنه لا يحتل أي منصب رسمي، لذا عليه أن يقابل رئيس

الوزراء. واستناداً إلى ذلك بعث بمبعوث موثوق ليقابل رئيس المجموعة الانقلابية الذي حذر ايوانيديس أن الولايات المتحدة تؤيد جمهورية قبرص والترتيبات الدستورية القائمة - بعبارة أخرى إننا نعارض الوحدة. وينبغي ذكر رد فعل ايوانيديس كما وصفه تاسكا في برقيته بالكامل:

بعد أن بلغ المبعوث الرسالة استشاط الجنرال غضباً، وراح يضرب المائدة بيده، وكسر زجاجة فارغة، وتتمم بالفاظ قبيحة. وتابع يقول إن كيسنجر أعلن ذات يوم في بيانات علنية بعدم التدخل بشؤون اليونان الداخلية. وبعد أسابيع قليلة قالت الحكومة الأمريكية إنها «متمسكة بالمبادئ المذكورة أعلاه...» وهدد بالتدخل. مهما حدث في قبرص فسوف ألام أنا (ايوانيديس). إذا سُحبت القوات فسيلومني السياسيون السابقون لأنني حولت الجزيرة إلى الشيوعيين. لا بد أن تتأكد الحكومة الأمريكية أنه في يوم 15 تموز 1974 تم إنقاذ قبرص من الوقوع في أيدي الشيوعيين.

بعد أن هدأت ثورة غضبه تقبل ايوانيديس وجهة نظرنا. وأكد على التزام اليونان «بعدم التدخل بدولة قبرص المستقلة ذات السيادة» - بمعنى آخر، لقد تخلى عن مسألة «الوحدة».

نقلنا هذه التأكيدات مباشرة إلى الحكومة التركية. ولما كان إيكيفيت يعتبر إيوانيديس أقل مصداقية مما نعتقد، فقد أكدنا على أننا ننوي أن نجعل ايوانيديس يتمسك بكلمته. وفي 17 تموز، وعد رئيس الوزراء اليوناني السفير تاسكا بالآيزيد عدد القوات اليونانية في قبرص، أو يستخدم المتغيرات المؤقتة حتى النهاية. نقلنا هذا التأكيد إلى أنقره كذلك. ومن أجل أن نبقي موسكو خارج هذه الدبلوماسية الناشئة سعينا إلى تهدئة مخاوفها من أن «الوحدة» تتضمن أن يضم حلف الناتو قبرص. ومن أجل هذا أكدنا لبريجينييف بأننا سنقوم بكل ما في وسعنا من أجل إعادة بناء الحكم الدستوري. وخلافاً لمقولة إن الولايات المتحدة شجعت الغزو التركي - أو تساهلت تجاهه - كانت استراتيجيتنا خلال الأسبوع الأول معنية باستبعاد الذرائع التركية للقيام بعمل عسكري.

وفي اليوم نفسه أرسلت جوسيسكو إلى لندن للعمل مع كالاهاان وايفيت، وأن ينتقل من هناك إلى أثينا وأنقره. وكان سيسكو أحد نجوم وزارة الخارجية ووصل إلى هذا المركز من خلال عمله داخل الوزارة وفقاً للنظام المعتاد. وكان يعتقد أن المهن في الولايات المتحدة مفتوحة للموهوبين من خلفيات مختلفة، وهو نفسه مثال حي على ذلك، إذا ما توفر لهم الذكاء والتصميم والأخلاق. وكان موهوباً في اختيار الأشخاص الملائمين الذين يحلون ما يبدو أن لا حل له، ويعطي إجابات عديدة أكثر مما يطرح أسئلة. وقد أصبح هذا الرجل النشط سيسكو مدير حل الأزمات بامتياز، وبخاصة بعد أن رُقّي إلى مرتبة أعلى ثالث درجة في سلم وزارة الخارجية.

طُلب من سيسكو أن يعدّ لنا «حلاً دستورياً» - ونريده دستورياً كي نولي غلافكوس كليديس، رئيس البرلمان القبرصي في عهد ماكاريوس، ليكون رئيساً لفترة 6 أشهر. بعد ذلك تجري انتخابات يكون من

حق ماكارايوس المشاركة فيها. في غضون تلك الفترة يجري التفاوض على ترتيب طائفي جديد بين السكان اليونانيين والأتراك. وكان كلاريديس معروفاً بأنه أكثر اعتدالاً من ماكارايوس، ولذلك فقد كان الحل المؤقت لإنقاذ ماء الوجه لكل من أثينا وأنقره. والفكرة وراء هذا الاقتراح أن التأكيد على الدستور ينهي آفاق الوحدة، كما أن اختيار كلاريديس سيجنب أثينا الحاجة إلى التعامل مع ماكارايوس حول المباحثات الطائفية. عندما التقيت مع ماكارايوس في 22 تموز، بعد أسبوع على الانقلاب، بدا موافقاً على تلك المعالجة (وكلمة بدا هي أقصى ما يمكن أن يستخلصه المرء من المطران). لم يطالب باستعادة منصبه، لا بل إنه امتدح ما استتجناه باستقلالية: أي حكومة تُعين في نيقوسيا ستُعامل بوصفها الراعية، وبالتالي ستحافظ على الاستمرارية الدستورية.

أمضى سيسكو يوم 18 تموز في لندن، يتشاور مع كالاهاان الذي وافق على أن يذهب سيسكو إلى أثينا وأنقره لاستكشاف إمكانية تصيب كلاريديس. وفي 19 تموز التقى سيسكو في أثينا مع الوزراء اليونانيين، الذين أبدوا استعداداً لتقديم تنازلات مما عكس السلوك اليائس الذي كان يناور به العسكريون، ف لأول مرة يذكر العسكريون أنهم قد يقبلون بمنطقة تركية في قبرص، وتغيير جميع الضباط الذين كانوا موجودين في قبرص عند وقوع الانقلاب. ورفضوا طلب إيكيفيت بالوصول إلى منفذ بحري للمنطقة التركية، والعودة الفورية لمكارايوس وتعيين ضباط يونانيين في قبرص تحت إمرة الأمم المتحدة.

كانت أنقره محطة سيسكو التالية، حيث قابل رئيس الوزراء إيكيفيت. كنت أعرف إيكيفيت منذ عام 1957 عندما كان طالباً في «سيمينار هارفرد الدولي». كان يتطلع إلى أن يكون كاتباً، ولم يكن قد دخل عالم السياسة تماماً بعد. كانت أفكار إيكيفيت السياسية آنذاك يسارية تقليدية كمعظم المفكرين الأوروبيين حيث تقودهم الدوائر الأدبية الفرنسية. ولم تتغير هذه الأفكار بعد أن أصبحت السياسة مهنته. ولما كان الشعر هوايته الأولى، فقد كنت أمل أنه سيكون أكثر مرونة وحساسية في الحوار من الزعماء الأتراك التقليديين الذين يميلون إلى إشاعة أجواء الحرب.

لم يكن لقناعاتي بأهمية تركيا للمصالح القومية الأمريكية شأنٌ بعلاقتي الشخصية به التي نشأت بيننا قبل عقد من الزمن. كنت مستعداً لاستخدام تلك العلاقة ولكن ليس الاعتماد عليها أو إخضاع السياسة الأمريكية لها. وأنا على يقين أن إيكيفيت كان يؤمن بالمبادئ ذاتها في علاقاته معي.

يتضح هذا من التحذير الشديد الذي طلبت من سيسكو أن يسلمه عند وصوله إلى أنقره. إذ لمّا كنت تلقيت تقارير عن استعدادات عسكرية تركية لغزو قبرص، فقد وجهت تعليمات إلى وزارة الخارجية من سان كليمنت حيث كنت مع الرئيس من 18 - 20 تموز:

أريد برقية إلى سيسكو بحيث حالما يصل أن يخبر إيكيفيت أننا مهتمون كثيراً بالتقارير التي لم تتأكد عن تحركات عسكرية تركية. إنه مكلف بأن يبين للحكومة التركية بأن

الولايات المتحدة تنظر بخطورة إلى التحركات العسكرية التركية قبل أن تستنفذ جميع السبل الدبلوماسية. هذه النقطة الأولى. وعليه أن يقوم بها على الفور لأننا ما زلنا نتشاور في الأمر ولم نعلن صراحة أننا نعارض التدخل العسكري. وثانياً، عليه أن يقول لهم إننا نفعل ذلك من أجل مصالح تركيا، وإن التدخل التركي لن يكون التحرك الأخير، بل سيكون مقدمة لسلسلة من التحركات... أية حكومة ستظهر في قبرص في نهاية هذه العملية لن تخدم المصالح التركية بصورة أفضل. إذ من أجل أن تحقق تركيا توازناً مقابلاً... فإن الحكومة ستطلع حتماً إلى تأييد داخلي وخارجي من الشيوعية. ينبغي أن تؤكد لا يكتفي أننا نعارض كلياً الوحدة بصورة مباشرة أو مدورة... وأخيراً ينبغي أن نخبر إيكيفيت أنني كصديق معجب به، ينبغي أن أوضح قناعاتي وهي أنه إذا لجأ إلى التدخل العسكري يكون قد بدأ بعملية لن يكون لها آثار معاكسة على تركيا فحسب على المدى الطويل، بل ستكون خطرة للغاية بالنسبة إلى الغرب ككل.

بدا إيكيفيت غير مكترث بالتحذيرات الأمريكية والتنازلات اليونانية معاً. فمنذ بداية الأزمة كان مصمماً على تجنب مفاوضات مطولة يمكن أن تجهد الوضع الدستوري القائم وتحرم تركيا من الفرصة الوحيدة، بسبب التهور اليوناني، والوضع الدولي، وأزمة أمريكا الداخلية، بحسب رأيه. وفي صباح 20 تموز، بعد 72 ساعة من تقديم إيكيفيت اقتراحاته للندن، بدأت القوات التركية تتمركز في قبرص. في 21 تموز ألحقت على إيكيفيت بوقف إطلاق النار، وقال لي:

لقد انتهجنا السياسة التي نصحتنا بها أمريكا في قبرص منذ عشر سنوات وحيث انتهينا، لدينا أفكار مختلفة حولها.. ولكن حتى الآن لم نعط الفرصة.. حاولنا طيلة الوقت أن نفعل شيئاً بشأن هذا الموضوع. الآن اتخذنا المبادرة.. ونريد أن نستغلها جيداً.

كانت المرحلة الأخيرة من مراحل رئاسة نيكسون. في 19 تموز، في لحظة دقيقة من الأزمة، كانت الاتصالات بين البيت الأبيض مع سانت كليمنت معطلة بسبب وثائق نيكسون المقدمة إلى المحكمة العليا التي تطلب الاستثناء الخاص لنظامه.

رغم كل هذه الضغوط، تابع نيكسون نشاطه اليومي المعتاد بدون أية إعاقة. ولا يستطيع أي مراقب خارجي أن يلاحظ أي تغيير في إصراره على مراجعة الخيارات المختلفة بدقة. القلائل الذين كانوا يتابعونه يومياً كانوا يعرفون أكثر. فتطوره البعيدة الجامعة كانت تخبرنا بأن نيكسون مشرف على الضياع. كان يتابع القضايا رغم أنه كان يودع حياة العمل.

ما إن تبدأ عمليات عسكرية، فإن هدفنا الأساسي هو أن نحول أولاً دون انفجار حرب بين حليفين في الناتو، بعد الوصول إلى وقف إطلاق النار في قبرص، وأخيراً بدء المفاوضات بين الفرقاء. وكان سيسكو قد أبلغ أن يدعو إيكيفيت برسالة خاصة أرسلتها إليه:

أنا (كسينجر) لدي وجهة نظر تفيد أن التدخل التركي في قبرص والذي سيكون له نتائج بالغة الخطورة، وأهمها انعكاس الوضع على أمن العالم الحر. نشعر بخيبة أمل شديدة لأن الحكومة التركية لم تستمع إلى رجائنا بممارسة ضبط النفس.

أما وأن الخطوة قد اتخذت الآن فلا من إيجاد وسيلة سريعة لإعادة السلام والاستقرار إلى المنطقة.

إذا كان من السهل البدء بنزاع، فمن الصعب إيقافه. حصافة رجل الدولة على أعلى مستوى باتت مطلوبة بالنسبة إلى كافة الأطراف المعنية.

الولايات المتحدة من جانبها مستعدة لدعم حل دستوري ومستوى من القوات مثل الذي كان موجوداً قبل الانقلاب.

الطريقة الوحيدة في رأينا، أن نعيد تشكيل حكومة دستورية تعتبر خليفة شرعية لكلا ريديس. ولا يوجد حل آخر يكون ممكناً أو مقبولاً لليونانيين..

لقد أشار رئيس الوزراء ايكيفيت أنه ليس لديه اهتمام خاص حول من سيكون رئيس الدولة، ولهذا فإن سيسكو في طريقه إلى أثينا كي يقترح على اليونانيين حل كلا ريديس. نفترض، في ضوء ما قاله رئيس الوزراء لسيسكو في اجتماعهما الأخير (في لندن) فإن الحكومة التركية ستقبل..

نقترح على بريطانيا بالحاح أن تدعو إلى مفاوضات فورية مع القوى المضمونة في لندن للوصول إلى حل دستوري يفتح الطريق لإرساء الاستقرار في قبرص والمنطقة.

لقد طلبنا من الحكومة التركية بالحاح أن تأخذ بدقة بالغة المقترحات التي نتقدم بها لأننا مقتنعون أننا إذا فعلنا خلاف ذلك سيكون الموقف حالة دفاع عن النفس بالنسبة لمصالح تركيا الخاصة.

ومن أجل أن نعلم أن وجهات نظرنا وصلت إلى إيكيفيت طلبت من نائب وزير الخارجية روبرت أنجرو سيل أن يُسلم الرسالة ذاتها إلى السفير التركي في واشنطن. وطلب من سيسكو أن يعود إلى اليونان ويشرح الحل نفسه هناك، حيث كانت الجماعة الانقلابية تفقد هيبتها بسبب إخفاقها الظاهر بشكل متزايد في قبرص.

النزاهة في الدفاع عن مصلحة أمريكا القومية في المحافظة على الجناح الشرقي لحلف «الناتو» كانت مرفوضة بصورة حتمية من قبل الخصمين العرقيين. وبسبب اختلافهما العرقي لم تكن أنقره ولا أثينا مستعدة للتفاوض. أثينا هددت بالانسحاب من المخطط

العسكري لحلف «الناتو» وحشد احتياطاتها. واستمرت تركيا في تعزيز قواتها في قبرص. ومن أجل أن نوضح لكلا الطرفين أنه رغم التزامنا بروابط «الناتو» التي لها حدود، فقد أكدت في مؤتمر صحفي في 20 تموز أن حرباً بين حليفين في الحلف سوف تؤدي إلى قطع المساعدات الأمريكية:

لقد أوضحنا، وأود أن أكرر هنا، أن حرباً بين تركيا واليونان لن تتم بأسلحة أمريكية، إنها يمكن أن تجري بالأسلحة التي يمتلكونها، ولكنها لن تتم من خلال خط واضح للإمداد.⁽⁵⁾

في داخل حزام المناورة في واشنطن كان هناك تباطؤ في التقاط الوقائع التي تبرز في شرقي البحر الأبيض المتوسط. ورغم أن الطغمة الانقلابية في أثينا كانت تترنح، وانقلاب نيقوسيا ينهار، فإن الكونغرس ومعظم سائل الإعلام والدوائر البيروقراطية استمرت في الضغط على أثينا. وفي 21 تموز نشرت صحيفة واشنطن بوست بالخط العريض أن وزارة الدفاع فضلت قطع جميع المساعدات العسكرية عن أثينا. وكانت الصحيفة المذكورة على اطلاع جيد، ولا سيما على اجتماع جماعة «الأعمال الخاصة في واشنطن»، حيث حضّ وزير الدفاع جيمس شليسنجر على سحب الأسلحة النووية من اليونان.

رفضت ذلك، فمع انتشار القوات الأمريكية عبر قبرص مثل هذا الإجراء من جانب السلطات اليونانية سوف يفتح شهية تركيا. ومن أجل منع الحرب بين اليونان وتركيا، أنا لن أقدم على المساعدات لأنني أريد أن أدمم مبدأ تكامل أراضي الجناح الشرقي الذي يعتبر حيوياً ومكملاً للمصلحة الأمريكية. وما إن يتم الإعلان عن قطع المساعدة رسمياً سيكون من الصعب جداً التراجع عن ذلك. وافقت على إجراء احتياطي بأن تُستبعد الرؤوس الحربية عن منصات الإطلاق وتوضع في مخزن آمن. وما حدث أن الضغوط من أجل قطع المساعدات عن اليونان قد زالت بعد أن تمت الإطاحة بالطغمة الانقلابية اليونانية.

أمضيت أنا وكالاهان معظم يوم الأحد، 21 تموز، على الهاتف لتلقي مكالمات من عواصمنا المعنية، محاولين إقناع الفرقاء الذين كان طموحهم الرئيسي تدمير بعضهم بعضاً بسبب الكراهية⁽⁶⁾. اليونان، الطرف الأضعف، كانت أكثر استعداداً، وأبدت استعدادها للقبول بالأمر الواقع. أما إيكيفيت الذي كان راغباً، فقد حصل على ما يريد بدون حرب، وهو ما بدا تغييراً جوهرياً في الوضع القائم. ولكنه تعمد المماطلة في تحقيق ذلك بذكاء.

واستغرق الأمر بضع ساعات للحصول على موافقة إيكيفيت لمناقشة أن وقف إطلاق النار لن يكون ساري المفعول لأن اليونانيين الخبيثاء سوف يضعون اللوم على أي اختراق لوقف إطلاق النار على تركيا، بتحريك سفن يتحدث ركابها التركية. قلت لايكيفيت بصراحة إنه لن يلوم أحد تركيا إذا كان بحارتها قد تعلم التركية في قيادة حلف الناتو، ولن يلوم أحد تركيا إذا أغرقت سفينة يتحدث ركابها التركية. النص الأصلي للمحادثة يعطينا توضيحاً ذا مغزى:

إيكيفيت: لدينا مشكلة. نشك في مصداقية اليونان. كلمة الشرف عند ايوا نيديس نكتة. وقد عرفنا الآن ما هي النكتة وراء كلماته. قال إنه سيطلق النار على أية سفن يونانية فسفنه تحمل الأعلام التركية!

كيسنجر: حسناً، لا أحد يلومك إذا ما أغرقت سفنك.

إيكيفيت: كلا يا دكتور كيسنجر، إنها ليست سفننا. إنها سفن يونانية تحمل العلم التركي. كيسنجر: نعم يا سيادة رئيس الوزراء، ولكنك تستطيع أن تغرقها إذا لم تكن سفنكم ولكنها تحمل الأعلام التركية.

إيكيفيت: إنهم يلجأون إلى حيلتين. نحن حلفاء في الناتو، والطيارون الأتراك يعرفون رموزنا. إنهم يتكلمون التركية. وهم يخاطبون طيارينا بالتركية مستخدمين كلماتنا المشفرة. لا يمكن أن نعتد بعد ذلك على كلام اليونانيين.

كيسنجر: ما الذي تريد أن تعرفه على وجه الدقة؟ أعرف أنك رجل ذكي. أعرف ذلك منذ أيام هارفرد. مع كل احترامي لا يمكن أن أقبل هذا. إنه يمكن أن يسري لمدة ستة أسابيع على هذا الأساس. إيكيفيت: يقولون إنهم يريدون هدنة. بات من الواضح أنهم يريدون استغلال وقف إطلاق النار من أجل القوات على الجزيرة. على اليونانيين أن يتوقفوا عن هذه الأساليب. كيسنجر: أية أساليب ينبغي أن يوقفوها.

إيكيفيت: يقولون إنهم مستعدون لوقف إطلاق النار. ولقد أظهروا لنا الحيل التي سيسخدمونها لخرق وقف النار.

كيسنجر: هل تريد أن تقول لي إنك لا توافق على وقف إطلاق النار؟

إيكيفيت: سنقبل بوقف إطلاق النار.

كيسنجر: اليوم؟

إيكيفيت: نحن نناقش هذه المسألة الآن.

في النهاية، للبرهنة على مصداقية كلمة أمريكا، أغرق سلاح الجو التركي مدمرة تركية بعد ظهر ذلك اليوم نتيجة لخطأ من الطيار.

قمنا مع حلفائنا بكل جهد ممكن لإبعاد السوفييت إلى الخطوط الخلفية. وأكدت رسالة من نيكسون إلى ليونيد بريجنيف أننا «نرغب في التعاون معكم في إحلال السلام والترتيبات الدستورية السابقة في قبرص». وأكدت الرسالة أن أمريكا لم تساند التدخل التركي، أو أي تدخل آخر:

الولايات المتحدة لا تؤيد ولن تؤيد التدخل الخارجي في شؤون قبرص. إنها تعارض مثل هذا التدخل من أية جهة كانت.

بعد ظهر 21 تموز قررت أنا وكالاهان يؤازرنا وزير الخارجية الفرنسية جان سوفانبيه الإصرار على وقف إطلاق النار بما يشبه صيغة إنذار: إذا لم يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار في غضون اثنتي عشرة ساعة سوف تزيل الولايات المتحدة جميع أسلحتها النووية من كلا جانبي الحدود التركية - اليونانية في تريس. وطالب الحلفاء الثلاثة، أكثر من ذلك بإيقاف إطلاق النار فوراً في اجتماع يعقد برعاية بريطانيا مع وزيري الخارجية اليونانية والتركية.

قبل إيكيفيت عازفاً الاقتراح قبل ساعة من الموعد النهائي. كما وافقت أثينا على مضض بعد ساعتين. كانت العداء شديدة جداً بين الجانبين بحيث أن أي طرف لم يكن مستعداً لوقف إطلاق النار قبل الآخر أو يقوم بذلك من تلقاء نفسه. وعندما تم وقف إطلاق النار أخيراً في 22 تموز، لم يعتبره أي من الطرفين التزاماً تجاه الآخر بل موافقة فردية على الاقتراح الأمريكي.

كان وقف إطلاق النار آخر عمل قام به الانقلابيون. فبعد 24 ساعة سلموا السلطة إلى حكومة ديمقراطية. الثورات نادراً ما تكون درامية في الحياة الواقعية كما في حساباتهم التاريخية. علمت بعودة الديمقراطية إلى اليونان بهاتف تلقيته من السفير تاسكا في الساعة الخامسة من عصر يوم 22 تموز أو منتصف الليل في أثينا:

تاسكا: أنا في مكتب غيزيكيس (رئيس اليونان) جميع رؤساء الوحدات العسكرية موجودون هنا، وكذلك القيادة الجديدة لليونان كانيلوبولوس. إنهم يتطلعون إلى الحديث معك. حدثهم عن الجهود التي قمنا بها والآمال الكبيرة التي نعلقها على السلام في المنطقة كانوا مهتمين كثيراً بما يجري في قبرص، وقد خلقت لهم مشكلة مستحيلة سياسياً كأول حكومة ديمقراطية في اليونان منذ 1967. يريدون أن نتحدث إليهم وإلى كانيلوبولوس بحيث يشرحون هذه المشكلة.

كانيلوبولوس: السيد ك. يتحدث.

كيسنجر: يسرني سماع صوتك.

كانيلوبولوس: جميعنا قلقون جداً ونشعر بورطة. يصعب علينا القبول باستمرار مثل هذه النشاطات في قبرص. الوضع أصبح دقيقاً للغاية.

كيسنجر: سمعتك جيداً.

كانيلوبولوس: لا بد أن أخبرك أنني مسرور جداً أن أتحدث إليك لأول مرة في حياتي.

كيسنجر: أود أن أقول لك إن صداقتنا مع اليونان راسخة، ويمكنك الاعتماد عليها وعلى تحالفنا. سأبقى على اتصال مستمر مع رئيس الوزراء التركي وأحضره على إظهار منتهى التقيد.

في صباح اليوم التالي عاد كونستانتين كارا مانيليس، آخر رئيس وزراء منتخب يوناني من منفاه في باريس، وأسدل الستار على الفصل الأول من أزمة قبرص.

التدخل التركي الثاني

كان رد فعلنا الأولي شعوراً بالنشوة لأننا تجاوزنا أزمة كان يمكن أن تمزق الحلف. جرت جولتان من المفاوضات لتقدير الموقف، تحت الرعاية البريطانية، الأولى - لتثبيت وقف إطلاق النار - بعد يومين في 24 تموز، والثانية لتحقيق التسوية السياسية، تبدأ بعد أسبوعين، في 8 آب. مسيرة سلام شبيهة بتلك التي بدأت في الشرق الأوسط بدا أنها في طريقها إلى أن تأخذ مجراها. ورغم أننا كنا نتوقع الكثير من الأخذ والرد، فإننا لم نكن نتوقع انفجار دورة أخرى من القتال.

لما كنا نفتخر لأية تجربة سابقة بالنزاع العرقي، فقد أخفقنا في فهم أن لدينا نفوذاً أقل على الفرقاء في قبرص مما لدينا في الشرق الأوسط. فالفرقاء في الشرق الأوسط رغم أنها كانت تستغل التنافس بين القوى العظمى، كانت في الوقت نفسه مقيدة بها. أما في قبرص فكان الخصمان لا يقبلان بمثل هذه القيود. والحق أن الحكومة الديمقراطية الجديدة في أثينا رفعت الشروط اليونانية. فكارا مانيليس ورفاقه لم يجدوا أي مبرر لدفع ثمن انشغال اليونان من أزمات سببها حماقة من سبقوهم. ولما كانوا غير مستعدين لأن يُعرّضوا أنفسهم لتهمة التخلي عن مصلحة اليونان القومية، فقد أصروا على الموقف القومي الأساسي للانفلابيين. ورفضوا أي حل اتحادي لقبرص وتوقعوا من «الناتو» ولا سيما الولايات المتحدة أن تقتلع تركيا من الجزيرة باسم الديمقراطية اليونانية. أما تركيا من جانبها فقد أصرت على تقسيم الجزيرة إلى وحدتين سياسيتين يونانية وتركية، من جانبها ظهر ماكارايوس كحام للقومية القبرصية ويبدو أنه كما قال تاليران في البوربون بعد الثورة الفرنسية، إنه لم يتعلم ولم ينس أي شيء. هتف لي ماكارايوس في مكنتي في وزارة الخارجية في 22 تموز حيث تم توقيع وقف إطلاق النار، ثم هتف ثانية يوم 29 تموز.

بقبوله لغلافكوس كليريديس رئيساً للبلاد، أوضح أنه سيعود إلى المطالبة بالرئاسة حالما تهدأ قبرص. كان يلح في طلب الوساطة الأمريكية ولكنه لم يكن مستعداً لأي تنازل. وبطبيعته الساردونية الساحرة رفض ماكاريوس أية ترتيبات منطقية، فضلاً عن الفدرالية، وكذلك رفض العودة إلى اتفاقيات لندن - زيوريخ لعام 1960. ما اقترحه دولة اتحادية تحت إشراف قبرص اليونانية لتحقيق بضغط عسكري أمريكي على تركيا في أعقاب هزيمة يونانية وبدون أي تنازل يوناني.

شعر ماكاريوس أن الريح في ظهره بسبب الهجوم الداخلي على إسقاط إدارة نيكسون قد وصل إلى 180 درجة في حين أن الديمقراطية كان يعاد بناؤها في أثينا. لفترة أسابيع كنا ننتقد بقسوة لإخفاقنا في الضغط على اليونان لصالح تركيا. فجأة وفي غضون بضعة أيام، أصبحنا ننتقد لإخفاقنا في الضغط على تركيا من أجل مساعدة الديمقراطية اليونانية لقد أصبح الجناح الشرقي للناو حقيبة ممثلة بشؤون السياسة الداخلية الأمريكية.

ظلت وجهة نظري كما كانت، عندما كنت أمارس ضغطاً متزايداً على اليونان. قلت في اجتماع للموظفين:

أولئك الذين يريدوننا أن نهين اليونان اليوم هم أنفسهم يريدون أن نتحرك ضد تركيا... قد نضطر إلى أن نضغط عليهم (على تركيا)، ولكن حين نعارضهم نفعل ذلك من أجل قضية جوهرية وتأثير مهم وليس من أجل افتتاحية في صحيفة نيويورك تايمز. وحتى نفعل ذلك، سنكون في وضع نجعلهم يعرفون أننا استخدمنا كل فرصة تكتيكية لجعل حياتهم أكثر صعوبة.

رفضت سياسة عزل اليونان وإذلالها - مهما كانت تحفظاتي على حكومتها - لأنني كنت أعتبرها عموداً أساسياً في استراتيجية حلفنا (الناو). ومن وجهة نظر جيوسياسية فإن تركيا أكثر أهمية، فمجاورتها للشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والاتحاد السوفيتي، وأوروبا، تجعلها لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للسياسة الأمريكية في جميع هذه المناطق. لقد كانت تركيا حليفاً قوياً ووفياً طيلة فترة الحرب الباردة. كما أن القوات التركية قاومت ببسالة إلى جانبنا في الحرب الكورية. وهناك 26 محطة إلكترونية ترصد الصواريخ والنشاطات الفضائية السوفيتية من الأراضي التركية. جميع هذه الأمور تجعلني عازفاً عن فرض عقوبات.

إن أحكام «قانون المساعدة العسكرية» تحظر استخدام الأسلحة الأمريكية لأغراض غير أغراض الدفاع القومي عن النفس، والغرض من ذلك الحيولة دون استخدام المساعدة العسكرية الأمريكية في أغراض القمع الداخلي أو الحرب الأهلية. ولكن بالنسبة لتركيا، فإن قبرص تعني قضايا أمن عالمي. كنت أعتقد أن الكونغرس والسلطة التنفيذية يجدان، نظراً لبعض الرهانات القائمة، بعض الفائدة في التعامل مع الالتباسات القانونية.

لقد تعلمت بوضوح الدرس الخاطئ من مقاومتنا الناجحة للضغط على اليونان. لا توجد مجموعة ضغط في الولايات المتحدة تحض على «معاينة» اليونان. بعد أن عادت الديمقراطية إلى اليونان قامت أثينا بجهود استثنائية مطالبة بمعاينة تركيا. ومثل موقف الجالية اليهودية من تعديل جاكسون-فانيك، فإن الأقلية اليونانية الأمريكية كانت عاطفية جداً بحيث حرمت قادتها من أية مرونة أو حرية الحركة. لقد أصروا على نتائج لا تتحقق إلا بعمل عسكري أمريكي أو بعقوبات كافية لردع تركيا. وأي نتيجة من هذه النتائج لم تكن في مصلحة أمريكا القومية أو مصلحة حلف الأطلسي.

بهذه الطريقة كانت قدرتنا على إدارة الأزمة تتراجع يوماً بعد يوم. إحدى هذه الصعوبات أن المفاوضات السياسية بدأت في مرحلة مبكرة جداً، ولا سيما بسبب وصول فريق سياسي جديد تماماً إلى الحكم في اليونان قبل 24 ساعة من المفاوضات. كانت تركيا مصممة بالطبع على تحقيق مكاسب كبيرة.

في استعادة للماضي ربما كان علينا أن نماطل قليلاً بالوقت حتى تصبح الحكومة اليونانية أكثر انتظاماً، وتتم تسوية مصير نيكسون. وفي اليوم الذي تقرر فيه أن تبدأ المفاوضات، وهو يوم 24 تموز، لم يكن من الواضح أبداً إلى متى ستستمر ولاية نيكسون. وكان كالاهاان على حق في بدء المفاوضات بسرعة خوفاً من انفجار أعمال عنف وعداوة جديدة.

المفاوضون اليونانيون المشغولون بتشكيل الحكومة كانوا بطيئين في الوصول إلى جنيف وهدد كالاهاان بأنه سيبدأ المفاوضات بدونهم. وهي خطوة عارضها بقوة. وعندما التقى الفرقاء أخيراً في 25 تموز، بعد 24 ساعة من التأخير، وضعوا جانباً المسائل السياسية من أجل استقرار وقف إطلاق النار. وفي 26 تموز، هدد رئيس وزراء اليونان الجديد كونستانتين كارامينليس. التوافق إلى إظهار نفسه بمظهر المدافع عن مصالح اليونان. بفض المفاوضات بسبب اختراق تركيا لوقف إطلاق النار. وتلقي إيكيفيت تحذيراً يوم 28 تموز، واحتج على ما وصفه بتصرف كالاهاان المتعجرف. استطاع كالاهاان، متجاوزاً هذه الأمور، تحقيق اتفاقية لوقف إطلاق النار يوم 30 تموز، والتي تتضمن وقف النشاطات الهجومية، وانسحاب القوات الخارجية، وإقامة منطقة عازلة بين الفريقين المتنازعين.

في 31 تموز حُلّت قوة المهمات التابعة لوزارة خارجية قبرص. مرة أخرى كنا نعيش في وهم أن الأزمة في طريقها إلى الحل. قبل أن يبدأ الجانب السياسي من مسيرة السلام أضعفت استقالة نيكسون الدور المهم لجهود كالاهاان. والفرصة للإسهام بشكل مؤثر في الوساطة السياسية التي كان من المقرر لها أن تبدأ في 8 آب قد انهارت.

قبل أن يبدأ الشكل السياسي لعملية السلام في الظهور، وقت استقالة نيكسون دعامت الدور المهم بالنسبة من خلال جهود كالاهاان. الفرصة التي أعدت بعناية للمساهمة بشكل كبير في الوساطة السياسية التي كان من المقرر أن تبدأ في 8 آب قد انهارت.

تجلت استراتيجيتنا للعمل كوسيط أمين في التعليمات التي وجهت إلى آرثر هارتمان، مساعد وزير الخارجية لشؤون أوروبا، الذي حل محل سيسكو كمبعوث لنا في المفاوضات، ذلك أن سيسكو كان من الضروري أن يعود إلى واشنطن استعداداً لوصول وزراء خارجية دول الشرق الأوسط. وكان على هارتمان أن يزور أثينا وأنقره قبل أن تبدأ المفاوضات السياسية في 8 آب:

ينبغي بذل كل جهد ممكن في الأيام الأولى للحيلولة دون انفجارات عاطفية، أو أية أفعال أخرى يمكن أن تغضب أحد الفريقين.

ولكن لم يكن ثمة وقت للشروع بمفاوضات الدبلوماسية البطيئة. لم أكن أتوقع أننا أو كالاهاان تحركاً عسكرياً تركياً آخر خلال الأيام الأربعة الحاسمة للمفاوضات السياسية، حيث كان اهتمامي وعواطفني مركزة على مغادرة نيكسون والاستعداد لانتقال السلطة إلى فورد.

لعله كان من الأكثر حكمة أن نطلب تأجيل المفاوضات السياسية إلى ما بعد إعلان استقالة نيكسون. ولكن مثل هذا الطلب قد لا يلقى آذاناً صاغية. فقد كان لكل من كالاهاان وايفيت أسبابهما لعدم التأجيل. ومع هذا كان التأجيل يمثل أفضل فرصة لنا لإعداد مشروع تسوية يحول دون جولة ثانية من القتال. وبالفشل في هذه المهمة، كنا غير قادرين على السيطرة على الوضع كما كنا سيطرنا عندما أصررنا على وقف إطلاق النار قبل ثلاثة أسابيع.

ضيق التحول الرئاسي من خياراتنا أكثر لأنه حال دون بعض الخطوات الدراماتيكية مثل حضوري المفاوضات، الذي كان من الممكن على الأقل أن يُعطى الاندفاع نحو العمل العسكري. كما أننا لم نكن قادرين في الأيام الأولى لاستلام الرئيس الجديد غير المنتخب للسلطة، أن نحدد تحركاتنا العسكرية. ولهذا رفضنا طلب كالاهاان بتأييد ضربة جوية بريطانية ضد اختراقات تركيا لوقف إطلاق النار. وأرسلت برقية إلى هارتمان:

من غير المعقول أن نطلب من رئيس منذ اليومين الأولين لولايته أن يؤيد القيام بعمل عسكري... سنفعل كل ما يمكن القيام به للمحافظة على استمرار المفاوضات، ولكن ليس لدينا إلا هامش ضيق للمناورة إذا ظل (كالاهاان) يلوح بالسيف.

كانت الوفود في حالة جمود ووقعت في مأزق عميق مع مباشرة المؤتمر. لم تستطع أن تتزحزح عن مواقفها الأصلية. فمن خارج المؤتمر كان وزير الخارجية التركي يصبر على منطقة تركية تطل على البحر. وكانت الحكومة اليونانية واقعة بين نار اليسار القوي المطالب بقومية يونانية، وبين العسكريين الذين يريدون أن ينتقموا لهزيمتهم. ومع اقتراب أول انتخابات برلمانية منذ نحو عقد من الزمن، فقد لجأت الحكومة إلى العناد والتصلب ورفضت جميع الاقتراحات التركية مع عدم طرح أية بدائل. وذلك لكسب الوقت كما اعتقدت.

كان كارامانليس، الذي عاد بقوة من منفاه في باريس يواجه خياراً مصيرياً. عندما قابلته قبل بضع سنوات في باريس، في منزل الصحفي سي.ل. سولسبرغر، من صحيفة نيويورك تايمز، فاجأني بذكائه واحتياله، ولكنه كان يعيش في الماضي، في وحدة كئيبة، وبعيداً عن مستقبل بلاده بسبب الجغرافيا والحنين إلى الماضي. ولما كانت عودته إلى السلطة قد جاءت بسبب تهور الطغمة العسكرية، وليس بجهوده الخاصة، فقد كان يفتقر إلى البطولة، هذا إذا كان يتحلّى بها في يوم من الأيام، والآن يخفي تردده وراء غرور مزعج.

عندما عاد كارامانليس إلى السلطة كان عليه أن يختار بين أن يضع اللوم على من سبقوه بسبب الفوضى، أو أن يضع، بمساعدتنا، وبسرعة أفضل الشروط المتوفرة، أو أن يسعى لتجنب انتقاد القوميين، إلى الاحتماء خلف موقف العسكريين القومي التقليدي. الخيار السابق كان سيملكه من أن يضع قبرص أمام خطر اضطراب سياسي فوري. اعتماده على ورقة القوميين قد أسكت الانتقادات لوقت قصير، ولكنها كانت محكومة بالفشل وبالتالي جعلته يبدو غير فاعل. وبالنتيجة هُزم كارامانليس على يد المنتقدين الذين حاول أن يسترضيهم. وهو لم يكن يخشى من المعارضة اليونانية فحسب، بل ومن ماكاريوس، الذي كان يصبر على بقاء الوضع القائم على حاله.

ما كان يدور في ذهني وأؤمن بإمكان الحصول عليه هو منطقتان أو ثلاث مناطق متفرقة للأقلية التركية، مما كان يحول دون التقسيم. شرحت ذلك للرئيس فوردي في 10 آب، أي في أول يوم استلم فيه السلطة:

كيسنجر: لدينا بعض التطورات حول قبرص. حتى أعرف كيف تريد أن تعمل، أعتقد أنه ينبغي أن أبحث معك بعض هذه الأفعال. أنت تعلم أن اليونانيين والأتراك يجتمعون تحت رعاية البريطانيين في جنيف، ولدينا سكرتير مساعد هناك كي يساعد بشكل عام. فوردي: هل هو سيسكو؟

كيسنجر: لا. آرت هارتمان... الأتراك يريدون نتيجة سريعة تقضي إلى تقسيم الجزيرة إلى جزأين تركي ويوناني مع شكل من أشكال الحكومة الاتحادية. إنهم يملكون 15% من الجزيرة ويريدون 30% قد يحاولون السيطرة عليها. تكلمت مع رئيس وزراء تركيا. كان تلميذي، وقد أخبرته أننا لا نستطيع. في غضون اليومين الأولين من حكمكم. أن نرتاح لعمل عسكري منفرد.

فوردي: طبعاً لا.

كيسنجر: إذا حدث هذا فقد ننفصل عن تركيا، وهو ما نحاول تجنبه. خطرنا هو تركيا ولهذا يجب

أن نناور بدقة. قد ينقلبون إلى قوميين جداً، والروس قد يستغلون ذلك، ولكننا لا نستطيع أن نتركهم يتصرفون بمفردهم. سأكتب رسالة إلى إيكيفيت. أكتب إليه باسمي حيث أرى المفاوضات جامدة. الأتراك يقترحون منطقتين: إحداهما تركية والأخرى يونانية. أعتقد أننا نستطيع أن نقنع اليونانيين بحيث يقبلون بمنطقة أو منطقتين تركيتين أو ثلاث مناطق مستقلة ذاتياً. وهذا ما يجنبنا ترحيل السكان.

فورد: هذا صحيح.

كيسنجر: هذا سيمنحننا فرصة لاستبعاد العمل العسكري إلى أن يتوصل وزراء الخارجية إلى تسوية ما.. «الفكرة العامة» أن نتخذ موقفاً يقع ما بين الموقف البريطاني والموقف اليوناني والموقف التركي بحيث نحسن المطلب التركي دون أن ندع الأتراك يدعون أننا نعارضهم وفي الوقت نفسه نقف موقفاً قوياً ضد تحركات عسكرية تركية من جانب واحد.

ولكن تسويتها كانت على وجه الدقة ما رفضها بعناد مافروس، وزير خارجية كارامانليس. الإجراء العملي أن يمارس إيكيفيت تاكتيكه المجرب مع بعض المرونة خارج نطاق المفاوضات. وهذا سيحدث للمرة الثانية لأننا في المرة الأولى كنا مشغولين بالتبديل الرئاسي، وفي النزاع العرقي، يجد الطرف الأضعف عادة أنه من الأسهل أن يقبل بحل مفروض مما يوافق على نتيجة أفضل مع تقديم تنازلات. التسوية تتضمن قراراً، في حين أن الوضع الراهن يُحل الضحية من أية مسؤولية لإيجاد مخرج.

لما كنت غير قادر على التقدم دبلوماسياً مع عناد كل طرف جعلت وزارة الخارجية تنشر بياناً في 13 آب يلخص الأفكار التي وضعتها أمام فورد. إنه يؤيد إعطاء الأقلية التركية في قبرص استقلالية ذاتية أكبر - إشارة إلى أن الولايات المتحدة تفضل تغييراً لما هو وارد في اتفاقيات لندن - زيوريخ. ومع الإشارة إلى أننا نؤيد إصرار تركيا على منطقة مستقلة وحيدة مع إطلالة على البحر. تحدثنا عن مفاوضات تشمل البحث في منطقة أو منطقتين مستقلتين ذاتياً، دون ذكر أي شيء عن الإطلالة على البحر. ورفضنا أية محاولة لحل عسكري، وأوضحنا موقفنا من أية عمليات عسكرية جديدة من جانب تركيا:

الوسائل الدبلوماسية لم تستنفد بعد ولهذا فإن الولايات المتحدة ستعتبر اللجوء إلى العمل العسكري عملاً غير مبرر⁽⁷⁾.

لم يُرض البيان أي طرف. فاليونان لا تقبل فكرة المناطق المستقلة ذاتياً، وتركيا مصممة على ألا تظل رهينة مفاوضات لا تنتهي مما يجعلها لا تستفيد من الفرصة الوحيدة المتاحة من خلال التحول الرئاسي. في الساعة 7 صباحاً بالتوقيت المحلي في 14 آب قطعت تركيا عقدة غوردیان^(*) باحتلال

(♦) العقدة المستعصية أو العقدة التي قطعها غوردیوس بسيفه - المترجم.

الأراضي التي كانت تطالب بها. ولما كانت أنقره قد عززت قواتها في الجزيرة فقد وسّعت على جناح السرعة المنطقة التي كانت تحت سيطرتها. وبعد أن فتح ايكيفيت جميع المناطق المتنازع عليها قدم في 15 آب واحدة من مبادرات حسن النية الفارغة. فقد فوضني بإعلام الحكومة اليونانية والأمين العام للأمم المتحدة أن العمليات التركية العسكرية ستتوقف عند ظهر اليوم التالي. في غضون ذلك تكون القوات التركية قد احتلت مزيداً من الأراضي أكثر مما كانت تطالب به في الأصل، وتكون قد احتلت 35 % من مساحة الجزيرة، بما في ذلك ميناء فاماغوستا الذي لا يضم إلا القليل من السكان الأتراك.

غير راغبين في التوقف ما بين النصر الكامل والهزيمة الشاملة فقد وصلت كل من تركيا واليونان إلى طريق مسدود. تركيا قد حققت فائدة ولكنها كانت تفتقر إلى الاعتراف الدولي بشرعيتها، أما اليونان فكانت تحظى بدعم دولي ولكنها تفتقر إلى الوسائل لفرض آرائها والدعم المحلي لطرح تسوية واقعية. محاولة أمريكا لحشد الدعم الأمريكي وحلف الناتو من أجل التوصل إلى تسوية يتطلب تنازلات من كلا الطرفين قد أفسدها الهجوم التركي الثاني وانهماكنا بالتحول.

كنا مستعدين للمساعدة في إيجاد مخرج مقبول لكلا الطرفين. وإذا ما نجحت الوساطة فإن السرعة هي الجوهر، ينبغي تحقيق تقدم قبل أن يسيطر الأتراك على المناطق المحتلة ويتشبثوا بها. وكانت الأوضاع الداخلية في كل عاصمة - بما في ذلك واشنطن - تحول دون ذلك. فقد أغريت أثينا من قبل مجلسها المحدث ووسائل الإعلام الحليفة بالاعتقاد أن الضغوط الأمريكية يمكن أن تحقق جميع أهدافها بدون أية تنازلات يونانية. أما في أنقره فإن ائتلاف ايكيفيت الهش كان منقسماً على نفسه. في الداخل كانت طاقات الإدارة الجديدة تتبخر في محاولة مجابهة سيطرة الكونغرس على السياسة الخارجية، وفي المعركة على العلاقات بين الشرق والغرب.

في نهاية تلك الأيام الطويلة في محاولة التدخل مع كلا الطرفين وجدت أنا وكالاهان أننا متقاربان بشأن النزاعات العرقية وما يمكن أن تذر به بالنسبة لمستقبل العالم كما نعرفه:

كيسنجر: هل تعلم، أحد الموضوعات التي أخطأ فيها جميع الإنسانيين والليبراليين والاشتراكيين في القرن الأخير أنهم ظنوا أن الإنسان لم يكن يحب الحرب.

كالاهان: نعم

كيسنجر: إنه لأمر مؤسف ولكن...

كالاهان: لقد توصلت إلى هذا الاستنتاج منذ عدة سنوات عندما شاهدت الموقف في إيرلندة

الشمالية يا هنري.

كيسنجر: إنهم يحبون ذلك.

كالاهان: هناك فقط حفنة من الشعوب تفعل ذلك لوقت طويل. فمعظمنا يفضل أن يحدث ذلك ليوم أو يومين، ولكن هناك من يجب ذلك إلى الأبد.

كيسنجر: هذا صحيح. هذا لا يعني أن الإنسانيين كانوا على خطأ، إنه يعني أن الحياة أصعب مما كنا نعتقد.

كالاهان: نعم أعتقد أن الحياة تسوء يا هنري.

كيسنجر: أظنك على صواب.

كالاهان: أنا لا أعرف أي نوع من العصور نعيشه أو نمر عبره، ولكن المؤرخين من أمثالك عليهم أن يعطونا تفسيراً حوله أحياناً وكيف سيبدو نصف القرن القادم هذا.

كيسنجر: سأقول لك... أنا سعيد لأنني لن أكون جزءاً منه. إنه سيكون وحشياً.

الكونغرس وقبرص

كما جرى فإن ضغوط الكونغرس أضرت بقضية اليونانيين بأكثر مما أفادتهم. منذ اللحظة التي عاد فيها كارامانليس قامت الأقلية اليونانية الأمريكية بضغط واسع على الكونغرس لشرعنة النتيجة التي توصل إليها. في البداية كان مرتاحاً مع أصدقائه في الكونغرس، مؤكداً لي أن AHEDA - منظمة الأقلية اليونانية الأمريكية لم تتورط أبداً بحسب خبرته في قضايا السياسة الخارجية.

سرعان ما تعلمنا أفضل. حتى في قمة الاحتجاجات على حرب فيتنام، كان الكونغرس عازفاً عن تشريع مناهج معينة من العمل، فالقرارات المقيّدة كثيراً ما تفشل، وبدلاً من ذلك ظهرت قرارات «بإحساس من الكونغرس» تسجل وجهة نظر الكونغرس بدون تحمل المسؤولية عن الإجراءات. فكما اكتسبت وترغيت زخماً، فصل الكونغرس هذه الضغوط ونصح بتكتيكات سياسة قبرص. الأعمال التي قامت بها تركيا في قبرص لم تعتبر دفاعاً عن النفس بموجب أحكام «قانون المساعدات الخارجية». وفي نهاية شهر أيلول صدرت تشريعات عن مجلس النواب والشيوخ بقطع المساعدات عن تركيا، «إلا إذا برهن الرئيس عن وجود تقدم حقيقي نحو الاتفاق».

أثار التشريع دائرة من الشر. فإدارة فورد كانت قد التزمت بتشجيع تسهيلات كبيرة من تركيا. ولكن ما إن أعلن الكونغرس نفسه حكماً بشأن ما يتم إحرازه من تقدم، فإن تحديده سيتجاوز إمكانات الدبلوماسية. لم تكن المسألة «من يسيطر» على السياسة الخارجية، كما يطرح أحياناً بعض المنتقدين وزعماء الكونغرس. إن نظامنا في فصل السلطات يقتضي ألا يكون لأي فرع هيمنة كاملة. أسلوب الحكم الأمريكي يعمل جيداً عندما يركز الكونغرس على الإشراف العام على السياسة بعيدة المدى دون أن يتدخل في التاكتيكات اليومية، وهي مهمة غير منظمة وتفتقر إلى نظرة محددة.

قانون الكونغرس أداة متبلدة. وتحريرها يتطلب كثيراً من الإجراءات مترافقة مع أغراض متنوعة ومختلفة غالباً. وقانون الكونغرس يمكن أن يُغير بالتوصل إلى إجماع مماثل ضده. لذلك فإن تشريعات الكونغرس يكاد يكون من المستحيل أن تتجاوب مع المفاوضات المتحركة بسرعة، ولا سيما بين الأطراف العرقية المتشنجة أو عندما يكون التقدم يعتمد على السير ببطء من فارق دقيق إلى آخر. الأنصار يصبحون عازفين عن إظهار نياتهم: الجانب الذي يسانده الكونغرس لن يخاطر بضغط مستمرة على الكونغرس، بينما يخشى الجانب الذي يوجه ضده التشريع أن تثير التنازلات مطالب جديدة على القاعدة التي تعمل عليها العقوبات.

الفرق بين رؤية الكونغرس والهيئة التنفيذية تصبح واضحة عندما أعرض مجموعة قليلة من البرقيات من وإلى أنقره لثلاثة زعماء في الكونغرس مختصين في القضية اليونانية. والفرص هو أن أبين لجون براداماس، وبينيامين روزنتال وبول سارابينيس أنهم يخاطرون بتحالف حيوي بدون تحقيق تقدم في القضية القبرصية الجامدة. ومع أن هؤلاء كانوا من أبرز النواب المسؤولين فقد كانت المراهنة عليهم خاسرة. كانت القاعدة الفكرية للكونغرس تبرير إصدار قرار تشريعي، عقلية إدارة عملية مستمرة. إنهم يتعاملون مع الأمور المطلقة. لقد أراد من يفوضونني أن أعترض على كل نقطة تثيرها الحكومة التركية، وكنت أرى أن من الحكمة أن نحتفظ بما لدينا من رصيد من الثقة في أنقره من أجل العملية التفاوضية بدلاً من هدرها في نقاط جدلية.

ومن دواعي التناقض أن كارامانليس أصبح أسير مؤيديه الأمريكيين وأسير القوميين اليمينيين واليساريين داخل اليونان. فعذر أمريكا الذي تجلى في تأييدها المزعوم لانقلاب قبرص ثم الإخفاق في حماية اليونان من نتائجه أصبح الحديث السياسي لليونانيين - كانت العواطف لسوء الحظ لا تتوافق مع الواقع. لم يكن ثمة دليل على أي من هذه الافتراءات، فالحكومة اليونانية لم تثق أبداً بالجهود الأمريكية في عهدي نيكسون وفورد بإعاقة التحركات التركية، أو تحقيق وقف إطلاق النار، والإسراع بزوال سامبسون في نيقوسيا وحكومة الانقلاب العسكري في أثينا، ثم للتفاوض من أجل وضع أفضل لقبرص وعلى التقويض من ذلك، عندما واجه أنور السادات تحدياً مشابهاً، طلب تأييد أمريكا في الحصول على تنازلات من إسرائيل. وهو قد فعل ذلك بمنح الولايات المتحدة صفة العدالة التي كنا ملزمين بتحقيقها. أما كارامانليس ورفاقه فقد نحووا نحواً آخر. فهم عندما لم يشجعوا بأنفسهم الانتقادات على تصرفات أمريكا، فإنهم لم يدافعوا عن واشنطن عندما كان يتهجم عليها الآخرون.

رحب كارامانليس بالوساطة الأمريكية بصورة شخصية في الوقت الذي كان فيه وزراؤه ينتقدون وسطاءنا علانية. الحكومة اليونانية شجعت جهودنا بدون أن تلزم نفسها بالمشروع، أو بالنتائج. طلبت منا أن تدفع الأثر إلى تقديم تنازلات بدون أن نخبرنا كيف نرد على ذلك. وفي شهر أيلول 1974 أخبرنا

وزير الخارجية مافروس إنه يفضل عدم اتخاذ موقف في المفاوضات إلى ما بعد الانتخابات اليونانية في 17 ت2، مما يعني إضاعة شهرين. وفي غضون ذلك، أكد إيكيفيت - الذي كان مُنظم غزو قبرص - على أكثر موقف لتقديم التنازلات - باستمالاته.

بعد مرور سنة كانت السياسة اليونانية توجهها الشؤون الداخلية، ففي 30 تموز، 1975، في مؤتمر الأمن الأوروبي في هيلسينكي سأل فورد كارامانليس أن يخبره بشكاوى اليونان، إن كان ثمة شكاوى، تجاه السياسة الأمريكية الحالية، وفوق ذلك، ما هي التوصيات بشأن المستقبل القريب. لم يقدم كارامانليس ولا وزير خارجيته ديميتروس بيتسيوس أية اقتراحات، ونفى بشدة الاتهامات التي يشيعها مؤيدو اليونان في الكونغرس بأننا يمكن أن نتواطأ مع الأتراك، قائلاً: «هذا افتراء وهو غير صحيح». وعندما طلب منه فورد أن يعلن ذلك صراحة على الملأ، تراجع كارامانليس وقال إن هذا سيكون بمثابة «انتحار سياسي».

كانت المماطلة اليونانية مكسباً لتركيا، إذ كلما طال جمود الموقف استطاعت تركيا أن تثبت أقدامها أكثر وتستفيد مما حققتة. عندما رفضت الحكومة اليونانية، بعد التدخل التركي الثاني، المفاوضات الرسمية أرسلت السفير الأمريكي المتقاعد وليام روتيلز إلى أثينا والسفير ويلز ستابلر إلى أنقرة في بداية شهر أيلول في مهمتين رسميتين ليقررا إذا ما كانت ثمة مرونة تجاه الوساطة الأمريكية. كان مبعوثانا من بين العاملين في وزارة الخارجية، وقد خدم تيلر بامتياز سفيراً ومساعداً لوزير الخارجية للشؤون الأوروبية. وكان لدهما تعليمات بطرح فكرة اتحاد منطقتين من قبرص وتخفيض كبير للمناطق التي تسيطر عليها تركيا، وكذلك انسحاب القوات التركية. (وظلت هذه الشروط الأمريكية قائمة لمدة 25 سنة تالية ماعدا تقليص حجم الأراضي التركية).

لم يكن كارامانليس مستعداً للقبول ببعثة رسمية. كما رفض كارامانليس اتخاذ أي موقف يوناني حتى تتخذ تركيا إجراءات وحيدة الجانب غير محددة، ومتميزة. ومع هذا قمت بالمحاولة، واقترح إيكيفيت بعض الإجراءات على الأرض، بما في ذلك إعادة مدينة فاماغوستا إلى إشراف اليونان. ومن أجل أن استكشف أن تركيا يمكن أن ترحب بصيغة تحفظ ماء الوجه بحيث تبدأ عملية المفاوضات بسرعة اقترحت أن أزور أنقرة في بداية ت1.

لن نعرف أبداً ماذا سينتج إذ في 17 ت1، 1974، صادق الكونغرس على قطع المساعدات العسكرية عن تركيا، بما في ذلك أجهزة دفع ثمنها مقدماً. (بناء على طلب فورد منحت فترة سماح لمدة 4 شهور، حتى 5 شباط، 1975 إذا ما تحقق تقدم في المفاوضات).

هذا ما أبعد الطرفين عن المرونة. فبالنسبة للحكومة اليونانية كان تدخل الكونغرس بمثابة أداة لاستبعاد التنازلات التي كان معظم النواب العاقلين يعتبرونها ضرورية. من جانبها استقبلت تركيا قطع المساعدات بغضب وارتياح معاً: الغضب لأن حليفها الأول حوّل المساعدة إلى عملية ابتزاز، والارتياح لأنها قدمت مبرراً أن تطلب مني تأجيل رحلتي إلى أنقرة المقرر لمناقشة التنازلات التركية.

بشعور كابوسي وجدتي أُجري مناقشات مع وزير الخارجية اليوناني ورئيس الجالية اليونانية الأمريكية أنه في سياق تعديل جاكسون - فاني فشلت في إقناع الإسرائيليين وزعماء اليهود الأمريكيين، ثم ناقشت عبثاً - وهو ما ثبتت صحته فيما بعد - أن التشريع الوشيك سوف يخفض بدلاً من أن يزيد الهجرة من الاتحاد السوفييتي. وأصررتُ هنا على أن قطع المساعدة المقترح سوف يضر بالقضية اليونانية لأنه سيؤخر إن لم يمنع التنازلات التركية في الوقت الذي ما يزال الوضع فيه مائعاً. وكما فشلت في إقناع الزعماء الإسرائيليين أن من مصلحتهم الاعتدال في مطالبهم، فأنا أكرر الآن العملية ذاتها مع اليونانيين والزعماء القبارصة. وكلاريدس، الذي عُين رئيساً بفضل مساعدتنا لم يدع فحسب أنه يعرف كيف يصل إلى رئيس اللوبي الأمريكي ايغوين ث. روسيدس بل وحثنا على أن تقوم بريطانيا بالاتصال. في 26 أيلول أعلمت قيادة الكونغرس أنه إذا كان التهديد بقطع المساعدة يمكن أن يحقق بعض الفائدة فعلاً فإن تنفيذه سيكون كارثة.

اليونانيون يتوقعون تنازلات لا يستطيع أحد أن يحصل عليها، هذه القيود سوف تجعلنا نفقد الأتراك دون أن تساعد اليونانيين وسندمر العملية (التفاوضية) التي كنت أصفها. جميع الأطراف كانوا على شفا أن يصبحوا أسرى العملية السياسية الأمريكية. كانت حكومة فورد مستعدة أن تقوم بكل ما في وسعها لتحسين الوضع اليوناني في قبرص. ولما كنا قادرين على التحرك بنشاط في شهري آب وأيلول عام 1974، كان ثمة فرصة لتقليص المساحة التي سيطرت عليها تركيا إلى 25% من الجزيرة وضمان الانسحاب التركي من المدينة القديمة نوماغوستا، وفرض قيود شديدة على القوات التركية في الجزيرة، ولكن عجزنا عن أن نستكشف جدياً أية بادرة مرونة تركيا جمد الاحتلال التركي عند حدوده القصوى وسهل السيطرة التركية المطلقة. وبعد ربع قرن ما تزال تركيا تسيطر على 35% من قبرص، والمنطقتان معزولتان عن بعضهما بخط فاصل تشرف عليه الأمم المتحدة.

في خريف 1974 كانت فرص الوساطة الجديدة تتبخر. ففي 8 و1 عين كارامانليس حكومة مؤقتة لتسيير الأمور وأجرى انتخابات في 17 و2 (نوفمبر) معزراً بذلك فجوة الدبلوماسية. تعرض ايكيفيت للهجوم من قبل حلفائه في «الناو» على عناده، فيما وجد نفسه متهماً من شريكه القومي في التحالف بالتساهل. وفي شهر أيلول استقال ايكيفيت آملاً بالحصول على شعبية يوفرها له نجاحه في قبرص كي ينال الأكثرية في انتخابات تالية.

أخطأ الحساب في هذا. فخلافاً لرئيس وزراء بريطانيا فإن رئيس حكومة أنقره ليس لديه صلاحية حل البرلمان، إذ إن مثل هذا القرار تتخذه الأغلبية البرلمانية فقط. وأصيب البرلمان التركي بالجمود.

فهو غير قادر على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، كما يفتقر إلى الأغلبية على حل نفسه لأن الأغلبية التي هزمت ايكيفيت كانت توافة إلى عدم عودته إلى المجلس. كان ايكيفيت خارج المجلس لبضع سنوات، ولكنه عاد كرئيس للوزراء ثلاث مرات منذ ذلك الحين.

شكّلت حكومة مؤقتة ترأسها أستاذ غير سياسي من جامعة أستانبول. كان يبدو غير مطلع على أسماء زملائه، فضلاً عن الزوار الأجانب (بمن فيهم أنا). مثل هذه الحكومة - التي بقيت في السلطة ستة أشهر حاسمة - لم تكن قادرة على التفاوض جدياً حول قبرص، ولم تحاول أن تفعل ذلك.

في 7 ك1 (ديسمبر) 1974 عاد ماكاريوس إلى قبرص، مما قيد حرية حركة جميع الأطراف. وشهراً بعد شهر تحولت قضية قبرص إلى نمط سيصبح فيما بعد مألوفاً مع نمو النزاعات العرقية، والتي غالباً ما تكون نتائجها مذبحة للأقلية، أو تضيقاً للجماعات العرقية بدلاً من إحياء الوحدة السياسية.

في نهاية عهد ولاية فورد، كان الترتيب على الأرض في قبرص أقل ملاءمة للجانب اليوناني بكثير مما كان يمكن تحصيله في المفاوضات. ولكن كانت له فائدة بالنسبة للشعب اليوناني لأنه فرض كأمر واقع وليس كنتيجة لاتفاقية تسوية. وقد نشأ نوع من التوازن حيث حقق القبارصة اليونانيون اقتصاداً شيطاً مزدهراً، أما قبرص التركية - الثلث الشمالي الزراعي من الجزيرة - فقد أصبح قاعدة عسكرية تركية. البلدان الأساسيان (تركيا واليونان) لم يخوضا بعد ذلك حرباً من أجل إخوتهم القبارصة، ولكن أياً منهما لم يكن مستعداً لاستئناف علاقات طبيعية.

الحظر الأمريكي على المساعدة لتركيا كان ساري المفعول في 5 شباط 1975. بالمقابل أغلقت تركيا جميع المؤسسات الأمريكية العسكرية ما عدا قاعدة جوية واحدة. ومع تحول الوضع في قبرص إلى الجمود فإن القطيعة كانت غير مؤقتة للأهداف الاستراتيجية الأمريكية الأخرى مما جعل إدارة فورد وقيادة الديمقراطيين في الكونغرس يرغبان في إنهاؤها. ولكن نظام الكونغرس قد تراجع كثيراً بعد فترة «إصلاح» ما بعد دوترغيت ولم يرفع الحظر في النهاية حتى مجيء إدارة كارتر.

ما إن عاد ماكاريوس إلى قبرص حتى بدأ يلعب لعبته المعقدة، التي تنتهي بالتدريج إلى تسوية بشروط كان يرفضها بعناد قبل سنتين. وعندما توفي بسبب صدمة قلبية عام 1977، شعرت أنه مع موت المطران مات أيضاً أفضل أمل من أجل تسوية تفاوضية سريعة في قبرص. رغم كل ما قيل عن ماكاريوس، كان أكثر من أي زعيم قبرصي آخر، يملك المخيلة التي تجعله يقبل بالواقع وبشرف قيادة مناصريه في اتجاه تلبية حاجاتهم. أستطيع أن أتخيل النظرة التهكمية في عيني المطران عندما يعرف كيف أخطأته سهام منتقديه ويتذكر مناورات الماكرة من حين إلى آخر. كان ماكاريوس رجلاً كبيراً في عالم لم يقدره حق قدره.

استنتاج

كانت قضية قبرص بداية فظة ودلالة منذرة على مشاحنات قادمة. كان الرئيس يستمع مني يومياً ومن برينت سكوكروفت إلى تقرير موسع، ويقوم بدور فعال، ولا سيما مع الكونغرس. ولكن أبعاد القضية تعود إلى ما قبل مجيء فوردي إلى الإدارة، والعملية العسكرية التركية الثانية، وكذلك قطع الكونغرس المساعدات عن تركيا، حدثت بشدة من الخيار الدبلوماسي.

في النهاية حققت إدارة فوردي أهم أهدافها: الجناح الشرقي «النااتو» رغم توتره، ظل سليماً. ورغم استياء اليونانيين من غضب الأتراك على الكونغرس، فإن البلدين ظلا في حلف «النااتو» وعلى علاقة ودية مع الولايات المتحدة. وظل الاتحاد السوفييتي على مرمى السلاح.

إذ كان النجاح يقاس بحل كل مشكلة فإن سياسة أمريكا في قبرص أخفقت في تحقيق دولة قبرصية واحدة. ولكن ليس كل مشكلة لها حل حاسم، وليس كل وضع راهن ساكن في الحاضر يمكن أن يستمر. النزاع العرقي بين اليونانيين والأتراك في قبرص أظهر أنه غير قابل للحل لعدة قرون. ولكن المحافظة على السلام العام وعلى بنية التحالف الغربي الذي يعتمد عليه السلام كان من الأهداف الهامة. هذه الأهداف حققتها إدارة فوردي في أزمة قبرص عام 1974.



obeikandi.com

الجزء الثالث

العلاقات بين الشرق والغرب



obeikandi.com

فورد يرث الجدل حول الانفراج

مستشهداً بكلمة قالها جورج شولتز أمام الكونغرس إجابة عن سؤال عضو في المجلس: «كما تعلم جيداً، أولاً تعلم، «أنت لست من واشنطن - لا شيء يُحلّ في هذه المدينة...»⁽¹⁾ هكذا كان الوضع في عاصمة البلاد في صيف عام 1974 الدرامي. والحق أن رئيساً جديداً قد نُصّب حديثاً لم يغير الإيقاع الذي أوجدته فيتنام ووترغيت، واستمرت الخلافات كما هي.

عندما عرضت الانفراج أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، في الأسابيع الأولى من إدارة فورد، تكررت المناقشات المألوفة في فترة نيكسون: الليبراليون الذين كانوا مهيمين في اللجنة انتقدوا إدارة فورد الجديدة، كما فعلوا بالنسبة إلى نيكسون بسبب عدم التزامها الكافي بالحد من السلاح، وحقوق الإنسان. المحافظون وغير المحافظين الذين تحدثوا أمام اللجنة اتخذوا مساراً آخر، وانتقدوا بشدة التأكيد المتزايد كما زعموا على دبلوماسية الشرق - غرب ودعوا إلى حملة أيديولوجية ضد الشيوعية.

كان دافع المجادلات الفلسفية مطالب الأجندة الدبلوماسية. كان المفاوضون حول الحد من السلاح يجتمعون في جنيف وينتظرون التعليمات. كان تم الاتفاق على قمة نهاية السنة بين نيكسون وبريجينيف عندما التقينا في حزيران. كان فورد ينوي المحافظة على ذلك البرنامج الزمني لإظهار الاستمرارية والتعرف على شريكه السوفييتي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ما لم يتم العمل بالاتفاقية التجارية الخاصة «بالدولة الأولى بالرعاية» بالنسبة للاتحاد السوفييتي على الفور فلا بد للعملية أن تبدأ من جديد برمتها بعد أن انتخب كونغرس جديد في ت2 وتولى صلاحياته في ك1 (يناير). وهذا ما سيحدث تأخيراً لمدة سنة على الأقل، وربما أكثر. ولهذا واجهت قضايا الحد من السلاح والهجرة اليهودية الرئيس فورد في الأسابيع الأولى من ولايته وكأن شيئاً غير عادي لم يحدث عندما تغير الرئيس.

الاستماع إلى شهادات حول الانفراج

كانت المناقشات الوطنية العرضية المستمرة التي لا تعرف الكلل هي جلسات الاستماع حول العلاقات الأمريكية - السوفييتية أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، التي كان من المقرر أن أمثل

أمامها في 8 آب (أغسطس). وكان ذلك اليوم نفسه الذي أعلن فيه نيكسون عن رغبته في الاستقالة، وبالتالي تأجلت شهادتي حتى منتصف شهر أيلول. وكان رئيس اللجنة ج. وليام فولبرايت قد دعا أساساً إلى جلسة الاستماع من أجل مناصرة سياسة الشرق. غرب الحكومة. التغيير في الرئاسة جعل الأسابيع الستة الأولى من شهادات الاستماع عرضة لسيطرة المحافظين وغير المحافظين على انتقاد كلتا الإدارتين.

في تلك الأيام كانت «لجنة العلاقات الخارجية» التابعة لمجلس الشيوخ ما تزال من أهم لجان الكونغرس. وكان من بين أعضائها اثنان من المرشحين للرئاسة المهزومين: (هيوبرت همفري وجورج ماك غفرن) واثنان على الأقل من الطامحين للرئاسة: (أديموند موسكي وفرانك تشيرش) وعدد من العاملين في السياسة الخارجية اللامعين (ومن أشهرهم تشارلز بيرسي وجاكوب جافيس) يقودهم جميعاً رئيس اللجنة المهيبة ج. وليام فولبرايت.

كان الرأي الغالب في اللجنة ليبرالياً تقليدياً حتى في أوساط الجمهوريين. كانت اللجنة تؤيد الانفراج، والحد من التسلح، والسياسة الخارجية، ولكن بدءاً من فيتنام، أضحت متصلة تجاه أي تورط عسكري للولايات المتحدة أو أي عرض للقوة العسكرية الأمريكية. كان العلاج عندها للآزمات هو التفاوض. وكانت تناصر بقوة سياستها في الصين. وحتى رغم تأييدها لسياستها كانت اللجنة أقل حماسة تجاه موقفنا العقلاني منها. وبصورة عامة لم يكن أعضاؤها يؤمنون بالجغرافيا السياسية أو توازن القوى. ولم يكونوا ينظرون إلى سياسة الشرق - غرب كما نفهمها نحن، بمعنى علاقة ندية من أجل فرصة بناء صداقات. كانوا ذا طابع ويلسوني، ملتزمين بإعادة تشكيل العالم بالتأكيد على الأساس القانوني للسياسة الخارجية. لقد كانت اللجنة عادة حليفتنا في أوقات الهدوء ولكنها أقل ثباتاً أثناء فترات الضغط.

كانت اللجنة برئاسة فولبرايت الواسع المعرفة ذات تجاوب ذهني سريع وقدرة تحليلية عالية. وقد اعتبره كينيدي مرة بمثابة وزير خارجية محتمل - أو هكذا اعتقد فولبرايت - ولكنه رفضه لأنه شديد الاستقلالية. وسواء كان هذا هو السبب أو لا، كان فولبرايت يعامل الإدارات الديمقراطية برقة كما يعامل الجمهوريين. وكان مستوى مداخلات فولبرايت الذهني عالياً دوماً. وعلاقتي به كانت بناءة ولكنها حذرة. كنت أطلعه على كل شيء، وكان يخفف إلى أقصى حد ممكن من موقفه الليبرالي - ربما لأنه كان على حافة ما سيكون حملته الأخيرة لمجلس الشيوخ في مقاطعة أركنساس المحافظة.

أثناء فترة وجودي في السلطة كان أيد موسكي وفرانك تشيرش المدافعين الأساسيين عن الأرثوذكسية الديمقراطية: موسكي بطريقة عقلانية أكاديمية، وتشيرش بأسلوبه الخطابى الزئبقى الذي يشبه أسلوب بعض الشيوخ الأسطوريين مثل وليام بوراه من ولاية ايداهو - وإن كان مختلفاً معه في نطاق السياسة.

كان هيوبرت همفري السيناتور المفضل عندي في اللجنة. فصاحته كانت تتجاوز الحدود الطبيعية وتعبّر عن حرارته. وكل النكات التي كانت تروى عنه لم تكن تخفي حقيقة أنه كان ذكياً بقدر ما كان محباً للهذر. وعندما كان الأمر يتعلق بالتحليل كان همفري ممثلاً صارماً لليبرالية في مقاومتها لتهديدات ستالين في فترة ما بعد الحرب، ولكن في تلك الفترة اتجه حزبه بعيداً نحو اليسار، وتخلّى بالفعل عن همفري بسبب فيتنام أثناء حملة 1968 الانتخابية. خيبة أمله طعنته في الصميم وتخلّى عن رغبته في مواجهة رفاقه. من هنا كان همفري مسانداً لي في شؤون السياسة الداخلية في المحادثات الخاصة (حيث كان أحدهما قريباً جداً من الآخر) أكثر مما كنا علانية.

ينبغي أن أشكر همفري على فكرة كانت وسيلتي الفعالة لكسب التأييد الشعبي. في عام 1974، عندما بدأت الهجمات المنظمة ضدي هتف لي بهذه الرسالة:

لا تهتم بما في داخل ميثاق «بيلتواي». اذهب إلى حيث يؤمنون بك. ألق خطبة في كل ولاية، وقابل قادة الرأي، حيث لا تغطيها وسائل إعلام الشاطئ الشرقي، فالصحافة المحلية ستغطيها تغطية كاملة، وسيلاحظ أعضاء الكونغرس المحليون ذلك. وعندما تأتي إلى مينيسوتا سأنتجول معك وأقدمك.

أثبت همفري أنه عند كلمته. في آذار عام 1967، في سنة الانتخابات الرئاسية، توقفت في مينيسوتا، ورافقني بالفعل كوزير خارجية جمهوري وقدمني إلى كل من حولنا. في ذلك الوقت لم يكن ثمة محافظون في اللجنة، ومن هنا كان الخلاف بسيطاً بين الديمقراطيين والجمهوريين. وكان السيناتور جاكوب جافيتيس من نيويورك، الواسع الذكاء والاطلاع، مؤيداً بالقدر الذي يستطيع أن يتجنب إثارة ضغينة صحيفة نيويورك تايمز. لقد تجاوز الفارق ما بين ليبراليته المتأصلة والإدارة بمهارة متميزة عندما كانت تتركز عليه أضواء التلفزة. كان صوت جافيتيس يرتفع عندما يطرح أسئلة فيها مجابهة قوية، تعطي انطباعاً بأنه يدلي بشهادة مضادة، في حين كان يقدم إلي في الواقع فرصة طرح شيء ما أتوق إلى إظهاره. كنا أصدقاء حميمين - ولكن علاقتنا فترت عندما مزحت حول رحلة جافيتيز إلى كوبا، وذلك في حفل غداء في نيويورك في شهر 1 1974، في منزل ألفريد سميث في نيويورك، خلافاً لسياسة الحكومة قلت: «أنا لا يهمني سفره، ما أغازلني أنه عاد».

ذلك كان الوضع قبل أن أظهر في شهر أيلول عام 1974 كي أطرح وجهة نظر الإدارة حول الانفراج. لم يكن فورد ليبرالياً، وطوال فترة حياته المهنية السياسية كان يدافع عن سياسة دفاع قومية قوية ومقاومة التوسع السوفييتي. ورغم أنه لم يكن له دور في

صياغة سياسة نيكسون حول العلاقات بين الشرق والغرب فإنه كان مؤيداً لها بوفاء، ودخل الحكم بميل شديد نحو استمرارها. وفي اجتماعاتنا الصباحية اليومية كنت أعرض على فورد المسائل التي تواجهه. في البداية ولكي أعرفه على طبيعة النظام السوفييتي أعطيته نسخة من كتاب ألكسندر سولزنستين «غولاغ ارشيبلاغو». في إشارة تهكمية ما في نطاق الجدل حول المؤلف الكبير الذي تراجع في عهد فورد (انظر الفصل 21).

ولما كان فورد يعرف نيكسون منذ 25 سنة فقد وجد في التهمة الموجهة إلى نيكسون بأنه رقيق مع الشيوعية أمراً مضحكاً إن لم يكن ساخراً. وكنت قد أوضحت في فصل سابق لماذا لا تنفذ مطالب المحافظين وغير المحافظين في مواجهة سافرة مع الاتحاد السوفييتي من قبل رئيس غير منتخب في أعقاب فضيحة ووترغيت وفيتنام، وفي وقت يقلص فيه الكونغرس من ميزانية الدفاع (انظر الفصل الثالث)، وفي الوقت نفسه لم تكن ثمة إدارة - حتى ولا إدارة رونالد ريغان - أكثر تصميماً على مقاومة التوسع السوفييتي.

الشهادة الأكثر تأثيراً وحساسية أمام «لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ» مقطوع صغير يتضمن هذه السطور:

«يعتبر الرئيس فورد نفسه ممثلاً قوياً لسياسة الحزبين، الخارجية في فترة ما بعد الحرب والتي مورست طوال ثلاثة عقود. سوف نقاوم التوسعية السوفييتية بضراوة. ربما بضراوة أكثر مما قد تحبون. وفي الوقت نفسه، سوف نسعى إلى تخفيف حدة التوترات كالتزام أخلاقي بدون المخاطرة بالأمن القومي، ومع الاستمرار في تعزيز مصالحنا القومية. ربما بشدة أكبر مما يعتقد بعض منتقدينا. التوازن بين هاتين المقاربتين ليس مسألة محازبة، سنقوم بها جميعاً على أساس قومي. لقد جُرحت أمتنا في الصميم بسبب المنازعات الداخلية. دعونا نجعل سياستنا الخارجية عامل شفاء».

ولكن وزير الخارجية لا يستطيع أن يعرض هذه المقاربة أمام مجلس الشيوخ فيما آلات التصوير تعمل. لقد توقعوا أن يباني في 19 أيلول سيرد على 6 أسابيع من انتقادات المحافظين والمحافظين الجدد التي سبقته. والأكثر من ذلك، قامت مجموعة من المفكرين الأمريكيين والبريطانيين المعروفين بطرح تحليل، وزع على نطاق واسع من قبل لجنة فرعية تابعة «للجنة الخدمات العسكرية في مجلس الشيوخ» يترأسها السيناتور جاكسون يزعم أن الانفراج ما هو إلا وهم، وأن على رجال الدولة الغربيين أن يكونوا جديين تجاهه، ولكن الاتحاد السوفييتي يعتبره مجرد تكتيك موضوع لنسف التحالف الغربي. وجاء في بيانهم:

في اللغة السوفييتية الراهنة تحل عبارة «الانفراج» أو «التعايش السلمي» بديلاً استراتيجياً للعداوة الاستراتيجية العسكرية لما يدعى «الدول الرأسمالية». إنها لا تعني التخلي عن الشعارات الطبقيّة والنزاع «الأيديولوجي» بين النظامين، بقصد إحلال النظام الشيوعي مكان النظام الرأسمالي (الديمقراطي) ... الانفراج يعني تغييراً في الأساليب⁽²⁾.

الانفراج يخدم بالطبع بعض أغراض السوفييت وإلا لما كانوا نادوا به. المسألة هي إذا ما كان هذا الشعار، مهما كانت مقاصد السوفييت، يخدم أهدافنا.

ثمة مجموعة أخرى من الناقدين ترى أن الانفراج لم يخلق صداقة على الإطلاق وأن تخفيف التوتر كان مصحوباً بمحاولات سوفييتية مستمرة لتحقيق مكسب استراتيجي. والمثال الجيد على ذلك مقالة نشرت حول الشرق الأوسط بقلم جورج ويل، الذي كان كاتب أعمدة في بداية شهرته. كان عنوان المقالة: «الانفراج يبدو كالحرب الباردة كثيراً» وتجاهل حقيقة أننا لم ندع مطلقاً أن الانفراج سوف يؤدي إلى صداقة، وأن الانفراج بالنسبة لنا أيضاً أسلوب لإدارة الحرب الباردة⁽³⁾.

ومما يثير الكثير من الدهشة أن هانز مرغنتاو، الراعي المشهور في أمريكا لنظرية «المصلحة القومية توجه السياسة الخارجية»، وضع اقتراحاً بأن توازن القوى يقتضي الإطاحة بالبنية الداخلية السوفييتية بكاملها. وكتب أن الاضطراب الداخلي السوفييتي هو بمثابة مصلحة قومية أمريكية، لأنه يبشر بعودة الاتحاد السوفييتي إلى «نظم الفنون، والقوانين، والأخلاق». وإذا ما دخلت الحكومة السوفييتية بمثل هذا النظام «فلن يحتاج المرء بالتأكيد أن يهتم بالقواعد السياسية حول مدى ثيوقراطية حكومته واستبداديتها»:

وهكذا فإن مصلحتنا في الإفراط التوتاليتاري للحكومة السوفييتية ليس بالتدخل الذي لا مبرر له تزداد في شؤون دولة أخرى ذات سيادة بروح مضللة من الإصلاح الليبرالي. كما لا تتحقق بالتعبير عن الاهتمام الإنساني أو العمل على استرضاء الرأي العام في الداخل. المهم أن ما يخدم المصلحة الأساسية للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي المشتركة: النجاة في العصر النووي من خلال توازن فاعل في القوى وانفراج حقيقي⁽⁴⁾.

وخلافاً لليبراليين، لا يدعي مورغنتاو أن الديمقراطية في الاتحاد السوفييتي ستؤدي بصورة آلية إلى السلام، لا بل إن أية حكومة روسية، مهما كانت مستبدة، يمكن أن توفره إذا ما انتهجت دبلوماسية توازن القوى. وهذا، في رأي مورغنتاو ما لا يستطيع النظام الشيوعي القيام به بصورة متأصلة.

الجانب الملحوظ فيما عرضه الناقدون هو مقدار تجاهلهم لتجربة إدارة نيكسون الفعلية. من المؤكد أن الكرملين استمر في المنافسة العقائدية والجيوسياسية وسعى إلى تعزيز

الوضع النسبي للاتحاد السوفييتي. ولكن الولايات المتحدة نجحت في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في الصين، والشرق الأوسط، وسينفيوجوس وبرلين، ولم تفقد مصدر قوة استراتيجي في هذه العملية.

لعل مثال الشرق الأوسط كان المثال الأكثر وضوحاً. صحيح أن الاتحاد السوفييتي جعل حرب 1973 ممكنة عن طريق إمداداته بالأسلحة، ولكننا نجحنا في إعاقة أية مبادرة دبلوماسية تقوم على السلاح السوفييتي وساعدنا إسرائيل أثناء الحرب بجسر جوي هائل وعندما تبدد الدخان تبين أن المستفيد الوحيد هو الولايات المتحدة، حليفنا الفعلي كسب المعارك العسكرية، ونجحنا في إبعاد الاتحاد السوفييتي فيما كان الكرملين يُبعد إلى الخطوط الجانبية لدبلوماسية الشرق الأوسط.

شرحت في فصول سابقة الاستراتيجية التي تعامل بها رئيس غير منتخب مع كونفرس يسوده طابع ماك غفرن، محاولة إعادة بناء الثقة بالرئاسة، والتعامل مع النزاع العرقي في قبرص، والتهديد بالحرب في الشرق الأوسط، والسعي إلى متابعة مسيرة التعاون مع القوى النووية الأخرى المعادية جزئياً والمتعاونة جزئياً. وفي هذه الصفحات سأكرس نفسي للعرض الذي قدمته أمام مجلس الشيوخ.

أكد البيان ما ينبغي أن تسير عليه سياستنا بوضوح: نحن لم نبين علاقتنا مع الاتحاد السوفييتي على افتراض صداقة أولية، بل نظرنا إليها على أنها استراتيجية لضبط العلاقات بين خصمين:

الولايات المتحدة لا تستطيع أن تبني سياستها على حسن نوايا موسكو فقط. ولكننا لا نستطيع أن نُصرّ على أن التحرك قديماً ينبغي أن ينتظر تحولاً في الأهداف الأمريكية والسوفييتية. نحن نسعى، بغض النظر عن النوايا السوفييتية، إلى أن نخدم السلام من خلال مقاومة مستمرة بانتظام للضغط والاستجابات الودية للسلوك المعتدل⁽⁵⁾.

العمل العدواني سيكون موضع مقاومة كما فعلنا في الشرق الأوسط، وتجاه قاعدة الغواصات السوفييتية في سينفيوغوس في كوبا، وحول الوصول إلى برلين، ولكن في العصر النووي، أية إدارة أمريكية لديها التزام تجاه الشعب الأمريكي بأن تدير السياسة الخارجية بطريقة تضع في حسابها جيداً مقدار ما غيرت الأسلحة النووية من حسابات المخاطر:

علينا أن نجابه الأعمال العدوانية والسلوك اللامسؤول. ولكن ينبغي ألا نسعى إلى المجابهة. علينا أن نحافظ على دفاع نووي قوي مع الاعتراف أن العلاقة في العصر النووي بين القوة العسكرية والسلطة المستخدمة سياسياً هي الأكثر تعقيداً في التاريخ كله⁽⁶⁾.

أخيراً، تطرق بياني إلى مقولة المحافظين الجدد بأنه ينبغي ألا نسعى إلى تعايش واسع مع النظام السوفييتي من أجل الإطاحة به وأن علينا أن نفعل ذلك بتسريع تأكله التاريخي - كما نعتقد أننا نفعل - بل بالمجابهة المباشرة، غير المفصلة:

حيثما تكون المجابهة ذات التاريخ الطويل ما بين الحرية والظلم هي المعنية، فنحن غير محايدين. ولكن ضرورات أخرى تفرض قيوداً على قدرتنا في إحداث تغييرات داخلية في الدول الأجنبية. الوعي بهذه القيود هو اعتراف بالحاجة إلى السلام - وليس الصلابة الأخلاقية. فالمحافظة على الحياة الإنسانية والمجتمع الإنساني هما قيم أخلاقية أيضاً⁽⁷⁾. كان رد فعل «لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ» على بياني لا يعكس فحسب انحرافه الليبرالي بل تتضمن جيشان فترة الحرب الفيتنامية عندما اتخذنا أسلوب المجابهة الذي فرض علينا من قبل أولئك الذين يستمعون إلى شهادتي. فمن وجهة نظر اللجنة فإن إدارة فورد، البعيدة عن أن تكون متساهلة جداً، كانت تخاطر بالسلام بالاهتمام الزائد بالأمن العسكري:

❖ اشتكى الرئيس فولبرايت أن الولايات المتحدة كانت تُحفّز سباق التسلح وأنها تنتج «دوماً هذه الأسلحة الجديدة»⁽⁸⁾.

❖ عبر السيناتور موسكي عن معارضته للجيل الجديد من الأسلحة الصاروخية التي طورت برعايتنا.

❖ قال السيناتور تشرش إن الانفراج، القائم كما هو الآن على اعتبارات براغماتية وجيوسياسية، يمكن أن يصبح «لا أخلاقياً تماماً»⁽⁹⁾. ولما كان تشرش يعارض الاتفاق العسكري الأعلى والاحتواء الجيوبوليتيكي، فإنه لم يوضح كيف تنفذ سياسة معارضة التوسع السوفييتي «الأخلاقية».

❖ أبدى السيناتور الجمهوري بيرسي، بمساندة من السيناتورين ستوارت سيمينغتون وكلايرون بيل، قلقه إذا ما كان اكتساب إدارة فورد لتسهيلات جوية وبحرية في جزيرة ديبغو غارسيا في المحيط الهندي. «يمكن بأية طريقة أن يُعرض الانفراج للخطر»⁽¹⁰⁾.

لم يطرح أي سيناتور ما سيكون عليه موقف المحافظين فيما بعد.

الجدل حول استئناف الحد من التسلح

ورثت إدارة فورد في الأسابيع الأولى ما كان تعرض له نيكسون من هجوم من اتجاهين متعاكسين: من الجانب الليبرالي الذي ما يزال مسيطراً، لأنها مُغرقة في التوجه الجيوسياسي والحرب الباردة، ومن الجانب المحافظ بأنها مُغرقة في التاكتيك والايديولوجيا.

وهذا ما جعل فورد مضطراً أن يتحول على الفور إلى قضيتين ورثهما عن نيكسون: الحد من التسلح، والهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي، وكلتاها لها تاريخ معقد.

فيما يتعلق بالحد من التسلح، كان الجدل الفعلي يدور حول الأرقام التي أصبحت غير واضحة على نحو متزايد وسط ضباب السرية، والمسألة الحقيقية كانت في التغير الذي حدث في البيئة السياسية والاستراتيجية الشاملة.

كان ثمة أساس منطقي جيوسياسي قوي لاتفاقية «سالت - 1»: تهدة الأجواء أثناء الانسحاب الصعب من فيتنام لإعطاء السوفييت واقعاً للتقيد بجملة من القضايا تتراوح بين برلين والشرق الأوسط. ولكن عندما ظهر فورد على المسرح كان الانسحاب من فيتنام قد أنجز، ومسألة برلين قد سُويت، وتراجع الدور السوفييتي في الشرق الأوسط تدريجياً، والتجارة بين الشرق والغرب كانت تتعرض لهجوم جاكسون وأنصاره. ومبادرات الشرق - غرب كانت مجمدة كذلك. كنا نعارض اقتراح بريجنيف بشأن ترتيب قوة عظمى موجهة إلى الصين (وهو ما سنناقشه في الفصل القادم) وجرنا إلى مبادرته لعقد مؤتمر للسلام الأوروبي مبكر على مستوى رؤساء الدول.

في هذه الظروف كان الأساس المنطقي لاتفاقية سالت 2 هو الحوار نفسه، الحاجة إلى نوع من استمرار التفاوض. ولما كانت اتفاقية «سالت» مرتبطة في أذهان الجمهور بالانفراج، فقد باتت تحمل الآن العبء الكامل للخلاف بين الشرق والغرب. ولكن لما كانت المفاوضات معقدة فنياً للغاية، فقد بات من الصعب أن تكون البديل لحوار وطني جوهري حول العلاقات بين الشرق والغرب.

وفي الوقت نفسه فإن طبيعة سباق التسلح والاستراتيجية كانت تتغير دراماتيكياً بصورة مشابهة. طيلة فترة نيكسون كلها تقريباً، كما وصفتها في الفصل الرابع، كانت الصواريخ تحمل رأساً حريبياً واحداً. في هذه الشروط كانت التقويمات ومفاوضات الحد من التسلح تركزان على الكمية. وكانت العلاقة الاستراتيجية يمكن أن تتحدد بدقة كافية من خلال عدد منصات الإطلاق الاستراتيجية لدى كل طرف. ولكن في الوقت الذي جاء فيه فورد إلى السلطة كانت الولايات المتحدة قد بدأت تنشر رؤوساً متعددة لكل منصة قاذفة، وكان الاتحاد السوفييتي يجري عملية تجارب على صواريخ MIRV. وبالإضافة إلى ذلك كان يتم تطوير جيل جديد بالكامل من الأسلحة. يتضمن بالنسبة لأمريكا - غواصة «ترايدينت» التي تحمل كل واحدة منها 24 صاروخاً جديداً مع رؤوس حربية تزيد قوتها بمقدار 8 - 10 مرات، وصاروخ مينوتيمان 3 الذي يحمل رؤوساً حربية، وصواريخ كروز. وهي عملياً طائرات بدون طيارين، وقاذفة ب - 1 التي تفوق سرعتها سرعة الصوت. وكان السوفييت تقنياً أقل إنتاجاً بكثير. ومع هذا فإن مخططي البنتاغون كانوا قلقين لأن الصواريخ السوفييتية الثقيلة - من نوع SS - 18 التي لم يكن لها مثابه لدى الجانب الأمريكي - لديها القدرة على إلحاق خسائر جسيمة بالقوات الأرضية المعرضة للضرب بشكل خطر.

كانت ثمة نظريات شائعة حول الأهمية المعنوية للحد من التسلح، ومع هذا، في عالم الواقع، كانت المهمة الأولى لمفاوضي كل جانب حماية تلك الأسلحة التي كان يطورها المخططون لديهم ويتطلعون إلى نشرها. وفي الوقت نفسه كان مفاوضو كل جانب يسعون إلى الحد بأكثر درجة ممكنة من أسلحة الخصم الأكثر خطورة. لذا كان السوفييت يضغطون على أمريكا بسبب أسلحتها الدفاعية في حين كنا نسعى نحن إلى تخفيض عدد الصواريخ السوفييتية الثقيلة.

بهذا المعنى كانت اتفاقية سالت - 1 نوعاً من قبول كل جانب بالخبط وحيدة الجانب للآخر. من المؤكد أن هذه الاتفاقية في الجانب الأمريكي لم توقف أي برنامج قائم أو مخطط له. وعدم المساواة العددية في الصواريخ الذي وافقت عليه كان اختياراً طوعياً للبرامج الموجودة للمستقبل المنظور. وبالطريقة ذاتها بدأت اتفاقية سالت - 2.

هذه الحالة من القضايا خلقت وضعاً غير واقعي إلى حد ما. فبرامج كل طرف كانت تتطور وفق معايير مختلفة، كل طرف يشكل أسلحة بخلاطات مختلفة. كان لدى الاتحاد السوفييتي صواريخ أكبر وأكثر معظمها ينطلق من قواعد أرضية، أما صواريخنا فكانت أصغر وأكثر دقة، وموزعة بطرق مختلفة. وحجم برنامجنا قد درس بدقة من قبل ثلاث إدارات على مضي عقد من الزمن، كانت اقتراحات البنناغون إلى البيت الأبيض تطالب بتحسين الأسلحة الموجودة وليس زيادتها. وعندما جاء فورد إلى الرئاسة كنا متقدمين في الرؤوس الحربية بمقدار عقد من الزمن، في حين كان لدى السوفييت عدد أكبر من وسائل نقل الصواريخ.

ولكن ما تضمنته اتفاقية «سالت» ما كان يعتبر قراراً أحادياً، بحرية اختيار كل جانب. كان أمراً متناقضاً جداً. فالمساواة الكمية تحولت إلى شعار نظراً لأن سباق التسلح بات يعتمد أقل فأقل على الأعداد وأكثر فأكثر على النوعية. ونظراً لاختلاف تكوين القوتين أوجد هذا الأزمة التالية: إذا كانت آفاق المساواة قائمة وفق المستوى الأمريكي، كان على الاتحاد السوفييتي أن يتعهد بتخفيض وحيد الجانب أساساً لقواته. أما إذا كانت قائمة وفق المستوى السوفييتي، فسيكون لنا الحق بالبناء ولكن ليس لدينا لهذا البناء برنامج أو نظرية استراتيجية.

ظهر هذا واضحاً عندما التقى فورد «بمجلس الأمن القومي» لأول مرة لبحث شؤون اتفاقية «سالت» في 7 1. ولما لم يكن لدينا برنامج لزيادة عدد منصات إطلاقنا أكثر من 2000 منصة، ولأن وضع برنامج جديد يحتاج إلى أكثر من عقد من الزمن لتنفيذه، طرحت الاقتراح الذي كان نيكسون قدمه إلى بريجينيف قبل شهرين. والذي وافق عليه مجلس الأمن القومي (NSC) بمن في ذلك شليسنجر. ويدعو الاقتراح إلى الإبقاء على أعداد اتفاقية «سالت - 1» لمدة خمس سنوات (والتي لا نستطيع خلالها أن نزيد مجموع أعدادنا على أية حال) في مقابل المزية التي نتمتع بها في عدد رؤوس MIRV وافق بريجينيف على

المبدأ ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق لأن عدد رؤوس MIRV الذي كان بريجينيف راغباً بقبوله لم يكن مناسباً بالنسبة لنيكسون ومستشاريه.

مع أن خطة «تعديل عدم التوازن» قد وضعت في عهد نيكسون وشليسنجر، وأيدهما رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال جورج براون، فإن الأخير غير موقفه عندما أصبح فورد رئيساً. فخشية من أن يثير هنري جاكسون العضو الرئيس في «لجنة الخدمات المسلحة» ضجة بسبب ميزانية الدفاع التي كانت محط هجوم الليبراليين، بات شليسنجر يرى الآن تحقيق المساواة بمعدل 2500 منصة إطلاق و / 1320 / عربة MIRV. الحصة الأمريكية المؤلفة من نحو 300 صاروخ MIRV أو ألف رأس حربي، التي كان نيكسون قد اقترحها - كانت تعني أقل كما ذكر البنتاغون، إذا ما ركب السوفييت رؤوساً متعددة على 600 من صواريخهم لأنه سيكون بوسعهم الوصول إلى أي هدف أمريكي.

كان فورد جيد الاطلاع كثيراً على الشؤون الأمنية من خلال خدمته في اللجنة الفرعية الدفاعية التابعة «لجنة التخصيص في المجلس». كان غاضباً إزاء الاقتراح بأن تقدم أمريكا بمقدار 300 صاروخ (MIRV) مع ألف رأس حربي زيادة سيعتبر لا علاقة له بالموضوع، في حين أن الحد السوفيتي بـ 300 صاروخ ذات رأس حربي واحد في اتفاقية «سالت-1» قد اعتبر كارثة. ونشب حوار متوتر بين فورد ووزير دفاعه. وبالنسبة لاقتراح شليسنجر حول سقف يتألف من 2500 لكل طرف، أشار فورد إلى أن برامج التحديث التي صادق عليها الكونغرس (قبل اتفاقية SALT) قد سمحت بأنفي مركبة نقل. أجاب كيسنجر بأنه يستطيع أن يرفع المجموع إلى 2250 بكلفة بليون إلى بليون دولار في السنة عن طريق الاحتفاظ بغواصات بولاريس القديمة وطائرات ب-25 المقرر استبعادها من الخدمة. رفض فورد خطة، باسم مراقبة السلاح، من شأنها أن تزود قواتنا الاستراتيجية بأسلحة منسقة نوينا استبعادها. الكونغرس الذي خفض ميزانية الدفاع بمقدار 4.7 مليار دولار لن يوافق على هذا:

أنا لا أوافق جيم في تفاؤله تجاه الكونغرس. مازالت أذكر. الصراع حول ABM حيث هزمنا. وأنا أتحدث عن مجلس الكونغرس الحالي، ولعلنا نحصل على كونغرس أقل دعماً في الانتخابات القادمة بدرجة أكبر. أنا لست متفائلاً بافتراض أنهم سيزيدون ميزانيات الدفاع، إلا إذا كانت هناك أزمة.

الجانب الغريب في الجدل هو عدم وجود سبب موضوعي للتوتر في غرفة اجتماع الحكومة. إذ لا يوجد عملياً فارق في القوات الاستراتيجية الفعلية لكلا الجانبين سواء كانت الخطة من جانب شليسنجر أو وافق عليها نيكسون. إذا فاز شليسنجر سيكون هناك مساواة رسمية، ولكن الحد السوفيتي العددي في وسائل الإطلاق سيظل سليماً، إذ ليس لدينا برنامج أو تمويل لبناء، ما هو أكثر. وعلى أساس برنامج نيكسون، سنحقق

تقدماً عددياً رسمياً في صواريخ «ميرف» رغم أن السوفييت لن يكونوا في وضع يسمح لهم بزيادة هذا النوع من الصواريخ حتى 1982 في أية حال. بكلمة أخرى لا يوجد فارق عملي بين موقف شليسينجر وموقف نيكسون: نيكسون لم ينصح بأي اقتطاع في البرنامج الأمريكي الراهن، ورؤية شليسينجر تتضمن عدم زيادة في أي من البرامج نفسها.

اختار فورد ما هو أكثر استيعاباً بالمقارنة مع ما يصعب استيعابه عقلاً. كان لخطة شليسينجر ميزة سياسية من حيث ضمان المساواة الشكلية وتأسيس قاعدة من أجل اتفاقيات أخرى. وبدون التنصل من اقتراح نيكسون، حثي فورد على إعطاء الأولوية إلى ما يسميه شليسينجر «الخيار الخاطئ والقذر» واستخدام اقتراح نيكسون كموقف احتياطي فقط. كنت سأقترح بشكل خاص أسقفاً متساوية بمستوى 2500 عربية من العربات (مطالباً بتخفيض السوفييت لعدد عرباتهم بمقدار 150 عربية) وبوجود 1320 MIRV، فهذا ما يساوي عدد ما لدينا منها. هذه القيود ستعكس التوازن الاستراتيجي القائم. ومالم نصرف عدة بلايين من الدولارات لاستعادة أسلحة أعلن أنها منسقة. فستظل الفجوة العددية لصالح السوفييت. الفائدة أن هذه السقوف ستفرض بعض التقييد على الاتحاد السوفييتي، ولو كان محدوداً، في حين تركز الولايات المتحدة على التحسين النوعي، كما سنحافظ على استمرار مفاوضات الشرق - غرب.

وفيما كنت أستعد للمغادرة إلى موسكو في أواخر 1، كنت أأمل أن يحدث الخيار الذي انتقاه فورد اختراقاً في الجمود الذي وصلنا إليه. ولكن مسيرة اتفاقية «سالت» التي تحولت إلى مركز العلاقات بين الشرق والغرب، كانت تزداد هشاشة. إذ إن مراقبة التسليح لا تستطيع وحدها أن تتحمل عبء علاقة سياسية في وقت كانت تتصاعد فيه التوترات في مجالات أخرى. وإحدى هذه المجالات كانت قضية هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي.

الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي

عندما استلم فورد السلطة، كان موضوع هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي كما يلي: قرر هنري جاكسون أن المعدل الأدنى هو 100 ألف مهاجر في السنة ضروري لتلبية «تعديل جاكسون-فانيك». أصرت الحكومة السوفييتية على أن مسألة الهجرة مسألة تشريع داخلي وتقع ضمن إطار السيادة الوطنية. وفي سعيي للتوفيق بين هذين الموقفين حاولت أن أستخلص من جروميكو وصفاً لعمليات الهجرة السوفييتية وإجراءاتها. وعندئذ سأكتب رسالة إلى الشيوخ تعكس فهمي للنوايا السوفييتية كأساس للتنازل الرئاسي لتعديل «جاكسون-فانيك» بهذه الطريقة يستطيع السوفييت أن يؤكدوا أنني كنت أصف إجراءهم الفعلي، وليس بالتزام جديد، ويستطيع جاكسون أن يدعي أنه حقق تقدماً في موضوع هجرة اليهود.

وافق غروميكو بتذمر على هذه المقاربة، وأشار في اجتماعات جرت في جنيف وموسكو إلى أن رقم 45 ألف مهاجر، أو 25 % زيادة عن أعلى مستوى سابق، يمكن تحقيقه، رفض جاكسون هذا العرض وأصر على رقم 100 ألف مهاجر، وبذا أنهى جميع المناقشات التي جرت مع إدارة نيكسون في نهاية حزيران. في شهر تموز جعل دوبرينين من الرقم الذي طرحه غروميكو أكثر واقعية بإعلاني أن معدل الرفض الطبيعي لمنح التأشيرة للمتقدمين لم يزد عن 6.1 % في الماضي وأن الزعماء السوفييت لا يريدون زيادة هذه النسبة في المستقبل. والأكثر من ذلك أنه عند اجتماعه الأول مع فورد في 14 آب، أكد دوبرينين جميع التأكيدات السابقة في الشهور الأخيرة. وأضاف دوبرينين: وإذا ما نجمت أية مشكلة يستطيع فورد أن يطلب بريجنيف مباشرة.

على هذا الأساس قرر فورد استئناف المفاوضات مع الشيوخ. وفي 15 آب. أو بعد ستة أيام من تنصيبه - دعا هنري جاكسون وجاكوب جافيتس وأب ريبكوف، فريق مجلس الشيوخ المفاوض، إلى لقاء في المكتب البيضاوي. وعبر فورد، بعد أن أخبرهم بحديثه مع دوبرينين، عن الأمل، بعيداً عن الأحقاد المتركمة منذ عهد نيكسون، في أننا نستطيع الآن العمل معاً لإيجاد حل.

رد جاكسون بصورة عرض معاكس متساهل. وأعلن، لإظهار حسن النية أنه خفض العدد إلى 75 ألف مهاجر. كما لو أن معدل الهجرة السوفييتية أمر متروك لفورد كي يقرره. لقد وصل إلى هذا الرقم. الذي يضاعف الرقم السابق الأعلى - بالقول إن هناك 300 ألف متقدم بطلب للهجرة تتم مغادرتهم خلال فترة أربع سنوات كما قُدِّر. إذا التزم الكرملين بتعهده بمعدل لا يزيد على 1.6 % وإذا كان تقدير جاكسون لرقم المتقدمين صحيحاً، يمكن القبول برقم 75 ألفاً. ولكن لا يوجد ما يجعل السوفييت يتعهدون بذلك كتابة، والحق أن غروميكو قد ادعى خلاف ذلك، حيث قال إن عدد اليهود الذين يتقدمون للهجرة في أعقاب حرب الشرق الأوسط قد انحدر بصورة بالغة.

مع هذا، ومن أجل إظهار حسن نوايانا، عيّنت هيلموت (هال) سونينغيلدت، الذي كان آنذاك مستشاراً في وزارة الخارجية، للعمل مع جاكسون وفريقه لكتابة رسالة تلخص التأكيدات التي أعطينا إيها موسكو. قلت لفورد إن المسودة قد لا تكون مناسبة. عندئذ اقترح جاكسون أن يضع الشيوخ الثلاثة «تفسيراً» لرسالتي مما يعطي تحديدات فنية لكل تأكيد سوفييتي. وهذه ستجري مراجعتها في الكونغرس عندما يُجدد وضع «الدولة الأولى بالرعاية» للاتحاد السوفييتي. كان من الواضح أننا كنا نتفاوض فيما بيننا. وحذرت الشيوخ الثلاثة في اجتماعنا التالي في 18 أيلول قائلاً:

أستطيع أن أبرر تماماً رسالتي لأفرغ محادثاتنا مع السوفييت. في أواخر نيسان في موسكو ثم تثبيتها في قمة موسكو. أستطيع أيضاً أن أقبل تفسيراتكم كاستقراءات معقولة للنقاط الواردة في نقاط رسالتي. ولكنني لا أستطيع أن أقدم هذه إلى الأعضاء. رأيي أنهم (السوفييت) إذا

حافظوا على التفاهات وكان هناك عدد معين من المتقدمين بالطلبات، عندئذ سيرتفع هذا العدد بصورة كبيرة عما كان عليه من قبل. ولكنني لا أعتقد أن السوفييت يوافقون (على ما جاء في رسالة جاكسون التفسيرية). وأنا لا أستطيع أن أكون مسؤولاً عن ذلك الرقم.

باتت المسألة محفوفة أكثر بالخطر عندما أصر جاكسون على أن تقترن وثيقة التنازل الرئاسية بتعديل جاكسون — فانيك بموافقة الكونغرس، في المراجعة الأولى بعد 18 شهراً من الآن، وسنوياً بعد ذلك. وضع هذا التوقيت للمراجعة في وسط الحملة الأولية لتسمية الرئيس عام 1967 التي يطمح جاكسون أن يكون مرشحاً فيها. ولم يكن الأمر يحتاج إلى دهاء لنعرف أن السيناتور يريد أن يثير المتاعب ثانية في ذلك الوقت. وأخيراً طالب مؤيدو جاكسون بوثيقة ثالثة، رسالة مني تؤكد البيان التفسيري للشيخ. وأعلمونا أن جاكسون سيصر على نشر التبادل الكامل بما في ذلك الرقم المطلوب.

كل ذلك كان بلا شك مؤثراً في غرف مجلس الشيخوخة الخلفية حيث لا يكون أحد ملزماً بالتفاوض حول أي من هذه النقاط مع الزعماء السوفييت. الأفراد أنفسهم الذين يقولون إن السوفييت يريدون السيطرة بالحرب ويؤمنون بالضربة النووية الأولى، يعتبرون أن «المكتب السياسي» سوف يستجيب تماماً باحترام لمطالب أمريكية تخص تشريعاته الخاصة. مرة ثانية حذرت جاكسون وجماعته قائلاً: «نستطيع فقط أن نحصل على الرسالة (الأولى). أما البيانات التفسيرية فتجاوز المعقول».

ولكن جاكسون كان مصمماً على أن يبرهن كم سيكون السوفييت طيعين إذا ما ضُغط عليهم بالفعل (وهذا ما يعني ضمناً كم كنت رخواً في التعامل معهم). بعد ذلك عرض جاكسون وفريقه «تسوية» أخرى اعتبرها تساهلاً كبيراً: الرقم المطلوب يكون 60 ألفاً وهو ما اعتبره رقماً وسطاً ما بين الرقم الذي عرضه غروميكو (45 ألفاً) والرقم الذي عرضه الشيخوخ (75 ألفاً). كنا نتناقش حول أرقام ليس لها أساس وتأكيدات لم تعط إلينا أبداً.

طلبت مغتاضاً، من رئيس وزراء إسرائيل اسحاق رابين أن يتوسط مع الشيخوخ. كان من المهيمن بالطبع أن يطلب وزير خارجية من زعيم أجنبي، مهما كان صديقاً، المساعدة فيما يعتبر مسألة داخلية أمريكية أساساً. في 11 أيلول 1974، أخبرت رابين أثناء زيارته لواشنطن:

نستطيع أن نكتب رسائل إلى ما لا نهاية. نستطيع أن نكتب وثيقة جميلة، ومع هذا يستطيعون أن يجدوا طرقات إدارية لضبط الناس إذا كان هذا ما يريدون. نريد أن نبعث الموضوع عن السياسة الداخلية. إنهم الشيخوخ الذين يمكن أن يكسبوا. إذا كان السوفييت يقدررون الانفراج ولا سيما مع الرئيس الجديد الذي قد يبقى في مركزه لمدة 6 سنوات، فبوسعهم أن يفعلوا ذلك... هم (الشيخوخ) أن نجعل الرقم 60 ألفاً. إذا كنا نريد لعبة فوضوية نستطيع أن نفعل ذلك.

ولكن رايبين الذي كان يحتاج إلى الشيوخ من أجل التصويت السنوي على المخصصات المالية لإسرائيل وكشبكة أمان في حال خلاف مع الإدارة، كان حريصاً جداً على عدم التورط. وعندما زار غروميكو الرئيس فورد في «المكتب البيضاوي» في 20 أيلول، أُتيحت لي الفرصة أن أصور للرئيس على وجه الدقة أين نقف تماماً بالنسبة للتأكيدات السوفييتية لخصت المتغيرات في الموضوع كما فهمتها:

من المفهوم أنه لا توجد قيود لدى الجانب السوفييتي على مطالب الهجرة، ولن يكون هناك محاسبة، ولا قيود على سمات الخروج إلا لأسباب تتعلق بالأمن القومي. إذا توفرت جميع هذه الظروف عندئذ سيعتمد كل شيء على عدد الطلبات. ليس من مسؤولية الاتحاد السوفييتي أن يقدم طالبي سمات الخروج. إذا قدم 100 ألف شخص طلبات فإن 99 ألفاً سيخرجون. وإذا قدم 9 آلاف شخص طلبات. فسيخرج 8 آلاف. وهذا ما أوضحناه جيداً للشيوخ.

أخبرتني هذا يا سيادة وزير الخارجية، في موسكو وجنيف. ولا يوجد تنازلات جديدة من جانبكم. يستطيع الشيوخ أن يذكروا ما يشاؤون حول العدد، ولكن هذا لا يناقش معهم. أكد لي غروميكو ثانية هذه المفاهيم، وبخاصة أن عدد المرفوضين لن يزيد على: 1.6% وهذا ما وفر مناسبة كي أشرح له، بوجود فورد، الرسائل المختلفة والبيانات التفسيرية التي كانت تخطط لها. امتنع وجه غروميكو، ولكنه تمالك نفسه، ولم يطرح أرقاماً، وبالتالي لم تفرض التزامات قانونية سوفييتية.

عند هذه اللحظة كان النهج الأكثر حكمة أن نسلم نص مباحثاتنا مع غروميكو إلى الشيوخ ونقول لهم إننا لم نستطع أن نذهب أبعد من هذا، وإن أي تبادل للآراء بين الشيوخ والبيت الأبيض ينبغي أن ينحصر في هذا الإطار ويعود إليهم أن يلفوا الاتفاقية التجارية من أجل الهجرة اليهودية.

ولكن فورد لم يشأ أن يبدأ فترة رئاسته بصدام مع شيوخ بارزين من أمثال هؤلاء وجمهور مهم من النخبين. وكان ذلك يعني أنني سأعود إلى طاحونة التفاوض مع الشيوخ حول مسائل خارجة عن إرادتي. وشرحت لهم مراراً وتكراراً أنه لا يوجد أساس للأرقام التي يضعونها للهجرة، ومن أجل إغاضة جاكسون رفضت أن أزوده برسالة ثالثة تؤكد البيان التفسيري.

أخيراً في 18 و19 تموز فورد إلى اتفاق مع جاكسون يتضمن جوهر ما تبادلنا من آراء مع السوفييت بطريقة حادة اللهجة لا حاجة لها. والأكثر من ذلك أن جاكسون استمر يشير

إلى رقم الـ 60 ألفاً كعلامة فارقة مصرّاً على أن يزيد الرقم عندما يتجدد MFN (قانون الدولة الأولى بالرعاية).

لسوء الحظ، ببادرة كرم من فورد، سمح لجاكسون أن يدلي بتصريحات ويعقد الأمور في غرفة المناقشة في البيت الأبيض. ولم تعط انطباعاً بأن جاكسون كان يتحدث إلى الفرع التنفيذي، ولكن قبل كل شيء أن موقفه الأساسي قد تجاوز الخطوط الدقيقة التي أخبرنا السوفييت أنهم لن يقبلوا بها تحت أية ظروف. كان تفاهماً مع الروس يقوم على تبادل الرسائل لشرح الممارسة العملية. ولكن جاكسون فعل العكس تماماً. فقد أعلن السيناتور أنه تم انتزاع نصر عظيم من أجل حقوق الإنسان من السوفييت، وأضاف أيضاً أنه أظهر فعالية أسلوبه في المفاوضات مع السوفييت. أما بالنسبة إلى عدد المهاجرين فقد خرق جاكسون بوضوح وصيتنا بشأن الخصوصية:

لقد حددنا كعلاقة واضحة وليس كحصّة عدد المهاجرين بـ 60 ألفاً كل عام... وأتوقع أن يتجاوز عددهم هذا الرقم استناداً إلى عدد الطلبات الذي نعرف أنه يزيد على 130 ألفاً⁽¹¹⁾.

إن ما فعله قد يحدث أضراراً جسيمة. فالسوفييت لم يقدموا استجابة فورية ربما لأنه كان من المقرر أن أزور موسكو في غضون أسبوع للإعداد لقمة فلاديفو ستوك. وفي الوقت نفسه، قام البيت الأبيض بتصحيح بيان جاكسون وأكد أن رسالتي إلى السيناتور لم تتضمن أي رقم معين⁽¹²⁾. بيد أن وسائل الإعلام احتفلت بالنصر العظيم لتكتيكات جاكسون، في إشارة إلى أن السوفييت يستسلمون عندما يُجابهون بمفاوضات أمريكيتين أقوياء.

ولكن ظهر أن النصر «قصير» الأجل. ففي غضون أقل من شهرين رفض السوفييت «الدولة الأكثر رعاية» كلياً وحدّوا من الهجرة بشدة. ولكن في غضون ذلك كانت جولة أخرى من المفاوضات مع السوفييت قد بدأت.



obeikandi.com

زيارة مع بريجنيف

بريجينيف وزعماء الكرملين

أن تزور موسكو أثناء الحرب الباردة يعني أن تعاني مشاعر وردود أفعال متناقضة كثيرة. أي مطلع على تقارير المخابرات يعرف الترسانة الضخمة والمتنامية باستمرار من الأسلحة النووية السوفييتية التي يمكنها أن تدمر بلادنا، والحضارة نفسها أيضاً. ولا يستطيع المرء أن ينسى أن العقيدة السائدة لدى الكرملين تدعي الانتصار التاريخي الحتمي للشيوعية أو أن سياسته العملية قد ولدت معظم الأزمات والمجابهات في العقود التي تلت الحرب.

على الرغم من هذه الوقائع الثابتة، فإن كل اجتماع بين كبار المسؤولين في الدولتين العظيمين - ولا سيما بين رئيسيهما - يجدد الأمل الكبير بأن نصف قرن من النزاع يمكن تسويته في غضون أيام قليلة من تبادل الآراء. رغم كل اللعنات والمجابهات في تلك الفترة، فلا يوجد زعيم في العصر النووي يمكن أن يرفض فرص السلام، أو يتخلى عن مسؤوليته لإنقاذ الحضارة.

لهذا قد يفاجئ المرء بشدة عند الوصول إلى موسكو بالتعارض ما بين ادعاءات الدولة الشيوعية وواقعها. تقارير المخابرات تنقل صوراً مخيفة عن القوة العسكرية الهائلة في خدمة تصرف حقوق. ولكن أي واحد قام بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفييتي حتى لو كان يحظى بمركز شخصية رفيعة، لا يمكن إلا أن يخرج بانطباع أن كل مرحلة البناء المحكمة في خطر ويمكن أن تنهار في أية لحظة. خلف واجهة الكرم يسري زعر يؤدي في النهاية بالشيوعية إلى حائط مسدود أو عنق الزجاجة بحيث تنهار في النهاية.

الضغط على مجتمع غير مهياً للعنف لا بد أن يلعب دوره ويدفع الثمن. فرغم قوة موسكو العسكرية وقسوة حكامها بل ووحشيتهم، فإنك إذا نظرت إلى هذه البلاد بعمق تشعر أنها بحالة احتضار. ومع هذا فإن السيناريوهات الأمريكية المرعبة حول المعركة الفاصلة تعود إلى الخشية من التوسعية المعروفة في التاريخ السوفييتي.

لقاءاتي الأولى مع الزعماء السوفييت في السبعينيات عززت لدي هذه الانطباعات. الحكومة الثلاثية في الكرملين خلال فترة نيكسون كانت مجموعة من البراكين شبه الهامة: الأمين العام ليونيد بريجنيف المهادر الذي لم تكن بشاشته تخفي عدم شعوره المستتر بالأمن، والمناور البيروقراطي المتقف، المتحفظ رئيس الوزراء الكسي كوسيغين، والرئيس نيكولاي بودغورني الذي يعمل في الداخل ولا يهتم بالسياسة الخارجية، والذي كان لا يميل إلى زيارتنا إلا كإشارة حسن نية. وبقدر اختلاف هؤلاء الزعماء الثلاثة - ومهما كانت المنافسة فيما بينهم - فقد كان سلوكهم يفتقر إلى الحيوية الداخلية، مما يجعلهم أشبه بممثلين يقومون بأدوار مرسومة. ولعل ما جمع بينهم هو إبعاد ستالين والكفاح ضد ألمانيا النازية.

ومع أنني تقابلت عدة مرات مع هذا الثلاثي، بعد مضي أكثر من عقدين على وفاة ستالين، فقد كان انطباعي دوماً أن الدكتاتور الوحشي قد تركهم يفتقرون إلى المبادرة والطاقة الذهنية. جميعهم حقق خطوته الكبيرة في سلم الحزب البيروقراطي أثناء اضطرابات الثلاثينيات حين كان ستالين يقضي على كل زعيم بارز من أبناء جيله. فبعد أن شهد هؤلاء الثلاثة إعدام أولئك الذين صنعوا الثورة - فقد كانوا يعرفون أكثر من أي شخص آخر معنى الانصياع، وحرصوا على ألا يخاطروا بمناصبهم، وأن يتركوا طموحاتهم تحترق داخل نفوسهم. لقد ترفعوا بسرعة أكبر مما كانوا يحلمون، ولكنهم دفعوا الثمن من خلال الشكوك حول شرعية وصولهم إلى السلطة. عندما كان ستالين حياً كان الذين نجوا من أعمال التطهير ضحايا تعطشه للدماء وأهدافاً لحبه إذلال معاونيه وتابعيه. لم يشهد أي واحد منهم انتقالاً شرعياً للسلطة، كل زعيم سوفيتي سابق إما مات وهو في السلطة، أو أطيح به، كما في حالة نيكيتا خروتشيف، بمؤامرة من مساعديه المقربين - وهم الزعماء الذين كنت أقابلهم باستمرار في الواقع.

المنصب الرفيع في الاتحاد السوفييتي لم يكن مجرد طموح، كان شرطاً أولياً للنجاة في ظل أي وضع. وعندما يستقيل مسؤول كبير - وهذا أمر نادر جداً - أو يخسر في معركة داخلية فالنتيجة هي انحدار شديد أولاً في مركزه ويلي ذلك مباشرة انخفاض مستواه المعيشي. في المجتمع السوفييتي «اللاطقي»، يعتمد المركز، كما في المجتمعات الاقطاعية، على الوظيفة الرسمية، التي توفر له الوصول إلى الرخاء الشخصي الذي يأتي - ويذهب - مع المركز الرفيع. ولعل أصعب شيء هو الشعور بنزب المجتمع له مع فقدانه لمنصبه الرسمي.

أثناء قمة موسكو في شهر أيار 1972 لاحظت ظاهرة مؤثرة حول هذه الوقائع. في حفل استقبال ضخم في «قاعة سان جورج» في الكرملين، كان قسم من هذه القاعة الضخمة مخصصاً للمكتب السياسي ولللأعضاء الكبار في الوفد الأمريكي. لاحظ أحد الأمريكيين العجوز أنستاس ميكويان - رفيق ستالين وعضو المكتب السياسي لعدة عقود - وسط الجمهور الآخر من القاعة. ترافق عمله مع تاريخ الشيوعية، ولكن نجمه بدا يأفل منذ سقوط خروتشيف. كان ميكويان يقف وحيداً وسط مجموعة من

صغار المسؤولين السوفييت الذين كانوا يتجنبونه، وبعض الصحفيين الأمريكيين الذين لم يعرفوه، أو كانوا مترددين في الاقتراب منه. وشعوراً منهم بالتعاطف دعا الأمريكيون الزعيم السوفييتي السابق إلى الانضمام إلى حلقة كبار الضيوف. حائراً بين الزهو والخجل سمح ميكويان لنفسه أن يدخل في تلك الحلقة التي كانت في يوم من الأيام حلقة. لقد كان خطأ. إذ لم يلتفت إليه أي من زملائه السابقين من أعضاء «المكتب السياسي» - وجميعهم كانوا حتى وقت يعملون معه أو تحت إمرته. بعد لحظات مؤلمة انكمش وعاد إلى عزلته.

كل موظف سوفييتي مسؤول مر بحالات مشابهة. مهما كان مستواه فإن القوة الدافعة في النظام السوفييتي أن تصعد السلم السياسي بأمان وتسبق غيرك إلى منصب ما، تحوذ عليه. ولدى الموظفين السوفييت مهارات في الأعمال التي يعتقدون أنها الأكثر إبداعاً. ولكنهم يدفعون ثمن هذا بالافتقار إلى الخيال في مسائل الاستراتيجية الكونية. لقد حشد الجيل الذي حكم الاتحاد السوفييتي في السبعينيات سلطة عسكرية وجيوسياسية أقل تعبيراً عن الأهداف الجيوسياسية بعيدة المدى مما يتوفر لهم. من المحتم أن السعي نحو القوة في حد ذاتها قد أفرغ معظم العالم غير الشيوعي وأوجد تحالفاً ضمناً بين جميع الدول الصناعية والصين ضد الاتحاد السوفييتي مما جعل سقوطه النهائي حتمياً.

في عشر ساعات من الحديث مع بريجنيف واجهت إفراطاً في الذرائع التكتيكية، ولكنني لم أجد أبداً ما يشبه خطة سياسية. ولما كان موضوع الصين مستحوراً على تفكيره فقد راح يطرح اقتراحات تتضمن (كما سنناقش) كوندومنيوم سوفييتي - أمريكي عالمي موجه إلى جاره الضخم، رغم أن الدائرة المحيطة به سرعان ما تأكد لها أننا نرفض الاقتراح أو أي شيء يشبهه. وهو يسترسل في مطالعات مطولة، ثم ينتقل إلى موضوع آخر، دون إبداء رغبة في الحيلولة دون وقوعه.

قبل تفكك السلطة التنفيذية الأمريكية تحت تأثير فضيحة ووترغيت، كان بريجنيف يعطي الأولوية لتخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب. ووافق - مع بعض التذمر - بتقليص نفوذ موسكو في الشرق الأوسط، ولم يقم بأي جهود أثناء فضيحة ووترغيت لاستغلال ضعف نيكسون في الداخل. وإلى جانب اهتمامه بالكوندومنيوم النووي الموجه ضد الصين، كان اهتمامه الرئيس أن يحوز على موافقة أمريكية للانضمام إلى «مؤتمر الأمن الأوروبي». لم يكن هناك أية مسوغات تذكر في هذه المحاولة من جانب قوة عظمى تملك آلاف الأسلحة النووية لتحقيق شرعية حدود مضمونة مسبقاً من خلال سلسلة من معاهدات السلام الثنائية، وحيث لم يكن أي جار للاتحاد السوفييتي في وضع يمكنه من تحديه عسكرياً. ومع هذا كان بريجنيف حريصاً على هذا الاعتراف في شكل وثيقة، ويوفر الآلية لتفكيك نطاق نفوذ الاتحاد السوفييتي عن طريق توفير أساس شرعي لوحدة ألمانيا وإيجاد منبر يستخدمه الوطنيون الشرق أوروبيون لمتابعة مساعيهم من أجل تحقيق حقوق الإنسان.

بعد انهيار الانفراج تعمد بريجنيف إحداث عدة خروقات على نحو متزايد، وبدأ يستعرض الطاقات السوفييتية العسكرية في إفريقية واليمن الجنوبي، وأفغانستان. لقد كان توسعاً انتهازياً باستغلال أوضاع لم يصنعها السوفييت. ويدعي دوبرينين أن بريجنيف كان تحت ضغط الجناح العقائدي في «المكتب السياسي». ومع هذا، إذا لم ندقق في هذه المسألة، فقد كان الموقف بمثابة السعي إلى هيمنة عالمية⁽¹⁾. وعملياً إن ما حصل أن النتيجة الأساسية للتوسعية الجديدة هي استنزاف الموارد السوفييتية، وزيادة هشاشة الاتحاد السوفييتي الطويلة، ولا سيما بعد أن انطلقت إدارة ريغان بالتوسع في بناء القوات المسلحة الأمريكية.

خبرة جيل الزعماء السوفييت الذين نجوا من الحرب العالمية الثانية عززت أولوية التدرج على المجاهبات التدميرية. العالم الخارجي قد ينظر إلى الاتحاد السوفييتي على أنه بلاد ضخمة حقودة، ولكن قواده لا يمكن أن ينسوا كيف كانت النتيجة. لقد انتصر الاتحاد السوفييتي بعد أن فقد 27 مليون إنسان والتخريب الكامل لثلث البلاد. والزعماء السوفييت الفخورون بانتصارهم النهائي ليس لديهم الرغبة في أن يجربوا حرباً مدمرة مرة أخرى.

لم يفلح بريجنيف الشديد والمتبجح عامة في إظهار السكينة أو العاطفة. كان موقفه من الولايات المتحدة يتأرجح بين الرعب والحسد. كان بريجنيف يعتبر بمثابة جائزة أن يسيء إليه أي خصم رأسمالي يكره الشيوعية. لذلك فإن سلوكه لم يكن منسجماً دوماً من ادعائه الروتيني بتفوق النظام الشيوعي. في أيار عام 1973 دعاني بريجنيف إلى بيت الاستجمام التابع للمكتب السياسي في زافيدوفو (يبعد نحو 90 ميلاً عن موسكو) كي يهيئ لزيارته الولايات المتحدة في حزيران. كانت لقاءاتنا اليومية المطولة تبدأ باستمرار بالتأكيد على أن يُعامل على أساس المساواة. وكنت أؤكد دوماً على جميع المسؤولين على أن يُعامل بريجنيف على قدم المساواة. وتأكيدي هذا جعله ينهض من مقعده ويدور حول الطاولة ويعانقني. من أجل هذا السبب فإن مركز «الدولة الأولى بالرعاية» بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي لم تكن عند بريجنيف مجرد مسألة تفاوض تجاري، بل امتحان لموقف أمريكا الأساسي من بلاده.

كان بريجنيف على اطلاع جيد على الشؤون العسكرية والاقتصادية، ومع هذا نادراً ما كان يخاطر بوجهة نظر مستقلة. وعندما تظهر مشكلة فنية فإنه نادراً ما يجيب قبل التشاور مع الجانب السوفييتي على الطاولة. وعندما تصرف بريجنيف من تلقاء نفسه، كما فعل في المفاوضات الأولية لاتفاقية SALT مع نيكسون عام 1972 في قمة موسكو، سرعان ما يجد نفسه يواجه صعوبات بحيث ينبغي أن يتصل منها (وهي عملية مجهدة في نظام شديد التراتبية كالنظام السوفييتي)⁽³⁾. وفي الموضوعات الجيو-سياسية، لا يطرح وجهات نظر عميقة أبداً ولا يفعل عادة سوى أن يضيف تأييده لموقف حكومته الذي أعده غروميكو مسبقاً. ولكن بطريقة أكثر حداقة ومرحاً. وبريجنيف، بوصفه «أميناً عاماً» لديه السلطة لتجاوز العقبات

الدبلوماسية، وهو قد فعل ذلك أحياناً، وهذا ما نلاحظه في قمة فلاديفو ستوك في 2 1974 مع فورد عندما فرض رأيه على وزير الدفاع أندريه غريتشكو على الهاتف، بحسب رواية دوبرينين⁽⁴⁾. وخلافاً للمفاوضات السوفييتي التقليدي يسرد بريجنيف بعض النكات أثناء المناقشات قد يكون لها صلة أو لا يكون بالموضوع المطروح.

تجري معظم المفاوضات الرسمية في غرفة اجتماعات المكتب السياسي في الكرملين وهي غرفة تشبه الكهف غامقة اللون، طولها 60 قدماً وفيها مائدة طويلة وخلفها مكتب ضخم، ربما مقر عمل بريجنيف، وأمام كل مقعد على المائدة يوجد مكبر للصوت لا لتكبير الصوت فحسب بل وتسجيل أحداث مفاوضات بريجنيف. وقد اتضح هذا عندما ضغط الفني السوفييتي على الزر الخطأ وسمع الجميع تعليقاً همست به لهيلموت سوننفيلد المستشار في وزارة الخارجية الذي كان جالساً بقربي.

كان بريجنيف يعتبر الاستماع إلى أطروحات بلغة لا يفهمها مضيقاً للوقت. فكنت حين أتوجه ليه بالحديث ينهض عن الطاولة أثناء حديثي ويتجول في الغرفة، ويوقع أوراقاً، ويتحدث بالهاتف أو يمزح مع زملائه بهمس مرتفع الصوت. وعندما أنجز بياني أمام كرسيه الفارغ يعود بريجنيف إلى المائدة للاستماع إلى الترجمة. وبعد أن يعطي جوابه، يستأنف التجوال في حين يتابع مترجمه اللامع، فيكتور سكودروف، ترجمة ملاحظاته إلى الإنكليزية.

لم يكن بريجنيف يتحلى بصبر غروميكو عندما يتحدث إلى محاوره. فالمداولات الفنية المطولة تتعبه بشكل ملحوظ. وكان يتأكد من الحصول على تأييد المكتب السياسي قبل أن يقدم تنازلات. وهكذا كان من الحكمة التخطيط لاجتماعات تهدف إلى اختراق بالنسبة إلى موسكو، ولما كانت هذه الجلسات تطول بسبب الاعتراضات المطولة أثناء اجتماع المكتب السياسي، وعندما يمارس بريجنيف صلاحياته فإنه يبدو نافذ الصبر من أجل الوصول إلى نتيجة. هكذا كان الوضع في قمة موسكو في نهاية أيار 1972، ثم في فلاديفو ستوك في 2 1974، وأخيراً في التحضير لمؤتمر الأمن الأوروبي في هلسينكي في صيف عام 1975.

موقف الكرملين من الانفراج

زيارتي لموسكو في الفترة ما بين 23 — 27 1974 كشفت عن الفجوة العريضة والمزايدة ما بين الحكمة التقليدية في واشنطن وما تدركه موسكو. وسائل الإعلام الأمريكية، وكثير من أعضاء الكونغرس، وبعض أعضاء إدارة فورد يذعنون على نحو متزايد لمنتقدي الانفراج بوصفه شارباً ذا اتجاه واحد تقدم فيه التنازلات الأمريكية الكثيرة من أجل نية موسكو الطيبة التي هي وهمية وغير واقعية.

ولكن في موسكو يسمع المرء العكس تماماً. في أي جزء من سياسة الشرق والغرب كان الزعماء السوفييت قادرين على تحديد أية فائدة لهم. و«التسوية» لتفضية منح مركز الدولة الأولى بالرعاية /

مقابل الهجرة كما أعلن عنها جاكسون قبل أن أغادر اعتبرت مهينة. لقد استبعد الاتحاد السوفييتي من دبلوماسية الشرق الأوسط. و«مؤتمر الأمن الأوروبي» كان يتقدم ببطء السلحفاة وربما يعود هذا جزئياً إلى أننا كنا نحاول اكتساب أكثر ما يمكن، من ارتباط. واقترح بريجنيف إلى نيكسون حول سيادة نووية مشتركة لم يلق جواباً من فورد. ولم يبق غير اتفاق SALT والذي أصبح على نحو متزايد وسيلة كي يعزز كل طرف برنامجه الاستراتيجي الأحادي.

من بين زياراتي المتعددة إلى الاتحاد السوفييتي، اتسمت رحلة شهر تشرين الأول تلك للتحضير لقمة فلاديفوستوك، بلين العريكة، وأحياناً بالسوداوية. استمر كل طرف لأسبابه الخاصة بالتظاهر، بل والاعتقاد إلى حد ما أنه يشهد انحرافاً عن الطريق القويم مؤقتاً وباستطاعته أن يعد له. كان المفاوضون الأمريكيون يعون جيداً أن التأييد الداخلي للانفراج يتآكل. ولكن كنا متأكدين أيضاً أن الرئيس الجديد يحتاج إلى فترة من الهدوء كي يعد نفسه، ولهذا عملنا على إنقاذ أي ترابط منطقي نستطيعه عن طريق مفاوضات SALT - المفاوضات الأساسية التي ما تزال دائرة.

الوضع السوفييتي كان أكثر تعقيداً. فوفقاً لقواعد الحرب الباردة التقليدية، كانت فضيحة ووترغيت تمثل فرصة نادرة للتوسع السوفييتي. ولكن لم يحدث أي تحدٍ حقيقي حتى الآن. لم يحدث إلا عندما رفض السوفييت التعرف التجاري كما عدّ لها جاكسون وستيفنسون، وسقوط الهند الصينية، وقطع الكونغرس للمساعدات عن القوى غير الشيوعية في أنغولا التي كان الكرملين قد شرع بها بطريقة فيها الكثير من المغامرة.

كان هدفنا أن يظل هدوء الكرملين أطول فترة ممكنة. كنا جميعاً نعي الوضع أكثر من الكرملين لحسن الحظ. إن وجود كونغرس ليبرالي غير مريح تكثر فيه الانتقادات، ورئيس بدأ لتوه في تأسيس سلطته، كان من غير الممكن حدوث مجابهات طويلة. وكان لدى موسكو بالطبع القدرة على إثارة التوترات وتفاقمها في الشرق الأوسط، وهناك فرص كثيرة لتأييد المتطرفين ورجال حرب العصابات في العالم الثالث.

في شهرت 1 1974 لم يكن أي من هذه التحديات قد ظهر بعد. وأحد الأسباب كان انحدار السلطة التنفيذية الأمريكية بشكل مقلق جداً لنا ولم يدركه القادة السوفييت. في الجزء الأفضل من السنتين بدوا يتوقعون عودة سريعة إلى الوضع الطبيعي مما كان يعني لهم ضغوطاً وتفاذي الضربات في سنوات نيكسون. منتقدو الانفراج سيقولون بالطبع إن الإصرار السوفييتي يعكس المكاسب الكبيرة التي حققها الكرملين - وهي فوائد ما زلت أجهلها حتى من بداية العقدين. في تلك المرحلة كانت جهود بريجنيف ما تزال تتركز حول موضوع المركز (مركز الدولة الأولى بالرعاية)، والذي كان في حد ذاته علامة عدم شعور بالأمن، نظراً لأن الذين يعرفون أنفسهم بأنهم مساوون حقاً لا يطلبون شهادة دائمة عن تلك الحقيقة.

والأهم من ذلك كله أن التزام بريجنيف بالانفراج قد يخضع لتحذير أولي إلى ما يمكن أن يصبح أزمة قاتلة للدولة السوفييتية. ذلك لأن تكتيكات الكرملين الخرقاء نحو جيرانه قد دفعت، كما لاحظنا،

جميع دول العالم الصناعية الكبرى بالإضافة إلى الصين إلى التحالف ضده. وكما أشار خلفاء بريجنيف بمرارة شديدة، فإن هذه كانت حماقة تاريخية⁽⁵⁾. في هذه الظروف كان إصرار بريجنيف على استمرار الانفراج يرمي إلى شق، أو على الأقل إيقاف، الشراكة الاستراتيجية الصينية - الأمريكية المتنامية.

معظم مشكلات أمريكا كانت مؤقتة ويحتمل تجاوزها مع الوقت. ولكن في تنافس القوى العظمى فإن الاتحاد السوفيتي كان الطرف الأضعف. فمع اقتصاد جامد، ونتاج قومي إجمالي GNP يصل في أحسن الأحوال إلى 40% من ناتج الولايات المتحدة، فإن موسكو لا يسعها إلا أن تنافس عسكرياً مع انخفاض المستوى المعيشي لسكانها الذي سيثير عاجلاً أم آجلاً أسئلة حول صلاحية النظام الشيوعي نفسه. وحتى في ذلك المستوى من الحرمان المدني، فإن سباق التسلح قد أحكم الطوق على الطاقة الصناعية السوفيتية ذاتها. في العمق لا بد أن يشعر القادة السوفييت عكس ما يشعر به منتقدو إدارة فورد في الداخل الذين يزعمون: إحساس أقل بالتفوق بدلاً من التعرض لتهديد حشد الطاقة التقنية والصناعية الأمريكية كلها. جميع ابتكارات السوفييت عن الحتمية التاريخية للانتصار الشيوعي يعاكس سيناريوهات منتقدينا المتشائمة، فالوقت كان في جانب أمريكا.

من الواضح أن بريجنيف كان يعتقد أنه يستطيع أن يعالج أزمته بزيادة العلاقات الاقتصادية مع الغرب وبذا ربما يستطيع تجنب الحاجة إلى إصلاح جذري. ولكن الإجراءات الموضوعة لم تكن كافية لمعالجة الضعف الأساسي بشكل مؤثر لنظامه. فعاجلاً أم آجلاً كان على السوفييت أن يواجهوا ما دُعي بمأزق ميخائيل غورباتشيف الذي لا حل له: النظام السوفيتي لا يمكن أن يستمر بدون إصلاح، ولكنه أصبح شديد الإصابة بتصلب الشرايين بحيث يستحيل القيام بعملية الإصلاح بنفسه.

من المؤكد أنه إذا سُمح للاتحاد السوفيتي أن يكس القوة العسكرية بدون رد أمريكي حاسم، أو إذا حاولت الولايات المتحدة التخفيف من حدته التوسعية، فقد يحاول السوفييت أن يحولوا موقفهم غير الملائم إلى مكسب استراتيجي عن طريق القوة الوحشية السافرة، قد يبدو هذا مثل موقف لاعب الشطرنج إذا خسر قطعتين يمكن مع هذا أن يكسب اللعبة، وإذا كان هذا ممكناً نظرياً فإن النجاح ضد خصم متمكن غير ممكن بالتأكيد. ولم يكن في نية إدارة فورد (كما كانت إدارة نيكسون من قبل) أن تسمح بمثل هذا الانهيار الأساسي.

في غرف المكتب السياسي

في شهر تشرين الأول 1974 تأكد لكلا الطرفين على مائدة المفاوضات في موسكو أن العلاقة القائمة السوفيتية - الأمريكية مغلقة بخيط. فيما كان الوفد المريكي يفهم ماذا كان يدور في الداخل دون أن يكون قادراً على القيام بأي شيء. بدأ الزعماء السوفييت، الذين يفتقرون إلى الخبرة في الشؤون الداخلية، مرتبكين ومضطربين. في معظم المسائل - عدا الحد من التسلح - كان كل فريق يجري في سكتة، ولم يكن

هناك ما يجري التفاوض حوله غير اتفاقية «سالت». ولعل هذا السبب هو ما جعل الحوار يتحول إلى حوار فلسفي مع الزعماء أكثر من أي شيء آخر.

يوم الثلاثاء صباحاً، في 24 ت 1، افتتح بريجينيف المباحثات، بعد الترحيب المرح، في غرفة اجتماعات المكتب السياسي ببيان مفصل حول اهتمامات السوفييت. وضع المفاوض في موقف دفاعي، منذ البداية، كان بالطبع قوام الأسلوب التفاوضي السوفييتي. ولكن عادة تكون لائحة الشكاوى مقدمة لطلبات معينة. في هذه المناسبة لم يقدم بريجينيف أية مقترحات، فقد اقتصر على طلب كئيب لتفسير التصرف الأمريكي:

ما أود أن أقوله أولاً إننا منذ اجتماعنا الأول حتى اليوم، أعتقد أن الولايات المتحدة ليس لديها أي سبب للومنا عن أي تقصير بالإيمان الكامل في تحقيق التزاماتنا. وهذا شيء لا أربطه فقط باتفاقياتنا بل أربطه أيضاً بالخط العام للسياسة والبيانات الرسمية التي صدرت عني وعن زملائي. لم ندل أبداً بأية بيانات تتدخل بأي شكل بالشؤون الداخلية الأمريكية. وحتى عندما كانت هناك بعض الأحداث المعقدة فتحنا لم نستغلها أبداً.

قارن بريجينيف ما بين الضغط السوفييتي في قضية ووترغيت وبين بيانات وأفعال أمريكية استفزازية. ومع تجنب أي انتقاد مباشر للرئيس فورد، فقد اعترض بقوة على ما قاله جاكسون أمام لجنة MNF⁽²⁾ لتسوية قضية الهجرة اليهودية. وقال إن السوفييت قد وافقوا على شروط نيكسون لتسوية قرض «الإعارة والتأجير» مقابل «وضع الدولة الأولى بالرعاية». ورغم إتمام شروط الاتفاق، عرض جاكسون شروطاً جديدة بالكامل ولا علاقة لها بعملية التصديق على القرارات التي وضعت لإذلال الاتحاد السوفييتي:

هذا يعني أن جاكسون حقق انتصاراً كبيراً على البيت الأبيض وأنه نجح في استخلاص تنازلات معينة من الاتحاد السوفييتي.

وتابع بريجينيف: إن أرقام جاكسون المتعلقة بهجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي ليس لها أساس من الصحة، وهو سيمدني بإحصاءات دقيقة حول عدد طلبات الهجرة. والنتيجة أن الاتحاد السوفييتي وجد نفسه في موقف مهين لأنه البلد الوحيد في العالم الذي يواجه شروطاً تتعلق بوضع الدولة الأكثر رعاية. بدلاً من المساواة، فإن اتفاقية التجارة الجديدة أكدت تحيز أمريكا ضد الاتحاد السوفييتي:

فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي فإن وضع الدولة الأكثر رعاية سيسجل كخطوة خاصة ولمدة 18 شهراً فقط. دعني أقول بصراحة إننا لا نستطيع أن نقبل تلك «الهدية» (وضرب بيده على المائدة). نحن نراها نوعاً من التحيز الذي لا نقبله. أود أن أؤكد ذلك!.

شكاوى بريجنيف لم تصل إلى الكونغرس. وقال إن نيكسون وأنا لم نعط الانتباه الكافي لتحذيره في سانت كليمنت في حزيران 1973 أن حرب الشرق الأوسط باتت وشيكة. بعد ذلك ظن أنه تم التوصل إلى تفاهم حول مقارنة مشتركة لمشكلة الشرق الأوسط لنكتشف أننا أخرجنا، وفرقتم العرب (حسب رأيه):

أنت بدأت جولتك. وأنت تلاعبت بالبلدان كي تفرق بينها. أعتقد أنك مقتنع الآن أنه لا ينتج شيء من مثل هذه المحاولات.

وكانت شكوى بريجنيف الثانية تتعلق بالخطوة البطيئة للمفاوضات المتعلقة «بمؤتمر الأمن الأوروبي». إذا كانت الولايات المتحدة تريد حقيقة أن تُسرّع الأمور، كما قال «فإن أصدقاءكم سينشطون» كنا حقاً نتباطأ كي نحث الضغوط السوفييتية على مسائل أخرى - ولا سيما في الشرق الأوسط.

وكانت المفارقة أنه مع تزايد العرقلة حول التجارة والحد من التسليح، كانت مبادرتنا إلى المماطلة في «مؤتمر الأمن الأوروبي» تزداد بالنسبة ذاتها. فهي، بعد كل شيء، واحدة من ذخائرننا التي تنقلص بسرعة فيما بدأ كسياسة نشطة من الارتباط.

دل مدى شكاوى بريجنيف على عدم وجود أساس وطيد للعلاقة بمجملها. بعض الأشياء المثيرة للغضب - مثل تعديل جاكسون - فانيك - كان نتيجة لسياسات أمريكا الداخلية، وبعضها الآخر - مثل سياستنا في الشرق الأوسط - كان نتيجة لمواصلة الإدارة لاستراتيجية جيوسياسية، أما الأشياء الأخرى - مثل مؤتمر الأمن الأوروبي - فكانت تعكس التكتيكات التفاوضية.

أجبت بإطالة مشابهة. فيما يتعلق ببيانات جاكسون، أستطيع أن أؤكد فقط الموقف الذي كنت قد لخصته لفورد بحضور غروميكو. فهمنا لما يتعلق بالرفض النوعي لمعدل لا يزيد على 1.6% الذي طرحه في البداية غروميكو ثم أعيد تأكيده من قبل دوبرينين باسم بريجنيف. إن رقم الستين ألفاً كان رقم جاكسون وليس رقمنا:

الإدارة ليس لديها موقف آخر. إذا لم يكن هناك مداخلات أخرى (عدا الرفض الطبيعي للنسبة) فإن الإدارة ليس لها الحق في أية اعتراضات (على هذا الموقف السوفييتي).

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإنني أضع اللوم كله على غروميكو الجالس على يمين بريجنيف. السياسات السوفييتية لم تكن تتميز عن الأجندة العربية الراديكالية، وكان يُطلب منا أن نقوم بالعمل القدر بفرضها على إسرائيل:

لما كان لا يوجد هناك فرق بين الخطة (السوفييتية) والخطة العربية فلماذا لا نتعامل مع العرب مباشرة؟ لما كانوا جميعاً يسألوننا الشيء نفسه. هكذا واجهنا دوماً صعوبة

كبيرة في فهم ما سيزيد الاتحاد السوفييتي على المناقشة. في الجوهر لقد أيد كل موقف عربي، وفي التكتيكات كنا مضطرين لفرضها على إسرائيل بشكل منفرد.

بكلمات أخرى ما لم ينفصل الاتحاد السوفييتي بعض الشيء على الأقل عن موقف أصدقائه العرب، فإن السياسة الأمريكية التي ترمي إلى تقليص النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط ستستمر.

وفيما يتعلق بموضوع «مؤتمر الأمن الأوروبي» فأستطيع أن أقدم لبريجينيف بعض الراحة. عرضت أن أكون أكثر فعالية في المفاوضات بحيث ننجزها في حدود سنة، مفترضين أن الاتحاد السوفييتي سيتعاون في تسوية مسألتين: ما يدعى «السلسلة الثالثة» التي تعتبر حقوق الإنسان عنصراً رسمياً للأمن الأوروبي، وتضمنين مبدأ أن حدود أوروبا يمكن أن تعدل بوسائل سلمية - وهو شرط لازم لتحقيق إعادة وحدة ألمانيا والذي يعتبر الآن كذلك (انظر الفصل 21).

لعل تأكد بريجينيف الظاهر حول المدى من الخطورة الذي وصلت إليه علاقات الشرق والغرب، قد جعله يبدى المرونة التي أظهرها في اجتماعات 24 تشرين الأول. وقبل الغداء، أخذني جانباً كي يؤكد لي أن الاتحاد السوفييتي لم يشجع على حرب عام 1973 في الشرق الأوسط، ولم يكن لديه إلا معلومات بسيطة جداً مقدماً عنها. ولما كان الخبراء الروس قد طردوا من مصر عام 1972، فإنه كان لدى موسكو أقل من ثلاثة أيام للتحذير من حرب وشيكة. وزعم بريجينيف أنهم ما كانوا يستطيعون أن يخبرونا خشية أن ننقل المعلومات إلى إسرائيل، مما يُحفّز الإسرائيليين على هجوم استباقي، وهو ما سيهدد مركز الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط. بيد أن السوفييت اتخذوا إجراءات أخرى لتبنيها - ربما انسحاب الرعايا السوفييت من سورية ومصر قبل 48 ساعة من بدء الحرب. وإذا كانت هذه إشارة مقصودة فقد أسأنا فهمها بالتأكيد في ذلك الوقت - وهذا مثل واضح حول كيفية صياغة الإشارات المستوعبة للسياسة - إذ إننا استبعدنا ببساطة إمكانية هجوم عربي على إسرائيل⁽⁶⁾.

هذا الكشف غير العادي من جانب بريجينيف كان يُقصد منه بالدرجة الأولى خلق مزاج لمجموعة من الأسئلة يود طرحها بعد أن انضم خبراؤنا إلينا فيما يتعلق بنوايا أمريكا بعيدة المدى:

ماذا تعني، وكيف ينبغي أن يكون رد فعلنا إزاء بيانات تصدر عن مسؤولين أمريكيين مختلفين، ومن بينهم بعض المسؤولين في الحكومة بأن الولايات المتحدة ينبغي أن تكون الدولة الأولى من حيث القوة وعندئذ فقط سوف يتوفر السلام في العالم؟ (صحح دوبرينين الترجمة بـ «الدولة الأقوى من الجميع») كيف نفهم مثل هذه البيانات؟..

لا تتطلع إلى المعلومات في مذكراتك، إنه أمر ينبغي أن يطرح. إنه شيء أردت أن أطرحة منتهزاً فرصة هذا اللقاء الشخصي.

سؤالي الثاني هو، لما كنا سنعالج غداً مسألة الأسلحة الاستراتيجية: هل تعتقد أو تقر بإمكانية حرب ذرية بين دولتين؟ أو إمكانية حرب ذرية في أي مكان في العالم، في أوروبا مثلاً أو أي مكان آخر؟ بسماعك كلامي فأنت معنيّ بأن تسألني عن رأيي. حول تلك الفكرة أتمنى لك أحلاماً سعيدة.

كانت المناقشات الفلسفية نادرة جداً حقاً، فهم يفضلون عادة أن يشقوا طريقهم من خلال جدول أعمال أعد أساساً لوثائق تفاوضية محددة. ولكن في هذه المناسبة - التي لم تتكرر أبداً - قدم بريجنيف حقاً فرصة لتفسير جدي للعقيدة الاستراتيجية الأمريكية.

بدأت اجتماعات اليوم التالي بمناقشة مطولة تتعلق بالمفاهيم أساساً قلت إن الجدل حول مؤسسة عسكرية «هي الأولى» كان حول التعادل أكثر مما كان حول التموق. مثل هذه الشعارات لم تكن سبباً للجمود في مفاوضات الحد من التسليح. الصعوبة الحقيقية أنه مع مرور السنين ظهرت قوتان استراتيجيتان، كل واحدة منها تقوم على أساس مقاصدها التي تختلف تماماً عن مقاصد الأخرى. القوة الاستراتيجية الأمريكية مفيدة بالدرجة الأولى للردع في حين أن القوة السوفيتية الناهضة قد صممت لمهمة الضربة الأولى:

لقد أشار الأمين العام كثيراً إلى عدد الرؤوس الحربية التي نملكها ولكن الأمين العام يعرف أيضاً أن الأغلبية الغالبة لهذه الرؤوس - قرابة الثلثين - متركبة على الغواصات. وهو يعرف أن حجم الرؤوس النووية في الغواصات صغير نسبياً. وأخيراً فإن الأمين العام يعرف أنه من أجل أن تنسق هجوماً من الغواصات منتشرة في كافة أرجاء المحيط. لتنسيق هجوم فعال. أمر صعب جداً مما يجعله مستحيلاً والحق أنني أعتقد أن الأمين العام ينبغي أن يفهم أن عدد الرؤوس النووية في الغواصات هوردد فعل على البرنامج السوفيتي، لقد طُورت عندما أردنا أن نكون قادرين على التسلل عبر دفاعات الصواريخ المضادة للبلاستيكية، وكنا نريد أن يكون لدينا رؤوس نووية كافية على الغواصات للمحافظة على هذه الدفاعات.

وقلت إن البناء السوفيتي، على العكس من ذلك، كان يخلق إمكانية تهديد قواعدها الأرضية عندما أصر بريجنيف على أنه «ليس لدينا نية في مهاجمتكم» أجبت بأن نيته لا صلة لها بالموضوع:

أنا لا أقول إن عندكم النية، ولكن من الواضح أن لديكم القدرة..

عندما ننظر إلى القوة السوفيتية نلاحظ بعض الظواهر المقلقة

فصواريخكم أكبر من صواريخنا، والرؤوس الحربية لكل صاروخ أكبر مما عندنا... تصميم قواتكم الاستراتيجية يجعلها تمثل تهديداً خطيراً جداً لقواتنا الأرضية، سواء كنتم تخططون لهذه الغاية أم لا. في هذا الجيل، لنقل حتى عام 1981 أو 1982 ما زلتم لا تملكون رؤوساً حربية بقدر ما نملك. ولكن هذا لا صلة له بالموضوع أساساً إذ بعد نقطة معينة لن يكون لديكم استخدام معقول لها. ولكن بعد عام 1981 أو 1982 تستطيعون أن تضاعفوا عدد رؤوسكم الحربية لأن لديكم تلك القوة الهائلة (الشحنة المتفجرة).

لم يفترض تحليلي مقاربات متوازية للتحليل الاستراتيجي أو توسيع التطمينات المتكررة حول نوايا أمريكية بالطريقة التي يقوم خبراء مراقبة التسليح في إدارة ليبرالية بها. إنها قريبة جداً من آراء المحافظين الجدد. ما أختلف فيه مع المحافظين والمحافظين الجدد هو الاستنتاج. فمنطق موقف جاكسون هو استخدام مفاوضات الحد من التسليح لإرغام السوفييت على إعادة تصميم قواتهم وفقاً للصورة الأمريكية. نحن في إدارتي فورد (ونيكسون) حكمنا على هذا بأنه غير ممكن (ولن يتحقق من قبل أية إدارة لاحقة). بدلاً من ذلك سعيت إلى إغراء السوفييت بالتحفظ عن طريق تحذيرهم بأنه إذا لم يتحقق التوازن الاستراتيجي، فسيكون البناء العسكري الأمريكي الهائل حتمياً. وقلت:

إذا كنا في وضع مناقشة غير متكافئة بشكل أساسي عندئذ سنحتمي أنفسنا ضد الأخطار التي وصفتها لكم وليس هذا لأغراض التفوق، بل لأغراض الدفاع. سوف نبني عندئذ صواريخ أكبر كثيراً. وربما بأعداد أكثر وأنتم تتذكرون إذا عدتم إلى أواخر الخمسينيات، أن الأمين العام السابق لكم قام ببعض التهديدات تتبع ربما من طبيعته المتهورة. عندما تصورنا أننا مهددون بفجوة صاروخية محتملة شرعنا ببرنامج واسع جداً لإنتاج الصواريخ ينتج بضعة آلاف من الصواريخ في أعوام قليلة.

لم يناقض بريجينيف تحليلي ولم يؤكده. بدلاً من ذلك أكد أن الاتحاد السوفييتي لن يبادر تحت أية ظروف إلى حرب نووية. والحق إن من الصعب أن تصدق أن أولئك الذين نجوا من أهوال ستالين يمكن أن يقودوا أنفسهم إلى مخاطر وقلقل مغروسة في هجوم نووي شامل على الولايات المتحدة التي من الواضح جيداً أنهم يخشونها. بيد أن مثل هذه الانطباعات لا تخفف من قلقنا من كيفية رد فعل السوفييت تجاه الاتجاهات العددية والتقنية بعد عشر سنوات، عندما يستكمل نشر رؤوسهم المتعددة ويمكن لمجموعة مغامرة من القواد أن يأتوا للحكم في الكرملين. قلت لبريجينيف:

هل أؤمن باحتمال حرب نووية بيننا؟ أنا لأعتقد ذلك بالقوى الحالية، حيث يمكن لقائد أن يتخذ قراراً عقلانياً بشأن حرب شاملة على الآخر... فبعد كل شيء، في كل حرب، الخطط

العسكرية لهذا الطرف أو ذاك يمكن أن تصبح خاطئة. وفي حرب نووية حرارية ينبغي للقائد العسكري أن يقنع القائد السياسي أن الصواريخ التي لم تطلق من قبل ولم تجرب وقتها ضد أهداف حقيقية، يمكن أن تطلق على أهداف لا يعرف مقدار صلابتها، وتأكد أن الأهداف لن تقذف للتحذير. وأعتقد أن هذا يتطلب درجة من الثقة يصعب تحقيقها.

من جهة ثانية، من المفهوم أنه إذا استمرت التوترات المحلية، وإذا نشب نزاع محلي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وتطور نظراً للترسانات الموجودة لدى كلا الجانبين، فإن مثل هذه الحرب قد تشب حتى بدون قصد. لأنه من المحتمل أن كل جانب لن يجعل نفسه عرضة للهزيمة.

رفض بريجنيف بصورة عاطفية الافتراض أن الحرب النووية ممكنة ولو على المدى البعيد:

إذا وجهت إلي سؤالني نفسه، إذا ما كنت أعتقد باحتمال نشوب حرب نووية بيننا، سأجيب بأنني لا أؤمن بهذا الاحتمال. سأقول إنه بغض النظر عن يترأس الإدارة الأمريكية، لأن الأمر لا يعتمد على من يقود البلاد بل يعتمد على شعب البلاد. ونظراً لوجود كثير من الناس، بمن فيهم العلماء، يعرفون ماذا تعني مثل هذه الحرب وكما عدد من سيموتون. لذا أنا لا أتصور احتمال أن يُقدم أي طرف على اتخاذ قرار الشروع بحرب كهذه، أو احتمال نشوب مثل هذه الحرب.

يا له من تناقض عكسي في الأدوار! ممثل مجتمع براغماتي يفتقر إلى التقليد الجيوسياسي واثق بقدرته على تحويل مجرى التاريخ يقول إن زخم النقانة والاستراتيجية يمكن أن يفرز كارثة بغض النظر عن النوايا الشخصية إلا إذا اتخذت بعض الخطوات الآن. ومن جهة ثانية فإن الأمين العام لنظام شيوعي يقوم على مبدأ أن الحتمية التاريخية والعوامل المادية تتقدم دوماً على القناعات الشخصية، يفترض مهما كانت الأخطاء، أن الخوف في النهاية من حرب نووية سوف يجعل القادة يقاومون ضغوط العوامل المادية.

خطوة نحو الاختراق

عندما التفتنا أخيراً إلى اتفاقية (سالت) عشية 25 ت1، في اليوم الثالث لزيارتي اختتمت الفلسفة بسرعة في ثنايا الجدل المعتاد حول مستوى الأسلحة النووية المطلوب من أجل «أمن متكافئ». كان الاهتمام الغالب لكلا الطرفين نفسه: حماية برامج الاستراتيجية القائمة، والتي جميعها وضعت قبل أن تبدأ مفاوضات الحد من التسلح. بهذا المعنى، فإن الهدف الأساسي لاتفاقية «سالت» هو وضع بعض القيود يستمر ضمنها التنافس على الأغلب - ولكن بخطى أقل تهديداً.

كان فوررد فوضني أن أعيد التأكيد على خيار الموازنة اللامتناهية - منصات الإطلاق الروسية مقابل التقدم الأمريكي في الرؤوس الحربية - الذي وضعه نيكسون أثناء اجتماع القمة الأخير في ح�يران. ولكن من أجل أن نتجنب الجدل الداخلي حول ماذا يشكل المساواة، أعطاني فوررد تعليمات أن أحول الحوار إلى موازنة على مستوى 2500 منصة و 1320 صاروخ MIRV كما كان البنتاغون يلح في الطلب.

أبدى بريجينيف دهشته لتحولنا عن التوجه الذي كان يحض عليه نيكسون وأنا قبل أربعة أشهر فقط. إذا ما توجهنا إلى التراجع عن هذا السبيل، فإننا سنعود إلى الجدل السوفييتي التقليدي بأن القوات النووية الفرنسية والبريطانية ينبغي أن تُدرج في المجموع وأن السوفييت يطلبون بعض «التعويض» عن قواعدنا عبر البحار حيث تستطيع القاذفات - المقاتلة أن تصل إلى عمق الأراضي السوفييتية. وقد عزز بريجينيف هذه النقطة الأخيرة بأن طلب من أحد كبار ضباطه العسكريين أن يصوروا بالسهم على خريطة كبيرة طرق الهجوم المحتمل من قواعدنا عبر البحار.

قررنا أن نضع هذه المسألة جانباً وأن نركز أولاً على تأسيس أسقف متفق عليها. اقترحت سقفاً من 1320 عربة MIRV بما مجموعه 2200 منصة إطلاق، بما في ذلك الطائرات. ورغم أنني كنت مفضلاً بأن أجعل الرقم 2500، فقد اخترت الرقم 2200 لأنه كان أقرب إلى المجموع المخطط من قبلنا ويتطلب تخفيضاً من جانب السوفييت بمقدار 450 من مجموع ما لديهم وهو 2650. ومن الغريب أن أعداد MIRV - التي تعكس بدقة برنامجنا المخطط مع غواصتين إضافيتين من نوع ترايدنت الموزعة لدواعي الأمان - قد لقيت القبول على الفور بدون سؤال. هل كان من المعقول أن تكون قوة السوفييت العسكرية بالطائرات مماثلاً لما لدينا؟ أم هل اعتقد الجنرالات السوفييت أنهم لن يصلوا إلى ذلك المجموع ضمن فترة السنوات العشر للاتفاقية؟.

بالنسبة للسقف الكلي 2200، دهش جيورجي كورنينكو، الذي كان آنذاك رئيس قسم أمريكا في وزارة الخارجية السوفييتية، الذي كان يحدد الأرقام للوفد السوفييتي، كيف يمكن أن نصل إلى هذا المجموع. بموجب «سالت - 1»، كان من المسموح لنا، كما قال، بـ 1640 صاروخاً فقط، ولم يكن لدينا قاذفات كافية لملء القوة المقترحة وهي 2200، وكان رأيي أنني من وجهة نظر ذهنية دقيقة فضلت تكافؤ المقاربة العددية. هل كنا نستخدم اتفاقية «سالت» لتبرير البناء كما تساءل كورنينكو. والحق أن الوضع كان أسوأ من ذلك. فالبنتاغون كان يخطط لبناء غير عددي، ولم يقترح واحداً في الإدارات المتعاقبة. ما كان يشغلنا أن نهدي الاضطرابات الداخلية.

لما كنت لا أوافق على هذا، أثرت مجادلة حول كيف يمكن أن نصل إلى ما مجموعه 2200 وشرحت أن القاذفة الاستراتيجية ب - 1 سوف تدخل قريباً في قواقتنا (وهي طائرة لم تتضمنها اتفاقية سالت - 1)، وعرضت برحابة صدر الحد من طائرات ب - 1 إلى 250 كمساهمة في اتفاقية سالت. وكانت هذه

إحدى الحيل لأنني كنت أعرف - والسوفييت لا يعرفون - أننا كنا نخطط لبناء 240 قاذفة فقط. (والواقع أننا طيلة أكثر من عقدين - بما في ذلك فترة إدارة ريغان «الصحفية» - لم نضع إلا 100 طائرة بسبب عوائق فنية وإدارية وعوائق من الكونغرس)، أشار بريجينيف أنه إذا كان السقف 2200 فعلى السوفييت أن يستبعدوا 200 صاروخ حديث بالإضافة إلى 210 صواريخ قديمة استبعدت بموجب اتفاقية «سالت-1». في إطار عالم اتفاقية «سالت»، كانت هذه خطوة مشجعة لأن بريجينيف كان يعترض فقط على العدد وليس على مبدأ تساوي الأعداد لدى كل طرف. تعزز إحساسي الباطني لأن الاجتماع الذي كان مقررًا مع بريجينيف في الصباح التالي قد أُلغي بحجة أن «المكتب السياسي» كان يعد اقتراحاً جديداً.

طرح بريجينيف خطة سوفيتية جديدة في 26 ت 1 أي قبل 12 ساعة من موعد مفارقتنا موسكو. في واحدة من المناسبات النادرة التي يصغي فيها السوفييت إلى توضيحات مفاوضاتهم، اقترح بريجينيف اتفاقية لمدة 10 سنوات، تنتهي عام 1985، مفترضاً أنه وفورد قد وصلاً إلى اختراق في فلاديفوستوك. السقف الكلي للمنصات القاذفة وعددها 2400 منصة سيثبت. وستوافق الولايات المتحدة على عدم بناء أكثر من 2200 منصة إطلاق حتى سنة واحدة قبل انتهاء الاتفاقية. وسوف تدخل القوات الفرنسية والبريطانية في عداد المجموع الأمريكي - مما يعني أن السقف المؤقت أصبح دائماً.

كان الطرفان يقتربان من اختراق كبير. ومن حيث المبدأ رفضت الاقتراح القائل بضم القوات النووية الفرنسية والبريطانية إلى مجموع قواتنا. ولكن من أجل الهدوء في الداخل حولت طريقة المرحلتين إلى أرقام نهائية وهي ما كان يناسب برنامجنا الفعلي.

ومع هذا فإن موضوع المساواة (التكافؤ) كان يمكن أن يستغرق النهار كله، وشعرت أن بريجينيف سوف يوافق في النهاية. ولما كنت أخطط لزيارة الهند في أقل من 12 ساعة، ولم يكن هناك وقت للاجتماع آخر مع المكتب السياسي، اقترحت إرجاء القضايا الباقية حتى لقاء فلاديفوستوك. وفي غضون ذلك سأحاول أنا ودوبرنين أن نضيق فرجة الخلافات. وما كنت أترك المسألة مفتوحة إلا إذا اقتنعت أن بريجينيف سيوافق في النهاية.

كان من الواضح أن بريجينيف ينوي أن ينهي الموضوع في فلاديفوستوك بشروط مقاربة لشروطنا من طريقة تعبيره عن موافقته على اقتراحي:

أوافق معكم بشرط واحد: مهما كانت التعديلات التي تجري فإنها لن تمس طبيعة الاقتراحات الجوهرية الجديدة أو مبدأ جديداً، لأنني لا أريد للاجتماع الأول الآتي مع الرئيس أن يبدأ بنزاع.

بدا لي لبرهة أنه على الرغم من القلق الداخلي كنا على حافة الوصول إلى اتفاقية SALT، وبرنامج لعقد «مؤتمر الأمن الأوروبي». ومع هذا فقد كان لدي شعور بالقلق بأن

جاكسون وحلفاءه سينجحون بطريق ما في رفض الموافقة على مراقبة التسليح. وكان بريجينيف بدوره مسكوناً بهاجس داخلي بوقوع اضطرابات قادمة وحذرني بطريقة متهذبة (بالمعايير السوفييتية) بأن هناك حدوداً للصبر حول جدلنا الداخلي: أرجو ألا تنسى جوهر هذه المناقشة حول الصواريخ فحسب، بل وما ناقشناه في اليوم الأول. أعرف أنك لم تنس، ولن تناقش حول هذا أكثر من ذلك. لقد حاولت أن أعرض موقفنا بوضوح قد الإمكان.

سيادة نووية مشتركة

أظهرت حادثتان قبل أن نغادر موسكو إلى أي مدى ما تزال العلاقة محفوفة بالخطر على الرغم من كل الدفء والتقدم في اتفاقية «سالت»: الرفض الأمريكي الذي سببه بريجينيف لنفسه، والثانية الحرج الذي وقع فيه الزوار الأمريكيون بسبب سياسات بلادهم الداخلية.

نجم صد بريجينيف عن محاولة الأمين العام التقاط خيط للقاء خاص مع نيكسون قبل أربعة أشهر أثناء قمة حزيران 1974. في تلك المناسبة كان بريجينيف قد اقترح أن تقيم القوتان النوويتان العظميان ما يصل إلى وصاية نووية على بقية العالم. وبعد أيام قليلة، وفي حفل غداء أعده نيكسون في «سباسو هاوس»، مقر إقامة السفارة الأمريكية، دعاني الرئيس وكان بريجينيف جالساً إلى جنبه، وذكر اقتراح الزعيم السوفييتي. وكان مضمونه في الواقع أن يتعاون البلدان في وقف أية طموحات نووية لأي بلد بالموافقة على العمل معاً عسكرياً ضد أي بلد يستخدم الأسلحة النووية. اعتبر نيكسون تلك الفكرة بأنها «فكرة مثيرة للاهتمام»⁽⁷⁾، تبحر بالتفصيل بيني وبين دوبرينين أو غروميكوف فيما بعد⁽⁷⁾. مبادرة بريجينيف حول هذه الوصاية النووية المشتركة كشفت مدى اهتمامه بشأن عزلة موسكو وتطلعه إلى قلب المائدة على بيجينغ.

أولئك الذين يعرفون نيكسون جيداً قد يفهمون أن هذه الوصاية الدرامية في حفل عشاء لا تعني الكثير — إنها تتوافق مع عدم قدرته أن يرفض شيئاً أمام مفاوضه وجهاً لوجه مع عدم رغبة لمتابعة الموضوع لم يكن لدينا حافز مقبول للمخاطرة بعلاقاتنا مع الصين التي لا تزال ضعيفة وفي بدايتها للدخول في صفقة ثقيلة مع موسكو. لم أتخذ أي إجراء وانتظرت أن يوضح لي نيكسون نواياه، وبعد بضعة أسابيع استقال نيكسون بدون أن يذكر هذا الموضوع ثانية (ولم يناقشه معي أبداً فيما تبقى من عمره). كما أن دوبرينين لم يعد إلى الموضوع أبداً. وعندما أطلعت فورد على الموضوع، أعربت عن أمني بأن يطوى اقتراح بريجينيف مع استقالة نيكسون.

لم أقدر تشبث بريجينيف (أو ربما سذاجته). فالآن، في ليلتي الأخيرة في موسكو، دعاني إلى لقاء خاص في مكتبه في الكرملين قبل مناقشات اتفاقية «سالت» ودعا إلى مناقشة الموضوع. ولم يحضر

ذاك الاجتماع إلا وزير الخارجية غروميكو من الجانب السوفييتي وهال سونينغيلدت من جانبنا، إلى جانب المترجم اللامع فيكتور خودريف. ومن أجل أن أنقل طريقة تفكير بريجنيف أستشهد بهذا المقطع من محادثاته الأولية مع نيكسون:

ألا نستطيع الاهتمام بإمكانية بلدينا اللذين يملكان في المستقبل المنظور قوة هائلة، وبخاصة في المجال العسكري، بتحقيق معاهدة بصفة ما، في صالح البشرية كلها، وأن نضع في اعتبارنا تهديد الأسلحة النووية لكل الجنس البشري، بحيث إذا قام طرف ثالث بهجوم على أي طرف منا — نستطيع أن نسميه — يستخدم كل طرف، من أجل مصلحة الحفاظ على السلام، القوة العسكرية دعماً للطرف الآخر. وهذا ينطبق أيضاً على الحلفاء — كهجوم على «ألمانيا الغربية» أو إيطاليا — سوف نهب لمساعدتهم أيضاً. من المؤكد أن هذا سيكون تحذيراً ضد أولئك الذين يغريهم استخدام الأسلحة النووية ضدنا أو ضد حلفائنا جميعاً.

في ذلك الوقت أشار الرئيس نيكسون إلى أنه يعتبر هذا الموضوع مثيراً للاهتمام وبدأ أنه يؤيد ما يتضمنه. وأضاف أنه مهتم بالفكرة وأنه بعد شهرين سيكون قادراً على الإجابة على اقتراحاتي. لم ندخل في تفصيل أوسع وما قلته كان في الواقع اقتباس ذلك الحديث. أعطيك كلمتي، وكلمة سوخودريف (مترجم بريجنيف) وهو مسؤول عن حياته، بأنني لم أطلع أحداً على مذكرة هذه المحادثات لأي شخص.

نظراً للطبيعة البطيئة للإجراءات السوفييتية البيروقراطية (فضلاً عن الآليات البطيئة) يمكن أن تعتبر حياة سوخودريف نموذجاً لأساس التصريح الأخير. ولكن مهما كان الاقتراح معروفاً لدى الطبقة الحاكمة السوفييتية، فإن معناه أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيكونان مُلزمين بمساعدة أحدهما الآخر إذا ما تورط أحدهما مع قوة نووية أخرى. وعلى وجه الخصوص، فإننا لن نقف مع الاتحاد السوفييتي إذا ما تورط في حرب مع الصين، بل ينبغي أن نفعل ذلك بوصفه أحد حلفائنا المقربين، مثل بريطانيا وفرنسا، ونستخدم الأسلحة النووية ضده رداً على هجوم سوفييتي تقليدي.

اتخذ الحوار منعطفاً غريباً عندما حاول بريجنيف باستماتة أن يجعل من قطعة مدفعية صغيرة على شكل لعبة تقذف شحنة منفجرة. والحديث التالي يوضح ذلك:

كيسنجر: أنا لم يهاجمني أبداً الأمين العام.

«وجه بريجنيف انتقاده، نحو سونينغيلدت».

غروميكو: يجب أن تجربه على وزير خارجيتكم وألا تخيف الأمريكيين.

«يضع بريجنيف رصاصة في المسدس ويشد الزناد. لم يحدث شيء».

بريجينيف: ينبغي أن أطلب من السادات الاحتياطي. (*)

في هذا الجو، الذي أصبح فجأة تأمرياً وتهريجياً، كنت مضطراً أن أصوغ إجابة ما على اقتراح بريجنيف. نحن لا نستطيع أن نقبل بذلك بدون تدمير «التحالف الأطلسي» وننتهي انفتاحنا على الصين، ونعزل أنفسنا عن العالم. والحق إذا كان بريجنيف يأخذ الأمر على محمل الجد، فإن الطريقة الوحيدة لأي بلد تستطيع أن تهرب من الوصاية الأمريكية — السوفييتية عليها أن تقطع علاقتها بقوة عظمى، ولن يكون أمامها إلا حركة عدم الانحياز. لذا أجد نفسي مضطراً إلى طرح أسئلة حول الظروف التي سيطبق فيها الاتفاق. وفي الوقت نفسه لا يُنصح بممارسة دبلوماسية يتحدث فيها عن قلب رئيس الحزب الشيوعي في غرفة اجتماعات المكتب السياسي مع موظف كبير. لذا أجد نفسي مضطراً إلى القول بأن الموضوع ينبغي أن يحال إلى الرئيسين (والصحيح أنني لم أناقش مع فورد حول هذا الموضوع قبل أن أغادر):

إنها معالجة شاملة ويصعب الوصول إليها. كنت قد أخبرت فورد عموماً بوجود مناقشات بينكم وبين الرئيس نيكسون. سأناقش الموضوع مع الرئيس عندما أعود وبالطبع قبل فترة من اجتماعكما في فلاديفوستوك.

كان من الصعب معرفة ما الذي جعل بريجنيف يطرح هذا العرض. كان غروميكو على درجة كافية من الخبرة بحيث يعرف أنه لا يصلح، خلافاً للإجراء السوفييتي المعتاد حيث لا ينفك الموظفون التابعون عن معارضة الأمين العام، فإن غروميكو ودوبرينين لم يناقشا الموضوع مطلقاً إلا إذا كان بريجنيف حاضراً ويقود المناقشة. ولم يترك ردي الفاتر مجالاً للشك — بين المحترفين بالطبع — أن الاقتراح لن ينتج شيئاً حتى في فلاديفوستوك، والذي كما سنرى، لم يمنع بريجنيف من إثارته مرة أخرى — ليس مرة واحدة بل مرتين.

ماذا كان بريجنيف حقيقة؟ باحثاً عن الانسراج وتطبيع العلاقات؟ أم مناوئاً بارعاً يقترح وصاية عالمية سوفييتية — أمريكية من أجل أن يخرب تحالفات أمريكا وعلاقاتنا مع الصين؟ لعل كلا الاحتمالين وارد، بمناسبة اجتماعنا كان بريجنيف بالتأكيد تقريباً لا يعرف أيهما الأرجح. هل الاستمرار في تخفيف حدة التوترات قد جعله يؤكد على الإصلاحات الداخلية، وامتصاص الطاقات السوفييتية نحو مسائل داخلية، ويكتشف، كما تعلم ميخائيل غورباتشيف، عدم توافق النظام السوفييتي مع الاقتصاد العالمي الحديث؟ أم أنه يناور من أجل سياسات عدوانية؟

(♦) السوفييت المنزعجون من تردّي نفوذهم في مصر، كانوا كثيراً ما يطلقون تعليقات ساخرة تجاه أنور السادات، وفي مناسبة أخرى أطلق عليه غروميكو وصف (جمل من ورق).

لن نعرف أبداً، رغم أنني أشعر ببعض الحزن لإخفاقنا في اكتشاف الغاية. في النهاية فإن الانفراج بات عديم الجدوى بسبب الخلافات الداخلية الأمريكية، وعدم قدرة بريجنيف على مقاومة إغراء السعي إلى استغلال مشكلاتنا الداخلية بعد أن أخفقت الاتفاقية التجارية وغاصت اتفاقية «سالت» في الرمال. ما حدث أن الجلسة التي أُنذِر فيها بريجنيف باختراق اتفاقية «سالت» قد قُضِمَت من كلا الجانبين بمناقشات أدت في النهاية إلى نفس علاقة الشرق بالغرب: بدأت بعرض من قوة عظمى نووية بوصاية بعرض للمطامح العالمية السوفييتية وتبعتها مناقشات خاصة بمبادرة من الأمين العام (للحزب)، حول تعديل جاكسون-فانيك التي تؤكد على عدم التماسك الداخلي الأمريكي.

بعد الوداع الرسمي، أخذني بريجنيف جانباً لحديث خاص آخر. يجب ألا أُسيء الفهم، كما قال، مهما كان موقف المكتب السياسي شديداً حيال تصرف جاكسون. من بين المائة دولة المؤهلة لعضوية «صندوق النقد الدولي»- MNF، كان الاتحاد السوفييتي وحده يتمتع بمعاملة استثنائية، لا بسبب تقيّد الصندوق بممارساته الداخلية، بل بالاشتراط بمراجعة سنوية. واستمر جاكسون وبريجنيف بإعلان أرقام للهجرة لا تتفق مع ما قاله القادة السوفييت لنا. الحقيقة القائمة على تشريع داخلي سوفييتي، وهي أنه لن يرفض أكثر من 1.6% من الطلبات لا تتضمن التزاماً بضمان عدد معين من المهاجرين. هل كان جاكسون يريد من الاتحاد السوفييتي أن يشرع بطرد بعض مواطنيه من أجل أن يلبى أهدافاً وضعها الكونغرس الأمريكي، كما تساءل بريجنيف. هل كان غرض جاكسون أن يُظهر أنه أرغم السوفييت على الاستسلام في مسألة يُعترف بها دولياً على أنها مسألة تتعلق بالتشريع الداخلي للبلد المعني؟.

سقط الحذاء الآخر في الصباح التالي، في 27 ت1. في الطريق إلى المطار سلّمني غروميكور رسالة مؤرخة في اليوم السابق. كانت وثيقة غريبة، لم تكتب على أوراق وزارة الخارجية، بل على ورقة عادية، كما لو أنها كانت رسالة عادية. في هذه الورقة رفض غروميكور رسمياً موضوع تبادل الرسائل مع جاكسون والتي تحرر في البيت الأبيض. وذكّرني بأن القيادة السوفييتية قد استجابت لـ «رغباتي» لتحرير ممارسات ترتبط كلياً بـ «الشؤون الداخلية لبلدنا، ورفض غروميكو» بشكل قاطع أي تفسير يظهر «كنوع من التأكيد أو التعهد» وتتضمن «الأرقام التي ذكرت فيما يتعلق بالعدد المقترح»...⁽⁸⁾

ما كنت أحذر منه منذ حوالي سنتين قد حدث أخيراً. عندما استلم فورد السلطة كان الاتفاق التجاري جاهزاً للموافقة، ومستوى من المهاجرين اليهود يبلغ عددهم 45 ألف رجل كان قد تعهد به غروميكو وصادق عليه بريجنيف. الآن يتخلص السوفييت رسمياً، وكتائباً، مما كان تقاهماً ضمناً. ضغط الكونغرس قد أرغمنا على أن نحاول سد الفجوة بصيغة معقدة على هامش ما هو ممكن. فتصميم جاكسون على تغيير هذه الصيغة المتفق عليها إلى التزام وكي يشير إلى أسلوب يفوق أسلوب الإدارة في التعامل مع السوفييت كان على وشك إسقاط اتفاق التجارة وخنق الهجرة اليهودية.

مغادرتنا لموسكو صباح 27 ت1 قد تكون أو لا تكون رمزية. زوجتي نانسي أضاعت حذاءها واضطر مساعدتي بول بريمر (جيري) على إعارتها حذاءه حتى نصل مع أمتعتنا إلى الطائرة. وأستطيع أن أتخيل شعور مضيفينا السوفييت في المطار وهم يرون زوجتي الأنيقة عادة جداً تلبس حذاء رجل من المساعدين لي. الانتقادات التي واجهناها في موسكو كانت بأن نفقد قمصاننا. ولكن ليس أحذيتنا.



فلاديفو ستوك والأزمة في العلاقات الأمريكية السوفييتية

الوصول إلى فلاديفو ستوك

اتجه فور من سيؤول في 23 ت2 في طريقه إلى فلاديفوستوك. ولما كان الاتحاد السوفييتي لم يعترف بعد بكوريا الجنوبية فقد كان على طائفة الرئاسة أن تحط في طوكيو، حيث التقطنا الربان السوفييتي، وبعد الإجراءات الاحتفالية الرسمية والاستقبال الصاخب في كوريا الجنوبية، بدا الوصول إلى الاتحاد السوفييتي مرتجلاً بعض الشيء وغير ممتع.

حطت طائفة سلاح الجو الأولى (طائفة الرئاسة) في قاعدة عسكرية تبعد 50 ميلاً عن فلاديفوستوك. وكانت عاصفة ثلجية شديدة هبت في اليوم السابق، قد أثارت الشكوك إذا ما كنا سنستطيع الهبوط. وعلمنا فيما بعد أن مضيفينا قرروا تغيير خط سيرنا إلى كاباروفسك، وهو اختيار محير لأسباب فنية وسياسية: فنياً لأن اختيار مدينة سيبيريه كهذه لعقد مؤتمر قمة أمر يشوش الذهن، خاصة وأنها تقع على بعد آلاف الأميال من موسكو. وسياسياً أن عقد مؤتمر قمة سوفييتية - أمريكية في مدينة قريبة من الحدود الصينية لا بد أن تفسره بيجينغ على أنه بادرة تحالف استنزافي بين قوتين عظميين. ومع أننا كنا نخشى مثل هذا الاحراج فإن الصينيين لم يعتبروا خيار فلاديفوستوك دليل تحسن كبير (انظر فصل 28).

مع الثلج الكثيف الذي كان يغطي مستودعات القاعدة الجوية السوفييتية العسكرية لم يكن من الممكن رؤية شيء عبر الامتداد الأبيض سوى أشكال قليلة سوداء تقف عند حافة مدرج خشبي مسقوف تحول إلى مكان للترحيب بنا، ونظراً للبرد الشديد فقد تغيرت مراسم الاستقبال الرسمية. كان بريجينيف يتحرك بنشاط وانتقلنا معاً بالقطار إلى أوكرانسكايا، وهي منتجع يبعد حوالي عشرة أميال عن فلاديفوستوك.

القطار واسع جداً يعود إلى أيام القياصرة، وقد أحضر لنا الشاي مضيفون يرتدون ملابس شعبية روسية وهم يحملون «سماور» فضياً. كنا مأخوذين بمنظر السهول المغطاة بالثلوج تحيط بها سلسلة من الهضاب غير العالية. وعندما أخبرنا مضيفونا السوفييت أن قمة بعض هذه الهضاب تمثل الحدود مع الصين والتي شهدت صدامات بين القوات الصينية والسوفييتية عام 1969، ساد الرحلة جو من الرهاب

تعودت الشعور به في إسرائيل قبل 1967 حيث كان يبدو المرء في كلا الجانبين على مرأى النظر في بعض مناطق الحدود المتداخلة.

أخذنا بريجنيف في نهاية الزيارة في جولة عبر فلاديفوستوك. كانت ما تزال آنذاك مغلقة أمام الأجانب، ولما كان اليوم يوم أحد فقد بدت المدينة ساكنة أكثر مما هي حيوية. كانت تشبه من ناحية الشكل مدينة من مدن أوروبا الوسطى التي تطل على آسيا. ولما كان يسكنها الأوروبيون في الغالب فقد كانت تشبه سان فرانسيسكو كما تشبه قليلاً بعض مدن كوريا واليابان التي كان فورد قد زارهما من وقت قريب. كان الهدف الحقيقي للقياسرة من إنشاء هذه المدينة أن تكون ميناء انطلاقاً للإمبراطورية الروسية نحو آسيا. أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي فالخطر أن تتعرض إلى مناطق محاصرة متناثرة.

في القطار كنت أنا والرئيس فورد نجلس في غرفة الطعام حيث جلسنا حول طاولة مغطاة بغطاء أبيض ثقيل. كان بريجنيف ووزير الخارجية أندريه غروميكو، والسفير أناتولي دوبرينين وفكتور زخاروف، والمترجم السوفييتي، يجلسون في جانب، ويجلس فورد وسفيرنا في الاتحاد السوفييتي وولتر سترسيل وأنا، مع مترجمنا الرسمي أليكس أكالوفسكي البالغ المهارة. كان وجود مترجم أمريكي طقساً من طقوس نيكسون، الذي كان مقتنعاً أن مترجمي وزارة الخارجية يسربون محادثاته.

أخيراً التقى فورد وجهاً إلى وجه مع بريجنيف الذي قرأ عنه الكثير. وفي مذكراتي الموجزة عن القمة عرضت التقويم التالي لبريجينيف:

ليس مؤهلاً كثيراً أساساً، ولا صبراً له على التفاصيل، وغالباً ما يكون سيء الاستعداد (إن لم نقل مضللاً). وهو يغطي هذه الصفات بالتكلف بالكلام والسلوك والانحراف عن الموضوع، رغم أنه في قرارة نفسه صارم وخصم عديم الرحمة، ولا يعطي شيئاً من أجل النية الطيبة.

وهو يكون حذراً منك لأنه لا يعرفك، ولأنه أيضاً يكنّ احتراماً جيداً وغريزياً لقوة الولايات المتحدة ولحكومتك.

أفضل طريقة للتعامل معه شرح موقفنا بصراحة وواقعية وأنت تدعه يتفهمه.

قد يرغب بالانفراد بك من أجل حديث ودي، كي يظهر بأنه متمسك بالعلاقات الطيبة، ولكن هناك معاني إضافية للسيادة المشتركة، وهو يحاول، عملياً، أن يختبرك ليرى إذا ما كنت تبدي أي اهتمام في علاقة كهذه والتي تكون عملياً موجهة ضد الصين.

كان فورد قد أظهر عدم شعور بالأمن أثناء التحضير للرحلة، كما أنه لم ير الآن أية حاجة للتخلي عن طبيعته المعتادة لمجرد أنه وجد نفسه في أقصى شرق سيبيريا.

بدأ بريجينيف المحادثات بطريقة مزاجية وهي أسلوب بات مألوفاً لدي. علّق على ميل الرئيس الفنلندي أورهو كيكونين الشديد لشرب القهوة، التي يكرها بريجينيف، وعلى ميل الرئيس المصري الراحل عبد الناصر إلى خلط الدعابة بالسياسة. وكان غروميكو هدف نكات بريجينيف الذي حكى لفورد إحدى الحكايات الطريفة عن سلوك غروميكو.

كانت طبيعة فورد، ولا سيما مع الأشخاص الذين يقابلهم لأول مرة، أن يدير المحادثة حول شيء عملي. وقد تساءل هنا عن الطاقة الزراعية للمناطق التي نتجول فيها. لم يكن بريجينيف مهتماً لهذا السؤال ولم يكن على دراية واسعة بشؤون الزراعة في مناطق الاتحاد السوفييتي. وبعد حديث عابر عن درجات الحرارة المناسبة للزراعة (حيث لا توجد زراعة واسعة في سيبيريا) دخل فورد في الموضوع مباشرة وسأل بريجينيف كيف يرغب أن يباشر المفاوضات وفقاً لجدول الأعمال المتفق عليه في موسكو.

لما كان بريجينيف معتاداً على أسلوب نيكسون الموزج فقد تلكأ قليلاً ثم طرح ما كان خطط له بوضوح في بيانه الافتتاحي لجلسة الافتتاح المكتملة. ووفقاً لما أصبح أسلوباً سوفييتياً تقليدياً فقد تناول القضايا الدولية، مثل الحد من التسلح، والشرق الأوسط، ومؤتمر الأمن الأوروبي. وقال بريجينيف:

دعونا نتحدث لا كدبلوماسيين بل كبشر. كلانا حارب في الحرب العالمية الثانية. تلك الحرب كانت لعبة أطفال بالمقارنة مع الحرب النووية.

دخل فورد في الموضوع مباشرة، بصورة عامة، ولو بطريقة روتينية إلى حد ما. أكد على استنتاج مضيفه بأن نتائج حرب نووية ستكون حقاً «شيئاً لا يصدق»، كما أكد على أن سياسته الخارجية ستكون أساساً استمراراً لسياسة نيكسون.

خطأ بريجينيف خطوة أخرى في عرض عام خارج البيان: أرى أننا تقدمنا بشكل غير صحيح في الاتجاه الخاطئ. نحن لم نحقق أي تحديد حقيقي، بل كنا في الواقع ندفع بسباق التسلح أكثر فأكثر. ذلك خطأ. غداً سوف يقدم لنا العلم ابتكارات لا نستطيع حتى أن نتخيلها اليوم، وأنا لا أعرف إلى أي مدى نستطيع أن نستمر في بناء ما يسمى بالأمن. هذا لا يعني أنني مستعد لمناقشة أرقام أو مستويات، ولكنني أريد أن أقول إن سباق التسلح هذا محفوف بخطر كبير... الناس لا يعرفون كل التفاصيل، ولا أرسلوا بنا إلى الجحيم. نحن ننفق المليارات على كل هذه الأشياء، مليارات يجدر بنا أن ننفقها على مصلحة الشعب.

كانت إشارة جيدة من عدة وجوه في قلب أزمة الحرب الباردة: فسباق التسلح كان غير قابل للحل بدون معيار للثقة، ولكن الثغرة الأيديولوجية الواسعة كانت من الاتساع بحيث كان كلا الطرفين يحدد الأمن من منطلقات تقنية فحسب، تلك التي أثارت كثيراً من التعقيدات كحلول، ودفعت بهما إلى الوراء

لحماية برامجها الاستراتيجية الأساسية. من المؤسف أننا لم نكن أحراراً في اكتشاف تأملات بريجينيف والى أين قادته وأنه سرعان ما أصبح عاجزاً عن دبلوماسية مبدعة. وعلى أية حال، في القطار عبر سيبيريا المتجه إلى أوكيانسكا، شعر فوردي أنه لم يقطع هذه المسافة الشاسعة لمناقشة الفلسفة العامة للحد من التسلح. بعض الاتفاق كان ينبغي أن يتقدم بإجراءات أكثر اندفاعاً:

أنا مهتم يا سيادة الأمين العام بمعالجتك كرجل دولة لهذه المشكلة وأفكر بأننا نستطيع أن نتكلم بهذا السياق الأوسع في وقت لاحق.

ولكن أعتقد أن المهم في هذا الاجتماع أن نناقش هذه المسائل بشروط معينة خطوة بخطوة. أعتقد أن اقتراحنا واقتراحكم المقابل يمكن أن يكونا أساساً طيباً من أجل استمرار تراث اتفاق 1972.

لم تكن ثمة مادة للمناقشة حتى انعقاد الجلسة المكتملة. وقد لاحظ غروميكو وأن السيناتور ولترموندل قد تخلى عن طموحاته الرئاسية عام 1976 لأن بريجينيف رفض أن يستقبله في موسكو. وقد أعاد بريجينيف ذلك إلى أنه يفضل هنري جاكسون. وقام فوردي مستغلاً كراهية السوفييت لجاكسون كنقطة ضغط للقيام بمحاولة أخرى للعودة إلى الموضوع المطروح:

في نظامنا الأفراد من أمثال السيناتور جاكسون لهم الحق في عدم الموافقة، ولكنني أعتقد أن الشعب الأمريكي يريدنا أن نتابع نهجنا الحالي. إذا كنا نستطيع أن نتفق في فترة 1975 - 1976. سوف يكون لدينا فرص أفضل لمتابعة سياستنا حتى 1980.

كان نيكسون يؤكد دوماً على علاقاته الوثيقة ببريجينيف، ليس لأن لديه أية أوهام حول أغراض السوفييت، ولكن كوسيلة لدرء خصومه في الداخل باستعراض الاحترام الذي يلقيه في الخارج. أما فوردي فقد كان أكثر حذراً بكثير، ولم يشعر بضرورة أن يسحر الزعماء الأجانب أو بضرورة إبداء مودة لا يشعر بها.

إقامتنا في أوكيانسكايا لليومين التاليين تحولت إلى مصحة أو عتلة للعاملين (رغم أن بعض الساخرين من جانبنا وصفوا المكان بأنه ملجأ للمجانين). كان يتألف من حديقة مبنية من الحجر ومحاطة بأكواخ صغيرة مصنوعة من الخشب. أحدهما كان مخصصاً لي، ورغم أنه لم يكن أنيقاً إلا أنه كان يحميني من البرد القارص الذي لم أشعر بمثله في حياتي المدفأة القديمة كانت تقذف بعض الشرر مما يوحي بأن البناء كله قد يشتعل إذا ما أثار مضيفونا السوفييت. وكان فوردي هو الوحيد الذي يقيم في بناء حجري، الأمر الذي أنقذه من القلق.

أول لقاء مكتمل

عقدت الجلسة المكتملة في الحديقة الشتوية لذلك البناء الحجري القديم، التي غطتها الأزهار. وكان دوبرينين قد ذكر أن بريجينيف كان قد أصيب بنوبة مرضية في جناحه الخاص في القطار بعد اللقاء الاستهلاكي مع فورد، حيث طلب منه الأطباء تأجيل المفاوضات حتى مساء ذلك اليوم. إذا كان الأمر كذلك فنحن لم نلاحظ أي فتور في طاقته⁽²⁾.

إنها المرة الوحيدة في عهد رئاسة فورد أنه يمثل موقفاً موحداً لحكومته من اتفاقية «سالت». شليسنجر وأنا وافقنا على مفهوم الأعداد المتساوية لكلا الطرفين، والذي كان التعبير الفني عنه «الحواصل المتساوية». وفي مذكرة كتبناها بوصفي مستشاراً للأمن القومي كنت قد حذرت الرئيس فورد أنه حتى عندما نتوصل إلى اتفاق فإن الهجوم الداخلي على اتفاقية «سالت» سيستمر: المحافظون سيركزون ضغوطهم على تحويل الحواصل المتساوية إلى وزن قذف متساو، قابل للتفاوض فقط بعد البناء (العسكري) الأمريكي الكبير، وهو ما سيعارض بالتأكيد كونغرس ماك غفرن المنتخب حديثاً. وسيعارض الليبراليون مبدأ زيادة القوات الأمريكية المتضمن في اقتراح الحواصل المتساوية. رغم هذه التحذيرات، أوصيت أن نتقدم للأسباب التالية:

(1) - سياسياً، إذا استطعنا أن نحقق اختراقاً في اتفاق «سالت» فهو ضمان ضد تهتمر

العلاقة بكاملها، في وقت (أ) نستطيع أن نواجه فيه مجابهة محتملة في الشرق الأوسط و(ب) في فترة ليس من الضروري أن تزداد فيها فعاليتنا التفاوضية بدون زيادات بالغة في الميزانية.

(2) - مع وجود كونغرس جديد، وفترة ما قبل الانتخابات، وفي وجه صعوبات اقتصادية

تتعلق بالطاقة والضغط التضخمي، فإن فرصنا في اعتمادات مناسبة ومستمرة من أجل أنظمة جديدة تزيد على ما هو موجود ليست جيدة جداً، لا سيما إذا بدأ الاقتراح أساساً لاتفاق...

(3) - الاتفاقية المتوقعة تتمتع بمزية تنفيذ برنامجي ترايدينت و ب. 1، وبذا تتحسن

فرص موافقة الكونغرس عليها.

لقد ذهب الحد من التسليح بعيداً عن مقصده الأصلي عندما أصبح وسيلة لقيام برامج استراتيجية جديدة بدلاً من الحد منها.

دعم شليسنجر كان أكثر تدمراً وتعقيداً، ولكن الأساس أنه يؤيد اتفاقية بحواصل متساوية مؤلفة من 2400 منصة إطلاق و1320 صاروخ «ميرف» MIRV. كان هناك توضيحات فنية كافية تقدم منفذاً

لمجابهة منتقدينا فيما بعد، أما بالنسبة للخطة الراهنة، فقد كان لدى فورد المساندة الضرورية للرد على التهجّمات الداخلية.

بدأت الاجتماعات الرسمية في الساعة 15.6 مساءً. أعاد بريجينيف، الذي زود ضيوفه بالشطائر والكعك والشاي، نسخة موجزة عن عرضه الفلسفي في القطار، ومن ثم اتجهت المناقشة مباشرة إلى موضوع الحد من التسلح.

الحوار الناتج كان أشبه بلعبة «الكابوكي»^(*)، تتصف بأسلوب شبه تقليدي ونتيجة قدرية، والفرق الرئيس هو أن نفسية الفنانين كانت حذرة، وشعروا بحرية تغيير الفصل الأخير. كانت النتيجة بطريقة ما مقررّة لأن بريجينيف قد سلم بمبدأ الحواصل المتساوية في موسكو ولم يكن من المحتمل أن يجعل الرئيس يسافر هذا الطريق الطويل إلى فلاديفوستوك من أجل أن يجعله يُحبط بشأن مسائل مثل الحواصل المتساوية. ومن ناحية ثانية، فإن بريجينيف قد لا يكون قادراً على إقناع مكتبه السياسي بالتنازلات الضرورية لأننا لم نأت معنا بأي تعديل على موقفنا. لرؤية كيف يتم اجتياز النتيجة المحتملة من خلال اجتماع قمة، مع تجنب المخاطر، فإن بعض مناقشات المد والجزر في المفاوضات قد تكون مثيرة للاهتمام.

كان جيرالد فورد تجربة جديدة بالنسبة إلى السوفييت ولم يتخذ نهج سابقه. فنيكسون الذي يملّ من التفاصيل. ولا سيما الجوانب الفنية لاتفاقية سالت. قد يستغرق مع بريجينيف في معالجته الشاملة، حيث يبدأ ببعض الفرضيات الاستراتيجية والسياسية العامة، ثم ينتظر حتى يقدم بريجينيف اقتراحاً محدداً. عند تلك النقطة كان نيكسون يترك التفاصيل لغروميكوولي. أما فورد فهو على العكس، يدخل في الموضوع مباشرة ويجري الكثير من المناقشات الفنية بنفسه. كانت تنتظره قرارات كبرى، يلاحظها بشيء من الخطر، فيما يتعلق بمستوى الميزانية الدفاعية، وهذه ستتوقف على نجاحات القمة.

التهديد الضمني كان شيئاً أشبه بالخداع لأن عملية وضع الميزانية للسنة القادمة، بكافة أغراضها العملية، كانت قد أنجزت تقريباً، وكان اهتمامنا الأول أن الكونغرس الجديد الذي يهيمن عليه مكفرون سوف يقتطع مطالبنا، ورفعها كان بمثابة الخيال. كان فورد يؤكد باستمرار على أهمية أن تقوم أية اتفاقية جديدة على أساس «التكافؤ» وهذا ما كان طريقة غير مباشرة لرفض اقتراح بريجينيف الأخير لي في موسكو بأن يُسمح للسوفييت بالإبقاء على 200 صاروخ حتى نهاية الأشهر الثمانية عشرة للاتفاقية. (كانت مناقشة نظرية تماماً، نظراً لأن الأركان المشتركة لم يكن لديها الخطة أو الوسائل للوصول إلى المجموع المقترح وهو 2400 على أية حال).

(*) الكابوكي: مسرحية شعبية يابانية يصاحبها الغناء والرقص - المترجم.

رد بريجينيف باتهامنا بأننا نتصلب في شروطنا. وركز غروميكو على الحجة التقليدية السوفييتية بأن حاملات الطائرات ينبغي أن تعتبر من الأسلحة الاستراتيجية. وعاود كلا الزعيمين السوفييتيين المطالبة باعتبار القوى النووية البريطانية والفرنسية ضمن المجموع المقترح 2400 - أي إعادة التأكيد على الطلب السوفييتي الأصلي بأن يُعطوا أفضلية عددية مقابل منصات الولايات المتحدة. وعاد بريجينيف إلى التهمة - عن حق - أنه نظراً للبداية المتأخرة للسوفييت، فإن الولايات المتحدة سيكون لديها أفضلية عددية في صواريخ «ميرف» حتى الثمانينات بغض النظر عن الأرقام المكتوبة.

وجد الزعماء أنفسهم فيما بعد أنهم بعيدون جداً عن التحديث الاستراتيجي. نادراً ما يجد رؤساء الدول الوقت أو الخبرة التقنية من أجل موضوع مبهم. فقد أثار بريجينيف مسألة فنية معقدة بشكل خاص: لقد سمحت اتفاقية «سالت - 1» بتوسيع الصوامع القائمة بنسبة 15%، وهذا يعطي الولايات المتحدة أفضلية بحسب تقدير بريجينيف. صوامع صواريخ مينيوتمان قد صممت باتساع أوفر من الصوامع السوفييتية. هذا الحجم الإضافي إذا أضيف إلى الزيادة المسموح بها وهي 15%، في حجم الصاروخ، سوف تعطي الولايات المتحدة «أفضلية» غير محدودة - وهذا يفترض أننا نستطيع زيادة حجم صواريخنا بنسبة أعلى مما خُصص للسوفييت. لم يتقدم بريجينيف باقتراح محدد لمعالجة «عدم التكافؤ» المفترض هذا وبدا راضياً بالإشارة إلى تحمله من أجل السلام.

وسرعان ما تشتت النقاش، ويعود هذا جزئياً إلى أن بريجينيف ببساطة لم يكن يعرف ماذا يتحدث عنه. وراح كل من دوبرنين وجورجي كورنيتينكو، رئيس القسم الأمريكي في وزارة الخارجية السوفييتية، يشرحان بعض الحقائق لرئيسهما المرتبك همساً، والتي كانت تُسمع عبر مكبرات الصوت لدى وفدنا. وأخيراً قام الجنرال ميخائيل كوزلوف من هيئة الأركان السوفييتية برسم مخطط لبريجينيف يبين أن نسبة توسيع الصواريخ بمقدار 15% كافية لخطط التحديث السوفييتية.

الحق أن بريجينيف كان لديه وجهة نظر، ولكنها لم تكن ما ظن أنه أثارها. أحكام التحديث في اتفاقية «سالت» تعطي الولايات المتحدة كل فرصة لتقليص الأفضلية التي يزعمها السوفييت، لم تكن ثمة عقبة لوضع صاروخ أكبر بكثير من صاروخ مينيوتمان 3 Minuteman في الصوامع الموجودة (وإذا زدنا عدد الصوامع إلى الحدود المسموح بها في اتفاقية «سالت - 1» كان بوسعنا أن ننشئ صاروخاً ثقيلاً حقاً). كلا الاتجاهين يمكننا من مضاعفة عدد الرؤوس المحمولة على كل منصة أو تعزيز القدرة التدميرية لكل رأس حربي، والحق أن لدينا القدرة على القيام بالعملين معاً. بإيجاز، لدينا القدرة الفردية لإغلاق أية ثغرة نعتبرها مهمة استراتيجياً. ومع هذا فإن البنتاغون لم يطلب أبداً صاروخاً أثقل من صاروخ MX، الذي يلي مينيوتمان (والذي لا يتطلب توسيع الصوومة). ولم أتحدث أنا أبداً عن تصميم لصاروخ ثقيل تقوم به وزارة الدفاع في أية إدارة متعاقبة. ومهما تفاصح البنتاغون إلا أنه قانع عملياً ببرنامج سالت - 1 القوي.

عاد بريجنيف، بعد أن صحح له مرافقوه أخطاءه، إلى الحديث عن خطة حول سيادة مشتركة نووية ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي:

عندي اقتراح آخر. ينبغي أن تقنعوا د. كيسنجر أننا سنصبح حلفاء في ميدان الأسلحة النووية، وعندئذ سيزول كل شيء، عندئذ نستطيع أن نقدم تنازلاً ونوقع اتفاقية، ليس هنا بل في واشنطن. عندئذ لن تكون هناك مشكلة إزاء الأسلحة النووية لأننا سنكون حلفاء وحلفاؤنا سيطمئنون أيضاً.

نحن كنا مصممين على تجنب أي انطباع بسيادة سوفيتية - أمريكية مشتركة، ولو بثوب طوباوي. تفادى فورد تلميح بريجنيف قائلاً:

دعنا نقوم بذلك خطوة خطوة. نحن نتعاون في عدة ميادين من قبل ونفعل ذلك حتى في ميدان الفضاء. وهكذا فإننا لا نعرف أبداً إلى أين يمكن أن نذهب.

اقتراح بريجنيف، بعد التراجع الكامل الآن إلى الحواصل المشتركة، سقفاً يتألف من 2400 منصة إطلاق على مدى عشر سنوات، مع رسالة من الجانب الأمريكي تعد بالأكثر من 2200 منصة قبل 1983 - وهو ما يعني عملياً الاقتراح نفسه الذي عرضه عليّ في موسكو باستثناء أن التحديد الأمريكي سيكون سرّاً وليس علانية. أوضح فورد أن الرأي العام لن يؤيد التفاوت، وأن الرسالة الجانبية لن تلزم خليفته. عرض بريجنيف اقتراحاً بسيطاً: «أن يبقى الرئيس فورد في السلطة لماذا ينبغي أن يرحل؟». أثارت تلك الملاحظة هبة أخرى من الهمسات في الجانب السوفييتي فيما أخذ غروميكو يشرح لرئيسه أن الرؤساء الأمريكيين لا يحق لهم البقاء أكثر من فترتين.

من أجل تحفيز السوفييت على القبول بالحواصل المتكافئة والتخلي عن «التعويض» بالقواعد عبر البحار، عرض فورد التوقف عن وضع الغواصات الحاملة للصواريخ في ميناء روتا، أسبانيا، بعد عام 1983. كشأن كثير من أحكام اتفاقية «سالت»، فإن هذا الإجراء يمثل خطأً أمريكية موجودة، لأنه في عام 1983 ستجعل الصواريخ بعيدة المدى على غواصات بوزيدون وترايدنت القواعد المتقدمة للغواصات غير ضرورية.

أثار بريجنيف بعد ذلك مسألة - طرحت عليّ من قبل في موسكو من قبل كورنينيكو - تصل إلى صميم الفجوة بين خططنا الدفاعية ووضعنا في اتفاقية «سالت»، حيث تأثرت الأخيرة بسياساتنا الداخلية: كيف نستطيع الوصول إلى مستوى 2400 منصة إطلاق بدون بناء صوامع جديدة، وهو ما كان محظوراً بموجب اتفاقية «سالت - 1»؟ أوضحت أن غواصات ترايدنت تحمل 24 صاروخاً بدلاً من 16 على قوارب بولاريس. وهذا من شأنه

أن يوفر أكثر من 300 صاروخ إضافي، كما سنبني «قاذفات ب - 1» لنصل إلى المجموع المتفق عليه. (كانت هذه مجرد مناقشة تفاوضية، البرنامج الحقيقي بعد ذلك وطيلة السنوات العشرين التالية كان أخفض بكثير).

عند هذه النقطة، نحو 9.30 مساءً، طلب بريجينيف فترة راحة استمرت بعض الوقت. عرفنا فيما بعد أن السبب في ذلك خلاف نشب على الهاتف بين وزير الدفاع أندريه غريتشكو، الذي اعترض على التساهل في مسألة الأنظمة ذات المواقع المتقدمة، ولكن بريجينيف فرض نفوذه⁽³⁾. وجاءت لحظة الانفراج، على لسان بريجينيف:

حسناً، يا سيادة الرئيس، ماذا نستطيع أن نفعل؟ أوافق تماماً على أن موقفكم الداخلي يختلف عن موقفنا، ولكن بودي أن أطرح أسئلة، مثل لماذا لا توجد درجة متساوية من الأمن.

لذا دعنا نحل الموضوع بهذه الطريقة - لقد أجرينا ثلاث مناقشات ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نحل كل شيء في يومين. ما ينبغي أن نفعله هو أن نحاول أن نوافق مبدئياً على التالي: 2400 منصة إطلاق لكم و2400 منصة إطلاق لنا، 1320 صاروخ ميرف لكم و1320 صاروخ ميرف لنا.

طلب فوردي وأنا من بريجينيف أن يؤكد بأنه لن تكون هناك رسائل جانبية، ولا عمليات تفاهم سرية ولن نحسب القوات الحليفة. أجاب بريجينيف:

بموجب هذا الاقتراح لن تكون ثمة حاجة إلى رسالة، لأنه يمكن الوصول إلى السقف في أي وقت حتى عام 1985. كلانا سيصل إلى مستويات 2400 و1320 خلال هذه الفترة. وهكذا تستطيعون أن تعودوا أو تخبروا شعبكم أنكم وصلتكم إلى اتفاق على أساس المساواة الكاملة.

استُبعد الغداء الرسمي المقرر، واستمرت المحادثات مع تناول الشطائر. واستمر الاجتماع ست ساعات، حتى الساعة 12.35 ليلاً، باستثناء فترات الانقطاع كي يتمكن بريجينيف من الاتصال بموسكو.

كان فوردي والوفد الأمريكي سعداء. فقرار فوردي الأول فيما يتعلق بالحد من التسليح قد بسّط الاقتراح الأخير الذي كان قد قدمه نيكسون لجعله أكثر توافقاً مع المزاج الشعبي في واشنطن. ووافق بريجينيف على الأعداد المتساوية وفقاً للمشروع الذي يلح عليه البنتاغون ضمن المستوى الذي اقترحه فوردي.

لم نقم بأي تنازل مهم. وقبل إعطاء هذه الموافقة الأخيرة راجع فوردي الأمر مع مستشاريه. وإبطال أجهزة الاستماع السوفيتية أخذنا سبعتنا - الرئيس، وهيلموت سونينفيلدت، وبرينت سكوكروفت، ووليام

هيلاند، وجون لودال (محلل أنظمتنا) والسفير ستويسيل، وأنا - نمشي في دوائر حول الحديقة في جو بارد لم يكن يتصوره أحد. قال هيلاند إن بريجينيف قد تراجع بسهولة نسبياً، وينبغي أن نحاول انتزاع تنازل آخر. وفي موسكو أعلمني بريجينيف أن الاتحاد السوفييتي قد نوى أن يبنّي 180 صاروخاً من نوع ميرف فقط من أصل صواريخه الثقيلة الـ 280 (SS - 18) وحصّنا هيلاند على أن نحاول تحويل هذا التنازل الفردي إلى جزء من اتفاقية «سالت».

في الجلسات التي بدأت بعد ذلك بوقت قصير بعد العاشرة من صباح اليوم التالي، يوم الأحد 24 تشرين الثاني، حاول فوردي هذا. استلم الحوار غروميكو، الذي كان يظن بلا شك أن رئيسه قد ذهب بما فيه الكفاية في الليلة السابقة. كان المفاوض المثالي الذي لا يمكن أن يقدم أي تنازل فردي جوهرى إلا بصعوبة. وقد سعى غروميكو، المحنك، إلى انتزاع تنازل بالمقابل. قال إنه قد يوافق على حد 180 صاروخاً من نوع «ميرف» مقابل أن توافق الولايات المتحدة على سقف مقداره 2200 منصة إطلاق حتى عام 1983.

أظهر الحوار إلى أي حد كان الجدل حول اتفاقية «سالت» نظرياً. كان غروميكو يعرض الحد من صواريخ «ميرف» السوفييتية بمقدار قد لا يُحتمل أن يصل إليه الاتحاد السوفييتي عام 1985. في مقابل الحد من الصواريخ الأمريكية حتى عام 1983 والتي لم يكن لدينا خطة لها. قايضنا على مئتي صاروخ لم نكن ننوي أبداً أن نبنيها مقابل ألف رأس حربي (مفترضين أن كل صاروخ من نوع SS - 18 يحمل عشرة رؤوس) لم يكن السوفييتيت ينوون نشرها أبداً. وقد تأكد هذا عندما سمع خبراؤنا في الشؤون السوفييتية ذوو الأذان الحادة السمع بريجينيف يهمس في أذن غروميكو أن اقتراحنا في النهاية كان يعكس البرنامج السوفييتي القائم.

استغرق البحث في الحد من التسليح الكثير من الوقت بحيث لم يعد هناك إلا فرصة ضئيلة جداً لمناقشة قضايا أخرى. كرر بريجينيف الخط السياسي السوفييتي المعتاد في الشرق الأوسط: ينبغي أن تعود إسرائيل إلى حدود 1967، وأن يعود «مؤتمر جنيف» إلى الانعقاد بأسرع وقت ممكن لتحقيق تلك الأهداف. وكان جواب فوردي مألوفاً: وافق على الرغبة في إعادة عقد مؤتمر جنيف في النهاية، واقترح أن يناقش دوبرينين وأنا الشروط. وكان على بريجينيف أن يعرف أن هذا يعني الاستمرار في أساليبنا التكتيكية وإدارتنا المنفردة لعملية السلام لمدة جولة واحدة أكثر على الأقل.

أبدى فوردي استعداداً أكبر تجاه «مؤتمر الأمن الأوروبي». وكان قد قال في مباحثاته الأولية مع المستشار الألماني هيلموت شميدت والرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان في شهر ك1، إنه يؤيد مؤتمر قمة يُعقد عام 1975، مفترضاً أنه لا يستطيع أن يحقق تقدماً حول صيغة تسمح بالتغيير السلمي للحدود الأوروبية.

أما قضيتا الهجرة اليهودية ومركز «الدولة الأولى بالرعاية» للاتحاد السوفييتي فقد ذكرتا في سياق تكرار التفاهات القائمة. ولم يشر بريجنيف مطلقاً إلى الرسالة التي سلمها غروميكو إياي في موسكو أثناء جولتي في شهر تشرين الأول، مما عزز قناعتنا بأنها ضرورية للتدوين. وقد لخص فورد فهمه للأمر كما يلي:

لسوء الطالع أن أحد أعضاء مجلس الشيوخ عندنا ذكر أرقاماً لم يوافق عليها كلانا. أريد أن أؤكد لكم أنني لم أؤكد أية أرقام، إذ لم ترد أية أرقام أثناء تبادلنا الرأي. لقد عرضنا فقط ثلاثة مبادئ. الأول، أنه لن يكون هناك تحديد للطلبات، والثاني أنه لن يكون هناك رفض إلا لأسباب أمنية؛ والثالث أنه لن يكون هناك مقاضاة لمقدمي الطلبات. ولكننا لم نفترض أي رقم معين.

أكد بريجنيف ما لخصه فورد: «لن يعاقب أحد أو يُدان أو يتعرض لأي أذى، ولن تُفرض أية ضريبة». ولكنه أكد - كما فعل في موسكو - أنه منذ حرب الشرق الأوسط عام 1973، هبط عدد المتقدمين بطلبات للهجرة إلى إسرائيل بشدة.

وفي لقاء خاص ضم بريجنيف وغروميكو ودوبرينين، والمساعد الخاص لبريجينيف من الجانب السوفييتي، وضم فورد وبرينت سكوكروفت والسفير ستويسيل وضممني من الجانب الأمريكي، عاد بريجنيف إلى مشروعه المفضل حول السيادة النووية المشتركة للقوتين العظميين. منذ رحلتي إلى موسكو لخص بريجنيف اقتراحه بأن يتضمن تعهداً من جانب القوتين العظميين بعدم استخدام الأسلحة النووية إحداهما ضد الأخرى، ويتضمن ذلك تحالفاً عملياً ضد أي طرف ثالث يستخدم الأسلحة النووية. طرح فورد بعض الأسئلة الاستيضاحية ثم أحال الموضوع على دوبرينين وعليّ من أجل استطلاع أوسع. ولم يثر أحدنا الموضوع ثانية.

كان هدفنا الأول في فلاديفوستوك أن نحافظ على علاقات الشرق - غرب في فترة اضطراب أمريكي داخلي شديد وهجوم على الانفراج. لم يكن لدى أي طرف أية أوهام بأن اتفاقية مبدئية تستطيع أن تخلق ما هو أكثر من سقف لسباق التسلح الذي أصبح نوعياً بصورة أساسية. ومع هذا قلنا في أنفسنا إنها كانت خطوة أولى مهمة نحو تخفيضات واتفاقيات أكثر تعقيداً. وهي قد حافظت على استمرار الحوار، تاركة الفرصة مفتوحة أمام فترة طويلة من السلام سوف تعدل أهداف الاتحاد السوفييتي بالتدريج وربما حتى طبيعة النظام السوفييتي نفسه. وكل زعيم سوف يسعى لأسبابه الخاصة إلى المحافظة على جو التعاون. وعندما افترق فورد وبريجينيف كان كلاهما على ثقة أنهما حققا هدفهما بخلق أساس جديد للعلاقات الأمريكية - السوفييتية⁽⁴⁾.

نتيجة فلاديفوستوك: الانفراج تحت الضغط

في طريقنا إلى الوطن، كان وفد فورد مليئاً بالحيوية والحماسة. يستطيع الرئيس أن يثق حقاً بأنه طور الموقف الأمريكي - على الأقل في الوقت الحاضر - الذي بدا أنه أوقف النزاع بين وزارتي الخارجية والدفاع. وقد أظهرت مقارنة بين الموقفين التفاوضيين المفتوحين لكلا الجانبين أن السوفييت هم من قدموا معظم التنازلات تقريباً. ولم يقل بريجنيف أقل من ذلك عند الوداع عندما ذكر لفورد إنه فعل أقصى ما في وسعه كي يمكن الرئيس من «العودة إلى بلاده وقد حقق إنجازات لا تقل أهمية عن تلك الإنجازات، التي عاد بها نيكسون».

وقد عكس رون نيسين الجو الشديد الابتهاج في «طائرة سلاح الجو رقم واحد»، وهو السكرتير الصحفي لفورد، عندما قال إن رئيسه حقق في ثلاثة أشهر من المفاوضات ما عجز عنه نيكسون في خمس سنوات. ولكنه كان أحد تلك البيانات السخيفة التي يحرق السكرتيرون الصحفيون أنفسهم منها عندما يؤمنون بادعائهم بأن موقف رئيسهم في التاريخ قد تقرر (أو حتى تأثر) بتصريحاتهم. لم أكن في وضع يجعلني أكبح جماح ابتهاج نيسين لأنني كنت آنذاك في طريقي إلى الصين لأصارع القادة الصينيين.

كان ابتهاجنا في غير محله. ذلك أن الخطوط الظاهرة للجدل حول الانفراج في واشنطن كانت تصاع من قبل رجال ونساء كرسوا أنفسهم لعدم تعديل قناعتهم بأن الاتفاقية مع السوفييت كانت أكثر خطراً من الجمود حتى بعد القمة الناجحة. ولأنهم صمموا على إنهاء الانفراج، فإنهم كانوا يعارضون الاتفاقية في حد ذاتها أكثر مما يعارضون ما تحتويه.

ما إن عاد فورد إلى واشنطن حتى جوبه بهجوم التآلف نفسه الذي كان يعارض وينتقد بشدة سياسة الشرق - غرب قبل القمة. وصف الليبراليون «فلاديفوستوك» بأنها كانت بناءً للأسلحة بدلاً من الحد منها. واعترضوا على سقف أعلى من البرنامج القائم. أما «اتحاد مراقبة التسليح» فقد انتقد «أوجه القصور الشديدة»⁽⁵⁾، أما رائد نظرية الحد من التسليح وممارسته، جورج رائجينز فقد أخبر اثنين من مساعدي أنه كان يفضل الجمود على الاتفاقية التي تم التوصل إليها في فلاديفوستوك⁽⁶⁾. أما صحيفة «نيويورك تايمز» فقد نشرت افتتاحية الإذاعة في 29 ت2 تنفيد بأنه «لا يوجد إلا سبيل ضئيل للابتهاج باتفاقية فلاديفوستوك، وأثارت كثيراً من التساؤلات التي تتطلب كما ادّعت مراقبة شديدة من الكونغرس». كان اقتراح «التاييمز» الذي هو في حقيقته مضيعة للوقت، العودة إلى مأدبة «المؤتمر للسعي من أجل حد الأسلحة ذي مغزى أكبر»⁽⁷⁾. ما أرادته «التاييمز» في الواقع هو جر «اتفاقية سالت» إلى حملة انتخابية رئاسية أخرى. أما الكاتب الوقور جيميس ريستون، فقد ذكر في صحيفة «التاييمز» بعد أسبوع أن تفاصيل الاتفاقية «ما تزال بالغة الغموض» وأن «الوقائع المستخلصة تثير حتى الآن بعض الأسئلة المثيرة للاضطراب»⁽⁸⁾.

«الواشنطن بوست» التي بدت أقل عدوانية في البداية، لم تلبث أن سقطت في أجواء التشكيك السائدة بعد بضعة أيام تريد اتهام المحافظين بأن الاتفاقية «هددت» قوات أمريكا الاستراتيجية لأنها سمحت للسوفييت بعدد متزايد من الرؤوس الحربية⁽⁹⁾. صحيفة «البوست» بقيت صامته لأنها وصلت في طريق التحليل إلى نتيجة بأن هذا التحليل غير صحيح. سنظل لعقود نمتلك رؤوساً حربية أكثر من السوفييت وفي حين أن ثلث قواتنا الاستراتيجية فقط مرابطة على الأرض فإن 90% من قوات السوفييت مرابطة أرضاً.

من دواعي التناقض أن نجاح فورد في فلاديفوستوك حوّل الجدل إزاء الحد من التسلح إلى موضوع التخفيضات — الذي كان حتى الآن موضوعاً هامشياً نسبياً. واتخذ زمام المبادرة كالعادة جاكسون وجماعته. الآن وقد تحقق موضوع الأعداد المتساوية الذي كان مطلوباً بالحاح، أصبحت التخفيضات هي العبارة الطنانة، وكان لهذه عنصران: بعض المدافعين التقليديين عن الحد من التسلح كانوا يضغطون من أجل تخفيض الأعداد على أساس أن أي تخفيض للأسلحة النووية يُقلص من تهديد البشرية. وبصراحة هذا ليس بالضرورة صحيحاً. إذ بالنسبة للمستوى الموجود من الرؤوس الحربية حتى تخفيضه بنسبة 50% لن يؤثر كثيراً على قدرة كلا الطرفين على تدمير الحياة المدنية لخصمه، وما لم يترافق هذا التخفيض بقيود أخرى، يمكن أن تعزز فعلاً قوة الضربة الأولى عن طريق تخفيض عدد الأهداف وجعل الهجوم أكثر حساباً.

ناشد جاكسون هذه المجموعة التي يغلب عليها الطابع الليبرالي باقتراح تخفيض سقف فلاديفوستوك إلى 1700. وكان يطلب أن يخفض السوفييت قواتهم الاستراتيجية بمقدار الثلث في مقابل تخفيض أقل من 10%، في وقت كان هو وحلفاؤه يخفضون التجارة والقروض والتي يمكن أن تعتبر بمثابة حوافز للسوفييت. إن معارضي اتفاقية «سالت» لشعورهم بعدم التناسب العقلاني لهذه المقاربة، جاؤوا الآن بنسخة معدلة أكثر سفسطة لخطة تخفيض تؤكد التوازن المتكافئ.

كان هذا أفضل عقلاً نسبياً ولكنه بالدرجة ذاتها تقريباً غير قابل للتحقيق على المدى القصير. إذ لمّا كانت الصواريخ السوفييتية أكبر من صواريخنا فإن كل واحد من صواريخهم قادر على حمل شحنة متفجرة أكبر. وعندما نُحدد المساواة لتحقيق توازن إجمالي في عدد الرؤوس الحربية فإن الوصول إلى طريق مسدود أمراً مؤكداً. نحن بالطبع نستطيع أن نغلق فجوة عدد الرؤوس الحربية باستبدال صواريخ مينيوتمان — 3 بصواريخ MX، المسموح بها تحت سقف اتفاق فلاديفوستوك، وهذا سيجعل القوات الاستراتيجية السوفييتية أكثر هشاشة بكثير من قواتنا. لقد عرضت التحدي كما يلي في 7 ت 1 في اجتماع لمجلس الأمن القومي.

الوسيلة الوحيدة التي نستطيع بها أن نجعل السوفييت يخفضون (تسليحهم) بشدة أن

نعيق التصديق على المفاوضات ونشر ببرنامج أمريكي ضخيم. عليهم أن يرونا نسير قُدماً وليس يسمعوننا نتكلم فقط.

ولكن جاكسون والمنتقدين الآخرين كانوا يعرفون أن الكونغرس لا يمكن أن يوافق، والحق أن أية إدارة لم تحاول ذلك.

وهكذا عملياً فإن اقتراح التخفيض وصل إلى أن يضع السوفييت بين خيارين كانوا مضطرين لرفضهما. كان عليهم إما أن يخفضوا عدد صواريخهم مما يعطينا أفضلية عددية كبيرة، أو أن يُعيدوا تصميم قوتهم الاستراتيجية بكاملها لتعكس تصميمنا. جوهر الصفقة الذي اقترح كان الحرية لبرامجنا الأمريكية القائمة والقيود الشديدة على برامج السوفييت. وحتى بالنسبة لضمان جدوى التوازن الإجمالي، أخفق الناقدون في شرح لماذا قد لا تبرهن اتفاقية فلاديفوستوك، التي أوجدت قاعدة التكافؤ، على أنها خطوة أولى مفيدة في ذلك الاتجاه. في مسيرة المفاوضات توصلنا إلى: لا ضغوط على البرامج السوفيتية ولا زيادة كبيرة في برامجنا.

لم تغفل الإدارة عن الأهمية بعيدة المدى للتكافؤ الإجمالي. ولو أن جاكسون أظهر أقل رغبة ممكنة في التعاون، لكننا تابعنا المفاوضات عندما تأسست القاعدة. ولم يكن من الضروري أن نخرب اتفاقية فلاديفوستوك لتحقيق رغباته.

أصبحت المماثلة هي الاستراتيجية الجديدة للمنتقدين. إحدى وسائل إعاقة تنفيذ اتفاقية فلاديفوستوك كانت المطالبة بإدخال القاذفة السوفيتية متوسطة المدى التي تفوق سرعتها سرعة الصوت - والتي نطلق عليها في حلف الناتو باكفاير - في عداد المجموع السوفيتي. وذلك على افتراض أنها إذا أُعيد تمويلها بالوقود جواً فإنها تستطيع أن تصل إلى الولايات المتحدة من الأراضي السوفيتية (كما تستطيع ذلك أية طائرة يعاد تمويلها بالوقود جواً). في آخر اجتماع لمجلس الأمن القومي في 7 ت1، وصف وزير الدفاع جيمس شليسنجر والبن تاغون طائرة الباكفاير بأنها سلاح استراتيجي هامشي يمكن التحدث عنها فقط لمجابهة المطلب السوفيتي بالتعويض عن قواعدنا عبر البحار. وعندما يُسقط السوفييت مطلبهم بـ «التعويض» سنجد أنفسنا مضطرين إلى تحويل المساومة إلى موقف شد وجذب.

وإذ وجدنا أنفسنا عرضة للهجوم من منتقدينا المألوفين، وكذلك من قبل من يعتبرون أنفسهم مدافعين عن الحد من التسلح، وكنا نتوقع أن يكونوا حلفاءنا، كان فوررد وأنا نراقب بأسى كيف تتمزق اتفاقية فلاديفوستوك أمام أعيننا. وأرسل شليسنجر برقية ساخنة إلى طائرة سلاح الجو رقم 1، بهنئ فوررد على المفاوضات. ولكن ما إن دخل جاكسون الممعنة حتى صمت شليسنجر. وفي مجلس الشيوخ تبنى كل من إدوارد كينيدي وولتر موندل، وتشارلز ماتياس قراراً بتأييد اتفاقية فلاديفوستوك ولكنهم

أرفقوا ذلك باقتراح لإجراء تخفيضات مبكرة متفاوض عليها - ولكن الطريقة الوحيدة للحصول على تخفيضات إضافية من شأنها أن تهدد بناء قواتنا الاستراتيجية - كما فعل فورد في فلايدفوفستوك وفعلت أنا في موسكو (وما أنجزه رونالد ريغان فيما بعد). وفي إجابة عن سؤال في مؤتمر صحفي حول رد فعلي للضغط من أجل مزيد من التخفيضات، قلت: «الطريقة الوحيدة التي نستطيع بها أن نحقق أرقاماً أدنى بصورة مقبولة أن نشرع ببناء قواتنا الاستراتيجية بصورة درامية كي نخلق حافزاً لدى الطرف الآخر كي يخفض الأرقام»⁽¹⁰⁾. المشكلة الداخلية التي كان يواجهها فورد هي أن الشيوخ الذين يؤيدون فلايدفوفستوك كانوا عموماً مؤيدين لتخفيض الميزانية الدفاعية، في حين أن من يؤيدون زيادة الميزانية الدفاعية كانوا يعارضون اتفاقية فلايدفوفستوك.

ومع استمرار الجدل طويلاً، فإن تأثيره التراكمي حول فلايدفوفستوك من حافز لتحسين العلاقات الأمريكية - السوفيتية إلى عقبة أخرى أمامهم. في فلايدفوفستوك دعا فورد بريجينيف إلى زيارة الولايات المتحدة عام 1975 من أجل توقيع الاتفاقية الجديدة. ولقد أصبح واضحاً على الفور أن هذه الزيارة لن تتم وأن اتفاقية «سالت» برمتها كانت تترنح وربما تسقط.

إذا ما تحقق ذلك لا بد أنه سيكون صعباً بشكل خاص بالنسبة إلى بريجينيف الذي قدم الكثير من التنازلات من أجل أن يعطي حافزاً لتقدم العلاقات السوفيتية - الأمريكية. لا شك أن الكثير من المستشارين في موسكو الذين عارضوا هذه التنازلات في فلايدفوفستوك يذكرونه الآن بتحذيراتهم المبكرة. ولم نعلم حتى وقت متأخر، أنه في هذه اللحظة كان بريجينيف في حالة نقاهة من وعكة صحية أصابته وهو في طريقه إلى منغوليا من فلايدفوفستوك أضعفت أكثر من قدرته على التحكم في المباحثات التي ستجري حتماً في موسكو.

الهجرة اليهودية وانهيار الاتفاقية التجارية

مع معارضي سياستنا الخاصة بالتقارب ما بين الشرق والغرب وسعيهم إلى إفراغ اتفاقية «سالت» من مضمونها، باتت التجارة هدفهم التالي. ففي 3 كانون الأول، شهدت أمام اللجنة المالية في مجلس الشيوخ دفاعاً عن اتفاقية MFN. ولم نكن قد كشفنا أمام الجمهور الرسالة التي سلمها غروميكو إلي بشأن تعديل جاكسون فانيك.

لدى تحويل رسالة غروميكو إلى فورد في 27 ت1، حذرت من «خطر غير قليل» من أن تشر رسالة غروميكو - مع أنه وعد ألا يستفيد منها قبل أن أعود إلى واشنطن في حوالي 9 ت2. ولهذا:

ينبغي أن نخطط لكي نفسح المجال أمام الشيوخ الثلاثة بعد رحلتي كي نناقش معهم كيف نتصرف الآن في ضوء الرسالة السوفيتية أمامنا خياران: (1) أن نستمر في تبادل الرسائل وننتظر ما سينجم عنها عملياً، (2) أو أن نلغي المجهود كله.

لم يجز اللقاء مع الشيوخ، والإخفاق في ترتيبه كان خطأ كبيراً. وفيما بعدت جرت جميع أشكال التحليلات المعقدة التي تعزو هذا الخطأ غير المقصود إلى افتقار متأصل للصدق أو محاولة متعمدة ما لتضليل الكونغرس. ويمكن أن يوجد تفسير أفضل مع مرور الوقت.

عندما ناولني غروميكو الرسالة كنت لا أستطيع العودة إلى واشنطن إلا بعد أسبوعين، إذ كان عليّ أن أتوقف في الهند، وبنغلادش، وباكستان وأفغانستان، وإيران، ورومانيا ويوغسلافيا، وإيطاليا، ومصر والعربية السعودية، والأردن وسوريا، واسرائيل وتونس. وكان فورد يسهم في حملة انتخابات الكونغرس قبل أسبوع من ظهور النتيجة حيث أُنتخب كونغرس يهيمن عليه ما كففرن، مما يعني مزيداً من الصعوبات للرئيس الجديد. كان هناك أسبوع واحد ما بين عودتي ومغادرة فورد إلى طوكيو، وسيئول، وفلاديفوستوك.

كانت هناك عقبة جزئية أمام الإفشاء عن الموضوع. فالكونغرس كان في عطلة، والشيوخ كانوا خارج المدينة، والاتصال الداخلي كان لا بد أن يتم مع مجموعة جاكسون، وهو اتصال لم تكن نتحمس له مثل عدم تحمسنا إلى موعد مع طبيب أسنان لا يستعمل المخدر. وتعزز افتقارنا إلى الشعور بالإلحاح عندما كتب بريجينيف في 5 2 إلى فورد ليشكره على إرسالني إلى موسكو، مشيراً إلى المرونة في «اتفاقية سالت» دون أن يذكر الجدول حول رسالة غروميكو.

لهذا اخترنا أن ننتظر نتائج فلاديفوستوك، حيث لن يشير لا بريجينيف ولا غروميكو إلى الرسالة. عند عودتنا إلى واشنطن كان علينا أن ندافع عن اتفاق فلاديفوستوك ضد هجوم آخر من جاكسون. وقرر فورد أنه لما كان بريجينيف لم يشر إلى رسالة غروميكو، سيكون من الأفضل الاستشهاد بمضمونها دون الإشارة إليها.

لخص بياني أمام لجنة مجلس الشيوخ المالية عملياً رسالة غروميكو على الوجه التالي:

لقد اتضح لنا بجلء أن التفسيرات السوفيتية كانت تتطابق على تحديد المعايير ولا تمثل التزاماً بالأعداد. وإذا ما استخدم أي رقم فيما يتعلق بالهجرة السوفيتية فسيكون هذا من مسؤوليتنا بالكامل: وهذا يعني أن الحكومة السوفيتية لن تكون مسؤولة أو ملتزمة بأي رقم. وهذه النقطة تم توضيحها بجلء لأعضاء الكونغرس الذين تعاملنا معهم⁽¹¹⁾.
لدهشتي رحب جاكسون بذلك البيان لأنه يسير أبعد «مما أذعناه سابقاً على الملأ». ولم يعد من المهم إذا ما كان يقصد هذا كعلامة من علامات الاسترضاء أو إذا ما كان غاضباً إزاء ما كان يمكن أن يفعله. لقد قدم لجاكسون وقواه أخيراً الشعرة التي قصمت ظهر البعير. ووسيلتهم إليه كان التعديل (الذي قدمه السيناتور إدلاي ستيفسون الثالث) للتوسيع السنوي لسلطة الرئيس لضمان قروض «مصرف التصدير والاستيراد». لقد بيّن للاتحاد السوفيتي ضرورة تطبيق قيود خاصة بالنسبة لها. فقروض بنك التصدير

والاستيراد مقيدة بحدود 75 مليون دولار في السنة، أو 300 مليون دولار لفترة أربع سنوات. والقروض الإضافية تحتاج إلى موافقة الكونغرس، والقروض الخاصة بالتعدين والموارد الطبيعية ممنوعة تماماً.

كان وضع الاتحاد السوفييتي الآن أسوأ فيما يتعلق بالتجارة من فترة ما قبل الانفراج، أو قانون التجارة. السعي إلى وضع متكافئ قد حوله الكونغرس إلى نظام للتفرقة (أو التمييز) المشروعة. وضع الدولة الأكثر رعاية لا يمكن ضمانه إلا بتنازل رئاسي عرضة لتجديد سنوي. مما يجعل الاتحاد السوفييتي الدولة الوحيدة الخاضعة لمثل هذه القيود. وكان التجديد الأول موعده في شهر نيسان 1976، الذي اختير لإعطاء جاكسون أكبر قدر من التشجيع في المنافسات الرئاسية القادمة الأولية.

بالنسبة للسوفييت لم يكن هذا يحقق لهم وضعاً مفيداً: إذ إن الهجرة إذا زادت فسوف يدعي جاكسون المصادقية في إشارته إلى أن الضغط يعطي نتيجة، وإذا لم تتحقق النسبة التي حددها جاكسون فسيتهم الزعماء السوفييت بخرق تأكيدات لم يقدموها فعلاً من قبل. وبوضع قيود على قروض «مصرف الاستيراد والتصدير» لأول مرة لم يعد هناك الآن أي جانب من جوانب العلاقة الأمريكية - السوفييتية يخلو من الهجوم من ذلك التحالف الغريب والعاطفي ما بين النشطاء الليبراليين والمحافظين.

وضع الدولة الأكثر رعاية الذي كان المقصود منه أن يكون حافزاً لسلوك دولي سوفييتي مسؤول والذي أوقفه نيكسون حتى يحصل تقدم على محور برلين، وفيتنام، واتفاقية «سالت» ودفع قروض الإعارة والتأجير - رغم الاحتجاجات الليبرالية المتواصلة - أصبح الآن شرطاً لإحداث تغييرات في الممارسات السوفييتية الداخلية. ومحاولة إحداث توازن بين نظامين استراتيجيين قائم على برنامج الأسلحة الأمريكية. كنا نطالب بإلحاح بتنازلات ولكننا كنا محرومين في الوقت نفسه من قدرة تقديم تعويض. كان الاتفاق مع الولايات المتحدة ينبغي أن يعتبر مكافأة لهم.

في 18 ك1 عرض السوفييت قيود هذه المسيرة. ونشروا رسالة غروميكو عن صندوق النقد في 26 ت1 مع بيان يؤكد على أن أية شروط جديدة تعاكس اتفاقية التجارة لعام 1972 التي جعلت من اتفاقية الدولة الأكثر رعاية مشروطة فقط بتسوية دين الإعارة والتأجير. ومع أنه بات من الواضح الآن أن أرقام جاكسون عن الهجرة كانت فارغة المحتوى، فإن الكونغرس مع هذا عمل على تحرير «قانون التجارة» لعام 1974. وعمد جاكسون نفسه إلى إفضال المناقشة حول الجدل. أي وضع قيود على خطب الشيوخ.

فات الوقت لإنقاذ اتفاق الدولة الأكثر رعاية أو الهجرة اليهودية عن طريق المناورات البرلمانية. وفي 25 ك1 وجه بريجنيف رسالة شخصية إلى فورد، وكانت هذه الأولى من نوعها منذ فلاديفستوك. بعصبية واكتئاب رفض بريجنيف مرة أخرى تشريع الكونغرس الذي يربط التجارة ما بين الشرق والغرب بالهجرة اليهودية. لن يقبل الاتحاد السوفيتي أي تنازل أو أية شروط سوى التسوية التي تمت حول الإعارة والتأجير. ولكن بريجنيف كان حريصاً على التأكيد على أن عدم الاتفاق على التجارة لن يؤثر على الجوانب الأخرى لعلاقة الشرق بالغرب:

سوف نقوم من جانبنا بكل ما هو ضروري لدفع علاقاتنا إلى الأمام في مناطق كانت حتى الآن موضع اهتمامنا الشديد وكرس كلانا من أجلها الكثير من الجهود. وهذه تنطبق على علاقاتنا الثنائية السوفيتية الأمريكية وعلى المشكلات الدولية التي تمس مصالح بلدنا.

وانتهت الرسالة بنداء حزين يطلب من فورد أن يمنح القادة السوفيت نعمة «أرائكم لتحسين الوضع القائم».

لم يكن لدى فورد الكثير ليقوله. فقانون التجارة سوف يتوقف سريعاً، واتفاقية «سالت» فريسة مساومة حول مسائل فنية لا حل لها، وفي النهاية ستكون موضع مشاكسة مريرة في الكونغرس بشأن المصادقة عليها. الأثر الوحيد الباقي لهذه الرابطة هو «مؤتمر الأمن الأوروبي»، والسبب الرئيس لنجاته من النقد أن نقادنا لم يأخذوه بعد على محمل الجد - ومع هذا عندما يقترب موعد إقراره بعد ستة أشهر فيستعرض للانتقاد الشديد أيضاً.

أجل فورد الرد على بريجنيف حتى يتجاوز مشروع قانون التجارة تحدي الكونغرس في النهاية. وفي 3 كانون الثاني (يناير) وقع قانون التجارة لعام 1974 معتبراً إياه «جانبا مهماً من علاقاتنا التجارية والشاملة مع البلدان الشيوعية» «عبر في الوقت نفسه عن «تحفظاته تجاه الحكمة من اللغة التشريعية التي لا تبدو إلا معارضة تمييزية». حاولت أن أقنع دوبرنين بأنّه ينبغي على الاتحاد السوفيتي أن يرجئ الجدول حول الشروط حتى مراجعة الكونغرس السنوية الأولى «للدولة الأكثر رعاية» MNF المقررة لمدة 18 شهراً من الآن.

كان الطلب غير ذي جدوى. في 10 ك2 سلم دوبرنينين رسمياً مذكرة ترفض الديون ومركز «الدولة الأكثر رعاية» وفقاً للشروط التي وضعها الكونغرس. وضاعت الآن العناصر الأساسية لاستراتيجية الارتباط التي نقوم بها. ولكن لما كانت التوترات ما بين الشرق والغرب قد أصبحت أكثر توقعاً كانت

هناك حاجة لتوحيد الصفوف في البلاد. وهكذا، وعلى الرغم من كل ما جرى سابقاً، مددت غصن الزيتون إلى الكونغرس في مؤتمر صحفي في 14 ك2، أحض فيها على تعاضد الحزبين في وجه العواصف التي ستهب علينا قريباً:

نريد أن نوضح أنه لا يوجد خلاف حول الأهداف. اختلفنا مع بعض أعضاء الكونغرس حول أساليب تحقيق هذه الأهداف - عدم التوافق هذا صار الآن جزءاً من تاريخنا التشريعي⁽¹²⁾.

وبقدر ما تكون الإدارة معنية فإنها ستتابع الأهداف التي حددتها بروح من التعاون مع الكونغرس.

بهذه الروح حذرت السوفييت من رفض قانون التجارة كمقدمة لزيادة حدة التوترات الدولية:

... سوف تقاوم الولايات المتحدة بتصميم بالغ وكشعب واحد.

نحن لا نتوقع أن يحدث هذا، طالما أن الولايات المتحدة معنية فسوف نستمر في سياسة تخفيف حدة التوترات وتحسين العلاقات التي تؤدي إلى سلام مستقر أو السعي إلى تحسينها⁽¹³⁾.

ولكن كنت أعلم جيداً أن العلاقات الأمريكية - السوفييتية تتجه نحو الهشاشة تحت تأثير حملة إيديولوجية عنيفة تجري بدون اعتبار مناسب للنتائج الدولية بعيدة المدى. كان لدى نقادنا غاية عندما أكدوا على الحاجة إلى بناء سياستنا بصورة أكمل وفقاً للمعتقدات التقليدية للشعب الأمريكي. ونحن رحبنا بضغطهم من أجل تعزيز الدفاعات الأمريكية. ولكن كثيرين منهم اختاروا التأكيد على آرائهم كتحد أيدولوجي دون فهم أو تعاطف مع المشكلات التي يواجهها رئيس غير منتخب في أعقاب فضيحة ووترغيت، بالإضافة إلى كونغرس معاد يتزعمه جماعة ماك غفرن. إن ما يجعل تحديهم للسوفييت غير ملائم بشكل خاص أنه جاء في نهاية فترة ضغط سوفييتي شديد، كما أخبرت فورد في اجتماع للمكتب البيضاوي في 2 ك6:

لقد فجرنا أحد حلفائهم إلى فتات ولم يفعلوا شيئاً، هددنا أوروبا، كانوا هادئين في الشرق الأوسط - غير متعاونين ولكنهم هادئون. صدّدنا السوفييت عن قمة 1973 حول الشرق الأوسط. ونزعنا مخالب اليسار في أوروبا ومجادلتهم بأن الصداقة مع أمريكا تشكل خطراً على تراخي التوترات.

والشيء نفسه في الولايات المتحدة. اليسار (محارب موسكو) الآن، ولكن إذا تركنا الانفراج يفشل فسينحرفون إلى اليسار ثانية.

وفي 7 ك2، قبل ثلاثة أيام من مذكرة الرفض السوفيتية لشروط قانون التجارة، تنبأت أمام فورد بما يلي:

السوفييت سيحافظون على الانفراج لأسباب سياسية، ولكن ضغطنا عليهم قد ولى. هذه المشاريع الاقتصادية قد غرست كلاً باتنا فيهم لمدة عشر سنوات. الصينيون سيكونون أقل فزعا الآن، وسيكون لنا مع السوفييت وقت أصعب.

هذا ما حدث. أبطأ الكرملين الهجرة اليهودية إلى حد هزيل. وانتقلت علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتي إلى المنطقة الرمادية - ليست علاقة مواجهة على وجه الدقة ولكنها ليست علاقة تعاون أيضاً. وقد شهدت نهاية شهر ك1 زيارة وفد سوفيتي رفيع إلى فيتنام وزيادة ملحوظة في الإمدادات العسكرية السوفيتية (انظر الفصل 15). وبدأ في الوقت نفسه برنامج تسليح سوفيتي واسع للقوات الشيوعية في أنغولا (انظر الفصل 26) هل كانت مخططة دوماً، أم استُخِثت جزئياً تحت تأثير سياستها الداخلية؟.

تعديل جاكسون - فانيك قدم هدفاً مفيداً عندما طرح لأول مرة، بانتزاعه من موسكو تعريفاً أكثر دقة لإجراءات الهجرة أكثر مما كان موجوداً سابقاً. ولكن عندما تجاوز الكونغرس هذه الإنجازات المفيدة لتفسير التأكيدات الروسية غير الرسمية إلى تشريع دائم ومراجعة سنوية وقعت الواقعة.

لو أن السيناتور والإدارة وجدا طريقة ما للتعاون، لكان من السهل نسبياً زيادة الهجرة اليهودية لبضع سنوات قليلة بمعدل سنوي مقداره 45 ألفاً، وهو ما وافق عليه غروميكو، وربما 50 ألفاً لأن فورد كان يظن أنه سمع بريجنيف ذات مرة يذكر هذا الرقم. بالعمل كما لو أن المشرعين الأمريكيين يستطيعون أن يفرضوا معدلاً أعلى بالأمر، بيد أن جاكسون وزملاءه باتوا ضحايا تشدقهم. وأعطوا حوافز للسوفييت للتشدد في مناطق أخرى.

عملياً كان السيناتور وجمهور ناخبيه كل منهما رهينة للآخر. مع الأمل بدخول حملة الانتخابات الرئاسية عام 1976 لم يعد جاكسون يجزؤ على الانحراف عن المجرى الذي رسمه، ومؤيدوه وسط الجماعة اليهودية. بدأ كثير منهم يشعرون بالقلق (وذكروا لي ذلك أحياناً) لأنهم لا يستطيعون الانفكاك عن بطلهم وربما حاميتهم إذا خرجت عملية السلام في الشرق الأوسط التي تقودها أمريكا من اليد، وعلى الأقل من وجهة نظرهم.

حتى جاكسون يبدو أن لديه أفكاراً أخرى. لو صدق دوبرينين فإن السيناتور دعاه إلى الإفطار في منزله في شهر تموز 1975 وأدلى باعتراف مهم:

زعماء الكونغرس، وهو من بينهم، قد وصلوا إلى انطباع زائف بأن موسكو سوف تتساهل في النهاية بشأن الهجرة السوفييتية إذا ظلوا يضغطون وفي النهاية، بات خطأهم واضحاً، ولكن آنذاك كانت العواطف مثقلة بحيث فات أوان الوصول إلى تسوية. والطريق المسدود الذي وصلوا إليه لم يكن مفيداً لأحد⁽¹⁴⁾.

ولو فهم دوبرنين جاكسون فهماً صحيحاً، لكان ضمن السيناتور ما كنت أردده دوماً. وهو أننا حلفاء طبيعيين ولسنا أعداء:

مقاربتة مع الاتحاد السوفييتي لا تختلف مطلقاً عن مقارنة الرئيس نيكسون وفورد. ولكن كلا الزعيمين كان عليه أن يلعب بالسياسة فمع كونه صادقاً في قول الأشياء والتي وافقت عليها الإدارتان جوهرياً، فإن وجهة نظرهما تظهر من خلال الأفعال أكثر من الأقوال... قال إنه يؤيد تحسن العلاقات السوفييتية - الأمريكية ومع هذا فهو كعضو في المعارضة عليه أن ينتقد أحياناً الإدارة كمسألة تكتيكية وليس استراتيجية⁽¹⁵⁾.

أية مهمات كبيرة كان يمكن أن تتحقق لو أن جاكسون عمل وفق وجهة النظر هذه عندما كان ما يزال هناك فسحة من الوقت.

ملاحظة أخيرة

لا أستطيع أن أنهي هذا الفصل بدون كلمة شخصية عن سكوب جاكسون. بالنسبة للمجابهات التي وصفت هنا، كان من نوع الخصم الدائم. أما فيما يتعلق بإسهامه الكامل في الأمن القومي للولايات المتحدة، سأذكره دوماً كشخص متطور ساعد على الحفاظ على دفاعات أمريكا أثناء وقت يائس. بعد سبع سنوات على الأحداث الموصوفة هنا، قامت جين كيركاتريك بعملية مصالحة ما بيني وبين السيناتور سأظل ممتناً لها كثيراً. قبل وقت قصير من وفاته المبكرة، نصح جاكسون الرئيس ريفان أن يعينني رئيساً «للجنة الحزبين الوطنية في أمريكا الوسطى». وأولاني نائب الرئيس جورج بوش شرفاً عظيماً بأخذي إلى سياتيل في أيلول عام 1983 كواحد من أعضاء الوفد الرسمي للتعبير عن احترام الأمة أمام قداس السيناتور.



obeikandi.com

التحقيقات الاستخباراتية

التمهيد للتحقيقات

في الثاني والعشرين من شهر كانون الأول عام 1974، وبعد فشل «قانون التجارة»، أدركت واشنطن حجم الأزمات التي ستواجهها، وذلك حينما تصدرت العناوين التالية بقلم الصحفي سيمور .م. هيرش، صحيفة نيويورك تايمز: «سجلت عملية ضخمة في الولايات المتحدة ضد القوى المعادية للحرب، وجود منشقين عديدين في عهد نيكسون». لم يتم تحذير البيت الأبيض كما أهمل مدير الاستخبارات، ويليام كولبي، تحذيرنا أنا والرئيس، فلم يكن لدى البيت الأبيض أي علم حول المقابلة الصحفية الطويلة التي تم إجراؤها مع هيرش قبل يومين. وبالرغم من أن عناوين المقالة قد دلت بطريقة معاكسة على فحواها، الذي كان في الواقع يتعلق بأحداث حصلت أيام الحكومات السابقة؛ ابتداء من كشف التحقيقات التي أمر جونسون بإجرائها، والمتعلقة بالنفقات والاعتمادات المالية التي تلقاها المنشقون الأمريكيون الفيتناميون من الخارج، إلا أن هذه المهمة الواسعة التي شملت جموع الاستخبارات المحلية، كانت قد منعت من قبل دستور الكونغرس الخاص بوكالة الاستخبارات المركزية.

كانت أول مرة يسمع فيها فورد عن الفضيحة الوشيك، وفي اليوم نفسه الذي ظهرت فيه هذه المقالة، فقد أجرى كولبي اتصالاً معه إلى كولورادو، في المنتجع الذي كان الرئيس يمضي فيه عطلة عيد الميلاد، ولم يكن لدى فورد، أو لدي في واشنطن، أي فكرة حول حقيقة التهمة بالضبط، قد وبدت حيرتنا واضحة من الحديث التالي مع رئيس الأركان دونالد رامسفيلد، والذي أيقظته صباح اليوم في «فيل» حيث كان مع الرئيس:

كيسينجر: أريد أن أكلّمك بشأن قضية هيلمز (وكانت مقالة هيرش قد جعلت اللوم على رئيس الاستخبارات السابق ريتشارد هيلمز) فأنا لا أعرف الحقائق عن بعد، وليس لدي أية معرفة بصلب الحقيقة، إذ لو وجدت مثل هذه النشاطات، فهي حتماً لم ترد إلى مكتب الـ (ن.اس. سي).. وأنا أعتقد أن الهجوم على موظف رسمي دون معارضة من الحكومة بناءً على مقالة كهذه هو عمل على درجة من الخطورة، فليس هناك حقائق، بل مجرد ادعاءات، لذا علينا أولاً

أن نطلب من كولبي إعطاءنا تقريراً عن صلب الحقائق التي يشير إليها مهما كانت. فما الذي يمكن أن يرمي هيرش إليه؟ ومن أجل أي هدف قادوا هذه التحقيقات؟... هل تدرك ما أعنيه؟ سنعرف عندها على الأقل ما الذي نتكلم عنه، أما الآن فأنا لا أعرف.

رامسفيلد: لهذا السبب كنت أحاول الوصول إليك أو إلى برنت (سكوكروفت)، وأخيراً توصلت إلى كيندي (نائب فريق مجلس الأمن القومي).

كيسنجر: ليس لدي علم عن جهود المخابرات، فالتحريات مع العملاء الأجانب تمشي في إثر الأمريكيين، ولو تشكلت أية ملفات فستكون في هذا الاتجاه. ربما قاموا بالتحريات عن نيكسون، وأنا لا أعرف إلى من يقدمون هذه التقارير، ولكنهم بالتأكيد لن يقدموها لنا، ولكن لو كانت قد قدّمت إلى هيلمان وإيهرلشمان، فلماذا لم تظهر هذه التقارير بوقت مبكر؟

وبعد أخذ وردّ اقترحت ما يلي:

سوف أطلب من كولبي تقريراً خطياً من أجل الرئيس، ولا أعرف إلى أي حقائق يمكن أن يؤدي هذا، كما سنطلب من شليسنجر الطلب نفسه، ويستطيع نيسين (سكرتير التحرير) القول: إن الرئيس قد طلب تقريراً خطياً، وهو الذي سيقدر ما الذي يجب عمله بعد الاطلاع على التقرير، وبهذه الطريقة سنبدو منضبطين ومتعمقين، فمن الواضح أن المخابرات ستقوم بعملها ضمن القانون، ولا أعتقد أنه من الواجب علينا أن نقدم أي رأي بشأن التحريات عند هذه النقطة، وأنا أقول بأنه لو كان هناك في الولايات أي لجنة برلمانية تريد هيلمز، فإننا بالطبع سنعيده (عين ريتشارد هيلمز، بعد تركه للمخابرات، سفيراً في إيران منذ عام 1973).

وافق فورد على هذه الإجراءات، وعندما بدأت وفي 23 كانون الأول أُنشئت الموضوع مع كولبي، أدركت بأننا كنا نعاني كابوساً، إذ كان التسجيل الوحيد عبارة عن نسخة مفككة ومختلطة من المكالمات الهاتفية، والتي سوف أُلخصها بكلماتي (مع النص الفعلي الذي تضمنته المفكرة)⁽¹⁾.

في أيار من عام 1973، وعندما كان جيمس شليسنجر يعمل ولفترة وجيزة مديراً للاستخبارات المركزية، وجد نفسه يسير في الاتجاه الخاطئ، وذلك بإعلانه أن وكالة الاستخبارات كانت قد قدّمت بعض المساعدة إلى هوارد هنت، الذي كان يتحرى عن تسرب أوراق البنتاغون إلى نيكسون. في التاسع من أيار، وقبل يوم واحد من تعيينه وزيراً للدفاع، طلب شليسنجر من وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً مفصلاً عن نشاطاته، حتى المتعلقة منها ولو من بعيد بقضية «ووترغيت». وعندما خلف كولبي شليسنجر،

توسع بالطلب ليشمل أي نشاط من الممكن أن يفسر على أنه خارج نطاق حصانة وكالة الاستخبارات أو أن يكون موضع شك. وتحقيق كهذا، في أجواء أزمة ووترغيت، كان كفيلاً بأن يخرج عن نطاق السيطرة.

وحالما توالى الاتهامات، وبدأ الموظفون الخائفون بالتدافع محاولين حماية أنفسهم وذلك بتوجيه أصابع الاتهام بعضهم نحو بعض، أو نحو رؤسائهم فيما يتعلق ببعض القضايا التي بدت مثيرة للجدل والنزاع، تم تقديم مجموعة كبيرة من الأوراق بلغت 693 صفحة، تتحدث عن الانتهاكات المزعومة خلال ربع قرن، لمكتب كولبي. هناك حيث استخلصوا مذكرة تتألف من سبعين صفحة تقريباً تحت عنوان «مجوهرات العائلة» - وضعها على ما يبدو شخص يتمتع بحس الدعاية - وكان معظم تلك المذكرة يشير إلى انتهاكات مزعومة حصلت قبل عهد حكومة نيكسون. ولم يكن فورد، بالطبع، في مكتبه عندما جمعت تلك القوائم، فوجود مثل تلك المجموعة كان بمثابة الديناميت. ولم يكن هناك أدنى احتمال بأنها لن تتسرب، وإنما كان السؤال المطروح هو: متى ستسرب؟ وعندما ظهرت مذكرة «مجوهرات العائلة» للناس، بعد أكثر من خمسة عشر شهراً، بدا أن ذلك التأخير كان مثيراً للدهشة أكثر من المذكرة نفسها.

لم يقم كولبي بإعلام الرئيسين المسؤولين (نيكسون ومن ثم فورد) ولم يعلمني أنا، مستشار الأمن القومي، عن وجود مذكرة مثل «مجوهرات العائلة». وكان تكتم كولبي على رئيسه غريباً وغير مفهوم، ولا سيما أنه قام بإعلام رؤساء اللجان النيابية منذ عام مضى، فقام هؤلاء الرؤساء بالتكتم أيضاً تجاه زملائهم محافظين بذلك على سياسة سرية المعلومات. وهكذا فإن تلك المعلومات لم تصل قط إلى البيت الأبيض ظناً منهم بأننا كنا على اطلاع كامل عليها. وفي مخابرة هاتفية، جرت في الثالث والعشرين من كانون الأول، وصف كولبي سلوكه غير العادي هذا، دون أن يفسر سببه، بقوله: «لقد قمت بجمعها وإيجازها إلى رؤسائي الاثنين، وتركتها بهدوء في الخزانة آملاً أنها ستبقى هناك».

استمعت إلى تقرير كولبي باستغراق، فحتى في الأوقات العادية، نرى أن مذكرة مثل «مجوهرات العائلة» كانت ستثير التساؤل وتقود إلى فتح تحقيق، ولكن كان هنالك احتمال للقيام بفتح تحقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى حساسية الموضوع وإمكانية فصل موضوع الإساءة الحقيقة عن موضوع المعارضة السياسية المتخفية، على أساس تهمة القيام بأعمال محظورة. والآن، وفي الشهور الأولى من الفترة الرئاسية لفورد، فإن

الغطاء القفقاسي قد سقط عن واشنطن. فقد ضعفت مصداقية الحكومة وذلك بسبب أفعالها، فالتحقيقات النيابية تخلت عن كل القيود، ثم توزعت الاتهامات وفق حقيقة ظاهرية زائفة؛ وكان الإنكار يُفسر كغطية، كما كان بعض المسؤولين في الحكومة، وهم يشهدون تدمير الحياة المهنية لبعض الأشخاص بسبب تهم حقيقة أو ملفقة، ينحنون إلى الخلف للتستر، في محاولة منهم لتجنب مصير مشابه، وذلك لأن تسريب المعلومات السرية قد تحول إلى أسلوب لاستمالة المحققين، فما إن تظهر «الفضيحة» وتتداولها وسائل الإعلام حتى يبدأ سيل كشف الوثائق بالتدفق، وكان معظمها غير مألوف بالنسبة للبيت الأبيض كما هو بالنسبة للناس، والتي كان البيت الأبيض مضطراً لأن يقوم بتحقيقاته الخاصة قبل أن تصبح الفضائح مدوية.

وسرعان ما أصبح واضحاً أن اتهام الاستخبارات ما هو إلا طلبة البداية، فقد تضمن ملف «مجوهرات العائلة» تفاصيل ملفقة عن مؤامرات اغتيال ضد القادة في الخارج، من خلال الفترة الرئاسية لكينيدي وجونسون، كما وتطرق إلى كل مظهر من مظاهر النشاطات شبه العسكرية والسرية التي قامت بها الحكومة الأمريكية على مدى خمس وعشرين سنة. فقد كان صعباً على التحقيقات أن تعزل نشاطات المخابرات السرية المنفذة لدعم سياسة البلاد الخارجية عن الانتهاكات التي تستوجب العقاب والمعالجة.

وبعد أن اخترقت التحقيقات أنحاء الولايات المتحدة، امتدت على نطاق واسع لتشمل نشاطات المخابرات كافة بحيث بدا المشهد باعثاً على الضيق في ظل هذه الأجواء الرهيبة. فإن الكشف علانية عما يعتبر داخل الحكومة، حتى في كل الديمقراطيات الموجودة، على أنه أسرار حساسة للدولة يعدُّ أمراً مضرّاً للغاية بموقف أمريكا في العالم ولا سيما بسبب الأخطاء التي يمكن أن تكشف تفسر، من قبل الأصدقاء والخصوم على حد سواء، على أنها مثال آخر لتفكك الوحدة الوطنية لأميركا.

اكتسبنا بعض الخبرة بالمسار المحتمل للتحقيقات، فقد غطت مقالة هيرش الهجوم على جماعة الاستخبارات المستمر منذ أشهر. وأدت أعمال وكالة الاستخبارات السرية في تشيلي لفتح تحقيقات نيابية ترأسها السيناتور فرانك تشرش. كما أن الحكومات الثلاثة المتمثلة بأحزاب كينيدي، وجونسون، ونيكسون والمقتتعة بأن سلفادور ألييندي غوسينز، حامل راية الاشتراكية والشيوعية معاً في انتخابات عامي 1964 و1970، سيرسُخ في حال انتخابه المثال الكوبي للديكتاتورية الشيوعية، التي قامت بدعم الأحزاب الديمقراطية التشيلية بشكل سري. وكان لفوز ألييندي أثره في البلاد المجاورة، والتي كان كل منها

يواجه أشكالاً مختلفة من الضغوط المتطرفة، وقد عُدد هذا الانتصار بأنه معادٍ إلى حد كبير للمصالح القومية الأمريكية.

وصف السفير الأمريكي في تشيلي إدوارد كوري، وهو ديمقراطي قديم معيّن من قبل جونسون واحتفظ به نيكسون، فوز اليندي عام 1970 كما يلي:

«إنها حقيقة محزنة أن تسلك تشيلي طريق الشيوعية بموافقة نسبة لا تزيد عن ثلث الشعب (36%)، ولكن هذا حقيقة ثابتة. وسيكون لها أكبر الأثر في أمريكا اللاتينية وسواها؛ لقد عانينا هزيمة نكراء، آثارها ستكون محلية وعالمية، بل وستظهر بشكل مباشر وسريع على بعض البلاد وفي وقت متأخر على بلدان أخرى».

وفي ظل هذه الأجواء الثقيلة في السبعينيات والشبيهة بأجواء الحرب الباردة 1960، فسرت هذه الأعمال السريّة، التي وضعت لتمكين الأحزاب الديمقراطية والصحافة الحرة من الاستمرار، بأنها تدخل غير مشروع في شؤون تشيلي الديمقراطية الوطنية. وفي انتخابات 1970 التي جرت في أيلول، نال أليندي أغلبية الأصوات لأن المرشحين ال اثنين الديمقراطيين قد اقتسموا الأصوات التي كانت ضد أليندي، والتي بلغت في مجموعها 64%. وكانت الأعمال السرية هي محاولة من وكالة الاستخبارات المركزية، المدفوعة من قبل البيت الأبيض، لتشجيع البرلمان التشيلي (الملتزم بدستوره القاضي بانتخاب الرئيس في حال إحراز أحد المرشحين الأغلبية) على ترتيب المنافسة بين المرشحين⁽³⁾. إن فوز الأحزاب الديمقراطية كان محتملاً في حال انضمامهم إلى لائحة واحدة.

فشل المجهود الذي سمي بالعملية -1- وعيّن أليندي رئيساً لتشيلي بغالبية أصوات البرلمان التشيلي.

أمر الرئيس نيكسون بالتركيز المكثف على نتائج الانتخابات التشيلية وسميت هذه العملية بالمسار -2- (في الحقيقة لم تستخدم أي خطة ضمن هذه العملية)، وكان منشؤها ناجماً عن رفض نيكسون لافترال أي نزاع مع البيروقراطية صعبة المراس، التي تم وصفها في الفصل -2-، وذلك في السباق المحموم للانتخابات التشيلية. وبدا واضحاً أن أوفر المرشحين خطأً للتغلب على أليندي كان جورج إيساندرى من حزب المحافظين. أما المرشح الديمقراطي المسيحي، رادو ميرو توميك، فلم يحصل على أكثر من 20% من الأصوات، وكان نيكسون، الذي يعارض وبشدة قيام نظام مشابه لنظام كاسترو، يريد أن يدعم أليسا ندرى. كانت وكالة الاستخبارات وإدارة الولاية، التي تعودت العمل مع الديمقراطيين المسيحيين وتجنبت مساعدة حزب المحافظين، تعارض مثل هذا الاندماج الصريح، موضحة بأن أليساندرى ليس

بحاجة لدعم خارجي حالياً. وبعد إلحاح من البيت الأبيض، وافقت وكالة الاستخبارات ووزارة الداخلية، ولكن في وقت متأخر، على تقسيم المساعدة البالغة 2 مليون دولار بالتساوي بين الأحزاب الديمقراطية، ملغية بذلك نفسها.

وعندما فاز أليندي، بعكس توقعات الدولة ووكالة الاستخبارات، شعر نيكسون بأن تصرفاته قد وجدت ما يبررها، وقرر بأنه لن يقبل مرة أخرى بمعارضته من قبل البيروقراطية، فدعا هيلمز طالباً منه أن يجد طريقة لمنع تعاضم قوة أليندي ولمنع شعوره بأنه مقيد باعتبارات مادية، إلا أنه لم يقدم خطة معينة لكيفية إنجاز هذه المهمة.

وحالما تم هذا، قامت البيروقراطية التي تمّ تشذيبها، عبر الأتية النظامية على مستوى لجنة الـ 40، بتنفيذ فكرتها الخاصة في تهيئة سباق رئاسي بين اثنين من المرشحين كما ذكر سابقاً. وكانت العملية تراك -2- ((Track-II) قد تحولت فعلياً إلى محاولة لتشجيع القوات التشيلية العسكرية كي تدعم سيناريو العملية 1- ((Track-II) وفي الخامس عشر من تشرين الأول أمرت بإيقاف العملية 2- قبل أن يتم تطبيقها. (وبعد أسبوع اختطف رئيس أركان تشيلي ثم قتل من قبل المتآمرين الذين تورطوا في العملية 2- والذين انفصلنا عنهم). وقد أعفت التحريات الشاملة التي جرت من قبل لجنة مجلس الشيوخ إدارة نيكسون من تهمة تورطها بخطة الاغتيال.

وبالطبع انتهت العملية 1- بانتخاب أليندي من قبل مجلس النواب التشيلي.

وبذلك تحققت مخاوفنا لأن أليندي، فور استلامه للسلطة، حاول وبشكل رسمي خنق الآراء الحرة، فقد قمع وسائل الإعلام وقيد الاتحادات العمالية الحرة، وقام بتغييرات اجتماعية ودستورية بالجملة، وعند هذه النقطة انبعث البرنامج السري من جديد من أجل دعم المؤسسات الحرة في محاولة لإبقاء المعارضة الديمقراطية على قيد الحياة⁽⁴⁾.

وبالرغم من أن التهمة الحالية الموجهة لوكالة الاستخبارات الأمريكية هي إساءة التصرف واستعمال السلطة، إلا أن الهدف الحقيقي من الهجوم كان جوهر السياسة الأمريكية الخارجية، فمهاجمة وكالة الاستخبارات قد تحولت إلى محاولة لتقليل دور البلاد القومي. وقد وصف النائب تشيرش العملية التشيلية، الموضوعة للحفاظ على الديمقراطية في تشيلي، بأنها رمز لهروب البيت الأبيض من تورطه في مجازفات خارجية غير ضرورية. وقد كان اتفاق الرؤساء الثلاثة - اثنان ديمقراطيان وواحد جمهوري، على أن فوز أليندي يهدد المصالح الأمريكية الحيوية، وينظر إليه على أنه دليل انحراف أكثر من كونه دليلاً على اتفاق الحزبين.

في الثامن من أيلول 1974، وبعد أربعة أسابيع من أداء فورد للقسمة، اتهمت مقالة صادرة في جريدة «نيويورك تايمز» حكومة نيكسون بالقيام بنشاطات سرية تقوض بمو حكومة أليندي، وذلك بتضليل الرأي

العام والمجلس النيابي عمداً، وبأنها ضللت بشكل متكرر ومتعمد الشعب والكونغرس بشأن مدى تورط الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لتشيلي⁽⁵⁾. كان ذلك غير صحيح، لأن أي عملية سرية لم تكشف للرأي العام، وكان الكونغرس على اطلاع دائم بالعمليات وفقاً للإجراءات التي كانت متبعة في ذلك الحين. وقد النائب تشيرش توجيه تلك التهمة، وقام فريقه في 16 أيلول 1974 بإجراء تحقيقات مع عدة شهود من الإدارة بتهمة الحث باليمين وتقديم شهادات كاذبة، كان منهم مدير الاستخبارات السابق ريتشارد هيلمز، الذي مثل أمام اللجنة الفرعية عام 1973⁽⁶⁾.

كان فورد مدركاً للإجراءات السرية التي تنقل من خلالها تقارير عمليات وكالة الاستخبارات السرية إلى الكونغرس، كما كان الإشراف مقتصر على المعيّنين الاختصاصيين ولجان القوات المسلحة، اثنان في كل مجلس. لم تعط اللجان الأخرى أي معلومات، فكان كل من يمثل أمامهم من رجال الاستخبارات يتفادى الأسئلة المتعلقة بالعمليات السرية، وهذا ما كان أصل تهمة شهادة الزور الموجهة ضد هيلمز.

عكس هذا الأسلوب، في الواقع، إجماع مجالس الكونغرس التنفيذية طيلة فترة الحرب الباردة حتى حلها في نهاية فترة نيكسون الرئاسية. هذا الأسلوب مكن الفرع التنفيذي من التشاور مع مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونغرس بخصوص قضايا السياسة القومية الأكثر حساسية، ومن جس نبض الكونغرس في حال تخفيض مخاطر التسرب. وحين كان الفرع التنفيذي يعرض، من حين لآخر، تزويد تفاصيل أكثر، كانت تلك التفاصيل تجابه بالفرض من قبل اللجان المشرفة التي كانت، في أجواء الحرب الباردة، على أتم الاستعداد لإعطاء وكالة الاستخبارات الحد الأعلى من المرونة.

كان هذا هو الإجماع الذي ناشده الرئيس فورد في المؤتمر الإخباري الذي جرى في السادس عشر من أيلول، حيث دافع بشجاعة عن جماعة الاستخبارات، بطريقة لم يستطع أي رئيس بعده أن يفعلها، فللمرة الأولى يؤكد فورد على وجود لجنة الـ (إن.اس.سي) والتي عرفت لاحقاً بـ «لجنة الأربعين» كانت طيلة عقدين من الزمن تقوم بمراجعة البرامج السرية قبل إحالتها للرئيس من أجل الموافقة، كما كشف فورد أن اللجان النيابية المختصة كانت تعلم بكل البرامج السرية وفقاً لإجراءات وضعتها قيادات الكونغرس:

تأسست «لجنة الأربعين» عام 1948، وقد وضعت في الخدمة الرئاسية منذ ذلك الوقت، وكانت تلك اللجنة تعيد النظر بكل عملية سرية تقوم الحكومة بتنفيذها، تنقل المعلومات إلى اللجان النيابية المسؤولة حيث كان يعاد النظر فيها من قبل البيت الأبيض ومجلس الشيوخ⁽⁷⁾.

لقد اعترف فورد بأن الولايات المتحدة ساندت الأحزاب والصحافة الديمقراطية التشيلية:

ففي فترة السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، بذلت جهود معينة من قبل حكومة اليندي لتدمير الإعلام المعارض؛ المكتوب والإلكتروني، ولتدمير الأحزاب السياسية المعارضة.

وقد بذلنا جهداً في هذه القضية وذلك لمساعدة ودعم استمرار الصحف العادية والإلكترونية المعارضة كذلك والأحزاب السياسية المعارضة⁽⁸⁾.

ولم تقر أي حكومة كبيرة بأنها قامت بعمليات سرية، أو أنها قدمت على الأقل شرحاً لطرق مراجعة تلك العمليات، ولكن بعيداً عن الوقوف في وجه التيار، فإن إقرار الرئيس للشعب بمعرفته بالعمليات السرية، قدم نقطة تركيز جديدة للهجوم على أجهزة الاستخبارات. إن جيل النواب والشيوخ الذين انتخبوا في أعقاب «ووترغيت» كانت لديه شكوك فطرية تجاه دوافع الفرع التنفيذي، وقد قنعت عبارة «انتهاكات وكالة الاستخبارات» اعتراضاتهم على مفهوم العمل السري وعلى وكالة الاستخبارات بوصفها رمزاً لدورها في الحرب الأمريكية الباردة، والتي كانوا مصممين على إنهاؤها.

وحتى حذف هذه المرحلة المبكرة، كان سلوك مدير الاستخبارات غامضاً. فمن الواضح أن كولبي كان يصب الزيت على النار، وذلك بعدم قدرته، أو عدم رغبته على وقف تسرب المعلومات من وكالته، ولم تكن تلك التسريبات تشكل مشكلة رئيسية قبل أن يصبح كولبي مديراً، لكنها الآن أصبحت غزيرة، وأصبح يشار إليها بنداء من كولبي إلى البيت الأبيض حول بعض «التساؤلات» التي قال بأن وكالة الاستخبارات سيق أن ردّت عليها. وقد بدا، في الوقت نفسه، متردداً في تزويد المعلومات اللازمة لحماية البيت الأبيض.

مثال جيد على هذا مقالة ظهرت في «نيويورك تايمز» في العشرين من أيلول بقلم هيرش إذ اتهمتنني أنا والرئيس فورد بأننا قد كذبنا بقولنا، وذلك في السادس عشر من أيلول، بأن موارد وكالة الاستخبارات قد ذهبت للأحزاب السياسية فقط، وليس لدعم الأعمال السياسية مثل الإضرابات⁽⁹⁾.

تعطي المخابرة الهاتفية التالية التي جرت في اليوم نفسه بيني وبين كولبي نكهة لذلك الجو حيث كان من الصعب على البيت الأبيض اكتشاف ما يحدث أو انتزاع المعلومات الموثوقة من مدير الاستخبارات:

كيسنجر: ما قصة هيرش اليوم؟ هل فعلنا هذا حقاً؟

كولبي: لقد هاتفني البارحة.

كيسنجر: أنا لا أسألك ماذا فعل هيرش، وإنما: هل قمنا بدعم إضراب عمال الشحن أم لا؟

كولبي: لا لم تفعل، إنه يشير إلى عام 1972 .

كيسنجر: لقد قال الرئيس على الملأ بأننا دعمنا الأحزاب السياسية فقط.

كولبي: هذه هي النقطة التي ركزت عليها في ال (أ.ب.سي).

كيسنجر: لقد أصابني السأم من أساليب جماعة الاستخبارات، ولو استمرت الحال على هذا المنوال

فسأضطر للتحدث مع الرئيس ليرى طريقة مناسبة لوضع الأمور تحت نطاق السيطرة، لقد

قال الرئيس، وأنا أيضاً، بأننا دعمنا فقط الأحزاب السياسية، والآن أنت تروي قصة ال

(أ.ب.سي).

كولبي: لا، قلت بأننا أعطينا الدعم المادي للأحزاب السياسية لتزيد من قوتها، ولكنهم لم يضعوا

تلك الأموال في المصرف، وأنا لا أعرف ما فعلوا بها.

كيسنجر: نحن لم نعطيهم المال إذن؟

كولبي: لا ليس للمضربين.

كيسنجر: هل كنا نعرف بأنها ستذهب للمضربين؟

كولبي: لا، أعرف عليّ أن أتأكد.

كيسنجر: وهل لجنة الأربعين تعرف؟

كولبي: لا، لأن المال أعطي للأحزاب.

كيسنجر: إنه أمرٌ لا يصدق، إذ كيف تستطيع جماعة الاستخبارات الكلام بهذا القدر.

كولبي: لا أعرف من هو المصدر.

كيسنجر: إن لجنة 40 موجودة منذ سنين عدة.. والقادة في هذا البلد يعرفون أن هذه هي المسألة،

وهم كلهم يتركوننا نعتقد أنها فضيحة.

كولبي: لقد أعطينا الدعم.. لقد أشرت بالأمس إلى أنني لم أستخدم كلمة «عدم الاستقرار» وهذا

ليس بتمثيل عادل لسياستنا، وأنا مصر على هذا الأمر.

كيسنجر: إن وجهة نظري هي أنه لو كان الرئيس قد قال شيئاً ثم قتلته أنا، فإن الأمر سيفهم حينئذٍ

وكأنه محض كذبة.

كولبي: ليس الأمر كذلك، فقد أعطينا المال للأحزاب السياسية.

كيسنجر: ولم نعرف بهذا الأمر؟

كولبي: دعني أتحرك. فأنا أعرف أننا لم نفعل هذا عام 1973، وأن الأمر قد تم طرحه ولكنه رفض. يزعم بأنه في خريف 1972 تم دعم منظمي الإضراب مع ممن كنا نقوم بدعمهم، وأنا متأكد بأننا لم نعط..

كيسنجر: وهل عرض هذا على لجنة الأربعين؟

كولبي: لا، لقد وافقت اللجنة على إعطاء الأموال للأحزاب السياسية.

كيسنجر: شكراً لك.

جرت تلك المكالمة في الساعة الثامنة وخمسة دقائق صباحاً، عند الساعة الرابعة وأربعين دقيقة تقريباً اتصل كولبي وقد اختلطت الأمور عليه وبدأ مضطرباً:

كولبي: أود إعلامك فحسب أن هيرش قد تحدث إلى منسق الشؤون العامة وقال إنه بصدد كتابة مقالة تتحدث فقط عن طلبك بتمويل الحملة الدعائية وليس عن الأشياء الأخرى التي نمولها، ونحن لم نقل له شيئاً.

كيسنجر: ماذا تعني؟

كولبي: من الواضح أنه يحاول أن رواية قصة تُظهر للناس وكأنك تقول لهم نصف الحقيقة فقط.

كيسنجر: حول تشيلي؟

كولبي: حول تشيلي وما دار في اجتماع الحكومة بخصوصها أو التعليمات التي أعطيت من القيادة.

كيسنجر: وماذا فعلت؟

كولبي: لقد أرسلت إليك ملحوظة صغيرة أخبرك فيها كل القصة، أرسلتها فقط إليك.

كيسنجر: وماذا لديه أيضاً؟ فلا بد أنك تعرف طالما أنه اتصل بالوكالة.

كولبي: لديه..

كيسنجر: هنالك شيء مضحك جداً.

كولبي: لديه القصة التي رواها هذا الصباح، وهي بلا شك غير صحيحة، حول دعمنا لمنفذي إضراب الشاحنات.

كيسنجر: إذن ما يقوله غير صحيح.

كولبي: نعم هذا صحيح.

كيسنجر: وهل هناك شيء آخر؟

كولبي: لا، كل شيء موجود في الملحوظة التي أرسلتها إليك.
كيسنجر: حسناً، شكراً لك.

فورد يرسم خطة

كان لمقالة هيرش واكتشاف ملف «مجوهرات العائلة» كان لهما أثر يشبه إشعال عود ثقاب ففي خزان وقود. ففي أعقاب استقالة نيكسون تردد القادة المدنيون والموظفون السابقون والمدافعون التقليديون الذين كانوا يقفون عادة إلى جانب جماعة الاستخبارات في التقدم، وذلك كي لا يتفجر أي جديد يظهرهم وكأنهم مشاركون في التغطية على ما حدث. وقد زاد تورط بعض رجال وكالة الاستخبارات المتقاعدين في عدد من نشاطات ووترغيت، من قلق وعدم ارتياح المدافعين التقليديين من معسكر المحافظين عن ضرورة وجود سياسة خارجية وجهاز استخبارات قويين.

توقفت التحريات والمراقبة الاعتيادية التي تركز بهجومها على المؤسسات الأمنية. ففي الأحوال العادية، كان مدير الاستخبارات المركزية سيطلق إنذاراً ضد كشف المزيد من الأسرار المعادية للأمن القومي. وقد حاول الرئيس، بالتشاور مع مدير السي أي إيه ووزير الدولة والدفاع، أن يطور بعض المعايير التي تحدد الانتهاكات وتحصر التحريات ضمن تلك الموضوعات. واستطاع أن يستببط، بالتشاور والتعاون مع زعماء الكونغرس، بعض الإجراءات التي تمنع أي انتهاكات أو إساءات مستقبلية، مع المحافظة في الوقت نفسه على النشاطات الاستخباراتية الأساسية.

ولكن لم تكن تلك بالأوقات العادية، فكشف ملف «مجوهرات العائلة» قد أطلق الشرارة، وفشلت الإجراءات التقليدية باختبارها الأول، والذي كان سيطور الموقف العام المتعلق بصلب القضية المتوقع إخفاؤه بالتحقيقات. قبل فورد بتوصيتي وذلك وهي أن يعد كولبي مذكرة بشأن الأسس التي على الرئيس أن يتخذ قرارات أخرى بشأنها.

ومنذ اللحظة التي نقلت فيها مطلب فورد، أوضح كولبي بأن لديه وجهة نظر مختلفة تماماً بشأن الطريقة التي سيتقدم بها. بدا أن اهتمامه بتدبير تحقيق حكيم هو أقل من اهتمامه بترك كل المعلومات حول الأخطاء الملحوظة لوكالة الاستخبارات دون تحقيق. وفي الثالث والعشرين من شهر كانون الأول طلبت من كولبي، بالنيابة عن الرئيس، تقريراً وافياً بالمواضيعات التي غطتها مقالة هيرش، وجررت بيننا المحادثة التالية:

كولبي: سيكون لديك النص كاملاً، المشكلة هي أنه وخلال عشرين عاماً من تاريخ هذه الوكالة لا يزال هناك بعض الأشياء التي ينبغي عدم القيام بها، ومع ذلك فنحن نقوم بها أي لا نستطيع أن نتكرر بشكل تام أنه لم يتم القيام بأي شيء خاطئ.

كيسنجر: هل ترسل تقارير بكل شيء إلى الرئيس؟

كولبي: نعم، وسوف تعرف بالضبط كل شيء عن تلك الأعمال، فأنا أقوم بهذا على نحو غير سري.

كيسنجر: من المهم جداً أن يعرف الرئيس كل الحقائق بدقة، والآن دعنا لا نقلق بشأن عدم السرية.

كولبي: كلا الأمرين صحيح ..

كيسنجر: يجب أن يكون التقرير شاملاً لكل ما يتوجب عليه عليه معرفته.

كولبي: نعم، وسوف أكون قادراً على تغطية التفاصيل الدقيقة لاحقاً.

كيسنجر: لو قدمته بشكل غير سري فإنه سيتسرب.

رفض فورود توصية كولبي بتقديم تقرير المدير في الحال، لأنه قال أنه يريد أن يقود التحريات بطريقته. وقد قادته فطرته إلى إيجاد هيئة كونغرس تنفيذية مدعومة من الحزبين، مشابهة لتلك المسماة بلجنة وارن، التي كانت قد أجرت تحريات بشأن اغتيال كنيدي، والتي كان فورود قد عمل فيها، إلا أن قادة الكونغرس أصيبوا بالإحباط لمشاورة الكونغرس، لذا أعلن فورود في الرابع من كانون الثاني 1975 عن تأسيس لجنة من الحزبين، يرأسها نائب الرئيس نيلسون روكفلر تتألف من سبعة أفراد بارزين اختيروا من الحياة الخاصة⁽¹⁰⁾. كان على هذه اللجنة أن تقدم تقريرها خلال ثلاثة أشهر (امتدت فيما بعد إلى شهرين آخرين) وسيكون لديها المسؤوليات التالية: تفحص ملف «مجوهرات العائلة»؛ وتقرير حجم الانتهاكات إن وجدت؛ واقتراح حلول؛ وغربة الانتهاكات والإساءات الفعلية وتقريها عن التهم التي تعكس الاعتراضات الرئيسية على السياسة.

راوغ كولبي في شهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ الفرعية، قسم الملائمة، في الجلسة المغلقة التي انعقدت في الخامس عشر من كانون الثاني 1975، بشأن أوامر الرئيس بتقديم التقرير له بشكل منظم، وبتقديم بيان مفتوح مماثل للمذكرة التي كان قد قدمها لفورود دون أن يكون متطابقاً معها. وافق كولبي على إمكانية نشر بيانه من قبل اللجنة - وكل هذا دون استشارة البيت الأبيض - أو على الأقل إعلامه بالأمر. وهذا ما قاله كولبي:

«ذاك المساء وأنا في طريقي للنزول من التل، أدركت بأنني لم أعلم البيت الأبيض بما

سيصدر في صحف اليوم التالي، لهذا توقفت هناك لأعطي برنت سكوكروفت، نسخة من

البيان الذي كانت اللجنة قد أصدرته؛ كان مضمونه معروفاً تماماً بالنسبة لهم، ولكن

حقيقة نشره العلني كانت بمثابة انفجار قنبلة»⁽¹¹⁾.

كان هذا تحريض على الشغب، يحد بشكل كبير من أي قيود قد تقدمها لجنة روكفلر. وفي 27 كانون الثاني 1974، صوّت مجلس الشيوخ بنسبة أصوات بلغت 82 إلى 84 لصالح تشكيل لجنة منتخبة تتألف من ست ديمقراطيين وخمس جمهوريين للقيام بالتحقيق ولدارسة نشاطات جهاز المخابرات الأمريكي. ترأس هذه اللجنة السيناتور فرانك تشيرش، وكان من المقرر أن يتم تشكيلها في الأول من أيلول 1975 ثم تأجلت إلى 30 نيسان 1976.

وكي لا يسمح لغيره بالتفوق عليه، أصدر مجلس النواب في 19 شباط 1975، القرار 38، القاضي بتشكيل لجنة مختارة خاصة بالاستخبارات، حيث سيقوم رئيس المجلس بتعيين عشرة أشخاص ليقودوا عمليات التحقيق حول تنظيم وعمليات وأخطاء جماعة استخبارات حكومة الولايات المتحدة. وبعد عدة نزاعات داخلية، تقرر أن يرأس هذه اللجنة النائب الديمقراطي أوتيس.ج. بايك ممثل نيويورك.

أصبح هناك الآن ثلاثة تحقيقات استخباراتية تجري في آن واحد: لجنة روكفلر التي أقرها الرئيس فورد، ولجنة تشيرش من مجلس الشيوخ، ولجنة بايك من قبل المجلس. وفضلاً عن ذلك، مسحت بيانات اللجنتين البرلمانيتين كل الجوانب لدرجة أنها غطت كل أعمال المخابرات الأمريكية. ولم يكن هناك مقياس للتمييز بين الانتهاكات والأعمال العادية، أو حتى لتعريف ما الذي يمكن أن يشكل هذه الانتهاكات. وأصبح الكشف عن المصادر والطرق والإجراءات - الذي كان يعتبر سابقاً من أكثر الأمور التي يجب الحفاظ على سريتها - أصبح أمراً حتماً لا بد منه ولا سيما من قبل لجنة بايك المتهورة.

في الظروف العادية يتوقع من مدير الاستخبارات المركزية أن يحتفظ بسرية مصادره وأساليبه، حتى لو اضطر إلى توسيط البيت الأبيض لدى اللجنة، ولكن كولبي لم يرفض أن يقوم بذلك وحسب، بل إنه أعفى مرؤوسيه من العهد الذي كانوا قد أقسموه لدى التحاقهم بالخدمة والقاضي بالحفاظ على السرية، مما جعل كشف الأسرار القومية يعتمد بشكل كلي تقريباً على ما يحكم به موظفو الاستخبارات.

عيّن كولبي محامياً، من خارج الوسط، ليمده بالمشورة بشأن التحقيقات المختلفة، كان قد احتفظ بالمشورة دون الإشارة إلى البيت الأبيض الذي كان ينقل إليه المعلومات غالباً بعد الحدث، ولقد تجاوب بشكل إيجابي مع ما يطلبه المجلس من وثائق، إذا كانت تتعلق ببعض مغامرات الصيد أو للردّ على بعض الاستفسارات حول الأعمال المثيرة للتساؤل والتي قامت بها وكالة الاستخبارات، ونتيجة لذلك أصبح سيل من الملفات والوثائق المتعلقة حتى بنشاطات وكالة الاستخبارات التي لم يثار أي تساؤل حولها من قبل، مكشوفاً ومتداولاً بين الجميع.

أحسّ كولبي بأن له مطلق الحرية ليزوّد الكونغرس بجميع الملفات، حتى التي لم تطلب منه، وهذا حسب قوله: «أجد من المناسب أن أقول: بأن الملفات التي اختيرت من قبل المحققين، تحمل مدلولاً وقيمة أكبر من مجرد الإدانة». وفي أيلول عام 1975، وبعد تسرب كثير من المعلومات عن طريق لجنة بايك، التي أصرت على أحقيتها بتصنيف الملفات، حظر فورد أخيراً كشف أي ملف سري إضافي للجنة ما لم توافق اللجنة على احترام سرية المعلومات. لكن كولبي استطاع أن يلتف حول هذا الأمر، وذلك بإعارة الملف المتنازع عليه إلى اللجنة. لم يستطع البيت الأبيض أن يفعل شيئاً سوى تسجيل شعوره العقيم بالخيبة، وذلك عندما أعلن مدير فريق لجنة بايك أ. سيرل فيلد، في الجلسة المفتوحة، أن لدى فريقه قائمة بأسماء وخلفيات العملاء السريين - وهذا قرار لا يخدم أي أهداف يمكن تصورها ولا سيما بالتحقيقات، ولم يؤخذ رأي فورد أو مستشار الأمن القومي فيه، وقد وضع الحياة الحقيقية للناس في الخطر.

وقد برر كولبي سلوكه هذا في مذكراته بأنه واجب دستوري:

«كانت سياستي بمنتهى البساطة وفق الدستور وتطبيق مبادئه، مما يعني أنه كان عليّ التعاون مع التحقيقات وإعلام الكونغرس والصحافة والشعب على حد سواء قدر الإمكان...».

وحتى عهد كولبي، لم يتقدم أي من مديري وكالة الاستخبارات بعرض يكون له فيه كل الحق بتقرير أي معلومات استخباراتية يمكنه نشرها على الملأ، أو على الأقل أن يكون لديه الحق بتفسير المبادئ الدستورية بطريقته الخاصة، ولا حتى القسم المستقل الذي أقامته وكالة الاستخبارات وفق قانون الأمن القومي الصادر عام 1947 ليكون بمثابة جهاز استشاري لمجلس الأمن القومي والذي كان يرأسه الرئيس بنفسه. فقد كان المسار التقليدي بالنسبة لكوكبي أن يترك الأمور الدستورية للرئيس، وأن يحاول، في حال نشوب نزاع بينه وبين الكونغرس، التوصل إلى قرار لفصل ذلك داخل المحاكم.

كان فورد رئيساً جديداً، لم يمض على توليه الرئاسة سوى خمسة أشهر، ونظراً لتصميمه على أن يتغلب على الغضب والمرارة اللذين خلفتهما فضيحة ووترغيت، فقد قطع أشواطاً متجنباً إعطاء انطباع عنه بأنه يقيم سوراً جديداً يعيق تحقيقات الكونغرس. كان مستشار فورد الرئيسي في هذا الخصوص هو فيل بوتشن الذي لم يكن مرتاحاً للمواجهة القائمة، وكان ما يزال تحت تأثير الصدمة من العفو الذي صدر بحق نيكسون.

إن أساليب الـ ن.اس.سي NSC المتباهية، قد أثبتت عجزها في التعامل مع كل من الكونغرس ومدير وكالة الاستخبارات المتقلبين، وبالرغم من أنني كنت ما أزال مساعداً لشؤون الأمن القومي في القسم الأكبر من التحقيقات، فقد صرفت معظم طاقتي في الجولات المكوكية الثلاثة التي قمت بها إلى الشرق

الأوسط وفي التعامل مع مشكلة سقوط الهند الصينية، لذا كان برنت سكوكروفت يرفع التحقيقات الاستخباراتية، وظل بمنتهى الحرص يطلعني على آخر المعلومات ويتعامل بمهارة وفطنة مع المصادر. كانت مشكلته تكمن، تماماً كما هي الحال مع البيت الأبيض، في أنه بالوقت الذي كانت المصادر تصل إليه، كان كولبي يتصرف على هواه. ولم يكن لدى سكوكروفت الوقت أو الفريق ليقدر حجم ما كان كولبي يصرح به، كما لم يتم إعلامه إلا بعد التنقيب في المساعدات المقدمة من الكونغرس من خلال الملفات الموجودة في المقر الرئيسي للمخابرات المركزية CIA، والتي لم تكن قد سلّمت بعد. استطاع دون رامسفيلد أن يمنع وكالة الاستخبارات من كشف أزمة الغواصة السوفيتية التي غرقت عميقاً في مياه الباسفيك (انظر الفصل الأول) ومع ذلك فإن قصة «غلومر إكسبلورر» Glomar Explorer قد تسربت. فقد أظهرنا، أنا وشليسنغر، على غير العادة، انسجاماً خلال لقائنا مع كولبي في التعبير عن اهتمامنا وقلقنا الشديدين من تدمير نظامنا الاستخباراتي. ووفقاً لما صرحه كولبي في مذكراته، فقد عبرت عن قلقي المتزايد من خلال ملاحظات مقتضبة، وكان كولبي فخوراً بعدم السماح لنفسه بأن ينحرف.

كان مأزقاً جديراً بأن يدرّس في الحلقات الدراسية للعلوم السياسية. فقد كان مدير وكالة الاستخبارات تابعاً للرئيس بشكل واضح ومباشر بخصوص الخطط التنظيمية، ولكن في حال رأى الرئيس أنه غير قادر على طرد المدير، تصبح خطط المنظمة مجرد خطط أكاديمية. نظرياً، كان فورد يستطيع إصدار أمره؛ وهو بأنه يجب على البيت الأبيض الموافقة على كل الوثائق المصرّح بها، ولكن، بعيداً عن الحقيقة التي من الممكن أن تضع البيت الأبيض بمواجهة خط النار، كيف يمكن للرئيس أن يجعل هذا الأمر ثابتاً؟ ففريق البيت الأبيض لم يكن في موقع يمكنه من أن يعيد النظر بالآلاف الوثائق بشكل حرفي، ولم يكن أعضاء الكونغرس، ولا سيما لجنة بايك، مستعدين لإبداء تحفظهم سواء في مطالبتهم بالوثائق، أم فيما يتعلق بعزمهم على نشر تلك الوثائق علناً. وللسخرية، فإن التحريات قد تعهدت بشكل واضح بأنها ستفرض مراقبة أكثر فعالية على وكالات الاستخبارات - على الأقل طوال فترة استمرارها - مما قاد إلى ضياع حقيقي للسيطرة الرئاسية على أعمال الاستخبارات.

وأخيراً بعد أن اقتنع فورد، إثر إصدار لجنة بايك أمر الاستدعاء، بأن الأمور قد خرجت من يده، قام بوضع الحق التنفيذي موضع التنفيذ، ولم يحاول قط أن ينكر ضرورة تسليم أي مستند أو أي معلومات لها صلة بالانتهاكات والإساءات الفعلية. كان فورد مصمماً على نحو حاسم أن ينهي أي انتهاكات من الممكن أن توجد. وما كان يبحث عنه ليمنعه هو رحلات التصيد التي كانت تفرز أكواماً من الوثائق التي ستوضع في فم الصحافة، وقد عرض بأن يتابع تزويد اللجان بالوثائق المطلوبة شريطة أن توافق لجان التحقيق على حماية محتوياتها.

لم يصدق فورد بأن المصالح العليا للبلاد كانت تتعرض إلى سلسلة من الممارك القضائية، بشأن سرية الوثائق، ولاسيما تلك التي كان من المفروض حمايتها وتم كشفها أمام المحاكم. وأخيراً فإن إعادة كولبي إلى مكانه في ظل أجواء ووترغيت التي لم تزل مخيمة، كان من الممكن أن يتسبب، من وجهة نظر فورد، بصدام كبير بين الفرعين التنفيذي والتشريعي، بالرغم من أن هذا هو الذي حصل في النهاية. وهكذا فقد استمر النزيف لأكثر من سنة ونصف إلى أن وضع الكونغرس نهاية لتجاوزات لجنة بايك بعد تزايد قلقه منها. وبهذا فقد حصلت أضرار بالغة كان من المتعذر إصلاح بعضها.

أعترف بأنني لم أفهم قط دوافع بيل كولبي أو تصرفاته، ولاسيما إصراره على العمل بطريقته ودون مشورة أو إعلام رئيسه أو أجهزة مجلس الأمن القومي، حتى إنه لم يشرح قط دوافعه لزملائه بعد تركه للخدمة ونشر مذكراته.

كانت أول مقابلة لي مع هذا المسؤول الأمريكي، الذي هو من أكثر المسؤولين غموضاً، في سايفون عام 1965 حينما عملت ولمدة شهر واحد مستشاراً للسفير هنري كابوت لودج. فقد كانت عينا كولبي الرماديتان الثاقبتان تحدقان من وراء إطار نظارته دون أن تكشفاً عما يدور في خلد صاحبهما. وبالرغم من أناقته، فهو لم يظهر بمظهر الرياضيين البسيط، ولو لم يكن الشخص الذي أمامه يعرف عن شجاعته الاستثنائية في الحرب العالمية الثانية (فقد قفز بالمظلة فوق فرنسا والنرويج حينما كان عميلاً استخباراتياً شاباً) لظن بسهولة أنه الجاسوس الذي خرج من رواية جون لوكاريه، فهو نموذج للفتنة والحدز.

إن كولبي، وكما دون السيناتور بوب كيري في تقريره المرفوع إلى السلطات في أيار 1996، يستحق الثناء والمدح، فكولبي قد مثل الجيل الذي تغلب على فترة الكساد والإحباط كما هزم واحدة من أكثر الديكتاتوريات شناعة في التاريخ، وربح المعركة ضد الشيوعية دون حرب، كما أنه شارك في واحدة من أهم معارك الاستخبارات، التي ساعدت على الاحتفاظ بأسباب الحرية، وهو هذه نقطة تحسب له، لم يتفاخر يوماً بسجل خدمته غير العادي.

في سايفون، أصبح مسؤولاً عما يسمى ببرنامج فونيكس (العنفاء)، الذي كان يسعى لهزيمة العصابات الشيوعية وذلك باستخدام بعضاً من أساليبها نفسها ضدها. وكان كولبي متكماً إزاء تلك المهمة، وأثبت أنه غير مستعد لإعطاء أي معلومات بشأن الخطوات والإجراءات التي ينوي اتخاذها.

وبعد أن أصبحت مستشاراً للأمن القومي، عاد كولبي إلى واشنطن فلم نعد نلتقي إلا في اجتماعات البيت الأبيض، ولم يكن كولبي يتكلم إلا نادراً. في تموز 1973، انتقل شليسنجر من وكالة الاستخبارات إلى قسم الدفاع، أخذاً مكان إليوت ريتشاردسون، والذي أصبح بدوره المدعي العام. فرّش آل هيغ، رئيس أركان نيكسون، كولبي مديراً لوكالة الاستخبارات اعتقاداً منه بأن الوكالة ستعمل بمزيد من الكفاءة

والإخلاص لو أنها أدبرت من قبل شخص متخصص، أما أنا فإنني لم أتدخل بأي توصية ولكني اعتبرت أن تعيين كولبي اختيار جيد.

هناك تفسيران اثنان بشأن الأسلوب الذي اتبعه كولبي: وجهة النظر الأولى وضعت من قبل الجنرال فيرون والترز، صديقي المخلص ونائب كولبي خلال هذه الفترة. فقد أثبت والترز أن كولبي يؤمن بأن التغيير الأساسي في ميزان قوى واشنطن قد جعل السيطرة بيد الكونغرس، بحيث أصبحت الطريقة الوحيدة لحماية وكالة الاستخبارات هي كشف الأسرار للجان الكونغرس - ولو بلغت استفساراتها درجة غير معقولة أو تم طرحها بشكل علني ومتهور - وبحسب نظرية والترز فإن كولبي، فعلياً، قد وضع وكالة الاستخبارات تحت رحمة الكونغرس.

وأما التفسير الثاني الذي كان يتردد هو أن كولبي قد أحدث تطوراً في مهنته التي اختارها، فالطريقة التي كانت تشتد فيها الحرب الباردة، بدت له وكأنها قد أضعفت البنية الأخلاقية للمجتمع الأمريكي، لو أنه انطلق من هذه المقدمة المنطقية لكان حقاً يرمي إلى تنقية بلاده، وذلك بالمشاركة في سياسة الاحتجاج، وفي هذا السياق فإن الإقلال من شأن الخدمة التي أسندت إليه، أصبح تضحية ضرورية اقتنع بتقديمها بأسلوبه المتفرد بالرأي نفسه الذي أظهره بوصفه مقاتلاً في الحرب العالمية الثانية.

أصبح من الممكن الآن ومع هذه الخلفية، إلقاء الضوء على ما قدمته اللجان المختلفة:

لجنة روكفلر

ركزت لجنة روكفلر المعنية من قبل الرئيس بشكل أساسي على الأعمال المحلية لوكالة الاستخبارات، وقد وجد تقريرها الصادر في السادس من حزيران 1975، ستاً وتسعين قضية، خلال الربع قرن، إذ كانت تشمل أساليب تحرر غير مسموحة أو مشروعة من الناحية القانونية، ومعظم تلك القضايا حدثت في عهد الحكومة السابقة لإدارة نيكسون وليس في عهد فورد.

كان الشيء الأول الذي وجدته لجنة روكفلر هو أن معظم الأعمال المحلية لوكالة الاستخبارات استمدتها من سلطتها الدستورية، ولكن من خلال تاريخها البالغ 28 عاماً، فإن وكالة الاستخبارات قد قامت بالآتي:

.. تورطت ببعض الأعمال التي كان يتوجب انتقادها عند حدوثها مرة أخرى.. وبعض هذه الأعمال كان يبدأ بأمر من الرئيس إما بشكل مباشر وإما غير مباشر.. وبعضها كان غير قانوني ويشكل انتهاكاً غير لائق لحقوق أميركا.

وقد ركزت الصحافة على كلمة «بعض» بينما تجاهلت «الغالبية العظمى».

لو أن كتاب العناوين الرئيسية تمعنوا في التفاصيل لكانوا أكثر عدلاً. فإن ثلاثة أرباع القضايا المسماة بقضايا التجسس الوطنية، شملت تحقيقات أمنية حول الأشخاص المنضمين لوكالة الاستخبارات⁽¹⁸⁾. وهناك ستة وعشرون تحقيقاً لم يكن يشمل الأشخاص الذين لهم علاقة بوكالة الاستخبارات، وأحد عشر تحقيقاً يتعلق بأشخاص كانوا على صلة بموظفين حاليين، أو سابقين، في وكالة الاستخبارات. وفي النهاية، فإن لجنة روكفلر كانت قد وجدت خمسة عشر شاهداً فقط من الأشخاص الذين لم تكن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع وكالة الاستخبارات، والذين كانت قد بحثت في تاريخهم. ولم تواجه الشعب أية مخاطر نتيجة تحريات وكالة الاستخبارات التي تتسم بالدهاء والحيلة.

وقد وضعت لجنة روكفلر ثلاثين توصية محددة تطالب فيها بتغيير الإجراءات التشريعية أو الإجراءات الإدارية والنيابية. ومن بين هذه التوصيات كان هناك عرض بتخصيص دور أكبر للهيئة الاستشارية للاستخبارات الرئاسية الخارجية⁽¹⁹⁾. تتألف هذه الهيئة من أشخاص معروفين من مختلف مجالات الحياة، ويترأسها شخص متفرغ مع فريق متفرغ، مهمته هي مراقبة مدى امتثال وتوافق وكالة الاستخبارات مع السلطة الدستورية، وتحديد نوعية مجموعتها الاستخباراتية الخارجية وتقديراتها ومنظمتها وإدارتها، مع تقديم توصيات واقتراحات إلى الرئيس ومدير المخابرات المركزية وكذلك إلى المدعي العام إن كان هذا مناسباً. وقد قبل الرئيس فوراً بهذه التوصيات.

لجنة تشيرتش

بغض النظر عن بعض الإخفاقات من حين لآخر، مثل وصف السيناتور والتر مونديل لرجال وكالة المخابرات المركزية الذي أدلى به لمحري التاييمز بكونهم «أولئك الأوغاد الموجودين في واشنطن»⁽²⁰⁾، عملت لجنة تشيرتش بشكل مسؤول. وقد تبنت إجراءً في التعامل مع الوثائق السرية أعطى الوكالة المؤلفة الحق بحذف بعض الجمل الحساسة بشكل خاص أو أجزاء من الوثائق. فسهّل هذا المشكلة لكن لم يحلها، طالما أن محللي المخابرات الخارجية قادرون - غالباً - على إعادة تركيب الجزء المحذوف من النص أو من وثائق أخرى - ولا سيما طالما أن على هذه الوثائق أن تقدم للجنة بسرعة بحيث تمنع أية مراجعة متأنية لمضمونها.

ما جعل اللجنة تتجه أحياناً نحو الأمور الحساسة لم يكن كثرة ما كشفت به بقدر ما كان الانجذاب الطبيعي لأعضاء مجلس الشيوخ نحو الشهرة. وقد قدم مثال جيد في اليوم الأول لجلسات الاستماع العامة في 16 أيلول 1975، حيث إذ سأل السيناتور تشيرتش كولبي سؤالاً ملفوماً: «هل أحضرت معك بعض تلك الأدوات التي مكنت وكالة المخابرات من استخدام هذا السم في قتل الناس»⁽²¹⁾. عندئذٍ وبتدبير مسبق كما كان جلياً، عرض كولبي ما أصبح يعرف «بمسدس سهم وكالة المخابرات المركزية»، وكان عبارة عن صور للسيناتور تشيرتش وزملائه وهم يتفحصون الأداة وعلى وجوههم تعابير خطيرة تصدرت

الصفحات الأولى للصحف وشاشات التلفزيون، وخلقت انطباعاً بأن موظفي وكالة المخابرات المركزية كانوا يتجولون ومسدسات الأسهم تحت معطفهم المطرية.

انقضى يومان قبل أن يوضح تشارلز سنسيني، وهو موظف بوزارة الدفاع، المصدر الحقيقي لهذه الأداة المخيفة: لم يكن مسدس (بندقية) السهم أداة وكالة المخابرات المركزية على الإطلاق، ولكنه سلاح قام الجيش بتطويره. ولتوزيع كلفة التطوير، حاول الجيش أن يقنع وكالات حكومية أخرى بشراء مسدس السهم. وبالنتيجة ثبت أن الجيش قد شاطر في تطوير هذه المسدسات أكثر منه في بيعها، طالما أن وكالة المخابرات المركزية لم تشتت ولم تستخدم قط تلك الأداة⁽²²⁾.

كانت تحقيقات لجنة تشيرتش تدار في جلسات تنفيذية مغلقة وشهادات متلفزة معاً، وأصبح التمييز بين الاثنين مطاطاً لأنه تقريباً بعد كل جلسة للجنة التنفيذية، كان السيناتور تشيرتش يمارس مهارته الخطابية وهو يوجز الإجراءات.

وقد كرّس عدد لا بأس به من جلسات اللجنة لخطط ومؤامرات اغتيال ضد قادة أجنبية. في أواخر تشرين الأول 1975، أتمت اللجنة تحقيقها في هذا الموضوع. فقد خشي الرئيس فورد من أن النقاش العلني للتفاصيل سيتحول إلى العوبة في يد المتطرفين المعادين لأمريكا في أرجاء العالم، ولا سيما في البلدان التي زعم أن المؤامرات حصلت فيها، لذا طلب ألا ينشر التقرير. وكان باستطاعته أن يتقدم بهذا الرجاء بضمير مرتاح لأن كل مؤامرات الاغتيال المزعومة قد حصلت في إدارات ديمقراطية (مع أن اللجنة تمكنت، لأسباب تتعلق بتساقط الأحزاب، أن تجر إلى جلساتها التحقيق بمحاولة انقلاب عسكري أخرق في تشيلي خلال إدارة نيكسون على أنها مؤامرة اغتيال أمريكية، وهي تهمة أنكرها تقرير اللجنة النهائي).

رفض السيناتور تشيرتش طلب فورد بناءً على أن «اللجنة قد صوتت على جعل التقرير علنياً بعد عرضه أولاً في جلسة مغلقة لمجلس الشيوخ»⁽²³⁾. ورغبة منه بعدم المجازفة ربما بقيام زملائه بمنع النشر، أعلن تشيرتش ليلة الجلسة في 20 تشرين الثاني بأن الغرض من الجلسة المغلقة لم يكن الموافقة على النشر، ولكن لإعطاء الشيوخ الآخرين الفرصة لطرح أسئلة. وأذاك كان التقرير قد طبع ووضعت نسخة منه على طاولة كل سيناتور.

انحصر ما كان السيناتور تشيرتش متلهفاً لإطلاع العالم عليه بخمس مؤامرات اغتيال مزعومة، كلها خلال إدارة كينيدي عدا واحدة: ضد فيديل كاسترو من كوبا عام 1961؛ وباتريس لومومبا من الكونغو/ زائير عام 1961؛ ورافائيل تروجيلو من جمهورية الدومينيكان عام 1961؛ ونغو دينه ديم من فيتنام الجنوبية عام 1963، الجنرال رينيه شنايدر من تشيلي عام 1970. وفي حالتين فقط - «كاسترو» و«لومومبا» - وجد التقرير أن الخطوات الفعلية لنشجيع الاغتيال قد اتخذت حقاً من قبل موظفين رسميين أمريكيين. ولم

تعتبر قضية الجنرال شنايدر على أنها مؤامرة اغتيال على الإطلاق. وبالنسبة للمومبا، فقد ذكر التقرير أن الولايات المتحدة لم تكن متورطة بموته على أيدي منافسين محليين عام 1961⁽²⁴⁾. وقد برأت الوقائع، مع كل التكتيف لوسائل الإعلام، وكالة المخابرات المركزية: فبين أنها في تاريخها كله، لم تقم باغتيال أي قائد أجنبي، وهذا، في حالة كاسترو، ليس لنقص في المحاولة (أو بالأوامر الرئاسية).

في جلسات استماعها العلنية، كان تركيز لجنة تشيرتش على العمليات السرية، حيث لم تجد أية تجاوزات أو انتهاكات حالية وبدلاً من ذلك، كان قد تم تمحيص كل الأفعال، عدا ما يدعى تراك II النيكسون في تشيلي، بإجراءات سياسية مدبرة ولخصت للجان الكونغرس المشرفة والموكل إليها هذه المهمام (واستمر تراك II لشهر فقط ولم يتطلب أي عمل أو إجراء، بعد أن نشأ عن برنامج مطابق بعنوان «تراك I» كان قد محص بدوره من قبل لجنة الأربعين)⁽²⁵⁾. كانت المشكلة تكمن في أن الرئيس والأعضاء الرئيسيين للأكثرية في مجلس الشيوخ كانوا معارضين للعمليات السرية من ناحية المبدأ، وكانوا يبررون أنفسهم لناخبهم فقط بممارسة سياسة الكشف الكامل لم يحققوا به.

وهكذا، مع وصفه الدقيق للأهداف العامة لبرنامج وكالة المخابرات المركزية من العمليات السرية، تضمن التقرير النهائي للجنة تشيرتش خلاصة وافية تاريخية مفصلة للأساليب والمصادر، كما حدد، بحالة تشيلي، الكثير من المجموعات والأفراد الذين كانوا عوناً لوكالة المخابرات المركزية. وتعرض عدد كبير من الأفراد الذين أيدوا السياسة الأمريكية بإيمان عميق للشبهة على نحو خطير، وضعفت مقدرة وكالة المخابرات المركزية على التجنيد لعمليات مستقبلية.

وهكذا أعقبت لجنة تشيرتش نفسها إلى حد كبير بوضعها عدداً من المقترحات التنظيمية التي أصبحت أساساً لمنظمة استخباراتية معاصرة (ستناقش لاحقاً). كما كان لها القدرة على التنصل من رئيسها في تقريرها النهائي عندما ذكرت أن «وكالة المخابرات المركزية بعبارة واضحة ليست خارج السيطرة»⁽²⁶⁾.

لجنة بايك

حتى هذه المرحلة، تمت المحافظة على درجة من الكياسة بين الفرعين التنفيذي والتشريعي. إذ كان هناك كشف مبالغ فيه بل وخطير من وجهة نظر الإدارة لمعلومات استخباراتية حساسة، لكننا في مجلس الشيوخ كنا نتعامل - بقدر من المسؤولية - مع أفراد كانوا، حتى لو لم يوفقوا، سيأخذون بعين الاعتبار وجهة نظر الإدارة بخصوص المصلحة الوطنية.

أما التحقيق في مجلس النواب فقد بدا مختلفاً، إذ كانت له بداية متأخرة. وخلف ستار «التحقيقات الاستخباراتية» أخذ المجلس على عاتقه إعطاء الرأي الثاني للسياسة الخارجية متظاهراً بفحص مدى تأثير الاستخبارات فيها.

كان العمل الأول للجنة مجلس الشيوخ عزل رئيسها لوسيان نيدزي ذاته، لأنه استمع لموجز حول «مجوهرات العائلة» من قبل كولبي ولم يبلغ لجنته به. وقد تم استبدال نيدزي بالممثل أوتيس بايك وذلك لأهداف تتعلق بالتحقيقات الاستخباراتية.

راعت لجنة بايك أن تعوض عن تأخرها، بتبنيها موقفاً معادياً تجاه المجتمع الاستخباراتي وحكومة فورد. وقد استطاع أفراد فريقها، البالغ عددهم خمسين فرداً، يتراأسهم سيرل فيلد البالغ من العمر ثلاثين عاماً، مهاجمة كولبي بعنف والذي كتب عنهم مايلي:

«لقد قبل بايك في لجنته أفراداً غير ناضجين، باحثين عن الشهرة، كانوا قد تجمعوا من أجل التحقيقات، إنهم مجموعة من الأولاد يهتمون بالأمر المثير أكثر من اهتمامهم بالتمعن الجاد في حقيقة ما تقوم عليه الاستخبارات بالفعل»⁽²⁷⁾.

لقد رفضت لجنة بايك الالتزام بالقواعد المرنة الموضوعة بين لجنة تشيرش والفرع التنفيذي. وكان أفراد الفريق يديرون، دون أي خبرة في التعامل مع الوثائق السرية ودون أي خلفية بالتعامل مع الإجراءات الأمنية، ما يقارب الـ 75000 وثيقة سرية كان كولبي قد وفرها لهم⁽²⁸⁾.

بلغت الأمور الذروة عندما بدأت لجنة بايك بالتعامل مع بعض المراسلات ذات الطبيعة الحساسة، فعلى الرغم من الاعتراضات الجدية الصادرة عن كولبي وأعضاء أعلى في مجتمع الاستخبارات، كانت اللجنة تهدد بالكشف عن خمسة تقديرات استخباراتية مختلفة، تتعلق بقرب حدوث حرب بين العرب وإسرائيل في تشرين 1973، وناقش رجال الاستخبارات بأن هذا سوف يكشف عن مدى القدرة الأمريكية على مراقبة وتحليل المراسلات والاتصالات، ولم يكن هناك سابقة لمثل هذا السلوك من قبل لجنة تابعة للكونغرس.

ومع هذا، فإن لجنة بايك عندما نشرت الأمور المسيئة في 11 أيلول 1975، كان فورد قد نال أخيراً كفايته، وقد ظهر المحامي القضائي الجنرال ريكس إي لي، في جلسة استماع علنية في الصباح التالي، وبالرغم من أنه قوطع، وبأسلوب لا يخلو من الاستهزاء، عدة مرات من قبل الرئيس إلا أننا نلمس في حديثه لهجة التحدي:

«إن مسؤوليات الرئيس تجاه الأمن القومي والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة، لم تترك له بديلاً سوى طلب إعادة الفورية لكل الملفات السرية التي زوّدت للجنة بها سابقاً... وإصدار توجيهات إلى كل أقسام ووكالات الفرع التنفيذي بأن تمتنع عن تزويد اللجنة المنتخبة بالملفات السرية»⁽²⁹⁾.

إن تهوّر لجنة بايك بيّن فيما إذا كان للجبان الكونغرس الحق الدستوري الذي يخولها الكشف عن المعلومات السرية الواردة من الفرع التنفيذي، ولو أن موقف اللجنة يتعمم على باقي اللجان فإنه سيصبح بالإمكان، من الآن فصاعداً، نشر أكثر قضايا وكالة الاستخبارات حساسية.

تابعت لجنة بايك، وقد وضعت في نيّتها تصفية الحسابات، أي التأكيد على أنها تملك هذه السلطة، فرفضت إعادة أي ملف مصنف كانت قد تلقتة، كما أعلنت عن خطط لعقد محاكمات علنية تتعلق بقضية تيت أوفينسيف 1968 Tet Offensive، والتي كانت قد حدثت بالطبع خلال حكومة جونسون، والتي خدمت كولبي بطلبها مراسلات استخباراتية إضافية. عرض البيت الأبيض تزويد اللجنة بالملفات المتنازع عليها، شريطة أن تظل المادة السرية طيّ الكتمان حتى تحل جميع الخلافات الأساسية. رفض بايك هذه التسوية (التي ناقشت بأنها تتجاوز حدودها ولكني لاقيت المعارضة من قبل بوشين)⁽³⁰⁾. وحالما فتحت لجنة بايك باب جلسات التحقيق حول تيت أوفينسيف في 18 أيلول 1975، فإنها شرعت حالاً بنشر الوثائق السرية على مزاجها، بما في ذلك مواد سرية من خطي «عيون سرية فقط/Secret Eyes» وكذلك أسماء بعض عملاء وكالة الاستخبارات الذين يعملون في الخارج⁽³¹⁾.

حتى ذلك الوقت، كنت لأسباب سياسية خارجية - مجرد مراقب لتلك المسرحية المكشوفة، ولم أكن مرتاحاً لتدفق الوثائق السرية وجعلها متداولة بشكل علني، ولكنني، كباقي أفراد البيت الأبيض، لم أكن في موقع يمكنني فيه توقع كشف الوثائق التي أعرفها إلا بعد الحدث. وبدا واضحاً أن الرئيس بايك قد اختار أن يضعني هدفاً نصب عينيه أما السلاح الذي اختاره لمحاربتني فهو رأيي بالسياسة القبرصية. إذ لم يكن لهذه القضية أي دخل بتحليل وكالة الاستخبارات، والأرجح أن بايك كان يسعى لأن يشكك في تعاملتي مع الأزمة القبرصية. فقد ركّز على تأخري المزعوم بالتحذير من الثورة الوشيكة التي قامت على يد توماس بويات، والذي أصبح فيما بعد رئيساً لمقعد وزارة الخارجية القبرصية (انظر الفصل 7). كما أن بايك وفريقه أعادوا تقويم قرار سفيرنا في أثينا، في حزيران 1974، بالاتصال بوزارة الخارجية لتبليغها بالثورة المحتملة ضد رئيس الأساقفة سيرايفم في أثينا وضد عصابة وزير الخارجية لا ضد الرجل القوي ديمتريوس لوانيديس. لم يكن لهذا كله أي دخل بكفاءة استخباراتنا أو بأسلوب سياستنا.

وخلال متابعة تحرياتهم عن المسألة القبرصية، قام بايك وفريقه الفذّ بطلب كل الوثائق الداخلية المتعلقة بوزارة الخارجية، بما في ذلك كل توصية لكل موظف صغير فوق أو تحت الخط.

كنت قد شرحت في عدة مناسبات سياستنا القبرصية أمام اللجان النيابية، بما في ذلك سبب ردة فعلنا تجاه التوصيات «بويات». وفي الحقيقة كنت أرغب، بل أتلهف، لفعل هذا مرة أخرى بالرغم من أنه لا علاقة له لا من بعيد أو قريب بكفاءة خدماتنا الاستخباراتية. ولكنني قررت أيضاً ألا أقف موقف المتفرج بينما كانت وزارة الخارجية ممزقة، كما هو حال وكالة الاستخبارات.

كنت قد أبديت استعدادي لتقديم شرح تفصيلي لسياستنا مرفقاً بوصف لكل الاختبارات المتوفرة (مع توضيح يتضمن التوصية بشأن بويات) وقلت بأنني سأتحمل مسؤولية النتائج النهائية، ولكنني رفضت إعطاء اللجنة اسم الموظف الذي كان قد أعطى توجيهاً باتخاذ إجراءات معينة. إن القيام بهذا العمل، في ظل غياب أي شكوى بالقيام بانتهاكات وبأعمال محظورة، من شأنه أن يقضي على نزاهة وعفوية وسرية عملية صنع القرار الداخلي لوزارة الخارجية. ولو أن كل توصية من قبل كل موظف صغير أخذت بعين الاعتبار احتمال وقوعها أمام لجنة من الكونغرس، ربما بعد مرور عدة سنوات على الحدث، لكانت تلك اللجان قد حولت الخطط اليومية لوزارة الدولة إلى لعبة كرة قدم سياسية.

كانت قضيتي مؤسساتية جماعية وليست شخصية. وسرعان ما انتشرت آراء بويات وبشكل واسع في واشنطن؛ كنت موقناً بأن لجنة بايك تمتلك مذكراته بل إنها بحوزتها وهذا ما ثبت بالفعل لاحقاً، وقد قرأها عدد من الصحفيين. وبدأ واضحاً أن اللجنة كانت تسعى لتثبيت حقها في استخلاص مذكرة لطلب وثائق وزارة الخارجية فالهدف اليوم كان وزير الخارجية، الذي لديه بالطبع عدة وسائل متاحة لكي يدافع بها عن نفسه. ومن الممكن غداً أن يكون الهدف التالي هو بعض الموظفين الصغار الذين سيقفون أمام اللجان النيابية بتهمة إعطاء توصيات وتوجيهات، سيتبين أنها «غير صائبة من الناحية السياسية».

في 14 تشرين الأول 1975، طلبت أن تقوم اللجنة «بالعمل معي بطريقة مغايرة بخصوص تقديم المعلومات المتعلقة بتحرياتها». كما عرضت «أن أزودها بملخص عن كل النصائح المعاكسة التي تلقيتها بشأن الأزمة القبرصية، طالما أنه لن يكون من الضروري الكشف عن مصدر تلك النصائح»، واقترحت «أن أقف أمام اللجنة لأصف بالتفصيل وجهات النظر المخالفة التي واجهتني وأسباب رفضي لها». وأكدت على «أن العبرة ليست في المعلومات التي تتلقاها اللجنة.. بل على الأرجح ممن ستطلب تلك المعلومات، والشكل الذي ستلقى فيه تلك المعلومات»⁽³²⁾.

لذلك فقد وجهت لورانس إيغلر غر، نائب السكرتير الثاني لوزارة الخارجية لشؤون الإدارة، أن يصدر الخطوط الموجهة التالية للضباط الأدنى رتبة الذين لا يحملون تعيينات رئاسية:

- (1) منع، بأمر من الرئيس، مناقشة مادة سرية (كان هذا يعلق قرار القضية فيما إذا كان للجنة حق رفع السرية من تلقاء نفسها).

(2) منع، بأمر من وزير الخارجية، إعطاء معلومات ستكشف خيارات تم اعتبارها قبل أو أوصي بها لضباط أعلى رتبة في وزارة الخارجية.

كان الفارق بين ما وجه بأمر الرئيس وما خولتني سلطتي بصفتي وزيراً للخارجية إصداره ذا مغزى وكان يمثل، بالنسبة لي، خطراً محتملاً، فقد كان فورد يحتفظ لنفسه بمعلومات سرية لأن اللجنة رفضت احترام نظام السرية الذي فرض بأمر رئاسي تنفيذي، كما أن ادعاءه الامتياز التنفيذي، المدعوم من قبل النائب العام، يوجب على المحاكم دعمه في كل الاحتمالات. وكنت، بالمقابل، أدافع عن نزاهة عملية صناعة القرار في وزارة الخارجية وأسعى لعزل الضباط الأقل رتبة عن ضغوط الولاء للحزب. لقد شكك النائب العام إدوارد ليفي، القانوني الضليع من كلية حقوق شيكاغو ورئيس الجامعة المميز، في المزية التنفيذية التي يمكن أن تطبق على القضية التي رفعتها وامتنع عن دعم ادعاء كهذا. أصرت على القضية لأنها بدت بالنسبة لي مسألة مبدأ كنت مستعداً لأن أستقيل لأجله وأن أواجه دعوى بعدم احترام المحكمة.

لمرة واحدة فقط، كان هناك دعم جماهيري واسع بشأن قضية كشف أسرار. ففي منتصف تشرين الأول 1975، تبنى المجلس الحاكم لمنظمة الخدمة الخارجية الأمريكية موقفي بتصويت 7-0⁽³³⁾، وفي 19 تشرين الأول وصف مقال صدر في نيويورك تايمز موقف لجنة بايك بأنها «تتافي المصلحة الوطنية بشكل واضح».⁽³⁴⁾ وتدخل جورج كينان، ضابط الخدمة الخارجية الأكثر احتراماً في البلد، بثقله برسالة بعثها إلى الواشنطن بوست:

يقف الوزير كيسنجر على أرض صلبة جداً في مقاومته العنيدة لمثل تلك المطالب - وفي الحقيقة، ليس لديه أي خيار آخر. إنه يستحق دعماً جماهيرياً قوياً على الموقف الذي اتخذته⁽³⁵⁾.

فالرواية كيفية تراجع اللجنة عن موقفها، بالتفصيل، أثناء إصدارها تهديدات عاصفة بدعاوى تحقيق، يحتاج لأكثر من حجم هذا الكتاب.

في النهاية، منع رجل الكونغرس الديمقراطي ليس أسبين Les Aspin التسبب بحرج كبير، وذلك عندما تخلى عن رئيس لجنته ورفض التصويت لصالح دعوى تحقيق ضدي، هازماً بذلك قرار رفع الدعوى بصوت واحد.

زاد هذا التراجع من تصميم بايك وفريقه على تأكيد سلطتهم بخصوص الوثائق الحساسة في ملفات وكالات الاستخبارات. وفي 6 تشرين الثاني، طالبت لجنة بايك بتفاصيل وقائع لجان مجلس الأمن الوطني كافة والتي تتعامل مع المخبرات بشكل

إجمالي حول الموضوعات الجوهرية⁽³⁶⁾. وإذا وضعنا الاعتبارات الأمنية جانباً، فسيكون جمع وثائق كهذه مستحيلًا ضمن الوقت الذي حددته اللجنة والذي لا يتجاوز بضعة أيام، ناهيك عن تحليل ووضع تقرير مدروس في الأسابيع العشرة المتبقية للجنة حسب قانون تشكيها.

استخلص فيل بوكن، المتردد دائماً في دخول أية مواجهة، «تسوية» تُسلم بموجبها غالبية الوثائق المطلوبة إلى اللجنة (باستثناء المداولات الأربعين للجنة، والتي كانت ستوجز شفهيًا)، ويشترط أن يكون بإمكان الرئيس استخدام الفيتو بموضوع الكشف للمراجعة القانونية، لكن فيضان الأخبار التي سرعان ما تسربت أظهر تماماً كيف أن اللجنة كانت غير متقيدة حتى بعد ظهور نتائج تدابيرها المفترضة مع البيت الأبيض.

بلغت رعونة لجنة بايك ذروتها في معالجتها لتقريرها النهائي. إذ نشرت النيويورك تايمز والواشنطن ستار في 20 كانون الثاني، 1976، بعض القصص التي زعمتا أنها مبنية على أجزاء من مسودة تقرير كان حينها في طور الإعداد من قبل لجنة بايك وطاقمه؛ بحثت تلك القصص بشكل رئيسي الأزمة القبرصية لعام 1974، والعمليات السرية في العراق، وإمدادات وكالة المخابرات المركزية للرموز السياسية في أنغولا بالأسلحة، وجمع المعلومات الاستخباراتية داخل المياه الإقليمية السوفيتية باستخدام غواصات بحرية للولايات المتحدة، وفشل المخابرات الأمريكية بالتنبؤ بتجربة الهند فيما يخص تفجير القنبلة الذرية عام 1974⁽³⁷⁾.

في اليوم التالي، نشرت «الواشنطن بوست»، مدعية الوصول إلى مسودة تقرير لجنة بايك، قصصاً (ظهرت في النيويورك تايمز أيضاً) تزعم استخدام أموال المخابرات المركزية الأمريكية لتزويد «الملك برفقة نسائية»⁽³⁸⁾. عندما صوت في ذاك اليوم نفسه بعض أعضاء اللجنة المهتمين من أجل نشر أحادي الجانب «لمعلومات سرية محددة.. في مسودة تقرير اللجنة»⁽³⁹⁾، أجاب رئيس اللجنة بايك «أن الاتفاق (مع البيت الأبيض) ليس ملزماً» فيما يتعلق بتقرير اللجنة، و«أن الفرع التنفيذي ليس له ولا يجب أن يكون له الحق في تحرير أو إملأ ما يجب أن يذهب إلى تقرير الكونغرس».

ثبت أن هذا كان كثيراً بالنسبة للواشنطن بوست، التي لم تكن صديقة لإدارة فورد، والتي

كتبت:

باختصار، إن موقف السيد بايك من تقرير لجنة استخباراتية في مجلس النواب لا يمكن الدفاع عنه، فقد وافق في أيلول الماضي على قبول معلومات سرية محددة من الفرع التنفيذي تقول بأن البيت الأبيض يجب أن يكون الحكم الأخير الذي يقرر أي معلومات عنه سوف تكشف. وادعاء أن تعهده المطبق على استلام المعلومات حينذاك لا على

إعطائها هو استهزاء بذلك التعهد، ومن شأنه تقويض الأساس الذي يمكن لأي لجنة تقص استخباراتية مستقبلية أن تطلب معلومات سرية بناءً عليه⁽⁴¹⁾.

في هذا الوقت كان مجلس النواب بالكامل يعيد النظر بالأمور «ربما تحت تأثير صدمة اغتيال ريتشارد ويلش، رئيس محطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في أثينا، في 23 كانون الأول 1975. كان اسمه قد انكشف خلال التحقيقات الاستخباراتية وظهر بالتالي في مختلف وسائل الإعلام. وفي 29 كانون الثاني 1976، صوت مجلس النواب بنسبة 264 إلى 124 على إعادة الاتفاق مع الرئيس فورد ومنع إفشاء تقرير لجنة بايك إلى أن يتمكن الرئيس من التأكد من أنه لا يتضمن أي معلومات معادية تؤثر في نشاط الاستخبارات الأمريكية.

وبعد أسبوعين، انهار ذلك القرار. وفي يومي 16 و23 شباط، إذ نشرت «ذا فيلج فويس» ما وصفته بأنه تقرير بايك. وقد أكد مراسل الـ CBS دانييل سكور فيما بعد، والذي كان قد بدأ ييث مقتطفات منه في 25 كانون الثاني، أنه قد أعطى نسخته غير القانونية من التقرير لصحيفة «ذا فيلج فويس»⁽⁴²⁾.

استعان مجلس النواب الآن بلجنته الخاصة بالسلوك الرسمي Official Conduct للقيام بالتحقيق. وكما هي العادة في واشنطن، لم يعثر على مصدر التسريب - مع أنه يمكن للمرء أن يقول من باب التهكم: إنه كان يجب أن تكون مصادر سكور محمية بدقة وحذر أكبر مما هي عليه الحال بالنسبة لمصادر رجال المخابرات المحترفين.

وخلال هذا الغليان، تابعت لجنة بايك باضطراد نسخ أجدد من تقريرها. وسرعان ما أصبح هنالك عدد من الروايات التي تطفوا على السطح بحيث أصبح مستحيلاً معها القيام بتقديم رد محدد. لا أرى سبباً الآن لتغيير تصوري الحالي لرواية ذا فيلج فويس في كونها «متحيزة ومضللة وغير مسؤولة على الإطلاق»⁽⁴³⁾.

في الحدث، لم يرق تقرير بايك إلى مرتبة كونه رسمياً. وإن الاعتبارات المتهورة والمشوهة لعدد من العمليات السرية قد حاصرت لفترة، ولكن واحدة فقط من توصيات لجنة بايك نجحت في تخطي الجدل المحيط بتسرب تقريرها النهائي: وهي إنشاء لجنة برلمانية لشؤون المخابرات. إذ لم يكن انعدام المسؤولية والهستيريا التي أضعفت قدرات أمريكا الاستخباراتية وشغلت لأشهر عدة أكبر صناع القرار السياسي عن واجباتهم الأساسية بالأمر المفاجئ.

هل كانت هناك فضيحة استخباراتية، وماذا كانت النتيجة؟

منذ بدأت هذه التحقيقات الاستخباراتية، تمخضت الحكمة التقليدية - على الأقل الحكمة الليبرالية التقليدية - عن وجهة النظر التي عبر عنها السنياتور تشيرش في بداية التحقيق الذي قام به حول حقيقة أن وكالة المخابرات المركزية «كانت فيلاً هائجاً خرج عن السيطرة». ثم قام تشيرش فيما بعد ولمصلحته بسحب ذاك التصريح في تقرير لجنته. لكنه أصبح منذ ذاك الحين علامة دائمة على الفولوكور الكلامي وعلى الكثير من الأفلام والاستعراضات التلفزيونية. على أي حال، فقد أثبتت تحقيقات الاستخبارات العكس تماماً، وهذا ما يمكن أن يصبح جلياً فيما لو تم تحليل التحقيقات إلى مكوناتها.

فلنشاطات الاستخبارات الأمريكية ثلاثة عناصر: أولاً حيث يزود فرع التحليل لوكالة المخابرات المركزية المسؤولين بتقارير وتقديرات حول أمور تتراوح بين شخصيات القادة الأجانب وتقويم الخيارات السياسية، ثانياً فيتعامل فرع العمليات لوكالة المخابرات المركزية مع المواضيع المذكورة والتي كانت موضوعاً لعدد كبير من الأفلام: التجسس، والعمليات السرية، والأعمال شبه العسكرية التي تعتبرها كل الحكومات الرئيسية في مصلحتها الوطنية لكنها تتردد في تأكيدها، أما العنصر الثالث فيتكون من عدد وافر من المنظمات، يعمل عدد منها تحت رعاية وزارة الدفاع، وتحركها مجموعة من رجال الاستخبارات بطرق ووسائل تقنية.

لم يزود الفرع التحليلي لوكالة المخابرات المركزية التحقيقات البرلمانية بالكثير من الحنطة لطواحينها. فيما جعلتني تقاريرها أشعر بالسخط أحياناً من نزعتها لإتباع الحكمة الليبرالية التقليدية، فإنها كانت لا تكل ولا تعرف التعب في أوقات الهدوء ولا يمكن الاستغناء عنها في أوقات الأزمات. وبتحديد مجال مهامها، فإنه كان من الصعب تجنب بعض مواطن الضعف التحليلية العارضة، كان من الممكن إصلاحها دون أخذ الوثائق - مهملين بذلك سياقها العام - أو اقتباسها بشكل انتقائي - السهم الذي تاجر به النقاد المصممين والأذكاء. لقد حاولت لجنة بايك جاهدة أن تحول مسألة قبرص إلى فشل للاستخبارات، لكنها حقاً كانت أحكام سياسية متحدية أكثر منها تقويماً استخباراتياً.

أكثر الأمور المفصوكة تفاهة «وتدميراً» كان يتعلق بالاستخبارات التقنية. فمن بين هذه الأمور، كان أمر كشف تنصت الغواصات الأمريكية على الكابلات السوفيتية تحت الماء أكثرها شناعة. فقد دمرت المصدر الهام والذي مكن محلي وكالة الاستخبارات من قراءة نتائج تجارب الصواريخ السوفيتية بعيدة المدى، التي تم إطلاق العديد منها من شبه جزيرة كامشاتكا في رأس سيبيريا، والتي نقلت إلى المقر الرئيسي بواسطة كابل تحت مائي. وهنالك أمثلة فاضحة أخرى عن كشف بعض الأمور التقنية المدمرة التي تتعلق «بغلامور إكسبلورر» التي ذكرت سابقاً، وهي سفينة صممت خصيصاً لرفع غواصات سوفيتية غارقة في قعر المحيط. كما تم حصر عدد من الاتصالات، الخاصة بالتنصت على مكالمات بعض القادة

السوفيت الهاتفية، وكشفها دون مغزى. إن كشفاً كهذا ينطوي على دلالة نجاح المخابرات لا على فشلها، وعلى أنها لم تحمل أدنى إشارة لإساءة استعمال السلطة.

تبين أن الهدف الرئيسي للتحقيقات هو العمليات السرية. فقد ولدت الحرب الباردة منطقة رمادية لصراع القوتين الأعظم، لم تطوق لا بالطرق الدبلوماسية الرسمية ولا بالعمل العسكري. وقد هددت شبكة عالمية من الإرهابيين والعصابات والأحزاب الراديكالية الثورية والشيوعية التي تمويلها موسكو المجتمعات الديمقراطية، فارضة تحدٍ غير مسبوق على توازن القوى العالمي.

هذا هو السبب الذي جعل كل رئيس أمريكي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية يكتشف أنه ليس بالإمكان الاستغناء عن إمكانيات أمريكا السرية، حتى مع كارتر وكليнтون اللذين كانا في الأصل متشككين للغاية. فقد كانت أكثر العمليات السرية الأمريكية المعتادة هي مساعدة الأحزاب الديمقراطية أو وسائل الإعلام في البلدان التي تهددها المجموعات الراديكالية أو الشيوعية؛ التي تتلقى تمويلاً من الخارج بالسيطرة أو بالعمل على خنق حرية التعبير. وفي بعض الأحيان القليلة، مولت العمليات السرية المقاومة شبه العسكرية وحتى العسكرية ضد سيطرة الشيوعيين أو ضد بعض القوى التي تعتبر تهديداً لأمننا القومي. وخلال خدمتي في الحكومة، شجع هذا النوع من العمليات السرية الحكم الذاتي للأكراد في العراق، وسعى لمنع انتصار الشيوعيين في أنغولا (سوف نبحث هذا في فصول لاحقة). وقد لخصت في شهادتي أمام لجنة تشيرش في 5 شباط 1976 ما دفع فورد للموافقة على العملية السرية في أنغولا:

لقد ساعدنا بلدان إفريقية السوداء، وذلك بناءً على طلبها، وذلك عندما ظهرت كميات هائلة من التجهيزات العسكرية السوفيتية والقوات العسكرية الكويتية في بلد مجاور، إذ أصبحت هذه الإمدادات العسكرية (السوفيتية) أكبر بكثير من كل الإمدادات العسكرية التي أرسلت سابقاً إلى إفريقية. وقد فعلنا ذلك كي نحبط أفعالاً مشابهة في أجزاء أخرى من العالم.⁽⁴²⁾ استمرت الإدارات المتتالية بمتابعة العمليات السرية - عادة وفق معيار أساسي - حتى كتابة هذه السطور وفي أماكن بعيدة مثل أمريكا الوسطى، والكاريبي، والخليج الفارسي، والبوسنة، حتى إن إدارة كلينتون كانت قد دربت وجهزت أحد الجيوش، بطرق سرية. طبعاً، العمليات السرية ليست أكثر حصانة ضد الأخطاء البشرية من السياسات المفتوحة التقليدية، ولكنها ربما أكثر سرية بسبب الغموض الذي يلغها في المقام الأول، ولهذا السبب، في كل الإدارات، كانت تبقى تحت المراقبة والسيطرة من قبل أعلى مستويات الحكومة.

كان بعض الخلل من حين لآخر ينجم عن سوء تقدير بعض القادة السياسيين، لا عن تجاوزات جماعة الاستخبارات. إذ لم تكن القوة الدافعة من وراء التحقيقات مساوئ يمكن إقامة الدليل عليها وفقاً

للقناعات الطاغية على تلك اللجان وأفرادها بأن العمليات السرية، بأي شكل ومهما كانت طريقة إدارتها أو التحكم بها، لا تلائم الديمقراطية الأمريكية.

والغريب أن فئة النشاطات السرية الأكثر حاجة للمراجعة، نادراً ما كانت تُراجع من قبل اللجان. إنها النشاطات العسكرية وشبه العسكرية التي نفذت في وضع النهار، والتي كان عامل «السرية» فيها يتعلق بطريقة تمويلها أكثر من العملية نفسها - مثال على هذا؛ عمليات لاوس في إدارات كل من كينيدي وجونسون ونيكسون، وعملية أنغولا في إدارة فورد، والعمليات المتعددة في البوسنة في إدارة كلينتون. فما إن تصل مثل هذه العمليات إلى مقياس محدد، حتى تنقل إلى فئة أكثر انفتاحاً، وتوضع تحت إدارة موظفين مؤهلين بشكل أكبر من مختصي المخابرات للإشراف على العمليات العسكرية.

ركزت تحقيقات الاستخبارات في السبعينيات على النشاطات الاستخباراتية السرية التقليدية. وفي هذا السياق، تم إهمال عنصرين؛ لكونها تحدث في منطقة خطرة تخيم عليها الظلال كما فتحتمل الفشل؛ وإلا فإنها ما كانت لتدار بطريقة سرية في المقام الأول. والأكثر أهمية من هذا، أنها لم تول اهتماماً بالحرب الباردة. في سياق حصار برلين، وأزمة الصواريخ الكوبية، والضغط الشيوعي حول المحيط السوفيتي، فإن خسارة بلدان مثل تشيلي أو أنغولا لصالح الشيوعية كان يعتبر نهائياً. عالجت الأحكام ذات المفعول الرجعي عقداً أو عقدين بعد الحدث، وكانت غير عادلة بالنسبة لجنود مشاة المعارك الصامتة على طول الجبهات التي اختارها لهم ضباط أعلى، كانوا قد هجروا قواتهم عندما انقلب المزاج العام للبحث عن كبش فداء.

أرعبت النتائج تقريباً جميع من لهم خبرة في عمليات الاستخبارات. فقد قال جيمس شليسينغر المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية والذي أصبح وزيراً للدفاع في أوائل آب 1975:

أظننا نعرف أن مصادر المعلومات الواردة إلى وكالة المخابرات المركزية قد انخفضت بشكل درامي في علاقات الارتباط وبما يتعلق برغبة الأجانب في العمل مع رجال استخباراتنا.. (وهذه هي) النتيجة الحتمية لإفشاء العمليات السرية بهذه الطريقة.⁽⁴⁵⁾

حتى الرئيس كارتر، الذي أدار حملته الانتخابية ضد وكالة المخابرات المركزية وعقيدتها السرية المزعومة لديها، اكتشف مبكراً في إدارته أن الأمور قد ذهبت أبعد من اللازم. ففي تموز 1978، اشتكى لقادة الكونغرس أن تسرب المعلومات السرية كانت تجفف مصادر أمريكا الاستخباراتية وتدمر الأمن القومي، وفي آذار 1979، أكد السيناتور دانييل باتريك مونيهان، عضو لجنة النواب النخبة بشأن الاستخبارات، أنه: «لم يتبق أي وكالة مخابرات ذات أهمية داخل حكومة الولايات المتحدة».⁽⁴⁶⁾ وفي تشرين الثاني 1979، تدخل إدوارد هيث رئيس وزراء إنكلترا السابق بوجهة نظره: «ما حصل للخدمات

السرية الأمريكية، بسبب قلقاً كبيراً في كل العالم الغربي⁽⁴⁷⁾. أخيراً، لخص جيمس شليسنيغر، الذي بدأ بحكم عمله مديراً لوكالة المخابرات المركزية بجمع «مجوهرات العائلة» باعتبارها ذات صلة بووترغيت، في شباط 1980 .

منذ 1975، وبدلاً من تقوية ما كان يعتبر إلى حد معقول منظمة فعالة، عمل التوجه السياسي على إضعاف وشل وتدمير الخدمات الاستخباراتية من خلال التشريع، ومن خلال إجراءات جديدة تعوق العمليات التي يجب بالضرورة أن تكون سرية لصالح وكالة الاستخبارات⁽⁴⁸⁾.

أخذ فورد مضمون كل التهم بجدية تامة. فانتظر حتى أتمت لجنة بايك عملها قبل أن يصدر في 18 شباط 1976 - الأمر التنفيذي رقم 11905 والذي يعيد بموجبه تنظيم الاستخبارات. وبناءً على توصيات كل من لجنة روكفلر ولجنة تشيرتش، فإن الأمر التنفيذي قد جاء بمايلي:

1 - إنشاء هيكل قيادة مخابرات خارجية جديد، يزود جماعة الاستخبارات بتوجيهات سياسية محددة.

2 - إعلان الخطوط العامة الموجهة لمسؤوليات وواجبات جماعة الاستخبارات.

3 - تزويد مجموعة جديدة من الإجراءات للتدقيق في النشاطات التي رفعت الموضوعات القانونية.

4 - وضع قيود جديدة - كحظر الاغتيالات - ووضع قوانين تحكم جديدة تعتمد المراقبة الإلكترونية وفتح البريد على سبيل المثال⁽⁴⁹⁾.

دونت مسؤوليات وواجبات المجموعة الاستخباراتية على والأخرى المخابرات. وفي بعض الحالات، فإن لائحة الأعمال المسموحة لا حظت ولأول مرة النشاطات التي كانت لسنوات تنفذ تحت توجيهات سرية.

كانت تلك الخطوات مفيدة، لكن للسخرية فإن الخطر الحقيقي، كما سيظهر جلياً خلال العقدين التاليين، لم يكن يتمثل في مبالغت جماعة المخابرات، وإنما في حكمة الأوامر الصادرة عن سلطات أعلى، تكاد تكون دائماً من البيت الأبيض بخصوص إيران كونترا في إدارة ريغان والتزويد السري للبويسنة بالأسلحة الإيراني في إدارة كلينتون. كما أمسى واضحاً أن متطلبات الاستشارة التي توسعت لتشمل ثمانين لجان من الكونغرس (وقد خفضت أخيراً إلى لجتين عام 1980) قبل تنفيذ عمليات سرية لم تستطع أن تؤكد على الانسجام البرلماني التنفيذي، ولا على حفظ الأمن. فمن الأمثلة الأولى على هذه الحالة المذكورة كانت العملية السرية التي أطلقتها إدارة فورد في أنغولا خلال 1975، لمواجهة الهيمنة السوفيتية والكوبية في ذلك الجزء من

إفريقيا. بعد أن صدق فوراً على العملية، تم إعلام اللجان الثلاث المشرفة في البرلمان ومجلس الشيوخ بالإضافة إلى لجنتي المخابرات بشكل مفصل ومستمر. فكلما قرار جديد بخصوص أنغولا، فقد كانت تلك اللجان تبالغ بالتفاصيل. وكانت النتيجة إعلام ثمانين لجان من الكونغرس أربع وعشرين مرة مختلفة. وقد تم إعلام أكثر من عشرين سيناتوراً ومئة نائب برلمان و150 عضواً في الإدارة بعملية أنغولا السرية⁽⁵⁰⁾. وكما تبين، فإن الإعلام بتلك الطريقة الموسعة أعطى حافزاً إضافياً لأولئك الذين يعارضون بشدة العمليات السرية للعمل على إعاقتها وذلك بنشرها على الملأ.

يبقى السؤال: هل كان هذا الاضطراب ضرورياً لتحقيق التحسينات التي تم إنجازها؟ مع أن التحقيقات المختلفة ادعت أنها تهدف إلى تطوير النشاطات الاستخباراتية، فإن جهودها - ولا سيما في حالة لجنة بايك - قد تضافرت للهجوم بعنف على السياسة الأمريكية الخارجية القائمة. فقد كشفت معلومات سرية حساسة عن عمد؛ فتحت تسمية ضباط الاستخبارات، ونشرت برقيات وبعض المذكرات الداخلية التي تتعلق ببعض العمليات، وكشفت هويات العملاء الأجانب بإعطاء أوصافهم دون تغطية، كما تم تفصيل طرق تنفيذ عمليات بعينها في بلدان محددة. ولم يكن أي شيء من هذا كله ضرورياً سواء للأهداف الظاهرية من التحقيقات أم لعملية الإشراف البرلمانية.

استمر تزايد الأذى على جماعة الاستخبارات لزمناً طويلاً. ولكونها قد كشفت بشكل كامل لدرجة تعرضها للسخرية بشكل علني ودعائي أحياناً، جردت وكالة المخابرات المركزية من قوة كفاءتها الغامضة، ودرجة أهليتها في الاعتماد عليها، والثقة بالنفس الهامة لمهمتها. ولأنها أوجدت لتكون ذراعاً للفرع التنفيذي، وجدت وكالة المخابرات المركزية نفسها فجأة، وفقاً لقول المدير اللاحق روبرت م. غيتس، في وضع شاذ متساوي البعد بين الرئيس والكونغرس⁽⁵¹⁾. ونظراً لما واجهها من ضغوط متضاربة في ظل خلفية من الشخصيات المدمرة العديدة، اكتشف موظفو وكالة المخابرات المركزية أنه حتى تنفيذ الأوامر لم يقدم أي حماية من أجل تغيير الرأي العام. ونتيجة لهذا، أصبح الحذر الشديد ملجأهم. وفي الواقع كان كل مستخدم في وكالة المخابرات المركزية بحاجة لأن يقوم محاميه بالتدقيق، فيما إذا كانت الأوامر التي يتلقاها أو التي تنفيذه لها لن تجعل منه ضحية الموجه التالية للتطهير. وأصبح من الأسهل والأسلم بكثير أن يدفع المرء نفسه في عمل كتابي بيروقراطي من أن يدفع برقبته خارجاً في مهنة محفوفة بالمخاطر قد تعرضهم للخطر، وهم في بيوتهم أكثر من تعرضهم له وهم في ميدان العمل.

كان إجراء تغييرات تنظيمية داخلية متكررة وتخفيض عدد الموظفين بشكل حاد قد أوقع الفوضى. فمنذ بدء هذه التحقيقات، أصبحت معظم العمليات السرية (وربما كلها) معروفة للجميع، مقضياً بذلك على سبب كونها سرية. وفي سياق هذا، وقع التحكم بالعمليات في بعض الأحيان في أيدي الرومانسيين،

وليس الاستراتيجيين، كما في حالة إيران كونترا والضوء الأخضر الذي أعطي لتزويد البوسنة بأسلحة إيرانية.

وكان أكثر الضحايا إثارة للمشاعر موظفو وكالة المخابرات المركزية الذين، خلال الحرب الباردة، أنيطت بهم مهمة الدفاع عن الخطوط الأمامية للحرية - التي حددها رؤساؤهم - نيابة عن مجتمع ليس معتاداً على التعامل مع توازن قوى عالمي، بنشاط أقل سرية. لقد ترك الرجال والنساء الذين نفذوا بسرية هذه المهمة غير المشكورة - التي جردتهم من تحقيق رصيد أو، كما تبين، من حماية مناسبة - عراة أمام أعدائهم، وقد نزع غطاء حمايتهم التقليدية فجأة، وفشل رؤساؤهم في المجيء للدفاع عنهم أو تركوهم وببساطة طعاماً للذئب. لقد حُط على حين غرة من قدر المهام الموكلة إليهم، حتى إن بعضهم بالكاد تمكن بعد عقد من الزمان أو أكثر بعد الحدث، أن يتذكر الضرورات التي استدعتها. فإن العمل في عالم يملك قلة فقط من الأمريكيين الخبرة فيه، يمكن أن يجعلهم يبدوون حمقى أو غير مؤهلين بسبب ما ترسمه عنهم مجموعة من الرماة المهرة المشغولين بتطوير قضاياهم الإيديولوجية أو حياتهم المهنية.

تمثلت الإصابة الأكثر جلاءً لهذه العملية في ريتشارد هيلمز، أحد أكثر عناصر الخدمة العامة الذين عرفتهم تميزاً، فقد اتهم بالحنث باليمين عند إدلائه بشهادة عام 1973 أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ، خلال جلسات الاستماع التأكيدية لتعيينه سفيراً قنياً في إيران، كان قد شهد شهادة ناقصة؛ وجوهرياً، وقع عليه ظلم فادح. وابتاعه الإجراءات التي كانت مقبولة، أنكر هيلمز العمليات السرية أمام لجنة غير مُخولة بتلقي معلومات عنها، رغم أنه كان قد عرض بالكامل التفاصيل أمام اللجان الأربعة التي عُيِّنت لهذه المسؤولية. ما جعل التهمة تدمر حياته المهنية وتفسدها على نحو فظيع هو ذلك الحنث المزعوم باليمين الذي لفت انتباه المدعي العام وليام كولبي، خليفة هيلمز، الذي ضُغَط عليه لكي يفعل ذلك من قبل مسؤول في وكالة المخابرات المركزية.

لم تكن تحقيقات المخابرات إلا فصلاً من مأساة بدأت مع فيتنام، جعلت الولايات المتحدة تناضل من أجل الإمساك بعالم غير متكامل، بحيث لا تستطيع أن تتخلى عنه أو تسيطر عليه. فمُجمَع المخابرات الأمريكية، الذي وقع ما بين أولئك، الذين أصروا في وسط الحرب الباردة، على معيار مطلق للسلوك الأمريكي، وبين آخرين كانوا ضد كل خطر، تمزق في مسعى أمتنا التاريخي للنقاء الأخلاقي. وبعد نهاية الحرب الباردة اكتشفت الولايات المتحدة - لدواعي دهشتنا - أن مخابراتنا التي يساء إليها كثيراً ضرورية بشدة في عصر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والمنافسة الاقتصادية. ففي الديمقراطية ينبغي أن تكون هذه الخدمة معتمداً عليها ومُعْتَداً بها. ولكن ثمة طرق لتحقيق ذلك دون انحراف وجلد للذات.

الجزء الرابع

اختراق في الشرق الأوسط



obeikandi.com

فورد ودبلوماسية الشرق الأوسط

ساعدت إدارة الرئيس جيرالد فورد كلاً من إسرائيل وجيرانها العرب على تخطي الخط الحرج الفاصل بين معاهدات فك الارتباط العسكرية إلى مجاهل العملية السلمية. فقد دعمت معاهدات الفصل عام 1974، في فترة رئاسة نيكسون، وقف إطلاق النار الذي أنهى حرب 1973 بين العرب وإسرائيل. وقد كانت معاهدة سيناء الثانية للعام 1975 في فترة رئاسة فورد خطوة فاصلة على الطريق الذي تتوج بمعاهدة السلام بين إسرائيل ومصر في مارس 1979، وبمعاهدة أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سبتمبر 1993، وبمعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في أكتوبر 1994.

ويظل التساؤل عما إذا كان النجاح الذي حدث بعد فورد تطوراً طبيعياً، فما كان لفورد أن يطلق يده في هذا المشروع الخطر والمعقد خلال الأسبوع الأول من تواجده في البيت الأبيض، لكن الوضع المتفجر في الشرق الأوسط وسط مخاوف الدول الديمقراطية الصناعية من أزمة الطاقة، لم يترك لفورد أي خيار آخر. وقد أتت الدعوات التي وجهها الرئيس نيكسون إلى عدد من زعماء الشرق الأوسط ثمارها، حيث قام نيكسون خلال شهر يوليو 1974، والذي يعد شهراً ختامياً حافلاً بالنسبة له، بمقابلة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي إيفال آلون ورئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي. كذلك تمت برمجة زيارات عديدة من قبل وزراء خارجية كل من مصر وسورية والمملكة العربية السعودية بما في ذلك الملك حسين بمعدل زيارة في كل أسبوع خلال شهر آب / أغسطس، وفي ظل الجو المشحون بالكأبة والشك في الشرق الأوسط، فإن المماطلة وتأجيل هذه الزيارات كان يخشى أن يُفسر كإشارة على تردد الإدارة الجديدة في متابعة عملية السلام، بل كان يهددها ما هو أسوأ، وهو أن هناك تغييراً وشيكاً في سياسة البيت الأبيض من شأنه أن يؤدي إلى اشتعال المنطقة.

المرجل

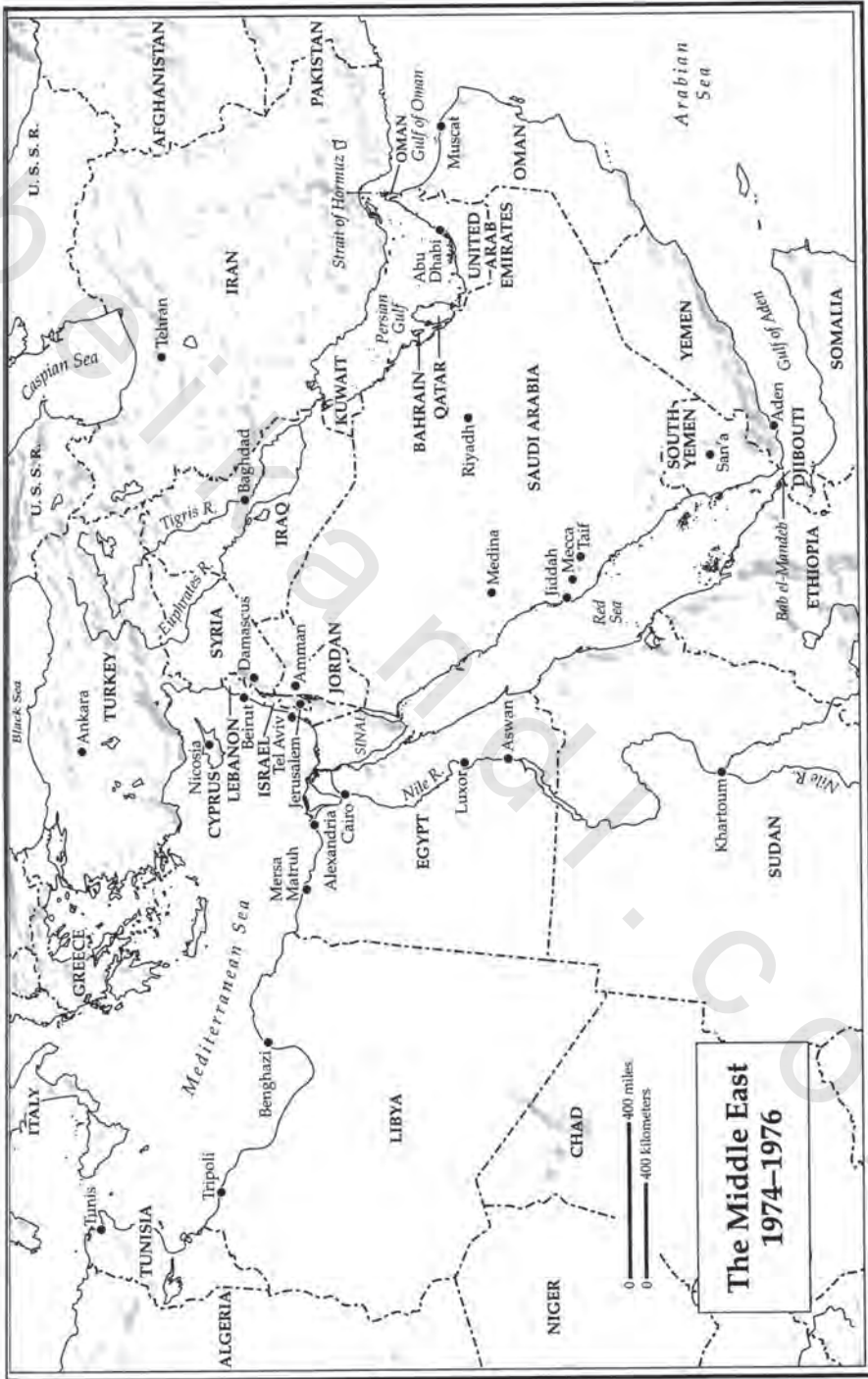
يعتبر السراب ظاهرة طبيعية في الشرق الأوسط حيث لا شيء يبدو على حقيقته في هذا الجزء من العالم. فعندما غادر الرئيس نيكسون الإدارة كانت «عملية المفاوضات» بين الدول العربية وإسرائيل على وشك البدء بإزالة الآثار المتركمة لأربع حروب على مدى خمسة وعشرين عاماً. وبالرغم من ذلك، فإن

ما من دولة عربية قد اعترفت بدولة إسرائيل، وما من زعيم عربي وافق على التفاوض المباشر مع قادة إسرائيل على القضايا والمسائل السياسية باستثناء الملك حسين الذي قام بمفاوضات على مستوى عالٍ من السرية، ولكنها كانت عديمة التأثير. فأقصى ما قدمته الدول العربية هو السماح بإجراء مباحثات عسكرية فنية تتعلق بوقف إطلاق النار وذلك تحت رعاية فريق ثالث، غالباً ما يكون من الولايات المتحدة الأمريكية، وأحياناً يكون من الأمم المتحدة.

عملية السلام في المفاهيم الدبلوماسية التقليدية لم تكن تمثل الأجواء المثالية، فدخل وشعوب ترفض الاعتراف بعضها ببعض وكانت تتحدث عن السلام، حيث كانت البرامج الرسمية لبعض القادة العرب المشاركين في عملية السلام ما تزال تطالب بجثث الدول اليهودية، وهذه التناقضات تعكسها بشكل واضح - الصيغة شبه الملزمة للقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة في نوفمبر 1967 - والذي يعد أحد الأسس القانونية الدولية للمفاوضات. فلقد كان مطلوباً من إسرائيل الانسحاب إلى «حدود آمنة معترف بها» في سياق التعاقد على «سلام عادل ودائم» دون وجود تعريف واضح لهذه الصفات المشار إليها. وكانت الدول العربية تطالب بالانسحاب من الأراضي المحتلة كافة مع ضمان الاعتراف الواضح بإسرائيل في نهاية العملية. وقد أصرت إسرائيل بالمقابل على المفاوضات المباشرة التي تتضمن الاعتراف الصريح منذ بدء العملية. فكان كل طرف يطالب بأعلى سقف من المكاسب ثمناً للدخول في المفاوضات وفي توجه سبب الجمود والتأزم في المنتديات المختلفة لعقود من الزمن. ورغم تغيير اللاعبين الأساسيين في هذه العملية مع مرور الوقت، إلا أن السيناريو الأساسي لها لم يتغير.

كانت كلٌّ من إسرائيل والدول العربية تُساق بواسطة القالب التاريخي الشخصي لكل منها. فالإسرائيليون الذين تحولوا إلى غيتو فعلي وحقيقي (كيان قائم وموجود) عبر تاريخهم القومي، رهنوا عملية السلام بما يشبه المضمون الغيبي الميتافيزيقي. إذ طالبوا بمعاهدة سلام تقدم لهم علاقات وصلات مع دول الجوار تشبه تلك العلاقات - على سبيل المثال - الموجودة بين بلجيكا وهولندا، وذلك أن هذا التعايش لا يوجد حتى بين الدول العربية ذاتها، ولا يمكن للعلاقة بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية أن تتطور لأكثر من وثيقة رسمية منفردة إلا بعد انقضاء فترة طويلة من العيش السلمي المشترك بين الطرفين.

خلق تطلع الإسرائيليين للسلام عائقاً وقابلية للفشل والسقوط في آن واحد. فقد بدا لفترة أن معظم الإسرائيليين يتطلعون للحصول على الكثير من الاتفاقيات الرسمية، بينما كان آخرون منهم، وعلى نحو مناقض، مستعدين للمخاطرة بالتسوية مقابل القليل. وللوصول إلى السلام الرسمي والاعتراف بدا قطاع واسع من الإسرائيليين عرضة للإرباك والخلط بين الحثيات والجوانب الشرعية للسلام وبين جوهره. وبات من الصعب ضمن إسرائيل التوصل إلى توازن بين متطلبات الأمن المطلقة ومتطلبات السلام المطلقة.



وقد شكل الصراع الطويل مع إسرائيل إهانة كبيرة للشعوب العربية، كما بين لي الرئيس السوري حافظ الأسد مستعيراً مقولة الملك عبد العزيز ملك السعودية للرئيس فرانكلين د. روزفلت قبل ثلاثين عاماً: «لماذا يجب على العرب أن يدفعوا بأراضيهم ثمن الجرائم التي ارتكبتها أوروبا بحق اليهود؟ ولماذا يتوجب على العرب أن يقبلوا بادعاءات كتاب مقدس لدين هم أنفسهم لا يعتقدونه؟». لقد أدت جميع المحاولات الرامية لتحقيق تلك القناعات على مدى أربعين حروب، إلى سلسلة من الكوارث العسكرية بسبب سوء تقدير جيران إسرائيل لقدراتهم العسكرية، حيث رفضوا خطة الفصل التي أقرتها الأمم المتحدة في نوفمبر 1947، وفضلوا الذهاب إلى الحرب، فكان النصر حليف إسرائيل مما مكنها من مضاعفة مساحة أراضيها مؤسسة ما عُرف لاحقاً بـ «حدود ما قبل حزيران 1967» (وهي فعلياً خطوط الهدنة لعام 1949). وفي سياق هذه العملية قامت إسرائيل بنقل العاصمة إلى القسم الغربي من القدس، الذي كان بالإضافة إلى البلدة القديمة تحت الوصاية الدولية للأمم المتحدة، وظلت البلدة القديمة في القدس تحت الوصاية الأردنية إلى عام 1967.

لم تغير الهدنة بين إسرائيل وأربع دول عربية عام 1949 من موقف الشعوب العربية حيال عدم قبول الاعتراف بها والتفاوض معها. وفي عام 1954 ظهرت مبادرة سلام تمهيدية مقدمة من بريطانيا العظمى مرتكزة على أسس مطالب الزعيم المصري جمال عبد الناصر والتي تدعو إلى عودة إسرائيل إلى حدود التقسيم الذي وضعته الأمم المتحدة، الأمر الذي يعني تخلي إسرائيل عن نصف أراضيها. ولم تتغير هذه التوجهات حتى العام 1956 عندما ردت إسرائيل (في العدوان الثلاثي مع بريطانيا وفرنسا) على اتفاقية التسليح التي عقدها ناصر مع الكتلة الشيوعية وعلى تأميمه قناة السويس، باحتلالها لشبه جزيرة سيناء. وعندما ضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل للتخلي عن غزوها للدول المجاورة، تبادر إلى أذهان الزعماء العرب أنهم قد وجدوا شبكة النجاة الدائمة ضد السياسات المعادية، بزعم أن الولايات المتحدة لن تؤيد أي تغيير في الوضع الإقليمي الحالي لصالح إسرائيل.

لكن أحداث عام 1967 علمتهم غير ذلك، ففي شهر حزيران من ذلك العام، طالب ناصر وبشكل حاسم بانسحاب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (UNEF) والتي تم نشرها على طول الحدود المصرية الإسرائيلية باعتبار أنها قوات فصل وذلك على أثر الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام 1956. ثم قام عقب ذلك بإقفال مضيق تيران، مغلقاً بهذا الطريق أمام مرفأ إسرائيل الوحيد على البحر الأحمر في إيلات. وإزاء عدم تصدي كل من الأمم المتحدة (UN) والولايات المتحدة الفعال لانتهاك إسرائيل للاتفاقيات الدولية، قامت الأخيرة بهجوم مباغت حققت من خلاله انتصاراً باهراً، حيث وصلت قواتها مرة أخرى إلى قناة السويس، واحتلت مرتفعات الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن كلها، بالإضافة إلى البلدة القديمة من القدس، وبذلك الطريقة ضاعفت إسرائيل مرة أخرى من مساحة أراضيها.

وفجأة أصبحت حدود 1967، التي رفضت كل الدول العربية الاعتراف بها عندما كانت موجودة على الأرض، قيمة مقدسة وحرمة لا تنتهك في عيون العرب، وانقلبت إلى علامة فارقة للتفاوض، وخصوصاً بالنسبة لتلك الدول التي بدت غير مستعدة للتفاوض على هذا الأمر البتة. وفي تلك اللحظات أيضاً وجد بعض زعماء الدول العربية صعوبة في إرغام أنفسهم على التلفظ بتلك الكلمة السحرية: «السلام». وقد أخبرني في عام 1973 أحد وزراء خارجية العرب «أنه ما من أحد يرغب أن يكون وزيراً تلعبه الأجيال لكونه أول من دخل في صلح مع إسرائيل».

كان الزعيم العربي الوحيد ذا النوايا الواضحة قبل العام 1973، هو ذلك الفارس الشجاع الملك حسين ملك الأردن، وهو الذي حكم الضفة الغربية والبلدة القديمة للقدس حتى حرب 1967، وقد كان الصديق الوفي للغرب، إذ قام بعدة لقاءات دورية وسرية مع قادة إسرائيل، لكن نظراً لكونه ظل يعمل بشكل منفرد وسري، كان أضعف من أن يمثل تهديداً حقيقياً بل وضعف من أن يعقد اتفاق سلام منفرد. كان من الممكن بالنسبة له أن يكون الأردن البلد العربي الثاني في هذا الشأن، لكنه حتماً لا يسعى لأن يكون أول من يعقد صلحاً تفرضه الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط. وتلك كانت فكرة ساخرة لم تساعد حقاً في تقدم الأوضاع لأنها أبقّت الباب مفتوحاً للسؤال التالي: «من سيكون الأول في الصلح بأي طريق؟».

تعقدت الإجابة عن هذا السؤال بسبب الخلاف الداخلي الذي نشب بين العرب على من سيمثل الفلسطينيين، الذين كان قدرهم يشكل أصل الأزمة. إذ تشكلت «منظمة التحرير الفلسطينية» (PLO) لتمثل مطالب الشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص اللاجئين المنتشرين في أرجاء الوطن العربي كافة والذين كان عددهم يقارب 1.5 مليون لاجئ عندما تسلم نيكسون منصبه في البيت الأبيض (وعند كتابة هذه السطور أصبح عددهم يفوق 5 مليون).

كانت منظمة التحرير آنذاك منظمة متطرفة أكثر من تلك المنظمة السياسية المروضة نوعاً ما، والتي عقدت اتفاقية أوسلو للسلام مع إسرائيل في سبتمبر 1993. كان سلاح المنظمة الرئيسي في ذلك الوقت، هو الإرهاب ضد الأفراد والجماعات التي عرفت بميلها نحو محادثات السلام، كما كانت سياساتها متطرفة راديكالية ومؤيدة للسوفييت، إذ يدعو ميثاقها الأساسي إلى تدمير إسرائيل. وبالمقابل، قامت إسرائيل برد هذا الجميل للمنظمة في عام 1970 ورفضت التفاوض معها.

كان موقف الدول العربية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) يتذبذب بين الاحترام والقلق. فقد أثارت قدرة المنظمة على الاغتيال وإثارة الاضطرابات بين المدنيين المخاوف بشكل كبير. وفي الوقت نفسه شكل نضالها ضد إسرائيل جزءاً من الصراع ضد الاستعمار والهيمنة، مما أعطاهها شعبية كبيرة بين الجماهير العربية ودول عدم الانحياز. في عام 1969 وحين دخل نيكسون إلى مكتبه في البيت الأبيض،

كانت كل الحكومات العربية تقريباً ما عدا الأردن، تعتبر «منظمة التحرير الفلسطينية» الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني - مما كان يعني نفس أي أمل للتفاوض مع إسرائيل من أجل السلام.

كان بعض الزعماء العرب، للخروج من هذا المأزق، على استعداد للتفاوض عبر الأردن - وحدث ذلك في ديسمبر من العام 1973 في مؤتمر جنيف - باعتبار أن الأردن كان يحكم الضفة الغربية والبلدة القديمة في القدس حتى حرب 1967⁽²⁾. وقد كانوا يفعلون ذلك مع التشديد على أن استعادة أي أرض يوجب بالتالي إعادتها لمنظمة التحرير الفلسطينية مع ضمان عدم اعتراض إسرائيل على هذا. وكان ذلك وهماً تقليدياً للشرق الأوسط الذي يأمل أن تقوم إسرائيل بإعادة المناطق المحتلة بالوكالة إلى منظمة قام ميثاقها على مبدأ تدمير إسرائيل.

فوق هذا المرجل كان الاتحاد السوفييتي يحوم. وقد أصبح ممول الأسلحة الرئيسي للعرب المتطرفين بما فيهم مصر تحت قيادة ناصر، وكان ذلك إبان تولي نيكسون لمنصبه. إذ احتفظت موسكو حينها بصلات استخباراتية وثيقة مع عدة مجموعات إرهابية، تلقى غالبيتها التدريب في معسكرات الكتلة الشرقية أو على أيدي شخصيات تابعة لهذه الكتلة. وقد قدمت الدبلوماسية الروسية دعماً واسعاً لأقصى برامج الدول العربية تطرفاً وهي: عودة إسرائيل إلى حدود 1967 واستعادة كل الحقوق الفلسطينية كافة غير المحدودة، مقابل ضمانات دولية غير محددة لحدود إسرائيل، مما سيترك لإسرائيل ممرأ ضيقاً بعرض تسعة أميال فقط بين مدينتيها الساحليتين تل أبيب وحيفا. وبالمقابل لم يطالب الاتحاد السوفييتي أصدقاءه العرب بالقدر نفسه من التضحيات.

كان هذا العرض غير مربح وبلا جدوى بالنسبة للإدارة الأمريكية، وبالتالي لم يكن لدينا الحافز للمشاركة في العملية الدبلوماسية - وبقدر أقل المشاركة في مؤتمر متعدد الأطراف - والتي قد يظهر فيها الاتحاد السوفييتي محامياً عن الجانب العربي ويتناور معنا ليضعنا في موقع منفصل إلى جانب إسرائيل، أو أن يرغمنا على إجبار إسرائيل على الإذعان والموافقة على برنامج لا يتوافق مع رغبتها في الوجود على المدى الطويل، وبذلك نكون قد خذلنا أو لربما قسمنا ظهر حليف قوي لنا، ونكون قد أتحنا الفرصة للسوفيت لنسب الفضل إليهم بالنسبة للنتائج؛ وإذا فشلنا في حماية إسرائيل، فإن ذلك سيثير حتى العرب المعتدلين. فقد أخبرت السفير الروسي أناتولي دوبرينين بأنه يمكننا التعاون مع الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط فقط إذا ما تخلت موسكو عن عملائها العرب المتطرفين بالقدر نفسه الذي تطالبنا فيه موسكو بفصل موقفنا عن الموقف الإسرائيلي. (وقد أبدى دوبرينين أسفه لتعنت المكتب السياسي ورفضه اتباع مثل هذا النهج)⁽³⁾.

نظرت إدارة نيكسون حديثة العهد إلى هذا المأزق على أنه تحدٍ لخلق حافز لدى العرب المعتدلين للعمل على تخفيض النفوذ والتأثير السوفييتي، ولتحريك المفاوضات العربية الإسرائيلية على هذه

الأسس. وقد رصدنا مبالغ كبيرة لهذه السياسة. وبقدر ما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إبقاء دولة إسرائيل قوية، فإن ورقتنا الراحبة هي عدم قدرة الاتحاد السوفييتي على الحسم العسكري - رغم قدرته على رفع مستوى التوتر دبلوماسياً - عدم قدرته على القيام باختراق دبلوماسي وفقاً لمفاهيمه. ففي كل مرة كان فيها الكريملين يهدد بالتدخل، كما حدث في حربي 1956 - 1973، إذ كان يعود ويتراجع عندما كان يصطدم بمخاطر المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

وإذا افترضنا أن تحليلنا للأمور كان صحيحاً، وأنها قد تحققنا من لعب أوراقنا بشكل صحيح، فإن الولايات المتحدة ستصبح في موقع يجعلها قادرة على إجبار الاتحاد السوفييتي على صياغة تسوية حقيقية عاجلاً أم آجلاً، فإن أحد عملاء موسكو العرب سوف يكسر القاعدة ويبدأ بالتحرك باتجاه الولايات المتحدة لتحقيق جزء من مصالحه الوطنية. وفي وقت مبكر من فترة نيكسون الرئاسية الأولى، كنت أخبر الصحفيين خلال عرض موجز لخلفية الإدارة وسياساتها: «أن الإدارة الجديدة تبحث عن كيفية عزل الاتحاد السوفييتي وإقصائه عن الشرق الأوسط»، كانت تلك الملاحظة فظة وغير دبلوماسية، خلقت غضباً شديداً آنذاك، لكنها وصفت استراتيجية البيت الأبيض في عهد نيكسون بشكل صحيح⁽⁵⁾.

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتبني سياستين مكملتين لبعضهما البعض هما: القيام بصد وإيقاف أي تحرك عربي يعتمد على الدعم العسكري السوفييتي أو يتضمن تهديداً عسكرياً سوفييتياً، والعمل على رعاية عملية السلام وتمهدها، وذلك عندما يدفع الإحباط والإخفاق بتحقيق التسوية بعض القادة العرب الرئيسيين إلى الانفصال عن الاتحاد السوفييتي، والتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

ظهرت أول بوادر العمل بهذه الاستراتيجية في يوليو عام 1972، بعد فشل قمة نيكسون بريجينيف في شهر مارس في تحقيق أي تقدم حول الشرق الأوسط. فكان رد فعل الرئيس السادات طرد المستشارين العسكريين الروس، وإقصاء الخبراء الفنيين الروس، ثم استهل السادات مباحثاته الدبلوماسية مع البيت الأبيض في فبراير 1973 بإرسال مستشاره الأمني محمد حافظ إسماعيل، إلى واشنطن لإجراء لقاء رسمي مع نيكسون، تبعه لقاء سري معي في نيويورك. وقد كان التقدم بطيئاً بسبب فضحية وترغيت التي اكتسبت زخماً كبيراً، وبسبب ممانعة السادات من معاداة أفرانه العرب أو حتى معاداة موسكو كونه في حاجة لدعمهم في حال الخيار العسكري. فقد كانت النتيجة أن قدم لنا إسماعيل ما بدا كحال مطالب العرب المعتادة: «انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967، مع ضمانات غير واضحة بتبادل بعض الامتيازات مع العرب».

لقد أخطأنا في تقدير الرئيس السادات حق قدره استناداً إلى تجارب الحروب العربية - الإسرائيلية، وتعاملنا مع تهديداته باللجوء إلى الحرب في حال عدم تحقيق أي تقدم دبلوماسي على أنها إيماءات مسرحية. حتى طرده للخبراء الروس في يوليو 1972، فُسّر بدون أي تقدير على أنه أمارة أخرى من

أمارات حب المشاكسة الفطري لديه، طالما أنه لم يحاول الحصول على إشارة منا بهذا الشأن. ولم يتبادر إلى أذهاننا نهائياً أنه كان يمهّد الطريق للعمل العسكري، وأنه كان يعمل على إزالة كل ما كان يعتقد أنه عقبة روسية قد تواجه هذا التحرك (لقد كان السادات محقاً في تحليله بكل تأكيد، فقد كان إقحام القوات الروسية في حرب ما في الشرق الأوسط، هو آخر ما يطمح إليه القادة السوفييت).

شنت كل من سورية ومصر هجوماً مفاجئاً ضد إسرائيل في أكتوبر 1973. وبالرغم من أن الجيوش العربية قاتلت بشكل أكثر فعالية من الحروب السابقة، إلا أن إسرائيل استطاعت عبور قناة السويس، وتوغلت في عمق الأراضي المصرية، وموقعة الجيش المصري الثالث تحت حصارها، كما احتلت بعض المناطق السورية حتى وصلت إلى ضواحي دمشق.

لكن عنصراً جديداً قد طرأ، فقد بدا السادات أول زعيم عربي يقوم بتحول فاصل باتجاه عملية السلام. فبعد استعراضه لقدرات مصر العسكرية، شرع باستبعاد نظرية عبد الناصر القائلة «إما كل شيء أو لا شيء»، وتوجه نحو الدبلوماسية، ونقل أولويات مصر الدبلوماسية من موسكو إلى واشنطن. كان السادات أول زعيم عربي يدرك أن الصراع العربي الإسرائيلي يمثل صراعاً نفسياً سيكولوجياً بقدر ما كان صراعاً سياسياً وعسكرياً. فالعداء المتأصل في الذهنية والمزاج العربي تجاه إسرائيل لم يعط الأخيرة الدافع للدخول في العملية الدبلوماسية، ومع وجود بلدهم على خط المواجهة بشكل دائم، ظل القادة في إسرائيل ملتزمين بمواقع القوة الاستراتيجية. وفي الولايات المتحدة أصبحت القضية العربية معروفة من خلال تحركات وأعمال الإرهابيين العرب.

بادر الرئيس السادات إلى تغيير هاتين الصورتين عن العرب، ووافق على إجراء محادثات مباشرة مع ممثلين عسكريين إسرائيليين بعد أسبوعين من انتهاء الحرب بشرط وقف إطلاق النار عند الكيلومتر 101 على طريق القاهرة - السويس، وبعد عدة أسابيع، حملني الرئيس السادات رسالة إلى رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير يوضح فيها التزامه بالسلام، فيقول: «عندما هددت بالحرب، كنت أعني ما أقول، والآن عندما أتكلم عن السلام، فأعني ما أقول». وفي 18 يناير عام 1974 نقلت رد غولدا مائير إلى السادات الذي صرحت فيه قائلة: «سأبذل ما بوسعي لإرساء الثقة والتفاهم بيننا، لأن شعبينا يحتاجان السلام ويستحقانه».

لاحقاً، في ذلك اليوم المجيد من أيام يناير، كنت أنا والسادات نتحدث في مكتبه عندما دخل أحد مساعديه إلى الغرفة وهمس بشيء في أذنه. فتوجه السادات نحوي والدموع في عينه، ثم قبلني على خدي وقال:

لقد وقعوا للتو اتفاقية عند نقطة الكيلومتر 101. سوف أخلع من اليوم بزتي العسكرية. ولا أتوقع ارتدائها بعد اليوم إلا في الاحتفالات الرسمية. أبلغها (يقصد رئيسة الوزراء مائير) أن هذا هو الرد على رسالتها.

وفى السادات بوعده. فعندما اغتيل في أكتوبر 1981 كان يرتدي البزة العسكرية في مناسبة احتفالية لإحياء ذكرى حرب أكتوبر 1973 .

وقد تحررت اتفاقية الفصل بين مصر وإسرائيل في يناير 1974، لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من قناة السويس، مع تعهد الطرفين بالتعاطي مع خلافاتهما بالطرق السلمية. وبعد عدة أشهر، تحديداً في مايو، عقد أسد سورية، الذي يعد أكثر زعماء العرب تقليدية، اتفاقية مماثلة تحت الرعاية الأمريكية - وإن كان بصعوبة أكبر - للفصل على مرتفعات الجولان.

عملت اتفاقا الفصل - وهما أول نجاح للمفاوضات العربية الإسرائيلية منذ عام 1949 - على تصفية النتائج الفورية لحرب 1973، إذ انسحبت إسرائيل من قناة السويس، وأعدت لسورية مدينة القنيطرة أكبر مدن هضبة الجولان، وبدخول الرئيس جيرالد فورد إلى مكتب الرئاسة، كانت ذيول هذه الحرب قد زالت وزال معها الدافع والمبرر لمواصلة المفاوضات. وأصبح المحرك الأساسي للشؤون الدبلوماسية في الشرق الأوسط هو تحقيق الأهداف القصوى للسلام نفسه.

صياغة استراتيجية جديدة

تسارعت جهودنا في بداية عمل إدارة الرئيس فورد لمواجهة تلك الأحجية: فالزعماء العرب ينادون ويتحدثون عن وحدتهم التي لا تتجزأ، لكن شكوكهم المتبادلة جعلت التعاون فيما بينهم مريباً. وحيث إن إسرائيل رفضت النقاش حول العودة إلى حدود 1967 مع سورية عند هضبة الجولان، أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حول الضفة الغربية، فإن محاولة التوصل إلى ما يسمى «الحل الشامل» - الذي يقتضي أن تغطي المفاوضات الجبهات والمحاور كافة سوف تضمن لها إما تجميد الأوضاع على حالها وإما الحرب.

استطاع أنور السادات، الزعيم العربي الذي تميز ببعيد نظره، فهم هذه المعضلة وكان على استعداد للتقدم خطوات أكثر نحو ترتيب مسار منفصل مع إسرائيل. كان متطيراً من إخوانه العرب، علاوة على ارتياحه الشديد، بشأن علاقتهم مع موسكو. وبالتالي لم يرغب بوضع الدبلوماسية المصرية تحت مجهر الدول العربية من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن بعد على ثقة من قدرة أمريكا على التحمل في حال جازف بفصل مساره.

تبنى السادات لأجل ذلك استراتيجية خبيثة ومبهمة بشكل استثنائي. فقد وفى العرب حقهم عندما كان يتكلم بشكل دائم وحامسة بالنيابة عن الفلسطينيين، وأصر علينا ودعانا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من معرفته المسبقة وخلال محادثاتي معه أن ذلك لن يحدث لأن «منظمة التحرير»

متورطة بالإرهاب متبينة في سياستها ما يدعى بتدمير إسرائيل. فقد تحدث السادات بشكل انفعالي عن أهمية تحقيق تقدم متزامن على جميع المسارات مع تحفظ وشرط جوهري: وهو إعطاؤنا ثلاثة أشهر حداً أقصى لإجبار إسرائيل على الانسحاب من عدة جبهات، رغم معرفته التامة باستحالة حدوث ذلك على أي جبهة كانت، عدا الجبهة المصرية، وبالطبع فإن هذه الاستحالة كانت عذره للتحرك بشكل منفرد. طلب مني السادات إيجاد وسيلة لتحقيق ذلك من خلال بياناته المبهمة، فقد امتدح مراراً مهاراتي الدبلوماسية وبشكل علني، الأمر الذي، بالرغم من رغبتني باعتباره صادقاً، أعطاه عذراً آخر للتحرك بشكل أحادي عبر نقل عبء التحرك المنفرد، ووضعه على كاهلي.

بدا أن أسد سورية، الذي استبعدته إسرائيل من حل جزئي منفصل، كان يمتلك الرغبة الصادقة في حل شامل، لأنه يدرك أن هذه هي فرصته الوحيدة لتحرير الأراضي السورية كافة. وسوف يعطيه توحيد المفاوضات على جميع المسارات القدرة على منع واعتراض أي تحرك دبلوماسي لأشقائه العرب، بل سيملكه أيضاً من إجبارهم على أن يضغطوا معه في الاتجاه نفسه.

وبين مطرقة إصرار الأسد على الحل الشامل، وسندان تفضيل السادات للتحرك في مسار منفصل، وقع الملك حسين، وأصبح شخصاً غريباً خارج اللعبة - ليثبت أن الحياة ليست دائماً منصفة. فقد اصطدم مع منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1970 عندما منع الفدائيين من مهاجمة الأراضي التي احتلتها إسرائيل انطلاقاً من التراب الأردني؛ وواصل محادثاته السرية مع قادة إسرائيل والتي تجاوزت الخمسة مئة ساعة دون جدوى؛ ولأنه لم يشارك في حرب 1973، فلم يكن لديه أي أسرى لمبادلتهم؛ وفي الوقت نفسه كان أضعف من أن يشعل حرباً بمفرده. وبالتالي كان الحافز ضعيفاً بالنسبة لإسرائيل لإجراء مفاوضات مع الحسين، حتى عندما كان واقعاً تحت تأثير بعض الدول العربية الأخرى التي كانت ترعى منظمة التحرير الفلسطينية تارة عن اقتناع، وتارة أخرى من الخوف.

أصبح قادة عدة دول عربية على مستوى جيد من المهارة في التلاعب بالضغط علينا عبر الديموقراطيات الصناعية التي كانت تتخوف من أزمة أخرى للطاقة. فبعضهم تشدق باستنتاج مشؤوم يزعم أن إسرائيل لا يمكن أن تتحمل أي خسائر أو ضربات موجعة، كما ردد ذلك على مسامعي في مناسبات عدة. لقد استطاع في الحقيقة تحديد نقطة ضعف إسرائيل التي توجعها. ففي الدول ذات التعداد السكاني القليل والتي تحرص بشكل استثنائي على حياة مواطنيها، يكفي إيقاع عدد قليل من الإصابات لتوليد صدمة عميقة الأثر.

كانت مقاربة «الحل الشامل» تمثل وجهة النظر الفكرية الأكثر إغراءً، والتي بالطبع تتمتع بدعم واسع في أوساط الخبرات الأكاديمية، وظلت حتى حرب 1973 الخيار المفضل لدى الإدارة الأمريكية. من ناحية أخرى فإن جمع جميع الأطراف في جنيف، في وقت صعد معه السوفييت ومن معهم من العرب المتشدد

من مواقفهم بالرغم من مقاومة السادات لذلك، سوف يؤدي إلى دمج المطالب الخاصة كافة. وبوجود الجماعات المتطرفة التي كانت تضغط على العناصر المعتدلة، وبوجود الاتحاد السوفييتي الذي كان بدون شك يلعب دور محامي الدفاع عن الموقف العربي الجماعي (مع مساندة حلفائنا الأوروبيين واليابانيين) فإن النتيجة ستكون عزلنا مع حدوث جمود دبلوماسي أو حرب مؤكدة.

بالنسبة لإسرائيل، وبغض النظر عن جرأة التبجح والتحدي للقيادة في حرب الكل ضد الكل، وهي الطريقة التي تبناها كل السياسيين الإسرائيليين في التعامل مع المشكلات الداخلية، إلا أن إسرائيل لم تكن في موقع يسمح لها بقبول مفاوضات شاملة. فحتى ذلك التاريخ لم يكن هناك أي قائد إسرائيلي يقر بقبول حدود 1967 على جميع الجبهات بأي شكل من الأشكال؛ أو على إرجاع البلدة القديمة في القدس للسيطرة العربية؛ أو بالتخلي عن المستوطنات التي تم إنشاؤها فوق الأراضي التي احتلتها إسرائيل لاحقاً - وكل ما يمكن أن يكون جزءاً من برنامج عربي مشترك.

لهذه الأسباب جميعاً اقترحت - وحظيت بتأييد نيكسون أولاً ثم فورد - ما أسميته نظرية «الخطوة بخطوة»، والتي كنت قد أوضحتها لرئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد آنذاك إسحاق رابين، خلال زيارته الأولى للرئيس فورد في سبتمبر 1974، كما يلي:

إن الخيارات التي أمامنا هي «إما» تسوية شاملة وإما سلسلة من التسويات الجزئية. فالتسوية الشاملة سوف تضم القضايا الفاصلة كافة، وفي حال فشلها فإن ذلك سيؤدي إلى تولد ضغوط كبيرة. ثانياً، إن ذلك سيثير قضية حدود 1967 بشكل مبكر. ثالثاً، سيثير ذلك قضية القدس والمهجرين الفلسطينيين على باقي القضايا.. لذلك فإنه (لكل هذه الأسباب) من الضروري وجود بديل يحول دون سيطرة القضية الفلسطينية علينا جميعاً، وتأخير انعقاد مؤتمر جنيف قدر المستطاع على أمل مصادقة على مشروع تم إعداده.

إذا كانت السياسة الخارجية على قدر سهولة دراستها في المنتديات الأكاديمية، فإن الأردن سيكون المرشح المنطقي للمرحلة القادمة. وقد كانت قيادة الملك حسين متعاونة بشكل لا غبار عليه، ومفاوضات إسرائيل مع الأردن كانت أفضل تكتيك لتجنب الضغوط نحو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت طبقاً لدستورها ملتزمة بتدمير دولة إسرائيل. وإذا كان بالإمكان استدراج الأردن لمفاوضات حول الضفة الغربية وإقناعه بتحمل مسؤولية جزء منها، فإن قضية التمثيل الفلسطيني المتفجرة سيتم إزالتها من أجندة مؤتمر جنيف في حال انعقاده. هذا ما أبلغته للجنة العلاقات الدولية في مجلس الشيوخ في دورته التنفيذية المنعقدة في 31 مايو 1974:

«إن الطريقة المثلى للتعامل مع المسألة الفلسطينية، ستكون باستدراج الأردنيين إلى الضفة الغربية وبذلك ننقل الحوار... إلى حوار موحد بين الأردنيين والفلسطينيين».

في شهر يوليو، وقبل شهر ونصف من استقالة نيكسون، أبلغت وزير الخارجية الإسرائيلي إيفال آلون، أنه لا خيار لإسرائيل بتجميد الوضع القائم في الضفة الغربية وتأجيل المفاوضات مع الأردن على أساس أنه جاهز في أي وقت لإجراء تلك المفاوضات لاحقاً. وإذا لم تتعامل إسرائيل مع الحسين الآن، فإن قائد منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات سيصبح المتحدث الرسمي المعترف به عن الضفة الغربية خلال عام.

وقد فصلت هذه المسألة لرايين خلال زيارته لواشنطن في سبتمبر 1974:

وفيما يخص الأردن، فإننا نؤيد توقع أن وجود دولة فلسطينية سيكون من أهدافها القضاء على كل من الأردن وإسرائيل، كما سيكون لها قدرة عالية على تعطيل وزعزعة التوازن الصعب في المنطقة. ثانياً، يمثل الفلسطينيون حالياً العناصر المسببة لهذا التعطيل، لذلك فإن الولايات المتحدة لا تملك الدافع لإبراز الفلسطينيين.

ولذلك فإن الطريق الأمثل في اعتقادنا للتعامل مع المسألة الفلسطينية هو الإلقاء بالمفاوضات في ملعب كل من إسرائيل والأردن. كان هذا ما قلناه علناً مرات عديدة. وكانت تلك سياستنا، بذلك فنظرنا للمفاوضات الأردنية على أنها أولوية هامة.

واجهت استراتيجية الأردن — أولاً عقبات هائلة، فالبرغم من كون الأردن أكثر جارات إسرائيل قابلية للتجاوب، إلا أنه أيضاً كما لوحظ كان الأضعف. وبما أن الملك حسين لم يكن في موقع يخوله بدء حرب دون حلفاء، بالتالي فإن إسرائيل لن تستفيد من التقدم على المسار الأردني إلا في حالة وجود دعم من دول عربية أخرى. وفي صيف 1974 المشؤوم، كان القادة العرب في حالة انقسام شديد. فعندما رافق زيد الرفاعي ثم رئيس الوزراء الأردني الملك حسين في زيارته لواشنطن في منتصف أغسطس في 1974 بمثابة من موكب استفتاحي للقادة العرب، وصف ما حدث على أنه محاولة لتسيق وتوجيه المواقف العربية:

لقد قررنا أن تلتقي كل من مصر وسورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في جنيف لتسيق استراتيجية مشتركة، لكن منظمة التحرير لن تكون هناك لأن الأردن سيكون حاضراً، سورية أيضاً لن تحضر لأن فهمي (وزير خارجية مصر) سيكون حاضراً، ولن يلتقوا في القاهرة. إذن بقيت مصر والمنظمة والأردن، والآن نحن أيضاً لن نذهب.

علاوة على ذلك، ساندت بعض الدول العربية الأردن بصفته محاوراً رئيسياً خدعة للحصول على أكبر جزء ممكن من الضفة الغربية من إسرائيل، مما يمكنهم بعد ذلك من مساندة إرجاع هذه الأراضي إلى منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن إسرائيل لم يكن لديها الدافع لتشجيع مفاوضات يكون الرابع الأكبر فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

هذه العقبات كان يمكن تجاوزها لو أن تحليل الحسين لضرورات السادات كان أقرب. فقد دافع عن أهمية استراتيجية الأردن - أولاً على أرضية حاجة السادات «للغطاء الأردني» من أجل خطواته التالية في سيناء، والتي بدا واضحاً أنه كان مصراً على تنفيذها. في ذلك الوقت كانت استراتيجيةنا تعتمد على السادات بوصفه مفتاحاً للسلام في الشرق الأوسط؛ فقد كان رغم كل شيء أكثر الزعماء العرب اعتدالاً، كما أنه قائد أكبر الدول في المنطقة، ولذلك كنا نميل لتأييد تحليل الحسين. ولكن، كما تبين لاحقاً، كان للسادات وجهات نظر مختلفة. إذ لم يكن السادات مولعاً بالملوك، ولم يحب يوماً الملك حسين، ولم تكن لديه القناعة بأن الملك حسين قادر على توفير الغطاء الضروري له للقيام بخطوات منفصلة. وفي النهاية، فإن التسويف والمطالة الإسرائيلية ومعارضة السادات كانت كفيلاً بالقضاء على الخيار الأردني.

الخيار الأردني

وصل إيفان آلون وزير الخارجية الإسرائيلي إلى واشنطن في 30 يوليو 1974، في أصعب أيام إدارة نيكسون. كان آلون صديقاً شخصياً لي منذ عام 1957 عندما حضر منتدى هارفورد الدولي، والذي كنت قد أدرته باعتباره برنامجاً صيفياً من شهرين للقادة الأجانب الشباب الواعدين. فقد قمنا معاً برحلة عبر نيواينغلاند أظهر فيها آلون شجاعة أسطورية عندما سمح لي بالقيادة. كان آلون أول قيادي إسرائيلي ألتقي به، ولقد روى لي حكايات بدت كالتقصص الرومانسية خلال حرب 1948، حيث تحدث عن الجيش الكبير المتداعي والمسلح بأسلحة مسروقة من مخلفات الدول الأوروبية، وكيف استطاع أن يهزم الجيش المصري ذا التدريب والتسليح الإنكليزي العالي، ولم يكن يتحدث عن ذلك بتبجح، بل بتواضع من شارك المعركة وبما يشبه المعجزة.

زرت آلون عام 1961 في كيبوتز جينوسار على شواطئ بحر الجليل على عتبة هضبة الجولان، حيث كان يعيش في شقة صغيرة بسيطة للغاية. لقد تعلمنا من البيئة المحيطة بنا أن المعجزات لا تحدث للذين ينتظرونها بسلبية، وقد انتزع آلون ومن معه من جيله كل إنش من التراب رغم الظروف المعادية المحيطة بهم بجهدهم ودمهم فقي كثير من الأحيان. في عام 1961، وفي أواسط ما يوصف بفترة السلام، كان ما يزال هناك ملاجئ ضد القنابل في جميع أنحاء جينوسار لحماية المستوطنين من القصف المتكرر الذي كان ينصب عليهم من مرتفعات الجولان السورية والتي كانت بيد سورية آنذاك.

حتى بعد ترقيته إدارياً، ظل جزء من آلون ذلك الطفل المعجزة، الذي يناقش الآن أموراً كبيرة كالتأثرات عالية الأداء والفتوحات الإسرائيلية. إلا أن ذلك على أي حال لم يجعله بالضرورة شريكاً مريحاً في المفاوضات. كان آلون يتشرب نوعاً خاصاً من انقسام الشخصية الخاص بالجيل الأول للقادة الإسرائيليين. فقد كان شاهداً على عدد من الخسائر الإسرائيلية التي كانت تمنعه من تبني شعار إمكانية

بناء الثقة عبر التخلي عن الحواجز الإقليمية. إلا أن ذلك كان تحدياً ما، تدور حوله عملية السلام: إحداث توازن بين الشرعية والأمن، وبين الثقة والأراضي. كان لدى آلون خصال محببة ولطيفة استثنائية؛ ويمكن وصفه بأي شيء إلا بالتعنت. لقد أدرك أهمية عملية السلام فكرياً، ولكنه تراجع عن التطبيق العملي.

حددت هذه الازدواجية الاختلاف الجوهرى بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في كيفية رصد عملية السلام في الشرق الأوسط - وما يزال هذا الاختلاف مستمراً إلى يومنا هذا. فبالنسبة لنا، نظرية «الخطوة بخطوة» كانت طريقة لإبقاء المبادرة السياسية في يد الأمريكيين لمواجهة ائتلاف العرب المتطرفين مع الضغوط الشيوعية، ولإحباط التحركات السوفيتية، ولتأجيل أكثر القضايا جدلاً وإيلاً للحظات المناسبة. ربح قادة إسرائيل بهذه الفوائد، لكنهم عاطفياً - أو ضمناً - لم يكونوا على استعداد لتقبل القرارات التي قد تفرضها عليهم عملية السلام. لو تم حقنهم بمصل الصدق في يوليو 1974 لعبروا من دون شك عن تطلعهم العميق للتحرر من الضغوط كافة - بغض النظر عن الهدف بعيد المدى للسلام المرغوب فيه.

أصبح إسحاق رابين رئيساً للوزراء خلفاً للأسطورة غولدا مائير. إذ تم اختياره بصفته زعيماً لحزب العمال بأغلبية ضئيلة على منافسه شمعون بيريز، الذي كان وزيراً للدفاع في إدارته، وقد حكم بأغلبية برلمانية بفارق صوت واحد في نهاية ما يمكن وصفه بأكثر سنة صادمة في تاريخ إسرائيل. ففي الأشهر التسعة الأخيرة كانت إسرائيل ضحية لهجوم مباغت تكبدت فيه ما يقارب 2.800 قتيل، أي ما يعادل 200.000 إصابة أمريكية. بالإضافة إلى كونها ضحية لهجمات الراديكاليين الفلسطينيين الإرهابية. وفي غضون شهر - قتل في معالوت في 25 أيار (في منتصف جولي الموكية) 37 إسرائيلياً (معظمهم من الأطفال). في حين كانت إسرائيل تفاوض من أجل اتفاقيتين لفك الاشتباك في كل منهما وقد تراجعت عن خطوط وقف إطلاق النار السابقة. والآن بعد ثلاثة أشهر من المفاوضات حول مرتفعات الجولان المرهقة، طلب من إسرائيل أن تتراجع إلى خطوط ما قبل وقف إطلاق النار، وأن تقوم بانسحابات أخرى في الضفة الغربية، المنطقة الأكثر حساسية جغرافياً ونفسياً - مما يثر جدلاً داخلياً حول ما إذا كان القادة الإسرائيليون لهم الحق في الانسحاب من أراضٍ يعتبرها اليهود المحافظون أراضي مقدسة.

في أشد اللحظات رعباً، كان مجلس الوزراء الإسرائيلي يجد نفسه مضطراً إلى الانسحاب نحو حدود 1967. وما بدا خطوات صغيرة بالنسبة للأمريكيين كان كبيراً بالنسبة لهم بنظر الإسرائيليين ولا سيما أن الانسحاب سيكون من بقعة عرضها 50 ميلاً فقط. وقد أثار رابين هذا في 11 أيلول 1974، عندما كنا نتناقش حول الخيار الأردني معه:

كيسنجر: أولاً أنا أتهم مخاوف إسرائيل من أن السياسة الإسرائيلية التي أنتهجها قد تبدو مثل ككتيك سلامي.

رايين: يمكن أن تنشأ عن واقع تكتيكات السلام.

كيسنجر: لا يمكن فعل الاثنين. ليس لدي جواب عن ذلك إلا من خلال علاقة الثقة..

لم يكن ثمة زعيم إسرائيلي متعاطف مع السلام بشكل تجريدي مثل آلون. ففي أثناء الأربعة والثلاثين يوماً من الزيارات المكوكية إلى سورية، رافقني آلون الذي كان آنذاك نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للعمل، أكثر من مرة في الطريق من القدس إلى مطار بن غوريون، وفي بعض حالات التعثر كان يرفع صوته بالموافقة والثقة بقدرتي على إيجاد حل. ومع هذا فإن آلون لم يزودني بأي إرشاد حول تحقيق هذه الرغبة الملحة. كان يطلعني فقط على إيمانه غير المحدود بمستقبل إسرائيل. إذ لم يكن موقف آلون عملياً مختلفاً عما كان عليه في فندق الملك داود في القدس حيث أعلمني أنه يصلي كل ليلة من أجل نجاح المفاوضات. وعندما سألته: أي جزء من الأراضي التي غزيت عام 1973 (الأراضي التي غزيت عام 1967 كانت خارج قوس) يمكن أن تعاد إلى سورية، شعر بالغضب وقال: «أراضٍ للسوريين؟ لا بد أنك مجنون». وفي أثناء زيارة آلون إلى واشنطن دعوته إلى كامب ديفيد مع السفير الإسرائيلي سمحا دينيتز، وبرينت سكوكروفت ومساعد بيتر رودمان إلى أمسية للمناقشة على العشاء.

كان رسالة آلون معقدة بقدر ما كانت عاطفية. فقد قال: إن رايين قد دخل رئاسة الحكومة من وقت قريب، وطلب منه أن يطلب مني تجنب أي توجه قد يتطلب انتخابات إسرائيلية فورية. وكان ذلك يعني أنه لم يكن يريد أن يباشر بالخيار الأردني، لأنه وعد بإخضاع أي تغييرات جغرافية في الضفة الغربية لأصوات الناخبين في إسرائيل.





وبالنيابة عن نفسه، كان آلون يفضل انسحاباً إسرائيلياً من جزء من الضفة الغربية. وقد وضع خطة متخيلة لتحقيق ذلك. لما كانت الأراضي كلها ما بين نهر الأردن والبحر عمقها 50 ميلاً فقط، فإن الانسحاب بخط مستقيم سوف يحرم إسرائيل من العمق الاستراتيجي الذي تحتاجه للدفاع عن السهل الساحلي، حيث يقطن معظم سكانها والذي يحميها من الجيوش العربية التي يمكن أن تدخل الأردن بعد وفاة الحسين. ووفقاً لخطة آلون ينبغي أن تحافظ إسرائيل على خط من المخافر الأمامية على طول نهر الأردن وتعطي الأردن ممراً ضيقاً حول أريحا وسط الضفة الغربية، حيث تعيش الكتلة الكبرى (ما يقارب 98%) من السكان العرب (انظر الخريطة ص363). وفي المناطق المعادة إلى إشراف العرب ينبغي على إسرائيل أن تتخلى عن الإدارة اليومية ومهمات الشرطة للأردن مع الاحتفاظ بالمسؤولية عن الأمن بكامله. وبعد عشرين سنة أصبح ذلك المفهوم أساس اتفاقيات أوسلو.

المشكلة الأساسية في أن تصبح «خطة آلون» مشهورة بسرعة في حين أن زملاءه ضمن «الترويكا» كانوا يسيرون في استراتيجية شاملة لا تتوافق مع خطته. كان رايبين يعتقد أن الاتفاق مع مصر فحسب يمكن أن يعطي إسرائيل مساحة التنفس التي تريدها. وكان شيمون بيريز - وزير الدفاع وفيما بعد البارز في حزب العمل - يرى أن هذه النقطة تدل على موقف صارم وتعارض مع أي اتفاقية مؤقتة. كان بيريز يتحدث عن حل شامل.

كان مجلس الوزراء الإسرائيلي متفقاً على عدم منح آلون أي تأييد رسمي، وكل ما قدمه لي من اقتراحات كانت مجرد اقتراحات ذات طابع «استطلاعي» أو «شخصي» لأنها كانت عرضة للرفض. ومع هذا اتخذت الحكومة قراراً واحداً وقد ناقش آلون أنه على الجبهة الأردنية لا يوجد حيز للانسحاب الجزئي، وأن أي انسحاب جزئي أو «تراجع سيكون خطأ دائماً. وهذا ما حكم على حوار مع آلون في كامب ديفيد، لأن الملك حسين رفض منذ البداية تسوية دائمة تقوم على مفهوم الإدارة الأردنية تحت الاحتلال الإسرائيلي العسكري. حدث هذا في مباحثات سرية مع الإسرائيليين، حيث أعلمنا بذلك كل جانب - ربما الأردن بشكل أوضح من إسرائيل.

ومن أجل تسهيل المفاوضات العربية الإسرائيلية ألحقت الولايات المتحدة كل اتفاقية لفك الاشتباك «بمذكرة تفاهم» مع إسرائيل، توضح المواقف الأمريكية نحو مختلف الاحتمالات. وبعد فك الارتباط مع سورية وافقت الولايات المتحدة بتعاطف على دراسة حاجات إسرائيل الإضافية الأمنية، ولا سيما بالنسبة إلى الجيل القادم من الطائرات المتقدمة.

في الحالات السابقة هذه البيانات كانت تعتبر تعبيراً عن الإيمان بضرورة المتابعة الفنية للمفاوضات. وقد فسرها مجلس الوزراء الإسرائيلي الجديد على أنها التزام قانوني بطلب ضخم مدته عشر سنوات بكلفة 40 مليار دولار (بأسعار الدولار عام 1974) يقدم إلى الكونغرس لصالح إسرائيل.

لم يجر مثل هذا الالتزام العسكري طويل المدى من قبل أي إدارة من قبل لصالح دولة أجنبية. وقد رفض نيكسون في شهره الأخير في السلطة أن يجري حتى مجرد دراسة للطلب الإسرائيلي. وعندما جادل ألون أن قائمته الضخمة بإرسال الأسلحة هي شرط مسبق لاستمرار عملية السلام، فإن نيكسون المضطرب كثيراً، وقبل ثلاثة أيام من مغادرته الرئاسة، أمر بوقف العملية بأكملها. أما الرئيس الجديد فقد أعاد هذا الموضوع للنقاش.

وهكذا أصبح طلب إسرائيل بالمساعدة أول قرار حول الشرق الأوسط يوضع أمام فورد. ورغم أن فورد ما يزال جديداً على تعقيدات دبلوماسية الشرق الأوسط، فقد كان على اطلاع جيد على تعقيدات عمليات الميزانية في الكونغرس. وبعد 24 ساعة من أداء فورد اليمين باستلام السلطة. استغل وزير الدفاع جيمس شليسينغر أول اجتماع لمجلس الأمن القومي في عهد الرئاسة الجديدة كي يطلب التوجيهات بشأن طلب إسرائيل في المساعدة.

سار الاجتماع على نحو سيء. فقد كان فورد غير مطلع على الأساليب الإسرائيلية في التفاوض، والتي ترفض التأكيد الإنجيلي على الصبر، وازدادت ثورته عندما اكتشف أن الطلب الإسرائيلي سوف يخفض الاحتياطات الأمريكية العسكرية وبالتالي سيخفض من استعداد القوات المسلحة الأمريكية:

شليسينغر: الحد المطلوب لتزويدهم ببعض الأسلحة التي يطلبونها، يوجب سحبها من القوات الأمريكية مما يجعل هذه القوات أقل استعداداً.

فورد: هل يفهمون الوضع على هذه الصورة؟

شليسينغر: نعم يا سيدي، ولكنهم يعتقدون أن حاجاتهم لها الأولوية.

فورد: ذلك بالتأكيد موقف غير أناني.

رغم هذه الملاحظة اللاذعة قرر فورد بعد يومين ألا يبدأ رئاسته بمشاحنة مع صديقة قديمة. ووافق على دراسة مجلس الأمن القومي التي رفضها نيكسون، وبذا أطلق التسليح الإسرائيلي إلى الجهاز البيروقراطي. وكانت هذه أيضاً مناوراً ماهرة لتأخير أي قرار فوري، يظهر أن فورد يعرف طريقه في واشنطن: أعتقد أنه ينبغي أن نستوقفهم حتى نرى موقفهم. فهذه هي البطاقة الفارغة التي نملكها؛ ولا أعتقد أن الكونغرس سيقبل بسرعة مثل هذا الطلب ولا سيما في ظل التضخم الحالي.

الخيار المصري

وصل وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي إلى واشنطن يوم الأحد 11 آب قبل يومين من استلام فورد السلطة وقبل يومين من استئناف تركيا لعملياتها العسكرية في قبرص (انظر الفصل السابع).

وكنّت قد تعرفت على فهمي في 29 ت1، 1973، عندما جاء إلى واشنطن ليحل محل مستشار السادات لشؤون الأمن، محمد حافظ إسماعيل، بوصفته محاوراً.

أعلن آنذاك: «الرئيس أرسلني كي أتعرف عليك، وكى أعلمه عنك وأحضر لزيارتك». كانت تلك طريقة فهمي في القول: إنه جاء - غير مدعو - للتفاوض بل ليتعرف علي - وقد أعطاني فرصة فسيحة للكلام، ويعود ذلك إلى أنه كان يعرف ألا خيار آخر أمامه.

فهمي الواعي الذي يتحلى بالكياسة والذكاء - الرسمي المتخصص - كان يعلم جيداً حقيقة مهمته الأساسية وهي إبعاد الانشقاق السيكولوجي بين مصر والغرب، ولا سيما الولايات المتحدة. وفي المراحل الأولى من عدم وجود عملية سلام، كان هذا يعني أنه كان يقصّدي بصفتي وسيطاً. أما المسألة الملحة في ذلك اللقاء الأول فقد كانت مصير الجيش المصري الثالث في سيناء، الذي وقع في مصيدة إسرائيلية عندما قطع شارون خط الإمداد الأخير (حتى بعد أن أعلنت الأمم المتحدة وقف إطلاق النار ودخوله موضع التنفيذ). تصرف فهمي كما لو أن مساعدتي في إخراج ذلك الجيش من المصيدة التي لا يستطيع أن يخرج منها بمنزلة هبة خاصة تُسبغ علي من قبل رئيسه، الذي لم أقابله بعد. وأكد فهمي أن مصر والولايات المتحدة ستكونان شريكتين في دبلوماسية الشرق الأوسط، رغم أن بلدينا لم يستأنفا العلاقات الدبلوماسية بينهما التي قطعها عبد الناصر في أعقاب حرب الشرق الأوسط عام 1967. كان فهمي المذهب أستاذاً في التلميح، فقد إذ كان يفتح الحديث برفعي إلى مستوى الدبلوماسي المقتدر، يشرح لي الحفظ في التأكيد على مصالح أمريكا في إقامة علاقات طيبة مع مصر. فورد الذي قابل كثيراً من المفاوضين، أصغى إلى فهمي بدهشة، ثم بنوع من الترحيب يمكن أن يحتفظ به المرء من أجل عرض مسرحي أو رياضي.

كان فهمي يتهم أحياناً بين زملائه العرب بأنه موالٍ للغرب. وكان الزعماء السوريون بشكل خاص يتساءلون بهتكم ما إذا كنت سادعو فهمي إلى اجتماع وزراء خارجية الناتو المقبل. وقد استخدموا ميله الواضح نحو نمط الحياة الغربية ليثروا حوله الجدل. ذلك أن فهمي كان قبل كل شيء وطنياً مصرياً محباً لبلاده، وقد شارك السادات في وجهة نظره بأن المساعدة الدبلوماسية الأمريكية لا يمكن الاستغناء عنها لأنه لا توجد دولة عربية تستطيع أن تتقدم نحو السلام بمفردها ولأن المحاولات لتشكيل جبهة موحدة، كانت تتعثر تحت وطأة الفردانية العربية، والتنافس المتأصل، وخصوصية المزاج.

اعتمد فهمي شأنه شأن زملائه العرب على الالتفاف كشاشة لإخفاء السرية. ولكنه كان يختلف عنهم في موهبة تحويل فن الخطابة إلى تكتيكات دبلوماسية. ومن خلال مناورته بعواطف العرب، والشكوك بالإسرائيليين، وثقته غير الحقبة بالسوفييت، ونيته الطيبة نحو الأمريكيين استطاع أن يقترب أكثر نحو اتفاقية منفصلة.

صيف عام 1974 كان تجربة لحماسة فهمي. فبينما كان يسعى إلى الحصول على اتفاقية منفردة، كان السادات (وفهمي) بحاجة إلى أن يحافظا على الوحدة العربية ظاهرياً، حتى يتأكدا تماماً أن اتفاقية مقبولة في سيناء باتت في اليد. وكانت الولايات المتحدة تفضل أن تكون الخطوة التالية مع الأردن، والتي كان السادات وفهمي مقتنعين أنها ستوفر اتفاقية مصرية لعدة شهور، أولاً في أثناء سريان الانتخابات الإسرائيلية الحتمية ثم لفترة غير محددة، في الوقت الذي ستظهر فيه الخلافات بين الأردن ومنظمة التحرير حول من سيمثل الفلسطينيين. والزعماء المصريون لم يكن في نيتهن إضاعة أملهم في استعادة جزء من سيناء على الأقل وسط النقاش الذي لا قرار له حول الضفة الغربية. وكان فهمي في الوقت نفسه، الذي لم يكن في وضع مناسب للتخلص من السوفييت لمصر، يعي جيداً الأهمية القصوى التي يحتفظ بها وحسن النية تجاه الولايات المتحدة.

ضحى فهمي بكل الخيارات اللامعقولة من أجل اتفاقية مصرية - إسرائيلية منفردة. فطبيعته المرحية كان لها تأثيرها لدى فورد إذ حجبت التهديدات غير المباشرة التي كان يضعها نصب عينيه كالطبيب الذي يواجه تشخيصاً غير مناسب - وكأن الأحداث تحت تصرفه. وفي حال غياب تقدم مباشر ما في سيناء - لنقل حتى شهرت 2 - سوف يدعي أن الشرق الأوسط ينتفض ثانية، ربما بتحفيز من سورية (لم يشرح فهمي لماذا ستثير اهتمام سورية وانتفاضها اتفاقية مصرية - إسرائيلية منفردة كان الأسد يعارضها). أعلمنا فهمي أنه خطط لقبول دعوة لزيارة موسكو، قبل وقت غير طويل، بالرغم من أن لانية لديه لعقد أي «صفقة» هناك - مما كان يعني بالطبع أن لديه الإمكانية لأن يفعل ذلك على وجه الدقة. وقد رحب برغبتنا لتحقيق تقدم على الجبهة الفلسطينية، ولكنه أصر على أن هذا يتطلب اتصالات أمريكية مباشرة مع «منظمة التحرير» التي تعيق بالطبع الخيار الأردني، وسترفض بالتأكيد من قبل إسرائيل.

ضحك فهمي من الاقتراح القائل: إن مصر تحتاج تغطية أردنية من أجل دبلوماسيتها المستقلة. كان العكس، بالأحرى، هو الصحيح:

الأردن لا يستطيع أن يتحرك دون تأييد قوي من الرئيس السادات. ولا يوجد قائد عربي يستطيع أن يدعم الملك حسين. كما قلت لك، إنه رجل طيب ولكن ما حدث في «أيلول الأسود» (عندما هزم الجيش الأردني «المنظمة» في الأردن في أيلول 1970) .. جعله لا يستطيع أن يعمل بدون تأييد القاهرة.

نتج عن التلاطم بين بلاغة فهمي وتطبيقاته توصية بسياسة واحدة واضحة لا لبس فيها وهي: أن مصر لن تنتظر المفاوضات الأردنية. «يستحيل دعم أي فك ارتباط أردني إذا لم يعزز بانسحاب على الجبهة المصرية» (أي انسحاب إسرائيل من الجبهة المصرية). ولمح فهمي في بعض الأحيان إلى إمكانية دخول السادات في مفاوضات تسير بشكل

متواز مع الأردن، لكن ذلك كان من قبيل تهدئة إصرارنا غير المفهوم بالتركيز على المبادرة الأردنية أكثر من اعتمادنا خيار سياسة جدية. ولكن للحقيقة، فإن تزامن المفاوضات على مساري الضفة الغربية وسيناء، كان أكبر من قدرة التحمل العاطفية لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وقد كانت زيارة فهمي في جوهرها تعلن أن انبثاق معاهدة منفصلة إسرائيلية مصرية ستكون الخطوة التالية الأكثر ترجيحاً في مسيرة عملية السلام.

الملك حسين وعملية السلام

بعد يومين من مغادرة فهمي في 16 أغسطس/ آب - أي بعد تولي فورد منصبه بأسبوع واحد - وصل الملك حسين إلى واشنطن، ليتتبع الخيار الأردني الذي كانت إسرائيل ومصر تقاومان به سذاجة وبشكل صريح. وكالعادة، فإن نزاهة وكياسة الملك كانت تخفي وراءها إصراراً حديدياً على حماية العرش وعلى صون كرامة شعبه.

رافق الملك حسين رئيس وزرائه زيد الرفاعي، الذي سبقه في زيارة استطلاعية موجزة في 16 أغسطس - أي قبل 48 ساعة من إعلان نيكسون استقالته. لم تكن الدبلوماسية في الشرق الأوسط شغلنا الشاغل في تلك الساعات المحمومة، وكانت النتيجة أن كان الرفاعي الزائر الوحيد من الشرق الأوسط الذي لم أستقبله في المطار - وهذا تجاهل على الرغم من كونه مبرراً ومفهوماً، إلا أن ذلك ألقى بظلاله على العلاقة بيننا لفترة من الزمن.

لم تكن أهمية الرفاعي ناتجة عن مركزه الوزاري، الذي كان مؤقتاً، بل بسبب علاقته الوثيقة بالملك، التي كانت علاقة دائمة. كان الرفاعي عضواً في دائرة ضيقة من المؤتمنين الذين يشعر معهم الملك بالانفراج، وكان يتناوب في الوزارة وخارجها تبعاً لمتطلبات الوضع الأردني غير المستقر، وكلما دعت الحاجة للحفاظ على العرش والأسرة المالكة. وبغض النظر عن مناورات الملك حسين الحاذقة التي تظهر في متاهة السياسات العربية الداخلية، إلا أنه لم يكن متشائماً أو مشككاً، وكانت لديه ثقة كبيرة بالولايات المتحدة الأمريكية من دون أن يشرد بعيداً عن النقطة التي قد تهدد شبكة الأمان الأمريكية التي تخصه.* كان الرفاعي يجد نفسه في الحكومة عندما يعتبر الملك ذلك ضماناً لمواجهة أشقائه العرب. وعندما كانت رياح التطرف تهب بشكل قوي وبغيض، يتم استدعاء بعض المساعدين من بطانة الحسين للظهور على الساحة - مع أن الرفاعي لم يكن يختفي بشكل كامل من الدائرة الداخلية.

(♦) المرة الوحيدة التي اقترب فيها الملك حسين منها كانت أثناء حرب الخليج عام 1991، عندما رفض الانضمام إلى التحالف المعادي لصادم، رغم أنني ناقشته أن بقاء عرشه هو الخدمة الأكثر أهمية التي يستطيع الحسين تقديمها لاستقرار الشرق الأوسط في تلك الأزمة.

بل كان الرفاعي مناسباً للعب دوره، إذ كان مراوفاً وعلى درجة عالية من الذكاء، كما كان مفاوضاً صلباً خفف حس الدعاية الخبيث لديه من حرارة ومهارة أسلوبه في الدفاع عن مصالح بلده وعن الأسرة الملكية الهاشمية. من بين كل المحاورين العرب، كان الرفاعي أقلهم ميلاً للرومانسية التي كانت تتسبب أحياناً بدفع السادات لتحويل الواقع إلى إيقاع قصيدة ملحمية.

كان لدى الرفاعي تصور لتسوية فاصلة وجدت لها صدى في إسرائيل. فقد عرض الرفاعي القبول بانسحاب إسرائيليين متواضع على خط مستقيم يبلغ 10 كيلو مترات (أي تقريباً 6 أميال) من نهر الأردن على أرضية أن أي تقدم أردني سيكون قادراً على الوصول إلى مرتفعات (جودين). وكان على ثقة بأن «الإسرائيليين لا يتخلون عن قمم المرتفعات». وبما أنه تم رفض الانسحاب على خط مستقيم على طول نهر الأردن من قبل إسرائيل، عرض الرفاعي اختبار خطة ألون شريطة أن تنفذ في سياق اتفاق زمني وأن تتسحب القوات العسكرية بالكامل من الأراضي الأردنية.

تبين لاحقاً أنه قد أخطأ في تقدير وضعه التفاوضي. فالرفاعي كان مقتنعاً بأن الخيار الأردني واقعي ببساطة لأنه لا يمكن للسادات أن يعادي العرب بقيامه بعقد اتفاق منفصل. لذا فقد حث الرفاعي إما عقد اتفاق أردني - إسرائيلي وإما على مفاوضات متزامنة بين إسرائيل ومصر من جهة، وبين إسرائيل والأردن من جهة أخرى.

وبهذه المعنويات أخبر الملك حسين الرئيس فورد بالتالي:

نود أن نعرف يا سيدي أين نقف الآن؟ فإذا كنا غير مدرجين في قائمة المفاوضات الحالية، فإننا مستعدون للعودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية والاعتماد عليها لحل مشكلتنا. وقد زاد الرفاعي على قول الملك بقوله «لا يهم إن تم استغلالنا، ولكننا في النهاية نريد حصة من الغنيمة». وقد اقترح الحسين أنه، بعد عقد اتفاق حول الضفة الغربية سيعرض على السكان إجراء استفتاء عام تحت إشراف جهات غير عربية من الأمم المتحدة ليختاروا بملء إرادتهم بين الانضمام إلى الأردن أو السعي للحصول على الحكم الذاتي تحت لواء اتحاد كونفدرالي مع الأردن.

لو أننا كنا في مركز يسمح لنا بالسير وراء العواطف عند تقرير سياساتنا، لكننا أنا وفورد اتفقنا منذ زمن. ولكننا لسوء الحظ، تعلمنا ما فيه الكفاية من اتصالاتنا السابقة «بأخوة» الحسين العرب كي ندرك أننا لم نكن في موضع يخلونا بالقيام بمفاوضات منفصلة مع الأردن.

وأفضل ما كان بإمكاننا عمله، ولو عن غير قناعة فعلية، هو وعدنا بالتعمق في ما أشار إليه فهمي بأن خوض مفاوضات متزامنة في الوقت نفسه على الجبهتين، يمكن أن ينفذ أو على الأقل قد يتم البدء بإجراء مفاوضات مع الأردن بعد بدئها مع مصر بفترة وجيزة.

زائران عربيان آخران: سورية والمملكة العربية السعودية

كان على جدول الأعمال وزيراً خارجياً دولتين عربيتين آخران ينبغي الاستماع إليهما قبل أن ينخرط فورد في تعقيدات الجانب العربي وأهوائه بصورة كاملة. إذ وصل وزير خارجية سورية عبد الحليم خدام يوم الأربعاء في الحادي والعشرين من شهر آب، كما وصل عمر السقاف من المملكة العربية السعودية يوم الأربعاء في 28 آب.

كان خدام قد استقبلني مرحباً في المطار بمناسبة زيارتي الأولى لسورية في شهر كانون الأول عام 1973، وسرعان ما أخبرني أن سورية غير معنية بأي تسوية جزئية وأنها ستحكم على تسوية شاملة من حيث إنها تضمن استعادة حقوق الفلسطينيين. لم يحدد خدام هذه الحقوق، ولم يعطني انطباعاً بأن بقاء إسرائيل يحظى بدرجة مهمة في أولوياته. وعكست تقارير الصحف السورية حول زيارتي هذا الموقف. وفي زيارة تالية لدمشق متجهاً إليها من تل أبيب أشارت وسائل الإعلام السورية إلى أن وزير الخارجية الأمريكي قد جاء من «المناطق المحتلة».

سرعان ما ميّز وزير الخارجية السورية موقفه عن موقف فهمي، بأن المواطنين في سورية أقل جنوحاً إلى المصالحة من العسكريين، وعندما تعرفت إلى الأسد تأكدت أن هذه الإشارة كانت طريقة خدام في تحذيري بأن أي تنازلات تقدم فستكون بأمر من الأسد.

في الأشهر التالية رأيت كثيراً من هؤلاء المتحمسين قومياً. كان خدام لامع الذكاء ويتمتع بحس فكاهة ساخر. وخلال زيارات مكوكية استغرقت 34 يوماً، كنا نركب السيارة معاً من مطار دمشق وإليه، وقد جلسنا معاً في لقاءات لا تنتهي بينما كانت كلٌّ من سورية وإسرائيل تتماحكان للوصول إلى الاتفاقية السورية - الإسرائيلية الوحيدة التي ما تزال باقية حتى كتابة هذه السطور، ولما لم يكن خدام آنذاك ضمن دائرة الأسد الداخلية، فقد كان لا يُدعى إلا بعد أن أكون قد أجريت مناقشة خاصة مع رئيسه، تليها جلسة مع قادة سورية العسكريين. ولكنه حينما كان يحضر كانت ملاحظاته فعالة تدل على مقدرة حرفية، كما أن أسلوبه التفاوضي متماسك بقوة.

على أن خدام، خلال زيارتي المكوكية، كان يتحرك بالتدريج، إن لم يكن بنفور، نحو القبول بنوع من التسوية السلمية أو نحو دبلوماسية تقوم على القبول من دون إسرائيل إلا إذا كان الباعث الخفي احتمالاً أنه إذا مال ميزان القوى نحو الجانب العربي، فإن سورية ستحتفظ بخيار تصفية الحسابات. ولكن طالما أن هذا الانقلاب ما يزال وهماً فقد كان وزير الخارجية يقوم بدوره الدبلوماسي بأسلوبه المعارض.

عندما زار خدام واشنطن كان يعرف جيداً من الصحافة الإسرائيلية أن إسرائيل لن تبحث في انسحاب جزئي آخر من مرتفعات الجولان، وأنه حتى في حالة تسوية نهائية فإنها ستقترح الاحتفاظ بجزء من هذه المنطقة الاستراتيجية. وإذا استمرت إسرائيل في هذه المواقف، فإن سورية ستستبعد

عملياً من مسيرة الخطوط - خطوة ولن تستفيد إلا القليل حتى مع الوصول إلى تسوية شاملة. ومع هذا، في نهاية النهار، استخلصت القيادة السورية كما استخلصت مصر - بتحفظ أكبر أنه من أجل تحقيق أي تقدم فإن دور أمريكا لا يمكن الاستغناء عنه. ونتيجة لذلك فإن الغرض الأول لزيارة خدام كان الحيلولة دون استبعاد سورية من دبلوماسية الشرق الأوسط. لذا لم يستعرض أياً من المواقف النضالية المتبجحة في واشنطن والتي كانت تميز لقاء اتنا الأولى في دمشق. كما أنه تجنب الإشارة إلى أي تهديدات تخص التحرك العسكري السوري المنفرد، والذي كان التحذير القياسي في جعبة الزعماء العرب الآخرين - إذ يستشهدون بالتهديدات السورية على أنها بديل غير مباشر منهم.

زيارة خدام في شهر آب 1974 كانت من عدة وجوه النقطة الساخنة في العلاقات الأمريكية - السورية. فقد قال على سبيل المزاح؛ إنه سيدعوني إلى مؤتمر «القمة العربية» القادم نظراً لأن زملاءه كانوا يطلعوني على كل شيء بكل الأحوال. ولكي يفيظ المصريين المكروهين فإنه لم يعارض مفاوضات مع الأردن حول جزء من الضفة «بغض النظر عن مدى (توافق) ذلك مع الحكم الذاتي للفلسطينيين». وخلافاً لأي مسؤول عربي آخر، فإن وزير الخارجية السوري لم يكن يساوي بين الكم الذاتي للفلسطينيين وبين «منظمة التحرير الفلسطينية». لم يكن الأسد يحب «المنظمة» كثيراً لأنه كان يعتبر أن دولة فلسطينية مستقلة ستشكل عقبة أمام «سورية الكبرى» وفقاً لاستراتيجية طويلة الأمد، بل كان يعمل دائماً على إيجاد قيادة فلسطينية جديدة تحت الوصاية السورية في مواجهة عرفات.

وفي متابعة لتلك السياسة أشار خدام إلى أن سورية قد تكون مستعدة للعمل مع الأردن لتطوير صيغة خاصة للحكم الفلسطيني الذاتي لا ترتبط بمنظمة التحرير. ولكننا كنا نعي عدم ثقة الحسين الدائمة بالأهداف السورية البعيدة، ولهذا لم نتوقع أن ينجح أي شيء عملي عن التعاون السوري - الأردني بشأن فلسطين. ولذا كانت نتيجة زيارة خدام - حتماً - المماثلة: وقد وافقنا على استمرار الحوار في دمشق وذلك عندما سألزور الشرق الأوسط مرة أخرى في غضون أسابيع.

كان الزائر التالي وزير الخارجية السعودي عمر السقاف. كانت المملكة العربية السعودية مجتمعاً تقليدياً يقوم على المبادئ الإسلامية الأصولية (قبل أن تصبح الأصولية ميسّسة). إذ كانت تراوح ما بين الراديكالية العربية والتحريرية الفلسطينية الوحدوية، ومخاوفها الذاتية من جيرانها الطامعين، والخطط الشيوعية. وكان زعماءها يعلمون في النهاية، أن أمن السعودية - وبقاءها حقاً - يعتمد على المساندة الأمريكية، ولكن كان لديهم ثقة أقل في حكمنا على الأشياء وكانوا مهتمين بالآيقلب تهورنا الحسابات الدقيقة التي تحافظ على بقائهم. كانت المملكة العربية السعودية خبيرة بما يخص الشعور بالأمن من خلال العزلة، وضعيفة جداً فيما لو أصبحت لاعباً رئيسياً في دبلوماسية الشرق الأوسط. ولما كانت غير راغبة بالمخاطرة بتماسكها الداخلي عن طريق حشر نفسها في عملية السلام، فقد تبنت دور

المراقب الخبير الذي يشجع على عملية السلام من دون الإساءة إلى الراديكاليين في الدول المجاورة الصارمة التي أجبرها القدر على العيش بينها.

الكلام الطنان للدبلوماسيين السعوديين باسم القضية العربية كان معصوماً عن الأخطاء وعنيداً أحياناً، ولكن بعيداً عن العواطف، كانت السياسة السعودية مساعدة دوماً للدبلوماسية الأمريكية. فقد فرضت حظر النفط ضد الولايات المتحدة وهولندا لإظهار التضامن مع العالم العربي أثناء حرب تشرين (أكتوبر). ولكن هذا الإجراء كان رمزياً أكثر منه مؤثراً، إذ يمكن للنفط أن ينقل، وكانت الولايات المتحدة تحصل على ما تحتاج من نفط من منتجين آخرين أصبح زبائنهم التقليديون يحصلون على النفط من السعودية. ولكن تأثير حظر النفط قد هز العالم الصناعي، الذي حاول أن يزيد من مخزونه النفطي إذ استمرت الديموقراطيات الصناعية في ذلك حتى بعد أن رفع الخطر، مما رفع الأسعار بمقدار أربع مرات وسبب تضخماً وركوداً - وهو ما سأشرحه في الفصل 22.

شرح عمر السقاف جميع التعقيدات والمفاوضات السعودية، فقد كان وزير الخارجية مُنفذاً للسياسة وليس صانعاً لها. فالاستراتيجية تضعها الأسرة المالكة - منذ أواسط الستينيات حتى أواسط السبعينيات على يد الملك فيصل الحاد الذهن، والحاذق، والشديد التكتم. وعند اتخاذ القرارات كان السقاف نادراً ما يحضر محادثات مع الملك، وفي المناسبات النادرة التي كان يدعى إليها، كان يجلس بعيداً مع باقي المستشارين بحيث يحتاج إلى أن يرفع صوته حتى يلفت انتباه الملك. (المقابلات الرسمية لم تكن تشجع على مشاركة المستشارين حيثما جلسوا نظراً لأن الملك فيصل وأنا الأساسيين، إذ كان يجلس أحدهما قرب الآخر وسط غرفة واسعة وفي مواجهتنا المترجم، فيما يجلس المستشارون قرب الجدران على بعد عشرة أقدام على الأقل من كل جهة).

كان السقاف، بإيجاز ناقل رسائل، ينقل ويتلقى الرسائل باسم الأسرة المالكة، ويقوم بهذه المهمة بكل كياسة وحكمة. كان يدرك الأمور جيداً. ويعالجها بمروية ويتجنب المواجهة والاستعراضات الدرامية إذا ما كانت الأمور دقيقة.

كان السقاف قبل كل شيء، عند زيارته واشنطن، مهتماً بأن يُبعد الغضب الغربي حول أزمة الطاقة عن المملكة العربية السعودية. وقد حذرته من أن هناك حدوداً لصبر الغربيين:

في رأيي أن أسعار النفط الراهنة ستخلق أزمة اقتصادية في الغرب، مما سيدفع حكومات أخرى، مهما كانت وجهات نظرها، إلى تصرف عنيف.

في هذه الظروف كان لدى السقاف دافع قوي كيلا يضخم الضغوط على العلاقات العربية - الأمريكية عن طريق اتخاذ موقف صلب في مفاوضات الشرق الأوسط. ومن أجل البيان أعلن عن تحذير رسمي يستنكر استمرار الخطوات المنفردة. ولكنه أقتنعنا

أيضاً أن المملكة العربية السعودية تصادق أي تقدم دبلوماسي دون أن تدعي مسؤوليتها عنه.

رابين يزور فورد

بات كثيرون الآن يعتمدون على اللقاءات الوشيكة مع إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل الجديد، الذي وصل إلى واشنطن في العاشر من أيلول.

لسوء الحظ لم تكن علاقات فورد مع رابين جيدة قط، فمواجهتهما الأولى كادت تكون كارثة بسبب وقائع السياسات الداخلية في بلديهما. وكان هذا أمراً مؤسفاً، إذ كان على الرجلين أن يتغلبا عليها ويتفقا. كان رابين سفيراً إسرائيلياً لامعاً في واشنطن، حيث أظهر تفهماً غير عادي لتحفظ فورد المعتدل. وكان فورد مؤيداً قوياً لإسرائيل طوال فترة عضويته في الكونغرس. ومع هذا فإن مناسبة لقائهما الأول جرت في فترة عصبية من العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية.

كان جزء من المشكلة يعود إلى التكوين النفسي لكلا الرجلين. فقد كان رابين عقلانياً وذا طبيعة تحليلية، أما فورد فكان عفواً ويتصرف غريزياً. وقد كان رابين يتصرف باستقامة متحفظة، أما فورد فكان يتصرف بحرارة ونية طيبة. بنى فورد تاريخه المهني في الكونغرس، وفق مبدأ الحلول الوسط، أما رابين فقد اكتسب شهرته بصفته رئيساً لأركان قوات الدفاع الإسرائيلية، التي كانت تتطلب مهارات قيادية، أما فورد فقد أمضى حياته كلها في السياسة، في حين أن رابين تعلم فن السياسة عند الدخول إلى عالمها.

لا يمكن تخيل التناقض الكبير بين رابين وسلفه، غولدا مائير المقتدرة، التي عرفتها واشنطن جيداً. كانت غولدا في الواقع أكثر صلابة من رابين، ولكنها كانت تخفي صلابتها وراء سلوك من الوداعة غير عادي. وبصفتها من الرواد في إسرائيل فقد كانت تعتبر كل شبر من إسرائيل مقدساً، بما في ذلك - عملياً - فتوحاتها. كانت المناقشات حول الاستراتيجية بعيدة المدى تتبعها. وكان أكثر ما تخشاه غولدا أن تُفرض صفقة سوفيتية - أمريكية ما على حساب إسرائيل، مع أن مثل هذا الترتيب لم تجر مناقشته أو التداول فيه مطلقاً.

تابعت غولدا مائير اتفاقيات فك الاشتباك مع مصر وسورية دون أي حماسة تذكر للوصول إلى تحرير الأسرى الإسرائيليين. وبمناسبة زيارة نيكسون إلى إسرائيل في حزيران 1974 بعد أسابيع قليلة من تحيها عن منصبها، قالت غولدا للرئيس: إنها ستعارض أي انسحاب إسرائيلي جزئي لأي سبب. وبالتالي، كانت تقول: إن إسرائيل ينبغي ألا تتسحب إلا مقابل اتفاقية سلام نهائية. واستنتت من هذا انسحاب أي مستوطنة أينما وجدت، وبهذا رفضت مبدأ حدود 1967 بصفته أساساً لاتفاقية سلام حتى مع مصر، جارتها الأقرب إلى المصالحة.

وبقدر ما كانت غولدا مائير صارمة تجاه المفاوضات، فإنها لم تظهر ذلك علانية عندما تحدثت عن علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة. بل كانت تعي دوماً حقيقة أن بقاء إسرائيل، في النهاية، يعتمد على النوايا الحسنة للولايات المتحدة. ولذا كانت تشجع هذه العلاقة بكثير من الاهتمام. وعلى شاشة التلفزة الأمريكية أظهرت غولدا مائير نفسها أملاً للأرض - عاطفية، ذكية، انتقادية أحياناً مع إبداء شيء من الحزن أكثر من الغضب. أما تجاهي فقد كانت أقل تحفظاً إلى حد ما، ربما لأنه بدا لها أن ديانتني اليهودية ستدفعني إلى أن أبدي دعماً غير محدود لإسرائيل، وإن كان هذا لم يمنعها من أن تعلن شكواها كونها عمّة عجوزاً من ابن أخيها المراس. وعندما شكّا لها مؤيد أمريكي لإسرائيل أنني أعطي الأولوية لواجباتي تجاه عملي قبل التزاماتي تجاه ديني، أجابت «لا أهتم بذلك. فأنا أقرأ من اليمين إلى اليسار على أي حال».

وعلى النقيض من ذلك وجد رئيس الوزراء رايبين عام 1974 نفسه في وضع أقل درجة. إذ لما كان أول مواطن مولود في إسرائيل يصل إلى هذا المنصب، فإنه لم يشارك في الحماسة الصاخبة لجيل الرواد من القادة الإسرائيليين السياسيين، ومعظمهم من المهاجرين، الذين أسسوا الدولة وصاغوا بنيتها. ويظل ممثلي هؤلاء البارزون أمثال غولدا مائير التي تتزعمهم، وموشيه دايان، الذي كان مُحبطاً لأن إخفاقه في التحرك عشية «حرب يوم الغفران» قد حرّمه من منصبه الذي تحرّشه له مواهبه وإنجازاته كما بدا في وقت من الأوقات.

وفي الوقت نفسه كان رايبين يشعر بضرورة الحذر من منافسيه في حكومته. فقد كان يحيط به كل من إغال آلون وشمعون بيريز. وقد كان رايبين يثق بأخلاق آلون أكثر مما يثق بذكائه، أما تقديره لبيريز فكان على العكس تماماً. فقد كان آلون أعلى منه في قوات الدفاع الإسرائيلية، ولكنه كان أكثر اهتماماً بالمادة من اهتمامه بالمنصب، ولم ينافس رايبين على الأولوية لا خفية ولا على نحو مباشر. بل ما وقف ضده هو استراتيجية رايبين. إذ لما كان مدافعاً قوياً عن الخيار الأردني، فقد كان نافذ الصبر تجاه الاستراتيجية الحذرة لرايبين؛ إذ كان يفضل عقد اتفاق حول الضفة الغربية أولاً ثم يقرر الخطوة التالية بعد ذلك.

وزير الدفاع شمعون بيريز خلف الرجلين بعد أن توفيا على مدى العقدين التاليين. كان بيريز مهندس «الارتباط مع فرنسا» الذي زوده بالأسلحة التي أكسبت بلاده حرب الستة أيام عام 1967. كما ساعد على الحصول تطوير وكثير من الأسلحة التي ما تزال بلاده تعتمد عليها. ولعله كان أيضاً من أوسع الرجال معرفة من ذلك الجيل أي من زعماء إسرائيل. وكان يغريه التفوق دوماً. بيد أن هذا الجمع ما بين الطموح والعقلانية المجردة لم يتوافق مع مزاج الشعب الإسرائيلي، بل وساهم في هزيمته فيما لا يقل عن خمس دورات انتخابية، بما في ذلك المنافسة على منصب رئيس الوزراء.

وعلى مدى عقود المنافسة بينهما كان تفكير بيريز في العلاقات مع جيران إسرائيل يسير على منهج رايبين نفسه «صقر» إلى أشبه ما يكون بـ«الحمامة». الفرق بينهما أن بيريز كان يدرك بالحدس، في حين

كان رايبين تحليلياً، وعقلانياً عملياً. تدرب بيريز في فرنسا فاتصف بمسحة الأكاديميين الفرنسيين الذين يؤمنون بأن تكوين الفكرة يعادل تحقيقها. وفي النهاية، فإن هذه المثالية أعطته الدافع لعقد اتفاقيات أو سلومع منظمة التحرير عام 1993.

وبعد ذلك، وحتى نهاية حياة رايبين. ظل رايبين وبيريز يُشكلان شراكة مثالية تماماً. فقد كان لدى بيريز أفكار جيدة ينتقي منها رايبين الأكثر فائدة لاستراتيجية شاملة. وعندنا قتل رايبين في 2 1995 خسر بيريز حلمه بالسلام، لأنه من دون رايبين لن يستطيع طرحه على الجمهور الإسرائيلي.

عندما ظهر رايبين وبيريز في الحكومة ذاتها في شهر حزيران 1974، كانا متنافسين شديدين. إذ كان بيريز ينتقد رايبين بقوة؛ بحجة أنه ينصاع كثيراً للولايات المتحدة. ولكل هذه الأسباب كان رايبين يتصرف بحذر، ويعطي الأولوية الكبرى لتماسك حكومته أكثر مما يهتم بمتطلبات الدبلوماسية. كما أنه لم يكن يستمتع على نحو خاص بلعبة السياسة. وكان يفتقر بسبب شعوره بالخجل إلى القدرة على المناورة تجاه قصيرة، ويشعر باستحياء لعرض مشاعره. وكان هذا أمراً ملحوظاً أكثر من أي شيء آخر لأن أصدقاءه كانوا يعرفون جيداً أن رايبين عاطفي جداً في صميم مشاعره. وما إن يدخل أحدهم في دائرة أصدقائه حتى يتحول عنفوانه إلى مودة. وكانت ابنته تقول عنه: إنه يتألق بمشاعره بدلاً من أن يعبر عنها. ولكن خلال دورته الأولى بصفته رئيساً للوزراء كان عجزه عن الوصول إلى البعد الإنساني - يقلص من قدرته ويُعقّد بالتأكيد علاقاته مع جيرالد فورد غير المتحفظ.

كان أمراً مؤسفاً. فقد كان رايبين يفهم أكثر من غولدا أن الجمود الدبلوماسي، على المدى البعيد، من شأنه أن يعزل إسرائيل دبلوماسياً إلى حد ما حتى عن الولايات المتحدة. لقد علمته خدمته عندما كان سفيراً في واشنطن أثناء حرب فيتنام أن هناك حدوداً لرغبة أمريكا في استمرار خطر الحرب وتكاليفها الاقتصادية من أجل حليف بعيد جغرافياً. وبعد عدة محادثات خاصة، لم يعد لدي شك أن رايبين قد وافق على استراتيجيتنا الأساسية. وقد لخصها أثناء اجتماعه مع فورد في 11 أيلول على الوجه التالي:

إن الوضع الحالي لا يمكن أن يبقى جامداً. فنحن لا نعتقد أن هذا الوقت يمكن أن يخلق وضعاً راهناً جديداً، لأننا نعتقد أن الدول العربية قد تعلمت أن الجمع ما بين عزلة إسرائيل في المجتمع الدولي، واستخدام قوة محدودة أو بالأحرى استخدام القوة لأهداف محدودة - واستخدام النفط لابتزاز الولايات المتحدة، يمكن أن يكون وسيلة للحيلولة دون تجميد الوضع. لذا هناك احتمالان ممكنان - إما التحرك نحو تسوية، وإما حرب أخرى، ليس لدينا سبب للافتراض أن الوضع الراهن الجديد يمكن أن يصمد لأي فترة من الوقت. ربما ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر، ولكن ليس إلى فترة غير محددة.

تعلم الرجل العسكري رايبين، خطوة خطوة على مضض قواعد السلام. في مجرى حياته في الخدمة العسكرية، وبات مقتنعاً أن الأمان طويل الأجل يتطلب من إسرائيل أن تذهب إلى ما هو أبعد من مراكمة القوة العسكرية. إن شعباً نجا من تاريخ يهودي مأساوي محكوم بهاجس أودي من كارثة، ولا يمكن أن يترك بقاءه وهوناً بالإدارة الحسنة للدول الأخرى. ولكن دولة من 5 ملايين وسط بحر من بضعة مئات الملايين، ربما كانت غالبيتهم تعتبر أن الدولة اليهودية غير شرعية، سوف يستنفذون وجودها إذا وجدت وأن لا سبيل للتغلب على الكراهية المشتركة. لقد افتتح رايبين بالتدريج - ثم التزم بذلك بعمق - باقتراح أن يحاول شعبه تجربة سلام المصالحة، وليس مجرد القوة.

كان على رايبين أن يتجاوز قدراته الطبيعية كي يصل إلى هذا الاستنتاج. قبل أسبوعين من اغتياله حصّه غاريت إيفانز، الذي كان آنذاك وزيراً لخارجية أستراليا، على اتخاذ بعض الخطوات باتجاه عملية السلام «ولكنني أشير إلى ما اغتصب» أجابه رايبين: «ليس إلى ما اغتصب، بل إلى ما يجب عمله». كان يفضل أن يطرح أفضلياته، ولكنه كان يفهم أن هذا يتطلب جولة من استخدام القوة، تفوق قدرات إسرائيل الفعلية والعاطفية على المدى البعيد.

لم تكن رحلة سهلة. فرايبين، كشأن مواطنيه، كان يكره فكرة مقايضة فوائد محسوسة كالأرض، من أجل أن يكسب اعترافاً دولياً وتقليصاً لعداوة العرب. وكان يعرف من خبرته العسكرية أكثر من آخرين كثيرين أن التنازلات المطلوبة من إسرائيل كانت دائمة، في حين أن إسهامات مستشاريه كانت تصر على تصريحات يمكن إلغاؤها حول نية السلام والاعتراف به.

في البداية تحدث رايبين عن «شبر من السلام مقابل شبر من الأرض». ولكنه في النهاية كان شديد التعقيد في الحديث عن قابلية قسمة السلام. وهكذا وصل إلى رؤيته الختامية: السلام بالنسبة إلى إسرائيل هو خلق واقع جديد للشعب اليهودي أكثر منه مجرد تحديد قانوني. ولما كان الشعب قد عاش في الأحياء اليهودية (الغيتو) لمدة ألفي سنة تقريباً، فلا ينبغي أن يحولوا وطنهم القومي، كما يقول رايبين: إلى «غيتو» آخر، منقطعين عن باقي الإنسانية بالعزلة السياسية والفلسفية. بل ولا يستطيعون أن يتخلوا عن اهتمامهم بالأمن لهذا السبب، ولكن ينبغي ألا يحددوا مستقبلهم بالكامل بطريقة عسكرية. فالإحساس العالمي بالخسارة الذي ولّدته وفاة رايبين تُبين كم كان قريباً من تحقيق هدفه.

لم يتطرق الشك قط إلى رايين بأن المسيرة مؤلمة، ولم يلجأ قط إلى وصف السلام بطريقة خيالية. ومع أنه كان مستعداً لاحتمال عدم نجاح جهوده فقد كان متأكداً أن إسرائيل تستطيع أن تواجه شدتها القصوى من أجل تحقيق هذا الجهد. كان من جهود «الصابرا»، وحياته تتضمن أشكالاً شتى من النضال. ولكن إذا كان رايين قد سمح لنفسه بأن يعرض مشاعره، فقد كان ذلك عندما تحدث عن الجنود الإسرائيليين الذين قتلوا في المعركة والأسر التي تلاشت بسبب حروب إسرائيل التي لا تنتهي، كما قال في كلمته المؤثرة أثناء زيارته التالية بصفته رئيساً للوزراء:

أمرت بتنفيذ كثير من العمليات العسكرية بصفتي عسكرياً وقائداً ووزيراً للدفاع. ومع الانتشاء بالنصر والحزن لفقدان الأهل، سأذكر دوماً لحظة اتخاذ قرارات مؤثرة كسكوت كبار الضباط أو وزراء الحكومة وهم ينهضون ببطء، من مقاعدهم، ومنظر ظهورهم المترجعة إلى الوراء وصوت انغلاق الباب ثم الصمت الذي يحيط بي وحيداً. تلك هي اللحظة التي تدركها نتيجة لقرار اتخذته، فيما الناس يموتون. أناس من أمتي ومن أُمم أخرى. ومع هذا لا يعرفونها.

في تلك الساعة كانوا ما يزالون يضحكون ويبتسمون، ما يزالون يضعون الخطط ويحلمون بالحب، ويفكرون في زراعة حديقة أو بناء منزل — دون أن يدركوا أن هذه الساعات هي الساعات، الأخيرة التي تبقت لهم على الأرض. من منهم مقدر عليه الموت؟ من منهم ستظهر صورته ضمن إطار أسود في صبيحة اليوم التالي؟ من منهم ستُجرح به والدته سريعاً؟ من سيداعى عالمه تحت وطأة الخسارة؟

بصفتي عسكرياً سابقاً، سأذكر أيضاً صمت اللحظة التي تسبق دوران عقارب الساعة حيث يجري الوقت بسرعة، وبعد ساعة أو دقيقة ينفجر الجحيم.

في تلك اللحظة من لحظات التوتر الشديد قبل أن يضغط الإصبع الزناد وقبل أن يبدأ القتل بالاشتعال — في لحظة الصمت الرهيب، يظل هناك وقت للتساؤل، للتساؤل وحيداً: هل من الضروري حقاً القيام بذلك؟ ألا يوجد خيار آخر؟ أليس من سبيل آخر؟⁽⁹⁾

لا يحط من مكانة رايين أن يسترجع ذلك، في بداية حياته الدبلوماسية، أو أن يعيق خطواته نحو العظمة. فالعلاقات مع فورد كانت بداية سيئة عندما تباطأ رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد في المجيء إلى الولايات المتحدة لمقابلة الرئيس. إذ أراد أن يكسب الوقت كي يعزز وضعه الداخلي. واعتقد أيضاً أن إسرائيل كانت تحتاج إلى بعض الوقت كي ترتاح من العملية التي بدأت بهجمات مفاجئة من جانب مصر وسورية، وهي تهدد

الآن بإيقاعه في شرك قرارات تبدوا نهائية لها والتي من المؤكد أنها ترمي إلى توريثه مع وزرائه.

بدأ شد الحبل عندما أعلنت وزارة الخارجية أن رايبين دُعي لمقابلة الرئيس في النصف الأول من شهر أيلول، وأجاب عن ذلك بالشكوى بأن الإعلان عن الدعوة دون مشاورة الزائر أولاً هو خرق للبروتوكول. من الناحية البرتوكولية كان رايبين على حق. ومن جهة ثانية، لم يحدث أن أخرج أي رئيس إسرائيلي للوزراء من قبل بالإعلان عن دعوته لمقابلة الرئيس الجديد الذي يعتبر من أخلص الأصدقاء لإسرائيل - ولا سيما أن وزراء خارجية العرب المقيمين في واشنطن ينتظرون بالدور لفترة تزيد على شهر. وما إن وصل رايبين حتى دافع على طريقة الخطوة - بخطوة ولكنه عارض فورد حول التحديد المتعلق بمواعيدها. كان العناد صفة مألوفة في أي مفاوضات تجري حول انسحابات إسرائيلية وإلى هذه اللحظة، وما جعل رايبين مختلفاً عن سابقيه أنه لم يحجم عن مجابهة رئيس الولايات المتحدة.

إذ ما كانت غولدا مائير الحذرة إلا أن تتجنب ربط مكانتها بجدار علني مع الرئيس؛ بل وكانت تركز نيرانها دوماً على بعض مساعديه، وغالباً عليّ. أما رايبين فقد عمد، على العكس، إلى أن يلمّع صورته أمام أعضاء وزارته بطرح اعتراضات مباشرة على إدارة الرئيس الأمريكي للمفاوضات. لعل ذلك كان أسلوبه كي يُعلم زملاءه المتفرقين والمختلفين حدود الاعتدال الأمريكي، ولعله ظن أن فورد أسهل في التعامل مني. ومهما كان السبب فقد أسبغ حدة غير عادية على حوار أولي.

تابع رايبين هذه المقارنة من خلال المناقشات التي تتعلق بالمساعدات العسكرية - وهي الموضوع الذي يستخدمه رؤساء الوزارات الإسرائيليون كي يضمنوا أنهم عادوا من واشنطن إلى بلادهم بإنجاز ما. (والحق أن تنفيذ بعض مطالب إسرائيل العسكرية كان إجراءً عملياً معتاداً في كل زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي). قدم رايبين مطالب إسرائيل العسكرية، كما فعل آلون مع نيكسون، على أنها شرط مسبق لقبولها بالمفاوضات. والانطباع بأن إسرائيل تنخرط في عملية السلام كونه معروفاً تقدمه إلى الولايات المتحدة قد أغاظ فورد إلى حد بعيد. ولم يتحسن مزاجه عندما أصر رايبين على أن مركزه بوصفه جنرالاً سابقاً يؤهله للبحث في تفاصيل مطالب إسرائيل من العتاد العسكري مباشرة مع الرئيس. ولما كان فورد أكثر معرفة بالموضوع من نيكسون، فإنه لم يكن على اطلاع واسع على جميع التفاصيل الفنية، وكان يظن أن المسألة يجب أن تناقش مع وزراء الدفاع. ولكن نظراً للمنافسة ما رايبين وبيريز، فقد أراد رايبين أن ينال مصداقية النجاح لنفسه. وظل يصصر على طلب إسرائيل الهائل الذي لا سابق له والذي يمتد طوال عشر سنوات، ويقلل من شأن الإجراءات الجزئية كافة. وساد صمت مؤلم بعد أن أخبر فورد رايبين، محاولاً

تحقيق تقدم، أن يوافق على الأولويات الملحة للقائمة الإسرائيلية في السنتين القادمتين. همس السفير الإسرائيلي سيمحا دينيتز بكلمات ما في أذن رابين. ولكن رابين كرر الحجة نفسها التي استخدمها آلون مع نيكسون إلى حد أن بعض المبادئ العامة التي جاءت في مذكرة التفاهم المتعلقة باتفاقية فك الاشتباك مع سورية في أيار، وصلت إلى التزام خاص ببرنامج للتسلح يمتد عشر سنوات. ولهذا لم يكن رابين مستعداً لأن يكون فوراً أقل كرمًا بالنسبة للألثة إسرائيل ذات الأولوية، وقال: «يعتقد سفيرى أنه ينبغي أن أشكر، ولكن كم من الممرات ينبغي أن نعبر فيها عن ترحيبنا بالشئ ذاته».

وعندما تحولت المباحثات إلى الموضوع الرئيسي بالنسبة لفورد - وهو مستقبل عملية السلام - وافق رابين على استراتيجيتنا العامة دون أن يلزم نفسه بتنفيذها. وطرح تحليلاً دقيقاً لعدة خيارات: في رأيي أنه من الأفضل البدء مع مصر. إنه ليس شرطاً من جانبنا. لأنه في السنوات الست والعشرين الأخيرة لم يكن هناك أي تحرك من أي نوع - حرب أو ترتيب سياسي - من دون قيادة مصر. ففي عام 1949 عندما قررت مصر الهدنة، سعى الجميع كي يحذوا حذوها.

وفي عام 1956 كانت هناك حرب بين مصر وإسرائيل فقط. وفي عام 1967 قادت مصر الحرب. ولا أعتقد أن هذا الترتيب يمكن أن يتغير بصورة جوهرية. نحن نعرف، مثلاً، أن الأردنيين لا يستطيعون القيام بأكثر مما يقوم به العرب الآخرون، مثل اتفاقية فك الاشتباك. لذا إذا كنا نريد أن نحقق الأفضل في الترتيبات السياسية، فينبغي أن تكون مع مصر..

.. عندئذ إذا حاولت سورية الحرب فستكون أقل خطورة..

كانت المشكلة أن رابين لم يعارض أيًا من هذه الخيارات، كما لم يكن مستعداً للقبول بها. فقد كان عرضه نظرياً، بل وأقرب إلى أن يكون أكاديمياً، ولم يكن يتضمن أي إجراء عملي - بل على العكس فعلاً. أما فورد من جانبه، والذي كان متعطشاً للوصول إلى قرار. فقد فسر عرض رابين المطوّل على أنه خدعة. ففي الفترات الفاصلة كان يقاطع بالسؤال عن إطار زمني دقيق. وكان يقول: «إن الأمر يحتاج إلى التزام قوي وجيد لأن كلينا لديه اهتمام قوي باستمرار الزخم». لم يكن رابين ليغامر بأكثر من وعد يعد بموجبه أنه سيفعل أقصى ما في وسعه كي يتقبل الأفكار الملموسة. في الوقت الذي سأقوم به بزيارة إلى الشرق الأوسط بعد شهر من الآن - وبهذا يكون قد أجل بداية المفاوضات حتى ذلك الوقت على الأقل.

ما حدث أنه حتى تلك الجولة المكوكية - من 9 تشرين الأول إلى 15 منه - أخفقت في الوصول إلى اتفاق للشروع في مفاوضات علنية. زرت فيها مصر وسورية مرتين، كما زرت إسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية والجزائر ومراكش. جميع الفرقاء كانوا يكررون النغمة نفسها. فقد أصر السادات على أن الأولوية يجب أن تعطى لما يتعلق بالانسحابات من الجبهة المصرية. ومن أجل الإسراع في البدء بها وافق على منح إسرائيل كثيراً من العناصر العملية لعدم المحاربة دون استخدام هذا التعبير. وكان الأردن تواقاً للتفاوض حول الضفة الغربية ولكنه ازداد خيبة أمل وإحباطاً. وكان الأسد يفضل، رغبة منه في تحقيق أي تقدم، طريقاً مسدوداً أمام أي ترتيب مصري منفرد... فوجهات النظر عدم المتوافقة هذه كانت جميعها نظرية صرفة، لأن الحكومة الإسرائيلية لم تكن مستعدة بعد لفتح الباب أمام أي مفاوضات. فكتبت مُحبطاً، تقريراً إلى فورد في صورة مذكرة بريدية في 15 تشرين الأول:

رابين والآخرين يتشبثون بأزمة التاريخ والمنطق. فقد كان التاريخ تاريخ الآم ومأس وشكوك/ ومعاناة/ وأربعة حروب باهظة الثمن، أما المنطق فيتجلى في أن مخاطر المحافظة على القديم أكبر من المواجهة الواقعية للتسويات التي تتم خطوة - خطوة والضرورية للتقدم نحو تسوية، لأن الخيارات التي يواجهها (زعماء إسرائيل) ستحتاج إلى سنة من الآن وإذا تركوا الوضع يندفع فستكون الأمور أسوأ مما يواجهونه الآن.. لدينا اهتمام ثابت في دعم أمن إسرائيل، ولكن مصالحنا في المنطقة أبعد من أي بلد بمفرده.

استراتيجيتنا أن توزع المسائل إلى قطاعات بحيث تتفاوض إسرائيل مع جيرانها ضمن وحدات تفاوضية. قابلة للعمل سياسياً.. تستند إلى الاعتقاد بأن سلسلة متقدمة من الاتفاقيات المحدودة، يمكن أن تخلق أوضاعاً جديدة تجعل بدورها الاتفاقيات الأوسع ممكنة.

قرار الرباط

علق رؤساء الدول العربية خياراتنا عند هذه المرحلة بعرض ما وصفه أبا إيبان ذات مرة بميلهم إلى «ألا يضيعوا أي فرصة كي يضيعوا فرصة». ففي 28 تشرين الأول، عقدوا اجتماعاً في الرباط (مراكش) واعترفوا جميعاً بمنظمة التحرير الفلسطينية على «أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». ولما كنا قادرين على التقدم في مفاوضات مجدية مع الأردن فقد حال هذا الموقف دون ذلك. فقد أصبح الحسين الآن خارج الصورة. ومن هنا فإن ترتيبات الضفة الغربية ستصبح موضع تفاوض مع «المنظمة»

التي كانت إسرائيل ترفض التفاوض معها. وأعلن الحسين بشجاعة: «عندما ينجرّف قومي أنجرّف معهم». ولكن نظراً لرفض «المنظمة» العنيد حق إسرائيل في الوجود ولاستخدامها الشديد للإرهاب أداة للسياسة، فقد كان على قرارات الرباط أن تتجمد لمدة 19 عاماً حتى تبدأ المفاوضات حول الضفة الغربية.

بقيت لفترة طويلة أعتبر أن انهيار الخيار الأردني عام 1974 فرصة كبيرة قد ضاعت. وقد حدث ذلك بصورة مجردة. ولكن المفاوضات لم تحدث أبداً في فراغ. فقد تطلب الأمر من إسرائيل 20 سنة، وانتفاضة فلسطينية، وقيادة فلسطينية أكثر واقعية، حتى تعاد على التعايش مع «منظمة التحرير الفلسطينية». كما لم تكن سياسة جر الحسين من الضفة الغربية بالسهلة كما قد تبدو نظرياً. فاستحوذ الحسين على أي أراضٍ في الضفة الغربية من شأنه أن يخلق ضغوطاً عربية شديدة من أجل إعادة الأراضي المكتسبة إلى «المنظمة» فكان لا بد من حدوث أزمة كبرى، وهذا هو السبب الأساسي حقاً الذي جعل السادات حريصاً على أن تكون مصر الأول من تشرع في المفاوضات.

وبعد عقدين من الزمن، في صيف 1994، جلست قرب عرفات في حفل غداء في باريس للاحتفال بتقديم جائزة سلام لرايين وبيريز وعرفات. واسترجعنا ذكريات من نجوا من حروب طويلة بعيدة ومعارك تكاد تنسى، ومعارك صيف 1974. ولاحظ عرفات - بشكل صحيح - أن التسوية المؤقتة لاستيطان الأراضي في الضفة الغربية أي الذي احتل به في البيت الأبيض في أيلول 1993 بدت له مشابهة لما كنت أحض الأطراف عليه منذ عقدين. وقد ذكرته بفارق مهم: إذ كان الهدف إبعاد منظمة التحرير عن الضفة الغربية، وليس إعادة الأراضي إليها. فلم يستأ عرفات. وقال مثل أستاذ جامعي يدرس العلوم السياسية الأولية لطالب بطيء الفهم: «لايهم. الحسين لا يستطيع أن يسيطر عليها بنفسه. لقد أسسنا وجودنا هناك الآن».

التاريخ يعمل بطرائق غريبة. فقد أظهر الجمود في خريف 1974 أنه شرط مسبق للاختراق في المفاوضات المصرية - الإسرائيلية والتي قادت في النهاية إلى اتفاق السلام. لقد جلبت إلى الساحة بطلاً متعرجة بطيئة أزال جميع الخيارات الأخرى، تحت رعاية رجلين عظيمين هما إسحاق رابين وأنور السادات. فكل منهما كانت له أسبابه لترتيب جمود دبلوماسي مؤقت كي يمهد للخطوة التالية نحو السلام: فرايين يريد أن يعزز وضعه الداخلي ويعلم زملاءه في المجلس حقائق الحياة الدولية، والسادات يسعى بثقة خطأ ثابتة نحو سلام منفصل عن أشقائه العرب - رغم أنه وقع تأكيدات مشتركة على الوحدة معهم في الرباط. وبعد أشهر من الاستطلاع توصلنا إلى مرحلة مصيرية تمثل النقطة التي تعبر عن الأهداف الفورية لكل فريق، وإن كان ذلك بثمن باهظ.

فعلى حساب 19 عاماً من الجمود في القضايا الفلسطينية، استطاع رابين أن يوفر الوقت الذي يريده ليؤهل نفسه لمنصب رئيس الوزراء، وأن يشرع في مفاوضات مع مصر، والتي كانت تعتبرها إسرائيل المفاوضات المرغوب به أكثر من غيره.

من جهته حوّل السادات الاتجاه، على حساب عزل نفسه عن العالم العربي، نحو مفاوضات مصرية - إسرائيلية منفصلة وسلام نهائي.

أما الزعماء العرب الآخرون فقد عملوا بدرجات مختلفة، على حساب استبعاد أنفسهم عن مفاوضات تالية حول الضفة الغربية، على إرضاء متطلباتهم السياسية الداخلية، وذلك عن طريق تأييد منظمة التحرير الفلسطينية.

خلال هذه الفترة أحكمت الولايات المتحدة الطوق حول القوى التي ما إن يُسمح لها أن تشارك، حتى تسارع إلى تدمير عملية السلام، وهم: المتطرفون العرب، والاتحاد السوفييتي، كما أن معظم حلفائنا الغربيين سيحاولون عندئذ التحرر من أزمة النفط بدعم المواقف العربية المتطرفة. كان مقياس الإنجاز أنه تأكد لجميع الأطراف أن الإطار الدبلوماسي الذي أوجدناه ينبغي أن يستمر تحت الإشراف الأمريكي.



obeikandi.com

جولة مكوكية واحدة متعددة الأطراف

كأبة ما بعد الرباط

نظراً لأن الرباط تصدّر الخيار الأردني ولأن إسرائيل رفضت أي تسوية جزئية مع سورية، فقد كان إجراء مفاوضات مصرية إسرائيلية هو البديل الوحيد المتبقي، علاوة على استئناف مؤتمر جنيف متعدد الأطراف، والذي كنا نتمنى تجنبه. ولكن المنطق المجرد نادر على الصعيد الدبلوماسي في الشرق الأوسط. فحتى إذا بدت الأطراف متفقة على الخطوة التالية، كان كل طرف منها يسير وراء أهداف تختلف عن أهداف باقي الأطراف.

كان السادات مستعداً للتخلي عن الجبهة العربية الموحدة، التي كان قد ساهم للتوفي تشكيلها في الرباط، إذا استطاع أن يحقق بعض الإنجازات الهامة. لذا فقد أعلن عن شروطه الدنيا لعقد اتفاق زمني حول سيناء وممرى: الجدي ومشلا اللذين يبعدان مسافة خمسين ميلاً عن قناة السويس وحقول نفط أبورديس على الساحل الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة، نظراً لكونهما معالم حساسة في بحر الرمال غير المأهول. ولكن إذا كان الانسحاب على ذلك القدر من الأهمية كما يدعي السادات، فإن إسرائيل كانت مضطرة لطلب بعض المطالب السياسية الأساسية. فقد وجدت في ذلك الادعاء نهاية حالة الحرب الرسمية بين إسرائيل ومصر.

اتخذت رقصة المينوويت التي رقصها السادات والإسرائيليون فيما بعد، بأسلوب وشكل يتناسب مع إدراك كل طرف للأهمية المطلقة لمطالبه، طابعاً رمزياً. فإلغاء حالة الحرب هو إشارة واضحة لا يمكن إنكارها نحو تحقيق السلام، بينما لم تستطع تلك الممرات التأثير في الوضع العسكري بشكل فعال. كان الأخير منها يمثل أحد الاقتراحات التي تقدم بها الفريقان المتفاوضان المصري والإسرائيلي، كما هو واضح من الحوار التالي الذي دار في اجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلي في 18 آذار 1975 في القدس:

كيسينجر: ثم قال الجمسي (وزير الدفاع المصري): إنه من الهراء استخدامها (الممرات) في مناورات هجومية؛ فهي تصلح فقط مع كتائب المشاة، أما المعارك الحاسمة سوف تتم في الشمال وستعرفون فيما إذا كان محقاً.

رايين: أساساً، هو على حق.

وبما أن هذه القضية أصبحت أساسية في المناظرة، بل فمن الضروري فهم ما هو مقصود بالانسحاب الإسرائيلي من الممرات والذي فهم من سياق المفاوضات. ومع تطور المفاوضات لم يطلب من إسرائيل التخلي عن الممرات بحيث تكون تابعة للسيطرة المصرية، بل لتكون تحت إشراف قوات من الأمم المتحدة يقرها الطرفان. لن تكون القوات المصرية موجودة على مسافة أقرب من عشرة أميال من الممرات وستوضع هذه القوات في منطقة ذات تسليح محدود بهدف منع قيام أي عمليات هجومية. كما ستبعد أقرب نقطة للقوات المصرية، والتي من خلالها يمكنهم القيام بعمليات هجومية، مسافة خمسين ميلاً عن الجانب الآخر لقناة السويس التي، بعد إعادة فتحها للملاحة، ستشكل بدورها عقبة أمام أي هجمات مباغته.

ومن المعروف للجميع أيضاً أن حقول نفط أبورديس كانت في طور النفاد، أما الخلاف الوحيد الفعلي بشأنها، فقد كان حول ما إذا كانت ستعطي نفطاً خلال الستة أو الأربعة أعوام القادمة. كما أن إحدى النقاط التي أثارها تسليم هذا الحقل التعويض الذي يجب أن تتلقاه إسرائيل عن نفط أبورديس في السوق العالمية. ومع ذلك، فإعطاء الانطباع بأن الأهمية الجوهرية لأي اتفاقية تتناسب مع مدلول أهميتها الرمزي كان يخدم مصالح الطرفين المحلية؛ فالنسبة للسادات، كان من شأنها تبرير مسلكه الفردي المنفصل عن باقي الصف العربي؛ وبالنسبة لرايين، كان ذلك عبوراً للخط الفاصل بين اتفاقيات وقف إطلاق النار وبين تلك التي تسجل القيام بخطوة حقيقية تجاه السلام.

أما العائق الأكبر الذي يقف في وجه التطور السريع لعملية السلام فقد كان عائناً نفسياً: إذ لم يكن الفريقان قد التقيا مع بعضهما بعضاً وجهاً لوجه من قبل، لذا فإنهما كانا يميلان لسوء تقدير مدى تأثير مطالب كل منهما في الآخر، كما كان كل طرف يلقي اللوم على الوسيط في حال عدم انتصار وجهات نظره وطروحاته. فالسادات كان يعتقد أن الأمم المتحدة قادرة على أمر إسرائيل بالإذعان لأي مخطط نراه مناسباً. أما الزعماء الإسرائيليون، الذين كانوا مؤخراً ضحية هجوم مصري مفاجئ، فقد وجدوا من الصعوبة الثقة بما نقلته لهم عن اعتدال السادات. فقد كان المفاوضون الإسرائيليون - لاسيما إيفال آلون - يحذرون في كل اجتماع تقريباً من كون السادات على وشك العودة إلى التحالف مع السوفييت (الأمم الذي كنت أعتقد أنه سيلجأ إليه فقط بعد وصول مسار السلام إلى طريق مسدود) أو من أنه مستعد لخرق أي اتفاق يقوم به (وهو الأمر الذي كنت أرى أنه احتمال ضعيف في حال انفصال السادات كلياً عن السوفييت وعن مقررات الرباط).

غالباً ما كان الانقسام الموجود في الحكومة الإسرائيلية يقيد مرونتها في المفاوضات بشكل كبير. فرايين يفضل عقد اتفاقية مع مصر، وآلون يفضل عقدها مع الأردن، أما بيريز فقد كان يلح على إعاقه

عقد أي اتفاق. وهكذا كان حال أغلبية أعضاء الفريق المفاوض بالنسبة للقيام بأي خطوات مؤقتة معقولة.

قد يكون وضع المفاوضين الإسرائيليين غير مستقر ومزعزعا في أغلب الأحوال، ويرجع هذا لكون الوزارة الإسرائيلية تمثل تحالفاً يضم أشخاصاً متنافسين، بل وأحزاباً متنافسة، ويمثل الموقف الإسرائيلي الأولي عادة خلاصة ما يفضلهُ الوزراء الأساسيون - ولا سيما في حال غياب وجود رئيس وزراء مسيطر، كما كان الحال أثناء حكومة رايبين الأولى. إذ عدل المفاوضون الإسرائيليون مواقفهم فقط بعد أن برهنوا لزملائهم ولأنفسهم بأنه لم يتبق المزيد من الدماء لتتلف بحجر أو بتحصيل الوسيط في حال وجوده - كما كان عليه الحال أثناء الرحلات المكوكية - ذنب عدم تحقيقهم لما يريدون بأفضل الشروط.

لا يسع المتمرسون في مثل هذه العملية، في مثل هذه الأحوال المثيرة للأعصاب إلا أن يحملوا أنفسهم على الابتسام - ولو باقتضاب - وأن يرغموا أنفسهم على لعب الدور الموكل إليهم من قبل محاورهم باعتباره ثمناً لأي تسوية نهائية. وما دفع بالحوار إلى حافة معينة أثناء المفاوضات على اتفاق سيناء كان تغيير رئيس الوزراء الإسرائيلي. فلو أن غولدا مائير قادت تلك المجادلات والمنازعات الحتمية بروح ساخرة تهكمية لوصلت إلى حافة معينة بعيدة عن المواجهة، ذلك أن أسلوب رايبين العقلاني والتميز بحرفيته سوف يعمل على تحسين وتقريب وجهات النظر حول نقاط الخلاف أكثر من مجرد تلطيف الأمور.

وعلى الرغم من أن أصدقاء الزعيمين قد يعتبرون المقارنة بينهما غير واردة على الإطلاق، إلا أن هناك بعض أوجه الشبه الملفتة بين إدارة رايبين في فترته الأولى في الحكم، وبين خلفه بنيامين نتنياهو. فكل منهما قد تبع زعماء حزبه من الجيل الأول. وكل منهما كان ينقصه في البداية النفوذ والاعتبار والهالة التي أحاطت بالزعماء الأوائل، ويشعر بالحاجة الدائمة للدفاع عن نفسه أمام المطالبين الآخرين بعباءة الحكم. ولهذا السبب، إلى حد ما، أراد الاثنان إرجاء عملية السلام وقاما ببعض حركات الحماية الدفاعية الماهرة من أجل تسوية بعض الأمور الملحة المحلية والعالمية لقد أربك الاثنان واشنطن.

ولكن بينما كان رايبين يحاول دوماً أن يُعلم حلفاءه الأمريكيين الذين لا غنى له عنهم بالأولويات الضرورية الخاصة ببلاده، بينما كان نتنياهو يتحاشى الدخول في مناقشات حول الأمور الجوهرية، وحاول ما أمكنه أن يُبسط مسار عملية السلام وذلك بجرحها إلى مستنقع الشؤون السياسية الداخلية الإسرائيلية. إلا أن إصرار رايبين على الوضوح الفعلي والجوهري بنى مع مرور الوقت جسراً عبر الخليج مع واشنطن، مؤدياً إلى شراكة حقيقية فيها الكثير من التعاطف والمودة: أما نتنياهو، حتى كتابة هذه السطور، فما زالت تغريه اختبارات القوة، التي، حتى في حال وجود اتفاق عرضي، أبقت على حالة عدم التفاهم المشترك على ما هي عليه.

أما بالنسبة لفورد، فإنه كان في الإدارة منذ شهرين فقط، وكانت تعوزه الدرجة اللازمة من التجرد. كان يفسر الخطط المتعثرة للترويك الإسرائيلية التي يقودها رايبين وبيريز وآلون على أنها انعكاس لتقديرهم بأنه أضعف من أن يواجه مؤيدي إسرائيل في الكونغرس. وقد حذرت السفير الإسرائيلي سيمحا دينيتز ورايبين مراراً من عدم الخلط بين النوايا الطيبة التي يحملها الرئيس فورد وبين الضعف. فالرئيس يولي بلا شك اهتماماً خاصاً بأرائهما، ولكن لا يمكن لأي رئيس أمريكي مسؤول أن يعلق المفاوضات الدبلوماسية الخاصة بالشرق الأوسط ريثما يحل مجلس الوزراء الإسرائيلي خلافاته الداخلية.

للأسف فإن صداقتي الشخصية مع الزعماء الإسرائيليين أثبتت أنها عائق أمام عملية السلام عوضاً عن دفعها نحو الأمام. فنظراً لكون صداقتي مع رايبين وآلون تمتد لعدة سنوات، كنا نحن الثلاثة مقتنعين أن التعارض الكامل مستحيل لأنه في اللحظة الأخيرة قد يغير أحد الأطراف رأيه راحياً الحبل للطرف الآخر. كان لدى آلون تحديداً يقينياً داخلياً بقدرتي على إنجاح المفاوضات، وكان يعزي نفسه في كل مرة تصل فيها المفاوضات إلى طريق مسدود بأن هذا التعثر هو مجرد مقدمة عارضة للحل النهائي، على الرغم من أن شكله لم يتحدد بعد. فلم يخب إيمانه بي من جهة فتح باب المفاوضات مع السوريين وفق تأكيدات. ولم يرد آلون على الادعاء الذي واجهه بأن الفوز مرة في لعبة الروليت لا يعني أن يبني الفرد آماله على دوران عجلتها لتحسين ميزانيته السنوية.

بقيت صداقتي برايبين وآلون ثابتة برغم العقبات والنهايات المسدودة المؤلمة التي كنا نصل إليها. إلا أن بعض مؤيدي إسرائيل الأمريكيين، ولاسيما بين الأوساط الفكرية، انقلبوا ضدي. وأصبح دفاعهم عن إسرائيل مشحوناً بنقد الانفراج الحاصل في العلاقات باتهامهم لي وفورد بالتخلي عن إسرائيل من أجل استرضاء الاتحاد السوفييتي - بغض النظر عن أن الهدف الأول من جهودنا الدبلوماسية كان التقليل من، وإن أمكن، إلغاء دور السوفييت الكبير في الشرق الأوسط.

على أي حال لم يكن بمقدور تلك المصارعة والمثاقفة حول انفراج التوتر أن تغير من حقيقة أنه كان لإدارة فورد رأيان: إما اتباع حل الخطوة بخطوة (الذي يعني التفاوض على اتفاقية مؤقتة جديدة مع مصر) وإما طلب إعادة عقد مؤتمر جنيف بحضور الأطراف المعنية كافة في محاولة للتوصل إلى تسوية شاملة (مما يعني إشراك الاتحاد السوفييتي). وفي مؤتمر جنيف، كانت علاقتنا السيئة بالاتحاد السوفييتي، التي أفسدها انهيار الاتفاقية التجارية بيننا، بالإضافة إلى عدم التوصل إلى اتفاق حول قضية SALT، ستشجع الكرملين بالتأكيد على تأييد البرنامج العربي الراديكالي بقوة أكبر، وبمصادقة حلفائنا الأوروبيين واليابان. وبالرغم من أن رايبين وآلون لم يعارضا هذا التحليل، إلا أنهما فيما يبدو كانا غير مستعدين أو غير قادرين على التجاوب مع مطالب فورد ومطالبتي المتكررة، بتطوير المفاوضات وبدء اتباع نهج دبلوماسي بديل.

وصل آلون إلى واشنطن في الثامن من كانون الأول 1974 ظاهرياً من أجل تطوير استراتيجية مشتركة، إلا أنه لم يكن مخولاً بالذهاب إلى ما هو أبعد من عرض رابين النظري الذي قدمه في أيلول. وقد طرح بعض الآراء المحددة حول ما تطلبه إسرائيل من مصر دون أن يوضح موقف الحكومة الإسرائيلية مما يتوجب عليها إعطاءه بالمقابل. نظراً لأن أي اقتراح أو عرض إسرائيلي رسمي يتطلب موافقة المجلس الحكومي، الأمر الذي لم يكن متوقعاً. قدم آلون قائمة بعدد من الإجراءات التي وصفت بأنها «مفاهيم» فعالة لمنع احتمال استئناف مصر الحرب ضد إسرائيل. من تلك الإجراءات عدم تواجد جنود في المناطق التي ستخليها القوات الإسرائيلية؛ وتعهد مصر بعدم المشاركة في أي حرب ضد إسرائيل قد تشنها بعض الدول العربية؛ وإنهاء الحرب الاقتصادية؛ ووضع حد للحملات الدعائية أو الدبلوماسية المعادية لإسرائيل؛ وحق الملاحة للسفن الإسرائيلية في قناة السويس؛ وعد متابعة مصر التزود بالأسلحة والإمدادات الحربية على نطاق كبير من الاتحاد السوفيتي.

وكما نعلم، فإن مصر مستعدة للنظر في هذه الشروط فقط في حالة حدوث انسحاب إسرائيلي كبير. إلا أن آلون لم يكن مفوضاً رسمياً لوضع أي سياسة عملية جديدة. وعوضاً عن ذلك، قام بطرح «مفهوم» مبهم عن الانسحاب إذ تحدث عن تسليم ما بين ثلاثين إلى خمسين كيلومتراً من الأرض، بينما كان محدداً وواضحاً حول الشؤون الأخرى لدرجة أنه لم يتناول أي طرح بخصوص ممري جدي ومشلاً أو بخصوص حقول نفط أبو رديس.

تبعته محادثات آلون مع الرئيس فورد في التاسع من كانون الأول الخطوط الرئيسية التي أصبحت معروفة. وعندما أشار فورد إلى أنه سيدعم عناصر إنهاء حالة الحرب التي قدمها آلون في سياق خطة انسحاب فعلي ملموس، قام آلون - الذي لم تكن لديه سلطة إعطاء أي قرار - بتحويل مجرى الحديث نحو طلب إسرائيل تزويدهم ببرنامج تسليح طويل المدى. فما كان من فورد، الذي كان قد وافق للتو على زيادة كبيرة في المعونة السنوية لإسرائيل، إلا أنه أحجم عن إقرار التزام طويل المدى قائلًا بما يدل على نفاذ الصبر: «لا أستطيع أن أؤيد إقرار التزام طويل المدى بإسرائيل، إذا لم نحصل على تأييد لسياستنا الخارجية ككل».

ومع ذلك، قمنا بنقل «مفهوم» آلون حول الانسحاب لمسافة تتراوح بين ثلاثين وخمسين كيلومتراً (بما فيها المعابر) إلى القاهرة وكما توقعنا انفجر السادات. وقد نقل السفير هيرمان إيلتس إلينا رد فعل السادات في التقرير التالي:

إن التنازلات التي يطلبها آلون لا يمكن أن تتم من أجل الانسحاب لمسافة خمسين كيلو متراً فقط دون أن تقوض مركزه. فكأنما يطلب منه الإسرائيليون أن يتنازل عن أرضه وسلطته. وهذا ما لن يتنازل عنه أبداً.

من أجل الخروج من ذلك المأزق وتقرير ما إذا كان بالإمكان الحصول على موقف فعلي من الطرفين، خطرت على بالي فكرة القيام برحلة مكوكية «استكشافية». وواقفت إسرائيل بحماسة لأن هذا من شأنه المساهمة في آلية إبطاء سير عملية الاتفاق؛ أما السادات فقد قبل هذه الفكرة بتحفظ طريقة منه لبدء عملية المفاوضات مع أنه كان يرى أنه من غير المحتمل التزام الحكومة الإسرائيلية بالتفاصيل خلال الرحلة «الاستكشافية».

وقد ثبت أن السادات على حق. ففي أي مكوك فعلي، يعطي وجود وسيط أمريكي رفيع المستوى موعداً نهائياً للعملية ويضفي روح الأهمية والسرعة بالعمل. كان ثمة لدى الطرفين باعث للتفكير بالثمن الذي يتطلبه حل ذلك المأزق في ضوء علاقتهما بالولايات المتحدة. على أي حال، لم يكن هناك في الرحلة المكوكية «الاستكشافية» موعد نهائي أو عقوبة من أي نوع. وما يحرك الطرفين كان لجم تنازلاتهما وعدم إعطائها إلا مقابل شيء حقيقي. إن المأزق عادة تكون متأصلة في مثل هذه العمليات - ولا بد أن تختبرها معظم الإدارات الناجحة أيضاً.

قام آلون بزيارة ثانية للرئيس فورد في 16 كانون الثاني، 1974، دون أن تؤدي لأي تحسن في الأمور. وقبل اجتماعه بالرئيس، لخصت في مذكرة قدمتها للرئيس حقيقة الوضع على الشكل التالي:

أعطانا السادات بعض الأفكار العامة عن التنازلات التي هو على المستعد لتقديمها، بما فيها الأشكال المختلفة لوقف حالة الحرب. إلا أن المشكلة التي نواجهها هي أن السادات لن يكون أكثر تحديداً حول التنازلات المصرية حتى يتبلور لديه رأي ثابت حول عمق الانسحاب الذي تستعد إسرائيل للقيام به..

وعلى أي حال، فقد ذكرت إسرائيل بشكل خاص وعلني رفضها التوقيع على أي انسحاب حقيقي إلا في حالة إعلان مصر فقط وبالتفصيل عن تنازلات سياسية واسعة النطاق.

تقدم فورد من آلون بمناشدة أخرى، مبنية هذه المرة على حاجة أمريكا الملحة لكسب الوقت للخروج من أزماتها الاقتصادية والسياسية:

أريد إرسال هنري إلى مصر. ولكن يجب أن يكون في جعبته شيء ملموس يعرضه هناك أكثر مما كنا قد توصلنا إليه في مفاوضاتنا السابقة. أعتقد أننا بحاجة إلى تسوية أخرى مع نهاية شباط. كما أننا بحاجة لمزيد من الثبات والاستقرار من أجل العام والنصف القادم إلى العامين، ومن أجل تحسين الاقتصاد والطاقة ووضعنا في العالم. نحن نحتاج

للوقت، والتسوية سوف تعطينا إياه. ولكن يجب أن يكون لدى هنري المزيد لعرضه على السادات أكثر من المرة السابقة.

ولكن، وكما ذكرت لم يكن آلون مخولاً بالتجاوب مع الرئيس. وأصبح من الضروري الآن إقلاع المكوك الاستكشافي.

المكوك التمهيدي

بدأنا جولة شباط 1975 المكوكية التمهيدية بمشاعر تتراوح بين الأمل والحذر. وقد أخبرت دينيتز في 27 كانون الثاني، أي قبل أسبوعين من رحلتي، بالتالي:

ليس في نيتي الضغط على إسرائيل للقيام بما هو فوق طاقتها.. بل كل ما سأقوم به هو محاولة عمل ما، يقوم رايبين بعمله بيديه القويتين - ألا وهو إعادة اكتساب المزيد من السلطة. هل نستطيع بأسلوب حرفي من أحد أساليب الحكم والإدارة القيام بخطوة نعرف أنها ليست بالشيء الكثير، ولكننا مضطرون للقيام بها في بعض الأوقات؟.

لسوء الحظ كان هناك عدم تناغم بين ما احتجناؤه لإعادة تشكيل سلطة تنفيذية في الولايات المتحدة وبين ما كان الفريقان يعتبرانه ضرورياً لترسيخ التماسك الداخلي. والاختبار الكبير الذي كان يواجهنا هو ما إذا كنا نستطيع الهيمنة على الشرق الأوسط على الصعيد الدبلوماسي، وللتخفيف من الأزمة فيه، ولمنع أي اندلاع آخر للعنف الذي يمكن أن يؤدي إلى فقدان السيطرة على أزمة الطاقة. احتاج السادات لكن يظهر لزملائه أن الاعتدال يعطي فوائد ملموسة بعض الوقت. وبالنسبة للفريق الإسرائيلي المفاوض، اعتمد التماسك الداخلي على خلاف ذلك بالضبط: فقد انتزاع تنازلات من مصر وأسلحة من الولايات المتحدة دون تسليم مساحة ذات قيمة من الأرض لإرضاء الطرفين.

في الوقت نفسه، فإن العلاقات الأمريكية مع الاتحاد السوفييتي كانت تتدهور إثر انهيار قانون التجارة، بالإضافة إلى الانتهاكات المحلية لاتفاقية فلاديفوستوك. في الواحد والعشرين من كانون الثاني، كتب فورد رسالة إلى بريجنيف يعلمه فيها بأمر الرحلة المكوكية التمهيدية. كانت تلك المبادرة وفقاً لمعايير اليوم بمنزلة مناورة لإبقاء السوفييت خارج خط المفاوضات الدبلوماسية التي تجري مع وعد بالتعاون معهم في المرحلة التالية. شرح فورد لبريجينيف في رسالته الهدف من ذلك المكوك على أنه محاولة لتقرير ما إذا كانت «الخطوات التمهيدية» ممكنة من «أجل تخفيف حدة التوتر في المنطقة»، كما دعاه فيها لإبداء رأيه حول «أي عمل مشترك ممكن بيننا... فور انتهاء الإجراءات التي تقوم بها حالياً الولايات المتحدة».

لم يخطئ بريجنيف بالتأكيد في اعتبار عرض فورد حول التعاون المستقبلي المحتمل غامضاً وخالياً من المضمون العملي. فأجابه في السابع والعشرين من ذلك الشهر بطريقة لاذعة قائلاً: «إن

الخطوات العملية المحتملة من الجانب الأمريكي تتعارض كلياً مع ما اتفقنا عليه». ثم طرح عليه السؤال المنطقي حول سبب القيام بالتعاون المشترك «بعد وليس قبل القيام باتخاذ أي إجراءات». ومع ذلك، وافق بريجنيف على عقد اجتماع بيني وبين غروميكو، على الرغم من أنه قرر أن الهدف منه هو تلبية مطالب العرب بالعودة إلى حدود 1967 وتأسيس كيان فلسطيني. كان ذلك مثلاً آخر على تعنت وصلابة السوفييت، لأنه تحديداً كان من المستحيل البدء بإجراء أي مفاوضات مبنية على تلك الشروط السوفيتية التي أبعدت السوفييت عن مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط.

انطلقت في رحلتي المكوكية التمهيدية تاركاً واشنطن ورائي في حالة من التوتر والانقسام. كانت الانتهاكات التي تواجه أي انفراج في العلاقات الدولية تؤدي إلى تعاظم الضغط وإلى تزايد ربط أسباب عدم الانفراج بسلوكنا في مفاوضات الشرق الأوسط. كانت التحقيقات الاستخباراتية تسير في مجراها معتمدة على ما يتسرب من معلومات وتلميحات. ودارت معظم نقاط الجدل حول شخصي بالتحديد. لكن فورد بقي هادئاً في وجه العاصفة، ثابتاً في تأييده لي. وقد اتصل بي في اليوم السابق لسفري حيث دار بيننا الحديث التالي:

فورد: هنري، لقد قررت وانتهى الأمر، وأنا أرغب بالحصول على ملاحظاتك حول الموضوع. سأتي إلى المطار غداً مساءً. وأنا أظن أننا قد قمنا أنا وأنت ونيكسون بعمل من الطراز الأول... لذا سأتي إلى المطار غداً لأودعك.

كيسنجر: دعني أفكر بالأمر هذه الليلة لأرى ما إذا كان يبدو وكأنني أنا الذي طلبت منك أن تدعمني. أنا لا أشك أبداً بعلاقتنا وبحقيقة شعورك تجاهي، وأنا لا أطلب أفضل من هذا الدعم.. فورد: أنت على حق يا هنري، عليك أن تكون قوياً جداً هناك، وأنا معك وإلى درجة كبيرة على ذات الخط.

كيسنجر: إن تأييدك لي وممتعة عملنا معاً يشعراني برضاً كبير، وما أقوله لا علاقة له بطبيعة علاقتنا.

فورد: أنا أتفق معك في هذا، وإذا ما حدث بيننا أي اختلاف في الرأي، يمكنك أن تقول لي رأيك مباشرة كما يمكنني أن أقول لك رأيي.

بدأ المكوك التمهيدي في إسرائيل مساء يوم الاثنين العاشر من شباط. وكما خشيت، فإن عبارة «تمهيدي» شجعت فريق المفاوضات الإسرائيليين على الاكتفاء بمناقشة الشؤون الاستراتيجية العامة التي لم يكن بيننا خلاف كبير في الرأي حولها. وكما حدث من قبل، رحب المفاوضون الإسرائيليون بمسار الخطوة بخطوة وتوقفوا عند بعض الشروط المحددة. في اليوم التالي، وبعد جلسة خاصة مع رابين،

ترك لدي انطباعاً بوجود اتفاق حول النتيجة النهائية، وكان اهتمامه الرئيسي التأكد من حصوله على مساعدات اقتصادية بشكل خاص على كلفة نقل مهبط للطائرات موجود خلف المعابر مباشرة. افترضت من كل ذلك — الأمر الذي ثبت لي فيما بعد أنه غير صحيح — أنهم موافقون على المبدأ، وأن المطلوب الرئيسي لجولتي هذه هو الاتفاق على الثمن.

إلا أنه أصبح من الواضح، بعد اجتماعي بأعضاء الفريق المفاوض كلهم، أن رايبين لم ينجح في إقناع زملائه. كما أن غياب حالة التوتر والاهتياج، التي سادت أثناء مناقشات الانسحاب الفعلي السرية خلال مفاوضات فك الارتباط، أدت، وللمفارقة، إلى تزايد مشاعر الإحباط. وبدلاً من التركيز على الموضوع الأساسي الذي أتيت إلى الشرق الأوسط للتفاوض بشأنه: الشروط المحددة لاتفاقية الفصل في سبئاء، فإن الفريق الإسرائيلي كان يركز في نقاشه على البعد الفلسفي للحسنات النسبية لمسار الخطوة بخطوة بدلاً من المسار الكلي.

بذلت قصارى جهدي لنقل حقيقة وضعنا الداخلي: مع ذلك الحذر والتحفظ في إدارة الأزمة التي تشكلت بسبب ووترغيت؛ فإنه كان هناك فرق بين عقد مؤتمر جينيف بعد نجاح الولايات المتحدة في إدارة مفاوضات الشرق الأوسط، وبين جرّنا إلى المؤتمر نتيجة للوضع المحرج الذي قد يترتب على فشل المفاوضات، وتحت رحمة تحالف متوقع سوفيتي-عربي-أوروبي-خاص بشؤون الشرق الأوسط؛ إضافة إلى كون مسار الخطوة بخطوة قد يؤدي إلى إقدام بعض الدول العربية على القيام باتفاقيات سلام بشكل منفصل عن باقي الدول.

في أمريكا، كان الوضع على الصورة التالية: نتيجة لحوادث الاغتيال وفيتنام ووترغيت فإن السلطة التنفيذية كانت في وضع لا تحسد عليه؛ أثر بدوره في نواح عدة، ولكن بالدرجة الأولى في انهيار النظام داخل القسم التنفيذي..

يتذكر رئيس الوزراء إدارتنا للأزمة عام 1970، وربما يتذكر بعضكم 1973 أيضاً. أن ذلك النوع من الإجراءات والتصرفات التي اتخذت حينذاك أصبح غير وارد على الإطلاق (اليوم)... حالما تبدأ المفاوضات (في جينيف) ستكون في وضع دفاعي تماماً. وستؤيد أوروبا واليابان بالتأكيد الاتحاد السوفيتي العرب تأييداً كاملاً.

لهذا السبب، فإن مسار الخطوة بخطوة سيجعل، أولاً، الرأي العام العالمي يعتاد على فكرة أن المشكلة معقدة للغاية، وثانياً سيشكل قناعة لدى الجميع بأن الحل معقد أيضاً. كما أنه سيساهم في خلق جو معين من شأنه دفع الدول (العربية) الأخرى للسعي لتحقيق الاستقرار، بهدف التخلص من هذا الوضع، بدلاً من الاستمرار فيه على هذا الشكل تماماً بعد عام.

لم يعارض الوفد الإسرائيلي المفاوض هذا التحليل، ولكن مضمونه دل على أن الوفد لم ير سبباً موجباً للتنازل عن الأرض. وقد ختم رايبين ذلك الحوار المجرد والنظري بمداخلة مفيدة:

إن فكرة اهتمامنا بمسار الخطوة خطوة ليس بسبب خوفنا من جينيف، ولكن بسبب حسنات هذه السياسة، إذ يمكن أن تحقق هذه السياسة للولايات المتحدة وإسرائيل بعض الفائدة في حال وجود عودة، وفي حال حصولنا على تأكيدات بعدم جرننا إلى جينيف بطريقة لا نرضاها.

لقد أفاد تقديم تصريح مجرد ونظري عن الاستعداد لإجراء اتفاقية مع مصر في حدوث بعض التقدم في القدس، ولكن مجازفة السادات بانفصاله عن أشقائه العرب كان أمراً شاقاً بالنسبة له. لذلك لم أستغرب حالة التوتر والكآبة التي كان عليها وتراجعته عندما قمت بزيارته في 12 و13 شباط في القاهرة. إذ لم يكن السادات مرتاحاً للمكوك التمهيدي لشكه بأن إسرائيل سوف تخفي أوراقها الراحبة وستتاور للتظاهر أنها في وضع محرج. وأضاف أن تقريره قد رفع من نبرة السؤال حول ما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية منقسمة الرأي أم أضعف كثيراً من أن تقوم بعقد اتفاقية كبيرة، بغض النظر عما ستقدمه أو تتنازل عنه.

وكما كان يفعل منذ أشهر فإن السادات حذر من أن أي تعهد رسمي بوقف حالة الحرب من طرفه، والأراضي المصرية مازالت في أيدي الإسرائيليين، سيعد خيانة من قبل العالم العربي بأكمله. ومع ذلك فإنه، وبرغم رفضه لإعطاء تعهد رسمي بإعلان وقف حالة الحرب، وافق على تضمين عدد من الفقرات التي تحقق وقف حالة الحرب في اتفاقية الفصل. إلا أنه رفض تحديد هذه الفقرات خشية تسربها وبالتالي استغلالها من قبل الإسرائيليين على أنها نقطة بداية لطلب المزيد من المطالب.

لما كان كل طرف من الفريقين ينتظر مبادرة الطرف الآخر باتخاذ الخطوة الأولى، أو أن يستخدم الولايات المتحدة لانتزاع تنازلات من الطرف الآخر، فقد قام رايبين بالمبادرة الأولى خلال محطتي الثانية في إسرائيل في يومي 13 و14 شباط. وفي لقاء صحفي مع الفريق الصحفي المسافر معي يوم 14 شباط، عبر عن استعدادة لتسليم الممرات وحقل النفط مقابل تعويض مناسب، حُدد بإقرار مصر بعدم مشاركتها في أي حرب مستقبلية ممكنة ضد إسرائيل، سواء لاستعادة أراضيها أم لدعم الدول العربية الأخرى في استعادة أراضيها. هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها زعيم إسرائيلي في تصريحاته بشكل علني إلى هذا الحد. ولكن جولة رايبين هذه سطرت ما كنا نعارضه نحن.

فالبرغم من أن السادات كان متجهاً نحو ذلك الاتجاه تحديداً، إلا أن قدرته على الاستمرار كانت تعتمد على المعنى الضمني الخفي لعبارة وقف حالة الحرب التي قام رايبين بتفسيرها الآن كاشفاً الالتباس الذي كان يكتنفها.

على أي حال، حالما وافق رايبين بشكل علني على أهداف جهودنا الدبلوماسية، تفاءلت تماماً بحدوث الاتفاق، فالسادات سيتمثل للمطالب الإسرائيلية بوقف حالة الحرب، ورايبين ربما لم يقل كلمته النهائية بعد. وعلى هذا الأساس، اتفقت مع رايبين على أن جولة المفاوضات الرسمية المكوكية يجب أن تبدأ خلال ثلاثة أسابيع.

أعادتي غولدا مائير إلى أرض الواقع. فقبل مغادرتي إسرائيل، وفي الواقع وأنا في طريقي إلى المطار يوم 14 شباط، اتصلت بها في بيتها المتواضع في بإحدى ضواحي تل أبيب. وقد اكتشفت أنها لم تكن أقل فظاظاً وتعتناً مما كانت عليه قبل تقاعدها، إذ قالت لي: «إن الأمر لن ينجح، فالحكومة لن توافق على هذا أبداً». في الحقيقة، لم يشر أي وزير إسرائيلي من قبل إلى هذا الأمر بمثل هذه الطريقة. بل لقد ترك رايبين لدي عكس ذلك الانطباع تماماً. وقد أخبرت وزير الدولة جوزيف سيسكولاً لاحقاً ونحن في الطائرة بما قالته لي غولدا مائير فقال معلقاً: «من المدهش كيف أن الناس يصبحون بسرعة خارج دائرة الأحداث عند مغادرتهم لمناصبهم».

ولكن للأسف، لم تكن غولدا مائير، بل أنا من كان خارج دائرة الأحداث، على الأقل فيما يتعلق بالحقائق الإسرائيلية. لم أتخيل أنه من الممكن أن تدعني الحكومة الإسرائيلية بأبشر جولتي المكوكية إلا إذا كانت مستعدة للتفاوض ضمن الإطار العام الذي شرحناه، أنا وفورد، مراراً وتكراراً لرايبين (قراءة أربع وعشرين مرة). وقد اعتقدنا أن إسرائيل لديها الكثير لتراهن به مع مصر المعتدلة لإجهاض المفاوضات، ولاسيما بعد تعثر الخيار الأردني. إلا أن مالم يكن في حساباني هو أن إسرائيل قد تنجرف إلى طريق مسدود نتيجة الصراع داخل حكومتها أكثر من أي حسابات أخرى.

وكي أبدد الاعتراضات حول إقامة اتفاقية منفصلة، توقفت في دمشق والعقبة والرياض قبل عودتي إلى واشنطن. كانت تلك الخطوة لإظهار الهيمنة الأمريكية على دبلوماسية الشرق الأوسط، إلا أن الرئيس السوري حافظ الأسد، على الرغم من حماسه لمعارضة أي اتفاق منفصل عن الصف العربي، كان مهتماً بالمشاركة في عملية السلام. وقد أشار إلى استعداده للقيام بخطوة جزئية أخرى بخصوص مرتفعات الجولان تتناسب مع صغر مساحة الأرض المذكورة.

والأهم من هذا أنه أشار إلى إمكانية قبوله إجراء مفاوضات رسمية لإعلان وقف حالة الحرب إذا انسحبت إسرائيل من مرتفعات الجولان كافة. ومع أنني كنت متأكداً من رفض رايبين للاقتراحين، إلا أنهما كان مؤشرين على التغيير الكبير في موقف الرئيس الأسد الذي كان عليه عند لقائي السابق به قبل عام ونصف العام.

أما في العقبة، فإن التآرجح في موقف الملك حسين، الذي فرضته عليه الظروف المحيطة الخارجة عن سيطرته، جعله يستاء من كون السادات سوف يقيّد من جراء خذلانه في الرباط. إلا أنه فضّل تأجيل الأمر إلى مؤتمر جينيف حيث كان سيبرز موضوع عزله بشكل واضح.

وفي الرياض، التقيت بالملك فيصل، أحذق الدبلوماسيينو الذي كان يعتمد على زخارف النظام الاقطاعي ليبحر ببلاده إلى شط الأمان عبر الأجواء التي تعصف بالمنطقة. لطالما احترمت الملك فيصل وحملت مشاعر التقدير الكبير تجاهه. قد يكون سلوكه غريباً وبعيداً عن سلوك الآخرين، إلا أنه كان جديراً بالثقة. وبقدر هدوئه وحكمته التي كان يبرزها، إلا أنه استخدم ما يملكه من تفرد لتحسين وموازنة وصياغة قوى الحداثة الغربية. إن الشعور بأن ثروة السعودية ستخلق مغناطيساً لدول الجوار الأقل مالا وثراء، جعلت فيصل يناور لتوحيد ودعم الآمال والطموحات العربية، مع الانتباه للحقائق الجغرافية التي عرفها على مدى عدة سنين، عندما كان يشغل منصب وزير خارجية بلاده. ونظراً لأنه أدرك مسحة الرومانسية العربية التي كانت غالباً ما تتوهم إلى المبالغة، فقد استطاع أن يدرك أيضاً أن معارضة تلك النزعات قد يشوش التوازنات الحساسة لمملكته. في الوقت نفسه، على الرغم من صداقته الحقيقية والصادقة مع الولايات المتحدة، فإن الملك فيصل كان مقتنعاً بأن البراغماتية الأمريكية الزائدة قد واجهت المملكة بعدة خيارات خارجة عن نطاق قدراتها العاطفية. لذلك أخذ يناور بين أسلوب العرب ذي الطابع الطنان والمبالغ فيه وبين أسلوب واشنطن العملي.

وعلى الرغم من أنه لم يستطع أن يقر بسياستنا بشكل علني، إلا أنه لم يعدم سبيلاً لتأييدها كلما كان بإمكانه فعل هذا.

عكس لقائي الأول بفصيل هذه الأساليب. إذا أمضى الملك ساعات وهو يتحدث وبأسلوب بليغ عن وضع العرب المتحدين شكلياً، وكنت أستغل أثنائها فترات سكوته القصيرة لشرح الاحتمالات الممكنة الأكثر واقعية. وبعد أن انتهى مدون وقائع الاجتماع من كتابته، رافقني الملك إلى الباب وقال لي بالإنكليزية: «إننا ندعو الله العليّ التقدير أن يوفقكم في مساعيكم النبيلة. وإنني أتحدث بصراحة معك لأنني أحترم قدرتك وحكمتك التي أثبتتها الأيام».

بالرغم من أن فيصل لم يكن ليغامر بكشف تأييده العلني لسياساتنا، إلا أنه كان مستعداً لتسهيل تنفيذها من خلال الدبلوماسية السعودية الحادثة ومن خلال إغراء المال الذي يفني عن الكلام. وحالما توضحت لي الصورة بهذا الشكل، بدأت أعود على فهم فيصل وعلى تحديد مشكلاتنا من دون طلب المساعدة الرسمية من السعودية. وغالباً ما كنا نكتشف لاحقاً وجود أثر للسعودية في مساعدة إنجاز المفاوضات وإزالة العوائق التي تعترض سياستنا.

في هذه الزيارة، حذرني فيصل من نتائج إجراء اتفاقية منفصلة، بينما حتي في الوقت نفسه على اتباع المحاكمة العقلية وأفضل ما أراه من أجل السير قدماً في عملية السلام. وبعبارة أخرى، حدد لي الأهداف السياسية الصحيحة من خلال دعمه للسياسة الدبلوماسية العملية الوحيدة.

لقد بلغت أخيراً الجهود التي تعود للأيام الأولى لإدارة فورد ذروتها في هذه الجولة المكوكية. وكل ما كان ينقصنا الآن هو تعاون الأطراف المعنية.

المكوك الذي فشل

عندما توجهت إلى مصر في 7 آذار 1975، وفيما كان يتوقع أن يكون مكوكاً الهدف منه تهيئة المناخ للملائم لعملية السلام. كانت مشكلات الفيتنام تسير بالسياسة الخارجية إلى الدرك الأسفل كما كانت الهند الصينية تسقط، وكان انحسار الاقتصاد العالمي الذي فجرته أزمة الطاقة أخذاً بالاحتدام أكثر فأكثر.

لكن أطراف الشرق الأوسط كانت مدفوعة باهتمامات مختلفة كلياً. فقد فهم رابين احتياجاتنا كونه خدم بصفته سفيراً في واشنطن، بل ربما أفضل مما فهم مشاعر شعبه، الذي قاوم مفهوم مقايضة الأرض مقابل الضمانات. أما السادات، سالذي فكان أقل تقيداً بالرأي العام المصري، كان عليه أن يناور ضد خلفية رهن نفسه للوحدة العربية في الرباط قبل أقل من خمسة أشهر مضت.

كل هذا تسبب في أن تتم الجولة المكوكية في جوفائق من التوتر. إذ كان علينا أن نقنع المفاوضين الإسرائيليين بأننا شركاء يعتمد عليهم، على الرغم من الجهود الأمريكية الفاشلة في الهند الصينية. واحتجنا كذلك لأن نقنع السادات بأن رهانه علينا بقي ذا قيمة حتى مع تعرض عدد من أوجه السياسة الأمريكية الخارجية للهجوم من الداخل.

للجولات المكوكية طريقة في أن تبين للفريق الأمريكي الهوة الكبيرة بين الأساليب المحلية ومفاهيم القادة المصريين والإسرائيليين، مما كان يضطرنا لتغيير اتجاه الحركة أحياناً لثلاث مرات في اليوم الواحد. فعند الوصول إلى إسرائيل، سوف نتقل مباشرة بالسيارة أو المروحية إلى غرفة المؤتمرات الملاصقة لمكتب رئيس الوزراء؛ لن يبدد مضيفونا أبداً الوقت الثمين على أمور غير أساسية كالمحادثات الشخصية أو المآدب الاجتماعية. وعند الوصول إلى مصر، سوف نحاط، بناء على إصرار السادات، بفترات إلزامية من الاسترخاء - بناء على مكان الإقامة، أو على الشاطئ أو في حديقة السادات في الإسكندرية، أو بيت الاستراحة الرئاسي قرب الأهرامات في القاهرة، أو في معتزل صحراوي قرب أسوان. وقد تراوحت اللقاءات في القدس بشكل ثابت بين مقر إقامة رئيس الوزراء، وهو أشبه ما يكون بمقر إداري لشركة متوسطة في ضواحي إحدى المدن الأمريكية، وغرفة اجتماعات متواضعة لرئيس الوزراء. كانت هناك بعض الملاحظات اللطيفة؛ إذ يدخل محاورونا مباشرة في الموضوع ولا يشردون بعيداً عنه. حتى المزاح كان متعلقاً مباشرة بالموضوعات المتداولة. وعندما يتعلق الأمر بتعديلات في المناطق، كان القادة الإسرائيليون يبتعدون عن العبث.

ومن أجل البقاء على الوتيرة نفسها، كان الفريق الإسرائيلي المفاوض يكره مقاطعة المفاوضات حتى من أجل الطعام، الذي كان في معظمه يتألف من شطائر نتناولها ونحن نتابع المحادثات.

لم يكن يبدو أن الولايات المتحدة التي زودت إسرائيل بكل أسلحتها تقريباً، وكون دعمها لا يمكن الاستغناء عنه مطلقاً لنجاح الدبلوماسية الإسرائيلية، على قدر من الأهمية. وقد أعلم المفاوضون

الأمريكيون، الذين كانوا يعاملون بحذر فائق، بأن أي اتفاق سوف يتطلب جهداً خارقاً. كان المفاوضون الإسرائيليون، المشبعون بتقاليد التلمود، يُقَلِّبون كل وثيقة بحكمة وذهن حاد، سعيدين باكتشاف ظلال معانٍ مبهمّة ربما يكون قد فاتت إدراكها. بدا أن خوفهم الأكبر، الذي يثير عادة توازننا العاطفي، هو أنهم سوف يتهمون من قبل جمهورهم المتطلب والحاد بأنهم خدعوا من قبل حلفائهم الأمريكيين. ولم يكن في نيتهم إنهاء الأمر إلى أن يخلو أنفسهم من أقل احتمال بتوجيه اللوم لهم متسببين بإصابة محاورهم الأمريكيين بالإرهاق النفسي والجسدي.

كان هناك أمر بطولي ومفجع معاً في مثل هذا التصلب الكبير: بطولي لأن الاستغراق الذاتي الذي لا يخمد؛ فقط بل يمكنه أن يحول الاتكال التام إلى إصرار جريء؛ ومفجع لأن الجراءة بالكاد غلفت الرعب الخفي من خشية أن يكون على هذا الجيل من اليهود، من خلاله أخطائه أو - على الأرجح - من خلال حماقة وقصر نظر الحلفاء، متابعة مسلسل الكوارث التي أصابت التاريخ اليهودي بلغتها. لم يتجرأ المفاوضون الإسرائيليون بالإقرار بأكثر ما كانوا يخشونه: أن الولايات المتحدة قد سحراها وجود قائد عربي جديد معتدل له كاريزما قيادية خاصة، وأن إسرائيل، من خلال العملية، ستصبح مخلباً في استراتيجية الحرب الباردة الأمريكية وستخسر مرساها العاطفي التقليدي في الولايات المتحدة.

على العكس، بدا أن القادة المصريين قد تشربوا على الأقل بعض إيقاع الأبدية الضمني من خلال التاريخ الطويل لبلدهم. ربما خسرت مصر كل حروبها مع إسرائيل، لكنها كانت بشكل غريزي مدركة أن بقاءها لم يكن مهدداً قط. فقد كانت الأراضي المصرية أوسع بكثير من أن تغزوها إسرائيل، ويبلغ تعداد سكان القاهرة وحدها ما يقارب ضعفي عدد سكان كل إسرائيل. فكل ما تحتاجه مصر كان نصراً واحداً، فيما كانت إسرائيل تُعرض وجودها ذاته للخطر بهزيمة واحدة. يمكن لمصر أن تعطي هامشاً من الكرم؛ بينما إسرائيل، المتمسكة بحافة البقاء، كانت ملزمة أن تنظر إلى أي نداء للكرم من جانبها كدعوة لكارثة.

كان قادة مصر - ولاسيما والسادات - أقل انهماكاً بالتلاعب بالألفاظ وبالتغرات القانونية كما كانوا راغبين أكثر في المقامرة على العلاقات الشخصية والتطور التاريخي غير الملموس بالنسبة لهم، كانت الدبلوماسية تعني توازن الالتزامات العاطفية. كانت النزعة الرومانسية نقطة ضعف العرب الكبرى. لم يكن من السهل دائماً معرفة إن كان المحاور يلقي شعراً ملحمياً أم تقويماً واقعياً للموقف المدروس؛ مما قادهم إلى سفر البحث عن دقة بالغة كانت تفقد أحياناً اتصالها بالواقع. كان مطلب العرب الكرامة والشرف، ومطلب الإسرائيليون الأمن والبقاء.

وفيما ركز المفاوضون على بحث الأحداث الجارية المختلفة، برهنت الفرق التقنية المساندة على أن مهمتها تقصم الظهر باستمرار. كنا نقوم أحياناً بجولات مكوكية مرتين في يوم واحد. وقد عمل معي

في خدمة تلك الجولة نائب وزير الخارجية جوزيف سيسكو، الذي كان مسؤولاً عن المساندة؛ ونائب وزير الدولة ألفرد «روي» أثرتون؛ وهارولد «هال» سوندرز، الذي كان يتناوب بين العمل بوصفه نائباً لأثرتون وبين العمل بوصفه مسؤولاً عن فريق عمل شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي؛ وبيتر رودمان، مساعدي الشخصي الذي لا يستغنى عنه، والذي كان مسؤولاً عن الوثائق وعن غيرها من الأمور.

اليوم الاعتيادي لفريق المساندة كان يبدأ في فندق الملك داود في القدس، حيث يجمع لوائح التدقيق والنصوص والخرائط المحتمل طلبها ذلك اليوم. كان الفريق الأمريكي عموماً يقابل نظيره الإسرائيلي لمواجهة اللحظة الأخيرة قبل أن ينطلق بالسيارات أو يطير بالمروحية إلى طائرة القوات الجوية للولايات المتحدة المجهزة خصيصاً لتلك الجولة والقابعة في مطار بن غوريون. وكانت تستغل الجولة إلى المطار والرحلة الجوية إما إلى الحقل الجوي العسكري في دلتا النيل وإما إلى قرب أسوان، للمراجعة، وإعادة الطبع، ونسخ النصوص. وبعد الانتقال بالمروحية إلى موقع تواجد الرئيس السادات، وقضاء ساعات عديدة معه ومع فريقه حتى وقت متأخر بعد الظهر للحصول عن إجابات عن الاقتراحات الإسرائيلية، وكذلك عن اقتراحات مصرية جديدة، يعود الفريق إلى القدس لاجتماع آخر مع الفريق الإسرائيلي للمفاوضات حتى ساعات الصباح الأولى، تتبعها مراجعة أخرى للوائح التدقيق والنصوص والخرائط.

كان مكتبنا الطائر طائرة البوينغ 707 التي خدمت، في أفضل أيامها، بوصفها طائرة رئاسية للرئيس جونسون؛ في أوائل السبعينيات، ثم أحييت لتكون على وضعية طائرة رئاسية مساعدة. وكانت مقسمة إلى ثلاث حجيرات. قسم المقدمة - «القيادة» لي ولأثنين أو ثلاثة من طاقم مساعدي الشخصيين - كان مؤثناً بكنبة، وطاولة اجتماع على شكل قطع ناقص، وكرسی ضخمة مريح صمم لأجل - وربما من قبل - الرئيس جونسون. كان ما يميز الطاولة والكرسي المريح أنه يمكن رفعهما وخفضهما بأزرار منفصلة. وقد تسبب نقص الخبرة لدي ذات مرة بحشر قدمي بين الكرسي المريح الصاعد والطاولة الهابطة، فقام أفراد الطاقم المرافق الأكثر فهماً بالشؤون الميكانيكية بمساعدتي لتحريرها.

وخلف ذلك القسم كانت ثمة مقصورة فيها ثمانية مقاعد موزعة على أربع صفوف، مع بعض الآلات الطابعة وآلة ناسخة كزيروكس، وكان يشغلها جو سيسكو ومعاونوه. والمقصورة الثالثة ضمت مقاعد مصفوفة ثلاثاً تتسع ربما لأربع وعشرين شخصاً، حوت الطاقم الإداري والفريق الصحفي المرافق.

كلما غادرنا أحد طرفي المكوك، كان الفريق المساعد يعد تحليلاته بتوتر بالغ للقضايا البارزة وحالتها، ويغربل العموميات الأساسية إلى لغة تفاوض. ونظراً لأن الرحلة تستغرق فقط ساعة للطيران من القاهرة إلى تل أبيب، كان إنجاز هذا الكم من العمل في وقته يتطلب جهداً كبيراً يدل على البراعة؛ وعادة ما كان يربك قدرات سيسكو الجبارة التي لا يمكن تجاهلها. في إحدى المناسبات عندما انفلتت آلة النسخ من مكانها، سمعت عضواً في الفريق المساعد يصرخ: «أعدها قبل أن يقع سيسكو فيها فتسنخه،

لأن اثنين على شاكلة سيسكو سوف يقوداننا حتماً إلى الجنون». كلما كان السادات ينقل مسرح الأحداث المصري إلى أسوان، كان يكسب امتنان الفريق المساعد الدائم لتوفير ساعة طيران إضافية لهم ينهون خلالها ما لديهم من أعمال.

في هذه المرة، اقترح السادات أن يبدأ المكوك في مصر، ولكونه مقتنعاً أن العقبة الكبرى في وجه تقدم عملية السلام كانت نفسية، كان عملياً يعرض أن يقوم بالحركة الأولى كي يسهل مهمة رايبين مع وزارته. وبحسه الدرامي المعتاد، استقبلني السادات في أسوان صباح السبت 8 من آذار، في الغرفة نفسها التي أعلن فيها قراره، قبل أربعة عشر شهراً، بأنه لن يلبس الزي الرسمي مرة أخرى إلا في الاحتفالات الرسمية.

محاطاً بوزير الخارجية إسماعيل فهمي ووزير الدفاع الفريق محمد عبد الغني الجمصي، بدأ السادات حديثه بنبرة دافئة ورسمية في الوقت نفسه قائلاً: «إنك صديق عزيز. أمل أن تكون زيارتك مثمرة وحاسمة». بعدها صرف مستشاريه، وعندما أصبحنا وحدنا، بدأ بتوضيح تلميحاته السابقة فيما يتعلق بال مطلب الإسرائيلي لإنهاء حالة الحرب. وأوضح أنه لن يكون باستطاعته الموافقة على إعلان تصريح رسمي -إنهاء حالة الحرب طالما بقيت القوات الإسرائيلية على الأرض المصرية. على كل حال كان مستعداً لقبول معظم العناصر المتضمنة، وقد دعاني لأن أوجز له ما يمكن أن تتضمنه لائحة المطالب الإسرائيلية.

قلت للسادات: إنه بتقديري أن الطلب الإسرائيلي لإعلان إنهاء حالة الحرب بشكل رسمي يعكس أربع عناصر رئيسية: فترة راحة مطولة من الحرب ومن التهديد بالحرب، وتقدير تأكيدات بأن مصر لن تشارك سورية في حرب أخرى؛ وإنشاء منطقة مجردة عسكرياً على طول خط الحدود الجديدة لعدد معين من السنوات لا يخضع لفيئو مجلس الأمن الدولي أو لطلب مصري لإزالته، كما كانت حالة اتفاقات فك الارتباط؛ والتخفيف من المقاطعة والحصار العربي على المنتجات الإسرائيلية. وعلى هذا وعد السادات بإعطاء جوابه في اليوم التالي.

وعندما استأنفنا العمل في صباح اليوم التالي، شرح لنا السادات موقفه الداخلي. قال: إن الجيش المصري متململ وضجر، وقال: إنه حتى الآن مازال قادراً على تهدئة جنوده بحجة أن استراتيجيته هي استعادة الأراضي المصرية. لكن إن وقعت المفاوضات الدبلوماسية في مأزق، فسيذكره الجيش بالتأكيد بأن مجرد اللجوء إلى الدبلوماسية قد جعل الاتحاد السوفييتي يوقف شحناته العسكرية علاوة على عزل مصر عن العالم العربي.

على أي حال، من أجل إنجاز اختراق سريع، كان السادات مستعداً لأن يعرض الفقرات التالية من أجل حالة اللا حرب: التزام رسمي بحل كل النزاعات المستقبلية بوسائل سلمية؛ تعهد بتجنب اللجوء إلى القوة

حتى لو أعادت سورية إشعال فتيل الحرب؛ قيود كبيرة على القوات المصرية على الجانب الشرقي من قناة السويس؛ منطقة عازلة عريضة بين القوات المصرية والإسرائيلية؛ بالإضافة إلى تخفيف المقاطعة العربية على الشركات الأمريكية. وعرض أن يقوم فهمي وسييسكو بوضع القواعد الدقيقة اللازمة. بالمقابل، توقع السادات انسحاباً مهماً، وعلى الأقل إخلاء ممرات الجدي والمثلا وحقل أبي رديس النفطية.

كان اقتراح السادات خطوة كبيرة نحو الأمام، مع أن أسلوبه بقي غامضاً، في تلك المرحلة المكوكية المبكرة، كنت ما أزال واثقاً من النجاح.

بهذا المزاج، عرجت على دمشق يوم الأحد 9 آذار، لأُلخّص للأسد بأن اتفاقاً إسرائيلياً مصريةً منفصلاً كان بلا جدال على وشك أن يرى النور. كان ذلك، كم قلت لسييسكو وأنا نصف مازح، تمريناً جيداً لمواجهة ما كان بانتظارنا في القدس.

وفي الحقيقة، كان أسلوب الإسرائيليين والسوريين، الذين يعتبرون أنفسهم خصمين عنيدين، في التفاوض متشابهاً حقاً. وعند تلك النقطة، لم يصدق أي منهما أن سلاماً دائماً كان ممكناً حقاً. وقد فاض كل منهما الآخر بسبب الحاجة: إسرائيل كي تعطي الشرعية لاتفاقياتها مع مصر بعيون العرب، وسورية لتقي نفسها من العزلة. لقد كان الطرفان قادرين على القيام بإجراءات عملية، وها هي مرتفعات الجولان المحررة عام 1974 لم تشهد حتى كتابة هذه السطور أي حوادث انتهاك أو اعتداء من قبل الطرفين على مدى خمس وعشرين عاماً. لكنهما لم يتظاهرا قط أنهما كانا يعملان باتجاه تغيير نوعي يمنح الهدنة بينهما أساساً معنوياً - كما سعى السادات لعمله وكما تعلم القادة الإسرائيليون اللاحقون أن يفعلوا، دون اقتناع في البداية. لكنه تغير بمرور الزمن.

نظر الحكام في القاهرة إلى أنفسهم باعتبارهم ورثة حضارة قديمة. وقد شاركوا في السياسة العربية باختيارهم لا بسبب الشعور بالالتزام، لأن مصر لم تعتبر نفسها بلداً عربياً صرفاً وكانت تتطلع كذلك نحو إفريقية وشواطئ المتوسط الشمالية.

من ناحية ثانية، كان مرد شعور سورية بالالتزام - سبب وجودها ذاته - إلى القومية العربية. كانت حدودها تكاد تكون اعتباطية كما الحدود الإسرائيلية، نتيجة تقسيم غنائم الشرق الأوسط بين بريطانيا وفرنسا في نهاية الحرب العالمية الأولى. وتماماً كما سعى الكثير في إسرائيل لتحقيق التوسع الإسرائيلي على أرض فلسطين التوراتية، رأى الكثير من السوريين أنفسهم على أنهم الوصي المباشر على الأمة العربية التي ضمت، في أحلامهم، لبنان والأردن وفلسطين، وفي بعض الأحيان المفعمة بالحماسة الزائدة، العراق والمملكة العربية السعودية. هكذا يشعر القادة السوريون بالمسؤولية ليس فقط على الكينونة التي تتمثل اليوم في سورية ولكن على القضية العربية كما فسروها. وقد شرح الأسد هذا الموقف خلال توقفه الثاني في دمشق في هذه الجولة المكوكية:

لا يمكننا الانتظار ولا يمكننا التوقف بلا حراك. تتهمنا إسرائيل الآن بأننا توسعيون لمجرد أننا نريد استعادة الجولان! نحن مهتمون بكل الأمور الأخرى فقط لأننا ندعو للوحدة العربية. بالنسبة لنا الوحدة العربية مقدسة. لقد كانت سورية عبر التاريخ موطناً لكل الناس من حولنا، لذا يجب ألا يتفاجأ الوزير من تطلعنا سورية بكثير من الاهتمام للوحدة مع جيراننا.

كان هذا هو سبب عرض الأسد، خلال الجولة المكوكية التمهيدية، إنهاء حالة الحرب فقط في حال إعادة مرتفعات الجولان. أما اتفاق السلام فعليه أن ينتظر التسوية الشاملة مع كل العرب، ولا سيما الفلسطينيين.

عكس الأسد الصراع والقوى التي تشد الحبل داخل النظام السياسي السوري. إذ كان ينتمي إلى الطائفة العلوية، وهي أقلية أصبحت مسلمة بالكامل فقط في القرن السابق. لذلك كانت متطلبات البقاء السياسية وحتى الإثنية مترسخة فيه بعمق. ومع أنه استمر أكثر من نظرائه الإسرائيليين فقد استطاع البقاء محلياً باتباعه النشاط المتوازن نفسه بين الزمر المتنوعة. على عكس القادة السياسيين الإسرائيليين، كان لا يتردد في استدعاء القوات المسلحة للمحافظة على حكمه، ولذلك فإنه قد مضى بعيداً لفعل كل ما يضمن وحدة الجيش.

عندما تفاوضت معه، اتبع الأسد إجراءً من ثلاث مراحل مما عكس أساس قوته وسلطته. أولاً كان يقابلني مع مترجمي وحدنا، الأمر الذي كان يمكنه من التحكم فيما سينقل إلى مساعديه؛ ثم كان يستدعي مجموعة ضباط عسكريين ليستمعوا إلى نسخة مختصرة عن حوارنا؛ أخيراً، كانت تنضم إلينا مجموعة مدنية للاستماع لشرح أشد اختصاراً.

أشرف الأسد على العملية برباطة جأش وبروح تهكمية. وهو مثل المفاوضين الإسرائيليين، لم يؤمن بالمبادرات الفردية ولم يكن في موقع يتيح توظيفها. كان الأسد ذكياً، قاسياً، ساحراً، عندما يريد هو أن يكون كذلك، وكان اختصاصياً في المضي بالتفاوض ساعياً وراء الحصول على كل تنازل ممكن - حتى لو عني ذلك تعريض كل المفاوضات للخطر وإضعاف موقف سورية بشكل عام. فيما يتعلق به، لم يكن للسلام قيمة مجردة، ولم يدع قط أنه كان كذلك، إذ كان السلام يجسد، من وجهة نظره، توازناً قوياً سينتهي عندما يتغير التوازن. وهكذا فإن إعلان اتفاق رسمي مع إسرائيل يعني فقط الإعلان الرسمي عن توازن القوى الحالي. لقد أدرك مجموعة من وزراء خارجية أمريكا المتلاحقين أن محادثاتهم معه يجب أن تتركز حول اختراق مفهومه لطبيعة السلام. وهذا شيء محكوم

عليه بالفشل. لم يكن الأسد قط مستعداً لأن يعقد أكثر من هدنة مهما تكن الترويسة الظاهرة للوثيقة التي ستوقع في النهاية.

خلال جولة 1975 المكوكية، كان لدى الأسد هدفان: تجنب حدوث اتفاق مصري إسرائيلي منفصل، وفي حال حدوثه فالاشتراك في المحادثات؛ طريقة تخلق وضعاً مساوياً للسادات. لكن إسرائيل لن تفاوض على مرتفعات الجولان، والسادات لن يدع سورية تقرر سير مفاوضاته.

كنت أعرف أن الأسد مدرك تماماً لاستراتيجيتنا، لكنه أكثر حكمة من أن يتبنى مواجهة مع الولايات المتحدة. لذلك أبقيته مطلعاً للمحافظة على احتمال لعبه لدور ما في المستقبل وليقصر معارضته على اعتراض لفظي. وقد أبدى الأسد تعاوناً لأنه لم يكن يملك بديلاً أفضل. وسوف ينتظر الفرص المناسبة إما لإغراق عملية السلام وإما للاستفادة منها؛ حسب الخيار النهائي الذي سيفرضه توازن القوى.

تبين أن المحادثات مع الرئيس السوري في التاسع من آذار غير حاسمة كما توقعناها (وبطريقة ما خططنا لها). لم يكن لدي أي شيء ذو علاقة باهتمامات السوريين لأعرضه، ولم يؤمن الأسد بالإيماءات غير المتبادلة.

وصلنا إلى إسرائيل تلك الليلة في جولا يشجع على المفاوضات. لأن إسرائيل كانت تبكي مقتل مدنيين إسرائيليين وجنديين في تل أبيب على يد إرهابيين عرب نزلوا بقاربين صغيرين واستولوا على فندق ساحلي، هاجمه فيما بعد الجيش الإسرائيلي. كان عداؤ العرب متأصلاً جداً بحيث كان من الجنون المجازفة بالأمن الذي يؤمنه وجود فاصل من الأراضي بين الطرفين والذي من شأنه المساهمة في إثبات نوايا العرب الحسنة الوهمية.

كالمعتاد، انتقلنا مباشرة من المطار إلى اجتماع مع الفريق المفاوضات الإسرائيلي. لكن، ولأول مرة، رتب رايبين عشاءً اجتماعياً. لدeshتنا، لم يُخضع المفاوضات الإسرائيليون شرحي للمحادثات التي أجريتها مع السادات في ثوانٍ للتحقيق المعتاد الصارم والدقيق والمشكك بنوايا السادات. وركزوا بدلاً من ذلك على مروري الخاطف والذي لم يكن ليتضمن أي معنى رئيسي لدمشق. ونظراً لأنه لم يكن لدى رايبين وزملائه النية للتفاوض مع سورية، كان هذا الجزء من المحادثات مرحاً نسبياً. إنه لأمر مريح، على سبيل التغيير، ألا نخضع مباشرة للتأويلات المنهكة التي يُتعب بها المفاوضات الإسرائيليون محاورهم.

في الوقت نفسه، كان هناك مظهر منذر بالشؤم لهذا المناخ الجديد الخالي من المشاكسة والنزاع. وربما التفسير الوحيد المحتمل لهذا السلوك الهادئ للفريق الإسرائيلي المفاوضات، كان إما أن الوزارة قد توصلت إلى قرارها، وإما على الأرجح، أنها قد فشلت مرة أخرى في التوصل لأي قرارات، بحيث لم يتبق

لدى المفاوضين الإسرائيليين شيء يقولونه لنا. سيسكو، من جهته، همس في أذني مشككاً: «إنهم ودودون إلى درجة زائدة» فأجبت: «لقد أصبحنا شديدي الريبة».

ختم رايبين الأمسية بتسليمي مذكرة تحوي سبع مبادئ، ستوجه الفريق الإسرائيلي المفاوض - كما لو كنا في حلقة بحث أكاديمية، لا في المرحلة الأولى من الجولة المكوكية. كانت اللغة استرضائية، لكن لم يكن هناك شيء ليتم العمل بناءً عليه، والنقاط السبع كانت نسخة معمرة لما كنا نشير لأشهر إلى أنه غير كافٍ.

عندما وصلنا أخيراً في صباح العاشر من آذار، اليوم الثالث للمكوك، إلى التفاصيل، بدا واضحاً أن رايبين، على عكس كل خبراتنا السابقة، لم يستخدم التأخير الذي فرضه علينا لدفع وزارته نحو التسوية. ولدهشتي، فقد أعلمنا أنه لا يوجد اقتراح لأخذه للسادات، ولا خريطة، ولا حتى توضيح لمفهوم الانسحاب لمسافة تتراوح بين 30-50 كيلومتراً الذي ذكره آلون لفورد في أيلول. وبدلاً من ذلك، تعرضت الفقرات التي اقترحها السادات لإنهاء حالة الحرب إلى انتقادات قانونية مهلكة اعتماداً على أن التنازلات كانت إما غير كافية وإما لا معنى لها لأنه من الممكن إلغاؤها في أي وقت.

كان النقد الإسرائيلي دقيقاً وغير ملائم في الوقت نفسه. كان يمكن للنقد ذاته أن يقال لو أن السادات وافق على تعهد رسمي لإنهاء حالة الحرب - أو، لأجل ذلك، على سلام رسمي. للتأكد، كانت التنازلات الإسرائيلية إقليمية، فيما كانت المنافع المفترضة قابلة للإلغاء. وقد كانت غير ملائمة لموضوع البحث لأنه، منذ البداية، كان واضحاً أن هذا سيصبح أساس المفاوضات. مهما كانت وجهة أي اتفاقية ومهما كانت شروط مدتها الزمنية الرسمية، فإن الاتفاقيات بين الدول المستقلة - حتى اتفاقيات السلام - يمكن دائماً إبطالها. وما كانت عقوبة إبطال اتفاق سلام أو تجاهل تصريح إنهاء حالة الحرب سوى الذهاب إلى الحرب! - وهو بالضبط ما يفترض أن يمنعه اتفاق السلام أو التعهد بإنهاء حالة الحرب.

كان القرار النهائي أمام الفريق الإسرائيلي المفاوض هو حول ما إذا كان إبعاد السادات عن مقررات الرباط، واعتماده على الاتحاد السوفيتي مقابل التخلي عن أراض ستجعل الخطوط المصرية على بعد مئة ميل من الحدود الإسرائيلية، كان أكثر خطورة من العودة إلى الموقف السابق الذي قد يعني المجازفة باحتمال نشوب حرب أو خسارة المسار الدبلوماسي لتحقيق السلام. إن التحليل القانوني والساخر لعرض السادات قد تجاهل الواقع العصيب بأن البديل الوحيد هو العودة إلى المؤتمر الدولي في جنيف، حيث ستواجه إسرائيل تحالفاً من كل خصومها وكذلك الحاجة لأن تحول لمصلحتها القضايا والموضوعات الأكثر تعقيداً مثل مستقبل القدس والحدود النهائية. فهم بعض الأعضاء الرئيسيين في الفريق المفاوض الإسرائيلي - ورايبين بالتأكيد - هذه الخيارات البديلة بما فيه الكفاية، إلا أنهم تركوا، في بعض الأحيان، انطباعاً بأنهم يخافون من بعضهما بعضاً أكثر من خوفهم من حدوث انفجار دبلوماسي.

وفي مجرى كل تفاوض، هناك نقطة يتم التوصل إليها عندما يقرر الفرقاء أنهم سيصلون إلى تفاهم في النهاية أو أنهم سينتهون إلى طريق مسدود. ففي الحالة الأولى، يتعالى الضغط الناجم عن التفاوض؛ ويعاد تقويم الموضوعات الفردية في ضوء إجماع وشيك على مقررات معينة. أما في الحالة الثانية، فبالرغم أن الإجراءات المتعلقة بالعملية سوف تستمر لبعض الوقت، إلا أن المفاوضات محكوم عليها بالهلاك لأنه، منذ ذلك الحين، سيركز كل فريق على توجيه اللوم على الفريق الآخر لفشل المفاوضات.

وعلى الرغم من استمرار الجولة المكوكية عشرة أيام أخرى، إلا أنها في الواقع انتهت بعد الجولة الأولى مع الفريق الإسرائيلي المفاوض. إذ لم ينجم ذلك عن كون المطالب الإسرائيلي مبالغ فيها. بل كانت تلك النتيجة إجراءً اعتيادياً للجولات التمهيدية مع الفرق الإسرائيلية المفاوضة، التي اعتادت جمع أولويات كل واحد من أعضائها - لكن التغيير من غولدا مائير إلى رايبين جلب معه اختلافين في النهج ثبت أنهما حاسمان. كانت غولدا قاسية في حياتها الخاصة كما كانت في جلسات المفاوضات؛ وقد عرفنا - معها - أين نقف. أما في بداية بصفته رئيساً للوزراء، فلم تكن الحال معه على الشاكلة. ففي المحادثات الخاصة، إذ ترك عندنا قناعة بأنه موافق ليس على استراتيجيتنا ولكن على شروطنا الرئيسية أيضاً؛ بدا مبدئياً مهتماً بتخفيف الأعباء عن إسرائيل، وذلك بإعادة تشكيل البنية التحتية العسكرية الداعمة للخطوط الجديدة، لكن في جلسات الفريق المفاوض، أصر رايبين بصلافة على مبادئه السبعة، ولم يؤيد سلوك الطريق التدريجي نحو بلوغها.

في استعادة للأحداث، أظن أن هذا مرده إلى امتلاكه تركيبة ذهنية تحليلية أكثر حدة من غولدا وإلى خوف كبير من حكومته. كانت زيارة الفريق تطول عندما تكون الرحلات المكوكية فعالة، لأن كل طرف - بما فيه الإسرائيليون - كان مستعداً للقيام بتعديلات طفيفة في موقفه فيسهل هذا المناخ ويشجع الطرف الآخر على القيام بتعديلات من جانبه. وبهذه الطريقة، قرب الطرفان الفاصل بينهما.

في هذا المكوك، اتخذت الوزارة الإسرائيلية قراراً بعدم تغيير موقفها إلى أن أتوصل إلى تحقيق تقريب وجهة نظر السادات من الحدود العليا لموقفها. وأنا واثق بأن رايبين، كما آلون، كان يأمل بأنني بشكل من الأشكال سأعود من المكوك بعد أن أكون قد سحبت الأرب من القبة. وحينذاك سوف يوصي رايبين بتقديم تنازلات إسرائيلية على قدر من الأهمية.

كان ذاك مفهوماً خاطئاً لدبلوماسية المكوك. لأن السادات كان ملزماً بتفسير ما يقيد حقاً سياسات الوزارة الإسرائيلية على أنه هجوم على كرامته الوطنية. ومع كل جولة مكوكية، كان يصير أقل وداً. بينما كان - يلعب وفق القواعد القديمة - يعدل ويغير من موقفه، إلا أنه ولكن ليس بالنزعة نفسها التي تجاوز بها كل الأزمات السابقة.

فهم رايبين المعضلة، ولكونه غير قادر على تحريك وزارته نحو تسوية أو حتى مفاوضات جديدة، حاول رأب الصدع بعمل بارع شخصي. فكتب رسالة عميقة للغاية للسادات حاول فيها أن يعوض له بما يديه من نواياه الحسنة عن عدم وجود إجماع في الرأي داخل الوزارة الإسرائيلية.

بدأت الرسالة بالتحية لدور مصر في المنطقة واعتراف بدور السادات المعتدل:

«لقد كان دائماً اعتقادي الراسخ أن مصر، بفضل ميراثها الثقافي، وقوتها، وحجمها وتأثيرها، تحمل صوتاً قيادياً بما يتعلق بالجهود المبذولة في منطقتنا لإحلال السلام. ومما نقله الدكتور كيسنجر لي، ومن تصريحاتكم العامة، أحس بثقة أنكم مصممون على القيام بجهود شاقّة للتوصل إلى تسوية. أنا، من جانبي، مصمم على القيام بكل الجهود لتعزيز السلام بيننا، وإنني بهذه الروح أعبّر عن التطلع إلى النجاح في التوصل إلى اتفاق مشرف لشعبينا».

عَبَّرَ رايبين عن استعداده للقيام بانسحاب آخر، لكن لم يكن بإمكانه عمل، هذا دون الإشارة إلى أن مثل تلك التضحية التي تمثل انعطافاً جوهرياً نحو السلام. لقد قال لي السادات مراراً: إن المشكلة الكامنة بين العرب وإسرائيل مشكلة نفسية. وها هو رايبين مصمم الآن على تحديد ذاك التحدي النفسي. وقد ناشد السادات ليضمن في الاتفاق بعض التعهدات الرسمية بالالتزام بالسلوك السلمي؛ كاد يكون الطالب نفسه الذي تقدم به بنبرة أعلى خلفه بنيامين نتنياهو، بعد ربع قرن تقريباً في مفاوضات «مزرعة واي ريفر» عندما كان يبحث موضوع الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية.

«... يجب أن يعرف شعبي أنه خلال عملية الانسحاب إلى خط جديد متفق عليه نكون قد توصلنا إلى منعطف هام، وبأننا لنج عصراً سوف نتمكن فيه من تسوية كل خلافاتنا بالطرق السلمية فقط. وباعتباري رئيس وزراء، يجب أن أكون قادراً على إقناع كل من الشعب والحكومة في إسرائيل بأننا بتسليم بعض المواقع الاستراتيجية لن نعرض أنفسنا لمزيد من المصاعب التي قد أوجدتها خطوط أطول وأدنى من صراع متجدد. يمكن لهذا أن يصبح ممكناً فقط إذا تبدى أن القيام بالانسحاب سيكون معلّم البداية الحقيقي نحو السلام بالأفعال والأقوال التي تُظهر نية السلام».

سلمت رسالة رايبين إلى السادات في أسوان في الثاني عشر من آذار قبل العشاء مباشرة. وقد تأثر بشدة. فلو أن الرسالة تضمنت أي تنازل إسرائيلي ملموس، لكان من المؤكد حدوث تقدم في المسار.

نفث السادات دخان غليونه لبضع دقائق قبل أن يتكلم: «من المهم لي جداً أن أعرف من الذي فكر بهذا؟». أجبت: إنها فكرة إسرائيلية، الأمر الذي كان صحيحاً إلى حد ما فقط لأنني أنا من شجعت رايبين، الذي تجاوب بحماسة. استفسر السادات: «هل كتبوها؟! إن هذا الأمر على قدر كبير من الأهمية». ولم أتردد قط في التأكيد على أنها بالكامل مسودة إسرائيلية، وبأنني لم أعد لها، بل حتى لم أرها إلا بعد أن تمت. طوى السادات الرسالة ووضعها في جيبه.

وفي اليوم التالي، طلب السادات أن يراني وحدي، والرسالة أمامه، رد بالجواب الشفهي التالي، هذا فحواه مما أتذكره من ملاحظاتي المدونة:

ما أريد أن يعرفه إسحاق رابين، هو الروح الكامنة وراء عبارات إظهار النية لتحقيق السلام الذي نتفاوض بشأنه. موقفي هو أن القوة لن تلعب أبداً أي دور مجدداً في العلاقات بين شعبينا. وسوف أحاول معالجة أمر الشعب العربي إن عرف رابين كيف يعالج أمر الشعب الإسرائيلي. إنني مصمم على تحقيق الانسحاب النهائي وفق خطوط متفق عليها بالطرق السلمية فقط. وإن عقد مؤتمر جنيف بعد توقيع هذا الاتفاق، فلن أمس هذا الاتفاق وكذلك لن يغير أي شيء بيننا في جنيف، يمكنك أن تلمن رابين بأنني من جهتي لا أحلم بحل هذا في جنيف. مهما كانت المشكلات، فلن ألجأ إلى القوة. وأنا على استعداد للقاء رابين فور انتهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية.

إذا كان لكلمات السادات أي معنى، فهو أن رابين قد حقق بالفعل هدفه السياسي الأكثر أهمية: تخلي السادات عن استخدام القوة في تسوية الخلافات العالقة مع إسرائيل، حتى فيما يتعلق باستعادة بقية الأراضي المصرية. فقد وافق على ألا يستخدم مؤتمر جنيف للضغط على إسرائيل، ووعد بالقيام بلقاء رابين وجهاً لوجه. وإذا لم يكن هناك استعداد لتصديق كلمات السادات، فسيثبت أن الشروط الرسمية في أي اتفاق مؤقت لا معنى لها. وبطريقة غريبة، لم تعد المفاوضات تدور حول التفاصيل التي أعلنها الفريقان المتفاوضان وإنما في كيفية تمكين شعبي الطرفين من إدراك قناعات قادتهم.

أظهر التغيير في الإجراءات أن السادات قد توصل إلى حدود ما كان يمكنه إنجازها بنفسه. وحتى ذاك الحين، كنا نلتقي، أنا وهو، وحدنا لوضع المبادئ التي قام الخبراء - سيسكو، أثيرتون، وساوندرز، والسفير هيرمان ايلتز من جانبنا، والجسمي وفهمي من الجانب المصري - بعدها بنقلها إلى لغة المعاهدة. في هذه المناسبة، ولأول مرة، انضم السادات، في لقاءين استمر كل منهما مدة ثلاث ساعات في 12 و13 من آذار، إلى جلسات وضع المسو - التي كان عال الصبر لديه بخصوصها محدوداً. وتمنعاً في الاحتمالات كافة، فهم أن مساعديه سوف يقاومون التنازلات الكاسحة التي لم يكن لهم يد في صوغها وأنهم مصممون على جعله يأخذ على عاتقه المسؤولية كاملة ليس فقط بشأن التوجه العام لعملية السلام، بل بشأن شروطها المفصلة أيضاً.

أولى السادات اهتماماً خاصاً بكيفية استثمار اتفاق على ذلك القدر من الأهمية السياسية التي كان رابين يطالب بها. عرض إعلان وثيقة تصف الاتفاق بكونه خطوة نحو السلام، علاوة على الإعلان الرسمي بأن مصر سوف تسوي جميع الخلافات المتبقية كافة بالطرق السلمية (والتي تتضمن النزاعات الإقليمية المتعلقة بالأراضي المصرية). كما اقترح الإعلان فترة يستنكر فيها الفريقان اللجوء إلى القوة طيلة مدة الاتفاقية، لتهديء المخاوف الإسرائيلية بشأن المدة الزمنية للاتفاقية وإمكانية إبطالها، وكذلك لإضافة فترة أخرى تجعل الاتفاقية سارية المفعول إلى أن تلحق باتفاقية أخرى تحل محلها.

وافق السادات على تشكيل لجان مصرية إسرائيلية مختلطة للتدقيق باتهامات أي انتهاك وفتح قناة السويس وكذلك مضيق باب المندب (المدخل إلى البحر الأحمر) أمام السفن المتجهة إلى إسرائيل. وأخيراً، وافق على خفض الدعاية المعادية لإسرائيل في إذاعة القاهرة وتخفيف المقاطعة الاقتصادية للشركات الأمريكية على مراحل تدريجية. وختم السادات عرضه بقوله - مازحاً - بأنه: مع هذه التنازلات، إذا لم يتمكن من الحصول على وصف من إسرائيل للخط الذي هي على استعداد للتراجع إليه، ربما سينتهي به الأمر بأن يقبض عليه الجسمي هو وفهمي.

مجدداً تباطأ خط سير المحادثات وأصبح جليدياً مع عودتي إلى إسرائيل في 14 من آذار، اليوم السابع للمكوك. فالحالة العامة هناك بعيدة عن أن تكون واعدة. فكان الإعلام الإسرائيلي يعزف على وتر ابتزار أمريكا دون النظر إلى حقيقة أن التنازلات كافة، كل حتى ذلك الوقت، كانت قد قدمت من قبل الجانب المصري فقط. بدا أن الفريق المفاوض غير متأثر برد السادات على رسالة رابين، ونظراً لأنه لم يعقد أي اجتماع وزاري بينما كنت في أسوان، بقي الموقف المعياري بالتأكيد على حاله دون أي تغيير. كان الاجتماع الوزاري التالي مبرمجاً ليوم الأحد، 16 آذار، مما يعني تأخر صدور أي قرار جديد ليومين على الأقل.

وفي اجتماع متوتر استغرق ثلاث ساعات في 14 آذار، قيّد المفاوضون الإسرائيليون أنفسهم بأسئلة متشككة لمحو من خلالها إلى أن تنازلات السادات لم تكن كافية، هذا إن كان يمكن اعتبارها تنازلات على الإطلاق، مما يعني أنهم مازلوا مصرّين على تصريح رسمي بإنهاء حالة الحرب. ووعدوا أن يسلموني ردهم على السادات مساء 16 آذار، أي اليوم التاسع للجولة المكوكية.

كان السير المتأنسي في صناعة القرار الإسرائيلي دون إبداء أي مساهمة إسرائيلية للخروج من ذلك الطريق المسدود أمراً غير مسبوق. وقد ترك ذلك الموقف الإسرائيلي بعض الشكوك فيما يتعلق بقرار الوزارة المحتمل عندما ادعت بأن الاقتراحات المصرية «من النظرة الأولى، غير كافية وغير مرضية» من نواح عدة.

خلال تلك الثغرة الزمنية، سافرت إلى دمشق وعمان في 15 آذار في محاولة لتهدئة جيران إسرائيل الآخرين القلقين والمشككين بشكل متزايد. لم يصدق الأسد ولا الحسين أن الولايات المتحدة غير قادرة على إقناع إسرائيل، وفسروا التأخير بمنزلة مقدمات لصفقة كاسحة سوف تستتيهما.

كان الأسد يمت فكرة عقد اتفاق منفصل بين مصر وإسرائيل لأنها بلا شك ستقص من قوته ونفوذه. كان مدركاً بشكل جيد أننا كنا القوة الدافعة الرئيسية من وراء العملية لتقويض موقف المفاوض السوري. على أي حال، كان استقبالي في دمشق حاراً بشكل غير عادي لأن الأسد أيضاً فهم أن خياره الوحيد كانا إما الإخفاق وإما الوساطة الأمريكية. كان هذا الوضع مؤلماً للقائد السوري، ولاسيما أن

وسائل الإعلام الإسرائيلية لم تكل قط أو تمل من الإعلان عن رفض حكومتهم لأي اتفاق مؤقت جديد مع سورية وتصميمها على الاحتفاظ بمعظم مرتفعات الجولان في مرحلة السلام النهائي.

التقينا في مكتب الأسد، حيث كانت السناثر القرمزية مسدلة دائماً، مضيئة جواً من العزلة أشبه ما يكون بالشرنقة. بدا تماماً أن الأسد كان غير مقيد بأي جدول أعمال، لذا أمضى مدة طويلة في التحدث عن شؤون العرب الداخلية وعن أعلامهم، التي أعطت المجال لإطلاق تعليقات لاذعة عن خيانة السادات المزعومة ونفاق فهمي. في هذه المناسبة، نقل لنا الأسد إدراكه — وهو بلا شك نابع من وسائل الإعلام الإسرائيلية — بأنه ليس لدي أي جديد لأخبر عنه وتركني أوجز ذلك لكل زملائه بأن واحد. بعد ذلك — وعكس الإجراء المعتاد — عقدنا اجتماعنا الخاص.

أعلن الأسد عن رغبته في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وهذا ما فسرته بأنه علامة على إبداء النوايا الحسنة أقل من كونه ناجماً عن تحليل بدم بارد لتوازن القوى في الشرق الأوسط. ولا يمكن للأسد أن يكون الأسد لو أنه فشل في مزاجية تصريحه عن نية السلام مع التهديد:

(أحس بالهم العظيم؛ عندما أرى طفلاً مصاباً لكن عندما تكون الحرب هي السبيل الوحيد للخروج من أزمة أو الطريق الوحيد لاستعادة شرف المرء وأرضه، عندها لا أحصي الخسائر، بشرية كانت أم غير ذلك، لأن الخسائر السورية آنذاك سوف تدرج تحت عنوان «تضحيات»).

أجبت بأن سورية، بتقديرنا، سوف تعاني من هزيمة ساحقة. وواجه الأسد هذا القول بأن سورية — كونها عرفت أن إسرائيل «لا يمكنها تحمل الألم» — سوف تنهج استراتيجية معينة، لا تهدف إلى تحقيق النصر بقدر ما تهدف لتوجيه ضربة توقع الكثير من الإصابات والخسائر في حرب طويلة الأمد. وعلى عكس ما حدث في زيارتي الأسبوع الماضي، حث الأسد على إنجاز اتفاق جزئي بشأن مرتفعات الجولان يتزامن مع المفاوضات المصرية بشأن اتفاقية الانسحاب.

ومع اقتراب المساء تابعت جولتي إلى عمان، حيث تكون الأجواء دائماً خالية من التوتر. مع أن الحسين كان ما يزال متألماً من استبعاده عن عملية السلام إثر مقررات الرباط، فهو لم يغير مطلقاً نظرتيه في كون الولايات المتحدة هي الكفيل الذي لا يستغنى عنه لضمان بقاء سلالته. شجع الأردنيون النوايا الأمريكية الحسنة بسلوك وأسلوب في التعامل خال من الأخطاء وبحسن ضيافة مدروسة — على الرغم من وجود بعض التوتر في تلك الزيارة. ولأنني، مثلهم، أؤمن بمجتمع المصالح المتبادلة، التمس آراءهم عن العواقب المحتملة في حال فشل المكوك الذي كانوا يكرهون فكرة فشله. كم من الوقت ما زال يلزمنا لمتابعة الضغط؟.

حدثني الملك حسين ورئيس الوزراء زيد رفاعي مترفعين فوق عواطفهما، عن قطع الميل الإضافي. وقد قالوا: إن الفشل في المفاوضات ربما يتسبب بدفع السادات لتغيير المسار أو الإطاحة به، وهذا بدوره

سوف «يحكم على المنطقة بحرب أخرى». نتيجة كهذه سوف تعتبر من قبل كل بلدان المنطقة على أنها برهان جديد لما يسمونه «تخلي الولايات المتحدة عن أصدقائها وحلفائها - فيتنام وكمبوديا. والآن السادات والمعتدلين الآخرين في الشرق الأوسط».

التقينا مجدداً مع الفريق المفاوض الإسرائيلي مساء يوم الأحد 16 آذار، لتلقي موقف الوزارة الرسمي. كان الحذر يلف الأجواء. وفي ملاحظاتي الافتتاحية، أشرت إلى اللهجة العدوانية لوسائل الإعلام الإسرائيلية، التي وضحت أن الإيعازات الحكومية قد غذتها:

أولاً، أود القول إنني أسف لتولد انطباع لدى الرأي العام عندكم، بأن الولايات المتحدة متواطئة مع مصر لاستخلاص تنازلات، بطرق ذكية من إسرائيل. إن هذا من شأنه تعقيد الأمور، برغم الميزات قصيرة المدى التي قد يعطيها.

تجاهل رايبين تلك الكلمة وسلم في النهاية رد وزارته على الاقتراحات المصرية التي أتينا بها قبل يومين. أزال ذلك الرد أي شك حول كون حملة وسائل الإعلام العدائية مجرد حدث عرضي. لأن الوزارة قد قررت أن تثبت على موقفها الذي كنا أنا وفورد قد حذرنا منه قبل ستة أشهر. سيتم الانسحاب من مزيد من الأراضي في سيناء فقط مقابل «إعلان إنهاء حالة الحرب»؛ وسيكون التعويض الإسرائيلي إما بالمرات وإما حقول النفط لكن ليس كليهما. وقد حددت الوزارة أن أي تنازل مصري أقل من التصريح الرسمي بإعلان وقف حالة الحرب سيكون غير كاف - بما في ذلك محاولة السادات الشجاعة لضمان الكثير من جوهر مضمون إنهاء حالة الحرب دون استعمال الكلمات السحرية الدالة عليها. ورفضت الوزارة أن تشير للخط الذي ستكون مستعدة للانسحاب إليه مقابل تعهد رسمي بإنهاء حالة الحرب. وهكذا أمست رسالة رايبين وجواب السادات من أخبار الأمس.

تصف لنا الفقرة التالية المقتطفة من مسودة ذلك الاجتماع الجو المتحفظ على أفضل وجه:

رايبين: لقد اجتمعنا، وقرأنا ما تم وضعه أمامنا. لقد فعلت ما بوسعك لشرح موقفنا للمصريين، وليس لدينا أدنى شك بخصوص ذلك. بل أكثر من هذا، نحن نقدر حقاً ما تبذله. لكن عندما أحاول تلخيص ما تم، أرى أن القليل قد تحقق بشأن النقاط الثلاث الحساسة والهامة بالنسبة لنا - مسألة عدم استخدام القوة، ومسألة القيام بخطوة جوهرية حقاً نحو السلام، ومسألة مدة الاتفاق.

إن «إسرائيل ستعطي شيئاً ملموساً، مادياً، ونرغب بدورنا الحصول على شيء مادي حتى لو كان من الممكن التعبير عنه بالكلمات..

كيسنجر: إنني لا أفهم. إنهم مستعدون لاستخدام جملة «عدم اللجوء إلى القوة».

رايين: هذا في سياق عملية السلام، ولكن ما إن تقف العملية.

كيسنجر: إذن ما الذي تريدني أن أقوله للسادات؟

رايين: إنه ما لم يتحرك بخصوص تلك الموضوعات الثلاثة الرئيسية، لا أدري ما الذي يمكن عمله.

آلون: والحرب الاقتصادية.

رايين: إني ملتزم بهذه النقاط الثلاث الرئيسية

كيسنجر: إذن لا أستطيع إعطاء أي فكرة عن الخطوط أو عن أي شيء ستكون مستعداً لعمله، على أن يعرض شيئاً مرضياً على بساط البحث؟ أنت ترى، أنه يعاني من أوهام الجهود الكبيرة والتنازلات التي يبذلها. والتي يرى السوريون أيضاً أنه يقوم بها. فهناك احتمالان أمامنا: فإما أن أعود وأطلب منه أن على تقديم الأفضل، وإما العودة بشيء أريه للجسمي وبأنه بإمكانه الحصول عليه في حال استعدادهم القيام بعمل المزيد.

لكن الفريق المفاوض لم يكن مخولاً بالذهاب إلى ما هو أبعد مما وضعه رايين أمامه، لا من ناحية أي مظهر إضافي لإنهاء حالة الحرب التي أرادوا من السادات أن يسلم بها، ولا من ناحية خط الانسحاب — ولا حتى لوقبل السادات بمعجزة الموقف الإسرائيلي. وعندما أشرت إلى أن الفارق بين تعبيري إنهاء حالة الحرب وعدم استخدام القوة محير، وغير واضح تماماً بالنسبة للشخص العادي، ركز رايين على صلب القضية — ألا وهو الشلل في الوزارة:

«لسنا مخولين من قبل الوزارة لمناقشة أي شيء عدا إنهاء حالة الحرب، لذا فإننا نأمل أن تكون قد جلبت شيئاً من هذا القبيل. فإن كان الأمر كذلك، فسوف نناقشه مع الوزارة».

من الواضح أن الحكومة قررت أن على السادات أن يسلم بمطالب إسرائيل القصوى قبل أن تميط اللثام عن المقابل الذي ستقدمه. برأيي، لقد خاطر موقف الوزارة بمصادقية أمريكا العامة بوصفتها وسيطاً.

ليس هناك معنى في غشك. يمكنني الاستمرار بهذا مكوكاً آخر. كل مكوك يرفع الثمن بالنسبة للولايات المتحدة. لا أظن أننا نعمل على الموجة نفسها.

أظن أن الجولة القادمة ستفشل. وهنا فإن سؤالاً بالغ الأهمية يطرح نفسه حول ما إذا كان علي استخلاص المزيد من التنازلات من السادات إن كنت أرى بالفعل أنه سيفشل. قل لي سيناريو دقائقي الخمسة عشر الأولى مع السادات: «هل يمكن أن تتخلى إسرائيل عن الممرات والحقول أم لا؟ أرجوك أعطني المزيد». أمام الجسمي وفهمي.

في يوم الاثنين، 17 آذار، فيما كنت أستعد للمغادرة إلى أسوان، حاول الفريق الإسرائيلي المفاوض، بعد أن أدرك الانتهاء الوشيك للمحادثات، بتغيير موقفه بشكل بسيط، وقد حاول أن يُحمّل السادات مسؤولية فشلها. ونظراً لعدم وجود اجتماع وزاري آخر، فإنه لا يمكن لمثل ذلك التغيير أن يكون ذا أهمية. عرض الفريق المفاوض الانسحاب إلى الحافة الغربية (الجانب المصري) للممرات إن وافقت مصر على الامتناع عن أي عمل عدائي، حتى على الصعيد الدبلوماسي. لكن الفريق الإسرائيلي رفض مع ذلك إعطاءنا خريطة توضح «الحافة الغربية» للممرات، كما رفض أن يشرح تعريفه لعبارة «العمل العدائي»، سوى أنه يتضمن دبلوماسية اليوم بيوم. لم نأخذ أنا وزملائي ذلك العرض على محمل الجد. لأنه من دون إرفاق خريطة الانسحاب، لم يكن العرض يعني الكثير، لأن الممرات كانت بطول خمسة عشر ميلاً على الأقل، وليس لها حافة غربية واضحة. لذلك شككنا أن العرض كان طريقة أخرى لتأجيل فكرة الانسحاب لمسافة ثلاثين إلى خمسين كيلومتراً الذي ذكره آلون لفورد في كانون الأول. مع طلب التخلي عن الضغط الدبلوماسي مضافاً إلى الشرط المتفق عليه مسبقاً بعدم استخدام القوة، كان الفريق الإسرائيلي في الواقع يطلب من السادات أن يتخلى عما يعتبره أرضاً مصرية وذلك بتخليه حتى عن اتباع الطرق الدبلوماسية لاسترجاعها.

وفي مصر، أخذت أزمة الثقة تتفاقم، حيث كان ذلك ينعكس في الأسلوب الرسمي المتزايد للمحادثات. فعندما يرى السادات أن الاتفاق وشيك، كان يتحرك للوصول إلى النتيجة بقفزات مفاجئة وحاسمة. لكن الإبقاء على حالة الجمود التي آلت إليها المفاوضات كان بحاجة لدعم أوسع. ولأول مرة، قدم السادات نائبه الجديد، حسني مبارك، مرتدياً بزة القوى الجوية الزرقاء. ومع أن مبارك لم يلعب دوراً رئيسياً في المحادثات، إلا أنه كان الكفيل الضروري لضمان مصالح المؤسسة العسكرية. شارك فهمي والجمسي بشكل فعال، بينما مثل إيلتز وسيسكو جانبنا.

كان رد فعل السادات على ما نقلته له كئيباً: «إما أنهم لا يستطيعون وإما أنهم لا يريدون التسوية». وكونه قد قبل في السابق التخلي عن استخدام القوة رغم وجود قسم كبير من الأرض المصرية بأيدي الإسرائيليين، فكيف يمكن مطالبته بالتخلي عن الطرق الدبلوماسية أيضاً - وكل هذا مقابل انسحاب ترفض إسرائيل تحديده.

مع ذلك، خرج السادات وفهمي صباح اليوم التالي، 8 آذار، بمعادلات جديدة تتماشى مع الاهتمامات الإسرائيلية. ألغت هذه المعادلات البند الشرطي من تعهدها بعدم استخدام القوة فقط في حالة توقيع الاتفاقية - ولا سيما بما يتعلق بعملية السلام التي اعترض عليها رايين. بكلمات أخرى، إن تخل مصر عن القوة سيقبّل فاعلاً حتى لو أن عملية السلام تداعت. كان السادات مستعداً أيضاً لتقديم تعهد، لإسرائيل فقط ولكن أيضاً للرئيس الأمريكي برسالة خطية منه، بالألهاجم إسرائيل شريطة أن تقدم إسرائيل

التمهد نفسه نحو مصر وبالشكل نفسه. وقد أوضح ما فهمته دائماً ولكنه كان غامضاً حتى الآن بالنسبة له: أن الممرات لن تسلم إلى مصر لكن ستكون في منطقة تسيطر عليها الأمم المتحدة. كان لدي شعور عميق أن هذا العرض، طالما أنه لم يبلغ بعد التصريح الرسمي بإنهاء حالة الحرب الذي أصرت عليه الوزارة الإسرائيلية لن يجد أي استحسان في القدس.

كانت وسيلتنا الوحيدة المتبقية للمحافظة على المكوك من الانهيار، هي تقديم طلب أمريكي رسمي للوزارة الإسرائيلية لإعادة النظر في موقفها. ويمثل هذا انتقالاً حاداً من الأسلوب غير الرسمي الذي كانت تدار به المناقشات الأمريكية الإسرائيلية سابقاً بحيث بعثت رسالة للرئيس في ذلك اليوم للحصول على موافقته حول الصيغة التالية:

إن عواقب الفشل خطيرة جداً بالنسبة لكل من إسرائيل والولايات المتحدة بحيث إنه من الضروري لإسرائيل أن تعيد التفكير في موقفها على ضوء آخر الاقتراحات الملموسة التي طلبت مني مصر نقلها إليك. إن الفشل في التوصل لاتفاق المرحلة الثانية المصري الإسرائيلي بعد أربعة أشهر من المناقشات التمهيدية الشاقة التي ساهمت فيها الولايات المتحدة مساهمة مباشرة سوف يؤثر في المصالح الحيوية للولايات المتحدة وإسرائيل.

كنت متردداً حول فرض مثل هذا الضغط الرسمي، لأنه لو نجح سيكشف لخصوم إسرائيل درجة اعتمادها على الولايات المتحدة، الأمر الذي قد يقلل من درجة اهتمامها بالاعتدال. وإن فشل، فسيؤكد عقم سياستنا، الأمر الذي لم يكن بمصلحتنا، ولا سيما في هذه الفترة بعد انهيار الهند الصينية. ولكن تبين أنه ليس لدينا أي خيار آخر، طالما أن الوزارة الإسرائيلية أخطأت في حكمها وتقديرها لموقفنا الداخلي. إذ يبدو أنها اعتقدت أن الرئيس غير المنتخب الذي هزم حزبه للتو في انتخابات الكونغرس لن يكون قادراً على الإصرار على تنفيذ ما وضعه فورد في برنامجه لفرته الرئاسية.

ربما ظننت الوزارة الإسرائيلية كذلك - أوقيل لها من قبل أصدقاء أمريكيين - أنني كنت أعمل وحيداً دون دعم رئاسي حقيقي.

إن كان الأمر كذلك، فهو قراءة خاطئة لشخصية فورد ولعلاقة عملنا. وللأمانة فإنه منذ أسبوعه الأول في المكتب البيضاوي، كان الرئيس يقابل اللاعبين الرئيسيين في شؤون الشرق الأوسط، وقد حازت المقدمات التي أسس عليها المكوك على دعمه الكامل. وقد حثّ رايبين وآلون مراراً وتكراراً على ضرورة التقيد بتلك الأسس. وخلال جولتي المكوكية، كنت أبعث لفورد تقارير يومية مفصلة، ملحقة بمكالمات هاتفية متكررة لبرنت سكوكروفت، الذي كان يوجزها للرئيس.

عيل صبر فورد لتوقف سير العملية الذي يلوح بالأفق لدرجة أكبر من نفاذ صبري بعد أن عززته رسالة أرسلها السادات دون علمي، بعد أن غادرت مصر أي بعد ظهر الأربعاء 18 آذار، طالباً فيها تدخل فورد

الشخصي، ومعبراً عن سخطه من الاقتراحات الإسرائيلية التي طالبت بالحصول على كل مزايا «السلام الحقيقي والنهائي» مقابل «فك ارتباط محدود للغاية». كانت مناشدة لفورد من ورائي غير مسبقة وإشارة واضحة إلى أن السادات بدأ يفقد صبره من سير العملية ومن الوسيط على حد سواء.

ونظراً لأن فورد كان يشارك السادات بالفعل بوجهة نظره، كان رده على مساعي المقترح إلى الحكومة الإسرائيلية فظاً وواضحاً. فأرسل لنا سكوكرفت البرقية التالية نيابة عن الرئيس:

«لقد قرأ الرئيس تقريرك الأخير. إنه يوافق على كل كلمة ويريدك أن تؤكد لرئيس الوزراء والوزارة أنك تتكلم بتفويض كامل ودعم كلي منه. فالرئيس يدعم تماماً جهودك الحالية والاستراتيجية التي تمثلها - هذه الجهود - ويشعر بأن هذه الجهود تحظى بدعم كامل من الشعب الأمريكي بأسره.

قال الرئيس أيضاً: إنه لا يمكننا أن نضع أنفسنا في موقع يعزلنا عن باقي العالم من أجل الوقوف وراء التعتس السياسي الإسرائيلي. إلا أنه لم يحدد ما هو الأنسب بخصوص هذه الملاحظة من ناحية قولها على لسانه أم لا. وأنا أترك الأمر لحكمك».

بهذا الوقت انتهت جولتنا المكوكية في القدس إلى روتين. ونظراً لعدم قيام الوزارة بإعادة النظر في موقفها أثناء وجودنا في مصر، كان علي أن أنتظر على الأقل يوماً بعد عودتي للحصول على ردها أو على اقتراحات جديدة. ونتيجة لهذا البرنامج، انقسم أعضاء الفريق الإسرائيلي المفاوض، ودون تعليمات الوزارة، كرسوا أول ليلة لعودتنا إلى القدس لتوجيه بعض الأسئلة التوضيحية التي كانت غالباً ما تسبب لنا الضيق. ولتجنب الاضطرار لإعطاء وسائل الإعلام المهتاجة خلاصة ما تم التوصل إليه أو لعدم المخاطرة بإمكانية اتهامهم بتقديم تنازلات غير مخولين بتقديمها، لم يبين أفراد الفريق موقفهم الفعلي. بعد أن نقلت لهم رد فعل السادات مساء ذلك الأربعاء، لم يبق أمامي أي شي أفعله في القدس إلى حين اجتماع الوزارة. لذلك أمضيت يوم الخميس، 19 آذار، في الرياض لأوجز ما حدث للملك فيصل والأمير فهد (الملك مستقبلاً). بغض النظر عن روابط المملكة العربية السعودية القوية بسورية ومعارضة الأسد الكلامية على اتفاق منفصل، ألح علي فيصل بالمثابرة. ومن الملفت للنظر، أن كل الشروط والمتطلبات السياسية اللازمة لعقد اتفاق إسرائيلي مصري قد تحققت ما عدا الموافقة الإسرائيلية.

عند هذه النقطة انقلبت الطبيعة الدبلوماسية للجولة المكوكية. فعند البدء بالجهود الدبلوماسية للمكوك، كان كلا الطرفين متحمساً للتوصل إلى اتفاق. فإسرائيل، المنهكة من حرب تشرين 1973، سعت لفترة راحة ولعودة سجنائها. والسادات، مدرك لمدى اقترابه من الكارثة، كان متلهفاً لإنهاء حصار جيشه الثالث وللتغلب على الأزمات التي قادتهم سابقاً إلى الحرب. لقد أدى ذلك التغيير السريع في الأماكن التي كنا نقوم بها، والوقت المحدود الذي يمكنني البقاء فيه بعيداً عن واشنطن إلى طريق مسدود، وحس درامي جعل جميع الأطراف حذرين من المضي في عنادهم.

بعد أربعة عشر شهراً، كان الاندفاع قد ولى أو على الأقل لم يعد يُحس به بالقدر نفسه. وأدى توقف أعمال المكوك لتضخيم المأزق، مقوضاً هيبة كل الفرقاء، ولاسيما الولايات المتحدة، ومهدداً بتحويل تلك الدراما إلى مسرحية هزلية سخيفة. لقد أضعف كل تنازل حصلنا عليه من الطرفين ولم يقرّبنا أكثر في الخاتمة من قدرة أمريكا على صنع الأحداث، ليس فقط على صعيد نتائج الجولة المكوكية، ولكن على صعيد إبقاء الغطاء على المرحل الذي يغلي تحت الشرق الأوسط.

وصلت جولة آذار 1975 المكوكية سريعاً لنقطة الإحباط الذاتي. فطالت اجتماعات الوزارة الإسرائيلية بتناسب عكسي مع التقدم الحاصل. فلم تثمر جلسة استمرت عشر ساعات أخرى في 19 آذار إلا عن مجرد تغييرات رمزية في الموقف الإسرائيلي. وفي اجتماع صباحي تم في 20 آذار، عرض الفريق المفاوض الانسحاب إلى وسط الممرات، الأمر الذي كان، من دون وجود خريطة، لا معنى له تقريباً والذي تكشف فيما بعد على أنه أسس على تعريف شاذ لكلمة «وسط». طلب مني نقل هذا الاقتراح إلى السادات مقابل استخلاص تعهد رسمي بإنهاء حالة الحرب يعلن عنه لاحقاً، علاوة على تحسين العلاقات الدبلوماسية - أي بالضبط ما أوضح السادات أنه لا يمكنه عمله. بدا أن أعضاء الفريق الإسرائيلي المفاوض غير قادرين على استيعاب فكرة أن عملية السلام تلفظ أنفاسها. لذا فإنهم لم يتحركوا عندما قرأت عليهم الطلب الرسمي بإعادة النظر بموقفهم الموافق عليه من قبل فورد، وبقوا على موقفهم المتصلب الراض إعطاء أو تحديد المقصود بالضبط من كلمة «وسط» الممرات.

كانت زيارتي الأخيرة لأسوان في وقت متأخر من يوم الخميس 20 آذار مناسبة حزينة. فقد استسلم السادات. الذي كان يغلي كعادته، ويكرر الآن بعض مواقفه بحزن ودون اقتناع. وكما هو متوقع، رفض عرض وسط الممرات باعتباره غير جدي في غياب الخريطة. لقد وصلنا إلى النقطة التي تبخرت معها كل آمال النجاح، لأن أي تغييرات إضافية من شأنها، بصورة أساسية، إضعاف موقف السادات المحلي دون الاقتراب بحق من الاتفاق. وفي الواقع فإن الضغط للحصول على أي تعديل في الموقف المصري سوف يقوض من هيبة الأمريكيين ما لم يكن بمقدورنا تحويل إسرائيل. وقد تحدث السفير إيلتز عن حالة السادات:

«هناك كآبة كبيرة، وإحباط ومرة بين المصريين. وهم يعلنون عدم قدرتهم على فهم كيف أنك باشرت مهمتك المكوكية دون أن يكون لديك فكرة أكثر وضوحاً عن الربط بين مطالب الإسرائيليين وعروضهم».

عندما قلت لرايين عند عودتي إلى إسرائيل منتصف نهار الواحد والعشرين من آذار، إننا قد وصلنا لنهاية المطاف، احتج، متعللاً بأن تمويضنا وزارياً مطلوب لقطع المفاوضات - كما لو أن للفريقين الحق الشرعي بمطالبة الولايات المتحدة بمتابعة توسطها. لكن في حقيقة الأمر كانت تلك محاولة من رايين لإعطاء زملائه فرصة أخيرة لتغيير تفكيرهم.

نظراً لأن 22 آذار كان يوم سبت، خلق يوم الراحة اليهودي فجوة أخرى، فاغتمت المناسبة لزيارة ماسادا، موقع آخر قد شكل خندقاً للمقاومة اليهودية في وجه الاحتلال الروماني. كان دليلنا عالم الآثار البارز (والجنرال المتقاعد) إيفال يادين، الذي قام بالتنقيب عن الموقع. فعلى ذلك النجد الذي تذروه الرياح والمُطل على الصحراء، حوَّصر ألف من المقاومين اليهود الثائرين ضد الحكم الروماني، وقد دمروا من قبل أربعة فيالق رومانية، فكان ذلك الموقع شاهداً على الإيمان اليهودي ووحشية الرومان.

اجتمعت مع الفريق الإسرائيلي المفاوض للمرة الأخيرة مساء 22 آذار بعد انتهاء فترة العبادة ليوم السبت. كان الجو سودوياً وكثيباً. حتى في هذه المرحلة المتأخرة، فكر آلون وبيريز أنه من الجدير بالاهتمام النظر في نتائج المفاوضات لمعرفة سبب وصولنا إلى ذلك الطريق المسدود، وأصرنا على أن مصر لم تقدم أي تنازلات. على كل حال، فإن إعادة النظر يجب أن تتم في وقت آخر. وقد لخصت وجهة نظرنا عما حدث:

السيد رئيس الوزراء... ما كنا لنبذل ما قدمناه في الأشهر السبعة الماضية، لو عرفنا أن الموقف الإسرائيلي النهائي سيكون هكذا.

وليس من الدقة بمكان القول بأن مصر لم تقدم أي تنازلات. فالقول الصحيح ربما يكون أن الجانبين قد قاما بتقديم التنازلات التي كانا قادرين عليها إلا أنها لم تكن كافية. إنه ليس بالأمر الهين على دولة عربية أن تقول لأول مرة بأنه لن يكون هناك لجوء لاستخدام القوة أو التلويح باستخدامها، وأن كل النزاعات بينكما سوف تسوى، من الآن فصاعداً، بوسائل سلمية، وأن الاتفاق سوف يبقى سارياً إلى أن يلغى باتفاق آخر، مع تقديم ضمانات من الولايات المتحدة بأن مصر لن تشارك سورية في أي اعتداء أو حرب ضد إسرائيل، وبأن فترة بقاء قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة سوف تمتد أوتوماتيكياً إلى زمن غير محدد. كان هنالك أيضاً تأكيدات للولايات المتحدة بأنه مهما حصل في جنيف فإن نتائجه لن تؤثر في الاتفاق..

كان مفهومنا أن المفاوضات سوف تدار من منظور استراتيجية شاملة تحقق مصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، مقابل تمكننا من السيطرة على الشؤون الدبلوماسية. اسألوا أنفسكم ما يمكن أن يكون عليه موقف الولايات المتحدة في جنيف دون خطة، حتى بالنسبة لأكثر رؤساء الولايات المتحدة كرمياً وحجاً للخير. إن هذا لكابوس بحق - وما أراه الآن أن الكرة في ملعبكم، والتنازل عن 10 كيلو متر من سيناء ليس بالأمر الكبير⁽¹⁾.

في تلك الليلة وبعد اجتماع وزاري يائس آخر، أجاب رايبين، دون محاولة تصحيح ما قد قلته: سيدي الوزير، أود القول كم أعجبنا بجهودك وكيف أدت المحادثات.

أود القول: «إننا جميعاً حزينون للطريقة التي آلت إليها الأمور، وأكرر أننا حزينون. ليس لدينا أي نية سوى الإطراء على الطريقة التي أدت بها هذه المحادثات في ظروف صعبة للغاية. ولا يوجد أي شك بصدق نواياك وبما كنت تسعى لإنجازه، ونحن بحق ممتنون لك».

وبينما كنت نازلاً من مكتب رئيس الوزراء في الطابق الأول، استوقفني وزير الدفاع شمعون بيريز، الصقر الرئيسي في المحادثات. أكد لي والدموع في عينيه، أن ما قد حدث لا يعكس نواياه، وقد صدقته. فقد وضع بيريز نفسه إلى يمين رابين من أجل الحصول على رصيد أفضل من حيث الشروط، لإجهاض عملية السلام (كانت آخر مرة يستخدم فيها هذا التكتيك؛ لقد كان من الممكن أن يصبح بيريز الحمامة القائدة في حزبه).

وفي اليوم التالي، كان وداع رابين لي في مطار بن غوريون حركة لطيفة تدل على الاحترام والصدقة، لأنه تبعاً للمراسم الإسرائيلية، كان ذلك من مهام وزير الخارجية. اجتمعنا وحدنا مدة خمس عشرة دقيقة تقريباً، قال فيها رابين المعروف بقلة كلامه:

أريدك أن تعرف أن القصة لن تنتهي عند هذا الحد. وكما تحدثت عن خطوات تالية، يجب أن تتذكر هذا: أحس أن كل جندي في قوات الدفاع الإسرائيلية كما لو كان ابني. وابني الآن بين تلك القوات؛ إن زوج ابنتي الآن قائد كتيبة دبابات في سيناء.

كان حديث رابين هذا، أكثر حديث مفعم بالعواطف قد سمعته من رابين على الإطلاق. وقد تأثرت فيه بشدة. لكنني كنت أعرف أيضاً، وأنا أتأمل ما كنا نخطط له، جنباً إلى جنب مع رابين، أن طريقاً أكثر وعورة يمتد أمامنا. وقد تعاهدنا أننا سوف نبذل كل ما بوسعنا لاستعادة الصداقة الأمريكية الإسرائيلية التقليدية، مدركين أن الأنصار على كل جانب متلهفون كثيراً لاتهام الآخرين بالنوايا السيئة. وعندما تعانقنا أنا ورابين على سلم الطائرة، انتابني شعور ينذر بالشر مما ينتظرنا في المستقبل.



obeikandi.com

اتفاقية سيناء الثانية والطريق إلى السلام

«إعادة تقويم»

كان شهر آذار من عام 1975 شهر سوء بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية: فقد كانت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي تسلك طريقاً لولبياً نحو الأسفل، ودبلوماسية الشرق الأوسط، التي كانت تمثل حتى الآن قصة نجاح، تقف أمام طريق مسدود. وكان انهيار العقدين من التضحية الأمريكية والجهد الأمريكي في الهند الصينية قد أناخ بكله على كل شيء. وحتى عندما كانت أذهاننا مركزة على الشرق الأوسط، كانت قلوبنا ومشاعرنا بالكرب في جنوب شرقي آسيا.

كأن الآلهة كانت تريد أن تؤكد مجرد مدى الغضب الذي كان يستبد بها، فقد قتل الملك فيصل، ملك المملكة العربية السعودية في 25 آذار، 1975، بعد يومين من عودتي إلى واشنطن. وكانت ضربة قاسية أخرى للسياسة الخارجية الأمريكية. فقد جاءت وفاة فيصل، على وجه الخصوص، عندما كانت الحاجة أشد ما يمكن أن تكون إلى حكمته التي أفصح عنها وإلى حدة ذهنه البارزة، نكسة هائلة.

وقد انتهى بنا انهيار الجولة المكوكية في آذار إلى أن نواجه أشد أزمة في الشرق الأوسط منذ حرب يوم كيبور. فمن الناحية الأولى لم يكن اهتمام أمريكا القومي الأساسي قد تغير. وكنا ما نزال في حاجة إلى عزل عملية السلام عن مجموعة مؤتلفة من الضغوط السوفييتية والأوروبية والعربية. وقد ظل دعمنا للقادة العرب المعتدلين، ولا سيما أنور السادات، محورياً. ولئن ثبت أن مؤتمر جنيف لابد منه فقد ظللنا نزعاً إلى صياغته. وإذا كان ما يزال هناك خطوة منفصلة ممكنة عملياً فسوف نكون منفتحين عليها وسوف تظل المصلحة الأمريكية القومية تخدمها، على أفضل وجه، بدبلوماسية تؤدي فيها كل الطرق إلى واشنطن مع كون إسرائيل أقوى من أن تهزم، والولايات المتحدة وحدها في موقع مكنها من الوصول إلى حل وسط.

ولكن لم يكن هناك تجاهل لحقيقة أن مجلس الوزراء الإسرائيلي قد تخلى، بعد أشهر من التسويف والمماطلة والغموض، عما كنا نعتقد أنه استراتيجية مشتركة، وكنا ندرك، من الناحية الذهنية، أن تكتيكاتهم التي تجعل المرء يصاب بالجنون، والتي أفستد الجولة المكوكية، إنما كانت التعبير عن

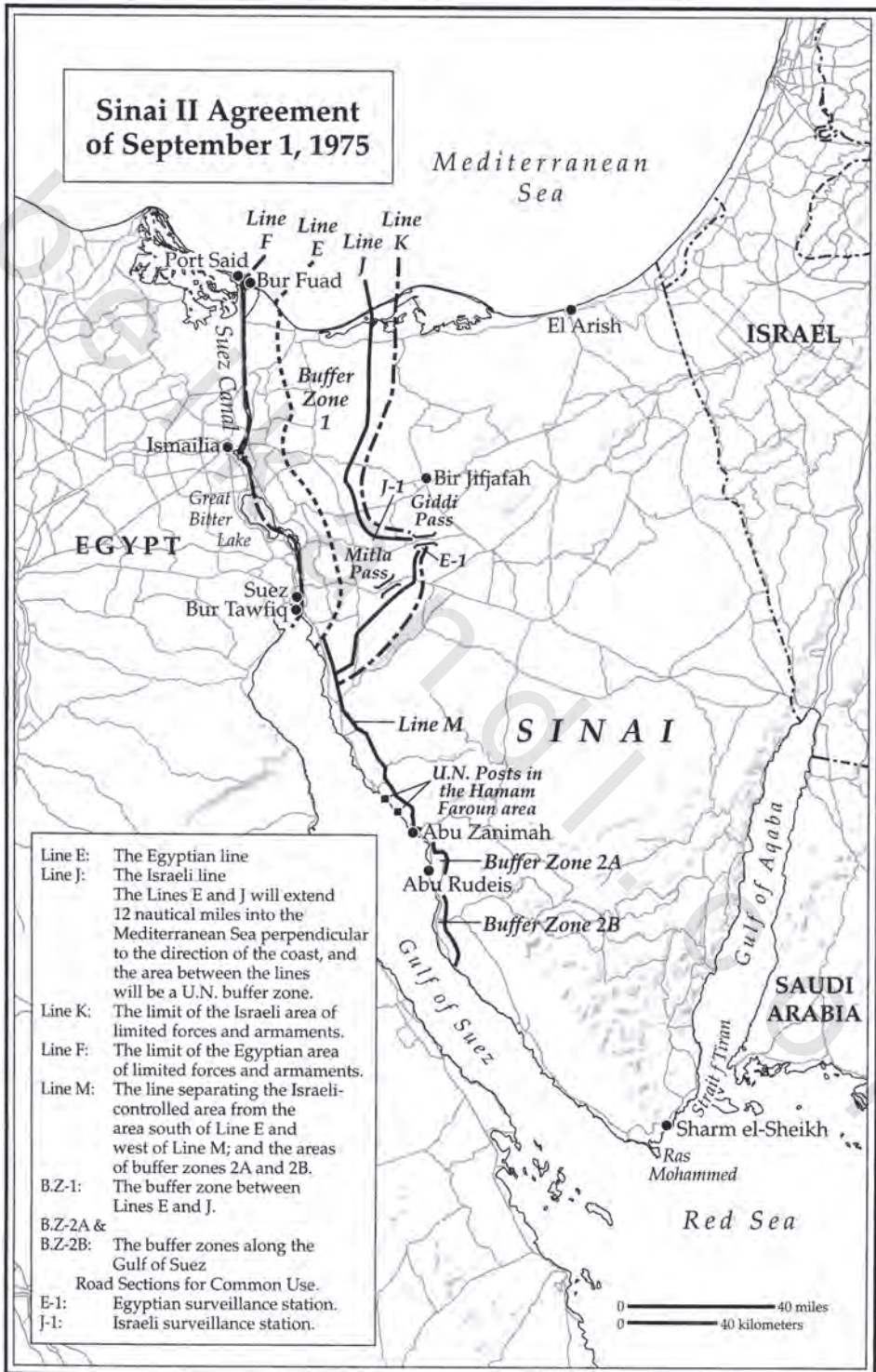
الكابوس الذي يتناب إسرائيل، ومؤداه أن عملية السلام تتطوي، بحكم تصميمها أو نتيجة للإهمال أو خطأ ناتج عن الإهمال، على احتمال انتزاع التنازل بعد التنازل إلى أن يصبح وجود إسرائيل نفسها عرضة للخطر وأنه لم يكن لها بد أن تساوم على أجزاء تافهة متروكة. ولم تكن لدينا رغبة في بث الشجاعة في نفوس القادة العرب المتطرفين بما فيه الكفاية (والمدعومين من قبل الاتحاد السوفييتي بإحداث صدع علني مع إسرائيل. وفي ذلك الشهر الذي تميز بانتهاء الأمل كان يتأبني أنا الشبح الذي يوحى إلي أنه من الممكن أن أكون مرة أخرى، مع أفضل النوايا، القوة الدافعة وراء عملية سلام أخرى سوف تنتهي بانتهاء حليف.

وعلى كل حال فعندما تم قول كل شيء وتم فعله كانت التصرفات الإسرائيلية قد فرضت علينا مجازفة تتصل بكل استراتيجيتنا الخاصة بالشرق الأوسط، مما جعل إعادة التقويم أمراً لا مئاص منه. وكان مما يبعث على السخرية أن هذا المصطلح كان قد دخل إطار المناقشة العلنية نتيجة لواحد من التسربات الإسرائيلية التي كانت تبدو غير ممكنة الاحتواء.

وفي المراحل الأخيرة من الجولة المكوكية كان فورد قد أرسل رسالة سرية إلى راين حذره فيها من أن المفاوضات إذا انتهت إلى الإخفاق فسوف تضطر الولايات المتحدة إلى القيام بعملية «إعادة تقويم» لنهجها الدبلوماسي، وهو ما قصد به النظر في العودة إلى مؤتمر جنيف المتعدد الأطراف. وشاطر راين مجلس وزرائه الرسالة، ربما في محاولة لحمل زملائه على تعديل موقفهم. وحدث التسرب بينما كنت أنا في طريقي إلى الوطن. وحين توقفت في مطار هيثرو لإطلاع وزير الخارجية البريطاني جيمس كالاهاان، تلقيت اتصالاً هاتفياً بصوت غاضب من الرئيس الذي كان قد سمع لتوه رسالة موصوفة بالتلفاز ولم يكن تلقى بعد جواباً عنها.

وعندما أطلع فورد قيادة الكونغرس في 24 آذار، أي في الصباح الذي أعقب عودتي كرر، بجرأة وتحدي مصطلح «إعادة التقويم» وأصدر تعليماته إلى سكرتيره الصحفي، رون نيسن لإعادة تأكيد المصطلح أثناء نشرته الصحفية المنتظمة الخاصة بالبيت الأبيض.

لقد أعلنت إعادة التقويم في طور مشوب بالتوتر من أطوار العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية. فعلى المستوى الأول قررت حقيقةً بدهية وهي أنه مهما كانت اللياقة المميزة فإن إخفاق الجولة المكوكية ألزمتنا بإلقاء نظرة أخرى على دبلوماسيتنا الخاصة بالشرق الأوسط. وفي الوقت ذاته كان من الممكن أن يُقرأ المصطلح بحيث يتضمن أن علاقتنا الأساسية مع إسرائيل جديرة بالمراجعة، الأمر الذي لم يكن مقصودنا. ثم إن رفضنا توجيه اللوم إلى السادات لإخفاق الجولة المكوكية زاد من حجم بواعث القلق الإسرائيلية، إذ إنه كان يمثل ترحيحاً عن الممارسة السابقة التي كنا فيها نقف إلى جانب إسرائيل بصورة آلية على الدوام.



وكان فورد يريد أن يأتي إلى قاعدة أندروز الخاصة بالقوات الجوية في مساء الأحد، في 23 آذار ليرحب بعودتي إلى واشنطن، إظهاراً لدعمه القوي لسلوكي في إدارة المفاوضات. وثبتت عزمه لأنه لا ينبغي للرؤساء أن يربطوا أنفسهم بالإخفاق إذا أمكن تجنب ذلك مهما تكن أسباب الإخفاق على كل حال. فما من شيء كان ليمنع فورد من السلام عليّ فوق المرج الأخضر الجنوبي في البيت الأبيض، حيث حطت طائرتي العمودية على الأرض، وقال الرئيس أمام بطارية من كاميرات التلفاز، مقرأً: أنا أعلم أنك بذلت أقصى جهدك، وكان من سوء الحظ... وأنه لما يدخل في إطار المصلحة القومية، كما يدخل في إطار المصلحة العالمية أن نفعل كل ما نستطيع مع التأكيد على السلام. وعلى الرغم من أننا لم نحقق كل ما كنا نرغب فيه - ونأمل أن يكون ذلك على أساس مؤقت - فأنا أواصل تفاؤلي الذي يفيد أن الحكم الجيد والقرار الحكيم من جانب كل الأطراف سوف يسفر عن الهدف النهائي، وهو هدف السلام في الشرق الأوسط وتفرعاته على نطاق العالم بأسره. وبعد أيام قلائل روى فورد لصديقه القديم من ميتشيفان، ماكس فيشر، الذي أدى خدمات التابعين الذين يقومون بالأعمال الشاقة، بحكم كونه عامل ارتباط غير رسمي بين البيت الأبيض وبين قيادة اليهود الأمريكيين في عهد كل من نيكسون وفورد، ما يلي:

لا أظن أنني شعرت في أي يوم من الأيام بخيبة أمل كهذه التي شعرت بها عندما سمعت أن هنري عائد من دون تسوية. وكان الوضع متردياً مثلما كان وضعي أنا في هذا المكتب. وكان الانطباع الذي أحمله بعد لقاء اتني مع ألون مرتين ومع رايبين ومع غولدا، إلخ، هو أننا كنا نعمل في ارتباط يبلغ من وثاقته أن الأشياء التي تجري المراهنة عليها، إذا ما وضعت على المائدة فسيعلمون مدى عمق تأثيرها على مكانة الولايات المتحدة. أما فورد فلم تكن المسألة بالنسبة إليه مسألة اختلاف كبير بمقدار ما كانت مسألة حث بالوعد المبذول لصديق. وشرح لمجلس الأمن القومي في 28 آذار قائلاً:

لقد كنت أعمل منذ توليت وظيفتي، مع إسرائيل محاولاً التوصل إلى تسوية و كنا نعمل يحدونا إيمان راسخ، وأنا أفترض أنهم كانوا يفعلون الشيء ذاته أيضاً ولكن عندما طرحت الأشياء التي تجري المراهنة عليها، على المائدة، أظهروا نقصاً في المرونة كانت تمس الحاجة إليه من أجل الوصول إلى اتفاق وأنا معجب بهم (يعني الإسرائيليون) وأحترمهم ولم يحدث أبداً أن تعرضت لخيبة أمل كهذه التي عرضت لي حين رأيت أناساً أحترمهم غير قادرين على أن يروا أننا نحاول أن نفعل شيئاً لمصلحتهم أو لمصلحتنا على حد سواء. ولكن التزامنا يتجه نحو الولايات المتحدة في التحليل النهائي. وأما وزير الدفاع جيمس شليزنغر الذي يعد في العادة بالغ الاستعداد للتنقيب عن الأخطاء والعيوب في إدارتي للشؤون الدبلوماسية، فقد ساند فورد في الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن القومي:

لا نستطيع أن نسمح لإسرائيل أن تواصل علاقتها معنا كأن ليس هناك مشكلات ولا نستطيع أن ندعهم يستنتجون أنهم يستطيعون أن يفسدوا خطط الولايات المتحدة وترتيباتها ولكن الإدارة الأمريكية

لا تستطيع أن تفعل شيئاً حيال ذلك. أما التوازن العسكري من جهة النظر الإسرائيلية فكان أفضل كثيراً مما كان عليه في المرة الأخيرة التي التقينا فيها (في مجلس الأمن القومي) لمناقشة هذه المشكلة وكنا نقدر كمية الأسلحة السوفيتية التي تلقتها مصر فوق قدرها إلى حد بعيد وبذلك يكون التوازن لصالح إسرائيل بدرجة معقولة ولا حاجة بنا إلى أن يتأبنا القلق بصدد تحفظنا وعُزلتنا، وبعد سنوات كان فوردي ما يزال مفتاضاً من جراء حوادث ربيع عام 1975. وقد كتب يقول في مذكراته: لقد ظل الإسرائيليون يعرفون الأمور بالمواربة والخداع. وأدت تكتيكاتهم إلى إحباط المصريين وانتهت بي إلى أن يجن جنوني وكنا قد تلقينا أنا وهنري تطمينات مؤكدة من رابين تفيد أن هناك خطأ يمكن رسمه وسيكون مقبولاً لدى إسرائيل ولكن رابين بدا الآن خائفاً من استجابة مجلس وزرائه وذلك أنه ليس من شأنه - أو لن يستطيع - أن يتخلى عن التزامات كان قد أخذها على عاتقه⁽¹⁾.

وخرجت استشارة الرئيس إلى السطح عندما احتجت إسرائيل على بيان لفورد كان يقصد به فعلياً إلى تطمين إسرائيل، إذ كان فوردي قد قال: إن الولايات المتحدة كانت تدعم على الدوام بقاء إسرائيل وسوف تواصل هذا العمل. وإلى هنا كان البيان المقدس المألوف يصادق دائماً على أمن إسرائيل، واعتُبر هذا في الاحتجاج الإسرائيلي مما يمثل بداية لها دلالتها وبعد أعلى من مجرد «البقاء» وعلى الرغم من أن الاعتراض كان ينطوي على ميزة دلالية فإن الحكومة الإسرائيلية لم تختار اللحظة الأفضل لتحدي المعارضة المباشرة من قبل الرئيس.

أما تعليق فوردي فكان في الحقيقة مرتجلاً، ولم يكن يُقصد به الإيحاء بوجود أي تغيير في السياسة الأمريكية، غير أن انهيار الجولة المكوكية قد تركه في مزاج غير مناسب من أجل ما كان يراه غامضاً وسرياً. وذلك لانفجار غضب غير مألوف من جانب فوردي، في اجتماع لمجلس الأمن القومي، في الخامس عشر من أيار:

لقد استعملت كلمتي «البقاء» و«الأمن» بحيث لا يمكن إحلال إحداهما محل الأخرى، وبحيث تكون كلُّ منها مرادفة للأخرى غير أنهم هم الذين اختاروا الآن إنشاء تمييز ولست أنا الذي اختار هذا، ولذلك فسوف أستعمل كلمة «البقاء» ولا أريد أن يقوم أحد بإعادة الصياغة أو استبعاد ما قلته بتأويل منه، وظل الرئيس صلباً عنيداً حتى بعد أن أشار شليزenger - إشارة صحيحة - إلى أنه كان هناك في الحقيقة درجة ضئيلة من الفرق. ورد فوردي قائلاً:

نريد أن نلتزم بكلمة البقاء دون غيرها... لقد جعلوا منها قضية ولن نراجع.

استئناف سياسة الخطوة خطوة

في هذه الفترة التي تحطم القلب، عندما كان يترتب علينا أن نتدبر أمر الانهيار المتزامن للهند الصينية وإنقاذ جهدنا في الشرق الأوسط انتهينا إلى واقعة جوهريّة من وقائع العلاقات الأمريكية

الإسرائيلية: ذلك أن الأمريكيين كانوا يرون أن التغيرات الإقليمية التي تقاومها إسرائيل مسألة تافهة غير ذات أهمية. أما إسرائيل التي كانت منهمكة في كفاح من أجل وجودها ذاته فكانت تواجه صعوبة في فهم المقياس المدرج الذي تقيس به الدولة العظمى متطلبات البقاء (ولم يتغير هذا التباعد والتناظر حتى لحظة هذه الكتابة) على أن الروح الرفاقية السهلة والإعلانات المتواترة للصدقة لم يكن في وسعهما أن يلقيا بظلالهما على حقيقة أن الجانبين كانت لكل منهما طريقته في إثارة أعصاب الآخر. أما إسرائيل فكانت تستاء من طريقة الأمريكيين الشبهة السخية التي سوف يتخلون بها عن أرض ينظر إليها على أنها جزء من هامش بقائها وكانت طرق الإسرائيليين في المفاوضة التي كانت قلما تؤمن بطريقة الأخذ والعطاء وتعامل كل تنازل على أنه اغتصاب، تبعث لدى الأمريكيين إحساساً مزعجاً.

لقد كنا حتى الآن نسعى إلى التغلب على هذه الأشكال من التوتر بمجرد القوة الدافعة والزخم. ولكن حين لاح في الأفق طريق مسدود أخذ يتبين لنا أن الضغوط القصوى التي كانت تتوفر لكل حليف ضد صاحبه كانت غير متناسبة من أجل القضية المطروحة أمامهم، فمن أجل أميال قلائل في الصحراء تبعد مئة ميل عن حدودها كانت إسرائيل تهدد بإلغاء الإسهام الأمريكي في الشرق الأوسط، ذلك الإسهام الذي كان يتم ادخاره بجهد جهيد على مدى ما يقارب خمسة أعوام. وللحيلولة دون حدوث هذا الناتج كان ملاذنا الأخير أن نطرح حلنا المفضل ونفرضه على إسرائيل تحت وطأة التهديد بالضغط الاقتصادي والعزلة السياسية، مهددين بذلك وجودها ذاته.

وعلى الرغم من أن عدداً من الإدارات الأمريكية تقدمت شيئاً فشيئاً نحو هذه الاستراتيجية، فقد كانت تتراجع في النهاية، لأن قادة أمريكا كان يتبين لهم في النهاية حين يواجههم مثل هذا التيار، أن الطرح العلني لموقف شامل من قبل الولايات المتحدة يمكن أن يتحول إلى شرك. وذلك أن الدول العربية يمكن أن تتخلى عن الدبلوماسية مع إسرائيل وتركز كل ضغوطها على الولايات المتحدة لاستخلاص شروط أفضل من هذا الطرح. أما إسرائيل فيمكنها، إما أن تصرّ بعناد وإما أن تجازف بكل شيء في رمية واحدة في النرد. وكان من الممكن أن تواجهنا حرب، أو تفكك أو انحلال لحليف من حلفائنا.

في أسابيع انهيار الهند الصينية دفعني هذه الاعتبارات إلى عقد ميثاق مع نفسي. فإذا كان لابد من التخلي عن نهج الخطوة -خطوة، وكان على الولايات المتحدة أن تضع شروطاً من أجل تسوية، فسوف أستقيل. وكان التباين بين تصور إسرائيل لهاش بقائها وتصورنا نحن لهذا الهاش، خليقاً أن يشكل هوة يصعب تجاوزها. وإذا كانت لنا الغلبة فسوف نقصم ظهر إسرائيل من الوجهة السيكلوجية، وإذا أخفقتنا فسنكون قد حكمنا على دورنا في الشرق الأوسط بالإخفاق. وقبل عامين كنا قد فرضنا، تقريباً تسوية، في فيتنام كنا نعتقد، بكل الإيمان العميق والآمال العريضة، أنها ستعود بالسلام على بلاد معذبة، وكانت هذه التسوية الآن في طريقها إلى الانحلال، وكان عليّ أن أتلافى الكارثة. ولن أكون قادراً على النهوض

بأعباء المسؤولية من أجل مأساة أخرى كهذه ولا سيما تجاه حليف يرتبط برابطة وثيقة بمصير أسرتي في الهولوكوست.

ولمّا كان على السادات أن يفرغ من كل النقاط المحورية فقد أعطانا مجالاً للمناورة. ولما كانت المواجهة مع الولايات المتحدة خليقة أن تضعه تحت رحمة السوفييت / كما يمكن للمجابهة مع إسرائيل، في النهاية، أن تهدد علاقته مع الولايات المتحدة فقد اتخذ ثلاث خطوات لتدعيم صورة الاعتدال المصري التي تم تكوينها بعناية. وخلال أسبوع مضى على انهيار الجولة المكوكية، وأثناء اجتماع بمناسبة جنازة الملك فيصل. أخبر السادات نائب الرئيس، نيلسون روكفلر، أنه مازال، على الرغم من خيبة أمله، يواصل الاعتماد على الولايات المتحدة لاجتياز الطريق إلى السلام. وبُعِدَ ذلك أعلن السادات، في خطاب له في برلمانه، في 29 آذار، وهو يتحدث حديثاً يشوبه الحزن أكثر مما يشوبه الغضب، عن عودة جثث 39 من الجنود الإسرائيليين المفقودين الذين كانت إسرائيل تحاول استعادة رفاتهم منذ نهاية الحرب وفي الوقت ذاته أعلن أنه سيعيد، على الرغم من تعليق المفاوضات فتح قناة السويس، المغلقة منذ حرب 1967/ في الخامس من حزيران، ولكي يجعل أولوياته واضحة كل الوضوح، طلب أن يكون أول مركب أجنبي يعبر القناة سفينة أمريكية ضخمة، سوف يتم إدخالها في موكب الافتتاح المصري وفي هذه الأثناء كانت قد انقضت فترة انتداب قوات الأمم المتحدة، البالغة ستة أشهر للفصل بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية في سيناء، وطبقاً لمبادئ الأمم المتحدة كانت تمس الحاجة إلى تجديد الاتفاقية مع مصر، واقترح السادات التمديد مدة ثلاثة أشهر - مما أنشأ موعداً نهائياً تقريباً لإعادة البدء في المفاوضات وقررنا أن ندع إلى الأطراف المعنية مسألة القيام بالتحرك الأول نحو العودة إلى الشروع في المفاوضات. ولأن مصر وإسرائيل تفترضان أننا نريد الاتفاق أكثر مما تريدانه هما فسوف تناوران لدفع الولايات المتحدة إلى تحمل عبء القرارات الضرورية وكنا في حاجة إلى إرغام الأطراف المعنية على أن تلزم نفسها قبل أن نلزم أنفسنا وأصبحت إعادة التقويم استراتيجية من أجل أداء هذا.

وفي 29 آذار أصدرنا تعليماتنا إلى السفراء الأمريكيين في إسرائيل ومصر وسورية و الأردن بالعودة إلى واشنطن لمراجعة السياسة، وطلب إلى كل واحد منهم أن يطرح ثلاثة أسئلة على الحكومة التي كان معتمداً لديها قبل المغادرة: كيف يقيم محاوره حالة المناورة وهل مازالت الاتفاقية المؤقتة ممكنة، وإذا كانت كذلك، فبأية شروط (و بالنظر إلى معارضة إسرائيل الصلبة العنيدة لاتفاقية مؤقتة أخرى حول مرتفعات الجولان، تم حذف هذا السؤال في حالة سورية) وإذا كان التفضيل يتجه نحو عودة إلى جنيف فكيف ينبغي تنظيم هذا؟ كما أرسلت استفسارات مماثلة إلى سفيرنا في موسكو.

وأظهرت الأسئلة أنه ما من أحد، حتى السوفييت كان متشوقاً إلى أن يهرع إلى جنيف. وعلى الرغم من أن إسماعيل فهمي طلب من الاتحاد السوفييتي أن يعقد محادثات استكشافية حول الموضوع فإنه لم

يقترح تاريخاً ولا إجراءً ما. وفي الوقت نفسه أعاد أسئلتنا إلينا مقترحاً أن نطرح أفكاراً جديدة للعودة إلى الشروع في المفاوضات. أما إسرائيل فقد تحول تبجحها وتظاهرها بالشجاعة من خلال مجاهرته بالشوق إلى العودة إلى جنيف، أثناء مواصلة الجولة المكوكية، إلى عطالة وجمود، عندما انتهت المسألة إلى اقتراح طريقة لأداء هذا. وبدلاً من ذلك أعاد مجلس الوزراء تأكيد تفضيله الحازم لاتفاقية مؤقتة مع مصر واقترح أن نعود إلى الشروع في المفاوضات مع مصر من حيث توقفت.

أما الرئيس السوري - الأسد فقد قال: إنه يحبذ العودة إلى جنيف (والتي رفض الحضور إليها في المناسبة الوحيدة التي التقت فيها الأطراف هناك)، ولكنه أضاف إلى ذلك فترة المَهْرَب المألوف حول الحاجة إلى تحضير متأن. وبدا السوفييت مترددين، ودعا غروميكو إلى مشاورات مسبقة.

وكانت لدى كل فريق أسبابه الخاصة التي لا تحمله على استعجال الذهاب إلى جنيف أما السادات فلم يكن يرى، في النهاية، في مؤتمر جنيف، بديلاً مفضلاً، على الرغم من خيبة أمله الحادة من نواتج الجولة المكوكية. فهناك سوف يلتقي بسورية التي لا شك في أنها سوف تضغط من أجل تسوية شاملة. و أما الفلسطينيون فيحتمل أن يخرجوا بموعد نهائي أو بحرب أكثر مما يحتمل أن يصلوا إلى حل وسط، ولم يكن العضو السوفييتي الشريك مع العضو الأمريكي في رئاسة المؤتمر في جنيف، عنصراً مرغوباً فيه بالنسبة لمصر، وفي الشهور الأخيرة كان السادات قد وجه إلى القادة السوفييت توبيخاً ساخراً وأحرجهم في حالات أكثر تواتراً من أن يحسب معها حساباً لدعم له معناه. وكان الأكثر رجحاناً أن يسدوا في وجهه الطريق إلى مبادراته المنفصلة نحو إسرائيل أما رد الفعل المخادع، والمثير للاهتمام، فكان رد فعل الاتحاد السوفييتي. ولم يكن من شأن طاقم غروميكو القوي نهائياً أن تصدر عنه استجابة سريعة، وانعطافات غير متوقعة في مجرى الأحداث، وكان الاشتباه اللاذع أكثر وروداً في حالة محافظته على أسلوبه. وعندما أعلننا، فجأة، وبعد خمسة عشر شهراً من إعاقة التصديق بإلقاء الخطب، استعدادنا لاستطلاع إمكانية العودة إلى مؤتمر جنيف، كان غروميكو يحاذر من الوقوع في شرك، إذ كان كل ما يعلمه هو أن المصريين أولي الحذر والحيلة والأمريكيين المراوغين الماكريين كانوا يتآمرون لعزل الاتحاد السوفييتي عن بقية المساندين له في المنطقة.

ولتمويه ارتبأكه واختلاط الأمور عليه، اقترح الاتحاد السوفييتي في رسالتين من بريجنيف إلى فورد ومن غروميكو إليّ، مؤرختين في العاشر والحادي عشر من نيسان، إجراء مشاورات سابقة على عقد مؤتمر جنيف بهدف الوصول إلى موقف أمريكي سوفييتي أساسي في المؤتمر، واقترح بريجنيف أن يكون التاريخ المستهدف لإعادة عقد المؤتمر في وقت ما من حزيران، ومع ذلك فلم نكد نشرع في استكشاف ما يمكن أن يعنيه السوفييت بالموقف المشترك حتى واجهنا الطقس الذي بات الآن تقليدياً. وسألت دوبرينين سؤالاً شكلياً عن أية أفكار يمكن أن يرغب الاتحاد السوفييتي في عرضها؟، فالتزمت موسكو

الصمت، وبعد بضعة أسابيع أجاب غروميكو حقاً، ولكن كان جوابه هو الطعم النموذجي إذ أسفر الموقف السوفييتي المنفتح الذي لم يمكن التفاوض عليه على مدى الأعوام الستة الماضية، عن كونه موقفه الوحيد: وهو عودة إسرائيل إلى حدود عام 1967 مع الضمانات الدولية. وقد قيل: إن الاتحاد السوفييتي لن ينفصل عن حلفائه المتطرفين في الشرق الأوسط ولكن لم يكن في وسعنا أن نجد مصالح يمكن تصورها في موقف مشترك في جنيف - أو حتى في عقد المؤتمر - إذ أصبح وسيلة لانتزاع تنازلات من جانب واحد من إسرائيل. وإذا كان مقدراً لمؤتمر جنيف أن تكون له أية فرصة للنجاح فلا بد للرئيسين المشتركين، اللذين يمثلان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أن يكونا مستعدين لكي يطلب كل منهما من حلفائه تقديم تضحيات مماثلة لتضحيات الطرف الآخر.

وكان السبب الملزم إلى أقصى الحدود لتحفظ السوفييت، هو البقية الباقية من سياسة الربط: إذ كان السوفييت يتوقعون إلى عقد مؤتمر الأمن الأوربي في قمة تجريبية مؤقتة في هيلسنكي في نهاية تموز، وكان القادة السوفييت يخشون من أنهم إذا تحملوا المسؤولية الأساسية في مؤتمر جنيف الذي سيعاد عقده، فسوف تصبح قمة هيلسنكي كارثة، ولكن إذا أخفقوا في دعم سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية فسوف يتآكل الوقوف السوفييتي إلى جانب ما تبقى من العرب الذين يدعمونه بدرجة أكبر.

وعلى هذا ففي الأشهر الحرجة من ضعفنا الداخلي الأقصى، بينما كانت الهند الصينية تسقط وواشنطن مقسمة والسوفييت يماطلون ويسوفون ويتيحون لنا الفرصة لننهض بمسؤولية عملية السلام مرة أخرى.

وعلى الرغم من أنه قد انتابنا الضعف والوهن إلى حد ما من جراء الأحداث الأخيرة، فقد ظللنا الطرف الوحيد القادر على التعامل مع كل الآخرين. ولهذا لم نكن في عجلة من أمرنا. بل كنا نحسب أن التأخير سوف يؤكد عدم إمكان الاستغناء عنا وسيشجع السياسات الأكثر مجاملة، وقد انعكس هذا في تعليماتنا إلى السفير كينيث كيتغ في إسرائيل:

لا ينبغي لك، وأكرر: لا ينبغي لك أن تخوض في حادثة بعد أن ماتت فيما يتعلق بالسبب الذي جعل المفاوضات تصل إلى طريق مسدود أو تشغل بمناقشة لمزايا أي فكرة إسرائيلية بذاتها. وينبغي أن يكون موقفك موقف البحث عن أية أفكار جديدة يمكن أن تكون لدى الإسرائيليين، بحيث تستطيع أن تبلغ عنها واشنطن لدى عودتك. وبينما يترتب عليك أن تقول: إن حكومة الولايات المتحدة سوف تعامل أية أفكار كهذه بعقل منفتح، كما قيل علانية فأنت لم تأت بتعليمات لتضغط على الإسرائيليين وإذا طرح رابين أية أفكار جديدة فعليك أن تسأله هل هذه أفكاره الشخصية الصرفة أم هي أفكار يشعر أن مجلس الوزراء يستطيع أن يدعمها.

كانت الجملة الأخيرة تمثل إشارة إلى الهوة القائمة بين وجهات النظر التي كان رابين عبر عنها لنا في جو خصوصي وما تمخض عن مداولات مجلس وزرائه.

وصدرت التعليمات في 1 نيسان إلى السفير أيلتس في القاهرة للإجابة بالروح ذاتها عن سؤال فهمي عن الأفكار الأمريكية الجديدة:

بالنظر إلى اقتراح فهمي - وهو أن نقترح بعض الصياغات من أجله ومن أجل السادات - ينبغي لك أن تبلغ فهمي أنني أفضل أن أجعل هذه الفكرة في حالة تعليق مؤقت إلى أن تتمكن من الوصول إلى حكم يتعلق بالسؤال الأوسع نطاقاً حول كيفية مباشرة العمل في الظروف الراهنة، وخلال نيسان كررت الأطراف مواقفها، ولكنها أدخلت تحسينات عليها أيضاً. وخاض السادات التحركات الخاصة بالإعداد للمواجهة الدبلوماسية على الأقل، على الرغم من أنه كان حريصاً على ألا يحدد مواعيد نهائية. وفي 23 نيسان التقى، هو والأسد في الرياض، وأعلننا تشكيل لجنة لتنسيق استراتيجية حيال إسرائيل لم تجتمع نهائياً، على قدر ما أستطيع أن أقرر، وزار فهمي موسكو ووقع على بيان مشترك مع غروميكو، يدعو إلى تحضيرات متأنية سابقة على عقد المؤتمر في جنيف، ويصر على إدخال منظمة التحرير الفلسطينية، مع «تمتعها بالمساواة في الحقوق مع المشاركين الآخرين». وكان فهمي أكثر حنكة ودراية بكثير من أن لا يكون علم أن إسرائيل لن تحضر إذا حضرت منظمة التحرير الفلسطينية، وكان ينادي بشعارات من أجل طريق مسدود، بدلاً من الدعوة إلى العمل.

وكان الرئيس فورد، بدوره، يبدو، في اجتماعاته الصباحية اليومية معي، وكأنه يحبذ حلاً شاملاً، من دون أن يترجم هذا التفضيل إلى توجيه ما. إنما أباحه في مقابلة شخصية لفريق من مراسلي شبكة CBS التليفازية، في 21 نيسان، ولخص الخيارات الموجودة بين يدي السياسة الأمريكية، بما يلي:

هناك الآن ثلاثة خيارات في الواقع، فني وسعك أن تستأنف المفاوضات المعلقة من دون تقديم التزام بالذهاب إلى جنيف، وفي وسعك أن تذهب إلى جنيف وتحصل على تسوية شاملة، الأمر الذي يعد مسألة بالغة التعقيد، وعلى كل حال فكثير من الناس يؤيدون هذا. ولكن حين تكون بصدد الخوض في هذه المفاوضات من أجل تسوية شاملة، يكون لديك خيار ثالث يتمثل في إمكان الوصول إلى تسوية مؤقتة متفاوض عليها بين طرفين من الأطراف مثل إسرائيل ومصر.

وهذه هي الآن، الخيارات الثلاثة، في الأساس. ولم نتخذ أي قرار⁽³⁾.

أما على الجانب الإسرائيلي فقد قام آلون وآبا إيبان برحلة إلى واشنطن، وقام بها الأخير بصفته الشخصية إذ كان خلفه قد استعيض عنه بالون عندما خلف رايبين غولدا مائير قبل عام. واقترح آلون العودة إلى الشروع في المفاوضات من حيث توقفت، ولكن كان من الواضح أنه لم يكن مفوضاً باقتراح أية مواقف غير تلك التي كانت قد أدت إلى الطريق المسدود. أما إيبان فقد عمد، كشأنه دائماً إلى وضع الأمور في منظور أنيق، إذ أخرجها في صورة حكمة بارعة «أما نتيجة النجاح فلن تكون سلاماً، وأما نتيجة الإخفاق فلن تكون حرباً».

وفي منتصف أيار قرر فورד أن الوقت قد حان من أجل مبادرة أمريكية، واقترح اللقاء مع الرئيس السادات في سالزبورغ، بالنمسا في الأول والثاني من حزيران في إطار رحلة أوروبية كان يخطط لها، ودعا راين إلى واشنطن في 11-12 حزيران.

فورد والسادات

وفي الوقت الذي دعا فيه فورد قادة الشرق الأوسط للالتقاء به كان قد توصل إلى قرار، وكانت إعادة التقويم قد عادت بنا إلى أحكامنا الأصلية: وهي أن الاتفاقية المؤقتة بين مصر وإسرائيل تمثل المسار المرغوب فيه إلى أقصى الدرجات، إذا استطعنا أن نتابعها من دون أن نصبح ذريعة لكل طرف فيما يتصل بالطريق المسدود في داخل بلده. وإذا لم يحقق هذا نجاحاً فسوف نعود إلى عقد مؤتمر جنيف.

وصدرت التعليمات إلى السفيرين، أيلتس في القاهرة، وكيونغ في تل أبيب بإبلاغ الحكومات المضيفة بأن الولايات المتحدة تزمع استئناف دور وساطتها، ولكن لن يكون هذا إلا إذا استطاعت قادتها في مؤتمري القمة الوشيكيين مع فورد، أن يخرجوا ببعض الأفكار الجديدة وبينما كانت الأطراف ترصد الوقت، استدعيت السفير أيلتس وطلبت منه أن ينقل رسالة شخصية مني إلى السادات، وقلت له: إن السادات لا ينبغي له أن يدع نفسه يتعرض للتأجيل والتجنب من جراء سلوك راين الحافل بالنقاط ذات الإشكالية. وبينما كان راين في الواقع محاوراً صعب المراس، إلا أنه كان أيضاً، الزعيم الإسرائيلي الأكثر رغبة في صنع السلام.

ولما كان من الواجب أن يظل خيار إعادة عقد مؤتمر جنيف مسألة احتياطية فقد التقيت بغروميكو في فيينا في 19-20 أيار. وإذا كان مقدراً له أن يرد الاعتبار إلى الاتحاد السوفييتي بصفته لاعباً رئيسياً في دبلوماسية الشرق الأوسط في أي وقت من الأوقات فهذه فرصته. ولكن غروميكو لم يكن في صدد السماح للفرصة الدبلوماسية بأن تعترض طريق التحذلق المتصل بالمشروعية والنواحي الإجرائية. واقترح أن تدخل الولايات المتحدة الاتحاد السوفييتي في كل جوانب عملية السلام في الشرق الأوسط - وكان هذا يعني في الحقيقة أن لا يحدث لقاء بدون مشاركة الاتحاد السوفييتي وحث بلدنا على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤتمر ينعقد في جنيف مرة أخرى. وكان على غروميكو أن يعلم أننا سنتجنب الإجابة المباشرة عن مقترحه الأول ونرفض مقترحه الثاني رفضاً مباشراً وصريحاً. وفي الحقيقة فإن الجانب الوحيد الذي لا يمكن التنبؤ به من رد الفعل، كان يتمثل في الطريقة التهكمية التي صُغت بها عبارة الدعوة:

كسينجر: هل تريد رد فعلي الصادق؟

غروميكو: هناك فروق دقيقة ممكنة أيضاً فيما يتعلق بالصياغة الممكنة لعبارة الدعوة.. ولل فلسطينيين وجهات نظرهم الخاصة في هذا الصدد. فأنا أريد جواباً صادقاً

كسينجر: إن رد فعلي الصادق هو أنك طلبت هذا السؤال لأن سفراءك يستطيعون عندئذ، أن يجوبوا الشرق الأوسط قائلين: إن الأمريكيين رفضوا أن يقدموا دعوة. وهكذا أتحت لك الفرصة.

وتبين أن هذا هو بالضبط ما صدرت التعليمات إلى السفراء السوفيتية بفعله وإن كان ذلك أقرب إلى أن يكون ثقيل الأسلوب، أخرق، مملاً - وكما حدث ذلك، فقد استبقناهم بأن أبلغنا البلدان العربية وإسرائيل بأنفسنا برد فعلنا.

وفي هذه الأثناء كان مساندو إسرائيل في مجلس الشيوخ يفسدون المزاج في البيت الأبيض. ففي 21 أيار أي قبل الموعد المقرر لمغادرة فوردي من أجل قمة الأطلسي الأولى له بأسبوع، ومن ثم من أجل التقائه بالسادات، كانت قد صدرت رسالة يحث فيها خمسة وسبعين من أعضاء هيئة مجلس الشيوخ، وفي الواقع، كان فوردي قد أُجبر على الوقوف إلى جانب إسرائيل في المفاوضات، وعلى الموافقة بدون قيد ولا شرط على طلباتها الاقتصادية والعسكرية:

خلال الأسابيع القليلة القادمة يتوقع الكونغرس أن يتلقى طلباتك من أجل المعونة الخارجية عن السنة المالية 1976. ونحن واثقون أن توصياتك ستكون متجاوبة مع حاجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية الملحة، ونحن نحثك على أن توضح كما نفعل نحن، أن الولايات المتحدة التي تتصرف بما تمليه عليها مصالحها القومية الخاصة، تقف بحزم إلى جانب إسرائيل في بحثها عن السلام في المفاوضات المستقبلية، وأن هذه المقدمة المنطقية تشكل الأساس لعملية إعادة التقويم التي تجري حالياً لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وكانت هذه الطريقة تختلف اختلافاً حاسماً عن الطريقة التي يتم التعامل بها مع الرئيس. وكان إغراء إساءة فهم دماثة فوردي على أنها ضعف يشكل إغراءً كبيراً ومخاطرة دائمة. وقد قال لي: «هذا النوع من الضغط ليس هو الطريقة للحصول على قرارات مني، فربما كان من الممكن لهذا أن يفزع امرءاً غيри؛ غير أنه لن يجدي معي» وبدت زيارة فوردي زيارة مشؤومة عندما تعثرت قدمه وسقط عندما كان ينزل من الطائرة وقد ضمن الحادث بتواضع مقرون ببعض الفكاهة الجافة أثناء إطلاعه قادة الكونغرس على ما جرى في السادس من حزيران. وكان كل هؤلاء القادة يعرفون رشاقتة البدنية:

ذهبنا أولاً إلى سالزبورغ. وقد واجهت مشكلة في الوصول إلى هناك.

فبينما كنت نازلاً من سلم الطائرة، وكان المطر كأنما جن جنونه. ممسكاً بيد ابنتي بإحدى يدي وبالمظلة باليد الأخرى تعثرت قدمي بقدم بيتي وارتطمت أرضاً على وجهي في المطر، وابتعدت هي عني بالمظلة.

تم اللقاء الأول بين فورد والسادات في الأول من حزيران على الغداء في فندق السادات، على شواطئ بحيرة فوشيل، حيث كان يواخيم فون ريبنتروب قد ابتنى منزلاً في العهد النازي ليكون قريباً من هتلر في بيرشتيسغادن، قريباً من الحدود في ألمانيا، تماماً.

وحيا السادات فورد بحرارة. ولبت الزعيمان، دقائق معدودات يسيران الهوينا على امتداد شاطئ البحيرة قبل أن يقعدا إلى مائدة معدة لستة أفراد، وكان وكيل الوزارة جو سيسكو، وأنا مع فورد، وكان في صحبة السادات فهمي وحسني مبارك. وافتتح الحوار فورد الذي كان ما يزال متألماً أشد الألم من رسالة أعضاء مجلس الشيوخ، بإصراره على أن هذه الرسالة لن تؤثر على سلوكه في مجال السياسة الخارجية. أود أن أسجل نقطتين على وجه الخصوص. أولاًهما أن أهمية الرسالة التي وقع عليها ستة وسبعون من أعضاء مجلس الشيوخ، إنما حُرِّفت إلى الحد الذي يخرجها عن تناسقها وتوازنها، وذلك أن نصف هؤلاء الأعضاء لم يقرأها، وربعهم لم يفهمها على حين كان الربع الباقي يعلم بدقة بالغة ما كان يفعله. على أن تأثير الرسالة يمكن إهماله.

ثم تحول إلى موضوع اللقاء:

لقد شعرت بخيبة أمل بالغة من جراء الموقف الذي اتخذته إسرائيل في آذار الماضي. فقد قرر الإسرائيليون أن ينطلقوا في اتجاه مختلف عما كنا نتوقع. وأريد أن أقول لكم على قدر ما تهمنا المسألة: إن الجمود والتوقف غير مقبولين. وكما تعلمون فنحن في صدد إعادة التقويم، وسيكون مما يفيدني، من أجلكم، أن تقولوا لي أين تعتقدون أننا نوجد الآن، وأن تقترحوا أي اقتراح يمكن أن يكون لديكم حول الكيفية التي نستطيع بها أن نعمل معاً في المستقبل، في سبيل السلام في الشرق الأوسط.

وكان السادات حكيماً، والحكمة سَجَّية تتجاوز حدود الذكاء. ولم يستهلك وقتاً في الحديث عن المفاوضات التي أجهضت، وحلّ بدلاً من ذلك، الوضع عشية إجهاضها. وكان كل زعيم عربي آخر في الشرق الأوسط، خليقاً، عند هذه النقطة أن يدخل بعض عناصر الابتزاز، بتهديدنا بخياره السوفييتي واختار السادات المسار المعاكس لهذا على وجه الدقة، فأبلغ فورد أنه قطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي قطعاً لا رجعة فيه، مهما سيحدث خلال الجولة الدبلوماسية الحالية. ومنذ أن تفاوض السادات للمرة الأولى على الاتفاقية الأولى لفض الاشتباك، في كانون الثاني 1974 قال: إن السوفييت كانوا يحاولون أن يُقْلَقُوا مركزه بقطع إمدادات الأسلحة عنه، بينما كانوا يقومون بتحديث الجيش السوري. ومضى السادات قائلاً: إنه سيتوقع، في حال انعقاد مؤتمر جنيف مرة أخرى، أن تخرجه موسكو في موضوع الإجراءات، والشروط، في صدد حضور الفلسطينيين. وبتخليه بهذه الطريقة عما كان يمكن أن يكون ورقة مساومته الرئيسية، جعل اعتماده على الولايات المتحدة بوضعه الرسم التخطيطي للفرصة المتاحة لنا:

سوف أكون مُخَيَّبُ الأمل جداً إذا لم يمكن تحقيق شيء. سيدي الرئيس، لقد ذهبنا إلى أبعد مما ذهب إليه أي عربي في الماضي. وسيكون شعبي مخيب الأمل جداً إذا لم يمكن تحقيق شيء. وأريد أن نحقق تقدماً، وأن نصنع سلاماً كاملاً. ولا أريد أن يحققه سوى الولايات المتحدة، لا الاتحاد السوفييتي، ولا مؤتمر جنيف حيث يتبوأ الاتحاد السوفييتي مقعده.

ولم يكن نهج السادات يخلو من السخرية. فقد كان سلفه، ناصر يحاول أن يفوز عن طريق تهديد الغرب بالاتحاد السوفييتي. أما السادات فقد قلب أولويات ناصر رأساً على عقب بعرضه تحويل مصر إلى حصن رئيسي في وجه النفوذ السوفييتي في العالم العربي، وكان يدخل في المسألة عنصر ابتزاز ماكر أيضاً؛ وذلك أن الإخفاق كان ينطوي على خطر الكشف عن عجز، وبالتالي على خطر الكشف عن موقفنا كله في الشرق الأوسط. ولما كان فورد لا يميل إلى إطالة النظر في سخریات التاريخ، فقد أعاد المناقشات إلى موضوع المفاوضات الحالية، وسأل السادات عن «أية نقاط رئيسية... فيما يتعلق بالقضايا النوعية من أجل الحديث فيها مع رايبين... وقال: أنا أقدر اقتراحك بأنه لا بدُّ أن يكون هناك إطار عمل للمفاوضات عما قريب، وإلا فسيترتب علينا الذهاب إلى جنيف. ويترتب على إسرائيل أن يكون لديها من الدهاء ما يكفي لرؤية هذا».

وطلب إليّ فورد أن أوجز له العقوبات الرئيسية في طريق الاتفاقية، وكانت أولى هذه العقوبات مدة انتداب قوات الأمم المتحدة للفصل بين الطرفين - وكانت إسرائيل تطلب ثلاث سنوات على الأقل بدلاً من الستة أشهر النموذجية من أجل قوات الأمم المتحدة الموجودة، والثانية تخفيف وطأة المقاطعة العربية للمؤسسات الأمريكية التي تتعامل تجارياً مع إسرائيل والثالثة طريقة للحفاظ على بقاء محطات الرادار الإسرائيلية الواسعة التي تطل على قناة السويس من الجبال القريبة من ممرات سيناء التي أعلنت إسرائيل أنها ضرورية للحيلولة دون حدوث هجوم مفاجئ. ووعد السادات بإعطاء جوابه في اجتماع اليوم التالي.

وكان موقع تلك الجلسة هو المقر السابق للأسقف في الأيام التي كانت سالزبورغ ما تزال فيها دولة كهنوتية مستقلة. وكان ما يسمى بالمقر، وهو مبنى واسع من عصر الباروك يقع في قلب المدينة، وهو كل ما تبقى من النفوذ السياسي لسالزبورغ عندما كانت عند مفترق الطرق بين أوروبا الجنوبية والغربية. وكانت صور الأساقفة ودوقات آل هابسبورج ترقب محاضر جلستنا من جدران القاعات الفخمة ذات الغازات الداكنة اللون المتولدة من تجربتها الخاصة مع تقزُّم تخطيط البشر. وفي إحدى قاعات الاستقبال الواسعة ذات السقف العالي، والمطلّة على ساحة تحيط بنافورة بدیعة، كان قادة مصر والولايات المتحدة يناقشون مصير الممرين المنخفضين اللذين يشطران صحراء قاحلة موحشة.

وتطرق السادات مباشرة إلى المشكلة:

أريد أن يكون لديكم شيء تقدمونه إلى الإسرائيليين على الرغم من أنهم يحتلون بلادي وعلى الرغم من حقيقة أنهم في حالة سيكولوجية معينة، وهم مشوشو الفكر. إننا نواجه نقطة تحول، ويبدو أنه ما من أحد يقدر على العمل من أجل السلام في إسرائيل. إنها حكومة ضعيفة للغاية. والعالم ينتظر النتائج وأنا أريد أن أدفع عملية السلام. أريد أن أتحرك في اتجاه اتفاقية.

وبهذا المدخل أجاب السادات عن كل من النقطتين اللتين أثيرتهما في نهاية اجتماع اليوم السابق، وأشار إلى أن طلب إسرائيل في التمديد لانتداب قوات الأمم المتحدة، لمدة ثلاث سنوات، يمكن أن يوقف عملية السلام، وذلك أن إسرائيل إذا تحررت من قلقها الناجم عن الضغوط العسكرية مدة ثلاث سنوات على الأقل، فلن يكون لديها باعث للنظر في إعادة ما تبقى من الأراضي المصرية.

وقال السادات: إنه قرر مع ذلك، أن يقبل الطلب، وأن يكل أمر استعادة أرض مصر إلى عملية السلام وإلى الولايات المتحدة بدلاً من الضغط العسكري، وبهذه الروح سَلَّم بأن في وسع إسرائيل أن تحافظ على محطات إنذارها وراء خطوطها المصرية بشرط أن يكون العاملون فيها أمريكيين، وقال السادات وهو يلتفت إلى فهمي:

ينبغي لنا أن نجتهد في أمر اللغة المتميزة في مسألة السنوات الثلاث هذه، ونتحدث في مسألة الفيتو وهناك أيضاً مسألة محطات الإنذار: نقترح أن يكون الأمريكيون هم العاملون في محطات الإنذار، وهذا اقتراح هام، فسوف يكون الأمريكيون شهوداً وسيكون هذا ضماناً كاملاً للإسرائيليين.

وحين كانت المفاوضات تتخذ شكلاً معيناً، كان من شأن السادات أن يعطي كلمة MANNED أي مزود بالرجال: التفسير الأكثر مرونة على الإطلاق: فالعاملون الفعليون في التشغيل يمكن أن يكونوا إسرائيليين على اعتبار أن هناك حد أدنى من الإشراف الأمريكي. وفي أثناء المحادثات أظهر المصريون أيضاً بعض المرونة في مسألة المقاطعة.

وكان إسهام السادات المحوري في عملية السلام يتمثل في كسر دائرة سوء الظن وعدم الثقة، أكثر مما يتمثل في الشروط النوعية لأي اتفاق خصوصي، إذ كانت إسرائيل مطوّقة بدرجة أكبر من أن تمكنها من القيام بعملية تقصّل أو إنعام، وكانت البلدان العربية أضعف، وأكثر فرقة وانقساماً. وكانت مصر وحدها هي القادرة على الارتقاء فوق سوء الظن والمرارة السائدين، لأن مصر كما يقول السادات، بالنص الحرفي، «تختلف عن العرب الآخرين فتحن لدينا خلفية من الصبر، واللفظ والكياسة والتفهم».

وكان السادات، بالطبع، شخصية أكثر تعقيداً بكثير من شخصية فيلسوف السلام التي عرضها في سالزبورغ. وكان قد أمضى، قبل كل شيء، عمراً من الزمن، وكثيراً من السنين في السجن بحكم كونه ثورياً يقاتل في سبيل استقلال مصر وشرفها، وكان قد نظم هجوم المفاجأة العربي على إسرائيل قبل ما لا يكاد يبلغ العامين. ومن أجل ذلك كان من الممكن أن يكون السادات كل شيء، إلا أن يكون داعية سلام.

ولكن التجربة علمته أن مصر لن تستعيد أرضها أبداً بالوسائل العسكرية حتى مع المساعدة السوفيتية، وكان مستعداً لأن يستخلص النتيجة الواضحة. هي أن الدور المركزي للولايات المتحدة هو الطريق الواقعي الوحيد إلى التقدم الدبلوماسي، وهذه حقيقة فات معظم إخوانه العرب أن يلاحظوها.

عندما التقيت السادات أول مرة كنت أرتاب في مسألة ألا يمكن أن يكون اعتداله خطوة تكتيكية ليجندنا من أجل إعادة حدود مصر إلى وضعها السالف، ثم يستطيع بعد ذلك أن يعود ليكون في طبيعة حركة القضية العربية ومن المحتمل أن يكون هو نفسه لا يدرى بذلك بعد أيضاً. وفي سالزبورغ قابلنا السادات في منتصف الطريق إلى هدفه النهائي بصفته نبي قضية السلام في معترك الأهواء السائدة في منطقته. وكان ما بدأ في صورة تكتيكات قد أخذ يتحول إلى هدف العمر. وفي الوقت الذي عاد فيه فوردي من سالزبورغ كان قد قرر أن يدفع عملية السلام إلى الأمام، وإذا اقتضت الضرورة فليكن ذلك في مواجهة معارضة الكونغرس ولدى إطلاعه قادة الكونغرس على مجريات الأمور في 6 حزيران، وجه ضربة عنيفة في رسالة أعضاء مجلس الشيوخ.

لقد كان السادات وكل العرب قلقين للغاية من جراء الرسالة. ولقد أوضحت أن الرسالة لا تمثل معارضة رسمية في الولايات المتحدة، وأنها لا تمثل سوى وجهات نظر 76 شيخاً أعلن بعضهم فيما بعد عن اعتراضات أو توضيحات لوجهات نظرهم. وكان لهذا تأثير مزعج جداً في المحادثات. وعلى قدر ما أجد نفسي واثقاً من الموقف فتحن لا نستطيع أن نعرض أنفسنا لمأزق، وإذا لم نبادر إلى شيء من التحرك، فستكون جنيف هي المكان الذي سنذهب إليه وليس جنيف بأفضل المنتديات. بل سيكون هناك موقف سيء للغاية، حيث يجري الاقتتال على كل شيء. غير أنني أريد أن أكون صريحاً وحاسماً في هذه المسألة، إذ ستكون هي المكان الذي سنذهب إليه إذا ظللنا من دون أية حركة.

وكانت هذه رسالة كان فوردي على يقين أنها ستصل إلى رايبين قبل زيارته لواشنطن، بعد أيام قلائل من الآن.

فوردي ورايبين - لقاء آخر

التقى رايبين بفوردي، وفي 11 و 12 حزيران، كما التقى بي على انفراد قبل كل لقاء من اللقاءات، وبعده. ولكي أتجنب حدوث سوء فهم، أطلعت رايبين على النقاط التي يرجح أن يطرحها الرئيس، وكان الأهم من ذلك أنني لخصت بعد ذلك ما أعتقد أنه قد تم الاتفاق عليه. وحتى هذا لم يكن ليحول دون توبيخ آخر لأنه قد ثبت استحالة تحقيق التزام بين الأسلوبين، الأمريكي والإسرائيلي في اتخاذ القرار. لقد كان فوردي، عند كل مرحلة في مركز يمكنه من اتخاذ القرارات. أما رايبين فلم يكن يتمتع إلا بالقدر اليسير من حرية التصرف، ولم يكن له بد من إيضاح كل تصرف وتفسيره، مهما يكن ضئيلاً، في مجلس وزرائه، وكانت وجهات نظر فوردي الخصوصية تتطابق مع وجهات نظره الرسمية: أما في حالة رايبين، فكانت شقة الخلاف واسعة حقاً.

وفي العاشر من حزيران، وهو يوم وصول رابين أورْد مارتن كالب، على شبكة تلفاز CBS، أن رئيس الوزراء الذي خاب أمله، من جراء رفضي تأييد موقف إسرائيل من دون قيد ولا شرط، سيكون «في صد محاولة فتح طريق مباشر إلى الرئيس فورد» واكتشف رابين بسرعة أن فورد إذا كان يتسم بأي شيء، فهو يتسم بأنه أكثر إصراراً من وزير خارجيته. وفي اليوم التالي في المكتب البيضاوي، تطرق فورد، بمجرد أن غادر المصورون القاعة، إلى موضوعه مباشرة، ومن دون أي دردشة اجتماعية تمهيدية، اندفع خائضاً في بيان مستفيض، بارعاً في الارتجال وفضلاً إلى حد بعيد، وقال: إن طريقته هي أن يكون صريحاً، وأنه يحتاج إلى أن يخرج من صدره ما كان يعتل فيه ويزعجه: أريد أن أقول لكم: إنني تحررت من الوهم، وإنني مخيب الأمل منزعج، وقد تحررت من الوهم في صدد النتائج التي أسفر عنها أذار الأخير، وأنا أعتقد أن إسرائيل كان في وسعها أن تكون أكثر صراحة في هذا الظرف الحرج. فقد تحررت من الوهم حيال عدم مرونة إسرائيل عند نقطة الاختبار الأخير. وأنا أتقهم مشكلاتكم السياسية فيما يتعلق بمحاولاتكم أن تكونوا أكثر صراحة وتعاوناً، ولكن لا بد لي أن أقول لكم: إنني مخيب الأمل منزعج، وقد تحررت من الوهم إزاء الموقف الذي اتخذتموه.

وبينما كان فورد منهمكاً في هذا، سجل شكوى قوية للهجة من التسريب الإسرائيلي لرسالته أثناء الجولة المكوكية التي كانت أول جولة تستخدم مصطلح إعادة التقويم. وبعد إخفاق الجولة المكوكية قال: إن إعادة التقويم واجبة، ولا تمثل تهديداً لإسرائيل وإن من الضروري أن يفهم رابين فحسب، مدى جدية فورد في عدم السماح للوصول إلى مأزق أو طريق مسدود، وحين ذهب فورد إلى مدى أبعد مما ناقشناه، أنا وهو قبل الاجتماع، أو شك أن يخرج بتهديد أمريكا النهائي، بأنه قد يطرح خطته الخاصة الشاملة من أجل السلام، بما في ذلك الحدود ويقدمها علانية خلال أسابيع قلائل:

حيثما أعلنت رأيي، على الرغم من أنني لم أصدر أية أحكام نهائية، وأريد أن يكون تقويمكم كما لو كنت أنا على خطأ - أقول أعلنت عن خيار التحرك نحو جنيف في سبيل تسوية شاملة، محاولاً تحقيق سلام مع ضمانات، سلام مع كل جيراننا سوف يتضمن اتفاقاً على الحدود الآن، هذا هو المكان الذي أعلنت فيه ما أعلنت في هذه اللحظة، وسوف أقدر وجهات نظركم وتقويمكم الذي سوف يساعدني. وسوف تكون خطتي هي الإدلاء ببعض البيانات العامة في هذا الصيف، أو قبله. وعلى كل حال فأنا امرؤ لدي عقل منفتح، وسوف أقدر تقويمكم وتوصياتكم الصريحة، وسوف يكون لها تأثير لا يستهان به في ما أقرر.

وأصغيت إلى هذه النقطة الأخيرة التي ارتجلها فورد ارتجالاً كاملاً مصحوباً بالخوف، إذ لم يكن هناك وجود لخطة كهذه حتى الآن، حتى ولا في شكل جنيني. وتولتني رعدة من احتمال تحضير خطة على أساس مثل هذه الملاحظة الوجيزة، هذا فضلاً عن الاضطراب والهياج اللذين يمكن أن يسببهما تقديمها. ويضاف إلى ذلك كما لاحظنا آنفاً، أن السياسة الأمريكية في تلك النقطة سوف تتجاوز خطي

الأحمر الشخصي، لا لأن فوردي كان غير معقول ولا متبصر، بل لأنني لن أكون قادراً على تحمل المسؤولية عند تنفيذها.

وحيث كان رايبين يعتذر عن تسرب رسالة الرئيس تجنب المزيد من الإشارات إلى الماضي، وقدم عرضاً متألماً ومؤثراً لمعضلات إسرائيل - ولو فعل ذلك في زيارته الأولى قبل تسعة أشهر لقطع شوطاً بعيداً نحو الحلول دون حدوث الكثير من القسوة التي حدثت بعد ذلك (انظر النص في الحواشي) (4) وفي الحقيقة تعدّ مقدماته المنطقية الفلسفية الأساسية، التي تسمح بتغيير في جغرافية خطوط التقسيم قابلة للتطبيق في هذه الكتابة. وأشار رايبين إلى أن إسرائيل تريد السلام وأنها تعلمت، على مدى السنوات الأربع أن «القوة لن تأتي بتسوية سلمية...» وقال: ليس لنا مصلحة في الحرب ولكن عندنا اهتمام بالدفاع عن أنفسنا» ومضى رايبين قائلاً: إن إسرائيل ستقيس التقدم نحو السلام على أساس ثلاثة معايير، وكانت وجهات النظر العربية والإسرائيلية على طرفي نقيض فيما يتعلق بهذه المعايير. فبينما كان العرب يعرفون السلام بأنه غياب الحرب، كان الإسرائيليون يعدونه مساوياً لتطبيق العلاقات والتبادل التجاري والرحلات. وكان القادة العرب يطالبون بإعادة حدود 1967 بينما كانت إسرائيل تعدّ هذه الحدود غير قابلة للدفاع عنها وكان القادة العرب يطالبون بدولة فلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت ترعى الإرهاب وترفض وجود إسرائيل نفسه، أما إسرائيل فكانت ترى مثل هذه الدولة تتعارض مع أمنها: «وكما نرى المسألة فإن العودة إلى الحدود 1967 وإنشاء دولة فلسطينية يعنيان أن إسرائيل لا تستطيع البقاء» ومع تعرض بقاء إسرائيل للخطر، كان رايبين أكثر توقفاً من فوردي إلى أن يعثر على بديل ما للحرب التي لا نهاية لها إذا كان له أن يتوق إلى أي شيء كان.

لقد استنتجنا، من خلال الكثير من عمليات التقويم الواقعية، أن هناك طريقة أخرى تعد أكثر واقعية، وهذه الطريقة تتمثل، على وجه الخصوص في حالة مصر في اتفاقية مؤقتة معها. فمصر هي المفتاح، وأنا أستعيد إلى ذهني أن مصر قررت، على مسؤوليتها الخاصة، أن توقع على اتفاقية الهدنة، وتبعها عندئذ سائر العرب. وكانت كل حرب تنشأ عن الانضمام إلى مصر كما كانت كل حرب تتوقف عندما تتوقف مصر، وكنا نأمل أن يكون من الممكن عن طريق اتفاقية مؤقتة أن تكون هناك خطوة نحو السلام لا مجرد فض اشتباك عسكري آخر.

وطبقاً لما يقول رايبين فقد كانت الاتفاقية المؤقتة مع مصر تواجه إسرائيل بثلاث من المعضلات. فإذا تم التخلي عن الممرات فأين سيكون موقع خط الدفاع الإسرائيلي في سيناء وإلى متى سيظل في مكانه؟.

والمعضلة الثانية هي: هل ستضغط الولايات المتحدة، بعد التوصل إلى اتفاقية من أجل سيناء، على الفور من أجل خطوة أخرى في مرتفعات الجولان؟.

وأخيراً إذا تم إنجاز تسوية مؤقتة في سيناء، فما الذي سيكون عليه توقيت مؤتمر جنيف، وما هي المقترحات الجوهرية التي ستطرحها الولايات المتحدة هناك؟ وموجز القول؛ هل كان من الممكن تجنب وقوع أزمة مع واشنطن كلما انقضت شهور قلائل حول نقطة تالية ما؟ ولكل هذه الأسباب كانت إسرائيل تحتاج إلى ضمانات فيما يتعلق بديمومة الاتفاقية.

ليس هناك جدوى لإسرائيل تتحقق من خلال الذهاب إلى اتفاقية مؤقتة وخسارة واحدة ونصف من أوراقها الثلاثة، وعندئذ سنكون في موقف أضعف، لكي نصل بذلك إلى شيء إجمالي عمومي. ولماذا ينبغي لنا أن نسلم الممرات مقابل لا شيء ونهني المفاوضات من أجل تسوية شاملة خلال ستة أشهر بالانطلاق من موقف أضعف؟

وأعقب رايبين عرضه المتروكي بتحليل ينطوي على دهاء مماثل لموقف إسرائيل على كل جبهاتها الأخرى، مما دفعني إلى أن أدفع بمذكرة إلى سيسكو الجالس إلى جانبي قلت فيها: «لماذا لم يثيروا كل هذا في السنة الأخيرة؟» فأعادها هذا إلي بعد أن كتب عليها كتابة بأسلوب الخريشة يقول فيها: إن رايبين فضل «كسب الوقت».

على أن تأثير عرض رايبين في فوردي لم يزد إلا شدة، إذ كان ثمة إسرائيلي يشرح له بواعث قلق إسرائيل التي هي تحت مستوى الوعي بدلا من الاختلاف والتشاحن حول توريدات الأسلحة أو الخطوط النظرية في الصحراء. ذلك لأن معضلة إسرائيل كانت واقعية بما يكفي، أما الطريق المسدود فسوف يؤدي، إذا طال أجله، إلى توتر مطرد الزيادة، إن لم يؤدي إلى الحرب، ويقوض مركز أمريكا في العالم العربي ومع الديمقراطيات الصناعية ويعزل إسرائيل بينما كانت تتزف شيئاً فشيئاً من الناحية السيكلوجية والمادية بتصعيد الأزمات وأنواع الصراع. ومع ذلك فلم يكن من شأن تجنب الطريق المسدود بسلسلة من الانسحابات تؤثر في النهاية على أمن إسرائيل، في أن يحل هذه المشكلات بل كان من شأنه أن يعقدها ويؤجلها. أما أن إسرائيل كانت لديها قضية تاريخية أفضل من قضيتها السياسية، فذلك ما يتبين من خلال حقيقة أن العضلات ذاتها على وجه الدقة هي ما طرحت على الرئيس كلينتون من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بعد عقدين من الزمان - وكان الفرق الوحيد هو أن الخط المتنازع عليه تحرك من سيناء إلى قلب فلسطين، وأن العرض كان بطريقة ما أقل فلسفية وأكثر تكيفاً مع السياسة الإسرائيلية. ولم تكن المسألة اختياراً بين الأمور المطلقة، بل كانت عملية موازنة دقيقة بين الأمن الذي يتصورونه في صورة توازن وأمن عسكريين بما في ذلك العنصر السياسي والنفسي. لقد شق فوردي الطريق إلى قلب المسألة من المنظور الأمريكي بتصفيته وتحليله إلى جملة من القرارات العملية:

إن المشكلة هي: إلى أي مدى يمكن الحفاظ على الوضع الراهن من دون حركة سياسية؟. إنه موقف متفجر فإما أن تكون لدينا تسوية مؤقتة خلال فترة قصيرة من الزمن - أي خلال أسبوعين أو

ثلاثة يكون فيها قدر كبير من الجولات المكوكية، ذهاباً وإياباً وسيكون من الضروري توطيد الأمور وتثبيتها، والتحرك بسرعة، مما سيعطينا فترة أخرى من الزمن: فإما أن نتحرك بهذه الطريقة، أو سيكون اختياري - بكل ما فيه من الأشرار والمزلق، كما تقترح أنه تحركٌ نحو تسوية شاملة. على أن الطريقة الوحيدة لتحقيق استقرار مستمر في الشرق الأوسط، وبقاء كل الأطراف راضية بدرجة معقولة، وإعطاء كل الأطراف بعض الأمل في إمكان الوصول إلى تسوية دائمة، ستمثل في التحرك في هذا الاتجاه. لقد كانت أفكاركم ذات عون وجدوى. وإذا كان لنا أن نتحرك في اتجاه اتفاقية مؤقتة فسيترتب علينا أن نفعل ذلك بسرعة، وإلا فسوف نخسر ذلك الخيار، ولن يكون أمامي بديل عن الذهاب إلى تسوية شاملة.

واختتم الرئيس الاجتماع باقتراح أن نخرج، أنا ورايين، باقتراح ملموس، وعملي، معاً. وعند الإفطار، في الصباح التالي، توصلنا، أنا ورايين، إلى أشكال من التوافق حول كيفية مباشرة العمل، لخصها رايين لفورد بعد ذلك على الفور - بأسلوب متألق مرة أخرى: سوف تحرك إسرائيل خط دفاعها إلى النهاية الشرقية للممرات، وسوف تطلب ضمانات بأن تبقى قوة الأمم المتحدة التي تفصل بين الجيشين المصري، والإسرائيلي في سيناء، في مكانها، ويفضل أن يكون ذلك على مدى أربعة أعوام (وكنّا قد علمنا أن السادات كان مستعداً للتسليم بثلاث سنوات)، وسوف تُردّ حقول النفط إلى مصر مع قطاع من الأرض يضمن الوصول إليها من دون انقطاع. وما كان رايين ليكون رايين لو لم يُرفق التنازلات الإسرائيلية المقترحة بلائحة تسوّق طويلة من أجل المعونة الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة، كلاً ولم يدع المناسبة تمر من دون طلب منح حق الفيتو على أية مقترحات يمكن أن تطرحها الولايات المتحدة، وإذا انعقد مؤتمر جنيف مرة أخرى. ولم يستطع فورد أن يوافق على اقتراح إذا تسرب - كما كان من المستيقن أن يحدث ذلك، فسيفسد إمكانياتنا المتعلقة بدور الوساطة في العالم العربي. على أن الطريقة غير المتوقعة التي رد بها الرئيس هذه اللائحة تظهر أن السلوك الصريح المستقيم، وغير المعقد، ليس مما يتعارض مع المكر والحكمة والدهاء:

يمكن للوقت أن ينقضي بسرعة. وفي وسعنا أن نكون في موقع يمكننا من تخفيف وطأة الضغوط التي تدفع نحو خطط متشددة سوف يؤثر في ظروفك وفي ديارك. وأعتقد أننا قمنا بخطوة إلى الأمام في هذه المحادثات، وأنا لست في صدد الضغط علينا إذا ما حصلنا على اتفاقية مؤقتة، ومن الممكن أن يترتب علينا أن نستخدم بعض العبارات البلاغية ولكن لا يترتب علينا أن نتابعك إلى المواقع التي هي جديرة أن تجعلك، أنت نفسك، معزولاً.

وبعبارة أخرى فإن ما كان على إسرائيل أن تكسبه في النهاية من التعاون مع الولايات المتحدة، لم يكن استثناءً من أحكامنا بل كان يتمثل في جو من الثقة سوف يخفف الحدة التي سنلج بها عليهم.

صياغة مبادرة جديدة

عندما طلب إلى الفريق الإسرائيلي المفاوض، فيما بعد، أن يوافق على ما كان رايبين وفورد، قد اتفقا عليه حوّل تعريف ما كان يشكل الطرف الشرقي للممرات إلى مسألة حياة أو موت. وكان كل أمريكي في ذلك الاجتماع مع رايبين قد فهم العبارة فهماً حرفياً. ولكن عندما طُلب إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي المصادقة على القرار، عرّف الطرف الشرقي من الممرات بأنه لا يكاد يشكل خطاً إلى الشرق من أعلى نقطة من قمة الجبل. وسألت دينتس في العشرين من حزيران كيف سنشرح للسادات أن إسرائيل اقترحت في مقابل تنازلاته في سالزبورغ - وهي موافقته على التمديد لقوة الأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات، ووجود محطات الإنذار وراء الخطوط المصرية - التحرك ربما مسافة مئة ياردة اعتباراً من ذروة الجبل.

وقد كشف رد فعل فورد عن أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية كانت خليقة أن تتعرض لخطر طقس عاصف إذا جعل أي طرف من الطرفين الضرورات الجيوبوليتية تابعة في أهميتها للسياسة الداخلية، وهذا تنوع سترتب إعادة تعلمه بعد عشرين عاماً أثناء المواجهات بين كلينتون و نتنياهو. وكان الطريق الوحيد إلى الإجماع - وهو الطريق الذي كان ضيقاً بما يكفي مع التسليم بالفروق في الحجم والتاريخ - هو أن يبادر كل طرف إلى تقديم البيان الأكثر اكتمالاً وصراحة وإفصاحاً عن وجهات نظره، ثم يعمل على تسوية الخلافات. أما المناورات الكلامية التي تركز على تأكيدات ملتبسة أو غامضة، فهي الطريق الأوفر حظاً من اليقين للوصول إلى انفجار - ولا سيما بالنسبة لإسرائيل التي تعتمد كل الاعتماد على الولايات المتحدة من أجل الدعم المادي والسياسي والسيكولوجي. وأنا أنطوي على قدر كبير من التعاطف مع معضلة الأمن الإسرائيلية الأساسية، غير أن التمارين الرياضية على الكلام في صدد ما يشكل نهاية الممرات كانت أكثر تعلقاً بسياسة إسرائيل الداخلية منها بالأخطار الداخلية الموضوعية. وكانت تلعب بالأوراق الأمريكية لعباً يتخطى الحدود إلى حد بعيد.

ولم يكن هذا قطعاً، هو الطريق الملائم للتعامل مع فورد. فعندما تم إعلامه، في 15 حزيران بالكيفية التي اقترح بها الفريق الإسرائيلي المفاوض تفسير عبارة «النهاية الشرقية للممرات» أمسك فورد، بمبادرة منه على سبيل الحصر، بسماعة الهاتف، وطلب إلى رايبين إعادة النظر في موقفه. على أن رايبين كان ما يزال في نيويورك، لم تكن لديه وسيلة لمجادلة زملائه سوى أن يعقد اجتماعاً لمجلس الوزراء. وهو الاجتماع الذي لم يكن من الممكن أن يحدث إلا حين يعود هو إلى إسرائيل، وهذا وحده رفع مستوى الحرارة درجة أخرى.

ويمكن تصوير المزاج الذي كان سائداً في البيت الأبيض على أفضل وجه عن طريق تبادل لوجهات النظر حدث بيني وبين فورد في عصر ذلك اليوم:

فورد: دعني أقول: إنني مخيب الأمل جداً.

كسينجر: لا ينبغي لنا أن نقول هذا بعد.

فورد: أنت تتدبر أمرك، ولكن حين تعود المسألة إلي، فسيكون هذا ما سأقوله.

كسينجر: لقد كان لزاماً علينا أن نخوض في المسألة ببرود ثم ننتظر يومين أو ثلاثة لرؤية ما سيعودون به، وإذا اقترحنا هذا الآن فلن يقبل به السادات.

فورد: أنت تتدبر أمر تلك المناورة الدبلوماسية، ولكن ليس هناك سؤال عما أشعر به أنا.

كسينجر: تلك الطريقة التي عاملونا بها أجدها مهينة، باعثة للسخط.

فورد: إن الطريقة الوحيدة لمعالجة المسألة هي أن يتناكب الجنون من أجلها. وإذا أردت أنت، وسيسكو أن تخففا من حدة مشاعري...

كسينجر: نحن لا نريد ذلك، وعلى كل حال فإنه يحسن بي أن أوصيك بتخفيف حدة تعبيراتك على مدى يومين.

فورد: إنما أفضي إليك بما أشعر به حيال هذه المسألة.

وأجاب السادات، كما كنا قد تنبأنا، في الخامس والعشرين من حزيران. في رسالة إلى الرئيس وصف فيها مقترحات مجلس الوزراء الإسرائيلي بأنها «حركات بهلوانية» ووصف سلوك أمريكا بأنه «تدليل» لإسرائيل:

لقد تجاوزت تجاوزاً إيجابياً مع جهودكم بحيث لا تستطيعون، فيما أعتقد، إذا ما نظرتم في موقف مصر في آذار، في أسوان، وبالتالي في سالزبورغ، أن تطلبوا من مصر أن تفعل أي شيء فوق ما فعلت. ولقد اتخذت هذا الموقف بسبب تصميمي على العمل من أجل السلام... السلام الحقيقي ويضاف إلى ذلك أنني أردت أن أمدد إليكم يد المساعدة في جهودكم المضنية لتحقيق الهدف ذاته. وكما تعلمون فقد أقدمت على مبادرات جريئة من دون تردد، في مواجهة كل الأخطار التي تنطوي عليها.

وكان السادات يصّر على أن الوقت قد حان «لتضع الولايات المتحدة خريطة تعكس مقترحاتها لتتجنب التدهور الكامل، الشديد، في الموقف» وإذا ثبت أن هذا مستحيل كان من الواجب عودة مؤتمر جنيف إلى الانعقاد، وتوجيه دعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية لحضوره، وقد كنا نرفض، على نحو ثابت، طرح خريطة أمريكية لأننا لو فعلنا لألزمنا بأن نرفضها على إسرائيل. ومثل هذا التصرف كان خليقاً أن يدمر إمكانية المزيد من المفاوضات وأن يقتضي منا أن نرفض حلنا عند كل مأزق تتعرض له عملية السلام بعد ذلك. وهذا خليق، فيما رأيت، أن يثبت، على المدى الطويل، أن مما يتجاوز حدود طاقتنا مسألة تدبيره ويتجاوز حدود مقدرة إسرائيل على البقاء.

وعلى الرغم من أن فورد لم يكن مهياً لتقديم خريطة أمريكية، فقد أرسل، في 27 حزيران رسالة صريحة إلى حد غير مألوف، إلى رابين. وبعد أن لخص كل أشكال سوء التفاهم السابقة بعد المحادثات

الشخصية مع رئيس الوزراء ومع آلون، طلب فوراً رسمياً أن تقوم إسرائيل بإعادة النظر في أحدث مواقفها، قبل 11 أيلول، وهو الموعد الذي كان مرسوماً لي لاجتماع بغروميكو. وقال فوردي: إنه سيقرر، على هذا الأساس، هل يستمر في وضع الخطوط العريضة لنهج شامل أم يعيد انعقاد مؤتمر جنيف.

لقد وصلنا الآن، بصياغة أحدث مواقفكم، وبجواب الرئيس السادات، إلى نقطة لا بد عندها من اتخاذ قرارات أساسية.

وأنا لا أعد الإخلاء إلى السكون خياراً واقعياً، بل إنه ينطوي على مخاطرة غير مقبولة من جراء التسبب في حرب أخرى، والتثأر شمل القوى الدولية الأخرى التي واجهتها إسرائيل في عام 1973، وفي مطلع عام 1974. ولما كان مثل هذا الوضع خليقاً أن يعرض للخطر المصالح الأساسية للولايات المتحدة التي يعد معظمها موضع الاهتمام العميق بالنسبة لإسرائيل - ولا يمكن توقع أن تستطيع الولايات المتحدة أن توافق على نهج للعمل كهذا.

وهدد فوردي، في حالة رفض إسرائيل إعادة النظر في الأمور باللجوء إلى العلانية حول تقديره الخاص لسبب وصول المفاوضات إلى طريق مسدود:

لا بد لنا أن نحتفظ بنهجنا في الخطوات التالية، وأن نشرح لشعبنا تقويم الإدارة لمصلحتنا القومية في هذا الصدد.

ولم يخاطب رئيس أمريكي، منذ عهد آيزنهاور قبل عشرين عاماً، الحكومة الإسرائيلية بمثل هذه الطريقة الجافة الفظة.

على أن هذه الرسالة أعطت رايبين السلاح الذي كان يحتاج إليه لإقناع زملائه بأن فوردي كان يعني ما يقول، حين كان يقول لرايبين وآلون ما قاله على مدى الشهور التسعة التالية. وحين كنت في إجازة، في جزيرة سانت جون، في الكاريبي، تلقيت كلاماً يفيد أن دينتس طلب أن يراني على الفور، رؤية سرية، ومعه رسالة من رايبين. ولم يكن من السهل اتخاذ الترتيبات لزيارة كهذه، لأن خليج كانيل، حيث كنت أقيم، في منزل أحد الأصدقاء، ليس فيه مطار، وبعد كثير من الأخذ والرد. انطلق دينتس، مصحوباً بنائب وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، لورنس إيغلبرغر، إلى سانت توماس في طائرة جيت ستار تابعة لسلاح الجو وقد شطبت علامتها المميزة بالدهان، ومن هناك، انتقل بالقارب إلى خليج كانيل.

وكنيت قد التقيت بسمحادي نيتس في عام 1970، عندما كان رئيساً لمكتب غولداماثير.

وفي مطلع عام 1973، أي قبل مجرد شهور قلائل من نشوب حرب الشرق الأوسط، خلف رايبين بصفته سفيراً لدى واشنطن وفشلت السفارة الموجودة في واشنطن أهم موقع في الدبلوماسية الإسرائيلية، نظراً لاعتماد إسرائيل الاستثنائي الفائق على المعونة الأمريكية والشعور الودي الأمريكي. ولقد كان دور السفير

الإسرائيلي خليفاً أن يكون غير ذي شأن نسبياً بالنظر إلى مستوى قوة الأمة وسلطانها، لأن الضغوط الدبلوماسية العادية المتوفرة لدى إسرائيل تصل إلى الحد الأدنى، وعلى كل حال فالسفير الإسرائيلي يملك سلاحاً فريداً تحت تصرفه: ألا وهو مؤيدو إسرائيل المتحمسون، أولو العاطفة المشبوبة والتنظيم الجيد. وهم يتمتعون بمركز يمكنهم من ممارسة ضغوط هائلة كما تبين أثناء المناقشة الخاصة بتعديل جاكسون فانيك. ويتمثل الخطر بالنسبة لأي سفير إسرائيلي في أنه سوف يكون ممزقاً موزعاً بين اتجاه إلى هنا واتجاه إلى هناك، من جراء التيارات المتعارضة المتصارعة التي يتقاطع بعضها مع بعض، في أمريكا، في كثير من الأحيان، من جانب الإدارة، التي يحتاج إلى شعورها الودي من أجل الدبلوماسية، ومن جانب الكونغرس الذي يحتاج إلى شعوره الودي من أجل تخصيص الأموال لأغراضها، ومن جانب المؤيدين الصاخبين الذين تتفوق حماسهم في بعض الأحيان على حكمتهم.

وكان دينتس يمخر عباب هذا المد المعاكس بوقاحة ساحرة كان يلطف حديثها دائماً جسده الفكاهي الودود. وكان يستطيع أن يكون امرأاً عديم الشفقة لا تلين قناته في متابعة أولوياته المباشرة، وكان التهديد الضمني من جانب جماعته المنظمة يبدو مضحكاً أو محرفاً وراء عروضة. وكان يتعرض، فيما بعد، للنقد، لقربه المفرط من الإدارة الأمريكية، إذ كانت إسرائيل البلد الوحيد الذي يمكن طرح مثل هذا البيان فيه، في صورة نقد لسفيره.

وكنيت أحب دينتس حباً هائلاً، إذ كان صادقاً مستقيماً، جديراً بالاحترام، وكان يقدم إلينا تقارير غير مزوّقة عن المناورات الإسرائيلية في الداخل، وكنيت أنطوي على كل ثقة بأنه كان ينقل إلينا وجهات نظره بمثل الدقة التي كان ينقلها إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي. وكانت الروح الفكاهية عند دينتس تنطوي على طريقة لتخفيف حدة المواجهات وكانت السمة المهنية كثيراً ما تنفذ بمبضعها إلى الصعوبات الشائكة إلى أقصى الحدود. أما من حيث خدمته لبلده فهو يستحق نصيباً تذكاريّاً في إسرائيل لدوره في المساعدة في التوصل إلى إعادة تزويد القوات المسلحة في إسرائيل - أثناء حرب تشرين.

وعندما حطت الطائرة في خليج كانيل، في الأول من تموز، كانت الكلمات الأولى التي صدرت عن السفير الذي لا يمكن كبح جماحه قوله، «لا بد أن يكون المرء من أهل الثراء العريض لكي تنازعه نفسه إلى أن يعيش الحياة على هذا النحو غير المريح» (وإذا كان مضيفي قد قرأ هذه السطور فإن دينتس لم يكن يشير إلى وسائل المعيشة الأنيقة، بل إلى حرارة منتصف الصيف). وبعيد ذلك أبلغني أن رايبين مصمم على التحرك في اتجاه اتفاق مؤقت، وعلى كل حال فإنه لما لم يكن في وسع أي من الأطراف أن يتحمل إخفاقاً آخر. فقد كان رايبين في حاجة لأن يطمئن إلى وجهات النظر الدقيقة لدى الإدارة الأمريكية حول عدد من القضايا، ومنها: كيف عرف فور «نهاية الممرات» وطرق الوصول إلى حقول النفط، ومدة انتداب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والنوايا الأمريكية حيال سورية، وأهدافنا المرسومة في حال إعادة مؤتمر جنيف.

وكان دينتس قد حمل معه خريطة طبوغرافية. ولأول مرة، على مدى تسعة أشهر من الحوار، كشف لنا الإسرائيليون عن خطهم المقترح وكان تحديداً شاذاً غربياً، للنهاية الشرقية للممرات، إذ تبين أنه على ارتفاع يبلغ 750 متراً لا يبعد عن القمة إلا قليلاً، ورددت بأن إسرائيل في حاجة إلى أن تتسحب انسحاباً واضحاً في اتجاه ما يمكن تعريفه، على نحو قابل للتصديق، بأن النهاية الشرقية للممرات، وهو معيار سيكون هناك، في مقابله، ارتفاع يتقاصر عن القمة بدرجة لها دلالتها، وإذا كان على رايبين أن يتقدم باقتراح يتماشى مع تلك الخطوط حتى وإن لم يكن على مستوى سطح البحر على وجه الدقة « فسوف ننظر إليه نظرة متعاطفة ».

ولم يكن أيٌّ من هذه القضايا قد تطلب لقاءً شخصياً وكان، على أية حال، أقل بكثير من اقتراح سري. أما ما فعله دينتس - وكان يشكل السبب الرئيسي لزيارته - فكان طرح فكرة جديدة تولدت من أفكار وزير الدفاع الإسرائيلي شيمون بيريز: وهي أن توضع على الطرق المؤدية إلى الممرات، أربع محطات إنذار مزودة بأجهزة إحساس حركي، يديرها أمريكيون، في مواقع متقدمة ولم يكن يفترض أن يكون المرء بالضرورة. خبيراً عسكرياً ليدرك أن الأهمية العسكرية كانت شيئاً يمكن إهماله وكانت المنطقة التي تغطيها غير مأهولة بالسكان، وتشمل منطقة ذات تسليح محدود تشرف عليها محطات رادار إسرائيلية في التلال الواقعة خلفها، وقد أقيمت فيها حاميات لقوات الأمم المتحدة تدعمها طلعات استكشافية متواترة.

وعلى كل حال، فبلغة السياسة الداخلية الإسرائيلية كانت محطات الإنذار المقترحة المزودة بأجهزة رصد الحركة، تشير إلى أن بيريز، الذي كان في تلك الأيام العضو الأكثر تشدداً في الفريق المفاوض الإسرائيلي، يوشك أن يدعم اتفاقاً مؤقتاً. وكانت هذه طريقته في إنقاذ ماء الوجه وفي وضع نفسه في موقع يمكنه من ادعاء أهليته للثقة به لتحسين النواتج. ولم أكن في وضع يمكنني من قبول المشروع أو رده، وكانت المسألة تحتاج إلى إرجاء إلى حين رجوعي إلى واشنطن.

ومثلما يحدث في كثير من الأحيان للمناورات السرية المتقنة، تم كشف حجاب السرية عن زيارة دينتس، إذ لم تتخذ احتياطات من أجل الأحداث الطارئة الأكثر وضوحاً على الإطلاق: وهي أن الطائرة ستحتاج إلى إعادة التزويد بالوقود، ورفض العاملون في مطار سان توماس، بنعناد، أن يقبلوا بطاقة الاعتماد الحكومية لطيار يرتدي الثياب المدنية ويطيّر بطائرة ليس لها علامات، ولما اقتربنا من قادة القوات الجوية التابعين لهم كان رد فعلهم مماثلاً.

واقضى الأمر توجيه نداء إلى الضابط أمر قاعدة القوة الجوية في بويرتوريكو لإثبات مصداقية طائرتنا، الأمر الذي أدى أيضاً إلى كشف الغطاء عنا وفي النهاية ما عاد في المسألة أي فرق على الإطلاق، إذ لم يسأل صحفيٌّ واحد عن الغرض الكامن وراء الخروج غير المألوف للقوة الجوية.

ووافق فوردي، في تلكؤ، على التصور الخاص بمحطات الإنذار، لأنه كان يخشى، وهو على حق، من أن تخلق مشكلة رهائن أمريكيين محتملين (الأمر الذي شكّل، بالطبع، سبباً جزئياً لرغبة بيريز فيها). على أننا رتبنا الأمور، من خلال عملية التفاوض على اتفاقية سيناء الثانية، بنجاح، من أجل وجود أمريكي راصد — وهو المتمثل في مهمة دعم اتفاقية سيناء — مع وجود عاملين مدنيين وعدد من أجهزة رصد التحرك من دون وجود بشر.

ولكي لا ندع مجالاً للمزيد من حالات سوء الفهم، التقينا، أنا ورايين، في 12 تموز، في قصر غيمنيش، الذي كان في ذلك الوقت، مقر مضافة الولاية بالقرب من بون، حيث كان يمكث رئيس الوزراء بينما كان في زيارة رسمية (وكنّت في أوروبا من أجل لقاء مع غروميكوفي اليوم السابق في جنيف)، ولم تكن مضافة الولاية في بلد أجنبي، بالمكان المثالي لقيام حوار سري. فلا رايين، ولا أنا كنا نرى أن العلاقات الطيبة مع مضيفينا الألمان كانت تقتضي منا أن ندع، لاحتمال التنصت، أدوات لتسجيل كلام من محادثاتنا (على الرغم من أننا كنا مستعدين استعداداً كافياً لإطلاعهم على الشروط العامة). وهكذا تمت محادثاتنا على خلفية جلبة مما يسمى (BABBLER) وهو جهاز إلكتروني يصدر شذرات من جمل، صممت لحجب أصواتنا أو الطفغان عليها بالتشويش. وقد كنت استخدمت هذا الجهاز أثناء زيارات سابقة لبلدان ما وراء البحار، أثناء مفاوضات فعلية. ولم تكن لدينا فكرة حول مسألة هل سيؤدي عمله بالفعل كما أعلن عنه، أم سيُسَلَّم بأنه كان يجري التنصت عليه.

وفي هذا الموقع الغريب إلى حد ما — وهو موقع مضافة للدولة الألمانية الذي يشوشه هذا الحديث المزدوج من قبل المُبررين بأي لغو من القول — أنفقنا — أنا ورايين، وقتنا في التجوال فوق المرتفعات المتنوعة في الممرات، على مساحة مئة متر في مئة متر، شأن متسلقي الجبال، إذ ينطلقون على منحدر صعب على وجه الخصوص. وفي الوقت الذي كنا فيه منهمكين في هذا، كنا نتفقد أيضاً طرق الوصول إلى حقول النفط في أبورديس.

وأخيراً عرض عليّ دينيتس، في 18 تموز في واشنطن، خريطة معتمدة من قبل الفريق الإسرائيلي المفاوض، تعكس مناقشات قصر غيمنيش. وبعد ما يقارب السنة من محاولة تجنب الموضوع، بات فريق المفاوضات جاهزاً لإخلاء الممرات — في إخراج احتفالي. وقد أثبت تعريفه للمدخل أنه شاذ، بعيد كل البعد عن الكيفية التي كان الرجل غير المختص خليقاً أن يفهم بها المصطلح، غير أنه كان قريباً بما يكفي ليتمكنني من إبلاغ دينيتس أنني سأرفع هذا التصور إلى السادات مع توصية تحبذية، بحكم كونه «قريباً من أفضل ما يمكن أن تتعله».

وفي مفاوضات الشرق الأوسط لا يمكن لشيء، أبداً، أن يعد قد وصل إلى التسوية الكاملة. وكنا في حاجة إلى إبعاد السوفييت عن التدخل، والتزام الإسرائيليين بما تم الاتفاق عليه وإبعاد المصريين عن

الأفكار الأخرى. وفي هذا الوقت كانت عملية السلام في الشرق الأوسط تتبع إيقاعاً كإيقاع رقص الباليه، يكاد يكون منفصلاً كأنه مسرحية درامية يابانية من مسرحيات الكابوكي.

وكنا كلما أردنا رفع مستوى النشاط الدبلوماسي أو كان لدينا سبب يحملنا على توقع الندم اتصلنا بالسوفييت. وكنا نفعل ذلك لتعطيل أية محاولة من جانبهم للتدخل في المفاوضات، وفي الوقت نفسه لنحتفظ بخيار إعادة مؤتمر جنيف في حالة الوصول إلى طريق مسدود في اللحظة الأخيرة في نهج الخطوة - خطوة.

وكان رد السوفييت نمطياً، كالكلبشييه. إذ كان السوفييت كلما أحسوا بالانتهاء إلى طريق مسدود في المفاوضات التي تجري برعاية أمريكا طرحوا مصطلحاتهم الخاصة بإعادة عقد مؤتمر جنيف، مثلما فعلوا مع غروميكو في فيينا، في 20 أيار، عند اقترح إصدار دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية - وهي أكبر الكتل المتعثرة، لإعادة عقد مؤتمر جنيف، وكلما كان التقدم يتحقق نحو اتفاقية مؤقتة، خَفَضَ غروميكو مستوى مصطلحاته، في الوقت الذي كانت فيه مصطلحاتنا ترفع راياتها تبعاً لذلك.

وعندما قابلت غروميكو في جنيف، في 11 تموز، كانت الاتفاقية المؤقتة عادت لتبدو وشيكة، مما حمّله على خفض مستوى عباراته، فما عاد يصر على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، مرتداً إلى فكرة ترك المسألة إلى المشاركين العرب في المؤتمر لاتخاذ ذلك القرار. ولكي نحمي أنفسنا من الطريق المسدود في اللحظة الأخيرة، شرعت في استكشاف الإجراءات اللازمة من أجل مؤتمر جنيف. وللحيلولة دون التثام شمل مطالب الحد الأقصى من البداية، كنت أحثُّ على أن يطلب من الأطراف المشاركة في مؤتمر جنيف، الدخول في مفاوضات مباشرة لفترة مطولة، قبل أن تقحم الدول العظمى أفكارها الخاصة، سواء على نحو منفصل أم معاً - وكان غروميكو يوافق على ذلك. وكانت الخطوة التالية أن حاول غروميكو القيام بعملية ابتزاز لطيفة يسيرة، في صورة الشعور الودي السوفييتي المُحْتَجّ. وقال: إن الاتحاد السوفييتي قد أظهر قدراً لا يستهان به من التحفظ بخفض مبيعاته من الأسلحة إلى الشرق الأوسط، إذ إنه يتمتع بالمقدرة على «شل» نهج عملية السلام بزيادة تدفق الأسلحة، ورددت بتأكيد أننا، وفقاً لتأكيداته التي كررها مراراً، نعدُّ، كلانا أولاداً كباراً وأن الخطوات التي تتخذ من جانب واحد لم تكن قط اختصاصاً سوفييتياً:

هذا التحفظ ليس جميلاً تسدونه إلينا، بل هو يعكس المصالح المشتركة، لأن غياب التحفظ لن يحل المشكلة، بل سيدعنا نظل في الوضع ذاته، بعد حرب أخرى. لذا أعتقد أن لكلينا مصلحة في ممارسة التحفظ.

وعندما بدا كل شيء متجهاً نحو الحل، هنالك فحسب حدث انفجار جديد. الآن بدا رابين مقترباً من موافقة مجلس الوزراء على اقتراح جديد أكثر كفاية وملاءمة. ولقد استطعنا أن نستنتج هذا من أن

بعض زملائه في مجلس الوزراء كانوا يغطون أجنحتهم بادعاء النصر. وكانت الأخبار المتسربة من القدس تزعم أن الولايات المتحدة قد رفضت المقترحات المصرية وهي تساند وجهات النظر الإسرائيلية، ولم يكن هناك أساس من أي نوع كان لهذه التأكيدات التي كانت تبدو مصممة خصيصاً لإذلال السادات. وأصبحت الأمور أكثر توتراً وحدة على وجه الخصوص عندما أخذ الدبلوماسيون الإسرائيليون يطلعون وزراء خارجية أوروبا على رواية دقيقة للغاية عن حالة المفاوضات، ويناشدون حلفاءنا دعوة السادات إلى مرونة أعظم، وكأن مصر هي العقبة الرئيسية في طريق التقدم (وعندما احتج فهمي لدينا، واحتججنا لدى آلون قيل لنا إنه ما من نهج كهذا قد أرسل - وفي هذه الحالة يكون الإسرائيليون، كما لاحظ إيفلرغر، في مواجهة مؤامرة أوروبية ذات أبعاد استثنائية حقاً -) وأخيراً أكدت بعض المصادر التي لم يذكر اسمها وهي مصادر رفيعة الشأن، في القدس، أنه عندما تكون كل المناورات قد انتهت وتم الفراغ منها فسوف توجد القوات المسلحة الإسرائيلية داخل الممرات.

وقد ثبت أن هذا كثير جداً بالنسبة لفورد، الذي كان ما يزال في رحلاته عشية مؤتمر هلسنكي، وفي الرابع من آب أصدر تعليماته إلي بإرسال برقية ذات لهجة لازعة لرايين من: Ai6 Fo6ce One (طائرة الرئيس). فقد أعطى الرئيس كلمته للمصريين، بالاستناد إلى تأكيد الإسرائيليين، بأن الخط الإسرائيلي سيكون خارج الممرات وسوف يحافظ على هذا الوعد، ولا ينبغي لرئيس الوزراء أن يسئ فهم هذا.

وكان رد فعل رايين شديد التحفظ، وكان آخر ما يريده هو الشجار على كيلومتر واحد من الممرات سيكون، على أي حال من الأحوال في منطقة الأمم المتحدة، وأقرب كثيراً إلى الخطوط الإسرائيلية منه إلى الخطوط المصرية، واقترح أن نرسل ضابطاً معاوناً موثقاً لاجتياز الممرين مشياً مع الضباط الإسرائيليين والاتفاق معهم على تحديد معقول للمداخل. وأرسلنا صمويل هوكينسون، وهو خبير من خبراء وكالة الاستخبارات المركزية، وضابط معاون في مجلس الأمن القومي، كان قد تخصص في الشرق الأوسط للمساعدة في وضع نهاية لما كان آخذاً في التحول إلى نزاع كان منذ البدء تافهاً عبثياً. ولم يكن من الواضح ما الذي سيشير إلى الطرف الشرقي لممر الجدي، وكما روى هوكينسون، فقد كان الخط الإسرائيلي شرقي التقسيم الجغرافي، ولكنه ليس خارج ذلك الممر «مع أي مطّ وشد للخيال» وكان الإسرائيليون على مدى أبعد، هو على وجه الدقة، خارج ما كان يجري إحياء ذكره، وقلت، وأنا مستغرق في التفكير، وقد أجهدتني المعركة: أحسب أنه قلم حبر مغروس في الرمل، وقد أطلقوا عليه اسم تذكاري باركر» واكتشفنا فيما بعد أن التذكاري كان بلاطة من الحجر قد أدركها الحد الأقصى من العطب، تخلد ذكرى مهندس بريطاني أنشأ الطرق في سيناء خلال القرن الماضي. وتبين أنه حتى اللواء الجمصي الذي كان قضى معظم خدمته العسكرية في سيناء، لم يسبق له قط أن سمع بتذكاري باركر، ومع ذلك فقد قدم هذا معلماً حقيقياً ملموساً كان في وسع كلا الجانبين أن يتفقوا عليه.

جولة مكوكية أخرى

ومرة أخرى بدت المواقع قريبة بما يكفي للمجازفة بجولة مكوكية أخرى، اقترحنا أن تبدأ يوم الخميس في 21 آب، وكان المزاج في القدس فظيلاً، وكانت تقوم مظاهرات ضخمة ضد الولايات المتحدة - حليف إسرائيل الرئيسي الوحيد، في كل من القدس وتل أبيب وقبل أن أغادر هتف إلي فوردي ليتمنى لي التوفيق : فوردي: الوضع مضحك، يا هنري، أنا أكره أن أبعث بك إلى هناك، وسط ذلك الجو.

كسينجر: أعتقد أن هذا يجدي إلى حد ما في هذا البلد، ويجلوا الأمور، ثم إنه يجدي في العالم العربي، إنه ظهر للعرب أننا كنا نعرّض أوضاعنا. وسوف يكون عوناً كبيراً للسادات. فوردي: فلتتبه إلى نفسك وإلى نانسي... ولتبق على اتصال معي. أما أنا فليس لدي سوى أعلى ضروب الثقة بأنك ستفعل ما هو الأفضل من أجل مصالح بلادنا..

وفي أمسترتا الأولى في القدس كان موكب سيارتنا محاطاً بحشد غاضب يحاول أن يقلب سيارتنا. وكان عدد غير قليل من الإعلانات موجهاً نحوي، أنا شخصياً: «أيها الفتى اليهودي، عد إلى بلدك»، وهذا ما كانت إحدى الإعلانات الألف تقوله، وكانت العبارة الأكثر إيذاءً ملاحظة يقال: إنها صدرت عن نيكسون: «لقد ترككم هتلر، وأعرض عنكم لكي تستطيعوا أن تتجزوا المهمة».

وكان الفريق الإسرائيلي، المفاوض المؤلف من رابين وآلون و بيريز، يجرّني بهذه الأشكال من الإفراط والزيادة في الحفاوة، ويتصرف بأسلوب الكياسة والظرف، وبأسلوب مهني طوال الوقت، وما زال أعضاؤه لا يستطيعون، حتى تسوية كثير من المبادئ، ولا أن يقاوموا الاهتمام المفرط بالتفاصيل عند كل عبارة، عندما يكون هذا لمجرد إظهار اليقظة أمام زملائهم في مجلس الوزراء. ومثلما كانت الرحلات الجانبية إلى الطائف، في المملكة العربية السعودية، والأردن، والرحلات إلى سورية. وفي صحبة الفريق المفاوض الإسرائيلي الذي كان يدافع عن كل متر، وكأن الممرات في داخل تل أبيب، وليست أكثر من أرض تبعد مئة ميل عن الحدود الإسرائيلية .

طلبنا آخر الأمر من وكالة الاستخبارات المركزية إنشاء نموذج ثلاثي الأبعاد بحجم المنصة، لتساعدنا في مشاوراتنا، وكنا نحمله على عربة، من الحاجز إلى الحاجز الذي يليه، الأمر الذي كان يسلي إلى حد بعيد أصدقاءنا الإسرائيليين والمصريين، إن لم يكن يحدث في نفوسهم انطباعاً ما.

وفي النهاية نجحت الجولة المكوكية بالفعل على الرغم من أنها تعرضت لاستنزاف ما كان يقترب بها من الابتهاج والانتعاش الذي كان يرافق خطوات نجاح سابقة. وكانت مصر، وإسرائيل، والولايات المتحدة، كان كل هؤلاء على حد سواء، متكئين في إعادة عقد مؤتمر جنيف، وكانوا يتناوبون الأدوار في ابتزاز كل منهم للآخر بذلك الموضوع الواحد المتفق عليه، ومن هذا الموضوع قُطِّروا اتفاقية مهدت

الطريق إلى السلام بين إسرائيل ومصر، وتم الاتفاق أخيراً من خلال ما كان يبدو أنه أقرب إلى أن يكون جلسات لا تنتهي، على المدخل لممر الجدي، ووُضِع حضور الإنذار الأمريكي في مكانه (مهمة تدعيم اتفاقية سيناء)، وتم تحويل حقول النفط في أبو رديس إلى مصر.

وعلى الرغم من أن فريق المفاوضة الإسرائيلي وافق على أن الممرات غير ذات أهمية من الوجهة الاستراتيجية، فقد عوّضت هذه عن انسحاب إسرائيل في اتجاه الشرق داخل الممرات بتحريك ما تبقى من خطها نحو الغرب، وإلى الشمال والجنوب فحسب، بحيث تكون الممرات، بالنتيجة محاطة بالجيش الإسرائيلي، حتى بعد أن يكون قد أخلاها (انظر الخريطة) والويل للجندي المصري الذي كان يجازف، بعد عبور منطقة الأمم المتحدة، بدخول الممرات من طرفها الغربي وعندما عرضت على السادات هذه الطريقة الأخيرة، طوّح بيديه في الهواء، مستسلماً. على أن المد والجزر في عملية التفاوض النهائي، كشفاً، في المقام الأول، عن التعارض بين عواطف اللحظة الراهنة والمصير النهائي للأمم، لقد كانت إسرائيل تُركز على تأكيدات مُلزِمة من الناحية القانونية، ولقد حققت بعضاً من هذه التأكيدات، غير أنها ظفرت، قبل كل شيء، بتحول مصر نحو صلح منفرد على نحو لا رجعة فيه. وكان السادات يصّر على بعض المكاسب الإقليمية الملموسة، غير أن نجاحه الرئيسي تمثل في التزام الولايات المتحدة بمعاملة مصر على أنها شريكها الرئيسي في المنطقة، وثمة طُرفة تستحق أن يعاد سردها لأنها تظهر أن ما هو غير محتمل يستطيع في الشرق الأوسط، أن يُزود في بعض الأحيان بالخيط التوجيهي الذي يخرج من متاهة دبلوماسية.

كان السادات قد أصر على إمكانية الوصول المصري إلى حقول النفط في أبو رديس، على الساحل الجنوبي الغربي من شبه جزيرة سيناء، من دون عائق، وكان رايبين قد اتفق على هذا المبدأ مع فورد، وعلى كل حال، فحين تحولت المفاوضات إلى التفاصيل اكتشفنا أنه لم يكن هناك إلا طريق واحد يؤدي إلى أبو رديس، كانت إسرائيل أيضاً تحتاج إليه من أجل مواصلاتها الخاصة مع القاعدة الاستراتيجية في شرم الشيخ التي تحرس مدخل خليج العقبة. ولأنه لم يكن هناك سوى شريط ضيق نسبياً من الأرض بين البحر وسلسلة الجبال وراءه تماماً، كان من المستحيل إنشاء طريق - هذا فضلاً عن عبثيته من أجل مجرد عدد قليل من مواقع الحماية العسكرية، على أن الجولة المكوكية لم تزد على أن عمقت المشكلة المحيرة إلى أن جئت باقتراح يأس إذ كنت أشعر، شعور المستيقن أنه سيلقى الرفض ولكنه يمكنه على الأقل، أن يتغلب على صعوبة، إلى أن يأتي امرؤ ما بفكرة أفضل. وكان الاقتراح هو أن يستعمل كلا الطرفين الطريق ذاته، ولكن في أيام متناوبة، مع تخصيص يوم واحد في الأسبوع لمواصلات الأمم المتحدة وكان ما أدهشني أن كلا الطرفين قبله - ومن دون المماحكة المألوفة. وظل الطريق يستخدم من دون حادث على هذا الأساس، على مدى أربع سنوات، إلى أن ردت اتفاقيات كامب دافيد كل سيناء إلى مصر ابتداءً

من عام 1979. وأخيراً تم التوقيع على اتفاقية سيناء بالأحرف الأولى في 11 أيلول، وكان فوردي مبتهجاً وكان يتمتع بكل الحق في أن يفخر بالدور الذي لعبه وكنا قد فرغنا تحت رعايته، من اتفاقية الشرق الأوسط الأكثر أهمية ودلالة في أيام كل من نيكسون وفورد. وكانت مثابة فوردي وإصراره يشكّلان عاملاً رئيسياً في إخراج ما بات يشكل الخطوة الحاسمة نحو اتفاقيات السلام الإسرائيلية، مع مصر أولاً، وفيما بعد مع الأردن، وبعث، من المنتج الرئاسي في كامب دافيد، بماريلاند، بنداء هاتفي متلفز إلى كل من رايبين والسادات، ليهنئهما على إنجازهما، وتحدث كل من الزعيمين بطريقة مميزة، غير أنهما وافقا على استمرار البحث عن السلام، ودعا رايبين، بعناد، إلى المفاوضات المباشرة في المستقبل، ليوفر على الولايات المتحدة «كثيراً من الجهد والوقت» وأضاف إلى ذلك لمسة شوق من إسرائيل إلى السلام: إننا نأمل، حقاً، في أن يكون هذا بداية شيء لم نجربه بعد في هذه المنطقة، ونأمل أن يشعر الجانب الآخر، المصري، بالشيء ذاته.

وتفضل السادات بكرم بالاقتراب من الموافقة على طلب إسرائيل المتعلق بعدم الانحياز الرسمي : «دعونا نخلق جواً جديداً... ودعونا نصل إلى حالة عدم الانحياز رسمياً» ومع ضمانات (مع إضافة التأكيد).

أما بقيتنا فكان استنفاد القوى هو الشعور المهيمن لديهم، وكان هذا صحيحاً على وجه الخصوص بالنسبة لفرق المساندة التي تم إلزامها بإعادة كتابة مسودة وثائق النهائية حتى الثانية الأخيرة من اليوم الأخير، وسأدع هارولد ساوندرز، العضو الأساسي في الفريق الأمريكي، يصف الليلة الأخيرة المشوشة بعباراته الخاصة :

لقد بات من الممارسات المألوفة في نهاية كل جولة مكوكية، بالنسبة للإسرائيليين، أن يعرضوا مقترحات على الأمريكيين، ليصار إلى تدوينها في «مذكرة اتفاق». وفي هذه الليلة كانت المقترحات تتدرج عبر ست عشرة فقرة حول موضوعات مثل الالتزامات بالتعاطف مع حاجات إسرائيل من الإمدادات العسكرية، وتلبية متطلبات إسرائيل من النفط إذا لم تستطع إسرائيل شراء ما تحتاجه، والتشاور إذا انتهكت مصر الاتفاقية، والتصويت بالفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد أي إجراء يؤثر في الاتفاقية تأثيراً معاكساً، والنظر «بنظرة حادة على الخصوص إلى ما يهدد أمن إسرائيل أو سيادتها من قبل دولة عظمى»، ووضع خطط طوارئ لإمداد إسرائيل بالإمدادات العسكرية في حال حدوث طارئ، وحتى طمأنة إسرائيل إلى أن الولايات المتحدة تعتبر ممرات معينة، مثل ممر جبل طارق، مياهاً دولية.

وابتداءً من الساعة الثامنة صباحاً كان أعضاء الفريق الإسرائيلي يأخذون أعضاءً بذاتهم من فريقنا إلى أقسام منفصلة من حجرة المؤتمر ويؤثرون في مواقفهم بالضغط والإكراه في صدد كل فقرة واردة في المذكرة. واستمر هذا خلال الليلة كلها.

وعدنا إلى الفندق عند شروق الشمس لإعداد ثلاث نسخ أصلية من الاتفاقية للتوقيع عليها بالأحرف الأولى في وقت لاحق من ذلك اليوم. وفي هذه الأثناء كنا قد أبرقنا بالفقرات الشرطية النهائية إلى السفير هيرمن أيلتس في مصر لإرسالها إلى وزير الخارجية، فهمي الذي كان قاعداً على الشاطئ بالقرب من الإسكندرية. ثم أخذنا نتلقى مزيداً من التغييرات من كابينة فهمي. وكل هذه المقترحات كانت تعني المزيد من تبادل الاتصالات الهاتفية مع الإسرائيليين وإعادة كتابة الوثائق في عالم ليس فيه وسائل لمعالجة الكلام. وأخيراً وقع الإسرائيليون بالأحرف الأولى (في 1 أيلول)، وطرنا عائدين إلى منزل السادات. وكان الوقت يقارب منتصف الليل عندما وقع السادات بالأحرف الأولى في حضور الفريقين المصري والأمريكي، وكانت الغرفة حارة يسبب هوائها انقباض الصدر وكان المهرب الوحيد من خلال باب فرنسي إلى الشاطئ حيث هناك الهواء الذي يساعدنا على البقاء يقظين.

وتضمنت المسألة سلسلة من الرسائل الجانبية إلى فورد من كل من الموقعين مما جعل الرئيس الأمريكي يتمتع بمركز الميسر البالغ الأهمية للاتفاق. ووعد السادات بأن لا ينضم إلى الحرب إذا هاجمت سورية إسرائيل، وبأن يحافظ على تناسق المواقف، وعرض رايتين تأكيدات بأن إسرائيل لن تهاجم سورية. ووافق فورد على التزام بأن لا يتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تكون قد اعترفت بحق إسرائيل في الوجود وقبلت قرار مجلس الأمن رقم 242 و 338 (التي أمنت وقف إطلاق النار ودعت للمفاوضات بين الأطراف في نهاية حرب تشرين الأول 1973). وأشار فورد أيضاً، في رسالة إلى رايتين إلى أنه سيعطي «وزناً كبيراً» في أية مفاوضات سلام نهائية، لوجهة نظر إسرائيل القائلة، إن أمنها لا يسمح بالتخلي عن مرتفعات الجولان، وأن ما ندونه بالكتابة في صدد كل من منظمة التحرير والجولان لم يكن التزاماً جديداً بمقدار ما كان تقديرًا رسمياً لسياسة أمريكية قائمة.

أما أن الطريق الباقي إلى السلام سيكون بعيداً عن أن يكون سهلاً، فذلك ما أصبح واضحاً على الفور عندما توقفت في طريق عودتي من الجولة المكوكية، في دمشق وعمان. إذ كان الأسد يرشح بالازدراء المشوب بالبرود الشديد حيال السادات الذي اتهمه بخيانة القضية العربية. وقال: إن سورية لن تتخذ مبادرة أخرى، وإنه إذا كان لدي اقتراح جديد فسوف يفحصه، لكن لا ينبغي لي أن أتوقع التوق ذاته للتخلي عن المبدأ كما جربت ذلك مع السادات: «ما فائدة الكيلومترات القلائل في الجبهة السورية الجنوبية؟ وهل ترانا نعبث أو نمزح؟» وعندما رددت، بأنه في نهاية اليوم، لن يكون له من خيار آخر سوى الخيار الذي اختاره السادات، أجاب الأسد قائلاً، ببرود: «أنتم تقومون الآن ببيع فيتنام، وسوف تتخلون عن تايوان، وسوف نكون هنا عندما ينتابكم التعب من إسرائيل».

أما رد الفعل في عمان فكان متأرجحاً. وكان حسين قد ظل، على مدى شهور، يحث على الوصول إلى اتفاقية مؤقتة أخرى، باعتبارها الأمل الوحيد للحيلولة دون نشوب الحرب في الشرق الأوسط، ومع ذلك

فعندما حدث ذلك لم يكن في وسع الملك أن يقصر في الإشارة إلى أنه - وهو الذي كانوا يجادلون بالقول: إنه أكثر أصدقاء أمريكا ثباتاً كان يقف وحيداً بين جيران إسرائيل وقد أخفق في تحقيق أي مكسب إقليمي أو أية منفعة أخرى بمعونة الولايات المتحدة.

واختار حسين طريقة رمزية للإعراب عن سخطه، إذ عزفت التلة التي اصطفت في المطار النشيد الوطني الأمريكي فحسب، ولم تعزف النشيد الوطني الأردني، ولم يكن هناك استعراض للقوات، ولا أي حدث اجتماعي، سواء في القصر، أم في مقر إقامة ولي العهد، كما كان ذلك عادة لا تتغير في ليلة وصولي. وكان الملك، مجاملاً متلفظاً، كشأنه دائماً، يدير دفة الحوار، في مكتبته قبائلي على مائدة للمؤتمرات - وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي استقبلت فيها بهذه الطريقة بين زياراتي الكثيرة لعمّان قبل هذه وبعدها. وأنا أضْمَنُ هذه الأحداث لأنقل صورة المزاج السائد ولأدع أصدقائي الأردنيين يعرفون، بعد عشرين عاماً، حقيقة أننا فهمنا النقطة التي كانوا يشيرون إليها، على الرغم من أننا لم نكن نجد فائدة في التعليق عليها في ذلك الوقت.

القادة والنتيجة

العوامل الموضوعية هي التي تقرر الإطار الذي تدار ضمنه السياسات، ولكن القادة هم الذين لا بد لهم أن يشكلوا الطينة. وخلال الأشهر التي أعقبها انهيار الهند الصينية أظهر فورد استمرار صلة أمريكا بتحملها عبء عملية السلام في الشرق الأوسط وتوجيه دفتها في اتجاه حال دون التئام القوى في الشرق الأوسط وتلاحمها مع الاستراتيجية السوفييتية. وكان عدم الاشتراك في الحرب قد تمخض في الواقع عن شبكة من التطمينات، مع كون الرئيس الحاكم محور هذه التطمينات ومساندة هذه التطمينات لمكانته وسلطته، وعلى الرغم من أنه كان يواجه انتخابه الرئاسي خلال خمسة عشر شهراً فإنه لم يحجم عندما واجه قادة الشرق الأوسط أولي الاستشارة السريعة أو مجموعات الضغط في الداخل القادرة على معاقبته في المباريات الانتخابية الوشيكة. ولقد أثبت عدم إمكان الاستغناء عنه أثناء عملية ردم الهوة بين الأحزاب النزاعة إلى الشك والارتياح حين أصبح المستأمن والضامن المعنوي لتطمينات كل حزب للآخر، وكان إسهام السادات يتمثل في إقدامه على التحول الحاسم في اتجاه عدم المشاركة في الحروب الذي كان الفريق الإسرائيلي المفوض يطالب به على مدى أشهر، وحتى عندما تم إنجاز ذلك لم يجرؤ هذا على التسليم بذلك بنفسه. على أن الاتفاق وضع بالفعل عقبات طبيعية وقانونية في طريق أي تحرك هجومي مصري، غير أن دلالاته الأكبر كانت تتمثل في أن مصر كانت قد انفصلت عن كل من الجبهة العربية المتحدة التي أنشئت في الرباط والاتحاد السوفييتي، ومن ثم كان السادات خليفاً إما أن يتابع تقدمه نحو السلام وإما أن يصبح ضحية للعملية التي كان قد شرع فيها. وفي النهاية أصبح كلا هذين مصيره وقدره.

جعل السادات كل محاوريه يبدون في صورة أفضل مما كانوا يستحقون ذلك في بعض الأحيان. وفي البداية اشتبه الإسرائيليون في كونه رجلاً يسعى إلى الحصول على نقاط أكثر فائدة وجدوى من أجل الحرب العربية الإسرائيلية التالية، وبعد أن كان تغلب على شبهاته الخاصة المماثلة انتهى منا أولئك الذين كانوا قد عملوا مع السادات إلى تفهم أن غرضه الحقيقي كان نقيض ذلك على وجه الدقة. لقد كان أدركه التعب من الحرب وكان يعلم أنه في حالة نشوب جولة أخرى من القتال فسوف يواجه في النهاية التحدي السياسي ذاته الذي يواجهه الآن على وجه الدقة. ولما كان السادات مقتنعاً بأن القضية إنما هي قضية سيكولوجية إلى حد بعيد، فقد ذهب إلى أمد بعيد ليخفف من وطأة شبهات إسرائيل وكان كرم نفسيته يُمكن أعضاء الوفد الإسرائيلي العنيد من المشاكسين من تحقيق السلام بين كل واحد منهم وبين الآخر مثلما كانوا يحققون السلام معه بتجميع كل ما يفضلهُ أيُّ من المفاوضين في وثيقة نهائية. وابتلع السادات طلباتهم المتصاعدة - ومنها طلب التطمينات، ومحطات الإنذار والمواعيد النهائية - لأنه كان قاهر بكل شيء.

ولما كان كل شيء قد سار في مساره قبل الاتفاق بوقت طويل، فقد كان خليقاً أن يقدم على تحرك آخر نحو السلام، يكون في هذه المرة حاسماً ونهائياً.

وكان على إسحاق رابين أن يضطلع من خلال طرق كثيرة بأصعب الأدوار. وفي هذه الصفحات وصفت الجوانب الذي اتسمت بسمة المواجهة في خطواته التكتيكية. ومع ذلك فقد كان أسلوب رابين المتأن، والكاسح في بعض الأحيان، يعكس الواقع المحوري المتمثل في أنه كان يراهن على ما هو أكثر بكثير مما يراهن عليه فوراً وأنه كان أقل تحكماً في وضعه الداخلي من السادات، وكان يعكس، فوق كل شيء، مسألة أن هامش بلده في البقاء أضيق بكثير من أضيق هامش لأي من المشاركين في عملية السلام ولما كان يتعرض للهجوم العنيف المتكرر من قبل معارضته الداخلية، ويهاجم بعنف من قبل منافسيه على القيادة داخل مجلس وزرائه ويتعرض للضغوط من قبل حلفائه الأمريكيين، ليتحرك بمزيد من السرعة، فقد كان يتمسك بتصميمه على تحقيق بعض التقدم نحو السلام، لا نحو ترتيب عسكري جديد ببساطة. ولو أنه تحرك بسرعة فوق ما ينبغي له لانفرط عقد مجلس وزرائه، وكان مما لا بد منه أن تجري انتخابات جديدة. ولو أنه تحرك متمهلاً أكثر مما ينبغي لخاطر بتحالفه مع الأمريكيين.

وعلى الرغم من أن رابين كان يقرُّ استراتيجيتنا في الأساس، كما أبلغني بذلك في كثير من الأحيان، فقد كان عليه أن يوازن بين وقع خطواته وقاعدته السياسية الهشة وما كان شعبه المحاصر يستطيع أن يتحمّله. وفي الوقت الذي تقلد فيه زمام منصبه، كانت إسرائيل، التي فرغت لتوها من اتفاقيتي فض اشتباك خلال خمسة أشهر، تتعرض لضغوط للدخول في مفاوضات اثنتين اثنتين مع الأردن ومصر على التناوب. وعلى الرغم من أن رابين عطل استراتيجيتنا المفضلة، فقد كان على حق، من وجهة النظر الإسرائيلية، في تخفيف سرعة العملية، والبحث عن فترة توافق للتعزير والتماسك.

كان رايبين استراتيجياً له شأنه. وكان نهجه التدريجي يدفع مجلس وزرائه العنيد والمشاكس وعامة شعبه الحذر المحترس إلى الاختراق الذي جعل اتفاقيات كامب دافيد في عام 1978 ممكنة. ومما يعد من مآثر رايبين أنه لم يذكر لنا قط المصاعب الداخلية التي يواجهها. حاملاً على كاهليه أعباء المتخاصمين في مجلس وزرائه، وغضب أصدقائه الأمريكيين في بعض المناسبات. وكانت صداقتنا الشخصية تجعل التوترات الدورية مؤلمة لكلينا. وكان مما يعني الكثير بالنسبة إليّ أن رايبين وجد في قلبه ما يمكنه أن يقول لي، في «غيمنيش» عندما وفقنا بين سياستينا آخر الأمر، بعد سنة من الحدة وأشهر من إعادة التقويم : لا يخامرني الشك في أنك كنت تتبع الاستراتيجية التي أدت وظيفتها في عامي 1970 - 1971 لتأبى على العرب أي خيار عسكري وترغمهم على خيار سياسي، وقد تنشأ بيننا خلافات، غير أنني لم أكن أشك نهائياً في أنك كنت تتصرف في إطار هذه الاستراتيجية.

وكان الخلاف بين السادات ورايبين يعكس، قبل كل شيء، العملية التاريخية التي جاءت بهم إلى هذه النقطة. أما السادات فقد كان الظفر بالشعور الودي الأمريكي يمثل، بالقياس إليه، مكسباً استراتيجياً، وأما رايبين فكان الشعور الودي الأمريكي يمثل بالقياس إليه حقيقة تاريخية من حقائق الحياة. لقد قدم السادات التنازلات ليظفر بثقة أمريكا. وكان رايبين ورفاقه يعتقدون أن شعبهم قد كتسب حقاً في دعم أمريكا من جراء معاناتهم في الهولوكوست ومن جراء نظام حكمهم الديمقراطي. وقد غير السادات بيئته الاستراتيجية باكتسابه ثقة أمريكا. وكان القلق يتتاب رايبين من أن تكون مكاسب السادات على حساب علاقة إسرائيل التاريخية بالولايات المتحدة، أما السادات فكان الخطأ الواحد في المفاوضات خليقاً أن يعني انتكاسة، وأما رايبين وبلده فكان الخطأ في حالتينهما يعرض بقاء إسرائيل للخطر.

وكان الزعيمان اللذان كانا يتقدمان رويداً، وعلى نحو لا ينقطع أبداً، نحو السلام في الرمال العقيمة والممرات الجبلية المقفرة في سيناء يمضيان قدماً بغية التوجه نحو اختراقات رئيسية أخرى أسفرت عن معاهديتي سلام رئيسيتين بين الإسرائيليين والعرب، وسوف تكلفهما جهودهما حياتهما أيضاً، إذ قتل كل منهما من قبل مواطنيه المتمرسين بالحرب والعنف. وقد أثار فزع العالم الجديد الذي سيأتي به السلام.



obeikandi.com

الجزء الخامس

الانهيار في الهند الصينية، ومأساة الأكراد



obeikandi.com

مأساة الهند الصينية - بداية النهاية

خنق فيتنام

كتب لورنس دريل يقول: إن كل فرد يتمتع باحتياطي من الشجاعة أو الالتزام يعد، مهما بلغ من العمق، غير قابل للاستهلاك ولا قابل لأن يملأ مرة أخرى. وهذا ما حدث للولايات المتحدة فيما يتعلق بالهند الصينية في عام 1975، بعد عامين من اتفاقية باريس لإنهاء الحرب، إذ كانت المثالية قد دفعت بأمريكا إلى الهند الصينية، وحملها استنزاف الطاقات على الخروج.

لقد كرسست الولايات المتحدة عقدين من هدر الدم وإنفاق المال لمساعدة مجموعة من المجتمعات التي استقلت حديثاً، والتي كانت ضعيفة كفرخ الطائر ولتجنبها أيضاً الغزو من قبل جارتها الشيوعية التي لا ترحم والتي هي أكثر قوة من الناحية العسكرية، في فيتنام الشمالية. ومع ذلك فعندما تعرض للتحدي السلام المُقلق الذي تم التوصل إليه بموجب اتفاقية باريس، لجأت الولايات المتحدة في غمرة الآلام المفاجئة الناجمة عن التراجع المادي والنفسي، إلى قطع المعونة العسكرية والاقتصادية عن الشعب الذي كنا منحناه كل التشجيع ليعتمد على حمايتنا. وقد أسلم هذا أولئك الذين جعلنا منهم أناساً قاصرين تحت وصايتنا إلى غزاة شيوعيين لا سبيل إلى ردهم أو تخفيف وطأتهم - كما أسلمهم في كمبوديا إلى غازٍ شيوعي يعمل بأسلوب الإبادة الجماعية.

على أن مرور الزمن قد خفف شيئاً من آلام تلك الشهور الكثيرة. ومع ذلك فما زالت الطريقة التي كانت الهند الصينية تدفع بها إلى الانهيار في عام 1975 تثير لدي شعوراً كأنني أغوص في الوحل، وهو شعور يتألف من أجزاء متساوية من الحزن على الضحايا الذين تم التخلي عنهم والكآبة والسوداوية حيال ما فعلت أمريكا بحق نفسها. ولن أستعرض هنا القرارات التي سبقت الكارثة النهائية، فالمراجع التي تتعلق بهذه تغطي رفوفاً بأسرها في المكتبات، ولقد تطرقت إليها على نحو منفصل في مكان آخر⁽¹⁾ ثم إن الجانب الخصوصي الذي يحطم القلب في النهاية الحاسمة إنما نجم عن الاقتناع بأن مداوات سنين كينيدي وجونسون ونيكسون يفترض أن تكون غير ذات علاقة بالموضوع اعتباراً من ذلك الوقت. ولما كان يفترض في الاتفاقية أن تنتهي الحرب في كانون الأول 1973، مهما كانت وجهات النظر الخاصة بالحكمة

من شن الحرب أو كيفية تسيير دفتها، فقد كنا مدينين تجاه شعوب فيتنام الجنوبية وكمبوديا التي وقفت إلى جانبنا بالمعونة الاقتصادية والعسكرية التي لن تتاح لهم فرصة للدفاع عن أنفسهم من دونها.

وبدلاً من ذلك كانت الولايات المتحدة تبدو وكأنما استحوذ عليها فجأة هاجس جماعي ألا وهو إقصاء ماضٍ كان في الحقيقة لا مهرب منه وقد انهمكت في القضاء على شهوده من حلفائنا السابقين. أما مسألة أن فيتنام الجنوبية ولاغوس وكمبوديا كان يمكن لها النجاة والبقاء بجهودها الخاصة إلى أجل غير محدود لو أنها تلقت المعونة الموعودة بها، فذلك ما لن يعرف أبداً. وليس هناك شك في رأيي في أنه لو وجد أي شيء قريب من المستوى الكافي من المعونة الأمريكية لما انهارت هذه البلدان في عام 1975، أما كيف حدث هذا وكيف طرح الإخفاق التام النهائي نفسه على مستوى السياسة في واشنطن، وكيف تمت معالجته من قبل الرئيس الذي ورث المشكلة، فذلك هو موضوع هذا الفصل.

ويكاد يكون من المستحيل إعادة إنشاء الحالة النفسية السائدة في تلك الفترة. أما أولئك الذين عاشوا فيها، فلا بد أن تبدو لهم كل رواية في حالة تمزق وشذرات، وأما أولئك الذين تمت صيانتهم من اضطراب ذلك الزمان فمن الممكن أن تبدو لهم الأهواء غير ممكنة الفهم على نحو شامل. وجاءت النهاية إلى الهند الصينية كما تجيء في تراجيديا إغريقية حيث تسوق الرؤساء طبائعهم ذاتها لتحقيق قدرهم في بعض الأحيان في معرفة مسبقة كاملة منهم بالألم الذي ينتظرهم. وفي الهند الصينية كانت الطريقة التي وجه بها الممثلون الرئيسيون أنفسهم في العقد السابق تصوغ أفعالهم وإجراءاتهم في عام 1975 بصورة نهائية. وكانت الخيارات التي اختاروها في النهاية، تعديلات لخيارات صمموها قبل سنوات. وما كان قد بدأ في شكل جدل فلسفي في الغالب حول ما يمثل شرف الأمة انتهى في صورة مداولة تقنية حول شكيلات التخليص من المحنة، حتى الرئيس الأمريكي الجديد، هو في الواقع العامل الحر الوحيد بين الرؤساء انتهى إلى أن يفهم أنه لم يكن هناك مخرج سهل غير مكتشف حتى الآن، من هذا المستقع، ومع افتراض ما مضى قبل ذلك، كانت المأساة قد أصبحت لا يمكن تجنبها، ببساطة.

وإذا ما استعدنا الأحداث الماضية وأمعنا النظر فيها يتضح لنا أن الستار الوردي الذي أسدل على الفصل النهائي في اليوم ذاته الذي بدا فيه أن السلام قد جاء إلى الهند الصينية، يعد مدة لحظة عابرة من الزمن.





في 24 كانون الثاني، 1973^(*) اختتمت تصريحاً إعلامياً للبيت الأبيض حول اتفاقية باريس بمد غصن الزيتون إلى ناقدينا :

ينبغي أن يكون واضحاً منذ الآن أنه ما من أحد في هذه الحرب كان يتمتع باحتكار الألم، وأنه ما من أحد في هذه المناقشات كان يتمتع باحتكار البصر النافذ في مسألة الاختلاف. ولما كنا قد أنجزنا آخر الأمر اتفاقية لم ترسم فيها الولايات المتحدة معالم المستقبل السياسي لحلفائها، وهي اتفاقية يفترض أن تحفظ الكرامة واحترام الذات لكل الأطراف، بالإضافة إلى الثام الجروح في الهند الصينية، فقد بات في وسعنا أن نشرع في شفاء الجروح في أمريكا.

وحيث كنت أتحديث لم يكن قد تبين لي أن ووتر غيت التي كنت ما أزال غير مطلع عليها، كانت تستبقي إغلاق أبواب الأمل في الشفاء في الولايات المتحدة، بينما كان تصميم الولايات المتحدة الذي لا سبيل إلى تخفيف حدته في فيتنام، على الانتصار، يحول اتفاقية السلام إلى فترة استراحة وجيزة قبل تجديد الانقضاض.

وقد كنا نؤمل - بسداجة - كما تبين لنا، أن نحقق اتفاقية باريس ووحدة الشعب الأمريكي، لأن حركة السلام ستكون قادرة على الظفر بالرضى من خلال إنهاء الأعمال العدائية، ولأن المدافعين عن «السلام المشرف» سيستطيعون أن يفخروا بأنهم خلصوا الولايات المتحدة من دون أن يفسدوا ثقة حلفائنا بنا. كما كنا نأمل أن يوحد الخصوم السابقون صفوفهم بعد انسحابنا من فيتنام وراء الفرضية التي تقيد أن شعوب فيتنام الجنوبية ولاوس وكمبوديا المعدة للمعركة، كانت مؤهلة، على الأقل، لاستمرار المعونة الاقتصادية والعسكرية بموجب الاتفاقية. ولم يكن مقدراً لهذا أن يحدث. فبعد كل ما حدث، وربما كان من الممكن أن لا يكون، كانت الجراح قد باتت عميقة إلى حد لا يحتمل، على كلا الجانبين، وكانت ووتر غيت تقدم الذريعة، غير أن الميراث الذي ورثناه عن عقد الصراع المدني كان هو الذي هيا الدافع. وكانت الحركة التي سميت حركة السلام قد انبثقت من البحث عن نهاية الحرب من أجل معالجة حالات الإحباط الأمريكي في الهند الصينية من حيث كونها علائم على تدهور المعنويات، كانت في حاجة إلى أن يتم استئصالها بجذورها وفروعها، وكان المبدأ الذي يثبت الروح في سياسة أمريكا الخارجية بعد عام 1945 - وهو أن الولايات المتحدة لديها التزام بحماية الشعوب الحرة ومساندتها - قد تحول، بسحر ساحر، في أيدي الثقافة المضادة الجديدة، إلى رمز للغطرسة والحكم المسبق في مجتمع فاسد⁽²⁾. ثم إن الانهيار الشامل في الهند الصينية غير الشيوعية، على الرغم من نضال ثلاث من الإدارات الأمريكية، للحيلولة دون حدوث ذلك باسم الأمن القومي، كان، بالنسبة لهذا الرهط، شيئاً لا يقل عن تنفيس مرغوب

(♦) كانت اتفاقية باريس بمبادرة مني ومن لي دوك تو في 23 ل2، 1973، وقد وقع عليها وزراء الخارجية في احتفال علني في 27 ل2.

فيه (catha6sis) . على الصعيد القومي، وكان قد تم إدخاله في فيتنام بحلول خريف عام 1965، عندما دعاني السفير هنري كابوت لودج للخدمة بصفة مستشار له، وعلى الرغم من كونه متمرساً في الحرب الباردة فقد أصبحت مقتنعاً، بعد أسابيع قلائل قضيتها في البلاد بأن هذه الحرب لا يمكن كسبها بقواعد الالتزام التي تسمح لرجال العصابات باختيار ميدان المعركة وتقرير مدى حدة القتال⁽³⁾. ولما لم يكن هناك خطوط للجبهة داخل فيتنام الجنوبية، ولما كانت إدارة جونسون ترفض تعقب العصابات داخل المناطق المحرمة وراء الحدود، في لاوس وكمبوديا، فقد دعوت إلى التوصل إلى نتيجة عن طريق التفاوض.

وفي أواخر عام 1967، عَهِدَ إلي الرئيس جونسون بمهمة دبلوماسية استطلاعية، مع استخدام أحد معارفي الفرنسيين وسيطاً، وكان «هوشي منه» قد أقام لدى هذا في عام 1946، أثناء التفاوض مع فرنسا. وانتهت المسألة، كما كان مقدراً لكل المبادرات الدبلوماسية الأمريكية تجاه المحاربين ذوي التصميم العنيد القادمين من هانوي. وذهب ريمون أوبراك بالفعل إلى هانوي، واستقبله «هوشي منه» الذي صدرت عنه كلمات قليلة، غامضة ملتبسة، فُسِّرَت في واشنطن على أنها إشارات إلى رغبة في التفاوض ولكننا نعلم الآن أنها كانت مصممة من أجل التهدة المؤقتة للولايات المتحدة قبل الهجوم في رأس السنة الفيتنامية الجديدة، أي بعد ذلك بشهور قلائل.

وكان الاستراتيجية التي تبنتها إدارة نيكسون قد أذنت بها مقالة كنت كتبها لمجلة «الشؤون الخارجية» حين كنت أستاذاً في جامعة هارفارد، ولكنها لم تشر بالنظر إلى الوقت الطويل اللازم للتحضير والإعداد للنشر، إلا بُعِدَ تعيني مستشاراً للأمن القومي، وكنت أحت فيها على معالجة القضايا العسكرية منفصلة عن القضايا السياسية. وقلت إن القضايا العسكرية سيتم التفاوض عليها بين الولايات المتحدة والأحزاب الفيتنامية مما يؤدي إلى وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الأجنبية، وتبادل السجناء، وفرض القيود على عمليات التسليح، وستبادر الأحزاب السياسية عندئذ إلى عملية سياسية ستكون بها شعوب الهند الصينية قادرة على تقرير مستقبل بلدانها.⁽⁴⁾

تبني نيكسون هذا النهج، وأصبح الأساس للتسوية النهائية. وعلى كل حال فقد ظلت هانوي ترفض، رفضاً شاملاً، أي نتيجة لا تقرر، سلفاً، انتصاراً شيوعياً. ولم تتغير شروط هانوي نهائياً حتى 8 تشرين الأول، عام 1972 عندما حدث الاختراق أخيراً. ولم تكن الشروط تتغير مهما عدلنا من شروطنا، بينما ظلت هانوي تقنع المحتجين الذين تسهل مخادعتهم بأنه لم يكن يقف في طريق التسوية التي يسهل الوصول إليها سوى الإدارة الأمريكية المتعطشة للدماء. وكانت شروط هانوي التي لا تتزحزح هي أن تلتزم الولايات المتحدة في بداية أية مفاوضات، بموعد نهائي ثابت لانسحاب القوات الأمريكية. ويضاف إلى ذلك أن هذا البرنامج سيظل ثابتاً بالنتيجة. بصرف النظر عما يحدث في المفاوضات بالنظر إلى القضايا

الأخرى، أو على الجبهة العسكرية. وفي الوقت ذاته كانت الموافقة على مسودة هانوي خليفة أن تترتب عليها الاستعاضة عن «حكومة الدمية» الأمريكية في سايجون، والتي يرأسها نجوين فان ثيو. بـ «حكومة الائتلاف» التي تتألف من الشيوعيين وممثلي القوة الثالثة، الضبابية الغامضة، التي يفترض أنها محايدة، وبقياً إدارة ثيو، وسوف يتولى، بالنتيجة، هذا الائتلاف المكوّن، جزئياً، من الشيوعيين، والمجرد من السلاح، والمقطوع الرأس، التفاوض، في غياب القوات الأمريكية، على تسوية نهائية مع الحكومة الثورية المؤقتة، الشيوعية(*) بأكملها، أي الحكومة الثورية المؤقتة. كانت وصفاً فجأة للاستسلام.

ولم نحقق نجاحاً قط، خلال السنوات الأربع من المفاوضات، في أن نستحصل من لي دولك ثو (عضو المكتب السياسي، وكبير المفاوضين في فيتنام الشمالية)، على اسم واحد من أصحاب البزات الرسمية من سياسيي فيتنام المعروفين الذين يمكن أن يثبتوا أنهم مقبولين لدى هانوي ليمثلوا عناصر «قوة ثالثة» من الائتلاف المقترح، ولما تجردت هانوي من كل ما تستر به كل التجرد، وصلت شروطها إلى درجة انسحاب القوات الأمريكية غير المشروط، مع اقتران ذلك بالإطاحة — من قبلنا — بحكومة متحالفة مع الولايات المتحدة، ليكون من الممكن تسليم فيتنام الجنوبية للشيوعيين. ولم يكن نيكسون، ولا أنا مستعدين لإنهاء التزام أمريكا تجاه فيتنام، الذي ورثناه عن سببقنا، بخيانة الملايين الذين وضعوا ثقتهم في بلادنا.

وعندما لم نستطع أن نحقق انسحاباً متفاوضاً عليه، نفذنا من برامجنا قدر ما كان ممكناً، من جانب واحد، مع تدعيم القوات الفيتنامية، وسحب ما يزيد على نصف مليون من القوات عند نهاية فترة ولاية نيكسون الأولى وخفض عدد القتلى والمصابين، المعروف، من معدل يبلغ 1,200 في الشهر، في عام 1968، إلى أقل من ثلثين في عام 1972، ومع حلول عام 1973، لم يكن قد تبقى من القوات في الفيتنام سوى ثلاثين ألفاً من الأمريكيين، إذ ما عادوا ملتزمين بالقتال الأرضي. وكانت كل خطوة على هذا الطريق تلقى معارضة حارة وفي بعض الأحيان عنيفة، من قبل حركة السلام التي كان خيارها الوحيد، في مقابل سياستنا، هو الانسحاب من جانب واحد، في مقابل أسرارنا.

وهكذا تردت مناقشتنا الداخلية، على الرغم مما كان يَغشّيها من سحب البلاغة التي تهب الحق لأهلها وحدهم، من دون سواهم، إلى مستوى القضية الواحدة، المستقيمة نسبياً، أما إدارة نيكسون فلم تكن تعتقد أن مما تبيحه الأخلاق، ولا الحصافة أو الحكمة، بالنسبة للأمة الرئيسية في الائتلاف الديمقراطي، أن تستعفي وتستقبل، ببساطة عن طريق الإطاحة بحكومة حليفة. وكانت حركة مناوأة الحرب تحتج بنقيض ذلك تماماً: وهو أن مثل هذا الاستعفاء يظهر الولايات المتحدة من غطرستها،

(♦) الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام (PRG) لم تكن إلا تجسيداً (لجبهة التحرير الوطنية) NLF أو الفيتكونغ - أي الشيوعيين في فيتنام الجنوبية.

والإدارة الأمريكية من تعطشها إلى الدماء، وأن الطرف الثاني هو الذي يشكل العقبة الحقيقية في طريق السلام، وليس تصلب هانوي أو عنادها.

وفي تشرين الأول 1972 تراجعت هانوي عن فرط شروطها بالقوة، وقبلت بالشروط التي كان نيكسون قد طرحها علانية في 25 كانون الثاني، (وبشكل سري في أيار 1971) - وذلك قبل تسعة أشهر من انتخابات الرئاسة. وهي: استمرار حكومة سايفون، ووقف إطلاق النار، والانسحاب الأمريكي، وإنهاء التسلل والتعزيزات من فيتنام الشمالية، وعودة الأسرى، واستئناف الحوار السياسي بين الأطراف.

ولم تكن لدينا أوهام بصدد ما طرحناه أمامنا، إذ لم أكن، أنا، ولا نيكسون، نعتقد أن عناد هانوي، وقادتها المتعصبين قد تخليا عن كفاح العمر. وأندرت نيكسون أثناء الطور النهائي من المفاوضات، في عام 1972، بأن هانوي سوف تضغط للحيلولة دون الوصول إلى اتفاقية، وأن السلام لا يمكن الحفاظ عليه إلا باليقظة والحذر الشديد:

وكما كنت أقول لك استقامة منذ منتصف أيلول، فهذه عملية ذات خطورة بالغة، ولسوف ينعكس الناتج النهائي، في جوهره على الثقة وعلى الأداء السياسي للطرفين. ولما كنا قد رأينا الكراهية وسوء الظن المرّضي بين الطرفين الفيتناميين، ونحن نعلم بالقدر ذاته أن هانوي ليس لديها رغبة في التراجع عن أهدافها الاستراتيجية، فلا بد لنا من أن نواجه الواقع، وهو أن هذه الاتفاقية يمكن أن تقتصر إلى تأسيس الحد الأدنى من الثقة التي يمكن أن تمس إليها الحاجة، وعلى هذا فمن الممكن أن نتهار، بلا ريب. ولا شك في أنها ستطلب منا وضعية الاستعداد الدائم والرغبة في التدخل لمنع هانوي وحلفائها في جنوبي فيتنام من قصم الحواف، شيئاً فشيئاً⁽⁵⁾.

وفي مطلع عام 1973 حَسِبْنَا أننا في وضع يمكننا من تلبية هذه المتطلبات وإذا تلقت سايفون معونة عسكرية واقتصادية كافية، فسوف يدع التوازن العسكري جنوبي فيتنام قوية بما يكفي لمقاومة الضغوط الشيوعية - مع عدم قدرتها على مواجهة هجوم شامل من قبل الجيش النظامي لفيتنام الشمالية. وإذا نكثت فيتنام الشمالية بالاتفاقية وبتعهداتها بمنع التسلل، بشنها غزواً شاملاً فنحن ننوي الدفاع بالقوة الجوية والبحرية، وهو الأمر الذي مات من أجل تحقيقه أكثر من 55 ألف أمريكي.

ولكن لا سياسة خارجية هي أقوى من قاعدتها الداخلية، وكنا نرى أن من المُسَلِّمَ به أن عقد اتفاقيات باريس تضمن حق فرضها - كما كانت الحال في كل صراع سابق ولاحق حيث ضحى الأمريكيون بأرواحهم، غير أن ووتر غيت قوضت سلطة الرئيس وغيّرت التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولم تفعل اتفاقية باريس شيئاً لإنهاء الجدل سوى أنها أعطته تركيزاً جديداً.

وخلال عامي 1973 و1974 أصبح فرض الاتفاقية مثيراً للجدل مثلما كانت الحرب ذاتها، وكانت الحجج ضده مطابقة لتلك الحجج، وما كانت الحركة المناوئة للحرب لتقبل بالمقدمة المنطقية القائلة:

إننا حققنا السلام المشرف، لأن قبولها بها خليف أن يتناقض مع موضوعها الأساسي، وهو أن السلطان الأمريكي كان هو ذاته مصدراً للشر في العالم.⁽⁶⁾ وباتت المجموعات ذاتها التي كانت قد عارضت كل إجراء ممكن من إنهاء الحرب، ترفض الآن أي سياسة، سواء أكانت لفرض الاتفاقية أم لمساندة الشعوب التي تم خوض الحرب من أجلها.

وكانت تبرر هذا الاستسلام في فترة ما بعد الاتفاقية بالفرضية المخادعة القائلة إنه ليس هناك «التزام» شرعي بمساندة فيتنام أو دعم اتفاقية باريس وليس هناك سوى رسائل سرية «رئاسية» تعبر عن نيتها فعل ذلك. وجاء اتهام مهووراً بالموافقة غير المستحسنة من قبل أعضاء في الإدارة السابقة، كان يفترض أن يكونوا ذوي اطلاع حسن على الرسائل الرئاسية أثناء وجودهم في السلطة، وهي الرسائل التي كانت توازي على الأقل ما كان وعد به الرئيس نيكسون الرئيس ثيو.⁽⁷⁾

والرسائل الرئاسية لا تشكل التزامات شرعية ولكنها تعبيرات عن نية الرئيس القائم على رأس السلطة فيما يتعلق بأحداث محتملة يمكن التنبؤ بها، وهي تفرض التزاماً على خلفائه ليس بالشرعي ولكنه أخلاقي. وهو التزام لا بد أن يضعف مفعوله بفعل المسافة التي تفصله عن الرئاسة. وبالطبع فإنه ما من رئيس يعد قادراً على أن يلزم الكونغرس بإعلان من جانب واحد.

وفي حالة فيتنام كانت رسائل الرئيس مكتوبة خلال الفترة الفاصلة بين انتخاب الرئيس الجديد واستهلال هذا الرئيس لسلطته. ولذلك كان لدى ثيو كل سبب يحمله على أن يتوقع أن يكون لدى نيكسون أربع سنوات لتنفيذ بيانات في صدد نواياه التي تتسجم انسجاماً كاملاً مع سجله السابق. ويضاف إلى ذلك أن رفاق الرئيس أقروا مراراً وتكراراً بتصميم الإدارة على فرض الاتفاقية، علانية، كما يمكن أن يُرى ذلك من خلال البيانات العامة لإدارة نيكسون، في الملاحظات⁽⁸⁾ وكانت هذه البيانات تكرر المادة التي كانت متضمنة في الرسائل الرئاسية إلى الرئيس ثيو.

وفي كل حدث، كان الجدل حول صيغة التزام أميركا يفترق إلى النقطة المركزية، فلا إدارة فورد ولا إدارة نيكسون وضعت موضع التنفيذ التزاماً شرعياً بمساعدة فيتنام. وكان ما نصر عليه شيئاً أعمق — التزاماً أخلاقياً، وكان في أعناقنا ذمة تفرض مثل هذه المساعدة للشعوب التي وقفت معنا، وحيال الإصابات والأرواح المهدورة التي خلفناها وراءنا، وتجاه الجهود المشتركة التي كنا مشاركين فيها — وباختصار، تجاه أنفسنا.

عندما تبرم الولايات المتحدة اتفاقية سلام يترتب على الطرف الآخر بصورة أوتوماتيكية أن يكون على علم بأننا لن نسمح بأن ينتهك شروطها مع الإفلات من العقوبة. فبدون العقوبة على الانتهاكات يتحول وقف إطلاق النار إلى مهرب للاستسلام، وكانت كل إدارة سابقة ولاحقة تتبنى هذه النظرة. وقد

تم الحفاظ على ناتج حرب الخليج في عام 1991 إلى حد بعيد لأن كلا الرئيسين بوش وكلينتون، ولا سيما الأخير، استعمل القوة، أو هدد بها لتدعيم الترتيبات التي أنهت الحرب مع العراق.

وخلال ستة أشهر بعد اتفاقيات باريس شرع معارضو التورط الأمريكي في الهند الصينية ناتجهم المفضل بصكوك ملزمة صادرة عن الكونغرس - وهو الشيء الذي لم يعملوا قط على تحقيقه بينما كانت الحرب تحتدم أوزارها. وعندما حظر الكونغرس، في حزيران 1973 استخدام القوة العسكرية «في الهند الصينية أو بسببها» كانت الولايات المتحدة، بالنتيجة محظوراً عليها أن تفرض اتفاقية ضحى بأرواحهم من أجلها أكثر من 55000 ومئات الألوف من الفيتناميين. وفي الوقت ذاته تم خفض المعونة العسكرية لفيتنام من 1.2 مليار دولار، عن السنة المالية 1973، إلى واحد مليار دولار عن السنة المالية 1974 و700 مليون دولار عن السنة المالية 1975، على الرغم من حقيقة أن أسعار النفط كانت تتضاعف أربع مرات وتستنزف احتياطات سايفون الضئيلة من العملة الصعبة.

وفي هذه الظروف سربت هانوي أكثر من 130,000 جندي مع دباباتهم ومدفيعتهم الثقيلة إلى جنوبي فيتنام، على مدى العام ونصف العام اللذين مضيا على الاتفاقية، وأنشأت شبكة من الطرق، لتحوّل قواتها بسرعة من قطاع إلى آخر - وكل ذلك في خرق فاضح للاتفاقية، وكانت الولايات المتحدة تخنق جنوبي فيتنام وتشل قدرته على التصرف ولم يكن من المفاجئ أو المدهش أن المأساة انتهت بغزو جيش فيتنام الشمالية بأسره لجنوبي فيتنام، بينما كانت الولايات المتحدة تقف مكتوفة الأيدي، مشلولة بخلافاتها.

فور و فيتنام

عندما أصبح فور رئيساً، كان دعم المعونة العسكرية أو الاقتصادية للهند الصينية أخذاً في التفسخ على نحو ظاهر جلي وكان أولى قراراته يتعلق بالكيفية التي يجب أن يصدر بها رد الفعل حيال ميزانية معونة عسكرية غير كافية إلى حد يبعث على اليأس، كانت تشق طريقها إلى الكونغرس وكانت المخصصات لفيتنام يجري تخفيضها بنسبة 50% كل عام منذ التوقيع على اتفاقية باريس. وكانت إدارة نيكسون قد طلبت 4.1 مليار دولار للمعونة العسكرية عن السنة المالية 1975، وكانت لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ التي يرأسها جون تينسي، الجليل، والمحافظ من ميسيسيبي قد خفضت هذه المعونة إلى واحد مليار دولار. والآن كانت لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ التي يرأسها المحافظ بالقدر ذاته، جون ماكليان من أركنساس، تخفض المعونة بمقدار 300 مليون دولار أخرى من برنامج المعونة العسكرية. وفي الوقت ذاته كان يجري خفض المعونة الاقتصادية من 650 مليون دولار، إلى 250 مليون. بل إن هذه التخفيضات تبدو أكثر حدة عندما تقاس بالدولارات الحقيقية، لأن الزيادة في أسعار النفط، والتضخم خفضا القيمة الفعلية لسلة المعونة إلى نحو ربع المقدار الذي كان في عام 1973.

كانت معارك الميزانية بمثابة بدائل عن تحدٍّ أساسي كان يفرض على الرئيس الجديد أول مرة من قبل الكونغرس الذي ورثه عن نيكسون وحتى بمزيد من الإصرار من قبل كونغرس مارك جوفرن الذي انتخب في عام 1974. وكانت الضغوط التي تجري ممارستها لتصفية حتى التورط الأمريكي المالي في الهند الصينية وهي التصفية التي كان يُدعى أنها تجري باسم وضع نهاية للقتل، مع نسيان المجزرة التي ستشأ عن انهيار الهند الصينية. وفي الوقت ذاته، كان بعض رفاق فورد من أيامه في الكونغرس، الذي كانوا يرون مسيرة حياة بعد مسيرة حياة، تفسدها فيتنام، بحثونه على تجنب الانجرار إلى الدخول في الدوامة، ولا سيما فيما سيكون بوضوح معركة خاسرة. وفي لحظاتهم الأكثر براءة، كان بعضهم يعلل نفسه بالوهم القائل: إن صديقهم القديم يمكن أن يجمع الثقة من أجل إنهاء تورط أمريكا في الهند الصينية. أما فورد فلم تكن لديه أمثال هذه التصورات الخاطئة. وكان يفهم بحكم الغريزة، أن قسّم تقلد المنصب جره إلى المشاجرة، ومما يحسب لصالحه أنه أدرك الشعار السائد وهو شعار إنهاء التورط الأمريكي لما كان يتسم به من اللطافة في التعبير عن شيء بغيض، الدالّ على التخلي عن الهند الصينية وتركها لخصومنا ليفرغوا منها تبعاً لإرادتهم. ولما كانت القوات الأمريكية قد رحلت منذ عهد بعيد، فقد بات تورطنا الرئيسي الآن عن طريق المعونة العسكرية والاقتصادية وكان إنهاء ذلك خليقاً أن يجعلنا شركاء في جريمة تدمير المؤسسات التي أقمناها لها هناك، والرجال والنساء الذين كانوا يعتمدون علينا. ومع ذلك فقد كان معارضونا يحققون المكاسب على الأرض، إذ لم يكن هناك أحد يترك لمناقشة المسألة وتنفيذها، وكان المحافظون قد فقدوا روحهم المعنوية مع وقف القصف بالقتال الذي كان أمر به جونسون في عام 1968، وكان مؤيدو نيكسون يتعرضون لانهيار المعنويات من جراء ووترغيت، وكانت هيئة العاملين الجدد في البيت الأبيض لا تتطوي على تقبل للقتال الوحشي الذي كانوا يرقبونه حتى الآن من الخطوط الجانبية. وهكذا، ثابرت، أنا وسكو كروفت، إذ كنا نتمتع على الدوام بدعم الرئيس، على مساندة حليفينا، ثم جنحت، وقد بلغت العلة من قلبي، إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه على الأقل، من أرواح الفيتناميين والكمبوديين قبل الكارثة النهائية التي كان فرضها الكونغرس ووسائل الإعلام.

ولكي يظهر فورد بصورة رمزية، التزامه بالحفاظ على فيتنام جنوبية حرة، كان قد أظهر اهتماماً باستقبال سفير فيتنام الجنوبية، ثران كيم فوونغ من أجل اجتماع خصوصي مساء أول أيامه في المنصب. وأكد الرئيس لفوونغ أنه ملتزم ببقاء سايفون، وسوف يفعل أقصى ما في وسعه لرفع مستويات المعونة. وفي اليوم ذاته كرر فورد هذا التأكيد مراراً في رسالة إلى ثيو، مضيفاً إلى ذلك مسودة مجلس الأمن القومي التي صاغها بنفسه:

إن عمليتنا التشريعية عملية معقدة، ولم يجر استكمالها بعد. وعلى الرغم من أنها يمكن أن تستغرق بعض الوقت فأنا أريد أن أكرر لك الإعراب عن ثقتي بأن دعمنا سيكون في النهاية كافياً في كل من الحسابين.

ولم يحط فوردي ولا أنا حتى الآن، بكل العمق، النطاق الذي تمخضت عنه المعارضة في الكونغرس، أو بالرسالة التي لا شك في أنها ستكون قد عدلت وكان دعم الكونغرس لمعونة فيتنام قد تبخر على كلا طرفي الطيف السياسي. وفي حزيران، بينما كان نيكسون ما يزال في منصبه، أقر السناتور جيمس ألين، ممثل ألاباما، وهو محافظ، وأستاذ في المناورة التشريعية، أنه كان يدعم الإدارة إلى أن عادت القوات والأسرى إلى الوطن، ولكن ولأن هذه المهمة قد تم إنجازها فقد «بات من الواجب علينا الآن أن نخرج»⁽⁹⁾. وتحدث السناتور هيوبرت همفري، المدير الذي يتمتع بحق الكلام في فاتورة المعونة الخارجية بإذلاً الجهد ذاته، في بلاغة ليبرالية قائلاً: «إننا نهمل الدرس الأكثر أهمية على الإطلاق، وهو أن المعارك السياسية لا يمكن إنهاؤها بقوة السلاح»⁽¹⁰⁾.

وليس هذا بالاستنتاج الذي توصل إليه معظم المؤرخين، وحتى حربنا الأهلية، نحن، ربما لقنت درساً مختلفاً لصديقي صاحب القلب الطيب من مينيسوتا والذي دمرت فرصه في الوصول إلى الرئاسة بالاحتجاج على موضوع فيتنام في عام 1968. أما المحافظون الجدد، الذين كانوا مشغولين بشجب موقف إدارة فورد بالنظر إلى لينة المزعوم تجاه الضغوط الشيوعية، فما عادوا يعثر عليهم في أي مكان في المداولة التي كانت تجري داخل المجلس حول كيفية مقاومة العدوان العسكري الشيوعي الذي كان يحدث بالفعل.

وخلال الأسابيع القلائل الأولى من رئاسته، أي في آب 1974 كان فورد مشغولاً في المقام الأول بأزمة قبرص، وتزويد إدارته بهيئات العاملين، وبالتفكير في رفع العقوبة عن نيكسون، ولم يتهيا له التحول إلى قضية المعونة للهند الصينية إلا في 5 أيلول، بطريقة منهجية. وحذرته أثناء اجتماعي اليومي به، قائلاً: إذا لم تبذل جهداً ضخماً من جانبك فسنواجه مشكلة في فيتنام، وإذا لم نفعل ما يكفي، فلن يكون من المهم مدى ضالة ما تفعل، ويبدو أن فيتنام الشمالية مترددة لم تعقد العزم، وقد تنازعك نفسك إلى الاجتماع بقيادة الكونغرس في الأسبوع التالي فكلانا يواجه مشكلة فيما يتصل بالقيود ومبالغ الدولارات.. وثمة آخرون سوف يرون ما يحدث للشعب الذي يعتمد على الولايات المتحدة، ففي البداية نحقق تسوية غير مرغوب فيها، ولكنها مصحوبة بالوعد بمساعدة غير محدودة. ثم يتم قطع المساعدة خلال عامين.

ومن أجل التناسق طرحت خيار التخلي عن فيتنام:

أنت تتمتع، بالفعل بحكم كونك الرئيس الجديد، بخيار معين، ففي وسعك أن تدعها تذهب ولا لوم عليك، وذلك على الأقل، خلال عام 1976. ولا بد أن أقول إنني أرى أن هذا خطأ، وإن الليبراليين الذين سيفقدون لهذا استحساناً، لخليقون أن يمسكوا عن هذا إذا ما تسمرت الأمور كثيراً.

ولم يفكر فورد في ذلك الخيار مطلقاً، وقد كان خلال الحرب الفيتنامية الجمهوري التالي بعد الرئيس في اللجنة الفرعية للدفاع التابعة للجنة مخصصات هيئة الممثلين، وكانت له معرفة واسعة بأهمية

مستويات المعونة، وكان يحتاج إلى الاطلاع ليفهم أن مستويات المعونة التي تتردى على نحو مستمر كانت تشكل خطراً سيكولوجياً وعسكرياً يندّر بشر مستطير. وفي الثاني عشر من أيلول أرسلت إلى فورد مذكرة وصفت تأثير مستوى الملايين السبع مئة في المعونة العسكرية.

- إنها مبالغ غير كافية لتعويض المعدات التي أصابها العطب أو التي فقدت.

- تخفيض بنسبة 50% في استخدام الطائرات بالإضافة إلى 112 سرب من الطائرات جاثمة على الأرض.

- انخفاض في عمليات المراكب البحرية بنسبة 30%، وعمليات المراكب النهرية بنسبة 82%.

- الإمدادات الطبية سوف تستهلك تماماً بحلول نهاية أيار 1975.

- وقود القوات البرية يستهلك بحلول أواخر نيسان 1975.

- وبحلول نهاية السنة المالية 1975 لن يكون لدى الجيش سوى ربع الحد الأدنى من احتياطي المؤونة الضرورية واللازمة لتلبية حاجات هجوم كبير.

- الطائرات غير المستخدمة والمعدات الأرضية سوف تتدهور حالتها بسرعة.

كانت الخسائر البشرية في جنوبي فيتنام تتصاعد تصاعداً مطرداً إلى ما فوق مستويات العجز، ووصلت إلى 26000 وفاة ميدانية منذ التوقيع على اتفاقية باريس قبل عشرين شهراً، ولم يتأثر قادة الكونغرس بهذه الأرقام، وكان أكثر ما استطاع فورد أن يستخرجه منهم وعد من السناتور ستينيس بأن ينظر نظرة المتعاطف إلى طلب 300 مليون دولار من أجل ميزانية تكميلية في كانون الثاني 1975، على أن هذا لم يحسن الأمور كثيراً لأن المبالغ سوف يجري صرفها، على قدر ما يتعلق الأمر بسايفون، بالمعدل المتضمن في ميزانية السبع مئة مليون، إلى أن يمكن إجازة الميزانية التكميلية، الأمر الذي لن يتحقق إلا في بحر عام 1975، هذا إذا تحقق على الإطلاق.

وتحول الطلب التكميلي إلى منتدى لهجوم مفاجئ آخر على التمويل من أجل الهند الصينية التي كان يجري فيها الدفاع عن التخلي عنها بمزيد من الصراحة وبذرائع تزداد إصراراً على نحو مطرد: هل لدينا التزام شرعي بتمديد أجل المعونة لفيتنام، وهل ينبغي لنا أن نرفع مستوى معونتنا إلى مستويات المعونة السوفييتية والصينية لهانوي؟ أولاً ينبغي لنا أن نبحث عن حل سياسي بدلاً من الحل العسكري؟ وكانت الحجة تقضي إلى أسابيع من المماطلة والتسويف، إذ كانت تتم إقامة جلسات استماع من قبل لجان الكونغرس المتشكلة. وأخيراً تخلى معارضو المعونة الذين باتوا الآن يشكلون أغلبية، عن معركتهم الدفاعية التعويضية، وبدؤوا يستجمعون قواهم حول اقتراح مؤداه أن على فيتنام الجنوبية أن تتعلم كيف تقف على قدميها معتمدة على نفسها، وفي وسعها أن تتوقع، على أفضل الأحوال هبة تتألف من مبلغ إجمالي نهائي يكون نوعاً من تعويض البطالة.

كنت داخل الإدارة، المدافع الرئيسي عن مستويات من المعونة لها دلالتها، ولما كنت المفاوض في اتفاقيات باريس فقد كنت أشعر بمسؤولية خصوصية، وما كنت لأختتم المفاوضات لو لم أكن مقتنعاً بأننا سنقوم بالإمداد بالمعونة الكافية بعد انسحابنا، ولم يحدث قط أن خطر ببالي أن من الممكن أن ننجو بأنفسنا بإلقاء العبء الذي كان لدينا، عبء شعب بأسره كنا متحالفين معه، عن كاهلنا، وحين كانت فيتنام تنهار، كانت اندفاعة ندائي موجهة نحو مفهومات مخالفة للزي السائد، مثل «الشرف» و«الالتزام الأخلاقي» لا إلى السياسة الواقعية، كما كانت لدى نقادنا. وفي 22 آذار 1974 قلت في اجتماع هيئة العاملين:

أشعر بقوة بالغة وذلك لأن خسارة 50 ألف رجل قد فرقت بلادنا، وتوصلت إلى استنتاج، وهو أن طرحي ذلك بعيداً، الآن، مقابل 100 مليون دولار، بهذه الطريقة أو بأخرى، إنما هو خزي وعار، وأنا حرمي بي كثيراً، أن أخبر الكونغرس بما نعتقد أننا نحتاجه وأدعهم يتحملون المسؤولية عن قطعه.

وما من دولة كانت الولايات المتحدة تدافع عنها أثناء الحرب الباردة، طلب إليها في أي يوم من الأيام أن تقف مستقلة بنفسها تماماً، من دون بعض الحماية الأمريكية المستمرة بعد ذلك. فالقوات الأمريكية لم تغادر أوروبا في نهاية الحرب العالمية الثانية، وإنما بقيت حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، وظلت عدة فرق في كوريا على مدى ما يقارب نصف قرن منذ انتهاء الحرب الكورية، واحتفظ بوجود أمريكي قوي في الخليج منذ طرد العراق من الكويت، وكانت فيتنام وحدها هي التي أصررنا فيها على أن يدافع حليف لنا عن نفسه بقواته الخاصة وحدها تماماً وهذا في وجه خصم هو من أكثر ما واجه أي حليف من حلفائنا من الخصوم، قسوة وتصميماً. ألم يكن من واجبنا، عند الحد الأدنى، تجاه فيتنام على الأقل، أن نتيح لها فرصة معقولة للدفاع عن نفسها بإمدادها بالمال الضروري الكافي لتفعل هذا؟ وماذا كان يمكن أن يحدث في أوروبا أو كوريا أو الخليج لو أن الولايات المتحدة سحبت قواتها، وقطعت معونتها، ثم شرعت حظراً على الرد على العدوان بالقوات الأمريكية؟

وفي الأعوام 1971-1973 عندما كنا نحرر أنفسنا من فيتنام، كان هناك الكثير من التعبيرات عن دعم الكونغرس لفكرة منح معونة سخية بعد انسحاب للقوات الأمريكية، وعلى هذا دافع السناتور جاكوب جافيتس، وهو من قادة «الحماثم» عن مخصصات الكونغرس بالأمر بتخصيص 2 مليار دولار بعد انسحاب أمريكي باعتبار ذلك تعبيراً عن التزام تجاه الملايين من الفيتناميين الذين تم إدخالهم في عمليات الولايات المتحدة الضخمة، في فيتنام⁽¹¹⁾. وفي 11 أيار 1972 نقلت عن السناتور فرانك تشورس «صحيفة كريستيان ساينس مونيتور»، ما يلي:

يتابع السناتور تشورس والحماثم الآخرون طريقهم، متمشين مع نية إدارة نيكسون إعطاء حكومة سايفون المبالغ التي تحتاج إليها، ويشير السناتور حقاً إلى أنه في حالة تغير في الحكومة يأتي برجل مثل

الجنرال وونغ فان منه (منه الكبير) إلى المقدمة، يمكن أن يقل الاعتماد على معونة الولايات المتحدة. وفي 21 شباط 1973 صادق السناتور كليفورد كيز من نيوجرسي، وهو رجل آخر من الحماة على استمرار المعونة.⁽¹²⁾

إن هدفنا في الهند الصينية يجب أن يكون إعادة البلدان إلى ما كانت عليه قبل أن تبدأ هذه المشكلة. وبهذا التوصيف أريد كل التأييد مفهوم المعونة الخارجية، ولا أعتقد أن مما ينتقص من مقدرتنا بأية طريقة من الطرق أن نفعل ما ينبغي لنا أن نفعله في وطننا على النحو اللائق.⁽¹³⁾ (ويمكن العثور على لائحة أكثر شمولاً، في الحواشي).

وفجأة أخذت تهب رياح من فقدان الذاكرة وبمجرد إبرام اتفاقية باريس بات الكونغرس يظهر ولعاً غير عادي بالتوصل مما كان ينادي به حتى الآن على أنه ركن من أركان الإيمان، وكان من أمثال هذه الحجج أن معونتسا سايفون ينبغي ألا تكون أكبر من التوريدات السوفييتية والصينية لهانوي، ولكن هذا كان يقيس على ما لا يقبل القياس عليه، فقد كانت سايفون ملتزمة بالدفاع عن حدود ذات أحراش وغابات يبلغ طولها نحو ألف كيلومتر، وكان في وسع الفيتناميين الشماليين أن يركزوا على أي نقطة، وكانوا يتوسعون ويرفعون مستوى نظام الإمداد في خرق فاضح لاتفاقية باريس، ليمكنهم ذلك من تركيز قواتهم بسرعة وبأعداد متفوقة، في نقاط حاسمة. وظلت القوات المسلحة في فيتنام الجنوبية، حتى صيف عام 1974، قادرة على تحقيق التوازن، بمدفعية وقوة جوية متفوقتين. والآن باتت اقتطاعات الكونغرس من الميزانية ترغمهم على أشكال من التخفيض الدراماتيكي في هذه الأنشطة الموصوفة آنفاً.

وكان ثمة ذريعة أخرى للتخلي عن الأهداف الإنسانية المتصلة بجنوب فيتنام إذ كان يقال: إن المزيد من المعونة الأمريكية لن يزيد على أن يشجع سايفون على خرق البنود السياسية في الاتفاقية، كإجراء انتخابات حرة، وما من شك في أن سايفون كانت تجر قدميها جراً نحو تنفيذ بعض البنود السياسية في الاتفاقية، على الرغم من أن سلوك هانوي، سواء قبل النصر أم بعده لم يقدم دليلاً على رغبة حارة في انتخابات حرة (ما زال يترتب إجراؤها، حتى تاريخ هذه الكتابة في أي مكان من فيتنام تحت الرقابة الشيوعية)، ولكن خرق هانوي للبنود العسكرية هو الذي قوض اتفاقية باريس من البداية - ثم إن معارضة الكونغرس الأمريكي، مع اقتران ذلك بيوتر غيت استكملاً مصير سايفون المحتوم.

وفي ربيع 1973 كنا نعد العدة لقصف ممر هوشي منه لوقف استفحال خطر هانوي أو إبطائه. وفي نيسان شعر نيكسون أنه مضطر إلى وضع هذه الخطة على الرف وذلك حين اكتسبت التحقيقات في ووتر غيت زخماً، وفي حزيران 1973 حظر الكونغرس أي إجراء عسكري في فيتنام أو من أجلها، وأعقب هذا، في عام 1974 اقتطاعات من الميزانية التي سبق وصفها. وفي عام 1975 تم قصم ظهر سايفون من الناحية السيكلوجية.

استفحال خطر هانوي

كل الدلائل في الوقت الحاضر، وحتى ما هو أكثر منها، فيما بعد، في الروايات المتنوعة لقادة فيتنام الشمالية لا تدع مجالاً للشك في أن هانوي كانت تعد العدة لحسم عسكري منذ اليوم الذي تم فيه التوقيع على اتفاقيات السلام، مهما تكن تصرفات سايفون. حين بدأ الفيتناميون الشماليون على الفور بذلوا جهداً هائلاً لإعادة تجهيز قواتهم وإعادة تنظيمها في الجنوب، وأقاموا شبكة من الطرق الاستراتيجية يبلغ إجمالها عشرين ألف كيلومتر، شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً بما في ذلك الطرق التي يبلغ عرضها ثمانية أمتار، والطرق الملائمة لكل أحوال الطقس والملائمة للشاحنات. وأنشؤوا خمسة آلاف كيلومتر من أنابيب النفط لتزويد عشرات الألوف من المركبات بالوقود، وهي المركبات التي كانت تتحرك في الاتجاه النازل، وكل ذلك في انتهاك فاضح لاتفاقية باريس. ومنذ تشرين الأول 1973 قررت الجلسة المكتملة الحادية والعشرون للجنة المركزية للحزب الشيوعي في فيتنام الشمالية، أن تستأنف برنامجها في «العنف الثوري» وبحلول آذار 1974 كان اجتماع للجنة العسكرية مركزية قد رسم خطاً لاستئناف «الهجوم الاستراتيجي» وتحدث رواية الفيتنامي الشمالي الجنرال فان تيان دونغ الذي قاد الهجوم النهائي، عن أن الوحدات الفيتنامية الشمالية هاجمت العدو فيما بين نيسان وتشرين الأول 1974 من دون أن تفقد أثره، وكانت تحقق انتصارات تزداد ضخامة في كل يوم، وبسرعة مطردة الزيادة، وقد استنتجت الأركان العامة من هذا «أن المقدرة القتالية لوحدة قوتنا الرئيسية المتحركة كانت متفوقة على العدو».⁽¹⁵⁾

وكان السبب فيما يرويه القائد الفيتنامي الشمالي ذاته، أن أعداداً ضخمة من «الدبابات» والسيارات المصفحة والصواريخ والمدفعية البعيدة المدى والمدفعية المضادة للطائرات «(وكل هذه محظورة بالطبع بموجب اتفاقية باريس) كانت ترسل إلى الجنوب وكان الذي مكّن من هذا الشبكة غير العادية، من الطرق التي كانت حسب كلمات دونغ الحية» كالحبال القوية التي تتقدم ببطء رويداً رويداً، يوماً فيوماً، محيطه بعنقه وذراعيه وساقيه في انتظار الأمر بالإطباق عليه وإنهاء حياة ذلك المخلوق».⁽¹⁶⁾

وبينما كانت فيتنام الجنوبية يُضَيَّق عليها الخناق شيئاً فشيئاً كانت أنظار واشنطن مصروفة عن ذلك بانقسامها، وكانت فوق كل شيء قد انتابها التعب من فيتنام.

جاءت قوة دافعة جديدة عندما حمل الانتصار الديمقراطي الكاسح في عام 1974 إلى واشنطن، فئة من رجال الكونغرس المبتدئين الذين كانوا يمثلون حسب تعبير كتاب تقويم السياسة الأمريكية 1978 ميداناً سياسياً كانت المعارضة لحرب فيتنام تشكل فيه مصدر التحريض الأكثر فرضاً لإرادته»، وقبل عامين فحسب، أي في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 1972، كان جورج ماك غوفرن قد سجل ثاني أكبر انتصار ساحق في التاريخ الأمريكي حول قضية فيتنام، وفي الانتخابات التي جرت من أجل

أعضاء الكونغرس في عام 1974 فاز مؤيدوه السابقون على أساس قضية ووتر غيت، وانبثقوا في وضع يمكنهم من قلب أحكام المصوتين السابقة في قضية فيتنام.

وهكذا حدث أن فيتنام الجنوبية بينما كانت تقترب من سكرة الموت النهائية، كانت واشنطن تتداول في مقدار ما يترتب اقتطاعه من المعونة، وفي ماهية الضغط الذي كانت تحس بالحاجة إليه لتسريع مسيرة سايفون نحو عملية «التحول الديمقراطي» ولم تكن وكالات استخباراتنا تعيش في الأوهام، فمنذ 23 أيار 1974 حذر تقرير وضعته الاستخبارات القومية، من أنه إذا حولت فيتنام الشمالية جزءاً أساسياً من احتياطها الاستراتيجي:

فمن الممكن أن تكون قوات فيتنام الجنوبية غير قادرة على استعادة زمام المبادرة وسوف يكون من المشكوك فيه أن تكون حكومة سايفون قادرة على البقاء من دون مشاركة الولايات المتحدة بقواتها الجوية ووحداتها البحرية.

وعلى تقدير الحد الأدنى من الدعم اللوجستي الأمريكي، على النطاق الواسع، سيكون من المطلوب وقف اندفاع الشيوعيين.

واستنتج تقرير صادر عن مكتب استخبارات وأبحاث وزارة الخارجية، مؤرخ في 1 تشرين الثاني 1974، أنه إذا لم يعكس اتجاه تيارات الميزانية فمن الممكن جداً أن تنهار حكومة ثيو:

لقد انخفضت إمداداتها إلى نقطة تكون عندها محاولات سد النقص في حالة الطوارئ، إذا مست الحاجة إليها لمواجهة الهجمات الرئيسية من قبل جيش فيتنام الشمالية، والفيكونغ، خلال عام 1975، أكثر تأخراً من أن تتفادى الهزيمة... والشيوعيون ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها تزداد انشغالاً، على نحو مطرد بأزمة الاقتصاد العالمي المتعلقة بالطاقة والغذاء، وتقيد التقارير أن مقدرة الرئيس فورد على مساعدة حكومة سايفون محدودة جداً بسبب حاجته إلى الكونغرس، ورغبته في الحفاظ على علاقات جيدة معه.

وكان الذين يقومون بالحسابات في هانوي، بلا رحمة، يستخلصون النتيجة ذاتها، وقد نطقت بهذا مجلة الحزب الفيتنامي الشمالي، هوك تاب، وهي المجلة النظرية الرسمية، إذ كانت تمارس التحليل الدقيق لتأثير كل خفض جديد في المعونة الأمريكية، في كانون الثاني 1975:

لقد تناقصت حدة غزارة النيران وكمية المعدات المتحركة لدى قوات الحكومة الدمية (سايفون) إلى حد ملحوظ. ففي الربع الثالث من عام 1974 تناقص العدد الشهري لعمليات إطلاق النار الجماعي التي تنفذها قوات حكومة الدمية، على وجه التقريب بنسبة ثلاثة أرباع، إذا ما قورن بالعدد الشهري في عام 1973، أما عدد الغارات الجوية التكتيكية اليومية التي تشنها القوات الجوية التابعة للحكومة الدمية

فلم يتجاوز خمس تلك الغارات التي نفذت في عام 1972، وأما العدد الحالي للطائرات في الجنوب، إذا ما قورن بأكبر رقم له متوفر في فترة الحرب المحدودة، فقد تناقص بنسبة 70% مع تناقص عدد طائرات الهليكوبتر بنسبة 80% كما تناقصت احتياطات القنابل والمؤونة لدى قوات الحكومة الدمية، وهي تواجه صعوبات كبيرة في تأمين الوقود وفي الصيانة، والإصلاح، واستخدام النماذج المتنوعة من الطائرات والدبابات والزوارق الحربية والأسلحة الثقيلة.

ولسبب يرجع إلى حد بعيد إلى إهمالنا ولا مبالاة كنا قد أن أوان العمليات الهجومية الشيوعية الجدية.

كان تصميم هانوي على أن ترفع مستوى ضغوطها قد لقي تشجيعاً من جراء تغير ظاهر في المواقف السوفييتية، وفي أواخر كانون الأول 1974 زار مسؤول سوفييتي رفيع المستوى هانوي لأول مرة منذ التوقيع على اتفاقية باريس، وتبين أن المسألة يمكن أن تكون كل شيء إلا وأن تكون لفترة مجاملة، وذلك أن رئيس الأركان العامة السوفييتية، فيكتور كوليكوف جاء ليشارك في المناقشات الاستراتيجية في المكتب السياسي التي كانت قد انطلقت في ذلك الوقت (وكانت آخر زيارة له مماثلة في عام 1971، قبل هجوم عام 1972).

وما زال على الذكريات أن تتحدث عن أساس القضية في النصيحة السوفييتية، ولكن يبدو أن من الواضح أن بعض القيود والمعوقات السابقة كانت قد رفعت، وتضاعفت شحنات المواد العسكرية السوفييتية إلى أربعة أضعافها في الأشهر التي أعقبت ذلك وإلى أن تفتح المحفوظات السوفييتية، لا نستطيع أن نعرف ماهية الدافع السوفييتي - أترأه كان موجهاً نحو الصين، أم كان رد فعل على هجمات الكونغرس على لائحة التجارة وغلايدفوستوك، أم كان جزءاً من الاستراتيجية السوفييتية خلال كل ذلك الوقت، ومهما يكن الجواب فليس هناك إلا القليل من الشك في أن موسكو كانت الآن تشجع نزعة هانوي الحربية.

وكان العنصر الوحيد من الشك المتبقي حيال هانوي هو موقف الولايات المتحدة، إذ يستفاد من رواية الجنرال دونغ، أن لي دوان، الأمين العام للحزب، استنتج في تشرين الأول عام 1974، «أن التناقضات الداخلية داخل إدارة الولايات المتحدة وبين الأحزاب السياسية الأمريكية أيضاً، كانت تزداد حدة وكانت قضية ووتر غيت قد أثارت نائرة البلاد بأسرها وكانت المعونة الأمريكية لإدارة سايفون، الدمية المتعاونة مع الأجنبي، في طريقها إلى التلاشي» إلى درجة أن الولايات المتحدة «لا تستطيع أن تتخذ إدارة سايفون من انهيارها الكارثي» على أن هجمات عام 1975 سوف تختبر صحة هذا الحكم، وبينما كانت ما تزال هناك أشكال من عدم الاتفاق بين القادة العسكريين الفيتناميين الشماليين الذين كتبوا مذكراتهم (وذلك، إلى حد بعيد، حول من يرجع إليه الفضل في كسب الاستراتيجية) يتفقون جميعاً على هذه النقطة المركزية :

وهي أن الهجمات التي تم التخطيط لها من أجل العام 1975 كان يتوقع أن تكون مجرد مقدمة للانتصار النهائي في عام 1976 أو حتى في عام 1977، وسوف يكون رد الفعل الأمريكي على هذه الهجمات - أو غيابها - اختباراً محورياً للكيفية التي سيتابعون بها مسيرتهم عندئذ.⁽¹⁹⁾

وكانت لهجة الاتصالات من جانب محاصري على المدى الطويل، لي دوك ثو على الدوام مؤشراً حسناً على مستوى ثقة المكتب السياسي في هانوي. وقد أحدثت استقالة نيكسون التي اقترنت باقتطاعات من ميزانية الكونغرس لفيتنام، تواصلًا لغطرسة كانت توحى بأن هانوي كانت تشعر بأن الرياح تنفخ في أشرعتها. وفي 19 آب 1974 انتهزت مناسبة مباشرة فورد لمهام منصبه الجديد لإرسال رسالة تحذر من النظر إلى التحول على أنه فرصة عسكرية، معبراً عن رغبتنا في علاقات محسنة مع هانوي:

لقد كان الرئيس فورد، كما لا بد أن تكون مطلعاً على ذلك، من المؤيدين بحزم لسياسة الرئيس نيكسون في الهند الصينية على مدى خمس سنوات ونصف، ولابد لي أن أبلغك يا سيدي المستشار الخاص بروح من الاحترام المتبادل والصراحة اللذين ميزا علاقاتنا المتبادلة على الدوام، أن الرئيس فورد رجل ينطوي على إحساس مرهف حاد بالشرف الأمريكي وهو يشاطركم أيضاً النظرة القائلة: إننا لما كنا نعمل جميعاً على الجانب الأمريكي فإن جمهورية فيتنام الديمقراطية (فيتنام الشمالية) لها درب إيجابي مفتوح إلى هذه الوجهة - وجهة التسوية السلمية وإعادة البناء والروابط البناءة مع الولايات المتحدة والعالم الغربي والدور المستقل حقاً في شؤون العالم، والرئيس جاهز ليلتزم معكم على هذا الدرب.

وفي جواب تغطرس وقح، في 25 آب، لم يكتف لي دوك ثو بنسبة الفضل إلى نفسه في استقالة نيكسون، بل هدد فورد بمصير مماثل:

التقى السيد نيكسون مع الخيبة والإخفاق في هذا المشروع واضطر إلى ترك البيت الأبيض، وإذا قُدر للسيد فورد أن يستأنف هذا العمل فلا بد أن ينتهي إلى الإخفاق لامحالة.

بعد اتهامه بخيانة «توقعي والتزامي» - وهي تهمة لا يوجهها المرء في السلك الدبلوماسي إلا إذا كان المرء يتوقع أن يفوز من دون حاجة إلى مزيد من المفاوضات - واختتم لي دوك ثو قوله في هذه الملاحظة المنذرة بالسوء:

وفي حالة استمرار الولايات المتحدة في تنفيذ مبدأ نيكسون من دون نيكسون، واستخدام مجموعة نجوين فان ثيو لمتابعة الحرب وتقويض اتفاقية باريس حول فيتنام، فإن الشعب الفيتنامي سيمضي في كفاحه بعزم وتصميم للدفاع عن السلام وعن اتفاقية باريس حتى النصر النهائي.

وبينما اختارت هانوي النصر العسكري، كانت واشنطن تتحدث حديثاً ملتبساً يحتمل الكثير من المعاني حول ما إذا كانت جملة المعونة المؤلفة من 700 مليون دولار - والتي كانت تصل كما لاحظنا في

إطار الشروط الواقعية إلى مستوى خفض للمعونة بمقدار ثلاثة أرباع ما كانت عليه في سنة السلام الأولى، وعندما دعا فورд السناتور ستينيس إلى إحياء مبلغ الثلاث مئة مليون الذي كان قد اقتطع من ميزانية المعونة العسكرية أجاب صديق البنتاغون هذا الوفي الذي كان من الممكن أن يكون كل شيء إلا أن يكون حمامة قائلاً :

لقد قلت: إذا لم يكن مبلغ 700 مليون (لفيتنام) كافياً فسوف أعمل من أجل المزيد غير أنني كنت أحصل على معلومات من بعض العسكريين تفيد أن في وسعنا أن نقطع، وكنت أريد منك أن تبعث برجل إلى هناك ليقدر ذلك.

وكان من بواعث السعادة أنه كان هناك عدد كاف، وإن كان من المستوى المنخفض نسبياً، وكان هؤلاء يدبرون أمورهم من أجل الارتفاع فوق موشور طريق بيلتواي الجبلي المحيط بواشنطن، وفي العشرين من كانون الأول 1974 كتب ر. بلنغتون، المسؤول في وزارة الخارجية عن شؤون فيتنام تقريراً مؤثراً ينطوي على بعد النظر إلى حد فائق بعد زيارة قام بها لسايفون وأشار إلى أنه حتى المبلغ التكميلي البالغ 300 مليون دولار، لا يكاد يكفي لتغطية نفقات الأشياء المستهلكة، ولن تترك مبالغ لتعويض ما يستهلك، وأنه ستمس الحاجة إلى حد أدنى يبلغ 1,300 مليون دولار للغرض ذاته في عام 1976، وعندئذ لن يكون من الممكن تأخير تعويض المعدات التي أصابها العطب أو التلف، مما يتضمن الحاجة إلى طلب مبلغ إضافي - وأساسي - وكان يورد في تقريره بين الحين والآخر، في ما يشبه الخلية الزخرفية المنطوية على اهتمامات إنسانية، إشارات إلى تنامي اليأس في صفوف الفيتناميين الجنوبيين، واختتم بلنغتون في تقريره بقوله: إن موقف فيتنام الجنوبية موقف لا أمل فيه من دون المعونة التكميلية. لقد كنا قد وصلنا إلى النقطة التي لن يكون بعدها سوى خيار واحد إذا لم تتحقق المعونة التكميلية لتخفيف وطأة عار بلادنا - ولإنقاذ أكبر عدد ممكن من الفيتناميين:

إذا لم تأت المعونة التكميلية فعلياً أيضاً أن نفكر في طرق ووسائل لإنقاذ أكبر عدد ممكن من الفيتناميين الجنوبيين، ومثال ذلك: أليس لدينا التزام معين نحو تلك الألوف المؤلفة من الفيتناميين وعائلاتهم الذين هم موظفون حاليون أو سابقون لدى حكومة الولايات المتحدة ؟ إن تقصيرنا في مساعدة أمثال هؤلاء على الهرب سيضيف فيما أعتقد عاراً كبيراً إلى هزيمتنا في جنوب فيتنام.

وفي 30 كانون الأول 1974، في فيل، بكولورادو، وقع فورд، بتلكؤ، «صك المعونة الخارجية» وأرفقه باعتراض قوي على ما تضمن من الاقتطاعات الكبيرة من المعونة لفيتنام (والتي حملت كثيراً من الأثقال والأعباء عن طريق القيود التشريعية المفروضة على استعمال المعونة) وبات بقاء فيتنام الآن يتوقف على مقدرتنا على الحصول على المخصصات التكميلية التي وعدت بها الكونغرس.

هانوي تستأنف الهجوم

وكان من أكثر الجوانب اتساعاً بسمه الكابوس، بين جوانب مأساة فيتنام أن المداولات حولها كانت تنطوي على شعور بما يشبه الطقوس الدينية: إذ كانت هذه تمثل نهايتها الخاصة، ولم تكن تتطلب علاقة بالواقع الملاحظ، وهكذا فني واشنطن، بدأت السنة المصيرية الحاسمة، وكأن لم يكن هناك شيء فائق أو استثنائي، يحدث في الهند الصينية، حتى على الرغم من أن هانوي كانت قد شرعت لتوها في تمارين لرصف الجنود وتهيئتهم فيما يتعلق بخياراتها الخاصة بشن الهجمات الأولى من بين الهجمات المحدودة التي أمر بها المكتب السياسي، وفي منتصف أيلول استهلّت سلسلة من الهجمات الحادة في أنحاء الأقاليم الجنوبية في فيتنام الجنوبية، وفي كانون الثاني 1975 اجتاحت القوات الشيوعية فووك بنه، عاصمة إقليم فو دوك لونغ وهي أول عاصمة إقليمية في كل الحرب تفقد ولا تستعاد قط من قبل سايفون، وبينما كان الهجوم على قدم وساق اجتمع المكتب السياسي ليقدر النتائج ويرسم خطوط الاستراتيجية. وكانت فووك بنه هي الحالة الاختبارية.

فإذا صدر رد فعل عن الولايات المتحدة فستكون هناك بعد فرصة أمام هانوي لتسحب من حافة الخطر.

ولكن واشنطن كانت قد صممت على أن تسحب مبالغها من حليف عندما كان السكين فوق حنجرته، على الرغم من أن تأثير ذلك في البلدان المهتدة الأخرى، المرتبطة بالولايات المتحدة، كان مقوضاً للروح المعنوية إلى حد بعيد. وحذرت مراراً، في المؤتمرات الصحفية، وأمام الكونغرس، وأمام هيئة العاملين لدي، من الخطر على مصلحتنا القومية. ومثال ذلك ما قلته في 3 كانون الثاني، أمام كبار المسؤولين في وزارة الخارجية:

يترتب علينا أن ندافع عن المصلحة القومية، وليس هناك شيء آخر نستطيع عمله، وفي هذه الجلسة من جلسات الكونغرس لانز مع أن نعدو ونروح، هنا وهناك، نقبّ أكفنا متحسرين، وإنما نزمع أن نعبر عما نعتقد أنه يمثل المصلحة القومية، وإذا حظينا بشيء من حرارة المشاعر من جانب الكونغرس، فسوف نقبلها، فلندع الكونغرس يعارض، وإذا بدأنا بأنصاف الحلول أو الحلول الوسط، وشرعنا في الرقص هنا وهناك فغلينا السلام.

لم يكن الكونغرس مستعداً للتصرف بسرعة، وليقول أقل ما يقال، وهكذا انحدرت القضية إلى حيث يمكن أن تتوفر إجراءات أخرى لمقاومة تحرك فووك لونغ، وتكرر النمط السابق وكانت الحماسة جد قليلة من أجل مبلغ تكميلي، بل كان هناك الآن ما هو أقل منها من أجل الأشكال الأخرى من المعونة، وكان من حسن الحظ أنه كان هناك، على الأقل فرد واحد في الفرع التنفيذي يشاطرنى وجهة نظري الأساسية، وتصادف أن يكون هذا رئيس الولايات المتحدة وبتأثير ضغط من وسائل الإعلام وبحيث من هيئة العاملين

القريبين منه لفك الارتباط بفيتنام (وبي)، وقد تنكر له كثير من زملائه السابقين في الكونغرس، ظل فورد ثابتاً وهادئاً وكنت دأبت، قبل كل اجتماع فاصل بين إدارتين، على مراجعة الأمور معه لأتأكد من أنني أعكس وجهات نظره، مثلما فعلت في 7 كانون الثاني قبل اجتماع WSAG لمعالجة هجوم فووك لونج، وكان جواب الرئيس موجزاً وحاسماً:

كسينجر: لدينا اجتماع WSAG حول فيتنام، وأنا أخطط لاتخاذ خط حازم وأفترض أنك مهياً لطلب مبلغ تكميلي .

فورد: بالطبع

ومرة أخرى، في 8 كانون الثاني، عندما سألت فورد عن الإجراءات العسكرية التي نوقشت في اجتماع WSAG، أجاب قائلاً: «أعتقد أنه يفترض أن نفعل ذلك من سوء الحظ أن الخزنة كانت خالية في الواقع عندما تحولت المناقشة إلى الإجراءات التي تتخذ لكي نظهر لهانوي أننا ننظر إلى إجراءاتها على أنها تتطوي على خطورة متزايدة، وكانت لائحة المراجعة الخاصة بوزارة الخارجية أقرب كثيراً إلى أن تظهر عجزنا منها إلى أن تمنح هانوي فترة توقف، وتضمنت إجراءات تبعث الرهبة، كالنداءات الموجهة إلى موسكوبكين ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الذي كان فيه، بالطبع، لموسكوبكين حق الفيتو) والاحتجاج على الأطراف والبلدان الأخرى، الأحد عشر التي وقعت على اتفاقية باريس بصفة ضامن في 2 آذار 1973، والمؤتمر الدولي حول فيتنام.*»

ولم يكن أي من هذه الإجراءات يفسح المجال لأدنى إمكانية لوقف الهجوم الفيتنامي الشمالي الذي يلوح في الأفق، وصرف الكارثة عن فيتنام الجنوبية، وأرسلنا بالفعل برقية سيارة موجهة إلى كل المشاركين غير الفيتناميين في المؤتمر الدولي حول فيتنام، كما أرسلنا مثل هذه البرقية إلى الأعضاء الأربعة في اللجنة الدولية للرقابة والإشراف (كندا، هنغاريا، إندونيسيا) وأسفر هذا عن عدد قليل من الأجوبة المنطوية على محاولة التملص والمراوغة، ولكن معظمهم التزم الصمت. الأمر الذي يمكن أن أكون أكثر ارتياحاً حياله إذا استطعت أن أصفه بأنه جواب المحرج. وكنت قد تعلمت من الخبرة والتجربة أن هانوي لن تلقي بالاً إلا إلى الإجراءات التي يمكن، من وجهة نظرها أن تؤثر في الوضع الميداني، ونحن نعرف الآن، منذ المذكرات، مدى العناية التي كان قادتها يدرسون بها كل تحرك أمريكي عسكري أو سياسي، ولم تكن الإدارة تنوي انتهاك قرارات الكونغرس التي تحظر أي تورط أمريكي عسكري مباشر، ولكن مع افتراض وجود الاشتباه القريب، المتسم بسمة جنون الارتياب عند هانوي، كان هناك فرصة

(♦) كان هناك 12 مشاركاً: الولايات المتحدة، وفرنسا، والصين، والمملكة المتحدة، وكندا، والاتحاد السوفيتي، وهنغاريا، وبولندا، وجمهورية فيتنام الديمقراطية (فيتنام الشمالية وجمهورية فيتنام -فيتنام الجنوبية- والحكومة الثورية الإقليمية لجمهورية فيتنام الجنوبية (أي حكومة شيوعية جنوبي فيتنام).

ضئيلة تتمثل في أن تحريك بعض قواتنا بحيث تقترب من الهند الصينية يمكن أن يحمل هانوي على إعادة النظر، وزودتنا وزارة الدفاع بلائحة من الإمكانيات المتاحة:

❖ زيادة النشاط الاستطلاعي فوق فيتنام.

❖ الإيعاز إلى حاملات الطائرات (أنتربرايز) التي كان برنامجها يقضي بالتحرك من خليج السويك في الفلبين، إلى المحيط الهندي، بتحويل مسارها قليلاً، باتجاه خليج طونكين.

❖ نقل الطائرات المقاتلة، ف 4 من الفلبين وتايلاند، وطائرات ب 52 من الولايات المتحدة إلى غوام.

وحبذت كل هذه المقترحات محتجاً «بأن تجربتي تشير إلى أننا عندما نتحرك على خوف ووجل، نخسر، وعندما نكون شجعاناً، نكون ناجحين».

قبل WSAG توصياتي، ووافق فوردي على اللائحة بأكملها، ولكن قبل أن ينفذ أي نقل، نكصت وزارة الدفاع على عقبيها في وجه هجمات الكونغرس وهجمات وسائل الإعلام المحتملة، وكانت معركة الميزانية السنوية في الكونغرس قد باتت مطروحة على بساط البحث - وهذه المرة بكونغرس جديد موالٍ لماك غوفرن فمزاج البنتاغون بحالة تسمح بإتفاق أي رأسمال إضافي على فيتنام، وكان إما أن تجتر قدميه في موضوع تنفيذ توصيات WSAG، وإما أن يحول المسؤولية عنها إلى وزارة الخارجية، وكما كان متوقعاً، احتجت هانوي على الزيادة في الطلعات الجوية الاستكشافية، بحكم كونها خرقاً لاتفاقية باريس التي كانت كل فقرة منها انتهكاً فاضحاً على مدى شهور، وضجت أصوات وسائل الإعلام والكونغرس مطالبة بالتوضيح حيث أعلن البنتاغون على أثر ذلك أن وزارة الخارجية ستقدم بياناً بالخطوط الأساسية. وبذلك حول المسؤولية أو الملامة إلى جهة أخرى وأوحى بأنه يغسل يديه من المشروع بأسره، وفي النهاية اندفع شليزنغر، ودافع في 14 كانون الثاني 1975 دفاعاً قوياً عن الطلعات الاستكشافية، وعندئذ كانت هانوي قد تعلمت ما كانت في حاجة إلى أن تتعلمه: وهو أن استجابتنا كانت تمثل الحد الأقصى الذي كنا قادرين على فعله، وليس مجرد استهلال مناورة توحى بمقاومة ذات تصميم.

أما نشر مجموعة حاملات الطائرات في خليج طونكين فلم يحدث نهائياً، ولم تكد حاملات الطائرات (أنتربرايز) تغادر خليج سويك في طريقها إلى المحيط الهندي - وقبل تلقي الأوامر بالتحول إلى خليج طونكين - حتى شرعت هانوي في قرع طبول الدعاية مدعية وجود استفزاز أمريكي، وكنا قد غدونا، حتى الآن مطلعين كل الاطلاع على خصائص التكتيك الفيتنامي الشمالي: سوف تبتزنا هانوي لنطمئنها بصد الإجراءات التي كانت تخاف منها بالفعل، ثم تستخدم الطمأنينة لتظهر عجزنا للفيتناميين الشماليين، وكان البنتاغون مهتماً أشد الاهتمام بتفادي غضبة الكونغرس وبلغ من تلكته في إظهار إجراءاته أنه أمر حاملات الطائرات (أنتربرايز) أن تواصل المسير في مسارها الأصلي، ولم يعلم البلاط الأبيض بأن هناك

تغييراً في الإشارات (غير مفوض به من قبله) إلا بعد أن عبرت الحاملة انتربرايز مضيق مالقة، وعندئذ كان تحويل وجهة الحاملة خليقاً أن يزيد في جسامه عاصفة النيران.

وعرضت وزارة الدفاع أن تقدم بدلاً من تلك الحاملة، حاملة أخرى - هي كورال سي - من أجل المهمة الخاصة بخليج تونكين، ولكن من الواضح أننا فقدنا القدرة على تحريك حاملات طائرات في جنوب شرقي آسيا من دون إضعاف موقفنا الجدلي. وحين أصبحنا محرومين من الخيارات العسكرية ذات الخطورة والشأن، حتى من أجل المناورة الدبلوماسية، أخذت أحت فوردي في 13 كانون الثاني على قلب كل عمليات إعادة الانتشار الأخرى، رأساً على عقب:

ما زالت أعتقد أن التحركات في جنوب شرقي آسيا عمل صائب، ولكن وزارة الدفاع تعارضها إلى حد احتمال أن تسرب أخباره وتحملنا مشكلة هائلة مع جماعة الكايتول (مبنى مجلس الشيوخ) ثم إنك ستكون مضطراً إلى أن تعلن عن ألف مسألة لن تقدم عليها، وهذه هي أسوأ الطرق للتعامل مع الفيتناميين الشماليين.

وحتى هيئة العاملين في البيت الأبيض أصيبت بعدوى المزاج السائد أي مزاج التنازل والتراجع، وكان عدد من أصدقاء الرئيس الجديد يحرضون خياليين جامحين، سبقت الإشارة إليهما: وهما أنهم يستطيعون أن يحصلوا، بطريقة ما، على فضل لفورد في إنهاء الحرب الفيتنامية، وكانوا على أقل تقدير، يسعون إلى «حماية» رئيسهم من الارتباط الوثيق إلى حد مفرط بالكارثة الوشيكة، ولم يكن أي من الخيارين موجوداً في الواقع. «أما الفضل» في إنهاء الحرب الفيتنامية فلم يكن من الممكن كسبه هناك أية طريقة أمام فوردي ليتجنب اللعب بالورقة التي جعلها القدر في يده مهما كان ذلك بعيداً عن العدل، ومما يعد من مكرمات الرئيس الخالدة ويحسب لصالحه - بالطريقة التي يقيس بها الفضل التاريخ، لا المعاصرون - أنه لم يستسلم لإغراء الاعتقاد بأن هناك مخرجاً سهلاً، فقد ظل حازماً في رفضه أن يدنس شرف منصبه بالتواطؤ مع هانوي على تدمير حليفنا.

أما موقف هيئة العاملين في البيت الأبيض التي وصلت إليه حديثاً فقد لخصه رون نيسين الذي كان قد أدخل بصفة سكرتير صحفي بعد أن كان اختيار فوردي الأول قد استقال بسبب غفوه عن نيكسون، وفي هذه المذكرات، يصف نيسين «خيالاً جامعاً» رائعاً من أخيلته يستفاد منه أن سوف يعلن في يوم من الأيام نهاية الحرب الفيتنامية عن طريق بيانات الصحفية اليومية.

لقد أراد هو (عضو هيئة العاملين) المسؤول عن التوجيه الصحفي، أن يفزع الفيتناميين الشماليين إلى حد ما أو يدعهم، على الأقل يمارسون التخمين حيال النوايا الأمريكية، وأجبت بقولي: إنني لا أعتقد أن هانوي وضعت خططها وفقاً لأجوبيتي..

.. ووعدت نفسي بأنني سأقاوم جهود مجلس الأمن القومي لاستخدام بياناتي الصحفية لإثارة فزع فيتنام الشمالية، لأن أمثال هذه التهديدات يمكنها أيضاً أن تثير فزع الأمريكيين، وهو أمر لا حاجة بنا إليه.

ومع وجود هذا الموقف لم يكن من المفاجئ إخفاق البيانات الصحفية الرسمية الصادرة عن واشنطن في الوصول إلى تصميم أو حتى إدراك أن الهجوم الشيوعي الكبير كان يجري على قدم وساق. ففي 7 كانون الثاني - وهو اليوم الذي سقطت فيه العاصمة الإقليمية فيوك لونغ - نفى المتحدث بلسان وزارة الدفاع، بحزم أن يكون ارتفاع مستوى النشاط العسكري الشيوعي كان يشكل «بداية هجوم رئيسي على نطاق البلاد بأسرها» وفي اليوم ذاته أنكر نيسين وجود أية نية من جانب الإدارة الأمريكية للالتفاف حول الحظر المفروض على القتال الأمريكي في الهند الصينية.

وعلى الرغم من أن نيسين كان يعتقد العكس، إلا أن الفيتناميين الشماليين كانوا يراقبون. ويستفاد من مصدرين عسكريين في فيتنام الشمالية أن رئيس الوزراء فام فان دونغ أدلى بملاحظة بارعة في اجتماع للمكتب السياسي في نهاية عام 1974 مفادها أن واشنطن بلغ من شلها أننا «حتى لو عرضنا على الأمريكيين رشوة لتتدخل مرة أخرى فلن يقبلوها». وعلى هذا فقد استنتج أن الحملة في الجنوب ينبغي استئنافها. وينقل مصدر فيتنامي شمالي آخر الاستنتاج المماثل عن زعيم هانوي الشيوعي لي دوان الذي أقنع المكتب السياسي بأنه بالنظر إلى «موقف العدو الذي يتطرق إليه الوهن» ينبغي تعديل خطة هانوي الأصلية المبنية على حملة تستغرق عامين، هما 1975 - 1976 لتتضمن خياراً آخر وهو اغتنام «الفرصة السانحة» «للفوز» و«تحرير الجنوب على الفور في عام 1975».

نهاية الطريق

كانت وركتنا الوحيدة للحيولة دون انهيار سايفون هي المخصصات التكميلية فبدونها كان محكوماً على جنوب فيتنام بالمصير المحتوم، كما كانت كل الأطراف توافق على ذلك، ولكن إذا تم تأخير المبلغ التكميلي وقتاً أطول بكثير فسيكون قد فات الأوان لعكس مسار الانحدار نحو الكارثة.

ولم يكن لدى أحد، بالطبع أي فكرة حول مسألة: هل سيعد مبلغ 300 مليون دولار كافياً، وكان لابد من إرسال لائحة بالمال المطلوب يتم تمريرها عبر مرحلتين في كل من مجلسي الكونغرس: أولاًهما التفويض وتليها عمليات التخصيص الفعلي، وتمت معالجة هذه القرارات من قبل لجان منفصلة، وتطلبت شهادات منفصلة، وكانت عرضة لعمليات تصويت منفصلة، ولم تستطع لجنة المخصصات أن تتجاوز المبلغ الذي تم التفويض به، بل كانت تستطيع خفضه فحسب، وكان في وسعها أن تعود فيما بعد إلى اقتطاعها إلى أن تبلغ هذه الاقتطاعات الحد المفوض به أي ذلك المبلغ الإضافي الذي يطلق عليه اسم التخصيص التكميلي، وإذا أرادت الإدارة زيادة أكبر فعليها أن تطلب من لجنة الخدمات المسلحة تقويضاً جديداً.

وتمسك البيروقراطيون برقم الثلاث مئة مليون، في المقام الأول سوف بجنته عملية التفويض، وفي الحقيقة لم يكن هناك أساس معقول لهذا، وكنا طلبنا 1.4 مليار دولار (وهو رقم يمثل تخفيضاً قدره 700 مليون دولار عن مستوى العام الفائت) وكانت لجنة الخدمات المسلحة قد فوضت بمبلغ 1 مليار دولار،

وكانت لجنة المخصصات قد خفضت المبلغ بمقدار 300 مليون أخرى، وكان هذا الاقتطاع الأخير هو الذي كنا نحاول استعادته، ولما كان البنتاغون متلکئاً في الشروع في عملية التفويض من جديد فقد أعلن أن مبلغ الثلاث مئة مليون هو ما كانت تمس الحاجة إليه على وجه الدقة، وأخبرت اجتماعاً لهيئة العاملين في وزارة الخارجية في 20 كانون الثاني 1975، بما يلي:

أنا ألفت الانتباه، ببساطة إلى التزامن المدهش، وهو أن الرقم الذي لا ينسجم مع شيء طلبه أي امرئ في أي يوم من الأيام والذي انبثق بطريق المصادفة من عملية التفويض، في وقت من أوقات الهدوء، يفترض أن يكون على وجه الدقة هو الرقم الذي تحتاجونه في فترة (شن الحرب المتزايد).

أما ثيو الذي بات الآن يائساً فناشد فوردي رسالتين مؤرختين في 24 و 25 كانون الثاني واحتج على الاستيلاء على فودوك بينه باعتباره الخرق الوقح إلى أقصى الحدود والأكثر جسامة لاتفاقية باريس، بلا ريب « ووصف حدة هجمات الفيتناميين الشماليين التي يساندها » الاستعمار الكبير للقوة النارية والدروع وقال إنه على النقيض من ذلك، يترتب على قوات فيتنام الجنوبية أن تحسب حساباً لكل قبلة تطلقها لكي تجعل ذخيرتها تدوم كما، ذكر ثيو فوردي بالحاح بالتطمينات الخاصة لاستمرار المعونة الأمريكية التي حملته على التوقيع على اتفاقية باريس.

وأطلقت هاتان الرسالتان الشرارة لقرار فوردي بنقص حكم هيئة العاملين في البيت الأبيض الذي كان عارض المبلغ التكميلي، وركز جهده في مقابلة تلافزية مع جون تشانسيلور وتوم بروكاو، في الثالث والعشرين من كانون الثاني، على اجتماع مع قادة الكونغرس في 28 كانون الثاني، وبلغ ذروة هذا الجهد بتعليمات حازمة إلى مجلس الوزراء في 29 كانون الثاني وقدم الطلب المرسل إلى الكونغرس تفاصيل مزروعة حول استفحال الخطر الفيتنامي الشمالي وأوجه العجز الفيتنامي الجنوبي وذكر فوردي الكونغرس بقوله:

لقد أبلغنا الفيتناميين الجنوبيين، نتيجة أننا لن ندافع عنهم بقواتنا العسكرية، ولكننا سنزودهم بالوسائل للدفاع عن أنفسهم، كما سمحت بذلك الاتفاقية، ولقد قام الفيتناميون الجنوبيون بأداء مؤثر حين قبلوا هذا التحدي.

وناشد مجلس الوزراء أن يوحد صفوفه:

لقد أرسلت بالأمس مبلغاً تكميلياً إلى الهند الصينية، وأريد أن يكون مفهوماً بوضوح أن هذه الإدارة تقف بوضوح وحزم وعلى نحو لا يقبل الالتباس، وراء هذا فنحن نريد هذا وستقاتل من أجله، وأريد أن يكون كل منا وراءه، وأعتقد أنه من الأمور ذات الأهمية الحيوية، ومن الصواب، ولا أريد أي إساءة فهم بصده. كنت أوازن كلماتي مع قيادة الكونغرس في 28 كانون الثاني.

يجري الحديث في الصحافة عن التزامات جديدة ونحن نتحدث عن المحافظة على التزام قديم، وإذا كنا لا نزمع أن نفعل ما يكفي فهناك سؤال عما إذا كان ينبغي لنا أن نفعل أي شيء على الإطلاق، ولا يمكن أن يعتد بحجة عن إعطاء أقل مما هو كاف من المعونة، وهي المعونة التي أعطى الكونغرس تفويضاً بها، فهل نريد أن نجازف بإخفاق كل ما تم حمله مع التضحية بخمسة وخمسين ألف رجل وبالدم والمال، بسبب الافتقار إلى ما يكفي من المال الذي يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم؟

.. لقد كان الغرض الغالب للمناقشة القومية هو تحرير قواتنا العسكرية من الالتزام وعودة أسرارنا، ولم يكن هناك اعتراض على مبدأ دعم حكومة كانت مهية للدفاع عن نفسها بجهودها الخاصة، وهم يدافعون الآن عن أنفسهم لقد وافق الفيتناميون الجنوبيون أن يخوضوها وحدهم على أساس أن في وسعنا أن نعطيهم المال الكافي للقيام بهذا، ولديهم فرصة للدفاع عن أنفسهم وهذه الفرصة موجودة، وهذه الفرصة تتوقف على المعونة الأمريكية.

ولم يكن في المسألة جدوى، وكان الكونغرس بعيداً عن التأثير بأمثال هذه النداءات وقال زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، مايك مانسفيلد: إنه سيصوت ليزود المبلغ التكميلي لأن «أصدقائنا هم في هذه البلاد، لا في جنوب شرقي آسيا، أو في الشرق الأوسط» أما المتحدث كارل ألبرت الذي هو في العادة من أقوى المؤيدين لسياسة الإدارة، فلم يدع حتى مجرد أن قراره يتمتع بأي أساس له شأنه: «لن أقول ما سوف أفعله، ولكن حين يكون كل أتباعكم ضدكم، ماذا تستطيعون أن تفعلوا؟» وأما زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، هيو سكوت فبذل جهداً شجاعاً لدعم الرئيس، ولكن الكتلة الكبرى من التعليقات كانت تتراوح بين العداء والوقوف على الحياد.

وكان الموضوع المفضل عند أولئك الذين عارضوا المبلغ التكميلي هو أن الإدارة ينبغي لها أن تبحث عن حل سلمي بدلاً من الحل العسكري، ولكن كبار السن من الثوريين في هانوي لم يكن لديهم شيء سوى الازدراء للفرضية القائلة إن الدبلوماسية تعد بطريقة ما شيئاً منفصلاً عن الاستراتيجية، ولم يكن من الممكن أن يحرموا من انتصارهم النهائي عن طريق العمليات البارة أو النظريات الأكاديمية لحل الصراع، وإذا لم يكن في وسعنا أن نؤثر في الوضع على الأرض فلن تكون لدينا فرصة لإحداث أي تأثير في هانوي عن طريق الدبلوماسية.

وجاءت معظم الهجمات الداخلية من أوساط مألوفة الآن، ولكن كان ما فاجأنا مفاجأة هائلة، وأحدث لدينا خيبة أمل هائلة هو أن قضية فيتنام تخلى عنها السناتور هنري جاكسون، وهو السوط المرفوع على الانفراج في العلاقات الدولية وناقد إدارة فورد على ما يزعمون من ليونتها حيال الشيوعية، وقرر جاكسون الذي كان ترشيحه الوشيك للرئاسة وانتخاباته الأولية في نيويورك وكاليفورنيا يلوحان في الأفق، أن يسلم بالهزيمة وقرر وهو يعلن معارضته للمبلغ التكميلي:

لقد صوت لصالح اقتطاع هذه الملايين الثلاث مئة في العام الماضي ولن أصوت لصالح إعادتها في هذا العام، إذ لا بد أن تكون هناك حدود ولا بد أن يكون هناك سقف ولا بد أن تكون هناك نهاية. ذلك أن مشكلات جنوب شرقي آسيا لن تحل بزيادة 300 مليون في الذخائر.⁽²⁴⁾

وعندما تخلى الحرس التقليدي المناوئ للشيوعية، عن الهند الصينية، أصبحت الفجوة بين وجهات نظر الإدارة والكونغرس أعمق من أن تردم ولكي يكون للمبلغ الإضافي أي تأثير في الأرض الفيتنامية، كانت تمس الحاجة إلى إقراره في أذار بحيث يتم توفير المال اللازم للمستهلكات على الفور. وكان التأخير - كلما طال ازداد تدمير معنويات - فيتنام الجنوبية من جراء أوجه النقص في الوقود والذخائر وتصادم الخسائر البشرية، وتعرض الجنوب لخطر التفكك.

وفي هذه الظروف ما عادت المسألة المطروحة أمام ثيو هي كيفية الدفاع عن بلاده، بل أصبحت المسألة ما الذي يستطيع أن يتخلى عنه ومع ذلك فقد كانت كل إعادة للانتشار في مناطق يفترض أنها أكثر قابلية للدفاع عنها لا تجدي إلا في زيادة بواعث هانوي لزيادة حدة هجماتها، ومحاولة توجيه الضربة القاضية، وفي شباط قرر ثيو، وهو مازال في انتظار المبلغ التكميلي أن يحرك وحدات الاقتحام المحمولة جواً من المرافعات المركوبة إلى دانانغ، إلى طول الساحل على أن سلم التحرك سوى المسألة بالنسبة لهانوي، وأطلق لها شرارة الإشارة من أجل هجوم شامل وتولى رئيس أركان الجيش، الجنرال فان تيان دونغ، قيادة الجيش باعتباره قائداً ميدانياً في الجنوب، ويستفاد من مذكرات دونغ أن الخطة كانت تقتضي بأن يتم القتال في المرتفعات المركزية خلال فصل الجفاف في عام 1975 ثم يجري التحرك إلى المنطقة القريبة من سايفون من أجل السنة التالية.⁽²⁵⁾

أفضت ثقة هانوي المتنامية بنفسها إلى عرض سياسي جديد، وهلت لها على الفور حركة السلام على أنها «معتدلة» غير أنها بدت جد مألوفة لنا نحن معشر الرعاة القدماء للمفاوضات. لقد كان البديل القديم المتمثل في «إنهاء تورط الولايات المتحدة وتدخلها، وتشكيل إدارة جديدة في سايفون سوف تنفذ اتفاقية باريس» وكنت قد سألت لي دول ثو، قبل ثلاث سنوات عما يقصد بتلك العبارات ذات الأسرار المقدسة، وكان قد اقترح علاجاً بسيطاً: وهو أن يقتل ثيو، وبدا أنه غير قادر على فهم لماذا أغضبني اقتراحه وفي هذه الأثناء. ولما كان الكونغرس لا يظهر عجلة في صدد التجاوب مع طلب فورد مبلغاً تكميلياً، فقد باتت هانوي مقتنعة بأنها ما عادت في حاجة إلى التظاهر بالرغبة في الحل السياسي، وفي الواقع فإن حركات جنوب فيتنام العكسية الارتدادية، والتي كانت بعيدة عن أن تحفز الكونغرس إلى الفعل، أنشأت حلقة مفرغة: فكان الكونغرس كلما أمعن في فك ارتباطه بفيتنام ازداد تراجع سايفون المدمرة معنوياً، وبازدياد مظهر سايفون ضعفاً، يزداد إصرار المعارضة في الكونغرس على الحاجة «إنهاء الحرب» وهذا تعبيرها الملطف عن عملية خنق حلفائنا.

وقد قام السيد روبرت ثومبسون الخبير البريطاني في مواجهة العصيان، بزيارة لجنوبي فيتنام في شباط وأبلغ الرئيس فورده أنه إذا أصبحت هانوي شجاعة بما يكفي للزج بفرقها الاحتياطية في شمالي خط ترسيم الحدود (DMZ) الذي يفصل بين جنوبي فيتنام وشماليها:

سوف يخسر الجيش الفيتنامي الجنوبي، على الأقل، الفرقتين الأولى والثالثة من قوات المارينز المحمولة جواً وسينهار وستكون الحرب منتهية... والقضية كلها تتوقف على القيود وأشكال الحظر التي ما زالت تعمل عملها بالنسبة لهانوي... والقرار يرجع في جزء منه إلى الكونغرس والشعب الأمريكي... أما هي (يعني سايفون) فمستعدة لمواصلة القتال وللصمود بنجاح إذا ما أعطيت الحد الأدنى من الدعم الكافي في تشجيع شعبها ولردع هانوي، بحيث يمكن إنهاء التورط الأمريكي الطويل، ولكن إذا لم يأت الدعم عما قريب فسوف تنزل فيتنام الجنوبية إلى حلبة القتال فتجر بذلك الخزي والعار الخالدين على الولايات المتحدة.

وكانت المشكلة هي أن معظم المجموعات ذات الأصوات والجلبة داخل الكونغرس، ووسائل الإعلام وهي المجموعات التي تضع الشروط للمناقشة، وتشجب بضراوة، وجهة نظر معارضيه - كانت ترى نقيض هذا: كانت ترى العار في أن يكون لها أي ارتباط مع حلفائنا في سايفون، ووصلت حركة الاحتجاج إلى موقفها النهائي: وهو الحملة الهادفة إلى حرمان فيتنام غير الشيوعية (ولاًوس وكمبوديا) من وسائل المقاومة وتم تلخيص وجهة النظر هذه في مقالة افتتاحية في صحيفة لوس أنجلوس تايمز في عدد 6 آذار 1975 - وكانت المقالة تحت لا على مجرد رفض المبلغ الإضافي المقترح، بل تحت أيضاً على اقتطاعات جريئة في المعونة العسكرية بحيث تقل مستوى 700 مليون دولار التي سبقت الموافقة عليها.

إن العنصر الأساسي يجب أن يحدد مستوى المعونة العسكرية لفيتنام، بحيث يخدم باعناً لحركة سياسة، وحل وسط، وتنازل من قبل نجوين فان ثيو، ولا يمثل تشجيعاً له ليعزز حكمه الفردي.

وكان الكونغرس يلجأ إلى التسويف والمماطلة واستهلكت جلسات الاستماع الجزء الأكبر من شباط، وخلال هذه الفترة كان الهجوم الفيتنامي الشمالي جارياً على قدم وساق، وعند تلك النقطة خرج السناتور همفري بفكرة بعثة لتقصي الحقائق مؤلفة من مؤيدي كلا الحزبين إلى فيتنام، على أساس نظرية مؤداها أنها ستعلم ما يكفي لدعم برنامج للمعونة المسؤولة (وتبديد المزيد من الوقت في هذه العملية) وتقبل فورده اقتراح همفري بعد شيء من التلكؤ. وكان يخشى ألا يوجد أحد من كبار الشيوخ الذين اقترحهم همفري يكون راضياً بأن يقترن اسمه ببعثة مثيرة للجدل كهذه، أما صغار أعضاء مجلسي الشيوخ فليس من شأنهم أن يعطوا الوزن الضروري لها، ولا أن يكونوا مستعدين للمجازفة بالتمرض لهجوم مفاجئ من قبل وسائل الإعلام.

على أن الحوادث أيدت هواجس فورده إذ رفضت قيادة مجلس الشيوخ المصادقة على المشروع ورفض كبار الأعضاء أن يذهبوا عندما حاول البيت الأبيض أن ينظم رحلة خاصة به، ولحسابه وبعد أسابيع

من المناقشة لم يشرع في الرحلة سوى شيخ واحد - هو ديوي بارتليت من أو كلاهما يعرف عنه أنه من المارقين وسبعة من النواب التمثيليين بمن في ذلك بيللا أبتسوج، وهو من الناشطين في حركة احتجاجية، وبول ماكلوسكي الذي كان، منذ عهد بعيد من المعارضين لدور أمريكي في الهند الصينية، ودونالد فريزر الرئيس السابق لأمريكي جماعة الدفاع الليبرالي من أجل العمل الديمقراطي، ولم يكن من المفاجئ أن وفد الكونغرس لم ينجز شيئاً سوى تبديد عدد من الأسابيع كانت فيتنام تتحدر فيها إلى هوة الكارثة. وأخذ السناتور فرانك تشيرش، من إيداهو، الذي كان له تاريخ طويل في معارضة سياسة أمريكا في الهند الصينية، يساند فوردي في اقتراح حل وسط، كان الرئيس قد صاغه في مقابلة صحفية مع شيكاغو تريبيون، ويتمثل في منح أجل نهائي من عامين أو ثلاثة ستكون جنوب فيتنام بعدها قادرة على الاستقلال بنفسها والوقوف على قدميها بمفردها، ولم أكن أحب فكرة منح أجل النهائي لأنها كانت تجعل معونتنا تبدو وكأنها عمل خيري بدلاً من أن تمثل سياسة معينة، ولم أكن أستطيع أن أرى كيف كان يمكننا ونحن مرتاحو الضمير أن نطلب في فيتنام الجنوبية، وهي تحت وطأة الهجوم الشامل، ما لم نطلبه قط من حلفاء أقل عرضة للتهديد إلى حد بعيد وكنت أخشى من المساومة والمماحكة اللتين لا مناص منهما حول المبلغ الملائم وهو الواقع المتمثل في أن مجلس كونغرس واحد لا يستطيع أن يلزم خلفه ولكن سفيرنا في سايفون، غراهام مارتن كان يحبذ منح أجل نهائي لكسب الوقت، وكان فورث قد تقبل الفكرة بسرور، وفي النهاية أيدت، متلكتاً، منح أجل نهائي في مؤتمر صحفي بحكم كون ذلك « ثاني أفضل الخيارات ».

ولم نكد نقبل المبدأ حتى تحول منح أجل النهائي إلى حيلة أخرى لقطع كل المعونات عن سايفون وكنا نفكر في حدود بضعة مليارات من الدولارات. وعرض تشيرش منحة لمرة واحدة لا تتجاوز على الأكثر، مبلغ 750 مليون دولار. وهو أقل مما كنا نرى أن الحاجة تمس إليه من أجل عام واحد. ولكي نحصل على ذلك المبلغ سوف تقتضي المسألة أن تنطلق العملية المتعلقة بالميزانية في كل مجالاتها، وهو الأمر الذي سيتطلب شهوراً. وعندئذ سنكون قد وصلنا إلى نهاية أذار، وكانت الأحداث تأخذ طريقها نحو المأساة بزخمها الخاص.



obeikandi.com

انهيار كامبوديا

ما من بلد عانى أكثر مما عانت أرض الخمير المخضوضرة، نتيجة للصراع في الهند الصينية. وكان الخمير الذين كانوا يمثلون فيما سلف، مركز حضارة عظيمة تنشر إشعاعها على مدى كل جنوب شرقي آسيا قد دُفع بهم إلى الوراء، عبر القرون. إلى داخل حدودهم الحالية. وتظل الأنقاض العظيمة الرائعة لعاصمتهم، أنجكورات، تمثل عهداً على إبداعهم القديم، وعلى هشاشة المطامح البشرية.

ولا نعرف، على وجه الدقة، من كان يحكم في أنجكورات، أو لماذا انهارت الإمبراطورية وكيف انهارت، أو يمكن أن يكون هذا المجتمع الذي يبدو وديعاً مسالماً تغلب على نزعة اللاعنف، ثم انحدر، في فترات دورية، إلى حالات من تدمير الذات والتعطش إلى الدماء؟ أما ما نعلمه فهو أن الخمير الحمر احتفلوا بانتصارهم في الحرب الأهلية الكمبودية بقتل ما يقارب بين مليون ومليونين من مواطنيهم (أي بين 15 و30 % من السكان).

ولم تصبح الولايات المتحدة متورطة في كمبوديا إلا عن تلكؤ. فقد ظلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، على مدى ما يقارب عقداً من الزمان، ترفض الاعتراف بأن كل الهند الصينية تمثل بالنسبة لها نوي، ميدان معركة واحداً، إذ صرح الجنرال فون نجوين جياب منذ عام 1950 بأن «الهند الصينية تمثل وحدة استراتيجية، ومسرح عمليات واحد، ولذلك فنحن نتولى مهمة المساعدة على تحرير كل الهند الصينية». وبعد التسوية الخاصة بلاوس في عام 1962 تجاهل الفيتناميون تعهدهم باحترام حياد لاوس. وفتحوا خطاً للإمداد (ممر هوشي منه) عبر لاوس وكمبوديا يصل مداه في أقصى الجنوب إلى منطقة دلتا الميكونغ في جنوب فيتنام. وعندما أدخلوا قوات قتال نظامية من شمالي فيتنام احتلوا ذلك الجزء من كمبوديا الذي يمتد على طول الحدود الفيتنامية الجنوبية، وحولوه إلى منطقة قاعدة عسكرية. بعد أن طردوا السكان المحليين المتناثرين بأعداد قليلة. وكان ثمة أربع من فرق فيتنام الشمالية تعمل من هناك في جنوب فيتنام ودأبوا على العودة إلى كمبوديا بعد قتل العشرات من الأمريكيين في كل شهر، وإحداث الخسائر البشرية والدمار، مستخدمين بصفاقة، الوضع المحايد لمضيفيهم المغلوب على أمره لإضفاء الصفة الشرعية على الأراضي التي يلوذ بها ويفزعون إليها، وأصبح الخرق الفاضح للقانون الدولي هو

الغطاء للاستشهاد بالقانون الدولي لحماية القواعد. ومن المدهش أن إدارتي كينيدي وجونسون اللتين ألزمتانا بشن الحرب البرية في الهند الصينية، وافقتا على التمثيلية التحزيرية التي تقضي إلى حماية قتلة الآلاف من الأمريكيين عن طريق تقنية العمل بالانطلاق من أرض ذات سيادة لبلد محايد.

وهذه الخلفية ضرورية لفهم تصرفات إدارة نيكسون حيال كمبوديا، بدءاً بما يسمى «القصف السري» وقد وصلت المراجع في هذه المسألة إلى صفة تكاد تكون طقسية لا تمت بصلة، في كثير من الأحيان، إلى الوقائع التي تؤثر في قراراتنا. وقد تطرقت إلى هذه المسائل في مكان آخر بالتفصيل، ولكن لأخصها هنا بإيجاز.⁽²⁾

كان «القصف السري» رد فعل نيكسون على هجوم فيتنامي شمالي (هو هجوم ميني تيت «mini - Tet» الذي شنوه بعد أسبوعين من تسلمه مقاليد السلطة.

كان تنظيمياً هزلياً ولم يتخذ بعد أي مبادرة حول السياسة في فيتنام سواء أكانت حسنة أم سيئة. وكان كثير من الهجمات - إن لم يكن أغلبها - يشن من القوات الكمبودية. وبعد أربعة أسابيع من هذا، وما يربو على الألف من الخسائر البشرية الأمريكية، انتقم نيكسون، إذ بدأ، في آذار 1969 بقصف منطقة حدودية بعرض عشرة كيلومترات (أو ستة أميال). حيث كانت توجد الأراضي التي يلوذ بها الفيتناميون الشماليون. أما الأمير سيهانوك، رئيس الدولة الكمبودية فقد أوشك أن يستدعي هذه الهجمات الأمريكية في العام الفائت، سواء أكان ذلك علانية، على الملأ، أم كان بالإشارات على مبعوثي إدارة جونسون. وأوحى بأنه سوف يتجاهل أمثال هذه الهجمات لأن السكان الكمبوديين طردوا من قبل الفيتناميين الشماليين.

وعلى كل حال فالمرء يقيم هذه القرارات إذا شئنا أن نكرر الشائعة التي تفيد أنها كانت انتهاكات لم يجز الاستفزاز إليها، للحياد الكمبودي - كما فعل بعض النقاد - باعتبار ذلك تشويهاً للتاريخ⁽³⁾ وكنا قد خططنا في الأصل للرد على احتجاج متوقع من سيهانوك بطلب إجراء تحقيق في مسألة القواعد التي يلجأ إليها الفيتناميون الشماليون وبذلك سلمنا بعمليات القصف. ولكن سيهانوك لم يحتج، بل دعا نيكسون إلى بنوم بنه بينما كان القصف متواصلاً. وتم إطلاع أعضاء الكونغرس الأساسيين بما في ذلك رؤساء لجان الخدمات المسلحة والمخصصات، والمتحدث - وكلهم من الديمقراطيين - وآخرين من قادة الكونغرس. ولا أذكر حدوث اعتراضات ولا أي حث على توسيع دائرة المجال السري المكتوم عن الإعلام.

وأخيراً فهذا القصف لم يكن حتى شيئاً سرياً للغاية، إذ كرر الصحفيون الطلب على سيهانوك أن يعلق على الأخبار عن الهجمات الأمريكية، وكان جوابه النموذجي إعادة ما كان قاله لمبعوثي أسلافنا. ومثال ذلك أن سيهانوك أجاب في 13 أيار 1969، أي بعد شهرين من بدء عمليات القصف السرية، عن سؤال صحفي بم يقارب تأكيد عمليات القصف، ونفي وقوع أي خسائر في أرواح المدنيين.

ولا نحتج كمبوديا إلا على تدمير ممتلكات الكمبوديين وإزهاق أرواحهم، وكل ما أستطيع أن أقوله هو أنني لا أستطيع الاحتجاج ما لم يجر إبلاغي، غير أنني سأحتج إذا كان هناك أي تدمير لممتلكات الخمير (الكمبوديين) أو إزهاق لأرواحهم.

وهنا يوجد - التقرير الأول حول بضعة عمليات قصف بطائرات B 52 - ، ومع هذا لم أبلغ عند ذلك مطلقاً، لأنني لم أفقد أية بيوت أو مواطنين، لا شيء، ولم يجر الإمساك بأحد في تلك السدود النارية - لا أحد، ولا كمبودي واحد.

وفي 22 آب 1969 أخبر سيهانوك ضيفه الزائر، السناتور مايك مانسفيلد (كما يستفاد من تقرير برقي): لم يكن هناك احتجاجات كمبودية على عمليات قصف في بلاده باعتبار أن هذه العمليات لا تصيب إلا الفيتكونغ، ولا تمس القرى الكمبودية أو السكان الكمبوديين، وصرح بأن كثيراً من معلوماته حول عمليات القصف الأمريكي للمناطق غير المأهولة في كمبوديا جاءت من تقارير الصحف والمجلات الأمريكية. وطالب بشدة بتجنب الحوادث التي تمس أرواح الكمبوديين.

وفي آذار 1970 تمت تحية سيهانوك من جراء إجراء مشترك بين برلمانه هو وحكومته ذاتها التي كان عينها، والتي كان يرأسها رئيس الوزراء لون نول. وكانت أسباب الانقلاب مرتبطة، إلى حد جد بعيد بالسياسة الداخلية الكمبودية ولم يكن للولايات المتحدة ارتباط به، ولا أية معرفة مسبقة (وفي الحقيقة كان رد فعلنا الأول هو تفسير الحوادث التي حدثت في بنوم بنه على أنها مناورة معقدة من قبل سيهانوك) وعندما أصرت الحكومة الجديدة على انسحاب كل القوات الفيتنامية الشمالية من الأراضي الكمبودية، ردت هانوي بزيادة الانتهاكات الصارخة وتهديد الحياد الكمبودي. وغادرت قواتها الأراضي التي كانت تلوذ بها، واندفعت في أعماق الأرض الكمبودية، وهددت بالاستيلاء على البلاد.

وللحيلولة بين هانوي وبين فتح كل حدود فيتنام الجنوبية للتسلل الشيوعي وتهديد القوات الأمريكية أثناء انسحابنا، الذي كان قد وصل إلى 150000 جندي في العام، أمر نيكسون القوات البرية الأمريكية بتدمير مناطق القاعدة الفيتنامية الشمالية. وفي عملية دامت شهرين، تم تدمير 20000 طن من الأسلحة الشيوعية والمركبات والذخائر والإمدادات الأخرى؛ وتم إغلاق ميناء سيهانوك فيل والذي كان كثير من الإمدادات تصل عن طريقه إلى المناطق التي كانت تلوذ بها القوات الفيتنامية الشمالية في وجه هذه القوات. ونتيجة لهذا تلاشت حدة الحرب في النصف الجنوبي من فيتنام الجنوبية تلاشياً دراماتيكياً على أن الأمر الأكثر أهمية على الإطلاق هو أن عدد الخسائر البشرية الأمريكية هبط على الفور بنسبة تزيد على خمسين بالمئة خلال شهرين وتواصل الانحدار خلال ما تبقى من أيام الحرب.

حد نيكسون العملية الأمريكية حداً لا يتجاوز الثلاثين كيلومتراً، وسحب القوات الأمريكية من كمبوديا بعد شهرين - وربما كانت هذه هي المرة الوحيدة التي يتجاهل فيها احتجاجات المحتجين المتطرفين.

ونتيجة لذلك زادت هانوي من إمدادات الأسلحة للشيوعيين المنتمين إلى المنطقة (الخمير الحمر). وفي أوائل عام 1973 كانت قد نشأت ورطة تحقق فيها إلى حد ما توازن بين القوات الشيوعية البرية الأكثر عدداً وبين الجيش الكمبودي ذي القوة النارية المتفوقة والمجهز بالأسلحة الأمريكية والمدعوم بالقوة الجوية الأمريكية. وفي حزيران 1973 أفسد الكونغرس هذا التوازن بخطر الدعم العسكري الأمريكي، وفي آذار 1975 قطع كل المعونة الاقتصادية والعسكرية عن كمبوديا.

سبق أن عرضت في موضع آخر وبتفصيل مستفيض دوري أنا في القرارات التي لخصتها آنفاً. وبعد ذلك بكثير وربما لأن كمبوديا كانت البلد الواحد الذي لم تفتح إدارتها كينيدي وجونسون أعمالها فيه، وجه اللوم إلى ما يسمى بالقصف السري الذي صادقت عليه حكومته ضمناً أو بالسكوت عنه، لأرض غير مأهولة من حيث الجوهر وإلى الجهد اللاحق من أجل دعم خلفاء سيهانوك على نحو مكشوف وحمل المسؤولية عن كل الماسي التي أصابت كمبوديا بما في ذلك عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبتها بول بوت. وهذا التعبير الغريب العجيب عن الكراهية للذات ليس له معنى إلا بمقدار ما ينطوي عليه من المعنى إنحاًؤنا باللائمة في صدد هولوكوست هتلر على القصف البريطاني لها مبورغ، ومهما يكن حكم المرء على حكمة السياسات الأمريكية الفردية فالحقيقة هي أن كمبوديا تم الاستحواذ عليها من قبل طفمة من القتلة وسفاكي الدماء وذلك في المقام الأول لأن الأمريكيين ربطوا بقاء البلاد بمسرحيتهم الداخلية الخاصة. وحين امتدت الحرب إلى كمبوديا جراء تصرفات هانوي كان المخرج الوحيد أمامنا: إما النصر وإما التسوية السياسية بحل وسط على أسوأ الاحتمالات، وهي تسوية ستتاح فيها الفرصة للسكان غير الشيوعيين (وربما لمانوئي الشيوعية أيضاً) لتقرير مصيرهم السياسي الخاص بهم. وبدلاً من ذلك أصبحت كمبوديا ضحية أخرى من ضحايا الحرب الأهلية الإيديولوجية في أمريكا.

وفي مؤتمر إعلامي في 12 تشرين الثاني 1971 كان نيكسون قد اعتبر كمبوديا ممثلة لـ «مبدأ نيكسون في أنقى أشكاله»، وكان يعني بهذا أنها ستوضع في مركز يسمح لها بالدفاع عن نفسها بالمعونة المالية الأمريكية والمواد العسكرية، ولكن من دون قوة أمريكية بشرية وكان معارضو نيكسون قد عقدوا العزم على الحيلولة دون إثبات صحة هذه الفرضية، لأنهم كانوا يخشون من أن يكون مبدأ نيكسون طُعماً يستجر الولايات المتحدة إلى مغامرات تغري بالتصعيد والتدخل في النهاية.

وعلى هذا فقد شرعوا في وضع العوائق في طريق المعونة لكمبوديا بقيود تشريعية كانت خليفة أن تجعل النجاح مستحيلاً وأن تجعل الانهيار النهائي لكمبوديا أمراً لا مناص منه تقريباً:

- أجاز تعديل فولبرايت للتقويض الخاص «بمخصصات القوات المتاحة» عن السنة المالية 1971 والذي تم إقراره في 7 تشرين الأول 1970 وجاء فيه أن جنوبي فيتنام والبلدان الحليفة الأخرى لا تستطيع أن تستعمل المبالغ المخصصة للدعم العسكري أو المعونة من أجل كمبوديا. كما حظّر أيضاً على جنوبي

فيتنام والبلدان الحليفة الأخرى مثل تايلاند تحويل الإمدادات العسكرية التي تم توريدها بموجب الصك إلى كمبوديا وبعبارة أخرى كان من المحظور على جيران كمبوديا تحسين أمنهم بمساعدة كمبوديا بالمعدات الأمريكية وهي المعدات الوحيدة التي كانت متوفرة لديهم.

- حظر تعديل كوبر - تشيرش لصك المعونة الخارجية التكميلية الصادر في عام 1970 والذي تم إقراره في 5 كانون الثاني 1971؛ استعمال الأموال الأمريكية لتمويل «إدخال قوات القتال الأرضي الأمريكية إلى كمبوديا» أو لتقديم مستشارين أمريكيين ولم يقتصر الأمر على حظر القوات المسلحة الأمريكية، بل حظر على المستشارين تدريب الوحدات الكمبودية على استخدام المعدات الأمريكية التي كنا نوردها.

- وضع تعديل سيمنغتون - كيز على الصك البديل الخاص بالمعونة الخارجية وما يتصل بها من المعونات، والذي تم إقراره في 7 شباط 1972 قيوداً صارمة على المدنيين الذي يعملون في كمبوديا وحدد العدد الإجمالي للموظفين والمستخدمين المدنيين في الوكالات التنفيذية في حكومة الولايات المتحدة الذين هم «مواطنون أمريكيون» بمئتين وعدد حاملي جنسيات بلد ثالث بخمسة وثمانين.

- حظر «الصك الثاني المتعلق بالمخصصات التكميلية عن السنة المالية 1973» والذي تم التوقيع عليه بعد تلكؤ. ليتحول إلى قانون من قبل الرئيس نيكسون في 1 تموز 1973: استخدام الأموال المخصصة في الصك من أجل «الدعم المباشر أو غير المباشر للأنشطة القتالية» في كمبوديا أو من أجل كمبوديا - أو لاوس وفيتنام الشمالية وجنوبي فيتنام أو مقابل سواحل كمبوديا.

- حظر صك التخصيصات المتواصلة عن السنة المالية 1974 الذي تم التوقيع عليه ليصبح قانوناً على النحو ذاته في تموز 1973: استخدام أية مبالغ للتحويل المباشر أو غير المباشر للأنشطة القتالية من قبل القوات الأمريكية في فيتنام الشمالية أو غيرها فوقها أو قبالة شواطئها والأمر كذلك فيما يتعلق بجنوب فيتنام أو لاوس أو كمبوديا.

اشتراط صك المعونة الخارجية الصادر في عام 1973 والذي أصبح قانوناً في 17 كانون الأول 1973 ألا تتوفر أموال مفوض بها أو مخصصة وواردة تحت أي فقرة من فقراته لتحويل عمليات قتالية عسكرية أو شبه عسكرية تقوم بها قوات أجنبية في لاوس أو كمبوديا أو فيتنام الشمالية أو فيتنام الجنوبية أو تايلاند. فالكونغرس الذي كان يصوت سنوياً على مخصصات لفيتنام بدا وكأن الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين كانوا يتسللون إلى البلاد بطرق الحيلة والذريعة، ولله لقد كانت المسألة في طريقها إلى أن تمنع هذا التعاقب المتصور في الخيال من أن يتكرر في كمبوديا حتى من قبل حليفة للولايات المتحدة، حتى لو كان ذلك يعني تدمير كمبوديا من خلال هذه العملية. وكانت نتيجة قيود الكونغرس فرص قيود غير مرغوب فيها وتكاد تكون انتقامية سواء على صعيد المعونة الأمريكية لكمبوديا الفقيرة أم على صعيد المرونة التي كان في وسع كمبوديا أن تستعملها بها، أحتى إلى حد حظر المساعدة بالتدريب والمواد من البلدان الصديقة المجاورة.

وفي عام 1974 كان قد تم تكريس سقف للمعونة الشاملة يبلغ 377 مليون دولار من المعونة لكمبوديا وكان كل إنفاق فردي يحسب ضمن هذا المبلغ الإجمالي. ونتيجة لذلك لم يكن من الممكن تقديم الأغذية والمعونة الاقتصادية من دون خفض النفقات العسكرية والعكس بالعكس. على أن قيوداً كهذه مكنت الخمير الحمر من البقاء عندما كانوا ما يزالون في طور جنيني وحولت المد شيئاً فشيئاً لصالحهم عندما اكتسبوا القوة واشتد عودهم، وقد وصف العميد وليام و. بالمر، رئيس فريق الإمداد بالمعدات العسكرية في كمبوديا في تقريره النهائي كيف أدى هذا إلى الخنق المتصاعد للجهد العسكري الكمبودي. إذ أفضت القيود المفروضة على التدريب الأمريكي إلى الاعتماد الزائد على القوات الجوية الأمريكية وعند حظر هذا بفعل الكونغرس أصبحت المدفعية الكمبودية والقوة الجوية التكتيكية ذاتي دور محوري على الرغم من أنه لم يكن يسمح لنا - بتدريب الكمبوديين على كيفية استخدامها. وفي النهاية تعرض حتى الدفاع الكمبودي المحض لصدمة من جراء تصاعد تكاليف الذخائر نتيجة للتضخم وخفض التمويل.

وفي وجه هذه الحدود والقيود تدبر الجيش الكمبودي أمر مقاومة هجوم الخمير الحمر في فصل الجفاف عام 1973 (بمعونة القوة الجوية الأمريكية)، وفعل هذا مرة أخرى في عام 1974، وهذه المرة بقواته الخاصة حصراً، وذلك، في جزء منه، بالنظر إلى موقف هانوي الملتبس تجاه الخمير الحمر. وكانت هانوي ترغب في استخدام الخمير الحمر لطرد البقية الباقية من النفوذ الأمريكي من الهند الصينية. غير أنها سوف تتحول ضد فيتنام بعد الانتصار الكامل.

ولذلك كانت هانوي تمسك بزمام الخمير الحمر على مدى الشهور الثمانية عشرة الأولى. وعلى كل حال فقد غيرت المسار بحلول عام 1974، وجعلت تصب الأسلحة والذخائر - ربما باعتبار ذلك جزءاً من هجومها العام وربما لأنها كانت قد قررت أن تواجه التقصير من قبل الكونغرس وكانت قد حكمت على حكومة لون نول، وما عاد هناك فائدة تتنظر من جراء إثارة عداوة الخمير الحمر.

وفي هجوم شمل البلاد بكل عرضها، بدأ في الأول من كانون الثاني، قطع الخمير الحمر خط الإمداد المؤدي إلى بنوم بنه وكانت النتيجة المؤتلفة الناجمة عن ازدياد النشاط القتالي، وسقوط الكونغرس للمعونة هي أن الجيش الكمبودي بدأت ذخائره تنفذ. وبالنظر إلى معدل النفقات القائم، ما كانت مخزونات الاحتياطية لتدوم على ما بعد آذار. وفي 28 كانون الثاني، طلب فورد من الكونغرس رفع سقف المئتي مليوناً دولار من أجل المعونة العسكرية لكمبوديا والموافقة على مبلغ إضافي قدره 222 مليون (ولا أستطيع أن أقدر، عند هذه المسافة، كيف تم التوصل على رقم يمثل هذه الدقة، فربما كان بعض المسؤولين عن الميزانية قد أدركته روح الفكاهة).

وكتب فورد، بالإضافة إلى طلبه الرسمي، رسالة إلى المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض، كارل ألبرت، كشف فيها عن القضية الأخلاقية بأسلوب بليغ:

أترانا نزمع، عن قصد وتصميم، أن نتخلى عن بلد صغير، في وسط كفاحه الذي هو مسألة حياة أو موت؟ وهل قُضي على الولايات المتحدة التي كانت تقف، على الدوام، إلى جانب أصدقائها خلال أصعب الأوقات، أن تحكم الآن بالموت على أمة هي بالنتيجة أمة آسيوية صغيرة تعتمد علينا كل الاعتماد؟⁽⁵⁾

وكنّت أردد صدى هذا الموضوع في الكثير من البيانات الإعلامية. على أن السجلات الضخمة لوزارة الخارجية واجتماعات هيئة العاملين في البيت الأبيض، تظهر أن هواجسنا الداخلية المتعلقة بشرف أمريكا واحترامها لنفسها ولمصداقيتها، كل ذلك كان يتوافق مع ما قررناه جهاً وعلى الملأ، لم يكن لدينا برنامج خفي جيوبولتيكي كنا نتابع الحرب من أجله، كتب فورد إلى ألبرت يقول: «إن بلدان العالم التي تعتمد علينا من أجل دعمها - وكذلك أعداؤها - سوف تحكم على أذاننا». وكانت كمبوديا ماثلة في أذهاننا على وجه الخصوص، لأنني، حين كنت أنجأوب سكرات موتها الأخيرة، كنت أجري جولات مكوكية بغرض إقناع بلد آخر، صغير، صديق - وكان هذه المرة إسرائيل - بأن عليها أن تجازف بشيء من أمنها المادي الطبيعي بالتخلي عن أرض، بصفة جزئية على الأقل، على أساس أشكال التأمين المستمر الناجم عن الدعم الأمريكي.

على أن المناشدات من قبلي ومن قبل فورد (إذ لم يكن هناك إلا القليل من المتطوعين الإضافيين) لقيت الاستقبال ذاته الذي لقيته بصدد فيتنام - بل لقيت منه ما هو الأكثر من ذلك، لأن مصير كمبوديا كان يمكن أن يُنحى باللائمة في صدره على تصرفات الإدارات الجمهورية بصورة كاملة. وكانت تعليقات وسائل الإعلام، والكونغرس تردد حجمها في خطين متوازيين ضد المعونة لفيتنام، مع الانعطاف الإضافية التي تفيد أن الاحتضار المتصاعد في كمبوديا كان تُسْتَشْهَد به على أنه سبب آخر لسحب المعونة، بدلاً من أن يكون سبباً للتوسع فيها، وكانت المصادر الخبيرة إذا سئلت عما إذا كانت كمبوديا تحتاج إلى المعونة الإضافية نقل عنها الجواب بالإيجاب⁽⁶⁾ وعلى نحو معاكس كان يقال إن التوسع في المساعدة فات أوانه وذلك لأن كمبوديا قد تجاوزت الحالة التي يمكن إنقاذها فيها⁽⁷⁾ وكان آخرون ما يزالون لا يدركون سبباً لتوسيع المعونة لعدم وجود التزام تجاه كمبوديا. وفي الواقع كان التشريع المناوئ للحرب والعائد إلى مطلع السبعينيات فما بعدها، كان قد حدد أنه لا يتضمن «التزاماً» وفي 13 شباط، 1975 أقدمت صحيفة «بليتيمور سن» على خطوة غير مألوفة نهائياً بتحريرها الإدارة من الضلوع في الإطاحة بسيهانوك، ولكنها لم تفعل ذلك إلا بحيث تستطيع أن تواصل طريقها لتنتهي إلى استنتاج مؤداه أن على اعتبار أننا لم نتواطأ في الإطاحة به فليس علينا من التزام تجاه خلفاء سيهانوك⁽⁸⁾ وليس من شأن المعونة سوى أن تطيل أمد القتل وسفك الدماء وتمنع الكمبوديين من حل مشكلاتهم الخاصة بالطرق السلمية⁽⁹⁾ ولما كنا لا نراهن على شيء حقاً فقد كان من الخطأ للإدارة أن تخلق انطباعاً مؤداه أن المصدقية الأمريكية سوف تتعرض للأذى إذا سقطت كمبوديا⁽¹⁰⁾. ولم يكن ثمة جدوى من المساعدة ما لم تستطيع الإدارة أن تضمن التسوية المتفاوض عليها والتي سوف تُعقَّب ذلك بسرعة.⁽¹¹⁾

بداية السقط

إن الإنشاء الأنيق (والخطأ الفادح) الذي لا يضارعه أي شيء في السوء بالنسبة إلى شعب كمبوديا من استمرار المساعدة الأمريكية العسكرية كان سريع الانتشار. كان يُنظر إلى أن قطع المساعدة العسكرية سينهي المعاناة على أنه أمر بدهي، كما اعتبرت تحذيرات الإدارة من حمام دم محتمل على أنها لا أساس لها، وغير صحيحة، ومرجحة بالخوف المفترض من المعارك المستمرة، أو رفضت بوصفها مؤامرة كارثية لإلقاء اللوم على الكونغرس بسبب الخسارة الوشيكة للهند الصينية. باختصار لقد اعتبرت المساعدة المحتجزة عن كامبوديا هي الموقف الإنساني والأخلاقي الوحيد.

جاءت التغطية ذات الجانب الأوحده، بين سائر التغطيات، في صحيفة «نيويورك تايمز» في 13 آذار (مارس)، في مقالة بعنوان «المتهمون الكامبوديون الغامضون» استخف المحرر بالتحذيرات من حمام دم لأسباب مختلفة: فالروايات حول فظائع الخمير الحمر المتعمدة في المناطق التي غزوها كانت أمثلة متوقعة للفوضى العسكرية بعد معارك نزاع ساخنة، أو أنها كانت حسابات خدمة ذاتية لـ (pow) وبذا من المحتمل أن تكون «أقل من مصداقية شاملة». ما إن كسب الخمير الحمر حتى جاء على لسان «بعض الدبلوماسيين والمراقبين المحنكين» أنهم قالوا «لا حاجة لأعمال إرهابية عشوائية». واستتج الصحفي نفسه مؤكداً «معظم الكامبوديين لا يتحدثون عن مجزرة محتملة ولا يتوقعونها. لما كانوا جميعاً كامبوديين فسيتم إيجاد تسوية». وعلى أية حال فإن القيادة الشيوعية كانت «أكثر وطنية من الشيوعيين»، لقد تضمنت الحركة المتمردة بعضاً من غير الشيوعيين «وربما بعض المعادين للشيوعيين»، وقد وُصف الزعيم الشيوعي كيو سامغان بأنه «مفكر فرنسي الثقافة» انضم إلى الشيوعيين في الستينيات «ليحارب الامتيازات الإقطاعية وعدم المساواة الاجتماعية». وقد قيل: إنه حريص جداً على «استقامته» وقد يكون من المتوقع أن ينتقل بعض الشيء إلى اليمين «إذا ما وصل إلى السلطة». ومن المحتمل أن تكون النتيجة اشتراكية قومية أكثر مرونة بالنسبة إلى كامبوديا⁽¹²⁾.

مما لا شك فيه أن هذا البيان الغريب في صحيفة ذات شأن قد أثر في النقاش داخل الكونغرس حول إمكانية مساعدة كامبوديا. ولكن الكونغرس ما كان يحتاج إلا إلى قليل من التشجيع كي يخلق كامبوديا. قام بذلك بأقل من قرار واضح يمكن أن يعتبر ملامة فيما بعد من مجرد إخفاق في التصرف تجاه مطالب حكومية مختلفة. في 12 آذار (مارس) رفضت المجموعة «الديمقراطية في المجلس»، بـ 189 صوتاً مقابل 49 صوتاً أية مساعدة عسكرية أخرى لكامبوديا. واضطرت الإدارة إلى القبول بـ «تسوية» وضعتها لجنة فرعية تابعة للجنة الشؤون الخارجية في المجلس «ترأسها النائب لي هاميلتون أعطيت تفويضاً نهائياً حتى تاريخ محدد هو 30 حزيران (يونيو)». تخلصت الإدارة من الإحراج سواء بالتصويت أم بتوقيع هذا التفويض لمدة ثلاثة أشهر لأن «لجنة الشؤون الخارجية في المجلس» بأكملها رفضت في 13 آذار تسوية

هاميلتون بنسبة 18-15 صوتاً لذهابها بعيداً - ولهذا رفضت أن تأخذ بالاعتبار أية تسوية أخرى. كان النائب دونالد فريسير واضحاً تجاه أهدافه. وقد فضل الانسحاب وقال «تحت ظروف مضبوطة لتقليص الخسارة في الأرواح»⁽¹³⁾. وفي اليوم نفسه انضمت «المجموعة الديمقراطية» في مجلس الشيوخ إلى خصمها في المجلس بالتصويت بنسبة 38 صوتاً إلى 5 أصوات لمعارضة مساعدة عسكرية لكامبوديا ورفض المساعدة العسكرية الإضافية لفيتنام بنسبة 34 إلى 6 أصوات. عند هذه النقطة، حدثت واحدة من (فجوات الثقة) التي تجلد واشنطن نفسها بها، والتي كانت في أجواء ذلك الوقت عدراً حتماً ومريحاً معاً لتجنب اتخاذ قرارات. وسرعان ما تبين أننا لم نخصص اعتمادات لكامبوديا على الإطلاق. في 14 آذار أفاد الوزير شليسينغر أن وزارة الدفاع قد اكتشفت أن هناك مخصصات تقدر بـ 21.5 مليون دولار من السنة المالية 1974 قد وضعت جانباً تحسباً للتضخم ولم تُستخدم. بعبارة أخرى كان لدينا اعتمادات لأسبوعين أو ثلاثة من أجل تسليم الذخائر أكثر مما أخبرنا الكونغرس.

فيما يشبه الهستريا. هذا الكسب غير المتوقع الذي يمكننا من تحديد فرص الحياة للمحاصرين في فنوم بينه لبضعة أسابيع أخرى لم يستقبل بالراحة أو الابتهاج بل بالفزع بوصفه كارثة في العلاقات العامة. هل جلبنا على أنفسنا «فجوة ثقة» مفزعة أخرى؟ كان رد فعل فوردي أن أمر بإعلام الكونغرس على الفور. كما لو أننا نبغ اكتشافاً رهيباً: (ليس من المؤذي أن تكون أميناً حتى في وضع صعب كهذا). ومن دواعي الرحمة أن الكونغرس أجل اجتماعاته عند هذه الفترة بسبب أعياد الفصح. مما وفر على البلاد لبضعة أسابيع على الأقل إذلال الجدل العلني حول أفضل طريقة للتخلص من حليف يأس يعتمد علينا كلياً. ومع مضي بعض الوقت عاد الكونغرس إلى الاجتماع في بداية نيسان، وكانت كامبوديا بدون مساعدة، وفيتنام تتفكك.

أسطورة الفشل حول التفاوض مع كامبوديا

إن العذر الممكن للخطوات التي جعلت الكارثة يتعذر إلغاؤها هو الضغط على الإدارة كي تضع نهاية متفاوضاً عليها للحرب في كامبوديا. والحق أن قطع المساعدة كان مطروحاً على نحو متزايد بوصفه أفضل وسيلة لتسهيل حل سياسي عن طريق الوسيلة السهلة بإزالة قدرة كامبوديا على الدفاع عن نفسها. لم يكن جميع الذين استخدموا هذه الحجّة مخطئين. رغم أن النفاق لم يكن مستبعداً. ولكن بالنسبة إلى بعضهم كان البحث عن دبلوماسية نقية تقوم على خداع تفاوضي لا يعززه أي نفوذ يعكس حنيناً أمريكياً إلى الماضي، من الصعب أن نستوعب سوء إدراك أكبر من أن المكتب السياسي الصارم في هانوي والخمير الحمر المجرمين يمكن أن يحصلوا على انتصار عسكري شامل عن طريق التسهيل الشفوي الذكي لمفاوض أمريكي. كان هدف هانوي هو الانتصار الكامل. وهي لا يمكن أن تتساهل إلا على أساس توازن القوى الذي لا تستطيع أن تأمل في تأخيرها، وأي افتراض آخر سيكون بمثابة مراوغة أو تنازل. وفي

كامبوديا توازن القوى هذا على الأرض لا يمكن أن يتحقق فقط بمساعدة قوة جوية أمريكية. وفي غيابها فإن الضغوط الدبلوماسية المتوفرة لن تغير الوضع الميداني للمعركة.

في أعقاب اتفاق باريس مباشرة، بدأ تحقيق توازن عسكري ما ممكناً. فقد كان «الخمير الحمر» أضعف بكثير من الفيتناميين الشماليين ولم يكن لديهم إلا موارد ضئيلة جداً من الإمدادات، خلاف هانوي. وكان من شأن مجهود عسكري ضئيل نسبياً، مصحوباً بمحاولة جدية لتدريب الجيش الكامبودي، أن يحقق توازناً عسكرياً بل ربما يحقق تفوقاً عسكرياً. ولما كان قد سُمح لنا بتحقيق توازن عسكري وربما - لا سمح الله - بالتفوق، فإن المفاوضات كانت تبدو ممكنة.

فكثير من القوى المتنافسة كانت متورطة في كامبوديا. وقد ظل الاتحاد السوفييتي حتى النهاية يعترف بلون نول بوصفه الحكومة الشرعية. وفي الصين فإن الإيديولوجيا أو التاريخ - كما قال لي مرة زهو إينلاي - قد يدفعنا إلى اتخاذ إجراء لدعم صيني لشمال فيتنام (مستبعداً خطر الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لن تخسر الحرب في النهاية). ولكن الجغرافيا السياسية جعلت الصين تقلق من نتيجة تجعل هانوي تسيطر على الهند الصينية كلها، وبذا تصبح قوة كبرى على حدود الصين الجنوبية. وقد أسرّ لي زهو إينلاي في شهر شباط عام 1973 أن الصين لا تعتبر كامبوديا «حمر» بالكامل من مصلحتها⁽¹⁴⁾.

كانت شكوك الصين تجاه هانوي متبادلة مع فيتنام الشمالية. فعندما زرت هانوي في شباط عام 1973 أخذني لي دوك ثو إلى المتحف التاريخي حيث سجل نقطة باطلاعي على صور تجسد نضال فيتنام الذي يعود إلى بضعة قرون خلت ضد الصين (حدث هذا في غضون أسابيع من انتهاء الحرب بوصفي حليفاً ظاهرياً للصين). وكنت قد تحدثت من قبل عن عدم ثقة هانوي العميق بالخمير الحمر.

لم يكن لدى الأمير سيهانوك، الذي كان يعيش في المنفى في بيجينغ في ما يعتقد أنه المقر الأكثر راحة وأناقة في تلك المدينة، أوهام تجاه الخمير الحمر: فهو بعد كل شيء، حكم على زعمائهم بالموت بتهم الخيانة قبل أن يُطاح به. وكان سيهانوك يعرف - ويعترف أحياناً - بأنه لن يلعب أي دور مهم إذا ما حقق «الخمير الحمر» انتصاراً كاملاً.

وداخل كامبوديا كانت حكومة لون نول، عملياً، حكومة سيهانوك الخاصة بدون سيهانوك. إذا شاركت أية قوى غير شيوعية في نهاية متفاوض عليها فإنها ستستبعد من بطانة لون نول، إذ لا يوجد آخرون. وهذا ما جعل سيهانوك يوجه دوماً حقه ضد شخص لون نول وليس ضد أعوانه، كما جعله لا يرفض أبداً فكرة قيام تحالف ما في فنوم بينه تحت قيادته.

في الصين في شهر شباط 1973، بعد توقيع اتفاقية باريس بوقت قصير، طلبت من زهو إينلاي أن يساعد في التوسط من أجل حل دبلوماسي لكامبوديا⁽¹⁵⁾. وفي 27 أيار اقترحنا الإطار التالي على زهو: عسكرياً، وقف فوري لإطلاق النار على الأرض، بما في ذلك وقف القصف الأمريكي، وسياسياً أن يغادر

لون نول البلاد بعد فترة مناسبة بعد وقف إطلاق النار. بحيث تبقى بقية أعضاء حكومة لون نول للمشاركة في المفاوضات السياسية التي سأسرع بها في بيجينغ مع سيهافوك. قال زهو، مستبعداً موقفه المعتاد القائل إن كامبوديا بعيدة جداً عن بيكين ولا تعرف الكثير عنها: إنه سيرفع الاقتراح إلى سيهافوك في أوائل تموز عندما يعود الأمير إلى بكين في السادس من آب من أجل المشاورة، فالمناقشات مع سيهافوك سيكون لها دور مهم.

أجهضت الخطة عند وضع الكونغرس، في نهاية شهر حزيران، نهاية للقصف الأمريكي يسري مفعوله في 15 آب، ويحظر أي عمل عسكري في الهند الصينية. وهذا ما سحب البساط من تحت أقدام الصينيين والأمريكيين معاً. فقد انهارت التسوية الرقيقة التي سعت إليها كل من بيجينغ وواشنطن عندما ترك الكونغرس الجانب الأمريكي يساوم وحيداً. وفي غضون ثلاثة أسابيع من تصويت الكونغرس أعلمنا زهو أنه لم يعد مستعداً لنقل اقتراحنا إلى سيهانوك أنوك وألمح برقة إلى سبب تأجيل زيارتي إلى بيجينغ من 6 إلى 12 آب، أي إلى اليوم الذي يلي قرار الكونغرس بحظر القصف ووضعه موضع التنفيذ. لم ينسف هذا القانون كلاً من فنوم بينيه وسيهانوك. ولم يعطل الدبلوماسية الأمريكية والصينية فحسب، بل إنه في رأيي كان بداية خسارة زهو لنفوذه.

إذ كنا بحاجة ماسة إلى تعليمات حول الرغبة في حل دبلوماسي، وما بتنا نمتقد إليه بعد حظر القصف هو الشروط الموضوعية لتحقيق حل ما. فكلما خفّض الكونغرس المساعدة ازدادت ثقة «الخمير الحمر» بالنجاح، وأصبحوا أقل انفتاحاً تجاه نتيجة دبلوماسية. ما كانت لتتقننا أية حزمة من المهارة التفاوضية من هذه الأزمة.

شجعت هذه الحقائق معظم منتقدينا في الكونغرس والإعلام. إذ كان هناك إلحاح علينا بأن نتخلى عن الحل العسكري من أجل حل سياسي في اللحظة الحاسمة حيث كانت العناصر التي تجعل التسوية السياسية ممكنة قد دمرت. وفي غياب تلك العناصر كانت المطالبة بحل سياسي تصل إلى مرتبة مناقشة شروط الاستسلام.

مع اقتراب النهاية في كامبوديا وبوضوح أكثر فأكثر نشب الجدل نفسه داخل الإدارة. ومع تحصن سفيرايين في سايغون وفنوم بينيه من معارك مطوقة باستمرار إلا أنه لم يكن يوسعهما أن يفكرا في مسؤوليتهما أو أن يبقيا غافلين عن مهماتهما الشخصية. فكلاهما وجد نفسه في وضع مؤسف. إذ كانا مضطرين إلى أن يشرفا على تصفية سفاراتهما والمخاطرة بجميع مستخدميها وبكثير من الكامبوديين والفيتناميين. ولا سيما أولئك الذين يرمون قرعتهم على الولايات المتحدة. واجه كل سفير انهياراً متسارعاً بشدة وكان عليه أن يمتحن مبادرته وقدرته على الارتجال لأن واشنطن كانت بعيدة جداً وغير واعية إلى حد كبير بمجريات الأمور محلياً بحيث تعطي إرشادات يومية عملية ذات شأن. وكانت النتيجة

أن كل سفير اتخذ مواقفه الخاصة وشعر غالباً بأنه بات متحرراً من عدم احترام التعليمات الواضحة من واشنطن. ومع هذا فقد كان الرجلان في تفسيرهما للوضع والفرص من أدوارهما يختلفان بصورة درامية.

في سايفون كان غراهام مارتن يتصرف كموظف رفيع المستوى في وزارة الخارجية من المدرسة القديمة، صارم وواثق من نفسه، كان مقاتلاً كلاسيكياً من مقاتلي الحرب الباردة. فهو مستعد لأن يأخذ على عاتقه مخاطر كبيرة، لذا كان يتمسك بنظام صارم في سفارته بدون تطبيق القيود ذاتها في تصرفه تجاه واشنطن. وفي أثناء قيامه بواجبات وظيفته كان مارتن يتخذ مبادرات من تلقاء نفسه ما كان ليتخذها من هم أكثر حذراً منه قبل مشاورة واشنطن أولاً. وكان أسلوبه معقداً بحيث إن واشنطن ما كان بوسعها دوماً أن تقرر كيف كان يفسر قراراتها.

بالرغم من خصوصيات مارتن المعروفة جيداً فقد أوصيت بتعيينه في سايفون لأن الكثير بات يعتمد، بعد اتفاقية باريس على المبادرة والتصميم من جانب ذوي المناصب الأمريكيين. كانت الحاجة ماسة لسفير قوي قادر على الارتجال للقيام بأعباء منح ثبو الثقة للقيام بالمهمة الصعبة المؤلمة التي كان يتعامل معها. وعندما كان في سايفون تصرف مارتن ببطولة وأيد التزام أمريكا بفيتنام جنوبية حرة، ومن أجل إغراء واشنطن بقبول توصياته وتنفيذها كان مارتن يعمل على أن يتوافق تحليله مع أفكاره المسبقة. وكان فيليب حبيب، مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا، والذي عمل سنوات عدة في فيتنام، ويحيل إلى جناح الحماثم، يزوده بالتعديلات.

عندما واجه مارتن كارثة وشيكة عزم على أن يشق طريقه ويدافع عن قناعاته حتى الثانية الأخيرة من اليوم الأخير. إذ لما كان معتقداً أن كونغرس الولايات المتحدة قد أخطأ خطأ جسيماً بالتخلي عن فيتنام الجنوبية، فقد قاوم الإعلام التقليدي وحكمة الكونغرس ولم يقدم تنازلات «للتسويات» الخادعة التي سكتوا بها ضمايرهم كنت أعلم جيداً أن رسائل مارتن التحذيرية الكثيرة قد كتبت لإيجاد سجل يمكن أن ينشر فيما بعد - ربما لسوء حظي. كان مارتن يعتبر أن أي نسبة تقل عن مئة في المئة من التأييد بمثابة خيانة. ولكن مهما كان الأمر فإنها تبين كفاح مارتن من أجل المحافظة على التزامات أمريكا الأخلاقية. كنت موافقاً على أهدافه، وإن كنت لا أوافق دوماً على إمكانية تنفيذها، واعتبرته حليفاً، وإن كان شاذاً أحياناً. وفي الوقت نفسه كان قلبي معه وأنا أراه يخفي ألمه متظاهراً بالشجاعة.

كان السفير جون جانشر دين في فنوم بينيه يمثل جيلاً مختلفاً. فهو وإن كان واثقاً مثل مارتن بصواب آرائه إلا أنه يهتم كثيراً في أن يبقى محافظاً على معايير الحكمة التقليدية. كان متأكداً دوماً أن وسائل الإعلام تراقب التزامه بالحل «السليم سياسياً» - أو ما يطلق عليه «التسوية السياسية» حتى ولو كانت الظروف الموضوعية المتوفرة لها أحياناً تنبخر.

فهم دين، الوافر الذكاء والاطلاع، جيداً أن قيود الكونغرس على التمويل والنشاطات الاستشارية كان من شأنها أن تدين البلد التي كان معتمدها. وقد أوضح منذ البداية أنه لن يسقط مع السفينة الفارقة. كان دين، كشأن حمائم الكونغرس، يدافع عن أسلوب «سياسي» للخروج من كارثة طلب منه أن يتصرف تجاهها. لذا فقد بذل كل جهد ممكن من أجل الشروع بالتفاوض، مع إشرافه على طوفان من البرقيات هبط على واشنطن مع إصرار جعلني أشك إلى حد ما في دين، كشأن مارتن إذ كان يبني سجلاً لنفسه. ولكن في حين أبدى مارتن غير شديدة في متابعة ما بات بعد كل شيء استراتيجية موثوقة. أخذ دين على عاتقه أن يعدل استراتيجية قومية ويبعدها عن مسرح الأحداث غير المحتمل لفنوم بينه.

كانت استراتيجية دين الحظ على مفاوضات الآن مع الخمير الحمر، بوجود سيهانوك، مرة عن طريق الرئيس الإندونيسي سوهارتو، وأخرى عن طريق رئيس الوزراء لي كيوان يوفي سغافورة. لن أراجع تيار اقتراحات تكتيكية والتي يرافقتها فائض متزايد من المطالب من أجل تصرف سريع، بإلحاح من سفارة فنوم بينه. كانت استراتيجية دين الأساسية استبدال الحكومة التي كان قد صادق عليها بكتلة تحالفية من نوع ما على أنها مقدمة لمفاوضات مع «الخمير الحمر».

ولما كنا ملزمين بالتعامل مع الكونغرس يومياً، كنا نحتاج بشدة إلى تعليمات حول خطورة الوضع في كامبوديا، وكنا نشارك دين في رغبته القوية لتيسير مصير كامبوديا. مهما كانت الفرص من أجل نتيجة متفاوض عليها متوفرة - وفي ضوء الوضع العسكري وقطع المساعدة التي اعتبرناها ضئيلة، لم نكن نعتقد أن السفير في فنوم بينه كان الشخص المناسب لهم. كان لدينا أوراق ثمينة قليلة للمساومة، الورقتان الرئيسيتان هما المؤسسة العسكرية، والبنية الحكومية برئاسة لون نول، كان الكونغرس يفكك المؤسسة العسكرية، وضغط توصيات دين جاء لتفكيك حكومة فنوم بينه في بداية عملية دبلوماسية غير محددة.

قدّرنا أن مفتاح أية مفاوضات يمكن أن يكون في يد سيهانوك، الذي كان في بيجينغ، كنا راغبين في استكشاف قنوات أخرى، بما في ذلك تلك التي اقترحها دين مثل الاستفادة من سوهارتو أو لي بوصفهما وسيطين. بيد أن دين لم يكن في وضع جيد بالنسبة إلى أي من هذين المسرحين. ومع افتراض أن مفاوضات ما كانت ممكنة، فإن دوره في استراتيجيتنا أن يجعل فنوم بينه تتماسك حتى نجد مفاوضات راغباً في التفاوض. في 18 شباط، 1975، حين كنت أقوم بجولات مكوكية في الشرق الأوسط، أعلمت وزارة الخارجية مايلي:

قطع دين الآن أشواطاً بعيدة في دعوة زعماء الخمير الحمر العسكريين والمدنيين إلى منزله لمناقشة صريحة مع كثير من الحماسة لإزاحة رئيس الدولة (كامبوديا) بقدر ما يخصني، إذا كنا سنغادر كامبوديا فسوف نغادرها بكرامة. أرغب في

الإصغاء إلى أية توصية متوافقة مع ذلك الهدف. ولكن المقاربة
المجمدة التي يبدو أن دين قد تبناها لن تحل شيئاً. أيده أن يتمسك
بسياسة متزنة مدروسة لا تعيق عملنا الإيجابي من جانبنا، ولا تدفعنا إلى تهور.

النجاحات المتتالية لهذين السفيرين هي برهان على أنه من الأخطر كثيراً تحدي حكمة الكونغرس
ووسائل الإعلام بالمقارنة مع إرهاب وزير الخارجية. لم يتلق مارتن بعد ذلك أي منصب كسفير لأنه اعتبر
من الآن فصاعداً من المستحيل تثبيته. أما دين فقد ذهب سفيراً إلى الدنمارك والهند قبل أن يتقاعد.

نهاية السقط

وكانت استراتيجيتنا هي تفضيل العمل على الاتصال بسيهانوك إما مباشرة وإما عن طريق سفراء
موثوق بهم، مثل دافيد بروس وفيما بعد جورج بوش في بكين، أو عن طريق عواصم كان لها بعض النفوذ
على الأطراف الكمبودية، مثل عواصم الجزائر أو إندونيسيا. وكنا نفضل سيهانوك إلى حد بعيد ليكون
مُحاورنا، لأننا رأينا أن الخمير الحمر يتسمون بالصلابة والعناد تجاه الحل الوسط، وأنهم صمموا على
تفكيك بنية فتوم بنه وعلى أن يجعلوا من سيهانوك رجلاً لا علاقة له بالمسألة. وكان ما نعمل على تجنبه
هو تدمير حكومة فتوم بنه باعتبار ذلك ثمناً للدخول في المفاوضات - كما نبهنا دين إلى ذلك.

وكنا قد طرحنا للمناقشة، في مناسبات عدة خلال عام 1974، الصيغة الأساسية لوقف إطلاق
النار والحكومة الائتلافية، ورحيل لون نول، مع القادة الصينيين (بمن فيهم دينغ هسياو بينغ) ومع
وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الذي مثل حركة عدم الانحياز في ذلك العام. وحاولنا،
بالإضافة إلى ذلك، بحلول عام 1974 أن ننظم مؤتمراً دولياً حول كمبوديا، غير أننا كنا غير قادرين
على الخروج بأية فائدة. وفي شباط وأذار من عام 1975 لجئنا على رئيس الوزراء لي كوان يو، والرئيس
سوهارتو لاستكشاف إمكانيات التفاوض - وكان ذلك راجعاً، في جزء منه إلى حث من دين. ولم يجدنا
فرصة لذلك كون أن الحكومة في فتوم بنه تواجه انهياراً وشيكاً.

وحدثت محاولة أخرى للتفاوض في كانون الأول 1974. وتم استهلالها عندما أبلغ الرئيس الفرنسي
فاليري جيسكار ديستان، فورد، في قمتها في جزر المارتينيك باقتناع سفيره في بكين، إيتين ماناكا،
بأن الاتفاقية المتفاوض عليها يمكن الوصول إليها مع سيهانوك وسوف تلقى دعماً من الصين. وكانت
لدينا شكوكنا في أن الصين سوف تشغل مرة أخرى بعد سقوط شو أو أنها إذا فعلت ذلك فسوف تفعله
عن طريق الوسطاء الفرنسيين. وعلى الرغم من تحفظاتنا فوضنا وزارة الخارجية الفرنسية بمباشرة
العمل. وكان حريّ بنا أحرى أن نمضي قدماً مع سيهانوك بصفته رئيساً للحكومة، ليكون قادراً على أن
يحكم حكماً مستقلاً، وكنا نجادل بأنه سيكون عليه أن يدخل عناصر قوية لا شيوعية في إدارته. وكان هذا

يعني، في مجال الممارسة، أعضاء بنية لون نول، وإن لم يكن يعني لون نول نفسه. وكان أية شروط أخرى خليفة أن تعني الاستسلام والخضوع، ولكي نرتب لهذا لم نطلب وسطاً فرنسياً. وبيناً متطلباتنا في ورقة رسمية في 24 كانون الأول:

نحن مستعدون للقبول بسيهانوك زعيماً لكمبوديا.

- إذا عاد سيهانوك على فنوم بنه قائداً وطنياً حقيقياً، وليس رئيساً صورياً.

- وليكون سيهانوك زعيماً وطنياً حقيقياً، لا بد أن تكون في حكومته عناصر قوية تمثل كل التيارات الهامة بما في ذلك تيارات البنية الحالية. فكيف يخطط لتحقيق هذا؟ وما هي بنية الحكومة التي يتصورها سيهانوك وما هي طبيعتها؟

لا يمكن استخدام المناقشات لتحطيم الروح المعنوية لدى الحكومة القائمة في فنوم بنه، وإذا كان هناك اتفاقية من حيث المبدأ فمن الواجب تنفيذها على جناح السرعة. ونحن نحبذ أن تتبع الحكومة الجديدة مبدأ الحياد في العلاقات الخارجية.

ولا بد أن يكون هناك ضمان للديمومة في الحل الوسط. ونحن غير مهتمين بحيلة أو ذريعة من أجل تسوية يعقبها بعيد ذلك ثوران آخر.

ولما كانت بكين ما تزال تتألم من تجربتها في السنة السابقة، فقد رفضت حتى أن تناقش الموضوع بحجة أن البلدان الأجنبية لا ينبغي لها أن تتدخل في شؤون كمبوديا ولكي لا يكون هناك تقصير عن إدراك الغرض ولبصار إلى إغلاق الباب في وجه المزيد من المناقشات رفضت بكين منح تأشيرة دخول للمبعوث الفرنسي الذي كان يفترض أن يسلم الرسالة المذكورة آنفاً إلى سيهانوك⁽¹⁶⁾. وبعد سنوات عدا صحفي صريح مخلص محقق إخفاق مهمة مناداه إلى البيان المشترك الختامي في جزر المارتينيك الذي قيل إن توصيته الخاصة بالمفاوضات بين «الأطراف المتنافسة» قد فسّر على أنه يتضمن حواراً بين لون نول وسيهانوك⁽¹⁷⁾. ولكن الدبلوماسية ليست كالقصة البوليسية التي يتخلص أحد الطرفين من الآثار الغامضة للجريمة بينما يفترض في الطرف الآخر أن يحذر الجواب الصحيح. والدبلوماسية الفعلية أبسط وأكثر تعقيداً في الوقت ذاته: فإذا لم تكن تؤدي عملها في فراغ، ولم تكن تعتمد اعتماداً نموذجياً على الكيفية التي تصاغ بها عملية تبليغ معلومات بعينها.

والدبلوماسية تعبير عن التوازن بين المخاطر والحواجز. وقد أصبح سيهانوك مهمّشاً لأن الوضع العسكري للون نول كان أخذاً بالانهيار، وليس من جراء أي لغة خصوصية وردت في بيان مشترك.

لقد أدرك سيهانوك هذا في وقت متأخر إلى حد بعيد. ففي الخامس والعشرين من آذار - وبعد أن كان يرفض مبادراتاً على مدى ما يقارب العامين - أقام فجأة اتصالاً بطريقة منحت مصداقية كبيرة لحدة ذهنه إن لم يكن لتوقيته.

وفي رسالة إلى فورد عن طريق السفير الفرنسي طلب الأمير المنفي مساعدتنا فيرد مجموعته الموسيقية الكمبودية والآلات الموسيقية التي كان خلفها وراءه لدى تنحيته عام 1970. وفي 26 آذار 1975 أصدرنا تعليماتنا إلى جورج بوش بالسعي إلى عقد اجتماع مع سيهانوك لإبلاغه بأننا سوف نبذل أقصى ما في وسعنا للتجاوب مع طلبه، وسنرسم له بالخطوط العريضة مرةً أخرى، الناتج الذي ظللنا نقترحه على مدى عامين للمأساة الكمبودية:

لكي تتوفر لك دلائل من أجل هذا الجزء من اجتماعك ينبغي لك أن تستفتح بإبلاغه أننا نظل مهتمين اهتماماً حاراً وحيوياً باستقبال أفكاره من أجل وضع تسوية للحرب في كمبوديا. ولذلك فتحن ندعوه إلى انتهاء هذه الفرصة لكي يفضي إلينا عن طريقك بآخر ما خطر في باله بصدد الكيفية التي يمكن بها وضع خاتمة للحرب في كمبوديا بطريقة تحفظ وحدة أمته، وتمكنه من ممارسة قيادته الشخصية في توحيد شعب الخمير.

وينبغي لك أيضاً أن تشير إلى أننا ما زلنا نعتقد أن سيكون من الضروري المحافظة على توازن القوى بين عناصر الخمير المتعارضة، إذا كان مقدراً للتسوية السلمية الحقيقية أن تحقق، ومثل هذا التوازن سيكون أساساً لا يستغنى عنه، لا من أجل تحقيق التسوية فحسب، بل للتأكد من أن سيهانوك سيكون قادراً على أن يتحقق من دور القيادة الحاسم الذي نواجهه.

وفي 28 آذار التقى جون هولدريدج، نائب رئيس بعثتنا في بكين بفونغ بينغ شن، رئيس أركان سيهانوك، في السفارة الفرنسية، وسلمه دعوة من بوش لسيهانوك لمناقشة في مكان متفق عليه بصورة متبادلة. ورفض سيهانوك الاقتراح في 29 آذار عن طريق المساعد نفسه الذي اعتاد الاعتذار بأن الأمير لا يرغب في تشويش «الرأي الدولي» بإعطاء حافز للشائعات حول مفاوضات سياسية وشيكة. وعلى أثر ذلك أصدرنا تعليماتنا إلى بوش لإبلاغ سيهانوك بأننا نجحنا في الحفاظ على ممتلكاته الثقافية وأن ينتهر المناسبة لتسليم الجزء السياسي من رسالتنا.

وفي الأول من نيسان التقى هولدريدج بفونغ بينغ شن ونقل جوابه على النحو التالي: سيكون من الأمور السيئة جداً أن يستولي الخمير الحمر على كل الحكم في كمبوديا، لأنهم «عقائدون جداً» وسيكون من الأفضل إلى حد بعيد بالنسبة للعالم الحر إذا أمكن إعادة الأمير سيهانوك الذي يتمتع بدعم الفلاحين وشعب فنوم بنه، إلى كمبوديا، وبمساعدة القوى العظمى يمارس تحقيق بعض التوازن بين القوى الأخرى. وأشار فونغ إلى أنه يأمل أن تتمكن الولايات المتحدة من إعادة سيهانوك.

ووافقنا على هذا التحليل ولبث لدينا على مدى العديد من السنين، وكان من الممكن إنشاء حل «سياسي» عليه. وكانت المشكلة أن أولئك الذين دمروا إمكانية التوازن العسكري قد حكموا على الناتج السياسي بالمصير المحتوم أيضاً.

الانهيار النهائي

أطبق هجوم الخمير الحمر الذي كان بدأ في 1 كانون الثاني، 1975، على فتوم بنه في بداية نيسان عندما تم الاستيلاء على نيك لونونغ، آخر موطن قدم للحكومة في أسفل نهر الميكونغ وأدى هذا إلى تحرير ما لا يقل عن ستة إلى سبعة آلاف أضيفت إلى القوات الشيوعية من أجل الهجوم النهائي على فتوم بنه الذي انقطعت عنها الآن الإمدادات الأمريكية.

ولبثت القوات الحكومية الباقية تقاتل إلى أن نفذت ذخائرها، وإلى ما يقارب الأسبوع بعد ذلك. أما أنه لم يكن هناك ندرة في عدم الكفاءة، وحتى في الفساد، على الجانب الكمبودي فذلك ما لا يمكن إنكاره، ولكن المسألة كانت تتمثل أيضا في أنه كان قد تم، بالمساعدة الأمريكية، وعلى الرغم من قيود الكونغرس الخائفة تحويل قوة كانت من حيث جوهرها احتفالية، للاستعراضات، في ظل حكم سيهانوك، إلى جيش ظل، على مدى عامين يقاتل الخمير الحمر الشرسين إلى أن تجمدت الأحوال على وضع ثابت.

وفي أوائل نيسان أصبحت ألوان التفكير فيما كان عليه الوضع غير ذات صلة بالموضوع. وذلك أنه حين اقتربت النهاية كانت القوة العظمى الأمريكية قد حولت نفسها إلى متفجع عاجز تستغرقه المتابعة النرجسية لجذله الداخلي الخاص، ولم يكن قد تبقى شيء يمكن عمله سوى المراقبة المقرونة بالألم، ثم بإحساس متنام بالفزع حين حول الخمير الحمر الانتصار الذي سهّلته التصرفات الأمريكية إلى إبادة جماعية لشعبهم هم.

أما السفير دين الذي بات الآن يقتصر على مهمته الأساسية، فكان يدير عملية الانسحاب الأمريكي، ويقوم بدور الشاهد على التحولات السياسية مهنية عظيمتين. وغادر لون نول فتوم بنه في نيسان، «في إجازة» ظاهرية. وكان قد تم استهلال عدد من التغيرات بين العاملين على القمة للتحرير من القلق الناجم عن المرحلة الانتقالية، وربما للاحتفاظ بموطئ قدم للنظام القديم. وكان مما يؤثر في النفس (وبيعت على الشعور بالعار) أن الكمبوديين كانوا يثقون بالولايات المتحدة ثقة بلغ منها أنهم كانوا يستشيروننا عند كل خطوة. فحتى في هذه المرحلة المتأخرة وجه القائم الجديد بأعمال الرئيس، سوخام خوي، نداءً مُحزنًا في اللحظة الأخيرة إلى فورد في 6 نيسان قال فيه:

لقد ظل الشعب الكمبودي منذ عدد من السنين يضع ثقته في أمريكا، ولا أستطيع أن أصدق أن هذه الثقة كانت في غير محلها وأن أمريكا باتت فجأة تآبى أن تزودنا بالوسائل التي يمكن أن تمنحنا فرصة للعثور على حل مقبول لصراعنا.

وحين كان كل شيء يوشك أن ينفرد عقده، بات صوت سيهانوك يُسمع فجأة، مرة أخرى وكان في هذه الأثناء يؤكد أن حكومة لون نول تعاني آلام الاحتضار، مع اقتران ذلك ببيانات تتسم بالعناد والتصلب، ويرفض فيها أي حديث عن الحل الوسط في اللحظة الأخيرة على أنه «مؤامرة سياسية».

وبعد أن اعتبر كل الوزراء الذين عُينوا حديثاً في فنوم بنه خونة، أكد سيهانوك أن :

المقاومة الكمبودية لن توافق على المصلحة مع الخونة في عصبة سوخام خوي، وبان سوشي وشر كائهما⁽¹⁸⁾

وكانت هذه الكلمات التي كانت تتم عن التعطش إلى الدماء؛ تمثل عربون التقدير الذي بات الآن لا يمكن تجنبه والذي كان سيهانوك يقدمه إلى حلفائه الظاهرين، الخمير الحمر. أما ما كان يفكر فيه في الأجواء الخصوصية فكان مختلفاً كل الاختلاف وقد أفضى به إلينا في بكين بطريقته الموجزة المألوفة.

وحدث لقاء آخر بين هولدريدج وفونغ، وكان هذه المرة بحجة أن سيهانوك كان يريد أن يرسل بعض التسجيلات الكمبودية لفورد تقديرًا منه لتوسطنا في فنوم بنه لصالح كنوزه الثقافية. وكانت قد صدرت التعليمات إلى هولدريدج بالإعراب عن التمنيات الطيبة من جانب الرئيس، وترحيبه « بأية رسائل أخرى قد تكون لدى سيهانوك ليرسلها إلينا » وحدث الاجتماع في 10 نيسان قبل الجلاء الأمريكي بثمانية وأربعين ساعة، وسجل فونغ، تبعاً لما يقوله هولدريدج، الملاحظات التالية:

من المهم أن يتم التوصل إلى حل في كمبوديا قبل سقوط سايفون، وإلا فسوف يستولي الفيتناميون الشماليون على كل كمبوديا بالطريقة ذاتها التي استولى بها السوفييت على تشيكوسلوفاكيا. وقرر فونغ أنه كان في هذه النقطة يعبر عن وجهات نظر سيهانوك الشخصية.

إن سيهانوك « عاجز لا حول له » في بكين ولا يقدر على فعل أي شيء في صدد الوضع في كمبوديا. وعلى كل حال لا يريد أن يستولي على البلاد بأسرها.

ومن المستحسن الحفاظ على « الجيش » سليماً في كمبوديا كون سيهانوك يتمتع بدعم العسكر ويتمتع أيضاً بدعم الفلاحين الكمبوديين. وأوضح كليز بجلاء، عندما سُئل، أنه كان يقصد بالجيش القوات المسلحة التي تدافع الآن عن فنوم بنه، وليس عن قوات الخمير الحمر.

وكان سيهانوك قد أوجز - إذا كان فونغ يتحدث في الحقيقة باسمه - الاستراتيجية ذاتها التي كنا نحاول تنفيذها على مدى عامين وكان سيهانوك بين أحد أمرين، فأما أنه كان يأمل في حدوث ورطة عسكرية سوف يُستدعى فيها باعتباره عامل التوازن الذي لا يُستغنى عنه، وإما أنه كان قد استنتج أن الخمير الحمر كانوا واثقين أنهم ستكون لهم الغلبة بحيث إن أية مبادرة سياسية من جانبه لا يمكنها إلا أن تضعف نفوذه على المدى الطويل. ومن المحتمل أنه كان يتابع كلتا القناعتين في وقت. والآن، وفي الثانية الأخيرة عندما كانت الأوزان المتعاقبة للخمير الحمر آخذة في التفكك، تبين لسيهانوك أن موقفه ليس بأفضل من موقف بقايا لون نول. وعلى هذا فقد كان يشغل نفسه أخيراً بتحقيق ما كان يمكن أن يكون ممكناً لو أنه كان أكثر صراحة وحزماً وكانت أمريكا أكثر اتحاداً.

قمنا بمحاولة أخيرة متمشجة للتجاوب مع رسالة فونغ. وصدرت التعليمات إلى دين بأن يقترح على القائم بأعمال الرئيس في كمبوديا أن يناشد سيهانوك لأن يعود رئيساً لحكومة اتحاد وطني. وفي الوقت ذاته صدرت التعليمات إلى هولدريدج بالاتصال بسيهانوك لإعلامه بهذه المبادرة، وإذا وافق فليقترح أن يقوم الصينيون بترحيله جواً إلى فنوم بنه بطائرة صينية. على أن نهاية حقبة معينة تقدم نوعاً من المختبر لدراسة مدى صعوبة انتهاك حرمة الأنماط الراسخة في التفكير. ففي ذلك الوقت كانت سيطرتنا في فنوم بنه قائمة منذ عهد بعيد، وعلى الرغم من أننا كنا نوشك أن نرحل خلال ساعات، لم نكن مستعدين من الناحية العاطفية لتقبل ما يتضمنه ذلك ولقد قمنا بهذه المبادرة المؤثرة حين كان الجيش الكمبودي آخذاً في الانهيار وكانت السفارة الأمريكية في فنوم بنه تحزم أمتعتها لترحل وفي هذا الوقت، وفي توافق باعثٍ للانقباض كان الكمبوديون قد نفذت ذخائرهم بصورة كاملة وبات الموقف محفوفاً بالمخاطر بحيث صدرت إلى دين المباشرة بالأجلاء مهما يكن جواب سيهانوك. ولو أن المشروع أصاب نجاحاً لما وجد سيهانوك عند عودته أمريكيين يساعدونه بل كان خليفاً أن لا يجد سوى قوات عسكرية كمبودية من دون ذخائر.

ووفر سيهانوك علينا هذا الحرج بالإجابة برسالة تثبت أنه كان إما حاد الذهن جداً وإما فاقداً للاتصال تماماً. وعندما أخبر هولدريدج، في 11 نيسان، فونغ بمبادرتنا المطروحة على القائم بأعمال الرئيس في كمبوديا، ادعى أنه مسرور سروراً بالغاً غير أنه أضاف أن سيهانوك لا يستطيع العودة على أساس نداء وجهه إليه زعيم كان سماه خائناً من عهد قريب فحسب، ولذلك حث فونغ سوخام خوي على أن يدعم طلبه بنداءات من قبل اثنين من الرهبان البوذيين، وأعضاء آخرين من سلك الكهنة، وطلاب، ومن رجال الجيش، ومن المقيمين في فنوم بنه على وجه العموم، ومن الفلاحين. وكنا نعلم أنه حتى إذا لم يفعل فونغ ذلك، متأثراً بإغراء الاعتقاد باستحالة إلحاق الهزيمة بأمريكا - فلن يكون هناك، من بعد أي وقت متروك لمثل هذه المناورات الخيالية باعتبار أن سفارتنا ستكون في طريقها على الرحيل في 12 نيسان، أي في اليوم التالي.

وكان مما كشف عن التعارض، حين انسدل الستار على كمبوديا، أن واشنطن عادت أدراجها إلى الشأن البيروقراطي كما كان ذلك مألوفاً. فالإجلاء بالنسبة للضحايا أمر يقطع نياط القلوب، أما بالقياس إلى أولئك الذين ينفذونه فهو قبل كل شيء مشكلة تقنية. وسرعان ما باتت واشنطن مُستغرقة بالتنافر الدائم بين وزارتي الدفاع والخارجية، ولم تلبث القصص أن تسربت جاعلة بذلك، حتى من آلام احتضار كمبوديا تقسيطاً آخر يُعد لمعركة تنافسية كانت تدور رحاها بين البنتاغون ووزارة الخارجية.

وتكشفت المناقشات الداخلية عن تمرين رسمي من أجل الجلاء عن سايفون الأكثر تعقيداً، بعد أسبوعين، ولم يكن النزاع يتعلق بضرورة الجلاء، بل كان يتعلق بتوقيعه وشروطه. أما وزارة الدفاع التي

ستكون مسؤولة عن التنفيذ، فكانت تريد الشروع في ذلك على الفور، باستخدام طائرة ذات جناح ثابت. وأما وزارة الخارجية المدعومة من قبل دين، فكانت تفضل الجلاء بطريقة تقلل من الفزع وتمكن أكبر عدد ممكن من الخمير الذين كانوا يعملون معنا، من الهرب. وفي 3 نيسان كان هناك قرار بالجلاء بالتوقيت الفعلي المتروك للسفير. وقرر دين أن يؤخره أياماً قلائل تجنباً للربح وابتغاء التنظيم الأفضل للرحيل. أما أشكال التوتر التي أعقبت ذلك فهي مصورة من خلال الحوار التالي في الساعة الثامنة صباحاً، في هيئة العاملين بوزارة الخارجية، في 11 نيسان.

حبيب : وزارة الدفاع. البنتاغون تحاول إبلاغنا أننا إذا لم نفعل أشياء معينة بالسرعة الكافية، فليساعدنا الله، وإذا عرض لهم حادث فسوف يوجهون اللوم إلينا.

كيسنجر : لاشك في ذلك. لقد قال البنتاغون : إنه خطأكم، ولقد سمعت ذلك ثلاث مرات.. لماذا أخروه، في الواقع؟

حبيب : لقد تم تأخيرها لأن دين جاء برسالة تقول : «لا أستطيع أن أفعل ذلك هذه المرة» ووافق على ذلك كل مستشاريه العسكريين...

كيسنجر : لقد نجمت لنا مشكلة جسيمة في الشرق الأوسط، ونجمت لنا مشكلة جسيمة في جنوب شرقي آسيا وليس هناك طريقة نستطيع أن ننجم بها بأن نكون تكتيكيين. وأنا أعرف كل أولئك الذين هم حول المدينة وأعرف موقفهم - وإنه إذا كسرت ساق أحد منهم أثناء الجلاء فسيكون ذلك ذنبنا، وسوف يترتب علينا أن نتقبل ذلك.

ومع ذلك فقد كنا نعرف أن كل هذه المماحكة كانت خلافاً حول ترتيب المقاعد على ظهر السفينة الغارقة «تايتانيك». وأبلغنا دين في 10 نيسان أن كلاً من المطار والطريق المؤدي إليه ما عدا آمنين، وأن يبدأ الإخلاء بالهليكوبتر فوراً. ولأسباب فنية لم يكن من الممكن أن يبدأ الجسر الجوي إلا في الساعة الثامنة مساءً، بالتوقيت المحلي، وفي 12 نيسان، تم إجلاء 82 أمريكياً و159 كمبودياً و38 من جنسيات أخرى فيما لا يزيد كثيراً عن ساعتين.

كانت الرسائل تُرسل إلى الكمبوديين من أعلى المستويات تعرض عليهم إجلائهم أيضاً، وكان من بواعث دهشتنا وشعورنا بالخل أن الأغلبية الساحقة رفضت بمن في ذلك شقيق لون نول، وهولون نون، ورئيس الوزراء لونج بوريت، وكان كلا هذين مسجلاً اسمه في لائحة الموتى التي نشرها الخمير الحمر، وكان رد فعل رون نيسين يتسم بالتفهم والتعاطف: مدعورين. أما نحن فنزعم أن نظل ماكنين، ونقاتل.⁽¹⁹⁾

أما سيريك ماتاك، رئيس الوزراء السابق، والقائد الوحيد للانقلاب 1970، والذي ما زال في فنوم بنه فقد عبّر عن موقف قادة الخمير الحمر بلغة أكثر نبلاً ورقياً. وفي جواب منه عن عرض بالإجلاء، أرسل مذكرة مكتوبة بخط يده بلغة فرنسية أنيقة، في 12 نيسان، بينما كان الإجلاء يجري على قدم وساق:

عزيزي، صاحب السعادة والصديق :

أشكر لك في إخلاص بالغ، رسالتك وعرضك نقلي إلى حيث الحرية، وأنا لا أستطيع مع الأسف، أن أغادر بمثل هذه الطريقة التي تتطوي على الجبن. أما أنتم، ولا سيما بلدكم العظيم، فأنا لم أعتقد قط، لحظة من الزمان، أنه سيكون لكم هذا الموقف الذي يتمثل في التخلي عن شعب اختار الحرية. لقد أبيتُم علينا حمايتكم، ولا نستطيع أن نفعل شيئاً حيال هذا.

وها أنتم أولاء تغادرون وأتمنى أن تجدوا، وبلادكم، السعادة تحت هذه السماء. ولكن فلتذكروا جيداً أنني قُدر لي أن أموت هنا، في هذه البقعة، وفي بلادي التي أحبها فذلك لا يضيرني لأننا جميعاً مولودون ولا بد لنا أن نموت. ولم أرتكب إلا هذا الخطأ، وهو إيماني بكم (معشر الأمريكيين). والرجاء أن تتقبل، يا صاحب السعادة، تمنياتي الصادقة، القلبية.

التوقيع سيريك ماتاك

وفي 13 نيسان أبلغ مراسل النيويورك تايمز عن الرحيل الأمريكي، تحت عنوان: «الهند الصينية من دون الأمريكيين، حياة أفضل، لمعظم الناس».⁽²⁰⁾

استولى الخمير الحمر على فنوم بنه في 17 نيسان، وأعدم لونغ بوريت على الفور، كما أعدم كل عضو في الحكومة السابقة كان من المخلفين، وأعدم كل موظفي الحكومة السابقة، وأسره في الأسابيع التالية، وأمر المليونان من مواطني فنوم بنه بإخلاء المدينة والخروج إلى الريف الذي خربته الحرب، وكان غير قادر على إعالة ساكنيه من أهل المدينة الذي لم يعتادوا إعالة أنفسهم، وقتل ما بين المليون والمليونين من الخمير على أيدي الخمير الحمر إلى أن احتلت هانوي البلاد في نهاية عام 1978 والذي نشبت بعده حرب أهلية على مدى عقد آخر من الزمان.

وأطلقت النار على سيريك ماتاك في معدته، وترك من دون معونة طبية، واستغرق الأمر ثلاثة أيام إلى أن مات.



obeikandi.com

نهاية فيتنام

سرعان ما تعلم أولئك الذين حَسَبوا أن الألم الناجم عن كمبوديا يمكن أن يعودهم على احتمال ألم انحلال جنوبي فيتنام، علماً أفضل، وذلك أن النهاية المساوية لعقدين من التضحية الأمريكية، والتفاني الأمريكي، والانقسام في صفوف الأمة، كل ذلك أثبت أنه يتجاوز إطار الأمور التي يمكن التعود عليها.

ففي 10 آذار شن الفيتناميون الشماليون، الذين ما عادوا يتظاهرون مجرد تظاهر، بأنهم مرتبطون باتفاقية باريس، هجوماً رئيسياً في المرتفعات الوسطى مستخدمين فرقاً تم إدخالها في المعركة حديثاً، من الشمال. واكتسحوا ملتقى الطرق الاستراتيجي عند بان مي ثووت، في يومين، فقطعوا كل الطرق التي تؤدي من سايفون، إلى المرتفعات الوسطى، باستثناء طريق واحد قليل الجدوى على حد بعيد نظراً لتعرضه للإزعاج الدائم من قبل عصابات الفيتكونغ.

وبينما كانت المرتفعات الوسطى تترنح، أرسل تران فان لام، وهو من المقربين إلى الرئيس ثيو، إلى واشنطن ليلتمس المعونة التكميلية، وأبلغ سايفون أن ليس هناك من أمل في الحصول على أية معونة إضافية من الكونغرس الحالي. فتحول الخوف إلى حقيقة واقعة كما رأينا في الفصل السابق. ففي مؤتمر الحزب الديمقراطي في مجلس النواب والشيوخ (وكان الحزب يشكل الأغلبية آنذاك) صوت بأكثرية كبيرة في 21 و31 آذار ضد أي مزيد من المساعدات إلى فيتنام الجنوبية.

فهم ثيو أنه بموارده المتناقصة لن يكون بوسعه الدفاع عن المساحة الكلية لبلده المحاصر وأمر بانسحاب استراتيجي من «الأراضي المرتفعة المركزية»، وفي الوقت نفسه أعاد نشر الفرقة الأولى المحمولة جواً من الحدود الشمالية إلى المناطق المحيطة بواتانغ - كلا التحركين يبدأ بعد عدة أيام أي في 16 آذار. كان قصر ثيو «ايجاد» متراس دفاعي يمكن أن يقام إلى أن ينتخب كونغرس أكثر تعاطفاً عام 1976.

عبرت حركة ثيو عن إحساس جيد، باعتبار أنه تمرين عسكري في كلية حربية. ولكن في شروط الوقائع الفيتنامية ربما قادت إلى كارثة. فالقيام بها بدون استعداد أو توضيح مفصل من هدة الأركان المشتركة في سايفون كان لا بد أن ينفذ «الانسحاب الاستراتيجي» على طريق واحد - الممر 7 ب - باستعداد سي،

وطريق مليء بالألغام. كان لابد من نشاط هندسي كبير لجعله قابلاً للاستخدام، بما في ذلك إعادة بناء عدة جسور منهارة - وهي مهمات لم تكن فرق فيتنام الجنوبية مهيأة لها بصورة مناسبة. بالإضافة إلى الوحدات القتالية. والعسكرية كان الطريق المذكورة ممراً لتحشد المدنيين الهاربين، ذلك أن التابعين إلى جيش جمهورية فيتنام كانوا قريبين دوماً من الوحدات المقاتلة - أي من بليكو، عاصمة «الروابي العالية» وما إن تسربت كلمة الأمر بالانسحاب حتى شاع الذعر فتلاه هجرة جماعية. ومن أجل مزيد من الفوضى، شعرت الميليشيات المحلية ومعظمها من قبائل محلية تدعى مونتا غناردس، بالفرز والفوضى لدى سماعها أنها ستبقى في المؤخرة.

سرعان ما امتلأ طريق الهروب الوحيد بما يقدر بـ 60 ألفاً من العسكريين و400 ألف مدني، وانهار نظام توزيع الطعام، وشرع الجنوبيون الجائعون بنهب القرى على طول الطريق. وقامت طائرات سلاح الجو الفيتنامي الجنوبي بقصف جيش جمهورية فيتنام عن طريق الخطأ، وقتلت كثيراً من الجنود والملتحقين بهم، وقام الفيتناميون الشماليون بمهاجمة هذا الركب المرتحل. ولم يستطيع الوصول إلى الساحل إلا فئات قليلة من الجنود والمدنيين الفارين، كما تبخرت وتشتت الفرق التي كانت تدافع عن المرتفعات المركزية.

تتصدّ الفيتناميون الشماليون أساساً أن يكرسوا موسم التحشد عام 1975 من أجل احتلال الهضاب المركزية والقيام بالمعارك الحاسمة عام 1976 وصولاً إلى سايفون، في غضون بضعة أيام حقق الفيتناميون الشماليون هدفهم الأول بدون أية خسائر تذكر في الأرواح أو العتاد.

استهدفت الفرق الهضاب المركزية بحيث أتيحت لها الحرية لمهاجمة دنانغ وهي على طول الشاطئ التي سرعان ما حاصروها. وتدفق اللاجئ من الهضاب المركزية ابتلع الفرقة المحمولة جداً والتي انتقلت من الحدود الشمالية وحالت دون أي دفاع قوي لهذه القواعد الاستراتيجية الكبيرة وقد ذكر القائد الفيتنامي الشمالي الجنرال فان تين دونغ فيما بعد:

تجاوزت المسألة حدود هذه الحملة ووصلت إلى أجزاء استراتيجية لأول مرة في حرب الهند الصينية، في إطار حملة، كان على قوات جيش معاد مجهز بأسلحة حديثة أن يتخلى عن منطقة استراتيجية مهمة ويفر تشابك الجمود في وضع الشرق الأوسط بشكل دقيق مع فترة انهيار الهضاب المركزية، وهو ما لم يتضح حجمه الكامل إلا بعد أن عدت إلى واشنطن في 23 آذار. إذ كان لابد من التعامل مع الأزميتين في وقت واحد. وسط هذه الفجوة هزم شعب صديق آخر، الأكراد الذين نؤويهم بشكل صريح، على يد الجيش العراقي الذي أعاد السوفييت تجهيزه مجدداً.

من حسن الحظ شعر المسؤولون بالحاجة إلى التعامل مع الأزمة. فابتداءً من 24 آذار شرع المسؤولون بالسيطرة على الأزميتين المتمزنتين في الهند الصينية والشرق الأوسط. سجلت الأخبار الواردة من

فيتنام تدفقاً لا ينتهي من الكوارث. فقط سقطت المدينة الملكية القديمة «هيو» في 25 آذار (بعد يومين من عودتي من الجولة المكوكية)، وسقطت دانانغ في 30 آذار، ومع وجود مليون لاجئ في دانانغ ونفاذ المواد الغذائية، بات مفتاح الأمور في الجزء الشمالي من البلاد ذا جانب إنساني وليس دفاعياً.

ومع هذا ولدى اجتماعات WSAG وجدنا أنفسنا نواجه مشكلات ومشاحنات بيزنطية قانونية. فقد تحدث بعضنا عن دبابات إنزال من السفن للمساعدة في إخلاء اللاجئين. وقد حاول بعض خبراء الكونغرس حول ما إذا كان مثل هذا الإجراء يخرق المادة 7 من اتفاقية باريس التي تحظر تقديم عتاد عسكري إلا لتعويض الخسائر - وهي فقرة لم يلق الفيتناميون الشماليون إليها بالاً مطلقاً في أي يوم من الأيام. المسألة الثانية كانت حول ما إذا كان بوسعنا إخلاء أية مجموعة من اللاجئين المذكورين قبل إعلام الكونغرس بموجب قانون الحرب. كانت المسألة تتطلب، نظراً لأهميتها، قراراً رئاسياً. قال فورد: «أعتقد أننا ينبغي أن نفعل ذلك، وأن نبذلهم، وأن نعلن ذلك على الملأ. وفسرت ذلك بأننا ينبغي أن نفعل ذلك وفق ذلك المنهج. فقدرت أن قدرة فيتنام الجنوبية على البقاء تصل إلى مدة ثلاثة أشهر كحد أعلى.

كان الانهيار كئيباً ومأساوياً. ولكن بالنسبة لصانعي القرار من بيننا، كان التحدي الأكبر هو كيف ننجح الآن في الإجلاء الحتمي لستة آلاف جندي أمريكي باقين مع أولئك الفيتناميين الذين كانوا في خطر جراء تحالفهم مع الولايات المتحدة. قلت في اجتماع لموظفي وزارة الخارجية في 8 نيسان: أريد لائحة بفئات الأشخاص. كيف يمكن نقلهم إلى مكان يتم إجلاؤهم إليه، وبأية طريقة، وبأية مشاورات مسبقة مع الحكومة، (ذلك لأن وزارة الخارجية، عن طريق السفير الأمريكي، كانت مسؤولة عن الإخلاء).

من دواعي السخرية أن التخطيط للإخلاء كان يجري جنباً إلى جنب مع جدل داخلي حول ما إذا كنا سنطلب مساعدة عسكرية من أجل فيتنام الجنوبية في هذه المرحلة المتأخرة كثيراً، وكم، فورد وأنا كنا ندافع عن مبدأ الاستمرار في مطالبة الكونغرس بمساعدة إضافية حتى اللحظة الأخيرة، كيف يمكن التوفيق ما بين تقديري لفرص سايغون بالبقاء، والإصرار على خطة الإجلاء، والدفاع المستمر عن أولويات المساعدة لفيتنام الجنوبية؟

غالبية وسائل الإعلام (أحسب أنه لا يوجد استثناء ذو شأن) كانت تتادي بالتخلي عن سايغون، وبالإطاحة بثيو، وبانسحاب فوري من فيتنام. ولم يكن الكونغرس بعيداً كثيراً عن ذلك. وداخل الإدارة كان مدير وكالة الاستخبارات المركزية وليام كولبي يعرض صفقة نتخلّى بموجبها عن ثيو مقابل إخلاء الأمريكيين بدون شروط. وكان طاقم فورد في البيت الأبيض توافاً إلى التساهل مع فيتنام حتى لايوت الرئاسة بمزيد من التناقضات الفيتنامية.

ولكن أولئك الذين كانوا يجتمعون من بيننا يومياً في البيت الأبيض كانوا يواجهون خيارات حقيقية وليس نظرية. فكان علينا أن نسحب الستة آلاف جندي أمريكي الذين ماييز الون في فيتنام وأن نحاول مساعدة

عشرات آلاف الفيتناميين والذين جازفوا بحياتهم من أجل التعاون معنا، على مغادرة البلاد. ولكننا لن نكون قادرين على إجلاء أيًا من أصدقائنا الفيتناميين الجنوبيين حتى نطيل انسحاب الأمريكيين، لأن الكونغرس سوف يعمل بالتأكيد على إجلاء آخر أمريكي.

وأي طريقة نوافق عليها كانت تتطلب أن نطلب المساعدة من فيتنام. وفي اللحظة التي نتخلّى فيها عن ذلك فإن العرب سيطيح ببلد غير متوافق. وفي هذه الحالة سوف يحاول الجيش الفيتنامي الجنوبي أن يظهرنا بمظهر الخونة. في بداية نيسان قلت لكولبي: على الرغم من أن ثيو من المحتمل أن يسقط قريباً، فإننا إذا عرضنا عليه أية صفقة فسوف تطالب هانوي على الفور برأس خليفته حتى تدمر البنية السياسية للفيتناميين الجنوبيين بكاملها. (وهذا ما حدث بالفعل في 3 نيسان إذ أكدت وثيقة صادرة عن لجنة إقليمية في فيتنام الجنوبية هذه النبوة، تحدثت عن عروض مختلفة لحكومة ثلاثية، الهدف الوحيد لنضال هانوي، وفقاً لحركة السلام الأمريكية عزل حكومة فيتنام الجنوبية).

كنا بحاجة إلى وقت لترتيب إجلاء الأمريكيين والفيتناميين الذين التزمنا معهم التزاماً أخلاقياً. وتلبية طلب المساعدة كانت الطريقة الوحيدة للمحافظة على معنويات أولئك الفيتناميين الذين مايزالون مستعدين للقتال من أجل نهاية مشرفة.

ولكن أي مستوى من المساعدة ينبغي أن يكون؟ فقد كانت توصيتي أن نقترح رقماً يتعلق بالحاجات الفعلية لفيتنام الجنوبية. وفي 28 كانون الثاني كنا قد طلبنا معونة تكميلية قدرها 300 مليون دولار كان السيناتور جون ستينيس قد وعدنا بها. وحتى عندئذ لم تكن لهذا الرقم علاقة بالحاجة، ولكن فيتنام على الأقل كانت هادئة نسبياً. أما ذلك المبلغ فما عاد كافياً للتعامل مع الكارثة التي كانت تحيط بنا. ووافق فورד وأرسل الجنرال فريد س. ويباند، رئيس أركان الجيش الذي كان يقود فرقة الفرسان الأولى في فيتنام، إلى سايفون ليخرج بتقدير واقعي.

وكان فورد خلال هذا الجدل يقف منتصباً وهو لا يستطيع أن يصدق، وكان لا يستطيع، بكل بساطة أن يتصور التخلي عن أولئك الذين لبثوا على مدى عقدين من الزمان يجازفون بأرواحهم بالتعاون من أجل ما ظل خمسة من الرؤساء من كلا الحزبين الأمريكيين يعلنون أنه ضروري لأمن العالم الحر. وبذلت أقصى ما في وسعي لضمان أن يتوافر لهذا الرجل الشجاع والمحترم أوسع نطاق من الخيارات المتوفرة وحرصت حرصاً شديداً على توفير مخرجاً لفورّد. وفي 27 آذار، حين أصبح مدى الهزيمة العسكرية الكاملة واضحاً جلياً، اختتمت بياناً إعلامياً في المكتب البيضاوي حول طلبات سايفون العسكرية على النحو التالي:

أقول هذا بقلب ينزف دماً - ولكن قد يترتب عليك أن تضع فيتنام وراء ظهرك ولا تمزق صفوف البلاد مرة أخرى. لقد كانت اتفاقيات فيتنام تركز على أمرين: تهديدنا بالدعم العسكري واستمرار المعونة.

وفي تموز 1973 أوقفنا دعمنا كما عمدنا أيضاً إلى قطع المعونة حتى وصلت إلى ما هودون الحد الأدنى الذي كانوا في حاجة إليه. والآن نواجه موقفاً يائساً.

وما كان فوردي لسمع بهذا، قائلاً: إن هذا سيكون مناقضاً لطبعي». وكان جوابه هو الجواب ذاته إلى حد بعيد في 3 نيسان عندما ذكرته بأن لديه خياراً في ألا يفعل شيئاً. وفي 9 نيسان، أي في اليوم الذي سبق اليوم الذي طلب فيه فوردي بصورة رسمية، مبالغ إضافية لفيتنام، لفت انتباهه إلى أن وجهة نظرون نيسين هي أن الرئيس ينبغي له أن يقود أمريكا إلى الخروج من فيتنام، لا إلى الدخول فيها، ورد فوردي قائلاً: «هذه الطريقة ليست بالطريقة التي أدين بها.. وما كنت لأستطيع فعل هذا».

وفي مؤتمر صحفي، في 3 نيسان أصر فوردي على طلبه كلاً من المعونة الاقتصادية والعسكرية لجنوب فيتنام، واتهم الفيتناميين الشماليين بالانتهاكات الصارخة لاتفاقية باريس كما انتقد الكونغرس لخصه طلبات الخاصة بالمعونة لفيتنام الجنوبية وأمر بجسر جوي للطوارئ من أجل ألفين من الفيتناميين اليتامى. ورفض فوردي مطالبة الصحفيين العبية بطرح ثيو جانباً قائلاً: «لأنني لا أعتقد أن من حقي أن آمر رئيس دولة انتخبه الشعب بترك منصبه»⁽²⁾.

سوف نقف إلى جانب حلفائنا وأنا أنذر على وجه التحديد أي خصم من خصومنا بأن لا يشعر، في أي ظرف من الظروف بأن مأساة فيتنام تمثل إشارة إلى أن الشعب الأمريكي قد فقد إرادته أو رغبته في الوقوف إلى جانب الحرية في أي مكان من العالم⁽³⁾.

وكانت هذه المواقف مواقف غير شعبية إلى حد بعيد وقد طرحها فوردي بهدوء، ومن باب التلطيف على الأغلب، كأن لم يكن هناك أي نهج آخر يمكن تصوره من أجل المصلحة القومية.

وكان رد فعل وسائل الإعلام رداً يمكن التنبؤ به. فقد اتهمته «النيويورك تايمز» بالارتباك⁽⁴⁾ واتهمته «الواشنطن بوست» بالاشتغال بلعبة جمع الأصداف على الشاطئ⁽⁵⁾. وبأسلوب أكثر ترفقاً وإحساناً طالبت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» بـ «اتجاه جديد» حددته بأنه قطع للمعونة العسكرية للهند الصينية⁽⁶⁾. وعندما كررت حجج فوردي في مؤتمر صحفي في 5 نيسان لقيت الاستقبال ذاته منعكساً في أسئلة كهذه: كيف نستطيع أن نتوقع تعاوناً من قبل الكونغرس في الوقت الذي نلوم فيه الكونغرس على ما يحدث؟ وما الذي جعلنا نظن أن أي مبلغ إضافي من المال ستكون له جدوى حسنة؟ ألم يكن هذا كله خطيئة ثيو؟ وكيف تهيأ أن توقع على اتفاقية باريس ونحن نتوقع أي ناتج آخر؟ وكان السؤال الأكثر إصراراً على الإطلاق قولهم: ما هي طبيعة التزامنا تجاه جنوبي فيتنام؟

ولبثت أعيد وأكرر ما كنت أقوله على مدى شهور. لقد كان طلبنا يركز على التزامات أخلاقية، لا قانونية.

من المسائل الأخلاقية البالغة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة مسألة أن يقال للشعب الذي ظل يقاتل على مدى الكثير من السنين وبتشجيع منها، في ساعة الشدة، من قبل الولايات المتحدة: إنه في الوقت الذي يريد أن يواصل القتال لن تبادر الولايات المتحدة إلى مساعدته بعد هذا⁽⁷⁾. وأنهيت كلامي بهذا النداء:

لقد سمعني كثير منكم وأنا أطلعكم على هذا الموضوع على مدى ست سنوات حتى الآن، وأعتقد أنه ما من أحد منكم سمعني قط أشك له في جدوى العذاب والكبح، وهم الذي أحتمله أولئك الذين عارضوا الحرب. وكل ما أستطيع أن أطلبه هو أن هؤلاء الذين كانوا ينزعون إلى الانتقاد، من بينهم ينبغي لهم أن يظل في أذهانهم أن هناك مأساة إنسانية جسيمة يراها أولئك الذين هم في الإدارة كما أنهم يخدمون أفضل المصالح المتعلقة بالسلام العالمي⁽⁸⁾.

ولم يكن في المسألة جدوى، وكان من بواغث أسفنا الهائل أن السناتور هنري جاكسون انضم إلى الهجوم مرة أخرى، وعلى الرغم من عدم رضانا عن السياسة القائمة بين الشرق والغرب فقد واصلنا النظر إليه على أنه حليف في المعركة الجيوبوليتيكية مع الشيوعية، ولكن في 8 نيسان كرر معارضته السابقة للمعونة الإضافية لفيتنام على أساس أن الطلب يرتكز على اتفاقيات سرية، وأشكال من التوافق والتفاهم الخطي. كان كلامه يوحي بأنني كتمتها عن الرئيس فورد بطريقة ما⁽⁹⁾. وكانت التهمة باطلة بطلاناً يمكن إقامة الدليل عليه، على أنها ألفت الضوء، خارج إطار الموضوع المباشر، على الممرارة التي باتت مناقشتنا الوطنية مغمورة بها. وكان الافتراض الذي يفيد أن وزير الخارجية يمكن أن يكتفم اتفاقيات معينة عن رئيسه، أقصوصة، مثلما كان ضرباً من العبث، وقد مثل مؤشراً ترد جديد في جدلنا الداخلي ولم يحدث في أي يوم من الأيام أن جعلت أنا، ولا فورد، نداءنا مرتكزاً على وجود التزامات رسمية. وكان كل ما ندعي الحق فيه بصدد فيتنام المعرضة للهجوم هو التزام أخلاقي ضمني، ولم يكن هناك أدنى قدر من سخرية سكرات الاحتضار في فيتنام يكمن في أن أولئك الذين كانوا يتعرضون في العادة للهجوم بسبب السياسة الواقعية، كانوا يصرون على شرف الالتزامات وأخلاقيتها، بينما كان نقادهم، الذين كانوا في العادة يتمتعون بحرية كبيرة في الادعاءات الأخلاقية، يتصرفون كالمحامين الذين يبحثون عن فقرات في العقد تتيح لهم مهرباً.

وأبلغ الرئيس وبياند الرئيس فورد في بالم سبرنغز بالوضع العسكري في 5 نيسان، وقال بأنه أخذ في التدهور، ووصف الخيارات أمامنا على أنها كما يلي: أما المبلغ التكميلي المكون من 300 مليون دولار فلن يعوض المستهلكات إلا تعويضاً جزئياً، ولن يعوض عن القدر الهائل من المعدات التي فقدت في كوارث الأسابيع القليلة الماضية. وقال: إن جيش الفيتناميين الجنوبيين لم يتلقَ في الحقيقة تعويضاً عن المعدات على مدى عامين، وقال وبياند محتجاً: ولذلك ما عاد المبلغ التكميلي الأصلي كافياً. وبدلاً من ذلك رفع

لائحة بما سوف تمس الحاجة إليه لإعادة تشكيل بعض الوحدات التي دمرتها الممارك الأخيرة. وقال: إن الحد الأدنى الذي يعد معقولاً، يبلغ 722 مليون دولار.

وعلى الصعيد الأول كان هذا من المحال، إذ كان من المرجح أن تنهار فيتنام قبل أن يكون من الممكن أن تصل أية معدات إلى هناك. وفي الوقت ذاته، إذا كان لنا أن نرفع أية أرقام فني وسعنا أن نختار رقماً مرتبطاً ببرنامج له أساس ذهني، وكان هذا هو أدنى مبلغ يمكن به إنقاذ ما يظل من الممكن إنقاذه فالمبلغ الأكثر احتمالاً لكي يُمنح الفيتناميين الجنوبيين هو الذخيرة التي هي تحت أيديهم ليكسبوا بعض الوقت للإجلاء. وإذا انهارت فيتنام قبل أن يمكن وصول أية معونة فسنكون قد حررنا أنفسنا، على الأقل من التزاماتنا الأخلاقية. وقبل فورد الرقم الذي عرضه وبياند.

ومرّ اجتماع لمجلس الأمن القومي في 9 نيسان بالتطور الذهني المماثل من حيث الجوهر إذ واجهت فورد ثلاثة خيارات: ألا يطلب مبالغ، أو يتمسك برقم 300 مليون دولار الذي كان مطروحاً قبل ثلاثة أشهر، أو أن يساند توصية وبياند بمبلغ 722 مليون دولار. واتبعت المناقشة خطوياً حسنة التركيز، ووافق الحاضرون جميعاً على أن قطع المبالغ سوف يضمن ضياع أي نفوذ أو تأثير على الأحداث. وأوصى شليزنغر بالتمسك بمبلغ 300 مليون دولار، باعتبار أن المسألة لن نستحق الشجار مع الكونغرس حول الفرق، بالنظر إلى الانهيار العسكري الوشيك في فيتنام، وساندت رقم وبياند لأن مبلغ الثلاث مئة مليون دولار مع تجاهل كوارث الشهور الأخيرة، سيقصر على بلوغ حد الكفاية من أجل التسليم المستحسن بالهزيمة، ومع افتراض الانحلال المطرد في وضع فيتنام الجنوبية، من الممكن ألا تشكل ما هبة الرقم الذي يقع عليه الاختيار أي فرق عملي، بل كان المهم هو الكيفية التي سيكون عليها شعورنا نحن أنفسنا، بسلوكنا، بعد ذلك.

وأعلن فورد قراره على مجلس الأمن القومي في نهاية الاجتماع، بشرح أطول، وأكثر بلاغة مما كانت عليه عادته :

سوف أطلب 722 مليون دولار، لأننا نستطيع أن نبرره. وعلى الأقل فسيكون السجل واضحاً، وسوف أطلب أن يتم هذا في تاريخ مؤكد، ربما في الأول من أيار على الرغم من أنه سيظل من الواجب علينا أن نقرر ذلك.

وسوف أطلب معونة إنسانية، ولكن ليس عن طريق الأمم المتحدة. أما الناحية الثالثة فسوف أطلب السلطة التي أنا في حاجة إليها لإجلاء الأمريكيين والآخرين الذين نلتزم تجاههم.

وأنا لا أستبعد، عند نقطة معينة، أن أترك الفيتناميين الشماليين يعلمون أن أي تدخل في جهودنا الإنسانية سيقابل بإجراءات قوية، ومن أجل هذا أريد المرونة.

وستكون هذه كلمة مُحكمة، بطريقتي الخاصة، لا بطريقة تشرشل، ربما ولن تكون شيئاً زائفاً.

وأنا أعتقد، يا جيم (شليزنغر) أن لديك تحفظات. ولكن هذا هو القرار وستكون هذه هي مجموعتي الوحيدة التي تعرف هذا. لقد أنفقت كثيراً من الوقت في هذا، الآن، وحتى في وقت أسبق، بالعودة إلى عام 1952، وأعتقد أن سياستنا، إذا عدنا بها إلى الرئيسين ترومن و آيزنهاور، هي السياسة الصحيحة. لم ننفذها دوماً بشكل صحيح وربما ارتكبنا الكثير من الأخطاء، غير أنها كانت السياسة الصحيحة.

وفي 10 نيسان خاطب الرئيس جلسة مشتركة للكونغرس، وفي خطبة حازمة، ليست بالاعتذارية، صادق على المقترحات التي حملت أسلافه على توريث الولايات المتحدة في الهند الصينية، وتتبع تطور اتفاقية باريس، وأكد أن الولايات المتحدة لم تزود حليفها بالمعونة الكافية، ولا عززت الاتفاقية. وختم فورد كلامه بإنذار الكونغرس في صدد بعض أشكال التهجم على سياستنا الخارجية:

وإن المصالح القومية للولايات المتحدة، وقضية الاستقرار في العالم تقتضيان منا أن نواصل منح المعونة العسكرية والإنسانية معاً للفييتناميين الجنوبيين... ولا نستطيع في هذه أن نتخلى عن أصدقائنا بينما يتولى خصومنا دعم أصدقائهم وتشجيعهم، ولا نستطيع أن نفكك دفاعاتنا أو دبلوماسيتنا، أو مقدرتنا الاستخباراتية بينما يعمد الآخرون إلى زيادة دفاعاتهم ومقدراتهم، وتدعيمها.⁽¹⁰⁾

وفي اليوم التالي لخصت وجهة نظري في صدد ما كان معرضاً للمجازفة في حديث مضعم بالحيوية على هيئة العاملين العليا في وزارة الخارجية:

لو أن الرئيس قال في الليلة الفائتة ما يقوله الكثيرون جداً من رجال الكونغرس إنه كان من الواجب أن يكون قاله - أي لو أنه قال: «لقد فعلنا ما فيه الكفاية، وما عاد بوسعنا، بعد هذا أن نمنح معونة عسكرية»، فأنا أعتقد أن فيليب حبيب (السكرتير المساعد لشرقي آسيا) سيوافق على أنه سيكون هناك انهيار نهائي عمائي شامل، لا يمكن السيطرة عليه، في سايغون، بدءاً من هذا الصباح. ومن الممكن، على النحو ذاته تماماً، أن يسأل عما هو صائب في هذه المسألة، لأن المعارضة في الكابيتول لا تتعلق برقم بل تتعلق بالمبدأ..

وهذا الشيء في طريقه الآن إلى أن يتخذ مساره، ومساره شيء يمكن التنبؤ به بدرجة معقولة. أما ما نحاول عمله الآن فهو أن نتدبر المسألة بكرامة، وأن نحافظ على أساس نستطيع أن نوجه السياسة الخارجية من أجلها، ويمكن للشعب، في إطارها أن يكون له بعض الثقة فينا..

ولسنا في صدد اتهام أي امرئ بأنه كان مخطئاً، ولا رغبة لدي، عندما تكون هذه المسألة قد طويت صفحاتها، في تحويلها إلى وسيلة للثأر، والتطواف بها في طول البلاد وعرضها، وأعتقد أن الناس سيستوعب شعورهم عندما تنتهي المسألة. غير أن هذه الوزارة.. سوف تصمد في سبيل ما هو حق، وليس بين أيدينا خيار آخر في العالم.

المنافشة الدائرة حول الإجلاء

كان هذا بعيداً عن الحكمة التقليدية، سواءً في الكونغرس أم في وسائل الإعلام. فقد سألونا، بأغلبيتهم الكبيرة، أن نوجه ضربة الرحمة إلى بلد ظللنا مرتبطين به على مدى ما يزيد على العقدين.

أما في إطار الإدارة فقد حولت كلمة السيد الرئيس هذه المجادلات من مسألة هل ينبغي طلب المساعدة، وكيف ينبغي التعامل مع الانهيار الذي يزداد رجحاناً على نحو مطرد في جنوبي فيتنام. وأما في مجال الممارسة فقد انحدر هذا على مجرد مسألة مقدار السرعة في الإخلاء ومسألة نوعية الاهتمام الذي نكنه للفيتناميين الذين كانوا معنا.

وكان البنتاغون يريد الإخلاء بأسرع ما يمكن. وكان يلجأ، كما حدث في كمبوديا، إلى صياغة أحاديث ملفقة يومية بغية تسريع العملية، وكان ينطوي على الرغبة الكافية في إخلاء بعض الفيتناميين، ما لم يؤد هذا إلى إبطاء عملية إخراج كل الأمريكيين بأسرع وتيرة ممكنة. ولم يكن البنتاغون يجد فائدة في المجازفة بالتسبب في حدوث إصابات أو التعرض لاستفسارات من قبل الكونغرس، أو التعرض للحوادث من جراء إطالة أمد عملية الإجلاء. ولما كان البنتاغون بارعاً في الملائمة الوحشية ذات السمة البيروقراطية فقد أنشأ سجلاً يقصد به إثبات أن الأمريكيين لم يكن يجري إجلائهم لأسباب كان يعدها سياسية بالمعنى الدقيق، بالمعدل الذي كانت استطاعة الجسر الجوي الموجود خليفة أن تسمح به. وكان يجري إرسال مذكرات التحذير أو الاتصالات الهاتفية من أجل أن يصل تأثيرها إلى مكثبي. وكانت عمليات النقل بطائرات C-141 تغادر سايفون كل يوم بمقاعد خالية وموثقة توثيقاً حسناً لإثبات أنه إذا كان هناك أي إصابات فسيُلقي اللوم في ذلك على أناس سواهم - أي على السفير مارتن أو عليّ.

وكان غراهام مارتن يقف على طرف النقيض الآخر. وكان التقليد أن يكون تدبير عمليات الإخلاء مسؤولية وزارة الخارجية، على أن يقوم السفير بدور القائد الميداني وكان مارتن قائداً عاماً بفطرته، وكان يقوم لدى وزارة الخارجية بدور المكافئ لدوغلاس ماك آرثر، وكانت له وجهات نظره الخاصة حول المعدل الأمثل للإخلاء، وعدم إيلاء الاهتمام الزائد عن الحاجة، على وجه الدقة، للتوجيهات الواردة من واشنطن البعيدة، وكان يلتزم التزام المتعاطف بحرارة تجاه الناس الذين سنكون عما قريب مضطرين إلى التخلي عنهم. وكان مارتن يرى واجبه في المباحدة بين عمليات سحب الأمريكيين، أو في إفراح أطول فترة ممكنة من الزمن لكي يُترك ما يكفي من الحضور الأمريكي، لتبرير إنقاذ الأمريكيين. ولما كان مارتن يعتقد أن العرب في سايفون يمثل باعاً للقلق أكبر من قدرات هانوي، فقد كان يناضل من أجل وتيرة للإخلاء أبداً كثيراً حتى مما كان فورود وسكو كرافت أو صقور الإدارة يحسبونه ملائماً. وكان يُغرقنا بطوفان من البرقيات كان فحواها أنني سأكون الرجل الذي سيعيد مسؤولاً إذا خلفنا وراءنا أي لاجئين محتملين من دون أن نضطر إلى ذلك. ولما كانت الوزارة تتعرض للإزعاج والمضايقة من قبل البنتاغون

لأننا كنا ننفذ الإخلاء ببطء مفرط، ومن قبل مارتن لأننا كنا نغادر بسرعة مفرطة، فقد تبين أن الحد الوسط أكثر انطواءً على المخاطر من أن يكون من ذهب.

أما موقفي فكان أقرب كثيراً إلى موقف مارتن منه إلى موقف البنتاغون، أما النقطة التي كنت أخالف السفير فيها فكانت في تقديرات كل منا لآمال جنوبي فيتنام في البقاء - ومن ثم للوقت المتاح للإخلاء. وحتى بعد انهيار المرتفعات الوسطى كان مارتن يجادل محتجاً بأن من الممكن إنشاء معقل قابل للحياة حول نها ترانغ وسايغون والدلتا - وتلك فرضية كان يجادل فيها بعنفوان وحمية، فيليب حبيب، الرجل الذي لم يكن خجولاً ولا متواضعاً، أيضاً، وعندما بات انهيار سايغون أكثر وضوحاً من أن يرغب المرء في ابتعاده، احتج مارتن بأن في وسعنا أن نتدبر أمر نقل السلطة في سايغون عن طريق حكومة أثتلافية بصورة متدرجة بما يكفي للحفاظ على جسر جوي للاجئين على مدى من الأسابيع أكثر مما كنت أرى إمكانية الوصول إليه عملياً. ولما كنت أقف في مواجهة لي دوك ثو على مدى كل هذه السنين فقد كنت على يقين أنه لن يقبل أبداً بتحويل تدريجي للسلطة، أو بأي بنية سياسية مستقلة في سايغون، مهما كنت مؤقتة - حتى لو كانت حكومة شيوعية مستقلة. وما كانت هانوي لتنتهز الفرصة فرصاً من أجل ظهور نزعة تيتوية في جنوبي فيتنام.

ومهما يكن من كثرة تعاطفي مع أهداف مارتن، فقد كان لابد لسياسيتنا أن تُدخّل في حساباتها تقديرات الاستخبارات المتشائمة على نحو مطرد الزيادة، ومؤداها أن فيتنام الجنوبية لن تستطيع الصمود إلا لمدة أسابيع.

ولذلك تبّينت، بموافقة الرئيس، الخطة التالية فقد حددنا أولاً مقدرة جسرنا الجوي القائم على الطائرات العمودية لمدة يوم واحد، وتبين أنها بما يقارب 1250. وعلى ذلك الأساس أمرت مارتن في 18 نيسان (أي بعد أسبوع من خطاب الرئيس) بخفض عدد الأمريكيين إلى ذلك المستوى في 22 نيسان. وسوف يتم إجلاء هذه المجموعة الأخيرة من الأمريكيين مع أكبر عدد ممن تبقى من الفيتناميين الجنوبيين، من أراضي السفارة في اللحظة التي كان فيها مطار سايغون (تان سون نهوت) يتهدهده الخطر. وأثناء فترة الاعتراض والتدخل سوف يُبذل جهد أقصى لإجلاء الفيتناميين، مع إعطاء الأفضلية لأولئك الذين عرضوا أنفسهم للخطر من أجلنا.

وكانت ضغوط مجلس الشيوخ من أجل انسحاب سريع من فيتنام تتصاعد في كل يوم، وفي 14 نيسان دعت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، بأكملها، الرئيس إلى قاعة مجلس الوزراء (cabnet 600m)، وهذه هي المرة الأولى التي يحدث هذا فيها منذ أيام وودرو ويلسون. وألقينا، أنا و شليز نغر ببيانين إعلاميين متطابقين تقريباً حول الوضع العسكري وآمال سايغون، وأجاب أعضاء مجلس الشيوخ المتميزين بأنهم لم يأتوا ليناقدوا استراتيجية فيتنام بل لتسريع إجلاء الأمريكيين وللتأكيد من أنهم لا

يؤخرون إجلاءهم لإنقاذ الفيتناميين. وكانوا يرون أن إعطاء الأولوية لإنقاذ الفيتناميين الجنوبيين سوف يورطنا من الناحية العسكرية توريطاً شاملاً مرة أخرى. ويسرد فورد القصة في مذكراته قائلاً:

كانت الرسالة واضحة: اخرجوا بسرعة. «وسوف أعطيك مبالغ ضخمة للإجلاء» وقال جاكوب جافيتس، السيناتور من نيويورك «ولكن لن تحصلوا على درهم واحد من أجل المعونة العسكرية. ورأى السناتور عن ولاية إيداهو، فرانك تشيرش، أن هناك مشكلات حادة «يمكن أن تورطنا في حرب واسعة النطاق» إذا حاولنا إجلاء كل الفيتناميين الجنوبيين الذين كانوا موالين لنا. وردد جوزيف بيدين السيناتور عن ديلاوير عبارة مشابهة قائلاً: «سوف أصوت لأي مبلغ من أجل إخراج الأمريكيين، ولا أريد أن يختلط هذا بإخراج الفيتناميين».

وكان جواب الرئيس مهذباً من دون تراجع:

صدقوني نحن في حاجة إلى كسب الوقت ولو لكسب أيام قليلة، وأشكركم لزيارتكم لقد كانت لنا مناقشة طيبة غير أن القرار هو مسؤوليتي وسوف أتعلم النتائج⁽¹²⁾

البحث عن حل سياسي

كان لدى المعلقين ومجلس الشيوخ، بالطبع، خيار آخر: ألا وهو «حلهم السياسي» العزيز الغالي، غير أن الطرف الذي يواجه الهزيمة الشاملة ليس لديه شيء يقدمه للخصم، وليس لديه ما يزيد كثيراً على المجازفة بوسطاء محتملين. وأظهرت فرنسا اهتماماً شديداً بأن تصبح فاعلة. ولكن حتى بينما كنا نناقش بأسلوب مهذب مشروعات فرنسية مختلفة لاقتسام جنوبي فيتنام قررنا أن مسلكهم هو الأقرب — كما كان ذلك في حالة كمبوديا — إلى أن يكون انعكاساً لحنين إلى الماضي يتصل بالنفوذ الاستعماري المفقود، منه إلى أن يكون تقديراً للكيفية التي يتم بها إنهاء المأساة الفيتنامية.

وكان التحرك «السياسي» الوحيد الذي بوسعنا أن نفكر فيه هو التوجه نحو موسكو التي ظلت تحافظ على إسهام في العلاقة مع أمريكا، على الرغم من انهيار التعرفة التجارية (t6ade bill) وكان بريجينيف ما زال يتوقع توقفاً شديداً إلى مؤتمر قمة حول الأمن الأوربي، كان يتابعه على مدى ثلاث سنين، وكان الآن قد تم التخطيط له لكي ينقذ انعقاداً تجريبياً مؤقتاً في أواخر تموز. وأخبرت اجتماع الهيئة العليا اليومي للعاملين في وزارة الخارجية في 18 نيسان بأننا سنتوجه إلى الاتحاد السوفييتي على الرغم من أنني كنت أقدر فرص قيامه بشيء ما بناءً في هذا الصدد بنسبة واحد بالألف. لقد كنا في الموقع الذي ينطوي على الإذلال الذي لخصه المؤرخ البريطاني إدوارد جيبون: وهو أن الإقتناع هو ملاذ الضعيف والضعيف قلما يستطيع أن يقنع على أن ما جعل موقفنا باعثاً للغضب على وجه الخصوص هو أنه قد تم إضعافنا باختيارنا لا بحكم الضرورة.

وفي 19 نيسان سلمت «مذكرة شفوية» من فورد إلى بريجنيف عن طريق دوبرينين (والمذكرة الشفوية وثيقة خطية تتمتع بالوضع ذاته الذي تتمتع به المحادثة الشفهية غير أنها مدونة ابتغاء للدقة والتأكيد) وقد قررت المذكرة أن الحاجة تمس في فيتنام إلى وقف إطلاق النار لإنجاز «إجلاء المواطنين الأمريكيين والمواطنين الفيتناميين الجنوبيين الذين كان لدينا التزام مباشر خصوصي تجاههم» وكنا نتوجه نحو موسكو، ولا نقول ذلك من دون لمسة تهديد، لأن مما يدخل في إطار مصلحتنا المتبادلة على المدى الطويل إنهاء الموقف القائم بطريقة لا تهدد العلاقات السوفيتية الأمريكية أو تؤثر في موقف الشعب الأمريكي من المشكلات الدولية الأخرى».

ولتقديم صورة أكثر واقعية عن هذا النداء المبتذل المكرر في جوهره، أكدنا استعدادنا «لمناقشة الظروف السياسية الخاصة التي يمكن أن تجعل هذا (أي وقف إطلاق النار) ممكناً» وبعبارة أخرى، تغييراً في الموقف السياسي في سايغون وقد مارسنا الخداع في صدد العواقب الخطيرة لهجوم على المجاملات الجوية وعلى طائرات الركاب. على الرغم من أن مراقباً خبيراً متضلعا في مناقشات الكونغرس الأمريكي مثل دوبرينين ولم يكن من المرجح أن يحمل ذلك التهديد على محمل الخطورة الكبيرة.

وبينما كنا في انتظار الجواب السوفيتي أشار مارتن في 20 نيسان إلى ثيو قائلاً: إن الرئيس الفيتنامي الجنوبي يمكن أن يفكر بالاستقالة. وزعم مارتن أنه يتحدث بصفته الشخصية على الرغم من أن هذا المسلك كانت قد تمت الموافقة عليه من قبل فورد وتم التنسيق من أجله مع مكتبي في البيت الأبيض. ولم تكن لدي أوام بصدد ما يمكن أن يكون عليه الجواب الفيتنامي الشمالي على خطوة كهذه غير أنني أذعنت على أساس الأمل الواهي، بأن توجهنا يمكن أن يؤدي إلى مفاوضات تعطينا أياماً إضافية قلائل لإجلاء أصدقائنا، ورد ثيو ببرودة أقرب إلى أن تكون جليدية قائلاً لمارتن: إنه سوف يفعل ما هو الأفضل لصالح بلاده. وأنهى مارتن تقريره لواشنطن بهذه الملاحظة الحادة اللاذعة: «ذهبت إلى بيتي وقرأت «الديلي نيوز دايجستس» من واشنطن وأخذت حماماً وفركت جلدي بقسوة بالغة بأقوى صابون استطعت أن أعثر عليه، فلم يسعفني كثيراً». وكان فورد وسكو وكرفت يشعران الشعور ذاته.

وكان شعور البيت الأبيض بوجوب الاستعجال في إجلاء أكبر عدد ممكن من الفيتناميين لم يلفث حتى الآن نظر وزارة العدل التي رفضت منح الإعفاءات من متطلبات تأشيرة الدخول.

وقد يبدو من الغريب لأولئك الذين لا يعرفون واشنطن أن الرئيس يمكن أن يكون في وضع الملتزم بخوض معارك مريعة مع مجلس الوزراء حول استعداده «لإطلاق سراح مشروط» - (extend parole) - وهنا هو المصطلح الفني الذي يعبر عن الإعفاء من متطلبات التأشيرة. وهذا ما كان يدخل ضمن سلطات الفرع التنفيذي وأخيراً، وفي 22 نيسان، وافقت وزارة العدل، بموجب قرار اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ، على رفع القيود لعدد يصل إلى 130000 لاجئ من الهند الصينية، ومعهم خمسون ألفاً من فئة ذوي الخطورة العالية، وكان آخر استثناء كهذا قد حدث في عام 1960 لصالح لاجئي كوبا.

وبينما كان الكثير من رؤسائهم في واشنطن مشغولين بتحويل المسؤولية إلى طرف آخر، أقدم اثنان ممن موظفي مصلحة الأجانب ذوي المرتبة الأدنى - هما ليونيل روز نبلات وكريغ جونستون - سبقت لهما الخدمة في فيتنام على عمل بالاعتماد على نفسيهما لتبديد المخاوف من المعاناة هناك. ففي 20 نيسان تركا وظيفتيهما في واشنطن من دون إذن، وبعد أن سافرا على نفقتهما وبجوازي سفر نظاميين (غير دبلوماسيين)، وصلا إلى سايغون وساعدا بعض الفيتناميين الذين سبق أن عملوا معهم، على الهرب. وكان هذا خرقاً فاضحاً لنظام دائرة الأجانب ولتنظيمات ولوائح وزارة الخارجية التي لا يعرف أحد مدى كثرتها، واثارت ثائرة الوسط البيروقراطي في وزارة الخارجية وأوصوا بعقوبات، تتراوح بين الطرد والتوبيخ الرسمي الشديد، وكانت خليقة أن تقسد المسيرة المهنية لروز نبلات وجونستون، وعندما عاد إلى واشنطن بعد أسبوعين أوغرت على لاري إيفلبرغر الذي كان حينئذ مساعداً تحت تصرف سكرتير الدولة للإدارة ليطلعهما على قانون الإخلاء بالنظام ثم يأتي بهما إلى مكنتي وبعد أن صدرت بعض أشكال الحلبة الشكلية المعبرة عن عدم الموافقة، قلت: «لم يكن هناك إلا القليل، فما نستطيع أن نباهي به في هذه الشهور الأخيرة. غير أننا اسبغتما رداء الفضل على بلديكما وعلى دائرة الأجانب». ولم يتخذ إجراءً تأيدي، وبعد عام عملت على أن يحصل كل منهما على جائزة الشرف العليا لوزارة الخارجية. وظل جونستون في دائرة الأجانب حيث أصبح فيما بعد سفيراً لدى الجزائر أما روز نبلات فقد كرس حياته ومسيرته المهنية لمنظمات غير الحكومية لمساعدة اللاجئين.

وفي مساء 21 نيسان استقال نجوين فان ثيو بعد أن ألقى كلمة مريرة وبخ فيها الولايات المتحدة توبيخاً شديداً لتقصيرها في أحد أمرين: إما لرفضها اتفاقية باريس وإما لمد أجل المعونة المادية الموعودة لجنوبي فيتنام، وهلت وسائل الإعلام لرحيله، إذ باتت «الاتفاقية المتفاوض عليها» والمتماشية مع اتفاقية باريس ممكنة الآن على الأقل، كما كانت تفيد ذلك حجة واشنطن بوست تايمز، وكأن ثيو كان العقبة التي تقف في طريق نتيجة متفاوض عليها، المفاوضات شكاي ثيو من الولايات المتحدة على أنها جمجمة وتبجح صادران عن سياسي فيتنامي مشوه السمعة، حاقده ساخط. وفي هذه المرة فحسب كانت وسائل الإعلام الليبرالية سعيدة بالدفاع عن الإدارة.⁽¹³⁾

وكان لدى ثيو كل سبب يحمله على الامتناع عن سلوك أمريكا، وعلى الرغم من أنه كان يكرهني كما لم يكرهني إلا القليل من الناس، في أي يوم من الأيام، لأنه كان يُعدني مسؤولاً عن المفاوضات التي أنهت الدور العسكري الأمريكي، فأنا أحترمه كونه وطنياً خدم بلاده بشجاعة وشرف. ولم يكن ثيو قط العقبة في طريق السلام التي زعم النقاد المناوئون للحرب أنه وبلاده، على السواء، يستحقان مصيراً أفضل ولو أنني كنت أظن أن من الممكن أن يقطع الكونغرس، بالنتيجة، المعونة عبر حليف محاصر، لما مارست الضغط كما فعلت في المفاوضات النهائية في عام 1972.

وقد أثبت «الحل السياسي» أنه هش سريع العطب في كل شذرة منه، كما كانت تشير كل خبرتنا وتجربتنا إلى ما سيكون عليه. وهاجم راديو هانوي خلف ثيو، تران. فان صعدت هانوي مطالبيها، مُصرة على الرحيل الفوري لكل الأفراد الأمريكيين من مدنيين وعسكريين.

وقد اختُصرت عشرون سنة من الأمل، والإحباط والنزاع حول فيتنام في هدف واحد، هو إنقاذ أكبر عدد من الضحايا الفيتناميين المحتملين من نتائج التخلي الأمريكي أما نحن، في البيت الأبيض فكنا نشبث بكل رحلة جوية تحمل اللاجئين كأن في وسعها أن تخفف بطريقة ما، من ألم أمريكا المتراكم في حربها مع نفسها. بدأ الجسر الجوي في 21 نيسان، على مدار الساعة، من سايفون، بطائرات C-141 في النهار وبطائرات C-130 في الليل. وعلى مدى الأيام العشرة التالية ساعد هذا على إنقاذ ما يقارب خمسين ألف فيتنامي. (وفرّ ثمانون ألفاً سواهم بوسائل أخرى). وكان النقاش الوحيد ذو المعنى داخل حكومتنا يدور حول مسألة حتّام يمكن الحفاظ على مسيرة الجسر الجوي.

اضمحل الحافز الشيوعي لمنحنا هذا الوقت الأساسي عندما أصبح أعضاء هيئة العاملين في البيت الأبيض العقل الموجه لانتصار بيروقراطي أنموذجي داخل الطريق الدائري الذي يطوق واشنطن DC. وذلك أنهم أدخلوا في الكلمة الرئاسية في جامعة تولين في نيو أورليانز في 23 نيسان عبارة تفيد أن الحرب قد انتهت على قدر ما يتعلق الأمر بفورد. وجاء نصُّ الفقرة المعنية على النحو التالي:

اليوم تستطيع أمريكا أن تستعيد روح الكبرياء التي كانت موجودة قبل فيتنام ولكن هذا لا يمكن تحقيقه بإعادة خوض غمار حرب قد انتهت وطويت صفحاتها على قدر ما يتعلق الأمر بأمريكا، وكما أرى ذلك، فقد حان الوقت لكي نتطلع إلى الأمام، إلى جدول أعمال للمستقبل، لكي نتحد، ولكي نضمّد جراح الأمة، فتستعيد صحتها وثقتها بنفسها المبنية على التفاؤل.⁽¹⁴⁾

وكانت البيانات الإعلامية الصادرة عن أعضاء هيئة العاملين في البيت الأبيض تؤكد أنه لا أنا، ولا سكو كروفت قد استشرنا في صدد صياغة الكلمات، وقد وصفت الخطبة بأنها «إعلان مستقل» رئاسي من قبل وزير خارجيته.

أما ما فات المحققين بإعجاب في الفقرة المعنية أن يفهموه فكان: أن الحرب انتهت، بهذه الفقرة أو بدونها، وكان الموضوع الوحيد الباقي هو كم من الفيتناميين نستطيع أن ننقذ، وإلى متى سيظل مسموحاً أن نواصل هذا النشاط الإنساني في جوهره وكان مرغوباً أن يكون هناك بعض الغموض والالتباس في مسألة على أي مدى نريد الذهاب في تحقيق هدفنا. وقد وصفت هذه الاستراتيجية للجنة مخصصات البيت الأبيض في 21 نيسان:

لقد كانت صعوبتنا ومشكلتنا، في الأيام العشرة الأخيرة، تتمثل في توجيه أنفسنا بحيث نستطيع أن ننقذ القدر الأقصى من الأرواح من دون أن نشير في الوقت ذاته، فزعاً سوف يحول دون إنقاذ أية أرواح،

وإذا كنتم تفهمون فهذا هو المبدأ الأساسي لسياستنا على مدى الأيام العشرة الأخيرة، وسيكون هذا مفتاحاً للكثير من الأشياء التي تم القيام بها.

أما في مجال الممارسة فلم تغير خطبة تولين إدارة فورد للأمر. وفي وقت متأخر من ذلك أصدر تعليماته إلى رون نيسن لإبلاغ وسائل الإعلام أنه يظل واقفاً إلى جانب طلبه 722 مليون دولار معونة لفيتنام، وفي وسط هذه الزوبعة التي تحطم القلوب من حولنا، لم أكن أجد جدوى من مناقشة أوجه التفوق في كتابة الخطبة مع الرئيس. ولم أطرح هذه القضية نهائياً، ولم يقدم فورد أي تفسير. يبدو أنه لم يأخذ بعين الاعتبار خطاب تولين لأنه لم يأت على ذكره في مذكراته.

الإجلاء

بعد أيام قليلة من خطبة تولين، كان كل شيء هادئاً مع أن الشيوعيين قد تقدموا إلى نطاق مدى المدفعية من مطار تان سون نهوت. هل كانوا يتجمعون من أجل هجوم نهائي، أم أنهم فتحوا ثغرة من أجل الإجلاء؟

كانوا يفعلون الاثنين حقاً. ففي 24 نيسان، هتف دوبرينين في الساعة الرابعة بعد الظهر وقرأ عليّ الجواب السوفييتي عن مذكرتنا في 19 نيسان. بدت وكأنها تعبر عن ضوء أخضر لإجلاء الأمريكيين، وزعمت أن هانوي تبحث عن نتيجة سياسية على ضوء اتفاقية باريس. فالفيتناميون الشماليون يفترض أنهم أخبروا موسكو أنهم «لا ينوون الإساءة إلى مكانة الولايات المتحدة، وهذا ما شجع بريجينيف على التعبير عن أمله في تهدئة رغبة أمريكا بالمغامرة في أننا لن نتخذ أي إجراء «مشحون بمخاطرة جديدة تجاه الوضع في الهند الصينية».

وإذا كانت مذكرة السوفييت تعني ما قيل، فستكون هناك فسحة للإجلاء، ومع أن المذكرة اقتصرت على إجلاء الأمريكيين، فإن تأثيرها العملي كان يعني إخلاء الفيتناميين أيضاً، لأننا كنا نقوم بإجلاء الطرفين معاً، على الطائرات ذاتها. وإذا كانت هانوي تقصد حقاً الإجراءات الواردة في اتفاقية باريس، يمكن عندئذ كسب بعض الوقت.

النتيجة ستكون بالطبع هي نفسها: الهيمنة الشيوعية الشاملة التي قاومناها بشدة لمدة عقود من الزمن. ومع ذلك ومن أجل إنقاذ المزيد من أرواح الفيتناميين كنا مستعدين لصك أسناننا والمتابعة. فقد أعطيتنا رغبة بريجينيف في إنقاذ مؤتمر الأمن الأوروبي بعض الامتياز مع أن الكونغرس كان ينذر بأننا قد نعود إلى الوراء في اللحظة الأخيرة.

وافق اجتماع موظفي الخارجية الخاص بتقويم رسالة بريجينيف على أننا يمكن أن نستخدمها لكسب بعض الوقت مع أن بيل هيلاند، رئيس مكتب المخابرات والأبحاث وجد أن مدة اسبوع قليلة. لهذا أعطيت

تعليمات إلى مارتن بتخفيض أعداد الأمريكيين إلى أقل من 800 الرقم الذي يمكن أن يرفع حسب تقديرات الأركان المشتركة في مدة ساعتين ونصف، وحشد من تبقى بحيث يستمر الجسر الجوي في إنقاذ أقصى رقم من الفيتناميين. في بعد ظهر 42 نيسان، عقد فورد اجتماع لمجلس الأمن القومي، (NSC) لمراجعة خطط الإجلاء النهائية. استمر شليسنغر في الدفاع عن إجلاء فوري لمن تبقى من الأمريكيين، مما يعني بالطبع إجلاء الفيتناميين أيضاً. وقد وضع فورد حداً للنقاش في لقاء في 9 نيسان:

فورد: أفهم المخاطر. إنها مخاطرتي وسأقوم بها.

ولكن دعونا نتأكد من أننا ننفذ الأوامر.

روكفلر: لاستطيع أن تضمن مصالح أمريكا بدون مجازفات.

فورد: بعون من الله.

أجبنا السوفييت، متعلقين بكل تمديد أخير ممكن، في الساعة 8,25 مساءً في 24 نيسان. حيث طرحنا في مذكرتنا عدداً من الأسئلة على أمل أن يستمر الجسر الجوي فيما يعد السوفييت إجابتهم. إذ قلنا في رسالتنا. «إنه نظراً للجواب (السوفييتي) البناء... ستقوم الولايات المتحدة بإجلاء الأمريكيين على أمل أن تبقى الأوضاع ملائمة». ودعونا هانوي إلى أن تنظر في كيفية تنفيذ أحكام اتفاقية باريس «المتعلقة بتحقيق تسوية سياسية». وأعاد الرئيس التأكيد لبريجينيف بأننا سنمتنع عما كان يعتبره الكونغرس ممنوعاً، على أية حال. طالما أنه لا يوجد أي تدخل في الإجلاء فإن مذكرتنا ستستمر في دفع الولايات المتحدة «لئن لا نتخذ أية خطوة يمكن أن تفاقم الموقف».

كما قلت في اجتماع موظفي وزارة الخارجية: كل ما بقي لنا الآن هو أن نظهر الجلد. إذ ليس أمامنا إلا القليل مما يمكن إنجازه بالمناورة الدبلوماسية، ولا سيما عند التعامل مع المتشدد من هانوي.

وفي عشية 28 نيسان بتوقيت واشنطن (29 نيسان في فيتنام) بدأ الانهيار النهائي لسايفون بهجوم صاروخي على مطار تان سون نهوت. كان قد تجمع هناك ثمانية آلاف فيتنامي و 400 أمريكي لتمكين طائرات الإجلاء من أن تمتلئ وتعود بدون تأخير.

وعلى الرغم من أن إطلاق النار توقف سريعاً، إلا أن اللاجئين كانوا في خطر جسيم. فقد انتشروا بسبب الذعر على الممرات ما أدى عملياً إلى توقف الجسر الجوي. وفي الساعة 10,45 بعد الظهر بتوقيت واشنطن في 28 نيسان أمر فورد كارهاً بالإجلاء الأخير. وكنا قبل ذلك بقليل لانتحدث بلهجة تشاؤمية كاللهجة التي يمكن أن تظهر في كتب التاريخ. بل لعلها كانت حول الشعور بالتفجع بسبب الضحايا البائسة الذين كنا على وشك أن نخلفهم وراءنا.

كيسنجر: لديهم الصلاحية لطلب أي جسر جوي للطوارئ في أي وقت الليلة - ليلتنا - وينبغي أن يطلبوا ذلك قبل نهاية النهار هناك.

فوردي: في نهاية النهار هناك أم غداً صباحاً هنا؟

كيسنجر: غداً صباحاً هنا إذا لم تحملهم طائرات C-130 بعيداً، عندئذ ستقوم الحوامات بذلك.

فوردي: ياللعار! 24 ساعة أكثر أم 12 ساعة أكثر؟

كيسنجر: 12 ساعة أكثر ونستطيع أن ننقذ حياة 8 آلاف شخص.

فوردي: هنري، لقد فعلنا كل بوسعنا.

كيسنجر: السيد الرئيس، لقد نفذت ذلك منفرداً ضد كل النصائح، وقمنا بالعمل بقدر المستطاع.

فوردي: حسناً، أنا آمل فقط أن (الجنرال) سميث و(غراهام) مارتن يفهمان الآن وضعنا ولن يترددا في التصرف.

كيسنجر: حسناً، لقد تفحصنا الأمر مع مارتن. إذ تحدثت معه قبل 51 دقيقة، أنا لأقول إنه سيفعل ذلك عن رغبة، ولكنه سيقوم بذلك. سيبقى هناك مع اثنين كي يهتم بأمريين يمكن أن يظهروا من الغابة. ولكنني لأظن أننا نستطيع تبرير ذلك.

فوردي: أنا لا أعتقد ذلك أيضاً، ياهنري.

كيسنجر: لانستطيع أن نقدم لهم أي رهائن.

(من أجل شرح الخليط العجيب من الإدانة والحزن تجاه تلك الساعات الأخيرة، ألحقت المحادثات

المتعلقة بذلك في الملاحظات).⁽¹⁵⁾

في الساعة 11 بعد الظهر اتصلت بغراهام مارتن وطلبت منه أن يتقيد بـ: جميع الأمريكيين إذ ينبغي أن يفادروا معاً مع أكبر عدد ممكن من الفيتناميين يمكن للحوامات أن تحمله في اليوم الأخير للجسر الجوي. وافق مارتن على الإجماع ولكنه اقترح البقاء متخلفاً مع اثنين من المتطوعين للإشراف على النقل، مؤكداً شكى بأنه سيتصرف مثل الجنرال جورج غوردون - القائد البريطاني المشهور الذي قُتل في الخرطوم على يد المهدي عام 1885 بعد رفض المغادرة. لم تكن بحاجة إلى أن نترك سفيرنا في سايفون يؤخذ رهينة من قبل الفيتناميين الشماليين في اليوم الذي سقط فيه جهدنا. لذا أمرت مارتن بالمغادرة. «نريد أبطالنا أن يعودوا إلى واشنطن، إذ لا يوجد الكثير منهم هنا».

لم يكن من الواضح ما إذا كانت هانوي قد سرعت الهجوم النهائي على سايفون في اللحظة الأخيرة أو ما إذا كان الفيتناميون الشماليون ينتهجون خطة بحيث يكون جوابهم للسوفييت خدعتهم الأخيرة.

في ذلك الوقت كنت أعتقد أن خطبة فوردي في تولين قد سرعت جدول أعمال هانوي، لأنها عملياً أزالته من الخطر الأخير في تدخل الأمريكيين ثانية - رغم أن ذلك كان يتطلب عملياً مستوى غير عادي من جنون

العظيمة الفيتنامي الشمالي لأخذ هذا التهديد على محمل الجد. فمذكرات الجنرال فان دونغ تين لاتشير إلى خطبة فورد، كما فعلت بالنسبة للمجادلات الأمريكية الداخلية الأخرى.⁽¹⁶⁾ ووفقاً لما قاله وينغ، فإن ماسرع قرار هانوي كان «الخطط الدبلوماسية الذكية» للولايات المتحدة والدمى التابعة لها:

إن الخطط الدبلوماسية الذكية للأمريكيين وأتباعهم والتي جاءت واحدة إثر أخرى، مترافقة مع تهديدنا، كانت تهدف إلى مجابهة خططنا في الهجوم الشامل على سايفون، وبيّنت أكثر أن علينا أن نقاتل

بإلحاح أكبر، فتهجم بصورة أسرع، ونستغل كل فرصة، وكل دقيقة من أجل النصر النهائي.⁽¹⁷⁾

كانت فكرة هانوي عن «الخطط الدبلوماسية الذكية» هي أن تحاول سايفون تنفيذ الخطوات التي كانت تطالب بها حركة الاحتجاج الأمريكية لعقد من الزمن: الإطاحة بثيو، وتوسيع الحكومة، بالفعل غادر ثيو في 24 نيسان، وقام خليفته الرئيس تران فان هونغ بتوسيع الحكومة بدعوة الجنرال ويونغ فان مينه إلى تولي رئاسة الوزارة. «مينه الكبير»، كما كان اسمه الذي اشتهر به، كان الأمل الكبير للمحتجين ضد فيتنام منذ 1967، عندما خسر الصراع على السلطة مع ثيو، مينه الذي كان يدعي بأنه محايد كان يتوقع أن يكون متبدلاً من الشيوعيين، رغم أن لي دول ثو قد أعطاني انطباعاتاً مغايراً تماماً.

في الصراع النهائي حول من سيكون السفينة الفارقة، رفض مينه أن يكون رئيساً للوزراء لأنه قال: إن العرض جاء من بنية السلطة القديمة، التي أطيح بها الآن. وبدلاً من ذلك طلب من «الجمعية الوطنية» أن تعينه رئيساً من أجل القيام بمهمة إنهاء الحرب وخلق إدارة مؤقتة. انصرم يومان لتنفيذ هذه المناورة، ونُصّب «مينه الكبير» رئيساً في 27 نيسان. إذ بقي في السلطة أقل من 72 ساعة، وهي مدة لا تكفي إلا لاتخاذ إجراءات مهمة: وهما الطلب من هانوي وقف إطلاق النار والقيام بمفاوضات سياسية - وقد رفضا - وفي 29 نيسان طالب بأن يغادر جميع الأمريكيين في غضون 24 ساعة. ولما كان ذلك يتوافق بدقة مع خطة انسحابنا، فقد ساعد بالفعل على خروجنا من التهمة بأننا تخلينا عن أصدقائنا. وفي الوقت نفسه حاولت وزارة الخارجية الفرنسية إقامة اتصالات دبلوماسية مع ممثل الخارجية الفيتنامية في باريس والدبلوماسيين الأمريكيين - وهو ما كان يتطلع إليه الممثل الفيتنامي.

ولكن زعماء هانوي لم يحاربوا مدة ثلاث عقود من أجل المهادنة مع حكومة مؤقتة في سايفون، أقل كثيراً من أن تكون دولة مستقلة - حتى لو كانت شيوعية. ومن دواعي التناقض أن تصيب مينه قد سُرّع من جدول أعمال هانوي. ولعلها أصبحت أكثر استعداداً لتضمن لثيو فرصة من الإهمال أكثر من خلفائه، فقد كان نظام حكم ثيو ينهار، وبضعة أيام أخرى لن تثبته. ولكن إذا ظهرت حكومة معترف بها دولياً في سايفون قادرة على التفاوض لوقف إطلاق النار والتعامل مع الولايات المتحدة، فمن الممكن أن تقود إلى

نوع من الاستقلال لكوريا الجنوبية - حتى لو كانت شيوعية. وهذا لن تشجعه هانوي. لذا فإن ما حدث أن معركة هانوي الأخيرة في سايغون كانت موجهة لدواعي السخرية إلى شيوعي فيتنام الجنوبية والتي كانت حركة رجال العابات التابعة لهم قد بدأت بهذه المأساة الكاملة في كل تلك السنوات السابقة. لم يكن من دواعي الدهشة ألا يتحقق الاتصال مع PRG في باريس.

اليوم الأخير

بعد ملاحقة البيت الأبيض طيلة ثلاثة أسابيع من أجل الإسراع بالإجلاء النهائي، تحولت خطط البنتاغون لتنفيذه إلى أن تكون بعيدة عن الدقة. إذ كان هناك انقطاع في الاتصالات بين طائرات الهليكوبتر على حاملات الطائرات والتغطية الجوية التكتيكية لها القيمة في تايلاند، مما أدى إلى عدم توافق بين عدة قيادات حول موعد بداية العملية، وما إذا كان ذلك سيتم وفق توقيت غرينيتش أو وفق التوقيت المحلي، فكان لابد من إعداد خطة جديدة، وبدأت العملية بإلحاح بعد عدة أيام من التأخير. فيما كان الأمريكيون قد رُحلوا من سطح السفارة الأمريكية أثناء صباح 29 نيسان (حسب توقيت واشنطن) قام فورد وشليسينغر وأنا بإعلام قيادة الكونغرس. مع استمرارنا في القتال في معارك الأمس، إذ ظل المشرعون يتحدثون عن حل «سياسي»، نظراً لأن الإجلاء الذي وضعناه قد أنهى قدرة أمريكا على التأثير في النتيجة السياسية.

بعد ذلك صمت كل شيء. إذ جلست وحيداً في مكتبي في الجناح الغربي من البيت الأبيض، وقد كان مجلس الأمن القومي (NSC) مركز قيادة واشنطن لعملية الإجلاء من فيتنام رغم أن الجسر الجوي قد جرى تحت إشراف وتنفيذ البنتاغون. السجل الدقيق للبنتاغون حول طلباته المتكررة من أجل إجلاء سريع، أكد أن فورد وأنا سنكون مسؤولين إذا ما جرى أي شيء بشكل خاطئ في هذه اللحظة الأخيرة. من ناحية ثانية، لافورد ولا أنا كنا نستطيع أن نؤثر في النتيجة أطول من ذلك، فقد كنا شاهدين على الفصل الأخير. لذا كانا كلانا يجلس في مكتبه، متحرراً من الواجبات الأخرى، وغير قادر مع هذا على التأثير في المأساة الجارية، بهدوء نادراً ما لمسناه في المناصب العليا.

في ذلك السكون الروحي كانت فيتنام تعود إلى ذاكرتي بحركة بطيئة. شعرت أنني مستنزفاً للغاية كي أقوم بتحليل القرارات المختلفة التي أدت إلى هذه اللحظة من الآمال المحبطة، وبقيامي بذلك ربما كان بوسعي أن أستنتج، كما زلت أعتقد أنه لا يوجد بديل حقيقي أقل من الاستراتيجية التي اتبعناها، ولكن ما كان يعذبني في تلك الساعات هو دوري في الخطوة مابعد الأخيرة: وهو الإسراع بالمفاوضات بعد عرض دول ثو الاختراقي في 8 و11، 1972. إذ لا يوجد لدي شك بأن الفيتناميين الشماليين ما كافي يمكن أن يعلنوا ما قاموا به قبل الوقت الذي اختاروه، وكان ثيو سيتثبت بمواقفه على أية حال، والنتيجة الدبلوماسية كان يمكن أن تكون أقل ملائمة. أما الكونغرس فقد كان بوسعهم أن يفرض وقف الاعتمادات.

ماكان يمزقتني منذ ذاك الحين هو ما إذا كانت النتيجة يمكن أن تكون أفضل. هل الفوضى في بنية سايفون هي التي قادت إلى الانهيار عام 1975 والتي بدأت من خطوة المفاوضات التي وفرناها عام 1972؟ هل نيكسون وأنا كنا نفترض الكثير عندما حاولنا بأن نلقي كل ثقلنا على مفهومنا للشرف القومي؟ هل كان ثمة أساس لابتهاجي وابتهاج فريق المفاوضات التابع لي في 8 و1، 1972 عندما وافق لي دول ثو عملياً على شروطنا، وطننا أننا على حافة نهاية مشرفة للحرب ولمصالحة وطنية معاً؟

أنا وزملائي اعتقدنا أنه كان من واجبنا أن نناضل من أجل نتيجة خلاف التنازل. إذ يستطيع المحتجون أن يتحدثوا عن فيتنام على أنها مجتمع منحرف، ولكن عندما كنت أفكر أنا وزملائي في فيتنام كنا نفكر في رجال ونساء مخلصين - من جنود وموظفين - ناضلوا وعانوا هناك، وفي زملائنا الفيتناميين الذين كتب عليهم أن يواجهوا مصيراً غير واضح ولكن مؤلم بالتأكيد، هؤلاء الأمريكيين قد اعتقدوا بأمانة أنهم كانوا يدافعون عن قضية الحرية ضد عدو متوحش في غابات موحشة ومزارع أرز نائية، مع حط وسائل الإعلام من شأنهم، وتعرضهم لانتقادات الكونغرس، واستهزاء حركة الاحتجاج، كانوا يجسدون تقاليد أمريكا المثالية، مخاطرين بحياتهم منفقين شبابهم في نضال شرعت به مجموعات القيادة الأمريكية، ثم تخلت عنه، وأخيراً أدانته. لقد كانوا هم وليس تفاحاتهم القليلة الفاسدة، أهدافهم وليس إخفاقاتهم، فقد كانت المسؤولية الأمريكية من أجل السلامة عالم حر وليس خيبات الأمل المتلازمة معه هي التي صاغت أفكارنا وأنا جالس في مكتبي وفيتنام تنزف.

قطع سلسلة أفكارنا مكالمات هاتفية تلقيتها ذلك اليوم لاصلة لها بالحرب. كانت من لي ووسرمان رئيس MCA، عملاق الاتصالات في هوليوود، وصديقي: «الغاية من مخابراتي أن أخبرك أنه مع كل المشكلات التي تشغلك هناك كثير من أصدقائك هنا يفكرون بك».

أوقف المكالمات قبل أن أستطيع الإجابة. فقد كان لي درس من ديمقراطياً مخلصاً، وناقداً دائماً لسياستنا في فيتنام، ولم يكن لي شأن بعمله. لقد كان عملاً يدل على امتنان، لن أنساه أبداً.

لم تلبث أن أعادتني فيتنام إلى المأساة وخيبات الأمل. فقد أمر فورد، على الرغم من رغبته في إنهاء الجسر الجوي بالاستمرار به طوال الليل بحيث يمكن إنقاذ أكبر عدد ممكن من الفيتناميين - ولاسيما أولئك الذين كانوا داخل مجمع السفارة. وعند الساعة 2 بعد الظهر، علمت أنه مايزال 760 شخصاً هناك، وأن طائرة مروحية واحدة قد حطت هناك في الساعتين الماضيتين لسبب ما. هتفت لشليسنغر لمناقشة كيف نستطيع أن نخلي هذه المجموعة وأن نحدد في الوقت نفسه موعداً نهائياً يتم خلاله إكمال الإخلاء. إذ كان من الواضح أن الفيتناميين الشماليين سوف يحتلون سايفون عند مطلع الفجر، وسرعان ما توافقنا أنا وشليسنغر.

رأينا أن 13 حوامة ستقوم بالعمل. ولكن من أجل مزيد من السلامة، وافقنا على أن يكون عدد الطائرات 19 طائرة. بحيث يكون مارتن في آخر حوامة.

المحادثة بيني وبين شليسنغر التي اتخذ خلالها هذا القرار وصفت أجواء تلك الساعات أفضل مما يستطيع أي قاص:

كيسينجر: جيم

شليسنغر: نعم ياهنري. سوف نرسل إليهم رسالة بشأن الـ 46 و الـ 53 (نوعان من الحوامات) أي 19 حوامة تنقل 760 شخصاً، وتوقعنا أن تصل قرابة الساعة 3,30.

كيسينجر: حسناً. الآن أخبره يا جيم. إذا لم تقف أن هذا أمر رئاسي فإنه لن يقوم بالعمل. شليسنغر: حقاً سنفعل ذلك.

كيسينجر: هذا ما أريد أن أتأكد منه عن طريقك.

شليسنغر: سيفعل ذلك، إنه رجل صاحب رسالة.

كيسينجر: نعم، لقد فقد ولداً هناك.

شليسنجر: سوف تعجب بذلك الرجل.

كيسينجر: إن أفكاره تسير في الاتجاه الصحيح.

شليسنغر: هذا صحيح. إخلاص في العمل، وطاقة.

كيسينجر: أعتقد..

شليسنغر: أنت تبكي.

كيسينجر: أعتقد أن كلينا سيكون سعيداً باتخاذنا هذا الإجراء.

أذكر هذا المشهد لأنني بعد عشرين سنة كنت أراقب برنامجاً تلفزيونياً، حيث كان يعبر عقيد بشكل موثر عن غضبه لأن 400 من الأصدقاء الفيتناميين للولايات المتحدة، قد تركوا داخل مجمع السفارة حيث كان يساعد على إنجاز الإخلاء. ذهلت وتعقبت العقيد حتى اجتمعت به وتأكدت من معلوماته التي ذكرها في البرنامج. لم يخبرني أحد بمثل هذا، كما لا يوجد أي شيء يدل على ذلك في كثير من الاجتماعات المتعلقة بالأحداث. مازلت لأفهم ماذا حدث. أعرف أن 19 حوامة قد غادرت، وأن مارتن كان في الحوامة الأخيرة. ليس لدي أي تفسير لماذا ترك أحدهم إلى أن أعيد فتح أبواب السفارة لإقحام مجموعة أخرى غير المجموعة الأولى (760 شخصاً).

بعد الساعة الرابعة بوقت قصير كنت أستطيع أن أؤكد لجورج ميني أن زعماء حزب العمال الفيتناميين قد تم إنقاذهم. كان طلبه واحداً من طلبات كثيرة تلقيناها لإنقاذ بعض الفيتناميين ممن لهم علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، وفي الساعة 4,58 بعد الظهر بتوقيت واشنطن غادر مارتن في الحوامة

التاسعة عشرة أو الأخيرة. لقد قام بعمل استثنائي. كان شجاعاً ومكرساً نفسه للخدمات الإنسانية. فعلى مدى فترة أسبوعين استطاع مارتن تنظيم إخلاء ما يزيد على 50 ألف فيتنامي جنوبي وستة آلاف أمريكي مع وقوع 4 ضحايا فقط، فقد حافظ على الوضع بصمت وهدوء كي يسمح لثمانين ألف لاجئ آخرين بنجوا بأنفسهم.

حالما تأكدت أن الحوامة الأخيرة قد غادرت اتخذت طريقتي لأخبر الصحافة. بعد أن لخصت أحداث النهار، فأجبت عن أسئلة انصب معظمها حول التأكد من أن كل ما حدث كان خطأ لا يفتقر. رفضت أن ابتلع الطعم. وقلت:

أعتقد أن هذه ليست المناسبة، حيث غادر آخر جندي أمريكي سايفون، لإعطاء بيان لعقد ونصف من الزمن حول سياسة أمريكا الخارجية، إذ قد يقال إن في خمس إدارات متعاقبة كان ثمة شيء ما في تقويمهم، لأن جهدهم لعدة أسباب لم ينجح.

لقد أشرت من قبل إلى أن عدة عوامل خاصة كان لها دورها في السنوات الأخيرة، ولكنني أعتقد أن مانحتاجه الآن في هذه البلاد، لمدة بضعة أسابيع على الأقل، وآمل أن تكون بضعة شهور، أن نشفي الجراح وأن نضع فيتنام خلفنا وأن نركز على مشكلات المستقبل⁽¹⁸⁾.

أثناء عودتي إلى مكثبي وجدت أن فيتنام لن تذهب ذكرها بسهولة. فيما كان غراهام مارتن وباقي طاقم السفارة قد غادروا حقاً في الساعة 4,58 صباحاً، بتوقيت سايفون، بينما عناصر من اللواء البرمائي البحري الذي - نولي حراسة الإجماع - والذي يتألف من 129 بحاراً - قد تخلف لسبب غير مفهوم. وقد تولدت ثغرات ضخمة من المصادقية أقل من ذلك، ولكن أولئك الذين كان يجتمعون معنا في غرفة دراسة الأوضاع في البيت الأبيض، لم يكن لديهم وقت للقلق تجاه علاقات عامة. ثم استؤنف جسر الحوامات. وقد كانت الساعة 7,35 بعد الظهر بتوقيت واشنطن عندما غادرت الحوامة التي تحمل آخر جنود البحرية سطح السفارة، وبعد ساعتين اندفعت الدبابات الفيتنامية الشمالية إلى سايفون. إحدى هذه الدبابات والتي كانت في المقدمة تحطمت عند بوابة القصر الرئاسي. لم يكن هناك تغيير في السلطة لأن هذا قد يعني وجود دولة فيتنام الجنوبية مستقلة أو ذات استقلال ذاتي على الأقل. بدلاً من ذلك جرى اعتقال «مينه الكبير» وحكومته بكاملها قد اعتقلوا واختفوا عن أنظار الشعب، اختفت مع «مينه الكبير» الحكومة الثورية الإقليمية (PRG) إطار جبهة التحرير الوطني، التي اشتهرت في الغرب لفترة عقد من الزمن على أنها الجوهر المزعوم لحكومة التحالف الوطني في فيتنام الجنوبية. في غضون سنتين تحدثت الفيتنام وفقاً للنظام الشيوعي. ولم يعد لفيتنام الجنوبي أي استقلال ذاتي. فمئات الألوف من الفيتناميين الجنوبيين، بمن فيهم من كانوا في الحكومة أو القوات المسلحة دخلوا ماسمي معسكرات إعادة التأهيل، حيث أمضوا على الأقل بضعة سنوات. فرّ كثيرون - يقدرون بعشرات الآلاف. أما الرهبان

البوذيون الذين سعوا إلى استقلال ذاتي عن حكومة سايجون والذين توسلوا إلى حكومة كينيدي للإطاحة برئيس فيتنام الجنوبية السابق نغودينه ديم، فقد سجنوا في ظروف قاسية للغاية.

في واشنطن لم يتغير شيء يذكر نتيجة لمأساة فيتنام. وفي الأول من أيار، 1975، أي بعد يوم من سقوط سايجون رفض مجلس النواب الموافقة على طلب من الرئيس فورد بتخصيص مبلغ 327 مليون دولار لتوفير الرعاية والمواصلات للاجئين من الهند - صينيين. إذ كان زعماء الكونغرس طوال أسابيع يتحدثون ضد الجهود الرامية لإنقاذ فيتناميين، كما خفض المجلس إعانة اللاجئين لأولئك الذين جرى إنقاذهم.

من أجل راحتنا لا بد أن نقوم في يوم ما؛ لماذا لم يجد الرجال الطيبون في كلا الجانبين طريقة لتجنب هذه الكارثة، ولماذا هزتنا مأساتنا الداخلية أولاً ثم سيطرت علينا. ولكن في اليوم الذي غادرت فيه آخر حوامة سطح السفارة، لم يبق إلا شعور بالفراغ. فأولئك الذين خاضوا المعارك لتجنب الكارثة النهائية كانوا قريبين جداً من المأساة لمراجعة تاريخ 20 سنة من التدخل الأمريكي. والآن بات الوقت متأخراً كثيراً للوقوف في وجه مجرى الأحداث.



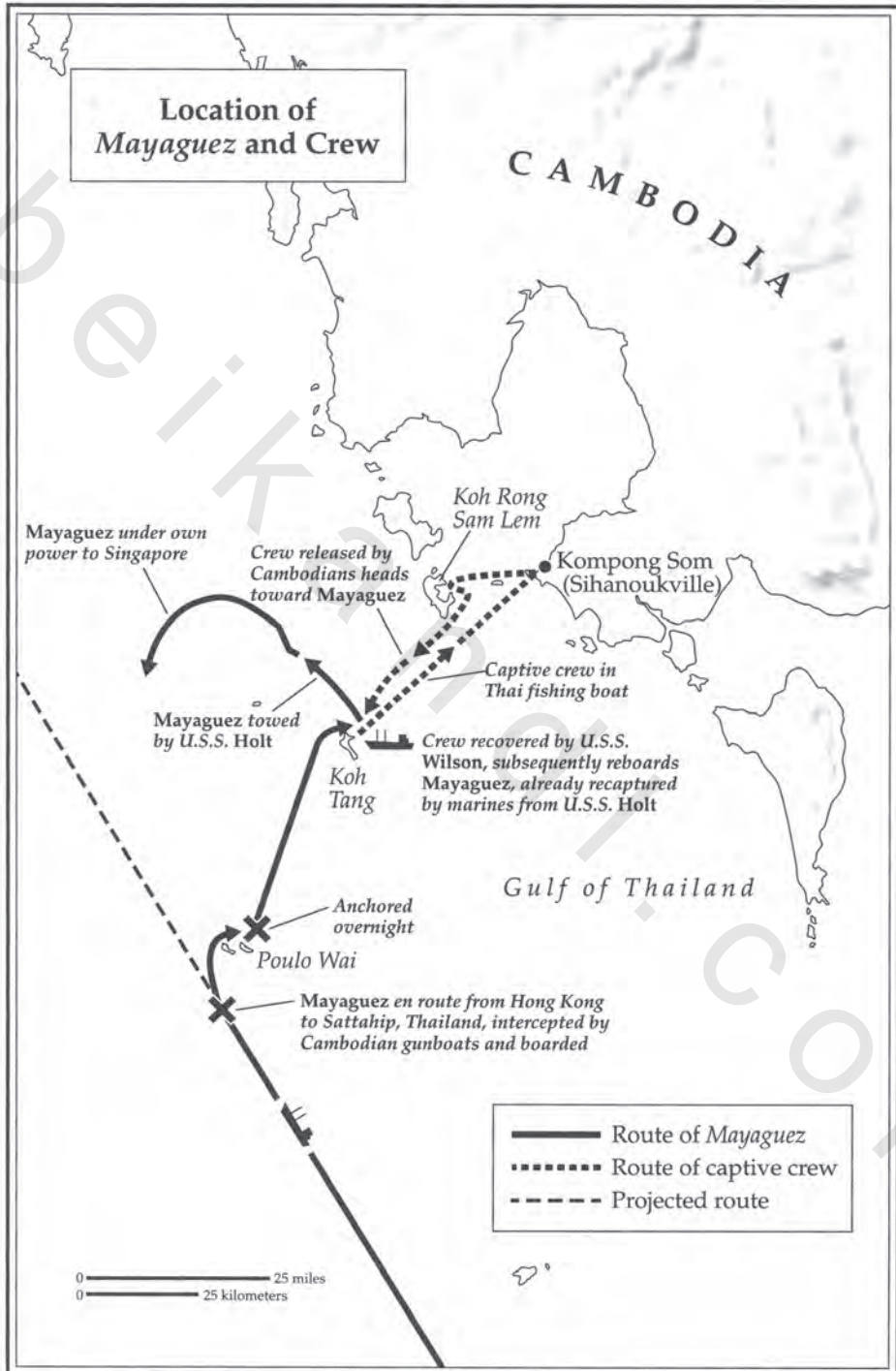
obeikandi.com

تشریح أزمة: الـ «ماياغويز»

حسبنا أننا أصبحنا أحراراً في نهاية المطاف كي نعمل على مداواة جراح الأمة، حين «مدت» الهند الصينية يدها فجأة، وسحبتنا، مثل رجل غريق، إلى الدوامة مرة أخرى. الحادثة برمتها لم تستغرق أكثر من ثلاثة أيام، لكن كانت نتيجتها إيجابية، وذلك على العكس من معظم تجاربنا في المنطقة. ولأنها كانت واضحة المعالم نسبياً، فقد أتاحت لنا استقصاء كيفية معالجات الأزمات، والتعامل مع الأوضاع التي يسيطر عليها التشوش والارتباك والفوضى، والدور الذي تلعبه البيروقراطية، وحالات الغموض وعدم اليقين المتأصلة في العملية.

خلال مدة عملي وزيراً للخارجية، حرصت عموماً - حين لا أكون غائباً عن واشنطن - على عقد اجتماعين في الأسبوع مع كبار الموظفين والمساعدين العاملين معي. كانت هذه الاجتماعات تعقد في غرفة مؤتمرات مستطيلة الشكل، ليس فيها ما يثير الاهتمام، تقع على الطرف الآخر من الجناح الأنيق لوزارة الخارجية. ومنذ ذلك الحين، جرى تغيير وتجديد وتحديث بنية الطابق السابع برمته، حيث يعمل معظم المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية، وذلك بتوجيه من أمينها العام، كليمنت كونفر. وحين استلمت منصب وزير الخارجية، كان كونفر قد بدأ لتوه العملية، انطلاقاً من جناح معاون الوزير. اعتاد حضور الاجتماعات عدد يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين شخصاً: مساعداً الوزير ومعاونوهم، بالإضافة إلى بعض من كبار الموظفين. لم يكن الغرض من الاجتماعات رسم السياسة الخارجية - فالمجموعة كبيرة العدد جداً - بل لإبقاء المسؤولين الأساسيين على إطلاع لاتجاهاتها الرئيسة. أما الأزمات الحقيقية والمفاوضات الفعلية فتتعامل معها مجموعات خاصة أقل عدداً. إذ إن آخر ما يريده المرء أن يعالج في اجتماع موسع للموظفين أزمة مفاجئة تداهمه على حين غرة.

الاجتماع الذي عقد في الثاني عشر من أيار/مايو 1975، بدأ بشكل روتيني في الساعة الثامنة صباحاً. بحيث طلبت من رؤساء الأقسام والإدارات العاملة في مجال التخطيط النظري والأداء العملي من الحاضرين أن يقدموا لزملائهم توصيفاً للقضايا الرئيسة التي تواجههم. وحين جاء الدور على جي.اوين زورهيلين (الابن)، نائب معاون وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا، والذي كان يجلس في مكان فيليب حبيب (المسافر آنثذ)، ذكر ما يلي:



استولى الكمبوديون على سفينة تجارية أمريكية على بعد مسافة مئة ميل من الشاطئ، وهم يجبرونها على التوجه إلى مدينة سيهانوكفيل تحت حراسة الجنود الكمبوديين. لم يجد إجابة شافية حين سأله وأنا غير مصدق: «كيف يمكن أن يحدث ذلك؟» - وأنا أقصد الحادثة ذاتها إضافة إلى حقيقة أنه هل كان من المتوجب إعلامي بمثل هذا الأسلوب المرتجل اللفظي. لكن زورهيلين المسكين لم يعلم بالخبر إلا قبل دقيقتين من بدء الاجتماع، ولذلك أجاب صادقاً: «الأمر ليس بيدي».

بعد ذلك أصبح هدفاً لوابل دافق من الأسئلة من وزير الخارجية الحانق النزق - بدءاً من «ما هي المدة التي قضاهما التقرير على مختلف المكاتب قبل أن يصل إلى أعلى المسؤولين؟»، وصولاً إلى «ما الذي سنفعله إزاء المشكلة؟». لم يكن أحد يملك الإجابة عن أي منهما، في حين طلبت الاتصال ببرنت سكوكروفت في البيت الأبيض لمعرفة أية معلومات تلقاها من البنتاغون. وحين اعتمدت قبعة مستشار الأمن القومي، طلبت القيام بعملية مسح سريعة لحجم القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة والقادرة على اعتراض السفينة، التي ما تزال حسب معلوماتنا على بعد مئة ميل في عرض البحر. اختتمت الاجتماع بالقول: «أعرف بأنكم لن تسمحوا لكمبوديا بالاستيلاء على سفينة تبحر على بعد مئة ميل من الشاطئ دون أن نفعل شيئاً».

السفينة المعنية كانت «ماياغويز»، التي تم بناؤها عام 1944 وأعيد تصميمها عام 1960، لتكون أول سفينة حاويات أمريكية بالكامل. لم يكن ماضيها مجيداً. ففي رحلتها التدشينية الأولى إلى فنزويلا، رفض العمال تفريغ حمولتها خوفاً من أن يهدد أسلوب الشحن الجديد (بالحاويات) مصدر رزقهم. وحين عادت إلى بالتي مور، ظلت دون عمل لمدة سنتين اثنتين قبل أن تستأنف نقل البضائع إلى آسيا على الأغلب⁽¹⁾. لم يكن هناك ما يميزها عن مئات السفن المماثلة التي تقطع البحار جيئة وذهاباً، إلى أن أصبحت، بمحض الصدفة، محور أزمة عالمية. بعد ثلاثة أيام من التطورات الدراماتيكية، تم إنقاذها وعادت إلى غياهب النسيان.

تطلب الأمر بضع ساعات لتجميع مسلسل الأحداث المتلاحقة التي دفعتها بسرعة إلى خضم هذه الأزمة. ففي وقت مبكر من أصيل ذلك اليوم، الاثنين 12/5/1975 (في الصباح الباكر بتوقيت واشنطن)، كانت الـ «ماياغويز» تعبر خليج تايلند على مسار شمالي غربي باتجاه مرفأ ساتاهيب التايلندي (انظر الخريطة). وبعد الثانية بقليل (بالتوقيت المحلي، الثالثة صباحاً بتوقيت واشنطن)، أطلقت النار على السفينة، وأوقفت، وصعد

على متنها جنود نظام الخمير الحمر الدموي الذي استولى على السلطة في كمبوديا. ثم سحبت السفينة وطاقمها المؤلف من تسعة وثلاثين أمريكياً، وعلمنا أنها تتجه نحو البر الكمبودي. كما علمنا أن لحظة الاستيلاء عليها كانت على بعد ستين ميلاً تقريباً من ميناء كومبونغ سوم الكمبودي (سيهانوكفيل سابقاً)، قرابة ستين أو سبعين ميلاً من جزيرة بولو واي الصغيرة، التي يتنازع ملكيتها كل من كمبوديا وفيتنام.

كانت الـ «ماياغويز» تبهر على خط ملاحى دولي معترف به. ولا توجد نظرية معروفة في القانون الدولي يمكن أن تبرر الاستيلاء على السفينة واختطاف طاقمها، كما شرح سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة جون سكالي في رسالة بعث بها إلى مجلس الأمن في الرابع عشر من أيار/مايو:

كانت السفينة في عرض البحر، ضمن خطوط الملاحة الدولية التي تستخدمها السفن قبل توقفها في مختلف موانئ جنوب شرق آسيا. حتى لو اعتبرت السفينة - في نظر بعض المراقبين - داخل المياه الإقليمية الكمبودية، فقد كانت كما هو واضح في رحلة بريئة إلى ميناء دولة أخرى. لكل ذلك، يعتبر الاستيلاء عليها أمراً غير قانوني ويشمل استخداماً واضحاً للقوة بشكل غير شرعي^{(2)♦}.

لم يعرف كبار المسؤولين في الحكومة قاعدة العمل التي أصبحت معروفة منذ عدة أسابيع حتى تم الاستيلاء فعلاً على الـ «ماياغويز»: فقد أعلنت حكومة الخمير الحمر الجديدة أن مياهها الإقليمية تمتد مسافة تسعين ميلاً عن الشاطئ الكمبودي، بما في ذلك الجزر البعيدة. وعلى هذا الأساس، جرى توقيف أو الاستيلاء على السفن والمراكب التابعة لتايلاند وفيتنام الجنوبية خلال تلك الفترة كلها. وقبل عدة أيام، تعرضت سفينة شحن تابعة لكوريا الجنوبية إلى إطلاق النار، كما احتجزت سفينة تجارية بنمية لمدة ست وثلاثين ساعة. ولم يعتبر المسؤولون الحكوميون الذي أطلعوا على هذه الحقائق أنها مؤشرات ذات دلالات مهمة إلى حد يوجب عليهم إعلام رؤسائهم بها، ناهيك عن السفن الأمريكية التي تبهر في المنطقة.

توجهت بعد اجتماع كبار الموظفين في وزارة الخارجية إلى المكتب البيضاوي. حيث كان شغلنا الشاغل - أنا والرئيس فورد وسكوكروفت - سلامة طاقم السفينة. علمنا من مصادرنا الاستخباراتية أن الخمير الحمر قد أمروا بقتل المسؤولين في حكومة لون نول

(♦) تبعاً للقانون الدولي، تمتلك كمبوديا الحق بإيقاف السفينة، إذا كانت فعلاً داخل مياهها الإقليمية، للتأكد من أنها في رحلة بريئة. لكنها لا تملك الحق باحتجازها واعتقال طاقمها.

السابقة كافة، إضافة إلى أفراد عائلاتهم، بمن فيهم الأطفال. وكانت هذه الأوامر تتوسع لتشمل كل الذين تلقوا تعليمًا «برجوازيًا». وبالرغم من أن وسائل إعلامنا قد تجاهلت المحاولات الهادفة لنشر أخبار المذبحة على الرأي العام، إلا أننا عرفنا الحقائق وشعرنا بالخوف من تعرض حياة الأمريكيين للخطر.

اعتبارات السياسة الخارجية أُلقت بثقلها أيضاً. فقد كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى إظهار أن هنالك حدوداً لما يمكن أن تتحمله، لاسيما في أعقاب الانهيار في الهند الصينية. أما الحلفاء في المنطقة - اليابان وكوريا الجنوبية على وجه الخصوص - فكانوا يتفحصون سلوكنا بدقة لتحديد ما إذا كان سقوط سايفون يشكل نقطة علام تشير إلى انحراف عن المسار الذي اتبعته أمريكا، أو إلى تراجعها الدائم عن الاضطلاع بمسؤوليتها الدولية. حتى الصين، برغم صداقتها للخمير الحمر، كانت تدرس وتحلل تصرفاتنا وأفعالنا فيما يتصل بقدرتنا على / أو استعدادنا لتأكيد مصالحنا القومية - وهو أمر له بعض العلاقة بقلقها الطاغى من مطامح الهيمنة السوفييتية.

كل صانع قرار يرى الأحداث من منظور تجربته الخاصة. إذ كان فورد عضواً في الكونغرس حين استولت كوريا الشمالية على السفينة «بويلو» التي تحمل معدات استطلاع إلكترونية خلال فترة حكم جونسون. واحتجزت أفراد طاقمها رهائنًا لمدة أحد عشر شهراً، ولم تطلق سراحهم إلا بعد أن قدمت أمريكا ما يشبه الاعتذار عن انتهاكها لحرمة المياه الإقليمية لكوريا الشمالية، وهو أمر هلت له بيونغ يانغ وتبجحت به متفاخرة في أنحاء آسيا كافة باعتباره «نصراً عظيماً آخر يحققه الشعب الكوري الذي حطم أسطورة جبروت الإمبريالية الأمريكية ومزقها إرباً إرباً»⁽³⁾. منذ البداية، كان فورد مصمماً على عدم السماح بتكرار مثل هذا السياق من الأحداث.

لم تكن لدينا فكرة عن مكان الـ «ماياغويز»، ولا الجهة التي ستؤخذ إليها، ولا حجم القوات الأمريكية المتوفرة والضرورية لاتخاذ إجراءات مضادة. تلك كانت مشكلتنا. وبينما كان يتم جمع المعلومات الاستخبارية، أمر فورد بتكثيف عمليات الاستطلاع في انتظار الاجتماع الخاص لمجلس الأمن القومي الذي دعا إلى عقده عند الظهر في قاعة اجتماع الحكومة.

كثيراً ما تحشر الأزمات صانع القرار في الزاوية وتجبره على التصرف استناداً إلى معلومات ظنية نوعاً ما - خصوصاً عند البداية. ينطبق هذا بالتأكيد على أول اجتماع لمجلس الأمن القومي حول موضوع السفينة «ماياغويز». حضر الاجتماع بالإضافة إلي، الرئيس فورد؛ ونائب الرئيس روكفلر؛ ووزير الدفاع

جيمس شلسنغر ونائبه وليام كليمنتس؛ ونائب رئيس هيئة الأركان الجنرال ديفيد جونز (نظراً لوجود رئيس هيئة الأركان الجنرال جورج براون في أوروبا آنذاك)؛ ومدير وكالة الاستخبارات المركزية وليام كولبي؛ ونائب مستشار شؤون الأمن القومي الجنرال برنت سكوكروفت؛ ونائب وزير الخارجية روبرت انغرسول؛ وعضو مجلس الأمن القومي المسؤول عن شرق آسيا، ريتشارد سميذر؛ وكبير موظفي البيت الأبيض دونالد ريمسفيلد. عرض علينا تقرير استخباري مفصل من قبل كولبي تبين فيما بعد أنه أخطأ في كل ما تطرق إليه. فقد ذكر أن الـ «ماياغوز» كانت تتجه بطاقتها الذاتية إلى ميناء كومبونج سوم (سيهانوكفيل) بسرعة عشرة أميال بحرية في الساعة وهذا يجعلها قرب الميناء في الوقت الذي انعقد فيه اجتماع مجلس الأمن القومي - وهو رأي أكدته شلسنغر: «حين غادرت البنتاغون كانت السفينة على بعد ما يقارب عشرة أميال من البر».

وبعد اثنتي عشرة ساعة، اكتشفنا أن السفينة لم تتحرك من مكانها مطلقاً، وأنها ما تزال راسية في الموقع الذي احتجزت فيه بالضبط. بعض الغموض الذي يحيط بموقع السفينة كان أمراً لا مفر منه نظراً لضيق الوقت المتاح لتحليل المعلومات، إضافة إلى حقيقة أن أجهزة الاستطلاع مضطرة للاعتماد على أجهزة الالتقاط (الحساسات) التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء (نظراً لأن الوقت كان ليلاً في جنوب شرق آسيا). لكن مجلس الأمن القومي لم يعلم بأية محددات تقيد مجال العمل، وهو أمر كان سيتفهمه؛ وبدأت المعلومات التي تلقيناها دقيقة وشديدة التركيز على التفاصيل. توقعنا بعض التشوش والارتباك؛ أما تقديم معلومات تفتقد الدقة بشكل كلي فأمر يصعب تبريره - وفي الحقيقة، لا أعرف حتى اليوم السبب وراء ذلك.

فالمعلومات المقدمة حرفت مسار مناقشاتنا التي تركزت على كيفية اعتراض السفينة إلى ماهية الضغوط التي يمكن أن تجبر الخمير الحمر على إطلاق سراحها. فإذا ما وصلت الـ «ماياغوز» إلى ميناء على البر الكمبودي بحلول الوقت الذي سينفض فيه اجتماع مجلس الأمن القومي، فلسوف نواجه في الحقيقة تحدياً مماثلاً تقريباً لأزمة السفينة «بويلو»، ونفس السيناريو الذي كان فوردي مصمماً على تفاديه.

تبين أن كولبي كان أكثر دقة في المعلومات المتعلقة بالدوافع الكمبودية. فقد قدم الحجة على أن احتلال الخمير الحمر للجزر (وبالتالي الادعاء بمزيد من الحقوق في مساحات أكبر من المياه الإقليمية) قصد منه إحباط مخططات فيتنام الشمالية التي تستهدف نفس المنطقة. وأيد كليمنتس تحليل كولبي عبر الإشارة إلى المزاعم والادعاءات المتعارضة من قبل الدولتين الشيوعيتين كليهما حول حقوق التنقيب عن النفط في المنطقة الساحلية. الرئيس فوردي قاطع النقاش ليقول:

الأمر مثير للاهتمام، لكنه لا يحل مشكلتنا. أظن أن علينا أن نصدر بياناً علنياً شديد

اللهجة ونرسل إشارة قوية. لسوف نصدر أيضا الأوامر إلى الحاملة «كورال سي» بالعودة^(*).

ثم طلب مني الرئيس، بوصفي مستشار الأمن القومي، أن أوجز الخيارات المتاحة. حاولت جهدي، وأنا أعتقد خطأ بأن السفينة قد وصلت إلى الميناء فعلاً، أن أركز على الاستراتيجية التي يمكن أن تجبر الخمير الحمر على إطلاق سراح السفينة. أوصيت بعدم إجراء أية مفاوضات، لأن في ذلك قبولاً بمبدأ الاختطاف، إضافة إلى أنه يقدم مكافأة لاحتجاز الأمريكيين رهائن. أيدت إصدار بيان شديد اللهجة، وإرسال إشارة قوية عن طريق بكين إلى كمبوديا (نظراً لعدم وجود علاقات دبلوماسية مع بنوم بنه)، مع حشد مركز وسريع للقوات العسكرية بحيث ينذر بأشد العواقب. يتذكر فورد بأنني اختتمت عرضي للوضع بالكلمات التالية:

يجب على الولايات المتحدة أن ترسم خطأ عند نقطة ما. هذا لا يتطابق مع فكرتنا حول أفضل الأوضاع. فلسنا الذين اختاروا هذه الأزمة. لكن ينبغي علينا التحرك تبعاً لمقتضياتها الآن وبشكل حازم⁽⁴⁾.

شمل ما لدينا من القوات المتوفرة لإنقاذ السفينة، حاملة الطائرات «كورال سي»، التي تبعد مسافة يومين أو ثلاثة، وحاملة مساعدة هي «هانكوك»، التي تخضع لعملية إصلاح في خليج سويك في الفلبين، ويمكنها الوصول إلى المنطقة بخلال نفس المدة تقريباً. أما المدمرة «هولت» فهي قادرة على الوصول إلى المنطقة في وقت أبكر بأربع وعشرين ساعة (صباح الأربعاء بتوقيت واشنطن). ويمكن لمشاة البحرية (المارينز) الانتقال من أوكيناوا إلى تايلند.

لكن ميراث الانهيار في الهند الصينية أرهقنا ووضع أمامنا عدة عقبات أيضاً: كانت تايلند قد طلبت منا إخلاء قواعدها، والفلبين سترفض السماح باستخدام القواعد الجوية الأمريكية للقيام بعملية إنقاذ - على الأقل بالنسبة للقوات البرية والجوية. فإن طلبنا الإذن، فسوف تتعاضم الضغوط - القوية أصلاً - من أجل طردنا من هناك على الفور. ولذلك دخلت قاذفات «ب52» المتمركزة في غوام إلى قائمة الخيارات؛ فهي جاهزة للعمل، ويمكن استخدامها بدون الحصول على إذن من أية دولة أخرى.

لم يتخذ فورد قراراً حول العمل العسكري الذي كان يخطط له، لكنه لم يترك أدنى شك بحقيقة أنه لن يقبل بإطالة أمد أسر الرهائن:

بخلال ساعة أو نحوها، سنصدر بياناً علنياً. دعونا نصدر البيان في وقت مبكر، يكون شديد اللهجة أيضاً بحيث نأخذ زمام المبادرة. لن نخبر الكونغرس بأننا سنقوم بأي

(*) في ذلك الوقت، كانت الحاملة (كورال سي) متجهة إلى أستراليا للقيام بزيارة مجاملة.

عمل عسكري نظراً لأننا لم نقرر بعد. أعتقد بأن من المهم إصدار بيان قوي قبل أن تضيع الأخبار بشكل آخر.

أمر الرئيس البنتاغون بتقديم قائمة بالخيارات العسكرية المتاحة قبل المغرب، وأضاف وهو يتوقع إحجاماً وتردداً وتأخيراً: «يمكنني أن أؤكد لكم بأننا سنتحرك بغض النظر عن رأي الكونغرس». وقدم فوررد الحجة على أن الرئيس، باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، له حقوق متأصلة في صلب منصبه بإنقاذ المواطنين الأمريكيين - خصوصاً حين يتعرضون للخطر من قبل جماعة لها تاريخها الإجرامي المعروف مثل الخمير الحمر.

في الساعة الواحدة وخمسين دقيقة بعد الظهر، أصدر السكرتير الصحفي رون نيسين البيان التالي من قاعة المؤتمرات الصحفية في البيت الأبيض:

علمنا أن سفينة تابعة للبحرية الكمبودية قد احتجزت سفينة تجارية أمريكية في البحار المفتوحة، وأجبرتها على التوجه إلى ميناء كومبونج سوم. اجتمع الرئيس مع مجلس الأمن القومي. وهو يعتبر احتجاز السفينة عملاً من أعمال القرصنة. كما أصدر تعليماته إلى وزارة الخارجية للمطالبة بإطلاق سراح السفينة فوراً. أما الامتناع عن ذلك فسوف يؤدي إلى أشد وأخطر العواقب⁽⁵⁾.

إن التوقيت غير العادي لإصدار البيان مرده إلى حقيقة أن المراسلين الصحفيين استتجوا، بحلول الوقت الذي انفض فيه اجتماع مجلس الأمن القومي، أنه لم يجد شيء يستحق تأجيل طعام الغداء من أجله. لذلك اتخذ نيسين هذه الخطوة غير العادية بدعوة أكبر عدد ممكن من الصحفيين، وتوزيع البيان حالما حصل على النصاب، وبالتالي ضاعف نبرة الإنذار المتوقعة في البيان⁽⁶⁾.

بحلول ذلك الوقت، كنت على متن طائرة متوجهة إلى سنت لويس، ولهذا تمت إدارة المراحل الأولى من الأزمة بواسطة برنت سكوكروفت. وكانت زيارتي إلى كل من مدينتي سنت لويس وكانساس قد أعدت باعتبار أنها جزء من الجهد الذي بذلناه لمحاولة بناء إجماع جديد يؤازر دور أمريكا الدولي في أعقاب الحرب في الهند الصينية. في كل من المدينتين، نظم لي برنامج لإلقاء خطاب رسمي، وعقد مؤتمر صحفي، ولقاء مع الزعماء المحليين، ومقدمي البرامج التلفزيونية المحلية. أما الموضوع فكان يدور حول بقاء دور أمريكا القيادي بمثابة المفتاح للسلام والتقدم كليهما، كما عبرت - بدون اتهامات مضادة - عن ثقة الرئيس فوررد وثقتي شخصياً، بأننا قادرون على إنجاز المهمة الموكولة لنا بالرغم من كل النكسات والكبوات.

إن أُلغيت زيارتي الأولى من هذا النوع بسبب أزمة أخرى في الهند الصينية، فقد أنقل رسالة مفادها أن كابوس جنوب شرق آسيا لن ينتهي أبداً. ونظراً لحاجتنا لوقت من أجل حشد وتركيز قواتنا وانتظار جواب الصين، فإن القرار لن يتخذ قبل عودتي أي بعد ست وثلاثين ساعة من هناك.

في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، نقل أنغرسول، مساعد وزير الخارجية - الذي يتولى المنصب في غيايبي - رسالة إلى هوانغ جين، رئيس مكتب الارتباط الصيني (السفارة الصينية في واقع الأمر)، تطالب بإطلاق سراح الـ «ماياغويز» وطاقتها على الفور. رفض هوانغ جين قبول الرسالة، مصرّاً على أن حكومة الخمير الحمر الجديدة حكومة مستقلة، ذات سيادة، ولا تخضع للدبلوماسية الصينية. ولم يكن من المفاجئ لي أن ينأى دبلوماسي صيني متمركز في واشنطن بنفسه عن مسؤولية التورط بنقل رسالة حول قضية على هذه الدرجة من الحساسية والدقة، ولم يتلقَ حولها أية تعليمات. لكنه مضطر لإعلام حكومته بالمحاولة، وتنبهه بكين إلى وجود أزمة تتفاقم على مقربة منها. نظراً لتوقعي ردة فعل هوانغ جين مسبقاً، طلبت من جورج بوش، رئيس مكتب الارتباط الأمريكي في بكين، نقل نفس الرسالة إلى وزارة الخارجية الصينية والسفارة الكمبودية هناك. كما تلقى التعليمات بتصعيد حدة خطابه درجة أخرى، وذلك بإضافة ما يلي «ملاحظة شفوية» غير رسمية:

تطالب حكومة الولايات المتحدة بإطلاق سراح السفينة والطاقيم بأكمله على الفور. وإذا لم يحدث ذلك فوراً، فسوف تتحمل السلطات في بيونغ يانغ مسؤولية العواقب.

في الأعراف الدبلوماسية، يعني تحميل مسؤولية العواقب رجحان كفة العمل العسكري؛ أي أقرب الأشياء إلى الإنذار النهائي.

في سنت لويس وكانساس، التزمت بالتصريحات العمومية حول قضية الـ «ماياغويز»، بحيث تعني أننا نترك الفرصة للدبلوماسية، لكن إخفاقها ستترتب عليه عواقب وخيمة. كانت واشنطن هادئة ساكنة في انتظار طلوع النهار في آسيا - بضع ساعات - والتقارير التي سترد من طائرات الاستطلاع. خلال فترة الانتظار تلك، أقيمت خطاباً (مساء الثاني عشر من أيار/مايو) أمام مجلس الشؤون الدولية في سنت لويس. وثبت أن الزيارة قد أظهرت واحدة من أعظم حملات التشجيع والتأييد التي تلقيناها في تلك الحقبة. لقد غادرت عاصمة ما زالت تعيد وتكرر المجادلات المألوفة حول فيتنام. أما هنا في عمق البلاد في سنت لويس، فقد بدا واضحاً أن المرارة لم تنتشر فيما وراء الطرق السريعة المحيطة بالمناطق الحضرية. ففي صميم ما يعرف ببؤرة الانعزالية الأمريكية، لم يفقد الحاضرون على ما بدا واضحاً

الإيمان بأهداف بلادنا. وكانت ردة فعلهم مشجعة تماماً حين عاودت التأكيد على الالتزامات الأمريكية ودعوت إلى الوحدة الوطنية:

.. دعونا لا ننسى أبداً بأننا، تبعاً لكل المقاييس، قدمنا طيلة الثلاثين سنة الماضية ما لم تقدمه أية أمة أخرى في التاريخ. ونجحنا في مقاومة تهديدات خطيرة داهمت النظام العالمي من جانب أولئك الذين أرادوا تغييره بطرائق، كانت ستؤدي إلى نتائج غير مقبولة بالنسبة للحكومات الديمقراطية. فقد زودنا الآخرين بمعونات اقتصادية فاقت ما قدمته أية دولة أخرى. إذ أسهمنا بمزيد من الغذاء، وقدمنا التعليم لمزيد من مواطني الدول الأخرى، ورحبنا بمزيد من المهاجرين. لم نفعل ذلك بدافع الروح السخية الكريمة - رغم أننا لا يجب أن نعتذر عن هذه الخصلة - لكن قبل كل شيء لأن الشعب الأمريكي عرف، بعد أكثر من قرن من العزلة، أن مساعدة الآخرين ليست منة تمنح، بل خدمة يجب أن تقدم من أجل الاستقرار العالمي وفي سبيل مصلحتنا الذاتية.

من أجل صالحنا وصالح بقية البشر دعونا الآن نتأكد من أن هذا الدرس لا ينبغي أن نتعلمه مرة أخرى⁽⁷⁾.

أظهرت الشخصيات المحلية البارزة بين الحضور كرمًا كبيراً لشخص ارتبط بهذه الدرجة الوثيقة والعلنية بمأساة الهند الصينية. وفي الحقيقة، تغير موقفهم رأساً على عقب. فقد أتيت حاملاً رسالة أمل؛ وبدلاً من ذلك، كنت أنا من عاد وقد جدد الثقة بوطنه.

كيف نحرر السفينة؟

في هذه الأثناء كانت واشنطن تمر بفترة عصيبة، وتجد أن معرفة ما يجري للسفينة أشد صعوبة من تحديد طبيعة الفعل والتصرف - أو، بدقة أكبر، كان من المتعذر صياغة طريقة هادفة للتصرف في غياب المعلومات الاستخباراتية الدقيقة. في الثاني عشر من أيار/مايو، وفي الساعة التاسعة وست عشرة دقيقة ليلاً بتوقيت واشنطن (أو 8:16 من صبيحة يوم 5/13 في كمبوديا)، علم سكوكروفت أن طائرة استطلاع تابعة للبحرية من طراز ب-3، كانت تحلق على ارتفاع منخفض بما يكفي لقراءة اسم السفينة، قد عثرت على الـ «ماياغويز»، فأطلقت النار عليها وأصيب بأضرار طفيفة. تبين أن السفينة لم تكن في ميناء كومبونج سوم - كما قيل لفورد قبل تسع ساعات - لكنها متوقفة في نفس الموقع الذي احتجزت فيه تماماً، مقابل ساحل جزيرة بولو واي. وبعد ساعة، تلقى سكوكروفت تقريراً يشير إلى أن الـ «ماياغويز» قد رفعت مرساتها. وكررت جماعة الاستخبارات، نظراً لأن أفرادها يكرهون التخلي عن أفكارهم المسبقة، حكمها الأصلي - والخطأ - الذي أصدرته في اليوم السابق: السفينة متجهة إلى كومبونج سوم وستصل هناك بخلال ست ساعات.

طلب سكوكروفت إعلامه حالما تبدأ السفينة بالتحرك فعلاً. في الساعة 2:23 حين لم يسمع خبراً منذ أربع ساعات تقريباً، استفسر عن الأمر ف قيل له: إنها تبعد الآن مسافة تتراوح بين خمس عشرة دقيقة وساعة واحدة عن ميناء كومبونغ سوم - أي نفس التقدير للمسافة حين بدأت الأزمة. وعند سماعه هذا الخبر، فقد سكوكروفت أعصابه - وهذه سابقة لم تحدث قبلاً - وسرعان ما انضم إليه فوردي الذي أغضبه أيضاً ضياع عدة ساعات ثمينة كان يمكن خلالها للطائرات المتمركزة في تايلند أن تعترض الـ «ماياغويز». فأمر فوردي الطائرات المقاتلة بإيقاف السفينة حتى في هذه الساعة المتأخرة.

لكن أسري السفينة استطاعوا مجدداً إحباط توقعات المحللين في الاستخبارات. فبعد ساعات من البحث، عُثر على الـ «ماياغويز» في نهاية المطاف راسية قبالة كوه تانغ، وهي جزيرة تبعد أربعة وثلاثين ميلاً إلى الجنوب الغربي من كومبونغ سوم. ومع كل تقرير جديد كان سكوكروفت يوقظ الرئيس؛ تلقيت تقريراً موجزاً عن أحداث تلك الليلة في صبيحة اليوم التالي، الثالث عشر من أيار/ مايو، وأنا في سنت لويس.

في الساعة 10:20 من صباح الثلاثاء 5/13، اليوم الثاني من الأزمة، دعا فوردي مجلس الأمن القومي لعقد جلسة أخرى. إذ لم يصدر الخمير الحمر أي بيان رغم مرور إحدى وثلاثين ساعة على احتجازهم للسفينة، ولم يردوا على رسالتنا. نفس المجموعة السابقة حضرت الاجتماع باستثناء حضور جوزيف سيسكو، مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، ليمثل وزارة الخارجية في غيابي، ومعاوني فوردي، جاك مارشال ويوب هارتمان، اللذين انضموا للاجتماع. بعد أن قدم كولبي عرضاً لمختلف جوانب القضية، اشتكى روكفلر من التقارير الاستخباراتية المتضاربة وغير الدقيقة، وأثار فوردي أسئلة تتعلق بتأخير ورود المعلومات عند كل مرحلة من مراحل الأزمة. بقي الهدف الرئيسي في ذهن الجميع متمثلاً في عدم تكرار حادثة «بوبيلو». لكن ذلك لن يتم إلا إذا منع الخمير الحمر من تحويل أفراد طاقم السفينة إلى رهائن. وطلب روكفلر بإلحاح أن نعزل جزيرة كوه تانغ على أقل تقدير:

أعتقد بأننا يجب أن نرد بسرعة. فكلما انتظرنا فترة أطول، أتاحت لهم الفرصة ليستعدوا أكثر. لم لا نفرق قواربهم ونجبرهم على التحرك؟ حالما يسكنون بالرهائن يمكنهم أن يلويوا ذراعنا طيلة شهور قادمة، وإذا ما قمنا بعملية إنزال على الشاطئ فسنفقد عدداً أكبر من «المارينز» مقارنة بعدد الأمريكيين الموجودين على متن السفينة أصلاً. لم لا نفرق سفنهم ونجبرهم على الاستجابة؟

شلسنغر، الصارم دوماً عندما يتعلق الأمر بقضايا تحديد التسليح، تردد في قبول العمل العسكري. صحيح أنه أيد استخدام القوة لمنع الـ «ماياغويز» من مغادرة الجزيرة إلى الميناء، لكنه عارض إغراق القوارب الكمبودية لأن ذلك قد يؤدي الطاقم، ولأن الخمير الحمر قد يردون بإغراق السفينة. أما قرارات فوردي فكانت حادة وجازمة:

أولاً، نستخدم الطائرات لمنع أي قارب من مغادرة الجزيرة. لن تغرقوها بالضرورة، لكن بمقدوركم اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية.

ثانياً، أعتقد بأن عليكم منع القوارب كافة من القدوم إلى الجزيرة.

ثالثاً، أعتقد بأن علينا أن نستعد للنزول على السفينة غداً صباحاً.

بعد ذلك أمر فوردي بنقل كتيبة إنزال من «المارينز» من أوكلاند إلى أوتاوا (تايلند) عن طريق الجو، وبتحرك حاملة الطائرات «هانكوك» من خليج سويبيك إلى السواحل الكمبودية.

أذكر هذه الآراء المتبادلة لأنها فجرت - في غيابي - أزمة ثقة جديدة بين الرئيس ووزير دفاعه، أزمة ستبلغ أوجها بعد خمسة أشهر حين أقيل شلنسجر من منصبه. كانت الروح المعنوية للبنثاغون إحدى الخسائر المؤلمة التي سببتها حرب فيتنام. أما فكرة العودة للتورط في الهند الصينية بعد أسبوعين فقط من الجلاء عن سايفون فقد أثارت ردات فعل قوية من النفور والمعارضة. وحين يفتقد البنثاغون الحماسة، فإنه لا يعيد تفسير الأوامر - كما تفعل المؤسسات الرسمية المسؤولة عن الدبلوماسية الخارجية - بل ينفذها حرفياً دون القيام بأية مبادرات إضافية من جانبه. ونظراً لتعقيد عملية نشر القوات المسلحة، فإن التأثير العملي يماثل التسويق والتأجيل. لقد قام البنثاغون طيلة أزمة الـ «ماياغويز» بأداء واجبه الكامل في تجميع وحشد القوات تبعاً للأوامر التي تلقاها. لكن بدا من الواضح أنه كان متردداً، ولم يقدم أية أفكار خاصة به، وترك الأمر للمدنيين كي يحضروه على العمل، وعارض المسؤولون فيه بشكل آلي - وهم يتذكرون صرخة الغضب والاحتجاج العارمة بعد قصف قاذفات «ب52» لمنطقة هانوي - استخدام القاذفات الاستراتيجية.

نتجت معظم الاتصالات المشوشة والمعلومات الاستخباراتية الطائشة وغير الدقيقة التي أصابت أزمة الـ «ماياغويز» ببلائها، من شكوك وزير الدفاع التي ضاعفت صدمة المؤسسة العسكرية والضرر الذي حل بها. وباستثناء كليمنتس، بدا البنثاغون مصمماً بالأساس على عدم لعب دور الشرير مرة أخرى. أما غياب رئيس هيئة الأركان المشتركة (الذي كان في رحلة إلى أوروبا) فقد فاقم من حجم المشكلة لأن بدلاءه أحجموا عن الاتصال المباشر بالرئيس، وهذا حق مقتصر عليه بحكم القانون. في هذه الحالة، كانت قناة الاتصال الوحيدة بين البيت الأبيض والبنثاغون تمر عبر وزير دفاع، الذي اختلطت آراؤه وتناقضت حول استراتيجية الرئيس.

بحلول اليوم الثاني من الأزمة، وأنا ما أزال في مدينة كنساس، تعاظم قلق فورد حين بدا واضحاً أن الأمر المتعلق بمنع أي قارب من مغادرة/ أو الوصول إلى كوه نانغ لم ينفذ، ولربما يعود السبب إلى حقيقة أن الليل قد خيم على آسيا عندما أصدر الرئيس أمر محاصرة الجزيرة، ولم يرد أي تقارير عن فعل إجرائي نتج عنه لمدة عشر ساعات تقريباً. أو ربما لأن الأوامر المكتوبة لم ترسل من البنتاغون إلا بعد أربع ساعات من صدور التوجيه الرئاسي. وزعم البنتاغون فيما بعد أنه لم يتلق التقرير الأول عن التحرك إلا في الساعة 10:8 من مساء يوم الثلاثاء الثالث عشر من أيار/ مايو. فقد غادرت زوارق صغيرة جزيرة كوه نانغ باتجاه البر الكمبودي. تم إغراق أحدها، وعاد الثاني، بينما تابع الثالث طريقه بكامل سرعته. طلب معاون شلسنجر العسكري، العميد جون إيه. ويكام (الذي أصبح فيما بعد رئيس هيئة أركان الجيش) تزويده بالتعليمات حول ما يجب عمله مع القارب الثالث. لكن على ضوء تعليمات الرئيس الواضحة والقاضية بإغراق أية سفينة تقترب من/ أو تغادر الجزيرة، بدا الطلب غير قابل للتفسير فيما عدا اعتباره مناوراً لتجنب تحمل المسؤولية واللوم إذا ما سارت الأمور على غير ما هو متوقع. تحقق سكوكروفت، الذي كان كعهده أبداً مدققاً بالتفاصيل، من الرئيس الذي أكد على توجيهاته الأصلية، وقال بحدة: «إذا لم نفعل ذلك فسيكون إشارة دالة على ضعف شديد».

بعد ساعة ونصف، 9:48 مساءً (بتوقيت واشنطن)، عاد ويكام باستفسار جديد. إذ شوهدت سفينة صغيرة أخرى تغادر الجزيرة باتجاه كومبونج سوم. وحين حاول أحد طيارينا إيقافها بنيران مدفعه، لاحظ خلال انقضاضه جماعة من «البيض» حشروا في مقدمتها. واعتقد الطيار، وهو يطلب التعليمات، أنهم جزء على الأقل من طاقم سفينة «ماياغويز» (تبين فيما بعد أنه أصاب في اعتقاده). وحين أدرك فورد صحة مخاوف البنتاغون، أمر بعقد جلسة لمجلس الأمن القومي في الساعة 10:40 ليلاً، لمراجعة آخر تطورات القضية.

خلال اليوم، وبالرغم من النبذة التهديدية المتوقعة لتصريحاتنا العلنية، لم نتعرض لضغوط كبيرة من الدول الأخرى للتراجع عن موقفنا. فقد التزم حلفاؤنا الصمت، وإن شعروا ببعض الألم وهم يوازنون قلق الرأي العام الداخلي مقابل اعتمادهم على الحماية الأمريكية. وكما حدث، أتت أكثر التعليقات عوناً من الصين. فحين طلب من دينغ كسيانغ، وهو في زيارة إلى باريس، أن يعلق على التهديدات الأمريكية، انفجر ضاحكاً: «إذا تدخلوا، لا يمكننا فعل شيء». وعندما ضغط عليه الصحفيون، لم يلجأ حتى للتلميح بأن

الصين ستدعم الخمير الحمر ولا حتى ديبلوماسياً. ورد دينغ بمرح: «معلوماتكم أحدث من معلوماتي»⁽⁸⁾. بكلمات أخرى، كانت الصين قد «نفضت يدها» من المشكلة. وبقي الأمير نور دوم سيهانوك، الذي أعيد تعيينه للتورئيساً للدولة الكمبودية، لكنه ما يزال مقيماً في بكين، بقي صامتاً على غير العادة طيلة الأزمة.

عدت من منطقة الغرب الأوسط في الوقت المناسب لحضور هذا الاجتماع الثالث لمجلس الأمن القومي حول الأزمة. ضم الحضور من شاركوا في الاجتماعين السابقين إضافة إلى فيليب بوكين، مستشار الرئيس. وقد بدأ فوراً الاجتماع بتوجيه انتقاد إلى الاتصالات البطيئة من جانب البنتاغون؛ ووصف التأخير في نقل أوامره (مكتوبة) بإغراق كل السفن التي تقترب من / أو تغادر كوه تانغ بأنه «لا عذر له». الإحباط الشديد وحده هو الذي يفسر الانتقاد الهادئ الذي كان فوراً يوجهه عادة إلى المؤسسة العسكرية، المؤسسة التي احترمها حقاً والتي فخر بخدمتها كونه ضابطاً في البحرية.

الموضوع الأول الذي طرح للنقاش تركّز على القارب الذي يحمل «البيض» وماذا يمكن أن نفعل بشأنه. فبحلول الوقت الذي اجتمع فيه مجلس الأمن القومي، وردت تقارير تشير إلى أنه على بعد ستة أميال من كومبونغ سوم، أي أقل من نصف ساعة - وبدأ أن ذلك هو مقياس الوقت المعياري للتقارير التي تنقل تحركات السفن كافة قرب كومبونغ سوم. الأمر الذي لم يترك كثيراً من الوقت لاتخاذ قرار، ولذلك أصدر فوراً تعليماته بتعطيل المركب الذي يرجح أن يحمل طاقم الـ «ماياغويز»، بواسطة قوات خاصة، في حين تغرق الزوارق السريعة المرافقة.

تأطرت مداولات مجلس الأمن القومي ضمن نطاق الانطباع بأن المركب الذي يقترب من كومبونغ سوم يحمل قسماً من الطاقم (إن كان ذلك صحيحاً) وأن البقية (وربما الأغلبية) مازالت في كوه تانغ. كنا ننزلق إلى وضع استهلك فيه الرئيس ومجلس الأمن القومي معظم الوقت في اتخاذ قرارات تتصل بحركة زوارق فردية صغيرة على بعد ثمانية آلاف ميل. ومن أجل تجنب ذلك، أمر فوراً بتدمير الزوارق كافة قرب كوه تانغ، مما أوقف كل المحاولات الرامية للعودة إلى التفكير بكل حالة على حدة. وبهذا، أمكن لمجلس الأمن القومي التركيز في نهاية المطاف على كيفية توليد وممارسة الضغوط لإجبار الخمير الحمر على إطلاق سراح الطاقم والسفينة. عرض الجنرال جونز رسماً بيانياً يظهر أن مشاة البحرية سيكونون في المنطقة مع المدمرة «هولت» بخلال أربع عشرة ساعة، وحاملتي الطائرات «كورال سي» و«هانكوك» بخلال ثمان وعشرين ساعة،

أو في أصيل يوم الأربعاء الرابع عشر من أيار/ مايو بتوقيت واشنطن. ولذلك أوصى جونز بتأخير القيام بأي عمل عسكري لمدة ثمان وأربعين ساعة - أي حتى أصيل يوم الثلاثاء - وبذلك يمكن تنسيق الأمور كافة.

رغب فوردي في البداية بالاستيلاء فوراً على الـ «ماياغويز» والجزيرة من خلال عملية إنزال يقوم بها مشاة البحرية بواسطة الحوامات المنطلقة من القاعدة الأمريكية في أوتاباو (تايلند). وأجمع مجلس الأمن القومي على أنه من الأفضل عدم استشارة الحكومة التايلندية حول هذه الخطة، نظراً لأنها طلبت منا بعد سقوط سايفون - كما أسلفت - الجلاء عن قواعدها بخلال سنة. ولسوف يرفض الطلب الرسمي حتماً، بينما سيؤدي القيام بالعملية من جانب واحد إلى اختصار هذه المدة في أسوأ الاحتمالات. وكنا على قناعة تامة بأنه مهما كانت احتجاجات أو ردات فعل التايلنديين فيما بعد، فإن القيادة التايلندية - وخصوصاً القيادة العسكرية - سوف ترحب بموقف حازم من جانب أمريكا.

ثبت أن رسم الاستراتيجية المناسبة لإنقاذ طاقم الـ «ماياغويز» أكثر إثارة للخلاف والجدل. فقد وافق الجميع على وجوب الاستيلاء على السفينة واحتلال جزيرة كوه تانغ، حيث اعتقدنا (مخطئين) بأن معظم أفراد الطاقم موجودون هناك. كما أيد فوردي، مع معارضة شلسنجر وحده، القيام بضربات جوية ضد ميناء كومبونغ سوم. أحد الأسباب وراء ذلك فهو منع التدخل من البر في عملية الاستيلاء المقترحة على السفينة والجزيرة. أما الاعتبار الآخر هو معاقبة الخمير الحمر على أخذ رهائن أمريكيين. قدم شلسنجر الحجة على وجوب حصر عملياتنا العسكرية في نطاق تلك المتصلة مباشرة بتحرير الـ «ماياغويز» وطاقمها.

كانت الحجة صحيحة ومنطقية، وقدمها شلسنجر بحدة ووضوح. لكن الناطق باسمه، جوزيف ليتين، لم يفوت لسوء الحظ أية فرصة لتحويل الخلافات الصادقة في الآراء إلى عدااء مستحكم بين وزير الدفاع الخارجية والدفاع. وتثبت كتاب الأعمدة الصحفية بوصف ما جرى بيننا من مداولات ونقاشات باعتباره محاولة كبج جماع «الدكتور الهائج» من قبل وزير الدفاع المترع بالمشاعر الإنسانية. وزعموا بأنني طالبت بقصف شامل غير محدود بواسطة قاذفات «ب52»، وذلك على العكس من شلسنجر الذي أيد رداً أكثر دقة يعتمد مبدأ «العين بالعين»⁽⁹⁾.

لم تكن المسألة على هذا النحو أبداً. فقد تركز الجدل الحقيقي على توقيت الرد الأمريكي. إذ خلف البنتاغون لدينا انطباعاً بأن حاملة الطائرات «كورال سي» لن تكون جاهزة للعمل إلا بعد ثمان وأربعين ساعة، وكان هذا برأينا جميعاً، فيما عدا شلسنجر، يشكل خطراً كبيراً على سلامة الرهائن واحتمالات تحريرهم على المدى الطويل. ولذلك، فإن تم شن هجوم منسق بخلال أربع وعشرين ساعة، فسوف تستخدم قاذفات «ب52» للهجوم على كومبونغ سوم. ذلك هو المدى الذي وصل إليه نقاش مجلس الأمن القومي فيما يتعلق

باستخدام هذه القاذفات. أعرض هنا النص الحرفي لما دار في ذلك الاجتماع كي أتيح للقارئ تقدير حجم الهوة الفاصلة بين المناقشات السياسية الفعلية وبين تقديمها على الملأ لأغراض العلاقات العامة:

كيسنجر: أعتقد بأن علينا، حينما نتحرك، أن نضرب البر إضافة إلى الجزيرة. إذ يجب أن نضرب أهدافاً في كومبونغ سوم والمطار، ونعلن أننا نفعل ذلك لمنع قدوم أية قوات تعرقل عملياتنا الهادفة لاستعادة السفينة والاستيلاء على الجزيرة.

إن أمكن لقاذفات «ب52» القيام بالمهمة، فأرغب في أن تقوم بذلك ليلة الغد. ثمان وأربعون ساعة مدة أفضل من وجهة النظر العسكرية. لكن يمكن أن يحدث خلالها الكثير، على المستويين المحلي والدولي. يجب أن نكون مستعدين للاستيلاء على الجزيرة والسفينة وضرب كومبونغ سوم.

فوردي: أعتقد بأن علينا أن نكون مستعدين للتحرك بحلول أربع وعشرين ساعة. لكن ربما نرغب بالانتظار.

شلسنجر: سنكون مستعدين للتحرك في صبيحة الخامس عشر. وسنرى إن كان بمقدورنا نقل المارينز والحاملة «هولت». ومع أول ضوء، سيكون لدينا خطط للنزول على الجزيرة. وفي ذات الوقت، سوف ننقذ السفينة.

سوف نجهز قاذفات «ب52» في غوام لقصف كومبونغ سوم. لكن أعتقد بوجود مزايا سياسية في استخدام طائرات الحاملة «كورال سي». ولسوف تواجهون مزيداً من المشكلات في الكونغرس إن استخدمتم قاذفات «ب52» المتمركزة في غوام.

روكفلر: لماذا؟

شلسنجر: تعتبر قاذفات «ب52» علماً أحمر في الكونغرس. علاوة على أنها تقصف مساحات واسعة جداً وليست دقيقة كثيراً في إصابة أهداف محددة. وقد ينتج عن قصفها الكثير من الضحايا خارج المنطقة التي نريد إصابتها.

فوردي: دعونا نرى ما يقوله قادة القوات المسلحة ونعرف منهم هل من الأفضل استخدام الطائرات من الحاملة أم قاذفات «ب52». إنه حكمهم هم.

باختصار، لم يكن الفارق الأساسي متمثلاً في الاختيار بين الأسلحة، بل في الضرورة الملحة للقيام بعمل عسكري بحلول أربع وعشرين ساعة.

عند هذه النقطة، وجد دونالد رمسفيلد (طيار البحرية السابق) حلاً للمعضلة العويصة عبر إثارة سؤال لم يتكلف عناء طرحه أحد: «ألا يمكن أن تقصف طائرات الحاملة «كورال سي» كمبوديا حتى حين ما

تزال على بعد ساعات منها». من المدهش عدم طرح هذا السؤال طيلة يوم كامل من الجدل حول توقيت الهجوم. قال شلسنجر: إنه سيتحقق من الأمر ويعمل على أن تكون الحاملة ضمن المدى المجدي بخلاف الساعات القليلة القادمة. ولم يتطوع أحد من وزارة الدفاع لتقديم هذه المعلومات.

أدى سؤال رمسفيلد إلى صدور قرار رئاسي خطي بإجماع مجلس الأمن القومي. وحين انفض الاجتماع في الساعة 12:30 بعد منتصف ليل الأربعاء 5/13، أجل فوردي الاستيلاء على الـ «ماياغويز» لمدة أربع وعشرين ساعة. لكنه لن يقبل أي تأخير بعد ذلك؛ فعند انتهاء الساعات الأربع وعشرين يجب الصعود إلى السفينة، واحتلال كوه تانغ، وقصف البر من الجو. ولم يترك الرئيس سوى أسلوب قصف ميناء كومبونغ سوم (قاذفات «ب52»، أو طائرات تنطلق من الحاملة «كورال سي») بدون تحديد حتى الصباح. بعد الاجتماع، أثبت فوردي أنه تعلم الكثير عن البيروقراطية، رغم أنه لم يمض في المنصب سوى أقل من عشرة شهور. أخبرني بأنه يفضل استخدام طائرات الحاملة، لكنه أبقى خيار قاذفات «ب52» متاحاً ليزود البنتاغون بكل حافز يدفعه للتأكد من وصول «كورال سي» في الوقت المحدد.

ظل فوردي على رأيه حين قابلته، في الساعة 11:45 من صباح الأربعاء 5/14، للتحضير لاجتماع مجلس الأمن القومي بعد الظهر، حيث سيتخذ القرار النهائي فيما يتعلق باستخدام طائرات الحاملة أم قاذفات «ب52». قال: إنه يفضل استخدام طائرات الحاملة إذ أقتعه البنتاغون بأنها تمتلك القدرة على شن هجمات مؤثرة منها.

فوردي: يقلقني التباطؤ في تنفيذ الأوامر. إذ يمكنني إصدار الأوامر كافة، لكن إن لم يتم تنفيذها.. كنت في حالة غضب شديد بالأمس.

كيسنجر: هذه أزمته الأولى. يجب أن تشتهر بالحزم والصلابة.. أرى الحجج المقدمة ضد استخدام قاذفات «ب52».

فوردي: أعتقد بأن علي القول بأنني أؤيد استخدام القاذفات الاستراتيجية إلا إذا أظهروا لي قدرة الطائرات التكتيكية على القيام بنفس المهمة.

كيسنجر: تلك طريقة جيدة للتعامل مع المشكلة. سيكون الثمن ذاته. فإن استخدمت القوة فيجب أن تكون ماحقة ساحقة.

كلما كان العمل العسكري محتوماً، وضعت وزارة الخارجية «سيناريو» دبلوماسياً يصاحبه. وخلال الفترة التي سبقت انعقاد مجلس الأمن القومي، طلب من السفير سكاللي تسليم رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، تدعو إلى اعتبار احتجاج الـ «ماغويز» عملاً غير قانوني ويشكل تهديداً للسلام العالمي - وهذا تحذير واضح من أن اللجوء إلى القوة أمر وشيك. مازلنا نسعى لتحرير السفينة

والطاقم عبر القنوات الدبلوماسية، كما أشارت الرسالة؛ ولسوف نرحب بمساعدة فالدهايم. لكن إن فشلت الجهود الدبلوماسية، فإن الولايات المتحدة تحتفظ بحقها في اتخاذ الخطوات المناسبة، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالدفاع عن النفس تبعاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

بقيت البيئة الدبلوماسية مطمئنة؛ فقد بدا أننا بشكل أكثر وضوحاً أن الخمير الحمر لن يتلقوا الدعم من أية دولة - خصوصاً من الصين. في صبيحة الرابع عشر من أيار/مايو، تلقينا تقريراً يفيد بأن دبلوماسياً صينياً في طهران، قد توقع إطلاق سراح السفينة والطاقم «في وقت قريب». كانت الصين، وقد شعرت بـ «الإحراج» نتيجة احتجاج الـ «ماياغويز»، تستخدم نفوذها لتأمين تحرير السفينة، وذلك تبعاً لأحد الدبلوماسيين. هذا الرأي الذي نسب إلى الصين - لربما كان بمثابة تلميح مكرٍ يشير إلى عدم وجود ضرورة للعمل العسكري - أثبت مروغته الماكرة. إذ لم ينقل مباشرة إلى الولايات المتحدة، بل أتى عن طريق دبلوماسي باكستاني ثانوي في طهران، نقل المعلومات إلى موظف في السفارة الأمريكية. لم يحدد الباكستاني اسم مصدره. وبدت لنا هذه المعلومات، بكل ما فيها من تعذيب وتشويق، جزئية ومتشظية وغير كاملة بحيث لن ندعها تؤثر في قراراتنا. ولو تصرفنا تبعاً لتلميح «في وقت قريب» فقد يتبين لنا أنه مدة طويلة جداً. في وقت لاحق من ذلك اليوم، تلقينا رسالة مبهمة لكنها مفيدة، من بكين مباشرة. فخلال فترة ما بعد ظهر يوم الرابع عشر من أيار/مايو، ردت وزارة الخارجية الصينية على مذكرتنا في اليوم السابق، مشيرة إلى أنها ليست في موقع يؤهلها لنقلها إلى الحكومة الكمبودية. لكن حقيقة أن الصينيين قد احتفظوا بالرسالة لمدة أكثر من ثلاثين ساعة (على العكس من ممثلهم في واشنطن الذي رفض صراحة قبولها) تتضمن أنهم يقومون بدراساتها. وأن عدم اعتراض الصين رسمياً على محتواها، لاسيما التهديد باستخدام القوة فيها، إضافة إلى تعليقات دينغ اللامبالية في باريس، كل ذلك جعل الخمير الحمر يقفون لوحدهم في الميدان.

الاجتماع الرابع لمجلس الأمن القومي بخلال يومين اثنين استمر من الساعة 3:52 إلى الساعة 5:42 من بعد ظهر الرابع عشر من أيار/مايو، واقتصر على اتخاذ قرارات نهائية حول الخيارات العسكرية. بدأ كولبي الاجتماع بعرض للوضع والمعلومات الاستخباراتية، مشيراً إلى أن بعض أفراد الطاقم قد نقلوا إلى البر الكمبودي - رغم أن الغالبية مازالت محتجزة (كما يعتقد) على جزيرة كوه تانغ. الحكومة التايلندية، كما قيل لنا، تنأى بنفسها عن الأمر، رغم أن قائد الجيش التايلندي قد أخبرنا في السر أنه «مسرور جداً» لأننا نتخذ إجراءات حاسمة.

عرض الجنرال جونز توصيات هيئة الأركان المشتركة؛ إذ ستقوم مفرزة محمولة بالاستيلاء على الـ «ماغويز»؛ وسيقوم المارينز بعملية إنزال على جزيرة كوه تاينغ لإنقاذ أفراد الطاقم الذين يعتقد بأنهم محتجزون هناك؛ وستطلق الطائرات من الحاملة «كورال سي» لمهاجمة الأهداف على البر الكمبودي، لا

سيما المطارات ومنشآت الميناء في كومبونغ سوم. ومن أجل الالتزام بالموعد المحدد لعمليات الإنزال، يجب إصدار الأمر «نفذ» بخلال أربع وعشرين ساعة - وهذه إشارة مراوغة تدل على أن البنتاغون يفضل التريث.

بغض النظر عن المناورات البيروقراطية، كان أداء البنتاغون التقني مؤثراً. فخلال ثمان وأربعين ساعة، تم نشر حاملة للطائرات، ومدمرتين، وألف من المارينز؛ وهناك حاملة طائرات إضافية يتوقع وصولها بعد يوم إلى منطقة لم تفكر من قبل باتخاذ أي عمل عسكري فيها. كما أن قاذفات «ب52» وضعت في حالة تأهب، في حين كانت الطائرات التكتيكية تغطي المنطقة - لا تملك أية دولة أخرى القدرة على القيام بعملية حشد للقوات بمثل هذه السرعة.

تجاهل فورد طلب جونز بتأخير الرد وأمر بتنفيذ العمليات الثلاث فوراً، إضافة إلى القيام بأربع ضربات جوية ضد أهداف على البر الكمبودي إنطلاقاً من حاملة الطائرات «كورال سي». وحين تذكر قلقه من تصميم البنتاغون، أضاف فورد بأن الفارات الجوية «يجب ألا تتوقف حتى نأمر بذلك». كان الأدميرال جيمس الهولواي (الثالث)، رئيس العمليات البحرية، يغادر الغرفة بين الحين والآخر لنقل القرارات لحظة صدورها.

في الساعة 6:30 مساءً، قام فورد (يصاحبه شلسنجر وأنا) بعرض الوضع أمام زعماء الكونغرس. وقدم توصيفاً مفصلاً بالأسباب الداعية للعمل العسكري. ولم نتلق طيلة أكثر من ستين ساعة أية كلمة من الخمير الحمر، أو من أي طرف يتحدث باسمهم، ولا يمكن لفورد أن يقبل بمخاطرة السماح بتحويل أفراد الطاقم إلى رهائن.

لم يكن زعماء الكونغرس متحمسين. فالسيناتور مايك مانسفيلد مثلاً أراد أن يعرف «لماذا سنذهب مرة أخرى إلى البر الآسيوي، خصوصاً في الوقت الذي أصبحت فيه السفينة في قبضتنا من جديد؟». حتى السيناتور الشجاع المتحمس عادة، جون مكليان، عبر عن قلقه من مهاجمة البر الكمبودي. أما رئيس الكونغرس توماس بي. اونيل، فقد أشار ضمناً إلى أن السفينة «مستأجرة من قبل البنتاغون»، وكأن ذلك يغير حقيقة أنها اختطفت في البحار الدولية؛ واستمر في تدمره المتحفظ حتى بعد أن أكد له شلسنجر أن مخاوفه لا أساس لها. واشتكى السيناتور روبرت بيرد من عدم كفاية الاستشارات والمشاورات. وجرى نقاش بين فورد وبيرد، اتهم فيه فورد في واقع الأمر زعماء الكونغرس بأنهم يسربون الأخبار، وهذا يوضح أن طبيعة الرئيس التصالحية لا تحول دون حزمه وصرامته:

السيناتور بيرد: دعني بكل احترام أشدد على هذا. أعرف بأنك تفعل ما تعتقد بأنه الأفضل، وأنا بالتأكيد لا أناقش سلطتك للقيام بذلك، لكن أريد أن أعرف لماذا لم يعلم زعماء الكونغرس مقدماً بقرارك؟

فورد: لدينا «نظام» حكم قائم على فصل السلطات. إذ للرئيس الحق والسلطة بالتصرف. لدي التزام وتعهد بالتصرف. فقد عشنا تبعاً لقانون سلطات الحرب. قد نخلف على الأحكام والقرارات، لكنني لن أسامح نفسي أبداً إذا تركت مشاة البحرية يتعرضون لهجوم 2400 جندي كمبودي (عدد جنود الخمير الحمر في كومبونج سوم تبعاً للتقديرات الاستخباراتية).

تحرير الـ «ماياغوين»

نهاية اللقاء مع زعماء الكونغرس لشرح موقف الإدارة، واكبت اقتراب واحدة من أشد الأمسيات التي عرفتتها تجربتي في الحكم غرابة وتوتراً. فقد كان من المقرر إقامة عشاء عمل لرئيس الوزراء الهولندي يوهانس دين أويل، وحدد الموعد في تلك الأمسية منذ أسابيع عديدة. الرئيس فورد لم يكن راغباً بإحراج ضيفه، فقرر عدم إلغاء حفل العشاء رغم بدء العمليات العسكرية في النصف الآخر من الكرة الأرضية. تبين أن عدم إلغاء الحفل كان مبالغة متطرفة في التشبث بالكياسة ومراعاة الذوق. فالعشاء الذي أعد ليكون حفلاً بملابس السهرة الرسمية (ولا أحد يعرف لماذا؟)، تأخر لمدة نصف ساعة. ومن بين المدعوين الأمريكيين، حضر سكوكروفت ورمسفيلد بشكل رمزي؛ ولم أتمكن أنا إلا من تناول صنف واحد من الطعام المكون من عدد من الأصناف المتتابعة؛ شلسنجر وصل متأخراً وبقي حتى قدمت الحلويات. فورد ظل يغادر القاعة باستمرار لتلقي آخر التقارير العسكرية في غرفة الحاجب المجاورة لقاعة حفل العشاء الرسمي.

لم يكن دين أويل ضيفاً مثالياً يرغب صناع القرار السياسي الأمريكيون، المنشغلون بمراقبة العملية العسكرية، بقضاء الأمسية معه. ونظراً لأنه من الجناح المعارض للحروب في حزب العمال الهولندي، فقد كان حماسه لأي نشاط عسكري في الهند الصينية صامتاً على أقل تقدير. إذ نصحه مستشاروه على ما يبدو بتجنب الأساليب الاستفزازية، لكنه لم يلتزم بالنصيحة قط. ففي فترات الراحة، لم يستطع منع نفسه من التأكيد بأسلوب الأستاذ لطلا به بأنه لا يصدر أحكاماً على أية عملية عسكرية محددة، لكنه من حيث المبدأ لا يعتبر القوة العسكرية الطريقة المناسبة لحل المشكلات السياسية. كان تعليقاً غريباً من ممثل لدولة حليفة في «الناو» تعهدنا بالدفاع عنها. ولم يكن متساوفاً مع أفكار هولندا. فدين أويل لم يتعطف نهائياً ولم يحدد لنا ماهية الطرائق الأخرى التي يمكن أن تقع الخمير الحمر بإطلاق سراح الرهائن.

لم يكن الذين يحاورون دين أويل على استعداد للتفكير بأرائه النبيلة وأحكامه الأخلاقية السامية، فقد كانوا منهمكين بمراقبة وتوجيه العمليات العسكرية على ثلاث جبهات مختلفة: أي استعادة السيطرة على الـ «ماياغوين» من جديد، والإنزال على جزيرة كوه تانغ، والغارات الجوية على البر الكمبودي. وصلت

المعلومات عن كل عملية إلى واشنطن عن طريق قنوات مختلفة: من «المارينز» بالنسبة لعملية كوه تانغ؛ ومن القوات الجوية فيما يتعلق بالدعم التكتيكي؛ ومن البحرية بالنسبة لكومبونج سوم.

عملية الاستيلاء على الـ «ماياغويز» سارت على ما يرام. فمفرزة من المارينز على متن المدمرة «هولت» استولت على السفينة. لكن لم تعثر على أفراد الطاقم.

لكن مشاة البحرية على جزيرة كوه تانغ واجهوا مشكلات، إذ توقعنا ألا يزيد عدد الكمبوديين على عشرين جندياً على الجزيرة. وفي الحقيقة، تعرضت حواماتنا لإطلاق نار كثيف من مئات من الجنود المجهزين بالقذائف الصاروخية، ومدافع الهاون، والأسلحة الرشاشة التي نصبّت في الجزيرة لمنع الفيتناميين من الاستيلاء عليها. ولأننا اعتقدنا بوجود طاقم الـ «ماياغويز» هناك، لم نقوم بعملية قصف تمهيدي. وحواصة سلاح الجو المتوفرة لدعم القوات الأرضية لم تتمكن من الاتصال معها. قتل خمسة عشر جندياً من المارينز من الوحدة التي ضمت بالأصل مئة وخمسة وسبعين؛ وأسقطت أو أعطبت ثمان من أصل تسع حوامات شاركت في الموجة الأولى من الهجوم.

من أجل تبديد ما دعي بـ «ضباب المعركة»، بث الخمير الحمر مع بدء عملياتنا العسكرية، بيانا يشير ضمناً إلى أن الـ «ماياغويز» سيطلق سراحها، رغم أن واشنطن لم تعلم بالبيان إلا بعد ساعة وربع. أما مجرى الأحداث فكان كالتالي:

في الساعة 7:07 مساءً (بتوقيت واشنطن) من يوم 14 أيار/مايو، بدأت إذاعة بنوم بنه المحلية بث بيان مطول باللغة الكمبودية ألقاه هونيم، وزير الإعلام والدعاية في حكومة الخمير الحمر. ولم يدخل في الموضوع إلا قرب نهاية البيان الذي استمر تسع عشرة دقيقة، حين أشار على ما يبدو إلى أن السفينة «ستطرد». وحين نأخذ بالاعتبار الوقت المطلوب للترجمة، فإن فحوى البيان لم يصل إلى البيت الأبيض إلا بعد ساعة تقريباً (انظر الفقرات التالية).

في الساعة 7:9 مساءً، وقبل أن يصل هونيم إلى الجزء العملياتي من بيانه، بدأ هجومنا بالحوامات على كوه تانغ.

في الساعة 7:20 مساءً، أطلقت سلطات الخمير الحمر على جزيرة كوه رونغ سام ليم، قرب كومبونج سوم، سراح أفراد طاقم الـ «ماياغويز» (دون علم واشنطن) وسلمتهم إلى زورق صيد تايلندي.

في الساعة 8:05 مساءً، وقبل أن يصل نص بيان هونيم إلى البيت الأبيض، انطلقت أولى الطائرات من الحاملة «كورال سي». وستصل إلى أهدافها على البر التايلندي خلال أقل من ساعة.

في الساعة 8:06 مساءً، وصل أول موجز لبيان هونيم إلى جهاز استقبال البرقيات في «خدمة معلومات الإذاعات الأجنبية»⁽¹⁰⁾ (FBIS).

في الساعة 8:15 تقريباً، تلقينا - أنا وسكوكروفت - موجز بيان هونيم.

في الساعة 8:25 مساءً، أبحرت المدمرة «هولت» بمحاذاة الـ «ماياغويز» واستولت عليها.

في الساعة 8:29 مساءً، أعلم الرئيس بالبيان الإذاعي.

برر بيان هونيم احتجاز السفينة بذكر مخاوف الخمير الحمر من الأنشطة «التجسسية» من جانب سفن التجسس التابعة «للولايات المتحدة الإمبريالية». كما زعم أيضاً بأن الـ «ماياغويز» دخلت المياه الإقليمية الكمبودية. أما القسم العملي المهم من خطبة هونيم المسهبة فأتى عند النهاية: «ليس لدينا النية لاحتجازها (السفينة) إلى الأبد... ورغبة منا بعدم استفزاز أحد أو إثارة المشكلات، وللاتزام بموقف السلام والحياد، سوف نطلق سراح هذه السفينة». ولم يكن هناك أية إشارة إلى الطاقم.

حين تلقت غرفة العمليات في البيت الأبيض هذا الاتصال الأول - المبهم وغير المباشر - بعد يومين ونصف اليوم من الصمت المريب، كانت عملياتنا العسكرية قد بدأت. ولم نستطيع وقف العمل العسكري على جزيرة كوه تانغ بدون المخاطرة بإتاحة الفرصة للخمير الحمر لأسر مشاة البحرية المئة المتبقين هناك. وكان من المرجح الاستيلاء على الـ «ماياغويز» خلال دقائق من استلام البيان الإذاعي

توجب اتخاذ قرار بشأن المضي قدماً بالغارات الجوية ضد البر الكمبودي. كانت الطائرات المنطلقة من الحاملة «كورال سي» في طريقها إلى أهدافها لكنها تحتاج إلى خمس عشرة دقيقة أخرى لبلوغها. فهل ينبغي إلغاء القصف؟ تلك كانت المشكلة. كان القرار يتطلب حذراً وبراعة ودقة. فبعد يومين ونصف من الاحتجاز - من قبل نظام توضح بكل جلاء ميوله الإجرامية - بدا افتقاد الدقة في المعلومات فيما يتعلق بالطاقم أمراً خطيراً ينذر بالشؤم. وقد كان في متناول زعماء الخمير الحمر العديد من الوسائل لنقل قرارهم قبل ساعات أو حتى أيام؛ كان بمقدورهم إعلامنا رسمياً عن طريق الصينيين أو الأمم المتحدة، لكنهم لم يحاولوا ذلك. من ناحية أخرى، إذا كانت لدى الخمير الحمر النية لإطلاق سراح الطاقم ثم امتنعوا عن ذلك لأن القصف استمر بعد بث البيان، فإن ردة فعل الكونغرس ستكون عنيفة. لذلك طلبت من سكوكروفت أن يعلم مركز القيادة العسكرية القومي بأنني سأسعى للحصول على توجيه رئاسي وأنني أنوي أيضاً استشارة الوزير شلنجر. ونظراً لعدم توفر الوقت الكافي، اقترحت أن تتابع الطائرات المنطلقة من الحاملة «كورال سي» طريقها لكن دون أن تلقي بقنابلها إلى أن يتخذ الرئيس قراره.

بدا فوردمتشكاً حين اتصلت به في الساعة 8:30 مساءً، وهو يستعد لاستقبال رئيس الوزراء الهولندي. وقال: إنه لن يغير أيّاً من قراراته حتى يتأكد من إطلاق سراح الطاقم.

شارك شلنجر الرئيس رأيه. وقدم الحجة على أن بيان الخمير الحمر كان لأغراض الدعاية فقط، وذلك بالرغم من كل ما عرفناه. وحين اتصلت بفوردم مرة أخرى في الساعة 8:50 مساءً، لإعلامه بآراء

شلسنجر، كانت الـ «ماياغويز» قد وقعت في قبضتنا، والطائرات المنطلقة من «كورال سي» مازالت في الطريق إلى أهدافها. واتخذ فورد قراره: «قل لهم أن يتابعوا المهمة، الآن فوراً».

في ذات الوقت، قررنا وقف الضربات الجوية حالما نعلم بإطلاق سراح الطاقم فعلاً. لكن كيف يمكن نقل هذا القرار إلى الخمير الحمر؟ في عصر الاتصالات الفورية والقنوات المتعددة، كنا في حالة تشوش ملحوظة وحيرة كبيرة حول كيفية نقل هذا التوكيد. وفيما عدا سفارتي الصين وفيتنام، لم تكن هناك سفارات أجنبية في كمبوديا ولا توجد سفارات كمبودية في الخارج يمكن من خلالها الاتصال بينوم بنه. وبعد التفكير بشكل عرضي وغير جدي بفكرة اختراق الاتصالات الكمبودية، قررنا أن أفضل وأسرع الطرق هي إصدار بيان لوكالات الأنباء. وطلب سكوكروفت من نيسين أن يأتي إلى مكتبي لكي أعطيه مسودة بيان ليقرأها أمام الصحافة. رفض نيسين؛ وتشبث بحقه الذي لا يجيز لي أن أمره بالقدوم لمقابلتي. كما اتخذ موقفاً منطقياً على أساس أن إعلان انتهاء العمليات العسكرية التي لا يعرف عنها الرأي العام الأمريكي شيئاً، سوف يخلق حالة من التشوش والفوضى. كان على حق، لكن ذلك لم يحل مشكلتنا. في نهاية المطاف، اضطر سكوكروفت لأن يجره جراً (بالقوة الجسدية تقريباً) إلى مكتبي للمساعدة على وضع اللمسات الأخيرة على البيان التالي، الذي صدر في الساعة 9:15 مساءً.

سمعنا من خلال الإذاعة أنكم مستعدون لإطلاق سراح السفينة «ماياغويز». نحن نرحب بهذا التطور إن كان صحيحاً.

كما تعلمون، لقد قمنا باستعادة السفينة، وحالما تصدرون بياناً تؤكدون فيه استعدادكم لإطلاق سراح أفراد الطاقم الذين تحتجزونهم بشكل فوري وبدون شروط، سوف نوقف بسرعة العمليات العسكرية.

لم يصلنا أي رد. وفي الساعة 10:49، التقطت المدمرة «ولسون» التي وصلت إلى المنطقة حديثاً أفراد طاقم الـ «ماياغويز» الذين وضعهم أسروهم على مركب صيد تايلندي مجهز بأشعة بيضاء على أعمدة عالية لجلب انتباه الطائرات أو السفن الأمريكية. علم الرئيس بالأمر بعد دقائق وهو في المكتب البيضاوي، حيث اجتمع أقرب مساعديه بعد الفشل المرحج لحفل العشاء المقام على شرف دين أويل.

وتبعاً لتجربتي، حتى حين تنتهي أزمة ما وسط جو من الابتهاج - كما حصل مع هذه الأزمة بالتأكيد - فلا بد أن تتبعها خيبة الأمل حتماً. أولاً، لأن لحظة الانتصار تذكرنا بأن السياسة الخارجية لا تعرف مكاناً للراحة، وأن كل نجاح يكون عادة عبارة عن تذكرة دخول إلى مجموعة أخرى من القرارات. الأهم من ذلك، أن تحليل الحدث بعد وقوعه يكشف غالباً بعض المشكلات التي لم يشته بوجودها من قبل وتحتاج للانتباه. وفي حالة الـ «ماياغويز»، وفي خضم الفخر بما تم إنجازه، كان هناك شعور مزعج بأن علينا ألا نواجه مرة أخرى أزمة بإجراءات وتشوش بيروقراطي، كهذا الذي أحرق بتعاملنا مع هذه الحالة.

في الحقيقة، وحتى حين كان هؤلاء الذين تجمعوا في المكتب البيضاوي يحتفلون بالنصر، جاء ما يذكرهم بغياب علاقة الوثام بين وزير الدفاع والرئيس. الناطق باسم شلسنجر، جوزيف ليتين، تولى بنفسه إعلان أن الطاقم في أمان بدلاً من أن يترك إعلان الخبر السعيد للرئيس. أما فورد، الذي وجهتنا قيادته إلى تحقيق هذه النتيجة، فكان مضطراً بالتالي - دون أن تغيب التكشيرة عن وجهه - لإعلان نهاية الأزمة وكأنها فكرة خطرت على باله متأخرة بعد أن بدل بسرعة ثياب السهرة ليرتدي بزة العمل. وحين فعل، عاد إلى المكتب البيضاوي وأعلن ببساطة: «سأذهب إلى البيت لأنام». تلك كانت نهاية أزمة الـ«ماياغويز»⁽¹¹⁾.

تحليل الأزمة بعد انتهائها

انتهاء الأزمة لم يضع حداً للتحليلات التي أعقبتها. ففي حين ساد شعور بالفخر في المحصلة الأخيرة نتيجة قدرة وزارة الدفاع على حشد القوة الأمريكية والاستفادة منها بسرعة، إلا أن العديد من الأسئلة المقلقة بقيت دون جواب. فقد كانت المعلومات الاستخباراتية ضعيفة طيلة الأزمة. وفي كثير من المراحل، بدءاً بأول اجتماع لمجلس الأمن القومي، اتخذت قرارات مؤسسية على معلومات تبين أنها خاطئة كلية تقريباً. واختتمت الأزمة بتقدير يفنق الدقة حول الوضع في كوه تانغ، حيث قيل لنا: إن قلة قليلة فقط من جنود الخمير الحمر يحتجزون أفراد الطاقم. ومن العدل القول إن من الصعب الحصول على معلومات استخباراتية في منطقة لم يكن لها عادة سوى أهمية هامشية بالنسبة لواشنطن، ونتيجة لذلك توجب البدء بجمع المعلومات من نقطة الصفر. لكن هذا القيد المحدد لم يوضح نهائياً للمسؤولين المجتمعين للتشاور في قاعة اجتماع الحكومة في البيت الأبيض.

أما العامل الذي سبب أشد مشاعر القلق التي ظلت عالقة في الأذهان فهو فجوة الاتصالات الواضحة بين البيت الأبيض والبنتاغون، بدءاً من تسرب مداوات مجلس الأمن القومي وانتهاء بإدارة العمليات العسكرية. في هذه المرة لم يحصل الاحتكاك والاختلاف في الرأي بيني وبين شلسنجر، بل إن الرئيس فورد، القائد العام للقوات المسلحة، هو الذي شعر بأن المعلومات التي تلقاها لم تكن كافية. إذ لم يعلم ببعض القرارات إلا عند اختتام اجتماعات مجلس الأمن القومي، وحتى في هذه الحالة علم بها عن طريق الصدفة. فقد وافق الرئيس على استخدام الطائرات المنطلقة من الحاملة «كورال سي» بدلاً من قاذفات «ب52» بشرط بذل أقصى الجهد، أي القيام بأربع غارات منفصلة، وألا يوقف القصف إلا بعد إصداره أمراً مباشراً بذلك. وعند مراجعة ما تم في اجتماع مجلس الأمن القومي في يوم الثلاثاء الخامس عشر من أيار/مايو 1975، تبين أن الجنرال جونز قد قدم عرضاً تفصيلاً لما حدث، وأشار إلى أربع موجات من الطائرات التي انطلقت من الحاملة «كورال سي». لكنه عند وصف الموجة الأولى قال: «الأولى كانت عبارة عن طائرات استطلاع مسلحة. لكنها لم تلق بحمولتها من القنابل». استطعت أن أرى وجه فورد وقد احمر بفعل الغضب. ولم يقل شيئاً إلا بعد أن استنفذ النقاش التالي صبره:

كيسنجر: كم عدد إجمالي الطائرات التي استخدمت؟

جونز: بين 32 - 40 طائرة.

شلسنجر: مع أن هناك 81 طائرة على الحاملة.

وحين اتضح أن الحاملة «كورال سي» لم تقم بالجهد الأقصى كما أمر، قاطع فورد الاجتماع ودعاني للخروج من «قاعة الحكومة» للحظة. ثم طلب مني إيجاز فهمي للأوامر التي أصدرها. وبعد أن فعلت، عاد إلى اجتماع المجلس دون أن يتقوه بكلمة ثم خاطب شلسنجر ببرود:

جيم، أريد تقريراً كاملاً بالوقائع يوجز ما حدث حسب الترتيب الزمني، يشمل الأوامر، وموجزاً للنتائج، والصور.. إلخ. وعرضاً للأعمال التي قمنا بها آنئذ.

عند هذه النقطة أنهى الرئيس النقاش حول الـ «ماياغويز» وانتقل إلى موضوع آخر.

في لقائنا الذي تم صبيحة اليوم التالي، ظل فورد منزعاً نتيجة عدم قيام الموجة الأولى من الطائرات بقصف أهدافها. وأقر بإمكانية حدوث بعض الارتباك والتشوش نتيجة التوقف في انتظار مناقشة بيان الخمير الحمر؛ لكن ما أثار غضبه واستياءه أنه لم يعلم مطلقاً بـ «الاستطلاع المسلح» - مهما كان يعني - وأن شلسنجر قد ترك لديه في الحقيقة انطباعاً معاكساً حين نقل إليه «اكتمال الضربة الأولى» بعد الموجة الأولى. والأهم من كل ذلك، أن فورد لم يتسامح مع إلغاء الضربة الجوية الرابعة:

فورد: أتذكر أنني أخبرت (قائد العمليات البحرية الجنرال جيمس) هولواي بمتابعة الضربات حتى أصدر أمراً بوقفها.

سكوكروفت: هذا ما أتذكره أيضاً. وقلت ذلك لشلسنجر.

فورد: أريد عرضاً تفصيلياً بالأوامر التي لم تنفذ وبكل التغييرات التي أجريت عليها. أريد تقييماً للعملية - بما في ذلك تسلسل الأحداث منذ إقلاع الطائرات.

كيسنجر: يجب أن تطلب كل الأوامر التي صدرت منذ بدء العملية.

فورد: وهذا يشمل الأوامر الصادرة من البنتاغون إلى قيادة قوات الولايات المتحدة في المحيط الهادئ، ومن هناك إلى القادة الميدانيين. أريد معرفة أوامر وزارة الدفاع مقارنة بالأوامر الصادرة من مجلس الأمن القومي.. بما في ذلك ما حدث خلال الموجة الأولى، والثانية، واللاحقة فيما بعد. يبدو لي أنه جرى تجاهل ما حدث في غرفة العمليات من قبل مركز القيادة العسكرية القومي في وزارة الدفاع.

المراجعة التي أجريت لم تحل الحالات الغامضة هذه كافة. مما لا شك فيه أن بعض التشوش قد حدث نتيجة ترددنا في البداية، على ضوء البيان الكمبودي، حول المضي قدماً في الضربات الجوية ضد البر

الكمبودي. كان فوردد قد أعاد التأكيد في الساعة 51: 8 بشكل واضح على الأمر الأصلي الذي أصدره، ونقل إلى شلسنجر ومركز القيادة العسكرية القومي في الساعة 52: 8. أما بالنسبة للموجة الرابعة من الغارات، فقد علمنا من عرض جونز للوضع أنها لم تنطلق قط، ولم تنفذ أوامر فوردد بالكامل في أية واحدة من الموجات الأخرى. من العدل القول: إن شلسنجر قد تصرف على أساس بيان نيسين الذي أعلنه في وقت أبكر من ذلك المساء، رداً على البيان الإذاعي للخمير الحمر، وأشار فيه إلى أن العمليات الحربية سوف تتوقف حالما يتم إطلاق سراح الأسرى.

عند استعادة ما جرى في الماضي، تظهر هذه الأحداث (رغم أنني لم أفكر بذلك آنئذ) خطر تخطيط العمليات العسكرية في مجلس الأمن القومي دون أية تحضيرات من قبل جماعة مساعدة من الخبراء، ودون وجود مسؤول - أقل مرتبة من الرئيس - يقوم بمهمة التنسيق ساعة بساعة. مجلس الأمن القومي مصمم بشكل أفضل لاتخاذ القرارات العامة، وليس لإدارة الأزمة على مستوى التفاصيل الصغيرة. فقد أمر الرئيس في اجتماع مجلس الأمن القومي بشن غارات باستخدام الوسائل والأدوات المتوفرة كافة، لكن في غياب قائد هيئة الأركان المشتركة، لم يكن هناك ضابط عسكري قريب منه بما يكفي لنقل أوامره بصورة واضحة لا لبس فيها عن طريق تسلسل القيادة. وهذا أعطى وزير الدفاع - الذي لا يعتبر تبعاً لنظامنا حلقة مباشرة في سلسلة القيادة - ما تبين أنه الرأي الحاسم. ولم يكن من المفهوم، بالنسبة لأولئك الذين يداومون على اتصال مستمر مع الرئيس، أنه كان يعني حصر الموجة الأولى ضمن نطاق الاستطلاع المسلح الذي لا يتم فيه قصف الأهداف. ولا يجب أن يترك إدراك أوامر الرئيس فوردد من قبل مختلف أعضاء مجلس الأمن القومي، والذين كانوا على اتصال أقل وتيرة به، إلى تفسيراتهم الشخصية.

لا يسمح حجم ومستوى مجلس الأمن القومي بالإشراف على العمليات بمثل هذا الشكل المفصل. ولهذا السبب أنشأ الرئيس كينيدي ما سمي باللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي خلال أزمة الصواريخ الكوبية، كما دفع إدارتي نيكسون وفوردد إلى تدعيم المجلس بـ«مجموعة العمل الخاصة في واشنطن» على مستوى نواب الوزراء. وفي هذه الحالة، كان كبار المسؤولين يتعاملون مع الرئيس مباشرة في اجتماعات مجلس الأمن القومي ويناقشون المسائل التكتيكية أو يخلفون انطباعات لدى مرؤوسيه بأنهم يفعلون ذلك. الأمر الذي جعل من الصعب تحديد المسؤولية فيما يتعلق بالتصرفات الفردية.

فشلت مراجعة مختلف الأوامر الصادرة من البنتاغون في توضيح السبب الغامض، الذي جعل الموجة الأولى من الطائرات تمتنع عن إلقاء قنابلها، ولماذا أخبر شلسنجر الرئيس بأن الضربة الأولى قد «اكتملت»، ولم لم تنفذ موجة القصف الرابعة. في مذكراته، يذكر فوردد أن تفسيرات البنتاغون «لم تكن مقنعة»، لكنه «تجاهل المسألة» لأن العملية قد نجحت⁽¹²⁾. ورغم أن أيّاً من الرؤوس لم تتدحرج، إلا أن فوردد لم يستعد الثقة مطلقاً بوزير دفاعه.

كل ما بقي الآن هو تنظيف المخلفات العالقة بالأزمة. تراوحت ردود أفعال معظم الدول خارج الكتلة الشيوعية بين الارتياح واللامبالاة. حاولت الصين التعويض عن موقفها المتساهل خلال الأزمة عبر دفع نائب رئيس وزرائها لي جيان نيان إلى التأكيد في حفلة استقبال على أن التصرف الأمريكي بلغ مرتبة «أعمال القرصنة». والتعليق احتل مكاناً بارزاً في صحيفة «الشعب» اليومية. وبالرغم من أن هذه وغيرها من التعليقات لم تصل إلى حد التصريحات الرسمية، إلا أنني أصدرت تعليماتي إلى ونستون لورد (رئيس طاقم تخطيط السياسة) ووليام غليستين (مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا)، وفيليب حبيب (الذي رقي لمنصب نائب وزير الخارجية) في الثالث والعشرين من أيار/ مايو بتقديم احتجاج إلى هان جو، رئيس مكتب الارتباط الصيني في واشنطن:

يمكن لمثل هذه التصريحات التي يدلي بها الجانب الصيني أن تفرز تأثيراً خطيراً على الرأي العام عندنا، ولا يمكن لمثل هذه التصريحات، إن استمرت، أن تقيد علاقاتنا.

الجزء الآخر غير المنجز من العمل والذي يحتاج إلى انتباه هوردة فعل تايلند. فقد كنا نستخدم القواعد في تايلند بدون إذن - بل حتى بدون إعلام الحكومة في واقع الأمر. وفي أعقاب الانهيار في الهند الصينية، طلبت تايلند، كما أشرنا آنفاً، أن ننسحب من هذه القواعد بحلول سنة. أما الآن فهي تطالب بانسحابنا الفوري، فيما تبين أنه إشارة رمزية كلية. في التاسع عشر من أيار/ مايو، أرسلنا مذكرة تعبر عن الأسف «لحالات سوء الفهم التي انبثقت بين تايلند والولايات المتحدة»، وعن تصميمنا على العمل «على أساس التوافق والانسجام والصدقة مع حكومة تايلند الملكية». وسرعان ما عادت العلاقات إلى وضعها الطبيعي. وعاد السفير التايلندي، بعد أن استدعته حكومته، إلى واشنطن، وتم سحب العاملين العسكريين الأمريكيين من تايلند تبعاً للجدول الزمني الأصلي الذي حدد المدة بسنة واحدة.

لا تنتهي الأزمات في واشنطن إلا إذا اعتبرتها وسائل الإعلام منتهية، والطقس الشعائري لا يكتمل أبداً بدون مؤتمر صحفي ختامي له. عقد هذا المؤتمر في السادس عشر من أيار/ مايو في وزارة الخارجية. أما أفضل من وصف أسئلة واستفسارات الصحافة فكان جون أوزبورن حين اعتبرها بمثابة «خزي للصحافة والصحفيين المعنيين»⁽¹³⁾. السؤال الافتتاحي حدد النبذة من خلال الإشارة إلى العملية برمتها بوصفها «هذا العمل الطائش». كانت الأسئلة اللاحقة كافة مجرد اتهامات ضمنية بشكل أو بآخر: فقد انتهكنا سيادة تايلند؛ وكدنا نقتل الطاقم بدلاً من أن ننقذه؛ قد كانت حكومة الولايات المتحدة مخطئة لعدم تحذيرها السفن كافة بشكل مسبق من حوادث تجري في المنطقة؛ وأن العمل برمته استهدف رفع الروح المعنوية لعامة الشعب الأمريكي؛ وأننا لم نتح للدبلوماسية الفرصة كي تعمل.

ونظراً لأنني أصبحت الآن خبيراً عارفاً بمثل هذا النوع من الهجوم، فقد أجبت قائلاً:

❖ لم يكن بمقدورنا المخاطرة بمواجهة وضع شبيه بما حدث مع السفينة «بويلو»، حيث نترك أفراد الطاقم الأبرياء يؤخذون رهائن، بينما نتعرض لمضايقة المفاوضات لفترة طويلة من الزمان.

❖ «لم نتلق أي اتصال، (أو) اقتراح، يمكننا من تحري واستكشاف الحل الديبلوماسي». وبحلول الوقت الذي تلقينا فيه من الخمير الحمر بياناً إذاعياً مغالياً في الغموض والإبهام، كانت العملية قد بدأت.

❖ لم تكن نبحت عن فرص لإثبات شجاعتنا، بل كان من الجوهرى بالنسبة لدور أمريكا العالمى فى أعقاب سقوط سايفون ترسيخ حقيقة أن هناك حدوداً لا يمكن دفع الولايات المتحدة فيما وراءها.

فى السابع عشر من أيار/مايو، أبحرت الـ«ماياغويز» إلى سنغافورة حيث كان فى استقبالها حشد من الصحفيين. عقد مؤتمر صحفى على رصيف الميناء، وسرعان ما بدا واضحاً أن ربان السفينة الكابتن تشارلز ت. ميللر، قد رفض إتباع السيناريو المصحح سياسياً والمفضل صحفياً. ففى رده على أحد الأسئلة المغرضة والمتشككة، امتدح الرئيس فورد ومشاة البحرية لإنقاذ سفينته وطاقمه. ولولا جهود الإنقاذ العسكرية، كما أعلن القبطان مؤكداً، لكان أفراد الطاقم «أسرى أو قتلوا الآن». وعلى ما يبدو تأثر القبطان وهويروى كيف اكتشف أفراد الطاقم، وهم على سفن البحرية التى أنقذتهم، أن مشاة البحرية قد قتلوا وجرحوا فى العمليات العسكرية التى أنقذت حياتهم.

أكد القبطان ميللر أن العمل العسكرى الأمريكى لعب دوراً رئيساً فى قرار الخمير الحمر بإطلاق سراح السفينة والطاقم. وفى الحقيقة، استخدم القبطان التحركات العسكرية الأمريكية للمساومة، حيث أخبر أسرته من الخمير الحمر بأنه سيتدخل لدى الحكومة الأمريكية لوقف أى عمل عسكرى إضافى إذا ما تم إطلاق سراح الطاقم.

فى الثالث والعشرين من أيار/مايو، أوجز فورد حادثة الـ«ماياغويز» بأسلوبه المؤثر فى مقابلة مع الصحفيين الأوربيين بثتها هيئة الإذاعة البريطانية:

أنا واثق من أن التعامل مع حادثة الـ«ماياغويز» يجب أن يعتبر، على الصعيدين المحلى داخل الولايات المتحدة والعالمى، تأكيداً صارماً على أن الولايات المتحدة تمتلك الإرادة والقدرة على التصرف فى حالات الطوارئ وفى مواجهة التحديات. أعتقد أنها إشارة جلية واضحة تدل على أننا لسنا أقوياء فقط، بل نملك الإرادة والقدرة على التحرك⁽¹⁴⁾ وبهذا غابت الهند الصينية عن «الأجندة» الأمريكية. ما قاله فورد كان صحيحاً، لكنه لم يغير من حقيقة أننا دخلنا الهند الصينية لإنقاذ بلد، وانتهينا بإنقاذ سفينة.



مأساة الأكراد

أصول البرنامج

لم تبسّم الأقدار لأصدقاء أمريكا في ربيع عام 1975. ففي ذات الوقت الذي تخلى فيه الكونغرس عن شعوب الهند الصينية لترزح تحت نير الشيوعية، ترك شاه إيران كرد العراق عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم في وجه النظام الراديكالي في بغداد، الذي كان حتى في ذلك الحين خاضعا لسيطرة صدام حسين، وإن لم يكن يرأسه رسميا.

كانت الولايات المتحدة تقدم المساعدة للأكراد منذ عام 1972، رغم أن حجم تورطنا هناك كان لا يذكر مقارنة بالوضع في الهند الصينية. لكن بينما كان بالمستطاع منع سقوط الهند الصينية - على الأقل خلال عام 1975 - عبر تقديم العون لحلفائنا الذين لهم كل الحق بتوقعه، فإن إنقاذ الأكراد كان يتطلب فتح جبهة جديدة في جبال وعرة قاحلة قرب الحدود السوفييتية. الالتزام المفتوح الواسع النطاق، بعواقبه غير المضمونة، كان يجب تقديمه بينما تنهار الهند الصينية، وتضعف العلاقات بين الشرق والغرب، وتقف المفاوضات في الشرق الأوسط في طريق مسدود. وكل ذلك من أجل دعم القيام بـ «عملية سرية»، بينما يزداد زخم هجمات الكونغرس على أية فكرة تتصل بمثل هذه الأنشطة.

لكن بخلال بضعة شهور، سيصبح مصير الأكراد واحدا من تلك الأحداث المتضمنة في عملية جلد الذات التي سعت فيها نرجسية السبعينيات إلى التكفير عن المبالغة في التفاؤل التي ميزت حقبة أوائل عقد الستينيات. هاجمت لجان الكونغرس إدارة نيكسون بسبب دورها في محاولة مساعدة الأكراد على تحقيق الاستقلال الذاتي، وإدارة فورد على عدم منعها شاه إيران من التخلي عن هذا الجهد المشترك. كانت تلك طريقة استخدمها بعض من تحملوا مسؤولية التخلي عن الهند الصينية لتعذيب ضميرهم.

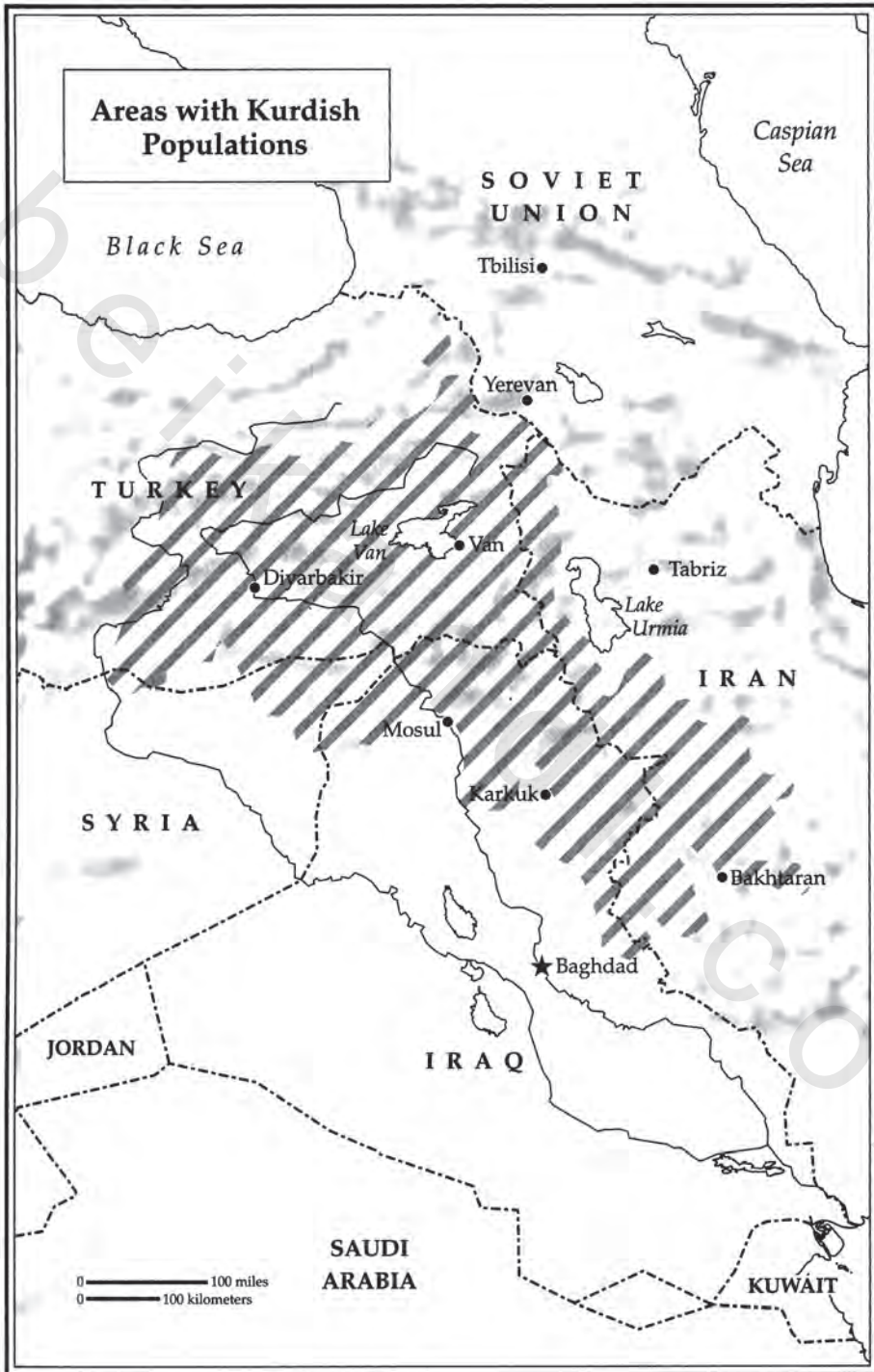
مأساة الأكراد فرضها التاريخ والجغرافيا، لكن فاقمتها أيضا انقساماتنا على المستوى الوطني. لقد ظل الشعب الكردي، الذي يزيد عدده الآن على خمسة وعشرين مليوناً، ضحية للأحداث التي يعود تاريخها إلى قرون. ومنذ قيام الدول - الأمم في الشرق الأوسط عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وجد الأكراد

أنفسهم مقسمين بين العراق وإيران وسوريا وتركيا، إضافة إلى الاتحاد السوفييتي السابق. إذ وعدوا بدولة مستقلة، لكن تم تجاهل مطلبهم بحق تقرير المصير الوطني حين رسمت القوى الأوروبية حدود الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك الحين، هددت المطامح الوطنية الكردية لحملة الدول المضيفة، التي تفاوتت علاقاتها المحتملة مع الولايات المتحدة: بعضها - مثل تركيا - كانت حليفة؛ بعضها الآخر - مثل العراق - مالت للعداوة؛ إيران تبنت الموقفين معا في فترات مختلفة؛ بينما أمكن لسورية أن تصف نفسها بأنها محايدة. وهناك دول أخرى - مثل إسرائيل والأردن - تدخلت بين الحين والآخر لأسباب جيوسياسية، وكوسيلة لإضعاف خصومها - أي العراق على وجه العموم (انظر الخريطة).

كان لتدخل أمريكا أسباب إيديولوجية واستراتيجية في آن معا. فالتراث «الولسوني» (نسبة للرئيس الثامن والعشرين وودرو ولسون 1913 - 1921) كان يدفعنا باتجاه دعم وتأييد حق تقرير المصير للشعب الكردي، إلا أنه أفرز ما سيعرف بالمعضلة السياسية الدائمة لأمريكا: القيود المحددة للالتزام أمريكا الأخلاقي في منطقة نائية ووعرة ويصعب الوصول إليها، مثل المقاطعات الجبلية الكردية، وسط دول تؤثر إلى حد كبير في المصالح القومية الأمريكية. إذ كيف يمكن العثور على نقطة التوقف بين الدعم الكامل لطموحات وتطلعات الأكراد والتخلي عنهم في منطقة تمثل المفصل الاستراتيجي للهِلال الشرقي أوسطي الغني بالنفط والخليج العربي؟

كان العامل الذي عقد المسألة يتمثل في أن المساعدة الأمريكية لا يمكن تقديمها إلى المناطق الكردية إلا عبر «قمع» الأراضي التابعة لدولة متحالفة مع الولايات المتحدة - إيران في عهد الرئيس فورد، وتركيا في عهد الرئيس كلينتون. لكن لم يشارك هذان البلدان في الهدف الأمريكي المتمثل في منع أي نظام شيوعي أو مارك من السيطرة على المناطق الكردية، إلا إلى نقطة معينة. إذ لم يكن لإيران في السبعينيات، ولا لتركيا في التسعينيات، أدنى مصلحة في إثارة المشاعر القومية الكردية إلى حد التأثير في السكان الأكراد في كل منهما، ولم تكن أي منها مستعدة لإعطاء أقليتها الكردية دولة مستقلة. في ذات الوقت، اعتبرت كل منهما ذات أهمية محورية للاستراتيجية الأمريكية العامة.

كان من المتعذر اجتناب حقيقة أن الازدواجية المتناقضة قد ميزت، ثم هيمنت في نهاية المطاف على الجهود الأمريكية في المناطق الكردية في العراق. فالدول المجاورة، مثل تركيا أو إيران، كانت ستدعم الكرد لتحويل وجهة الضغوط العراقية عن أراضيها لكنها لم تكن مستعدة قط للموافقة على إقامة دولة قومية كردية. ولنفس السبب، امتنعت إدارات نيكسون وفورد وبوش وكليнтون عن تأييد استقلال الأكراد العراقيين، ناهيك عن الأكراد في الدول المجاورة. إذ سعت كلها للجمع بين الاستقلال الذاتي الكردي والحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، مخافة أن يطلق تفكك العراق عقودا من الاضطراب والفوضى مع احتراق الدول المجاورة للحصول على الغنائم. وبعد تحول إيران إلى دولة أصولية معادية بزعامة آية الله الخميني على وجه الخصوص، اعتبرت سلامة ووحدة الأراضي العراقية الثقل المقابل للمطامح الإيرانية.



كان لا بد لتفاعل هذه الأهداف المتعارضة أن يؤدي إلى خيبة الأمل بل حتى لمأساة الأكراد. وهذا ما حدث في آذار/مارس عام 1975 حين توصلت إيران والعراق إلى اتفاقية متبادلة طغت فيها المصالح الوطنية للدولتين المجاورتين على فكرة الاستقلال الذاتي الكردي. وتكرر الأمر عام 1996، حين قلص صدام حسين إلى حد كبير مناطق الحكم الذاتي الكردي التي أقيمت تحت الحماية الأمريكية في أعقاب حرب الخليج عام 1991، وذلك عندما تحالف معه أحد الفصائل الكردية لدحر منافسيه المدعومين من قبل أمريكا. وبرأيي، كانت لإدارة فورد أسباب أكثر وجاهة لعدم توسيع التزامها تجاه الأكراد مقارنة بإدارة الرئيس كلينتون - لكن المثاليين كليهما يوضحان الحدود والقيود والتعقيدات المحيرة التي لازمت اهتمامنا بأراضي الأكراد النائية.

لم تبتكر إدارتا نيكسون وفورد الدعم الخارجي للمطامح الكردية بالحكم الذاتي كما زعمت كل منهما عادة، بل هما أول من وضع الموارد الأمريكية خلف هذه المطامح والتطلعات بصورة مباشرة. ولأننا كنا نقدم الدعم لجماعة إثنية ضد حكومتها الشرعية، ولأن هناك دولا أخرى متورطة معنا (خصوصا إيران وإسرائيل)، توجب أن تكون «العملية سرية» - أي في تلك المنطقة الرمادية الفاصلة بين القوة السافرة والدبلوماسية. ترجع جذور تورطنا المباشر مع الأكراد إلى زيارة نيكسون إلى الشاه في أيار/مايو 1972، في أعقاب القمة التي عقدها مع بريجنيف في موسكو. إذ لم يغير أسبوع من كرم الضيافة السوفييتية احتقالا بانفراج العلاقات بين البلدين أولويات نيكسون الاستراتيجية. وبرغم تعزيز الانفراج، لم يتخلَّ عن مسعاه للتمتع بالحد الأقصى من مساحة المناورة للتنافس السياسي العالمي مع الاتحاد السوفييتي. إحدى هذه المنافسات كانت تجري في العراق، على عتبة شاه إيران. القضية الرئيسية تمثلت في التوجه السياسي المستقبلي لدولة تحتل المرتبة الثانية - بعد السعودية - في احتياطها النفطي، وبالتالي تمتلك موارد قادرة على تهديد التوازن في الشرق الأوسط وخصوصا في منطقة الخليج. في عام 1968، استلم حزب البعث، الذي التزم محليا ببرنامج اشتراكي راديكالي، وجاهر بالعداء العنيف للغرب، السلطة في بغداد. ولم يكن من المفاجئ أن يقترب العراق بقيادة صدام حسين من الاتحاد السوفييتي في وقت أكد فيه وجود خمسة عشر ألف جندي وخبير سوفييتي في مصر خطر خضوع الشرق الأوسط برمته للنفوذ الاستراتيجي السوفييتي. ومهما كانت حالة الانفراج، فقد اعتبرنا تقليص حجم النفوذ السوفييتي هدفا مركزيا لاستراتيجيتنا. وفي الحقيقة، نظرنا إلى الانفراج باعتباره وسيلة لتجنب مخاطر تلك الاستراتيجية.

الدول التي اعتبرت نفسها الأكثر تعرضا لتهديد التوجه العراقي هي الأردن وإيران، اللتان تشتركان بحدود طويلة مع العراق، وإسرائيل، المحاذرة دوما من الأنظمة العربية الراديكالية الجديدة التي يدعمها السلاح السوفييتي. الدول الثلاث كانت صديقة للولايات المتحدة، وجميعها تقدم معونات سرية للأكراد.

كما استخدمت مساعدهم للحكم الذاتي في المنطقة الجبلية الوعرة في شمال العراق كورقة ضغط لتحويل طاقات وموارد النظام البعثي بعيداً عن حدودها. وبالرغم من أننا لم نسهم مباشرة في هذا العون السري، إلا أن وكالاتنا الاستخبارية كانت تتلقى المعلومات عنه من قبل نظيراتها في كل من الدول المعنية. بالطبع كانت جميعها تتلقى المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة.

للمحظة عابرة بدا وكأن العراقيين والأكراد قد وجدوا صيغة لحل لخلافاتهم. ففي الحادي عشر من آذار / مارس 1970، تم التوصل إلى اتفاق بين بغداد والزعيم الكردي مصطفى البرزاني. ووافقت الحكومة البعثية على تحويل العراق إلى دولة متعددة الإثنيات مؤلفة من قوميتين رئيسيتين، العرب والكردي. وأعدت الترتيبات لتعيين كردي في منصب نائب الرئيس؛ واللغة الكردية لتصبح لغة رسمية؛ وللممثل الكردي المناسب في البرلمان العراقي الجديد.

وفي الأشهر التالية، أظهرت الاتفاقية مدى تأثير الخلافات حول تعريف الحكم الذاتي، كما يحدث عادة عند محاولة تخصيص السلطة بين المجموعات الإثنية المتناحرة. فبالنسبة للبرزاني، كان الحكم الذاتي يعني الاقتراب من الاستقلال الفعلي، بينما تعامل صدام حسين مع الاتفاقية بوصفها خطوة تكتيكية على طريق تطبيق النموذج البعثي على شكل دولة مركزية واحدة.

وبحلول خريف عام 1971، وصلت العلاقات بين الأكراد وبغداد إلى نقطة الانهيار مرة أخرى. وحمل الأكراد صدام حسين مسؤولية محاولة اغتيال البرزاني، كما ضاعف صدام شكوكهم عبر الاتجاه نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت الحزب الشيوعي. الأمر الذي عزل الأكراد، فاستأنفوا حرب العصابات، بدعم من إيران وإسرائيل. في تشرين الثاني / نوفمبر 1971، ومرة أخرى في آذار / مارس 1972، ناشد الشاه نيكسون التعاون معه في مساعدة البرزاني. وفي الثامن والعشرين من آذار / مارس، لعب ملك الأردن دور الوسيط لنقل طلب مباشر من البرزاني إلى نيكسون. وظلت إسرائيل تبذل بمخاوفها وقلقها من توجه السياسة العراقية واهتمامها بتحقيق الحكم الذاتي في المناطق الكردية، رغم عدم طلبها المباشر للأموال اللازمة لذلك.

رفضنا التماسات المعونة المباشرة لأننا لم نكن نريد زيادة تدفق السلاح من الاتحاد السوفيتي، وتوسيع انتشار نفوذه. حذر جوزيف فارلاند، السفير الأمريكي في طهران، من مغبة أن تصبح العملية السرية لمساعدة الأكراد ذات نهاية مفتوحة حالماً تتطلق، وأن تغدو، إذا ما توقفت، عرضة «لإساءة التفسير بشكل مؤسف».

دفعتنا زيارة قام بها رئيس الوزراء السوفيتي ألكسي كوسيجين لبغداد في نيسان / أبريل 1972، إلى إعادة النظر بسياسة عدم التدخل المباشر التي اتبعناها. وفي التاسع من نيسان / أبريل، وقع معاهدة صداقة مع العراق تضمنت، حتى في غياب التدخل الأمريكي إلى جانب الكرد، فقرات توجب تقديم مساعدات عسكرية

ضخمة. وبالتالي كان العراق يحول نفسه إلى تحد جيوسياسي، ويتجه ليغدو حليفا رئيسيا للسوفييت في المنطقة. وحين لقيت القوات العراقية الدعم والتشجيع من السلاح السوفييتي، صعدت حدة هجماتها على الأكراد لتتجاوز المستوى الذي يمكن موازنته بالمعونات السرية الإيرانية والإسرائيلية. وتبع ذلك وقوع صدامات مسلحة بين القوات العراقية والإيرانية على طول الحدود المشتركة بين البلدين.

هذا هو الوضع في المنطقة حين زار نيكسون الشاه في طهران يومي 30 - 31 أيار / مايو 1972. كنا جميعا منهكين بسبب الجهد العاطفي والبدني الذي بذلناه في قمة موسكو، التي نجح نيكسون في عقدها برغم قصف وحصار فيتنام الشمالية، حليفة السوفييت - قبل أسبوعين من الموعد المقرر لزيارته وستة أشهر من الانتخابات الرئاسية.

المبالغة في كرم الضيافة الإيرانية ضاعفت من إرهاق الوفد والصحفيين المرافقين. وتبدت إحدى عواقب هذا الإرهاق حين رفع نيكسون كأسه ليشرب نخب الشاه في حفل العشاء الفاخر الذي أقامه على شرفه. فقد كانت أضواء كاميرات التلفاز مبهرة جدا. بحيث منعت الرئيس من قراءة خطابه المعد سلفا، خصوصا وقد رفض لبس نظارته أمام الكاميرا. ولذلك قرر أن يرتجل، وهو أمر برع فيه باستثناء الخاتمة المناسبة التي بدت وكأنها تزوغ منه. دار حول الموضوع بضع مرات، ثم استطاع في نهاية المطاف العثور على الفكرة الرئيسة: نظر إلى الشاه مباشرة، وذكّر ملك الملوك برأي الرئيس أيزنهاور الذي أشار فيه إلى أن كل أعضاء مجلس الشيوخ الذين عرفهم تزوجوا رغما عنهم. وبذلك الروح، اختتم نيكسون كلامه منتصرا واقترح شرب نخب صاحب الجلالة والإمبراطورة الجميلة الواقفة إلى جانبه. وصفق الجانب الإيراني بدون حماسة (على أفضل تقدير).

لكن غاب المرح والتسلية حالما بدأ نيكسون والشاه مراجعة الوضع العالمي. وأظهر نيكسون، العائد لتوه من موسكو حيث شرب الأنخاب السخية في الكرملين، أنه الرئيس الأمريكي الأقل عرضة لغواية العلاقات الشخصية مع زعيم القوة الشيوعية العظمى. وأعاد التأكيد في ملاحظاته الافتتاحية على عزمه للوقوف إلى جانب أصدقاء أمريكا وتصميمه على وقف المغامرات السوفييتية في الشرق الأوسط. وبالرغم من مسعانا لمنع تصعيد الصراعات الإقليمية وتحولها إلى مواجهات عالمية، إلا أننا لن نسمح بأيّة تغييرات تطل ميزان القوى في العالم أو في الشرق الأوسط. وفي الحقيقة، سوف نكافح في الشرق الأوسط لجعل الكفة تميل لصالحنا من خلال إظهار استحالة تحقيق الأهداف العربية عبر الراديكالية العربية أو السلاح السوفييتي. وأقحمت في الحوار ملاحظة تشير إلى أننا لن نقبل بـ «الانفراج الانتقائي»، الذي عرفته بوصفه «حولا لبعض القضايا مع بعض الخصوم لكي نعزل الآخرين.. لقد سعينا لجعل السوفييت يدركون أهمية ذلك». ثم أوجزت جوهر مخططنا بعد سنة، في تموز / يوليو 1973 في واشنطن، حين رد الشاه الزيارة:

نحن نحاول كبح وإحباط نفوذ السوفييت في أي مكان ظهر فيه وإنهاكهم في أية مغامرات يسعون إليها. نريد خلق إطار فكري في المكتب السياسي يشير إلى أن الاتحاد السوفيتي مرهق من الأنشطة المكلفة التي لا تؤتي أكلها في الشرق الأوسط.

لذلك وجد الشاه في نيكسون أذنًا صاغية حين عبر عن قلقه من أن «يقوم السوفييت بتأسيس تحالف يضم الكرد، والبعثيين، والشيوعيين؛ وبالتالي تصبح المشكلة الكردية مصدر قوة للشيوعيين بدلا من أن تكون شوكة في جنبهم».

اتخذ نيكسون قراراتين اثنتين نتيجة لهذا الحوار مع الشاه. فمن أجل إبطال تأثير صفقة الأسلحة التي عقدت بين كوسيفن وصادام، وافق على بيع طائرات عالية الأداء طلبها الشاه لكن أوقفها الخلافات البيروقراطية داخل البنتاغون حول تسليم طائرات «ف15» (القوات الجوية) أو «ف14» (البحرية). ووجد نيكسون حلاً للمسألة عبر الموافقة على تسليم الطرازين وترك أمر الاختيار النهائي بينهما إلى الشاه (وهذا هو أصل الإشاعة الكاذبة التي تقول بأن نيكسون أمر البنتاغون بإعطاء الشاه ما يريد. والأمر يقتصر فقط على الاختيار بين طائرات «ف14» و«ف15»).

في ذات الوقت، توصل نيكسون إلى نتيجة مفادها أن الانتفاضة الكردية الحالية ضد حكومة بغداد سوف تنهار بدون الدعم الأمريكي. كما أن المشاركة الأمريكية بأي شكل كانت تعتبر أمراً مطلوباً للحفاظ على الروح المعنوية لحلفاء أساسيين، مثل إيران والأردن، مهما بلغ بأس دوافعهم، وباعتبارها إسهاماً في توازن القوى في المنطقة.

تمثل هدفنا في رفع تكلفة فرض العراقيين لنظامهم، وزيادة قدرة الأكراد على المساومة، وبالتالي حث بغداد على ممارسة سياسة أكثر احتراماً للمخاوف الأمنية لجيران العراق والحكم الذاتي للأقلية الكردية. كان من المعتقد أن المشاركة الأمريكية هي المفتاح: سوف تؤدي إلى تساوق وتلاحم بين الأهداف المتعارضة أحيانا التي يسعى إليها المسهون الآخرون بالمال، حيث يعزو كل منهم أهمية كبيرة لعلاقاته مع الولايات المتحدة، وإلى منعهم من التخلي عن الأكراد - وثبت أن هذا الحكم مبالغ في التفاؤل كما سنرى.

التناقضات الداخلية

منذ أن جعلت لجنة تشرش وبايك المكلفتان بالتحقيق في الأنشطة الاستخبارية الموضوع شهيراً وذائعاً وفي متناول الجمهور عبر التلفاز، والسينما، والصحافة المطبوعة، جرى تصوير وكالات المخابرات الأمريكية باعتبارها مؤسسات متعصبة ومصممة على التشبث بأساليب الحرب الباردة، ولا يمكن أن تخضع للسيطرة السياسية، ومتلهفة دائماً وأبداً للمخاطرة بمواطني القوة والمصالح الأمريكية في سبيل مسعاها لتحقيق مخططاتها المسعورة عادة. إن وجدت وكالة مخابرات مركزية كهذه، فقد كانت مخفية

عن الأنظار طيلة عهدي الرئيسين نيكسون وفورد. إذ إن العمليات السرية الرئيسية كافة في تلك الحقبة - تشيلي، الأكراد، أنغولا - قد أمر بها البيت الأبيض وتم القيام بها كعمليات سرية وذلك لعدم وجود تصنيف دبلوماسي علني لها. فقد اندلعت انتفاضة الأكراد على أرض دولة ذات سيادة وحليفة للاتحاد السوفييتي، كما كانت تتلقى الدعم السري من مجموعة من الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، والمعونات المالية من جانبنا. واجهنا خطر التصعيد، لكن هناك في المقابل مخاطرة السماح لصدام حسين بتعزيز وتقوية حكمه، وتحويل المنطقة الكردية من العراق إلى قاعدة تخريب تؤثر في المناطق الكردية في كل الدول المجاورة. ومع مرور الوقت، أصبح هذا التخريب الهدام، مدعوما بالنمو السريع للقوات المسلحة العراقية، خطرا كامنا يمكن أن يتحول إلى سلاح قوي يهدد دول الخليج، وإيران، وحتى تركيا.

عند استعادة أحداث الماضي، تبدو الحجج المضادة للقرار بدعم الانتفاضات الكردية أكثر توازنا واتزاناً وإقناعاً مما بدت في حينها. فلربما كان علينا إجراء تحليل أكثر دقة للدوافع اليائسة التي حركت التحالف المعادي للعراق، إلى جانب العواقب الناتجة عن قفز أحد الشركاء من السفينة. والأهم من كل ذلك، كان علينا أن نفهم بشكل أفضل حقيقة أن الأكراد شركاء يمكن أن يغيروا رأيهم وتحالفاتهم بسرعة، وأن من الصعب أن يشكلوا جزءاً من استراتيجية عمل شمولية. وبغض النظر عن مزاعم وادعاءات زعمائهم، فمن المؤكد أن هدفهم الرئيسي هو الحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتي الكامل على أقل تقدير، وسوف يقاومون على الدوام تحديد أولوياتهم ضمن علاقتها بمفهوم القوى الخارجية حول التوازن الجيوسياسي. ومن الأمتع، كما تعلمنا، أن نسمع عن الأبطال لا أن نتعامل معهم؛ فنفس الخصال التي تلهمهم الشجاعة تجعلهم أيضاً متصلبين يفقدون المرونة.

لكن حتى فائدة إدراك طبيعة الحدث بعد وقوعه سوف تتركنا أمام اختيار قهري لم يتغير كثيراً منذ ربع قرن: الامتناع عن العمل والتصرف قد يسبب انقراض عقد التحالف القائم المعادي للعراق، ويترك الأكراد تحت رحمة صدام حسين، ويضعف معنويات دول الخليج؛ في حين أن التزامنا بالعمل قد يحملنا عبء نفس المعضلة المؤلمة على طول الطريق إذا زاد السوفييت توريد الأسلحة بصورة كبيرة تتجاوز المستويات الراهنة. في الاختيار بين الخطر اليقيني الأكيد والخطر الحدسي المحتمل، ينزع الخطر البعيد لأن يبدو أكثر جاذبية. وفي واقع الأمر كان هذا قرارنا عام 1972. ففي الأول من آب / أغسطس 1972، وقع نيكسون أمراً توجيهياً بالبدء بالبرنامج السري^(*). خصصت الولايات المتحدة مبلغ 250 ألف دولار في الشهر معونة مباشرة في السنة المالية 1973، إضافة إلى مليوني دولار للذخيرة، أي ما يعادل خمسة ملايين دولار في السنة. أما الشاه فقد قدم مساعدة أكبر. وبلغ المجموع الإجمالي للمساعدات

(♦) لم يكن هناك اجتماع رسمي. ولأسباب تتعلق بالأمن، نقلت التوصية باليد للمسؤولين الكبار: معاون وزير الخارجية، نائب وزير الدفاع، رئيس هيئة الأركان المشتركة، إضافة إلى مدير وكالة المخابرات المركزية (CIA). وكان لكل من هؤلاء الحق بالاعتراض لكنه لم يفعل. لجنة بايك علقت أهمية كبيرة على عدم عقد اجتماع رسمي، رغم أن ذلك لن يفرز نتيجة مختلفة بالتأكيد.

كافة التي قدمها الإسرائيليون والبريطانيون والإيرانيون للأكراد مقدار مليون دولار في الشهر، وهو مبلغ زهيد تبعاً لمقاييس الحرب الباردة.

بينما كنا نناقش الحكمة من المشاركة الأمريكية، طرد الجنود والخبراء السوفييت من مصر في تموز/ يوليو 1972. وهذا ما عزز أهمية العراق بالنسبة للاستراتيجية السوفييتية في الشرق الأوسط، وأعطى موسكو باعثاً إضافياً لتقوية علاقاتها مع النظام الحاكم في بغداد. وفي أواخر شهر آب/ أغسطس، استحث ميخائيل سوسلوف، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، استحث البرزاني على الانضمام لحكومة وحدة وطنية جديدة يعرض صدام حسين تشكيلها. وتبعاً للبرزاني، حذر سوسلوف من أن الاتحاد السوفييتي، بعد طرد الخبراء السوفييت من مصر، يولي أهمية أكبر لعلاقاته مع العراق وسوف يزيد حجم الدعم للحكومة العراقية. وبدا من الواضح أن الرهانات قد ارتفعت.

على سعيد حلفائنا، التقى الشاه والملك حسين في قصر الشاه على بحر قزوين في الفترة الممتدة بين 31 تموز/ يوليو و2 آب/ أغسطس 1972. رحب الاثنان بالدعم الأمريكي وبذلاً مساعيهما لوضع المبادئ الأساسية للجهد المشترك. وحذرا البرزاني من القيام بأية تحركات دراماتيكية، مثل إعلان إنشاء دولة كردية منفصلة، يمكن أن تدفع الحكومة العراقية لشن هجوم شامل عليه. بينما ركزا الاهتمام على تقوية وتعزيز القدرات الدفاعية الكردية للحفاظ على أقصى حد من الحكم الذاتي.

تصاعدت حدة القتال طيلة عام 1973، وتزايدت بالتالي طلبات الأكراد بتقديم الدعم المالي. في التاسع والعشرين من آذار/ مارس 1973، أيدت طلباً تقدمت به وكالة المخابرات المركزية (CIA) ووقعه جيم شلسنجر خلال الفترة الوجيزة التي استلم فيها منصب مدير الوكالة، للحصول على موارد إضافية، ووافق على الطلب نيكسون فيما بعد. أما مذكرتي فقد قدمت الحجة على أن العراق قد أصبح عميلاً سوفييتياً رئيساً في الشرق الأوسط؛ وأن حكومة البعث برئاسة صدام حسين مستمرة في تمويل المنظمات الإرهابية التي تنشط في مناطق بعيدة تصل حتى باكستان؛ وأنه يمثل القوة الدافعة في «جبهة الرفض» التي تسعى لعرقلة مبادرات السلام العربية - الإسرائيلية. لكل هذه الأسباب، أوصيت بزيادة دعمنا المالي ليتجاوز حدود الخمسة ملايين دولار في السنة. أضاف الشاه مبلغاً مالياً أكبر بكثير، بلغ ما يقرب من الثلاثين مليون دولار، علاوة على استمرار دعمه اللوجستي والمدفعي (المؤلف من المدفعية الإيرانية بعيدة المدى التي وفرت الغطاء للأكراد من داخل الحدود الإيرانية). ومع ذلك، حذرت نيكسون من مخاطر تصعيد الأكراد للوضع عبر الانتقال من موقف الدفاع إلى الهجوم:

لربما نرغب بأن نحاول تجنب ترك الانطباع بالالتزام بالتصعيد على المدى الطويل من خلال إعلام البرزاني بأننا سنقدم هذه الأموال الإضافية لهذه السنة على أساس شهري.

لكن على أية حال، يجب التأكيد على أننا نشارك الشاه رأيه فيما يتعلق بالحفاظ على الوضع الدفاعي للأكراد.

بدا أن الدعم السري للأكراد في سنته الأولى يحقق هدفه. ففي الخامس من تشرين الأول / أكتوبر 1972، نقلت إلى نيكسون تقريراً من ريتشارد هيلمز مدير وكالة المخابرات المركزية (الذي سيصبح فيما بعد سفيراً في إيران) يعلمنا فيه أن الأكراد يشغلون ثلثي الجيش البعثي عن أداء مهماته الأخرى:

لا تجري الأمور كما يشتهيها النظام البعثي.. حفاظ البرزاني على حصن منيع آمن سوف يستمر في مشاغلة ثلثي الجيش العراقي ويحرم البعثيين من قاعدة مضمونة يمكن لفرق التخريب والاعتقالات أن تتطلق منها ضد إيران.

حين اندلعت الحرب في الشرق الأوسط عام 1973، واجهتنا بمجموعة جديدة من المشكلات. فهل يجب أن نستغل الفرصة لتشجيع الأكراد على الهجوم على المناطق التي تسيطر عليها القوات العراقية لإسقاط نظام صدام حسين؟ رفضنا اقتراحاً بهذا الشأن من ضباط الارتباط الإسرائيليين - وهو قرار أثار جدلاً خلافاً في السنوات اللاحقة⁽²⁾.

الانتقاد كان نموذجاً كلاسيكياً للبطولة بأثر رجعي. فحين اندلعت الحرب العربية - الإسرائيلية، لم يكن عمر البرنامج السري يزيد كثيراً عن السنة. ولم يكن لدى الأكراد سوى القليل من الأسلحة الثقيلة؛ والمدفعية الإيرانية التي تدعمهم لا تغامر بالابتعاد عن الحدود. كان الأكراد قادرين على الدفاع عن أراضيهم الجبلية حيث تجد الدبابات والطائرات العراقية صعوبة في العمل. لكن قواتهم المجهزة بالأسلحة الخفيفة لا تملك أدنى فرصة في الأرض المنبسطة خارج مناطقهم أمام الجيش العراقي الضخم المجهز بالأسلحة السوفيتية الثقيلة والمتقدمة وبمئات الدبابات. ومما لا شك فيه أن هجوماً كردياً فيما وراء المعازل الجبلية الحصينة سوف يؤدي حتماً إلى التدمير الكامل للقوات العسكرية الكردية.

هذا ينطبق تماماً على الوضع آنذاك، لأن العراقيين - خلافاً للاعتقاد الشائع آنذاك - لم يرسلوا جزءاً مهماً من قواتهم لمساعدة العرب في حرب تشرين الأول / أكتوبر. واستمر الأكراد في مشاغلة ثلثي الجيش العراقي، كما أعلمنا هيلمز قبل سنة. ولم يكن من المفاجئ، نظراً للعلاقات العراقية المتوترة مع سورية - الجبهة الوحيدة التي يحتل فيها العراق موقعا جغرافياً قادراً على التأثير - أن يرسل العراق لواء واحدًا لمحاربة إسرائيل. و«محاربة إسرائيل» تعبير مجازي، لأن اللواء العراقي لم يسجل رقماً جديداً في سرعة الوصول إلى الجبهة. فقد احتاج إلى عشرة أيام للوصول إلى تخوم منطقة القتال، وحتى في هذه الحالة بقي خلف خطوط الجبهة. والخسائر الوحيدة التي أصيب بها نتجت عن تبادل لإطلاق النار بالخطأ مع لواء سعودي أمضى هو الآخر عشرة أيام ليصل إلى المناطق القريبة من خطوط القتال.

تصادم اللواءان المتترددان في الأيام الأخيرة من الحرب، ولم يكن أحدهما يعلم بوجود الآخر فأطلق كل منهما النار على الآخر ظناً منه أنه يواجه القوات الإسرائيلية بصورة مباغطة.

فكرة قيام رجال العصابات الكرد بشن هجوم عسكري ظهرت في وقت متأخر من الحرب حين انقلب مسار المعركة على جبهة القتال بين مصر وإسرائيل رأساً على عقب. ففي الخامس عشر من تشرين الأول / أكتوبر، أي اليوم التاسع من الحرب، وفي نفس اليوم الذي صد فيه الإسرائيليون بشكل حاسم هجومًا مصريًا في سيناء، تلقينا رسالة عاجلة من البرزاني يطلب فيها معرفة رأينا بنصيحة أحد ضباط الارتباط الإسرائيليين بشن هجوم كردي على الأراضي العراقية المنبسطة. كان نوعاً من الاقتراح الذي يميل لتقديمه ضباط الارتباط المتلهفين لتلميع صورتهم وتحسين أوراق اعتمادهم في وطنهم. ولم يصلنا أي طلب مماثل من تل أبيب. أتت الرسالة، كما جرت العادة، من خلال قنوات وكالة المخابرات المركزية، ولم يتردد وليام كولبي، مديرها الجديد، في معارضة أي توسيع لنطاق الحرب. وحين استشرنا الشاه، الذي كان يزود الأكراد بمعظم المساعدات والخبراء، أيد رأي كولبي. وقدم الحجة على أن الأكراد ليسوا مسلحين بما يكفي للقيام بعمليات هجومية، خصوصاً في السهول والأراضي المكشوفة. والاقتراح الإسرائيلي يخاطر بالخسارة الكاملة لـ «الورقة الكردية».

وافقت على ذلك، إضافة إلى أنني اعتبرت أن من غير الحكمة ربط الأكراد بشكل سافر بالمخططات التكتيكية المفضلة لدى إسرائيل، وبالتالي جعل الأكراد - المتهمين أصلاً - هدفاً لغضب الدول العربية الأخرى. وبموافقة الرئيس نيكسون، بعثت الرسالة التالية للبرزاني في السادس عشر من تشرين الأول / أكتوبر:

نحن لا نعتبر - أكرر - لا نعتبر - أن من المستحسن والأصوب بالنسبة لك شن الهجوم العسكري الذي اقترحه عليك الإسرائيليون.

كان أي قرار آخر سيخاطر بتدمير الأكراد من دون مساعدة إسرائيل. تلقى البرزاني رسالتي في نفس اليوم الذي كان فيه الجنرال شارون يعبر قناة السويس بقواته المدرعة. وبعد ستة أيام، تم التوصل لاتفاق بوقف إطلاق النار في حرب الشرق الأوسط.

نهاية الحكم الذاتي الكردي

مع تزايد توجه أنور السادات العلني نحو الولايات المتحدة في أعقاب حرب تشرين الأول / أكتوبر، تعاظم تركيز السوفييت على العراق. فقد بدأت موسكو لأول مرة بتزويد صدام حسين بالمدفعية الثقيلة. مما أدى إلى تثوير الاستراتيجية العراقية المتبعة ضد الأكراد. فحتى عام 1973، كان الجيش العراقي يشن حملة في المناطق الجبلية مع قدوم الصيف ثم ينسحب إلى السهول مع بداية الشتاء. لكن في شتاء 1973 - 1974، ولأول مرة، بقي الجيش العراقي في المواقع التي استولى عليها خلال هجوم الصيف وقام

بتحصينها. وهذا يعني أن حملة الصيف التالي سوف تبدأ من مناطق أكثر عمقا داخل الأراضي الكردية؛ ومن الواضح أن العراقيين كانوا يسعون لإنهاء المعازل الكردية الحصينة من خلال حرب الاستنزاف. وسببت هذه الاستراتيجية مزيدا من القلق لأن المدفعية السوفيتية الثقيلة مكنت الجيش العراقي من محاصرة المواقع الكردية الحصينة التي تعذر حتى الآن اختراقها.

في الحادي عشر من آذار/ مارس 1974، بعد أربع سنوات تماما من عرض العراقيين الأصلي بمنح الأكراد الحكم الذاتي، أعلنوا خطة جديدة لحكم المنطقة الكردية. وفي حين تملتت الخطة الحكم الذاتي، إلا أنها اقترحت في الحقيقة تشديد قبضة السيطرة السياسية العراقية. ونظرا لأن رفض البرزاني كان أمرا محتوما، فقد بلغ اقتراح بغداد حد الإنذار النهائي. ومع استئناف الأعمال الحربية، احتدمت من جديد النقاشات الجدلية السابقة كافة حول السياسة الكردية في واشنطن:

❖ حذر الشاه من أن هزيمة الأكراد سوف تزيل أحد أقتال التوازن داخل العراق وتزيد النفوذ الراديكالي والسوفييتي في المنطقة، وتضاعف خطر التهديد للخليج وإيران.

❖ أسهمت إسرائيل بقوة في القضية بدعواتها لتقديم دعم إضافي للأكراد؛ وأثارت غولدا مائير المسألة على نحو خاص في عدد من المناسبات التي التقينا فيها خلال الرحلات المكوكية التي أدت إلى اتفاقية الفصل بين القوات في مرتفعات الجولان في أيار/ مايو 1974.

❖ كان البرزاني على أتم الاستعداد لالتقاط القفاز وقبول التحدي. فقد فسر انهيار المباحثات مع بغداد باعتباره فرصة لتخفيف صرامة القيود التي فرضها حلفاؤه وترسيخ سلطته بطريقة ما زال يعتبرها بمثابة حكم ذاتي لكن يتعذر في الجوهر تمييزها عن دولة منفصلة. في السادس عشر من آذار/ مارس 1974، عرض علينا البرزاني خيارين اثنين لضمان استراتيجيته المقترحة: 180 مليون دولار للاستقلال الذاتي التام؛ أو 360 مليون دولار لإقامة ما دعاه بالبنية التحتية «المناسبة» للاستقلال.

كان البرزاني خاضعا لدافع وحيد يركز عليه كل اهتمامه. وهو دافع ما كان بمقدور أحد النضال في سبيل الاستقلال لولاه. هذا النضال الكفاحي تخوضه الشعوب ضد قوى متفوقة، لكنه يستمر ويتعزز بواسطة إيمان استثنائي بالقضية، نوع من تجاهل وتناسي الحسابات العادية لتوازن القوى. ورغم أن الحماس والإلهام قادران في أحيان كثيرة على تعويض غياب الموارد المادية، إلا أن هناك حدا موضوعيا لا يمكن للإخلاص والتفاني تجاوزه أو تعديله. لن تحظى نسخة البرزاني من الحكم الذاتي بدعم شاه إيران أبدا (أو تركيا فيما يتعلق بهذا الأمر). ولم تكن الولايات المتحدة في موقع يؤهلها لتقديم الأموال التي طلبها. حتى رقم الحد الأدنى الذي وضعه يتجاوز الميزانية الكلية المخصصة للعمليات كافة السرية التي تقوم بها الولايات المتحدة. لكن كونغرس عام 1974، الذي كان يقتطع بشكل منهجي مخصصات

الهند الصينية في ذروة قضية «وترغيت»، سوف يرفض بالتأكيد طلب التمويل العلني لشن حرب عصابات واسعة النطاق في جبال العراق قرب الحدود السوفييتية. وسوف يكون من التهور محاولة إقناع وحث الشاه، الذي تشترك بلاده بحدود طويلة مع الاتحاد السوفييتي، بالتدخل بشكل سافر في أراضي أقرب حلفاء الاتحاد السوفييتي إليه.

أطلق طلب البرزاني سيلاً دافقاً من الاتصالات من كولبي تحذر من مغبة زيادة الدعم الأمريكي. وكان إحجام كولبي وحماس البرزاني على نفس القدر من عدم الواقعية. فقد اتفق كل المراقبين على أن البرنامج الحالي، على ضوء الاستراتيجية العراقية الجديدة، لم يكن كافياً حتى للدفاع. وبحكم منصبه مستشاراً لشؤون الأمن القومي، ضغطت من أجل زيادة المساعدات للأكراد، وطلبت من ديك هيلمز وبرنت سكوركوفت تقديم اقتراح بهذا الخصوص.

في أوائل شهر نيسان/ أبريل 1974، عرض هيلمز وسكوركوفت ما استخلصاه من نتائج، تضمنت توصية بمضاعفة الموارد الحالية: زيادة الإسهام السرية الأمريكية من خمسة إلى ثمانية ملايين دولار بينما يوفر الإسهام العلني مليوناً آخر لإغاثة اللاجئين. ووافق الشاه على زيادة حصته في البرنامج من ثلاثين إلى خمسة وسبعين مليون دولار في السنة؛ وحافظت كل من بريطانيا وإسرائيل على مساعدتهما عند مستوياتها الحالية.

ومن أجل المساعدة على صياغة استراتيجية مشتركة، إن لم يكن ثمة هدف مشترك، أصدرت التعليمات لهيلمز بإعلام الشاه والبرزاني بما يلي:

المصالح الأمريكية كما نراها هي: (أ) تزويد الأكراد بالقدر على الحفاظ على أساس معقول للتفاوض ودفع حكومة بغداد للاعتراف بحقوقهم؛ (ب) إبقاء الحكومة العراقية الحالية منشغلة بالمسألة الكردية؛ (ج) لكن دون تقسيم العراق بشكل دائم لأن إقامة منطقة كردية مستقلة لن يكون ممكناً من الناحية الاقتصادية، كما لا توجد مصلحة لدى الولايات المتحدة وإيران في إغلاق باب العلاقات الحسنة مع العراق تحت حكم قيادة معتدلة.

كما وجهت تعليمات مشابهة إلى كولبي

ادعى الجميع موافقتهم على الأهداف، لكن تفسيرات مختلف اللاعبين تفاوتت تفاوتاً كبيراً طيلة عام 1974. فوكالة المخابرات المركزية، التي أنيطت بها مسؤولية التنفيذ من الجانب الأمريكي، ترددت في تنفيذ البرنامج الجديد؛ والشاه استهدف الإبقاء على الوضع الدفاعي كما هو؛ والبرزاني سعى لإجراز النصر بموارد بالكاد تكفي للدفاع عن معاقلة الحصينة.

المشكلة في استراتيجية كولبي تمثلت في كونها مصممة بهدف تجنب مضايقة لجان الكونغرس أكثر من ملاءمتها للوضع الميداني على الأرض؛ أما المشكلة في استراتيجية البرزاني فكمنّت في استحالة تحقيقها بدون شن حرب نظامية، وليس بواسطة حرب العصابات؛ في حين كانت المشكلة في استراتيجية البيت الأبيض والإيرانيين متجسدة في الحاجة إلى الإبقاء على الوضع الحالي للحكم الذاتي الكردي إلى الأبد تقريبا، في حين يصعب الإبقاء على الوضع الراهن بواسطة العمليات السرية غير المعلنة ضد عدو مصمم وعنيد.

لقد جعل سلوك الأكراد تقويعَ حاجاتهم الفعلية أمرا صعبا في كل المراحل. ففي بعض الأحيان يبدون يائسين وفي أمس الحاجة للعون، وفي أحيان أخرى تبدو عليهم البهجة بالانتصار. على سبيل المثال، نقل إلينا الشاه في السابع والعشرين من تموز/ يوليو 1974، التماسا عاجلا من البرزاني يطلب فيه المساعدة، وأرفقه بتحذير منه يتعلق بالعواقب الوخيمة - بالنسبة لإيران والخليج برمته - إذا انهارت المقاومة الكردية.

لكن بعد بضعة أسابيع (في أوائل أيلول / سبتمبر) اقترح البرزاني القيام بعمليات هجومية كردية ضد حقول النفط في كركوك. رفضنا الاقتراح في الثامن عشر من أيلول / سبتمبر لأننا لم نكن نريد أن تتفاقم أزمة الطاقة - الخطيرة أصلا - عبر دورة من العنف تستهدف المنشآت النفطية في الشرق الأوسط. لكن ضغوط البرزاني من وقت لآخر من أجل شن الهجمات أزرت حجة المعارضين لتقديم معونات إضافية للأكراد على أساس الزعم بأنهم يمتلكون حتما ما يكفي من الموارد للدفاع عن معاقلمهم إذا كانوا يضغطون في سبيل الحصول على أسلحة إضافية لشن هجوم كبير.

نظريا، كان صيف عام 1974 وقتا مثاليا لمراجعة الوضع. لكن ظهرت عقبتان اثنتان. فالمراقب الخارجي وحده القادر على التفكير في الأحداث بعد التحرر من قيود الزمن. كان صيف عام 1974 متخما بالأزمات، والعديد منها يدعونا لتركيز الانتباه: ففي أيار/ مايو، الرحلات المكوكية إلى سورية؛ وفي حزيران / يونيو، الزيارات الرئاسية إلى الشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي؛ وفي تموز/ يوليو، الأزمة في قبرص؛ وفي آب / أغسطس، استقالة نيكسون؛ وبعد ذلك، الفترة الانتقالية، قبرص، الانفراج، انهيار اتفاقية التجارة، المأزق الدبلوماسي في الشرق الأوسط، وأخيرا ذروة المأساة في الهند الصينية. إذ لم تكن هناك فسحة متاحة من الوقت لإجراء مراجعة منهجية للخيارات في المناطق الكردية النائية.

لكن حتى لو لم يواجه صناع القرار السياسي أي تحد آخر، أشك بأنهم سيكتشفون خيارا أفضل من استمرار البرنامج. فلو لم تنشأ البرنامج السري في عام 1972 لانهزم الأكراد بسرعة كبيرة. لقد زودنا العقدان الأخيران بفرصة مناسبة لتتعرف على أساليب صدام حسين ونزيل كل الشكوك حول حقيقة أن استسلام الأكراد ما كان ليحسن مصيرهم. بحلول صيف عام 1974، لم يطرأ تحسن على خياراتنا. ولو

قبلنا بنصيحة وكالة المخابرات المركزية ولم نقدم أية موارد إضافية، لانهار الأكراد بالتأكد. لم نكن نملك خيار الدعم العلني في حرب على هذا القدر من الصعوبة اللوجستية، والمسافة النائية، والالتباس بالنسبة للرأي العام الأمريكي. فالنصر الذي سعى البرزاني لتحقيقه كان يتطلب تدخلًا إيرانيًا سافرًا ومدعومًا من الولايات المتحدة. لكن فتح جبهة جديدة، مع التداعي والانهيار في فيتنام، والوضع المحفوف بالمخاطر في الشرق الأوسط، وتعرض الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب للهجوم، سيكون عملاً طائشاً يغامر بمصير حليف، علاوة على رفضه الأكيد من قبل الكونغرس.

حين شرحت للرئيس الجديد تفاصيل العملية الكردية في السادس والعشرين من آب / أغسطس 1974، أعلمته بأن الشاه يفكر بإرسال قوات نظامية (كان لديه مستشارون ومساعدون موجودون هناك يتكثرون بالزلي الكردي). لكنني حذرت من أن هذا العمل، مهما كان مغرباً، سيكون مفتوح النهاية وبالغ الخطورة. وكنت أميل إلى تناسي الموضوع، إلا إذا وجه الرئيس تعليماته بخلاف ذلك، لكنه لم يؤيده.

حوصرت في خضم تيارات متلاطمة ومتقاطعة، ولذلك عثرت على وسيلتين نافعتين كحل مؤقت للمعضلة. فقد خصصنا مساعدات مالية — اقتصادية علنية لإغاثة اللاجئين الأكراد. وفي السادس والعشرين من آب / أغسطس، وافق فوردي على خطة كنت أقوم أنا والسفير الإسرائيلي سيمحا دينيتز بتطويرها منذ عدة أسابيع. والخطة تقوم على نقل المعدات السوفييتية التي غنمتها إسرائيل في حرب عام 1973 إلى الأكراد. وسوف نعوض إسرائيل بالأسلحة الأمريكية المماثلة (تحوّلت العملية إلى كابوس بيروقراطي تطلب شهوراً من المفاوضات بين الوكالات والمؤسسات المعنية). في النهاية، تم نقل ما قيمته 28 مليون دولار من المعدات السوفييتية إلى أن نفذ ما لدى إسرائيل من أسلحة سوفييتية تناسب الحرب في المناطق الكردية.

بحلول خريف عام 1974، ومع اشتداد زخم الهجوم العراقي على الأكراد، تلقينا بشكل متزايد طلبات كردية عاجلة لتقديم معونات إضافية، صادق عليها الشاه في أغلب الأحيان. لكن كل الطلبات عارضتها وكالة المخابرات المركزية. على سبيل المثال، ذكر كولبي في الثاني والعشرين من أكتوبر 1974 أن أكثر خطوط الإمداد كفاءة بين إيران والأكراد ومركز قيادة البرزاني يتعرض للتهديد. ومع ذلك، أوصى «بعدم زيادة مستوى الدعم الذي تقدمه» لأن ذلك سيعرض سرية العملية للخطر، كأنما السرية أكثر أهمية من ورطة الأكراد: «يبلغ إجمالي مساعدتنا للبرزاني خلال السنوات المالية 1973، 1974، 1975، مقدار عشرين مليون دولار، كما شملت 1250 طناً من الذخائر والقذائف.. الإيرانيون قادرون على تقديم كل ما يحتاجه الأكراد من عون، وتوصي الوكالة بأن يترك أمر زيادة العون للأكراد إلى الإيرانيين». لكن إذا تجاوز الشاه كثيراً مبلغ 75 مليون دولار من المساعدات التي يقدمها الآن، فسوف يواجه نفس مشكلة إسرائيل. وإذا لم نقدم أسلحة بديلة، فسوف يضعف قواته المسلحة ذاتها. لكن إن فعلنا، سوف نجد أنفسنا في معركة يائسة مع الكونغرس.

انهيار المقاومة الكردية

عند هذه المرحلة، حين كان العراق يحقق تقدماً بطيئاً لكن مطرداً، قرر الشاه فجأة وبدون سابق إنذار أن ينسحب من اللعبة. فقد شهد سنتين من التدهور المستمر للسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة. لم يعترض على أي من قراراتنا المتعلقة بتقديم العون للأكراد، ربما لأنه خشي من أن تضعف المبالغة في التعبير عن شكوكه حول ثباتنا وتصميمنا العلاقة التي أسس عليها أركان أمن بلاده. لكن قطع التمويل عن الهند الصينية في هذه اللحظة بالضبط لا يمكن أن يشجع الشاه على المخاطرة بتوريط بلاده في حرب سافرة مع العراق، وهي خياره الوحيد المتبقي، أو تجاهل حدوده الطويلة مع الاتحاد السوفييتي دون تطمينات قاطعة وتأكيدات صارمة من جانب الولايات المتحدة، وهي تطمينات وتأكيدات لم نكن في موقع يؤهلنا لتقديمها.

لذلك قرر الشاه تغطية الانسحاب بعباءة فن الحكم. ففي اجتماع عقده معي في زيوريخ في الثامن عشر من شباط / فبراير 1975، عند نهاية رحلتي المكوكية «الاستكشافية» في الشرق الأوسط، أعلمني دون سابق إنذار أنه يستكشف إمكانية إجراء مفاوضات مع صدام حسين. نقلت الأمر إلى فورد:

«الشاه» يخطط، رداً على عرض عراقي، للاجتماع برجل العراق القوي، صدام حسين. وقال إنه لا يمكن أن يقبل بدولة كردية متمتعة بالحكم الذاتي وخاضعة لهيمنة حكومة العراق المركزية الشيوعية. وهو يشتهب بأن العراقيين سوف يثيرون بعض الحوادث على طول الحدود العراقية - الإيرانية التي قد تؤدي إلى تدويل المسألة الكردية، وعرضها أمام مجلس الأمن، الأمر الذي يعتبره ضاراً. باختصار، يبدو أنه عرضه لإغراء محاولة التحرك باتجاه بعض التفاهم مع العراق فيما يتعلق بالأكراد، لكن من المفهوم أنه يشك بإمكانية ذلك. وينوي في هذه الأثناء الاستمرار في دعمه للأكراد.

ذكرت الشاه بتحذيراته المتكررة من أن انهيار الأكراد سوف يزعزع استقرار المنطقة برمتها. وحذرته من أن كل التأكيدات التي يقدمها صدام حسين فيما يتعلق بحكم المنطقة الكردية ستكون لا قيمة لها. ونظراً لأن السوفييت سوف يعتبرون تراجع إيران رمزاً دالاً على تنامي ضعف الغرب، فإن مغامراتهم ستزداد على الأرجح حتى على تلك الجبهة.

ثبت أن النقد القاسي الذي وجهته كان أكاديمياً ولا علاقة له بالممارسة العملية. ونظراً لأن الأكراد غير قادرين على الاستمرار اعتماداً على البرنامج السري، فإن متابعة الكفاح قد تطلب نوعاً من التدخل الإيراني العلني مدعوماً من قبل الولايات المتحدة. أما ما يلزم لتحقيق هذا المشروع حسب التقديرات فكان فرقتين عسكريتين إيرانيتين وميزانية سنوية بحدود 300 مليون دولار. ولم يكن الإيرانيون يحتاجون إلا إلى إلقاء نظرة على ما نشره وسائل إعلامنا حول الهند الصينية ليعرفوا حقيقة عدم وجود تأييد داخلي من أي نوع كان لمثل هذه السياسة.

في الثاني والعشرين من شباط / فبراير، وبعد وقت قصير من لقائي مع الشاه، أعلمت دينيتز بما يلي:

يخشى «الشاه» من أن يكون الكرد في حالة إنهاك شديد. وقد يبدأ مفاوضات مع العراقيين إذا التقى الجانبان في اجتماع أوبك، في مقابل الحق بالاعتراض على من يعينونه إذا ما طرد البرزاني. حذرته بقوة من مغبة القيام بذلك.

في التاسع من آذار / مارس، شرحت الأمر بالتفصيل لرايين بعد إعلان الاتفاقية التي توصل إليها الشاه وصادم حسين:

في زيوريخ، أخبرني عن الأمر بطريقة افتراضية. قال: «إذا قابلت صدام حسين في الجزائر (في اجتماع أوبك)». وضعها أمامي كفكرة، كشفتها وأكدها الاتفاقية. قلت له مشدداً على أنها فكرة سيئة - خصوصاً تصديقه تأكيدات العراقيين بعدم تعيين شيوعي هناك «في منطقة الحكم الذاتي الكردية».

لم يذكر الشاه أن الصفقة كانت وشيكة أو أنه سيقبل بسيطرة عراقية كاملة على المنطقة الكردية. ونتيجة لذلك، بقيت مستمرا في تشجيع البرزاني. في العشرين من شباط / فبراير، بعثت إليه برد على رسالته التي يقترح فيها إجراء لقاء شخصي بيننا:

أسعدني تلقي رسالتك المؤرخة بـ 22 كانون الثاني / يناير. أريدك أن تعرف بأننا معجبون بك وبشعبك وبالجهد الباسلة التي تبذلها. فالصعوبات التي واجهتها مرعبة، وأنا أقدر كثيراً تقويمك للوضع العسكري والسياسي. ويمكنك التأكد بأن رسائلك تنال أقصى قدر من الاهتمام الجدي على أعلى المستويات في حكومة الولايات المتحدة بسبب الأهمية التي نعزوها إليها.

إذا رغبت بإرسال مبعوث موثوق إلى واشنطن لتقديم مزيد من المعلومات حول الوضع لحكومة الولايات المتحدة، فسوف يشرفنا ويسعدنا استقباله.

وبعد أكثر من أسبوعين بقليل، أي في السادس من آذار / مارس حين كنت أستعد للقيام بالرحلات المكوكية في الشرق الأوسط الذي وصلت فيه المفاوضات إلى طرق مسدود، أذهلنا الشاه بالبيان الذي أعلن فيه التوصل إلى اتفاقية مع صدام حسين يتخلى بموجبها عن الأكراد في واقع الأمر. أغلق الشاه حدوده وأوقف المساعدات كافة للأكراد مقابل بعض التنازلات العراقية في شط العرب؛ الممر المائي الذي يعين الحدود الإيرانية العراقية.

على الصعيد الإنساني، كان تصرف الشاه وحشياً ولا يمكن الدفاع عنه. لكن فيما يتعلق بالتقويم الواقعي لأمن إيران، يمكن تفهم قراره مهما كان مؤلماً. التدخل الإيراني السافر وحده هو القادر على إنقاذ الأكراد الآن، ومن المؤكد أن التكاليف ستتجاوز مبلغ الـ 360 مليون دولار الذي طلبه البرزاني في

عام 1974. ولم تكن الولايات المتحدة، وقد انشغلت بالتخلص من إيسار الهند الصينية، قادرة حتى على التفكير بفتح جبهة عسكرية جديدة، بل إن من المشكوك فيه حصول الفكرة حتى على الغطاء السياسي، نظرا لموقف الكونغرس.

لم أبه بما فعله الشاه. ولا بأساليبه المخادعة. في العاشر من آذار / مارس، أرسلت برقية متحفظة لم أصل فيها إلى حد المصادقة على تصرفاته، وأشارت فيها ضمناً إلى أن الشكوك تراودني حول المكاسب والفوائد التي يبدو أن الشاه يخبئها لنفسه:

فيما يتعلق بالمسألة الكردية، ليس لدي الكثير لأضيفه على ما قلته لك شخصياً في لقائنا الأخير. هذا أمر متروك لك يا صاحب الجلالة كي تقررته تبعاً لمصالح بلدك. وتبقى سياستنا كمعهدنا دائماً قائمة على دعم إيران باعتبارها دولة صديقة ومخلصة للولايات المتحدة. لسوف أتابع باهتمام كبير بالطبع ارتفاع وتطور العلاقات العراقية - الإيرانية، والسياسة العراقية في منطقتكم عموماً وتجاه الاتحاد السوفييتي على وجه الخصوص.

حين انتهى كل شيء، هاجم أبطال المواجهة (بمفعول رجعي) إدارة الرئيس فورد بكل عنف - وتوجهت سهامهم إلي على وجه الخصوص - بسبب «التخلي» عن الأكراد. لكن الشاه اتخذ قراره، ولم نكن نملك لا حججاً منطقية ولا استراتيجيات معقولة لإقناعه بالعدول عنه. أما الحل الذي اقترحه بعض منتقدي سياستنا (تهديد الشاه بقطع المساعدات) فليس له أي معنى منطقي. فكيف يمكن أن نستحث حليفاً رئيسياً لبدء عمليات عسكرية بدون دعم منا - وهو الخيار الوحيد حين كان الكونغرس يتخلى عن الحلفاء والسكين على أعناقهم؟

فالأحداث التي وقعت منذ سقوط الشاه أثبتت صوابية حكمنا بأن إيران الصديقة دولة لا غنى عنها تقريباً للتوازن الإقليمي والعالمي على حد سواء. وكان من الطيش والتهور وعدم المسؤولية زعزعة استقرار دولة حليفة أخرى عبر شن هجوم سياسي على الشاه أو قطع المساعدات عن إيران. لم يكن التزامنا بالدفاع عن إيران منة يمكن التراجع عن تقديمها حين نغضب، بل هو تعبير عن مصالحنا الجيوسياسية. لذلك توجب علي أن أكون شاهداً على استعباد شعب صديق آخر، وأنا مدرك بأن أزمنا الداخلية التي أصابتنا بالشلل كانت عاملاً أسهم فيما حدث، برغم إمكانية استخدام تصرف الشاه كذريعة تبريرية.

مع انهيار المقاومة الكردية، بدأت مناورة واشنطن النمطية المعتادة التي تستهدف توزيع اللوم. إذ كان كولبي أول من تحدث. في الثالث عشر من آذار / مارس، مستغلاً مناسبة طلب البرزاني المحموم للحصول على مساعدة أمريكية مباشرة ليقترح فصل وكالة المخابرات المركزية عن المشروع برمته. ولأن السياسة الأمريكية اقتضت تقديم العون عن طريق إيران، كما كتب كولبي، فإنه من الصعب الدفاع عن أية مساعدات مباشرة للأكراد الآن، وقد أخذت المقاومة بالانهيار، مقارنة بحالتها في السابق. وشكك

برغبة الشاه في الاستمرار بلعب دور الوسيط لتوصيل الأموال الأمريكية، بعد أن أنهى مساعداته هو إلى البرزاني. ومن أجل كسب الوقت، أصر كولبي على أن الطلب الكردي يحتاج إلى دراسة عند عودتي من رحلاتي المكوكية في الشرق الأوسط، وهو يعلم جيداً من تقاريره الاستخبارية أنه بحلول ذلك التاريخ سيكون الوقت قد فات. في هذه الأثناء، أوصى كولبي بدفع حصة الوكالة من المعونات عن شهر آذار/مارس، نظراً لأن الأكراد عاطفيون وطائشون، وهي معونة تافهة مقارنة بحجم المأساة التي توشك أن تحل بالأكراد.

وكما حدث، لم يتمكن ممثلو كولبي في منطقة العمليات من إجبار أنفسهم على اتخاذ مثل هذا الموقف اللامبالي. وحتى هذه النقطة، كانوا بدون استثناء يعارضون تقديم أية مساعدات إضافية إلى الأكراد - أو على الأقل هذا ما نقله كولبي إلى البيت الأبيض.

لكن مع قيام صدام حسين بشن هجوم شامل على الأكراد، شعر ممثلو وكالة المخابرات المركزية فجأة بالمأساة المروعة التي كشفت حولهم. وحين كنت في جولتي المكوكية في الشرق الأوسط، نقلوا إلي طلبات العون اليائسة من الزعماء الأكراد متبوعة بالعديد من الملاحظات التوبيخية عندما لم يستجب أحد لها. ومثلما حدث في الهند الصينية، إذ كان إلقاء المسؤولية على الآخرين هو عنوان اللعبة، وكان مكتبي هو المكان المختار لكي يتحملها. إن أية زيادة إضافية في المساعدات الأمريكية التي وصلت إلى الأكراد كانت نتيجة للضغوط التي مارستها لمغالبة معارضة وكالة المخابرات المركزية طيلة سنة كاملة. أما السبب الذي دفعني الآن لعدم الاستجابة للصرخات اليائسة المطالبة بمد يد العون فيرجع إلى عدم وجود ما أقوله، فليس من الممكن تقديم أي معونة طارئة والحدود الإيرانية مغلقة أمامنا.

انتهت الأزمة الكردية نهاية حزينة، كما حصل مرة أخرى بعد عشرين سنة لأسباب أقل وجاهة: المنطقة الجغرافية الوعرة، وتناقض الدوافع لدى الدول المجاورة، البواعث المتعارضة داخل المجتمع المحلي الكردي ذاته. أما أولئك الذين تحدثوا فيما بعد، مدفوعين بمبادئهم الأخلاقية القويمة، عن «المصلحة الذاتية» و«الخيانة» - بعد أن التزموا الصمت، أو فعلوا أسوأ من ذلك، إزاء المأساة الأشد ترويعاً في الهند الصينية - فلم يقدموا قط مسارا بديلاً كان بمقدورنا في الحقيقة اتباعه.

وباعتبارها «دراسة حالة»، تقدم المأساة الكردية تشكيلة متنوعة من النتائج المستخلصة: الحاجة لتوضيح الأهداف منذ البداية؛ وأهمية وصل الغايات بالوسائل المتاحة؛ وضرورة مراجعة العملية بشكل دوري؛ وأهمية الانسجام واللحمة بين الحلفاء. كل هذه القواعد الأساسية جرى اتباعها من وقت لآخر، وإن لم يكن بالقدر المطلوب من العناية. لكن ثبت أن تطبيقها على الحالة المعنية كان عملية صعبة ومراوغة.

لم نتمكن لأسباب متعددة من إنتاج الموارد المطلوبة للنجاح، لكننا بقينا غير مستعدين لمواجهة عواقب التراجع والتخلي عن المشروع. لذلك جهدنا للإبقاء على الوضع العسكري كما هو وإنهاك

عدونا بالتدريج. لكن ما لم يكن بمقدورنا معرفته عند انطلاق المشروع الكردي هو المدى الذي يمكن للاضطراب والاختلاف في الداخل أن يضعف قدرتنا على الاحتمال. وحتى من منظور العقدين الأخيرين، تقلصت رغبتني ببدائل المسار الذي اخترناه. فلورفضنا القيام بالعملية الكردية عام 1972، وتركنا العراقيين أحرارا لكي يركزوا جهودهم على الخليج، لتغير تماما المسار اللاحق للدبلوماسية الشرق أوسطية، خصوصا خلال وبعد حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973. لكن بالنسبة للشعب الكردي، الضحية الدائمة للتاريخ، لا يقدم ذلك أي عزاء بالطبع.



الجزء الثاني

العلاقة الأطلسية



obeikandi.com

استعادة وحدة الغرب

كان جيرالد فورد من جيل الجمهوريين الذين وجهوا تحول حزبهم في الأربعينيات من الانعزالية إلى دعم مشروع مارشال وتحالف دول شمال الأطلسي. شعر فورد بالتزام عميق تجاه الشراكة الأطلسية؛ وكانت الروابط الوثيقة مع أوروبا الغربية تمثل نزعة متأصلة فيه. وباعتباره قادما من الغرب الأوسط، كان موقفه في هذا السياق مماثلا لموقف هاري ترومان، الذي أجاب حين سألته عن الإنجاز الذي يفخر به: «ألحقنا هزيمة كاملة بأعدائنا ودفعناهم للاستسلام. ثم ساعدناهم على استعادة عافيتهم، والتحول إلى الديمقراطية، والانضمام مجددا للأسرة الدولية».

لكن بحلول الوقت الذي دخل فيه فورد البيت الأبيض، كانت علاقات أمريكا مع أوروبا تمر بأزمة غير متوقعة. فمن ناحية، تحققت إلى حد كبير أهداف مشروع مارشال منذ عشرين سنة. وأعدت دول أوروبا الغربية بناء اقتصاداتها، ولم تعد تخشى - تقريبا - من غزو سوفياتي بالرغم من النمو الهائل للقوة السوفييتية، سيما وأن آخر القضايا العالقة التي يمكن أن تؤدي إلى حرب في أوروبا قد تم حلها برعايتنا في عام 1971، حين ضمن اتفاق القوى الأربع حرية الوصول إلى برلين الغربية. في ذات الوقت، بدأت أوروبا الانتقال من التكامل الاقتصادي إلى التكامل السياسي.

لكن لم تظهر أية مبادرة في ميدان العلاقات الأطلسية منذ اغتيال الرئيس كينيدي. وتراوحت المواقف الأوروبية تجاه حرب فيتنام بين الشعور بالحرج والعداء الصريح؛ وكانت أوروبا خائفة من أن تفقد الولايات المتحدة اهتمامها بقيادة العالم وقلقته بشأن تعريفنا للدور العالمي في آن معاً.

مع نهاية حرب فيتنام، حسب نيكسون (وأنا معه) بأن الوقت قد حان لإعادة الحياة من جديد للتحالف الأطلسي. وأطلقت باسم الرئيس مبادرة في هذا الخصوص دعوتها «سنة أوروبا»⁽¹⁾. ولربما غالت المبادرة في خطابيتها الطنانة، لكن عند استعادة أحداث تلك الفترة، لن أجري أي تغيير على التحليل الذي حددت به أهدافها (التي لم يتحقق بعد العديد منها)، وذلك في خطاب ألقته في نيويورك في الثالث والعشرين

من نيسان / أبريل عام 1973:

هنالك جيل جديد في أوروبا لا تمثل الحرب وعواقبها بالنسبة له تجربة شخصية، ولذلك يأخذ الاستقرار قضية مسلماً بها. لكنه أقل التزاماً بالوحدة التي جعلت السلام ممكناً، وبالجهد المطلوبة للحفاظ عليه. في الولايات المتحدة، عززت عقود من الأعباء الدولية، وأكدت خيبات الأمل من الحرب في جنوب شرق آسيا، موقفاً متردداً يحجم عن التورط المستدام في المشكلات العالمية على أساس المسؤولية الأمريكية المتفوقة.

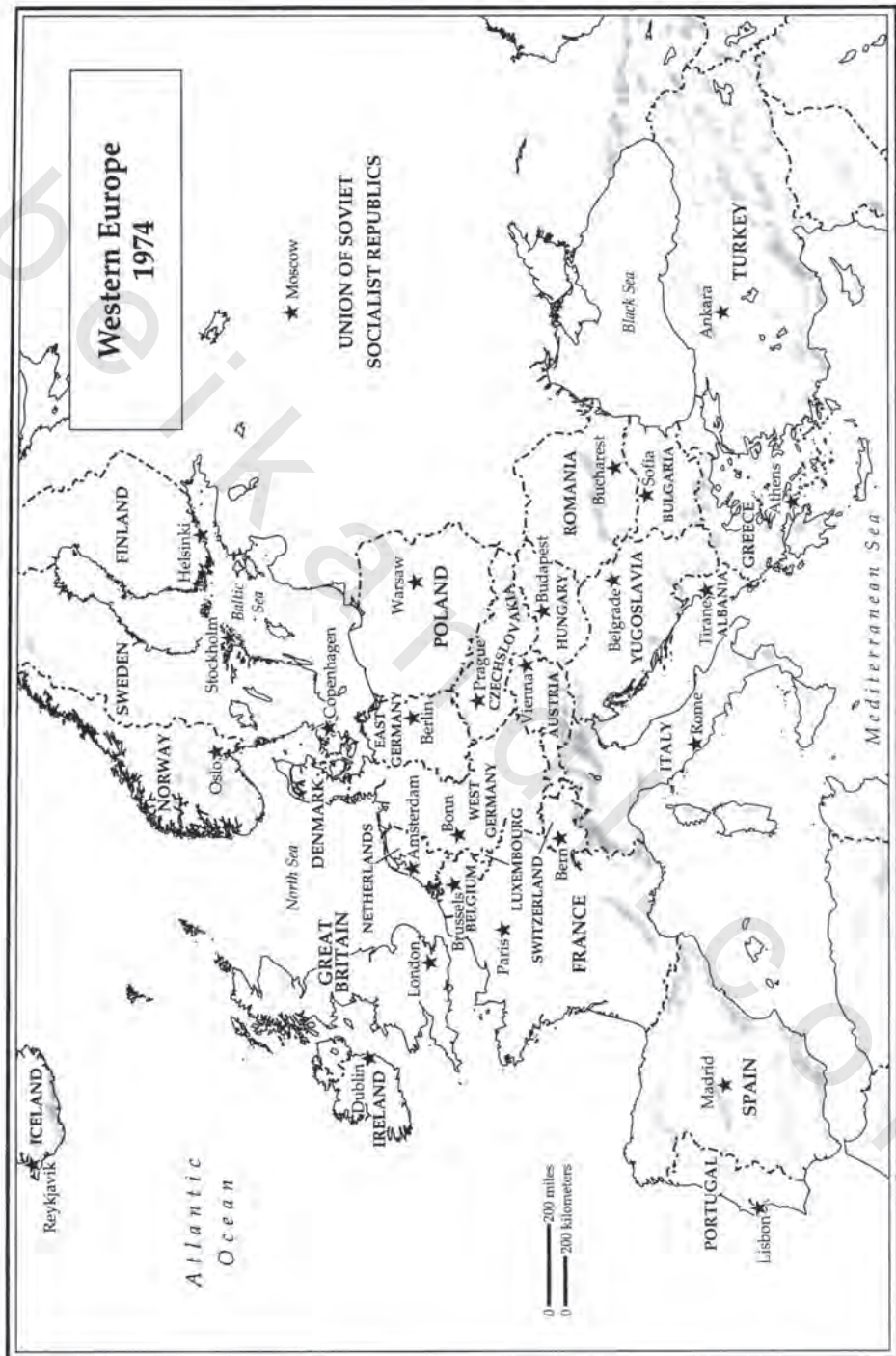
دعوت لعقد قمة لزعماء التحالف الأطلسي لتحديد أهدافه للربع الأخير من القرن، والعلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية، التي كانت تتوسع من ستة إلى تسعة أعضاء في الأول من كانون الثاني/يناير 1973، وتتخذ خطواتها الأولى باتجاه تنسيق سياستها الخارجية.

تبين أن المبادرة لم تكن صائبة. فمع كشف حقائق جديدة عن قضية «وترغيت» التي تهز واشنطن كل يوم تقريباً، لم يتلهف أي زعيم أوروبي للمخاطرة بموقفه الداخلي أو لحضور قمة مع رئيس أمريكي يتعرض للهجوم من كل حذب وصوب، بحيث تتآكل قدرته على تقديم التزامات بعيدة المدى بشكل واضح للعيان.

واجهت مبادرة «سنة أوروبا» على الفور حقيقة أن حلفاءنا الأوروبيين كانوا، في أوائل السبعينيات، أكثر انشغالاً بالاندماج الأوروبي مقارنة بالتماسك الأطلسي. ووجدت أوروبا — خصوصاً دولها القديمة الراسخة مثل بريطانيا وفرنسا — الفترة الانتقالية إلى مرحلة ما فوق القومية مرحلة صعبة ومؤلمة. وكما زاد تعقيد عملية الاندماج الأوروبي، تقلص استعداد مؤيديها لتحمل أية مقاطعة أو إضعاف لها من قبل المخططات الأمريكية، التي تروج لتعاون أطلسي أوسع نطاقاً، مهما كانت حسنة النية.

ضمن هذا السياق، جرت معايينة مبادرتنا لتعزيز المشاورات بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة — لا سيما في فرنسا، وغيرها كذلك — باعتبارها خدعة أمريكية تستهدف إحباط وإعاقة انبعاث هوية أوروبية خاصة ومؤسسات أوروبية خالصة. فإذا ما أصبحت الولايات المتحدة جزءاً عضوياً في كل هيئة استشارية أوروبية، فما هي ميزة الجماعة الأوروبية، حسب رأي المعارضين. أما الرد الأمريكي فكان يؤكد على أنه إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من الانضمام إلى الحوار إلا بعد أن تتخذ الآلية الأوروبية البطيئة قراراتها، فما هي قيمة الشراكة الأطلسية؟ بعد مضي ربع قرن، ما زال الجدل قائماً مع انتقال أوروبا لاستخدام عملة مشتركة.

بحلول الوقت الذي أصبح فيه فوررد رئيساً، ارتهنت العلاقات الشخصية بين الزعماء الرئيسيين للتحالف الأطلسي إلى حد بعيد بهذه الخلافات الجدالية. لقد أعجب نظراء نيكسون الأوروبيون بفهمه وحسمه. لكن لم تتح له سوى فرص قليلة ليضع التزامه العميق بالعلاقات الأطلسية موضع التطبيق العملي، آملاً بأن يعود إلى أولوياته العاطفية حالما تنتهي حرب فيتنام.



وكما حدث، أدت السنة الأولى التي أعقبت الحرب إلى جدل خلافي بدلاً من تكريس الوقت للقضية. فقد شكك الأوروبيون باستراتيجيتنا خلال حرب الشرق الأوسط، وخافوا على استقرارنا الداخلي بسبب أزمة النفط وقضية «ووترغيت»، ووجدوا بؤرة لتركيز مخاوفهم وقلقهم في المماحكة المغالية في التشبث بالقانون حول كيفية تعبير الحلفاء عن أهدافهم المشتركة في مبادرة «سنة أوروبا».

نتيجة لذلك، افتقدت علاقات نيكسون مع زعماء أوروبا أية حميمية خاصة. وحين استلم منصبه، لم يهتم كثيراً برئيس وزراء بريطانيا هارولد ولسون، وكان اهتمامه أقل بحزب العمال الحاكم. ونظراً لكونه الوحيد الذي تنبأ (وجاهر بنبوءته) بفوز المحافظين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران / يونيو 1970، ابتهج نيكسون كثيراً حين فاز إدوارد هيث فعلاً إلى حد أنه اتصل بي أربع أو خمس مرات عبر خط هاتفي مفتوح إلى مدينة المكسيك ليعبر عن سروره ويؤكد على بصيرته الناقبة.

ومع ذلك، ثبت أن العلاقة مخيبة لآمال الطرفين. لسبب واحد، يتمثل في أن هيث، الواسع المعرفة الشديد الذكاء، يشارك نيكسون في العديد من السمات الشخصية التي تجعل من الصعب على الاثنين - اللذين يفضلان الوحدة والعزلة في الجوهر - إقامة رابطة شخصية بينهما. فعلى شاكلة نيكسون، لم يكن هيث يشعر بالارتياح في العلاقات الشخصية، بل في المقابلات الفكرية المعدة بعناية والمنظمة بدقة. صحيح أنه كان أقل ارتياباً، لكنه لم يكن أكثر ثقة بالآخرين. ويمكن للسحر في شخصيته أن يتناوب مع التحفظ البارد، علاوة على أن تغير حالته المزاجية قد يبلغ مرتبة الخطر من ناحية عدم توقع ردة فعله. بعد كل محادثة مع هيث، كان نيكسون يشعر بنوع من الرفض، ثم بدأ يعتبر موقف رئيس الوزراء تجاهه بأنه يقترب من حافة الكياسة الاستعلائية (مع الأخذ بعين الاعتبار أن عتبة شعور نيكسون بمثل هذه المواقف كانت منخفضة كثيراً).

بغض النظر عن العلاقات الشخصية، كان لا بد أن تؤدي حماسة إدوارد هيث لتفوق الثقافة الأوروبية إلى بعض البرودة في شخص مثل نيكسون تزامن نضجه السياسي مع نمو التحالف الأطلسي. في عام 1962، كان هيث المفاوض الرئيسي لانضمام بريطانيا إلى الجماعة الأوروبية. في غضون ذلك، أفتع نفسه بأن اعتراض الرئيس الفرنسي شارل ديغول على انضمام بريطانيا عام 1963 قد نتج عن استثناء فرنسا من اتفاقية «ناسو» حول التعاون النووي بين الرئيس كنيدي ورئيس الوزراء البريطاني هارولد مكميلان. كان هيث مصمماً على عدم إعطاء فرنسا أية ذريعة لاتهام بريطانيا بالتبعية للولايات المتحدة. فهو الزعيم البريطاني الوحيد الذي قابلته ولم يكتف بالامتناع عن تنمية وتعزيز «العلاقة الخاصة» مع الولايات المتحدة فحسب، بل سعى بنشاط لخفض درجتها ومنح أوروبا المكان الأول في السياسة البريطانية. كل ذلك أدى إلى حقبة غير مسبوقة من التوتر في العلاقات الأنغلو-أمريكية.

علاقة نيكسون بالمستشار الألماني ويلي براندت بين عامي 1969 - 1974، لم تعد في أفضل حال كما كانت. فقد عكس براندت، إحدى الشخصيات المؤثرة في حقبة ما بعد الحرب، على نحو فردي تقريباً السياسة الألمانية تجاه أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. وحين استلم الحكم عام 1969، كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية ما تزال تتبنى ما دعي بـ «مبدأ هالشتاين»، الذي تقطع ألمانيا بموجبه علاقاتها الدبلوماسية مع أي بلد يعترف بألمانيا الشرقية الدائرة في فلك السوفييت. ومع نجاح نظام ألمانيا الشرقية في توطيد أركانه، أدى «مبدأ هالشتاين» إلى عزلة ذاتية أبعدت ألمانيا الاتحادية عن عدد متزايد من الدول، خصوصاً في العالم الثالث.

صمم براندت على زيادة خيارات ألمانيا الدبلوماسية. فقد كان نزاعاً إلى الحدس أكثر من التحليل، وإلى العاطفة أكثر من الحسابات العقلانية، فهو المدافع الشجاع عن حرية برلين خلال الحصار الذي فرضه ستالين بين عامي 1948 - 1949. كما كان مؤيداً متحمساً لإعادة توحيد ألمانيا، لأن الوحدة هي القدرة على إنهاء الخطر المحدق ببرلين - المحاصرة بأراضي ألمانيا الشرقية الشيوعية - وسعى طيلة الخمسينات كمحافظ برلين، إلى تحقيق هذا الهدف بالتنسيق مع حلفاء ألمانيا. لكن بناء جدار برلين عام 1961، دون معارضة مهمة من الحلفاء، زرع إيمانه بالرأي السائد الذي يقول: إن لحمية وتماسك الحلفاء سوف يترجمان بشكل آلي إلى توحيد ألمانيا. ومنذ ذلك الوقت، أيد براندت تقارباً ألمانياً جزئياً على الأقل مع الاتحاد السوفيتي. وحين أصبح مستشاراً عام 1969، طبق ذلك عملياً واختتمه بمعاهدة ثنائية مع السوفييت قبلت في واقع الأمر تقسيم ألمانيا بينما طمحت لتخفيف الحواجز الفاصلة بين الدولتين الألمانييتين.

بالنسبة لزملاء تربوا في الحرب الباردة، مثل نيكسون - وقادة أوروبيين خافوا من انبعاث القومية في ألمانيا، مثل ولسون والرئيس الفرنسي جورج بومبيدو - كانت الدبلوماسية الألمانية المنفصلة تثير الارتياح. فقد خشوا أن تتحول توجهات براندت التي عرفت باسم «السياسة الشرقية» (Ostpolitik) إلى قومية ألمانية، تفصل الجمهورية الاتحادية عن التحالف الأطلسي، وتحصن الاتحاد السوفيتي في وسط أوروبا. أعجبنى براندت، ونال احترام نيكسون. وبالرغم من قلقنا حول القومية المحتملة في «السياسة الشرقية»، إلا أننا حاولنا إبطال جانبها المثير للمخاوف عبر التعاون في تطبيقها. وكانت القناة الخلفية الممتدة بين البيت الأبيض وبون والكرملين هي التي جعلت من الممكن إجراء المفاوضات بين القوى الأربع حول حرية الوصول إلى برلين⁽²⁾.

بالرغم من شعور براندت بالامتنان لجهودنا المبذولة لتسهيل «السياسة الشرقية»، إلا أن العلاقة بين نيكسون في البيت الأبيض وبراندت لم تكن دافئة على الإطلاق. فقد اقتصرت بلاغة براندت على المناسبات العامة. أما على المستوى الشخصي، فكان ميالاً إلى الصمت التأملي - على الأقل مع نيكسون -

ومتشغلا بشكل حصري تقريبا بقضايا ألمانيا. ومع تركيز براندت على ألمانيا ونيكسون على آسيا، لم تتح سوى قلة قليلة من الفرص لإقامة حوار استقصائي بينهما حول النظام العالمي الذي انبثق آنذاك.

علاقات نيكسون مع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو بدأت بداية جيدة. فقد كان نيكسون معجبا بشارل ديغول، وقدر بومبيدو حقيقة أن نيكسون كان أول رئيس دولة يعلن أنه سيحضر مراسم تأيين ديغول في كنيسة نوتردام في الثاني عشر من تشرين الثاني / نوفمبر 1970، وبالتالي ضمان حضور العديد من رؤساء الدول.

كنا نتعاطف - أنا ونيكسون - مع مسعى ديغول ليكون لفرنسا صوت مستقل في الدفاع والسياسة الخارجية. ولذلك كانت لقاءاتنا الأولى مع خليفته بومبيدو حارة ومثمرة. فقد كان بومبيدو حكيماً، واسع المعرفة، ومتوازناً، تابع سياسات ديغول من دون تعالي وتحفظ، الرجل العظيم. علاوة على أن تحليل بومبيدو العام للشؤون الدولية كان مشابهاً تماماً لتحليل نيكسون. كما قدم عوناً كبيراً لتسهيل زيارتي السرية إلى باريس من أجل مفاوضات السلام حول فيتنام - دون أن يطلب، أو حتى يلح إلى الحصول على شيء بالمقابل. اشتهر بومبيدو بموهبته في التعبير عن الحكم المأثورة بأسلوب بارع يوهم بالتناقض. فحين شرحت له بطريقة قانطة المأزق في المفاوضات الفيتنامية، واساني قائلاً ببصيرته الثاقبة إن مشكلتي على المدى البعيد لن تكون الفشل بل النجاح: «أنت محكوم عليك بالنجاح». وحين ضغط عليه نيكسون في ريكافيك عام 1973 للإسراع في دراسة مبادرة «سنة أوروبا»، أجاب: «في الحمل لهو يمتع أكثر من الولادة».

«تأمر» عدد من الأحداث - بل الحوادث - ضد العلاقة الفرنسية - الأمريكية. فخلال زيارة بومبيدو الرسمية في شباط / فبراير 1970، تعرضت السيدة بومبيدو لاعتداء من قبل ناشطين يهود احتجاجاً على بيع طائرات حربية فرنسية إلى ليبيا. ومع أن نيكسون بذل جهده لتخفيف الضرر الذي حصل عبر حضور حفل عشاء في نيويورك أقيم على شرف الرئيس الفرنسي، إلا أن بومبيدو لم يتمكن على الإطلاق من التغلب على شعور بالاستياء من أمريكا لازمه منذ ذلك الحين.

في عام 1972، أصيب بومبيدو بالسرطان. وأدى ما عاناه من الألم، والعلاج، وربما حتى الغضب من اضطراره للعمل قبل حلول الموعد النهائي في عمر مبكر نسبياً، إلى تراجع ما ميزه حتى ذلك الحين من توازن ليحل محله النزق وحدة الطبع اللذان لم يعرفهما قبلاً.

تزامن ذلك مع الاختلاف الاستراتيجي حول سياسة الشرق الأوسط خلال حرب عام 1973، حيث لعب بومبيدو في مسارها دور المدافع عن مصالح أوروبا ضد سياسة أمريكا المنحازة لإسرائيل كما زعم آنذاك، إضافة إلى التعامل الاستنزائي مع أزمة الطاقة. هنالك سبب آخر للنزاع كمن في مبادرة «سنة أوروبا» ذاتها، التي شجعنا عليها بومبيدو نظرياً في واقع الأمر، لكنه أخذ يفسرهما - حين رأى حقيقتها

— بوصفها تهديداً لزعامة فرنسا في القارة. أما وزير الخارجية الفرنسية الجديد، ميشيل جوبير، الذي انتقل من وظيفة مغمورة مجهولة إلى قمة الشهرة، فقد أوج نيران الديغوليين، وبحلول الوقت الذي توفي فيه بومبيدو، تراجعت العلاقات الفرنسية - الأمريكية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق.

عند هذه النقطة، حين بدأ أن الديمقراطيات تعود إلى الجانب المظلم من التاريخ المتختم باقتتال الأخوة الأعداء، غير حدثان مجرى الأمور: الأول حدث بالصدفة، حين استبدل رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا وألمانيا، حتى قبل استقالة نيكسون. ففي آذار/ مارس 1974، هزمت حكومة رئيس الوزراء إدوارد هيث من قبل هارولد ولسون في انتخابات دفع إليها إضراب عمال المناجم. وفي فرنسا، توفي بومبيدو في الثاني من نيسان / أبريل، وأوصلت انتخابات من مرحلتين أجريت في أيار/ مايو فاليري جيسكار ديستان إلى الإليزيه. أما في ألمانيا، فقد استقال المستشار ويلي براندت في السادس من أيار/ مايو، بعد أن تحمل المسؤولية عن فضيحة شملت اعتقال أحد مساعديه بتهمة التجسس لحساب ألمانيا الشرقية؛ في السادس عشر من أيار / مايو، خلفه في منصب المستشارية هيلموت شميدت.

هذه المجموعة الجديدة والأكثر انسجاماً من الزعماء، اضطرت على الفور للتعامل مع أزمة الطاقة التي تطلبت عملاً مشتركاً بصورة عاجلة، لأن مضاعفة تكتل الدول المنتجة لأسعار النفط أربع مرات في خريف عام 1973، شكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي في الديمقراطيات الغربية.

على عكس التحدي السوفييتي، إذ لم تشكل أزمة الطاقة خطراً مادياً على بقاء الديمقراطيات، بل هددت لحياتها الداخلية المعتمدة على إيمان شعوبها بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي المستمر. ونتيجة لذلك، قامت الأحزاب الشيوعية بمحاولة جادة للوصول إلى السلطة في عدد من دول أوروبا الغربية - خصوصاً إيطاليا والبرتغال. لم يكن بمقدور أية ديمقراطية صناعية التعامل مع الأزمة بمفردها؛ ولم تمتلك أي منها احتياطياً من الطاقة أو النظام المالي المؤهل للصمود أمام هجمة الدول المنتجة.

كانت هناك حاجة لاستراتيجية مناسبة لحشد قوى الديمقراطيات الصناعية للحفاظ على الطاقة، وإيجاد نظام من الدعم المتبادل لمقاومة (أو ردع) فرض حظر نفطي جديد، وحماية النظام المالي العالمي من عواقب الانتقال الواسع النطاق للثروة المتولدة عن الارتفاع الهائل في أسعار النفط. استجابت إدارة الرئيس فورد للأزمة مع حلفائها، كما سنعرض في الفصل الثاني والعشرين. أما ميراث تلك الروح التعاونية فيشمل إنشاء وكالة الطاقة الدولية، وبرنامج الغذاء العالمي، ومجموعة الدول السبع (G-7)، واجتماعات القمة التي ترمز إلى وحدة، وفي أحيان كثيرة نجاح الديمقراطيات الصناعية.

يدين التقدم الذي تحقق بفضل كبير إلى الزعماء الرئيسيين الذين استلموا السلطة عام 1974. وسنقدم فيما يلي توصيفاً لشخصياتهم بالترتيب.

هارولد ولسون وجيمس كالاهاان:

تفعيل العلاقة الخاصة

فكرة معاودة تكريس الجهود من أجل حقبة جديدة من التعاون الأطلسي أتت بسهولة أكبر إلى زعماء بريطانيا العظمى. فقد تبين أن تحطيم هيمنة ألمانيا النازية على العالم كان آخر خدمة جليلة قدمتها بريطانيا في مسعاها للعب دورها التقليدي في المحافظة على توازن القوى العالمي. وفي حين أن هذا الجهد قد استنفد الجوهر المادي لدور بريطانيا العالمي التاريخي، إلا أن زعماءها أظهروا جرأة معنوية استثنائية عبر الإصرار على لعب دور مستدام في صياغة وتشكيل التوازن الدولي. وما لم يعد بإمكان بريطانيا تحقيقه من خلال وضع قوتها لوحدها في الميزان، سعت لانتزاعه عبر صياغة علاقة خاصة مع أقوى ديمقراطية في العالم.

كانت الولايات المتحدة القوة الحاسمة في تحقيق النصر، إلى جانب بريطانيا، في حربين اثنتين اندلعتا في أوروبا في القرن العشرين. فالحسابات العقلانية الهادئة دعمت الروابط الوجدانية/العاطفية حين قررت بريطانيا، في اللحظة التي اقترن فيها النصر بالانحطاط النسبي، ربط سياساتها بأمريكا لا بأوروبا. ومن أجل التأكيد على أن المسألة تتجاوز مجرد التحالف، دعت هذا الخيار بـ «العلاقة الخاصة».

لا يمكن إلا لمجتمع قوي ومتلاحم معنوياً القيام بهذه العملية البارة المتمثلة في الحفاظ على الهوية عبر التبعية الظاهرية. استطاع زعماء بريطانيا بكل حذق ومهارة حياكة شبكة من التعاون والتشاور عبر المحيط الأطلسي حول الشؤون الدبلوماسية، والاستراتيجية، والاستخباراتية، والاقتصادية (بدرجة أقل)، استعاضت عن القوة بالنفوذ. الدبلوماسية التقليدية تحقق أهدافها عبر ثنائية الثواب والعقاب. لكن العلاقة الخاصة لا تملك أياً من الوسيلتين. وبدلاً من ذلك، أسست بريطانيا حقها في الاعتبار الخاص على الأداء، وعلى انضباط مستمر وحاذق وشامل وواسع الانتشار، انتقل بهدوء ودون ضجة من خلال عادات الألفة والحميمية المتنامية.

ما كان للعلاقة الخاصة أن تبقى طيلة هذه المدة أو أن تستمر حتى الآن (رغم بعض الوهن الذي أصابها) لولا الجهود المشتركة لمجانسة المصالح البريطانية والأمريكية. ولو أذعنت بريطانيا باستكانة لما تفضله أمريكا، لانحدرت العلاقة الخاصة بسرعة إلى مستوى الاتكالية المربكة التي تضعف المعنويات، ووصلت إلى حالة سيئة يتعذر إصلاحها. فقد استمرت الحكومات المتعاقبة من كلا الحزبين في تعزيز الروابط الوثيقة، مثلما قدر الرؤساء الأمريكيون، من كلا الحزبين أيضاً، قيمة الجمع بين الكرامة والأهلية والكفاءة التي أسهمت فيها بريطانيا في المشروع المشترك، من خلال حنكة الدبلوماسية البريطانية وجدية الجهد البريطاني العسكري في آن معا. وبعد عقدين تقريباً من الأحداث الموصوفة هنا، كانت

القوات البريطانية التي اشتركت في حرب الخليج عام 1991 هي الأضخم والأشد فاعلية من بين قوات التحالف؛ وعلى نحو مشابه، كانت بريطانيا أول دولة عضو في حلف الناتو ترسل قوات برية إلى البوسنة عام 1993.

من ناحية أخرى، كانت العلاقة الخاصة حين استلم فورد منصبه، تواجه توترات حادة لأسباب ذكرناها آنفاً في هذا الفصل. ومن المفارقة أن عودة حكومة العمال إلى السلطة في آذار/ مارس 1974 - البعيدة نظرياً عن الإدارة الجمهورية - هي التي وضعت نهاية للإحباطات المتبادلة.

حين خلف هارولد ولسون إدوارد هيث في رئاسة الحكومة، لم يتردد في استعادة العلاقة الخاصة. وكان قد وُصف لنا باعتباره متأثراً إلى حد كبير بالجنح اليساري من حزب العمال، وانتهازيا نوعاً ما. لقد كان حجم التزام ولسون بالعلاقة الخاصة هو الذي جعل مثل هذه الصفات - التي أكدها العديد من المراقبين المشهورين - لا تظهر على السطح أبداً عند تعامله مع الإدارتين اللتين عملت فيهما. إذ أثبت بأنه نصير متحمس للتحالف الأطلسي ومؤيد بشدة لصداقة بريطانيا مع الولايات المتحدة. لم يكن لدينا أي سبب يدعونا للشكوى من نقص استقامته. صحيح أن ولسون لم يكن يخفي شكوكه فيما يتعلق بتورط أمريكا في فيتنام، إلا أننا لم نكن نلتقي سيلاً دافقاً من عبارات الدعم والتأييد من باقي الزعماء الأوروبيين.

افتخر ولسون بامتلاك ذاكرة استثنائية مكنته من تذكر الموقع الدقيق للجمل في صفحة الكتاب. ولربما لا يعتبر المرء ذلك مهارة يمكن إقحامها بسهولة في الأحاديث غير الرسمية، لكن ولسون تمتع ببراعة هائلة قادرة على خلق المناسبات التي تمكنه من إظهار هذه الموهبة. وللأسف، كأنما أراد القدر معاقبة هذا الفخر الروحي: فقد عانى من فقدان كلي تقريباً للذاكرة في أواخر أيامه.

حين عاد ولسون إلى الحكم في عام 1974 بصورة مفاجئة، مثلاً لم يتوقع أحد هزيمته في انتخابات عام 1970، بدا وكأن طموحاته قد أشبعت بواسطة نفس الفعل الذي قلب خسارته السابقة. إذ افتقد ما ميز فترة حكمه الأولى من حماسة ونشاط وحيوية. كان ذكياً ودقيقاً حين ينهمك في أية قضية من القضايا، لكنه ترك أعباء التعامل اليومي مع الولايات المتحدة إلى وزير خارجيته (وخليفته الذي سرعان ما استلم منصبه) جيمس كالاهاان.

وهكذا حين توقفت في لندن في أوائل عام 1974 لترسيخ علاقة العمل مع الحكومة البريطانية الجديدة، كان كالاهاان المحاور الرسمي الرئيسي. إذ التقينا في مكتب وزير الخارجية الرحيب ذي السقف المرتفع في مبنى «وايت هول»، وكان أاثاه البسيط الأنيق مصمماً لزمّن لم يكن فيه تفوق بريطانيا العظمى بحاجة إلى تأكيد.

وظائف الدولة في بريطانيا جهاز غريب وحالة استثنائية. فكلما استلم حزب جديد السلطة، يتغير الوزراء فقط، بينما يبقى المسؤولون الآخرون كافة في مناصبهم. علاوة على ذلك، ومن أجل تجنب

إغراءات الولاء أو الانحياز الحزبي، تختتم سجلات الحكومة السابقة كافة، الأمر الذي يجعل من أمين عام الحكومة - وهو من كبار موظفي الدولة - منفذاً وبنك معلومات وذاكرة الحكومة الجديدة، وحين ينتهك رئيس الوزراء الجديد اتفاقاً دولياً سرياً دون قصد، فإن من مسؤولية أمين عام الحكومة تحذيره والتفاوض مع رئيس الوزراء السابق حول كيفية جعل السجلات المعنية متاحة له.

تبعاً لتجربتي الشخصية فإن النظام البريطاني يتعامل مع الفترات الانتقالية بهدوء غريب ورباطة جأش استثنائية. فحين استلم كالاهاان منصب وزير الخارجية، استخدم نفس العاشية التي كانت تعمل لدى سلفه المحافظ. وفي لقائنا الأول، تعرضت أنا ومساعدتي في البداية لنفس «الوخزات» الانتقادية المهذبة التي ألفناها منذ عهد هيث والهادفة إلى التأكيد على إعطاء أوروبا الأولوية على قائمة اهتمامات السياسة البريطانية الجديدة. لكن كالاهاان سارع إلى وقف كل ذلك: «سنعمل أنا وهنري معا. وإذا ما حصلت أية خلافات أعلموني، وسوف أحلها بالتعاون معه».

جمع كالاهاان شخصية ودودة مع حسن الفهم والتقدير. وشابه فوردي في العديد من النواحي، رغم أنه عمل في المناصب الرسمية مدة أطول لكونه عضواً في الحكومة العمالية السابقة. كما اشترك الاثنان في طبعهما الهادئ والمرح، وكان كل منهما واثقاً بنفسه أكثر من كونه مغروراً أو أنانياً. وليس من قبيل الصدفة أن يبقى الاثنان صديقين مقربين خلال العقدين التاليين لتركهما الحكم.

استلم كالاهاان منصب وزير الخارجية في مرحلة متأخرة من العمر نسبياً، ولذلك تطور لديه إحساس قوي بقدراته الذاتية. لم يكن استراتيجياً ولا محنكاً في علم السياسة الطبيعية (علاقات الدولة المتأثرة بالعوامل الجغرافية)، وقد عرف ذلك تماماً. ولم يكن بحاجة لهما نظراً لأن الخطوط الأساسية للسياسة البريطانية محددة ومستقرة مسبقاً في ذهنه. ولهذا قنع بترك أمر التخطيط العريض للاستراتيجية لنا، وكان حين تدعو الضرورة يحقن مقاربتنا بجرعات منشطة من الآراء الصائبة والأحكام الحكيمة. وحين تصل الأمور إلى حد الخلافات التكتيكية، يصبح كالاهاان قاسياً لا يلين، حيث يغمرنا بالبهجة والمرح في حين «يقصفنا» خبراًؤه المهرة بالمعلومات والتعليمات المصممة لدفعنا باتجاه ما تفضله بريطانيا.

لا تأتي الثقة إلي بصورة عفوية. لكن كالاهاان استطاع اكتساب ثقتي عبر صحة آرائه وحصافة أحكامه، واتزان الهادئ وقت الأزمات، وحكته العملية. لم يستحضر على نحو محدد العلاقة الخاصة؛ لكنه أعادها إلى الحياة بواسطة مسلكه. بدأت أعتد اعتماداً شديداً على آرائه ومحاكمته العقلية، خصوصاً فيما يتعلق بالتكتيكات، لا بسبب ابتكارها لأية نظرية مجردة للعلاقات الأنغلو-أمريكية، بل لأنها كثيراً ما أزلت السياسة الأمريكية.

استفدت أيضاً من حكمته على الصعيد الشخصي. فبعد ما سمي بـ «مذبحة الهالوين» (بين 31 تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر 1975)، حين طرد فوردي وزير الدفاع جيمس شلنجر، وأعفى

وليام كولبي من منصبه؛ مديراً لوكالة المخابرات المركزية، وألغى منصبى المزدوج؛ مستشاراً للأمن القومي وزيراً للخارجية، اتصل بي كالاهاان هاتنيا (انظر الفصل 27). فقد عرف أن قرار فورد كان منطقياً، لكن خسارة السلطة ظاهرياً في واشنطن يمكن بسرعة أن تتحول إلى خسارة فعلية واقعية. لا بد أنني أفكر بالاستقالة، حسبما قال: «لكن المرء لا يستقيل بسبب المكانة أو المنصب، فإن فعلت فلسوف تدمر ما تناضل من أجله. الاستقالات لا تتم إلا من أجل المبدأ». وحين فكرت بما قال، وافقته الرأي.

تردد صدى الروح المخيمة على علاقتنا في تعليماتي إلى مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية، ولیم بوفوم، في الرابع والعشرين من تموز/ يوليو 1974، وهو يستعد لحضور المفاوضات اليونانية — التركية حول أزمة قبرص التي ترأسها كالاهاان. طلبت من بوفوم، كما ذكرت آنفاً، أن يشارك كالاهاان بكل ما لدينا من معلومات ويدعمه إلى أقصى حد: «لا يضرنا قيام البريطانيين بلعب دور في شرق البحر المتوسط».

هيلموت شميدت وهانز ديتريش غينشر:

التحالف والتوحيد

لعب التاريخ خدعة قدرة مع هيلموت شميدت. ففي حين انصب اهتمامه على العمارة، والموسيقى، والاقتصاد السياسي، إلا أنه كان من أوسع زعماء ألمانيا في حقبة ما بعد الحرب معرفة واطلاعاً. إضافة إلى أنه امتلك تلك السجية الخاصة التي تسم الزعيم العظيم الذي يزداد كبراً وحكمة أمام التحدي. لكن رجال الدولة لا يحتاجون فقط للمعرفة الواسعة والشخصية المتميزة لبلوغ شهرتهم العظيمة، بل هم بحاجة أيضاً لأن يسعدهم الحظ بالفرصة المناسبة للاستجابة بعمل بطولي. لقد تمتع شميدت بالصفات والسمات الجوهرية، لكن التاريخ لم يمنحه الفرصة لتحقيق الأهداف القصوى والمهام الكبرى. فمن بين أسلافه، سوف يذكر التاريخ لكونراد اديناور على أنه حول ألمانيا المهزومة من دولة مستسلمة دون قيد أو شرط إلى عضو كامل العضوية في التحالف الغربي؛ ولولي براندت على أنه عقد المصالحة بين ألمانيا والدول في شرق أوروبا؛ ولهيلموت كول أنه وحد ألمانيا. لكن شميدت لم تتح له مطلقاً فرص مماثلة. فقد أدار شؤون بلاده بذكاء ومهارة، بل حتى بنبوغ وموهبة متميزة، إلا أنه لم يُمنح الفرصة لتكرار الدراما التي مثلها براندت أو لتحقيق ما أنجزه كول.

كان قدر شميدت أن يجسد فترة انتقالية على العديد من المستويات المختلفة: بين ماضي ألمانيا بوصفها دولة محتلة ومقسمة وبين مستقبلها بوصفها أقوى أمة في أوروبا؛ وبين تهوسها بالأمن وحاجتها للإسهام في بناء نظام اقتصادي عالمي جديد؛ وبين التزام حزبه (الديمقراطي الاجتماعي) المتأخر بالتحالف الأطلسي ومعاودة ظهور بعض ميوله القومانية المبكرة، أو حتى المحايدة. قاد شميدت السفينة الألمانية عبر هذه المياه الضحلة بكل حكمة وحذق ومهارة. كان الزعيم الأوروبي الذي تمتع بأفضل فهم

للتبعات والمضامين السياسية والاجتماعية لأزمة الطاقة. ولأنه خدم وزيراً للدفاع، امتلك قدرة غير عادية على فهم الأخطار السياسية الكامنة في التموق النووي السوفييتي على أوروبا.

لكن الطاقة ليست سوى واحد من تلك المواضيع الأكثر اتصالاً بتمظهرات الكفاءة لا العظمة، إضافة إلى أنه في أعقاب حرب فيتنام، لم يعد الدفاع موضوعاً سائداً. تبنى شميدت سياسات حكيمة فيما يتعلق بهذه المواضيع كافة. لكنه خسر السلطة عام 1982 - بعد سنة تقريباً من فوزه بالانتخابات - لأن حزبه لم يعد على استعداد لتأييد نشر الصواريخ الأمريكية في أوروبا، ولأن شريكه في الائتلاف الحكومي، الحزب الديمقراطي الليبرالي الحر، تخلى عن الحكومة المشتركة بعد أن استشعر تراجعاً في قاعدة شميدت من الناخبين.

دخل شميدت معترك السياسة باعتبارها اهتماماً ثانياً بالنسبة له، أما اهتمامه الأول فتركز على العمارة وتخطيط المدن. ولو امتلك ما يكفي من المال عند نهاية الحرب العالمية الثانية لمتابعة دراساته التي تستهلك كل وقته، لكرس طاقته الاستثنائية وذكائه اللامع على الأرجح لإعادة بناء مدن ألمانيا التي دمرتها الحرب. وكما حدث، اختار شميدت الاقتصاد السياسي، الأقل تكلفة - وهو ما دفع محاوريه في السنوات اللاحقة لإبداء الأسف له بين الحين والآخر حين يضطرون لسماع خطب عميقة التفكير لكن مطولة ولوججة منه.

انضمام شميدت في نهاية المطاف إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي فرضه قبل كل شيء مسقط رأسه. ونظراً لأن هامبورغ ظلت معقلاً ديمقراطياً اجتماعياً معظم سنوات القرن العشرين، فإن العضوية في حزب آخر سوف تحصره في أدوار المعلق أو المراقب غير المناسبة لمزاجه الفاعل الناشط. فيما بعد، قيل غالباً إن شميدت سيكون أكثر سعادة (ربما يتمكن من البقاء في الحكم فترة أطول) لو كان عضواً في حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الأكثر محافظة. هنالك شيء من الصحة في هذا الرأي، نظراً لتوجهه المؤيد للسوق الحر، والدفاع القوي، وولائه للتحالف الأطلسي (على الأقل خلال فترة حكمه).

في مسعاه الباحث باستمرار عن الحقيقة عند التعامل مع عدد كبير من المشكلات التي جذبت انتباهه، كان شميدت يدافع عن النتائج التي استخلصها أمام كل المحاورين والقادمين الجدد، بمن فيهم أولئك الأعضاء في حزبه. لهذا لم يكن على الدوام محاوراً مفضلاً، وفي النهاية أسهم ذلك في سقوطه. لكن ما يريح أيضاً أن بالإمكان التأكد من أن آراء شميدت لم تتصل قط بالمكاسب الشخصية أو المصالح الوطنية الضيقة.

عند محاورته، ينوس شميدت بين الصمت والهدر: فهو يصمت حين يتعلق الموضوع بالأمور الشخصية، ويكثر الكلام حين يتحول إلى القضايا السياسية أو الفكرية. لم يكن موهوباً في أحاديث اللغو والكلام الفارغ ولا صبر له عليها. وحتى تقديم المعلومات بطريقة مفهومة محضرة بعناية يمكن أن يواجه

بصمت تأملي. لكن من المرجح أن يرجع شميدت إلى الموضوع في اللقاء التالي وبطريقة تظهر أنه فكر به ملياً. وبالرغم من أنه قد يصبح جافاً، بل حتى فظاً، إلا أنه مبالغ في مشاعره العاطفية وإخلاصه - المؤثر غالباً - لأصدقائه. وبرغم علمه التام بأن الأجيال القادمة ستحكم على رجال الدولة تبعاً لمنجزاتهم، إلا أنه ألح بإصرار على أن الإيمان الأخلاقي الراسخ هو الشرط المسبق للإنجاز السياسي الهادف: «السياسة بدون ضمير تميل باتجاه الإجرام. أنا أفهم السياسة بوصفها فعلاً براغماتياً لتحقيق غايات أخلاقية» كما قال في إحدى المناسبات⁽³⁾.

على وجه العموم، بقيت الجمهورية الاتحادية حالة خاصة داخل التحالف الغربي. وكانت في السبعينيات، وهي مدركة لتقسيم ألمانيا، والشك الكامن لدى جيرانها، والقوة السوفيتية، والوضع الخطر لبرلين، شديدة التدقيق والاهتمام بتقليص حجم المخاطر التي تحدث بها وتحديد آفاق سياستها بكل عناية. أما النصف الغربي الحر من برلين، العاصمة السابقة لألمانيا، فقد كان واقعاً في عمق أراضي دولة تدور في فلك السوفييت، أي جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وواجه حلفا الناتو ووارسو بعضهما بعضاً على طول خط التقسيم الفاصل بين الدولتين الألمانييتين. ولو اندلعت الحرب بينهما لكان في حكم المؤكد أن تدمر ألمانيا ويهلك القسم الأعظم من سكانها.

كان من المتوجب على أي مستشار لألمانيا أن يقود السفينة بأقصى قدر من الحذر والعناية. وتطلبت الجمهورية الاتحادية تعبيرات وأفعالاً خاصة لتطمينها: من الولايات المتحدة ضد تهديد الغزو السوفييتي، ومن فرنسا لمغالبة العزلة السياسية في أوروبا. وسيدفع الرأي العام أي مستشار للمجاهرة والإقرار بهدف توحيد ألمانيا، بالرغم من عدم مشاركة أي من حلفائه - ناهيك عن الدول في شرق أوروبا - بمثل هذا الهاجس. وفي الحقيقة، فإن معظم الحلفاء فضلوا بقاء ألمانيا مقسمة. لذلك كان على مستشار ألمانيا معايير وتفنن تحركاته بدقة بحيث يحافظ على الدعم الشعبي من دون المخاطرة بعزلة تفرض ذاتياً وسببت في العديد من المآسي لألمانيا في القرن العشرين.

طبق شميدت هذا الفعل التوازني بمهارة كبيرة وإنسانية عميقة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاوف الأطلسية. وبالرغم من أن توحيد ألمانيا يبدو - مثل كل النتائج - أمراً محتوماً حين نراجع أحداث الماضي، إلا أنه لم يكن أمراً بديهياً أو حتى بعيد الاحتمال بالنسبة للزعماء السياسيين في السبعينيات (ولا حتى في الثمانينيات، إلى أن اقتربت الواقعة منهم). ومثلما يعجب الكثيرون اليوم بويلي براندر، كذلك فإن معظم الزعماء الأوروبيين آنذاك وجدوا في أسلوب شميدت الهادئ المتزن ما يطمئنهم، خصوصاً إحجامه عن التضحية بروابط ألمانيا الأطلسية والأوروبية لصالح أهدافها الوطنية، التي اعتمدت على فكرة تطورت في الاتحاد السوفييتي تشير إلى أن تأثير الجمهورية الاتحادية سيكون هامشياً، إن كان لها أي تأثير على الإطلاق. أقام شميدت روابط وثيقة مع جيسكار ديستان وكان مؤيداً متحمساً لتوحيد أوروبا، وداعية

أصبح في السنوات اللاحقة أكثر صرامة في الجهر بآرائه بعد أن خاب أمله على نحو متزايد بالولايات المتحدة. وخلال ولاية فورد، أبقى على عواطفه الأوروبية والأمريكية متوازنة.

ولأنه عمل وزيراً للدفاع (1969 - 1972)، لم يكن تزايد الأسلحة النووية على جانبي الستار الحديدي بعيداً عن ذهن شميدت. فقد كانت هذه الأسلحة تثير اشمئزاه، لكنه لم يشكك مطلقاً بحقيقة اعتماد ألمانيا عليها فيما يتعلق بالدفاع عن نفسها. هذه الازدواجية سوف تعذب شميدت طيلة الفترة المتبقية التي قضاها في الحكم.

في عام 1977، تولت وحدة «كوماندوس» الألمانية القيام بهجوم جريئ لإنقاذ مجموعة من الرهائن الألمان الذين احتجزوا على متن طائرة اختطفها عدد من الإرهابيين العرب إلى مقديشو عاصمة الصومال. وبعد بضعة أسابيع، روى لي شميدت عن التبريح الذي عاناه خلال الساعات التي سبقت إعلامه بنجاح الهجوم دون خسائر. فإن أحس بمثل هذا القلق العميق حول حياة ست وثمانين من الرهائن وأفراد وحدة القوات الخاصة، كما قال متأملاً، فكيف سيقدر على إقناع نفسه بتطبيق استراتيجية حلف الناتو التي تشمل استخدام الأسلحة النووية؟ ومع ذلك، حين أظف الوقت لاتخاذ القرار بشأن نشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى في ألمانيا، تغلب شميدت على عواطفه الوجدانية لتنفيذ ما اعتبره - فكرياً - واجبه تجاه الغرب - على الرغم من معارضة الأغلبية في حزبه. وتحولت القضية إلى سبب مباشر أدى لسقوطه عن سدة الحكم.

خلال عهد إدارة الرئيس فورد، لم يكن هم شميدت الرئيسي ينصب على الاستراتيجية النووية، بل على تأثير أزمة الطاقة في سعادة ورفاه واستقرار الغرب على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. كان مقتنعاً بأن العمل الجماعي من قبل الديمقراطيات الصناعية هو وحده القادر على تفادي انهيار النظام الاجتماعي في حقبة ما بعد الحرب. ولعب شميدت، بوصفه وزيراً للمالية، دوراً فاعلاً في إنجاح مؤتمر الطاقة في واشنطن عام 1974 - الذي كان بمثابة الخطوة الأولى على طريق إنشاء وكالة الطاقة الدولية كهيئة تنسيقية لردود أفعال الديمقراطيات الصناعية تجاه أزمة النفط. ومن أجل ذلك، اتهم وزير الخارجية الفرنسي آنذاك ميشيل جوبير شميدت بخيانة الوحدة الأوروبية - وهي تهمة مؤلمة لشخص يؤمن إيماناً شديداً بالوحدة الأوروبية. وخلال عهد إدارة فورد، كما سنرى، تعاظم تأييد شميدت القوي للجهود الأمريكية الهادفة لحث الأمم المستهلكة الرئيسية على اتخاذ إجراءات مشتركة في مواجهة تكتل الدول المنتجة للنفط بقوة أكبر.

في ذلك الوقت، اعتبر شميدت التعاون مع الولايات المتحدة أمراً لا غنى عنه لأسباب سياسية ومعنوية/ أخلاقية في آن معا. وخلال زيارته الأولى لواشنطن باعتباره مستشاراً، ألقى على فورد محاضرة مطولة لا تتصل بأي بند معروف على جدول الأعمال الأوروبي - الأمريكي، بل دارت حول الأزمة المالية التي كانت

تعصف آنثد بمدينة نيويورك. وقدم الحجة على أن نيويورك، مركز العالم المالي، لا يمكن السماح لها بالانزلاق إلى مهاوي الإفلاس - في لحظة من القلق العام حول النوازع والميول الأمريكية. لأن ذلك سوف يسرع الانجراف نحو حالة من الهلع، وتدهور الثقة بالولايات المتحدة. قبل فورد نصيحة شميدت - أو بالأحرى، توصل إلى نفس النتيجة بشكل مستقل. وكانت بداية لصداقة دائمة بينهما.

حين كان فورد في الحكم، لم يُفوت شميدت أية فرصة لإظهار ثقته بالولايات المتحدة. وحين كنت - أنا والرئيس - نعلم شميدت بتفاصيل اتفاقية فلاديفوستوك، كان شميدت يطرح أسئلة استقصائية مهمة تدل على معرفته الواسعة. وحين حاولنا دحض اتهامات السيناتور جاكسون بأننا أهملنا المصالح الأمنية الأمريكية والحليفة، قاطعنا شميدت قائلاً: «لستم بحاجة لطمأننتنا. فليست لدينا أية شكوك».

بالنسبة لشميدت، كانت الأهمية المركزية للولايات المتحدة - آنذاك - عبارة عن قضية أخلاقية. ففي إحدى المرات حين كنا نتبادل بعض التأملات السوداوية كصديقين وأكاديميين سابقين حول أشكال الحكم في الديمقراطيات الغربية، قاطع شميدت الحديث قائلاً: «كل ما تقوله هنا لا يجب أن نكرره إلا أمام أعز أصدقائنا. إن الكثير يعتمد على أمريكا بحيث لا يجب التشكيك بقدرتها على حل مشكلاتها».

فيما بعد، أغضبته مصادماته مع خليفة فورد إلى حد أنه خالف نصيحته بعدم التشكيك بقدره أمريكا على حل مشكلاتها. وازداد انتقاده للسياسة والمؤسسات الأمريكية. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وزوال التهديد العسكري لألمانيا، بدأ يعطي (وقد اعتزل السياسة) الصداقة مع فرنسا الأولية على العلاقة مع أمريكا. لكنه حين كان في الحكم، اعتبر دعامة أساسية للروابط الأطلسية الوثيقة، والشعوب الحرة تدين بفضل كبير لمساهماته الجوهرية المادية والمعنوية.

إن صفات وخصال وزير خارجية شميدت، الرجل المهيّب هانز ديتريش غينشر، تكمل سماته وسجاياه. مقارنة شميدت مفهومية/ نظرية، وغينشر تكتيكية/ عملية. شميدت كان تأملياً، وكان غينشر عملياً بشكل متفوق. شميدت جعل قضايا ألمانيا الخاصة تابعة للتحديات العالمية والأوروبية، في حين نزع غينشر إلى عكس هذه الأولويات.

لقائى الأول مع غينشر تم في حزيران / يونيو 1974، بعد شهر من استلامه منصب وزير الخارجية (شغل سابقاً منصب وزير الداخلية). تقابلنا في باد راخينهول في الطرف الجنوبي من بافاريا، وجرى اختيار هذا المكان لأن نيكسون سيتوقف لمدة يوم واحد لأخذ قسط من الراحة في شلوس كليسهام قرب سالزبورغ وهو في طريقه إلى الشرق الأوسط. وبالرغم من أن فهم غينشر للسياسة الخارجية في تلك الأيام المبكرة من استلامه المنصب الذي عمل فيه مدة طويلة يمكن وصفه في أفضل الحالات باعتباره ناقصاً، إلا أنه كان واثقاً بنفسه إلى حد استثنائي. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقد في ذلك الصباح بالذات (11 حزيران/ يونيو)، رددت على الاتهامات بالتجسس على المكالمات الهاتفية (المتصلة بقضية «ووترغيت»)

بالمطالبة بإجراء تحقيق بواسطة لجنة الشؤون الخارجية التابعة للكونغرس وعرضت الاستقالة إن لم تبرأ ساحتي⁽⁴⁾. أما غينشر فلم يشر إلى المؤتمر الصحفي ولا إلى قضية «ووتر غيت»، وتعامل مع مثل هذه الأحداث - كحال معظم الأوروبيين - وكأنها داء أمريكي مقتصر على الولايات المتحدة يتعذر فهمه. وبدلاً من ذلك ركز اهتمامه على إزالة الفضلة الباقية من التوترات حول مبادرة «سنة أوروبا»⁽⁵⁾.

خلال السنوات الثلاث التالية، عملنا أنا وغينشر معاً بشكل وثيق. فقد تعاظم تضلعه من السياسة الخارجية بسرعة مذهلة. وبعد أن تركت منصبه، ارتقى ليصبح وزير الخارجية المهيمن في أوروبا، نتيجة قوة ألمانيا طبعاً، ولكن السبب يرجع أيضاً إلى قدراته الذاتية. بدأت أكن احتراماً كبيراً لهذا الرجل الذكي، المخلص، الذي يعاني من بعض نقاط الضعف: عاطفي متحمس في قناعاته الراسخة لكنه يحاذر من المواجهات الصدامية؛ حساس تجاه محاولات التشهير بدوافعه لكنه ميال إلى المناورات التي تستدعيها. لم أوافق دائماً على أساليب غينشر التكتيكية، لكنني احترمت أهدافه، وقدرت ولاءه وإخلاصه، حتى نزعتة العاطفية، التي نما بواسطتها صداقاته الشخصية.

قارب غينشر أهدافه بأسلوب موارد إلى حد أن حركاته المعقدة عتّمت من حين لآخر على الغرض الذي تسعى إليه، ولربما كان هذا قصده. هناك خطر يتمثل في أن أسلوب غينشر، إن اتبعه من هو أقل حكمة وبراعة، قد يرتقي إلى مرتبة المناورة بين طرفين، لو لم يحذف انهيار الاتحاد السوفيتي تلك الفرصة على الأقل مؤقتاً. وحقيقة أن هذا التأثير هو نتاج لفرد مثل حزباً صغيراً ثالثاً تزيد من الإعجاب بشخصية غينشر القوية.

أصبح غينشر وزيراً للخارجية لأن حزبه الصغير، الحزب الديمقراطي الحر (الذي نادراً ما نال أكثر من 8% من الأصوات) قد غدا عنصراً لا غنى عنه لأي من الحزبين الكبيرين (الديمقراطي المسيحي أو الديمقراطي الاجتماعي) حين يحاول تشكيل الحكومة. ولهذا السبب شغل غينشر منصب وزير الخارجية في حكومتي شميدت وكول معاً. وفي الحقيقة، ما كان بمقدور كول أن يصبح مستشاراً لو لم يغير غينشر ولاءه من جانب لآخر في منتصف الفترة البرلمانية بعد انتخاب حزبه بوصفه شريكاً في الائتلاف مع شميدت.

فالمطريقة التي فعل بها ذلك تعلمنا الكثير عن مهارة غينشر التكتيكية. فبعد سنة تقريباً من الانتخابات التي خاضها إلى جانب شميدت، أخبرني غينشر بأنه إذا لم يغير الحزب الديمقراطي الحر تحالفه فإن الناخبين سوف يستنجون أن حزب غينشر الذي خاض غمار ثلاثة انتخابات متعاقبة متحالفاً مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي، هو في الواقع جزء من الديمقراطيين الاجتماعيين ولذلك لن يكون ثمة سبب يدعو لخطط منفصل في الانتخابات. وفي سبيل إحباط ذلك بشكل مسبق، لابد من الائتلاف مع الديمقراطيين المسيحيين. لكن هذا الانتقال يسبب معضلة رئيسية: فإن حدث في وقت قريب جداً

من الانتخابات الأخيرة سوف يبدو مثيراً للسخرية؛ وإن جاء قرب الانتخابات القادمة، فإن الاضطراب المصاحب للانتقال من جانب لآخر قد يلحق ضرراً مميّناً بالحزب الديمقراطي الحر. واختار غينشر اللحظة المناسبة بدقة — أو استجاب لضغوط زميله، أوتو لامبسدورف — لإنقاذ حزبه على الأقل طيلة العقد التالي.

الثمن الذي توجب على ألمانيا دفعه بسبب تأخرها النسبي في الظهور على أنها دولة وطنية، تمثل في الافتقار إلى تراث يحدد المصلحة الوطنية. لم تحل هذه المشكلة في التاريخ الحديث سوى مرتين اثنتين — بواسطة أوتوفون بسمارك بعد تشكيل ألمانيا الموحدة بين عامي 1871 – 1890، وبواسطة كونراد إديناور وخلفائه في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ونظراً لأن ألمانيا تجاوز أكبر عدد من الدول في أوروبا، لم يكن لديها سوى هامش خطأ بسيط. فقد كانت أقوى من أية دولة مجاورة بمفردها لكن أضعف من ائتلاف يجمع جيرانها كلهم. لذلك كان الشعور بتهديد مواجهة تحالفات معادية موجوداً بشكل فطري وتحول إلى كابوس لسياسة ألمانيا الخارجية. ومما يثير السخرية أن محاولة ألمانيا تحطيم هذه التحالفات الأولية عبر التهديد أو الابتزاز قبل الحرب العالمية الأولى، أصبحت نبوءة تحققت ذاتها بحيث جعلت انبثاق تحالفات معادية أمراً محتوماً تقريباً.

اختار بسمارك البراعة الحاذقة سبيلاً للخروج من هذه المشكلة المحيرة. ومن أجل إحباط أية محاولة لتشكيل ائتلافات معادية، ناور لإقامة سلسلة من التحالفات والمشروعات بحيث تحظى ألمانيا على الدوام بخيارات أكثر عدداً من تلك التي يملكها أي منافس محتمل. أما إديناور وخلفاؤه فقد اختاروا الموثوقية. وتبعاً لمنطق إديناور، فإن مسلك ألمانيا في الحقبة النازية قد أفرز الكثير من الشكوك بالأسلوب البسماركي للمرونة المتجردة عن الأخلاق بحيث يصعب تحمله، وأن الميول الرومانسية للذهنية الألمانية كانت، في كل الأحوال، ضارة بالإحساس بالانسجام والاتساق الذي حظي بأهمية جوهرية في مقارنة بسمارك المنطلقة بصورة حرة. أما حل إديناور فقد اعتمد على تبديد إغراءات ألمانيا البسماركية عبر الالتزام الصارم باللحمة الأطلسية، ومن ثم الأوروبية فيما بعد.

حين ظهر غينشر في المشهد، سعى لتحرير الجمهورية الاتحادية مما اعتبره قيوداً صارمة وجامدة في مقارنة إديناور. وخلال الفترة الحاسمة التي أدت إلى توحيد ألمانيا، لربما اقترحت الحكمة الحصيفة أن تنتظر ألمانيا بهدوء وهمود إلى جانب حلفائها حتى الانهيار النهائي للإمبراطورية السوفيتية. لكن مثل هذا المسار كان سيعني اختفاء توحيد ألمانيا من «الأجندة» الدولية، لأنه لا يوجد من بين حلفاء ألمانيا من يعتبر توحيدها بمثابة مصلحة وطنية مهيمنة. ولم يكن بمقدور أي وزير خارجية ألماني تبني مثل هذه السياسة الهامدة، ناهيك عن أي من الذين تعود أصولهم إلى ألمانيا الشرقية، مثل غينشر، الذي لم تبعد عواطفه كثيراً عن مسقط رأسه في هاله.

في واقع الأمر، تعزز ذكاء غينشر التكتيكي بالتزام متحمس بالتحريك النهائي لوطنه ألمانيا الشرقية. ولربما تعجب زملاؤه وتساءلوا كيف يمكن لمثل هذا الوزير الذي يبدو عملياً / واقعياً أن يتشرب بهدف أقر الكثيرون منا بأنه مجرد تحد يواجه المستقبل البعيد. لكن غينشر أقنعنا بتقديم وعد بمرافقته إلى بلده بعد توحيد ألمانيا. وأنا أدین لهذا التعهد بزيارة مؤثرة إلى هاله، مع ميخائيل غورباتشوف وغينشر بعد سنة من التوحيد. لم يكن من المتوقع أن يتحقق الوعد الذي قطعه في وقت قريب. ولا بد أن غورباتشوف قد وافق لاقتناعه بأنه في موقع يؤهله لمنع تنفيذ التعهد. لكن ها نحن في هاله معا، لأن إيمان غينشر عكس في النهاية واقعاً حقيقياً أكثر عمقاً من تقويماتنا العملية⁽⁶⁾.

من المؤكد أن التاريخ سيعطي علامات عالية للبراعة المحنكة في إنجاز توحيد ألمانيا بينما بقيت راسية في علاقاتها الأطلسية. معظم هذه الإنجازات تعود إلى استراتيجية كول الشجاعة. لكن إسهام غينشر لا غنى عنه. فقد كان ملزماً بإدارة الدفة عبر ممرات ضيقة بين القوى العظمى ومجموعة من الدول المجاورة التي تملؤها الشكوك. لم يفقد قط رؤية حقيقية أن ألمانيا، إذا اتبعت سياسة مبالغة في السلبية والهمود، سوف تخاطر بالتعرض للعواصف التي تجتاح مركز القارة. لكن إن غالت سياستها في الفاعلية والنشاط، فلربما تضاعف من حجم وخطر هذه العواصف، فإذا ضغطت الجمهورية الاتحادية بالحاح من أجل التوحيد، فلربما تبعث من جديد الخوف من القومية الألمانية. لكن لو كيفت سياستها بالكامل لتناسب سياسة حلفائها، فلربما لن تتم الوحدة أبداً. أبحر غينشر بين هذه التيارات المتلاطمة بحذق ومهارة استثنائيتين، محققاً لبلاده النفوذ والمكانة والاعتبار بشكل تجاوز حسابات القوة النسبية.

فاليري جيسكار ديستان - فرنسا:

حليف يناصر أم ناقد يزعج؟

حين أصبح فاليري جيسكار ديستان رئيساً لفرنسا في أيار/ مايو 1974، ورث «أجندة» طويلة من الخلافات الفرنسية - الأمريكية. كان لكل من الطرفين أسباب عديدة للشكوى من الآخر. فقد عارضنا التكتيكات الفرنسية من جانب واحد - حول أوروبا، والشرق الأوسط، وسياسة الطاقة. كما اتهمنا الفرنسيون بعدم الحساسية تجاه همومهم الوطنية، والتدخل في عملية توحيد أوروبا بكل ما تتصف به من هشاشة وضعف، وبامتلاك دافع عام للهيمنة.

كانت الخلافات حول السياسة أقل من الخلافات حول القضية الأعمق والفلسفية في جوهرها، ألا وهي كيفية التعاون بين الأمم. الساسة ورجال الدولة الأمريكيان يؤكدون عموماً، وهم ورثة مبدأ ولسون، أن التحالفات تصل إلى حد تكوين آلية الاشتراك في حمل الأعباء، نظراً لأن مصالح واهتمامات الديمقراطيات متناغمة أصلاً. فكل حليف يتولى القيام بجزء من المهمة العمومية، ولذلك يصبح اجتماع التشاور بين الحلفاء مشابهاً للقاء حملة الأسهم في شركة ذات ملكية عامة حيث النفوذ يعكس حجم رأس

المال المستثمر. لقد نزع الزعماء الأمريكيون للزعم بأن التوترات عبر الأطلسية ناتجة بشكل رئيسي عن عدم التساوي في القوة وسوف تختفي حالما تكتسب أوروبا القوة واللحمة والتماسك - ومن هنا كان الميل الأمريكي لاعتبار الوحدة الأوروبية وسيلة لزيادة التعاون بين دول شمال الأطلسي.

لا يوجد ما يؤيد هذه المقاربة في تاريخ فرنسا الدبلوماسي على مر القرون. فمنذ ريشليو في القرن السابع عشر على أقل تقدير، اهتمت الدبلوماسية الفرنسية بمبدأ الثواب والعقاب. إذاً إن فرنسا - تقليدياً - أقل اهتماماً بألية التشاور مقارنة بخيارات الأطراف المعنية في كل مرحلة من العملية الدبلوماسية. ومن وجهة النظر الفرنسية، يعادل موقع الأقلية/الدولية الدائم في العالم السياسي مرتبة التنازل عن الحق. إن القدرة على رفض التعاون هي التي تحدد حجم نفوذ الدولة. وبالتالي كان رد فعل الدبلوماسية الفرنسية ألياً (كالفعل المنعكس الشرطي) تقريباً حين طُلب منها التعاون مع قوة متفوقة عليها. وبدلاً من إعطاء الحليف الأقوى دوراً قيادياً، أصبح هدفاً لجهد منهجي يحاول تقليص تفوقه وبالتالي قدرته على فرض حلول، وهو موقف أوجزه ديغول بأسلوب بليغ:

الإنسان «المحدود بطبيعته لاحت لـرغباته». لذلك فإن العالم متختم بالقوى المتعارضة. الحكمة الإنسانية نجحت في أغلب الأحيان بالطبع في منع هذه المنافسات والعداوات من الانحطاط إلى مرتبة الصراعات الدموية الإجرامية. لكن تنافس المساعي والجهود هو شرط الحياة.. في التحليل النهائي والدائم، لن يجد العالم السلام إلا في التوازن وحده⁽⁷⁾.

تبعاً لرأي فرنسا، لا تقدم الأمم تضحيات مشتركة من أجل التشارك في تحمل الأعباء (خصوصاً تلك التي يحملها الآخرون مسبقاً)؛ بل تشترك في حمل الأعباء في سبيل تحقيق هدف سياسي مشترك. وأوروبا الموحدة تدرك باعتبارها وسيلة أدائية لتحقيق الأهداف الأوروبية المتميزة ولتقليص نفوذ أمريكا العالمي.

كانت إدارة نيكسون، المنفتحة على سياسة مؤسسة وفق المصلحة الوطنية، على استعداد للتعاون مع فرنسا المصرة على اتخاذ قراراتها الوطنية بنفسها. لكن بحلول الوقت الذي ظهر فيه فورد في المشهد، زاد بومبيدو المريض، مدفوعاً بتشجيع وحث جوبيير والآنزعاج والقلق من بعض التكتيكات الأمريكية، زاد من ربط الاستقلال الذاتي بالمواجهة. فقد فصلت فرنسا نفسها بشكل استعراضي عن الولايات المتحدة خلال حرب الشرق الأوسط؛ ورفضت الانضمام إلى الديمقراطية الصناعية الأخرى في تعاونها حول أزمة الطاقة؛ وحاولت حشد أوروبا خلف دبلوماسية شرق أوسطية اعتبرناها ضارة بعجلة السلام الجارية؛ وعرقلت مختلف مبادراتنا ضمن «سنة أوروبا».

في الحقيقة كانت الدبلوماسية الفرنسية تنوس بين السعي للحصول على اعتراف بفرنسا كد لأمریکا (ضمن «مجلس إدارة» للقوى العظمى)، كما طرحه ديغول لأول مرة، أو تنظيم أوروبا الموحدة لتكون بمثابة ثقل مقابل لأمریکا. أذكر أن وزير الخارجية الألماني والتر شيل قال لي (في آذار/ مارس 1974): «يظن جوبير أن ما تريدونه هو أن تغلف الولايات المتحدة أوروبا ببنية شاملة تهيمون عليها». وتبعاً لشيل، كانت السياسة الفرنسية تستهدف لذلك إحباط المخططات الأمريكية للهيمنة. وعلى نحو مشابه، حين اقترحنا أن تشمل السياسة المشتركة حول الطاقة اليابان، فسر وزير الخارجية الفرنسي الأمر باعتباره أيضاً تعبيراً عن ذات المخطط الأمريكي: «يحسبون أن إقامة علاقة ثلاثية مع اليابان والولايات المتحدة سوف تطوق العالم برمته وتفتح الطريق أمام هيمنة الولايات المتحدة» حسبما ذكر شيل.

وحتى حين يدعي الزعماء الفرنسيون أنهم يتحدثون باسم أوروبا، كانوا يذمون وينتقدون شركاءهم الأوروبيين مراراً وتكراراً: فألمانيا «محمية أمريكية»؛ وإدوارد هيث هو «الأوروبي الوحيد» في بريطانيا، وعلى أية حال فهي، تنظر إلى البحر؛ أما إيطاليا فهي «مشوشة وضعيفة»⁽⁸⁾. ومن أجل خلق حافز لدى ألمانيا لتمتين علاقتها مع فرنسا، لم يفوت الدبلوماسيون الفرنسيون في السنة الأخيرة من رئاسة بومبيدو فرصة إلا وأسهبوا في التحذير من الخطر المزعوم - والوشيك كما ادعوا - للتشارك والتقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. في ذات الوقت، حاولوا كسب موسكو إلى صفهم، وحرصوا على ترك انطباع بأن باريس تمثل لموسكو - لأسباب عديدة - خياراً أفضل من واشنطن.

كمنت معضلة السياسة الخارجية الفرنسية في أنها لم تعد تملك الموارد الكافية بمفردها لتطبيق ذات التراث العقلاني التي كانت تعتنقه على مر القرون. في القرن الثامن عشر ومعظم التاسع عشر، كانت فرنسا أقوى دولة في القارة الأوروبية؛ أما في القرن العشرين فقد فقدت قاعدة القوة المناسبة لتحدي الولايات المتحدة. وحين يضطر الزعماء الأوروبيون ضمن التحالف الأطلسي لاختيار بين فرنسا والولايات المتحدة، فإن معظمهم - خصوصاً الألمان الذين يشكلون الأهداف الحقيقية للسياسة الفرنسية - يؤثرون أمریکا، قد فعلوا ذلك خلال الحرب الباردة على وجه الخصوص. وضاعفت مقاربة هؤلاء الزعماء للعلاقات الدولية من حساسية قادة فرنسا تجاه أي تغيير في التوازن الأوروبي أو بين القوتين العظيمين. وكثيراً ما أدت تلك الحساسية إلى الإحباط لأن الفرنسيين رفضوا القبول بحقيقة أن فرنسا ببساطة لم تعد في موقع يؤهلها لصياغة وتشكيل النتائج بشكل حاسم بمفردها.

ومع ذلك، كافح الزعماء الفرنسيون بقوة - وبشكل مؤثر - للحصول على الاعتراف بالمسار المستقل الذي اختطوه لبلادهم. أما المكونات الرئيسية لهذه البراعة السياسية فهي: الإصرار على الدفاع الوطني القوي بما في ذلك الردع النووي المستقل؛ الاعتراف بأهمية القوة العسكرية الأمريكية لموازنة التهديد السوفيتي رغم المزاعم الفرنسية بالاعتماد على الذات (لكن نظراً لأن دفاع أمريكا عن أوروبا اعتبر أنه

يصب في مصلحة أمريكا الذاتية، لم يشكل التزاماً يفرض خاصيته التبادلية على فرنسا)؛ هاجس وخوف من انبعاث ألمانيا؛ حساسية تجاه أي تغيرات في التوازن الدولي، بما في ذلك معاودة دخول الصين إلى مسرح العالم؛ ضرورة تحقيق الانفراج مع الاتحاد السوفييتي ولو كان لمجرد طمأننة الرأي العام الداخلي والتوازن مع الولايات المتحدة وألمانيا في آن معا.

وافقنا على العديد من مكونات السياسة الديغولية الخارجية. وبالرغم من نبرتها المتحدية، والمزعجة والمقلقة أحياناً، اعتبرنا السياسة الفرنسية بمثابة تأكيد سليم على إحساس بالمسؤولية الضرورية للإسهام الجادة في تأسيس نظام عالمي جديد.

كانت التوترات الفرنسية — الأمريكية في العديد من النواحي نتيجة الفجوة الثقافية أكثر من كونها حصيلة الخلاف السياسي. فقد شدد الدبلوماسيون البريطانيون على الشراكة والحلول العملية. أما الزعماء الفرنسيون فأكدوا على النظرية وتبنوا أسلوباً تعليمياً استعلائياً ومتغرساً في كثير من الأحيان. سعت بريطانيا إلى التعاون؛ وناورت فرنسا لخلق انطباع بأن باريس نجحت نوعاً ما في انتزاع ما كنا مستعدين تماماً لتقديمه. وهذا التأثير المزعج أحياناً للأسلوب الفرنسي في الدبلوماسية وصفه بذكاء الدبلوماسي البريطاني السير هارولد نيكسون في الثلاثينيات من القرن العشرين:

الهيئة الدبلوماسية الفرنسية.. متخمة برجال يتمتعون بذكاء لمّاح، وتجربة واسعة، وسحر اجتماعي عظيم. الفرنسيون يجمعون مع حدة الملاحظة موهبة الحث والإقناع الواضحة. ويمتازون بالدقة ويستحقون الاحترام. لكنهم يفتقدون التسامح. فالفرنسي على درجة من القناعة بتفوقه الفكري، والوعي بتفوق ثقافته، بحيث يجد من الصعوبة أحياناً إخفاء نفاذ صبره على البرابرة الذين يسكنون الدول الأخرى.. إذ يغري الفرنسيين كمالُ فكرهم المتفوق على اعتبار العقول الأقل قدرة على التفكير السليم، التي تصاب بالارتباك والتشوش عندما تتلمس الطريق، بمثابة عقول منافقة ومرائية، ويشعرون بالانزعاج والقلق منها، ويملؤهم الازدراء لها، في حين أنها لا تحتاج إلا إلى مهلة قصيرة لتعاود تنشيط آلياتها والعمل من جديد⁽⁹⁾.

في ذات الوقت، قد يتصرف الزعماء الفرنسيون بطريقة تظهر شعورهم بالتفوق، إلا أن المسؤولين الأمريكيين يتجاهلون في أحيان كثيرة الحاجات العاطفية والوجدانية الفرنسية. فقد كسبت بريطانيا الحرب إلى جانبنا. بينما تعرضت فرنسا للهزيمة والاحتلال. بريطانيا كانت في موقع يؤهلها لبناء العلاقة الخاصة على أساس الثقافة المشتركة وتجربة فترة الحرب. في حين تعرضت فرنسا لغواية تعويض إذلالها في الحرب وعقود من الحروب الاستعمارية من خلال تأكيد ذاتها بصوت عالي النبرة من حين لآخر. وبإمكان بريطانيا، التي تعكس الاستمرارية في سياستها، التأكيد على أهمية الثروة لا

المكانة؛ أما بالنسبة لفرنسا الساعية إلى إعادة تعريف الدور الوطني، فتعتبر المكانة شكل من أشكال الثروة.

كان بمقدور أمريكا اتخاذ موقف أقل حدة تجاه التأكيدات الفرنسية على الإرادة الذاتية، والتعامل معها باعتبارها تشكل مراحل لا مفر منها من عملية إعادة الإحياء الوطني. لكن في حين أن العديد من الزعماء الأمريكيين - وأنا منهم - يقرون بذلك من حيث المبدأ، إلا أنهم بالغوا في ردة فعلهم على الأسلوب الاستعلائي للسياسة الفرنسية أحيانا دون أخذ ما يكفي من الاعتبار لضروراته الأساسية.

حين تولى فاليري جيسكار ديستان الرئاسة قبل ثلاثة أشهر تقريباً من جيرالد فورد، تدهورت العلاقات الفرنسية - الأمريكية من مرتبة الانزعاج والقلق إلى حافة المواجهة والمجابهة. لكن فترة رئاسة ديستان حولتها إلى شراكة حقيقية تقريباً. فقد كان إسهامه هو الذي فصل بين الرمزي والجوهري ووجه العلاقات بين البلدين إلى مستوى التعاون الذي تتطلبه مصالحهما الحقيقية.

لم يشارك ديستان في كوارث الثلاثينيات والأربعينيات ولا في إحباطات الحرب الجزائرية، ولذلك كانت دوافعه لتسجيل نقاط في مجال المكانة والاعتبار والهيبة أقل قوة. كان أيضاً أول رئيس فرنسي يتحدث الإنكليزية بطلاقة ولم يتردد في استخدامها. كما ظل على اطلاع على آخر المعلومات المتعلقة بالنقاشات والمجادلات العامة في الدول الأنغلو - ساكسونية، وكان على استعداد من وقت لآخر للمشاركة فيها شخصياً. وبعد أن هزم المرشحين الديغوليين والاشتراكيين المتزمتين في الانتخابات (كان مؤسساً وعضواً في الحزب الجمهوري المؤيد للديغوليين)، شرع في فصل الرئاسة الفرنسية عن العقيدة الماركسية والمواقف البطولية.

تخرج ديستان من «كلية العلوم التقنية»، وهي واحدة من صفوة المؤسسات التعليمية الفرنسية، ولذلك كان الأفضل تعليمياً والأوسع ثقافة من بين الزعماء الغربيين. سحر شخصيته ماثل ذكاه. وما إن يتجاوز المرء في البدء مظهره الخارجي المتحفظ حتى يقابل شخصية حميمة ودافئة تعبر عن نفسها بود ولطف. من المؤكد أن السمة المميزة لمعظم الرؤساء هي القسوة؛ أما الصفة المميزة لديستان فهي القدرة على التحليل. كان إلى حد بعيد أكثر رؤساء الجمهورية الخامسة تحملاً من التعصب القومي والمحلي ومهتماً ومدركاً إلى حد استثنائي للاتجاهات العالمية، كما رأى التحديات التي تواجه الغرب بطرائق مطابقة لطرائقنا، حتى حين تظهر الاختلافات التكتيكية من وقت لآخر.

حقق ديستان بالتفوق الفكري والدبلوماسية الماهرة ما قوبل بالرفض - خطأ - في الماضي حين اقترحه ديغول أولاً عام 1958، ثم حين أخفق لاحقاً في تحقيقه عبر ممارسة الضغط: الإدارة الواقعية المشتركة للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية، التي لا تكون فيها فرنسا مضطرة للتخلي عن مكانتها الريادية البارزة لأية دولة، بما فيها بريطانيا. خلال فترة حكم الرئيس فورد،

استطاع رؤساء هذه الدول صياغة استراتيجية عالمية مشتركة. واتسع مدى السياسات المشتركة طرداً مع تنامي الثقة المتبادلة، لينتقل من القضايا المألوفة المتصلة بالحرب الباردة والتحالف الأطلسي ليشمل الطاقة وتحدي الشيوعية الأوروبية - أي التهديد المتمثل بمشاركة الشيوعيين في الحكم في البرتغال وإيطاليا، وخلافة فرانيسكو فرانكو في إسبانيا. أسهم ديستان بشكل خاص في فهمنا لأفريقيا وثبت أنها إسهام ثمينة ومفيدة بعد أن ظهرت الفياق العسكرية الكوبية في أنغولا (انظر الفصل 26).

كان فاليري جيسكار ديستان رئيساً مهماً. وهو الرئيس الوحيد في الجمهورية الخامسة الذي سيهزم في معركة إعادة انتخابه (كل الباقيين تقاعدوا أو توفوا وهم في السلطة). كان فصيحاً وبلغياً وأنيقاً، لكنه متحفز، ومغال في أرسناترابطته بحيث صعب عليه إقامة ذلك التوازن الخاص الذي يقدره الشعب الفرنسي: ممارسة مهام الرئاسة كبرجوازي في الجوهر وملكي في الأسلوب. لقد ثبت أن الإنجاز المغمور نسبياً لا يكفي لتغذية نهم الرأي العام الفرنسي المعتاد على المجد والشهرة - خصوصاً في السياسة الخارجية. والمواجهات الدراماتيكية والمتهورة نسبياً مع الولايات المتحدة، التي أشبعت الولوج الفرنسي بكل ما هو درامي، نبذا ديستان كونها جزءاً من جهده لتعزيز وتقوية نفوذ فرنسا الحقيقي.

من الغريب أن جانب الإسراف في التألق في شخصية ديستان الذي سبب ريبة وكره الفرنسيين عكس نوعاً من عدم الأمان الاجتماعي وذلك على النقيض تماماً من الغطرسة والتكبر اللذين نسباً له. أما العقابة الأخطر على مصير ديستان السياسي فهي طبيعة قاعدته السياسية. فقد حوَصر بين اليمين الديغولي، الذي ارتاب بسياسة التعاون الدولي التي تبناها، وبين اليسار الماركسي، الذي ساورته الشكوك بسبب انحيازه لاقتصاد السوق. وبالرغم من كل الاختلافات في شخصيتي ديستان وفورد، إلا أنهم اشتركاً في مواجهة مشكلة داخلية متشابهة: فكل منهما يمثل مركزاً وسطياً معتدلاً تضغط عليه قوى متعارضة من اليمين المحافظ واليسار الإيديولوجي الذي يتجاهل المصاعب العملية.

بومبيدو قال لي ذات مرة: إن ضعف ديستان باعتباره سياسياً يتمثل في أنه يعطي استرضاء وتهدة خصومه أولوية أعظم من توحيد وتمتين قاعدته السياسية: «هذا النوع من السياسيين يخسر عادة». استخف بومبيدو بأهمية ظروف ديستان الخاصة. فباعثاره زعيماً لليمين غير الديغولي، ارتكب أصلاً الخطيئة التي لا تغفر في نظر الديغوليين ببقائه خارج البنية التركيبية الديغولية. إذ من الصعب جداً تهدئة غضبة المحافظين المستائين. والفرصة الوحيدة المتاحة أمام ديستان بكسبهم إلى صفه هي التخلي عن حزبه والانضمام إلى الديغوليين، وحتى حينئذ، سيفضلون بالتأكيد واحداً منهم.

أخبرني ديستان في إحدى المناسبات أن إعادة انتخابه لولاية ثانية قد تمكنه من إغراء الجناح المعتدل من الاشتراكيين بالانضمام إلى حكومة الوسط. وفشلت الاستراتيجية بصعوبة لأن الانتخابات جرت في فترة تعيسة خارج سيطرة ديستان جوهرياً. إذ سببت أزمة الطاقة الثانية، التي أطلقها انهيار

حكم الشاه في إيران عام 1979، حالة من التضخم والانكماش والاضطراب المالي بشكل متزامن في أوروبا الغربية، مما أضعف القاعدة السياسية لكل زعيم ديمقراطي فيها. في كل تغيير حكومي حدث بين عامي 1979 — 1982، كان الزعيم السياسي يخرج من الحكم بغض النظر عن الأيديولوجيا التي يتبناها. فني ألمانيا وبريطانيا، حل الزعماء المحافظون محل الديمقراطيين الاشتراكيين، لكن في فرنسا تغلب الزعيم الاشتراكي فرنسو ميتران على ديستان المحافظ المعتدل.

بالرغم من تداعي قاعدة ديستان السياسية، إلا أنه ركز بكل نشاط على استعادة وإحياء العلاقات الفرنسية — الأمريكية، وهي سياسة لم يشعر إزاءها بالارتياح فعلاً الاشتراكيون ولا المحافظون. وفي مؤتمر لحلف الناتو عقد في أوتاوا في حزيران/ يونيو 1974، تمكن وزير خارجيته جان سوفانارغ من حل ما بقي عالماً من خلافات جدلية حول مبادرة «سنة أوروبا» عبر إعلان مشترك يؤكد على أهداف حلف الناتو بعيدة المدى. وبالرغم من أن المبادرة قد فشلت منذ مدة طويلة في تحقيق هدفها المتمثل في إعطاء دفعة جديدة، معنوية ونفسية، للعلاقات الأطلسية، إلا أن اختتام المؤتمر بأسلوب تعاوني أزال على أقل تقدير عامل الخلاف وكان بمثابة دلالة مبشرة بحقبة جديدة.

خلال الشهور القليلة الأولى من ولايتي فورد وديستان، حدثت بعض الخلافات حول سياسة الطاقة، كما سنشرح في الفصل اللاحق. لكن العلاقة الجديدة رسخت أركانها حالما تقابل فورد وديستان في كانون الأول/ ديسمبر 1974. كما أن تحديد مكان انعقاد القمة شمل واحداً من الأمور الهامشية المتعلقة بالمكانة والاعتبار التي شوشت على العلاقات الفرنسية — الأمريكية طيلة عقد من السنين. فديستان لا يستطيع أن يأتي إلى واشنطن قبل أن يزور فورد باريس، نظراً لأن آخر زيارة رسمية في السلسلة قام بها بومبيدو إلى الولايات المتحدة عام 1970، وردّ الزيارة لم يحدث في وقت أبكر لأن بومبيدو لم يقبل بزيارة رسمية تكون جزءاً من جولة أوروبية أوسع، في حين خشي نيكسون من أن تجرح زيارة رسمية خاصة إلى باريس مشاعر الحلفاء الأوروبيين الآخرين.

نتيجة لذلك، تقابل نيكسون وبومبيدو مرتين في جزيرتين في الأطلسي لا تتبعان لأي من الدولتين: الأزور عام 1971، وأيسلندا عام 1973. أما لقاء ديستان وفورد فقد أعدت الترتيبات لعقدته في كانون الأول/ ديسمبر 1974 في المارتينيك، وهي مقاطعة إدارية فرنسية — تقنياً — مما يعني أن بإمكان فورد القول إنه رد الزيارة لفرنسا.

استخدم ديستان المناسبة بكل مهارة للإشارة إلى مقاربة جديدة. فقد عقدت اللقاءات في منتجع مريح فقد تم اختياره عمداً ليكون بسيطاً ومنعزلاً إلى حد ما. وأجرى الرئيسان ووزيرا الخارجية المباحثات بالملابس الرياضية. وعين ديستان مكان إحدى الجلسات في بركة السباحة، حيث قمنا نحن الأربعة بمراجعة مؤتمر الأمن الأوروبي ونحن نحرك أيدينا وأرجلنا في الماء.

الموضوعات الرسمية تمثلت في بنود «الأجندة» الأطلسية المألوفة: استراتيجية الناتو، والعلاقات بين الشرق والغرب، وقبل كل شيء: الطاقة. طرح ديستان موضوعاً قريباً من قلوب الفرنسيين: مستقبل كمبوديا. فقد أقتعه سفيره في الصين، اتيان ماناه، بأنه من الممكن لفرنسا التوسط لإنهاء الصراع وأن السفير هو الدبلوماسي القادر على القيام بالدور. وافقنا - أنا وفورد - على قيامه بالمحاولة، كما ذكرت في فصل سابق. لكن كان الوقت قد فات. إذ لم يكن الخمير الحمر، وهم على شفا الانتصار، على استعداد للتفاوض، خصوصاً حين أطلق الكونغرس على حلفائنا الكمبوديين رصاصة الرحمة عبر قطع المساعدات المالية عنهم.

المواضيع كانت مألوفة لكن الجو لم يكن مسبقاً. وتبعاً لعاداته، كان فورد يدخل في الموضوع مباشرة. فقد أدلى بواحد من الأصوات الأولى له في الكونغرس لصالح إقامة معاهدة حلف شمال الأطلسي كما قال. الأمر الذي جعل من الصعب عليه أن يفهم «التصرفات والبيانات الفرنسية التي تبدو وكأنها تضعف المواقف الأمريكية وتحط من قدر أمريكا. نظن بأن ذلك ليس أمراً صحيحاً». صحيح أنه لا مفر من حدوث بعض الخلافات من وقت لآخر، لكننا «نأمل بتفهم أفضل».

رد ديستان بفصاحته البليغة. إذ لم يعدد الاخفاقات أو الاستفزازات الأمريكية - كما اعتاد أن يفعل الدبلوماسيون الفرنسيون. بل حاول بدلا من ذلك شرح التحدي السيكلوجي الذي يواجه فرنسا: من أجل فهم علاقتنا، ينبغي أن ندرك الحجم النسبي لكل منا. لقد تعرضت فرنسا لـلاذلال بسبب مخاضات نظامها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية. وحين أتى ديفول، أراد استعادة الكرامة الفرنسية. وهذا تطلب معاداة ومقاومة القوى الكبرى. على سبيل المثال: كان على وزرائنا في الستينيات الحصول على تأشيرات دخول قبل الذهاب إلى الولايات المتحدة، في حين أن الشخصيات الأمريكية الرفيعة تأتي إلى باريس على الطائرات الأمريكية، وتستقبلها السيارات.. إلخ. حين كان كينيدي رئيساً، أعلنت الصحافة الأمريكية اسم رئيس جديد للناتو دون أية مشاورة. هنالك حالة الأمر الواقع المتمثلة في عدم التكافؤ. الحياة السياسية الفرنسية حساسة بشكل خاص تجاه العلاقات الأمريكية الفرنسية. والشيوعيون يعزفون على هذا الوتر... لذلك لدينا هذا الدافع القوي الجارف للاستقلال وتقدير الذات.

رد فورد باقتراح إجراء مشاورات منتظمة على كل مستوى لإيجاد مواقف مشتركة حول القضايا المعقدة.

وفي حال نطق دبلوماسي محترف بهذه التأكيدات فسوف يتم تجاهلها باعتبارها عبارات وملاحظات دبلوماسية مبتذلة. لكن فورد كان على الدوام يعني ما يقول، وشاركه ديستان صفاء النية والطوية. لذلك

وضعت على الرف، طيلة ما تبقى من ولاية فورد، كل الخلافات والمجادلات اللاهوتية فيما يتصل بعلاقات أمريكا مع أوروبا الموحدة. كما وافق الرئيسان على استمرار أمريكا في التعامل مع الدول الأوروبية كل على انفراد - وليس ثمة خيار آخر في الحقيقة - وستتوقف فرنسا عن مضايقة شركائها الأوروبيين حول هذا الموضوع. وسوف تستمر في السعي للاندماج الأوروبي، ولن تضع الولايات المتحدة أية عراقيل في سبيلها. وستتوقف فرنسا والولايات المتحدة عن إضعاف مواقف بعضهما بعضاً، وتعلم كل منهما الأخرى بالمبادرات التي تخطط لها مسبقاً.

نتيجة للقاء المارتينيك، أنشئت مجموعة داخلية لممارسة شؤون التحالف، كانت مشابهة كثيراً للإدارة التي اقترحها ديغول. لقد تبادل فورد، وولسون / كالاها، وشميدت، وديستان الثقة فيما بينهم؛ واستمتعوا بصحبة بعضهم بعضاً ولم يعانون من أية عقد. كان دور فورد محورياً في العديد من النواحي. فقد تمتع بما يكفي من الحكمة لكي يدرك بصورة غريزية أن قوة أمريكا لا تحتاج لأي تأكيد خاص، وأن بإمكاننا تحقيق المزيد على أساس الاحترام المتبادل بدلاً من إلقاء ثقلنا هنا وهناك. لقد أضاف الدعامة الإنسانية التي جعلت النظام قادراً على العمل.

تمكنوا معاً من عقد أربعة لقاءات قمة دراماتيكية بخلاف سنة واحدة، مما أوجد اتجاهاً جديداً للديمقراطيات الصناعية - نوعاً من القوة الدافعة في حقيقة الأمر - سعينا لتحقيقه عبثاً في مبادرة «سنة أوروبا»: قمة زعماء دول الناتو في أيار/ مايو 1975، ومؤتمر الأمن الأوروبي في تموز/ يوليو، وقمة رامبوليه للديمقراطيات الصناعية في تشرين الثاني/ نوفمبر، والقمة الأخرى التالية لها في بورتوريكو بعد تسعة أشهر. مؤتمرات القمة الاقتصادية هذه أصبحت منذ ذلك الحين ثوابت سنوية على الروزنامة الدولية.

الشيوعية الأوروبية والتحالف الأطلسي

لم يواجه التلاحم بين الدول الحليفة تحدي أزمة الطاقة وحسب، بل تهديد تغييرات داخلية حدثت في ثلاث دول رئيسية: في إيطاليا والبرتغال، بدا أن الحزب الشيوعي قد ينضم إلى الحكومة؛ وفي إسبانيا، احتاج الحلفاء للتعامل مع النهاية الوشيكة لحكم فرانسيسكو فرانكو (1939-1975).

لاح تحدي الشيوعية الأوروبية في إيطاليا أولاً، حيث جعلت العقبة البرلمانية دخول الحزب الشيوعي في تحالف حكومي عادي أمراً محتوماً. في ذات الوقت، اتخذت الشيوعية الأوروبية في البرتغال شكلاً أكثر دراماتيكية حمل إمكانية قيام انقلاب شيوعي.

كان من الصعب التعامل مع الوضع في إيطاليا لأن الحزب الشيوعي بدا ملتزماً بالعملية النظامية للنظام الانتخابي. ففي الانتخابات المحلية التي جرت عام 1975، زاد حصته من الأصوات إلى 33.5%، أي أقل بنسبة 2% عن الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم. أما في الانتخابات الوطنية التي جرت عام

1976، فقد تحسنت نتائج الشيوعيين ليحصدوا 34،4% من الأصوات الشعبية، مقارنة بنسبة 38،7% من الأصوات نالها الديمقراطيون المسيحيون. رفع الشيوعيون عدد ممثليهم في البرلمان، وفازوا برئاسة مجلس النواب، إضافة إلى رئاسة أربع من لجانه وثلاث من لجان مجلس الشيوخ. وأصبحوا الآن، مع الفاشست، يسيطرون على نسبة 40% من مقاعد البرلمان.

كان الوضع مشابهاً لذاك الذي ساد في فترة جمهورية فايمار (1919-1933) التي أدت إلى انهيار الديمقراطية في ألمانيا. فحين لا تتمتع الأحزاب الديمقراطية بالأغلبية الكافية يستحيل على العملية الديمقراطية العادية أن تعمل. فإما أن تشكل كافة الأحزاب الديمقراطية ائتلافا فيما بينها، الأمر الذي يعني نهاية أية معارضة ديمقراطية، وإما أن تنقسم، وفي هذه الحالة تتمكن الأحزاب غير الديمقراطية من إسقاط أية حكومة بالاشتراك مع المعارضة الديمقراطية.

ليس من المفاجئ أن يتوصل بعض الزعماء الإيطاليين، الذين يملكون سجلاً حافلاً بمناهضة الشيوعية، إلى نتيجة مفادها أن الاستقرار على المدى الطويل يمكن تحقيقه على أفضل وجه عبر تحويل التسامح الصامت مع الشيوعيين إلى تعاون ناشط. وتبعا للمنادين بمثل هذا «الانفتاح على اليسار»، سوف يؤدي ذلك إلى إدخال الشيوعيين الإيطاليين في العملية الديمقراطية، وتعريفهم بها، وتحويلهم إلى شركاء على المدى البعيد. وجدت هذه المدرسة الفكرية العديد من الأتباع والمؤيدين في الولايات المتحدة، خصوصا في الأوساط الليبرالية. فإن تمكنا من التعاون مع الشيوعيين في موسكو، كما تقول الحجة، فلم لا نتعاون مع الحزب الشيوعي الأكثر مرونة على ما يبدو في روما؟

عارضت بشدة أي تشجيع أمريكي لمشاركة الشيوعيين في حكومة دولة من دول الناتو. ورفضت التشبيه بسياسة الانفراج. فهناك فرق حاسم بين إدارة صراع مع الأعداء وضم ممثلين عن العدو في تحالف الديمقراطيات. أما القضية المفتاحية فلم تكن تكمن في درجة استقلالية الأحزاب الشيوعية الأوروبية عن موسكو، بل في أيديولوجيتها وتنظيمها الشيوعيين. ولم تكن الديناميات الداخلية ولا البرامج الانتخابية للأحزاب الشيوعية على ما بدا لي متساوقة مع الديمقراطية، أو منسجمة مع الأهداف الراسخة للتحالف الأطلسي. إذ لم يؤيد أي حزب شيوعي أوروبي - ولا حتى الحزب الشيوعي الإيطالي - التحالف الأطلسي. ومهما كانت الصعوبات التي تواجهها موسكو نتيجة استقلاليتها المفترض، فإنها لا تضع على «أجندتها» استراتيجية مشتركة للدفاع عن الديمقراطيات الغربية. وسوف يضعف نظام التشاور الوثيق المؤسس على أهداف مشتركة وفلسفات متناغمة بين الحلفاء، إذا لم يتفكك وينهار بأكمله. إن تبادل المعلومات السرية والتخطيط العسكري المتكامل سوف يتعرضان للخطر معا. والعديد من نفس العوامل سوف يعيق التحرك باتجاه الاندماج الأوروبي أيضا⁽¹⁰⁾.

بالطبع، لم يكن بمقدورنا فعل الكثير بشكل مباشر للتأثير في القرارات الداخلية للزعماء السياسيين في بلد على هذه الدرجة من الأهمية المحورية للجماعة الأطلسية مثل إيطاليا، الصديقة - تاريخياً - مع الولايات المتحدة. لكن كان مقدراً للموقف الأمريكي أن يحظى ببعض الأهمية بالنسبة للعديد من الزعماء الطليان - خصوصاً إذا بدا وكأنه يذعن للشيوعيين ويقبل بأن يلعبوا دوراً في الحكومة.

هنالك مبدأ هام كان على المحك. فاعتبار الولايات المتحدة قائدة للأمم الديمقراطية، فهي تتحمل مسؤولية خاصة تتمثل في الحفاظ على التلاحم المعنوي للتحالف. فإن ضعفنا في هذه المسألة، فسرعان ما يتبع ذلك اندفاع متهور نحو المصلحة النفعية. ذكرت آرائي خلال لقاء مغلق مع السفراء الأمريكيين في أوروبا عقد في لندن (13/ 12 - 1975):

الأوساط الفكرية في الولايات المتحدة تحاول حل مفارقة إشكالية. فنحن متهمون باللين مع الشيوعية والشدّة مع الأحزاب الشيوعية. لذلك طلب منا أن نتشدد مع موسكو ونجري حواراً مع الأحزاب الشيوعية في الغرب. هنالك شيء واحد لا بد من توضيحه، وهو أن من غير المقبول هيمنة الأحزاب الشيوعية على الغرب. وهذا أمر لا علاقة له بمعتولية واعتدال تفكير هذه الأحزاب أو بدرجة استقلاليتها عن روسيا. من الصعب تخيل قيام أحد هذه الأحزاب، إذا سيطر على حكومة غربية، بالسماح لآليات الديمقراطية بالعمل وبالتالي مواجهة احتمال إسقاطه من السلطة.. يجب أن نبذل قصارى جهدنا لضمان بقاء العمليات الديمقراطية والحفاظ على التوجه السياسي الغربي لدول أوروبا الغربية..

.. من الصعوبة بمكان رؤية كيف نستطيع الاستمرار في إجراء نقاشات داخل حلف الناتو إذا تمكنت هذه الأحزاب الشيوعية من السيطرة على الحكومات الأوروبية الغربية - لربما يمكننا أن نتبع سياسات متوازية، كما هو الحال مع الصين مثلاً، لكن التحالف، كما هو الآن، لن يستطيع البقاء.

لقد كان للتحالف الغربي على الدوام أهمية تتجاوز الأمن العسكري. لسوف تكون الولايات المتحدة وحيدة ومعزولة في عالم لن تكون لنا فيه علاقات مؤسسة على القيم والمبادئ مع الدول الأخرى⁽¹¹⁾.

تحدث فورد بالمعنى نفسه مع رئيس الوزراء الإيطالي الدومورو في هلسنكي حين حذر بكلمات قوية من «التسوية التاريخية» المقترحة في إيطاليا تحت شعار التعبير عن الاستعداد لـ «التسامح» مع قيام حكومة ماركسية في البرتغال أو السماح بإجراء مشاورات واسعة لحلف الناتو معها:

لا نرى كيف يمكن التسامح مع حكومة ماركسية في الناتو.. فمع الميل الليبرالية واليسارية لهؤلاء، تأكد من أن الأمر سينتهي بحكومة شيوعية، ومثل هذه الحالة لن تكون مقبولة على الإطلاق بالنسبة لنا إذا كانت في الناتو.

في الحقيقة، كان خطر مشاركة الشيوعيين في الحكومة البرتغالية جدياً وداهماً. ففي الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل 1974، أسقط أنطونيو دي سبينولا وزمرة من الضباط الساخطين على الحروب التي تشنها البرتغال لاستعادة مستعمراتها الأفريقية (والمتحررين من أوهامها)، الحكومة الديكتاتورية المحافظة. لم نكن نعرف شيئاً تقريباً عن الحكام الجدد، سوى أنهم ركزوا جهودهم منذ البداية على إنهاء الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية في إفريقيا. وبين أيلول/ سبتمبر 1974، وتشرين الثاني/ نوفمبر 1976، منحت الحكومات اليسارية المتعاقبة في البرتغال الاستقلال لكل من غينيا - بيساو، وموزامبيق، وكيب فيردي، وساو تومي، وبرينسيبي، وأنغولا. وقد أقمنا بسرعة علاقات دبلوماسية عادية معها جميعاً فيما عدا أنغولا بسبب الوجود العسكري السوفيتي والكوبي هناك (بالنسبة لأنغولا، انظر الفصل 26).

خلال الأشهر التالية، ازداد تأثير النفوذ الشيوعي في البرتغال ذاتها. وكان معظم قادة ما سمي بـ «حركة القوات المسلحة» قد خدموا في إفريقية حيث تبنا فلسفات التحرير لرجال حرب العصابات الراديكاليين القريبة جداً من الإيديولوجيا الماركسية. علاوة على أن الحزب الشيوعي البرتغالي قد استعاد بنيته الستالينية وصل أساليبه الصدامية المقاتلة تحت الأرض وذلك طيلة خمسة عقود من الحكم الديكتاتوري حيث حظرت الأحزاب كافة، وبرز الآن كأفضل قوة سياسية منظمة في البلاد. بين أيار/ مايو 1974، وتموز/ يوليو 1976، تعاقبت ست حكومات مؤقتة على السلطة في البرتغال، وكانت كلها تتجه إلى اليسار باطراد. في وقت لاحق وصف سفيرنا الداهية فرانك كارلوتشي الرئيس البرتغالي فرانسيسكو دي كوستا غوميز بالقول:

يميل كثيرا إلى اليسار. رئيس الوزراء، وقيادة الجيش، ونقابات العمال، إضافة إلى عدد من الوزراء، كلهم شيوعيون أو قريبون جداً من الحزب الشيوعي..

.. الحزب الشيوعي البرتغالي لديه حس واضح بالاتجاه. فهو يتبع سياسة كلاسيكية تتمثل في اختيار وزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، وإدارة الإعلام الدعائية في المؤسسة العسكرية، وبذلك يحقق الاختراق بواسطة عدد قليل من الأشخاص نسبياً⁽¹²⁾.

حين التقى الزعماء الغربيون في قمة الناتو التي عقدت في بروكسل (أيار/ مايو 1975)، ثم في مؤتمر الأمن الأوروبي في هلسنكي (تموز/ يوليو)، بدت «حركة القوات المسلحة»، واليسار الراديكالي، والحزب الشيوعي، على طريق تحويل البرتغال إلى «ديمقراطية شعبية» على الطراز الشيوعي.

الحالة الذهنية للعديد من الزعماء الجدد يمثلها العقيد فاسكو دوس سانتوس كونكالفيس، الذي شغل منصب رئيس الوزراء خلال الفترة الممتدة بين منتصف عام 1974 وشهر آب/ أغسطس عام 1975. صحيح أنه لم يكن شيوعياً صريحاً، لكنه امتنع عن طلب العضوية في الحزب لادخار رسوم الانتخاب! في قمة الناتو (أيار/ مايو 1975)، أخبر فورد أن الأحزاب الديمقراطية غير الشيوعية ليست ديمقراطية حقاً، لأن كلا منها - بالتعريف - يمثل وجهة نظر شريحة واحدة فقط من الناخبين. وزعم أنه يمثل رأياً أكثر شمولية للسياسة يسمو على الأحزاب - وهذا مفهوم مستمد من لينين مباشرة، رغم أن لينين ذاته لن يكون بمثل هذه السذاجة ليتحدث بتلك الطريقة مع رئيس أمريكي.

هذه النزعة اللينينية هي التي دفعني لإبداء تعليق يفتقد للباقة إلى حد ما أمام ماريو سواريز، رئيس الحزب الاشتراكي، حين أشرت إلى أن الزعماء الديمقراطيين يواجهون خطر النهاية التي حلت بالأكسندر كيرنسكي^(*)، آخر زعيم ديمقراطي روسي قبل انقلاب لينين^(**). لم يكن التعليق انتقاداً لنوايا سواريز الحسنة؛ فقد قدم مساهمات كبيرة بوصفه رئيساً للوزراء ثم رئيساً للدولة بعد هزيمة الشيوعيين. لكن بين عام 1975 - 1976، أقلقني افتقار السياسيين الديمقراطيين إلى استراتيجية توقف المد الشيوعي. في النهاية، كان الضباط المعتدلون ضمن حركة القوات المسلحة، وليس الساسة، هم الذين عكسوا وجهة الأحداث ثم سلموا السلطة إلى الساسة الديمقراطيين.

لم تواجه أية دولة في حلف الناتو احتمال استيلاء الشيوعيين على الحكم فيها منذ بدايات الحرب الباردة. وفاقمت الخطر في البرتغال حقيقة أن الحزب الديمقراطي المسيحي بزعامة ألدو مورو في إيطاليا كان - في ذات الوقت - يفكر بتشكيل ائتلاف مع الحزب الشيوعي الإيطالي، أو ما سمي بـ «التسوية التاريخية» التي أشرنا إليها آنفاً، فإذا ما هيمن الشيوعيون على الحكومة في أي من البلدين، فسوف يخلقون نوعاً من الحتمية، التي تسهل ضم الشيوعيين في حكومات الناتو الأخرى. ومع ترنح واضطراب العالم الغربي بسبب أزمة الطاقة، وتفاقم الشكوك والشبهات بالقيادة الأمريكية نتيجة قضية «ووترغيت»، والاحتجاجات على حرب فيتنام، وتأكيد الزعماء السوفييت على حدوث نقلة في «القوى المتبادلة»⁽¹³⁾، أمكن لظاهرة الشيوعية الأوروبية في غرب أوروبا أن تصبح اتجاهًا خطيراً.

القضية التي وضعت أمام حلفاء الناتو هي كيفية الاستجابة لطلب تقدمت به الحكومة التي تزداد جنوحاً نحو اليسار في ليشبونة للحصول على مساعدات اقتصادية. بعد سقوط الحكومة الديكتاتورية المحافظة (نيسان/ أبريل 1974)، أوصيت بتقديم برنامج معونات بقيمة عشرين مليون دولار على شكل

♦ ألكسندر ف. كيرنسكي (1881 - 1970): زعيم ثوري روسي عين رئيساً للحكومة (تموز/ يوليو 1917) بعد تنازل القيصر نيكولاس الثاني عن العرش، لكن سرعان ما أقصاه البلاشفة (تشرين الأول/ أكتوبر 1917) بسبب سياساته المعتدلة. م

♦ أبديت هذه الملاحظة أمام سواريز على مائدة الغداء الذي أقيمته على شرفه في وزارة الخارجية (تشرين الأول/ أكتوبر 1974).

ضمانات قروض كبادرة تشجيع للديمقراطية. ومع انحراف كل من الحكومات المتتابة نحو اليسار بشكل متزايد، غدا السؤال يدور حول الاستمرار في تقديم المعونة، ناهيك عن زيادتها. فضل السفير كارلوتشي مساعدة الحكومة الراديكالية على أساس أن المعتدلين سوف يستفيدون نوعاً ما من إظهار شعورنا الودي نحو البرتغال.

كنت قد ألححت على الإدارة بتعيين كارلوتشي سفيراً، وكنت آخذ آراءه على محمل الجد. لكن لم أدرك كيف يمكن لمعونات الراديكاليين أن تعزز قوة المعتدلين، وفضلت إبقاءها عند مستويات متواضعة إلى أن يضطر الراديكاليون للخروج من الحكومة بحيث ينال الزعماء السياسيون الديمقراطيون فضل زيادة المساعدات.

ظهرت اختلافات مشابهة في الرأي بين الحلفاء. شميدت أيدت زيادة المساعدات؛ وديستان دعم رأي فوردي الأكثر تشدداً؛ وكالاهان استحث اتخاذ موقف وسطي: المساعدة مع زيادة الدعم السري إلى معارضي النظام. وبالرغم من اختلاف التكتيكات، إلا أن هناك اتفاقاً على الهدف المتمثل في إجبار الشيوعيين على الخروج من الحكومة البرتغالية. وفي نهاية المطاف، تقرر أن تقوم كل دولة من الحلفاء بلعب دور مع إبقاء الدول الأخرى على اطلاع بما يجري. لعب فوردي وديستان دور «الشرطي الشرير»، وشميدت «الطيب» وكالاهان شخصية الوسيط / الراعي الذي يحاول التوفيق بين السياسيتين.

حل الخلاف داخل حكومة الولايات المتحدة وصفه كارلوتشي بكل دقة:

من المؤكد أن هناك اختلافات في الآراء بيننا، لكن جرى تضخيمها. فلكسنجر منظور عالمي؛ أما أنا فكان لدي مشكلة محددة أتعامل معها. تبادلنا النقاش بأسلوب حاد، لكننا توصلنا في نهاية المطاف إلى اتفاق على إعطاء الفرصة للسياسية التي كنت أوصي بها. وحالما توصلنا إلى ذلك الاتفاق، قدم لي الدعم الكامل. وهكذا استطعنا اتباع سياسة فاعلة حول أمور مثل الحركة الانفصالية في الأزور (وهي قضية يضغط من أجلها الجناح اليميني)، وسياق برامج مساعداتنا، وكيف نقارب ما اعتبر قضية أمنية خطيرة بالنسبة للنااتو. لم يكن لدي مشكلة في إعلام البرتغاليين باستحالة قبولهم في الناتو إن شكلوا خطراً على الأمن، طالما استطعنا - في ذات الوقت - تقديم بعض الأمل بالدعم والتعامل مع العناصر الصحيحة في المجتمع البرتغالي⁽¹⁴⁾.

بعد وقت قصير، واجه التحالف الغربي تغييراً سياسياً وشيكاً آخر، أتت هذه المرة من النهاية المقابلة للطيف السياسي، وتطلب دقة في التعامل ووحدة في الموقف: التعامل مع حقبة ما بعد فرانكو الانتقالية في إسبانيا. وحين استلم فورد منصب الرئاسة، غدت ضرورة التعامل مع تبعات وفاة فرانكو خلال فترة ولايته أمراً مرجحاً بشكل واضح. كنا

نأمل بإمكانيات تطور الحركة الديمقراطية، نظراً لأن فرانكو أعد ترتيبات جيدة دلت على عمق تفكيره - على غير العادة - فيما يتعلق بمسألة الخلافة، وذلك من خلال إعادة ترسيخ الملكية وإطلاق بدايات الإجراءات الديمقراطية. تركز اهتمامنا الرئيسي على ما إذا كان بمقدور مجتمع واقع حتى الآن تحت تأثير ذكرى الحرب الأهلية تجاوز ماضيه المتخيم بالأحقاد وتعلم التعايش مع الخصوم السياسيين ضمن نظام تعددي. وليس ثمة سابقة لضبط النفس هذا في التاريخ الإسباني الحديث.

بينما كان فرانكو ما يزال ممسكاً بزمam السلطة وإن بدأ يضعف بشكل واضح، اتخذنا أولى الخطوات الإجرائية لتقريب إسبانيا من الديمقراطية. أما المناسبة فكانت انتهاء مدة الاتفاق حول القواعد الأمريكية في إسبانيا التي تم التفاوض عليها أولاً خلال ولاية أيزنهاور عام 1955. واتفقت الدول الحليفة لنا، تلك التي تقع حكوماتها على يسار الوسط (أي كلها فيما عدا فرنسا)، على أن هناك سبباً عسكرياً وجيهاً لتجديد الاتفاق حول القواعد. لكنها لم تكن تريد أن تبدو متعاونة مع إسبانيا بينما فرانكو ما يزال في السلطة. ولذلك كان أمام إدارة فورد مهمة حساسة تتمثل في مساعدة إسبانيا على التحرك نحو الغرب باسم التحالف دون أن يتسبب ذلك في جعل الحلفاء الذين لا غنى عنهم يبتعدون عنها.

في خطاب له أمام قمة دول الناتو الذي عقد في التاسع والعشرين من أيار/ مايو 1975، عبر فورد عن الرأي الأمريكي حول هذا الموضوع:

يجب علينا أن نبدأ الآن بالتفكير بكيفية وصل إسبانيا بالدفاع الغربي. لقد قدمت إسبانيا، وما تزال تقدم، إسهاماً مهماً في الأمن العسكري الغربي نتيجة علاقتها الثنائية مع الولايات المتحدة⁽¹⁵⁾.

اعتبر الاقتراح سابقاً لأوانه (إن أردنا وصف ردة الفعل عليه بكلمة معتدلة). أما رئيس الوزراء الهولندي يوهانس دين أويل، الذي سنحت له الفرصة سابقاً في إلقاء درس علينا خلال أزمة الـ «مايا غوز» (انظر الفصل 18)، فلم يفوت هذه المناسبة لإلقاء محاضرة جديدة. إذ قال لفورد: إن أي مكسب عسكري ينتج عن بادرة تشجيع للنظام الإسباني «سوف تقابله خسارة المصادقية السياسية التي سيتعرض لها التحالف»⁽¹⁶⁾.

حتى هيلموت شميدت، الحليف المخلص، حذر من تأثير السعي الدؤوب المتحمس لتمتين العلاقات مع إسبانيا في الرأي العام الألماني:

شميدت: من الواضح أن حقبة فرانكو توشك على النهاية «توفي فرنسيسكو فرانكو في 20 / 11 / 1975» لكن ما زال من غير الواضح من سيخلفه. يجب أن نشجع أولئك الذين

نأمل بأن يحكموا من بعده. وهذا يعني أن علينا ألا نكتفي بأولئك الذين يمسكون بالسلطة الآن.

فورد: نحن نتفاوض الآن للتوصل إلى اتفاق حول إقامة قاعدة عسكرية، ونعطي أولوية كبيرة لها. فإن فشلت هذه المفاوضات، فقد يعاني الحلفاء من أضرار وخسائر كبيرة. ولذلك علينا أن نسير على حبل مشدود.

شميدت: أجل، بالتأكيد. ولكن يجب أن تتأكدوا أيضاً من استمرارية قواعدكم وروابطكم الاستراتيجية الخاصة فيما بعد الوقت الراهن، وعليكم أن تتكلموا بشأنها مع حكام الغد أيضاً. المسألة المهمة هي سمعة الولايات المتحدة في أوروبا. إذ لا يجب أن يقول أحد عن الولايات المتحدة بأنها تدعم النظام الخطأ⁽¹⁷⁾.

في نهاية المطاف، حقق التحالف كل أهدافه؛ بعد موت فرانكو (نوفمبر/ تشرين الثاني 1975)، أصبحت إسبانيا ديمقراطية ناشطة وأساسية وانضمت إلى حلف الناتو في عام 1982. وفي إيطاليا، تأخرت مشاركة الشيوعيين في الحكم لأكثر من عشرين سنة، إلى ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وفي عام 1976، سيطرت على المؤسسة العسكرية البرتغالية مجموعة من الضباط المعتدلين، وتم قمع تمرد يساري في القوات المسلحة، ووصلت إلى السلطة في لشبونة حكومة ديمقراطية مدنية.

الشعور بالتلاحم المتجدد بين الدول الحليفة أسهم قبل كل شيء في إعادة التوازن السياسي والسيكولوجي بين الشرق والغرب. ومنذ ذلك الحين، اتخذ الاتحاد السوفيتي موقفاً دفاعياً من الناحية الأيديولوجية (باستثناء فترات متقطعة قليلة). أما قمة هلسنكي التي ضمت خمساً وثلاثين دولة، وصممت للمصادقة على الوثيقة الجماعية لمؤتمر الأمن الأوروبي، فكانت المعلم التالي على هذا الطريق.



obeikandi.com

مؤتمر الأمن الأوروبي

نقاط التحول التاريخية تمر غالباً دون أن يميزها معاصروها. فالعديد من الأحداث التي اعتبرت ذات أهمية مؤثرة في التطورات اللاحقة لحظة وقوعها، تضاءلت أهميتها في المنظور التاريخي لتصبح أكثر قليلاً من مجرد حوادث عابرة أنية التأثير. في حين أن غيرها من التي أثارت جدلاً خلافياً أو تعرضت للتجاهل والإهمال ارتقت إلى مرتبة نقاط التحول التاريخية في نظر الأجيال المعاصرة.

مؤتمر الأمن الأوروبي ينضوي تحت هذه الفئة الأخيرة، حيث توج في قمة هلسنكي (تموز/ يوليو 1975) التي حضرها خمسة وثلاثون من رؤساء الدول أو الحكومات. كان المؤتمر قد اقترح من قبل السوفييت عام 1954، ليكون بمثابة مناورة تستهدف إضعاف التحالف الأطلسي، ووافقت عليه على مضض الحكومات الديمقراطية الغربية وعقد وسط جدالات خلافية حادة. لكن مع مرور الوقت، أصبح يعتبر بمثابة معلم سياسي ومعنوي أسهم في انحطاط النظام السوفييتي المطرد ثم في انهياره في نهاية المطاف بعد عقد ونصف من السنين.

نادراً ما أثبتت عملية دبلوماسية بمثل هذا الوضوح الحدود المقيدة لقدرة البشر على استشفاف المستقبل، فقد سعى السوفييت لعقد المؤتمر للحصول على اعتراف بهيمنتهم - في حقبة ما بعد الحرب - على وسط وشرق أوروبا؛ كما أملوا باستبدال التحالف الأطلسي بنظام شامل وجماعي للأمن الأوروبي، وبالتالي إضعاف التلاحم الغربي. لأنه في حين أن أي تحالف يحدد المنطقة التي ينبغي الدفاع عنها ويرسم خطاً فاصلاً بين الحليف والمعتدي المحتمل، فإن نظام الأمن الجماعي يمثل مفهوماً قانونياً يحكم مسبقاً بعدم وجود أي تهديد محتمل للسلام - وبالتالي فإن الدول كافة، بما فيها المعتدي المحتمل، تشارك في النظام المقترح.

التحدي الذي يواجهه أي تحالف واضح لا لبس فيه؛ يطلقه انتهاك خط التقسيم. من ناحية أخرى، ينطلق نظام الأمن الجماعي من فعل شبه قانوني، من تقدير ما إذا كان الاعتداء قد حدث فعلاً في الحقيقة. على وجه العموم، يملك كل تحالف قوات عسكرية مصممة للدفاع عن أراضيها؛ أما نظام الأمن الجماعي فيجب أن يحشد القوة العسكرية حين تستدعي الضرورة. ونظراً لأن الحكم المتعلق بما يشكل

التهديد متروك حتى تظهر الحالة، فإن ترتيبات الأمن الجماعية (مثل عصبة الأمم، أو الأمم المتحدة، أو معاهدة لوكارنو)^(*) نادراً ما كانت فاعلة في الممارسة العملية. في مؤتمر الأمن الأوروبي، شارك الاتحاد السوفييتي الذي اعتبره دول الناتو تهديداً محتملاً للسلام، بوصفه عضواً مؤسساً، مهدداً بالتالي بجعل حلف الناتو فرعاً من نظام من الأمن الجماعي يضع نهاية للتحالف الأطلسي كما عرفه عالم ما بعد الحرب.

خلال معظم المفاوضات التي أدت إلى قمة هلسنكي، اتخذت الديمقراطيات الغربية موقف الدفاع وسعت لإبعاد الأخطار عن تلاحمها دون رفع مستوى التوتر مع الاتحاد السوفييتي. ولم تثبت حقيقة الاختلاف الفعلي في ميزان القوى - فالدول الديمقراطية هي المهيمنة سيكولوجياً ومادياً - إلا بشكل تدريجي خلال مسار المؤتمر. في البداية، لم يدرك سوى القليل من الدول أن المؤتمر عبارة عن فرصة سانحة؛ في النهاية، حققت إدارة فورد ما تبين أنه نصر استراتيجي، بالرغم من أن نجاحها هذا قد أفسدته الاتهامات التي انتشرت داخل الولايات المتحدة بأنها خانت مبادئها من أجل السوفييت.

كان وزير الخارجية السوفييتي فياشسلاف مولوتوف أول من اقترح في عام 1954 عقد مؤتمر شامل للأمن الأوروبي. ولأنه استثنى الولايات المتحدة على وجه الخصوص، فقد قوبل بالرفض باعتباره خدعة سافرة لمنع تماسك ووحدة واندماج دول حلف الناتو الذي كان في بداياته المبكرة آنذاك. لكن السياسة السوفييتية (والروسية بالذات) تعوض بالإلحاح والمثابرة ما تفتقده في المخيلة والإبداع. ولم يكن يوجد آنذاك (كما هي الحال الآن) صحافة حرة في موسكو تنتقد زعماء الكرملن على تقديم نفس المقترحات - مع بعض التوبيعات البسيطة - مراراً وتكراراً. وعند التعامل مع الدول الديمقراطية القلقة والمتلهفة لإظهار مرونتها أمام شعوبها، يمكن للدبلوماسيين السوفييت (والروس) أن يمتلكوا عناد ومثابرة قطرات المياه التي تتحت في الصخر ليتآكل في نهاية المطاف. وهكذا، بعث السوفييت فكرتهم لعقد مؤتمر للأمن الأوروبي في تموز/ يوليو 1966، حين أصدرت دول حلف وارسو «إعلاناً حول تعزيز السلام والأمن في أوروبا». بعد ذلك، وفي نيسان/ أبريل من عام 1967، عقد مؤتمر للأحزاب الشيوعية الأوروبية.

في كانون الأول/ ديسمبر من السنة ذاتها، رد حلف الناتو. إذ أعطى تقرير حول مستقبل الناتو أعده وزير خارجية بلجيكا بيير هارمل، الأولوية للسعي وراء تحقيق «الانفراج» مع الدول الشيوعية في شرق أوروبا، ولم يسبق ذلك على سلم الأولويات سوى ردع العدوان.

وكجزء من الحملة الهادفة لتهدة صيحات الغضب العارم نتيجة احتلال السوفييت لتشيكوسلوفاكيا، ولربما لتقييد حرية فعل الرئيس الأمريكي الجديد، الذي اشتبه السوفييت بأنه متشدد، عرض اجتماع

(*) معاهدة وقعتها ألمانيا مع مختلف القوى الأوروبية في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1925، بهدف تعزيز السلام والحفاظ على الحدود الراهنة.

لحلف وارسو (17/ 3/ 1969) المشروع مجدداً، بوصفه اقتراحاً دبلوماسياً رسمياً يتطلب رداً هذه المرة. حيث دعا إلى عقد مؤتمر للأمن الأوروبي، بهدف ملء هو تحسين العلاقات بين الشرق والغرب، والإقرار بحرمة الحدود الأوروبية التي لا يمكن انتهاكها، والاعتراف المتبادل من قبل الألمانيتين بخط التقسيم الفاصل بينهما (كان ذلك قبل أن يصبح براندت مستشاراً ويقبل خط التقسيم باعتباره قراراً ألمانياً). في الثالث من نيسان/ أبريل، أكد السفير السوفييتي أناتولي دوبرنين على الأهمية التي تعلقها القيادة السوفييتية على الاقتراح عبر تسليمه شخصياً إلى البيت الأبيض، «منكها» بتنازليْن اثنين على حد زعمه: سحب الاتحاد السوفييتي اعتراضه على مشاركة الولايات المتحدة، وعدم المطالبة باعتبار حل حلف الناتو جزءاً من جدول أعمال المؤتمر.

كانت مذكرة دوبرنين أمانة دالة على المعضلات المتنامية - وإن ظهرت للتو- للسياسة الخارجية السوفييتية. فمن جهة، كانت مناورة سوفييتية كلاسيكية، تعتبر التخلي عن شرطين مستحيلين من جانب واحد بمثابة تنازل يتطلب تنازلاً مقابلاً من جانب الغرب. وفي ذات الوقت، فإن «التنازلات» مهما كانت خالية من المعنى فهي تعكس فعلاً بعض الوقائع الجديدة التي تتعدى على حرية المناورة السوفييتية. وحالما لم يعد مؤتمر الأمن الأوروبي مصمماً للحلول محل التحالف الأطلسي، وقد صادق على الولايات المتحدة باعتبارها قوة أوروبية، وجدت السياسة السوفييتية نفسها في موقف الدفاع. أما هدف استقرار وتوازن العلاقات بين المعسكرين - مهما كان طوعياً عند أحدهما وإجبارياً عند الآخر - فهو يرمز إلى أن موسكو ستتخذ منذ الآن وصاعداً موقف الدفاع على الأقل فيما يتعلق بأوروبا، محاولة التمسك بما حصلت عليه.

لم نشعر - لا أنا ولانيكسون - بأن الولايات المتحدة ملزمة بمكافأة الاتحاد السوفييتي على ما فرضه عليه واقع الأشياء. وفي مذكرة إلى الرئيس، كتبت قائلاً: «لا يجب أن نجعل السوفييت يظنون بأنهم يتفضلون علينا بالموافقة على مثل هذه الحقيقة الحياتية الواضحة».

الدول الحليفة في الناتو كانت أشد رغبة في الموافقة على الاقتراح السوفييتي. وفي غمرة تلهفها لاجتذاب النخبين الذين تعاظمت مبادئهم الراديكالية بفعل الاحتجاجات المناهضة لحرب فيتنام التي انتقلت إليهم من الولايات المتحدة، استحتتينا على القبول بمؤتمر الأمن الأوروبي على الأقل من حيث «المبدأ» - الخطوة الافتتاحية المألوفة التي تتبعها حتماً المفاوضات التفصيلية. وبلي براندت فعل ذلك للحصول على غطاء من الحلفاء لـ «سياسة الانفتاح على الشرق» التي تبناها وأوشكت على الاعتراف بخط التقسيم بين الألمانيتين؛ جورج بومبيدو أراد وسيلة لمنع تحول «سياسة الانفتاح على الشرق» إلى مشروع ألماني وطني صرف؛ هارولد ولسون رأى في المؤتمر، مع اقتراب الانتخابات، فرصة لإظهار تأثير الاعتدال الذي يمارسه في نيكسون.

إدارة نيكسون، التي لم تكن راغبة بأن تُجرَّ إلى مفاوضات مفتوحة النهاية، ومتعددة الأطراف، تفتقر إلى جدول أعمال هادف، ومصممة في نهاية المطاف لإضعاف اللحمة بين الحلفاء، استجابت من خلال استحضار صلة وصل: فقد قدمت الحجة على أن المؤتمر لا يمكن أن ينجح بدون إيجاد حل للمسائل المادية المتعينة التي تثير التوتر أولاً—وخصوصاً التهديد الدائم لحرية الوصول إلى برلين الغربية المطوقة. كما ألحت بإصرار على البدء بمفاوضات لتحديد حجم القوات التقليدية في أوروبا (حيث يتمتع السوفييت بتفوق مهم). ونظراً لاستحالة عقد مؤتمر بدوننا، استطعنا استخدام مؤتمر الأمن الأوروبي وسيلة لتحقيق تقدم في القضايا الأخرى، إضافة إلى جعل تصرفات السوفييت أكثر اعتدالاً طيلة أربع سنوات، حتى تموز/ يوليو 1973. وبحلول ذلك الوقت، تم التوصل إلى اتفاقية حول «تخفيض القوات المتبادل والمتوازن» (MBFR) التي بدأت مفاوضاتها في كانون الثاني/ يناير 1973، وضمان حرية الوصول إلى برلين من خلال اتفاقية وقعت عام 1971، بحيث لم تظهر القضية مرة أخرى إلا عند انهيار نظام ألمانيا الشرقية عام 1989.

بحلول الوقت الذي عقد فيه المؤتمر (تموز/ يوليو 1973)، أخذ اسمه الرسمي: «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» (CSCE) ^(*). مرت الشهور في مناقشات استكشافية إلى أن تم التوصل إلى مسودة الوثيقة الفعلية في كانون الثاني/ يناير 1974. وسرعان ما بدا واضحاً أن المجادلات حول غرض المؤتمر قد بهتت قبل تفجر الخلافات حول مضمون ما سيعرف لاحقاً باسم «وثيقة هلسنكي الختامية».

بالنسبة للاتحاد السوفيتي، كان الهدف الرئيسي من الوثيقة أن تكون بمثابة إعلان مبادئ تتضمن قبولاً عاماً بالوضع الراهن للدول في أوروبا. وفي سبيل منح ذلك أقصى قدر من الاحترام، اقترح السوفييت أن يكون الاجتماع النهائي وتوقيع الوثيقة على مستوى القمة.

وكما تبين فيما بعد، لم ترتق المفاوضات إلى مستوى الطريق ذي الاتجاه الواحد كما تخيل الكرملين. لأن الدول الديمقراطية توصلت إلى فهم مفاده أن بإمكانها تحقيق ما هو أفضل من مجرد تجنب نكسة تصيب المؤتمر، وهو هدفها في البداية؛ ومع استمراره مدة طويلة، استطاعت بالتدريج تحويله إلى فرصة استراتيجية للغرب. وكان من الصعب اعتباره إشارة دلالية على الثقة بالنفس لقوة عظمى تملك أضخم قوات تقليدية في العالم إضافة إلى ترسانة نووية تنافس بها الولايات المتحدة، ثم تطالب بضمان عدم انتهاك حدودها من قبل دول تحتل بعضها، ولا يوجد ضمنها - باستثناء الولايات المتحدة - دولة في موقع يؤهلها لتحدي الاتحاد السوفيتي عسكرياً. ومثل هذا التعهد، إن كان له أي معنى عملياً، سوف يكرر العبارات الواردة في اتفاقيات السلام الموقعة بين الحلفاء المنتصرين في الحرب ودول شرق أوروبا كافة بين عامي 1945—1948، وفي سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين دول غرب وشرق أوروبا. وآخرها

(*) في عام 1995، أطلق على هذه الهيئة. التي استمرت في وجودها بعد قمة هلسنكي. اسم جديد هو «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا».

المعاهدات التي قبلت بموجبها جمهورية ألمانيا الاتحادية بقيادة ويلي براندت وضع الحدود القائمة، بما في ذلك خط التقسيم بين الألمانيتين.

الأمر الجديد في «مؤتمر الأمن الأوروبي» هو أنه مكن الجمهورية الاتحادية من إثارة مسألة تغيير الحدود بشكل سلمي، وهذا سيوفر بمرور الوقت السلطة المرجعية القانونية والسياسية لتوحيد ألمانيا. وفي معاهدة ثنائية تم التفاوض للتوصل إليها بين براندت وبريجنيف بين عامي 1970-1971، قبلت الجمهورية الاتحادية الحدود الأوروبية القائمة بدون أية شروط باعتبارها «محرمة ولا تنتهك». لكن في مؤتمر الأمن الأوروبي، حيث كانت الجمهورية الاتحادية مدعومة من قبل حلفائها - خصوصاً الولايات المتحدة - تمكنت من الحصول على فقرة تذكر أن «الحدود يمكن تغييرها، تبعاً للقانون الدولي، عبر الوسائل السلمية وبالاتفاق»⁽¹⁾، ومنح الزعماء الألمان الفضل الرئيسي في هذه العبارة إلى الولايات المتحدة.⁽²⁾

أما الفقرات التي تؤكد على حرية انتقال الأشخاص والأفكار، وتوفير الحماية «لحقوق الإنسان والحريات السياسية» التي أصرت الدول الديمقراطية على تضمينها في الوثيقة الختامية، فقد كانت على القدر نفسه من الأهمية. تمثل غرضنا في كبح محاولات السوفييت، عبر الاتفاقات الدولية، وقمع الثورات والانتفاضات والاحتجاجات التي كانت تتفجر منذ مدة طويلة، كما حدث في المجر عام 1956، وتشيكوسلوفاكيا عام 1968. واستطاع النشطاء البواسل وأصحاب الرؤى المتبصرة مثل فاكلاف هافل وليخ فاليسا تحويل هذه الجمل الفقرات المتضمنة في الوثيقة الختامية إلى دعوات تعبئة وحشد لمقاومة السلطة الديكتاتورية الاستبدادية في العالم الشيوعي، ومن ثم تحرير أوروبا الشرقية في نهاية المطاف. إضافة لكل ذلك، أصرت الدول الأوروبية على تحقيق بعض التحسن في الأمن على الصعيد العسكري برغم حقيقة أن المنبر/المنتدى الرئيسي لهذا الموضوع كان المفاوضات حول تخفيض عدد القوات (MBFR)، التي افتتحت للتوفي فيينا. لكن الدول الديمقراطية، علاوة على بعض الدول السائرة في فلك السوفييت، أرادت إضافة مزيد من القيود الكابحة لنشر القوات في أوروبا. وقد شملت «إجراءات بناء الثقة» (CBMS)، كما دعت آنئذ، خطوات مثل الإبلاغ المسبق عن المناورات التي تبلغ حجماً معيناً وتجري ضمن مسافة معينة من حدود أية دولة مشاركة. الأمر الذي عنى تقييد حركة القوات السوفييتية داخل روسيا الأوروبية.

في البداية، تمثلت الاستراتيجية الأمريكية في عدم خلق العراقيل أمام تقدم المفاوضات، لكن دون فعل الكثير لتسريعها أيضاً. وكان مرور الوقت يخدم مصالح الغرب من خلال الاستنزاف التدريجي لممارسة الأساس المنطقي الأصلي القائم على تعزيز القوة السوفييتية. وحين كان هذا الهدف يتحقق، تدخلنا في القضايا المهمة، مثل إجراءات بناء الثقة، وفقرات حقوق الإنسان، ومسعى الألمان لإضافة

جملة «التغيير السلمي للحدود». وبهذا الأسلوب، رجحت كفة الفائدة التي حققتها الدول الديمقراطية إلى حد بعيد. في بداية عام 1974، كان من الواضح أن السوفييت لا يحققون النتيجة الرمزية التي سعوا إليها. وعملية صياغة المسودة النهائية كانت طويلة ومرهقة وسرية. حاول السوفييت نزع الشوكة المؤلمة من جمل حقوق الإنسان عبر إقحام مقدمة تمهيدية تحرم استخدام أي من فقرات الوثيقة الختامية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الموقعة. وهذا بالطبع سوف يبطل الغرض الكلي للفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان، فأخففت المناورة السوفييتية في نهاية المطاف.

ولدت الجملة التي تسمح بالتغيير السلمي للحدود جدلاً خلاfishاً مشابهاً. ولسوف يفكر السوفييت بالمسألة، كما قالوا، طالما هي في المقدمة التمهيدية المنفصلة عن مبدأ «حرمة الحدود». فقد ستنتجوا على ما يبدو أن ذلك سيسبغ على الاعتراف بالحدود القائمة مكانة أعلى من فكرة تغييرها سلمياً. وبالطبع أدرك الألمان هذه المناورة، وطلبوا مساعدة الولايات المتحدة. أما «التسوية» النهائية فكانت إضافة مادة مستقلة لا تؤكد فقط على مبدأ التغيير السلمي بل أيضاً على حق كل دولة موقعة على الانضمام إلى / أو الانفصال عن التحالفات.

نتيجة لكل ذلك، ومع تشعب المفاوضات الفعلية أكثر وأكثر إلى لجان من الخبراء، زاد غموض ونخبوية المصطلحات. إذ ظهرت «تسويات» الهولنديين، و«خطط» الفنلنديين، و«اقتراحات» الألمان - وكل منهم صنفها كذلك. هذه التلفيقات الدبلوماسية رتبها البريطانيون بحذق ضمن «سلات». «السلة 1» تتعامل مع قضايا الأمن، «السلة 2» مع الشؤون الاقتصادية، «السلة 3» مع حقوق الإنسان، وحرية الانتقال، والمسائل ذات الصلة.

كبار المفاوضين الذين امتلكوا ما يكفي من الشجاعة للمشاركة في صياغة المسودة النهائية وجدوا أنفسهم بسرعة وهم يرزحون تحت حمل ثقيل من الألفاظ الغامضة. بدا غروميكو حسن الاطلاع على القضايا المتعلقة بالاتحاد السوفييتي، لكن حتى هذا المحترف الاستثنائي التبست عليه الأمور المتعلقة ببعض المقترحات الأجنبية غير العادية. وكنت أفخر بمعرفة تفاصيل كافة المفاوضات والتي تجري بتوجيهاتي، لكنني لم أستوعب تماماً «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا». صحيح أنني فهمت بوضوح ما كنا نحاول تحقيقه، والشروط والفقرات التي كنا نطالب بإضافتها، لكن كثيراً ما راوغت فهمي الصيغ الدقيقة. ولم أفهم تماماً الفارق المميز بين «التطبيق المتساوي» و«سريان المفعول المتساوي» للمبادئ، التي دارت حولها معارك مريرة؛ ولماذا تستطيع الفاصلة بعد الجملة تغيير أهميتها العملية، وذلك سبب آخر للنزاع والخلاف؛ أو لماذا تتغير أهمية الجملة داخل إحدى الفقرات إذا نقلت إلى أخرى. ونظراً لأن غروميكو كان يعاني على ما يبدو من نفس الورطة المأزقية، فقد نزع لتأسيس المعارضة السوفييتية تجاه «السلة 3» على قاعدة الدفاع عن الأخلاقية السوفييتية المتمزمة من خلال الادعاء بأن العبارة

المتعلقة بحرية انتقال الأشخاص عبارة عن «حصان طروادة» المصمم للسماح لراقصات «الكباريهات» الهولنديات شبه العاريات بتلويث الوطن الأم للبروليتاريا.

الإجراءات العسكرية لبناء الثقة أدت أيضا إلى مفاوضات مشابهة. فقد سعت الدول الغربية لضمان الالتزام بالإبلاغ عن تحركات الألوية قبل مدة ستين يوما؛ في حين رد السوفييت باقتراح الإبلاغ عن مناورات الفياقك العسكرية قبل خمسة أيام. أما الحل الوسط فكان الإبلاغ عن نشر الفرق قبل ثلاثين يوما. رؤساء الدول نقلوا إلى وزراء خارجيتهم تعليمات من هذا القبيل، وهؤلاء حولوها بأقصى سرعة إلى طواقم خبرائهم. ولحسن الحظ كان مساعد وزير الخارجية آرثر هارتمان، مفاوضنا الرئيسي على المستوى العملي، متمكنا إلى حد ما من التفاصيل كافة، وقد استطاع بمهارة وحذق قيادة المفاوضات نحو نتيقتها الختامية الناجحة.

كانت الخلافات الجدالية المتنوعة بالأساس معالم تشير إلى مراحل التراجع السوفييتي حول قضايا التغيير السلمي للحدود، وإجراءات بناء الثقة، وحقوق الإنسان. بحلول أيار/ مايو 1974، بدا الاتفاق وشيكاً بما يكفي لبدء النقاشات حول موضوع اختتامه وتوقيعه على مستوى القمة. لكن عند هذه المرحلة، أدت مفادرة كل من هيث وبومبيدو ويراندت ونيكسون للسلطة بشكل متتابع وسريع، إلى حدوث ثغرة جديدة وسعت فجوة المعرفة الفاصلة بين القادة والزعماء وخبرائهم. وبدا وكأن عملية صياغة المسودة النهائية ستصبح غاية في حد ذاتها، ولا يفهمها سوى مجموعة مختارة من الدبلوماسيين المعنيين، وكأنهم حفنة من رهبان الأديرة الذين كانوا يحتكرون تفسير النصوص المقدسة في القرون الوسطى.

من بعض النواحي، كانت حالة مسعورة من جنون الدبلوماسية الجماعية. ونظراً لأن أحد الدوافع الكامنة وراء عقد المؤتمر كان إعطاء الدول الأوروبية الصغيرة حرية أكبر في المناورة، توجب على القوى العظمى اتخاذ جانب الحذر لكي لا يطغى ذلك على ما تفضله من بدائل أو حتى على ما تتشبهت به من آراء. أحد هؤلاء الذين تعدوا على الآخرين كان دوم مينتوف، رئيس وزراء يالطا. فحين كان المؤتمر يقترب من لحظة الختام ولم يتبق سوى تحديد موعد القمة، أعاق مينتوف الإجراءات لمدة ثلاثة أيام كاملة. أصيب مضيفونا الفنلنديون باحتياج شديد لأنهم لا يستطيعون عمل الترتيبات والتحضيرات اللازمة للقمة إلا بعد التوصل إلى قرار نهائي. وطيلة يوم كامل تعذر الوصول إلى دوم مينتوف؛ السفير المالطي زعم أنه خرج لممارسة ركوب الخيل - رغم أن العثور عليه في جزيرة صغيرة نسبياً لا يجب أن يكون مهمة صعبة. تشبث مينتوف بمطالبه ليومين آخرين محاولاً الحصول على مزيد من المكاسب. وفي نهاية المطاف استطاع الفنلنديون، الذين كانوا طيلة المؤتمر مثال المضيفين الذين يتمتعون بالاستقامة والأمانة إضافة إلى الكفاءة الدبلوماسية، التغلب على المأزق، الذي غابت عن ذهني طبيعته، ولم أعد أذكر الصيغة التي استخدموها، ولم أحتفظ بأية سجلات حول الموضوع.

حتى فورد استسلم لمظهر نادر من العناد والتشبث بالرأي حين أصر على تأخير افتتاح المؤتمر لمدة أسبوع رداً على اعتراضات غروميكو على مواضيع تافهة.

عند هذه النقطة، حيث اكتملت الوثيقة الختامية تقريباً، واقترب موعد القمة، شن المنتقدون داخل أمريكا هجوماً على مؤتمر هلسنكي باعتباره فكرة خطيرة انطلقت عفويا من رأسي اثنين من المتهوسين بالانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب، فورد وكيسنجر (إضافة إلى نيكسون، ضمناً)، دفعهما السوفييت بالترهيب إلى تقديم تنازلات من جانب واحد، مثل التخلي عن أوروبا الشرقية لتقع تحت الهيمنة السوفييتية الأبدية.

صحيفة «نيويورك تايمز» كتبت في افتتاحيتها الرئيسية (21/7/1975) ما يلي:

ما كان من المتوجب عقد المؤتمر الذي يضم خمساً وثلاثين دولة حول الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يقترب الآن من نقطة الذروة بعد اثنين وثلاثين شهراً من المماكات والمراوغات اللفظية. لم يبذل من قبل مثل هذا الجهد المضني خلال هذه المدة الطويلة لتحقيق مثل هذه النتائج الهزيلة في إعلان المؤتمر المؤلف من مئة صفحة حول النوايا الحسنة في العلاقات بين الشرق والغرب. نتائج هزيلة لكن خطيرة.

هزيلة، لأنه بعد قيام المئات من الدبلوماسيين بصياغة هذه الوثيقة، أشاروا بالتحديد إلى أنها لن تكون ملزمة قانونياً لأي طرف. وخطيرة، لأنها تلزم الولايات المتحدة، وكندا، وثنائياً وثلاثين دولة في أوروبا بمبدأ «حرمة الحدود»، أي المصادقة رمزياً على حدود الأمر الواقع، بما في ذلك تقسيم ألمانيا وأوروبا وضم الاتحاد السوفييتي لمناطق واسعة في شرق أوروبا، شملت دول البلطيق المستقلة الثلاث إضافة إلى قطاعات كبيرة من أراضي بولندا، وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا⁽³⁾.

أما «وول ستريت جورنال» فقد قدمت الحجة (في عدد 23 تموز/ يوليو) على أن المؤتمر «رمزي محض، والرمز دال على الهيمنة السوفييتية في أوروبا.. الاتفاق الذي سيوقع سوف يكون نسخة رسمية من مالطا، بدون الجوانب التعويضية المتوازنة»⁽⁴⁾.

أوزفالدس أكمنتنز، نائب رئيس جمعية الصحافة اللاتفية، قال:

الرئيس فورد سوف يوقع اسمه على معاهدة بأئسة ولا أمريكية - معاهدة تدفن آمال الملايين من شعوب أوروبا الشرقية بضمان الحرية والاستقلال، معاهدة تدفن مبادئ ميثاق الأطلسي، والمثل العليا التي أبقت على الأمل في قلوب اللاتفيين، والليتوانيين، والإستونيين، والأوكرانيين، والبولنديين وغيرهم⁽⁵⁾.

كل هذا تشويه زخرفي مغاير للحقيقة. حين أصبح فورد رئيساً، كان قد مر على انعقاد جلسات المؤتمر سنة كاملة. والتزمت به خمس وثلاثون دولة، بما فيها الفاتيكان كونها دولة - مدينة أوروبية. وتلهمت الدول الحليفة في الناتو كافة لإكمال المؤتمر واختتامه بقيمة تجمع رؤساء وزعماء وقادة الدول المشاركة. وهنالك أجزاء رئيسية من البيان الختامي قد تمت صياغتها. وازداد وضوحاً في كل أسبوع أن الدول الديمقراطية تتحسن مواقفها وتتعاظم مكاسبها من المفاوضات. أما انسحاب الولايات المتحدة في هذه المرحلة، فكان سيحقق «مأثرة استثنائية» معادية لدول أوروبا والاتحاد السوفييتي كافة من دون مكسب محدد بالمقابل: في الحقيقة، كنا سنضحي بالمكاسب الكبيرة التي حققناها.

ولولم يخضع الجدل العلني العام للأهواء والعواطف التي تتناسى القضايا الحقيقية، لغدا واضحا أن التعهد بضمان حرمة الحدود يشكل قيда أشد على القوة التي تمتلك أضخم جيش بري - الذي تخاف منه كل الدول المجاورة - منه على الدول الديمقراطية التي لا تمتلك ما يكفي من الأسلحة والدعم الشعبي لشن حرب هجومية عدوانية. وبرغم كل شيء، فإن الحدود الوحيدة التي انتهكت خلال الحرب الباردة هي حدود جيران الاتحاد السوفييتي على أيدي الجيش الأحمر. وفهمت دول أوروبا الشرقية الأسيرة ذلك أكثر من بعض الناس في الديمقراطيات الغربية، المعرضة من وقت لآخر لنوبات دورية من جلد الذات. ذكرنا كالاهاان بالحقائق المتعلقة بأوروبا الشرقية على مائدة الفطور التي جمعت مع فورد وولسون وأنا في هلسنكي في الثلاثين من تموز/ يوليو:

كالاهاان: أبلغنا «الزعيم الهنغاري جانوس» كادار بالأمس أنهم يعتبرونه التزاماً معنوياً وسياسياً.

كيسنجر: حتى حرمة الحدود أثبتت أنها أكثر فائدة للدول الأخرى مقارنة بالاتحاد السوفييتي.

كالاهاان: لن تستطيع أية حكومة سوفييتية تبرير الغزو مرة أخرى.

كيسنجر: مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لن يمنعه، لكن يستحيل تسويغه مجدداً.

الدول التي وصفها منتقدونا بأنها الضحايا الرئيسية للوثيقة الختامية كانت في الواقع أقوى مؤيديها. وكما أشرنا آنفاً، اعتبرت الجمهورية الاتحادية فقرة التغيير السلمي نجاحاً عظيماً، وكررت الاعتراف بفضل الولايات المتحدة وحدها في تمكنها من تحقيقه. وبعد خمسة عشر عاماً، وفرت هذه العبارة الأساس القانوني لتوحيد ألمانيا، وكما قلنا، شملت نفس الفقرة المتعلقة بالتغيير السلمي لغة رفضت ضمناً الأس المنطقي السوفييتي لغزو المجر وتشيكوسلوفاكيا. في صيغتها النهائية، ذكرت:

تعتبر «الدول الموقعة» أن حدودها قابلة للتغيير، بالوسائل السلمية والاتفاق، تبعاً للقانون الدولي. كما وتملك الحق بالانتماء/ أو عدم الانتماء إلى المنظمات الدولية، أو أن تكون/

أو لا تكون طرفاً في المعاهدات الثنائية أو المتعددة، بما في ذلك الحق بأن تكون/ أو لا تكون طرفاً في معاهدات التحالف؛ كما وأن لها الحق بالالتزام الحياد⁽⁶⁾.

وإذا كان للعبارة أي معنى عملياً، فإنها تبطل مبدأ بريجنيف لعام 1968، الذي سوغت موسكو تبعاً له استخدام القوة ضد تشيكوسلوفاكيا وسيلةً للحفاظ على وحدة المعسكر الاشتراكي، وذريعة خروتشوف التبريرية لقمع ثورة المجر عام 1956، لأنها حاولت الانفصال عن حلف وارسو.

كانت دول أوروبا الشرقية التابعة للسوفييت تبليغنا في السر أن الوثيقة الختامية سوف تزيد الكوابح التي تعيق التدخل العسكري السوفييتي، وتعزز بالتالي قدرتها على ممارسة سياستها الخارجية انطلاقاً من مصالحها الوطنية. من ناحية أخرى، وصف بعض الذين انتقدونا بيانات زعماء أوروبا الشرقية بأنها إملاءات من قبل سادتهم البارعين في فنون المكر الشيطاني في الكرملين. أما أولئك الذين ظلوا مناهضين منا للشيوعية منذ البداية وتعاملوا يومياً مع الدول التي تدور في فلك موسكو فكانوا أكثر معرفة ودراية. من المؤكد تبعاً لبعض النقاط الفرعية في المسودة النهائية أن بعض دول أوروبا الشرقية تعاونت مع القوة التي تحتل أراضيها، لكن الغرض الرئيسي لدول مثل بولندا والمجر ورومانيا، كما أوضحت لنا، كان زيادة هامش المناورة لديها في وجه الاتحاد السوفييتي. وبدأت كلها تعتقد، بدرجات متفاوتة، أن العقيدة الشيوعية قد فقدت زخمها ودافعها المحفز. وبرغم كل شيء، فإن الاضطرابات والانتفاضات الشعبية الوحيدة في الدول الصناعية قد حدثت على ترابها لا في معازل الرأسمالية كما تنبأت الماركسية. ونظراً لأن زعماء بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا أدركوا أن مستقبلهم يعتمد على قدرتهم على الاحتكام إلى القومية التاريخية لبلادهم، فقد اعتبروا مبادئ مؤتمر الأمن الأوروبي على درجة كبيرة من الأهمية، من أجل كبح الغزو السوفييتي أو إعاقة تدخله في شؤونهم قبل كل شيء. وشددت يوغسلافيا غير المنحازة بزعامة تيتو على نفس النقطة بقوة أكبر.

لكل هذه الأسباب اعتبر فورد أن عقد القمة الختامية «لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي» يصب في المصلحة القومية للولايات المتحدة، بشرط أن نستطيع تحقيق أهدافنا فيما يتعلق بالقضايا المفتاحية مثل التغيير السلمي للحدود، وحقوق الإنسان، وإجراءات بناء الثقة. ومثلما هي حاله في كل القرارات الحاسمة والخطيرة، كان الرئيس هادئاً وقد قلل من أهميتها. وفي الخامس من أيار/ مايو حين كان المؤتمر على وشك اختتام جلساته والقمة تقترب من موعدها، اجتمعت مع فورد في المكتب البيضاوي وحذرتة:

كيسنجر: جاكسون الآخرون سوف يبدؤون الهجوم عليك حول قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وسيعتبرونه خداعاً لا يستحق عقد قمة. وسوف يحشدون المهاجرين من البلطيق وشرق أوروبا. المؤتمر لا يغير الوضع في دول البلطيق..

فورد:.. أعتقد بأننا إن لم نشارك، فسنبذل قساة متجهي الوجوه ونريد العودة إلى الحرب الباردة. لا أعتقد أن الشعب الأمريكي سيفهم الوضع.

لكن فورد رفض المتابعة إلا إذا تحققت الأهداف الأمريكية. في السادس والعشرين من أيار/ مايو 1975، أعلمته بالصبغ السوفييتية فيما يتعلق بفقرات إجراءات بناء الثقة وحقوق الإنسان (السلة 3):

أعتقد بأن عليك أن تتخذ موقفاً متشدداً.. فإن أرادوا «السوفييت» المؤتمر فعليهم أن يتنازلوا.. لسوف أصغي ولن أشارك. فإن تمكنا من الوصول إلى حل مناسب كان بها؛ وإلا فلننتظر بضعة أشهر.

وافق فورد، وقال: «أعتقد بأن علينا أن نتريث».

التضامن الاستثنائي الذي تطور بين زعماء التحالف الأطلسي بعد وصول فورد إلى سدة الرئاسة سهل إلى حد كبير التوصل إلى نتيجة إيجابية مؤاتية. وبينما كان المؤتمر يسير نحو خاتمته بطرق متعرجة، اعتاد زعماء الدول الحليفة الاجتماع بصورة دورية للتخطيط للاستراتيجية المشتركة. ومن أجل الاهتداء إلى السبيل وسط المتاهة، تأخذ إحدى الدول الحليفة زمام القيادة في قضية محددة والدول الأخرى تدعمها. وهكذا تزعمت فرنسا معظم المفاوضات حول قضايا (السلة 3) (حقوق الإنسان)، وبريطانيا قضايا (السلة 2) (المراجعات العسكرية لبناء الثقة)، والولايات المتحدة قضايا «السلة 1» التي شملت فقرات وشروط «التغيير السلمي». وقد تبنت هذه الصداقة الحميمة في الرسالة التالية التي بعثها وزير الخارجية الفرنسي جان سوفانارغ في منتصف حزيران/ يونيو: عزيزي هنري:

شكراً لأنك أعلمتني في الثامن من يونيو «1975» بالميول السوفييتية حول الإبلاغ مقدماً عن المناورات العسكرية الكبيرة الحجم التي وضعت تصوراتها في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وبشكل أكثر دقة توسيع المنطقة الجغرافية المعنية بالنسبة للاتحاد السوفييتي. وكما تعرف، فإن إجراءات بناء الثقة لا تمثل، بالنسبة لفرنسا، إحدى النقاط الجوهرية في المؤتمر.. وبرغم ذلك، أشاركك وجهة نظرك بأن منطقة بعمق 250 كيلومتراً داخل الأراضي السوفييتية تمثل بالنسبة للاتحاد السوفييتي تنازلاً مهماً قادراً على تشجيع

إقامة قاعدة لتسوية مرضية، أمل أن يصبح بالإمكان التوصل إليها في وقت قريب. أنا أعطي التعليمات الضرورية لوفدنا في جنيف بحيث يتصرف ضمن هذه الروح بالارتباط مع وفدكم إضافة إلى وفود الجماعة الأوروبية.

مع أحر التحيات

تجسّد أحد الأنماط الغريبة لعملية صنع القرار السوفييتي - وذلك على خلاف الصورة العامة التي تتصف بالتصميم العنيد والتي تسعى المفاوضون السوفييت لتعزیزها، تجسّد في الانتقال المفاجئ من الإلحاح والإصرار خلال عملية التفاوض إلى الاستعجال المحموم تقريباً للتوصل إلى اتفاق ما إن يقترب الموعد النهائي (المفروض ذاتياً في أغلب الأحيان). وكأنما لا تتوصل اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي إلى إجماع خلال مسار المفاوضات إلا بواسطة الاستعراضات المتبادلة للصلاية والتشدد. لكن ما إن يلتزم الزعماء بموعد نهائي محدد، حتى يبدو وكأن الجانب المعكوس من الضراوة والقسوة قد اكتسح المفاوضين السوفييت فجأة - القلق من احتمال ضياع شهور المفاوضات الصعبة هباء، الأمر الذي قد يزود المنافسين المحتملين بالذخيرة والدعم.

تبعاً لتجربتي، فإن الأيام الختامية لأيّة مفاوضات مع السوفييت تؤدي عادة إلى تنازلات أكثر من تلك التي قدمت طيلة الشهور، بل حتى السنوات، السابقة. هذا ما حدث عند نهاية مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية «سالت 1» عام 1972، ومرة أخرى في فلاديفستوك عام 1974. وتكرر النمط مجدداً مع اقتراب الموعد الأخير لقمة مؤتمر الأمن الأوروبي. فبحلول منتصف حزيران / يونيو 1975، تم حل القضايا العالقة. واقترب الاتحاد السوفييتي كثيراً من موقف الدول الديمقراطية حول كل القضايا المتنازع عليها فيما يتعلق بالتغيير السلمي، وحقوق الإنسان، وإجراءات بناء الثقة. وأصبح الطريق الآن لقمة هلسنكي سالكاً تماماً.

مع اقتراب موعد القمة، تفجر الجدل السياسي في الولايات المتحدة بشكل أكثر حدة من ذي قبل. فقد خشي المحافظون من أن عقد أية قمة مع القادة السوفييت سوف يوقع الاضطراب والنشوش في الدول الديمقراطية؛ بينما أراد غير المحافظين - الذين وصلوا حديثاً إلى جبهة المعركة ضد الشيوعية - خوض معركة إيديولوجية، وليس مناورة دبلوماسية. وكان زعماء مثل رونالد ريفان وهنري جاكسون يستعدون لإثارة مسألة الانفراج بوصفها قضية مدرجة في حملة الانتخابات الرئاسية لعام 1976، التي لم يفصلنا عن مراحلها الرئيسية سوى أقل من سنة. ووجه ريفان أول انتقاد علني لفورد حين قال: «أنا ضدها وأعتقد أن على الأمريكيين كافة أن يكونوا ضدها»⁽⁷⁾. كما انتقدها السيناتور جاكسون بتعليقات مشابهة. أما الليبراليون فقد اعتبروا تركيز الوثيقة الختامية على حقوق الإنسان غير كاف. وكما سنرى، فإن كل هذه النزاعات التي ما تزال متباينة سوف تندمج وتتوحد بعد الزيارة الدراماتيكية التي قام بها ألكسندر سولجينتسين إلى واشنطن قبل شهر من انعقاد قمة هلسنكي.

كرر نمط الانهيار في الهند الصينية نفسه لدى موظفي البيت الأبيض. فقد حسب العديد من القادمين الجدد أن بإمكانهم تخفيف حدة الهجوم الضاري على الإدارة من خلال فصل فورد نوعاً ما عن السياسة التي كان يناصرها. بينما حاول آخرون التقليل من شأن النتيجة عبر الزعم بانتفاء الأهمية القانونية للوثيقة— وهذا اقتراح غريب حول وثيقة يوشك الرئيس على توقيعها. لكن الانفصال الجزئي عنها— أو تحميلي مسؤوليتها، وهو تكتيك مفضل آخر— لا يحقق أي غرض دبلوماسي ولا يؤدي إلا إلى إضعاف فورد على الصعيد الداخلي. ولم يكن هناك حل وسط بين وقف العملية وإكمالها حتى النهاية.

عند جرد حسابات الوثيقة الختامية، يتبين أن فترات وشروط «حرمة الحدود» لم تفعل أكثر من التأكيد على العبارات المتضمنة في معاهدات السلام التي وقعها الحلفاء بعد الحرب بين عامي 1946-1949، التي شملت الولايات المتحدة، إضافة إلى معاهدات «السياسة الشرقية» الأحدث عهداً التي عقدها ويلي برانديت. فالغرب لم يستخدم التهديد بالقوة مطلقاً وسيلة لتغيير الحدود الأوروبية، وفي الحقيقة لا تملك أية دولة ديمقراطية، باستثناء الولايات المتحدة، القدرة على إطلاق مثل هذا التهديد. وأخيراً، فإن المشكلة الجوهرية لأوروبا الشرقية لا علاقة لها بموقع الحدود بل بالديكتاتوريات الشيوعية التي فرضتها القوة السوفييتية وما تزال على قيد الحياة بفعل الإكراه والقسر اللذين تمارسهما موسكو.

التمن الذي دفعه الاتحاد السوفييتي مقابل سعيه اليأس للحصول على الشرعية هو الموافقة على عبارة تصادق على التغيير السلمي للحدود، التي لعبت دوراً هاماً في المفاوضات حول توحيد ألمانيا، وعلى اللغة ذات الدلالة الواسعة لحقوق الإنسان (في «السلة 3»)، التي انبثقت ذاتياً بشكل غريب. فقد انتشرت «مجموعات هلسنكي للمراقبة» في عدة دول من المعسكر الشرقي، أشهرها ما عرفت باسم «ميثاق 77» في تشيكوسلوفاكيا. وفسرت وثيقة هلسنكي الختامية باعتبارها تدمج حقوق الإنسان في القانون الدولي— وهو رأي كنا نؤيده تماماً.

لا بد أن يمثل أي اتفاق بين الخصوم رهاناً على المستقبل. وبدون شك، سعى القادة السوفييت لـ «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي» لأنهم أملوا بإضعاف معنويات الدول الديمقراطية عبر تجميد الوضع القائم في أوروبا. أما الديمقراطيات الغربية فقد ضغطت من أجل قضايا «السلة 3» والتغيير السلمي لاستغلال ما أصبحنا ندرك بأنها مواطن ضعف كامنة في الإمبراطورية السوفييتية.

ألكسندر سولجينتسين

ألكسندر سولجينتسين كاتب شهير يمثل قوة أخلاقية مستدامة في عصرنا. قناعاته السياسية شكلت دافعاً محرراً قوياً للنضال ضد الطغيان الشيوعي، وذلك بالرغم من صعوبة وصفها بالإخلاص المتحمس لمبادئ الديمقراطية التعددية أو الثقافة الغربية. كنت معجباً برواياته منذ مدة طويلة؛ روايته «أرخيل الغولوك»— وهي تاريخ من ثلاثة أجزاء لسجون معسكرات العمل— أثرت في نفسي كما لم تفعل سوى قلة

قليلة من الكتب السياسية. وحين أصبح فوردي رئيساً، أعطيته نسخة من الجزء الأول وألححت عليه بقراءته كي يفهم بصورة أفضل طبيعة التهديد السوفييتي.

وخوفاً على هذا المناضل الباسل حين ازدادت الضغوط السوفييتية عليه، كررت مناشدة دوبرنين السماح لسولجينتسين بمغادرة الاتحاد السوفييتي. وأكدت على أن الطلب قائم على أسس إنسانية وأن الإدارة الأمريكية لن تستغل نفي سولجينتسين لأغراض سياسية. ولم يتضاءل إعجابي بمساهمات المؤلف التاريخية في قضية محاربة التوتاليتارية الشيوعية والانتصار النهائي للروح الإنسانية على مر السنين - وهذا أكثر مما يمكن قوله عن كثير من معجبيه عام 1975.

طرد سولجينتسين من الاتحاد السوفييتي في الثالث عشر من شباط/ فبراير 1974، وأتى إلى الولايات المتحدة بعد بضعة شهور. جمعية «اتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية» (AFL CIO) بزعامة رئيسها جورج مينى المناهض بشدة للشيوعية، دعتة لإلقاء خطاب في حفل عشاء أقيم في واشنطن في الثلاثين من يونيو/ حزيران 1975، قبل مدة قصيرة من مغادرة فوردي لتوقيع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن الأوروبي. اختير الموعد بعناية؛ فإذا عبر سولجينتسين عن آرائه المعروفة، فلسوف يقدم دعماً كبيراً لمعارضي مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

لم يخيب سولجينتسين آمال الجهة الراعية للحفل. فقد انتقد في خطابه الحماسي الملهب النظام السوفييتي بشدة وطلب من الدول الديمقراطية تبني سياسة المواجهة ضده وألح على وضع حد لما وصفه بالتنازلات من جانب واحد، التي تضمنت برأيه المفاوضات الغربية كافة مع الاتحاد السوفييتي، بدءاً من اعتراف روزفلت به، لتشمل حتى قانون الإعارة والتأجير^(*). واستحثت الولايات المتحدة على القيام بحملة ناشطة ضد الشيوعية حتى داخل الاتحاد السوفييتي، وأعلن ازدرائه للحجة القائلة بأن ذلك يمثل تدخلاً في شؤون الاتحاد السوفييتي الداخلية. كما توسل سولجينتسين قائلاً: «تدخلوا أكثر وأكثر. تدخلوا بقدر ما تستطيعون. نتوسل إليكم أن تأتوا وتدخلوا»⁽⁸⁾.

حضرت شخصيات رفيعة المستوى لسماع الخطاب، بمن فيها وزير الدفاع جيمس شلنجر، الذي جلس على المنصة، وهو عارف تماماً بأن الغرض من المناسبة إضعاف سياسة الإدارة التي يخدم فيها. في الثاني من تموز/ يوليو، اتصل السيناتور جيسي هولمز والسيناتور ستروم ثورموند بمستشار فوردي جاك مارش، وطلبا تحديد موعد للقاء سولجينتسين مع الرئيس قبل الخامس من تموز/ يوليو، حيث من المقرر أن يفادر سولجينتسين واشنطن. كان من المتوقع على فوردي القيام برحلة إلى سينسيناتي وكليفاند في اليوم التالي، الثالث من تموز/ يوليو. وهذا يعني عقد اللقاء في الرابع من الشهر، وهو يوم

(♦) صدر عام 1941 لمساعدة الدول الحليفة على محاربة دول المحور. (م).

عطلة رسمية، بدون سابق تحضير. اعتبر فورّد هذا الطلب الفظ بمثابة إنذار غرضه إحراجه أمام الجناح اليميني الجمهوري، ولذلك قرر عدم استقبال سولجينتسين على أن يعزو مارش ذلك لصعوبات في جدول المواعيد. عند هذه النقطة، لم يكن القرار متعلقاً مباشرة بالعلاقات بين الشرق والغرب؛ فالسبب الدافع وراءه كان شأنًا داخلياً في البيت الأبيض (رغم أن موظفي مجلس الأمن القومي كان بمقدورهم تغيير القرار لو أعجب الرئيس)⁽⁹⁾.

كنت أمضي إجازة في سنت جون في الجزر العذراء حين حدث كل ذلك. عرف سكوكروفت برأيي وأبلغني بعد اتخاذ القرار. اتفقت مع الرئيس في الرأي. لكن ذلك لم يمنع وسائل الإعلام ومنقدي فورّد من المعادين لسياسة الانفراج من اتهامي بلعب دور الشرير في القضية. ولربما لو كنت حاضراً في واشنطن آنذاك، لاقتربت عقد لقاء هادئ بدون ضجيج إعلامي يجمعه مع الرئيس أو معي. وجرى عرض الخيارين بعد ارتفاع صيحات الغضب والاحتجاج، وقويلاً بالرفض من جانب سولجينتسين. فمن النادر الاستمتاع بالتعامل مع الأبطال على المستوى الشخصي. ولو تمت استشارتي، فمن المرجح أنني لن أنصح بعقد لقاء رسمي متلفز، نظراً لأن فورّد كان على وشك السفر إلى هلسنكي حيث سيجتمع بليونيد بريجنيف الذي أطلق سراح سولجينتسين لأسباب إنسانية قبل بضعة شهور فقط، نتيجة طلب شخصي من البيت الأبيض - جزئياً على أقل تقدير.

اشتهرت الآن قضية عضوي مجلس الشيوخ. واتهمني نقاد سياسة الانفراج بلعب دور الشرير.

في مؤتمر صحفي عقد في السادس عشر من تموز/ يوليو، أشرت إلى أن القرار الأصلي قد اتخذ على أساس اعتبارات تتعلق بجدول مواعيد الرئيس وليس انطلاقاً من قاعدة السياسة الخارجية. ومع ذلك، أكدت على دعمي لقرار فورّد لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية. كما ميزت بين جوهر خطاب سولجينتسين، الذي أرحب به، واللقاءات على المستوى الرئاسي:

اعتبر سولجينتسين واحداً من أعظم كتاب هذه الحقبة. ويبدو أنني في منصبي الحالي لا أقرأ إلا الأوراق السرية. وأعمال سولجينتسين واحدة من الوثائق غير السرية القليلة التي ما زلت أقرأها. لذلك فأنا أكن احتراماً هائلاً وإعجاباً كبيراً لسولجينتسين الكاتب.

ثانياً، أعتقد أن بمقدور هذه البلاد الإصغاء إلى رجل يمثل تميزه دون أن يقلقها تأثير ذلك في مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة. أما بالنسبة لمقابلة كبار المسؤولين، فيمكن التفكير بها من منظور السياسة الخارجية. ومن وجهة نظر السياسة الخارجية يمكن للتأثير الرمزي للقاء أن يسبب أضراراً - وهذا لاعلاقة له بالرجل ولا برسائله⁽¹⁰⁾.

انفتحت أبواب الجحيم. فقد أصدر جاكسون بياناً صرح فيه بأن انحياز الناطق الرئيسي باسم السياسة الخارجية الأمريكية إلى جانب السوفييت بدلاً من حرية التعبير والكلام يعتبر يوماً حزيناً للبلاد. أما صحيفة «وول ستريت جورنال» فقد شنت هجوماً على:

لقد سمع الرئيس فورد، في واحد من أكثر القرارات جوراً في ولايته، نصيحة بعض المستشارين الذين حذروه من أن دعوة البيت الأبيض للسيد سولجينتسين قد تجرح مشاعر الكرملين⁽¹¹⁾.

كما اتهمت صحيفة «نيويورك تايمز» الرئيس بعبور الخط الفاصل بين سياسة الانفراج وسياسة الاسترضاء (على حساب المبادئ الأخلاقية) - دون أن تردعها حقيقة أنها قبل أقل من ثلاثة أشهر طالبت بقطع المساعدات عن الهند الصينية، حيث تجري المعركة الفعلية ضد الشيوعية. فالعلماء والأكاديميون المتميزون، مثل آدم أولام من جامعة هارفارد، كتبوا رسائل احتجاج إلى الصحف الكبيرة والشهيرة⁽¹²⁾.

ما جعل الاتهام الموجه إلينا (أنا وفورد) باللين والتساهل مع الشيوعية يؤثر هذا القدر من السخرية هو حقيقة استهدافه إدارة كانت في تلك اللحظة بالذات تحاول تنظيم مقاومة الحشد العسكري الشيوعي في أنغولا، ومعرضة للهجوم من المنتقدين أنفسهم بسبب موقفها القوي ضد أي شكل من أشكال مشاركة الأحزاب الشيوعية في حكومات دول الناتو.

وكما قلت جهراً، وافقت بشكل كلي تقريباً على تحليل سولجينتسين للنظام السوفييتي - أكثر من العديد من أولئك الذين ينتقدوننا بسبب قمة هلسنكي. وعلى وجه الخصوص، شاركته الرأي حول خطأ وظلم تخلينا عن حقنا في الهند الصينية كما عبر عنه في جزء مطول من خطابه أمام «اتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية»، والذي اختارت الأغلبية الساحقة من وسائل الإعلام تجاهله⁽¹³⁾.

عندما استرجع أحداث الماضي، أعتقد بأننا كنا على صواب في تجاهل الطلب الفظ والفاضح من قبل عضوي مجلس الشيوخ وتحديد موعد في الرابع من تموز/ يوليو بأسلوب هادئ وبعيد عن الضجيج الإعلامي ما أمكن. حتى وإن استخدم سولجينتسين ورعاته كل ما بحوزتهم لمنع ذلك. وإلا لتعرضت قدرتنا على ممارسة سياسة متوازنة تجاه الاتحاد السوفييتي للضرر، مقارنة بحالها لو عثرنا على طريقة للقاء هذا البطل العظيم والشجاع في دفاعه عن الحرية.

عبر تحويل زيارة سولجينتسين إلى مبارزة سياسية، كان رعااته ومؤيدوه يمارسون الضغط في واقع الأمر على رئيس غير منتخب، لم يمض عليه في منصبه سوى أحد عشر شهراً، لكي يعلن حملة شعواء ضد قوة نووية عظمى بعد شهرين اثنين من الانهيار في الهند الصينية، في خضم مفاوضات حساسة ودقيقة في الشرق الأوسط الذي ما

زال وضعه متفجراً، وبينما أنغولا تغلي كالبركان، والتحقيقات تشل قدرة أجهزتنا الاستخبارية، والكونغرس يطالب بتخفيض عدد قواتنا في العالم ويشرع قانوناً لفرض حظر عسكري على تركيا (الحليف الذي لا غنى عنه في الناتو) — كل ذلك بينما فورد يستعد للقاء بريجنيف بعد بضعة أسابيع. وبدأ أن نقادنا كانوا مهتمين قبل كل شيء بإضافة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي إلى سجل انتصارات تشمل انهيار قانون التجارة وجمود مفاوضات الحد من الأسلحة.

تمثل التزام إدارة فورد الطاغى في رسم سياسة تمكن الولايات المتحدة من استعادة عافيتها من الأضرار والصدمات التي سببتها فيتنام و«وترغيت»، ودفع قيم وأمن الدول الديمقراطية إلى الأمام وتحسينها على المدى البعيد. أوجزت هذه الاعتبارات في مقابلة نشرت فيما بعد في مجلة «تايم»: ينبغي علينا أن نأخذ بالاعتبار ما عانته هذه البلاد من فيتنام، و«وترغيت»، والقيود المفروضة من الكونغرس. وبالنسبة لنا فإن التعرض لمخاطر مواجهة يعتبرها شعبنا غير ضرورية يعني تشجيع حدوث هزائم هائلة في السياسة الخارجية.

أعتقد أن السياسة التي نتبعها مع الاتحاد السوفييتي قد وضعتنا في أفضل موقع لمقاومة الضغوط السوفييتية، وفي أفضل موقف لاستغلال احتمالات التطور الإيجابي في السياسات السوفييتية⁽¹⁴⁾.

وأكدت أن بإمكاننا المتابعة بهذا الاعتقاد لأننا على قناعة بأن مؤتمر الأمن الأوروبي يمثل نقطة علام مهمة الدلالة في تقدم قضية الحرية. وكما قال فورد بأسلوبه المتواضع البسيط في اليوم السابق على مغادرته واشنطن لحضور القمة: إذا فشلت، لن تكون أوروبا بحال أسوأ مما هي عليه اليوم. أما إذا نجحت ولو جزئياً، فإن العديد من شعوب أوروبا الشرقية ستكون أفضل حالاً، وستحقق قضية الحرية تقدماً بذلك القدر على الأقل⁽¹⁵⁾.

نجحت أجزاء عديدة من الاتفاق، وفي نهاية العملية أصبحت شعوب أوروبا الشرقية بالفعل أفضل حالاً كما بدا واضحاً للعيان.

مقدمة إلى هلسنكي

حين شد فورد الرحال إلى هلسنكي في السادس والعشرين من تموز/ يوليو، غادر بلداً حزيناً مكتئباً. ألكسندر سولجينتسين ساعد في شن الهجوم على الإدارة حين رفض في خطابه أمام «اتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية» التنازلات التي قدمها الاتحاد السوفييتي في مجال حقوق الإنسان

باعتبارها «واحداً من ألف مما يجب على القانون الطبيعي أن يوفره - أشياء يجب أن يكون بمقدور الناس فعلها حتى قبل إجراء مثل هذه المفاوضات». في الخطوة التالية، أدان عملية هلسنكي برمتها:

أي نوع من الاتفاق هذا؟ الاتفاق المقترح ليس سوى جنازة لأوروبا الشرقية. فهو يعني أن أوروبا الغربية سوف تتخلى في نهاية المطاف وإلى الأبد عن أوروبا الشرقية، معلنة أنها رغبة تماماً برؤية أوروبا الشرقية مضطهدة، ولسان حالها يقول: لكن أرجوك ألا تزعجينا⁽¹⁶⁾.

وجد سولجينتسين لنفسه أنصاراً متحمسين. واصل ريفان وجاكسون، و«نيويورك تايمز» و«وول ستريت جورنال»، في اتفاق نادر، الهجوم العنيف. نائب وزير الخارجية الأسبق جورج بول دعا الوثيقة الختامية بـ «اتفاقية استسلام». ونظم الأمريكيون المتحدرون من أوروبا الشرقية اعتصاماً أمام البيت الأبيض. أما العنوان الرئيسي في صحيفة «وول ستريت جورنال» في الثالث والعشرين من تموز/ يوليو فكان: «جيرى، لا تذهب».

المظاهرات التي تدل على تفكك الوحدة الوطنية لم تكن مقتصرة على القضايا السوفييتية وحدها. فقبل يومين من مغادرة فورد لحضور المؤتمر، الذي سيقابل فيه سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي، سحب مجلس النواب البساط من تحته حين رفض رفع حظر توريد السلاح المفروض على تركيا. ورداً على ذلك، طلبت أنقرة منا إغلاق قواعدنا، التي كانت تحظى بأهمية جوهرية لمراقبة تجارب الصواريخ السوفييتية ودعم العمليات العسكرية في الشرق الأوسط.

لقد جرى التخطيط لرحلة فورد إلى هلسنكي لترمز إلى أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيتوقف في ألمانيا وبولندا في الذهاب، وفي رومانيا ويوغسلافيا في العودة. وتم اختيار بون لأن المراهنة عليها كبيرة في نجاح نتائج المؤتمر. لم يكن لدى أية دولة سبب أقوى يدعوها لمعارضة القبول بالوضع الراهن من الجمهورية الاتحادية، هذا الوضع الراهن الذي زعم المنتقدون أن الإبقاء عليه متأصل في صميم الوثيقة الختامية. لكن الزعماء الألمان اعتبروا وثيقة هلسنكي الختامية إنجازاً كبيراً. ورأى كل من شميدت وغينشر في العبارة التي تجيز التغيير السلمي للحدود مصادقة عالمية على الطريق الوحيد المفتوح أمام ألمانيا لتحقيق طموحاتها الوطنية.

لقد تم اختيار وارسو وبوخارست وبلغراد ليزورها الرئيس لأنها العواصم الشيوعية التي تمتلك أقوى سجل في السعي نحو حرية الفعل أمام السوفييت. كانت وارسو تحاول تعزيز قدرتها على المناورة في الداخل عبر اتباع السياسة الخارجية السوفييتية بأسلوب روتيني آلي (أوشك على بلوغ حد المواجهة مع الولايات المتحدة). رومانيا كانت على العكس تماماً: فقد تزواج الاقتصاد الستاليني ومنهج الحكم مع سياسة خارجية قومية تقترب من حافة الحياد. بينما حافظت تيتو على بلاده متحررة من الوصاية

السوفييتية على صعيد السياستين الداخلية والخارجية طيلة أكثر من ربع قرن. لقد صممت الرحلة الرئاسية بحيث تدفع الاتحاد السوفييتي إلى ملاحظة التزام فورد بالتحالف الأطلسي وبتوحيد ألمانيا، إضافة إلى تصميمه على مضاعفة وتضخيم أية صدوع في الكتلة الشيوعية المتراسة كما تبدو للعيان.

في هذا الجو من الأمل والتقدم، استقبل شميدت فورد بالحد الأقصى من البهجة والحماسة الذي تسمح به طبيعته الألمانية (الشمالية) المتحفظة. وبعد أن اقتنع بأن الهموم والطموحات الوطنية الألمانية قد تمت مراعاتها في الوثيقة الختامية، وأن الدعم الأمريكي كان حاسماً في تحقيق ذلك، لم يكن شميدت يرى أي سبب يدعو لتكريس كثير من الوقت للعلاقات بين الشرق والغرب. وأعد الألمان الترتيبات للقيام برحلة نهريّة على الراين، إضافة إلى مأدبة عشاء صغيرة يحضرها رئيسا الوفدين إضافة إلى قلة قليلة من أقرب مستشاريهما.

أزمة الطاقة بقيت الشغل الشاغل لشميدت. فقد أشار إلى أن الإنتاج الصناعي في ألمانيا وفرنسا تراجع إلى معدل 65% من طاقته، واشتبّه بأن الاقتصاد البريطاني انخفض بنسبة أكبر، وأكد أن التهديد الداهم للديمقراطيات ليس الضغط العسكري السوفييتي ولا الشيوعية الأوروبية، بل الحيوية الاقتصادية المترجمة:

إذا كان الأمر يتعلق بأزمة سياسية أو عسكرية فلسوف يجتمع الزعماء معاً ويتصرفون سوياً. ونظراً لأن الأزمة اقتصادية، فإننا نتركها لوزراء المالية. وإذا تابعنا ذلك لمدة خمس سنين، فسوف تحدث كارثة سياسية.

في مذكرة «سرية» سلمها شميدت إلى فورد في هلسنكي بعد بضعة أيام (أي أن الحكومة لم تطلع عليها)، أعرب عن تأييده لاقتراح كان ديستان أول من قدمه، وأشار فيه إلى ضرورة عقد مؤتمر لزعماء الدول الديمقراطية الصناعية قبل نهاية السنة لمناقشة احتمالات الاقتصاد العالمي والنظام النقدي. أما الدول المشاركة فهي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، واليونان، وألمانيا، وربما إيطاليا. وسيكون أول مؤتمرات القمة الاقتصادية السنوية التي ستصبح منذ عام 1975 معلماً منتظماً في الروزنامة الدبلوماسية.

كان استقبال بولندا حاراً أيضاً. ولا يستطيع المرء زيارة هذه الدولة البطلة - حتى وهي تحت الحكم الشيوعي - دون أن يتأثر بما شكلها وحفظها من إخلاص وتقان وإيمان. لقد ظلت بولندا طيلة قرون دولة كبرى على حدود العالم المسيحي الغربي، ثم حُشرت بعد نهوض روسيا في القرن الثامن عشر بين العملاق في الشرق والأمة الألمانية التي أكدت ذاتها على نحو متزايد في الغرب. وثبت أن الأسلوب الفردي الجامح للطبقة

الحاكمة البولندية لا ينسجم مع بقاء بولندا في مثل هذا الوضع المعرض للأخطار. في نهاية القرن الثامن عشر جرى تقسيم بولندا بين بروسيا والنمسا. لكنها تلهفت دوماً للانبعاث الوطني وكافحت من أجله بواسطة إدراك استثنائي، بل مجيد في الحقيقة: إن أفضل سبيل لاستعادة حرية بولندا هو دمج كفاحها الوطني مع نضال الشعوب المستعبدة الأخرى من أجل الاستقلال. ولذلك فإن المعارك النضالية التي خاضتها الشعوب من أجل الاستقلال في القرن التاسع عشر (بما فيها حرب استقلال أمريكا في القرن الثامن عشر) قد تشرفت بدماء بعض البولنديين.

لم يعانِ شعب آخر مثل معاناة الشعب البولندي في سبيل الدفاع عن معتقداته الراسخة، أو تعرض لمثل هذه الهجمات المستمرة من جيرانه. في الحرب العالمية الثانية تعرض زعماءه للقتل على يد النازيين أولاً، ثم الشيوعيين بعد ذلك. دمر النازيون عاصمته تدميراً تاماً، بينما وقف الجيش الأحمر متفجعاً على بعد بضعة مئات من الأمتار على الضفة الأخرى من نهر الفستولا. ولا يستطيع أي بولندي نسيان المذبحة في غابة كاتين التي راح ضحيتها الضباط البولنديون الذين أسرهم الجيش الأحمر عام 1939.

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، تحركت الحدود البولندية - مثلاً يتحرك كرسي في غرفة - مسافة مئتي ميل باتجاه الغرب حين ضم الاتحاد السوفييتي بولندا الشرقية وعوض بولندا بقطاع من الأرض الألمانية - تاريخياً - يمتد حتى نهر الأودر. ومن خلال خلق إمكانية مطالبة كل من ألمانيا وبولندا دائماً وأبداً بضم القطاع إليها، فإن هذه الخطوة توفر، في نظر موسكو، ضماناً ضد حدوث أي تقارب ألماني - بولندي.

من المستبعد أن يتحمس شعب له هذا التاريخ للتبعية للسوفييت. لقد كان الإحساس البولندي بالهوية الوطنية قوياً إلى درجة أن حكام البلاد الشيوعيين ذاتهم شعروا بأنهم مضطرون لإعادة بناء مدينة وارسو القديمة (القروسطية) تبعاً للمخططات الأثرية، بينما اقتصرت العمارة الستالينية المستعارة من موسكو على مبنى واحد. ثار البولنديون عام 1956، وعاودوا الثورة مرة أخرى في أواخر السبعينيات من خلال حركة «تضامن»، وتعلم الحكام الشيوعيون، من ثورة عام 1956، الحاجة إلى اتباع سياسة وطنية، خصوصاً في العلاقات الدولية. ومن هنا ترحيبهم بمؤتمر الأمن الأوروبي باعتباره خطوة باتجاه التخفيف من صرامة القبضة السوفييتية الممسكة ببلادهم.

على هذه الخلفية، فإن الزيارة الرئاسية تتحول دوماً إلى فرصة للبولنديين لإعادة تأكيد التزامهم بالحرية - إلى حد أن عواطف وانفعالات البولنديين أثرت في انتخابات

الرئاسة الأمريكية في السنة التالية، وبشكل حاسم على الأرجح. أصاب فوردي تفسيره للاستقبال الحافل من قبل السكان البولنديين بأنه رفض للشيوعية والهيمنة السوفييتية. لكن ذلك أغراه أيضاً ليذكر في المناظرة التلفازية مع جيمي كارتر في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر 1976، أنه لا يعتبر بولندا تحت الهيمنة السوفييتية. وكان يصور بشكل صحيح المشاعر البولندية، وليس الواقع المفروض على بلد يخضع للاحتلال الوحشي للقوات السوفييتية. ويجمع معظم المراقبين على أن الجدل الخلافي الذي نتج عن ذلك كلف فوردي الخسارة في الانتخابات بفارق ضئيل.

أقام فوردي في وارسو في القصر الوحيد المزخرف (المشيد في عصر الباروك -1550 1700) الذي نجا بأعجوبة من عمليات السلب والنهب والتدمير التي قام بها الألمان والسوفييت. أحد اللقاءين مع إدوارد جيريك، سكرتير الحزب الشيوعي البولندي عقد هناك، والآخر في المبنى الحكومي الكثيب الذي كان مركز قيادة الحامية الروسية قبل الحرب العالمية الأولى.

ينتمي جيريك إلى الجيل الثاني من زعماء الحزب، وبالرغم من أن حياته المهنية قد تشكلت برمتها داخل الحزب الشيوعي، إلا أن ميوله كانت إدارية وتكنوقراطية وليست أيديولوجية. وفي حين أن اقتصاد السوق بقي خارج إطار مخيلته، إلا أنه فهم فعلاً أن بمقدور بولندا إيجاد فسحة للتنفس ضمن ظروف تراخي التوتر بين الشرق والغرب، لذلك كان حريصاً على ترك سجل يمكن أن ينال موافقة موسكو عند قراءته، يشدد على تحالف بلاده «الذي يستحيل فصم عراه» مع الاتحاد السوفييتي. لكنه امتدح ذلك التحالف بصورة مبهمة، لا من أجله بالذات بل لأنه يجعل العلاقات البولندية - الأمريكية «أقل حساسية للحظات ذات العواقب السيئة على المشهد العالمي». وهي طريقة معقدة للقول إن بولندا ستفعل ما بوسعها لتقليص القيود المفروضة من جارتها المهيمنة على علاقاتها مع الولايات المتحدة.

تابع جيريك ليمتدح أمريكا على «دورها.. في العالم، وأوروبا، وفي العلاقات بين دولتين». وذلك إطاراً غريب حين نأخذ بالاعتبار أن الهدف الدائم للسياسة السوفييتية كان - وما يزال - تقليص حجم دورنا في العالم، وأن مؤتمر الأمن الأوروبي قد اقترح أصلاً لدفع الولايات المتحدة إلى خارج أوروبا، وأن هجمة السياسة الأمريكية الواضحة استهدفت التقليل من اتكال بولندا على الاتحاد السوفييتي. امتدح جيريك إسهام أمريكا في «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي»، مشيراً على وجه الخصوص إلى «موقف الولايات

المتحدة.. من التبادلات الثقافية وتبادل الأفراد، حيث ترى فيها إسهاماً في التقارب بين الأمم المتحدة». بكلمات أخرى، رأت بولندا في قضايا «السلة 3» نفس إمكانية زيادة مرونتها السياسية التي رأيناها. ثم اختتم عرضه الافتتاحي بتقديم الشكر لفورد: «هذه هي مشاعرنا. إننا نقدر كثيراً إسهامكم وإسهام شركائكم». من الواضح أن الزعماء البولنديين قد شعروا بأن الوثيقة الختامية التي كان فورد على وشك توقيعها قد حررتهم إلى حد ما ولم تسجنهم.

هلسنكي

غادر فورد واشنطن وهو يتعرض لهجوم المنتقدين، لكنه في هلسنكي، التي وصلها في التاسع والعشرين من تموز/ يوليو، كان هو الشخصية المحورية. فإن أي مراقب يتمتع بعقل منفتح كان سيواجه صعوبة في التوفيق بين الحكمة التقليدية من الجدل الداخلي في الولايات المتحدة - حيث هي في حالة تراجع، وضحية لخداع الاستراتيجيات السوفييتية الذكية والجهنمية - وبين المكانة التي أسبغت على فورد كونه رئيساً لدولة عظمى أساسية، والتي أراد الزعماء الأوروبيون، من الغرب والشرق، استخدامها لنصرة قضاياهم لأسباب متنوعة. فكل زعماء أوروبا الشرقية سعوا لعقد لقاءات على انفراد معه (والوقت لم يكن يسمح بتلبية طلباتهم كلها). وأصبح جدول مواعيد فورد مضغوطاً إلى حد استثنائي لأنه شعر (على نحو مميز) بأن من واجبه الاستماع للزعماء كافة، خصوصاً قادة الدول الأوروبية الصغيرة. الأمر الذي كان يعني الجلوس والإصغاء لأربعة وثلاثين خطاباً خلال جلسات المؤتمر التي امتدت ثلاثة أيام - ناهيك عن الأنخاب الإجبارية والخطب في حفلات الغداء والعشاء الرسمية. كما أن حضور فورد أجبرني على التزم مقعدي أيضاً، رغم أنني استطعت التسلل خارج القاعة لأعقد اجتماعين ثنائيين وجيزين.

مع اكتمال مسودة الوثيقة الختامية، فإن الدبلوماسية المهمة الوحيدة ظهرت في اللقاءات الثنائية، التي كان الوقت المتاح لها قصيراً. أما أهم اللقاءات التي عقدها فورد فكانت مع بريجنيف ومع نظرائه من فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

الجلسات التي حضرها كل أعضاء الوفود عقدت في «قاعة فنلندا» الراحبة الحديثة. ورتب مضيفونا الفنلنديون أماكن الجلوس بطريقة غريبة. وعلى افتراض أن الترتيب كان بحسب الأحرف الأبجدية الإنكليزية، فقد جلس وفد الولايات المتحدة في المقدمة بينما احتل وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية مؤخرة القاعة. وبغض النظر عما إذا كان الترتيب بمثابة انتقام ثأر فيه البروتوكول الفنلندي من عقود من الضغوط التي مارسها السوفييت (وقاومها الفنلنديون بشجاعة ومهارة)، أو أنه اتبع معياراً أكثر إبهاماً ومراوغة، فإنه في النتيجة النهائية جذب الانتباه للدور المهيمن الذي لعبته الولايات المتحدة في المؤتمر.

أجرى فورد ما يقارب عشرة لقاءات ثنائية وألقى خطاباً مؤثراً في الأول من آب/ أغسطس. وكانت إحدى فقراته الرئيسية عبارة عن تأكيد بليغ على أن الولايات المتحدة جادة فيما يتعلق بجمل وفقرات الاتفاق كافة وتريد رؤيتها مطبقة، خصوصاً فقرات حقوق الإنسان (السلة 3):

تعتبر الولايات المتحدة أن المبادئ التي قام عليها هذا المؤتمر تشكل جزءاً من الميراث العظيم للحضارة الأوروبية، التي نحملها لصالح البشرية جمعاء. وهي لا تعتبر بالنسبة لبلادي مجرد ثوابت مبتذلة أو عبارات فارغة. فنحن نأخذ هذا العمل وهذه الكلمات على محمل الجد تماماً.. ومن المهم أن تدركوا مدى الإخلاص العميق الذي يربط الشعب الأمريكي وحكومته بحقوق الإنسان والحريات الجوهرية⁽¹⁷⁾.

أما الفقرة الختامية فكانت قوية ومعبرة على نحو خاص:

سيوف يحكم التاريخ على هذا المؤتمر لا تبعاً لما نقوله هنا، بل لما نفعله غداً - لا بالوعود التي نطلقها، بل بالوعود التي نفي بها⁽¹⁸⁾.

أكد فورد في مذكراته بأنه نظر مباشرة إلى ليونيد بريجنيف وهو يلفظ هذه الكلمات، وكان ذلك قصده بالتأكيد⁽¹⁹⁾. لكن نظراً لبعد المسافة بين المنبر ومقعد بريجنيف في مؤخرة القاعة، فلا بد أن هناك العديد من الزعماء الذين لديهم سبب وجيه يدعوهم للاعتقاد بأن نظرة الرئيس كانت موجهة بشكل مباشر إليهم.

زعيم القوة العظمى الأخرى، ليونيد بريجنيف، لم يكن يبدو، ولم يتصرف، كممثل لموجة المستقبل. فالسكتة الدماغية التي أصيب بها وهو في طريق العودة من فلاديفستوك قبل ثمانية أشهر قد أحدثت مفعولها. وكان السأم بادياً عليه داخل قاعدة المؤتمر، ولم يتمكن في أية مرحلة من جذب الانتباه الذي حظي به فورد، ولا حتى بين زعماء أوروبا الشرقية. وفي الحقيقة لم يكن بريجنيف راغباً حتى بذلك على ما يبدو.

بدا متعباً، وكانت فترات انتباهه وتركيزه وجيزة. وفي الاجتماعين الذين عقدهما مع فورد، يمكن للمرء أن يحدد بدقة تقريباً الفترة التي يستطيع فيها تحمل الحوار المستمر. وبدا أن ساعتين اثنتين تشكلان الحد الأقصى. وقرب نهاية هذه المدة تخف قدرته على التركيز ويبدأ بالتلعثم، وعندها يتولى غروميكو الزمام. لكن غروميكو لم يبق في منصب وزير الخارجية طيلة عقدين من السنين لأنه يركب المخاطر؛ وبالتالي فإن دوره في المفاوضات يميل نحو تهدئة الأمور وتجميدها في انتظار أن يعاود بريجنيف السيطرة على الموضوع في اللقاء التالي.

أدى تدهور حالة بريجنيف الصحية إلى تبادل عدد من الأحاديث والنقاشات الغريبة - وحين أثير موضوع الشرق الأوسط عند نهاية الجلسة التي امتدت ساعتين، توضح أنه متلهف للانتهاء منه. في إحدى

المراحل بدا وكأنه يصادق على استراتيجيتنا بمنع الاتحاد السوفييتي من المشاركة في دبلوماسية الشرق الأوسط - لمجرد إنهاء الاجتماع على ما يبدو. التفت إلى غروميكو وقال هامساً إنه لم يفهم السبب الذي حال دون التوصل إلى حل للقضية التي تجري مناقشتها؛ فهي مسألة تتعلق بأشخاص يلعبون بالسياسة - وهنا قاطعت حديثهما لأقول:

كيسنجر: هل هذا حديث خاص. أم أنه موجّه إلينا؟

سوخودريف «المترجم»: أجل، حديث خاص.

غروميكو: خاص لكن ليس سرياً. (ضحك).

كيسنجر: إذا كانت مشاجرة خاصة فهل يمكن لأحد منا الانضمام إليها؟ «ضحك».

بريجنيف: هذه المشكلة معقدة جداً. معقدة جداً لكم، ولنا، وللعرب.

فورد: لا يمكن أن نصدق أن بعض تلك الدول لا تتحاور مثلما نفعل أنا وأنت، أيها السيد الوزير. أنا متأكد من أنهم إذا امتلكوا نفس الفهم بالحاجة للنقاش ونفس الرغبة التي نملكها، عندئذ سيتحقق تقدم نحو حل بواسطتهم في تلك المنطقة.

بريجنيف: حين تصبح الأمور صعبة، فإن أفضل طريقة هي إصدار التعليمات إلى كيسنجر للتدخل.

غروميكو: لكن فقط بالاشتراك معنا!

كم كان التغيير كبيراً في موقف بريجنيف الحالي الذي أوشك أن يصبح استسلاماً وتنازلاً نهائياً، مقارنة بموقفه في فلاديفستوك، حين أصر على وجوب مشاركة الاتحاد السوفييتي في كل خطوة من دبلوماسية الشرق الأوسط. وكم كان الاختلاف بين هذا الشخص المتهالك الجالس أمامنا وبين الوصف الذي سُر له نقادنا حين صوروا بريجنيف يناور لاقتناص زعامة العالم من الولايات المتحدة الضعيفة والعاجزة.

عند نهاية الاجتماع الأول، اقترح فورد إبرام صفقة يتم بموجبها مبادلة المنتجات الزراعية الأمريكية بالنفط السوفييتي بعد إجراء تخفيض على سعره. وكان غرضنا زيادة المعروض من النفط في السوق وتخفيف تكتل الدول المنتجة.

أثار الاقتراح (الذي ستم مناقشته في الفصل 22) اهتمام بريجنيف، لكن أصابه الملل نتيجة المساومة بيني وبين غروميكو حول الأسعار. ولم ينشط ويبتهج حتى سمع غروميكو يقول ساخراً: «كيسنجر، الفلاح». بدت الفكرة مضحكة جداً لبريجنيف، وظل يضحك ويردها بينه وبين نفسه بصوت خافت: «كيسنجر الفلاح»، بينما تابعنا - أنا وغروميكو - المساومة.

تطلع جميع قادة التحالف الأطلسي إلى فورد فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط وقبرص ومستقبل التعاون الاقتصادي بين الدول الغربية. غداء العمل الذي ضم القوى الغربية الأربعة (مع ديستان وولسون

وشميدت ووزراء خارجيتهم) رمز في دلالاته إلى وحدة الغرب، وأكد الود بين هؤلاء الزعماء اقتراب الرمز من الواقع في هذه المناسبة فقط. وفي الحقيقة، كانت الدول الديمقراطية متحدة بصورة لم تعهدها منذ البدايات المبكرة للحرب الباردة.

وهكذا، فإن ما بدا قبل عشرين سنة كمبادرة سوفيتية غرضها طرد الولايات المتحدة من أوروبا، قد تُوجَّ في هلسنكي بتقوية حضور أمريكا في أوروبا وإعادة التأكيد على القيم الغربية حتى بالنسبة لأوروبا الشرقية الخاضعة لهيمنة الشيوعية. فالتأكيد على شرعية الدور الدائم لأمريكا في أوروبا، وضمان احترام وحماية حقوق الإنسان (السلة 3) في اتفاقية دولية كبرى موقعة من قبل الاتحاد السوفيتي، وإمكانية تغيير الحدود بشكل قانوني، وإذعان الاتحاد السوفيتي لهذه الشروط كافة، كانت جميعاً أعظم أهمية بكثير من المصادقة المحدودة (ذات الحدين) على حرمة الحدود. في هلسنكي، تمكنت دول أوروبا الشرقية كافة من زيادة مساحة الحيز المتاح لها للمناورة، ولقيت تلك الأكثر استقلالية منها التشجيع والمؤازرة من زيارة فورد بدلالاتها الحاسمة (بالطبع، دعت هذه الدول الرئيس في سبيل التأكيد على تلك النقطة بالضبط).

العاقة

استهدفت رحلة العودة عن طريق بوخارست وبلغراد (-42 آب/ أغسطس) مزيداً من التأكيد على هذه المنجزات. فزيارة العاصمة الرومانية تحت حكم نيكولاي شاوشيسكو تعتبر تجربة استثنائية. إذ لا يوجد مكان آخر في شرق أوروبا تتوضح وتبرز فيه إلى هذا الحد الهوية الفاصلة بين المساواتية المزعومة للعقيدة الشيوعية وبين طريقة الحياة الملوكية الفخيمة التي يعيشها الحكام. وتبعاً لذلك، كان الضيوف الرسميون ينزلون في مبنى واسع رحيب لكل جناح فيه بركة سباحة (جزء من غرفة الحمام)؛ وفي الحقيقة يمكن قياس مكانة الشخص ونفوذه في رومانيا من حجم بركة السباحة!

ولا يوجد مكان آخر أيضاً تتضح فيه حالة عدم الاستقرار السياسي وتصدع أركان الهيمنة الشيوعية على أوروبا الشرقية مثل بوخارست شاوشيسكو. فمن جهة، كان الرئيس الروماني الأقرب في حكمه إلى الديكتاتورية الستالينية في أرجاء الفلك السوفيتي كافة. لكنه، من جهة أخرى، شعر بضرورة السعي للحصول على الدعم الداخلي من خلال اتباع سياسة خارجية نابعة من المصلحة القومية ومستقلة عن الاتحاد السوفيتي (في عام 1969، أجل شاوشيسكو زيارة مقررة لبريجنيف قبل أسبوع من موعدها لاستقبال نيكسون بدلاً منه، بل إنه أزال بالطلاء الملصقات المعلقة في المطار التي ترحب ببريجنيف). كان هدف رومانيا الرئيسي يتمثل في تقليص مدى التدخل السوفيتي في شؤونها الداخلية، كما أخبرني شاوشيسكو في زيارة تحضيرية قمت بها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.

بالنسبة لشاوشيسكو، كان لتقييد حرية القوى العظمى في المناورة معنى محدد. فقد قدم الحجة على أن دول أوروبا الشرقية تشعر بالتهديد نتيجة عجزها، وبسبب الطبيعة المؤقتة للتسوية الأوروبية، التي ليست سوى هدنة موقعة في بوستدام قبل أكثر من ثلاثين سنة، والأهم من ذلك، بسبب الحق الذي منح للمتصرين في الحرب العالمية الثانية بالتدخل ضد الدول المعادية سابقاً. هذا الشاغل قادنا إلى النقاش التالي:

كيسنجر: أخبرني، هل أنتم دولة معادية للاتحاد السوفييتي؟

شاوشيسكو: قانونياً لا، لكن المادة 53 «من ميثاق الأمم المتحدة» تجيز التدخل في شؤون الدول المعادية سابقاً ويمكن تقديم أي تفسير لهذه المادة.

بالنسبة لشاوشيسكو، تكمن المشكلة الوحيدة في عبارة حرمة الحدود في أنها لا تجعل لحدوده حرمة كافية إزاء الاتحاد السوفييتي.

ما نقله جيريك بالإشارة المبهمة في وارسو، أوضحه شاوشيسكو بالعبارة الصريحة في بوخارست. فعلى شاكلة جيريك كان شاوشيسكو متلهفاً لزيادة التأيد الشعبي له عبر استعراض الرئيس الأمريكي أمام أكبر عدد من الرومانيين. أما وسيلته لذلك فكانت رحلة بالقطار إلى قلعة ملكية سابقة يتبادل الرئيسان خلالها الأفكار - حين لا يقابلان الجماهير المحتشدة في مختلف المحطات. رحب شاوشيسكو بتصريح فوردي الذي أشار فيه إلى أن زعماء أوروبا الشرقية الذين التقى بهم في هلسنكي كانوا أكثر عدداً من زعماء أوروبا الغربية:

هذا يعني بأنك في موقع مفيد في الشرق. وعلى أية حال ليس ثمة سبب يدعو للقلق أو الانزعاج حين يتكلم الناس بأسلوب مناهض للإمبريالية نظراً لأن كلماتهم عبارة عن أسئلة تحمل العديد من المعاني.

بكلمات أخرى، يجب فهم الشعارات المعيارية المعادية للإمبريالية في أوروبا الشرقية بوصفها لغة مجازية مبطننة تستهدف موسكو.

تمثل الشاغل الرئيس لشاوشيسكو في أن «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي» كان محدود الأفق ولم يعط بما فيه الكفاية. وفيما يتعلق بدول مثل يوغسلافيا، كان على ثقة بأن «ما تم توقيعه في هلسنكي سوف يمنح أي نوع من التدخل». لكنه قال، مكرراً ملاحظاته السابقة: إنه يشك بقدرة الاتفاقية على توفير ما يكفي من الحماية للدول التي كانت معادية للدول العظمى خلال الجرب العالمية الثانية؛ فقد بقيت هذه الدول، المحمية بواسطة معاهدة بوتسدام فقط، في موقع معرض للأخطار - قانونياً - من كل جانب. وبدا أن ما يفكر فيه شاوشيسكو هو أن إعادة توحيد ألمانيا، بإنهاء حالة الحرب، قد يقوض أيضاً الأساس القانوني للتدخل السوفييتي في أوروبا الشرقية.

ولأسباب غابت عن ذاكرتي الآن، أجبته قائلاً: إنني أتوقع أن تتوحد ألمانيا بحلول خمس عشرة سنة. لا أستطيع أن أعيد بناء ما قادني إلى هذا التوقع الدقيق. كنت مقتنعاً بأنها سوف تتوحد حتماً، لكن لم يكن في ذهني موعد نهائي دقيق لذلك. وأنا هنا أشير إلى الأمر أساساً كي لا ينسب إلي الباحثون الذين سيشتغلون على هذه الوثائق مستقبلاً بصيرة نافذة تستشف المستقبل، وهي ميزة لا أستحقها في الحقيقة.

على أية حال، كانت النقطة الأساسية التي ركز عليها شاوشيسكو تناقض تماماً ما أكد عليه منتقدو «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي»: إذ لم يقتصر الأمر على أن الاتحاد السوفيتي لم يكتسب حقوقاً إضافية في الوثيقة الختامية؛ بل وضعت عقبات جديدة تعيق التدخل السوفيتي. كان شاغل رومانيا الوحيد ينصب على ما إذا كانت هذه العقبات كافية لحماية دول شرق أوروبا التي يصنفها الاتحاد السوفيتي في خانة الأعداء السابقين.

لكن الطريقة التي جرى بها تلقي وإدراك المؤتمر في الولايات المتحدة كانت مختلفة. فصحيفة «نيويورك تايمز»، كما ذكرنا آنفاً، رفضته في إحدى مقالاتها الافتتاحية بوصفه مضیعة للوقت في أفضل الأحوال. بينما سخرت مجلة «نيوزويك» من قمة هلسنكي باعتبارها «مراسم احتفالية كبرى، دون مضمون جوهري مهم»⁽²⁰⁾ في حين قدم رونالد ريغان، وهو يصعد حملته السياسية، الحجة على أن «السيد فورد قد قطع هذه المسافة البعيدة إلى هلسنكي ليوقع اتفاقاً صادق فيه بالختم الأمريكي على الإمبراطورية السوفيتية في أوروبا الشرقية». وبعد سنة، حين هزم فورد ريغان بأغلبية ضئيلة في معركة ترشيح ممثل الحزب الجمهوري لمنصب الرئاسة، اضطر لنقل هذه الفقرات المخزية إلى المنبر الجمهوري: «الاتفاقيات التي يجري التفاوض من أجلها لا يجب أن تأخذ من أولئك المحرومين من الحرية الأمل بالفوز بها يوماً ما».

ومن الأفضل هنا تجاهل الاتهامات التي وجهت للاتفاقية من وسائل الإعلام وظهرت في الجدل العلني العام باعتبارها «سوبر مالطا» و«خيانة»، لتضيق في غياهب النسيان. لأن قنوات إدارة فورد بررتها الأحداث، مثلما توقعت في خطاب ألقته في برمنغهام (بولاية ألاباما) في الرابع عشر من آب/ أغسطس 1975:

لم نكن نحن الذين اتخذنا موقفاً دفاعياً في هلسنكي؛ لم نكن نحن الذين واجهنا تحدي الوفود كلها لكي نكون على مستوى المبادئ التي تم التوقيع عليها. في هلسنكي، وللمرة الأولى في حقبة ما بعد الحرب، أصبحت حقوق الإنسان والحريات الأساسية مواضيع تحظى بالاعتراف في خطاب ومفاوضات الشرق والغرب. لقد أظهر المؤتمر معايير للسلوك الإنساني، التي كانت - وما تزال - منارة الأمل الهادية للملايين.⁽²¹⁾

وكسبت الدول الديمقراطية رهانها. بعد خمسة عشر عاماً، إذ توحدت ألمانيا؛ وانهارت الدول الدائرة في فلك السوفييت؛ واستعادت دول البلطيق استقلالها؛ وتفكك الاتحاد السوفييتي وانهار سلميًّا - على العكس تماماً مما توقعه منتقدو قمة هلسنكي.

لم تكن إدارة فورد مستبصرة أو تعلم بالغيب، فرجال الدول والسياسيون يعتمدون على الميول والنوازع والاحتمالات، لا على اليقينيّات. لم نكن نتنبأ بكل تبعات ونتائج سياساتنا، وكنت أنا في البداية أحد المتشككين باحتمالات قضايا «السلة 3». لم نكن نتوقع أن تنهار الإمبراطورية السوفييتية بهذه السرعة؛ بل اكتفينا بتخفيف القيود التي تفرضها كلما كان ذلك ممكناً، والضغط من أجل الحق بالتغيير السلمي للحدود في انتظار الظروف التي تمكن الديمقراطيات من السعي لتحقيقه. قدمنا الدعم لقضايا حقوق الإنسان لتشجيع بعض التحسن في الحكم الشيوعي إضافة إلى تأسيس وترسيخ معايير دولية لمنع القمع السوفييتي للثورات، مثلما حدث في المجر وتشيكوسلوفاكيا. يمكننا الاعتماد على ما تحقق دون أن ننسى فضل رجال عظام من أمثال هافل وفالسيا ومعاصريهم الذين حولوا مشروعاً دبلوماسياً إلى نصر للروح الإنسانية.



أزمة الطاقة

لم يشهد النصف الثاني من القرن العشرين أزمة مفاجئة أصابت العالم على حين غرة مثل تلك التي ضاعفت أسعار النفط أربع مرات في خريف عام 1973⁽¹⁾. فبخلال مدة ثلاثة أشهر، وجد النظام السياسي والاقتصادي العالمي نفسه في مواجهة سلسلة من التحديات القاسية التي هددت أركانه ذاتها. فنزيف رأس المال من الدول الصناعية إلى المنتجة أدى إلى عجز تجاري سنوي «إضافي» وغير مسبوق في ميزانية دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» قُدِّرَ بأربعين مليار دولار (أي ما يقارب 125 مليارا بأسعار عام 1997). وسببت هزة سعر النفط توليفة مهلكة جمعت بين الانكماش الحاد والتضخم المرتفع الذي وصل في الولايات المتحدة إلى 14% سنوياً في أعلى معدلاته. وكانت آثار أزمة الطاقة كارثية إلى حد أكبر في الدول النامية التي لا تنتج النفط. فقد أرهقت على الفور بعبء عجز سنوي جماعي «إضافي» تجاوز حجمه ضعف المجموع الإجمالي السنوي لما تتلقاه من مساعدات خارجية.

قبل ستة أشهر، ما كان لأحد أن يتخيل حدوث مثل هذه الأزمة، حيث كانت الدول الديمقراطية الصناعية تعيش في سعادة موهومة من النفط الوفير والرخيص. والآن، واجهت فجأة تحدياً خطيراً لتوقعاتها بارتضاع مستمر في مستويات الرخاء والرفاهية التي اعتمد عليها استقرارها السياسي. وفي مواجهة ارتفاع حاد في معدلات التضخم والركود، لم يكن لدى فورد وزعماء الديمقراطيات مهمة أكثر إلحاحاً من إنقاذ لحمة مجتمعاتها، وبشكل أقل وضوحاً، بقائهم السياسي، من الهجمة المفاجئة^(*).

توصل زعماء الدول الديمقراطية إلى فهم الوضع الجيوسياسي للحرب الباردة من خلال التحديات التي تغلبوا عليها معاً. فقد زادت ثقتهم بقدرتهم على مقاومة التهديد السياسي والعسكري الشيوعي، واتفقوا إلى حد كبير على الوسائل المناسبة لمقاومته. وكانت المشاورات حول هذه المواضيع تعقد بشكل منتظم عبر العديد من المؤسسات التي أثبتت التجارب كفاءة.

(♦) عند كتابة هذه السطور، حين أصبح النفط مرة أخرى متوفراً ورخيصاً نسبياً، قد تبدو الأحداث التي نصفها غريبة وبعيدة عن واقع الحال. نأمل باستمرار هذه الحالة المريحة. لكن من غير المرجح استمرارها. صحيح أن التقانات الجديدة تحسن عملية استكشاف النفط وإنتاجه، وتزيد كفاءة استخدام الطاقة، لكن توريدات النفط ظلت تعتمد على أكثر المناطق خطراً وتجزراً في العالم. ويبقى اندلاع أزمة جديدة احتمالاً وارداً. وإذا حدثت ستغدو التجارب التي عرضناها أكثر صلة بالموضوع.

لم يحدث مثل هذا الإجماع على أسباب أزمة الطاقة أو الوسائل المناسبة لمعالجتها. فالعديد من الدول المستهلكة للنفط كانت مترددة في اتخاذ إجراءات مضادة مشتركة كي لا تطلق العنان لمزيد من المطالب الصارمة من قبل الدول المنتجة، التي أغرقتها قوتها الجديدة على الضغط على حلفائنا للانفصال عنا فيما يتعلق بسياسة الشرق الأوسط، وقد حققت في ذلك بعض النجاح.

انزلقت الديمقراطيات الصناعية إلى هذه المعضلات المأزقية لأن قلة قليلة فقط من صناعات القرار السياسي فهموا أن الظروف التي أدت إلى وفرة النفط بأسعار رخيصة طيلة جيلين كاملين قد تلاشت. حتى عام 1972، احتلت الولايات المتحدة موقعاً يؤهلها للتحكم بالأسعار العالمية للنفط لأنها كانت تنتج أقل كثيراً من كامل طاقتها. ولذلك كانت قادرة في واقع الأمر على تحديد الأسعار من خلال زيادة أو تخفيض إنتاجها. وحتى خمسينيات القرن العشرين كان إنتاجها يغطي تقريباً كل احتياجاتها للطاقة؛ في الستينيات أصبحنا نستورد 16% من حاجتنا بينما احتفظنا بطاقة إنتاجية كبيرة غير مستخدمة؛ وبحلول السبعينيات، كنا نقرب من الطاقة الإنتاجية الكاملة ونستورد 35% مما نستهلكه من النفط.

في أوائل عام 1972، اضطرت «هيئة السكك الحديدية في تكساس»، وهي المنظمة التي تحدد سقف الإنتاج الأمريكي، إلى اتخاذ قرار مصيري رغم أنه لم يجذب اهتمام أحد. فمع ارتفاع الطلب إلى نقطة هددت بخروج الأسعار عن السيطرة، أجازت الهيئة زيادة الإنتاج ليلعب حده الأقصى. وكان هذا القرار التقني على ما يبدو علامة على نهاية قدرة أمريكا على تحديد أسعار النفط العالمية.

في هذه الأثناء، (في بدايات السبعينيات)، بدأت حكومات الدول المنتجة للنفط تأميم منشآت الإنتاج، منهيّة بذلك هيمنة الشركات النفطية العالمية الكبرى (التي تملكها الدول الغربية). وتمكنت هذه الحكومات طيلة العقد التالي من تحديد أسعار النفط بشرط اتفاقها على تعيين سقف للإنتاج فيما بينها. وهكذا انتقلت سلطة تحديد أسعار النفط من «هيئة السكك الحديدية في تكساس» إلى مقر اجتماعات «أوبك» (منظمة الدول المصدرة للنفط).

لم تختف الأهمية الدلالية لهذا التغيير الثوري الكبير على الفور. فطيلة هذه الفترة، كان التعامل مع الطاقة يتم من خلال الجهة المسؤولة عن الشؤون الداخلية في إدارة نيكسون بدون مشاركة مجلس الأمن القومي. ومع أن الأسعار ارتفعت بنسبة 40% عام 1972، إلا أنها انطلقت من أساس منخفض جداً وبقيت ملائمة للاستقرار المالي والاقتصادي للديمقراطيات الصناعية.

حرب عام 1973 في الشرق الأوسط هي التي أعطت الدول المنتجة للنفط المبرر لإطلاق العنان لقوتها الجديدة في المساومة إلى حدها الأقصى. ففي السادس عشر من تشرين الأول / أكتوبر 1973، رفعت «أوبك» سعر النفط بنسبة 70% (من 3.01 دولار للبرميل إلى 5.12). وفي السابع عشر منه، اجتمع وزراء النفط في «أوبك» في الكويت واتفقوا على تخفيض الإنتاج بنسبة 5% من أجل الحفاظ على السعر

المرتفع للنفط. وفي الثامن عشر من الشهر نفسه، قامت المملكة العربية السعودية، كبادرة تضامن مع القضية العربية، بتخفيض إنتاجها بنسبة 10%. وفي العشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، أعلنت السعودية حظراً شاملاً على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة احتجاجاً على الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل، وإلى هولندا التي اعتبرت مغالية في دعم وتأييد إسرائيل.

أدى التأثير الجمعي لهذه القرارات إلى إطالة أمد الأزمة لأكثر من عقد من السنين. ولأن صناع القرار الرئيسيين في الغرب افتقدوا الفهم الكافي لسوق النفط، فإن استجاباتهم الأولية زادت الطين بلة. كما أن الأخطاء التنظيمية داخل الولايات المتحدة فاقمت النقص في إمدادات النفط على المدى القصير. علاوة على أن الطلبات والمناشدات الملحة والمتكررة من جانب إدارة نيكسون لرفع الحظر ربما أفتعت الدول المنتجة بأنها اكتشفت قوة دفع جديدة ومدهشة لابتزاز التنازلات.

في الحقيقة، ولأن النفط سلعة يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة، فإن ما حظرتة السعودية أمكن تعويضه بواسطة الدول المنتجة غير العربية، مثل فنزويلا، ونيجيريا، وإيران (التي كانت لا تزال صديقة للولايات المتحدة). لكن ما أدى إلى ارتفاع الأسعار لم يكن الحظر، ولا حتى التخفيضات الأولية على الإنتاج، بل كان مجرد الهلع. فقد بدأت الدول المستهلكة الاحتفاظ بمخزون فاقت مستوياته أكثر ما كان يعتبر كافياً في السابق، الأمر الذي جعل النقص في الإمدادات الذي أملت بتجنبه أكثر حدة، كما أفقد السوق استقرارها.

في الثاني والعشرين والثالث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، بعد شهرين من انتهاء الحرب في الشرق الأوسط، أعلنت دول الخليج الأعضاء في منظمة «أوبك» التي اجتمعت في طهران، عن مضاعفة أسعار النفط مرة أخرى، إلى 11.65 دولاراً للبرميل - وهي زيادة بلغت 387% بخلاف ثمانية أسابيع. وبدا لبضعة أشهر بعد ذلك أن الدول المنتجة في موقع يؤهلها لابتزاز الديمقراطيات الصناعية مقابل أسعار أرخص، أو الحق بالوصول إلى الموارد المالية لدول «أوبك» المتعاطمة، أو من أجل ترتيبات تصدير خاصة.

سرعان ما لاحت نذر الأخطار الأخرى. إذ بدأ منتجو السلع الأخرى، الذين استحثهم نجاح «أوبك»، بتقصي احتمالات تنظيم تكتلات خاصة بهم ومن ثم ربطها مع «أوبك». وظلت الدول المنتجة للنفط طيلة بضع سنين تهدد استقرار النظام المالي العالمي عبر مراكمة فوائض مالية هائلة، كان باستطاعتها نقلها من المؤسسات المالية للديمقراطيات الصناعية إلى دول أكثر ملاءمة لها.

لم يحدث من قبل قط أن تمكنت دول بهذا القدر من الضعف العسكري - والسياسي في بعض الحالات - من فرض مثل هذه القيود على النظام الدولي. فقبل قرن من الزمان كانت الدول المستهلكة ترد باحتلال حقول النفط. وبين الحين والآخر، كما سنرى، هددت الولايات المتحدة بفعل ذلك لكنها لم تتلق أي تأييد من الديمقراطيات الصناعية الأخرى.

استراتيجية جديدة تظهر للعيان

بالنسبة للضحايا الفعليين والمحتملين للصدمة النفطية، كانت الأولويات تتركز على استعادة التحكم بالمصير. أكدت على الحاجة لبرنامج مستدام وطويل الأمد لاستعادة القدرة على المساومة في اجتماع مغلق للسفراء الأمريكيين في الشرق الأوسط عقد في الرياض (15 / 2 / 1975)، خلال الجولة المكوكية التي قدمت وصفاً لها في الفصل 13، حددت ذلك الهدف كما يلي:

نحن نحاول تقليص قوة «أوبك». وتقليل حجم اعتمادنا عليها، واستعادة حرية الغرب في التصرف والفعل. وبدون ذلك سوف يسيطر هذا الشعور بالعجز على أوروبا الغربية واليابان إلى أن تحدث المخاوف المبهمة حول ما سيفعله منتجو النفط ضرراً لا يمكن معالجته.

لم نكن بدون نقاط قوة. فاثنتان من الدول الرئيسة التي تحافظ على سقف إنتاج «أوبك» - إيران والسعودية - تعتمد على الدعم الأمريكي فيما يتعلق بالاستقرار الداخلي، وعلى الحماية الأمريكية بالنسبة للأمن الخارجي. وليس بمقدور أي منهما دفع المواجهة مع الولايات المتحدة فيما وراء نقطة معينة كي لا تصبح تحت رحمة الأعداء في الداخل والخارج.

علاوة على ذلك، وبالرغم من أن الدول المنتجة لم تدرك الأمر بعد، فإن طمعها يعرضها لأزمات كامنة سوف تحل بها. وحيثما احتفظت الأسرة الحاكمة في كل منها بالموارد المالية، فإن الفجوة بين الوفرة المذهلة والفقر المتع كانت تزرع بذور الثورة. أما حين استخدمت الموارد المالية للتنمية، فقد انبثق عدااء الطبقة الوسطى من التكنوقراط للحكام التقليديين. وإذا أنفقت الدول المنتجة أموالها بغير حساب، فسوف تخاطر باندلاع اضطرابات داخلية مزلزة. وإن غالت في مطالبها من الدول المستهلكة، فسوف تتعرض لمخاطر تدمير النظام المالي العالمي برمته، وفي ركابه نفس المؤسسات التي تعتمد عليها في حفاظها على أموالها المدخرة.

لم يكن على سلم أولويات إدارتي نيكسون وفورد ما هو أكثر أهمية من تخفيض أسعار النفط عبر تحطيم قوة «أوبك». ولم تعكس الاستراتيجية التحليل الاقتصادي فحسب، بل - وأكثر من ذلك - الاقتناع السياسي، والأخلاقي / المعنوي في حقيقة الأمر. لم يكن بمقدور الديمقراطيات الصناعية السماح لنفسها بأن تقف متفرجة ومذعورة ومشلولة بينما تتلاعب الدول المنتجة بمكر وخداع باللحمة الداخلية لمجتمعاتها.

ومن أجل تحطيم قوة «أوبك»، توجب ترسيخ التضامن بين الديمقراطيات الصناعية على جبهة عريضة، سياسياً واقتصادياً في آن معاً. ولتحقيق هذه المهمة، كانت زعامة الولايات المتحدة أمراً لا غنى عنه مثلما حدث في البدايات المبكرة من الحرب الباردة. وهي مهمة أشد تعقيداً أيضاً. فالفضل في مواجهة التهديد السوفييتي سيكون له تبعات وعواقب مباشرة، في حين أن عواقب الإخفاق في مواجهة أزمة الطاقة ستأخذ وقتاً قبل أن تتبدى بوضوح.

ونظراً لفناعتنا بأن حدوث أزمة مالية وانكماش كبير سيكون أمراً محتوماً في غياب تضامن الدول المستهلكة، تنكبنا مهمة استعادة الديمقراطيات للإحساس بأن تشكيل مستقبلها ما يزال بأيديها. كانت الولايات المتحدة في موقع أقوى من معظم حلفائنا. ورغم أننا لم نعد مكتفين ذاتياً، إلا أننا بقينا من الدول المنتجة المهمة، في حين أن معظم الديمقراطيات الصناعية كانت تستورد فعلياً كل ما تحتاجه من الطاقة. ولهذا كنا قادرين على تحمل ضغوط المنتجين، بما في ذلك التهديد بفرض حظر جديد - بل حتى إلى درجة مشاركة الدول المستهلكة الأخرى في حصة من مواردنا النفطية (التي تنقص بشكل متزايد) في حالة الطوارئ.

تم التوصل إلى الأداة المناسبة لتطوير استراتيجية متماسكة في مؤتمر الطاقة الذي عقد في واشنطن بدعوة من نيكسون قبل بضعة شهور (شباط/فبراير 1974). وبالرغم من معارضة فرنسا، أقر ذلك المؤتمر ما سمي بـ «مجموعة تنسيق شؤون الطاقة» (ECG) المؤلفة من اثنتي عشرة دولة. وما إن انتُخب فاليري جيسكار ديستان رئيساً في وقت لاحق من ذلك العام، حتى انضمت فرنسا لبرنامج المجموعة عن طريق عضويتها في الجماعة الأوروبية.

كرسنا قمة عام 1974 لتحويل مجموعة تنسيق شؤون الطاقة إلى مؤسسة دائمة ورسم خطة مفصلة لها. وحين أصبح فورد رئيساً، كانت الدبلوماسية المؤدية إلى إنشاء وكالة الطاقة الدولية تقترب من الاكتمال، وكان بانتظار موافقة الرئيس برنامج عملياتي مفصل.

في السابع عشر من آب/أغسطس، شرحت الوضع لفورد بعد أسبوع من أدائه القسم، قائلاً:

يجب علينا أن نجد طريقة لتحطيم التكتل. ولا يمكننا فعل ذلك بدون تعاون الدول المستهلكة الأخرى. إذ لا يمكن احتمال قيام دول لا يزيد عدد سكانها على أربعين مليوناً بابتزاز ثماني مئة مليون نسمة في الدول الصناعية.

يجب أن نتخذ موقفنا بكل عناية بحيث لا نتعجل فنمنع حلفاءنا من التقدم واقتناص الفائدة الاقتصادية. هذا هو الهدف من مؤتمر واشنطن للطاقة...

... لن نكون في موقع يؤهلنا لمجابهة الدول المنتجة قبل منتصف عام 1975.

ثم أوجزت خطتنا: تضامن المستهلكين، بالإضافة إلى خطة طوارئ مشتركة؛ الحفاظ على مخزون احتياطي من الطاقة؛ التطوير الفاعل لمصادر بديلة للطاقة؛ إيجاد شبكة أمان مالي. وبالرغم من أن مدى الخطة قد فاجأ فورد إلى حد ما، إلا أنه صادق عليها فوراً. وحين قدمت توصيفاً لأحد الفقرات باعتبارها توفر لنا قضية دبلوماسية جيدة حتى وإن لم تتم الموافقة عليه، رد بإجابته المميزة: «لا تهمني القضايا بل النتائج».

برنامج الطاقة الشامل الذي وافق عليه الرئيس، لم يضع القواعد المؤسسة للتغلب على أزمة الطاقة فقط بل لإعادة التوازن إلى قدرة الدول المستهلكة والمنتجة على المساومة في نهاية المطاف. في تلك المناسبة بالذات، شارك في العمل العديد من الوكالات الأمريكية المسؤولة عن الأقسام المختلفة من مشكلة الطاقة المعقدة. وتم تعيين منسق لشؤون الطاقة على مستوى الخطط والبرامج الداخلية في البيت الأبيض. أولاً جون سوهيل ثم فرانك زارب. وتولى مسؤولية تخفيض مستورداتنا من النفط. وزارة الخزانة كانت مسؤولة عن الجوانب المالية الدولية. وتولت وزارة الخارجية مهمة إيجاد إطار عمل سياسي. وبوصفي مستشاراً لشؤون الأمن القومي، قمت بمهمة التنسيق بين مختلف خطوط السياسة.

وما كان بالمستطاع تولي القيام ببرنامج للطاقة له مثل هذا المدى الواسع لولا علاقة الصداقة القوية التي جمعني برفيقي وزير الخزانة وليام سايمون. فقد كانت العلاقة غير عادية بسبب الاختلافات الجدية بيننا حول الاستراتيجية، ولأن كلاً منا كان مدافعاً محنكاً عن سلطته البيروقراطية.

كان سايمون يعمل في الاستثمارات المصرفية. واعتقد أن سبب أزمة الطاقة يكمن في التدخل السياسي في السوق، وطالب بممارسة ضغط أمريكي كاسح على الدولة التي اعتبرها — خطأً برأيي — مسؤولة بشكل رئيس عن الأزمة: إيران. وألح على إيقاف تزويدها بالسلاح والتهديد بسحب الحماية العسكرية إلا إذا وافق الشاه على تخفيض سعر النفط. كان سايمون مرحاً ومفعماً بالحيوية والنشاط، ويتمتع بشخصية ساحرة. حمل دعواه إلى دول الخليج في زيارة قام بها في تموز/ يوليو 1974. وأقنع — أو حسب بأنه أقنع — وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني بأن يعد بتجاوز السعودية سقف الحصص الإنتاجية الذي حددته «أوبك»، وبالتالي تعيد التوازن بين العرض والطلب، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض الأسعار.

عاد سايمون وهو معتقد، نتيجة عدم تعوده على الأساليب الماكرة وغير المباشرة للدبلوماسية الخليجية، بأن أسعار النفط توشك أن تنخفض بنسبة 30% عن السعر الرسمي الذي حددته «أوبك»، الأمر الذي يضطر الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة لأن تفعل الشيء ذاته عند الاجتماع التالي المقرر عقده بعد عدة شهور.

غالى سايمون في الاعتقاد بهذه الاحتمالات المتوهجة التي جرفته معها بعيداً، وألح على ممارسة ضغوط شاملة على الشاه، بل دعاه من أجل تهيئة المناخ المناسب بـ«الأحقق» علناً — وهو شكل من الخطاب لا توصي الكتب التعليمية المعيارية التي تلقن مبادئ الدبلوماسية بتوجيهه إلى زعيم مستبد لدولة حليفة لا غنى عنها تنتج ستة ملايين برميل من النفط يومياً. حاول سايمون فيما بعد تصحيح الوضع عبر الادعاء بأن ما قاله قد انتزع من السياق بطريقة محزنة. زعم الشاه بأنه قنع بالجواب — رغم أن سايمون لم يكشف مطلقاً عن السياق الذي يمكن فيه دعوة ملك الملوك بالأحقق دون أن يسبب ذلك إهانة له.

حتى قبل عرض الحكمة من ممارسة ضغط على دولة تشكل حلقة مهمة في احتواء الاتحاد السوفيتي أمام الرئيس الجديد لاتخاذ قرار بشأنها، أبلغنا السعوديون - كما توقعنا - بأن الوعد الذي قدم إلى سايمون قد تبين بأنه غير عملي نظراً لأن معارضة الدول العربية الراديكالية كانت قوية جداً. ومع ذلك استمر سايمون في شن حملته من أجل الضغط على إيران، لكنني عارضتها لعدة أسباب.

أولاً، لقناعتي بأن الشاه هو الهدف الخطأ لسياسة ممارسة الضغط. صحيح أنه بدا مع وزرائه متشددين في المطالبة برفع الأسعار («كالصقور الكاسرة») في مختلف اجتماعات «أوبك». لكن أسعار النفط لا تحددها الخطابات الطنانة. فقد خرجت الأسواق عن نطاق السيطرة بسبب أفعال محددة، خصوصاً التخفيضات على الإنتاج التي قامت بها أصلاً الدول العربية المنتجة. وبإضافة الحظر الذي فرضته السعودية على الولايات المتحدة وهولندا، والتهديد بفرض حظر جديد، فقد أدى كل ذلك إلى حالة من الهلع عصفت بالدول المستهلكة. أما الشاه، حاكم الدولة غير العربية، فقد خفض إنتاجه بمقدار نصف ما خفضته الدول الخليجية، ورفض الانضمام للعرب في الحظر الكلي، وأوضح بأنه سيرفض الانضمام إلى حظر جديد. ولذلك كان تأثيره في القوى المحركة للسوق محدوداً نسبياً - فيما عدا الدعم الذي قدمه عبر خطابه البلاغي المتشدد لزملائه المنتجين.

مما لا شك فيه أن الشاه رحّب بارتفاع الأسعار، لأن لديه - على العكس من كل جيرانه - استراتيجية طموحة للتنمية الداخلية التي كانت بحاجة للتمويل. وكان خطابه المتشدد ناتجاً عن الطمع والتباهي إضافة إلى رغبته بتجديد وإصلاح علاقاته بجيرانه العرب بعد أن رفض دعمهم خلال حرب عام 1973 في الشرق الأوسط. لكن الطريقة الوحيدة التي يمكن للشاه فيها رفع الأسعار عملياً هي تخفيض إنتاجه، وهو لم يكن يميل إلى ذلك قط.

الأسس المنطقي الجيوسياسي لرفض استراتيجية سايمون كان أعظم أهمية. فقد أظهرت الأحداث منذ سقوط الشاه - بشكل واضح لا لبس فيه - الأهمية الحاسمة لإيران بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة. فهي حجر الزاوية في استراتيجيتنا الخليجية، ووقفت إلى جانبنا خلال حرب عام 1973 في الشرق الأوسط، حيث كانت الدولة الوحيدة المجاورة للاتحاد السوفيتي التي رفضت السماح للطائرات السوفيتية بالتحليق فوق أجوائها. كانت إيران تعيد تزويد أسطولنا بالوقود (كنا على درجة من الثقة باستعداد الشاه للقيام بذلك إلى حد أننا حركنا الأسطول السابع من آسيا إلى المحيط الهندي قبل أن نتلقى موافقته الرسمية). وخلال مفاوضاتنا في باريس حول فيتنام حين كان الكثير يعتمد على قدرتنا على زيادة مخزون سايمون من الطائرات القتالية قبل التوقيع على الاتفاق (لأنه لا يسمح إلا باستبدالها بعد التوقيع عليه)، وفر لنا الشاه عدداً كبيراً من المقاتلات الإيرانية بعد وقت قصير من إبلاغه بالطلب. قلت لسايمنون في لقاء مجموعة مراجعة الوضع المؤلفة من كبار المسؤولين الذي انعقد في الثالث من آب/ أغسطس 1974، في نفس الأسبوع الذي أعلن نيكسون فيه استقالته:

أنا متردد في الدخول في مواجهة مع إيران لأسباب ثلاثة: (1) لسوف نحتاج إلى نفطها في حالة الطوارئ؛ (2) لا أريد دفعها إلى التحالف المعادي لإسرائيل؛ (3) لا أظن بأن المواجهة ستثمر حتى نكون مستعدين للذهاب إلى الحد الأقصى.

ما كنت أعنيه عملياً بـ «الذهاب إلى الحد الأقصى» هو أننا سوف نقصم ظهر أقوى حليف في المنطقة — وفي الحقيقة، الحليف الوحيد الذي يملك قدرة مهمة على مقاومة الضغوط السوفييتية. وهذا أمر ليس له أي معنى استراتيجي وسوف يفاقم على الأرجح من أزمة الطاقة. وحين سقط الشاه بعد خمس سنين، تضاعفت أسعار النفط مرة أخرى بسبب المخاوف التي سيطرت على السوق حول استقرار المنطقة برمتها على المدى البعيد.

نفس الاعتبارات يمكن تطبيقها لكن بدرجة أقوى على المملكة العربية السعودية. فلوقمنا بتبني توصيات سايمون بالضغط على البلد الذي يحتل أفضل موقع يؤهله لتخفيض سعر النفط، فستكون السعودية الهدف المنطقي. لأنها قادرة تقنياً على زيادة إنتاجها النفطي بنسبة 50% على أقل تقدير، الأمر الذي سيكون له تأثير حاسم في سعر النفط.

لكن كنت على قناعة بأن السعودية لن تجرؤ على فصل نفسها بهذا الشكل السافر عن أخواتها الأعضاء في «أوبك»، أو حتى على زيادة الإنتاج التي تصورها سايمون. فقد استطاعت العائلة السعودية الحاكمة، برغم كل شيء، توجيه دفعة السفينة عبر المياه الضحلة للخليج والشرق الأوسط بكل ما يكتنفها من أخطار وتوترات من خلال ممارسة مهارتها الاستثنائية في عدم وضع نفسها في الخط الأمامي للمواجهة. ونظراً لاعتماد المملكة على الغرب للحصول على الدعم العسكري والدبلوماسي، وخشيته من الأنظمة العربية الراديكالية القادرة على تهديد الاستقرار الداخلي في السعودية، كانت العائلة المالكة تتاور بأسلوب بارع فيه الكثير من التعقل والحصافة والحكمة. كما حرصت بكل عناية على موافقة سياستها المحافظة على الصعيدين الخارجي والداخلي مع الخطاب الراديكالي المنمق بين الفينة والأخرى، لتعلن تعاطفها مع قلق أمريكا وانشغالها بسعر النفط. لكن كلما انتقل إلحاح وقلق أمريكا إلى المستوى العملي، يتم توجيهها، بأكثر الأساليب الممكنة تهديباً ولباقة، إلى عنوان آخر، يكون عادة إيران.

يوفر حوار سايمون مع الشيخ اليماني مثلاً نموذجياً يوضح الأساليب التكتيكية السعودية. فمن السهل الظن — عند الحكم على اليماني من مظهره — بأنه مدير غربي لإحدى شركات النفط، فهو أنيق يرتدي أحدث الملابس الغربية حين يسافر خارج السعودية، وعلى درجة رفيعة من الذكاء والبلاغة والفصاحة. أما تضلعه الاستثنائي بالأعياب سوق النفط الماكرة فيدعو إلى الاعتقاد بأنه يتمتع بتأثير مشابه في الاستراتيجية. لكن ذلك ليس صحيحاً. فالعائلة الحاكمة تتعامل مع اليماني بوصفه خبيراً تقنياً مهماً، وليس كصانع قرار رفيع المستوى. كان في الحقيقة شخصية انتقالية بين الماضي الاقطاعي/ القبلي

السعودي، والمستقبل التكنوقراطي الذي لا يرحم. وفي إحدى المناسبات قلت لليمني: إن وزيراً واحداً يتمتع بتدريبيه وطاقاته سوف يدعم إلى حد بعيد المؤسسات السعودية القائمة، لكن عشرة آلاف مثله سوف يدمرونها على الأرجح.

في لقائي مع الملك فيصل، كان اليمني يجلس. إذا ما دعي لحضورها أصلاً - في مكان قصي مع المستشارين المصطفين على طول الجدار البعيد، بحيث يصعب سماع صوته إذا ما دعي للتدخل، وهذا ما لم يحصل مطلقاً. ولم يكن ثمة مجال للشك بتدني مرتبته في البلاط. على الأقل في ذهني - الأمر الذي يجعل من المستبعد أن يكون له كلمة نافذة في قضية مشحونة بالتبعات والعواقب السياسية بعيدة المدى مثل الانشقاق عن تكتل الدول المنتجة علانية.

ولا كان من الممكن مقارنة مواقف اليمني مع تلك التي يتخذها مديري الشركات النفطية في الغرب. وبصراحة، لم يكن تفكيره متحرراً على الإطلاق من الميول والنزعات المعقدة للشرق الأوسط. بعد سنوات، وفي عام 1991، أخبرني اليمني ونحن نجلس إلى مائدة الإفطار في قصر الضيافة الرسمي في بون، أنه يعتبرني مسؤولاً عن اندلاع حرب الخليج. وقال: إن الحرب لم تكن حول الكويت، بل من أجل الحفاظ على أسعار النفط عبر إبعاد إنتاج العراق النفط عن السوق. فقد قاد الأمريكيون الماكرون صدام حسين إلى فخ لم يتمكن بسبب حمقه من تخليص نفسه من شراكه. ونظراً لعدم وجود شخص يتمتع بالذكاء الكافي في إدارة بوش (الأب) للتخطيط لمثل هذه المكيدة، ناهيك عن تنفيذها، فإن إصبع الاتهام يشير إلي برأي اليمني. لم يكن هناك معنى في الإجابة بأنني لست ألعيا بما يكفي للتخطيط لهذه المؤامرة أو لتنفيذها، خصوصاً وأنتي تركت الحكم منذ أربعة عشر عاماً. وهي حقيقة كانت ستقنع اليمني أكثر بتواطؤي.

توقعت انهيار خطة سايمون بزيادة الإنتاج منذ البداية. وفي لقاء مجموعة مراجعة الوضع المؤلفة من كبار المسؤولين (3 / 8 / 1974) الذي أشرت إليه أنفا قلت لسايمنون:

عند حدوث مواجهة حول توريد النفط، سوف تعارضنا الجزائر سياسياً بكل قوة، وتتبعها سورية. وستصبح السعودية عندئذ الدولة العربية الوحيدة الخارجة على التضامن في مجابهة الإمبرياليين، وهذه السياسة غير عملية. لا أعني أن السعوديين سيخدعونك «أيها الوزير سايمون» خلال زيارتك لهم، بل أقصد أنه بغض النظر عما يقولونه أو يعنونه فسيكون من الخطأ الاعتماد عليهم في أية مواجهة.

كررت ذات المعنى أمام فوررد حين شرحت له تطورات أزمة النفط في السابع عشر من آب / أغسطس:

يريد سايمون مواجهة مع الشاه. ويظن أن السعوديين سوف يخفضون الأسعار إذا وافق الشاه. أشك بأن السعوديين يريدون الوقوف في الواجهة.. فقد ناوروا ببراعة وأظنهم

يحاولون إبلاغنا - قالوا بأنهم قد يزيدون الإنتاج - إن هذه الطريقة لن تنجح. وأخبرونا أن بإمكانهم تحمل أسعار أكثر انخفاضاً لكنهم لن يقاتلوا من أجلها. وسوف يتعرضون لهجوم الراديكاليين إن وقفوا في الواجهة.

عادت التأكيد علناً على ما نصحت به الحكومة في مقابلة مع مجلة «بريتش ويك» أجريت في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر 1974، ونشرت في عدد الثالث عشر من كانون الثاني/ يناير 1975:

الفرصة الوحيدة المتاحة لتخفيض أسعار النفط فوراً تتمثل في شن حرب سياسية واسعة النطاق ضد دول مثل السعودية وإيران بحيث يتعرض استقرارها السياسي وحتى الأمني للخطر إذا لم تتعاون. وهذا سعر فادح ندفعه حتى من أجل تخفيض فوري في أسعار النفط.

إذا كان غرضك إسقاط النظام القائم في السعودية ليتسلم السلطة قذافي آخر، أو إذا حطمت صورة إيران بوصفها قادرة على مقاومة الضغوط الخارجية، فلسوف تفتح الباب أمام اتجاهات وميول سياسية سوف تدمر أهدافك الاقتصادية. من ناحية أخرى، تتطلب الضغوط أو الحوافز الاقتصادية وقتاً للإعداد لها، ولا يمكن أن تكون فاعلة بدون تضامن المستهلكين. وعلاوة على ذلك، إذا ما خلقنا الأزمة السياسية التي وصفتها ففي حكم المؤكد تقريباً أننا سنواجه معارضة من أوروبا واليابان والاتحاد السوفيتي⁽²⁾.

استراتيجية بعيدة المدى

بعد المناقشات والمناظرات الجدالية التي جرت طيلة شهري تموز/ يوليو- آب/ أغسطس 1974، اتفقنا أنا وسامون على استراتيجية بعيدة المدى، وجمعنا منذئذ علاقة عمل ودية إلى حد كبير. كان يستمتع بلعب دور الشرطي الشرير في حين أخذت أنا دور الشرطي الطيب في مسعانا لرسم استراتيجية متفق عليها. أما ثقل التوازن بيننا فمثله آرثر بيرنز رئيس هيئة الاحتياطي الفيدرالي. وباعتباره رئيساً لوكالة مستقلة، لم تكن بحاجة لاستشارته ولا امتلاك الحق بالإصرار على سماع آرائه. من ناحية أخرى، فإن وزير الخزانة (أو الخارجية) الحكيم سوف يناقش دوماً، مع رئيس هيئة الاحتياطي الفيدرالي تلك الإجراءات التي تتعلق بها بعض الخطوات الإجرائية التي يحتاج الاحتياطي الفيدرالي لاتخاذها أحياناً. في حالة بيرنز، تعززت الحصافة البيروقراطية بالإعجاب الذي أبدناه. أنا وسامون. بذكائه وخصاله الإنسانية. وبوصفي مستشاراً للأمن القومي، أنشأت مجموعة توجيه. برئاسة بريثي. تألفت من سامون، وبيرنز، وفرانك زارب، مع جورج شولتز (وزير الخزانة السابق، ثم رئيس شركة «بكتل كوربوريشن») مستشاراً غير رسمي. ولا تقدر مشورته بمال. من خارج الحكومة. أما مجموعة العمل الفرعية برئاسة معاون وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية توماس أندرز فقد أنيطت بها مسؤولية تطوير التوصيات والمقترحات.

كان خياراً موفقاً. فقد أثار انتباهي في تشرين الأول / أكتوبر من عام 1972، حين زرت بنوم بنه، وكان من المتوقع انتهاء حرب فيتنام، لمناقشة الاحتمالات المستقبلية المتاحة أمام كمبوديا. قدم إندرز، الذي كان يحدوه الأمل وتشغله الهواجس وهو يعمل نائباً لرئيس بعثتنا هناك، عرضاً متألّقاً ورقيقاً وعميقاً، ومتحرراً من النفاق الذي ميز تلك الفترة. قررت فوراً أن أستدعيه إلى واشنطن في أقرب فرصة، حيث سنحت لي عندما أصبحت وزيراً للخارجية في أيلول / سبتمبر 1973.

كنت بحاجة لعون كبير في التحليل الاقتصادي الضروري لبرنامج الطاقة الذي سعت إليه لأسباب استراتيجية وجيوسياسية. عينت إندرز معاوناً لوزير الخارجية للشؤون الاقتصادية، وهو منصب ما كان بمقدوره أن يبلغه قبل عدة سنوات تبعاً لسلم الترقيات العادي للموظفين الدبلوماسيين.

لم يتأثر أسلوب إندرز بحقيقة كونه أدنى مرتبة من زملائه، لأن التواضع لم يكن من خصاله المميزة. وتعود لاري إغلبغر على القول: إن إندرز هو الشخص الوحيد الذي يبلغ طوله المترين ويعاني من عقدة نابليون. اشتهر إندرز بإطلاق حكم بارعة وساخرة. فقد قال مثلاً: إنه انتزع مني حسنات تفوق تلك التي حصل عليها من أي وزير خارجية آخر خدم تحت إمرته.

وتبعاً لنظام الانتقاء في واشنطن، يعتبر منصب مساعد وزير الخارجية منصّباً متوسط المستوى في أدنى درجات التعيينات الرئاسية. لكن بالنسبة لقضايا الطاقة، استطاع إندرز تجنيد أشخاص على قدر كبير من الأهمية والتأثير، مثل بيل سايمون وأرثر بيرنز، سرعان ما تخطوه في المرتبة، للعمل في برنامج واسع في المدى والرؤية.

لم يحجم إندرز عن شن معارك ملحمة ضد الإدارات والأقسام الأخرى. ولم أعد أذكر عدد المناسبات التي اشتكى لي فيها مسؤولو الإدارة من إندرز، لا بسبب أفكاره فقط، بل لما يظهره من عدم احترام للامتيازات والحقوق البيروقراطية. وكنت على الدوام أعد بكبح جماحه، ثم أدعوه لأشجعه بالحديث عن العمل العظيم الذي يؤديه. وكثيراً ما كان بيل سايمون، المشاكس بطبعه، يضطر للابتسام - وهو يصبر بأسنانه - عند نهاية الدوام، لأن الطرائق البيروقراطية التي اتبعها توماس، مهما كانت غير مراعية للتراتبية في المناصب، قد ساعدت على صياغة برنامج أعاد المبادرة الاستراتيجية إلى الديمقراطية الصناعية.

كان على رأس جدول أعمال مجموعة التوجيه التي تحدد الأولويات برنامج للاحتفاظ بالطاقة وتخزينها. فالدول المنتجة تحافظ على الأسعار المرتفعة من خلال تخفيض إنتاجها بمعدل سبعة ملايين برميل في اليوم تتقاسمها فيما بينها. وتبعاً لتقديراتنا يمكن لبرنامج فاعل للاحتفاظ بمخزون من الطاقة أن يمارس ضغطاً لا يحتمل على الدول المنتجة الأكثر فقراً كي تنشق عن البقية. «جاك ف. بينت»، معاون وزير الخزانة الذي عمل في مجال صناعة النفط قبل أن ينضم إلى الحكومة، عرض الوضع في اجتماع مجموعة المراجعة المؤلفة من كبار المسؤولين (9/12 / 1974) كما يلي:

يمكن لبرنامج فاعل ومؤثر للاحتفاظ بالطاقة أن يجعلهم (المنتجين) يخفضون إنتاجهم بنسبة 30%، وهذا يعني أن ينتج بعضهم 60% فقط. عند هذه النقطة، سوف تشق عنهم ليبيا والجزائر وغيرهما.

(نسبة التخفيض في الإنتاج التي حددتها «أوبك» بلغت 10%).

ثانياً، من أجل تعزيز قدرة المستهلكين على مقاومة ابتزاز تكتل المنتجين، اقترحنا أن تحتفظ كل دولة مستهلكة باحتياطي يكفيها لمدة تسعين يوماً. وفي حالة الطوارئ، تقتسم الدول المستهلكة المخزون المتوفر تبعاً لمعايير تحدد مسبقاً.

ثالثاً، نسعى لإضعاف قوة المنتجين المالية التي اكتشفوها مؤخراً عبر إيجاد مؤسسة مالية تسهل تدفق فوائض المنتجين المالية، وتقديم المساعدة المالية للدول المستهلكة في حالة حدوث أزمة.

أخيراً، نبذل قصارى جهدنا لوضع خطة مشتركة تحفز تطوير مصادر بديلة للطاقة. ومن خلال جمع المخزون مع الإنتاج الجديد، نأمل بنقل القدرة على المساومة من المنتجين إلى المستهلكين.

«مجموعة تنسيق شؤون الطاقة» التي أنشأها مؤتمر واشنطن للطاقة، تبنت هذه المقترحات كافة في أيلول/ سبتمبر عام 1974 خلال اجتماع عقد في بروكسل، وتحولت إلى مؤسسة دائمة باسم وكالة الطاقة الدولية (IEA)، ظلت تقدم خدمات جلييلة للديمقراطيات الصناعية منذ ذلك الحين. تألفت لجنة تنسيق شؤون الطاقة من مسؤولين إداريين على مستوى معاوني الوزراء، ولذلك كان الاتفاق بحاجة لموافقة الحكومات المعنية.

تنظيم جهود المستهلكين لم يكن السهم الوحيد في جعبتنا. ومع أن مواجهة من نوع ما مع المنتجين كانت متضمنة على ما بدا واضحاً في مسعانا من أجل تضامن المستهلكين في نهاية المطاف، إلا أنها كانت الخيار الأخير. إذ تمثل هدفنا الرئيسي في إيجاد الحوافز التشجيعية للدول المنتجة لتسهم بصورة مسؤولة في الاقتصاد العالمي. ولنفل ذلك، سعينا لتوضيح الفوارق المميزة بين الدول المعتدلة والأكثر راديكالية من أعضاء «أوبك». بعد سنة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1975)، قلت في قمة رامبوليه:

نحن متفقون على الحاجة للتعاون مع المنتجين. فبال تعاون يمكننا فصل الأعضاء المعتدلين عن الراديكاليين داخل «أوبك»، والدول الأقل تطوراً عن دول «أوبك»، وردع العديد من الدول المنتجة الأخرى.

بهذه الروح، كتب فورد رسالة شخصية إلى الملك فيصل في التاسع والعشرين من آب/ أغسطس 1974:

أمل أن تتبنى الدول المنتجة للنفط، وقيادة جلالكم نموذج يحتذى، موقفاً سياسياً حكيماً يؤدي إلى بنية تسعير أكثر توافقاً مع قدرات الاقتصاد العالمي.

كان للدول المنتجة الحق في الشكوى من أن سعر النفط قد ارتفع طيلة عشرين سنة تقريباً بصورة أبداً بكثير من أسعار السلع المصنعة التي كانت مضطرة لشراؤها من الدول الديمقراطية الغربية. لكن ما جعل من المتعذر احتمال هذا السعر الجديد للنفط هو أنه ارتفع بنسبة 400% خلال ثلاثة أشهر، في حين أن أسعار السلع المصنعة قد ارتفعت خلال السنوات الخمس عشرة السابقة بنسبة تزيد قليلاً عن 50%.

ومن أجل تشجيع الحلول التعاونية، أنشأنا لجاناً وهيئات للتنمية الاقتصادية الثنائية على مستوى الوزراء مع إيران والسعودية، رغم أن العرض بقي مفتوحاً أمام غيرهما من الدول المنتجة للنفط. أما هدف هذه اللجان والهيئات فكان إضعاف التضامن بين دول «أوبك»، وتشجيع استخدام الفوائض الدولارية في المشاريع التنموية، وتقليص حجم الأموال الحرة لدى المنتجين لشحن حرب اقتصادية ضد الديمقراطيات الصناعية أو ابتزازها، وإعادة بعض الأموال المغتصبة بالابتزاز إلى اقتصادنا. كمنت الدوافع المعقدة نسبياً في صميم مقاربتنا تجاه الدول النامية الفقيرة غير النفطية. ومن أجل منع التحامها واندماجها مع «أوبك» بسبب المظالم والشكاوى التي تجر بها، سعينا لإيجاد بدائل لسياسات الابتزاز. فقدمنا اقتراحات شاملة لاستقرار أسعار المواد الخام وتعزيز الأمن الغذائي لدول العالم الأشد فقراً. تمثلت استراتيجيتنا في إعطاء الدول المنتجة للسلع غير النفطية رهاناً تعرضه للخطر إذا تبعت «أوبك» أو أيدتها. في رامبوليه، أوجزت الخطوط العريضة لاستراتيجيتنا أمام رؤساء الدول الحاضرين بطلب من فورد:

يجب أن نحطم ما أصاب المستشار «هيلموث شميدت» في دعوته بالحلف غير المقدس الذي يجمع بين الدول الأقل تطوراً و«أوبك». يمكن أن يحدث ذلك، ويمكننا تحقيق النتائج التي نتوخاها، إذا علمت أن تصرفاتها وأفعالها التخريبية يمكن أن توقف المناقشات حول السلع أو أنها ستدفع ثمناً يتصل بالتعاون، أو الصادرات العسكرية. وبهذه الطريقة يمكننا مقاومة خضوعنا لها للحصول على النفط بواسطة استراتيجية متساقطة.

تنفيذ برنامج الطاقة

في الثامن عشر من أيلول/ سبتمبر 1974، ألقى فورد أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسعى في الخطاب، الموجه إلى العالم الثالث بشكل رئيسي، إلى فصل الدول الأقل تطوراً

عن أخواتها المنتجة للنفط. وللوصول إلى هذه الغاية، وصف فورّد الغذاء والنفط باعتبارهما من السلع التي لها مضامين وتبعات عالمية. وتحدث عن الضغط غير المسبوق الذي يتعرض له الاقتصاد العالمي نتيجة النقص في السلعتين كليهما⁽³⁾. كما وعد بأن أتقدم أنا بمبادرة غذائية أمريكية سخية في مؤتمر الغذاء العالمي الذي سينعقد في روما بعد ستة أسابيع. أما في تلك الآونة، فاكثفينا بمواجهة تلك الدول التي وصلت إلى حد احتكار النفط والغذاء. وفي حين أن فورّد رفض رسمياً فكرة استخدام الغذاء سلاحاً سياسياً، إلا أن العديد من زعماء دول العالم لم يفهموا الانتباه إلى وجود ذلك الخيار إذ دفعنا الظروف باتجاهه.

ولكي لا يعتبر خطاب فورّد أمام الأمم المتحدة مجرد محاولة خطائية عابرة، أعاد بعد أقل من أسبوع (23 أيلول/ سبتمبر) التأكيد على الصلة الرابطة بين الغذاء والطاقة، وذلك أمام المؤتمر الدولي التاسع للطاقة في ديترويت. في هذه المرة كان أكثر صراحة ووضوحاً:

لا يمكن للدول ذات السيادة أن تسمح بأن تُملّى عليها سياساتها ويحدد مصيرها بواسطة التلاعب بأسعار أسواق السلع العالمية وفرضها بصورة متعمدة ومشوهة. ولا يمكن لأحد أن يتوقع مدى الضرر، ولا نهاية العواقب الكارثية، إذا رفضت الدول التشارك فيما وهبته لها الطبيعة من موارد لفائدة البشرية جمعاء⁽⁴⁾.

تعهد فورّد أن يترك الأمر مفتوحاً فيما يتعلق بالعواقب الكارثية التي توقعها: هل هي نتيجة الانهيارات الاقتصادية التي تسببها «أوبك» أم بسبب ردة فعل ضحاياها الغاضبين؟ في ذلك اليوم بالذات، وفي الخطاب السنوي الذي يلقيه وزير الخارجية الأمريكي عادة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصفت بتعابير أشد صرامة من فورّد تأثير أزمة الطاقة في كل دولة مستهلكة، وحملت القرارات السياسية المتعمدة، وبالتالي، التي يمكن تجنبها، مسؤولية ما تسببه من محن وقلق وضيق:

إشارات التحذير المبكرة من حدوث أزمة اقتصادية واضحة للعيان... وعلى العكس من أسعار السلع الغذائية، فإن سعر التكلفة المرتفع للنفط ليس نتيجة للعوامل الاقتصادية — أي لنقص فعلي في الطاقة الإنتاجية أو الآلية الحرة للعرض والطلب. بل هو ناتج عن قرارات متعمدة لتقييد الإنتاج والحفاظ على مستوى مصطنع للسعر⁽⁵⁾.

مثلاً فعل فورّد، قدمت مقارنة بديلة تعتمد على التعاون. فصلت ما جاء في خطاب الرئيس عبر الدعوة إلى زيادة في إنتاج الغذاء العالمي والعتور على طرق لتمكين أفقر الدول من المشاركة فيه. ولم ادع أيضاً أي مجال للشك حول ما كنا نطالب به: «السعر الذي ارتفع بقرار سياسي يمكن تخفيضه بقرار سياسي»⁽⁶⁾.

ردّت الدول المصدرة للنفط على ما جاء في هذه الخطب بطريقة كأنها تؤكد على أنه ليس من حق الديمقراطيات الصناعية مقاومة الهجوم على اقتصاداتها وأساليبها الحياتية. بعض الدول من أعضاء «أوبك» اتهمت الولايات المتحدة. وهي محقة في اتهامها. بشن «حرب أعصاب». فالشاه حذر، مُظهراً أنه فهم ما كنا نقصده، من أن الدول الصناعية لا بد أن تخسر أية مواجهة مع الدول المنتجة، وهذا هو الموقف المعياري حين يحاول السياسيون ورجال الحكم خداع محاورهم وإبعادهم عن مسار العمل الذي يخشونه. وبالطريقة نفسها بعث الرئيس الجزائري الراديكالي هواري بومدين (في أوائل تشرين الأول/أكتوبر) رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، يتهم فيها «بعض الدول الصناعية الكبرى» بشن هجوم اقتصادي وسياسي ضد الدول المصدرة للنفط. وأضاف متسائلاً: هل تستعد فعلاً لدفع الجنس البشري «إلى شفير الهاوية» من أجل تخفيض أسعار النفط؟⁽⁷⁾ في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر، وفي رسالة مفتوحة بعث بها إلى الرئيس فورد (ظهرت كإعلان في صحيفة «نيويورك تايمز»)، رد الرئيس الفنزويلي كارلوس أندريس بيريز على انتقاد فورد عبر الدفاع عن السعر «العادل» للنفط المصدر من بلاده، والذي حدده (ولا يفاجئنا ذلك) باعتباره السعر السائد⁽⁸⁾.

لسوء الحظ، ترافق الفزع المتنامي لدى الدول المنتجة للنفط مع تفاقم حالة من الجبن سيطرت على الدول المستهلكة. ففي اليوم التالي لخطابي أمام الجمعية العامة، عبر وزير الخارجية الفرنسي جان سوفانارخ، خلال حفلة غداء لجمعية مراسلي الأمم المتحدة، عبر عن رأي مهيم على حلفائنا. فقد اتفق مع تقويمي لوضع الطاقة حالياً لكنه حذر من مغبة المواجهة مع الدول المنتجة لأنه لا يستطيع تبين أية سياسة عملية يمكن بها للدول المستهلكة إجراء تخفيض على أسعار النفط. بكلمات أخرى، ليس أمام الضحايا من خيار سوى انتظار إملاءات كتل المنتجين الاحتكاري. وهو افتراض رفضناه كلية كي لا يتحول الابتزاز إلى عملية خنق.

حققت الخطابات والتحذيرات على الأقل بعضاً من أهدافها. وبالرغم من رفض «أوبك» تخفيض أسعار النفط، إلا أنها أعلنت في اجتماعها الذي عقد في أيلول/سبتمبر 1974، أن الأسعار لن ترفع خلال الأشهر الستة القادمة. وبسبب التضخم المسيطر على الدول الصناعية، كان ذلك بمثابة تخفيض غير معلن للسعر. وظلت الزيادة في سعر الطاقة، طيلة الفترة الباقية لإدارة فورد، مستمرة بمعدل أقل من معدلات التضخم، الأمر الذي كان يعني في واقع الأمر تخفيضاً في الأسعار الحقيقية بين عامي 1974-1978. لكننا أردنا وضع حد للحلقة المفرغة للزيادة الدائمة - تقريباً - في السعر، وعدم التلاعب به، وإجراء تخفيض في الأسعار الحقيقية. وفي سبيل ذلك كان استمرار وزيادة التعاون الملموس بين المستهلكين حاجة ملحة لا يمكن تجاهلها.

كان وزراء المالية ومديرو المصارف المركزية في دول العالم يجتمعون سنوياً بدعوة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أواخر أيلول / سبتمبر (مرتين في كل ثلاث سنين في واشنطن). وفي نفس الموعد تقريباً، يلتقي وزراء الخارجية في نيويورك لحضور الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للأمم المتحدة. استخدمت المناسبة لدعوة وزراء خارجية ومالية بريطانيا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وفرنسا، واليابان لعقد اجتماع «خاص» معي ومع وزير الخزانة سايمون في كامب ديفيد (28 - 29 أيلول / سبتمبر). كان الغرض من الاجتماع تعزيز تضامن المستهلكين والتعبير عنه رمزياً. وحقيقة وصفنا للاجتماع بأنه «خاص» كانت في حد ذاتها إذعاناً لأصحاب القلوب الخائرة في المجموعة، وورقة التوت أمام تكتل الدول المنتجة لإثبات عدم اتخاذ قرارات رسمية.

ما كان ليحضر معظم حلفائنا لو لم توجه إليهم الدعوة. فقد كانت الديمقراطيات الصناعية ممزقة بين رغبتها في الدعم المالي والدبلوماسي الأمريكي من جهة، والكابوس المتكرر بسبب الخوف من أن يفجر تضامن المستهلكين أزمة مع تكتل الدول المنتجة. صحيح أن نتائج دراسات الحالة الميدانية كانت متناقضة، لكنها لم تشكل تحدياً لتحليلاتنا في أي وقت من الأوقات، إلا أن الحلفاء لم يكونوا راغبين بالإقرار بمضامينها.

لم تبلغ مجموعة كامب ديفيد، كما دعيت آنذاك، وجهتها قط، ولربما كان ذلك إشارة رمزية دالة على واقع الحال. فقد منعت الأمطار الغزيرة وصول الحوامة إلى المنتجع الرئاسي، واضطررنا لنقل الاجتماع إلى وزارة الخارجية. وكانت ردة الفعل الأولية لضيوفنا تعكس الجو العاصف. فقد شعر عدد منهم بالتوتر خوفاً من أن يبدو الاجتماع عملاً تنسيقياً قد يفجر المجابهة. دينيس هيلي، وزير الخزانة في بريطانيا، قال محذراً: «لقد خاطرنا أصلاً بعقد هذا الاجتماع، ويجب أن نحدد مدى أنشطتنا».

لم يردعني كل ذلك، بل قدمت عرضاً للأساس المنطقي لبرنامج جماعة العمل حول التعاون في شؤون الطاقة:

لا يمكن حل مشكلة الطاقة إلا على أساس التعاون. والرهانات تتجاوز أسعار النفط والاقتصاد لتشمل إطار العلاقات السياسية المستقبلية برمته. وإذا ما استمر المنتجون بالتلاعب بالأسعار، وتواصل إخفاق المستهلكين في تطوير استجابة فاعلة رداً على ذلك، فسوف يحدث حتماً انتقال كبير للقوة من جانب لآخر. سيتمكن المنتجون من زلزلة النظام المصرفي العالمي بفضل قدرتهم على استخدام أصولهم المالية لصالحهم. وعائدات النفط ستصبح مصدراً لسباق تسلح متصاعد الحدة باستمرار بحيث يهدد السلام العالمي. سوف تتفكك وحدة الغرب إذا لم تستعد الديمقراطيات الصناعية إحساسها بأنها تتحكم بمصائرها وقدرتها الفعلية على ذلك.

بعد ذلك قدم بيل سايمون توصيات محددة في مجالات ثلاثة: الاحتفاظ بمخزون نفطي، التضامن المالي، تنسيق السياسات الاقتصادية.

الاستجابة كانت أقل من حماسية. ومع أن ضيوفنا ادعوا موافقتهم على تحليلنا وعرضوا «دراسة» خطتنا (في الحقيقة، معظمها قد تمت الموافقة عليه في مجموعة الدول الحليفة على مستوى معاوني الوزراء)، إلا أنهم اعترضوا على اقتراحنا بإعلان المستهلكين تأسيس منتدى واحد لهم - النظرير المقابل لمنظمة «أوبك»، إذا جاز التعبير. وخوفاً من ردة فعل «أوبك»، أصر وزراء الدول المتحالفة أيضاً على أن يذكر البيان الختامي أن الاجتماع عقد «لمراجعة» الوضع.

لم تكن تلك أكثر اللحظات بطولية في تاريخ حلفائنا. لكن الصياغة الذكية لا تملك سوى التعتيم على الواقع الحقيقي؛ وليس تغييره. والواقع الحقيقي يقول: إنه حتى أكثر الدول المستهلكة جبناً هي في نهاية المطاف أكثر خوفاً من العزلة مقارنة بالذعر من ضغينة وحقد الدول المنتجة. ولذلك أنشئت «مجموعة عمل» لدراسة المقترحات الأمريكية برئاسة أمريكية. إنها طريقة حلفائنا لتأجيل لحظة اتخاذ القرار. وفي ذات الوقت، فإن من يتحكم بجدول أعمال الجهود الدولية يحتل موقعاً قوياً يؤهله لصياغة النتيجة - خصوصاً عندما لا يكون ثمة اتفاق فيما يتعلق بالتحليل الأساسي، ويجلس رجل مثل توماس إندرز في كرسي الرئاسة. وقبل مرور وقت طويل، أفرزت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في الديمقراطيات الصناعية كافة إحساساً بالضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات عاجلة تتجاوز المخاوف من المواجهة. وبحلول أواخر الخريف، كانت مختلف الخطط والبرامج المقترحة في اجتماع وزارة الخارجية في طريقها إلى التنفيذ. في الوقت الذي بدأت فيه خطة تضامن الدول المستهلكة تأخذ صيغة مفهومة ومعقولة، تقدم أحد اللابعين الكبار بمقاربة بديلة. ففي حين أن سايمون قد استحث قبل بضعة شهور على الإسراع بمواجهة شاملة، فإن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان أيد فجأة استراتيجية استرضاء شاملة في الرابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 1974، حيث اقترح علانية عقد مؤتمر تحضره الدول المنتجة للطاقة، والدول المصنعة المستهلكة، والدول النامية غير المنتجة للنفط. ولسوف تمثل أوروبا باعتبارها كياناً واحداً. ومن أجل جعل مبادرته أكثر قبولاً واستساغة لدى تكتل الدول المنتجة، أعلن أيضاً أن فرنسا لن توقع على اتفاق التشارك في النفط بين الدول المستهلكة الاثنتي عشرة، الذي تجري مراجعته آنذاك. وبالرغم من أن برنامج التشارك في النفط كان عبارة عن ترتيب دفاعي كلية لا يستخدم إلا في حالات الطوارئ ولا يطبق إلا عند فرض العرب لحظر نفطي، إلا أن ديستان وصفه بأنه بداية مواجهة ولا ينبغي المخاطرة بقبوله. وفي خلال ذلك، هاجم الدول التي تستهدف «الهيمنة» (أي الولايات المتحدة كما هو مفترض)، وترك مجالاً لمنظمة «أوبك» كي تزيد الأسعار في المستقبل، موافقاً على ما يبدو على ربط أسعار النفط بمعدلات التضخم.

ملأنا الريب والشكوك بعد سنة من المواجهة المستمرة مع فرنسا، بحيث اعتبرنا اقتراح ديستان بمثابة تحد آخر، ويناقض على ما يبدو النبذة الاسترضائية / التوفيقية في اتصالاته السابقة معنا. لم نعارض عقد مؤتمر مع المنتجين. لكن أردنا أن نجعل دعمنا مشروطاً بتأسيس وترسيخ التضامن بين المستهلكين أولاً، ففي غيابه، سيترك الحوار الدول المستهلكة منقسمة ومكشوفة وضعيفة إلى حد بعيد. أما ما جعل المبادرة الفرنسية تبدو أكثر افتقاراً إلى المبررات فهو عدم طلب المنتجين الاجتماع مع المستهلكين.

بعثت برقية لاذعة إلى فوردي، وأنا في رحلاتي المكوكية في الشرق الأوسط، أوجز فيها ردة فعلي:

دعا ديستان مجموعة مختارة من الدول المنتجة، والمستهلكة، والأقل نمواً، لمناقشة مشكلة الطاقة. كما اقترح نظاماً يربط بين معدلات الأسعار والتضخم، سوف يؤدي بالتأكيد، نظراً لاستمرار ارتفاع معدلات التضخم في الدول المستهلكة، إلى أسعار أعلى للنفط. مثل هذا الاجتماع يناقض استراتيجيتنا. والاستراتيجية التي وافق عليها معظم شركاء فرنسا. القضية بوجود قيام المستهلكين أولاً بتطوير خطة مشتركة قبل بدء الحوار مع المنتجين حول أي موضوع. وهذا ما رفضته فرنسا عبر الامتناع عن الانضمام إلى مجموعة تنسيق شؤون الطاقة.

وبينما قد تسبب هذه المبادرة بعض الارتباك والتشوش، إلا أن نجاحها مستحيل. فاللقاء مع المنتجين بدون أن يتخذ المستهلكون موقفاً مشتركاً هو دعوة للمجابهة أو الاستسلام. لقد دعا ديستان دول المجموعة الأوروبية التسع للعمل ككيان واحد. الأمر الذي جعل أوروبا تواجه معضلة مأزقية، ويدفع جمهورية ألمانيا الاتحادية وبريطانيا وإيطاليا، إلى التردد في التعامل معنا، دون أن تتمكن من العمل مع فرنسا، لأن على هذه الدول في نهاية المطاف التعاون معنا نظراً لأنها الطريقة الوحيدة لمواجهة الأزمة المالية.

لم نقبل تعريف ديستان للبدائل باعتبارها خياراً بين الحوار والمجابهة. فالخيار الحقيقي يتعلق بطبيعة الحوار. والضغط التي مارسناها أثمرت في تحقيق بقاء أسعار النفط على حالها لمدة تسعة أشهر، كما أن تهديدنا بالعمل العسكري وفر الثقل المضاد الرئيسي ضد فرض حظر نفطي آخر. ولم نكن راغبين برؤية هذه المكاسب والمنجزات تتبدد في متندى متعدد الدول يكون فيه المنتجون في موقع يؤهلهم لإثارة عداء أكثر المستهلكين تردداً وخوفاً ضد الولايات المتحدة.

بدلاً من ذلك، قررنا استخدام اقتراح ديستان كقوة دافعة لصالحنا، وذلك عبر الموافقة من حيث المبدأ على عقد مؤتمر المستهلكين / المنتجين في نهاية المطاف، لكن بشرط

الاتفاق أولاً على برنامج عملي / واقعي للتعاون بين المستهلكين. في اجتماع حلف «الناتو» الذي عقد في الثاني عشر من كانون الأول / ديسمبر 1974، أبلغت وزير الخارجية الفرنسي سوفانارغ بأننا لن نوافق حتى على لقاء تمهيدي مع المنتجين قبل أن تترسخ خطة للتضامن بين المستهلكين.

زود هذا فرنسا بالدافع المحفز للمضي قدماً في مبادرتها. وحتى حين لم تتضمن رسمياً لمختلف خطط وبرامج تعاون المستهلكين، إلا أنها لم تعد تسعى لعرقلتها. فبرنامج مشاركة المستهلكين في حالة الطوارئ، سوف يمكن الدول المستهلكة. فيما عدا فرنسا. من المشاركة في مخزون النفط تبعاً لصيغة متفق عليها. كما بدأت الدول المستهلكة الرئيسية بتنفيذ برامج تخزين الطاقة، وإن تفاوتت سرعتها في ذلك.

حان الوقت لتقديم المكون التالي لاستراتيجيتنا التي وضعناها للطاقة: مؤسسة تساعد على إعادة تدوير الموارد المالية الهائلة التي تولدت عن أسعار النفط. فقد كانت الأسعار المرتفعة تنتج فوائض متنامية للدول المنتجة بلغت 75 مليار دولار في السنة (مبايعات 135 ملياراً بأسعار عام 1997). الأمر الذي عرض الدول الصناعية للخطر لأن استثمارات تكتل الدول المنتجة تميل إلى أن تكون قصيرة الأمد في حين أن المصارف تعيد تدويرها على شكل قروض طويلة الأجل. ولذلك امتلكت الدول المنتجة للنفط القدرة، مجسدة بعمليات السحب الواسعة النطاق، على تهديد النظام المصرفي حتى في الأحوال العادية للتعامل التجاري. أما إذا نقل المنتجون أموالهم تبعاً لاستراتيجية سياسية، فإن مواردهم المالية يمكن أن تتحول إلى سلاح سياسي رهيب.

لإظهار الأهمية التي نعزوها لتجاوز هذا الخطر، أقحمت خطاباً رئيسياً في مدة الأيام العشرة الفاصلة بين جولتي المكوكية في الشرق الأوسط (التي تطرقنا إليها آنفاً) وبين قمة فلاديفستوك. في الرابع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر 1974، قلت في شيكاغو: عائدات المنتجين سوف يعاد استثمارها حتماً في الدول الصناعية، فليس ثمة منفذ آخر. لكنها لن تتدفق بالضرورة عائدة إلى الدول التي تعاني من مشكلات حادة في ميزان المدفوعات. ولذلك فإن العديد من الدول ستبقى غير قادرة على تمويل العجز في ميزانياتها وستكون كلها عرضة لخطر سحب الودائع بشكل مفاجئ وواسع النطاق.

لكن بمقدور الدول الصناعية، حين تعمل معاً، تصحيح هذا الاختلال وتقليص حجم الأخطار التي تتهددها. ومثلما يكون المنتجون أحراراً في اختيار المكان الذي يودعون

فيه أموالهم، كذلك يجب أن يكون المستهلكون أحراراً في إعادة توزيع هذه الأموال لتلبية حاجاتهم الخاصة وحاجات الدول النامية⁽⁹⁾.

اقترحنا إنشاء مؤسسة لإعادة تدوير 25 مليار دولار عام 1975، ومبلغ مماثل في السنة التالية، من الأموال التي تستثمرها الدول المنتجة للنفط في الدول المستهلكة. وسوف تقلص مثل هذه المؤسسة قدرة المنتجين على ممارسة ضغط سياسي عبر الأسلوب الذي يستثمرون به مواردهم المالية الهائلة، وتوقع مساعي الدول المستهلكة الضعيفة لفرض قيود تجارية على الواردات غير النفطية من أجل تخفيض عجزها التجاري المتصل بالنفط. وبدأ العمل بهذا البرنامج بحلول نهاية كانون الثاني/ يناير 1975.

في أوائل شباط/ فبراير عرضنا المكون الأخير لمبادرة تضامن المستهلكين، وتبين فيما بعد أن اقتراح إيجاد ما دعي بالحد الأدنى لسعر النفط شكل مبادرتنا الأشد إثارة للجدل. إذ كانت مصممة لخلق دوافع محفزة لتطوير مصادر بديلة للطاقة، التي ستكون ضرورية حتى وإن تم تحقيق أهداف الاحتفاظ بالمخزون النفطي كافة. فإذا عمل برنامج الاحتفاظ بالمخزون تبعاً لما هو مقصود منه، فلا بد للانتعاش الاقتصادي الذي يفرزه من أن يزيد الطلب على النفط من جديد، وبالتالي يعيد إلى حد ما القدرة على تحديد الأسعار من قبل تكتل المنتجين.

من ناحية أخرى، ثبت أن تطوير مصادر بديلة للطاقة عملية مكلفة. حيث تقدر بخمس مئة مليار دولار خلال فترة تمتد لعشر سنين. ولذلك قد يحتل تكتل المنتجين موقعاً يؤهله لتدمير استراتيجيتنا عبر إجراء تخفيض تكتيكي على أسعار النفط، مما يجعل المصادر الجديدة غير قادرة على المنافسة.

وفي خطاب ألقته أمام نادي الصحافة الوطني في الثالث من شباط/ فبراير، اقترحت في نطاق مواجهة هذه الأخطار إنشاء هيئتين اثنتين داخل الوكالة الدولية للطاقة: تهتم إحدهما بتطوير الوقود الصناعي، وتعنى الأخرى بأبحاث/ وتطوير الطاقة على وجه العموم. أما الغرض فهو مقاومة أسلوب اللصوصية التي تتبعه «أوبك» في تخفيض الأسعار بغرض القضاء على المنافسة، وذلك من خلال فرض رسوم على الواردات لتوفير الحماية لسعر الوقود الصناعي وإبقائه «أدنى من الأسعار العالمية الراهنة للنفط»، وفي ذات الوقت، المحافظة على سعر معقول له لتشجيع عمليات تطوير مصادر بديلة للطاقة. وحسب تقديراتنا فإن المستوى المناسب للحد الأدنى من السعر سيكون تقريباً 7 دولارات للبرميل بأسعار عام 1974، أو تقريباً 60% من السعر المحدد آنئذ. أما هدفنا فهو ترك المنتجين أمام الخيارين التاليين:

إما القبول بإجراء تخفيض جوهري على السعر الآن مقابل الاستقرار على المدى الطويل؛
وإما مواجهة خطر تحطم دراماتيكي في الأسعار حين يعطي برنامج الطاقة البديلة مردوده. وكلما زاد انتظار «أوبك»، زادت قدرتنا على المساومة قوة⁽¹⁰⁾.

في الخامس من شباط/ فبراير، قدمت الولايات المتحدة مفهوم الحد الأدنى من السعر إلى وكالة الطاقة الدولية.

برغم كل إبداعها وبراعتها تبين أن خطة الحد الأدنى من السعر هي العنصر الوحيد الذي لم ينفذ قط من استراتيجيتنا. وأصاب هيلموت شميدت حين أشار في رامبوليه (تشرين الثاني/ نوفمبر 1975) إلى أن النظرية خالية من الأخطاء والعيوب، لكنها لن تجد أبداً دعماً سياسياً كافياً لأن منظورها بعيد المدى إلى حد كبير؛ ولأن الزعماء السياسيين الذين سيدفعون ثمن تطبيقها لن يكونوا على الأرجح في الحكم لجني ثمارها. هنالك عقبة أخرى تمثلت في أن الديمقراطيات الصناعية لم تكن متحمسة فيما يتعلق بتوفير الحماية لمصادر بديلة للطاقة، التي ستكون على الأغلب تحت السيطرة الأمريكية. وفي نهاية المطاف، قبلت وكالة الطاقة الدولية مفهوم الحد الأدنى من السعر، لكن لم يوافق أي من الأعضاء (ولا الكونغرس الأمريكي) على إصدار التشريع القانوني اللازم لتطبيقه. وتبين أن الفائدة الرئيسية للفكرة كانت بمثابة رمز دال على تصميم أمريكا جوهرياً على تحدي الترتيبات النفطية الموجودة آنذاك.

تضامن المستهلكين:

الاجتماع مع ديستان في المارتينيك

تركزت لقاءات فورد التمهيدية مع زعماء دول ألمانيا وبريطانيا وفرنسا على كيفية استعادة الاقتصاد لحيويته وتسيق السياسات الاقتصادية للديمقراطيات الصناعية — حتى وإن هيمنت على العناوين الرئيسية جداول الأعمال التقليدية حول العلاقات بين الشرق والغرب ومشكلة الشرق الأوسط.

ومن منظور عدة عقود ماضية، فإن سجل المحادثات في مؤتمرات القمة هذه يظهر الطبيعة الزائلة والعبارة لآراء الاقتصادات المتمتعة. فبين عامي 1974 — 1975 كان كل رؤساء الحكومات الأوروبية يستحثون فورد على اتخاذ خطوات معاكسة تماماً لما أصبح بعد عشر سنين حكمة تقليدية يتبناها الجميع. ونظراً لأن خوفهم من التضخم كان أقل بكثير من الانكماش، قدموا الحجة — بحماسة شديدة غالباً — ضد ما صار يعتبر ـ عند كتابة هذه السطور ـ السبيل الوحيد للنمو المستدام على المدى البعيد. لم يكن أي منهم يضع ثقة كبيرة في السوق وكلهم أصروا على أن تنامي العجز في الميزانية الأمريكية يمثل طريقة لتجنب الانكماش الاقتصادي.

كان شميدت أول مستشار ألماني يشدد، عند اللقاء مع رئيس أمريكي، على الاقتصاد أكثر من الأمن. فقد كان مهتماً قبل كل شيء بوضع حد للتضخم، كابوس ألمانيا الدائم منذ أن قضى في العشرينيات على الطبقة الوسطى، وأراد التأكد من أن الولايات المتحدة لن تسعى لحل الأزمة بمفردها، ربما على حساب حلفائها.

فهم فورد غريزياً أن هذا التحدي سيكولوجي قبل كل شيء. وبقدر كبير من الحساسية والرهافة، استطاع استرضاء وتهدئة شميدت خلال زيارته الأولى لواشنطن (5-6 كانون الأول/ ديسمبر 1974)، عبر دعوته للقاء الفريق الاقتصادي التابع لفورد، وتقديم تقويم نقدي لآرائه فيما بعد. ناسب اللقاء نفسية شميدت لأنه كان بمثابة تعبير عن الثقة وإشارة دلالية تؤكد أن فورد يعد المصائر الاقتصادية للدول الديمقراطية مرتبطة ببعضها بعضاً. استجاب شميدت بملاحظات موسعة حول الوضع الاقتصادي العالمي، وركز على أن الانتعاش العالمي بحاجة لعجز كبير في الميزانية الأمريكية.

بينما كان فورد يشرح آرائه المعارضة فيما يتعلق بالعجز في الميزانية، ركز بؤرة الاهتمام على تضامن الدول المستهلكة للنفط. وقال: إنه سيرفض المشاركة في مؤتمر المستهلكين/المنتجين الذي اقترحه ديستان، إلا في حالة وجود برنامج مشترك للمستهلكين. ففي غياب التضامن، سوف تفاقم الديمقراطية الصناعية مشكلاتها عبر إظهار خلافاتها أمام المنتجين، الذين سببوا هذه الأزمة أصلاً. وافق شميدت على مقاربة فورد وعرض المساعدة على إقناع ديستان بتبنيها. وعكس الاتفاق غير الرسمي حقيقة أن حاجة شميدت لدعم فورد في إنعاش وتنشيط الاقتصاد الألماني كانت أشد إلحاحاً من حاجته إلى دعم فرنسا السياسي في أوروبا.

هذه العلاقات الوثيقة بين فورد وشميدت جعلت من الممكن للقاء بين فورد وديستان في المارتينيك بعد أسبوع (1.14 كانون الأول/ ديسمبر) أن يعقد في جو غير عادي من التوافق. فما إن أصبح الانتعاش الاقتصادي الفقرة الرئيسية في جدول الأعمال، حتى فقدت فرنسا الحافز لإثارة نزاعات قانونية وبيروقراطية كتلك التي أفسدت مبادرة «سنة أوروبا».

وخلال لقاء على انفراد مع فورد، صرح ديستان لأول مرة بأن المصالح الأمريكية والفرنسية أصبح من المتعذر الفصل بينها في مجال الطاقة:

لا يمكن أن نعقد اتفاقاً بدون دعم - وليس مجرد موافقة - الولايات المتحدة. وإذا مضينا خطوة أبعد، فإننا نرى أنه من غير الممكن تجنب نوع من المواجهة في نهاية المطاف. فإن تشبث كتل المنتجين بموقفه بعناد، فلن نقبل بذلك. لكن بعد قيامنا بمحاولة للحوار والتعاون. المهم هو إظهار رغبتنا بعقد اتفاق؛ وإذا فشل، فسنلجأ للأساليب الحازمة والصارمة.

بمعنى آخر، كان الخلاف حول مؤتمر المستهلكين/المنتجين تكتيكياً على وجه العموم: هل يسبق الحوار الضغط على المنتجين، ليبرر إخفاقه المواجهة، أم أنه من الأفضل ترسيخ تضامن المستهلكين أولاً؟ ومن هذه القاعدة ننتقل باتجاه الحوار مع المنتجين. وبالرغم من أنه بدا جدلاً خلافياً كذلك الذي يدور بين علماء السياسة المتحذلقين، إلا

هذا الفارق الواهي كان من وجهة النظر الأمريكية يتضمن مفتاح نجاح سياسة الطاقة.

على هذه النقطة بالذات ركز فورد في رده على ديستان:

نحن لا نخطط للذهاب إلى اجتماع المنتجين من أجل المجابهة، لكن علينا الذهاب إليه بموقف موحد للمستهلكين وبتداول أعمال. يجب أن نتمتع بتضامن جوهري بين المستهلكين. نحن بحاجة إلى درجة عالية من التضامن قبل أن نجلس مع المنتجين. والا، سيتم انتقاء بعض أصدقائنا بشكل فردي. موقفهم أضعف ويمكن أن يكونوا أشد حساسية تجاه اقتراحات المنتجين، الأمر الذي يضعف موقفنا في الولايات المتحدة وفرنسا ويدمر الجهد المبذول لحل المشكلة. لسنا بحاجة إلى وثيقة، بل لفكرة تزود المستهلكين بالقوة لمقابلة المنتجين، المنظمين تنظيمًا جيدًا. كيف يمكن لهم التشكي حين يجتمعون — هم أنفسهم — مرة كل ثلاثة أشهر، أو أقل؟ إنهم يجبروننا على القبول بأسعار أعلى بينما لا يقدمون أي حل لأي شيء.

قبل أقل من سنة، رفض جورج بومبيدو المصادقة على فكرة إنشاء الوكالة الدولية للطاقة في مؤتمر الطاقة الذي عقد في واشنطن، وليس بمقدور ديستان، المعتمد على تأييد حزب الديغوليين، شريكه في الائتلاف الحكومي، المخاطرة بنقض هذا القرار رسميًا. لكنه وافق على عدم معارضة جهود الوكالة لإكمال برامج الاحتفاظ بمخزون نفطي والتشارك في النفط في حالة الطوارئ، ووعد بدعم هذه السياسات بجهود فرنسية موازية.

وفي ديستان بوعده. وفي الحقيقة تجاوزت الجهود الفرنسية في مجال الاحتفاظ بمخزون نفطي وتطوير مصادر بديلة للطاقة (النووية على وجه الخصوص) جهود باقي الديمقراطيات الصناعية وتفوقت عليها بهامش كبير. أشار ديستان أيضًا إلى أن فرنسا ستدعم إنشاء مؤسسة مالية طارئة للمساعدة على إعادة تدوير أموال المنتجين المودعة في الغرب. أما الموعد النهائي لهذه الخطوات كافة فحدد في نهاية شهر كانون الثاني/يناير 1975.

تحول تضامن المستهلكين إلى حقيقة واقعة. و«كسب» الجانبان كلاهما، ولهذا السبب دام التعاون بينهما. فقد حصل ديستان على التزام أمريكي من حيث المبدأ بالحوار الذي اقترحه بين المستهلكين والمنتجين. وضمن فورد تعاون فرنسا قبل اكتمال العناصر المفتاحية الثلاثة للاستراتيجية الأمريكية القائمة: الحفاظ على مخزون احتياطي، التشارك في حالة الطوارئ، التضامن المالي.

لربما تمثلت أهم نتيجة لاجتماع المارتينيك في القرار بتشكيل مجموعة غير رسمية من المستشارين المؤثقين في الديمقراطيات الصناعية. وصدرت التعليمات لهؤلاء الممثلين الشخصيين لرؤساء الحكومات بالاجتماع بشكل منتظم لتخطيط سياسات مشتركة فيما يتعلق بأزمة النفط والانتعاش الاقتصادي. دعونا

مرة أخرى جورج شولتز، الذي كان مواطناً عادياً، ليمثل الإدارة قبل أن يصبح وزيراً متميزاً للخارجية؛ في حين عين شميدت ولفريد غوث، رئيس «دويتش بنك» أكثر المؤسسات المالية الألمانية نفوذاً وتأثيراً؛ وأرسل ديستان ريمون بار، الذي أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء فرنسا؛ وعين ولسون المصرفي المعروف إيريك رول؛ بينما مثل اليابان نوبوهيكو أوشييا سفيرها المتقاعد في واشنطن.

المجموعة «غير الرسمية» التي التقى أعضاؤها طيلة الفترة المتبقية من ولاية فورد، سهلت إجراء مشاورات مكثفة بين الديمقراطيات الصناعية الرئيسية، كما كانت متحررة من القيود البيروقراطية والضغط السياسي، وتمتعت بالقدرة على الاتصال المباشر والفوري مع رؤساء الحكومات. ونشأ عنها بعد عام واحد أول قمة اقتصادية سنوية للديمقراطيات الصناعية.

وفي طريق العودة من المارتينيك، كتب فورد إلى شميدت واتصلت أنا بجيمس كالاهاان. أبلغنا الاثنين بما تم الاتفاق عليه وبالحاجة لتطبيق برنامج المستهلكين قبل الانتقال إلى الحوار مع المنتجين. أجاب كالاهاان بأنه سيصدر تعليماته لممثل بريطانيا الذي يرأس مجموعة الإشراف على العلاقات بين المستهلكين والمنتجين ضمن وكالة الطاقة الدولية ليتابع العمل على أساس هذه الأولويات. وامتدح شميدت خطة تشكيل مجموعة من المستشارين الموثوقين غير الحكوميين.

وسط كل مشاغل مفاوضات الحد من الأسلحة، وقانون جاكسون-فانيك المعدل، ومشكلة قبرص، والتحقيقات مع وكالات الاستخبارات، والجولات المكوكية في الشرق الأوسط، مثلت إدارة فورد بحلول نهاية عام 1974 المحفز الرئيسي لصياغة سياسة عالمية شاملة حول الطاقة. وأصبح التعاون بين المستهلكين - الذي أثار جدلاً خلافاً حاداً في بداية السنة - جزءاً لا يتجزأ من خطط برامجية محددة ومبادرات جديدة متفق عليها.

في الثالث عشر من كانون الثاني/يناير، قدم فورد النسخة المحلية المطابقة لجهودنا الدولية، والتي ركزت على برنامج الاحتفاظ بمخزون نفطي⁽¹¹⁾. في النهاية، كان أكثر نجاحاً في سياسته العالمية حول الطاقة مقارنة بنسختها المحلية. وخوفاً من تحقيق المنتجين المحليين مكاسب غير متوقعة، حافظ الكونغرس على نظام تسعير من مستويين، قدم في واقع الأمر دعماً لاستهلاك النفط المستورد وأعاق تطوير موارد محلية جديدة.

بحلول هذا الوقت أصبحنا واثقين بتلاحم وتماسك المستهلكين بما يكفي لتحذير تكتل المنتجين من أننا قد نرد بالقوة على فرض حظر نفطي آخر. أئذ شلسنجر باحتمال استخدام القوة في أيلول/سبتمبر 1974. وتبعته في مقابلة (استشهدت بها آنفاً) مع مجلة «بيزنس ويك» في كانون الأول/ديسمبر:

أنا لا أقول إنه لا يوجد ظرف لا نستخدم فيه القوة. لكن استخدامها في حالة الخلاف حول السعر هو شيء، وفي حالة تعرض العالم الصناعي لعملية خنق هو شيء آخر⁽¹²⁾.

حتى مثل هذا التهديد المحدود إلى درجة كبيرة باستخدام القوة - المغطى بأسلوب النفي المضاعف - دفع الحلفاء، إضافة إلى دول عدم الانحياز، إلى المطالبة بـ «توضيح» يبلغ مرتبة التراجع عنه. لكننا تشبثنا بموقفنا. وفي الخامس من كانون الثاني/يناير 1975، أعلن الناطق الرئاسي رون نيسين، في معرض رده على تقارير صحافية - دقيقة دون شك - تزعم أن بعض مسؤولي البيت الأبيض الذين رفضوا ذكر أسمائهم قد أفرغتهم اللغة المستخدمة في خطابي، مؤكداً أن ملاحظاتي تعكس آراء الرئيس. وشددت أنا على هذا الموقف في مقابلة تلفزيونية مع بيل مويرز في الخامس عشر من كانون الثاني/يناير:

كنت أتحدث افتراضياً عن حالة متطرفة، سوف تستفزنا إليها الدول الأخرى. أعتقد أن من البدهيات ألا تسمح الولايات المتحدة بأن تتعرض للخنق، لكني لا أعتقد بوجود من يحاول ذلك فعلاً⁽¹³⁾.

حتى الدول الحليفة التي انتقدتنا استفادت في النهاية من الحذر الذي فرضته لغة خطابنا القوية على الدول المنتجة للنفط. فقد قلت ذلك في قمة رامبوليه التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 1975:

بعد ردة الفعل الهائجة في البداية وابتعاد أصدقائنا عنا كافة، أتت إلينا الدول المنتجة وسألت عما نحتاجه منها لتجنب اللجوء إلى مثل هذا التصرف «التدخل العسكري».. لقد تم الحفاظ على أسعار النفط بواسطة الدول المعتدلة في «أوبك». تلك التي تعتبر أشد اعتماداً من الناحية السيكلوجية على الولايات المتحدة. يمكننا فعل الكثير لو لم ينفصل عنا زملاؤنا فوراً «لولم يتكروا لنا». نحن نتوقع صرخة غاضبة من المنتجين. ونحن قادرون على مواجهة ذلك إذا لم يتخل عنا أصدقائنا.

لم يكرر المنتجون التهديد بفرض حظر نفطي طيلة المدة المتبقية من ولاية فورد.

صفقات نفط منفصلة

الإجراءات التعاونية التي اتخذتها الدول المستهلكة أجبرت المنتجين على إبقاء نسبة متزايدة من إنتاجهم بدون تصدير من أجل الحفاظ على الأسعار المرتفعة للنفط. وكنا على قناعة بأن أحدهم سيشق الصف عاجلاً أم آجلاً.

الهزات الأولى ضربت «أوبك» في صيف عام 1975، حين عرض الشاه أن يبيعنا كمية من النفط بتخفيض سري خارج الحصة التي حددها المنظمة. فالنفط المباع سيضاف إلى احتياطينا الاستراتيجي وسيسدد ثمنه بواسطة أذونات الخزينة؛ والتخفيض سيتم من خلال فترة سماح مدتها ستة أشهر في أقساط الفائدة. في الحقيقة، كانت نسبة التخفيض أقل أهمية من تدفق كميات من النفط إلى السوق، الأمر الذي يضاعف بشكل آلي الضغوط على الأسعار.

لم تتم الصفقة نهائياً لأن سايمون تردد في قبول فكرة حصول الشاه - الذي ما زال يحمله مسؤولية أزمة النفط - على مكاسب وفوائد إضافية، ولأن شركات النفط الكبرى، التي لم تعارض الأسعار المرتفعة التي حددتها «أوبك»، أحجمت عن التعاون. لكننا اعتبرنا عرض الشاه بمثابة إرهاب دال على الآتي. إذ بدأ انضباط «أوبك» يتصدع - وهي عملية كانت ستتسارع لولا أن سقوط الشاه عام 1979 قد خلق نقصاً آخر مفاجئاً في إمدادات النفط وبعث بالتالي مشاعر الذعر الواسعة النطاق مرة أخرى.

سعيًا بالحاح لإغراء وحث بعض الدول خارج «أوبك» على ضخ كميات إضافية من النفط في السوق باعتباره سبيلاً لعكس القوى المسيطرة فيه. في عام 1975، حين واجه الاتحاد السوفييتي نقصاً في الغذاء أدركنا هذه الفرصة، وعرضنا بيع 15 مليون طن إضافي من الحبوب بشرط الحصول على النفط من الاتحاد السوفييتي. أثار فورд القضية مع بريجنيف في هلسنكي عام 1975، ووافق الزعيم السوفييتي من حيث المبدأ. لكن من أجل تجنب تهمة «التساهل واللين» تجاه الاتحاد السوفييتي، شعر فورд بأن من المتعذر تبرير مشتريات النفط إلا إذا أظهر أنه حصل عليه بأسعار مخفضة، وعند ذلك أحجم بريجنيف عن الصفقة.

تبين أنها حالة أخرى من الحالات التي أجهضت فيها إمكانية تحقيق مكسب اقتصادي وسياسي مهم بواسطة الجدل الداخلي المحبط. لأن الفائدة التي تعود على الولايات المتحدة من مشتريات النفط من الاتحاد السوفييتي، والعقوبة التي تحل بدول «أوبك»، هما في الحقيقة متماثلتان مهما كان السعر: فالكميات الإضافية من النفط في السوق سوف تجبر تكتل المنتجين على تخفيض إنتاجهم بشكل يتناسب معها، وبالتالي سيفاقم الضغوط الداخلية عليهم. ومع ذلك، هنالك بعض المفارقة المضحكة في ملء مخزوننا الاستراتيجي بالنفط السوفييتي.

بعد أن تحقق التضامن بين المستهلكين إلى حد كبير بحلول أوائل عام 1975، وافقنا على عقد مؤتمر تحضيري للمستهلكين والمنتجين، الذي افتتح أعماله في باريس (7 نيسان / أبريل) على مستوى معاوني الوزراء. وقد مثل الولايات المتحدة معاون وزير الخارجية تشارلز روبنسون، لكن المؤتمر واجه طريقاً مسدوداً بشكل فوري تقريباً بسبب الخلاف حول جدول الأعمال. إذ أصر المنتجون على مناقشة المواد الخام كافة، الأمر الذي كان يعني ضمناً أن طرائق تكتل «أوبك» يجب أن تطبق على السلع الأخرى. عارضنا معارضة شديدة، فأخر شيء كنا نريده أن نضطر للتعامل مع تكتل احتكاري ضخم يضم منتجي المواد الأولية كافة. وأثبت الطريق المسدود أن استراتيجيتنا الهادفة لعزل «أوبك» كانت تؤتي أكلها. لأن الديمقراطية الصناعية، إضافة إلى الدول الرئيسية المنتجة للمواد الأولية، رفضت كلتاها الاقتراحات المطالبة بجدول أعمال شامل.

قمة رامبوليه

ما غاص في البداية في لجة من الجدل الخلافي حول ما إذا كان من الأفضل التعامل مع تكتل دول النفط عن طريق الحوار أم المجابهة، تحول إلى مشروع جماعي لرسم مستقبل اقتصادي مشترك للديمقراطيات الصناعية. فمجموعة المستشارين غير الرسميين التي اقترحها ديستان ووافق عليها فورد في المارتينيك كانت تحرز تقدماً مهماً، مما دفع ديستان في الأول من آب/ أغسطس في هلسنكي لاقتراح أن يجري رؤساء الحكومات حواراً مشابهاً بينهم مع قلة قليلة من المستشارين وبأقل قدر من الدعاية.

رأى بعض المسؤولين داخل حكومتنا العرض الفرنسي (والألماني) بمثابة مناورة لتحميل الولايات المتحدة مسؤولية بطء الانتعاش الاقتصادي. وأقلق وزارة الخزانة أن يحاول ديستان استخدام القمة لإقناع فورد بالعودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة التي تم التخلي عنه عام 1971.

رفض فورد. وقدم الحجة لصالح تشبثنا بالتخطيط للمصير المشترك للديمقراطيات الصناعية في دبلوماسيتنا وفي بياناتنا الرسمية المعلنة، كما أكد بأنه لن يدير ظهره للفرصة السانحة لإعطاء ذلك معنى جديداً. في أوائل أيلول/ سبتمبر، اجتمعنا أنا وفورد مع جورج شولتز، «حلال العقد» الذي لا نستغني عنه، وطلبنا منه العمل لوضع «أجندة».

قابل شولتز أولاً شميدت، وديستان، وولسون كلاً على انفراد. وانبثقت من هذه اللقاءات مجموعة عمل تمهيدية مؤلفة من شولتز؛ وريمون بار؛ وكارل - أوتوبول، المستشار المقرب من شميدت؛ والسير جون هنت، أمين عام الحكومة البريطانية⁽¹⁴⁾.

تبين أن ما سبّب الجدل الخلافي الحاد لم يكن جدول الأعمال، الذي جرت الموافقة عليه بسرعة كبيرة، بل حول المدعويين للمؤتمر. فقد فضل ديستان وشميدت اقتصار العدد على الدول الخمس التي مُثلت في اجتماع وزراء الخارجية والمالية في واشنطن في شهر أيلول/ سبتمبر الفائت - الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان. لكن فورد، بتأييد من ولسون، قدم الحجة على وجوب ضم إيطاليا، وبحماسة أكبر، كندا. وفي نهاية المطاف وافق ديستان، الذي كان بوصفه المضيف مخولاً تبعاً للبروتوكول الدبلوماسي بتوجيه الدعوات الرسمية، على حضور إيطاليا.

لكن ديستان بقي معارضاً بعناد لضم كندا. أما دافعه الرئيسي فكان استثناء الدول الأوروبية المتوسطة الحجم، مثل دول «البنيلوكس» - وهو موقف تعارض إلى حد ما مع زعم فرنسا المعلن بأنها الناطق باسم أوروبا (أو هو تعبير عن كيفية فهم فرنسا لذلك الدور). شعر فورد بالغضب لأنه اعتقد بأن ديستان يتعسف في استخدام الميزة التقنية لكونه مضيف القمة، ولأن كندا شريك تجاري رئيسي لنا. فكر في البداية برفض حضور القمة إلا أنه لان في نهاية المطاف، مع تعهد بالتعامل ببرودة مع ديستان. وهو تهديد تلاشى خلال النصف ساعة الأولى من اللقاء التالي الذي عقد على انفراد بين الرئيسين (في

النهاية وازن الوضع بدعوة كندا لحضور اجتماع القمة الاقتصادية التالية بعد ثمانية شهور في بورتوريكو، حيث كان هو المضيف).

رغم أن القمة دُعيت بقمة القوى الاقتصادية الرئيسية لمراوغة اعتراضات الدول التي لم توجه إليها الدعوة، إلا أن المؤتمر وفر نوعاً من «الإدارة» السياسية للديمقراطيات الصناعية، وذلك هو أعظم إسهاماته. وفي خطاب لي في الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، قبل بضعة أيام من انعقاد القمة، أكدت على أن وحدة الديمقراطيات (وليس الانفراج في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي) هي بؤرة اهتمام السياسة الخارجية لإدارة الرئيس فورد:

المهمة المباشرة والفورية للقمة هي معالجة المسائل الاقتصادية. لكن في المعنى الأهم، تعتبر خطوة باتجاه تأكيد وتعزيز التعاون بين الدول الحليفة في كل المجالات في لحظة حاسمة من التاريخ. لن تحل القمة المشكلات كافة، لكن بمقدورها وضع أهداف السياسات المشتركة ورسم اتجاه للعمل المشترك⁽¹⁵⁾.

وقدمت الحجة والدليل على أن أخطر التحديات ليست اقتصادية، بل هي «تآكل ثقة الناس بمستقبل مجتمعهم وما ينتج عن ذلك من فقدان الإيمان بالوسائل الديمقراطية». إن هدف القمة هو «إعطاء الشعوب الإحساس بأنها المتحكممة بمصيرها، وهي لا تخضع لقوى عمياء خارجة عن نطاق سيطرتها».

رامبوليه عبارة عن قلعة صغيرة. بالمعايير الفرنسية على أقل تقدير - أضفت عليها الرسوم الزخرفية المعقدة التي تزين جدرانها جلالة وبهاء. التقينا هناك لثلاثة أيام (15-17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975)، في غرفة الاجتماعات الطويلة والضيقة نسبياً، الأمر الذي خلق جواً من الود والحميمية. لم يجلس على المائدة المستطيلة سوى رؤساء الحكومات مع وزيرين لكل منهم؛ إضافة إلى مستشار واحد (تولى مهمة تسجيل الملاحظات أيضاً) في الخلف. جلسنا أنا وبييل سايمون على جانبي الرئيس؛ في حين جلس روبرت هورماتس خلفنا، ليتناوب مع غيره من مساعدي البيت الأبيض - وليام سيدمان على الأغلب - كلما دعت الحاجة للاستعانة بمشورة محددة منهم.

لم يتجاوز عدد الحضور في القاعة عشرين شخصاً، مما جعل النقاشات شخصية بقدر الإمكان بين رؤساء الحكومات. وكان عرض القضايا أكثر تلقائية وعفوية من المعتاد في الاجتماعات الرفيعة المستوى، ونظراً لأن النصوص لن تعلن على الملأ، فقد أمكن للمشاركين مخاطبة محاورهم وليس دوائرهم الانتخابية داخل بلادهم. تغير كل ذلك بعد بضعة سنين حين تمت مأسسة الاجتماعات وعادت للتركيز على الأولوية المألوفة للعلاقات العامة.

تألفت «أجندة» قمة رامبوليه من أربعة عناوين رئيسية: الوضع الاقتصادي العالمي، التجارة، القضايا النقدية، الطاقة. تولى شميدت مسألة الاقتصاد العالمي؛ وتاكيو ميكي، رئيس الوزراء الياباني، التجارة؛

ودیستان الشؤون المالية؛ وفورد الطاقة. وخلال مبادرة «سنة أوروبا» المجهضة، كان اقتراحنا ينص على عقد اجتماعات منتظمة لوزراء الاقتصاد والمالية، وقد رفضته فرنسا باعتباره خارج نطاق العلاقات الأطلسية. لكن حين أكد فورد على أهمية التعاون الوثيق بين المجتمعات الديمقراطية بالنسبة لبقية دول العالم، انتزع إجابة غير مسبقة من ديستان: «من المهم أن يعرف الجميع أنه إذا لم يتحقق معدل نمو معتدل، فسوف نواجه الأمر ببسالة معا.. الرسالة التي توجهها قمة رامبوليه إلى العالم ستكون بالغة الأهمية».

حين استهل فورد الجلسة المخصصة للطاقة بتقديم توصيف لبرنامج الطاقة الأمريكي الداخلي، وشرحت أنا استراتيجيتنا الدولية، أظهرت تعليقات الزعماء الآخرين المدى الذي وصلنا إليه في تشكيل إجماع بين الدول الحليفة. وكما ذكرنا آنفا، تحدث شميدت عن الحلف غير المقدس بين «أوبك» والدول النامية الأخرى، وامتدح جهودنا في خلخلة هذه الروابط. ثم تبعه ولسون الذي قال:

لقد كسبنا لأنفسنا فسحة لالتقاط الأنفاس. تحول زمام المبادرة حول هذه القضايا، على الأقل جزئياً، إلى هؤلاء الذين يجلسون إلى هذه المائدة. لكن لا نستطيع أن نقف عند حدود ما أنجزناه حتى الآن. إذ زادت أحوال الدول النامية سوءاً في حين تضاعفت الآمال والتوقعات.

لا بد أن تغييراً كبيراً قد طرأ على موقف فرنسا لكي يبدي رئيسها أسفه «لأننا لم نلجأ إلى مزيد من التنسيق في برامجنا المتعلقة بالطاقة»:

لذلك، يجب علينا الحد من المبالغ المالية التي تنفقها على الواردات النفطية وتقرير الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتجنب مزيد من مشكلات توازن المدفوعات الناتجة عن الزيادات الجديدة في أسعار النفط.

أما الاستثناء المحتمل الوحيد للمزاج التعاوني العام فقد جسده رئيس الوزراء الياباني ميكي. ففيما عدا بيانه الافتتاحي حول التجارة، الذي تركز على المشكلات اليابانية الوطنية بدلاً من النظام الاقتصادي العالمي، لم ينبس ميكي بكلمة. وبدا أن النعاس يغالبه خلال معظم العروض المقدمة، وهو أسلوب ياباني مهذب لتجنب المشاركة في حوار يُسجل مدّون الملاحظات تفاصيله بكل عناية. مما دعا سايمون ليرسل إلي ملاحظة تفتقد الاحترام. «أعتقد أن ميكي قد مات». اعتبرتها تذكراً بأن لحظات الاجتماعات الرفيعة المستوى ليست جميعاً على نفس القدر من الروعة الاستثنائية المباشرة بالاحتمالات.

ينبثق مسلك ميكي من أصول ثقافية وسياسية. فالقرارات في اليابان تعكس إجماعاً، وليست نابعة عن الإرادة الفردية، كحالها في الغرب. ولذلك فإن رئيس وزراء اليابان لا يستطيع الانخراط في حوار، الأمر الذي يعني ضمناً أنه يملك السلطة لتكييف وتعديل رأيه تبعاً لما يسمع من محاوريه. فهو مفوض بشرح

الموقف الياباني لكن ليس تعديله ليناسب آراء الآخرين بدون موافقة المجموعة التي صاغت هذا الموقف أصلاً.

ثانياً، وجد الزعماء اليابانيون — خصوصاً أولئك الذين انتموا إلى جيل ميكي، وتشكلت خبراتهم التكوينية قبل الحرب العالمية الثانية — أن من الصعب التأقلم مع مفاهيم النظام العالمي أو التنظيم الدولي. فقد استطاع مجتمعهم البقاء غير تنمية ورعاية فرادته على جزر فقيرة في مواردها، فعل ذلك من خلال انضباط ذاتي استثنائي، مكّن اليابان من الاحتفاظ بجوهرها الثقافي حتى حين تتبنى تقنيات، وحتى بعض مؤسسات الغرب. لكن دافعها كان النقيض المقابل لما يدعى اليوم بالعمولة. لقد انضمت اليابان إلى النظام التجاري الدولي لحماية سماتها وخصائصها الفريدة، لا لكي تذوب ضمن ثقافة عالمية أو اقتصاد عالمي. وبالرغم من التهذيب الذي لا ينضب، بدا الوفد الياباني أكثر ارتياحاً عند متابعة المصلحة الوطنية اليابانية مقارنة بصياغة نظرية عامة عن النظام العالمي. هذا لم يكن يعني أن ميكي قد أحجم عن القبول بالاقتراحات المحددة أو تردد في التوقيع على البيان الختامي — بل إن تصرفاته تجد تبريرها المسوغ في ضرورات وحاجات بلده لا في التوصل إلى نوع من الإجماع العالمي، وهذا أسوأ ما يقال عن رئيس للوزراء.

فيلق المراسلين الصحفيين الغاضبين الذين رافقوا الرئيس إلى رامبوليه كتبوا النوع ذاته من التقارير المتشككة التي أصدرها من هلسنكي قبل ثلاثة أشهر. لم يتحقق الكثير، كما قالوا. بعض الأهداف المعلنة قبل المؤتمر لم تتحقق — على سبيل المثال، مأسسة اللقاءات المنتظمة للوزراء المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية، وفي الحقيقة كان هذا ما حصل بالضبط.

لكن مثلما كانت عليه الحال في هلسنكي، فقد أخطأت النزعة المتشككة المرمى. وكما جسدت قمة هلسنكي نقطة تحول في العلاقات بين الشرق والغرب، كذلك أطلقت قمة رامبوليه بعد بضعة أشهر حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي والسياسي الذي أصبح مؤسسة ثابتة الأركان بين الدول الديمقراطية. الأمر الذي أثبت أن المواعيد النهائية التي تحددها وسائل الإعلام لا تتطابق مع إيقاع التاريخ.

تفجرت أزمة النفط في وجه العالم بشكل مفاجئ في خضم الحرب الباردة. لم يكن الاتحاد السوفييتي السبب وراءها، ولا كان عدونا الرئيسي في موقع يؤهله للتأثير في النتيجة بصورة مهمة. فظهورها يتصل بجميع المجالات باستثناء المجال العسكري^(*). إن عملية التغلب على أزمة الطاقة تتمتع بكل الصفات التي علّمت انتصار الغرب في الحرب الباردة. فقد شهدت كلتا الحالتين مذهبين للتفكير حول كيفية مغالبة الأزمة: بعضهم اعتبر المقاومة شديدة الخطورة وعديمة الجدوى؛ وغيرهم أراد إنهاء الأزمة بمواجهة شاملة عبر

(♦) باعتبار الاتحاد السوفييتي منتجاً رئيسياً للطاقة، استعاد من ارتفاع الأسعار لكنه عانى بعد ذلك في الثمانينيات حين انخفضت.

خطوة جماعية واحدة. في بداية الحرب الباردة، لم يسمح الواقع الفعلي بعملية أكثر دراماتيكية من الاحتواء أولاً: سياسة انتزاع «الحمة» المميتة لخطر العدو، ثم إتاحة الفرصة للقوى الأساسية بإنهاكه تدريجياً. وحين يتحقق ذلك، تصبح الديمقراطيات الصناعية في موقع يمكنها من قلب مسار الأمور لصالحها، شرط أن تكون مستعدة للسعي بنشاط وحيوية وفاعلية لاقتناص المزايا المتنامية والاستفادة منها.

عبرت عن رضانا عن تلك الإمكانية أمام نادي ديترويت الاقتصادي في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر، في أعقاب قمة رامبوليه:

لن ننسى أبداً أن أهم علاقات لنا هي التي تجمعنا مع تلك الدول التي تشاركنا في مبادئنا، وأسلوب حياتنا، ومستقبلنا.

نحن ندعم بقوة كلمات إعلان رامبوليه الذي وقعه الرئيس فورد مع زعماء بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وألمانيا: «أتينا معا نتيجة المعتقدات المشتركة والمسؤوليات المشتركة. كل منا مسؤول عن حكومة لمجتمع ديمقراطي مفتوح، مخلص للحرية الفردية والتقدم الاجتماعي. وسوف يعزز نجاحنا. وفي الحقيقة يعتبر نجاحنا جوهرياً للمجتمعات الديمقراطية في كل مكان»⁽¹⁶⁾.

حوار المستهلكين/المنتجين

مع إبراز قمة رامبوليه للعنصر الجوهر في استراتيجيتنا - تضامن الدول الديمقراطية - أصبحنا مستعدين لعقد مؤتمر المستهلكين/المنتجين الذي تصوره ديستان. وحين عقد في باريس (كانون الأول/ديسمبر 1975)، غدا جزءاً من استراتيجيتنا المتمثلة في فصل الدول النامية غير المنتجة للنفط عن أخواتها من أعضاء «أوبك». إذ قمنا بإعداد المسرح لذلك عبر عرض سلسلة من المبادرات (طيلة السنة الماضية) المصممة لإتاحة الفرصة أمام الدول النامية لربط قدرها ومصيرها مع الديمقراطيات الصناعية بدلاً من «أوبك».

البداية كانت مع المبادرة حول الغذاء التي وعد بها فورد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف عام 1974. وكما أشرنا آنفاً، رسم الرئيس خطأ فاصلاً للتمييز بين تعامل أمريكا مع صادرات الأغذية التي نهيمن عليها، وبين تعامل «أوبك» مع موقعها الاحتكاري للنفط. وفي خطاب لاحق، اقترحت عقد مؤتمر غذاء عالمي لوضع مبادئ فورد موضع التطبيق. وسرعان ما رفع الرئيس بعد ذلك القيود المحلية عن إنتاج الغذاء.

عقد مؤتمر الغذاء العالمي في روما في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974. وبالرغم من أن مؤتمراً كهذا يعتبر محضاً لا يحضره في العادة وزير الخارجية، إلا أنني قطعت جولتي المكوكية في الشرق الأوسط

لألقي خطاباً فيه وأقدم اقتراحاً من خمس نقاط تعاكس تماماً تحديد «أوبك» للإنتاج ورفع الأسعار. دعا اقتراحنا إلى زيادة صادرات الدول التي تملك فائضاً في الغذاء؛ وزيادة وتسريع إنتاج الغذاء في الدول النامية من خلال المساعدات الأمريكية؛ وتحسين وسائل تمويل الواردات الغذائية؛ وإيجاد طرائق أفضل للحماية من حالات الطوارئ الغذائية بواسطة نظام يتم تنسيقه دولياً وتبنيه وطنياً للمخزون الغذائي.

أما الفقرة التالية على جدول أعمالنا فكانت مساعدة الدول الأقل تطوراً في التعامل مع الابتزاز المالي لـ «أوبك». وفي سبيل هذا الغرض اقترحنا إنشاء «خدمة النفط الخاصة» داخل صندوق النقد الدولي، التي استخدمتها الدول النامية بشكل حصري تقريباً، بالرغم من أن إيطاليا لجأت إليها بين الحين والآخر. ومن أجل مساعدة الدول النامية التي لا تستطيع تحمل معدلات الفائدة التي وضعتها «الخدمة الخاصة»، اقترحت في الرابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر إنشاء «خدمة خاصة» ثانية. إذ يمكن للإسهامات أن تأتي من الدول المنتجة للنفط، ومن الدول الأخرى التي تتمتع بموقع قوي على صعيد احتياطي العملات الأجنبية، ومن أرباح بيع ذهب صندوق النقد الدولي.

أخيراً، وفي الأول من أيلول/سبتمبر 1975، وضعنا مختلف جوانب ومكونات خططنا للعالم المتقدم أمام الأمم المتحدة، التي عينت جلسة خاصة للجمعية العامة مكرسة للتنمية الاقتصادية. كنت أنوي تقديم المخطط شخصياً. لكن وبسبب انشغالي بالرحلات المكوكية التي أدت إلى اتفاقية «سيناء 2» المؤقتة، طلبت في آخر لحظة من سفيرنا في الأمم المتحدة، بات موينيهان، تقديمها نيابة عني. وكنت مع كادر الموظفين في وزارة الخارجية قد عملنا على هذه المقترحات لعدة شهور، جنباً إلى جنب؛ بيل سايمون، وأرثر بيرنز، إضافة إلى المشورة المفيدة من جورج شولتز، في حين قام بوب هورماتس، وبيتر رودمان، ووين لورد بتقيحها خلال كل توقف لرحلاتنا في الشرق الأوسط، مما أدى إلى تقليص عدد ساعات النوم، القليلة أصلاً، التي يحصل عليها المساعدون العاملون معي.

فمع التأنيق البياني لموينيهان، استغرق خطابه ساعتين اثنتين وضمت فقرته الختامية التالية جوهر الموضوع:

- اقترحنا خطوات إجرائية لتحسين الأمن الاقتصادي الأساسي - لحماية الاقتصاد العالمي، خصوصاً في الدول النامية من الحلقات المفرغة التي تضعف مكاسبها من التصدير.
- اقترحنا إجراءات لتحسين قدرة الدول النامية في الحصول على رأس المال، والتقانة الجديدة، والمهارات الإدارية للخروج من الركود إلى طريق النمو المتسارع.
- اقترحنا إدخال تحسينات بنيوية على نظام التجارة العالمي، ينبغي أن تتناولها المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري حالياً، لتعزيز فرص الدول النامية لجني المكاسب عن طريق التجارة.

— اقترحنا مقارنة جديدة لتحسين ظروف السوق بالنسبة للغذاء والسلع الأخرى الأساسية، التي تعتمد عليها اقتصادات بل حياة مئات الملايين من البشر.

— اقترحنا طرائق محددة لتقديم عون خاص لحاجات ومتطلبات التنمية في الدول الفقيرة.

— لا تقدم حكومتي هذه المقترحات باعتبارها أعمالاً خيرية، كما يجب ألا يتلقاها الآخرون وكأنها فضل أو منة. نحن نعلم أن الاقتصاد العالمي يطعمنا ويغذيها جميعاً؛ نحن نعلم أننا نعيش على كوكب يتقلص وينكمش. مصائرنا متواشجة مادياً ومعنوياً في أن (17). خلال صياغة هذه المقترحات، هاجمها النقاد من حين لآخر وكأنها برنامج أكاديمي نظري للإصلاح. ومما لاشك فيه بأننا كنا على قناعة بأهمية تكيف النظام الاقتصادي العالمي مع الوقائع الجديدة. لكن كان لدينا أيضاً مطلب ملح وأساسي: كنا بحاجة لعزل «أوبك» كي لا تؤدي مشاعر السخط والاستياء في الدول الأقل تقدماً، والذعر والهلع في الدول المستهلكة إلى كارثة عالمية. وبحلول الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر ديستان للمستهلكين والمنتجين — والذي دعي رسمياً «مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي» — بعد ثلاثة أشهر تقريباً (16 / 12 / 1975) في باريس، كنا قد نجحنا في صياغة مضمونه وتحديد أبعاده. شعرنا بما يكفي من الثقة بحيث اتخذت في خطابي الافتتاحي موقفاً هجومياً عبر تسليط الضوء على التأثير المؤسف لسياسات «أوبك» في دول العالم الفقيرة:

مناقشاتنا هنا يجب أن تتناول مأزق ربع البشر الذين يطحنهم الفقر والجوع ويعانون من اليأس وعدم الإحساس بالأمان. هذه المجموعة من الدول عانت إلى حد لا يقاس من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. وعائداتها من التصدير تأثرت بشكل خطير بالركود العالمي.

في هذه المناطق يعاني من الأمية أكثر من أربعة من بين كل خمسة أشخاص؛ ويموت طفل من بين كل عشرة في مرحلة الطفولة، وفي بعض المناطق يصل المعدل إلى واحد من اثنين؛ ويبلغ متوسط العمر أقل من خمسين سنة؛ ومعدل الولادات مستمر في الارتفاع إلى مستويات لا تحتمل... وإلى جانب العالم الثالث الذي يزداد قوة وثقة بالنفس، يظهر إلى حيز الوجود عالم رابع، ما زال فيه البشر يكافحون من أجل البقاء.

وفي مؤتمر دولي بعد آخر، أشرنا جميعاً إلى العالم الرابع بنوايا مخلصه وعزم صادق على تقديم العون الفوري، وتوفير مساعدات على المدى البعيد، وإعداد ترتيبات خاصة.

اتفقنا على أن ذلك يمثل اختباراً رئيسياً للبنية العالمية العادلة. وحن الوقت لنا جميعاً لنفي بالتزاماتنا⁽¹⁸⁾.

أكد الخطاب على المدى الذي أبعدنا فيه الحوار مع الدول النامية عن المسار الصدامي لـ «أوبك» وباتجاه مفهوم الاعتماد المتبادل والنظام العالمي.

تعبير «النظام العالمي» تقلص مدلوله إلى مجرد عبارة مبتذلة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك فهو لا يعني في مضمونه الوجهة بقدر ما يشير إلى عملية أو نسق، يتوجب على كل جيل فهمه فهماً كاملاً والتضلع منه بشكل جديد. فإما أن يجد الأعضاء المنضوون تحت مظلة أي نظام عالمي أن بالإمكان إعداد وتنظيم ترتيبات يعتبرها معظمهم عادلة بما يكفي للسماح بالتوصل إلى حلول سلمية وبناءة للنزاعات والتكيف مع المتغيرات المحتملة، وإما أن يجدوا مواجهة سلسلة من الثورات والاضطرابات التي لا بد أن تحدث قبل إنجاز مثل هذه الترتيبات.

وهكذا فإن الأجيال التي أسعدها الحظ بالعيش تحت مظلة النظام العالمي تأخذ كقضية مسلم بها إلى حد أنها لا تستخدم التعبير للإشارة إلى القواعد والأنظمة التي تعيش تبعاً لها وتعتبرها دائمة وأبدية. أما العصور الأقل حظاً فقد شهدت صراعاً حول قواعد اللعبة، ثم ظهر بعد المعاناة الطويلة من الاضطرابات والفتن احتمال إنشاء نظام خلاق قادر على تحقيق الآمال والتطلعات. لا يمكن لأي جيل اختيار التحدي الذي يواجهه، لكن بمقدوره أن يحاول استغلال الإمكانات والاحتمالات المتاحة أمامه كافة إلى أقصى حد. هذا هو الاختبار الذي فرضته أزمة النفط على الديمقراطيات الصناعية، والذي أوجزته في خطابي أمام مؤتمر باريس:

يتمثل تحدي عصرنا في تشييد بنية عالمية مستقرة وعادلة. ولهذه المهمة بعدان رئيسيان: الحاجة الملحة إلى السلام - أي المشكلات التقليدية المتعلقة بتوفير الأمن، وحل الصراعات، والتخفيف من حدة التوترات. وهي قضايا تهيمن على جدول أعمال العلاقات بين الشرق والغرب. ثم الحاجة التي لا تقل إلحاحاً والمتمثلة في مطلب العدالة - المتطلبات الملزمة بتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي على مستوى العالم. هذه هي الآن القضايا الكبرى في العلاقات بين الشمال والجنوب. وهي تحمل في ركايبها أيضاً احتمال الصراع أو النظام. ولا يمكن تحقيق هدف السلام ولا العدالة الاجتماعية من خلال العزلة. إذ يجب أن ننجح في المطلبين كليهما وإلا لن نحقق النجاح في أي منهما⁽¹⁹⁾.



الجزء السابع

أمريكا اللاتينية



obeikandi.com

بنما والمكسيك و«الحوار الجديد»

قبل الحرب الباردة، كانت علاقات الولايات المتحدة مع دول النصف الغربي من العالم (أمريكا الشمالية، والمكسيك، وأمريكا الوسطى، والجنوبية)، أقرب ما تكون إلى مرتبة السياسة الخارجية الثابتة والدائمة. ففي عام 1823، أعلنت - من خلال مبدأ مونرو - تصميمها على وضع عازل بين النصف الغربي من العالم والمنافسات المحتملة حول توازن القوى الأوروبية، مع اللجوء إلى القوة إذا دعت الضرورة. وطيلة قرن كامل تقريباً بعد ذلك، انحصرت أسباب الحروب التي دخلتها أمريكا في هذه المنطقة وحدها: ضد المكسيك وإسبانيا، والتهديد باستخدام القوة لإنهاء مساعي نابليون الثالث لتنصيب سلالة أوروبية حاكمة في المكسيك.

طيلة هذه المدة (القرن التاسع عشر)، جرى التعامل مع النصف الغربي من العالم باعتباره منطقة فريدة - لا ميداناً للسياسة الخارجية بالمعنى التقليدي بقدر ما هو تعبير عن مبدأنا شبه المحلي القائل بـ «الحق المحتوم بالتدخل والسيطرة». لكن في نهاية المطاف، تظل العلاقات المتبادلة هي القاعدة المؤسسة للسياسة الخارجية الثابتة، ولم يكن من السهل مواجهة هذا التحدي حين اعتبرت تصرفات الولايات المتحدة في المناطق الواقعة إلى الجنوب من حدودها بمثابة ممارسات «أبوية» مكروهة.

لذلك اقتضت الازدواجية صلب العلاقة، وهي حالة سادت حين غيرت الولايات المتحدة مقاربتها في عهد فرانكلين د. روزفلت، للتعامل مع المنطقة على أنها كتلة واحدة بدلاً من التعامل مع كل دولة فيها بشكل منفصل. سياسة «حسن الجوار» مثلت الفترة الوحيدة قبل الحرب الباردة التي جرى فيها اصطفااء منطقة جغرافية في زمن السلم للتعامل معها على نحو خاص. الأمر الذي أدى في النهاية إلى اتخاذ قلة قليلة من الإجراءات العملية فيما وراء سحب ما تبقى من مشاة البحرية الذين كانوا يحتلون هايتي. وبعد الحرب العالمية الثانية، سعت الولايات المتحدة إلى تحديث علاقتها مع النصف الغربي من العالم. وكانت منظمة الدول الأمريكية (OAS) الجديدة مصممة، تبعاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لتجسد نظاماً لحل النزاعات والأمن الجماعي في الأمريكيتين.

لم تغير هذه الإجراءات الإدراك السائد في أمريكا اللاتينية للولايات المتحدة بوصفها مارد الشمال الضخم، لأنه عكس - جزئياً - الواقع الاقتصادي والعسكري. تملق جيراننا مصالحناً، لكنهم شعروا

أيضاً بالقلق منها؛ فقد أعلنوا ترحيبهم بمساعدتنا بينما خافوا من تدخلنا؛ وكانوا على استعداد لتقصي ودراسة مسألة إقامة علاقات أمنية أوثق من أجل أمنهم، لكنهم قبلوها أيضاً لتكون بمثابة قيد يغل أيدينا، وهكذا فإن الثمن الذي انتزعه دول أمريكا اللاتينية مقابل التزامات الأمن الجماعية لميثاق منظمة الدول الأمريكية في عام 1948، كان وعداً من الولايات المتحدة بعدم التدخل «بشكل مباشر أو غير مباشر لأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى» أو حتى «استخدام أو التشجيع على استخدام وسائل الضغط والإكراه ذات الطبيعة الاقتصادية أو السياسية لإجبار الإرادة المستقلة لدولة أخرى على الإذعان». تمثلت مفارقة علاقات الولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينية في صعوبة تحديد وتعريف الإجراءات التعاونية حقاً حتى حين يجري التأكيد بشكل شعائري متكرر على أهمية الروابط بين دول النصف الغربي من العالم.

البرنامج الرئيسي الذي جرى تفصيله خصيصاً لأمريكا اللاتينية خلال فترة الحرب الباردة، كان برنامج إدارة كنيدي «التحالف من أجل التقدم» الذي أعلن عام 1961. وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد أعطت - للمرة الأولى - عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهمية مساوية للأمن، إلا أن «التحالف» سرعان ما أهدت به التوترات المتأصلة في صلب العلاقات بين دول النصف الغربي من العالم. فقد قوبلت برامجها الهادفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالترحيب والاستياء في آن معا، وكانت المحاولات الأمريكية المكثفة لإصلاح المؤسسات المحلية، والاجتماعية والسياسية، تلقى القبول حين تجلب المساعدات الخارجية والتنمية الاقتصادية، لكنها تتعرض للهجوم بوصفها شكلاً من أشكال «الاستعمار الأجنبي» حين تسعى للإصلاح الاجتماعي والسياسي. لقد امتدحت البرامج باعتبارها علامة جديدة على اهتمام الولايات المتحدة، وانتقدت لأنها «صنعت في الولايات المتحدة».

خلال الستينيات، تضاعفت العقوبات التي اعترضت مسيرة التعاون الحقيقي، واتخذت أشكال النزعات القومية والراديكالية والاضطرابات الاجتماعية التي انتشرت في مختلف أرجاء أمريكا اللاتينية. وبحلول عام 1968، كانت الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وبوليفيا والبيرو وبما تخضع للحكومات العسكرية بينما حكمت الأنظمة الديكتاتورية المدنية في هايتي ونيكاراغوا وكوبا. وفي العديد من الدول، قيدت الاستثمارات الأجنبية، وأمت الشركات الأجنبية، وأغلقت الأسواق، وزادت التعريفات الجمركية. وهيمن مبدأ «بديل الاستيراد» الذي وضعه لأول مرة العالم الاقتصادي التشيلي راؤول بريبيش. والمبدأ يعارض الاستثمارات الأجنبية الخاصة ويؤيد استخدام الأموال العامة لتمويل الصناعة والتجارة المحليتين. في حين حملت مسؤولية البلبا والمحن والعلل التي تعاني منها المنطقة على عاتق الإفراط في «الائكال» على الولايات المتحدة. أما ردة الفعل على العملية الأمريكية في جمهورية الدومينيكان (في عهد إدارة جونسون) فقد عززت مخاوف أمريكا اللاتينية من التدخل الأمريكي.



توازت الميول القومية في أمريكا اللاتينية مع تنامي النزعة الانعزالية الجديدة في الولايات المتحدة. ففي عام 1968، لم تستطع إدارة جونسون توفير الأموال اللازمة لـ «تحالف التقدم» إلا بعد صراع مرير - وما قدمه الكونغرس بيد مترددة، استرده بالأخرى. ومع اقتراب نهاية ولاية جونسون، أقر الكونغرس عدداً من الإجراءات الانتقامية لمعاقبة دول أمريكا اللاتينية على مصادرتها للممتلكات الأمريكية واستيلائها على قوارب الصيد الأمريكية.

نيكسون و«الشراكة الناضجة»

عندما جرى تعييني في منصب مستشار الأمن القومي عام 1968، لم يكن لدي خبرة مباشرة بالتعامل مع أمريكا اللاتينية. فقد تركزت اهتماماتي الأكاديمية على الحرب الباردة وجبهات المواجهة فيها، التي توضع بشكل رئيسي في أوروبا وآسيا. وعلى شاكلة العديد من المعاصرين لي، كنت أعاني من منظور جغرافي مشوه: فلندن، وباريس، وروما، وبون، بدت قريبة؛ في حين أن مدينة المكسيك كانت بعيدة، وريودي جانيرو أو بيونس أيرس نائية بعيدة المنال. لم أكن أجد في السفر إلى أوروبا لحضور مؤتمر خلال عطلة نهاية الأسبوع أمراً غريباً. أما زيارة المكسيك فبدت مشروعاً معقداً وصعب التحقيق.

كانت الدولة الوحيدة التي زرتها في أمريكا اللاتينية قبل أن أنضم إلى الحكومة هي البرازيل في عهد الرئيس جواو بلقوار ماركيث غولارت، زعيم حزب العمال اليساري المتطرف. وكان قد خلف لتوه جانيو دا سيلفا كوادروس بعد استقالته الغربية؛ وأدى وصول غولارت إلى السلطة إلى تسارع انجراف البرازيل نحو الراديكالية. الطلاب اليساريون حصنوا موقع قيادتهم في قلب ريودي جانيرو، مما جعل الاتجاه نحو الماركسية وسيطرة الدولة على الاقتصاد أمراً واضحاً وملموساً. لكن حتى هذه الراديكالية الوليدة لم تستطع أن تقلل من سحر البلد أو تلقائية وعفوية سكانه. تزامنت زيارتي مع فوز البرازيل بكأس العالم لكرة القدم عام 1962، الأمر الذي أطلق العنان لمهرجانات صاخبة تعلمت منها الكثير عن مشاعر الفخر والاعتزاز التي تجتاح البرازيل، والمزيد عن طاقاتها الكامنة للفرح والبهجة.

تشكلت آرائي المبكرة حول أمريكا اللاتينية إلى حد كبير من خلال ارتباطي بنلسون روكفلر. فقد عمل منسقاً للشؤون الأمريكية، ومعاون وزير الخارجية لشؤون أمريكا اللاتينية في عهد الرئيس روزفلت. ونظراً لقناعته بأن قدر الولايات المتحدة يحتم عليها لعب دور أكبر في الشؤون العالمية، اعتقد روكفلر بأن علينا الانخراط في هذا المشروع على أساس التعاون الوثيق مع دول النصف الغربي من العالم - وهي مجتمعات من الرواد، انشغلت كما فعلنا نحن في ترويض البيئة المعقدة وتأكيد إخلاصها / وتقانيها من أجل تعزيز الكرامة الإنسانية. فما معنى الرسالة التي تحملها الولايات المتحدة للدول النامية إذا فشلت في دفعها للعمل مع الدول التي تشاركها - نسبياً - في القيم والتاريخ، على حد تعبير روكفلر.

على الرغم من عدم استعدادي للتخلي عن فكرة أولوية أوروبا من حيث الأهمية، إلا أنني أبدت تعاضفاً مع هذه الآراء. ولم يحط من قدر رؤية روكفلر التشديد على صعوبة ترجمتها إلى برنامج عملي إجرائي. وفيما وراء اقتراح ترقية مساعد وزير الخارجية لشؤون أمريكا اللاتينية، وبعد الإقرار بأهمية الموضوع، واجه روكفلر نفس الصعوبة في تحديد معنى التبادلية التي شوشت على العلاقات منذ البداية.

قبل تعييني في منصب مستشار الأمن القومي، كان نيكسون قد زار فعلاً كل الدول في أمريكا الوسطى والجنوبية إضافة إلى منطقة الكاريبي. وخبر هذا التصاعد في المشاعر القومية والراдикаلية على أرض الواقع، حين تعرض موكبه في فنزويلا - وهو في زيارة لها بصفته نائباً للرئيس أيزنهاور عام 1958 - لأعمال شغب بلغت حداً جعل الرئيس يصدر أمراً لمجموعة من القوات المحمولة جواً بالاستعداد للمساعدة على إنقاذ نيكسون إذا دعت الضرورة. وخلال حملة الانتخابات الرئاسية عام 1968، اقترح نيكسون تبني سياسة جديدة تجاه أمريكا اللاتينية مع التشديد على التجارة بدلاً من المعونات، وعلى تحفيز الاستثمارات الخاصة. في يومه الأول في المنصب، دعا نيكسون غالو بلازا لاسو، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، إلى المكتب البيضاوي، وطلب منه معرفة توصيات زعماء دول المنطقة لصياغة سياسة جديدة. اقترح غالو بلازا أن يعهد بهذه المهمة إلى نيلسون روكفلر؛ وفي ذات اليوم طلب مني نيكسون تفويض روكفلر بتولي المهمة (ولربما لأظهر له أنني الآن أعمل تحت إمرة رئيس جديد).

شكل روكفلر مجموعة رفيعة المستوى قامت بثلاث بعثات لاستكشاف الحقائق في أمريكا اللاتينية. لكن التزامه الجديد بالمنطقة لم يضمن أن يلقي استقبالاً ودياً فيها. إذ اندلعت مظاهرات مناهضة لأمريكا في عدة دول أفسدت مهمته. في حين أجبرته أعمال الشغب والاحتجاجات في تشيلي والنزاعات حول حقوق الصيد مع البيرو إلى إلغاء زيارته إلى هاتين الدولتين. في النهاية، اقترح روكفلر سلسلة من الإجراءات المصممة لإعادة تأسيس «العلاقة الخاصة»^(*) بين دول النصف الغربي من العالم، تتوج بإحياء إعلان النوايا الذي يستهدف التحرك باتجاه علاقة شراكة فعلية مع جماعة من الدول المستقلة المعتمدة على الذات⁽¹⁾.

ومع ذلك، بقيت مشكلة ما تعنيه هذه الأهداف التي لا يمكن الاعتراض عليها فيما يتعلق بالسياسات التعاونية الملموسة والمتعينة من دون حل. وقد قامت دول أمريكا اللاتينية، رداً على دعوة نيكسون لاستطلاع آرائها، بإنشاء منظمة لها دعيت «هيئة التنسيق الخاصة بدول أمريكا اللاتينية» (CECLA)، حسب الأحرف الأولى لاسمها بالإسبانية)، التي كانت - بالتعريف - تستثني الولايات المتحدة. وفي أيار/ مايو 1969، التقى أعضاء الهيئة في فينيا ديل مار (تشيلي) وصاغوا وثيقة نمطية للطريقة التي ارتقى

(♦) شاع استخدام تعبير «علاقة خاصة» للإشارة إلى العلاقات الأنغلو-أمريكية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن له في الحقيقة تاريخ أطول في النصف الغربي من العالم، حيث يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية النظام الذي يجمع بين دول أمريكا.

عبرها الحوار بين دول أمريكا اللاتينية: إذ طالبت بتغيير سياسات الولايات المتحدة وبمزيد من التأكيد على التجارة. وتجاهلت الإشارة إلى ماهية التغييرات التي ترغب في إحداثها في سياساتها هي إذا تحققت مثل هذه المطالب.

أنذر إعلان فينا ديل مار بالصعوبات التي كانت تثبثق بصورة حتمية حين نتعامل مع دول النصف الغربي من العالم ككتلة واحدة. ونظراً لأنها منقسمة على نفسها انقساماً حاداً حين يتعلق الأمر بالأهداف الوطنية، أمكنها أن تتفق فقط عندما تتحدث كمجموعة حول سلسلة من المطالب الموجهة إلى الولايات المتحدة، وليس حول رسم استراتيجية للتعاون معها.

من جانب الولايات المتحدة، كانت هناك ازدواجية متناقضة مشابهة. فقد كتب الكثير حول هيمنة البيت الأبيض في عهد نيكسون على السياسة الخارجية. لكن هذا لا يصدق إلا على العلاقات بين الشرق والغرب، وفييتنام، والسياسة تجاه الصين. ولم يكن صحيحاً في حالة أمريكا اللاتينية، حيث ترك نيكسون زمام المبادرة في البداية إلى وزارة الخارجية. لكن في غياب القوة الدافعة من وزير خارجية عاقد العزم، أو من البيت الأبيض، كانت وزارة الخارجية أفضل حالاً عند التعامل مع المشكلات اليومية منها عند تطوير مخططات بعيدة الأمد. ونظراً لانشغال البيروقراطية في الوزارة بمئات البرقيات التي تهال عليها يومياً من المراكز والمواقع في مختلف أنحاء العالم، تركز انتباهها على الأرجح على الشكاوى المباشرة والفورية أو الأهداف قصيرة الأمد، إلا إذا اضطرت للابتعاد عن عملها الروتيني.

حين تشغل وزارة الخارجية في تقديم توصيات فيما يتعلق بالسياسة، يحاول الرؤساء ملء الفراغ من خلال إلقاء خطابات رئيسية يمكن أن تكون بمثابة إشارة صادرة عن البيت الأبيض تدل على مراميهم ومقاصدهم. وهذا ما فعله نيكسون في الحادي والثلاثين من تشرين الأول / أكتوبر 1969، حين ألقى خطاباً في اللقاء السنوي لجمعية الصحافة الأمريكية، إذ كتب مسودة معظم فقراته خبيران من مجلس الأمن القومي متخصصان في شؤون أمريكا اللاتينية (فيرون بي. «بيت» فاك، وهو موظف مسؤول في الخدمة الخارجية، وأرنولد ناشمانوف). وكان أول خطاب يث عبر الأقمار الصناعية في مختلف أنحاء النصف الغربي من العالم، ودعا فيه نيكسون إلى «شراكة» جديدة أكثر توازناً و«نضجاً تسمع فيها الأصوات كافة ولا يهيمن عليها صوت واحد»⁽²⁾. وأشار ضمناً إلى استعداد أكبر للقبول بسياسات مستقلة تتبناها دول أمريكا اللاتينية؛ والتزام على نحو خاص بإشراكها في تعريف المصالح المشتركة. كما ألمح إلى أنه مستعد للتفكير بنظام تجاري تفضيلي لدول أمريكا اللاتينية وتوسيع دور المنظمات المتعددة الأطراف في توزيع المعونات. أما الهدف فهو تقليص مخاوف هذه الدول من الضغوط الأمريكية وتنمية وتعزيز هوية إقليمية لها.

كانت الفكرة تسبق عصرها. فبدلاً من جمع قوى البيروقراطية، نشر نيكسون انقساماتها على الملأ. وتطور جدل عقيدي بين الذين صاغوا مقاربة نيكسون وبين أولئك المؤيدين لنظام تجاري عالمي متعدد

الأطراف في مختلف الإدارات والأقسام، الذين رفضوا أي نوع من المعاملة الخاصة بأمريكا اللاتينية. وبعد أن أصبح جون كونايلي وزيراً للخزانة عام 1971، حول تردد الوزارة إلى معارضة صريحة. فقد رفض بشدة أي التزام أمريكي رسمي بجهود التنمية في النصف الغربي من العالم، واستحث الإدارة على تأخير تقديم قانون تشريعي لنظام تعرفه تفضيلي لأمريكا اللاتينية. وهكذا لم يقدم أي تشريع لمثل هذا النظام إلى الكونغرس حتى بعد مضي قرابة عامين على إلقاء نيكسون لخطابه. كما ثبت أن الكونغرس متردد في توزيع مخصصاته عبر الوكالات المتعددة؛ بل إنه قلص في عام 1970 دعمه «لبنك التنمية للسفارة الأمريكية».

وضعت الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في آب/ أغسطس 1971 نهاية لأي مسعى إضافي متعدد الأطراف في النصف الغربي من العالم طيلة الفترة المتبقية من ولاية نيكسون الأولى. وحين أعلن الرئيس سياسة اقتصادية جديدة سمحت بتخفيض قدره 10% على المساعدات الخارجية وإضافة رسوم بنسبة 10% على الواردات، شعر جيرارنا بظلم شديد. وسلطوا الضوء على الفائض الضخم لصالح الولايات المتحدة في تجارتها مع دول أمريكا اللاتينية معتبرين إعلان السياسة الجديدة - من جانب واحد - بمثابة نكت بالوعد الذي قطعه الولايات المتحدة باستشارتها في شؤون السياسة التي تؤثر فيها. وكانت ردة فعلها عاطفية إلى حد أنها تجاهلت بادرة الرئيس بإعفاء أمريكا اللاتينية من نسبة العشرة بالمئة من تخفيض المعونات. ولم ينجح إرسال المستشار الرئاسي روبرت فينش إلى المنطقة في تهدئة غضبها. أما شغلنا الشاغل بالنسبة لأمريكا اللاتينية فقد ظل طيلة الفترة المتبقية من ولاية نيكسون الأولى متمثلاً في احتواء عواقب وتبعات انتصار سلفادور الليندي في انتخابات تشيلي عام 1970 وإجراء مفاوضات جديدة حول الوضع القانوني لقناة بنما.

لكن عند بداية ولاية نيكسون الثانية، دفعنا حادثان اثنان لإدراك أهمية الحاجة لإقامة روابط أوثق مع دول النصف الغربي من العالم. أولاهما تنامي إصرار الدول النامية على إعادة توزيع ثروة العالم من خلال التصويت في المنتديات والمحافل الدولية. وتعد وثيقة الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول التي قدمها الرئيس المكسيكي لويس ايشفيريا الفاريز مثلاً توضيحياً جيداً على سلسلة من هذه المطالب - الوحيدة الجانب - الموجهة إلى دول العالم الصناعية مرفقة بلائحة تضم خطاياها. فقد تفاقمت هذه المشكلة حين جعلت الحرب في الشرق الأوسط، وأزمة الطاقة (بخلال شهر من استلامي منصب وزير الخارجية) من العلاقات بين الدول الصناعية والنامية ضرورة ملحة على نحو خاص. لم يكن في نيّتنا الإذعان للاقتراحات الأحادية الجانب. ومثلما أشرنا في الفصل 22، كنا مصممين على منع منتجي السلع الأخرى من تكرار نجاح «أوبك» في مضاعفة أسعار النفط أربع مرات من خلال تشكيل كتلات احتكارية مشابهة. وكان عزل الدول المنتجة للنفط بواسطة جملة متنوعة من الإجراءات بمثابة تحد خاص في

النصف الغربي من العالم، حيث اعتمد العديد من الدول على تصدير السلع. بعضها أعضاء في «أوبك» وبعضها الآخر - مثل المكسيك - فضلت مقاربتها.

في ذات الوقت، كنا نفضل السعي لتحقيق استراتيجيتنا تحت مظلة نظام من التعاون الحقيقي بدلاً من المواجهة مع دول العالم النامية. وفي هذا السياق، كنا على استعداد لمنح جيراننا في الجنوب وضعاً خاصاً، وتلقى هذا المسعى لإيجاد الحلول التعاونية قوة دافعة بانتهاء الحرب في فيتنام، إذ كان في نيتنا بعد اتفاقيات باريس عام 1973 أن نحول اهتمامنا إلى تقوية علاقاتنا مع الدول التي نشترك معها في جوانب عديدة من تاريخنا وقيمنا في أوروبا والأمريكيتين.

وبهذا المزيج من سمو المبادئ ونبل المشاعر والذهنية العملية ألقى خطاباً - بعد يومين من استلامي منصب وزير الخارجية رسمياً - أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1973، للتعهد بتنشيط سياسة الشراكة في النصف الغربي من العالم (3). وبعد عشرة أيام تقريباً - في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر - عشية اندلاع الحرب في الشرق الأوسط - وعلى مائدة غداء ضمت رؤساء وفود دول الأمريكيتين إلى الأمم المتحدة (معظمهم من وزراء الخارجية)، دعوت إلى «حوار جديد» يعمق «صداقة مؤسسة على المساواة واحترام السيادة المتبادل». كما دعوت ضيوفي إلى الإسهام بأرائهم ومقترحاتهم:

نحن الحاضرين هنا في هذه القاعة، برغم كل ما تشهده علاقاتنا من مد وجزر، نمتلك تاريخاً مشتركاً وقيماً متشابهة والعديد من التجارب المتماثلة.. لذلك إذا تمكنت الدول المتفوقة تقنياً من التعاون مع الدول النامية، وإذا استطاعت الشعوب ذات الطموحات المتشابهة تحقيق أهداف مشتركة، فلا بد أن يبدأ كل ذلك هنا في النصف الغربي من العالم (4).

كانت استجابة دول المنطقة إيجابية، على الأقل فيما يتعلق بالخطوات الإجرائية. وعقد وزير الخارجية الكولومبي ألفريدو فاسكيز كاريزوسا في بوغوتا اجتماعاً حضره ستة عشر وزيراً للخارجية من دول أمريكا اللاتينية، إضافة إلى سبعة ممثلين آخرين من دول النصف الغربي من العالم، لوضع جدول أعمال لـ «حوار جديد» مع الولايات المتحدة. وكما جرت العادة الآن، انقسم المشاركون بين باحثين عن فرصة للتعاون (البرازيل، وكولومبيا، وتشيلي، وبوليفيا، وأوروغواي، وباراغواي، إضافة إلى معظم دول أمريكا الوسطى)، وبين أولئك الذين يحاولون استغلال المناسبة لتقييد وتكبل الولايات المتحدة (فنزويلا، والأرجنتين، وبيرو، وإلى حد ما بنما). أما المكسيك وجمايكا فقد أرادتا الأمرين معاً. وفي النهاية، توصل الاجتماع إلى تسوية وأصدر إعلاناً بالمبادئ تجنب قضية كوبا الخلافية بينما عبر عن التضامن مع مطلب بنما بالسيادة على منطقة القناة. وفيما يتعلق بالأمور الاقتصادية، عكس البيان

الازدواجية المعيارية لدول أمريكا اللاتينية. إذ تمثل الموضوع المفتاحي في دعوة الولايات المتحدة لوضع حد لتدخلها في شؤون أمريكا اللاتينية، والمطالبة في ذات الوقت بالتزام الولايات المتحدة بنظام يمنح أفضليات خاصة للتجارة معها. وكما نقل عن تاليراند أنه قال: «التدخل كلمة غريبة تعني تقريباً نفس معنى عدم التدخل».

في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، نقل إلى إعلان بوغوتا بواسطة وزير الخارجية الكولومبي. ووافقت على مناقشته في اجتماع لوزراء خارجية دول المنطقة يعقد في مدينة المكسيك في شباط/ فبراير عام 1974.

المفاوضات حول قناة بنما: المرحلة الأولى

كانت مفاوضات قناة بنما قنبلة موقوتة أخرى تركتها إدارة جونسون إلى الرئيس نيكسون. ففي عام 1964، خلفت أعمال الشغب والاضطرابات في بنما تسعة وعشرين قتيلاً ودمرت مشاريع أمريكية بقيمة مليوني دولار. الأمر الذي أفتق جونسون بالبداية بمفاوضات لتعديل الترتيبات القائمة، التي كانت بنما تقسم تبعاً لها إلى شطرين يفصلهما منطقة لا تخضع لسلطة بنما تمتد مسافة خمسة أميال على كل من جانبي القناة تحت سيطرة وإدارة الولايات المتحدة، ووصفت في المعاهدة الأصلية باعتبارها المكافئ العملي لـ «السيادة».

تمت الموافقة على ثلاث معاهدات جديدة عام 1967. لكن حين تسرب خبرها إلى صحيفة «شيكاغو تريبيون» قبل مراسم التوقيع في الحديقة الوردية، انطلقت موجة عارمة من المعارضة في الكونغرس مما دفع جونسون إلى تأجيل المصادقة على المعاهدات إلى ما بعد الانتخابات. وهكذا اضطرت إدارة نيكسون لحمل عبء الوضع القائم، حيث أذنت الإدارة السابقة لمبدأ تعديل الوضع القانوني للقناة بشروط بقيت مثيرة للجدل إلى حد بعيد.

ليس من السهل التوصل إلى معاهدة حين يتبين أنها غير مقبولة من الجانبين كليهما. لكن هذا هو الوضع السائد في عام 1967. في بنما، كانت المعارضة أكثر حماسة وصراحة منها في الولايات المتحدة. فمرشح الرئاسة لانتخابات عام 1968، أرولفو أرياس، كان يثير بنشاط وفاعلية المظاهرات الوطنية. أما الرئيس ماركو روبرلز فلم يجرؤ على تقديم المسودات أمام الجمعية الوطنية. وحين فاز أرياس (67 سنة آنذاك) بالانتخابات واستلم السلطة في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1968، طالب بالعودة الفورية لمنطقة القناة إلى السيادة القانونية البنمية. وتحول هياجه إلى مفارقة تثير السخرية نوعاً ما حين أجبره انقلاب قام به الحرس الوطني بعد بضعة أسابيع لطلب الحماية من القوات الأمريكية في منطقة القناة. ومن هناك انتقل بالطائرة إلى فلوريدا، حيث استمر طيلة ولايتي نيكسون وفورد يهيج الرأي العام من أجل العودة إلى السلطة في بنما ويعرقل تقدم المفاوضات التي كنا نجريها. وبحلول منتصف

عام 1969، أشارت السلطات البنمية الجديدة، بقيادة الجنرال عمر توريوخوس هيريرا، إلى أنها ستطلب البدء بمفاوضات جديدة.

ومثلما هي الحال مع فيتنام، تركت الإدارة السابقة أمام خيارات صعبة. وفي عصر من المناهضة العالمية للاستعمار، سيكون من المكلف جدا التشبث بالوضع الراهن للحقوق في منطقة القناة التي تقسم بلداً مستقلاً ذا سيادة إلى شطرين - خصوصاً وقد تم الإذعان من قبل لمبدأ تغيير الوضع القانوني. وسوف تجتمع المظاهرات، والاضغوط، والإرهاب، وحتى حرب العصابات، وتحشد قواها ضدنا في أنحاء أمريكا اللاتينية كافة بمرور الوقت، ثم تفرض علينا العزلة في كل منتدى دولي.

في نفس الوقت الذي كنا فيه نستعد، لأسباب جيوسياسية على الأغلب، للبدء بالمفاوضات حول الوضع القانوني لمنطقة القناة، كنا مصممين على عدم التخلي عن قدرة أمريكا في نهاية المطاف على الدفاع عن القناة أو عن حقنا القانوني في القيام بذلك. في الثالث من أيلول/سبتمبر 1969، بدأ نيكسون التحرك نحو استئناف المفاوضات عبر تفويض مجموعة من الخبراء بدراسة الخيارات الدبلوماسية المتاحة. لكنه قرر أيضاً أن تكون هذه متناسبة مع دراسات وزارة الدفاع حول ما هو مطلوب لضمان الدفاع عن القناة. ولم يكن نيكسون عازماً على المضي قدماً في هذا الخيار إلا على أساس وجود كونغرس مجمع على دعمه وحكومة موحدة وراءه، فإذا أجهضت الكوابح والقيود الداخلية أية مفاوضات أخرى، فستكون الضربة خطيرة لموقعنا في النصف الغربي من العالم.

ظهرت مسألة شخصية أفرزت فجوة وانقطاعاً في جهودنا. فقد أبقى نيكسون روبرت بي. أندرسون، المفاوض باسم الولايات المتحدة ومبعوثها الرئاسي الخاص إلى بنما، في منصبه الذي ظل يشغله منذ أيام إدارة جونسون، لأنه يوفر الاستمرارية من جهة، ولأنه من جهة أخرى لم يكن يريد إبعاد أحد زملائه منذ أيام إدارة إيزنهاور، حين شغل أندرسون منصب مساعد وزير الدفاع ووزير الخزانة. لكن كان في أعماق نيكسون شعور بالاستياء منه والضعف تجاهه لم يفض بهما إلا إلى قلة قليلة من معاونيه. ففي عام 1956، فكر إيزنهاور لفترة وجيزة بأن أندرسون كمرشح لمنصب نائب الرئيس بدلاً من نيكسون. ونتيجة لذلك، لم يستبدل نيكسون. في عام 1969 - أندرسون ولم يشجع أيضاً أي اتصال معه، مما حقق إلى حد بعيد هدف تحريك المفاوضات بشكل بطيء ومترو. ولم تنطلق المحادثات الاستكشافية مع البنميين إلا في تموز/يوليو 1970، في حين لم تبدأ المفاوضات الرسمية إلا في حزيران/يونيو 1971. وبحلول ذلك الوقت، كان موعد الانتخابات الرئاسية قريباً جداً بحيث يصعب التوصل إلى معاهدة - لاسيما أن حرب فيتنام تكاد تبلغ الذروة.

في أوائل عام 1973، سعى توريوخوس، وهو يتعرض لضغوط قوية في بنما، إلى توليد ضغط دولي للإسراع في المفاوضات. واستطاع بدعم من دول أمريكا اللاتينية إقناع مجلس الأمن الدولي بعقد جلسة خاصة حول بنما تحت غطاء مناقشة السلام والأمن في أمريكا اللاتينية.

الجلسة التي عقدت في الفترة بين 15-21 آذار/مارس، ألهمت العواطف والمشاعر المحيطة بقضية القناة في البلدين كليهما ولذلك لم تكن مفيدة على أقل تقدير. افتتح توريجوس الجلسة بهجوم عنيف شنه على الولايات المتحدة واتهمها بخلق «مستعمرة» وسط بلاده. ولم يتحسن الجو المخيم على الاجتماع حين تلقت مطالب بنما الدعم والتأييد الحماسي من راؤول روا، وزير الخارجية الكوبي الذي سمح له بإلقاء خطاب في مجلس الأمن رغم حقيقة أن كوبا لم تكن عضواً فيه. وأعد قرار برعاية بنما والبيرو يؤيد الموقف البنمي دون أية إشارة إلى مصالح الولايات المتحدة أو الحقوق الدفاعية المتبقية. ونال الموافقة بإجماع كل الأعضاء، باستثناء بريطانيا التي امتنعت عن التصويت، والولايات المتحدة التي استخدمت الفيتو ضده. وكانت التعليمات قد صدرت إلى سفيرانا في الأمم المتحدة جون سكاللي للتحذير من أن الإجراء يهدد قدرة وفعالية مجلس الأمن:

أخيراً، أريد أن أقترح بكل احترام أن نقوم بعناية طبيعة ونتيجة هذا الاجتماع بحيث نتجنب أي تكرار لهذا الإجراء الذي تم تبنيه إذ يمكن أن يلحق الضرر بدور وسمعة مجلس الأمن. وسيكون من المؤسف تحويل مجلس الأمن إلى نموذج مصغر عن الجمعية العامة، وبالتالي إضعاف قدرته على التعامل بفاعلية مع القضايا التي تؤثر في السلام والأمن⁽⁵⁾.

وكما تبين لاحقاً، فإن تأثير الاجتماع في المدى البعيد كان أكثر مما استحقته بلاغته الخطائية. ففي الولايات المتحدة، وفرة قوة إضافية لدعم الحجة التي تؤكد أن الإلحاح على الإبقاء على الوضع الراهن سوف يزيد من عزلتنا، ليس فقط في النصف الغربي من العالم. وفي نفس الوقت، فإن ما جرى في أعقاب الاجتماع جعل توريجوس يدرك الفارق بين قرار الأمم المتحدة والتقدم الدبلوماسي الفعلي. وتبين أن الرئيس البنمي يتمتع بقدرة عملية تفوق ما دل عليه خطابه الطنان، حيث وضع خطة لإزالة التوتر وإحراز بعض التقدم دون تجاوز حدود الممكن. وعرض إجراء المفاوضات عبر مرحلتين: إعلان للمبادئ، تتبعه مفاوضات حول نص المعاهدة.

بالرغم من أن نيكسون قد تعامل بحذر واحتراس مع بنما في فترة رئاسته الأولى، إلا أنه كان مصمماً على إحراز تقدم كبير فيها في الثانية. لم تصبح المشكلة أسهل؛ وصار من الأصعب السيطرة على الضغوط. وبعد أن قرر نيكسون إعطاء الأولوية إلى المفاوضات البنمية في فترة رئاسته الثانية، استبدل أخيراً أندرسون كونه كبير المفاوضين بـأليسورث بنكر. وقد كانت هناك قلة قليلة من الموظفين الذين يحظون بقدر أكبر من احترامنا وتقديرنا من هذا الرجل الطويل النحيل القادم من نيو-إنغلند. عمل بنكر سفيراً في

سايفون، وممثلاً للولايات المتحدة في مؤتمر جنيف المجهض حول الشرق الأوسط، ثم رافقتني وهو في التاسعة والسبعين في سلسلة من الرحلات المكوكية المنهكة في الشرق الأوسط. كان أليسورث بنكر عنواناً للاستقامة والأمانة، دقيقاً على الدوام، ومتجرباً من الأهداف والمصالح الشخصية، واعتبر خدمة الوطن مهمته الرئيسية مهما كانت الصعوبات وبغض النظر عن الحزب القابع في سدة الحكم. كان بلسماً لوزراء الخارجية، وملاًذاً للرؤساء، كما تمتع بمكانة مشابهة مع الكونغرس والمؤسسة العسكرية، اللذين يعتبر دعمهما أمراً جوهرياً في أهميته.

بحلول الوقت الذي قام فيه بنكر بزيارته الأولى لبنما (أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 1973) أصبحت وزيراً للخارجية، ووافق نيكسون على المقاربة التي اقترحها توريجوس. وعند انتهاء زيارته، ذكر أن اتفاقاً مهماً جرى التوصل إليه حول إعلان للمبادئ. المبادئ الثمانية اشترطت التزاماً مشتركاً بالتوصل إلى معاهدة تعيد السيادة القانونية على منطقة القناة إلى بنما، وتضمن لها حصة متساوية من عائدات القناة. وستشارك بنما في التشغيل وفي الدفاع عن القناة وتمنح الولايات المتحدة الحق باستخدام ما تراه ضرورياً من المناطق البرية والبحرية والجوية للدفاع عن القناة. من منظور الولايات المتحدة، ساعد الإعلان المشترك للمبادئ في تهدئة الاضطرابات ومشاعر الضيق المتفاقمة في بنما. وأمكنا استخدام هذه الخطوة إلى الأمام كونها دلالة رمزية لصالح قدر أكبر من التعاون/ وأقل من المواجهة في العلاقة مع دول النصف الغربي من العالم.

وبعد أن عبرنا نقطة اللاعودة، شعرنا - أنا ونيكسون - أن من المفيد، كبادرة رمزية، أن أذهب إلى بنما في شباط/فبراير 1974 للتوقيع على إعلان مشترك بالمبادئ نيابة عن الولايات المتحدة. ومن أجل البدء ببناء الإجماع الداخلي الضروري، دعوت أربعة زعماء للجان فرعية في الكونغرس متخصصة في شؤون بنما لمرافقتي في الزيارة.

تلقينا استقبلاً شعبياً وودياً صاخباً، رغم أنه لم يكن لدينا أي شك بقدرة توريجوس على تحويل الحماسة الجماهيرية إلى الاتجاه المعاكس بكل سهولة. وقلت في الحديث الذي أدليت به عند الوصول، إنني أسعى لتحريك المفاوضات من المستوى التقني إلى المستوى الرمزي، كنموذج توضيحي على مقاربتنا الجديدة للعلاقات مع دول النصف الغربي من العالم:

أتيت إلى هنا لأبلغكم بالنيابة عن رئيسنا بأننا ملتزمون تماماً بالسعي لبناء جماعة حيوية ومهمة من دول النصف الغربي من العالم.

- باختصار، يمكن لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي والولايات المتحدة، من منظور هوية كل منها، تشكيل رؤية مشتركة للعالم وهذه المنطقة..⁽⁶⁾

التقيت فيما بعد مع توريوخوس. كان زعيماً قومياً صلباً ومتحمساً، يميل إلى التشكك بالآخرين، وإلى اللعب بالنار، لكنه عرف عند كل خطوة أين يمكن العثور بالضبط على «فوج الإطفاء». وحين تطرقنا إلى دور الحقيقة والصدق في تقدم المفاوضات، أعلن نظرية النسبية الخاصة به: «أنا أنطق بالحقيقة دوماً، لكن من المهم إدراك أن ما هو حقيقي اليوم قد لا يكون كذلك غداً مع تغير الأوضاع». زعم توريوخوس أن خطابه القومي الطنان ومفاوضاته مع الطلاب الثائرين خلال ولاية جونسون قد أفرزت خمسة أعوام من السلام. ثم وصف كل منا للآخر، باعتباره شخصاً عملياً، القيود المحلية الداخلية التي يواجهها:

توريوخوس: سوف تنفيذ زيارتك في تحقيق السلام. فأنا ووزرائي نعتقد أن زيارتك ستهدئ من غضب المتهورين لمدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة - لكن هنالك مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين تنحصر مهمتهم في عرقلة التوصل إلى اتفاق فهم يعتاشون على المشكلة.

كيسنجر: هنالك الكثير من الأمريكيين الذين لا يريدون التوصل إلى اتفاق. المشكلة الأساسية هي أن معظم الأمريكيين غير مباليين. وهناك أقلية صغيرة تعارض بشكل عنيف أي اتفاق، لكن لا توجد جماعة تؤيده.

في الحقيقة، كانت متطلبات الجانبين تسير في اتجاهين متعاكسين تماماً: فقد كان توريوخوس بحاجة لأن يقول لشعبه بأنه يصر على الحصول على أكثر مما يعرف أن من المتعذر الحصول عليه؛ واضطر المفاوضون الأمريكيون لربط التقدم في المفاوضات مع دورتنا الانتخابية. وعرف الجميع أن الجدل النهائي في الولايات المتحدة يجب أن يحدث في السنة التي لا تجري فيها الانتخابات. وبالتالي، إذا لم تكتمل المفاوضات بحلول خريف عام 1975، وهو أمر مستبعد، فإنها لن تكتمل إلا بعد انتخاباتنا الرئاسية في عام 1976 وكان ذلك بمثابة تحدٍ للمهارة الدبلوماسية وصبر واحتمال بنما.

المكسيك والحوار الجديد

وافقنا على اقتراح وزير خارجية المكسيك إميليو راباسا بأن يعقد الاجتماع الأول للحوار الجديد في مدينة المكسيك. فهذه الدولة، ربما بسبب قربها، تظهر بطرائق لا حصر لها ازدواجية أكبر تجاهنا مقارنة بباقي الدول في نصف العالم الغربي. لم يكن لدى المكسيك من خيار سوى إقامة علاقات حميمة

مع الولايات المتحدة؛ فعوامل الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد تفرض ذلك. لكن الذكرى التي تحملها المكسيك عن التفاعل في الماضي ليست سعيدة على الإطلاق. إذ لم يتمكن المكسيكيون من نسيان أن بلادهم قد أجبرت بالقوة على التنازل عن ثلث مساحة أراضيها التاريخية للولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر، كما تعرضت للهجمات العسكرية الأمريكية حتى عام 1916. وتكمن في صميم التصرفات المكسيكية المشاكسة بين الحين والآخر مشاعر السخط والاستياء من الظلم الذي عانته البلاد على أيدي الولايات المتحدة. وفي قلب العاصمة المكسيكية - في شابولتيبيك يربض نصب «الصبية الأبطال» تخليداً لأولئك الذين سقطوا دفاعاً عن المدينة ضد القوات الأمريكية بقيادة وينفيلد سكوت عام 1847.

بالرغم من تأثر حياة وسعادة المكسيك بشكل جوهري بالاقتصاد الأمريكي، إلا أن مداخلتها في القرارات الاقتصادية الأمريكية لا قيمة لها. أما الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة - ومعظمها غير شرعي - فقد ظلت مصدراً للتوتر على جانبي الحدود المشتركة.

التوكيد الشائع على أن الولايات المتحدة والمكسيك تشتركان في تاريخ متشابه وتطلعات وطموحات متماثلة، ظل مجرد عبارة عن مجاملة أكثر من حقيقة واقعة ميزت القسم الأعظم من العلاقات بينهما. فقد استقرت الولايات المتحدة في منطقة خاوية من السكان على الأغلب، وفي تاريخها اللاحق لم يلعب السكان الأصليون سوى دور هامشي. أما تاريخ المكسيك فبدأ بفتح إمبراطورية حية ناشطة، يمكن مقارنتها في كل مجالات المعرفة (باستثناء الثقافة الحربية) مع المجتمعات الأوروبية آنئذ. وبالرغم من هلاك القسم الأعظم من الهنود الأصليين إلا أنهم ظلوا عاملاً رئيسياً مؤثراً، بينما شكل المستوطنون الأوروبيون وذريتهم الطبقات العليا. وبقي المجتمع المكسيكي أشد انقساماً على الصعيد الطبقي مقارنة بنظيره الأمريكي؛ ولم يدمج السكان تاريخهم مع فتح أراضي البلاد بل مع إخضاع شعبها الأصلي.

وفي حين أن السياسة المكسيكية استلهمت مبادئ الثورة الفرنسية، إلا أنها لم تكن ديمقراطية بمعايير أمريكا الشمالية. فقد شهدت المكسيك على مر القرون فترات متناوبة من الهدوء السياسي والصراعات البالغة العنف. ومع بداية القرن العشرين، سببت الدوافع والميول البطولية للشعب المكسيكي (أي عكس طاقته الاستثنائية على تحمل المعاناة) مقتل أكثر من 10% من السكان خلال الحرب الأهلية الوحشية. وطيلة السنوات الخمس والسبعين التالية، ظلت ذكرى هذه الحرب الدموية تعزز رغبة عارمة بتجنب مخاطر الثورات والاضطرابات الداخلية. أما التعبير الرسمي عن هذه الرغبة فهو الحزب الثوري التأسيسي، الذي هيمن على السياسة المحلية والوطنية المكسيكية لأربعة أجيال.

يمثل الحزب محاولة للمسير بين حدي الديكتاتورية والفوضى عبر الاحتفاظ ببعض العناصر الديمقراطية دون المخاطرة بتبني التعددية التي تمارسها أمريكا الشمالية. وبالرغم من سيطرة الحزب المطلقة، إلا أنه يختلف عن الأحزاب التوتاليتارية من خلال مسعاه لتشكيل، والتعبير عن، إجماع وطني

ضمن صفوفه وكوادره. والانتخابات الدورية توفر بعض الوسائل للتعبير الشعبي رغم أن النتيجة بالأساس محسومة سلفاً. وكل رئيس مكسيكي خرج من نظام للاختيار لا يقل غموضاً عن الإجراءات التي كانت تتبعها شعوب الازتيك القديمة لانتخاب الملوك. وفي حين أن الزعيم الجديد يقدم إلى الشعب باعتباره الخيار المحدد لسلفه، فإن من المستبعد أن يعمل الرئيس الحاكم بمفرده. ومما لا شك فيه أن لبعض القوى مدخلات مهمة، وتملك حق الاعتراض في بعض الحالات (يجري استبدال هذا النظام حالياً بنظام الانتخاب التمهيدي حيث يجري التصويت لانتخاب مرشح الحزب للرئاسة).

وبغض النظر عن الطريقة التي تم انتخاب رؤساء المكسيك بها، فإنهم حكموا عبر محاولة تحقيق الإجماع لدى المجموعات الكبرى الداعمة للحزب الثوري التأسيسي. أما القيد النهائي المحدد لسلطة رئيس المكسيك فكان يتمثل في أن منصبه الذي يمنحه صلاحيات شبه مطلقة خلال فترة ولايته التي تمتد ستة أعوام مقترن بحالة يضيع معها في غياهب النسيان عند انتهائها - الأمر الذي يمنع قيام ما يسمى بديكتاتورية الشخص.

في الممارسة العملية، تمت ترجمة هذه التوازنات المتنوعة إلى سياسة داخلية تعايشت مع سياسة خارجية تحتكم إلى العناصر القومية واليسارية. ونظراً لتاريخ التدخلات الأمريكية في البلاد، لا يستطيع أي رئيس مكسيكي الظهور بمظهر المجامل أو اللين تجاه الولايات المتحدة. وبحلول الوقت الذي أصبح فيه نيكسون رئيساً، جمعت المكسيك صداقة لافتة مع كوبا؛ وكانت تميل إلى دعم المواقف الراديكالية لدول العالم الثالث في المحافل الدولية، وتبنت بين الحين والآخر مقاربة صدامية تجاه الولايات المتحدة في منظمة الدول الأمريكية.

خلال معظم المدة التي قضيتها في الحكومة، كان لويس إيشفيريا رئيساً للمكسيك. وحين كان وزيراً للدخالية، قمع بأسلوب دموي انتفاضة طلابية عام 1968، ولذلك كان من المعتقد أنه ينتمي إلى الجناح اليميني من الحزب الثوري التأسيسي. ومثلما هي الحال غالباً مع رؤساء المكسيك، تحدى إيشفيريا التوقعات. وبغض النظر عما إذا تمثل السبب في رغبته في التعويض عن قسوته التي لم تعرف الرحمة سابقاً أو افتتاع راسخ في نفسه، فقد كان إيشفيريا أشد حماسة في توجيهه نحو العالم الثالث مقارنة بأي من أسلافه، ووقف على العموم في صف الراديكاليين في كل نزاع ينشب بين دول أمريكا.

في اجتماع لموظفي الوزارة عقد في العاشر من كانون الثاني/يناير 1975، عبرت عن مشاعر السخط والغضب التي تملؤنا أحياناً بسبب بعض المواقف العلنية التي تتخذها إدارة الرئيس إيشفيريا:

المكسيك - هنالك سبب متكرر دائماً يستخدمه إيشفيريا لالتماس دعم جناحه اليساري. فإذا لم يكن كوبا، فهو الوثيقة «للحقوق والواجبات الاقتصادية». وهناك على الدوام انعطافه مناهضة لأمريكا فيه. وبالتالي قد نعترف بكاسترو غداً، وأقابلة في كوزوميل،

كل هذا لن يريحنا من إيشفيريا سوى ثلاثة أسابيع بالضبط. ثم سيجد سبباً آخر من منطلق يساري. فهو بحاجة لذلك. أو يظن بأنه يحتاجه على أية حال.

لكن بعد أن يقوم رؤساء المكسيك بواجباتهم تجاه اليسار، فمن النادر أن يظلوا متشبثين بخطابهم البلاغي الطنان، ولا يشذ عن ذلك إيشفيريا. وحين يتعلق الأمر بالعلاقات الثنائية، تبنوا على وجه العموم موقفاً عملياً واسترضائياً. واللقاءات العديدة التي تمت بين رؤساء المكسيك وكبار المسؤولين الأمريكيين في عهدي نيكسون وفورد عقدت في جو ودي.

بالرغم من مشاعر الاستياء والسخط لدى الطرفين بين الحين والآخر، كانت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والمكسيك خلال عهدي نيكسون وفورد بناءة إلى حد لافت. ولربما يعود السبب إلى أن تحقيق عدد من الاختراقات الدراماتيكية التي ارتبطنا بها - أنا ونيكسون - قد أغرى المحاورين المكسيكيين بالأمل بأن نجد بعض الحلول السحرية لمشكلات المكسيك - دون أن يتمكنوا بالضرورة من تحديد ماهية هذه الحلول.

قبل كل شيء، عكست العلاقة الشخصية الودية التي جمعت بيننا وبين زعماء المكسيك معرفة إيشفيريا الغريزية بمتطلبات مصلحة وتقدم المكسيك على المدى البعيد. وبغض النظر عن خطابهم الطنان، عرف هؤلاء الزعماء تشابك وتداخل مصير بلدينا. وكانوا بالطبع متأثرين بالذكريات التاريخية وشديدي الحساسية تجاه التفاوت الصارخ في الثروة والقوة بين البلدين. وكنت أقول لمساعدتي: «كلما أعلن راباسا عن زيارة له، يمكنكم التأكد بأنه - هو أو رئيسه - قد فعل للتوشيتاً شائناً يثير السخط». لكن نادراً ما أوصلت هذه الازعاجات والمضايقات الأمور إلى نقطة المواجهة. وعرف محاورونا المكسيكيون حدود الخطاب البلاغي وضرورات الحقائق العملية، حتى وإن منعهم مشاعر الفخر والاعتزاز والظروف من المجاهرة بذلك.

كان الأمر مختلفاً في العلاقات الأمريكية البينية أو في مننديات الأمم المتحدة. فقد صوّتت المكسيك عام 1975 لصالح القرار الذي يعلن الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، ولم ينبع ذلك من اقتناع عقلائي بقدر ما كان نابعاً من رغبة بإظهار أن إدارة إيشفيريا ليست في «جيب» واشنطن. كما استفد الرئيس المكسيكي جزءاً كبيراً من طاقاته في رعاية وتشجيع مبادرة ضارة أخرى عرضت أمام الأمم المتحدة، تمثلت فيما دعي بـ«وثيقة الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول»، التي طالبت بالعدالة في إعادة توزيع شاملة لموارد العالم. ومع أن إيشفيريا عرف باعتراضاتنا وبرنامجنا البديل، إلا أنه عرض الوثيقة على التصويت مما اضطرنا إلى التصويت ضدها، وذلك في جلسة الجمعية العامة في أواخر عام 1974، الأمر الذي أشار إلى إن إظهار استقلالية القرار السياسي المكسيكي كان له الأولوية في نظره على أي موضوع تقني للتعاون الاقتصادي.

ومن الغريب أن إيشفيريا بدا غير مهتم بتأثير مسلكه علينا في هذه المؤسسات والهيئات. ومع اقتراب فترة ولايته على نهايتها، أذهلني عندما سعى إلى دعم الولايات المتحدة لترشيحه لشغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة، وحجته في ذلك أنه سيكون ناطقاً أميناً باسم العالم الثالث. وحقيقة توقعه أن نتجاهل السجل الواسع للانتقادات المكسيكية في الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات المتعددة الأطراف، تقول الكثير عن الأهمية الدلالية الفعلية لهذه الإشارات والتلميحات من وجهة نظر المكسيك. ولم يكن التماساً يسهل التعامل معه، وهو يأتي من رئيس جارة نعتبر أن لها أهمية محورية للروابط بين دول نصف العالم الغربي، لذلك عملنا على تأجيل الجواب إلى ما بعد تركه منصب الرئاسة، حيث تستطيع التوازنات المتنوعة في الأمم المتحدة - إضافة إلى إيقاع السياسة المكسيكية، بما في ذلك الأزمة المالية المتفجرة - أن تحل الأمور دون الحاجة لأي فعل إجرائي من جانب الولايات المتحدة.

حكمت مواقفنا دوافع معقدة. فأني طالب جاد يدرس السياسة والاقتصاد الدوليين يعرف أن المكسيك لا يمكن أن تكون بالنسبة للولايات المتحدة كأى دولة أجنبية أخرى. وليس من مصلحتنا القومية تشجيع الاضطرابات أو الفوضى أو مشاعر الاستياء والسخط في دولة واقعة على حدودنا سيبلغ عدد سكانها مئة مليون بحلول نهاية القرن العشرين، إضافة إلى أن ملايين المكسيكيين يشكلون شريحة متعاظمة من سكانها. ولسوف يشعر أي رئيس أمريكي أن من واجبه ترسيخ علاقات وثيقة معها إلى أقصى حد ممكن وتجنب المواجهات غير الضرورية.

في أواخر صيف عام 1976، حين واجهت المكسيك أزمة مالية وسافر مساعد وزير الخزانة إيد يو في بعثة استكشافية إلى المكسيك، حملته النصيحة التالية: «تذكر أن تتعامل معه (إيشفيريا) كصديق». فالحاجات الداخلية للبلدين لم تغير ضرورات الاعتماد المتبادل بينهما ولا أهمية الحفاظ على الود والدفء في علاقاتهما الثنائية. لكن كان من الصعب التعبير عن هذا الاعتماد المتبادل من خلال البرامج والخطط الفعلية. فهناك حاجة لشبكة من الترتيبات التشاورية تغطي سلسلة واسعة من الاهتمامات الثنائية بدءاً بملوحة مياه الري وانتهاء بالهجرة. لكن علينا الانتظار حتى وصول جورج بوش إلى رئاسة الولايات المتحدة وكارلوس سالنياس دي غورتاري في المكسيك لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) التي جسدت مشروعاً ممكن التحقيق ومجدياً اقتصادياً وملزماً لكلا الجانبين^(*).

سعى وزير خارجية إيشفيريا، إميليو راباسا - وهو محام وأستاذ جامعي، فظ الأسلوب نوعاً ما، وواسع المعرفة بالولايات المتحدة - إلى تجسير الهوة الفاصلة بين خطاب رئيسه البلاغي ومعرفته بأن هناك حدوداً لتحمل الولايات المتحدة. ومن أجل هذه الغاية، عمل راباسا على تعزيز وتنمية العلاقة الودية معي، وبرغم الدوافع التكتيكية التي حركتها في البداية، إلا أنها ارتقت لاحقاً إلى مرتبة الود المتبادل.

(*) تعود أصول فكرة منطقة التجارة الحرة في النصف الغربي من العالم إلى رونالد ريفان.

كنا قد التقينا عام 1972، حين قام بزيارتي بينما كنت أمضي إجازتي في أكابولكو، ليعرض أمامي المشكلة المكسيكية المتمثلة في الزيادة المفرطة في ملوحة مياه نهر كولورادو التي تأتي من الولايات المتحدة وتستخدم لأغراض الري في شمال المكسيك. وتبعاً لراباسا، فإن هذا يتعارض مع معاهدة موقعة في عهد روزفلت عام 1944. لم أكن أعرف شيئاً عن الموضوع، لكنني وعدته بمتابعته ودعم التوصل إلى حل إذا أكد خبراءنا التحليل الذي قدمه. بعد عودتي، أوصيت بأن يطلب من هيربرت براونيل، وزير العدل السابق (في إدارة ايزنهاور)، العمل على صياغة اتفاقية مع المكسيك تكون مناسبة أيضاً لمصالحنا الوطنية الداخلية. وتمكن براونيل بمهارة من حل المسألة في عام 1974.

تلّف راباسا لاستضافة «الحوار الجديد» في مدينة المكسيك كونه وسيلةً لتلميع صورة رئيسه وتعزيز أوراق اعتماده بين الدول الأمريكية. وافقت، لأنني اعتبرت أن راباسا سيكون أكثر تحفظاً بوصفه مضيفاً منه لو كان مجرد ضيف مشارك. ونظراً لأن الغرض من «الحوار الجديد» هو تقرير ما إذا كان من الممكن اختراق قشرة الخطابات الطنانة الخارجية والعتور على قاعدة مؤسسة لمقاربة مشتركة في نصف العالم الغربي، فإن المكسيك مثلت رمزاً لهذا التحدي، ووفرت اختباراً مثيراً للاهتمام لإمكانية إيجاد الحل.

مؤتمر تلاتيلولكو

تقع وزارة الخارجية المكسيكية في ضاحية من العاصمة ما زالت تعرف باسمها الأزتيكي القديم: تلاتيلولكو. يمكن رؤية الآثار التي تعود إلى حقبة الأزتيك من شرفة قاعة الطعام - وتلك إشارة تنقصها الحنكة وتذكر الدبلوماسيين بطبيعة جهودهم السريعة الزوال. ومن أجل التشديد على الأهمية التي نعزوها لهذا الاجتماع ولصياغة مقاربة جديدة، دعوت قبل بضعة أسابيع وفداً من كبار الأعضاء في الكونغرس: رئيسه كارل ألبرت؛ ورئيس اللجنة الفرعية لشؤون أمريكا اللاتينية في مجلس النواب، دانتي فاسيل؛ وأهم عضو من أعضاء الأقلية فيه، وليام ميلليارد (الذي أصبح سفيرنا في منظمة الدول الأمريكية فيما بعد)؛ وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ مايك مانسفيلد؛ وزعيم الأقلية هوغ سكوت؛ ورئيس اللجنة الفرعية لأمريكا اللاتينية في لجنة العلاقات الخارجية، غيل مكفي.

لم يقدم مضيفونا المكسيكيون التشجيع لفكرة الولايات المتحدة عن الجامعة الموحدة بالمعنى الدقيق للكلمة. فقد أعد كل شيء لخلق انطباع يشير إلى أن المؤتمر لم يكن حواراً بل نوعاً من المواجهة بين جميع دول أمريكا اللاتينية من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى. في الجلسة الافتتاحية، رافق اثنان من وزراء خارجية أمريكا اللاتينية الرئيس ايشفيريا إلى القاعة. وبعد إعلان إيشفيريا افتتاح أعمال المؤتمر، عرض وزير خارجية كولومبيا النتائج المستخلصة من اجتماع بوغوتا، ولم تكن النبرة الاسترضائية فيها قادرة على التعميم على حقيقة أنها تمثل سلسلة من المطالب - الأحادية الجانب - من الولايات المتحدة.

أجبت من خلال التأكيد على مفهوم الجماعة المشتركة في منطقة النصف الغربي من العالم (كما فعلت قبلاً في بنما) :

في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أعلنت الولايات المتحدة ما لا يجب على الدول خارج هذا النصف الغربي من العالم أن تفعله ضمن حدوده. وفي الثلاثينيات تعهدنا بما لن تفعله الولايات المتحدة.

.. مهمتنا الجوهرية في هذا اللقاء - التي تفوق أهميتها حتى تفاصيل جدول أعمالنا - هي تحديد اتجاه مشترك ووضع هدف جديد لجهودنا. لذلك دعونا نتجنب الاستعلاء والمجابهة. وإذا لم يكن من المفروض أن توفر الولايات المتحدة كل الأجوبة، فلا يجب أيضاً أن يطلب منها حمل جميع المسؤوليات. دعونا نتوصل جميعاً إلى التزام جديد بالمجموعة الأمريكية المشتركة⁽⁷⁾.

ثم قدمت برنامج الولايات المتحدة، الذي انبثق من الجدل شبه الفلسفي داخل حكومتنا. كنت قد اقترحت «الحوار الجديد» لإقامة علاقة جديدة داخل النصف الغربي من العالم. على المستوى المفهومي/ النظري، كان الباعث دفاعياً وبناءً في أن معاً فهو دفاعي لأننا كنا نسعى لمنع إقامة تحالف بين منتجي السلع يكون هدفه رفع أسعارها؛ وهو بناء بمعنى أن العلاقة الخاصة مصممة لإيجاد بديل لسياسة المواجهة التي تستحثها منتديات ومحافل العالم الثالث. وفي اجتماع لمسؤولي الخارجية والخزانة العاملين على تطوير برنامج لمؤتمر ثلاثيلو، أوجزت الاستراتيجية المقترحة:

ما أخشاه هو أن تميل دول أمريكا اللاتينية بشكل متزايد نحو دول عدم الانحياز. ويمكن لذلك أن يكون له دلالة سياسية عميقة.. أريد أن أعطي دول أمريكا اللاتينية شعوراً بأن لها علاقة خاصة معنا.. أريد أن أقول شيئاً في المكسيك يظهر اهتمامنا الخاص بأمريكا اللاتينية.

لم يجد مكتب أمريكا اللاتينية في وزارة الخارجية ولا وزارة الخزانة هذه المقاربة ملزمة.

وعلى عكس مكتب شؤون أفريقية في وزارة الخارجية، الذي لم يبدأ العمل إلا مع انحسار المد الاستعماري الأوروبي، فإن مكتب الشؤون الأمريكية يمتلك تراثاً طويلاً وسياسة متساوقة. وهو يضم كادراً من الموظفين البارزين والمؤهلين الذين كانوا ورثة «الطريقة الأبوية» التي تأخذ عبرها الولايات المتحدة دوراً فاعلاً في تشكيل حكومات أمريكا اللاتينية. وثبت أن من الصعب تغيير العادات المتأصلة، حتى لو تم التشديد على التشاور

بدلاً من ذلك، كما كانت الحال مع سياسة حسن الجوار. كان مكتب أمريكا اللاتينية على استعداد لإعلام دول أمريكا اللاتينية بنيتنا من حيث المبدأ، لكن ليس إلى حد تقييد حرية حركتنا. وعارض المكتب الاقتصادي، إضافة إلى كادر تخطيط السياسة، انتقاء أي منطقة لمراعاتها بشكل خاص.

القضية الرئيسية كانت السياسة الأمريكية في المحافل الدولية التي جعلتها أزمة الطاقة والعالم الجديد البازغ أمراً لا مفر منه. فهل كان من الأفضل تنظيم الدعم والتأييد في كل قضية على حدة، أم أن من الأكثر حكمة السعي لتنظيم تجمع خاص؟ كان الجواب يعتمد في جزء منه على المفهوم المدرك للنظام العالمي الجديد. فوزارة الخزانة، ممثلة في هذه القضايا بمعاون الوزير بول فولكر - الذي انتقل فيما بعد ليعمل في وظيفة عامة أكثر تميزاً حين ترأس مجلس الاحتياطي الفيدرالي - فضلت القيام بترتيبات دولية متعددة الأطراف. هذه المقاربة تتعامل مع الدول باعتبارها وحدات اقتصادية، لا كيانات سياسية، وتتوقع أن يعمل توازن المصالح الاقتصادية بشكل آلي إلى حد ما على تناغم وانسجام المصالح السياسية. وكانت التجمعات الإقليمية أمراً لا مفر منه - برأيي - وأنا كنا نخاطر بالتعرض للعزلة:

أعلم بأن سياسة بناء كتل تتناقض مع ما كنا نفعله حتى الآن. فالأوروبيون يشكلون كتلات. ولديهم علاقات خاصة مع العديد من الدول. طلبنا تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بمصالحنا التجارية، لكن ذلك مجرد فعل وقائي دفاعي. نحن الدول المتعددة الوحيدة الباقية، وهذا من مصلحة الدول التي تشكل كتلات.

كان فولكر مصيباً حين أشار إلى أن «المزيد من التركيز على الجوهر أمر لا يأتي بسهولة. فقد بقينا على هذا الوضع طيلة سنين عديدة، ومن الصعب تطوير مقترحات جوهرية ملموسة ومتعينة». ومع ذلك، واستجابة للضغط التي مارسها، جرى تجميع سلسلة من المقترحات المحددة ضمن أربعة مجالات: السياسة التجارية، الطاقة، طرائق حل النزاعات حول الاستثمار، مسعى لتعريف مبادئ الاعتماد المتبادل. ما تم تحقيقه يفوق ما يمكن أن ينتج عن الإجراءات العادية وفي غياب موعد نهائي لاجتماع وزراء الخارجية، حتى وإن كان لا يمثل الاختراق المفهومي الذي كنت ألتسمه.

بعد أن دعا إيشفيريا أعضاء الوفود إلى حفل غداء في مقر إقامته الرسمي في قلعة شابلتيك، على أنغام الموسيقى المكسيكية التقليدية (مرياتشي)، اجتمع وزراء الخارجية حول مائدة مربعة الشكل في وزارة الخارجية. أما جدول الأعمال فكان عبارة عن سلسلة من الأسئلة التي طرحها زملائي وزراء الخارجية حول معنى خطابي.

لا يمكن القول إن ردة فعل زملائي وزراء خارجية دول أمريكا اللاتينية كانت متحمسة. فقد أبدوا تعاطفهم مع معظم المقترحات الواقعية العملية، وإن تردد بعضهم أمام فكرة إيجاد آلية قادرة على حل النزاعات والخلافات حول الاستثمار، باعتبارها تحمل إمكانية التدخل في شؤونهم الداخلية. وأقلقهم مفهوم «الجماعة»: فقد سأل وزير خارجية فنزويلا عما إذا كان المفهوم اقتراحاً لمؤسسة جديدة أم أنه كلمة جديدة لترتيبات قائمة؟ فمن الواضح أنهم خافوا من أن تكون الولايات المتحدة قد وجدت صيغة جديدة لمطامح الهيمنة التقليدية. وعارضوا استحضاري للحاجة إلى العلاقة التبادلية.

لربما بالغت في استخدام الأسلوب الفخم الطنان لوصف ما هو في الواقع نظاماً تشاورياً أوثق بين دول النصف الغربي من العالم، خصوصاً بالنسبة لمنتديات دولية تركز على مواضيع مثل التجارة والطاقة. لكنني ألححت بإصرار على مفهوم التبادلية:

طيلة المدة التي ارتبطت فيها بالحكومة، كان أصدقائي من أمريكا اللاتينية يجأرون بالشكوى من الإهمال الذي تعرضوا له من قبل الولايات المتحدة، ومنذ أن دخلت الحكومة، أبلغني هؤلاء أن على الولايات المتحدة بعض الواجبات والالتزامات الخاصة تجاه أمريكا اللاتينية.. لكن لا يمكن للطرفين الزعم بوجود اهتمامات خاصة بدون علاقة خاصة..

.. حين نتحدث عن التبادلية في وفد الولايات المتحدة، فإننا لا نعني بها أننا يجب أن نحصل على تعويض متكافئ مقابل كل شيء نفعله. فهي تعني إيماننا بأن العلاقة السليمة تتطلب بعض الالتزام من الطرف الآخر. أعتقد أن ذلك هو الأساس لعلاقة سليمة محترمة.

في صبيحة اليوم التالي، قدم زملائي من وزراء الخارجية جوابهم الذي اقترحوا نشره، في حالة قبوله، باعتباره بياناً رسمياً. لم يحدد الجواب علاقة جديدة تعرّف بدقة القاسم المشترك الأصغر؛ بل كان في الواقع عبارة عن «لائحة الرغبات» التقليدية لدول أمريكا اللاتينية، المؤلفة من سلسلة من المطالب - الأحادية الجانب - لإدخال تعديلات على سياسات الولايات المتحدة.

لكن ردة فعلي لم تكن تقليدية على الإطلاق. فقد اتخذت الخطوة غير المسبوقة برفض حتى مناقشة المسودة. وألححت بإصرار على التوصل إلى اتفاق يعكس نوعاً من التضامن بين دول النصف الغربي من العالم، أو بيان بسيط يشير إلى أننا التقينا وسوف نتابع الحوار في واشنطن في نيسان/أبريل. وتبين أن «الحوار الجديد» يتهدهد طريق مسدود في أول اجتماع يعقد من أجله.

قدم وزير خارجية البرازيل، ماريو غيبسون باربوسا، المساعدة لحل الأزمة المأزقية التي لاحت في الأفق. إذ لم يكن يرى، بوصفه ممثل للبرازيل التي تعتبر نفسها قوة عظمى في مرحلة التشكل، فائدة كبيرة في إضعاف نفوذ سياسة بلاده الخارجية عبر تقديم سلسلة من المقترحات والعروض الضيقة الأفق. وسوف يشارك في «الحوار الجديد»، لكن هدفه الرئيسي هو تجنب الإعلانات والبيانات الفخمة الطنانة إضافة إلى تفادي المواجهة مع الولايات المتحدة. وفي وقت مبكر من الجلسة، رد غيبسون باربوسا على إحدى ملاحظاتي بالإشارة إلى أن الدول العربية المنتجة للنفط لا تحترم سوى القوة، وذلك من خلال عبارة تثير الشكوك: «أجل، خصوصاً القوة».

عرض وزير الخارجية البرازيلي اقتراحاً حكيماً. فقد قال إن اعتراضاتي على مسودة البيان نتجت عن حقيقة كونه قد كتب بالإسبانية - وهي لغة بطولية تناسب المجابهة أكثر من الإجماع. واقترح على أعضاء المؤتمر الذين يتحدثون الإنكليزية أن يحاولوا صياغة مسودة مقابلة، وأن أشكل أنا ووزير خارجية غويانا «سوني» رامفال لجنة صياغة.

كان عرضاً غريباً. فغويانا كانت على الدوام في صف الراديكاليين في مندييات العالم الثالث. وعلى شاكلة كل الدول التي كانت من الممتلكات الأوروبية في منطقة الكاريبي، لم تكن غويانا جزءاً من النظام الأمريكي التاريخي، وليست حتى عضواً في منظمة الدول الأمريكية وفي الواقع، كان هذا أول اجتماع لوزراء خارجية دول النصف الغربي من العالم يدعى إليه رامفال. من ناحية أخرى، هنالك نزاعات حدودية بين غويانا وفنزويلا، وسيكون للموقف الودي للولايات المتحدة فائدة كبيرة في هذا السياق. والأهم من كل شيء، أن رامفال، الذي تضلع من الإنكليزية إلى حد يثير الإعجاب، وتساوى سحر شخصيته مع بلاغته وفصاحته، قد شعر بمتعة عظيمة في ممارسة دوره المحوري. في النهاية، استطلعنا معاً صياغة مسودة أكثر انسجاماً مع المقاصد الأصلية لـ «الحوار الجديد». أظف موعد الجلسة الختامية، ونحن - أنا ورامفال - ما نزال في خضم عملية الصياغة. دعيت نفس المجموعة المربعة التي احتشدت في الجلسة الافتتاحية؛ وتم حجز موعد في الأقمار الصناعية. ضيوفنا المكسيكيون والزملاء من باقي دول أمريكا اللاتينية لم يسمحوا أن تقف مسألة غياب البيان الختامي حجر عثرة في طريق الاحتفال المهيّب الرزين بمضمونه الذي لم يعرف بعد. وزارة الخارجية الفنزويلية احتفت بنتائج المؤتمر بلغة بليغة ناقضت ملاحظات غيبسون باربوسا التي أشار فيها إلى أن الإسبانية ليست لغة استرضاء ومصالحة.

بعد ذلك التقى جميع وزراء الخارجية لدمج المسودات المتنوعة في وثيقة نهائية تستحق الخطب التي أهاالت المديح عليها. لويجي اينودي، من كادر تخطيط السياسي، دعا النتيجة النهائية «برنامجاً أمريكياً ومبادئ بيروفية موضوعة في إطار مكسيكي». البيان الختامي بدل عبارة «جماعة دول نصف العالم الغربي» إلى «التضامن الأمريكي البيني»، لكنه عكس على وجه العموم فلسفة مقاربتنا:

عقد المؤتمر في جوودي، متحرراً من المواقف المتصلبة القديمة التي كثيراً ما عرقلت الحوار بيننا في المنتديات والمحافل التقليدية. التقى المشاركون كأنداد متساوين، مدركين أن السياسة التي تنطلق من هنا سيكون لها دلالة تاريخية عميقة. ولكن من أجل ذلك يجب الإقرار بأننا أمام لحظة حاسمة وينبغي أن نستعد لتكريس أنفسنا لآفاق جديدة من الفهم والتعاون.

لقد وافق وزراء الخارجية.. على أن الاعتماد المتبادل قد أصبح حاجة أساسية ومطلباً معنوياً ومادياً، وأن الروح الناشطة الجديدة من التضامن الأمريكي المتبادل غدت لذلك أمراً جوهرياً⁽⁸⁾.

صادق البيان الختامي على معظم نقاط خطتنا، رغم أن بعضها أخذ شكل توصيات غير ملزمة قدمت من أجل الدراسة؛ كما أشاد بمختلف البرامج والخطط لإيجاد مفهوم للأمن الاقتصادي العالمي. أما قضية العقوبات المفروضة على كوبا، التي كانت ستثير خلافات حادة، فقد أبعدت عن جدول الأعمال ولم يأتِ البيان الختامي على ذكر لها. ما كان لأي من هذه النتائج أن تتحقق لولا التعاون الذي أظهرته مجموعة الدول الراديكالية وخصوصاً بلد وزير الخارجية المضيف، إميليوراباسا - وكان بمثابة مكسب إضافي للموقف التصالحي الذي اتخذناه تجاه المشكلات الثنائية، بما فيها قضية ملوحة مياه كلورادو.

زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، مانسفيلد، أورد ما يلي في تقريره لزملائه:

روح الجماعة انطلقت في المؤتمر، وكانت - برأيي - حقيقية وجوهرية، وإن لم تكن بالضرورة شمولية. من وجهة نظر الولايات المتحدة، خدم المؤتمر غاية ذات فائدة كبيرة تمثلت في كبح مشاعر متنامية من الكراهية لجوانب عديدة من سياسات وممارسات هذه الأمة. أما ديمومة الروح الجديدة فهي، بالطبع، مسألة أخرى.

نهاية الحوار الجديد

بعد أقل من شهرين (17-18 نيسان/أبريل)، جرت متابعة «الحوار الجديد» في واشنطن، حيث عقد مؤتمر لوزراء الخارجية وافقوا فيه على إنشاء مجموعات عمل حول الاستثمار ونقل التقنية. دعا نيكسون وزراء الخارجية إلى مأدبة غداء في البيت الأبيض، وألقى فيهم خطاباً صادق فيه بقوة على البرنامج والمفاهيم التي عرضتها في تلاتيلوكو.

لكن لم ننجح في تجنب مناقشة قضية كوبا، كما فعلنا في تلاتيلوكو. إذ لم تُخف أغلبية كبيرة من الدول الأمريكية اللاتينية مشاعر عدم الارتياح من الحظر الواسع النطاق المفروض من قبل منظمة الدول الأمريكية على التجارة مع الجزيرة، وخصوصاً معارضتها لحظر التجارة مع كوبا من قبل الشركات الأمريكية المتمركزة في دول أمريكا اللاتينية وكندا. استطلعنا تفادياً إجراء تصويت رسمي، لكن بدا واضحاً أن سياسة منظمة الدول الأمريكية القاضية بفرض عقوبات جماعية ضد كوبا لن تتمكن من البقاء في الاجتماعات المقبلة المتعددة الأطراف (لا في اجتماعات المنظمة ولا «الحوار الجديد»)، وأن الأغلبية الساحقة من الوفود (حتى وإن لم تبلغ نسبة الثلثين المطلوبة في ميثاق منظمة الدولة الأمريكية) أرادت أن تكون كل دولة حرة في وضع سياسة العقوبات الخاصة بها. وتبدت قوة المشاعر في أمريكا اللاتينية حين أعلن وزير خارجية الأرجنتين ألبرتو فيجنيس، بوصفه مضيف الاجتماع التالي، أنه سيدعو كوبا لجلسة الحوار الجديد القادمة، التي تقرر أن تعقد في بيونس آيرس في آذار/مارس 1975. حذرته من أننا لن نحضر إذا أصبح الحوار الجديد منتدى للضغط من أجل كوبا وأنها سنسحب إذا أثرت المسألة في بيونس آيرس.

ومن أجل منع منظمة الدول الأمريكية من تجاهل العقوبات بكل بساطة، وافقنا على عقد اجتماع خاص لدول المنظمة لمناقشة مسألة ترك الحرية لكل دولة لاتباع ما تقتضيه مصالحها. لكننا أوضحنا بكل جلاء أنه حتى لورفعت العقوبات التي فرضتها المنظمة، فإن الولايات المتحدة سوف تتمسك بالعقوبات المفروضة من قبلها إلى أن يحدث تغيير جوهري في سياسة كوبا الداعمة للتخريب في العالم، وفي ارتباطاتها العسكرية مع الاتحاد السوفيتي. وفي الاجتماع الخاص لمنظمة الدول الأمريكية الذي عقد في كيتو (عاصمة الإكوادور) في تشرين الثاني/نوفمبر 1974، فشل اقتراح رفع العقوبات في الحصول على أغلبية الثلثين الضرورية. وبعد ذلك حملتنا العديد من دول أمريكا اللاتينية مسؤولية عدم حل مشكلتها عبر الضغط على الدول الأخرى لإنهاء العقوبات التي نوبنا الاستمرار فيها.

أدى ذلك إلى بقاء المسألة الكوبية على جدول أعمال اللقاءات بين الدول الأمريكية، واستمرت في امتصاص الكثير من الطاقة الدبلوماسية. أخيراً، وفي اجتماع منظمة الدول الأمريكية التالي الذي عقد في أيار/مايو 1975، دعت الوفود إلى جلسة خاصة لمناقشة إجراء تغييرات على ميثاق المنظمة.

أحد التغييرات المقترحة طلب السماح بإنهاء عقوبات المنظمة - ليست بالضرورة تلك المفروضة على كوبا - بواسطة أغلبية الأصوات. وإذا ما تم تبني هذه الفقرة، التي لم تذكر كوبا بالاسم، بأغلبية ثلثي الأصوات، فسترفع العقوبات عن كوبا بأغلبية الأصوات. وهو أمر متاح كما بدا واضحاً. هذا الإجراء ألغى أخيراً مسألة العقوبات المفروضة على كوبا من على جدول أعمال الاجتماعات بين الدول الأمريكية (انظر الفصل 25). لكن بحلول ذلك الوقت، تامت لدي الشكوك حول ما إذا كانت المنتديات والمحافل المتعددة الأطراف هي أفضل مكان لإقامة علاقة خاصة بين دول النصف الغربي من العالم.

كادر تخطيط السياسة التابع لوزارة الخارجية، برئاسة وينستون لورد، قدم عدداً من المذكرات المفيدة حول الموضوع. فقد شدد لويجي اينودي على البواعث المتناقضة التي مازالت تقسم دول أمريكا اللاتينية. إذ إن دولاً مثل المكسيك والبيرو والأرجنتين، تبنت الحوار الجديد كونه منتدى لتسهيل عملية إعادة دمج كوبا في المشاورات والمناقشات بين دول المنطقة. في حين كانت البرازيل، التي اعتبرت علاقاتها الأساسية مع دول نصف العالم الغربي هي التي تجمعها مع الولايات المتحدة، تسيء الظن بأية علاقات وروابط قد تقيد حريتها في الفعل والحركة. أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية الأصغر حجماً، فقد فضلت نظام المنظمة السائد باعتباره حماية لها ضد جيرانها الأكبر حجماً وضد الولايات المتحدة في آن معاً. تقرير لوزارة الخارجية ذكر هذه الحالة بأسلوب محكم بليغ:

الحقيقة السياسية المهيمنة هي أن الولايات المتحدة تبقى الدولة الوحيدة في نصف العالم الغربي القادرة على استحضار الوحدة الإقليمية ضد ذاتها.

عند هذه المرحلة، وفرت علينا التصرفات المدفوعة بالسياسة الأمريكية الداخلية، الارتباك الناتج عن العمل تبعاً لشكوكنا المتنامية. سلسلة التحقيقات حول ضريبة الواردات التي بدأتها وزارة الخزانة، حسب القانون، أضعفت التأثير الإيجابي لتعهداتنا بتجنب فرض قيود تجارية جديدة. وأغضبت البرازيل بشكل خاص القيود المفروضة على واردات الأحذية لأنها اعتبرت (وهي محقة في ذلك) أن تصرفنا يناقض الوعد الذي قطعته أمام غيبسون باربوسا بأن الولايات المتحدة سوف تنأى عن اتخاذ أية خطوة انتقامية حتى تستلم الحكومة الجديدة برئاسة الجنرال أرنستو غيزيل مقاليد السلطة. وزير الخزانة جورج شولتز - في واحدة من الحالات النادرة التي اختلفنا فيها - اتخذ الموقف الذي يؤكد على أن المصلحة الأوسع للسلطة التنفيذية في التشريع التجاري تتطلب تطبيقاً دقيقاً للقانون المعمول به. وهذا لم يفسر السبب الذي جعل وكالاتنا الاقتصادية لا ترسل إشعاراً مسبقاً (أو أي إشعار على الإطلاق) إلى الحكومات المعنية.

مشاعر الضيق والقلق التي أصابت كل دولة على حدة، اجتاحت نصف العالم الغربي برمته، حين صوت الكونغرس (تبعاً لقانون التجارة لعام 1974) لصالح استثناء أعضاء «أوبك» كافة من نظام التفضيلات التجارية (بغض النظر عما إذا شاركت في الحظر النفطي أم لا)؛ إضافة إلى أعضاء أي كتل (كارتل) شبيه يحتكر الموارد الحيوية أو يرفع الأسعار إلى مستويات غير معقولة؛ والدول التي تستولي على ممتلكات مواطني الولايات المتحدة دون تعويض كافٍ.

في حين أن التشريع التجاري منح الهيئة التنفيذية سلطة التفاوض من أجل إزالة المزيد من الحواجز التجارية والعمل باتجاه تحسين نظام التجارة العالمي، إلا أن دول النصف الغربي من العالم تلقت فقراته الانتقامية بوصفها ردة على التجارة الحرة، أي على أهم التزام اقتصادي للولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية. كما بعث من جديد الحساسيات المتأصلة منذ زمن بعيد تجاه «التدخل»، وهي حساسيات ضاعفها الكشف المستمر عن أنشطة وكالة المخابرات المركزية السابقة في أمريكا اللاتينية. فالتجارة التي زعم أنها محور اهتمام المبادرة الأمريكية في المنطقة، أصبحت عقبتها الكبرى (نفس قانون التجارة الذي وتّر بصورة حادة علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتي؛ ولم يحدث كثيراً من قبل أن شرّع الكونغرس لأزميتين متزامنتين في علاقيتين رئيسيتين تجمع الولايات المتحدة مع منطقتين من العالم).

احتجاج دول أمريكا اللاتينية العنيف، الذي توقعنا أن يكون حاداً منذ البداية، تفاقم وتعاظمت قوته طيلة الأشهر المبكرة من عام 1975. فقد كانت فنزويلا والبيرو، العضوتان في «أوبك»، أكثر دول المنطقة صراحة في التعبير عن هذا الاحتجاج. فالرئيس الفنزويلي بيريز دعا القانون «عدواناً»، عملاً من أعمال «الاعتداء الاقتصادي والضغط السياسي»، واعتبره انتهاكاً للمبادئ الأساسية لميثاق منظمة الدول الأمريكية. والإكوادور هددت بمقاطعة اجتماع وزراء الخارجية المقرر عقده في آذار/ مارس في بيونس آيرس. حاكم البيرو العسكري ذو الميول اليسارية، الجنرال خوان فيلاسكو ألفارادو، اقترح إقصاء الولايات المتحدة عن «الحوار الجديد» لإظهار عدم الموافقة على القانون كما اتهم - ظلماً - وكالة المخابرات المركزية بالتورط في أعمال الشغب الداخلية التي اندلعت احتجاجاً على سياساته. أما البرازيل فقد هددت بإجراءات عقابية رداً على الجوانب الحمائية للقانون، خصوصاً بالنسبة للأحذية. وانتقدت المكسيك وبما القانون انتقاداً حاداً أيضاً. فدعت فنزويلا والإكوادور لعقد اجتماع خاص للمجلس الدائم لمنظمة الدول

الأمريكية لمناقشة القانون التجاري الذي أصدرته الولايات المتحدة. ومما يثير السخرية أن قانون التجارة استطاع أن يوحد أمريكا اللاتينية بصورة أوثق من «الحوار الجديد». تأسست دول أمريكا اللاتينية عن غضبها عبر عملية تصويت في المجلس الدائم التابع للمنظمة (تغيبت عنها الولايات المتحدة)، أجمعت فيها، بأغلبية عشرين صوتاً دون مقابل، على تسمية قانون التجارة بـ «المتحيز والإكراهي»، وبأنه «مناقض للشرط الجوهري لمنظمة الدول الأمريكية». وفي ذات الوقت تقريباً، أعلنت فنزويلا والإكوادور أنهما ستقاطعان اجتماع وزراء الخارجية لمناقشة «الحوار الجديد» في بيونس آيرس. وأعلن رئيس المكسيك - من هافانا - أن وزير خارجيته لن يحضر أيضاً، بسبب استبعاد كوبا. بينما أوضحت تشيلي بكل جلاء أنها لن تحضر إذا دعت كوبا.

نتيجة حالة الفوضى والتشوش هذه، أعلنت الحكومة الأرجنتينية في نهاية كانون الثاني/يناير 1975 عن إلغاء المؤتمر، ومن أجل الحصول على بعض الفائدة السياسية من اليساريين على الأقل، زعمت أن الإلغاء كان احتجاجاً على قانون التجارة. وللتأكيد على هذا المعنى، أعلنت الأرجنتين أن بالإمكان استئناف الحوار حالما تلغي الولايات المتحدة فقرات القانون المتحيزة التي تنزل الضرر بمصالح ووحدة دول أمريكا اللاتينية.

طيلة سنة كاملة، ظلت سياسة أمريكا اللاتينية بؤرة التركيز الرئيسية لذلك الجزء من سياستنا الخارجية الذي لا تدفعه الأزمات المباشرة. التقيت بزملائي وزراء دول نصف العالم الغربي خمس مرات - بصورة جماعية - إضافة إلى العديد من المناقشات الفردية التي أجريتها معهم. وفي آذار/مارس 1974، ترأست السيدة نيكسون الوفد الأمريكي المشارك في مراسم تنصيب الرئيس كارلوس أندريس بيريز في فنزويلا، والرئيس أرنستو غيزيل في البرازيل. وزير الخزانة، جورج شولتز، زار البلدين إضافة إلى تشيلي، للتشاور حول عدد من المبادرات الاقتصادية والتجارية. السفير وليام إبيرل، الممثل التجاري للولايات المتحدة، سافر إلى إحدى عشرة دولة في أمريكا اللاتينية للوفاء بالتزامنا باستطلاع آراء هذه الدول حول مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف (مفاوضات دولية أدت إلى ما سمي بجولة الأورغواي لتحرير التجارة).

ومع ذلك، وبعد كل هذه المبادرات من جانب الولايات المتحدة، فإن الموقف الموحد الوحيد الذي اتخذته جيراننا في نصف العالم الغربي تمثل في معارضة قانون التجارة، والتضامن مع بنما في ضغطها من أجل حل مسألة القناة.

وفي نهاية المطاف، أوجز مساعد وزير الخارجية وليام روجز ما حدث:

أنتم تستحثوننا على البحث عما هو أكثر - شيء يتجاوز استجابة متعينة وملموسة من قبل الولايات المتحدة تجاه مقترحات دول أمريكا اللاتينية، شيء يوحد النصف الغربي من العالم من أجل هدف جديد ومشترك. بذلنا قصارى جهدنا. لكننا لم نجد اقتراحاً عملياً من هذا النوع يمكننا أن نقول بصدق لكم إنه ناضج لتقديمه إلى دول النصف الغربي من العالم، وإن هذه الدول مستعدة لسماعه من الولايات المتحدة.

يبدو الآن واضحاً أن بحثنا عن أرضية مشتركة وجدول أعمال يمكن لدول أمريكا اللاتينية والكاريبية تبنيه - جدول أعمال يتجاوز الممارسات والخطابات البلاغية والتحديات الموجهة لسياستنا - كان أمراً سابقاً لأوانه. ونظراً لأن العديد من اقتصادات أمريكا اللاتينية كانت دولتية، ومعظم حكوماتها استبدادية، والأحزاب الماركسية نافذة التأثير في سياسات دولها الرئيسية، فإن مفهوم الجماعة المشتركة في النصف الغربي من العالم كان من المستحيل تطبيقه. توجب على التعهد الجماعي بالدفاع عن الديمقراطية في أرجاء المنطقة كافة، إضافة إلى الاتفاق على إيجاد منطقة تجارة حرة لنصف العالم الغربي بحلول عام 2005، انتظار عاملين اثنين: حتى تتمكن منظمة الدول الأمريكية من بناء برنامج جديد للأمن الجماعي خلال ولاية بوش، وأن تعقد قمة ميامي مع الزعماء الإقليميين في كانون الأول / ديسمبر 1994، خلال ولاية كلينتون. لقد بشر «الحوار الجديد» بفكرة لم يَأْزَفْ أوانها بعد.



البرازيل وتشيلي، ووحدة النصف

الغربي من العالم

خلال العامين الأخيرين من عهد الرئيس فورد، اتسعت الهوة الفاصلة بين الشكل الظاهري والواقع الحقيقي للعلاقات في النصف الغربي للعالم، بصورة غير عادية. فالحوار العلني كان طافحاً بالاتهامات المتبادلة: من جانب أمريكا اللاتينية ضد قانون التجارة لعام 1974، واقتضاح أنشطة وكالة المخابرات المركزية في أمريكا اللاتينية، وقائمة مظالم وشكاوى كل دولة من الولايات المتحدة؛ ومن جانبنا، كان هناك الشعور بعدم الارتياح لانضمام فنزويلا والإكوادور لمنظمة «أوبك»، وبالاستياء والغضب من تصويت دول أمريكا اللاتينية لصالح قرار اعتبار «الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية» الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975.

وفي ذات الوقت، كانت المناقشات الرسمية الدائرة فعلاً بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، أكثر دفئاً وأهمية وجوهرية من أية مناقشات أجريناها مع الدول النامية - بل حتى العديد من حلفائنا ففي الناتو. في الأول من نيسان/ أبريل 1976، ذكرت هذه المفارقة الشاذة أمام مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ بعد رحلتي عبر أمريكا اللاتينية:

«دول أمريكا اللاتينية» تال مكافأته على الصعيد الداخلي من اتخاذ مواقف مضادة للولايات المتحدة. ومع ذلك، لا أحصل على الدفء والعاطفة والود في مكان آخر - بما في ذلك أوروبا. وتلك مفارقة. إذ لا يمكننا القيام بما نريد، لكننا نكون جماعة مشتركة، وهذا أمر مثير. فدول الكاريبي أتت إلى اجتماعات منظمة الدول الأمريكية وتصرفت وكأنها غريبة، لكننا مع دول أمريكا اللاتينية.. نشعر بأننا عائلة واحدة - حتى في البيرو (التي كانت آنئذ تحت حكم طغمة عسكرية راديكالية).

خلال رئاسة فورد، كرست وقتاً كبيراً وجهداً هائلاً للنصف الغربي من العالم، بالرغم من أن دول أمريكا اللاتينية - بلغة التحديات المباشرة التي واجهتنا - لم تكن ذات فائدة كبيرة. فبين الحين والآخر كانت تشارك في مؤتمرات دولية تعقد بين الدول الصناعية

والنامية حول ما سمي بالنظام الاقتصادي الجديد. لكن دورها نادراً ما كان حاسماً لأنها لم تكن من اللاعبين الأساسيين - بغض النظر عن الخطابات البلاغية الطنانة - بين دول عدم الانحياز. لقد أظهر «الحوار الجديد» استحالة بلوغ مفهوم واحد وشامل للعلاقات بين دول النصف الغربي من العالم. ومع ذلك، وحين كنا نتأمل ونفكر بالدور بعيد الأمد للولايات المتحدة في العالم، كانت العلاقات مع النصف الغربي تتخذ معنى دلياً مختلفاً. انتقدت مراراً تطبيق «الولسنية» من أجل الأغراض والأهداف كافة في ممارسة السياسة الخارجية، وأكدت على الحاجة لرأي متساوق حول المصلحة الوطنية والاعتراف بأهمية توازن القوة. في الوقت ذاته، كان من الخطأ التعامل مع «الولسنية» باعتبارها خصوصية مزاجية لقلّة قليلة من المفكرين والمتقنين الأمريكيين. فهي بدلا من ذلك تعبير فطري عن مجتمع تأسس على / وتشكل بواسطة المهاجرين الذين آمنوا بمبادئ شمولية للحرية والعدالة، من أجل تمييز مجتمعهم عن قيم وممارسات العالم القديم. ولا يمكن لنظام عالمي مؤسس كلياً على المصلحة القومية الذاتية أن يبقى ويتعزز بواسطة شعب يعتبر بلده «مدينة تتلأأ على التل»، وتشخص إليها الأبصار.

في أجزاء عديدة من العالم، لم يكن لدينا أي خيار سوى اتباع ديبلوماسية «العالم القديم»، بكل ما فيها من حسابات دقيقة للشواب والعقاب. لكن في علاقاتنا مع أوروبا الغربية والنصف الغربي من العالم، كانت نسخة معقدة ومتطورة من المثالية «الولسونية» هي أفضل ما يدعم العلاقة الدائمة من عدة نواح. ففي كلتا المنطقتين، كان من المستحيل تقريباً اندلاع حرب بين الدول الرئيسية. وحتى حين يختلف معنا هؤلاء الحلفاء أو الجيران، فإن الحل ينبثق عموماً من الإقناع والإجماع وليس من الحسابات التقليدية للحواجز المؤسسة على القوة العارية المجردة. الخط الفاصل بين المقاربتين ليس مطلقاً بالطبع، والقوة الساحقة للولايات المتحدة لا يمكن تجاهلها، لكن مع أوروبا الغربية والنصف الغربي من العالم تعتبر علاقاتنا أكثر اعتماداً على الإجماع والإقناع مقارنة بالمناطق الأخرى.

في أعقاب المأساة في الهند الصينية، سعينا - بتلف وقلق شديدين ربما - للعثور على تعبير رمزي لهذا الإجماع المعنوي مع أوروبا الغربية والنصف الغربي من العالم. ولأن محاولة التعامل مع كل من المنطقتين باعتبارهما كتلة واحدة كانت سابقة لأوانها كما تبين، فقد أخفقت مبادرات «سنة أوروبا» و«الحوار الجديد». وفي أعقاب ذلك، انتقلنا في أوروبا من المقاربة الشاملة إلى الجهد الهادف لبناء الثقة من خلال استراتيجية

مشتركة فيما يتعلق بالطاقة، ومؤتمرات القمة الاقتصادية السنوية. ولنفس السبب، وبعد الانقطاع في الحوار الجديد، تحركنا في النصف الغربي من العالم باتجاه بناء إجماع عبر الحوار الثنائي.

في النهاية، وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة للولايات المتحدة، لم ترفض أية دولة في أمريكا اللاتينية - فيما عدا كوبا - فكرة وجود نوع من العلاقة الخاصة بين دول العالم الغربي. من جانبنا، كنا على استعداد للقبول ببعض الالتزامات الاستثنائية إسهاماً منا في الشعور بالهدف المشترك.

المنتدى العالمي الذي كنا نلتقي فيه مع جيراننا في الجنوب هو ما دعي بالحوار بين الشمال والجنوب بين الأمم الصناعية والنامية، الذي ابتدأ في نيسان/أبريل 1975 في باريس. تحت أنظار مضيفينا الفرنسيين الطيبين، تقدمت دول الجنوب بسلسلة من المطالب الملحّة إلى دول الشمال، يمكن أن تغير أداء السوق العالمي لصالحها. كان هذا برنامجاً لتدخل الدولة على نطاق عالمي. فالأرضية البلاغية والنظرية وفرتها وثيقة الرئيس المكسيكي لويس إيشفيريا للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، في حين كان الوفد الفنزويلي يقف ببراعة في طليعة الدبلوماسية اليومية الناطقة باسمه.

صممنا على مقاومة المحاولة الهادفة لإعادة تنظيم السوق العالمي، ومع ذلك أردنا القيام بذلك باسم مفهوم بديل للتعاون الدولي. حاولنا ذلك من خلال الحوار الجديد الذي تطرقنا إليه في الفصل السابق وسعينا الآن إلى نفس الهدف على أساس كل دولة بمفردها. وارتأيت أنه إذا لم نفعل شيئاً سوى تحدي النظام الاقتصادي الجديد بشكل مباشر، فإننا في نهاية المطاف سنواجه جبهة موحدة تضم الدول النامية، التي لا بد أن تنضم إليها دول أمريكا اللاتينية، ثم العديد من الديمقراطيات الصناعية المتلهفة للتماس دعم الرأي العام الذي يميل نحو اليسار. وفي سبيل تجنب هذا الاحتمال، ضغطت من أجل جدول أعمال أمريكي للتعاون عبر عرض إنشاء هيئات ولجان ثنائية للتعاون العلمي والتقني والتجاري مع الدول النامية الرئيسة، وكما قلت للرئيس في الرابع والعشرين من أيار/مايو 1975، كانت استراتيجية تتمثل في «إبراز صورة الولايات المتحدة التقدمية.. لكنني أردت إبهامها.. لم أكن أريد أن أقبل بنظام اقتصادي جديد».

تصادمت هذه الاستراتيجية مع آراء صديقي العزيز بيل سايمون، وزير الخزانة، الذي كان مصمماً على التحصن والتخندق لخوض معركة دفاعية عنيدة. ونظراً لكوننا أصدقاء،

جرى حوارنا خلف الأبواب المغلقة في البيت الأبيض. قدم سايمون الحجة بكل حماسة ولهفة على أن الشعارات هي حقيقة واقعة فعلاً؛ وأراد استئصال فكرة النظام الاقتصادي الجديد من جذورها. ولأنه لم يكن متحمساً للجان الثنائية مع كل دولة على حدة، حاذر من خطابي حول التعاون. وأدى موقفه إلى عرض المسألة أمام الرئيس، الذي شرحت له بالتفصيل (1975/5/26) استراتيجيتي المقترحة على الخطوط التالية:

مهمتنا ستكون مناقشة القضايا المحددة وإحداث انقسام في الدول الأقل تقدماً. لا يمكننا القيام بذلك على أساس لاهوتي. فالدول الأقل تقدماً سوف تتوحد والدول المتقدمة سوف تنقسم - وسنكون أفضل حالاً حين نفعل ذلك على أساس واقعي مادي تجني منه بعض الدول الفائدة. يجب أن نبدو مستعدين لتقديم المساعدة بحيث لا نكون خارج العملية. ولا يجب أن نضعها في موقع يمكنها فيه أن تتوحد عبر الدفاع عن بعض الشعارات المبتذلة.

دافع سايمون بأسلوبه البليغ عن بديله المتمثل في تحويل المنتدى المتعدد الأطراف إلى مجابهة أيديولوجية: «هنالك الكثير من الدول التي تتطلع إلينا للدفاع عن النظام. ولسوف تقاجأ إذا لم ندافع عن النظام بقوة».

لم تكن القضية في ذهني تتعلق بالدفاع عن مبادئنا، بقدر ما هي اختيار ساحة المعركة. فمحاربة دول العالم النامية برمتها في نفس الوقت لا تتناسب لا مع قيمنا ولا مع الاستراتيجية الحكيمة. والأفضل، كما حاولت أن أبرهن، هو تقنين وتقنين القضايا التي تنشأ من المطالبة بنظام اقتصادي جديد بطريقة نغري فيها الدول النامية المعتدلة من خلال عملية تظهر لها أنها ستخاطر بخسارة مكاسب محتملة إذا انضمت إلى جبهة موحدة ضد الديمقراطية الصناعية.

في العاشر من أيار/ مايو 1975، عبرت عما كان يجول في فكري في حديث مع وزير خارجية فنزويلا راموس اسكوفار سالوم. مزجت تحذيراً صارماً من عواقب سياسة المواجهة مع عرض بالعمل بشكل تعاوني من خلال اللجان الثنائية الأمريكية - الفنزويلية:

في باريس «التي عقد فيها مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب»، كانت فنزويلا أكثر قرباً إلى الجزائر منها إلى الولايات المتحدة. وإذا كانت العلاقات بين الدول المتقدمة والنامية ستصبح مواجهة بين تكتلين، فإن حكم القوة سوف يسود عاجلاً أم آجلاً. وسيكون ذلك بمثابة كارثة للدول النامية. وليس ثمة منطق في افتراض أن الدول المتقدمة ستبقى مشلولة إلى الأبد... والفكرة التي خطرت لي هي أن علينا مناقشة الموضوعات العلمية،

والتكنولوجية، والسياسية بين الحين والآخر. ويمكن لذلك أن يتم من خلال لجنة مشتركة ثنائية كما هي الحال في الشرق الأوسط. الأمر الذي يسمح بمزيد من الاتصال الطبيعي وغير الرسمي. لا يمكننا أن نفعل هذا مع كل دولة، لكن فكرنا بأن من الممكن فعل ذلك مع فنزويلا، التي تحتل موقعا حاسما في أهميته بين الدول المتقدمة والعالم الثالث. وجد فورد، بطريقته الحسنة، حلاً لمسألة الاستراتيجية في الحوار بين الشمال والجنوب:

أؤمن إيمانا راسخاً بنظام المشاريع الحرة. فقد كنت أؤيده دائماً، ولا أرى سبباً موجباً للتغيير. من ناحية أخرى، أؤمن بشدة بالبراغماتية. أعتقد أحيانا بأن من المهم حل المشكلات بدلاً من الاهتمام باللغة الإنشائية.. ولربما يتوجب الاهتمام قليلاً بالكلمات لتحقيق ما هو ضروري لحل المشكلات. لا أعتقد أن بالإمكان التوصل إلى حل عملي عبر التثبث باللغة الإنشائية. لكننا كما يبدو واضحاً لن نتخلّى عن فلسفتنا.

وعلى العكس من الجدل الداخلي النمطي في واشنطن، الذي لا يصل إلى حل إلا في حالات نادرة (أو لا يصل إلى حل أبداً)، قبل سايمون نكسته البيروقراطية بروح رياضية، وأصبح شريكاً فاعلاً في السعي وراء استراتيجية مشتركة. فقد عملنا معاً على وضع مجموعة شاملة من المقترحات العملية الواقعية قبل الجلسة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المقررة في الأول من أيلول/ سبتمبر 1975 (انظر الفصل 22). إذ عرضنا تشكيل لجان منفصلة حول كل موضوع مع الدول الرئيسية، خصوصاً السعودية وإيران والبرازيل وفنزويلا، الأمر الذي مكّننا من تفصيل برامج تناسب حاجات الدول المحددة. كان العرض مفتوحاً، وطالما بقي شركاؤنا يستفيدون من هذه اللجان، كان من المستبعد الانجراف نحو المجابهة عموماً في النصف الغربي من العالم أو في المنتديات الدولية الأوسع^(*).

تزامن الانتقال من المقاربة المتعددة إلى الثنائية مع انتقال السلطة من إدارة نيكسون إلى فورد. اجتمع الرئيس الجديد مع سفراء دول أمريكا اللاتينية في واشنطن خلال اليوم الأول من استلامه المنصب، لكنه وجد نفسه طيلة الأشهر القليلة التالية مطوقاً بالأزمات التي أتينا على ذكرها في الفصول السابقة. عارض فورد ما يشمله قانون التجارة من عقوبات جماعية لا تميز بين دول أمريكا اللاتينية الأعضاء في «أوبك»، لكنه لم يرفض القانون كلياً لأنه يشمل إجراءات حيوية أخرى، مثل سلطة التفاوض التجاري بطريقة سريعة.

(*) في الدراسة الانتقالية التي أعدها وزارة الخارجية لإدارة الرئيس كارتر القادمة في أواخر عام 1976، أدرجت خمساً وثلاثين مبادرة قدمناها لتحقيق البرنامج الذي أوجز قبل انعقاد الجلسة الخاصة السابعة.

استخدمتُ الفترة الانتقالية لإحداث تغيير في رئاسة مكتب أمريكا اللاتينية في وزارة الخارجية. كان رئيسه، جاك كوبيش، موظفاً متميزاً في الخارجية أدى عمله بكفاءة وفاعلية بوصفه مساعداً لوزير الخارجية، لكن البديل الذي حل محله، وليام دي. روجرز، وهو محام مشهور في واشنطن يتمتع بذكاء حاد وبراعة حاذقة، جعل سياسة أمريكا اللاتينية شغله الشاغل^(*). كانت سياسة روجرز تميل إلى الليبرالية؛ فقد ترأس الوحدة الخاصة بأمريكا اللاتينية في حملة ماكجفرن للانتخابات الرئاسية عام 1972. وقد أثار انتباهي بروجرز عدد من المقالات الذكية والمليئة بالرؤى المتبصرة. اجتذبتني القدرة الكامنة في إسهاماته ورمزية الطبيعة غير الحزبية لسياسة النصف الغربي من العالم. وافق فوردي على توصياتي للأسباب ذاتها. واستحق روجرز. المسؤول الوحيد الذي ترأس مكتباً إقليمياً في وزارة الخارجية دون أن يكون موظفاً في الأصل في الخارجية — شكري وامتناني على ما أظهره من قيادة خلاقة باتجاه صياغة سياسة هادفة في نصف العالم الغربي. قد وجمعتنا الصداقة منذ ذلك الحين.

الزيارة الأولى لأمريكا اللاتينية:

فنزويلا، بيرو، كولومبيا، البرازيل

حالما انضم روجرز إلى وزارة الخارجية، خططنا لزيارة نقوم بها إلى أمريكا اللاتينية في شباط/فبراير 1975. صمم مسار الرحلة المقررة — إلى فنزويلا، والأرجنتين، وتشيلي، والبرازيل، والبيرو، وكولومبيا، وكوستاريكا — لمسرحية الانتقال إلى المقاربة الثنائية. في آخر لحظة، توجب تأجيل الزيارة لكي أتمكن من القيام «بالرحلات المكوكية الاستكشافية» للإبقاء على مفاوضات سيناء بين إسرائيل ومصر مستمرة (انظر الفصل 13). وحين أعدنا تحديد الموعد تدخل القدر مرة أخرى. فقد دفعني الانهيار في الهند الصينية للبقاء في واشنطن، كما أن المأزق الدبلوماسي في الشرق الأوسط أطال مدة إقامتي هناك. ففي تموز/يوليو، توجب حضوري مؤتمر الأمن الأوروبي؛ وفي آب/أغسطس، أبعدتني عن الزيارة مهمة اختتام المفاوضات في الشرق الأوسط؛ وبدءاً من أيلول/سبتمبر حالت بيني وبين الزيارة الأزمة الأنغولية، ومفاوضات «سالت»، والرحلة الرئاسية إلى الصين، والهند الصينية، والفلبين، ثم قمة رامبوليه. كل ذلك سبب تأجيل الموعد عدة مرات؛ وتأخرت الرحلة سنة كاملة، وحتى آنئذ توجب القيام بها على دفعتين. كانت هناك أسباب موجبة لكل تأجيل، لكن التأثير الأهم هو ما أثاره ذلك من أسئلة مشروعة حول الموقع الذي تحتله أمريكا اللاتينية على سلم أولوياتنا. في الحقيقة، كان الأهم والعاجل يحظيان بالأولوية على المهم والممكن تأجيله.

(*) لا يجب الخلط بينه وبين وليام بي. فروجرز الذي عمل وزيراً للعدل في إدارة ايزنهاور، ووزيراً للخارجية في عهد نيكسون قبل أن استلم

ومن أجل ردم الفجوة، التقت مراراً بوزراء خارجية دول أمريكا اللاتينية - خصوصاً فنزويلا والأرجنتين والمكسيك والبرازيل والبيرو. إضافة إلى إلقاء عدد من الخطب حول الموضوع.

زيارتي الأولى - باعتباري وزيراً للخارجية - إلى أمريكا اللاتينية شملت كراكاس (فنزويلا)؛ وليما (البيرو)؛ وبرازيليا (البرازيل)؛ وبوغوتا (كولومبيا)؛ وسان خوسيه (كوستاريكا). فمن منظور سياستنا على المدى البعيد، كانت البرازيل أهم محطة في رحلتي. ففي البرازيل، خططت لإقامة علاقة خاصة تكون بمثابة نموذج لتعامل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى في النصف الغربي من العالم. وفي حين أن البرازيل جزء من أمريكا اللاتينية، إلا أنها متميزة بلغتها البرتغالية عن جاراتها الناطقة بالإسبانية، علاوة على تاريخ أكثر سلاماً وارتقاء. كذلك فإن أبعاد البرازيل قارية، وتاريخها عالمي في جزء منه وذلك حين أصبحت مركزاً للإمبراطورية البرتغالية عندما احتل جيش نابليون البرتغال. ولذلك امتلكت البرازيل ثقة بالنفس لم تمتلكها باقي دول أمريكا الجنوبية - ربما باستثناء الأرجنتين التي لم تجد مشاعر الخلاء والزهو لديها صدى كبيراً لدى جيرانها حتى فترة قريبة. كما أن البرازيل لا تعاني من عقد كثيرة فيما يتصل بهيمنة الولايات المتحدة عليها ولم تختبر بشكل مباشر القوة الأمريكية.

كان لدى البرازيل الموارد، والسكان، والحجم الكبير لكي تكون واحدة من القوى الرئيسية في العالم. وبالرغم من أن تقدمها لتحتل هذه المكانة كان متقطعاً، إلا أن إدراكها لذات يعتمد في الحقيقة على كونها قوة عالمية - وهنالك أسباب وجيهة لذلك. الخدمة المدنية (أو الوظائف الحكومية) في البرازيل، خصوصاً وزارة الخارجية، على مستوى عالمي رفيع، وتتصف بالحنكة والمثابرة والبراعة والذكاء. والديبلوماسيون البرازيليون يسعون وراء أهدافهم بشكل عنيد ومصمم وساحر، ونادراً ما غاب عن ذهن محاورهم أنهم يواجهون مباشرة مسعى دؤوباً وبعيد المدى في سبيل المصلحة القومية.

بالنسبة للبرازيل، وجدت هذه المصلحة القومية التعبير عن ذاتها في مطلب الحصول على الاعتراف، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة، باعتبارها الدولة الرئيسة في أمريكا اللاتينية. إذ يكمن في خلفية العقلية البرازيلية، فكرة مركز الثقل الثنائي التي هيمنت طيلة معظم تاريخ البلاد. وتبعا لهذه المقاربة، فإن قدر الولايات المتحدة والبرازيل التعاون معاً في تنظيم نصف العالم الغربي - الولايات المتحدة في الشمال، والبرازيل في الجنوب. وحتى ستينيات القرن العشرين، جرى التعبير عن هذا الموقف من خلال جهود البرازيل لتقديم نفسها كأخلص حليف للولايات المتحدة في النصف الغربي من العالم - مثلاً فعلت بريطانيا في أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وحالما تغلب رئيسها - آنذاك - غيتوليو فارغاس، على فترة وجيزة من الحيادية، دخلت البرازيل الحرب العالمية الثانية إلى جانب الولايات المتحدة، وحاربت فرقة برازيلية في إيطاليا. وعلى نحو مشابه، دعمت البرازيل تدخل الولايات المتحدة في جمهورية الدومينيكان عام 1965. في سانتو دومينغو، وقفت الوحدات العسكرية البرازيلية إلى جانب

قواتنا، وكان نائب القائد العام لقوات منظمة الدول الأمريكية جنرالاً برازيلياً. ومثلما هي الحال مع بريطانيا، كان المقابل مكانة خاصة في واشنطن، زاد أهميتها عدم إظهارها علانية.

بحلول الوقت الذي قابلت فيه الدبلوماسيين البرازيليين بعد عقد من السنين، انتقل مركز جاذبية السياسة الخارجية للبلاد قليلاً. فقد دفع استلام العسكر للسلطة عام 1964 إدارة جونسون إلى التخفيف من روابط واشنطن مع البرازيل، وحتى نيكسون لم ينجح في إقناع البيروقراطية لدينا في العودة إلى المستوى التقليدي من الود والدفء في العلاقات.

فقدت العلاقات حرارتها من جانب البرازيل أيضاً. ونتيجة للأزمة الداخلية في الولايات المتحدة بسبب فيتنام، و«وترغيت»، والتحقيقات مع الأجهزة الاستخباراتية، وأنغولا، كانت البرازيل - بسياساتها العملية دائماً وأبداً - تستكشف الوضع بحذر لتعرف حجم هامش المناورة الذي ازداد. لم تكن متحمسة للحوار الجديد، لأنها خشيت من أن يؤدي إضفاء التعددية على العلاقات الأمريكية البينية، إلى إضعاف مكانة البرازيل. لكن حسب الطراز البرازيلي الحقيقي، وافق الدبلوماسيون البرازيليون عليه وبذلوا ما بوسعهم للحد من ضرره دون أن يجهدوا أنفسهم لإنجاحه. ومكّن انهيار «الحوار الجديد» البرازيل من إعادة التأكيد على المطلب الرسمي بالعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة. هيمنت هذه الحقيقة على تعاملها مع وزير الخارجية انطونيو أزيرو دا سيلفييرا ورئيسه أرنستو غيزيل.

في عام 1976، كانت البرازيل خاضعة لحكومة عسكرية. الاستيلاء على السلطة حدث قبل عقد من السنين من خلال انقلاب عسكري أبيض على النمط البرازيلي. أقصى العسكر الرئيس جواو غولارت، الذي استلم السلطة بعد حادثة غريبة حين استقال الرئيس جانيو كوادروس بعد صراع مع الكونغرس. توقع كوادروس أن يخاف الكونغرس من نائب الرئيس - آنذاك - غولارت وميوله الراديكالية بحيث يعيده ثانية بسلطات أقوى. وفي حين أصاب كوادروس بشأن آراء غولارت اليسارية، إلا أنه لم يدرك أن الكونغرس كان يخشى مسلكه الشاذ وأطواره الغريبة أكثر من راديكالية غولارت. ونتيجة لذلك، خسر كوادروس رهانه ووجد نفسه خارج السلطة. وجه غولارت بلاده نحو اليسار بشكل ثابت حتى أقصاه العسكر عام 1964.

تبعاً لمعايير أمريكا اللاتينية آنئذ، كان الحكم العسكري في البرازيل معتدلاً إلى حد بعيد. فقد تشبث الحكام البرازيليون ببرنامج للنمو الاقتصادي السريع يعتمد على آليات السوق بقيادة وزير التخطيط اللامع روبرتو كامبوس، بدلاً من العنف. وكانت المعارضة تذهب إلى المنفى، بدلاً من السجن أو القبر.

عانت حكومة البرازيل العسكرية من الإدانة المعتادة التي توجهها وسائل الإعلام والكونغرس (الواقع تحت هيمنة السيناتور ماكجفرن) في الولايات المتحدة ضد الأنظمة التي تعتبر يمينية. لم يتركز الهجوم على انتهاكات حقوق الإنسان بقدر ما استهدف عودة البلاد البطيئة إلى الديمقراطية. في حين كان التعامل أكثر تحفظاً مع النظام العسكري البيروفي اليساري الأشد وحشية واستبداداً.

لم يزعم النظام العسكري البرازيلي القدرة على البقاء دوماً. وكما ذكرت لفورد: «ليس ثمة شعور هنا بأن العسكر هم اليسوعيون لنظام جديد، بل مجرد جزء من جهد وطني كلي». لم يلبس أحد منهم الزي العسكري وهو يؤدي وظيفته؛ وفيما دون مرتبة الرئيس ورئيس أركانه الجنرال غولبري دو كوتا أي سليف، كانت الحكومة تدار من قبل الوزراء والمسؤولين المدنيين - خصوصاً وزارة الخارجية. كان غولبري، الذي وصفته لفورد يبدو كمدرس رياضيات في مدرسة ابتدائية، يتحدث مثل فيلسوف متأمل، ويتولى مهمة الإصلاح السياسي. أخبرني أن البرازيل قد نجحت في العبور من الديكتاتورية والحكم الفردي وهي منخرطة الآن في «عملية إزالة الضغط السياسي» في اتجاهها نحو الديمقراطية. وقال إن المسألة تنحصر في «سرعة التغيير وليس في وجوده».

موقفي تجاه البرازيل أوجزته في تقريرتي التالي إلى فورد:

«البرازيليون» يتبنون منظوراً عالمياً. إضافة إلى أن اهتمام البرازيل بشؤون العالم - «سالت»، الانفتاح على الصين، الانفراج، الشرق الأوسط - اهتمام أشخاص جديين ومحترفين لا هواة، لأنهم يعتقدون أن لهم دوراً عالمياً يلعبونه.

بذل وزير الخارجية سيلفييرا قصارى جهده لتبرير هذا الحكم. كان نتاجاً للتقاليد المتبعة في الخارجية البرازيلية، وعمل سفيراً في ألمانيا والأرجنتين، ثم ترأس البعثة البرازيلية في واشنطن. اشتهر بهذره وذكاءه، وتمكنه من ناصية اللغة الإنكليزية مثله مثل الدبلوماسيين البرازيليين كافة تقريباً. فقد كان أسلوبه يختلف اختلافاً جوهرياً عن أساليب باقي زملائه من وزراء خارجية دول أمريكا اللاتينية، الذين شعروا بأن من واجبهم أن يرفقوا الاتفاق مع الولايات المتحدة بين الحين والآخر بإشارات تحد لإظهار عدم تأثرهم بمحاولات الولايات المتحدة للهيمنة. لم يشعر سيلفييرا بمثل هذا الضغط، بل أصر على أن يصغي إليه الآخرون، لأن البرازيل، وحدها من بين دول أمريكا اللاتينية، تمارس سياسة عالمية التوجه. لم تكن في حاجة للتحدي، لكنها ألحت بإصرار على أن يكون لها رأي مسموع. «البرازيل ليست هندوراس»، هكذا قال سيلفييرا في اجتماع عقد في أيلول / سبتمبر 1975، وأردف: «نحن سنصير بلداً يجب أن يحسب حسابه».

رأى سيلفييرا دوره مجسداً في تسريع هذه العملية. وحين أبلغته في اجتماع منظمة الدول الأمريكية في سنتياغو بأنه لا يحتاج إلى الضغط بشدة من أجل مكانة البرازيل لأن من المحتم أن تصبح دولة مهمة، أجاب «السياسة الخارجية تجعل الدولة سابقة لعصرها». وتبعاً لرأي سيلفييرا، فإن ثقة البرازيل بنفسها أهمية كبيرة لأن انقساماتنا الداخلية تجعل مسلكناً مفاجئاً يصعب توقعه:

يجب أن نعتد على أنفسنا. فمع انتخاب رئيس جديد ستملك حكومتكم سلطة أكبر. الأمر صعب اليوم. أصدقاءكم يعتبرون أعداء. أنتم تعرفون السوفييت؛ يقدمون السلاح أولاً. بينما تفعل الولايات المتحدة العكس. نريد الهدوء وإلا سوف نترك لوحنا.

الهدوء يعني أن تتحرك البرازيل بسرعة تحددها بنفسها دون أن تتبع الشعارات الدارجة. لكنه يتضمن أيضاً استراتيجية القوة العظمى. لم تستخدم البرازيل روابطها مع العالم الثالث لإضعاف الولايات المتحدة، ولكن للحصول على مكانة الدولة العظمى لنفسها. سيلفييرا: يجب أن تؤكد البرازيل على دورها، كونها دولة نامية بحيث تتمكن من الإسهام بشيء في البرنامج الكلي للأمر؛ وإلا سوف تخسر إمكانيات ممارسة الضغط.

كيسنجر: على من تريدون ممارسة الضغط؟ على الولايات المتحدة!

سيلفييرا: لا. لكنني أريد أن تحتل البرازيل مكاناً/ في العالم. أنا لست حالماً.

في غمرة تلهف معظم دول النصف الغربي من العالم لتلميع صورتها ومؤهلاتها العالم ثالثة، قامت بتعريف الاستقلال باعتباره تجنب اتخاذ موقف مشترك مع الولايات المتحدة. أما البرازيل فتبنت المسار المقابل: فقد استخدمت روابطها مع العالم الثالث لتصر بإلحاح على سياسة مشتركة مع الولايات المتحدة. وحسب كلمات سيلفييرا: «أنتم بحاجة لبعد جديد في علاقاتكم مع البرازيل. يمكننا مساعدة الولايات المتحدة على إجراء مزيد من الحوار البناء مع الدول الأخرى». وحين استفسرت عن الدول الأخرى التي يفكر بها، ذكر سيلفييرا البارغواي وبوليفيا والأورغواي. في القرن التاسع عشر، كانت هذه تدعى مجال النفوذ. أما الآن فهي جوهر ما يندرج تحت اسم «ميركوسور»، أو بداية تكتل في أمريكا الجنوبية بزعامة البرازيل.

مفهوم سيلفييرا كان أكثر شمولية من مجرد تقسيم النصف الغربي من العالم إلى مجالات نفوذ؛ فقد سعى للمشاركة في الدور العالمي للولايات المتحدة. وفي مرحلة حاسمة من الأزمة في أنغولا حين اشتكت من اعتراف البرازيل بأحد الفصائل الأنغولية المدعومة من الشيوعيين، ذكرني سيلفييرا بالمصلحة الوطنية البرازيلية واهتمامها بكل ممتلكات البرتغال السابقة في أفريقية. إنها استمرارية لا تزعم الحق فيها أية مستعمرة سابقة. لقد شعرت البرازيل بأنها حرة في الاحتكام إلى مصالحها وتاريخها، لأننا لم نلتزم نصيحتها لم نعلمها بنوايانا:

لا يمكن للولايات المتحدة والبرازيل أن تكونا نصف حليفيتين. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تخفي بعض المعلومات المعينة عن البرازيل. لم تكن نعلم بأنكم تتدخلون في أنغولا. كنا سنأخذ ذلك بعين الاعتبار. لم تقل لي شيئاً. لدينا مسؤوليات خاصة تجاه أنغولا. نحن نتفهم مساعيكم لوقف السوفييت. ولربما تظنون بأننا اعترفنا بهذا الفصيل لأسباب أخرى - لإبراز أنفسنا أمام العالم الثالث. لا! فعلنا ذلك لأن لدينا مصالح في ذلك الجزء من إفريقية.

تزامنت فكرة سيلفييرا عن العلاقة مع البرازيل التي تتضمن الاستشارة المسبقة مع فكرتنا عن التعاون بين دول النصف العالم الغربي. وما لم ينجح على أساس المنطقة الأوسع قد ينجح مع أكثر الدول تقدماً في أمريكا اللاتينية وأكبرها سكاناً. لذلك وقّعنا - أنا وسيلفييرا - مذكرة تفاهم عند نهاية زيارتي إلى البرازيل في الحادي والعشرين من شباط/ فبراير. الأمر الذي أدى إلى عقد مشاورات بين وزيرى خارجية البلدين مرتين كل سنة. كما جعل الاثنين يتمتعان بالصلاحيّة والقدرة، بل ينتظر منهما، تشكيل لجان أخرى حول سلسلة واسعة من المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية. هذه العلاقة الخاصة سوف تقلص رغبة البرازيل بقيادة تكتل من دول العالم الثالث أو أمريكا اللاتينية يعارض الولايات المتحدة. وفي نفس الوقت، سوف تلزمنا بأن نأخذ بالاعتبار مصالح البرازيل في المحافل الدولية في الجوانب المفتاحية الأخرى من سياستنا الخارجية العامة. كما تحمل إمكانية التحول إلى بداية شراكة جديدة في النصف الغربي من العالم.

من المؤكد أن سيلفييرا، الذي أصبح صديقاً شخصياً، لن يتخلى عن المصالح الوطنية البرازيلية، كما يراها هو، لمجرد ميزة اللقاء بي بشكل دوري. وسوف تمارس البرازيل - عاجلاً أو آجلاً - دور الزعامة في أمريكا الجنوبية، التي تجعلها مواردها وعدد سكانها ومهارتها احتمالاً مرجحاً. وبحلول الوقت الذي تبلغ فيه هذه المرحلة، راودني الأمل بأن يشكل التعاون المتوقع من مذكرة التفاهم إطاراً مؤسسياً تستطيع من خلاله أكبر دولتين في النصف الغربي من العالم تحويل تعاونهما الثنائي إلى مشروع واسع يشمل المنطقة بأسرها. وما زال من غير المعروف ما إذا كان هذا الهدف - الذي أصبح أكثر أهمية الآن - سوف يتحقق.

ردة الفعل الفورية للدول الأخرى في المنطقة كانت سلبية في جزء منها، لكنها مشجعة على وجه العموم: سلبية لأنها اعترضت على منحنا البرازيل مكانة خاصة؛ ومشجعة لأنها كانت في الواقع الفعلي تطالب بنفس العلاقة الحميمة التي منحت للبرازيل. كانت مشكلة «ممتعة» بالنسبة لوزير خارجية الولايات المتحدة أن يجد دول أمريكا اللاتينية تسعى لعلاقة أوثق، بدلاً من أن تجار بالشكوى من هيمنة الولايات المتحدة. شعرت بالامتنان على وجه الخصوص حين اتصل وزير خارجية الأرجنتين فيجنيز (الذي ألغى اجتماع «الحوار الجديد» في بيونس آيرس بكل الاستمتاع بمناهضة الولايات المتحدة قبل سنة) بمساعد وزير الخارجية روجرز للشكوى من أننا أقمنا علاقة خاصة مع منافس الأرجنتين على زعامة دول النصف الغربي من العالم. ثم تابع ليشير إلى أن كل الأمور ستسير على ما يرام إذا فعلت الولايات المتحدة الشيء نفسه مع الأرجنتين.

على وجه العموم، كان من السهل تلبية مطلب إقامة علاقات مؤسسية أوثق مع الدول الأخرى في المنطقة؛ فنحن، برغم كل شيء، الذين اقترحنا قبل عام حواراً جديداً على أساس متعدد الأطراف. وعند توقفي في بوغوتا وسان خوسيه، استخدمت السابقة البرازيلية للتأكيد على استعدادنا لتقوية الروابط على المستوى الثنائي والجماعي في المنطقة. وفي مؤتمر صحفي عقدته في سان خوسيه في الرابع والعشرين من شباط/فبراير 1976، قلت رداً على أحد الأسئلة:

الولايات المتحدة لن، ولا تستطيع، أن تعين بلداً واحداً قائداً لأمريكا اللاتينية. وهي مستعدة لإقامة ترتيبات تشاورية خاصة مع أية دولة في نصف العالم الغربي حيث وصلت علاقاتنا إلى مستوى من التعقيد أو التركيز بحيث تصبح مثل هذه العلاقات ضرورية. لكن حتى حين نكمل هذه الترتيبات التشاورية الخاصة، فإنها لن تعني استبعاد الروابط مع دول نصف العالم الغربي الأخرى..⁽¹⁾

في الولايات المتحدة، أشار رئيس لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس النواب، توماس «دوك» مورغان، إلى أن البرازيل تستخدم الولايات المتحدة قوة دافعة لاحتلال مكانة القوة العالمية. أجبت قائلاً:

السيد رئيس اللجنة، هذا الاتفاق لا يجعل البرازيل قوة عالمية. فعدد سكان البرازيل مئة مليون، ولديها موارد اقتصادية ضخمة، ومعدل سريع جداً للتطور الاقتصادي. البرازيل تتحول الآن إلى قوة عالمية، وهي لا تحتاج إلى موافقتنا لتصبح كذلك. ومن واجبنا في ممارسة السياسة الخارجية أن نتعامل مع الوقائع الموجودة.

في النهاية، لم يكن للاتفاق ذلك التأثير بعيد المدى الذي تخيلناه. فخلال عهد إدارة فورد، جعلت فقرات وشروط قانون التجارة، ومنظور مؤسساتنا ووكالاتنا الاقتصادية، المتلهفة لاسترضاء جماعات الضغط الداخلية، جعلت من الصعب التوصل إلى غاية المفاوضات التشاورية. وحتى قبل عودتي من الرحلة في أمريكا اللاتينية، فرضت رسوم الواردات الإضافية على صادرات البرازيل من الأحذية دون تحذير مسبق.

كان من الممكن حتماً التغلب على هذه المشكلات لو فاز فورد بالانتخابات الرئاسية. لكن إرادة كارتر، وهي تضغط على البرازيل للعودة إلى الحكومة المنتخبة، أعطت عملية الدقطة مرتبة أعلى على سلم الأولويات من عملية التشاور، التي ضعفت أهميتها تدريجياً لدى الجانب البرازيلي دون أن يخفي أسفه لذلك. ثم تلت مرحلة شهدت حدوث فجوة في العلاقات الوثيقة امتدت قرابة عشر سنين، ضمرت خلالها أنماط الشراكة والتشاور.

استعادة التقدم في العلاقات جرت في سياق مختلف. فقد بقيت العلاقات البرازيلية-الأمريكية وثيقة؛ ونظراً لأهمية دور البرازيل في العالم، فمن الصعب أن لا تكون العلاقات على غير هذه الصورة. لكن هناك الآن بعض الحذر من الجانب البرازيلي خففت حدته الحاجة للمساعدة في الأزمات المالية. من جانبنا، هنالك انشغال بالسياسة الداخلية. هذه التوليفة من الأسباب قد تتحول بمرور الوقت إلى نزاع بين دول اتفاقية «نافتا» التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبين منظمة «ميركوسور» التي تهيمن عليها البرازيل - وهي منافسة أكثر احتمالاً وواقعية من الأصوات الصاخبة التي تنفي وقوعها. وستكون في حالة حدوثها أمراً أساسياً لكلا البلدين ولارتقاء وتطور باقي الدول في نصف العالم الغربي.

اخترت التوقف في كركاس خلال جولتي بسبب مصادر الطاقة في فنزويلا وتذبذبها بين الراديكالية الدولية والروابط الوثيقة مع الولايات المتحدة. أضيفت لها ليما بداعي الحاجة لاحتواء الخليج البيروفي الغريب الذي يمزج بين الحكم العسكري الفردي والطموحات الناصرية شبه الاشتراكية، مما شكل إغراء للمغامرات السوفييتية والكويتية. أما التوقف في بوغوتا فقد قصد منه تقوية العلاقة مع دولة ترمز لمعظم تحديات أمريكا اللاتينية: حكومة معتدلة منتخبة تضعف بسبب حرب العصابات التي تشنها عدة مجموعات معارضة، وزراعة المخدرات، ومزاج وطني ينوس بين المسؤولية والهلع. أما سان خوسيه فقد تم اختيارها لأنها عاصمة أطول الديمقراطيات عمراً في أمريكا اللاتينية، ولأننا أملنا أن يصبح أسلوب كوستاريكا النضالي في السياسة المحلية الديمقراطية نموذجاً يحتذى في باقي دول أمريكا الوسطى.

في العلن، اعتبرت فنزويلا (وهي تستحق ذلك) واحدة من الدول التي تتزعم المجموعات الراديكالية داخل حركة عدم الانحياز. وفي الحقيقة، كان قادة فنزويلا أقل اهتماماً بالقيام بدور رئيسي في العالم الثالث مقارنة بتعزيز موقعهم في بلدهم بسياسته الملتهبة والحماسية على الصعيد الداخلي. لكنهم فهموا جيداً أن عوامل الجغرافيا وطبيعة موارد بلدهم سوف تدفعهم في نهاية المطاف للسعي لإقامة روابط وثيقة معنا.

كان الرئيس كارلوس أندريس بيريز يتمتع بشخصية قيادية آسرة وهالة السلطة التي تحيط به تذكر بقائد إسباني. ولا بد أنه شجب بشدة قانون التجارة أو الإمبريالية الاقتصادية الأمريكية، وعرض الإسهام ببعض من عائدات النفط لإنشاء صندوق ائتمان لمحاربة الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، لكن حين وصلت أخيراً إلى كركاس، عاملني بيريز باحترام كبير وكان متلهفاً للحديث عن التعاون.

كان السبب مضاعفاً. فبرغم تأمين موارد فنزويلا النفطية، سعى بيريز للحصول على مساعدتنا التكنولوجية وإسهام شركات النفط الأمريكية في تطوير واستغلال المخزونات الضخمة من النفط الثقيل في المناطق الداخلية وتوصيل الإنتاج الفنزويلي إلى السوق. إضافة إلى كل ذلك، كان لبيريز دافع سياسي قوي للحفاظ على موقف ودي تجاه الولايات المتحدة، وذلك من خلف ستارة دخانية من الخطاب الطنان

الفضليح لدول العالم الثالث. ففي وقت مبكر من حياته المهنية، حين كان وزيراً للداخلية، واجه بيريز محاولة عنيفة للحزب الشيوعي لاستلام السلطة دون مبالغة في أخذ الإجراءات القضائية بعين الاعتبار. لم يكن لديه أية أوهام فيما يتعلق بكاسترو. ومثلما هي الحال مع عدة دول أخرى في أمريكا اللاتينية ظلت تضغط علينا من أجل رفع العقوبات المفروضة من قبل منظمة الدول الأمريكية على كوبا، أدى السقوط في الهند الصينية وأنغولا إلى تشييط ذاكرة بيريز حول المدى الذي يعتمد فيه على الولايات المتحدة للدفاع عن فنزويلا ضد التعديات الكوبية. بيل روجز أوجز ردود أفعال بيريز بعد عودتنا من كراكاس، حيث كان قد مهد لزيارتي:

أفضل من يعبر عن الموقف العام، إن كان التعميم ممكناً بالنسبة لأمريكا اللاتينية، هو بيريز، رئيس فنزويلا، الذي ليس له كما تعرفون سوى حفنة من الأنداد المقاتلين في العالم الثالث فيما يتعلق بمسائل إعادة التوزيع. في الوقت نفسه، عبر عن اهتمام جدي بآثار انحسار قوة الولايات المتحدة في العالم وعواقبها هنا في واشنطن.

وهكذا، حدث خلال زيارتي إلى كراكاس أن وافق بيريز على العامل المفتاحي في استراتيجيتنا العامة عبر الموافقة على تشكيل لجان أمريكية - فنزويلية في مجالات التعاون العلمي، ونقل التكنولوجيا، وأبحاث الطاقة. وجود هذه اللجان بحد ذاته، يشير إلى أن فنزويلا والولايات المتحدة سوف تعتمدان، في المجالات التي تعمل فيها هذه اللجان، على علاقتهما الثنائية لا على المنتديات المتعددة الأطراف.

في ولايته الثانية بعد عقد من السنين، تحول كارلوس أندريس بيريز إلى نصير متحمس لإصلاحات السوق الحر، وخصخصة مشاريع الدولة، والسياسات المالية الحسيفة. لا يمكن لهذا التقمص الجديد - الذي حاكاه الزعماء الآخرون في أمريكا اللاتينية - أن يكون منبث الصلة كلياً عن الطريقة البناء التي كبحنها فيها جماع الراديكالية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية في السبعينيات.

وعلى العكس من ذلك، استهدفت زيارتي لليما حصر الضرر على الأغلب. إذ اعتبرت القيادة العسكرية البيروفية نفسها بمثابة الطليعة المتقدمة لمنط جديد من الثورة في أمريكا اللاتينية. وحتى ذلك الحين، ارتبطت السلطة العسكرية الاستبدادية في البيرو - على الصعيدين التجاري والمالي - بالدول المستبدة الأخرى، وتبنت النموذج الناصري بإخلاص. كما تطابقت تطلعاتها مع الطموحات الاجتماعية والاقتصادية للأنظمة الراديكالية في العالم الثالث - الحصول على المعدات العسكرية السوفيتية، والترحيب بالمستشارين الكوبيين، والتلويح بالسيف لتشيلي بين الحين والآخر. ومع ذلك، كانت

معادية بشدة للشيوعية داخل البيرو. وحقيقة أن البيرو خاضعة لحكومة ديكتاتورية عسكرية أفسدت علاقاتها مع فنزويلا الديمقراطية، لكن في جوهر النزاعات بين الجنوب والشمال، توازى خطابهما الطنان بل تجاوز الخطاب البيروفي المتطرف خطاب بيريز. فعلى سبيل المثال، حين سقطت فيتنام، كانت البيرو والمكسيك هما الدولتان الوحيدتان اللتان عبرتا عن الامتنان والشكر لانتصار ما دعاه الرئيس فيلاسكو بالقوى المحتشدة ضد الإمبريالية.

زاد العبء على العلاقات بين الولايات المتحدة والبيرو بسبب عدد من عمليات المصادرة التي طالت الشركات الأمريكية — خصوصاً «ماركونا مانينغ» و«انترناشيونال بتروليوم كومباني» — والاستيلاء على زوارق الصيد الأمريكية خلال الخلافات حول امتداد المياه الإقليمية. وبدلاً من محاربة المبدأ، قمنا بتركيز الاهتمام على ضمان تقديم تعويض عادل وعاجل، وبالتالي منع اندلاع معارك ديمagogية في نصف العالم الغربي حول الحق بالتأميم⁽²⁾.

حافظت على علاقة عمل مع وزير خارجية البيرو، ميغيل أنجل دي لا فلور فال (الذي وصف في إحدى أوراقنا الخاصة، وهو بزيه الرسمي الدائم، بأنه يشبه شخصية بات أوليفانت الكرتونية). كنت على ثقة بأن القادة الكهول الذين أمضوا حياتهم في المؤسسة العسكرية، سوف يشددون في النهاية على الجانب القومي وليس الاشتراكي في السياسات البيروفية. ومن نتائج ذلك، أن البيرو قد تبنت عموماً، برغم موقفها الأيديولوجي، دوراً بناءً في مننديات ومحافل النصف الغربي من العالم، باستثناء ما يتصل منه بكوبا. وحين أراد بعض المشاركين في مؤتمر تلاتيلوكو الإصرار على المسودة الأصلية والتصادمية، دعم دي لا فلور البيان التصالحي الذي قمت بصياغته مع وزير خارجية غويانا. ولم يحاول فرض «أجندته» الراديكالية في اجتماعات منظمة الدول الأمريكية.

بوغوتا التي وصلتها في الثاني والعشرين من شباط/فبراير، كانت نموذجاً للازدواجية. فقد تمتعت كولومبيا عموماً بحكومة ديمقراطية ومعتدلة وصديقة للولايات المتحدة. لكنها كانت أيضاً ساحة لحرب أهلية وحشية تعذر وقفها بسبب التعاون بين رجال حرب العصابات ومزارعي وتجار المخدرات الذين كانت مواردهم تفوق موارد الحكومة. الأمر الذي منح المجموعات الراديكالية نفوذاً أعظم في ممارسة السياسات الداخلية مقارنة بعددها.

الفارق المميز بين كراكاس وبوغوتا قريب الشبه بذاك الذي يفصل بين شيكاغو وبوسطن. فالمؤسسة الفنزويلية كونت نفسها بنفسها، وأسلوبها هو الأسلوب الخشن الواثق والسائد في منطقة الحدود. أما بوغوتا

فهي أكثر رزانة ورسانة؛ والمؤسسة القضائية/ القانونية تديرها عائلات راسخة الجذور تناوبت على الحكم عبر إجراءات تمتعت بقداسة القدم. لكنها لم تتمكن من وقف حرب العصابات ولا التغلب على تجارة المخدرات.

نتيجة لكل ذلك، لم يكن هناك سوى قلة قليلة من الدول في نصف العالم الغربي تبدي تناقضات أكبر بين قناعات رؤسائها وأقوالهم. كان رئيس كولومبيا آنذاك، ألفونسو لوبيز ميشلسن يبدو كسيد إنكليزي نبيل، يدل مسلكه على أنه واحد من ملاك الأراضي النبلاء، وهو ينتمي في الحقيقة إلى هذه الطبقة. أما وزير الخارجية، أنداليشيو ليفانو، فعليه سيماء «البرفسور» المفكر المتحذلق قليلاً. عبر الاثنان - وأنا واثق بأنهما يعكسان قناعاتهما الحقيقية - عن الأمل بإقامة نوع من البنية التي كنت أشجع عليها في نصف العالم الغربي منذ بداية ولاية نيكسون الثانية. طالب ليفانو، بإقامة نظام من التفضيلات التجارية في المنطقة، لقي معارضة عديدة من البيروقراطيين في وزارتي الخزانة والخارجية معا (وكان سيفرض من الكونغرس لو استطاع تجاوز هذه العقبات).

لكن مظاهر الاحترام والإجلال كذبها إحجام مضيبي عن السماح لي بمبيت الليل في بوغوتا خوفاً من اندلاع مظاهرات تخرج عن السيطرة. ودعاني الرئيس لوبيز إلى منتجعه الريفي على بعد نحو عشرين ميلاً من العاصمة، حيث وصف، في جو من الهدوء والسكينة والخضرة المحيطة، قلقه الدائم من العواقب البعيدة المدى لانتصار كوبا في أنغولا. ونظراً لأن معظم الجنود الكوبيين في الخارج هم من السود، فقد خشي من أنهم حين يعودون إلى الوطن سيشكلون طليعة وحدات الصدمة لقيادة التدخل الكوبي في مناطق أمريكا الجنوبية التي تسكنها تركيبات إثنية مشابهة. وصف لوبيز المناطق الساحلية من كولومبيا باعتبارها متميزة عرقياً عن المناطق الداخلية الجبلية التي يسكنها البيض على الأغلب، ولذلك فهي عرضة للنفوذ الكوبي بشكل خاص.

في صبيحة اليوم التالي، أظهر لوبيز في مؤتمر صحفي أنه قلق جداً بسبب نفوذ كاسترو في كولومبيا لكنه لم يكرر في العلن ما أكدته في السرايا بضع ساعات. فقد رفض إدانة التدخل الكوبي في أنغولا. وفي الحقيقة، قارنه مع الأعمال الأمريكية في فيتنام: «ليست هذه هي المرة الأولى التي تتدخل دولة من هذا الجزء من العالم في مناطق خارجه»^(*).

(♦) ليس هناك الكثير من الإشارات في هذه الصفحات للأرجنتين، إحدى أكثر دول العالم دراماتيكية وأشدّها ثراء. ولا يعود السبب إلى عدم تقدير أهمية تلك الدولة التي تتمتع بخصوصية كبيرة. لأنها غالباً ما تشعر ثقافياً. بأنها أوروبية أكثر منها أمريكية لاتينية، في حين أنها لا تستطيع سياسياً واقتصادياً. تجاهل أنها جزء من منطقة اعتبرت نفسها. تاريخياً. متميزة عنها. لكن خلال الفترة التي نتاولها هنا، كانت الأرجنتين عاجزة ومشلولة لأسباب داخلية. فالرئيس المنفي الأسبق خوان بيرون عاد عام 1973 ليحقق نصراً انتخابياً كاسحاً؛ لكنه توفي قبل مرور سنة، لتخلفه زوجته ماريا إيسيتيلا (إيزابيل) بيرون. لكنها سقطت بدورها بواسطة انقلاب عسكري بعد عام واحد. وكان هناك ثلاثة وزراء خارجية للأرجنتين بخلال ثمانية عشر شهراً، بينما كانت البلاد تنزلق نحو ما يشبه الحرب الأهلية. ولم يعد الحكم المدني والانتخابات الديمقراطية إلا بعد الغزو الأرجنتيني الكارثي لجزر مالفيناس (الفوكلاند) عام 1982. وبالرغم من أنني التقيت بوزراء الخارجية مراراً، إلا أنني لم أعرف عن قرب على الأرجنتين، وأصبح من المولعين بتلك الدولة المثيرة والمعقدة إلا بعد أن تركت الحكومة وخرجت الأرجنتين من حقبة بيرون / العسكر.

تشيلي، وحقوق الإنسان ومنظمة الدول الأمريكية(*)

ينبغي أن نصل أية أولوية نعطيها للروابط الثنائية بالمطالب الموازية للعلاقات المتعددة الأطراف في النصف الغربي من العالم. لأن دول هذه المنطقة تلتقي بصورة منتظمة كمجموعة، إما في اجتماعات منظمة الدول الأمريكية، وإما في مناسبات خاصة لمناقشة المشكلات المشتركة. وعلى العكس من اجتماعات حلف الناتو المنتظمة، فإن جوهر لقاءاتها ليست مؤسسة على منطق الخطر المشترك. كما مثلت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً بؤرة انتقادات دول أمريكا اللاتينية. إذ أفرزت الخلفيات الثقافية المتباينة ميلاً أعظم باتجاه النظرية والخطابات البلاغية مقارنة بالاجتماعات الأطلسية المشابهة.

لكن هذه اللقاءات تمتلك في نهاية المطاف صفة الاجتماعات العائلية. وبغض النظر عما إذا ما اتصف جيراننا بالجموح والعناد أو اللطف والاعتدال، فقد تعاملوا مع العلاقة الرابطة بين دول النصف الغربي من العالم بوصفها علاقة جامعة في جوهرها. ولربما رفضوا المفهوم القانوني للجماعة الواحدة في هذه المنطقة، كما فعلوا في مؤتمر ثلاثيلوكو، لكنهم تصرفوا وكأن لنا في الحقيقة مصيراً مشتركاً - وهو إحساس قوي دفع حتى الدول الضعيفة إلى الشعور بأنها حرة، دون أن تخاف من أي عقاب جدي، في إدانة الولايات المتحدة حتى وإن تطلعت إلينا لتحقيق الأمن والتقدم الاقتصادي.

على ضوء الأولوية المتزايدة التي أعطيناها لأمريكا اللاتينية، انتظرت بأمل ولهفة الاجتماع التالي لمنظمة الدول الأمريكية الذي حدد موعده في حزيران/ يونيو 1976. ومثلما شاءت الأقدار، كان من المقرر عقده الاجتماع في سنتياغو عاصمة تشيلي. وسيكون موقفنا في اللقاء حساساً على نحو خاص، نظراً لأن الفقرة الرئيسية على جدول الأعمال هو تقرير للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان الذي ينتقد ممارسات تشيلي في هذا المجال، بالرغم من حقيقة أن العديد من الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية كانت استبدادية وديكتاتورية آنئذ.

لم نكن - أنا والرئيس فورد - نعتبر أن من المرغوب فيه الهرب من مواجهة التحدي. بل على العكس، اعتقدت مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، أن من الأمور الجوهرية تحديد موقف الولايات المتحدة بكل وضوح، خصوصاً حول قضية حقوق الإنسان الحساسة. أبلغت بشكل مسبق الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، أليخاندرو أورفيلا، بما يلي:

ما أحاول فعله هو الحفاظ على اعتزاز الشعب الأمريكي بسياستنا الخارجية، طيلة هذا الصيف حتى الخريف. لذلك سوف أذهب إلى كل هذه الاجتماعات وألقي كل هذه

(*) كتبت هذه الفقرة لشرح مواقف إدارة الرئيس فورد تجاه قضايا حقوق الإنسان وتشيلي من منظور الحقبة التي سبقت اعتقال الجنرال أوغستو بينوشيه بخمسة وعشرين عاماً كاملة، وما أدى إليه من إعادة فتح ملفات العديد من هذه القضايا. ولم أغير النص على ضوء الأحداث الأخيرة.

الخطابات. أريد أن أؤكد أننا سنظل متمسكين بسياستنا الخارجية بغض النظر عن شخصية الرئيس في السنة القادمة.

كنت مدركاً بشكل حاد لحقيقة أن تشيلي قد أصبحت موضوعاً مقلقاً في الجدل الداخلي وفي حوارنا مع بعض الدول الأجنبية. فقد ازداد واتسع اعتبار سلفادور الليندي شهيداً للديمقراطية أسقطت نظامه طغمة عسكرية مستبدة وشبه فاشية بالتواطؤ مع إدارة نيكسون المتهوسة بالحرب الباردة. ولم يدرك الجناح اليساري من الحزب الديمقراطي ولا حركة الاحتجاج اليسارية الأوروبية نفس درجة الخطر الذي رأيناه في قيام دولة شيوعية في أمريكا اللاتينية في ذروة الحرب الباردة، بعد التجارب المؤلمة مع كاسترو في كوبا، بما في ذلك أزمة الصواريخ، ومع أنشطة حروب العصابات الإرهابية في العديد من دول أمريكا اللاتينية، لاسيما المجاورة منها لتشيلي.

ولم يكن هؤلاء على استعداد للاعتراف بأن الليندي كان يسير في ذلك الاتجاه. مع أن كل الأدلة المتوفرة تشير إلى عزمه على إقامة حكومة مشابهة لحكومة كاسترو ورعاية الثورة في نصف العالم الغربي. أعلن الليندي في حملته الانتخابية عام 1970: «كوبا في الكاريبي وتشيلي الاشتراكية في المخروط الجنوبي سوف تصنعان الثورة في أمريكا اللاتينية». وبعد أن أدى القسم بوصفاً رئيساً للبلاد، سأله الصحفي الفرنسي الراديكالي ريجيس دوبريه - المعجب بتشلي غيفارا ومرافقه - عن استخدام الآخر: الليندي للبنية الديمقراطية أم العكس. أجاب الليندي: «الجواب يكمن في البروليتاريا. فلولم تكن لما وجدت هنا». وفي مكان آخر من الحديث أجاب الليندي: «أما بالنسبة للدولة البرجوازية، في اللحظة الراهنة، فنحن نسعى للتغلب عليها. لإسقاطها»⁽³⁾. وفي بادرة غير مسبوقة، أمضى فيدل كاسترو شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1971 في تشيلي.

بعد الإطاحة بالليندي، انتشرت خرافة تقول: إن الولايات المتحدة قد نظمت الانقلاب أو على الأقل جعلته ممكناً عبر برنامج منهجي «لزعزعة الاستقرار» في تشيلي. في الحقيقة، وبعد استلام الليندي منصبه في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، توقفت الخطط والبرامج السرية الهادفة إلى عرقلة تنويجه (انظر الفصل 11). ولأسباب تتعلق بالميزانية، أوقف الرئيس جونسون تدريجياً المعونات الرسمية خلال رئاسة إدواردو فري مونتالفا. لكن بقيت مجموعة من البرامج الأخرى مستمرة عند تسليم الليندي الرئاسة، بدءاً بضمانات القروض وانتهاءً بالمشروعات الإنسانية، بما في ذلك المساعدة المقدمة للجامعات التشيلية. لقد كانت حكومة الليندي تتلقى ما مجموعه 17 مليون دولار من المساعدات الأمريكية الإنسانية؛ و82.5 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، بعد أن صوتت الولايات المتحدة لصالح تقديم هذا المبلغ؛ و42 مليوناً على شكل مساعدات عسكرية؛ و250 مليوناً على شكل قروض أعيدت جدولتها،

ليصل إجمالي المبلغ إلى أكثر من 350 مليون دولار (1.2 مليار دولار بالأسعار الحالية). وفي مقابل ذلك، قام الكونغرس فيما بعد بقطع المساعدات كافة عن الحكومة التي ترأسها الجنرال أوغستو بينوشيه.

ما دعاه معارضونا بعملية زعزعة استقرار البلاد كان في الحقيقة مسعى لمساعدة مؤسسات المجتمع الديمقراطي المدني على البقاء ومقاومة ضغوط الليندي لتدميرها. فقد قدمت معونات مالية سرية إلى الأحزاب الديمقراطية، ونقابات العمال، والصحف، التي كانت جميعاً تتعرض للخنق بشكل منهجي ومنظم. أما هدفنا في تلك المرحلة فلم يكن الإطاحة بالليندي، بل الحفاظ على المعارضة الديمقراطية والمنظمات الديمقراطية حية وفاعلة حتى الانتخابات المقررة في عام 1976⁽⁴⁾. وتؤكد غياب أي دور للولايات المتحدة في الانقلاب لجنة تشيرش التابعة لمجلس الشيوخ (انظر الفصل 11)، وبينوشيه نفسه عام 1975، حين أخبر كاتب العمود الصحفي في «نيويورك تايمز» سي. ال. سولزبيرغر: «أستطيع أن أقسم لك بوصفي مسيحياً أنه لم يكن لي أي اتصال مع أحد في السي. أي. إيه، أو أي سفير، أمريكي أو غيره. أردت أن أكون حراً من الالتزام تجاه أحد»⁽⁵⁾.

في أيلول / سبتمبر 1973، وصلت الأمور إلى نقطة الأزمة، لا بسبب تدخل الولايات المتحدة، بل نتيجة مقاومة مؤسسات تشيلي الديمقراطية، التي اعتبرت أن الليندي - الذي انتخب بأغلبية 36% من الأصوات فقط - يقود بلاده بعناد وتصلب باتجاه الديكتاتورية⁽⁶⁾. آلاف من الميليشيات غير الشرعية تسلحت بالسلاح الكوبي، وهربت كميات منه إلى القصر الرئاسي باعتبارها لوحات فنية. وانتشرت الاضطرابات في كل مكان. وفي الخامس عشر من أيار/ مايو اتهمت الجمعية الوطنية للحزب الديمقراطي المسيحي، اتهمت الليندي «بالسعي للسيطرة على السلطة بكليتها، وهذا يعني طغيان واستبداد الحزب الشيوعي تحت غطاء ديكتاتورية البروليتاريا».

وبعد ذلك أعلنت المحكمة العليا في تشيلي (1973/5/26)، ثم المراقب العام (1973/7/2)، ثم مجلس النواب (1973/8/22)، أن سلسلة القرارات الاستبدادية التي أصدرها الليندي غير دستورية وغير قانونية. ووصل الأمر بالبرلمان إلى حد المطالبة بضم الضباط العسكريين إلى الحكومة. ورحبت الأحزاب الديمقراطية في تشيلي بتدخل الجيش الذي تبع كل ذلك. وهكذا فإن شخصاً لا مجال للشك بديمقراطيته، مثل الرئيس السابق فيري قد رحب بانقلاب بينوشيه العسكري بالكلمات التالية، حيث اعتبر العديد من مؤيدي وأنصار الليندي أبعد ما يكونون عن الديمقراطيين المسالمين كما وصفوا فيما بعد:

لقد أنقذ العسكر تشيلي وحياتنا جميعاً التي ليست بالتأكيد بأهمية تشيلي، لكنها حياة بشرية، وهي ليست آمنة بعد لأن القوات المسلحة مازالت تكتشف ترسانات من الأسلحة المخبأة. لقد جرى التحضير بشكل جيد للحرب الأهلية من قبل الماركسيين. وهذا ما لا يعرفه العالم، ويرفض أن يعرفه⁽⁹⁾.

باتريشيو ايلوين، زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي حتى قيام الانقلاب، الذي أصبح رئيساً لتشيلي خلفاً لبينوشيه (1990-1994)، قال في مقابلة صحفية في التاسع عشر من تشرين الأول / أكتوبر 1973:

في الحقيقة، تبين أن ما قامت به قوات الجيش والشرطة لم يكن سوى إجراء وقائي، استبق الانقلاب الرسمي الذي كانت الحكومة تخطط له بمساعدة ميليشيا مسلحة تمتلك قوة عسكرية هائلة، كانت تأتمر بأمرها، وبالتواطؤ مع ما لا يقل عن عشرة آلاف من الأجانب الذين كانوا داخل البلاد، في سبيل إقامة ديكتاتورية شيوعية⁽⁸⁾.

ومع ذلك، وبعد مضي بضعة أسابيع على سقوط الليندي، حذف من الخطاب العام عملياً كل ما اتصف به نظامه من عجز وفساد وانتهاك للحقوق الديمقراطية، التي تم الإقرار بها على نطاق واسع حين كان حياً يبرز. فقد كان يشار إليه دوماً باعتباره «الرئيس المنتخب ديمقراطياً»، دون أي ذكر لأسلوبه الديكتاتوري في الهجوم على النظام الدستوري في تشيلي وتهديده الراديكالي لأمن النصف الغربي من العالم.

لم يطرح السؤال المتعلق بالسبب الذي دفع الجيش التشيلي، المعروف سابقاً بالتزامه الدقيق بالمعايير الدستورية، إلى القيام بانقلاب عسكري. ولا كان هناك أي اعتراف بأن الأعمال الوحشية في تشيلي سببتها الحرب الأهلية المستمرة، والتي بدأها أصلاً اليسار الراديكالي، كما أوضح بيان فيري. مما لا شك فيه أن بينوشيه ومساعديه تجاوزوا المعايير الأخلاقية المقبولة حالما وصلوا إلى السلطة. ولا يمكن للإرهاب الذي مارسه معارضو الزمرة العسكرية الحاكمة أن يبرر ممارسات مثل «اختفاء» المعارضين المشتبه بهم. لكن التقويم النزيه للقوى الفاعلة أمر ضروري إذا ما أردنا فهم الأحداث المعنية بشكل صحيح.

في الولايات المتحدة، عكست وسائل الإعلام - وصاغت - الحالة المزاجية السائدة في الكونغرس. كما اتخذ عضو مجلس الشيوخ إدوارد كنيدي وفرانك تشرش، إضافة إلى عضوي مجلس النواب دونالد فريزر ومايكل هارينغتون موقفاً معادياً للزمرة العسكرية الحاكمة في تشيلي وأفعالها. وحين اتضح أن النظام الديمقراطي السابق لا يمكن استعادته فوراً، انضمت الأحزاب السياسية التشيلية إلى الجوقة. وبحلول الوقت الذي كنت أستعد فيه لحضور اجتماع منظمة الدول الأمريكية، كان الكونغرس يستعد لقطع المساعدات الأمريكية عن تشيلي، ووقف حتى البرامج التي كانت مخصصة لحكومة الليندي.

نظراً لفقدان الذاكرة المؤسسية هذه، سوف أحاول وصف كيف بدا الوضع أمام أولئك الذين أمسكوا بدفة التوجيه في الفترة الحرجة التي يجب أن نتذكر أنها مرت في ذروة الحرب الباردة، وحين كنا نواجه قضية «ووترغيت»، والفترة الرئاسية الانتقالية، وحرب الشرق الأوسط، والتحدي الكوبي.

في ذلك الوقت، كان ما يسمى بالمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية يتعرض لهجوم عنيف من القوى الراديكالية، والمناهضة للديمقراطية، والمعادية لآليات السوق. ففي الأرجنتين، دارت عملية انهيار

الديمقراطية دورة كاملة في نهاية المطاف وأعاد خوان بيرون بعد أن قضى عشرين عاماً في المنفى، حاملاً معه تاريخه المعادي للولايات المتحدة واقتصاد السوق. وكان هو نفسه يتعرض لتحدي قوى أكثر راديكالية التجأت إلى الأساليب العنيفة، وسعت من خلال عمليات الاغتيال والاختطاف لدفع الأرجنتين إلى حالة من الفوضى الخارجية عن حدود السيطرة تمهيداً لاستيلائها على الحكم. أوضاع مشابهة كانت موجودة في الأوروغواي. أما البيرو فقد كانت خاضعة طبعاً لهيمنة الزعماء العسكريين اليساريين، الاستبداديين، المناهضين لاقتصاد السوق، كما أسلفنا.

من بين زعماء المنطقة كافة، اعتبرنا الليندي أكثرهم عداوة لمصالحنا وإضراراً بها. فقد صرح علانية بتأييده لكاسترو ومعارضته للولايات المتحدة. ومثلت سياساته الداخلية تهديداً للحريات الديمقراطية التشيلية ولحقوق الإنسان - كما أكد الكونغرس التشيلي وغيره من المؤسسات الديمقراطية طيلة أكثر من عام. وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم يكن لها يد في الانقلاب العسكري، إلا أننا اعتقدنا بأنه أنقذ التشيلي من الحكم الاستبدادي التوتاليتاري وجنب المخروط الجنوبي السقوط في شرك الراديكالية. لم نوافق على أساليب بينوشيه، وحذرت وزير تشيلي إسماعيل هويرتا بعد أسابيع قليلة من وقوع الانقلاب من أنني حر في جلب انتباهه إلى أفعال وتصرفات سوف تضعف قبول الأسرة الدولية لتشيلي، مع أننا نريد لحكومته النجاح. أبلغت هويرتا بأننا «أحرار في الإعلان من وقت لآخر عن أفكارنا على الملأ». استخدمنا نفوذنا لتوفير مخرج آمن لأكثر من ألف شخص لجؤوا إلى مختلف السفارات. ورتبنا أمر مبادلة زعيم الحزب الشيوعي التشيلي مع منشق سوفياتي برعايتنا.

لكن كان هناك فرق مهم بين مقاربتنا لحكومة بينوشيه ومقاربة المنتقدين في الكونغرس ووسائل الإعلام. كان هؤلاء مصممين على إسقاط بينوشيه؛ في حين سعينا نحن لجعل سلوكه معتدلاً وديمقراطياً. كنا مستعدين للضغط على الزمرة العسكرية للحفاظ على مؤسسات تشيلي الديمقراطية وتحسين أدائها في مجال حقوق الإنسان، لكننا فعلنا ذلك انطلاقاً من الإقرار بأن قوى الثورة والاضطراب الراديكالية في أمريكا الجنوبية تشكل تهديداً أعظم. وبقيت الإدارات اللاحقة كافة - حتى تلك الأكثر تشديداً على حقوق الإنسان من غيرها - ضمن هذا القالب إلى أن تولى بينوشيه عن السلطة بعد استفتاء عام جرى سنة 1989.

كنا أيضاً على درجة عالية من الوعي بالمعيار المزدوج الذي كان يطبق على تشيلي في حقبة ما بعد الانقلاب. إذ لم تعان أية ثورة راديكالية معادية للولايات المتحدة من القدر والذم الموجهين ضد المستبدين الأغبياء في سنيتاغو. ولم توازن الكره الحقود ضد بينوشيه من قبل اليسار الأوروبي أية إدانة مشابهة لكاسترو، أو للنظام الوحشي فعلاً في فيتنام. الحكومة الاشتراكية في السويد قطعت المعونات عن تشيلي بخلاف ثمان وأربعين ساعة من الانقلاب، قبل أن تظهر أية انتهاكات لحقوق الإنسان، لكنها

لم تبدِ مثل هذه الحساسية الشديدة إزاء القيادة القمعية في هانوي، التي ظلت السويد تدعمها سياسياً واقتصادياً طيلة ما يقرب من عقد من السنين. فلم يستحثنا الآخرون على جعل المستبدین اليساريين أكثر اعتدالاً من خلال غمرهم بالمعونات الاقتصادية، في حين يكون علاج الانتهاكات التي يمارسها اليمينيون في تشيلي هو النبذ والإقصاء كلياً؟

مهما كان رأينا بنفاق المنتقدين لتشيلي، فقد جعلنا فعلاً من تعزيز وتقوية المؤسسات الديمقراطية عنصراً جوهرياً في سياستنا المتعلقة بأمريكا اللاتينية. لقد أكرهنا واقع الحرب الباردة للحفاظ على علاقة بناءة مع الأنظمة الديكتاتورية والاستبدادية في أمريكا الجنوبية، لكننا مارسنا نفوذنا من أجل تحسين وتعزيز المؤسسات الديمقراطية بقدر ما نستطيع دون أن نلحق الضرر بالمصالح الجوهريّة للولايات المتحدة، أو نطلق العنان لليسار الراديكالي العنيف. فعلنا ذلك من خلال التشارك في العمل مع الأنظمة المنسجمة مع/أو الداعمة لمصالح أمننا القومي، بدلاً من أسلوب المجابهة، كما ألح علينا الآخرون.

النقاش حول ما إذا كان التشارك أو الضغط هو الأسلوب الأفضل أصبح جدلاً خلافياً عقيماً. وفي الحقيقة، لم يكن هناك خطأ فاصلاً واضحاً بينهما؛ وفي الحالة النموذجية ينبغي استخدام المنهجين معاً. وتحقيق تقدم في هذا السياق لا يرجح إلا حين يتعاون الكونغرس والسلطة التنفيذية على لعب الأدوار التي تناسبهما. الكونغرس هو الوسيلة المناسبة لإظهار اهتمام وقلق أمريكا؛ والسلطة التنفيذية تصبح آنئذ قادرة على تكييف تهديد الضغط التشريعي لما هو متساق مع أمننا القومي في أية لحظة (مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة استحالة أن تصبح بعض أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الإبادة الجماعية، جزءاً من الحسابات تكتيكية).

تقسيم الأدوار هذا يتطلب تسييقاً متوازناً بين السلطة التشريعية (الكونغرس) والسلطة التنفيذية. لم توجد تلك الدرجة من الثقة المتبادلة فيما يتعلق بتشيلي (أو حقوق الإنسان عموماً) في منتصف السبعينيات. فقد اتهم المؤيدون لاحترام حقوق الإنسان في الكونغرس الإدارة بعدم التحرك في مجال حقوق الإنسان إلا استجابة للضغوط. ونحن بدورنا اعتقدنا أن الكونغرس كان يفكر بـ«أجندات» أيديولوجية وسياسة أحادية، دفعت إلى حد اعتبار الإدارة ضارة بالمصالح الاستراتيجية أو الجيوسياسية الأوسع للولايات المتحدة، أو على الأقل غافلة عنها. هنالك قدر من الحقيقة في الرأيين كليهما. صحيح أنني شعرت من واجبي أن أترجم الأفكار الديمقراطية المعنوية/المجردة إلى أهداف متعينة وملموسة للدبلوماسية؛ فأنا، برغم كل شيء، وزير الخارجية الذي يتوجب عليّ - باعتباري كذلك - وضع أية مصلحة أمريكية محددة ضمن السياق الأوسع لاستراتيجية عمومية. لكنني كنت مقتنعاً أيضاً بأن مفهوم الكرامة الإنسانية هو الرابطة النهائية الموطدة لعلاقتنا داخل نصف العالم الغربي ومع أوروبا. ولهذا السبب

حافظت على علاقات احترام جمعتي طيلة الوقت مع السيناتور كنيدي والنائب فريزر، وهما المؤيدان الرئيسيان في الكونغرس لسياسة فرض العقوبات على تشيلي.

جسدت رحلتي إلى اجتماعات «منظمة الدول الأمريكية» في سنتياغو توازنًا بين كل هذه الاعتبارات. ففي وقت سابق، منع فريق اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان من زيارة تشيلي. وكان تقريره أمام اجتماع سنتياغو ينتقد بشدة سجل تشيلي في حقوق الإنسان، رغم أنه تعامل مع انتهاكات تقليدية وليس مع تهمة بالإبادة الجماعية كما حدث في الفترة التالية. قبل أن أغادر، أبلغت السفير التشيلي بأن الولايات المتحدة سوف تؤيد إجراء نقاش كامل للتقرير في سنتياغو وسأعبر عن الآراء الأمريكية التقليدية حول الموضوع. كما ألحنا على إحراز تقدم باتجاه قضية حقوق الإنسان في تشيلي قبل وصولي.

استجابت الحكومة التشيلية بالإعلان عن نيتها إطلاق سراح ثلاث مئة من المعتقلين السياسيين. وأطلقت سراح مجموعة تضم تسعة وأربعين منهم في شهر أيار/ مايو غداة وصول وزير الخزانة بيل سايمون لإجراء محادثات تستغرق يومين مع المسؤولين التشيليين. مجموعة أخرى مماثلة أطلق سراحها أيضاً قبل أن يغادر سنتياغو.

اخترت مناسبة توقيفي في سانتو دومينغو (عاصمة جمهورية الدومينيكان)، كي لأدع مجالاً للشك بأولوياتنا. ففي مأدبة غداء أقامها الرئيس جواكين بالاغوير تكريماً لي في السادس من حزيران/ يونيو، أكدت على الأهمية التي نعزوها لقضية حقوق الإنسان في سنتياغو:

أصول تقاليدنا التراثية في نصف العالم الغربي وقيم حضارتنا تخبرنا.. أن التقدم المادي ليس كافياً للشخصية الإنسانية. فنحن سكان الأمريكيتين لدينا واجب خاص تجاه أنفسنا والعالم للحفاظ على/ وتحسين المعايير العالمية للعدالة والحرية..

خلال هذه الرحلة، سوف أشدد على أن النضال في سبيل الكرامة الإنسانية أمر محوري للتنمية الوطنية والتعاون الدولي، وسأقترح تعزيز وتقوية دور اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان⁽⁹⁾.

خطاب بينوشيه الافتتاحي أمام الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في الرابع من حزيران/ يونيو، الذي ألقاه قبل وصولي، دافع عن سجل تشيلي في حقوق الإنسان. وأكد فيه أن تشيلي قد هزمت انقلاباً شيوعياً وشيكاً وبدأت بناء ديمقراطية جديدة «عبر إقامة دولة المؤسسات القانونية الجديدة». وأعلن أن الحكومة التشيلية سوف تقترح قريباً سلسلة من الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان تجعل دستورها «واحدًا من أكثر الوثائق تقدماً واكتمالاً في العالم». وفي مسعاه لإضعاف اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، اقترح بينوشيه أن تنشئ منظمة الدول الأمريكية وحدة جديدة حول حقوق الإنسان «تعرّف بالضبط» المدى والمجال وتحدد استقلالية الفعل (رفض هذا الاقتراح لاحقاً من قبل الجمعية العامة للمنظمة؛ وصوتنا نحن مع الأغلبية).

وفي مسعى منه لتحسين صورة تشيلي، دعا بينوشيه الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، أورفيلا، لزيارة معسكر الاعتقال سيء السمعة «تريس ألأموس»، وأعلن عن إطلاق سراح عدد آخر من المعتقلين بلغ تسعة وستين. وخلال اجتماع الجمعية العامة لدول المنظمة، سمح بنشر نص تقرير اللجنة الذي ينتقد سجل حقوق الإنسان في تشيلي بالكامل. نشرت «إل ميركيوريو»، أكثر الصحف اليومية احتراماً في تشيلي، التقرير مرفقاً برد الحكومة التشيلية المطول.

ومن دون أي شك، أضاف ضغط الكونغرس الكثير إلى حافز تشيلي لتحسين مسلكها في مجال حقوق الإنسان. لكن استراتيجيتنا قدمت المناسبة ومكنتنا من إثارة قضية حقوق الإنسان على الصعيد الثنائي مع السلطات التشيلية كاختبار للعلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بموضوع تشيلي، تمثل الفارق الجوهرى بين إدارة الرئيس فورد ومنتقديها في أنه في حالة الاضطرار للاختيار، فإنهم يفضلون قوى الليندي الراديكالية على بينوشيه، مهما كانت التكلفة على المدى الطويل بالنسبة للمصالح الجيوسياسية أو الديمقراطية للولايات المتحدة. وفي الحقيقة اعتبر العديد منهم عنف الراديكالية حاجة لا غنى عنها، وربما مؤسفة، وشرطاً مسبقاً لانبثاق عالمهم المثالي. من ناحية أخرى، لم تكن إدارة فورد لتتبنى سياسة ضارة إلى هذا الحد الصارخ بمصلحتنا القومية.

لم نبلغ درجة السعي للإطاحة بنظام بينوشيه، لكننا أوضحنا موقفنا بالنسبة لحقوق الإنسان. أكدت على ذلك في خطابي أمام منظمة الدول الأمريكية في سنتياغو في الثامن من حزيران/ يونيو:

يجب الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية، ورعايتها، والدفاع عنها إذا أردنا أن يكون السلام والرخاء والازدهار أكثر من مجرد منجزات تقنية جوفاء. لأن التقدم التقني بدون عدالة اجتماعية يخيّب آمال الإنسانية؛ والوحدة الوطنية عقيمة بدون الحرية؛ والقومية بدون الوعي بالجماعة البشرية - التي تعني الاهتمام المشترك بحقوق الإنسان - تصقل أدوات ووسائل القمع.

وعند الحديث عن تشيلي، اعترفت بما تحقق من تقدم. ولكن:

أكدت اللجنة أن الانتهاكات مستمرة، وهذا أمر يحظى بالاهتمام على مستوى العلاقات الثنائية والدولية. في الولايات المتحدة، يعم هذا الاهتمام السلطة التنفيذية، والكونغرس، الذي اتخذ خطوة استثنائية متمثلة في تطبيق قيود تشريعية/ محددة على المعونات الأمريكية العسكرية والاقتصادية المقدمة إلى تشيلي.

لقد أضعفت حالة حقوق الإنسان حسب تقويم اللجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية علاقتنا مع تشيلي وسوف تستمر في إضعافها. نحن نرغب بأن تكون هذه العلاقة وثيقة، وكل أصدقاء تشيلي يحدوهم الأمل بأن تزول تلك العراقيل التي أثارها الأوضاع المشار إليها في التقرير قريباً.

لكن لو امتنعت عن التشديد على المعيار المزدوج الذي يمارسه العديد من منتقدي تشيلي، لما كنت وفياتاً لقناعاتنا:

قضية الكرامة الإنسانية لا يخدمها أولئك المنافقون الذين يتلاعبون باهتماماتنا بحقوق الإنسان من أجل تعزيز ما يفضلونه سياسياً، ولا أولئك الذين اختاروا تلك الدول التي يختلفون مع آرائها السياسية لتوجيه إداناتهم المتعلقة بحقوق الإنسان⁽¹⁰⁾.

قبل إلقاء هذا الخطاب، استقبلني بينوشيه في مبنى مشيد على الطراز الإسباني أقام فيه مكتبه. ما كان لأي مراقب أن يحكم على العلاقة بيننا بأنها حميمة كما زعم منتقدونا الذين اعتبروه أداة بيد أمريكا. لم يبد بينوشيه، بأسلوبه اللطيف، الدمث، الذي لا يخرج عن الموضوع، ودأً خاصاً لا تجاه الولايات المتحدة ولا ممثليها. راجع جدول الأعمال، مشيراً بشكل عابر إلى الوضع الشاذ الذي يعيشه، حيث إنه برغم إعلان صداقته للولايات المتحدة، إلا أنه يخضع لضغط أمريكي أشد من ذلك الذي تعرض له الليندي، الذي لم يفوت أية فرصة لتهديد المصالح الأمريكية وإضعاف موقع الولايات المتحدة في النصف الغربي من العالم.

في النهاية، بدا واضحاً أن كلا منا يكافح من أجل أوضاع موضوعية شديدة التباين: فبالنسبة لي، كانت استراتيجيتنا المتعلقة بأمريكا اللاتينية والدعم الداخلي لسياستنا الخارجية العامة يرتكزان بسجل تشيلي في مجال حقوق الإنسان؛ أما بينوشيه فكان منشغلاً بالعرف الذي تتبناه الراديكالية المحلية وبالتهديد الذي يمثله موقف البيرو التي يسلك جيشها السوفييت ويدبره الكوبيون.

كان من المحتم أن أكرس جزءاً كبيراً من الوقت في الحوار مع بينوشيه لحقوق الإنسان، التي جسدت في الحقيقة عقبة رئيسية تعيق العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وتشيلي. أوجزت النقاط الرئيسية لخطابي أمام منظمة الدول الأمريكية الذي سألقيه في اليوم التالي. لم يعلق بينوشيه على الخطاب. وأكدت طيلة الفترة المتبقية على أننا «متعاطفون» مع أهداف تشيلي في تحقيق الاستقرار، واقتصاد السوق، ومقاومة الشيوعية، وعلى أننا لا نستحث الحكومة التشيلية على تحسين سجلها في حقوق الإنسان من أجل إضعافها. لكن توجب على بينوشيه أن يفهم ما يلي:

حقوق الإنسان هذه مشكلة تعقد علاقاتنا وجهود ومساعي أصدقاء تشيلي. لسوف أتحدث عن حقوق الإنسان في أصيل هذا اليوم أمام الجمعية العامة «لمنظمة الدول الأمريكية». تعمدت تأخير خطابي حتى أتحدث معك. أردت منك أن تفهم موقفني. نريد التعامل من خلال الإقناع المعنوي / الأخلاقي وليس من خلال العقوبات القانونية.

اعترفت بأن العديد من نقاد بينوشيه بها جمونه بسبب إسقاط حكومة ستصبح شيوعية ومع ذلك:

نواجه مشكلة عملية يجب أن نأخذها بالحسبان، دون أن نمارس ضغوطاً لا تتناسب مع كرامتك، وفي ذات الوقت لا تؤدي إلى انتهاك القوانين الأمريكية، مما سيضعف علاقتنا. ومن المفيد حقاً أن تعلمنا بالإجراءات التي تتخذها في ميدان حقوق الإنسان. المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين يعتنقون موقفاً راسخاً وطيداً يناسب قناعاتهم الداخلية، كانوا سيعبرون عن أهدافتنا بلغة إطلاقيه. لكن باعتباري وزيراً للخارجية، شعرت بأن من مسؤوليتي تشجيع الحكومة التشيلية على السير باتجاه مزيد من الديمقراطية من خلال سياسة تفهم مخاوف وهموم بينوشيه، بدون إطلاق العنان للقوى التي اعتمد عليها الليندي من أجل ثورته.

على أية حال، كان التفهم يمثل كل ما لدي لأقدمه. أما مخاوف تشيلي من عمليات التخريب الداخلية والاضغوط التي تمارسها البيرو، التي تجهزت الآن بالمدفعية بعيدة المدى والدبابات السوفيتية التي انتشرت على الحدود المتنازع عليها بين البلدين، فقد كانت حقيقية فعلاً. ذكرني بينوشيه بأن «روسيا تدعم أنصارها بنسبة 100%. نحن خلفكم. أنت الزعيم القائد. لكن لديكم نظاماً عقابياً لأصدقائكم». عدت إلى موضوعي الأساسي وأكدت على أن أية مساعدة كبيرة منا ستعتمد فعلاً على التقدم في مجال حقوق الإنسان.

في الثامن عشر من حزيران/ يونيو، تبنت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، بدعم فاعل منا، قراراً يستحث تشيلي على «الاستمرار في تبني إجراءات تضمن الالتزام بحقوق الإنسان» وأن «تقدم للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان التعاون المطلوب للقيام بعملها». تم تبني القرار بأغلبية 19-1. جمايكا هي الدولة الوحيدة التي عارضته؛ في حين امتنعت تشيلي والبرازيل عن التصويت.

خفت انتهاكات حقوق الإنسان داخل تشيلي، خصوصاً بعد أن قام بينوشيه بحل وكالة الاستخبارات المضادة للإرهاب والتي اعتبرت مسؤولة عن معظم هذه الانتهاكات عام 1978. وفي عام 1988، حول بينوشيه اقتصاد السوق الذي كان يعمل بشكل مرضٍ إلى حكومة ديمقراطية استجابة لهزيمته في استفتاء عام بأغلبية ضئيلة.

خدمت الزيارة لحضور اجتماع منظمة الدول الأمريكية غرضاً استراتيجياً بعيد المدى أيضاً تمثل في إيجاد منتدى للحوار المتعدد الأطراف بين دول النصف الغربي من العالم

حول المسائل الاقتصادية في المنطقة ضمن إطار منظمة الدول الأمريكية. وفي خطاب آخر ألقته في التاسع من حزيران/ يونيو، تعهدت بأن تبدأ إدارة الرئيس فورد «الآن» بما يلي:

- ❖ «تركيز اهتمام خاص على هواجس أمريكا اللاتينية الاقتصادية في كل مجال تمتلك فيه سلطتنا التنفيذية حرية اتخاذ القرار»؛
- ❖ «تنسيق مواقفنا حول القضايا الاقتصادية كلفة التي تهم منطقة النصف الغربي من العالم قبل التفكير بتلك القضايا في المحافل الدولية الكبرى»؛
- ❖ «التفكير بإعداد ترتيبات خاصة في المجالات الاقتصادية في المنطقة.. مثل نقل وتطوير التكنولوجيا»؛

❖ بذل «كل جهد ممكن لإدخال تعديل على قانون التجارة الذي أصدرته الولايات المتحدة»⁽¹¹⁾. اقترحت عقد جلسة خاصة للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في آذار/ مارس 1977 للتعامل مع مشكلات الدول النامية المتوسطة الدخل التي تمثل معظم دول أمريكا اللاتينية. وبنفس تلك الروح، أبلغت وزير خارجية أورغواي خوان كارلوس بلانكو بما يلي:

ليس لدي اعتراض على تقديم المال لأفقر الدول، لكن ينبغي علينا التمييز بين المساعدة والإغاثة. كما يجب علينا العثور على طريقة لمنع إقصاء ونبذ كتلة كاملة من الدول متوسطة الدخل لأنها لا تملك القدرة على الحصول على رأس المال من الخارج.. إنه لخطأ نرتكبه حين ندفع دول أمريكا اللاتينية - مثل بلادكم - إلى موقف يدفعها، إذا ما حصلت على ما تحتاج إليه، للانضمام إلى العالم الثالث.

عرفت أن تطبيق هذه المقترحات سوف تطلق العنان لصراع مرير في واشنطن حول قضية المكانة الخاصة لأمريكا اللاتينية. لكنني كنت مقتنعاً بأن الرئيس المنتخب حديثاً سوف يكون في موقع يؤهله للإصرار على المفهوم.

بعد اختتام اجتماع منظمة الدول الأمريكية، ذكرت ما يلي في تقرير لي فوردي:

يعكس نجاح هذا الاجتماع المسافة التي قطعناها في سياستنا المتعلقة بأمريكا اللاتينية مقارنة بحالنا قبل أربع سنوات.. اليوم، عبرنا عن موقف صريح حول كل قضية هامة في أمريكا اللاتينية، وهو موقف أصغى إليه الآخرون وتعاملوا معه باحترام. فقد لعبنا دوراً رائداً في إيجاد توازن في التفكير بحقوق الإنسان واحترامها؛ والقدرة العملية على مناقشة إصلاح منظمة الدول الأمريكية؛ والأمل والنزاهة في التعامل مع قضايا التجارة والتنمية.

بنما

من أسباب نجاحنا في إدارة العلاقات بين دول النصف الغربي من العالم في اجتماع سنتياغو الثقة المتنامية بأن المفاوضات حول معاهدة قناة بنما كانت تتحرك باتجاه خاتمة ناجحة. فقد كانت دول أمريكا اللاتينية بدون استثناء تؤيد تغيير الشروط التي اعتبرتها آخر آثار الكولونيالية في المنطقة، وعقد معاهدة معدلة تخدم مصالحنا عبر التخلص من أزمة دائمة مع أمريكا اللاتينية.

بحلول نهاية اجتماع سنتياغو، فهمت دول أمريكا اللاتينية بأننا نتحرك باتجاه خاتمة تجسد هذه المبادئ: إلغاء معاهدة عام 1903؛ التنازل عن منطقة القناة إضافة إلى تشغيل القناة إلى بنما والاعتراف بسيادتها الكاملة، لكن مع احتفاظنا بمسؤولية الدفاع بصورة أساسية.

بدا واضحاً أن القضايا المتبقية لن تمنع من تحقيق نهاية ناجحة للمفاوضات، لكن ظلت مشكلة متى وكيف تختتم المعاهدة بالضبط تراوح مكانها. كما توجب علينا إقناع وزراء الخارجية الآخرين بمساعانا الصادق والمخلص لعقد معاهدة جديدة، وأننا مضطرون للتريث والتباطؤ في هذا السياق. كان نجاح المؤتمر تعبيراً عن ثقتهم وقبولهم بتأكيدنا على أن الخاتمة ينبغي تأجيلها إلى ما بعد انتخاباتنا حين تستلم السلطة إدارة جديدة. في الحادي عشر من حزيران/ يونيو، التقيت في سنتياغو مع وزير خارجية بنما، أكوبيلينو بويد، وأبلغته بما يلي:

عليك أن تتذكر أن الاستمرار في عملية الدراسة بشكل رسمي وخلال حملة انتخابية سيكون بالنسبة لنا شيئاً يلفت الانتباه. ليست لدينا سيطرة الآن. والناس لا يهتمون إذا طردوا من وظائفهم. إذا فاز الديمقراطيون فلسوف يتابعون سياساتنا. إذا فاز فورد فأنت تعرف ما سيفعله. المهم هو تمضية الشهور القليلة القادمة دون أن نجعل منها قضية. أصدرنا - أنا وبويد - بياناً مشتركاً رقيقاً اللهجة عبّر عن رغبتنا بالاستمرار في المفاوضات وبالتزامنا بتحقيق تقدم فيها. وهذا ما صادقت عليه الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية بالإجماع.

لم تكن ردة الفعل في الولايات المتحدة إيجابية إلى هذا الحد. فخلال فترة رئاسته، اتخذ فورد العديد من القرارات الشجاعة، كان عدد منها - مثل دعم حكم الأغلبية في أفريقية - لا يفيد سياسياً. ولم يكن هناك أكثر شجاعة، وأشد ضرراً سياسياً بالنسبة له، من استعداده للتفاوض من أجل التوصل إلى معاهدة معدلة لقناة بنما. فلا يكاد يوجد ناخبون يؤيدونها في الولايات المتحدة، في حين أن المعارضين متحمسون، ومنظمون، ويتمتعون بالدعم والتمويل.

خلال الأشهر الأولى من توليه منصب الرئاسة، انشغل فورد بالأزمات التي ورثها إلى حد منعه من التعامل بالتفصيل مع مفاوضات بنما. لكنه وافق من حيث المبدأ على عقد معاهدة جديدة محددة

المدة، وفوض إيليسورث بنكر بمتابعة ذلك الهدف. كانت شخصية بنكر بمثابة ضمان لصدق وصفاء نية الفرقاء كافة. تمثلت مساعدته على وجه الخصوص في تهدئة النزاعات والخلافات الناشبة بين وزارتي الدفاع والخارجية. ففي البداية، فضلت وزارة الدفاع مواجهة تعقيد الوضع الراهن على مجابهة ما يلزم الترتيبات الجديدة من غموض وعدم يقين. في حين قدمت وزارة الخارجية (قبل وخلال وبعد عملي وزيراً للخارجية) الحجة على أن الإصرار على الوضع الراهن سوف يعزلنا سياسياً في المحصلة النهائية داخل النصف الغربي من العالم، ويوقع الفوضى في استراتيجيتنا المتعلقة بالعالم الثالث، ويعيق التشغيل وربما الدفاع عن القناة في نهاية المطاف.

تحرك بنكر بمهارة مميزة ورباطة جأش لافتة عبر مجموعة كبيرة من القضايا التقنية. فالقرارات المفتاحية التي بقيت لولاية فورد كانت تتعلق «بالمدة» - الفترة التي ستظل الولايات المتحدة خلالها تتولى تشغيل القناة والفترة الأطول التي ستفوض خلالها بالدفاع عنها من جانب واحد. وعلى نحو تدريجي أفرزت نقاشاتنا وآراؤنا المتبادلة إجماعاً على وجوب أن تكون المدة عشرين عاماً للتشغيل وأربعين عاماً للدفاع - ويعود جزء من السبب إلى أن القناة ستصبح بعد عشرين سنة قديمة لا تلاءم العصر وسيكون هناك حاجة لاستبدالها بأخرى جديدة، وبشروط جديدة، أو تحديثها بشكل جوهري على الأقل.

عرضت القضية على مجلس الأمن القومي للمرة الأولى خلال ولاية فورد في الخامس عشر من أيار/مايو 1975، وقدمت توصيفاً للمسائل المعروضة إلى الرئيس فورد على النحو التالي:

أولاً، الأمر يتعلق باستعدادك للموافقة على فكرة فصل التشغيل عن الدفاع. الوكالات والمؤسسات تتفق كلها على هذه المقاربة. ورغم أن المسألة لا تتعلق بالأرقام - إلا أن من الصعب التنبؤ بما سيحدث بعد أربعين سنة. ثانياً، إن كنت على استعداد لسلوك هذا السبيل، فما هو الحد الأدنى الذي يمكن أن نقبله؟ ثالثاً، إذا لم تكن تريد معاهدة الآن، فعليك أن تقرر ما إذا كانت هناك بعض الخطوات التي يمكن أن نتخذها من جانب واحد بحيث تهدئ الوضع بالنسبة لبنا - خطوات تتخلى عن بعض الأراضي لكن لا تغير العلاقة. لقد تجسد انطباعي القوي من جلسات اجتماع منظمة الدول الأمريكية الذي عقد مؤخراً وتحديث خلاله مع معظم وزراء أمريكا اللاتينية، في أننا لن نحصل على العون منهم، بل على العكس، سوف لن يترددوا في الإسهام في مشكلاتنا. من ناحية أخرى، ألح علي مراراً في هذه المسألة كل من «السيناتور ستروم» تورموند و«السيناتور جيمس» بوكلي، وأنا مدرك تماماً للمشكلات المنبثقة من هذا الطرف.

ذكر شلنسجر بأسلوب بليغ السبب وراء التشبث بالمعاهدة ومقاومة التغيير: «حين تظهر الولايات المتحدة القوة والتصميم، فإنها تتلقى الاحترام. وحين تتراجع عن موقفها، فإنها تثير الشهوات». كانت

عبارته صحيحة على الصعيد النظري، لكن حكم كل أولئك المطلعين على القضية (بمن فيهم - في نهاية المطاف - أقرب مساعدي شلسنجر في البنناغون) هو أن ثمن التثبيت بالموقف سيكون باهظاً، خصوصاً وأن بمقدورنا حماية مصالحنا الأساسية من خلال الترتيبات التي يجري التفاوض بشأنها.

طلب الرئيس دراسة أخرى لتحليل التكاليف والمكاسب على المستويين الداخلي والدولي، لإتمام المعاهدة مقابل تأخيرها. وتوجب على الدراسة تركيز الاهتمام على المصلحة الوطنية، كما قال، وليس على المصالح الضيقة لجماعة صغيرة ونافذة من العاملين في منطقة القناة، الذين تمتعوا - برأيه - بنفوذ لا يتناسب مع حجمهم في الكونغرس.

في الثالث والعشرين من تموز/ يوليو دعا فورد إلى اجتماع آخر لمجلس الأمن القومي. عرضت فيه أمام الرئيس الإجماع الذي تم التوصل إليه. وكان يتمثل في القبول بفترة محددة تمتد لعشرين عاماً بالنسبة للتشغيل وأربعين عاماً بالنسبة للدفاع، في حين تمتد مسؤوليات الدفاع المتبقية إلى فترة غير محددة بتاريخ. القرار المفتاحي الآخر الذي عرض أمام الرئيس كان يتعلق بالتكتيكات: إجراء المفاوضات مع بنما بطريقة يتحقق فيها التقدم طيلة فترة الانتخابات، لكن دون التوقيع على معاهدة إلا في فترة لاحقة:

ليس الأمر سهلاً، لكن نعتقد أن بمقدورنا القيام به. إذا أردتم سلوك ذلك السبيل، فسيكون من الخطأ التخلي عن كل شيء مقابل الحفاظ على غطاء. يجب أن تتغير التعليمات. وهي الآن تتمثل في الطلب من بنكر التفاوض على خمسين سنة بالنسبة للتشغيل والدفاع كليهما. نوصي بإجراء تخفيض كبير على مدة التشغيل لتصل إلى خمسة وعشرين عاماً، ومدة الدفاع إلى خمسة وأربعين، والبديل لا يجب أن يقل عن أربعين سنة للدفاع وعشرين للتشغيل. نحن لا نلج على التفاصيل الدقيقة. الأسئلة هي: أولاً، هل تريدون معاهدة؟ هل تريدون والمفاوضات أن تسير قدماً؟ ثانياً، هل توافقون على تغيير التعليمات؟ ثالثاً، ما هو الحد الأدنى الذي لا يجب أن نتجاوزه؟

تمسك شلسنجر بالمعارضة التي أبداهما في الاجتماع السابق، وإن غدا أقل إلحاحاً. وحصر نفسه في إطار الحجة القائلة بأنه إذا تم التخلي عن السيادة فإن طول المدة التي نمارس فيها مختلف حقوقنا ستتعرض لضغوط جديدة. لكن معاون وزير الدفاع بيل كليمنتس، الذي اعتبر نفسه خبيراً بشؤون أمريكا اللاتينية إلى حد ما بوصفه قادمًا من تكساس، فصل موقفه عن موقف رئيسه - وهو حدث لا سابقة له في اجتماعات مجلس الأمن القومي، ويعتبر بمثابة إشارة دلالية على العلاقات المتوترة بين الرجلين:

إذا أردنا الحفاظ على علاقاتنا مع أمريكا الجنوبية، واعتبرناها مهمة، فإننا بحاجة لرأي أكثر استنارة من ذلك المتمثل بمحاولة الحفاظ على سيادتنا على قناة بنما. وإذا

عملنا على ذلك، وفعل الجيش الشيء ذاته، وقدمنا الإطار الصحيح للعمل، يمكننا أنذاك الحفاظ على علاقة صحيحة.

يُمن رئيس هيئة الأركان المشتركة، جورج براون، أن بروز كبار الجنرالات ليس منبئاً الصلة عن مهاراتهم السياسية، لأنه استطاع اتخاذ موقف متساوي المسافة عن رئيسيه المدنيين. وافق براون على فلسفة شلسنجر ومقترحات كليمنتس العملية في آن معا. فضل آراء شلسنجر الأساسية، وأيدها بحزم، لكن نظراً لأن قرار التخلي عن السيادة قد اتخذته الرئيس جونسون قبل عقد من السنين، فإنه سيدعم الآن المسار الذي أوصينا به - أنا وكليمنتس وبنكر.

على هذا الأساس، وافق فورد على التوصيات التي تضع مواعيد محدد للفترة الزمنية، وتؤيد تأخير التوصل إلى اتفاق إلى ما بعد الانتخابات. وأرسل تعليماته إلى بنكر: أظهر النية الصافية وتصرف بطريقة معقدة. ولسوف نحتاج إلى الأمرين كليهما لدبلوماسية تتضمن التقدم والتردد دون إظهار أي منهما بشكل واضح.

قبل أن يستأنف بنكر المفاوضات، قام في أيلول/ سبتمبر 1975 بزيارة «استطلاعية» إلى بنما، بصحبة معاون وزير الدفاع كليمنتس، والجنرال براون، ومعاون وزير الخارجية بيل روجرز. كان الهدف الرئيسي لهذه الرحلة ترتيب الأمور مع الجنرال توريجوس. التقى الوفد بالجنرال على انفراد. وكانت لحظة حساسة، اختار فيها كليمنتس أن يكون صريحاً: لن نتمكن من إكمال المفاوضات قبل الانتخابات، رغم أن القضايا العالقة يمكن حلها بسرعة فيما بعد. أذعن توريجوس، وأكد للوفد الأمريكي أن بنما لن تسبب مشكلة حول التأخير.

لربما قدم الجنرال براون إسهام حاسمة حين قرأ بياناً أمام الصحافة بعد الاجتماع أكد رسمياً وقوف المؤسسة العسكرية إلى جانب عقد معاهدة جديدة: «طمأنت الجنرال توريجوس بأن هيئة الأركان المشتركة ووزارة الدفاع ملتزمان بالتوصل إلى معاهدة جديدة، ونحن نعلن دعمنا الكامل لجهود السفير بنكر»⁽¹²⁾.

آخر المحادثات المهمة جرت في شباط/ فبراير، وغدا الهم الرئيسي متمثلاً في الرأي العام، داخل بنما والولايات المتحدة كليهما. وبمناسبة رحلتي إلى أمريكا اللاتينية في ذلك الشهر، طلبت بإلحاح من رئيس فنزويلا بيريز ورئيس كولومبيا لوبيز ميشلسن تشجيع الهدوء وضبط النفس في بنما وأمريكا اللاتينية خلال فترة الانتخابات. وفي لقائي مع وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى في سان خوسيه عند نهاية الرحلة (1976/2/24)، أوجزت مقاصدنا مرة أخرى:

يمكننا العمل طالما ليس هناك دعاية، وبمقدورنا - نظرياً - التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية السنة. ستتطلب الصياغة بعض الوقت، لكن يمكننا البدء بالحملة من أجل المصادقة

على الاتفاق حتى بالتزامن مع عملية الصياغة. وبحلول كانون الثاني/ يناير أو شباط/ فبراير من السنة القادمة، ستصبح المسألة مشكلة أمريكية داخلية وليست مشكلتكم. هذا هو البرنامج الذي نشتغل عليه.

لم يكن الموقف متشائماً. بل كنا على قناعة بأن المرشحين الديمقراطيين الرئيسيين سوف يؤيدون موقفنا الأساسي، بغض النظر عن آرائهم الحذرة خلال موسم الانتخابات.

ثبت أن الأمل بمنع المفاوضات من التحول إلى لعبة سياسية عقيم ولا طائل فيه. وبحلول خريف عام 1975، كان المرشحون للرئاسة يحددون مواقفهم تجاه قضية بنما. رونالد ريغان هاجم الفكرة برمتها. في كانون الأول/ ديسمبر 1975، التقى في ميامي مع الرئيس البنمي الأسبق أرولفو أرياس، الذي ظل كمهده يخطط للعودة إلى السلطة، على أساس المعارضة المشتركة للمفاوضات الرامية إلى عقد معاهدة جديدة. وحقيقة أن أرياس يعارض المفاوضات انطلاقاً من موقف مختلف تماماً - لأنها لا تعيد القناة فوراً - لم تشوش على التناغم السائد بينهما. أما جون كونايلي فقد أعلن أنه سيقاقل من أجل الاحتفاظ بملكية الولايات المتحدة للقناة.

في كل محطة توقف فيها فورد خلال حملته الانتخابية تقريباً، كان يستقبل بالأسئلة حول معاهدة بنما، وأصبحت إجاباته أكثر قوة وانسجاماً مع توقعات مستمعيه. في شباط/ فبراير 1976، وحين كنت في أمريكا اللاتينية، اتهم ريغان الإدارة بالتخطيط «للتخلي عن القناة»، مشيراً إلى أن الرئيس لم يحصل على المعلومات الكافية من وزارة الخارجية، وأن الشعب الأمريكي قد تعرض للخداع. ثم دعا إلى إنهاء المفاوضات: «نحن اشتريناها، ودفعنا ثمنها، إنها ملكنا، ويجب أن نبذل ثوريخوس وشركائه بأننا سنحتفظ بها»⁽¹³⁾.

ثبت أن القضية حادة ومثيرة للانفعال في الانتخابات التمهيدية لاختيار مرشح الرئاسة في تكساس. ففي العاشر من نيسان/ أبريل، قال فورد وقد تأثر بالمزاج السائد: إن «الولايات المتحدة لن تتخلى أبداً عن حقوقها في الدفاع عن قناة بنما، ولن تتنازل مطلقاً عن حقوق تشغيل القناة»⁽¹⁴⁾.

ونظراً لأن هذا التصريح يختلف تماماً مع ما كنا نتفاوض حوله، اضطر البيت الأبيض لإصدار «توضيحات» في الرابع والخامس عشر من نيسان/ أبريل، عكست إلى حد ما حقيقة الوضع. وفي النهاية اتخذ فورد موقفاً هجومياً، حيث اتهم ريغان بعدم المسؤولية في محاولته لإنهاء المفاوضات. كما بدأ الرئيس أيضاً بالحديث عن أن للقناة «عمرًا اقتصادياً مفيداً» يتزامن مع المدة التي تحتفظ خلالها الولايات المتحدة بالسيطرة المطلقة عليها. لكن تصريحه لم يهدئ من حدة العاصفة، لا في الولايات

المتحدة ولا في بنما. وزير الخارجية البنمية بويد وصف ردة فعل توريجوس على كلمات الرئيس بالقول: «كان متضامناً جداً، وقال: 'ما الذي يريدون أن يقدموه لنا؟، خردة بالية'».

خفف السيناتور باري غولدووتر من حدة الوضع حين حولته رحلة إلى بنما إلى مؤيد لإجراء الترتيبات اللازمة لعقد معاهدة معدلة. «قبل» فوردي «المصادقة» على رأي هذا السيناتور المحافظ بارتياح، لكنه خسر الانتخابات التمهيدية في تكساس بشكل كارثي. وعزا بعض القادة الجمهوريين الخسارة إلى قضية بنما، مستشهدين على وجه الخصوص بعودة بنكر إلى بنما في أيار/مايو لاستئناف المحادثات مع المسؤولين البنميين. ووجهت إلى الانتقادات بسبب تركي لفورد في موقف مكشوف، رغم أن النقد كان أقل قسوة من ذلك الذي تلقته بسبب إفريقيا (انظر الفصل 32).

بعد أن ضمن فوردي ترشيح الحزب الجمهوري بأغلبية ضئيلة، استمر الجدل في هذا السياق. وبدأ المرشح الديمقراطي، جيمي كارتر، باتخاذ موقف محافظ بصورة مبهمّة ومفاجئة. ففي خطاب ألقاه في حزيران/يونيو، تعهد بالحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة على القناة بينما عرض في نفس الوقت استمرار المفاوضات «والتشارك» في السيادة.

لم يفسر كيف يستطيع تحقيق هذا الهدف الفذ، أو بم يختلف به عن موقف الإدارة. وفي المناظرة التلفزيونية مع فوردي حول السياسة الخارجية، أعاد كارتر التأكيد على أنه يفضل استمرار المفاوضات مع بنما، لكنه قال: إنه لن يتخلى عن «السيطرة العملية» على القناة. وركز فوردي في رده على الحاجة للاحتفاظ «بحرية الوصول الكاملة» للقناة والقدرة على الدفاع عنها، مضيفاً أن من الواجب علينا «الحفاظ على مصالحنا الأمنية القومية في القناة». بقي كل من كارتر، الذي أعلم بتفاصيل المفاوضات، وفوردي، على التخوم الخارجية للحقيقة عبر التلاعب بتعريفات «السيطرة» و«حرية الوصول» و«الدفاع»⁽¹⁵⁾.

بعد انتخاب كارتر في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، طلب قادة بنما إشارة من جانب الإدارة الجديدة تدل على نواياها، وعبروا عن الأمل بإمكانية استئناف المفاوضات فوراً. أيد بنكر إجراء محادثات غير رسمية خلال الفترة الانتقالية. اعتقدت أن من الواجب منح الإدارة الجديدة الفرصة لوضع سياستها الخاصة بها أولاً. وعلى وجه العموم سعت لطمأنة بويد، والتأكيد على أن «انطباعي» يشير إلى أن لكارتر موقفاً «واقعياً» تجاه القناة وأنه «ليس هناك تناقض بين آرائه وآراء هذه الإدارة». بعد الاتفاق مع خليفتي، سايروس فانس، وافقت على إرسال المفاوضين إلى بنما كبادرة رمزية تعبر عن التزام أمريكا المستمر بالمفاوضات.

في شباط/فبراير 1977، استؤنفت المفاوضات الرسمية بعد تعيين سول لينوفيتز مفاوضاً مشاركاً مع بنكر. كان لينوفيتز محامياً متميزاً ورجل أعمال خدم فيما بعد سفيراً في منظمة الدول الأمريكية. وأعلن الاتفاق من حيث «المبدأ» على العناصر الأساسية للمعاهدة الجديدة في شهر آب/أغسطس. نصت

المعاهدة على نقل السيطرة على القناة ومنطقة القناة إلى بنما بحلول عام 2000. وجسدت الشروط الرئيسية التي وافق عليها فورد: عشرون سنة للتشغيل وأربعون سنة للدفاع. وهناك معاهدة منفصلة وحاسمة الأهمية وضحت دون لبس حق الولايات المتحدة بالدفاع عن «حيادية القناة الدائمة». كل هذه الشروط والفقرات في جوهرها تم التفاوض عليها من قبل إدارة فورد. وهذا لا ينفي شجاعة إدارة الرئيس كارتر في التعامل مع قضية خلافية إلى هذا الحد في بداية عهدها، أو التصميم الذي أبداه كارتر لعقد المعاهدة.

أتى الجنرال توريجوس إلى واشنطن في السابع من أيلول / سبتمبر 1977 للتوقيع بالأحرف الأولى على نصوص المعاهدة. انتقلت ساحة المعركة إلى مجلس الشيوخ، حيث سعى كل من ثورموند وهليمز - بتأييد من أورين هاتش وغيره - إلى تصوير المعاهدة وكأنها «تنازل» عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة.

في أواخر عام 1977، أدلينا - أنا وفورد - بشهادتين أمام لجنة الشؤون الخاصة التابعة لمجلس الشيوخ وأيدنا المعاهدة. أما أصعب قضية ظهرت في جلسة الاستماع فقد تعلقبت بتفسيرات المعاهدة الموازية التي منحت الولايات المتحدة حقاً مستمراً في الدفاع عن حيادية القناة الدائمة. وفي أعقاب اجتماع آخر في البيت الأبيض (منتصف تشرين الأول / أكتوبر)، أصدر الرئيس كارتر وتوريجوس بياناً توضيحياً أكد أن للولايات المتحدة الحق بالتصرف ضد أي عمل عدائي أو تهديد موجه للقناة، وحتى ضد المعارضة البنمية إذا دعت الضرورة. وأضاف البيان المشترك أن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة تمتلك الحق بالتدخل في الشؤون الداخلية لبنما.

كانت جلسات الاستماع والمجادلات في المجلس، بكل ما رافقها من نزاع وخلاف، تمثل نموذجاً لمداولة تشريعية مبدئية ودؤوبة حول قضية تاريخية متعلقة بالسياسة الخارجية. بنما أدت دورها في مساعدتنا. في الثالث والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر 1977، وافق الشعب البنمي على المعاهدين بنسبة اثنين إلى واحد في استفتاء وطني. وفي تشرين الثاني / نوفمبر، عرض توريجوس تقديم استقالته إذا اعتبره أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة عقبة أمام ضمان المصادقة الأمريكية. وفي حين كانت شعبية توريجوس كبيرة في بنما باعتباره زعيماً وطنياً، إلا أن سجله المثير للتساؤل في مجال حقوق الإنسان جسد وسيلة أخرى استخدمها المعارضون للهجوم على المعاهدين.

وفي نهاية المطاف وافق مجلس الشيوخ على المعاهدين في السادس عشر من آذار / مارس والثامن عشر من نيسان / أبريل 1978، بأغلبية 68 مقابل 32 صوتاً⁽¹⁶⁾. وأظهرت النتيجة، التي شملت أصوات ستة عشر من الجمهوريين، أن القرار لم يحظَ إلا بصوت واحد يزيد على أغلبية الثلثين المطلوبة للمصادقة على المعاهدين. لقد جرت عملية واسعة لإعادة ترتيب المصالح الأمريكية تم التفاوض عليها من قبل إدارة جمهورية متحدة، واكتملت بواسطة إدارة ديمقراطية خلفتها في الحكم، وفي النهاية صادق عليها

أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبين. انضم الزعيم الجمهوري هواردي بيكر بكل شجاعة إلى الأغلبية، مما أدى إلى الإضرار باحتمالات ترشيحه للرئاسة.

كان تعديل الترتيبات المتعلقة بالقناة، برغم كل ما سببه من ألم، هو القرار الصائب. فقد نزع فتيل قضية متفجرة، ومع اقتراب عام 2000، لم يمنع كلا الطرفين من استكشاف إمكانيات إدخال تعديلات إضافية - في جو أفضل - قد تستعيد بعضاً من دور الولايات المتحدة في إدارة القناة.

خاتمة

في عام 1958، استثارت رحلة نائب الرئيس ايزنهاور ريتشارد نيكسون في أمريكا اللاتينية مظاهرات ضخمة معادية للولايات المتحدة، وصلت إلى حد تهديد حياته في كراكاس. في عام 1969، منع مبعوث الرئيس نيلسون روكفلر من زيارة تشيلي والبيرو بسبب المشاعر المناهضة للولايات المتحدة، وواجه مظاهرات في كل مكان تقريباً. لكن بحلول نهاية ولاية فورد، استقبلت دول أمريكا اللاتينية الرئيسية بالود والترحاب - برغم الإدارة المحافظة التي كنت أمثلها - نتيجة تطور علاقة التعاون بيننا بصورة متزايدة. الشكاوى المستمرة منذ عهد بعيد من البيرو والمكسيك تمت إزالتها؛ وقضية قناة بنما اختفت من «أجندات» المؤتمرات الأمريكية والدولية؛ والعقوبات المفروضة على كوبا من قبل منظمة الدول الأمريكية وجدت حلاً متفقاً عليه. وأقيمت العلاقة الخاصة مع البرازيل، وهي علاقة كانت كل دول أمريكا اللاتينية الرئيسية تسعى للانضمام إليها.

صحيح أن البنية القادرة على تطوير مقاربة مشتركة للنظام العالمي لم تظهر بعد بشكل كامل في النصف الغربي من العالم، إلا أننا أسهمنا في الوصول إلى مرحلة متطورة ستبثق منها في الوقت المناسب الرؤية التي صاغت فكرة الـ «نافتا» (NAFTA) ومنطقة التجارة الحرة في نصف العالم الغربي.



obeikandi.com

فصل كوبا الإضافي

منذ استيلاء فيديل كاسترو على السلطة عام 1975، تعهدت إدارة فورد، من أجل تنسيق العلاقات مع نصف الكرة الغربي، بأن تبذل جهداً من أجل تطبيع تلك العلاقات مع كوبا. عرضنا أن ننهي العزلة السياسية والاقتصادية إذا توقف كاسترو عن دعم الثورات، وقلص من روابط بلاده العسكرية مع الاتحاد السوفييتي، وتعهد بإجراءات إنسانية معينة. رفض كاسترو هذا العرض وقام بدلاً من ذلك بإرسال قوة استطلاعية كبيرة، وصل تعدادها لى ما يزيد على 40 ألف رجل في ذروتها، إلى أنغولا كي يساعدها على الصمود ومن ثم مؤازرة حكومة يسيطر عليها الشيوعيون.

عانت كوبا طيلة ستين سنة تقريباً من استقلالها، من لا مبالاة من جانب الولايات المتحدة. بعض هذه السنوات كانت جيدة وبعضها أقل من ذلك. ثم بعد أن ظهر كاسترو على المسرح مالت كوبا نحو التركيز على علاقة شبه استحواذية. كانت الجزيرة الكاريبية معروفة للأمريكيين بشواطئها ومرابعها، وبظلم فاسد قد تحولت بغضون سنوات لى استغراق اهتمام الصحافيين والدبلوماسيين والاستراتيجيين. واعتُبر تقدم الحليف السوفييتي على بعد 90 ميلاً من الشواطئ الأمريكية بمثابة تحدٍ لقيادة أمتنا التاريخية لنصف الكرة الغربية كذلك لأمننا القومي.

ولّد حكم كاسترو طوفاناً من اللاجئين إلى الولايات المتحدة الذين أصبح عددهم المتزايد وكرهيتهم الشديدة لحكم كاسترو عاملاً في سياستنا الداخلية، ولا سيما في ولاية فلوريدا. وفي باقي نصف الكرة الغربي كان تحدي كاسترو للعلاقات الأمريكي، ونجاته في خليج «الخنازير» عام 1961 (حيث ساندت الولايات المتحدة خطة للإطاحة به) وأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، وارتباطاته العسكرية مع الاتحاد السوفييتي قد جعلت منه هدفاً للرعب والإعجاب معاً: الرعب بسبب قدرته على إثارة قلقات مدنية، وربما ثورة، والإعجاب لتجربته على نتف رشي النسر.

في عام 1962 فرضت الولايات المتحدة حصاراً اقتصادياً على كوبا شمل حتى الشركات الأمريكية القائمة في بلدان أجنبية والسفن التي تريد أن تتوقف في موانئ أمريكية بعد التعامل مع كوبا⁽¹⁾.

وفي عام 1964 فرضت «منظمة الدول الأمريكية» - التي كانت قد طردت كوبا عام 1962 - عقوبات بموجب «معاهدة ريو» تلزم جميع الأعضاء الداخلة في الشبكة الأمريكية.

لم تنفق إدارة نيكسون إلا القليل من الوقت من أجل كوبا، وعالجت العداء كأمر واقع. كان نيكسون يكره كاسترو بشدة، ويعتبر الزعيم الكوبي مسؤولاً عن هزيمته في الحملة الانتخابية الرئاسية عام 1960، عندما كان نيكسون يعلم بعملية خليج الخنازير التي كانت سرية للغاية، ونفى وجود أية خطط للإطاحة بكاسترو، في حين أن كينيدي الذي كان يعلم بوجود خطة كهذه بوصفه مرشحاً للرئاسة، فقد كان يعمل بشدة على الحضي على غزو كوبا⁽¹⁾. وكان نيكسون مقتنعاً أيضاً أن «أزمة الصواريخ الكوبية» عام 1962 هي التي سببت خسارته المنافسة في كاليفورنيا بحرف انتباه الناخب عن أوضاع سيئة⁽²⁾. ومع هذا، وعلى الرغم من مشاعره الحارة، لم يبادر نيكسون على اتخاذ إجراءات أو دبلوماسية معادية لكاسترو منذ أن استلم السلطة.

في أيلول عام 1970 عرفنا فجأة أن السوفييت كانوا يجهزون قاعدة تناسب خدمة الغواصات الحاملة للصواريخ في ميناء سينفيوجوس الكوبي. وطلب مني نيكسون أن أبلغ السوفييت أن مثل هذا الانتشار يخالف تماماً اتفاق خروتشيف - كينيدي عام 1960 الذي أنهى أزمة الصواريخ الكوبية. فبموجب هذا الاتفاق وافق الاتحاد السوفيتي على سحب صواريخه من كوبا والامتناع عن إدخالها ثانية. وفي مؤتمر صحفي أكدت بقوة على أن هذا الاتفاق ينطبق أيضاً على الصواريخ التي تحملها الغواصات⁽³⁾. وبعد أن أمر نيكسون بمحاصرة البحرية لكوبا، وبعد عدة رسائل متبادلة، وافق الاتحاد السوفيتي على أن اتفاق خروتشيف - كينيدي ينطبق على الغواصات الحاملة للصواريخ. ووعد الكرملين بأن هذه الغواصات لن تعمل في كوبا أو تُستدعى إلى هناك لغرض عملياتي.

بعد تلك المجابهة عادت العلاقات الأمريكية - الكوبية إلى سباتها المعهود، وتقلصت تدريجياً نظرة الأمريكيين اللاتينيين إلى التهديد الكوبي، وصاحب ذلك نفاذ صبر من الخطر التجاري الإلزامي. وكانت الأصوات المطالبة بأن ترفع «منظمة الدول الأمريكية» (OAS) الحظر تتزايد في كل عام، فدخل نصف الكرة الغربي كانت تطالب بأن تقرر بنفسها كي تدبر علاقاتها مع كوبا. وفي 2 1974، كما أشرنا من قبل، في اجتماع «منظمة الدول الأمريكية» في كيوتو - الاكوادور - صوتت أعضاؤها، بزعامة كوستا - ريكا والمكسيك، بأغلبية صوتين عن نسبة الثلثين مطالبين بإسقاط العقوبات الإلزامية.

ثمّة أمر تنفيذي يعود تاريخه إلى عهد إدارة كينيدي بحيث يفرض عقوبات على الدول التي تتلقى معونات من أمريكا إن تقم علاقات تجارية مع كوبا، في حين كان إقامة مقر لشركة في بلدان أجنبية أكثر تناقضاً. وهددت كندا والأرجنتين بإجراءات ثأرية ضد محاولة تشريع أمريكي ليشمل شركات تعمل وفق قوانينهما. كانت سياسة العقوبات لدينا تسيئاً على نحو متزايد إلى أصدقاءنا التقليديين. وقررنا أن

نطور سياسة عقوبات متماسكة، جوهرها أن تعطى كل دولة في نصف الكرة الغربي الحرية في أن ترعى مصالحها القومية، وأن تعيد، من خلال هذه العملية، تحديد الاستراتيجية الأمريكية تجاه كوبا. وكما قلت لفورد في 25 شباط عام 1975:

«الخطر الذي نفثته (سياسة العقوبات التي نتبعها) قطعة وراء قطعة تحت الضغط». بدأنا بإعادة تفحص نهاية ولاية نيكسون في ك2 1974 كجزء من التأكيد الجديد الذي نريد أن نطرحه على أمريكا اللاتينية عبر «الحوار الجديد» وفي شهر كانون الثاني أكدت في مؤتمر صحفي:

«موقفنا هو معارضة سياسة كوبا التي تحاول تصدير الثورة لتقويض الحكومات القائمة في نصف الكرة الغربي. وموقفنا سيتغير إذا ما اتبعت كوبا سياسة دولية منضبطة»⁽⁴⁾.

وكإشارة إلى الانفتاح على الحوار، سمحنا لموظف رئيسي في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في أمريكا اللاتينية أن يزور كوبا حيث سيقابل كاسترو. ولكن لم يكن لدينا اتصال مباشر مع كاسترو. ولم يكن لكوبا دبلوماسيون في واشنطن، كما لم تكن متأكدين حول وضع الدبلوماسيين الكويتيين في الأمم المتحدة، ولم نشأ أن يحقق كاسترو مكسباً من وراء عرض مرفوض. لذا كنا نتطلع إلى وساطة غير رسمية قابلة للتصل. وهذه نادراً ما تتوفر سريعاً. كبار الموظفين الذين كانوا يطرحون أنفسهم وسطاء، كانوا يفعلون ذلك إما لأن لديهم وسيلة خاصة للوصول، وإما لأنهم يظنون أنهم توصلوا إلى مقاربة جوهرية. وهؤلاء المتطوعون بصورة عامة يبالغون بما يمكن أن يأسهم به الطرف الآخر، وشوقهم إلى أداء هذه المهمة يجعل من الصعب السيطرة عليهم.

ولكن هناك مناسبات نادرة يمكن أن يُستخدم فيها الوسطاء للقيام بمبادرة جديدة وينتزعون تجاوباً - ولا سيما في الأوضاع العسيرة. كما يبدو اتبعنا هذا النهج مع الصين، معتمدين على اتصالات وإيماءات، قد تبدو غير مهمة في حد ذاتها، يمكن أن تظهر رغبة بحوار جدي.

في حزيران عرض وسيط محتمل نفسه، وهو فرانك مانكويس، كان صحفياً حراً، وكان بعيداً من الناحية السياسية عن إدارة نيكسون، مما جعل تكليفه سهلاً. أن يكون قريباً، هو بمثابة سوء تقدير فادح لأن مانكويز كان بمثابة رهاب (فوبيا) خاص بالنسبة إلى نيكسون. فبصفته الناطق باسم روبرت كينيدي وناقداً فظاً، فقد كان ممثلاً كما قال نيكسون «لجماعة كينيدي». كنت قد قابلته عندما عملت لفترة قصيرة مستشاراً للبيت الأبيض في عهد كينيدي، وحافظنا منذ ذلك الحين على صلات اجتماعية وصلات صداقة. وقد أثرت في مهنيته الحزبية عند اغتيال روبرت كينيدي بشدة.

استشارني مانكوتيز في كونه سيجري مقابلة مع كاسترو لإصدار كتاب، وكان مستعداً لتمرير أية رسالة من الإدارة إلى رئيس الوزراء الكوبي. وقد جعل بعد مانكوتيز عن الإدارة منه مبعوثاً نموذجياً يستطيع أن ينقل رسالة دون أن يجرنا إلى أي شيء يتعذر قبوله. كنت أثق به كشخص، وهو بدوره لم يفشلني. لم يكن نيكسون متحمساً للمبعوث، ولا يريد أن يشعر أنه لم يفعل شيئاً إذا لم تتم المبادرة، ولكنه وافق على الإيضاح غير المباشر التالي، وهو أن مانكوتيز سيطرح تفسيره الشخصي لأرائنا: كانت أمريكا مستعدة من حيث المبدأ لتحسين علاقاتها على أساس إجراءات متبادلة يتم الاتفاق عليها في مناقشات سرية، وكنا نريد أن نظهر حسن نيتنا باتخاذ خطوات أولى رمزية. ولكن أي تقدم ذي شأن سيعتمد على تبادل كامل من جانب كوبا.

في أواخر شهر آب عاد مانكوتيز من كوبا، وأحضر لي صندوقاً من السيجار زاعماً أنه هدية من كاسترو (ولم يكن لهذه الهدية أثر كبير في نفسي لأنني لا أدخن). كما نقل إلي أيضاً رسالة موجزة شفوية، تقيد بأن كاسترو مستعد أن يستكشف تهدئة في التوترات. لم تكن الرسالة تحتوي على مادة جوهرية، ولا على جواب معين لمبادرتنا. تلقى «لاري إغلبير غير» الرسالة ووافق على أن يكون مانكوتيز عامل الاتصال إذا أراد كل طرف أن يسير قدماً.

طيلة شهور لم يحدث أي شيء جديد. كانت إدارة فورد الجديدة مشغولة بالمرحلة الانتقالية، ووفرة الأزمات الداخلية والخارجية التي ورثتها. أما كاسترو فكان ينتظر الفرصة الملائمة.

شرحت لفورد مبادرتنا في 15 آب، بعد أقل من أسبوع من أدائه القسم لاستلام مهامه، وسأل الرئيس الجديد، - بدون حماسة بسبب المضاعفات على السياسة الداخلية، - عن تحديد أهدافنا. لخصت له قائمة من الأهداف منها إطلاق سراح المسجونين، وفتح باب الهجرة، وتسوية بعض المطالب، وعدم تدخل كوبا في نصف الكرة الغربي، وتقليص الوجود العسكري السوفييتي. أشار فورد إلى أن الهجرة الحرة سيكون لها شأن كبير في تخفيض المعارضة الداخلية.

في 13 أيلول، 1974، عاد فورد إلى موضوع كوبا:

- فورد: تحدثنا عن روجرز وكوبا، أين نحن الآن؟

- كيسنجر: خططت للتحديث معك بسرعة. هناك جانبان: ثنائي ومنظمة الدول الأمريكية OAS.

وزارة الخارجية تعد مذكرة بهذه الإرشادات: نحن نتحرك نحو علاقات مع كوبا، ولكن ينبغي ألا يظهر ذلك أمام الشعب الأمريكي وكأننا مرغمون على أداء هذا. لذا سأخذ موقفاً صلباً في «منظمة الدول الأمريكية»، مستخدماً البرازيليين. ولكن ينبغي أن نبدأ محادثات ذات مستوى منخفض مع الكوبيين لنستطلع ماذا يمكن أن نستخلص من هذه العملية. إذا لم نفعل ذلك فقد نساق بأصوات الأغلبية من موقف إلى آخر.

- فورد: دعني أرى الوثيقة. ما هو الثمن الذي نريده؟

- كيسنجر: بعض الوعود حول التخريب، وبعض المبادئ حول مصادرة الودائع، وبعض التحركات على صعيد السياسة الخارجية.

- فورد: ماذا سيكون موقف السوفييت؟

- كيسنجر: سوف يكلفهم ذلك كثيراً، لن نكسب كثيراً من كوبا. لا يستطيع كاسترو أن يفعل من أجلنا الكثير. قليل من الحرج أمام اجتماعات العالم الثالث. ينبغي أن نتحرك ببطء.

في أواخر أيلول زار السيناتوران جافيتيس وبيل كوبا، والتقى بكاسترو في اجتماع وصفاه بأنه ودي كما توقعنا قبل أن يغادرا الوطن. وعندما كتب السيناتور «باري غولد ووتر» إلى الرئيس يسأله عن مغزى الزيارة، أجابه فورد في 15 ت2:

بالنسبة إلى موقف هذه الإدارة نحو كوبا، تعلم أنني أكدت في مناسبات عدة، بما في ذلك مؤتمر الصحفي الأخير في 21 ت1 في توباك (ولاية إيرزونا)، أن سياستنا نحو كوبا تقوم جزئياً على العقوبات التي صوّتت عليها «منظمة الدول الأمريكية». كما قلت إنه لما كانت كوبا تغير سياستها نحونا وشركائنا الأمريكيين اللاتينيين، فسوف نأخذ بالطبع بعين الاعتبار ممارسة الخيار اعتماداً على نوعية التغييرات من أجل تغيير سياستنا. ولكننا لم نر دليلاً على تغيير مهم في سياسات كوبا أو موقفها نحونا.

في 2 ك1975 اتصل «رومان سانشيز بارودي»، وهو مسؤول «كبير» في الحزب الشيوعي الكوبي، بمانكوتيز وسأله ترتيب عقد اجتماع مع دبلوماسي أمريكي رفيع المستوى. فاخترت «إغليبير غير». جرى اللقاء في «مطار لا غارديا» في 11 ك2 في كافيتريا مزدحمة. كان إغليبير غير يفضل مطعماً أكثر هدوءاً في المطار، ولكن انتظار طاولة خالية يستغرق وقتاً طويلاً، من دواعي التناقض أن الأماكن العامة غالباً ما تكون الأكثر أماناً، لاسيما عندما تكون في مواقع غير متوقعة. ولما كانت مواقف مانكوتيز في مثل هذه الظروف معصومة عن الخطأ، قدم إلي شركاءه في الحوار، الذين كانوا من الجانب الكوبي وهم: سانشيز بارودي ونستور غارسيا، سكرتير أول في بعثة كوبا إلى الأمم المتحدة. أعطى إغليبير غير الكوبيين «نقاط محادثة» مكتوبة مما كان يعني أنها لاترقى إلى مرتبة مذكرة رسمية ولكنها وضعت كتابة لتحقيق الدقة. وهذه وضعت لمعالجة مفاهيم العلاقات الأمريكية - الكوبية وأسلوباً لتحسينها:

الخلافات الأيديولوجية بيننا واسعة. ولكن القول مثل هذه المباحثات لن تجسر الخلافات الأيديولوجية، لا يعني أنها لا يمكن أن تكون مفيدة في التصدي لمسائل حساسة من صالح كلا البلدين أن يحلها⁽⁵⁾.

قلنا إن هذا اللقاء الأول يحدد المسائل التي يمكن أن تُناقش، والطريقة الأفضل للتعامل معها. ولكن الوفد الكوبي، كما بدا واضحاً، كان ينتمي إلى مدرسة هانوي. فقد جاء سانشيز — بارودي وجارشيا « كي يستمعا ويبلغا سلطاتهما في هافان» كما قالوا. لم يكن لديهما قضايا معينة لطرحها على مائدة البحث باستثناء قضية واحدة: نقل رأيهما «الشخصي» بأن كاسترو لن يوافق على المفاوضات ما لم ترفع الولايات المتحدة الخطر أولاً. مثل هذه الخطوة من شأنها أن تخلق أوضاعاً «ملائمة» لحل مسائل أخرى والتي سيكونون مستعدين بامتنان لإدراجها في مباحثات استطلاعية وليس للتفاوض حولها. ولعل صيغة الرأي الشخصي قد استخدمت لتمكين كاسترو من التكرار لأبسط عرض يمكن أن يقدم.

بدا لنا الرد شبيهاً بالرد حول المفاوضات مع هانوي. إذ كان كاسترو يطالب بتنازلات أمريكية كبيرة وحيدة الجانب كثمن للدخول في مزيد من المفاوضات. طُلب منا أن نُسلم أهم سلاح لنا من أجل «تسهيل» مفاوضات غير محدودة حول مسائل أخرى غير محددة. أي حافز سيبقى لدى كاسترو كي يبدل سياساته بعد أن يكسب تنازلات منا من جانب واحد، فقد بقي الأمر بلا إجابة.

رفض «إيغليبر غير» الاقتراح الكوبي كلية. إذ لا يمكن تحقيق تقدم إلا على أساس خطوات متبادلة، ورفع الخطر سيتم في نهاية المرحلة وليس في بدايتها، وإن كانت المقاربة خطوة بخطوة ممكنة. توصل الفريقان في النهاية إلى الصيغة التقليدية للجمود الدبلوماسي: إذا كان لدى أحد الطرفين شيء يقوله فسيتصل بالآخر.

بعد مرور شهر، في منتصف شباط 1975، اتخذنا إجراءً فنياً لتسهيل الحوار مع كوبا: السماح للدبلوماسيين في بعثة كوبا في الأمم المتحدة أن يتنقلوا حتى مسافة 250 ميلاً بدلاً من نطاق 25 ميلاً الذي كان مخصصاً لهم حتى ذلك الوقت. وجاء ذلك لتمكين الدبلوماسي الكوبي من المجيء لى واشنطن لمتابعة الحوار. وكما حدث فقد استخدم لهذا الغرض مرة واحدة فقط، وبعد ذلك انهار الحوار. واعتبر فورده هذه الإيماءة لا تدعو للحماسة: «القوم (في الكونغرس) الذين يرحبون بها لن يساعدونا، والذين سيساعدونا سيكونون في ذلك إساءة لنا».

وفيما كنا ننتظر جواباً كوبياً ما، اتخذ فورد وكذلك أنا إحدى الإيماءات الرمزية تجاه كوبا مستخدمين مقاربة «ضربة على الحافر وضربة على النافر». أما بالنسبة إلى الثانية فقد عبر فورد عن رغبة متحفظة لإلقاء نظرة أخرى على السياسة الكوبية في مؤتمر صحفي عقد 26 شباط، 1975:

كثيراً ما ناقشنا في لقاءاتنا اليومية مع وزير الخارجية كيسنجر سياسة أمريكا اللاتينية، بما في ذلك سياستنا تجاه كوبا. السياسة اليوم هي نفسها كما كانت في السابق، وهي أنه إذا كانت كوبا ستعيد التقويم وتعطينا مؤشراً ما على تغيير سياستها نحو الولايات المتحدة، عندئذ ستكون لنا نظرة أخرى بالتأكيد. ولكن حتى الآن لا توجد نية للتغيير من الصميم لدى السيد كاسترو، لذا نعتقد أنه من مصلحتنا بل والأفضل لنا الاستمرار في السياسات القائمة عملياً⁽⁶⁾.

وبوصفي «جندياً مخلصاً» أعدت التأكيد على ملاحظات فورد في خطبة ألقيتها في هيوستون في الأول من آذار بشرح أوسع قليلاً. وكجزء من هذا العرض الشامل، عرضت أفكار الإدارة حول كوبا. كانت تأكيداً ثانياً في استكشاف مقاربة خطوة بخطوة وإصرارنا على التبادلية:

لا نرى فائدة في هذه الخصومة المستمرة بيننا وبين كوبا. يتعلق اهتمامنا بالدرجة الأولى بسياسات كوبا الخارجية، وعلاقاتها العسكرية مع بلدان خارج نصف الكرة. لقد اتخذنا بعض الخطوات الرمزية للإشارة إلى أننا مستعدون للتحرك في اتجاه جديد إذا فعلت كوبا ذلك. بيد أن التغيير الجوهرى لا يمكن أن يحدث، ما لم تُظهر كوبا استعدادها للالتزام المشترك والاحترام اللذين ستقوم عليهما العلاقة الجديدة⁽⁷⁾.

في الكونغرس كانت الدعوات إلى تغيير سياسة العقوبات تكتسب دفعاً. ففي مقابلة مع التلفزة المكسيكية أكد السيناتور إدوارد كينيدي في 9 شباط: أن المقاطعة التجارية كانت خطأ، ودعا الولايات المتحدة إلى تطبيع العلاقات مع كوبا. أما السيناتور جون سباركمان، رئيس لجنة العلاقات الخارجية، فقد وصف جهود الولايات المتحدة الرامية إلى عزل كوبا بـ «الفشل»، وحثاً على إجراء تغيير في السياسة⁽⁸⁾. وفي 4 آذار عرض كينيدي مشروع قانون يهدف إلى إزالة قيود الحظر على التجارة والسفر إلى كوبا، وإنهاء الإجراءات العقابية ضد البلدان الأخرى التي كانت تتعامل مع كوبا. وانضم جمهوري كبير إلى ديمقراطي كبير في «لجنة العلاقات الخارجية» عندما قدم السيناتوران جاكوب جافيتز وكالبيورن بيل مشروع قرار يحثان فيه الرئيس فورد على تحسين العلاقات مع كوبا. أما خارج المجلس فقد كان مفوض لعبة «البيزبول» بودي كوهين يشجع على «دبلوماسية البيزبول» بدعوة لقيت شعبية كبيرة لزيارة أكبر فريق في هذه اللعبة في كوبا. وفي غياب أية مشاركة من جانب كاسترو رفضنا اقتراح كوهن كونه حدثاً سابقاً لأوانه.

في أيار عام 1975 رد كاسترو على هذه الاستهلاات المتنوعة باستخدام صفحة أخرى من كتاب ألعاب هانوي. إذ لما جُوبه بضرورة الرد على الإدارة أو الكونغرس، اتخذ الخطوة المشتركة، التي كنا

اقترحناها، ولكن بطريقة تعطي المصادقية لأصدقاء كوبا في الكونغرس. فقد دُعي السيناتور جورج ماكغفرن والشخصية التلفازية باربارة وولترز إلى زيارة كوبا، حيث أخبرا أن كوبا استعادت فدية بمقدار 2 مليون دولار إلى ثلاثة خاطفين لطائرة «الخطوط الجوية الجنوبية» والتي تحولت إلى هافانا. وزودت هذه الخطوة أيضاً كاسترو بفرصة لتكرار طلبه على شاشة تلفزة أمريكية برفع الحظر الجوي.

لا بد أن كاسترو شعر بأن الرياح تسانده لأن جميع هذه التحركات كانت ترتبط الآن برفع حظر «منظمة الدول الأمريكية» الذي بات لا يمكن تجنبه الآن كما باتت عقوبات تلك المنظمة غير مرغوبة. كان الاجتماع القادم لتلك «المنظمة» مقرراً أن يعقد في واشنطن في شهر أيار، ورفع العقوبات في العاصمة الأمريكية سوف يعتبر بدون شك نصراً كبيراً لكاسترو. حاولنا عن طريق المناورة للحيلولة دون اتخاذ هذا القرار في واشنطن.

وكما ذكرت في الفصل 23 دعت «منظمة الدول الأمريكية» (OAS) إلى اجتماع خاص في سان خوزيه في كوستاريكا، في شهر تموز لمراجعة «معاهدة ريو». أوصى هذا الاجتماع بعملية تتخذ على خطوتين وبأغلبية ثلثي الأصوات بأن تُرفع عقوبات المنظمة من الآن فصاعداً بأغلبية الأصوات. بعد ذلك من حق كل دولة حرية اعتبار مصالحها فيما إذا كانت ستستمر في العقوبات من تلقاء نفسها - وبذا تؤكد ما كان يجري في كل مسألة. أما العقوبات الأمريكية فقد ظلت سارية.

الحوار

ظهرت على نحو متزامن فتاة مباشرة مع هافانا، وإن لم يكن ذلك بدون مشكلة فنية أو خلل، مما يثبت مرة أخرى أن العمل السري ليس اختصاصاً أمريكياً. لقد تقرر أنه إذا أراد الكوبيون الحديث، عليهم أن يتصلوا بالرقم الخاص للاري إيفليبر غير والسؤال عن الاسم من قبل السيدة إيفليبر غير بوصفه الرقم الخطأ، إلى أن تخلوا في النهاية عن رغبتهم في التعامل بالأسماء الملعّزة، وطلبوا السيد لاري باسمه، وبذلك تم الاتصال.

تقرر عقد اجتماع في 9 تموز في «فندق بيبير» في نيويورك. ومثلنا في الاجتماع إيفليبر غير ومساعد وزير الخارجية لشؤون أمريكا اللاتينية وليام د. روجرز وقابلا الوفد الكوبي نفسه الذي كانا قد التقينا به في مقصف المطار في الأول من ك2. وجهت تعليماتي إلى مبعوثينا كما يلي: تصرفا باحترام بالغ، وكأنما تستقبلان شخصاً مهماً وليس كمحام يلجأ إلى أساليب ملتوية. دعوه يعرف: أننا نتحرك باتجاه جديد.

نفذا التعليمات التي وُجّهت إليهما حرفياً كما أعدا له غداء وصفه روجرز بعد سنوات كما يلي: قمنا بالجهد الدبلوماسي المناسب لخلق جو متجانس. كان الفندق في بقعة مظلمة وكأنه أعد لأغراض اللقاء،

فقد جلسنا في جناح فخم وقدمنا للدبلوماسيين الأربعة غداء وذلك من أجل إثارة بعض التحفظات لدى الفريق الكوبي تجاه التقدم المادي للشيوعية. ولكنهم لم يتعرضوا للإغراء.

بدأ روجرز بعرض مسهب. وأشار إلى أننا اتخذنا إجراءات مسبقة من جانبنا لتسهيل الحوار، مثل تعديل قيود السفر بالنسبة للدبلوماسيين الكوبيين المعتمدين في الأمم المتحدة. وكرر ما سبق أن قلناه علانية، وهو أننا مستعدون لتخفيف الحصار خطوة - خطوة واتخاذ الإجراءات الأخرى التي تعود إلى تطبيع العلاقات في عملية متبادلة، وأننا لن نعيق قرار «منظمة الدول الأمريكية» (OAS) لرفع العقوبات الإلزامية داخل القارة الأمريكية. أما بالنسبة للمستقبل فتحن مستعدون إلى رفع الحظر الأمريكي بشكل بناء وبشكل يتوافق مع الخطوات التالية من جانب كوبا:

- 1 - إطلاق سراح ثمانية مواطنين أمريكيين معتقلين في سجون كوبية.
 - 2 - إعطاء موافقة خروج لقرابة ثمان مئة مواطن أمريكي يحملون جنسية مزدوجة.
 - 3 - جمع شمل الأسر المتفرقة بالسماح بالزيارات العائلية في كلا الاتجاهين (وقد اقترحنا مئة أسرة كل أسبوع).
 - 4 - وضع قيود على العلاقات العسكرية مع الاتحاد السوفيتي. وإذا ما تطورت المفاوضات إلى هذا الحد، فسوف نقترح وضع نهاية للرحلات الجوية الاستطلاعية السوفيتية على طول شاطئنا الشرقي تنطلق من الاتحاد السوفيتي وتستخدم قواعد كوبية، وتقلص زيارات الأسطول السوفيتي إلى كوبا.
 - 5 - وقف تشجيع كوبا لاستقلال بورتوريكو.
 - 6 - عدم التدخل في نصف الكرة الغربي، تحديداً إنهاء نقل الأسلحة السوفيتية وتدريب المغاوير في أرجاء العالم ولاسيما في نصف الكرة الغربي.
 - 7 - التحرك نحو تسوية مطالب مواطنين أمريكيين في أملاك لهم صادرتها كوبا.
- لم نطلب من كوبا أن تتعهد باتخاذ جميع هذه الخطوات مرة واحدة. يمكن أن ترتبط بالأحرى بتخفيف حدة الحصار خطوة خطوة، على افتراض أن تطبيع العلاقات بين البلدين يعتبر طريقاً ذا اتجاهين وسوف يتم في نهاية المطاف، وليس اعتباره شرطاً مسبقاً له.
- حمل إلينا جواب المبعوثين الكوبيين ما معناه أن السابقة الصينية بالتنازلات المتبادلة التصاعدية لن تتكرر بالنسبة إلى كوبا. فالصين لديها ثقة بالغة بالنفس في تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة ووضع استراتيجية لها، بينما ليس لدى كاسترو أي منهما. مثل هذه الخطوات المتبادلة قد أعدت لتقود إلى التطبيع. والأكثر أنها كانت صمام أمان للسيطرة على التوترات التي يمكن أن يولدها تصرف كوبا الاستفزازي في الدول النامية.

وهكذا فإن عرض روجرز لم يلق ترحيباً لدى المفاوضين الكوبيين. ورغم أنهم كانوا شخصياً أكثر ميلاً للمصالحة من الفيتناميين، فإنهم لم يرفضوا فقط مقاربة الخطوة - خطوة بل صرحوا بأن أية مفاوضات هي في حكم المستحيلة حتى يتم رفع الحصار كلياً. رغم أنهم وصفوا المفاوضات بأنها إيجابية، فإنهم رفضوا بشكل بَيِّن مفاوضات حقيقية:

لا نستطيع أن نفاوض تحت الحصار. نحن نرغب في مناقشة أمور تتعلق بتخفيف حدة الحصار، وإلى أن يتم رفع الحصار، لا تستطيع كوبا والولايات المتحدة أن تتعاملا مع بعضهما كطرفين متساويين، وبالتالي لا يستطيعان التفاوض.

على أية حال، وفقاً لما قاله سانشيز بارودي، لم يكن ثمة إلا القليل للتداول بشأنه لأن كوبا لن توافق على أية نقطة في لائحتنا، ربما باستثناء بعض الزيارات العائلية وأكد أن كوبا لم تعترف بمبدأ الجنسية المشتركة. أما فيما يتعلق بروابط كوبا العسكرية مع الاتحاد السوفييتي فقد أنكر بارودي أي قصد عدواني، مع تأكيده على أن كوبا « تحتفظ بحقها باتخاذ إجراءات تراها مناسبة ». وضمن كلامه أن حجم الروابط مع الاتحاد السوفييتي كان يعتمد على جسامه التهديد الأمريكي، ونظراً لتفاوت القوة كان من المستحيل أن نخفض المساعدة السوفييتية.

رد سانشيز - بارودي بفضاظة مماثلة على اقتراحنا بأن تتعهد كوبا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان نصف الكرة الغربية. وقال: إن كوبا كانت راغبة تماماً في الإعلان عن احترامها لمبدأ عدم التدخل. ولكن:

في هذا السياق ينبغي أن نناقش المواقف الأمريكية تجاه بلدان أخرى في نصف الكرة الغربية، مثل تشيلي وجمهورية الدومينيكان على سبيل المثال. إذ يجب أن تتوفر لنا ضمانات بأن ما حدث في الماضي لن يحدث ثانية.

بمعنى آخر كان على الولايات المتحدة أن تعترف بالذنب بتصرفها في التشيلي وجمهورية الدومينيكان وأن تتعهد بعدم تكرار ذلك. والتمن الذي تطلبه كوبا لتطبيع العلاقات هو أن تقبل واشنطن أن تكون الناطق باسم أمريكا اللاتينية ضد التوجهات الإمبريالية. كما كانت تعني أن تدرج التزامات أمريكا ضد التدخل في وثائق « منظمة الدول الأمريكية » والتي تحتاج إلى توقيع من هافانا. وادعت كوبا أن أوراق اعتمادها الثورية لم تكن كافية عندما تحدث فورد في الموضوع، ولا سيما في سياق رفض سانشيز بارودي لطلب كوبا بعد بورتوريكو:

تاريخ ونضالات كل من كوبا وبورتوريكو متشابكة بقوة. الفرق الأساسي أننا كسبنا كفاحنا من أجل الاستقلال والبورتوريكيون لم يحققوا ذلك. يجب أن نعترف أن بورتوريكو قومية مستقلة بصورة جلية أن

بورتوريكو هي مسألة استعمارية في الواقع. وهذا يفسر موقفنا في الأمم المتحدة. نعتقد وأن بورتوريكو تحتاج الاستقلال وتقرير المصير... لا نعتقد أن الوضع الحالي لها هو انعكاس لرغبة شعب بورتوريكو.

أصر سانشيز بارودي، كإجراء جيد، على أن نشاطات «وكالة المخابرات المركزية» ضد كوبا والقاعدة الأمريكية في غوانتانامو يجب أن تُطرحا في مناقشات مستقبلية. عنصر المرونة الوحيد الذي عرضه بارودي كان يتعلق بالزيارات العائلية من حيث «المبدأ» فقط. وأرجى أي اقتراح فعلي إلى لقاء مقبل. وظل هناك تمييز غامض في الجواب الكوبي بين مفاوضات من أجل رفع الحظر شرطاً مسبقاً وبين «مناقشات» يمكن أن تبدأ على الفور. وإذا وضعنا محاولات التملص جانباً، كان لدى سانشيز بارودي أداء بارع في أسلوب التفاوض الشيوعي الكلاسيكي. لاتنازلات، ومحالات متعددة بإعادة المقترحات ثانية إلى المقترح كاتهام سلوك بلاده.

كان روجرز مفوضاً بعرض جولة أو اثنتين من الباحثات السرية على مستوى وزير الخارجية إذا ما قدمت كوبا اقتراحاً بناءً كرد على اقتراحاتنا المختلفة. في تلك الحالة سأكون مستعداً لمقابلة وزير الخارجية الكوبي إذا طلب أثناء انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول. عندما وافق المجلس الاستشاري لرابطة الدول الأمريكية OAS على صيغة تصويت الأكثرية الجيدة لرفع العقوبات، كرر الناطق باسم وزارة الخارجية في 30 تموز موقفنا الأساسي:

يعرف الكوبيون أنه توجد قنوات قائمة للاتصال بنا. قلنا علانية — الرئيس والأمين العام — أننا مستعدون للدخول في مفاوضات جديدة. وقد كررت ذلك اليوم.⁽⁹⁾

في 21 آب أعلنت وزارة الخارجية رفع العقوبات تجاه مساعدات شركات أمريكية مقيمة في الخارج. وكان من المقرر أن تكون المبادرة التصالحية الأخيرة في الحوار، في آب، عقدت جلسة خاصة للجنة الأمم المتحدة الخاصة بالمستعمرات. أصرت كوبا على إدراج مسألة استقلال بورتوريكو في جدول الأعمال على الرغم من تحذيرنا في اجتماعنا في فندق بيبير أننا رفضنا المبادرات الكوبية بهذا الشأن، ولوضع الملح على الجرح دعا كاسترو إلى مؤتمر دولي «خاص» بشأن استقلال بورتوريكو يعقد في كوبا في بداية أيلول.

وبسبب خطأ بيروقراطي أعلنت وزارة الخارجية عن رفع العقوبات ضد مساعدات من الخارج في اليوم نفسه الذي كانت كوبا تحرض الأمم المتحدة ضدها بشأن بورتوريكو، وكان سفيرنا في الأمم المتحدة دانيال مونييهان، الذي كان ضليعاً في مجابهة الهجوم الكوبي، مفتاحاً جداً وله الحق في ذلك. فما حدث أن قرار العقوبات الذي اتخذته وزارة الخارجية في تموز، قبل الجدل حول بورتوريكو، قد انهار. وكان قد قدم للبيت الأبيض للمصادقة عليه، وعاد روتينياً في أواسط آب، وأعلن بشكل روتيني.

كان مونييهان يشير إلى إحدى مأسهاته الأصلية: تصنيف قائمة بأسماء الدول التي تعارضنا عند التصويت على قضايا حساسة في الأمم المتحدة. وكانت الغاية من ذلك أن نتخذ من المعارضة إجراء

انتقامياً ضد الدول المتمرّدة بشكل خاص. ولكن بيروقراطية وزارة الخارجية عارضت بشدة ذلك لأن من شأنه أن يسيء إلى علاقاتنا مع الدول النامية بدون داع. أيدت ذلك فيما بعد ومازلت أؤيده. أمرت بوضع لائحة، رغم أن البيروقراطية لم تتخذ إجراءات سريعة في تنفيذ هذا التوجيه. وكانت أية عقوبات نفرضها ناجمة عن ضغوط موبينيهان، وعن ضغوط بي بدرجة أقل.

شاركنا فوراً الشعور العام بالسخط. وفي بداية أيلول أخبر سكوكروفت أن كاسترو إذا استمر في التصرف بهذه الطريقة «فينبغي أن تتسّى كوبا موضوع تحسين العلاقات الثنائية». الأثر الأخير للمصالحة اختفى عندما لم يتخذ وزير الخارجية الكوبي أية محاولة للاتصال بنا عندما كان في نيويورك لحضور جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول عام 1975. وبدلاً من ذلك راحت القوات المقاتلة الكوبية تقترب من أنغولا.

في 24 و25، حذرت في خطبة لي في ديترويت بأن الولايات المتحدة لن تقبل بالنشاطات العسكرية الكوبية في أنغولا⁽¹⁰⁾. وهي فقرة كررتها بلغة أكثر حدة في مؤتمر صحفي: «لن توافق الولايات المتحدة على خلط كوبا بين ما يجري في بورتوريكو وبين التدخل في شؤون الدول الأخرى»⁽¹¹⁾. وفي 20 ك1، في مؤتمر صحفي، جمّد فوراً العلاقات مع كوبا تماماً:

إن العمل الذي تقوم به كوبا من أجل تحرير بورتوريكو وابتعادها عن الولايات المتحدة، وتورط الحكومة الكوبية نفسها بطريقة عسكرية واسعة النطاق في أنغولا إلى حد استخدام قوات مقاتلة ينهيان أية جهود، بقدر ما أنا مسؤول، وأية علاقة أكثر وداً مع حكومة كوبا⁽¹²⁾.

أدى لقاء آخران إلى وصول العرض المجهض إلى بر الأمان. ففي 12 ك2 1967 دُعي نيسطور غارسيا إلى استكمال جولته في المقاهي التي أسست في مطار لاغوارديا وفي تلك الأثناء طلب مني أن يلتقي مع بيل روجرز في مطار واشنطن الدولي. أوضح روجرز لغارسيا أن «نقل كوبا لقوات مقاتلة كي تشارك في نزاع داخلي بين الأفارقة في أنغولا هو بمثابة عقبة أساسية أمام أي جهد يصل إلى مبتغاه لحل المسائل الأساسية فيما بيننا في هذا الوقت». أجاب غارسيا بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً حيال ملاحظات كاسترو تجاه أنغولا. ولما كان قد جاء إلى واشنطن بدون تعليمات حول الموضوع، فمن الواضح أنه كان خداعاً متعمداً.

في وقت مبكر من شباط طلب الكوبيون اجتماعاً آخر. قابل إيفليبرغر نيسطور غارسيا في 7 شباط في نيويورك. وبدلاً من أن يجيبنا عن ملاحظتنا حول أنغولا، أعاد غارسيا طلب اللقاء بين العائلات الذي طرحه روجرز في 9 تموز، 1975 قبل سبعة شهور. كان الرد الكوبي مُخادعاً. كنا قد اقترحنا مئة زيارة في الأسبوع في كلا الاتجاهين، واقترح كاسترو عشر زيارات في وقت واحد، من الولايات المتحدة إلى كوبا

فقط، وليس بالاتجاه المعاكس. تعليق غارسيا على هذا العرض كان متعطراً بالتعكر لجميع صيغنا على مدى السنة الماضية:

تشكل الزيارات العائلية بادرة تشير إلى أنه لا يوجد من جانب كوبا موقف عداء دائم تجاه الولايات المتحدة.

هنا أسدل الستار على اللقاءات بين المسؤولين الكوبيين والأمريكيين طيلة ما تبقى من فترة إدارة فورد.

أسباب التصرف الكوبي

كيف يمكن للمرء أن يفسر رفض كاسترو لفرصة جدية لتحقيق تغيير جوهري في علاقاته مع الولايات المتحدة؟ كانت إدارة فورد قد رسمت طريقاً واضحاً خطوة بخطوة نحو التطبيع النهائي. وكان الكونغرس الليبرالي منفتحاً. فالشروط التي وضعناها كانت شديدة لصالح تخفيف العبء الإنساني على العلاقات الكوبية - الأمريكية. وكان ما طلبناه من كوبا أولاً أن تمتنع عن أن تكون مركزاً للثورة في نصف الكرة الغربي وقاعدة لبروز الاتحاد السوفييتي هناك أو في أي مكان آخر.

رفض كاسترو هذه الاقتراحات لأنه اعتبر أن العلاقات الطبيعية مع الولايات المتحدة لا تتوافق مع الدور الذي رسمه لنفسه بوصفه زعيماً للنضال الثوري. لعله كان القائد الثوري الحقيقي في السلطة آنذاك. كان ماو منشغلاً بالتهديد السوفييتي، وعناد مجتمع ألفي، وصحته المترجعة. وكان الاتحاد السوفييتي تحت قيادة الجيل الثالث من الزعماء الناجين من مظالم ستالين الذين لم يعودوا مهتمين في المحافظة على الحملات الصليبية الأيديولوجية، وكان كاسترو خلاف ذلك متعصباً أيديولوجياً وجاء من المنفى وحرب الغوار، وانتصر في حرب «خليج الخنازير»، ونجا من «أزمة الصواريخ» التي ساندتها إيمانه الشيوعي.

ظهر كاسترو زعيماً لحركة عدم الانحياز، وملهماً للراديكاليين في طول أمريكا اللاتينية وعرضها (ولبعض الراديكاليين في الولايات المتحدة أيضاً) وبؤرة تركيز الانتباه حتى بالنسبة للقوى العظمى. وطيلة عقد من الزمن منذ انتهاء «أزمة الصواريخ الكوبية» بدا كاسترو ساكناً. وتراجع التأييد للأعمال التخريبية المتطرفة بشكل ملحوظ. وقد تعلمنا في أنغولا أن ذلك مرده إلى ضياع الفرصة، وليس إلى تراكم النار الثورية. وظلت الأولوية عند كاسترو هي الإطاحة بالنظام القائم بدلاً من استقراره. لم يكن مهتماً بمنهج الخطوة - خطوة من أجل مقايضة دوره الدولي مقابل رفع حصارنا الذي كان جوهر اقتراحنا. لم يتردد في التضحية بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة من أجل الدعوة إلى استقلال بورتوريكو والتدخل في أفريقية.

كان كاسترو يحتقر المدافعين عن سياسة الانفراج في الكرملين لأنهم ضحوا بالعقيدة من أجل النفعية، كما شرع ينتقد زعماء بيجينغ لتخليهم عن العقيدة لصالح الجغرافيا السياسية. لم تكن دوافعه عقائدية خالصة بل كانت دوافع استراتيجية أيضاً، إذا أصبح الانفراج حقيقة فإن القوتين العظميين قد تضحيان بكاسترو على مذهبه. وهذا ما يفسر قيود كاسترو في تعامله مع الولايات المتحدة. فإذا سمح لنفسه أن ينجر إلى نمط المفاوضات الذي تقترحه فقد يجعل بإغراء موسكو على التسوية ويقضي على حافظها لمساندته. وقد أصبح عرضة لتغيير منهج سياسة أمريكا. وقد يخسر كاسترو صفاته المتميزة والقوة الحافزة في حياته لصالح فئة مجتمعة من رجال الدولة البورجوازيين الذين يحتقرهم بشدة.

لهذا كان كاسترو يحتاج إلى الولايات المتحدة كعدو لتسويغ سياسة القبضة الحديدية في إدارة سياسة بلاده والاستمرار في تلقي المساعدات العسكرية من الاتحاد السوفيتي. كما يستطيع في الوقت نفسه أن يدعي أنه طالما كوبا مهددة فإن هذه الجزيرة لا يمكن أن يتوفر لها نظام أكثر انفتاحاً، من الناحيتين السياسية والاقتصادية. تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة سوف يصعب التوفيق بينه وبين استمرار الحكم الشيوعي.

عندما لاحت الفرصة لمساعدة الماركسيين الأنغوليين في صيف عام 1975، لم يتردد كاسترو بالتضحية بحواره مع الولايات المتحدة، لعله لم يفكر قط بأنه كان يتخذ خياراً صعباً. في ذلك الوقت كانت وجهة النظر الغالبة في واشنطن أن كاسترو كان يعمل كوكيل عن السوفييت، وأنه كان يسد للسوفييت مساعدتهم العسكرية والاقتصادية. وكان مونيهيان يشير إلى الكوبيين في أنغولا على أنهم «غوركاس»⁽¹⁾ ولكن وثائق تلك الفترة أظهرت أن هذا الحكم كان خاطئاً.

جهود موسكو في الأصل في أنغولا كانت نموذجاً لتصرفها في الكونغو قبل 15 عاماً - الإمداد بالأسلحة والمستشارين لحركة وطنية من أهل البلاد - وإن كان على نطاق أوسع. وهذا ما كنا نظن أننا نستطيع التعامل معه من خلال البرنامج السري الذي تحدثنا عنه سابقاً.

ولكن ابتداءً من شهر آب 1975 كان كاسترو هو الذي أعطى الأزمة الأنغولية بعداً جديداً. فمبادرة كاملة منه أوفد بضع مئات من المدربين إلى أنغولا في أيار وأبعدهم بتدفق عدة آلاف من القوات المقاتلة (بلغ عددهم في شباط 1967 بما يقدر بأحد عشر ألف مقاتل مع تزايد هذا العدد)، أكثرهم بواسطة طائرات سوفيتية بأوامر من كوبا. وما إن وصلت القوات الكوبية إلى المواقع المرسومة وبدأت تحقق مكاسب، حتى صعدت موسكو بانتهازية من جسرها الجوي ودعمها العسكري. لقد كان كاسترو هو الذي خطط لانتهيار حوار مع الولايات المتحدة، وليس ذلك فحسب، بل خطط لانتهيار الآثار الأخيرة للانفراج بإكراه بريجينيف على التدخل في أنغولا (انظر الفصل التالي).

(1) غوركاس: نسبة إلى قوات محاربة من نيبال كانت تحارب إمرة البريطانيين. المترجم.

لا شك أن عناد كاسترو عام 1975 كان يعود إلى دوافع ظرفية. فالعام الذي سقطت فيه الهند الصينية، إذ كان الكونغرس يُعَرِّي الدوائر الاستخباراتية ويحد من فاعليتها، لم يكن الوقت المثالي لإبعاد كاسترو عن المجابهة العقائدية والفرصة الثورية. في ضوء الانقسامات الأمريكية الواضحة، لماذا لا نستخدم أسلوب البيانات الاسترضائية بدون أهمية عملية ومفاوضات تطالب بتنازلات أمريكية وحيدة الجانب؟ الغاية التي يمكن أن تستخلص من هذه الأساليب (التكتيكات) هي دعوة زعماء الكونغرس والصحفيين البارزين لتوفير ضغوط شعبية لتقديم تنازلات أمريكية وحيدة الجانب.

في 15 ك 2 1976 عرض كاسترو روايته عن انقطاع المباحثات مع الولايات المتحدة: ليست كوبا هي التي ترفض هدف تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة - نحن مع السلام، ومع سياسة الانفراج، والتعايش بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة. ما نرفضه هو الشروط المذلّة - الثمن المنافي للعقل الذي تريد الولايات المتحدة منا أن ندفعه لتحسين العلاقات⁽¹³⁾. ما حدد الهوة التي لا يمكن تخطيها على وجه الدقة أن كاسترو اعتبر منافياً للعقل عرضاً جوهره عدم تدخل الولايات المتحدة في ترتيبات كوبا الداخلية في مقابل عدم تدخل كوبا في الخارج، وكان بالفعل قد شرع يتدخل في أنغولا في اللحظة ذاتها التي قدم فيها العرض.



obeikandi.com

الجزء الثامن

علاقات مع العالم الشيوعي



حرب أهلية في أنغولا

تجمع غيوم العاصفة

في أندر المناسبات فقط تغير زيارة رسمية واحدة سياسة أمريكا الوطنية. ومع هذا استطاع الرئيس كينيث كاوندرا، رئيس زامبيا، أن يحقق ذلك على وجه الدقة عندما جاء إلى واشنطن في 19 نيسان، عام 1975. ففي تلك المناسبة أفتع الرئيس فورد وأفتعني أن الاتحاد السوفييتي كان يتدخل في أنغولا عن طريق الأسلحة والخبراء العسكريين وأن علينا أن نجابه هذا الاقتحام من أجل جيران أنغولا.

من جانبنا لم نكن نحتاج إلى أزمة أخرى في قارة بعيدة معزولة حتى الآن عن الحرب الباردة، أزمة يحتمل أن تؤدي إلى شقاق داخلي. فقد كانت الهند الصينية تنهار في ذلك الشهر، والاستقلال الذاتي الكردي قد أُطيح به، والثورة البرتغالية كانت تتجه نحو اليسار على نحو أبعد، ودبلوماسية الشرق الأوسط مجمدة.

كانت زيادة كاوندرا مقررّة قبل شهور باعتبارها علاقة تقدير لواحد من رواد نضال أفريقية من أجل الاستقلال. ولم يكن يتوقع منها مبادرات كبيرة. ومع هذا فقد ظهرت سياسة جديدة غير متوقفة تماماً من هذا اللقاء. أفتع كاوندرا فورد بأن شحنات الأسلحة السوفييتية تساعد «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» (MPLA) الماركسية على الإمساك بالسلطة وأن المساعدة الأمريكية قضية ضرورية لإحباط الخطط السوفييتية. وازدادت حجته قوة عندما علمنا لتونا أن ضباطاً متطرفين من السلطة الاستعمارية البرتغالية الراحلة كانوا يحولون مستودعات ذخائرهم وأسلحتهم إلى الحركة الشعبية المذكورة في أنغولا.

إذا كانت السياسة الخارجية هي مجرد حساب تفاضل وتكامل للقوة، فينبغي أن تكون مهمتها سهلة نسبياً. كانت أنغولا بعيدة عن الاتحاد السوفييتي، والدول المجاورة مثل زائير كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالغرب. هذه العوامل مجتمعة هي التي دحرت التدخل السوفييتي، على وجه الدقة، في الكونغو البلجيكي السابق قبل 15 عاماً.

ولكن ذلك كان عام 1975، وأمريكا لم تعد تحتفظ بنقائها الأصلي. فقد أوجدت فيتنام في عقول كثير من الأمريكيين عزوفاً عن مقاتلة الشيوعية في ميادين معارك بعيدة أو السماح للعلاقات الدولية

أن تتحدد وفق هذه الشروط. وتحقيقات المخابرات كانت تعم العمليات السرية - وهي الوسيلة الوحيدة لمقاومة الهيمنة الشيوعية على أنغولا. وكان الليبراليون تواقين إلى عزل أفريقية عن الحرب الباردة، رغم أن النشاط السوفييتي ثم النشاط الكوبي الذي لحقه سريعاً قد جعلاً هذا الهدف حلاً على نحو متزايد. وأما المحافظون الذين كانوا على وشك الدخول في الانتخابات الأولية الوشيكة ضد فوردي بمرشحهم التقليدي الجديد، رونالد ريفان، فما كانوا ليسمحوا لأنفسهم أن يفوتوا معركتهم العنيفة ضد إدارة فوردي ورقعتها المزعومة في الالتحام في صراع جيو. سياسي لإبقاء الاتحاد السوفييتي خارج أفريقية. أما الكونغرس ذو الأغلبية المؤيدة لما كفغرن فكان معادياً لأية مغامرات خارجية، ولا سيما عندما تديرها الوكالات الاستخباراتية.

ولكن التحدي الذي لفت كاوندنا أنظارنا إليه كان أمراً حقيقياً. فبعد بضعة أشهر قليلة، في 16 تشرين الأول، 1975، عبرت عما يلي إلى ضابط الخدمة الخارجية في كينشاسا زائير، الذي حفظ برقية فيما يسمى القناة المعارضة، التي تمكن موظفي الخارجية من التعبير عن اعتراضاتهم خارج القنوات النظامية. استدعيته إلى واشنطن لأشرح سياستنا في محادثة شخصية:

في تقديري أنه إذا كان الاتحاد السوفييتي يستطيع أن يتدخل على بعد ثمانية آلاف ميل عن الوطن بطريقة غير نزاعية وسيطر على وصول زائير وزامبيا إلى البحر، عندئذ لا بد أن تستنتج دول جنوب أفريقية أن الولايات المتحدة قد تخلت عن جنوب أفريقية. ربما من أجل أفضل الأسباب. عندئذ ستكون أمام خيارين: هل تتوجه إلى الصين أم إلى الاتحاد السوفييتي. ولما كنت متجهاً غداً إلى الصين، فإنني لا أعتقد أنهم سيقدمون لنا أي شيء جيد في أفريقية. وهذا الاتحاد سينتشر. سيحول تانزانيا ودولاً أخرى إلى مزيد من التوجه اليساري، وسيكون له تأثير كبير في أفريقية. لهذا أعتقد أن لدينا التزاماً كبيراً لا لعكس الوضع، ربما، إذ إن الوقت تأخر كثيراً، ولكن على الأقل أن نوازن القوى بحيث لا نواجه باستقلال بادعاء لا خلاف عليه من قبل الشيوعيين في لواندا (أنغولا). ما زلت أعتقد أن هذا التحليل كان صحيحاً في جوهره.

بداية التورط

يمثل رئيس زامبيا كينيث كاوندنا الرجل الفصيح الذي ينضج بالكرامة والقوة الداخلية، جيل الزعماء الأفارقة الذين انتزعوا الاستقلال من الاستعمار. وأمثاله من المتأثرين بالمثل الغربية المعادية للاستعمار. وبالنسبة لكاوندنا أولئك الآباء الذين أسسوا أمريكا - كان ينظر إليهم من قبل المثقفين الغربيين على أنهم تجسيد للتقدمية الليبرالية. وهم الباقون من المدرسة الصارمة. كانت مقاومة السلطة الاستعمارية مؤلمة وخطرة غالباً. إنها ليست المهنة التي تجتذب الرجال والنساء الذين واللواتي يبحثون ويبحثن عن

حياة يمكن التنبؤ بها، أو أولئك الذين يستغرقون في الحياة التأملية. ثمة صعوبة ومناورة ضمن هذا الحيز دوماً.

طلّاع الاستقلال الأفريقي تغلبوا على تحديات أكثر تعقيداً بكثير من بناء الأمة في أوروبا والأمريكيتين. دول أوروبا كانت تمثل بصورة عامة وحدات ثقافية وعرقية — وقبل كل شيء — وحدات لغوية، في حين أن الدول الأفريقية تمثل البقية المتحررة من المستعمرات المتقطعة في القارة على يد الاستعماريين الأوروبيين، واحدة إثر أخرى. وكانت الحدود ترسم وفقاً لما يلائم المتدربين الاستعماريين أو لإيجاد نسخة أفريقية من توازن القوى. وإحباط المقاومة الموحدة وضمان أن تصبح لغة الدولة الإمبريالية اللغة المشتركة، كانت الحدود تقسم عن عمد وفق تقسيمات قبلية.

ومع هذا فقد شرع الزعماء الأفارقة بالمهمة التمساء لخلق دول من خليط من القبائل وأحياناً اللغات الموروثة بدلاً من إعادة رسم الحدود الاستعمارية وفق الخطوط العرقية أو اللغوية. والمشفرون على هذه المسيرة، مهما كانت لغتهم، لم يغب عن ذهنهم قط احتمالات النضال المتزامنة التي ينبغي أن يقوموا بها ضد الاستعماريين والمطالبيين بالسلطة المنافسين لهم ضمن أراضيهم أو حركاتهم.

ضمن هذا السياق كان موقف كاوند دقيماً بصورة غير عادية. عندما ناشد فورد في 19 نيسان 1975، كانت بلاده مستقلة منذ عشر سنوات (منذ 24 تشرين أول، 1994 على وجه الدقة). ولكن الاستعمار كان موجوداً حوله لتحده نضالات مختلفة من أجل الاستقلال. كانت تحيط بزambia أشكال الاستعمار الأوروبي كافة: موزامبيق إلى الشرق، التي تحكمها حركة تحرير ماركسية (جبهة تحرير موزامبيق)، التي اكتسبت لنوها الاستقلال عن البرتغال، وفي الجنوب روديسيا التي كانت سابقاً تحت الحكم البريطاني، تحكمها الآن أقلية بيضاء تُهاجم بمرارة من قبل الأغلبية الأفريقية الأصلية، ومن جميع الدول الأفريقية المستقلة، وكانت ناميبيا واقعة تحت سيطرة جنوب أفريقية، وزائير تحت الوصاية البلجيكية، يحكمها موبوتوسي سوسكو، الحاكم المستبد الغريب الأطوار، وفي الغرب أنغولا التي يحكمها البرتغاليون، واستقلت في شهر تشرين الثاني وكانت تتجه نحو حرب أهلية.

أثناء زيارة كاوند لواشنطن كان همه الأول أنغولا. لم تكن المشكلة مشكلة ماركسية بقدر ما كانت التخطيط لجلب قوة عسكرية سوفيتية إلى أفريقية. عندما استلمت «جبهة تحرير موزامبيق» السلطة من البرتغال، اعترفت بها على الفور وبدأت عملية إقامة علاقات دبلوماسية رغم صفتها الماركسية. وكنا قد تصرفنا بالمثل عندما اتجهت حركة ما بعد الاستقلال في غينيا — بيساو، التي حكمتها البرتغال سابقاً، بقوة نحو اليسار.

كانت تتنافس في أنغولا ثلاث فصائل تحرير تتزاحم للسيطرة على أنغولا مع اقتراب التاريخ السحري لاستقلالها في 11 تشرين الثاني 1975. كانت «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا» قوية في الشمال لأن زعيمها

هولنديين روبرت توينتمي إلى قبيلة «باكانغو»، ويؤيده صهره موبوتو رئيس زائير. وفي الجنوب كانت قبيلة أوفيمبوندو هي الأقوى، وكان يقود حركة التحرير فيها جبهة «يونيتا» (الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل)، بزعامة جونا زانيمبي. وكشأن كثير من الزعماء الأفارقة كان يقبل الدعم من أية جهة ممكنة، والتي كانت بالنسبة له الصين ولفترة طويلة، وبدرجة أقل بعض المؤيدين من الدول الاسكندنافية لاسيما من السويد. أما «الجبهة الشعبية» الماركسية، التي كان يتزعمها أغوستينهو نيتو، الطبيب، فكانت أقل اعتماداً على القبيلة كما كانت الأقوى في العاصمة «لواندا» والمناطق المحيطة بها. ولما كانت سيطرة العاصمة، حيث تقيم السفارات الأجنبية، ذات أهمية رمزية بالنسبة للاعتراف الخارجي فإن تلك الجبهة كان لها مركزها.

لم يكن للولايات المتحدة ممثلون رسميون في أنغولا وكانت تعلم عرضياً عن مناورات الفصائل المختلفة. وكانت «وكالة المخابرات المركزية» تساعد هولدين روبرتو بمبلغ مئة ألف دولار سنوياً من أجل الحصول على معلومات والوصول إلى المجموعة التي تعتقد وكالات مخابراتنا أنها الأكثر احتمالاً في النجاح — لاسيما أن روبرتو تربطه روابط عائلية مع موبوتو، رئيس أقوى دولة في المنطقة. وفيما كانت أنغولا تغلي ثبت بالتأكيد حيادنا تجاه النزاع، وذلك عندما سُئِلت في 6 كانون الثاني، عام 1975، عن أي مجموعة من المجموعات المتنافسة أكثر توافقاً على المصلحة الوطنية الأمريكية.

في العاشر من شهر كانون الثاني التقت ثلاث فصائل من الزعماء البرتغاليين في ألفور في جنوب البرتغال. وتم الوصول إلى اتفاق تسحب بموجبه القوات البرتغالية في 30 نيسان، وتحل محلها قوات مسلحة من الفصائل الثلاث، والتي ستشكل أيضاً حكومة مؤقتة. ورحبت صحيفة نيويورك تايمز باتفاقية ألفور واعتبرتها سابقة سيكون لها تأثيرها العميق بالتأكيد على التطورات في روديسيا وجنوب أفريقية (1). ومع هذا فقد علق مراسلها في أنغولا الخبير بشؤونها على لسان أحد المراقبين الذين تساءل من من الزعماء الثلاثة سيبقى حياً بعد سنة من الآن⁽²⁾.

في أعقاب لقاء ألفور طلبت وكالة المخابرات المركزية (CIA) في 22 كانون الثاني 1975 من لجنة الأربعين صلاحية زيادة دعمها روبرتو إلى 300 ألف دولار في السنة. رفضت اللجنة زيادة الدعم إلى سافيمبي وقالت فيما بعد إن الزيادة المتواضعة لروبرتو قد أثارت أعمال التصعيد التي تلت. وهذه حماقة. فتحن نعرف من الوثائق السوفيتية أن الخطة السوفيتية لتسليح الجبهة الشعبية بشكل واسع قد تقرر في شهر كانون الأول 1974، أي قبل شهرين، وأن الكوبيين كانوا يدرّبون أفراد تلك الجبهة منذ عدة سنوات. وبدأت تصل الأسلحة والمعدات السوفيتية من خلال ميناء بازافيل في الكونغو بعد أن تم بناء خط للأنابيب في بداية الربيع، وسرّعت كوبا من تدريبها العسكري لتلك الجبهة.

في الوقت الذي كانت فيه إدارة فورد معارضة للماركسية المقاتلة فإنها لم تعتمد قط للحيلولة دون وصول الحكومات الماركسية أو شبه الماركسية من الوصول إلى الحكم في أفريقية طالما أن جذورها

محلية. لقد حافظنا على علاقات عمل مع بلدان أفريقية يسارية مثل الجزائر وتانزانيا، وكما أشرت، اعترفنا بالأنظمة الماركسية المتعاقبة في المستعمرات البرتغالية الأخرى. كان خطنا الأحمر هو التدخل من خارج القارة والهيمنة من موسكو.

الرسالة التي وصلت من كاوندنا في 19 نيسان، 1975 كانت تفيد أن الخط الأحمر تم اختراقه في أنغولا. وقال كاوندنا بحماسة إنه كان يتكلم باسم جميع رؤساء جيران زامبيا (وذكر على وجه الخصوص جوليوس نيريري رئيس تانزانيا، وموبوتو رئيس زائير، وسامورا ماتشيل رئيس موزامبيق). وقال إن النزاع الأولي في أنغولا لم يكن محلياً خالصاً. ولم تكن «المنظمة الشعبية» .. مجرد مجموعة ماركسية مثل منظمة «جبهة تحرير موزامبيق» بل أداة في يد موسكو:

فورد: هل ثمة خلافات إيديولوجية أساسية في المنطقة؟

كاوندنا: «المنظمة الشعبية» وزعيمها نيتو تابعان لموسكو.

كيسينجر: وهل تُمول من قبل موسكو؟

كاوندنا: نعم هذه المنظمة تمولها موسكو.

لهذه الأسباب جميعاً، حث كاوندنا مُدعياً باسم الرؤساء الآخرين فورد على دعم سافيمبي بوصفه رئيساً لدولة أنغولا الناشئة (أقول «مُدعياً» لأنه مع نشوب الأزمة تلاشى عدم العداوة بين الزعماء الأربعة أو أن كاوندنا بالغ في ذلك بداية):

زملاؤنا تجاهلوا سافيمبي في الماضي، ولكنه ظهر هذه المرة كرجل يستطيع أن ينقذ الوضع. قال موبوتو: إن نيتو من المنظمة المذكورة لن يقبل بروبرتو رئيساً لأنغولا الحرة. هولدن روبرتو من «المنظمة الوطنية لتحرير أنغولا» لن يقبل بنيتو. الفرصة الوحيدة لدينا أن نضع أحداً من «منظمة الوحدة الأفريقية». مع إمكانية اقتراح أن يقود كل من نيتو وروبرتو حزبه، وأن يصبح سافيمبي بمثابة زعيم تسوية للثلاثة.

توسع كاوندنا في اقتراحه وأشار إلى أن مثل هذه الاستراتيجية ستحظى أيضاً بدعم سامورا ماتشيل رئيس موزامبيق المستقلة حديثاً:

تجاهلنا سافيمبي حين كان يقاتل في الأدغال، على الرغم من أنه التمس من زامبيا أن نعترف به. وقال إذا لم تعترف زامبيا به فإن «منظمة الوحدة الأفريقية» لن تعترف به أيضاً، احتل المقام الأول في أنغولا ونحن غيرنا آراءنا. استخلصنا أننا إذا لم نجعله يتزعم فإنه يستطيع أن يسبب لنا المتاعب. لهذا تبنت زامبيا عضويته في «منظمة الوحدة الأفريقية» ثم طلبنا منه أن يحضر ويتحدث معنا جميعاً في «حزب الاستقلال

الوطني المتحد» (UNIP). لقد تأثرنا بإخلاص سافيمبي وصدق مقصده. طلبنا من الرئيس نيريري أن يقابل موبوتو أيضاً. كلاهما كانا متأثرين..

سافيمبي رجل متواضع ويتحلى بصفات جيدة. جميعنا في جنوب أفريقية، بما فينا ماتشيل، تأثرنا بشخصيته. هذا هو اكتشافنا.

أخيراً طلب كاوندنا تأييد العقيد ايرنستو أغوستودي ميلو أنتونيس، وزير الخارجية البرتغالي المعتدل:

قابلت ميلو أنتونيس لأول مرة عندما كان وزيراً بدون حقيبة. وعندما قابلته مؤخراً بوصفه وزيراً جديداً للخارجية سألته عن وجهة نظره في سافيمبي. فقال: إنه كان قلقاً بشأن نيتو، الذي كان الحزب الشيوعي في البرتغال يؤيده. ثم أضاف إن البرتغاليين لا يستطيعون تأييد نيتو لأنه أخرجهم مراراً. قال إنه يود أن يخبرنا أنه صادق على مسائل معينة من أجل أن يغير رأيه ويتبع الخط الشيوعي. لهذا السبب قال ميلو أنتونيس إنه سيؤيد سافيمبي. قلت لميلو أنتونيس إننا معشر الزامبيين لدينا المشكلة نفسها مع نيتو.

سألته ما إذا أيدت «منظمة الوحدة الأفريقية» سافيمبي «فهل سيبعد هذا المجموعتين الآخرين في الانتخابات»؟. كاوندنا يحشد العوائق كعرض فاضح للسذاجة، وأجاب: «بغض النظر عن نتيجة الانتخابات، فإن سافيمبي سيكون الرئيس». لم يبين كيف ستنفذ هذه المناورة، ولكنه لم يبد أي شك في معقوليتها.

مناقشات استراتيجية أنغولا: المكتب الأفريقي

أقنع عرض كاوندنا فوردي كما أفتعني بأن الخطر في أنغولا لم يكن مجيء حكومة ماركسية في لواندا ولكن انتصارها عن طريق التدفق الكبير للأسلحة السوفيتية. كنا نتلقى تقارير استخباراتية عن جسر جوي من الأسلحة إلى برازافيل، حيث كانت تنقل منها بالسفن إلى لواندا. وقد قيل إن الأسلحة المنقولة بحراً كانت على متن 24 سفينة، وإن المراكب اليوغوسلافية سلمت 16 شاحنة من الأسلحة إلى لواندا. وأثناء زيارة كاوندنا قُدر أن ما بين سبعة آلاف وعشرة آلاف مقاتل من «الجبهة الشعبية» كانوا يُجهزون ويدربون على يد السوفييت والكوبيين. وهذا رقم كبير بالنسبة إلى أفريقية، غير ميزان القوى لاسيما في لواندا. وسرعان ما تُرجم هذا إلى هجوم للجبهة المذكورة على الأعضاء الآخرين في الحكومة الانتقالية. وطُردت قوات روبرتو سافيمبي من العاصمة وضواحيها. المنتصر في القتال على لواندا سيحظى بادعاء بدهي بالاعتراف الدولي.

عندما أصبحت أكثر اطلاعاً على تعقيدات السياسة الأفريقية، علمت أن حافز كاوندنا كان أكثر تعقيداً مما عرضه، وأن العداوة بين الرؤساء الإقليميين أشد غموضاً. كان كاوندنا متورطاً في السياسة الداخلية

للجبهة الشعبية وكان يؤيد جماعة منشقة برئاسة دانيال تشيندا وهي جماعة هزمها نيتو. وسرعان ما اتضح أن تأييد نيريري لسافيمبي كان أقل صلابة مما كان يعتقد كاوندا (نيريري سوف يؤيد الجبهة في المرحلة الأخيرة). أما ماتشيل فيبدو أنه لم يساند سافيمبي على الإطلاق.

لم يغير كل هذا من التحدي الأساسي، والذي كان كثافة التدخل السوفييتي بمعدل لم تشهده أفريقية منذ 15 عاماً، وما لم يُقاوم فإن سلسلة كاملة من الحكومات الهشة يمكن أن تتكيف مع التوجهات المسيطرة التي ظهرت. ولهذا سألت، بعد زيارة كاوندا، مكتب الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية، أن يقترح خيارات لسياسة الولايات المتحدة في حالة ما إذا كانت أحكام الرئيس الزامبي قد ثبتت صحتها، وطلبت من وكالة الاستخبارات المركزية CIA أن تضع برنامجاً لمساعدة سافيمبي، وكلا الخيارين والبرنامج ستقدم إلى الرئيس.

أثار هذا مجابهة مع الأمزجة الحاكمة في مكتب أفريقية التابع لوزارة الخارجية. كلمة موجزة عن تنظيم الدائرة لا بد منها لشرح ما سيلي.

المستشارون الأساسيون لوزير الخارجية هم أمناء السر المساعدون، ولا سيما أولئك المسؤولين عن المناطق المختلفة في العالم، وهم يقيمون في الطابق السادس للوزارة. إنهم يراقبون الأحداث في مناطقهم، ويضعون أفكاراً للسياسة الأمريكية، ويمثلون وزارة الخارجية في المداولات بين الوكالات، ويضعون معظم البرقيات الصادرة التي تحمل تعليمات للسفراء في أماكنهم. وهم مسؤولون أيضاً عن اختيار ما يلفت انتباه الوزير المقيم في الطابق السابع، من فيض البرقيات الواردة. ولما كان حتى أكثر الوزراء إقناعاً ومعرفة لا يستطيع أن يحيط بكل التفاصيل، فإن مساعدي الوزير، موظفيهم لديهم نطاق واسع من الصلاحية في صياغة توجه السياسة الأمريكية.

في البيروقراطية الكبيرة نجد خطر الغموض في التفاصيل، وبالتأكيد على الملح أكثر من المهم موجدين دائماً. إن الأمين العام المساعد، في تنفيذه لتوجيهات الرئيس ووزير الخارجية، هو الذي ينبغي أن تكون السياسة الأمريكية في منطقته متماسكة، وهادفة ومتساقطة مع السياسة المرسومة. وعندما لا يتفق مع الوزير عليه أن يقول هذا صراحة، وإذا فُرض عليه الأمر يظل من واجبه أن يحرض على أن تُنفذ المصلحة الوطنية. وإذا وجد أن هذا لا يتوافق مع قناعاته فعليه أن يستقيل.

لما كان معاون الوزير مهماً جداً في صياغة السياسة وحاسماً كذلك في التنفيذ، فقد عينت موظفي وزارة الخارجية الأكثر قدرة والمحترفين الذين أستطيع إيجادهم لهذه المناصب (والوحيد الذي كان من خارج الوزارة هو وليام روجرز، الذي كان يعمل أميناً عاماً مساعداً للشؤون الداخلية الأمريكية). لم يكن هناك من هم أكثر قدرة وإخلاصاً، وفي الوقت نفسه مجموعة مستقلة من الأمناء العامين المساعدين، من فيليب حبيب في آسيا، ولترموندل ثم آرثر هارتمان في أوروبا، وجوزيف سيسكو ثم روي أثرتون في

الشرق الأوسط، ووليام بافيم في شؤون المنظمة الدولية، وتوماس ابنديرز في الشؤون الاقتصادية، كانوا يصرون على توضيح وجهات نظرهم بجرأة إذا ما شعروا أنني بحاجة إلى إرشاد، كما كانوا في الوقت نفسه ضماناً للتنفيذ الفعال عندما يُتخذ القرار.

المكتب الوحيد الذي كان له طريقته الخاصة في العمل هو مكتب «الشؤون الأفريقية». إلى أن أصبحت وزيراً كانت غالبية موظفي وزارة الخارجية يمضون أشغالهم كافة في المكتب الذي عُينوا به في وقت سابق. لذا كانوا يميلون إلى عكس وجهة نظر المناطق التي أمضوا فيها معظم حياتهم المهنية بالإضافة إلى الحكمة التنفيذية للأكاديميين، وللعاملين الآخرين في مجالات مسؤولياتهم.. أما بالنسبة للموظفين الذين يتعاملون مع أوروبا أو آسيا، أو الشرق الأوسط فإن هذا المنظور الإقليمي كان يرتبط حتماً باستراتيجية أمريكا في الحرب الباردة الواسعة، لأن كل واحدة من هذه المناطق كانت تضم قوى كبيرة ومتأثرة بالسياسة السوفييتية، وكانوا مضطرين أن ينظروا إلى مشكلاتها من منظور عالمي. ولكن في المناطق الراكدة سياسياً - مثل أمريكا اللاتينية إلى حد ما وأفريقيا بالمعنى الواسع - لم تكن تُشجع وجهات النظر الجيوسياسية (حاولت تجاوز ضيق الأفق هذا بأن أمرت بتعاقب 20% من كل مكتب إقليمي كل سنة. ولسوء الحظ فإن هذا الإجراء لم ينجح نظراً لأن كل مكتب كان يُبعد موظفيه الأقل كفاءة بهذه الطريقة قبل أن يُنفذ التعاقب الكامل، وتخلي من جاؤوا بعدي عن هذا البرنامج).

حتى وقت متقدم من السبعينيات كان نمط خاص من الموظفين بحدود مكتب أفريقية مناسباً لهم ولمزاجهم. بانغز الهم كمكتب عن الحرب الباردة، كان المكتب البيئة المثالية لنشر نسخة جامدة من الدبلوماسية: تقوم على استقرار في التقدم الاقتصادي، والسلام في المؤسسات الاقتصادية، والعلاقات الدولية وفق دبلوماسية متعددة الأطراف وقانون دولي. ولما كانوا لا يشكلون جزءاً من التيار الأساسي لصنع السياسة، فإن كثيراً من موظفي مكتب أفريقيا قد أوجدوا نوعاً من عقلية الحصار التي حولوا بها عزلتهم إلى ادعاء بالتفوق الأخلاقي معتبرين أنفسهم مدافعين عن المثالية الأمريكية. وبتصميمهم على إبقاء الحرب الباردة خارج منطقتهم وحماية أفريقية من النهب، أصبحوا الرواد العاطفيين لوجهة النظر القائلة إن القضايا الأفريقية لها طبيعة خاصة تتطلب نوعاً منفرداً من الحل «الأفريقي»: لا أسلحة بل مساعدة اقتصادية، لا انحياز بل مهارة أفريقية باطنية في المناورة بين القوى المتنافسة بدون إفساد العلاقة مع عناصر السلطة التاريخية.

لم أجاهه وجهة نظر المكتب قبل أزمة أنغولا، لأنه طالما في ذلك الحين كانت جميع القوى الكبرى بمعزل عن أفريقية، كانت تلك الوجهة ذات جدوى كبيرة. ولكن في أنغولا عام 1975، كانت المشكلة على وجه الدقة أن الحرب الباردة كانت تقتحم القارة. لقد كان من الجيد تماماً التحدث عن الرغبة في حلول أفريقية. ولكن لم يكن من سبيل إلا أن تجابه الأكثرية غير الشيوعية في أنغولا - أو في أفريقية ككل -

وتتصر على «الجبهة الشعبية» المسلحة بقوة بالسلح السوفيتي والتي يدر بها الكوبيون. ولذا أصبحت المشكلة ما إذا كانت مصلحة أمريكا في أنغولا أو أفريقية كافية لتسويغ مقاومة الاستيلاء بالقوى الذي رسمته موسكو. وهذا بدوره ترجم إلى السؤال الذي طرحته على مكتب أفريقية: «انسوا لبرهة مدى أهمية أنغولا نفسها، أنا مهتم بانطباع نيرييري وكاوندا وموبوتو عندما يرون أننا لم نفعل شيئاً».

بصورة كلاسيكية يقوم الأمين العام المساعد بتحضير ورقة خيارات تشرح ما ينبغي مقاومته، والتكاليف، والمخاطر، وإذا كانت هذه وجهة نظره، فالوضع أن نبقي بعيداً. ولكن الموظف الذي اخترته لرئاسة المكتب لم يكن مستعداً لأن يقوم بما هو أكثر من إعادة تأكيد الحقائق التقليدية لمكتب أفريقية بدون الإشارة إلى الظروف التي تواجهها حقاً. كان ناتانيل ديفر قد خدم بجدارة وشجاعة سفيراً في تشيلي من عام 1971 حتى 1973. بما في ذلك الفترة التي حدث فيها الانقلاب العسكري ضد سالفادور الليندي. لم يكن يستطيع أن يفعل شيئاً لأن الولايات المتحدة لم يكن لها دور مباشر في الإطاحة بالليندي⁽⁴⁾. ومع هذا له نشاط جم تجاه «لجنة الكنيسة» وفي الإعلام.

كنت قد زكيت تعيين ديفيز أميناً عاماً مساعداً في أفريقية. فقد كنت أقدر شخصيته وقدرته، ورأيت أنه لم يُعامل بطريقة عادلة، وكنت أخشى على عمله إذا لم يُعط منصباً رفيعاً. الدبلوماسي المحترف ينبغي ألا يتعرض للعقوبة لأنه تصرف بأمانة في مركز صعب لا يحسد عليه، فتقديمه مثل هذه التضحية سيدمر خدمته المهنية.

اعترض الشيوخ الليبراليون، بزعامة وليم فولبرايت، في لجنة العلاقات الخارجية بشدة على تعيين ديفيز. واحتجت «منظمة الوحدة الأفريقية» بشدة. ولكن فورد وأنا وقفنا إلى جانب ديفيز، وبينما أنه لا تراجع عن هذا الموقف: إذا أبعد ديفيز فلن يكون ثمة تعيين آخر لأمين عام مساعد في الشؤون الأفريقية طوال ما تبقى من ولاية فورد، وسيقوم أمين عام مساعد مؤقت بالقيام بالمسؤوليات. وبعد معركة استمرت ثلاثة شهور تثبت أخيراً تعيين ديفيز، وهذا ما ساعدت عليه هزيمة فولبرايت في انتخابات عام 1974 وحل محله رئيساً جون سباركمان من الألباما. وأدى ديفيز اليمين القانونية في 2 نيسان 1975 أي قبل أسبوعين من زيارة كاوندا وفي الوقت المناسب كي يشتغل في دوامة أنغولا^(*).

(♦) في ضوء مشاحناتي الأخيرة مع ديفيز قد يهتم القارئ بالحماسة التي دافعت بها عنه في 22 شباط 1975 في محادثة هاتمية مع ميغ غرينفيلد التي كتبت ضده مقالة عدوانية في «الواشنطن بوست». سألتها: «ماذا فعلت ديفيز؟ إذا كنت تريدين المؤهلات قسم لي خمسة من موظفي وزارة الخارجية أفضل منه. إنه رجل عمل في فيلق السلام حيث دار أفريقيا. ودرس في جامعة هوارد، وكان كامناً في كنيسة زنجية. إنه رجل يتعاطف مع الزنوج. لماذا ينبغي أن يكون الضحية؟» تساءلت غرينفيلد ما إذا كنت أظن أنه الاختيار الصحيح. أخبرتها أن تتخصص من عينتهم وأن تجد حالة واحدة لم أقتل نفسي من أجل اختيار أفضل رجل للعمل. أنا أقدره عالياً، وكان الخيار بين ديين جوزيف سيسكو لمنصب «الأمين العام للشؤون السياسية» وتابعت: لو أن سيسكو قبل رئاسة جامعة «لكن اخترت ديفيز لذلك المنصب. عينته بدلاً من ذلك مديراً عاماً للشؤون الخارجية.. أقول إنها ما كارثة. على الأقل عندما أنهت خدمات جون سريفيب (الخبير الصيني في عصر ماكارثي) كان ذلك بسبب آرائه. أما هو (نات ديفيز) فقد هوجم لأنه كان سفيراً في تشيلي. على هذا الأساس لا يستطيع أي سفير أن يشعر بأنه يمكن أن ينال منصباً آخر.. إنه مرض الذي يتم التعبير عنه في الخارج.

كان ديفيز راغباً، بل تواقاً، في اتباع الحكمة التقليدية، التي تعني عدم التدخل. ولكنه لم يكن مستعداً على نحو واضح للعمليات السرية، أو لمجابهة جديدة مع الكونغرس، في أعقاب خبرته مع «لجنة الكنيسة». وحسب تقديره المنشور كان ديفيز يخشى الدعم المادي السري المتواضع لهولدين روبيرتو الذي أقر في شهر كانون الثاني: «لم أكن أعرف أن مثل هذه البرامج ما تزال سارية في أعقاب تحقيقات الكونغرس والاهتمام بالنشاطات الأمريكية السرية في الخارج». بمعنى آخر كان ديفيز لديه مخاوف حقيقية تجاه العمليات السرية من حيث المبدأ.

مع الأسف لم تكن ثمة طريقة معقولة لنقحم أنفسنا في أفريقية ما بعد الحرب الأهلية إلا عن طريق عملية سرية. الإعلان عن تدخل رسمي في الحرب الأهلية الأنغولية سيواجه بمعارضة من قبل الدول الأفريقية كافة، بما في ذلك الدول التي تطلب مساعدتنا. قد يناشدون مساعدتنا ولكنهم غير مستعدين للمصارحة بذلك خشية شرعنة سلسلة من التدخلات الخارجية. كما أن التدخل لا يمكن أن يكون سرياً. ثمانى لجان في الكونغرس قد تطلب الاطلاع والشهادة. وقد أطلعت بالفعل من خلال أربعين شهادة في فترة ستة أشهر. ومعارضة ديفيز لعملية سرية كانت تعني من حيث المبدأ أن المسألة التي أراد الرئيس أن يعالجها قبل غيرها لا يمكن التعامل معها: المصلحة الوطنية التي ترغب الولايات المتحدة على مقاومة النشاط السوفييتي في جنوب أفريقية بالوسائل العملية ينبغي أن تكون سرية بالضرورة.

تنتهي أنغولا إلى فئة العمليات العسكرية السرية مثل غواتيمالا، وخليج الخنازير، والحرب في لاوس، والعملية الكردية التي تختلف عن العمليات الاستخباراتية الكلاسيكية السرية بأنها ليست سرية حقاً. لما كانت جميعها متورطة في عمليات عسكرية من نوع ما، فلا سبيل للتظاهر أنها لم تجر. الجانب السري فيها له وجهان: لما كانت نفقاتها لا تمر عبر قناة الميزانية الطبيعية للكونغرس، فلدى الكونغرس فرصة أن يقبل بما لم يصادق عليه. والوجه الثاني أن الحكومة الأمريكية لا تعلن رسمياً عن العمليات السرية. وهذا ما كان يمكن الحكومات الأخرى، أن تتبنى موقفاً مكبوتاً أيضاً^(*). اللاعبون الرئيسيون في جميع الجوانب كانوا يعلمون في الواقع ما كان يجري في أنغولا، فالتصريح العلني من جانب الولايات المتحدة ليس من شأنه إلا أن يرغم الحكومات الأخرى أن ترد بشكل أكثر انفتاحاً. وهذا ما يجعل الحل الدبلوماسي أصعب تحقيقاً.

ثمة سبب إضافي يجعل المكتب الأفريقي متعثر الخطأ وهو أن أي برنامج سري يتعلق بأنغولا ينبغي أن يعتمد على زائير وطلب مساعدة رئيسها، موبوتو، الذي كان سلوكه حتى في ذلك الحين يكاد يكون فاضحاً. سوف أتحدث عن موبوتو في الفصل الثلاثين. أما بالنسبة للأوضاع الراهنة يكفي الإشارة أنه

(♦) طيران طائرة 2- لا فو الاتحاد السوفييتي التي بدأت في عهد إيزنهاور مثال جيد على ذلك. كان من الواضح أن الزعماء السوفييتي يعلمون أن هذه العمليات تجري، ولكنهم لم يردوا بعنف إلا بعد أن أسقطت طائرة واعترف إيزنهاور علانية، أن هذا كان يجري.

كان يحصل على مؤازرة إدارات أمريكية وأوروبية متعاقبة لأنهم كانوا يخشون حدوث فوضى في زائير أكثر من اعتراضهم على سلوك موبوتو. على مدى قرابة 40 عاماً دعمت كل إدارة أمريكية استقلال زائير وحكم موبوتو. وقد ناور الرؤساء كينيدي وفورد وكارتر وريغان من أجل المحافظة على وحدة أراضي زائير ضد هجمات من جيرانها المتطرفين. وإدارة كلينتون، التي تعاونت من أجل الإطاحة بموبوتو، تابعت بصورة أساسية السياسة ذاتها تجاه خليفته الستاليني لورينت كابيلا، الذي حكم البلاد على طريقة موبوتو وكان سجله بالنسبة لحقوق الإنسان يبعث على الأسى بصورة أشد.

كانت أطول حدود لزائير هي حدودها مع أنغولا. ولأن قبائل الحدود المتفرقة تعيش في كلا البلدين، فقد شاركت في حروبهما الأهلية. وفي عام 1975 تدخل موبوتو في حروب أنغولا الداخلية، وفي عام 1997 شاركت أنغولا في إنهاء حكم موبوتو.

في عام 1975 كان لا بد لأي تدخل أمريكي في أنغولا أن ينطلق لوجيستيكياً من زائير. قلت في اجتماع للموظفين لدي: إنني أفضل رفاقاً آخرين لموبوتو، ولكنه الوحيد في الساحة. البديل كان القبول بالخطئة السوفييتية لتغطية التوازن الأفريقي. إذ من الأسهل كثيراً التعامل مع موبوتو مع حكومة تسيطر عليها موسكو في لواندا.

عندما تختار بيروقراطية وزارة الخارجية ألا تعارض جبهة سياسة لا توافق عليها، تستخدم مهاراتها في المراوغة. لم تقدم لي ورقة الخيارات التي طلبتها قط. وبدلاً من ذلك تلقيت عظات لا تتناسب مع المشكلة. وهكذا، تلقيت من مكتب أفريقية مذكرة في 7 أيار موقعة من ديفيز ضد «أي تدخل مباشر زائد عن الحد في النضال السياسي لأنغولا ما قبل الاستقلال... يمكن أن يتسع النفوذ الأمريكي في أنغولا كثيراً عن طريق توسيع المساعدة عند الاستقلال». ولكن ماذا يحصل إذا نشبت حرب أهلية في يوم الاستقلال؟ ماذا يعني «التدخل الزائد»؟ هل كانت التوصية تعني أن الولايات المتحدة ينبغي ألا تزيد المساعدة الاقتصادية لأية حكومة أنغولية حتى لو كانت دكتاتورية شيوعية نصّبها جسر جوي سوفييتي ومستشارون سوفييت وكوبيون؟

لم يجب ديفيز عن هذه الأسئلة، وبدلاً من ذلك ذهب إلى أفريقية ليقدم نفسه مساعداً جديداً لوزير الخارجية، وعاد في 24 أيار، عندما استلم التوصية التالية:

نحن لا نعتقد أن مصالح الولايات المتحدة في أنغولا قوية بما يكفي كي نضمن مستوى عالياً من التدخل الأمريكي أو التزاماً واسعاً بتقديم موارد أمريكية، ولا سيما تقديم أسلحة.

مرة أخرى لم يكن ثمة دليل على تدفق سوفييتي للأسلحة يخل بالتوازن في نزاع أفريقي؛ هكذا كان موقف المكتب التقليدي من النزاعات الأفريقية البحتة. وطرح السؤال أين هي

هذه المصالح الأمريكية أو لماذا، في مواجهة إمداد سوفيتي مستمر بالسلح للفصيل الماركسي، أما مساعدة المجموعة غير الشيوعية بالأسلحة الأمريكية فأمر مرفوض. وجهات النظر المختلفة في صميم هذه المداولات انعكست في هذا النقاش بين ديفيز وبينني في 16 تموز:

ديفيز: إذا اتخذنا خيار الامتناع عن القيام بأي شيء، يمكن أن نكون فعالين للغاية في ذلك لدى المجموعة الأفريقية.

كيسنجر: أين؟ في زائير؟ في زامبيا؟

ديفيز: اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) في 28 من الشهر.

كيسنجر: ولكن من هي الدول المعنية التي سوف تتأثر؟

هل ستتأثر زائير من عدم مشاركتنا؟

ديفيز: لا..

كيسنجر: .. وماذا عن زامبيا؟

ديفيز: نعم؛ أعتقد ذلك.

كيسنجر: أشك في ذلك. ماذا عن نيريري (زعيم تانزانيا)؟

ديفيز: نعم.

كيسنجر: إذا تأثر، ما هي الاستنتاجات التي سيستخلصونها؟

ديفيز: على الأفارقة أن يشرعوا بالتحقق أنهم مسؤولون عن مصيرهم.

كيسنجر: افترض أنهم تحققوا أن مصيرهم مع أوروبا الشرقية، فهل نستخدم الصينيين

لتحقيق التوازن؟

ديفيز: لقد كانوا مدهشين في نجاحهم في العقد الماضي.

كيسنجر: كان ذلك قبل أن يجعل السوفييت أحدهم يكسب.

كان لدى المكتب الأفريقي الكثير مما يعلمني إياه عن أفريقية. لم أكن مطلعاً على العلاقات الداخلية بين الزعماء الكبار. ويمكنني أن أستفيد من التحليل المفصل للمخاطر ولماذا كان المكتب مرناً للغاية تجاه قيام الحكومة الشيوعية في أنغولا التي أوجدها المدربون الكوبيون والسلح السوفييتي. بدلاً من ذلك تلقيت تكراراً للابتهاال المألوف الذي لا طائل تحته من أجل مواجهة أزمة نوعية كنا نسعى إلى تجاوزها. بعد استلام مذكرة ديفيز في 24 أيار، رحل ثانية إلى أفريقيا من أجل جولة أخرى من زيارات

استهلاكية. ونظراً للضغوط في أنغولا، والمواعيد الأخيرة المتنوعة للعمل، فإن إقاماته المؤقتة. كان لها نتيجة عملية في أن يأخذ رئيس المكتب الأفريقي المبادرة من اتخاذ القرار في واشنطن. ومع تجنب المسائل، حاولت أنا والرئيس أن نتعامل معها. وفي 18 حزيران بعثنا باثنين من كبار موظفي وزارة الخارجية إلى زائير للاطلاع على الوضع طبيعياً، وهما شيلدون فانس، سفير سابق في زائير، وولتر كاتلر المدير الإقليمي لزائير (وفيما بعد سفيراً فيها). كانت التعليمات الموجهة إليهما الحصول على توصية موبوتو والقيام «بحوار صريح» معه حول النتائج المتوقعة. وكانت تجربتي مع موبوتو أنه مهما كان تصرفه العام غريباً، فقد كان محلاً حاد الذكاء لمتطلبات بقاءه.

في 27 حزيران أخبرني فانس وكاتلر، ومعهما إدوارد مولكاوي، نائب ديفيز (حيث كان ديفيز مرة أخرى في واحدة من جولاته الاستطلاعية). أشاروا إلى أن موبوتو، الذي لا يريد حكومة يسيطر عليها الشيوعيون قرب حدوده، طلب مساعدة أمريكية ليدحر «المنظمة الشعبية»، وهو مستعد أن يساند الجهد الأمريكي بقواته. وفيما يلي مقتطفات من حديثي مع فانس ومولكاوي:

كيسينجر: إذا كنا سنفعل ذلك فينبغي أن نقوم بما نريده بلا تردد. هل نستطيع أن نكسب؟

فانس: إنهم يعتقدون ذلك.

كيسينجر: ما هو رأيك؟

فانس: يحتاج الأمر إلى نصيحة مباشرة. أرى أن مطلبنا الأدنى يتجلى أن نتجنب جعل نيتو يكسب.

كيسينجر: وصيتي، إذا كنا سنقوم بذلك، فينبغي أن نحاول الكسب. هل يستطيع السوفييت

التصعيد؟

فانس: ليس بالسرعة التي نستطيعها. إذ لدينا مساحة شاسعة نستطيع الإمداد من خلالها وهم لا يتمتعون بذلك.

كيسينجر: هل فينبغي أن نحاول إشراك كاوند؟

فانس: لا أعرف الكثير عن علاقات كاوند وموبوتو. كاوند ونيريري يؤيدان سافيمبي.

مولكاوي: إنهما يحثاننا على تأييد سافيمبي. أعتقد أنه فينبغي أن ندعهما يعرفان أننا نساعدهما - ولكن ليس بالتفصيل.

وفيما كانت واشنطن تتردد كان تدفق الأسلحة السوفييتية يستمر على أنغولا بكميات متزايدة. واستمرت هجمات المنظمة الشعبية على قوات روبيرتو ونجحت في طردها من معظم أرجاء لواندا. ووفقاً لمقابلة صحفية أجريت مع نائب رئيس الوزراء الكوبي كارلوس رافايل رودريجز، في 10 كانون الثاني، 1976 وصل إلى أنغولا في نهاية ربيع السنة السابقة 230 مستشاراً عسكرياً كوبياً.

من جانبنا لم تتخذ «وكالة الاستخبارات المركزية» أية إجراءات سريعة للاستجابة إلى طلبي من أجل برنامج لمساعدة كاوندسا وسافيمبي. وأخيراً، أوصت الوكالة بإنفاق مقدار 6 مليون دولار من أجل هذه المساعدة. وهو مبلغ محدود بالمقارنة مع ما تعهد به السوفييت.

وفي 16 تموز حُسمت الأمور بعد أن أخبرني ديفيز أن الوقت تأخر كثيراً من أجل التصرف لأن نيتو حقق السيطرة. وكان ذلك بعد ثلاثة أشهر فقط من إعلان المكتب الأفريقي والمخابرات المركزية أن هولدن روبرتو بات الأقوى بين المتنافسين ولذا لم يعد يحتاج كثيراً إلى المساعدة:

خلال السنة الماضية طالبت تكراراً بتحليل الوضع، ولكن «المكتب الأفريقي» قال إنه لن يكسب أحد لذا ينبغي ألا نتدخل. ثم قالوا بعد ذلك إنه إذا كان ثمة أحد سيربح فهو روبرتو..

من الصعب فهم هذا التغير في الرأي. إنها نفس المجموعة التي أفسدت طلباتي من أجل الحصول على إجابات بعدم إعطائي جوابات أو بطلبي إعطاء مستندات مكتوبة بعدم تقديم أي شيء مكتوب على الورق. كيف يأتون إلي اليوم بحجة أن الأمر انتهى - إذا تركنا جانباً مسألة الحكم على الأمور. قد تكون على خطأ أو صواب، ولكن مجموعة من الاختصاصيين من واجبها أمام قيادتها أن ترفع أعلام الخطر محدرة. وإذا لم نفعل شيئاً فسأكون أنا المسؤول.

أعلمت ديفيز أنني أوصي بمساعدة سرية للقوى غير الشيوعية في أنغولا وقتلت له إنني سأكون مستعداً لأن أرفع مذكرة من جانبه تعارض مشروع الرئيس:

إذا أصبحت أنغولا شيوعية، فسيكون لذلك تأثيره في أنغولا وزائير وزامبيا.. إلخ. وهذه الدول ستستخلص بوضوح أن الولايات المتحدة لم تعد عاملاً فاعلاً في جنوب أفريقية. وسندفع ثمن ذلك لعدة عقود. كما أن ذلك سيؤثر في توجيهها. سيستنجون أنه إذا كان السوفييت يستطيعون تقديم مساعدة كبيرة ونحن لا نستطيع ذلك، فهذا يعني أنهم هم العنصر القوي الذي ينبغي التعامل معه. ولكنني لا أستطيع أن أفهم كيف لا يستطيع الاختصاصيون أن يجلبوا انتباه قادتهم إلى أن هناك مشكلة. إنه ليس بالشيء اليسير ما يجري في جنوب أفريقية..

.. وحول أنغولا سوف نرفع التقرير إلى الرئيس غداً. أنا واثق أنه سيوافق على 6 ملايين دولار. سترُفع إليه وجهة نظر وزارة الخارجية بدون تغيير أو اختصار، وسيطلع على تقاريرك أولاً أيضاً. وسيطلع على وجهة نظر الخارجية وعلى الآراء الفردية أيضاً. وتقديري أنه سيذهب قُدماً.

كانت واشنطن في تموز 1975 في وضع سُريالي. كنا نهاجم بعنف من قبل ألكسندر سولزنستين والمحافظين لأننا لم نكن صارمين كفاية تجاه الشيوعية، ونُتقد من قبل الليبراليين (ومن المكتب

الأفريقي في وزارة الخارجية) بأن هاجس الشيوعية يستبد بنا. وكان انتقاء الكونغرس مؤكداً إذا ما ذهبنا بعيداً وتورطنا وذلك نتيجة للجدل حول فيتنام الذي انتهى منذ بضعة أشهر خلت.

ومع هذا لم يكن ثمة وسيلة لتجنب التحدي الذي نواجهه، والذي وصفته لفورد في 17 تموز عندما أوصيت بالموافقة على البرنامج السري المقترح من قبل «وكالة الاستخبارات المركزية»:

كيسينجر: أفضل أن نعمل. فإذا لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً في الوقت الذي تسيطر فيه المجموعات التي يؤيدها السوفييت فلا بد أن نستنتج أنها يجب أن تتكيف مع الاتحاد السوفييتي والصين. أعتقد على مضض أنه ينبغي أن نفعل شيئاً. ولكن ينبغي أن تعلموا أن لدينا مشكلات كبيرة مع وزارة الخارجية. إنهم يعارضون ويتملصون.

فورد: ماذا عن ديفيز؟

كيسينجر: سيستقيل وسيجر معه بعضهم.

فورد: بعدما فعلت أنت وأنا من أجله.

سلمت إلى فورد مذكرة ديفيز التي تحتوي على اعتراضاته وحضيته على أن يدرسها قبل الوصول إلى قرار نهائي.

خصص برنامج «وكالة الاستخبارات المركزية» 6 ملايين دولار لإنفاقها على قوات هولدين روبرتو بالدرجة الأولى وتشرف عليها زائير. استراتيجيتي المفضلة أن نكسب كما أخبرت مبعوثين في 27 حزيران. ولكن اللجان الثمانية للكونغرس، الذي يسيطر عليه ماكفرن، والتي لا بد أن تستشار لن توافق أبداً على ما ستعتبره مقاربة عسكرية. لذا تبني - بدون حكمة - استراتيجية لتحقيق الجمود على الأرض. بتسليح سافيمبي وروبرتو ثم الضغط علانية على الاتحاد السوفييتي كي يوقف إمداداته من السلاح. عند تلك النقطة، مع توازن الفصائل وفوز الجانب غير الشيوعي، سوف ندعم نداء «منظمة الوحدة الأفريقية» OAU لإنهاء الدعم العسكري الخارجي، وبذلك نعيد المسألة إلى بعد أفريقي. أقول «بدون حكمة» لأن التوازن يصعب تحديده. وفيما أحاول أن أدفع التوازن نحو انتصار، فإن مدير المخابرات المركزية (C/A) وليام كولبي استخدمه كمبرر كي يقصر جهدنا على بعد من شأنه أن يقلص المجابهة وبالتالي الهزيمة المحفوفة بالخطر.

في صبيحة اليوم التالي، في 18 تموز، أعلن فورد، في اجتماعنا التقليدي في المكتب البيضاوي، قراره:

فورد: اتخذت قراري بشأن أنغولا. أعتقد أنه ينبغي أن نسير قُدماً.

كيسينجر: أنت ستصادق على ذلك.

فوردي: أنا راغب في ذلك.

كيسنجر: سوف نبعث (بشليدون) فانس إلى موبوتو مع مليون دولار، مصحوباً مع أحد موظفي وكالة المخابرات المركزية. سنقول له إن لدينا 6 ملايين دولار، وأكثر من ذلك إذا اقتضى الأمر، وسنطلب منه أن يأتي ببرنامج. قد يكون الوقت متأخراً جداً لأن لواندا ضاعت. وما لم نستعدها فسيكون الوضع يائساً. سنطلب من ديفيز الاستقالة، ثم سأعتمد إلى تنظيف «المكتب الأفريقي» (AF).

فوردي: ولكن إذا لم نفعل شيئاً فسندحر جنوب أفريقية. أعتقد أن موقفنا مفهوم. أعتقد أننا نستطيع أن ندافع عنه علانية. لن أدع أحداً من القاع المظلم يردعني.

ناقشنا أنا والرئيس بإيجاز العلاقة ما بين أعمالنا وسياستنا الانفراجية. قلت إن الانفراج يُمكننا من أن نكون حازمين تجاه قضايا تتضمن مصالح قومية مهمة لأنها أعطت الاتحاد السوفيتي حافزاً كي «يطأطئ رأسه» عند التحدي. مهما كانت النظرية فقد حمي الوطيس، ونحن شرعنا بتنفيذ برنامجنا.

بعثنا بشليدون فانس وولتر كاتلر ثانية لإخبار موبوتو. كما أجبر زعماء أفارقة آخرون من قبل موظفين في وكالة المخابرات المركزية. وأعطيت صحف أفريقية مختارة تفاصيل عن الإمدادات السوفيتية في أفريقية لإحداث رد فعل في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) المقرر عقده في نيروبي في 28 تموز. لم تقم الاجتماعات على الحكومة البورتنغالية اليسارية لتشجيعها على توجيه موظفيها في أنغولا — ولا سيما الضباط — من أجل انتهاج موقف نزيه ووقف توزيع الأسلحة على المنظمة الشعبية. وزيدت الاعتمادات المالية لأنغولا بمقدار 20 مليون دولار.

ما إن تمت المصادقة على البرنامج من قبل الرئيس حتى استقال ديفيز. لقد ظل في المكتب أكثر من ثلاثة شهور بقليل وأمضى معظم الوقت في زيارة تهيئية لأفريقيا. ومن أجل تجنب المشاحنة العلنية، ولأننا نقدر خدمة ديفيز السابقة، عيناه سفيراً في سويسرة.

كانت ردود الفعل الأولية في أفريقية مشجعة. فقد كان موبوتو متحمساً، وكاوندا، رغم تحذيرات سافيمبي من خلال زامبيا. وتم تأسيس وسيلة الاتصال الاستخباراتي عن طريق مستشاره الموثوق، مارك تشونا، الذي كان يعمل سابقاً عند كاوندا بوصفه ممثلاً له في المهمات الدبلوماسية الحساسة.

استراتيجية أنغولا

أخذنا بالاعتبار كيف انتهت الأمور ولا سيما أثناء كتابة هذه الصفحات. كنت أسأل نفسي ما إذا كان المشروع سيتم الالتزام به. لم تدخل به بسهولة بالتأكيد. لم يكن من صفاتنا أن نمضي ثلاثة شهور نحلل خياراتنا. ولما كنا نعي أن المؤكد أن نواجه قريباً معارضة شديدة من الكونغرس، كنا نبحث بدأب عن خبراء تقع على عاتقهم المغامرات الأفريقية.

ولكننا ببساطة لا نستطيع أن نتنازل في وجه تحد صفيق للغاية، وكنا نأمل أنه إذا أخذنا على عاتقنا مسؤولية أولية، فإن الكونغرس سينظر إلى المسألة في النهاية بالطريقة ذاتها. ليس منذ أن أصبح الكونغرس البلجيكي مستقلاً منذ 15 عاماً كان هناك جهد سوفياتي جدي لتغطية التوازن السياسي لأفريقيا بوسائل الشحنات العسكرية والمستشارين. إذا كان الاتحاد السوفياتي يستطيع أن يسود على مناطق بعيدة جداً عن حدوده في وجه مثل هذه الصعوبات اللوجيستكية وقيادتنا للبحار، فأية أمور ستغريه في مناطق أقرب إلى المصالح القومية الروسية التاريخية. كالشرق الأوسط؛ ما هي الاستنتاجات التي ستستخلصها دول أفريقية، إلى رفض مقاومة مغامرات الحرب الباردة من جانب الاتحاد السوفياتي؟ ترك الميدان للعمليات العسكرية السوفياتية سوف يُديننا بعدم المبالاة بالفوران في جنوب أفريقية الذي يلوح في الأفق وكذلك في مناطق أخرى أيضاً. المسألة، بإيجاز، لم تكن الأهمية الجوهريّة لأنغولا، بل مضاعفات السياسة الخارجية الروسية والعلاقات طويلة الأجل ما بين الشرق والغرب.

كان لدى فورد ولدي شكوك قليلة حول ماذا ينتظرنا على الصعيد الداخلي. في الفترة ذاتها التي كنا نطلب من المخابرات المركزية أن تنظم مقاومة للاتحاد السوفياتي في أنغولا، كانت الوكالات الاستخبارية تُكَبِّل من قبل كونغرس يهيمن عليه ماكنزن، وكان مدير المخابرات المركزية (CIA) في حالة صدمة. كان المحافظون بها جمون إدارة فورد بشأن «صك هيليسينكي النهائي لمؤتمر الأمن الأوروبي»، والمحافظون الجدد كانوا يكيلون الانتقادات لمفاهيم اتفاقية «سالت». وبعد عدة عقود تالية راح أبطال المجابهة ذات المفعول الرجعي يكتبون المقالات حول افتقار إدارة فورد للحل الأيديولوجي لمقاومة التوسع الشيوعي. هم نادراً ما وجدوا في ميادين للمعارك مثل أنغولا حيث كانت تدور المواجهة حقاً.

كنت أنا وفورد نعي عزلتنا، ولكننا كنا نعي أيضاً واجبنا تجاه البلاد كما كنا نراه. كان يتضمن سؤالاً فلسفياً لا بد من الإجابة عنه بشكل مقنع: ما هي مسؤولية أولئك الذين يديرون السياسة الوطنية، عندما تصطدم دوافع المصالح القومية والسياسة الداخلية؟ فورد وأنا كنا نرى أن بلداً قوياً وحيوياً كالولايات المتحدة يعتمد عليها الكثير ليس لها الحق في أن تتخلى عما يعتبره رؤساؤها مصلحة قومية حيوية للسياسة الداخلية. إذا كان الرؤساء يقاتلون من أجل ما هو ضروري، حتى لو أخفقوا، فسيظلون يراهنون على شعبنا الذي يُفترض أن يساعد على مستقبل أفضل وأكثر أمناً. وإذا رفض الرؤساء أن يتابعوا المصلحة القومية كما يرونها، فلن يكون لدى الشعب معايير للتعامل مع الانهيار الحتمي. ولن يغزوا للانيارات حتى لو جاءت على يد القادة الذين ينفذون رغبات الشعب الظاهرية.

لم نخطئ في عدم الالتفات إلا قليلاً إلى الشؤون الداخلية، بل في الالتفات إليها كثيراً جداً. الاستراتيجية الفعلية التي اتبعناها كانت الاهتمام كثيراً باعتراضات الكونغرس والوزارات مما لم يترك لنا هامشاً لمواجهة ما هو غير متوقع. كان لإعطاء ديفيز لنفسه دوراً أكثر مما يستحق في المناقشة،

وتعليقه وكأنه يعلم بالغيب في مذكرته التي تعترض على ما كنت أقرّيته وقدمته للرئيس كان له تأثير كبير: «طالما أن مسوّد خطة العمل هي المعنية فإن وجهة نظري - التي عبرت عنها - أن الإجراءات المقترحة غير ملائمة لتنفيذ الغاية المقصودة». لم يكن من الواضح ما إذا كان ديفيز يعني أن أي تدخل عسكري لن ينجح (وهذه عقيدة المكتب الأفريقي) أم أنه يقصد أن الوسائل المقترحة فعلاً غير ملائمة لتحقيق هدف آخر يمكن الوصول إليه. إذا كان ديفيز يعني أن الوسائل المقترحة لم تكن ملائمة للهدف فقد كان صائباً في هذه النقطة. صانعو السياسة يدفعون الثمن عادة عندما يعبرون عن شكوكهم بتجنب التنفيذ. لم يكن الخطأ الأساسي هو قرار منع السيطرة الشيوعية على أنغولا، بل في الطريقة التي نفذنا بها هذه السياسة. إحدى المشكلات كانت أن فورد، وسكوكروفت وأنا، المسؤولون الثلاثة عن البرنامج.

كنا نتصرف بضعف. فبعد أيام قليلة بعد اتخاذ قرار أنغولا، غادر فورد ومستشاروه الرئيسيون إلى هيلسينكي ومحطات أوروبية أخرى. أما أنا فقد انشغلت طيلة شهر في الرحلات المكوكية التي أسفرت عن الاتفاقية المؤقتة ما بين مصر وإسرائيل. وفي شهر تشرين الأول انتقلت إلى الصين لأرتب زيارة فورد إليها. وفي شهر تشرين الثاني ارتحل الرئيس وكبار مستشاريه إلى قمة رامبوليه، ثم إلى الصين، وأندونيسيا، والفلبين. أما «المكتب الأفريقي» المكلف عادة بتنفيذ مثل هذه العملية بكاملها، فقد أصيب بالشلل لاستقالة أمينه العام المساعد، والفراغ المحتم إلى أن تتم مصادفة مجلس الشيوخ على تعيين خلف له.

كان من الممكن معالجة المشكلة لو أن سلسلة القيادة دون مستوى القمة كانت أكثر تحملاً وقدرة على التحرك. فالرئيس ووزير الخارجية لا يشرفان عادة على العمليات اليومية، كما لا يشرفان أبداً على العمليات السرية. وفي حالة أنغولا، كانت هناك ثغرة واسعة في المواقف ما بين المستوى الأعلى ومن كانوا يشرفون فعلياً على العملية. لقد كانت البرامج السرية، تاريخياً، تدار بعد أن تصادق عليها «لجنة الأربعين» من قبل وكالة المخابرات المركزية يوماً بيوم. وكان هذا مناسباً طالما أن العمليات السرية كانت من جهود المخابرات التقليدية، المركزة على عمل سياسي. ولكنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً حيال عمليات عسكرية بالحجم المنتشر الآن.

إن التمويل من ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) لا يقتضي أن تدار العمليات الفعلية من قبل كواد «الوكالة». إنهم غير مدربين على قيادة وحدات عسكرية لذا فهم يلجأون إلى مرتزقة أجنبي غير معتادين أو مطلعين على خططنا الشاملة. عندما يدير العاملون في «الوكالة» عمليات عسكرية يعوزهم عادة الإحساس بالملاءمة التكتيكية وينجذبون إلى حيل دراماتيكية أكثر مما يهتمون باستراتيجية متماسكة طويلة الأجل. ما كنا نفتقر إليه هو قائد ميداني مع أعضاء قيادة محترفين يتفحصون جميع المعلومات المتوفرة ويجذبون باحتراف، في نطاق استراتيجية متماسكة، جميع القوى الأنغولية الأصلية التي كنا نؤيدها.

نتيجة لذلك ظهر وليام كولبي بالخطأ كقائد فعلي لعملية أنغولا. كان هو المسؤول الذي تتم عبره الاتصالات من الميدان وإليه. وكانت هناك «مجموعة عمل» تمثل جميع الوكالات تحت قيادة كولبي فنياً. أما عملياً فإن مثل هذه المجموعات تميل إلى تجسيم العوائق بدلاً من اغتنام الفرص. ولما كانت بعض الكوادر قد أخفقت في رؤية الفرص، فقد كان من الأكثر توقعاً أن تميل إجماعها جملة من المخاوف بدلاً من توجهه استراتيجي.

كان تفسير كولبي لقرارات «لجنة الأربعين» قد أضحى عملياً المرشد العملي لواشنطن. وفي استرجاع لصورة الماضي، كان ينبغي علينا أن نعيّن شخصاً ما في البيت الأبيض. شخصاً لديه قناعة حقيقية بما نقوم به. لتنسيق العملية. لقد أمضى كولبي كثيراً من الوقت، إن لم يكن معظمه، يدافع عن وكالته أمام لجان التحقيق التابعة للكونغرس. ونظراً لمقته المتزايدة للعمليات السرية فقد كان أقل استعداداً لإعطاء مبررات لعملية أنغولا، وأقل استعداداً لمواجهة ضغوط الكونغرس المتزايدة عليه. وسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق توضيح كل تعليمات تكتيكية حول أنغولا عبر اللجان المناسبة، محولاً مراجعة الكونغرس من إشراف عام إلى توجيه يومي.

وفيما كانت «لجنة الأربعين» تعمل على إقامة توازن في القوى مقدمة للمفاوضات، لا يشك أحد ممن كان يحضر اجتماعات لجنة الأربعين بأنني كنت أفضل - متحدثاً باسم فورد - التفسير الأكثر ليبرالية للعبارة.

حذرت بشكل خاص من تكرار التجربة في الهند الصينية وأكدت على أنه «لن يكون ثمة مغنم نخسرهما مع الاعتدال». ولكن تعليمات كولبي الميدانية كانت تصر على تفسير للتوازن يؤدي في أحسن الأحوال إلى الجمود وإعاقة أية مبادرات كبيرة. كانت أفضل استراتيجية إنفاق أكثر ما يمكن من الاعتمادات المخصصة في أقرب وقت ممكن من أجل إحداث تغيير سريع ومهم في الموقف على الأرض وتهديد التصعيد السوفيتي. ولكن كولبي كان يوزع الاعتمادات المتوفرة لدى لجنة الأربعين على مدى السنة ويقسمها على أساس شهري. بهذه الطريقة أضعنا شهرين حاسمين قبل وصول القوات الكوبية بأعداد كبيرة.

جميع أشكال القيود الأخرى حدثت من المرونة العملية، وأحد هذه القيود أنه لم يكن مسموحاً لعناصر المخابرات المركزية بدخول أنغولا (باستثناء أولئك الموجودين في لواندا، الذي لم يزد عددهم). وبالنتيجة فقد طُوع المرتزقة في البرازيل، أو البورتغال، أو الدول الأفريقية للعمل مستشارين، ثمة حاجة ماسة إليهم للقوات الأنغولية. وحيثما أمكن كانت «المخابرات المركزية» تحض روبرتو وسافيمبي على شراء أسلحتهم من السوق المفتوحة، وبنقودنا، بدلاً من أن نزورهم نحن، الأمر الذي أزعجني كثيراً.

في وجه هذه القيود كان برنامجنا بطيئاً جداً في التنفيذ مع استمرار الجسر الجوي والبحري السوفيتي وبدء وصول القوات الكوبية.

قلت بغضب للموظفين عندي في 15 أيلول:

ثمة شيء ينافي المنطق في أن يكون السوفييت قادرين على نقل قواتهم من بلادهم، في حين لا تستطيع الولايات المتحدة بقواتها البحرية والجوية الهائلة أن تكون فعالة. إنه حقاً أمر لا يمكن استيعابه.

مثل هذا الموقف لا يثبط الاستهداف الاستراتيجي بل يحول دون أن تحت المعلومات الميدانية على معالجة فعالة من الوصول إلى البيت الأبيض. النقطة المهمة هي تجربة جون ستوكويل، أحد موظفي «الوكالة المركزية للاستخبارات» (CIA) العاملين في زائير، الذي اخترق الأوامر، وقام بزيارة جبهات القتال الأنغولية ووصل إلى استنتاج بأن الحرب يمكن كسبها. وقد لخص آراءه في كتاب بعنوان: «في البحث عن أعداء»:

كان لدينا خياران قابلان للتنفيذ في أنغولا. نستطيع أن نعطي منظمتي FNLA^(*) و«منظمة الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا» دعماً كافياً كي يكسبنا بأن نسارع بالدعم التكتيكي الجوي والمستشارين ونضع يدنا على لواندا ونطرد منظمة MPLA^(**) قبل أن يستطيع السوفييت أن يردوا. وإلا، إذا كنا غير راغبين في القيام بذلك، فسوف نعرز مصالحنا بالبقاء خارج النزاع. المراوحة في المكان، أو متابعة الطريق بمقادير ضئيلة من المساعدات لن يكون من شأنها إلا تصعيد الحرب وجعل الولايات المتحدة في موقف هش⁽⁶⁾.

هذا - باستثناء الدعم الجوي الأمريكي - كان رأيي على وجه الدقة (رغم أنني لم ألتق بـستوكويل قط من قبل). هذه المعالجة كانت ستحظى بالتأكيد بتأييد البيت الأبيض أو «لجنة الأربعين».

إنصافاً لكولبي يجب أن يظل في بالنا أنه كان يعكس مزاج «البيلت واي - Belt Way». أما بالنسبة إلى البيت الأبيض فإن تحرك السوفييت نحو أنغولا كان تحدياً جيو - سياسياً ملحاً. أما بالنسبة لكولبي فإن الحقيقة ذات الأولوية فهي شهادته اليومية غالباً أمام مجموعات الكونغرس المعادية. كان البيت الأبيض يريد أن يغير الوضع على الأرض في أنغولا بأسرع ما يمكن وقبل يوم استقلال أنغولا تحديداً، وهو 11 تشرين الثاني. مبادرة كولبي كانت على العكس تماماً. نظراً لأنه كان مضطراً إلى مواجهة ثمانين لجان من لجان الكونغرس عند كل تصعيد. كان يفكر باحتراس - وربما بدفاع عن العملية - كي يجعل كل خطوة جديدة صغيرة وغير بارزة. مع كل هذه العقبات كنا - بشكل مؤسف - قريبين من النجاح.

ومع اقتراب يوم الاستقلال قدرت «وكالة المخابرات المركزية» أن «الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا» سيطر على ثلثي سكان أنغولا (أكثر من 6 ملايين نسمة). وأظهر تقرير «لوكالة المخابرات المركزية» في 5 تشرين الثاني إلى «لجنة الأربعين» أن النجاح في تناول اليد:

(♦) الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا.

(♦♦) الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا.

مع اقتراب يوم 11 تشرين الثاني، 1975، نستطيع أن نسجل تحسناً ملحوظاً في التوازن العسكري الصافي في أنغولا لصالح الجبهتين المذكورتين. بالرغم من التدفق الغزير للأسلحة والمدرّبين والمستشارين العسكريين السوفييت، ومؤخراً القوات المسلحة الكوبية، فإن «الاتحاد الوطني لتحرير أنغولا» FNL و «الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا» UNITA تابعاً للضغط في لواندا واستطاعا احتلال أربع عواصم إقليمية بما في ذلك الميناءين الرئيسيين: لوبيتو وبينغيولا.

الأسلحة من برنامجنا كانت عاملاً أساسياً - وكذلك مشاركة وحدات متتالية صغيرة من الجيش الزائيري ثم من جيش جنوب أفريقية. الجبهة الماركسية تحتل العاصمة ولكنها لا تحتل إلا 6 من أصل 15 مركزاً من مراكز المحافظات. ونفت الجبهة تحقيق انتصار سريع فيما أكدت الجبهتان الأخريان على اشتراكهما في حكومة أنغولية تخلف النظام البرتغالي. وكان الهدف الرئيس للولايات المتحدة في برنامجها للعمل السري قد تحقق.

الإطار الدبلوماسي

في بداية شهر تشرين الثاني، مع تقدم قوات روبيرتو في لواندا في الشمال فيما تكتسب قوات سافيمبي أراضي في الجنوب، وصل التحرك السياسي لإعادة النزاع إلى أبعاده الأفريقية. عند هذه المرحلة حالت خمسة تطورات دون وصول استراتيجيتنا إلى الذروة: 1. تصعيد كبير في الجسر الجوي السوفييتي. 2. التحام القوات الكوبية في القتال الحقيقي. 3. ظهور قوات جنوب أفريقية في أنغولا. 4. انكشاف تفاصيل العملية السرية لوسائل الإعلام حول أنغولا وتحولها من عملية سرية إلى قضية سياسية. 5. تصويت الكونغرس بالتالي على قطع أية مساعدات مالية أخرى لأنغولا.

في 18 تشرين الثاني أفادت وكالة المخابرات المركزية في تقريرها أن 13 طائرة من نوع «أن-22» ذات الحمولة الثقيلة و7 طائرات أن-12 ذات الحمولة المتوسطة قد سلمت معدات إلى لواندا مباشرة أو عبر برازافيل منذ 31 تشرين الأول. وتعدّ ما سلّمه الاتحاد السوفييتي من معدات بمئتي عربة مدرعة، ومن بينها 50 دبابة، وأسلحة دفاع جوي، وقاذفات صواريخ، ومدفعية ثقيلة، من بينها مدافع ميدان عيار 122 مم، وما يزيد على 20 ألف بندقية من مختلف الأنواع، مما قرّم جهد الإمدادات الأمريكية الذي كان يتألف في معظمه من أسلحة خفيفة.

وفي الوقت نفسه نقل 800 مقاتل كوبي تقريباً جواً إلى أنغولا.

لم يكن حجم الجهد السوفييتي متوقعاً، وتدخل قوات مقاتلة كوبية جاء مفاجئاً كاملة. لم يتدخل الاتحاد السوفييتي من قبل نهائياً في أماكن بعيدة جداً عن حدوده ومصالحه التاريخية، وقد فسّرنا

مجهوده في البداية على أنه عملية ممارسة أكثر منه قراراً استراتيجياً. ولهذا اعتقدنا أن موسكو ستراجع حالماً تؤكد الولايات المتحدة على وجود مصلحة قومية مهمة لها بتقديم السلاح والأفراد المدربين. وحتى لو أصر السوفييت فإن تقدمنا اللوجستي سوف يمكننا من التفوق. كما أكد السفير فانس وأنا في محادثة نشرت سابقاً.

هذه الأحكام كانت دقيقة في المرحلة الابتدائية من التدخل. ولو أننا تحركنا بسرعة لكان الانتصار الحاسم في متناول اليد. ولكن انشغالنا بخلافاتنا الداخلية وأفكارنا المكونة مسبقاً، وانتشارنا المتمهل قد جرى اكتساحه بتصعيد لم يتنبأ به أحد: وصول قوات قتالية كويية حسنة التدريب مجهزة بمعدات تفوق أي سلاح تملكه جيوش حرب العصابات التي كنا ندعمها.

كما أن مخاطرة الاتحاد السوفييتي في منطقة غير واعدة مثل أنغولا كانت أمراً لم تتنبأ به أية وكالة استخبارية من وكالاتنا - وما كان يمكن أن تحصل حقاً لأنه لا قيمة استراتيجية لها. إن ولايات متحدة أقل انقساماً داخلياً تستطيع أن تتغلب على التحدي - كما فعلنا تقريباً حتى بعد وصول الكوبيين - لو لم يوقفنا الكونغرس.

يقول السفير السوفييتي أناتولي دوبرنين في مذكراته إن بريجنيف قد دُفع إلى أفريقية من قبل العقائديين في «المكتب السياسي» الذين كانوا يفضلون تأييد حركات التحرير على الانفراج⁽⁷⁾. وقد وصفه جورجي أرباثوف بأنه إغراء وانتهازية⁽⁸⁾. هذه العوامل المهمة قد جسّمتها ضعف العلاقات الأمريكية - السوفييتية. فانهيار قانون التجارة، وتعديلات جاكسون وستيتسون، والجمود المتزايد بشأن قضايا الحد من التسلح التي يفترض أنها حُلّت في فلاديفوستول، والتناظر حول القرار النهائي لمؤتمر الأمن الأوروبي، جميعها أسهمت في تآكل تحفظات السوفييت. وعلى نحو مشابه فإن دبلوماسيتنا في الشرق الأوسط التي عملت على وضع اتفاقية مصرية - إسرائيلية مؤقتة أخرى لم تكن بالتأكيد موضع ترحيب السوفييت وأوجدت حافزاً لمناورتنا على الأقل في منطقة جغرافية واحدة - حتى لو كانت منطقة غير متوقعة مثل أفريقية الجنوبية.

الخوف السوفييتي من الصين ربما كان عاملاً مسهماً آخر: الفصل الأيديولوجي في «المكتب السياسي» كان مهتماً بزيادة النفوذ الصيني لدى حركات التحرير الأفريقية وفكر بأنه قد لا يكون لديه الفرصة لتقليصه⁽⁹⁾. وكانت أنغولا فرصة محتملة أيضاً لجعل القادة الصينيين يصلون إلى حدود القدرات الأمريكية وقرارها، وبذا يسحبون البساط من تحت أقدام سياستنا ذات الزوايا الثلاثة.

أخيراً كانت الورقة القوية التي يمثلها فيدل كاسترو. في ذلك الوقت كنا نظن أنه يعمل لدى السوفييت. لم نتخيل أنه سيعمل بتحريض ذاتي إلا إذا أرغم من قبل موسكو على أن يدفع ثمن دعمها العسكري والاقتصادي له.

ومن الواضح الآن أن العكس هو الصحيح. ففي عام 1975 كان كاسترو في ذروة تألقه الإيديولوجي. ويبدو أنه خسر انهيار الهند الصينية كظاهرة لضعف قاتل للسلطة الأمريكية وفرصة لتنصيب نفسه زعيماً أيديولوجياً لموجة المستقبل. صعد كاسترو مفعماً بالخيلاء الجهود الأمريكية ليستكشف تطبيع العلاقات وأرسل فيالق استطلاعية إلى أنغولا من تلقاء نفسه. وقد ذكر جيورجي كورنينكو، نائب وزير الخارجية السوفيتية آنذاك في مقابلة أجريت معه:

قرأت برقية من سفيرنا في كوناكري (غينيا) تفيد بأن السفير الكوبي قد أخبره أنه في اليوم التالي ستحط بعض الطائرات التي تحمل وحدات من القوات الكوبية في أراضي كوناكري من أجل إعادة التزود بالوقود في طريقها إلى أنغولا. سألت غروميكو: هل تعرف شيئاً عن ذلك؟ فقام بمخاطبة أندريوف (رئيس الك.ج.ب) وغريشكو (وزير الدفاع). لم يكن أحد منهما يعلم شيئاً. جميعهم كانوا ضد هذا التدخل وأبرقوا فوراً إلى «المكتب السياسي» واقترحوا أن نوقف الأمر. استغرق الأمر بضع ساعات لكتابة التقرير واتخاذ القرار، وإرسال رسالة إلى كاسترو. في ذلك الوقت كانت الطائرات في السماء. يمكنك أن تتساءل حقاً: كيف يمكن أن يحدث هذا. طائرات سوفيتية موجودة في كوبا، ولكنها طائرات سوفيتية ولدينا قليل من الجنود هناك.. دقت في الأمر، فوجدت أن رجالنا قد اشتركوا، وطائراتنا كانت هناك لاستخدامها من قبل كوبا، كما أن مستشارينا قد شاركوا في العمل، ولكنهم كانوا على قناعة تامة أن القرار السياسي اتخذ في موسكو⁽¹⁰⁾.

رواية مشابهة تحدث عنها وزير الخارجية ألكسندر هيج في خريف عام 1981 في اجتماع سري في مدينة مكسيكو مع الموظف الرسمي الكوبي كارلوس رافايل رودريغوس، انتهز المناسبة لينفي أن موسكو كانت تمسك بالخيوط من بعيد؛ إنه كاسترو، وليس بريجنيف، القوة المحركة وراء إرسال قوات عسكرية إلى الزعماء الثوريين في أفريقية⁽¹¹⁾.

حتى في هذه المرحلة المبكرة نسبياً كان من الممكن التغلب على التدخل الكوبي — ولا سيما في المرحلة الأولى — لو أننا نفذنا برنامج أنغولا بهمة وتماسك لأن الخطر وشيك، ولم يرفض الكونغرس المشروع عندما كان الحل السياسي في الأفق.

في أواسط شهر تشرين الثاني، كان من الواضح أن توازن القوى سوف يتقلب سريعاً ضد روبرتو وسافيمبي. لذا اتخذنا أربعة إجراءات مضادة: (1) في 14 تشرين الثاني طلبت المخابرات المركزية، وصادقت «لجنة العمل»، اعتمادات إضافية لتعويض ما يبينه السوفييتي (2) نجابه الأعمال السوفيتية في أنغولا دبلوماسياً وعملانية (3) بدأنا حملة لإغراء «منظمة الوحدة الأفريقية» على رفض الاعتراف بـ «الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا» MPLA والدعوة إلى انسحاب القوات الأجنبية كافة (4) شرعنا في مباحثات مع فرنسا طلباً لمساعدتها في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية دبلوماسياً وقلب مجرى تيار المعركة.

توجهنا بالدبلوماسية نحو موسكو في 20 تشرين الثاني. كانت كلتا القوتين العظيمين تتاورض الأخرى بالوكالة لمدة ثلاثة أشهر بدون أن يثير أحد الجانبين الموضوع رسمياً. لم يتحدث فورد عن أنغولا مع بريجنيف عندما التقى به في شهر تموز في هيلسينكي. ولم يثر بريجنيف الموضوع ربما لاعتقاده أن الجبهة الماركسية MPLA تكسب. ثم قدمت مذكرة غير موقعة - هي رسمياً أكثر من محادثة وأقل من رسالة - إلى دوبرينين في وزارة الخارجية تحذر من أن الاتحاد السوفييتي بتصرفاته في أنغولا قد تجاوز جميع «الحدود المعقولة». واعترضنا على اعتراف الاتحاد السوفييتي «بالمنظمة الشعبية لتحرير أنغولا» التي «لا تمثل في الواقع إلا قلة من السكان وتسيطر على ثلث مساحة أنغولا»، وذلك بسبب الإمدادات العسكرية السوفييتية الكثيفة. وألحينا على الاتحاد السوفييتي بعدم الاستمرار في جسره الجوي الذي ليس من شأنه إلا أن يوسع القتال (وهذا تهديد خفي بأننا صممنا على المحافظة على توازن القوى الأفريقي). وعبرنا عن تأييدنا «لمنظمة الوحدة الأفريقية» وجهودها للوصول إلى حل تفاوضي، وطلبنا من السوفييت أن ينضموا إلى «المنظمة» في نداءها لجميع الدول لوقف تدخلها في شؤون أنغولا الداخلية. ويستخلص من المذكرة أننا لم نكن نسعى إلى مكسب وحيد الجانب وأننا نرغب بالاضطلاع بدور دبلوماسي «مساعد».

في 22 تشرين الثاني أجاب السوفييت بنشاط غير معهود. رسالة مطولة جدلية أظهرت النفوذ المتزايد للجناح الإيديولوجي في «المكتب السياسي». ووصفت المذكرة، بعد أن وضعت اللوم بسبب الوضع المتوتر في أنغولا على «الاحتكاكات الأجنبية»، ادعاءاتنا بالتدخل العسكري بأنها «لا أساس لها» ورفضت القول إن الاتحاد السوفييتي لا يتمسك بالتفاهات السوفييتية - الأمريكية القائمة. ولكن ما إن انزاحت موجة الغضب، حتى أصبحت المذكرة السوفييتية أكثر وداً وتعاوناً. كانت موسكو تفضل اندماج جميع القوى الوطنية، بعيدة عن أي تدخل خارجي كما قالت:

وكانت مستعدة لإصدار بيان بهذا الصدد ودعتنا إلى إصدار تصريح مشابه. لم تحدّد المذكرة ماذا تعني بـ «القوى الوطنية» وخلت من الإشارة إلى جهد الإمدادات الواسع. لذا قررنا أن نزيد الضغط. في خطبة في ديرويت بتاريخ 24 تشرين الثاني، كررت الاتهامات التي وردت في مذكرتنا. تحذير واضح للسوفييت بأن صبرنا قد نفذ:

لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقف موقف اللامبالاة في الوقت الذي تشرع فيه قوة خارجية بسياسة تدخل. بعيدة جداً عن بلادها وبعيدة عن المصالح الروسية التقليدية. ما يزال لدى الاتحاد السوفييتي فرصة لاتباع سياسة ضبط النفس، التي تسمح للأنغوليين أن يحلوا خلافاتهم بدون تدخل خارجي. سنكون سعداء لو نتعاون في هذا الصدد. ولكن الوقت يجري بسرعة، واستمرار سياسة التدخل سيهدد حتماً علاقاتنا⁽¹²⁾.

وصادق فوردي على كلامي بلغة أقل حدة في مؤتمر صحفي تلا خطبتي:

أوافق على خطبة كيسنجر في ديترويت.. فالاتحاد السوفيتي لا يساعد على الانفراج بما بفعله. وأمل أن تكون الرسالة قد وصلت⁽¹³⁾.

رد الرئيس وأنا على الملاحظة السوفيتية في 22 تشرين الثاني بتكرار رغبة أمريكا في الإسهام في أي حل أفريقي من خلال «منظمة الوحدة الأفريقية» والمفاوضات بين الأطراف الأنغولية الثلاثة. أوجدت رحلة رئاسية إلى الصين واندونيسيا والفلبين استمرت من 1 - 7 كانون الأول (ديسمبر) ثغرة في العلاقات الأمريكية - السوفيتية. ففي الصين أكد فورد، لاسيما أمام ماو، تصميمنا على رفض وصاية سوفيتية على أنغولا، وحث الصين على استخدام نفوذها في الاتجاه نفسه. أشار ماو بأسلوبه الموجز أنه سوف يستطلع احتمالات الصين، ولا سيما عن طريق زائير. تبادل الرأي لم يأت بالكثير بالنسبة للعلاقات الصينية - الأمريكية التي تعتمد إلى حد كبير، من وجهة نظر الصين، على قدرة أمريكا على حفظ التوازن الدولي للقوى وبصورة غير مباشرة أمن حدود الصين الطويلة مع الاتحاد السوفيتي.

في تلك الفترة بدت السياسة السوفيتية تتحول أكثر نحو مزيد من المصالحة. ففي 7 كانون الأول، تحدث رئيس «مكتب أفريقية» في وزارة الخارجية السوفيتية إلى السفير الزائيري في موسكو بطريقة فسرها موبوتو على أنها إشارة إلى أن السوفييت قد «يسحبون» تأييدهم للجبهة الشعبية. وفي الوقت نفسه سارعنا بدبلوماسية لتأجيل اتجاه الدول الأفريقية. وتقرر عقد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في منتصف كانون الثاني في أديس أبابا. كانت استراتيجيتنا أن نجري مفاوضات تزيح القوات الأجنبية والوصول إلى اتفاقية بين الفصائل الأنغولية.

في ذلك الوقت كان طلب استبعاد القوات الأجنبية ينطبق على تلك التي تنتمي إلى جنوب أفريقية التي دخلت إلى أنغولا من ناميبيا (التي كانت ما تزال عملياً ضمن أراضي جنوب أفريقية). في شهر آب نقلت جنوب أفريقية قوات عبر الحدود تماماً لحماية مشروع محطة الطاقة الهيدروإليكية على نهر كيونين، التي مولتها البرتغال وجنوب أفريقية معاً. وفي تشرين الأول، أفادت وكالة المخابرات المركزية أن ما يقارب 100 - 150 مستشار جنوب أفريقية كانوا مع وحدات سافيمبي الخلفية. وفي غياب وجود أمريكيين على الأرض، كان من الصعب التأكد من صحة هذه التقديرات. واستناداً إلى معلومات باتت متوفرة الآن، كان العدد بالتأكيد أكثر بكثير، ودورها كان أقل مما ادعى تقرير المخابرات المركزية.

كانت جنوب أفريقية قد اختارت التدخل بدون مشاورة سابقة مع الولايات المتحدة. لم نعلم بها قبل تقرير المخابرات المركزية في 31 تشرين الأول، وموظفو المخابرات المركزية المحليون كانوا يعلمون عنه مسبقاً. ومع تدفق القوات الكوبية قررنا أن نعامل قوات جنوب أفريقية كواحدة من العناصر الخارجية

ينبغي ترحيلها بموجب تسوية ما. أخبرت لجنة الكونغرس في 29 كانون الثاني، 1976، أنه سيكون من الأسهل بالتأكيد التخلص من الجنوب أفريقيين من التخلص من القوات الكوبية.

في ذلك الوقت كان يقال على نطاق واسع إن التدخل الكوبي قد تفجر بسبب تحركات جنوب أفريقية. ما نعرفه الآن عن مجرى الأحداث يناقض ذلك. فقد بدأ التدخل الكوبي في أيار، وتسارع في تموز عندما كانت المنظمة الشعبية MPLA تكسب أراض، واتسع في أيلول وتشرين الأول. وأول الوافدين الكوبيين - ما يزيد على 200 مستشار وصلوا في ربيع أو بداية الصيف (قبل ظهور الجنوب أفريقيين) وكان هدفهم تدريب قوات المنظمة الماركسية على التكتيكات السوفييتية واستخدام التجهيزات السوفييتية⁽¹⁴⁾. وفي منتصف آب اقترح كاسترو توسيعاً كبيراً للتدخل على بريجينيف، وعندما تردد الزعيم السوفييتي، تابع كاسترو طريقه بمفرده. وبدأت تصل وحدات كوبية متتالية في أواخر أيلول وبداية تشرين الأول ووصلت في النهاية إلى مستوى يزيد بمقدار عشرين مرة عن قمة الانتشار الجنوب أفريقي.

كان التدخل الجنوب أفريقي يمثل بالنسبة لنا حرجاً سياسياً ومغامرة. لم تكن عنصراً مهماً في استراتيجيتنا والذي كما سنرى اعتمد قبل كل شيء على جهودنا في تجنيد بعض القوى الأفريقية التي تشجعها فرنسا. ورغم التحرك الجنوب أفريقي فإن دبلوماسيتنا كانت تسير قُدماً في القارة. كنا نخص الدول الأفريقية على عدم الاعتراف «بالمنظمة الشعبية لتحرير أنغولا» - MPLA. وفي 21 تشرين الثاني كتبت إلى الأمين العام «للمنظمة الوحدة الأفريقية» وليام ايتيكي، أؤيد فيها دعوة المنظمة إلى وقف إطلاق النار، والتفاوض بين الأطراف، والامتناع عن الاعتراف بالمقتصر على جماعة واحدة:

إن الولايات المتحدة من جانبها ليس لديها مصالح فردية في أنغولا. كما أكدت علانية، ليس لدى الولايات المتحدة أية مصلحة هناك عدا وحدة أراضي أنغولا واستقلالها. نحن نعتقد أن شعب أنغولا له الحق في حكومة يختارها بنفسه وأن يعيش في اطمئنان وسلام آمن.

في نهاية شهر تشرين الثاني، لم تعترف إلا إحدى وعشرون حكومة أفريقية بحكم «المنظمة الماركسية» في لواندا، وبعض الدول القليلة من خارج القارة.

إزاء هذه الخلفية قررنا أن الوقت قد حان لإيصال الأمور إلى ذروتها مع السوفييت. وفي 9 كانون الأول، استدعى فورد السفير دوبرنين إلى المكتب البيضاوي. في هذا الاجتماع الذي حضرته تجنب الرئيس الأحاديث الجانبية ودخل في الموضوع مباشرة: الوضع في أنغولا «ليس صحياً»، ولما كان الرئيس ملتزماً بالانفراج فقد وجد صعوبة في فهم الأفعال السوفييتية من وجهة نظر مصلحة أمنية سوفييتية أو روسية سابقة. لم يسأل دوبرنين المحترف قط ما إذا كنا نعني اقتراحاً محدداً. اقترحت انسحاب جميع القوات ووقف

الاستمرار في الإمداد. أجاب دوبرينين بأن الحل السياسي ربما ينبغي أن يأتي أولاً - الموقف المعتاد لأولئك الذين يريدون استخدام موقفهم العسكري المتفوق لصياغة نتيجة سياسية. أصر فوردي على أن وجود القوات الكوبية سيثير حتماً تساؤلات جدية حول العلاقات الأمريكية - السوفييتية بأكملها. دعا دوبرينين، من جانبه، ثانية إلى حل أمريكي وقال: أنغولا بعيدة جداً. سأنقل هذا إلى حكومتي. إذا كان لديكم اقتراح ما غير القول: «ينبغي ألا تفعلوا هذا»..

في اليوم التالي أوضح دوبرينين أنه لم يتحدث قط بدون تعليمات، لا سيما في اجتماعاته مع الرئيس. وهتف لي لمراجعة «اقتراحاتنا»: الجوهر هو دعوة أمريكية. سوفييتية مشتركة إلى «منظمة الوحدة الأفريقية» لانسحاب جميع القوات الأجنبية، وكيفية فرض حظر على إمدادات الأسلحة وتنفيذه. في 10 كانون الأول توقف الجسر الجوي إلى أنغولا ولم يستأنف إلا بعد أن شرّع الكونغرس قراراً يقضي بإنهاء البرنامج الأمريكي في أنغولا. وفي 16 كانون الأول علق الرئيس السوفييتي نيكولاي بودغورني أمام السفير البريطاني الذي كان يقوم بزيارة وداعية، بأن التحالف الحكومي الذي أسس حول «المنظمة الشعبية» قد يحل الأزمة الأنغولية. لن نقبل بالمنظمة الماركسية على أنها العنصر الرئيس في تحالف، ولكنه فسر تعليق بودغورني خطوة أولية نحو موقفنا.

وفي الوقت الذي كنا نتنظر فيه رداً سوفييتياً رسمياً، كنا نتطلع إلى بعض العناصر الجديدة من أجل إعادة التوازن ضد التدخلات الكوبية. وفي 16 كانون الأول، أثناء مؤتمر المنتج / المستهلك في باريس (انظر فصل 22)، راجعت الموقف في أنغولا على الغداء مع الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان. إذ كان لفرنسا اهتمام خاص بأفريقيا الناطقة بالفرنسية والتي كانت تربطها بحكوماتها علاقات أوثق والتي حمت أمنها الداخلي بصورة دؤوبة ومتواصلة أكثر من أية سلطة استعمارية أخرى. وكانت لغة زائير، بالرغم من أنها مستعمرة بلجيكية سابقة، هي اللغة الفرنسية.

لم يكن لدى ورثة دولة ريشيليو ثقة بالتصريحات الزائفة عن حسن النية حول «إبقاء أفريقيا خارج نطاق الحرب الباردة». كان جيسكار يشاركنا الرأي بأن اجتماع الإمدادات السوفييتية والقوات الكوبية قد ينسف الاستقرار في جميع المناطق الناطقة بالفرنسية وليس زائير فحسب. وطيلة فترة المغامرة في أنغولا أبدت الحكومة الفرنسية اهتماماً بالغاً، وقدم رئيس مخابراتها الجريء صاحب المخيلة الواسعة، الكونت ألكساندر دي مارنشييه، نصيحة لا تقدر بثمن، كما كان يقدم أحياناً مساعدة فنية. وفي 19 تشرين الثاني كتب جيسكار رسالة عميقة إلى فوردي يلفت فيها انتباهه إلى الواقع الجديد وهو أن «الاتحاد السوفييتي حتى الأيام الأخيرة لم يتراجع عن المساعدة المكشوفة والكثيفة للمنظمة الماركسية التي يترعها السيد نيتو». وعرض المسائل الاستراتيجية على هذا النحو:

هل يحاول السوفييت أن يقدموا لاتباعهم الوسائل لاستعادة المبادرة وإزالة خصومهم عسكرياً، أم هم يحاولون فقط تجنب إذلال «المنظمة الماركسية» MPLA وجعلها قادرة على التفاوض؟

بقدر ما تهتم الولايات المتحدة؛ هل سيكون للتدخل السوفييتي تأثير في العلاقات الأمريكية مع المنظميتين الأنغوليتين الآخرين نظراً لمستوى المساعدة المقدمة، والطابع العلني لهذه المساعدة؟ هل تعتقد الولايات المتحدة، بالأحرى، أن من الأفضل الوصول إلى وقف إطلاق النار وإقامة حكومة ائتلافية ثلاثية؟

هذه هي الأسئلة التي يهمني أن أعرف رأيكم فيها. إنها أيضاً موضوع الأسئلة التي أتلقتها من بعض الزعماء الأفارقة القلقين، وهذا ما شجعني على أن أبعث إليكم بهذه الرسالة. بلورت مناقشاتنا في واشنطن المسائل بحدة وإيجاز. وقد لخص فورد سياستنا في جوابه في الخامس والعشرين من تشرين الثاني. قال: إن السوفييت كانوا يناوون لإعطاء «المنظمة الشعبية» موقع السيطرة. وقد اعتبروا حقاً أن هذه «المنظمة» هي الحكومة الشرعية الوحيدة، و «بالتالي سيثبت السوفييت مكانتهم علانية». وأعلن فورد عن وجود عامل أساسي معاد للصين في التحرك السوفييتي. إنهم يأملون أن يبينوا لزعماء العالم الثالث المناضلين أنهم لا يستطيعون تحقيق طموحاتهم الثورية إلا عن طريق المساعدة السوفييتية، وأن يبينوا للصينيين أن الولايات المتحدة لا تستطيع إيقاف العدوانية السوفييتية حتى في أفريقية البعيدة، فضلاً عن الحدود السيبرية. واستخلص فورد أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تظل غير مهتمة تجاه لعبة القوى السوفييتية بهذا الحجم. ومع هذا فتحن مستعدون أن نقبل بالحل الذي تؤكد عليه «منظمة الوحدة الأفريقية»: انسحاب القوات الأجنبية، ووقف الإمدادات الخارجية، وتشكيل حكومة ائتلافية تحت إشراف المنظمة المذكورة.

على الغداء في باريس تعهد جيسكار بهذا التبادل للرسائل. كان في أفضل الأحوال في هذا المحيط — ساحراً ودافئاً ولامعاً. كان صريحاً بشأن مضامين رسالته. دحر التحركات السوفييتية في أنغولا كان في صالح كل من فرنسا وأصدقائها الأفارقة، ولهذا كان جيسكار مستعداً للعمل وفق هذه القناعة. سوف يساعد على توفير قوات مساعدة (من الأفارقة الفرنسيين والمراكشيين) وعدد من طائرات الهليكوبتر من طراز «أليوت» المجهزة بصواريخ س-11 لمجابهة الصواريخ السوفييتية عيار 122 مم، والتي كانت تضعف معنويات قوات روبيرتو وسافيمبي. وسيضع طائرات ميراج المقاتلة

في زائير ويساعدنا على الحصول على الدعم الدبلوماسي من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وسوف يتخذ الكونت دي مارنشييه هذه الإجراءات عن طريق فيرنون ولترز نائب مدير مخابراتنا.

وفي 18 كانون الأول تلقينا جواب السوفييت عن محادثات فورد مع دوبرينين. الذي يعترف بلهجة المصالحة، بأن لدينا مهمة مشتركة لأبعاد أنغولا عن إفساد العلاقات السوفييتية - الأمريكية:

لا يمكن للرئيس بالطبع إلا أن يهتم بمحاولات دوائر معينة داخل وخارج الولايات المتحدة واستغلال الأحداث في هذا البلد الأفريقي لخلق مضاعفات في العلاقات السوفييتية - الأمريكية. وحيث إنه لا يوجد أساس حقيقي، كما نعرف عن قناعة، لهذا الانحراف في الأحداث، فإن المهمة بالتالي ألا نعطي اليد العليا لمثل هذه المحاولات.

فيما يخص اقتراحات الرئيس النوعية نفتت موسكو بشدة أن تكون «بطلا إطلاقات العنان لحرب أهلية في ذلك البلد». وتفاوت اقتراح فورد بدعوة أمريكية. سوفييتية مشتركة لوقف إطلاق النار، ولكنها وافقت على توجيه نداء لإبعاد القوات الأجنبية:

ما ينبغي أن نتابعه الآن باهتمام هو إنهاء التدخل العسكري الأجنبي في تلك البلاد بحيث نضمن فعلاً لشعبها أن يختاروا بأنفسهم القضايا المتعلقة ببناء حياة جديدة في ظروف الاستقلال والحرية بدون أي تدخل من الخارج. وذهبت المذكرة السوفييتية أبعد من ذلك واقترحت نشر بيان أمريكي - سوفييتي مشترك لهذا الغرض:

سوف نرحب ببيان كهذا من جانب الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أفعالها العملية التي تؤدي إلى الهدف المذكور أعلاه.

إذا كان الاتحاد السوفييتي مستعداً لإصدار نداء مشترك لإبعاد جميع القوى الأجنبية، نكون في طريقنا إلى حل دبلوماسي، مفترضين أنه مصحوب بوقف إطلاق النار. وكنا واثقين أننا نستطيع أن نرتب اجتماعاً «لمنظمة الوحدة الأفريقية» لنعلن تأييدنا لوقف إطلاق النار بين المتحاربين الأفارقة. بالطبع كان هناك بعض الثغرات: فقد يدعي الاتحاد السوفييتي أن بعض المقاتلين الكوبيين السود هم من أهل البلاد، أو يعرقل التنفيذ حتى يستكمل بناء المادي حيث تستطيع القوات الكوبية أن تكتسح الميدان.

من ناحية أخرى فإن الفقرة الأخيرة من المذكرة السوفيتية قد أوضحت أن موسكو توافقة إلى تجنب مواجهة مع الولايات المتحدة بشأن أنغولا:

بالنتيجة نود أن نؤكد ثانية أن الرئيس يستطيع أن يطمئن بأن الجانب السوفيتي ليس معنياً إطلاقاً على أية حال في أن تبدو الأحداث في أنغولا من زاوية «مواجهة ما بين موسكو وواشنطن» أو «اختباراً لسياسة تخفيف حدة التوتر».

كنا نجمع أجزاء استراتيجيتنا. فزيادة متواضعة في تأييدنا العسكري مصحوبة بمساعدة فرنسية من شأنها على الأقل أن تحول دون انتصار سوفيتي - كوبي وتخلق أساساً لدبلوماسية تحقق انسحاب القوات الأجنبية. الدعم الفرنسي من قبل الدول الناطقة بالفرنسية بقيادة ليوبولو سنجور رئيس السنغال، بالإضافة إلى دبلوماسيتنا، من شأنها أن تحقق إصدار قرار عن منظمة الوحدة الأفريقية يؤيد النتيجة السياسية التي نساندها. وتقرر مؤتمر قمة المنظمة المذكورة في منتصف كانون الثاني 1976 في أديس أبابا. وفي أعقاب حل هذا، ستمسك القوى الغربية بجميع الأوراق الحاسمة للخبرة واللوجيستيات الأفريقية.

عند هذه النقطة اكتشف الكونغرس خطتنا.

تعديلات تويني وكلاارك

كان جيسكار قد طلب طائرتي نقل من طراز سي-130 لنقل الحوامات الفرنسية مع أطقمها لمجابهة صواريخ 122 مم الكوبية في أنغولا. ورغم أن التجهيزات السوفيتية والقوات الكوبية لم تكن بعد حاسمة إلا حول لواندا، كان إدخال معدات جديدة ضروري جداً لإبعاد الطرف الشيوعي عن النصر الحاسم. وهذا لا يتحقق بالاعتمادات التي تم رصدها من قبل «لجنة الأربعين».

تفحصت لهذا «مجموعة العمل» ثلاثة مستويات من المساعدة: 28 مليون دولار، أو 60 مليوناً، أو مئة مليون دولار. واختارت وكالة المخابرات المركزية، خشية تعرضها للنقد، الحد الأدنى، وكان رئيس الوكالة كولبي قد أقبل من عمله ولكنه بقي فيه حتى يصادق مجلس الشيوخ على تعيين خلفه جورج بوش. ومن المعروف أن كولبي لم يكن يرغب كثيراً في توسيع البرنامج. أوصيت بمبلغ 60 مليون دولار؛ إذ ما كانت الوكالة لتوصي بالرقم الأعلى.

وافق فورد، بتحريض من مستشاريه في الكونغرس على الخيار الأدنى، وهو 28 مليون دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يخصص لبرنامج أنغولا «بعد إعادة برمجته». وهذا إجراء معقد في الميزانية لا يتحقق بالنسبة للمبالغ التي تقل عن 50 مليون دولار، ويقتضي مناقلة من فقرة إلى أخرى في الميزانية لوزارة ما

مع موافقة رئيسي لجنتي المخصصات في مجلسي النواب والشيخوخ (والخيارات الأخرى لا بد أن تجري من خلال إجراءات المخصصات الكاملة). ولما كان النائب جورج موهان من ولاية تكساس والسيناتور جون ماكليان من أركنساس من الجناح المحافظ في الحزب الديمقراطي، صديقين لفورد فقد شعر الرئيس بأن المصادقة على الطلب المتواضع لإعادة البرمجة ما هي إلا مجرد روتين.

ولكن الكونغرس كان قد اختلف كثيراً منذ غادره فورد قبل سنتين. فالكونغرس تحت هيمنة ماكغفرن كان يمثل ذروة الاعتراض المتطرف. وكان يعارض بشدة التدخل في الخارج، ولا سيما في العالم النامي، ويشك في وكالة المخابرات المركزية، ويعادي بشدة العمليات السرية ولا يثق في صدق السلطة التنفيذية. وعند أول بارقة للانتصار أبطل الكونغرس الجديد تقليد مخاطبة رؤساء اللجان لكبار أعضاء حزب الأغلبية، وهذا ما جعل رؤساء اللجان يتورعون عن ممارسة السلطة المتميزة التي كانوا يتمتعون بها سابقاً.

وهذا ما انطبق بشكل خاص على أنغولا لأن البرنامج السري قد أصبح فجأة موضع اختلاف وانتقاد. المعارضة لم تفعل شيئاً حيال الطابع السري للبرنامج لأن الكونغرس بمجمعه كان على اطلاع جيد عليه. وخلال الفترة ما بين شهري تموز وكانون الأول أدلى موظفون في الخارجية والمخابرات المركزية بشهادات أمام لجان الكونغرس واللجان الفرعية على نحو متواصل. فقد قدم 40 شهادة استغرقت ستة أشهر. بعض اللجان كانت تتألف من عضوين (واحد من كل حزب) لتلقي الشهادات، وبعضها كان يتألف من 13 عضواً. كان الخيار لهم. وكان عددهم بالمجموع 12 من أعضاء مجلس الشيوخ و150 نائباً من الكونغرس ومئة موظف من كلا المجلسين (عرض للأحداث ملحق في فقرة الملاحظات في آخر الكتاب)⁽¹⁵⁾. وكان كل تصعيد يُبلغ عنه بالتفصيل.

يعتبر الكونغرس مسؤولاً وحريصاً على سرية المعلومات. قليل جداً من تسريب المعلومات يمكن أن يُعزى إلى مصادر في الكونغرس. وفي سنة سقوط الهند الصينية لم يكن الكونغرس حريصاً على تحمل مسؤولية إيداع المعلومات عن سقوط بلد آخر في أحضان الشيوعية - مع وجود دليل واضح على المشاركة السوفيتية - الكوبية.

توقعت أن تحدث تسريبات في وقت أبكر ولكن، من أجل تغطية تسمية ديفيز سفيراً إلى سويسرة، والخلافات بين وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية حافظت على الانضباط. وخلال فترة تثبيت ديفيز من قبل «لجنة العلاقات الخارجية» في مجلس الشيوخ في 19 تشرين الثاني، انفتحت أبواب الفيزيان. في ذلك الحين كان يدير «المكتب الأفريقي» إيد مولكا هي بطريقة مهنية وانضباطية. لذا فإن التسريب ربما جاء إما من الكونغرس وإما من أحد مؤيدي وجهة نظر ديفيز في وكالة المخابرات المركزية. ومهما كان الأمر فإن معارضة ديفيز وشكوك أصدقائه تلقفها الأعلام وحظيت بتأييد صحفي واسع⁽¹⁶⁾.

الاحتجاج العلني وضع حداً لقبول الكونغرس بالبرنامج السري لأن قلة ممن جرى الاستماع إلى شهادتهم كانوا مستعدين لمواجهة الهجوم إذا أقرّوا علناً بما فعلوه سراً. وقد قام السيناتور ديك كلارك من ولاية أيوا، بوصفه رئيساً «للجنة الفرعية للشؤون الأفريقية» التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، والذي استمع إلى شهادات أكثر من أي سيناتور آخر، بالتحدث بحرية عن أنغولا في 5 كانون الأول كما لو أنه يعلم عن الحرب الأهلية في أنغولا من مصادر الأخبار:

وصفت التقارير الصحفية في الأسابيع القليلة الأخيرة اندفاعاً ظاهراً لنشاط سوفيتي تأييداً للجبهة الشعبية في أنغولا MPLA. وكشفت تقارير أخرى وجود وحدات من الجيش الزائيري والجنوب أفريقي، والمرتزة البيض يقاتلون مع المجموعتين الأنغوليتين اللتين كانتا تعارضان «الجبهة الماركسية». وقبل يومين ذكرت صحيفة «نيوزداي» عن شحنات أسلحة أمريكية كبيرة إلى أنغولا. من الواضح أن هذه التقارير لم تؤكد⁽¹⁷⁾.

لما كان هذا الموقف غير خاف خرج علينا السيناتور كلارك بعد بضعة أسابيع، في 29 كانون الثاني، 1976، بنظرية غير عادية تفيد بأن الشهادات أمام الكونغرس لا تتضمن بالضرورة المشاورة:

سؤالي ما إذا كان الأفراد الذين جرى الاستماع إلى شهادتهم، أكانت استشارتهم مطلوبة. يبدو لي أنها تضع الناس الذين جرى الاستماع إلى شهادتهم في موقف صعب إذ يتوقع منهم إعطاء جواب بنعم أو لا أو بعض الإشارة حول كل نشاط سري عرض عليهم، أو إذا قيل إنهم لم يعترضوا عليه. هذا يضعهم في موقف صعب إذا لم يُنصحوا مسبقاً بأن معارضتهم ستجعل الأمر مختلفاً⁽¹⁸⁾.

ما ظن السيناتور أن الفرض من هذه الشهادات هو خلاف أن يحظى بالموافقة قد أخفق في تبيانها.

الهروب من المسؤولية أصبح يتعلق بالحزبين. فالسيناتور الجمهوري كليفورد كيس أصر على أن تكتّم الكونغرس لا يمكن أن يفسر على أنه قبول، وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي ألا نتوقع استمراره:

الإخفاق في التعبير عن اعتراض واضح، ولا سيما عندما نكون تحت ضغط السرية لما جرى اقتراحه في شهر تموز، لم أشعر ولا أزال لا أشعر أنه منعنا عن الاعتراض في شهر كانون الأول⁽¹⁹⁾.

وأضاف بأن أية معارضة لبلد أجنبي «تتضمن أموراً مالية أعتقد أنها يجب أن تكون علنية» - إنه مبدأ يجعل الولايات المتحدة تبتعد عن عمل المخابرات.

أما السيناتور جوزيف بيدين، وهو ديموقراطي من ولاية ديلاور فقد أتى بتفسير - بصراحة مطلقة - حول سبب اعتراض الشيوخ في شهر كانون الأول على ما كانوا وافقوا عليه في شهر تموز:

من وجهة نظر عضو واحد، حول كيف بدا .. لا يمكن الوصول إلى ذلك. لذا لا يوجد حرج داخلي، أو أنهم لم يروا إمكانية له بسبب الطريقة التي نقل بها⁽²⁰⁾.

بمعنى آخر، إن الشيوخ يقبلون بالبرنامج طالما أن الجمهور لا يعلم عنه شيئاً. وسيلجأون إلى التغطية عندما يشاع وسيضطرون إلى الدفاع عن مواقفهم السابقة. ماذا كان الغرض عندئذ من التدقيق الجديد للكونغرس في النشاطات السرية الذي تلا ذلك؟ في هذا الجو كانت نتيجة الجدل مقدرة. وكما يفعل الممثلون في الأدوار الكلاسيكية المكررة، فإن النواب والشيوخ كانوا يكررون الحديث باسم التنازل عن الجدل حول فيتنام الذي أثير قبل تسعة شهور. وقال السيناتور كلارك في 29 كانون الثاني: إن الولايات المتحدة ليس لها مصلحة استراتيجية مهمة عسكرية أو اقتصادية في أنغولا - طارحاً السؤال ما إذا كان لنا نحن (وكل أفريقية) مصلحة من منع القوة العسكرية السوفيتية من الظهور كوسيط في صراعات أفريقية.

أجاب السيناتور تشارلز بيرسي عن هذا السؤال في الشهادات حول أنغولا بعد بضعة أيام مستشهداً بفيتنام:

هل لأن السوفييت موجودون هناك، علينا أن نذهب نحن أيضاً؟ تلك كانت مشكلتنا في فيتنام. لم تكن مصالحنا الحيوية في خطر، حقاً. إنها مسافة بعيدة لجيستيكيًا، ويصعب كثيراً مساندتها، ونحن كنا نساند الجانب الذي ليس لديه قوة معنوية، وليس لديه العزيمة الضرورية أو الإحساس بالوحدة⁽²¹⁾.

لم يبين بيرسي كيف يمكن أن تتغلب العزيمة على المساعدة السوفيتية الضخمة والمشاركة العسكرية الكويتية بدون مساعدة أمريكية.

ارتأى السيناتور جاكوب جافيتس أن على الولايات المتحدة أن تتنكر لدور الشرطي العالمي - وهذه مقولة كان يرددتها السيناتور بيدين. وكان هذا جزءاً من الحجة أن القومية الأفريقية، وليس غطاء الدعم الأمريكي، كان الثقل المعاكس الأكثر فعالية لموطئ قدم سوفيتي في جنوب أفريقيا. ولكن كيف تستطيع القومية الأفريقية أن تسود في الوقت الذي تتألف فيه معظم القوات المقاتلة في «الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا» وأسلحتها من الكوبيين؛ بفضل الجسر الجوي السوفيتي الهائل، ذلك الجسر الذي أمد أنغولا بالأسلحة مما كان موجوداً في كل أفريقية السوداء المجاورة للصحراء؟!

وفي الوقت الذي كان فيه الحوار مهذباً بدت الهوة بين الرئيس والكونغرس غير قابلة للجسر. وكان المعارضون يسعون إلى إثبات نظرية في السياسة الدولية تتجنب الجغرافيا السياسية والتوازن، وهي نسخة مصغرة عن الويلسونية التي تقول: إن قوى الخير سوف تنتصر بقوة فضيلتها الجوهرية الكامنة فيها، وليس بالاستراتيجية، لاسيما ليس استخدام القوة. ولهذا كان الهجوم في العمليات السرية بدلاً عن المبادرة الهجومية الجوهرية بالطريقة التي عملت بها السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب لمدة جيل.

جميع المشاحنات المعتادة حول فيتنام قد تكررت. ولكن في حين كان الجدل حول فيتنام قبل تسعة شهور يدور حول مضامين الكرامة الوطنية في مواجهة هزيمة أولية، كان التراجع الاستراتيجي غير الضروري مطلقاً في أنغولا يفرض على قواتنا في الوقت الذي كان فيه النصر يمكن تحقيقه تماماً.

في 18 كانون الأول، في ليلة ما قبل التصويت الحاسم، التقيت مع قيادة مجلس الشيوخ في مكتب زعيم الأغلبية مايك مانسفيلد وشرحت استراتيجيتنا لهم، وضمنت ذلك بالجواب السوفييتي الواعد في ذلك اليوم والخيار الفرنسي (بعبارة متحفظة). ولما كان عليّ أن أشهد أمام «لجنة العلاقات الخارجية» التابعة لمجلس الشيوخ بعد شهر، شرحت لماذا كان برنامجنا سرياً:

اخترنا الأسلوب السري لأننا أردنا أن نقلص حضورنا إلى الحد الأدنى. أردنا الحصول على أكبر فرصة ممكنة لحل أفريقي. شعرنا أن المساعدة العلنية سوف تطور عقيدة رسمية تبرر تدخل قوة كبرى⁽²²⁾.

وكررت حافزنا لمقاومة تدخلات سوفييتية:

هل نريد حقاً أن يستتج العالم أنه إذا اختار الاتحاد السوفييتي التدخل الكثيف، وكانت القوات الكوبية وغيرها تُستخدم قوةً استطلاعية مهاجمة، فلن تكون الولايات المتحدة قادرة على حشد الوحدة أو اتخاذ القرار لتقديم حتى مساعدة مالية؟ هل نتوقع من أولئك الذين يواجهون تهديداً بدون مساعدة من جانبنا أن يقاوموا؟ هل نريد من خصومنا أن يستخلصوا أنه عند قيام تحديات في المستقبل فإن انقسامات أمريكا الداخلية من المحتمل أن تحرمننا حتى من الحد الأدنى من القوة والسيطرة على تطورات ذات أهمية دولية؟ وما هو الاستنتاج الذي ستستخلصه قوة عظمى لا تواجه بالمعارضة عندما تلوح فرصة تدخل أخرى؟⁽²³⁾

أوضحت أهدافنا: وقف إطلاق النار، وإنهاء المجزرة المأساوية، وانسحاب القوات الخارجية: السوفييتية والكوبية والجنوب أفريقية، ووقف التدخل العسكري الأجنبي، والمفاوضات بين الفصائل الأنغولية⁽²⁴⁾.

بدا الشيوخ متجاوبين. قال صديقي السيناتور هيوبرت همفري الذي أحترمه كثيراً: «أعتقد أنه ينبغي أن نعطي الوزير فرصة».

ولكن في صباح اليوم التالي، كان مزاج مجلس الشيوخ صارماً. وقال همفري: إن المشاعر كانت قوية جداً بحيث لم يستطع أن ينفصل عن أصدقائه الليبراليين والناخبين مرة أخرى قائلاً: «لا أريد أن يجرحوا قلبي ثانية».

بهذه الطريقة لم تكن المجادلات حول النزاع في الهند الصينية منذ تسعة أشهر تتكرر فحسب، بل كذلك كان الكرب. والسبب كان مشابهاً جداً. المعارضة الليبرالية التقليدية لم تكن غير متوقعة، ما كان مفقوداً هو التوازن المحافظ. قلة من أبطال المشاحنات حول سولجينستين، وهيلينسكي واتفاقية «سالت» انضموا إلينا عند المتاريس عندما ظهر تحد جيوبوليتيكي سوفيتي حقيقي، وأولئك الذين فعلوا تعرضوا للكبح الشديد.

وفيما كان المحافظون ولا سيما المحافظون الجدد يساندوننا في المسائل المقتصرة على موضوعات مثل المدى الدقيق للقاظة السوفييتية المتوسطة وأنواع مختلفة من الصواريخ، كنا نكافح من أجل تجنب الجدل الذي ستدع في الولايات المتحدة الأولى مرة في الحرب الباردة، لمغامرة عسكرية يراها السوفييت، كان موقفهم أكثر إيلاً وإزعاجاً. لم يكن التحدي السوفييتي الجيوسياسي يمكن أن يجلب انتقادات المنتقدين المحافظين للانضمام إلى قوى الإدارة. لما كانوا قد حددوا النزاع الإيديولوجي مع الشيوعية والمعارضة العنيدة للصيغة القائمة لمراقبة التسليح بوصفها جدول الأعمال الوحيد الذي له مغزى، فقد كان عليهم ألا يضيعوا الفرصة إذا كان الموضوع إسقاط السلطة السوفييتية والكوبية في أفريقية.

كان هناك سبب فلسفي آخر، بدرجة أقل، لصمت المحافظين الجدد. ففي الحملة الأولية فسروا موقفهم ضد إدارة فورد بتساهلها المزعوم في مواجهة التحدي الشيوعي. ولو أنهم أيدوا الإدارة فسيضطرون إلى أن يسلموا بحقيقة أن الخلاف بين موقفهم وموقفنا كان مسألة تكتيكات وليس حول المبدأ. إنهم لا يستطيعون الانضمام إلى معركة يفترض أن تكون معركتهم لأنهم لا يستطيعون أن يتحالفوا مع أولئك الذين كانوا في الخطوط الأمامية لجهة نضال كانوا يحددونها بوضوح. الحرب الأهلية داخل العسكر المحافظ أخلت الجو للمعارضة الليبرالية ضدهم.

هذا الحشد للقوى هو ما أوجد تنازل أمريكا في أنغولا. ففي 19 كانون الأول، 1975، أقر مجلس الشيوخ تعديل تيوني لمشروع قانون «مخصصات الدفاع» الذي حظر أي استخدام لاعتمادات مالية من أجل أنغولا إلا إذا كانت مخصصة في الميزانية. وهذا كان يعني نهاية برنامجنا السري، لأن أية مساعدة علنية ينبغي أن تنتظر العملية التشريعية في الدورة القادمة للكونغرس التي ستمتد شهوراً. أي بعد فترة طويلة من

تقرير مصير القضية. ولم يكن لدينا أية أوهام كذلك حول نتيجة المداولات التشريعية المفتوحة. ومؤيدو تعديل تيوني سوف يصوتون بالتأكيد للمساعدة العلنية من أجل القتال في أنغولا. وفي حزيران، 1976 جاء تعديل كلارك ليجعل تعديل، تيوني دائماً.

هؤلاء المحافظون الأشداء من أمثال بول لأكسالت، وباري غولدووتر، وجيمس إيستلاند وهيرمان تالميدج لم يصوتوا. جيسي هيلمز صوّت لصالح التعديلات، أما هنري جاكسون فقد صوّت ضد الرئيس من جهة، وصوت ضد تيوني من جهة أخرى. وفي 19 كانون الأول بعد انتهاء التصويت في مجلس الشيوخ اندفع الرئيس منتقداً يقول:

هذا التراخي في تحمل المسؤولية من قبل غالبية أعضاء مجلس الشيوخ سيكون له نتائج وخيمة جداً بالنسبة لموقف الولايات المتحدة على المدى البعيد، وبالنسبة للنظام الدولي بصورة عامة. إن دولة عظمى لا تستطيع التهرب من مسؤولياتها. المسؤوليات التي يتم التخلي عنها اليوم ستعود في صورة أزمات أكثر حدة غداً.

لهذا أَدْعُو مجلس الشيوخ أن يعكس موقفه قبل أن ينفذ اجتماعه. الإخفاق في ذلك من شأنه، في رأبي أن يضر كثيراً بمصالح الولايات المتحدة القومية⁽²⁵⁾.

حقاً كان كل شيء قد انتهى. ففي 24 كانون أول استؤنف الجسر الجوي السوفييتي بخطا متسارعة. وفي الشهر التالي تضاعف حجم القوات الكويتية في أنغولا. حتى في ذلك الحين رفضت 22 دولة أفريقية الاعتراف بحكومة «المنظمة الشعبية لتحرير أنغولا» في قمة منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) في أديس أبابا في كانون الثاني؛ فتخيل أي تأييد دبلوماسي كنا سنحققه لو أننا حافظنا على توازن عسكري. لقد رفض الاتحاد السوفييتي أية مناقشة إضافية حول أنغولا. وبقيت القوات الكويتية هناك لمدة 15 سنة وانتشرت في إثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي في عهد إدارة كارتر. ولم تخرج حتى ألغت إدارة ريغان تعديل كلارك ونشرت البرنامج السري الذي كان جيرالد فورد ملتزماً بالتخلي عنه عند حافة النجاح⁽²⁶⁾.



آخر زيارة إلى موسكو

مجزرة عيد جميع القديسين

كان شتاء 76-75 وقتاً مؤلماً وعصيباً بالنسبة إلى جيرالد فورد. فما إن حل خريف 1975 حتى كانت آماله بأن الانتخابات لصالحه قد بدأت بالخفوت. ففي مطلع كانون الثاني 76، انحدرت نسبة تأييده في الانتخابات إلى ما دون الـ 50 بالمئة. ومع انطلاقة رونالد ريفان صعوداً كي يتحداه باعتباره مرشحاً عن الحزب الجمهوري، كان فورد يقود حزبا يتفاهم انقسامه، نتيجة لذلك، فإن الإدارة التي كان يقودها أشد القادة ميلاً للتصالح، وجدت نفسها نهبت مجالات عديدة في الآن نفسه، سواء مع المؤتمر الديمقراطي إلى يسارها أم مع منافسي الرئيس الجمهوري إلى يمينها.

أما التوترات الناشئة عن أعمال الكونغرس التنفيذية فغالباً ما كان ينحي باللائمة فيها على المستشارين غير الأكفاء. لكن من الواضح أن هذا الأمر لم يكن من سمات إدارة فورد، إذ غالباً ما كان الكونغرس يستشار وعلى نحو وثيق، كما هو متوقع من رئيس قضى طوال حياته السياسية السابقة في مجلس النواب. لكن كان على فورد أن يتعلم الدرس المؤلم وهو أن للطبقة حدودها لاسيما حينما يتعلق الأمر بتوضيح الحدود التي يتعين على الكونغرس أن يقف عندها، فقدرة الرئيس على التأثير بالتوقعات الانتخابية للمشرعين تلعب دوراً حاسماً أيضاً، ورئيس غير منتخب ومعروف أنه بغير حواش تساعد في تأمين مقاعد هامشية، فيكون في موقف ضعيف تجاه الكونغرس. ولو كان الوقت أكثر هدوءاً وطمأنينة، أو كانت الانتخابات الرئاسية أقل حدة لربما كانت العاطفة الشخصية التي يكنها معظم أعضاء الكونغرس - بما فيهم أعضاء الأغلبية الديمقراطية - لفورد قد تغلبت على تلك العقبات.

بيد أن فيتنام إضافة إلى ووترغيت كانتا قد شوّهتا كل مظهر من مظاهر العلاقات الشخصية. إذ لم تمض ثلاثة أشهر على تأدية فورد للقسم الرئاسي حتى تم انتخاب كونغرس جديد ليبرالي للغاية إثر فضيحة ووترغيت. وقد عكست تركيبته نتائج الانتخابات الرئاسية التي خيضة قبل سنتين وبصورة رئيسية حول قضايا سياسية خارجية كان نيكسون قد تغلب فيها بثاني أكبر فارق في التاريخ. لكن بسبب الانتفاضات الداخلية ضمن الحزب الديمقراطي، فقد تبين أن هذا الكونغرس الجديد معاد بشدة

لسياسات نيكسون وفورد وأقرب لسياسات جورج ماك غوفرن الذي كان النخبون قد خذلوه خذلاً مبيهاً قبل سنتين فقط. وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية لم تكن هي القضية المطروحة في انتخابات الكونغرس سنة 1974، إلا أن الكونغرس الماك غوفرن الجديد قطع المساعدات العسكرية عن تركيا، فيتنام، وكمبوديا، سناً قانوناً ينهي محاولة إيقاف التدخلات الكويتية والسوفيتية في أنغولا، سالباً دوائر المخابرات قوتها، لاجماً سياسية الرق - غرب بإصلاحات وجلسات استماع مصممة للقضاء على مرونة الرئيس وقدرته على الحركة، وفي الوقت ذاته كان الحزب الجمهوري منقسماً انقساماً حاداً. فجناحه اليميني الذي زاد من قوته الأزمات المحلية ذاتها، أدرك أن هناك فرصة للفوز بتسمية مرشح رئاسي لعام 1976 بشخص رونالد ريغن، المستوفي لمعايير النموذجية، وكثيرون في البلاد ممن كانوا يرفضون النقد الليبرالي للولايات المتحدة باعتبارها مصدراً للشر في العالم كان رد فعلهم على ما لحق بهم من إذلال في الهند الصينية هو انبعاث الوطنية. ومما يثير السخرية أن هذا تم توجيهه مع كثير من التحريض من قبل المحافظين الجدد الذين كان المعسكر الليبرالي قد جندهم حديثاً - ضد الليبراليين بشكل أقل مما هو عليه ضد جيرالد فورد المحافظ الذي وجد نفسه، لعظيم دهشته، متهماً بأنه أقل يقظة وحذراً حيال الشيوعية.

هذا كله أسهم، بشكل تراكمي، في خلق صورة زائفة كلياً عن ضعف الرئيس، فيما بدأ النظام داخل الإدارة يتآكل، وغدت النزاعات المكتبية التي لا مناص منها عسيرة المعالجة حيال إحساس ناهش بأن سلطة الرئيس تتسرب شيئاً فشيئاً. بل إن بعض كبار الموظفين بدؤوا يرتبون أوضاعهم منذ السنة الأولى لرئاسة فورد لمرحلة ما بعد - فورد. في هذا النوع من المناورات السياسية، التي تحدث عادة في نهاية الدورة الرئاسية الثانية فقط، بات المسؤولون ينفرون من مواجهة الانتقادات الإضافية الآتية من جناح المحافظين والمحافظين الجدد المتنامي.

كان فورد، ولفترة من الزمن، يراقب الصراعات بيني وبين شليسنجر، ثم بين رامسفيلد ونيلسون روكفلر وبيل سيمون، دون رد فعل ملحوظ، فورد لم يكن ليشجع الصراع الداخلي، كما كان نيكسون يفعل، ولم يكن ليشجع النقاشات حوله، ولقناعته أن البلاد بحاجة للاستقرار قبل كل شيء، حاول فورد أن يسحب السم من المناورات التي تلف كل ما حوله، وذلك بعدم الانخراط في أية مشكلة، وعدم تناول أعوانه بأية كلمة نابية، وإبقاء أعماله مركزة تماماً على الجوهر - الذي كان، بالحقيقة يستهلك - كل شيء، لقد اضطر الرئيس، خلال سنة 1975 وحدها لأن يعالج الرفض السوفيتي لشروط الكونغرس بخصوص معاهدة التجارة، والأزمة المتنامية حول ضبط الأسلحة، والانهيار في الهند الصينية، وحادثة الماياغيز، والضجة التي ثارت حول ألكسندر سولجنيسين، والمفاوضات المضطربة للمرحلة الثانية من الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية، ومؤتمر الأمن الأوروبي ومجالاته، والتحقيقات في شؤون المخابرات، وأنغولا.

قلة من الرؤساء وقت السلم كانوا مضطرين لأن يواجهوا مثل ذلك القدر من التحديات في سنتهم الأولى من فترة الرئاسة.

بحلول تشرين الأول 1975، أي بعد أربعة عشرة شهراً من أدائه اليمين الدستورية، لم يعد لدى فورد من خيار سوى أن يتحول إلى السياسة. فالانتخابات وشيكة، يفصله عنها عام فقط، كما استنتج أنه بحاجة إلى فريق أكثر تماسكاً. فطلب إلى روكفلر أن لا يرشح نفسه نائباً للرئيس في انتخابات 1976، ثم هز مجلس وزرائه هزاً باستبدال سليسنجر برئيس أركان البيت الأبيض، دونالد رامسفيلد، وبيل كولبي بجورج بوش الذي كان حينذاك رئيس مكتب علاقات الولايات المتحدة في بكين. وكذلك بتعيينه سفيرنا في لندن، إليون ريتشاردسون، في منصب وزير التجارة، الذي كان روجر مورتون قد استقال منه قبل بضعة أسابيع لأسباب شخصية، وفي العملية نفسها، طلب إلي فورد أن أتخلي عن قبعة مستشار الأمن القومي التي ظلت لابساً إياها حتى بعد أن عينني نيكسون وزيراً للخارجية في خريف 1973. أي بصورة إجمالية، كانت هناك خمسة تغييرات رئيسية على مستوى الوزارة اتسمت بها تلك الحادثة المهمة.

لقد توصل فورد إلى تلك القرارات وأنا في رحلة إلى آسيا من 17 تشرين الأول إلى 24 منه، بغاية التحضير لقمة رئاسية مع زعماء الصين كانت ستعقد بعد ذلك بأربعة أسابيع. وهكذا، لم يستشرني أحد فيما يتعلق بالتغييرات، ولم يكن فورد قبل سفري أو خلال رحلتي قد ذكر لي ذلك مجرد ذكر، معتبراً أن الأمر إعادة ترتيب لإدارته. وفي عصر يوم السبت، 25 تشرين الأول، إثر عودتي من آسيا، دعاني فورد كما دعا رامسفيلد إلى المكتب البيضوي لإعلامنا بقراره قدراً ضئيلاً من التفسير.

تبع ذلك مشهد واشنطنني كلاسيكي، إذ جلست أنا ورامسفيلد، على المقعدين اللذين يؤطّران كرسي الرئيس المريح أمام موقد النار، ولا أدري إن كان رامسفيلد قد أخذ علماً مسبقاً، لكن المفاجأة كانت أشد، بالنسبة إلي، من أن أرد على محتوى ما قاله فورد. والحقيقة، لأن نعرف أن التعيينات لم تكن نهاية العملية بل بداية سلسلة كاملة من التعديلات. وبما أن المعيّنين الجدد كلهم كانوا من الوزن السياسي الثقيل ويحتمل أن يكونوا مرشحين للرئاسة (بنظرهم هم على الأقل)، فيما كنت أنا الأكثر شهرة والأشد إثارة للجدل، فإن معركة جديدة ضمن أفراد الطبقة العليا كانت أمراً لا مناص من وقوعه. لقد تعهدنا بأن نتعاون مع بعضنا بعضاً، بإخلاص حسن دون شك، لكن ذلك التعهد كان سيوضع على المحك فقط حين تستأنف عملية اتخاذ القرار.

استلال وجيز للسيوف حدث حول من سيحل محلي بصفتي مستشاراً للأمن القومي، إذ زكى رامسفيلد آرثر هارتمان، الذي كان يعمل حينذاك مساعد وزير الخارجية لشؤون أوروبا والذي كان صديقاً لرامسفيلد منذ كان هذا سفيراً لدى الناتو. لقد كنت أكن كل الاحترام لهارتمان، لكن لم تسرني فكرة أن يكون موظف حالي لدي في موقع حاسم الأهمية بالنسبة إلى علاقتي بالرئيس. وهكذا زكيت برينت

سكوكروفت، لإيماني بأنه الأفضل تأهيلاً وبأنه الشخص الأكثر راحة بالنسبة إلى الإجراءات القائمة. تحفظ فورد ممتعاً عن اتخاذ قرار في تلك الجلسة، لكنه اختار سكوكروفت بعدئذ مباشرة.

لقد دفع الرئيس ثمناً باهظاً لمحاولته حل ما يواجهه من تحديات سياسية بضربة معلم واحدة. فالمستشارون السياسيون الذين كانوا يفكرون أيديهم على الرهان طيلة أربعة عشر شهراً تغلبوا بتلك التزكية التي كانت تبدو أفضل نظرياً مما هي عملياً، ولقد تساءلت، كمن ضربته صاعقة، من يا ترى أقتع فورد بأن يقوم بانتفاضة هامة مثل إزاحة روكفلر من بطاقة الترشيح قبل أقل من ستة أشهر على إجراء الانتخابات الأولية، فقال لي بعض أعوان فورد: إن لديهم ريفان بالانسحاب أيضاً. ورغم أنني لم أكن خبيراً سياسياً، فقد فكرت أن العكس هو الأكثر احتمالاً. فريفان ومستشاروه سيفسرون قرار فورد على أنه علامة خوف، وسيسعون للرئاسة، لا لعرض تضحيات. أما إزاحة نيلسون روكفلر، خصمهم القديم، فسوف تشحذ شهية المحافظين وفي الوقت نفسه تحرم فورد من خدمات رجل متمرس بشن الحملات الانتخابية ومشهور جداً. لا شك أن رد فعلي كان قد تأثر بالود الذي كان يربطني بروكفلر، وهو صديق وناصح مخلص لي طوال عقدين من الزمن. لكن حتى بعد أكثر من عقدين، فإن إسقاط روكفلر ما يزال يصدمني باعتباره أسوأ قرار مفرد اتخذ في رئاسة فورد.

لم يحرز فورد أية فائدة من استبدال روكفلر كما بدا القرار غير قابل للتفسير لدى الناس - رغم أن روكفلر وبكل أنفة ادعى أنه هو الذي اختار الانسحاب. إذ كان قد سُمّي نائب رئيس في آب 1974. وكان مؤتمر الحزب الديمقراطي غير الحريص على إشراك مثل هذا الشخص الديناميكي في انتخابات الخريف، قد أجل تثبيت تسميته حتى مطلع كانون الأول، وخلال سيرورة العملية، أخضع روكفلر إلى كشف تفصيلي تمحيصي لموارده المالية. أقسم روكفلر اليمين في 19 كانون الأول 1974، والآن بعد أن خدم عشرة أشهر نائباً للرئيس يقال له أن «ينسحب»، أمر غير معقول والناس لم تصدقه.

بذل روكفلر أقصى جهده لتخفيف الضرر. وكونه صديقاً حميماً لي مثلما كنت له، لم أسمع منه كلمة تدمر قط حول المعاملة الخسيسة التي عومل بها، بل كان بكل بساطة يرفض مناقشة موضوع انسحابه. وكان يتصرف تجاه فورد بلطف وطيبة ويقدم للرئيس دعمه الكامل ضمن الحكومة وبين الشعب. وفي الصيف التالي، تزعم وفد ولاية نيويورك إلى مؤتمر الحزب الجمهوري مما ساعد في تأمين فورد ولو بهامش ضئيل. كما ظل صديق فورد الجيد بعد أن غادرا كلاهما المنصب. أما على الصعيد الإنساني، فقد كانت تلك إحدى ساعات روكفلر الأحسن.

المجالات الأخرى لما توصلت وسائل الإعلام لأن تدعوه بمجزرة عيد جميع القديسين كان لها مبرر أفضل. فإن كان على فورد أن يعيد ترتيب إدارته، فالأفضل له لو فعل ذلك كله ومرة واحدة قبل موسم الانتخابات الأولية بأبعد ما يمكن. فقبل أشهر كان قد استنتج أن جماعة المخابرات بحاجة إلى رئيس

جديد وكان ينتظر فقط اكتمال التحقيقات المخبرية. وقد كان فورد، مثلما كنت أنا نفسي، مصدوماً بسلوك كولبي عبر مجريات التحقيق كلها، لكنه لم يكن يعتقد أن من المستحسن أن يبدأ مدير جديد عمله في الإدارة وسط كل ذلك الضجيج والعجيج.

مع ذلك، كان الدافع «للمجزرة» هو قرار فورد عزل شليسنجر، ولأن أحداً لم يستشرني، لا أدري ما الذي جعل الرئيس يتحرك في ذلك المفصل الخاص بالذات، فقد أعلمني المستشار السياسي الجمهوري المحترم، بريس هارلو، بعد الواقعة أنه ظل طيلة أشهر يقول: إن من الخطر جداً أن يدخل السنة الانتخابية بوجود وزير دفاع يتهم دائماً على سياسة الرئيس الخارجية. ولقد كانت تحدث توترات بيني وبين شليسنجر، إلا أن الوضع بالحقيقة، كان قد تحسن في الأسابيع التي سبقت عزله، إلى درجة فكرت فيها أننا قد نذهب معاً في المرحلة النهائية من مفاوضات السالت. فيما بعد قيل إنني كنت أنتقص من قدر شليسنجر في التخليصات اليومية التي أقدمها للرئيس لكن تبين محاضر الجلسات أن مجادلاتي مع شليسنجر نادراً جداً ما حدثت بالحقيقة. ففورد لم يكن بحاجة إلي كي أخبره عن التوترات التي كان باستطاعته أن يقرأ عنها في الصحف أو يسمع بها من أعوانه. لقد وصف فورد في مذكراته، وبشكل مطول، لماذا لم يشعر بالراحة قط مع وزير دفاعه الذي كان واحداً من قلة الناس بحيث تجعله غير مرتاح (1). أما القشة التي قصمت ظهر البعير فكانت، على ما يبدو، انتقاد شليسنجر الحاد لصديق فور القديم، جورج ماهون، رئيس لجنة تخصيصات الأموال في المجلس، وكذلك لزيادة التخفيضات في ميزانية الدفاع. ورغم أن فورد كان يتفق مع شليسنجر في محاولته لحماية برنامجنا الدفاعي، إلا أنه نظر إلى الطبيعة الشخصية للانتقاد على أنها غير جائزة، وقد ذكرته القصة بأن حته المتكرر لشليسنجر على التلطيف من معاملته للكونغرس كان موضع تجاهل.

أما قراره في الطلب إلي أن أتخلى عن منصب مستشار الأمن القومي فقد جعلني أحس بشكل ما أنها ضربة لمشاعري. فعمل وزير الخارجية ومساعد الرئيس في شؤون الأمن القومي، كلاهما بحد ذاته يتطلب الكثير، والجمع بينهما يحتم أن تهمل أحدهما وأن يكون أحدهما على حساب الآخر. والأكثر من ذلك أن هناك صراع مصالح متأسلاً بين الموقعين. فوزير الخارجية عليه واجب هو أن يقدم حكمه الأفضل على أهداف السياسة الخارجية ودلالاتها، وذلك من خلال تقديم خيارات للرئيس، فيما يتعين على مستشار الأمن القومي أن يكون وسيطاً شريفاً بحيث يضمن أن يسمع الرئيس وجهات نظر الوكالات كلها بأسلوب محايد لا تحيز فيه. وإذا كان بالإمكان بالنسبة إلى شخص واحد، أن يكون موضعياً كفاية لتقديم كل من قناعات وزارته وحاجة الرئيس للخيارات، فذلك موضوع مهم للنقاش الأكاديمي. وأياً كانت النتيجة، ففي بلدة مثل واشنطن، حيث المظهر يقارب الموضع المحدد، فإن المظاهر كانت بالتحديد ضده.

من وجهة نظر بيروقراطية، كان شيئاً مريحاً بالنسبة إلي أن أتحرك من وضع شاذ، كنت فيه، بصفتي مستشاراً للأمن القومي، أترأس اجتماعات في قاعة الموقف، يمثل فيها معاوني أنا، وزير الخارجية، الوزارة، بعد أن أكون قد انتهيت لتوي من اجتماع معه في الطابق السابع الخاص بالوزارة. بيد أن المقدرة على أن تخط السياسة في واشنطن وأن تكون فعالاً في الخارج لا تتوقف على المخططات التنظيمية وحدها أو حتى بشكل رئيسي. إنها، وإلى حد كبير، مسألة من يتصوره الناس أنه يتمتع بثقة الرئيس. ورغم أن الهزة لم تؤثر على تلك العلاقة غير الملموسة، إلا أن المؤكد أنها أطلقت موجة من التخمينات، سواء في واشنطن أم في العواصم الأجنبية، حول ما إذا كانت تعني إضعاف موقفي لدى الرئيس. وكان لا بد من إنفاق وقت ثمين على الرد على استفسارات وسائل الإعلام وتطمينها، وهو الوقت الذي كنت بحاجة ماسة إليه من أجل الانتقال من غايتها، هذا كله كان يجري في جو كثير النزاعات، نظراً لأنني كنت على قناعة تامة بأن التغييرات الوزارية ستركز الهجمات الآتية من قوى ريغان عليّ أنا.

غير أن قضايا الفهم هذه تلاشت حيال التحدي الحقيقي الذي كان من المؤكد أنه سيظهر نتيجة التغيير الذي حدث في وزارة الدفاع. فانطلاقاً من سياق الهزة وأثارها السياسية، كنت على قناعة بأن رامسفيلد سيبرهن على أنه أصعب بكثير كزميل من شليسنجر، الذي لم يكن لديه طموح سياسي واضح ما عدا أن يكون له موقع داخل الإدارة. وعلى الرغم من أنه هو والجناح اليميني للحزب الجمهوري، وكذلك هنري جاكسون كانوا يستفيدون من بعضهم بعضاً، فإن شليسنجر لم يكن له قاعدة سياسية حقيقة أو اهتمامات سياسية خالصة. لكن مع ظهور مفاوضات «السات» في الأفق، خشيت من أن رامسفيلد قد لا يريد المخاطرة بموقف فورد (ولا موقفه هو) مع جناح ريغان بإدخال لوائح على حساب سياستنا الخاصة بالشرق — غرب. لم يكن رامسفيلد غير ودي تجاهي شخصياً، لكن من المحتمل ألا يخاطر كما قد يسعى لتأخير القرارات حتى ما بعد الانتخاب، وهذا تقريباً ما حدث.

كانت الخطة الأصلية هي أن يعلن نيلسون روكفلر انسحابه من بطاقة الترشيح في 3 تشرين الثاني، يوم الاثنين. ثم تذاوع تغييرات الوزارة والتغييرات الأخرى بعد أسبوع، أي في 10 تشرين الثاني. لكن خلافاً لأصاب الخطة، فنظراً لأن التقويم الزمني لواشنطن لا يتوقف أبداً، مهما تكن المشكلات الداخلية للإدارة ومكاتبها، فإن إدارة فورد قد اتخذت هذه القرارات تماماً قبل وصول أنور السادات في زيارته الرسمية الأولى إلى الولايات المتحدة، إحدى وقفاته في هذه الرحلة كانت في جاكسونفيل، فلوريدا، حيث خطط فورد والسادات لمراجعة المرحلة التالية من استراتيجية الشرق الأوسط في جو من الاسترخاء في إحدى المزارع التي يملكها أحد أصدقاء الرئيس.

في يوم السبت، 1 تشرين الثاني، وبينما كنت أنا وفورد نستعد للرحيل إلى جاكسونفيل، تلقيت اتصالاً هاتفياً من بروس فان فورست، مراسل النيوزويك حينذاك الذي كان قد سمع، كما قال، أنني على وشك

الخلاص من منصبي باعتباري مستشاراً للأمن القومي، متابعاً أن الرئيس - كما يقال - منزعج من نتيجة رحلتي التحضيرية إلى الصين، ومن تقديم مفاوضات السالت، ومن الاختلافات بيني وبين شليسنجر. طريقة صياغة التساؤل الصحفي تركنتي في موقف نموذجي للشرك الواشنطن. فإن أنا أنكرت فقط لأنني قد فقدت ثقة الرئيس فساكون قد اعترفت بأنني تخليت عن منصب مستشار الأمن القومي، وإن أنا أنكرت الأمرين كليهما، فساكون قد خلقت هوة مصداقية دائمة، لهذا رغبت من السؤال المتعلق بفقدان المنصب كما أنكرت انزعاج البيت الأبيض من أدائي، باعتبار ذلك «حزمة من الأكاذيب». لكن فإن فورست كان أكثر خبرة من أن يصد بسهولة فساكني هكذا وبكل مباشرة إن كنت سأتخلى عن قبعة رئيس مكتب الأمن القومي. عند ذلك، شعرت بأنني أحمص. وعلى الفور اتصلت بفورد أخبره بما حدث. فإن كان فإن فورست على اطلاع ومعرفة بالقصة، فستكون المسألة مسألة ساعات فقط قبل أن يعرفها الآخرون أيضاً. وهكذا، قرر فورد أن يعلن التغييرات في الحال، والحقيقة كان لا بد من أن يتم ذلك في عطلة الأسبوع، قبل أن تصدر النيوزويك يوم الاثنين 3 تشرين الثاني.

دعي شليسنجر وكولبي إلى المكتب البيضوي صباح الأحد، 2 تشرين الثاني وصرفا من الخدمة، فيما أعلن عن انسحاب روكفلر كما هو مخطط له في اليوم التالي. على أن الارتجال حال بين فورد وبين تسمية البدائل، كما أتاح للبعض ممن يعملون في وسائل الإعلام إمكانية ربط قراره هذا بالعفو عن نيكسون الذي حدث أيضاً يوم الأحد.

كان رد الفعل مدوياً ملؤه الحقد، إذ اتهم فورد بالتخبط وارتكاب الأخطاء الفاضحة، وأنا بكوني القوة الدافعة خلف ما وصف بسرعة بأنه «مجزرة». «آخر أثر للخلاف يمسح مسحاً»، قال السيناتور هنري جاكسون «الخلاف مع الدكتور كيسنجر، أعني» وقد وافق على ذلك السيناتور جون ماكيللان «أظن أنهم يعطون كيسنجر قدراً كبيراً جداً من النفوذ في البيت الأبيض». قال رئيس لجنة التخصيصات في مجلس الشيوخ في اليوم ذاته الذي فقدت فيه منصبي في البيت الأبيض⁽²⁾. فيما عبر جورج ويل عن وجهة نظره بطريقته البليغة المألوفة: «ثمة الأسباب كلها للاعتقاد أن كيسنجر أراد شليسنجر خارجاً، وليس ثمة من سبب للاعتقاد بأن لفورد وجهات نظره المستقلة - المستقلة عن كيسنجر - حول المسائل المتعلقة بالسياسية الخارجية»⁽³⁾. أما افتتاحية الواشنطن بوست ليوم 5 تشرين الثاني فقد سددت نيرانها على فورد: «إن الرئيس بهذه المعالجة المبتسرة والفضيحة لمشكلته عمل على إثبات كل من درجة التخبط التي سمح لنفسه بالوصول إليها، وعجزه معها إلا بأكثر الأساليب تسرعاً وثقال - يد»⁽⁴⁾، فيما وصلت رونالد ريغان معاملة روكفلر بأنها خسيصة جائرة، كما هاجم الانفراج في العلاقات الدولية باعتباره «طريقاً وحيد الاتجاه»⁽⁵⁾.

والحقيقة أنني كنت متأرجح الموقف للغاية إزاء استبدال شليسنجر، لكن لم يكن ثمة شك في اقتناع الرئيس بهذه المسألة. وحين علم أنني أحضر فصلاً في هذا الكتاب حول الموضوع. كتب لي فورد في 14

تشريع الأول 1997: «أعتقد أن تغييرات البيت الأبيض بصرف شليسنجر وكولبي كانت إيجابية: إذ إن استمرارها في عملها كان أمراً غير محتمل: فكلاهما كان قد خسر ثقة الرئيس».

إن فوررد دفع الثمن باهظاً. إذ غدا الانفراج موضع جدل أشد حتى. فيما كنت أعتقد دائماً - ولعل ذلك وهم - أننا أنا وشليسنجر، في آخر المطاف، سننهى معاركنا، المكتيبة بجوهرها، والمقتصرة على الطبقة السطحية العليا فقط لنرمض الصفوف خلف سياسة ضبط أسلحة الشرق والغرب المتفق عليها. ولعلنا كنا سنشكل فريق (شرطي جيد / شرطي سيء) مثالياً. وفي حديث مؤلم لن نابع من القلب، أخبرني شليسنجر بعد فترة وجيزة من عزله أنه كان يشاركني هذا التقويم وأنه بكل كرم ابتعد عن التهجمات علي:

«كيسنجر: خسارة أن علاقتنا حل بها ما حل لأنني أظن أننا - أنا وأنت - كان باستطاعتنا أن نحمل هذا الأمر معاً.. ربما فقط أنا وأنت. شليسنجر: أخشى هنري: أنه قد يكون هناك شيء ما في ذلك فالיום قال أحدهم: إن لدى هنري أفضل عقل لكن علينا أن نكون حذرين. أنا نفسي سأكون حذراً بإحساس الحامي - فهناك قدر كبير من الأشياء غير الحسنة التي تدور حولك.

بعد عملية العزل مباشرة، كان التحدي المباشر بالنسبة إلى فوررد هو تدبر ما خلفته العملية نفسها من آثار. إذ ترك شليسنجر مباشرة فيما ثبت مجلس الشيوخ تعيين رامسفيلد سريعاً، أما كولبي فقد مكث إلى أن جاء تثبيت قرار خلفه، جورج بوش، من قبل مجلس الشيوخ، وهو الأمر الذي استغرق وقتاً فلم يصدر حتى دخول السنة الجديدة، كان بوش يحمل مسحة الطبقة الرفيعة في مرحلة من المناورات الكئيبية بشكل من الأشكال، فطلب إلي فوررد أن أكتشف ما إذا كان بوش يقبل بمنصب مدير السي آي إي. هنا سأجعل بوش يتحدث بنفسه وذلك من خلال اقتطاف برقية وجهها لي من بكين، وفيما يلي تلك البرقية:

ها هنا وجهات نظري النابعة من القلب.

أولاً، بودي لو كان لدي وقت كي أتكلم مع واحد أو اثنين من الأصدقاء الحميمين حول هذه المسألة. ثانياً، أنا لأدع السياسة خارج ترتيباتي كلياً، وإنني أرى هذا على أنه النهاية الكلية لأي مستقبل سياسي. ثالثاً، أنا لا أستطيع من مكاني هنا، وهو على بعد نصف العالم، أن أحدد حالة المزاج السائدة في «الرابعة» فيما يخص هذا العمل الجديد.

رابعاً، بودي بالتأكيد، لو أن لدي الوقت كي أفكر وأصنف الأشياء.

هنري، أنت لم تعرف والدي، لكن الرئيس يعرفه. لقد غرس والدي في أبنائه مجموعة من القيم خدمتني جيداً في حياتي العامة القصيرة. إحدى هذه القيم، وبكل بساطة هي أن على المرء أن يخدم بلاده ورئيسه.

لهذا، إن كان ذلك ما يريد الرئيس مني أن أفعل، فالجواب هو «نعم» بالتأكيد.

على أنني بكل صراحة، ما كنت لأختار هذا الموقف المجادل لو أن القرار كان قراري، لكنني أخدم بما يرضي رئيسنا، ولا أؤمن بأن أجعل عمله الشديد الصعوبة أصلاً أكثر صعوبة وتعقيداً... أما مسألة قلبي فلسوف أعمل على حلها».

وهكذا فعل، خادماً بقدر كبير من التمييز دون أن يضر بتطلعاته الرئاسية.

على أن إعلان التغييرات السابق لأوانه حال دون المحادثات الرخية التي كان فورد والسادات قد خططوا لإجرائها فيما يخص المرحلة التالية من عملية السلام في الشرق الأوسط. وبدلاً من ذلك جرى تبادل متقطع للآراء في جو تخيم عليه هموم وشواغل محلية. وهكذا لم يظهر أي رد فعل لدى السادات ولم يقيم بأي رد فعل لدى السادات ولم يقيم بأي تعليق عندما شرح فورد ما كان قد فعل. لكن في المساء، حينما رافقت الرئيس المصري إلى المطار، كان أكثر استغراقاً في التفكير مما هو عادة، ولم تبادل الكلام إلا بالكاد. وعندما وصلنا إلى الطريق الإسفلتية قال: «أنا أعلم أنك تفكر بالاستقالة. لا تفعل ذلك؛ فورد رجل طيب، ونحن بحاجة إليك فترة أطول في الشرق الأوسط».

والحقيقة، كنت أفكر بالاستقالة، فمنذئذ كنت سأشكل الهدف الرئيسي لكل ما يعارض فورد، أما رامسفيلد فقد كان أمامه، في النهاية، مرحلة التعليم، وكان من المحتمل إغراؤه كي يتجنب المجادلات المتزايدة، فيما الرئيسي، شبكة أمني، سينشغل سريعاً بحملات الانتخاب الأولية.

لم يكن باستطاعتي أن أفعل شيئاً كرد فعل على الوضع المباشر بسبب سفر فورد القادم إلى الصين، وأندونيسيا، والفلبين. لكن إثر عودتنا إلى واشنطن بعد شهر. التقيت بثلاث مرات مع أصدقاء حميمين ومع مستشارين، بما فيهم لاري إغلبيرغر، ونستون لورد وديفيد بروس كما طلبت إلى دين رسك أن ينضم إلينا ذات يوم.

في النهاية أخذت بنصيحة جيم كالاهاان في ألا أستقيل من أجل مسألة الموقع. فقد قال كالاهاان: إن اهتمامي الوحيد يجب أن ينصب على ما إذا كانت قدرتي على صياغة الأحداث قد ضعفت أم لا. وكانت ثمة طريقة واحدة لاكتشاف ذلك. وهكذا كتبت مسودة استقالة ثم حملتها دون توقيع إلى فورد، قائلاً: «إن كانت هذه تساعدك أو تخفف من الانتقاد، فسأوقع عليها» فأجاب فورد «لا تترك، أنا بحاجة إليك وأؤمن بما نحن فاعلون»⁽⁶⁾. بذلك انتهت المسألة.

بيد أنه كان علي أن أدفع ثمناً شخصياً مؤلماً للغاية لقاء عزل شليسنجر ولكن بطريقة مختلفة تماماً. ذلك أنه ما من شخص كان له تأثير في نموي الفكري والإنساني أكبر من تأثير د. فريتز ج. آ. كريمير، وهو أيضاً لاجئ من ألمانيا، لكن، خلافاً لحالتي، كان لاجئاً باختياره. لقد كان كريمير، وهو ابن موظف بروس، متعلماً بقدر ما كان مثيراً، ومكرساً لقضيته متفانياً بقدر ما كان بليغاً. كما كان، وهو يلبس نظارته المفردة

ويؤكد على القيم المحافظة العتيدة، يبدو من غير المحتمل أن يكون مجنداً من مجندي الجيش الأمريكي. لكن ذلك كان حيث واجهته خلال الحرب العالمية الثانية عندما كنت نضراً في السرية ج من فرقة المشاة الرابعة والثمانين. فالجنرال الأمر كان قد اكتشف كريمز وعينه في قسم (المخابرات) ج 2 حيث كان ينطلق منه، يسوق به السيارة ملازم ثان، لإلقاء خطب مثيرة عن ألمانيا وأوروبا أمام متدربي المشاة الذين كانت تدهشهم بذلته المفصلة الأنيقة ونظاراته المفردة، نظارة رجل مجند مثلهم. إنه، كخطيب ملهم ورجل ذي مبادئ رفيعة وثابتة، قد دفعني كي أكتب له - رسالة عن المقدار الكبير الذي أثرت بي إحدى خطبه. فاهتم بي كريمز. وما إن وصلت الفرقة إلى أوروبا، حتى رتب لي أمر نقلي على القسم ج 2 أيضاً. معظم الوقت كانت فرقتنا في حالة قتال. فيما كان كريمز، وعلى بضعة أميال خلف الجبهة وعلى نحو متناقض بشكل ما، يحاضر بي، وأنا في الحادية والعشرين من عمري، عن نظراته إلى التاريخ وعن الأحداث الجارية خلال الأماسي الطويلة في مختلف مقرات القيادة القتالية وفي مشاويرنا عبر هياكل المدن المكتسحة. لقد كان يمثل لي صورة الأب وقد ظل كذلك طوال ثلاثة عقود تقريباً.

على أن خدمتي في واشنطن أنهت تلك الصداقة. لقد كان كريمز، باعتباره معلّم المختص، يعلم منطلقاً من الحقائق المطلقة. لكنني كصانع سياسة، كنت مضطراً للتعامل حسب الاحتمالات والطوارئ، وهو النهج الذي كان كريمز ولا بد ينظر إليه على أنه توفيق للغاية، فبدأنا نلتقي أقل وأقل، وذلك إلى حد كبير لأنني وجد أن الهوة بين توقعاته وبين ما كان بإمكانني أن أقدم تتسع بصورة مؤلمة ومتزايدة. لقد كنت أتفق مع تحليل كريمز لخطر الشيوعية. لكن وسط المظاهرات العنيفة في الغالب والمطالبة بالسلام في فيتنام، لم أكن أعتقد أن البلاد تتحمل حرباً أخرى. لقد شرحت الأسباب المنطقية التي تقف خلف سياساتنا - استراتيجياتنا في مقاومة الشيوعية من منصة السلام - في الفصول السابقة ولا سيما في الفصل 3 و4. غير أن كريمز كان يعارض حل مشكلة فيتنام والمفاوضات مع الاتحاد السوفيتي. وكان، وهو حينذاك محلل في البنتاغون، قد لفت انتباه شليسنجر، فأقنع شليسنجر كريمز بأنه متعاطف مع نهجه. لهذا اعتبر كريمز أن عزل شليسنجر إهانة شخصية له موجهة مني فقرر ألا يتكلم معي ثانية. وقد ظل على قراره - ولسوف يظل ولا شك حتى النهاية، غير أن فقدان تلك الصداقة غدا الجرح الأشد إيلاًماً وديمومة من جروح خدمتي في ذاك المنصب الرفيع.

الضريق الجديد قيد العمل

في الفترة التي حدثت فيها مجزرة عيد جميع القديسين، كانت العلاقات السوفيتية - الأمريكية تعكس طيفاً من الغوامض والإبهامات تؤطر خصمين إيديولوجيين يشغلها التنافس على الكرة الأرضية، لكن تحكمهما ضرورة التعايش السلمي نتيجة قدرتهما كليهما على تدمير البشرية. لقد كنا نسعى لكي نهزم، أو على الأقل لكي نثبت، التحرك السوفيتي في أفريقية الذي لم نشهد له مثيلاً منذ التدخل المشابه في

الكونغو قبل خمسة عشر عاماً؛ كما كنا نسعى لإتمام مفاوضات ضبط الأسلحة الاستراتيجية التي اتفقنا عليها قبل عام في فلاديفوستوك. كذلك كنا نشعر، بكل التصميم الذي كنا عليه لمنع أي توسع للفلك السوفيتي، أننا مدينون، في عالم فيه عشرات آلاف الأسلحة النووية، تجاه شعبنا وحلفائنا بأن نبين أن أية مواجهة عسكرية هي كالكي آخر الدواء، وليس الاستراتيجية المفضلة - وهو التزام كئيب على نحو خاص في السنة التي حدث فيها الانهيار في الهند الصينية، إضافة إلى أن جروح ووترغيت كانت ما تزال حديثة العهد.

وهكذا، فإن سياسة المواجهة والتعاون في آن معاً مع خصم كبير كانت هي التحدي المائل أمام مجتمع ديمقراطي وجد من الصعب أن يتمثل النسبية الواضحة لسياسة كهذه بطريقته التاريخية في النظر إلى العلاقات الدولية على أنها لعبة أخلاق.

والحقيقة ظهرت في الشهر الذي حدث فيه مجزرة عيد جميع القديسين، كلتا الحالتين: تعقيد هذه الدبلوماسية ونطاقها الواسع. ففي 8 تشرين الثاني، سلم دوبرينين «رسالة شفوية» من بريجنيف إلى فورد يقول فيها إنه على استعداد لإنهاء «السالت» على أساس تقديم تنازلات من كلا الطرفين، كما يقترح أن ألتقي به في كانون الأول في موسكو لهذا الغرض. في 10 تشرين الثاني أجاب فورد مقترحاً أن أقوم أنا بزيارة إلى موسكو في 19-18 كانون الأول. فوافق بريجنيف على الموعد في 134 تشرين الثاني (نوفمبر).

خلال حدوث تلك التبادلات، كانت القوات الكوبية والسوفيتية تصل إلى أنغولا، فهل كان بريجنيف مخلصاً يا ترى في عرضه الخاص بالسالت أم تراه كان يحاول تهدئتنا في عملية استباقية لهجوم سياسي وعسكري في أفريقية؟ من المؤكد تقريباً أنه كان يفعلهما كليهما. يميل رجال الدولة، شأنهم شأن لاعبي الشطرنج، إلى تطوير خيارات ثم ينتظرون رد فعل الخصم قبل أن يقرروا المسار النهائي.

في 9 كانون الأول، وبينما كنا نستكشف مع جيسكار ديستان مسألة إدخال قوات خارجية لمواجهة الكوبيين، حذرنا دوبرينين من أن ما يفعله السوفييت في أنغولا لا يتوافق مع العلاقات الأمريكية - السوفيتية القائمة، كما اقترحنا القيام بإجراءات مشتركة لإنهاء الأزمة الأنغولية. بعد يومين، توقف الجسر الجوي إلى أنغولا ثم لم يستأنف إلا بعد يومين من قانون «تدريلات توني» الذي سنه مجلس الشيوخ وتخلّى فيه عن ساحة المعركة للكوبيين. لكن في الاجتماع ذاته مع دوبرينين، أبدى الجانب الأمريكي أنه من غير الممكن التوصل إلى موقف سالت متفق عليه داخلياً. نظراً لأننا مرة ثانية طلبنا تأجيل رحلتي إلى الاتحاد السوفيتي مدة شهر.

ترى هل كان السوفيت سيقذفون في المغامرة الأنغولية لو أن المفاوضات الخاصة بإتمام اتفاق فلاديفوستوك قد جرت وفق الخطة، والقوانين الإصلاحية لجاكسون وستيفنسون لم تقض على الاتفاقية

التجارية؟ هل كانوا سيستمرون لو لم تمنعنا انقساماتنا الداخلية من تنفيذ مقاومتنا المخططة؟ هل كانوا سيتعاونون لإيجاد حل بعد أن وصل الكوبيون، لو أننا نفذنا متطلبات أي توازن لسياسة القوة، حيث يتعين عليك معه أن تتمسك بطرفك الخاص في التوازن بكل تصميم؟

بيد أنه من غير الممكن أبداً أن تعيد صنع التاريخ بالرجوع إلى الوراء، فمن الواضح أنني كنت أعتقد أن قدرتنا على التوصل إلى محصلة أنغولية مقبولة فقد كانت مرتبطة بالدبلوماسية الإجمالية لعلاقات الشرق - غرب. لقد كان نقادنا اليساريون - المسيطرون على الكونغرس - مصممين على تبديد جهودنا في أنغولا وهم يضعفون دفاعاتنا ويثيرون مسألة السالت بمعزل عن القضايا الأخرى كلها. في حين رفض خصومنا اليمينيون كلاً من المواجهة في أفريقية والمفاوضات حول ضبط الأسلحة على حد سواء. لقد كانوا يريدون حرباً ضد السوفيت، دون الاهتمام بما إذا كان يتعين دعمها من قبل الكونغرس الماكغوفري أم لا. وقد ظلوا يطالبون بأن على الانفراج أن ينتهي بوضع حد للسوفيت. بحرماننا من الجزيرة والعصا معاً، فقد حرم الكونغرس سياستنا من أي محتوى ما عدا البلاغة الخطابية.

على أن القادة السوفييت لم يكونوا أولئك العاطفيين. فمع تفسخ الوضع الأنغولي، كنا نستعد لما سيكون بكل وضوح ذروة المفاوضات حول السالت طيلة البقية الباقية من إدارة فورد. ولعله، بتأثير عقيدة الارتباط، كان علينا أن نتخلى عن المحاولة حين غدت الكارثة في أنغولا حتمية لا مفر منها. لكن كان يغدو تبنياً للشلل قاتلاً أن نوقف المفاوضات الخاصة بتنفيذ اتفاقية قمة لم يمض عليها عام تقريباً، وقبل فيها بريجينيف الإطار الأساسي الذي وضعناه للسالت.

الأكثر من ذلك، وإثر التغييرات الوزارية مباشرة، بدت الإدارة وكأنها تقف صفاً واحداً خلف موقف متفق عليه. ففي 6 تشرين الثاني اتصل بين نائب وزير الدفاع وليم كليمنز ورئيس هيئة الأركان المشتركة، جورج براون، ليقدما اقتراحاً هو إنهاء المأزق داخل حكومتنا، وانطلاقاً من تفسيرهما أن عزل شليسنجر هو علامة على تصميم الرئيس على إحداث تقدم في مفاوضات السالت، فقد اقترحا إتمام ما اتفق عليه في فلاديفستوك باعتباره اتفاقية عشر - سنوات بسقوط هي 2400 مركبة قاذفة و1320 سلاحاً صاروخياً محمولاً على مركبة كما كان متفقاً عليه، وأن توضع المنظومات التي تطورات الخلافات حولها ضمن اتفاقية خمس - سنوات منفصلة.

ولكي أوضح تصميمي على أخذي بالحسبان واحدة من شكاوى شليسنجر المبررة، دعوت جيمس ويد، ممثل وزارة الدفاع في مجموعة العمل داخل الوكالة، لكي يرافقتني إلى موسكو، كما اقترحت تسيقاً وثيقاً مباشراً بين ويد وهال سونيفيلدت وبيل هايلاند من أركان وزارتي بحيث تفقد جلسات مجلس الأمن القومي ماهيتها التصادية.

لقد سبق وشرحت في فصل سابق القضايا الرئيسية قدر الإمكان مع حجج، هي مقصورة على فئة محدودة، ومن منظور الزمن، يجفل لها المرء، هنا سأحاول إيجازها، رغم أن القارئ يمكنه أن يريح نفسه بتجاوز ذلك إلى حيث تستأنف القصة.

إحدى القضايا المعنية هي القاذفة السوفيتية التي دعاها الناتو «الباكفاير»، وهي طائرة فوق سرعة الصوت ذات نطاق عادي هو 3700 كم (فقط أكثر من 2000 ميل)، أي يزيد قليلاً عن ثلث نطاق قاذفتها عابرات القارات الب 52. لم يكن البنتاغون، قبل اتفاقية فلاديفستوك، قد طرح مطلقاً القضية داخلياً، بل لم يكن قد أثارها مع السوفييت، الأكثر من ذلك أنه لم يكن قد جرى عرض الباكفاير بطريقة توحى أن هناك نية لإرسالها في مهمات عابرة القارات.

مع ذلك، ومباشرة بعد اتفاقية فلاديفستوك، انطلقت الصيحات في الداخل لإدخال الباكفاير في الإجماليات السوفيتية الخاصة بالقاذفات الاستراتيجية (أي طويلة - المدى). والحجة أنه إذا ما أعيد تزويدها بالوقود، فإن بإمكان الطائرة أن تصل إلى الولايات المتحدة (وذلك ينطبق، طبعاً على أية طائرة إذا ما أعيد تزويدها بالوقود على نحو كاف)، أو طبقاً لبعض الافتراضات، يمكنها أن تطير إلى كوبا في مهمات وحيدة - الاتجاه، وتهاجم الولايات المتحدة في طريقها. ولما كان من المتوقع أن ينتج السوفييت ما يقارب 400 قاذفة من طراز باكفاير، فإن الطلب المتعلق بأخذها بالحسبان سيكون له أثر عملي في تخفيض بقية القوات الاستراتيجية السوفيتية التي نوقشت في فلاديفستوك بنسبة 16 بالمئة، فسر السوفييت هذا الاقتراح الجديد بأنه حيلة لخرق الاتفاقية، محتجين - ليس بغير حق - أنهم، في فلاديفستوك، تنازلوا عن طلباتهم السابقة إزاء تضمين قواتنا الإجمالية القوات الاستراتيجية لفرنسا وبريطانيا إضافة إلى المنظومات الأمريكية ذات القواعد المتقدمة (صواريخ وقاذفات) - وكلها ذات قدرات خاصة بالمهام الاستراتيجية أكبر بكثير من الباكفاير.

لقد اعتبرت أن قضية الباكفاير قد اخترعت أصلاً لإيقاف المفاوضات، وذلك لأسباب أخرى أبعد وأعمق. لكن كان هناك قضايا حقيقية أيضاً. فاتفاقية فلاديفستوك كانت تتضمن فقرة تحدد الصواريخ السوفيتية «الثقيلة» بـ 300، أما تعريف ما كان يشكل القذائف الباليستية الثقيلة فقد كان بحاجة إلى وضع وتحديد، بغية منع السوفييت من رفع درجة قذائفهم متوسطة المدى التي كانت كل نسخة جديدة منها تصبح أكبر وأكبر.

إضافة إلى ذلك، فقد كانت التكنولوجيا تبتكر أسلحة جديدة بإيقاع أسرع من إيقاع مفاوضات ضبط الأسلحة. إحدى هذه التكنولوجيات الجديدة هي الصاروخ المعترض (الكروز) الذي، هو بجوهره، طائرة بلا طيار. سنة 1973، كان البنتاغون يريد إسقاط هذه الصواريخ من ميزانية الدفاع خشية أن تنافس مع قلة الأرصدة، مشروع القوات الجوية ذا الأولوية حينذاك - القاذفة ب 1 - وغواصات التريدين الخاصة بالأسطول البحري. وقد رفعت توصية إلى نيكسون أوصيه فيها بأن يتجاوز البنتاغون لكي يحافظ على الخيار الاستراتيجي وعلى شيء للمساومة. غير أن القذائف المعترضة طرحت مجموعة جديدة وكاملة من المشكلات بالنسبة إلى مفاوضي ضبط الأسلحة، فمداها يصعب التحقق منه أصلاً نظراً لأن كل ما

يحتاجه المرء لزيادة ذلك المدى هو أن يضيف خزان وقود آخر إلى الصاروخ أو يستخدم رأساً حريباً أخف. الأكثر من ذلك أنه كان بالإمكان إطلاقها من السفن، من الطائرات أو من البر.

أخيراً، كانت كل فقرة من فقرات الاتفاق الأساسي تتطلب إجراءات تحقق تفصيلية.

تلك القضايا كان على مجلس الأمن القومي أن يتعامل معها من خلال لجنة فرعية دعيت بهيئة التحقق، وهي هيئة تتألف من ممثلي الوكالات المعنية بالأمر على مستوى أمين سر معاون. أما بالنسبة إلى القضايا الهامة فيحضر رئيس الإدارة.

لكن سرعان ما بات واضحاً أنه على الرغم من أن النزاع الخفيف كان قد خف أكثر بعد مجزرة عيد جميع القديسين، فإن جوهر المواقف كان قد قسا وتصلب. السبب هو أن الاعتراض النهائي على السالت لم يكن تقنياً. وغالباً ما كانت القضايا التقنية هي الذريعة لمجموعة من الاعتراضات أكثر تعقيداً: بأن عملية «السالت» يمكن أن تطمئن الديمقراطية الغربية وتغزو الوسيلة التي قد يعمل الاتحاد السوفيتي من خلالها لأن يراكم تدريجياً تقوفاً استراتيجياً حاسماً، وربما حتى مقدرة على توجيه الضربة - الأولى.

لقد كان لدى النقاد المعتنقين لوجهات نظر كهذه اهتمام راسخ بالتقليل من أهمية المفاوضات ومصداقيتها. إذ كان ريتشارد بيرل، مساعد جاكسون الرئيسي، بارعاً على نحو خاص في التذرع بالانتهاكات السوفيتية أو طرح قضايا معقدة وعويصة إلى حد يصعب معه الرد عليها، وهو ما أسهم في خلق جو عام من عدم الراحة.

إحدى الطرق للوقوف في وجه ضبط الأسلحة كانت وضع معاييرها للنجاح من المستحيل تطبيقها أصلاً. وإحدى الخطط التي هي من هذا النوع أنه ينبغي الحكم على السالت من خلال قدرتها بذاتها على حل أي مشكلات استراتيجية تواجه الولايات المتحدة بما في ذلك المشكلات التي نجمت عن قراراتنا أحادية الجانب. وكان يدخل في ذلك الباب مختلف الاقتراحات الخاصة بـ «ثقل - القذف المتساوي». ولما كانت القذائف السوفيتية كبيرة وقذائفنا صغيرة حسب الخيارات التي اختارها كل طرف من جانبيه فقد كان هناك ثلاثة طرق فقط لتحقيق هذا الهدف:

1 - مضاعفة قوتنا ثلاث مرات مع بقاء قوة السوفيت دون تغير.

2 - تخفيض السوفيت لقواتهم إلى الثلث مع بقاء قواتنا دون تغير.

3 - إعادة هيكلة السوفيت لقواتهم بحيث تماثل قواتنا.

راح المسؤولون الرئيسيون في البنتاغون، وقد خفضت معنوياتهم المجادلات الدائرة في الكونغرس، وإدراكهم أن أي اتفاق يتم فسيخضع لأشد التمحيصات دقة، يناوون للخروج من خط النار، فيما سقط مفهوم التنازلات المتوازنة ضحية لهذه العملية. إذ غدا الكونغرس ووسائل الإعلام، وعلى نحو متزايد،

يطالبان بضرورة الحفاظ على برامج تسليحنا كلها وفي الوقت نفسه اختصار البرامج السوفيتية اختصاراً شديداً.

لقد ضخم هذه الصعوبات الخطأ الكبير الذي ارتكبه نيكسون في اختياره لأعوانه في إدارته الثانية. ففي نهاية فترته الأولى استجاب نيكسون لاقتراح قديمه هنري جاكسون، الذي كان حينذاك ما يزال يُعدّ حليفاً، في تعيين صقور لاخلاف عليهم لرئاسة وكالة ضبط ونزع الأسلحة في الولايات المتحدة. وهكذا، أصبح فريد إكلي المدير، الذي جاء فيما بعد بجون ليهمان معاوناً له وبالجنرال إدروني مفاوضاً رئيسياً. لقد كنت أعرف واحترم المعيّنين الجدد منذ وقت طويل، إذ كان جون ليهمان، قد عمل معي في أركان الأمن القومي سنوات عدة، وكنت أعلم أن نظرتهم إلى الخطر السوفيتي قريبة من نظرتي، لكنهم كانوا مناسبيين أكثر للخدمة في البنتاغون حيث خدموا، بالحقبة، بعد ذلك وبتميز كبير في إدارة ريفان. لقد كانوا يتعاطفون تعاطفاً شديداً مع وجهة نظر المحافظين الجدد، وكانوا يؤيدون المواقف التي تصل إلى حد مطالبة السوفييت بإعادة هيكلة قواتهم والتخلي عن الباكفاير أو تحديد عددها دون أي مقابل هام من جهتنا.

تتج العملية المكتبية في واشنطن بناء على الإجراءات المناوئة، وبإمكان الرئيس أن يعمل على نحو أفضل إذا ما اتخذ موقفاً وسطاً بين وجهات النظر المتصارعة. وإلا سيكون مضطراً إما لأن يصدق على إجماع الرأي وإما ليصبح يصبح، حين يختلف معه، معزولاً شعبياً دون شبكات أمان.

ذلك ما حدث في نهاية إدارة نيكسون وخلال رئاسة فورد فيما يتعلق بضبط الأسلحة. ففي جميع المناقشات المكتبية كانت وكالة ضبط ونزع الأسلحة تضع نفسها إلى يمين البنتاغون وكانت وزارة الخارجية وأركان هيئة الأمن القومي قد أصبحوا المناصرين الوحيدين لعملية ضبط الأسلحة مبررين ذلك انطلاقاً من أسس جيوسياسية. لكنهم لم يكونوا ذوي موقف عام منطلق من استراتيجية عسكرية. في تلك الظروف كانت العسكرية لصيقة بالتخطيط القائم. وقد تحولت اجتماعات مجلس الأمن القومي إلى سياسة من التجزؤات البيروقراطية على الرئيس.

ذلك المأزق كان بالإمكان التغلب عليه فقط بقرار رئاسي صارم لدفع الاتفاق قدماً، يدعمه تأييد شديد وثابت من وزير الدفاع. وهو الأمر الذي لم يكن رامسفيلد مستعداً لتقديمه. لكن سواء أكان يختلف مع جوهر المفاوضات القائمة أم يفكر بأنه من غير الحكمة أن يتخذ خطوة مشاكسة كهذه في سنة الانتخابات (وهي وجهة نظر محترمة تماماً)، فإنه بالحقبة قد سمح وشجع فعلياً أن تجري العملية البيروقراطية في الرمل.

لم تتوصل اجتماعات هيئة التحقق إلى نقطة القرار قط. فقد وضع سيل من الخيارات أمام تلك الهيئة تشترك كلها بميزة خاصة واحدة هي ما من خيار سوى ذاك الذي يقضي بتحديد عدد الباكفاير

دون مقابل من جهتنا، والذي كان يحظى بموافقة وزارة الدفاع. وبما أنه كان قد طلب إلى الرئيس أن يترأس جلسة هي أشبه بندوة ضبط أسلحة في معهد أكاديمي، فقد كان هناك وفرة من الأفكار لكن لا سياسات. ولو أراد فورد أي خيار آخر غير تحديد عدد الباكفاير، لكان عليه أن يفرضه.

وللخروج من المأزق، اقترحت في 26 تشرين الثاني أن تراجع هيئة التحقق الخيارات كلها حتى 9 كانون الأول ثم تقدم توصية بذلك. وافق رامسفيلد على الإجراء لكن مع الإشارة إلى أنه سيكون في أوروبا لعقد اجتماع لمجموعة السياسة الدفاعية في الناتو. فاقترحت أن تنتقل هيئة التحقق وتعتد اجتماعها في أوروبا في 11 كانون الأول، نظراً لأن الموظفين ذوي العلاقة كلهم سيكونون هناك على أية حال من أجل اجتماعات الناتو نصف السنوية. في البداية وافق رامسفيلد لكن بعدئذ أصر على أن تتم الاجتماعات كلها في واشنطن التي لم يكن سيعود إليها قبل 14 كانون الأول. ونظراً لأنه بعد اجتماع هيئة التحقق سيكون هناك اجتماع لمجلس الأمن القومي، فقد كان هذا يعني أن المفاوضات في موسكو لا يمكن أن تبدأ قبل 21 كانون الأول، مع افتراض أن هناك أملاً بإيصال العملية إلى نتيجة في اجتماع واحد لكل مجموعة. لهذا، فكرت أنه من غير الحكمة الاعتماد على خطة محشورة جداً أو التفاوض في موسكو والوقت الميت لعيد الميلاد يلوح أمام أعيننا. والنتيجة هي أن الرئيس في اجتماع 9 كانون الأول الذي عقده مع دوبرينين والذي حذر فيه الزعماء السوفييت من أن سلوكهم في أنغولا يهدد الانفراج بالخطر، لم يكن قادراً على الجمع بين العصا والجزرة ووجد نفسه مضطراً لأن يطلب تأجيل زيارتي إلى موسكو شهراً واحداً.

ثم تبين أنه قرار قاتل. فلو بقيت رحلتي كما كان مخططاً لها، لكانت قد سبقت التصويت على «تعديلات توني». كما كان في نيتي أن أطلب إلى بريجينيف إنهاء الجسر الجوي إلى أنغولا إنهاء دائماً (هو الذي كان معلقاً تعليقاً مؤقتاً إثر اجتماع فورد مع دوبرينين). والطلب إلى منظمة الوحدة الأفريقية بسحب القوات الأجنبية كافة بما فيها - وعلى الأخص منها - القوات الكويتية. ولعل موسكو كانت ستعطي قيمة كبيرة للأثار التي يمكن أن تتركها إعاقه مفاوضات السالت التي تجري في الوقت نفسه. وبناء على المذكرة السوفيتية الميالة للمصالحة حول أنغولا تاريخ 18 كانون الأول، فقد كان هناك فرصة واحدة على الأقل للتوصل إلى نتيجة كهذه.

لكن، للأسف، التاريخ لا يسمح بالنهايات المتعددة. فربما تقدم مواضيع مهمة للتخمين، لكن من غير الممكن أبداً أن تقدم السيناريو البديل مطلقاً. ما حدث هو أنه في الوقت ذاته الذي كنت أخطط فيه لأن أكون في موسكو، سن الكونغرس قانون «تعديلات توني» الذي يضيء الشرعية على الانتصار الكويتي في أنغولا. (وإنني ملزم بالاعتقاد أنه حتى كونغرس ماكغوفرن لم يكن ليفعل هذا ووزير خارجيته في موسكو. إذ لن يكون هنالك شيء بعد ذلك، يمكنني التحدث عنه مع السوفييت. ومع انتصار القوات الكويتية والسوفيتية في أنغولا، كان السياق الجيوسياسي للسالت قد ولى. فقانون «تعديلات توني» لم يحكم

على أنغولا بالهلاك فحسب بل كان أيضاً علامة نصر لأولئك الذين كانوا يريدون تفكيك سياستها، سياسية الشرق - غرب. إنهم، بخلقهم حالة كهذه من الضعف الجيوسياسي، دمروا الطرف السيكلوجي الخاص بالمفاوضات مع الكرملين.

كذلك لم يخدم التأجيل في تحسين مناقشاتنا الداخلية المتعلقة بالسالت. إذ لم يقدم اجتماعان لمجلس الأمن القومي عقدا في كانون الثاني إلا القليل، إضافة إلى المزيد من التعقيدات للخيارات القائمة. ففي الصباح ذاته الذي سافرت فيه إلى موسكو، كان لا بد من عقد اجتماع لمدة ساعتين لمجلس الأمن القومي لاتخاذ موقف رسمي، حيث قطع فورد الشك باليقين حول خيارته، حين خاطبني أمام زملائنا: «إنك ذاهب إلى هناك، ليس للإيقاع في ورطة، بل للتوصل إلى اتفاق.. الرحلة مطلوبة ومرغوب فيها. ليس هناك شك في ذلك، وعدم الاتفاق هو الاحتمال الأسوأ».

بيد أن هذه الأولويات الرئاسية لم تجد صدى لها في مناقشات مجلس الأمن القومي الذي تقيأ وجهات النظر المألوفة. فقد قدم البنتاغون على أنه خيار رقم 4 موقفه المألوف من اعتبار الباكفاير قاذفة استراتيجية. ولكي يبين شيئاً من المرونة، اقترح أيضاً الخيار رقم 4 المعدل الذي يتيح للسوفييت (ولسبب مبهم ذاع في ضباب الأيام) إمكانية تفادي العد مهما يكن قد أنتج من الباكفاير عند انتهاء اتفاقية سالت المؤقتة سنة 1977، ربما 100 إلى 120 قاذفة. وفي النهاية، ظهر الخيار رقم 3 الذي كان يوازن، في فترة اتفاقية الخمس - سنوات التي تنتهي سنة 1982، بين 300 باكفاير والحق في امتلاك 15 صاروخ كروز يصل مداه إلى 2500 كم على متن كل سفينة من سفن السطح الخمس والعشرين، أو ما يشكل عدداً إجمالياً هو 375 صاروخاً.

قرر فورد أن يضع أمامه كل خيار من الخيارات. ثم جاءت التعليمات بأن أحاول تقديم الخيار 4 أولاً، ثم الخيار 4 المعدل وإذا رفض هذان كلاهما - كما كنت أعتقد متيقناً - أقدم الخيار 3 لكن فقط بعد استشارة واشنطن، وقد صاغ فورد القرار على هذا النحو:

بعد أن يفاوض هنري يوم الأربعاء على أساس الخيار رقم 4 والخيار رقم 4 المعدل ويتكون لديه إحساس تام فيما يتعلق بمواقفهم وردود أفعالهم، طبقاً لإجراء اتنا المتفق عليها، سوف يتصل معي مساء الأربعاء بتوقيتنا، وبناء على تلك التعليقات سوف أجمع ببيل كليمنتر، والأميرال هولوي، وفريد إكل وبيل كولبي لنناقش مضمون اتصال هنري. بعد ذلك الاجتماع نتوقع المضي إلى الخيار 3.

ثم أضاف أنه سيكون «مفيداً على نحو خاص» إن استطعنا إقناع بريجينيف بتخفيض سقف القوات الاستراتيجية إلى 2300. وحسب ما قاله الرئيس. فإن الجنرال براون - الذي كان حاضراً ولم يعترض - كان قد وافق على أن التوازن بين 300 و400 باكفاير وعدد مساو من صواريخ كروز على السفن السطحية سيشكل «صفقة جيدة».

لقد كانت تجربة مهيبة. إذ كنت قد فاضت باسم الولايات المتحدة طيلة سبع سنوات، وكان لدي دائماً الحرية في استخدام حكمي وفق مقاييس كان يضعها الرئيس بعد استشارة مجلس الأمن القومي. إضافة إلى ذلك، أن تتسحب من موقع إلى موقع هو انتهاك لكل مبدأ تفاوض أؤمن به. مثل هذا التكتيك الإسلامي (ضرب من السجق ويقصد به المتقطع) يضمن بشكل مؤكد تقريباً الوصول إلى طريق مسدود، لأنه يغري المفاوض الآخر في كل قطعة منه بأن يعرقل المفاوضات لكي يرى ما يوجد في القطعة التالية. كذلك لم يكن قد طلب إلي قط أن أقدم تقريراً، قبل تقديم الخيار الذي وافق عليه الرئيس ومجلس الأمن القومي من قبل. لقد تركني ذلك أبدو وكأنني معزول في واشنطن وضعيف في موسكو: معزول في واشنطن، غدر غم عدم واقعية الخيار رقم 4، الذي كان قد عرض طوال أكثر من خمسة عشر شهراً، فإن الإخفاق في إنجازه يمكن أن يسبب لي الملامة لافتقادي للتصميم، وضعيف في موسكو لأن المكتب السياسي هناك لم يرني قط بهامش حرية محدود إلى تلك الدرجة، بحيث يقتصر دوري على دور الرسول.

على أن الممارسة كلها كانت مثلاً جميلاً عن المناورة داخل - منطقة الحزام. إذ بدلاً من إعطاء زخم للمفاوضات كانت عملية مجلس الأمن القومي قد تحولت إلى سترة ضعيفة ألبسها، وكان خيارى الوحيد هو أن أستقيل أو أمضي قداماً.

ولأنني، قبل بضعة أيام فقط، كنت قد وعدت فورد بأن أخدم معه البقية الباقية من فترة رئاسته، فقد انطلقت إلى موسكو مساء التاسع عشر من كانون الثاني، 1976، وفي نفسي هواجس خطيرة، فلا الظروف الدولية ولا الظروف الداخلية يمكن أن تكون أسوأ مما كانت عليه.

نهاية مفاوضات الشرق - غرب :

في ذلك الوقت، كانت الزيارات إلى موسكو تتبع بروتوكولاً معيارياً، فالخير المتمرس أندريه غروميكو يستقبل جماعتي في المطار ثم يرافقنا إلى المضافة الرسمية في الجانب الغربي من المدينة قرب جامعة موسكو. وفي الطريق، نتبادل أفكاراً أخرى - دقيقة عليها تساعد في صياغة المفاوضات التي سنشرع بها، في هذه المناسبة، ذكر غروميكو أن الباكفاير باتت قضية كبيرة لدى المكتب السياسي لأن بريجينيف كان قد ترك في فلاديفستوك الصواريخ والقاذفات في قواعدنا - المتقدمة حرة تتحرك كيفما تشاء دون أن يطلب تنازلات مماثلة من جانبنا. ثم وعد بأن بريجينيف رغم ذلك سيكون لديه شيء جديد يقوله وأن جهوداً جدية ستبذل لفتح الطريق المسدود.

في صباح 21 كانون الثاني، استقبلنا بريجينيف في مكتبه الأشبه بالكهف في الكرملين. وقد أدخل رجال الإعلام أولاً، ثم ظهر بريجينيف مع فريقه المفاوض، ومن ضمنه الجنرال ميخائيل كوزلوف، النائب الأول لرئيس الأركان، كان بريجينيف يرتدي بذلة زرقاء أنيقة، وقميصاً أزرق، وعقدة مخططة - بالأحمر

وأربعة أوسمة، تعرّفنا به على أنه بطل للاتحاد السوفيتي، كذلك بطل للعمل الاشتراكي، حائز على جائزة لينين للسلام وجائزة جوليوت - كوري.

مع دخول الوفد الأمريكي، حاول بريجنيف أن يخلق جواً من المرح: «هذه هي حلقة الربط بين الصحفيين الأمريكيين والسوفييت مثل وسويوز وأبوللو». ولعل المسائل كانت ستبقى حيث هي لو لم يعمل أحد الصحفيين على خرق القواعد المتبعة في أخذ صور للمناسبة بطرحه سؤالاً. إذ كان على الحوار التالي أن يرتهن العلاقة السوفيتية - الأمريكية طوال البقية الباقية من رئاسة فورد:

- المحرر: هل ستكون أنغولا بين الموضوعات المطروحة؟

- بريجنيف: لا أسئلة عن أنغولا. أنغولا ليست بلادي.

- غروميكو: دائماً يتم تبني جدول الأعمال باتفاق مشترك.

- كيسنجر: إذأ، أنا سأناقش الموضوع.

- بريجنيف: أنت ستناقشه مع سونينفيلدت. ذلك سيضمن اتفاقاً كاملاً. فأنا لم أره قط يختلف مع سونينفيلدت.

بمثل هذا الفكرك علناً لأنوفنا على هزيمتنا في أنغولا، رغم أنها منزلة - بالنفس ذاتياً، قضى بريجنيف على كل ميل، أيأ كان، لدى الولايات المتحدة لعقد اتفاقات مع الكرملين. كما كان ذلك غير ضروري البتة، إذ كان بإمكان بريجنيف، إن هو أجاب أصلاً، أن يستخدم الرد التقليدي في أن كل جانب حرفي طرح الموضوع الذي يشاء. ثم ما إن غادر المصورون، حتى افتتح بريجنيف الجلسة، ناسياً على ما يبدو ما فعل، بنقاش كئيب نوعاً ما حول «العقدة التي اشتدت» في العلاقات الأمريكية - السوفيتية:

«د. كيسنجر، لن أكون مخطئاً إن قلت إنك تعلم علم اليقين أن الاتحاد السوفيتي - حكومة وحزباً وأنا نفسي - يفضل علاقات أشبه بعلاقات - العمل الحقيقية مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنطاق العريض للمسائل كلها. ثم أنا لا أدري ما الأسباب التي تقف وراء طرح الاعتراضات وتقديم الاقتراحات المعقدة للغاية». بهذا سحب بريجنيف ما كان قد قاله للصحفي:

«د. كيسنجر، ليس هذا أبداً اجتماعنا الأول، فقد كان لنا اجتماعات أخرى، وهناك تقليد حسن ترسخ منذ الماضي ألا وهو أن نبادل بصراحة وجهات النظر فيما بيننا مهما كانت القضايا المطروحة. هنا أود أن أقترح أن نناقش اليوم المسائل التي لدينا وأياً كانت، بالروح ذاتها».

ولعله كان سيفقد أفضل بكثير بالنسبة إلى الحالة المزاجية في واشنطن، لو كان بريجنيف قادراً أن يحمل نفسه على قول ذلك أمام وسائل الإعلام، أما جوابي فقد كان التأكيد على الأهمية التي يعلقها فورد على توقيع اتفاقية السالت، لكن قبل الانتقال إلى الأسلحة الاستراتيجية، اختتمت بتحذير شديد حول أنغولا:

«من غير المعقول بالنسبة إلينا، أن يقدم بدل في نصف الكرة الغربي بغزو فعلي لأفريقيا، الأكثر من ذلك أن دعم الاتحاد السوفيتي لهذه القوة الكوبية يخلق سابقة لا بد للولايات المتحدة من مقاومتها، لقد جعلناه مبدأً أساسياً في علاقتنا ألا وهو أن على القوى العظمى أن تمارس الكبح والضبط لا أن تسعى من أجل فوائد أحادية الجانب. فإن كان قد تم التخلي عن ذلك المبدأ، فإن ما ينتظرنا هو سلسلة من الأفعال وردود الأفعال مع الاحتمال بالوصول إلى عواقب وخيمة».

مرة ثانية، وبنوع من اللف والدوران، احتج بريجنيف بأن الاتحاد السوفيتي لم يفعل أكثر من تقديم الأسلحة إلى حركة تحرر صديقة. وذلك ليس سبباً يدعو لمعاملة اتفاقية فلاديفستوك كتصاصة ورق. فأنهت النقاش بتحذير آخر حول نزعة المغامرة:

«علي أن أقول لكم بكل صراحة، إن إدخال القوات الكوبية إلى أنغولا مدعومة بالأسلحة السوفيتية مسألة نعدّها غاية في الخطورة. كما أوافق على أنه ينبغي أن نستعد للعمل فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية. لقد عملنا خمس سنوات تقريباً في هذا المجال، فإن لم نكمل عملنا، فسيكون على من يخلفنا أن يفعل ذلك، إننا سنعمل بكل جد لاستكمال الاتفاقية التي أنجزناها في فلاديفستوك تلك التي لا نعتبرها قصاصة من ورق».

بهذا انتقلنا إلى موضوع التفاوض الذي جاء بي إلى موسكو، وكما هي التعليمات، قدمت الخيار رقم 4. ثم، كما تنبأت، رفضه بريجنيف. ونظراً لأنه كان هناك فقرات كثيرة وكان لا بد من قدر كبير من التوضيح، فقد استغرقت العملية ثلاث ساعات تقريباً، امتدت من الساعة 11.00 حتى الساعة 2.00 بعد الظهر. أما بالنسبة إلى الباكفاير، فقد أكد بريجنيف أن شعاع حركتها (نصف القطر) هو 2200 كم أو 1400 ميل تقريباً. وقد عرض ألا يوافق على تغيير مزايا الطائرة ولا على مداها خلال الفترة الزمنية للاتفاقية (والرقم الذي قدمه بريجنيف كان فيما بعد موضع نزاع حاد في واشنطن). لقد تحقق تقدم حسن فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة التي سبق وناقشناها بشكل محدد في فلاديفستوك، كما تم الاتفاق على تعريف ما يشكل الصاروخ الثقيل، وأقر عدد من قضايا التحقق أيضاً.

أخيراً، وفي نهاية اليوم الأول، توصلنا إلى النقطة التي كان يمكننا أن نبدأ بها. لقد كان باستطاعتنا، وبكل يسر، أن نحدد رد الفعل السوفيتي على الخيار 4 وبدائله - كما كنت قد اقترحت بالحقيقة - من خلال تقديمه في المفاوضات الرسمية التي جرت في جنيف أو إعطائه إلى دوبرنين مسبقاً.

كان الوقت قد حان لاتخاذ الخطوة التالية كما تصورناها في اجتماع مجلس الأمن القومي. إذ طلبت الإذن لتقديم الخيار رقم 3 - أي، موازنة الـ 300 باكفاير بـ 375 صاروخ كروز. على أنه لم يسبق لي في أية زيارة سابقة إلى موسكو أن كنت مضطراً لأن أقول للسوفييت: إنني بحاجة للتشاور مع واشنطن قبل المضي قدماً، لاسيما أن المفهوم الأساسي للخيار 3 لم يكن فيه أيُّ إبهام، ولم نكن قد تفاوضنا إلا ست ساعات فقط.

دلت الإجابة التي جاءت من واشنطن على أن خطأ بيروقراطياً جديداً ظهر خلال الثماني والأربعين ساعة التي مضت على مغادرتي، إذ أنني لم أتلّق تعليمات بل قنبلة. وبدلاً من التصديق السوري على الخيار رقم 3 الذي كان فورد قد توقعه، واجه فورد تغييراً كاملاً ومفاجئاً من أركانه فيما يتعلق بالمواقف التي تم تبنيها قبل ثمان وأربعين ساعة فقط وبحضوره. جوهر الخيار 3 هو الموازنة بين الـ 300 باكفاير ومنصات صواريخ الكروز الـ 375 على 25 سفينة سطحية في اتفاقية مؤقتة مدتها خمس سنوات وتبدأ سنة 1977، ولم يكن هذا ليحددنا كثيراً، نظراً لأننا لم نكن ننوي نشر صواريخ الكروز قبل 1980.

على أية حال، ما كانت تدل عليه البرقية القادمة من واشنطن هو أن البنتاغون تخلى عن اهتمامه الشديد سابقاً بصواريخ الكروز التي تطلق من السفن. رغم أن الجنرال براون، رئيس هيئة الأركان المشتركة كان قد قدم هذا الجواب عن سؤال مباشر وجهه فورد في اجتماع التاسع عشرة من كانون الثاني:

«فورد: عملياً، كم سفينة سطحية تفكر الآن بنشرها مع صواريخ كروز؟

- براون: ليس هناك أكثر من 200 سفينة يمكنها الآن أن تحمل مثل صواريخ الكروز هذه» .

والآن، بعد ثمان وأربعين ساعة فقط، كان ثمة انقلاب كلي، ف رئيس العمليات البحرية، الأميرال جيمس هولوي، الذي يعمل رئيساً لهيئة الأركان المشتركة بدلاً من الجنرال براون (الذي كان مسافراً هوورامسفيلد) أنكر أن يكون هناك أي اهتمام بصواريخ كروز التي تطلق من السفينة فالبهرية كما قال هولوي على ما يبدو، ضد أي اتفاق يحددها بـ 375 صاروخاً يطلق من السفن، نظراً لأنها لم تكن تخطط لصنع ذلك المقدار الكبير، هذا إن كانت تخطط لصنع أي صاروخ أصلاً. بذلك منح الخيار رقم 3 السوفييت 300 باكفاير لقاء لا شيء. وقد كتب سكوكروفت في تقريره:

«لقد جئت لتوّي من اجتماع لمجلس الأمن القومي دام ساعتين، اجتماع لا يمكنني وصفه إلا بأنه عجيب غريب. إذ استهله الرئيس بموجز جيد عن المكان الذي نقف فيه، مشدداً على التنازلات السوفيتية ومزايا طريقتك في التعامل مع الباكفاير وصواريخ الكروز في اتفاق يحدد بخمس سنوات. بعدئذ سأل الأميرال هولوي: ما هو البرنامج البحري بالنسبة إلى عدد قاذفات الصواريخ الكروز في كل سفينة؟»

حينذاك انطلق هولوي بتعليق لا يصدقه العقل عن عدم مقبولية الصفقة المقترحة التي توازن بين الباكفاير وصواريخ الكروز التي تطلق من السفن، مقررّاً أنه لا يوجد في الولايات المتحدة برنامج لصنع صواريخ كروز تطلق من سفن سطحية وأن البحرية تضع في تصورها دائماً استخدام الغواصات كمنصات لإطلاق صواريخ الكروز، وأن أول رصيد مالي لتطوير قدرات صواريخ الكروز التي تطلق من السفن لن يبرمج حتى 1978، وأن الحد الأعلى لنشر سفن كهذه حتى 1982 يمكن تحديده بست سفن (صواريخ ضاربة نووية).

وإثر حث شديد من كليمنتز (نائب وزير الدفاع)، اعترف فيما بعد أنه من الممكن أن يصل الرقم إلى 15 سفينة، إذا ما أعيدت هيكلة البوارج من نوع سبراونس، لكنه شتم تلك الطريقة باعتبارها تحط كثيراً من مكانه السبراونس بالنسبة إلى المهام الأخرى. ثم قال، بفيض من الكلام تقريباً، إنه غير متأكد من أن لصاروخ الكروز المحمول على السفن كمفهوم أية قيمة على الإطلاق.

بعد الاجتماع، كان الرئيس أشد غضباً من أية مرة رأيته في حياتي. إذ تحدث بصخب عن عدم التجانس الكامل مع مواقف وزارة الدفاع السابقة، قائلاً: إن رامسفيلد وبروان نفسيهما حاولا كثيراً جداً أن يحصلوا على المال الإضافي الضروري عندما أخفقنا في التوقيع على اتفاقية السالت وثارا غضباً كي يذهباً إلى مركز كنيدي. إنها كارثة كبرى وأنا حقاً لا أدري أين نقف الآن.

غير أنني كنت أعلم أين أقف أنا. إذ كان علي أن أواجه بريجينيف خلال بضع ساعات من الزمن بلا أية تعليمات عن الخيار رقم 3 وعكس حتى للخيار 4 الذي كان يتضمن حظراً - قدمه مستشارو الرئيس - على صواريخ الكروز التي يزيد مداها عن 600 كيلومتر في الغواصات. وكانت البرقية التي أرسلتها بوصفها رداً أهدأ مما كنت أشعر فعلاً:

قرأت لتوي تقريرك حول اجتماع مجلس الأمن القومي. ثمة نقاط عدة أود أنؤكد عليها بشدة للرئيس. أولها هي أننا قد أعددنا اجتماعين لهيئة التحقق وأربعة لمجلس الأمن القومي اتفقنا فيها على الخيارات التي قدمت.

الثانية هي أن الرئيس وافق، بناء على إلحاح جماعة الدفاع، على أن يتضمن الخيار رقم 4 حظراً على صواريخ كروز التي تطلق من الغواصات بمدى يزيد عن 600 كم، وقد قدم هذا للسوفييت خطياً، لهذا لا يمكننا ببساطة أن نتملص منه.

الثالثة هي أن الرئيس وافق على الخيار رقم 3 كخيار احتياطي بما في ذلك الأعداد المتعقة بصفقة الباكفاير / السفن السطحية:

فرد سونيفيلدت وهابيلند، وهو حينذاك نائب سكوكرفت برسالة أكثر عاطفية، أضعها في الحواشي، كي أقدم نموذجاً عن الحالة المزاجية للوفد الأمريكي في موسكو⁽⁷⁾.

في هذه الظروف، كان اجتماعي مع بريجينيف في 22 كانون الثاني 1976، والذي دام من الـ 6.50 إلى 9.30 مساءً، واحداً من أصعب لحظات خدمتي في الحكومة. فقد كان علي، وليس لدي أي اقتراح أقدمه على الإطلاق، أن أركز على استكمال المعايير الأساسية لاتفاقية فلاديفستوك، تاركاً جانباً قضية الباكفاير، ولقد أنجزنا، في زمن أقل استعاراً، ما سوف يحتفى به باعتباره اختراقاً هاماً.

❖ لقد حُلَّت مشكلة صواريخ الكروز في القاذفات الثقيلة بالموافقة على أن تعدَّ كل طائرة فيها صواريخ كروز ضمن العدد الإجمالي للصواريخ عابرة القارات وهو 1320، بغض النظر عما تحمل من صواريخ كروز ذات مدى فوق الـ 600 كم.

❖ تحظر صواريخ الكروز ذات المدى الذي يتجاوز الـ 600 كم على الطائرات ما عدا القاذفات الثقيلة كما على الباكفاير.

❖ تم التوصل إلى اتفاق بشأن تعريف الصواريخ الثقيلة.

❖ تم التوصل إلى تحديد التوسع المسموح به للمباني الإسطوانية محكمة الإغلاق والخاصة بالتحديث.

❖ وافق السوفييت على تحديد القواعد التي يتم وفقاً لها اعتبار كل قاذفة، ما إن تجرب مرة مع قذيفة عابرة قارات، على أنها قاذفة عابرة قارات حتى وإن كانت تحمل رأساً حريباً واحداً، على أن بريجينيف وافق، قبل كل شيء، على تخفيض إجماليات فلاديفستوك إلى «2300 أو ما دون» الذي كنت واثقاً من أنه كان يعني 2200، فكتبت هذه النتائج إلى فورد مستنجا:

أنه ربما كان باستطاعتي أن أتدثر بالاتفاقية في الظروف العادية. وعلى ضوء المناقشات التي جرت في واشنطن والتي ذكرها برينت، ليس باستطاعتي أن أمضي أبعد من القول إن هذه مبادرة بناءً من جانب بريجينيف، عليّ أن أذكرها، كما يتعين علينا أن نرد خلال أسبوعين أو ثلاثة، وبناءً على الارتباكات الكثيرة التي حدثت في اجتماع الأمن القومي، لم يكن لدي خيار سوى أن أدع الفرصة لاستغلال هذا الاختراق تقلت مني.

ما تبقى لنا أساساً هو ما إذا كان السوفييت سيوافقون على تحديد الباكفاير مقابل بعض التحديدات التي ستوضع على قذائف الكروز التي تطلق من السفن (الخيار رقم 3). كما أن خطط التحقق الخاصة بكل هذه الاتفاقيات ستطلب مناقشات تقنية.

وقد كان هناك نقاش موسع مع غروميكو حول المسائل السياسية، أوجزت خلاله وجهة نظرنا حول أنغولا مرة ثانية:

عندما يكون هناك عشرون رحلة طيران أسبوعياً من كوبا إلى أنغولا بطائرات سوفيتية، ومئتي جندي كل يوم من كوبا إلى أنغولا، لا يكون ذلك بالأمر الذي يمكن للحكومة السوفيتية أن تقول ببساطة: إنه لا يهم الاتحاد السوفيتي...

وهي لن تكون المرة الأولى في التاريخ أن أحداثاً لا يمكن لأحد أن يشرحها فيما بعد قد تؤدي إلى عواقب لا تتناسب مع أهميتها بذاتها.

وهكذا، انتهت زيارة موسكو التي طال - انتظارها بنوع من المفارقة: نجاح فيما يتعلق بشروط اتفاقية ممكنة، وشلل في إمكانية تطويرها عملياً. فقد أغرى المتعصبون الأيديولوجيون القادة السوفييت بأن

يعطوا الأولوية للفرص المتاحة أمامهم في أنغولا، رغم البعد الشديد الذي تحرك به هؤلاء عن أي تعريف تاريخي للمصالح الوطنية الروسية، بل حتى على الرغم من أنهم كانوا يخاطرون بالعلاقات الأمريكية - السوفيتية على المدى الطويل.

حين غادرت موسكو في 23 كانون الثاني، وعدت بريجنيف بالإجابة ضمن أسبوعين إلى ثلاثة، لكنني كنت أعلم أن توازن القوى البيروقراطية في واشنطن سيحول دون توقيع اتفاقية سالت قبل الانتخابات. فوزارة الدفاع ووكالة ضبط ونزع الأسلحة ومستشارو الرئيس كانوا قد حفروا الحفرة على أساس أن السوفيت لن يقبلوا. وحالما عدت، وجدت أن لعبة الخيارات بدأت مرة ثانية من جديد. فما أن تسد ثغرة حتى تظهر ثغرة أخرى. مثال على ذلك، الحدود الموضوعة على صواريخ الكروز في القاذفات التي اتفقنا عليها مع بريجنيف إذ أعلن فجأة أنها تنطبق فقط على صواريخ الكروز ذات الرؤوس النووية. السبب الوحيد في أن يكون لهذا الاقتراح أي قبول هو أن السوفييت لم يكن لديهم صواريخ كروز بعد. ولما لم يكن هنالك طريقة للتحقق من نوع الرأس الحربي الذي يحمله الصاروخ، ولما كان الرأس الحربي التقليدي أخف وزناً من الرأس النووي، فقد كان ذلك يعني أن القاذفات ستكون قادرة على حمل صواريخ كروز تقليدية، مدامها ضعف المدى المتفق عليه على الأقل. ولم يكن البنتاغون ليتعايش مع حد كهذا قط في مفاوضات جدية ما إن يطور السوفييت صواريخ كروز خاصة بهم.

في 15 شباط 1976، وفي اجتماع ضم رامسفيلد، وفورد إضافة لي أنا، ذكر رامسفيلد أنه سيشهد لصالح اتفاقية سالت إن قرر فورد أن يمضي قدماً على أساس الخيار 3. لكنه تحاشى بكل عناية استخدام كلمة «دعم». وإثر الاجتماع، أوصيت بأن يتخلى الرئيس عن السعي لعقد اتفاقية سالت قبل الانتخابات، لأنه كان أمراً يثير الكثير من الانقسام والفرقة في أن تقوم اتفاقية وأنت تخوض معارك الانتخابية الأولية ومن ثم تقوم بالحملة الرئاسية حيال موقف نفوذ - اليد الذي اتخذه وزير دفاعك وحيال المعارضة المحمومة من أحد أجنحة حزبك ذاته.

استجاب فورد لاقتراحي مكرهاً ليظل الخيار الوحيد أمامه هو أن يقبل الاقتراح الأخير للبنتاغون: إتمام الاتفاقية كما هي وترك قضية الباكفاير وصواريخ الكروز طويلة المدى (ما عدا تلك المحمولة جواً) إلى مفاوضات لاحقة. أما التجريب الميداني والإنتاج فيسمح بهما خلال تلك المرحلة. على أن ذلك الاقتراح كان قد رفض مرتين خلال مسار المفاوضات الجارية، وكان من المؤكد أنه سيرفض من جديد، أما موقف البنتاغون، فكان اعترافاً أخرق بأن الباكفاير ليست بذات أهمية كبيرة. إذ وصل الأمر إلى السماح لها بأن تطير حرة من أجل تثبيت حق غير محدد فينشر صواريخ الكروز التي تطلق من السفن.

في 16 شباط كتب فورد لبريجينيف، مقترحاً تلك التسوية. وفي 17 آذار رد بريجنيف بالرفض. وبذلك انتهت مفاوضات ضبط الأسلحة في عهد فورد.

ما يثير المفارقة، أن تأثير المأزق في البرامج الدفاعية وضبط الأسلحة كان في أدنى حدوده. إذ على الرغم من أن سالت 1 كانت، تقنياً، تنتهي سنة 1977، إلا أن خلفاءنا لم يزيّدوا الأعداد الإجمالية للمركبات الاستراتيجية التي كانوا يتدمرون بسببها كل التدمير، كما أن العرقلة اللاحقة لسالت 2 لم تجعلهم يسرّعون من برامج إدارة فورد الخاصة بصواريخ كروز. أما إدارة كارتر فقد جربت شتى الطرق المختلفة إلى أن توصلت إلى اتفاقية سالت 2 التي يصعب تمييزها عما كانت عليه المسائل المطروحة في نهاية زيارتي الأخيرة إلى موسكو. ما عدا أنه، ونتيجة للانقطاعات التي عملتها إدارة كارتر في البرنامج الاستراتيجي لإدارة فورد كان التوازن الاستراتيجي أقل ميلاً لصالحنا بقليل⁽⁸⁾. لقد حال الغزو السوفيتي لأفغانستان دون تقديم تلك الاتفاقية إلى مجلس الشيوخ للتشاور والإقرار. كما أعلنت إدارة ريغان، بعد اكتشافها مرة ثانية الازدواجية الغربية التي يتم بها أصحاب الخط - المتشدد البلاء فيما يتعلق بضبط الأسلحة، أنها تلتزم بشروط الاتفاقية طالما التزم السوفييت بها. لقد قبل النقاد، منذ سالت 1، بترتيبات الأمر الواقع التي كانوا قد عارضوها بكثير من الصخب بوصفها جزءاً من العملية الدبلوماسية ولعلها كانت تنقذهم من عذاب الضمير، إلا أنها لم تغير من موقف أمريكا الاستراتيجي. ففي 1987، وبعد 15 عاماً من الخطب البلاغية المضادة - لسالت، كانت تركيبة قواتنا وفق الستارت (الاسم الجديد لضبط الأسلحة الاستراتيجية) هي ذاتها من حيث الجوهر مثلما كانت سنة 1976، وما من أحد سمع شيئاً عن «الدونية الاستراتيجية» من أي اختصاصي في ذلك الموضوع (فريغان كان يقود تركيبة قوية، وضمن حدود السالت كان يجيئه دعم قوي مني ومن فورد).

العقيدة التي لم تكن قط:

سونيفيلدت وأوروبا الشرقية

لم يضع انهيار السالت حداً للمجادلات حول علاقات الشرق - غرب. إذ أن كلا الحزبين، في ذلك الحين، كانا قد انشطرا إلى جناح راديكالي وجناح معتدل، ومع تعاون المتطرفين في كل حزب مع بعضهم بعضاً، باتت علاقات الشرق - غرب ساحة للتهجمات من كلا الاتجاهين. أما الإدارة، التي حاولت جمع المعونات للهند الصينية، فقد نظمت معارضة لانتصار شيوعي في أنغولا، وعارضت كلامياً الشيوعية الأوروبية، وأبقت الاتحاد السوفيتي خارج دبلوماسية الشرق الأوسط، وهددت باستخدام القوة ضد حظر النفط الجديد، ولعبت دوراً رئيسياً في اتفاقيات هلسينكي (التي تحدت السيطرة السوفيتية على أوروبا الشرقية)، مع ذلك وجدت نفسها متهمه بكونها «لينة»، و«انهزامية»، و«متشائمة».

لم تكن القضية الأساسية هي السياسة بل الموقف: فقد سعى نقادنا إلى حرب أيديولوجية ضد الاتحاد السوفيتي من النوع الذي حرّض عليه سولجنتسين. إن التوق للنقد الأيديولوجي يعكس بالتأكيد واحدة من نقاط القوة في الشخصية الأمريكية. لكن بحدوث السقوط في فيتنام وعدم اندمال جروح

ووتر غيت بعد ، كانت الحاجة الطاغية هي استعادة الثقة والقوة وقبل كل شيء ، عدم السماح لنزاعاتنا الأيديولوجية الداخلية بإخراجنا من الساحات الجيوسياسية التي كنا نخوض فيها معركة الحرية عملياً . لقد حذرت ، في حديث أمام مجلس بوسطن للشؤون العالمية عقد في 11 آذار 1976 ، من الشلل الذي يحدث - ذاتياً :

«إذا كانت هناك مجموعة من النقاط تحط من قدر مفاوضات ضبط الأسلحة وتقطع الأمل بإقامة روابط بناء أكثر مع الاتحاد السوفيتي ، فيما مجموعة أخرى تريد تخفيض ميزانياتنا الدفاعية والمصالح المخابراتية ، فإن كلتا الجماعتين معاً - سواء أكان ذلك عن عمد أم عن غير عمد - سوف تنتهيان إلى تحطيم مقدرة الأمة على أن تخط سياسة خارجية قوية ، وخلافة ، ومعتدلة وحكيمة» .

وفي الحال طغى على النقاش جدل عنيف حول الملاحظات التي أبدت في اجتماع السفراء الأمريكيين ، الذي عقد في كانون الأول 1975 ، بالتعاون الوثيق بيني وبين هال سونينفيلدت ، مستشار وزارة الخارجية . ما جعل النقاش مسعوراً جداً هو أنني قرأت تلك الملاحظات للمرة الأولى من نسخة مشوهة تشوبها فظيماً ظهرت في وسائل الإعلام .

هال سونينفيلدت صديقي . وهو أيضاً واحد من أكفأ الموظفين العاملين في الدولة الذين عرفتهم . دارس مجد للاتحاد السوفيتي . سجله المنشور وخدمته لبلدنا على مدى ثلاثة عقود ونيف كلاهما يصفانه بأنه ذو خط متشدد لا يعرف العواطف .

في ذلك الحين ، كانت مسؤولية سونينفيلدت الأولى هي العلاقات السوفيتية والسياسية الأوروبية . ورغم أننا كنا أصدقاء كما هي الحال ، فقد كانت علاقتنا علاقة معقدة . إذ كان لسونيفلدت الخلفية ذاتها التي كانت لي : من مواليد ألمانيا ، تعلم في الولايات المتحدة ، خدم في جيش الولايات المتحدة ، بل كنا نتشارك حتى في المعلم المخلص فريتز كريمر ، لكن هال - رغم ما يدعي «بعقيدة سونينفيلدت» (ستوصف فيما يلي) - لم يجرّ على رأسه التحريم الذي عانيت منه . لقد شرح هال خطته للتعامل مع الشؤون السوفيتية بعبارات فضفاضة إلى حد أنه طالب بدور في كل شيء حتى بالتأثير عن بعد في الاتحاد السوفيتي أو التأثير به . ولكون الاتحاد السوفيتي قوة عظمى ، وذلك بالطبع يغطي تقريباً مادة الموضوع ذاته لعملي نفسه في متابعة ذلك الهدف ، فقد كان هال لا يعرف التعب وهو يتابع مخططي للتأكد من أنني لم أتجاوز حقوقه القانونية طبقاً لما يراه . «لدى هال أحسن جهاز مخبرات في البلد» قال أحد مساعدي مغضباً : «لكن لسوء الحظ ، هو موجه نحوك» .

لقد كنت أميل للتساهل مع هال بسبب ما أحمل له من ود خالص ، وكذلك بسبب الخدمات التي كان يقدمها والتي كانت تفوق كثيراً مراتب العظمة ، رغم ما كان يسببه بين الحين والحين من تفاقم الأمور سوءاً . لقد كان مؤتمر السفراء الذي تكلم فيه هال في كانون الأول 1975 إحدى الفرص الدورية

التي يتبادل بها السفراء الأمريكيون لمنطقة جغرافية ما الأفكار والتجارب مع بعضهم بعضاً ومع وزير الخارجية وأركانها، كما كانت تتيح للوزير أن يقدم إرشاداته على شكل تقديم متماسك لوجهات نظره.

هذا كله أنجز في اجتماع لندن للسفراء الأمريكيين في كانون الأول 1975، الذي ختمته بحديث عن أوروبا، وعلاقات الشرق - غرب وفوق كل شيء الشيوعية الأوروبية (وقد اقتبست شيئاً من ذلك الحديث في الفصل 20). ولكون العمل العادي لمؤتمر السفراء قد اكتمل، فقد وجد هال، كعادته، ثغرة فيما قدمت، شاعراً أنني أهملت أوروبا الشرقية، فاقترح أن يعقد جلسة غير رسمية مع السفراء صباح اليوم التالي، الأحد. لم أرفي اقتراح هال ما يضير ولم يخطر ببالي أن حدثاً بارزاً سيقع، كما لم يخطر ببالي قط ظهور «عقيدة» جديدة. فلم أحضر الجلسة - وهي بحد ذاتها علامة على عدم رسميتها - كذلك لم يحضرها أي من أركاني المباشرين. لكن لو أن هال قال أي شيء اعتبره السفراء المجتمعون جيداً أو مثيراً للسخف، لكنت بالتأكيد قد سمعت به.

ولعل الأمور كانت ستبقى عند هذا الحد لو لم يقرر هال - بعد شهرين من الحادثة - أن يرفع مذكرة بملاحظاته الارتجالية بحيث يستفيد منها ليس السفراء الذين حضروا الجلسة وحسب بل أركانهم أيضاً، ولهذه الغاية، فقد أعد موجز - وليس نصاً كاملاً - من قبل أحد معاونين. عند هذه النقطة اكتشف أحد الرماة المهرة فقرة في الوثيقة يمكن تحريفها بحيث يفهم منها أن هناك تواطؤاً أمريكياً ضمناً يقبل بالسيطرة السوفيتية على أوروبا الشرقية، فمضى إلى العمل.

وفيما يلي تلك الفقرة المسيئة:

«أما بخصوص أوروبا الشرقية، فينبغي أن يكون من ضمن اهتمامنا على المدى الطويل أن نؤثر على الأحداث في هذه المنطقة - بسبب العلاقة الراهنة الطبيعية مع الاتحاد السوفيتي - بحيث لا تفجر عاجلاً أم أجلاً مسببة حرباً عالمية ثالثة. هذه العلاقة غير العضوية وغير الطبيعية تشكل بالنسبة إلى السلام العالمي خطراً أكبر بكثير من الصراع بين الشرق والغرب...

لهذا على سياستنا أن تسعى لتطوير تلك العلاقة بحيث تجعلها علاقة عضوية بين بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. وأيُّ فرط في الحماسة من جهتنا يتوجب عليه أن يؤدي إلى نتائج يمكن أن تعكس العملية المرغوبة لفترة من الزمن، على الرغم من أن العملية ستبقى حتمية فلا بد منها ضمن الـ 100 سنة التالية، لكن بالنسبة إلينا، طبعاً، ذلك زمن طويل جداً على الانتظار»⁽¹²⁾.

لو أن هال سألني عن وجهة نظري، لربما كنت قد لفت انتباهه إلى الصياغة غير الموفقة وغير المناسبة، لكن لشدة الفتى له ولتفكيره، فقد فهمت ما كان يقصد: أي أن علينا أن نسعى ما أمكننا لإزالة الهيمنة العسكرية «غير الطبيعية» للسوفييت على أوروبا الشرقية إذا ما حرم من هيمنته العسكرية، وأن نُصرَّ على أن تصبح العلاقة عادية أكثر (وذلك ما دعاه هال، بفتلة سيئة الحظ في التعبير، بالعلاقة

العضوية». فالاتحاد السوفيتي، لن يكون قادراً على السيطرة ولا على كبح الضغوط الملحوظة بشكل متزايد والتي تطالب بالاستقلال الذاتي لبلدان أوروبا الشرقية، والحقيقة أن سونينفيلدت ذكر بالتحديد بولونيا وهنغاريا مثالين على ما كان يدور في ذهنه: التوصل بالنسبة إلى أوروبا الشرقية إلى موقع مماثل على أقل تقدير لموقع فنلندا المضيّق عليها نتيجة قرب الاتحاد السوفيتي منها، إنما الساعية بجهد متواصل للحصول على نطاق واسع من الحرية الداخلية والسياسية الخارجية المستقلة نسبياً وغير المعادية للغرب. وقد كان ينظر إلى هذا، في تلك المرحلة من التاريخ، على أنه اختراق سياسي ومعنوي كبير.

ذلك ما كنت قد توقعت، أيّاً كانت العبارات التي صيغ بها، من كلام أحد مستشاري الرئيسين في رحلات رئاسية قام بها كل من نيكسون وفورد إلى بولونيا، ويوغسلافيا لرفع الراية في أوروبا الشرقية، وهي رحلات صممت لمكافأة البلدان التي أظهرت نوعاً من الاستقلالية عن الاتحاد السوفيتي وفي الوقت ذاته نبذ بلدان أخرى كتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا اللتين كنا نعتقد أنهما بالغتا التبعية للاتحاد السوفيتي. وهي تماماً السياسة التي كانت المبشرة بسياسة ريغان أي «التمييز» في علاقات أمريكا مع بلدان حلف وارسو في الثمانينيات.

لم تكن سياستنا في أوروبا الشرقية موضع جدل يوماً من الأيام إلى أن ابتدعت ما دعت بعقيدة سونينفيلدت باعتبارها فضيحة الشهر السياسية عام 1976، إذ لم نكن نشجع الثورات، والقوات العسكرية السوفيتية المنتشرة في أرجاء المنطقة كلها. كما أن انتفاضتين - في هنغاريا سنة 1976 وفي تشيكوسلوفاكيا سنة 1968 - كانت قد قمعتا بطريقة دموية فيما وقفت الدول الديمقراطية تتفرج. وقد كانت سياسات كل من إدارة نيكسون وفورد مصممة بحيث تقدم للدول التابعة في أوروبا الشرقية أوسع نطاق ممكن من المناورة باستثناء الثورة.

في أيلول 1975، وصفت موقفنا تجاه أوروبا الشرقية لوزير الخارجية الصيني كياوغوانهوا في الأمم المتحدة كما يلي:

إننا نحاول إضعاف النفوذ السوفيتي في أوروبا الوسطى من خلال الزيارات الرئاسية وتطوير العلاقات العسكرية مع اليوغسلاف.. استراتيجيتنا هي أن نضعف الاتحاد السوفيتي». وقد وصف أحد المراقبين اليابانيين سياستنا بأنها تبدو وكأنها «قبول بالأمر الواقع من أجل تغيير الأمر الواقع»⁽¹³⁾. وتجاه خلفية سياستنا الفعلية، فقد كان تقرير سونينفيلدت تقريراً معقولاً عن تقديم موضوعي متوسط لتحسن واسع في الوضع القائم.

هذا كله كان بإمكان النقاد أن يقرروه بأنفسهم من خلال قراءة حديث لي معد بعناية عن العلاقات الأمريكية - السوفيتية كنت قد ألقيته في سان فرانسيسكو بعد شهرين من مؤتمر لندن وقبل أن ينفجر الجدل. مع ذلك، رفضت النيويورك تايمز أن تغطي حديثي بينما صبت كل انتباهها على «عقيدة

سونيفيلدت». فقد كانت سنة انتخابية والقضية أكثر ثماراً من أن تمرر. فعقيدة سونيفيلدت، كما زعموا، تتنازل (للاتحاد السوفيتي عن أوروبا الشرقية كونها منطقة نفوذ له، وقد بات ذلك رمزاً للين المزعوم المتأصل في سياسة الانفراج، وتعبيراً عن وجهة نظري الخفية المزعومة للعالم. «الفكرة تبعث الرعدة في الحبل الشوكي» كتب سي.ل. سولزبرغر في النيويورك تايمز⁽¹⁵⁾. إنها تضع «الولايات المتحدة في السجل الخاص باستقرار الإمبراطورية السوفيتية». كتب كاتيا الزوايا رولاند إيفانز وروبرت نوفاك⁽¹⁶⁾. أما رونالد ريغان فقد استغل «عقيدة سونيفيلدت» بلا شفقة أو رحمة، زاعماً أنها تعني أن «على العبيد أن يرضوا بقدرهم»⁽¹⁷⁾.

بيد أنه لم يكن هناك سياسة من هذا النوع، كذلك لم تختف الهجمات حين أعلنت بكل وضوح أنه: «إن كان هناك حقاً عقيدة جديدة لهذه الإدارة، فإنها لن تحمل اسم هال سونيفيلدت». كما عدت وأكدت على موقفنا الرسمي في المحاضرة التي أقيمتها في ذكر آلستيربوشان في 25 حزيران 1976، في لندن: يجب أن تمتد فوائد تخفيف التوتر إلى أوروبا الشرقية مثل أوروبا الغربية تماماً، كما ينبغي ألا يكون هناك أي سوء فهم بخصوص سياسة الولايات المتحدة.

- إننا مصممون على التعامل مع أوروبا الشرقية على أساس سيادة كل بلد منها واستقلاله، كما أننا لا نعترف بمناطق نفوذ ولا ادعاءات بالسيطرة..

- للسبب ذاته، سنتابع جهودنا لتحسين اتصالاتنا وتطوير علاقاتنا الثنائية الملموسة في الميدان الاقتصادي والميادين الأخرى مع بلدان أوروبا الشرقية..

- كما سنستمر في متابعة الإجراءات اللازمة لتحسين حياة الناس في أوروبا الشرقية في المجالات الإنسانية الأساسية - مثل قدر أكبر من حرية الهجرة، وتوحيد الأسر، ودفق معلومات أكبر، وزيادة التبادل الاقتصادي فيما بين هذه البلدان، وفرص أكثر للسفر..

- الخطابة والبلاغة ليست بديلاً عن الأفعال الصبورة والواقعية، ونحن لن نطرح توقعات لا نستطيع تحقيقها. غير أننا لن نكف عن التأكيد على مبادئنا التقليدية في حرية الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها..⁽¹⁸⁾.

لكن مع اقتراب الترشيح للرئاسة وتسمية المرشح، انتهى كل نقاش منطقي. فخلال الحملة، التقط الديمقراطيون الليبراليون حجج الجمهوريين المحافظين دون أي تحسين لها. وغدت «عقيدة سونيفيلدت» المادة الخام لخطب الحملة ثم تحولت إلى أسطورة. وقد ظهر جزء من الخراب الذي تركته في مناظرة كارتر - فورد التي جرت في 6 تشرين الأول، حين سُحِن فورد وقد حشر في الزاوية بسبب «عقيدة سونيفيلدت» إلى درجة أنكر فيها، وعلى نحو صاخب، وجود أي شيء من هذا القبيل، ولسوء

الحظ أن السؤال كان قد وجه إليه بصورة مختلفة - حول الهيمنة السوفيتية على أوروبا الشرقية - فكان إنكاره، بفعل المنعكس الشرطي، هو الذي أسهم في خسارته الانتخابات.

لقد أدت الحرب المدنية بين مجموعتين متشابهتين - ذهنياً من حيث الجوهر، تقفان في الجانب المحافظ، إلى نوع من الشلل، من الصعب تقدير عواقبه.

إنني الآن أعتقد، رغم أن بعض أعرافه السابقين يخالفونني، أن فوررد كان على حق في عدم اندفاعه للتوصل إلى اتفاقية سالت سنة 1976، فالجدل السياسي الذي كان سينجم عنها كان سيخطر البلاد أعمق انشطار.

ومن الغريب تماماً، أن النتيجة العملية لتعويقها كانت أضال بكثير من العواطف التي كانت قد أثارها، فخلال إدارة ريغان، كما سبق وذكرنا، قبل نقاد السالت، بالحقيقة، بالتحديدات التي كانوا قد ولولوا من أجلها ورفضوا أن يصدقوا عليها. أما تطوير العملية التي كنا مشغولين بها والتي كانت تشدد بصورة متزايدة على التخفيضات، فقد كان من المحتمل، في فترة رئاسية ثانية لفوررد، أن تحرك مجموعته في الاتجاه نفسه الذي من التفاوض وفقه على معاهدة «ستارت» من قبل إدارة ريغان فيما بعد.

وإنني لمقتنع أن بريجينيف كان يريد تحسيناً جدياً في العلاقات مع الولايات المتحدة في مطلع السبعينيات، ترى هل كان سعي بريجينيف لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة مجرد شرك، كما كان نقادنا يحتجون، كي يقودنا إلى دمارنا؟ أم تراه كان انعكاساً لإحساس بدائي غريزي بأن المنظمة السوفيتية بحاجة إلى تثبيت؟ ولو كان بريجينيف، المشغول بهوم المشكلات الاقتصادية للبلاد، قد وافق على فترة راحة في الطرف الدولي، هل كان التحول نحو الداخل سيطلق العنان بصورة أكبر للقوى التي أنتجت فيما بعد ميخائيل غورباتشوف؟ نحن لن نعرف أبداً، غير أن انهيار الانفراج، في حال حدوثه، إنما كان يعني جولة أخرى من المواجهة السوفيتية - الأمريكية قبل أحداث الذروة التي وقعت في عهد ريغان - غروباتشوف. لقد كانت النهاية حسنة، أياً كان الجانب الذي يمتلك الحجج الأفضل في مطلع السبعينيات، عندما انهار الاتحاد السوفيتي، وسواء أكان الطريق إلى النصر وعلى نحو لا ضرورية له غير مباشر أم لا، فليس هو بالموضوع الذي سينقسم حوله المؤرخون.



الحفاظ على العلاقة الصينية - الأمريكية:

في ربيع 1974، حل دينغ زياوبينغ محل زهاو إنلاي بوصفه مفاوضاً رئيسياً لنا في الصين. ونظراً لأنني كنت قد اعتدت على إشارات ماوتسي تونغ الفلسفية الخفية وعلى حرفة زهاو الناعمة اللطيفة، فقد احتجت بعض الوقت كي أكيف نفسي مع أسلوب دينغ الفظ الجاد، وتدخلاته التشاؤمية، وازدراءه للفلسفة لصالح كل ما هو عملي واضح. لقد كان يدخل الغرفة، مشدوداً متوتراً، وهو في كامل جاهزيته للعمل. والمبصقة أمامه - تلك التي كان يستخدمها غالباً وكأنه يفقد ملاحظاته - نادراً ما كان دينغ يهدر وقته في التسليات. ولم يكن يشعر أن من الضروري تلطيف ملاحظاته من خلال لفها بالأمثلة أو الحكايات الرمزية ولم يكن يغلف أيأ منها بالعناية المفرطة كما كان زهاو يرغب في أن يفعل، كذلك لم يكن يعاملني، كما كان ما يعاملني، كفيلسوف زميل يستحق اهتمامه الشخصي. فموقف دينغ هو أننا كلينا موجودان لكي نعالج قضايا تتعلق بأمتينا وأنتا ناضجان كفاية بحيث نتناول أكثر الأمور صعوبة بصراحة وموضوعية دون أن نتناول من أي منظور شخصي.

وفيما يتعلق بالعلاقات الصينية - الأمريكية، كان موقف دينغ ذا صلة وثيقة بنظرته فيما يخص التطور الداخلي للصين. كان ماو وزهاو قد أسسا طريقة للتعامل مع الولايات المتحدة قائمة إلى حد كبير على أسس السياسة الخارجية الأمن، أما دينغ فكان دائماً يعامل العلاقات المباشرة مع أمريكا كعنصر ضروري من عناصر تحديث الصين، وكان يؤمن، شأنه شأن سابقه، أنه طالما كانت الصين في عالم يتكون من روسيا المهددة بالخطر، واليابان الناهضة، والهند المؤكدة - لذاتها بصورة متزايدة، وفيتنام الشمالية التي تسير على طريق تحقيق الهيمنة على الهند الصينية، يظل الخيار الاستراتيجي الأفضل للصين هو أن تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة.

بيد أن العلاقات الودية مع أمريكا إنما كان دينغ يراها ضرورية لغاية أخرى هي تطور الصين الداخلي أيضاً. وفي الوقت الذي التقيت به كان لديه ما يكفيه من الاضطراب السياسي، إذ كان دينغ يسعى، وهو يتابع مسألة التقدم الاقتصادي، من أجل تحقيق تحسن كبير في رفاه الشعب الصيني، وكانت التكنولوجيا الأمريكية والتعاون الاقتصادي مع أمريكا ضروريين للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي كان ملتزماً به.

زيارة إلى بكين

حدثت مفاوضاتي الرسمية الأولى مع دينغ عندما زرت بكين بين 25 تشرين الثاني و29 منه، سنة 1974، كي أقدم للقيادة الصينية مباشرة ملخصاً لما دار في قمة بريجينيف - فورد في فلاديفستوك. ولم تكن باللحظة الأكثر ملاءمة لاجتماع استهلاكي يحدث لأول مرة.

إذ إن المقاطعات البحرية السوفيتية، التي باتت فلاديفستوك عاصمتها، كانت قد أخذت من الصين في القرن التاسع عشر، ثم أنشئت فلاديفستوك كقاعدة بحرية من أجل أية أنشطة داخل كوريا والمحيط الهادئ، وبالنسبة إلى قيادة كالقيادة الصينية، التي تعتبر كل عمل وراءه غرض ما وكل حدث يرمز إلى شيء ما، فإن المكان الذي عقدت فيه القمة قامت بتثبيت ريبة ماو (كما قال لي هو نفسه في شباط 1973) في أن الاستراتيجية الأمريكية هي أن تجعل «الماء الفاسد يتدفق باتجاه الصين». تلك المشاعر عززتها ولا شك حقيقة أخرى هي: أن بريجينيف نفسه لم يكن قد زار من قبل فلاديفستوك أو المقاطعات البحرية - وهي الحقيقة التي عرفناها في وقت متأخر أكثر من أن يستطيع التأثير في قرار اللقاء هناك.

لقد تم اختيار فلاديفستوك لجملة من الأسباب التقنية، كل منها بدا مقبولاً في ذلك الحين. ولم يكن لأي منها علاقة بمسألة لفت انتباه الاتحاد السوفيتي إلى المحيط الهادئ، كما كان بعض القادة الصينيين - ومنهم، ربما، ماو - يعتقدون كل الاعتقاد. فعين أقسم فورد اليمين الدستورية، كان يرغب في لقاء بريجينيف. وقد رفضنا موقفاً أوروبياً، لأن الرئيس، الراغب في إعادة الحياة للروابط الأطلسية، فكر بأن لقاء مع زملائه الأوروبيين في ظل قمة مع بريجينيف قد يعطي الأمر مظهراً وكأنه يحطّ من قدر أوروبا. وحين أشار دوبرينين إلى أن فلاديفستوك قد تكون مناسبة تماماً لأن تقع ضمن رحلة رئاسية مخططة إلى كوريا واليابان في تشرين الثاني، قمنا بالاختيار المريح. فقمة بريجينيف في آسيا كانت سهلة إمداداً وتمويماً، وكانت جديدة لا سابقة لها إضافة إلى هذا فقد كانت مثيرة وتلفت انتباه وسائل الإعلام. لكن ما من خبير في أية وكالة مخابرات حذر من أن لها دلالات بالنسبة إلى الصين، رغم أنه كان علي أن أعرف ذلك بنفسني.

لم يضع دينغ وقته في التعبير عن الانزعاج الصيني. فخلال دردشة الترحيب في القاعة الكبرى لقصر الشعب يوم الاثنين، 25 تشرين الثاني، سألتني كيف وجدت فلاديفستوك، فأجبت بأنني لم أبرد عمري كله كما بردت فلاديفستوك، وبما أنني كنت مشوشاً بشكل من الأشكال نتيجة أسبوع من الرحلات الرئاسية والجلسات الطويلة في مؤتمرات القمة، أضفت: «الآن فقد عرفت لماذا لم يستقر الصينيون البتة في ذلك الإقليم: «إذ إنني بإشارتي تلك إلى أن فلاديفستوك كانت روسية دائماً، فقد صببت بالطبع، الوقود على نار الكراهية المشتعلة أصلاً، فصح لي دينغ مباشرة: «كان هناك الكثير من الصينيين في تلك المنطقة، بل في الماضي كان جل السكان من الصينيين». أما الاسمان المختلفان اللذان أطلقا على

المدينة من قبل الصينيين والروس فقد كانا يعكسان أغراض كل منهما، حسب رأي دينغ. ذلك أن الاسم الصيني كان يعني «بزاقة البحر»، فيما الاسم الروسي يعني «حكم الشرق»، «أنا لا أظن أن لها أي معنى آخر سوى ما تعنيه بقيمتها المباشرة»، أضاف دينغ، كما لم يكن لدينا أية أوهام في أن اندفاعه الروس نحو الشرق يمكن أن تقتصر على الصين. «فالصين تتضمن أيضاً جزءاً من المحيط الهادئ الذي أنتم فيه» حذر دينغ.

ولكي يبين أن الاثنين يمكن أن يلعبا لعبة الثلاثة، باشر دينغ بفعل ذلك ضمن حكومتنا، بأن وجهه، باسم ماو، دعوة لوزير الدفاع جيمس شليسنجر، لزيارة الصين، مقترحاً بكل براءة، أن تتضمن خط رحلته زينجيانغ ومنغوليا الداخلية، وكلتاهما كانت منطقة عسكرية تحاذي الحدود السوفيتية. ونظراً لأنه لم يكن باستطاعته أن يتأكد من أن الغربيين لقطوا الحبة، فقد أكد دينغ على أن قيمة الزيارة ستكون بمغزاها ذاته. وبما أنه من غير الممكن أن يكون دينغ وماو غير مدركين للنزاع القائم بيني وبين شليسنجر، فقد كانت الفكرة هي إيجاد فسحة مضمونة يملأها كتاب الزوايا واشنطن. فوضع الثقل إلى جانب القوى المضادة - للانفراج ظاهرياً في الولايات المتحدة إنما كان ولا شك محاولة للرد رداً سريعاً وانتقامياً على زلتنا في الذهاب إلى فلاديفستوك.

كذلك كان للدعوة غرض استراتيجي آخر. فزيارة وزير الدفاع الأمريكي إلى الصين - لاسيما حين يسلط الأضواء عليها أكثر بمحطات يتوقف فيها في مناطق تقع على حدود الاتحاد السوفيتي - ستلقاها موسكو على أنها تحدٍ سافر - لاسيما وأنه ما من وزير دفاع أمريكي زار موسكو من قبل. لكن مع تأرجح قانون التجارة على شفا الانهيار وتعرض اتفاقية فلاديفستوك للتهجمات فإننا لم نكن بحاجة وليس لدينا الرغبة في التعرض لمثل تلك السخرية في تلك المرحلة.

أجبت به بأننا نرحب بأية زيارة إلى الصين من أي عضو من أعضاء الوزارة، لكن زيارة يقوم بها وزير الدفاع هي بحاجة إلى إنضاج أكثر. وقد خففت من أثر رفضي بقبول دعوة للرئيس فورد لزيارة الصين سنة 1975، فوجه دينغ الدعوة مباشرة حتى دون التظاهر بأخذ موافقة ماو، ولعل الهدف الوحيد من دعوة شليسنجر حسب معرفتي - رغم أنني أشك بذلك - هو جعلني أقترح زيارة رئاسية.

كان لدى الصينيين وسائل أخرى لتبيان انزعاجهم، فالزيارة إلى بكين في أعقاب قمة فلاديفستوك كانت المرة الوحيدة التي أزورها بها منذ زيارتي السرية تلك التي لم يستقبلني بها ماو. فدبلوماسيتنا المثلية كانت قد أصبحت شفافة وواضحة تقريباً لخبراء السياسة الواقعية أولئك. والسماح لصانعي السياسة الأمريكيين الرفيعين بالالتقاء بكل من بريجينيف وماو في غضون بضعة أيام كان شيئاً كثيراً.

مع ذلك لم يكن لمضيفينا أن يفصلوا الزيارة كلياً عن القادة الذين استعادوا العلاقات الصينية - الأمريكية. فلدى وصولي وقبل لقائي بدينغ، أخذونا، أنا وأطفالي وزوجتي نانسي، للقاء قصير مع زهاو

إينلاي، في ما قيل لنا إنه مستشفى لكنه بدا وكأنه مضافة رسمية عادية. كان زهاو ساحراً وهو يصّر بإلحاح على أن أطباءه وصفوا له الدواء الذي يشفيه، ألا وهو الامتناع عن مناقشة الموضوعات السياسية التي يمكن أن تسبب له التوتر (انظر الفصل 5).

حين أوضح الصينيون نقطتهم المتعلقة بالمثلث الاستراتيجي، تمنى دينغ أن تجري المناقشات العملية بطريقة من القلب إلى القلب، جاعلاً نبرته ضمن حدود استماع الإعلام عندما استقبلني في القاعة الكبرى لقصر الشعب:

يقول الناس في العالم إن العلاقات بين دولتينا باردة قليلاً. غير أن هذه هي الزيارة السابعة للدكتور، ومن الممكن اعتبار هذه هي التبادل الثالث لوجهات النظر بين دولتينا هذه السنة، لذا فإن ذلك الرأي الدائر في بعض الأوساط لا يمكن اعتباره دقيقاً.

هنا أكدت أن العلاقات تمضي بصورة حسنة، وبناء عليه عاد دينغ فأكد على الأهمية التي توليها الصين لروابطها مع واشنطن: «أنا لا أظن أن توقيع بيان شانغهاي اعتبر من أي جانب من الجانبين على أنه حركة نفعية». ولكي يؤكد على الجو الودي بيننا حضر دينغ مأدبة العشاء الترحيبية التي أقيمت لفريقي والتي كان يحضرها بروتوكولياً وزير الخارجية. كما دعي عدة مئات من الدبلوماسيين والرسميين، فيما أنشدت جوقة عسكرية الأغاني الصينية موزعة بين الأنعام الأمريكية المشهورة تماماً كما حدث في زيارة نيكسون. وفي المساء التالي، دعا دينغ أعضاء وفدي لمشاركته في وجبة منغولية ساخنة في قاعة خاصة من مطعم شعبي، وهي مجاملة أخرى غير مألوفة.

أصر دينغ، خلال لقاءاتنا التالية كلها، على مناداتي «بالدكتور» وهي صفة تكريمية لي انطلاقاً من خلفيتي الأكاديمية وهي الصفة ذاتها التي كان ماو نفسه قد تبنها. على أن إيقاع المحادثات، بوجود دينغ، كان أقل تراخياً واستطراداً بكثير مما كان مع زهاو.

كانت الاجتماعات مبرمجة لفترات زمنية ثابتة وفق جدول أعمال متفق عليه سلفاً، إذ كان هناك ثلاثة اجتماعات كل يوم، يدوم كل منها ساعة ونصف الساعة، وكما كان الشأن بوجود زهاو، فقد كان يجري نوع من التناوب بالنسبة إلى مكان الاجتماع بين المضافة الرسمية والقاعة الكبرى لقصر الشعب.

في البداية، كانت المناقشات تسير وفق الخطوط المألوفة. فدينغ الأكثر عداءاً للسوفييت من زهاو، إن كان هناك من هو أكثر عداءاً، كان يناقش العلاقة الصينية - الأمريكية كما لو أن احتواء الاتحاد السوفيتي هو مشروع مشترك - بل كما لو أننا، بالحقيقة، أعضاء في الحلف ذاته. كذلك تعهد بالتعاون الصيني من أجل تقوية العلاقات الأمريكية مع أوروبا باعتبارها طرفاً أساسياً في استراتيجية الحد من النزعة التوسعية السوفيتية. ولكي ييسر الأمور لهذه الاستراتيجية، قال دينغ: إنه يشجعنا على إقامة علاقات وثيقة مع اليابان، التي هي منذئذ فصاعداً مصدر اهتمام صيني كبير.

إننا نرحب في أن تبقى الولايات المتحدة على علاقتها الطيبة مع أوروبا واليابان.. ذلك أن السوفييت الآن مصممون على السعي للهيمنة على العالم، وإذا ما رغبوا في شن حرب عالمية ولم يريدوا الحصول على أوروبا أولاً، فلن يفلحوا في تحقيق الهيمنة في الأنحاء الأخرى من العالم، لأن أوروبا بالغة الأهمية سياسياً، واقتصادياً وعسكرياً.. وإننا لنشعر فيما يتعلق بالولايات المتحدة أنها حين تتعامل مع «الدب القطبي». فمن الضروري أيضاً بالنسبة إليها أن يكون لديها حلفاء أقوى في أوروبا واليابان.

كما كان يأمل أن تكون الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان «في موقع شركة تقوم على أساس المساواة. إذ إنه على أساس المساواة فقط يمكنك أن تقيم شركة حقيقة. ولا عجب في أنني حينذاك أبدت ملاحظة إلى دينغ بأن الصين تتحول إلى واحدة من أفضل حليفاتها في الناتو.

لكن إذا كنا اتفقنا على الاستراتيجية، فإن خلافات جدية كانت قائمة فيما يتعلق بالتكتيك. إذ رفض دينغ وأعوانه فكرة الانفراج بنوع من الشدة ربما كانت ترضي المحافظين الجدد في «الكومنتري». فقد أكد أن الأهداف السوفيتية ثابتة لا تتغير.

«ألا يحاولوا تفريق الولايات المتحدة عن حلفائها.. هم لا يتخلون أبداً عن هذا الهدف، لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل. الهدف الثالث سيكون دعم الموقع الاحتكاري لبلديكما في ميدان الأسلحة النووية (وبذلك) تحجّمان البلدان ذات الأسلحة النووية القليلة فقط وبهذا يصلون هم إلى هدفهم في الهيمنة».

وأية معاهدات يوقعها الاتحاد السوفيتي هي مجرد محطات على طريق تلك الاستراتيجية لذا:

«نحن، من جانبنا، لا نؤمن بأنه من الممكن التوصل إلى انفراج - فرغم مرور عشر سنوات ما يزال أقل رسوخاً. كما لا نعتقد أنه توجد أي اتفاقية يمكن أن توثق يدي روسيا».

لقد كنت أتعقد مع تحليل دينغ لأهداف السوفييت وضرورة إحباطها. لكن حاجات أمريكا التكتيكية كانت مختلفة. فقد كنا، نحن الذين تجاوزنا للتو أزمة ووترغيت، بحاجة إلى استراتيجية أكثر تعقيداً. إذ طالما كان بالإمكان تصوير الولايات المتحدة على أنها تتبنى سياسة عدائية لا ضرورة لها، فإن حركات السلام المختلفة ستعاود الظهور متجمعة تحت راية وضع حد لأمريكا الميالة للحرب، وسوف تقع الحكومات الأوروبية تحت الضغط الشديد للانفصال عنا. وحسب وجهة نظرنا، فإن تماهينا مع السلام ومتابعة السلام هو الشرط المسبق لسياسة دفاعية ملائمة ولتحالف قوي.

على أنه ليس باستطاعتي القول إنني سحبت البساط من تحت أقدام مفاوضينا الصينيين بذرائعي وحجبي تلك. فهم لم يعترضوا عليها. لكن بما أن الانفراج قدم لنا خيارات أكثر مما كان لديهم، فهو لم يكن الشرط الذي يمكن لرجل دولة أن يميل للاحتفاء به. لقد أشار وزير الخارجية كياوغوانهوا إلى السبب

الذي يتعين فيه على التكتيك أن يكون تابعاً للاستراتيجية: «الحقيقة الحاسمة ليست أي معاهدة بل هي السياسة، والمبادئ والنهج». وفي الختام، أعلن دينغ هدنة، إذ كان يأمل من الولايات المتحدة أن ترسخ التفوق العسكري:

«بالنسبة إلى التأكيد الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي، فإننا نراه على أنه «خدعة للشرق للهجوم في الغرب» - للهجوم في أوروبا. ولا يهم إن كانت وجهتا نظرنا مختلفتين، فإن بإمكاننا أن نرى ما يحدث». ما حدث بعد ذلك هو أن قدرة أمريكا على التصرف دولياً انخفضت أكثر وأكثر نتيجة الشلل الداخلي. فقد شهد ربيع وصيف 1975، كما رأينا، أزمة خانقة في مفاوضات السالت، انهيار اتفاقية التجارة السوفيتية - الأمريكية، سقوط الهند الصينية، وبلوغ تحقيقات المخابرات لذروتها. من المؤكد أن بكين كانت ترحب ببرودة العلاقات السوفيتية - الأمريكية، لكن ليس عندما يفرض ذلك نوعاً من الضعف الداخلي الأمريكي. على أن ازدياد الأزمة بين الرئيس والكونغرس قلل كثيراً من قيمة الولايات المتحدة وأظهرها «هشة بصورة متزايدة وسلبية استراتيجياً».

بالنسبة إلى بكين، كان الكابوس هو أنه من الممكن أن تواجه الصين عزلة مخيفة تظهر من جديد نتيجة للشلل الداخلي الزاحف على واشنطن، وتلك مسألة ذات أهمية داخلية كبيرة أيضاً. فإذا ما غدت الولايات المتحدة عاجزة عن إبقاء التوازن قائماً، فإن الصين ستكون مضطرة لتجميع شعبها من أجل جولة جديدة من الحماسة القومية والتضحية. غير أن ذلك يؤدي بدوره إلى تفاقم قضية تايوان سوءاً، وإلى تعريض العلاقات الأمريكية للخطر أكثر وأكثر، لكن مع انهيار الثقة الصينية بمقدرة أمريكا على توفير الثقل الموازن للنزعة التوسعية السوفيتية، بدأت الصين تتسحب إلى موقف العالم الثالث وهو شن الهجوم على كلتا القوتين العظيمتين، رغم أنه ظل الاتحاد السوفيتي يتلقى النصيب الأوفر من حدة النقد.

في الوقت ذاته، كان الموقف الداخلي في الصين يغدو أكثر وأكثر تعقيداً. إذ كان ماو يضعف أكثر فأكثر، وكان زهاو مريضاً (جسدياً وربما سياسياً) فيما كان دينغ ما يزال يرسخ موطئاً لقدمه. في غضون ذلك، كانت المعارضة الداخلية المرسخة لأقدامها بصورة متزايدة في وجه السياسات الإصلاحية لدينغ، تنمي ما بات يعرف فيما بعد باسم عصبة الأربعة، بزعامة زوجة ماو، جيانغ كينغ، ولكل هذه الأسباب، غدت السياسة الخارجية الصينية تقتدر لحسن توجه واضح كانت تتميز به عادة. إذ إن بعض قادة الصين ووسائل إعلامها خلال 1975 والقسم الأكبر من 1976، ورطوا أنفسهم في سياستنا الداخلية من خلال اشتراكهم في الهجوم على الانفراج.

حوار مع دينغ وماو:

كانت حالة العلاقات حالة غريبة. إذ ما من قائد من قادة الحلفاء تلقى تلخيصاً أكمل فيما يتعلق بسياستنا ونوايانا مما تلقاه الصينيون. ونظراً لأنه كان هناك قدر ضئيل من التعامل الاقتصادي بيننا

وقدر أضال من المشاريع السياسية المنسقة علناً، كانت أفضل طريقة لتنسيق السياسات هي من خلال التفهم الدقيق لاستراتيجية كل منا، وقد رد القادة الصينيون، سائرين على المبدأ نفسه، بتقديم تفصيلات كبيرة حول أسلوبهم ونهجهم.

فكان لهذا نتيجتان: في مجال الدبلوماسية العادية، ناقش المسؤول على أرفع مستوى الخطوات المحددة التي يمكن لبلديهم أن يتخذها معاً، في محاولة منهم لاستشارة مفاوضاتهم لتقديم مقابل ما، على أنه ما من شيء كهذا حدث في السنوات الأولى من العلاقات الصينية - الأمريكية. فمناقشات مع ماو أو زهاو أو دينغ كانت مفاهيمية، نظرية تقريباً. أما المحاولة الوحيدة في مجال التنسيق التكتيكي - توسط الصين في مشكلة كمبوديا، في حزيران 1973 - فلم تتكرر. إذ لم يغامر زهاو ولا دينغ من بعده مرة ثانية، بموقفهما تجاه غوامض السياسة الداخلية الأمريكية وألغازها.

لم تكن سياستنا، فيما يتعلق بالاستراتيجية الطويلة - الأمد، المتوازنة مع ذلك، منسقة رسمياً قط. كما ظلت تعتمد على المناقشات المفاهيمية التي تعين عليها، سنة 1975-1976، أن تخاطب الاهتمامات والتي تُظهر، أن الانفراج يمكن أن يضعف حذر الضحايا المحتملين للنزعة التوسعية السوفيتية دون حشد الرأي العام الأمريكي. وعلى الصعيد العملي، كانوا منزعجين خشية أن يتبين أن تقوينا للأمور في مكانه، مؤكدين على ضرورة أن تكون المعارضة للتحركات السوفيتية في الغرب أكثر فعالية. وإلا، فقد تكون النتيجة العملية هي جعل «الماء الفاسد يتدفق إلى الصين»، كما قال ماو، وبذلك يتعزز خطر الضغط السوفيتي على الصين. وأن نفسر لأولئك الممارسين للسياسة الواقعية أن مثل هذه الاستراتيجية تتجاوز مدى إدراك صانعي - السياسة الأمريكيين، فإن ذلك سيصطدم بالخبرات الصينية التي تراكت طوال خمسة آلاف سنة من تبديل الأحلاف والحلفاء.

لم يكن الجدل، من حيث الجوهر، يدور حول الحجج المحددة التي قدمت، بل حول طبيعة المرونة. إذ كان من الطبيعي بالنسبة إلى القادة الصينيين أن يسعوا للتقليل من خياراتنا إلى أقل حد ويفضل أن يكون الخيار الوحيد المتجانس أكثر من الصين الطويل - الأمد، ألا وهو المواجهة الصريحة مع الاتحاد السوفيتي، لأن ذلك يمكن أن يخفف من قلقهم وشكهم وكذلك من قوتنا على المساومة. كذلك كان يدخل في صميم اهتمامنا أن ندعم الخيارات التي تتيح لنا إمكانية تعديل سياسات بعينها طبقاً لمتطلباتنا الاستراتيجية وكذلك متطلبات كسب الدعم الشعبي.

تلك كانت القضية على نحو خاص، لأن السياسة الصينية، في تلك الفترة، كانت قد بدأت بالاتجاه نحو التصلب العقائدي. فما دعي بعصبة الأربعة التي كانت تتضمن، إضافة إلى زوجة ماو، زهانغ شونكيو، ياو وينيووان ووانغ هونغوين، راحت تلعب دوراً مهيماً خلال الأشهر الستة الأخيرة من حياة ماو. فقد استنكرت، هي الأشد تطرفاً وعقائدية مع دينغ، إصلاحاته السياسية باعتبارها عودة إلى «الطريق

الرأسمالي»، ثم تبنت أيضاً موقفاً عدائياً بصورة متزايدة تجاه علاقات أمريكا مع تايوان. ومن الواضح أن الأربعة كانوا يتوسلون إلى ذلك بنزاعات ماو العقائدية، التي كان الزعيم المسن نفسه قد صمت إزاءها في وجه الخطر الشديد الذي يمثله الاتحاد السوفيتي.

وهكذا، أثبتت رحلتي التالية إلى بكين، التي بدأت في 19 تشرين الأول 1975، أنها الأصعب من كل مقابلاتي مع القادة الصينيين. فهدف تلك الزيارة كان الإعداد لقمة فورد مع ماو ودينغ المخطط لها في مطلع كانون الأول، ومع اقتراب الزيارة، أصبح واضحاً أن وزير الخارجية الصيني كياو غوانهوا، كان يسير على خط أكثر تشدداً مع دينغ دون أن يبدو على هذا الأخير أنه قادر على لجم مرؤوسه. لكن، بعد سنين، علمنا أن كياو كان قد ربط مصيره بمصير الأربعة الذين كانوا، خلال ستة أشهر، سينجحون في الإطاحة بدينغ.

لم يكن كياو غوانهوا عضواً طبيعياً في هذا الرباعي، إذ كان، وهو تلميذ زهاو إنلاي، نظيري المشارك في وضع مسودة بيان شانغهاي سنة 1972، وكان الانطباع الذي تركه لدي هو، أنه ذكي واسع المعرفة للغاية وساحر كل السحر حين يناسبه الأمر. كان كياو يتحدّر من البورجوازية وقد درس في ألمانيا كما كان يفتخر بنفسه لمعرفته بهيغل. لماذا انضم إلى عصبة الأربعة أمر سيبقى موضع تخمين نظراً لأنه لم يفسره في السنوات التي بقيت له بعد أن عاد دينغ من المنفى مرة ثانية وطرد كياو من منصبه. أكانت تلك قناعته أم تراها نفعية وصولية، أم هو تأثير زوجته الشابة، والصديقة الحميمة لزوجته ماو؟ أيا كان السبب، فقد أبدى كياو حماسة المردّد لسبب جيد. ذلك أنه كان من النمط التقليدي للبيروقراطية، فهو السياسي الصيني الذي عرّفه العقائديون بأنه «كونفوشي»، والذي كان ماو يشير إليه أحياناً بنوع من السخرية على أنه هو «اللورد كياو».

قبل بضعة أسابيع، وفي الولايات المتحدة، كان كياو قد شن هجوماً عنيفاً على سياستنا الانفراجية، وها هو يعارض الآن كتابة مسودة البيان الذي يمكن، دونه، أن تظهر قمة فورد مضادة للقمة. جزء من المشكلة كان يعود أصلاً لتطور العلاقة. فرحلة ريتشارد نيكسون التاريخية، سنة 1972، كانت قد أثمرت بيان شانغهاي، الذي وضع المخطط الأساسي للعلاقات الصينية - الأمريكية المستعادة، ولم يكن هناك من حاجة لتكرار أقواله. الخطوة التالية كان ينبغي الاعتراف ببكين على أنها حكومة الصين، وهو الأمر الذي لم نكن مستعدين له، وكان القادة الصينيون ينفرون لأسبابهم الداخلية الخاصة من الموافقة على بيان لا يذكر تايوان. مع ذلك، كان القادة الصينيون، وخصوصاً دينغ، يعلقون أهمية كبيرة على زيارة فورد وعلى تبيان أن العلاقات الصينية - الأمريكية ما تزال وثيقة، نظراً لأن هذا يشكل أحد مصادر قوتهم الدولية الأساسية.

في تشرين الأول 1975، حدث أنني كنت أمثل ولايات متحدة منقسمة في عاصمة صينية محاصرة بانقساماتها. رحب بي دينغ في القاعة الكبرى لقصر الشعب ثم سعى لتخفيف التوتر الذي ارتبط بخطاب

وزير الخارجية في الأمم المتحدة، قائلاً: «إننا حتى عندما نختلف «نلتقي كأصدقاء أليفين». فأبدت ملاحظة وأنا نصف مزاح بأن وزير الخارجية كان يحاول إخافتي: «إنه يطلق كثيراً جداً من المدافع» «إنها فارغة»، أجاب دينغ، ومع ذلك، بدا كياو قوياً داخلياً إلى حد يكفي لتجاهل التوبيخ. وعلى مائدة الافتتاح، التي تبعت ذلك والتي حضرها دينغ أيضاً، قلب كياو كلمة نخبه إلى هجوم على الانفراج مأخوذة حرفياً من خطابه في الأمم المتحدة، الذي كنت من قبل قد أشرت لانزعاجي منه. الحقيقة العارية ليست في أن الانفراج تطور إلى مرحلة جديدة بل في أن خطر حرب عالمية جديدة يتصاعد. نحن لا نعتقد بأن هناك أي سلام دائم، فالأمور تتطور تبعاً للقوانين الموضوعية وبمعزل عن إرادة الإنسان. إن الطريقة الوحيدة للتعامل مع نزعة السيطرة هي خوض كفاح مباشر ضده، أما أن يركز المرء على أوهام، وأما أن يخطئ بوضع الآمال أو الرغبات موضع الحقيقة ويتصرف طبقاً لها، فإنه سيحرض فقط مطامع النزعة التوسعية التي ستؤدي إلى عواقب وخيمة⁽²⁾.

هنا أجبت بجدّة وبصورة ارتجالية، متجاهلاً ملاحظاتي المعدة من قبل، قائلاً: إن بلادنا تتبع السياسة الأكبر ملاءمة لظروفها الخاصة، وإننا نعارض الهيمنة حيثما كانت، لكننا لا نسعى للمواجهات من أجل المواجهات بحد ذاتها، وإننا وحدنا من بيت متى ندخل فيها. وعلى أية حال، فإن أعمالنا الثابتة الراسخة قد أسهمت في إيقاف التوسع السوفيتي أكثر من خطب «الآخرين» «الطنانة الرنانة» (ضربة لكياو). وبينما كنت أتكلم، انطفأت فجأة أضواء التلفاز، لذا لم يشهد المشاهدون الأمريكيون التبادل الحاد في الكلمات.

في الصباح التالي، حاول دينغ أن يزيل آثار التوتر الباقية من أحداث الليلة الماضية. فقد قال لي: إنه كان يتطلع إلى زيارة الرئيس وواقعة الزيارة بحد ذاتها أهم بكثير من الخلافات التي يمكن أن تقوم، ومهما كانت: «فسيكون كل شيء على ما يرام، وسواء التقت عقولنا أم لم تلتق فلسوف نرحب به».

وإثر بعض النقاش للتفاصيل الفنية لرحلة الرئيس، قدمت استراتيجيتنا الدولية بشيء من التفصيل:

إن الضرورة الاستراتيجية التي نواجهها كلانا إنما هي التهديد السوفيتي. ومن المهم على ما أعتقد أن نفهم أننا هنا نواجه ثلاث مشكلات: الأولى هي الاستراتيجية الشاملة، والثانية هي التكتيك الذي علينا أن نتبعه، والثالثة هي علاقتنا فيما يخص الوضع الدولي الشامل. ثم تابعت: إن الاتحاد السوفيتي غدا أقوى عسكرياً، لكن ذلك نتيجة لتطور التكنولوجيا وليس لسياستنا الانفراجية. كما أنني كنت مضاداً سواء أكان الاتحاد السوفيتي يركز على الغرب أم على الشرق:

بما أن الاتحاد السوفيتي هو بلد أوروبي وآسيوي على حد سواء، فمن المهم أن نحول بينه وبين فرض هيمنته في أي مكان منهما. وبما أننا العنصر الرئيسي في الدفاع ضد الاتحاد السوفيتي، فإن علينا أن

نكون أقوياء في كلا الموضعين. وكما قلت لوزير خارجيتكم، أنا لا أدري أية نظرية هي الصحيحة سواء أكانوا يخادعون الغرب كي يهجموا في الشرق أم يخادعون الشرق كي يهاجموا في الغرب، بل لا أظن أن في هذا أي فرق، لأنهم إن هجموا في الغرب ونجحوا، فإن الشرق سيواجه بعد ذلك قوة أشد وأكبر بكثير، وإن هجموا في الشرق، فإن الغرب سيواجه في النهاية تلك القوة الأشد والأكبر بكثير، إذن، فيما يتعلق بالولايات المتحدة، المشكلة هي ذاتها وليس هنالك فارق كبير.

وكما قلت فإن اختلافنا إنما كان في مجال التكتيك. هنا، وجدنا أنفسنا وجهاً لوجه أمام مفارقة. فالموقف العام الصيني كان متصلباً للغاية، مع ذلك، وفي معظم أنحاء العالم، كانت السياسة اليومية للصين سلبية تماماً، بالحقائق. أما الموقف العام لأمريكا فقد كان أكثر مرونة جزئياً، إذ كان يتعين علينا أن نوجد في كل جبهات المعارك حينما «مد الاتحاد السوفيتي يده». وكان باستطاعتنا أن ندعم هذه المعارك فقط بإقناع شعبنا بأهدافنا السلمية أساساً:

لهذا، كنا في الشرق الأوسط، وفي أنغولا، وفي البرتغال وفي أماكن أخرى، نشيطين تماماً لكي نمنع التوسع السوفيتي، حتى عندما كان علينا أن نقوم بذلك بمفردنا، بل حتى عندما كنا نتعرض للانتقاد لقيامنا بذلك.

ولكي نتابع هذه السياسة بعد الفوران المحلي الذي حصل كنتيجة لفيتنام ووترغيت، فإنه من الضروري للغاية بالنسبة إلينا أن نكون في وضع عام في الوطن يحنأ أكثر مما يسبب التوتر».

لكن كيف نتوصل إلى تحقيق الدعم الداخلي لسياسة الاحتواء أمر لا يعني الصين - وسيعنيها أقل لأن قدرة الرئيس الأمريكي التنفيذية على تدبر الرأي العام لديه وضعت موضع التساؤل من خلال سلسلة من الجيوشانات غير القابلة للتفسير تقريباً، في أعين الصينيين، والتي كانت ووترغيت أشدها بروزاً. لذلك، بدأ رد دينغ بعدد من نقاط الجدل العملية الواضحة: كم هي كمية الحبوب التي تبيعها الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي؟ كم ننقل له من التكنولوجيا؟ وهل يشكل اتفاق هلسينكي النهائي اعترافاً بالفلك السوفيتي ومنطقة نفوذه؟ ثم تبع تلك الأسئلة الحسية للغاية اقتراح عام:

«نحن لا نفهم لماذا استخدمت الولايات المتحدة والغرب نقاطهما القوية لسد النقص الناجم عن الضعف السوفيتي. فلو استفادت الولايات المتحدة وأوروبا من ضعف الاتحاد السوفيتي، ربما كنتم في موقف تفاوضي أقوى».

في الجلسة التالية، تقدم دينغ برد لما تقدمت به، فلا بد من مواجهة الاتحاد السوفيتي، هو الذي تنمو ترسانته النووية حتى أكثر مما تقضي الاتفاقيات الموقعة معه، وهدفه الرئيسي هو الغرب، فالحشد في الشرق هو خدعة أساساً، على أن المشكلة هي أن دينغ كان يدعي بأن له صوتاً في استراتيجية الغرب، دون أن يقدم بدلاً مقابلاً سوى الحفاظ على استقلال الصين الخاص. وقد تم هذا، كما أشرت إلى دينغ،

بسبب ضروراته الخاصة وليس خدمة تقدم لنا. لقد نشأت الشراكة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة من التوازن الذي تفرضه الضرورات الجيوسياسية: حتى عندما نختلف في التكتيك، فإن التعاون الصيني - الأمريكي يقطع الطريق على التوسع السوفيتي عملياً.

بهذا، انتقلنا إلى الموضوع الذي كان يتوقف عليه البيان الذي سيصدر خلال زيارة فورد: أي ما إذا كان هناك تقدم سيتحقق حول قضية تايوان أم لا. إذ كنت قد اقترحت أن مكتب العلاقات الأمريكي القائم في بكين والسفارة المتوضعة في تايبي يعكسان موقعهما الرسمي، أي أن ترفع درجة التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في بكين إلى مرتبة سفارة، وأن تصبح السفارة القائمة في تايوان مكتب علاقات.

رفض دينغ الاقتراح لأن مكتب علاقات أمريكا في تايوان ومكتباً تايوانياً في واشنطن سيتركان لتايوان مكانة سياسية كبيرة جداً. وتايوان، في عيني بكين، هي إحدى مقاطعات الصين التي لا يمكن الموافقة على إعطائها أي تمثيل دبلوماسي. ولقد أوضح دينغ ثلاثة مبادئ تتعلق بمستقبل تايوان:

«المبدأ الأول: هو أننا نُصرّ - أي أن علينا أن نصر على بيان شانغهاي. بمعنى أننا نرفض أي أسلوب يؤدي إلى حل «صينيين اثنتين» أو «صين واحدة، تايوان واحدة» أو أي بديل مختلف لهذين الطرحين.

إن فكرة إقامة سفارة هنا في بكين ومكتب علاقات في تايوان إنما هي تحويل لـ «صين واحدة، تايوان واحدة» وهو المبدأ الذي لا يمكننا القبول به.

المبدأ الثاني: هو أن حل مسألة تايوان قضية داخلية تخص الشعب الصيني ويمكن تركها فقط للشعب الصيني نفسه لكي يحلها. أما بالنسبة إلى ما سوف نستخدمه لنحل أخيراً مسألة تايوان - أي ما إذا كانت الوسائل سليمة أم غير سليمة - فمسألة أو شأن داخلي يجب أن يترك للشعب الصيني كي يقرره بنفسه.

النقطة الثالثة، والتي هي مبدأ بالنسبة إلينا، هي: أننا لا نقر أبداً بأنه يمكن أن يكون هناك بلد آخر سيشارك في حل المسألة التايوانية بما في ذلك الولايات المتحدة.

مبادئ دينغ الثلاثة هذه هي أساسية لفهم موقف بكين الأساسي - حينذاك مثلما هو الآن - تجاه مستقبل تايوان. فتايوان بالنسبة إلى الصيني، مهما تكن وجهة نظره السياسية، هي جزء من الصين، اعترف بها العالم كذلك على مدى قرون وثبت ذلك في مؤتمر القاهرة الذي عقد في تشرين الثاني 1943، وكذلك في قرارات ما بعد الحرب كلها. وتايوان، في أعين الصين، هي حيث بدأت سلخ مقاطعاتها عندما ألحقت اليابان الجزيرة بها سنة 1895. وبالنسبة إلى بكين فإن تايوان ليست بلداً أجنبياً، ودعواها بالاستقلال تفهم على أنها تحدٍ للتماسك الوطني وذلك بإضفاء الشرعية على طموحات وطنية في المقاطعات الأخرى البعيدة جغرافياً، والقريبة من القوى الاستعمارية. ومن الممكن أن تخوض الصين الحرب ولا تتخلى عن هذا المبدأ.

في الوقت ذاته، أعلنت الولايات المتحدة خلال ست إدارات عن إصرارها على أن يكون الحل سلميًّا. وأياً كان الموقع القانوني للالتزام - وقد تحدى دينغ بكل وضوح صحة ذلك في رده الذي اقتبسته سابقاً - فإن أية حكومات صينية ستخوض مغامرة كبيرة إن جربت تطبيقه، وإلى أن تجد القضية التايوانية حلاً يتم التفاوض عليه، فإن على الجانبين أن يوازنوا بكل حرص ضرورات كل منهما. فإن سعت الصين إلى حل بالقوة فستغامر بإمكانية رد أمريكي عليها، وإن سمحت الولايات المتحدة لنفسها بأن تجر إلى أن تصبح طرفاً في الحرب الأهلية الصينية من خلال الاعتراف أو التواطؤ للاعتراف بسيادة تايوان، فإنها ستغامر بخوض صراع، ستجد فيه الصين خصماً عنيداً لا يرحم.

لهذا، عمل دينغ الذي كان يفهم جيداً هذين القطبين، على تلطيف ملاحظاته مباشرة بتذكيري بقول ماو لنيكسون حول استعداد الصين للانتظار مئة عام لإعادة ضم تايوان، مضيفاً أن تحسين العلاقات الصينية - الأمريكية ليس عليه أن ينتظر بل يجب أن يمضي قدماً وفي الحال.

ولكي يشير للأهمية التي تعقدها القيادة الصينية على العلاقات الأمريكية، غيّر دينغ برنامج اليوم التالي كي يرتب بها نزهة جميلة للوفد الأمريكي في «الروابي العطرة» قرب بكين، وهي منطقة انتجاع للنخبة الشيوعية. فيما تابع الموضوع ذاته ماو بنفسه حين استقبلني ذلك العصر.

محادثة مع ماو

جاءت المقابلة مع ماو بالطريقة الاعتيادية التي تجري عادة. ففي 21 تشرين الأول، كنا أنا ودينغ نناقش الجناح الجنوبي للناو - وهذا مثال عن مقدار اتساع - مدى المنافشات العملية التي كانت تجري بيننا - حين دخلت مساعدة وزير الخارجية وانغ هيرونغ (التي كنا نعتقد أنها ابنة أخت ماو) عند الساعة السادسة تقريباً وسلمت دينغ قصاصة من الورق. «الرئيس سيكون على استعداد لاستقبالك الساعة 6.30»، أعلن دينغ، كما أشار الصينيون إلى أن ماو يود أيضاً أن يلتقي بزوجتي التي كانت، للأسف، قد ذهبت تتسوق. غير أن الاتصالات الصينية برهنت على أنها أفضل مما يمكن للمرء أن يتوقع من منظومة الهاتف التي كانت ما تزال بدائية حينذاك. فخلال خمس عشرة دقيقة، كانت نانسي قد اقتلعت جسدياً تقريباً من أحد الحوانيت وجيء بها إلى مقر الرئيس.

لقد صدمت بمظهر ماو. إذ كان يقف، كالعادة، أمام نصف دائرة من الكراسي المريحة في منتصف مكتبه. لكن كان قد تراجع على نحو مخيف تماماً مذ رأيته آخر مرة قبل سنتين، بحيث إنه كان بحاجة إلى ممرضتين كي يظل واقفاً. فيما كان اللعاب يسيل على ذقنه. ذلك أنه كان قد تعرض لعدة سكتات دماغية ولم يكن يستطيع لفظ الكلام إلا بالكاد. ولأن اللغة الصينية هي لغة نغمية، فقد كانت المترجمة لا تفهم كلام ماو إلا بكثير من الصعوبة، وكانت مضطرة لأن تكرر أولاً ما اعتقدت أن الرئيس قاله، فإذا ما أخفقت في فهمه بعد عدة محاولات، كان يكتب لها خطياً ما يريد قوله.

كذلك بدا لي الزعيم وكأنه تضائل وضعف إلى حد أنني خشيت أن أتهم بأنني سبب موته إن دامت المحادثة أكثر من خمس عشر دقيقة. فقد كرس الدقائق القليلة الأولى لنانسي: «إنها تلوك قامة» نعق بصوت كصوت الغراب.

بعد أن غادرت نانسي وانتقلنا إلى الجوهر، بدا ماو وكأنه كسب قوة جديدة. إذ دام الاجتماع ساعة ونصف الساعة ثم تبين أنه الاجتماع الأهم على الإطلاق وكذلك الأكثر توتراً من اجتماعاتي الخمسة معه؛ فقد افتتح ماو المحادثات بمزاحه المألوف:

ماو: أنت تعلم أنني أعاني من مختلف العلل في جسمي، وأنتي صاعد إلى السماء قريباً.
كيسنجر: ليس قريباً.

ماو: بل قريباً. وقد استلمت تقريباً دعوة من الإله.

كيسنجر: أمل ألا تقبلها قبل وقت طويل.

ماو: إنني أقبل أوامر «الدكتور».

كيسنجر: أشكرك. فالرئيس يتطلع إلى زيارة للصين ولفرصة الالتقاء بك سيدي الزعيم.

ماو: سيكون موضع ترحيب للغاية.

ثم بيّن ماو بسرعة أن ذهنه وقدرته التحليلية الساخرة سليمان لم يمسا. أما الجدل المجرد، الذي يقف على حافة الجدل الأكاديمي حول تكتيك التعامل مع الاتحاد السوفيتي والذي كان قد دار في اليوم السابق، فلم يكن بالجدل المناسب لماو: أمس، خلال اشتباكك مع نائب رئيس الوزراء، قلت إن الولايات المتحدة ليست بحاجة لشيء من الصين، والصين ليست بحاجة لشيء من الولايات المتحدة، وكما أرى، هذا صحيح جزئياً وخطأً جزئياً. فتايوان هي القضية الصغرى، أما العالم فهو القضية الكبرى. (يبدأ بالسعال، وتقترب الممرضة لمساعدته). وإذا لم يكن أيٌّ من الجانبين بحاجة لشيء من الآخر، لماذا أنت في بكين؟ إذا لم يكن أيٌّ من الجانبين يريد أي شيء من الآخر، إذن لماذا أردت المجيء إلى بكين ولماذا نريد أن نستقبلك أنت والرئيس؟.

وعندما أجبت بأن السبب الذي دعاني للمجيء هو: «أن لنا بعض الخصوم المشتركين»، قال ماو «أجل» بالإنكليزية. وللتأكيد، كتب «أجل» الإنكليزية على قصاصة ورق وسلمها لي - جاعلاً إياي، ربما، الشخص الوحيد الذي يمتلك قصاصة ورق مكتوباً عليها بالإنكليزية بخط الزعيم. على أن تعليقي التالي، وهو أن هناك سبباً آخر دعاني للمجيء إلى بكين هو، أن أستفيد من فهم الصين الواضح لشؤون العالم وقضياه، لقي استحساناً أقل بجوابه لي: «تلك الكلمات لا يعتمد عليها، ذلك أنه طبقاً لأوليائك، فإن الأول هو الاتحاد السوفيتي، والثاني أوروبا والثالث اليابان». ثم شرح ماو كيف توصل إلى هذا الاستنتاج: الاستراتيجية كما يلي:

«دعوههم يفرقوا في أحوال الصين... ثم بإصبعكم يمكنكم أن تردوا السوفييت، وشعاركم حينذاك سيكون السلام، أي أن عليكم دحر الإمبريالية الاشتراكية من أجل السلام».

فالشوري العجوز الذي لم يعرف قط مرحلة بغير كفاح - والذي صار، عاطفياً، شديد الاعتماد عليه إلى حد أنه كان يبتدع ثورا حتى بعد النصر - لم يكن ليعتقد (أو كان فقد احترامه لنا لو أنه توصل إلى الاعتقاد) بأن أمريكا ما بعد فيتنام وما بعد ووترغيب قادرة على تحريك الشعب الأمريكي دفاعاً عن التوازن العالمي وأنها تشجع ضربة سوفيتية للصين، التي كنا بكل وضوح نسعى لتحسين العلاقات معها، كمقدمة لمواجهة أمريكية للاتحاد السوفيتي وضرب مؤخرته، وهذه ميكافيلية أكثر بكثير مما يمكن أن تكون عليه الولايات المتحدة في السبعينيات، بل أتجراً على القول، في أية مرحلة أخرى. لذلك، وبعد ردي بنوع من الاستياء، أسقط ماو الموضوع.

لا شك أن جنون العظمة المتزايد في سنوات ماو الأخيرة لعب دوراً في التوصل إلى هذه النظرية التي كانت في ذلك الحين براءة ومحبطة أصلاً لمبتكرها. فلو كان ماو يؤمن بما كان يقوله، إذن ما كان هناك فائدة من الحديث كله. ولو كانت واشنطن وموسكو تتآمران بالفعل، فما كان لأي شيء أقوله أي فائدة أو يترك أي فارق. وهكذا عاد ماو إلى الموضوع الواقعي الوحيد، الموضوع الوحيد الذي كان يبرر مثل هذا الجمع بين التحدي والكأبة: محاولة التنسيق بين السياسات الصينية والأمريكية متابعة لهدف مشترك هو الحيلولة دون أي عدوان سوفيتي أو إيقاع الهزيمة بالسوفييت إن حدث العدوان.

على صعيد مقاومة العدوان، ثمة دائماً خياران على الأقل: أن نحاول فرض الهزيمة أو أن نلعب كسباً للوقت، المسار الأول ينصح به إذا كانت التقديرات تؤكد أن الخصم لا يهزم، وإذا كان من المحتمل أن يتفاقم وضع الضحية المحتملة سوءاً بمرور الوقت، ذلك كان موقف بريطانيا في الثلاثينيات. فأدولف هتلر كان قوياً لا يهزم. وكان من المحتم على موقف بريطانيا أن يتفاقم سوءاً مع إعادة تسليح ألمانيا.

لذا لا بد من استراتيجية مختلفة حين يحكم بأن الوقت لصالح البلاد (أو البلدان) التي هي في حالة دفاعية، أو إذا كانت البلاد المهددة تمر في حالة من الضعف المؤقت التي لا بد من أن تتجاوزها، وكما أشرنا في الفصول السابقة، فقد كنا نفكر بأن الاتحاد السوفيتي في حالة تراجع استراتيجي لاسيما بعد أن شفيت الولايات المتحدة من مرض فيتنام ووترغيب، فذكرت ماو بالمحادثة التي جرت قبل سنتين تقريباً، وخلال الدورة التي اتفقنا فيها على منع أو إحباط أي تحرك سوفيتي يخل بتوازن القوى. إن هدفنا الاستراتيجي لم يتغير لكن، نحن نواجه مرحلة صعبة بسبب استقالة الرئيس نيكسون، مما اضطرنا لأن نناور أكثر مما كنا نود، تلك الحجة فهمها الزعيم جيداً، هو الذي كان قد قام بكثير من المناورات في حياته، فقال: «أظن أن ذلك يحدث، فالمناورة مسموح بها».

لكن ما إن عاد الحوار إلى وضع استراتيجية مشتركة، حتى أثار ماو تحدياً آخر. على فرض أن هناك هدفاً مشتركاً، فكيف يمكن لذلك الهدف أن ينجز؟ ثم قال: من الواضح أننا لا ننق كثيراً بجيشنا، وإلا لماذا هو ضئيل جداً وأدنى بكثير من جيش السوفييت؟ ومن الواضح أن هناك الكثير من الأوروبيين الذين يشكون بأن من الممكن أن تستخدم الأسلحة النووية دفاعاً عن أوروبا، فقد ذكر ماو خطاباً للسيناتور باري غولدووتر وكتاباً للمراسل العسكري للنيويورك تايمز (وقد شككت بأنه كان يقصد دور ميدلتون) فيما يخص ذلك الجانب وعلى الرغم من أنه لم يقل ذلك صراحة، إلا أن الدلالة كانت واضحة: كيف سندافع عن الصين بجيش صغير وكوابح حول استخدام الأسلحة النووية؟ هل كانت استراتيجيتنا هي ما دعاه ماو «باستراتيجية دنكر» حتى بالنسبة إلى أوروبا؟ أي بعبارة أخرى. هل نحن نعدّ لإخلاء المساحة الواسعة من الأرض الأورو-آسيوية ونحاول إنهاء الاتحاد السوفيتي من خلال استراتيجية طويلة الأمد؟.

لقد أثار ماور المأزق الأخلاقي والاستراتيجي الأساسي للحرب الباردة، والذي هربنا منه بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي: فنحن لن نكون قادرين على السيطرة من خلال حرب تقليدية، على الأقل في مرحلة، الاهتمام الأشد فيها منصب على ضحايا محتملين كالصين مثلاً، ثم إن الحضارة لن تستطيع البقاء على ظهر الأرض بعد حرب نووية. فأجبت بثقة أكثر مما هي دقة:

إذا حدث هجوم كبير في أوروبا، فنحن بالتأكيد سنستخدم الأسلحة النووية. إذ لدينا سبعة آلاف سلاح في أوروبا، وهي ليست هناك لتقع في أيدي العدو. ذلك في أوروبا، أما في أمريكا فلدينا أكثر بكثير...

... سيدي الرئيس، في النهاية لا بد من أن يكون لدى واحد منا الحد الأدنى من الثقة، بما يصرح به الآخر، هنا لا مكان لاستراتيجية دنكر، سواء في الغرب أم في الشرق، وإذا كان هناك هجوم فإننا ما إن نوقف الهجوم، بعد أن نحرك قواتنا، حتى نكون على يقين تام من أننا سنكسب الحرب ضد الاتحاد السوفيتي.

هذا الرد جعل الزعيم يفكر ملياً بما دعاه «ليون» ويلقي بثقله في هجمة فاصلة، فقد أشار ماو إلى أن فرنسا تخشى توحيد الألمانيتين، فأجابت، بأننا نحن ندعمه رغم أنه يجب إضعاف القوة السوفيتية في أوروبا قبل أن يكون بالإمكان حدوث ذلك». هنا رد ماو بطلقة مماثلة: «دون قتال، لا يمكن إضعاف الاتحاد السوفيتي» (وفي هذا، أثبت ماو أنه على خطأ)، فحسب رأي الزعيم، كانت ووترغيب هي التي حالت دون تلك المحاولة، إذ قاله وهو ما يزال محتاراً إزاء انحلال رئاسة نيكسون، «يبدو لي أنه لم يكن ضرورياً التصرف في قضية ووترغيت بتلك الطريقة».

ختم ماو الاجتماع بأن وجه من جديد دعوة دينغ إلى شليسنجر الجلسة الماضية. فوزير الدفاع سيكون موضع ترحيب في الصين سواء جاء مع الوفد الرئاسي أم جاء بشكل منفصل. هدف الزيارة سيكون ما تتركه من تأثير في الاتحاد السوفيتي. وإذا ما جاء شليسنجر، فإن ماو يأمل (مثل دينغ) أن يزور زينجيانغ ومنغوليا الداخلية - الواقعة تماماً على الحدود السوفيتية.

لقد كان أداء مثيراً جسدياً مثلما كان مثيراً فكرياً، وذلك بسبب النطاق الواسع، والبراعة، والعاطفة المتجسدة في التقويم. على أن نسخ ذلك لا يمكنه أن يعكس الكلام الدال على البراعة والقوة الخارقة الذي قدمه الرئيس المريض، إذ كانت الكلمات تخرج من بين شفثيه متمزقة منفلة مثل شهقات النفس تعقبها دفقة أخرى من دفقات الطاقة تدفع بتفجير آخر للنفس يخرج من هيكل ماو المتداعي.

ولكي يتأكد من أنه ما من شيء يحرف الولايات المتحدة والصين عن التحدي الرئيسي، فقد أهمل فعلياً المبادئ المتعلقة بتايوان والتي تحدث عنها دينغ في اليوم السابق، مكرراً بنوع من التهكم اللاذع تعليقه الذي قاله لنيكسون بأن قضية تايوان يمكن أن تنتظر مئة سنة:

«بعد مئة سنة من اليوم ستزيدها وسنقاتل من أجلها .. وعندما أضع إلى السماء لأرى الإله، فسوف أقول له: إنه من الأفضل في الوقت الحاضر أن تكون تايوان تحت رعاية الولايات المتحدة».

بعدئذ أصدر الصينيون بياناً قالوا فيه: إن ماو «أجرى محادثة في جوٍّ مع الدكتور كيسنجر» - أي بالكلام الدبلوماسي، تعليق إيجابي جداً وقد تم تلطيف هذا إلى حد كبير بنشر صورة لماو يقف إلى جوار زوجته من بعدي، وهي الصورة التي كان يبتسم فيها لكن وهو يحرك إصبعه لما يدل (طالما نعلم أن هذه الصورة تعامل كإشارات دالة من قبل الناس) على أنني أنا (أو الولايات المتحدة) بحاجة لشيء من التعليم، لكن بصورة ودية.

فوردماو: قمة 1975:

على الرغم من النهاية البهيجة لمحادثتي مع ماو، فقد نمت لدي شكوك متزايدة بخصوص زيارة الرئيس. ورغم أن كلمات ماو كانت أقل مشاكسة من كلمات دينغ وأقل بكثير جداً من كلمات كياو، إلا أنها كانت تتضمن نبرة تحتية من التّوعد يمكن، خلال زيارة الرئيس، أن تتحول إلى تهديد. فالقادة الصينيون قد لا يكون لهم مصلحة في إظهار برودة العلاقات مع الولايات المتحدة، لكن إذا ما توصلوا إلى استنتاج بأننا صرنا وكأن لا صلة لنا بالأمر بسبب مشاغلنا الداخلية - أو إذا ما صار الموقف الداخلي الصيني أكثر استعداداً للمعركة - يمكن للنزاعات الأيديولوجية أن تسود. وأياً كان التفسير وراء نفور الصينيين الواضح من الموافقة على بيان، فقد كان ذلك يعني، كحد أدنى، إما أن القادة الأعلى لم يكونوا يتوقعون تطورات جديدة مهمة في العلاقات الأمريكية وإما أنهم كانوا يعتقدون بأن أية محاولة لتجاوز بيان شانغهاي سيثير عراقيل لا يمكن تخطيها في واشنطن أو في بكين أو فيهما كليهما.

لهذا السبب قمنا بثلاث خطوات: قدمنا ملاحظة لبكين هي أنه من الأفضل أن نوقف المزيد من العمل على إصدار بيان، وأن بياناً صحفياً في نهاية الزيارة سيكون كافياً، كما اختصرنا مسار الرحلة بإلغاء التوقيات في المقاطعات وتحديد رحلة فوردم سلسلة من لقاءات العمل في بكين، ثم قررنا أن نضيف زيارات سريعة إلى إندونيسيا والفلبين بدلاً من الجولة على المقاطعات الصينية. فذلك سيخفف من

ثقل زيارة الصين بالنسبة إلى الرأي العام الأمريكي، كما أنه سيكون الإشارة التي ستفهمها بكين: وهي أن الولايات المتحدة لا تخضع في صنع سياستها لأي بلد مهما تكن أهميته.

عندما صرف فورد شليسنجر من الخدمة بعد أسبوع من عودتي من بكين، فهمت الصين ذلك بالطريقة ذاتها ولا شك، غير أنه لم يكن هناك من رابطة البتة بين المحدثين، فقد اتخذ فورد قراره، وأنا مسافر، انطلاقاً من أسس لا صلة لها البتة بزيارتي إلى بكين أو بدعوة الصينيين لشليسنجر. لكن في الصين، اعتبر ذلك ولا شك - في البداية على الأقل - ردّاً على محاولة التلاعب بالتوترات القائمة بين أعضاء إدارة فورد من جهة وبين الإدارة والكونغرس من جهة أخرى.

ولقد رد الصينيون بحدة. ففي 4 تشرين الثاني، أي بعد أقل بقليل من ثمان وأربعين ساعة على عزل شليسنجر، اتصل كياو بجورج بوش، وهو إذ ذاك رئيس مكتب العلاقات وطلب إليه تأجيل الإعلان عن رحلة الرئيس. كما قال لبوش إن الصين بنت سياستها على أساس من الاعتماد على النفس، وإن الصين «لا تخشى أحداً ولا تبحث عن حماية أحد. في الوقت ذاته، كرر كياو، وبشكل فاضح، أن الصين ليست في عجلة من أمرها بالنسبة إلى تايوان، وبذلك تلغي القضية الأكثر إثارة للنزاع من جدول الأعمال المباشر، مضيفاً أن الولايات المتحدة مدينة للصين غير أن التمهّل في إقامة علاقات أمريكية - صينية كاملة لن يكون السبب في سقوط السماء على الأرض». لكن في 3 تشرين الثاني، تم الإعلان نهائياً عن الرحلة.

أما الحالة المزاجية في واشنطن فقد أوضحتها في مذكرتي الإجمالية النهائية التي رفعتها إلى فورد قبل سفره مباشرة. فقد كتبت له أنه إذا ما تعرض للتوعد بخصوص الانفراج، عليه أن يسأل من الذي يكتفي بالكلام ومن الذي يفعل وأن يقول لهم: أنا لا أقبل أي نقد. وإذا ما هاجموا الانفراج، قل لهم، هذا شغلنا نحن، لا تلمئهم، لكن كن لطيفاً دمثاً للغاية».

وكما حدث، تم استقبال فورد في 1 كانون الأول 1975 بدعوى لا غبار عليها. فقد استقبلنا دينغ في المطار بلفيف مهم من القادة (باستثناء السيدة ماو وهو ما لفت نظرنا) كما رافقنا إلى المضافة الرسمية حيث كانت زوجة زهاو إنلاي، وبلقة بارعة من لفات الصين الذكية، في انتظارنا لنقل تحيات زوجها وترحابه بنا (فقد ظل زهاو، رغم أنه عاجز عن الحركة، يحمل لقب رئيس الوزراء). أما نائب رئيس الوزراء دينغ فقد حدد النغمة خلال الدردشة الاجتماعية: «ستعكس زيارتكم العلاقات بين بلدينا كما ستعكس صداقتنا».

استمر دينغ بهذه النغمة في حفل الطعام الذي أقيم ترحيباً بنا. فيما ظهرت زوجة ماو ظهوراً رمزياً خلال جلسة التصوير، وتبادلت أدنى حد من الكلمات مع الرئيس، ثم اختفت بما ينز بالانفصال، بقية المساء بحيث لم يشوّه الجو الاحتفالي شيء سوى أن جوقة الجيش العليا، محتارة فيما يتعلق بالكلية الأم التي تخرج منها فورد، إذ عزفت أغاني ولاية ميتشيغان بدلاً من أغاني ميتشيغان، مبرهنة على أنه حتى البروتوكول الصيني المعصوم عادة، يمكن أن يعثره الخل.

لم يكن للخطاب الترحيبي لدينغ أية علاقة بالنار والكبريت اللذين اتصف بهما استقبال كياو الأكبر لي. فقد وصف زيارة الرئيس بأنها حدث هام، ودعا الأمريكيين بالشعب العظيم، وأثنى على بيان شنغهاي بوصفه «شهيراً» و«فريداً»، كما أكد من جديد على أن الهدف المشترك في معارضة الهيمنة ولاحظ أنه «بالجمال»، كان هناك ازدياد في التواصل والصداقة بين بلدينا، ثم اختتم كلامه ببعض الأقوال المأوية المجيدة «هناك اضطرب تحت السموات» مع تهجمات على «الهيمنة» ودعوة من البعثة الصينية لطرد أو هام السلام - وهو حينذاك نوع من الضرب الذي لا بد منه تقريباً لسياسة الانفراج.

رد فوردي بأسلوب شديد الرفع، مؤكداً على الأهمية التي نعلقها على الصداقة مع الصين، لكن مع التمسك بثبات بالخطوط الأساسية لسياستنا.

ستسعى الولايات المتحدة إلى هدفين: تخفيف الأخطار واكتشاف الفرص الجديدة للسلام دون أو هام. فالموقف الراهن يتطلب القوة والحذر والثبات. لكننا سنستمر أيضاً في محاولاتنا للتوصل إلى عالم أكثر سلاماً، بل إننا سنظل مصممين على مقاومة أية أعمال تهدد استقلال الآخرين وحياتهم السعيدة» (3).

في اليوم التالي، أشبع فوردي ودينغ موضوعات المأدبة نقاشاً. إذ بدأ دينغ الجلسة بالترحيب بالرئيس والتأكيد على أهمية الاجتماع:

إننا نؤمن بضرورة تبادل الحوار العميق حول القضايا. ولا يهم إن كنا على اختلاف في وجهات النظر أو حتى لو تشاجرنا أحياناً. ولعل الوزير يتذكر أن الزعيم ماو قال له ذات مرة: الشجارات الصغيرة يمكن أن تؤدي إلى وحدة كبيرة.

على أنني لم أتذكر أن ماو أبدى لي ملاحظة كهذه. لكنني كنت سعيداً جداً في أن أماشي محاولة دينغ الاستشهاد بمباركة ماو لمحاولة تحسين العلاقات الأمريكية - الصينية. وقد استغل دينغ المناسبة لكي يميز نفسه عن وزير خارجيته عندما وافق على اقتراح فوردي بأن أكلف أنا وكياو في مهمة النظر بإمكانية إصدار بيان عام: أجل، يمكننا أن ندفع ذلك لهدذين الشخصيين اللذين تخصصنا بذلك العمل، بما في ذلك التشاجر».

بعد ذلك، استلم فوردي الحديث ليقوم بجولة أفق واسعة. لم تكن الخطب الرسمية الطويلة هي وسيلته المفضلة في التواصل. لكن أعد نفسه أتم الإعداد. بعد أن استخلص من الكتب الضخمة ملاحظات اعتمد عليها في كلامه. لقد كان تقديمه ذكياً ومليئاً بالأفكار راداً على بعض الحجج التي أبداها لي ماو، رافضاً فكرة الزعيم في أن الصين صارت أولويتنا الخامسة وأننا لن نستخدم الأسلحة النووية دفاعاً عن أوروبا - آسيا:

إننا نشعر، بالطبع، أن علاقاتنا مع البلدان الأخرى مهمة، لكننا نعلق أهمية خاصة على العلاقة التي نقيمها مع جمهورية الصين الشعبية.

... ونحن لا ننكر أو نخفي الحقيقة بأننا نتفاوض مع الاتحاد السوفيتي لتوفير الاستقرار للنظام الدولي ولتحسين علاقاتنا الثنائية، وذلك بما يخدم مصلحتنا وفي سياق قد يكون الصراع فيه أصعب بكثير جداً من احتواء اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية. لكن إذا ما استطعنا التخفيف من التوترات القائمة، فإن ذلك سيتيح لنا في الولايات المتحدة إمكانية تحريك الدعم اللازم لكي نكون قوة حيوية في مقاومة النزعة التوسعية السوفيتية.

وعلى الرغم من قيامنا بهذه المحاولة لتخفيف التوتر مع الاتحاد السوفيتي، وعلى الرغم حتى من سعينا لتحقيق الاستقرار للمشهد الدولي دعوني أؤكد لكم، أننا سنقاوم التوسع في الشرق أو في الغرب على حد سواء - أي توسع عسكري من قبل الاتحاد السوفيتي - وبقدرتنا النووية. وعندما كرر دينغ تحليله التاريخي للضعف الغربي في وجه الفاشية في الثلاثينيات، رد فوردي قائلاً:

إننا نتفق معكم على أن الاتحاد السوفيتي، في كثير من المجالات، يشبه هتلر في الثلاثينيات، لكنني أعتقد أن الموقف اليوم مختلف بشكل من الأشكال. فأنتم لن تجدوا في أي ظرف من الظروف الولايات المتحدة في السبعينيات تتبنى موقفاً (مشابهاً لموقف بريطانيا في الثلاثينيات) الآن أو في المستقبل... فميزانياقنا العسكرية مستمرة في التزايد ونحن نؤيد استخدام القوة لمواجهة المعتدين..

في الختام، وضع فوردي حدًا لدروس التاريخ، من خلال تذكيره دينغ بأن روسيا الشيوعية جعلت الحرب مع ألمانيا النازية حتمية لا مناص منها، وذلك بتطامننها لهتلر، ذاك التكامن الذي كان له بالحقيقة عواقب بعيدة المدى أكثر مما كان لموقف بريطانيا:

«لقد تكلمنا حول التاريخ، سيدي نائب رئيس الوزراء، وهو صحيح أن الغرب ارتكب حيال هتلر بعض الأخطاء، لكن من العدل أن نقول: إن الغرب رد حين غزيت بولندا. كما يوضح التاريخ أن الرد في الشرق جاء فقط بعد أن بدأ غزو (الاتحاد السوفيتي): وهكذا كلنا ارتكبنا أخطاء».

على أننا كنا نفهم جميعاً - بما فينا دينغ - أن الخط الصيني الرسمي سينبثق من اجتماع الرئيس مع ماو. كان الاجتماع كالعادة، قد خطط له في مذكرة قصيرة، وكما حدث قبل أربعة أسابيع، كان بعض مساعديّ قد أبعدوا عن المكان الذي كان عليهم أن يكونوا فيه (جو سيسكو، مثلاً، الذي أردت أن منحه فرصة لمصافحة يد ماو، أعيد من «مقر مينغ» على بعد خمسين كيلو متراً عن بكين).

بدا ماو بهيئة جسدية أفضل قليلاً مما كان قبل أربعة أسابيع، إذ كان باستطاعته أن يقف منتصباً بيسر أكثر، رغم أنه لم يبد عليه أنه قد تحسن عندما يتكلم، ولعل من باب اللامبالاة بزاثيره، أن ما لم يقيم بأي تأكيدات ثورية نارية، لكنه احتفظ بأسلوبه المازح سالماً لم يمسه.

افتتح ماو الجزء الأساسي من المحادثات بسؤاله فوردي عما ناقشه مع دينغ في الصباح، فأجاب الرئيس:

فورد: لقد ناقشنا مشكلاتنا القائمة مع الاتحاد السوفيتي والحاجة لأن نقوم بأعمال متوازية، ونحن ننظر إلى الظروف الشاملة على الصعيد الدولي، وإلى الحاجة لأن تعمل بلادكم وبلادي بالتوازي لتحقيق ما هو خير لنا كلياً.

ماو: نحن لا نملك الكثير من القدرات. إذ يمكننا فقط أن نطلق مدافع فارغة كهذه.

فورد: لا أعتقد ذلك، سيدي الرئيس.

ماو: بالنسبة إلى الشتم والسباب، لدينا شيء من المقدرة في هذا المجال.

وعلى الرغم من أن عجز ماو الجسدي بدا وكأنه تحسن بشكل من الأشكال، إلا أنه نقل هواجسه وهمومه فيما يتعلق بذلك بأسلوبه التهكمي المألوف.

ماو: وزير خارجيتك يتدخل في شؤوني الداخلية.

فورد: أخبرني عن ذلك.

ماو: هو لا يسمح لي أن أذهب للقاء ربي. بل إنه يقول لي أن أعصي الأوامر التي أمرني بها الرب. فالرب بعث لي دعوة لكنه (هو الوزير كيسنجر) يقول، لا تذهب.

كيسنجر: سيكون تجمعاً قوياً جداً لو ذهب إلى هناك.

ماو: إنه ملحد (الوزير كيسنجر). يعارض الإله. وهو أيضاً يحط من قدر علاقتي مع الإله. إنه رجل شديد جداً وأنا لا خيار لي سوى أن أطيع أوامره.

كيسنجر: سنكون في غاية السرور.

ماو: أجل، بالحقيقة لا سبيل أمامي البتة، لا سبيل على الإطلاق. إنه (الوزير كيسنجر) أعطى أمراً.

فورد: للإله.

ماو: بل لي.

بالنسبة إلى ماو، كانت الانقسامات المحتملة داخل بلاده شغله الشاغل والأخطر. ولقد أشار إلى ذلك مجازياً حين أعلم فورد أن رئيس مكتب علاقات الجمهورية الشعبية في واشنطن، هوانغ زين، (الذي كان حاضراً) طلب إليه أن يحدد فترة خدمته سنتين أخريين. لكن ذلك لم يكن الهدف الحقيقي لملاحظة ماو، بل الهدف هو التلميح إلى التواترات المحلية داخل الصين والتي لم ندرك أهميتها التامة إلا بعد أشهر.

هناك بعض الشبان الذين لديهم بعض الانتقادات حول (السفير هوانغ). ثم إن هاتين الاثنتين (وانغ هيرونغ) ابنة أخته، ونانسي تانغ، المترجمة) لديهما بعض الانتقادات للورد كياو. وهؤلاء الناس لا يجوز

أن تستهين بهم، وإلا ستعاني على أيديهم - حرباً أهلية. فالآن هناك الكثير من الملصقات لشخصيات كبيرة، ولعلكم تستطيعون الذهاب إلى جامعة كينغهاو وجامعة بكين لإلقاء نظرة عليها.

تري هل كان ثوري الثمانين خائفاً من ثورة يقوم بها تلاميذه مع اقتراب نهايته؟ أم كان يقوم بوحدة من هجماته الدورية على «التأسيس» الذي كان يجري، أياً كان ذلك التأسيس؟ هل كان ماو خائفاً من الخطر النهائي الذي يهدد الصين إنما هو عدم الاستقرار الداخلي؟ أم تراه كان يشجع الشعب لكي تظل نيران الثورة مشتعلة؟ هل كان يحذر الجيل القديم من أن تلاميذه العقائديين - الذين كانت منهم ولا شك وانغ وتانغ - على وشك أن يطيحوا به جانباً؟ أم كان ماو يكشف عن خطة انتهت بالإحاطة بدينغ بعد أربعة أشهر؟ هل كان يعلم أية نهاية يفضلها في تلك المرحلة؟ أم كان قد أدرك أخيراً أن التوترات القائمة بين سعي الحضارة القديم إلى الاستقرار وبين حلمه في ثورة دائمة، كانت تفوق قدرته على التحكم بها تاركاً إياها للأمواج لكي تثبت بالتأثير النهائي للعاصفة التي أطلق لها العنان؟.

تلك الهواجس تفسر أيضاً لماذا تكلم ماو مع فورد عن العلاقات الصينية الأمريكية بإحساس من الاعتزال أكثر من إحساس خاص بالتوجيه:

يبدولي في الوقت الراهن أنه لا يوجد الكثير جداً بين بلدينا، بلدك وبلدي. وربما هذه السنة، أو السنة التالية، أو السنة التي بعدها لن يكون هناك أي شيء كبير يحدث بين بلدينا. لكن بعد ذلك، ربما يصبح الوضع أفضل.

مع ذلك، وحتى في تلك اللحظة من السلبية النسبية، كان هناك في تصريح ماو من الركود أكثر مما كان يتصور مسبقاً، ونظراً لأنه ما من أحد من الجانبين كان في وضع يمكنه فيه القيام باندفاعات مثيرة نحو تايوان، فقد كان ماو يكرر أساساً وعبارة عملياً تصريحه الأسبق بأنه يمكن للصين أن تنتظر مئة سنة لحل مشكلة تايوان. لقد كان نوعاً من التأكيد على أن الصين صبورة وأنها لن تضغط من أجل الموضوع في المستقبل القريب.

وعندما طرح فورد سلسلة من القضايا الملموسة في مختلف مناطق العالم، علق ماو تعليقات خفية بشكل متميز على شرح الرئيس للسياسة الأمريكية. وفيما يتعلق بيوغسلافيا، قال ماو، بصورة تنبؤية كما برهنت الأحداث: إن الشكوك تساوره بخصوص تماسك البلاد بعد تيتو، «لأنها مكونة من دول سابقة كثيرة»، وكان ماو يفضل عضوية إسبانيا في الجماعة الأوروبية لأن أوروبا مقسمة إلى حد كبير كما هي الحال. أما الحالة المزاجية للمحادثة فقد كانت خالية من الغمزات التي كنت قد خضعت لها قبل أربعة أسابيع.

استغرق موضوع أنغولا منا جزءاً مهماً من الوقت والمحادثة، وكان سيرتهن العلاقات الصينية - الأمريكية لبعض من الزمن القادم، فمثلما أجهضت محاولة ضمان توسط الصين في قضية كمبوديا

قبل سنتين من خلال حظر الكونغرس للعمل العسكري هناك، هكذا أخفقت المحاولات الصينية للتنسيق حول أنغولا حين قضت «تعديلات طوني وكلاارك» على إمكانية تقديم المساعدات للقوات المضادة لحركة التحرير الأنغولية هناك. وحين أجمل فورد نظريتنا بخصوص المحاولة لإيقاف المشروع السوفيتي-الكوبي، اعترض ماو مقاطعاً إياه بنوع من الضيق «يبدو أنه ليس لديك الكثير من الوسائل».

فشرح الرئيس أنه كان قد وافق للتو على 35 مليوناً أخرى رصيماً للدعم - وهو مبلغ صغير كان في الغالب يدعم، أكثر مما يناقض، انتقاد ماو الضمني. كما طلب إلى الزعيم أن يساعد في هذا المجال. بالنسبة إلى ماو، الذي كانت علاقته مع الولايات المتحدة تركز، وعلى نحو هام، على توقع الدعم الأمريكي ضد الاتحاد السوفيتي، وعلى حدوده، لم يكن مما يوحي بالثقة تماماً الطلب إليه أن يساعد في إيقاف التحركات السوفيتية في أفريقيا، التي تبعد آلاف الأميال عن الأراضي السوفيتية والتي هي أقرب منالاً بكثير للسلطة الأمريكية.

على أن ماو سائر طلب فورد. مما أدى إلى بعض الكلام المفكك عن أي بلاد أفريقية يا ترى يمكن أن تسمح بعبور المعدات الصينية. ولأن جوليوس نيريري، رئيس تنزانيا وصديق الصين التقليدي في أفريقية كان قد ألقى بثقله كله إلى جانب حركة تحرير أنغولا، فقد حث ماو على استخدام زائير (وقد وجد بعد ثلاثة أشهر، عندما كنت أقوم برحلاتي المكوكية في أفريقية، أن ماو، بالحقيقة، قد وفى بوعده وسلم ثلاثين دبابة تقريباً)، كما حث فورد ماو على استخدام نفوذه لإبقاء موازامبيق على الحياد بالنسبة لأنغولا، فأشار ماو، ولو بشيء من التشكك، إلى «أننا يمكن أن نقوم بمحاولة».

بعد أسبوعين، أوقف الكونغرس صرف الأموال التي ذكرها فورد لماو وأنهى تدخلنا في أنغولا، لكن في تلك اللحظة وفي مكتب الزعيم، كان المزاج ما يزال مبتهجاً متفائلاً، إذ قال ماو، واضعاً إشارة الموافقة على زيارة فورد: «نحن لم نجر محادثات مع الاتحاد السوفيتي كالمحادثات التي أجريناها معكم. فقد ذهبت إلى موسكو مرتين وجاء خروتشوف ثلاث مرات إلى بكين لكن ما من مناسبة من هذه المناسبات جرت فيها المحادثات بصورة حسنة فعلاً».

ولكي يبين ماو مشاعره الطيبة، رافق فورد إلى الباب الأمامي لمقر إقامته - وهي مجاملة رمزية لم يفعلها مع نيكسون ونظراً لوهم جسمه، فقد كان ذلك يستحق الذكر على نحو خاص، إذ لم يكن ماو يستطيع الوقوف إلا بالكاد فكيف بالمشي؟ - حتى عندما يسنده عنصران مساعدان - لا بد وأنه ظل صعباً للغاية. هذا الجو من حسن الضيافة والود أوحى لفورد بإضافة لمسة خفيفة من خلال الارتداد إلى بداية المحادثة: «سأقول لهنري أن يكف عن تدخله في شؤونك الشخصية». لكن، وقد أدرك أنه قال لماو تماماً أن يقع ميتاً، صحح الرئيس قوله بأن قال: إنه كان يأمل، حتى بغير أوامر مني، ألا يلي ماو دعوة الإله. ولكي أوصل الأمر إلى بر الأمان، فقد أضفت أنني سأصر على أوامري، وهو ما أشار إليه ماو بأنه سيطيعه.

في نهاية زيارة فورد إلى الصين في كانون الأول 1975، كان ألق مرحلة الغزل في العلاقات الصينية - الأمريكية قد خبا، والتعقيدات المتأصلة في تلك العلاقات - والتي دعاها السفير السوفيتي أناتولي دوبرينين بشيء من الخبث بـ «محاولة التقاط الكافيار بعيدان الطعام» بات ظاهرة، لكن، كما هي الحال في الزيجات التي تمتد طويلاً، كان هذا يعني أن الجانبين تعلمًا أن يعيشا وحدهما مع الآخر رغم المتطلبات المختلفة لكل منهما أحياناً. إذ كان الصينيون قد بدؤوا يدركون أننا سنبدل أقصى ما في وسعنا لمنع التوسع السوفيتي حتى وإن شكوا بطرائقنا، فيما أدركنا نحن أن السياسة الخارجية للصين إنما يملئها فهم الصين لمصلحتها القومية وبالتالي تتوقف على التقدير الصيني لمقدرتنا على حفظ توازن القوى العالمي.

شواغل داخلية

لكن قبل أن تستقر العلاقات الصينية - الأمريكية وتركد، أفضت الاضطرابات الداخلية في كلا القطرين إلى فاصل من القلق والارتياح دام ما يربو على سنتين. ففي 19 كانون الأول، أي بعد سبعة عشر يوماً من محادثات فورد مع ماو، صادق الكونغرس على قانون تعديلات توني التي يمنع تقديم أية مساعدات أخرى إلى أنغولا، ويحبط للمرة الثانية خلال سنتين، محاولة التنسيق مع الصين. بعدئذ، بدأت الصحف الصينية تنتقد الشلل الاستراتيجي الأمريكي، فيما ألقى رئيس مكتب العلاقات الصيني في واشنطن باللائمة في ذلك كله على السياسة الأمريكية: «سياسة الولايات المتحدة تحرض السوفييت على الشر والإثم». وإذا كنا غير راغبين أو غير قادرين على منع الهيمنة السوفيتية في العالم الثالث، كما قال، يمكن للصين أن تعيد تقويم علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

في نهاية كانون الأول 1975، أفرج الصينيون علناً عن حوامة سوفيتية وطاقتها الذي كانوا قد ألقوا القبض عليه وعليها منذ آذار 1974 بتهمة التجسس، بل إنهم قدموا وجبة عشاء للطاقيم قبل الإفراج عنه مباشرة. وقد فسرت السي أي ذلك بأنه علامة على انزعاجهم من تخلينا عنهم، فيما وصفت الحركة الصينية بأنها التحرك الصيني الأكثر تصالحية الذي قدمته بكين لموسكو منذ 1969، عندما دعي رئيس الوزراء ألكسي كوسيجين للتوقف لفترة قصيرة في الصين وهو في طريق عودته إلى الوطن من جنازة هوشي منه.

لقد اتضح تماماً أن الصين تلعب لعبتها بالورقة السوفيتية. غير أن الشروط الموضوعية لذلك لم تكن موجودة. فالانزعاج من السياسة الأمريكية لم يكن ليقطع من الاهتمام الصيني بالنزعة التوسعية السوفيتية أو يجعل التقارب مع موسكو أقل خطراً. لذلك. وخلال سنة 1976، استأنفت بكين خطها المتشدد المضاد - للسوفييت، صابّة مرة انتقادها على الإمبريالية والهيمنة السوفيتية التي جعلت، وبسبب ضعف الموقف الأمريكي، من موسكو «المصدر الرئيسي» (حسب عبارات وكالة الأخبار الصينية شينهاوا) لخطر الحرب.

في 6 شباط 1976، تم الإعلان عن أن ريتشارد نيكسون سيقوم قريباً بزيارة شخصية للصين، فكانت تلك على الصعيد الإنساني، حركة ذكية لتكريم صديق في المنفى مصاب بمصيبة إنسانية عظيمة، لكن على الصعيد السياسي، كانت الدلالات أكثر إبهاماً وغموضاً. أتراها إشارة إلى فورد وإدارته بأن عليها العودة إلى سياسة نيكسون ومرحلته؟ فخلال زيارتي في الخريف، حدثت عدة تلميحات تقارن بين نيكسون وفورد، وقد رددت عليها بقوة. أم تراها محاولة للتأثير في سياستنا الداخلية لأن انتخابات نيوهامبشاير الأولية، التي كان ريفان فيها سيواجه فورد، ستجري في الأسبوع ذاته لزيارة نيكسون إلى الصين؟ أياً كان التفسير لتوقيت الزيارة، فقد أثارت إشكالات عديدة، لاسيما في الجانب السياسي من بيت فورد الأبيض.

في البقية الباقية من 1976، فرضت حملتنا الانتخابية نوعاً من الفجوة في مبادرات السياسة الخارجية الأمريكية الرئيسية حيال العالم الشيوعي. كما صنعت شيئاً من الاختلاف لأن الصين كانت تمر بحالة من الاضطراب الداخلي الأكثر حدة حتى في 8 كانون الثاني، 1976، إذ توفي زهاو إنلاي، فكانت جنازته المناسبة الخاصة بإبداء الحزن العفوي في ساحة تيانا نمين حداداً على الرجل الذي كان الشعب الصيني يعتبره الأكثر إنسانية من بين قادته الشيوعيين.

ولقد كان من المتوقع على نطاق واسع أن يخلف دينغ زهاو بوصفه رئيساً للوزراء. لكن بدلاً من ذلك، أعلن في 7 شباط، أنه من هنا فصاعداً سيكون القائد الغامض الآتي من مقاطعة هونان، هواغوفينغ، هو القائم بأعمال رئيس الوزراء. وفي مطلع نيسان، جرت مظاهرات حاشدة عفوية بكل وضوح في ساحة تيانا نمين، تتعلق بالخلاف حول وضع أكاليل زهور على شرف زهاو في المكان التذكاري ذاته الذي سيصبح الهدف المركزي لمظاهرات حاشدة أكثر أيضاً ومضادة للحكومة بعد عقد ونصف العقد من الزمن. هذه المظاهرات ردت عليها بمظاهرات مضادة بمرحلة بعناية قامت بها الوزارات والهيئات الرسمية الأخرى. وقد قاد وزير الخارجية كياو غوانهوا مسيرة وزارته عبر ساحة تيانا نمين، وهي بالتأكيد مهمة مؤلمة - وإجبارية بصورة مؤكدة تقريباً، بالنسبة إلى تلميذ زهاو هذا الذي كان أسلوبه وسلوكه أقرب إلى أسلوب رئيس الوزراء المتوفى وسلوكه مما هما بالنسبة لأي من قادة الصين الآخرين.

بعد ذلك بفترة وجيزة، أي في 6 نيسان 1976، جُرد دينغ من مناصبه كلها لكن سُمح له بالاحتفاظ بعضويته في الحزب «بحيث نرى كيف سيتصرف في المستقبل». فيما عُيّن هواغوفينغ نائباً لرئيس الحزب - أي خلفاً لماو - ورئيساً للوزراء. وخلال الليل، ظهرت ملصقات تدين دينغ وتشجبه في الشوارع كما نُظمت مظاهرات مضادة - لدينغ.

في أيار، وصف الخبير الرصين في شؤون الصين وأحد أركان مجلس الأمن القومي، ريتشارد سلومون، الوضع كما يلي:

بعد شهر واحد من عزل نائب رئيس الوزراء دينغ..

لا يبدي المشهد السياسي في بكين أية علامة للعودة إلى «المعتاد». والتشابهات في النمط الظاهري العام للقادة الكبار تدل على استمرار التوترات وقلاقل الدور بين النخبة المركزية. أما الكوادر فتمجر سراً - وللاً جانب - بخصوص تصرف الزعيم ماو المعتمد في طرده لدينغ، فيما وضع الجيش في أقصى درجات الاستنفار تحسباً من أعمال «مضادة للثورة»، وبالإجمال، فإن السياسة الداخلية للصين تبدي كل علامة من علامات المعاناة من انفلات خطير في السلطة المركزية. واستمرار التوتر الشللي بين أعضاء المكتب السياسي، وتوقع مشكلات أخرى.

لم يستقبل رئيس الوزراء الجديد توم غيتز، الرئيس الجديد لمكتب علاقاتنا في الصين، طوال أربعة أشهر، رغم أنه، حين قابله في حزيران كرر الخطوط الرئيسية لما كنا قد سمعناه من دينغ وماو. وباستثناء الوحزة التي تلقاها غيتز بخصوص «عقيدة سونينفيلدت»، فإن بقية ما قاله هواغوفينغ له، إنما كان مألوفاً تماماً: للقضايا الدولية الأسبقية على مشكلاتنا الثنائية، (كتايوان مثلاً)، ورابطة آسيان «مفيدة لإبقاء النمر (فيتنام) بعيداً عن الدخول من الباب الخلفي فيما يطرد الذئب من الأمامي»، وأولوية اليابان العليا في أن تكون ذات علاقات جيدة مع الولايات المتحدة. لكن بعد شهر، وفي منتصف تموز، استغل نائب رئيس الوزراء، جانغ تشونكيوا، الذي كان يعتبر عموماً الرجل الأقوى في القيادة والعضو الأساسي في عصابة الأربعة، مناسبة زيارة كان يقوم بها زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ الأمريكي، هيو سكوت، لأن يتخذ موقفاً مشاكساً للغاية فيما يتعلق بتايوان:

إننا واضعون جداً فيما يتعلق بتايوان: فمَنْد نشوء هذه القضية، وتايوان حزام حول عنق الولايات المتحدة، وإنه لمن صميم مصالح الشعب الأمريكي أن ينزع ذلك الحزام. فإن لم تفعلوا فإن جيش التحرير الشعبي سيقطعه. وسوف يكون هذا لصالح كلا الشعبين الأمريكي والصيني - نحن كرماء - ونحن جاهزون لمساعدة الولايات المتحدة في حل المشكلة بحرابنا - ولعل هذا ما يبدو ساراً، إلا أن هذه هي الطريقة الوحيدة لذلك.

في 9 أيلول 1976، أعلنت وفاة ماو وبعد أربعة أسابيع أُطيح بعصبة الأربعة. وخلال بضعة أشهر، عاد دينغ من المنفى كي يهيمن على حياة الصين طوال العقدين التاليين إذ كان يؤسس فيهما للإصلاح الأساسي الأعظم في تاريخ بلاده الحديث.

بعودة دينغ تلاشت التوترات مع الصين. فالأولوية لديه كانت الإصلاح. أما سياسته الخارجية فترتكز بالأساس على علاقات التعاون والتسويق مع الولايات المتحدة. فيما توقفت المحاضرات عن فلسفة التعامل مع الاتحاد السوفيتي. وبدلاً من ذلك، ركز دينغ على سياسات محددة، متحاشياً الحجج المتعلقة بطبيعة علاقات الشرق - غرب - حتى خلال إدارة كارتر الذي كانت سياساته تجاه موسكو ستثير

بالتأكيد الكثير من الانتقادات لو أن ماو كان ما يزال في سدة القيادة. وللتأكد، فقد كان تعريف دينغ للصدقة هو تعريف صيني في صميمه — أي بلا ذرة من العاطفة. إذ كان يعكس تقديره لمتطلبات الأمن الصيني واقتناعه بأن الصين يمكن أن تتقدم اقتصادياً فقط في جو من الاسترخاء الدولي الذي كانت العلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة تعتبر شرطاً مسبقاً أساسياً بالنسبة إليه.

في سنة 1979، قام الرئيس كارتر بتطبيع العلاقات مع الصين وذلك، جوهرياً، على أساس المبادئ الثلاثة التي كان دينغ قد لخصها لنا في تشرين الثاني 1975. سنة 1982، وافقت إدارة ريغان في بيان لها على الحد من الإمدادات العسكرية الأمريكية إلى تايوان، وبعدئذ، اختفت تايوان من جدول الأعمال الصينية — الأمريكية لعقد ونيف من الزمن — أي إلى أن تطورت تايوان في الاتجاه الديمقراطي وظهرت حركة الاستقلال.

لقد ظهرت صفقة خفية فيما يتعلق بتايوان، كانت بوادرها الأولى قد بدأت خلال زيارة نيكسون، ثم تم دعمها وتأكيدهما من قبل الإدارات التالية كلها. هذا التفاهم — الذي يتجاوز البيان الرسمي — كان يتألف من العناصر التالية:

أولاً: توافق الولايات المتحدة على سياسة صين — واحدة، بما في ذلك التخلي عن صينيين — اثنتين أو فكرة «صين — واحدة، تايوان — واحدة».

ثانياً: تعليق ماو لفورد «بأنه يمكننا الانتظار مئة سنة» الذي وافق عليه دينغ إنما يعني — على الأقل، حسب تأويلنا — أن بكين لن تضغط من أجل قضية تايوان إلى درجة استخدام القوة.

ثالثاً: وأخيراً تقوم تايوان بتسمية استقلالها الذاتي دون تحدي الوحدة النهائية مع الصين⁽⁴⁾.

تقدم الحوارات الموضوعية في هذا الفصل تبصراً في الطريقة الصينية بإدارة الدولة، أي الحساب الدقيق للفوائد والمضار؛ التأكيد على اعتبارات التوازن، غياب الأيديولوجية لدى تحليل السياسة الخارجية أو وضع أهدافها — وهو اتجاه اشتد قوة حتى إثر إصلاحات دينغ مقارنة بما كان عليه في بدايتها؛ وأخيراً الرغبة في إقامة علاقات تعاون مع الولايات المتحدة.

هذه كلها تمثل تبايناً واضحاً عن الطريقة السوفيتية. فالقادة السوفييت لم يكونوا غريبين عن حسابات توازن القوى. وكان باستطاعتهم أيضاً، أن يأخذوا بالحسبان الفوائد والمضار — وغالباً بشكل حسن تماماً. لكنهم أيضاً كانوا يعتبرون أنفسهم زعماء أيديولوجية العالم الشيوعي. أما عقيدة بريجنيف — أي الحق في التدخل من أجل الدعم بالقوة الحكومات الشيوعية المهتدة بانتفاضات داخلية — فقد كانت غير معقولة لدى ماو، وغير ممكن التفكير بها لدى دينغ (أو خلفاء دينغ). ولم يكن الزعماء الصينيون ليسمحوا لنظام شيوعي تابع أو أحزاب أيديولوجية أن تجرّها إلى مغامرات كما حدث في أنغولا.

ترى هل تغيرت العلاقات الصينية - الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؟ هل يمكن للصين ذاتها أن تغدو التهديد الرئيسي للأمن الأمريكي؟ ينبغي على الولايات المتحدة أن توضح أنها ستدافع عن التوازن الآسيوي - الباسيفيكي وأن تدعم كلاً من تحالفاتها وقوتها العسكرية في المنطقة، إذ سيكون لهذا فقط تأثيره الثابت في علاقة الولايات المتحدة - الصين على المدى الطويل. فالترسانة السوفيتية النووية كانت تمثل خطراً مهلكاً محتملاً للولايات المتحدة، فيما ليس للصين أيةٌ مقدرة مماثلة ولن يكون لها مثل هذه المقدرة على مدى جيل على الأقل، والاتحاد السوفيتي يجاور بلداناً ضعيفة يمكنه ابتزازها بقواته التقليدية الكاسحة. فيما جيران الصين كلهم كانوا ضعفاء، وأي تحالف بينهم سيمثل تهديداً كبيراً للصين. واستباق مثل هذا التحالف، يحتمل بالنسبة إلى الجيل التالي، أن يكون الأساس الذي تنطلق منه السياسة الخارجية الصينية، جنباً إلى جنب مع إقامة روابط اقتصادية متينة مع الغرب. ذلك هو الأساس الموضوعي لحاجة الصين المستمرة للعلاقة مع الولايات المتحدة.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فعليها أن تبهر بين عداً أيديولوجي للصين يؤثر كل علاقاتها الآسيوية الأخرى، وبين عاطفية انعكاسية تمنع من القيام بتحليل واقعي لتبدل عناصر القوة الآسيوية. والتكيف مع هذا الواقع الجديد للعلاقة الصينية - الأمريكية في عالم غاب عنه التهديد السوفيتي بالخطر، إنما هو التحدي الذي واجهه خلفاء فورد (ودينغ).



obeikandi.com

الجزء التاسع



obeikandi.com

استراتيجية أفريقية

التحدي

قبل الحدث، لم يكن أحد من المراقبين للسياسة الأمريكية قد تكهن بأن إدارة جمهورية ستسلم القيادة وتتوصل إلى اختراق من أجل حكم الأغلبية في أفريقيا الجنوبية. فحكم الأغلبية كان قضية ليبرالية، لم تترجم قط إلى سياسة عملياتية. ذلك أنه في بداية رئاسة نيكسون الأولى، حددت مذكرة قرار مجلس الأمن القومي رقم 38 موقع أفريقيا في سلم الأولويات بالأولوية الدنيا، وذلك لأسباب شتى: انشغال الإدارة المسبقة بجنوب شرق آسيا، العلاقة المثلثية مع الصين والاتحاد السوفيتي، الاهتمام بالشرق الأوسط، النفور من تعريض الأقليات الأفريقية البيضاء للخطر في المستقبل وكذلك المجازفة بالوصول إلى المعادن الأفريقية الجنوبية ذات الأهمية الاستراتيجية⁽¹⁾. لذلك، لم يكن بالشأن الضئيل أن كان على إدارة فورد أن تحقق اختراقاً من أجل حكم الأغلبية في روديسيا وتسرع الدبلوماسية التي تقضي إلى استقلال ناميبيا، وتقول إنها فعلت ذلك باسم المصلحة القومية الأمريكية.

لقد رعت إدارة فورد مبدأ حكم الأغلبية حتى قبل أن تقرر الإلقاء بالثقل الكامل للقوة والدبلوماسية الأمريكية خلفه. لكن في أية نقطة من المسار العادي للأحداث، تحولت أفضليتنا الأخلاقية إلى سياسة، أمر يصعب تحديده بالرجوع إلى الوراء؛ ذلك أن الحاجة للقيام بمبادرة ما نشأت من انهيار الإمبراطورية البرتغالية. لكن من المؤكد أن الأزمة الأنغولية سنة 1975 استدعت الإحساس بضرورة الاستعجال. كما أقتنعنا بأن علينا أن نقاوم أية عمليات سلب مستقبلية تقوم بها قوات خارجية. وقد كنا بحاجة لأن نتعرف بأنفسنا إلى المطامح الأفريقية ونقنع جنوب أفريقيا بالتخلي عن دعمها التاريخي لحكم الأقلية البيضاء في البلدان المجاورة.

وعلى الرغم من تأثرنا بالاعتبارات الجيوسياسية، فقد كنا مقتنعين ومصممين على الارتقاء بالأمور للتوصل إلى حكم الأغلبية. فسياسة تركز على مصلحة قومية لا يمكنها أن تتجح ما لم تعد إعداداً حسناً لإقناع أولئك الذين تسعى لإقناعهم، ولا يمكن لأولئك الذين يمارسونها أن يكونوا مقتنعين ما لم يؤمنوا كل الإيمان بما هم فاعلون. بالنسبة إلينا، كان تخفيض المقدرة السوفيتية والكوبية على تحويل أفريقيا إلى

جبهة من جبهات الحرب الباردة هو بالتأكيد هدف أساسي. لكن كان باستطاعتنا تحقيقه فقط باعتباره جزءاً من سياسة عريضة تجند مساندة البلدان الأخرى في المنطقة حسب إحساسها هي بالأولويات والقيم.

لهذا، فإن إسهام إدارة فورد الذي قدمته للسياسة الأفريقية، أي مصادقتها على مبدأ حكم الأغلبية، كان أقل شأنًا من تحريكها للعناصر المطلوبة للنجاح. فقد حققت استراتيجيتنا هدفًا هاماً ألا وهو مساندة نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقية لمبدأ حكم الأغلبية في روديسيا وناميبيا، كما كسبت موافقة دول خط - المواجهة الأفريقية (البلدان التي تقع على حدود روديسيا وناميبيا) على سياسة التطور، بدلاً من سياسة المواجهة، ودعّمت دول المواجهة ببلدان أفريقية معتدلة، ناطقة بالفرنسية والإنكليزية. ونتيجة ذلك، وجدنا دعماً كبيراً ضمن منظمة الوحدة الأفريقية، ووجدنا دور بريطانيا بتقديم الإطار السياسي من أجل الانتقال إلى حكم الأغلبية في روديسيا، وعلّقنا، للمرة الأولى، القيادة الأمريكية - الأفريقية في حوار مستمر بشأن أفريقيا مع صانعي - سياسة أمريكيين رفيعي المستوى، مما أتاح لنا إمكانية إنشاء قاعدة في الكونغرس دعمت سياسة أمريكا في القارة.

وكما تبين، فإن نهجنا العملي والاستراتيجي أساساً فيما يخص أفريقية برهن على أنه مصدر قوة في تعاملاتنا مع قادتها. وخلافاً للكثير من داعميهم الفكريين في الولايات المتحدة، فإنهم لم يطلبوا من قوة كبيرة كأمريكا رسم سياستها الخارجية فقط على أساس المبدأ الغيري. فالقناعات الأخلاقية يمكن أن تمنحهم الزخم اللازم لبدء الكفاح من أجل الاستقلال وتساندهم عبر أخطاره وتضحياته. لكنهم كانوا قد بقوا على قيد الحياة ثم سادوا من خلال تعلمهم أن يولّفوا أنفسهم جيداً مع الإزعاجات الناجمة عن علاقات السلطة على صعد ثلاثة على الأقل: مواجهة السلطة الاستعمارية السابقة، والتنافس الأمريكي - السوفيتي، والصراعات من أجل السيطرة ضمن حركاتهم ذاتها، وكان عليهم أن يتحلوا، وقد تحلوا، بالواقعية.

قلة قليلة جداً من القادة في القارات الأخرى واجهت التحديات المتأصلة في حكم بلدان أفريقيا. ففي أفريقيا، لم يكن القادة يمثلون إلى حد كبير إجماع رأي وطني بقدر ما كان عليهم أن يصنعوه يوماً بعد يوم. في بلدان أمريكا وأوروبا، تتحدد شرعية الحكم من خلال إطار دستوري وقانوني ما، أما في أفريقيا فيحققون الشرعية من خلال ممارسة الحكم ذاتها، وفي بعض البلدان يسعون إلى إقامة الشرعية من خلال أعمال واضحة لإرادة - ذاتية. على أنه ما من بلد إفريقي، مهما انحرفت سياساته أو توجهاته العقائدية، مارس الديمقراطية متعددة الأحزاب وفق النمط الغربي. وليس باستطاعته ذلك في تلك المرحلة. ذلك أن التحدي وخلافاً للغرب، ذلك الذي تواجهه الحكومة يتم إدراكه ليس بوصفه برنامجاً سياسياً بدلاً بل كتهديد للحمة الوطنية. وحين كان القادة الأفارقة ينادون بالديموقراطية، فإنما كان

ذلك لتثبيت حقوق الأغلبية السوداء ضد الحكام الاستعماريين، دون أن تطبق بالضرورة على إدارة شؤونهم الداخلية. أما القادة فيحمون، بغيرة شديدة وأحياناً بوحشية شديدة، سلطتهم من كل التحديات الداخلية. وقد فسر رئيس السنغال المشهور، ليوبولد سنغور - وهو شاعر بقدر ما هو رجل دولة - المواقف الأفريقية تجاه الحكم عندما زرت دكار في 1 أيار، 1972:

سنغور: هنا، في أفريقيا، الدولة هي عائلة كبيرة..

كيسنجر: لكن إذا كان رئيس الجمهورية هو رأس العائلة فلن تكون هناك أية طريقة لتغييره إلا بموته أو عجزه.

سنغور: طبعاً، في الماضي كان هناك، عادة، طقس من الطقوس هو ذبح الملك. فحين يصيب البلاد جفاف أو وباء، كان لا بد من تغيير الملوك، وحينذاك كان الملك يقبل بالذبح الطقسي ذلك. والشعب السنغالي هنا يؤمن بي ويثق بي لأنني حاولت أن أرسخ التقاليد الأفريقية وأن أقيم الحوار.

كيسنجر: حسن، أترأه يكفي أن تناقش القضايا مع الكل ومن ثم تتخذ قراراتك؟

سنغور: أجل. تلك هي الطريقة الجديدة. فإذا ما أضيفت للإنسان، سيكون حينذاك نصف - راض على الأقل.

كيسنجر: في نظامنا، تلك الطريقة لا تجدي...

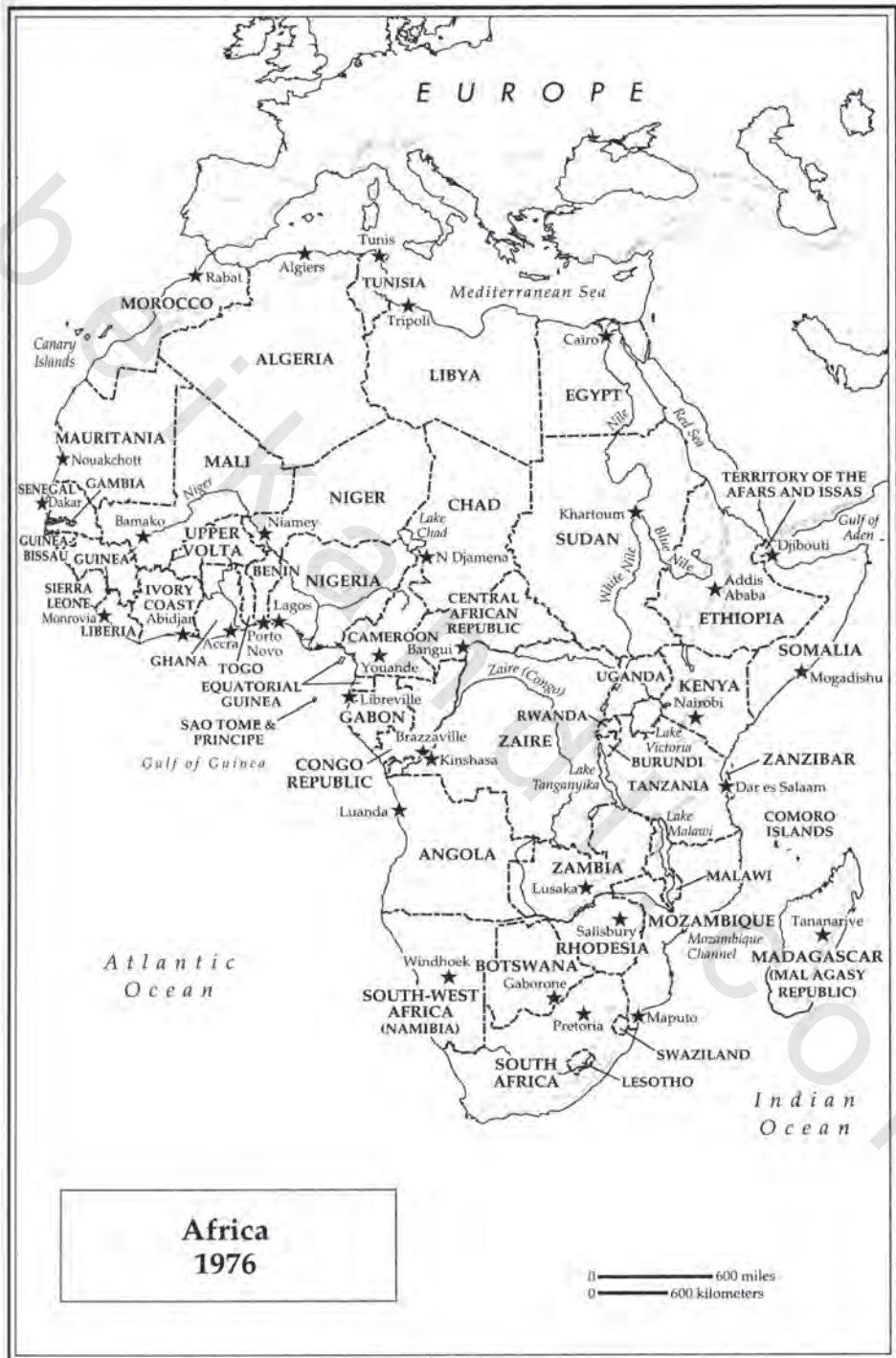
سنغور: .. إنها مشكلة أفريقية وهي أننا لا نعد من يخلصنا في الحكم.

فرئيس الدولة هو الأب، وحين يموت، يكون الأمر بمثابة صدمة للعائلة، ولقد قلت دائماً: إن هناك مصدرين للحزن في أفريقية: الانقلابات العسكرية التي نعاني منها وعدم الإعداد لتوريث الحكم.

هذه المواقف تفسر حالة السحر الأولية التي تحيط بكثير من الحكام الأفارقة على الطراز الماركسي - اللينيني. فالنظرية الاقتصادية ليست هي ذات الصلة الكبيرة بالظروف الأفريقية التي تجذبهم. بل الأخرى أن الماركسية تلبي مطلباً أساسياً لديهم ألا وهو تركيز السلطة السياسية في مركز واحد وتأمين الاستمرارية السياسية، كما أنها تخدم غرضاً فرعياً آخر هو عدم الضغط بكثير من الحدة على الغرب لفتح خزائنه.

وانطلاقاً من سيرهم الذاتية، وتجاربهم المحلية، فإن القادة الأفارقة لم يتوقعوا من سلطة كبيرة أن تتصرف بدوافع غيرية. وعلاقتي بهم لم تعان من - بل أعتقد أنهم كانوا يعززون - إصراري على أن عليهم أن يتركزوا على مبدأ المصالح المشتركة المتبادلة، وهكذا، في حفل عشاء وجهت فيه خطاباً لوزراء الخارجية الأفارقة الذين كانوا يحضرون اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 أيلول

1975، أعلنت:



أننا لا نتوقع منكم أن تكونوا في حالة انسجام تام معنا في القضايا الدولية كلها، لكن نطلب منكم فقط، مثلما نحترم مصالحكم، ونفكر بحقوقكم ونتعاطف مع قضاياكم، أن تولونا الاعتبار ذاتها.

في 21 نيسان 1976، أي قبل يومين من سفري إلى أفريقية لبدء الحملة الدبلوماسية التي ستؤدي إلى حكم الأغلبية في روديسيا، التقيت بالسفراء الأفارقة الموجودين في واشنطن وقلت لهم:

إننا نعتقد أن مستقبل أفريقية يمكن أن يكون أفضل بفضل الأفارقة أنفسهم، ولهذا نعتقد أن الوحدة الأفريقية ضرورية. علماً أنه ليس لدينا مصلحة أمريكية خاصة في أننا نريد أن نقدم الخدمات إلى أفريقية، بمعنى أنه ليس لدينا أي اهتمام في تحقيق وضع المهيمن بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

إننا نعتقد، بالطبع، أن تطور أفريقية، هو أيضاً من مصلحتنا، وكما يمكنكم أن تتوقعوا، ما من دولة تفعل شيئاً لا يدخل أيضاً في نطاق مصلحتها.

على هذا الأساس، أقمت مع نظرائي الأفارقة علاقات شخصية حارة. فقد كانوا يتمتعون بالفطرة السليمة، ولهم شخصيات بارزة، لكن غالباً تماماً ما كانوا ذوي حس دعاية رديء. كذلك لم تكن لديهم أوهام حول قواعد البقاء في السلطة، فالسياسة، في رأيهم، ليست مهنة الضعفاء. وفي المحادثات الخاصة، نادراً ما كانوا يستخدمون الكلمات الطنانة الرنانة المضادة — للغرب، والتي أقاموا عليها رصيدهم ضمن حركة عدم الانحياز. فما كانوا يطلبون من الولايات المتحدة إنما هو تفهم مشكلاتهم الخاصة، والمساعدة الاقتصادية والتعاون مع حركاتهم التحررية. وبغية إنهاء الحكم الاستعماري كانوا على استعداد لقبول المساعدة من أية جهة. ذلك لم يجعلهم تابعين يدورون في فلك رعاتهم وحماهم، الذين كانوا يعتقدون، واعتقادهم صحيح، بأنهم كانوا يخدمون مصالحهم الخاصة. وإلى الحد الذي كان يوجد فيه نهج أفريقي محدد لعزل الأمم الأفريقية الجديدة عن الحرب الباردة — مثلما كان يزعم كثير من المفكرين، وعناصر وسائل الإعلام، ومسؤولو وزارة الخارجية — فقد كان ذلك يتجسد في التركيز البطولي على الذات والافتناع بأن تقديم الشكر والامتنان، وإن كان ذا صلة كبيرة بالعلاقات الشخصية، فإنه لا يلعب دوراً في السياسة.

لفترة طويلة من الزمن، لم يكسب السوفييت إلا القليل بدعمهم المكشوف لحركات التحرر الأفريقية، كما لم نخسر إلا القليل بانشغالاتنا في أماكن أخرى. بيد أن أنغولا غيرت الأمور. فهناك، وللمرة الأولى، كانت حركة تحرر أفريقية قد سيطرت أولاً من خلال معدات عسكرية هائلة (حسب المعايير الأفريقية على الأقل) جاءت من الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك جسر جوي هام، ومن ثم من خلال التدخل الكوبي بقواتها المقاتلة المجهزة من قبل الاتحاد السوفيتي. ولفترة هامة من الزمن، لم يكن هناك جيش لحركة التحرير الأنغولية يمكن أن تتحدث عنه؛ فكان القتال الحاسم يتم من قبل القوات الكوبية حصراً، بمساعدة مستشارين حربيين سوفييت.

في هذه الظروف، لم يعد من المحتمل الكلام بصورة مقبولة عن «حلول» أفريقية خاصة. فإذا لم يتم إيقاف الاتحاد السوفييتي والملحقين به عند حدهم، فإنهم سيظهرون كعامل حاسم، ربما، في شؤون القارة. ولسوف يدفع القادة الأفارقة الأكثر عملياً والأقل أيديولوجية من خلال علاقات القوة الناشئة لأن يلقوا بأنفسهم في أحضان موسكو، وإن رغبوا في تحاشي أحضان موسكو (أو كوبا)، فإن باستطاعتهم — إذا وقفت الولايات المتحدة جانباً — أن يتحولوا إلى الصين التي كانت ترغب كل الرغبة في منافسة موسكو وإن كانت لا تملك إمكانية الوصول ولا الثروات للتعامل مع الاندفاع السوفيتية — الكوبية. وما إن تنشأ قاعدة سوفيتية — كوبية هناك، حتى تتطلب عملية عسكرية أساسية لإزاحتها من موقعها (وقد ظلت القوات الكوبية ما يربو على خمس عشرة سنة في أنغولا، ثم لم تسحب إلا عندما — وعلى نحو متأخر — بدأت الضغوط عسكرية مضادة وهامة تمارس عليها من قبل إدارة ريغان).

الهدف الأشد هشاشة بالنسبة إلى الأزمة التالية بدا وكأنه روديسيا الجنوبية السابقة (زمبابوي الآن)، حيث كانت أقلية من الأوروبيين البيض لا يزيد عددها عن 270000 نسمة تحكم قرابة ستة ملايين أفريقي. وكونها مستعمرة بريطانية، كانت قد أعلنت من جانب واحد استقلالها سنة 1965. بذلك كان موقف روديسيا القانوني الدولي مماثلاً لموقفها. في البداية، سعت بريطانيا من أجل تعاون أمريكا للإطاحة بالنظام الجديد الذي يرأسه إيان سميث، لكن إدارة جونسون تملصت، فظل إيان سميث رئيساً للوزارة عقداً كاملاً آخر. ونظراً لعدم اعتراف أية دولة بها فقد كانت روديسيا من الناحية القانونية، ما تزال مستعمرة بريطانية، ونتيجة للحكمة التقليدية التي تملكها فقد رأت أنه لا بد من التوصل إلى حل من أن تطلب إلى روديسيا سحب دعواها بالاستقلال. بعد ذلك توضع مسودة دستور جديد يوفر الحكم للأغلبية تحت رعاية بريطانية، وذلك آخر عمل تقوم به في حكمها الاستعماري.

على أن المشكلة كانت في أن بريطانيا لم تعد لديها القوة ولا السلطة لتحقيق هذا الهدف بنفسها. وقد عقدت عدة اجتماعات بين إيان سميث وهارولد ويلسون أخفقت كلها في التوصل إلى مخرج وذلك في مطلع السبعينيات. كما أن الحظر الدولي لا يمكن أن يكون فعالاً طالما كانت جنوب أفريقية ومستعمرة موازمبيق البرتغالية تؤمنان حركة النقل للتجارة الروديسية.

بمجيء 1974، عمل إنهاء الاستعمار البرتغالي على تثوير السياق الجيوسياسي. فحكومة موزامبيق الماركسية الجديدة أغلقت حدودها مع روديسيا وأصبحت قاعدة لعصابات حرب شعبية، وهي، من كل جارات روديسيا، كانت تعتبر أيديولوجياً الأشد نزوعاً لدعوتها الكوبية للتدخل. وهكذا بدأت جنوب أفريقية، بمواجهة هذه الضغوط المحتملة، هي الداعمة الطويلة الأمد لإيان سميث، تفكر أفكاراً جديدة حول دعمها لروديسيا وسحبها لوحدة الشرطة التي كانت قد أرسلتها إلى الحدود الروديسية — الزامبية. التقى وزير خارجية جنوب أفريقية في لوساكا بوزارة خارجية تنزانيا، وبوتسوانا، وزامبيا ثم رتبوا معاً

اجتماعاً بين سميث وقادة المجلس الوطني الأفريقي (المنظمة — المظلة التي تختفي تحتها حركة الاستقلال الأفريقية الروديسية). تم الاجتماع في عربة قطار عند شلالات فيكتوريا، الحدود الساحرة التي تفصل بين زامبيا وروديسيا، وذلك تحت إشراف كينث كاوند، رئيس زامبيا، ورئيس وزراء جنوب أفريقية، جوهانز فورستر كونها قوتين، ضامنتين، ثم انتهى الاجتماع الخارق للعادة، أيضاً، إلى طريق مسدود.

ذلك الطريق المسدود أدى إلى خلق أخطار تدخل أجنبي متزايدة. فإذا تصاعدت حرب العصابات، يمكن لمقاتلي المقاومة أن يبدؤوا بزعة استقرار الدول التي لهم قواعد فيها، ولاسيما زامبيا، مثلما فعلت منظمة التحرير الفلسطينية، بالنسبة إلى الحكومة الشرعية في لبنان (انظر الفصل 23). هنا يمكن أن تظهر القوات الكوبية، ويكون تدخل جنوب أفريقية محتملاً حينذاك.

تلك هي المشكلة الجيوسياسية التي سعت إدارة فورد لمعالجتها، بينما كانت تركز على تطوير برنامج يمكن معه للقادة الأفارقة أن يحددوا هويتهم، وقاعدة يمكنهم منها أن يقاوموا المزيد من عمليات الاستلاب السوفيتية — الكوبية.

العالم يتطلع إلى أنغولا:

في 5 أيلول، 1975، أي بعد أربعة أشهر ونصف من زيارة كينث كاوند إلى واشنطن، التقيت بوزير خارجيته، روبيا بندا، في نيويورك خلال الجلسة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فلم يذكر أي منا أنغولا. وذلك، من جانبنا، لأن برنامجنا السري كان قد بدأ لتوه، وكنا نتوقع له النجاح رغم كل الترددات والتأجيلات. ثم إن بندا لم يطرح الموضوع، ربما بسبب حساسية النصيحة التي وجهها لنا رئيسه، وربما أيضاً لأنه ما من قائد أفريقي كان بمستطاعه أن يفكر بأن من الممكن أن نفشل، وعلى نحو أقل في أن من الممكن أن يجبرنا على الفشل كونغرس الولايات المتحدة ذاته.

بدلاً من ذلك، تحدثنا أنا وبندا عن روديسيا. فقد قدم، دون أي إحساس خاص بالاستعجال، اقتراحاً عملياً فحواه أن على كلتا الدولتين، الولايات المتحدة وزامبيا، أن تحتا رئيس وزراء جنوب أفريقية، السيد فورستر، على استخدام نفوذه الجيد لدى سميث: «ها هنا نلتقي إن كراهيتهم لنظام التمييز العنصري، بالنسبة إلى الكثيرين من الزعماء الأفارقة، ليست بالعقبة التي لا يمكن تجاوزها بهدف تحقيق تعاون عملي مع جنوب أفريقية بخصوص مشكلات أفريقيا. وقد وسع بندا الدعوة بحيث أزور زامبيا، فوافقت مبدئياً على أن تتم في الربع التالي.

في غضون ذلك، سعت لإيجاد الإطار العام المناسب لانغماس أشد في شؤون أفريقية. ففي كل من الخطاب السنوي لوزير الخارجية الذي التقيته في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيلول وكذلك في مأدبة العشاء التي أقيمتها لوزراء الخارجية الأفارقة وممثليهم الدائمين في 23 أيلول، ركزت كل التركيز

على مساندة أمريكا لأهداف أفريقية في التقدم الاقتصادي، والعدالة، وإنهاء العنصرية، والنأي عن تنافس القوى العظمى⁽³⁾.

مرة ثانية التقيت ببندا في 17 كانون الأول خلال مؤتمر المنتخبين - المستهلكين الذي عقد في باريس. كانت أنغولا قد أصبحت القضية العامة التي بدأت منظمة الوحدة الأفريقية تتدخل فيها. فقد دعم بندا موقفنا، وهو رفض الاعتراف بحركة تحرير أنغولا المدعومة كوبياً وسوفيتياً وكنت ما أزال متفائلاً بأن الجمع بين المساعدة الفرنسية، أرصدة وزارة الدفاع التي أعيدت برمجتها، والدبلوماسية الأمريكية - السوفيتية، سيحقق أهدافنا في وقف - إطلاق النار، وانسحاب القوات الأجنبية وإقامة حكم اثلافي. مرة ثانية كانت روديسيا هي موضوع المحادثات الرئيسي، ومرة ثانية ألح بندا على النهج المشترك تجاه جنوب أفريقية (رغم الدور الملحوظ حينذاك الذي كانت تقوم به قوات جنوب أفريقية في أنغولا).

خلال أيام، انتهت استراتيجيتنا الأنغولية، وكانت، تعديلات توني وفيما بعد كلارك هي التي أنهتها. لقد كسبت حركة التحرر الأنغولية وصار لها اليد العليا، كما صار التحدي الماثل في منع قوات الحملة الكوبية المجهزة سوفيتياً من الظهور كقوات متحكمة في أفريقية الجنوبية، أمراً ملحاً. ومباشرة إثر إخفاق محاولتنا الأنغولية تقدمت إلينا أربع دول أفريقية يطلبن رجونا فيه أن نحول دون عاقبة كهذه.

في 5 شباط 1976، زار مارك تشونا، أمين سر كاوند، واشنطن ناقلاً رسالة من رئيسه إلى فورد، فكرتها هي، أن الطريقة الوحيدة لكسر الجمود في القضية الروديسية هي أن أوجه رسالة إلى إيان سميث أحثه فيها على المفاوضات، وإلا فإن عصابات الحرب الشعبية المتوضعة في زامبيا وموزامبيق ستصعد الحرب ولا شك وستنقلها إلى بلاده. وما إن يصبح الكفاح يكن لائقاً وإننا لن نتساهل مع أي تحرك كوبي آخر في أفريقية الجنوبية. شدد تشونا على ضرورة اتخاذ إجراءات لمنع أية أعمال كوبية وسوفيتية أخرى في أفريقية الجنوبية، إذ كان هو وكاوند يعتبران أن الاتجاهات السائدة حالياً تشكل خطراً جدياً على أمن المنطقة برمتها وعلى استقلالها.

في 11 شباط، اتصل وزير خارجية زائر، نفوزا - كارل - بوند، وسفير السنغال أندريه كولبري بفورد كي يعبرا عن وجهة نظر البلدان الناطقة بالفرنسية. فهي، الأبعد جغرافياً، كانت أقل اهتماماً بحكم الأغلبية في روديسيا وأكثر قلقاً بكثير للنجاحات السوفيتية وللقرار الأمريكي الواضح بالتخلي. فرد فورد «بأننا سنفعل كل شيء في مستطاعنا للتأكيد بأن ما حدث لن يتكرر أبداً. إننا مصممون، وأعتقد أن الحالة قد تغيرت». لقد كان نوعاً من الاستبصار في عقل الكونغرس المفكر الذي كان، في مثولاتي الكثيرة أمام لجان الكونغرس، كثيراً ما يروغ مني.

الدولة التالية التي سمعنا منها كانت مصر. فقد زار وزير الخارجية محمد رياض عدداً من البلدان الأفريقية في أواسط شباط، ثم شارك بعد ذلك السفير الأمريكي هيرمان إيلتز اهتمامه العميق بالدور

السوفييتي المتنامي في القارة وبتراجع النفوذ الأمريكي. وذكر في تقريره، واقعاً تحت تأثير الكارثة في أنغولا، بلداناً مثل مراكش، وإثيوبيا، وكينيا تعتبر نفسها في حالة خطر شديد، بل حتى قادة يساريون مثل جوليوس نيريري، رئيس تنزانيا، الذي كان قد دعم حركة تحرير أنغولا، قيل إنه قلق من تعاظم الوجود السوفييتي ودرجة التخلي الأمريكي. وقد تقدم رياض بطلب متقد العاطفة، بوصفه صديقاً للولايات المتحدة، قائلاً: إن المنطقة بحاجة ماسة وعاجلة لسياسة أفريقية أمريكية «أكثر فعالية واستجابة»، مختتماً تقريره بملاحظة تقول: إن معظم الزعماء الأفارقة الذين التقى بهم في رحلاته كانوا يتساءلون، إن كان للولايات المتحدة أية سياسة أفريقية على الإطلاق.

وخلال رحلة إلى أمريكا اللاتينية وفي رسالة وصلت في منتصف شباط، سمعت التحليل نفسه من قادة نصف الكرة الغربي. فكتبت تقريراً إلى فورد حول موقف الرئيس الفنزويلي كارلوس أندريه بيريز الذي كتم عاطفته ووده للإدارات الجمهورية منذئذ فصاعداً كتماً تاماً:

في فنزويلا، لم يفت انتباه الرئيس بيريز إلا بالكاد أن الحكومة في لاوندا استلمت مقاليد السلطة بحراب دولة من أمريكا اللاتينية (أو بالأحرى دولة كاريبية نظراً لأن فنزويلا تخشى كل الخشية من أن تتمكن كوبا من إقامة كتلة كاريبية سوداء) ..

بهذا المعنى، فإن أنغولا، بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية، أكثر أهمية من فيتنام، والآن، كما حينذاك، هم مهتمون بما يحدث في واشنطن وليس في سايجون أو لاوندا. إنهم يعلمون أن دولة من أمريكا اللاتينية – ولأول مرة في التاريخ – قد قامت بغزو من وراء البحار وبقوة عسكرية ذات قوة نار معتبرة متدخلة في صراع داخلي في بلد آخر تدخلاً كانت له نتائج حاسمة كل الحسم – ولقد حاولنا أن نفعل شيئاً حيال ذلك لكننا فشلنا، نتيجة انقسامنا الداخلي، في إيقاف كوبا.

لقد كان الفنزويليون صريحين حول فشلنا بقدر ما تسمح لهم اللياقة وآداب السلوك أن يكونوا. أما البيروفيون فقد كانوا أقل رغبة في إبداء قلقهم، ربما نظراً لأن البيرو حريصة على أن تحافظ على رصيدها كدولة عدم انحياز. لكن ليس ثمة من شك لدى كراكاس أوليما على حد سواء في أن رد فعلنا على الكوبيين في أنغولا غير من نظرة أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة وليس نحو الأفضل.

في 23 شباط، كتبت تقريراً إلى فورد من كولومبيا عن وجهات نظر الرئيس ألفونسو لوبيز مانشيلسين:

«إنه مهتم الآن بكوبا قدر اهتمام رئيس فنزويلا، بيريز، بها، لكن.. هويري الخطر في أن الاستراتيجية الكوبية الجديدة هي أن تستغل البعد العنصري في جيوسياسات المنطقة المضطربة (أمريكا اللاتينية). كما يعتقد أن كاسترو لن يذهب إلى قبره أبداً قبل أن يحاول القيام بدور في العالم يتجاوز كوبا».

رحلتي إلى أمريكا اللاتينية هي المناسبة التي استغلّيتها كي أؤكد على أننا لن نتساهل تجاه أي تحرك عسكري كوبي آخر في أفريقية. بيد أن الحضور كانوا متشككين إلى حد كبير، بل إن وزير الخارجية البرازيلي، أنطونيو داسيلفيرا، عبر بفضاظة عما كان زملاؤه من البيرو، وفنزويلا، وكولومبيا، قد قالوه برقة وكياسة. فعندما عبر عن قلقه من أن تتدخل القوات الكوبية لدعم غوايانا في نزاعها الحدودي مع البرازيل، قلت: إننا بالتأكيد لن نتساهل إزاء أي تحرك كوبي من هذا النوع، فرد داسيلفيرا فاتحاً عليّ النار: «نحن غير متأكدين من أن باستطاعتنا الاعتماد على الولايات المتحدة بعد الآن».

صياغة استراتيجية أنغولية:

في 4 آذار 1976، نقل إليّ سفير المملكة المتحدة، بيتر رامسبوثم، ملاحظات مجموعة بريطانية عليا كانت قد زارت روديسيا بأمر من رئيس الوزراء جيمس كالاهاان: إن الوضع يسير من سيئ إلى أسوأ، والموقف بالنسبة إلى الغرب أكثر جدية. وكما قال البارحة ديفيد إنالز: (مدير إدارة روديسيا في وزارة الخارجية) هناك تغلغل شيوعي كثيف. وإننا قلقون كل القلق من حرب عنصرية أيضاً، والآن مع روديسيا هناك وضع خاص للمملكة المتحدة - المشكلة الدستورية. فجيم كالاهاان لن يتحمل مسؤولية دون أن يكون لديه سلطة.

قلت لرامسبوثم إننا سنكون «متعاطفين مع أي شيء يقرره كالاهاان»، لكنني حذرته من أننا لن نقبل أي إخفاق في التوصل إلى حكم الأغلبية كعذر للوقوف جامدين إلى أن يحدث غزو عسكري كوبي آخر إلى أفريقية: يمكنني أن أقول لك، رغم الضجة التي يحتمل أن تقوم هنا: إننا لن نقبل أي تدخل كوبي آخر. فالعواقب بالنسبة إلى أفريقية - ويمكنني القول إثر رحلتي إلى أمريكا اللاتينية - بالنسبة إلى الأمريكيين الجنوبيين والكاريبينيين أيضاً - بما في ذلك ممتلكات بريطانيا الكاريبية السوداء - أقصد عواقب وجود جيش كوبي منتصر ستكون وخيمة للغاية. كما إننا لن نستطيع تحمل وجود جيش كوبي يتقدم في أنحاء أفريقية كلها. على أن رامسبوثم كان أكثر تهديباً وانضباطاً من أن يعبر عن اختلافه معي. لكني، وبكل وضوح، كان أكثر تحمساً حول استعارة قوات أمريكية لمساندة سعي كالاهاان من أجل حكم الأغلبية مما كان حول اشتراكنا في مقاومة المغامرات الكوبية. ولقد اتضح الفارق في التأكيد عندما أغلقت موزامبيق دون أية شروط فيما يتعلق بالتدخل الكوبي. رفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى ذلك القرار الجماعي، إذ أوضحنا أن مأسهمتنا الصغيرة ستتوقف إذ ما سمحت موزامبيق لقوات عسكرية أجنبية بالمشاركة في الصراع الروديسي. في 12 شباط، نقلت تصميمنا على مقاومة أية تدخلات سوفيتية أخرى إلى وزير خارجية غوايانا، فريد ويلز، الذي كان في زيارة إلى واشنطن. وكونه صديقاً معروفاً لكاسترو ومعجباً به، كنت على يقين من أنه سيمرر تحذيرنا بأن كاسترو يلعب بالنار «وأننا أجلاً أم عاجلاً سنوقفه عند حده»، وأننا سنختار مكان المواجهة:

إن لم تكبح كوبا نفسها، فسيكون الاحتمال الأكبر هو أن تحدث مواجهة عسكرية في كوبا، وليس في أنغولا. لقد فعلنا كل ما بوسعنا لتحسين العلاقات، لكن ليس الشيء ذاته علناً: «لسوف تعارض الولايات المتحدة أشد المعارضة» أي عمل آخر تقوم به القوات السوفيتية أو الكويتية «كمغامرة دولية محضة»⁽⁴⁾.

لم نقترح أن تركز سياستنا على الاعتبارات الاستراتيجية وحدها. ففي 13 آذار، ألزم فورد، وللمرة الأولى، الولايات المتحدة بأن تدعم دعماً لا موارد فيه حكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية: «إن الولايات المتحدة مكرّسة كلياً للعمل إلى أن ترى أن الأغلبية هي صاحبة السلطة والحاكمة في «روديسيا»⁽⁵⁾.

لم يناقش كالاها، ونحن في أفضل حالة من العلاقات الإنكليزية الأمريكية التقليدية الخاصة، مناقشة صريحة معي التعليق الذي كنت قد قلته لرامسبوثام بأننا سنقاوم أية مغامرات كويتية أخرى، سواء حققنا حكم الأغلبية في روديسيا أم لا. بل بدلاً من ذلك، كشف كالاها، مدعياً أن الوقوف في وجه التحركات الكويتية هي مشكلة سياسية إلى حد كبير، سيكشف النقاب عن اقتراح بريطاني في 22 آذار بأن «نسبق» السوفيت، بحيث تكون سمة ذلك الأساسية وضع برنامج زمني دقيق لحكم الأغلبية خلال ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين شهراً.

وقد دعمت اقتراح كالاها في خطاب ألقته في دلاس في اليوم ذاته داعياً إياه بأنه «بناءً جداً»، ثم أرفقته بتحرير إلى كاسترو:

لن يكون تعاوننا متوفراً لأولئك الذين يعتمدون على الجنود الكويتيين. فالولايات المتحدة لا يمكنها أن تسلم إلى ما لا نهاية بوجود قوات وحملات كويتية في أراض نهائية عنها بهدف ممارسة الضغط وفرض التطورات السياسية بقوة السلاح»⁽⁶⁾.

خلال ثمان وأربعين ساعة أعلن إيان سميث عن رفضه لاقتراح كالاها. إذ من الواضح أن الاقتراحات الدبلوماسية لا يمكنها بنفسها أن تغير ميزان الحوافز التي مكنت إيان سميث من تحصين نفسه طيلة عشر سنوات. ولم يكن لدى بريطانيا القوة لإخضاعه، كما لم يكن باستطاعتها أن تضيف إلا القليل لما كانت تفعله دول المواجهة - وبلا فعالية بالأحرى. وهكذا، بإعلان خطة عقيمة بعد أخرى، انتهت المغامرة إلى إحباط الأطراف الأفريقية وتقديم الذريعة للتدخل السوفيتي والكويتي. وبما أنها القوة الوحيدة القادرة على التأثير في حسابات الأطراف، فقد كانت الولايات المتحدة بحاجة لأن تتحمل مسؤولية تطوير استراتيجية خاصة بأفريقيا الجنوبية.

إن «تحميل المسؤولية» كشعار، هو فارغ بقدر ما هو مؤثر، ما لم يؤد إلى أعمال تبدل الظروف التي نجمت الأزمة عنها أولاً. ولا بد من الوصول إلى طريق مسدود لإشغال فتيل العمل، سواء فرض من الخارج أم كان نتيجة قرار إلزامي تقريباً.

قرر فوردي أن أفضل طريقة لخلق مثل ذلك الطريق المسدود، هي برمجة رحلة أقوم بها إلى أفريقية كي أبين اهتمامنا بها وأقدم موقفاً أمريكياً متمسكاً في خطاب هام ألقيه أمام حضور من الأفارقة. فإذا أردنا أن نحقق تقدماً نحو حل سياسي قبل أن يفلت زمام الأمور من أيدينا وقبل أن يفرق فوردي حملته الانتخابية، فإن علينا أن نبدأ بأسرع ما يمكن. حين اتخاذ القرار في أوائل شباط بأن علي أن أذهب إلى أفريقية، كان موسم الانتخابات الأولية على وشك أن يبدأ. ومن المدهش نتيجة معايير السياسة في هذه الكتابة، أن الانتخابات الأولية لم تناقش قط حين خطط للرحلة في نهاية نيسان. جزء من السبب ربما، هو أنه لم يكن هناك طريقة عملية لحسابها. ومن نهاية شباط إلى نهاية حزيران، كان سيجري انتخاب أولي في هذه الولاية أو تلك كل أسبوعين أو ثلاثة. يعقبها تحديد المؤتمرات والانتخابات.

وكما كان قد أوضح خلال أزمة قبرص والجدل حول تعديلات جاكسون و«إعادة تقويم» سياسة الشرق الأوسط، لم يكن فوردي ليعلق آمالاً كبيرة على أن السياسة الخارجية ستكون عوناً له في تطلعاته الانتخابية. وعندما عدت من رحلتي الأفريقية الأولى لأواجه حلبة انتقادية واسعة النطاق، قال فوردي في اجتماع المكتب الأمن القومي بتاريخ 11 أيار:

هنري ذهب لتوه إلى أفريقية، وقد نفذ سياسة مسؤولة وجيدة. فيما أطلقت علينا سياسياً نيران مدفعية كثيرة نتيجة هذه الرحلة، لكنها كانت كلها بغير وجه حق وبلا قيمة. فإذا كنا سنحافظ على وضعنا في العالم، فليس بمستطاعنا أن نجمد سياستنا الخارجية في السنة الانتخابية، بل علينا أن نستمر بفعل ما هو صحيح، وذلك بغض النظر عن الانتخابات الأولية. وقد يكون هذا قاسياً أحياناً لكنه صحيح.

لقد تم اختيار لوساكا لكي أقدم فيها برنامجاً من أجل حكم الأغلبية، لأن زامبيا، من بين دول المواجهة كلها، هي الأشد تأثراً مباشرة بالقضية الروديسية. إذ كانت دول المواجهة قد أصدرت سنة 1969 ما يدعى ببيان لوساكا الذي أعلن، بلغة بليغة، عن حق وواجب «كل الناس في المشاركة، كونهم أفراداً متساوين في المجتمع في حكم بلدانهم وحكوماتها». أما المناداة بحكم الأغلبية فيمكن أن تقرأ أيضاً على أنها تأكيد للأقلية الأوروبية بأن يكون لها وجود محترم بعد تنازلها عن السلطة. كما اخترنا النصف الأخير من نيسان موعداً مستهدفاً لكي يتيح لي ذلك إمكانية إلقاء خطاب أيضاً، وفي الرحلة ذاتها، في مؤتمر التنمية الذي كانت ستعقده الأمم المتحدة في نيروبي أجمل فيه البرنامج المتعلق بقية أفريقية. لكن حدث أن الرحلة تخللتها انتخابات تكساس الأولية، وأن خطابي هو الذي تحمل اللائمة لهزيمة فوردي الكارثية فيها. غير أن فوردي كان قد اختار أن يعطي الأولوية لما كان لا بد منه حسب مفهومه، للدفاع عن مصالحنا القومية وإن كان ذلك على حساب تطلعاته السياسية.

عناصر استراتيجية:

قبل إلقاء أنفسنا في أفريقية، كان لا بد من التوصل إلى استراتيجية، انطلاقاً من الأهداف المترتبة جزئياً، وغير المتجانسة جزئياً لمختلف الأطراف. مصدر قوتنا الرئيسي هو أن الدول الأفريقية ذاتها كانت تحتلنا على التدخل، فيما كانت حكومات الأقليات البيضاء تثق بنا أكثر مما تثق بأي بلد آخر أو، بالنسبة إلى تلك المسألة، أية مجموعة قيادية بديلة في الولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى الأطراف الأخرى أو الأطراف المحتملة:

❖ إن دول المواجهة، أي موزامبي، وزامبيا، وتنزانيا وبوتسوانا، التي كانت حرب العصابات تُظَم على أرضها، فقد كانت هي القوات التي تمر عبرها الأسلحة من الخارج إلى القارة وكذلك المستشارون الأجانب والقوات الكوبية. بيد أن قادتها كانوا يعرفون أيضاً أن القوات الروديسية مسلحة تسليحاً حسناً وشديدة تماماً، وأن الحرب ستكون مكلفة وربما تنتهي بعدم بقاء قوات العصابات ضيفة أو دخيلة بل ربما تسيطر على البلد المضيف.

❖ أما الدول الأفريقية الأخرى، ذات العلاقة الأقل مباشرة، فقد كانت تدعم حكم الأغلبية مبدئياً لكنها كانت مستعدة للتعاون من أجل الحيلولة دون أن تصبح القارة ساحة معركة للحرب الباردة.

❖ جنوب أفريقية تخشى من أن يتحول الكفاح المسلح في روديسيا إلى مقدمة لهجوم ضد جنوب أفريقية ذاتها. في الوقت ذاته، كانت دول المواجهة كلها تدرك أن مساعدة جنوب أفريقية ضرورية ولا بد منها لحل المشكلة الروديسية، ذلك أن انتقال السلطة، بغير مساعدتها، سيكون دموياً، والنتيجة غير مضمونة، فيما إضفاء صبغة التطرف على المنطقة كلها سيكون لأمناص منه.

❖ بالنسبة إلى بريطانيا، كانت روديسيا تمثل ذكرى أليمة لتضاؤل موقعها الدولي، إذ إن عجز بريطانيا عن إجبار روديسيا على الخضوع، أضعف محاولتها في تطوير دور أفريقية جديد قائم على التعاون مع مستعمراتها السابقة، وهو يفسر أيضاً الكراهية الشخصية التي كان يكنها الكثيرون من القادة البريطانيين لإيان سميث، وهي الكراهية التي عقدت، وغالباً ما أحبطت التعاملات البريطانية معه.

❖ أما بالنسبة إلى السلطات الروديسية، فقد كانت أقل الأطراف كسباً من العمليات الدائرة حولها جميعاً، فأياً كانت الضمانات المقدمة لحقوق الأقلية المرتبطة بحكم الأغلبية، فإن وضع السكان الأوروبيين سيكون في حالة من الضمور لا محالة. وفي 9 نيسان، حين سألت السير أنطون دوف، المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية تحديداً عن شؤون أفريقية والشرق الأوسط: أجاب: يمكنهم أن يتابعوا شغلهم، لكن ربما لن يكون لأطفالهم مستقبل. لقد كان بالإمكان حث سلطات إيان سميث لإقرار حل فقط من خلال إفهامها بالعربي الفصيح أن السياسة التي نصممها هي الأقل سوءاً من بين الخيارات المؤلمة المطروحة أمامها جميعاً.

هذا الخليط من الأشياء غير المتكافئة - أي وجود أصحاب سلطة لا يتمتعون بالشرعية وأصحاب شرعية ليس بيدهم سلطة؛ عواطف أطراف يقابلها عدم ثقة هذه الأطراف ببعضها بعضاً - أقول هذا الخليط هو الذي وضع الحدود لاستراتيجيتنا الأفريقية وتطلعاتنا.

كان قرارنا الأول والأشد رسوخاً هو أن تلتزم الولايات المتحدة دون غموض، وفي الحال، بمبدأ حكم الأغلبية، ولقد هوجم ذلك القرار أشنع هجوم وصار قضية من قضايا الحملة الانتخابية الرئاسية، لكنه كان أبسط الخيارات أماناً، إذ لم يكن باستطاعتنا اتخاذ موقف في أفريقية فقط بإعطاء دروس حول القضايا الجيوسياسية أو بوضع أنفسنا إلى جانب حكومات الأقليات. وإذا أردنا أن نقف في وجه المغامرات السوفيتية والكويتية المستقبلية في أفريقية الجنوبية وأن نخفض النفوذ السوفيتي ونلغيه هناك - كما فعلنا في الشرق الأوسط - فإن على سياستنا أن تعكس آمال ومطامح الأغلبية الساحقة في القارة. الأمر الذي لم يفهمه المدافعون عن الأقليات البيضاء في سياستنا الداخلية هو، أن الخط الذي اتخذناه كان الوسيلة الوحيدة لإبقاء فرصة ما أمام المستوطنين كي يعيشوا حياة كريمة - رغم أنها ستكون في ظروف أقل جودة مما كانت عليه.

لقد فشلت الجهود السابقة لأنها لم تستطع إيجاد توازن بين الفوائد والمضار للتوفيق بين الحوافز المتصارعة ضمن مَرَجَل أفريقية الجنوبية. وقد اقترحنا أن نطور استراتيجية متماسكة للخروج من المأزق مرة وإلى الأبد:

— لقد عرضنا على دول المواجهة انتقالاً سريعاً لحكم الأغلبية وذلك بإلقاء الولايات المتحدة بكامل ثقلها خلف أهدافها. بذلك سيتم توفير الدمار الذي سيلازم أي صراع طويل والتعريض للخطر استقرارها الداخلي من خلال السماح لوحدة حرب عصابات بالإقامة على أرضها. بالمقابل، أكدنا بكل إصرار على إبقاء القوات الأجنبية خارج الصراع، كما نتحمل مسؤولية التفاوض على وضع حركات التحرير الروديسية ونضمن حقوق الأقليات.

— وقد عملنا بصورة وثيقة مع القادة الأفارقة المعتدلين، لا سيما في كينيا، وزائير، والسنغال وساحل العاج، كي يساعد في تكوين إجماع في الرأي داخل منظمة الوحدة الأفريقية دعماً لسياساتنا وحماية لرؤساء دول المواجهة من الضغوط الأفريقية والدولية المتطرفة (فتيجيريا عموماً كانت تدعم الخط المتطرف). — ولقد اعتمدنا على بريطانيا لكي تدخل من جديد في دبلوماسية أفريقية جنوبية وتلعب دوراً مهماً في المؤتمر التأسيسي الذي سيكون ذروة الاختراق الذي نأمل أن نحققه، وفي غضون ذلك، سنعتمد كل الاعتماد على الخبرة والمشورة البريطانية.

— بالنسبة إلى زعماء جنوب أفريقية، نقلنا لهم أنهم سيعطون دوراً شاملاً في المساعدة لتشكيل أفريقية السلام، والاستقرار، والعدالة بين الأعراق، وسوف تعامل جنوبي أفريقية كوسيط قيم وتمنح فسحة للتنفس

في التعامل مع مشكلاتها الخاصة، شريطة أن تساعد في دفع أفريقية الجنوبية نحو إدارة سياسية جديدة. لكننا أوضحنا بكل جلاء أن دعمنا لحكم الأغلبية لم يكن ليقف عند حدود جنوب أفريقية.

- الرجل الغريب الشاذ إنما كان إيان سميث، فقد فشلت كل الجهود السابقة لأنها كانت تبدأ بمفاوضات مع هذا الممثل للأقلية البيضاء التي لم يكن لديها أيُّ حافظ للتحلي عن هيمنتها. لذلك اقترحنا أن نتعامل مع سميث بعد أن يتم الاتفاق على التزامات الأطراف الأخرى. ولم يكن باستطاعتنا أن نفعل شيئاً حيال حقيقة أخرى هي، أن سميث وأقليته الأوروبية لن يكسبا إلا القليل من دبلوماسيتنا. لكننا اقترحنا أن نيسر الانتقال من خلال معاملته باحترام. لم يكن لي أية علاقة به إن خيراً أو شراً، لكنني كنت أعتبره مشكلة لا بد من التعامل معها كمشكلة، أكثر من أنه خصم ينبغي قهره. بل حتى وأنا أسعى لتغيير طريقة الحياة التي تعيشها الأقلية الروديسية، كنت باعتباري لاجئاً سابقاً، أعاطف وأشعر بالنعاء الذي ستكبدته تلك الأقلية نتيجة انهيار أسلوبها في الحياة.

السياسة الأفريقية وإجماع الرأي المحلي:

في اجتماعاتنا اليومية، كان فوردي يولي اهتماماً شديداً للتطور الحاصل في السياسة الأفريقية ويحثنا على إعطائها الصيغة الأشد اكتساحاً، بما في ذلك تطوير خيارات عسكرية لدعم أهدافنا السياسية. إذ كان واضحاً أن مقاومة الاندفاع السوفيتية — الكوبية الهادفة لجعل كوبا الطليعة العسكرية للشيوعية بحاجة لأكثر من بيان سياسي.

في 24 آذار 1976، اجتمعت بمجموعة إدارة الأزمات الخاصة بنا في «قاعة الموقف» الواقعة في قبو البيت الأبيض. وبسبب أهمية الموضوع وحساسيته، فقد كان بالحقيقة اجتماع مكتب أمن قومي لكن دون الرئيس. ولأنني كنت من قبل قد نسقت معه السياسة الأفريقية استعداداً لرحلتي، فقد طلب إلي فوردي أن أترأس الاجتماع على الرغم من أنه، ومنذ ما دعي بمجزرة عيد جميع القديسين التي ذكرناها سابقاً، أصبحت المسؤولية عن آلية عمل مكتب الأمن القومي على كاهل سكوكرفت. وقد أجمعت المهمة كما يلي: إننا نريد أن نبدأ خطتنا في الميادين السياسية، والاقتصادية والعسكرية، بحيث يمكننا أن نرى ما يمكننا فعله إذا ما ابتغيّا التحرك ضد كوبا، وينبغي أن يكون لدينا نطاق من الخيارات. في وقت لاحق، سيعقد اجتماع لمكتب الأمن القومي من أجل مناقشة الأهداف، الآن علينا أن نتفحص إمكاناتنا بحيث يكون باستطاعة الرئيس أن يتخذ القرار السياسي بما عليه أن يفعل، وكيف يخطط لذلك..

وقد قمت بتحديد الهدف الاستراتيجي كما يلي:

علينا أن ندخل في رؤوس قادة البلدان الأفريقية أنهم لا يستطيعون أن يضعوا رجلاً هنا ورجلاً

هناك.

ليس باستطاعتهم أن يدعموا الكويتيين في أفريقية ويدعمونا نحن في الوقت نفسه.. علينا أن نعلم ما نريد أن نفعل. وعلينا أن نتفحص جيداً خطين أو ثلاثة خطوط محتملة للعمل وأن نحصلها بكل تفصيلاتها لنرى ما يمكن أن ينجم عنها من مشكلات..

وقد أعد نائب رئيسي السي أي إي، فيرنون وولترز التقييم الناتج للاجتماع: على الرغم من أن التمرد سيستمر في التصاعد إلا أن عصابات الحرب الشعبية ستبقى أضعف من أن تحقق انتصاراً عسكرياً طالما ظل دعمها محدوداً بكميات «معتدلة» من مواد المساعدة وعناصر «المستشارين» الكويتيين والسوفييت.

في هذا الوضع، ستكون هذه العصابات تحت ضغط متصاعد لقبول المساعدات الكويتية والسوفيتية على نطاق أوسع، إضافة لعناصر «قتالية كويتية». ولسوف يكون من الصعوبة بمكان متزايد بالنسبة إلى القادة الأفارقة بالذات الذين يسعون الآن «للحد» من التدخل السوفيتي والكويتي أن يقاوموا مثل هذه الضغوط.

في اليوم ذاته قال فورد لمجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ: إنه مصمم على اتخاذ إجراء شديد ضد نتيجة كهذه.

غير أن إحساس الوكالة بضرورة الاستعجال لم يشاركها الجميع فيه. فقد عكس دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الجديد، ما كان عليه البنتاغون من حذر تقليدي. وعلى العكس من الفكرة الشائعة بأن العسكري يجب أن يكسب أسلحة، إلا أنه ينفر من استخدامها إلا في وجه أشد التحديات مباشرة للأمم الأمريكية، فإن الأهداف السياسية المحدودة تجعل العسكريين عصبيين لا سيما منذ حرب فيتنام.

وحين ينفر البنتاغون من أمر، يتشبث بموقفه مصراً على النظر الكامل بكل الخيارات مهما تكن واسعة ومعقدة إلى حد أن الرئيس يجد نفسه مشوشاً غارقاً في ممارسة مدرسية تقريباً، مما يزيد من شدة حيرته. لقد عبر رامسفيلد عن موافقته على استراتيجيتنا، لكن ما أزعجه، كل منها يتعلق بسلسلة من الافتراضات السياسية. وقبل أن يكون بالإمكان التخطيط لعمل عسكري، يتعين النظر ملياً في كل تعديل عسكري وسياسي، على حدة وبالعلاقة مع التعديلات الأخرى كلها.

مثل هذه المهمة يحتمل أن تستهلك بقية الفترة الرئاسية لفورد، إن لم يكن عقداً من الزمن، ولا يمكن إنجازها إلا بالكاد ضمن الإطار الزمني المتعلق بالأخطار التي نسعى لمواجهتها.

ظل فورد هادئاً، رغم أنه يكون عادة تجاه نزعات أعوانه أكثر عنفاً من أن يدعها على هواه. والبنتاغون، الذي صار رامسفيلد حاكمه في 29 آذار، لم يكن بحاجة لأن يتوصل إلى توصية قبل رحلتي إلى أفريقية في نيسان، وليس هناك سوى مجموعة أولية من الاستنتاجات يمكنها أن تساعد الرئيس في حال الطوارئ:

لا أعتقد أننا بحاجة لقول ما سوف نفعله، لكنني أعتقد أن علينا أن نستعد لاتخاذ إجراء إيجابي ثم أنا لا أريد للشيوعيين أن يأخذوا فكرة بأننا لن نقوم بعمل عنيف وقاس.

في غضون ذلك، أدت لنا تسريبات الصحف ولمرة واحدة، خدمة مفيدة من خلال لفت انتباه كاسترو إلى أننا كنا جادين. ففي 26 آذار، صدرت الواشنطن بوست بعنوان عريض يقول: «البيت الأبيض والبنطاغون يدرسان إمكانية عمل عسكري ضد كوبا»⁽⁷⁾. وعادة يمكن لقصة كهذه أن تفرق في ضجيج الخلفية العامة لواشنطن، لكن من المؤكد أنها كانت ستلفت انتباه هافانا.

في 22 نيسان وقبل أن أغادر إلى أفريقية، راجعت مجموعة الأمن الخاصة التخطيط المحتمل الذي كنا نناقشه طيلة الأسابيع الأربعة الماضية. ومرة ثانية، كانت المبادئ حاضرة. إذ كُرس قدر كبير من الاجتماع لتلخيص مخابراتي شامل قدمه مدير السي آي إي الجديد، جورج بوش. جوهر تقدمته - المدعوم بتفاصيل داعمة كثيرة - تم تلخيصه بهذه الجملة البليغة: «تتجهن جماعة المخابرات بأن القوات الكوبية ستدخل في رودسيا قبل نهاية 1976».

ورغم أن فورد لم يفلح في استخلاص توصية محددة من البنطاغون، إلا أن رامسفيلد زود المجموعة الأمنية الخاصة بمجموعة كفوءة وشاملة من الخيارات بست مراحل متدرجة. في تلك الخطط أدرجت ضمن قائمة القوات المطلوبة والأخطار التي تتعلق بكل مرحلة. وفي حال التأزم، كانت تقدم مركباً مفيداً من الخيارات المتاحة، رغم أن الرئيس سيواجه بالتأكيد خلافات مريرة قبل اتخاذ قراراً نهائياً.

فعم مغامرتنا بدخول إقليم لا خريطة له حتى ذلك الحين، كنا نبذل أقصى جهد لتكوين دعم محلي. وبين آذار وأيلول، 1976، التقيت أربع مرات بمجموعات من القادة الأمريكيين - الأفارقة، وعددهم ثلاثون تقريباً. لقد ساعدني وزير النقل، وليم كولمان، وهو محام أمريكي من أصل أفريقي متميز، في تحديد ماهية الإسهامات لكي نضمن أن كل جزء مهم من الخيار كان ممثلاً ويشارك في الاجتماعات أما د. ليون سوليفان الذي كان رائداً في العمل مع الشركات الأمريكية لوضع قواعد تهدف لاختراق نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقية، فقد قدم الكثير من النصح المفيد لمساعدتنا في جسر الهوة مع جماعة السكان الأمريكيين - الأفارقة.

الاجتماعات ذاتها كانت عاطفية تماماً لأنها كانت المرة الأولى التي يجتمع فيها زعماء الأمريكيين - الأفارقة بوزير الخارجية لاستشارتهم بصورة منهجية وأخذ رأيهم. وهكذا، حتى منتقد طويل العهد للإدارات الأمريكية التي خدمت فيها كالآب جيس جاكسون تعهد بتقديم دعمه:

إننا نقدر كل التقدير أنكم وافقتم على احترامنا. إذ ما من وزير خارجية آخر وافق على تقديم مثل هذا الاحترام للأمريكيين السود..

.. إننا ندعم السياسة الأفريقية التي باشرتموها، وعلى هذا الأساس، لكم كل دعمنا. فوزراء الخارجية الآخرون ما كانوا ليلتقوا بنا كما فعلت أنت.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك وجهات نظر شتى فيما يتعلق بالتكتيك، إلا أن زعماء الأمريكيين - الأفارقة كانوا داعمين جداً لاستراتيجيتنا العامة.

غير أن الكونغرس برهن على أنه أقل تقبلاً. ففي 18 آذار، التقيت بستة أعضاء من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ - ومعظمهم من الجانب الليبرالي الذي كنا نقدر أن جلّ مصاعبنا ستأتي منه، إذا ما وقفنا في وجه أيّ تحرك عسكري كوبي آخر، فلم يصدر عنهم أي نقد يتعلق بنوايانا. كنا قد خططنا لأن تلقى الولايات المتحدة بثقلها كله خلف حكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية وأن نعمل لتحقيق اختراقات في روديسيا وربما في ناميبيا في ذلك الصيف. لكن إذا ما تدخلت القوات الكوبية، قلت لهم، «فإننا قد لا نفعل شيئاً في روديسيا، لكن ربما يتعين علينا أن نفعل شيئاً ما هنا، بما في ذلك الضغط العسكري على كوبا».

ادعى السيناتور كلارك، وهو صاحب التعديلات التي منعت أي مواجهة أبعد للتحركات الكوبية في أنغولا، بأنه موافق على الاستراتيجية من حيث المبدأ. لكنه احتج بأن روديسيا ليست المكان الملائم لاتخاذ ذلك الموقف، لأنها ستجعلنا نتحالف مع حكومة الأقلية البيضاء هناك بزعامة إيان سميث.

وهكذا، كان تجنب هذا المأزق هو، بالطبع، السبب في تقديم الدعم الأمريكي لحكم الأغلبية. فأشرت إلى أننا إذا ما حيل بيننا وبين مقاومة التحركات العسكرية الكوبية والسوفيتية، «فإن ذلك سيؤدي إلى وجود دائم للكوبيين في أفريقية الجنوبية». لأنهم كانوا مضطرين للتدخل حيث يكون وضع المقاومة صعباً سياسياً. بعدئذ أجمل همفري استنتاج أعضاء مجلس الشيوخ.

إن الشعب الأمريكي معني للغاية بكوبا، فاهتمامه ينصب أكثر على نصف الكرة الغربية هذا. وهناك موجة من الغضب في البلاد بسبب ما يفعله الكوبيون في أفريقية. وأعتقد أن أي شيء تفعله في هذا النصف من الكرة سيلقى التأييد، ومن الكونغرس. كما نعتقد أن التدخل في أفريقية قضية خاسرة.

الأسابيع التالية قضيتها وأنا ألخص سياستنا للجان الكونغرس وأتلقى الرد نفسه تقريباً: الرغبة بسياسة أكثر فعالية واهتمام بالتدخل الكوبي، النفور من مقاومته بالقوة. وهكذا وضعت أفريقية الجنوبية في حالة من الإنعاش الحاد انقساماتنا الوطنية مرة ثانية حين كانت تبذل محاولة للربط بين القوة والسياسة. لقد كان الليبراليون يسعون وراء حالة من «النيرفانا» (الاسترخاء السعيد) تجمع بين المبدأ والحد الأدنى من الخطر. ولسوء الحظ، كما قلت للسيناتور همفري، منذ أن استلم السوفييت والكوبيون زمام المبادرة، إنه من غير المحتمل أن يهجموا في الأمكنة الملائمة لنا. في الآن نفسه، كان المحافظون،

كما لاحظت في الخطاب الذي القيته في دلاس في 22 آذار، يدعون «لتفوق استراتيجي مع ممارسة تراجع إقليمي». فيما كان المحافظون الجدد أكثر اهتماماً بتشديد هجومهم الأيديولوجي على فورد وأعوانه من اهتمامهم بالمشاركة في الصراع ضد الشيوعية حيث يحدث نزاع فعلاً.

لقد كان الوقت ذا أهمية. فالصراع المسلح كان قد بدأ في روديسيا عبر موزامبيق وزامبيا. والسي أي إي تتنبأ بتدخل كوبي وشيك. أي أن حرباً عنصرية خارج السيطرة بدت وكأنها على حافة الانفجار في أفريقية الجنوبية، فيما يتمتع الدور الكوبي — السوفيتي في صراعات التحرر في أفريقية باحتمال زيادته لعدم الاستقرار في أرجاء القارة كلها (وقد حدث هذا بالحقيقة بعد أن غادر فورد مكتب الرئاسة). كما أنها، ما إن ترجع القوات الكوبية إلى وطنها، حتى يمكن أن تتحول إلى عنصر بلبله وزعزعة استقرار في السياسات العرقية لأمريكا اللاتينية كلها، كما أشار إلى ذلك رئيس فنزويلا وكولومبيا.

لكن كان على رحلة أفريقية أن تثبت في ما إذا كان باستطاعتنا أن نرتقي بتطور يتسق مع قيمنا وأمننا على حد سواء أم لا. إثر ذلك، اتُهم الرئيس بالبلادة السياسية لأنه فعل ذلك وربما لأنه لم يفهم تماماً ما كان يجري. كما واجه أيضاً العذر المألوف لتخلي الكونغرس الذي لم يكن قد استشاره بالشكل الملائم. لم يفاعاً أحد بسياستنا الأفريقية. إذ كنا قد تكلمنا عن حكم الأغلبية بالنسبة لأفريقيا الجنوبية داخل حكومتنا الكونغرس وإلى القادة الأجانب طيلة أشهر. كما كنا قد أوضحنا نيتنا في ضمان حقوق الأقلية البيضاء في أي ترتيب دستوري جديد ينشأ عن مبادرتنا الأفريقية.

على أن الرئيس لم يناقش معي في يوم من الأيام حملة الانتخابات الأولية، رغم أنني كنت الوحيد الذي طرح مسألة الثمن السياسي لما كنا نهم باتخاذها في اجتماع المكتب البيضوي في 12 نيسان. فكان رد فورد هو من حثني على العمل بهذا المبدأ لا أن أكون تكتيكياً جداً:

كيسنجر: أنا ذاهب إلى أفريقية وأخطط لأن أتخذ موقفاً قوياً لصالح السود بالنسبة إلى جنوب أفريقية. فورد: هذا تمام بالنسبة إلي.

كيسنجر: ستصب جنوب أفريقية عليك بعض نيران مدفعيتها بسبب ذلك. وأنا سأدعم إلغاء تعديلات بيرد (التي تستثني الكروم الروديسي من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة).

فورد: ذلك هو موقفنا. لكن يجب أن يكون بما يستحق، لا كتعديل لقانون آخر.

لكن ما كان وراء الصدمة من أسباب، هو أن فورد، حتى في سنة الانتخابات، لم يغير رأيه في الخدمة. ففورد، الذي دفعت الرئاسة إليه بفعل القدر، كرّس نفسه لأن يكون جديراً بمسؤوليات الرئاسة، وقد كان أكثر تواضعاً من أن يعتقد أن له الحق في أن يجعل المصلحة العامة ثانوية ملحقة بتطلعاته لإعادة انتخابه. إن السياسة الحديثة تزدرى مثل هذه المواقف، لكن التاريخ ملزم بأن يكون أكثر تلطفاً ورفقاً بكثير.

obeikandi.com

أول زيارة إلى أفريقية

كان الهدف الأساسي من زيارتي الأولى إلى أفريقية هو إلقاء خطاب في لوساكا، زامبيا، يضع الولايات المتحدة مباشرة وراء حكم الأغلبية في جنوب أفريقية. إذ كنت سأقدم ليس إعلان مبادئ وحسب، بل برنامجاً للإنجاز. وقد كان التنسيق بين دول خط - الجبهة، ولا سيما تنزانيا وزامبيا، شرطاً لازماً من أجل الاستقلال النهائي الذي سيحمي حقوق الأقليات الأوروبية، كما كان لا بد من دعم منظمة الوحدة الأفريقية لعزل العملية الجارية عن أية ضغوط أو ابتزاز من قبل دول غير أفريقية. لهذا السبب، أدخلت عدداً مختلفاً من البلدان الناطقة بالإنكليزية والفرنسية في خط سيرى - وبشكل محدد تنزانيا، وكينيا، وزامبيا، وزائير، وليبيريا، والسنغال.

أنطوني كروسلاند ودور بريطانيا:

بدأت الرحلة في 24 نيسان 1976 في بريطانيا التي كنا نعتمد على خبرتها والتي كانت مأسهتها أساسية من أجل نقل الحكم بهدوء إلى الأغلبية في روديسيا. ونظراً لأنه ما من دولة كانت قد اعترفت بالسلطة الروديسية برئاسة إيان سميث، فقد ظلت بريطانيا هي الحاكم الشرعي وكان عليها أن تشرف، ولو إشرافاً مؤقتاً، على انتقال الحكم إلى الأغلبية.

ولأن هارولد ويلسون كان قد استقال بشكل مفاجئ باعتباره رئيساً للوزراء دون تقديم أي تفسير حينذاك أو فيما بعد، فإن وزيراً جديداً للخارجية كان بانتظارنا. فقد حل جيمس كالاهاان محل ويلسون في دواينغ ستريت رقم 10، وأصبح أنطوني كروسلاند هو وزير الخارجية. وقد كنا نعرف كالاهاان ونثق به، أما كروسلاند فكان جديداً علينا تماماً.

كان طوني كروسلاند أحد مفكري حزب العمال الأساسيين. جلّ اهتمامه ينصبّ على القضايا الداخلية أو الاقتصادية، وكان قد تنافس على زعامة الحزب مع كالاهاان ودونيس هيلي الذي بقي مستشار الخزنة. وكان موقف كروسلاند تجاه كالاهاان لا يختلف عن موقف أدلاي ستيفنسون تجاه جون كنيدي - قلبياً، إذ لم يكن يستطيع أن يفهم لماذا يفضل الحزب رجل السياسة على رجل الفكر. كما لم يكن سعيداً لرفض كالاهاان أن يسند إليه المنصب الوحيد غير منصب رئيس الوزراء الذي كان يتوق إليه حقاً - أي منصب

مستشار الخزانة. وإنني أشك في أن كالاها، في مواجهة اثنين من المفكرين الموهوبين اللامعين اللذين كانا ميالين للإصرار على وجهات نظرهما، وضع كروسلاند في نطاق غير مألوف بالنسبة إليه، أي وزارة الخارجية، وأبقي هيلي، الذي كان يهوى فعلاً السياسة الخارجية، في وزارة الخزانة، وذلك كي يقطع الطريق على أية محاولة من قبلهما لتجاوز الحدود الخارجية للمعتقدات التقليدية.

ولقد تبين أن تلك طريقة فعالة للتعامل مع منافسيه المحتملين.. إذ من غير أن يتحدى الحكمة التقليدية، التي ربما كان يميل لأن تكون أسلوبه في السياسة الخارجية، تابع هيلي أداءه المتماسك الشديد في وزارة الخزانة، فيما اكتشف كروسلاند، الذي كان متجهماً ونافراً بشكل من الأشكال من عمله وزيراً للخارجية أول تعيينه، لأنه كان يمتلك قدرات كبيرة في عمله. ثم، بعد بضعة أسابيع، استطاع الاستمتاع بعمله وقد انغمس في ميدان غير مألوف لديه، وهو أن يخفف كثيراً من خيبة أمله الناجمة عن هزيمته في معركة الزعامة على الحزب.

مع ذلك، وفي البداية، كانت فضاظة كروسلاند الواضحة - جنباً إلى جنب مع سلوكه المرتجل الفاتر - قد أفادت في تحويله إلى «طفل الدبلوماسية المزعج». إذ لم يبق الأمر سراً في أن نظام الدبلوماسية الدولية يزعجه. وبين أكثر الطموس الدبلوماسية قدسية، هناك تقليد في أن أي اجتماع دولي - لاسيما إن كان المشاركون فيه قلة - يجب أن يستغرق الوقت المخصص له. فإن لم يستغرقه فستعزو وسائل الإعلام ذلك إلى الفشل، فيما يضطر من كانوا في الاجتماع لأن يقدموا الشروح والتفسيرات لإنهاء الاجتماع قبل أوانه. لم يكن كروسلاند يملك صبراً حيال هذا الأمر وكان ينهي الاجتماع حالما يستنفد جدول الأعمال. وبفعله هذا، كان يستيق إنهاء الحوارات التي يتم تبادلها وقت الراحة والتي تعقب عادة النقاش الرسمي. هذه النقاشات غير الرسمية تقيّد كطريقة لبناء الثقة من أجل اللحظات التي يمكن أن تتخذ بها القرارات تحت ضغط الأحداث.

استمر سلوك كروسلاند المتشامخ نوعاً ما إلى أن تلقى ترحيباً حاداً باستحقاق من زملائه في مجلس شمال الأطلسي بعد أن قدم تقريراً لامعاً عن زيارته إلى بكين. ثم إن تحطّم الجليد، والتنسيق حول أفريقية وفّر المناسبة. فعملنا أنا وكروسلاند معاً، كما عمل أركاننا، حول موضوع روديسيا، وكأنهم في الحقيقة، فريق واحد.

لقد استفدت إلى حد كبير من مقدرة كروسلاند التحليلية الفريدة التي مكنته من التوصل إلى إسهامات فكرية عديدة قدمها إلى مبادراتنا العامة. كما تكشف عن أن لديه حسّ دعاية غريباً. فلكي نبعد عن أنفسنا الأبّهية التي غالباً ما تصاحب مهنة الدبلوماسية، ابتكر كروسلاند لعبة كل طرف فيها بحسب النقاط في أي وقت يرتكب الطرف الآخر فيه حماقة ما. ولما كان هو الذي وضع قواعد اللعبة وهو الذي يحسب النقاط فيها على حد سواء، فقد كان محكوماً علي أن أغلب على الدوام. لقد اكتشفت،

مثلاً، أن قيمة نقاطي كانت 800، عندما سألت، في عشاء البيت الأبيض الذي أقيم للملكة إليزابيث في 7 تموز 1976، الأمير فيليب شريكته على الشعاء (والتي لن أذكر اسمها) من أي ناحية من ألمانيا هو. لكن عندما ظهر كروسلاند في عشاء ملابسه ذات عقدة بيضاء، بملابس سهرة شبه رسمية وعقدة سوداء، كسبت فقط 200 نقطة.

واستعداداً لرحيلي من المشهد السياسي إثر الانتخابات الأمريكية الوشيكة، كان كروسلاند يصف 1976 بأنها سنته التعليمية في السياسة الخارجية. إذ ما إن غادرت المكتب حتى أعلن أن في نيته أن يظهر بوصفه القوة الرئيسية في صياغة سياسة الأطلسي الخارجية - جامعاً بذلك الدعاية الذكية في أطراء بروزي وهيمنتي المزعومة في الإلماح إلى أنني غير ضروري ويستغني عني. وللأسف، فقد سقط صريعاً إثر إصابته بسكتة دماغية، وذلك بعد بضعة أسابيع فقط من مغادرتي وزارة الخارجية. لقد كانت مأساة بالنسبة إلي: إذ خسرت صديقاً أقدره كل التقدير كما أن إنكلترا خسرت زعيماً سياسياً قديراً.

لكن هذا كله كان ما يزال سيأتي مستقبلاً. حين التقيت أنا وكروسلاند صباح 24 نيسان في محطة القوات الجوية الملكية في وادينغتون شمالي إنكلترا، قريباً من جمهور ناخبه في غريمسبي. وكان قد اختار هذا الموقع تقادياً للانتقاد الذي كان قد تعرض له سلفه: أي أنني، كما زعموا، يمكن أن استدعي كالاهان إلى مطار هيثرو كي وألتقي به فترة وجيزة أثناء توقف الطائرة للتزود بالوقود. وهكذا، يرافقه المدير الدائم لمكتب الخارجية والسكرتير المساعد المسؤول عن شؤون أفريقية، بأشر كروسلاند المهمة المؤلمة ولا شك - مرحلة مؤقتة على الأقل - ألا وهي تسليم الولايات المتحدة الدور التقليدي لبريطانيا في قيادة أفريقية الجنوبية.

كانت النصيحة البريطانية هي أن أتجنب التشديد على جانب الحرب الباردة من جوانب مهمتي، لأن زعماء أفريقية لم يكن يعينهم بصورة حصرية تقريباً إلا مشكلات أفريقية. حجة كروسلاند هي أن الحرب الباردة قد تكون ذات أهمية لخصومنا الأفريقيين، إن كان لها أية أهمية أصلاً، باعتبارها وبصورة أساسية فرصة لابتزازنا واللعب بنا مقابل السوفييت. أما مبادرة كالاهان بالنسبة إلى كروسلاند تلك التي جرت في 22 آذار حول حكم الأغلبية لروديسيا، فقد كان يرفضها إيان سميث لأن الاقتراح لم يأخذ بالحسبان، على نحو كاف، مصالح الأقلية البيضاء. ولقد فكرت أن المشكلة الكبرى هي، أن بريطانيا لم تعد تملك الموارد التي يمكنها أن توازن بين الفوائد والمضار الأساسية. وإذا كان لرحلتي أن تتجح في دفع سميث باتجاه حكم الأغلبية، فقد كان لا بد من إدخال بعض الضمانات للسكان الأوروبيين في حزمة الاتفاق النهائي. وقد أخبرت كروسلاند أننا كنا نأمل من بريطانيا أن تضع مسودة الوثائق الدستورية المناسبة وأن تشرف على أية جمعية تأسيسية نهائية.

جومو كنياتا: البركان الخامد:

لقد اخترنا كينيا محطة أولى لنا في أفريقية لأنها بدت في تلك الأيام وكأنها أنموذج للكيفية التي يمكن أن يكون عليها حكم الأغلبية مع ضمان حقوق الأقليات البيضاء. (لكن منذئذ، راحت السياسات الداخية لكينيا تتطور في اتجاه قمعي أكثر وأكثر، رغم أن الضحايا الرئيسيين كانوا الخصوم الأفارقة للرئيس الإجماري). وقد كنا نأمل من رئيس كينيا الأسطوري، جومو كنياتا، أن يدعم سياستنا ضمن منظمة الوحدة الأفريقية.

جرى الاجتماع مع كنياتا في مقره الريفي في ناكورو (إذ نادراً ما كان يغامر بالذهاب - إلى نيروبي). وكان علينا أن نظير إلى هناك بطائرة صغيرة ذات محركين - وسيلة النقل غير المفضلة لدي. وحين قام الطيار بغوصة مفاجئة كي يتجنب سرب طيور، ازدادت في نظري سوءاً.

كان كنياتا، حين استقبلنا في قصره القرنفلي المزخرف بالجص، ينحت في تمثال مهيب، بسمائه الأبوسية المقطوعة كالحجر ولحيته الرمادية، هو الذي كان قد قضى معظم حياته السابقة في الخارج. ففى الثلاثينيات، كان يدرس في إنكلترا، ثم درس سنتين في جامعة موسكو، ليحصل أخيراً على درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من كلية لندن للاقتصاد. أصبح كنياتا، لدى عودته إلى كينيا سنة 1946، ناشطاً في سياسة التحرير كما نظم حرب عصابات الماوماو. ومن 1953 إلى 1961 سجنته بريطانيا إلى أن جُر من زنزانته في السجن، شأنه شأن الكثير من قادة حرب العصابات، إلى قيادة بلاده.

لقد كان من الصعب تصور كنياتا الذي التقينا به، ببزته مزدوجة - الصدر وقوامه ذي الرفعة الملكية، على أنه هو نفسه اللندني؛ تبخرت عندما نقر نقرة خفيفة بمكشاة الذباب المصنوعة من شعر - الزرافة التي كان يحملها وهتف بالشعار الوطني الكيني (هارامبي) و (تلفظ هارامبي) - (ي - ي) - وتعني «لنعمل كلنا معاً».

أحد الجوانب الخارقة للعادة للكفاح الأفريقي من أجل الاستقلال إنما هو الطبيعة المعكوسة للعلاقة التي غالباً ما تتطور بين المعاناة خلال الكفاح والاستعداد للمصالحة بعدئذ. لقد كان من الواضح أن كنياتا في حالة سلام مع نفسه، وكان قد صمم على العيش في انسجام مع الأهداف السابقة لكفاحه أثناء حرب العصابات التي غالباً ما كانت وحشية، مثلما سيكشف نيلسون مانديلا، الشخص الأكثر أهمية، عما تكشف عنه بعد عشرين سنة. والحوار التالي يبين موقف كنياتا:

كيسنجر: لقد برهنت على أن لديك روح المصالحة والنبيل الإنساني.

كنياتا: كنت أكره أن أكون عبداً. أردت أن أكون حراً - ولم أكن أكره بريطانيا.

كيسنجر: أنت معجب ببريطانيا الآن.

كنياتا: بعضهم قالوا إن كنياتا سيقطع رقابهم، لكن كل ما كنت أريده هو أن أكون حراً.

عندما انتقلنا إلى لب الموضوع، تبين أن كنياتا في تلك المرحلة من عمره، كان قد بلغ أوج طموحاته، وأن الصراعات في أفريقيا الجنوبية كانت تهمه فقط لدواع رمزية. وهكذا، حين قدمت له ملخصاً عن خطابي حول حكم الأغلبية الذي كنت أنوي إلقاءه في لوساكا، كان رده فاتراً، ثم ما من حوار أعقب ذلك. إضافة إلى ذلك، وكما ذكر في المذكرة التي رفعناها عن حديثنا: «كان من الجلي أن كنياتا لم يكن يرغب بالسماح لوزير الخارجية (مونويا) وإياكي في التحدث (عن قضايا أفريقية الجنوبية)».

لقد تصرف كنياتا كما لو أن إسهامه في التضامن الأفريقي لم يكن يتطلب أكثر من الدعم المعنوي لكفاحات التحرير السائدة والتي كانت تجري في القارة. وباعتباره خاض معركته دون مساعدة خارجية، فقد كان يشعر، على ما يبدو، بأن قوة المثال الذي ضربه هو كانت كافية. وهكذا، كان كنياتا، من جهته، يركز على الحفاظ على ما كان قد صنع. ولتلك الغاية لم يكن يعتبر الصراعات في أفريقيا الجنوبية النائية ذات علاقة به على نحو خاص. فالخطر الأكبر الذي يهدد بلده إنما كان، بالنسبة إليه، يأتي من الجيران الذين يسلمهم السوفييت، كالصومال مثلاً.

على أن المساعدات الاقتصادية العسكرية الأمريكية كانت من اهتمامات كنياتا الرئيسية. «في الماضي كنت أنظر إلى أمريكا كشيء فظيع». قال كنياتا، لكن بعد أن تعرف إلى البلاد، صار يقدر «كثيراً جداً ما كنتم تفعلونه لشعبكم. ثمة الكثير من الكينيين في أمريكا، في مدارسكم وفي أماكن أخرى، وهم يعودون إلى الوطن بتقارير جيدة جداً عما شاهدوه. لكن لسوء الحظ أن بعضهم يرفضون العودة إلى الوطن». لم يكن هناك من شك في أن كنياتا سيدعم في المنابر الأفريقية سياستنا الخاصة بأفريقيا الجنوبية وذلك بسبب ضرورات كينيا الاستراتيجية كما فسرها لنا.

مع تحول الاجتماع إلى تفاصيل المساعدة الاقتصادية والعسكرية، غدا كنياتا، وعلى نحو ملحوظ، نافذ الصبر، لاسيما حين وصل إلى مسامعنا في قاعة الاجتماع صوت غير بعيد كثيراً لطبول تقرر. فعند تلك النقطة، وضع حداً للجلسة بدعوى أن «الكثير جداً من الكلام لا يفيد». ونظراً لأنه ما من كيني مستعد لأن يتكلم بعد أمر كهذا من رئيسه، فقد تلاشت المحادثة. ومن الواضح أن كنياتا كان يفكر أنه حان الوقت للوفاء بالوعد الذي كان قد قطعه في بداية الاجتماع. «بعض الناس سألونني إن كنت أسمح لهم بأن يأتوا ليرقصوا لكم» قال الرجل: «وعندما تنتهي هنا سأخذكم لكي تروا الناس أنفسهم ورقصاتهم».

ذهبنا مع كنياتا إلى ساحة شبه دائرية، جوانبها الثلاثة محاطة بمدرج مكشوف، بعدئذ قادنا في طريق يؤدي إلى كرسيين أشبه - بالعرش وُضعا تحت شرفة في النهاية المفتوحة هنا، ورغم بذلته الغريبة، كان في كل ذرة منه ذلك الزعيم القبلي الذي يضرب الذباب بمكشته ويهتف «هارامبي». عشرات الراقصين والراقصات وعدة آلاف من المتفرجين كانوا قد اجتمعوا. ألقى كنياتا خطاباً مدوياً داعياً إياي بعد ذلك

لكي أحذو حذوه، فاحتججت «لن يفهمني الحضور». فرد كنياتا «توجد بعض القبائل هنا لا تفهمني أنا أيضاً». لكنهم يتوقعون من الزعيم أن يلقي خطاباً بصوت عالٍ. ولا أستطيع أن أتذكر عند هذه النقطة ما قلت. لكن من المؤكد أن ملاحظاتي لم تكن لتقدم إسهاماً دائماً للفكر السياسي.

بعد ذلك، راقبت نساء برؤوس حلقة يقدمن رقصة جواهر معقدة، فيما جعل محاربو الماساي، برماهم اللماعة، شعوري بالأمان مهدداً وأعصابي متوترة. أخيراً شرع عشرات الأطفال المرتدين لثياب بلون العلم الوطني الكيني ينشدون «وادي النهر الأحمر» باللغة السواحلية. بعد حين، أصر كنياتا على أن ننضم أنا وهو إلى الراقصين والراقصات، لقد كان في وطنه، سمحاً مفعماً بالنبل والرفعة، فيما شعرت، من جهتي، وتصرفت ولا شك مثل فيل وجد نفسه في شرك، بين جماعة من الغزلان.

جوليوس نيريري وتنزانيا:

المفكر المتناقض

لم تتح لنا دار السلام، عاصمة تنزانيا ومحطتنا التالية، فرصة لمتع كهذه. فنيروبي ذات توجه - السوق - والواقعة على ارتفاع خمسة آلاف قدم، كانت باردة، ومزدحمة وشبه عصرية. أما دار السلام الاشتراكية والواقعة على مستوى سطح البحر فقد كانت حارة، وسخة وفقيرة. وفي كينيا، حيث كان السعي إلى التقدم يتم عبر الصداقة مع الولايات المتحدة، فإن الفريق الذي استقبلنا في المطار كان يضم نائب رئيس البلاد وثلاثة وزراء، أما في دار السلام، عاصمة البلاد الملتزمة بعدم الانحياز، فقد جاء لاستقبال الفريق الأمريكي نائب وزير الخارجية وجماعة من المتظاهرين المعضرين بالتراب وهم يهتفون بشعارات العالم الثالث المعادية - لأمريكا.

ولكونه كان ملتزماً بكل احترام لقناعاته الاشتراكية، وأصدقائه الراديكاليين في العالم الثالث، فقد عمل الرئيس التنزاني جوليوس نيريري على ترتيب استقبال رسمي لم يكن أكثر حرارة. الدافع، على كل حال، كان يختلف كلياً عن دافع كنياتا. فنيريري، وهو مؤمن متمت بالاشتراكية، كان في صميم قلبه، يشك شكاً عميقاً بالمجتمع الأمريكي والنوايا الأمريكية.

على المنابر الدولية، غالباً ما كان وزراء تنزانيا يهاجموننا بقسوة ولم يكن نيريري يُكنّ أية صداقة للولايات المتحدة أو يعتبر أنها أولوية وطنية، بل كان يميل للتفكير بالعلاقات معنا على أنها شر لا بد منه. وفيما كان كنياتا يسعى لأن نقدم له المساعدة لحماية بلاده ولمساعدتها على الازدهار، كان نيريري يريد أن «يستعير قوتنا»، كما عبر لي بعد بضعة أشهر، للمساعدة في حمل الأغلبية إلى الحكم في أفريقيا الجنوبية وإنهاء نفوذ الأقلية البيضاء بعد ذلك. كان كنياتا، وهو في ثمانيناته، يريد أن يحافظ على ثمار نضاله، أما نيريري وهو في ريعان قوته، فكان يرى نفسه ما يزال في خضم نضاله. «لم نخض حرب عصابات»، قال بطريقة ساخرة من نفسه: «لقد أقلقنا قليلاً - البريطانيين بالذات». بالنسبة إلى نيريري

كانت الولايات المتحدة سلاحاً ينبغي استخدامه لتسريع حركة التحرر. ومن أجل هذا، كان الرجل على أهبة الاستعداد لدفع بعض الثمن في تخفيف غلواء زملائه، وبنمور أكثر، لأن يمنح بعض الحقوق للأقليات البيضاء، بل بنمور أشد حتى لإنهاء المشاركة الكوبية في الصراع. لكن لا شيء من هذا بدّل حذر نيريري الأساسي من الولايات المتحدة ومن فكرة اقتصاد - السوق ذاتها:

لقد كان نيريري، الذكي والساحر، ذا تأثير في أفريقية لا يتناسب مع موارد بلاده، وهو ما يبرهن على أن القوة والنفوذ لا يمكن قياسهما بمقاييس مادية فقط. لقد كانت تنزانيا دولة مواجهة في الصراع على روديسيا، جنباً إلى جنب مع زامبيا، وبوتسوانا وموزامبيق، المستقلة حديثاً. ولأن تنزانيا كانت غارقة في الصراع المسلح الذي كان دائراً في روديسيا ولأنه كان لنيريري الهيمنة الفكرية، فقد كان نيريري هو المفتاح لأي حل.

بيد أن فهم نيريري لما كان يشكل المصلحة المطلوبة، إنما كن يتوافق مع فهمنا توافقاً جزئياً فقط. إذ كنا نسعى لتحقيق تطور باتجاه حكم الأغلبية الذي ينهي نفوذ الاتحاد السوفيتي وكوبا ويوفر بعض الضمانات للأقليات البيضاء. كان نيريري قد رحب بضغوطنا لتفكيك الأنظمة البيضاء، لكنه كان يريد أيضاً أن نخفف من دورنا بعد ذلك إلى أدنى حد. أما استراتيجيتنا فكانت تقضي، إذا ما نجحت هذه الزيارة إلى دول المواجهة، بأن تعقبها مفاوضات مع الأنظمة البيضاء - إذا أردنا أن نتجنب القتال حتى النهاية، على أن يتضمن النقاش بعض الضمانات للأقليات الأوروبية. كان نيريري يرغب كل الرغبة في مناقشة المبدأ، تفسيره إلى أنه دفع تعويض للأوروبيين لدى رحيلهم النهائي. وبما أن حماية الأقليات السياسية لا يمكن إلا بالكاد أن تدعي شأنًا خاصاً بالسياسة التنزانية، لم يكن بالأمر المفاجئ أن نيريري لم يكن خلافاً ولا متحمساً حول موضوع حماية الأقليات البيضاء التي بقيت.

كثير من المعجبين الأمريكيين بنيريري كانوا يفكرون أنه هو زملاؤه يجسدون القيم الأمريكية والتقاليد الليبرالية. وبالمقابل، كان نقاده الأمريكيون ينظرون إليه باعتباره الناطق باسم الأيديولوجية الشيوعية. والحقيقة، كلتا وجهتي النظر غير صحيحة. فنيريري كان رجلاً نسيج ذاته. فذلك المزيج الخاص به من البلاغة الليبرالية الغربية، والممارسة الاشتراكية، والاستقامة غير المتحيزة، والقبليّة الأفريقية، إنما كان يقف وراءه، قبل كل شيء، رغبة عاطفية شديدة في تحرير قارّته من أصناف التفكير الغربي، التي تعد الماركسية واحدة منها. بكل تأكيد كانت أفكاره من صغره وحده. ولقد جارت رؤساء دول - المواجهة بما فيه وعلى نحو خاص نيريري، لأنني كنت أنظر لهم وأعاملهم بكل جد. كنت ألتقي بهم بشروطهم الخاصة ولم أكن أعاملهم - كما كان يفعل الكثيرون جداً من المعجبين في الغرب - وفق امتدادات المفاهيم الغربية المسبقة.

في اجتماعنا الأول، دعاني نيريري، وهو رجل نحيل ضئيل، إلى مقره الخاص المتواضع، علامة شرف، ثم قدمني إلى أمه وعدد من أفراد أسرته. إنه رجل جميل وأنيق، عيناه تبرقان وحركاته رشيقة.

وبتمكنه المزج نوعاً ما من اللغة الإنكليزية (إذ كان قد ترجم يوليوس قيصر إلى السواحلية)، كان باستطاعة نيري أن يكون محاوراً مغرياً. لكنه كان مفعماً أيضاً بعداء فولاذي. وقد أتيحت لي الفرصة لأن أرى هذين الجانبين كليهما خلال زيارتي الثلاث إلى دار السلام، فقد كان يفتخر بدوره المختار معلماً لشعبه، والسمة المميزة للمعلم هي، بالطبع أنه يعرف أكثر من طلابه. وغالباً ما كان نيري يضعنا نحن الأمريكيين ضمن طلابه كما أن شعوره بأنه حامل — رسالة تضم الدواعي الأفريقية لإقامة حكم الحزب الواحد، كما سبق لي ووصفت ذلك، ولم يكن يرى أن هناك داعياً للاعتذار عن ذلك:

إنهم ديموقراطيون للغاية في نصف الكرة ذاك (أمريكا اللاتينية).

عليهم أن يقولوا أشياء مختلفة سراً عما هي علناً هنا، لسنا ديموقراطيين هكذا. فنحن نقول الشيء ذاته علناً كما نقوله سراً.

كانت الديموقراطية التي يدافع عنها هي تحرر الأفارقة من حكم الأقلية البيضاء، لا ديموقراطية الحكم التعددي ذي الأحزاب المتعددة. جرت محادثتنا الأولى في غرفة جلوس صغيرة خائفة، حيث تكلمنا مدة خمس وسبعين دقيقة، ومع كل منا معاون فقط (كان معي بيتر رودمان) وقد استغل نيري المناسبة ليوجز نهجه:

نيري: أيها السيد الوزير، نحن ممتنون كل الامتنان لإتاحة هذه الفرصة لنا كي نلتقي بك، وسوف نلتقي ثانية هذه الليلة كما ستتاح لي الفرصة لأن أقول ذلك بصورة رسمية مع أصدقائي. إننا نرحب كثيراً جداً بفرصة مناقشة مشكلاتنا معك بشكل خاص، ثمة مشكلات لدينا، تحرير القارة. أنتم تحفظون بالذكرى المئوية الثانية لتحرركم، فيما نحن ما نزال على طريق التحرير، إننا نحتفل بذكرانا الرابعة عشرة لتحررنا — تنزانيا وزنجبار. وفي تشرين الأول ستحل الذكرى الخامسة عشرة. إذاً، بالحقيقة، ما نزال القارة قيد التحرير.

المشكلة هي الاستعمار التقليدي كما هي الحال في روديسيا، أو مع صديقنا (رئيس وزراء جنوب أفريقية) فورستر، العنصرية. ذلك هو وجعنا الكبير. إننا نعيش معه، نحاول التخلص منه، لكن ليس باستطاعتنا ذلك دون مساعدة أو على الأقل تقهّم القوى الكبرى. والتحرر، بالنسبة إلى قارة مثل أفريقية، ليس كافياً. إننا بحاجة إلى تنمية اقتصادية، وأعتقد أننا هنا في تنزانيا عالم رابع حقاً عندما يصنفوننا!...

كيسنجر: بأية مساعدة تفكر؟

نيري: المساعدة في أفريقية الجنوبية ونحن سنشرح وجهة نظرنا. إن الأشياء تتغير، إذ ما كنا نحتاجه سنة 75 قد لا نحتاجه الآن.. إننا نريد الضغط على النظام في روديسيا، نريد الضغط

على فورستر بخصوص ناميبيا، وفي النهاية نريد تغييراً في جنوب أفريقية، فليس بإمكاننا العيش وجنوب أفريقية على ما هي عليه.

أما بالنسبة إلى ما يمكنكم فعله، فإن الأشياء التي نطلبها قد تكون كثيرة عليكم ضمن حدود النظام القديم، إذ قد لا تكونون قادرين على إعطائنا الأسلحة، لكن ما يمكنكم أن تعطوننا؟ نأمل أن تردوا على ذلك السؤال، ليس ضمن حدود قوتكم بل ضمن حدود نظامكم.

أحد مقاييس ذكاء نيريري إنما كان تحديده لكوايح سياستنا ليس من حيث محدودية القوة بل من حيث الموانع الداخلية.

ورداً عليه، وصفت الاستراتيجية التي اقترحناها كي نتابع الخطوط التي أوجزتها في الفصل السابع. معنى هذا، كما شددت على ذلك، أننا كنا بحاجة لمساعدة جنوب أفريقيا. لذلك وبينما كنا ندين سياسة التمييز العنصري جهازاً نهائياً، فإننا نفصل بين حل مشكلات جنوب أفريقية ومشكلات ناميبيا وروديسيا، فأجاب نيريري وهو يفكر ملياً:

جنوب أفريقية أصعب، وأنا شخصياً غير متأكد من أن أفريقية منحت نفسها الكثير من التفكير، إن أفريقية تفهم قضية الاستعمار، لكنها لا تفهم تماماً مشكلة جنوب أفريقية ولم تفكر ملياً كيف تحلها. لكن بغض النظر عن الاختلاف في ظروف جنوب أفريقية، ومهما تأخر الأمر، يجب أن يكون الهدف هو حكم الأغلبية.

بعضهم يقولون: إنها ليست كمشكلة روديسيا نفسها، لكنها كذلك. فقد يقول: سميث لفورستر: «لحسن الحظ أنك أعلنت استقلالك سنة 1905 (1910) وأنتا فعلنا ذلك سنة 1965. وأنه لأمر عرضي أن استقلالكم تم الاعتراف به أما استقلالنا فلا». ربما هو، لم يقل ذلك، لكنني على يقين من أن سميث، على الأقل، يفكر بقوله لفورستر.

ومع إدراكنا بأن جنوب أفريقية هي الجوزة الأصعب كسراً، فإننا ما نزال نقول إن الهدف في جنوب أفريقية، كما في روديسيا، هو حكم الأغلبية.

قلت لنيريري إنني سألقي خطاباً في لوساكا لا يدعم حكم الأغلبية من حيث المبدأ وحسب، بل يضع برنامجاً لإنجازه. مع ذلك، فإن التنسيق بيننا مشروط شرطاً مطلقاً بالألا يسمح للقوات الكوبية والمستشارين السوفييت بالتدخل في الكفاح المسلح ضد روديسيا. ثم هناك شرط آخر وهو أن لا تشكل وحدات حرب عصابات خارج سيطرة دول المواجهة، في أقاليمهم حيث يمكن أن تتقلب بعدئذ إلى سلطات مركزية - كما هي حال منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، أو الفيتناميين الشماليين في المناطق الحدودية لكمبوديا. رد نيريري بأنه لم يكن يريد أيّاً من القوى الكبرى أن تحشر نفسها في أفريقية تحت أي غطاء:

«فحين تعمل إحدى هذه القوى، ستعمل الأخرى». ثم أجل المزيد من النقاش إلى اليوم التالي حين ينضم إلينا وزراؤه الرئيسيون في اجتماع آخر. ذلك اليوم، 26 نيسان، بدأ بعرض ملعب رياضي احتفالاً بالذكرى الثانية عشرة للحدث الذي تشكلت فيه تترانيا، أي بالتحديد اتحاد طنجنيقا مع زنجبار، وهي جزيرة قريبة تماماً من الشاطئ كانت تاريخياً قاعدة للتجارة وللغزاة العرب وكانت ما تزال تحتفظ بعدد كبير من السكان العرب. لقد شكك دارسو الشؤون الأفريقية بعفوية هذا الاتحاد أو التزامه بمبادئ حكم الأغلبية. لكن في ذلك الصباح الرطب الحار، كانت الوحدة هي الكلمة المهيمنة على الجو كله.

جلست أنا ونيريري في مقصورة الرئاسة، وكان يبدو بارداً وأنيقاً في بزة رمادية خفيفة مبطنة بالمعدن، فشعرت بالحرج وعدم الراحة في بزتي الزرقاء، بزة الدبلوماسية المقلمة تقليماً رفيعاً. ولقد عكس العرض شيئاً من التدريب الذي كان يتلقاه الشخص الترانزي في ألمانيا الشرقية الشيوعية - لكن كانت تعوزه الدقة بشكل من الأشكال، فتعليم الجيش على مشية الإوزة كان من الواضح أنه تم حين كان الجنود يلبسون أحذية من طراز - بروسي، بينما هم في يوم العرض يلبسون أحذية محلية: صنادل أفريقية، والنتيجة هي أن الحذاء كان بين الحين والحين يخرج من القدم ويطير في الهواء، مما يجبر الجندي التعيس الحظ، على المتابعة وهو حاف بقية الطريق.

بعد العرض، جمع نيريري مجموعة أكبر من مجموعة الغداء. وبإنكليزية جميلة الإيقاع، شرح لأعوانه النقاط التي كان قد شرحها المساء السابق في منزله، مع تأكيد خاص على اهتمامي بشأن التدخل الكوبي والسوفيتي، ثم قال نيريري إنه سيبدل ما في وسعه لمنع انتشار الجنود الكوبيين في موزامبيق - البلاد الوحيدة في أفريقية الجنوبية التي يمكن من وجهة نظره أن تستقبلهم. كما قال: إنه سيعمل على انسحابها من أنغولا، فتواجد قوة عظمى، من أية جهة كانت، أمر غير مُرحَّب به في أفريقية الجنوبية. والحقيقة أن نيريري كان يخشى تواطؤ القوى العظمى بقدر ما كان يخشى صراعها، وكانت قمة منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في كانون الثاني 1976 قد تناولت القضية بالبحث. فعلى الصعيد الرسمي كانت القضية هي ما إذا كان ينبغي الاعتراف بحكومة لاوندا التي تدعمها كوبا والاتحاد السوفيتي أم لا، وذلك بعد شهر من منع «تعديلات طوني» تقديم أية مساعدة أمريكية لخصومها. نتيجة التصويت كانت عقدة الثلاثة والعشرين مقابل ثلاثة وعشرين. «لم تكن تلك أصواتاً أفريقية» قال نيريري: «بل كان هناك ثلاثة وعشرون صوتاً لصالح الولايات المتحدة وثلاثة وعشرون صوتاً لصالح الاتحاد السوفيتي... ولا بلد ولا أحد صوت لصالح أفريقية».

باختصار، أعلن نيريري أنه سيدعم الضمانات الدستورية لأولئك الأوربيين الذين يختارون البقاء، كما سيدعم المساعدة في إعادة التّوضع بالنسبة إلى أولئك الذين يرغبون في الرحيل، مع توضيحه بكل جلاء أنه يفضل إعادة التّوضع، وأنه ما إن يقبل سميث مبدأ حكم الأغلبية حتى يقوم نيريري بتسليم

«حركة التحرر» إلى مؤتمر، ويدعم وقف - إطلاق النار، وينظر في جعل الإمدادات الموجهة إلى حركة التحرر التي تمر عبر هيئات دول المواجهة وليس مباشرة إلى وحدات حرب العصابات، وبالتالي تخفيض نطاق التدخل الخارجي. كما عرض نيريري، علامة على حسن النية، أن يأتي بوزراء دول المواجهة، بما فيهم الموزامبيقي، ليلتقوا بي بغية مراجعة الاستراتيجيات المتوازية الممكنة ومناقشتها، على أن يجري هذا في نهاية رحلتي الأفريقية، أي بعد عشرة أيام، حين أعود في طريقي إلى نيروبي كي أخطب مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية.

لقد كان نيريري مفتاح دول المواجهة، كما كان يشكل الجسر بين المعتدلين مثل رئيس زامبيا كنيث كاوندرا ورئيس بوتسوا ناسيريتس خاما من جهة، وبين المتطرفين مثل سامورامتشيل وأغوستينونيتو في المستعمرتين البرتغاليتين السابقتين: موزامبيق وأنغولا، من جهة أخرى. فقلت في تقريرتي إلى فورد: ليس لدي أوهام: فهو سيظل معارضاً إيديولوجياً وسوف يراقب أعمالنا في المستقبل بصراحة شديدة. من جهة أخرى، لديه بالتأكيد تفهم أفضل لدوافعنا ونوايانا؛ كما يرى الفرصة المتاحة لأعمال متوازية، وهو ذكي إلى حد كاف لأن يأخذ بحساباته نقاطي المتعلقة بالرأي العام الأمريكي، كما يفهم أن من مصلحته الخاصة أن ييسر المسائل لنا، وسوف يستخدم نفوذه الكبير لدى الآخرين في قضايا أفريقية الجنوبية.

كنيث كاوندرا: المعتدل النظري:

لزامبيا خط حدودي طويل مع روديسيا واقتصاد البلدين مترابطان كل الترابط. والحقيقة أن زامبيا. قبل الاستقلال، كانت تدعى روديسيا الشمالية، وكان استخراج النحاس، وهي صناعة زامبيا الأساسية، مرتفعاً بنزوات جارتها لأن طرق شحنها الرئيسية ومواصلاتها مع العالم الخارجي تمر عبر روديسيا. فإذا اشتد الصراع المسلح، كانت زامبيا تجد نفسها ملأى بجيوش حرب العصابات المتنامية. وعلى الرغم من تلميحات نيريري النابعة من حسن - النية، لم يكن باستطاعته لا هو ولا كاوندرا، بالنتيجة، أن يتحكما أو يسيطرا على هؤلاء الضيوف، الذين يمكن لقوتهم في المستقبل أن تتفوق على قوة الجيشين الزامبي والتزاني معاً.

بل إن كاوندرا لم يكن يريد ما يدعى بالقوات الخارجية (التي قادها في النهاية روبرت موغابي) أن تسيطر على روديسيا. إذ كان يخشى من أن تؤثر عنصريتها في زامبيا كما يخشى من ارتباطاتها المحتملة مع البلدان الشيوعية. سنة 1975، وبسبب الضغوط الكبيرة وحدها تلك التي مارسها عليه جيرانه، اقترح بأن يوافق على تصعيد الكفاح المسلح. ورغم براعتهما في لعب دور القوة العظمى واحدهما تجاه الآخر، فإن كاوندرا - بالمقارنة مع نيريري - كان يشعر بوضوح أنه أكثر راحة مع الغرب. ذلك أن الطموح لتلميع صورته أمام العالم الثالث كان من الممكن أن يقوده إلى مواجهة كلامية متطرفة مع الولايات المتحدة،

لكن في نهاية المطاف، كنا نعلم أن انفجاراته بين الحين والحين لم تكن تعني أكثر من سعيه لدور قيادي ولا علاقة لها بقناعات أيديولوجية.

كان كاوندنا، الطويل والمتين البنيان، شخصية أسرة. فهو، بشعره الأبيض، وعينيه البراقيتين، وابتسامته الجاهزة كان ينضح سلطته، وهو، بتحصيله العلمي الذي يعادل شهادة ثانوية فقط، رغم أنه عالي الذكاء، لم يكن باستطاعته أن ينافس الهبات البلاغية التي كان يقوم بها جوليوس نيريري، غير أن قوة كاوندنا كانت تكمن في نزعة العملية وفطرته السليمة. إذ كان الزعيم الأفريقي الأول الذي يفاوض إيان سميث وفيما بعد رئيس وزراء جنوبي أفريقية فورستر.

كان كاوندنا يعتمد على الولايات المتحدة للسيطرة على أزمة أفريقية الجنوبية، وبصورة خاصة، للمناورة بصديقه جيوشوا نكومو كي يلعب الدور القيادي في روديسيا وفق شروط حكم معتدل. المشكلة هي أن «المقاومة الخارجية» التابعة لموغابي كان في يدها معظم الأسلحة، كما كانت تعوق نكومو أصوله القبلية، فهو، كونه متحدرًا من النديبيل، أحد فروع الزولو، كان ينتسب إلى السلالة التي تضم ثلث السكان روديسيا كحد أقصى، فيما تتكون المقاومة الخارجية «بشكل أساسي من قبيلة الشونا المهيمنة».

تلك التعقيدات جرّت كاوندنا إلى مناورات معقدة خصّص فيها للولايات المتحدة، دور «الكائن الخارق الذي يصنع العجائب»، إذ كان كوندنا يريد أن نوصّل الأمور إلى النتيجة المفضلة لديه، دون إجباره على أن يدفعها إلى الأمام بنفسه مع السماح له بين الحين والحين بالتخلي عما كان هو نفسه قد أوصى به. لقد ظل على اتصال معنا من خلال عدد من المبعوثين، أهمهم هو، مارك تشونا الذي سبق وذكرته. العائق الذي كان قائماً هو أنه إذا لم تنفع الخطة المقترحة، في النهاية، رؤساء دول المواجهة الآخرين، فمن المحتمل تماماً أن ينضم كاوندنا إلى إجماع الرأي الأفريقي ويتركنا هكذا مكشوفين. إنه الثمن الذي كنا نرغب في أن نغامر من أجله عادة، مقابل اعتدال كاوندنا، وفطرته السليمة، وشعوره الودي المستمر.

بمثل هذه المشكلات العملية الكثيرة التي تواجه كاوندنا، وجه الرجل اجتماعنا «باتجاه قضايا ميدانية، ومنهنا مسألة كيفية توجيه الضغوط إلى روديسيا وتأمين دعم فورستر. فتبين أن كثيراً من الاقتراحات - التي تقدم بها كاوندنا كنت قد ضمنتها مسبقاً في خطابي الذي كان مخططاً له وقت الغداء. كما برهن أنه أقل حقداً وضعفناً فيما يتعلق بحقوق الأقليات الأوروبية من نيريري:

لم يقل الزعماء الأفارقة يوماً من الأيام إنهم سيتعقّبون أحداً. فكلنا أفارقة، وللبيض في جنوب أفريقية حقهم في العيش في بلادهم ذاتها. لكن قضية أفريقية الجنوبية هي قضية حياة وموت. أما بالنسبة إليك، أيها السيد الوزير، فالمسألة الخاصة بقرارك هي مالذي تريد أن تفعله كي تجعل الحياة أكثر معنى بالنسبة إلى الجميع. على أن قرارك بالمجيء إلى هنا يبين أنك ترغب في إيجاد حلول لمشكلات أفريقيا الجنوبية.

أحد اهتمامات كاوندَا الرئيسية كان في أن أتكلّم إلى جيوشوا نكومو. ومن ثم أنقل الدعم الأمريكي لهذا القائد الذي كان كاوندَا توّافاً لأن يراه يمسك بزمام الحكم الروديسي. بيد أن كاوندَا لم يكن يريد أن يفهم بأنه هو الذي رتب الاجتماع. لذلك دعوت نكومو لزيارتي في فندقتي، كما أرسلت دعوات أيضاً إلى زعماء المقاومة الروديسية الآخرين. ولأنهم لم يكونوا يريدون أن يبدو كاوندَا وكأنه راعي حركة التحرر الروديسية بكاملها، فقد رفضوا المجيء إلى لوساكا عارضين عليّ أن يلتقوا بي في واشنطن.

كان لنكومو، وهو رجل كالجبل طويل وذو وزن ثقيل جداً، جذع بدا وكأنه يتمدد حين يواجه إحباطات سياسية. لكن في تلك المناسبة وذلك الظرف، بدا معقولاً وتحت السيطرة. ولعل هذا كان لأننا نعد اجتماعاً في أقصى حدود تطلعاته. فمع انشغال الولايات المتحدة، وتوجه كاوندَا الحزن، وعدم توصّل المقاومة الخارجية إلى التنظيم الكامل بعد، كان باستطاعة كاوندَا أن يأمل بوراثة السلطة - شريطة أن يتم نقل الحكم إلى الأغلبية بسرعة تامة. ذلك أنه إذا ما تطورت حرب عصابات حقيقية، فإنه من المحتمل أن يصبح «الصبية ذوو البنادق»، كما كان نيريري يدعوهم، هم المهينين. لقد أوجزت لنكومو مجمل خطابي القادم، فأكد لي أن هناك مكاناً آمناً للبيض في زمبابوي وفق حل يتم التفاوض عليه.

غالباً ما تتكشف أحداث طال - توقعها، لاسيما حين يتم التركيز على عمل مفرد كخطاب مثلاً، عن أنها ليست أحداث ذروة. غير أن هذا لم يكن هي الحال فيما يتعلق بخطابي في لوساكا. فتأثير الولايات المتحدة، ممثلة بشخص وزير خارجيتها، وهي تلقي بثقلها الدبلوماسي كله خلف برنامج محدد لحكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية، كان مثيراً.

أما الإطار الذي ألقى فيه الخطاب فلم يكن يضاهي المدى الذي كان في نيتنا التوصل إليه. لقد ألقى في غداء خاص تقريباً، رتبته كاوندَا ولم يحضره أكثر من خمسين شخصاً جلسوا حول طاولة طويلة جداً. ومن الواضح أن كاوندَا رتبها على هذا النحو بحيث لا يفقد الكثير من ماء الوجه إن لم أقدم ما كنا قد توعدنا عليه. في نهاية الصالة وضعت منصة، فيما كان رجال الإعلام، الأمريكيون والمحليون على حد سواء، يفوقون الضيوف النظاميين عدداً. وعلى الرغم من أن كاوندَا قدمني بكثير من التهذيب، فإن الكلمات التي استخدمها نقلت المفردات المعيارية للعالم الثالث المضغمة بانتقاد القوى العظمى وشروطها. لكن ما إن شرعت في الكلام حتى طرأ على سلوكه تغير مثير. فقد تتبع كلماتي بانتباه شديد، ثم بدأت الدموع تنهمر على وجنتيه. وحين انتهيت، هب كاوندَا يعانقني قائلاً: «بعضنا كان مشحوناً عاطفياً وأنت تتكلم. إذ لم يكن باستطاعتنا أن نصدق أن هذا هو وزير الخارجية القادم من واشنطن».

لقد قدمت في خطابي برنامجاً من عشر - نقاط يلتزم التزاماً مباشراً بحكم الأغلبية في روديسيا. وقد حثّيت جنوب أفريقيا على تحديد موعد أخير ثابت ومبكر لمنح ناميبيا حق تقرير - المصير، وناميبيا هي الإقليم الذي وضع تحت حمايتها سابقاً.

كما دعوت، بعد إدانتى لسياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، إلى ارتقاء «واضح» ضمن فترة زمنية «معقولة» باتجاه المساواة وحقوق الإنسان الأساسية. لكنني أشرت أيضاً إلى استعداد أمريكا لمنح جنوب أفريقية الوقت لإنجاز هذه التحولات الهامة جداً، طالما كان واضحاً «تكريسه لأفريقيا» من خلال ما يقدم من عون للتوصل إلى حكم الأغلبية في روديسيا. ذلك، ببساطة كان يعني ممارسة الضغط على نظام إيان سميث. إذ أضفت «وإننا على يقين من أنه سينظر إلى هذا بكل إيجابية من قبل المجموعة الدولية، وكذلك من قبل بقية أفريقية. أخيراً اقترحت ضمانات لحماية حقوق الأقلية بعد الاستقلال عارضاً أن نكرس بعض المساعدة الاقتصادية الأمريكية الموعودة لأفريقيا الجنوبية من أجل هذه الغاية»⁽¹⁾.

وتلخص الموقف الأمريكي الجديد الفقرة الإجمالية التالية:

ما تحتاجه أفريقية الآن من الولايات المتحدة ليس الوعود الفائضة أو التعابير العاطفية عن الود والرضا. بل إن ما تحتاجه هو برنامج محسوس ملموس، سعت لأن أقدمه اليوم، لذا، دعونا نباشر العمل. دعونا نوجه أعيننا باتجاه أهدافنا العظيمة - الاستقلال الوطني، التنمية الاقتصادية، العدالة العرقية - وهي الأهداف التي لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل المشترك...

وهكذا، دعونا نقل: إن على الشعبين الأسود والأبيض أن يعملوا معاً، كي يتوصلا في هذه القارة، التي عانت الكثير الكثير وشهدت من الجور الكثير الكثير، إلى عهد جديد من السلام والرفاهية، والكرامة الإنسانية»⁽²⁾.

وكما تبين، كان لخطاب لوساكا أثر مباشر ومثير في الولايات المتحدة إذ كنت قد تركت واشنطن في 23 نيسان، وكان خطاب لوساكا سيلقى في 27 منه، وفي 1 أيار، كان فورد، وهو في خضم حملته الانتخابية المريرة ضد رونالد ريفان، سيهزم هزيمة كارثية في الانتخابات الأولية للحزب الجمهوري في تكساس. نتيجة لذلك، زعم بعض الخبراء والسياسيين أن دعمنا لحكم الأغلبية، - الذي فسره الناس على أنه تخلٍ عن السكان البيض في جنوب أفريقية - هو الذي حوّل اندحار فورد المحتمل إلى طامة كبرى. وقد توزع اللوم بين تهورى المزعوم وبلادة فورد السياسية.

ففي اجتماع مع الرئيس، ذكر مساعد زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ، السيناتور روبرت غريفن من متشيغان، أن الزعيم الجمهوري «يقترح أن على الوزير كيسنجر أن يولي». أما زعيم الجمهوريين في المجلس النيابي، جون رودس من أريزونا، فقد وجد أن رحلة أفريقية سيئة - التوقيت، مضيفاً أن «هنري كيسنجر، في رأيي، كان وما يزال وزيراً رائعاً للخارجية». بل الأكثر من ذلك أنه أعلن أن «إحدى العلامات الحقيقية لعظمته هي أنه سيعرف متى يكون قد تجمع لديه ما يكفي من الكلابات والندوب بحيث لا يعد باستطاعته أن يكون وزيراً فعالاً للخارجية». (ثم قال ناطق فيما بعد إن رودس لم يكن يعني بتلك الملاحظة الأخيرة الإشارة إلى أنه يوصي بمسار كهذا - وبالتالي يكرر الوكزة مرة ثانية). وعلى نحو موجز أقل نوعاً

ما، فإن الجمهوري روبرت ميشيل من إلينوي، وهو مساعد زعيم الجمهوريين في مجلس النواب، اقترح أنه ينبغي «تكميمي» (3). على أن سياستنا الأفريقية لم تكن بالمفاجئة لنقادنا في الداخل. إذ كنا نتكلم عنها ضمن عناصر الحكم، إلى الكونغرس، والزعماء الأجانب وفي مؤتمرات الإعلام منذ الانهيار الذي حدث في أنغولا في كانون الأول على الأقل، كما سبق ولخصت ذلك في الفصول الأولى. كذلك كنا قد أوضحنا نيتنا أيضاً في أن نوفر الضمانة لحقوق الأقلية البيضاء في أي ترتيب دستوري جديد ينبثق من مبادرتنا الأفريقية. رغم ذلك، فقد سببت سياستنا العملية، بما اتصفت به من حسم وقوة اكتساح، المفاجأة.

لقد أوجزت، في تقرير أرسلته إلى سكوكرفت، استراتيجيتنا على أمل أن ينتفع بها المحافظون الشموسون:

«إننا نقايض دعمنا الدبلوماسي بعدم السماح للكوبيين والسوفييت بالتدخل (انظر تقرير حول زامبيا إلى الرئيس). إننا، بتأكيدنا على الوحدة الأفريقية، نستطيع مقاومة التدخل السوفيتي والكوبي أو الأطراف الداعمة. وبإيجاز، فإن مقارنة المسألة في الخطاب يمنحنا موطئ قدم كي نمنع قيام أنغولا جديدة في المستقبل - وهو الاحتمال الوحيد الممكن فقط في الظروف الراهنة».

في اليوم التالي، حصل نقادي على ما كانوا يتمنونه تقريباً عندما ذهبت أنا وفريقي إلى ليفينغستون لنلقي نظرة على شلالات فكتوريا الرائعة، أعلى شلالات العالم، تبع إثر جولة في القارب في نهر زامبيزي، تم ترتيبها جزئياً لأن وليم سكرانتون سفيرنا إلى الأمم المتحدة، كان قد ذكر في تقرير له أنه رأى تسعة عشر فرس نهر في آخر زيارة له. عندما وصلنا إلى رصيف النزول وجدنا أن قارب النزهة المألوف - والذي يفترض أنه واسع - قد تحطم. فيما كان القارب البديل يتسع لسبعة عشر شخصاً فقط، وغير لائق بتاتا بفريق وزير خارجية أن يقوم برحلة في بلد أجنبي. لكن في ذلك الوقت، كان الرسميون الزامبيون وكذلك عناصر السفارة والأفراد الآخرون الذين كانوا يعتبرون أنفسهم ضروريين ولا بد منهم، قد حشروا أنفسهم فبلغ العدد الإجمالي على ظهر القارب خمسة وعشرين شخصاً.

بعد الإقلاع مباشرة بدأنا نغوص في الماء. فقد ارتفع المستوى على نحو يذخر بالخطر إلى حد ما، نظراً لأن أسطول الأمان الصغير المرافق لنا وكذلك زوارق وسائل الإعلام كلها كانت تتزّ حولنا مما أدى إلى ارتفاع أمواج كبيرة نوعاً ما. وعند إحدى النقاط، بدأ المحرك يفرق طارحاً احتمالين: إما أن ننهي تحركنا باتجاه الشلالات الرائعة التي كنا قد أبدينا إعجابنا الشديد لها لتونا من مكاننا الأمين على البر، وإما أن نواجه نهر الزامبيزي المليء بالتماسيح. لحسن الحظ ما من كارثة منهما حدثت، لكن حتى ذلك الحين لم نكن قد رأينا أي فرس نهر أيضاً، فعرض أحد الصحفيين، على سبيل المساعدة، أن يضيف لمسة إيجابية على القصة مقترحاً أنه سيذكر في تقريره، أنه رأى تسعة عشر فرس نهر أقل من العدد الذي رآه السفير سكرانتون.

أما رد فعل موسكو على رحلتي إلى أفريقية فقد برهنت على أن السوفييت فهموا استراتيجيتنا على نحو أفضل مما فهمها نقادنا في الداخل. فالهدف الرئيسي لرحلتي، بحسب البرافدا، هو «أن أحاول عرقلة تقوية سلطة الاتحاد السوفيتي وكوبا في أفريقية»، وقد أدان معلق إذاعة موسكو اقتراحي بأن على حركات التحرر «أن تعتمد على جهودها الخاص دون أن تطلب المساعدة من البلدان الأخرى»، لكونها «تتناقض تناقضاً كاملاً مع مبادئ دعم الحرية واستقلال الأمم جميعاً».

بخطابي في لوساكا، كانت استراتيجيتنا الأفريقية تأتي في المكان المناسب، أولاً، اتفاق مع دول المواجهة على استراتيجية شاملة بخصوص أفريقية الجنوبية، بعدئذ زيارة إلى بعض بلدان أفريقية الوسطى والغربية لطمانتها حول نفوذ أمريكا الباقي، وتأمين دعمها المناير الأفريقية، وأخيراً العودة إلى نيروبي لحضور اجتماع الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بغية وضع النمو الاقتصادي الأفريقي في السياق العالمي وتقديم برنامج تنمية لعموم أفريقية يتجاوز الأزمة المباشرة.

موبوتو: الحليف المثير للجدل:

على الرغم من أن كل محطة من محطات رحلتي كانت تترك أثراً بارزاً، لكن بعد لوساكا، كنت ممزقاً بين أحاسيس مفاجئة مختلفة: هل علي أن أعود إلى الوطن كي أمد يد العون إلى الرئيس المحاصر وهو يخوض معركته الداخلية التي جعلها خطابي في لوساكا أصعب كثيراً أم لا؟ كنت أعلم أن مستشاري فورس سعاداً تماماً في أن أبقى في أفريقية أسبوعاً آخر، نظراً لأنني قد صرت دريئة السياسة الخارجية الرئيسية في حملة ريفان، دون الاهتمام بأن أحد الأهداف الرئيسية للرحلة كان إيجاد قاعدة يمكن منها مقاومة انتشار الشيوعية في أفريقية.

وهكذا، وجدت نفسي، وذهن في واشنطن، مساء 28 نيسان 1976، في مطار كينشاسا، أستمع، يحيط بي عشرات الراقصين والراقصات المتنئين والمتنئيات على شرفي، إلى طبول التوم - توم العملاقة وهي تقارع إيقاعاً لا بد أن أصداءه كانت تتردد على بعد عشرين ميلاً من العاصمة. هناك كان في استقبال وزير الخارجية نفوزا كارل - أي - بوند الذي سبق والتقيت به قبل شهرين في واشنطن عندما اتصل بفورس كي يعبر عن الاهتمامات الزائيرية بما ستتوصل إليه الأزمة الأنغولية.

كانت حياة نفوزا المهنية تغطي الطيف الكامل للتقلبات التي مرت بها السياسة الزائيرية، فهو، الذكي إلى درجة عالية والقاسي إلى حد متطرف، وصف نفسه، ونحن نتناول الإفطار في 29 نيسان، بأنه أحد أفراد قبيلة تتشتر في كل من زائير وزامبيا، وأنغولا، وأن زعيم القبيلة هو، في الحقيقة، عمه. أما ما إذا كان وزير الخارجية بقاعدة نفوذ واسعة كهذه خطراً جداً على موبوتو أم لا، أو ما إذا كان هناك سبب آخر، فإنه لم تمض سنتان على الأحداث المذكورة هنا حتى أنهم نفوزا بالخيانة العظمى. وقد حكم بالإعدام وألقي في السجن - الذي هو عملياً ثقب في الأرض - بانتظار إعدامه. غير أن توسط شميدت، وجيسكار،

وكالاهان، وأنا نفسي، وآخرين ممن عملوا مع نفوزا، دفع موبوتو لأن يعفو عن وزير خارجيته، على أن هناك احتمالاً آخر وهو أن العملية كلها كانت مخططة بهدف وحيد: تعليم نفوزا من هو الرئيس في زائير.

بعد أكثر من سنتين، أعاد موبوتو تعيين نفوزا وزيراً للخارجية وحين زار الاثنان المتصالحان حديثاً نيويورك، تناولت الإفطار معهما في جو من المودة المتبادلة الملأى بالعواطف. لكن لم تمر ثلاث سنوات أخرى، حتى عزل نفوزا من منصبه وحكم مرة أخرى، بالإعدام. غير أنه هذه المرة كان حسيفاً فاختار أن ينفي إلى بروكسل، حيث ترأس جماعة معارضة مضادة لموبوتو.

رافقني نفوزا إلى قصر الضيافة الذي يحجز عادة لرؤساء الدول وكمجاملة خاصة، كان موبوتو قد وضع القصر تحت إمرتي أنا ورفيقي. والقصر عبارة عن صرح من الرخام مزخرف بجداريات زاهية الألوان لم تلعج قط في اجتياز الخط الفاصل بين التباهي والجدية. لقد خُصص لي جناح كبير، سمّته المميّزة هي وجود غرفة فيه ثمانية الأضلاع لا تحوي إلا كرسيّاً هزازاً ونضداً مهيباً فيه عدة مفاتيح كهربائية. «بهذا ستمكن من النظر عبر مرايا أحادية - الاتجاه إلى غرف أعوانك ورؤية ما يدور فيها»، أعلن رئيس التشريفات. وبما أنني لم أجرب ذلك النضد، فإني ما زلت لا أعرف ما إذا كان جاداً أم أنه كان يجر رجلي وهو يريني غرفة التلفاز.

من الأمور العادية بالنسبة إلى النقاشات الأكاديمية والإعلامية حول السياسة الأمريكية في أفريقية، الفكرة القائلة إن «الدعم» الأمريكي لموبوتو طيلة حكمه الذي دام سبعة وثلاثين عاماً، إنما هو الدليل الأكيد على تفضيل الأمريكيان للحكام المستبدين الداعمين لسياسات الحرب الباردة على الزعماء الديموقراطيين الخالصين. هذه الحجة قال بها علناً الرئيس كلينتون عندما قام برحلته إلى أفريقية سنة 1998، وكانت تعكس الإطار الذهني للجيل الآتي من عصر مطلع السبعينيات إلى حد أكبر بكثير، مما تعكس حقيقة الوضع الإفريقي. ذلك أن الأغلبية الساحقة من الزعماء الأفارقة خلال عقود الاستقلال الأولى كانوا قادة لبلادهم في الكفاح من أجل الاستقلال. ولم يكن هناك من بدائل منظورين، ديموقراطيين أم غير ديموقراطيين. وباستثناء زائير، ليس بوسعي أن أفكر بزعيم أفريقي واحد يدين بحكمه لدعم ظاهر أو حتى خفي من الولايات المتحدة. بل في زائير نفسها، لم يكن البديل ديموقراطياً، بل هو بطل أسطوري أوتوقراطي من العالم الراديكالي.

لقد أثّرت قضية الدعم الأمريكي حصراً في بلدان مثل زائير وفيما بعد أنغولا حيث كان رحيل القوة الاستعمارية قد ترك فراغاً سياسياً، وهو الفراغ الذي كانت مختلف الحركات الشمولية كالأنية السلطة تتنافس على ملئه. في تلك الأوضاع، كان الرؤساء الأمريكيون من كلا الحزبين يميلون لدعم الحركات التي تعارض زعماء يسيطر عليهم أو يدعمهم الاتحاد السوفيتي، والقرارات السياسية التي لا تسمح باختيار حقيقي ليست بتلك القرارات الصعبة.

زائير واسعة شاسعة - بمساحة أوروبا الغربية - وقد أصبحت دولة قومية واحدة فقط: لأن بلجيكا اختارت أن تحكمها كإقليم واحد، وقد فعلت ذلك لأنه، حتى 1908، كانت زائير ملكاً شخصياً لملك بلجيكا. السبب الآخر هو أنه عندما تقسم الإقليم الأفريقي بين القوى الأوروبية، ترك شريط ساحلي صغير فقط، لما أصبح فيما بعد زائير. لهذا، كانت الوحدة إلزامية وذلك جزئياً لأسباب إمدادية تموينية.

نتيجة لذلك، طورت مختلف القبائل - الناطقة بلغات مختلفة - شعوراً قومياً أقل حتى مما فعلت القبائل في أنحاء أخرى من أفريقية. إضافة إلى ذلك، لم تكن القوة الاستعمارية البلجيكية قد أعدت ولا صقلت جماعة محلية من الزعماء المتعلمين. وهكذا، لأسباب إيدولوجية جزئياً وقبلية إلى حد كبير، نشبت حرب أهلية كان فيها الحلفاء الغربيون - الذين اتحدوا لمرة واحدة - يعارضون أولئك الزعماء والحركات التي يدعمها ويدعمهم الاتحاد السوفيتي. فقد كانت الولايات المتحدة، وفرنسا، وبلجيكا، وإلى حد ما بريطانيا، تعتبر الدعم الذي تقدمه لموبوتو هو أهون الشرور. لقد هزم موبوتو المتطرفين، ووضع حداً للحروب القبلية، ثم لم يحكم حكماً مختلفاً كلياً عن معظم جيرانه إلا في السنوات العشر الأخيرة من عهده. كما أنه ما من مشكلة من المشكلات التي كانت الديموقراطيات تواجهها في أفريقية الجنوبية عام 1975 و1976 كان بالإمكان أن يحلها الإطاحة بموبوتو. والحقيقة أن كثيراً من تلك المشكلات تفاقمت نتيجة القلاقل في زائير.

لقد توصل رؤساء شتى مثل كينيدي، وجونسون، ونيكسون، وفورد، وكارتر، وريغان وبوش إلى الاستنتاج ذاته وهو: أن أخطار الإطاحة بموبوتو تفوق الفوائد المفترضة، ولم يكن بالإمكان أن تتحرك أية إدارة ضده إلا بعد انتهاء الحرب الباردة، حين تحركت إدارة كلينتون أولاً من خلال فك الارتباط معه، وثانياً من خلال التواطؤ للإطاحة به. بل حتى حينذاك، لم يتم إسقاط موبوتو بعناصر محلية ولا بعناصر ديموقراطية. بل ما أطاح به هو قوى من الدول المجاورة مثل أوغندا، وراوندا، وأنغولا، التي تحركت ضده إثر انتهائها من حروبها الأهلية ذاتها. كما لم يكن يقود تلك القوات شخص أكثر ديموقراطية البنية بل كان لورنت كاييلا، تلميذ باتريس لومومبا وتشي غيفارا، اللذين قبل جيل فقط، كانت البلدان الغربية كلها تنظر إليهما باعتبارهما متطرفين جداً. أما بالنسبة إلى هذه الكتابة، فيظل علينا أن نرى ما إذا كانت الإطاحة بموبوتو تحسن وضع حقوق الإنسان في الكونغو أم لا، وما إذا كانت تحسن الاستقرار السياسي في المنطقة أو الوضع الأمريكي في القارة أم لا. والمعروف هو أن وصول كاييلا إلى السلطة رافقه قتل جماعي إلى درجة تفوق بكثير وتغطي الانتهاكات التي قام بها موبوتو، الذي كان ذنبه الأشد هو الجشع للمال أكثر مما هو الشهوة للدم.

لقد دعمت الإدارات الأمريكية المتتالية علاقة العمل مع موبوتو، نظراً لأن ما من واحدة منها أرادت أن تزيد الاضطراب في أفريقية الوسطى أو تضيف أزمة جديدة إلى القائمة الملأى حتى الحافة بالآزمات

الخارجية. وقد كان زملاء موبوتو الأفارقة يشاركونها هذا الموقف. فأولئك، الذين كانوا قد خاضوا معاركهم من أجل الاستقلال، ربما كانوا يسخرون منه بوصفه مدعيًا مغرورًا، فيما كان آخرون يهزؤون منه لأسلوبه الإمبراطوري، لكنهم جميعاً كانوا يعاملونه كعضو محترم في ناديهم - ولعله كان مفرطاً في زخارف السلطة المسرفة، التي ربما حاول بعضهم أن يقلده فيها، لو أنهم كانوا يملكون ثروات زائير. كما أنهم داخلياً كانوا يفهمون أن موبوتو - وبالتحديد لأنه لم يكن قد حظي بالمباركة نتيجة شنه كفاحه الخاص من أجل استقلال وطنه - كان بحاجة إلى التباهي الذي كان يستمتع به بكل وضوح كي يصنع حول نفسه هالة من السلطة الطاغية ومن المهابة.

فزائير التي تحدها ثلاث عشرة دولة، كان يمثل أمامها احتمال مخيف بأن يقوم فيها اضطراب، سواء من خلال متابعة سياسات راديكالية وإم ببساطة من خلال الوقوع في الفراغ. ذلك هو السبب الذي جعل إدارة كنيدي تدعم موبوتو ضد لومومبا في الستينيات، أما سنة 1978، فإن حقوق الإنسان هي التي وجهت جيمي كارتر لكي يأسهم في شن غزو من أنغولا إلى ولاية كاتنغا الزائيرية وذلك بنشر قوات فرنسية. ولعله استخدم الخطة التي كان جيسكار ديستان قد اقترحها لي سنة 1975، بخصوص أنغولا، والتي جاءت تعديلات طونسي وكلاارك للقضاء عليها. ثم، كما ذكرت سابقاً، كانت إدارة فورد سنة 75 و76 تنظر إلى زائير باعتبارها شبكة أمان لزامبيا التي - بغير جارة زائيرية معتدلة - ستكون محاطة كلياً بدول متطرفة، إضافة إلى أن زائير هي جسر حيوي للبلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقية الغربية.

جرت محادثات مع موبوتو قبل الغداء وبعده في أثناء رحلة مدتها أربع ساعات في نهر الكونغو على متن قاربه النهري ذي الزخرفة المبالغ بها كل المبالغة، قاربه الكامل والمكمل من كل شيء حتى منصة لهبوط الحوامات. وباعتباره مراقباً حاذقاً لزملائه الأفارقة، كرّس موبوتو بعضاً من وقته لشرح نظريته إلى سياساتهم الداخلية. زاعماً أن مختلف الزعماء كانوا قبل زيارة كاوندوا لواشنطن، قد وافقوا على تقسيم العمل وفق التالي: موبوتو يتسلم القيادة في أنغولا، وكاوندوا في روديسيا، ونيريري يجاريهم في ذلك، على ما يبدو لكن بشيء من التردد. بيد أنه مع انهيار الحكم البرتغالي في موزامبيق بسرعة أكبر بكثير مما كان متوقعاً، ومع استلام سامورا متشيل المتطرف السلطة، غدا نيريري - حسب ما قاله موبوتو - أكثر طموحاً، وبدأ يطلق العنان لأفضلياته الراديكالية، ويقدم الدعم لحركات التحرر في أنغولا وسواها، وكذلك للكوبيين. لكن مهما يكن القول الآن، فإن نيريري، كما حذر موبوتو، سيلتفت إلى الجانب الراديكالي في روديسيا، رغم أنه قد يكف عن ذلك عند نقطة ما من تدخل قوات أجنبية. إنه التحليل الذي كان يتناسب مع الحقائق طبقاً لما شهدته بنفسه، كما يبرهن على أنه كان ذا بصيرة بمستقبل الدبلوماسية المتعلقة بروديسيا.

وانطلاقاً من أن هناك ثلاث مئة دبابة وستين حوامة كانت في يد القوات المسلحة الأنغولية، فقد كان موبوتو معنياً أساساً بأمن بلاده. فقد شكاً، ولديه بعض المبررات، من رفض البنتاغون السماح لزائير

بشراء أسلحة متقدمة. والحقيقة أن المساعدات الأمريكية لزاثير، وذلك إلى حد كبير بسبب ضغوط الكونغرس، كانت ضئيلة مقارنة بالمشكلات التي تواجهها البلاد، وقد أضاف موبوتو بأن الصين أرسلت له ثلاثين دبابة خفيفة وأربعاً وعشرين دبابة متوسطة، إذ «كان لديهم إحساس خاص بالخطر السوفيتي» — وهي النتيجة التي كانت محادثة فورد — ما وقد توصلت إليها من قبل. كما حث على برنامج مشترك مع بلدان أوروبية حسنة — التوجه كفرنسا، بهدف تحويل زائير إلى مكان عرض اقتصادي يكشف عن فوائد التعاون مع الغرب.

لقد كنت متعاطفاً معه، كما كان جيسكار حين أوجزت له في باريس ما قاله موبوتو وأنا في طريق عودتي من أفريقية، لكن ما كان ينبغي لذلك التعاطف أن يكون. فموبوتو لم يكن مستعداً للحكم وفق النظام المطلوب لتحويل قبائل بلاده المختلفة إلى الأمة العصرية التي يمكن لثروتها أن تجعل ذلك ممكناً. كما كان يشعر بعدم الأمان داخلياً — ربما بسبب الكيفية التي جاء بها إلى الحكم — وعلى نحو دفعه لتكديس ثروته الشخصية من أجل منفاه النهائي، مفرغاً خزينة بلاده. أما الديمقراطية، المحاصرة بالأزمات الاقتصادية والمطالبات الكثيرة بثرواتها، فقد سقطت بدورها، في وضعيتها المألوفة، وهي دفع مشكلاتها إلى الأمام. لقد كان بإمكانها أن تحصل على مساعدة كافية لدرء الكوارث المباشرة، لكنها لم تكن الكفاءة لإحداث تغيير أساسي. وهكذا، بمرور العقود، حوّل حكم موبوتو تدريجياً زائير إلى صورة كاريكاتورية تجسد علل أفريقية — إلى أن سقط بفعل الثقل المشترك لسلوكه الخاص والمبالغ به وكذلك الخطط الإمبريالية لإجارات بلاده.

ليبيريا: تاريخ بلا هدف:

كانت محطتنا التالية في ليبيريا، وهي تجسيد آخر لمأساة أفريقية، لنا فيها، بوصفها أمة، يد طولى، كما نتحمل مسؤولية مباشرة أكثر. فقد تأسست ليبيريا سنة 1822، لتكون ملاذاً للأمريكيين الأفارقة الساعين للعودة إلى وطنهم، ووطن الأسلاف، فكانت بذلك الدولة المستقلة الأقدم في أفريقية والمتلقية لخمس مجموع الاستثمارات الأمريكية في القارة. كما كان عليها أن تكون مكان عرض للديموقراطية ولاقتصاد السوق. إلا أنها لم تكن أيّاً منهما، فعاصمتها، مونروفيا، هي مزيج من أكواخ الصفيح التي يخيم عليها الفقر، وبعض المباني الحكومية الضخمة، لقد حكمت البلاد أقلية شبه دائمة عملت بكل براعة لتحويل جملة الاستثمارات الأجنبية لمنفعتها الخاصة.

لقد استخدمت المحطة في ليبيريا مناسبة لخطاب هام آخر، يدور حول التنمية الاقتصادية الأفريقية ودور أمريكا فيها. وكان ذلك قوساً يمتد إلى تركة تاريخية. لكن، كان ثمة شيء غير متجانس نوعاً ما في اختيار هذا الموقع المخرب، الذي قامت فيه أمريكا بمحاولتها الأولى للفرار من بلوى العبودية، كموقع لخطاب يؤكد على أهمية الولايات المتحدة بالنسبة إلى نمو اقتصاديات أفريقية.

في ليبيريا، عاد وانضم إليّ السفير بيفرلي كارتر، وهو أحد الأمريكيين الأفارقة الأوائل الذين توصلوا إلى رتبة سفير. لقد كان رجلاً، ضخّم الحجم مهيب الشخصية، يتمتع بذكاء عالٍ وسلوك ساحر. لقد كان قبل سنة يخدم الشهور القليلة الأخيرة من خدمته سفيراً في تنزانيا، فيما كان القسم الشرقي من زائير الذي يجاور تنزانيا، قد وقع في أيدي جماعة منشقة راديكالية صغيرة معادية لموبوتو بزعامة كابيلا نفسه، ذلك الذي استولى لاحقاً على البلاد. كانت الجماعة تسيطر سيطرة تامة على منطقتها وتمول تمرداتها مما يأتيها من منجم ذهب صغير ومن عمليات خطف تقوم بها من حين إلى حين. في واحدة من تلك الحملات «لرفع - الرصيد»، دخلت عصابة جوالّة إلى تنزانيا، حيث خطفت خمسة طلاب جامعيين أمريكيين واحتجزتهم من أجل فدية. فجاء الآباء الثائرون، وهو أمر مفهوم، إلى سفارتنا في دار السلام طالبين المساعدة لتحرير أولادهم، مبدّين استعدادهم لدفع الفدية وبالتالي منتهكين السياسة التي كنت أتمسك بها بشدة. فقد كنت متمسكاً كل التمسك بالنظرة القائلة: إن أفضل طريقة للقضاء على الإرهاب، هي عدم مهاجمة القواعد الإرهابية عسكرياً، ومنع أي تصرفات من شأنها أن تعود عليهم بأية فائدة، الأمر الذي يعني أنني كنت أ منع أي تفاوض على الإطلاق، وأنني كنت بشكل راسخ ضد أي نوع من أنواع دفع الفديات.

طبعاً، لم أكن الوحيد على خط النار مع أقرّاء الرهائن اليائسين. فقد كان معي أيضاً السفير كارتر الذي كان يمضي الأشهر الأخيرة، كما قلت، من خدمته في السفارة. ذهب كارتر، مستسلماً لتوسلاتهم، إلى المقاطعة الزائيرية وفافوض الخاطفين. بعدئذ استغرقته عملية دفع الفدية. وقد كنت أعتقد أن سياستنا في عدم التفاوض تلزمني بأن أتخذ خطأً متشدداً بل حتى متصلباً وإلا سوف نقضم حتى الموت نتيجة وقوعنا في «حالة خاصة» بعد أخرى. ولكي أوضح أنني كنت أعني الأمر، فقد سحبت تصويتي إلى الرئيس بأن يكون تعيين كارتر التالي سفيراً في الدنمارك.

عند ذلك انفتحت عليّ فوهة الجحيم تماماً. إذ تحالف جماعة السود في الكونغرس مع شريحة من وسائل الإعلام للدفاع عن كارتر. فيما ثبتُ أنا على موقف. لكن بعد أشهر، وليلة عيد الميلاد 1975، اقتربت من كارتر في حفل الاستقبال، وكل اعتقادي أنني حققت غرضي، ثم عرضت عليه السفارة في ليبيريا. فأقل ما يقال إن الفروق المرئية بين مونروفيا وكوبنهاغن صارخة، لكن، حسب معايير وزارة الخارجية، كنت أرقّي كارتر. ذلك أنه حسب تلك المعايير، تصنف مونروفيا في المكانة رقم 2 بينما كوبنهاغن في المكانة رقم 4. تلك الفروق تتضمن اختلافاً في مستوى عناصر السفارة وعددهم، والموارد المخصصة، ووسائل الراحة.. إلخ والحقيقة كانت منروفيا حينذاك، ولأسباب غير قابلة للتفسير، موقعنا الأكبر في أفريقية.

أثبتت كارتر أنه رجل كبير ليس فقط بحجمه، بل بأكثر من ذلك عندما قبل المنصب. ولكي أبين أنه ما من شيء شخصي كان ذا علاقة بالأمر، أشرفت بنفسي على أدائه القسم، قائلاً للحضور، إنني أفتعت

كارتر بالذهاب إلى أفريقية مرة أخرى بأن هددته بأن البديل هو تعيينه ضمن أركان وزارتي. لقد أعطى كارتر بقدر ما نال. وبعد أن شكرني على تقليده المنصب شخصياً أبدى الملاحظة التالية: «كما تعلمون ليس لدى السيد الوزير دائماً الوقت لكي يقلد السفراء المنصب. يعزلهم، نعم، لكن يقلدهم، لا».

حين وصلنا إلى ليبيا كانت أعصابنا قد تلفت من الهجمات المتواصلة في الكونغرس ووسائل الإعلام، وقد كنا مستنرفين بعد أسبوع من مؤتمرات متواصلة. في هذا الجو، جاءت برفقة من سكوكرفت تقول: بأن نقدم تقاريرنا اليومية إلى الرئيس على نحو عملي أكثر و«منمق» أقل، مما زاد في جنون العظمة المتصاعد، لاسيما لدى ونستون لورد، الكاتب الرئيسي لمسودات التقارير المسيئة. فرد لورد بإضافة ملخص مختصر لعرضه البليغ والكبير الحجم عادة. أرسلتهما كليهما إلى سكوكرفت مقترحاً أن يمررهما إلى الرئيس ليرى أيهما يشعر أنه يلي معايير الأدبية. بهذه الجملة، كان الملخص يبدأ: «اليوم نحن في ليبيا. الجو حار» . ثم يمضي التقرير لوصف الاجتماع مع الرئيس وليم تولبرت بالأسلوب الساخر التالي:

«لقد قال إن ليبيا تريد مالاً أكثر. فقلت سنرى ما يمكننا فعله، لكن كان عليه أن يفهم أن لمكتب الإدارة والميزانية الكلمة الفاصلة وأنه كان في نيتنا أن نخسر العالم بطريقة كاملة التنسيق».

رداً على نقد سكوكرفت القاسي في أن علينا أن نوفر وصفنا للملابس المحلية الملونة، فقد كتب لورد على هذا النحو عن واقعة ثقافية أقيمت على شرفنا:

بعد ذلك، ذهبنا لرؤية أداء ثقافي كان مثيراً. ونظراً لأن هذه البلاد فقيرة، فإن بعض الفتيات لم يكن لديهن سوى نصف بذلة، لكنني لا أريد أن أزعجكم بشأن الملابس المحلية أو أخبركم، أي نصف كانت الفتيات يلبسن وأي نصف لا يلبسن، فهذا سيثيركم دون ضرورة».

لكن لحسن الحظ كان سكوكرفت، ولديه حق من حيث المبدأ، يتمتع بحس دعاية جيد فأوقف النسخة المختصرة.

ليوبولد سنغور: الملك - الفيلسوف

محطتنا الأخيرة في أفريقية كانت دكار، عاصمة السنغال، وهي مدينة جميلة عصرية - على الأقل الجزء الذي رأيته منها. وكان يحكم السنغال، منذ استقلالها سنة 1960، ليوبولد سنغور، أحد أهم الشخصيات في أفريقية. إذ كان، بوصفه شاعراً ورجل دولة، يمت لعدة ثقافات في آن واحد. فرغم أنه كان يعترف بأنه مدين فكرياً للثقافة الأوروبية، كان سنغور يناهز بفلسفة «الزوجة». هذا المفهوم غير الناضج نوعاً ما كان يسعى لأن يدفع بفكرة الثقافة السوداء بعيداً عن الحصرية العرقية باتجاه علاقة تكامل مع بلدان البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الجنوبية، التي، حسب رأي سنغور، كانت وثيقة الصلة بأفريقيا بشكل من الأشكال.

على أن الزعيمين الأشد تأثيراً في النفس والذين واجهتهما في هذه الرحلة، نيريري وسنغور، كانا على طرفي نقيض ضمن الطيف الأفريقي. إذ كانا بمعنى من المعاني، يمثلان مجازين استعاريين لنهجين مختلفين من أجل التوصل إلى الهوية الأفريقية. فنيريري مقاتل يستخدم الإيديولوجية كسلاح، وسنغور مفكر يعلم نفسه قواعد السلطة. نيريري يعتبر نفسه زعيم أفريقية التي ستتطور بأسلوب فريد، مستقل عن الأساليب الراهنة في بقية العالم الذي يمكن لأفريقيا أن تستفيد منه دون أن تسمح له بتلويث جوهرها. أما سنغور فكان يرى نفسه مشاركاً في نظام دولي ستلعب فيه أفريقية و«الزوجة» دوراً مهماً، لكن منفصلاً. كان نيريري، بعد الانتهاء من قول وفعل كل شيء، يكافح من أجل انتصار أفريقية السوداء، في حين كان سنغور يكافح من أجل تصالح الثقافات ضمن سياق تقرير - المصير.

كذلك كان الفرق بين الزعيمين يبين التناقض بين ردود الأفعال تجاه الاستعمار البريطاني والفرنسي. فبريطانيا كانت تهرب رعاياها، فيما كانت فرنسا تغريهم. رعايا بريطانيا كانوا ينسخون صفتها الدستورية وإجراءاتها القانونية، لكنهم في صميم قلوبهم كانوا يعرفون أنهم لم يصبحوا بريطانيين قط. وكانوا يتبنون المؤسسات البريطانية وسيلةً لتحرير أنفسهم من هيمنة بريطانيا وصنع هوية سياسية يتميزون بها عن الحكام الاستعماريين ما أمكن.

من جهة أخرى، كانت فرنسا تبهر رعاياها الاستعماريين بثقافتها، وحتى بلغتها، أكثر من مؤسساتها. لهذا فإن معظم المستعمرات الفرنسية أبقت بعد أن استقلت سياسياً، روابط فكرية وثيقة مع فرنسا وظلت تتطلع إليها من أجل أمنها الداخلي والخارجي.

فرييس ساحل العاج، فليكس بوييني، كان عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسي، وليوبولد سنغور خدم في وزارة رئيس الوزراء الفرنسي إدغار فور. ورغم أنهما كانا أفريقيين منبثقاً وقناعة، إلا أنهما ظلّا ينظران إلى نفسيهما باعتبارهما يمتّان أيضاً إلى الحياة الفكرية والسياسية للسلطة الاستعمارية.

تنظر البلدان الرئيسية الناطقة بالفرنسية، كالسنغال وساحل العاج، إلى الصراعات في أفريقية الجنوبية من منظور مماثل لمنظورنا تماماً. إذ كانت تؤيد السعي لحكم الأغلبية وتوافق على خطابي في لوساكا. في الوقت نفسه، كانت تضع الارتقاء بأفريقيا الجنوبية في سياقها الجيوسياسي، وما لم يتم كسب المعركة ضد النزعة التطرفية الأفريقية - ولا سيما إن أتيحت للاتحاد السوفيتي وكوبا الفرصة لأن يصبحا لاعبين أساسيين - فإن عالم التعاون والتنسيق الذي يتصورونه لن يتحقق أبداً. على هذا النحو، فسر سنغور ما كان قد حدث في أنغولا على أنه هزيمة لأفريقيا المعتدلة كلها:

لم تول الولايات المتحدة أفريقية اهتماماً كافياً، فكانت أنغولا كارثة للغرب كله، وليس للولايات المتحدة فحسب. بل لقد قلت إنها كارثة ليس فقط للغرب الرأسمالي بل للديموقراطية الاجتماعية..

هذا يهرب الأفارقة، ولقد قال لي الوزير الفرنسي: «الأفارقة كلهم يريدون السلاح الآن». هذا لا يعني أنهم يريدون حشوداً من الجند، بل يريدون التسليح - دبابات، صواريخ، طائرات، فهل تستطيع مالي، أو غينيا - أن تمتلك أسلحة لمقاومة السوفييت والكوبيين؟ هي ليست مسألة تدخل بل مسألة مساعدة غربية.

لقد قلت: «أنت الشيء الجوهري، أي أنه لن تكون هناك أنغولا ثانية». كذلك، كان سنغور يحمل الكثير من الازدراء للأنظمة العسكرية في أفريقية الغربية، ولا سيما في المستعمرات البريطانية السابقة:

تعكس نيجيريا الآن مرض الغرب. فالنظام العسكري هو نظام اللااستقرار. ولكي يمكّن النظام بالسلطة يتخذ مواقع يسارية.. نيجيريا والجزائر تحاولان إدخال العرب إلى أفريقية لتدمير «الزنوجة»، ولفرض الإمبريالية العربية، غير أن السنغال ستقاوم. إن الجواب الواضح، لدى هذا التلميذ للمدرسة الفرنسية في إدارة الدولة، على اضطراب ميزان القوى هو إقامة كتلة مؤيدة - للغرب في أفريقية. مع ذلك كان وضعنا الداخلي يحرمه، والحكمة التقليدية الأمريكية فيما يخص المواقف الأفريقية تحذر منه. فمثل هذه السياسة، ما عدا في البلدان الناطقة بالفرنسية، لن تكون مفهومة وسيعارضها بشدة الكثيرون، ولا سيما في المستعمرات البريطانية السابقة. لذا، كانت استراتيجيتنا الأفضل تثبيت وحدة أفريقية وعدم انحيازها، وإن حاول السوفييت إقامة كتلة خاصة بهم أو استمروا في صب الأسلحة على القارة، حينذاك سنقاوم باسم تلك المبادئ.

وأياً كانت الاستراتيجية الخاصة بمقاومة الانتشار الأوسع للنفوذ الشيوعي بالوسائل العسكرية، كان أحد الأهداف الرئيسية لرحلتي يتعلق بمسألة ستغدو قضية أساسية في الولايات المتحدة، وهي المسألة التي أطرحها الآن على سنغور:

كيسنجر: إذا نحن قاومنا الكوبيين في مكان ما، هل يمكننا الحصول على دعم أفريقي كاف بحيث لا ينظر إليها كحركة إمبريالية؟.

سنغور: أعتقد أنكم إن قاومتم، فستحظون بتأييد المعتدلين. فتحن لن نختبئ. في أنغولا، قلنا إننا نعارض التدخل السوفيتي ونعتقد أن أغلبية الدول الأفريقية ستعارض.. لأن القوة يحسب حسابها. فإذا ماظهرتم أقوىاء، فإن غالبية الأفارقة ستؤيدكم.

«القوة يحسب حسابها». كل من رأى الزعماء الأفارقة قيد العمل سيؤكد تماماً هذا القول. مع ذلك، فإن كثيراً من مناصري أفريقية في الولايات المتحدة كانوا يزعمون أن أفريقية محصنة بشكل من الأشكال ضد عبء التاريخ وأن لديها وضعيتها الخاصة للبقاء بعيدة عنها. بيد أن سنغور لم يكن قد استسلم لهذا التفكير المليء بالحنين إلى الوطن. بل كان يفضل أن يناقش معي بشكل مطول كيف ينطبق قوله على الموقف الدولي، مغطياً التوجهات السوفيتية، والسياسات الصينية، والشرق الأوسط، والشيوعية الأوروبية، وقضايا إقليمية مثل مستقبل المغرب. فقلت لسنغور وقد تأثرت أشد التأثر:

إن كنت تحمل مشاعر شديدة تجاه شيء ما - إن كنت تشعر أننا على خطأ، أو تشعر أنه بإمكاننا أن نفعل شيئاً أفضل - اتصل بي أو اتصل مباشرة بالرئيس فوردي. وسأرى الأمر، وأوصله إلى جماعتنا بطريقة يمكننا التأكيد أنه لن يتسرب.

في دكار أيضاً، ألقى خطاباً تعهدت فيه، باستعدادنا للإسهام في أي جهد دولي لمكافحة الجفاف الذي ضرب منطقة الساحل التي هي جزء أساسي من السنغال. وكان جزء من قرارنا أن نبين أن سياسة أمريكا في أفريقية لها أهدافها الإيجابية التي لم تكن فقط بدافع الخوف من كوبا أو الاتحاد السوفيتي. لكن في الجو المشحون للغاية الذي كان، واشنطن سنة - الانتخابات، تم التخلي عن ذلك البرنامج الرمزي بجوهره، بوصفه مثلاً آخر عن التطبيق اليائس لموقف «افعل الخير» تجاه أفريقية.

قبل رحيلي مباشرة، زرت جزيرة غوري، حيث كان العبيد المأسورون حديثاً يجمعون قبل شحنهم بالسفن إلى أمريكا الشمالية، مقيداً أحياناً بالسلاسل في زنايات قدرة طوال أشهر. لقد أثرت بي كل التأثير هذه الذكرى للعذاب العاطفي الذي أصاب أولئك الذين اقتلعوا من تراب وطنهم - مصحوباً، في الحالة الأفريقية بمعاناة جسدية لا يمكن وصفها. ولقد أشرت إلى ذلك في تقرير مغادرتي في 2 أيار:

هذا الصباح، أتحت لنا الفرصة لزيارة جزيرة غوري، التي هي رمز لعدم الإنسانية التي أوقعها الإنسان تاريخياً بأخيه الإنساني، والتي تدعونا كلنا إلى أداء واجبنا في أن نبداً في هذه القارة مرحلة جديدة، يكون فيها الناس كلهم - سوداً أم بيضاً - قادرين على العمل معاً، ويكون باستطاعة الأفارقة كلهم أن يصونوا كرامتهم وتقدمهم الإنساني، مرحلة، على التدخل الأجنبي الذي كان مأساة أفريقية على مدى قرون، أن ينتهي فيها من هذه القارة إلى الأبد.

نيروبي: الاجتماع مع وزراء دولة المواجهة:

في وقت متأخر من مساء 2 أيار، عدت إلى نيروبي بعد أن طرت عبر القارة طيلة ثماني ساعات كي أقدم الموقف الأمريكي في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو اجتماع يعقد كل أربع سنوات لوزراء الاقتصاد والتنمية من أجل مناقشة البرامج الخاصة بالعالم الثالث. في الماضي، كان يمثلنا في اجتماعات التجارة والتنمية هذه، عضو الوزارة الذي يتعامل مع التنمية الاقتصادية، أما البلدان الصناعية المتقدمة التي لم تكن ترسل وزراء على الإطلاق، فقد كان يمثلها مندوبون من ذلك المستوى. في نهاية رحلتي عبر أفريقية، وهي الرحلة التي تركزت على موضوعات استراتيجية وسياسية، اخترت أن أتكلم باسم الولايات المتحدة كي أجسد الأهمية السياسية التي نعلقها على الحاجة لترتيبات اقتصادية دولية تعاونية جديدة (وقد عالجت موضوع الخطاب في الفصل 22).

ثمانية أيام كانت قد مرت على إقامتي السابقة في نيروبي. وكنت قد زرت خمس بلدان أفريقية، قدمت برنامجاً لحكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية، وبينت الاهتمام الأمريكي بالتنمية الاقتصادية للقارة في

كلمات احتفالية طويلة في مونروفييا، ووضعت أفكاراً أولية للتعامل مع مشكلات الساحل في دكار، لأنّوج السلسلة في المؤتمر الدولي للتنمية والتجارة باقتراح يقضي بتخفيف أثر تقلبات السوق الشديدة على البلدان النامية ذات الاقتصاد الذي يعتمد على سلعة بعينها.

كان نيريري قد وعد بأنه سيشرح وزراء دول المواجهة الرئيسية لمراجعة الموقف معي قبل أن أعود إلى الوطن، ولقد وفى بوعده. إذ حضر وزير الخارجية زامبيا وموازمبيق، كما حضر وزير التجارة والصناعة من بوتسوانا (فوزير الخارجية كان في رحلة إلى الولايات المتحدة مع رئيس جمهوريته). أما نيريري فقد أرسل وزير دولة من مكتب الرئاسة كان قد عيّنه رئيس تشريفات لنا. ذلك هو الاجتماع الأول الذي عقد بين مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية ومسؤول رفيع المستوى من موازمبيق - الدولة الأشد تطرفاً وماركسية من دول المواجهة كلها، والدولة الأكثر قابلية وسهولة للاختراق السوفيتي، والتي تمثل الاحتمال الأكبر في أن تتعاون مع القوات المساعدة الكويتية.

كان وزير خارجية موزامبيق، جواكيم تشيسانو (وهو، أثناء كتابتي هذه، رئيس للجمهورية) في أفضل حالاته وتصرفاته. وعندما تيسر لي أن أعرفه فيما بعد، علمت أنه كان شديد الاستقلالية والمعتولية على حد سواء. لقد حثني تشيسانو على مقابلة الرئيس سامورا متشيل في رحلتي التالية إلى أفريقية، كما وافق على أن تعمل دول المواجهة كوحدة واحدة، مضيفاً شيئاً من القيمة على وعد نيريري بتسريب الأسلحة من الخارج إلى قوات التحرر عبر وكالة مركزية لا إلى كل جماعة من جماعات حرب العصابات بمفردها، وبذلك يتم تقليل الفرص للتورط الكوبي.

لقد انتهزت فرصة الاجتماع مع الوزراء الأفريقيين الجنوبيين كي أحذرهم مرة ثانية من أن تعاوننا سيتوقف، إذا شاركت القوات الكويتية أو السوفيتية في الصراع المسلح، كذلك، ورداً على تعليق من ممثلي نيريري، وبيتر سيوفيلوا، أجملت أيضاً حدود مساعدتنا:

لا أريد أن أضلكم، فنحن لا نستطيع أن نلزم أنفسنا بصراع مسلح. إن كان بإمكاننا أن نلزم أنفسنا بخطوات دبلوماسية واقتصادية، لقد قال رئيس جمهوريتك (نيريري) لصحافتنا: إنه ليس بحاجة لمساعدة تتعلق بصراع مسلح، بل هو بحاجة لتفهم..

ورغم أنني لا أطلب مساعدتكم، إلا أنه سيكون من المفيد أن لا تعزو الأمر للدوافع الأسوأ، على الأقل، وأن لا يرى الشعب الأمريكي أن الأفارقة يمنحونا فائدة الشك. بذلك يكون على كل منا أن يتفهم حاجات الآخر الضرورية.

ونظراً لأن استراتيجيتنا كانت تقوم على كسب دعم جنوب أفريقية، فقد كشفت عن نيتي في أن أجري محادثات عالية المستوى مع زعماء جنوب أفريقية. وعلى نحو أكثر دقة، سألت وزراء دول المواجهة كيف سيكون رد فعلهم على محاولة كهذه، فأجاب سيوفيلوا:

نعتقد أنه من المستحيل العمل مع جنوب أفريقية. لكن إن كانت هناك أية جهة، كالولايات المتحدة مثلاً، يمكنها أن تضغط عليها بصورة كافية، وأن تفرض فعلاً حظراً (على روديسيا) .. بعدئذ اتفقنا على أن نلتقي ثانية خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول لمراجعة ما حل بتلك القضايا.

العودة إلى واشنطن:

كانت رحلتي إلى أفريقية قد بدأت بمشاورات في بريطانيا، إحدى بلدان الناتو ذات الدور التاريخي الرئيسي في أفريقية، وكانت ستنتهي في فرنسا، والبلاد الأوروبية ذات العلاقات المستمرة والأقوى، ربما، بأفريقيا. لقد كان ذلك تعبيراً عن التعاون الوثيق الذي نما وتطور بين جيرار وإدارة فورد. فالرئيس الفرنسي كان يدعم كل الدعم سياستنا — وليس ذلك ما كان يحدث غالباً في تعاملاتنا الماضية مع فرنسا الديغولية. حجة جيسكار هي أن مهمة ربط أفريقية بالغرب أكبر من أن تقوم بها الولايات المتحدة بمفردها، لهذا يجب أن يكون هناك تقسيم عمل، بحيث تتناول الولايات المتحدة مسألة الدبلوماسية التي تقضي إلى حكم الأغلبية في جنوب أفريقية، وبريطانيا تتحمل مسؤولية المفاوضات الفعلية، وهو، جيرار، مستعد لتقديم برنامج عربي مشترك للتنمية الاقتصادية مصمم، بحيث يشمل الدول المعتدلة، وتكون المستفيدة الرئيسية.

لكن واشنطن لم تكن في مزاج مناسب لاستراتيجيات عالمية. لقد كانت سنة انتخابات، والسياسة هي الملك، فتوقع إزاحة الرئيس من موقعه من قبل متحدٍ له من داخل حزبه، كان يجعل الدم يفور في عروق قاطني «البيلتوي»، الأمر الذي حوّل حملة فورد — ريغان الانتخابية الأولى إلى هاجس قومي. فالمحافظون الذين ربما كانوا متعاطفين مع محاولة عكس المد الكوبي في أفريقية، أداروا الأذن الطرشاء للسياسة التي كان بإمكانها أن تخفض من الفوائد التي كان ظاهرياً يتمتع بها بطلم، رونالد ريغان، في حملة ضد الليونة المزعومة لفورد وإدارته. كذلك كان هناك جانب أقل جاذبية لانتقاداتهم. موجة النفور من أن تقف الولايات المتحدة ضد الأقلية البيضاء إنما كانت نوعاً من التعصب الانعكاسي، فقد أظهرت العجز عن إدراك أنها، في مواجهة التطرف المتصاعد في أفريقية الجنوبية، كانت تلك هي الاستراتيجية الوحيدة للاحتفاظ بأي أمل لتحقيق درجة ما من التعايش بالنسبة إلى الأقليات البيضاء.

شرع نقادنا في تطبيق مناهج على أفريقية تضعف سياسة الانفراج مع الاتحاد السوفيتي، وذلك بتصعيدهم هجوماً حول قضية راحوا ينظرون إليها كرمز لنهجنا ذي الركب — الواهنة كما زعموا. بالنسبة إلى الانفراج، كانت هناك قضية السالت وهجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي. بالنسبة إلى السياسة الأفريقية، كانت هناك قضية المساعدات إلى موزامبيق، ونظراً لأن المبلغ المطلوب كان 125 مليون دولار فقط، فإن المسألة لم تكن مسألة المبلغ الذي نحتاجه بشكل أساسي لإقامة علاقة ما مع متشيل، القائد — الذي هو حسب تقويم كل الناس — الأكثر استعداداً لدعوة القوات الكوبية. بل إن غرض الهجوم هو الحت

التدريجي لسياسات الإدارة، وتبيان عجزنا عن إنجاز حتى أشد الأهداف محدودة. لقد تم التعبير عن الحالة المزاجية السائدة بين الكثير من الجمهوريين من قبل جيمس بيكر، المسؤول عن حملة فورد الانتخابية، ثم وزير خارجية جورج بوش فيما بعد، وذلك حين حثي علناً على الاستقالة لصالح الرئيس. لكن هذه المرة، لم يفلح الهجوم في إضعاف الإدارة. إذ تقدم السناتور هيوبرت همفري وثمانية جمهوريين معتدلين بمشروع قرار يمتدح «سياستنا الخارجية الأكثر أخلاقية»، التي تعد بواقعية جديدة في سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقية. لكن قبل كل شيء، كان الرئيس قد قرر أن يكافح.

إنها واحدة من لحظات فورد النبيلة. فعندما يتعرض عضو من أعضاء مجلس الوزراء إلى هجوم عنيف، كان الإجراء الذي يتخذه البيت الأبيض في الغالب الأعم هو إصداره بياناً نموذجياً داعماً، ثم ينسحب من ميدان المعركة إلى أن ينقشع الدخان وحينذاك تحدد الأضرار التي لحقت بالرئيس.

بيد أن فورد لم يفعل شيئاً من هذا. بل أمر رودنيسين، وأنا ما أزال في أفريقية، بإصدار بيان قال فيه: «إن الرئيس هو الذي يضع السياسة الخارجية والدكتور كيسنجر هو الذي ينفذ ويعلم تلك السياسة الخارجية، وذلك هو ما فعله في الرحلة الأفريقية»⁽⁶⁾. لقد وقف فورد، منذ اللحظة التي عدت فيها، وقفة واضحة تماماً وراء سياستنا الأفريقية. إذ عقد اجتماعين علنيين معي (أحدهما يوم الأحد) للاستماع إلى تقريرتي، وفي 11 أيار، عقد اجتماعاً لمجلس الأمن القومي (أعلن أيضاً للصحافة) يتيح لي فيه أن أقدم تقريراً إلى المجموعة الأساسية صانعة - السياسة في الإدارة، وقد أجمل نظرته إلى نتائج الرحلة بقوله:

أعتقد، مما أبلغني إياه هنري سابقاً وما سيتوسع به هنا، أننا أوقفنا إضفاء صبغة التطرف على أفريقية وفتحنا الباب للتحرك في اتجاه إيجابي.

وفي صباح اليوم التالي، دعا فورد قيادة كلا الحزبين لاجتماع في البيت الأبيض ثم افتتح الاجتماع بهذه الكلمات:

إثر المأساة الأنغولية، بدأ الوضع في أفريقية الجنوبية يتسارع باتجاه كارثة محتملة بالنسبة إلى الدول الأفريقية المعتدلة. إذ بدأت تقلق وتخاف كثيراً، بينما أصبحت الدول المتطرفة، وعلى نحو متزايد، ناشطة في إثارة العنف في تلك المنطقة. ولقد فكرت أنه لا بد من عمل شيء ما، وأن علينا أن نتقدم ببعض الاقتراحات في محاولة منا لتهدئة الوضع واستقراره. وقد ركزنا جهودنا الأولى على إحباط السوفييت والكوبيين، لاعتقادنا أننا إن لم نفعل شيئاً، سرعان ما ستكون المنطقة كلها ثمرة يانعة يقطفها السوفييت. إنني أعلم أن هناك بعض الانتقادات لتوقيت رحلة الوزير، لكن تقديري هو أنه ليس باستطاعتنا أن نبقى سياستنا الخارجية رهن الجمود كل أربع سنوات. وليس باستطاعة الولايات المتحدة أن تقول للعالم

إنها ستترك الأمور على عواهنها خلال أشهر الانتخابات الستة، كما أنني أرغب في أن أمضي قدماً بما يتعين علينا أن نفعله وأن نتحمل المسؤولية إذا لزم الأمر.

كذلك اتصل أحد مساعدي الرئيس لدى سماعه أن جون أوزبورن من «النيويورك» يكتب مقالة عن رحلتي إلى أفريقيا، فوصف أوزبورن الاتصال كما يلي: «إحدى السمات القليلة التي تقوي القلب هي التأكيد الذي نقل إلي بأن الرئيس مصمم على التمسك بكيسنجر». وفي كتابة لاحقة، أضاف أوزبورن: «إن التأكيد المذكور في نهاية هذا التقرير نقل إلي من قبل أحد مساعدي البيت الأبيض وتوجيه من السيد فورد»⁽⁷⁾. لقد جعلني دعم فورد ملزماً بالاستمرار كما ألهمني الاستمرار. بيد أن اللجب الشديد حجب الحقيقة الفعلية ذاتها وهي: أننا كنا قد قمنا بالخطوة الأولى فقط. لقد نظمنا أولئك الذين كانوا سيستفيدون من سياستنا الجديدة.

وحيث أنهم على أن يقوموا بالمغامرة السياسية، مغامرة التفاوض. أما أولئك الذين كانوا سيقدمون التضحيات - السكان الأوروبيون في أفريقيا الجنوبية، وبالطبع، جنوب أفريقيا ذاتها - فقد كان ينبغي أن نسمع منهم بعدئذ.



obeikandi.com

نحو حكم الأغلبية في جنوب أفريقية

جنوب أفريقيا والولايات المتحدة

كان الاقتناع بأن الأقلية البيضاء في جنوب أفريقية تحتاج إلى التكيف مع رياح التغيير - بحسب تعبير هارولد ماكميلان - كونه تحدياً نفسانياً أكثر منه تحدياً دبلوماسياً. إذ في نهاية الطريق كنا نخطط، أن سكان روديسيا الأوربيون لن يكونوا بعدُ قادرين على تكوين مستقبلهم السياسي - وربما على المدى البعيد مستقبلهم الاقتصادي. للقيام بهذه المهمة لدينا مصدران للقوة: دعم جنوب أفريقية للتغيير في روديسيا وناميبيا، إذا استطعنا أن نتوصل إليه، وموقف إدارة فورد نحو حقوق الأقلية البيضاء، الذين يعتمد عليهما تعاون أفريقية الجنوبية والدعم الداخلي الأمريكي.

تحولت روديسيا وناميبيا إلى مسؤولية قانونية بالنسبة إلى جنوب أفريقية دولياً واستنزافاً لمواردها. لم يكن لدى سكان جنوب أفريقية رغبة في تعميق عزلتهم الدولية عن طريق دعم نظام البيض في روديسيا الذي لا يعترف به أي بلد في العالم. وكانوا مستعدين إلى الابتعاد عن ناميبيا لأسباب مشابهة ولكن ببطء، أكبر. ما سعى زعماء جنوب أفريقية إلى تجنبه هو أن يضطروا إلى الوقوف جانباً فيما كانت الأقلية البيضاء في روديسيا تتجتاح عسكرياً من جانب رجال حرب العصابات الزنوج. ولا شك أنهم كانوا يأملون في خلق أنظمة بديلة في كل من روديسيا وجنوب أفريقية اللذين وإن كانا دولتين للزنوج، فإنهما ستستقبلان المد الراديكالي قبل أن يصل إلى حدود جنوب أفريقيا.

كان الأفارقة الجنوبيون الأوسع تفكيراً يعرفون أن التحول لن يتوقف هناك. ومع أنهم كانوا يشعرون غريزياً بحتمية قدوم الثوران، لم تكن لديهم فكرة عن كيفية التعامل معه أو في أي اتجاه يتحركون. لقد ظلوا معزولين طوال عقود من الزمن، أسرى - بل مشلولين - بتاريخهم الفريد من نوعه والمفتقر إلى سعة الأفق.

لقد كان الشعور بالعزلة وتوقعُ السوء هو ما جعل الجنوب أفريقيين يتقبلون بتلهف العرض التبادلي الذي كنت أستطيع أن أقدمه مقابل تعاونهم بشأن روديسيا وناميبيا: الزمن الذي يستطيعون خلاله حل مشكلاتهم. في كل محادثة مع مسؤوليهم، بمن في ذلك رئيس الوزراء، فورستر، كنت أؤكد على أن

المبادئ التي عرضتها في لوساكا تنطبق على جنوب أفريقية أيضاً. «أعلمت السفير الجنوب أفريقي روبليوف (بيك) بوتا في 14 أيار 1976، بعد وقت قصير من عودتي إلى أفريقية: «أعتقد أن التاريخ يعمل ضدكم، ولكننا نريد أن نشترى الوقت على الأقل.. إذ فصلنا قضية جنوب أفريقية عن روديسيا فهذا سيعطينا بعض الوقت للتعامل مع جنوب أفريقية - إلا إذا تصرف روديسيا بطريقة تسرع المشكلة».

قد تكون إشارة خفيفة ولكنها أثبتت أنها كافية لتشجيع حوار مع زعماء جنوب أفريقية - وما إن التقينا بهم، وبالروديسيين أيضاً حتى تبين لهم أن إدارة فورد لم تكن تشن حملة عنيفة ضدهم بوصفهم أفراداً؛ بل كنا نتعاطف حقاً معهم بسبب الأزمات، المرهقة التي مرت بهم في أجيال متعاقبة. الصفات التي كانت محل انتقادنا في إدارتنا للسياسة الخارجية تتعلق بتوازن المصالح وليست تهجمات تُستخدم الآن لإعادة التأكيد على مواقفنا المعارضة وسط الأقليات البيضاء. نحن لسنا بصدد معاقبتهم على أخطاء آبائهم أو حتى أخطائهم - كما كان يقول كثير من نقادهم في الغرب. بل كان هدفنا، على العكس من ذلك، أن ندعهم يواجهون حقائق حياتهم وإرشادهم بأرق السبل الممكنة إلى قبول حقيقة أن هذه تملي عليهم التغيير على الصعيدين الأخلاقي والسياسي. وبدون حل سياسي ربما يحكمون بضع سنوات أخرى على حساب خسران أية إمكانية للبقاء في أفريقية، وأن عليهم أن يتأكدوا أن التفاهم مع الأغلبية الزنجية أمر أساسي مُلح. وعندما تحدث فورد وأنا عن ضمان بعض حقوق الأقلية كنا نفكر في قضية سياسية وليس قضائية. لم نكن نتصرف بالدرجة الأولى رداً على ضغوط داخلية محافظة بل كنا نتصرف تعبيراً عن قناعاتنا، وعلى الرغم من شكوك عميقة تجاه استمرار ديمومة الضمانات الدستورية، سنفعل كل ما في وسعنا لنجعلها ذات مغزى.

ما إن بدأنا في التعامل مع جنوب أفريقية، حتى أدرجت ناميبيا قضية روديسيا كقضية أساسية. كانت جنوب غرب أفريقية الألمانية سابقاً تقع على مرتفع فاصل بين صحراويين. وسكانه الذين كان تعدادهم 850 ألفاً (وعددهم مليونان اليوم) كانوا يضمون الخليط المعتاد مصحوباً بالرسم التعسفي للحدود من قبل القوى الاستعمارية: 45% تقريباً ينتمون إلى قبيلة أوفامبو التي تتمركز على جانبي الحدود مع أنغولا، والباقيون ينتمون إلى ما يقارب الـ 9 قبائل أخرى مبعثرة في أرجاء البلاد. وقد أتبع هذه الأراضي بكاملها إلى جنوب أفريقية في نهاية الحرب العالمية الأولى بموجب قرار من عصبة الأمم.

في عام 1946، بعد الحرب العالمية الثانية، أبلغت جنوب أفريقية الأمم المتحدة أنها ترغب في إلحاق هذه الأراضي بها. وعندما رفض الطلب، نشأ نزاع بين جنوب أفريقية والأمم المتحدة استمر أربعة عقود تقريباً. وفي الفترة ما بين 1966، و1968 صوتت الأمم المتحدة على سلسلة من القرارات لإنهاء وصاية جنوب أفريقية، وأوجدت مجلساً يتألف من 11 دولة من أجل ناميبيا كسلطة قانونية، وكان رد جنوب أفريقية، عملياً، إلحاق هذه الأراضي بها وإعطائها صفة محافظة تابعة لجنوب أفريقية.

في عام 1971 أنهت محكمة العدل الدولية وصاية جنوب أفريقية، وفي عام 1972 صوّت مجلس الأمن على عقوبات ضدها. وقد صوتت على ذلك كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وفي نهاية الستينيات ظهرت حركة حرب عصابات تتألف بالدرجة الأولى من قبيلة (أوفامبو) في الشمال. وانضمت حركة (سوابو) (منظمة جنوب غرب أفريقية الشعبية) إلى حركة مقاومة شعبية مسلحة، التي وإن كانت لا تهدد أشرف جنوب أفريقية عسكرياً، فقد زعزعتها سياسياً من جراء اكتساب دعم متزايد من دول العالم الثالث ثم من الديموقراطيات الصناعية أيضاً.

المسيرة الدبلوماسية التي تلت كانت تتوافق مع السيناريو النموذجي لكل نضال آخر من أجل الاستقلال: التخفيف خطوة خطوة من الحكم الاستعماري على أمل واه بأن الدول المسيطرة ستكون قادرة على تجنب استلام مستمر للسلطة، وعلى إجراء مفاوضات مقترحة تستبعد حركة حرب العصابات، انتهت إلى جنوح الدولة الاستعمارية إلى نضال مسلح. وفي بداية السبعينيات وافقت جنوب أفريقية على مبدأ حكم ذاتي لناميبيا ولكنها رفضت التعامل مع «سوابو» بسبب نشاطاتها الإرهابية المزعومة، أو الاعتراف بأي قرار من الأمم المتحدة. وعقدت مؤتمراً في ويندهوك، عاصمة ناميبيا، لوضع مشروع دستور ودعت مختلف القبائل إلى إرسال مندوبين عنها. ولم يُطلب من «سوابو» ولا من الأمم المتحدة المشاركة.

في ربيع 1976 عندما تعاملت بعمق مع المسألة الناميبية، كانت القوات الكوبية تقف برباطة جأش عند الحدود الأنغولية. كانت دول المواجهة، ولا سيما زامبيا وموزامبيق وتانزانيا، مع تأييدها السياسي القوي لمنظمة (سوابو)، أبعد جغرافياً عن روديسيا، ولهذا شعرت بضغط أقل على حدودها من قوات حرب العصابات. كانت الأمم المتحدة (مجلس الأمن) قد حددت موعد الحادي والثلاثين من شهر آب لجنوب أفريقية لتنتهي وصايتها على ناميبيا. وإذا لم تفعل فإن العقوبات ستكون محتملة. وإذا صوتنا ضدها فسوف نخاطر بتأييد الدول الأفريقية لسياستنا تجاه أفريقية الجنوبية؛ وإذا لم نفعل فسنخاطر بتعاون جنوب أفريقية تجاه مشكلات المنطقة. ولهذا أعطيت ناميبيا، خلال جولتي في أفريقية، أولوية كبيرة، وفي لوساكا دعوت جنوب أفريقية أن تحدد موعداً مبكراً للاستقلال.

وعلى النقيض من ذلك، كانت جنوب أفريقية قلعة التمييز العنصري (الأبارتير)، تظهر وكأنها مفتاح التقدم نحو حكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية. جميع الزعماء الأفارقة الزنوج كانوا ينتقدونها بقوة، وجميعهم حثوا على حوار مع زعماء جنوب أفريقية. بيد أن جنوب أفريقية المدانة بوصفها عدوة الحرية لأفريقيا، قد برهنت على تقديم أمل فوري من أجل اختراق سريع نحو حكم الأكثرية، والذي من شأنه في نهاية المسيرة، أن يتركها وحيدة بدون أي حاجز في وجه أفريقية موحدة في مطالبتها بإنهاء سياسية التمييز العنصري. ومع أن مثل هذه المطالب لا بد أن تصبح، عاجلاً أم آجلاً، أمراً لا سبيل إلى مقاومته، فإن زعماء جنوب أفريقية سمحوا لنا أن نرشدهم إلى سبيل يتجاوز في النهاية القيود التي أوجدوها، على الرغم من إعلاناتهم العنيدة خلاف ذلك.

يدل استعدادهم للقيام بذلك على مدى تحول الأفارقة - على الأقل الأفريقان - في القرون الثلاثة منذ وصول الكاليفيين لأول مرة إلى ما كان يدعى «رأس الرجال الصالح» الخالي لبدأ حياة بعيدة عن الحروب الدينية في أوروبا القرن السابع عشر. وجلبوا معهم أصولية شديدة أدارت ظهرها لجميع حركات التغيير العقلاني التالية في أوروبا. وطوروا هوية متفردة في تاريخ الاستعمار الأوروبي (الكولونيالية). وبانقطاعهم عن الوطن الأم فقد ظلوا غير متأثرين بالإرث العقلاني لعصر التنوير أو النظام الديمقراطي للثورة الفرنسية.

كان إحساسهم بالهوية شديد التميز إلى حد أنهم، عندما ألحقت بريطانيا «كاب بروفينس» أثناء الحروب مع نابليون، ابتعدوا ما يقارب من ألف ميل إلى الشمال. ولم يفعلوا ذلك كونهم مستوطنين فرادى بل كشعب بكامله، حاملين معهم مؤسساتهم الحكومية وكنائسهم ومدارسهم وأحقادهم. وفي موطنهم الجديد جابه الأفريكان أعداداً غفيرة من السكان الزنوج وعاملوهم بفوقية نابعة من شعورهم الخاص بنوع من التفوق الروحي المستقى من التربة المقفرة.

بيد أن عزلة الأفريكان لم تستمر طويلاً. فاكشاف الذهب أغرى المنقبين والتجار البريطانيين بأراضيهم الجديدة. ولكن «البوير»، الذين كانوا أقل تصدياً تجاه رفاقهم الأوروبيين من تصديهم للأفريقيين قاوموا هذا التدفق مما أدى إلى نشوب «حرب البوير» حيث جابهت الجمهوريات البورية الصغيرة الإمبراطورية البريطانية، التي كانت في ذروة قوتها، إلى أن توقفوا.

وضعت الهزيمة نهاية لتفريق الأفريكان الواقعي، ولكنها لم تقهر عزلتهم الروحية. العريقتان اللتان تنتميان إلى البيض، والمتعاشتان وسط أكثرية سوداء متنامية باستمرار، كانتا تعيشان متفريقيين إحداهما عن الأخرى: فالبريطانيون الذين كانوا لدواعي التناقض، أكثر ليبرالية وبعداً عن أفريقية، ظلوا استعماريين كعادتهم، و متمسكين بقيم وأعراف الوطن الأم، أما الأفريكان فقد كانوا متحدين تجاه ما اعتبروه، خطأ أو صواباً، وطناً لهم، وانفصلوا عن «العالم القديم» لأنهم لم يجدوا عالماً آخر يذهبون إليه.

في عام 1948 كانت الإحصاءات الديموغرافية للسكان البيض، الذين كان لهم وحدهم حق التصويت، لصالح الأفريكان. وفي حين كان التمييز العنصري بالمعنى الأمريكي موجوداً في جميع الأوقات، فإن البوير الذين كانوا المسيطرين الآن شرعوا يغرقون بين الأعراق بتشريع غير عادل فالسكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين من سكان الكاب - أحفاد السكان الهوتيتنوت من سكان البلاد الأصليين - كانوا محرومين من حق الانتخاب، كما كان شأن الأقلية الهندية البالغ عددها مليون نسمة. أما الزنوج فإنهم لم يتمتعوا بحق التصويت مطلقاً. وقد صدرت قوانين صارمة تمنع الزواج المختلط وتحدد ترتيبات معيشية منفصلة، وشروطاً للعمل، وتحد من حرية الحركة للسكان من غير البيض. كانت سياسة الأبارثيد (التمفرقة العنصرية) تعني الإقصاء.

كان على الزوج أن يعيشوا في مجموعات معزولة بشدة على أرض يكاد لا يمكن العيش فيها، ولا يحظون إلا بأقل درجة من الرعاية الصحية والتعليم والإعانة. وفي حين أن مستوى هذه الخدمات أعلى من أي مكان آخر في أفريقية، فإن انتهاك الكرامة الإنسانية جراء التفرقة العنصرية (الابارتيد) كان يفوق أية فوائد مادية.

كانت سياسة الابارتيد تسيء إلى كل مبدأ ديموقراطي غربي. فبسماعها للسكان البيض بأن يحقروا الأكثرية المتزايدة للأعراق الأخرى كافة بالاستخدام الوحشي للقوة، أظهرت عدم توافقها مع مستلزمات العيش اللائق كعمليات التصنيع والتعليم.

ومع هذا فإنني عندما زرت جنوب أفريقية عام 1962 باعتبازي أستاذاً جامعياً للتحديث أمام حلقات دراسية نظمها كنائس لوثرية أوروبية، اقتنعت، رغم كل ما كان يقال ويحدث، أن هذه الأرض الجميلة والحزينة لن ينتهي بها المطاف إلى كارثة، كما كان يتوقع العقل والتاريخ. والأكثر من ذلك أنني بدأت أقتنع أن الأفريكان، الذين يفترض أنهم العنصر الأشد ظلماً من بين السكان البيض، هم الذين سيقودون البلاد، وليس الأقلية البريطانية الليبرالية كما تدل ظواهر الأمور.

لقد بدا لي، من خلال غريزة خفية لا أستطيع وصفها، أن الأفريكان سيجدون طريقة، ولو بعد كثير من الشقاء، للوصول إلى صيغة جديدة ما لهوية جنوب أفريقية، وهذا ما لن يحدث عن طريق الليبرالية الغربية، ولكن بترتيب يتم التوصل إليه بين البيض في جنوب أفريقية وقبائل الزوج.

لم أتردد قط في موقفي تجاه التفرقة العنصرية (الابارتيد). ففي كل جولة من المفاوضات مع زعماء جنوب أفريقية لم أترك لديهم أي شك حول سياسة أمريكا المعارضة لها، ولم أذهب قدماً أكثر من أسمح لهم ببعض الوقت بحيث يتوصلون إلى حل من تلقاء أنفسهم. وفي الثاني من آب 1976 وفي ذروة دبلوماسيتنا الخاصة بجنوب أفريقية، وعندما كانت المحصلة تعتمد بشكل حاسم على تعاون جنوب أفريقية، عبّرت في خطاب ألقيته أمام مؤتمر وطني لـ «عصبة المدينة» عما كنت أقوله على انفراد مع زعماء جنوب أفريقية:

لا أحد يتحدى - بمن في ذلك زعماء أفريقية السوداء - حق الأفريقيين الجنوبيين البيض في العيش في بلادهم. إنهم ليسوا بالاستعماريين، فقد عاشوا على الأرض الأفريقية منذ 300 سنة. ولكن البنية الداخلية لجنوب أفريقية متفجرة ولا تتسجم مع أي مفهوم للكرامة الإنسانية.

التفرقة العنصرية بلاء أصاب كثيراً من الأمم في العالم. ولكن جنوب أفريقية تنفرد بمأسسة التفرقة العنصرية من خلال نشر تفريق قسري بين الأعراق يزدري بأي تعريف للمساواة الإنسانية..

الولايات المتحدة، الوفية لمعتقداتها، سوف تستخدم كل نفوذها لتشجيع التغيير السلمي ووضع نهاية لعدم المساواة المتأصل، ومن أجل تكافؤ الفرص، وحقوق الإنسان الأساسية في جنوب أفريقية⁽¹⁾.

كان ذلك على وجه الدقة الموضوع الذي طلبت من سفير جنوب أفريقية بيك بوتما في 14 أيار (مايو) 1976، أن يشرعه بالمرحلة الثانية من الاستراتيجية الأفريقية. وفي غضون أسبوع من عودتي من أفريقية، عرضت أن أقابل رئيس وزراء جنوب أفريقية أو وزير خارجيتها - ويستحسن أن يكون اللقاء في أوروبا. وتركت المجال مفتوحاً أمام زيارة تالية إلى جنوب أفريقية. لم يكن ثمة وزير خارجية أمريكي مستعداً للقاء زعماء جنوب أفريقية طيلة 30 عاماً، فضلاً عن التفاوض معهم - حتى في مندييات عالمية كالأمم المتحدة. كنت في الواقع أقدم لجنوب أفريقية دوراً في صياغة مستقبل أفريقية الجنوبية مقابل التزام تجاه حكم الأكثرية في الدول المجاورة وفي النهاية في بلدهم. هذا الأمل أظهر وحده مبادرة قوية لكي نكتشف على الأقل إمكانية إيجاد حل في روديسيا وناميبيا. وقد تحدث الرئيس فورد عن التأثير نفسه في مقابلة تلفزيونية في 18 أيار بمناسبة الانتخابات الأولية في ولاية ميتشيغان قائلاً:

أرى أن ثمة إمكانية ونحن نتحرك إلى الأمام.. (إذا) بدا عن مرحلة ما أن من الحكمة أن أقابل رئيسي دولتي روديسيا وجنوب أفريقية، فسأفعل ذلك بالتأكيد..

إشارته إلى إيان سميث، زعيم روديسيا غير المعترف بها، كون رئيس دولة كان خطأً غير مقصود - على الأقل من ناحية الحكمة التقليدية - لم يؤثر كثيراً بالنسبة لنا في أفريقية السوداء. ولكن بالنسبة إلى فورد، كانت هذه الملاحظة تعكس حساسية نفسية. ذلك أن أية إشارة تجاه احترام الإنسان سيكون لها تأثير كبير في التخفيف من صلابة إيان سميث وصحبه، والتي كانت الوجه المعاكس لخوفهم من عداء العالم الخارجي والمستقبل الغامض في روديسيا. وقد أضاف فورد تأكيداً على حقوق الأقلية البيضاء:

أي شيء يمكن أن نقوم به لتجنب العنف، أي شيء نستطيع أن نفعله من أجل السير قدماً بشأن تقرير المصير، مع الضمانة الكاملة لحقوق الأقلية بما في ذلك الأقلية البيضاء، سيكون كما أعتقد في صالح العالم ككل⁽³⁾.

أخبرني السفير بيك بوتما من قبل في 14 أيار أن استجابة جنوب أفريقي قد يكشف اللثام عنها في خطبة عامة من جانب وزير الخارجية أو رئيس الوزراء. أجبتة بدعابة إلى حد ما: «إذا كان يستطيع أن يقول شيئاً يظهر أنكم لستم دولة عرقية رجعية بالكامل».

قرر رئيس الوزراء فورستر أن يعطي جوابه في خطبة تصالحية يليها أمام نادي الصحافة في كيب تاون، في 18 أيار (مايو)، ووافق، معبراً عن تقريره لانتفاخ فورد على الحوار، على تشجيع حلول في روديسيا وناميبيا قائمة على حق تقرير المصير. وهذا ما سمح لنا أن نتخذ الخطوة التالية لترتيب عقد الاجتماع في ألمانيا في نهاية شهر حزيران.

مقابلة مع رئيس وزراء جنوب أفريقية:

في الفترة الفاصلة سعيًا إلى تسويق سياستنا مع الحلفاء الأوروبيين، ولاسيما بريطانيا، ففي 21 أيار، خلال اجتماع مع زملائي البريطاني والفرنسي والألماني، على هامش اجتماع وزراء خارجية حلف «الناو» أيدت اقتراح جيسكار ديستان لإيجاد صندوق لتنمية أفريقية: «جاذبية الاقتراح الفرنسي تكمن في أنها تزودنا بإطار سياسي». نحتاج إلى شيء بحيث نستطيع أن نجتمع البلدان معاً بدون إظهار ذلك، ولكن الحلفاء كانوا حذرين. المراقب الخبير لشؤون «الناو» كان يرى في تشكيل مجموعة على مستوى نائب وزير «لدراسة» الاقتراح الفرنسي أنه يعني أن معظم الحلفاء كانوا يفضلون تجنب مظهر موقف سياسي غربي موحد من أفريقية، على الأقل في الوقت الحاضر، من أجل أن يتركوا الخيار مفتوحاً من أجل متابعة مصالحهم الوطنية. وفي الختام، اختتم اقتراح جيسكار من أجل برنامج أوروبي موحد من جدول أعمال حلف «الناو» بعد تغيير الإدارة الأمريكية.

في 26 أيار قابلت كالاهاان وكروسلان في مقر رئاسة الوزراء في لندن لمناقشة كيفية متابعة الدبلوماسية الخاصة بجنوب أفريقية أثناء اجتماعي مع فورستر وفي ما يعقبها. كان الوزراء البريطانيون ما يزالون يرون أنه من الصعب أن قبول أن الولايات المتحدة يمكن أن تتجح في الوقت الذي أخفقت فيه بريطانيا، ويتشككون في قدرتنا على الحصول على تعاون فورستر، كما بدأوا مرتاحين بعض الشيء لتوقع طريق مسدود. لم يكن لديهم حماسة كبيرة للمشاركة في مفاوضات تضم سميث أو أن يضطلعوا بالدور الانتقالي الذي تصورناه إذا ما قبل الروديسيون حكم الأغلبية مع هذا فقد كانت بريطانيا وحدها تملك الخبرة والقاعدة القانونية لتوفير ضمانات للأقليات، أو تشكيل حكومة مؤقتة في الفترة الانتقالية قبل أن يتحقق حكم الأكثر فعلاً. شجعت كالاهاان على أن يقوم بالدور بنفسه الذي أشار إليه في اقتراحه في 22 آذار وعرضه «إعطاء زخم إضافي ورائي» ولكن كالاهاان أجاب ببرودة: «لا أريد أن أفشل، ولكنك تتناول المسألة في الوقت الحاضر وكل من يأتي حديثاً سيكون له نفوذ أكبر».

يعود تردد كالاهاان، إلى حد ما، إلى عزوفه عن المخاطرة بما تبقى من نفوذ بريطاني في مستعمراتها السابقة أو لموقف حزب العمال المتماسك إلى أن يحدث اختراق. كان يسار الحزب تحت قيادة مايكل فوت يعارض إيان سميث وجنوب أفريقية لأسباب أخلاقية. إذا لم يكن يتساهل إزاء مفاوضات فيها أخذ وجذب حول ما يعتقد أنها مسألة أخلاقية - ولا سيما إذا كان الموضوع يتعلق بسميث وجنوب أفريقية، كما أنه يكره الضغط على أصدقائه الأفارقة إذ بدونهم ستكون أية محاولة للتفاوض محكوم عليها بالفشل. ولما كان كالاهاان محاصراً بين مايكل فوت وإيان سميث فقط طلب مني القيام بجولة مكوكية أخرى على الأقل كجهد أمريكي خالص. مع هذا فقد وافق هو وكروسلان على إيجاد فريق عمل رفيع المستوى مؤلف من موظفين رسميين بريطانيين وأمريكيين يعقدون اجتماعات دورية ما بين واشنطن ولندن ويكلفون بجعل السياسة تجاه أفريقية تحت مراجعة دائمة.

عشية لقائي مع فورستر المقرر في 23 حزيران، كانت الأحداث في جنوب أفريقية تهدد أي دور دبلوماسي كبير في ذلك البلد بالإخفاق، ففي 16 حزيران نشبت أعمال عنف في مدينة سويتو الزنجية قرب جوهانسبرغ. كان التوتر يعود إلى عدة شهور خلت بسبب إصرار الحكومة على أن يتعلم الأولاد السود اللغة الأفريكانية وأن يتم التدريس بها. وسرعان ما تحولت أعمال العنف إلى قلاقل مدنية عصفت بحياة أربع مئة شخص من بينهم كثير من تلاميذ المدارس. حثني فوررد الصامد دوماً على أن نوضح خططنا: «أعتقد أن هذه في الأحداث سيكون ذهابك إلى هناك أكثر أهمية. فأنحاول القيام به هو تجاوز أشياء كهذه والتغلب عليها». صوتنا لصالح قرار شديد اللهجة في مجلس الأمن يدين ممارسات جنوب أفريقية مع انتقاد إغفال الأمم المتحدة لاختراقات حقوق الإنسان في بلدان تحتمي من المراقبة الدولية بتوجهاتها اليسارية. وجاء في كلمة مندوبنا في مجلس الأمن ألبيرت شير في 19 حزيران:

تمثل جنوب أفريقية بسياسة التمييز العنصري (الأبارثيد) التي تمارسها خرقاً فاضحاً لحقوق الإنسان. ولكن سيكون من الخطأ، بل ومن النفاق إذا لم نقل إن جنوب أفريقية ليست الحكومة الوحيدة التي تنتهج سياسات متعمدة تفضي إلى انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان⁽⁴⁾.

قبل الذهاب إلى الحوار مع زعماء جنوب أفريقية قابلت سفراء جميع الدول الأفريقية التي لها تمثيل في واشنطن، كما قابلت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس؛ كلتا المجموعتين صادقت على لقائي مع فورستر. وفي 22 حزيران، أي في اليوم الذي يسبق اللقاء المقرر شرحت الموقف لوزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية في باريس. كانت زاميا قد سمحت لأول مرة بإنشاء قواعد للفدائيين على أراضيها، كما سمحت لهم أن يتسللوا عبر الحدود الروديسية التي بلغ طولها 600 ميل.

والأهم من ذلك، أن الحرب إذا استمرت وتطوت فإن وجود معسكرات الفدائيين المسلحين يمكن أن ينسف التوجه المعتدل لكاوندا، بل حتى سلطته مع مرور الوقت. المجموعات الفدائية المختلفة المتنافسة قد تطلب عندئذ المساعدة من الخارج كما حدث في أنغولا. وقد عبر حلفاؤنا عن نواياهم الطيبة وأبدوا استعدادهم للإسهام مالياً من أجل نفقات إعادة البناء والانتقال للأقليات الأوروبية إذا ما حدث فعلاً اختراق لحكم الأغلبية.

عندما اقترح فورستر أن نجتمع في ألمانيا وافق كل من المستشار شميدت ووزير الخارجية غينتشر بحماسة واقترحا مدينة هامبورغ، وهي مدينة شميدت، مكاناً للقاء. وعندما أعلن عن مظاهرات حاشدة في هذا الموقع للديموقراطيين الأجبيين، فزع الزعماء الألمان ونقلوا مكان الاجتماع بدون مشاورتنا إلى منتجع للراحة في بافاريا المحافظة، لا يبعد عن الحدود التشيكية، عند حافة غابة بوهيميا - وهي منطقة لا يمكن للمتظاهرين أن يصلوا إليها. كان هذا بمثابة خرق للبروتوكول إذا لم يُعلم الفرقاء مسبقاً بالتغيير، ولكننا وافقنا في النهاية على هذا المنفى.

لم يكن من الممكن إيجاد فندقين مناسبين في أي مدينة في منطقة نائية. وهكذا كان بين فندقتي وفندق فورستر 30 ميلاً. وكان كلا الفندقين محاطاً برجال الشرطة لإبعاد المحتجين، الذين استطاعوا رغم البعد والمشقة الاقتراب منا، وإن لم يرفعوا أصواتهم.

طار وفدنا بالحوامة في 23 حزيران إلى الفندق في بودينميس من أجل اللقاء الأول. ووجدت من المناسب أن يرتاح رئيس الوزراء فورستر ووفده الجنوبي أفريقي.

سجل فورستر في حكومة جنوب أفريقية يدل على أنه رجل صلب. ولما كان قد عمل وزيراً للعدل لمدة عشر سنوات فقد كان مسؤولاً عن قمع «المخربين» وهي عبارة أعطاهها تفسيراً واسعاً. ولكن فورستر أصبح أكثر اعتدالاً ومرونة عندما صار رئيساً للوزراء؛ بالمقارنة مع سابقه، وصار يعمل على تخفيف بعض مظاهر سياسة التفرقة ويفتح حوارات مع الدول الأفريقية المجاورة.

دعوت فورستر إلى جلسة خاصة، في حين شرع وفدنا باستكشاف بعض القضايا الفنية، ولا سيما ما يتعلق بوضع تعريف لما يمكن أن يشكل أمناً اقتصادياً راسخاً للأقلية الأوروبية في روديسيا.

وفي جلسة مصغرة حيث تناولنا الشاي والحلوى، بدأت - كعادتي في جميع المفاوضات تقريباً - بمناقشة فلسفية حول ما كنا نحاول تحقيقه. قلت لأخاطب فورستر بوصفته زعيماً مسؤولاً عن مستقبل مجتمعه الذي سار مشواراً طويلاً ليجد نفسه وجهاً لوجه أمام قرار جوهري. إذا كان فورستر قد حدد مستقبل بلاده بمصير روديسيا وناميبيا، فالنتيجة ستكون معقدة ومتأخرة كثيراً بالتأكيد. ولكن في النهاية، حكم الأغلبية كان من غير الممكن تجنبه في روديسيا، وقد ضمنت جنوب أفريقية المبدأ من أجل ناميبيا أن العنف سيزداد، وسيكسب المتطرفون الأشراف على النضال المسلح ربما المدعوم من قبل قوى أجنبية، حيث ستواجه جنوب أفريقية أزمة في حين أن السكان الأجانب في روديسيا وناميبيا يطردون أو ينضمون إلى النزاع. ولكن تدويل النزاع سوف يوحد العالم ضد جنوب أفريقيا، وستكون الولايات المتحدة مضطرة إلى تطبيق تقليدها في مساندة الحلول الديموقراطية وتقرير المصير.

من ناحية أخرى قلت: إن فورستر يستطيع أن يرسم خطأ مميّزاً ما بين جيرانه الشماليين وجنوب أفريقيا قائماً على حقيقة أن جنوب أفريقية كانت تعتبر حتى في أفريقية دولة أفريقية، وليس دولة استعمارية - مهما كانت أوضاعها الداخلية. وهذه النقطة أكد عليها كل زعيم أفريقي قابلته. والعمل معنا ودول خط الجبهة على حل مشكلات روديسيا وناميبيا سيعزز موقف جنوب أفريقية كمجتمع أفريقي. الفرصة التي قدمتها إلى فورستر كان من شأنها أن تحقق فترة من الراحة والتقاط الأنفاس قد تستطيع بلاده خلالها - حل مشكلاتها بسلام، وليس بالهروب منها -.

عرضت هذه الأفكار بأسى أكثر مما عرضتها بغضب، وليس كجدل حول ماضي جنوب أفريقية بقدر ما كانت خياراً للمستقبل. ولم يفت فورستر ذو الذكاء اللامع أنني كنت عملية ربما لا تتوقف عند حدو

جنوب أفريقية. مما لا شك فيه أنه كان يأمل بأن الوقت الذي يكسبه سيسمح بطريقة ما بمخرج لجنوب أفريقية يختلف عن حكم أكثرية غير مخفف أو ربما بظهور نوع من الحزام الصحي عند حدوده الشمالية. ولكنه لو فعل فسيكون ذلك أمراً مرغوباً.

افتتح فورستر إجابته بشرح لما فهمه هو ورفاقه بالحكم الذاتي لجنوب أفريقية: سلسلة من الأوطان الزنجية التي تحكم ذاتها متحدة مع أوطان بيضاء ستكون هي المسيطرة بشكل واضح. قلت: إن سياسة التفرقة العنصرية (الأبارثيد) لن تكون مقبولة أبداً في الولايات المتحدة، كما لن نعتبر ما يسمى أوطاناً سوداء. ولكن إذا كسبنا الوقت الآن فسوف يؤدي ذلك إلى حوار مستمر. نستطيع خلاله أن نسعى إلى نتيجة مقبولة لدى جميع الأطراف.

كان توجه فورستر الداخلي أن الأفريكان الذين واجهوا قوة عظمى عاملتهم بشيء من الاعتبار. لم يُسيروا أمورهم كما كانوا مضطرين أن يفعلوا في غالب الأحيان في تاريخهم العسير. سوف يؤيد جهودنا - مفترضاً أن لن يُطلب منه أن يتخلى عن سكان روديسيا الأوروبيين بدون أية حقوق - لإرساء حكم الأكثرية في روديسيا. ووافق على أن إيجاد مخرج معتدل في روديسيا كان ممكناً لو أن الكفاح المسلح قد توقف في مرحلة مبكرة. وجوشوا نكومو، في رأيه، الزعيم الأنسب من أجل تطور معتدل، لأنه كان يمثل قبيلة أقلية لها مصلحة في ضمانات جميع الأقليات، بما في ذلك الأقلية الأوروبية. وأضاف فورستر أن مثل هذه الضمانات كانت ضرورية لإرضاء الرأي العام في جنوب أفريقية. وتحدث فورستر أن ثمة فرصة لتحقيق مثل هذه الغاية في غضون سنة على الأكثر. قلت له: إننا سنؤيد ضمانات للأقليات، ولكن من السابق لأوانه جعل النتيجة تعتمد على فرد لا نعرف عنه نحن في الولايات المتحدة إلا القليل جداً.

عند هذه النقطة التحقت أنا وفورستر بسائر الوفود من أجل طعام الغداء. طلب مني السماح له بأن يصلي صلاة صامتة من أجل نجاح ما كنا نحاول أن ننجزه كلٌّ على طريقته. وعند هذا ترك فورستر الكلام لمستشاره العسكري.

وصف الجنرال جوهانز فان دين بيرغ الوضع العسكري. إذا كان ثمة تفكير بحل عسكري، كما قال، يمكن لروديسيا أن تصمد لبعض الوقت. الخسائر الروديسية منخفضة ومقتصرة في الغالب على الميليشيات السوداء. القوات المسلحة الروديسية قادرة على الدفاع عن البلاد ما لم تتدخل قوات قادمة من وراء البحار. وفي رأي الوفد الجنوبي أفريقي أن رجال حرب العصابات كانوا يخسرون التأييد لأنهم كانوا يركزون هجماتهم على السكان المدنيين. كان هذا صحيحاً جزئياً، كما كان خدعة تفاوضية لإضعاف القناعة الأمريكية بأن الأزمة ملحة. أجبته بأن التحليل لم يكن مناسباً عملياً:

إذا تركنا جانباً القضية الأخلاقية فإن مثل الجزائر - حيث كان الفرنسيون موجودين منذ فترة طويلة - يدل على أن رجال العصابات بدؤوا بهاجمة السكان المحليين في البداية إذ كانوا غاضبين، ثم لم

يلبثوا أن أصبحوا خائفين. كان على الحكومة أن تعزز الإجراءات. إذا قاموا بأعمال انتقامية فسيخسرون موقفهم الدولي، وإذا لم يقوموا بذلك فسيخسرون الحرب.

لم يناقش الجنرال فان دين بيرغ المسألة.

في اليوم التالي التقى الوفدان في فندقنا في غرافينو وركزا على موضوع ناميبيا. وكما جرى سابقاً فقد اجتمعت مع فورستر وحدنا في جناحي، في حين درس زملائي خطة ضمان لروديسيا. استخدمت أساساً الحجج ذاتها التي كنت قد طرحتها على فورستر بشأن روديسيا. الأسرة الدولية لن تقبل أبداً الاعتراف بحكومة تصدر عن مؤتمر ديندهوك كما جرى، وإن ذلك كما يعني أن جنوب أفريقيا لن تستطيع أن تكون قادرة على تحقيق هدفها بالتخلي عن إشراف مباشر على ناميبيا بهذا الأسلوب.

مهما كانت وجهات نظر جنوب أفريقيا تجاه منظمة «سوابو» وأساليبها، فإن تاريخ النضال من أجل الاستقلال مفعم بشواهد على أن إرهابيي اليوم سيكونون زعماء الغد الوطنيين. ولما كان الموضوع برمته قد أثير من خلال سلسلة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة فإن مشاركتها كانت ضرورية.

من أجل كسر الجمود، اقترحت ثلاثة خطوات: أن ينتقل مؤتمر ويندهوك إلى سويسرة جنيف وأن يُدعى الأمين العام للأمم المتحدة مراقباً (للتأكيد على الاتصال الذي لا ينفصم عن الأمم المتحدة) وأن يدعو المؤتمر منظمة «سوابو» مشاركاً.

على فورستر أن يفهم أنني كنت أقترح عملية لإنقاذ ماء الوجه، تصبح «سوابو» في نهايتها الناطق الرئيس باسم استقلال ناميبيا. كان ذلك بسبب فرق حاسم ما بين الصراعات المسلحة المعادية للاستعمار والمبادئ الأساسية لليبرالية الغربية. إذا كانت إرادة الأغلبية هي المسألة المبدئية، وستكون الخلافات حول إجراءات الانتخاب، وستبقى القوات المسلحة على الحياد، والأحكام الدستورية ستقرر طبيعة التنافس الانتخابي. وخلافاً لذلك كان إشراف القوات المسلحة، في معظم الدول الأفريقية التي ظهرت بعد نضال مسلح، هو الذي يقرر نتيجة الانتخابات. قد يكون نكومو الزعيم المعروف والأكثر اعتدالاً داخل روديسيا — نظراً لأن كلا من كاوندافورستر نادراً ما كانا يتوافقان — ولكنه لم يكن يملك قوات مسلحة كي ينافس رجال حرب العصابات المتجمعين في الدول المجاورة. ومهما بلغت قوته التي ستظهر في الانتخابات، فإن نتائجها ستقرر من خلال النتيجة العسكرية.

الشيء نفسه ينطبق على ناميبيا. قد يكون صحيحاً ما قاله الأفارقة من أن أتباع «سوابو» خارج منطقة أوفامبو كانوا قلة. ولكن إذا كان هدف شعار «حكم الأكثرية» هو إنهاء الكفاح المسلح، عندئذ سيثبت «الأولاد حملة البنادق» أنهم قادرون، ولو أنهم كانوا المجموعة الوحيدة القادرة على إنهاء الحرب. فسيغيثون تشكيل حكومة انتقالية، ويضعون القواعد الانتخابية ويكسبون الانتخابات. لهذا السبب كان

حكم الأكثرية هو العبارة الملطفة لاستلام السلطة من قبل المجموعة التي قادت النضال المسلح. فهم، بعد كل شيء، عانوا وضحووا لكسب السلطة وليس من أجل أن يُستغنى عنهم.

الاجتماعات رفيعة المستوى ليست المناسبة لانعكاسات النظرية السياسية. وهذا الاجتماع الأول بين جنوب أفريقية والزعماء الأمريكيين كان منشغلاً تماماً بإيجاد طريقة عملية بعيدة عن صعوبات روديسيا وناميبيا. قمت بتقويم التعاون الذي أظهرته روديسيا في 24 حزيران كما يلي:

كيسنجر: راجعنا أنا ورئيس الوزراء - إذا ما حاولت أن أقيم مناقشتنا - الوضع بشأن روديسيا، وفقاً للخطوط العريضة لمناقشتنا بالأمس وعلى الغداء أيضاً. وكان حول ما إذا كنا نستطيع أن نضع معاً اتفاقية قد يعتبرها العقلاء عادلة ومشرفة بالنسبة إلى الآمال الاقتصادية للأقلية البيضاء في روديسيا، وإذا استطعنا ذلك، فإن رئيس الوزراء سيكون مستعداً لاستخدام نفوذه لدى الحكومة الروديسية لاستطلاع ما يمكن تحقيقه. سوف نعمل مع الحكومات الأفريقية الزنجية. كما سنرى ما إذا كان من الممكن أن نعقد مؤتمراً دولياً للنظر في مسألة الضمانات التي تستطيع حكومة جنوب أفريقية أن تسهم فيها، في المرحلة التمهيدية على الأقل. هنا تقع المسألة الروديسية.

فورستر: هذا صحيح.

في ناميبيا كنت أكثر حذراً. لخصت الهدف من أجل عقد المؤتمر خارج ويندهوك، وتركت مسألة المشاركة في المؤتمر مفتوحة، وهو ما كان خطوة لانضمام «سوابو» إليه:

كيسنجر: في جنوب غرب أفريقية (التعبير الأفريقي عن ناميبيا) اقترحت على رئيس الوزراء أن ينتقل المؤتمر الدستوري إلى مكان آخر بعيداً عن ويندهوك.

المشاركون سيقرون فيما بعد، ولكن المكان يجب أن يتغير. انطباعي أن هذا الاقتراح لن يرفضه رئيس الوزراء.

فورستر: أجل.

أضاف فورستر أن سيوافق على مشاركة ممثل شخصي عن الأمين العام للأمم المتحدة وأن المؤتمر سيقدر تكوينه بحيث يمكن دعوة منظمة «سوابو». ومع أنني كنت مقتنعاً تماماً، كما يحدث في الظروف المشابهة، أن رجال حرب الغوار سيصرون على أن يُعتبروا المفاوض الشرعي الوحيد فقد قطعنا شوطاً بعيداً.

بريطانيا العظمى ودول خط المواجهة:

من بين جميع المفاوضات التي أجريتها كانت أعقدها المفاوضات حول حكم الأكثرية في جنوب أفريقية. حيث كانت هناك خمس دول على خط المواجهة، كل واحدة لها ما تؤكد عليه؛ والمجموعات

الداخلية تتصارع فيما بينها في روديسيا وناميبيا، حكومة جنوب أفريقية، والسلطات في روديسيا، والموقف الخاص لبريطانيا العظمى. كانت أهدافها متشابهة، ومتعكسة أحياناً. وأي تغيير في موقف فريق ما قد يثير زوبعة في النظام الكامل برمته ويهدد بالإطاحة بما تم بناؤه بكثير من الألم. وقبل أن تتقدم المواقف الرسمية، كان من الضروري استطلاع أرضية جميع الفرقاء، وحتى في هذه الحالة، ينبغي أن يكون المرء حذراً بحيث لا يناقش أبداً موقف أحد الأطراف قبل أن يسجل مواقف الآخرين - ولو إلى حد ما - لكيلا تضيع التنازلات وتولد جولة جديدة من المطالب.

تقدمنا في خطوتين: دول خط الجبهة رحبت بمادرتها وقدمت عدة مستويات من التأييد، وجنوب أفريقية سوف تتعاون بشأن روديسيا إذا كنا قادرين على توفير رزمة من الضمانات للأقلية البيضاء، وفي ناميبيا، إذا تم إيجاد طريقة لحفظ ماء الوجه للأفريقيين الجنوبيين. ولكن من أجل ترجمة هذه الالتزامات العامة إلى تقدم دائم كانت مساعدة بريطانيا وتأبيدها ضروريتين.

إذا وافق إيان سميث أن يسحب إعلانه المنفرد عام 1965 حول الاستقلال وقبل بحكم الأغلبية فلن تكون هناك سلطة شرعية في روديسيا إطلاقاً ما لم توافق بريطانيا على العودة، ولو بدون رغبة، لفترة مؤقتة إلى دور السلطة الحاكمة، إلى أن يتم تحضير دستور جديد. ولكن بريطانيا لا يمكن أن توافق أبداً على هذه المهمة إلا إذا طلبت ذلك دول خط الجبهة السوداء. لذا فقد وقع علينا الشروع بالمهمة المزدوجة التهكمية بحث بريطانيا الراضة على الاستئناف، ولو لفترة محددة، للغطاء الإمبراطوري الذي مارسه لثلاثة عقود.

عدت إلى لندن بعد اجتماعاتي في فورستر لاستشارة كالاهاان في 25 حزيران. كان مقر رئاسة الوزراء في 10 داونينغ ستريت. بمراته الضيقة ودرجات سلّمه الضيقة يمارس تأثيره من خلال الإجراءات المكتومة. في طريقي إلى مقر رئيس الوزراء في الطابق الثاني التقيت بجون هانت، أمين سر مجلس الوزراء، تحدثنا عن المجموعة «غير الرسمية» حول الاقتصاد العالمي الذي كان يمثلنا فيها جورج سولتز (أنظر فصل 22) وعن اجتماع القمة الاقتصادية للدول السبع الكبيرة G-7 في بورتوريكو، وسمعنا فجأة صوت رئيس الوزراء يصبح مرحباً: «أنا أسمع ذلك الصوت».

في غرفة الجلوس في 10 داونينغ ستريت أثرت الموضوعات الثلاثة التي كان الدور البريطاني في المشاركة بها ضرورياً: (1) تطور سريع نحو حكم الأغلبية (2) المساعدة في إعطاء ضمانات إلى الأقلية البيضاء (3) استئناف الإدارة الكولونالية لتشجيع نظام الحكم التالي على الظهور تحت إشراف كينيا المعتدلة بدلاً من موزامبيق الراديكالية (وهو طلب سافر في ضوء التطورات منذ ذلك الحين).

كان كالاهاان مقتدراً ومتعاطفاً. أكد أن بريطانيا كانت راغبة في تحمل المسؤولية في الفترة الانتقالية، ولكنه كان «عازفاً أن يُجرَّ إلى هذا عسكرياً والاستمرار في المحافظة على القانون والنظام.. هل سنضع قوات بريطانيا؟

وإذا كان الأمر كذلك فكيف ستخرج؟». ولما كان رجلاً عملياً كعادته فقد وضع إصبعه على النقطة المركزية: طبيعة السلطة الروديسية الحاكمة. كان نكومو أفضل ضماناً من أجل تطور معتدل، ولكن لا يملك قوة عسكرية:

المشكلة هي كيف نتعامل مع الأفارقة الآخرين فيما يتعلق بنكومو؟

إن شخصية أبوية وشبيه بكنياتا، ولكنه خسر قواعده مؤخراً..

.. إذا كيف سنتعامل مع رجال حرب العصابات على الحدود،

إذا لم يقبلوا بنكومو؟ من الذي سيبقي نكومو في السلطة؟

هذا هو السؤال.

توافقنا على أن أفاق نكومو أو أي قائد آخر معتدل داخل روديسيا سوف تتعزز إذا ما أوقفت الحرب بسرعة وحرّم رجال العصابات من قاعدة لهم داخل زامبيا.

من أجل تقويم هذه الآفاق عرضت إرسال وليام شوفيل، مساعد وزير الخارجية إلى أفريقية لمناقشة خططنا مع كاوندانديري. وفي الوقت نفسه سيطلب من روديسيا رسمياً وضع قوة بريطانية - أمريكية مشتركة وقد قبلت دول خط الجبهة وفورستر. انتهى الاجتماع بمذكرة حارة، مع شيء من القلق ولكنها أكدت بعد النظر:

كالاهان: أعتقد أنك يجب أن تخبر نيري وكاوندانديري: «أليس هذا هو الوقت المناسب لممارسة الضغط على البريطانيين للقيام بعمل كهذا؟».

كيسنجر: سنرحب بذلك إذا قلت لنا ما تقوله لهما. ونحن سنخبرك.

كالاهان: من الطبيعي أن تشر بين الناس أن «الموقف دقيق وأنت ينبغي أن تطلب تحرك البريطانيين».

كيسنجر: أعتقد أن هذه فكرة جيدة.

كالاهان: أخبرنا كيف ستسود أسماءنا بحيث نستطيع الدفاع عن أنفسنا.. (ضحك).

كيسنجر: ... في النهاية تستطيع القول: إن الأمريكيين العاجزين

كان لا بد أن ينقذهم البريطانيون بعد أن أخفقنا (ضحك).

بعد أن انتهى المزاح كشف إعلان رسمي عن رغبة بريطانيا في المشاركة بالدبلوماسية الروديسية:

قدم وزير الخارجية إلى رئيس الوزراء تقريراً عن مباحثاته مع رئيس الوزراء فورستر.

عبر الوزير عن وجهة نظر تفيد أن لبريطانيا دوراً تضطلع به في جنوب أفريقية، ولا سيما في المساعدة على إيجاد حل للمشكلة الروديسية.

أشار رئيس الوزراء على الوزير أن بريطانيا توافق

على مسؤوليتها الكاملة بهذا الشأن⁽⁵⁾.

مخرج آخر إلى أفريقية

غادر شوفيل للقيام بمهمته في 5 تموز. ومن أجل أن يحصل على حافز فعال من أجل المرونة من جانب نيريري وكاوندا، أشرت عليه أن يصف تعاون جنوب أفريقية غير مضمون إلى حد ما مما كنت أعتقد، في 13 تموز تحدثت إلى سفير جنوب أفريقية بيك بوتنا بذات المعنى:

لم أخبر أحداً أنني حصلت على موافقة جنوب أفريقية تجاه أي شيء. أقول: «إذا كنت أستطيع الحصول على تأييدكم، فسوف أحاول ذلك. إذا حصلت على موافقة جنوب أفريقية فهل تؤيدونها؟».

إذا وافق رؤساء خط الجبهة على استراتيجيتنا، بما في ذلك الدور المرحلي لبريطانيا كان على شوفيل أن يتعهد بنيتنا القيام بجهد كبير لإغراء جنوب أفريقية بمساعدة قيام حكم الأغلبية في روديسيا والاستقلال لناميبيا (وعد مضمون بعد لقاء فورستر).

كان الوعد الأخير - الذي على وشك أن يتضح، ويزداد تحقيقه صعوبة لأن الزعماء البريطانيين كانوا يطرحون أفكاراً أخرى. وقد بين لقاء مع طوني كروسلاند في واشنطن في 8 تموز، أن اتفاقاً حول نتيجة مرغوبة لا يضمن اتفاقاً حول التكتيك. فالبريطانيون لا يثقون بفورستر وكانوا أقل اقتناعاً منا بأنه سينفذ ما وعد به. كما أنهم لم يكونوا يستلطفون إيان سميث، معتقدين أنه خدعهم وأخرجهم، بإعلانه أولاً عن الاستقلال ثم خلال عدد من المفاوضات التي تسبب المأزق. ولما كان لا يريد التعامل مع سميث رئيساً أو حتى كونه عضواً في حكومة مؤقتة، أمضى كروسلاند مزيداً من الوقت في مناقشة خطط للإطاحة بسميث أكثر مما أمضى في المفاوضات الدبلوماسية الجارية.

اعترضت. عندما لم أقابل سميث من قبل أو أي زعيم روديسي آخر، إذ لم يكن لدي أفكار مسبقة عنهم. إذا نجحت سياستنا فإن سميث وزملاءه سوف يُستبدلون بحكم الأكثرية. من هنا لم أجد حكمة في تهديد الطاقات في انتقادهم أو إذلالهم، أو أن نخاطر بفراغ سياسي بنتائج غير متوقعة - من بين هذه النتائج احتمال الإطاحة بهذه المبادرة برمتها. قلت لكروسلاند:

سميث عقبة، ولكنه أيضاً ورقة مساومة. إذا فكر (زعماء الصف الأول بصعوبة إزاحته، فسيكون لديهم دافع للموافقة. وإذا ما استبدل بشخص لا قبل له بالقتال، فقد يقررون أن تستمر الحرب.

أثناء مسيرة العملية ظهرت شكوك، ربما لا تستحق الذكر، ضمن المجموعة الأمريكية من ضمنها أن لندن ربما كانت تسعى إلى مناورة مع الولايات المتحدة بتصويرها أنها تقف إلى جانب حكم البيض في حين أن بريطانيا قد ألزمت نفسها بأن تكون ناطقاً رئيسياً باسم أفريقية السوداء - توزيع للمسؤوليات

أخبرت كروسلاند أننا لا نقبل به. كما أن ممثل الخزانة في مجموعتنا العاملة كان مستاء بدوره من جواب كروسلاند حول مقدار ما ستأسهّم به بريطانيا في صندوق الضمان.

كانت الخلافات الطرفية تعكس ظروفًا داخلية مختلفة: الضغوط على كالاهاان جاءت من اليسار، أما الضغوط على فورد وعليّ فقد جاءت من اليمين. وقد ظهر الاختلاف في هذا الحوار: كيسنجر: سيكون من الأسهل بالنسبة إلينا داخلياً التعامل مع سميث.

كروسلاند: سيكون من الأسهل لنا الطريق الآخر.

عندما حذرت كروسلاند انقلاًباً ضد سميث وأنه سوف يشوش كل شيء في منتصف المفاوضات، ولا سيما داخل روديسيا، أجابني كروسلاند: «ظهور انقلاب سيكون له فوائد جمّة في بريطانيا - ولسوف يغير الجو السياسي».

المسألة المعنية الأعمق هي من سيتحمل المسؤولية عن المفاوضات. كنا نفضل مشاركة بريطانيا منذ البداية، ومن أجل إعطاء المفاوضات إثارة للاهتمام ألحينا على لندن أن تقدم اقتراحاً من أجل حكومة انتقالية. ولكن كالاهاان وكروسلاند لم يكونا في عجلة من أمرهما. لقد كان من الصعب دوماً أن تقبل أن دولة أخرى يمكن أن تتجح حيثما تفشل أخرى - حتى لو حدث الفشل بسبب تطور تاريخي كان قد حدث قبل الحكومة البريطانية الحالية بوقت طويل. ولكن هذا كان على وجه الدقة موقف بريطانيا من روديسيا. لما كانت الولايات المتحدة قد صممت الاستراتيجية وقوتها ضرورية من أجل التفاوض الفعلي، كان كالاهاان عازفاً عن دفع الثمن السياسي لافي الداخل ولا في أفريقية. فبالنسبة للحكم الانتقالي كان كالاهاان يخشى أن تضطر بريطانيا كارهة إلى العودة إلى دورها الاستعماري، وأن تعزل إذا رفض رجال حرب العصابات وقف القتال. ولما كان كالاهاان أقل ثقة من أننا سنكون قادرين على تحرير فورستر وسميث، عمد كالاهاان وكروسلاند إلى التدقيق في كل حرف وخطوة قبل التحرك إلى الأمام - إجراء يدل على استنزاف الوقت. وكنت أعتقد، على العكس، أن السرعة هي جوهر المسألة كيلا تدمر حرب العصابات إمكانية المفاوضات.

رغم هذه الخلافات في الأولويات فإن التعاون الأمريكي - البريطاني كان يمثل ازدهاراً كاملاً متأخراً للعلاقة الخاصة. كانت خلافتنا أقرب إلى المجادلات بين أفراد ذوي تفكير عميق ضمن شركة عامة منها إلى نزاعات بين كيانات مستقلة مع ما يستتبعها من ضغوط ومبادرات.

تعقيدات أفريقية:

في جولتي الأولى عبر أفريقية في شهر نيسان، إذ كان جميع زعماء الصف الأول تواقين كثيراً إلى جذب الضغط الأمريكي إلى جانبهم حتى يتجاوزوا العوائق. وعندما يواجهون العواقب العملية، سواء

نجحت استراتيجيتنا أم لا، كانوا يواجهون المخاطر ويحتاجون إلى حماية مواقفهم ومصالح بلادهم. وهذا ما جعل مقارباتهم المختلفة تظهر للعيان.

لم يكتسب نيريري لقب «أستاذ» عبثاً. كان يرى نفسه فيلسوف حركة استقلال أفريقية - لاسيما في جنوب أفريقية. ولما كانت تانزانيا أو ناميبيا ليس لهما حدود مشتركة مع روديسيا أو ناميبيا، كان نيريري أقل اهتماماً بالتنفيذ الفعلي لحكم الأكثرية من تأثير ذلك بالنسبة إلى سائر أفريقية. وطالما كان يحاول إغراء أمريكا بالتورط في دبلوماسية جنوب أفريقية. لم يجد من الحصانة السير قدماً مع مثل هذه الاهتمامات الأمريكية مثل حماية حقوق الأقليات البيضاء. ولكن مع دبلوماسية تهتم الآن بأمور معينة وجد نيرير نفسه مضطراً إلى تقويم النتيجة بالنسبة إلى نفوذه على من كان يسميهم «أولاداً يحملون البنادق»، وعلاقته مع الراديكالي سامورا ماتشيل في موزامبيق، جاره. ما إن يتم الموافقة على حكم الأكثرية فإن نيريري لم يكن في عجلة كي يراه متحققاً، لأنه كان متيقناً أن تأخيرهم قد يعزز آفاق المقاتلين المتطرفين الذين كان يعتبرهم حلفاءه الطبيعيين.

يصح العكس على كاوندرا. فزامبيا تشارك بحدود طويلة مع روديسيا، ومعظم صادراتها تمر عبر تلك البلاد، وكانت روديسيا زبوناً مهماً لمنتجات زامبيا. وكان كاوندرا يرغب بحكم الأكثرية في روديسيا بسرعة كوسيلة لاستقرار بلاده. وكان يخشى من أن الحرب الأهلية الطويلة في روديسيا يمكن أن تمكن الغادرين من اقتحام الأراضي الزامبية وزعزعة سلطته، ولربما زعزعة استقلال زامبيا. وكان يفضل أن يحكم روديسيا (التي أصبحت تدعي بعد الاستقلال بزامبابوي) نكومو وحكومة مدينة موسعة. كذلك أراد كاوندرا أن يبقى الأوروبيون لأن اقتصاداً روديسياً قوياً من شأنه أن يساعد صادرات زامبيا ولأن البيض من شأنهم أن يساعدوا نكومو أو عناصر معتدلة أخرى.

في حقيقة الأمر أن كل واحد منهما كان له اعتراض على الآخر، ولكن أياً منهما لم يلجأ إلى شرح مكشوف. كان كاوندرا أقل عقائدية، ومع هذا فقد أراد أن يبقى على وفاق مع المعسكر الراديكالي. أما نيريري فكان يعتقد أنه من الأفضل أن يكون مع المعسكر الراديكالي وحريصاً على أن يبقى بعيداً عن الغرب. قمت بتقويم زعماء الصف الأول لكروسلاند في 4 أيلول:

أولاً، لدي انطباع ربما يكون خاطئاً أنهم أقل فزعا من ألا نسلم سميت من أن نسلمه.

ثانياً، هؤلاء الزعماء - باستثناء مارشال ثانية - غير متأكدين مما يمكن أن يعرضوا. نيريري وكاوندرا، إذا كانا وحدهما، يتجاوبان بشكل حسن مع الخطة التي لدينا، ويرغبان في اتخاذ مخاطرتين - ألا يوافق سميت، أو يوافق وسوف يتهمان من قبل مارشال ببيع الآخرين.

لذا فهما ممزقان ما بين الخوف من الفشل والخوف من النجاح.

مع سير كاوندانيريري باتجاهين متعاكسين فإن إدارتنا للمفاوضات تصبح مرهقة للأعصاب أحياناً. لقد جال المبعوثون الأمريكيون والبريطانيون عبر أفريقية كي يقرروا آفاق التسوية. بعث السكرتير المساعد شوفيل تقريراً إلى زعماء خط الجبهة حول الاجتماع مع فورستر.

اجتمع بكاوندانيريري في 8 تموز، ثم اجتمع به ثانية في 10 تموز، والتقى نيريري في 11 تموز، وافق كاوندانيريري على المفهوم العام لبرنامجنا (حكم أكثرية، وحكومة انتقالية لمدة سنتين، وضمانات للأقلية) وأشار إلى أنه سيكون رغباً (في أن يضحي برقبته) إذا ما غاب كل من فورستر وسميث. وكان كاوندانيريري الذي يخشى رجال حرب العصابات وطموحاته، يعتبر الفترة الانتقالية لمدة سنتين طويلة جداً.

كان نيريري يمتدح اللقاء مع فورستر ولكنه استخدم المناسبة للتعبير عن تحفظ عملي كان يحدد ماهية الصراع بالنسبة للأفارقة. إذا كانت الحكومة الانتقالية مدعومة من قبل «القاتلين من أجل الحرية» فإن الأمور ستتطور بيسر. ولكن إذا جرت محاولة لإيجاد حكومة بديلة ما - من الواضح أنها تتضمن حكومتهم - فإن «الأولاد حملة البنادق» يمكن أن يقرروا الاستمرار في القتال. ومع هذا فقد حدثنا نيريري على «الاندفاع»:

«إذا ظهر أن الممكن تحقيق أهداف بشروط معقولة، ينبغي على (سوابو) ألا تضع شروطاً تهدف إلى مزيد من تعزيز ذاتها أكثر مما ترمي إلى تحقيق استقلال ناميبيا».

ولكن بعد عشرة أيام، في 22 تموز، عرض نيريري أفكاراً أخرى إذ رفض في حديث مع السفير الأمريكي، جيمس سبين، الدور المرحلي لبريطانيا في روديسيا لأن بريطانيا، كما قال، تقتصر على السلطة لفرض آرائها على فرقاء معارضين. وقال: إنه من الأفضل، ربما يسبب معارضة ما تشيل ورجال حرب العصابات من أن ندع روديسيا بمفردها إلى أن يتوفر مزيد من الضغط العسكري.

وخلص نيريري إلى أنه سيبقى على اتصال معنا مع تطور الموقف. هل كان يحاول تجنب المسؤولية عن النتيجة قبل الحدث على الأقل؟ أم أنه كان يحذرنا؟ هل كان يسعى إلى تحسين الموقف الأفريقي التفاوضي بالتظاهر بثقة كبيرة بالنتيجة العسكرية، أم أنه تخلى عن وساطة أمريكية بالكامل؟ محاولة التخلي عن المفاوضات عند هذه النقطة كانت غالبية. كانت جهودنا في الولايات المتحدة منقسمة إلى حد بعيد؛ فالجمهوريون برمتهم سيخسرون بالارتياح إذا ما توقفت جهودنا، أما دول المواجهة فإنها، في الوقت الذي كانت تحضناً فيه على السير قُدماً، كانت غير قادرة على إظهار موقف مشترك. لم تكن نفتقر إلى أعداء لإنهاء العملية.

ولكننا كنا مقتنعين أيضاً أننا إذا توقفنا الآن فقد نفجر الأحداث التي يُحتمل كثيراً أن تخرج عن نطاق السيطرة. ورغم كل ذلك كنت أظن، رغم المظاهر المعاكسة، أننا كنا قريبين بتردد من النجاح. كانت الاستراتيجية الأصلية أن نتوصل إلى موقف مشترك مع دول خط الجبهة، ونحمله إلى فورستر، ثم

نفرضه على سميث. ولكن مراوغات نيريري (التي استمرت حتى شهر آب) أقنعتني أننا لن نكون قادرين أبداً على التوصل إلى برنامج قابل للتنفيذ من جانب دول خط المواجهة. فالمنافسات، والتضارب تجاه دور بريطانيا الدستوري، والمعارضة السيكلوجية لمنح الاستعماريين تعويضاً لإنهاء الاستعمار جعلت من الصعب التوصل إلى اقتراح شامل خلال مداولاتهم. لذا قررت أن أعكس النهج فسأحاول التوصل إلى وضع اقتراح مفصل مع كالاهاان، والحصول على موافقة فورستر، وتوضيح مبادئه مع زعماء خط الجبهة، وإقناع سميث بمساعدة فورستر، ثم العودة إلى زعماء الجبهة للحصول على موافقتهم النهائية.

كان سيناريو معتقداً يعتمد بشكل حاسم على تقسيمنا له على مراحل حتى يظهر الاختراق النهائي كموافقة من جانب سميث على الشروط التي اقترحتها بريطانيا والولايات المتحدة، والتي دُعيت دول خط المواجهة إلى الاستجابة لها، وليس كتنافلات أفريقية لسميث. ما كان لهذا السيناريو أن يظهر حتى يتم إنجاز المناقشات البريطانية - الأمريكية. في الخامس من شهر آب، وبعد إفطار طويل مع كالاهاان وكروسلاند في 10 داوونينغ ستريت (*)، وضعنا اللمسات النهائية على البرنامج الاقتصادي المشترك لروديسيا. وبعد أن وُضع في صيغته النهائية كان على فريق أمريكي يرأسه نائب وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز، وفريق بريطاني منفصل يرأسه إدوارد (تيد) رولاندز والسير أنطوني داف التوجه إلى أفريقية لعرضه على رؤساء دول خط المواجهة. ولما كان لدى كل فريق نقاط يتحدث عنها - تعليمات غير رسمية بما ينبغي طرحه أولاً - فقد اتفق الفرقاء مقدماً ووافق الطرفان على ألا يتجاوزا هذه التعليمات.

أثناء الإفطار علمت لأول مرة أن كالاهاان اتخذ قراراً بالآل تستأنف بريطانيا دورها الاستعماري ولو بصورة مؤقتة. وهذا ما كان سيعيد الساعة إلى الوراء، عشر سنوات كما قال، وبموجب الدستور سيكون الحاكم البريطاني مسؤولاً عن الأمن، وبهذا فإن القوات البريطانية ستخاطر بأن تجد نفسها متورطة في حرب عصابات. بدلاً من ذلك ستعمل بريطانيا على وضع خطة لحكومة انتقالية تجسد المؤسسات لتنفيذ الوظائف نفسها بالدرجة الأولى التي يضطلع بها الحاكم الاستعماري، ولكن بدون تسمية. سيكون كالاهاان مستعداً لإرسال موظف مدني بريطاني رفيع المستوى للقيام بدور استشاري. كنت أعتقد أن المعالجة الأمريكية أكثر بساطة (وهي قد نُفذت فيما بعد في الواقع من جانب رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر).

تأخر انطلاق البعثة إلى ما بعد المؤتمر الجمهوري الذي كان من المقرر عقده في 16 آب. وفي التاريخ نفسه كان ثمة مؤتمر آخر لحركة عدم الانحياز في سري لافكا يضم زعماء خط الجبهة، الذي لم يكن من المتوقع، تحت تأثير البيانات الحماسية للعالم الثالث، أن يعودوا من المؤتمر من أجل صيغة تصالحية. وطيلة هذه الفترة كان فوررد منهمكاً في المحافظة على هامشه الضيق في اختيار الرئيس ضد تحدي رونالد ريغان الذي كان يضاعف جهوده لإسقاط الرئيس المنصب في مؤتمر الجمهوريين.

كنت أتصل بفورد يومياً، إما شخصياً، وإما عبر تقارير مطولة إذا كان أحدنا مسافراً. في 13 آب، عشية المؤتمر، حذرت الرئيس أنه إذا أعطيت نصف فرصة فإن البريطانيين سيعمدون إلى الإطاحة بسميث وترك الباقين ليهتموا بشأنهم. هذا من شأنه أن يؤدي إلى تناظر دقيق بالنسبة إلى أنغولا مع سائر الفصائل الأفريقية المختلفة التنافسية على السيطرة فيما القوى الخارجية تختار الجانب الذي تريده. سأل فورد عن الضمانات للأقليات البيضاء، وأكد على أنهم كانوا جزءاً من خطتنا: «تلك كانت خطتنا من قبل، وأعتقد أن علينا أن نلتزم بها».

جابهت البعثة التي يترأسها نائب الوزير روجرز في أواخر آب، والتي عرضت البرنامج الاقتصادي لروديسيا على دول خط الجبهة، الانقسامات ذاتها التي واجهها شونيل قبل أسابيع قليلة. أكد كاوندنا ونيريري على حكم الأكثرية، وكانا متشككين تجاه دور جنوب أفريقية، حيث لا توجد طريقة أفضل لتحقيق تقدم، وشجعانا على التقدم مع التعبير عن شكوكهم تجاه قدرتنا على الفوز. كانت هناك أيضاً بعض البيانات أو الأنباء السارة التي كنا نستطيع تفسيرها على أن تعبير عن تأييدنا، وفي الوقت نفسه كان ثمة بيانات تبدو وكأنها تعيق تقدمنا.

كان كاوندنا إيجابياً تجاه روديسيا وصعب المراس تجاه ناميبيا. وعمد إلى إغراء روجرز وشانيل بالاجتماع مع سام نيوجوما، زعيم جماعة «سوابو» (SWAPO) حيث ينتظرنا نيوجوما - وهي سابقة يمكن أن تسبب مشكلة بالتأكيد. لم يقوت بخومو فرصة للمجازفة بالنية الطيبة للمبعوثين التابعين لي عن طريق الاستخفاف بأهميتهم. وكانت اقتراحاته السياسية متهورة. أراد نيوجوما أن يضم المؤتمر المقترح حول مستقبل ناميبيا اعتبار جماعة «سوابو» سلطة ناميبية أساسية، ربما تصبح شرعية في المستقبل عن طريق استفتاء. ورفض مشاركة مجموعات ناميبية أخرى في المفاوضات إلا بضعة على أنها جزء من وفد جماعة «سوابو». وحثنا كاوندنا، الذي قام بواجباته تجاه المتطرفين عن طريق ترتيب اللقاء، على متابعة النهج القائم، رغم معرفته أن ما كان يطلبه نيوجوما لم يكن مطروحاً في الخطة: «خلص نيريري بتأكيد على أن يوافق على استراتيجيتكم، ومهمته أن يقنعهم على أساس مشاروتنا».

لما كان نيريري لم يعط جواباً إلى شافيل عما فهمه من استراتيجيتنا، أرسلت إليه رسالة تخدير تفيد بأن الفرصة محدودة وقد لا تتكرر:

أنا متأكد أنك تفهم الوضع الداخلي لجنوب أفريقية جيداً بحيث تعلم جيداً بأننا إذا لم نتحرك بسرعة فسيجد فورستر من الصعوبة بمكان أن يتعاون. أصارك القول إنه إذا تبخرت الآمال المتواضعة لإيجاد حل فسيزداد العنف في روديسيا، وتراجع قدرتنا على الوصول إلى إسهام إيجابية أيضاً.

كذلك هي حال الوقائع السياسية في بلادنا، ولا سيما أثناء سنة الانتخابات. إن الأحداث في أمريكا يمكن أن تعزز فجوة بعد شهر تشرين الأول حتى مجيء السنة الجديدة، مما يجعل الوصول إلى حل سلمي أكثر صعوبة.

برنامج سياسي لروديسيا:

طيلة هذه الفترة بدا الرأي العام في الولايات المتحدة معارضاً بشدة لأية تسوية تقوم على حساب الأقليات البيضاء. بعد خطبتي في لوساكا، تلقت وزارة الخارجية 1700 رسالة سلبية و23 رسالة فقط تؤيد حكم الأغلبية. في غضون ذلك كان فوردي صر بصعوبة على المؤتمر ولكن بثمان باهظ لقبوله ببند يتصل من سياستنا تجاه السوفييت. وفي المذكرة الصباحية في 30 آب، منحت فوردي فرصة أخرى للانسحاب من سياستنا الأفريقية: نحتاج إلى أن نفكر في الموضوع.. في وضعك السياسي.. لا أريد وضعاً مشابهاً لوضعنا في تكساس». وصفت له الفرص بالنسبة إلى روديسيا بأنها أفضل قليلاً من 50%، وأنها في ناميبيا أكثر قليلاً من هذه النسبة. «أستطيع القول إننا لا نستطيع حتى 15 نوفمبر، ولكن إذا امتدت إلى ما بعد كانون الثاني (يناير) فسنكون أقل قدرة على المواجهة. لم يتردد فوردي:

أعتقد أنه إذا كانت جنوب أفريقية داخلية في الحل، فإن الموقف سيكون مختلفاً، أعتقد أن الأمر إذا كان صواباً فعلياً القيام به، والنتائج السياسية ستكون على ما يرام.

ذلك كان هدفي عندما توقفت في لندن لإنجاز برنامج سياسي نستطيع أن نحمله إلى فورستر. كان البريطانيون قد أعدوا مسودة من أجل حكومة انتقالية لفترة أقصاها سنتان - الملحق C المشهور كانت تدعو إلى «مجلس الدولة»، بدلاً من الحاكم البريطاني، سيكون لسكان روديسيا البيض الأغلبية فيه، ويكون للزنجي حق الفيتو، ومجلس وزراء يرأسه زنجي وأقلية بيضاء (الأقلية البيضاء في مجلس الدولة عدل وضعها فيما بعد، على طلب كالاها، إلى عدد متساو لكل طرف، ورئيس أبيض ليس له حق التصويت). وسيكون «مجلس الدولة» مسؤولاً عن تنفيذ حكم الأكثرية فيما يتعلق بالدفاع والأمن الداخلي. وستتولى بريطانيا معالجة العلاقات الخارجية. والحكومة ستتولى الإشراف على إدارة الأمور يوماً بيوم. كانت الغاية هي إنجاز تحول تدريجي إلى حكم الأغلبية كامل في غضون سنتين على الأكثر بدون إرهاب البيض أو إثارة التوترات وسط الجماعة الزنجية.

كان الملحق ث (C) وثيقة مهذبة مأخوذة بالكامل من الممارسة الدستورية البريطانية وقد بدت لي ولزملائي معقولة. والحق أنه لم يكن لدينا سبب للرفض بالنسبة إلى التفاصيل كما لم يكن لدينا الخبرة إلى الذهاب وراءها. فبعد الفترة الانتقالية، سيتم تحضير دستور جديد لروديسيا في مؤتمر دستوري. قبلنا المسودة البريطانية واستخدمناها كوثيقة أساسية في جميع مفاوضات السياسية في أفريقية.

ولما كان اللاعبون الرئيسيون في كلا الجانبين يعملون برقة وراحة فيما بينهم، فقد أفضى هذا إلى تقسيم سليم للعمل. أدار الأمريكيون المفاوضات بصورة تؤدي إلى اختراق ولكن على أساس برامج تستحق أن تسمى «صنع في بريطانيا» الضمانات الاقتصادية للأقليات البيضاء كانت قد أعدت في وزارة الخارجية مع بعض الإسهام من جانب بريطانيا. الضمانات والقواعد السياسية المقترحة في الفترة الانتقالية كانت بريطانيا الطابع بالكامل. فيما بعد سيكون هناك بعض الاضطراب حول الوضع الرسمي للملحق ث (C) - سواء أكان وثيقة عمل أم لا فقد نال موافقة الحكومة رسمياً - وهذه مسألة حلها كالاهان بدعوتي إلى اجتماع حكومي أسبغ الطابع الحكومي الاحترافي على الوثيقة (التي ستعالج في نص تال). مهما كانت الاضطرابات المؤقتة والظرفية لدبلوماسية ليس لها سابقة، فإنها قد أحدثت اختراقاً على قاعدة الاستراتيجية الأمريكية، مع طاقة وقدرة الأفكار البريطانية وهذا ما يطلب من تحالف بل وأكثر مما تحقق.



اختراق نحو حكم الأكثرية

لقاء ثان مع فورستر

فيما كنا نقترّب من الذروة، كان النجاح يعتمد على ما إذا كنا نستطيع أن نقنع فورستر بالضغط على سميث، وما إذا كان سميث سيوافق على جوهر الملحق (C) وما إذا كنا سنقدر على إقناع رؤساء الصف الأول بقبول اتفاقية فعلية بدلاً من الحض على حكم الأغلبية.

في يوم السبت، 4 أيلول 1976 قابلت رئيس وزراء جنوب أفريقية جوهانز فورستر للمرة الثانية في غضون شهرين، وهذا حدث مهم في حد ذاته بالنسبة للأفريقيين الجنوبيين، لأنه كان يعني إنهاء عزلتهم الرمزية. كان موقع اللقاء فندق «غراند دولدر» الذي يقع وسط حديقة واسعة فوق هضبة تطل على ريورخ. أصر السويسريون على هذا الموقع أكثر من أي فندق آخر في المدينة لأنه كان من الأسهل حمايته من المتظاهرين.

أتبعتُ إجراء اللقاء بأن أثني أولاً بإيجاز على فورستر لاختياره الفندق، الأقل أناقة لي حد ما من فندق «دولدر وولدهاوس» الذي يقع على بعد نصف ميل في الطريق النازل، حيث تجمع المساعدون الذين أرادوا تجنب آلات تصوير الصحافة خشية التأثير السلبي في أفريقية وداخل الجماعة الأفريقية - الأمريكية. شعرت بثقة أن المجموعات الأفريقية - الأمريكية سوف تحكم علينا من خلال النتيجة النهائية، ولقد شجع الزعماء الأفارقة الحوار مع فورستر بوصفه مفتاح التقدم مع سميث.

لم يضع الزعيم الأفريقي الوقت في تفاصيل الملحق (C). فبعد أن وافق على حكم الأكثرية في روديسيا من حيث المبدأ، وافق على تحية سميث إذا رفض الملحق (C)، كما عدل الموقف بشأن ناميبيا الذي وضعه أثناء اجتماعنا في ألمانيا. تلك كانت قرارات تشتمل على بذور التطور في المستقبل. إذ سواء حل فورستر ووفده كلياً مضامين القرارات، فإنهم كانوا قد شرعوا بالفعل بعملية تقود حتماً إلى حكم الأغلبية في بلدهم أيضاً.

اتخذ قرار تأييد حكم الأغلبية في روديسيا، كانت دراما الاجتماع السابق غائبة. كانت ثمة ثلاث

جلسات:

عشاء عمل يوم السبت في دولدر غراند استمر أربع ساعات قدمه لنا فورستر، وغداء عمل على ضيافتي في اليوم التالي عالجننا فيه قضية ناميبيا بالدرجة الأولى، الذي يعتبره الجنوب أفريقيون خلافاً للهلولانديين الذين لا يعملون يوم السبت، مناسبة اجتماعية، وجاء الاجتماع الثالث يوم الاثنين، 6 أيلول، واستمر أربع ساعات ولم تتخلله أية وجبات.

ركزت المناقشات، فيما يتعلق بروديسيا على الإجراء الكفيل بتنفيذ الوثائق التي أحضرتها من لندن: الملحق (C) الذي يتناول الحكومة الانتقالية، والخطة الأمريكية. البريطانية المشتركة حول الضمانات الدستورية والحوافز الاقتصادية للأقلية البيضاء. تم الوصول إلى اتفاق بسرعة تامة. أما التعديل الوحيد فقد جاء من جانب جنوب أفريقية ويعكس عدم الثقة بالبريطانيين : كان يتعلق بوجوب اختيار أعضاء «مجلس الدولة» من قبل كل جماعة روديسية بدلاً من الحكومة البريطانية. وافق كالاهاان وكروسلانند على هذا التغيير في حين أنني عدت إلى لندن.

أما فيما يتعلق بناميبيا، فقد سجل اجتماع زيورخ تراجعاً كاملاً من جانب فورستر من الموقف السابق في جنوب أفريقية. كان قد اقترح في ألمانيا أن دستور استقلال ناميبيا يوضع من قبل جميع القبائل الناميبية المختلفة تحت وصاية جنوب أفريقية ولكن بدون مشاركة جنوب أفريقية رسمية في «ويندهوك» عاصمة ناميبيا. وقد استبعدت «سوابو» من العملية.

الخطة التي وضعت في زيورخ اقترحت نقل المؤتمر من «ويندهوك» لى جنيف، بمشاركة الأمم المتحدة «وحضور» جنوب أفريقية مما يوفر آلية لضم «سوابو» وحُدود يوم 31 ك1 عام 1978 لإعلان الاستقلال (التسجيل الدقيق للمناقشات وارد في الوثائق المتبادلة بين الوفود)⁽¹⁾.

وفي تقريرى إلى فورد في 6 أيلول وصفت الخطوات التالية :

أنا لا - وكررت كلمة لا - أخطط كشف هذه الأوراق أمام أحد في هذه المرحلة، لأنه من الضروري أن لا تكشف موقف جنوب أفريقية القادم حتى يلزم الأفارقة الزنوج أنفسهم بصورة ملموسة أكثر. في مؤتمري الصحفي في نهاية مباحثاتي، قدمت عرضاً متفائلاً ولكن بدون تفصيل.

عندما سأذهب إلى أفريقية في الأسبوع القادم سأزور تانزانيا وزامبيا لأثبت مواقف الزعماء الزنوج، ثم سأتجه إلى جنوب أفريقية للوصول إلى اتفاق نهائي مع فورستر. (وفي الوقت نفسه سأرسل بيل تشافيل إلى هناك يوم الثلاثاء للاجتماع مع الزعماء الزنوج المجتمعين في دار السلام وإعطائهم توصيفاً دقيقاً للمباحثات مع فورستر).

في طريق العودة إلى واشنطن، توقفت في لندن لبضع ساعات لتدقيق الوثائق المتفق عليها مع كالاهاان وكروسلاند. وبناء على طلب كالاهاان أرسلت بيل روجرز كي يُطلع زعيمة حزب المحافظين الجديدة مارغريت تاتشر على خططنا والوثائق المتفق عليها. وخشي كالاهاان من أن تنضم إلى منتقدينا من الأمريكيين في الهجوم على حكم الأكثرية. ولكن مارغريت لم تفعل شيئاً كهذا. ووافقت على برنامجنا رغم أنها لم تكن تميل إليه. وبعد ثلاث سنوات عندما أصبحت رئيسة للوزراء، أنهت هي ووزير خارجيتها التناقض ما بين افتراض الشرعية الاستعمارية والقبول بالإجراء الذي كنا قد أوصينا به أصلاً بتعيين حاكم بريطاني ليقود روديسيا نحو حكم الأكثرية.

في عشية عودتي إلى أفريقية شعرت بالإحباط لا بسبب نتائج لقاء زيوريخ فحسب، بل الأكثر من ذلك بسبب موقف بوليوس نيريري. الناطق الرسمي باسم الجانب الراديكالي. فرغم أساليبه المعقدة كان ينحو بوضوح نحو تأييد التصميم المتطور. وفي 7 أيلول قال بيرنارد موغاندا من وزارة الخارجية التانزانية لسفيرنا إن نيريري يحثني على المجيء، وكلما أسرعن كان ذلك أفضل. في 8 أيلول تحدث نيريري باللهجة ذاتها إلى السكرتير المساعد وليام تشافيل الذي كان قد أرسل كي يحدثه عند اللقاء مع فورستر. وأعلمنا نيريري في حديثه عن الاجتماع السري لزعماء الدرجة الأولى مع الزعماء المعارضين، أن الوحدة، لسوء الحظ ما تزال تمتنع عليهم. الموقف المتناقض لزعماء المعارضة تجاه أحدهم الآخر يجعله قلقاً حول كيف سيجدون مخرجاً إلى حكم الأكثرية. كان من الواضح تماماً أنهم لم يتمكنوا من تشكيل قوة - وهذا احتمال «مُخجل» حقاً. ومع هذا فقد أخبر نيريري شوفيل أن المؤتمر أقتعه أن الضغوط الأمريكية - البريطانية يمكن أن تؤدي إلى النجاح. وكشف تفكيره تجاه بعض زعماء روديسيا الذين يثق بهم، بمن فيهم «الأولاد المسلحون» ولكنه لم يقل شيئاً كثيراً إلا أنهم كانوا «دون» المبادرة بكثير.

في واشنطن، كاشف فورد وأنا الشيوخ وأعضاء المجلس، وفيما بيننا دعونا 74 عضواً من الكونغرس معظمهم من الهادئين بمراجعة الحكم على الأمر حتى يتم التوقيع على اتفاقية ما.

في غضون ذلك كان جيمي كارتر قد انتخب مرشحاً ديمقراطياً للرئاسة، وسعى فورد إلى الاتصال به فيما يخص المفاوضات الوشيكة. ولما كان الرئيس قد رفض عدداً من التعليقات التي قالها عنه كارتر، ولم يكن يريد أن يقدم منبراً لخصمه، فقد دعا وزير الخارجية السابق دين راسك، المستشار المؤقت لكارتر، للتداول حول السياسة الأفريقية. كان راسك واحداً من الموظفين اللامعين في أمريكا. ولما كان قد عمل تحت إمرة الجنرال جورج مارشال فقد اكتسب شيئاً من إحساس ذلك الرجل بالواجب. وباعتباره وزيراً للخارجية لمدة ثماني سنوات، فقد وجد نفسه في المنصب حينما كانت الأمة تنزلق خطوة فخطوة نحو فيتنام. ولما كان أقل صنفاً منه منفذاً لتلك المأساة فقد كان لدى راسك احترام كبير للرئاسة التي أبت على سيرته، وحتى أولئك الذين حضوا على التدخل قد تحولوا ضده.

عندما عُيِّن وزيراً للخارجية كانت مكالمته على الهاتف أول مكالمة ألقاها، كما كانت تهنئته لي مميزة. إنه من النوع الذي يهتم بالعمل لا بالشخص: «أقدم التهنئة رقم 56» مذكراً إياي بأنتي بصفتي وزير للخارجية السادس والخمسين لا أملك الاستمرارية وأن علي أن أحافظ على مستويات خلفائي العظام. كنت أهدف إليه أحياناً عندما يكون علي أن أتخذ قراراً وشيكاً. كان حاضراً أبداً، وكنت أستطيع الاعتماد على حكمته الكاملة.

كان رد فعل راسك على طلب فورد المساعدة في فصل السياسة تجاه أفريقية عن سياسة الأنصار يتسم بالشجاعة:

«أنا هنا لست أكثر من وزير خارجية سابق. وبهذه الصفة أنا أدمم كل رئيس». وقال إنه سيتحدث إلى كارتر بهذا الغرض، ولكن مهمته ستكون أكثر فعالية إذا ما طلب فورد ذلك شخصياً من خصمه. تحدث راسك ثانية بعد يومين بطريقة حذرة ناقلاً جواب كارتر بحرص:

أنا لست ناطقاً باسم جيمي كارتر. لقد تكلمت معه، وأستطيع أن أقول لكم إن هناك فرصة طيبة إذا ما جرت الأمور بصورة ملائمة في أفريقية. الأهمية التي أراها أن نجتمع مع بعض ممثلي الزعماء الأفارقة، وأن نبقي على صلة وثيقة ببعض زعماء الكونغرس.

جولة أخرى مع نيريري وكاوندا

في مساء يوم الثلاثاء 14 أيلول في وقت متأخر دُعيت إلى دار السلام حيث رحب بي بحرارة ما يقارب المئتي طالب متظاهر، بعضهم كان مألوفاً لدي منذ زيارتي السابقة. كانت هناك لجنة استقبال تقليدية لاستقبال الزعماء الغربيين الذين يصلون إلى هذه الولاية غير المنحازة. وكان وزير الخارجية الفرنسية يُعامل بترحيب كامل في زيارته الأخيرة. لم يجد نيريري ما يُضير في ترتيب استقبال غير حار للمفاوض الرئيسي باسم حكم الأغلبية في جنوب أفريقية. كانت طريقة ملائمة بالنسبة له أن يلمع المعتمدين المتطرفين حتى لو كان بالفعل يشجع سياسة معتدلة. ومن أجل أن يحمي نفسه كان على نيريري أن ينجح في أن يظهر نفسه مبتعداً عن الاستعماريين ويضع الملامة بالنسبة لأي تصرف غير ملائم للنتائج على عاتق الديمقراطية.

نجحت في تجاهل المتظاهرين في المطار، ولكنهم أصبحوا مزعجين عندما لحقوا بي إلى الفندق، حيث جعلتني صيحاتهم مستيقظاً طوال الليل. وكما حدث في ذروة المظاهرة أن هتف نيريري كي يرحب بي في دار السلام. وعبر عن أسفه أثناء المحادثة لانزعاجي، مضيقاً أنه في ظل الديمقراطية يصعب السيطرة عليها مع الأسف. وهو تفسير كان من الممكن أن أجده مقنعاً لولا أنني رأيت المركبات الحكومية التي تنقل المجموعات من المطار. أجبت أنه المظاهرات إذا لم تتوقف في الحال فسوف أمضي الليلة

في نيروبي وألتقي به في الصباح. وبعد 15 دقيقة اختفت الحشود بشكل مذهل في الحافلات نفسها التي جاءت بهم.

في لقاءات اليوم التالي مع نيريري ومساعديه كانت حرارة زيارتي الأولى مفتقدة. فهدف إغرائي بأن تلتزم الولايات المتحدة بمبدأ حكم الأكثرية قد تحقق، وبات نيريري الآن مهتماً بالشكليات. وبحكم الضرورة بات هذا قائماً في العلاقات ما بين الدول الأفريقية ومن هنا جاء موقفه. وفي غضون فترة ستة أشهر كان هناك اجتماعان خاصان، جلسة تمهيدية مع المساعدين، وغداء رسمي. تابع نيريري أسلوبه المتقن الذي وصفته لفورد وكأنه يعطينا «الضوء الأخضر لمعظم مقترحاتنا بالنسبة إلى روديسيا وناميبيا فيما ينتقدوننا بشدة علانية».

عقد الاجتماع الخاص في مكتب نيريري الذي تسوده الفوضى، فالجدران مغطاة بخرائط كبيرة تُظهر المناطق التي تتألف منها تانزانيا، بدأ نيريري بوعده ترحيبي:

دعونيؤكد لكم أمراً واحداً، بحيث تكفوا عن القلق. لن نسمح لقوات أجنبية بالوجود في زامبابوي وناميبيا. أستطيع أن أتكلم بثقة أكثر فيما يتعلق بكلا البلدين، لأن الرئيس سامورا (ماتشيل) وأنا كنا متقاربين أحدهما من الآخر، الكفاح المسلح قد سار بعيداً وليس لدينا أي اهتمام في استقبال قوات أجنبية.

كان هذا من جانب يزيل اهتمامنا الفوري الذي كان يقلق دبلوماسيتنا. ولكن ربما باستثناء، سامورا ماتشيل، رئيس موازمبيق، لم تكن نعتبر زعماء الخط الأول يمكن أن يدعوا قوات أجنبية إلى بلادهم. كان قلقنا الأكبر أن يفقدوا السيطرة على أراضيهم تجاه مقاتلي حرب العصابات. وكان ثمة سر صغير معقد يشترك فيه زعماء الصف الأول ولكنهم غير متحمسين لإعلانه: إذا انهارت روديسيا، على طريقة المستعمرات البرتغالية، فإن الفصائل الداخلية المختلفة فيما بينها في الوقت الحاضر قد تساند الاتهامات المتبادلة بالقوة. جميع المراهقات عندئذ ستسقط. مهما كانت القيود المفروضة حتى الآن، طالما أن القوات المسلحة تحت سيطرة زعماء الخط الأول، سوف تختفي عندئذ. عند هذه النقطة، يمكن أن تدعو الفصائل المختلفة القوات الأجنبية كما حدث في أنغولا. ولما كان نيريري يعرف ذلك جيداً أفضل منا فقد حشد جميع زعماء الخط الأول ومجموعات المقاومة في دار السلام في محاولة لفرض الوحدة فيما بينها. وهذا أيضاً ما جعله يتجاوب مع المبادرات الأمريكية مهما كانت الشكوك الشكلية التي يتشدد بها من أجل مصلحة زملائه الأفارقة.

في الجلسة الافتتاحية، التي انعقدت في غرفة ذات سقف عال في مركز الحكومة، كرر نيريري بياناته المتشائمة المتعلقة بأفاق مبادراتنا الروديسية مع مناقشة مفصلة لمقترحات الملحق والبرنامج الاقتصادي. قال إن ترتيبات الحكومة الانتقالية (موضوع الملحق ث) أقل أهمية من تلك التي تضع مسودة الدستور النهائي:

إذا افترضنا حدوث معجزة - وهو ما اعتبره حقاً أعجوبة - وجعل فورستر سميث يقول: «حكم الأكثرية لا بد أن يأتي، ومن الأفضل أن يأتي بطريقة سلمية، لذا أنا لو أنه سميث، أو أي شخص آخر، وأن يدعو البريطانيون إلى مؤتمر دستوري.

كنت قد علمت من كروسلاند أن بريطانيا ستوافق على دعوة مؤتمر كهذا. وعلمت من فورستر - ولم يفعل ذلك نيريري - أن «معجزة» موافقة سميث على حكم الأغلبية كانت تنتظرنني في بروتيريا. ما حصل أن نيريري قد غير موقفه من ناميبيا منذ تكلم معه روجرز وشوفيل قبل أربعة أسابيع. ثم قال إن «سوابو» ينبغي ألا يسمح لها باتخاذ شروط لأن مبدأ مشاركتها في مؤتمر «ويندهوك» المعدل قد تم الاتفاق عليه. ولما بات معنياً شخصياً في المناقشات المعقدة حول روديسيا. لذلك كان من الأسلم سياسياً الاختلاف مع المساعد الراديكالي، سام نيوجرما، رأس منظمة «سوابو». والأكثر من ذلك كانت ناميبيا أقل من أن تمثل تهديداً فورياً لاستقرار دول خط الجبهة من روديسيا. ولهذا كان من الأسلم سياسياً التمسك بالشروط القصوى.

كنت قد أحضرت معي من زيوريخ البرنامج المتفق عليه للمفاوضات على مراحل تشارك فيها جنوب أفريقية و «سوابو» معاً، مع الأعضاء الأصليين لمؤتمر ويندهوك، وسجل مفاوضات مشابهة أخرى يلقي بظلال من الشك، في نهاية النهار، فستظهر جنوب أفريقية وسوابو في نهاية النهار على أنهما المفاوضات الأساسيان. ربما لهذا السبب ذاته أصر نيريري وكاوند على قطع المسيرة، وترك المفاوضات منذ البداية لجنوب أفريقية و «سوابو». كان كلاهما مهتماً بروديسيا، التي فرضت عليهما قرارات معينة تؤثر في مواقفهما النسبية. ولما كانا تقتصران إلى حدود مع ناميبيا. باستثناء شريط رفيع مع زامبيا، وإلى وسائل مادية لتأثر في النتيجة، فقد كانا تستطيعان اتخاذ موقف متطرف من ناميبيا، مع المصالحة مع روديسيا. (تحليل نيريري العقلاني للمشكلة الناميبية في الجلسة الافتتاحية نجده في جدول الملاحظات) (2).

غادرت دار السلام في 16 أيلول متشجعاً ومتربحاً: متشجعاً لأننا كنا قد حققنا بالفعل ما جئنا لأجله - أي أن نتابع تسوية مشكلة روديسيا وفقاً لشروط الملحق وخريطة لناميبيا، وإن كان ذلك يستغرق وقتاً أطول مما كنا نتوقع، وكنت متوقفاً لأنه قبل مغادرتي تماماً أظهر نيريري نفسه في مؤتمر صحفي وكأنه «أقل أملاً» مما كان قبل زيارتي الأولى، وفوجئ بزيارتي المقبلة مع فورستر في بريتوريا. وعندما تعرض للضغط، أقر بأنه لم يقم بأي جهد لتشجيع ذلك. لهذا كانت توقعات نيريري لهذه المهمة متواضعة ومتنازلة قليلاً، إنها لا تفعل أكثر من «توضيح» المسائل وإطلاع الولايات المتحدة على حقائق الصراع في أفريقية. ستكون «معجزة» كما قال، إذا وافق سميث على حكم الأغلبية. أما نيريري فقد سخر من «استحواذ» كوبا لأمريكا، وكرر وجهة نظره السابقة بأن الغرض من الرزمة الاقتصادية ينبغي أن يكون تشجيع البيض على مغادرة روديسيا وليس لإعطائهم حافزاً للبقاء.

في غضون ذلك أصبحت معتاداً على أساليب نيريري بحيث أفهم أنني كنت أشاهد منظراً تمثيلاً، أي يؤكد في الواقع دبلوماسيتنا ويحضرها ضد الفشل. إمكانية «معجزة» كانت مفتوحة، ومحددة بالشروط ذاتها التي أوضحناها لنيريري والتي وافق عليها فورستر أساساً. مع هذا، لم أكن أريد أن تفرغ تصريحات نيريري كاوندنا، ولذا أجبت، في مؤتمر الصحفي، بتذكير الصحفيين بأنني جئت بناءً على دعوة ملحة من نيريري: «لم يتغير شيء مما عرفناه الأسبوع الماضي، ولهذا لا أستطيع أن أدلي بأحكام تقوم على أمزجة متقلبة»⁽³⁾.

زيارة أخرى إلى لوساكا

الترحيب بكاوندنا في زامبيا في 16 أيلول كان متحرراً من سلطة نيريري الحادة. إذ كان موقفه أكثر حذراً نظراً لأن الانفجار في روديسيا كان مؤكد الانتشار إلى زامبيا. لم تكن مهمتي بالنسبة له مناسبة للتنبؤ الفلسفي حول الأشكال الدستورية الملائمة لتحويل السلطة، بل وسيلة لتجنب صراع مسلح، الذي كان يعتبره — خلافاً لنيريري الملجأ الأخير ووسيلة للتهور، وعمل قريب من اليأس إذا فشل كل شيء. وكاوندنا، خلافاً لنيريري لم يستخف بمهمتي علانية ولكنه اعتبرها فرصة أخيرة لإنقاذ جنوب أفريقية من كارثة. لقد شعر أن المظاهرات المعادية لأمريكا والسخرية العلنية (حتى لو كان الحوار الخاص إيجابياً) من شأنه أن يقلص من الدعم الشعبي في الولايات المتحدة. أو لعل تصرف كاوندنا كان يعكس ببساطة طبيعته الخاصة. وأياً كان السبب، فقد رحب بي في مبنى المجلس التشريعي بكلمة مؤثرة بحيث أثنى على زيارتي لبيروتوريا مذكراً الجماهير أنه حتى هو، الزعيم الأفريقي، كان يعتبر حكم الأكثرية جائزة تستحق التفاوض مع فورستر. لذلك تمنى لي علانية أن يبارك الله رحلتي إلى بريتوريا. كانت لحظة من اللحظات التي تعوض خيبة الأمل والمنافسة والسعي لخدمة الذات والتي كانت جزءاً من الحياة العامة.

الصيغة التي تجلت في أمارات ترحيب كاوندنا كانت تدل على المحادثات الجوهرية. كان يبدو أقل توقاً حتى من نيريري لمناقشة الأحكام الخاصة بالملحق (C) أو الضمانات الدستورية. ولما كانت الشروط الفعلية للحكم المحلي سوف تتضمن مصالح سياسية كبيرة لكثير من الأطراف، لم يكن أي زعيم أفريقي مستعداً لأن يرتبط بكثير من التفاصيل بالنسبة لها. لم يبد كاوندنا اعتراضاً تجاه الخط العام ووافق على إثارته مع فورستر وسميث معتبراً أنه مقبولاً أساساً. بوصفه جسوراً في شؤون السياسة الأفريقية، إذ كان يعرف بأن طبيعة حكومة استقلالية في روديسيا ترتبط بمن سيتسلم مقاليد السلطة أكثر مما ترتبط بالأحكام الدستورية. لهذا كان اهتمام كاوندنا الرئيس أن تتأسس الحكومة الانتقالية بسرعة، لأن مصالح نكومو الموالي له تعتمد عليها. ورغم أنه كان يدعي أن نيريري ساند نكومو أيضاً، فإن خبراء وزارة الخارجية الأفارقة عبروا عن شكوكهم الشديدة في هذا الأمر. فقد كانوا يعتقدون أن نيريري يمكن أن

يكون راغباً في قبول نكومو إذا لم يكن لديه حل آخر وأنه كان يفضل موجابي أيديولوجياً وسيفعل ما في وسعه لتحقيق آماله.

كان كاوندا وكونا يكرهان موجابي كرهاً عميقاً لأنه لا يتمتع بأي تأييد داخل روديسيا وقد يكون هذا صحيحاً. ولكن موجابي لديه قوة عسكرية، وسيطر دوماً على «الأولاد ذوي البنادق».

كان كاوندا ونيريري يرغبان معاً في ضغط أمريكي لتحقيق اختراق نحو حكم الأغلبية، ولكنهما اختلفا حول خطوات تحقيقه إذا ما نُفذ المبدأ. كان كاوندا يريد سرعة تكوين حكومة مؤقتة برئاسة نكومو. أما نيريري فكان يفضل أن تبقى المسائل عائمة لأن كل شهر يمر سيعزز من قوة مقاتلي حرب العصابات، وبالتالي قوة موجابي.

عندما قابلت جوشوا نكومو يوم الجمعة 17 أيلول، بدا غافلاً عن هذه الاتجاهات، أو ربما فكر أنه يستطيع أن يحقق غرضه على نحو أفضل عن طريق عرض مطامحه كما لو أنها حقيقة واقعة. قدم تقويماً للوضع لا يتفق مع أي شيء سمعته أو رأيته في رحلاتي عبر أفريقية. كان يصف نفسه بـ «زعيم زيمبابوي» — وهو وصف لم يطلقه على نفسه أحد من الزعماء الأفارقة حتى من كاوندا. رفض كاوندا فكرة نيريري حول المؤتمر التأسيسي — الذي كانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا قد قبلتا به — على أساس أن الحكومة الانتقالية ستكون الحكم الوحيد تجاه الإجراءات المناسبة لصياغة الدستور. ولما كان يعتقد أنه سيفوز فقد عزز هذا بالطبع، من دور نكومو. لم يكن زعماء الصف الأول ولا «أولاد البنادق» يدخلون في حساب هذا الشخص الضخم، المعتدل، الذي فاجأني بتجحه كرد فعل على الوضع المتردي الذي بدأت الأحداث تمر من جانبه.

اختراق مع فورستر سميث

في مساء يوم الجمعة 17 أيلول، وصلنا إلى بروتوريا للتفاوض مع فورستر وسميث وهو ما سيقدر مصير مبادرتنا. ولما كنا نعي الضغوط الداخلية لم نعلن عن الاجتماع مع سميث مقدماً، والذي كان قد وصل إلى بروتوريا من أجل حضور مباراة للرجبي. كما طلبت بالتخلي عن احتفال الاستقبال الرسمي المعتاد.

انضم إلى فريق المفاوضات السفير جون إي. رايندهارت، وهو أمريكي أفريقي يعمل مساعداً لسكرتير وزارة الشؤون العامة. كنت معجباً دوماً بمهارته في التحليل وأستمع بحس الفكاهة الساخر لديه. وعندما أصبحت وزيراً للخارجية قبل رايندهارت بمطليبي للعمل أميناً عاماً مساعداً لشؤون أفريقية لأنني كما قال بدقة: «أنت لم تزر أفريقية قط»، مما كان يعني في رأيه أنني لم أتح له الفرصة كي يخدم بكفاءة في أفريقية. وقد عالجت هذا الوضع، وها هو رايندهارت قد أصبح العضو الأساسي في فريقتي للشؤون الأفريقية، يشارك في اجتماعات الموظفين وفي المفاوضات النهائية لمبادرات روديسيا وناميبيا. وكنت من وقت إلى آخر أطلب منه أن يترأس فرقاً لإطلاع دول أفريقية أخرى على حواراتنا المختلفة.

وفي بريتوريا شارك رايند هارت في كل لقاء مع زعماء جنوب أفريقية من أجل أن يُبلِّغ مفاوضات الجنوب أفريقيين بمعارضتنا لسياسة التفرقة العنصرية بجلاء. وكان مضيوفونا يعاملون رايند هارت بدقة، إلا عندما يسترسل فورستر في شرح نفسية الأفارقة السود للوفد الأمريكي على طعام الغداء في «ليبيرتاس»، مقر رئيس الوزراء ذي الطابع البريطاني الامبراطوري، والتوفير الموروث في أسلوب حياة الأفريكان. كان فورستر يتحدث عن فضيلتين رئيسيتين عند الأفارقة الزوج، وألاهما أنهم لا يهتمون بالكلام السطحي بدلاً من الجوهر، والثانية أنهم لما كانوا مزارعين فقراء قبل مجيء البوير، كانوا من البدو أساساً، ولا يستطيعون فهم أهمية بناء خزانات لتخزين مياه الأمطار أو تعلم مبادئ السقاية. ولهذا ظلوا، في رأي فورستر، مزارعين مزعجين. لم يرفع رايند هارت عينيه عنه أثناء المناقشة، ولكنه كان يذكر لي أحياناً أنه كان ناجحاً في سقاية حديقته المنزلية.

في صبيحة اليوم التالي، 18 أيلول، تناولنا طعام الإفطار في السفارة الأمريكية مع فورستر وزملائه، من أجل أن نراجع الوثائق المتفق عليها.

كان فورستر يعيد التأكيد على اجتماعنا القادم مع إيان سميث، المقرر يوم الأحد 19 أيلول. وفي اجتماع عقد في 13 أيلول قال فورستر إنه هدد سميث بالقبول بالمبادئ الواردة في المذكرات الأنغلو أمريكية. وكان يكرر هذه المقولة أمام سميث بعد الإفطار.

أمضيت باقي النهار في السفارة الأمريكية مع مجموعتين من الأفريقيين الجنوبيين: الأولى زعماء الجماعتين الأفريقية والآسيوية، ثم مع معارضي الإدارة الجنوب أفريقية (كان الكونغرس الوطني الأفريقي محظوراً، ورئيسه نيلسون مانديلا ما يزال في السجن).

لخص تقريرتي إلى فوردر ردود أفعالهم:

كانت الجلسة الأولى مع عشرة ممثلين من الجماعات الأفريقية والآسيوية في جنوب أفريقية، يتنوعون ما بين زعماء قبائل لى قادة اتحادات إلى أساتذة جامعة. جميعهم كانوا معارضين بقوة لسياسة التفرقة العنصرية «الأبارثيد». كانوا واضحين وأذكاء وذوي شخصيات مؤثرة جميعهم كانوا من المعتدلين بالدرجة الأولى ويرغبون في مجتمع إنساني متعدد الأعراق حيث لا يسيطر عرق على آخر. وكانت رسالتهم المفزعة أنهم كانوا الجيل الأخير الذي يهتم بالحلول المعتدلة، وأن الأجيال الجديدة منهم قد تخلت عن الاعتدال واعتنقت سياسة العنف..

المجموعة الثانية التي قابلتها كانت مؤلفة بالدرجة الأولى من البيض المعتدلين من زعماء المعارضة الليبرالية، ورؤساء تحرير الصحف، ورجال الأعمال.

جميعهم كانوا يأملون من حكومتهم بخطوة مبكرة إعلان برنامج لإنهاء التفرقة العنصرية. وكانوا يختلفون فيما بين التأكيد على نظام اتحادي، وفرص اقتصادية متكافئة.. إلخ. لم يكن ثمة إجماع حول الأساليب، ولم يكن لدى أي منهم برنامج واضح. التشوش لدى المعتدلين البيض كان أحد العوامل الأكثر مأساوية للوضع في جنوب أفريقية. كان زعيم الزولومانغو سوثو جاتشا بوزيليزي واحداً من أكثر منفاوضتهم تأثيراً. إذ قدم التماساً قوياً باسم مانديلا وحذر من تسويات لروديسيا وناميبيا تعزز سياسة التفرقة العنصرية - وهو تحذير أخذته على محمل الجد بقوة. فكتبت تقريراً إلى فورد:

أية تسوية لعلل ناميبيا وزيمبابوي السياسية التي تعزز قوة السيد فورستر ستخلق بالتأكيد موجة جديدة من اليأس تجعل خيارات العنف هي الخيارات الوحيدة للواقعيين السياسيين.

العبارات الدبلوماسية نادراً ما تكون درامية، فهي عادة تتألف من وثائق فنية أو بيانات رسمية تهم الرجل العلماني. ولقائي مع إيان سميث وسبعة من مستشاريه، يوم الأحد 19 أيلول، لم ينعكس في أي من هاتين الفتيتين هذه. إذ لم يلتق أي مسؤول أمريكي كبير من قبل مع سميث. الزعماء البريطانيون خبروهم، وزعماء الصف الأول من الأفارقة كانوا يمتعضون منهم. ومع هذا فإن الزعماء الروديسيين الثمانية الذين حضروا إلى السفارة الأمريكية بدوا أشبه رجال الأعمال الإقليميين البريطانيين متوسطي الدرجة أو بالمزارعين أكثر مما بدو كالميكيافيليين ذوي المراس. لأسباب تتعلق بهم أو بالروديسيين إذ رماهم القدر في أحضان قوة عظمى صممت على أن تنهي البنية السياسية التي كانت تمثل طريقتهم في الحياة.

لم أكن أنظر إلى الأمام حتى لا أواجه أتحمل مسؤولية كبرى عنه. ما كانت الأمور لتصل بالتأكيد إلى هذه المرحلة بسرعة لو أن الحكومة الأمريكية لم تصر بقوة على حكم الأكثرية أو فشلت في إقناع زعماء جنوب أفريقية في تأييدنا. ولما كنت مقتنعاً بالحاجة الأخلاقية والسياسية لمنهجنا فقد دفعت بالسياسة عبر واشنطن التي ستكون سعيدة جداً بتجنب التناقض الناجم. ومع هذا فقد كانت دبلوماسيتي هي التي أقفلت أي طريق للهروب أمام سميث، ومع هذا لم أعمد إلى أن أخبر مفاوضي أن طريق حياتهم آيل إلى طريق مسدود.

في تعاملتي مع إيان سميث وزملائه لم أر سبباً لإذلاله، وخاطبته بلقب «رئيس الوزراء» ومما يدعو للسخرية أن سميث كان عندما يقابل مسؤولاً أمريكياً (أو بريطانياً) كانت المقابلة في إطار الموافقة على وثيقة تلغي مركزه. عاملته كرجل دولة أكثر مما عاملته كشخص منبوذ مما جعله يقبل بضرورياته دون أن يتعامى عن أخطائه.

بدأت اجتماعنا، الذي جرى في مقر إقامة السفير الأمريكي وليام بودلير، بتحليل الوضع الدولي لأوضح أن ما أقصد إليه كان على المدى الطويل مصلحة السكان الأوروبيين في روديسيا:

إن سقوط أنغولا قد فرض علينا من قبل مجلس الكونغرس لدينا، كما أن وجود 17 ألف من القوات الكوبية قد خلق وضعاً يجعل الأحداث لا تُحسم إلا بتدخل خارجي، ولا يمكن أن يكون هناك تدخل أجنبي، ولا دعم أمريكي...

وتقيد استخباراتنا أن الإنهاك سيقع عليك، وغياب مساعدة أجنبية سيجعل الموقف أكثر فأكثر تعقيداً. أنا لا أرى من أين ستأتي المساعدة الأجنبية، إذ لا يوجد دعم داخلي لهذا الموضوع في أمريكا.

هناك محافظون كثيرون في أمريكا أبطال في الكلام ولكنهم لا يصوتون على مساعدة عسكرية لأحد. فجيمي هيلمز، على سبيل المثال، الذي يتهمني بأنني عميل شيوعي، صوّت ضد مساعدة لأنغولا، في حين كنت أنا الوحيد المدافع عنها.

أجاب سميث بأنه مستعد للقيام بأشياء «لا يتوقع أحد أن يقوم بها» ولكنه مضطر أن يبلغني ما هو ممكن وأن تعديلاً دستورياً يتطلب موافقة ثلثي مجلسه البرلماني (الأبيض). عند هذا دخلنا في مناقشة مفصلة حول أحكام المذكرات الأنغلو-أمريكية المختلفة. حلل سميث بهدوء المضامين العملية لمثل هذه الأحكام مشيراً إلى صعوبات بعضها وسأل تفسيراً لبعضها. حذرته بأن تجاوز ما اتفقنا عليه مع البريطانيين يعرض للخطر ما قد تحقق لأنه سيمنح زعماء الخط الأول من إثارة مطالب جديدة لهم:

إذا أشار الإنكليز، ولو بموقف سلبي تجاه الزعماء السود، فإن ما سنوافق عليه هنا هو بداية مفاوضات، ولن نخدمك أو نخدم أنفسنا لذا كنا حريصين جداً في الأسابيع الأخيرة على أن نبقى الإنكليز معنا.

بعد ثلاث ساعات من استكشاف ما يُعرض، وصلت بالأمر إلى القمة. كان أمام سميث ثلاثة خيارات واقعية. قلت: إن تقبل بالأحكام الأساسية للملحق (C)، وإما أن تعطي إجابة غامضة، وإما إن ترفض شروطنا ولكن إذا حاربتها الآن، فسوف تواجه بعد سنة من الآن الوضع نفسه في ظروف أكثر مأساوية... وإذا رفضت فلن نفعل أكثر من أن نترك الطبيعة تأخذ مجراها. وعند هذا سلمته مذكرة تصل إلى حد الإنذار. نقاطها الخمس تتفق مع الأحكام الخمسة الرئيسية للملحق (C) وهي ما اعتقد أن الإنكليز يوافقون عليها، وسبقها بالنهاية الزعماء الأفارقة (اقرأ الملاحظات)⁽⁴⁾.

طلب سميث فرصة لمناقشة المذكرة مع زملائه. فاتفقنا على المقابلة في غضون ثلاث ساعات في الساعة الخامسة مساءً في مقر إقامة فورستر الرسمي. ثم افترقنا بدون أن يشير أي منا إلى حقيقة أن حكم البيض في روديسيا كان ينصرم، وأن تفاوضنا لم يكن أكثر من عقد صفقة عمل صعبة يجري عقدها:

سميث: أنا ممتن بعمق للوقت الذي كرسته لنا لوضع هذه النقطة على الخريطة.

كيسنجر: أود أن أعبر عن ترحيبي للطريقة التي أدت بها الأمور أنت وزملاؤك في ظل أصعب الظروف.

قمت بما هو ضروري، ولكن عواطفني اتجهت نحو الجماعة المكلفة بمهمة شاقة والتي بذلت كل جهدها، واقتربت من النجاح.

كان الاجتماع مع الوفد الروديسي في ليبيرتاس بحضور فورستر وزير خارجيته. وهما بمثابة الضامنين غير الرسميين بأن يقوم سميث بالجزء المناط به من الصفقة. وقد جاء سميث شخصياً كي يوافق على نقاط البرنامج الخمس:

عندما وضعت هذه النقاط أمام زملائي أصابهم الخوف إذ كانوا يتوقعون أن أتى إلى هنا وأقتاعك بأنهم غير موافقين. ولكن بعد أن سمعنا الدليل، قررت أنا وزملائي أن نعود ونقنعهم. كان ينبغي أن نتجنب عدم إقناعي لهم.

بهذا تكون مسألة مستقبل روديسيا قد تحولت إلى مسائل تمهيدية متباعدة حول توزيع السلطة في الحكومة الانتقالية. وطلب مني سميث للحيلولة دون زعر السكان البيض أن تكون حقيبتا الدفاع والأمن الداخلي في يد وزيرين من البيض خلال سنتي الفترة الانتقالية تحت رئاسة رئيس وزراء زنجي. فوعدت بأن أطرح الفكرة ولكنني حذرت بأن البريطانيين قد لا يتعاطفون معها وأن الرؤساء الأفارقة قد يرفضونها، رغم أن وجود وزير أبيض في واحد من المواقع الأمنية قد يكون مقبولاً. كما حُصّ سميث على أن ترفع العقوبات وأن تتوقف حرب العصابات حالما تشكل الحكومة الانتقالية، وعندما طلب تأكيدات بتأييد أمريكي إذا ما استمر مقاتلو حرب العصابات في هجماتهم حتى بعد أن تقام الحكومة الانتقالية، وجدت نفسي مضطراً أن أقدم له تقويماً صريحاً حول حقائق الوضع الداخلي الأمريكي:

إذا كانت حكومة جمهورية هي التي تستلم السلطة، وكان هناك حرب عصابات (بعد تأسيس الحكومة الانتقالية)، فسوف نقدم لكم على الأقل دعماً دبلوماسياً وننظر بعطف

إلى الآخرين الذين يقدمون الدعم العسكري إذا حدث تدخل شيوعي، فسنكون قادرين مع ذلك على الاستمرار في الأمر وإذا كانت هناك حكومة ديمقراطية فعلياً أن أقول إن هذا الدعم لن يحصل... لا أعرف ما إذا كان بالإمكان إقناع الكونغرس أن يتخذ شيئاً ما.

وافترقنا على أساس أن يُعلم سميث زملاءه، وأقوم باستشارة نيرييري وكاوندا. وسأعلم سميث في غضون 72 ساعة ما إذا وافق زعماء الصف الأول على النقاط الخمس. وأن عليه أن يعلمني خلال المدة نفسها ما إذا كان يستطيع أن يعلن الموافقة باسمهم.

عند هذه النقطة سمح سميث لنفسه بأن يعلن تعليقاته الشخصية. كنت قد أكدت على أهمية إقناع زملائه، لأنه إذا فشلت جهودنا بعد أن كاشفت كاوندا ونيرييري، فسيكون هذا بمثابة «الحاق ضرر بكرامة الولايات المتحدة». أجنبي سميث:

أعي أن هذه هي المرة الأولى التي أتعامل فيها معك. أعرف صورتني في العالم، وأنتي محتال - بفضل اتهامات الصحافة البريطانية. أصدقائي يقولون عني إنني أمين جداً. مهما كان سجل سميث في مفاوضات أخرى، فقد حافظ على كلمته وتصرف بشكل سليم وبأمانة في تعامله مع الولايات المتحدة.

بعد ثلاث ساعات من هذا النقاش، قابلت رجال الإعلام المحذلقين الذين تخفي حذلقهم مشاعر ذلك النهار:

أخبرت السيد سميث بالاقتراعات التي وضعتها الولايات المتحدة وبريطانيا معاً بعد التشاور الوثيق مع زعماء أفريقية السوداء. السيد سميث وزملاؤه درسوا هذه المقترحات وعادوا الآن إلى سالزبوري. أنا راض لأن السيد سميث وثلاثة من المتعاونين المقربين منه سوف ينقلون أشياء إيجابية إلى زملائهم الآخرين. وبعد المشاورة مع زملائهم سيأتون ليقدموا هذه المقترحات إلى مؤتمرهم الحزبي. وفيما تسير العملية الروديسية الأساسية سأسعى للحصول على توضيحات مؤكدة من الزعماء الأفارقة، ولا سيما الرئيس كاوندا والرئيس نيرييري. نعتقد أن عمليتي التوضيحات والمشاورات سوف تنتهي في نهاية هذا الأسبوع⁽⁵⁾.

كل خطوة نحو الأمام في قضية روديسيا ستفرض خطوة مماثلة على ناميبيا. لهذا بعد اتخاذ إعلان بشأن روديسيا، قابلت فورستر كي أطلع على اعتراضات نيرييري فيما اتفقنا عليه بشأن ناميبيا في زيورخ. عدلنا بعض المواد. على سبيل المثال، لم يوصف المؤتمر المقترح حول ناميبيا على أنه استمرار لمؤتمر

ويندهوك، بل كجهد جديد منفصل، كما رُفعت درجة ممثل جنوب أفريقية من «أداة وصل» إلى درجة أن يحصل على سلطة كاملة في التفاوض حول «القضايا التي تتعلق بجنوب أفريقية»، والمشاركة في المؤتمر أصبحت مفتوحة، بمعنى أن منظمة «سوايو» لم تعد بحاجة إلى دعوة خاصة. وتم التأكيد على استقلال ناميبيا بحيث يتم في وقت لا يتجاوز 31 كانون الأول، 1978.

الوقت الآن قرابة منتصف الليل. بعد 7 ساعات من المفاوضات حققنا الأهداف التي وضعناها نصب أعيننا. استغرقت خمسة شهور منذ خطبة لوساكا لاختراق حكم الأكثرية في روديسيا، والتي رأيت منذ البداية خلافاً لشكوك الكثيرين — ولا سيما البريطانيين — أن سميث سيحافظ على وعده في اللحظة الأخيرة. وفي ناميبيا، أوجدنا إطاراً تفاوضياً يؤدي بالتأكيد إلى اختراق مهائل عندما تكون دول الخط الأول مستعدة لذلك.

رد فعل كاوندنا ونيريري

الرفيق الملازم غالباً للنجاح الدبلوماسي هو الانهالك أكثر من الابتهاج لأن تحقيق الاختراقات الدبلوماسية يُولد عادة مجموعة جديدة من المشكلات، بدءاً من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

هذا ما كان عليه الوضع بالتأكيد فيما دبلوماسيتنا تجاه أفريقية تتجه إلى الذروة. سأعود الآن إلى لوساكا ودار السلام لأعلم الزعماء الزامبيين والتانزانيين أن الاقتراحات التي وافقوا عليها بشكل عام قبل ثلاثة أيام قد قُبِلت بالتفصيل. ما هورد فعلهم على تحقيق الاقتراحات التي كانوا يطالبون بها منذ أكثر من عقد من الزمان؟ هل سأكون في وضع يجعلني أعلم سميث يوم الأربعاء (بعد ثلاثة أيام) أن الزعماء الأفارقة يلتزمون بخطة النقاط الخمس؟ أم أنهم سيتهربون من التزامهم القاطع؟ لا يوجد زعيم أفريقي يريد أن يكون في موقف الموافقة على حل تتصل منه سميث في آخر لحظة؟ ولا أحد يأخذ على عاتقه أن يعيق اختراقاً، أو يجرؤ على انتقادات يسيرة.

في رحلتي الجوية من بروتيريا إلى لوساكا، حذرني جون راينهاردت أنه من غير المتوقع أن يوافق زعماء الصف الأول ببساطة على كلمات سميث. فمن أجل إرضاء ناخبهم لا بد من إيجاد طريقة لإبعاد أنفسهم بحيث يستطيعون الوصول إلى استخلاص تنازلات إضافية. لقد تحول راينهاردت إلى إنسان عالم بالغيب.

رد فعل زعماء زامبيا يتطابق مع هذه الازدواجية. في لقاء استمر ثلاث ساعات على الغداء في 20 أيلول، أثبت كاوندنا — الذي يميل عادة إلى الحذر منه إلى المبادرة — إلى أن المرء ينبغي ألا يكون قائد حركة استقلال منتصرة بدون شعور دقيق بحقائق القوة. طرح أسئلة عميقة حول برنامج النقاط الخمس وكان حريصاً في التأكيد على الحاجة إلى استشارة زملائه الزامبيين مثل نيريري، وممثلي المقاومة الخارجية. من أجل كل هذا أظهر الرضى. فقد أيد النتيجة بالنسبة لناميبيا بدون أهلية. وعند نهاية

الوجبة، تخلص عن تحفظه الأولي تجاه روديسيا: «نريد أن نعبر عن الرضى عن كل ما فعلت. نستطيع أن نرى النور هنا. إذ ثمة فرصة للنجاح». وأضاف مارك تشونا أنه تم تحقيق «تقدم هائل» لم يعتقد أحد أنه كان ممكناً.

عند وقت الغداء كان كاوندا قد أقنع نفسه أن الخطة الأساسية كانت قوية حتى في تفاصيلها، وأكد على الحاجة إلى السرعة في تنفيذها. ولسوف يحث نيريري على تسهيل حكومة انتقالية حتى قبل أن أصل إلى دار السلام عند الظهيرة في اليوم التالي. التحرك بسرعة كان أمراً حاسماً إذا كان نكومو، صديق كاوندا، لديه أية فرصة لتحقيق السلطة. وفي نهاية الغداء انضم نكومو إلى الجماعة، وغادر كاوندا عن قصد معين مع أن تشونا ظل باقياً. حذر نكومو الأكثر واقعية أن نيريري سيقوم بكل جهد ممكن للحيلولة بينه وبين استلام السلطة. في اليوم التالي قبل أن أغادر بقليل لخص ضيوف الزامبيين أهدافهم. قال نكومو لي: «مهمتك أن تدفع سميث، وهذا ما فعلته». وكانت كلمات كاوندا عند الوداع: «الشيء الأساسي أن تشكل الحكومة المؤقتة. الشيء الأساسي هو مساندة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة».

كلما تحدث كاوندا عن انعكاس النتيجة على بريتوريا، ازداد حماسه. فبعد يومين، في حديث مع تشوفيل في 23 أيلول، أي قبل يومين من الخطبة المقررة لسميث عبر عن «سعادته ورضاه» عن الورقة التي تم الاتفاق عليها في ناميبيا، وأكد لتشوفيل أن لا وجود لمشكلة معها. وفي روديسيا كان كاوندا متفائلاً أيضاً. إذا قبل سميث الاقتراح الأمريكي، فقد أكد لنا كاوندا تأييده ووعده «بتحريك كل شيء» إلى الأمام. وكما توقعت فإن يوليوس نيريري المقتدر لم يكن يشارك كاوندا في شعوره بالإلحاح. فبعد أن تحقق الاختراق، كان يريد أن يقلص دورنا لا أن يعززه. وبالنسبة لنيريري كانت المعركة قد بدأت الآن فقط. ورأى كاوندا فيما تحقق وسيلة لاستقرار المنطقة، وحماية سلامة بلاده وضمها لحكم الأكثرية في ظل حكومة معتدلة بالنسبة لجيرانه. كان نيريري، الذي يعتبر نفسه الزعيم العقائدي لعدم انحياز أفريقية وزعيم النضال ضد الاستعمار، يعتبر روديسيا جزءاً من نضال مستمر. لم يكن يريد لها أن تظهر نتيجة لصفقة مع الإمبرياليين (ولاسيما الولايات المتحدة) بل كانتصار معنوي حققته أفريقية الراديكالية. وظل نيريري يلح على مؤتمر دستوري تحت رعاية بريطانيا (بدون تشجيع من بريطانيا بالتأكيد) والذي ستكون نتيجته العملية تأخير تشكيل حكومة انتقالية لبضعة أشهر.

وبالنتيجة، في اجتماعنا في 21 أيلول، أمضى نيريري السير من الوقت في استكشاف خطة النقاط الخمس لروديسيا. وعندما أخبرته عن الإجراء المقترح وتهديد فورستر بقطع النفط عن روديسيا إذا تراجع سميث عن تأكيداتة قال نيريري: «أنا سعيد تماماً على هذا الأساس». بعد مزيد من الشرح أضاف: «هذا يبدو لي أمراً جيداً، أعتقد أنك فعلته... أنا سأعطي فرصة».

ولكن موافقة نيريري صعدت إلى استعداد حذر للمعركة القادمة. كان يحضّ على مؤتمر تأسيسي تحت رعاية بريطانيا ويريد منه أن يحدد الحكومة الانتقالية بعد أن يتم الاتفاق على المبادئ الدستورية الأساسية، وبذلك يكون قد أضاف مستويين للتأجيل: الأول عقد المؤتمر ثم الموافقة على المبادئ. وأثناء المفاوضات المطولة كما هو منظر، فإن قضية من يحكم في روديسيا ستظل مفتوحة، وسيظل رجال العصابات في أماكنهم، وتستمر العقوبات، ويكتسب «أصحاب البنادق» نفوذاً، وآمال نكومو تراجع.

رغبة نيريري في تعزيز أوراق اعتماده الراديكالية أسهمت في صياغة استجابته للاقتراحات المعتدلة حول ناميبيا. أقر بوجود «حركة كبيرة» في بريتوريا. ولكن في تناقض حاد مع كاوندنا كان مصمماً على ألا يتعاون في أية صيغة توضع للسماح بانسحاب جنوب أفريقية في مهلة سنتين. لا بد أن تقبل بريتوريا بـ «سوابو» باعتباره مفاوضاً شرعياً وحيداً منذ البداية، إذا كانت جنوب أفريقية تريد أي نامبيين من غير سوابو للمشاركة في المؤتمر، فعليهم أن ينضموا إلى وفد جنوب أفريقية. قبله الموت بالنسبة لهم. وبالنسبة لناميبيا فإن التقدم خطوة خطوة لم يكن كافياً، وأصر نيريري على أن تقبل جنوب أفريقية بذلك كتمن لدخولها المفاوضات.

قبل أن أغادر دار السلام بقليل، عقد نيريري مؤتمراً صحفياً آخر، أكثر تفاؤلاً من مؤتمره الأول. وافق على تحقيق تقدم وعزا ذلك إلى الصحافة أكثر مما عزا إلى الولايات المتحدة: إذا وافق سميث على الخطة الأمريكية فسيكون هناك أساس للتفاوض، وسوف يحض الفصائل الروديسية كافة على الانضمام بمن في ذلك رجال العصابات. ما كان يسعى إليه نيريري هو افتتاح المفاوضات بدلاً من تفاصيل خطة النقاط الخمس كما فعل بشكل خاص. ومن ناحية ثانية فإن أساليبه كانت تعكس اهتمامه بأن رجال حرب العصابات لن يوافقوا على حكومة إقليمية يفرضها مؤتمر زعماء الخط الأول (كما كان كاوندنا يفضل). والنتيجة قد تكون وضعاً أنغولياً مع عدة فصائل سوداء تبقى خارج التأييد. لاشك، بالنسبة لنيريري، أن المماطلة كانت تبدو المنهج الأفضل.

انفجار مع لندن

فيما كنت أحاول معالجة الخلافات بين لوساكا ودار السلام نشبت نزاعات بين لندن وبين فريقنا بدت وكأنها تهدد تحرركنا المكوكي. ففي بداية العمل اقترحنا أن يعين كروسلاند موظفاً رفيع المستوى في فريقنا كي يشارك في المحادثات ويسهم في المساعدة في تعديل النصوص المتفق عليها إذا كان ذلك ضرورياً. تملص كروسلاند من الطلب وأصر على تعيين دبلوماسي متوسط الدرجة من سفارة واشنطن للقيام بالاتصالات المكوكية. وكانت حجة البريطانيين أن لندن وحدها يمكن أن تصادق على تعديلات النص المتفق عليه مما يعزز قناعتنا بأننا نعمل على وثيقة تحظى بموافقة الحكومة. كان الدبلوماسي البريطاني الشاب، ريتشارد صموئيل، دمثاً ذكياً، ومتعاوناً وسرعان ما أصبح عضواً في فريقنا المفاوض.

قابل وتحادث مع كل من تشوفيل وروجرز وشارك في اجتماعاتنا الداخلية التي طرح فيها عدة إسهامات مفيدة. ومع هذا كان يبدو أنه ليس على اطلاع جيد على تحفظات لندن، أكثر منا على أية حال، وهو لم يثر قط أية اعتراضات أثناء الجولات المكوكية.

من أجل أن أوضح تماماً بثقة أننا كنا نتقدم بتناسق تام مع لندن، أطلعت السفراء البريطانيين أو المبعوثين رفيعي المستوى عند كل مرحلة، وأرسلت كل تعديل مقترح في وثائقنا المشتركة إلى لندن. وفي ضوء التناسق التام الذي سبق مهمتي وحقيقة أن الملحق (C) كان ورقة أملتها بريطانيا كان رد فعل الممثلين البريطانيين هؤلاء مُحيراً. قال السفراء (أو المبعوثون رفيعي المستوى) إنه لا توجد لديهم تعليمات وظلوا يطرحون أسئلة توضيحية كما لو أنهم يرون الوثائق موضوع البحث لأول مرة.

أخيراً، وعند عودتي إلى لوساكا، تلقيت رسالة من لندن تعترض على بياني العلني الذي يفيد بأن سميث كان يأخذ بعين الاعتبار اقتراحات تصاغ في لندن وواشنطن. ومهما كان ما قاله سميث فهو في النهاية مجرد «عرض» روديسي، وليس موافقة على وثيقة بريطانية - أمريكية. ولكن كان من الواضح أن زعماء الخط الأول لا يمكن أن يوافقوا على برنامج مزعوم من سميث الذي يمثل في نظرهم إلى حد ما الروديسيون البيض. وكان من المشكوك فيه كذلك أن يكون سميث مهيباً لعرض برنامج من خمس نقاط كعمل طوعي أو أن يكون قادراً على الحصول على تأييد مؤتمره البرلماني على هذا الأساس.

وقد عكست وسائل الإعلام البريطانية الحذر الرسمي. وقد كتبت أن أرمسترونغ، السفارة الأمريكية الرائعة في لندن، تقول في 21 أيلول:

كان رد فعل الصحافة البريطانية يتصف بالشكوك تجاه «التقدم المهم» الذي نجم عن دبلوماسية المكوك الأمريكية في جنوب أفريقية. ثمة ثلاثة موضوعات جرت في 21 أيلول وتقارير وتعليقات الصحف البريطانية البارزة: (1) عاد سميث إلى حيله القديمة، إنه يلعب مع كيسنجر بنفس الطريقة التي لعب بها مع ويلسون. في الوقت الحاضر يصعب قبول الحكم الجماعي 0 بإعجوبة (2) حتى لو كان ثمة إجماع حول الخطوط العريضة للتسوية، فثمة عقبات أخرى كثيرة في الطريق، وأي تفاؤل سابق لأوانه.. (3) التشاؤم والحذر والاحتراش في الصحافة تعكس الأجواء في وايت هيل والتخمين الخاص لموظفي وزارة الخارجية.

خابرت بعد ذلك بفترة قصيرة المندوب السامي البريطاني في لوساكا والدبلوماسي البريطاني الذي لا حول له ولا قوة الذي كُلف بالعمل معي. ما كنا نستطيع التحرك بدون موافقة الزعماء الزوج، كما قلت، وهم واقعون تحت سيطرة الأكثر تطرفاً بينهم :

إذا كنت تقول إن جميع الأطراف قد قبلوا الاتفاقية بحرية، فإن جميع الرؤساء الخمسة سيفرضون شروطاً مستحيلة...

أنا لا أريد تأييداً مجرداً. بل أريد تأييداً تكتيكياً واستراتيجياً. إما أن يؤيدني وإما أن يبقى بعيداً. أجاب كروسلاند برسالة في اليوم نفسه، مكرراً الموقف البريطاني بلهجة ملطفة جداً. ووضع فاصلاً ما بين «ورقة المناقشة» والاقتراحات المطروحة بموافقة الحكومة. وهو موقف لم أواجه مثله من قبل أية حكومة بريطانية من قبل. أما بالنسبة إلى الاقتراحات التي وضعناها «فقد أيدناها بقوة ولكنها لا تتمتع بقدره فرضها على كل جانب، إلا بالمصادقة عليها على أنها مقترحات بناءة». لم يكن الفرض مطلوباً، بل كنا نفضل أن تكون المصادقة أقل أكاديمية، ومباشرة بصورة أوضح. تمسك كروسلاند برأيه مما أظهر في الوقت نفسه لماذا وجد البريطانيون وساطتنا في قلب مستعمراتهم الأفريقية السابقة - حيث كانت بريطانيا في طليعة رواد المنطقة. مؤلمة جداً. إذا كنت تستطيع أن تدفع هذا إلى حيث فشلنا غالباً، فسيكون هذا انقلاباً كبيراً.

في 22 أيلول أجبت كروسلاند من كينشاسا. قل إن من المهم التمسك قدر الإمكان بالملحق (C). لا يوجد أي تساؤل من أي نوع حول شرف وضع هذا الملحق، نظراً لأنه مسودة بريطانية بالكامل. ولكن إذا لم توجد مقاييس للمفاوضات تتعلق بحكومة انتقالية، فإن كل طرف سيظهر موقف الأكثر تطرفاً، «والجدل حول توازنات القوى بين الأعراق سيكون لا نهاية له». والفوضى الناجمة ستفسد قدرتنا على مقاومة المتطرفين، والتدخل السوفييتي. الكوبي، الهدف النهائي للعملية برمتها.

سأستطرد شارحاً أصل سوء التفاهم إذا ما وجد. الملحق (C) من حق بريطانيا تماماً أن تحذفه من الوثيقة الأساسية التي طُبع معها. لا توجد سابقة أمريكية كهذه، وقد كنا نحن الذين حُصينا البريطانيون على تعيين حاكم بدلاً من الإجراءات المعقدة للملحق (C). وفي حين أن البريطانيين بعد الحدث توجهوا إلى الإشارة إلى الملحق (C) كورقة للنقاش، فإننا لم نستطيع أن نتصور فكرة وثيقة مكتوبة سُلِّمت لنا من قبل وزير الخارجية ورئيس الوزراء في غرفة رئيس الوزراء وليس لها سند رسمي. لاسيما أن الزعماء البريطانيين أنفسهم كانوا يعلمون جيداً أننا سنُريها لفورستر كما يشير الحوار التالي حول 4 أيلول:

كروسلاند: ستكون هنا ثانية يوم الاثنين كي نتحدث إلى رئيس الوزراء. بالطبع نحن لسنا مسؤولين

رسمياً بأي شيء كحكومة. إذا كانت البشائر طيبة في يوم الاثنين..

كيسنجر: أنا بالطبع أفترض أنك مستعد للقبول بورقة موقعة من جانبنا معاً.

كروسلاند: بالتأكيد، ولكنني لا أستطيع أن أعلمك بما سيفعله رئيس الوزراء.

كيسنجر: الوثيقة هي نفسها.

دوف: الملحق الجديد (C) يتناول الحكومة المؤقتة.

كيسنجر: هل تستطيع أن تعطينا الملحق (C) ؟ إذا وافقنا عليه، فنحن نستطيع إعطائه إلى جنوب أفريقية.

دوف: نعم.

في 6 أيلول، في اجتماع مع المستشارين في «10 داوونج ستريت»، حيث كاشفت كالاهاان حول الاجتماع مع فورستر، جرى هذا الحوار حول الملحق المذكور، مما أظهر ثانية أن البريطانيين كانوا يعون أن الوثيقة هم الذين وضعوها:

كيسنجر: هل أنت راضٍ حول تبادل المعلومات ؟
كروسلاندي: بالطبع. والأسبوع الأخير كان نموذجاً مطلقاً.

كيسنجر: في روديسيا: نعلم أن بريطانيا اعتبرتها علامة مهمة على الإيمان بإزاحة سميث. وقد أعطينا فورستر الوثيقة.

كيسنجر: لقد ناولناه الملحق (C) المعدل. وهناك عدة أسئلة حول ذلك، ولكنهم يعتقدون أنها أساس معقول للمناقشة.

بعد اللقاء أخذني كالاهاان وكروسلاندي إلى غرفة المكتب وتمنيا لي الحظ، وأكدوا على أنهما يساندانني. واعتبرت ذلك مصادقة رئيس الوزراء التي أشار إليها كروسلاندي كما أكد قبل يومين. استعدت الحوار بالتفصيل لأن بعض تقديرات الموقف كانت بمثابة أوهام تتهم الأمريكيين بنشر الفوضى ممزوجة بالحماسة والسذاجة، إلى أن أنقذهم في آخر لحظة البريطانيون الأكثر نضجاً⁽⁶⁾.

كنا نتحرك بخطا متوافقة مع الحكومة البريطانية: كنت أقابل كالاهاان وكروسلاندي قبل وبعد كل رحلة مباشرة. وخلال الفترة ما بين نيسان وأيلول، التقيت مع كروسلاندي ثماني مرات أخرى، وكان المساعدون من موظفينا يلتقون مراراً. وقد قدم روجرز وتشوفيل الخطة الاقتصادية البريطانية إلى رؤساء الخط الأول. راجعت مبادئ الملحق (C) مع رؤساء الخط الأول قبل زيارتي إلى بريتوريا. وكل ذلك بموافقة البريطانيين الصريحة. وخلال هذه الجولات المكوكية التقيت بالسفراء البريطانيين قرابة عشر مرات. عندما انفجر كل شيء كتب إلي كروسلاندي بأنني أحتاج إلى فهم أفضل لطبيعة وزراء الحكومة. وبوصفي أستاذاً سابقاً في العلوم السياسية كنت أفهم وزراء الحكومة بشكل كاف. ما لم أفهمه هو كيف لم تعد وثيقة سلمتها في 10 داوونج ستريت، وجلت بها حول كل أفريقية، والتي حوّلت إلى حكومات أخرى بمعرفة بريطانية، لا تصل ثانية إلى السلطات التي أصدرتها.

حُلّ هذا اللغز في 23 أيلول عندما وصلت لي لندن من كيتشاسا في الساعة التاسعة مساءً. مأساة المواقف الأمريكية لحقت بي. حياني كروسلاندي والسفيرة أرمسترونغ في المطار. رافقني السفير إلى

الفندق كما يقتضي البروتوكول. ولكن كروسلاند كانت لديه أفكار أخرى. أخبرني أن الأعضاء الرئيسيين في الوزارة ينتظرون في مقر الحكومة في 10 داوننج ستريت. سوف يرافقني إلى هناك، ولكنه يود أولاً أن يتحدث إلي على انفراد.

كانت السفيرة المقتدرة حزينة ومُحرجة لأن كروسلاند لم يقيم بدعوته إلى اجتماع الحكومة. وفي السيارة أوضح لي كروسلاند لماذا لا يريد أي شاهد على حديثنا. قال لي إن الملحق (C) لم يُرفض من الحكومة فحسب، بل إنه لم يعرض على الحكومة أساساً. سيكون من المحرج لرئيس الوزراء إذا كررت أمام المجلس قناعتي بأنني كنت أطرح اقتراحاً بريطانياً - أمريكياً مشتركاً. كان بوسعي أن أتكلم عن فكرة مشتركة، بل وعن خطة مشتركة طالما أضطلع بمسؤولية إجراء فعلي ومادة للمناقشة.

لم يشرح كروسلاند لماذا اختار كالاهاان مثل هذا الأسلوب المعقد. لعله ظن، استناداً إلى خبراته، أنني سأخفق، ولم يشأ أن يخاطر بخلاف داخل حزب العمل حول خصومة تشمل كلاً من فورستر وسميث. أو أراد المحافظة على أقصى درجة من حرية العمل لمتابعة المفاوضات إذا نجحت سياسة المكوك. وأياً كان السبب، فأنا لا أستطيع أن أنسى الدعم القوي الذي تلقيناه من كالاهاان عبر السنوات أو الصداقة التي كان يظهرها لي. لهذا تابعت باقتراح سُريالي إلى حد ما بأنني أحض الحكومة البريطانية أن تصادق على مفاوضات تستند إلى وثيقة تقوم أساساً على فكرة وزير الخارجية ورئيس الوزراء البريطانيين.

جعل كالاهاان الأمور أسهل ما يمكن بتحتيتي خارج 10 داوننج ستريت. وأعلم الصحافة المنتظرة أنني أعمل (ضمن إطار شخصي من أجل خطة عامة) تقوم على اقتراحه الخاص في 22 آذار. وهذه صيغة تجعل المخططين يشعرون بالفخر. ودفعني كالاهاان إلى قاعة اجتماع الوزراء، تاركاً الصحفيين يفسرون عبارته كما يشاؤون. حيث أطلعت أعضاء الحكومة على المفاوضات دون ذكر الملحق (C) أو الإشارة إليه. وعندما انتهت استعاد كالاهاان مظهره من خلال تقديمه لي إلى أعضاء حكومته:

أحب أن أقول لك بكل صراحة يا هنري، في مجلسنا ثمة رفض ملحوظ للتورط لأننا عانينا من ذلك من قبل. بالنسبة لنا مشكلة روديسيا تمثل دين شرف. ليس لدينا مصلحة إلا حل المشكلة. تستطيع أن تتخيل، في وضعنا الاقتصادي الحالي وركام المشكلات الأخرى، ليس لدينا رغبة في المجلس للدخول في المشكلة ثانية. الخلاف الكبير الآن أن سميث سوف يصرح، وربما ستكون أنت راعياً في مساعدته. على هذا الأساس سأكون سعيداً بأن أنصح الحكومة بالسير قدماً.

وهذا ما فعله المجلس، مع مساعدة لا تقدر بثمن من جانب مايكل فوت الذي كان خير معين لكالاهاان والأكثر اهتماماً عندما بدأت العملية.

وفي اليوم التالي عقدت أنا وكروسلاند مؤتمراً صحفياً مشتركاً أكدنا فيه أننا شرعنا في عملية مشتركة وعبرنا عن استمرارنا في ذلك.

في مساء يوم الجمعة، 24 أيلول وافق إيان سميث على النقاط الخمس بطريقة تدل على الانزعاج. وأوضح أنه استسلم للضغط:

إنكم تعون جميعاً أنني عقدت مؤخراً سلسلة من الاجتماعات في بريتوريا، أولاً مع رئيس وزراء جنوب أفريقيا، ثم مع د. كيسنجر، والسيد فورستر معاً.

وفي هذه الاجتماعات قد نوقش وضع روديسيا في علاقتها مع بقية دول جنوب أفريقيا، وبالتأكيد مع الدول الغربية، بالتفصيل الواسع. وكان من الواضح تماماً بالنسبة لي ولزملائي الذين صاحبوني أنه طالما أن الظروف الراهنة في روديسيا سائدة، يمكن ألا نتوقع مساعدة أو تأييداً من أي نوع من العالم الخارجي. بل على العكس فإن الضغوط علينا من العالم الحر سوف تستمر في التصاعد. إن الدكتور كيسنجر يعمل بالتشاور الوثيق مع الحكومة البريطانية، وهو يحظى بتأييد كامل من قوى غربية أخرى قوية.

نشرت الحكومة البريطانية بياناً عن رضاها لقبول سميث مقترحات تمثل مجموعة من الأفكار وضعها الزعماء الأمريكيون والبريطانيون كما قبلها زعماء الخط الأول. والتي وضعت بسبب التوترات في نهاية الرحلات المكوكية والتي تتضمن تكريماً لدوري:

وأضافت إلى ذلك حكومة جلالتهما بأحر التهنية لوزير خارجية أمريكا، د. هنري كيسنجر الذي أوصل الأمور إلى هذه النتيجة. إن الرجال أصحاب النوايا الحسنة في كل مكان مدينون له وكذلك لجميع من أسهموا في نجاحه. إنه دين يستحق التقدير العميق. ما كان يمكن تحقيق ذلك بدون مهارته وحماسه.

العودة إلى واشنطن

رد فعل حكومتي كان أقل رقة. إذ ألقى الرئيس فورد بيان موجز في غرفة المؤتمرات الصحفية في البيت الأبيض في 24 أيلول. دعا البيان الفرقاء أن يوفرُوا بسرعة الشروط من أجل حكم الأغلبية حيث يعيش جميع سكان روديسيا في وئام. ومدح البيان كالاها وفورستر، وزعماء خط الجبهة الأفارقة، ومن بينهم (ضمناً) إيان سميث. وتجاهل البيان فقط وزير الخارجية الأمريكية. وما كان قد حدث أن بياناً صاغه العاملون معي وتضمن إشارة صغيرة إلى دوري قد نشر من قبل مستشاري السياسيين وتجاوز فورد وذكر أنه تمت المصادقة عليه من قبل «مجلس الأمن القومي» كنا في حمأة حملة الرئاسة الانتخابية، واستخلص مستشارو فورد أن ذكر اسمي سيغضب بعض من يصوتون لفورد. لقد أصبحت عبئاً سياسياً. ولأنني أدركت السبب فقد قررت أن تكون هذه جولتي المكوكية الأخيرة. وإذا ما جاء فورد عبر الانتخابات، يكون الوقت قد حان بالنسبة لي كي أغادر منصبِي.

في 26 أيلول رد زعماء الخط الأول الخمسة على ما أذاعه سميث ببيان هجومي. فترحيبهم الشديد «بسقوط» حكم الأقلية العنصرية غير الشرعي في جنوب روديسيا أعطى مصداقية للقاتلين من أجل

الحرية على إنجازهم. ودعا البيان إلى تشكيل عاجل لحكومة مؤقتة وعقد مؤتمر دستوري، وإدانة مقترحات سميث بوصفها «تشرعن البنى الاستعمارية والعنصرية للسلطة». وتركت تفاصيل الحكم الانتقالي إلى المؤتمر وأراد زعماء الخط الأول إعلان النصر، وليس انتصار الدبلوماسية، واعتبار حكم الأغلبية على أنه قد فُرض على الاستعماريين، وليس صفقة تم الوصول إليها بالتعاون معهم.

شوهت الحرب الكلامية حقيقة أن زعماء الخط الأول كانوا قد قبلوا بالبنية التحتية لاقتراحنا: حكومة انتقالية تليها جمعية تأسيسية تستند إلى «مجلس دولة» تُعينه بريطانيا. كل ما رفضوه صراحة هو وجود وزيرين أوروبيين للأمن، وهو ما كنت حذرت سميث منه لأنه لم تجر الموافقة عليه لا من قبل بريطانيا ولا من قبل زعماء الصف الأول.

في هذا الوقت كنا قد اعتدنا وبدرجة كافية على العادات التقليدية وعرفنا أن التفسيرات الملطفة سوف تلي الكلام الحماسي لزعماء الخط الأول. وما حدث بالفعل أن نيريري دعا في 27 أيلول السفير الأمريكي والبريطاني إلى دار السلام وعبر عن امتنانه لردود الفعل الأمريكية والبريطانية الإيجابية لبيان لوساكا. وقال إن تفسيرهما لبيان الزعماء كان صحيحاً حقاً: إنه لا يعتبر رفضاً، وأكد، مُبدئاً المرونة أن الأفارقة سيذهبون إلى مؤتمر بدون شروط مسبقة خاصة بهم. وأضاف نيريري أنه لن يعترض على وجود وزيرين للأمن من البيض، إذا ما قبلت بهما جميع الفصائل الروديسية، رغم أنه شخصياً غير موافق على الفكرة.

كان الزعماء الزامبيون أكثر إيجابية أيضاً. فقد كان مزاج كاوند، بحسب كلام مارك تشونا، يعبر عن «ابتهاج». واعتبر جميع زعماء الصف الأول إعلان سميث «اختراقاً حقيقياً». وأضاف كاوند تعليقه: لقد وافق زعماء الصف الأول على الإطار الأساسي، حتى إلى حد فصل مشكلة تشكيل حكومة انتقالية عن وضع مسودة الدستور.

نيريري المتعاون في إحداث الاختراق والمعارض لمنفذه، كتب إلي برقة في 5 و1 واضعاً إصبعه على عدة موضوعات مترابطة :

أنت وأنا يا دكتور كيسنجر لدينا «مواقف» مختلفة جداً سياسياً، ينبغي أن نضعها في الحسبان. ومن المؤكد وجود خطر أننا حين نتعامل معها سيبدو كل واحد منا حساساً تجاه الآخر. من المؤكد أننا نستطيع أن نقد المشكلات، إلا أنني أمل من خلال صلة الصداقة والصراحة أن نقلص من سوء التفاهم بيننا إلى الحد الأقصى.

ولا شيء بالتأكيد يُضعف احترامي لك كإنسان، وهو الاحترام الذي نما خلال اجتماعاتنا، أو من المتعة خلال العمل معاً. أمل أن نلتقي يوماً ما في المستقبل في ظروف أفضل، مع حرية تبادل الأفكار حول موضوعات خلاف زامبابوي وناميبيا !

في 28 ت1 بدأت المفاوضات حول ناميبيا في جنيف. وفي 2 ت2 خسر جيرالد فورد الانتخابات لصالح جيمي كارتر.

كنا نتوقع دوماً أن البريطانيين سيتابعون نهج حزب العمال فيما بيننا وبينهم في متابعة المفاوضات. ولكن مع هزيمة فورد ظهر الخلاف بيننا وبين البريطانيين. والذي كان في صلب الملحق (C). فقد شعر الأمريكيون بالتزام أخلاقي تجاه الروديسيين وجنوب أفريقية بموجب الشروط التي جعلت إيان سميث ينصاع لحكم الأغلبية. بينما لم يكن البريطانيون يثقون بإيان سميث كلياً، وزعماء هذه الأغلبية يعارضون تماماً تأييده في كل جانب من جوانب المفاوضات، بما في ذلك حقوق الأقليات. كنا نحن والبريطانيون نتشارك في تقدير صفات نيرييري وقدراته. ولكن لندن لم تكن تعارض غزواته المتكررة لتشجيع أصدقائه المتطرفين في أوساط مقاتلي حرب العصابات الروديسيين. على العكس من ذلك كنت أعتقد أن هذا يعود إلى أن نيرييري كان ملتزماً بالقيام بدور رئيسي في المعسكر الراديكالي، وكان من الضروري إعطاؤه بعض الصلاحية لتقديم تنازلات عن طريق سياسة الصلابة المهدبة. وإلا سيكون أسير القوى التي يمكن أن تكتسحه في النهاية.

في المفاوضات التالية بدأت تتفكك التوازنات التي أحدثت الاختراق. رفض كروسلاند أن يترأس المؤتمر التأسيسي الذي سيعقد في جنيف. كان ايفور ريتشاردز، الذي أنيطت به هذه المهمة حديث العهد بالمشكلات الأفريقية وتعوذه المساندة السياسية التي يمكن أن تحد من عواطف الأحزاب. وبقينا لبضعة أسابيع نتعامل مع الدبلوماسية كما لو أن نتائج الانتخابات عقبة أخرى لا بد من مواجهتها. ولكن زعماء العالم كانوا ينتظرون على نحو صحيح الإدارة الجديدة أن تستلم السلطة وبالتالي كانوا يضيعون الوقت. وعندما استلمت إدارة كارتر حاولت أن تميز نفسها عن إدارة فورد عن طريق سياسة أكثر وضوحاً بالنسبة لحقوق الإنسان تجاه جنوب أفريقية. وبهذه العملية دفنت دوافع فورستر كي يساعد روديسيا وناميبيا، وسرعان ما انهار مؤتمر جنيف في الرمال بعد أن استلمت الإدارة الجديدة السلطة.

ومع هذا فقد كانت روديسيا الآن تسير في طريق حكم الأكثرية دون رجعة. فقد حاول سميث أن يتفاوض حول ذلك مباشرة مع مختلف زعماء المقاومة «الداخلية»، ولكنهم لم يستطيعوا التفاهم مع «حاملي البنادق»، وفي النهاية فإن مارغريت ثاتشر، التي أصبحت رئيسة للوزراء، دعت إلى مؤتمر حول حكم الأكثرية الروديسية في «لانكاستر هاوس». وأمسكت بزمام الأمور وعينت حاكماً بريطانياً ومجلس دولة «ينفذ المفاهيم الأساسية للملحق (C)». وكان ثمن التأخير أن الفصائل المتطرفة من رجال حرب العصابات التي رأسها روبرت موغاباي اغتصبت السلطة تحت حكم الأكثرية. فالتأخير فعل الكثير كما كان يأمل نيرييري ويخشى كاوندا. واحتاج الأمر إلى وقت طويل - حتى عام 1990 - بالنسبة إلى ناميبيا كي تحصل على الاستقلال على أساس الإجراءات التي اتخذت أثناء جولات عام 1976 المكوكية.

لقد حققنا من المنظور الجيوسياسي الغرض من دبلوماسيتنا الأفريقية. فبعد ستة أشهر من انهيار أنغولا أظهرت الولايات المتحدة قدرة مستمرة على صياغة الأحداث في أفريقية. وأمكن استبعاد تآكل الإيمان بالقدرة الغربية. فقد استقلت روديسيا وناميبيا، ونفذنا الإجراءات والمبادئ التي تم الاتفاق عليها أثناء الجولات المكوكية في أفريقية. وإن تم ذلك ببطء وبظهور حكومات أكثر تطرفاً، ولا سيما في روديسيا، خلافاً لما كنا نريد وتم تجنب حرب دولية في أفريقية الجنوبية، ولم تحدث مغامرات كويبة أخرى في النضال من أجل استقلال جنوب أفريقية (وإن كانت قد ظهرت في عهد من خلفونا في القرن الأفريقي. وهي حركة كان من المؤكد أن نرفضها). والأقلية البيضاء في روديسيا، والتي بذلنا جهداً كبيراً كي تقبل بحكم الأكثرية، ما تزال تعيش حتى الآن، بعد عشرين سنة من وصف هذه الأحداث، في البلد الجديد زيمبابوي. حتى إيان سميث ومعظم أعضاء وزارته أصبحوا تحت حكم الزنوج (ولم يغادر إلا ربعهم ولا سيما الموظفون المدنيون في العهد القديم). أما سميث فقد اعتزل في مزرعته.

في هذه الفترة الكثيرة بين الإدارات، أظهر نيريري أبرز المواقف. فطيلة تلك الفترة العصبية كانت علاقتنا دافئة ومتناقضة. إذ كنت أكنّ له الكثير من الاحترام والمودة. وكانت المشاعر متبادلة بقدر ما يستطيع أحدنا أن يفعل وأن يحتوي نفوذ الآخر.

الآن وقد أشرفت فترة خدمتي على الانتهاء، أصبحت جميع هذه المعارك المشتركة والمتخاصمة وراء ظهرنا. في 9 ك 1976 إذ كتب إلي نيريري رسالة وكانت تعني الكثير بالنسبة إلي حتى في ذلك الحين - ولعل ذلك يعود لي عواطفنا المتبادلة:

د. كيسنجر: من المؤكد أن رسائلنا تركّز على الصعوبات وعدم التوافق لأنها كانت الكبيرة للجهود التي بذلتها هذه السنة من أجل الوصول إلى تسوية على أساس حكم الأكثرية في زيمبابوي وناميبيا. وعدم وجود حركة على الجبهة غير العسكرية في جنوب أفريقية أثناء عام 1976 يعود بالدرجة الأولى إلى المبادرات التي قمت بها والتي تتطلب الكثير من المبادرات التي اتخذتها والتي كانت تتطلب الكثير من الوقت والسفر والمفاوضات (التي لم تكن دوماً سهلة أو مسرّة). لا نعرف بعد، عندما تنتهي هذه الدوامة من المفاوضات، ما إذا كنا قد وصلنا إلى الهدف. فنحن نتعامل مع قضايا ذات مدى طويل أصبحت أكثر صعوبة مع مرور الوقت. ولكن مهما حدث أريد أن أؤكد أنني أقدر جهودك، وأنتك لم تُصب بخيبة أمل أن تتناكب (سواء أكانت مؤقتة أم غير ذلك) لما كنا نفعله.

لذا فإن هذه الرسالة تأتيك مع أطيب تمنياتي الحارة مرة أخرى. أنا متأكد أننا سوف نتصل فيما بيننا في المستقبل. بعد شهر من ك 2 قبل أن يحدث التغيير في الحكومة الأمريكية.



الجزء العاشر

نهاية رئاسة فورد



obeikandi.com

الحرب الأهلية في لبنان والشرق الأوسط

أثناء المفاوضات من أجل الاتفاقية المرحلية في أيلول 1975، وعد الرئيس فورد رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين بأن الولايات المتحدة لن تطلب من إسرائيل القيام بانسحاب كبير آخر إلا بعد التنصيب الرئاسي في ك 1977 2. وكان الرئيس المصري أنور السادات قد وافق على هذه التسوية قبل بضعة أسابيع عندما قابل فورد في سالزبورغ في حزيران 1975. فبعد سنتين من الحرب والتوترات التي أحاطت بالمفاوضات لعقد ثلاث اتفاقيات، كانت أطراف الشرق الأوسط، وكذلك الولايات المتحدة بحاجة إلى فترة استراحة لمتابعة المراحل القادمة. ما أسرع أن تسافر على طريق السلام وما أبعد، وفي أي سلك سوف تُستأنف عملية السلام، بعد انتهاء فترة الاستراحة هذه.

ولكن وسط انفعالات الشرق الأوسط ليس من السهل تحقيق الهدوء والسكينة. ولم يكن فورد ورايين والسادات في وضع يمكنهم من تحقيق ذلك. وقد استُبعدت كل من سورية و «منظمة التحرير الفلسطينية» كما حدث في اتفاق سيناء الثاني المرحلي، ولم يكن لهما مصلحة في التأجيل قبل جولة ثانية من الدبلوماسية تستبعدهما ثانية. جميع الأطراف تريد أن تحقق أولوياتها، لأن التأخير لن يكون في صالحها. ومن دواعي التناقض أن الدبلوماسية كانت بحاجة إلى فترة انتظار معقدة مثل عملية السلام نفسها.

وفجأة حصل انفجار طويل الإعداد ومع هذا - كما يحدث غالباً في الشرق الأوسط. لم يكن متوقعاً قط في حجمه ومدى عنفه. وأخذ الضغط من أجل استئناف عملية السلام. فمنذ ربيع عام 1975 كان لبنان غارقاً في العنف الطائفي والديني حول توزيع السلطة بين الطائفتين التاريخيتين المسيحية والإسلامية الذي سرعان ما ولّد حرباً أهلية ضاربة. وسرعان ما وجد فرقاء الشرق الأوسط وكثير من بقية العالم العربي أنفسهم متورطين لصالح إحدى فئات لبنان الكثيرة، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي تربطه صلات مع جميع الأطراف.

في الأيام الأولى كانت رئاسة فورد غارقة في دوامة أزمة طائفية في قبرص (انظر الفصل السابع)، وعند نهايتها غرقت في أزمة أخرى في لبنان. كل أزمة منهما كانت تتطلب دبلوماسية معقدة من أجل أن تحمي الولايات المتحدة مصالحها القومية وسط عواطف بدائية. ولما كانت هذه متأصلة في خلافات

ونزاعات دينية تعود عدة قرون إلى الوراء فإن السلام العربي - الإسرائيلي لم يلعب إلا دوراً غير مباشر — هذا إذا كان له أي دور يذكر - في حسابات الفرقاء المتعددين، الذين لم تكن ضرورات الاستقرار العالمي تعني لهم شيئاً.

ظهر تعقيد النزاع الطائفي والديني في لبنان بصورة مشابهة لذلك النزاع في قبرص. إذ كانت قبرص تتضمن مجموعتين عرقيتين وترتبط بثلاث قوى خارجية، أما نزاعات لبنان فقد كانت تشارك فيها جملة مجموعات في كل جانب من المجموعتين الطائفتين الكبيرتين - أربع منها على الأقل في الجانب الإسلامي، وثلاث في الجانب المسيحي تساند كل واحدة منها قوى عربية أو قوى خارجية أخرى. وقامت كل من سورية وإسرائيل بغزوات مؤقتة للبنان، فيما كانت فرنسا تعتبر نفسها راعية لمصالحه وهو ما يعود لى ميثاق عصبة الأمم الذي وقع بين الحربين وإلى تدخلاتها المبكرة في القرن التاسع عشر. وكان الاتحاد السوفيتي يدعي لنفسه دوراً كقوة عظمى، أما الولايات المتحدة فكانت حريصة على عملية السلام والحيولة دون نتائج متطرفة.

نشبت هذه الفوضى في اللحظة الدقيقة عندما بدأ شركاء الشرق الأوسط عام 1973 يتحسسون طريقهم - ولو ببطء - نحو السلام فيما بينهم ويشكلون أمة صغيرة تعتبر واحة للتعلل، ونموذجاً لإمكانية الجماعية القائمة على عواطف الشرق الأوسط.

الآزمة اللبنانية تنكشف للعيان

في «سنوات الاضطراب»، الجزء الثاني من مذكراتي، خرجت بهذا الانطباع عن زيارتي للبنان في 16 كانون الأول عام 1973، لمقابلة الرئيس اللبناني سليمان فرنجية:

أفكر بحزن في هؤلاء الناس المتحضرين الذين أوجدوا في منظمة مضطربة مجتمعاً ديمقراطياً يقوم على احترام حقيقي متبادل للدين. ولكن إنجازهم لم يستمر. فالعواطف التي تعصف في المنطقة كانت أقوى من أن تُحلّ بترتيبات دستورية حاذقة. وكما حدث في الأردن، فإن الحركة الفلسطينية هُشمت التوازن الدقيق لاستقرار لبنان. قبل أن تتخذ عملية السلام مجراها كان لبنان قد تمزق. فوق جسده المنهك، عند كتابة هذه السطور، جميع فصائل وقوى الشرق الأوسط ما تزال تحاول تحقيق أحلامها الخاصة وتبعد كوايسها الدائمة.⁽¹⁾

في أقل من سنة ونصف من زيارتي كان لبنان على حافة حرب أهلية. فقد تطور النزاع بين الفلسطينيين (وكان ياسر عرفات في ذروة تطرفه) وبين المسيحيين الموارنة إلى حرب مكشوفة في 13 نيسان 1975. تفاقم الأعمال العدوانية طول 18 شهراً، تخللها ستين محاولة لوقف إطلاق النار على الأقل. ولما كانت الحكومة اللبنانية المركزية

والسلطة العسكرية قد انهارتا، أصبحت سورية المجاورة، آخذة بالاعتبار أنها وريثة الادعاءات التاريخية، الوسيط الأساسي بين الفصائل. وفي أواخر أيار عام 1976 انضمت إلى النزاع بشكل مكشوف بقواتها العسكرية، مما أثار حفيظة إسرائيل، وأدى إلى تدخل إسرائيلي مباشر عام 1982.

كانت الأسباب الأساسية للأزمة متعددة: فالتوازن الدقيق الذي قام عليه لبنان قرابة نصف قرن أو يزيد قد تزعزع لأن التوازن السكاني بين المسيحيين والمسلمين قد تغير منذ ترتيبات 1943 التي حددت السلطات بين الجماعتين المسيحية والإسلامية، وقد حدث هذا عندما بدأت منظمة التحرير الفلسطينية، بعد طردها من الأردن عام 1970، تستخدم لبنان قاعدة أساسية لها، وجرت بذلك لبنان إلى الصراع العربي- الإسرائيلي. وكان كل فصيل من الفصائل قادراً على أن يستمد بعض القوة والمساندة الخارجية لنفسه. كل هذا حول لبنان إلى نموذج مصغر لجميع نزاعات الشرق الأوسط بدلاً من أن يكون رمزاً لحلها، كما كان الأمر تاريخياً.

في جبل لبنان، على طول الشاطئ حيث مارس الفينيقيون القدامى تجارتهم، انجذب بقايا الصليبيين ومسيحيون آخرون إلى الأرض المقدسة وأوجدوا نوعاً من الحكم الذاتي تحت الإدارة التركية. ومع مرور القرون انضم الموارد، وهم فرع من الكاثوليك، إلى المجموعات الأخرى. بعضهم من الأرثوذكس اليونانيين وبعض المجموعات من العالم الإسلامي كالدروز والشيعية. هذه الإمارة اللبنانية المختلطة التي كانت تشارك السلطة السياسية مع الأقليات الإسلامية، كانت فريدة من نوعها داخل الإمبراطورية العثمانية.

في ثورة 1860، حالت بعثة عسكرية فرنسية غازية دون انتصار المسلمين، وأنقذت المسيحيين الموارد واحتفظوا بإقليم مستقل ذاتياً في لبنان بحدود أقل ولكن بأغلبية مسيحية واضحة. ومع هذا استمر كثير من قادة الموارد في الدفاع عن إنشاء الإمارة المستقلة التي كان حجمها ضعف إقليم ما بعد الثورة (انظر الخريطة). وحقق المورد هدفهم عام 1920. وعندما حصلت فرنسا على وصاية «عصبة الأمم» ضمت مدناً إسلامية كبيرة مثل طرابلس وصيدا، وبعبك وصور من سورية. ومن أجل أن يوسع المورد دورهم زرعوا بذور التهديد المتزايد لهويتهم. واعتقدت القوة الاستعمارية الفرنسية أن مزيداً من التوازن العرقي من شأنه أن يُحبط أي مطالبة مسيحية بالاستقلال ويجعل فرنسا حامياً دائماً للموارد. القرار الفرنسي أثار أيضاً رغبة سورية الدائمة في إعادة تحرير المناطق التي خسرتها، أو على الأقل استعادة نفوذ دائم عليها والحيلولة دون إيجاد دولة مسيحية يمكن أن تنقلب إلى رأس جسر لاستعمار غربي مستقبلي. باختصار، إن وجود لبنان في السبعينيات قد ارتهن بقرارات اتخذت في ظروف مختلفة تماماً قبل 50 سنة، عندما توقع قلة النهضة السريعة للقومية العربية.

كانت الترتيبات الداخلية للبنان معتدلة وحكيمة. وعلى الرغم من نمو عدد السكان المسلمين، فإن «الميثاق الوطني» الذي وُضع عام 1943 أوجد توزيعاً للقوى حافظ على السيطرة المسيحية مع إعطاء المسلمين لدور مهم. الرئاسة، وهي قمة السلطة، أعطيت لمسيحي، أما رئيس الوزراء الذي يختاره رئيس الجمهورية فهو مسلم سني، ورئيس المجلس النيابي مسلم شيعي، أما مراكز الدولة فكانت توزع لصالح المسيحيين بمعدل 6 إلى 5 والجيش الصغير المؤلف من 41 ألف رجل كان معظم ضباطه من المسيحيين.

هذا الترتيب لا يتوافق مع تأثير السكان المسلمين الذين كانوا يزدادون بسرعة أكبر من المسيحيين، وظهرت منظمة التحرير الفلسطينية بعد ترحيلها من الأردن عام 1970. ولم تكن سلطة الحكومة المركزية تطال معسكرات تلك المنظمة، فقوات الأمن اللبنانية أو الشرطة لم يكن يُسمح لها بالدخول إليها. وميليشيا الفصائل المختلفة (بدون حساب منظمة التحرير) كانت تقدر بما لا يقل عن 04 ألفاً، وهي كانت أقوى بكثير من القوات المسلحة للحكومة المركزية.

نشبت القتال في نيسان 1975 فيما كانت الولايات المتحدة مشغولة بسقوط ساغون وجمود الدبلوماسية الخاصة بمصر - إسرائيل. فسرعان ما انضم إلى الحرب ما بين المجموعات الفلسطينية المتطرفة والميليشيا المسيحية (الموارنة) عدم مجموعات وزعماء من كلا الجانبين. فبالإضافة إلى منظمة التحرير، والفصائل الفلسطينية المتطرفة الأخرى المتعششة إلى جعل لبنان قاعدة ضد إسرائيل، كان هناك زعيم الدروز القائد اليساري المتطرف كمال جنبلاط، مصممة على تأسيس دولة إسلامية خالصة. المسلمون المعتدلون كانوا يرغبون بتغيير ميزان القوى مع المسيحيين، وانفصل الموارنة إلى ثلاث مجموعات. إحداها تفضل تقسيم لبنان إلى دولتين مسيحية ومسلمة، ومجموعة أخرى تريد استعادة السيطرة المسيحية ضمن لبنان متحد، وأخيراً المعتدلون الراغبون في مواجهة حقيقة أن السكان المسلمين باتوا الآن أكثر عدداً من المسيحيين، وهم مستعدون لتعديل الترتيبات الداخلية كي تعكس هذا الواقع.

كان لكل مجموعة من هؤلاء أوصياء خارجيون. فالمسلمون المتطرفون كانوا يتطلعون إلى ليبيا والعراق والجزائر لمساعدتهم، أما منظمة التحرير فتعتمد على السعودية من أجل الدعم السياسي - وكلتاهما كانتا تستخدمان «المنظمة» لإظهار ولائهما للقضية العربية بقليل من المخاطرة. وكان السادات بشكل خاص، لأسباب تتعلق بالتوازن العربي، يعارض النفوذ المتزايد لسورية والنفوذ الذي يمكن أن تكسبه إذا ما ظهر الرئيس حافظ الأسد كعامل مهيم في لبنان وفيما بين هذه القوى كانت تتراجع مكانة اللبنانيين المعتدلين.

لم يكن للمسيحيين الموارنة مساندة إيديولوجية أو سياسية في العالم الإسلامي، بل كانت تدعمهم فرنساً ظاهرياً أكثر مما تدعمهم فعلياً، وعارضت الولايات المتحدة التعدي على استقلالهم الذاتي

دبلوماسياً، يضاف إلى ذلك أنه في سنة انهيار فيتنام والتنازل في أنغولا، كان التدخلات العسكري المباشر غير وارد. ظهر شريكان غير متوقعين كانا مستعدين لمساعدة المسيحيين: إسرائيل وسورية بدرجات مختلفة.

كانت إسرائيل تعارض ظهور دولة إسلامية راديكالية عند حدودها الشمالية - ولا سيما إذا ما اكتسبت «المنظمة» نفوذاً حاسماً. ولكن سوريا لم تكن تفضل أياً من الخيارين. لم يكن الأسد يرغب في أن يجد نفسه محاصراً بين لبنان متطرف وعراق قوي عسكرياً، وكلتاها تدافعان عن القضية العربية في الهلال الخصيب الشمالي. وكان يرى في عرفات ومنظمة التحرير عقبة أمام تحقيق «سورية الكبرى» تضم لبنان والأردن وفلسطين، وحتى إذا لم يتمكن من تحقيق ذلك في حياته فقد كان يأمل أن يترك هذه المهمة لخلفائه. وأخيراً فإن الأسد، مع رغبته في المحافظة على وحدة أراضي لبنان، لم يكن يرغب بوجود حكومة مركزية قوية في بيروت - حتى لو كانت موالية لسورية مبدئياً - خشية أن تقلص النفوذ السوري مع مرور الوقت. لتحقيق جميع هذه الأهداف كان الأسد مستعداً لأن يدعم الطائفة المارونية ومؤسساتها ضد الأكثرية المسلمة. بهذه الطريقة وجد نفسه في تعاون غير متوقع، وصعب ومتشنج مع الإسرائيليين.

كان التحدي الذي يواجهها هو أن نختار هذه العقبات، إذ لم تكن نريد أن تسيطر «المنظمة» على لبنان وفتح جبهة أخرى على إسرائيل، وكذلك إعاقة عملية السلام أو تفرض نفسها عليها. كانت سياستنا التقليدية تأييد الطائفة المسيحية، ومعارضة الهيمنة السورية على لبنان، وأن نرى لسورية دوراً في تحقيق التوازن بين المجموعات الإسلامية المتطرفة طالما أن هذا لا يسبب أن تبادر إسرائيل وتبدأ حرباً في الشرق الأوسط. كنا نعجب بالسادات، ولكن تأييد مصر «للمنظمة» في لبنان يعارض أولوياتنا في لبنان. وفوق ذلك، وسط هذه الزوبعة من الشك والكراهيات كنا نسعى إلى المحافظة على عملية السلام العربي - الإسرائيلي، فقد عارضنا التدخل الخارجي مع المحافظة على توازن القوى المختلفة بحيث لا تحقق إحداها ميزة حاسمة. وفي مؤتمر صحفي جرى في 14 ك2، 1976 قلت:

نؤيد استقلال وسيادة لبنان.. أي تدخل عسكري خارجي من أي طرف سيشكل تهديداً للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وقد جعلنا الأطراف المعنية تعرض عن يقين أن الولايات المتحدة تعارض أي تدخل عسكري من أي طرف (2)

في هذا الجو كانت بعض المجموعات المارونية تناقش تقسيم لبنان إلى دولتين إسلامية ومسيحية. في 16 ك2، 1975 حذر وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام أن سورية تنظر إلى تقسيم لبنان على أنه «أخطر مؤامرة» مما كان يتضمن معارضة ذلك بالقوة (3). وبعد 12 يوماً حذر ولي العهد السعودي الأمير فهد أن التقسيم سيكون له «عواقب وخيمة» على العلاقات اللبنانية - السعودية (4)، وسرعان ما أعلنت الدول العربية الأخرى عن مثل هذا التوجه. وفيما كان القتال يحترق في بيروت وضواحيها، أوفدت

الحكومة الفرنسية في 91 ت2 رئيس الوزراء السابق مورييس كوف دومورفيل إلى لبنان في مهمة لتقصي الحقائق⁽⁵⁾.

في أواخر ك1 أعلن الملك السعودي خالد عن تأييده لجهود الوساطة السورية. وردّ رايبين بأن إسرائيل لن تتساهل إزاء تدخل خارجي في لبنان⁽⁶⁾ وردت القاهرة في ك2 أن مصر لن تقف «مكتوفة الأيدي» إذا ماتحولت إسرائيل نحو لبنان⁽⁷⁾. ودعا الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض إلى عقد مؤتمر قمة لبحث الأزمة اللبنانية⁽⁸⁾. وفي 20 ك2، 1976 كررت في مؤتمر صحفي تحذيري السابق ضد تدخل خارجي:

حذرت الولايات المتحدة جميع الفرقاء المعنيين - وأود أن أكرهنا - ضد أي عمل منفرد يمكن أن يؤدي إلى اتساع الصراع في لبنان إلى مناطق أخرى، ولسوف تعارض الولايات المتحدة أي عمل انفرادي من قبل أية دولة يمكن أن يؤدي إلى توسيع العدوان.. المجتمع الدولي أمامه التزام لإنهاء أعمال القتل التي تجري هناك باستمرار.. واستخدام جهوده التوسيطية لكي تتعايش المجموعتان في سلام كما كانت طوال عقود عدة ووضع نهاية للنزاع الدائر الآن⁽⁹⁾

كانت هناك أسباب للاهتمام بنوايا سورية. فقد بدأت وحدات من جيش التحرير الفلسطيني الذي يتبع رسمياً منظمة التحرير، ولكن عملياً فرع فلسطيني من الجيش السوري - تتسلل إلى لبنان مما دعا رايبين إلى تحذير فوردي بمناسبة اجتماع في «المكتب البيضاوي» في 28 ك2 بأنه إذا دخل الجيش السوري فلسوف تتحرك قوات إسرائيلية إلى لبنان حتى نهر الليطاني (الذي يبعد حوالي 20 ميلاً شمالي الحدود).

أبلغت السفير ريتشارد مورفي في دمشق بأن ينقل أملنا إلى العماد حكمت الشهابي، رئيس الأركان السوري، لكي يقوم السوريون «بكل ما في وسعهم لضمان وقف إطلاق النار وإفساح المجال أمام تسوية سياسية». لاحظت أن تدفق تعزيزات الفدائيين الفلسطينيين كان في ازدياد، وأن «بعض هذه التعزيزات كانت من قبل وحدات سورية تساند منظمة التحرير» وهذا ما يعارضه الإسرائيليون بالتأكيد. ومن أجل أن أوضح عدم الانحياز أضفت بأن على الشهابي أن يدرك أننا أعلننا معارضتنا لأي تدخل خارجي من أية جهة «لقد خاطبنا الإسرائيليين كما نخاطب السوريين».

وكما جرت الأمور فإن الإنذار تجاوزته الأحداث. ذلك أنه في 22 ك2 أمكن للوساطة السورية أن تحقق وقف إطلاق النار وتتقدم باقتراح للإصلاح السياسي وهو ماتم الاتفاق عليه أثناء زيارة الرئيس فرنجية إلى دمشق وأعلن عنه في 41 شباط. وكشأن جميع «التسويات» السابقة فإن هذه المبادرة قلصت من تفوق المسيحيين ولكنها لم تنته. ظل الرئيس مسيحياً، ولكن صلاحياته تجاه رئيس الوزراء السني قد تقلصت

وأصبح عدد النواب المسيحيين والمسلمين في المجلس النيابي متساوياً. أطلقنا على هذه الخطوط اسم «الحل السوري» في مناقشاتنا الداخلية التالية.

انتهت المرحلة الأولى من الأزمة اللبنانية. التعاون الخفي لإسرائيل وسورية والولايات المتحدة قد أغرى الفرقاء اللبنانيين. بإعادة صياغة توازن جديد، ولكنه كان توازناً حذراً، لأن النتيجة كانت هشة أمام أفعال أي من الفرقاء تحقق تفوقاً. ولقد جربنا في قبرص منذ سنتين أن توازن القوى يحقق استقراراً إذا كان الفرقاء المعنيون يرغبون في السلام أو أنهم أنهكوا تماماً بحيث لم يعد بوسعهم متابعة صراعاتهم. كلا الشرطين كان متوفراً في لبنان.

في هذه الظروف كانت العودة إلى مهمات مسيرة السلام العربي - الإسرائيلي مريحة حقاً.

عودة إلى مسيرة السلام

أضافت الحرب الأهلية في لبنان بعداً جديداً إلى الدبلوماسية العربية - الإسرائيلية. واحتمال تحولها إلى حرب عامة في الشرق الأوسط جعل التقدم باتجاه تسوية شاملة أكثر إلحاحاً. ولكنها قد تنقلب في جبهات أخرى. كان السادات لا غنى عنه بالنسبة لى استراتيجيتنا الشاملة، ولكن في لبنان، قوى الدعم المصري من عضد الراديكاليين. وكان الأسد المناور الأصعب في مفاوضات عامة، ولكن في لبنان عدم ثقته بنتيجة متطرفة تتوافق مع مصالحنا. علينا أن ندير دبلوماسية عربية - إسرائيلية فعالة حتى لو وافقنا مع رايين والسادات بأننا لن نحصد ثمارها على الفور، وعلينا أن نفعل ذلك مع الرضا بعواطف لبنان وتعقيداته.

المشكلة أن الفرقاء كانوا يرفضون السلبية، ولكنهم كانوا أيضاً يترددون أمام آفاق مفتوحة لأي خيار دبلوماسي متوفر. لم تكن إسرائيل مستعدة للعودة إلى حدود 1967 أو إلى التفاوض مع منظمة التحرير - وهما مطلبان أساسيان. ولكن رايين كان يعرف أن إسرائيل بحاجة إلى تغطية دبلوماسية لتحول دون التحام جميع الضغوط العدوانية. والسادات كان يسعى بضغط من سورية على وجه الخصوص لتوقيع اتفاقيتين منفصلتين مع إسرائيل، إلى أن يظهر أن العرب الآخرين يمكن أن يستفيدوا من الدبلوماسية ذاتها - الانفتاح دوماً على خيارات التقدم وحدها.

كان الأسد يناور بين إيجاد طريقة للمشاركة في اتفاقية مؤقتة توافق هواه، وإذا أخفق في ذلك، يعارض أية اتفاقية منفردة من قبل أي فريق - ويعالج الأحداث في لبنان ببراعة دوماً. كان الملك حسين يراقب مناورات الفلسطينيين وقد كان يخشى من أن يهدد وجود منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية الحكم الهاشمي. ولكنه منع في شهر ت1 1974 في مؤتمر القمة العربية في الرباط من انتهاج دبلوماسية خاصة به. الزعماء العرب المنقسمون على أنفسهم - والذين يشك أحدهم في الآخر - مع دعوتهم جميعاً للوحدة العربية - كانوا يطالبون ببرهان ما على أن عملية السلام لم تتجمد.

لهذا قرنا أن نستفيد من عام 1976 لإعداد استراتيجية تنفذ بعد الانتخابات الرئاسية. وللحيلولة دون فجوة في التوترات المتزايدة كنا مضطرين إلى التعامل مع جميع الفرقاء في وقت واحد. فمفاوضات فعلية على جبهة بمفردها يمكن أن تحقق زخماً ويعطيها النجاح الشرعية. ولكن إذا لم تجر مفاوضات لمدة سنة على الأقل فسيكون لدى جميع الفرقاء الذين لم يعد لديهم ما يخسرونه حافز لتحقيق ما يفيدهم وسيكون المستفيد الأول السادات.

تعلمنا في عام 1975 أن العواطف التي جعلت مسيرة سلام ضرورية جداً كانت ضد محادثات استكشافية. من الصعب إعطاء تنازلات إلى شعب عاطفي من أجل صفقة فعلية. كانت هذه مشكلة خاصة في إسرائيل الديمقراطية، ولكن لما كان المفاوضات العرب لم يواجهوا جماهير انتخابية صعبة المراس كهذه فقد كان لديهم منافسون في الداخل يمكن أن يستخدموا تنازلات مجردة - أو حتى تأخير الوصول إلى اتفاق - ضدهم.

كما أنهم كانوا مبالغين في الشكوك في حكاهم العرب لأنهم كانوا يمتنعون عن مشاركتهم في الآراء البعيدة المدى - أو حتى تطوير هذه الآراء في المقام الأول.

كانت سياسة السادات تحمل الوعد ولكنها كانت أكثر فعالية عندما كان في وضع يمكنه من اتخاذ خطوات درامية مفاجئة. لهذا حاول الزعيم المصري أن يجتاز الثغرة عام 1976 وراء ستار من التأكيدات، ولما كان يعي أن أية خطوة منفردة أخرى قد تعزله وتقطع عنه المساعدات التي كان يتلقاها من الدول العربية المنتجة للنفط، عمل السادات على رفع شأن القضية العربية عن طريق حض الأمريكيين على تقديم مبادرات تجاه منظمة التحرير. بعض «المستعربين» لدينا اعتبروا هذا عملاً ظاهرياً، أما تقويمي فكان مختلفاً كان السادات في رأيي يريد ما هو أقل من مفاوضات فلسطينية قبل أن تستعيد مصر أراضيها. فتقديم «المنظمة» إلى المفاوضات سيؤدي إلى طريق مسدود طويل، لأنه سيثير قضايا حياة أو موت بالنسبة إلى إسرائيل مما يؤجل جميع المبادرات الأخرى.

أوضحت تقويمي في اجتماع مع سفراء أمريكا في الدول العربية في باريس في 22 حزيران: إنه يستخدم عرفات الآن لينهي عزلته. بعد سنة من الآن، عندما نكون في منتصف عملية السلام.. وتبدأ منظمة التحرير بالصراخ «وماذا بشأن الفلسطينيين» سوف يغلق السادات جميع مكاتب المنظمة ويطردهم.

عندما حُضَّ السادات على التقدم في جميع الجبهات اعتبرت هذا تغطية لانفصال نهائي للدبلوماسية المصرية وكوسيلة لتبرير ما فعله بنفسه. لخصت التحدي الذي واجهه السادات في مذكرة رفعتها إلى فورد في أواخر حزيران 1976:

كان على السادات أن يبرهن على ولائه الأساسي للقضية العربية مع المحافظة على الالتزامات التي قدمها لإسرائيل في اتفاق سيناء 2- لقد أصبح حجر الأساس في الولاء للقضية العربية هو تأييد الفلسطينيين ولقد قام السادات بما يستطيع لتأكيد هذا الولاء، في هذا المجال وحرص على ألا يترك الميدان لسورية بالكامل. هنا نراه يواجه أزمة أساليب، إذ لما كان تأييد قضية «المنظمة» كما كان يفعل الأسد قد أدى إلى طريق مسدود، فقد كان الطريق المريح الوحيد حقاً للخروج من هذه العزلة، بالنسبة للسادات، هو الاستمرار في المفاوضات والتخلي عن باقي الفرقاء العرب.

كانت استراتيجية الأسد معقدة على نحو مشابه، إذ لما كان يفتقر إلى ما يكسبه، فقد كان معنياً قبل كل شيء بمعارضة السادات. خلال مفاوضات الاتفاقية المرحلية وفي أعقابها مباشرة، كان الأسد يعمل على استكشاف ترتيب مشابه بالنسبة إلى سورية في مرتفعات الجولان. ومع هذا فإن اتفاقية مرحلية مع سورية كانت أكثر صعوبة لأن المنطقة بكاملها موضوع البحث كانت بعمق 50 كيلو متراً. وكان الانسحاب الجزئي الإسرائيلي يرتبط بخسارتين: أن يكون أقل درامية في أعين الرأي العام من تقدم مصر في سيناء الواسعة، والأكثر تهديداً لإسرائيل من الناحية الاستراتيجية بسبب بعدها عن المراكز السكانية الإسرائيلية، والأكثر من ذلك أن الأسد كان يستطيع أن يقرأ في كل صحيفة إسرائيلية أن حكومة إسرائيل رفضت أي اتفاق مرحلي بشأن الجولان، وأن هذا من شأنه في أية ظروف عدم التخلي عن كل الجولان حتى في اتفاقية سلام نهائية.

وهكذا أعطى الأسد لنفسه دور الناطق باسم القضية العربية برمتها، وقد لخص معارضته للسادات في رسالة إلى الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في 30 ت1، 1975. قال الأسد إن تصرف السادات حول ما كان نزاعاً عربياً - إسرائيلياً شاملاً إلى نزاع بين بعض الدول العربية وإسرائيل، ضارباً عرض الحائط بقرارات سلسلة من اجتماعات القمة العربية. أحكام اتفاقية سيناء 2- التي ستبقى سارية «إلى أن تستكمل باتفاقية ثانية» قد حرمت حتى مصر - فضلاً عن الدول العربية الأخرى - من مزية استرجاع الأراضي الباقية المحتلة من قبل إسرائيل منذ 1967. وإمداد الولايات المتحدة الضخم بالأسلحة لإسرائيل سيجعل الاتفاقية «مناقضة» لرعاية أمريكا لعملية السلام. كل هذا جعل مصر أكثر ارتداء في أحضان المعسكر الأمريكي وهو ما أوضحه الأسد:

كنا نظن، ولسوف نظن دوماً أنه من الضروري أن نتعامل مع القوتين العظميين بدون الوقوع ضمن نطاق نفوذ أحدهما. انطلاقاً من هذا المفهوم قمنا بقوة بجهود جدية لمنع الاستقطاب إلى صف إحدى القوتين العظميين في المنطقة، في حين أن اتفاقية سيناء تتناقض مع هذه الجهود.

مع هذا لم يحل الأسد دون خطوة مرحلية، ولكن ليس خطو تقتصر على سورية، اقترح على مجلس الأمن أن يتولى المسألة، وضمن هذا الإطار، فإن سورية ستأخذ بعين الاعتبار اتفاقية مرحلية على أن تشمل الفلسطينيين أيضاً. وقد عارضنا هذه الخطوة للسبب ذاته الذي جعلنا نتملص من عقد مؤتمر جنيف: أن يتحول المؤتمر إلى منبر ضدنا.

عزز التوتر بين مصر وسورية دور «منظمة التحرير» في عملية السلام، وفي لبنان معاً. ولكن لما كانت المفاوضات الإسرائيلية المباشرة مع «المنظمة» مستحيلة، فقد برز صوت الملك حسين كناطق باسم الفلسطينيين. ولكن الملك حسين كان حذراً بسبب تجربته المرة في مفاوضات 1974. وأشار، مبدئياً أنه سيكون راعياً في تجاوز قرار القمة العربية إذا قامت إسرائيل بانسحاب «مهم» من الأراضي، التي حددها بمستقيم دوله قرابة 10 كيلومترات وراء نهر الأردن. في تلك الحالة سوف يحث الملك حسين السوريين والسعوديين والمصريين على استئناف دور المفاوض. وكأي اقتراح أولي حول عملية السلام في الشرق الأوسط، فإنه لم يلق قبولاً نظراً لأن انسحاباً بخط مستقيم عن النهر كان مرفوضاً دوماً من جانب إسرائيل، الذي كان مفهوماً الوحيد كل في الضفة الغربية هو «مشروع ألون» المذكور في الفصل 11.

من بين جميع الفرقاء، كانت إسرائيل تواجه أصعب تحد نفساني. فعلى مدى سنتين. منذ الهجوم العربي المفاجئ في 1973. لم تكن تؤجل انتزاع قرار: الأول أن الحرب والمفاوضات التي لا تبدو لها نهاية. كل منها يتضمن تخلي إسرائيل عن شيء من أمنها الواقعي مقابل أشياء غير ملموسة في عملية السلام. وكل مفاوضة منفردة تجعل دوماً بعض العرب غير راضين وبالتالي استئناف المجابهة الشاملة مرة أخرى. أخيراً، صحيح أن المفاوضات خطوة - خطوة حمت إسرائيل من مواجهة اتخاذ القرارات الصعبة جداً مرة واحدة، إلا أنا لم توفر نهاية درامية. وقد أوضح رابين لفورد: «هذا ما يُقلق بعضهم في إسرائيل، وبدلاً من أن يُتعب العرب فإنه يُتعب أميركا».

السادات ورابين يزوران واشنطن

كان السادات أول رئيس مصري يزور الولايات المتحدة. وقد رفعت مذكرتي إلى فورد حول هذه الجولة التي استمرت من 26 حتى 5 2، والتي جاء فيها:

هذه الزيارة تجسد التغيير غير العادي الذي جرى على مدى السنتين الفائتتين، لدينا اهتمام تكتيكي بتعزيز قناعة السادات أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على تحقيق حل النزاع في الشرق الأوسط بشروط ترضي مصر والعرب.

أما على المدى البعيد:

فإن الولايات المتحدة لديها مصالح استراتيجية في أن تستمر مصر في طريقها في

العالم وتظل مصالحها في الشرق الأوسط محفوظة، ونشرع في تطوير علاقة مع مصر.. تعزز السادات.. من أجل أن نحافظ على بقاء وحيوية استراتيجيتنا في سالزبورغ، والحيلولة دون قيام الاتحاد السوفييتي والعرب المتطرفين من الانبعاث على حسابنا وحساب السادات، نحتاج إلى أن نطور معاً بعض الأفكار الخاصة من أجل مزيد من التقدم — الذي قد يضيف شيئاً — ولو محدوداً — بالنسبة إلى سورية ويشير إلى بعض المرونة في موقفنا تجاه الفلسطينيين.

لم نبدأ من فراغ. في نهاية الجولات المكوكية التي أدت إلى اتفاقية مرحلية في شهر أيلول، قابلت السادات ووزير الدفاع المصري محمد عبد الغني الحمصي في أسوان لمناقشة الخطوات التالية. قلت إن لدينا الخيارين ذاتهما: عقد ندوة شاملة في جنيف، أو اتخاذ خطوة مرحلية أخرى. جنيف لا توصلنا إلا إلى حائط مسدود. فالاتحاد السوفييتي وسورية سوف يصران على مشاركة كاملة من جانب منظمة التحرير، وهو الأمر الذي لن توافق عليه إسرائيل. إذ ما إن ينعقد المؤتمر بعد أشهر من الاختلاف، فإن الخطوة التالية أن العرب والسوفييت سوف يضغطون من أجل العودة إلى حدود 1967. وإذا كانت هذه النتيجة مقبولة على حدود مصر فإن إسرائيل لا يمكن أن توافق على هذه الحدود في مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية.

لذا كان من الأفضل أن نتجنب المجادلات حول الأمور الإجرائية ونلتفت مباشرة إلى الجوهر. إذ من أجل اتخاذ اتفاقية مرحلية للعمل لا بد أن تكون الخطوة مهمة فعلاً. ولتفادي التهمة بأن الهدف هو إحداث الانقسام بين العرب كان من الضروري تقديم المفهوم نفسه على جميع الجبهات. ما كان مطلوباً هو إجراء انسحاب إسرائيلي مهم لتبرير إنهاء حالة الحرب (أو العداء). فإذا تلقى كل واحد الاقتراح الأساسي نفسه، فإن الخطوة التالية أي في عملية السلام مرهونة بكل طرف. بعبارة أخرى، ما إن تُطرح الفكرة فإن لكل طرف الحرية في أن يناقش مصالحه في أن يدرسها ويطورها كان السادات مكتئباً ولكنه لم يرفض المعالجة العامة. كان يريد أن أعرف جوابه عندما يزور واشنطن في غضون شهرين. ولكن في اللحظة الحرجة في الشرق الأوسط فإن عدم رفض خطوة جزئية ثانية يكون قريباً من الموافقة.

وفي واشنطن كانت مباحثات السادات مع صناع السياسة الأمريكيين منقسمة إلى جزئين. لقد ناقش المفهوم الأساسي مع فورده ولكن تفصيلات مباحثات أسوان كانت معي.

سهّل الرئيس المصري الأمور على فورد. فبعد أن أعدّ سياسته. والقضية العربية من عدة وجوه. كي يكسب ثقة الولايات المتحدة، اختار بتعقل ألا يهددنا أو يبتزنا. على العكس، في الاجتماع الأول مع الرئيس فورد في «المكتب البيضاوي» في 27 ت1، شكر السادات فورد بسخاء على جهوده في إنجاز اتفاق سيناء - 2 وبهذا وضع أساساً لتأييد مستقبلي: بدون هذه الجهود ما كنا نستطيع أن نحقق اتفاقية سيناء هذه. ينبغي أن أهنئك. لأول مرة يسمع الإسرائيليون منطقاً وتصميماً وهذا لمصلحة الإسرائيليين كما هو لمصلحة زملائي العرب - وإن كان أي منهم لا يفهم ذلك اليوم.

اختار السادات الأسلوب الصحيح حقاً لحث الرئيس على خدمة قضيته. كان فورد ميالاً دوماً إلى استعراض النوايا الطيبة أكثر من الضغوط، وأكثر استجابة للمداولات باسم الصالح العام من التأكيدات على الإدارة الذاتية. ولهذا فإن فورد أظهر استعداداً لتأييد عملية السلام التي كان على السادات وعليّ أن نناقشها، تاركين مسألة التوقيت فقط مفتوحة :

يجب أن تعملوا معنا في مسألة التوقيت. ولكنني أستطيع أن أؤكد لك أنني سأكون ثابتاً في المستقبل كما كنت في الماضي. لا معنى لاتخاذ خطوات صغيرة عندما نستطيع أن نتخذ خطوة كبيرة.

كرر السادات القول إنه لا يضغط: أمامنا طريق طويل.. بالنسبة لهذه الزيارة ليس عندي شيء خاص. بهذه الطريقة حقق هدفه في إغراء فورد على عرض دور أمريكي كبير في المرحلة التالية من استراتيجية الشرق الأوسط. وعد فورد السادات

«أريد أن أملأ الفراغ. والسؤال هو مدى السرعة التي نستطيع أن نقوم بها لذلك. والمسألة الثانية هي كيف نستطيع أن نعمل معاً في استراتيجية مشتركة من أجل الشرق الأوسط».

في وقت الراحة تحدث السادات كحليف. إذ طرح طلبه المعتاد من الولايات المتحدة في أن تتباحث مع «منظمة التحرير» وإن لم يلح كثيراً على مشاركتها في عملية السلام كي يقلص النفوذ السوفييتي لدى العرب. وخلافاً لأشقائه العرب لم يأخذ السادات على محمل الجد خطر أن تبادر حرب شرق أوسط ثانية:

لا أظن أن سورية ذاهبة إلى الحرب. إنهم يفعلون هذا لأسباب داخلية كي يظهروا كم هم أشداء. ربما لبنان هي السبب.

حتى في ذلك الحين، في تشرين الأول 1975، كان السادات مهتماً بتأثير لبنان على الآفاق العامة للسلام:

تأكد من فضلك يا سيادة الرئيس أن الإسرائيليين لن يتدخلوا، لا أحد في العالم العربي سيعتقد بعدم وجود تنسيق مع الولايات المتحدة.

ثم جاء هجوم السادات على الملك حسين، إذ عرضه على طريقة المخرج ألفرد هيتشوك في مشاهد أفلامه. وصف الملك بأنه «رجل طيب» يستشير «رئيس وزراء لا يُعتمد عليه» (زيد الرفاعي) وينهج منهجاً انتحارياً في مواجهة كل من منظمة التحرير وسورية الذي أنصح بأن تبعد عنه الولايات المتحدة وعندما قيل كل شيء كان هذا يعني أن السادات كان يبحث على التفاوض مع «منظمة التحرير»، التي لن تتفاوض معها إسرائيل، وترفض دوراً للأردن الذي قد تكون إسرائيل مستعدة للتباحث معه. كان وصفاً دقيقاً للجمود على الجبهة الفلسطينية وأساساً لنقلة مصرية منفصلة أخرى نظراً لأن عملية السلام لا تتحرك.

وكما اقترح فورد، عقدت أنا والسادات عدة اجتماعات في واشنطن، واجتماعاً أخيراً في جاكسون فيل، ولاية فلوريدا، لتطوير استراتيجية مشتركة لعامي 1976 و1977. وقمت أنا ومساعدتي (هاك سوندرز وروى أثرتون وبيتر رودمان) بدراسة مفصلة لمعالجة كنت قد أوضحتهما للسادات في أسوان. ولما كانت المسافات لا تغني إلا القليل في الاتساع الهائل لصحراء سيناء، فإن ذهن المتفاوضين يلتفت حتماً نحو نقطة علام لا تصطدم عندها المفاوضات. لذلك اقترحنا للدراسة خطأ جنوب مدينة العريش الساحلية على المتوسط يبعد حوالي 35 كم عن حدود إسرائيل. وهذا يتطلب انسحاباً بمقدار 100 كم وإعادة أربعة أخماس سيناء إلى مصر في مقابل إنهاء حالة الحرب ما بين مصر وإسرائيل.

أشار السادات إلى أنه أولى اهتماماً كبيراً بأفكارنا. وسأل ما إذا كانت وزارة الخارجية قد درست الفرق بين إنهاء حالة الحرب وتحقيق السلام النهائي. لم يكن لدي فكرة ولكنني وعدت بإعطاء مثل هذه الدراسة إلى وزير الخارجية إسماعيل فهمي حين تتوفر. عندئذ طلب السادات من فهمي تشكيل فريق عمل لدراسة الفكرة. ومرة أخرى، كعادته، اقترب من إحداث اختراق. قال السادات إنه قادر على «النظر» في مفهوم الأرض مقابل السلام على أساس انسحاب إسرائيل إلى خط لا يقل عن مسافة 25 كم عن حدود إسرائيل (وكان هذا يزيد بمقدار 10 كم عما كنت اقترحته. والذي كان في نطاق التفاوض). ذهبنا بعيداً بقدر ما نستطيع. قلت للسادات إننا سنستكشف الأمر مع رابين وكذلك مع الأسد وحسين وأخبره بعد ذلك.

بقية رحلة السادات إلى أمريكا أمضاها في إظهار الوجه الإنساني والمسالمة للعرب أمام الجمهور الأمريكي. ففي نيويورك كانت هناك احتجاجات من قبل مجموعات مختلفة

على أرضية أن السادات لم يعرض بعد التفاني المناسب من أجل قضية السلام ولكن السادات استقبل استقبالاً حاراً في شيكاغو ونيويورك وأجرى مقابلات واضحة مع معلقين وديين حول سلسلة من الموضوعات.

كانت هناك بعض المتاعب بالطبع في رحلة السادات الطويلة. وقد حرص فورد في ختامها على إعداد وليمة غداء فاخر كشأن الدعوات التي كان يوجهها لكبار الإسرائيليين الذين كانوا أكثر تردداً بالطبع على أمريكا من المصريين الذين يمثلهم السادات في زيارته الرسمية هذه. صحح الرئيس الهفوة على الفور، وكان من الممكن أن تمر بدون ملاحظة لولا أن سكرتيره الصحفي رون نيسين قد وجد أنها قد تحدث ثغرة في المصادقية إذا ما نشر النص الاختزالي.

أخذت دبلوماسية الشرق الأوسط الآن طابعاً عملياً والتي كانت المفاوضات من نتائجها. لقد لعب السادات دور السيد العظيم في حين كان رابين - الذي زار الولايات المتحدة ما بين 26 و 5 شباط - حذراً يتصرف كمالك أرض صغير يناضل من أجل البقاء. لم تعكس هذه المواقف خلافاً بين الشخصيتين بقدر ما كانت تعكس المواقف المختلفة للبلدين. فعندما تحكم بلداً تمتد من البحر المتوسط إلى قلب أفريقيا، كما يحكم السادات، فإنك تملك الجغرافيا كمؤشر كبير. وعندما تكون الأرض الوطنية يمكن أن تقطعها في ساعة بالسيارة فإن حجم المبادرات الدرامية يتضاءل. التنازل من قبل السادات كان يعني أنه سيتلقى بالمقابل أقل مما يسعى إليه، أما بالنسبة إلى رابين فإنه حتى الصفقة الكريمة كانت تتضمن خسارة للأرض وحسابات معقدة ما بين الأمن والشرعية. هذه الحسابات جعلت الأمور أصعب من جانب أكثرية برلمانية ضئيلة، ومجلس وزراء منقسم، والطبيعة النظرية والمجردة لدبلوماسية «الثغرة».

تعلم رابين الكثير من تجاربه في السنة الفائتة. وكان عليه أن يفهم أن واشنطن وجدت صعوبة في التمييز ما بين رأيه الشخصي وما تؤيده حكومته. هذه المرة كان يتأكد رابين قبل لقاءاته الثلاثة في «المكتب البيضاوي» أن يراجع معي ما سيقوله للرئيس وكيف يمكن تفسيره في إطار الصراعات التي تجري بين الجميع والتي تجري ضمن مجلس الوزراء الإسرائيلي - ولا سيما في فترة رابين الأولى من الحكم. وبحكم مودتي لرابين وثقتي في نواياه، ولأنني كنت حريصاً مثله على تجنب سوء التفاهم الذي جرى في السنة الماضية، كنت أبين له مرة بعد مرة كيف يفسر فورد وأنا ما ناقشه أو نوافق عليه.

في لقاؤهما الأول في المكتب البيضاوي في 28 ك 1976، أكد فورد أن الجمود ليس بموقف:

مهما قررنا فإن مقاربتنا ينبغي أن تكون إيجابية وأن تعكس حركة بشكل ما. أنت يا سيادة رئيس الوزراء ووزير الخارجية يجب أن تجد استراتيجية في عامي 1976 و 1977 ترمي إلى هذا الهدف وهذا يمكن أن يتطلب قرارات حاسمة في الداخل وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى - كالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي مثلاً. إذ ينبغي أن نقنع العالم أن استراتيجيتنا تتضمن، وموضوعة من أجل تشجيع التحرك قُدماً، ينبغي أن نحافظ على استمرار زخم المبادرة. وفي هذه المسيرة ينبغي أن تكون إسرائيل والولايات المتحدة معاً.

بيّنت لرايين رغبة السادات الواضحة في وضع حد للاحتراب والعداء إذا انسحبت إسرائيل حوالي 25 كيلومتراً عن حدودها. وقد فسر رايين ذلك على الفور، كاستراتيجية، على أنه انسحاب إلى خط يجاور العريش.

وعندما انتقلت المناقشة إلى المسائل المتعلقة بالصفة الغربية بيّنت لفورد، بحضور رايين، وضع مناقشتنا:

كنت أشعر دوماً أن علينا إيجاد برنامج ما يسمح لنا بالسيطرة على الجدل والمناقشات، وهذا يتضمن اتفاقية حول المكاسب المحتملة للتقدم في جنيف بحيث يكون لدى الطرف الآخر سبب ما لحضور المؤتمر بدون «منظمة التحرير». انطباعي عن محادثاتنا في الصباح أن رئيس الوزراء يرى هذه الفكرة قابلة للبحث. وهو يرى أنها ستنجح مع مصر وسوريا وبالنسبة للأخيرة فإن إزالة بعض المستوطنات في مقابل إنهاء حالة الحرب سوف يكون مقبولاً. أما فيما يتعلق بالأردن فإن مثل هذه المعالجة قد تثير مشكلات داخلية خطيرة في إسرائيل. لذا فإن هذه المسألة ستظل بلا حل، ولكننا نوافق على أنه خلال وجود رئيس الوزراء في الولايات المتحدة، سوف نلتقي ثانية لمتابعة مناقشة المسألة.

بعبارة أخرى وافق رايين على أن عرض انسحابات أخرى جوهرية على جميع الجبهات (دون حدود 1967) في مقابل إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل بموجب اتفاقية سيمثل أفضل استراتيجية لعامي 1976 و 1977. ويستطيع كل بلد عربي أن يبرر قراره باسترجاع أراض مهمة، وإذا أخفق العرض الشامل فسيكون لدى السادات المسوّغ لمتابعة طريقه الخاص. ولكن رايين تحفظ إزاء التفاوض مع الأردن.

التقيت برايين ثانية في لوس أنجلوس في 3 شباط لمراجعة الاستراتيجية بعد عشاء تحت عنوان «تحية إلى إسرائيل» في فندق «بيغلي هيلز» حيث أبدى كثير من كبار صناعة السينما تأييدهم لإسرائيل. وأثناء الاستراحة دُعي رايين من قبل ديانا روس لكي يغني

منفرداً الأمر الذي أزعج رئيس الوزراء كثيراً. وعندما وصلنا أخيراً إلى الغرفة العليا لمراجعة الاستراتيجية المشتركة، أعلمني أنه سيوصي حكومته بإجراء مفاوضات مع الأردن. أي شيء يجنبه الغناء وحيداً.

في 25 شباط أعلمني السفير سيمحا دينيتز أن رابين حصل على موافقة حكومته من أجل القيام بانسحابات واسعة، تشمل الأردن، في مقابل وقف حالة الحرب. وحددت الحكومة الخط بالنسبة لمصر بالخط الواصل ما بين العريش ورأس محمد، مما سيبقي ثلث سيناء في يد إسرائيل. وكان من الممكن أن يرفض السادات هذا التحديد ولكن الاتفاق، في هذه المرحلة، حول الفكرة كان أكثر أهمية من تنفيذها. انفتاح الاقتراحات الاسرائيلية لم يكن بالأمر السهل قط، ولكن بعد أن يبدأ المفاوضات، فإنها تخضع للتعديل.

في بداية آذار، كنا نثق ثقة كافية بنقل رد فعل إسرائيل إلى السادات، وأن نطلب موافقته على نقل اقتراحنا الرسمي إلى الأسد والحسين. وقد أعطينا التعليمات إلى سفيرنا في القاهرة، هيرمان إيليتس، فرصة لتقدير فوائد الاستراتيجية وأن نضع البدائل أمام السادات:

إذا اعتبرها السادات مقاربة مفيدة فسنحتاج إلى أن نعرف رأيه حول كيفية التقدم وكيف يمكن تنظيم الجهد، وكيف يمكن إشراك الحكومات الأخرى فيه؟ سوف ننتظر جواب السادات قبل القيام بخطوة تالية.

إذا لم يوافق السادات، فلا سبيل إلى تطوير الاقتراح أكثر مع إسرائيل. بدلاً من ذلك، علينا أن نبحث عن سبيل إجرائي ما لإعادة عقد مؤتمر جنيف، مع كل الصعوبات التي تكتنف هذا التوجه.

في 11 آذار، وضع إيليتس اقتراحنا الرسمي الجديد للسادات، الذي أرجأ جوابه حتى يستطيع استشارة خبراءه. وكما توقعت فقد أشار إلى قصور مشروع العريش - رأس محمد، ولكنه لم يتخذ هذا مبرراً لرفض الفكرة. كما وصف غياب دور «منظمة التحرير الفلسطينية» على أنه «مشكلة خطيرة»، مما كان يعني بلغة الدبلوماسية أن استبعاد عرفات ليس بالعقبة التي لا تقهر. وعندما يقال كل شيء ويتم فعله، رغم تحفظاته، فإن السادات - بحسب رأي إيليتس - سيؤكد تكراراً موقفه بأن ينظر لي فرصة استرجاع «أي شبر» من الأراضي، وأنه كثيراً ما حث عرفات وزملاءه العرب على أن يقوموا بالشيء نفسه. وكان يرى أن جهود الولايات المتحدة على حمل إسرائيل على التحدث حول الضفة الغربية

أمراً مريعاً - «برافو». ورأى أنه قد يكون من المفيد محاولة عرض الفكرة على الأسد (ولكن ليس بتفاصيل سيئة)، «وإذا ما رد الأسد بطريقة إيجابية عندئذ يستطيع المرء أن يستكشف وسائل علاجية أخرى».

في 18 آذار كرر فهمي انتقاد السادات، ولكنه في النهاية (بحسب كلمات ايلييس) وافق كلياً على طرح الفكرة على السوريين والأردنيين، مفترضاً - كما كرر - أننا لن نتكلم عن الجبهة المصرية». وهو ما فسرناه بمعنى أن السادات لم يرد أن يكون الشخص الثاني في صفقة هو الذي كان يفكر فيها بوضوح.

وهكذا بات الطريق واحداً للتقدم بمفهومنا العام إلى الأسد والحسين. وقد فعلنا ذلك بالضبط، ولكن قبل أن تصل استكشافاتنا بعيداً جداً، اتجه اهتمام الفرقاء إلى لبنان. إذ في تلك اللحظة الثمينة انفجر البركان اللبناني.

التدخل السوري في لبنان

في 8 آذار انفصل الجنود المسلمون عن الجيش اللبناني وانضموا إلى ما سمي بالجيش العربي اللبناني. وفي 11 آذار، أعلن القائد السنّي في منطقة بيروت نفسه حاكماً للبنان وطالب بالاستقالة الفورية للرئيس اللبناني سليمان فرنجية. وانفجر على الفور قتال عنيف بين المسلمين والمسيحيين أساساً وكذلك بين طوائف إسلامية مختلفة وانتشر الاضطراب العام عندما أوقفت قوات ثورية إسلامية مختلطة، متقدمة نحو قصر الرئيس المسيحي، من قبل وحدات من قبل قوات الصاعقة تابعة لجيش التحرير الفلسطيني (والتي تتبع منظمة التحرير، كما سبق وأشرنا. والتي كانت في الواقع مساعدة للجيش السوري).

عندما لم توفق وحدات «جيش التحرير» في مهمتها، بدأت سورية تفكر في التدخل المكشوف - وهو أمر متوقع كان يهمننا منذ بداية الأزمة. وفي 4 آذار، أعلم رئيس أركان الجيش السوري الشهابي سفيرنا ريتشارد مورفي أنه لا يستطيع حل الوضع اللبناني بدون تدخل القوات السورية النظامية واحتلال مواقع لضمان أمن وهدوء الحدود اللبنانية. وحذر مورفي الشهابي من أن إسرائيل لن تقبل أبداً بهذا. أجاب الشهابي: «قد لا تقبل ولكن الإسرائيليين ربما يفهمون بموافقة أو عدم موافقة رسمية، أنها مجرد قوات حفظ سلام» - بعبارة أخرى لن تكون طبيعتها تمثل تهديداً استراتيجياً لإسرائيل. وعندما طلب مورفي تفصيلاً مدروساً لهذا الموضوع الحساس، تملّص الشهابي. وأفاد مورفي «إنه لم يكن يقترح هذا ولا كان يقترح أن أنقل ما يفكر فيه إلى واشنطن، ولكن كان يعرض الوضع اللبناني، فهل من بديل آخر؟».

كانت محادثة غريبة. فقد كان الشهابي يعلم أن آراءه لا بد أن تنتقل إلى واشنطن، فماذا يطلب من مورفي أكثر من ذلك؟ هل كان الشهابي - الذي كنا نعتبره معتدلاً - يعلمنا، أم يطلب رأينا؟ هل كان يسعى إلى العمل في لبنان، ضمن نطاق مصالح إسرائيل، عبر وساطة أمريكية؟ لما كان من المستحيل أن

يتصرف الشهابي من تلقاء نفسه، فالاحتمال هو أن الأسد كان يختبر ردود أفعالنا عن طريق رفيقه الموثوق. كانت المحادثة بالتأكيد تُظهر دورنا المركزي في المنطقة. فنحن فقط كنا على اتصال بجميع الفرقاء.

مبادرة الشهابي وضعتنا في موقف محرج. وكما قلت في اجتماع رسمي في 28 آذار، فإن النتيجة الأفضل بالنسبة لنا هي «الحل السوري» الذي تحقق في 22 ك2 بدون وجود قوات سورية. هذه الاتفاقية حافظت على التوازن بين المجموعات الدينية، المائل قليلاً نحو المسيحيين، كما حافظت على الإطار السياسي والاجتماعي التقليدي للبنان. أيدها لأنه كان الأمل الوحيد لإبعاد لبنان عن اشتعال حريق هائل في الشرق الأوسط.

وشجعت سورية هذا الاتفاق لأنه يحول دون تقسيم لبنان ما بين المسلمين والمسيحيين وهو ما يعني ثلاثة مساوئ بالنسبة للأسد: سيخلق دولة أخرى في المنطقة ستعتمد مضطرة على الغرب، وسيخلق سابقة بالنسبة للمجموعات العرقية والدينية الأخرى كي تنفصل عن الدول القائمة فيها، والجزء الإسلامي من الأكثر احتمالاً أن يصبح تحت هيمنة فصائل مرتبطة بدول عربية متطرفة. أما بالنسبة لنا، فقد كنا في قلق من التقسيم لأنه سيوحد العالم العربي ضدنا ولا يمكن أن يستقر بدون تدخل عسكري واسع.

المفارقة أن تسوية 22 ك2 كانت مهتزة ما لم تتعزز بقوات عسكرية خارجية، التي إذا كانت قوات سورية فإنها سترفع من هيمنتها، وتتضمن خطر التدخل الإسرائيلي. وإذا كانت قوة عربية كما اقترحت مصر فإنها ستغيظ «المنظمة وسورية» (ربما إسرائيل) وسيرفضونها بالتأكيد. توجهت إلى زعماء الكونغرس في 7 نيسان بالكلمة التالية:

في هذه الأزمة نواجه تناقضاً في الأدوار، مع سورية التي تؤيد المسيحيين وتقاتل «منظمة التحرير». كما أن سورية تساند الجناح المعتدل في «المنظمة» في حين أنها تقطع الإمدادات عن اليساريين التابعين لجنبلات وتحمي المناطق المسيحية. المصريون، من جهة أخرى، يؤيدون المتطرفين بسبب كراهيتهم للسوريين. الولايات المتحدة تفضل النتيجة السياسية نفسها التي توصل إليها السوريون، وكذلك يفعل الإسرائيليون. ولكن الولايات المتحدة وإسرائيل لا تريدان تدخل القوات السورية. التناقض هو أنه بدون تدخل القوات السورية، فإن «منظمة التحرير» قد تربح. إن سياستنا هي الحيلولة دون التدخل السوري مع تأييد جهود الوساطة السياسية التي يقومون بها وفقاً لخطوط تسوية 22 ك2 لم يكن ثمة إمكانية لتدخل القوات الأمريكية، رغم أن السيناتور هنري جاكسون لامنا في بداية شهر نيسان، على عدم إرسال قوات البحرية (المارينز)، كما فعل أيزنهاور عام 1958. بعد أقل من سنة على خروجنا من سايفون، وثلاثة أشهر بعد أن صوّت الكونغرس

على خروجنا من أنغولا، فإن الشعب الأمريكي لن يؤيد الجهد المطلوب الكبير والمستمر. وباستثناء تهجم جاكسون الوحيد، فإن الفكرة لم تلق إلا تأييداً ضئيلاً في الانتخابات التمهيدية أو الحملة الانتخابية. كما لم يؤيدها أي عضو من أعضاء «مجلس الأمن القومي». لأنه كان من الصعب استيعاب مهمة عسكرية ذات معنى. ولما كنا قد حشرنا أنفسنا بين الفرقاء المتحاربين، فقد كان تجنب وقوع خسائر فادحة غير ممكن. وقد قلت في 22 نيسان في «مجموعة واشنطن الخاصة للعمل» (WASG):

إذا تحركت قواتنا الأمريكية كعازل للتفرقة بين القوى المتخاصمة فلسوف تورطنا مع السوريين. عندئذ قد يتحرك السوريون بكثافة تجاه لبنان. وعندئذ قد نواجه حماية للمنظمة من قبل السوريين.

ما إن نتحرك لن يكون من السهل الخروج... ينبغي أن نسأل أنفسنا ما هي المصالح القومية التي تهمنا هناك والتي تقودنا إلى أن نستخدم قواتنا.

لقد كانت أهدافنا في لبنان أكثر تعقيداً بكثير من مجرد تفريق القوى المتحاربة والمعارضة. إنه الدرس الذي كان على حكومة ريفان أن تتعلمه بثمن باهظ في الفترة 1983 - 1984 عندما أظهرت عدم رغبتها في دفع ثمن الإبقاء على قوة أصغر بكثير من أجل أهداف محدودة أكثر من أجل أهداف داخلية أمريكية غير خطيرة الشأن.

في 30 آذار، وبناء على توصية مني، استدعى الرئيس فورد موظف وزارة الخارجية البارز دين براون كي يعمل مبعوثاً خاصاً إلى لبنان. وكان براون الذي تقاعد مؤخراً قد عمل بهمة ونشاط سفيراً أثناء الأيام العصيبة في أيلول 1970 في الأردن عندما قامت «منظمة التحرير» بغزو انطلافاً من سورية هدد استمرار بقاء المملكة الهاشمية (10).

وفي اجتماع عمل في 30 آذار أعطيت براون التعليمات التالية :

ما نريده على وجه الدقة هو أولاً تقويماً دقيقاً للوضع. ونريد ثانياً، أن نساعد على وقف إطلاق النار. وثالثاً نريد أن نرى نتيجة تشبه الحل السوري في نهاية ك2. ونريد، رابعاً، أن نكون على اتصال ما مع «منظمة التحرير... لقد حاولنا أن نفرق ما بين جنبلاط» والمنظمة.

يجب أن نجعلهم يفهمون أن «المنظمة» ستكون الضحية الأولى لتدخل إسرائيلي وخامساً، نحن لا نستطيع أن نقسم ظهر المسيحيين. ينبغي ألا ينهاروا. وسادساً علينا أن نبقي السوريين خارجاً. وسابعاً يجب أن يعلم السوريين أننا نعمل كل ما في وسعنا لإيجاد حل يوافقهم... أما مع تأييد المسيحيين. وكما تعلم فأنا لا أفعل أي شيء يحول دون مساعدة الإسرائيليين للمسيحيين. فكلما كانوا أقوى كان ذلك أفضل.

الإشارة إلى «منظمة التحرير» كانت تتطلب بعض التفسير. لقد اتفقنا مع الإسرائيليين على ألا يتفاوضوا مع «المنظمة» حتى تقبل الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود وتتخلى عن الإرهاب. ولكننا كنا نعتبر لبنان حالة خاصة. في متابعتنا لهذه الاستراتيجية اتفقنا مع إسرائيل على عزل الفصيل اللبناني المتطرف تحت قيادة جنبلاط من أجل أن نحول دون ظهور دولة متطرفة أخرى، مرتبطة ربما مع العراق وليبيا ومع الاتحاد السوفيتي بالتأكيد، على طول الحدود الشمالية لإسرائيل. كنا نلهو بفكرة المناقشة ما بين لبنان والمنظمة. كانت التعليمات الموجهة لبراون هي الحصول على موافقة واشنطن قبل التعهد بأي حوار. وفي اجتماع «مجلس الأمن القومي» في 7 نيسان قلت لفورد:

من أجل الوصول إلى حل يتوجب أن نحصل على تفويض منك للتعامل مع منظمة التحرير بياسادة الرئيس. لن يكون هناك تغيير في موقفنا من «المنظمة» تجاه قضية الشرق الأوسط، ولكن ليس لدينا التزام تجاه إسرائيل بعدم التحدث إلى «المنظمة» لاسيما حول الوضع في لبنان.

أنشاء المحادثات لم نطلب قط صلاحية حتى عند إخراج الأمريكيين من المناطق التي تسيطر عليها «منظمة التحرير» في بيروت. ففي تلك العملية كانت مصر تقوم بدور الوسيط مع «المنظمة» في المسائل السياسية، وكان بعض موظفي الأمن من المستوى المنخفض يتصلون «بالمنظمة» وموظفيها لتسهيل بعض جوانب الإخلاء. ولكن لم يكن ثمة تبادل علاقات جوهري.

العلاقة مع الطائفة المسيحية كانت معقدة بدرجة مساوية. فقد كنا نريد بوضوح أن نشد من أزرها. ولكن نقل الأسلحة إليها سوف يقلب جميع الدول الإسلامية في المنطقة ضدنا. وكانت هذه واحدة من النقاط القليلة المتفق عليها مع سورية ومصر والعربية السعودية. وبدون علاقات تعاون مع هذه الدول فإن عملية السلام برمتها ستنهار. ولهذا شجعنا إسرائيل على أن تمد المسيحيين بالأسلحة حتى لو كانت سورية تعمل - على الأقل مؤقتاً - كحامية لهم.

بهذا المعنى فإن الوضع المعقد أساساً في الشرق الأوسط قد وصل إلى درجة من التعقيد جعل من الصعوبة بمكان تحديد اللاعبين، بدرجة أقل بكثير من الأدوار التي كانوا يلعبونها في أية لحظة. كان لإسرائيل بعض المصالح الموازية مع سورية في منع سيطرة المتطرفين - ولا سيما جنبلاط ومنظمة التحرير - والمحافظة على الموارد كقوة موازية لهم. ولكن إذا سعى أحدهما إلى ما هو أبعد من هذه المصالح بوسائل عسكرية فمن

المحتمل أن يسعى الآخر إلى مواجهتها. لم تكن سورية ولا إسرائيل مستعدتين لحرب: سورية لأنها ضعيفة جداً، وإسرائيل لأنها لم تشف بعد من صدمة الحرب الأخيرة قبل سنتين. ولكنهما قد يتجها نحو الحرب بسبب سوء تفاهم. أما مصر فقد ساندت المتطرفين ولكنها ساندتهم بالدرجة الأولى لمواجهة سورية في أهداف السياسة العربية كافة، ولكنها لم تكن بالتأكيد ترغب في مزيد من التوتر. أما المملكة العربية السعودية فقد ساندت سورية عموماً كيلا تدمر «المنظمة». وكان الاتحاد السوفييتي يتابع سياسته العربية كصراع بين حليفين - سورية والمنظمة - والعمل على عدم تدخل أطراف أخرى، وإن كانت موسكو في النهاية قد وقفت ضد سورية في دعمها للمتطرفين. وأرادت فرنسا أن تحافظ على شيء من دورها التاريخي في لبنان، ولكنها كانت مشتتة بين تأييدها التقليدي للموارنة ورغبتها في الاستمرار بدورها في العالم العربي.

تقوينا في إدارة هذا الاضطراب الكبير أن أيّاً من الطرفين يستطيع أن يحقق أهدافه بدون دعمنا في الحيلولة دون تدخل إسرائيل في لبنان. إسرائيل كانت تريدنا أن نكبح سورية، وسورية كانت تسعى إلى كسب تأييدنا في منع إسرائيل من التحرك تجاه لبنان. وكانت مصر تعلم أننا مفتاح التقدم السريع عندما تبدأ عملية السلام. وكان الاتحاد السوفييتي مشغولاً ومقيداً بمتابعه. وظهرنا نحن بمظهر عنصر التوازن الذي لا يمكن الاستغناء عنه في عجلة الدبلوماسية في لبنان لأن لكل طرف مصلحة في المحافظة على علاقات طيبة معنا.⁽¹⁾

لم تكن هذه مهمة منفردة ذات نهاية منظورة في الذهن، بل كانت بحاجة إلى مراجعة كل يوم. وفي الوقت نفسه كنا ندير شؤوننا الدبلوماسية في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقية التي تحدثنا عنها في فصول سابقة. لقد كانت أشبه برسم كاريكاتوري لدبلوماسية توازن القوى، ومع هذا لم يكن ثمة بديل عنها.

تجسد دورنا المركزي في اتصالنا الأول مع السادات بعد أن فاتحنا الشهابي في 14 آذار، وفي 15 آذار أصدرت تعليمات لمورفي لمقابلة الأسد:

سله ماذا يريد، وإذا كنا نتفق معه، فلسوف نفعل كل ما في وسعنا لمساعدته. ولكن حذرّه أنه ما سيفعله ينبغي ألا يكون باستخدام القوات السورية النظامية. في هذه الحالة، سنضمن أن إسرائيل لن تتدخل.

في اليوم نفسه أعلمت مساعد الأمين العام أترتون بإعلام السفير الإسرائيلي أنه ليس لدينا ما يؤكد تحرك القوات السورية باتجاه لبنان وتحذيره من العمل استناداً إلى

معلومات تخمينية : «يجب أن نعلم مسبقاً». وحضيت دينيتز على أن «يخبر رابين بأن يتصرف بحذر شديد».

في 18 آذار استقبل الأسد مورفي وذكره أن الرئيس المسيحي فرنجية طلب التدخل السوري و«نحن لن نكون عرباً إذا لم نقدم يد المساعدة لإخوتنا». وأكد الأسد أن هدف سورية الوحيد هو حفظ السلام وحض جميع الأطراف «على وقف القتال، والتحاور وإيجاد قاسم مشترك سياسي... فالعنف لن يحل المشكلة». وستتابع سورية جهود الوساطة القائمة على اتفاق ك2. ومع أن الأسد أشار إلى حساسية أمن الحدود الشمالية لإسرائيل، إلا أنه أضاف «لا أستطيع أن أضمن شيئاً» — بمعنى أنه لا يريد أن يُتهم بأنه يطمئن بلداً لا يعترف به مع أن هذا على وجه الدقة ما كان يفعله. وأمل أن تحض الولايات المتحدة إسرائيل على أن تفهم «أنه لا شأن لها بهذه المسألة العربية الداخلية». وبعد اللقاء هتف الأسد، بطريقة ودية غير معتادة، إلى مورفي ليقول له إنه يأمل أن تشارك الولايات المتحدة في أية أفكار جديدة لديها للمساعدة في حل المشكلة اللبنانية.

في واشنطن أبلغني أترتون في اليوم نفسه أن عرفات يتفاوض مع مصر لمساعدته ومساعدة القوات الثورية الإسلامية ضد سورية وأن مصر كانت ميالة للاستجابة. جميع هذه المناورة الدبلوماسية كانت تتراق بالقتال العنيف بين الفصائل اللبنانية. وكان أحد نماذج هذه الفوضى أن طائرة عسكرية سورية كانت تقل يوم 19 آذار رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامة وبعض الزعماء اللبنانيين الآخرين قد أسقطت فوق مطار بيروت بعد أن أقلعت متجهة إلى دمشق.

كان هناك مقاتلون مناصرون للرئيس فرنجية يقصفون مواقع درزية في مواقع شمالي قصر الرئاسة اللبنانية⁽¹¹⁾. واضطرت الجامعة الأمريكية في بيروت إلى إغلاق أبوابها في 21 آذار⁽¹²⁾. كما أخلى مقرا جريدة النهار ومكاتب وكالة رويتر في 17 آذار⁽¹³⁾ وكان «الكثائب» والمسلمون يتقاتلون حول فندق «هوليداي إن» في بيروت. وفي 22 آذار التقى كرامة بفرنجية، الذي رفض أن يستقيل. واجتمع مجلس الوزراء اللبناني في جلسة طارئة للنظر في اقتراح يقضي بإجراء تعديل لانتخاب فوري لرئيس جديد للجمهورية^{(15) (*)}

أوجد الغضب من التدخل السوري حالة كلاسيكية من حرب عصبية. وفي 25 آذار هتف لي نائب وزير الدفاع وليام كليمنتس ليعلمني أن فرقة مدرعة سورية تتحرك باتجاه لبنان. وبعد خمسة عشرة دقيقة عاد

(♦) كما أشرنا فيما بعد، فإن مسألة التغيير الدستوري بحيث يسمح بانتخاب رئيس جديد قد حُلت في نيسان. وانتخب إلياس سركيس على وجه السرعة رئيساً للبنان في 8 أيار (بعد مناورات كثيرة من جانب فرنجية) كانت سورية تؤيده. ولكنه لم يستلم السلطة إلا في 32 أيلول.

فأكد لي ذلك. أعلمت كلاً من دينيتز والسفير البريطاني بيتر رامسبوثام، الذي أخبرني أن المخابرات البريطانية لم تُعلمه بأي نشاط من هذا القبيل. وبعد بضع ساعات اضطرت إلى الاتصال برامسبوثام ثانية: «مخابراتنا لا تعرف الفرق بين دمشق والقاهرة. اللواء المسلح جاء من القاهرة وليس من دمشق» (ومن الواضح أنه لم يكن متجهاً إلى لبنان).

في 23 آذار أجاب رايبين على استفساراتي. حول وقوع تدخل سوري فإن القوات الإسرائيلية سوف تحتل «بهدوء» مواقع استراتيجية في جنوب لبنان. وفي اليوم التالي حددت مذكرة إسرائيلية نوع الأسلحة والقوات التي ستعبرها الحكومة (الإسرائيلية) تدخلاً سورياً غير مقبول. وذكر على وجه الخصوص إدخال قوات مشاة على مستوى لواء (بمن في ذلك تلك القوات الموجودة في لبنان من قبل) مما كان يعني بالطبع أن درجة معينة من التدخل السوري المعتدل كانت مقبولة. وهذا ما أكدته المذكرة التي الحد الأقصى للتدخل السوري المسموح به. ولن تتساهل إسرائيل تجاه تحرك قوات سورية وراء مسافة 10 كيلومترات جنوب محور دمشق - بيروت. وهذا ما عرف باسم الخط الأحمر، والذي حدد عملياً التوافق الإسرائيلي والسوري حول مناطق النفوذ، والتي كانت مفهومة ضمناً، وما تزال سارية.

إنها لحظة دقيقة تأخذ مجراها حيث نجد بلدين ما يزا إلا عملياً في حالة حرب، يُحدد أحدهما للآخر مخاطره والتزاماته وسط الفراغ الذي ظهر فجأة في لبنان. ولما كان الترتيب كان يعكس تفاهماً ضمناً يتطلب عنصراً من الإنكار، فقد أصدرت أنا ودينيتز بيانين رسميين يتضمنان هذا المعنى بصورة غير رسمية، وذلك لتجنب سوء فهم التفاهات الضمنية أو أن تعتبر بمثابة التزام قانوني وبالتالي تتحول إلى قضية سياسية. واستفاد كل جانب من هذه المناسبة في إعادة التأكيد على اهتماماته الرئيسية. رفض التدخل السوري من حيث المبدأ أو قبول شكلياته عملياً. وحول هذا قال دينيتز:

أود أن أؤكد أن جميع المعلومات... هي جواب لأسئلة طرحت ولكنها لا تعني بأية وسيلة قبول إسرائيل لأي تغفل سوري. إن موقفنا في الواقع (معارضة التدخل من حيث المبدأ) يبقى سارياً كما كان في الماضي ويتكرر اليوم.

عكس جوابي الإجراء. قبل إملاء أي خضوع في رد الفعل الإسرائيلي، لا بد، أن يسبقه مشاوره حتى في حالة تدخل سوري. وتلقي الإجابات الإسرائيلية لا يتضمن خضوعاً أمريكياً لتحرك إسرائيلي، أو أنه لن يكون هناك مناقشة مسبقة بيننا قبل تحرك إسرائيلي إذا كان هناك تحرك سوري».

كان التبادل ذا أسلوب خاص لأن الكواكب والأهداف متوازنة تقاس وفق أساليب الدبلوماسية التقليدية، وليس عن طريق المحامين ووضع الالتزامات الرسمية، كما شرحت لمجلس الأمن القومي في 7 نيسان:

نحن نعرف أن السوريين حريصون إزاء الإسرائيليين لذا فإن فكرة هجوم سوري ينبغي أن تُدرس بعناية. نحن نبالغ في تطلع إسرائيل إلى دخول لبنان، ولكن سورية لا تفكر في أن تشن حرباً إذا كانت تستطيع أن تتجنبها، إلا إذا دخلوا إلى عمق لبنان وفعلت ذلك إسرائيل. كما نعلم أيضاً أن السوفييت لا يتطلعون لى الحرب. إنهم يشجعون الحزب الشيوعي اللبناني، وعناصر محلية أخرى، بما في ذلك منظمة التحرير، ولكنهم قبل كل شيء، عامل كبج. فالحزب الشيوعي اللبناني مساعد، ولكن السوفييت يبدو أنهم يشاورون السوريين ضد التحرك. إنهم يريدون كعكتهم وأن يأكلوها أيضاً. السوفييت لا يتطلعون إلى حدوث اضطرابات، ولكنهم سيضطرون للتدخل إذا ما خسروا رصيدهم في الشرق الأوسط، إذا ما نشبت حرب أخرى.

حتى نهاية الربيع ظل الموقف مستمراً على هذا الشكل. القوات السورية تتقدم إلى الأمام بتسامح من إسرائيل، في كل خطوة تقريباً بطلب من الزعماء المسيحيين، سواء من المحليين أم من الحكومة المركزية غالباً. كانت إسرائيل تتذمر عند كل تحرك، ولكنها تتصاع طالما أن سورية لم تؤسس وجوداً عسكرياً ضخماً وبقيت تعي جيداً الخط الأحمر.

كان هناك توازن معقد. فسورية تسيطر على وادي البقاع في حين أن المدن لم تكن لأي طرف، مُقسمة ما بين جنبلات، و«المنظمة» والمسيحيين، والسوريين، ولا سيما في بيروت حيث كل منطقة تختلف عن الأخرى. في لبنان واجهت سورية عكس الوضع الذي جابهناه في فيتنام. فهناك كنا نسيطر على المدن، وكان الريف هو الذي يقاتل. وفي لبنان كانت سورية تسيطر على معظم الريف في حين أن الحرب الأهلية كانت تجري في المدن. ورغم قواتها المتفوقة لم تكن سورية قادرة على السيطرة الكاملة على لبنان كله كما كنا نفعل في فيتنام - مع أن سورية أظهرت تماسكاً أكبر. ولكن حرية الحركة أصبحت صعبة حين أرسلت جامعة الدول العربية قوة مؤلفة من سودانيين، وسعوديين، وليبيين للقيام ببعض أعمال الشرطة في بيروت لم يكن انتشاراً عسكرياً واسعاً يبعث على الرعب، ولكنه كان يرمز لى وضع قيود على السياسة السورية لا من جانب إسرائيل فحسب، بل أيضاً من جانب أشقائها العرب.

كانت العملية السياسية تسير بشكل متقطع ولكن غير متعذر. وفي العاشر من نيسان صادقت «الجمعية الوطنية اللبنانية» على تعديل دستوري يسمح بتغيير مبكر للرئاسة. وفي 8 أيار اختير إلياس سركيس، المرشح السوري، لمنصب الرئيس. ولكن لما كان فرنجية قد رفض الاستقالة فإن سركيس لم يستلم منصبه إلا في 23 أيلول.

بعد ذلك خفّ القتال تدريجياً، وإن لم يصل إلى حد الهدنة، وكثيراً ما كان يتصاعد فجأة. وبقيت بيروت مقسمة إلى مناطق محصّنة.

كان أحد أشدّ الأحداث إيلاماً بالنسبة إلى الولايات المتحدة اغتيال السفير فرانسيس إي. ميلوي، مع مستشاره الاقتصادي روبرت أو. ورنغ في 16 حزيران. وكان قد وصل إلى بيروت ليحل محل دين براون قبل بضعة أسابيع، وقُتل وهو في طريقه إلى أول لقاء رسمي له. وكنت قد طلبت من ميلوي عندما استدعاه سركيس. كان مكتب سركيس يقع في المنطقة المسيحية من بيروت، في حين كانت تقع السفارة في المنطقة الإسلامية. ووفقاً للتقليد المتبع توقفت سيارة الحراسة المرافقة لسيارة السفير عند نقطة التفتيش مغادرة المنطقة الإسلامية، وكان على المسيحيين أن يتولوا الحراسة في الجانب الآخر. اختطف ميلوي في المنطقة المحايدة قبل أن يدخل المنطقة المسيحية من قبل جماعة فلسطينية إرهابية. وقد أعدم بعد ذلك بوقت قصير.

فجعتني موت ميلوي. لا بسبب أنني أرسلته في مهمة كلفته حياته فحسب، بل لأنني شعرت أنني مسؤول شخصياً عن اغتياله في لبنان في المقام الأول. وكان ميلوي قد لفت نظري قبل أشهر قليلة عندما زرت غواتيمالا في شباط 1976 بعد هزة أرضية عنيفة. حينذاك أظهر ميلوي شجاعة هائلة بأن يأخذ على مسؤوليته الخاصة رفض البرنامج الذي وضعه بعض مساعدي لأنه وجده غير مناسب للوضع. وعندما طالبت أسرة دين براون بعد بضعة أسابيع بأن السفير قد أمضى الوقت المحدد لمهمته في لبنان (وكان قد ترك الاستقالة وعاد إلى الخدمة) فكرت على الفور في ميلوي: وقلت لغسان تويني، السفير اللبناني بعد ذلك:

كان (ميلوي) متفوقاً في حل المشكلات في غواتيمالا.. كان رجلاً طيباً لم أكن أحبه حتى رأيته في غواتيمالا بعد الهزة الأرضية الكبيرة هناك كانت أزمة. خالف كل أمر أرسلته إليه. ولكنه أظهر أنه على صواب وأنا كنت على خطأ. الله يعلم أنه لا يوجد كثير من السفراء ذوي التأثير الصائب. أشعر بمسؤولية عميقة لأنني أرسلته إلى لبنان.

أثار اغتيال ميلوي أزمة بالنسبة للأمريكيين الذين بقوا في بيروت. فعرضنا إخلاءهم، وهي عملية أثارت جدلاً حول أفضل وسيلة لتحقيق ذلك. أسهل طريقة لإخراجهم من لبنان كانت عن طريق الجو، ولكن سورية حذرتنا من أن المطار المحاط بمعسكرات للجائين الفلسطينيين ليس آمناً، إذ يكفي صاروخ واحد لقتل مجموعة من الراحلين. الطريق الأكثر أمناً كان البحر، ولكن منطقة الميناء كانت تسيطر عليها «منظمة التحرير»، وهذا ما جعلنا نفضل ألا نسلكه. من ناحية أخرى فإن الطريق البري إلى دمشق كانت تسيطر عليه عدة ميليشيات بحيث لا يمكن ضمان حياة الأمريكيين إلا بانتشار واسع لقوات عسكرية أمريكية، في النهاية اخترنا الإجلاء عن طريق البحر على مرحلتين.

في هذا الوقت كان انقلاب الجبهات المذهل كاملاً تقريباً. فسورية التي كانت الراعي الأول لمشاركة «منظمة التحرير الفلسطينية» في عملية السلام باتت تقا تل «المنظمة» على الأرض في لبنان، أو تقف على الحياد حين كانت الميليشيات المسيحية تحاصر معسكراتها. ومن أجل أن تعيق سورية باعتبارها خصماً في العالم العربي، فإن مصر صديقتنا المقربة جداً، كانت تشجع المجموعات المتطرفة في لبنان التي كانت تعارض مصر بوصفها شريكنا في دبلوماسية الشرق الأوسط. ولهذا فإن الاتحاد السوفيتي الذي كان صديق سورية المعتمد طلب أن تمارس سورية الضغط العسكري والسياسي ضد الفلسطينيين. وفي 20 تموز نشرت صحيفة «لوموند» الفرنسية رسالة زعمت أن بريجنيف كتبها ووزعت إلى جماعة جن بلاط و «المنظمة» (وهو ما لم تنفهم موسكوفت). في هذه الرسالة حضّ بريجنيف الأسد على وقف العمليات «ضد المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية» وأرفق نصيحته بتهديد: «إن صداقة بلدنا نحكم أكيدة ومستقرة. وما لم تتصرف سورية بالطريقة نفسها فستسبب انشقاقاً في العلاقات بين بلدينا». وأكد الملك حسين هذه الاتصالات السوفيتية بالأسد وأضاف أن السوفييت هددوا بإلغاء تسليم قطع الغيار للقوات المسلحة السورية.

هذا الوضع غير الجيد في العلاقات السوفيتية. السورية كان ظاهراً في خطبة طويلة للأسد في 20 تموز. قال إن سورية لن تخضع لأي إنذار، ومدح مهمة السفير براون، وأشار إلى أن أي جهد خارجي لإنهاء القتال سيكون موضع ترحيب «حتى ولو جاء من أمريكا». وطوال عرض استمر ثلاث ساعات لم يذكر الأسد الاتحاد السوفيتي مطلقاً. لم يترك مجالاً للشك أين كان يقف بالنسبة للفلسطينيين في لبنان: سورية لا يمكن أن «تخضع لأي طلب من جانب الفلسطينيين للانسحاب من لبنان» - واللبنانيون وحدهم يستطيعون ذلك (وكان عرضاً سليماً منذ دعا الرئيس المسيحي أصلاً سورية للتدخل).

انعكست درجة تغيير الوضع في لبنان للمشهد الدولي في تعليماتي لمورفي حول المباحثات التي سيجريها مع الأسد: «الرسالة هي أننا نؤيد سياسة خارجية مستقلة، ولهذا السبب لا نريد أن نحرجه»، وطلب من مورفي التعبير «الأمل إذا شعر بهذا «سياسة خارجية مستقلة» كان مهتماً في كل وقت، من شأنه أن يخبر الولايات المتحدة بذلك بحيث نستطيع أن نتفحص معاً ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتخفيف التهديد... نحن مستعدون لتقديم المساعدة.

من أجل أن أؤكد جديتنا في نظرنا إلى سورية وآرائها، فوضت مورفي أن يعلم الأسد عما نعلمه عن الشحنات السوفيتية إلى المنظمة: «قل له ما هي الكميات التي تصل مباشرة، وتقديراً للكميات التي تصل عن طريق ليبيا. والاتصالات. لا تذكر مصر». حدثت ثورة دبلوماسية عندما قدم وزير الخارجية الأمريكية لسورية مساعدة دبلوماسية ضد روسيا ومعلومات استخباراتية تتعلق بلبنان.

في 7 آب، أعرب الأسد عن ترحيبه وعن النقاء المصالح مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بهزيمة القوى المتطرفة ليس في لبنان فحسب، بل وفي الشرق الأوسط كله. وقد أوضح مورفي تعليقات الأسد كما يلي:

أصبح لبنان هدفاً لعناصر (غير محددة) في العالم العربي والتي يمكن أن تقتلع جذور المجتمع وتُحدث ثورة. الطوائف اللبنانية تستغل بمهارة التيار في الرأي العام المحلي التي كانت تسعى إلى تغيير لبنان القديم. وعلى الحكومة الأمريكية والدول المعنية الأخرى المهمة بإحداث تطور سلمي في المنطقة ينبغي أن تعي هذا الخطر في الأزمة اللبنانية. إنها ليست مجرد مسألة المحافظة على لبنان من أن يصبح الشرارة لحريق هائل (في الإطار العربي - الإسرائيلي مثلاً) أو أن تحدث فيه حرب أهلية يدمر الافتقار إلى حل لها جهود السلام في المستقبل. المشكلة أساسية أكثر من ذلك، إنها تستف مستقبل تطور العالم العربي. إن العربية السعودية والدول الخليجية إذا لم تذكر أكثر من ذلك، لها مصلحة حيوية في ألا تنجح تلك العناصر الكامنة في الثورة.

واقفنا على كثير من النقاط التي أوردها الأسد، كبيان نظري، مع أن تفسيراتنا قد تختلف مع تطور المسألة اللبنانية ومع دبلوماسية الشرق لأوسط ككل بعد انتخاباتنا الرئاسية. ولكن طالما أن الأسد في خصام مع السوفييت ومنهمك في لبنان، فإن معارضته لمبادراتنا المخططة سوف تتضاءل بشدة.

في صيف عام 1976 كنا قد تجاوزنا أسوأ مخاطر الانفجار اللبناني ووصلنا إلى مرحلة متقدمة لخلق ظروف لمبادرة سلام جديدة في الشرق الأوسط. لم نتجاوز اهتمامنا الأولي بالحريق الهائل العام فحسب، بل إن التحالف المتطرف ضد عملية السلام كان في تراجع. إذ كانت سورية منشغلة في لبنان، ومنظمة التحرير منشغلة في سورية. وكانت الفصائل المتطرفة في لبنان تحت ضغط السوريين والمسيحيين، ولكن سورية لم تكن قوية كفاية - أو خائفة جداً من رد فعل إسرائيل - بحيث تسيطر على لبنان تماماً وضمه إلى منطقتها الاستراتيجية. كما خسر المسيحيون سيطرتهم التقليدية نتيجة لتغير التوازن السكاني وأعمال مناوئتهم. وعلى أية حال، فقد ظلوا، بفضل التسليح الإسرائيلي وتشجيع واشنطن، أمام انتصار الراديكاليين أو الهيمنة السورية الكاملة.

لم تفرز سياستنا جميع هذه النتائج، ولكنها لم تحدث في غيابنا. ولكن لو كنا وقفنا على الحياد لكانت المعايير الدقيقة بين سورية وإسرائيل قد انهارت وانتهت إلى حرب ولو أننا أفرعنا الأسد من حين لى آخر كما كان يحضناً فهمي - وهو ما سيدفع إسرائيل إلى التهديد - لأدى الأمر إلى انتصار منظمة التحرير المتطرفة ثم إلى تدخل سوري أو إسرائيلي في ظل ظروف بالغة الخطورة. كانت سورية وإسرائيل اللاعبين الأكبر في ثورة لبنان، فالدبلوماسية لا تستطيع أن تمحو الجغرافيا والواقع الجيوسياسي.

التوازن الدقيق الذي تجلى في عام 1976 حفظ آفاق سلام شامل في المنطقة. وللتأكيد، فإن نظام التعايش التاريخي بين الأديان الذي ميّز لبنان لفترة تشكل معظم القرن كان ضحية هذه الأحداث. ولم يكن يعود هذا كثيراً إلى التنافس بين القوى الخارجية بقدر ما كان يعود إلى تغير التوازن السكاني، وقبل كل شيء إلى الخليط المتفجر الذي تجمّع على أرض لبنان - العنصر الجديد الأساسي لذلك التوازن كان

منظمة التحرير. معظم القوى الخارجية كانت معنية أساساً بالحيلولة دون الاضطرابات في لبنان. وفي نهاية ذلك الصيف كان شعب لبنان أفضل حالاً من بداية العام بسبب أن العنف الإجرامي للحرب الأهلية قد تراجع وبدأ يتشكل نوع من الحكم المدني استمر أربع سنوات إلى أن حاولت إسرائيل أن تعمل على فرض وضع يسيطر فيه الموارنة مع بداية أو خريف 1980.

العودة إلى عملية السلام

ما إن وافق السادات على إنهاء حالة الحرب في شهر آذار، أُعطيت تعليمات إلى السفير ريتشارد مورفي في دمشق، وتوماس بيكرينغ في الأردن بإبلاغ هذا إلى الحكومات المضيفة. ولكن لما كان هذا قد ترافق مع تصاعد المعرصة الشديدة لدور سورية في لبنان، فقد طلبنا من مورفي في 9 نيسان ألا يضغط على الأسد: «الشيء المهم هو اختيار الوقت الذي يكون فيه أكثر تقبلاً لذلك». ولم تأت المناسبة فعلاً إلا في 9 أيار، عندما طلب الأسد من مورفي، مُشيراً إلى تراجع أولوية عملية السلام، أن يعرض النقاط التي ستبحث مع مساعده الشخصي الأول، أديب داودي. وقد التقى مورفي بالداودي في 15 أيار وكرر عرض رابين بأن إسرائيل مستعدة لإزالة عدة مستوطنات من الجولان في مقابل إنهاء حالة الحرب - وهو عرض سخي لا سابق له. وكانت التعليمات المبلغة إلى مورفي تؤكد على الفكرة الأساسية التالية:

لقد فوضنا (الإسرائيليون) الآن باستكشاف نهاية لحالة الحرب بين إسرائيل، ومصر وسورية والأردن... في الواقع أن إنهاء حالة الحرب سيكون مرحلة انتقالية، تقل عن مرحلة السلام التي ستكون جزءاً من تسوية نهائية. لهذا، بالتعريف، «الخطوط التي ستسحب إليها إسرائيل بموجب أية اتفاقيات لإنهاء حالة الحرب» لن تمثل الحدود النهائية لإسرائيل.

لم يستجب الأسد رسمياً نهائياً للاقتراح، ولكنه ألقى خطبتين يحذر فيهما من محاولات شق العرب، التي لم تكن تعني شيئاً في الأجواء التي تولدت في لبنان.

في الشرق الأوسط المتوتر تشكل قراءة أوراق الشاي أحياناً مادة للتحليل. ونحن نعتبر سكوت الأسد رسمياً كمؤشر على أنه يريد أن يترك خياراته مفتوحة. لم نكن نهتم اهتماماً بالغاً لأننا لم نكن نتوقع أن يوافق على خطتنا بصراحة، لاسيما عندما كان يحتاج إلى مساندة جميع العرب على أعماله في لبنان. ما كان الأسد ليفتح يديه ما لم يعلم بدقة ما هي التعديلات الحدودية التي ترغب فيها إسرائيل حقاً. وحتى عندما يصير الأسد في صلب خطابه، فإن عزلة سورية المتزايدة سوف تقلص من قدرته على معارضة المبادرات الأمريكية. وإذا أخفقت المقاربة المشتركة، فسيكسب السادات مجاًلاً للمناورة في تحرك مصر بمفردها. وهي ما أعتقد أنها النتيجة المتوقعة.

كذلك كان الملك حسين غامضاً عندما طرح فوردي مفهومنا عليه في 25 آذار. إذ كان الحسين مهتماً، كشأن جميع زملائه، بلبنان بالدرجة الأولى. أما بالنسبة إلى الضفة الغربية فقد أخبر فوردي أنه سيكون

مستعداً لمشاركة إخوته العرب بشأن عرض معقول من جانب إسرائيل يتعلق بالأراضي، وسيطلب سلطة التفاوض على الرغم من قرار قمة الرباط. ولكنه لم يكن راغباً أكثر من الأسد في وضع نفسه في موضع لن ينفذ قبل سنة. ما أراد الحسين أن ننقله إلى الرئيس السوري كان غموضاً ملتبساً:

في حين كان الملك حسين متحفظاً تجاه ما إذا كانت إسرائيل راغبة في تقديم تنازلات كافية بالنسبة للأراضي، فإننا لم نتوصل إلى استنتاجات محددة في مباحثاتنا معه.. كان انطباعنا أن الملك حسين يفضل أن نرجئ الحكم حتى نصل إلى فرصة لمناقشة هذه الفكرة مع الرئيس الأسد ومعرفة رد فعله.

في 22 حزيران اجتمعت مع سفرائنا في دول عربية في السفارة الأمريكية في باريس لمراجعة وضع لبنان والشرق الأوسط وعملية السلام فيه. اجتمعنا في غرفة مغلقة لا يخترقها الصوت. ولم تشجع مثل هذه الغرفة على الثثرة. ومع هذا فقد كان موضوع الاجتماع يتطلب ثلاث ساعات من الحديث على الأقل. كان المشاركون روي أثرتون، والسكرتير المساعد، والسفراء هيرمان إيليتيس (في مصر)، وريتشارد مورفي (في سورية)، وتوماس بيكرينغ (الأردن) ووليام بورتر (المملكة العربية السعودية) وتالكوت سيللي (الذي عين مؤخراً في لبنان بدلاً من ميلوي). لم يكن يمثل الولايات المتحدة فريق أفضل من هذا في الشرق الأوسط. وتتجلى قدراتهم المهنية أن معظمهم عمل في إدارات متميزة من قبل في عهد كلا حزبينا الكبيرين.

حذرت أنه يوجد في لبنان «خطر قد يقع أي واحد منا فريسته، ولكن إذا عملنا بطريقة سليمة نستطيع أن نقوم بدور مهم»، وأضفت بأنني تعبت من اتهام كل بلد عربي لي بأنني أتواطأ مع الدول الأخرى: فالمصريون يتهمونني بالتواطؤ مع سورية، والأردنيون يلومونني على إحباط سورية لأننا لم نشجعها على الغزو.

إجماع المجموعة أظهر أن هذه التهم تبين أن الحيلولة دون السيطرة على لبنان من قبل أي من القوى المتصارعة كان صحيحاً.

بعد ذلك راجعت أنا والسفراء عملية السلام العربي - الإسرائيلي. وشرحت لماذا كنت أفضل التركيز على التعامل مع الدول العربية في المرحلة الثانية دون إشراك «منظمة التحرير» (وكان سيللي بشكل خاص يحض على هذا، وأيده في ذلك السفراء الآخرون):

ما إن تدخل (المنظمة) عملية السلام فإنها ستجعل مواقف الجميع متطرفة، إنهم سيثيرون جميع المسائل التي لا يستطيع الإسرائيليون معالجتها، ولا يستطيع أي عربي أن يثير أية مسائل أخرى أثارها «المنظمة». لذا أشعر أن المنظمة لا يمكن أن تكون المسألة الأولى، لأنني لا أحبها بل لهذا السبب. إذ إن مصر وسورية أكثر مرونة من

المنظمة. أما بالنسبة إلى المنظمة فمن الممكن أن تظهر ككيان في مرحلة ما، ربما بالاتحاد مع الأردن.

لذا فإنني لم أبك على المنظمة كثيراً لأنها قد ضعفت في نهاية شهر آذار. اعترف جميعنا أنه لا يمكن فعل شيء قبل انتخابات شهر تشرين الثاني. وفي غضون ذلك سلمت السفراء رسائل خاصة للسادات والأسد. وقد أبلغت إليتس: قل للسادات إن إمكانية التحول إلى سورية مستحيلة بشكل مطلق. لقد وضعنا ثقلنا في مصر. جميع أوهاام فهمي سخيصة. ومن ناحية أخرى نريد رأيه حول تجنب وضع يجعل الأسد يرتمي أمام العراق. هذا أكثر حسماً من أي شيء آخر نستطيع أن نفعله. إذا لم نلتفت إلى سورية، فسنشعر أننا نحتاج الأسد في مرحلة قادمة من أجل استراتيجيتنا المشتركة. وكانت تعليمات مورفي تجاه التعامل مع الأسد مشابهة تماماً:

قل له إننا نحتاج سورية في مرحلة قادمة. وإذا سأل عن الفلسطينيين. فقل له إننا نحتاج إلى مساعدته للاستفادة منها في وجه من الوجوه. إذا كان لديه القدرة على جمع الفلسطينيين والأردنيين معاً نستطيع أن نحقق تقدماً. لبنان يعيق كل شيء. لا يهمني أن السادات يقول له إننا قلنا إن مصر هي المفتاح. قلنا للسادات إن سورية ينبغي أن يكون لها دور.

كانت الغاية من الاقتراح أن نبين أن جوهر دبلوماسيتنا إعطاء صورة مختلفة لكل جانب. في 7 آب جمعت سفراءنا في الشرق الأوسط (باستثناء مورفي الذي كان مجتمعاً بالأسد) مرة أخرى. كنت في طهران من أجل اجتماع اللجنة الأمريكية - الإيرانية المشتركة وعلمت أن هناك بعض التملل بسبب موقفني من «منظمة التحرير». كنت أعني أن معظم السفراء كانوا يفضلون ضم «المنظمة» إلى عملية السلام والشروع بالتفاوض معهم. لذلك التقيت على انفراد مع تالكوت سيللي، سفيرنا في لبنان والمدافع الأول عن استراتيجية منظمة التحرير في وزارة الخارجية، لأشرح له لماذا أنا غير موافق:

أنا وأنت غير متفقين فلسفياً، وكنا نعلم ذلك قبل أن تغادر. لقد طرحنا أفكارك ولم نوافق عليها عدة مرات، وفقاً للطريقة المعتادة في إدارة فورد، في وجهة نظري، إذا لم أكن مخطئاً - أن المنظمة يجب أن تنتظر حتى نهاية العملية. ما إن نعترف بالمنظمة حتى نفقد كل نفوذ عليهم - سنفقد كل ما نستطيع أن نقدمه لهم. من الممكن أيضاً أن يصبحوا، بعد الاعتراف، مفاوضين أكثر جدية، ولكنني أعتقد أنه من المحتمل أن يصبحوا أكثر غروراً وعجرفة.

وكررت أمام السفراء مجتمعين الاستراتيجية التي اقترحت انتهائها في عام 1977:

استراتيجيتنا أن نجلب «منظمة التحرير» نحو المفاوضات في النهاية، تاركين خطوة بينهم وبين سورية ومصر والأردن بحيث يمكن السيطرة عليهم. وبغير ذلك فإن المنظمة سوف تعطل المفاوضات بالمطالبة بأكثر مما تستطيع الحكومات العربية أن تريد أو تقدم. ينالون موافقة السوفييت. وسيرفض الإسرائيليون طلبهم وتتهار المفاوضات. ليس لدينا أوهام حول الأسد، ولكننا نرغب في استمرار انفصال سورية عن ليبيا والعراق والاتحاد السوفيتي. إذا سيطر الهلال المتطرف على لبنان، المؤلف من العراق وسورية، ومنظمة التحرير، وانضمت إليهم ليبيا - بعد الإطاحة بالأسد - فسيكون الأمر بالغ السوء بالنسبة إلى مصر.

وكررت أمام إيليتس الدور الحاسم لمصر بالنسبة إلى استراتيجيتنا :
 كيسنجر : ينبغي أن ترى السادات على حدة - هل تستطيع أن تراه وحده ؟
 إيليتس : نعم، ولا سيما أن فهمي سيكون بعيداً عندما أعود.

كيسنجر : وتعطيه تحليلي للموقف. كصديق قديم وموثوق، أريده أن يعرف كيف أفكر، وأرغب في أن يعلمني أين الخطأ. وما تزال مصر الدولة الأساس في سياستنا ولكنني أريد تعليقاته على تحليلي.

في 11 آب التقى إيليتس مع السادات وحدهما لمراجعة استراتيجيتنا. أكد السادات على أن الوضع في الشرق الأوسط «فوضوي». وليس لديه الثقة في أن الأسد أو الحسين قادران على تنفيذ استراتيجية متفق عليها. ومع هذا فقد قال السادات إذا وضعت الولايات المتحدة خطة شاملة في عام 1977 تتضمن تحركاً على الجبهات الثلاثة عام 1977 فثمة فرصة أن يخضع الزعماء العرب مصالحهم في لبنان لإمكانات سلام شامل. قد تظل مشكلة لبنان غير محلولة. ولكن يمكن السيطرة عليها أكثر.

إذا ظل الوضع العربي غير مستقر في عام 1977، قال السادات إن لديه فكرة تجول في رأسه. طالما أننا لم ندخل في التفاصيل، فهذا يتطلب أن تضع إسرائيل جميع أوراقها على الطاولة «وتبدأ جولة جديدة من المفاوضات بين مصر وإسرائيل. ومثل هذه المفاوضات يجب أن تجري» بصراحة وانفتاح «بحيث إذا تم التوصل لى حل ما». تكون مصر على استعداد لأن تقول للعرب، سواء عبر مؤتمر قمة أو عبر أية طريقة أخرى، إن الدول العربية الأخرى تحتاج أيضاً إلى أن تواجه مسؤولياتها. وطلب مني السادات أن أفكر معه حول ما يمكن عمله عام 1977 لمنع الفلسطينيين، والسوريين، أو الحسين من إعاقة جهود سلام أخرى. ليس لديهم استراتيجية، ولكن علينا أن نفكر في المستقبل. علينا أن نهى أنفسنا للجولة القادمة. وكرر مراراً أنه ينبغي أن تكون هناك حركة عام 1977.

لقد حققنا ما رسمنا إمكانية إنجازها: لسوف نبدأ بمحاولة لتحريك جميع الجبهات، وإذا أخفقنا في ذلك فسنحقق خطوة واسعة على صعيد المفاوضات المصرية - الإسرائيلية المنفردة. وإن كان بعيداً عن خيالي أن السادات يعني رحلة إلى القدس في قوله «وضع جميع الأوراق على الطاولة». كل ذلك لم يتوضح عندما غادرت المكتب، ولكن هذه المباحثات هيأت الأرضية لمرحلة تالية من عملية السلام.

بعد هذه اللقاءات خضعت سياسة الشرق الأوسط إلى فتور الهمة التي تسبق الانتخابات وبالنسبة إلى لبنان فإن مؤتمر القمة عقد في الرياض في الفترة ما بين 17 - 18 ت1 أوجد قوة ردع عربية مؤلفة أساساً من قوات سورية وضعت نهاية للقتال الجاري ولكن نهاية حمام الدم لم تستطع إعادة النظام القديم أكثر مما فعل وقف إطلاق النار بعد عشرين سنة تالية في البوسنة بحيث تكون الأعراق المختلفة حكومة مشتركة. لقد وصف الوضع السياسي في لبنان عام 1976 مفكر إسرائيلي متابع للأحداث كما يلي:

كانت سلطة رئيس لبنان، وحكومته، وبرلمانه، والبيروقراطية المركزية مقتصرة على جزء صغير من بيروت. إذ كانت مساحة لبنان مقسمة في الواقع بين القوى الخارجية والبارونات المحليين. وكانت سورية تدير مباشرة أجزاء كبيرة من شرق وشمال لبنان. أما المنطقة المسيحية شبه المستقلة فقد ظهرت في شمال بيروت. في عاصمتها جونيه، تشبه المنطقة التي يسيطر عليها الفلسطينيون وحلفاؤهم اللبنانيون الموجودون جنوب بيروت، وفي الجزء الجنوبي من لبنان المتاخم للحدود مع إسرائيل. كان يتنافس الرائد سعد حداد والميليشيا الموالية لإسرائيل مع «المنظمة» والميليشيا اليسارية التابعة لها على السيطرة. وفي أقصى الشمال كان زعماء أسرة فرنجية والزعماء السنة وزعماء الميليشيات يحافظون على أقطاعاتهم⁽¹⁶⁾.

مصير الأغلبية الكبيرة من الشعب اللبناني الذين لم تكن مشاركة في معارك ومناورات الميليشيات المختلفة والقوى الخارجية جعلني أذكر قصة رواها لي يوليوس نيري، رئيس نانزانيا. ففي أحد الاجتماعات برر نيري عدم ثقته بالموالين للغرب من أمثال لي كوان يورئيس وزراء سنغافورة بالقول: «عندما تتعارك الفيلة ينسحق العشب» أجابني لي: «عندما تمارس الفيلة الحب ينسحق العشب أيضاً».

في ذلك الحين كانت استراتيجية عملية السلام هامة بشكل واضح. فقد كان لدينا تأكيد من السادات أن مصر ستشارك في استراتيجيتنا، والأردن سيسير وحيداً إذا قدمت إسرائيل عرضاً يتعلق بالأراضي للملك يستطيع أن يبرره لإخوانه العرب. أما الأسد فمن الواضح أنه سينتظر ماذا ستفعل الدول العربية الأخرى وأي خط يمكن أن يقترحه الإسرائيليون للجولان. كان هذا أبعد مما ذهب من قبل. ومع هذا، فإن الطريق من المفهوم (أو الفكرة) إلى مفاوضات كاملة حتى على جبهة واحدة سيكون مثيراً. وفكرة التقدم على ثلاث جبهات في وقت واضح كان كابوساً يجعلني أحلم بنتيجة انتخابية تجعل تنفيذ سياستنا في أيدي الآخرين.

أقرت ردارة كارتر فكرتنا العامة بالتحرك قُدماً على جميع الجبهات. ولكنها ينبغي ألا تقتصر على وقف القتال بل تصل إلى سلام نهائي شامل. السادات الذي فكر في «نهاية الحروب» كان مفهومه يمثل الحد الأقصى المطلق، إذ كان يعرف أن مثل هذه المقاربة تضمن جموداً مطولاً. والعودة إلى مؤتمر جنيف كما اقترحت إدارة كارتر أثارت لدى السادات شبح الفيتو السوري والسوفييتي ضد أعماله. لقد فقد حرك البديل الوحيد الذي أوضحه لايليس في آب 1976. وحده السادات من رجال الدولة في ذلك الوقت فهم أن عملية الشرق الأوسط كانت تتطلب عملاً فائتقاً من السخاء، ساعدناه بطرح مقاربة جديدة. ولكن خطوته النهائية كانت رحلته إلى القدس عام 1977 - التي لم يعتقد أي مشارك أو مراقب، بمن فيهم أنا، أنها ممكنة. بهذا أعاد دبلوماسية المفاوضات الثنائية ولكن على مستوى ضمن لنا الاختراق الذي كنا نسعى إليه.

استعداداً لـ «نهاية الحرب» حضر مساعداي هال ساندرز وروي أشرتون دراسات واسعة حول الخيارات المختلفة المتعلقة بالأراضي وتعريفات السلام التي كنت أعتقد أنها ذات شيء من الفائدة لخلفائنا بعد أن فتح السادات الباب من أجل الخطوة الأخيرة. طول عقدين أربع إدارات من كلا الحزبين قد وقعت معاهدات سلام وكانت عند كتابة هذه السطور منهمكة في محاولة إنهاء النزاع الجوهري بين إسرائيل والفلسطينيين. إنها مهمة مُشرفة، واحدة من الأمثلة القليلة النادرة للحزبين واستمراراً للمبادئ الأمريكية وأهداف السياسة الخارجية. أولئك الذين كان لهم من بيننا شرف تحقيق الخطوات الأولى في إدارتي نيكسون وفورد، يستحقون بعض الفخر لأنهم دفعوا بعض الأطراف في طريق ما يزال السير فيه مستمراً.



obeikandi.com

انعكاسات

نهاية إدارة فورد

كما قُذِفَ بي إلى الخدمة العامة فجأة انتهى كل شيء. فالمواضيع المهمة أُنجِزَت في القسم الجيد من عام 1976: العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، والدبلوماسية مع الصين، والتحالف الأطلسي. في شهر شباط قرر فورد ألا ينشغل بمفاوضات مراقبة الأسلحة الاستراتيجية إلا بعد الانتخابات. كما أن وفاة زهو إنلاي وبعده بتسعة أشهر ماد تسه تونغ، وما أعقب ذلك من الإطاحة «بعصابة الأربعة» المتطرفة، قد فرض انقطاعاً في الحوار مع بيجينغ. وقد وصلت العلاقات الأطلسية إلى مستوى من الود بحيث كان يلتقي رؤساء حكوماتها ووزراء خارجياتها بدون الحاجة إلى جدول أعمال خاص.

ما حدث أن الهدوء قد تحول إلى فرصة لتوسيع دبلوماسيتنا بتحرير أنفسنا بحيث بتنا نلتفت إلى مواضيع كانت الأزمات تضعها جانباً: المبادرة إلى حكم الأكثرية في جنوب أفريقية وإعادة صياغة العلاقات في نصف الكرة الغربي. ورغم كل ما حدث في لبنان فإن الحرب الأهلية فيها حافظت على عواطف الشرق الأوسط تجاه صانعي السياسة في أمريكا.

في مجرى تلك السنة الانتخابية الطويلة تعرضت وصايتي على السياسة الخارجية لهجوم متصاعد من المعسكرين المتعارضين للمثالية الأمريكية. ففي الرئاسة الجمهورية انتقد رونالد ريغان سياستنا الخارجية لتساهلها تجاه الاتحاد السوفييتي، أثناء الانتخابات الوطنية، وهاجمنا جيمي كارتر بسبب حدة موقفنا وحساسيتنا الشديدة تجاه حقوق الإنسان.

وكنت بالنسبة لكلا الطرفين بمثابة عصا الإضاءة. ومن دواعي السخرية أن هذا كان يعود إلى حد كبير إلى فضيحة ووترغيت، التي كنت خلالها بالإجماع مخولاً بصلاحيات شبه رئاسية من أجل فصل الأمن القومي عن مشكلاتنا الداخلية المتصاعدة. وقد تابع جيرالد فورد دوري جزئياً للأسباب ذاتها وبسبب روابط الصداقة القوية والاحترام المتبادل التي قامت بيننا. ومع تقدم دور الرئاسة بالطبع فإن دوري القوي قد خُفِّضَ إلى حد ما مسيرة السياسة الأمريكية المتوجهة على نحو متزايد نحو تركيز شديد على القوة. ونتيجة لذلك تحولت إلى هدف بديل لهجوم المحازبين الذي يتوجه عادة إلى الرئيس.

هذا الموقف في حمأة الأحداث فاق طموحي. بل خيالي الجامح فيما يتعلق بخدمتي الحكومية. بصفتي أستاذاً في الجامعة، كان يجذبني بالطبع العمل في واشنطن، ولا سيما أثناء رئاسة كينيدي وبعدها. ولكن المنصب الأعلى الذي كنت أعتبره في متناول اليد هو رئاسة «هيئة تخطيط السياسة» في وزارة الخارجية أو الأمين العام المساعد الدفاعي لشؤون الأمن القومي (ISA). هكذا كانت أحلامي متواضعة بحيث إنه لما عرض علي نيكسون بعد انتخابه رئيساً «منصب مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض» بطريقته الموحجة، ظننت أنه يتحدث عن مديرية «هيئة تخطيط السياسة» في وزارة الخارجية.

كنت قد قابلت نيكسون مرة واحدة عام 1967 في مصافحة قصيرة في شقة كلير بوث لوس في نيويورك. وطوال ما يزيد على عشر سنوات كنت مدرساً في إحدى كليات جامعة هارفرد، حيث كانت المعارضة لنيكسون جزءاً من البرنامج. ومنذ منتصف الخمسينيات أصبحت مستشاراً لنيكسون روكفلر للشؤون الخارجية، والذي كانت كراهيته لنيكسون قد عززت معارضته السياسية له، والذي كان نيكسون قد هزمه مرتين في الاختيار للانتخابات الرئاسية، ولمدة سنة، في عام 1961، عملت مستشاراً لكينيدي في البيت الأبيض.

أشرت إلى أنني لم أكن تواقاً إلى العمل في الإدارة الجديدة، عندما عرض علي نيكسون، بعد ثلاثة أيام بعد معادتنا القصيرة، منصباً في البيت الأبيض أي أن أكون مديراً بطريقة واضحة. وبدلاً من أن أتلقف الفرصة بتلف، عرضت وضعي الأكاديمي والتزامي به وطلبت أن أُنح مدة أسبوع كي أفكر في الموضوع وأشاور أصدقائي حول التخلي عنهم والعمل في إدارة نيكسون. وبدلاً من أن يدير ظهره لي أعطاني نيكسون مهلة الأسبوع ولم يكتف بذلك بل أعلن بلغة إنسانية أن أتحديث إلى أستاذ «مدرسة الحقوق في هارفرد»، لون فولر، الذي درّسه في ديوك.

وضع نيلسون روكفلر، الذي كان في مزرعته في فنزويلا، وبعيداً عن الاتصال الهاتفي، نهاية لترددي وقبولي منصب مساعد من جانب رئيس الجمهورية. وعندما عاد بعد يومين قال: «إن نيكسون لديه فرصة كبيرة في وجودك أكثر من فرصتك في وجوده»، وأضاف ما ينبغي أن يكون واضحاً: التقط سماعة الهاتف وأقبل العرض بدون أية شروط، وهذا ما فعلته.

بعد هذا ما كنت أعلم أنني سأحظى بنفوذ عندما نُصّب نيكسون رئيساً. إذ أنني لم أكن من أركان الدائرة المغلقة للبيت الأبيض. وقد تطور دوري بالتدرج لعدة عوامل: شخصية نيكسون، كما سبق لي أن وصفتها: ازدراء «المؤسسة» له، ظروف الحرب الأهلية الوشيكة نتيجة لاحتجاج فيتنام، رفض البيروقراطية الأخذ بوجهة نظر نيكسون في الشؤون الخارجية بمعناها الظاهري، والطريقة التي كان يدير بها نيكسون حكومته. جميع هذه العوامل ضاعفت من شعوره المتأصل بالعزلة، وعززت ميله إلى أن يعمل في «البيت الأبيض» من خلال عدد محدود من المساعدين الشخصيين.

أعضاء حكومة نيكسون المعنيون بالسياسة الخارجية إما زملاء بحكم فترة العمل الطويلة معاً، وإما أعضاء جدد يعملون في السياسة الخارجية جاؤوا من عالم السياسة. أي من الطرفين لم يكن يبدي أي اهتمام قوي بالسياسة الخارجية، وكانوا يفتقرون إلى الفهم الاستراتيجي لنيكسون أو يتعاطفون كثيراً معه. معظمهم كانوا ممن يتعرضون للانتقاد بسبب الاحتجاج على حرب فيتنام. وكانوا يذعنون لسياسة نيكسون العالمية بدون شعور حقيقي بالراحة. وبالنتيجة تعرضت للانتقاد - جزئياً أو عن خطأ - بوصفي المفاوض والمنفذ الأول لسياسة نيكسون الخارجية. لقد أصبحت الناطق باسم هذه السياسة، رغم عدم خبرتي بالمؤتمرات الصحفية. وحتى شهرت 1972 كانت تصريحاتي دائماً «غير مباشرة». أي أنها لا تسبب إلي - لأن نيكسون كان يخشى أن تزعج المواطنين (ولم يُرفع هذا الحصر إلا في الأشهر الأخيرة من ولاية نيكسون الأولى).

في نهاية إدارة فورد ازدادت الصدمة التي يمكن أن تتحول إلى مسألة سياسية بالنسبة لي، فقد أصبحت الانتقادات الهجومية جزءاً من المشهد السياسي الدائم بالنسبة إلي. كان للنزاعات أسباب كثيرة، بعضها يتعلق بصميم شخصيتي بلا شك، وأسلوب في إدارة السياسة الخارجية. ولكن مصدرها النهائي كان حاجة أمريكا إلى التكيف مع عالم ليس لديه أجوبة نهائية، حيث كل حل كان بداية لتحدٍ آخر، بعبارة أخرى علاقة أمريكا المنفردة بالتاريخ. كانت تدل على ثورة، وهو ما سنناقشه فيما بعد في هذا الفصل، ضد عالم ذي تعقيد دائم - تواق إلى نوع من المعالجات الحاسمة التي كانت تقليدياً الأفكار الرئيسية للتاريخ الأمريكي: السعي إلى سلام دائم يتم بالانتصار الحاسم للقيم الأمريكية أو سيطرة القوة الأمريكية.

نقلت هزيمة جيمي كارتر لجيرالد فورد في 12 ت2 1976، هذه المجادلات من عالم السياسة إلى المستوى الفلسفي، وبقدر ما يعني الأمر، وضعت حداً لدوري في الصياغة المباشرة لسياسة أمريكا الخارجية. لم يحدث هذا بين يوم وليلة. فبعد شهر من الانتخابات استمرت الدبلوماسية اليومية في طريقها بدون تغيير وكأنها طيار واحد، الفارق الأساسي أن التخطيط طويل الأجل قد توقف بدرجة أو بأخرى. ولكن ما إن عُيّن سابروس فانس وزير خارجية ثان في 10 ك1 حتى تحولت السلطة بشكل محسوس وبتشجيع قوي مني. مع كل أسبوع يمر كان دوري يزداد أكثر فأكثر أهمية ولكن نفوذنا في المفاوضات حول حكم الأكثرية في روديسيا انخفض باندفاع. الجهود الدبلوماسية الكبيرة - الحد من التسليح، والشرق الأوسط، والصين، وتحالف الأطلسي. كانت تنتظر الإدارة الجديدة. آثار دبلوماسية لبنان صممت برأفة وقد توقفت الحرب الأهلية أثناء فترة انتقال النظام بفضل الديناميات التي وضعناها من قبل، والتي هي غالباً لمراقبة إطلاق النار ظرفياً. كانت الأمور تزداد سوءاً.

كان هناك جانبان للانتقال للرئاسة: استمرار السلطة، أو ظهور مقاربة جديدة للسياسة. الإدارات الجديدة تبدأ عادة بالمبالغة في درجة المرونة المفتوحة أمامها. ولما كانت واعية لجميع الأفكار التي

تستطيع أن تحسنها في الوقت الذي لا تكون فيه مُثقلة باتخاذ القرار، فإن القادمين الجدد يقومون عادة بمراجعة شاملة للسياسة القائمة، ويغيرون الروتين ويحملون معهم هواء جديداً منعشاً لدهاليز البيروقراطية.

الفترة الانتقالية هي في وقت واحد فترة آلام وفترة أمجاد لنظام الحكم الأمريكي. مؤلمة لأنه لا شيء أهم من القيام بدور تنفيذي شخصي من الخدمة العامة، ولا سيما في الدوائر العليا. فكل عمل يواجه عواصف بيروقراطية وإعلامية، ويمكن أن يكون له بديل. ولا توجد أعمال في الخارج يمكن أن تقارنها في أهميتها. أخبرني أحدهم أن دين أتشيسون قارن مغادرته لوزارة الخارجية بأنها أشبه بنهاية قصة حب عظيمة. والحق أنها، بالنسبة لي، من أكثر التجارب إثارة في حياتي كان يومي الأخير في الوزارة عندما فتحت الباب لكل من يريد وداعاً، وقد انصف مئات من مستويات الموظفين كافة لساعات كي يودعوني. كان هناك جزء مني خلفته مع أولئك الرجال والنساء الذين واللواتي وقفوا إلى جانبي في كثير من الأزمات والآمال.

وكما حدث فإن انتقال السلطة جرى ببسر مع الاعتراف بأنه يترافق مع تغير السياسة. استغرق هذا بضعة أسابيع. وكان فانس الرجل المهدب المقتدر للقيام بذلك. وعندما قابلت جيمي كارتر ونائب الرئيس — المنتخب دولة مونديل كانا يتحليان بالصبر والمجاملة عندما عرضت السياسة الخارجية على أنها تصور أساسي مستقيم لما كان قائماً — وبعد كل شيء هي سياسة رسمية لأننا استخلصنا أنها كانت تمثل التوجه الأفضل. كان الوضع مختلفاً عندما أعطيت التعليمات لاندرو يونغ وزيفنيو بريجنسكي، وبعض مساعدهما في مكتبي في وزارة الخارجية حول السياسة الخارجية. قد تبدو الجهود التي قمنا بها مؤلمة ولكنها كانت حتمية أيضاً. وقد وعدت الإدارة الجديدة على كل حال، بتغيير الأمور.

إن التأثير الشخصي على الإدارة المغادرة والتغيرات في الرئاسة تشير إلى حيوية النظام الأمريكي. إذ لا توجد ديمقراطية أخرى تجرؤ على المخاطرة باستقرارها وحياء كبار موظفيها في فترات متتابعة. آلاف الأعمال تغيرت، بعضها آلت إلى أفراد ليس لديهم خبرة سابقة في ميادينهم الجديدة في المراتب العليا. وفي حين أن التحول يتضمن معوقات هائلة من الاستمرارية، فإن ضمانه ضد خطر الانهيار أو إدارة السياسة بدون فهم. إنه قبل كل شيء يدل على تماسك مجتمعنا. التحولات التي تابعها عن كثب كانت تدل دلالة بالغة على النية الطيبة حتى لو كانت الحملات الانتخابية التي سبقتها مريرة في كلتا الفترتين 1968-1969 و 1976-1977 لم يؤثر أي حقد شخصي في الإضرار بالتعاون بين الحكومات الذاهبة مع مؤيديها.

من المؤكد أنه لم توجد عملية انتقال للسلطة تمت برقة مثل انتقال السلطة من جيرالد فورد إلى جيمي كارتر. ولم يكن هذا من قبيل الصدفة. إذ كان فورد فخوراً بأنه قد أرسى الهدوء في أعقاب

ووترغيت، وحقق هدوءاً وتوازناً كبيرين لحكومتنا ومجتمعنا. هذه العملية تحتاج إلى أن تتوج بتحول السلطة بما يعبر عن المصالحة الوطنية.

أفهم فوردي جميع موظفي حكومته أن عليهم واجباً لتسهيل مهمات من يخلفهم. وبالنسبة لي كانت هذه مهمة سهلة. فسايروس فانس كان صديقي لفترة طويلة وكانت تعجبي أفكاره. فباختصاصه محامياً كان صلباً حسن الاطلاع وجديراً بالاحترام، وليبرالياً، ولكنه كان يعرف وزارة الخارجية وكفياً باتباع سياسة واعية. عيّنت فيليب حبيب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والدبلوماسية المتميز في عمله، ضابط اتصال. كان حبيب مخلصاً بالتأكد لأن فانس كان يتلقى جميع الوثائق المتوفرة حول مشكلات راهنة (بما في ذلك المفاوضات الجانبية) وجميع البرقيات التي تتجاوز المهمات الداخلية، كنت ألتقي بفانس مرتين في الأسبوع على الأقل لمراجعة موقفنا قبل 20 ك2، وإنني لم أنقطع عن غير قصد عن خطط الإدارة الجديدة.

لم يظهر جيرالد فوردي مرارة أو حزناً نتيجة للهزيمة الانتخابية، ولم يشك في حضوري. ولا في حضور أي شخص آخر. من هجمات رونالد ريغان القاسية أثناء المنافسة أو رفض ريغان أن يتجاوز التأييد اللفظي. إن وجد. أثناء الحملة الانتخابية العامة، وكلاهما كانا عاملين رئيسيين في هزيمة فوردي. كما لم يعلق فوردي على تهكم الكونغرس الذي أحبه حقاً واحترمه، والذي أعاقه بقيود لا سابق لها وأعاق كثيراً من جوانب سياسته الخارجية. لم يلتفت فوردي إلى أولئك الذين نددوا ببعض سياساته، ولم يصبر على إنجازها بنفسه فحسب، ولم يحاول قط أن يلقي اللوم على تقصير موظفيه. وعلى مدى أكثر من عشرين سنة منذ مغادرته للسلطة كان أعضاء حكومته وكبار موظفيه وزوجاتهم - وهم تقريباً مني شخص يلتقون على العشاء كل حزيران للاحتفال بعملهم سوية، وللتعبير قبل كل شيء عن امتنانهم لما حصلوا عليه من امتياز في خدمة رجل قوي وشريف ولطيف حقاً.

إذ يستطيعون أن يفخروا بلائحة طويلة من الانجازات في السياسة الخارجية. فقد استطاعت إدارة فوردي أن تعالج سقوط الهند الصينية بشرف ولباقة، وتجاوزت نزاعين عرقيين شديدين - في قبرص ولبنان - حائلة دون انتشار أوسع، وفي مجال النزاع العربي - الإسرائيلي، حافظت على دور أمريكا الدبلوماسي المركزي، وانتقلت من إزالة بقايا الحرب وآثارها باتخاذ خطوات حاسمة نحو السلم. وفي علاقات الشرق والغرب، اتخذت سياسة القوة في وجه سياسة الكونغرس ضد سلب ميزانية الدفاع ووكالة المخابرات. وقاومت محاولات الكرملين لتوسيع النطاق السوفييتي مع فتح المجال أمام تحسين العلاقات مع الخصم السوفييتي إذا ما عدل من إيديولوجيته واتباع سياسة خارجية كدولة لا كقضية.

وقّع فوردي تحت ضغط شديد، «قانون هيلينسكي النهائي لمؤتمر الأمن الأوروبي» الذي يعتبر من قبل الأجيال رمزاً واضحاً لانتصار الغرب على الشيوعية. وبتأهبه لأزمة الطاقة قام بتعاون لا سابق

له بين الديمقراطيات الصناعية وجعل منها ما بات يعرف اليوم بالقمم الاقتصادية للدول السبع الكبرى.

وحتى هذا اليوم ما يزال هيلموت شميدت، وفاليري جيسكار ديستان، وجيمس كالاهاان يقضون عطلة الأسبوع في «فيل» - كولورادو، كل سنة معاً مع زملائهم الأمريكيين السابقين وأخيراً حقق فورد، تحت ضغوط سنة المفاوضات، اختراقاً في تحقيق حكم الأكثرية في روديسيا، ومعاهدة قناة باناما الجديدة - جميع هذه الأشياء خلال ثلاثين شهراً في السلطة فقط.

والأهم من ذلك، عندما كانت العواطف ما تزال تتدفق تخلص فورد بسياسة خارجية متماسكة من مذبحه فيتنام وفضيحة ووترغيت. وقام بهذا الإسهام على الرغم من أنه كان الرئيس الوحيد غير المنتخب، وشعر الكونغرس ووسائل الإعلام بالتححرر من بعض القيود على الإدارة الشخصية.

حقق فورد كل ذلك بدون تكلف مسرحي ومشاهد عاطفية لأنه لم يكن يشبه الزعماء السياسيين الذين يحاولون أن يُظهروا أنفسهم في العمليات الانتخابية العادية في بلادنا. ربما لم تظهر أهمية القيادة أكثر من هذه الفترة. ولكن نادراً ما كان من الصعب الجمع بين الطموح والأداء. المهمة النهائية للزعيم أن ينقل مجتمعه من حيث يكون إلى حيث لم يشهد قط. ولكن هذا يتطلب رغبة في الانتقال إلى الطريق العسير ما بين تجربة الأمة ومصيرها. إنه محكوم بأن يبقى وحيداً إلى أن تتوفر للمجتمع الخبرة في الإمساك بإمكاناته. والزعيم الذي يسير بعيداً في هذا الطريق على حساب خسارته يمسك بشعبه وقدرته على صياغة الأحداث. كما حدث لورد ويلسون. الزعيم غير الراغب في المخاطرة بأعمال فردية يحكم على نفسه وعلى مجتمعه بالركود. والشاهد هم الزعماء الديمقراطيون في فترة ما بين الحربين العالميتين في أوروبا. ولهذا ربما كانت الشجاعة أهم صفة شخصية للزعيم الناجح.

الزعماء المعاصرون يتوقون إلى أن يتصفوا بأنهم أقوياء بدون أن يدفعوا ثمناً لذلك. إنهم يخافون فطرياً من الوقوف بمفردهم، وينتظرون أن تمتدح شجاعتهم في صحف المساء. الارتجال بدلاً من عمق التفكير، والتكيف بدلاً من المهارة في التحليل هما ما يسيطران على صفاتهم المميزة.

النتيجة التي نسترجعها من «وترغيت» أنها أعطت الولايات المتحدة زعيماً من قالب مختلف ففي عصر الإعلام الجماهيري الواسع، حيث تكون المهارات الفعلية الرفيعة من بين الصفات التي تُعزى إلى الزعماء الوطنيين، فإن تبعية فورد في الكونغرس إلى مدينة صغيرة في أمريكا الوسطى الغربية، تجعل إخلاص المرء يحتل المكان الأول أكثر من البراعة. ولما كان فورد لا يتصف بسرعة الإجابة وارتفاع الصوت فقد كان في نظر كثير من وسائل الإعلام غير ملائم. والحق أن فورد المتخرج من «مدرسة بيل للحقوق» كان لديه عقل تحليلي من الطراز الأول. ولما كانت التلفزة تهتم بالمظهر أكثر من الجوهر فإن الإعلام كان يتهمه بالابتعاد عن الشكليات غير الملائمة رغم أن الصحفيين كانوا يعرفون جيداً أن هذه حقيقة تكوينه.

أحياناً ينقلب نقص سرعة الخاطر عند فورد إلى مصدر قوة. فخلافاً لكثير من السياسيين من متوسطي العمر لم يكن يحول المشكلات المعقدة إلى شعارات، بل يعمل على إدراك كنهها. صحيح أنه لم يكن مفكراً واسع الإدراك إلا أنه كان عملياً ويُقبل بسرعة على الأفكار التي تطرح حلولاً. وعندما يلتزم بعمل ما فإنه يتابعه بغض النظر عن نتائجها السياسية أو الشعبية. كما فعل بالنسبة إلى «ميثاق هيلسينكي النهائي للأمن الأوروبي»، واتفاقية سيناء المرحلية، ومفاوضات باناما، والسياسة التي حققت اختراقاً باتجاه حكم الأكثرية في جنوب أفريقيا.

وعلى الرغم من احترام فورد للكونغرس فقد كرس نفسه للدفاع عن السلطة التنفيذية. واستخدام حق الاعتراض على عدد من قوانين الكونغرس، وجابه الكونغرس في قراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية. وكما أظهرت إدارته فقد كان فورد يفتقر إلى الرياء وأصبحت جزءاً من عملية معالجة. وبالنسبة إلى الناجين المروعين من المعركة في فترتي فيتنام ووترغيت داخل الحكومة، فهم فورد أن الهدوء والصفاء، كان لها تأثير تهدئة كبير. واستطاع أن يوجد النمط الخاص به في القيادة في الداخل والخارج بسرعة ملحوظة أفسدناكم كنا قرييين من الفوضى التي جلبتنا إليها ووترغيت.

فهم فورد أنه من أجل أن يحقق هدفه في المصالحة الوطنية عليه أن يبدل أسلوب عصر نيكسون المزاجي بأسلوب أكثر شفافية ويتصف بطابع شخصي أقل في الحكم. القرارات ينبغي أن تظهر. ويتجلى أنها تظهر. من خلال عملية واضحة، وليس من خلال أمر تنفيذي. قرارات فورد المعدة لا تضمن موافقة جوهرية، ولكنها تساعد على اقتلاع المرارة من النزاعات السياسية وتسمح بإيجاد إطار يمكن الاتجاهات الكبرى في سياسة إدارة فورد من أن تستمر في عهد خلفائه.

لما كان دستورنا يمنح سلطات غير عادية للرئيس، فلا توجد قواعد مطلقة حول صياغة السياسة وإدارتها، فهناك مساحة متروكة لرؤية الشخصية التنفيذية الأولى وبنائه الفلسفي. ومع هذا فقد استقيت بعض المبادئ العامة مما لاحظته أو درسته.

أولها: إن عملية اتخاذ القرار الفعال ينبغي ألا تشغل وقت الرئيس في مسائل ثانوية، بل على العكس ينبغي أن تركز انتباهه على تلك المسائل التي يستطيع هو وحده أن يقررها. مثل هذه المسائل يجب أن توضع أمام الرئيس، لا أن تترك جانباً على أمل أن يحلها شخص ما أو تجعل النزاعات البيروقراطية تتجلى.

وثانيها: أن تتاح للرئيس كل فرصة لكي يتجاوز أزمة حكومية تتخذ فيها قرارات في وقت لا تتوفر فيه المعلومات الكاملة، وإجراءات العمل لم تتضح بعد. وإذا كان عليه أن ينتظر طويلاً فإنه سيخسر القدرة على صياغة الأمور. لذا لا ينبغي تحديد المسائل بشكل صحيح فحسب، بل أن تعالج مع استمرار وجود فرصة للعمل المبدع.

وثالثها: أن القرارات ينبغي أن ترسم منهجاً معيناً للعمل، وليس نظرية عامة أو قاسماً مشتركاً بيروقراطياً. ورابعها: أن عملية اتخاذ القرار ينبغي أن تتضمن أكبر عدد ممكن من أولئك الملزمين بتنفيذه وهذا ما يعطيهم سنداً في التنفيذ والعرض أمام الجمهور معاً. العمل المنفرد غالباً ما يمنح مزايا من حيث السرعة والتصميم والمرونة كما أظهرت فترة نيكسون الأولى. ولكن باعتبارها ظاهرة دائمة للسياسة الخارجية، فإنها تعرض التماسك والاستمرارية للخطر⁽¹⁾.

وخامسها: أن القرارات يجب أن تعكس خيارات التفكير السياسي الجيد، أي أنها يجب أن تجيب عن هذه الأسئلة: ماذا نحاول أن نحقق، وماذا نحاول أن نمنع؟ ما هي النتائج التي نتوقعها من هذا القرار، وما هي الخطوات التي تدور في ذهننا للتعامل معها؟ ما هي تكاليف العمل المقترح؟ وهل نحن مستعدون لدفع الثمن وحتى في أية فترة من الوقت؟

وأخيراً: لا بد من وجود إجراء يرصد أن قرارات الرئيس تنفذ بأمانة من الأوجه كافة لا يتخذ أي إجراء حتى يعرف الرئيس أهدافه وحتى تتوافق هذه الأهداف أو الأغراض مع المصلحة الوطنية والعالمية، وأن يكون لديه الشجاعة كي يدافع عن قناعاته أمام المعادين لها وأن يتمتع بالمهارة السياسية لحشد تأييد شعبي كافٍ ليدافع عن الموضوع. وهذا يختلف عن طرح سياسة خارجية على اقتراح الآراء. لأن الجمهور لا يغير لقواده وقوع الكوارث حتى لو وقعت هذه الكوارث بعد التصويت عليها لصالحه، كما حدث لنيفيل تشامبرلين بعد ميونخ وهو ما يعتبر شاهداً على ذلك.

اتبع فورد معظم هذه المبادئ إلى درجة ملحوظة، لا لأنه قرأ كتب العلوم السياسية، بل لأنها كانت جزءاً من تكوينه السيكيولوجي⁽²⁾. وهذا ما مكّنه من أن يقود بلاده بأمان عبر مخاطرة كثيرة في مياه مضطربة، ولماذا كانت رئاسته تمثل - وهذا سبب رئيسي - فترة تجديد.

الأخلاق والبراغماتية

جاء جيرالد فورد إلى الرئاسة عندما وصلت سياسة أمريكا الخارجية إلى حدودها. فقد ترأس عند الانهيار الكامل للهند الصينية الذي نتج عن قرارات اتخذت قبل وقت طويل من رئاسته. ولكن فيتنام كانت رمزاً وليست سبباً، للصدمة الوطنية لفترة السبعينيات التي ظهرت نتيجة للفجوة ما بين القناعات التاريخية المتعلقة بمهمة أمريكا والتحديات العملية لبيئة دولية جديدة. لقد كانت الولايات المتحدة في الجزء الأكبر من تاريخها قادرة وقوية بدرجة كافية وبعيدة عن بقية العالم لتثبت الافتراض أنها الوحيدة من بين جميع الدول الكبرى في العالم التي كان لديها الخيار بالالتزام أو عدم الالتزام بدور دولي، وإذا اخترنا الالتزام فلسوف نكون قادرين على أن نتجاوز، ضمن إطار زمني محدد أي تحدٍ يستدعي تدخلنا.

(❖) في المراحل الأخيرة من اتفاقية سالت عام 1976 سقطت الحكومة. ولكن فورد أدرك السبب وخضع للحاجة السياسية الداخلية.

مع تقدم الحرب الباردة، تبين أن الفرضيتين خاطئتان إلى حد كبير. فقد وجدنا أنفسنا متورطين في نزاعات في أجزاء من العالم لا يستطيع معظم الأمريكيين تحديد أماكنها على الخريطة إما لأنها مجهولة، وإما لأنها تتطلب جهوداً لا يبدو لها نهاية. بهذا المعنى فإن اضطرابات أواخر الستينيات والسبعينيات أحدثت ثورة، وكانت حرب فيتنام رمزاً لعالم لا يسمح بالتهرب من أجوبة نهائية أو التهرب من حقائقها. اتخذ شكل هذه الثورة الطابع الكلاسيكي الأمريكي: ليس كببحث لفهم أفضل لظهور عالم جديد، بل كجهد لإرغامه على التلاؤم مع مبادئنا الأساسية أو قوتنا. رفض القيود، كلا قطبي الجدل الداخلي الأمريكي طرح بشكل متزايد ولسونية جازمة ومقاتلة. إحدى المجموعتين اتهمت الطبيعة الشاملة. كما بدا لها. تعود إلى أن دورنا الدولي أخطأ في فهم المثالية الوسونية. وفي رأيها أن خيبات أملنا يمكن أن تنتهي عن طريق إشاعة الديمقراطية في أرجاء العالم عن طريق الإقناع إن أمكن، أو بالضغط إذا كان ذلك ضرورياً. لقد أخفقنا في فيتنام، كما تقول تلك الفئة، وواجهتنا وتورطنا في مصاعب في أماكن أخرى لأننا اخترنا وسائل لا تتوافق مع قيمنا في دعم زعماء غير قادرين أو غير راغبين في العمل وفق مبادئنا، كانت دعوة للتطهير الأخلاقي - بطريقة الانسحاب المؤقت إذا اقتضى الأمر - وذلك كمقدمة لخلق عالم جديد يعكس أسلوب أمريكا في الحكم.

أما الانتقاد المعاكس فيرى أن ما يُحبطنا لم تكن النقائص الأخلاقية ولكن عوائقنا الداخلية ضد النشر الكامل لقوتنا من أجل تنفيذ قيمنا الراسخة. كسب الحرب الباردة، والسلام يمكن تحقيقه لا عن طريق الاحتكاك، كما كان يقال - وفقاً للسياسة السائدة - بل بالحشد الإيديولوجي والمجابهة المتعمدة.

وبالنتيجة ركز أحد أجنحة الجدل القومي حول السياسة الخارجية على تخفيض الاعتماد على القوة بتخفيض ميزانية الدفاع وفصل كثير من الأدوات - مثل وكالات المخابرات - التي كانت تُستخدم في الحرب الباردة. وفي الوقت نفسه كان التيار المعاكس يحضّ على السياسات التي تُكثّف الحرب الباردة بتشغيل هذه الأجهزة التقليدية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

عندما استلم فورد السلطة وجد نفسه وسط هذه الدوافع المتناقضة وضغوطها الشديدة. كان الكونغرس والإعلام يؤيدان بصورة عامة وجهة نظر الجماعة الليبرالية التي كانت ترى أن السياسة الأمريكية متوجهة بشدة نحو الحرب الباردة، وغير مهتمة على نحو متزايد بحقوق الإنسان وتهمل تنمية البلاد الأخرى. ولكن رد الفعل العام تجاه انهيار فيتنام سار في الاتجاه المعاكس. وكانت فلسفة المحافظين الجدد القائمة على المجابهة العقائدية العنيفة تكتسب أساساً مكيناً. ولم تكن هيمنة وسطوة ريغان إلا رد فعل على ما شعر به الشعب الأمريكي من إذلال في فيتنام.

هذا الجدل الفلسفي المتكرر في تنافس سياسي ساد فترة إدارة فورد بأكملها. ونادراً ما كانت المشكلات الحقيقية تلك التي تحتل عناوين الصحف، بل هي ناجحة عن الآراء المتعارضة حول طبيعة السياسة الخارجية

الأمريكية. واستناداً إلى علاقتنا المتحسنة مع حلفائنا، والدبلوماسية الثلاثية مع موسكو وبيجينغ حيث كان لنا مركز الريادة، وإدارتنا لدبلوماسية الشرق الأوسط، وإضعافنا لراديكالية العالم الثالث، نظن أننا أظهرنا سياسة خارجية حكيمة تجمع ما بين الانسجام مع المثل الأخلاقية والقوة بدلاً من المخاطرة بكل شيء، وملاحقة هذا أو ذاك، ونعتقد أننا أبدينا سياسة خارجية حكيمة. كانت سياستنا في تحقيق التوازن قد سارت على عكس منهج ويلسون في مهمة أمريكا، فتحن أكدنا على التدرج أما منتقدونا فقد أكدوا على الإنجاز الملح.

صعوبة تحقيق الشعور بالتناسب قد تعاضم أثناء فترة رئاسة فورد لأن مجتمع المثقفين الذي يُزود الآفاق والتوازن، كان هو نفسه يمر بعملية تحول نحو مجموعة مصالح سياسية أخرى عندما بدأت حياتي الأكاديمية في بداية الخمسينيات، لم يكن أساتذة الجامعة ينظرون إلى أنفسهم كمشاركين في العملية السياسية. من أجل أن يكون لهم تأثير في السياسة، فكان لا بد أن يطرحوا وجهة نظر بعيدة أو متوسطة المدى. هذا كان مساعداً جداً لصانعي السياسة الذين يشعرون بخطر ما هو ملح على حساب ما هو مهم وإلى النفعي على المدى الطويل.

غيرت رئاسة جون ف. كينيدي كل ذلك. إذ لم يحصل من قبل أن دخل هذا العدد الكبير من المفكرين في عالم الرئاسة، مما رفع بصورة آلية التوقعات في أذهان أولئك الذين لم يكونوا يتوقعون أن يكونوا من صانعي السياسة من قبل. (لقد جلب البرنامج الجديد the new Deal قلة من المفكرين بصفة مستشارين ولكن ليس بصفة صانعي سياسة كما حدث في عهد كينيدي). وكان لهذا فائدة. فإذا كانت قد قلصت من آفاق المفكرين إلا أنها دفعتهم نحو التركيز على ما هو ملح وملمس. كما أنها دفعت أولئك الذين يعملون في المكاتب إلى نوع من الغيرة المحفوفة بالغيبة من خريجي الكليات.

الصدمة وخيبة الأمل اللتان أعقبنا اغتيال كينيدي قد صاحبهما شعور بخيبة الأمل نتيجة الشعور بالذنب حيال حرب فيتنام. عنصر التوجه نحو السياسة لدى مجتمع الأكاديميين انقسم إلى قسمين متحاربين: الطامعون في العمل المكتبي في واشنطن والذين عادة يُصنفون بالمرشحين السياسيين، أو يصبحون كتاباً سياسيين. أو المتطرفين الدائمين الذين يبحثون في الشؤون الفلسفية. وهؤلاء مرشحون أيضاً للعمل في المكاتب إذا سادت وجهات نظرهم، كما حدث جزئياً في عهد إدارة كلينتون. وكلتا المجموعتين تخلت عن الدور التاريخي والفكري في دفاعهما عن النضال السياسي.

لقد استغرق مني وقتاً طويلاً أن أفهم مدى عمق هذا الذي وصل إليه الانشقاق. ففي بداية إدارة نيكسون. أرى الآن كم كنت ساذجاً بشكل لا يصدق عندما اعتقدت أن الانقسام حول فيتنام يمكن تجاوزه إذا ما أظهرت الإدارة الجديدة رغبة صادقة في إنهاء حرب فيتنام وفق شروط مُشرّفة. وسرعان ما اكتشفت أن الجدل الحقيقي لا يدور حول السؤال العملي حول الشروط المعقولة لإنهاء الحرب بل حول تحديد معنى الكرامة الوطنية.

وعلى نحو مشابه، خلال فترة حكم فورد وريغان عزوت انتقاد المحافظين ولا سيما المحافظين الجدد إلى سوء الفهم. لأنني كنت أشاركهم في عدم ثقتهم بالشيوعية وتصميمهم الظاهري على الحيلولة دون تحقيق أهدافها. واعتقدت لفترة من الزمن أنهم حققوا أن هدفنا ليس استرضاء الاتحاد السوفييتي بل تحطيم مناورته، ولذا علينا أن نجتمع القوى من أجل قضية مشتركة. ولكن لم يكن ثمة سوء فهم. فانتقادات المحافظين الجدد أرادت أن تسود باسم الأيديولوجيا، وليس باسم التكتيك الفائق. والحق أنهم لم يروا وسيلة أخرى للولايات المتحدة كي تسود.

ومن دواعي السخريه أنني أيدت بعض أهداف كلا جانبي الخلاف. إذ وافقت على رغبة الليبراليين في إنهاء حرب فيتنام، ولكنني أصبحت أكثر قناعة بأن الاتجاه الوحيد الجانِب لقناعتهم ساق الولايات المتحدة إلى اتجاهات لا تتوافق مع كرامتنا. شاركت تقريباً في جميع الأهداف البعيدة للمحافظين. ولكنني أظن أنهم لم يقدروا بشكل صحيح الظروف التي ينبغي أن تنفذ فيها هذه الأهداف.

أما بالنسبة إلى فيتنام فقد أصبحت مقتنعاً في زيارة قمت بها عام 1965 أن الحرب لا يمكن أن نكسبها بالأساليب التي التزمنا بها، وأنه لا بد من إيجاد مخرج مشرف. ولكن الاحتجاج - الرديكالي، الذي أصبح فيما بعد موقفاً ليبرالياً، هاجم بعنف تورط أمريكا كنتيجة حتمية للقدرة المستترة لمجتمعنا على العنف والامبريالية، وتحديدده للشرف أصبح نتيجة مهينة وضعت نهاية لهذه النزاعات البغيضة مرة وإلى الأبد.

كانت هذه المسألة الحقيقية بيني وبين كثير من المجتمع الأكاديمي في ذلك الحين. لما كنت قد وجدت ملجأ من الظلم النازي في الولايات المتحدة، فقد عانيت شخصياً ما تعنيه أمتنا بالنسبة إلى بقية العالم، لاسيما بالنسبة للمظلومين والبرّساء. لهذا كنت أنظر إلى تجربة فيتنام كنتيجة لمثالية أمريكية، في حماسها للإصلاح العالمي، قد أقيمت في مناطق حيث العلاقة بين الغايات والوسائل قد ضاعت⁽²⁾. الراديكاليون كانوا يحتجون ضد العيوب المزعومة لأمريكا ويفسرونها كرموز للهيمنة البدائية. رأيت في الخلاصة المشرفة لفيتنام تحدياً يمكن أن تتعلم بلادنا منه تعقيدات عالم رغبتنا في السلام فيه محدودة بالتزامنا بشرف الأمة. ولكن الليبراليين لم يستوعبوا هذه المعادلة. إذ كان الطريق الواحد بالنسبة لهم للتحرير، أي إقامة بسلام بأية شروط إذا لزم الأمر، هو التخلي عن كل شيء قاتلنا من أجله. لم يكن الجدل حول السياسة بل حول جدارة أمريكا في إدارة أية سياسة خارجية على الإطلاق.

مع ظهور تحدي المحافظين الجدد انعكست الأدوار، فسياستنا تجاه راديكاليي الاحتجاج على فيتنام كانت قاسية جداً، في حين كانت معتدلة جداً بالنسبة للمحافظين ولا سيما المحافظين الجدد. لقد أصروا على اقتراحين: التحديات للسلام جاء على نحو ثابت من الحكومات غير الديمقراطية، ولهذا فإن على الولايات المتحدة الالتزام بجعل عملية الديمقراطية تتقدم في جميع البلدان في وقت واحد وباستخدام

العقوبات على الأقل، وأن سلاح حقوق الإنسان هو السلاح الأكثر فعالية الذي نستطيع بواسطته الإطاحة بخصومنا الشيوعيين وهزيمتهم.

وافقت على الهدف ولكنني اعتبرت النتائج شديدة التبسيط. فمن الغرب لا تنشأ الديمقراطية عن قرار فردي بل عن تطور يستمر قروناً على الأغلب. المزايا المنفردة للنهضة الجماعية الغربية بدأت مع الكنيسة الكاثوليكية، التي في حين كانت ديمقراطية بالكاد في تنظيمها الداخلي فقد أوجدت الأساس لها بالإصرار على حكمها المتميز، وتحديد النظام الأخلاقي كمثال أعظم لتلك الدولة.

هذا التقسيم للسلطة بين الله وبين القيصر ارتقى في الخطوة الأولى نحو التعددية السياسية والحد من سلطة الدولة. وبعد قرون ترسخت التعددية عندما هزم الإصلاح «الكنيسة العالمية» بالتأكيد على دور الوجدان الفردي. هذه الاتجاهات تسارعت بثورة «التنوير»، التي أكدت على سيطرة العقل، في «عصر الاكتشافات» الذي وسّع الآفاق الفكرية، وبالرأسمالية التي كافأت الاستقلالية الفردية والمبادرة ووسعت الطبقة المتوسطة.

لم تحدث أية ثقافة أخرى ثورة مشابهة. في المجتمعات الإسلامية الفرق بين الجامع والدولة معقد لأن آيات القرآن بالنسبة للمؤمنين الحقيقيين يجب أن تُنفذ في كل جانب حتى جوانب الحياة العلمانية. ومن المحتمل أن تؤدي العلمنة إلى توترات مع الدين. في معظم المجتمعات الكونفوشية لا الدين ولا الجماعات غير الحكومية لديها التنظيم، والاستقلال الذاتي أو العقيدة التي تشجع على ظهور مركز بديل للسلطة السياسية.

لهذه الأسباب كنت قلقاً إزاء تحويل المبادئ الدستورية التي استغرقت قروناً حتى تظهر في الغرب الهدف المتفوق للسياسة الخارجية الأمريكية، الذي يحقق بضغط مكشوفة بغض النظر عن التاريخ والظروف الاجتماعية للمجتمعات الأخرى. ولا شك أن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان لا يمكن التغاضي عنها مع مراحل تطور التاريخ. ومن أجل أن تكون الولايات المتحدة صادقة مع نفسها عليها واجب الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية

الناشطون يعرضون خدمة بدعوتنا إلى المبادئ الأولى. ولكن صانعي السياسة يحتاجون إلى أن يُظهروا بعض التواضع في تفسير هذه الدعوات في الأعمال اليومية. في أكثر البلدان تظهر الديمقراطية الجماعية بالتدريج فحسب، وتُزمننا في الوقت نفسه على التعامل مع حكومات بعيدة عن قواعدها بشأن حقوق الإنسان نظراً لوجود مصالح مهمة أخرى. وإذا عاملنا جميع هذه القضايا على أنها لا تحل إلا بالإطاحة بالحكومة السيئة — أو باستسلامها للضغط الأمريكية — فإننا سنحول كل مشكلة إلى صراع حياة أو موت، إذ ينبغي أن نترك سياستنا الخارجية فسحة للتأثير في ممارسات المجتمعات الأخرى بدون أن نبذوا وكأننا نحاول أن ننسها.

كثير من الألم في السياسة الخارجية بنجم عن الحاجة إلى وضع الأولويات بين الضروريات المتنافسة أو المتصارعة أحياناً. وهذا يتطلب الربط ما بين المثالية الأمريكية والحاجات البراغماتية للوضع المطروح. ورفض القبول بهذه المثالية يميل إلى دمج السياسة الخارجية والسياسة الداخلية كمجموعتين متنافستين تسعى إلى فرض آرائهما بشأن العدالة من أجل المصالح الشخصية لهما. المبالغة في التبسيط يغري الولايات المتحدة بتوسع مبالغ فيه وتنازل، في السعي إلى فرض آرائها بشأن بنى داخلية مناسبة عن طريق العقوبات والضغط أو غيرها للاستشهاد بقصور شركاء معينين كمبرر للانعزالية.

الصراع الفلسفي الذي شق الولايات المتحدة أثناء خدمتي الحكومية كان من الممكن تجاوزه بقيادة رئاسية أخلاقية قوية من نوع قيادة فرانكلين ديلانو روزفيلت الذي قاد دولته المعزولة إلى الحرب العالمية الثانية. ولكن الرئيسين اللذين عملت في خدمتهما لم يلعبا هذا الدور. فريتشارد نيكسون كان لديه خبرة في الشؤون الدولية وله سجل فيها. غالباً ما كان يلقي خطاباً عميقة، ولكن كما سبق لي أن شرحت كان يرتاح في المناورة أكثر من إقناع منتقديه. أما جيرالد فورد الذي جاء إلى السلطة عن غير طريق الانتخاب، فلم يكن لديه الخبرة ولا الخلفية لإدارة جدال عقلاني - ومع هذا كنت أعتقد أنه كان يستحق ولاية ثانية، فجمعه ما بين الاستقامة، وسعة الإدراك، والشجاعة هي صفات كانت تمكنه من إعادة بناء الإجماع الضروري.

كما هو معروف بعد أن بدأت فضيحة ووترغيت، وجدت نفسي أحمل دور الرئيس الرئيسي في التعامل مع السياسة الخارجية. فقد كانت مهمة وليست وظيفة وزير للخارجية. كانت مهاراتي التحليل الاستراتيجي والدبلوماسية، وليس المهمة الأساسية السياسية لحشد الدوائر الانتخابية الشعبية لفترة طويلة، والسياسة الخارجية المعقدة.

المثالية الأمريكية، هي السبب الأساسي للجدل القومي لدى كلا الجانبين في النقاش، وهي بالطبع أمانة القوة الأمريكية - التعبير عن الإيمان بأن مجتمعنا قادر دوماً على تجديد نفسه، وتجاوز التاريخ وإعادة تشكيل الواقع. ولكن علينا أن نحذر أن الثورة ضد مفهوم القيود لن يصبح السمة الدائمة للرد الأمريكي على السياسة الدولية. ذلك أن الاعتراف ببعض العوائق هو صفة مميزة ولعله ثمن النضج في المجتمعات كما في الأفراد. إن اختبار مجتمع ما ليس رفضاً له ولكنه الفهم العام لعواطفه وانفعالاته. ولذلك فإن المجتمعات المعتدلة ورجال الدولة المعتدلين يقصرون أنفسهم على ما يمكن الحصول عليه بسهولة. أما المجتمعات العظيمة ورجال الدول العظام فيسعون إلى ما هو أبعد من إمكاناتهم. ولكن رفض أية قيود يؤدي إلى إنهاك أو كارثة.

كانت فيتنام فكرة تعلمنا تلك الحدود. بشكل جيد جداً حسب تقديري. ومن دواعي السخرية، أن المعالجة التي بدأها فورد وتوجها ريغان كانت غير عادية للغاية كمحاولة لإغراق الولايات المتحدة ثانية

في حماسة مشابهة لحماسة ويلسون تهدد من جديد في توريطنا في كل اضطراب في العالم باسم المهمة العالمية، والمُبررة هذه المرة بأننا القوة العظمى الوحيدة. ولما كنا هزمننا خصومنا العقائديين في الحرب الباردة، بدأ كثيرون تواقين إلى إدارة السياسة الخارجية كحملة دائمة من أجل نتائج كارثية ضد جميع الأنظمة التي تسيء إلى حساسياتنا. ولكن إذا كانت الولايات المتحدة ستظل القوة الرئيسية للحرية والتقدم، فعليها أن تعالج مهمتها ذات الطابع الروحي بمفهوم المصلحة الوطنية، وتعتمد على رأسها كما على قلبها في تحديد واجباتها أمام العالم.

محاولة إضعاف السياسة الخارجية إلى صيغة واحدة تعاكس حقيقة العالم المعاصر. في علاقة أمريكا بأوروبا وأمريكا اللاتينية. وهي منطق تزدهر فيها المؤسسات الديمقراطية، والحروب بين الدول الكبيرة لا يمكن التفكير فيها. لا بد أن تسيطر مبادئ ويلسون. ولكن في آسيا تنظر الدول بعضها إلى بعض نظرة خصومة استراتيجية ومن المستحيل فهم السياسة هناك بدون فهم مبادئ التوازن. وفي بلدان أخرى مثلاً، ذات الأصولية الإسلامية. تحكم مشاعر أساسية أكثر ثورية.

الدرس الحاسم الذي تعلمته في خدمتي لدى الحكومة هو الحاجة إلى فهم الدوافع المختلفة التي تضر بالتوازن. فهذه أكبر مهمة أمام أمتنا.

التغيير هو قانون الحياة، وهذا ما يعرفه أي طالب يدرس التاريخ. وأية محاولة لاحتوائه تحدث انفجاراً في مسيرته، وكلما كان صلباً في اتصاله بالوضع الراهن، كانت النتيجة النهائية أكثر عنفاً. ولكن ومن دروس التاريخ أيضاً أنه كلما كان مفاجئاً، كانت الحاجات أكبر لوجود العنف. وسعيد هو المجتمع أو النظام الدولي الذي يمكن أن ينشأ ويتطور بدون عنف - على الأقل من دون عنف شديد - وبدون نمو متوقف. في مثل هذه الظروف تحل الالتزامات المتبادلة محل القوة ويتحقق التقدم بالإجماع. والولايات المتحدة - باستثناء واحد هو الحرب الأهلية - قد وجدت نفسها في مثل هذا الوضع. وكذلك الحال بالنسبة للأنظمة الدولية التي لم تشهد لفترات طويلة حرباً كبيرة.

ولكن كلما كان الاضطراب مفاجئاً يقل الاعتماد على الإجماع. فالقوة ينبغي أن تحل محل الشعور بالالتزام. النصر يتحقق بالاستمرارية، والخصومات يجب أن تُستأصل لا أن تستمر. والرموز الكبيرة على هذا الموقف هي الفاتح والنبى، الفاتح لا يخفي قصده، فمهمته هي فرض إدارته، حتى لو استمرت فتوحاته عليه أجلاً أم عاجلاً أن يحول السيطرة إلى شعور بالالتزام. هكذا تحقق الإمبراطوريات شرعيتها. ودور النبى أكثر براعة. فرغم أنه قضية قائمة على قيم مفترضة، فإن قيمه لهذا السبب أكثر شيوعاً واستمراراً. الاستقامة مصدر التعصب وعدم الاحتمال. رمز هذه المرحلة هو المسؤول الذي يقتل الملايين بدون حب أو كره سعيًا وراء الواجب المجرد. ولهذا السبب أوجد الصليبيون الخراب والآلام بوصفهم فاتحين.

الفضائع الجماعية للقرن العشرين ينبغي أن تبين لنا هشاشة القيود التي تجسد الحضارة. والخبرة الداخلية والسلمية والمستقرة للولايات المتحدة تعز قدرتنا على فهم هشاشة المجتمعات الأخرى أو الأنظمة الدولية. وبفضل تاريخنا وبيئتنا المباركة، كنا نحاول أن ننظر إلى قوتنا كإدارة لشؤون العالم واستخدمها لفرض خياراتنا. مثل هذا الموقف قد ينظر إليه من قبل العالم على أنه موقف هيمنة، وبالتالي يواجه بالمعارضة. الاعتماد الشديد على قيمنا والاعتماد الشديد على قوتنا قد يطيحان بالقيم التي تدير سياستنا.

لهذا السبب كنت أجد صعوبة تجاه السياسات الخارجية التي تصوغها الإيديولوجيات، ذلك أن الإيديولوجيات تميل إلى قيادة المجتمعات كأنظمة دولية تفوق طاقاتها. والانقسام الثنائي المزعوم للبراغماتية والأخلاق يبدو لي خياراً مضللاً. فالبراغماتية بدون عنصر أخلاقي تقود إلى فعالية فوضوية، أو وحشية، أو ركود، والإيمان الأخلاقي غير المقترن بإحساس من الواقعية يؤدي إلى الاستقامة الجامدة، والتعصب وزوال جميع القيود والتحفظات. ينبغي أن نكون براغماتيين دوماً فيما يتعلق بأمننا القومي. لا نستطيع التخلي عن الأمن القومي أبداً من أجل الفضيلة. ولكن خلف أعماق هذه السياسة، يكون تحدينا أن نتقدم بمبادئنا بطريقة لا تعزلنا على المدى البعيد.

لا بد أن يكتشف كل جيل ذلك الإحساس من الانسجام بنفسه. وفي هذا المجال فإن الجيل الحالي والأجيال التي تخلفه يواجه تحدياً خاصاً. لأننا لا نعيش في حقبة استثنائية فقط من المرونة في العلاقات الدولية، بل نعيش أيضاً في فترة توازن عميق حول كيفية نظر الشعوب والزعماء إلى العالم حولهم. لأن هذا التبدل الفكري في مشهده وتأثيره النهائي يمكن أن يقارن أو يفوق نتائج اختراع الصحافة المطبوعة منذ خمسة قرون.

قبل الطباعة كانت المعرفة تقوم بالدرجة الأولى على الذاكرة. فمن أجل إنشاء أية معرفة متكاملة كان من الضروري التركيز على نصوص يمكن أن يوافق عليها أي واحد - لاسيما النصوص الدينية والأشعار الملحمية. لذلك كانت فترة القرون الوسطى عسراً دينياً بالدرجة الأولى.

أوسعت الصحافة المطبوعة مدى المعرفة المتوفرة إلى درجة كبيرة. والإنسان الذي كان مقتصر المعرفة على الدين والشعر وجد أن معرفته باتت تشمل العالم العلماني. لذا فإن العلم اكتشف مجالات لا يمكن تخيلها، حتى إن شرعية السياسة باتت تعتمد على نحو متزايد على المعايير العلمانية، ومبادئ العقل أكثر من الحق المقدس. لقد اتسع عالم المعرفة بشكل استثنائي.

بالإضافة إلى ذلك، المعرفة من الكتب كان لها حدودها. فالقراءة صعبة نسبياً ومستهلكة للوقت، ولتسهيل المهمة فإن الأسلوب مهم، ويزيد من استيعاب الظواهر العلمية والجمالية. ولما كان من المستحيل لقراءة جميع الكتب في موضوع معين، فضلاً عن جميع الكتب، أو تنظيم كل شيء قرأه بسهولة، بات التعلم

من الكتب استثنائياً في التفكير المتعلق بالمفاهيم - القدرة على استيعاب المعلومات والأحداث القابلة للمقارنة وإسقاطها على المستقبل. بهذه الطريقة، فإن الحالة السائدة لتقنية تمنح الأولوية لتعليم يعتمد على المنظور(*) في السياسة والسياسة الخارجية عن طريق الحس التاريخي.

لقد حل الحاسوب (الكمبيوتر) المشكلة إلى حد كبير، في الحصول على المعلومات والمحافظة عليها واسترجاعها. ويمكن خزن المعلومات بطريقة غير محدودة وسهلة وبالبضغ على زر تسترجعها، ولا حاجة لتخزينها في ذاكرة المرء أو بذل جهد كبير لجمعها وتخزينها. لذا فإن الدماغ يمكن أن يُدرَّب لأداء أغراض أخرى. يستطيع الحاسوب أن يوفر مقداراً من المعلومات لا يمكن الحصول عليها في عصر من الكتب. وهو يرتبها بشكل فعال. ومن يُشغل الحاسوب يلقي مقداراً هائلاً من الوقائع تحت تصرفه على الفور. وفي التعامل مع قرار منفصل مع سياقه، يوفر الحاسوب أدوات لا يمكن تخيلها حتى من عقد مضى.

ولكنه يقلص المنظور أيضاً. لأن المعلومات شديدة الوفرة، والاتصالات مستمرة دوماً، ثمة نقص في التدريب على أهميته. صانعو السياسة يغريهم دوماً الانتظار كي تشب قضية قبل التعامل معها، والمناورات تحل محل الانعكاس كأداة سياسية رئيسية. ولكن أزمات السياسة الخارجية ليست فقط - بل لعلها بالدرجة الأولى - النتيجة الثانوية أو غير المتوقعة لأحداث معاصرة - أو بالأحرى هي الناتج النهائي لعملية تاريخية تصيفها. لا يتم اتخاذ القرار المعاصر من خلال الوقائع المعاصرة فقط بل بالصدى النوري الذي يتفوق على وجهة النظر الأخرى.

مهما اختلف رجال الدولة في التاريخ، فإن لديهم إدراك للماضي ورؤية للمستقبل. ورجل الدولة المعاصر تغريه التكتيكات على الدوام. والمفارقة أن السيطرة على الحقائق يمكن أن تقود إلى خسارة فهم موضوع المسألة، والسيطرة عليها حقاً. يُخشى أن تتحول السياسة الخارجية إلى فروع للسياسات الداخلية بدلاً من التجربة المثيرة في صياغة المستقبل.

مشكلة معظم الفترات السابقة أن أغراضها كانت تسبق المعرفة. تحدي فترتنا هو العكس: المعرفة تسبق الأهداف بكثير. ولهذا فإن مهمة الولايات المتحدة ليست فقط أن تجمع ما بين قوتها وأخلاقيها، بل أن تمزج ما بين إيمانها وحكمتها.

ملاحظة شخصية

بصفتي صانع سياسة أشعر بضرورة أن أساعد في تحديد العلاقة ما بين السياسة الخارجية الأمريكية البراغمية والأخلاقية. وكما هو من المحتوم في الأوقات المضطربة، فإن هذه الأحكام تكون متناقضة غالباً. وقد أكد بعض المعلقين أن تأكيداً على أن بعض التناسب في السياسة الخارجية ينشأ عن تفضيل

(*) مظهر الموضوع كما يبدو للعقل من زاوية معينة، أو القدرة على رؤية الأشياء وفقاً لعلاقاتها الصحيحة أو أهميتها النسبية - المترجم.

النظام على العدالة، الذي يعزونه إلى ألمانيا النازية، ولكن ألمانيا في طبيعة شبابي كان لديها حجم كبير من النظام، وقليل جداً من العدالة، إنها لم تكن المكان الذي يوحى بتكريس النظام بالمعنى المجرد.

على الرغم من الانعزال، وعدم الشرعية، والهجرة فإن رأيي في طفولتي قد صاغتها عائلتي أكثر مما صاغتها السياسة بالمعنى المجرد. وفي استعادة للماضي، أجد والديّ قد لخصا جانبي التصرف الإنساني- العملي والأخلاقي. إذ كانت أُمي عملية وحيوية وشجاعة تهتم بالضروريات، أما والدي كان عميق التفكير، حساساً، ونبيلاً. يُجسد دائرة العائلة الأخلاقية.

في عام 1946 عندما كنت أخدم في الجيش الأمريكي في أوروبا، دخل والدي إلى المستشفى في نيويورك لإجراء عملية لا يرجى منها شفاء. فترك رسالة إلى أخي، والتر (الذي كان يخدم آنذاك في الجيش الأمريكي) ولي. كانت الإشارة الوحيدة لوالدنا إلى أبنائه الحافلة بالدلالة. قد يحكم الآخرون على مدى التزامي بوصايا الأخلاقية. وأنا أسجل رسالته هنا لأنها تسمح بإيضاح فضل البلد الذي آوى أسرتي حيث العالم الذي فيه يجد لضعيف الأمن والحرية.

بعد بعض الملاحظات الشخصية يمكن قراءة الرسالة (المكتوبة بالإنكليزية) كما يلي: جدك فالك، ذلك الرجل الرائع والأمين، اعتاد أن يقول: Der Mensch Mupseine Schuldigkeit tun (على الإنسان أن ينفذ دائماً التزاماته). هذه الكلمات البسيطة ينبغي أن تكون مبدأ في حياتك. قم بواجبك دوماً نحو أمك بالدرجة الأولى، ونحو أقاربك، والجماعة اليهودية، ونحو هذا البلد العظيم ونحو نفسك.

أعرف الظروف المختلفة في هذه البلاد التي أعطت إنساناً في عمري القليل من الأمل في حياة مستقبلية بحيث أكون مرشداً لك كما كنت في الأوقات الطبيعية. ولكنني أجعل كل قراراتي الشخصية مرتبطة بمستقبلك.

في جميع أوقات الحرب العvisية كنت على ثقة أن الله سيحميك. وأنا ممتن له لأنه كان معك وإني على ثقة أنك ستسير في الطريق القويم. أنا فخور بك وعلى قناعة أن حياتك في المستقبل ستؤكد اعتدادي بك.

ضع في ذهنك دوماً أننا تلقينا كل الرضى بسبب ما فعلناه للآخرين، حاول دوماً أن تكون طيباً، ومؤمناً، ومساعداً للآخرين، ورجلاً يُعتمد عليه، وغير أناني.

أود أن أراك تكبر وأكون شاهداً على نجاحك وسعادتك. بارك الله فيك. استعد والدي صحته وعاش حتى عام 1982 حيث عايش جميع الأحداث الواردة في هذه المذكرات.



obeikandi.com

الحواشي

1 - فورد وليس لنكولن:

- (1) هنري كيسنجر، سنوات الجيشان (بوسطن، ليتل، براون، 1982) ص 1193 - 1214.
- (2) جيرالد فورد «وقت للشفاء» (نيويورك، هاربر وور و رابطة الريدر دايجست 1979، ص 21).
- (3) أنطوني دوبرينين يزعم في مذكراته (فيد الثقة: سفير موسكو لدى ستة رؤساء في الحرب الباردة (نيويورك: كتب التاييمز 1950) أنني أخذته لرؤية الرئيس الجديد خلال ساعات من مباشرته، وربما كان سيتم ذلك لو كان هوفي المدينة، لكن صدق أن دوبرينين كان في الاتحاد السوفيتي في ذلك الحين يقضي عطلته.
- (4) سنوات الجيشان ص 1211، ريتشارد نيكسون، ملاحظات حول الرحيل من البيت الأبيض، 9 آب، 1974، لدى ريتشارد نيكسون أوراق عامة لرؤساء الولايات المتحدة، 1974، (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1975)، ص 30-630.
- (5) جيرالد فورد، ملاحظات حول أداء اليمين الرئاسية، 9 آب، 1974، لدى جيرالد فورد، أوراق عامة لرؤساء الولايات المتحدة، 1974، واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 75، ص 2.
- (6) ريتشارد ريفير: أنا آسف، سيدي الرئيس، التراث الأمريكي، كانون الأول 1966، ص 55-22.
- (7) انظر هنري كيسنجر: الدبلوماسية (نيويورك: سيمون وشستر، 1994) الفصول 25، 26، 27.
- (8) فورد وقت للشفاء.

2 - الرجل والتنظيم:

- (1) هنري كيسنجر «سنوات البيت الأبيض» (بوسطن، ليتل، براون، 1979)، ص 1086.
- (2) المصدر نفسه، ص 1476.
- (3) انظر أيضاً المصدر نفسه، ص 288-303.
- (4) ريتشارد نيكسون ست أزمات (نيويورك، وبلدي، 1962).
- (5) هـ. ر. هالدمان، مفكرة هالدمان: داخل البيت الأبيض أيام نيكسون، نيويورك، أبناء بوتنام، 1994م.
- (6) إن يكن على بعض الصحافيين أن يصدقوا، فإن نيكسون لم يكن مخطئاً فيما كان يتعلق بالسوابق التي كان يحذو حذوها. انظر مثلاً فيكتور لاسكي هي لم تبدأ بووترغيت، (نيويورك: منشورات ديال، 1977) وسيمور هارش، الجانب القائم من الحرياء، (بوسطن، ليتل، براون، 1977).
- (7) 14 آذار 1972م.

مذكرة إلى د. كيسنجر

من: هـ. ر. هالدمان

كنت أحسب أنه قد يكون مفيداً أن أحاول إيجاز بعض النقاط التي ناقشناها في الأسابيع الأخيرة والتي لا تزال بحاجة إلى تأكيد بخصوص رحلة الصين، لأنها حتى الآن لم تخرج بأية طريقة واضحة إلى العلن.

أما تغطية التفاضل للرحلة ذاتها فقد رسخ أساساً لكرامة الرئيس وكذلك السلوك الذي يدير به الجزء العام من الأنشطة. وهو ما سيكون ذا قيمة كبيرة على المدى الطويل.

من جهة أخرى، ما يزال هناك قدر كبير من الغموض حول الكيفية التي تصرف بها الرئيس، شو إن لاي، وماوتسي تونغ في اجتماعاتهم الخاصة، وعلى الأخص كيف تناول الرئيس مقارنة هذه الاجتماعات وإدارتها.

لقد نوقش البيان نفسه حتى الآن بقدر كبير من الإطالة إلى حد أن المرء العادي تعب - ولا شك - من الاستماع إلى أي شيء يتعلق به. لدى كتاب الخلفيات وبالتأكيد في المعاملات التفاضلية التي تجريها، سيكون النمط - الخلفي للمعلومات أكثر إثارة بكثير للمشاهد مما ستكون عليه التفاصيل الأساسية للمضمون، كما يبدو لي أن بعض النقاط التي تكلمنا عن أنه من المستحسن التأكيد عليها هي التالية:

1 - ريتشارد نيكسون يذهب إلى اجتماعات من هذا النوع وهو على استعداد أفضل من أي واحد آخر استلم مكتب الرئاسة. إنه يفعل ذلك بأخذ المواد التلخيصية الكثيرة التي يقدمها له مكتب الأمن القومي ووزارة الخارجية، ثم يقرأها كلها، إضافة إلى قراءة قدر كبير من المواد الأخرى، ومن ثم يتحدث مع عدد كبير من الناس حول الجوانب المختلفة للتلخيصات التي يهتم بها على نحو خاص.

2 - بعدئذ يجلس، وبكل تفصيل مؤلم، ليكون رأيه بالنسبة إلى ما سيكون عليه نهجه. وهو لا يحفظ خطبه... إلخ. هو لا يتبع النمط الذي يمكن التكهّن به ونتيجة لذلك، يكون قادراً على تناول أية مسألة تظهر في حينها دون أن يتجمد في موقف لا يمكن الدفاع عنه. هي ذي، طبعاً المميّزة الهائلة التي يتميز بها في الاجتماعات كلها، لكن بصورة خاصة في اجتماعات القمة التي تضم زعماء بارعين مثل شو إن لاي.

3 - يتمتع ريتشارد نيكسون بميزة هائلة أيضاً هي معرفته الاستثنائية بمشكلات العالم تلك التي حصل عليها خلال ثمانين سنوات قضاها نائباً للرئيس، إضافة إلى السنوات الثلاث التي استلم فيها منصب الرئيس. أي بعبارة أخرى، لقد قضى الوقت وهو على تماس بقضايا السياسة الخارجية أكثر من أي زعيم عالمي آخر. وقد كانت له محادثات موسعة مع زعماء عصرنا الكبار - ديغول، وديغاسبري، أديناور، وخوروشوف، ونهرو، ويوشيدا، وسوكارنو، وتشيرشل - بغض النظر عن حزمة الزعماء الحاليين في كل من البلدان الصغيرة والكبيرة الذين قابلهم بوصفه رئيساً.

4 - العلامة الهامة لأسلوبه هي أنه يعامل كل القادة سواء أكانوا من بلدان صغيرة أم كبيرة على قدم المساواة من الاحترام والإكرام.

5 - وبقدر ما يتعلق بالأمر بالتكتيك، فإنه لا يتزحزح قيد أنملة عن المبدأ. والحقيقة، أنه ربما يكون أكثر تصلباً مما يريد كثيرون من مستشاريه أن يكون.

6 - هو لا يراوغ أبداً حول نقاط النقاش، بل يركز على الهدف الرئيسي وباستمرار يجد الطريقة لإعادة مسار النقاش إلى ذلك الهدف، أكثر مما ينحرف إلى نقاشات بيزنطية لا تأثير لها في إنجاز هدفنا الرئيسي.

7 - يتصف بصفات عظيمة هي الذكاء والدعابة - وهو غير مشاكس أبداً - لكنه صارم جداً. ولقد طور خاصية التكلم بهدوء بالغ حين يتناول نقاطه الأقوى - وهي الخاصية التي لاحظناها في اجتماعه مع شو إن لاي.

8 - لديه خصيصة أخرى وهي معرفة الطرف الآخر وكل شيء عن المناصب التي استلمها كما يعرف نفسه. هذا أيضاً ما ميز اجتماعه بشو إن لاي، وكان عاملاً من العوامل التي جعلت اللقاء بينهما نوعاً من النقاش الساحر. كما لديه كذلك

صفة حب النظام التي من الواضح أنها تعود للزمن الذي تناول فيه غداء الساعة السابعة مع خروتشوف ونفذ بها كل اجتماعات القمم الكثيرة التي عقدها بوصفه رئيساً بما في ذلك اجتماعاته مع الصينيين. هو لا يأكل ولا يشرب أبداً في أثناء الاجتماعات أو قبل أية محادثة هامة، بل هو يتمسك بهذا إلى حد مقاومة الإغراء الذي يتعرض له أحياناً بكل وضوح، لا سيما لدى الصينيين من تناول الجوز والحلويات.. إلخ تلك التي وضعت أمامه خلال مسار النقاش.. ونظريته الشخصية هي أن الشراب أو الطعام على حد سواء يميلان لإطالة زمن رد الفعل أكثر مما يعنيه الأمر، رغم أنه بالطبع لا يطبق هذا المبدأ على الآخرين الذين قد يساعد الأكل والشرب في تحسين ردود أفعالهم، كما هو معروف عن حالة تشرشل وبعض الآخرين.

9 - يتصف أيضاً بصفة هامة أخرى هي الصراحة التي لا يستخدمها بغرض إزعاج نظيره الآخر بل من أجل ترسيخ درجة ما من الثقة المتبادلة والطمأنينة التي تعد ضرورية جداً لأي نقاش ذي معنى.

10 - صفة قوة الاحتمال. فليده القدرة على أن يظل أداؤه بمستوى الذروة نفسها بغض النظر عن مدة الجلسة، وهذه خاصة مهمة جداً، بالطبع، لدى التعامل مع الصينيين وكذلك مع السوفييت.

هذه النقاط المذكورة أعلاه كلها هي الأشياء التي غالباً ما تطرحها أنت والرئيس في المحادثات المتعلقة باجتماعات القمة، وهذه ذات قيمة كبيرة جداً، إن وصلت بعض المعلومات التي هي من هذا النوع إلى النطاق العام. وإن استطعت، فإن عليك أن تراجع ملاحظاتك كي ترى كم من الملاحظات الشخصية يمكنك استخدامها لتحقيق هذه الأهداف دون كشف جوهر المحادثات، ولا أحسب أنك ستقصر هذا على المناقشات مع شوان لاي. إذ يمكنك العودة إلى نقاط محددة في الاجتماعات التي عقدت مع ديغول، وويلسون، وبومبيدو، وتشاوشسكو، وتيتو.. إلخ لتستخلص بعض هذه النقاط.

كذلك، أنت قادر على نحو فريد على استخلاص النقاط التي كسب نيكسون بسببها قدراً كبيراً من الاحترام من زعماء العالم نتيجة إدارته لتلك الجلسات دون اللجوء إلى أركان أو ملاحظات.

وإنني على يقين أنه سيعد جرأة في أن أطرح تلك النقاط، لكنني فكرت أن ذلك قد يكون مفيداً. فليدي شعور طاع بأن أحسن ما يسعك أن تفعله عند التحدث مع جماعات خاصة وبالتأكيد لدى ظهورك في التلفاز، سيكون في نطاق ترسيخ الثقة العامة بالرئيس كرجل وكرئيس أكثر مما هو في نطاق المزيد من الشرح، وتقريرات محتوى البيان، أو جوهر المحادثات التي أفضت إليه.

8 - انظر جوناثان إيتلن «نيكسون: حياته» (لندن، ويدنفيلد، ونيكلسون) 1993، ص 453، 463، وليم سفير، قبل السقوط (نيويورك، دبلدي، 1975) ص 348.

9 - انظر كيسنجر «سنوات البيت الأبيض» ص 86-1185.

10 - وليم بندي: شبكة شديدة التعقيد: صنع السياسة الخارجية في رئاسة نيكسون، (نيويورك، هيل دوانغ، 1998).

11 - كيسنجر: سنوات البيت الأبيض، ص 44-41.

12 - سيمور. م. هيرش «ثمن السلطة: كيسنجر في البيت الأبيض أيام نيكسون» (نيويورك: كتب قمة، 1983) ص 381، كما اقتبس في كتاب وليم بندي «شبكة شديدة التعقيد: صنع السياسة الخارجية في رئاسة نيكسون» (نيويورك، هيل دوانغ، 1998، ص 143).

13 - انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص 91-185.

14 - انظر المصدر نفسه، الفصل 20.

15 - المحادثة التالية جرت في 11 نيسان 1975، بعد خطاب فورد الذي حث فيه على مساعدة فيتنام، يمكن أن تفيد كمثال:

كيسنجر: سيدي الرئيس.

نيكسون: كيف حالك؟ أما تزال حياً بعد خطاب الليلة الماضية.

كيسنجر: بلى، لكنه ليس بالسوء الذي ظننت أنه سيكون عليه.

نيكسون: في واشنطن بوست افتتاحية جيدة تماماً، فيما الآخرون يغمغمون هنا وهناك، لكننا نفعل ما اقترحه، ونحن في شبه حرب خاطفة هنا في «الرابية».

نيكسون: ليست فقط شبه حرب خاطفة في «الرابية»، بل هي تتبع للبيانات والخطب العامة. أنا مسرور لأنك ستلقي واحداً منها، وإنني أحتك بشدة على أن تدع روكفلر يلقي واحداً.

كيسنجر: حسن، لقد حدثه في الأمر من قبل.

نيكسون: ألقه أمام جمهور وبقوة، واضعاً في ذهنك أنه من الأفضل بكثير أن تقا تل في قضية حق وتخسر من ألا تقا تل وتخسر في قضية باطل.

كيسنجر: تماماً، في السنة التالية ستبدو هذه الأمور مختلفاً كلياً.

نيكسون: نعم، أنا أمل ذلك بل أنت نفسك ستبدو مختلفاً من منظور ما فعلناه وما لم نفعله.

كيسنجر: بالضبط.

نيكسون: هدفي الوحيد من الاتصال هو ما يتعلق بخطاب الليلة الماضية.

نيكسون: إنه يعني الكثير لي.

كيسنجر: ولكي أتأكد من أنك تعلم أنه الموقف الذي كان ينبغي اتخاذها تماماً وأن الفكرة التي يقولها الكثير من المستشارين

حسني النية - لا تفعل شيئاً لا يوافق عليه الكونغرس - هي لا تتخذ موقفاً لا تكون له شعبية، إذ ينبغي أن يدركوا هذا -

أي يجب أن تكون هناك مواجهة. أقبل بها واستمتع بها وقا تل بضراوة.

كيسنجر: أنا لست متيقناً جداً من أن الاستمتاع بالمواجهة هي خاصة من خصائص الطاقم هنا.

نيكسون: أنا أتكلم عنك وعن الرجل في المكتب البيضوي، وهو حقيقة ما يهم الآن وهنا. لا تخفيض دعم ببساطة لأن أعضاء

الكونغرس ومجلس الشيوخ يغمغمون بهذا أو ذاك وأشياء أخرى. الكرة في ممرامهم الآن. تابع ضربها، ثم سأقول شيئاً

آخر بخصوص ما سوف يحدث بالنسبة إلى حمام الدم ومن سيكون مسؤولاً يمكن أيضاً أن يكون مفيداً.

كيسنجر: الآن وبصورة محددة سنظل في حالة هجوم.

نيكسون: حسن وأود لك كل الخير، لكنني أمل - أن لا تتكلم بكثير من الاكتئاب حتى لا ينالوا منك. طبعاً، هم سيحاولون.

ذلك لأنك شخص مهم، لكنهم لن ينالوا. فتمسك بما أنت عليه.

17 - ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر اتفاقية الأسلحة - بشرطين الواشنطن بوست، 26 نيسان 1987م.

18 - دفع الثمن مقابلته مع الرئيس نيكسون أجراها جون ستاكز وستروب تالبوت، التاييمز 2 نيسان 1990 ص 49-46، نيكسون وأصدقاؤه قدموا نسخة مماثلة لكاتب السيرة الذاتية البريطانية، انظر إيتكن، نيكسون ص 463.

19-2 نيسان، 1990 م.

عزيري الرئيس.

لقد قرأت مقابلتك تلك في التاييم بمزيج من الحزن والدهشة، الحزن لأنني سأكون لك دائماً شاكراً ممتناً لمنحك لي الفرصة لأن أخدم بلدي بالتبني وأفيه الدين الذي له على لقاء توفيره لي الملاذ الآمن من الاضطهاد الذي لحق بي وبأسرتي. وسوف أعتبره دائماً امتيازاً لي أنني عملت لدى رئيس جمهورية كان دوره في السياسة الخارجية أساساً في رسم الاتجاهات الرئيسية لكل شيء أعقب ذلك. وإنها لخسارة أنك سمحت للتاييم أن تستدرجك إلى شرك صحفي نموذجي مصمم لجعل سجل خارق للعادة موضوع جدل وذلك بإغراء منفذيه بمناقشة إسهاماتهم. فالأسئلة الاستفزازية للصحافيين يجب ألا تختلط بالحقائق. ورغم أنك بدوت وكأنك جارية إشارات سائلك، فالحقيقة هي أنني لم أسأل قط - سواء في مذكراتي أم في أي مكان آخر - من كان المسؤول ولا أشرت إلى أنني أحللت حكمي السياسي أو الاستراتيجي محل حكمك.

والدهشة بسبب جملة من الأخطاء العملية التي صعدت من التلميحات السابقة وغير الصحيحة، فإن رغبت، فسأكون سعيداً أن أقدم لجون تايلور مختلف المذكرات، والمحادثات الهاتفية، والوثائق الأخرى التي لا تدع مجالاً للشك في عدم صحة تلك التأكيدات. اسمح لي أن أشير هنا إلى بعض الأمثلة الفاضحة. في المؤتمر الصحفي «السلام في اليد»، تعلن أنك لم تكن تريد أن تلفظ كلمة واحدة حول المفاوضات، لكنني ذهبت إلى الإعلام كي أساعدك في المؤتمر الصحفي «السلام في اليد». غير أن السجلات لا تؤيد هذا: فقد كنت راغباً مثلك في إبقاء المفاوضات سرية. لكن، صباح 26 تشرين الأول أذاعت هانوي عن واقعة المفاوضات كما أذاعت نص الاتفاق مثلاً كان حينذاك. كذلك دعتك لإرسال ممثل إلى باريس لتوقيع النص. وسرعان ما تدخلت سايغون بنسختها الخاصة من الوقائع في تلك الظروف، كان من المستحيل أن تظل صامتاً. لذلك قمت أنت - وهو صحيح تماماً - بإعطائي التعليمات في المكتب البيضوي لأقدم ملخصاً لوسائل الإعلام عن موقف الإدارة. ودون علم مني - إذ علمت بذلك بعد أن تم إجراء المؤتمر الصحفي - أعطيت تعليماتك إلى زيفلر بأن يدير الصوت للتلفاز. وحتى تلك اللحظة لم يكن يسمح للتلفاز باستخدام صوتي بسبب الخوف - ولأستخدم عبارات ملاحظتك ذاتها - من أن تضايق نبرتي ناخبي الوسط الغربي. وبإمكاننا فقط أن نخمن ما إذا كان سيختار كلمات مختلفة لو علم أنني سأظهر على التلفاز «مباشرة» أم لا.

«فكرة أنني كنت أريد حلاً قبل الانتخابات لأسباب سياسية داخلية: إن مراجعة الوثائق التي سيسعدني مرة ثانية أن يشاركني فيها جون تايلور - لا تدع مجالاً للشك في أنني لم أحض على أي عمل مطلقاً لأسباب سياسية داخلية. فإيقاع المفاوضات كانت تبث فيه وإلى حد كبير هانوي. وبعد عرقلة دامت ثلاث سنوات ونصف السنة غيروا تكتيكهم في أيلول وبدأوا يتحركون باتجاه موقفنا. وفي 8 تشرين الأول، قبلوا بالاقتراحات السرية التي قدمت لهم في أيار 1971م، والتي كنت قد وافقت عليها، وكذلك على عروضك العلنية للسلاح تاريخ 25 كانون الثاني و8 أيار. بيد أنك قبل مفاوضات 8 تشرين الأول - في 28 أيلول على وجه التحديد - قبلت باقتراح هانوي في أن تدوم محادثات 8 تشرين الأول ثلاثة أيام، مع الأمل في التوصل إلى حد مع نهاية تشرين الأول. وذلك هو القرار الصحيح، إذ لو أننا رفضنا

التفاوض على ذلك الأساس، لكانت هانوي قد نشرت اقتراحاتها مباشرة وأصبح موقفنا غير قابل للدفاع عنه. بل كيف كان باستطاعتنا أن نرفض قبول هانوي لاقتراحاتك أنت كأساس للمفاوضات؟ كيف كان باستطاعتنا أن نوقف المحادثات التي حصلنا فيها على تنازلات أكبر مما كنت قد طلبت علناً؟ إذ كنت قد وافقت على كل اقتراحات التفاوض، التي كانت تقدم كلها لك قبل جلسة تفاوض. ولن تجد في أي منها أو أي مكان إشارات أخرى إلى تأثيرها في الانتخابات القادمة. كما أنها لا تكشف عن أية مخالفة لك لمختلف مواقف التفاوض.

«الإشارة إلى أنني كنت أكثر ثقة ببيتنام الشمالية من الرئيس:» في هذه تكرر أيضاً التلميحات والغمزات السابقة؛ وهي أيضاً لا تدعمها الوثائق شأنها شأن الاتهامات الأخرى. فهناك، بالواقع، فرق بيننا فيما يتعلق ليس بدوافع هانوي بل بنواياها. ففي أواخر آب، أرسلت لي ملاحظة عن طريق هينغ تشير إلى أنك كنت تفكر بالمأزق الذي لم يكن بالمستطاع الخروج منه وأن استمرار المأزق سيعطي دفعاً لخصمك في الانتخابات، وقد كنت أرى أن هانوي ستقوم بتنازلات ليس لأنها تثق بخصومنا، بل لأنني كنت أفكر أنهم في هانوي كانوا واقعيين. وما إن قبلت هانوي باقتراحاتك، حتى غدا الجدل بيننا فيه نظر، إن كنت تعلم أن المفاوضات مع لي دو ك ثو التي ستبدأ في 2 تشرين الأول فستكون حاسمة. كما كنت قد وافقت على طلب هانوي أن تكون مدة الاجتماعات ثلاثة أيام. في 2 تشرين الأول، قلت لغروميكو إن اجتماع 8 تشرين الأول هذا سيكون محاولتنا الأخيرة للتوصل إلى اتفاقية مع نهاية تشرين الأول. والحقيقة أنه خلال ثلاثة أيام بدءاً من 8 تشرين الأول قدمت هانوي تنازلات فاقت ما كنت تطلب عموماً. في تلك الظروف، لم يعد ممكناً بعد، مناقشة أن وضعنا في المساومة سيتحسن بعد الانتخابات، ولم تناقش ذلك قط. إذ كان ينقصنا المال، وقد أنفقنا الكثير جداً من الميزانية بحيث نستطيع صد هجوم هانوي في الربيع. وكان ليرد قد اقترح من قبل أن نخفض طلعات الطيران بنسبة 4% وكذلك سحب القوات كافة (وهي بمعظمها طائرات 52) التي أرسلت إلى آسيا لمواجهة هجوم الربيع، كما كان هارلو قد أكد على أن استمرار تصميمنا على سد النقص في الأرصدة سيفضي إلى قتال مرير نتيجة غير مؤكدة وربما ينتهي بموعد نهائي يفرضه الكونغرس، أو بكلمة أخرى، هزيمتنا، فلم يكن واضحاً ماذا سنقاتل لاسيما بعد أن قبلت هانوي وتجاوزت اقتراحاتك ذاتها.

إن أي جدل علني بيننا سيغدو كارثة. ولا يمكنني أن أفكر بشيء يرحب به نقادنا طويلاً - الأمد، وبكثير من الفرح، أكثر من إتاحة الفرص لهم لوضع ذكرياتنا ضد بعضها بعضاً. وسوف يكون ذلك محزناً لي أشد الحزن على ضوء إعجابي بقيادتك خلال مرحلة مأساوية. على أنه ما من قضية من تلك القضايا التكتيكية ستؤثر في ما أعتقد أنه سيكون حكم التاريخ: أي أنك في ساعة الشدة صنت شرف أميركا بسياسة خارجية حددت، تحت قيادتك، الاتجاهات الأساسية التي انتهت إلى التغييرات الثورية التي حدثت في السنة الأخيرة.

بكل احترام هنري.

3 - جدل حول الانفراج :

(1) - ولتر ماك دو غال - فيتنام - التركية والعبر، ملاحظات قدمت في مناقشة الهيئة في مؤتمر حول «اتفاقية باريس حول

فيتنام بعد 25 سنة، مركز نيكسون، واشنطن، 24 نيسان، 1998م.

(2) كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص 254 - 56.

(3) المصدر نفسه، ص 1486 رقم 4.

- (4) التقرير السنوي الأول للكونغرس حول سياسة الولايات المتحدة الخارجية في السبعينيات 18 شباط، 1970، في أوراق عامة لرؤساء الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون 1970 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة) ص 119.
- (5) انظر مثلاً هنري كيسنجر (القضايا المركزية للسياسة الخارجية الأمريكية، لدى كرميت غورودون، برنامج عمل للأمة نيويورك، لجنة الحملة الانتخابية لنيكسون - أغنيو، 1968) ص 32-28.
- (6) كيسنجر «سنوات الجيشان» ص 43-242.
- (7) انظر أندريه أفالريك هل سيبقى الاتحاد السوفيتي حتى 1984 دراسة رقم 73 (خريف 1969).
- (8) خطاب التحالف الغربي: السلام والهدف الأخلاقي لندن، 25 حزيران 1976، وهو استهلاك لسلسلة محاضرات في ذكرى ألستير بوشان، قسم نشرات الدولة، مجلد 71، رقم 1935، 26 حزيران 1976، ص 15-105.
- (9) نيكسون: أوراق عامة 1970، ص 80-178.
- (10) كيسنجر، «سنوات البيت الأبيض»، ص 136.
- (11) نيكسون، أوراق عامة، 1970، ص 178.
- (12) كيسنجر، «سنوات البيت الأبيض»، ص 127 - 38.
- (13) التجارة مع الشرق، النيويورك تايمز، 13 أيلول 1972.
- (14) التجارة مع موسكو، النيويورك تايمز، 25 تشرين الثاني، 1972، انظر أيضاً التحالف ضد الانشقاق، النيويورك تايمز على أيلول 1973.
- (15) انظر كورال بيل، مفاوضات من قوة: دراسة في سياسة القوة (نيويورك، ألفريد نوبل، 1963).
- (16) انظر مثلاً موريس غولد بلوم (نيكسون بعيداً جداً) تعليق (آذار 1970)، ص 31-30، نودمان بودهوريتز، ملاحظة حول الفتنة، تعليق (أيار 1971)، ص 9.
- (17) انظر كيسنجر، الدبلوماسية، ص 85-764.
- (18) دوبرينين، قيد الثقة، ص 195.
- (19) انظر المصدر نفسه، ص 337-338.
- (20) مؤتمر صحفي، موسكو، 3 تموز، 1974، في قسم نشرات الدولة، مجلد 71، رقم 1831، 29 تموز، 1974، ص 215، انظر أيضاً مناقشة تلك القصة في سنوات الجيشان، ص 174 - 77 وفي شهادتي في 31 تموز 1979 حول معاهدة السالت 2 أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ.
- (21) كورال بيل دبلوماسية الانفراج: عصر كيسنجر (لندن: مارتن روبرتسون، 1977) ص 222.
- 4 - جاكسون، ضبط الأسلحة والهجرة اليهودية:**
- (1) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص 265 - 69.
- (2) أرقام 1991، مأخوذة من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري 1991، 92 (لندن، 1991) ص 219 - 20.
- (3) انظر هليس شافلي وتشستر وورد، كمين في فلاديفستوك (ألتون، إلينوي، منشورات الب ماركيت، 1976).

(4) وليم هايلاند، منافسون فتاكون: علاقات القوى العظمى من نيكسون إلى ريفان (نيويورك، رانوم هاوس، 1987) ص 200.

(5) انظر كيسنجر، سنوات الجيشان، ص 1991.

5 - الصين وزعمائها:

(1) انظر مثلاً مناقشاتنا في تموز 1971 حول بيان زيارتي في كتابي، كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص 53-752، في تشرين الأول 1971، حول مسودة بيان شانغهاي، ص 783-781، وخلال زيارة نيكسون شباط 1972، ص 87-1071.

(2) المصدر نفسه، ص 1060، حيث الترجمة المختلفة قليلاً تنقل المعنى نفسه لفكرة ماو التي استخدمت.

(3) حول «سنة أوروبا» انظر كيسنجر (سنوات الجيشان) فصل 5.

6 - الرئاسة الجديدة:

(1) جون أوزبورن «مراقبة البيت الأبيض: سنوات فورد (واشنطن، كتب الجمهورية الجديدة 1977، ص 25-24).

(2) انظر كيسنجر، سنوات الجيشان، ص 1155.

(3) فورد (وقت للشفاء)، ص 24-319.

(4) وصف هيغ لعلاقته المعقدة مع نيكسون ومعني يمكن إيجاده في كتاب ألكسندر هيغ الابن، مع تشارلز ماركاي، دوائر داخلية: كيف غيرت أمريكا العالم (نيويورك، كتب وورنر، 1992).

(5) أوزبورن، مراقبة البيت الأبيض، ص 29.

(6) المصدر نفسه، ص 28.

7 - قبرص، دراسة حالة من حالات الصراع القومي:

(1) رسالة من الرئيس ليندون جونسون، 5 حزيران 1964، إلى رئيس الوزراء التركي عصمت أيتونو، (وقد أفرج عنها البيت الأبيض في 15 كانون الثاني، 1966)، أعيد طبعها في صحيفة الشرق الأوسط (واشنطن، معهد الشرق الأوسط) صيف 1996، ص 93-386.

(2) انظر كيسنجر، سنوات الجيشان، فصل 24.

(3) روي جنكينز، حياة في المركز (لندن ماكميلان، 1991) ص 441.

(4) كثير من التحليل التالي تبناه هذا التخليص.

(5) التلخيص الأساسي لمحربين في سان كليمنت، 20 تموز 1974 (منشورات البيت الأبيض).

(6) موجز إجمالي ممتاز لمختلف اتصالاتنا الهاتفية يمكن أن يوجد في كتاب جيمس كلاهان (الزمن والفرصة)، لندن: كولينز 1987، ص 342، 344 - 46.

(7) نص بيان وزارة الخارجية، صدر في موجز الظهيرة، 13 أيار، 1974، بخصوص قبرص.

تلعب الولايات المتحدة دوراً فعالاً في المفاوضات، فالرئيس ووزير الخارجية على اتصال دائم فيما يتعلق بها. وغالباً ما يتصل وزير الخارجية برئيس الوزراء أجاويد، بما في ذلك أربع مرات هاتفياً خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، ومع وزير الخارجية كلاهان، هاتفياً، وكذلك مع رئيس الوزراء كرامنليس ومع الزعماء القبارصة.

إن موقف الولايات المتحدة هو كما يلي:

أ- إننا ندرك أن وضع الجماعة السكانية التركية في قبرص يتطلب الكثير من التحسين والحماية.

ب- إننا نؤيد إعطاءها درجة أكبر من الاستقلال الذاتي.

ج- أن تتفاوض الأطراف على إعطاء الأتراك منطقة مستقلة ذاتياً واحدة أو أكثر.

علماً أن قنصوات الدبلوماسية لم تستنفد بعد، لذا، تعتبر الولايات المتحدة أن اللجوء إلى العمل العسكري غير مبرر، وقد أوضحنا هذا للأطراف كافة.

8 - الجدل حول الانفراج:

(1) ملاحظات وزير الخارجية السابق، جورج شولتز أمام لجنة الشيوخ - النواب المستقصية لإيران - كونترا، 23 تموز، 1987، في كتاب جورج شولتز، الاضطراب والنصر، سنواتي وزير الخارجية (نيويورك - أبناء تشارلز بيتر، 93)، ص 915.

(2) الانفراج: تقييم: أعيد طبعها لصالح اللجنة الفرعية لضبط الأسلحة التابعة للجنة المصالح المسلحة، مجلس الشيوخ الولايات المتحدة، الكونغرس الثالث والعشرون، الجلسة الثانية (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1974).

(3) جورج ويل (الانفراج يبدو وقسمه نصيباً كالحرب الباردة) الواشنطن بوست، 3 تشرين الأول، 1973.

(4) هانس مورغنشان، الافتقار للإجماع الأخلاقي، خطر الانفراج القائد الجديد، مجلد 56، رقم 19 (1 تشرين الأول، 1973)، ص 5-7.

(5) بيان أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية، جلسات استماع حول الانفراج، الكونغرس الثالث والتسعون، الجلسة الثانية 190 أيلول 1974، أعيدت طباعتها بعنوان «الانفراج مع الاتحاد السوفيتي: حقيقة المنافسة والزامية التعاون»، قسم نشرات الدولة، 14 تشرين الأول، 1974 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1974) ص 504.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) الانفراج، جلسات استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، الكونغرس الثالث والتسعون الجلسة الثانية، «حول علاقات الولايات المتحدة مع البلدان الشيوعية» 15 آب، 20، 21، 10 أيلول، 12، 18، 19، 24، 25، 1 تشرين الأول، 8، 1974 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1975) ص 240.

(9) المصدر نفسه، ص 269.

(10) المصدر نفسه، ص 275.

(11) بيان السيناتور هنري جاكسون في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض، غرفة الإيجاز، في 18 تشرين الأول، 1974، منشورات البيت الأبيض المفرج عنها).

(12) فيما يلي الرسائل المتبادلة بيني وبين هنري جاكسون في 18 تشرين الأول، 1974.

عزيزي السيناتور جاكسون:

أكتب لك، بوصفك صاحب تعديلات جاكسون، فيما يتعلق بقانون التجارة (رقم 10710) الذي يعرض حالياً أمام مجلس الشيوخ، والذي تهتم الإدارة أعظم الاهتمام بتمريره باكراً. فكما تعلم، البند 4 من ذلك القانون، كما خرج من مجلس النواب، غير مقبول من الإدارة، في الآن نفسه، تحترم الإدارة الأهداف المتعلقة بالهجرة من الاتحاد السوفيتي التي نسعى إليها من خلال الاشتراطات الموجودة في البند 4، حتى وإن كان لا يسعها قبول الوسيلة المستخدمة والإدارة تحترم على نحو خاص قيادتك في هذا الميدان.

ولكي ندفع قدماً أهدافنا المشتركة بيننا كـلينا بخصوص تمرير قانون التجارة والهجرة من الاتحاد السوفيتي، وانطلاقاً من المناقشات التي أجريت مع المندوبين السوفييت، أود باسم الإدارة أن أعلمك أنه تم التأكيد لنا أن المعايير والممارسات التالية ستحكم من هنا فصاعداً الهجرة من الاتحاد السوفيتي.

أولاً: معاقبة الأفراد الذين يسعون للهجرة من الاتحاد السوفيتي ستكون انتهاكاً للقوانين والأنظمة السوفيتية، ولهذا لن يكون مسموحاً بها من قبل حكومة الاتحاد السوفيتي، وينطبق هذا بصورة خاصة على أعمال التخويف أو الانتقام، كطرد شخص من عمله مثلاً، أو تسليمه مهام دون كفاءاته المهنية، وإخضاعه للتجريم العام أو الأنواع الأخرى من التجريم.

ثانياً: لا توضع عوائق غير قانونية أو غير معقولة في طريق الأشخاص الراغبين في تقديم طلبات هجرة، كعرقلة السفر مثلاً أو إجراء الاتصالات اللازمة لاستكمال الطلب، وحجب الوثائق الضرورية وأية عوائق أخرى بما في ذلك العوائق التي كانت تستخدم في الماضي.

ثالثاً: تسير طلبات الهجرة وفق ترتيب استلامها، بما في ذلك الطلبات التي رفضت سابقاً وعلى أساس اللا تمييز فيما يتعلق بمكان الإقامة، العرق، الدين، والأصل القومي، والمكانية المهنية لصاحب الطلب. ولقد علمنا، فيما يتعلق بالمكانة المهنية، أو هناك قيوداً على الهجرة طبقاً للقانون السوفيتي في حال وجود الأفراد في مواقع أمنية معينة، لكن مثل هؤلاء الأفراد الذين يرغبون بالهجرة يتعين إعلامهم بالتاريخ الذي يمكن فيه أن يسمح لهم بالهجرة.

رابعاً: تعالج الصعوبات بروح التعاطف والسرعة اللازمة، أما الأشخاص المسجونون والذين عبروا، قبل سجنهم، عن رغبتهم في الهجرة، فيعطون فرصة مباشرة للهجرة حال إطلاق سراحهم، كما يعطي اعتبار خاص ومتعاطف لإطلاق سراح مثل هؤلاء الأشخاص بصورة مبكرة.

خامساً: جباية ما يدعى برسوم الهجرة المفروضة على المهاجرين والتي علقت العام الماضي ستظل معلقة. سادساً: فيما يتعلق بالنقاط السابقة كلها، سنكون في وضع نحمل فيه إلى القيادة السوفيتية الأدلة التي نحصل عليها والتي تتعارض مع هذه المعايير والممارسات. أما تقدماتنا، التي تتضمن لكن لا تقتصر بالضرورة على المسائل التي عددناها بالتحديد في النقاط السابقة، فسوف تلقى الاعتبار والرد المتعاطف.

أخيراً، نفترض أنه بتطبيق معايير الممارسات والإجراءات المنوه عنها في هذا الكتاب، فإن معدل الهجرة من الاتحاد السوفيتي سيبدأ بالارتفاع سريعاً بدءاً من مستوى 1973، وسيستمر في الارتفاع إلى أن يطابق عدد طالبي الهجرة، لذلك قد يفوق 60000 سنوياً. ونعتبر العلامة الفاصلة - الحد الأدنى لمعيار القبول المدني - هو منح تأشيرات بمعدل 60000 كل سنة، كما ننتههم أن الرئيس يقترح أن نستخدم العلامة الفاصلة ذاتها كحد أدنى لمعيار القبول المبدئي.

وحتى وقت كهذا، عندما يتطابق العدد الفعلي للمهاجرين مع عدد طلبي الهجرة، فإن رقم العلامة الفاصلة لن يتضمن أصنافاً من الأشخاص كانت هجرتهم موضع نقاش بين المسؤولين السوفييت والحكومات الأوروبية الأخرى.

وبالموافقة على توفير صلاحيات متروكة لتقدير المرء في تجاوز شروط الأقسام الفرعية الموسومة بأوب من القسم 402 من البند 4 كما وافق عليه مجلس النواب، فإننا نشارككم التوقع لحسن الإخلاص في تنفيذ التأكيدات التي تحتويها رسالتكم تاريخ 18 تشرين الأول والمفاهيم التي تنقلها تلك الرسالة. وبصورة خاصة، ما يتعلق بالفقرة ثلاث وأربع من رسالتكم التي نود أن نُفهم على أن تعداد أنماط العمل العقابي والعوائق غير المعقولة لا تعتبر ولا يمكن أن تعتبر شاملة أو كاملة وأنه ما من شيء في هذه الرسائل المتبادلة سيُفسر على أنه يسمح بأنماط من العمل العقابي أو العوائق غير المعقولة التي لم ترد هنا.

أخيراً، ووفق الترتيب الملائم للتحقق من التطابق مع المعيار الذي وضع في هذه الرسائل، نتفهم أن التواصل هاتفياً، وبرقياً، وبريدياً، مسموح به.

بكل إخلاص

هنري جاكسون.

وفيما يلي توضيح البيت الأبيض المؤرخ في 21 تشرين الأول، 1974، والصادر عن المكتب الصحفي في البيت الأبيض: يود الرئيس أن يوضح نقطة واحدة تتعلق بالتأكيدات حول الهجرة باعتبارها تتعلق بالرسائل المتبادلة والتي نشرها السيناتور جاكسون في 18 تشرين الأول، نقطة تبدو وكأنها أسيء فهمها على نطاق واسع.

فالتأكيدات كلها التي تلقيناها من الاتحاد السوفيتي تحتويها الرسالة المرسلّة من وزير الخارجية إلى السيناتور جاكسون. هذه الرسالة، التي لاحظتم سابقاً وأنا متأكد من ذلك، لا تحوي أعداداً محددة. بل هي تضع مبادئ ينبغي تطبيقها لدى التعامل مع الطلبات والتأشيرات الخاصة بأولئك الراغبين في الهجرة.

يقدم السيناتور، في رده على رسالة الوزير، بعض خطوط الإرشاد أو المفاهيم التي تقترح تطبيقها عند التجديد وحين ينظر الكونغرس بالسلطة التي تعطى للرئيس في التجاوز. ولقد وافقت الإدارة، بالنسبة إلى خطوط الإرشاد والمفاهيم تلك الموجودة في رسالة السيناتور، فقط على أنها، وكما ذكر ذلك في رسالة الرئيس، «ستؤخذ ضمن الاعتبارات التي يجب أن تطبق من قبل الرئيس لدى ممارسة السلطة الممنوحة له في قانون التجارة.

9 - زيارة مع بريجينييف:

(1) دوبرينين، قيد الثقة، ص362، 441.

(2) الرقم مأخوذ من عمل مفوض قام به الجنرال ديمتري فولكوغونوف، ستالين: انتصار المأساة، (لندن، ويدنفيلد وينكلسون)، 1991، ص505.

(3) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص330.

(4) دوبرينين، قيد الثقة، ص330.

(5) إدوار شيفر نادزيه «مؤتمر عموم الاتحاد التاسع عشر: السياسة الخارجية والدبلوماسية، 25 تموز 1988، (موسكو) في الشؤون الدولية. رقم 10 (تشرين الأول، 1988)، ص12-8، 21-19. انظر أيضاً الأمثلة الأخرى لدى بيتر رودمان أغلى من السلاح: الحرب الباردة والصراع على العالم الثالث (نيويورك: تشارلز سكرينبر، 1994)، ص11-309.

(6) انظر كيسنجر، سنوات الجيشان، ص 47-465.

(7) المصدر نفسه، ص 1173 - 47.

(8) نص رسالة وزير الخارجية السوفيتية أندريه غروميكو المؤرخة في 26 تشرين الأول، والمفرج عنها فيما بعد لوسائل الإعلام في 18 كانون الأول، 1974 - نقلتها وكالة تاس الموسكوفية بالإنكليزية، والإذاعة المحلية في موسكو بالروسية، مع بعض الاختلافات في الترجمة.

الشؤون الخارجية للاتحاد السوفيتي - الولايات المتحدة 9 كانون الأول، 1974:

سيدي وزير الخارجية المبجل، أعتبر من الضروري أن ألفت انتباهكم إلى مسألة تتعلق بنشركم في الولايات المتحدة للمادة المعروفة لديكم والتي تتصل بمغادرة بعض أصناف المواطنين السوفيت للاتحاد السوفيتي.

هنا علي أن أعلن بكل صراحة أن المادة المذكورة، بما في ذلك المراسلات بينك وبين السيناتور - جاكسون تخلق انطباعات مشوهة فيما يتعلق بموقفنا وبالبيان الذي قدمناه للجانب الأمريكي حول هذه المسألة.

إنه يشرح بناء على رغبتكم، الحالة الحقيقية للأمور، ونؤكد أن هذه المسألة بعد ذاتها هي كليا مسألة تدخل في صميم الصلاحيات الداخلية لدولتنا، كما نحذر من أننا في هذه المسألة تصرفنا وسوف نستمر في التصرف فقط طبقاً للتشريعات لدينا في هذا المجال.

لا شيء يقال، في الوقت الحاضر، حول هذه المسألة، وفي الوقت نفسه، ثمة محاولات تبذل لجعل التفسيرات التي قدمناها بخصوص إجراءات سفر المواطنين السوفيت في الاتحاد السوفيتي تبدو كنوع من التأكيد والتعهد تقريباً، بل إنه بعض الأرقام ذكرت بخصوص العدد المفترض للمهاجرين. كما أن هناك كلاماً عن الزيادة المتوقعة في الأعداد مقارنة بالسنوات الماضية.

إننا نرفض بشدة مثل هذا التفسير. وما قلناه، وأنت تعرفه جيداً سيدي الوزير، يتعلق فقط بالموقف الحقيقي تجاه المسألة المطروحة. بل حتى عندما كان هناك نقاش في سبيل إعلامكم بالحالة الحقيقية للأمور، فإن ما يتعلق بالأرقام، وقد أشير إلى العكس، هو أن الاتجاه لدينا نحو تخفيض عدد الأشخاص الراغبين في مغادرة الاتحاد السوفيتي للإقامة الدائمة في بلدان أخرى.

وإننا لنعتبر من الأهمية بمكان، من منظور الأهمية الأساسية لهذه المسألة، ألا يكون هناك أي لبس أو إبهام مطلقاً في ما يتعلق بموقف الاتحاد السوفيتي.

أندريه غروميكو

وزير خارجية الاتحاد السوفيتي

10 - فلاديستوك والأزمة في العلاقات الأمريكية - السوفيتية

(1) هايلاند، منافسون فتاكون، ص 76.

(2) دوبرينين، قيد الثقة، ص 329.

(3) المصدر نفسه، ص 330.

(4) انظر البيان السوفيتي - الأمريكي المشترك حول الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، 24 تشرين الثاني 1974،

والبيان المشترك إثر المحادثات مع الأمين العام بريجنيف، 24 تشرين الثاني 1974، في أوراق عامة لرؤساء الولايات المتحدة، جيرالد فورد 1974 (واشنطن مطابع حكومة الولايات المتحدة 1975) ص 62-657.

(5) بيان عام أعلنته رابطة ضبط الأسلحة في 11 كانون الأول، 1974، واشنطن.

(6) هايلاند، منافسون فتاكون، 10.

(7) اتفاقية الأسلحة في فلاديفستوك، النيويورك تايمز، 4 كانون الأول، 1974.

(8) جيمس ريستون، سقف لكن بلا أرض، النيويورك تايمز، 4 كانون الأول، 1974.

(9) اتفاق فلاد-يفستوك، واشنطن بوست، 6 كانون الأول، 1974.

(10) مؤتمر صحفي، 3 كانون الأول، 1974، قسم نشرات الدولة، مطابع حكومة الولايات المتحدة، مجلد 71، رقم 1853، 30 كانون الأول، 1974، ص 913.

(11) بيان أمام لجنة مجلس الشيوخ حول المالية، 3 كانون الأول، 1974، المصدر نفسه ص 937.

(12) مؤتمر صحفي، 14 كانون الأول، 1975، في قسم نشرات الدولة (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة)، مجلد 72، رقم 1858، 3 شباط 1975، ص 140.

(13) المصدر نفسه.

(14) دوبرينين، قيد الثقة، ص 338.

(15) المصدر نفسه، ص 39-338.

11 - تحقيقات المخابرات:

(1) تعليقات كولبي مدير السي آي إي في 23 كانون الأول، 1974: ما نتكلم عنه هو البرنامج الذي بدأ قبل سنوات كثيرة لاكتشاف ما إذا كان هنالك ارتباطات كثيرة مع رجال الأعمال الأمريكيين. وقد قمنا بذلك قبل عدة سنوات، فهي ليست مشكلة نيكسون فقط. إذ بدأت سنة 67 أو 68، أو في فترة ذلك. أنتم تعلمون، الجهود المعادية للحرب، والفهود السود، وأشياء كهذه، كما تذكرون تقريراً - بل ربما لا تذكرون. فقد كتبنا شتى التقارير، بشكل رئيسي للإف بي أي. بعدئذ وضعت خطة هستون - هل تذكرون على أن ذلك لم يحدث - لكن لجنة تقويم داخلي شغلت، وأعتقد أن ماردان (وهوروبرت، مسؤول وزارة العدل السابق) كان أحد العناصر الرئيسية لتلك اللجنة. وقد استمر عمل تلك اللجنة، لكن السي آي إي كانت مهتمة فقط بالجانب الخارجي منها. فإن طورتم نوعاً من الغطاء الأمريكي في الخارج، فسيكون لديكم بكل وضوح قطعة ورق عليها اسم، تحرر إلى الإف بي أي في هذا المجال. ذلك ما قلناه لهم. وهناك ولا شك بعض الإساءات الفردية في هذه العملية. فأنتم لا تديرون عملية كبيرة دون أن تخطوا فوق الحافة من حين إلى حين. لكن لا شك هناك قلة. وذلك مجاز واحد. لكن المجاز الثاني هو أنه لسنوات كثيرة وإلى حد كبير تحت اسم أمن عملياتنا، كانت هناك بعض الخطوات التي اتخذت مثل - ستذكرون أنه كان هناك حالة في جورجتاون، حيث وجد بعض الناس بعض المعلومات المصنفة، فمضى ضباطنا الأمنيون ودخلوا المنزل واستردوا المعلومات المصنفة، ذلك حدث نحوال 66، وقد نسيت من هم. كما كان هناك سلسلة من الأشياء، فقبل سنة تقريباً، هنا في الوكالة، خرجنا وقلنا لشعبنا كله إن كان يعرف أي شيء موضع شك فعلته السي آي إي، أنتم تذكرون ذلك الآن، وقد جمعنا مجموعة من هذا النوع من الأشياء. وهناك بعض الأشياء التي كان علي فعلاً أن لا أفعلها، لقد جمعناها كلها

معها وقدّمت ملخصاً عنها إلى رئيسي الاثنين، ثم تركت الهياكل العظمية ترتاح بهدوء في حجرتها، آملاً أن تبقى هناك. لكن من الواضح أن أحداً ما شم رائحة بعض تلك الأشياء وإنني أظن بعدد ما من الموظفين السابقين. فقد وضع هيرش المجازين في مجاز واحد.

(2) كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص 653.

(3) أصبح نيكسون متورطاً لأنه خرج عن طوره لرفض وزارة الخارجية والسي أي إي أن تضع أرصدة مستورة لمرشح واحد. ولأن الاحتمال الأكبر كان أن المنتصر يعتبر محافظاً جداً، فقد قسم المال بين حزبين ديموقراطيين، أحدهما ليس لديه أية فرصة. هذا التقسيم ساعد الليندي على إحراز نصره الضئيل.

(4) من أجل التفاصيل، انظر كيسنجر، «سنوات البيت الأبيض»، فصل 17، وكيسنجر «سنوات الجيشان»، فصل 9.

(5) سيمور هيرش، رئيس السي أي إي يخبر مجلس النواب عن حملة بقيمة 8 مليون دولار ضد الليندي سنة في 73-70، النيويورك تايمز، 17 أيلول، 1974.

(6) سيمور هيرش: «أركان مجلس الشيوخ وتقريرهم عن التشيلي الذين يتهم هيلمز و3 آخرين بالاحتقار» النيويورك تايمز، 17 أيلول 1974.

(7) المؤتمر الصحفي للرئيس فورد، 16 أيلول 74، لدى فورد، أوراق عامة 1974، ص 141.

(8) المصدر نفسه، ص 151-150.

(9) سيمور هيرش «علاقة السي أي إي بالإضرابات في التشيلي التي أفلقت الليندي» النيويورك تايمز، 20 أيلول، 1974.

(10) أعضاء البعثة هم جون كونور، وزير التجارة في عهد الرئيس جونسون، دوغلاس ديلون، وزير الخزانة في عهد الرئيس كينيدي وجونسون، ومساعد وزير الخارجية في عهد أيزنهاور، وأروين غريزولد، عميد معهد هارفارد القانوني السابق والمدعي العام في عهد الرئيسين جونسون ونيكسون، ولين كيركلاند، وسكرتيرة وزير الخزانة، وليمان ليمتزر، رئيس سابق لهيئة الأركان المشتركة، رونالد ريغان حاكم كاليفورنيا المتقاعد حديثاً، ود. أدغار شانون، رئيس سابق لجامعة فرجينيا، ومدير تنفيذي للبعثة، تمت تسمية ديفيد بلين الذي خدم، سنة 1964، قنصلاً مساعداً في بعثة الرئيس الخاصة باغتيال كينيدي (بعثة وارن).

(11) وليم كولبي وبيتر فورباث، رجال محترمون: حياتي في السي أي إي (نيويورك: سيمون وشستر)، 1978، ص 402.

(12) هـ. ريس 138، الكونغرس الـ 94، جلسة أولى، 19 شباط، 1975.

(13) رسالة من كولبي إلى الرئيس فرانك تشيرتش للجنة الاختيار، بتاريخ 11 آذار، 1975، ألحقت بنشرة المستخدمين للسي أي إي رقم 442، 12 آذار 1975.

(14) كولبي وفورباث، رجال محترمون ص 407.

(15) المصدر نفسه، ص 15-14.

(16) المصدر نفسه، ص 37-436.

(17) تقرير للرئيس من البعثة الخاصة بأنشطة السي أي إي داخل الولايات المتحدة (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة 1975)، ص 10 (تقرير روكفل).

- (18) المصدر نفسه، ص 161 - 68.
- (19) المصدر نفسه، ص 82-81.
- (20) تعليقات على ما تكشفه السي أي إي والإف بي أي «من قبل السيناتور وولتر مونديل، مقابلة مع محرري التايم وأعضاء إدارة مجلة التايم، 26 تموز 1976، ص 22.
- (21) مجلس شيوخ الولايات المتحدة، جلسات استماع أمام اللجنة المختارة لدراسة العمليات الحكومية فيما يتعلق بأنشطة المخابرات (تقرير لجنة تشيرتش) مجلد 1، الكونغرس الـ 94، الجلسة الأولى (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1975)، ص 17.
- (22) المصدر نفسه، ص 161 - 162، ص 68-166.
- (23) موقف السيناتور تشيرتش كما ذكر في تقرير سبنسر ريتش، «غولدووتر بحث على إنهاء تدخلات المخابرات»، واشنطن بوست، 5 تشرين الثاني 1975.
- (24) مجلس شيوخ الولايات المتحدة، مؤامرات اغتيال مزعومة تتعلق بقيادة أجناب: تقرير مؤقت للجنة المختارة لدراسة العمليات الحكومية ذات العلاقة بأنشطة المخابرات، الكونغرس الـ 94، الجلسة الأولى، تقرير رقم 94 - 465 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1975)، ص 4-5.
- (25) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص 674.
- (26) مجلس شيوخ الولايات المتحدة، التقرير النهائي للجنة المختارة لدراسة العمليات الحكومية ذات العلاقة بأنشطة المخابرات، الكونغرس الـ 94، الجلسة الثانية، تقرير رقم 94-755 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1975)، ص 427.
- (27) كولبي وفوربات، رجال محترمون، ص 431 - 32.
- (28) مجلس النواب الأمريكي، لجنة معايير السلوك الرسمي، تقرير حول التحقيق المتعلق بالنشر غير المسموح به لتقرير اللجنة المختارة حول المخابرات، الكونغرس الـ 94، الجلسة الثانية، تقرير رقم 94-1754 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1 تشرين الأول، 1976) ص 31.
- (29) مجلس نواب الولايات المتحدة، جلسات استماع أمام اللجنة المختارة حول المخابرات، وكالات المخابرات في الولايات المتحدة وأنشطتها، أداء جماعة المخابرات، الكونغرس الـ 94، الجلسة 2، (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة 1975) ص 673.
- (30) وحدة بايك تتجنب معطيات السي أي إي المعطاة بنوع من التحديد بما في ذلك تقارير من قبل لورنس فوتسون، وجورج لاردنر، الابن، واشنطن بوست، 18 أيلول، 1975، وجون كروودسون، جونسون تصدره هيئة المجلس حول تقديم معطيات النيويورك تايمز، 18 أيلول، 1975.
- (31) جلسات استماع مجلس النواب، اللجنة المختارة، أداء جماعة المخابرات، جزء 2، ص 683.
- (32) المصدر نفسه، 19 913 -.
- (33) بايك بحث على إسقاط طلب التقارير واشنطن بوست، 18 تشرين الأول، 1975.

- (34) مكارثية جديدة؟ النيويورك تايمز، 19 تشرين الأول، 1975م.
- (35) رسالة إلى المحرر من جورك كينان، نشرت في الواشنطن بوست، 14 تشرين الأول، 1975.
- (36) مطالب لجنة بايك تضمنت:
- 1- قرارات اللجنة الأربعين كلها منذ 20 كانون الثاني، 1965، التي توافق على مشاريع عمل سرية.
 - 2- جلسات مجلس الأمن القومي كلها، لجنة المخابرات، ومجموعة العمل، واجتماعات لجنة المخابرات الاقتصادية الفرعية، التي عقدت منذ نشوء هذه المجموعات.
 - 3- محاضرات اجتماعات جماعة الأعمال الخاصة الواشنطنيتها كلها والمتعلقة بحرب الشرق الأوسط في تشرين الأول 1973، كذلك أزمة قبرص 1974، والانتقال البرتغالي في 24 نيسان 1974.
 - 4- تقارير المخابرات كلها، والمقدمة إلى مكتب الأمن القومي من قبل السي آي إي، ووكالة مخابرات الدفاع، ووكالة الأمن القومي، بين 15 تشرين الأول، و28 منه، 1973، ما يتعلق بحرب الشرق الأوسط سنة 1973 والأنشطة العسكرية للاتحاد السوفيتي.
 - 5- كل الوثائق المقدمة من قبل البعثة الاستشارية القائمة لوكالة ضبط ونزع الأسلحة، السي آي إي، ووكالة مخابرات الدفاع، ووكالة الأمن القومي، مجلس الأمن القومي، منذ أيار 1972، المتعلقة بالتمسك باتفاقية السالت 1972.
- (37) جون كروودسون، تقرير لجنة مجلس النواب يجد السي آي إي تخفض قيمة الأسلحة الأنغولية، النيويورك تايمز، 20 كانون الثاني، 1976، انظر أيضاً نورمان كمبستر، الولايات المتحدة أرسلت أسلحة إلى الأكراد رغم معارضة السي آي إي، كما تزعم هيئة المجلس الواشنطن ستار، 20 كانون الثاني، 1976.
- (38) جورج لاندرد، مشروع بايك المنتقد لكيسنجر، الواشنطن بوست، 21 كانون الثاني، 1976.
- (39) مجلس نواب الولايات المتحدة، محاضر جلسات اللجنة المختارة حول المخابرات، وكالات المخابرات الأمريكية وأنشطتها: محاضر جلسات اللجنة رقم 2 - الكونغرس الـ 92، الجلسة الثانية، الجزء 6 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1976) ص 2041.
- (40) المصدر نفسه، ص 2042.
- (41) الأساس لمراقبة السي آي إي، الواشنطن بوست، 30 كانون الثاني، 1976.
- (42) علقت عضوية سكور نتيجة للجدل الذي دار حول تقريره عن هذه القضية، من أجل التفاصيل الكاملة، راجع كتاب ليسلي ستال «تقرير حي» (نيويورك، سيمون وشستر، 99 ص 54-52).
- (43) المؤتمر الصحفي لـ 12 شباط 1976، في قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1915، 8 آذار، 1976، ص 291.
- (44) مجلس شيوخ الولايات المتحدة، الإشراف على وظائف المخابرات الحكومية الأمريكية، جلسات استماع أمام اللجنة الخاصة بالعمليات الحكومية، قسم 317، 189، 4، 2893، 2865، الكونغرس الـ 94، الجلسة الثانية، شهادة في 5 شباط، 1976، (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1976)، ص 439.
- (45) ستان كروك، شليزنجير يقول التسريبات تزعم السي آي إي، الواشنطن بوست، 3 آب، 1975.
- (46) ليونارد داووني، الابن، 4 زعماء بريطانيين عرفوا بصفة الجاسوسية، الواشنطن بوست، 22 تشرين الثاني، 1979.

- (48) مقابلة مع جيمس شليزنجير، أمريكا يجب أن تبدي ثباتاً وقوة، الواشنطن بوست، 3 شباط، 1980.
- (49) أنشطة مخابرات الولايات المتحدة، الأمر التنفيذي رقم 11905، 18 شباط، 1976، وفي الفيدرال ريجستر، المجلد 41، رقم 34، 19 شباط 1976، الجزء 3، ص 38-7703، وقد أعلن الأمر التنفيذي ونوقش من قبل الرئيس فورد في مؤتمر أخبار في 17 شباط 1976، كما ذكر في رسالة الرئيس خاصة إلى الكونغرس التي اقترح فيها سن قانون إصلاح جماعة المخابرات في الولايات المتحدة، وتاريخها 18 شباط، 1976، انظر فورد، أوراق عامة، 1976، ص 68-348.
- (50) روبرت غيتز، السي أي إي وصنع السياسة الخارجية الأمريكية، خطاب في معهد وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية، جامعة برنستون، 29 أيلول، 1987.
- وعندما نشر غيتز هذا الخطاب باعباره مقالة، أدخل الظرف بشكل غير طوعي بالإشارة إلى تساوي البعد، روبرت غيتز، السي أي إي والسياسة الخارجية الأمريكية، مجلة الشؤون الخارجية العدد 66، رقم 2 (وينشر 1987/ 88)، ص 225.

12 - فورد ودبلوماسية الشرق الأوسط:

- (1) في دستور منظمة التحرير الفلسطينية، انظر هركبي «الدستور الفلسطيني ومغزاه/ لندن، فالنتاين، ميتشيل، 1979) وهركبي هورئيس سابق للمخابرات الإسرائيلية، فيما بعد غير رأيه وأصبح مناصراً قوياً لاتفاقات أوسلو.
- (2) انظر كيسنجر، سنوات الجيشان، الفصل 17.
- (3) دوبرنين، قيد الثقة، ص 306، 222، 325.
- (4) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، لاسيما الفصل 10، وسنوات الجيشان، ص 204-199.
- (5) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص 579، 80.
- (6) المصدر نفسه، الفصل 30، وكيسنجر، سنوات الجيشان، فصل 6.
- (7) يمكن إيجاد وصف مفصل لهذه المفاوضات في كتاب، كيسنجر، سنوات الجيشان، الفصل 13، 17، 18، 21، 23.
- (8) انظر مثلاً تقرير جماعة دراسات الشرق الأوسط في معهد بروكينغز «نحو السلام في الشرق الأوسط» (واشنطن، معهد بروكينغز، 1975) زيغنيو بريجنسكي، فرانسوا دوشين وكيشي سايكي «ما وراء سلام الخطوة - خطوة - في الإطار الدولي» مجلة السياسة الخارجية، رقم 19 (صيف 1975) ستانلي هوفمان، سياسة جديدة لإسرائيل مجلة الشؤون الخارجية، مجلد 53، رقم 3، 1 نيسان 1975).
- (9) إسحاق رايبين «مذكرات رايبين» (بيركلي منشورات جامعة كاليفورنيا 1979)، ص 22-421.

13 - مكوك واحد كثير جداً:

- (1) هارولد ساونديرز وسيبيليا ألين «سيناء 2: سياسة التوسط الدولي»، 1974 - 75، دراسات حالة رقم 17 (واشنطن، معهد السياسة الخارجية، مدرسة بول هـ. نيتزي للدراسات الدولية المتقدمة، جامعة جون هوبكينز 1993)، ص 60 - 61.
- (2) انظر، مثلاً، شمعون بيريز وروبرت ليتل من أجل مستقبل إسرائيل (بالتيمور: منشورات جامعة جونز هوبكينز، 1998).
- (3) انظر أيضاً لرايبين: «رايبين: حياتنا وتركته» (نيويورك، أبناء بوتنام، 1997)، ص 157 - 58.

14 - سيناء 2 والطريق إلى السلام:

- (1) فورد، أوراق عامة، 1975، ص 396 - 97.
- (2) فورد، وقت للشفاء، ص 247.
- (3) مقابلة مع وولتر كرونكيت، إريك سفاريد وبوي شيفر، من أخبار السي بي غس، 21 نيسان، 1975، لدى فورد أوراق عامة، 975، ص 552.
- (4) ملاحظات أبداها إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس فورد، في 11 حزيران 1975، البيت الأبيض، سيدي الرئيس، أفضل أن أتاول المشكلات كما نراها وبودي أن أبدأ بهذا الأساس: إن كان هناك أي بلد راغب بالسلام في المنطقة، فهو إسرائيل، التي خاضت حروباً كثيرة وخسرت الكثير من الناس، إننا نعلم أننا لا نستطيع تحقيق السلام بالوسائل العسكرية، والظروف لا تسمح بهذا، وقد وقعت الحرب في 1949، 1956، 1967، 1973، لذا ندرك أن القوة لا تأتي بالحل السياسي. لقد قال كلاو زفيتز إن الحرب هي امتداد للدبلوماسية لكن بوسائل أخرى. بيد أن الهدف في الحرب يكون تدمير القوة المعادية، لكي يفرض المرء إرادته، ونحن لا نستطيع أن نفرض إرادتنا، أي إن الوسائل العسكرية لا تحل المشكلة، وليس لنا من مصلحة في الحرب لكن لنا مصلحة في الدفاع عن أنفسنا. ودون أن نكون قادرين على الدفاع عن أنفسنا لن نبقي على قيد الحياة. وحين نتكلم عن السلام، فإنني أعني بهذا وجودنا كدولة يهودية ذات حدود يمكن الدفاع عنها - دون أن تعتمد على الآخرين كي يرسلوا لها قواتهم ذاتها. فتلك ستكون نهايتنا.
- الضمانات الدولية لا تعني أي شيء بالنسبة لنا. فقد جربناها على مدى سنين عديدة، كما جربت بعثات الهدنة المختلطة، وقوات المراقبة الدولية، والفصل الدولية. نحن لا نؤمن بوضع دفاعنا في أيدي (الآخرين)، وأن نجر قوة كبيرة إلى صراع هو بحد ذاته محلي سيكون خطأ كبيراً، إذ أننا لم نطلب قط إرسال جندي أمريكي واحد للمساعدة في الدفاع عنا.
- لقد حاولنا تحقيق السلام من 1949 إلى 1967، دون نتيجة، فهناك تراكم من الشك الذي لا بد من تعزيله من طريق السلام.
- وإن لدينا طريقتين محددين. إحدهما الطريقة التي ذكرتها: أن نرغب في حل كل المشكلات مع كل البلدان في الوقت ذاته ونتوصل إلى السلام النهائي. فحتى لو كان من الممكن أن يتم سلام كهذا، فسيكون أولاً سلام دبلوماسيين وحكومات وليس سلام يميز شعوب، فلكي نغير المواقف في المنطقة، لا بد من أن يستغرق ذلك وقتاً طويلاً، بل حتى السادات لا يتوقع سلاماً حقيقياً. إنه يميز بين إنهاء العداء وبين تطبيع العلاقات.
- لإسرائيل موقفها الخاص حول السلام. فهناك ثلاث قضايا أساسية أخشى أن تكون الهوة واسعة حالياً بالنسبة إلى حل شامل ولم تجسر قط في الماضي عن طريق الدبلوماسية، الأولى طبيعة السلام، فالعرب يتكلمون عن إنهاء الحرب، وإنهاء العداوة، بالنسبة إلينا المسألة أكثر من ذلك بكثير نعني تطبيع العلاقات.
- ثانياً: حدود السلام. فالعرب يشددون على انسحاب إسرائيلي شامل إلى حدود ما قبل حزيران 1967، التي نعتبرها عملياً غير قابلة للدفاع عنها. في الماضي، عندما كانوا يحركون قواتهم، كان علينا إما أن نتنظر الهجوم وإما أن نستبق الهجوم. خذ مصر مثلاً كان لديها قوات بحدود المليون والرابع، دون قدرة حركة. وكان ذلك يتطلب قدرة

حركة كلية من جهتها. غير أننا لا نستطيع أن نحرك أكثر من نصف مليون. إنه المعدل الأعلى في العالم، ولقد حركنا مقدار 400000 في حرب 1973، ثم راجعنا نظامنا لكي نتوصل إلى عدد أكبر. إذاً مشكلة إسرائيل بالنسبة إلى الحل الشامل ليست وضعها خلال بعض سنوات، أيأ كان الوقت الذي يتحركون فيه، بل إن علينا أن نقوم دائماً بحرب استباقية. والحقيقة الأكيدة في أنهم يستطيعون التحرك قرب حدودنا لا تعني إلا أن علينا أن نمتلك القدرة على الحركة، وبإمكانهم أن يدمروا اقتصادنا من خلال قدرتهم الشاملة على الحركة.

القضية الثالثة هي القضية الفلسطينية:

ليس باستطاعتنا أن ننسحب إلى حدود الـ 67 في سيناء. وليس باستطاعتنا أن ننزل من مرتفعات الجولان حتى في سياق السلام. إذ يمكن أن يكون هناك وضع قوات في شرم الشيخ مثلاً، ولا بد أن يكون هناك جسر جوي يربطنا بها وكذلك في الجولان مثلاً، ولفترة من الزمن لنقل: 10 إلى 20 سنة، وإلى أن يحدث تغير في المواقف لدى العرب علماً أن مفهوم وضع القوات وتغيير المواقف قابل للتطبيق على مصر أيضاً.

أما بالنسبة للضفة الغربية، فالأمر أكثر تعقيداً. فهنا توجد قضية الدفاع، وكذلك القضية الفلسطينية أيضاً، ما يقوله العرب ليس جديداً ولم يتغير منذ عبد الناصر. إنهم يقولون إن الحل هو إيجاد ما يعرف الآن بدولة عرفات.

لكن حين يسأل عرفات ماذا في ذهنه، يقول إنه يحلم بدولة علمانية تنهي الصفة اليهودية لإسرائيل، وذلك يقضي بإزالة كل اليهود الذين جاؤوا منذ 1923 أو حتى 1948. ذلك أن الدولة الفلسطينية تعني أنهم يستطيعون، بوجود صواريخ ستريل، أن يطلقوا النار على الطائرات في مطار تل أبيب، لهذا، وحسب ما نرى، فإن العودة إلى حدود الـ 67 وإقامة الدولة الفلسطينية إنما تعني أن إسرائيل لم يكتب لها البقاء.

لقد عقدت خمسة اجتماعات مع حسين العام الماضي وقد قلت له «لقد اقترحت إقامة اتحاد كحل، فإذا استطعنا التوصل إلى اتفاق حول شبه اتحاد (كونفدرالية) فستكون إسرائيل ذات علاقة به لثلاثين سنة تقريباً مع حدود مفتوحة وبحد أدنى من التغيرات مع أن هناك مشكلة معقدة هي مشكلة القدس - وسيكون بإمكاننا أيضاً أن ندخل مجمل قطاع غزة، وسنكون على استعداد لعقد اتفاقية مع حسين على هذا الأساس. لكن الحسين رفض الاقتراح. فقد منا له أيضاً خطة ألون كأساس للتفاوض ورفضت أيضاً.

لهذا، وطبقاً لاستعداد إسرائيل للسلام النهائي ومتطلبات الأمن الإسرائيلي، فإن حدود الـ 67 فيما يتعلق بمصر وسورية لا تسمح بالترتيبات الأمنية اللازمة لبلد صغير تعداد سكانه ثلاثة ملايين مقابل مجموعة من الدول تعدادها 60 إلى 65 مليون نسمة. إننا مستعدون لأن نحاول إنجاز السلام لكن الشقة بيننا وبين العرب في هذه القضايا الثلاث واسعة، كما أننا لا نشعر بأي استعداد لدى العرب للاقترب من ضروريات السلام كما نراها من وجهة نظرنا.

«إنني أتذكر أن د. كيسنجر سنة 1967 كان يرغب في استكشاف مفهوم الأمن والسيادة. لكن السادات ربما كان قد قرر الحرب. وبودي لو كان باستطاعتنا التوصل إلى سلام شامل، أي سلام حقيقي. أنا لا أريد للإسرائيليين أن يكونوا مثل المسيحيين في لبنان، فمصير الأقليات في البلاد العربية - مسيحيين، أو أكرد، أو يهود - مصير سيئ. والسبب أن الفرنسيين أقاموا دولة لبنان لأنهم أرادوا أن ينقذوا الأقلية المسيحية في سورية. بن غوريون قال إن بإمكان إسرائيل أن تكسب 20 حرباً ولا تحل المشكلة، لكن العرب بحاجة لأن يكسبوا الحرب مرة واحدة ليعني ذلك نهاية إسرائيل.

ما قلته ليس شائعاً في إسرائيل. فهناك أناس خاضوا الحرب ثلاث مرات في سيناء. أيزنهاور، وبضغظ من الاتحاد السوفيتي، عمل على انسحابنا من سيناء، ثم قال إنه كان يأمل في أن يحمل ذلك معه ظروف السلام. لأنه باستطاعتنا أن نتطلع إلى سلام شامل، لكن ليس باستطاعتنا أن نتحرك من المواقع التي ذكرتها. وإذا ما عقد مؤتمر في جنيف، فسنحمل مواقفنا إلى هناك ولنسوف نكافح هناك لأننا نؤمن بمواقفنا.

15 - مأساة الهند الصينية - بداية النهاية:

(1) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، الفصول 8، 12، 23، 25، 27، 31، 32، 33، 34، انظر أيضاً كيسنجر، سنوات الجيشان، الفصل 2 و8.

(2) انظر مثلاً، المذكرة الإيضاحية بقلم ديفيد هورويتز، ابن راديكالي: أوديسا الأجيال (نيويورك، منشورات حرة، 1997) الجزء 3 وكذلك جيمس ويب سلام؟ أم هزيمة؟ ماذا يريد المحتجون على حرب فيتنام؟ المشروع الأمريكي، مجلد 8، رقم 3 / أيار / حزيران، 1997) ص 46 - 49.

(3) عرضي المبكر المقدم إلى فيتنام موصوف في كتاب كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص 230 - 35.

(4) هنري كيسنجر، مفاوضات فيتنام، مجلة الشؤون الخارجية، مجلد 47، رقم 2/ كانون الثاني، 1969، ص 211 - 34.

(5) كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص 432.

(6) مثلاً، هورويتز، ابن راديكالي، ص 202.

(7) انظر، مثلاً، إسهامات الرئيس جون كينيدي المقدمة للنوع في كتاب كيسنجر، أيام البيت الأبيض، ص 895، والحاشية رقم 7 في الصفحة 1488، وفي كتاب، كيسنجر، سنوات الجيشان، الحاشية 5 في الصفحة 1236.

(8) بيانات عن فرض الولايات المتحدة لاتفاقية باريس تضمن ما يلي:

خطاب الرئيس نيكسون إلى الأمة، 23 كانون الثاني، 1973:

يجب أن يتم التمسك بشروط الاتفاقية بكثير من التدقيق. ولنسوف نفعل كل ما تتطلبه الاتفاقية منا ونتوقع من الأطراف الأخرى أن تفعل كل ما هو مطلوب منا. كذلك نتوقع من الدول الأخرى المهمة أن تساعد في ضمان تنفيذ الاتفاقية وترسيخ السلام.

كيسنجر، مؤتمر صحفي، 24 كانون الثاني، 1973:

سؤالي، إذا ما انتهكت معاهدة السلام وأثبتت الإجراءات الدولية أنها غير فعالة فسترسل الولايات المتحدة قوات إلى فيتنام من جديد؟

كيسنجر: لا أريد أن أخمن مواقف افتراضية لا نتوقع أن تظهر.

نائب مساعد الوزير، وليم سوليفان في مقابلة تلفزيونية، 28 كانون الثاني، 1973:

سؤال: هناك أيضاً تقارير من سايفون اليوم، سيدي السفير بأن الولايات المتحدة قدمت تأكيدات رسمية لكن خاصة إلى سايفون بأننا سنتدخل عسكرياً مرة ثانية إذا ارتكبت هانوي انتهاكات خطيرة فما هو التزامنا تماماً؟ ماذا سنفعل إذا انتهك وقف - إطلاق النار؟

سوليفان: لن أخمن تخميناً سيد روزنفيلد. أظن أنك رأيت بيان د. كيسنجر فيما يخص الطريقة التي افترضت بها

الاتفاقية متطلبات تنفيذ هذا الاتفاق، وليس هناك موانع أمامنا، لكننا لن نناقش أية مسائل افتراضية الآن تتعلق بما يمكن أن يحمل معه المستقبل.

كيسنجر، مقابلة تلفازية مع مارفن كالب، 1 شباط 1973م.

كالب: د. كيسنجر، أظن ما حاولت التوصل إليه هو ما يحدث وأفترض أنه لا بد من طرح هذا السؤال، في أفضل العوالم الممكنة كلها، سيتم التمسك بوقف إطلاق النار. وفي العالم الذي نعيش فيه قد لا يتم ذلك، وقد قال الرئيس ثيوفي مقابلة تلفازية هذه الليلة إنه لن يطلب عودة القوات الجوية الأمريكية أبداً. كما قال السفير سوليفان الأحد الماضي فقط إنه لا يوجد هناك موانع - هذه كلماته على ما أعتقد - أمام استخدام هذه القوة الجوية.

هل هذا صحيح؟

كيسنجر: هو صحيح قانونياً.

كالب: سياسياً ودبلوماسياً؟

كيسنجر: لنا الحق في أن نفعل ذلك. لكن من الصعب جداً الإجابة عن السؤال بالمطلق. فذلك يعتمد على مدى التحدي، وطبيعة التهديد، وعلى الظروف التي ينشأ فيها، وسيكون من غير الحكمة البتة، بالنسبة إلى مسؤول أمريكي في هذه المرحلة، والسلام قيد الترسيع، أن يعطي لائحة دقيقة حول ما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله أو تستفعله في كل ظرف يحتمل أن يطرأ.

بالنسبة إلى المستقبل المنظور، ليست فيتنام الشمالية في وضع يمكنها من شن هجوم كاسح على الجنوب، حتى لو انتهك هؤلاء الاتفاقية. أما ما يحدث بعد سنة أو سنتين فيجب النظر إليه بحسب الظروف التي ينشأ فيها.

إن معظم الانتهاكات التي يمكن للمرء الآن أن يتكهن بها ستعالج من قبل الفيتناميين الجنوبيين.

كالب: إذاً بالنسبة إلى عام أو عامين، كما فهمتك تماماً، لن يكون هناك حاجة لتورط القوات العسكرية الأمريكية من جديد؟

كيسنجر: مارفن، نحن لم ننه في هذه الحرب لكي نبحث عن حجة للدخول فيها من جديد، لكن سيكون عملاً لا مسؤولاً منا في هذه اللحظة أن نقدم لائحة دقيقة تماماً عن الاعتداءات المحتملة التي يمكن أن نرد عليها وما يمكن أو لا يمكن أن نفعل.

مؤتمر أخباري للرئيس نيكسون 15 آذار 1973م:

سأشير فقط إلى هذا: لقد أعلمنا الفيتناميين الشماليين باهتمامنا الشديد بهذا التسرب وبما نعتقد أنه يكون: أي انتهاك لوقف إطلاق النار، واتفاقية السلام. كما عبرنا عن اهتمامنا الشديد لأطراف أخرى، ولسوف أشير فقط إلى أنه بناء على ما قمت به من أعمال خلال السنوات الأربع الماضية، فإن الفيتناميين الشماليين لن يهملوا أو يستخفوا بمثل هذا التعبير عن الاهتمام حين يظهر فيما يخص انتهاكاً وذلك كل ما سأقوله عنه.

السكرتير المساعد للشؤون السياسية، وليام بورتز، حديث في الغراند رابيدز، 21 آذار، 1973:

لقد أوضح الرئيس نيكسون اهتمامنا الشديد بتسريب الشماليين لأعداد كبيرة من العناصر والمعدات إلى فيتنام الجنوبية. إن هذا التسريب، إذا ما استمر، يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، وعلى فيتنام الشمالية أن لا تهمل أدنى إهمال تعبيرنا عن ذلك الاهتمام.

خطاب الرئيس نيكسون إلى الأمة، 29 آذار، 1973:

ما تزال هناك بعض المناطق الإشكالية، فشروط الاتفاقية تتطلب تعليل كل نقص في العمل في الهند الصينية، والشروط التي تتعلق بلاوس وكمبوديا، والشروط التي تمنع التسرب من شمال فيتنام إلى جنوبها لم يتم الالتزام بها. لقد التزمنا ولنسوف نلتزم بالاتفاقية. ولنسوف نصر على أن تلتزم فيتنام الشمالية بالاتفاقية. كما أن على فيتنام الشمالية ألا يكون لديهم أدنى شك فيما يتعلق بالعواقب إذا ما أخفقوا في الالتزام بالاتفاقية.

سكرتير الدفاع إليوت ريتشاردسون في مقابلة تلفازية، 1 نيسان، 1973:

روبن نيسين: سيدي السكرتير، هل يمكنك القول إن الولايات المتحدة لن ترسل، بأي ظرف من الظروف، قوات عسكرية من جديد إلى الهند الصينية؟

ريتشاردسون: لا، ليس باستطلاعي أن أعطي تأكيداً حاسماً سيد نيسين، إن من الواضح أن المستقبل يحمل في طياته تطورات محتملة لا يمكن التكهّن بها الآن. لكن بالتأكيد، نحن نأمل كل الأمل أن لا يكون مثل هذا ضرورياً. نيسين: وإذا سألتك السؤال نفسه، أيمكنك القول ما إذا كانت الولايات المتحدة لن تقصف أبداً أهدافاً في شمال فيتنام أو جنوبها، هل سيكون جوابك هو نفسه؟

ريتشاردسون: نعم، لكن أملنا بالطبع وتوقعنا هو أن يتم احترام اتفاقيات وقف إطلاق النار.

نيسين: الرئيس نيكسون حذر عدة مرات فيتنام الشمالية من أنه ينبغي عليها ألا يكون لديها شك في العواقب إن هي انتهكت وقف إطلاق النار، ترى ما هي هذه العواقب؟

ريتشاردسون: هذا بوضوح شيء ما لا أستطيع تخمينه سلفاً، سيد نيسين..

فليدهم، على ما أعتقد، ما يدعوههم للنظر عائدتين إلى الماضي كي يعرفوا أن الرئيس سيفعل ما هو ضروري للتوصل إلى حل يتم التفاوض عليه لإنهاء الحرب.

سكرتير الدفاع إليوت ريتشاردسون إلى لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ، 2 نيسان، 1973:

سؤال: هناك تقارير من فيتنام الجنوبية اليوم يقول إن الرئيس ثيودور أن الولايات المتحدة وحكومة فيتنام الجنوبية قد اتفقتا على أنه إذا ما كان هناك هجوم وإذا ما حاولت فيتنام الشمالية الدخول، فإن الولايات المتحدة ستعود بطيرانها وبدعمها الجوي، هل لدينا مثل هذا الالتزام؟

ريتشاردسون: هذه مسألة تتعلق بكل بساطة بالاحتمالات الكثيرة التي يمكن أن تحدث. ولا أريد أو أحاول تضخيم أي شيء قاله أو الانتقاض منه..

نحن طبعاً مستمرين في التمسك بالاقترح القائل إن اتفاقيات وقف النار ليس فقط قد وقعت وحسب، بل من مصلحة الأطراف كافة وأهدافها التأكيد ما أمكن على أن تتفد...

عملنا هو أن نفرز الاعتبارات التي، كما نثق، ستقودهم إلى تنفيذ الاتفاقية..

وإذا كان لديه هو (الرئيس) الصلاحية الدستورية للقيام بالحرب حين الضرورة، فإننا نعتقد أن الامتداد الطبيعي لهذا أننا نقول إنه لديه الصلاحية الدستورية لاتخاذ أية خطوة تفتضيها الظروف الآن لكي يضمن تنفيذ اتفاقية وقف النار.

بيان من حكومة الولايات المتحدة (سان كليمنت) 3 نيسان 1973م:

كلا الرئيسين، رغم الاعتراف بأن تقدماً حدث نحو حل عسكري وسياسي في فيتنام الجنوبية، ينظر مع ذلك بكل اهتمام إلى تسربات الرجال والعتاد بأعداد كبيرة من شمال فيتنام إلى جنوبها، وذلك بما شكل انتهاكات للاتفاقية الخاصة بإنهاء الحرب، ويعتبران أن أعمالاً كهذه تهدد الأساس الذي تقوم عليه الاتفاقية، مما يتطلب ردود فعل قوية مناسبة. وقد عبر الرئيسان عن قناعتهم بأن شروط الاتفاقية بكل إخلاص، إذا كان على وقف النار أن يستمر من أجل حل سلمي يتعين ضمانه. وقد أعلن الرئيس نيكسون في هذا المجال أن الولايات المتحدة تنظر إلى انتهاك أي بند من بنود الاتفاقية باهتمام شديد ومستمر.

سكرتير الدفاع إليوت ريتشاردسون مقابلة مع رجال الأخبار قبل مثوله أمام اللجنة الفرعية لتخصيصات الأموال في مجلس النواب والمتعلقة بالدفاع، 3 نيسان، 1973م.

سؤال: سيدي السكرتير، تحت أي ظروف يتعين علينا أن نبدأ القصف دعماً للفيتناميين الجنوبيين؟
ريتشاردسون: إنه واحد من تلك الأسئلة التي يستحيل الإجابة عنها بكلام عام. نحن يمكن فقد أن نرى التطورات، وكلنا أمل أن تكون تلك التطورات هي التنفيذ الكامل والتام لاتفاقيات وقف النار.

سؤال: هل من الممكن أن نقصف فيتنام الشمالية أو ندعم الجيش الفيتنامي الجنوبي من جديد؟
ريتشاردسون: هذا بالتأكيد أمر لا يمكن الحكم عليه في هذا الوقت.

كيسنجر، مؤتمر صحفي، 2 أيار 1973م:

سؤال: أنت تقول إذا لم تلتزم فيتنام الشمالية بمطلب وقف نار محترم فإنها تغامر بإحياء المواجهة معنا من جديد. هل يمكنك أن تفسر لنا وعلى نحو أوضح قليلاً ماذا تعني بذلك (في تقرير السياسة الخارجية)؟
كيسنجر: الآن، وفي المجابهة، أوضحنا أننا نعني تماماً ضرورة مراعاة الاتفاقية ونحن الآن مشغولون في محاولة لأن نناقش مع الفيتناميين الشماليين ما هو مطلوب لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً دقيقاً. كما لدينا كل نية ودافع لأن نتأكد من أن جانبنا في الاتفاقية مدعوم وأن نستخدم نفوذنا حيثما استطعنا للتوصل على تنفيذ الاتفاقية بدقة.

لكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن توقع اتفاقية جدية وخلال أسابيع تنتهك بنودها الرئيسية دون أن تقوم بأية محاولة للإشارة إلى ذلك. الآن، الإجراءات الخاصة هي: بعضها واضح، بالطبع، ونفضل، كما ذكرنا في التقرير، وكما أعلننا علناً عدة مرات، أن ندفع بعلاقتنا مع فيتنام الشمالية باتجاه التطبيع، ونبدأ العملية التي تسرع الأمور، تماماً مثل العمليات الأخرى التي نقوم بها عادة. وهكذا فإن التوجه العام لهذه الفترة هو أن التوتر القائم بيننا لا يمكن بالتأكيد أن يخف بالسرعة التي نرغب بها إن لم نراع الاتفاقية مراعاة تامة.

تقرير الرئيس نيكسون عن السياسة الخارجية، 23 أيار، 1973م:

إننا نأمل من الأطراف المتنازعة أن تؤثر الآن متابعة أهدافها بالوسائل السلمية وبالتنافس السياسي بدلاً من طرق الماضي الوحشية المكلفة. هذا الخيار متروك لهم ولسوف نكون بغاية اليقظة والحذر فيما يتعلق بانتهاكات الاتفاقية. لدى هانوي خياران أساسيان اثنان. الأول: هو أن تستغل اتفاقية فيتنام وتضغط لتحقيق أهدافها في الهند الصينية. في هذه الحالة ستستمر في تسريب الرجال والعتاد إلى فيتنام الجنوبية، وتبقي قواتها في لاوس وكمبوديا، ومن خلال الضغط أو الهجوم المباشر تجدد عدوانها على أصدقائنا. مثل هذا المسار سيهدد بالخطر المكاسب التي حصلنا

عليها بصعوبة في الهند الصينية، وسيجاذف بتجديد المواجهة معنا... المسار الثاني هو أن تتابع فيتنام الشمالية أهدافها سلمياً، سامحة بذلك للاتجاهات التاريخية للمنطقة أن تؤكد ذاتها.

ولسوف تجدنا جمهورية فيتنام الأصدقاء الثابتين. إذ سنستمر في التعامل مع حكومتها باعتبارها الممثلة الشرعية للشعب الفيتنامي في الجنوب، وفي الوقت نفسه ندعم الجهود التي تبذلها الأحزاب الفيتنامية الجنوبية لتحقيق المصالحة وتشكيل مستقبلها السياسي، كما سنوفر البديل للمساعدة العسكرية طبقاً لشروط الاتفاقية. فيما نتوقع من أصدقائنا أن يراعوا تنفيذ الاتفاقية تماماً لأننا لن نتحمل أية انتهاكات لها من قبل فيتنام الشمالية أو حلفائها.. ولقد أخبرنا هانوي، سرّاً وعلناً، أننا لن نسامح تجاه أية انتهاكات للاتفاقية.

كيسنجر: مؤتمر صحفي، 13 حزيران، 1973م:

سؤال: هل تشعر الآن أنك بتوقيع الوثيقة أنهيت تقريباً عملك في منطقة الهند الصينية أو أنه ما يزال لديك الكثير من الصعوبات، لاسيما فيما يتعلق بكمبوديا؟

كيسنجر: القضايا المتبقية في الهند الصينية ما تزال تتطلب جهوداً دبلوماسية هامة ونتوقع أن نتابعها، ولسوف نظل، بالطبع، ملتزمين بالتنفيذ الصارم للاتفاقية ونؤكد اهتمامنا بها.

رسالة الرئيس نيكسون إلى مجلس النواب، 27 حزيران، 1973، معارضاً إيقاف قصف الهند الصينية:

إن الإيقاف الكامل سيقضي عملياً على الدافع لدى الشيوعيين للتفاوض وبذلك يقطع مسبقاً جهودنا الدبلوماسية للتوصل إلى وقف نار في كمبوديا، ويعكس بصورة فعالة الزخم الدافع باتجاه سلام دائم في الهند الصينية الذي بدأ حراكه منذ كانون الثاني الماضي ثم تجدد بيان الأطراف الأربعة الموقع في باريس في 13 حزيران.

أما انتصار الجماعة في كمبوديا، فإنه، بدوره، سيهدد التوازن الهش للاتفاقيات التي تم التفاوض عليها، والتحالفات السياسية والقدرات العسكرية التي يعتمد عليها السلام الشامل في جنوب شرق آسيا، والتي قام عليها، حسب تقديري القبول باتفاقيات فيتنام.

أخيراً وبدلالات عالمية أكثر جدية حتى، فإن قبول الولايات المتحدة المفوض تشريعاً بالانتهاكات الشيوعية لاتفاقيات باريس وغزو كمبوديا من قبل القوات الشيوعي سيضع موضع الشك التزامنا الوطني ليس فقط بالحل الفيتنامي بل بحلول أخرى أو باتفاقيات كثيرة توصلنا إليها أو نسعى إليها مع دول أخرى. إذ ستوجه ضربة قاصمة لمصادقية أمريكا الدولية - ضربة ستترك آثارها حتى بعد الهند الصينية بكثير.

كيسنجر، رسالة إلى السناتور إدوارد كينيدي، 25 آذار، 1974م:

بتوقيعها على اتفاقية باريس، التزمت الولايات المتحدة بتدعيم الشروط التي جعلت وقف إطلاق النار ممكناً، وكذلك بالهدف الآخر ألا وهو حق الشعب الفيتنامي الجنوبي بتقرير مصيره. إننا نتابع، وفي ذهننا هذه الالتزامات، تقديم الوسائل الضرورية، إلى جمهورية فيتنام، للدفاع عن نفسها ومصالحها الاقتصادية.. وقد ألزمتنا أنفسنا بصورة أساسية جداً، سياسياً وأخلاقياً.

مقابلة مع تران فان لام، وزير خارجية فيتنام الجنوبية، السابق، 14 نيسان، 1975، سايفون (تقرير صحفي):

صرح وزير الخارجية تران لام أن الرئيس نيكسون وعد: بالرد مباشرة وبقوة على أي هجوم فيتنامي شامل على مستوى كبير لكن، كما أضاف لم توقع أية اتفاقية سرية.

- (9) ملاحظات من قبل السيناتور آلن إلى أحد مسؤولي وزارة الخارجية، 25 حزيران، 1974.
- (10) كما اقتبس آلن غودمان في كتابه السلام الضائع سعي أمريكا لحل متفاوض عليه لحرب فيتنام (ستانفورد: منشورات معهد هوفر، 1978)، ص 177.
- (11) خطاب ألقاه السيناتور جاكوب جافيتز، في مجلس الشيوخ، 15 حزيران، 1971، سجلات الكونغرس، ص 905.
- (12) كورتني شيلدن «تحت سحابة الحصار - الفيتنامي»، مجلة مونيتور سيانس كريستيان، 11 أيار، 1972م.
- (13) السيناتور كليفورد كيز، ملخص لمسائل السياسة الخارجية الأساسية، جلسة استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، الكونغرس الثالث، الجلسة الأولى، مع وزير الخارجية وليم روجرز، 21 شباط، 1973 واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1973، ص 19.
- (14) فيما يلي أمثلة إضافية عن التعبير عن دعم الكونغرس لمساعدة فيتنام الجنوبية بعد انسحاب القوات الأمريكية: كان السيناتور هيوبرت همفري قد صرح لصالح استمرار المساعدة في 10 شباط 1972، النيويورك تايمز، 12 شباط 1972 (روبرت سيمبل، الابن، ديموقراطيون يحصلون على تلخيصات حول الحرب) وقد وصف موقفه كما يلي: السيد همفري.. قال إنه سيقدم المساعدة العسكرية والاقتصادية الأمريكية - على شكل معدات لكن لا رجال، بعد أن تسحب الولايات المتحدة، لكن فقط إذا تعرضت فيتنام الجنوبية لهجمات، ولا شك أن مثل هذه المساعدة تدخل ضمن اهتمامات الولايات المتحدة.
- السيناتور مياك مانسفيلد دعم، في مطلع 1973، مساعدة خلفية ذات طبيعة اقتصادية وكذلك دعماً تموينياً لحلفائنا، طبعاً لعقيدة نيكسون وكان يرى أن اتفاقية باريس تحقق ما كان يريد - انسحاب الولايات المتحدة - كما اعترف علناً بأنه لا بد من دفع ثمن لقاء ذلك طبقاً للالتزامات الأخرى.
- ويمكنني القول إنني أتوقع أن تصبح عقيدة نيكسون، التي تبلورت قبل ثلاث سنوات، سارية المفعول الآن، ذلك يعني، حسب تأويلي، أننا سنسحب عسكرياً وتدرجياً من مختلف البلدان في مختلف أرجاء آسيا والعالم، وأن تلك البلدان سيتعين عليها بعد ذلك أن تعتمد على نفسها بصورة أساسية، وبقدر ما يتعلق الأمر بحلفائنا، فسوف نكون راغبين في مديد المساعدة الخلفية لهم ذات الطبيعة الاقتصادية، لكن دون أن نتدخل أو نتورط في شؤون أية أمة». (سجلات الكونغرس، 26 كانون الثاني 1973، ص 2202).
- تدعو عقيدة نيكسون، كما أفهمها، إلى سحب تدريجي لقواتنا من كل أنحاء العالم وإلى اعتماد أكبر على الأمم المتحدة التي لها روابط معنا، مع تقديم الولايات المتحدة، وفي حالات محددة، الدعم التمويني فقط.. وهكذا، بينما أتطلع إلى هذه الصورة، أرى أن الأمور التي كنت أجادل من أجلها قد أنجزت، بالحقيقة. كما أدرك أن هناك ثمناً لا بد من دفعه لقاء اتفاقية كهذه، وبعد رؤيتي للتفاصيل، وبعد أن قدمت الاقتراحات إلى الكونغرس، فإنني أنوي، بقدر ما يكون ذلك ممكناً، أن أدمم اقتراحات من ذلك النوع لأنني أريد للحرب أن تنتهي. وأريد لرجائنا أن ينسحبوا، وأريد لقواتنا وجندنا أن يعودوا إلى الوطن. تلك هي العناصر التي اهتم بها كل الاهتمام، لهذا سأكون مهتماً كل الاهتمام، وبقدر ما أستطيع، سأدعم كل الدعم أية مفاوضات تؤدي إلى التزامات من مختلف الأنواع لم يتم التوصل إليها بعد، لأنني أظن أن عليك أن توازن بين ذلك وبين الآخر، (تلخيص، جلسة استماع، 21 شباط، 1973، ص 16-17).

كما تكلم زعماء كونفرس آخرون ليسوا كلهم ليبراليين، بالروح ذاتها. فالسيناتور، روبرت بيرد، الديمقراطي من فرجينيا الغربية، قال في مجلس الشيوخ بتاريخ 26 شباط 1973: إنه ليسرف أمريكا أنه حتى في وجه الانتقادات في الداخل وفي الخارج، لم نتخل قط عن أي حليف.. لقد دخلنا في هذه الحرب شيئاً فشيئاً، غير قادرين على أن نرى أين ستقودنا أخيراً أحداث اليوم بعد اليوم والأسبوع بعد الأسبوع. لكننا أصبحنا متورطين لصالح حليف من حلفائنا، وحافظت بلادنا على وعد قادتها الرؤساء أيزنهاور، وكينيدي، وجونسون ونيكسون بأننا لن نتخلى عن فيتنام الجنوبية. إنني أمل ألا نعيش لنرى اليوم الذي نتخلى فيه هذه الأمة، التي صهرت في أتون الشجاعة، عن الحفاظ على شرفها الوطني. لأن شرف الوطن هو مجمل شرف أبنائه وبناته. وإذا كف الشرف عن أن يكون جزءاً من الشخصية الأمريكية، إذن فلن يكون هناك مستقبل لبلادنا» (سجلات الكونغرس، 26 كانون الثاني، 1973، ص 2309).

كذلك اقتبس عن رئيس لجنة التخصيصات المالية في مجلس النواب، جورج ماهون، ما يلي في واشنطن بوست، تاريخ 28 كانون الثاني، 1973م.

فيما يلي تلخيص الرئيس لاتفاقية باريس، قال الرئيس ماهون «ما هو متأصل في وقف إطلاق النار أننا سنتابع تقديم المساعدة لفيتنام الجنوبية وإعادة تأهيل المساعدة لفيتنام الشمالية». كما قال: يجب أن يقبل هذا كحقيقة حيائية، وهو بديل أفضل من استمرار الحرب.

في جلسات استماع مجلس الشيوخ في شباط 1973، قال السيناتور هيو سكوت، لدى تقديم وزير الخارجية وليم روجرز لشهادته:

فيما يتعلق بمسألة المساعدة لفيتنام، اتفق معك (روجرز) على أنه سيكون أفضل عدم التجمد في أي موقف، لأننا ما لنا من طريقة لمعرفة أي اقتراح سيمشي في النهاية بخصوص المساعدة الثنائية الجانب الممكنة أو المساعدة الولايات المتحدة (تلخيص، جلسة استماع، 21 شباط 1973، ص 27).

أما النائب صموئيل ستراتون من نيويورك فقد صاغ هذه النقطة بعبارات عامة:

لا يمكننا أن نتخلى ببساطة عن آسيا فقط لأننا توصلنا إلى وقف إطلاق نار. إن الاستقرار في آسيا يتوقف على استمرار مشاركتنا في تلك المنطقة بترسيخ روابط ذلك الثلاثي المؤلف من روسيا، والصين وأمريكا، أما إن أصبحنا انعزاليين، فإن آسيا حينذاك ستستقطب ثانية ويخرج السلام من النافذة. (سجلات الكونغرس، 29 كانون الثاني، 1973، ص 2519).

كما صرح السيناتور جيمس هيلمز من كارولينا الشمالية بما يلي:

علينا أن نفعل ما يمكننا فعله لجعل الهدنة تسري، كما علينا أن نشترك بقوتنا المادية مع الفيتناميين الجنوبيين، حلفائنا، بحيث يمكنهم الدفاع عن أنفسهم إن لم تسر الهدنة (سجلات الكونغرس، 31 كانون الثاني، 1973، ص 2732).

(15) الجنرال فان تيان دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم: وصف تحرير فيتنام الجنوبية، ترجمة جون سبراجينز، الابن، (نيويورك، منشورات، ريفيو الشهرية، 1977)، ص 12-10، انظر أيضاً، الجنرال تران فان تران.

فيتنام: تاريخ المتراس لمسرح الب2، مجلد 5، خلاصة حرب الـ 30 سنة (مدينة هوشي منه، دار نشر فان نغي، 1982، مترجم: تقرير جنوب شرق آسيا رقم 1247، شباط 1983، ص 45، 103).

- (16) دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم، ص 15.
- (17) ميشيل بارون، فرانت يوجيفوسا، ودوغلاس ماثيوز (تقويم السياسة الأمريكية، 1978، (نيويورك، دوتو، 1978) ص 8.
- (18) دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم، ص 20-19، ترا، فيتنام؛ تاريخ ص 125.
- (19) دونغ انتصارنا الربيعي العظيم، ص 23-22. انظر أيضاً كيف كسبت فيتنام الشمالية الحرب، مقابلة مع الكولونيل الفيتنامي الشمالي بوي تين، أجراها ستيفن يونغ، جريدة الوول ستريت، 3 آب 1995، ثم بوي تين على خطا هوشي منه: مذكرات كولونيل من فيتنام الشمالية (هونولولو، منشورات جامعة هاواي، 1995) ص 82-81.
- (20) رون نيسين، بالتأكيد تبدو مختلفة من الداخل (شيكاغو: منشورات بليبيوي 1978) ص 92.
- (21) موري ميرذر الولايات المتحدة تقول إنها تخطط لعدم التورط ثانية في حرب هندو-صينية واشنطن بوست، 8 كانون الثاني، 1975.
- (22) بوي تين، على خطا هوشي منه، ص 79، ترا، فيتنام: تاريخ ص 125.
- (23) دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم، ص 25-24.
- (24) كنيث رايج، جاكسون يعارض إنقاص المساعدات إلى فيتنام الجنوبية، اللوس أنجلوس تايمز، 27 كانون الثاني، 1975.
- (25) دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم، ص 24.
- (26) الخيارات المخفية، افتتاحية اللوس أنجلوس تايمز، 6 آذار، 1975.

16 - انهيار كمبوديا:

- (1) فونغوين جياب، مهام عسكرية مباشرة للتحويل إلى الهجوم المعاكس العام (هادونغ: لجنة المقاومة والإدارة لمقاطعة هادونغ، 1950، ص 14، اقتبسها غاريت بورتر في كتابه «السياسة الفيتنامية وأزمة الهند الصينية»، كذلك لدى ديفد إليوت «الصراع الهندو- صيني الثالث (بولدر، كولورادو. منشورات ويستفيون، 1981)، ص 88.
- (2) من أجل مناقشة أوسع لسياستنا في كمبوديا، انظر سنوات البيت الأبيض، ص 54-329 والفصل 10.
- (3) بوندي، شبكة شديدة التعقيد، ص 74.
- (4) انظر أيضاً كيسنجر، سنوات الجيشان، ص 18-9، 34، 37، 335، 69، كذلك كيسنجر، الدبلوماسية، ص 97-692، والرسائل المتبادلة بين بيتر رودمان ووليم شوكرس في مجلة السبكتاتور الأمريكي آذار وتموز 1981م.
- (5) رسالة الرئيس فورد إلى رئيس مجلس النواب كارل ألبرت، 25 شباط 1975، وهنري فورد، أوراق عامة، 1975 ن ص 279-80.
- (6) مثلاً، سيدني شانبيرغ، «طلب المساعدة لكمبوديا يقال إنه يفوق الحاجة الآن»، النيويورك تايمز، 7 شباط، 1975.
- (7) مثلاً، تعليم إريك سيفاريد، نشرة الأخبار التلفازية المسائية، 26 شباط، 1975.
- (8) الكونغرس والميكونغ، افتتاحية البلتيومور ص 23 شباط، 1975.

- (9) مثلاً، جيم آدمز، زعماء النواب يرون المساعدات ضائعة، واشنطن ستار نيوز، 26 شباط 1975: «الذروة الكمبودية»، النيويورك تايمز، افتتاحية 8 شباط، 1975.
- (10) مثلاً، مساعدة لكمبوديا، افتتاحية الواشنطن بوست، 5 شباط 1975، كلمة الولايات المتحدة ليست موضع رهان في الحرب الأهلية الكمبودية، افتتاحية فيلادلفيا إنكوايرر، 27 شباط، 1975 م.
- (11) مثلاً، يأس كمبوديا، افتتاحية النيويورك تايمز، 26 شباط 1975، قوة النار المفرقة، افتتاحية اللوس أنجلوس تايمز، 27 شباط، 1975.
- (12) سيدني شانبيرغ المتمردون الكمبوديون الغامضون: الحمر على ما يبدو يهيمنون على كتلة متنوعة، النيويورك تايمز 13 آذار، 1975.
- (13) محرر الإدارة، أمر فوردي بمزيد من مساعدات الأسلحة لكمبوديا يواجه عقبتين كأداوين في الكونغرس، جريدة الـوول ستريت، 14 آذار، 1975 م.
- (14) انظر كيسنجر سنوات الجيشان، ص 59.
- (15) من أجل وصف أوسع لما يلي، انظر المصدر نفسه، ص 49-341.
- (16) نسخة غير معروفة لبعض من هذه الأحداث الثلاثة موجودة لدى وليم شوكروس، عرض جانبي: كيسنجر، نيكسون وتدمير كمبوديا، نيويورك: سيمون، وشستر، 1979 (الفصل 22).
- (17) المصدر نفسه، ص 341.
- (18) بيان صادر عن الأمير سيهانوك في بكين، 2 نيسان، كما ذكر في تقريرنا المصالحة مرفوضة من قبل سيهانوك، بليمور ص، 3 نيسان، 1975 م.
- (19) نيسين «بالتأكيد تبدو مختلفة من الداخل»، ص 103.
- (20) سيدني شانبيرغ، الهند الصينية بلا أمريكيان، من أجل حياة أفضل وأعظم، النيويورك تايمز، 13 نيسان، 1975.

17 - النهاية لفيتنام:

- (1) دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم، ص 95.
- (2) فوردي، أوراق عامة، 1975، ص 416.
- (3) المصدر نفسه، ص 413.
- (4) حيرة السيد فوردي، افتتاحية النيويورك تايمز، 4 نيسان، 1975.
- (5) فيتنام، لعبة الصدفة، افتتاحية الواشنطن بوست، 4 نيسان، 1975.
- (7) مؤتمر صحفي، 5 نيسان، 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 72، رقم 1870، 28 نيسان، 1975، (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة) ص 551.
- (8) المصدر نفسه، ص 555.
- (9) تعليقات السيناتور جاكسون، نشرة أخبار تلفزيونية مسائية، تيد كوبل يكتب تقريراً من وزارة الخارجية، 8 نيسان 1975، انظر أيضاً موري مردي «جاكسون يذكر اتفاقية فيتنامية أمريكية سرية»، الواشنطن بوست، 9 نيسان، 1975 م.

(10) خطاب أمام جلسة الكونغرس المشتركة، 10 نيسان 1975، ولدى فورد في أوراق عامة 1975، ص 459-73.

(11) فورد، وقت للشفاء، ص 255.

(12) المصدر نفسه.

(13) الخطوات التالية في فيتنام بعد الرئيسي ثيو افتتاحية النيويورك تايمز، 22 نيسان 1975، رحيل نغوين فان ثيو،

افتتاحية الواشنطن بوست، 22 نيسان، 1975، السيد ثيو ينزل افتتاحية البلتيكور ص 22 نيسان، 1975، بعد السقوط،

افتتاحية النيويورك تايمز، 22 نيسان 57، بعد فيتنام، افتتاحية المونيتور سياسن كريستشان، 22 نيسان 75، خروج

الرئيس ثيو افتتاحية الشيكاجو تريبيون، 22 نيسان 57، إنه ثيو الذي خان شعب فيتنام افتتاحية فيلادفيا إنكويرر، 22

نيسان 75، وثيقة سايغون ودو واشنطن افتتاحية النيويورك تايمز، 23 نيسان 1975م.

(14) فورد، أوراق عامة، 1975، ص 569.

(15) اتصالات مع الرئيس فورد.

25 10 بعد الظهر - 28 نيسان 1975:

فورد: نعم هنري

كيسنجر: سيدي الرئيس، القصف بالقنابل يبدو وكأنه توقف بشكل أساسي، لكن الآن يبدو وكأن النظام انهار ميدانياً والطرق كلها مملأ بالفارين. وكأنها ستصبح مثل دانانغ، وربما هو نفسه ما أرادوا أن يصنعوا.

فورد: حسن.

كيسنجر: هم يحاولون استعادة النظام، وقد تحدثنا مع غراهام مارتن وقلنا له إنه إذا بات المجال الجوي غير مستخدم، فعليه أن يمضي إلى حالة الطوارئ في الإخلاء.

فورد: أوافق في كلا المكانين. كيسنجر: حسن، المشكلة الرئيسية التي ستمثل أماننا الآن سيدي الرئيس، هي ما إذا كان باستطاعتنا أن نتوصل إلى العناصر الأمريكية، إذا ما انهار النظام تماماً في تان سون نهوت وخارج تان سون نهوت وخلف مجمع مكتب الملحق الدفاعي.

فورد: كم هي المسافة إلى هناك؟

كيسنجر: المسافة ليست بعيدة. إنها قرابة 5 دقائق بالسيارة إذا تمكنا من الوصول إليهم - أنت تعلم، لا طريقة لدينا لمعرفة كم هم متداخلون..

فورد: حسن.

كيسنجر: مع الفيتناميين ويتعين علينا فقط أن نبقي خارجاً الآن.

فورد: هل تدخل عربات الـ 130؟

كيسنجر: كلا، الآن الميدان غارق على ما يبدو بالمدنيين تماماً.

فورد: أرى ذلك.

كيسنجر: إحداها تحركت بهدف الاقترب، لكن ما إن اقتربت حتى حدث هرج ومرج في وجهها، فعادت مرة ثانية. ذلك أن القصف أحدث تماماً حالة..

فوردي: إحباط ورعب.

كيسنجر: لذلك يمكننا فقط اللجوء إلى حالة إخلاء طوارئ، خلال ساعتين، على أن تكون الأوامر واضحة تماماً. فالجناح الثابت لا يمكن استخدامه، وعلينا الذهاب إلى الحوامة.

فوردي: ونخرج بجماعتنا فقط، أملين بالفضل.

كيسنجر: ذلك صحيح، ولا أظن أنهم سيطلقون عليها، بل بصراحة لا أعتقد أن الروس خدعونا، كل ما في الأمر أن الفيتناميين الشماليين قاموا بقراءة أخرى وقت العطلة وقرروا المضي قدماً للقيام بخرق.

فوردي: حسن، نحن لدينا الجنرال سميث على الأرض هناك، إنه خارج تان سون نهوت، وفي البلدة لدينا مارتن، إنهما على اتصال وثيق ويتعين عليهما تماماً أن يستخدمتا قدرتهما على الحكم. فليس باستطاعتنا أن ندير الأمور من هنا.

فوردي: موافق.

كيسنجر: لقد أرسلت أنا وجيم (شليسنجر) على حد سواء الرسائل ذاتها التي وجهتها عبر قنواتنا.

فوردي: حسن.

كيسنجر: وقد تكلمت مع الجنرال مارتن وحسب علمي فقد تكلموا من وزارة الدفاع مع سميث.

فوردي: حسن.

كيسنجر: وهكذا الكل يعرفون ما عليهم أن يفعلوا.

فوردي: إذاً هو يبدو مثل....

كيسنجر: بالنسبة إلي يبدو أشبه بإخلاء في حالة طوارئ. وسوف ندعك على اتصال.

فوردي: حسن، أظن أنه بقدر ما هو مساوي يا هنري، فإن علينا أن نترك أولئك الخمسة آلاف هناك ونخرج جماعتنا.

كيسنجر: أجل، والمأساة أنهم كلهم من النخبة وسيقعون في أيدي الفيتناميين الشماليين تماماً هناك، أي أنهم جميعاً ناس خطرون - للغاية لكننا لا نستطيع فعل شيء لهم.

فوردي: (وقفة طويلة) ابق على اتصال معي و...

كيسنجر: حسن، لا خيار أمامنا سيدي الرئيس.

فوردي: لا.. في أيدي الناس هناك.

كيسنجر: هذا صحيح، ولقد تحملنا إلى أقصى حد يمكننا تحمله، والآن علينا أن نرى كيف ستجري الأمور.

فوردي: كما أفهم الآن، لدى سميث ومارتن الصلاحية بأن يأمرؤا بعملية حوامات.

كيسنجر: في أي وقت يقرران، الميدان غير مستخدم.

فوردي: ومما تقول لي أفهم أن علينا كذلك أن نتوقع ذلك العمل.

كيسنجر: أجل. وسيكون أفضل بالنسبة إلينا إن كان باستطاعتنا إعادة فتح الميدان بطول كاف على الأقل لإجلاء

الأمريكان بطائرات الجناح الثابت من هناك.

فوردي: تمام.

كيسنجر: بسبب ذلك الاحتياج والفوضى كلها هناك. لكن بما أنهما في تلك النقطة فعليهما حقاً أن يحكما على الأمر.

فورد: لكن لديهما الصلاحية الكاملة في أن يفعلا ذلك.

كيسنجر: لديهما الصلاحية الكاملة وأعطيا الأوامر بأن يفعلا ذلك إن لم يستطيعا الخروج حتى آخر النهار.

فورد: حسن.

كيسنجر: أي ليس لديهما الصلاحية في البقاء ليلة واحدة.

فورد: حسن.

كيسنجر: ولديهما الصلاحية بأن يطلبوا جسراً جواً في أي وقت من هذا الليل - ليلنا نحن - وعليهما أن يطلباه قبل أن ينتهي النهار هناك.

فورد: مع نهاية النهار هناك يخرجون أم مع صباح الغد هنا؟

كيسنجر: مع صباح الغد هنا، وإن لم تستطع مركبات السي 130 أخذهم بعيداً تفعل ذلك الحوامات.

فورد: ذلك مخجل حقاً. أربع وعشرون ساعة زيادة - أم اثنتا عشرة ساعة زيادة؟

كيسنجر: اثنتا عشرة ساعة زيادة، وسيكون بإمكاننا أن ننفذ حياة ثمانية آلاف.

فورد: هنري، نحن فعلنا ما في وسعنا.

كيسنجر: سيدي الرئيس، لقد حملت ذلك بمفردك ضد كل الآخرين، كما ناورنا في القضية إلى أبعد حد نستطيع المناورة فيه.

فورد: حسن، أمل فقط أن يفهم الآن مارتن وسميث أين نحن وأن لا يتردد في التصرف.

كيسنجر: حسن، لقد دققنا الأمر مع مارتن. فقد تكلمت معه قبل خمس عشرة دقيقة، ولا أستطيع القول إنه يفعل ذلك

راغباً بل هو سيفعل، إنه يريد البقاء في الخلف مع شخصين ليعتني بالأمريكيين الذين يمكن أن يخرجوا من الغابة،

لكنني فقط لا أظن أننا باستطاعتنا تبرير ذلك.

فورد: أنا أيضاً لا أظن ذلك.

كيسنجر: لا يمكننا إعطاءهم أية رهائن.

فورد: لا، لا، لا، حسن..

كيسنجر: وبالمناسبة، سيدي الرئيس، قد يسرك أن تعرف - لقد أخبرتك ذلك من قبل - أنه قد طرد الفرنسيون شر

طرده من كمبوديا، أيضاً.

فورد: حسن، أليس في ذلك بعض العزاء؟ حسن، هنري، لقد بذلنا أقصى ما في وسعنا، وأنا وأنت نتابع الأمر أولاً بأول،

فقد، نأمل أن يكون الله معنا.

كيسنجر: حسن، سنتابع أخذ الأمر أولاً بأول بضعة أيام أخرى. دقيقة فقط.

لقد جلبوا لي شيئاً ما. أجل - حسن. إنهم يعملون لإعادة الأمريكيين إلى المجمع.

فورد: حسن.

كيسنجر: في الدقائق الثلاثين التالية، ربما سنباشر الإخلاء بالحوامات.

فورد: حسن، سأكون هنا. اتصل بي بالتأكيد ودعني أعرف كيف تجري الأمور.

كيسنجر: حسن، سيدي الرئيس.

الساعة 10.45 ليلاً، 28 نيسان 1975:

فورد: نعم، هنري.

كيسنجر: سيدي الرئيس، لقد تكلمت لتوي مع غراهام مارتن وهو يوافق على أنه يجب علينا المباشرة بتنفيذ الإخلاء.

فورد: من كلا المكانين؟

كيسنجر: ذلك صحيح.

فورد: أظن ذلك أيضاً. إذ بعد أن اتصلت بي اتصل بي مباشرة جيم شليسنجر، وتكون لدي انطباع بأنك أنت وهو على اتفاق لكنني قلت له إن عليه الاتصال بك كي يتأكد من أن ذلك صحيح.

كيسنجر: أجل.

فورد: وأظن.. إن كان مارتن يقول ذلك، أن علينا أن نتحرك.

كيسنجر: وأنا أفكر أنه بينما يجري هذا الأمر، يجب أن يمر كل شيء عبر برينت أو عبري أنا. ولسوف ندعك على إطلاع تام في حال حدوث أي شيء، لكن بحيث لا يكون هناك الكثير من «النيلات» العصبيين يفلتون الأمور.

فورد: حسن، هل تظن أن علي أن أكون في «غرفة الموقف»؟

كيسنجر: لا، لا، أرى ضرورة لذلك. فتحسن سنعلمك حالما يحدث أي شيء، وهو بالحقيقة لا يتطلب أي قرار رئاسي بعد البدء بالتنفيذ.

فورد: أنا هنا، اتصل بي بكل الوسائل، خيراً كان أم شراً.

كيسنجر: سأتصل بك إن كان هناك أي شيء يستدعي ذلك. علينا أولاً أن نعيد الأمريكيين إلى المجمع، ذلك يبدو قابلاً للتدبر من ذلك القدر الضئيل الذي سمعته. لكن بعدئذ علينا أن نتأكد من أن غراهام سيتمكن من تجميع كل الأمريكيان معاً في السفارة. ذلك قد يستغرق منه ساعتين، فقلت له إن عليه أن يتم ذلك خلال ما بقي من النهار.

فورد: هناك ست ساعات متبقية.

كيسنجر: قرابة ست ساعات ونصف أو سبع ساعات متبقية، وأعتقد أنه بإمكانه أن يفعل ذلك. أنا فقط أفكر أنه ليس لدينا خيار.

فورد: حسن، رغم أنه مأساوي، إلا أنني أظن أن هذا ما ينبغي فعله فقل له أن يفعله.

كيسنجر: حسن، هو لديه تعليمات واضحة، ولسوف أتصل به وبالجنرال براون وأقول لهما إنك أمرت بالتنفيذ. فهم لن يقاتلونا بشدة.

فورد: ذلك نقص تقدير.

كيسنجر: الأمر الوحيد هو أنهم سيكونون تواقين جداً للخروج، لذا على الجسر الجوي أن يتوفر لهم قبل أن يتجمع الناس.

فورد: أخبرهم أن يتأكدوا من أنه سيبدل كل جهد ممكن لإخراج الجميع.

كيسنجر: ذلك صحيح.

فورد: بذلك، لا تكون هناك أسئلة حول الموضوع.

كيسنجر: حسن، وفي هذه الظروف لا يمكننا أخذ أي فيتنامي زيادة.

فورد: دعنا نتأكد من أنه حسب هذا الترتيب هناك..

كيسنجر: ليس هناك مقدرة فعلية، سيدي الرئيس، لكنني سأؤكد من أن هذا واضح أيضاً.

فورد: حسن، أعطهم أمر تنفيذي، فذلك يصيبني بالغثيان.

كيسنجر: سيدي الرئيس، لقد تحملنا إلى أقصى حدود التحمل، وربما أكثر ببعض ساعات مما ينبغي التحمل، ثم أنت تعلم

يجب ألا نندم، فقد فعلنا كل ما في وسعنا.

فورد: حسن، ابق على اتصال معي، لكن أخبر غراهام أن يفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

كيسنجر: حسن سيدي الرئيس.

فورد، أشكرك، هنري.

الساعة 12.22 ظهراً - 29 نيسان، 1975.

كيسنجر: سيدي الرئيس، أريدك فقط أن تعلم أن مينه الكبير (الجنرال دونغ فان مينه) قد أصدر أمراً بخروج جميع

الأمريكيين من البلاد خلال أربع وعشرين ساعة.

فورد: ذلك مفيد، أليس كذلك؟

كيسنجر: لا بد أنه علم أننا مغادرون، لأنهم يفعلون ذلك بالإذاعة المفتوحة لجميع المدنيين، وأظن أنه يحاول تسجيل بعض

النقاط لصالح الشيوعيين.

فورد: سأضيف ذلك أيضاً.

كيسنجر: لكن عملياً، قد يكون ذلك نوعاً من الحماية للأمريكيين أيضاً، فهم لا يخرجون متسللين في هذه الظروف، بل

يؤمرون بالخروج.

فورد: أنت أمرتهم بالخروج..

كيسنجر: بعد كل ما عايناه هناك، ها نحن نغادر بنوع من الجحيم.

فورد: إيه.. صديقنا الكبير.

كيسنجر: أعتقد أنهم ربما يريدون، بالإجمال، العمل لإنقاذ الأرواح.

فورد: وأنا أعتقد ذلك، لكن بعيداً عن أنك لا تحب أن تسجل هذا، كحقيقية من حقائق التاريخ، إنما على أساس عملي،

قد يكون هذا مفيداً.

كيسنجر: حسن. لن أتصل بك ثانية إلا بعد أن تبدأ العملية.

فورد: حسن وأشكرك على اتصالاتك بي وإعلامي بهذا.

كيسنجر: بعدئذ سأقرأ البيان الذي كتبنا مسودته لك.

فورد: هذا حسن.

كيسنجر: تمام، سيدي الرئيس، وداعاً.

فورد: أشكرك كل الشكر هنري.

(16) دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم، ص2-201.

(17) المصدر نفسه، ص234.

(18) مؤتمر صحفي، 29 نيسان، 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 72، رقم 1873، 19 أيار 1975، ص631.

(19) غير أن وليم شوكرس، وهو شخص يزعمني في كثير من أبحاثي، يبدو وكأن لديه أفكاراً ثانية. فقد كان لديه هذا الذي قاله سنة 1994.

نحن الذين عارضنا الحرب الأمريكية في الهند الصينية يجب أن نكون متواضعين كل التواضع حيال النتيجة المخيفة التي حصلت: شكل من أشكال الإبادة الجماعية في كمبوديا وطفليان مرعب في كل من فيتنام ولاوس. وبالعودة إلى تغطيتي، لصالح الصندي تايمز، الجهد الحربي لفيتنام الجنوبية من 1970 — 75، أعتقد أنني كنت أركز بكثير من اليسر على فساد وعدم كفاءة الفيتناميين الجنوبيين وحلفائهم الأمريكيين، وأنتي كنت جاهلاً كل الجهل بنظام هانوي اللا إنساني، وراغباً كل الرغبة في الاعتقاد بأن انتصاراً يحرزّه الشيوعيون سيوفر مستقبلاً أفضل. لكن بعد انتصار الشيوعيين جاء اللا جئون إلى تايلاند وسيول من الناس الياشين الآتين بالقوارب ساعين للهرب من ساحات القتل الكمبودية ومن العصابات الفيتنامية. شهاداتهم البليغة أنهت كل الأوهام. (وليم شوكرس، التخلص من إبادة جماعية، التايمز (لندن)، 16 كانون الأول، 1994). انظر أيضاً: هورويتز، ابن راديكالي، لوصف في العمق أكثر.

18- تشريح أزمة: المايا غيز:

(1) ريتشارد هيد، فريسكو شورت، وروبرت ماكفارلن، قرار أزمة: صنع — القرار الرئاسي في المواجهات الماياغية والكورية (بولدر، كولورادو: منشورات ويستفيو، 1978) فصل 5 هذا وصف موثق وتفصيلي.

(2) قسم نشرات الدولة، مجلد 72، رقم 1875، 2 حزيران، 1975، ص720.

(3) بيتر غروز 82 في بوبيلو، الولايات المتحدة تعترف بكوريا الشمالية ثم تسحب، النيويورك تايمز، 23 كانون الأول، 1968م.

(4) فورد، وقت للشفاء، ص276.

(5) بيان البيت الأبيض، 12 أيار 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 72 رقم 1875، 2 حزيران 1975، ص719.

(6) نيسين، بالتأكيد تبدو مختلفة من الداخل، ص19-118.

(7) تحدي السلام، خطاب أمام مجلس الشؤون العالمية في سان لويس، 12 أيار 1975، قسم نشرات الدولة، مجلد 72، رقم 1875، 2 حزيران 1975، ص711-12.

(8) تقرير رابطة النشر من باريس، 13 أيار 1975، ص15: 48.

(9) انظر مثلاً، جوزيف كرافت، عبر من الماياغيز، واشنطن بوست، 18 أيار 1975.

(10) فيما يلي نص الملخص الأولي لبيان هونيم، تلقيناه في واشنطن في 14 أيار 1975.

نشرة.

كمبوديا تعلن عن نيتها في تحرير المايا غيز:

عودة إلى 142340 من أجل معلوماتكم:

أذاعت إذاعة بنوم بنيه في 14 أيار بياناً صحفياً مدته 19 دقيقة حول حادثة الماياغيز، وقد قرأه هونيم، وزير الإعلام والدعاية.

يقول البيان: منذ أن حررنا بنوم بنيه والبلاد بكاملها، تقوم الإمبريالية الأمريكية بصورة متكررة ومتوالية بأنشطة مخابراتية وتجسسية لتنفيذ أعمال تخريبية واستنزافية ضد كمبوديا الجديدة المحررة حديثاً، انطلاقاً من رغبتها الواضحة في عدم السماح للأمة وللوطن الكمبوديين بالعيش.

هذا يفسر لماذا منعت حكومتنا السفن الإمبريالية الأمريكية من الاقتراب من شواطئنا الكمبودية، بتهمة أن هذه السفن، بما فيها الماياغيز، هي سفن تجسس لصالح السي آي إي. إنه يتهم الولايات المتحدة أيضاً باستخدام الطائرات لمهاجمة سفن الأسطول الكمبودي. ومن ثم يقول: سوف تأمر حكومتنا الماياغيز بالانسحاب من المياه الإقليمية الكمبودية وتحذرها من أي عمل تجسسي آخر أو أية أنشطة استنزافية. وهذا ينطبق على الماياغيز أو أية سفن أخرى، كالسفينة التي ترفع العلم البنامي والتي أفرجنا عنها في 9 أيار 1975.

من أجل النص الكامل للبيان الكمبودي، انظر النيويورك تايمز، 16 أيار 1976م.

(11) نيسين، بالتأكيد تبدو مختلفة من الداخل، ص129.

(12) فورد، وقت للشفاء، ص284.

(13) أوزبورن، مراقبة البيت الأبيض، ص139.

(14) فورد أوراق عامة، 1975، ص706.

19. مأساة الأكراد:

(1) من أجل المرجع، انظر إدمون غريب، المسألة الكردية في العراق (سيراكوز: منشورات جامعة سيراكوز، 1981) ص103-87.

(2) تقرير السي آي إي: الرئيس لا يريدك أن تقرأ (في جلسات استماع لجنة بايك) صوت القرية، 16 شباط 1976، ص88-85.

20 - استعادة وحدة الغرب:

(1) حول مبادرة سنة أوروبا، انظر كيسنجر، سنوات الجيشان، فصل 5، 16.

(2) حول مفاوضات برلين، انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص33-823.

(3) ماريون غرافين دونهوف، فون جيشتين ناخ أو برمورغن (هامبورغ: ألبرت كناوس فيرلاغ، 1981)، ص241.

(4) انظر كيسنجر: سنوات الجيشان، ص1111 - 23.

(5) انظر هانس ديتريخ جينشر، إعادة بناء بيت منقسم: ذكريات مهندس إعادة توحيد ألمانيا، ترجمة توماس ثورنتون (نيويورك: كتب برودوي، 1995)، ص241.

(6) من أجل وصف جينشر المثير، انظر المصدر نفسه ص60-558.

(7) خطاب للرئيس ديغول تلخص مبادئ السياسة الخارجية الفرنسية إثر إخفاق مؤتمر القمة: 31 أيار 1961م، في الخطابات الرئيسية، بيانات ومؤتمرات صحيفة للجنرال شارل ديغول، 19 أيار 1958-31 كانون الثاني 1964، (نيويورك: السفارة الفرنسية، قسم النشر والإعلام 1964) ص75.

- (8) من مختلف المحادثات التي جرت بيني وبين الرئيسين ديغول ويومبيدو.
- (9) السير هارولد نيكلسون، الدبلوماسية (واشنطن، معهد دراسة الدبلوماسية، جامعة جورج تاون، إعادة طبع 1988) ص81.
- (10) لتوضيح هذه النقاط، انظر خطابي حول الموضوع، تاريخ 9 حزيران 1977، الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية: تحديات بالنسبة إلى الغرب.
- ملاحظات حول المؤتمر المتعلق بإيطاليا الشيوعية الأوروبية الذي رعاها معهد هوفر: الخاص بالحرب، والثورة والسلام، وكذلك معهد المشاريع الأمريكي الخاص بالبحث في السياسة العامة؛ في واشنطن، أعيد طبعه في كتاب هنري كيسنجر، من أجل التسجيل: بيانات مختارة، 1977 - 1980 (بوسطن، ليل، براون 1981) ص22-1.
- (11) هذه الملاحظات سُربت فيما بعد وظهرت في النيويورك تايمز عدد 7 نيسان 1976. أعيد طبعه أيضاً في كتاب ريتشارد ستينز والين آدم، العلاقات الخارجية الأمريكية 1975، سجل توثيقي (نيويورك، منشورات جامعة نيويورك، 1977) ص65-561.
- (12) انظر فرانك كارلوتشي نظرة من سفارة الولايات المتحدة، وفي كتاب هانس بنينديجك، مع يبجي نال وديان بندا هن أنظمة شمولية قيد التحول (واشنطن، وزارة الخارجية الأمريكية، معهد المصالح الخارجية، مركز دراسات الشؤون الخارجية، 1987) ص209.
- (13) انظر، مثلاً، تقرير ليونيد بريجنيف لمؤتمر الحزب الخامس والعشرين، وأيضاً في تقرير بريجنيف للجنة المركزية للحزب الشيوعي والمهام المباشرة للحزب في الوطن وفي السياسة الخارجية، 24 شباط 1976، موسكو، دار نشر وكالة نوفوستي الصحفية، 1976).
- (14) كارلوتشي، نظرة من سفارة الولايات المتحدة، ص11-210.
- (15) فورد، أوراق عامة، 1975، ص741.
- (16) ستينز وأدم، العلاقات الخارجية الأمريكية 1975، ص23.
- (17) هيلمون شميدت، رجال وسلطات: استرجاع سياسي (نيويورك دار راندوم، 1989) ص167-68.

21 - مؤتمر الأمن الأوروبي:

- (1) مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا: اتفاق نهائي، موقع في هلسينكي، فنلندا، 1 آب 1975، قسم 1 (أ)، كما أعيد طبعه في قسم نشرات الدولة، مجلد 73 رقم 1888، 1 أيلول، 1975، ص324.
- (2) جينشر، إعادة بناء بيت منقسم، ص99-96.
- (3) الأمن الأوروبي، افتتاحية النيويورك تايمز، 21 تموز، 1975.
- (5) معاهدة باثسة، رسالة إلى محرر من أوزولد أكمينتز، النيويورك تايمز، 25 تايمز 1975.
- (6) اتفاق نهائي، ص324.
- (7) جيمس نوتون (فورد يرى دستور الأمة) 35 كمييار للحقوق في أوروبا الشرقية النيويورك تايمز، 26 تموز، 1975م.
- (8) ألكسندر سولجنستين، خطاب، تحذير إلى الغرب (نيويورك، فيرار، شتراوس، وجيرو، 1976) ص48.

- (9) انظر فورد، وقت للشفاء، ص 98-297، انظر أيضاً روبرت هارتمان، سياسة القصر: وصف داخلي لسنوات فورد (نيويورك، ماكغرو هيل، 1985، ص 39-337).
- (10) مؤتمر صحافي، ميلووكي، 16 تموز 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم 1884، 4 آب، 1975، ص 181.
- (11) مغزى سولجنستين، افتتاحية جريدة الوول ستريت، 18 تموز 1975.
- (12) آدم أولام، رسالة إلى المحرر النيويورك تايمز، 17 تموز 1975م.
- (13) سولجنستين، تحذير إلى الغرب، ص 24-30.
- (14) مقابلة ظهرت في مجلة التايم، 27 تشرين الأول، 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم 1899، 7 تشرين الثاني، 1975، ص 693.
- (15) تصريح فورد في اجتماع في البيت الأبيض مع سبعة أعضاء من الكونغرس وممثلي جماعات عرقية من أوروبا الشرقية، 25 تموز، 1975، لدى فورد في أوراق عامة، 1975، ص 1033.
- (16) سولجنستين، تحذير إلى الغرب، ص 40-41.
- (17) خطاب الرئيس فورد في هلسنكي، 1 آب 1975، لدى فورد في أوراق عامة 1975، ص 1079.
- (18) المصدر نفسه، ص 1081.
- (19) فورد، وقت للشفاء، ص 305.
- (20) قمة في هلسنكي، النيوزويك، 11 آب 1975، ص 16.
- (21) الوحدة الأمريكية والمصلحة القومية خطاب أمام مؤتمر منتجي السلع الجنوبيين في برمينغهام، ألاباما، 14 آب، 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم 1890، 15 أيلول، ص 392.

22 - أزمة الطاقة:

- (1) يمكن الاطلاع على الخلفية بتفصيلات أكثر لدى كيسنجر، سنوات الجيوشان، الفصل 19 و 20.
- (2) مقابلة كيسنجر يتكلم عن النفط، والغذاء والتجارة 23 كانون الأول، 1974، نشرت في أسبوع الأعمال 13 كانون الثاني، 1975.
- (3) فورد، أوراق عامة، 1974، ص 156-61.
- (4) ملاحظات الرئيس إلى مؤتمر الطاقة العالمي التاسع، ديترويت، 23 أيلول، 1974، في المصدر نفسه، ص 180.
- (5) خطاب، 23 أيلول 1974، في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة والعشرين، عصر الاستقلال: كارثة مشتركة أمام جماعة سكانية مشتركة قسم نشرات الدولة، مجلد 71، رقم 1842، 14 تشرين الأول، 1974، ص 3-502.
- (6) المصدر نفسه، ص 503.
- (7) بول هوفمان، جزائري يهاجم الموقف النفطي الغربي، النيويورك تايمز 6 تشرين الأول، 1974.
- (8) رئيس فنزويلا يرد على رئيس الولايات المتحدة، إعلان، النيويورك تايمز، 25 أيلول، 1974م.
- (9) خطاب أزمة الطاقة: استراتيجية لعمل تعاوني، 14 تشرين الثاني، 1974 قسم نشرات الدولة، مجلد 71، رقم 1849، ص 753.

- (10) خطاب، الطاقة «ضرورة القرار»، 3 شباط 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 72، رقم 1861، 24، شباط، 1975، ص242.
- (11) خطاب إلى الأمة حول الطاقة والبرامج الاقتصادية، 13 كانون الثاني، 1975، لدى فورد في أوراق عامة، 1975، ص30-35.
- (12) المقابلة في أسبوع الأعمال، 13 كانون الثاني 1975.
- (13) مقابلة مع بيل مويرز، في 15 كانون الثاني، 1975، من أجل السلسلة انظر: جريدة بيل مويرز تقرير دولي، قسم نشرات الدولة، مجد 72، رقم 1859، 10 شباط، 1975، ص172.
- (14) جورج شولتز وكينث دام، سياسة اقتصادية ما وراء العناوين (نيويورك، ونورتون، 1978) ص11-14 (15) خطاب الديموقراطيات الصناعية والمستقبل، 11 شباط 1975، بيتزبورغ، بنسلفانيا، قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم 1904، كانون الأول، 1975، ص758.
- (15) خطاب الديموقراطيات الصناعية والمستقبل 11 شباط، 1975، بيتزبورغ، بنسلفانيا، قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم 1901، كانون الأول، 1975، ص758.
- (16) خطاب، بناء سياسة خارجية دائمة، 24 تشرين الثاني 1975، ديترويت، ميتشيغان، في قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم 1901، كانون الأول 1975، ص758.
- (17) خطاب، الإجماع العالمي والتنمية الاقتصادية، ألقى في الجلسة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 1 أيلول 1975، من قبل دانيال موينيهان، سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم 1891، 22 أيلول، 1975، ص441.
- (18) خطاب، الطاقة، والمواد الخام، والتنمية: البحث عن أرضية مشتركة، باريس، 16 كانون الأول، 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1907، 12 كانون الثاني، 1976، 46-47.
- (19) المصدر نفسه، ص37.

23 - بناما، المكسيك و (الحوار الجديد):

- (1) نيلسون روكفلر، «تقرير روكفلر عن الأمريكيتين» تقرير رسمي لبعثة الولايات المتحدة الرسمية إلى نصف الكرة الغربي، النيويورك تايمز طبعة (شيكاجو: كتب رباعية 1969) انظر أيضاً، ريتشارد نيكسون، السياسة الخارجية الأمريكية للسبعينيات: استراتيجية جديدة للسلام، 18 شباط 1970، جزء 2، ص53-41، عن نصف الكرة الغربي.
- (2) خطاب الرئيس نيكسون في الاجتماع السنوي لرابطة النشر داخل أمريكا، واشنطن، فندق هيلتون، 31 تشرين الأول 1969، لدى ريتشارد نيكسون في (أوراق عامة) 1969، ص893-901.
- (3) خطابي «إجماع عادل: نظام مستقر، سلام دائم» ألقى في الجلسة الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، 24 أيلول 1973، في قسم نشرات الدولة، مجلد 69، رقم 1790، 15 تشرين الأول، 1973، ص469-73.
- (4) كلمتي في حل الغداء الذي أقمته للمركز الخاص بالعلاقات داخل — أمريكا نيويورك، «علاقة التعاون في نصف الكرة الغربي»، 5 تشرين الأول 1973، على شرف الوفود الأمريكية اللاتينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، قسم نشرات الدولة، مجلد 69، رقم 1792، 29 تشرين الأول، 1973، ص543.

- (5) تقرير السفير سكاللي، تاريخ 20 آذار 1973، في قسم نشرات الدولة، مجلد 68، رقم 1765، 23 نيسان 1973، ص 497.
- (6) ملاحظاتي في اللقاء الاستهلاكي مع خوان أنطونيو تاك، وزير الشؤون الخارجية لبناما، من بيان مشترك عن المبادئ الخاصة بمعاهدة قناة بناما الجديدة، 7 شباط 1974، «الولايات المتحدة وبناما تتفقان على مبادئ التفاوض من أجل معاهدة جديدة لقناة بناما»، في قسم نشرات الدولة، مجلد 70 رقم 1809، ص 183.
- (7) وزراء خارجية خمس وعشرين دولة في نصف الكرة الغربي شاركوا في مؤتمر ثلاثيلكو، مدينة مكسيكو، شباط 18-23، 1974، ملاحظاتي، 21 شباط 1974، في قسم نشرات الدولة، مجلد 70، رقم 1812، 18 آذار، 1974، ص 258.
- (8) من إعلان ثلاثيلكو، تاريخ 23 شباط 1974، في قسم نشرات الدولة، مجلد 70، رقم 1812، 18 آذار 1974، ص 262-63.

24 - البرازيل، تشيلي، ووحدة نصف الكرة الغربي؛

- (1) مؤتمر صحفي، سان خوسي، 24 شباط 1976، في قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1916، 16 آذار، 1976، ص 351.
- (2) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص 657.
- (3) ريجيس دوبريه، الثورة التشيلية: محادثات مع ألييندي، (نيويورك، كتب بانثيون، 1971) ص 82، 122 - 23.
- (4) كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، فصل 17.
- (5) سولز بيرغر «عدم صنع رئيس» النيويورك تايمز، 30 تشرين الثاني 1975.
- (6) كيسنجر، سنوات الجيشان، فصل 9.
- (7) مقابلة مع جريدة مدريد، 10 تشرين الأول 1973، كما تم اقتباسه في «حقائق حول كتاب السنة»، 1973، مجلد 33، ص 872.
- (8) لابرينسا، سانتياغو، تشيلي، 19 تشرين الأول 1973.
- (9) كلمتي في سانتو دومينغو، 6 حزيران 1976، في قسم نشرات الدولة، مجلد 7، رقم 1932، 5 تموز 1976، ص 17-18.
- (10) بياني حول حقوق الإنسان «الاجتماع النظامي السادس العام لمنظمة دول أمريكا، سانتياغو، 8 حزيران 1976، في المصدر نفسه ص 5-1.
- (11) خطابي «بيان حول التعاون من أجل التنمية» سانتياغو، المصدر نفسه، ص 5 - 10.
- (12) معاهدة قناة بناما الجديدة يدعمها الآن البنغاون، نيويورك تايمز، 5 أيلول، 1975.
- (13) جون نوردهايمر «ريغان يشدد نكده لفوردين محادثات القناة واثنان من مجلس الوزراء» النيويورك تايمز، 29 شباط 1976.
- (14) مؤتمر صحفي للرئيس، فندق فيرمونت، دلاس، 10 نيسان 1976، لدى فورد، في أوراق عامة 1976، ص 1066.
- (15) مناظرة حملة الرئيس الانتخابية تاريخ 6 تشرين الأول 1976، في المصدر نفسه، ص 2430 - 31.
- (16) التصويت في مجلس الشيوخ يصادق على اتفاقية القناة، النيويورك تايمز، 17 آذار 1978، كيف صوت أعضاء مجلس الشيوخ على اتفاقية القناة الثانية، النيويورك تايمز، 19 نيسان 1978.

25 - فاصل كوبي:

- (1) ريتشارد نيكسون، مذكرات ريتشارد نيكسون (نيويورك: غروسرو دنلوب، 1978)، ص 220 - 21.
- (2) المصدر نفسه، ص 244.
- (3) كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، فصل 16.
- (4) مؤتمر صحفي 10 كانون الثاني 1974، في قسم نشرات الدولة مجلد 70، رقم 1806، 4 شباط 1974، ص 122.
- (5) بعض هذه الحوارات يمكن إيجادها لدى بيتر كورنيلو وجيمس بلايت، «حوار مع كاسترو، تاريخ مخفي» مجلة النيويورك الخاصة بالكتب، مجلد 41، رقم 6.16 تشرين الأول، 1994، ص 49-45.
- (6) فورد، أوراق عامة، 1975، ص 294.
- (7) خطاب «الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية: الفرصة الجديدة» 1 آذار 1975، هوستون، تكساس، في قسم نشرات الدولة، مجلد 72، رقم 1865، 24 آذار 1975، ص 294.
- (8) رجل الومضة في السياسة الخارجية، جريدة الوول ستريت 13 شباط 1975.
- (9) إدارة تلخيص الصحف لدى الدولة، 30 تموز، 1975.
- (10) خطاب، بناء سياسة خارجية دائمة، 24 تشرين الثاني 1975، في نادي ديترويت الاقتصادي، قسم نشرات الدولة، مجلد 73 رقم 1903، 15 كانون الأول 1975، ص 844.
- (11) مؤتمر صحفي، 24 تشرين الثاني، 1975، المصدر نفسه، ص 854.
- (12) فورد، أوراق عامة، 1975، ص 1988.
- (13) بيتر كورنيلو وجيمس بلايت، حوار مع كاسترو، ص 49.

26 - حرب أهلية في أنغولا:

- (1) الشمس تشرق على أنغولا؟ النيويورك تايمز، 17 كانون الثاني، 1975.
- (2) هنري جينجر، من أجل أنغولا مستقلة، تهديد كبير للكفاح، النيويورك تايمز، 16 كانون الثاني، 1975.
- (3) أود أوران ويستاد، موسكو والأزمة الكومبية، 1974-76: نمط جديد للتدخل، نشرة مشروع تاريخ دولي للحرب الباردة، النشرات 8 - 9، شتاء 1996-97 (واشنطن مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين) ص 24.
- (4) انظر كيسنجر، سنوات الجيشان، فصل 9.
- (5) ناتانايال، ديفيس، قرار أنغولا لسنة 1975: ذكريات شخصية الشؤون الخارجية، خريف 1978، ص 110.
- (6) جون ستوكول، بحثاً عن أعداء، قصة من قصص وكالة المخابرات المركزية (نيويورك، ونورتون، 1978)، ص 158.
- (7) دوبرينين، قيد الثقة، ص 362.
- (8) جورجي أرباتوف، النظام: حياة رجل من داخل السياسة السوفيتية (نيويورك، كتب التايمز، 1992) ص 193 - 95.
- (9) أركادي شيفشينكو «القطع مع موسكو» (نيويورك، ألفريد نوبف، 1985) ص 271 - 72، ويستاد، موسكو والأزمة الأنغولية، ص 22.
- (10) وستاد، موسكو والأزمة الأنغولية، ص 31.

- (11) جيم هيرشبيرغ «أدلة الكتلة الشرقية الجديدة على الحرب الباردة في العالم الثالث وانتهاء الانفراج في السبعينيات»، نشرة مشروع التاريخ الدولي للحرب الباردة، النشرات 9-8، شتاء 1996/97، ص6.
- (12) قسم نشرات الدولة، 15 كانون الأول 1975، مجلد 73، رقم 1903، ص843.
- (13) ملاحظات في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض، 26 تشرين الثاني 1975، لدى فورد في أوراق عامة، 1975، ص1914.
- (14) ببيرو غليجيسيس «سياسة هافانا حول أفريقية 1959-76: أدلة جديدة من المحفوظات الكوبية، نشرة مشروع التاريخ الدولي للحرب الباردة، 8-9، شتاء، 1996/97، ص9؛ ويستاد، موسكو والأزمة الأنغولية، ص26.
- (15) فيما يلي قائمة باستجابات نيابية أجراها الفرع التنفيذي مع لجان الكونغرس، وأعضاء أفراد وأشخاص آخرين من إدارة الكونغرس ما بين تموز 1975، ونهاية السنة.

مجلس الشيوخ:

- 25 تموز - عضوان من لجنة الشؤون الخارجية وواحد من المساعدين الإداريين استجوبوا من قبل السي أي إي.
- 30 تموز - ثلاثة أعضاء من اللجنة الفرعية لعمليات المخابرات التابعة للجنة التخصيصات وإثنان من المساعدين الإداريين استجوبتهم السي أي إي.
- 4 آب - السيناتور ديك كلارك (رئيس اللجنة الفرعية للشؤون الأفريقية) استجوبته السي أي إي.
- 5 أيلول - ثلاثة أعضاء من اللجنة الفرعية لعمليات المخابرات التابعة للتخصيصات وإثنان من المساعدين الإداريين استجوبتهم السي أي إي.
- 23 أيلول - أربعة أعضاء من اللجنة الفرعية لعمليات المخابرات التابعة للجنة الخدمات المسلحة وإثنان من المساعدين الإداريين استجوبتهم السي أي إي.
- 31 تشرين الأول - ستة أعضاء من اللجنة المختارة حول عمليات المخابرات وعشرون من المساعدين الإداريين استجوبتهم السي أي إي.
- 6 تشرين الثاني - تسعة أعضاء من لجنة العلاقات الخارجية وثلاثة مساعدين إداريين استجوبتهم السي أي إي.
- 1 كانون الأول - السيناتور كلارك نائب وزير الخارجية روبرت أنغرسول، السكرتير المساعد للشؤون الأفريقية، وليم شوفل، ونائب السكرتير المساعد للشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية، إدوارد ملكاهي.
- 4 كانون الأول - عشرة أعضاء من مختلف اللجان يستجوبون من قبل السيد هافر كامب، وأندرو، وفوجيت من مكتب الشؤون الأفريقية في الخارجية.
- 8 كانون الأول - السيناتور كلارك يستجوبه شوفل استكمالاً لاستجواب 1 كانون الأول.
- 8 كانون الأول - عضوان من لجنة العلاقات الخارجية وإثنان من المساعدين الإداريين استجوبتهم السي أي إي.
- 12 كانون الأول - أربعة أعضاء من اللجنة المخبرية الفرعية التابعة للجنة الخدمات المسلحة ومساعدين إداريين يستجوبان.
- 16 كانون الأول - عضوان من اللجنة الفرعية لعمليات المخابرات التابعة للجنة التخصيصات ومساعدين إداريين يستجوبهم السي أي إي.

16 كانون الأول - عشرة أعضاء من اللجنة الفرعية الخاصة بالمساعدات الخارجية والسياسة الاقتصادية التابعة للجنة الشؤون الخارجية وعدة مساعدين إداريين استجوبتهم السي أي إي.

15 كانون الأول - السيناتور ستروم ثرموند (عضو اللجنة المخبرانية الفرعية التابعة للجنة الخدمات المسلحة) استجوبته السي أي إي.

مجلس النواب:

25 تموز - ثلاثة أعضاء من اللجنة الفرعية الخاصة بالمخابرات والتابعة للجنة الخدمات المسلحة مع أحد المساعدين الإداريين استجوبتهم السي أي إي.

29 تموز - ثلاثة عشر عضواً من لجنة الدفاع الفرعية التابعة للجنة التخصيصات مع اثنين من المساعدين الإداريين استجوبتهم السي أي إي.

31 تموز - ستة أعضاء من لجنة الإشراف التابعة للجنة الشؤون الخارجية مع أحد المساعدين الإداريين استجوبتهم السي أي إي.

4 أيلول - خمسة أعضاء من لجنة الإشراف الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية مع أحد المساعدين الإداريين استجوبتهم السي أي إي.

8 أيلول - أربعة أعضاء من اللجنة الفرعية الخاصة بمخابرات لجنة الخدمات المسلحة ومساعد إداري استجوبتهم السي أي إي.

6 تشرين الأول - ثلاثة عشر عضواً من لجنة الدفاع الفرعية التابعة للجنة التخصيصات ومساعدان إداريان استجوبتهم السي أي إي.

23 تشرين الأول - ثمانية أعضاء من اللجنة المختارة حول المخابرات ومساعد إداري استجوبتهم السي أي إي.
5 تشرين الثاني - شهادة ملكاهي أمام اللجنة الفرعية الخاصة بالموارد الدولية، الغذاء، والطاقة التابعة للجنة الشؤون الخارجية.

13 تشرين الثاني - النائب تشارلز ديغز وتسعة أعضاء كونغرس آخرين إضافة لعدة مساعدين إداريين استجوبتهم ملكاهي بصورة غير رسمية.

9 كانون الأول - ثلاثة عشر عضواً من لجنة الدفاع الفرعية التابعة للجنة التخصيصات وثلاثة مساعدين إداريين استجوبتهم السي أي إي.

9 كانون الأول - سبعة أعضاء من لجنة الإشراف الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية ومساعد إداري استجوبتهم السي أي إي.

11 كانون الأول - ستة أعضاء من اللجنة الفرعية للشؤون العسكرية (لجنة فاسيل الفرعية) استجوبتهم ملكاهي.

12 كانون الأول - خمسة أعضاء من اللجنة الفرعية الخاصة بالمخابرات والتابعة للجنة الخدمات المسلحة مع مساعدين إداريين استجوبتهم السي أي إي.

15 كانون الأول - دانيال فلاهوتي، مساعد عضو الكونغرس هارينغتون استجوبته لجنة فوجيت.

- 16 كانون الأول – النائب ديل ميلفورد (عضو اللجنة النيابية المختارة) استجوبته السي أي إي.
- 17 كانون الأول – لجنة (جورج) ماهون الفرعية استجوبها مدير السي أي إي ومساعد وزير الخارجية.
- 17 كانون الأول – النائب جون برتون وآخرون استجوبهم ملكاهي.
- 17 كانون الأول – ملكاهي مثل أمام جماعة غير رسمية من اثني عشر نائباً وخمسة وثلاثين مساعداً من مساعدي الإدارة.
- 17 كانون الأول – النائب (روبرت) ليجيت استجوبه كولبي.
- 18 كانون الأول – جلسة مغلقة لقرابة مئة نائب قدم لهم ملخصاً سيسكو وملكاهي.
- 19 كانون الأول – أعضاء القوقاس الأسود يخلص لهم سيسكو ومولكاهي، توم دوبلدي يخلص لثمانية من أعضاء الكونغرس في الفترة ما بين 16 كانون الأول و31 كانون الأول (جلسات استماع حول أنغولا...).
- (16) انظر سيمور هيرش «قضية مساعدة – أنغولا تصدع وزارة الخارجية» النيويورك تايمز، 14 كانون الأول 1975.
- (17) جلسات استماع حول إضفاء الشرعية على المساعدات الخارجية، أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الخاصة بالمساعدات الخارجية، 5 كانون الأول 1975، ص538.
- (18) جلسات استماع حول أنغولا أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الخاصة بالشؤون الأفريقية 29 كانون الثاني 1976، ص24.
- (19) المصدر نفسه، ص38.
- (20) المصدر نفسه، ص31.
- (21) جلسات استماع حول أنغولا أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الخاصة بالشؤون الأفريقية، 3 شباط 1976، ص85.
- (22) جلسات استماع حول أنغولا أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الخاصة بالشؤون الأفريقية، 29 كانون الثاني 1976، ص13.
- (23) المصدر نفسه، ص16-12.
- (24) المصدر نفسه، ص16.
- (25) فورد، أوراق عامة، 1975، ص1981.
- (26) حول الإحياء الأخير للسياسة الأمريكية، انظر بيتر رودمان، أكثر قيمة من السلام: الحرب الباردة والصراع على العالم الثالث، (نيويورك، أبناء تشارلز سكرينبر، 1994) الفصل 14، تشيستر كروكر، حر الظهيرة في أفريقية الجنوبية: صنع السلام في جيرة قاسية (نيويورك، و. نورتون، 1992).
- 27 – آخر زيارة إلى موسكو:

- (1) فورد، وقت للشفاء، ص24-323/.
- (2) جورج لارندر «جاكسون يهاجم دور كيسنجر في إثارة المشاعر» الواشنطن بوست، 3 تشرين الثاني، 1976.
- (3) جورج ويل «إخماد الانشقاق»، الواشنطن بوست، 5 تشرين الثاني، 1976.

- (4) الإقلاق، افتتاحية واشنطن بوست، 5 تشرين الثاني، 1976.
- (5) ريفان: أنا لا أهدأ، مقابلة مع روبرت أجميان، التايم، 17 تشرين الثاني 1975، ص22.
- (6) فورد، وقت للشفاء، ص354.
- (7) 22 كانون الثاني، 1976.

إلى الجنرال سكوكرفت

من سونيفيلدت وهايلا ند

الوزير يرسل جوابه لتقديمه في اجتماع مجلس الأمن، لكننا أردنا أن نعرف أنه محدد جداً، بسبب الأداء المثير للسخط في مجلس الأمن القومي. إذ من غير المعقول، وسط هذه المفاوضات، وبعد أن تم إحراز تقدم، وصار بريجنيف الآن ينظر بعين الاحترام لنهجنا، أن ينهار الإطار الكامل المتفق عليه نتيجة مواقف جديدة أو تحولات بمقدار 180 درجة لم يسمع بها أحد من قبل. كيف يمكن لكليمنتز أن يقول إنه ليس هناك أية منطقة رمادية، بعد أن قال بها رامسفيلد مرات متكررة، أو هولوي يقول إنهم فقد يريدون برنامجاً لبضع سفن فيها ست منصات إطلاق، بينما كنا نسمع أشد المطالبات إلحاحاً عليها، وأعنف التهجمات على الوزير لزمعهم أنه تخلى عنها، أين هم كلهم الآن؟ نحن لا نرى كيف يمكن التقدم في هذه الظروف الغريبة الشاذة، وإنه لأمر مخرب كل التخريب حين تنظر إلى السوفييت فتراهم يبدون اهتماماً جدياً ويحاولون بكل وضوح أن يجدوا نقطة وسط حيادية لا يؤذي فيها أحد. إننا لو كنا مكان الوزير لتخلينا ببساطة عن المحاولة أو تركناها لكننا سننصح بالتأكيد في أن يستمر. إن باستطاعتنا أن نحرز تقدماً هذا اليوم، لكن ليس بدون دعم مطلق وغير مشروط من واشنطن. ما يفعله الجميع هنا هو دفعنا لوضع حتى لو تنازل السوفييت فيه فيستعين علينا أن نقترح تأجيل قضايا الباكفاير/ الصواريخ التي تطلق من السفن التي نعرف كلنا نحن وأنت أن ذلك سيكون أسوأ لمصالحنا من أية خيارات كنا نفاوض عليها. من الواضح أننا لا نلقي باللوم عليك، لكن للمرة الأولى في حياتنا المهنية نفثت عن سخطنا الحقيقي لما يمكن أن يلحق من ضرر دائم ببلادنا.

- (8) انظر شهادتي حول معاهدة السالت 2 أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، 31 تموز 1979، أعيد طبعها في كتاب كيسنجر، من أجل السجل، ص230-189.
- (9) مصالح أمريكا الدائمة، خطاب أمام مجلس الشؤون العالمية في بوسطن، 11 آذار، 1976، في قسم نشرات الدولة مجلد 74، رقم 1919، 5 نيسان 1879، ص32-431.
- (10) انظر مثلاً رولانز غيفانز وروبرت نوفاك، «اتحاد عضوي» بين أوروبا الشرقية والسوفييت، واشنطن بوست، 22 آذار 1976، رولاند إيفانز وروبرت نوفاك، «عقيدة سونيفيلدت: حرف الروكوس» واشنطن بوست، 30 آذار 1976.
- (11) من أجل وصف سونيفيلدت لهذه الأحداث، انظر مقالته في «فصيلة واشنطن» (واسمها حينذاك مجلة واشنطن للدراسات الاستراتيجية والدولية) مجلد 1 رقم 2، (نيسان 1978) ص51-41 وشهادته أمام الكونغرس في مجلس النواب، ولجنة العلاقات الدولية، و سياسة الأمن القومي للولايات المتحدة تجاه أوروبا الشرقية عقيدة سونيفيلدت؛ جلسات استماع أمام اللجنة الفرعية الخاصة بالشؤون العملية والأمنية الدولية، الكونغرس الرابع والتسعون، الجلسة الثانية، 12 نيسان 1976، ص28-1.

(12) مجمل ملاحظات وزارة الخارجية، بقلم سونيفيلدت إعادة طبع لموجزات وزارة الخارجية الرسمية، النيويورك تايمز، 6 نيسان 1976.

(13) اقتبست لدى كورال بيل، ص 242.

(14) التحدي الدائم للسلام: السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي خطاب في نادي الكونولث ومجلس الشؤون العالمية لكاليفورنيا الشمالية، سان فرانسيسكو، 3 شباط 1976، في قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1913، 23 شباط 1976، ص 12-201.

(15) سولزبرغر، مترنيخ - مصغر في ضباب «النيويورك تايمز» 27 آذار 1976.

(16) إيفانز ونوفاك «الاتحاد العضوي بين أوروبا الشرقية والسوفييت».

(17) مقتبسة في كتاب وولتر إزاكسون، كينجر، سيرة ذاتية (نيويورك، سيمون وشستر، 1992) ص 664.

(18) التحالف الغربي: السلام والهدف الأخلاقي، محاضرة في قسم نشرات الدولة، مجلد 75، رقم 1935، 26 تمز 1976، ص 15-105.

28 - الحفاظ على العلاقة الصينية - الأمريكية:

(1) كينجر، سنوات الجيشان، فصل 8، ص 349-55.

(2) كلمة كياو، وزير الخارجية، 19 تشرين الأول 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم 1899، 17 تشرين الثاني 1975، ص 381.

(3) كلمة الرئيس فورد، 1 كانون الأول 1975، لدى فورد في أوراق عامة 1975، ص 1934.

(4) انظر كينجر، سنوات البيت الأبيض، ص 1062، وكينجر، سنوات الجيشان، ص 692.

29 - استراتيجية أفريقية:

(1) انظر محمد الخواص وباري كوهين، محررين، دراسة كينجر لأفريقيا الجنوبية: مذكرة رقم 39 (سرية)، دراسة الأمن القومي (ويستبور، كونيتيوت، لورنس هيل وشركاؤه، 1976). أنطوي ليك، خيار طفل القطران: السياسة الأمريكية تجاه روديسيا الجنوبية (نيويورك، منشورات جامعة كولومبيا 1976) والمذكرة 39 هي المذكرة التي طلب فيها البيت الأبيض دراسة مشتركة من وكالات المخابرات، أما المذكرة رقم 38 فهي المذكرة الرئاسية التي يعلن فيها قرار القوائم على الدراسة.

(2) حديث في مأدبة عشاء أمام أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية في الأمم المتحدة، والولايات المتحدة وأفريقيا: تميتين العلاقة، 23 أيلول 1975، قسم نشرات الدولة، مجلد 73 رقم 1894، 13 تشرين الأول 1975، ص 574.

(3) خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء نظام دولي، 22 أيلول 1975، المصدر نفسه ص 53-545، وحديث عشاء 23 أيلول 1975، المصدر نفسه ص 57-571.

(4) فورد، أوراق عامة، 1976، 12 آذار، 1976، ص 641.

(5) مقابلة فورد مع الصين تايمز، شيكاغو، 13 آذار، 1976، مستخلصات مما طبع مجدداً في قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1920، 12 نيسان 1976، ص 497.

(6) خطاب «السياسة الخارجية والأمن القومي» مجلس دلاس للشؤون العالمية، 22 آذار 1976، قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 12، نيسان 1976، ص 64-463.

(7) موري ماردر «البيت الأبيض والبنتاغون يدرسان إمكانية عمل عسكري ضد كوبا» الواشنطن بوست، 26 آذار، 1976.

30 - أول زيارة إلى أفريقية:

(1) خطاب «سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقية الجنوبية» لوساكا، زامبيا، 27 نيسان، 1976، قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 31، أيار 1976، ص 79-672.

(2) المصدر نفسه، ص 79-678.

(3) مقتبسة لدى أوزبورن، مراقبة البيت الأبيض، ص 326.

(4) ملاحظات في دكار، السنغال، 2 أيار، 1976، قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 31، أيار، 1976، ص 705.

(5) أوزبورن، مراقبة البيت الأبيض، ص 330.

(6) المصدر نفسه، ص 326.

(7) المصدر نفسه، ص 330.

31 - باتجاه حكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية:

(1) خطاب «الولايات المتحدة وأفريقيا: روابط مكيئة لعصر من التحدي» 2 آب، 1976، أمام عصابة المدن الوطنية، بوسطن، ماساشوسيتز في قسم نشرات الدولة، مجلد 75، رقم 23، آب، 1976، ص 62-261.

(2) مقابلة الرئيس فورد مع التلفاز الدولي المتحد، وفي الخارج، الإكسبرس الرئاسية في ميتشيغان، 15 أيار 1976.

(3) المصدر نفسه.

(4) بيان السفير ألبرت شيرر، في مجلس الأمن الدولي، 19 حزيران 1976، قسم نشرات الدولة، مجلد 75، رقم 1933، 12 تموز 1976، ص 60-59.

(5) تلخيص من قبل الناطق باسم وزارة الخارجية روبرت فنسيث، حول اجتماع الوزير كيسنجر مع رئيس الوزراء كلاهان ظهرأ في 10 داوننغ ستريت، 25 حزيران 1976.

32 - اختراق باتجاه حكم الأغلبية:

(1) فيما يلي حوارات ذات صلة بالموضوع. المادة التي بين قوسين في 6 أيلول 1976 نسخة متفق عليها تمثل مذكرة بخط يدي بالتعديلات.

8 مساء، 1976/9/5

معطاة إلى مسؤولين من جنوب أفريقية

أساس الاقتراح:

1 - تنتقل الجمعية التأسيسية من ويندهوك إلى جنيف، لإجراء المزيد من المحادثات حول الاستقلال.

2 - تمثل الفئات كلها في اجتماع جنيف.

3 - ترسل الأمم المتحدة مراقبين للمشاركة في اجتماع جنيف.

- 4 - ترسل جنوب أفريقية ممثلاً واحداً من أجل إقامة علاقات مع المشاركين في محادثات جنيف.
- 5 - ينجز استقلال ناميبيا على أساس الانتخابات الحرة وبإشراف الأمم المتحدة.
- 6 - موعد استقلال ناميبيا لن يكون أبعد من...
- 7 - يمكن لبرنامج عمل محادثات جنيف أن يتضمن أي جانب من جوانب عملية السلام الخاصة بناميبيا يرغب أي مشارك من المشاركين في طرحه.

تفاهم شفهي:

- تطلب الولايات المتحدة لائحة بالسجناء السياسيين كي تنظر فيها حكومة جنوب أفريقية. ثم ترفع هذه اللائحة إلى حكومة جنوب أفريقية كي تقرر من سيطلق سراحه.
- 6 أيلول 1976 10.00 قبل الظهر، مسودة (جنوب أفريقية)
- موقف جنوب أفريقية:

- 1 - لقد أعلن المؤتمر التأسيسي أن الاستقلال سيتحقق بكل تأكيد في 31 كانون الأول 1978.
- أشارت حكومة جنوب أفريقية إلى أنها تقبل باقتراحات كهذه يوافق عليها المؤتمر.
- الفقرات 2، 3، 4، من «أساس الاقتراح» ستنفذ مباشرة لدى عودة رئيس الوزراء إلى جنوب أفريقية.
- 5 - تسمي حكومة جنوب أفريقية ممثلاً لها في محادثات جنيف مهمته الاتصال مع المشاركين.
- 6 - لا قبول من جنوب أفريقية ولا التزام من جانب جنوب أفريقية ما لم يقرر المؤتمر ذلك.
- 7 - مقبول.

1976/9/6

موافق

أساس الاقتراح:

- 1 - يعقد المؤتمر التأسيسي في جنيف لإجراء المزيد من المحادثات حول الاستقلال.
- 2 - يمكن أن تمثل الفئات كلها في (مؤتمر) جنيف.
- 3 - تسمي الأمم المتحدة مراقباً لحضور (مؤتمر) جنيف.
- 4 - تسمي جنوب أفريقية ممثلاً لها يكون متاحاً من أجل الاتصالات مع المشاركين في (مؤتمر) جنيف.
- 5 - يقرر مؤتمر جنيف نموذج الانتخابات الذي سيتبع وطبيعة الإشراف عليه قبل الاستقلال النهائي.
- 6 - برنامج عمل (مؤتمر) جنيف يمكن أن يتضمن أي جانب من جوانب عملية الاستقلال يرغب أي مشارك من المشاركين في طرحه.
- 7 - تشير حكومة جنوب أفريقية إلى أنها ستقبل اقتراحات كهذه يصادق عليها المؤتمر (محادثات جنيف).
- 8 - تقبل حكومة جنوب أفريقية اقتراح المؤتمر التأسيسي بأن يكون الاستقلال في 31 كانون الأول 1978.

زيورخ، 6 أيلول 1976

- 2 - تحليل الرئيس نيريري للمشكلة الناميبية، 15 أيلول 1976:

دعنا نأخذ ناميبيا، فقد كنت أقول دائماً إن ناميبيا أسهل. كلاهما مشكلتها صعبة. لكن ناميبيا قد تكون أقل صعوبة من روديسيا، وإنني أقول هذا بسبب المشكلات التي نواجهها في روديسيا، في ناميبيا، لدينا «السوايو» ولا يوجد تنسك، فيما قال الجنوب إفريقيون إنهم يرغبون الآن بإزالة الاستعمار، هذان العاملان يجعلانني أفكر بأن مشكلتها أسهل. وهكذا، الجواب هو أن نتوصل إلى الفاعلين المؤثرين الأساسيين كي يجلسوا معاً ويقرروا الحل. لقد اكتشفت أنني كنت قد ضللت وزير الخارجية، ولم يكن هو الشخص الوحيد، فقد فهمني خطأ أيضاً البريطانيون، والمثير للدهشة أن ذلك حدث لأنهم خبراء في المؤتمرات التأسيسية.

المؤثرون الأساسيون هم الجنوب أفريقيون - لأنهم بحقيقة الأمر القوة الاستعمارية. قد يرفضهم نجوماً لكن حقيقة الأمر أنهم هم القوة الاستعمارية. بعدئذ لدينا حركة السوايو التي تقبلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ثم لا بد من تضمين العنصر الثالث ألا وهو الأمم المتحدة ذاتها. الجنوب أفريقيون لا يحبون السوايو ولا يحبون الأمم المتحدة، ونحن لا يمكننا أن نظهر وكأننا نقبل بموقف جنوب أفريقية وهي أن السوايو لا علاقة لها بالأمر، أو أن الأمم المتحدة لا علاقة لها بالأمر.

3 - مؤتمر أخبار، دار السلام، 15 أيلول، 1976، قسم نشرات الدولة، مجلد 75، رقم 1948، 25 تشرين الأول، 1976، ص 512.

4 - مذكرتي التي سلمت إلى إيان سميث، يوم الأحد 19 أيلول، 1976:

1 - توافق روديسيا على حكم الأغلبية خلال سنتين.

2 - يلتقي ممثلو روديسيا مباشرة في مكان يتفق عليه بين الطرفين مع زعماء السود لتشكيل حكومة مؤقتة تقوم بالعمل إلى أن يوضع موضع التطبيق حكم الأغلبية.

3 - تتألف الحكومة المؤقتة من مجلس دولة، نصف أعضائه من البيض ونصفهم من السود، يكون رئيسه من البيض دون صوت خاص. يسمي الجانبان الأفريقي والأوروبي ممثليهما، ويتضمن دورهما ما يلي:

- التشريع.

- مسؤوليات الإشراف العام.

- الإشراف على عملية وضع مسودة الدستور.

يكون للحكومة المؤقتة أيضاً مجلس وزراء، أغليته من السود ورئيسه من السود أيضاً، وتتخذ قراراته بأغلبية الثلثين ويتضمن دوره:

- صلاحيات تشريعية يفوض بها.

- ومسؤولية تنفيذية.

4 - يقسم أعضاء الحكومة المؤقتة جميعاً اليمين على العمل من أجل الانتقال السريع والمنتظم لحكم الأغلبية.

5 - تسن المملكة المتحدة التشريع الذي يتيح الإمكانية لعملية حكم الأغلبية هذه.

ولدى سن ذلك التشريع، تسحب روديسيا دستورها، لتسن بعد ذلك تشريعاً مماثلاً يكون ملائماً للعملية.

5 - بيان بريتوريا، جنوب أفريقية، 19 أيلول 1976، قسم نشرات الدولة، مجلد 75، رقم 1948، 25 تشرين الأول 1976، ص 519.

6 - سوزان كروزلاند، توني كروزلاند (لندن، جوناثان كيب، 1982).

33 - الحرب الأهلية في لبنان وسلام الشرق الأوسط:

- (1) كيسنجر، سنوات الجيشان ص789.
- (2) مؤتمر صحفي، 4 كانون الثاني 1976؛ في قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1910، 2 شباط 1976، ص132.
- (3) سورية تلمح إلى أنها قد تعمل لمنع تقسيم لبنان «النيويورك تايمز»، 17 تشرين الثاني 1975.
- (4) بيروت تحذر من التقسيم، النيويورك تايمز، 29 تشرين الثاني، 1975.
- (5) طائرات الاستطلاع الإسرائيلية تحلق فوق بيروت، محرقة الخوف من الهجوم، النيويورك تايمز، 20 تشرين الثاني 1975.
- (6) طبقاً للجيروزاليم بوست وما ذكرته عن التطورات في 9 كانون الثاني 1976، كما لوحظ أنها في جريدة الميدل إيست، مجلد 3، رقم 2، ص213.
- (7) مصر تحذر إسرائيل: ابتعد عن لبنان، النيويورك تايمز 13 كانون الثاني 1976.
- (8) سقوط المخيم يزيد من حدة الأزمة اللبنانية، التعجيل، الاجتماع العربي، النيويورك تايمز، 15 كانون الثاني 1976.
- (9) مؤتمر صحفي، 20 كانون الثاني 1976، كونيهاغن، في قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1912، 6 شباط 1976، ص162.
- (10) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، الفصل 51.
- (11) جيمس مركهام: عروض لبنانية متنافسة للحسم؛ السوريون يبحثون عن حل على حساب فرنجية النيويورك تايمز، 18 آذار، 1976.
- (12) المصدر نفسه.
- (13) جيمس مركهام، «يساريو بيروت سيطرون على الهوليدي إن في هجوم عنيف» النيويورك تايمز، 22 آذار 1976.
- (14) المصدر نفسه.
- (15) جيمس مركهام: «يمينيو بيروت في هجوم مضاد»، النيويوك تايمز، 23 آذار 1976.
- (16) إيتامار راينوفيتش، الحرب على لبنان، 1970، 85 (إيتاكا: منشورات جامعة كورنيل، 1985)، ص75.

34 - تأملات:

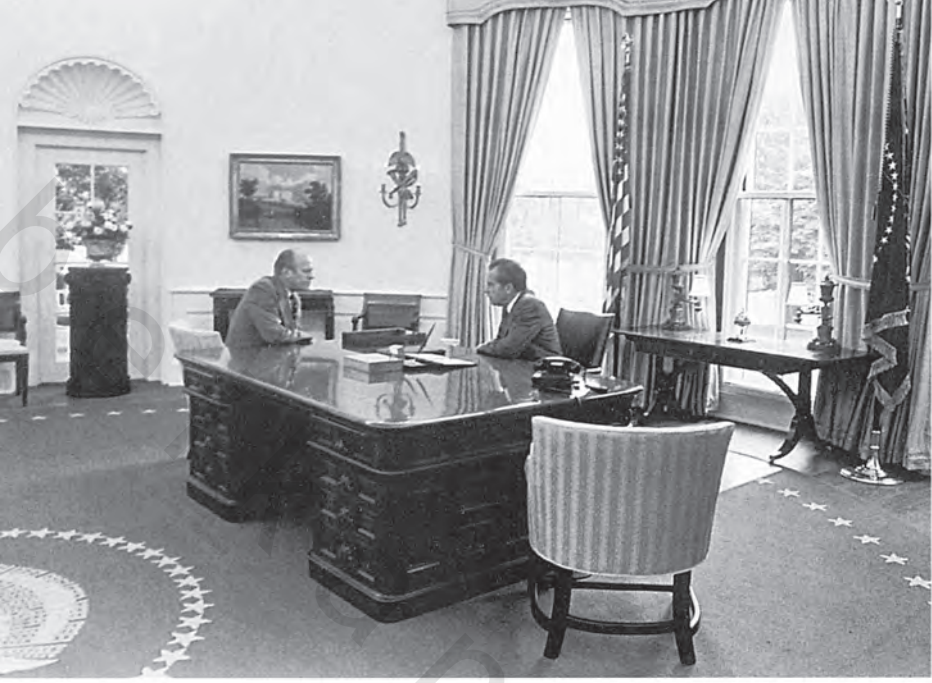
- (1) لقد ناقشت العبر المستفادة من تجربتي الخاصة في كتابي، كيسنجر، سنوات الجيشان، ص432.
- (2) يمكن إيجاد تحليلي للتجربة الفيتنامية في كتابي، كيسنجر، الدبلوماسية، فصل 25، 26 و27.



obeikandi.com

ملحق الصور

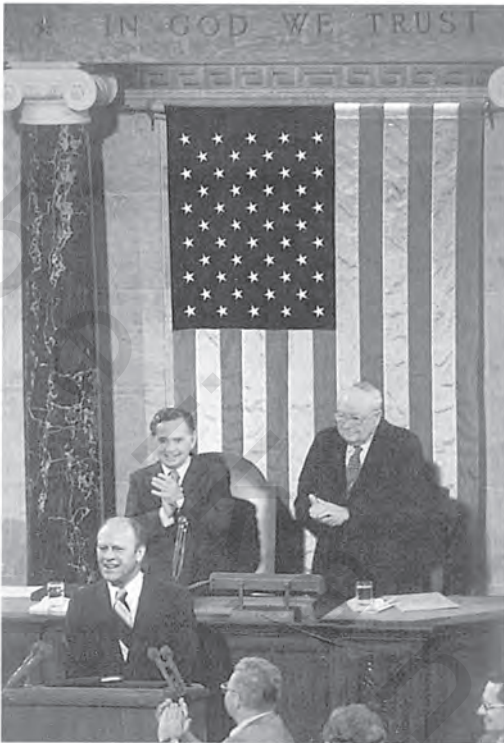
obeikandi.com



الرئيس نيكسون يخبر نائب الرئيس فورد برغبته الاستقالة في ٨ آب ١٩٧٤ .
في المكتب البيضاوي.



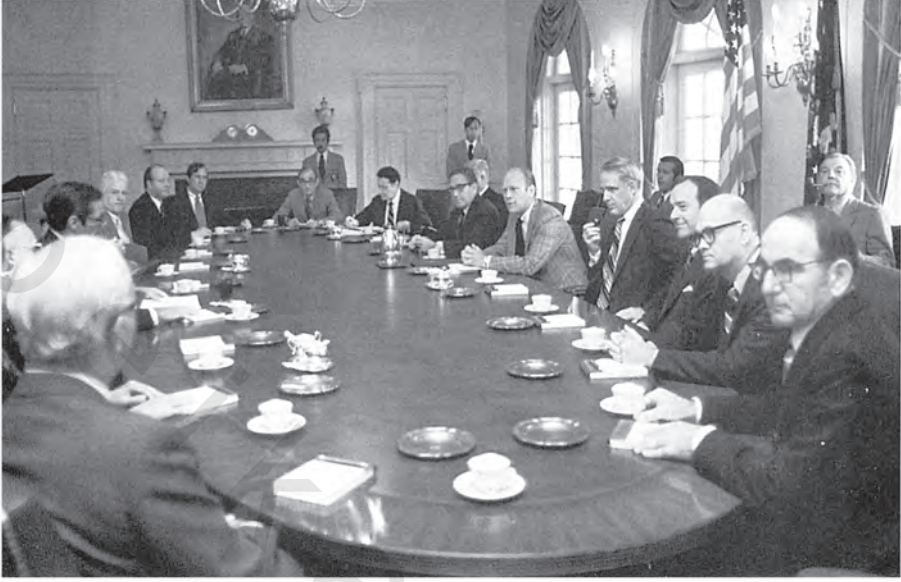
في المكتب البيضاوي مع الرئيس الجديد . آب ١٩٧٤ .



الرئيس فورد يترأس جلسة
مشتركة للكونغرس، ١٢ آب
١٩٧٤.



في المكتب البيضاوي، أيلول ١٩٧٤



الرئيس فورد وأعضاء حكومته، ١٠ آب ١٩٧٤.



صديقي القديم وزميلي نيلسون روكفلر، نائب رئيس الولايات المتحدة.



من اليسار : نانسي وأنا مع الرئيس فورد وبيتي وسوزان فورد، آب ١٩٧٤.



مع والديّ في المكتب البيضاوي. ك٢، ١٩٧٥



لقاء المطران القبرصي ماكاريوس في قمة هيلسينكي، تموز ١٩٧٥.



رئيس الوزراء اليوناني كارامانليس، في قمة الناتو، بروكسل، أيار ١٩٧٥.



زيارة الزعيم التركي بولنت إيكيفيت (في الوسط) في أنقرة، آذار ١٩٧٥.



رئيس وزراء تركيا ديميريل، هيلسينكي ١٢ آب ، ١٩٧٥



أتحدث أمام مؤتمر الغذاء العالمي، روما، ٥ ت ٢، ١٩٧٥



الرئيس فورد في القطار المتجه إلى فلاديفوستوك، ت ٢ ١٩٧٤.



الوفد
الروسي
في
الاجتماع



في القطار من فلاديفوستوك إلى المطار

في القطار إلى فلاديفوستوك، من
اليسار، كيسينجر، والرئيس فورد،
والسفير ستوسيل
المترجم ألكساندروف،
السفير دوبرينين،
وزير الخارجية غروميكو،
بريجينيف، المترجم سوكوندريف



فلاديفو



فلاديفوستوك: غرفة الحديقة الشتوية

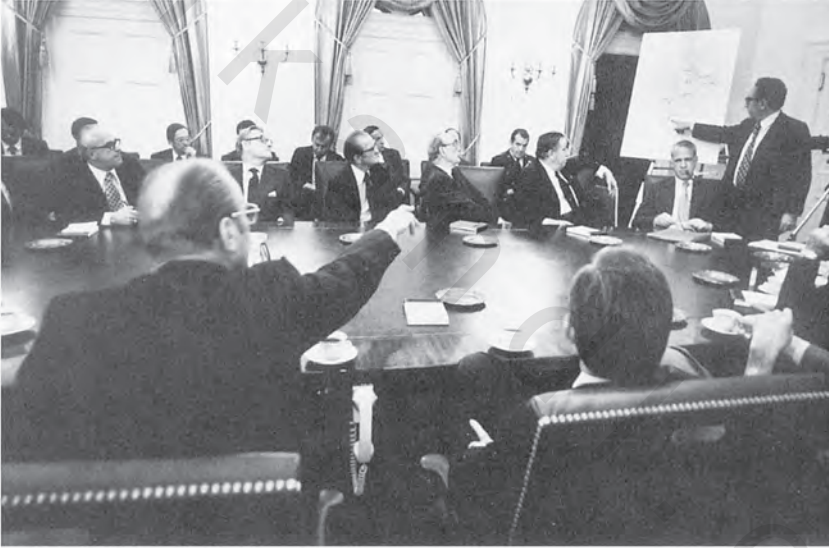


الإصغاء إلى
تقرير الجنرال
فريددياند حول
رحلة إلى فيتنام
١٩٧٥



أزمة مايا غويز، أيار ١٩٧٥: على اليمين فورد، ورئيس الوزراء الهولندي جوهانسين دي بول

أزمة مايا غويز:
الرئيس
مستغرق في التفكير



أزمة مايا
غويز
مخاطباً
قيادة
الكونفرس.
أيار
١٩٧٥.



أزمة مايا غويز مع وزير
الدفاع سليسيفر



شرح السياسة الخارجية
في محل إقامة الرئيس
مع برينت سكوكروفت



كعكة عيد الميلاد مع الفريق الاقتصادي: من اليسار: الناطق باسم وزارة الخارجية
روبرت أندرسون، وكيسنجر، ووزير الخزانة وليم ساتيمون ومساعدته جيرالد
بارسكي (مع الكعكة)، باريس ٢٧ أيار ١٩٧٥.



فورد يحيي هارولد ويلسون، وأنا أحيي وزير الخارجية جيمس كلاهان في قمة الناتو، أيار ١٩٧٥، إلى اليمين دونالد رامسفيلد ودويشيدبروس.



مع السفير ولز ستوسيل وهيلموت سونينفيلدت في جنيف، تموز، ١٩٧٥.



مع وزير الخارجية
كلاهان شباط،
١٩٧٥



مع هيلموت كول (المستشار الألماني فيما بعد) بون، أيار ١٩٧٥.

مع زعيمة المعارضة (ورئيسة
الوزراء فيما بعد) مارغريت
تاتشر، فندق كلاريج، لندن،
أيار ١٩٦٧.



وزير الخارجية البريطاني أنطوني كروسلاند بربطة عنق سوداء في عشاء حميم،
تموز ١٩٧٦.



فورد والمستشار هيلموت
شميدت وكيسنجر ووزير
الخارجية هانزديترش
غنثشير بون، تموز 1975.



مع هيلموت شميدت في هامبورغ، أيلول، ١٩٧٦.



مع السوفييت في هيلسينكي، ٣٠ تموز ١٩٧٥، من اليسار: كورنينيكو، غروميكو، بريجنيف، سوكونديف، وألكسندروف، فافيلوف، رودمان، سونيتفيلدت، كيسنجر (مختفياً خلف فورد) فورد، ستوسيل، سكوكروفت، هيلاند(عند النافذة).



بريجينيف يصغي للخطب، قمة هيلسينكي، ٣١ تموز، ١٩٧٧.



فورد يخطب في هيليسنيكي،
الأول من شهر آب، ١٩٧٥.



مع جيسكار وسوفانييارج، قمة
هيليسنيكي، الأول من آب،
١٩٧٥. (مصور وراء فورد:
ديفيد هيوم كينيرلي).



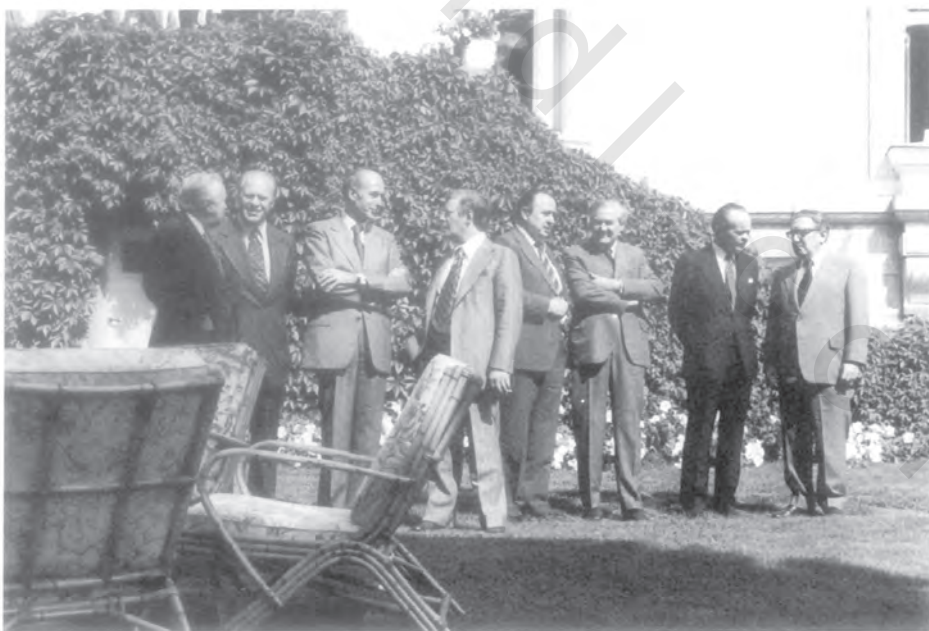
قمة المارتينيك مع الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، في المقدمة:
وزير الخارجية جان سوفيتيارج، كانون الأول، ١٩٧٤.



وزراء الخارجية في: كي دورسيه: كالاها، كيسنجر، غينتشر، سوفانيارج،
أيار ١٩٧٥.



برنت وفورد يصغيان للخطب، قمة هيلسينكي، ٣١ تموز، ١٩٧٧.



غداء رباغي، قمة هيلسينكي: ويلسون، فورد، جيسكار، شميدت، غينتشر، كالاها، سوفينارج، كيسنجر، ٣١ تموز ١٩٧٥.

الماريشال جوزيف بروز تيتو
وزوجته، بلغراد، تشرين الثاني،
١٩٧٤م.



ملك إسبانيا
خوان كارلوس
وزير الخارجية
أريلازا، مدريد
كانون الثاني،
١٩٧٦م.



مع البابا بول السادس
والسفير هنري كابوت
لودج، ١٩٧٥م.



التجول في ماسادا مع عالم
الآثار إيغال يادين، ١٩٧٥.



في حوامة إسرائيلية، من اليسار السفير الأمريكي في إسرائيل مالكولم تون،
إيفرايم إيفرون، طبيب وزارة الخارجية مارتين دولف، من اليمين كيسنجر، إيغال
آلون، جو سيسكو، المستشار القانوني موزولي، هال سوندرز



رابين يوقع بالأحرف الأولى على اتفاقية سيناء - ٢، في الأول من أيلول ١٩٧٥م ويقف خلفه المستشار القانوني الإسرائيلي ماثير روزين.



مشهد للقدس من فندق، ١ أيلول ١٩٧٥م.



مخاطبة المؤتمر الصحفي المصاحب في طائرة مكوك الشرق الأوسط، ١٩٧٥م.



نانسي وأنا في طائرة المكوك، ١٩٧٥م (في الخلف بيتر رودمان)



محادثة مع الملك حسين ملك الأردن، أيلول ١٩٧٥م.



مع الرئيس السوري حافظ الأسد، ١٩٧٤م.



مع وزير الخارجية
الأمير سعود
الفيصل، في
الطائف، المملكة
العربية السعودية،
٢ أيلول ١٩٧٥م.

مغادرة الطائف ٣ أيلول
١٩٧٥ م.



دعوة من الملك السعودي فيصل، شباط ١٩٧٥ م.



الرئيس فورد وكسينجر يرحبون بالرئيس السادات وزوجته بزيارتهم
الأولى الرئاسية إلى أمريكا في البيت الأبيض - أكتوبر ١٩٧٥



رايين، بيريز، المساعد عوديد، تموز، رودمان، كيسنجر، القدس، آب، ١٩٧٥م.

مشهد من مكوك الشرق
الأوسط، القدس، آب
١٩٧٥م: الجنرال موردخاي
نمور (واقفاً الى اليسار)
حال سوندرز (يقذف
بالكرة) جوسيسكو، في
الخلف في منتصف
الصورة بريطة عنق: مونرو
لي، الى اليسار: سمحا
دينيتز، كيسنجر، شمعون
بيريز، أقصى اليمين في
الخلف: روبرت أوكلي.





الوصول إلى الإسكندرية، مصر في شهر آب ١٩٧٥م، لمقابلة الرئيس أنور السادات.

الإسكندرية، شهر آب ١٩٧٥م: من اليسار السفير هيرمان ايليتس، كيسنجر، جوسيسكو، وزير الخارجية فهمي، السادات، نائب الرئيس حسني مبارك، والجنرال جمسي.





نتمشى في طريقنا إلى البيت الأبيض: سكوكروفت، كيسنجر، فورد أيار، ١٩٧٦م

التخطيط للجلاء من لبنان، تموز ١٩٧٦م، من اليسار: سكوكروفت، مدير المخابرات المركزية منحنيًا بوش، والجنرال براون، والمساعدون ريتشارد تشيني وروبرت هارتمان، كيسنجر، فورد، نائب وزير الدفاع كليمينتس.





الاستمتاع ببوب هوب، بعد عشاء رسمي، من اليسار: الأمير فيليب، السيدة فورد، الملكة اليزابيث، الرئيس، نانسي وأنا، الملكة اليزابيث ضيفة الشرف، تموز ١٩٧٦م.



تسلم الميدالية الرئاسية للحرية من الرئيس فورد في احتفال جرى في بان أمريكان يونيون ١٣ كانون الثاني، ١٩٧٧م، نائب الرئيس روكفلر ينظر إلينا.



سفيرنا المخضرم إلى الأمم المتحدة (وأوضح فيما بعد سيناتور) دانيال باتريك
مونيهان الذي مثل بقوة القيم الأمريكية في المجموعة الدولية



في زيارة فورد لليابان، تشرين الأول، ١٩٧٤م.



مع وزير الخارجية الياباني كيتشي ميازادا في اجتماع OECD في باريس، أيار، ١٩٧٥م



مع رئيس وزراء اليابان كاكويو تاناكا، طوكيو



وزير الخارجية الياباني ماسايوهي أوهيرا، طوكيو

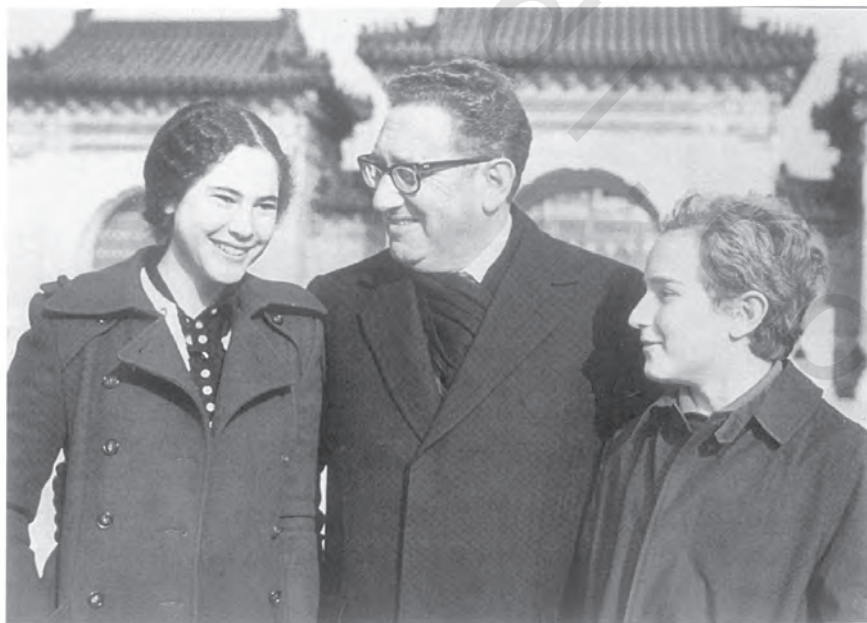


دينغ كيساوبينغ بعد غداء قدمه لي، فراغرانت هيلز، بيكين، تشرين الأول، ١٩٧٥م



وزير خارجية الصين كياد غوانتوا، تشرين الأول، ١٩٧٥م

مع نانسي في بكين
تشرين الأول،
١٩٧٥ م.



مع طفلي، اليزابيث وديفيد، بكين، نوفمبر، ١٩٧٤ م.



الرئيس ديستان يستضيف قمة رامبوليه الاقتصادية في تشرين الثاني ١٩٧٥م. في المؤتمر الصحفي الختامي من اليسار رئيس الوزراء أكادو مورو (إيطاليا) ورئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون، والرئيس فورد ومضيفنا الرئيس (جاك خلفي) والمستشار هيلموت شميدت ورئيس الوزراء الياباني تاكيو ميكي.



نانسي تانغ، فورد، ينغ هيسياوبيينغ، كيسنجر، كياو غيوآنهوا، بكين كانون الأول، ١٩٧٥م.

الرئيس التانزاني
يوليوس فيريري
نيسان، ١٩٧٦م.



رئيس وزراء جنوب
إفريقيا جوهانز،
فورستر، زيوريخ،
سويسرا، ١٩٧٦م.



رئيس زيمبابوي كينيت كاوندرا، أيلول، ١٩٧٦م.



اجتماع مع قائد
المعارضة
الروديسية
جاشو اناكومو
في لوزاكا
زامبيا، نيسان
١٩٧٦م.

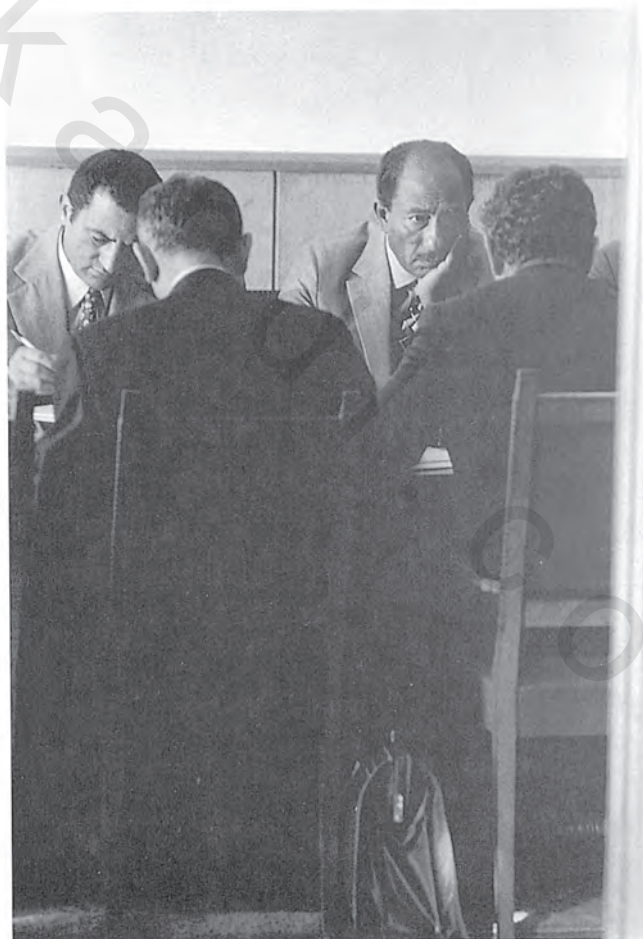
رئيس السنغال
ليوبولد سنغور،
دكار - السنغال،
أيار ١٩٧٦م.



جولة في جزيرة
غوري، السنغال،
أيار، ١٩٧٦م.



مع السادات

مبارك والسادات
وبجانبه سيسكو



دينتز، رابين، كيسنجر، في منزل رئيس الوزراء في القدس



نانسي مع ليه رابين



تحية ملكية من
الرئيس الكيني جومو
كنياتا، نيروبي، أيلول،
١٩٧٦م.



إيان سميث يلقي
خطاباً عبر التلفاز
الروسي يعلن فيه
قبوله قيادة الأغلبية،
٢٤ أيلول ١٩٧٦م.



توقيع أسس التفاهم لمفاوضات قناة بنما مع وزير خارجيتها في شباط ١٩٧٤م، في
الخلف السفير الزوروث بنكر



وزير خارجية بنما
أكولين بويد، في
OAS البرلمان في
سانتياجو، تشيلي،
حزيران ١٩٧٦م.



الرئيس البرازيلي إرنستو جيسل. برازيليا، شباط، ١٩٧٦م.

مع وزير خارجية
البرازيل سيلفييرا،
شباط، ١٩٧٦م،
وخلفنا السفير جون
هوج كريمنس
والسكرتير المساعد
ويليم د. روجرز.



مع رئيس كولومبيا
الرئيس ألفونسو كوباز
ميخائيل، بوجوتا،
شباط، ١٩٧٦م.



ترحيب من قبل
الرئيس
المكسيكي لويس
إخيفيرا مكسيكو
سيتي، حزيران،
١٩٧٦م.



مع الرئيس المكسيكي هوزيه لوباز بارتيلو، في حفل تنصيبه في آخر تشرين الثاني، ١٩٧٦م



مباراة رياضية خلال مؤتمر بكين، في كانون الأول، ١٩٧٥م



مع الرئيس ماو، الرئيس فورد، وسوزانا فورد، بكين، ١٩٧٥م



الرئيس القادم
بوش وفورد في
بكين، وكان بوش
رئيس مكتب
الارتباط
الأمريكي
بالصين، وزوجته
باربارا وسوزان
فورد في كانون
الأول، ١٩٧٥م



على طائرة الرئاسة مع السيدة الأولى في رحلة إلى آسيا، ١٩٧٥م